



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

موسوعة وضوء النبي ﷺ

المجلد ٤ - ١

تأليف
السيد علي السمرقاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موسوعه و ضوء النبى

كاتب:

على شهرستانى

نشرت فى الطباعة:

دار البراق

رقمى الناشر:

مركز القائمىه باصفهان للتحريرات الكمبيوترىه

الفهرس

٥	الفهرس
٣٢	موسوعه وضوء النبي
٣٢	اشاره
٣٢	المجلد ١
٣٢	اشاره
٣٨	مقدمه المؤلف :
٦٢	البحث التاريخي / (المُدخل) : تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء
٦٢	اشاره
٦٤	الباب الأول : الوضوء في عهد النبي صلى الله عليه و آله والخلفاء
٦٤	اشاره
٦٦	توطئه :
٧٠	الوضوء في العهد النبوي
٧٦	عهد أبي بكر (١١ - ١٣ هـ)
٧٨	عهد عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ)
٨٢	عهد عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥ هـ)
٨٢	نضان أساسيتان
٨٢	اشاره
٨٣	قراءه في النصين
٨٦	حدوث الخلاف في الوضوء
٩٧	مَنْ هو البادئ بالخلاف ؟
٩٧	اشاره
١١٩	بعض أساليب عثمان في الإعلان عن الوضوء الجديد :
١٣٢	ما هو السرّ ؟
١٣٧	لِمَ الإحداث في الوضوء ؟

- ١٥١ مواقف الصحابه من سياسه عثمان وإحداثاته :
- ١٦٤ عثمان ومبشرات تغيير سياسته فى الست الأواخر
- ١٦٩ تأكيد عثمان على وضوئه
- ١٧٧ النتيجة
- ١٧٧ اشاره
- ١٨٢ عود على بدء
- ١٩٠ من هم «الناس» فى الوضوء وما هى منزلتهم ؟
- ١٩٠ اشاره
- ١٩١ «الناس» فى الإحداثات الأخرى !!!
- ١٩١ ١ - الصلاة بمنى :
- ١٩٦ ٢ - العفو عن عبداالله بن عمر
- ١٩٨ ٣ - ردّه للشهود وتعطيل الحدود :
- ٢٠٣ ٤ - تقديم الخطبه على الصلاة فى العيدين :
- ٢٠٨ روايات موضوعه :
- ٢١٣ تلخّص ممّا سبق :
- ٢١٥ عهد على بن أبى طالب (٣٥ - ٤٠ هـ)
- ٢١٥ اشاره
- ٢٤٥ مع المصلحين :
- ٢٥٥ الباب الثانى: الوضوء فى العهدين
- ٢٥٥ اشاره
- ٢٥٩ العهد الأموىّ (٤٠ - ١٣٢ هـ)
- ٢٥٩ تمهيد
- ٢٦٠ الأمويون وتبنيهم رأى عثمان
- ٢٦٠ ١ - الصلاة بمنى :
- ٢٦١ ٢ - الجمع بين الأختين بالملك :
- ٢٦٢ ٣ - ترك التكبير المسنون فى الصلاة :

- ٢٦٤ ٤ - التلبيه :
- ٢٦٨ خطوات أمويه
- ٢٧٨ حال «الناس» في العهد الأموي -
- ٢٨٢ نصوص لخلاف الناس مع الدوله في الوضوء :
- ٢٨٢ ١ - عبدالرحمن بن أبي بكر وعائشه :
- ٢٨٦ ٢ - عبدالله بن عباس والربيع بنت معوذ :
- ٢٨٧ ٣ - أنس بن مالك والحجاج بن يوسف الثقفي :
- ٢٩١ رأى وتنظير
- ٢٩١ اشاره
- ٢٩٥ خبر مشوه
- ٣٠٢ تساؤلات تطلب إجابته
- ٣١٩ خلاصه وآراء
- ٣٢٦ أعلام المسلكين في العهد الأموي
- ٣٣٣ أسماء بعض الصحابه الذين قالوا بالمسح
- ٣٣٣ عباد بن تميم بن عاصم المازني
- ٣٣٥ أوس بن أبي أوس الثقفي
- ٣٣٦ رفاعه بن رافع
- ٣٣٩ وضوء بعض التابعين وأهل البيت
- ٣٣٩ عروه بن الزبير والوضوء :
- ٣٤١ الحسن البصري والوضوء :
- ٣٤٧ إبراهيم النخعي والوضوء :
- ٣٥٠ الشعبي
- ٣٥٤ عكرمه
- ٣٥٦ محمّد بن علي الباقر
- ٣٦٠ تلخص
- ٣٦٥ وضوء الزيديه

- ٣٦٥ اشارة
- ٣٦٥ وحده المرويات عند العلويين
- ٣٦٥ اشارة
- ٣٦٥ ١ - وقت العصر عند الطالبين :
- ٣٧٢ ٢ - المسح على الخفين :
- ٣٧٤ ٣ - حى على خير العمل :
- ٣٧٧ ٤ - الصلاة على الميت :
- ٣٨١ مبرزات الخلاف
- ٣٨١ اشارة
- ٣٨١ أما العامل الأول :
- ٣٨٤ وحده المواقف الدينيه
- ٣٨٩ موقف على بن الحسين فى الوضوء :
- ٣٨٩ اشارة
- ٣٩٤ عود على بدء
- ٣٩٥ وأما العامل الثانى :
- ٣٩٩ وأما العامل الثالث :
- ٤٠٥ بين وضوء زيد ووضوء الزيدية
- ٤٠٥ اشارة
- ٤٠٧ تلخيص ما سبق
- ٤١١ العهد العباسى الأول (١٣٢ هـ - ٢٣٢ هـ)
- ٤١١ اشارة
- ٤١١ الفقه ودور الحكام فيه
- ٤١١ اشارة
- ٤١٥ تغيير بعض المفاهيم الروائيه
- ٤١٧ بعض خيوط السياسه العباسيه
- ٤١٧ اشارة

٤١٩	النفس الزكّيه والمنصور
٤٢٤	مطارحه بين الصادق وأبى حنيفه
٤٢٩	التزام الحكّام الفقه المغاير للعلويين
٤٥٣	المنصور والوضوء
٤٦٠	المهدهى العباسى والوضوء
٤٦٣	الرشيد والوضوء
٤٦٥	العباسيون وتأصيل المذاهب الأربعة
٤٦٥	اشاره
٤٦٦	مذهب الإمام أبى حنيفه
٤٧٠	مذهب الإمام مالك
٤٧٣	مذهب الإمام الشافعى
٤٧٦	مذهب الإمام أحمد بن حنبل
٤٨١	الوضوء الثلاثى الغسلى فى العصر العباسى
٤٩٧	الوضوء الثنائى المسحى فى العصر العباسى
٥٠٥	خلافيات الوضوء فى العهد الأموى
٥١٠	خلافيات الوضوء فى العهد العباسى
٥٤٧	الملاحق
٥٤٧	اشاره
٥٤٩	ملحق (١)
٥٥٥	ملحق (٢)
٥٦٩	فهرس المصادر
٦١٣	الفهرس
٦١٨	المجلد ٢
٦١٨	اشاره
٦١٨	اشاره
٦٢٢	توطئه

٦٢٦	تمهيد
٦٢٦	اشاره
٦٣٠	التعبّد والمتعبّدون
٦٣٢	الاجتهاد والمجتهدون
٦٣٦	المجتهدون في زمان النبي صلى الله عليه وآله
٦٤٠	المجتهدون بعد النبي صلى الله عليه وآله
٦٤٢	عثمان والاجتهاد
٦٤٤	عثمان والوضوء
٦٤٩	المخالفون لعثمان
٦٥١	من هو البادئ بالخلاف
٦٦٠	عثمان والإحداث
٦٦٥	لم الأحداث في الوضوء
٦٦٧	على والوضوء
٦٧٠	الأمويون والوضوء
٦٧٧	العباسيون والوضوء
٦٧٨	المنصور والوضوء
٦٨٠	المهدى والوضوء
٦٨٢	الرشيد والوضوء
٦٨٦	نهايه المطاف
٦٩٢	البحث الروائي: مناقشه ما روى عن رسول الله في صفه وضوئه صلى الله عليه وآله
٦٩٢	اشاره
٦٩٦	القسم الأوّل: مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي سنناً ودلاله ونسبه
٦٩٦	اشاره
٧٠٦	(١) مناقشه مرويات عثمان بن عفّان
٧٠٦	اشاره
٧١٠	الروايات الغسلية

- ٧٣٠ المناقشه السنديه
- ٧٣٠ اشاره
- ٧٣٤ ١. المناقشه السنديه لمرويات حمران عن عثمان
- ٧٣٤ اشاره
- ٧٦٤ حمران راوى وضوء عثمان أصله ونشأته؟! ..
- ٧٦٨ تاريخ اليهود فى العراق
- ٧٧٨ المدارس الدينيه فى العراق قبل الإسلام
- ٧٨٢ علاقه بعض العرب بالإمبراطوريتين الروميه والفارسيه
- ٧٨٨ فتح العراق وسقوط المناذره
- ٧٨٩ عين التمر
- ٧٩١ أهم ملحقات وتوابع عين التمر
- ٧٩٣ فتح عين التمر
- ٧٩٥ سقوط الحصن
- ٨٠٢ أسارى الفتح وعددهم
- ٨٣٥ مَنْ هو حمران بن أبان
- ٨٣٥ اشاره
- ٨٣٥ بعض النصوص وأقوال الأعلام فيه
- ٨٤١ ما هو اسمه واسم أبيه ؟
- ٨٤٢ حمران عربى أم أعجمى ؟
- ٨٤٣ مَنْ قال بعروبته
- ٨٤٥ نقض ذلك
- ٨٤٨ الأدله على عروبته حمران ونقضها
- ٨٥٧ يهوديه حمران ؟
- ٨٦٠ نصرانيته حمران؟
- ٨٦٥ حمران وإفشاؤه ستر الخلافه
- ٨٦٨ حمران وإفشاؤه ستر استخلاف سعد بن أبى وقاص على الكوفه

- ٨٦٩ حمران الفقيه عند الذهبي يتزوج امرأه في عدتها
- ٨٦٩ حمران وعامر بن عبد قيس الزاهد
- ٨٧١ الوليد يرشي حمران كي يكذب على عثمان
- ٨٧٦ مسكوكه حمران بن أبان
- ٨٨٤ ٢. المناقشه السنديه لمرويات غير حمران عن عثمان
- ٨٨٤ اشاره
- ٨٨٥ ١. ابن أبي مليكه
- ٨٨٥ ٢. أبو علقمه المصرى
- ٨٨٧ ٣. شقيق بن سلمه (أبو وائل)
- ٨٩٠ ٤. عبد الله بن جعفر بن أبي طالب
- ٨٩٤ ٥. ابن داره (زيد أو عبد الله)
- ٨٩٥ ٦. عبد الرحمن البيلماني
- ٨٩٨ ٧. جد عمر بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي
- ٨٩٩ ٨. أبو النضر سالم عن بسر بن سعيد
- ٩٠٢ ٩. عطاء بن أبي رباح
- ٩١١ ١٠. رجل من الأنصار عن أبيه
- ٩١٢ المناقشه الدلاليه
- ٩٣٢ المرحله الانتقاليه
- ٩٣٢ اشاره
- ٩٣٤ عثمان وانتقاله من المسح إلى الغسل
- ٩٥٠ نسبه الخبر إليه
- ٩٥٠ اشاره
- ٩٦٠ من هو الزهرتي؟
- ٩٧٧ سائر رواه الوضوء العثماني ومواطن تمر كزهم
- ٩٧٨ المقارنه بين نفي عثمان لحمران اليهودى ولغيره من الصحابه
- ٩٨٤ عثمانيه البصره

٩٨٧ واسط
٩٩٠ البصره والموالي
٩٩٤ الموالى والشعوبيه
٩٩٨ الموالى وأهل البيت
١٠٠٦ خلاصه القول
١٠٠٧ القرشيون
١٠١٠ تطبيق لما سبق
١٠٢٣ القرشيتون
١٠٢٨ موالى القرشيين
١٠٣٦ موالى غير القرشيين ، والفرس
١٠٤٨ بعض المخاريق لرواه الوضوء العثماني
١٠٥٨ رواه الوضوء العثماني جروح وقدوح
١٠٦٦ النظره التوفيقيه بين ما رووه فى الغسل وما جاء عن رسول الله فى المسح
١٠٦٦ اشاره
١٠٧٨ توضيح الأمر
١٠٨٠ خلط المفاهيم :
١٠٨٣ تفصيل ذلك
١١٠٦ فهرس المصادر
١١٤٢ الفهرس
١١٤٦ المجلد ٣
١١٤٦ اشاره
١١٤٦ اشاره
١١٥٠ القسم الأول: مناقشه ما رواه الصحابه فى صفه وضوء النبي سنناً ودلاله ونسبه
١١٥٠ اشاره
١١٥٢ (٢) مناقشه مرويات عبد الله بن عباس
١١٥٢ اشاره

- ١١٥٤ المناقشه السنديه والدلايه للروايات الغسلية
- ١١٥٤ اشاره
- ١١٥٨ الروايات الغسلية
- ١١٥٨ ١ - الطريق الأول وأسانيده = عطاء بن يسار عن ابن عباس
- ١١٦٢ ٢ - الطريق الثاني وسنده = سعيد بن جبير عن ابن عباس
- ١١٦٣ المناقشه السنديه للروايات الغسلية
- ١١٦٣ المناقشه السنديه للطريق الأول
- ١١٦٧ المناقشه السنديه للطريق الثاني
- ١١٧٥ المناقشه الدلايه للروايات الغسلية
- ١١٨٢ المناقشه السنديه والدلايه للروايات المسحيه
- ١١٨٢ اشاره
- ١١٨٤ الروايات المسحيه
- ١١٩٠ المناقشه السنديه للروايات المسحيه
- ١١٩٠ اشاره
- ١١٩٧ تصريحات العلماء :
- ١٢٠٠ المناقشه الدلايه للروايات المسحيه
- ١٢٠٨ وقفه مع رجوع ابن عباس إلى الغسل
- ١٢٠٨ اشاره
- ١٢١٠ البحث السندي لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل
- ١٢١٣ البحث الدلاي لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل
- ١٢٢٠ نسبه الخبر إليه
- ١٢٢٠ اشاره
- ١٢٢٢ ظاهره اختلاف النقل عن الصحابي
- ١٢٢٢ اشاره
- ١٢٢٤ نماذج من اختلاف النهجين
- ١٢٢٤ ١ - المتعه

- ١٢٢٨ - - - - - ٢ - صلاة التراويح
- ١٢٣٢ - - - - - ٣ - الصلاة بين الطلوعين وقبل الغروب
- ١٢٣٥ - - - - - ٤ - بيع أمهات الأولاد
- ١٢٣٦ - - - - - ٥ - المسح على الخفين
- ١٢٤٢ - - - - - ٦ - التكبيره على الميت
- ١٢٤٦ - - - - - بعض اختلافات ابن عباس وعثمان الفقيهيه
- ١٢٤٦ - - - - - ١ - الصلاة بمنى
- ١٢٤٧ - - - - - ٢ - تقديم الخطبه على الصلاة فى العيدين
- ١٢٤٨ - - - - - ٣ - قتل المسلم بالذمى
- ١٢٤٨ - - - - - ٤ - الارث
- ١٢٥٠ - - - - - ابن عباس والحكومات سياسه وفتحها
- ١٢٥٠ - - - - - اشاره
- ١٢٥١ - - - - - ابن عباس والخلافه
- ١٢٥٦ - - - - - وحده الفقه بين على عليه السلام وابن عباس
- ١٢٥٦ - - - - - اشاره
- ١٢٥٦ - - - - - ١ - البسمله
- ١٢٥٨ - - - - - ٢ - الخمس
- ١٢٦٠ - - - - - ٣ - التكبير لكل رفع وخفض
- ١٢٦٢ - - - - - ٤ - ديه الأصابع
- ١٢٦٣ - - - - - ٥ - الجمع بين الصلاتين
- ١٢٦٣ - - - - - ٦ - عدم جواز تطيب المحرم
- ١٢٦٣ - - - - - ٧ - مسائل فى الارث
- ١٢٦٤ - - - - - ٨ - الحمل لسته أشهر
- ١٢٦٦ - - - - - مخالفه النهج الحاكم مع على وابن عباس
- ١٢٦٦ - - - - - اشاره
- ١٢٨٤ - - - - - معالم الوحده والتضاد فى مرويات ابن عباس الوضوئيه

- التدوين بين المانعين والمجيزين : ١٢٩٢
- إضافه واستنتاج - ١٣٠١
- المدونون وأخبار الوضوء عن ابن عباس ١٣٠٨
- اشاره ١٣٠٨
- رواه الغسل عن ابن عباس ١٣١٠
- رواه المسح عن ابن عباس ١٣١٤
- (٣) مناقشه مرويات على بن أبي طالب ١٣٢٢
- اشاره ١٣٢٢
- على ابن أبي طالب وروايات الغسل ١٣٢٤
- اشاره ١٣٢٤
- أ - ما رواه أبو حتيه الوادعي عنه ١٣٢٧
- ب - ما رواه عبد خير عنه ١٣٣٢
- ج . ما رواه زر بن حبيش عنه ١٣٤٨
- د - ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ١٣٥٢
- ه - ما حكاه الخولاني عن ابن عباس : ١٣٥٧
- و - ما روى عن الحسين بن علي عنه ١٣٦١
- الخلاصه ١٣٦٥
- على بن أبي طالب وروايات المسح ١٣٦٨
- اشاره ١٣٦٨
- أ - مرويات عبد خير المسح ١٣٧٠
- عبد خير وتعارض المروي عنه ؟ ١٣٨٩
- ب : ما رواه النزال بن سبره عنه ١٤٠١
- ج - ما رواه حبه العرنى عنه ١٤١٧
- د - ما رواه أبو مطر عنه : ١٤٢٢
- ه - ما رواه معقل الجعفي عنه : ١٤٢٥
- و - ما رواه الحصين عنه : ١٤٢٥

- ١٤٢٨ البحث الدلالي
- ١٤٣٢ تفسير قوله «هذا وضوء من لم يحدث»
- ١٤٤٤ وقفه مع قوله «لرأيت»
- ١٤٥٠ نسبه الخبر إليه
- ١٤٥٠ اشاره
- ١٤٥٣ إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله بالفتنه
- ١٤٥٨ موقف قريش مع الرسول والرسالة
- ١٤٦١ مكانه أهل البيت في الأئمة والتشريع
- ١٤٦٢ حال الأئمة في عهد علي بن أبي طالب
- ١٤٦٨ الأئمة بين الرأي والاجتهاد
- ١٤٧٨ الصحابه وأسفهم على تلاعب الحكام بالأحكام
- ١٤٨٥ على والمرويات الوضوئية
- ١٤٩٠ وحده الآراء والفقهاء عند الطالبين
- ١٤٩٠ اشاره
- ١٤٩٠ أ - ابن عباس والوضوء
- ١٤٩٠ ب - الإمام السجاد (ت ٩٢ هـ) والوضوء
- ١٤٩٠ ج - عبد الله بن محمد بن عقيل (ت ١٤٥ هـ) والوضوء
- ١٤٩١ د - أطباق أئمة أهل البيت على نسبه المسح لعلی
- ١٤٩١ هـ - جزومات العامه على أن مذهب الباقر هو المسح
- ١٤٩٢ و - جزومات العامه بأن مذهب علي عليه السلام هو المسح
- ١٤٩٥ بصمات النهج العثماني على ما ينسب إلى
- ١٤٩٥ الإمام وابن عباس في الغسل
- ١٤٩٧ الروايات الوضوئية وما تحمل من شواهد :
- ١٥٠٠ الوضوء والتعليم غير المعقول :
- ١٥٠٥ روايات الوضوء وأطراف النزاع :
- ١٥٠٧ نصوص الوضوء والسير الطبيعي :

الوضوءان بين الاضطهاد والانفراج : ١٥٠٩

(٤) مناقشه مرويات عبد الله بن زيد بن عاصم المازني - ١٥١٤

اشاره - ١٥١٤

عبد الله بن زيد وروايات الغسل ١٥١٦

اشاره - ١٥١٦

أ - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه : ١٥١٩

ب - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه : ١٥٢٤

ج - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد - ١٥٢٦

د - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه : ١٥٣٣

هـ - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله - ١٥٣٨

و - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال : ١٥٣٨

ز - ما رواه حبان بن واسع - ١٥٣٩

الخلاصه - ١٥٤٧

عبد الله بن زيد وروايات المسح ١٥٥٦

اشاره - ١٥٥٦

أ - ما رواه عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله ١٥٥٨

ب - ما رواه عباد بن تميم عن عمه [عبد الله] ١٥٦٠

البحث الدلالي ١٥٦٤

نسبه الخبر إليه ١٥٦٨

اشاره - ١٥٦٨

عبد الله بن زيد الأنصاري والوضوء ١٥٩٧

(٥) مناقشه مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص - ١٦٠٨

اشاره - ١٦٠٨

عبد الله بن عمرو وروايات الغسل ١٦١٠

اشاره - ١٦١٠

الأول : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ١٦١٢

- ١٦١٢ اشاره
- ١٦١٣ أ . فأتما ما رواه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله
- ١٦٢٨ ب - ما رواه الضوء ثلاثاً ثلاثاً
- ١٦٣٠ الثاني : ما رواه مصدع عن عبد الله بن عمرو
- ١٦٤٤ عبد الله بن عمرو وروايات المسح
- ١٦٤٤ اشاره
- ١٦٤٦ ما رواه يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو
- ١٦٥٢ خلاصه البحوث السنديه
- ١٦٥٤ البحث الدلالي
- ١٦٦٨ نسبه الخبر إليه
- ١٦٦٨ اشاره
- ١٦٧٩ عبد الله بن عمرو واجتهاده بمحضر الرسول
- ١٦٨٥ تأثر العرب بيهود الجزيره
- ١٦٨٧ عبد الله بن عمرو وزامله اليهود
- ١٦٩٤ وضوء اليهود
- ١٦٩٥ استنتاج
- ١٧٠٤ (٦) مناقشه مرويات الربيع بنت المعوذ بن عفرأ
- ١٧٠٤ اشاره
- ١٧١٤ البحث الدلالي
- ١٧١٨ نسبه الخبر إليها
- ١٧٣٢ (٧) مناقشه روايه عائشه بنت أبي بكر
- ١٧٣٢ اشاره
- ١٧٣٨ البحث الدلالي
- ١٧٤٠ نسبه الخبر إليها
- ١٧٤٦ (٨) مناقشه روايه عبد الله بن أنيس
- ١٧٤٦ اشاره

١٧٥٢	البحث الدلالي
١٧٥٤	نسبه الخبر إليه
١٧٤٢	الملاحق
١٧٤٢	اشاره
١٧٤٤	الملحق رقم (١)
١٧٧٢	الملحق رقم (٢)
١٧٧٨	الملحق رقم (٣)
١٧٨٢	الملحق رقم (٤)
١٧٩٠	الملحق رقم (٥)
١٧٩٢	الملحق رقم (٦)
١٨٠٨	فهرس المصادر
١٨٣٤	الفهرس
١٨٤١	المجلد ٤
١٨٤١	اشاره
١٨٤١	اشاره
١٨٤٧	المقدمه
١٨٤٧	الْفَرَاءِ وَأَيَّه الْوَضُوءِ
١٨٤٧	اشاره
١٨٧٣	١ - ابن كثير المكي
١٨٧٥	٢ - أبو جعفر المدني :
١٨٧٨	٤ - حمزه
١٨٨١	الْفَرَاءِ بِالتَّضْبِ
١٨٨١	اشاره
١٨٨٤	٤ - الكسائي :
١٨٨٨	٥ - الحضرمي :
١٨٩٠	٦ - الأعمش

- الفصل الأول : فى قراءه الجزّ :----- ١٨٩١
- اشاره ----- ١٨٩١
- ١ - الضحاك (ت ١٠٥ هـ) ----- ١٨٩٣
- ٢ - الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ) ----- ١٨٩٣
- ٣ - الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) ----- ١٨٩٤
- ٤ - أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ----- ١٨٩٥
- ٥ - أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ----- ١٨٩٧
- ٦ - الأخفش الاوسط البلخى سعيد بن مسعده المجاشعى (ت ٢١٥ هـ) ----- ١٨٩٨
- ٧ - المحاسبى (ت ٢٤٣ هـ) ----- ١٩٠٤
- ٨ - الفضل بن شاذان النيسابورى (ت ٢٦٠ هـ) ----- ١٩٠٥
- ٩ - هود بن المحكم الهوارى (من علماء القرن الثالث الهجرى) ----- ١٩٠٦
- ١٠ - محمّد بن يوسف الوهبى الإباضى المصعبى ----- ١٩٠٧
- ١١ - الجصاص (ت ٢٧٠ هـ) ----- ١٩١١
- ١٢ - عبد الله بن محمد بن وهب الدينورى (ت ٣٠٨ هـ) ----- ١٩١٥
- ١٣ - ابن جرير الطبرى (ت ٣١٠ هـ) ----- ١٩١٥
- ١٤ - الزجاج (ت ٣١١ هـ) ----- ١٩١٨
- ١٥ - العياشى السمرقندى (ت ٣٢٠ هـ) ----- ١٩٢٣
- ١٦ - ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ----- ١٩٢٤
- ١٧ - أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النخاس (ت ٣٣٨ هـ) ----- ١٩٢٥
- ١٨ - أبو منصور محمّد الماترىدى (ت ٣٣٣ هـ) ----- ١٩٢٧
- ١٩ - الأزهرى أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) ----- ١٩٢٩
- ٢٠ - ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ----- ١٩٣١
- ٢١ - السمرقندى (ت ٣٧٣ هـ) ----- ١٩٣٢
- ٢٢ - أبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ----- ١٩٣٣
- ٢٣ - مكّى بن أبى طالب القيسى (ت ٣٨٦ هـ) ----- ١٩٣٥
- ٢٤ - محمّد بن عبد الله بن أبى زمنين (ت ٣٩٩ هـ) ----- ١٩٣٧

- ٢٤ - أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهرى (ت ٤٠١ هـ) ----- ١٩٣٨
- ٢٥ - ابن زنجله (ت ٤٠٣ هـ) ----- ١٩٣٩
- ٢٦ - الثعلبى (ت ٤٢٧ هـ) ----- ١٩٤٢
- ٢٧ - الشريف المرتضى على بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) ----- ١٩٤٨
- ٢٨ - ابن سيده الأندلسى (ت ٤٥٨ هـ) ----- ١٩٥٠
- ٢٩ - الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠ هـ) ----- ١٩٥١
- ٣٠ - ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ----- ١٩٥٦
- ٣١ - الواحدى النيسابورى (ت ٤٦٨ هـ) ----- ١٩٦٠
- ٣٢ - أبو المعالى الجوينى (ت ٤٧٨ هـ) ----- ١٩٦٣
- ٣٣ - السرخسى (ت ٤٨٦ هـ) ----- ١٩٦٧
- ٣٤ - أبو المظفر الشافعى (ت ٤٨٩ هـ) ----- ١٩٦٨
- ٣٥ - البزدوى (ت ٤٩٣ هـ) ----- ١٩٦٩
- ٣٦ - عماد الدين الكيالهازى الطبرى (ت ٥٠٤ هـ) ----- ١٩٦٩
- ٣٧ - الغزالى الطوسى (ت ٥٠٥ هـ) ----- ١٩٧٢
- ٣٨ - البغوى (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) ----- ١٩٧٤
- ٣٩ - الميبدى ، أبو الفضل ، رشيد الدين (ت ٥٢٠ هـ) ----- ١٩٧٧
- ٤٠ - الشيخ ، أبو الفتوح الزازى (من علماء القرن السادس) ----- ١٩٧٨
- ٤١ - محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٢٨ هـ) ----- ١٩٧٩
- ٤٢ - أبوبكر ابن العربى (ت ٥٤٣ هـ) ----- ١٩٨٢
- ٤٣ - ابن عطية الأندلسى (ت ٥٤٦ هـ) ----- ١٩٨٤
- ٤٤ - الشيخ الطبرسى (ت ٥٤٨ هـ) ----- ١٩٨٤
- ٤٥ - محمود بن أبى الحسن النيسابورى (ت بعد ٥٥٣ هـ ، وقيل ٥٥٥ هـ) ----- ١٩٩١
- ٤٧ - نصر بن على الشيرازى الفسوى المعروف بابن أبى مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ) ----- ١٩٩٣
- ٤٨ - القطب الراوندى (ت ٥٧٣ هـ) ----- ١٩٩٥
- ٤٩ - السيد ابن زهره الحلبى (ت ٥٨٥ هـ) ----- ١٩٩٦
- ٥٠ - أبو محمد عبد المنعم المعروف بابن الفرس الأندلسى (ت ٥٩٧ هـ) ----- ١٩٩٧

- ١٩٩٩ ----- ٥١ - ابن الجوزي الحنبلي البغدادي ، أبو الفرج (ت ٥٩٧ هـ)
- ٢٠٠٢ ----- ٥٢ - الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)
- ٢٠٠٣ ----- ٥٣ - أبو البقاء البغدادي الخنبلي العكبري (ت ٦١٦ هـ)
- ٢٠٠٩ ----- ٥٤ - السمعاني (ت ٦١٧ هـ)
- ٢٠١١ ----- ٥٥ - أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ)
- ٢٠١٣ ----- ٥٦ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ)
- ٢٠٢٣ ----- ٥٧ - المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)
- ٢٠٢٥ ----- ٥٨ - علي بن محمد القمي (من أعلام القرن السابع)
- ٢٠٢٧ ----- ٥٩ - البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ)
- ٢٠٢٨ ----- ٦٠ - ابن المنير الاسكندري (ت ٦٨٣ هـ)
- ٢٠٢٩ ----- ٦١ - أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ)
- ٢٠٢٢ ----- ٦٢ - علاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ)
- ٢٠٢٤ ----- ٦٣ - العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)
- ٢٠٢٧ ----- ٦٤ - ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)
- ٢٠٤٣ ----- ٦٥ - نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ)
- ٢٠٤٤ ----- ٦٦ - ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١ هـ)
- ٢٠٤٤ ----- ٦٧ - أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ)
- ٢٠٤٦ ----- ٦٨ - ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)
- ٢٠٤٩ ----- ٦٩ - التميمي الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)
- ٢٠٥٢ ----- ٧٠ - الشهيد محمد بن مكي (المستشهد ٧٨٦ هـ)
- ٢٠٥٤ ----- ٧١ - التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)
- ٢٠٦٠ ----- ٧٢ - الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)
- ٢٠٦١ ----- ٧٣ - محمد بن محمد بن عرفه الورعمي (٨٠٣ هـ-)
- ٢٠٦١ ----- ٧٣ - الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)
- ٢٠٦٢ ----- ٧٤ - المقداد بن عبد الله السيوري (ت ٨٢٦ هـ)
- ٢٠٦٥ ----- ٧٥ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشهير بالفقيه يوسف الزيدي (ت ٨٣٢ هـ)

- ٧٦ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ٢٠٦٩
- ٧٧ - جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) ٢٠٧٣
- ٧٨ - الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) ٢٠٧٣
- ٧٩ - علي بن يونس العاملي (المتوفى ٨٧٧ هـ) ٢٠٧٤
- ٨٠ - برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) ٢٠٨٠
- ٨١ - الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٢٠٨٠
- ٨٢ - الشيخ خضر الرازي الجبارودي (من أعلام القرن التاسع) ٢٠٨٠
- ٨٣ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٠٨٩
- ٨٤ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٢٠٨٩
- ٨٥ - إبراهيم بن محمد الحنفي الحلبي (ت ٩٥٦ هـ) ٢٠٩٠
- ٨٦ - زين الدين الجبعي (الشهيد الثاني ، المستشهد ٩٦٦ هـ) ٢٠٩١
- ٨٧ - المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ) ٢٠٩٢
- ٨٨ - المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (ت ٩٩٨ هـ) ٢٠٩٣
- ٨٩ - الشيخ بهاء الدين محمد العاملي (ت ١٠٣١ هـ) ٢٠٩٤
- ٩٠ - العلامة الجواد الكاظمي (ت في أواسط القرن الحادي عشر) ٢٠٩٩
- ٩١ - الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) ٢١٠١
- ٩٢ - أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) ٢١٠١
- ٩٣ - المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ) ٢١٠٢
- ٩٤ - عبد علي بن جمعه العروسي الحوزي (ت ١١١٢ هـ) ٢١٠٣
- ٩٥ - البناء صاحب الإنحاف (ت ١١١٧ هـ) ٢١٠٣
- ٩٦ - الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ) ٢١٠٤
- ٩٧ - القاضي محمد المظهري النقشبندی الحنفي (ت ١١٤٣ - ١١٢٥ هـ) ٢١٠٤
- ٩٨ - المحقق البحراني (ت ١١٨٦ هـ) ٢١٠٧
- ٩٩ - الصّبان (ت ١٢٠٦ هـ) ٢١٠٧
- ١٠٠ - أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسيني (ت ١٢٢٤ هـ) ٢١٠٨
- ١٠١ - السيد عبد الله الشّبر (ت ١٢٤٣ هـ) ٢١٠٨

- ٢١٠٩ - الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) - - - - -
- ٢١١١ - الجوهري (ت ١٢٦٦ هـ) - - - - -
- ٢١١٣ - الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ) - - - - -
- ٢١٣٩ - محمد بن عمر نووي الجاوي (ت ١٣١٦ هـ) - - - - -
- ٢١٤٠ - السيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشيخ محمد عبده - - - - -
- ٢١٤٦ - الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) - - - - -
- ٢١٤٧ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي (ت ١٣٧٦ هـ) - - - - -
- ٢١٤٧ - الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) - - - - -
- ٢١٥٤ - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) - - - - -
- ٢١٥٦ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ) - - - - -
- ٢١٥٧ - الدكتور ياسين جاسم - - - - -
- ٢١٥٧ - الدكتور محمد سالم محيسن - - - - -
- ٢١٥٨ - الدكتور محمد عبد اللطيف الخطيب المعاصر - - - - -
- ٢١٥٩ - عبد الكريم الخطيب معاصر - - - - -
- ٢١٥٩ - محيي الدين الدرويش من المعاصرين - - - - -
- ٢١٦٠ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأححم - - - - -
- ٢١٦٢ - الشيخ عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي من المعاصرين - - - - -
- ٢١٦٢ - محمد بن عبد الله بن عبيدان - - - - -
- ٢١٦٤ - محمد بن يوسف إطفيس - - - - -
- ٢١٦٥ - الفصل الثاني : في قراءة التَّضْب - - - - -
- ٢١٦٥ - اشاره - - - - -
- ٢١٦٧ - الضحاك (ت ١٠٥ هـ) - - - - -
- ٢١٦٧ - الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) - - - - -
- ٢١٦٨ - الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) - - - - -
- ٢١٦٩ - أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) - - - - -
- ٢١٦٩ - الأخفش (ت ٢١٥ هـ) - - - - -

- ٢١٧٦ - عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري (ت ٣٠٨ هـ) -
- ٢١٧٦ - الطبري (ت ٣١٠ هـ) -
- ٢١٨٠ - الزجاج (ت ٣١١ هـ) -
- ٢١٨٤ - العياشي (ت ٣٢٠ هـ) -
- ٢١٨٥ - البغدادي (ت ٣٢٤ هـ) -
- ٢١٨٥ - النخاس (ت ٣٣٨ هـ) -
- ٢١٨٧ - الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) -
- ٢١٩٤ - ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) -
- ٢١٩٥ - الأزهرى أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) -
- ٢١٩٥ - السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ) -
- ٢١٩٦ - أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) -
- ٢١٩٦ - مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٣٨٦ هـ) -
- ٢١٩٦ - عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت ٤٠٣ هـ) -
- ٢٢٠٣ - الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) -
- ٢٢٠٤ - علي بن محمد بن حبيب الماوردي صاحب التفسير (ت ٤٥٠ هـ) -
- ٢٢٠٧ - ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) -
- ٢٢٠٨ - الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) -
- ٢٢١٣ - أبو الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى (ت ٤٦٨ هـ) -
- ٢٢١٣ - أبو المعالى الجويني (ت ٤٧٨ هـ) -
- ٢٢١٦ - السرخسي (ت ٤٨٣ أو ٤٨٦ هـ) -
- ٢٢١٦ - أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) -
- ٢٢١٧ - البزدوي (ت ٤٩٣ هـ) -
- ٢٢١٨ - البغوي (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) -
- ٢٢١٩ - أبو الفضل رشيد الدين الميبدي (ت ٥٢٠ هـ) -
- ٢٢٢٠ - أبو الفتح الرازي (من علماء القرن السادس) -
- ٢٢٢٢ - الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) -

- ٣٢ - ابن العربي (ت ٥٤١ هـ) ٢٢٢٣
- ٣٣ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ٢٢٢٤
- ٣٤ - الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ٢٢٢٧
- ٣٥ - بيان الحق النيسابوري (ت ٥٥٥ هـ) ٢٢٣١
- ٣٦ - الفسوي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ) ٢٢٣١
- ٣٧ - القطب الراوندي (ت ٥٧٣ هـ) ٢٢٣٢
- ٣٨ - ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ) ٢٢٣٤
- ٣٩ - ابن الجوزي صاحب زاد المسير (ت ٥٩٧ هـ) ٢٢٣٧
- ٤٠ - الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ٢٢٣٨
- ٤١ - أبو البقاء البغدادي (ت ٦١٦ هـ) ٢٢٤٠
- ٤٢ - السمعاني (ت ٦١٧ هـ) ٢٢٤١
- ٤٣ - أبو شامه (ت ٦٦٥ هـ) ٢٢٤١
- ٤٤ - ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ٢٢٤٣
- ٤٥ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ٢٢٤٣
- ٤٦ - المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ) ٢٢٤٤
- ٤٧ - البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ) ٢٢٤٨
- ٤٨ - علي بن محمد القتي (من أعلام القرن السابع) ٢٢٤٩
- ٤٩ - أبو البركات التستفي (ت ٧١٠ هـ) ٢٢٥٠
- ٥٠ - العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ) ٢٢٥١
- ٥١ - ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ٢٢٥٣
- ٥٢ - ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١ هـ) ٢٢٥٨
- ٥٣ - أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ٢٢٥٨
- ٥٤ - التميمي الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ٢٢٥٩
- ٥٥ - ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ٢٢٦٠
- ٥٦ - الشهيد الأول (المستشهد ٧٨٦ هـ) ٢٢٦١
- ٥٧ - التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) ٢٢٦٢

- ٥٨ - الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ٢٢٤٢
- ٥٩ - الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ٢٢٤٣
- ٦٠ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشَّهير بالفقيه يوسف (ت ٨٣٢ هـ) ٢٢٤٣
- ٦١ - جلال الدين المحلّي (ت ٨٤٤ هـ) ٢٢٤٤
- ٦٢ - الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) ٢٢٤٤
- ٦٣ - الّدمشقيّ الحنبليّ (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٢٢٤٤
- ٦٤ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٢٤٥
- ٦٥ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٢٢٤٥
- ٦٦ - الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) ٢٢٤٦
- ٦٧ - المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (ت ٩٩٨ هـ) ٢٢٤٧
- ٦٨ - الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ) ٢٢٤٨
- ٦٩ - الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) ٢٢٧٤
- ٧٠ - المحقّق الخوانساريّ (ت ١٠٩٩ هـ) ٢٢٧٥
- ٧١ - عبد علي بن جمعه العروسيّ الحوزيّيّ (ت ١١١٢ هـ) ٢٢٧٦
- ٧٢ - البناء صاحب الإتحاف (ت ١١١٧ هـ) ٢٢٧٧
- ٧٣ - الميرزا محمد المشهديّ القميّ (ت ١١٢٥ هـ) ٢٢٧٩
- ٧٤ - إسماعيل حقّيّ البروسويّ (ت ١١٣٧ هـ) ٢٢٨٠
- ٧٥ - المظهريّ التّقشبنديّ الحنفيّ (ت ١١٤٣ هـ) ٢٢٨٠
- ٧٦ - المحقّق البحرانيّ (ت ١١٨٦ هـ) ٢٢٨١
- ٧٧ - أبو العباس أحمد بن محمد ... ابن عجيبة الحسنّيّ (ت ١٢٢٤ هـ) ٢٢٨٢
- ٧٨ - السيّد عبد الله الشُّبّر (ت ١٢٤٢ هـ) ٢٢٨٢
- ٧٩ - الشوكانيّ (ت ١٢٥٥ هـ) ٢٢٨٢
- ٨٠ - الجواهرّيّ (ت ١٢٦٦ هـ) ٢٢٨٣
- ٨١ - الألوستيّ (ت ١٢٧٠ هـ) ٢٢٨٤
- ٨٢ - محمد جعفر ابن الشيخ محمد إبراهيم الكلّباسيّ (ت ١٣١٥ هـ) ٢٢٨٤
- ٨٣ - محمد بن عمر نوويّ الجاويّ (ت ١٣١٦ هـ) ٢٢٨٤

- ٢٢٨٦ - ٨٤ - محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ)
- ٢٢٩٣ - ٨٥ - الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ)
- ٢٢٩٤ - ٨٦ - السيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشيخ محمد عبده
- ٢٢٩٤ - ٨٧ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي (ت ١٣٧٦ هـ)
- ٢٢٩٥ - ٨٨ - الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)
- ٢٢٩٥ - ٨٩ - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)
- ٢٢٩٦ - ٩٠ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ)
- ٢٢٩٧ - ٩١ - الشيخ أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١ هـ)
- ٢٢٩٨ - ٩٢ - الشيخ محمد جواد مغنبيه (ت ١٤٠٠ هـ)
- ٢٢٩٩ - ٩٣ - الدكتور وهبه الزحيلي (من المعاصرين)
- ٢٣٠٠ - ٩٤ - السيد قطب (من المعاصرين)
- ٢٣٠١ - ٩٥ - الدكتور ياسين جاسم
- ٢٣٠٢ - ٩٦ - الدكتور عبداللطيف
- ٢٣٠٢ - ٩٧ - محيي الدين الدرويش
- ٢٣٠٣ - ٩٥ - بهجت عبد الواحد صالح
- ٢٣٠٤ - ٩٦ - محمد علي الصابوني
- ٢٣٠٥ - ٩٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأححم
- ٢٣٠٦ - ٩٨ - الدكتور محمد سالم محيسن
- ٢٣٠٩ - الفَصْلُ الثَّالِثُ : فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ
- ٢٣٠٩ - اشاره
- ٢٣١٤ - ١ - ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)
- ٢٣١٤ - ٢ - ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)
- ٢٣١٥ - ٣ - الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)
- ٢٣١٥ - ٤ - ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ)
- ٢٣١٦ - ٥ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ)
- ٢٣١٧ - ٦ - محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت ٥٥٣ هـ)

- ٧ - بيان الحق النيسابورى (ت ٥٥٥ هـ) ٢٣١٧
- ٨- القطب الراوندى (ت ٥٧٣ هـ) ٢٣١٨
- ٩ - أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ) ٢٣١٨
- ١٠ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ٢٣١٩
- ١١ - البيضاوى (ت ٦٨٢ هـ) ٢٣٢٠
- ١٢ - أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ٢٣٢٠
- ١٣ - التميمي الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ٢٣٢١
- ١٤ - الّدمشقيّ الحنبليّ (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٢٣٢١
- ١٥ - السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٣٢١
- ١٦ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٢٣٢٢
- ١٧ - صاحب الإتحاف ، أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطي (ت ١١١٧ هـ) ٢٣٢٢
- ١٨ - الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ) ٢٣٢٢
- ١٩- الألوسى (ت ١٢٧٠ هـ) ٢٣٢٣
- ٢٠ - الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ٢٣٢٣
- ٢١ - الدكتور ياسين جاسم ٢٣٢٣
- ٢٢ - الدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢٣٢٤
- الفصل الرابع : النحويون وآيه الوضوء الجرّ بالجوار ٢٣٢٥
- اشاره ٢٣٢٥
- ١ - موقف سيويه من الجرّ بالجوار ٢٣٢٧
- ٢ - موقف الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ٢٣٢٩
- ٣ - موقف الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ٢٣٣١
- ٤ - موقف ابن الأنباري (ت ٢٣٢ هـ) ٢٣٣٢
- ٥ - موقف التحاس (ت ٣٣٨ هـ) ٢٣٣٩
- ٦ - موقف السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ٢٣٤٠
- ٧ - موقف ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ٢٣٤٠
- ٨ - موقف الجويني أبي المعالي الشافعي (ت ٤٧٨ هـ) ٢٣٤٣

- ٢٣٤٥ ----- ٩ - موقف الفخر الرازي صاحب التفسير (ت ٦٠٦ هـ) -----
- ٢٣٤٧ ----- ١٠ - موقف ابن منظور صاحب اللسان (ت ٦٣٠ هـ) : -----
- ٢٣٤٨ ----- ١١ - موقف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) -----
- ٢٣٥١ ----- ١٢ - موقف المحقق الرضى (ت ٦٨٦ هـ) : -----
- ٢٣٥٣ ----- ١٣ - موقف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) -----
- ٢٣٥٨ ----- ١٤ - موقف محمد بن فرامرز الشهير بملاً خسرو (ت ٨٨٥ هـ) -----
- ٢٣٦٠ ----- ١٥ - موقف السيوطي (ت ٩١١ هـ) -----
- ٢٣٦٢ ----- ١٦ - موقف الأنصاري الشافعي زكريا بن محمد (ت ٩٢٦ هـ) -----
- ٢٣٦٣ ----- ١٧ - موقف البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) -----
- ٢٣٦٦ ----- ١٨ - موقف الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) -----
- ٢٣٦٧ ----- ١٩ - موقف أبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسنى (ت ١٢٢٦ هـ) -----
- ٢٣٦٨ ----- ٢٠ - موقف الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) -----
- ٢٣٦٩ ----- ٢١ - موقف الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم : -----
- ٢٣٦٩ ----- ٢٢ - موقف النّجاه المعاصرين والجزر بالجوار : -----
- ٢٣٧٠ ----- الخلاصه : -----
- ٢٣٧٠ ----- اشاره -----
- ٢٣٧٦ ----- الآيات المستدلّ بها -----
- ٢٣٧٩ ----- الأشعار المستدلّ بها -----
- ٢٣٨٧ ----- المصادر والمراجع -----
- ٢٤١١ ----- الفهرست -----
- ٢٤٢٥ ----- تعريف مركز -----

سرشناسه شهرستاني، سيدعلي، ۱۳۳۷- Shahrastani, Ali

عنوان و نام پديدآور موسوعه وضوء النبي : مناقشه ما رواه الصحابه في صفه و وضوء النبي (ص) [كتاب] : مناقشه مرويات سبعة آخرون من الصحابه/ على الشهرستاني.

مشخصات نشر قم: دار البراق لتقافه الاطفال، ۱۳۹۵.

مشخصات ظاهري ۶۸۰ص.

فروست موسوعه وضوء النبي (ص)؛ ۳

شابك دوره: ۹۷۸-۹۶۴-۱۹۲-۶-۹۴۰، ۹۷۸-۹۶۴-۱۹۲-۹۶۴-۱۹۲-۳-۹۳۸

وضيعت فهرست نويسي فييا

يادداشت عربي.

موضوع: وضو -- تاريخ

موضوع: Ablutions (Islamic law) -- History

موضوع: فقه تطيقي

موضوع: *Islamic Law, Comparative

رده بندي كنگره: BP۱۸۵/۵ الف/ش/م۹ ۱۳۹۵

رده بندي ديويي: ۲۹۷/۳۵۲

شماره كتابشناسي ملي: ۴۴۰۸۵۶۷

ص: ۱

المجموعه الكامله لمؤلفات السيد الشهرستاني «۸»

تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء

أسبابه ودواعيه

إلى رجال العلم والتحقيق وطلّاب الشريعة .

إلى كلّ من يبحث عن الحقيقة ويعشق العلم في أرجاء المعموره .

إلى الذين تحزروا من قيود العصبية وأجّوا أن يدرسوا تاريخ التشريع وملاساته بتحليل وموضوعيه .

إلى إخواني العلماء في الأزهر الشريف ، والزيتونه والقرويين ، وقاربونس ، وأمّ القُرى ، وجامعه المدينه ، وأمّ دُرمان الإسلاميه وغيرها من الجامعات الإسلاميه .

إلى شبيبتنا المسلمه الواعيه في كلّ مكان .

إلى الذين يحبّون معرفه تاريخ الإسلام وسبب اختلاف المسلمين وتشعّبهم إلى مذاهب و فرق .

أهدى دراستي المتواضعه هذه لتطوير الحركه العلميه المباركه .

المؤلّف

مقدمه المؤلف :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أتبع المحققون في دراساتهم للنصوص التاريخيه والحديثيه أسلوبين ، اثنين هما :

(١) البحث الإسنادى .

(٢) النقد الدلالي .

لكننا نرى غلبه الأسلوب الأول في كتابات علمائنا المعاصرين وفقهاء الاسلام ، علما بأن نقد المتن ودراسته لم يكن بالشىء الجديد الحادث ووليد العصور المتأخره ، بل هو نهج سار عليه الأقدمون . وعمل به الصحابه والتابعون ، وكثير من فقهاء الإسلام .

روى الحاكم في «المستدرک» في كتاب العتق ، بإسناده عن عروه بن الزبير ، أنه قال : بلغ عائشه أن أبا هريره يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد الزنى» ، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «ولد الزنى شر الثلاثه» ، وإنه قال : «الميت يعدب ببكاء الحي» .

فقال عائشه : رحم الله أبا هريره ، أساء سمعا فأساء إصابه ، أما قوله : «لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلى من أن أعتق ولد الزنى» ، فإنها لما نزلت : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ} ، قيل : يا رسول الله ، ما عندنا ما نعتق ، إلّا أنّ أحدنا له الجاريه السوداء ، تخدمه وتسعى عليه ، فلو أمرناهم ، فزنين ، فجئن بأولاد فأعتقناهم ، فقال رسول الله : «لأن أمتع بسوط في سبيل الله ، أحب إلى من أن أمر بالزنى ، ثم أعتق الولد» .

وأما قوله : «ولد الزنى شرّ الثلاثه» فلم يكن الحديث على هذا ، إنّما كان رجل من المنافقين يؤذى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : «من يعذرني من فلان ؟» ، قيل : يا رسول الله ، إنّه مع ما به ولد زنى ، فقال : «هو شرّ الثلاثه» والله تعالى يقول : {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} .

وأما قوله : «إنّ الميت يعذب ببكاء الحي» فلم يكن الحديث على هذا ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله مَرَّ بدار رجل من اليهود ، قدم مات ، وأهله يبكون عليه ، فقال : «إنهم يبكون عليه وإنه ليعذب» . والله يقول : {لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} (١) .

كما أنّ عائشه قد نعدت أبا هريره لما رواه عنه صلى الله عليه وآله : «من حمل ميتا فليتوضأ» فقالت : أو نجس موتى المسلمين ؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟ (٢) .

١- المستدرک ٢ : ٢٣٤ / كتاب العتق / ح ٢٨٥٥ ، سنن البيهقي ١٠ : ٥٨ / باب ما جاء في ولد الزنا / ح ١٩٧٧٦ .

٢- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشه ، للزركشي ١ : ١٢٢ / فصل في إستدراكها على أبي هريره / ح ٧ ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي ١ : ٣٠٧ / باب الغسل من غسل الميت / ح ١٣٤٨ .

ونراها تنقد أيضاً عمر بن الخطاب ، وابنه عبدالله ، والمغيرة بن شعبه ، لروايتهم عن رسول الله حديث : «الميت يعذب ببيكاء أهله عليه» فقالت : يرحم الله عمر ، لا والله ما حدث رسول الله «إِنَّ اللَّهَ لِيُعَذِّبَ الْمُؤْمِنِينَ بِيكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» وَلَكِنَّهُ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبِيكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» ثُمَّ قَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ {وَلَا تَرْرُ وَازِرَةً وَذُرَّ أُخْرَى} .

وقال ابن عباس عند ذلك : والله «أضحك وأبكى» (١). . أى إن الإبكاء لو كان من الله سبحانه وتعالى ، فلماذا يعذب الميت ببيكاء أهله عليه ؟

ثم بينت عائشه سبب ورود الحديث عند نقدها لقول ابن عمر ، فقالت : رحم الله أبا عبد الرحمن ، سمع شيئاً فلم يحفظه ، إنما مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَنَازَهُ يَهُودِيٌّ وَهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهِ . فقال : «أَنْتُمْ تَبْكُونَ وَإِنَّهُ لِيُعَذَّبُ» (٢) .

ونراها تنتهج أسلوب النقد التعريضي فى بعض الأحيان .

منها : أنها نقدت تلويحا حديثى أبى هريره وابن عمر وبعض الصحابه : «لأن يمتلئ جوف أحدكم فيحا خير له من أن يمتلئ شعراً» (٣) ، بما روت عنه بأنه كان يضع لحسان منبرا فى المسجد فيقوم عليه يهجو من قال فى رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله :

١- صحيح مسلم ٢ : ٦٤٢ / باب الميت يعذب ببيكاء أهله عليه / ح ٩٢٩ ، وأنظر صحيح البخارى ١ : ٤٣٢ / باب الميت يعذب ببيكاء أهله عليه / ح ١٢٢٦ .

٢- صحيح مسلم ٢ : ٦٤٢ / باب الميت يعذب ببيكاء أهله عليه / ح ٩٣١ ، وانظر شرح معانى الآثار ٤ : ٢٩٤ / باب البكاء على الميت .

٣- صحيح البخارى ٥ : ٢٢٧٩ / باب ما يكره أن يكون الغالب على الانسان الشعر ... ح ٨٠٢ عن ابن عمر ، و ٥٨٠٣ عن أبى هريره ، مسند أحمد ١ : ١٧٥ ح ١٥٠٦ عن سعد بن أبى وقاص و ٣ : ٨ ح ١١٠٧٢ عن أبى سعيد الخدرى .

«إن روح القدس مع حسان ما نافع عن رسول الله» (١).

ثم احتملت في حديث آخر أن يكون الخبر هكذا: «لأن يمتلى جوف أحدكم قبحا ودما خيرا من أن يمتلى شعرا هجيتُ به» (٢).

وخطأت الخليفة عمر فيما رواه عن رسول الله من نهيه عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس والعصر حتى تغرب (٣) بقولها: وهم عمر، إنما نهى رسول الله أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها فتصلوا عند ذلك (٤).

وروى عن عبدالله بن عمر أنه خطأ أباه - تلويحا - بقوله: أصلى كما رأيت أصحابي يصلون، لا أنهى أحدا يصلى بليل ولا نهار ما شاء، غير أن لا تحزوا طلوع الشمس ولا غروبها (٥).

ولم تنج هي من نقد الصحابه، فقد نقدتها نساء النبي صلى الله عليه وآله لقولها برضاع

١- سنن أبي داود ٤: ٣٠٢ / باب ما جاء في الشعر / ح ٥٠١٥، مسند أبي يعلى ٨: ٦٧ ح ٤٥٩١، المعجم الكبير ٤: ٣٧ ح ٣٥٨٠.

٢- مسند أحمد ١: ١٧٧ ح ١٥٣٥، مسند سعد ١: ١٤٢ ح ٨١.

٣- صحيح مسلم ١: ٥٦٦ / باب الاوقات التي نهى الصلاة فيها / ح ٨٢٦، مصنف بن أبي شيبة ٢: ١٣٣ / باب من قال لا صلاة بعد الفجر / ح ٧٣٤٢.

٤- صحيح مسلم ١: ٥٧١ / باب لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها / ح ٨٣٣، مسند أحمد ٦: ١٢٤ ح ٢٤٩٧٥، باب حديث السيدة عائشه، وفيه: وهم عمر إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلاة أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها. وكذا في معرفة السنن والآثار ٢: ٢٧٣.

٥- صحيح البخارى ١: ٢١٣ / باب من لم يكزه الصلاة إلا بعد العصر والفجر / ح ٥٦٤، الجمع بين الصحيحين ٢: ١٩٦ ح ١٣٠١.

الكبير (١١) فقلن لها : فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا ، ما نرى هذه إلا رخصه أرخصها رسول الله لسالم خاصة (٢) .

هذا وإنما نرى علي بن أبي طالب يتقد حكم عمر بن الخطاب برجم المرأة التي ولدت لسته أشهر مستدلاً بقوله تعالى : {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} (٣) ، وقوله : {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} (٤) فسته أشهر حملة ، و «حولين» تمام ، فذلك ثلاثون شهراً ، فحلى سبيلها (٥) .

أو نرى تلك المرأة التي اعترضت على حكم الخليفة عمر بن الخطاب في المهر بقولها : يا أمير المؤمنين ، نهيت الناس أن يزيدوا في مهر النساء على أربعمائه درهم ؟ قال : نعم ، فقالت : أما سمعت ما أنزل الله في القرآن ؟ قال : وأى ذلك ؟

فقالت : قوله تعالى : {وَأَيُّكُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا} ؟ فقال : اللهم غفراً ، كل

١- أي أن رضاع الكبير بمثابه رضاع الصغير في المحرمية ، وقد نقد البعض هذا القول بما صدر عنه صلى الله عليه وآله : «لا رضاع بعد فصال» وقوله صلى الله عليه وآله : «لا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم» ، أنظر : شرح الزرقاني ٣ : ٣١٣ / كتاب الرضاع / ح ٢ من باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر ، بدائع الصنائع ٤ : ٥ / فصل في صفه الرضاع المحرم .

٢- صحيح مسلم ٢ : ١٠٧٨ / باب رضاعه الكبير / ح ١٤٥٤ ، سنن ابن ماجه ١ : ٦٢٦ / كتاب الرضاع / باب لا رضاع بعد فصال / ح ١٩٤٧ ، سنن البيهقي ٧ : ٤٥٩ / باب رضاع الكبير / ح ١٥٤٢٨ ، ١٥٤٢٩ .

٣- البقره : ٢٣٣ .

٤- الإحقاف : ١٥ .

٥- معرفة السنن والآثار ٦ : ٦٦ / باب أقل الحمل / ح ٤٦٨٣ ، سنن البيهقي ٧ : ٤٤٢ / باب ما جاء في أقل الحمل / ح ١٥٣٢٦ .

الناس أفقه من عمر، ثم رجع (١) ... الخبر .

كما أن علي بن أبي طالب قد نقد الخليفة عثمان في أكله صيد المحل وهو محرم، فجاء في الخبر:

إن عثمان حجج، فحجج معه علي، فأتى عثمان لحم صيد صاده حلال، فأكل منه ولم يأكله علي فقال عثمان: والله ما صدنا ولا أمرنا ولا أشرنا، فقال علي: «قال سبحانه وتعالى: {وَجَزَمَ عَلَيْكُمْ صِيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا}» (٢).

وقد نقده (٣) فيما أفتى به عن الرجل إذا جامع امرأته ولم يُغْنِ: بأن يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره (٤).

وقوله: «أتوجبون الحد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء؟ إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل» (٥).

وابن عباس نقد أبا هريره لما رواه عن رسول الله: «توضؤوا ممّا مسّت النار»

١- أنظر سنن البيهقي ٧: ٢٣٣ كتاب الصداق / باب ما يستحب من القصد في الصداق / ح ١٤١١٣، مجمع الزوائد ٤: ٢٨٤ / باب السلف، والنص منه .

٢- تفسير الطبري ٧: ٧٠، كنز العمال ٥: ١٠١ / فصل في جنائيات الحج وما يقاربها / ح ١٢٨٠٠ عن ابن جرير وكذا في الدر المنثور ٣: ١٩٩ .

٣- وكذا نقد بعض أصحاب الرأي، راجع مسند أحمد ٥: ١٥ / ح ٢١١٣٤، قال المباركفوري في تحفه الاحوذى ١: ٣١١ / باب فيمن يستيقظ ويرى بللاً، قال: وقد ثبت عن علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد، وأبي بن كعب .

٤- صحيح البخاري ١: ١١١ كتاب الغسل / باب غسل ما يصيب من فرج المرأة / ح ٢٨٨، صحيح مسلم ١: ٢٧٠ / باب إنما الماء من الماء / ح ٣٤٧ .

٥- تهذيب الأحكام ١: ١١٩ / ح ٣١٤، وأنظر: الأستذكار ١: ٢٧٣ / باب وجب الغسل إذا التقى الختانان .

بقوله : «أَتَوْدَأُ مِنَ الْحَمِيمِ» (١). أى لو وجب الوضوء مَدًا مَسَّتْ النار لوجب الوضوء من استعمال الماء الساخن ، وهذا ممَّا لم يقل به أحد ، والمعهود فى الشريعة أَنَّ الوضوء ينتقض بالخارج النجس لا بالداخل الحلال الطاهر ، وكيف يجعل الرسول صلى الله عليه و آله الطعام الحلال الطاهر ناقضا للوضوء !!؟

هذا ، وقد احتمل البعض أن يكون مسَّ الفرج من نواقض الوضوء ، ومنهم ذلك الأعرابى الذى سأل رسول الله عنها فأجاب صلى الله عليه و آله : «وهل هو إلا مُضَغُهُ مِنْهُ أَوْ بُضْعُهُ مِنْهُ» (٢) !!؟

* * * *

هذه بعض النصوص ذكرناها للوقوف على نهج السلف فى تعاملهم مع الأحكام والروايات الصادرة عن الصحابة ، وأنهم كانوا يطرحون البعض منها لمخالفاتها للأصول الثابتة فى الشريعة ومناقضاتها للعقل والفتوى ، وكفى بها شاهدا على أصالة هذا النهج عند الأقدمين .

لكننا نتساءل : هل يمكننا إمام هذا على الكتاب المعاصرين والعمل فى ضوئه ، أم أنه كان رخصه للصحابة فقط ، فلا يحق لنا خوض هذا الميدان !؟

قال أحمد أمين - فى معرض حديثه عن منهج علماء الحديث - :

«... وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ، ليس هنا محلّ ذكرها ، ولكنهم والحقّ يقال عنوا بنقد الإسناد أكثر ممَّا عنوا بنقد المتن ، فقلّ أن تظفر منهم

١- سنن ابن ماجه ١ : ١٦٣ / باب الوضوء ممَّا غيرت النار / ح ٤٨٥ ، سنن الترمذى ١ : ١١٥ / كتاب الطهارة / باب فى الوضوء ممَّا غيرت النار / ح ٧٩ .

٢- سنن أبى داود ١ : ٤٦ / باب الرخصة فى ذلك / ح ١٨٢ ، سنن الترمذى ١ : ١٣١ / باب ما جاء فى الوضوء من مس الذكر / ح ٨٥ .

بنقد من ناحيه أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله لا يتفق والظروف التي قيلت فيه ، أو أنّ الحوادث التاريخيه الثابته تناقضه ، أو أنّ عباره الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المؤلف فى تعبير النبي صلى الله عليه وآله ، أو أنّ الحديث أشبه فى شروطه وقيوده بمتون الفقه ، وهكذا .

ولم نظفر منهم فى هذا الباب بعُشر معشار ما عتوا به من جرح الرجال وتعديلمهم ، حتى نرى البخارى نفسه ، على جليل قدره ودقيق بحثه ، يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنيه ، والمشاهد التجريبيه على أنّها غير صحيحه لاقتصاره على نقد الرجال» (١) .

وقد لخص الدكتور صلاح الدين الأدلبى كلام أحمد أمين فى ضحى الإسلام بقوله :

«... ولاحظ فى كتابه ضحى الإسلام ، أنّ المُخَيِّدَيْن عتوا عناية فائقه بالنقد الخارجى ، ولم يعنوا هذه العنايه بالنقد الداخلى ، فقد بلغوا الغايه فى نقد الحديث من ناحيه رواته جرحا وتعديلاً ، فنقدوا رواه الحديث فى أنّهم ثقات أو غير ثقات ، وبتنوا مقدار درجتهم فى النقه ، وبحثوا هل تلاقى الراوى والمروى عنه أو لم يتلاقيا ؟ وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه ، إلى حديث صحيح وحسن وضعيف ، وإلى مُرسل ومُتقطع ، وإلى شاذ وغريب ، وغير ذلك ، ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا فى النقد الداخلى ، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا ؟!

ويقول : إنّهم كذلك ، لم يتعرضوا كثيرا لبحث الأسباب السياسيه التي قد

تحمل على الوضع ، فلم نرهم شكوا كثيرا فى أحداث لئها تدعم الدوله الأمويه أو العباسيه أو العلويه ، ولا درسوا دراسه وافيه البيئه الاجتماعيه فى عهد النبى صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وما طرأ عليها من خلاف ، ليعرفوا هل الحديث يتمشى مع البيئه التى حكى أنه قيل فيها أو لا ؟ ولم يدرسوا كثيرا بيئه الراوى الشخصيه وما قد يحمله منها على الوضع وهكذا .

ثم بيّن [الدكتور] أنهم لو أتجهوا كثيرا إلى نقد المتن وأوغلوا فيه إبالغهم فى النوع الأول ، لانكشفت أحداث كثيرة وتبين وضعها مثل كثير من أحداث الفضائل ، وهى أحداث رويت فى مدح الأشخاص والقبائل ، والأمم ، والأماكن ، تسابق المنتسبون لها إلى الوضع فيها ، وشغلت حيزاً كبيراً من كتب الحديث .

ثم نقل الدكتور قول ابن خلدون : « وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط فى الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل ، غنا أو سمينا ، ولم يعرضوها على أصولها ، ولا قاسوها بأشبابها ولا سيروها بمعيار الحكمة ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيره فى الأخبار ، فضلوا عن الحق وتاهوا فى ببداء الوهم والغلط» (١) .

وجاء فى ظهر الإسلام لأحمد أمين : كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن ، فقد يكون السند مدلسا تدليسا متقنا ، فيقبلونه مع أن العقل والواقع يأيانه ، بل قد يعدّه بعض المحديثين صحيحا لأنهم لم يجدوا فيه جرحا ، ولم يشلم البخارى ولا مسلم من ذلك ، وربما لو امتحن الحديث بمحك أصول

١- منهج نقد المتن : ١٢ ، عن ضحى الإسلام ٢ : ١٣٠ - ١٣٣ ، ومقدمه ابن خلدون : ٩ .

الإسلام لم يتفق معها وإن صحَّ سنده (١).

«ونخلص إلى القول أن النظر في سند الحديث فقط لا يكفي للتأكد من صحته، بل لابد لنا أيضاً من النظر في متن الحديث حتى يسلم ما يشوبه من علل وشوائب، فإذا صحَّ السند وسلم المتن كان لنا الحديث الصحيح، ويمكن أن نعطي مثلاً واقعياً من حياتنا اليومية، فإذا أخبرك رجل عن آخر خبراً، كان أول ما يسبق إلى خاطرِكَ، أن تستوثق من صدق المخبر بالنظر في حاله وأمانته ومعاملته، وغير ذلك من الملاحظات التي تراها ضرورية لك للتأكد منه. فإذا استوثقت من الرجل نظرت بعد ذلك في الخبر نفسه وعرضته على ما تعرض عن صاحبه من أقوال وأحوال، فإذا اتَّفَق مع ما تعلمه من ذلك، لم تشك بصدق المخبر والاطمئنان إليه، وإلا كان لك أن تتوقف في قبول الخبر لا لريبه في المخبر - فأنت واثق من صدقه - بل لشبهه رأيتها في المخبر نفسه، ويصح أن يكون مرجعها وهما أو نسيانا من المخبر، كما يصح أن ترجع إلى سرِّ فيه لأمر لم تتبينه، فليتلعل هذه الحالة علينا أن نتوقف عند الخبر لنطمئن إلى صحته، ولا تتسرع في حكمنا أنه كاذب، وإذا فعلنا ذلك يكون منا افتتاناً على من أخبرنا ونحن له مصدقون وبه واثقون. إن هذا الموقف الذي عنه تحدَّثنا هو نفسه حدث للعلماء في أحاديث رسول الله (٢).

وقال السيد المرتضى - من علماء الشيعة الإمامية - في جواب ما روى في الكافي عن الصادق في قدره الله: «إعلم أنه لا يجب الاقرار بما تضمنه الروايات فإن الحديث المروى في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا يتضمن ضروب الخطأ

١- ظهر الإسلام ٢: ٤٨.

٢- نقد الحديث ١: ٤٣١ - ٤٣٢، للدكتور حسين الحاج حسين / ط مؤسسة الوفاء، بيروت.

وصنوف الباطل من محال لا يجوز ان يتصور ، ومن باطل قد دل الدليل على بطلانه وفساده كالتشبه والجبر والرؤية والقول بالصفات القديمه ، ومن هذا الذى يحصى أو يحصر ما فى الأحاديث من أباطيل ، ولهذا أوجب نقد الحديث بعرضه على العقول ، فإذا سلم عليها عرض على الأدله الصحيحه كالقرآن وما فيه معناه ، فإذا سلم عليها جوز أن يكون حقاً والمخبر به صادقاً . وليس كل خير جاز أن يكون حقاً وكان وارداً من طريق الآحاد يقطع على ان المخبر به صادقاً(١) .

وبهذا فقد عرفنا ضروره دراسه المتن ، حيث إن الواقع سيكشف خطأ بعض النصوص ، والأجواء السياسيه تكشف زيف الآخر منه ؛ ولو تمت مقايسه النص بالظروف التى قيلت فيه ، وبينه الراوى ، وبيان ملايسات الخبر السياسيه والاجتماعيه الحاكمه آنذاك ، ودواعى ناقلى النص ، وعرضها على أصول الإسلام والفظره البشريه بعيدا عن الرواسب الطائفية والنزعات الإقليميه ، لدلت تلك النصوص بنفسها على نفسها ، ولعرف القارئ بأن الكثير منها جاء تحت تأثير الحكام وتبعاً لأرائهم فقهيّاً وسياسياً ، أو أنها وضعت لمؤثرات اجتماعيه وأقليميه ، وصيغت تحت ظروف خاصه ، وتلك الأحاديث والأحكام تراها باقيه لحد اليوم فى مصنفات اعلام المذاهب الإسلاميه لم يناقشها الباحثون ولم ينقدها الناقدون .

مع العلم بأن ظاهره نقد المتن - وكما قلنا - كانت شائعه فى العهد الأول ، وعمل بها بعض الصحابه والتابعين ، كما رايها أيضاً فى كلمات فقهاء الإسلام

١- رسائل المرتضى ١ : ٤٠٩ / فى جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثه / حول الحديث المروى فى الكافى فى قدره الله تعالى .

والمحدثين ، فمثلاً حديث أبي هريره «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبته» (١) ، نراه يخالف أوله آخره ، لأن المصلى لو وضع يديه قبل ركبته فقد برك كما يبرك البعير ، حيث إن البعير يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين ، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يده على الأرض (٢) .

كما أن بعض المؤرخين يروى عن عائشه عن رسول الله أنه قال : «إن الحيضه سلطت على النساء عقوبه لهن» ، في حين أن هذا الخبر يعارض المنقول عنها ، وأن الحيضه مكتوبه على كل امرأه ولا علاقته لها بالعقوبه ، فقد قال لها صلى الله عليه وآله وهى معه فى طريق الحج وقد رآها تبكى : «ما لك أنفست ؟» قالت : نعم ، فقال صلى الله عليه وآله : «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج» (٣) .

وقال صلى الله عليه وآله قرياً من هذا الحديث لأُم سلمه (٤) .

١- سنن أبى داود ١ : ٢٢٢ / باب كيف يضع ركبته قبل يديه / ح ٨٤٠ ، سنن الدارمى ١ : ٣٤٧ كتاب الصلاه ، باب اول ما يقع من الإنسان على الأرض / ح ١٣٢١ ، مسند أحمد ٢ : ٣٨١ / ح ٨٩٤٢ من مسند أبى هريره .

٢- جاء فى شرح سنن ابن ماجه ١ : ٦٣ ، «ولا يخفى إن أول هذا الحديث يخالف آخره لأنه إذا وضع يديه قبل ركبته فقد برك برك البعير وأوله المنهى عنه ، وما قيل فى توفيقه أن الركبه من الانسان فى الرجلين ، ومن ذوات الأربع فى البدين ، رده صاحب القاموس فى سفر السعاده ، وقال : هذا وهم وغلط ومخالف لأئمه اللغه» .

٣- صحيح البخارى ٥ : ٢١١٠ / كتاب الاضاحى ، باب الأضحيه للمسافر والنساء / ح ٥٢٢٨ ، و ٥ : ٢١١٣ / باب من ذبح أضحيه غيره / ح ٥٢٣٩ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٩٨٨ كتاب المناسك ، باب الحائض تقضى المناسك إلأ الطواف / ح ٢٩٦٣ .

٤- سنن الدارمى ١ : ٢٥٩ كتاب الطهاره ، باب مباشره الحائض / ح ١٠٤٤ ، المعجم الكبير ٢٣ : ٢٦٣ / ح ٥٥٥ .

كذلك نلاحظ أنّ أبا هريره يحدث عن رسول الله أنّه قال : «خلق الله التربه يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين . حتى يعدّ خلق العالم فى سبعة أيام» (١) وهو مخالف لصريح القرآن الذى جاء فى سبع آيات من سبع سور منه بأنّه سبحانه خلق العالم فى ستة أيام (٢) .

وبناءً على ذلك فقد عرفنا أنّ مناقشه دلاله النص ظاهره عمل بها السلف ، ودعا إليها العقل ، وهى سيره التابعين والفقهاء ، ولم تختصّ بزمن دون آخر ، ولم تكن رخصه للصحابه فقط ، حيث إنّ الشريعه الإسلاميه هى شريعه الفطره والعقل ، وإنّ الأوامر والنواهي فيها تابعه للمصالح والمفاسد، فلا يعقل أن يسمح الشرع بالاجتهاد فى الأحكام للبعض ولا يسمح للآخر .

نعم ، إنّ إخضاع الأحاديث لأحكام العقول - مع عدم وجود ما يؤيد ذلك من القرآن أو السنّه الشريفه - هو ممّا يأباه الله ولا يرضى به الشرع ، لأنّ الأحكام الشرعيه أمور توقيفيه تعبيديه ، وبما أنّ القرآن قطعى الصدور فلا كلام فيه .

وأما السنّه : فهى ظنيّه الصدور ، فيجب التثبت من أسانيدھا ، ومفاد دلالتها ، ولحاظ الأجواء السياسيه الحاكمه آنذاك ، وعرضها على الأصول الثابته ، ولا يمكن ترجيح جانب على آخر فى مناقشاتنا للنصوص ، بل يلزم لحاظ كلا الجانبين حتى يمكننا تمحيص الحججه فيها .

١- صحيح مسلم ٤ : ٢١٤٩ كتاب صفه القيامه ، باب ابتداء الخلق / ح ٢٧٨٩ ، مسند أحمد ٢ : ٣٢٧ / ح ٨٣٢٣ من مسند أبى هريره ، المعجم الأوسط ٣ : ٣٠٣ / ح ٣٢٣٢ ، التاريخ الكبير ١ : ٤١٣ / الترجمه ١٣١٧ .

٢- سورة الأعراف : ٥٤ ، سورة يونس : ٣ ، سورة هود : ٧ ، سورة الفرقان : ٥٩ ، سورة السجده : ٤ ، سورة الحديد : ٤ ، سورة ق : ٣٨ .

أما شيوع ظاهره البحث السندى - طبق أصول مذهبيه خاصه - بعيدا عن نقد المتن فهو لا يخدم الباحث العلمى ، ولا يمكنه من الوصول إلى الفقه الإسلامى بشكله المطلوب .

مضافاً إلى أن ناقدى المتن يعتقدون بأن عملهم يبتعد عن جانبى الإفراط والتفريط ، وأن إخضاع الحديث لسلطان العقل يخرج الشريعة من التعبد بأحكام الله ، بل تكون من باب حكومه الهوى فى الحديث لا الحديث فى العقل (١).

وفى الوقت نفسه لا يرتضون الأخذ بكلّ حديث ثبتت صحته فى المجاميع الحديثيه مع كونه مخالفاً للأصول الشرعيه المسلم بها والقطره البشريه ، حيث إن الاعتقاد بصحة تلك الأحاديث والبتّ فى صدورها عن النبي صلى الله عليه وآله ستكون ذريعه بيد الطاعنين فى الإسلام للتيل من الشريعة المقدسه.

وقد دخل بعض الأعلام فى مناقشات لفظيه وتأويلات بعيده لتصحيح بعض تلك الأحاديث - المخالفه للعقل والقطره - وقد صارت نفس تلك التأويلات ذريعه بيد المغرضين للتيل من أصله الفكر الإسلامى والهجوم على السنه الشريفه .

فنحن لو لاحظنا الجانبين فى دراساتنا لتعادل كفتا الميزان ، ولأمكن التعرف على الحكم الإلهى الموافق للعقل والقطره ، ولم يكن فى الشريعة ما يباه الوجدان ولا تحددت الاحكام الشرعيه بين المذاهب على حكم واحد .

وأما تخوف البعض من شيوع هذه الظاهره فى الدراسات ، بحجّه أنّها تؤدى إلى خروج بعض الأحاديث ، فقد خاطبهم الدكتور الأدلبى بقوله :

وبالنسبه للذين يميلون إلى التضييق من شروط الصحيح ، وعدم التشدد فيها

١- أنظر : ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ٣ : ٨٥ .

ويرون توسيع دائره ما يشمله المقبول من صحيح وحسن ، فهم إنما أدى بهم الورع إلى الخوف أن يحكموا على نص بالضعف ، ويكون في الحقيقه ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وما درى هؤلاء بأنّ الأمر في الحديث ليس أمر تقليل ولا تكثير ، بل هو تحز وتدقيق ، بالإضافة إلى أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه ما يهدينا إلى كلّ خير ، ويباعدنا عن كلّ شر ، ولا يحوجنا للاهتداء بأحد سواه .

أما موضوع الورع فهذا مهمّ جدا ، ولكن هل نتورّع من أن نخرج من الحديث ما هو منه ، ولا نتورّع من أن ندخل فيه ما ليس منه ؟!

الحقيقه أنّ كلاً منهما خطير ، لكن ماذا يترتب على كلّ واحد لئلا نرى أيّهما أشدّ خطراً (١)؟

ثم يقرر الدكتور الازلبى كلامه : أرى أن إدخال ما ليس من الحديث في نصوص الحديث فيه زياده نص ، وقد يؤدى إلى زياده حكم ، ويخشى معه من الدخول تحت الوعيد الشديد الوارد فيمن كذب عليه صلى الله عليه وآله ، وأن إخراج ما هو من الحديث من نصوص الحديث فيه نقص نص ، وقد يؤدى إلى نقص حكم ، ويخشى معه من الدخول تحت الوعيد الشديد الوارد فيمن كنتم علما ، لكن النقص من مجموعه كامله شامله ، غالبا ما يهتدى إليه ويستدلّ عليه ، من نظائره في المجموعه الكامله ، فالخوف من النقص إن لم يكن أقل من الآخر خطرا فهو إن شاء الله ليس بأكثر منه والله أعلم (٢) .

وعليه ، فنحن لا نريد أن نميل إلى هذا القول أو ندحضه ، بل نؤكّد على لزوم

١- منهج نقد المتن : ٢٣ .

٢- المصدر نفسه .

دراسة كلا الجانبين في البحوث العلمية ، وأن لا يكتفى المؤرّخ أو الفقيه بأحدهما تاركاً الآخر ، وأنّ دراسته أسانيد الروايات دون معرفة ملابسات الحكم التاريخيه والجغرافيه والسياسيه لا تفيد الباحث العلمى كما قلنا ، وأنّ وقوف المجتهد وحتى المكلف على تاريخ التشريع وتطوّر الحكم وملابسات صدره تعطيه رؤيه جديده وتفتح أمامه آفاقا واسعه .

وقد انتهجنا هذا الأسلوب فى دراستنا وأتبعناه لا لشيء ، إلّا لتطوير وإشاعه مثل هذه الدراسات فى معاهدنا العلميه وجامعاتنا الإسلاميه ، على أمل تعاون المعنيين معنا فى ترسيخ هذه الفكره وتطويرها ، وأن لا يدرسوا الفقه دراسته إسناديه فقط دون معرفه ملابسات الحكم التاريخيه والسياسيه ، ونرى فى طرح مثل هذه الدراسات رُقياً للمستوى الفقهي والأصولي عند المذاهب الإسلاميه ، وتقريب وجهات النظر بين المسلمين وترسيخ روح الإنفتاح فيهم ، ومحاولة القضاء على مختلف النزعات العاطفيه وإبعادها عن مجالات البحث العلمى ، وعدم السماح لتحكيم الخلفيات الطائفيه ، والرواسب الذهنيه فى مثل هذه البحوث العلميه النظرية .

ولو أتبعنا مثل هذا الأسلوب فى جميع أبواب الفقه لوصلنا إلى حقيقه الفقه الإسلامى من أيسر طرقه وأسلمها ولوقفنا على تاريخ التشريع وملابساته ، ولأتضح لنا خلفيات صدور بعض الأحكام وعرفنا حكم الله الواحد والذى ينشده الجميع .

نرجو أن لا نكون جدليين فى بحوثنا ، ومن الذين لا تهتمهم معرفه الواقع بقدر ما يهتمهم الانتصار لآرائهم ومذاهبهم ، ويبدو أنّ طرح مثل هذه الآراء بهدوء وموضوعيه مع عرض مختلف وجهات النظر عند جميع المسلمين سيكون عاملاً للتقريب بين المذاهب الإسلاميه ، ورفعته للمستوى العلمى بينهم ، لأنّ

الناس أعداء ما يجهلون ، وباتّضاح نقاط الرأى قوه وضعفا ربّما تتوقّف موجه تفسيق أو تكفير الآخرين .

وإنّ دراستنا لكيفيه «ضوء النبى» جاءت تحقيقاً لهذا الهدف ، ولا نبغى من ورائها إلّا الجانب العلمى ، وتوسيع أفق التفاهم البّناء بين علماء المسلمين ، وهو نقاش علمى نزيه ، تطرح فيه الآراء بأناه وموضوعيه ، ولم يقصد به التشكيك بفقّه مذهب أو المساس بعقيدته طائفه ، بل إنّها نظريه علميه قد توصلنا إليها على وفق شواهد تاريخيه وفقهيه ، ولا ندعى عدم الخطأ فيها مع اعتقادنا بصحتها .

والمأمول من إخواننا أن يتعاملوا مع الأطروحه كتعاملنا معها ، وأن يجعلوا لصحّه المدعى نصيباً بإزاء ما يعتقدون فيها من الخطأ ، وأن لا يرمونا بالبهتان أو التّقول قبل مراجعتهم المصادر ، مؤكدين بأن المطروح لم يلحظ فيه الجانب الفقهي والافتاء ، كما أنا لا نشير إلى جزئيات المسأله وتشعباتها مثل بيان أسباب وموجبات الوضوء أو نواقضه ومستحباته بقدر ما نعى به دراسه لكيفيه وضوء النبى والظروف والملايسات التى أحاطت بهذا الحكم الشرعى ودواعى الاختلاف فيه ، ثمّ الدعوه إلى اتخاذ منهجيّه جديده فى دراسه الفقّه وخصوصاً الخلافى منه .

علماً بأنّ محاكمه النص أو نقد كلام الصحابي لا يعنى - بنظرنا - تفسيقه أو تكفيره ، من خلال ذلك النصّ وتلك المناقشات ، وإن كان ما يؤيده من القرآن أو السنّه الشريفه أو تؤكده النصوص التاريخيه والأحداث السياسيه الحاكمه وقت صدور النص ، وكذا الأمر بالنسبه لتقلنا كلاماً عن أحد فإنّه لا يعنى اعتقادنا بصحّه جميع ما قاله وتبيننا لأرائه وأفكاره .

هذا وإن ظاهره الوضع فى الحديث كانت منذ عهد النبى لكثرتها انتشرت بعد مقتل عثمان بن عفان - كما يقولون - وانقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب ، وإنّ دراسه نصوص

هذه المرحلة وما بعدها جديره بالبحث ، وخصوصا لو احتملنا تدخّل الأهواء السياسيّه ، أو إمكان اشتباه الصحابي أو الراوى فى نقل الحديث أو اشتباهه فى فهم الأحكام(١) إذ وقفت على نصوص الصحابه يخطئ البعض منهم الآخر فيها، وتراجع بعض المفتين عن آرائهم - لقوّه دليل الناقد وموافقه كلامه للقرآن والعقل - .

وهناك آراء كثيره فى الشريعة يلزم التحقيق فى أطرافها والتثبت فى دلالتها ، مع كون بعضها من المسلّمات البديهيه والتي لا يمكن التشكيك فيها ، لكننا لو عرضناها على القرآن وقيست بحوادث تاريخيه وروايات أخرى لدلّت نفسها على نفسها بأنّها قابله للتشكيك ، وإنا على ثقّه لو أنّ تلك الأدلّه والشواهد طرحت على صاحب الرأى أو ناقل الحديث لأمكن رجوعه عن رأيه كما فعل ذلك كبار الصحابه والتابعين ، أمّا ترك مناقشه الروايات ودراستها بل اعطاء جميع الأحاديث الصحاح هاله من التقديس ولزوم التعبد بها ، ثم اختلاق التأويلات لها ، فهو ممّا يباه الوجدان ولا يقبله الشرع والعقل .

وقد نقل الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى فى مقدّمه صحيحه عن محمّد بن سيرين ، أحد فضلاء التابعين ، فى معرض حديثه عن الفتنه : «...لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنه ، قالوا : سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنّه فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(٢) ، وهذا يؤكّد لنا ضروره دراسه شخصيات هذه الفتره على وجه الخصوص(٣) .

١- راجع كتاب «الإنصاف فى بيان سبب إختلاف الصحابه» ، للدهلوى .

٢- صحيح مسلم ١ : ١٥ .

٣- غير مدّعين لما أقره بعض الكتاب بأنّ عبدالله بن سبأ هو الذى أوقع الأختلاف بين المسلمين ، إذ كيف يمكن ليهودى أسلم متأخرا فى زمان عثمان أن يؤثّر إلى هذا المدى على صحابه اجلاء ويخدعهم كأبى ذر ، الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله : ما اظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء على ذى لهجه أصدق من أبى ذر سنن الترمذى ٥ : ٦٦٩ ح ٣٨٠٢ ، مسند أحمد ٥ : ١٩٧ ح ٢١٧٧٢ ، و ٦ : ٤٤٢ ح ٢٧٥٣٣ . أو كعتمار الذى قال عنه صلى الله عليه وآله الذى قال عنه صلى الله عليه وآله : إنّ عمارا ملئ إيمانا من قرنه إلى قدمه (حليه الأولياء ١ : ١٤٠ ، وعنه فى كنز العمال ١١ : ٣٣١ ح ٣٣٥٤١) . وهل يصح أنّ نجعل عبدالله بن مسعود ذلك الصحابي الذى مسح رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه وقال : إنّك غلامٌ معلم ، من الذين تأثروا بابن سبأ . وما معنى فتوى عائشه : اقتلوا نعتلأ فقد كفر ، وهل يجوز الافتاء بقتل صحابي مسلم وخليفه كعثمان ؟ ! وإن ارتضينا أنّ هؤلاء من أتباع ابن سبأ وقد انخدعوا بكلامه ، فماذا يمكننا أنّ نقول عن موقف الداھيه عمرو بن العاص الذى كان يؤلب الناس على عثمان (أنساب الأشراف ٦ : ١٩٢ ، الكامل فى التاريخ ٣ : ٥٥ البدايه والنهايه ٧ : ١٧٠) . وكيف يعقل أن يسكت عثمان عن شخص يهودى كابن سبأ وهو يراه يولب الناس ضده ؟ مع أنّه نفى أبو ذر إلى الربذه وضرب عمار بن ياسر حتى أصابه الفتق . وماذا نفعل بالمجهزين على عثمان وفيهم الكثير ممن شهدوا بدرًا ، ورساله من بالمدينه من أصحاب محمّد إلى من بالامصار وقولهم : إن أردتم الجهاد فهلموا إليه فإن دين محمد قد أفسده خليفتم فأقيموه ، وفى تاريخ الطبرى ٣ : ٤٠٠ - ٤٠١ : كتب من بالمدينه من أصحاب النبى إلى من بالأفاق منهم ... إنكم إنما خرجتم أن تجاهدوا فى سبيل الله عزّوجلّ تطلبون دين محمد فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك فهلموا فأقيموا دين محمد ... الخ . وبعائتقادى يمكن عزو اختلافات المسلمين إلى تصرفات عثمان وسوء سيرته وتقريبه عشيرته وقبيلته ممّا أدى إلى نقمه الصحابه عليه ، وكذا احتضانه لرجال مغمورين كحمران بن أبان لا كما اختلقوه من ادوار لعبدالله بن سبأ النازح الغريب الذى لا تسنده عشيره وقبيله فى الحجاز ، إذ كيف يُسمح لهذا الغريب أن يخالف خليفه المسلمين فى آرائه .

وعليه فإنّ البحث الإسنادى - وكما قلنا - وحده لا يكفي في الدراسات التشريعيه وخصوصا في النصوص الصادره أيام الفتنه الكبرى أو ما يتعلّق ويرتبط بها ، إلّا إذا قيست بأقرانها ولوحظت الظروف السياسيه الحاكمه آنذاك ، وإنّ

القارئ لو وقف على سلبيات بعض تلك الروايات لوافقنا في انتهاجنا مثل هذا الأسلوب لمعرفة الأحكام الشرعيه ومحاكمتنا للنصوص .

وختاماً أرجو من قرائى الأعزاء أن لا يحكموا علينا بشيء إلا بعد انتهائهم من قراءه جميع جوانب الكتاب الأربعة ، ووقوفهم على وجهات النظر فيها ، لأنها بحوث مترابطه ومتماسكه بعضها ببعض فلا يمكن الاكتفاء بمطالعه جانب من دون معرفه وجهه نظرنا فى الجوانب الأخرى منه .

آملين منهم أن لا يكونوا من الذين يتعاملون مع الدراسات العلميه كتعاملهم مع كتب الفكاهه والقصص ، فيأخذون بعض الشيء من أوله وينتقلون إلى الوسط ، وأخيراً تراهم يطرحون الكتاب - وفى بعض لحظات - كأنهم قد أخذوا صورته عميقه عن الكتاب ووقفوا على آراء مؤلفه .

وكذا آمل منهم أن لا يكونوا كيبعض رفاق السفر الذين يتركون أحاهم فى منتصف الطريق ، بل الذى أرجوه منهم أن يواصلوا البحث معنا - فى جوانبه الأربعة - وأن يتحملوا عناء الدرب - كما تحملنا - وأن لا يتسرعوا ، ثم فليقضوا بما يشاؤون .

كما نرجو من سادتنا العلماء وإخواننا الفضلاء ، والذين يرافقوننا فى هذه الرحله ، أن يتحفونا بأرائهم ويوقفونا على نقاط ضعف الدراسه ، ونحن على أتم الاستعداد لتقبل كل نقد بناء يرد إلينا ، شريطه أن تكون لغتهم ، لغه المنطق والعلم لا الفحش والسباب ، وأن لا يخرجوا من الموضوعه ، إذ إن النقد البناء يبعد روح التباغض ويوقف القائل على نقاط ضعفه ، وينفى روح الكبرياء عنه ، وبذلك تكون الأدله فى متناول الناس ، وهم فى الخيار بالأخذ بأيتها شاؤوا ، وقد قيل عن المتعلمين أنهم أبناء الدليل يميلون حيثما يميل .

هذا وقد درست هذه المسأله من أربعه جوانب :

١ - الجانب التاريخي

٢ - الجانب الروائي .

٣ - الجانب القرآني .

٤ - الجانب الفقهي واللغوي .

أما الجانب التاريخي فهو بحث تمهيدى ، بمثابة المدخل للدراسة ، فقد درستا فيه تاريخ اختلاف المسلمين فى الوضوء من عهد رسول الله إلى آخر العهد العباسى الأول (أى إلى سنة ٢٣٢ هـ) محددين زمن الاختلاف والدواعى فيه ، مشيرين إلى خلفيات المسأله وما رافقه من مستجدات من قبل الخلفاء .

أما الجانب الروائي فقد تناولنا فيه ما اختلف من نقولات بعض الصحابه من جهه ، وأهل البيت وبعض آخر من الصحابه فى صفه وضوء النبى من جهه أخرى ، وفق المعايير الرجاليه والدرايه عند الطرفين ، مشيرين إلى بعض أصول الاختلاف والأسباب التى أتبع فى تصحيح هذا الأثر أو ذاك غير مدعتين للمنقول عن الصحابى وأهل البيت إلّا إذا وافق سيرته العامه ومبانيه الفقيهه وأقواله الأخرى ، وهذا ما سميناه بـ«نسبه الخبر إليه» وقد جاء هذا الجانب فى قسمين :

القسم الأول : مناقشه روايات الجمهور وما رواه الصحابه فى صفه وضوء النبى وهم : عثمان بن عفان ، عبدالله بن عباس ، عبدالله بن زيد ابن عاصم المازنى ، عبدالله بن عمرو بن العاص ، الربيع بنت المعوذ ، على بن أبى طالب ، عبد الله بن انس ، عائشه، سنداً ودلاله ونسبه.

القسم الثانى : وهو مناقشه ما رواه أهل البيت ، فى صفه وضوء رسول الله سنداً ودلاله ونسبه فى الغسل والمسح ، وبيان الظروف والأسباب التى دعتهم لغسل الأرجل فى بعض الأحيان .

وختاماً سعينا إلى أن نعطي صورته توفيقية للمنقول من صفه وضوء رسول الله في الصحاح والسنن ، وكذا في مرويات أهل البيت وتوحيد الثقلين عنه صلى الله عليه وآله - بقدر المستطاع - وبيان كيفية وضوئه أمام الناس ، والأسباب التي دعت ببعض الصحابة إلى أن يحكوا جازمين أن رسول الله قد غسل قدميه دون تمييزهم للمقدمه وذى المقدمه .

مؤكدين للقارئ الكريم بأن المجلد الثاني من هذه الدراسة يحظى بنكات مهمه ، ويمكن أن نعدّه جهداً مميزاً يضيف للباحثين معلومات لم يلقوا عليها من ذي قبل ، شاكرين له سبحانه ما اولانا به من نعمه وفضل وتوفيق بحيث منّ علينا باكتشاف الصحيح من (وضوء النبي) في كتب الآخرين بعد خمسه عشر قرناً من تاريخ الإسلام .

أما الجانب القرآني واللغوي : فقد بيّنا فيه أهم سبب من أسباب اختلاف الفقهاء وهو : اختلافهم في الأخذ بالقراءات القرآنيه ، لأنّ المشارب الفقهيّه في هذا الشأن قد اختلفت باختلاف القراءه موضحاً في أوّله سرّ تأكيد الخليفه عثمان بن عفّان على الأخذ بقراءه مصحفه - أي مصحف زيد بن ثابت - دون غيرها من القراءات ، وسعيه لتوحيد المسلمين على تلك القراءه مع وجود تأكيد من رسول الله في الأخذ بقراءه ابن أم عبد = ابن مسعود ووجود مصاحف لابي بكر وعمر وعلي وأبي وأبي موسى الأشعري و...، فإن حرق عثمان للمصاحف وإبعاده لابن أم عبد ، وكذا ثوره القراء على الحجاج بن يوسف بعد ذلك لا بد من تناوله بالبحث والدراسه كمقدمه لهذا الجانب .

وبعد ذلك جئنا لندرس القراءات الثلاث لآيه الوضوء (الجر ، النصب ، الرفع) مع مناقشتنا لما أستدل به ، على الغسل من الأدله والشواهد وفق التسلسل الزمني لوفيات المفسرين والنحويين ، من زمان ابي الأسود الدؤلي إلى زماننا هذا ،

وقد عنواننا هذا الجانب في أربعة فصول وخاتمه .

كما نأمل أن تناقش أحاديث «ويل للأعقاب من النار» وغيره من الأدلة التعصيديه والمستفاد منها لغسل الأرجل - سندا ودلاله - ومدى حججه تلك الأحاديث في إلزام المكلف بغسل الأرجل في هذا الجانب !!!

أما الجانب الفقهي واللغوي : فهو وإن كان مدروسا إلى حد ما في الجوانب الثلاث السابقه ، لكننا سعينا إلى أن نوضحها من زاويه أخرى مبينين فيه الفرق بين الغسل والمسح ، وحد الوجه والمرفقين والكعبين لغه ، وسر عدم قول الله سبحانه إلى المرفقين كما قال : {إِلَى الْكُعْبَيْنِ} أو لماذا لم يقل إلى الكعاب كما قال: {إِلَى الْمَرَافِقِ} كل ذلك مع عرضنا لأقوال وادله فقهاء المذاهب عند بيان حكم كل عضو من أعضاء الوضوء ، مناقشين فيه الأدله المطروحه ، متخذين جانب الحياد في نقل الأقوال وعرض الآراء ، داعمين ما نختاره بالشواهد والأدله .

وبذلك نكون قد درسنا هذه المسأله الفقيهيه من جميع جوانبها ، وجاءت كمنهجيه جديده لدراسه الفقه الخلافى الكلامى .

آملين أن تقع هذه الدراسه موقع الرضا والقبول عند الباحثين وتكون نواه لعمل مستقبلى لهم فى فروع أخرى ، وإنى استمحيهم فى البدء عذرا ان شاهدوا بعض التكرار فى بحثنا ، فإن ذلك يعود إلى الجده والحدائث فى الطرح والمنهج ولزوم دراسه ملاسبات الاحكام الشرعيه مع أدلتها جنبا إلى جنب .

مؤكداً بأننى اعطيت الاولويه لبحث الوضوء لاهميهه القصوى ، ولكونه اول أبواب الفقه ، بل أصعب المسائل المختلف عليها بين المسلمين ، وذلك لاتفاق جميع المذاهب الإسلاميه على غسل الأقدام وانفراد الشيعه الإماميه بوجود المسح ، وهذا ما لا نشاهده فى الفروع الفقيهيه الأخرى ، إذ أن كل المسائل التى قال بها فقهاء الإماميه كان لها من يوافقها من المذاهب الأخرى ، فأحيانا تراها موجوده فى مذهب أبى حنيفه ،

وأخرى عند الشافعي ، وثالثه عند مالك أو ابن حنبل ، لكن مسأله الوضوء لم تكن كذلك إذ أنهم أطبقوا على خلاف مذهب أهل البيت ، وهذا ما دعانا إلى أن نجعله على طاوله البحث أولاً ، فقلت في نفسي إن وفقت في هذا البحث فسيكون التوفيق حليفي إن شاء الله في بحوثي الأخرى أكثر .

وإليك الآن مدخل هذه الدراره .

البحث التاريخي / (المُدخل) : تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء

اشاره

أسبابه ودواعيه

وقد جعلناه في باين

اشاره

هل في الوضوء تشريعان ؟

بدايات الخلاف الوضوئي :

متى حدث الخلاف

كيف ؟

من هو البادئ ؟

ما هي منزلته المختلفين ؟

اتفق الاتجاهان أم لا ؟

ما هي مفردات الخلاف الوضوئي ؟

توطئه :

كثيراً ما يتساءل البعض عن سبب الاختلاف بين المذاهب الإسلاميه فى الأحكام الشرعيه ، بالرغم من كون مصادر الحكم الشرعى - الكتاب ، السنّه ، الإجماع - واحده عند الجميع .

فهل يا ترى إنّ منشأه يرجع إلى اختلافهم فى تعريف هذه الأدله ونحو دلالتها ؟ أم إلى التردد فى حُجَّتِهِ القياس والاستحسان والاستصلاح والعرف و ... ؟

أم مرده إلى تشعب مشاربهم فى معطيات الأصل العملى والدليل اللفظى ؟ أم مرجعه إلى النزعات الفرديه والضعوط السياسيه و ... ؟

لا شك أنّ لكل ما ذكر دورا فى حصول الاختلاف ، وأنّه بعض العله لا تمامها ؛ لسنا بصدد وضع أجوبه لهذه التساؤلات ، بل الذى يهمنى وتدعو المعنيين إليه هو دراسه الفقه وفق المناهج الحديثه ، وأن لا يقتصر التحقيق عندهم على مناقشه النصوص الشرعيه ودلالاتها بعيدا عن دراسه جذور المسأله وما يُحيط بها من ملبسات شتى ، إذ أنّ دراسه الفقه مع ملاحظه ظروفه التاريخيه والسياسيه والاجتماعيه هى الطريقه التى تخدم البحث العلمى وتوصل إلى معرفه الحقيقه .

كما أنّ الجديّه فى البحث والأمانه العلميه تستلزم متابعه مختلف الآراء

والأقوال عند جميع الأطراف ؛ كي نتجاوز النظرة من زاوية مذهبيه محدوده ، وننتقل من الإطار المقيد إلى عالم أرحب ؛ إذ أنّ النظرة الضيقة وعدم الانفتاح يوصدان أبواب التفاهم وتلاقح الأفكار ، وبالنتيجة تحرمنا من قطف ثمار الاتصال بالآخرين والحوار معهم .

والآن بين أيدينا أمر عبادى مهم سنسلط الضوء عليه ليُتضح لنا مدى عمق جذور الاختلاف وماهيته فى مصداق واحد ، ومن خلاله ربّما تظهر ملامح صورته الاختلاف فى كثير من الأحكام الشرعيه : وهى دراسه كيفيه «وضوء النبي صلى الله عليه وآله» .

فكيف وقع الخلاف بين المسلمين فى هذا الأمر المهم !؟

ولم أختلف فى مثل الوضوء ، ذلك الفعل الذى كان يؤدّيه النبي صلى الله عليه وآله لعدّه مرّات فى اليوم على مدى ثلاث وعشرين سنه ، بمرأى من المسلمين .

الوضوء الذى أكّد عليه النبي وجعله شرطاً للصلاه التى هى عمود الدين ؛ فقال : «لا صلاه إلّا بطهور» (١) ، وقال أيضاً : «الوضوء شرط الإيمان» (٢) !؟

إذا فالوضوء أمر عبادى ، مارسه الرسول بمحضض المسلمين ثمّ أتبعوه بعد التعلّم العملى والبيان القولى منه ، وهو لم يكن بالأمر الخفى ، ولا بالتشريع المؤقت المختصّ بفترة زمنيّه دون أخرى ، حتّى تطمس معالمه ، وتخفى ملامحه بحيث يصل الحال إلى الاختلاف فيه .

١- صحيح مسلم ١ : ٢٠٤ كتاب الطهاره ، باب وجوب الطهاره للصلاه / ح ٢٢٤ عن ابن عمر ، سنن أبى داود ١ : ١٦ / باب فرض الوضوء / ح ٥٩ عن أبى المليلح عن أبيه ، سنن ابن ماجه ١ : ١٠٠ / باب لا يقبل الله صلاه بغير وضوء / ح ٢٧١ عن أسامه بن عمير الدهلى ، والمتن منه .

٢- سنن الترمذى ٥ : ٥٣٥ كتاب الدعوات الباب ٨٦ / ح ٣٥١٧ ، سنن النسائى المجتبى ٥ : ٥ / باب وجوب الزكاه / ح ٢٤٣٧ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٠٢ / باب الوضوء شرط الإيمان .

فإن كان الأمر كذلك ، فما هي دواعي الاختلاف فيه ؟ وما هي حقيقته البيان النبوي الشريف لهذه المسألة المهمّة ؟

للإجابة عن هذين السؤالين وغيرهما ؛ نقول : لا بدّ من تنقيح البحث بشكل دقيق يخضع للمنهج العلمي الحديث ، وإخضاع جميع ما ورد بهذا الشأن للدقّة والتمحيص ، وهذا ما سنحاول القيام به في دراستنا ، للكشف عن أمور غامضة تداخلت في هذه العبادة ، وجعلتها مثارا للأخذ والردّ ؛ فنقول :

اختلف المسلمون تبعاً لاختلاف الصحابة في نقل وبيان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله على نحوين ونهجين رئيسيين (1) ، وكان لكلّ منهما - علي ما وصل إلينا من السلف - أتباع وأنصار ، من صحابه وتابعين لهم ، ثم أتته ومذاهب يذودون عنها يرتؤون ، ويقيمون الأدلّة والبراهين على ما يذهبون إليه .

ولكن قبل الخوض في غمار البحث ، ومناقشه الأدلّة ومدى حجّيتها ، لا بدّ من التمهيد للموضوع بمقدّمه نبحت فيها تاريخ الاختلاف وأسبابه ودواعيه ، بادئين ذلك بوضوء المسلمين في الصدر الإسلامي الأوّل ومن خلاله نبين جذور هذا الاختلاف .

١- يتلخّص النهجان في وضوء المذاهب الأربعة ، ووضوء الشيعة الإمامية ، فأحدهما يغسل رجليه وأعضاء الوضوء ثلاثاً ، وقد يجيز أخذ الماء لرأسه . والآخر يذهب إلى لزوم مسح القدمين ومن يرى توجّهاً مرتين أعطاه الله كفلين ويذهب إلى كون الغسله الثالثه في الوضوء بدعه ، ولا يجيز أخذ الماء لرأسه لأنّه يلزم من ذلك سقوط حكم المسح أصلاً من الآية لكونه أصبح غسلًا .

الوضوء في العهد النبوي

مما لا شكَّ فيه أنَّ المسلمين في الصدر الأوَّل كانوا يتوضَّؤون كما كان النبي صلى الله عليه وآله يتوضَّأ بكَيْفِيَّتِهِ واحده ، ولم يقع بينهم أئى خلاف يذكر ، وأنَّه لو وجد لوصل إلينا ما يشير إليه ، ولتناقلته كتب الحديث والسير والأخبار ؛ إذ أنَّ المشرَّع كان بين ظهرائي الأئمَّه ، وهو بصدد التعليم والإرشاد - لأئمَّته الحديثه العهد بالإسلام كقوله صلى الله عليه وآله : «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي» (١) أو «خذوا عنى مناسككم» (٢) - فمن البعيد حدوث الخلاف بينهم فى هذا الأمر العبادى ، مع كون الجميع يرجعون إلى شخص واحد للأخذ منه وقد قال سبحانه : ﴿إِن تَنَارَعْتُمْ﴾

-
- ١- صحيح البخارى ١ : ٢٢٦ كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر / ح ٦٠٥ ، و ٥ : ٢٢٣٨ كتاب الأدب ، باب رحمه الناس والهائم / ح ٥٦٦٢ ، و ٦ : ٢٦٤٧ كتاب التمنى ، باب ما جاء فى إجازة الخبر الواحد / ح ٦٨١٩ ، مسند أحمد ٥ : ٥٣ / ح ٣٠٥٤٩ .
- ٢- الجمع بين الصحيحين ٢ : ٣٩ ح ١٦٤٠ ، افراد مسلم ، وانظر صحيح مسلم ٢ : ٩٤٣ كتاب الحج / باب استحباب رمى الجمره / ح ١٢٩٧ ، وسنن أبى داود ٢ : ٢٠١ كتاب المناسك ، باب فى رمى الجمار / ح ١٩٧٠ وفيه : خذوا مناسككم .

فِي شَيْءٍ فَرَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} (١١) ، أضيف إلى ذلك مشاهدتهم لفعله صلى الله عليه وآله الذي هو السنَّة والرافع لكلِّ لبس وإبهام ؛ هذا من جهه .

ومن جهه أخرى : إنَّ الخلاف في كثير من الأمور بين الأئمة إنما هو وليد العصور المتأخّره التي جاءت بعد عهده الشريف ، قال الدكتور محمّد سلام مذكور :

لم يكن من سبيل إلى وجود اختلاف بين الصحابه في الأحكام الفقهيّه في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وهو بين ظهراينهم ، يشرع لهم ويرجعون إليه أمّا بعد وفاته فقد وجدت اسباب متنوعه أدت إلى اختلاف النظر وتباين الاتجاه وقد يكون للسياسه دخل في هذا... (٢) .

نعم ؛ قد يقال : إنَّ سبب اختلاف الأئمة في الوضوء وجود تشريعين ، كان النبي صلى الله عليه وآله يفعلهما على نحو التخيير ، من دون الإشاره إلى ذلك !! أي أنّه صلى الله عليه وآله : كان تاره يتوضّأ حسبما رواه عثمان (٣) ، وعبدالله بن زيد بن عاصم (٤) ، والربيع بنت المعوذ (٥) ، وعبدالله بن عمرو بن العاص (٦) ، عنه صلى الله عليه وآله .

١- سورة النساء : ٥٩ .

٢- مناهج الاجتهاد في الإسلام : ١٤٤ .

٣- صحيح البخارى ١ : ٧١ كتاب الوضوء / باب الوضوء ثلاثاً / ح ١٥٨ ، صحيح مسلم ١ : ٢٠٤ / باب صفه الوضوء / ح ٢٢٦ .

٤- صحيح البخارى ١ : ٨٠ كتاب الوضوء / باب غسل الرجلين ج ١٨٣ ، صحيح مسلم ١ : ٢١٠ / باب في وضوء النبي صلى الله عليه وآله ح ٢٣٥ .

٥- سنن أبي داود ١ : ٣١ كتاب الوضوء / باب غسل الرجلين إلى الكعبين / ح ١٨٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ١ : ٦٤ ح ٣٠٤ ، الاصابه ٧ : ٦٤١ الترجمه ١١١٦٦ ، للربيع بنت المعوذ .

٦- صحيح البخارى ١ : ٣٣ كتاب العلم / باب من رفع صوته بالعلم / ح ٦٠ ، صحيح مسلم ١ : ٢١٤ / باب وجوب غسل الرجلين / ح ٢٤١ .

وأخرى مثلما نقل علي بن أبي طالب (١)، ورفاعة بن رافع (٢)، وأوس ابن أبي أوس (٣)، وعباد بن تميم بن عاصم (٤)، و... عنه صلى الله عليه وآله .

فلو ثبت ذلك ، لصحّت كلتا الكيفيتين ، ولتخير المكلف في الأخذ بأيهما شاء وترك الآخر ، فتكون حاله كبقية الأحكام التخييرية .

لكن هذا الاحتمال في غاية البعد ؛ لأننا نعلم بأنّ الحكم الشرعيّ - سواء التعيينيّ أم التخييريّ - إنّما يأخذ مشروعيتّه من الكتاب والسنة ، فكفّاره اليمين - مثلاً - دلّ عليها دليل من القرآن وهو قوله تعالى : {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} (٥) فعرفنا في ضوء الآية أنّ الحكم في كفّاره اليمين تخييري ؛ إمّا إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبته .

١- صحيح ابن حبان ٤ : ١٧٠ / باب المسح على الخفين وغيرهما / ح ١٣٤٠ ، صحيح ابن خزيمة ١ : ١٠١ / باب ذكر الدليل على أن مسح النبي صلى الله عليه وآله على القدمين كان وهو طاهر لا محدث ح ٢٠٢ .

٢- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / باب ما جاء في الوضوء على أمر الله تعالى / ح ٤٦٠ ، سنن الدارقطني ١ : ٩٥ / باب وجوب غسل القدمين والعقبين / ح ٤ .

٣- سنن أبي داود ١ : ٤١ / باب المسح على الجوربين / ح ١٦٠ ، سنن البيهقي ١ : ٢٨٦ / باب ما ورد في المسح على النعلين / ح ١٢٧١ .

٤- صحيح ابن خزيمة ١ : ١٠١ / باب ذكر اخبار رويت عن النبي صلى الله عليه وآله / ح ٢٠١ ، كنز العمال ٩ : ١٨٦ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٢٢ .

٥- سورة المائدة : ٨٩ .

وكفّاره صوم شهر رمضان ، قد دلّ عليها حديث الأعرابي (١) ، وروايه أبي هريره (٢) ؛ وهكذا الأمر بالنسبه إلى غيرهما من الأحكام التخيريّه ...

أمّا فيما نحن فيه ، فلا دلاله قرآنيّه ، ولا نصّ من السنّه النبويّه ، ولا نقل من صحابيّ أنّه فعلها على نحو التخيير ؛ وليس بأيدينا ولا روايه واحده - وإن كانت من ضعاف المرويّات - مرويه عن أيّ من الفريقين تدلّ على التخيير ، بل الموجود هو التأكيد على صدور الفعل الواحد عنه صلى الله عليه وآله ، فلو كان رسول الله قد فعلهما فلا يعقل أن يكون راوى الغسل لم ير رسول الله قد مسح رجله وكذا العكس ، وهذا ما يؤكد عدم لحاظ التخيير في هذا الفعل .

أجل ، قد اختلفوا في نقل فعل رسول الله ، فذهب بعض إلى أنّه صلى الله عليه وآله غسل رجله ، وذهب البعض الآخر إلى أنّه صلى الله عليه وآله مسحهما ، واستند كلّ منهما إلى القرآن والسنه على ما ذهب إليه .

وإذا ما تتبّع الباحث أقوال علماء الإسلام فسوف يقف على أنّ الوضوء عندهم تعينيّ لا تخيريّ ؛ فغالبا أتباع المذاهب الأربعة يقولون بلزوم الغسل في الأرجل لا غير ، أما الشيعة الإماميه فإنّهم لا يقولون إلّا بالمسح وحده ، وإنّ كلّاً منهما ينسب قوله - مضافاً إلى دعوى استظهاره من الكتاب - إلى فعل رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو ما جاء في صحاح مرويّاتهم .

١- موطأ مالك ١ : ٢٩٧ كتاب الصيام / باب كفاره من أفطر في رمضان / ح ٦٥٨ .

٢- موطأ مالك ١ : ٢٩٦ كتاب الصيام / باب كفاره من أفطر في رمضان / ح ٦٥٧ ، صحيح البخارى ٢ : ٦٨٤ كتاب الصوم / باب إذا جامع في رمضان / ح ١٨٣٤ ، صحيح مسلم ٢ : ٧٨١ ، ٧٨٢ كتاب الصيام / باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان / ح ١١١١ .

أَمَّا الْقَائِلُونَ بِالْجَمْعِ (١) أَوْ التَّخْيِيرِ (٢) ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ لِأَنَّ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمْعٌ أَوْ تَخْيِيرٌ ، أَوْ إِنَّ الْآيَةَ تَدْعُو إِلَى الْجَمْعِ أَوْ التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِنَّ الْقَائِلَ بِالْجَمْعِ إِنَّمَا يَقُولُ بِهِ لِكَوْنِهِ مُطَابِقًا لِلْإِحْتِيَاطِ ، وَأَنَّهُ طَرِيقُ النِّجَاحِ ؛ إِذِ الثَّابِتُ عِنْدَهُ أَنَّ الْكِتَابَ وَرَدَّ بِالْمَسْحِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ وَرَدَّتْ بِالغَسْلِ ، فَأُوجِبُوا الْعَمَلَ بِهِنَّ مَعَ رِعَايَةِ الْإِحْتِيَاطِ ، لِأَنَّ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا ؛ وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وكذلك الحال بالنسبة للقائل بالتخيير ، فإنه إنما ذهب إلى ذلك لتكافؤ الخبر عنده في الفعلين (المسح والغسل) ، فالمكلف لو أتى بأيهما كان معذوراً ؛ إذ لم يرجح عنده أحدهما حتى يلزمه الأخذ به .
وعليه فدعوى التخيير مجرد رأى جماعه قليله من فقهاءنا السابقين ، فلا يمكن به نقض الإجماع المركب بين المسلمين على أن الوضوء إما مسحى أو غسلى ، بل هناك أدلة ستقف عليها لاحقاً ترجح فيها أحد الطرفين وبها يثبت أن لا معنى للتخيير !

١- كالناصر للحق ، من أئمة الزيدية ، وداود بن علي الظاهري ، وغيرهما .

٢- كالحسن البصرى ، وأبي علي الجيائى ، وابن جرير الطبرى وغيرهم .

عهد أبي بكر (١١ - ١٣ هـ)

لم ينقل التاريخ في هذا العهد خلافا بين المسلمين في الوضوء ؛ ذلك لقرب عهدهم بالنبي صلى الله عليه وآله ، وأنه لو كان لَبَانٌ ، بل التحقيق عدمه ؛ إذا أُنَّ حكم الوضوء لم يكن كغيره من الأحكام الشرعيه ، كالعاريه ، الشفعه ، العتق ، ... وغيرها من الأحكام مما يمكن تجاهلها أو التغاضي عن فهم حكمها ، لعدم الابتلاء بها كثيراً ، وخلوهما عما في الوضوء من الأهميه ، إذ أن الوضوء فعلٌ يمارسه المسلم عدّه مَرَاتٍ في اليوم الواحد ، وتتوقّف عليه أهم الأمور العباديه ، وأن الاختلاف في أمر كهذا مثارٌ للدهشه والاستغراب ، وتزداد الغرابه إذا ما تصوّرنا وقوعه مع فقْد دليل أو نصّ شرعيّ يدلّ عليه .

وهنا نؤكّد ونقول : إنّه من الأمور التي تنطبق عليها قاعده (لو كان لَبَانٌ) ؛ فعدم ورود نصّ ينبي عن وجود الخلاف ، وعدم وجود ردود فعل للصحابه في أمر الوضوء ، أو ما شابه ذلك ، سمه للاستقرار الوضع بين المسلمين فيه ، وعلى تعبدهم بسيره الرسول صلى الله عليه وآله .

وإنّا بالرغم من استقصائنا الدقيق في كتب التاريخ بحثنا عن مؤشّر واحد يدلّنا على اختلاف المسلمين في حكم من أحكام الوضوء في ذلك العهد ، لم نعثر على أثر يذكر .

ثم إنَّ عدم وجود بيان لصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله من الخليفة الأول دليل آخر على استقرار الأُمَّة على الوضوء النبويّ ، إذ أنَّ الوضوء أصبح من البدهيات التي لا تحتاج إلى تعليم ، بل كان معروفاً واضحاً متداولاً ممّا لا يحتاج إلى تأكيد الخليفة على تعليمه وبيان كَيْفِيَّتِهِ وتكراره .

ولو كان هناك خلاف أو ما يستوجب البيان والتوضيح لبين الخليفة صفه وضوء رسول الله للناس لقطع دابر الاختلاف ، خصوصاً حينما وقفنا على فعل أبناء أبي بكر كمحمد(١) ، وعبدالرحمن(٢) ، وعائشه(٣) وأتته يتفق مع وضوء الناس المخالفين لعثمان بن عفان .

مع العلم بأنَّ الخليفة قد حارب أهل الردّة ؛ معللاً ذلك بأنهم قد فرّقوا بين الصلاة والزكاة ، فكيف لا يجابه الذي يحزّف الوضوء لو كان قد وقع ذلك في عهده؟! فهذه قرائن جديده تدل على عدم وجود الخلاف في زمانه ؛ إذ لو كان لوردت نصوص عليه في المصادر المعتمده ، كما رأينا فيما يماثلها .

١- روى الشيخ المفيد ت ٤١٣ هـ في أماليه : ٢٦٧ ، بسنده عن أبي إسحاق الهمداني = إبراهيم بن محمد الثقفي صاحب كتاب (الغارات) ، قال : فيما كتب أمير المؤمنين على عليه السلام لمحمد بن أبي بكر : (وأنظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة ...) ثم ذكر له كيفية الوضوء وكان فيه المسح على القدمين . لكن الذي جاء في الغارات المطبوع هو غسل الرجلين بدل مسحهما ! انظر : الغارات ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً في (موقف على القولى من الوضوء البدعى) صفحته : ١٩٩ .

٢- صحيح مسلم ١ : ٢١٣ / باب وجوب غسل الرجلين / ح ٢٤٠ ، وأنظر مسند أحمد ٦ : ١١٣ أيضاً ، وأنظر أيضاً صفحته : ٢٥١ من هذه الدراسة .

٣- هذا ما سنوضحه لاحقاً في صفحته : ٢٣٥ تحت عنوان : نصوص لخلاف الناس .

عهد عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ)

بالرغم من استقراءنا، وتتبعنا الدقيق في تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء - في هذا العهد - لم نعثر على ما يشير إلى وجود اختلاف جوهري بين المسلمين فيه، اللهم إلا في مسأله يسيره وفي حاله من حالات الوضوء، هي جواز المسح على الخفّين، أو عدمه.

واليك بعضاً من النصوص الواردة بهذا الشأن:

جاء في تفسير العياشي، عن زراره بن أعين؛ وأبي حنيفة عن أبي بكر ابن حزم؛ قال: توضأ رجل، فمسح على خفيه، فدخل المسجد فصلى، فجاء علي فوطأ على رقبته؛ فقال: ويلك!

تصلى علي غير وضوء؟

فقال [الرجل]: أمرني عمر بن الخطاب.

قال [الراوي]: فأخذ بيده، فأنتهى به إليه.

فقال [علي]: انظر ما يروى هذا عليك؟ ورفع صوته -.

فقال [عمر]: نعم؛ أنا أمرته؛ إن رسول الله صلى الله عليه وآله مسح.

قال [علي]: قبل المائدة، أو بعدها؟

قال [عمر]: لا أدري !

قال [علي]: فلم تفتي وأنت لا تدري؟! سبق الكتاب الخفين (١).

وفي النصّ إشارات جمة ، يهّمنا منها - في هذا المقام - : عبارته (ما يروى هذا عليك) بدلاً من (... عنك) ، فالذي يظهر من قول الإمام عليّ أنّه قد اتهم الماسح على الخفين بالتقول على عمر ؛ وذلك لبداهه كون المسح على القدمين هو السنه المنصوص عليها ، دون المسح على الخفين (٢) ؛ ويمكننا أن نفهم من ظاهر قول الإمام عليّ كون المسح على القدمين في غايه الوضوح عند الجميع ، وإلّا لما صحّ الإنكار ، وأدعاء القول .

وأخرج الطبراني بسنده ، عن ابن عباس ، أنّه قال : ذكّر المسح على الخفين عند عمر ، سعدٌ وعبدالله بن عمر .

فقال عمر [عبدالله] : سعد أفاقه منك !

فقال [عبدالله بن] عمر : يا سعد ؛ إنّنا لا ننكر أنّ رسول الله مسح ، ولكن هل مسح منذ أنزلت سورة المائدة ؟ فإنّها أحكمت كلّ شيء ؛ وكانت آخر سورة من القرآن ، إلّا براءة (٣) .

نحن لسنا بصدد تنقيح البحث في جواز المسح على الخفين أو عدمه ، بل الذي

١- تفسير العياشي ١ : ٢٩٧ / ح ٤٦ .

٢- لما روى عن الصحابه وأهل البيت ، راجع التفسير الكبير ١١ : ١٢٧ / المسأله ٣٧ / في تفسير آيه الوضوء من سورة المائدة ، والأنساب للسمعاني ٥ : ٤٠٥ ، ومسند زيد بن علي : ٨٢ ، ومقاتل الطالبين : ٣١١ ، وإنا سنوضح لاحقاً بأنّ المحدثين كان لهم دور كبير في تحريف أخبار الوضوء وذلك من خلال ترجمتهم لعناوين الأبواب الفقهيّه طبق فهمهم المذهبي ، إذ أدرجوا روايات المسح على القدمين تحت باب المسح على الخفين وهذه خيانه عظمى .

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٣ : ٢٠٥ ، مجمع الزوائد ١ : ٢٥٦ .

نقوله هو: أنَّ الخلاف لم يشكّل مدرسه وضوئيه كامله ، بل إنّ أغلب الروايات الواردة عن عمر في الوضوء كانت تدور مدار نقطه واحده وبيان حاله معيّنه من حالات الوضوء ، ولم نعتز على اختلافات أُخرى بين الصحابه آنذاك ، كما هو مختلف فيه بين فرق المسلمين اليوم ، مثل : حكم غسل اليدين ، هل هو من الأصابع إلى المرافق أو العكس ؟

أو كمسح الرأس ، هل يجب كلّهُ ، أو يجوز مسح بعضه ؟

وما هو حكم مسح الرقبه ، هل هو من مسنونات الوضوء ، أو ... ؟

إنّ عدم نقل وضوء بيّاني عن الخليفه ، وعدم تأكيده على تعليم الوضوء للمسلمين لدليل على أنّ الاختلاف بينهم لم يكن إلّا جزئياً ، وأنّه لم يشكّل بعد عند المسلمين نهجين وكيّفتين كما هو المشاهد اليوم ؛ إذ لو كان ذلك لسعى عمر بن الخطاب في إرشاد الناس ودعوتهم إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو الذي قد تناقلت كتب السير والتاريخ شقه لقميص ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف للبسه الحرير^(١) ، وإقامته الحد على ابنه عبدالرحمن الاوسط المكنى بـ(ابى شحمه) للمره الثانيه وهو مريض بشربه الخمر^(٢) إلى غيرها من المواقف المذكوره .

فإذا كان الاهتمام بالأحكام إلى هذا المدى ، فليّم لا نرى له وضوءاً بيّانياً ؛ لو

١- التاريخ الكبير ١ : ٢٩٥ / ٩٤٧ ، لإبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف ، المطالب العاليه ١ : ٣٥٨ / ٢٢٤٥ ، الطبقات الكبرى ٣ : ١٣٠ ، وعنه في كنز العمال ١٥ : ٢٠٠ كتاب أدب اللباس ، باب الحرير / ح ٤١٨٦٦ .

٢- الإصابه في تمييز الصحابه ٥ : ٤٤ / الترجمه ٦٢٣١ لعبدالرحمن بن عمر بن الخطاب وانظر مجموعه طه حسين ٤ : ٥١ و ١٦٥ .

كان الاختلاف فى الوضوء قد شَجَرَ بين المسلمين!؟

وإذا كان يفعل بشابٍ ما فعل به لقول قائله متغزله (١)، والولاه يهتَمون بنقل اخبار من شرب الخمر وغيره من الأمصار إلى الخليفه ، فلماذا لا نرى نقل خبر عنهم فى الوضوء!؟

وإذا صحَّ وقوع الخلاف فى الوضوء فى هذا العهد ، فكيف يصحَّ السكوت من عمر - على ما حكى من سعه اهتمامه - عن الاختلاف فى الوضوء!؟ ذلك الفرض الذى تتوقَّف عليه كثير من العبادات من صلاه وحجٍّ وغيرها!

بناءً على ما تقدَّم ، نستبعد حصول اتِّجاه وضوئى مخالف لسنَّه رسول الله صلى الله عليه وآله وفعله فى عهد عمر بن الخطاب ؛ إذ لو كان لتناقضته الكتب فعدم توجه الخليفه إلى هذه المسأله المهمه الحساسه ، دليلٌ على استقرار المسلمين على وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل عدَّ العينى فى «عمده القارى» عمر بن الخطاب ضمن رواه المسح عن رسول الله ، إذ قال : «ومنها حديث عمر رضى الله عنه أخرجه بن شاهين فى كتاب الناسخ والمنسوخ» (٢).

١- الشاب هو نصر بن حجاج ، وقد تغزلت به امرأه قائله : هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج فسمعها عمر وكان انذاك خليفه فأمر بإخراج نصر بن حجاج من المدينه إلى البصره ! وأنظر الخبر بكامله فى حليه الأولياء ٤ : ٣٢٢ ، والإصابه ٦ : ٤٨٥ ، الترجمه ٨٤٤٥ لنصر بن حجاج ابن علاط السلمى من ابناء الصحابه .

٢- عمده القارى ٢ : ٢٤٠ ، قال بهذا ، ثم خدشه بأن فيه عبدالله بن لهيعه نحن لا نريد مناقشه هذا الخبر هنا ، فقد أتى به فى البحث الروائى لاحقاً فانتظر .

عهد عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥ هـ)

كان الخليفة عثمان بن عفان الوحيد بين الخلفاء الثلاثة الأوائل قد حكي صفه وضوء رسول الله كاملاً، وروى لنا وضوءاً بيانياً عنه صلى الله عليه وآله .

فقد أخرج البخاري ومسلم بسندهما عن ابن شهاب: أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء - فتوضأ - فغسل كفيه ثلاث مرات، ثم مضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم غسل به اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل به اليسرى مثل ذلك، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ نحو وضوئي هذا .

ثم قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قام فركع ركعتين، لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه (١).

نصان أساسيان**اشاره**

١ - روى المتقي الهندي، عن أبي مالك الدمشقي؛ قوله: حَدَّثْتُ أَنَّ عُمَانَ بْنَ

١- صحيح البخاري ١: ٧١ / باب الوضوء ثلاثاً / ح ١٥٨ ، و ١: ٧٢ / باب المضمضه في الوضوء / ح ١٦٢ ، صحيح مسلم ١: ٢٠٤ / باب صفه الوضوء وكمالها / ح ٢٢٦ والنص منه .

عَفَانٌ اختلف في خلافته في الموضوع (١١).

٢- أخرج مسلم في صحيحه ، عن قتيبه بن سعيد ، وأحمد بن عبيد الصَّيْبِي ؛ قالاً : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ حَمْرَانَ مَوْلَى عُمَانَ ؛ قَالَ : أَتَيْتَ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ بِوَضْعٍ ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَحَادِيثَ ، لَا أَدْرِي مَا هِيَ ! إِلَّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضْئِي هَذَا ثُمَّ قَالَ : «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢٢).

قراءة في النصين

قد عرفت من خلال المقدمة اختصاص هذا المجلد بالجانب التاريخي ؛ ومن المعلوم أن المؤرخ الاستقرائي التحليلي يستعين بأى مفردة تفيده ، فقد يستعين بنقل الأخبارى المؤرخ ، أو بروايه الروائي المحدث ، أو بكلام الفقيه المتكلم ، وقد يقتضض شاهده من بيت لشاعر ، أو من أى شىء آخر .

ونحن في بحثنا هنا قد ننتزع أمرا تاريخيا من نص روائى أو كتاب فقهي صادر فى القرون الأولى من تاريخنا ، وبما ان هذين النصين مدونان فى القرنين الثالث والعاشر الهجريين (٣) فلهما قيمتهما التاريخيه ، لان المتقى الهندي توفى (٩٧٥ هـ) والسيوطى توفى (٩١١ هـ) وهذان قد نقلنا هذا الخبر عن سنن سعيد بن منصور والذي توفى سنة (٢٢٧ هـ) والآخر حكاه عن أبى مالك الدمشقى التابعى

١- كنز العمال ٩ : ١٩٣ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٩٠ وجامع الأحاديث للسيوطى .

٢- صحيح مسلم ١ : ٢٠٧ / باب فضل الوضوء / ح ٢٢٩ ، مسند أبى عوانه ١ : ١٩٠ / ح ٦٠٢ ، كنز العمال ٩ : ١٨٤ / كتاب الطهارة من قسم الأفعال / ح ٢٦٧٩٧ .

٣- أى فى كتابى مسلم وكنز العمال .

المختلف في صحبته (١) .

إذا هذا النص يؤكد بوضوح على تناقل المسلمين أمر اختلافهم في الموضوع وأنه كان في خلافة عثمان بن عفان !!!

وكذا الحال بالنسبة إلى خير مسلم بن الحجاج القشيري فهو من أئمة الحديث ونصه صريح أيضا بوقوع الاختلاف في عهد عثمان بن عفان ، إذ رواه مسلم عن قتيبة بن سعيد المتوفى (٢٠٤ هـ) وقتيبة وأحمد بن عبده قد رواه عن عبدالعزیز بن محمد بن عبيد الدراوردی المتوفى سنة (١٨٧ هـ) ، والآخر عن زيد بن اسلم المتوفى (١٣٦ هـ) ، وزيد عن حمران عن عثمان .

إذن لهذين الخبرين قيمة تاريخية بصرف النظر عن قيمتهما الحديثية ، وعليه فنقلنا لا يأتي لاعتبارهما الحديثي عند الآخرين وعدمه بل لمكانتهما التاريخيه عندنا وعند كل باحث ، فكلما سيأتي في هذا القسم هو قراءه من هذه الوجهه لا الاستدلال عليهما طبق الضوابط والمعايير الرجاليه والدراييه ، وهذه نكته احببت ان الفت نظر القارئ الكريم إليها قبل الشروع .

واليك الآن تحليلنا لهذين النصين وكيفيه الاستفادة منهما تاريخيا لمعرفة تاريخ اختلاف المسلمين في الموضوع والاطراف المتنازعه فيه .

١- في تاريخ دمشق ٦٧ : ١٩٨ : ذكر في الصحابه ولم يثبت ، وفي الجرح والتعديل ٩ : ٤٣٤ : هو مجهول .

حدوث الخلاف في الوضوء

يوقفنا هذان النصان على أمور :

الأول : ينبي النص الأول وكذا الثاني عن حدوث اختلاف بين المسلمين في الوضوء وانشقاقهم إلى خطين :

١ - وضوء الخليفة عثمان بن عفان .

٢ - وضوء ناس من المسلمين .

وكل واحد منهما يكتسب مشروعيته عمله بانتساب فعله إلى رسول الله ، فهؤلاء الناس كما قال عثمان يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله لقوله (إن ناسا يتحدثون عن رسول الله بأحاديث) ، أما الخليفة فنراه يستدل بما راه ، وتصوره من وضوء رسول الله لقوله : إنا أتى رأيت رسول الله توضأ مثل وضوئي هذا !!

الثاني : يؤكد النص الأول على أن الخلاف في الوضوء قد حدث في عهد عثمان بن عفان ، لقول أبي مالك «حدثت أن عثمان اختلف في خلافته في الوضوء» ، وأن ذلك يتضمن الإشارة إلى عدم وجود الاختلاف بين المسلمين قبل عهده ، كما يقوى ما سقناه قبل قليل ، وستقف لاحقا على أن الخليفة قد توضحاً وضوء الناس

شظرا من خلافته(١)) ، وأن عمله هذا يشبه صلاته بمنى ، حيث أتم الصلاة فيها بعد أن كان قد قصر فيها على عهد رسول الله وأبى بكر وعمر وشظرا من خلافته ، وكذا زيادته الأذان الثالث يوم الجمعة ، وتقديم الخطبة على الصلاة يوم العيدين .. وغيرها .

الثالث : إنَّ عبارته الخليفة «إنَّ ناسا يتحدّثون» تؤكّد مشروعته فعل هؤلاء الناس بكونه مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، إذ لم يكذب عثمان روايتهم لصفه وضوء رسول الله بل اكتفى بقوله «لا أدري» ، وبذلك يكون وضوؤهم هو وضوء رسول الله ، حيث لا يعقل أن يتحدّثوا بشيء ولا يفعلونه ، وخصوصا أنّهم في خلاف مع من استخلف على المسلمين في الوضوء ، أما «الناس» فكانوا لا يقبلون وضوء الخليفة ولا يعدّونه وضوء رسول الله !! ولا يخفى عليك بأنَّ الخلاف بين الاناس = الناس والخلفاء كان فكريا ومتأصيلا إذ الخلفاء قد منعوا من تدوين حديث رسول الله والتحديث به ، بعكس الأناس من الصحابة الذين كانوا يدوّنون ويحدّثون وإن وضعت الصمصامة على أعناقهم(٢) .

١- انظر كنز العمال ٩ : ٤٣٦ ح ٢٦٨٦٣ كذلك .

٢- مثل كلام ابى ذر القائل : لو وضعت الصمصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أنى أنفذ كلمه سمعتها من رسول الله قبل ان تجيزوا على لانفذتها انظر تاريخ دمشق ٦٦ : ١٩٤ ، سنن الدارمي ١ : ١٤٦ ، سير أعلام النبلاء ٢ : ٦٤ ، طبقات ابن سعد ٢ : ٣٥٤ ، حليه الأولياء ١ : ١٦١ ، وفيها : وعلى رأسه فتى من قريش فقال : اما نهاك امير المؤمنين عن الفتيا ؟ وفي فتح الباري ١ : ١٦١ قال ابن حجر : انّ الذى خاطبه رجل من قريش والذى نهاه عثمان ، وقد روى البخارى فى صحيحه ١ : ٣٧ باب العلم هذا الحديث ولم يذكر نهى عثمان ولا الفتى القرشى الرقيب مكتفيا بذكر قول أبى ذر لو وضعت الصمصامة...الخ فتأمل . وفى ترجمه سهل بن سعد الساعدى فى الاستيعاب ٢ : ٦٦٤ الرقم ١٠٨٩ واسد الغابه ٢ : ٣٦٦ : انّ الحجاج أمر ان يختم فى يد جابر بن عبد الله الانصارى وفى عنق سهل بن سعد الساعدى واتس بن مالك يريد اذلالهم وان يتجنبهم الناس ولا يسمعو منهم . وهذا يؤكّد التخالف بين الصحابه المحدثين والخلفاء .

الرابع : إنَّ جملة «إنَّ ناساً» أو «لا أدرى ما هي» ظاهره في استنقاص الخليفة لـ «الناس» وأنَّهم صحابه مجهولون ، فهل حقاً كانوا كذلك ؟ أم أنَّ الخليفة قال بمثل هذا لمعارضتهم إياه ، وأنَّ طبيعه المعارضه تستوجب الاستنقاص !؟

بل لماذا وقع الاختلاف في هذا العهد ولم يلاحظ في عهد الشيخين ؟ ولم نرى الصحابه ينسبون إلى عثمان البدعه والاحداث في حين لم ينسبوا ذلك إلى أبي بكر وعمر ؟

فلو قلنا بأنَّ عثمان هو المبتدع لهذا الموضوع الجديد ، فما هو السبب والداعي لسلوكه هذا السلوك ، مع علمه بأنَّ ذلك يسبب معارضه الصحابه إياه ؟

وهل الموضوع من الأمور المائيه أو السياسيه أو الحكوميه ، حتى يمكن التعامل معها وفق مصلحه الحكم والبلاد ؟

أم كيف يمكن لهؤلاء «الناس» الاجتراء والتعدى على شعور المسلمين وإحداث وضوء يخالف وضوء الخليفة وما عمله المسلمون مدّه من الزمن ؟

وإذا كانوا هم البادئين بشقّ الصّفّ الإسلامى ، أيعقل أن تتجاهلهم كتب السير والتاريخ ولم تنوّه بأسمائهم ؟

ولم لا نرى مواجهه من كبار الصحابه لهم ، وظهور وضوءات بيانيه منهم لإفشال ذلك الخطّ المبتدع الجديد ؟

ولماذا نرى الخليفة يقول : لا أدرى .. وهل أنّه لا يدري حقاً ؟

وكيف لا يدري وهو من

المسلمين الأوائل ، وخليفتهم القائم ؟

وإن كان يدري ، فكيف يجوز لنفسه تجاهل أحاديث من يروى ويتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ وإن كان الناس قد كذبوا على رسول الله ونسبوا إليه ما لم يصح فلماذا لم يشهر بهم ولم يودعهم السجن ؟

هذه التساؤلات مع جملة أخرى ، سنجيب عنها في مطاوى هذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

لكنّ اللات للظفر في هذا المجال أنّ الخليفة هو الذى تصدّى بنفسه لمسألة الوضوء ! فما سبب ذلك ؟

ولماذا عمّدت روايته للوضوء هي أكثر وأصح ما يعتمد عليه في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه وآله في أبواب الفقه وكتب الحديث ؟ مع العلم بأنّ صورة الوضوء لم تنقل عن كبار الصحابة الملازمين للرسول ، وهم بالمنات عددا وكانوا يحيطون به صلى الله عليه وآله ويعايشونه ، أضف إلى ذلك كون كثير منهم من أهل الفقه ، وحمله الآثار ، ومن العلماء ، المهتمين بدقائق الأمور ، وهم الذين نقلوا لنا رأى الإسلام في مختلف مجالات الحياة. فكيف لم تنقل عن أولئك الكثيرين للحديث كيفيّة الوضوء ؟

وهل من المعقول أن يسكت المقرّبون المكثرون عن بيان كيفيّة الوضوء ، إن كان فيها ما يستوجب البيان والتوضيح ؟!

ولماذا هذا التأكيد من عثمان على الوضوء بالذات دون الفروع الإسلاميه الأخرى .

وهل هذا التأكيد جاء من قبله ، أم أن مولاة حمران أصر على نشره بين المسلمين ؟ ولماذا تثار مسألة وضوء رسول الله في وقت يعانى الخليفة من مشاكل وأزمات حادّة في إدارته السياسيّه ، وسياسته الماليّه ، ونهجه الفقهيّ .. بل حتّى

فى طور تفكيره وسائر شؤونه الأخرى .

ألم تكن الحالة الطبيعيه تقتضى أن تصدر النصوص البيانيه الحاكيه لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فى حاله الاستقرار وعن صحابه من أمثال : أنس بن مالك ، عبدالله بن مسعود ، عمار بن ياسر ، أبى ذر الغفارى ، جابر بن عبدالله الأنصارى ، أبى بن كعب ، معاذ بن جبل ، سلمان المحمدى ، أبى موسى الأشعري ، بلال بن رباح ، أبى رافع ، زوجات النبى ، موالى النبى ، وغيرهم الكثير من الذين ما انفكوا عن ملازمته صلى الله عليه وآله .

بل ماذا يعنى اعتراض أنس بن مالك (خادم الرسول) على الحجاج فى الاهواز حينما علل الحجاج الوضوء الغسلى بأنه ابعده لدفع الخبث .

بل لماذا لا نقف على وضوء بيانى لعبد الله بن مسعود مع أنه صاحب مظهره = طهور رسول الله ونعليه (١) وسواكه (٢) وبغلته (٣) .

وعلى أى شىء يمكننا حمل اصرار عثمان فى ابعاد عمار بن ياسر وابى ذر

-
- ١- فى سنن الترمذى ٥ : ٦٧٤ / ح ٣٨١١ ، عن أبى هريره ، ان ابن مسعود صاحب طهور رسول الله وبغلته ، وفى المستدرک على الصحيحين ٣ : ٤٤٣ / ح ٥٦٧٩ ، عن أبى هريره ، بن مسعود صاحب طهور رسول الله ونعليه ، فتح البارى ٧ : ٩٢ رواه عن الترمذى وفيه : صاحب طهور رسول الله ونعليه ، وكذا فى تاريخ الإسلام وتاريخ دمشق ومرقاہ المفاتيح وتحفه الاحوذى . ورواه البخارى فى صحيحه ٣ : ١٣٦٨ / ح ٣٥٣٢ من باب مناقب عمار وحذيفه رضى الله عنه عن أبى الدرداء وفيه : بن أم عبد صاحب النعلين والوساد والمطهره ، الجمع بين الصحيحين ١ : ٤٦٤ ح ٧٤٤ ، من المتفق عليه فى حديث أبى الدرداء .
- ٢- عمدہ القارئ ١٦ : ٢٣٧ ، تاريخ دمشق ٣٣ : ٩٠ ، الاستيعاب ٣ : ٩٨٨ ، الوافى فى الوفيات ١٧ : ٣٢٤ .
- ٣- سنن الترمذى .

وغيرهم من الصحابه ، بل لماذا يختم الحجاج فى يد جابر بن عبد الله الانصارى وأمثاله ان كان ما يروونه يرضيهم .

بل الأهم من كل ذلك لماذا يُقدّم صبي من الصحابه كزيد بن ثابت ويؤخّر ابن مسعود سادس سته من المسلمين ، فى حين نرى عبد الله بن عمرو قد روى عن رسول الله قوله : خذوا القرآن من أربعه من : ابن مسعود ، وابى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وسالم مولى ابى حذيفه(١) ولم يذكر فيهم زيد بن ثابت .

بل لماذا يختصّ الوضوء الغسلى بفته محدوده ، كعثمان ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، والرّبيع بنت معوذ ، و ...

فلماذا تصدر روايات ذلك الوضوء عن من أتهم بالإحداث والإبداع فى الدين ، ومن حصل على زاملتين من كتب اليهود فى معركة اليرموك(٢) ومن أدمن النظر فى كتبهم واعتنى بها حسب تعبير الذهبى فى عبد الله بن عمرو بن العاص(٣) - وممن كانوا يجتهدون قبال كلام رسول الله ، فى عهده صلى الله عليه و آله - غالباً ، مع أنّ طبيعه الأشياء تقتضى الإفاضه فى أحاديث الوضوء فى روايات المكثرين المقربين!؟ علما ان ابن مسعود هو أكثر من عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً وأقدم منهما إسلاماً ، فلماذا لا يحكى لنا ابن مسعود وضوءً بيانياً عن رسول الله فى الصحاح والسنن إن كان ضرورياً .

-
- ١- صحيح البخارى ٣ : ١٣٨٥ / باب مناقب أبى بن كعب / ح ٣٥٩٧ ، ٤ : ١٩١٢ / باب القراء من أصحاب النبى صلى الله عليه و آله / ح ٤٧١٣ ، صحيح مسلم ٤ : ١٩١٣ / ح ٢٤٤٤ ، الجمع بين الصحيحين ٣ : ٤٢٦ / ح ٢٩٢٧ ، من المتفق عليه ، سنن الترمذى ٥ : ٦٧٤ / ح ٣٨١٠ .
- ٢- البدايه والنهايه ٢ : ١٠٧ ، ٣٢٦ ، ٦ : ٦١ ، السيره النبويه لابن كثير ١ : ٣٢٨ .
- ٣- سير أعلام النبلاء ٣ : ٨١ .

يبدو أنّ وراء المسأله أمرا خفيا ، خصوصا بعد أن لا نرى للشيخين وضوءاً بيانياً في الباب ! مع أنّهما كانا ممن قد استدلوا بالمصلحه كثيرا واجتهدا على عهد رسول الله أيضا ، كما أنّهما كانا من المقلين في الحديث كعثمان بن عفان ، لكنهما لا يجتهدان في بيان وضوء رسول الله وفق رأيهم ولا يصران على وضوء خاص مصلحه .

أو لم يكن الشيخان من كبار القوم ، ومن السابقين في الإسلام ... ؟؟

ثم .. ألم يكونا أفقه من عثمان ، وأشمل رؤيه ، وأضبط روايه منه ؟

فإن كان الأمر كذلك .. فكيف يصح منهما أن يتركا موضوعا عباديا في غايه الأهميه ، مع ما اشتهر من شدتهما في إيصال وتعليم المسلمين الأحكام الشرعيه ؟!

وإذا سلّمنا بأنّ الحروب المشتهره بحروب الردّه ، وفتح العراق والبحرين وغيرها قد شغلت أبا بكر عن الاهتمام ببعض مسائل الشريعه ، فهذا ما لا يمكن التسليم به بالنسبه إلى عمر بن الخطاب ، الذي اشتهر عنه بأنّه كان يحمل درّته ويدور في الأسواق والشوارع والأرقه ليصلح ما قد يرى من فساد اجتماعي ، وليعلّم الناس ما يُفترض أن يتعلموه من أحكام وآداب وسنن .

كما قيل عنه بأنّه كان يهتّم بقضايا المسلمين ومسائلهم ، وإذا استعصت عليه بعض المسائل ، نراه يجمع كبار الصحابه ويستشيرهم ، ويبحث معهم تلك المسأله ، فكان يطرح مستجدات الاحكام وحوادث الأمور على أمثال : عليّ بن أبي طالب ، وعبدالله بن عباس ، والزبير ، وطلحه ، وعبدالله بن مسعود ، وغيرهم من كبار الصحابه .

فإذا كان ثمة اختلاف أو إبهام في الوضوء في الصدر الأول .. فلمَ لم تطرق هذه المسأله المهمه مجالس أولئك الصحابه ؟!

إنّ هذا ليؤكد بوضوح استقرار المسلمين في الوضوء على ما كانوا عليه على

عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بل المسأله كانت من البدايه والشيوخ عندهم بحيث أصبحت من أوليات الرساله المحمديه ومسلّماتها ، دون أدنى شك أو ترديد أو التباس فيه .

ومن الواضح أنّ الصحابي الذي لا يعرف الوضوء ، أو تراه يسأل عن كيفيته ، يعدّ متهاونا ومتساهلاً في الدين ، بل ويكشف سؤاله عن التشكيك في صلاته وعباداته ، وأنّه مُدعّ للصحه ليس إلّا ، إذ كيف يعقل أن يصاحب رجل النبي ، وهو لا يعرف وضوءه ولا أصول دينه وفروعه وآدابه وسننه وواجباته مع كون النبي قد عاش بين ظهرانيهم ثلاثاً وعشرين سنه !

وإذا قيل لنا : إنّ فقيها من فقهاء المسلمين في زماننا الحاضر لا يعرف تفاصيل الوضوء ، أو أنّه يسأل عنها .. فإننا والحال هذه : إمّا أن لا نصدّق ما قيل عنه ؛ أو أن نرميه بالجهل ، بالرغم من بعده عن عصر الرساله بأربعه عشر قرناً .

فكيف يا ترى يمكننا تصوّر ذلك في صحابي ، بل في صحابه قد عاشوا مع النبي وراقبوه سفراً وحضراً ورأوه بأبصارهم يمارس عباداته وطقوسه التي فرضها الله عليه وعليهم !؟

نعم ؛ قد ينسى الصحابي والتابعي والفقهاء شيئاً ما ؛ لكبره ، كما هو الحال في عثمان بن عفان ، إذ حكى عن قتاده قوله : أن حمران بن أبان كان يصلّي مع عثمان ابن عفان فإذا اخطأ فتح عليه (١) .

كما أننا لا ننكر أن يكون نقل الراوي لصفه وضوء رسول الله ، أو سؤاله عن بعض خصوصيات الأحكام قد يأتي لتعليم الآخرين ، لكننا نعاود السؤال ونقول :

١- تهذيب الكمال ٧ : ٣٠٤ ، تاريخ مدينه دمشق ١٥ : ١٧٧ ، تاريخ الإسلام للذهبي ٥ : ٣٩٦ و ٦ : ٥٣ ، سير اعلام النبلاء ٤ : ١٨٣ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٢١ ، الإصابه ٢ : ١٨٠ ، وفيه : إذا توقف فتح عليه .

لماذا لا يروى الصحابه المكثرون ، ومن لهم دور مهم فى تاريخ الإسلام الأحاديث الوضوئيه عن رسول الله بجنب عثمان بن عفان المقل فى الحديث !! والمرتببط ببطانه خاصه ، عليها أكثر من سؤال من قبل المسلمين .

ومن هنا - وطبقا لما ذكرناه - نقول قانعين : إنَّ الاختلاف لم يدبَّ بين المسلمين فى المرحله الزمنيه الأولى من تاريخ الإسلام ، بل نشأ فى عهد الخليفه الثالث ، الذى وردت عنه نصوص بيانيه - تتجاوز الأحاد - فى صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله . وخصوصا فيما يرويه مولاة حمران بن ابان التمرى عنه ، فهى متكاثره الطرق والاسانيد عنه .

كما أنَّ هذا الوضوء هو الآخر يتناغم مع نفسه عبد الله بن عمرو بن العاص الذى كان يصوم الدهر ويقوم الليل ولا يقرب النساء ، والذى أمره رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله : صم يوما وأفطر يومين .

قال : إنى اطيق أفضل من ذلك . فقال له صلى الله عليه وآله : لا أفضل من ذلك ((١)).

وفى نص آخر : فما زلت اناقضه ويناقضنى حتى قال : صم أحب الصيام إلى الله ، صيام أخى داود صم يوما وأفطر يوماً ((٢)).

وقيل عنه بأنه ندم فى آخر عمره إذ أثر عنه قوله : ... فأدركنى الكبر والضعف حتى وددت أنى غرمت مالى وأهلى وأنى قبلت رخصه رسول الله فى كل شهر ثلاثه

١- صحيح البخارى ٢: ٦٩٧ ح ١٨٧٥ / باب صوم الدهر ، و ٣: ١٢٥٦ ح ٣٢٣٦ / باب قوله تعالى : {وَأَتَيْنَا دَاوُدَ رُزُوقًا} ، صحيح مسلم ٢: ٨١٢ ح ١١٥٩ / باب النهى عن صوم الدهر ، سنن أبى داود ٢: ٣٢٢ ح ٢٤٢٧ / باب فى صوم أشهر الحرم .

٢- الطبقات الكبرى ٤: ٢٦٤ ، وانظر صحيح ابن حبان ٨: ٤٠٠ ح ٣٦٣٨ ، صحيح ابن خزيمة ٣: ٢٩٣ ح ١٢٠٥ .

وقد علق الذهبي على الكلام السالف بعد كلام طويل له بقوله :

«... فمتى تشاغل العابد بختمه فى كل يوم ، فقد خالف الحنفية السمحة ، ولم ينهض بأكثر ما ذكرناه ولا تدبر ما يتلوه .

هذا السيد العابد الصحاح [يعنى به عبد الله بن عمرو] كان يقول لما شاخ : ليتنى قبلت رخصه رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكذلك قال له عليه السلام فى الصوم ، وما زال يناقضه حتى قال له : صم يوما وأفطر يوما ، صوم أخى داود عليه السلام ، وثبت عنه صلى الله عليه وآله أنه قال : أفضل الصيام صيام داود ، ونهى عليه السلام عن صيام الدهر ، وأمر عليه السلام بنوم قسط من الليل ، وقال : (ولكنى أقوم وأنا ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، وأكل اللحم ، فمن رغب عن سنتى فليس منى) .

وكل من لم يَزِم نفسه فى تعبه وأوراده بالسنة النبوية ، يندم ويترهب ويسوء مزاجه ، ويفوته خير كثير من متابعه سنة نبيه الرؤوف الرحيم بالمؤمنين ، الحريص على نفعهم ، وما زال صلى الله عليه وآله معلما للأمة أفضل الأعمال ، وأمرأ بهجر التبتل والرهبانىة التى لم يُبعث بها ، فنهى عن سرد الصوم ، ونهى عن الوصال ، وعن قيام أكثر الليل إلّا فى العشر الأخير ، ونهى عن العزبه للمستطيع ، ونهى عن ترك اللحم إلى غير ذلك من الأوامر والنواهى .

فالعابد بلا معرفه لكثير من ذلك معذور مأجور ، والعابد العالم بالآثار المحمدية ، المتجاوز لها مفضول مغرور ، وأحب الأعمال إلى الله تعالى أدامها وإن

قَلَّ ، الهمتا لله وإياكم حسن المتابعه ، وجنبنا الهوى والمخالفة»(١).

وروى مسلم فى صحيحه عن عبيد بن عمير قال: بلغ عائشه انَّ عبد الله بن عمرو يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينفذن رؤوسهن، فقالت: يا عجبا لابن عمرو هذا يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينفذن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله من اناء واحد، ولا ازيد على ان افرغ على رأسى ثلاث افراغات (٢).

وعليه فلا يستبعد أن يكون عبد الله بن عمرو بن العاص وأمثاله - من الذين اجتهدوا على عهد رسول الله - قد كانوا وراء فكره الوضوء الغسلى بجنب عثمان ابن عفان .

فهذا الصحابي وأمثاله قد يكونون أحبوا التقرب إلى الله فرأوا التعمق فى العباده هو الطريق الأمثل إلى القرب الالهى ، فغسلوا أرجلهم بدل المسح لسماعهم قول رسول الله صلى الله عليه وآله : (أفضل الأعمال احمزها)(٣) مخالفين بذلك صريح القرآن(٤) كل هذا يدعوننا للحيطه والحذر فيما روى عن عثمان وعبدالله بن عمرو ابن العاص فى الوضوء ، لأن ابن كثير حذر من الأخذ بجميع مرويات عبد الله ابن عمرو بن العاص ، لاحتمال كونها مأخوذه من الزاملتين؛ فقال عند بيانه خيرا عن عبدالله

١- سير أعلام النبلاء ٣ : ٨٥ - ٨٦ .

٢- صحيح مسلم ١ : ١٧٩ ، رقم الحديث ٣٣١ .

٣- أحمزها : أى أشدها وأقواها على النفس ، «مرقاه المفاتيح ٦ : ٥٠٠ ، بدائع الصنائع ٢ : ٧٩ ، حاشيه العطار على جمع الجوامع ٢ : ٤٢٥» .

٤- حسبما سيتضح لك لاحقا فى البحث القرآنى .

بن عمرو في بناء الكعبة : ... إنّه من مفردات ابن لهيعة وهو ضعيف ، والاشبهه والله أعلم أن يكون موقوفا على عبدالله بن عمرو بن العاص ، ويكون من الزاملتين اللتين اصابهما يوم اليرموك ، ومن كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث بما فيها(١) .

وعليه فأخبار الوضوء تشبه أخبار بناء الكعبة ؛ وذلك لوجودها في التوراه كما سيتضح لاحقا ، ولو وضوء أخبار اليهود بها .

وعليه فلو دقق الباحث اللبيب النظر في روايات عبدالله بن عمرو بن العاص وعثمان بن عفان لرآها تتضمن الكثير من الإشارات الدالّة على حدوث الاختلاف في زمان عثمان بن عفان ودور عبدالله بن عمرو وحرمان بن ايان في ترسيخه .

أضف إلى ذلك أنّ عثمان - أو قل مولاة حرمان - كانا يستغلّان كلّ الفرص المؤاتيه ليريا الناس وضوء رسول الله !! ولا يمكننا توضيح هدفهم من ذلك إلّا بعد أنّ نتعرف على البادئ بالخلاف ، وهل أنّ وضوءه هو وضوء رسول الله أم لا ؟

بل كيف بدأ الشقّ في الصّف الإسلاميّ في الوضوء ، ولم ؟

مَن هو البادئ بالخلاف ؟

اشاره

نرجع إلى بعض التساؤلات السابقة فنقول :

يُفترض مبدئياً كون الميل والانحراف أو الخطأ في التفكير المستتبع للخطأ في السلوك العمليّ ، إنّما ينتج عن هفوات وزلّات عامّه الناس ؛ ويكون دور الحاكم في هذه دور المقوم والمصحح لما يحدث من خطأ أو شذوذ في التفكير أو في المنهج العمليّ ، حيث نرى الأمم في شتى مراحل تطوّرها تؤمّر على نفسها أو يتأمر عليها

١- تفسير ابن كثير ١ : ٣٨٤ ، وعنه في عمده القارى ٩ : ٢١١ .

من يرجى منه أن يقيم الأود ويشدّ العمد ، ويحافظ على مسار الأُمّة ، ويدافع عن أفكارها وآرائها .

لكنّ الدلائل والاشارات في أمر الوضوء تقودنا إلى غير ذلك ، لأنّ «الناس» المخالفين هذه المزه مع عثمان هم من أعظم الصحابه وفقهاء الإسلام(١١) ، وليس فيهم من هو أقلّ من الخليفة الثالث من حيث الفقه ، والعلم ، والحرص على تقويم المجتمع والمحافظة على معالم الدين الإسلامى من أيدى التحريف والتخليط واللبس .

كما أنّهم ليسوا من عامّة الناس المكثرين من الأغلاط وغير المتفقهين فى الدين ، وهم ليسوا من متأخري الإسلام من الصحابه الذين لم يعيشوا طويلاً مع النبيّ صلى الله عليه وآله ، بل العكس هو الصحيح ، إذ أنّهم على قدر من الجلاله والعظمه ، يجلون معها عن أن يحتاجوا إلى من يقوّمهم ويشرف على ما رأوه ورووه عن النبيّ صلى الله عليه وآله .. وسنفضّل لك لاحقاً(١٢) أسماءهم وأحوالهم لتوافقنا على ما نقول .

ومن الأمور التي تزيد المدعى وضوحاً وتؤكد على أنّ الخليفة عثمان بن عفان وعبدالله بن عمرو بن العاص كانوا وراء مسأله الوضوء هو الجرد الإحصائى ، الذى توصلنا من خلاله إلى أنّ مرويات الوضوء الثلاثى الغسلى(١٣) الصحيحه

١- سنقف على أسمائهم فى صفحه ١٥٩ - ١٧٦ : الناس فى الإحداثيات الأخرى .

٢- فى صفحه ١٧٤ .

٣- سيمر بك من الآن فصاعدا مصطلحان : الأول : الوضوء الثلاثى الغسلى = وضوء الخليفة عثمان بن عفان . الثانى : الوضوء الثنائى المسحى = وضوء الناس المخالفين لعثمان بن عفان . وإنا قد إنترعنا هذين المصطلحين من إشهاد الخليفة للصحابه عليهما ، وسنقف على تفاصيله فى صفحه ٢١٣ .

السند عند الجمهور، إنما تنحصر في :

١ - عثمان بن عفان .

٢ - عبدالله بن عمرو بن العاص .

٣ - عبدالله بن زيد بن عاصم .

٤ - الرُّبَيْع بنت معوذ .

مع العلم بأن المروى عن عبدالله بن زيد بن عاصم في الغسل يعارض ما أخرجه ابن أبي شيبه عنه ، بأن رسول الله مسح رأسه ورجليه مرتين (١١) .

وكذا الحال بالنسبة للرُّبَيْع بنت معوذ ، فإن ابن عباس ناقشها في وضوئها الغسلي ، وقال : يأبى الناس إلّا الغسل ، ونجد في كتاب الله المسح على القدمين (١٢) . وهو يشعر بعدم قبول أهل البيت بتقلها .

وهو يؤكد أن رواه الوضوء الثلاثي الغسلي انحصر في عثمان بن عفان ، وعبدالله بن عمرو بن ابن العاص ، وان كانوا قد أشاعوا عن عبدالله بن زيد بن عاصم المازني أنه صاحب حديث الوضوء ، في حين أننا سنثبت لاحقاً (١٣) بأن مذهبه كان المسح على القدمين لا الغسل .

هذا بالنسبة إلى الروايات الصحيحة عند الجمهور ؛ وثمة روايات ضعيفة سنداً ونسبةً عندهم ، يلزم مناقشتها .. منها : ما روى عن عليّ وابن عباس في

١- مصنف ابن أبي شيبه ١ : ١٦ / باب في الوضوء كم مره هو / ح ٥٧ ، وعمده القارى ٢ : ٢٤٠ .

٢- مصنف عبدالرزاق ١ : ٣٧ - ٣٨ / باب كم الوضوء من غسله ح ١١٩ ، مصنف ابن أبي شيبه ١ : ٢٧ / باب من يقول إغسل قدميك / ح ١٩٩ ، مسند إسحاق بن راهويه ٥ : ١٤١ / ح ٢٢٦٤ .

٣- في المجلد الثالث من هذه الدراسة .

الغسل ، فإنها على الرغم من سقوط أسانيدھا عن الاعتبار ، تتعارض مع ما تواتر عنھما بصحاح المرويات الدالّھ على تبيينھما الوضوء الثنائى المسحى (١) ، والمؤكّده على اعتراضھما على من ينسب الوضوء الثلاثى الغسلى إلى النبى صلى الله عليه وآله ، كما فعله ابن عباس مع الربيع بنت معوذ ، والإمام مع الذين كانوا يرون باطن القدم أولى بالمسح من ظھرھا وأنس بن مالك مع الحجاج بن يوسف الثقفى .

مع العلم بأن أصحاب الاتجاه الوضوئى الجديّ ينسبون الكثير من آرائهم إلى أمثال : على بن أبى طالب ، وطلحه ، والزبير ، وغيرهم من الصحابه المعارضين !!

هذا وقد عدّ الترمذى أسماء الذين رووا عن رسول الله وضوءا بيانيا ، فى باب [ما جاء فى وضوء النبى كيف كان] فقال - بعد نقله حديثا عن على - :

وفى الباب عن عثمان ، وعبدالله بن زيد وابن عباس ، وعبدالله بن عمرو ، والربيع ، وعبدالله بن أنيس ، وعائشه رضوان الله عليهم (٢) .

وقد عرفنا حال سنّه من المذكورين آنفا اجمالا ، فلم يبق من العدد الذين ذكرهم الترمذى سوى :

١ - عبدالله بن أنيس .

٢ - عائشه .

وقد قال المباركفورى فى شرحه على الترمذى ، بعد إرجاعه أحاديث الباب إلى مصادرها فى الصحاح والسنن :

١- هذا ما سنبحته لاحقا فى المجلد الثالث من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

٢- سنن الترمذى ١ : ٦٨ / باب ما جاء فى وضوء النبى صلى الله عليه وآله كيف كان / ح ٤٨ .

وأما حديث عبدالله بن أنيس ، فليُنظر من أخرجه ؛ وأما حديث عائشه ، فلم أقف عليه (١) .

وبذلك أمكننا التعرف أجمالاً على أحاديث الباب وأنه ينحصر في عثمان بن عفان وعبدالله بن عمرو بن العاص ، كما ستقف لاحقاً على دور عثمان ومولاه حمران بن أبان في نشر هذا الوضوء ، مع أنّ المفروض في غالب أحكام الدين أن يكون رواة الوضوء أصحاب النصب الأوفر والمكثرين من الرواه والصحابه الأقدمين والمقربين من النبي صلى الله عليه وآله ، لا أنّ يختص بعثمان وذلك النفر القليل جدًا ممن تأثر بأهل الكتاب ؛ من مواليه مثل حمران و... ورجال قريش مثل عبد الله بن عمرو بن العاص بن هيصب بن كعب بن لؤى القرشي السهمي !

نعم .. لو كان البادي بالخلاف الوضوئي هم الناس من الصحابه ، لاقتضى السير الطبيعي أن يقف رواه الحديث - من كبار الصحابه وفقهائهم - بوجههم فيرون ما رأوه من النبي صلى الله عليه وآله وما سمعوه .. في حين لا نرى من مرويات ذلك الرهط من الصحابه إلا ما تخالف مرويات عثمان أو لا تؤيدها ، وهي بمجموعها لا تعادل عُشر ما رواه عثمان بمفرده في الوضوء ! وهذا يؤكد أمرًا ما .. فما عساه أن يكون ؟

وهذه قائمه بأسماء الصحابه المكثرين من الروايه ، وعدد مروياتهم في الوضوء البياني ووصفهم لصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله لتقف على صحه ما نقوله :

١- تحفه الأحمدي لشرح الترمذي ١ : ١٣٦ / باب في وضوء النبي صلى الله عليه وآله / ونحن هنا نعلق على كلام المبار كفوري بقولنا : أن حديث عبدالله بن أنيس قد رواه وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٤ : ٢٥٨ / ح ٤١٣٣ ، وعنه في مجمع الزوائد ١ : ٢٣٣ . وأما حديث عائشه فيمكن أن يكون هو الذي أخرجه النسائي في المجتبى ١ : ٧٢ / باب مسح المرأة رأسها / ح ١٠٠ والذي ليس فيه ذكر الرجلين .

التسلسل

اسم الصحابي

مجموع الأحاديث المرويه عنه

مروياته في الوضوء البياني للنبي

الملاحظات

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

أبو هريره الدوسي

عبدالله بن عمر بن الخطاب

أنس بن مالك

عائشه

عبد الله بن العباس

أبو سعيد الخدري

جابر بن عبد الله الأنصاري

عبد الله بن مسعود

عبد الله بن عمرو بن العاص

علي بن أبي

طالب

عمر بن الخطاب

أم سلمه أم المؤمنين

٢٦٣٠

٢٢٨٦

١٢١٠

١٦٦٠

١١٧٠

١٥٤٠

٨٤٨

٧٠٠

٥٣٧

٥٢٧

٣٧٨

/

/

/

١

>

/

/

/

>

>

/

/

نسبوا لها وضوءاً، أنكر المباركفوري كون المحكى وضوءاً بيانياً

له عدّه

أحاديث بعضها مسحى ؛ والباقيه غسله(١)

له روايات مسحيه وغسله

له عدّه

أحاديث في الوضوء بعضها مسحيه ثنائيه الغسلات ،

والبواقي غسله (٢)

١- سندرسها في المجلد الثالث من هذه المجموعه وضمن مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي .

٢- سنبحت عنها في المجلد الثالث من هذه الدراسه . إن شاء الله تعالى .

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

أبو موسى الأشعري

البراء بن عازب

أبو ذر الغفاري

سعد بن أبي وقاص

أبو أمامه الباهلي

حذيفه بن اليمان

سهل بن سعد

عباده بن الصامت

عمران بن الحصين

أبو الدرداء

أبو قتاده

بريده الأسلمي

أبي بن كعب

معاوية بن أبي سفيان

معاذ بن جبل

عثمان بن عفان

جابر بن سمره الأنصاري

أبو بكر

٣٦٠

٣٠٥

٢٨١

٢٧١

٢٥٠

٢٠٠

١٨٨

١٨١

١٨٠

١٧٩

١٧٠

١٦٧

١٦٤

١٦٣

١٥٥

١٤٦

١٤٦

١٤٢

/

/

/

/

الملاحظ في الجدول الإحصائي (١١) المذكور أنَّ أحدًا من المكثرين من الصحابه ، والخلفاء الثلاثة - أبي بكر وعمر وعلي - وأمّهات المؤمنين ، وموالى النبي .. لم يَزُو في الوضوء البياني ، إلّا علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن عباس، وهذا مما يثير الاستفسار !؟

ألكونهما قد عاشا بعد عثمان ورأيا وضوءه المخالف لوضوء رسول الله ، فرويا وضوء رسول الله الصحيح للناس ، وهذا يؤكد بأن لا خلاف في الوضوء في عهد الشيخين .

أم لكونهما من آل بيت رسول الله ومن الصحابه الأجلاء الذين لا يقبلون بما ينقله عثمان عن رسول الله .

ولا يستبعد أن يكونا قد وقفا على رأى بعض الصحابه من أهل الراى وسعيهم في نشر الوضوء الغسلى ، مثل عبدالله بن عمرو بن العاص والربيع بنت المعوذ ، وأمثالهما من موالى عثمان المرتبطين بالأمويين مثل حمران بن أبان وابن داره ، الذين كانوا يخلون بهذا وذاك شارحين لهم وضوء عثمان بن عفان ، وهذا العمل وأمثاله دعاهم لنقل وضوء رسول الله والاعتراض على الآخرين اتجاهها واشخاصا ، إذ حكى عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه كان من الدعاه لغسل الاعضاء ثلاثاً ولا يرضى بغيره بدلا ، حاكيا عن رسول الله روايه تخالف الروايات الأخرى الصادره عنه صلى الله عليه وآله وهى قوله : «فمن زاد أو نقص فقد ظلم» .

وتأكيد الربيع على الغسل ثم تشكيكها في المقدار الذى كان يتوضأ به صلى الله عليه وآله

١- التسلسل المذكور عن كتاب : (أسماء الصحابه الرواه وما لكل واحد منهم من العدد) ، لابن حزم الأندلسى ، أمّا عدد مروياتهم في الوضوء البياني فتابع لجردها .

بالمدة أو مد وربع ، وذلك بعد سؤال ابن عباس عن الأثناء الذي كان يتوضأ به صلى الله عليه وآله وماذا يمكن ان يحتويه من الماء .

ومن المعلوم بأن المد (وهو ما يعادل ثلاثة أرباع اللتر المكعب) لا يكفي لغسل الاعضاء ثلاثاً ، خصوصاً لو أريد منه غسل الرجلين(1) إلى غيرها من عشرات الاستنله المطروحه .

وأما عثمان صاحب ال[١٤٦] حديثاً ، فيصَدَّرُ ؛(ما يقرب من عشرين رواية)(2) في الوضوء ! مبنوثة طرقها واسانيدها في المعاجم الحديثيه .

هذا ، وقد عدَّ ابن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) في «جامع المسانيد والسنن» أحاديث عثمان وأرقمها ، فكانت (٢١٣) حديثاً .

في الدعاء والرجاء (٧) أحاديث ، في باب محظورات الأحرام (١١) حديثاً ، وفي الموت والجنائز والولاية وما حكى في قتل عثمان (٢٢) حديثاً ، وفي الحقوق والواجبات (١٢) حديثاً ، وفي الأيمان - الإسلام والتواضع - الصبر (٥) أحاديث ، وفي أحكام الصوم والصلاة والحج والزكاة والطاعات غير الوضوء (٢٥) حديثاً ، وفي البيع والشراء والمعاملات (٨) أحاديث ، وفي فضل القرآن ولزوم تعلمه (١٠) حديثاً ، وفي المساجد والبعث والمبايعه (١٦) حديثاً ، وفي الجهاد والرباط والحراسه والحدود (١١) حديثاً ، وفي اللباس والزينه والشهاده (٧) أحاديث .

أما في الوضوء فله أكثر من عشرين حديثاً كل ذلك مع أن الوضوء جزء من واجب لا واجب بتمامه كالصلاة والحج والزكاة ، حتى يحتمل تكاثر الفروع

١- أو غسل الرأس على قول بالكراهه عند غالب المذاهب الأربعة .

٢- سنفضل ذلك في المجلد الثاني من هذه الدرسة (البحث الروائي / وضوء عثمان بن عفان من النشاه إلى الانتشار) .

والروايات فيه ، كما أنه لم يكن كالبيع والشراء والمعاملات والزواج مما يكثر السؤال عنه .

وإليك قائمه بأرقام تلك الروايات الموضوعيه عند ابن كثير ، ومن أحب فليراجعها في «جامع المسانيد» علما بأن اختصاص نسبه ١٧٪ ليست بقليه بالنسبه إلى رواياته الأخرى ، مع أنه كان يتصدر للافتاء مدته ١٢ عاما وكان يلقب بالخليفه وصهر الرسول ، وذى النورين ، وكونه من السابقين الاولين والذين عاصروا الرسول غالب حياته الرساليه .

فماذا تعنى رواياته لهذا العدد الهائل فى الموضوع مع أن الموضوع من الأمور التى لا تحتاج إلى روايه أصلاً لقوله صلى الله عليه و آله : «صلوا كما رايتمنى أُصلى»:

والروايات التى تأتى بها هى بحسب أرقامها عند ابن كثير ، وإن كنا قد رتبناها بحسب الراوى الأخير عن عثمان .

فروايات حمران عن عثمان جاءت عند ابن كثير تحت رقم : «٤٠» ، «٤١» ، «٤٢» ، «٤٣» ، «٤٥» ، «٤٦» ، «٤٧» ، «٤٨» ، «٤٩» ، «٥٠» ، «٥١» ، «٥٢» ، «٥٣» ، «٥٤» ، «٥٥» ، «٥٧» ، «٥٨» ، «٥٩» ، «٦٣» .

وروايه أبان بن عثمان عن عثمان جاءت برقم : «١٥» .

وروايه أبو النظر عن عثمان برقم : «٣٠» ، «١٩٩» .

وروايه بسر عن عثمان برقم : «٣٢» ، «٣٣» .

وروايه ابن داره برقم : «٧٤» .

وروايه شقيق ابن سلمه برقم : «٩٢» ، «٩٦» ، «٩٧» .

وروايه ابن أبى مليكه برقم : «١١٥» .

وروايه ابن البيلمانى عن جده برقم : «١٢٢» .

وروايه عطاء عن عثمان برقم: «١٣٤»، «١٣٥» .

وروايه رجل من أهل المدينه عن عثمان برقم: «٢٠٥» .

وروايه رجل من الأنصار عن عثمان برقم: «٢٠٦»، «٢٠٧» .

وروايه عمر بن ميمون عن عثمان برقم: «١٤٥» .

وروايه مالك بن أبي عامر الأصبجي عن عثمان برقم: «١٥١» .

نعم .. يتصدّر عثمان القائمه بتلك النسبه الهائله ، مع قلّه مروياته بالنسبه لكبار الصحابه وفقهائهم ، الذين خالفوه في اتجاهه ، وبذلك يرجح أن يكون عثمان هو المتبني والمروّج لفكره الوضوء الثلاثي الغسليّ دون بقيه الصحابه والفقهاء .

ومثلاً يزيد المرء حيره ودهشه زياده روايات عثمان في الوضوء البيانيّ حتّى على أبي هريره صاحب الرقم الأعلى في المرويات [٥٣٧٤] (١) ، والمعروف أنّه لم يترك شارده ولا وارده - صغيره كانت أم كبيره - إلّا رواها عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ، وزاد على ابن عمر ، صاحب ل [٢٦٣٠] روايه ؛ كما زاد على جابر بن عبدالله الأنصاري ، صاحب ل [١٥٤٠] روايه ؛ وعائشه صاحبه ل [١٢١٠] روايه ؛ وأنس ، صاحب ل [٢٢٨٦] روايه ؛ وأبي سعيد الخدريّ ، صاحب ل [١١٧٠] روايه ؛ وعبدالله بن مسعود ، صاحب ل [٨٤٨] روايه ؛ وعمر بن الخطّاب ، صاحب ل [٥٢٧] روايه .. الخ !

ولا نفهم من هذه الظاهره إلّا التأكيد على ما قلناه ، المتلخّص في : تأسيس عثمان لاتجاه وضوئيّ ما كان متعارفاً عليه قبله ، وصار من بعد ذلك مدرسه وضوئيّه مستقلّه

١- سنذكر حديثه في مبلغ حليه المؤمن وكيفيته وضوئه في البحث القراني ، إن سنح لنا الوقت إن شاء الله تعالى ، وأنظر رواياته في المرحله الانتقاليه في المجلد الثاني من هذه الدراسه .

تخالف ما كانت عليه سيره المسلمين بآبائهم وضوء النبي صلى الله عليه وآله خصوصاً حينما نقف على كثرة الرواه عنه وتكثر طرقهم عنه بالخصوص ، نذكر عشره منهم :

١ - حمران بن ابان .

٢ - أبو سلمه بن عبدالرحمن .

٣ - ابن أبي مليكه .

٤ - شقيق بن سلمه (أبو وائل) .

٥ - ابن داره .

٦ - عبدالرحمن البيهقي .

٧ - جد عمر بن عبدالرحمن بن سعيد المخزومي .

٨ - بسر بن سعيد .

٩ - أبو النضر سالم .

١٠ - عطاء بن أبي رباح .

وقد حاول الإمام عليّ أثناء خلافته الوقوف بوجه الضوء العثماني مبينا الضوء الصحيح بكل ما يمكن روايته ، وعملاً ، وكتابه إلى عماله في الأمصار(١) ، لكنّه - مع كلّ ذلك - لم يصل في رواياته الموضوعيه لذلك العدد الذي اختصّ به عثمان دون غيره ! ولم يكن الرواه عنه بذلك المقدار .

نرجع ونقول : لو أنّ «الناس» كانوا هم البادئين بالخلاف ، لا ندفع الرواه المكثرون - بدافع الحرص على الدين - لتبيان وضوء النبيّ ، كما فعلوا ذلك من قبل

١- سنأتى على ذكر هذا الموضوع في الكلام عن موقف الإمام عليّ العمليّ من الضوء البدعيّ والذي سيأتى في صفحه ١٨٥ من هذا الكتاب .

مع مانعي الزكاه .. ولأسقطو به التكليف عن الخليفه في مواجعتهم .

فقد وردت روايات كثيره عن كبار الصحابه في ذكر عقوبه مانع الزكاه وحرمة منعه منهم ، علي بن أبي طالب ، أبو هريره الدوسى ، عبدالله بن مسعود ، جابر بن عبدالله الأنصارى ، أبو ذر الغفارى ، أنس بن مالك ، وغيرهم من مشاهير الصحابه .. وهى الحاله الطبيعىه المتبعه فى جميع الديانات والمذاهب على مَرَّ العصور ، وسارت عليها سيره المسلمين فى شتى مجالات الدين ، وبالخصوص فى أبواب الفقه ومسائله الشرعيه ؛ فلماذا نجد شذوذاً عن هذه القاعده المتعارف عليها هنا ؟ ..

ألاً تجعلنا نتخذ موقف الشك والريبه وعدم الاطمئنان بمرويات الخليفه وأنصاره ، وتدعونا بدافع الحرص والأمانه للوصول إلى حقيقه الحال .

فنقول : لو كان غيره البادئ بالخلاف ، لكان يوسع الخليفه بما له من قوه تنفيذيه أن يحسم النزاع بإحدى طرق ثلاث :

الأولى : استعمال أسلوب الردع الحاسم .

وهو ما قام به عمر بن الخطاب إذ ضرب صبيغ بن عسل الحنظلى حتى أدمى رأسه ، وحمل على قتب ، ونفى إلى البصره ، وحزم عطاؤه ومنع الناس من مجالسته ، وصار ضيعا بعد أن كان سيدا ، كل ذلك لسؤاله عن متشابه القرآن(١)!!

وهذا المنهج كان لا يرتضيه الإمام على مع من يسأل عن المتشابه كالدرايات والمرسلات والنازعات وأمثالها ، إذ أجاب عليه السلام ابن الكواء عن نفس الأستله التى

١- سنن الدارمى ١ : ٦٦ - ٦٧ / باب من هاب الفتيا / ح ١٤٤ ، ١٤٨ ، تاريخ دمشق ٢٣ : ٤٠٨ / الترجمة ٢٨٤٦ ، الإصابه فى تمييز الصحابه ٣ : ٤٥٨ / الترجمة ٤١٢٧ ، مسند أحمد ٢ : ٥٣٩ ح ١٠٩٧٠ ، الدر المنثور ٢ : ١٥٢ ، فتح القدير ١ : ٣١٩ .

سأل عنها صبيغ عمر بن الخطاب وُضرب عليها .

أجل إن عثمان بن عفان كان قد اتخذ أسلوب العنف على نطاق واسع مع مخالفيه من الصحابه ، وفي أبسط الأمور ، فلماذا لا يواجه مخالفيه في الموضوع بذلك ، مع أن التيار العام يعتقد في الخليفة بأن له ردع المخالفين ؛ وتأديب الخاطئين ؛ وتعزيز المنحرفين بما يراه صلاحا في الدنيا والدين .

الثانيه : طلب النصرة .

بأن يستنصر المسلمين استنصارا عاميا ليقتضى على ما أدخله أولئك في الدين ، وإعلان ذلك على منبر النبوه ، كما فعل ذلك أبو بكر بمن اصطاح عليهم أهل الرده ومدعى النبوه ، وأن لا يختص هذا الاستنصار بجماعات صغيره في الاشهاد ، أى يلزم على عثمان الاستفادة من الفهم العرفي العام عند المسلمين لنبذ البدعه!! .

الثالثه : المطالبه بالدليل (المحاجه) .

بأن يطالب الخليفه «الناس» بأدلتهم ، لبيّن بذلك زيف ادعائهم ، لأنها - على فرض كونها بدعه - سيعوزها الدليل ويقف على عدم صلتها بالدين وبُعدها عن جذور الشريعة(1) ، وبذلك سوف يعيى أربابها أمام ما يدّعيه المسلمون عامه وستصبح أضحوكه وستمحى ، لتظافر السلطه مع عامه الصحابه ضدّها .

والمثير للدهشه هنا ، أنّ الخليفه الثالث لم يتخذ أيا من هذه الإجراءات الثلاثه ، بل والأغرب من ذلك .. نراه يلتجئ إلى طريقه معاكسه لما يفترض

١- كفعل ابن عباس مع الخوارج ، أنظر الخبر بكامله في : مسند أحمد ١ : ٨٦ ، والمستدرک على الصحيحين ٢ : ١٦٥ / كتاب قتال أهل البغي / ح ٢٦٥٧ ، والبدايه والنهايه ٧ : ٢٧٩ - ٢٨١ .

لعلاج مثل هذه المسأله ، فقد تصرّف وكأنّه متهم مُشار إليه ، وذلك باتّخاذ موقف الدفاع ، والتشبيّه بكلّ صغيره وكبيره لدعم فكرته .. وكأنّ الوضوء ليس من العبادات الواضحه فى الشريعه ، وكأنّ رسول الله لم يتوضأ بمرأى المسلمين ، وأن المسلمين لم يتزاحموا على قطرات ماء وضوئه صلى الله عليه وآله !!

نعم ؛ قد أتجه الخليفه إلى الطريقه الأولى ، ولكن لا كما تتطلّبه مصلحه الدين والملمّه ، بل لنحصر فكرته الخاصه به ، فقد كانت القوّه طريقته المثلى باطّراد لتثبيت أفكاره وإسكات معارضيه طيله سنى حكمه الاثنى عشره ، لأنّه يرى فى القوّه الأسلوب الأنجح والأكثر ترويضاً ، ولذا نراه قد استخدمه حتّى فى أبسط وأقلّ المسائل أهميه ، وسخره بنطاق واسع فى قمع معارضيه الفكرين ، مع احتمال كونهم أقرب منه إلى الحقّ ، وهو أبعد عنه بمسافات شاسعه !

لو قلنا : إنّ كلا الفكرتين متوازيتان ، أو إنّ فكره الخليفه هى الأرجح ، فأين وجه الصواب باستخدام القوّه بذلك النطاق الواسع ، مع وجود باب الحوار والنقاش مفتوحا على مصراعيه !؟

نحن لا نريد بهذه العجالة أن تقدّم جرداً أحصائياً كلياً عن سياسه العنف التى أتبعها عثمان مع الصحابه ، وإن كنا سنوقف القارئ على بعضها لاحقاً ، ومن تلك السياسات التعسفيه أنّه سير فى سنه (٣٣ هـ) نفرا من أهل الكوفه إلى الشام ، وذلك لاعتراضهم على سياسه سعيد بن العاص فى تفضيل قريش وجعله السواد بستانا لقريش(١) .

١- قال الطبرى فى تاريخه : إن الذين سيرهم عثمان إلى الشام كانوا تسعه نفر ، منهم : مالك الأشتر ، وثابت بن قيس ، وكميل بن زياد ، وضعصعه بن صوحان ... تاريخ الطبرى ٣ : ٣٦٥ أحداث سنه ٣٣ هـ ، والكامل فى التاريخ ٣ : ٣٢ / أحداث سنه ٣٣ هـ ، وأنظر الأغاني ٢ : ١٦٧ .

كما سير قبلها أبا ذرٍّ إلى الربذه (١)، ومنع ابن مسعود من القراءة (٢)، وضرب عمار ابن ياسر وداس على مذاكيره فأصابه الفتق (٣).

وقيل: بأنَّ عثمان - لما بلغه موت أبي ذرٍّ - قال: رحمه الله!

فقال عمار بن ياسر: نعم؛ فرحمه الله من كل أنفستا.

فقال عثمان: يا عاصُ أير أبيه، أتراني ندمت على تسييره؟! وأمر، فدفن في قفاه؛ وقال: إلحق بمكانه! فلما تهيأ للخروج، جاءت بنو مخزوم إلى علي فسألوه أن يكلم عثمان فيه.

فقال له علي: يا عثمان! اتق الله فإنك سيرت رجلاً صالحاً من المسلمين فهلك في تسييرك، ثم أنت الآن تريد أن تنفى نظيره!؟

وجرى بينهما كلام... حتى قال عثمان: أنت أحقُّ بالنفى منه!

فقال علي: رُم ذلك إن شئت.. واجتمع المهاجرون؛ فقالوا: إن كنت كلماً

١- المعارف: ١٩٥، المستدرک علی الصحیحین ٣: ٥٢ ح ٤٣٧٣، تاریخ یعقوبی ٢: ١٧٢ / باب أيام عثمان بن عفان، تاریخ الإسلام ٢: ٦٣٢، ٣: ٤٠٧، ٤١١، سير أعلام النبلاء ٢: ٥٧، ٧١.

٢- سنن الترمذی ٥: ٢٨٥ / كتاب تفسير القرآن باب سورة التوبه / ح ٣١٠٤، أخرج عن الزهري، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة: أن عبدالله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، فقال: يا معشر المسلمين أغزل نسخ كتابه المصحف ويتولاها رجل، والله لقد أسلمت أنه لفي صلب رجل كافر، يا أهل العراق اكنمو المصاحف التي عندكم فإن الله يقول: {وَمَنْ يَعْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} فالفوا الله بالمصاحف. قال الترمذی: حديث حسن.

٣- أنساب الأشراف ٦: ١٦٣، من أمر عمار بن ياسر، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣: ٤٧، ٥٠.

كلمك رجل سيرته ونفيته! فإن هذا شيء لا يسوغ.. فكف عن عمارة (١).

نعم؛ لولا مخالفة الإمام عليّ والمهاجرين لسياسته الضاغطة، لما كفّ عن عمارة ابن ياسر، لأنه قد اتخذ من تلك السياسة طريقاً لفرض آرائه، فإن كل تلك الشدّة والصرامه التي مارسها عثمان ضدّ كبار الصحابه وفقهائهم وعبادهم وزهادهم ومنتقبيهم، إنّما جاءت لكونهم خالفوه في قضيه قراءه القرآن - كما لوحظ في قضيه ابن مسعود وكسر أضلاعه -، أو في كيفية توزيع الأموال والفيء: كما هو المشاهد مع أبي ذرّ وغيره -، أو لأنّ أحدهم خالف فتوى كعب الأخبّار الموافقه لرأى الخليفه - كما جاء في ردّ أبي ذرّ لكعب وقوله له: يا ابن اليهوديه ما أنت وما... (٢) -، أو لأنّ أحدهم لا يرى فضلاً لبني العاص، ناهيك عمّن ينال منهم أو يروى حديثاً ضدّهم... وما إلى ذلك الكثير.

وبعد هذا.. لا نجد أحداً يشكّ بسياسه العنف التي مارسها عثمان ضدّ عظماء الصحابه وفضلائهم دفاعاً عن آرائه، فإذا ثبت ذلك.. نتساءل:

لماذا لا نرى أيه بادره عنف من الخليفه تجاه مخالفيه في مسأله الموضوع، على الرغم من ادّعائه أنّ وضوءه هو وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

فلو صحّ.. لزم أن يكون وضوء المسلمين هو وضوء الخليفه، وبذلك لاندحر «الناس» بوضوئهم، ولكنى المسلمون الخليفه مؤنه الصراع معهم، ولما تكلف، ويزيد الاستنتاج وضوحاً ما نقل عن الخليفه من مراقبته لجزيئات الوضع

١- أنساب الأشراف ٦: ١٦٨ من أمر أبي ذر .

٢- تاريخ الطبري ٣: ٣٣٦، والكمال في التاريخ ٣: ١١/أحداث سنه ٣٠ هـ، حليه الأولياء ١: ١٦٠، تاريخ دمشق ٦٦: ١٩٧ / الترجمه ٨٤٩٥.

ومعاقبه الظالمين والمنحرفين (١١) .

وذاث مرّه .. استخفّ رجل بالعباس بن عبدالمطلب ، فضربه عثمان ، فاستحسن منه ذلك ؛ فقال : أُيْفِخُمُ رسول الله صلى الله عليه وآله وعمّه وأزخُصُ في الاستخفاف به ! لقد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله من فعل ذلك ومن رضى به (١٢) .

فكيف نوفق بين غيره الخليفة على الدين ، وشده محافظته على احترام عمّ النبي صلى الله عليه وآله - لأنه رأى النبي صلى الله عليه وآله يعظّمه ويفخّمه - التي جعلته يحكم بأنّ الفاعل للاستخفاف ، والراضى به ، مخالفاً للرسول صلى الله عليه وآله .. وبين ما نراه يفعل بالوضوء !؟

فكيف يتمّ خالف أمرا دأب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثاً وعشرين سنة من عمره الشريف ، وأكّد عليه مرارا وتكرارا ، وبلغ عن ربّه أنّه نصف الإيمان ، وأنّ الصلاة موقوفه عليه ؟

مع ضخامه المخالفه ، فالخليفة الثالث لم يتخذ أئى إجراء حاسم ضدّ من توضعً بخلاف ما هو عليه ، على الرغم من أنّ هذه المعارضة الوضويّه كانت حديثنا شاعرا قد اندلعت ضدّه ، لقوله (أنّ ناسا يتحدّثون ...)(١٣) .

١- كما فعل مع الذين أطاروا الحمام ورموا الجلاهقات - وهو جسم كروى صغير يصنع من الطين يحذف به الناس حيث أمر عليهم رجلا يمنعهم منها ، أنظر : تاريخ الطبرى ٢ : ٦٨٠ ، والكامل فى التاريخ ٣ : ٧٠ / أحداث سنة ٣٥ هـ .

٢- تاريخ الطبرى ٣ : ٤٢٩ / أحداث سنة ٣٥ هـ ، تاريخ دمشق ٢٦ : ٣٧٢ / الترجمة ٣١٠٦ .

٣- وبهذا نعرف أنّ الخليفة لم يستنصر المسلمين أستنصارا عاما - كما هو المتوقع - بل استنصر أفرادا واختص بهم . شأن من يبذر فكره جديده ويريد الأستنصار لها ، فالإشهاد هنا يختلف عن الإشهاد فى الملاء العام ، وأنّ الإستنصار الجزئى يختلف عن الأستنصار العام الشامل !!

نعم ، إنه لم يتخذ الموقف الذى اتخذه الخليفة الأول فى حشد المسلمين ضد مانعى الزكاه ، ثم مقاتلتهم بلا هواده ، حتى تُبَيِّبوا إلى الارتداد والخروج عن الدين .. فعادوا صاغرين لأداء الزكاه - رغبه أو رهبه - وتسليمها لأبى بكر ؛ وذلك بعد أن أفهم أبو بكر المسلمين رأيه فى ذلك ، ووقف كثير منهم إلى جانبه ، على الرغم ما لبعضهم ك[مالك بن نويرة] من إذن له من النبى صلى الله عليه وآله فى أخذ الزكاه والصدقات وتوزيعها فى محتاجى قومه ومعوزيهم(١١) .

وإذا توغلنا فى التاريخ بعين فاحصه فسنجد حتى خاضه عثمان ومؤيديه فى حكومته ، كزيد بن ثابت ، والمغيرة بن شعبه لم يتجزؤوا على أن ينقلوا وضوءات تشبه وضوء خليفتهم !

بل ولم ينقل عنهم أى رد فعل تجاه مدرسه الناس الآخرين فى الوضوء النبوى ...

وبقى عثمان - مع نفر يسير من مواليه وأنصاره - يؤكد ما رآه من وضوء ، ونسبته عنوه لرسول الله صلى الله عليه وآله ، وراح يصفى على اتجاهه الوضوئى العناية والاهتمام ، بعد أن تمكّن من تسخير هذه المجموعه الضئيله لمصلحته ، وأنها قد لا تكون فى حساب الحقيقه والتأثير أى شىء فى قبال ذلك المدّ العارم الذى وقف بوجهه متحدّيا وطالبا بكلّ قوه وأمانه رجوعه إلى الكتاب والسنة(١٢) ...

١- انظر فى ذلك الإصابه ٥ : ٧٥٥ ت ٧٧٠٢ ، نيل الاوطار ٤ : ١٧٦ ، الاكتفاء بما تضمّنه من مغازى رسول الله ٣ : ١٢ ، المنتظم ٤ : ٧٧ ، وماده (ن و ر) من تاج العروس .

٢- مثل وقوف ابن عباس أمام الربيع بنت المعوذ ، والإمام على أمام أصحاب الراى وقوله : لو كان الدين بالراى لكان باطن القدم أولى من ظاهره إلّا أنى رأيت رسول الله يمسح على ظاهره ، وقول أنس بن مالك : كذب الحجاج نزل القرآن بالمسح ، فهؤلاء الصحابه وقفوا أمام الخليفه وأنصاره بهذه الأقوال .

ومع ذلك كله لم يَقُوْ عثمان على محاججه ولو شخص واحد من أتباع المدرسه الأخرى ، ليفند رؤيته الوضوئيه على مأل من المسلمين ؛ بل ولم يقو على التصريح باسم واحد منهم ليجعله محط ردود فعل المسلمين تجاه ما سيرويه عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله !!

بعض أساليب عثمان في الإعلان عن الوضوء الجديد :

عن أبي علقمه ، عن عثمان بن عفان أنه دعا يوماً بوضوء ، ثم دعا ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى وغسلها ثلاثاً ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله فأتقاهما ؛ ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ مثل هذا الوضوء الذي رأيتموني توضأته ، ثم قال : من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم صلى ركعتين ، كان [خرج] من ذنوبه كيوم ولدته أمه ؛ ثم قال : أكنذك يا فلان ؟

قال : نعم .

ثم قال : أكنذك يا فلان ؟

قال : نعم .

حتى استشهد ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ ثم قال : الحمد لله

الذي وافقتموني على هذا(١) .

يوقفنا هذا النص على بعض الأساليب التي اتبعها عثمان في ترسيخ اتجاهه الوضوئي وهو : دعوته بعضاً من الصحابة في فترات متعاقبه ليريهم وضوءه !

وهنا .. نتساءل : هل الصحابة في حاحه لرؤيه وضوء الخليفه ، أم أن الغايه من إشهادهم على الوضوء تتعلق بإسكات أفواه المعارضه ؟

كيف يمكن لنا أن تصوّر صحابينا لا يعرف وضوء النبي صلى الله عليه وآله بعد مضي ما يقارب نصف قرن على ظهور الإسلام!؟

وإذا فرضنا حصول ذلك ، فهل يجوز لنا أن نسميه صحابينا ؟

ثم .. لماذا ذلك السعي الحثيث من قبل عثمان لتعليم المسلمين وضوءه ؟ إن لم يكن قد وقع في عهده اختلاف ؟

ولماذا لم يفعل ذلك كلُّ من الخليفتين أبي بكر وعمر .. ألم يكونا أولى منه بتعليم الوضوء للناس ، إن كان ضرورياً والاختلاف واقعاً بين المسلمين ؟

ولماذا الوضوء التعليمي غالباً يأتي مع الوضوء الغسلي ، فقد رووا أن الإمام علي فاجأ حبر الأمة ابن عباس بقوله : (ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله) (٢) ، ثم سرد له الوضوء الغسلي ، مع أن ابن عباس كان يجاهر بالمسح حتى بعد استشهاد الإمام علي ، وله مواقف مشهوره مع الربيع بنت معوذ لوضوئها الغسلي .

١- سنن الدارقطني ١ : ٨٥ كتاب الطهاره ، باب ما روى في الحث على المضمضه والأستنشاق ، ح ٩ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٩٢ ، باب الطهاره ، قسم الأفعال ، فرائض الوضوء ، ح ٢٦٨٨٣ ، ورواه البزار مختصراً ، أنظر : مسند البزار ٢ : ٨٩ ، الترجمة ٤٤٣ .

٢- سنن أبي داود ١ : ٢٩ ح ١١٧ ، سنن البيهقي الكبرى ١ : ٥٣ ح ٢٤٨ .

فهل تصدق بأن حبر الأمة الذى كان يبيت مع النبى فى غرفه واحده لا يعرف الوضوء حتى يأتبه الإمام على ليعلمه الوضوء الغسلى - دون المسحى - تبرعا وبدون سابق سؤال ؟ أو أنه كان مخطئا فى وضوئه حتى علمه الإمام على ؟

ومثله الحال بالنسبه إلى الإمام الحسين فقد جاء فى بعض الأخبار أنّ الإمام على علم الحسين عليه السلام فى وقت متأخر الوضوء الغسلى (١) ، لا المسحى!؟

هذه الأخبار تثير حفيظه البحث والتحقيق عندنا ، والآن لنترجع إلى الخبر السابق لنرى مواطن الاستفادة منه ، ويمكن أجماله فى أمور :

الأول : قوه معارضى عثمان ، وسعى الخليفه فى الاستنصار ببعض أصحابه وخاصته لتأييده فيما يرويه ويحكيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

الثانى : ضعف موقف الخليفه وعجزه أمام «الناس ! ..» ويُستشف ذلك من نقطتين :

الأولى : اتخاذه سياسه الدفاع ، لا الهجوم كما هو المشاهد فى حديث حمران السابق ، بقوله : «لا أدرى ما هي ؟! إلا أتى رأيت رسول الله يتوضأ نحو وضوئى» ، وما رواه أبو علقمه : «دعا ناسا من أصحاب رسول الله» ، وقوله : «الحمد لله الذى وافقتمونى على هذا» ، وغيرها من النصوص الداله على الضعف - مما ستقف عليه لاحقا - بالإضافة إلى تجنيده مواليه - كحمران وابن داره - لنقل أخبار وضوئه للناس والتأكيد على أنّ ذلك هو وضوء رسول الله ، محاولاً بذلك إقناع الناس ، أو قل أن مواليه بدوا ينفردون بالناس لتعليمهم وضوء رسول الله طبقا لروايه عثمان !!

١- سنن النسائى المجتبى ١ : ٦٩ باب صفه الوضوء ح ٩٥ .

فقد روى البيهقي: عن محمد بن عبدالله بن أبي مریم: أنّ ابن داره سمع مضمضته، فدعا ليعلمه بوضوء الخليفة؛ وقوله: إنه وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وأخرج الدارقطني بسنده إلى محمد بن أبي عبدالله بن أبي مریم، عن ابن داره؛ قال: دخلت عليه - يعني عثمان - منزله فسمعتني وأنا أتمضمض؛ فقال: يا محمد!

قلت: ليبيك.

قال: ألا أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟

قلت: بلى.

قال: رأيت رسول الله أتى بماء وهو عند المقاعد (٢) فمضمض ثلاثاً، ونثر ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح رأسه ثلاثاً، وغسل قدميه ثلاثاً ثلاثاً؛ ثم قال: هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أحببت أن أرىكموه! (٣).

وفي حديث آخر عن عمر بن عبدالرحمن قال: حدثني جدّي: أنّ عثمان بن عفان خرج في نفر من أصحابه حتى جلس على المقاعد، فدعا بوضوء، فغسل

١- سنن البيهقي ١: ٦٢، باب التكرار في المسح، ح ٢٩٨.

٢- المقاعد: هي دكاكين قرب دار عثمان بن عفان، وقيل: هي درج، وقيل: هي موضع بقرب المسجد أتخذة عثمان للتعوذ فيه لقضاء حوائج الناس والوضوء ونحو ذلك. شرح النووي على صحيح مسلم ٣: ١١٤ / باب فضل الوضوء.

٣- سنن الدارقطني ١: ٩١ / باب تجديد الماء للمسح / ح ٤.

يديه ثلاثاً ، وتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه واحده ، وغسل رجليه ثلاثاً ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله توضأ ، كنت على وضوء ولكن أحببت أن أريكم كيف توضحاً النبي صلى الله عليه وآله (١) .

هذا وقد نقلت المعاجم والصحاح أحاديث أخرى عن جلوس الخليفة عند المقاعد(٢) ، وباب الدرب لتعليم المسلمين وضوء رسول الله !

الثانيه : عدم جراه الخليفه على طعن الناس بالكذب أو البدعه أو الإحداث ، بل اكتفى بقول : «لا أدري» ، لعلمه بأن وضوء أولئك الناس هو وضوء رسول الله وأن في تحدّثهم عنه صلى الله عليه وآله دلاله واضحه على مشروعته فعلهم ، وأنه هو ذات العمل الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله .

ولو كان عثمان يملك دليلاً واحدا - وإن كان ضعيفا - لما توانى عن طعنهم وردّهم بأقوى ردّ ، ولما اضطرّ لقول (لا أدري) وهو في حال صراع دائم معهم !

أليس من الغريب أن يقول (لا أدري) وهو الذي عاش مع النبي صلى الله عليه وآله مدّه طويله في المدينه ؟

وعليه .. يلزم اعتبار تجاهل الخليفه دليل ضعفه في قبال قوه معارضيه !!

كما أتضح مما سبق أن الخليفه عثمان بن عفان لم ينتهج منطق القوه والعنف - الذي مارسه ضدّ معارضيه عموما - تجاه معارضيه في مسأله الوضوء ، وإنما نراه في منتهى الليونه والوداعه معهم ، مع كونهم من اللدّ خصومه ، ويدهم ما يمكن إثارة الرأى العام ضدّه ، فتراه يطير فرحا ويحمد الله إذا ما وافقه أحد هؤلاء

١- سنن الدارقطنى ١ : ٩٣ / باب تجديد الماء للمسح / ح ٨ .

٢- صحيح مسلم ١ : ٢٠٧ كتاب الطهاره ، باب فضل الوضوء / ح ٢٢٩ عن أبى أنس عن عثمان بن عفان .

الصحابه على وضوئه (١).

أجل ، قد كان ديدن الخليفة غالباً تذييل ما يحكيه من صفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ! وهذه الظاهره تثير روح التحقيق عند الباحث .. إذ لماذا كل هذا التأكيد ؟ ولماذا لم نلاحظ هذا التذييل في المرويات البيانيه الأخرى المنقوله عن غيره من الصحابه في الوضوء ؟ فما سر اختصاص التذييل به دون غيره يا ترى ؟

أما مطالبته أرباب المدرسه المخالفه له بأدلتها - وهي الطريقه الثالثه للردع والرد - فقد تغاضى عنها الخليفه وأحجم ، لعلمه بأنهم يمثلون تياراً فكرياً قوياً وكبيراً نوعاً وكماً من جهه (٢) ، وأن لا طاقه له على محاججتهم من جهه أخرى .. فأعلام المدرسه المخالفه للخليفه على منزله من الصحبه والسابقه والقدم والتفقه ، وقد رأوا بأهم أعينهم كيفيه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله منذ بدايه التشريع حتى انتقاله صلى الله عليه وآله إلى بارئه عز وجل ، ونقلوا ذلك إلى المسلمين ، وداوموا على فعله على الرغم من مخالفه الخليفه لذلك .

والأكثر غرابه .. أن عثمان لم يقدم أدلته وبراهينه للمسلمين على صحه وضوئه وسلامه فهمه ، بل اكتفى في نقله بأنه رأى رسول الله يتوضأ مثل وضوئه !! ، ولجأ إلى عمليه إسهاد من يوافق على صحه نقله ! ومما لا يستبعد تصوّره هو : أن يكون الخليفه قد ألزم معارضيه بالشهاده على ذلك قسراً !

وهذا ما كان يتخذه في غالب الأحيان ، إذ يشهد الصحابه على الروايات والمفاهيم الثابته كى ينتقل من خلالها إلى المختلف عليه ، فتقريب رسول الله لأهل

١- سنن الدارقطني ١ : ٨٥ / باب ما روى في الحث على المضمضه والاستنشاق / ح ٩ .

٢- سيّضح لك هذا حين دراستنا للجانب الروائي من هذه الدرّاسه «مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي» . أى في المجلدين الثاني والثالث من هذا الكتاب .

بيته - تبعاً للذكر الحكيم - لا يمكن جعله دليلاً على جواز تقريب عثمان اقاربه من آل أميه ، لكنه فعل ذلك اجتهاداً من عنده ، وإن هذا وأمثاله جاء ردّاً لمخالفيه ، فقد روى عن سالم بن أبي الجعد قال : دعا عثمان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم عمار بن ياسر ، فقال : إني سائلكم وإني أحب أن تُصيّدقوني ، نشدتكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يؤثر قرينشا على سائر الناس ، ويؤثر بني هاشم على سائر قريش ؟ فسكت القوم .

فقال عثمان : لو أن يدي مفاتيح الجنة لأعطيتهما بني أميه حتى يدخلوا من عند آخرهم ، فيبعث إلي طلحه والزبير ، [ثم عرج عثمان للحديث عن مكانه عمار] فقال عثمان : ألا أحدثكما عنه ، يعني عماراً ، أقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله آخذاً بيدي نتمشي في البطحاء ، حتى أتى علي أبيه وأمه وعليه يعذبون : فقال أبو عمار : يا رسول الله ، الدهر هكذا ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وآله : اصبر ، ثم قال : اللهم اغفر لآل ياسر ، وقد فعلت (١) .

كل ذلك ينبئ عن كون الخليفة في موقف المفكر الطارح لفكره جديده يعارضه عليها جمع غفير من الصحابه .

فهو يشهد ويُدلل ، وضوءه بمرويات متسالم عليها بين المسلمين ، في محاوله منه لنقلهم من شيء معلوم إلى إثبات مجهول .

فمن حمران ؛ قال : أتيت عثمان بوضوء ، فتوضأ للصلاه ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من توضأ فأحسن الطهور ، كفر عنه

ما تقدّم من ذنبه ؛ ثمّ التفت إلى أصحابه فقال : يا فلان ! أسمعتهما من رسول الله ؟ .. حتّى سألت ثلاثة من أصحابه ، فكلّهم يقول : سمعناه ووعيناها (١) .

وعن عمرو بن ميمون ؛ قال : سمعت عثمان ... يقول : قال رسول الله : من توضّأ كما أمر وصلى كما أمر ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه .. ثمّ استشهد رهطاً من أصحاب النبيّ ، يقول : هذا ؟ قالوا : نعم (٢) .

ويقعد عثمان في المقاعد ويتوضّأ ويذيل وضوءه بأحاديث عن إسباغ الوضوء وإحسانه ، ويكرّر الفعل نفسه في باب الدرب ، ويُشهد على ذلك من يرى رأيه وفقهه ، وبذلك ليقنع المشاهد بأنّ وضوءه هو الإحسان أو الإسباغ الذي أمر به الرسول صلى الله عليه وآله .

وإنّما تدلّ تلكم الاشارات على أنّ عثمان بن عفّان هو المخترع للفهم الجديد ، وقد يكون قد تأثر ببعض المثقفين القادمين من الحضارات المجاورة من مواليه أو مواليه غيره ؛ لأنّ الأدلّة الشرعيّة التي طرقت فهمه جعلته يعطى الوضوء أبعاداً جديدة ما كانت معروفة لدى المسلمين من قبل !

وراحت فكره عثمان وأطروحته الوضويّة تتحرك بين أوساط المسلمين ، فلاقت قبولاً من البعض وذلك لما فيها من ظاهراً (النظافة) ومن مبالغه في (القدسيّة) ومن عنايه زائده في الوضوء وغسلاته ومسحاته !

١- بغية الباحث زوائد الهيثمي ١ : ٢١١ كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء / ح ٧٣ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٨٤ كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء / ح ٢٦٨٠٠ .

٢- حليه الأولياء ٥ : ٨ الترجمة ٩٢ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٨٤ كتاب الطهارة باب فضل الوضوء ح ٢٦٨٠٢ .

علماً بأن هذا الوضوء يتطابق مع نفسه المتطهرين من أمثال عثمان وعبدالله بن عمرو بن العاص والطبيعه الجغرافيه للعراق ووجود الأنهار فيها لا الجزيره العربيه وشحه المياه فيها .

ولا يُكشَفُ ستار البيّز عن سبب ضحك الخليفه الثالث وتبشّره قبل وبعد وضوءاته الثلاثيه المُشَبَّهه غايه الإسباغ ، ولا فى استدعائه الحاضرين ليسألوه عن سبب ضحكهم ، والحال أنّهم لا يرون له مبرراً لا من قريب ولا من بعيد .. نعم ؛ لا يكشف الستار إلّا إذا فهمنا أنّ الخليفه الثالث كان يريد استغلال الفرص ليلفت أنظار الحاضرين إلى وضوئه ، حتّى يسألوه عن مدى صحّه ما يرتثيه فى ذلك .. ومن ثمّ أتى دور إجاباته التى يروم بها كسب أكبر عدد ممكن من المؤيدين لمدرسته الوضويّه .

فعن حمران ؛ قال : دعا عثمان بماء فتوضّأ ، ثم ضحك .. فقال : ألاّ تسألونى ممّ أضحك ؟

قالوا : يا أمير المؤمنين ، ما أضحكك ؟!

قال : رأيت رسول الله توضّأ كما توضّأت ، فمضمض ، واستنشق ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، ومسح برأسه وظهر قدميه (١) .

وعن حمران ، قال : كنت عند عثمان ، فدعا بوضوء فتوضّأ ، فلمّا فرغ قال : توضّأ رسول الله صلى الله عليه وآله كما توضّأت ، ثمّ تبسّم ؛ وقال : أتدرون ممّ ضحكتم ؟

١- مصنف بن أبى شيبه ١ : ١٦ / كتاب الطهارات باب فى الوضوء هو كم مره / ح ٥٦ ، وعنه فى كنز العمال ٩ : ١٩٠ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٦٣ .

قلنا : الله ورسوله أعلم !

قال : إنَّ العبد المسلم إذا توضَّأ فأتمَّ وضوءه ، ثمَّ دخل في صلاته فأتمَّ صلاته خرج من الذنوب كما خرج من بطن أمه (١) .

وعن حمران ، قال : رأيت عثمان دعا بماء ، فغسل كفيه ثلاثاً ، ومضمض ، واستنشق ، وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه وظهر قدميه ، ثمَّ ضحك .

فقال : ألا تسألوني ما أضحكني ؟

قلنا : ما أضحكك يا أمير المؤمنين !؟

قال : أضحكني ، أنَّ العبد إذا غسل وجهه حطَّ الله عنه بكلِّ خطيئته أصابها بوجهه ، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك ، وإذا مسح رأسه كان كذلك ، وإذا طهَّر قدميه كان كذلك (٢) .

تدلُّ هذه التصوُّص على أنَّ الخليفة ولحدِّ صدور هذه الأخبار عنه أنَّه كان يمسح برأسه وظهر قدميه وسنعضد هذا المدعى بروايات أخرى لاحقاً (٣) إن شاء الله تعالى .

أمَّا موضوع تبسُّم الخليفة وضحكه فهو لا يُنبئ فيماترى عن فرحه بما للوضوء

١- كنز العمال ٩ : ١٩١ كتاب الطهارة ، قسم الافعال ، باب فرائض الوضوء ، ح ٢٦٨٧٢ ، عن الحارث ، وأبي نعيم في المعرفة ، وهو صحيح .

٢- مسند أحمد ١ : ٥٨ ح ٤١٥ ، حليه الأولياء ٢ : ٢٩٧ / الترجمة ٩٧ ، وعنهم في كنز العمال ٩ : ١٩٣ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٨٦ ، والمتمن منه .

٣- نذكر المجلد الثاني في هذا الكتاب كيفية تحريف الرواه جمله وظهر قدميه إلى (وطهَّر قدميه) كي يستفيدوا منه الغسل .

من أجر عند الله - كما ادّعاه ويفهم من سياق الحديث وقول عثمان - بل في كلامه إشارة إلى أمر خفي أراد أن يختبر به أولئك الصحابة ، وذلك بإحداثه الغسل الثالث للأعضاء .. فرأى منهم السكوت !
وسؤاله يحمل عامل إثارة .. فما هو ذلك ؟

ربّما تكون النصوص السابقة ، وما جاء في صدر الدراسة «إنّ ناسا» هي المنعطف في تاريخ الوضوء ، وبمناخه المقدمه للإحداث الكليّ فيه ، معتبرا التثليث سنه وذلك باعتقادي كان بتأثير من مولاة حمران لأنّه كان قد عايش الصابئة والمجوس في العراق الذين كانوا يثلثون غسل الأعضاء في طهارتهم ، فأراد عثمان أن يعمّم ذلك معتبرا ما شاهده من فعل رسول الله أنّه سنه له صلى الله عليه وآله ، في حين أن رسول الله لو كان قد فعل ذلك ، لكنه قد أعقبه بالقول بأنّه وضوءه ووضوء الأنبياء من قبله ومعناه عدم جواز إعمامه على جميع المسلمين ؛ لان دين الله دين يسر وليس بعسر .

أجل أن عثمان أراد أن يختبر أثر ما حكاها حمران وما رآه ورواه عن رسول الله ، في نفوس المسلمين معتقدا بأن ذلك سيتلقى بالقبول من بعض والمضاده من الآخر لما فيه من تعمق وزيادة في الوضوء ، وإذا ما كانت الأمور مهتأه له فسيلحقه بغسل الأرجل وغيرها !!

إنّ المطلع في مصنّف ابن أبي شيبه - سالف الذكر - يتأكّد من أنّ ضحك الخليفة لم يكن لأجل ما للمؤمن من أجر ، إذ لم يذيل فيها ذلك ، ولذا فلا يمكننا الحكم جزما بأنّ سبب ضحك عثمان هو من حطّ الذنوب عن المتوضئ وذلك لمعرفة ملابسات الأمور !!

ولا ندرى ما هو جواب عثمان لو سئل عن سبب ضحكه ، وعن الربط فيما

بين الضحك والوضوء !؟

ثم لماذا لا يذبل باقي الصحابه الناقلين لصفه وضوء رسول الله أحاديثهم بألفاظ (الإسباغ) و (الإحسان) و ... كما فعله عثمان ؟

ولماذا لا نراهم يُشهدون أحدا على وضوءاتهم !؟

وكيف بهم لا يتبسمون - ناهيك عن الضحك - قبل وبعد الوضوء !؟

ولم يختص عثمان بنقل ضحك رسول الله دون غيره من الصحابه في أحاديث الوضوء ؟ ألم يكن هذا منارا للدهشه والاستغراب ؟

هذا ، وقد أورد الإمام أحمد في مسنده - وكما قلنا - روايتين عن عثمان ، نسب عثمان فيهما ضحكه إلى أنه قد رأى النبي صلى الله عليه وآله قد ضحك بعد وضوئه وقال لأصحابه : «ألا تسألوني ما أضحكني» مبررا بذلك ضحكه ودافعا لكل إيهام قد يرد في ذهن السامع .

وإننا نعلم بأن نقل عبارته «إن العبد إذا دعا بوضوء فغسل وجهه حطَّ الله عنه كلَّ خطيئته أصابها ، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك ، وإن مسح برأسه كان كذلك ، وإذا طهر قدميه كان كذلك» ... لا يستوجب الضحك ، وأنَّ تعليل ضحك الخليفه بأنه رأى النبي صلى الله عليه وآله قد ضحك في البقع التي توضع فيها ، مبالغه في التأكيد على شرعيه الغسل الثلاثي وتبريرا لضحكاته وتبسماته وتذليلاته اللاتي تنبئ المشاهد الذكي بأنه بصدد إحداث شيء في الوضوء وجَّ الأُنظار إلى فكرته الوضوئية .

وهناك نقطه أخرى ينبغي الإشارة إليها ، وهي اختصاص أغلب الروايات المنقوله عن عثمان - والصحاح منها بطبيعته الحال - بمولاه حمران بن أبان الذي سبى

فى كنيست لليهود فى عين التمر وهو يدرس العلوم الشرعيه عندهم(١). .

ولم يكن لحرمان روايات أخرى معتمده عند المسلمين - ومتصدره أبواب الصحاح والسنن - غير روايته الوضوئيه عن عثمان ، وهذا يرجح ويدعم الرأى الذاهب إلى أن عثمان هو المؤسس لفكره الوضوء الجديده ، أو قل إن الملتفتين حوله كانوا من التابعين الذين لا حول لهم ولا قوه ، كحرمان وابن داره و ... وقد تصدرت أحاديثهم الوضوئيه أبواب المجاميع الحديثيه لمكانه عثمان عند مدونى الحديث على عهد عمر بن عبد العزيز .

وقد يكون بعض هؤلاء الرواه من المتأثرين بأهل الكتاب مثل عبد الله بن عمرو بن العاص أو من اليهود المشكوك فى اسلامهم كحرمان ، وان امثال هؤلاء قد أخذوا على عاتقهم التزام الفكره ومحاولة بثها بين صفوف المحذثين ، بإخبارهم هذا وذاك بما شاهدوا عن عثمان ، ونقلهم لصفه وضوء رسول الله ! وهذا مما دعا كبار الصحابه والتابعين أن يتعدوا عن حكايه الوضوء العثماني البعيد عن سنه رسول الله . فقد ثبت ولحد الآن : أن عثمان بن عفان هو المتبنى للوضوء الجديد ، وأن «الناس» لم يكونوا البادئين بالخلاف ، وإنما كانوا يظهرون غير ما يريد الخليفه ، فاندفع الخليفه بكل قواه الفكرئيه والدعائيه لكسب قاعده تؤيده فيما رآه أو سمعه عن رسول الله !!

١- تاريخ دمشق ٢ : ٨٧ ، المعارف لابن قتيبه : ٢٤٨ ، نزهة الألباب لابن حجر : ٤٤٨ ، المنتظم ٤ : ١٠٧ ، تاريخ الطبرى ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٨ ، الكامل فى التاريخ ٢ : ٣٩٤ ، وانظر تاريخ يعقوبى ٣ : ١٣٣ .

ما هو السِّر؟

بقي شيء ، وهو : ما السِّر في تخصيص عثمان حمران بقوله : «إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ ..» في حين لا نرى الأخير يشكِّك أو يسأل الخليفة عن مشروعيه الوضوء الجديد ، أو لا نراه يطرح أو يستنصر لوضوء الناس ، وهم الخطَّ المخالف لعثمان في الوضوء !

بل كلَّ ما في الأمر أنَّ حمران أتى بماء لعثمان ، فتوضَّأ ثم قال «إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ ...» فما هو السبب في إثارة الخليفة هذا الخبر دون سابق إنذار؟!

أشرنا من خلال البحوث السابقة إلى أنَّ الخليفة عثمان كان يمسح ظهر قدميه(1) ، وقد مرَّت عليك بعض النصوص الدالَّة على ذلك ممَّا هو مذكور في السنن والمسانيد ، وأغلبها عن طريق حمران .

كما قلنا بأنَّ الخليفة أراد بضحكه أن يتعزف على موقف الصحابه في غسله للأعضاء وهل أنَّهم سيعارضونه أم لا ؟ كما دللنا كذلك بأنَّه كان يُشهد الصحابه على وضوئه ويذبل أحاديثه بما سمعه أو رآه من رسول الله .. كي ينتقل من بيان أمر معلوم إلى إثبات المجهول ، وأنَّ هذه المواقف كغيرها كانت تؤذى بعض الصحابه ، لأنَّهم ما كانوا قد رأوا رسول الله قد فعل ذلك ولا سمعوا أنَّه أمر به .

فالمسلمون قد اضطروا لمواقفه عثمان في تلك المواقف إمَّا خوفاً أو حفاظاً على وحده الصفِّ الإسلامي ، وحتى إنَّ الناس قد طلبوا من علي بن أبي طالب أن

١- كما جاء في خبر ابن أبي شيبه ، أنظر : المصنف ١ : ١٦ كتاب الطهارات ، باب في الوضوء كم مره هو / ح ٥٦ ، مسند أحمد ١ : ٥٨ / ح ٤١٥ ، مسند البزار ٢ : ٧٢ عن مسلم بن يسار / ح ٤١٩ ، وانظر أيضا صفحته ٨٧ من هذا الكتاب .

يكلّم الخليفة فى إحدائاته المتكرره والكثيره ، فدخل عليه وقال له :

«إنّ الناس ورائى ، وقد استسغرونى بينك وبينهم ، ووالله ما أدرى ما أقول لك ؟ ما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمرٍ لا تعرفه .

إنّك لتعلم ما نعلم ، ما سبقناك إلى شىء فتخيرك عنه ، ولا خلونا بشىء فنبليغكه ، وقد رأيت كما رأينا ، وسمعت كما سمعنا ، وصحبت رسول الله كما صحبنا ، وما ابن أبى قحافه ولا ابن الخطّاب أولى بعمل الحقّ منك ، وأنت أقرب إلى رسول الله وشيجه رحم منهما ، وقد نلت من صهره ما لم ينالا ، فالله الله فى نفسك فإنّك ما تبصّر من عمى ، ولا تعلم من جهل ، وإنّ الطرق لواضحه ، وإنّ أعلام الناس لقانمه .

فاعلم أنّ أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدىً وهدى ، فأقام سنّه معلومه ، وأمات بدعه مجهوله وأنّ السنن لتيّره لها أعلام ، وأنّ البدع لظاهره لها أعلام ..

وأنّ شرّ الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضلّ به ، فأمات سنّه مأخوذه ، وأحيا بدعه متروكه ، وإنّى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ، فيلقى فى جهنّم فيدور فيها كما تدور الرحى ، ثمّ يرتبط فى قعرها»(١).

وهناك نصوص أخرى تدل على هذه الحقيقه وأنّ أصحاب رسول الله أقاموا على قتل عثمان جزاءً لما أحدثه فى الدين(٢) .

١- نهج البلاغه ٢ : ٦٩ / من كلام له عليه السلام لعثمان بن عفان / الرقم : ١٦٤ ، وأنظر : تاريخ الطبرى ٣ : ٣٧٦ أحداث سنه ٣٤ هـ ، والبدايه والنهايه ٧ : ١٦٨ ، والكامل فى التاريخ ٣ : ٤٣ / أحداث سنه ٣٤ هـ .
٢- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٧٦ / أحداث سنه ٣٤ هـ ، البدايه والنهايه ٧ : ١٦٨ .

وبهذا يمكننا أن نرجح صدور أخبار المسح الصادره عن الخليفة في السنوات الست الأوائل من خلافته ، خصوصا الثلاث الأوائل منه والتي لم يذكر فيها شيء عن إحدائاته الدبتيه ، أما الثلاث الثانيه فقد شرع فيها تعدد الغسلات الثلاث مع مسح ظهر القدمين .

أما أخبار الغسل فإنها قد صدرت عنه في الأعوام الستة الأخيره التي رماه الأصحاب فيها بالإحداث والإبداع ، وإننا سنشير لاحقا إلى أسباب تغيير سياسه عثمان في النصف الثاني من خلافته ودواعي إحدائه للوضوء الغسلي على وجه الخصوص .

وعلى ضوء ما تقدم ؛ نحتمل أن يكون الخليفة إنما أراد من توجيه الخطاب إلى حمران أن يدفع الدخل المقدر في ذهنه - حسبما يقوله الأصوليون - أي : أراد أن يرفع التساؤل المحتمل أن يطرح في مخيله حمران وهو : كيف يغسل الخليفة رجله اليوم وقد عهدناه حتى أمس القريب بمسحهما ؟ .. فالخليفة أراد أن يدفع هذا الاحتمال المقدر والمكتون في نفس حمران بقوله :

«إن ناساً يتحدّثون في الوضوء لأحاديث لا أدري ما هي ، إلا أتى رأيت رسول الله يتوضأ نحو وضوئي هذا» .

فإن جملة «إلا أتى رأيت رسول الله يتوضأ نحو وضوئي هذا» . إشاره منه إلى أنه يطلب أمرا لمشروعته عمله الجديد والذي أقدم عليه خلافا لسيره الصحابه ، وما كان يعمله في السنوات الست الأوائل من خلافته !

أو أنه أراد أن يُسند ويعضد ما حكاه له حمران في الوضوء ، وأنه موجود في الإسلام أيضا ، وأنه قد شاهد رسول الله يتوضأ مثلنا للاعضاء وغاسلاً لرجليه كما هو الموجود في الأديان الأخرى !!!

ومما يؤيد كلامنا هو اختصاص الحديث الآنف الذكر بحمران بن أبان^(١)، وهو من اسرى عين التمر، ومن الذين عايشوا اليهود والصابئة ورأوا الحاخامات في العراق يغسلون أرجلهم عند دخول المعبد للعباده .

أجل، ان حمران بقى على دينه في عهد الشيخين ولم يسلم إلا في السنه الثالثه من خلافه عثمان، ومعنى ذلك ان حمران إما إنه كان قد رأى مسح عثمان على الأقدام أولاً، ثم شاهده بعد ذلك قد غسلها لاحقاً، أى أنه رآه في الست الأوائل، كان يمسح، وبعد السادسة يغسل. وهذا يعنى أن عثمان هو الذى غير الوضوء، وتبنى ما هو الجديد لعلل ارتآها .

ولا نستبعد أن يكون عثمان قد تأثر بما حكاه له حمران عن مشاهداته لوضوء الأديان الأخرى المتواجده في العراق، فتدرج في طرح الفكره شيئاً فشيئاً^(٢) .

ومحصله المقال : أن نزاعاً قد وقع بين عثمان والصحابه في قضيه الوضوء ؛ وأن الذى وضع لبنة ذلك النزاع هو عثمان نفسه . والآخر حكى عن رسول الله قوله : «اسبغوا الوضوء» وقوله «احسنوا الوضوء» وأمثالها من العبارات التى من الممكن تسخيرها في دعم فكره تكرار الغسل ثلاث مرات، باعتبار أن الغسل هو

١- وهو حمران بن أبان، ويقال : بن أبى، ويقال : بن أبأ، بن خالد بن عبدعمر بن عقيل بن عامر بن جندله بن جذيمه بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناه بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى النمرى، المدنى، مولى عثمان، بن عفان وقيل أنه مولى وليس بعربى، مات بعد سنه ٧٥ هـ، وقد لعب هذا الرجل دوراً مهماً في مسار الحياه السياسيه والدينيه في الفتره التى عاصرها . ومن أحب الإطلاع على سيره هذا الرجل . فليراجع المجلد الثانى من هذه الدراسه وكذا في تهذيب الكمال ٣ : ٢١ / الترجمه ٣١، وتهذيب التهذيب ٣ : ٢١ / الترجمه ٣١، وتاريخ دمشق ١٥ : ١٧٢ / الترجمه ١٧٤١ .

٢- هذا ما سنوضحه لاحقاً في المجلد الثانى مناقشه مرويات عثمان بن عفان إن شاء الله تعالى فانظر .

غايه الإسباغ ، كما استفاد من إحسان الوضوء المبالغه معتبرين غسل الرجلين انقاء من المسح ، لأنه مسح وزياده أو لكون باطن القدم أقرب إلى الخلف وهذا ما نشاهده في تعاليل اتباعه من الخلفاء والمحدثين والفقهاء ، كما لا يستبعد أن تكون بعض هذه النصوص قد زيدت على لسانه لاحقاً وهو براء منها ، وقد لا يكون هذا ولا ذاك بل هو شيء ثالث ، فالأمر يحتاج إلى دراسه وتحقيق ، ولكي نكون واقعيين موضوعيين علينا أن ندرس الأحداث بتجرد وتحليل عسى أن نصل إلى الهدف .

لم الأحداث في الوضوء؟

والآن فلنعد إلى ما طرحناه سابقاً :

كيف يتخطى الخليفة سيره رسول الله ويأتي بوضوء يغاير وضوء المسلمين؟ وما هو السبب الداعي لاتخاذ هذا القرار مع علمه بأن ذلك يسبب معارضة الصحابه له ، وربما أدى إلى أمور لا تحمد عقباها ؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من التمهيد بمقدمه - ولو إجمالاً - ذاكرين ما قيل في دواعي اختلاف المسلمين على عهد عثمان وأسباب مقتله .

فقد أجمع المؤرخون على أن مقتل عثمان جاء لإحداثاته ، ثم فسروا تلك الأحداث بإثاره لأقربائه وإعطائهم الحكم والمال (١) .

لكن هل أن هذه الأحداث هي وحدها كانت السبب في مقتله ؟

أو إن هناك عوامل أخرى لم يذكرها المؤرخون ؟

قال ابن أبي الحديد في شرحه للنهج ، وهو في معرض حديثه عن أحداث عثمان : إنها وإن كانت إحداثاً ، إلا أنها لم تبلغ الحد الذي يستباح به دمه ، وقد كان الواجب عليهم أن يخلعوه من الخلافه ، حيث لم يستصلحوه لها ، ولا يعجلوا بقتله (٢) ، فإذا ثبت ذلك ، فما هو السبب إذا ؟

نحن في الوقت الذي لا ننكر فيه ما للدوافع المائيه والسياسيه من أثر في

١- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٥ - ١٦٠ / باب أمر المسييرين من أهل الكوفه إلى الشام ، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ١٧ ، الطبقات الكبرى ٣ : ٦٤ / باب ذكر بيعه عثمان بن عفان .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

توسيع رقعه الخلاف وإثارة الأئمة ضدَّ عثمان ، إلّا أننا - ومع ذلك - نحتمل وجود سبب آخر - كامن وراء الكوالييس - لم يبحثه الباحثون ولم يحقّقوا فيه .

إذا إنّ سوء سيره الخليفة المائيه - وكما قلنا - لا تستوجب القتل ، وقد ثبت عن عثمان أنّه كان يصدق الأموال بشكل وفير على الجميع ، حتى احتمل البعض بأنّ لبيته ، وسماحه طبعه وكرمه هما اللذان أذيا إلى مقتله ، وأنّ إغداقه على أعدائه ليس بأقلّ مما خصّ به أقرباءه ، فقد روى بأنّ طلحه قد اقترض منه خمسين ألفاً ؛ فقال لعثمان ذات يوم : قد تهيأ مالك فأرسل من يقبضه ، فوهبه له (١) .

وفي مكان آخر : وصل عثمانُ طلحةَ بمائتي ألف ، وكثرت مواشيه وعبيده ، وقد بلغت غلته من العراق وحدها ألف دينار يومياً (٢) .

يقول ابن سعد في طبقاته : لما مات طلحه كانت تركته ثلاثين مليوناً من الدراهم ، وكان النقد منها مليونين ومائتي ألف درهم ومائتي ألف دينار (٣) .

فمن البعيد أن يكون طلحه - ذلك المنتفع - من المخالفين لسياسة عثمان المائيه ، فما هو السبب للمخالفة ياترى ؟ هل هو الطمع في الحكم ، أم الغيرة على الدين ؟

أنا لست من أنصار الشقّ الثاني من السؤال ، بل أرى أنّ الطمع في كرسى الحكم هو وراء موقف طلحه ، وهذا ما كانت تتوقعه عائشه كذلك .

أمّا بخصوص عبدالرحمن بن عوف ، فقد حاول عثمان استمالته بأن وعده

١- أنظر : تاريخ الطبرى ٣ : ٤٣٣ باب بعض من سير عثمان بن عفان ، والكامل فى التاريخ ٣ : ٧٣ / باب ذكر بعض سيره عثمان بن عفان .

٢- انظر مقدمه ابن خلدون ١ : ٢٠٤ / الفصل ٢٨ ، الإستقصار لأخبار دول المغرب الأقصى ١ : ٩٦ / باب فتح أفريقيا .

٣- انظر الطبقات الكبرى ٣ : ٢٢٢ .

بالحكم ؛ وقد كتب الوصيه بذلك فعلاً ، لكنه كان لا يريد نشر تلك الوصيه ، إذ جاء في صحيح البخارى ما يشير إلى أنه كان يريد أن يعطى الخلافه للزبير بن عوام(١) ، خلافا لما أسر به لكاتبه حمران بن أبان كما فى النص الآتى .

جاء فى تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء والكاشف ، كلها للذهبي : أن عثمان اشتكى رعاها فدعا حمران وقال أكتب لعبدالرحمن العهد من بعدى(٢) .

وفى فتح البارى وتاريخ مدينه دمشق : ... واستكنتم ذلك حمران - كاتبه - فوشى حمران بذلك إلى عبدالرحمن ، فعاتب عثمان على ذلك ، فغضب عثمان على حمران فنفاه من المدينه إلى البصره(٣) .

وقد أشار الإمام على فى كلام له مع ابن عوف حينما صفق على يد عثمان بالبيعه يوم الدار إلى هذه الحقيقه بقوله : حركك الصهر وبعثك على ما صنعت ، والله ما املت منه إلا ما أمل صاحبك من صاحبه دق الله بينكما عطر منشم(٤) .

وفى روايه أخرى : قال له : أيها عنك !! ، إنما آثرته بها لتالها بعده دق الله بينكما عطر منشم(٥) ، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى .. فالمعروف عن ابن عوف أنه كان صاحب ثروه هائله وأموال وفيره بلغت ألف بعير ، ومائه فرس ، وعشره آلاف شاه ، وأرضا كانت

١- صحيح البخارى ٣ : ١٣٦٢ ح ٣٥١٢ و ٣٥١٣ .

٢- تاريخ المدينه لابن شبه ٢ : ١٣٨ ، ١٣٩ ، تاريخ الإسلام ٣ : ٣٩٥ و ٥ : ٣٩٦ - ٣٩٧ ، سير أعلام النبلاء ١ : ٨٨ و ٤ : ١٨٣ .

٣- فتح البارى ٧ : ٨٠ ، تاريخ مدينه دمشق ١٥ : ١٧٨ وفيه : فأمره أن لا يخبر بذلك أحدا .

٤- شرح النهج ١ : ١٨٨ ، والإرشاد للمفيد ١ : ٢٨٧ .

٥- شرح النهج ٩ : ٥٥ ، السقيفه وفدك للجوهري : ٨٩ .

ترزع على عشرين ناضحا، وخرجت كل واحده من الأربع بنصيبها من المال الذي تركه، فكان أربعة وثمانين ألفا(١).

أما حال الزبير بن العوام وأمواله فحدّث ولا حرج(٢).

وعليه .. لا يمكن حمل انتقاد ابن عوف لعثمان على طمعه في الحكم المال، وإن كنا لا نستبعد طمع الشيخين طلحه والزبير في الحكم!

فالمال مبدول بما يرضى الكثير، وعثمان هو أول من أقطع الأرضين، فقد أقطع لعبدالله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وطلحه، والزبير، وختاب ابن الارت، وخارجة، وعدى بن حاتم، وسعيد بن زيد، وخالد بن عرفطه وغيرهم(٣)، حتى نقل عن ابن سيرين قوله: كثر المال في زمن عثمان حتى بيعت جاريه بوزنها، وفسر بمائه الف درهم، ونخله بالف درهم(٤).

١- مروج الذهب ٢: ٣٣٣ / باب ذكر خلافة عثمان بن عفان، وزاد ابن سعد في طبقاته ٣: ١٦٣ قال: وكان فيما ترك ذهب قُطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال فيه.

٢- ذكر البخارى في صحيحه ٣: ١١٣٨ ح ٢٩٦١ كتاب الجهاد / باب بركة الغازى فى ماله حيا وميتا، قال: قتل الزبير ولم يدع إلّا أرضين منها الغابه، وإحدى عشر دارا بالمدينه، ودارين بالبصره، ودارا بالكوفه، ودارا بمصر، وكان الزبير اشترى الغابه بسبعين ومائه ألف، فباعها عبدالله - أبه - بألف ألف وستمائه ألف، ثم اضاف: وكان للزبير أربعة نسوه ورفع الثلث، فأصاب كل امرأه ألف ومائتا ألف. وقال ابن سعد: كان للزبير بمصر خطط، وبالاسكندريه خطط، وبالكوفه خطط، وبالبصره دور، وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينه. الطبقات الكبرى ٣: ١٠٨ - ١١٠ / باب ذكر وصيه الزبير وقضاء دينه وجمع تركته.

٣- تاريخ المدينه لابن شيه ٢: ١٣٣ - ١٣٤ / باب تواضع عثمان بن عفان / ح ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٧.

٤- الإستيعاب ٣: ١٠٤١، تهذيب الكمال ١٩: ٤٥١ / الترجمه ٣٨٤٧، الكاشف ٢: ١١ / الترجمه ٣٧٢٦، تاريخ المدينه ٢: ١٣٤ / باب تواضع عثمان بن عفان ح ١٧٨٨، وقد نسب هذا القول إلى عبدالله بن السعدى القرشى، العامرى، صحابى توفى سنه ٩٧ هـ.

فلو صحَّ ذلك .. فما دافع المنتفضين يا ترى ؟

إن قيل : الطمع في الحكم ؛ فيعقل تصوّره في البعض ، أمّا طمع الكل فمحال يقينا ، مضافا إلى أنّ الطامعين يلزم أن يستندوا إلى أمور لإثارة الرأي العام ، فالإحداثاات المائيه وتقريب بنى أعمامه لا توجب الارتداد والقتل ، فما هي الركائز التي استند إليها المعارضون له يا ترى !؟

يظهر لنا أنّ ثمة أمور جعلت الطبرى وغيره يتخوّف من بيانها (رعايه) لحال العامه !

قال الطبرى : قد ذكرنا كثيرا من الأسباب التي ذكر قاتلوه أنّهم جعلوها ذريعه إلى قتله ، فأعرضنا عن ذكر كثير منها لعلل دعت إلى الإعراض عنها(١).

وقال في مكان آخر : إنّ محمّد بن أبى بكر كتب إلى معاويه لما ولى ، فذكر مكاتبات جرت بينهما ، كرهت ذكرها لما فيه ما لا يتحمل سماعها العامه(٢).

وقال ابن الأثير - عن أسباب مقتل عثمان - : قد تركنا كثيرا من الأسباب التي جعلها الناس ذريعه إلى قتله لعلل دعت إلى ذلك(٣).

والآن .. نعاود السؤال ، ولا نريد به إثارة رأى العامه - كما ادّعاها الطبرى - أو نقل ما يكرهونه .. بل للوقوف على الحقيقه ومعرفتها ، بعيدا عن الأحاسيس

١- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٩٩ / أحداث سنه ٣٥ هـ / باب في ذكر الخبر عن قتله وكيف قتل .

٢- تاريخ الطبرى ٣ : ٥٥٧ / أحداث سنه ٣٦ هـ / باب ذكر ولايه محمّد بن أبى بكر على مصر .

٣- الكامل فى التاريخ ٣ : ٥٨ / أحداث سنه ٣٥ هـ / باب ذكر مقتل عثمان بن عفان روى خليفه ابن خياط العصفري عن أبى عبيده وعلى بن محمد وغيرهما انهما قالا فى هجوم خالد على عين التمر بقواتهما : اتى خالد بن الوليد عين التمر فحاصرهم حتى نزلوا على حكمه فقتل وسبى... فى جماعه يبلغ عددهم اربعين اكره ذكرهم ، تاريخ خليفه بن خياط : ٧٩ .

والعواطف ، إذ يلزم أن ندرس الأحداث التاريخيه كما هي ، ولا- ينبغي أن يكون دور للأهواء والعواطف فيها ، وأحببنا أن لا نكون كالطبري وابن الأثير وخليفه بن خياط العصفري ، وأمثالهما ممن ينقل الحدث مبتورا لأسباب مخفيه ، ولا يبالون بالبتر حتى وإن أوجب ذلك تحريفا للواقع وتشويها للحقيقه !

قال أبو جعفر الطبري في تاريخه :

وفي هذه السنه أعنى سنه ثلاثين ، كان ما ذكر من أمر أبي ذرٍّ ومعاويه وإشخاص معاويه إياه من الشام إلى المدينه ، وقد ذكر في سبب إشخاصه إياه أمور كثيره كرهت ذكر أكثرها .

فأما العاذرون معاويه في ذلك ، فإنهم ذكروا في ذلك قصه ، كتب بها إلى السرى ، يذكر أنّ شعيبا حدّثه سيف بن عمر عن عطيه عن يزيد الفقعسي ... (١١) .

وقال ابن الأثير : وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيره من سبب معاويه إياه ، وتهديده بالقتل ، وحمله إلى المدينه من الشام بغير وطاء ، ونفيه من المدينه على الوجه الشنيع ، لا يصح النقل به ولو صح لكان ينبغي أن يعتذر عن عثمان ، فإنّ للإمام أن يؤدّب رعيته ، وغير ذلك من الأعدار ، لا أن يجعل ذلك سببا للظعن عليه (١٢) .

فما يعنى نقل الطبري العاذرين معاويه وخبر سيف بن عمر دون الأسباب الكثيره الأخرى ؟

وكيف لا يرتضى ابن الأثير نقل خبر أبي ذرٍّ ، وسبب معاويه وتهديده بالقتل ، وحمله إلى المدينه من الشام بغير وطاء ، وقد تواتر نقله عن جميع المؤرخين .

١- تاريخ الطبري ٣ : ٣٣٥ / باب في أخبار أبي ذر رحمه الله .

٢- الكامل في التاريخ ٣ : ١٠ / أحداث سنه ٣٠ هـ / باب في تسيير أبي ذر إلى الربذه .

ألم تكن تلك المواقف منهم في خدمه السلطان ، وإبعاد الأمة من الوقوف على الحقيقه ؟

وماذا يستنتج القارئ لو قاس النصّين - ما جاء في مقتل عثمان وما جاء في تسيير أبي ذرّ - في تاريخ الطبريّ وابن الأثير ، ألم يكن منحازا إلى جبهه دون أخرى ، إذ نراه لا يذكر بقيه الأسباب في مقتل عثمان خوفا من العامه ، أمّا هنا فلا يرضى نقل أسباب تسيير أبي ذرّ لنفس العلّه ، لكنّ الطبريّ ذكر أخبار العاذرين لمعاويه بحذافيرها ، كأنّه أراد ترجيح كفتهم ، فلماذا فعل ذلك ؟

وهل يمكن بعد وقوفنا على هذه النصوص أن نطمئنّ إلى مبررات الطبريّ وغيره في عدم نقلهم اسباب مقتل عثمان ؟!

نعم ، إنّ تعارض أهداف تلك النصوص جعلنا نشكّك في كلام الطبريّ وغيره ، وأثارت فينا روح الاستطلاع والبحث عن وجود أسباب أُخر غير ما تناقله المؤرّخون .

إذا إنّ الثوره بنظرنا لم تكن ماليه بحته - وإن كان لها الدور الكبير - بل كانت تستبطن أمرا دينيا ، وحتى قضيه إيثاره لأقربائه وعشيرته لم تكن لأجل كونهم أقاربه ، بل لعدم نزاهه أولئك المقربين وتخوّف الصحابه من وقوع مستقبل الشريعه بيد هؤلاء الطلقاء الفاسقين ، البعيدين عن روح الإسلام وأهدافه .

نعم ، إنّ تقريبه لأقاربه لم يكن لأجل كونهم أقاربه بل لعدم نزاهتهم ودعوتهم الناس إلى أمور لم ينزل الله بها من سلطان ، والمطالع البسيط قد يتهمنا بالتضخيم في المدعيات والأقوال وذلك لما رسم من هاله للخلفاء في ذهنه ، لكنه لو قرأ النصوص التي ستأتيه بعد قليل وأقوال الصحابه لعرف بأن كل ما نقوله هو ثابت وموثق في المصادر المعتمده ، وإليك اعتراضات بعض الصحابه على عثمان ومنها

يستشّم موارد التقمه عليه وأنّها لم تكن مائيه بحته . وأخيرا سنذكر رأيا جديدا في سبب مقتل عثمان لم يطرح لحدّ الآن .

١ - الوليد بن عقبه ، وشربه الخمر :

عزل الخليفة عثمان سعد بن أبي وقاص عن ولاية الكوفة وولى مكانه أخاه الوليد عليها ، والأخير شرب الخمر ودخل المسجد فصلّى بالناس ركعتين ثم قال : أزيدكم ؟ فقال له ابن مسعود : لا زادك الله خيرا ، ولا من بعثك إلينا ؛ وأخذ حفته حصى فضرب بها وجه الوليد ، وحصّبه الناس ، فدخل القصر والحصباء تأخذه وهو يترنح (١) .

فخرج رهط من أهل الكوفة فى أمره إلى عثمان ، فأخبروا عثمان خبره ..

فقال ابن عوف : ما له ؟ أجنّ ؟

قالوا : لا ؛ ولكنه سكر .

فقال عثمان لجندب بن زهير : أنت رأيت أخى يشرب الخمر ؟

قال : معاذ الله ، ولكن أشهد أنّى رأيت سكران يقلسها من جوفه ، وأنّى أخذت خاتمه من يده وهو سكران لا يعقل .

ثم أوعدهم ، فخرجوا منه وأتوا عائشه ، فأخبروها بما جرى بينهم وبين عثمان ، وأنّ عثمان زجرهم ، فنادت عائشه : إنّ عثمان أبطل الحدود وتوعد الشهود ...!

وأجابها عثمان : أما يجد مراق أهل العراق وفتاقهم ملجأ إلا بيت عائشه ؟

فرفعت عائشه نعل رسول الله وقالت : تركت سنّه رسول الله ؛ صاحب هذا

١- السيره الحلييه ٢ : ٥٩٣ ، وانظر أنساب الأشراف ٦ : ١٤٢ ، وقد نسبه إلى عتاب بن علاق .

فتسمع الناس فجأؤوا حتى ملؤوا المسجد ، فمن قائل : أحسنت عائشه ؛ ومن قائل : ما للنساء ولهذا؟! حتى تحاصبوا وتضاربوا بالنعال ، وكان أول قتال [وقع] بين المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وآله (١)

كان هذا أحد موارد اعتراض الأئمة على الخليفة والإمام !! ، وهي كما ترى ، تستبطن أمورا دينية كثيرة منها :

١ - توليه فاسق إماره المسلمين .

٢ - توعده الخليفة الشهود .

٣ - عدم ارتضاء الخليفة إجراء الحدّ على من استحقّ حدّا شرعيّا .

٤ - عدم ارتضاء عزل والٍ لا يصلح لهذا المنصب الجليل .

كلّ هذه الأمور كانت حقوقا إسلامية يحقّ للمسلمين المطالبة بها .

٢ - نظره الولاه في أموال المسلمين !

ولّى الخليفة عثمان : سعيد بن العاص الكوفه مكان الوليد بن عقبه ، وحين قدومه إليها استخلص من أهلها قوما يسمرون عنده ؛ فقال سعيد يوما : إنّ السواد بستان لقريش وبنى أمية .. فاعترض مالك الأشتر النخعي على هذه الرؤيه الخاطئه عنده فقال : أتزعم أنّ السواد الذي أفاءه الله على المسلمين بأسيافا بستان

١- الأغاني ٥ : ١٤٣ ، وانظر أنساب الأشراف ٦ : ١٤٣ - ١٤٤ ، مروج الذهب ٢ : ٣٣٤ - ٣٣٦ ، صحيح مسلم ٣ : ١٣٣١ / باب حد الخمر / ح ١٧٠٧ ، البدء والتاريخ ٥ : ٢٠١ / الفصل ٢٠ ؛ وكتاب تخریج الأحاديث والآثار ، للزيلعي ٣ : ٣٣٣ - ٣٣٤ / باب سوره الحجرات ، وقد جمع فيه مصادر الخبر ، والوافي بالوفيات ٢٧ : ٢٧٦ - ٢٧٧ / الترجمة ٣ للوليد بن عقبه .

لك، ولقومك!؟

فقال صاحب شرطته : أتردّ على الأمير مقالته !

فَهَمَّ النخعيون بصاحب الشرطه بحضره سعيد ، وجزّوا برجله ، فغلظ ذلك على سعيد ؛ فكتب إلى عثمان في أمر هؤلاء ، فأمر بتسييرهم إلى الشام(١).

وفي هذا الإحداث كذلك أمور تخالف الشريعه الإسلاميه لو تدبّر الباحث فيها لعرفها ولا أكلف نفسى موونه شرحها .

٣ - عثمان والنداء الثالث يوم الجمعه

ذكر البلاذرى في الأنساب ، عن السائب بن يزيد : كان رسول الله إذا خرج للصلاه أذن المؤذن ، ثم يقيم ، وكذلك الأمر على عهد أبى بكر وعمر وفي صدر من أيام عثمان ، ثم إنَّ عثمان نادى النداء الثالث في السنه السابعه ، فعاب الناس ذلك ، وقالوا : بدعه(٢) .

وقد جاء في اعتراضات الصحابه عليه أنّه قد أتى بأمر لم تكن على عهد الرسول الأكرم والشيخين .

إذ روى ابن أبى شيبه من طريق ابن عمر ، أنّه قال : الأذان الأول يوم الجمعه بدعه(٣) .

١- انظر تاريخ الطبرى ٣ : ٣٦٥ ، والكامل في التاريخ ٣ : ٣٢ / باب في ذكر تسيير من ستر من أهل الكوفه إلى الشام ، تاريخ ابن خلدون ٢ : ٥٨٩ / باب بدء الإنتفاض على عثمان ، تاريخ الإسلام ٣ : ٤٣١ / أحداث سنه ٣٥ هـ .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٠ / ولايه سعيد بن العاص على الكوفه ، وأنظر : أحكام القرآن ، للجصاص ٥ : ٣٣٦ / سوره الجمعه ، وفتح البارى ٢ : ٣٩٤ / باب الأذان يوم الجمعه ، وتحفه الأحوذى ٣ : ٤٠ / باب ما جاء في أذان يوم الجمعه .

٣- مصنف بن أبى شيبه ١ : ٤٧٠ / باب الأذان يوم الجمعه / ح ٥٤٣٧ .

وروى الزهري قوله : إنَّ أوَّل من أحدث الأذان الأوَّل عثمان ، يؤدِّن لأهل السوق(١).

يستشتم ممَّا سبق ومن اعتراضات الصحابه على الخليفه توجيههم إلى أمر شرعى ، وأنه قد أحدث أمرا لم يكن متعارفا في عهد رسول الله والشيخين . وهذا يوضح ما ادعينا به بأن الثوره عليه كانت تستبطن أمرا ديبيا وليست كما يقولونه أنها جاءت لتقريبه أقاربه وعشيرته فقط .

٤ - عثمان والصلاه بمنى

ومن إحدائاته أيضا ، إتمامه الصلاه بمنى واعتراض جمع من الصحابه عليه ، منهم : عبدالرحمن بن عوف .. فقد أخرج الطبرى ، وابن الأثير وغيرهم .. عن عبدالملك بن عمرو بن أبى سفيان الثقفى ، عن عمه ؛ قال : صلّى عثمان بالناس بمنى أربعاً ، فأتى آتٍ عبدالرحمن بن عوف فقال : هل لك فى أخيك ؟ قد صلّى بالناس أربعاً !

فصلّى عبدالرحمن بأصحابه ركعتين ، ثم خرج حتّى دخل على عثمان ؛ فقال له ؛ ألم تُصلِّ فى هذا المكان مع رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتين ؟

قال : بلى .

قال : ألم تصلّ مع عمر ركعتين ؟

قال : بلى .

قال : ألم تصلّ صدرا من خلافتك ركعتين ؟

قال : بلى .

١- مصنف بن أبى شيبه ١ : ٤٧٠ / باب الأذان يوم الجمعة / ح ٥٤٣٨ .

قال [عثمان]: فاسمع مني يا أبا محمّد، إني أُخبرت أنّ بعض من حجّ من أهل اليمن وجفاه الناس قد قالوا في عامنا الماضي: إنّ الصلاة للمقيم ركعتان، هذا إمامكم عثمان يصلّي ركعتين، وقد اتخذتُ بمكّه أهلاً، فرأيت أن أصلي أربعاً لخوف ما أخاف على الناس، وأخرى قد اتخذتُ بها زوجة، ولي بالطائف مال فربّما أطلعتّه فأقمت فيه بعد الصدر.

فقال عبدالرحمن بن عوف: ما من هذا شيء لك فيه عذر.. أمّا قولك: اتخذتُ أهلاً؛ فزوجتك بالمدينة، تخرج بها إذا شئت، وتقدم بها إذا شئت، إنّما تسكن بسكناك.

وأما قولك، ولي مال بالطائف؛ فإنّ بينك وبين الطائف مسيره ثلاث ليال، وأنت لست من أهل الطائف.

وأما قولك: يرجع من حجّ من أهل اليمن وغيرهم، فيقولون: هذا إمامكم عثمان يصلّي ركعتين، وهو مقيم؛ فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينزل عليه الوحي والناس يومئذٍ الإسلام فيهم قليل، ثم أبو بكر مثل ذلك، ثم عمر، فضرب الإسلام بجرانه، فصلّي بهم عمر حتّى مات ركعتين، فقال عثمان: هذا رأى رأيته (١).

وجاء في أنساب الأشراف: حدّثني محمّد بن سعد عن الواقدي عن محمّد ابن عبدالله عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن أبيه قال: صلّيت مع رسول الله بمني ركعتين ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان صدرا من خلافته ثم أتتها أربعاً، فتكلّم

١- تاريخ الطبري ٣: ٣٢٣ / أحداث سنة ٢٩ هـ / في ذكر سبب عزل عثمان لأبي موسى الأشعري عن البصرة، الكامل في التاريخ ٢: ٤٩٤ / أحداث سنة ٢٩ هـ / ذكر إتمام عثمان الصلاة بجمع، تاريخ ابن خلدون ٢: ٥٨٨ / باب بدء الانتفاض على عثمان.

الناس في ذلك فأكثرُوا وسئل أن يرجع عن ذلك فلم يرجع (١).

وروى الطبري في تاريخه: عن الواقدي عن عمر بن صالح بن نافع، عن صالح - مولى التوءمه -؛ قال: سمعت ابن عباس يقول: إن أول ما تكلم الناس في عثمان ظاهراً.. أنه صلى بالناس بمنى في ولايته ركعتين، حتى إذا كانت السنه السادسة أتمها، فعاب ذلك غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، وتكلم في ذلك من يريد أن يكثر عليه، حتى جاءه فيمن جاءه؛ فقال: والله ما حدث أمر ولا قدم عهد، ولقد عهدت نبيك صلى الله عليه وآله يصلى ركعتين، ثم أبا بكر، ثم عمر، وأنت صدرا من ولايتك فما أدري ما ترجع إليه؟! فقال: رأى رأيتيه (٢).

٥ - إعطاء الخليفه فدكا وخمس إفريقيه لمروان بن الحكم :

عدُّ ابن قتيبه في (المعارف)، والمقدسى في (البدء والتاريخ): مما نُقم على عثمان إقطاعه فدكا لمروان (٣)، وقد اعتبر المسلمون هذا الإحداث مخالفاً لعمل الشيخين والأدله الشرعيه، إذ إن فدكا لو كانت فينا للمسلمين - كما ادَّعاه أبو بكر - فما وجه تخصيصها بمروان؟

وإن كانت ميراثاً لآل الرسول - كما احتجَّت به الزهراء في خطبتها - فكيف يمنعون بنى الزهراء عنها!!؟

١- أنساب الأشراف ٦: ١٥٠ / باب ولايه سعيد بن العاص الكوفه .

٢- تاريخ الطبري ٣: ٣٢٢ / أحداث سنه ٢٩ هـ .

٣- المعارف: ١٩٥ / باب خلافه عثمان بن عفان، البدء والتاريخ ٥: ٢٠٠ / الفصل ٢٠ / كشف المشكل، لابن الجوزي ١: ٣٠ .

وكذا الأمر بالنسبه لخمس إفريقيا (١)، فما هو وجه تملكه إياها ؟

ولهذا الاعتراض وجه ديني ؛ إذا نرى الناس يعترضون على الخليفه وكذا على ولاته لما أحدثوا من أفكار وأصول ونفاهيم لأخرى ، وهي مما لم يُسنّ في شريعه الرسول ولم يعمل به الشيخان .

كانت هذه بعض الأمور ، نقلناها ليُتضح للقارئ وجه آخر ، تتجلى فيه معالم نغمه المسلمين على عثمان بن عفّان والتي استبطنت أمورا دينية وأنه قد أحدث احداثا لم يعهدوها ، فقد يكون سبب بعض تلك الأحداث هي آراءه المستحدثة ، وقد تكون جاءت تحت تأثير مواليه امثال حمران بن أبان وغيرهم من الذين جاء بهم خالد من العراق إلى المدينه ، لان هؤلاء كانوا من المثقفين والكتبة ، ومن الذين يسعون للنيل من الإسلام ، تسترا وخفيه وإنهم وإن كانوا قد قالوا بشيء فسيقولونه بلسان الناصح الامين وتحت شعار المصلحه ، ومن يستقرى مواقف ومناصب هؤلاء الموالى في الدوله الإسلاميه الفتيه وخصوصا بعد مقتل عثمان يعلم دورهم التخريبي ، منوهين بأن الصحابه كانوا يلقون اللائمه على عثمان وسوء تصرفاته ، وأنه هو الذى شرّع الإحداث والإبداع فى الدين لا على هؤلاء الضعفاء الأقوياء !! ، ومن يطالع أقوال الصحابه اتجاه احداثات عثمان يقطع بنقمتهم عليه واستيائهم من خلافته ، وإليك بعض ما ورد عنهم فى المقام :

١- أنظر : تاريخ الطبرى ٣ : ٣١٥ ، والكامل فى التاريخ ٢ : ٤٨٤ / أحداث سنه ٢٧ هـ ، الملل والنحل ١ : ٢٦ / المقدمه الرابعه ، تاريخ الخلفاء : ١٥٦ .

مواقف الصحابه من سياسه عثمان وإحداثاته :

١ - طلحه بن عبدالله :

ذكر البلاذري : إنَّ طلحه قال لعثمان : إنَّك أحدثت أحداثاً لم يكن الناس يعهدونها(١).

وأخرج الثَّقَفِيُّ في تاريخه ، وابن أَعَثَم في فتوحه : إنَّ طلحه قام إلى عثمان؛ فقال : يا عثمان إنَّ الناس قد سفهوك وكرهوك لهذه البدع ، والأحداث التي أحدثتها ، ولم يكونوا يعهدونها ، فإن تستقم فهو خير لك ، وإن أبيت لم يكن أحد أضرَّ بذلك في الدنيا والآخرة منك(٢) .

وَرُوِيَ أَنَّ طلحه قال لمالك بن أوس : يا مالك ؛ إنِّي نصحت عثمان فلم يقبل نصيحتي ، وأحدث أحداثاً ، وفعل أموراً ، ولم يجد بُدّاً من أن يغيّرها(٣) .

٢ - الزبير بن العوام :

جاء في شرح النهج : إنَّ الزبير كان يقول : اقتلوه فقد بدّل دينكم .

فقالوا : إنَّ ابنك يحامى عنه بالباب .

فقال : ما أكره أن يقتل عثمان ولو بُدئَ بابني... (٤)

١- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٦ / باب في أمر المسيرين من أهل الكوفة إلى الشام .

٢- الفتوح لابن أَعَثَم ٢ : ٣٩٥ / باب في ذكر قدوم العزى على عثمان / وعنه في بحار الأنوار ٣١ : ٢٨٥ / الباب ٢٥ / الطعن ٢٠ ، نكير طلحه بن عبيدالله .

٣- أنظر : بحار الأنوار ٣ : ٢٨٧ / الباب ٢٠ نكير طلحه بن عبيدالله ، وفي الإمامه والسياسة ١ : ٤٠ / باب رجوع محمّد بن أبي بكر إلى المدينة ، وفيه : أن طلحه أجاب عثمان فيما أشهده قائلاً : لأنك بدلت وغيّرت .

٤- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩ : ٣٦ / شرح الخطبه ١٣٧ .

٣- عبدالله بن مسعود :

جاء فى أنساب الأشراف : إن ابن مسعود لما ألقى مفاتيح بيت المال إلى الوليد بن عقبه ؛ قال : مَنْ غَيْرَ غَيْرِ اللَّهِ ما به ، وَمَنْ بَدَلَ أَسْحَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وما أرى صاحبكم إلّا وقد غيّر وبدل ، أيعزل مثل سعد بن أبى وقاص ويولّى الوليد بن عقبه ؟

وكان يتكلم بكلام لا يدعه ، وهو : (إن أصدق القول كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ، وشتر الأمور محدثاتها ، وكلّ محدث بدعه ، وكلّ بدعه ضلالة ، وكلّ ضلالة ، فى النار) (١).

٤- عمار بن ياسر :

ذكر المؤرخين أنّ عمّاراً خطب يوم صفين ، فقال : ... أنهضوا معى عباد الله إلى قوم يطلبون - فيما يزعمون - بدم الظالم لنفسه ، الحاكم على عباد الله بغير ما فى كتاب الله ، إنّما قتله الصالحون ، المنكرون للعدوان ، الأمرون بالإحسان ، فقال هؤلاء الذين لا يبالون إذا سلمت دنياهم ولو درس هذا الدين : لِمَ قتلتموه ؟ فقلنا : لإحداثه... (٢)

وجاء فى كتاب صفين ما دار بين عمرو بن العاص وعمّار ، وفيه : قال عمرو : لِمَ قتلتموه ؟

١- أنساب الأشراف : ٦ : ١٤٦ / فى أمر عبدالله بن مسعود ، وانظر شرح نهج البلاغه ٣ : ٤٢ فى شرح الخطبه ١٣٧ ، والاعتصام للشاطبي ١ : ٦٩ ، مصنف بن أبى شيبه ٧ : ١٠٦ ح ٣٤٥٥٢ .

٢- كتاب صفين ، لابن مزاحم المنقرى : ٣١٩ / الجزء الخامس ، وعنه فى شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٥ : ٢٥٢ .

قال عمار : أراد أن يغير ديننا فقتلناه .

فقال عمرو : ألا تسمعون ، قد اعترف بقتل عثمان .

قال عمار : وقد قالها فرعون قبلك ؛ لقوله ... ألا تسمعون(١) .

٥ - عمرو بن العاص :

أما ابن العاص فإنه على الرغم من استنصاره لعثمان بعد مقتله فكان ينتقده في حياته ، وقد صدر عنه هذا النص لما ضرب عثمان عمارا : هذا منبر نبيكم ، وهذه ثيابه ، وهذا شعره لم يبل فيكم وقد بدلتم وغيرتم ؛ فغضب عثمان حتى لم يدر ما يقول(٢) .

٦ - سعد بن أبي وقاص :

روى ابن قتيبة ما أجاب به سعد بن أبي وقاص حول دوافع عثمان ؛ قال سعد : .. وأمسكنا نحن ، ولو شئنا دفعتنا عنه ، ولكن عثمان غير وتغير ،

١- كتاب صفين لابن مزاحم المنقري : ٣٣٩ الجزء الخامس ، وعنه في شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٨ : ٢٢ / باب عود إلى أخبار صفين .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ٢٠٩ / باب ما عابوه على عثمان بن عفان ، والجدير بالذكر أن عمرو بن العاص كان ممن ألب على عثمان ، والسبب في ذلك عزله عن أماره مصر ، فقد ذكر المؤرخون أن عمرو بن العاص ، قال لعثمان حين حضر الحصار الأول : إنك يا عثمان ركبت الناس المهاير - أى المهالك - فاتق الله وتب إليه ، فقال له عثمان : يابن النابغه وإنك ممن تؤلب على الطعام ، لأن عزلتك عن مصر ، فخرج إلى فلسطين فأقام بها في ماله هناك ، وجعل يحرض الناس على عثمان حتى رماه الغنم ، فلما بلغه مقتله قال : أنا أبو عبدالله إني إذا حككت قرحه نكأتها ! أنظر أنساب الأشراف ٦ : ١٩٢ / باب في أمر عمرو بن العاص ، تاريخ الطبري ٣ : ٣٩٢ ، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٥ / أحداث سنه ٣٥ هـ ، تاريخ دمشق ٥٥ : ٢٦ / الترجمة ٦٨٦٣ لمحمد بن عمرو بن العاص .

وأحسن وأساء ، فإن كنا أحسنًا فقد أحسنًا ، وإن كنا أسوأنا فنستغفر الله... (١).

٧- هاشم المرقال :

قال لشاب شامي : وما أنت وابن عفان ؟ إنما قتله أصحاب محمّد وأبناء أصحابه وقراء الناس حيث أحدث وخالف حكم الكتاب ، وأصحاب محمّد هم أهل الدين وأولى بالنظر في أمور المسلمين منك ومن أصحابك ، وما أظنّ أنّ أمر هذه الأمة ولا أمر الدين عنك طرفه عين قط (٢).

٨- مالك الأشر :

جاء في كتاب من الأشر إلى عثمان : من مالك بن الحارث، إلى الخليفة المبتلى الخاطي ، الحائد عن سنّه نبيّه ، النابذ لحكم القرآن وراء ظهره .. أما بعد (٣).

وقوله : إنّ عثمان قد غيّر وبدّل (٤).

٩- عائشه :

اشتهر قولها بعدما صنع بعمار ما صنع : ما أسرع ما تركتم سنّه نبيكم ، وهذا شعره ونعله لم يَبَلْ بعد ؟ (٥).

١- الإمامه والسياسه ١ : ٤٨ .

٢- أنظر : كتاب صفين : ٣٥٥ ، وتاريخ الطبري ٤ : ٣٠ / أحداث سنه ٣٧هـ ، والخير ملفق من المصدرين .

٣- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٩ / باب المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام ، وأنظر : الفتوح ، لابن أعثم ١ : ٣٩٩ / باب في جواب الأشر على رساله عثمان .

٤- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٧ ، الفتوح لابن أعثم ١ : ٣٩٦ / في خبر الأشر وخروجه بالكوفه على عثمان .

٥- أنساب الأشراف ٦ : ١٦٢ / في أمر عمار بن ياسر ، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ٤٩ .

وقولها ، بعدما جاءها وفد أهل العراق : تُركت سنّه رسول الله ، صاحب هذا النعل (١)؟!

وقال أبو الفداء : كانت عائشه تنكر على عثمان مع من ينكر عليه ؛ وكانت تخرج قميص رسول الله وتقول : هذا قميصه وشعره لم يبل وقد بلى دينه . (٢) وفيما أخرجه اليعقوبي : هذا جلباب رسول الله لم يبل وقد أبلى عثمان سنّته! (٣) .

وعائشه أول من سمى عثمان نعتاً (٤) وحكمت بقتله (٥) .

١٠ - محمد بن أبي بكر :

ذكر ابن سعد وابن عساكر ، وابن كثير ، والبلاذري ، وغيرهم ، قال محمد بن أبي بكر لعثمان : على أيّ دين أنت يا نعتل ؟

قال : على دين الإسلام ، ولست بنعتل ولكنني أمير المؤمنين .

قال : غيرت كتاب الله !

١- الأغانى ٥ : ١٤٣ / باب في ما وقع بين عثمان وعائشه ، وعنه في الغدير ، للأميني ٨ : ١٢٣ .

٢- تاريخ أبو الفداء ١ : ١٧٢ .

٣- تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٧٥ / أيام عثمان بن عفان ، وشرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٦ : ٢١٥ / من كلام له عليه السلام بعد فراغه من حرب الجمل في ذم النساء .

٤- قال ابن ناصر الدين الدمشقي : نعتل ، رجل يهودى كان بالمدينه يُشبهه به عثمان ، انظر توضيح المشتبه ١ : ٥٧ . وقيل : هو الشيخ الأحمق ، وقيل : كان رجل بمصر طويل اللحية أسمه نعتل يُشبهه عثمان به . الفائق ٤ : ٥٢ ، النهايه في غريب الأثر ٥ : ٧٩ .

٥- بقولها : أقتلوا نعتلاً ، قتل الله نعتلاً . الفتوح ، لابن أعمش ١ : ٤٢١ ، أو قولها : اقتلوا نعتلاً فقد كفر ، كما في تاريخ الطبري ٣ : ٤٧٧ ، والكامل في التاريخ ٣ : ١٠٠ / أحداث سنه ٣٦ هـ ، وكتاب الفتنه ووقعه الجمل : ١١٥ .

فقال : كتاب الله بيني وبينكم .

فتقدم إليه ، وأخذ بلحيته وقال : إنا لا يُقبل منا يوم القيامة أن نقول : {رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَّرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا..} وشحطه بيده من البيت إلى الدار ، وعثمان يقول : يا ابن أخي ! ما كان أبوك ليأخذ بلحيتي ... (١١).

١١ - كعب بن عبيده :

حينما ادعى عثمان أنه أعرف بكتاب الله منه ؛ قال له : يا عثمان ! إن كتاب الله لمن بلغه وقرأه ، وقد شركناك في قراءته ، ومتى لم يعمل القارئ بما فيه كان حجه عليه (١٢) .

١٢ - أبو ذر الغفاري :

نقل عنه أنه قال : والله ؛ لقد حدثت أعمال ما أعرفها ! والله ما هي في كتاب الله ، ولا سئته نبيه ! والله إنني لأرى حقاً يطفأ ، وباطلاً ينجى ، وصادقاً يكذب ! وأثرة بغير تقى ، وصالحاً مستأثراً عليه (١٣) .

١٣ - عبدالرحمن بن عوف :

قال لعثمان مره : «لقد صدقتنا عليك ما كنا نكذب فيك ، وإنى أستعيذ بالله من بيعتك» (١٤) ، إشاره إلى إخبار الإمام علي في يوم الشورى وقوله : أما إنني أعلم

١- الطبقات الكبرى ٣ : ٧٣ / ذكر مقتل عثمان بن عفان ، تاريخ دمشق ٣٩ : ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ / الترجمة ٤٦١٩ لعثمان بن عفان ، البدايه والنهايه ٧ : ١٨٥ ، أحداث سنة ٣٥ هـ ، والنص له .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٤ / باب في ولايه سعيد بن العاص الكوفه .

٣- أنساب الأشراف ٦ : ١٦٧ / باب في أمر أبي ذر ، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ٥٥ ذكر المطاعن التي طعن بها على عثمان / الطعن العاشر .

٤- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١ : ١٩٦ .

أَنَّهُمْ سَيُولَوْنَ عِثْمَانَ ، وَلِيُحَدِّثَنَّ الْبِدْعَ وَالْأَحْدَاثَ ، وَلَنْ بَقِيَ لِأَذْكَرَنَّكَ وَإِنْ قَتَلَ أَوْ مَاتَ لِيَتَدَاوَلْنَهَا بَنُو أُمِّيهِ بَيْنَهُمْ ، وَإِنْ كُنْتَ حَيًّا لَتَجِدَنِي حَيْثُ تَكْرَهُونَ (١) .
 وَقَوْلُهُ لَعَلِّي : إِذَا شِئْتَ فَخُذْ سَيْفَكَ ، وَآخِذْ سَيْفِي ، إِنَّهُ [أَيُّ عِثْمَانَ] قَدْ خَالَفَ مَا أَعْطَانِي (٢) .

استنتاج

أَتَضَحَّ بِجَلَاءِ مِنَ النَّصُوصِ الْآتِفِ الذِّكْرُ أَنَّ الصَّحَابَةَ غَيْرَ رَاضِينَ عَنِ عِثْمَانَ وَسُلُوكِهِ الْعَمَلِيِّ فِي تَقْرِيْبِهِ أَقَارِبَهُ وَأَعْطَانِهِ الْمَنَاصِبَ وَالْأُمُورَ ، وَكَذَا تَقْرِيْبِهِ لِمَوَالِيهِ وَالْأُمُورِ ، كَمَا أَنََّّهُمْ عَلَى خِلَافِ رُؤَاةِ الْفِكْرِيَّةِ وَأَرَائِهِ التَّشْرِيْعِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ رَمَوْهُ بِالْإِبْدَاعِ وَالْإِحْدَاثِ فِي الدِّينِ وَاتِّبَانَهُ بِأَشْيَاءَ لَيْسَتْ هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةَ نَبِيِّهِ أَوْ سِيرَةَ الشَّيْخِينَ ، وَالصَّحَابَةَ هُمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ ، وَهُمْ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ بِاصْطِلَاحَاتِ الرِّسَالَةِ وَعِبَارَاتِهَا وَمَنْقُولَاتِهَا الشَّرْعِيَّةِ .

فَلَفْظُ «الْبِدْعَةُ» وَلَفْظُ «الْإِحْدَاثُ» يَدْلَانِ عَلَى إِيجَادِ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلٍ وَلَمْ يَعْهَدْهُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ ، وَكَذَا الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِتَعْبِيرِهِمْ : إِنَّهُ أَمْرٌ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةَ نَبِيِّهِ ، أَوْ قَوْلُهُمْ :
 مَتَى لَمْ يَعْمَلِ الْقَارِي بِمَا فِيهِ يَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ ، أَوْ قَوْلُ الْأَشْجَرِيِّ : إِلَى الْخَلِيفَةِ الْمَبْتَلَى الْخَاطِي ، الْحَائِدِ عَنِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، النَّابِذِ لِحُكْمِ الْقُرْآنِ .

فسوء التقسيم المالي من قبل عثمان ، وإيثاره لأقربائه ، وأخطاؤه السلوكية

١- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١ : ١٩٢ .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٧١ / باب في قول عبدالرحمن بن عوف في عثمان ، الفتوح لابن أعمش ٢ : ٣٧٠ .

الأخرى - كما قلنا - لا تسمى «بدعا» ولا «إحداثا» فى الاصطلاح ، وإنما تسمى مخالفات ، أو عدم التزام دينى ، أو إعراضا عن السيره ، أو ما شاكل ذلك من الألفاظ والتعابير .

وإذا سلّمنا صحّحه إطلاق لفظ «البدعه» و «الإحداثا» على تلك التصرفات ، فمن باب أولى أن يشمل اللفظ المذكور تلك الآراء العثمانيه الجديده وأطروحاته الفقهيّه التي أتى بها ، مثل : إتمام الصلاه ببنى ، وتقديم خطبه صلاه العيدين على الصلاه ، وغيرها من الآراء الفقهيّه التي ما كانت معهوده من قبله ولا مَن عايّشه من الصحابه !

إنّ شدّه عبارات الصحابه فى عثمان ، برميهم إياه بالابتداع والإحداثا فى الدين ؛ بالإضافة إلى فتح باب الفتنة على مصراعيه فى عهده ، وأخيرا قتله .. لتدلّ بما لا يقبل الشكّ والترديد على اقتناع الرأى العالم بضروره عزل عثمان عن الخلافه وعدم قناعتهم باجتهاداته ، ولما لم يرضخ لإرادته الأُمّه والتخلّى عن الخلافه قائلاً (لستُ خالعا قميصا كسانيه الله) (١) جُوزت الأُمّه قتله ورأت نفسها فى حلّ من دمه ، وفى عصمه من خطابات الشارع المقدّس ، مثل : { ... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ... } (٢) ، { ... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ... } (٣) ، { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا

١- أنظر : تاريخ المدينة ٢ : ٢٩٠ ، ٣٠٧ / ح ٢٣٣٠ ، ٢٣٤٩ ، تاريخ الطبرى ٣ : ٤٢١ / أحداث سنه ٣٥ هـ ، تاريخ دمشق ٣٩ : ٤٣٨ / الترجمه ٤٦١٩ لعثمان بن عفان .

٢- سورة الأنعام : ١٥١ .

٣- سورة المائده : ٣٢ .

فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} (١١) ، ومن هي الأمة آنذاك ، ألم تكن غالبيتها من الصحابه ؟

بل وإصرارهم على عدم دفنه ، كقول أحدهم (١٢) : لا والله لا تدفونه فى بقع رسول الله على الرغم من علمهم بتأكيد النبي صلى الله عليه وآله على دفن موتى المؤمنين وتغسيلهم وتكفينهم والصلاه عليهم ، وعلى أن حرمة الميت كحرمة الحي !

ونحن أمام ما جرى ، لا يسعنا إلا أن نقول إما بعدول جميع الصحابه عن جاده الصواب وتهاونهم بالأمر ، لأنهم لم يعملوا بأوامر القرآن ووصايا الرسول صلى الله عليه وآله أو أن نذهب إلى انحراف الخليفه وخروجه عن رأى الجماعه ، ولا ثالث .

فإذا قلنا بعداله الصحابه وعدم اجتماعهم على الخطأ حسب رأى بعض أهل السنه والجماعه ، لزم القول بالرأى الثانى ، خصوصا إذا ما شاهدنا بين المعارضين رجالاً قليل عنهم إنهم من العشره المبشره ، أمثال : سعد بن أبى وقاص ، طلحه ، الزبير ، وغيرهم من كبار الصحابه الذين ورد فيهم نص صريح بجلاله قدرهم وعظيم منزلتهم ، أمثال : ابن مسعود ، أبى ذر ، عمار .

أما لو قلنا بطهاره ساحه الخليفه الثالث .. فهذا القول يستلزم فسق الصحابه ،

١- سورة النساء : ٩٣ .

٢- وهو جبله بن عمرو بن أوس الساعدي ، الأنصارى ، من فقهاء الصحابه ، شهد أحدا ، وشهد صفين مع على بن أبى طالب عليه السلام غزا إفريقيه مع معاويه بن خديج سنه ٥٠ هـ ، وسكن مصر إلى أن مات كما فى الإصابة فى تمييز الصحابه ١ : ٤٥٧ / الترجمة ١٠٨١ ، والاستيعاب ١ : ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وتاريخ الإسلام ٤ : ٢٨ .

وهذا ما لا يقبل به الآخرون قطعا ، إذ من المعقول أن تخطئ فردا مع الجزم بأنه غير معصوم ، ولكن اتهام الكثير من الصحابه - من أجل الحفاظ على شخصيه واحده كعثمان - بعيد عن المنطق والوجدان ، خصوصا وثمة أفراد بين أولئك ممن ورد بحقه نص يشير إلى أنه مع الحق (١) ، وممن بُشِّرَ بالجنة كعمار وأبي ذر (٢) و ...

ومن الطريف ان ابن حزم يقول - بعد إقراره بصحة الاخبار الوارده في عمار بن ياسر : «ويح عمار ! تقتله الفئة الباغية» . وقوله صلى الله عليه وآله : «من عادى عمارا عاداه الله ومن ابغض عمارا ابغضه الله» - يقول ابن حزم : وعمار قتله أبو الغادية يشار بن سبيع السلمى ، شهد بيعه الرضوان فهو من شهداء الله بأنه علم ما فى قلبه ، وأنزل السكينه عليه ورضى عنه .

فأبو الغادية متأول مجتهد ، مخطئ فيه ، باغ عليه ، مأجور أجرا واحدا ، وليس هذا كقتله عثمان رضى الله عنه لأنهم لا مجال للاجتهاد فى قتله ؛ لأنه لم يقتل أحداً ، ولا حارب ولا قاتل ، ولا دافع ، ولا زنى بعد إحصان ، ولا ارتد ؛ فيسوغ

١- مسند البزار ٩ : ٣٤٢ ، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعلى بن أبى طالب : أنت الفاروق تفرق بين الحق والباطل ، تاريخ بغداد ٧ : ٢٣٥ ، تاريخ دمشق ١٤ : ٣٢٠ ، ومجمع الزوائد ٧ : ٤٤٩ ، وفيه عن النبي صلى الله عليه وآله : على مع الحق أو الحق مع على . قال : رواه البزار وفيه سعد بن شبيب لم اعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح . وروى عن النبي أيضا قوله : إذا اختلف الناس كان ابن سمييه مع الحق . المعجم الكبير ١٠ : ٩٥ ح ١٠٠٧١ ، تاريخ الإسلام ٣ : ٥٧٥ ، مجمع الزوائد ٧ : ٢٤٣ .

٢- صحيح البخارى ١ : ١٧٢ ح ٤٣٦ ، وفيه عن النبي صلى الله عليه وآله : ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ، وفى الدر المنثور ٢ : ٩٤ قوله صلى الله عليه وآله لابي ذر : هل لك إلى البيعه ولك الجنة ، وجاء فى سنن الترمذى ٥ : ٦٦٧ عنه صلى الله عليه وآله أنه قال : أن الجنة لتشتاق إلى ثلاثه على وعمار وسلمان وفى حليه الأولياء ١ : ١٤٢ تشتاق إلى أربعه زاد المقداد فيهم .

المحاربه تأويلاً . بل هم فساق محاربون سافكون دما حراما عمدا بلا تأويل على سبيل الظلم والعدوان ، فهم فساق ملعونون(١) .

ففساء ابن حزم لو كان أبو الغاديه مجتهداً متاولاً مأجوراً واحداً ، فكيف لا يكون قتله عثمان من المجتهدين أيضاً وترى بينهم كبار الصحابه وقراء الأئمه وعائشه زوجة الرسول .

بل ماذا يعنى قول ابن حزم : «وليس هذا كقتله عثمان لأنهم لا مجال للاجتهاد فى قتله ؛ لأنه لم يقتل أحداً ، ولا حارب ، ولا قاتل و ...» فهل معناه ان هذه الأمور كانت موجوده فى الصحابى الجليل عمار بن ياسر - والعياذ بالله - وهى التى سوغت الاجتهاد فى قتله ؟

ولو افترضنا بأن قتله عثمان كانوا فساقا ملعونين ، فما بال ابن حزم وغيره من أعلام أهل السنه والجماعه يدعون بكون جميع أهل بيعة الرضوان من أهل الجنة ؟ مع وجود عبدالرحمن بن عديس البلوى بين قتله عثمان بل من رؤسائهم ، وهو من المبايعين تحت الشجره ؟

موضحين بأنّ ليس كل من شهد بيعه الرضوان مغفور له ، بل بين هؤلاء من صرح النبى بكونه من أهل النار كأبى الغاديه لقوله : (قاتل عمار وسالبه فى النار) وبينهم من نصب العداوه لعلى بعد رسول الله وهو من أهل النار لا محاله . ولا تناف بين رضا الله عند وجود سببه وبين سخطه عند صدور موجه ، كما لا تنافى بين الايمان والإرتداد من شخص واحد ، فقد يكون الله قد رضى عن شخص لفعله قدمها ، ثم غضب عليه لعمل آخر صدر عنه ، فرضى الله مشروط فى بقائهم

على عهد الله وعدم انحرافهم عن سبيله إلى اخر حياتهم .

وإنّ الله سبحانه بهذه الآيات وامثالها لا يعطى لأحد صك الغفران ما دام في الحياه ، فالله يرضى عنهم لهجرتهم وسابقتهم إلى الإسلام وإيمانهم بالله واليوم الآخر ، أما لو ارتد بعض السابقين الاولين مثل عبدالله بن جحش - وهو من السابقين في الهجرة إلى الحبشه - أو عبدالله بن سعد بن ابى سرح - كاتب الوحى حسب بعض النصوص - والذى اواه عثمان كى لا تناله يد العداله ؛ لرجوعه إلى مشركى قريش واستهزائه بالله ورسوله .

أو «رجال بن عتفوه بن نهشل» الذى ارتد عن الإسلام وشارك مسيلمه الكذاب فى عداوه الإسلام .

فكلّ هذه النصوص تؤكد على ان رضى الله لم يكن على اطلاقه بل مقيد باستمرار الاستقامه على الايمان .

وعليه فالصحابه كانوا غير راضين عن سلوك عثمان ، وقد استنجدوا باخوانهم المؤمنين فى الامصار كى يخلصوهم من هذا الأمر فقد جاء فى تاريخ الطبرى (حوادث ٣٤) : «لما كانت سنه أربع وثلاثين كتب أصحاب رسول الله بعضهم إلى بعض ، أن أقدموا ، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد» (١) .

«وكثر الناس على عثمان ونالوا منه أقيح ما نيل من أحد ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يرون ويسمعون ، ليس فيهم أحد ينهى ولا يذنب إلا نفيهم : زيد ابن ثابت ، (الذى جمع عثمان الصحابه على قراءته) ، أبو أسيد الساعدى ، كعب

١- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٧٦ / أحداث سنه ٣٤ هـ ، جواهر المطالب فى مناقب الإمام على بن أبى طالب ، للباعونى ٢ : ١٨٤ .

ابن مالك ، وحسان بن ثابت ، فاجتمع الناس وكلموا علي بن أبي طالب ، فدخل على عثمان فقال : الناس ورائي وقد كلموني فيك ، والله ما أدري ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجهله ولا أدنك على أمر لا تعرفه ، أنك لتعلم ما نعلم... (١)» إلى آخر كلامه عليه السلام الذي مرّ عليك قبل عدّه صفحات .

إذاً ، المعترضون على عثمان كانوا «الناس» ، وإنهم كانوا يطلبون الجهاد ضدّه فأخذ يكتب البعض منهم إلى الآخر بذلك ، وهؤلاء ليسوا بنفر قلائل جاؤوا من مصر والبصره والكوفه - كما يدّعيه بعض الكتاب - ، وعلى فرض كونهم كذلك .. فهل من المعقول أن يسكت جميع الصحابه - وأغلبهم بدرى - عن مواجعتهم وهم يرون خليفه المسلمين في خطر ، وليس منهم أحد ينهى ويذّب عنه ؟

وألم يعد سكوتهم هذا ، هو تهاون وازدراء بالصحابه ، الذين أبلوا بلاءً حسناً مع الرسول في حروبه ؟

وهل من المعقول أن يهاب الصحابه ذلك الجمع القليل الواقف أمام عثمان في وضوئه ، لو كان عثمان محققاً في دعواه مع ما لهم من صفحات مشرقه ومواقف في الجهاد عبر تاريخهم الإسلامي !!؟

بل ما الذي كان قد فعله عثمان بحيث وصل الأمر بالصحابه إلى أن يتعاملوا معه هكذا ، حتى يقول له طلحه بن عبيدالله : وإن أبيت لم يكن أحد أضرّ بذلك في الدنيا والآخرة منك (٢) .

١- الكامل في التاريخ ٣ : ٤٣ / في ذكر أبتداء قتل عثمان .

٢- الفتوح ١ : ٣٩٥ .

عثمان ومبشرات تغيير سياسته في الست الأواخر

مَنْ يُتَابِع سِيرَهُ الخليفة عثمان بن عفان بتجزد يمكنه أن يصل إلى ما توصلنا إليه ، وهو : أن الخليفة وخصوصا في الست الأواخر من خلافته أخذ يرى أن الناس ينتقصونه ولا يعطونه تلك المنزل والهاله التي منحوها للشيخين ، بل ينظرون إليه بمنظار المتعجّب لنهج الشيخين والمطبق لما سُئ في عهدهما وليس له العمل إلا بما عُمل في عهدهما ، وقد طلب الخليفة بالفعل - في بدء خلافته - من المحدّثين أن لا يتحدّثوا إلا بما عمل به الشيخان(١) ، لأنّ ذلك كان في ضمن ما عاهد عليه ابن عوف في الشورى .

يبد أن الخليفة وبعد مرور الأعوام الستّه من خلافته بدأ يتساءل مع نفسه : كيف يحقّ لعمر أن يشزع أو ينهي لمصلحه كان يقدرها - كما في صلاه التراويح ومتعه النساء - ولا يحقّ لى ان اقدم الخطبه على الصلاه في العدين او ان اتى بالاذان الثالث يوم الجمعه ؟ !

وكيف يقبل الناس اجتهادات عمر وسيرته ولا يرتضون أفعالي ؟ !

وما الذى كان لهما واختصا به دونى ؟ !

ولماذا يجب أن أكون تابعا لسياسه واجتهاد الشيخين ولا يحقّ لى رسم بعض الأصول كما رسم اولئك ؟ !

هل كانوا فى سابقتهم فى الإسلام ودرابتهم بالأمر ومكانتهم من رسول الله أخصّ منى وأقرب ؟ !

أم إن ما بذلوه من مال ووقفوه من مواقف لنصره الدين كانت أكثر ممّا فعلت ؟ !

١- الطبقات الكبرى ٢ : ٣٣٦ ، تاريخ دمشق ٣٩ : ١٨٠ ، كنز العمال ١٠ : ١٣١ ح ٢٩٤٩٠ عن محمود بن لبيد .

فإن كان الشيخان قد حظيا برابط من نور مع رسول الله وذلك بإعطاء كل منهما بنتا لرسول الله ، فعثمان قد ارتبط برسول الله من جهتين وتزوج بنتين ، وهو ذو النورين !؟

بعد هذا كيف يتحتم عليه أن يكون تابعا لنهج الشيخين ولا تكون له تلك الشخصيه المستقله !؟

وقد أكد عثمان على هذا الأمر وأشار إلى أنه أعزّ نفرا بل هو أقرب ناصرًا وأكثر عددا من عمر ، لقربه من بنى أمية !

فقال مخاطباً المعترضين : ألا فقد والله عيتم عليّ بما أفررتم لابن الخطاب بمثله ، ولكنّه وطنكم برجله ، وضربكم بيده ، وقمعكم بلسانه ، فدنتم له على ما أحببتم أو كرهتم ، ولنت لكم ، وأوطأت لكم كتفى وكففت يدي ولساني عنكم ، فاجترأتم عليّ ، أما والله لأنا أعزّ نفرا وأقرب ناصرًا وأكثر عددا ، وأقمعن إن قلت هلمّ أتى إليّ ، ولقد أعددت لكم أفرانكم ، وأفضلت عليكم فضولاً ، وكشّرت لكم عن نابي ، وأخرجتم مني خلقاً لم أكن أحسنه ، ومنطقاً لم أنطق به (١) .

نعم ، كانت هذه التساؤلات تراود الخليفة ، إذ يرى الناس قد أطاعوا عمر في كل شيء وتعبدوا بسيره الشيخين وارتضوا بنهجهما ، فلم لا يقبلون بأفعاله وتوليته لولائه ، ولماذا يعتبرونها بدعا وإحداثيات ، مع أنه قد وسّع المسجد

١- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٧٧ / أحداث سنه ٣٤ هـ ، الكامل فى التاريخ ٣ : ٤٤ ، المنتظم ٥ : ٤٥ / فى إجتماع المنحرفين على عثمان .

الحرام (١١) ، والمسجد النبوي (١٢) ، واتخذ للأضياف منازل (١٣) وزاد في أعطيه الناس (١٤) ، ورد على كل مملوك بالكوفه من فضول الأموال ثلاثه في كل شهر ، يتسعون بها من غير أن ينقص مواليهم من أرزاقهم (١٥) ، وغيرها من المواقف التي جاءت لنفع الناس .

وقد جاء في تاريخ الطبري وغيره أنه قال - للذين هدم بيوتهم ولم يقبلوا ثمنها عند توسعته للمسجد الحرام - : أتدرون !؟ ما جزأكم عليّ إلّا حلمي ، قد فعل هذا بكم عمر فلم تصيحوا به (١٦) .

فالناس المعترضون على سياسة عثمان ، مضافا إلى ارتياهم وعدم قناعتهم بأفعال الخليفة كانوا يتهمونه بتغيير سنّه رسول الله .

فقد جاء عن عثمان أنّ الناس قالوا له عندما أراد توسعه المسجد النبوي الشريف : (يوسع مسجد رسول الله ويغير سنّته) (١٧) .

١- أخبار مكة ، للفاكهي ٢ : ١٥٨ / في ذكر زياده عثمان بن عفان في المسجد الحرام ، الإصابه في تمييز الصحابه ٤ : ٧١ ترجمه عثمان بن عفان .

٢- البدء والتاريخ ٤ : ٨٦ / الفصل : ١٣ ، البدايه والنهائيه ٧ : ١٥٤ / أحداث سنه ٢٩ هـ ، النجوم الزاهره ١ : ٨٦ / في ذكر ولايه ابن أبي سرح على مصر .

٣- تاريخ الطبري ٣ : ٣٢٧ / أحداث سنه ٣٠ هـ ، الوافي بالوفيات ١٥ : ٢٧٥ / الترجمه ٣ لابن شمال الأسدي ، سمعان .

٤- تاريخ الطبري ٣ : ٣٠٧ / باب في كتب عثمان إلى عماله وولاته والعامه ، الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ٤ : ٤٠٨ / باب في ذكر خلافه ذو النورين عثمان .

٥- تاريخ الطبري ٣ : ٣٢٨ / أحداث سنه ٣٠ هـ .

٦- تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٦٥ / باب في أيام عثمان ، تاريخ الطبري ٣ : ٣١٠ / أحداث سنه ٢٦ هـ ، تاريخ الإسلام ٣ : ٣١٥ / أحداث سنه ٢٦ هـ .

٧- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٠ / في أمر الحمي وغيره .

إنَّ الخليفة - وكما قلنا - كان يعيش حاله نفسيه متأزّمه ، فإنّه من جهه كان يسمع اعتراضات الناس عليه فى حين قد شاهدهم بالأمس قد سكتوا عن اجتهادات عمر ، بل أنّهم قد أرتضوها وجعلوها منهج الحياه رغم كون بعضها أشدّ ممّا شرّعه وأجرأ .

ومن جهه أخرى كان لا يمكنه تخطّى سيره الشيخين لأنّه كان قد عاهد ابن عوف والمسلمين فى الشورى على أن يسير بنهج الشيخين ، أمّا اليوم فإنّه غير مستعدّ نفسيًا لتطبيق ذلك ، حيث إنّ الاعتراض أخذ يرد عليه الواحد تلو الآخر ، فسعى الخليفة - وفى السنوات الستّ الأخيره من عهده - إلى تغيير سياسته وأتباع نهج معيّن ، وأخذ يطرح آراء جديده فيها ما يخالف سيره الشيخين وسنّه رسول الله مواصلاً سياسه العنف السابقه ، معتقدا بأنّ طرحه لهذه الإحداثات سيلهى الناس عن الخوض فى ذكر سوء سياسته وتوليته خاصّيته وأقاربه ، واختصاصهم بالحكم والمال دون المسلمين ؟ وسيشغل المسلمين فى مناقشه اجتهاداته ، وسيحصل على رصيد عند بسطائهم ، لأنّه قد أخذ جانب القدسيه والزهد والتعمّق فى إحداثاته ، فكان الطابع الغالب على تلك الإحداثات هو الزياده ، فالصلاه بمنى ، والنداء الثالث يوم الجمعة ، والوضوء وغيرها لحظ فيها الزياده ، وأنّ عامه الناس يرتاحون إلى الأعمال التى فيها زياده ، معتقدين بأنّ ذلك زياده فى القدسيه ، وخصوصا لو دعم بآراء استحسانيه ، مقبوله فى ظاهرها عند العقلاء .

إنّ المسلم العادى لا ينظر إلى أصول المسأله ومشروعيتها فى الكتاب والسنّه بقدر ما ينظر إلى الوجوه الاستحسانيه فيها ، فإذا كان الوضوء هو الإنقاء ، فالإنقاء يحصل بالغسل أكثر من المسح ، أو ما قالوه لاحقًا عن الغسل ؛ بأنّه مسح وزياده ، وما شابه ذلك من الوجوه الاستحسانيه .

كما إنك قد وقفت على قول عثمان في منى (هذا رأى رأيته) سابقاً(١) مع علمه بأن رسول الله والشيخين قد قصيرا بمنى ، وكان قد قصير هو شطرا من خلافته فيه ؟ فأراد أن يقوى بدعته بالطلب من الإمام على أن يصلى مثل صلاته ، فجاء في الكافي : أن عثمان تمارض ليشد بذلك بدعته ، فقال للمؤذن : اذهب إلى علي فقل له : فليصل بالناس العصر ، فأتى المؤذن عليا ، فقال له : إن أمير المؤمنين يأمرك أن تصلى بالناس العصر ، فقال : إذن لا أصلى إلا ركعتين كما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذهب المؤذن فأخبر عثمان بما قال علي عليه السلام ، فقال : اذهب إليه وقل له : إنك لست من هذا من شيء ، اذهب فصل كما تؤمر ، قال علي عليه السلام : لا والله لا أفعل ، فخرج عثمان فصلى بهم أربعاً(٢) .

كل هذه النصوص تشير إلى أنه كان يريد تشكيل اتجاه في الإسلام له معالم خاصه به ، فتراه يجتهد قبال النص مع علمه بأن رسول الله قد فعل خلاف فعله !؟ كما أنه كان يريد ان يستغل آل البيت والصحابه لتحكيم بدعته .

كانت هذه بعض إحدائات عثمان بن عفان المخالفه لسنة رسول الله وسيره الشيخين وأنه قد أتى بها معتقدا بأنها ستنتجيه مما هو فيه من اعتراضات القوم ، ولكن إحدائاته - بنظر أمير المؤمنين علي عليه السلام - كانت هي السبب الأهم في قتله لقوله عليه السلام في خطبته الشقشقيه : «... وأجهز عليه عمله...»(٣) ، وأن قول نائله الكلبي - زوجه عثمان - حين طاف المهاجمون على عثمان يريدون قتله : «إن تقتلوه

١- والموجود في تاريخ الطبري ٣ : ٣٢٣ ، والبدايه والنهايه ٧ : ١٥٤ / أحداث سنه ٢٩ هـ .

٢- الكافي ٤ : ٥١٨ ح ٣ وعنه في وسائل الشيعة ٨ : ٤٦٥ ح ١١١٨٤ .

٣- نهج البلاغه ١ : ٣٥ / الخطبه : ٥ .

أو تتركوه ، فإنه كان يحبى الليل كله بركعه يجمع فيها القرآن» (١) ، لتؤكد على أن هجوم المنتفضين عليه كان له بُعد ديني وهو التشكيك في صلاحيته في تقواه ولباقته في إداره الأمة الإسلامية ، وأن قول نائله جاء لنفي هذا الشك ، فأكدت بأنه كان يجمع القرآن ويحى الليل كله في ركعه ! دلالة على عمق إيمانه وشده تقواه .

تأكيد عثمان على وضوئه

بدأنا الحديث عن الوضوء في عهد عثمان بن عفان بما رواه حمران عن عثمان والذي في ذيله : «رأيت رسول الله توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم قال رسول الله : من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه» (٢) .

١- حليه الأولياء ١ : ٥٧ / ترجمه عثمان بن عفان ، تاريخ المدينة ٢ : ٢٨٢ ، ح ٢٢٩٣ ، الاستيعاب ٣ : ١٠٤٠ ، تاريخ دمشق ٣٩ : ٢٣٥ / ترجمه عثمان بن عفان .

٢- صحيح البخارى ١ : ٧٢ / باب في المضمضة في الوضوء / ح ١٦٢ عن أبى اليمان ، عن شعيب ، عن الزهرى ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان ، وصحيح ابن حبان ٣ : ٣٤٣ / باب سنن الوضوء / ح ١٠٦٠ بسنده عن شعيب ، عن الزهرى ... الخ ، ومصنف عبدالرزاق ١ : ٤٤ / باب ما يكفر الوضوء الصلاة / ح ١٣٩ ، عن معمر ، عن الزهرى ... ، وسنن النسائى الكبرى ١ : ٨٢ / غسل الكفين قبل الوضوء / ح ٩١ بسنده عن شعيب ، عن الزهرى ... وسنن البيهقى ١ : ٤٨ / باب ادخال اليمين فى الاثناء ح ٢١٨ بسنده عن الليث بن سعد عن عقيل عن الزهرى ، و ١ : ٤٩ / باب فى سنه التكرار فى المضمه والإستنشاق / ح ٢٢٥ بسنده عن يونس بن يزيد عن الزهرى ... وقد جاء هذا الحديث أيضا بلفظ : رأيت رسول الله توضأ نحو وضوئى هذا ... كما فى صحيح البخارى ٢ : ٦٨٢ / باب السواك الرطب واليابس للصائم / ح ١٨٣٢ عن عبدان ، عن عبدالله عن معمر عن الزهرى ، عن عطاء ، عن حمران ، عنه ، صحيح مسلم ١ : ٢٠٤ / باب فى صفة الوضوء وكماله / ح ١ من المجموعه ٢٢٦ بسنده عن ابن وهب ، عن يونس ؛ عن الزهرى عن عطاء ، و ١ : ٢٠٥ / ح ٢ من المجموعه ٢٢٦ بسنده عن يعقوب بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الزهرى ... ، سنن النسائى المجتبى ١ : ٦٤ / باب المضمضة والإستنشاق / ح ٨٤ بسنده عن معمر ، عن الزهرى ... ، و ١ : ٨٠ / باب فى حد الغسل / ح ١١٦ بسنده عن يونس ، عن الزهرى ... ، مسند أحمد ١ : ٥٩ / ح ٤١٨ ، بسنده عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهرى ... ، وغيرها من المصادر . وللطبرانى طريق آخر رواه فى المعجم الأوسط ٧ : ٣٨ / ح ٦٧٨٣ عن مسلم بن يسار ، عن حمران .

وفي سنن الدارمي: «من توضأ وضوئي هذا...» (١).

وفي سنن أبي داود والنسائي ومسنند أحمد: «من توضأ مثل وضوئي هذا...» (٢).

- ١- سنن الدارمي ١ : ١٨٨ / باب الوضوء ثلاثاً / ح ٦٩٣ بسنده عن معمر عن الزهري عن عطاء ، عن حمران ، وللحديث طرق أخرى كما في مسند أحمد ١ : ٦٨ ، ح ٤٨٩ بسنده عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن معاذ بن عبد الرحمن ، عن حمران ، ومسند البزار ٢ : ٧٩ ، ح ٤٢٩ بسنده عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء الليثي ، عن حمران .
- ٢- سنن أبي داود ١ : ٢٦ / صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله / ح ١٠٦ أخرجه عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء ، عن حمران ، واللفظ عند عبدالرزاق يتوضأ نحو وضوئي ، سنن النسائي (المجتبى) ١ : ٦٥ / باب بأى اليدين يتمضمض / ح ٨٥ بسنده عن شعيب ، عن الزهري ... ، وللحديث طرق أخرى رويت عن حمران ، كما في سنن ابن ماجه ١ : ١٠٥ / باب ثواب الطهور / ح ٢٨٥ عن شقيق بن سلمه ، عن حمران ، ومسند أحمد ١ : ٦٤ / ح ٤٥٩ عن معاذ بن عبد الرحمن ، ومسند البزار ٢ : ٨٩ / ح ٤٤٣ عن أبي علقمه مولى ابن عباس ، عن حمران . ومسند أحمد ١ : ٧١ / ح ٥١٣ بسنده عن أبي عقيل ، عن الحارث مولى عثمان ، عن عثمان ، مسند البزار ٢ : ٨١ / ح ٤٣١ عن زيد بن أسلم ، عن حمران ، و ٢ : ٨٤ / ح ٤٣٦ عن معاذ بن الرحمن ، عن عثمان .

وفي صحيح مسلم: «إلا إني رأيت رسول الله توضأ مثل وضوئي هذا ثم قال: من توضأ هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافله» (١).

وفي نص آخر لأبي داود: «رأيت رسول الله توضأ مثل ما رايتموني توضأت» (٢).

وفي سنن الدارقطني: «رأيت رسول الله فعل كما فعلت» (٣).

وقد كانت في هذه النصوص السابقة عدّة نقاط يمكن الاستفادة منها لتأييد ما ادّعيناه من أنّ الخليفة كان يريد تشكيل مدرسه وضوئيه ضمن مخطئه الكلي في الشريعة .

الأولى: إنّ جملة عثمان (رأيت رسول الله توضأ نحو وضوئي هذا) أو قوله (مثل وضوئي هذا) والمتكرره في عدّه أحاديث، فيها دلالة على أنّ عثمان كان قد اختلف مع الناس وأحدث وضوءاً جديداً، جاعلاً عمله هو المقياس والضابط

١- صحيح مسلم ١: ٢٠٧/ باب فضل الوضوء / ح ٢٢٩ عن عبدالعزيز الدراوردي، عن زيد بن أسلم عن حرمان مولى عثمان، عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وآله، ومسنّد البزار ٢: ٨١ / ح ٤٣٢ عن أحمد بن أبان، نا عبدالعزيز بن محمّد، عن زيد بن أسلم...، ومسنّد أبي عوانه ١: ١٩٠ / ح ٦٠٢ عن يزيد بن سنان، والصغاني، ويعقوب بن سفيان، قالوا: ثنا ابن أبي مريم، أنبأ أبو غسان، ثنا زيد بن أسلم....

٢- سنن أبي داود ١: ٢٧ / باب صفة وضوء النبي / ح ١٠٩ بسنده عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن أبي علقمة، عن عثمان، سنن البيهقي الكبرى ١: ٤٧ / باب صفة غسلهما / ح ٢١٥. أخرجه عن أبي داود

٣- سنن الدارقطني ١: ٨٦ / باب ما روى في الحث على المضمضة / ح ١٣، أخرجه عن شقيق بن سلمه عن عثمان، وكذا في سنن البيهقي ١: ٦٣ / باب التكرار في مسح الرأس / ح ٢٩٩، وصحيح ابن

خزيمة ١: ٧٨ / باب تخليل اللحية / ح ١٥٢.

فى الوضوء إذ تراه يقول (رأيت رسول الله توضعاً نحو وضوئى هذا) ولم يقل توضعاً كما رأيت رسول الله توضعاً !

فلو كانت المسأله عاديه ، ولم يكن فى التشريع عنايه لقال : توضعاً كما رأيت رسول الله يتوضعاً ، وما شابه ذلك من العبارات .

إنّ طرح عبارات كهذه على لسان عثمان فيها إشاره نفسه خفيه إلى أنه يريد التأكيد على وضوئه ، فتراه يرجع فعل الرسول إلى فعله !!! لا أنه يقتدى بفعل رسول الله !!

الثانيه : ما نقله من كلام عن رسول الله ، وقوله (من توضعاً مثل وضوئى هذا) أو (نحو وضوئى هذا) تعنى أنّ لرسول الله صلى الله عليه وآله أكثر من وضوء واحد ، فتساءل : هل كان النبي صلى الله عليه وآله يتوضعاً بأكثر من طريقه فى الوضوء ؟ ولماذا نرى تأكيده صلى الله عليه وآله على الوضوء الثلاثى بالذات حتى يجعله ممّا تُغفر به الذنوب دون غيره ؟

فى حين نعلم أنّ ابن عمر قد روى عن رسول الله ، أنه قال عن وضوء المرّتين : (من توضعاً مرّتين أعطاه الله كفلين) ثم أعقبه ببيان الوضوء الثلاثى وأنه (هو وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى) ، ومعنى ذلك أنّ الفعل الثلاثى ليس له إمام لجميع المؤمنين ، بل يختص بالرسول وبالأنبياء من قبله .

لكن عثمان وعبدالله بن عمرو بن العاص وأمثالهما أرادوا أن يجعلاه حكماً عاماً لجميع المسلمين ، وهذا هو الأحداث والابداع بعينه ، فى حين أنّ رسول الله بقوله السابق أراد أن يقول للناس : لا تكلفوا أنفسكم أكثر ممّا أمركم الله به ، إذ أنها غير واجبه عليكم ، ومن توضعاً المره أدى به فرض الله ، ومن توضعاً مرتين أعطاه الله كفلين .

وعليه فإنّ توقّف الغفران على الوضوء الثلاثى دون غيره فيه تأمل ، كما هو

واضح للجميع .

الثالثة : ان جمله (لا يحدث فيهما نفسه بشيء) تحمل تركيه لدعوى الخليفه وصيانه له ، فهو يريد إلزام المؤمن المسلم بقبول وضوئه المقترح والأخذ به دون تحديث النفس بشيء أو التشكيك في مشروعيته ، وأن مثل هذا التعبد يوجب غفران الذنوب أما غيره فلا !!

هذا وقد أكد أتباع عثمان بن عفان على الوضوء الثلاثي الغسلي بكل الوسائل ، ومن ذلك ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص ، وهو حسبما عرفت من المتأثرين بالشرائع السابقة ، وكانت عنده زاملتين من كتب اليهود .

روى عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جدّه ، عن النبيّ ، أنّه قال بعد أن توضأ الوضوء الثلاثي الغسلي قوله صلى الله عليه وآله : (فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، أو ظلم وأساء) (١).

وفي ابن ماجه : (فقد أساء أو تعدّى أو ظلم) (٢) .

ففي هذا النصّ كغيره من النصوص السابقة إشاره إلى دور المحدّثين وأنصار الخليفه في التأكيد على وضوء عثمان الغسلي ، فلو قبلنا بأنّ الزيادة على الغسله الثالثه في الوضوء هي تعدُّ وظلم ، فما معنى قوله : «أو نقص» !؟

١- سنن أبي داود ١ : ٣٣ / باب الوضوء ثلاثاً / ح ١٣٥ ، سنن البيهقي الكبرى ١ : ٧٩ / باب كراهيه الزيادة على الثلاث / ح ٣٧٩ .

٢- سنن ابن ماجه ١ : ١٤٦ / باب في ما جاء في القصد في الوضوء / ح ٤٢٢ ، سنن البيهقي الكبرى ١ : ٧٩ / باب كراهيه الزيادة على الثلاث / ح ٣٧٨ .

ألم يتواتر عنه صلى الله عليه وآله عن طريق الصحابه أمثال ابن عباس(١١) ، وعمر(١٢) ، وجابر(١٣) ، وبريده(١٤) ، وأبي رافع(١٥) ، وابن الفاكه(١٦) : أنه صلى الله عليه وآله توضأ مره مره ؟
 وألم يَزُو أبو هريره(١٧) ، وجابر(١٨) ، وعبدالله بن زيد(١٩) ، وأبي بن كعب(٢٠) وغيرهم : أن رسول الله توضأ مرّتين مرّتين ؟
 وما معنى ما رواه ابن عمر عن رسول الله ، بأنه قال عن المتوضئ مره : (هذا وضوء من لا تقبل له صلاه إلّا به)(٢١) ، وعن المرّتين : (هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرّتين)(٢٢) .
 أو قوله صلى الله عليه وآله في حديث آخر عن الوضوء الثلاثي : (ومن توضأ دون هذا كفاه)(٢٣) .

- ١- صحيح البخارى ١ : ٧٠ / باب الوضوء مره مره / ح ١٥٦ .
- ٢- سنن الترمذى ١ : ٦٠ - ٦١ / ما جاء فى الوضوء مره مره / ذيل الحديث ٤٢ .
- ٣- سنن ابن ماجه ١ : ٣٤ / باب فى الوضوء مره مره / ح ٤١٠ .
- ٤- مسند الرويانى ١ : ٦٥ / ح ٩ ، سنن البيهقى ١ : ١٦٢ / باب الإنتضاح بعد الوضوء / ح ٧٣٥ .
- ٥- المعجم الأوسط ١ : ٢٧٨ / ح ٩٠٧ .
- ٦- مسند ابن الجعد ١ : ٤٩٥ / ح ٣٤٧ .
- ٧- سنن أبى داود ١ : ٣٤ / باب فى الوضوء مرتين / ح ١٣٦ .
- ٨- سنن الترمذى ١ : ٦٥ / ما جاء فى الوضوء مره ومرتين وثلاثاً / ح ٤٥ .
- ٩- صحيح البخارى ١ : ٧٠ / باب فى الوضوء مرتين / ح ١٥٧ .
- ١٠- سنن ابن ماجه ١ : ١٤٥ / ما جاء فى الوضوء مره ومرتين وثلاثاً / ح ٤١٩ .
- ١١- المصدر نفسه .
- ١٢- سنن الدارقطنى ١ : ٨٠ / باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله / ح ٤ .
- ١٣- سنن أبى داود ١ : ٢٦ / صفه وضوء النبى صلى الله عليه وآله / ح ١٠٧ .

فما معنى (أو نقص فقد أساء وظلم) إذا؟؟

فمن جهة نراه صلى الله عليه وآله يقول عن المره : (لا تقبل الصلاة إلا به) ، وعن المرتين : (يضاعف له الأجر مرتين) ، وفي آخر : (كفلين) (١) ، ومن جهة أخرى نرى عمرو بن شعيب يروى عن أبيه عن جدّه عبدالله بن عمرو بن العاصّ عن النبيّ أنّه قال : (أو نقص فقد أساء أو ظلم) .

فكيف يمكن الجمع بين هذه الروايات ؟

ألم يتوضّأ رسول الله بعض وضوئه مرتين وبعضه الآخر ثلاثاً - كما في حديث عبدالله بن زيد بن عاصم - ، وألم يَرَوْ أهل العلم عدم البأس في ذلك ؟

فكيف تتطابق هذه الأحاديث مع قوله : «أو نقص» ؟ وهل إنّ رسول الله - والعياذ بالله - قد أساء وظلم !؟

نعم ؛ إنّ الذي نحتمله هو : إنّ هذه الأحاديث وضعت من قبل أنصار الخليفة مثل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبدالله بن عمرو بن العاص .

أو إنّ عبدالله بن عمرو قالها فعلاً لترسيخ وضوء عثمان بن عفّان ولزوم الأخذ بذلك الموضوع دون زياده أو نقيصه ، بل عدم تحديث النفس بشيء أو التشكيك في مشروعيته .

ومن يطالع أحاديث الموضوع يتساءل مع نفسه : لماذا تُدَوَّل حكايات عثمان لصفه وضوء رسول الله بالذات بديل مروى عنه صلى الله عليه وآله تاره في الاسياغ وأخرى في الاحسان وثالثه مع «غفران الذنوب» وأخرى بأشياء مثل «أو نقص فقد أساء وظلم» ولا نلاحظ ذلك فيما حكاه غيره من الصحابه عن وضوء رسول

الله صلى الله عليه وآله !!؟

ولماذا لا تدبّل أحاديث عثمان بـ « لا تقبل الصلاة إلّا به » فيما حكى عنه صلى الله عليه وآله في الوضوء المسحّي والذي صدر عنه في خلافته !!؟

أجل قد تحير علماء الجمهور في توجيه هذا الحديث (١١) ، فقال ابن حجر في فتح الباري : عدّه مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب ، لأن ظاهره ذم النقص عن الثلاث (١٢) .

... ثم قال : ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء أنّه لا يجوز النقص من الثلاث ، وكأنّه تمسك بظاهر الحديث المذكور (١٣) .

إنّ ما طرحناه هي بعض الشواهد على احداث عثمان وعبدالله بن عمرو بن العاص في الوضوء ولو قرن بعضها إلى بعض لدلّ على ما نريد الإشارة إليه ، وهو أنّ الخليفة ومن معه كانوا يسعون لبناء مدرسه وضويته جديده ، بل الأخرى بناء مدرسه فقهيته جديده .

١- انظر كلام النووي في المجموع ١ : ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وتلخيص الحبير ١ : ٨٣ / ح ٨٢ ، ومعنى المحتاج ١ : ٥٩ ، ونيل الأوطار ١ : ٢٠٩ ، وتحفة الاحوذى ١ : ١١٤ ، وعون المعبود ١ : ١٥٧ ، وسبل الهدى والرشاد ٨ : ٥٠ - ٥١ وغيرها .

٢- فتح الباري ١ : ٢٣٣ كتاب الوضوء باب ما جاء في قول الله عزّ وجلّ إذا قمتم إلى الصلاة .

٣- فتح الباري ١ : ٢٣٤ . وانظر المجلد الثاني من هذه الدرسة المرحلة الانتقاليه في وضوء عثمان ففيه زياده .

النتيجه

اشاره

بهذا يمكننا حصر أهم دواعي الخليفة في الإتيان بالوضوء الجديد بما يلي :

١- إنَّ عثمان كان يرى لنفسه أهليه التشريع ، كما كانت للشيخين ، فإنه ليس بأقل منهما شأنًا ، فلماذا يجوز لهما الافتاء بالرأى ولا يجوز له ؟ مع أنَّهم جميعا من مدرسه واحده هي مدرسه الاجتهاد والرأى وكل منهم خليفه يقتدى به .

٢- لما كان عثمان من أتباع مدرسه الاجتهاد والرأى ، كان يرى لنفسه المبرر ل طرح ما يرتبه من أفكار وتشريعها للمسلمين ، وقد طُبِقَ بالفعل ما ارتآه من فعل الرسول - حسب ما حكاه هو - وعدّه سنّه ، في حين أنّ ما نقله ينيئ بأنَّ الفعل الثلاثي في الوضوء كان من مختصاته صلى الله عليه و آله لقوله : (هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي) بعكس المره والمرتين .

ويؤيد ما قلناه قول ابن عباس : (كان رسول الله عبدا مأمورا ما اختصنا رسول الله دون الناس بشيء إلا بثلاث : أمرنا أن نسيخ الوضوء ، وأن لا نأكل الصدقه ، وأن لا ننزى حمارا على فرس) (١) ، وجاء عن أنس أن النبي (كان يتوضأ عند كلِّ صلاه ، قلت : كيف أنتم تصنعون ، قال أنس : يجرئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث) (٢) .

وهذا يفهم بإمكان اختصاص النبي بأشياء لم تكن واجبه على الناس مثل قيامه وتهجده ثلثي الليل وأمثالها فهي مختصه برسول الله ولا تجب على أحد من المسلمين .

١- سنن الترمذى ٤ : ٢٠٥ كتاب الجهاد باب ما جاء في كراهيه أن ننزى الحمير على الخيل / ح ١٧٠١ ، مسند أحمد ١ : ٢٢٥ / ح ١٩٧٧ ، و ١ : ٢٤٩ ، ح ٢٢٣٨ .

٢- صحيح البخارى ١ : ٨٧ / باب الوضوء من غير حدث / ح ٢١١ .

أما عثمان - وبتأثير مولاة حمران أو لكونه منتظفاً - أراد إعمام هذه الرؤيه وجعلها سنّه يجب الاقتداء بها وفقاً لرأيه - واستحساناً من قبل مولاة - وهذا ما كان يراه عبدالله بن عمرو بن العاص أيضاً لكونه كان مجتهداً في محضر الرسول يناقض الرسول والرسول يناقضه في مسأله صيام الدهر وختم القرآن ومقاربه النساء حسبما مرّ عليك سابقاً .

فلا يستبعد أن يكون عبدالله بن عمرو مثل عثمان كان يرى الغسل الثلاثي هو الاطهر والانقى لروايتهما أخباراً في السياق نفسه .

٣- المعروف عن عثمان أنه كان من المتشدّدين بظواهر الدين ، ذلك التشدّد المنهيه عنه ، حتّى قيل عنه بأنّه كان يغتسل كلّ يوم مرّه (١) ، وكان لا يردّ سلام

١- عن حمران أنه قال : كان عثمان يغتسل كل يوم مره منذ أن أسلم (مسند أحمد ١ : ٦٧ ح ٤٨٤ ، كنز العمال ٩ : ١٨٤ ح ٢٤٨٠٣ ، البدايه والنهايه ٧ : ٢١١ . وقال ابن حزم في المحلى ٢ : ١٦ : فقد ثبت بأصح اسناد ان عثمان كان يغتسل كل يوم ، فيوم الجمعة يوم من الأيام بلا شك . وقد يستظهر من روايه مسلم ١ : ٢٠٧ ح ٢٣١ أنه كان يغتسل كل يوم خمس مرات ، حيث جاء في أول الخبر : قال حمران كنت أضع لعثمان طهوره ، فما أتى يوم إلّا وهو يفيض عليه نطفه . وفسروها بأنّه كان يغتسل كل يوم ، قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ٣ : ١١٥ : «ومراده لم يكن يمر عليه يوم إلّا اغتسل فيه ، وكانت ملازمته للاغتسال محافظه على تكثير الطهر» . فلو كان معنى صدر الحديث الاغتسال فإن ذيل الحديث يؤكّد تطهره واغتساله خمس مرات لقوله صلى الله عليه وآله : «ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب الله عليه فيصلى هذه الصلوات الخمس إلّا كانت كفارات بينهما» ، إذ أنّهم وتوحيداً لصدر الروايه مع ذيلها كان عليهم أن يقولوا باغتساله خمس مرات في اليوم ، لكنهم حملوا ذيل الخبر على الوضوء وصدّره على الغسل.

المؤمن إذا كان في حالة الوضوء (١)، وقال هو عن نفسه بأنه لا يمدّ يده إلى ذكره منذ بايع رسول الله صلى الله عليه وآله (٢)، كما قيل عنه بأنه كان رجلاً نظيفاً منتظفاً (٣) وأنه كان عند بناء مسجد النبي في المدينة يحمل اللبنة ويجافي بها عن ثوبه فإذا وضعها نفض كفيه ونظر إلى ثوبه، فإذا أصابه شيء من التراب نفضه بعكس عمار بن ياسر الذي كان على ضعفه يحمل لبنتين، وغيرها من حالاته التي تتم عن نفسه مهياً للترديد والمبالغة في التنظيف.

ومن الطبيعي أن هذا التنظيف والتطهير يتفق مع طبيعته الجغرافية لبلاد الرافدين، ووجود نهري دجلة والفرات فيها، وخصوصاً مدينته عين التمر العراقية والتي تكثر المياه والعيون فيها، وكذا تكثر الأديان والمذاهب التي تعتنى بالمياه في العراق، والأديان كالصابئة المعروفة فرقه منها بالمغسله، أو المجوس الذين كانوا يغسلون أرجلهم ثلاث مرات كل يوم، ووضوء أبناء موسى عليه السلام وحاخامات اليهود الذين كانوا يغسلون أقدامهم عند دخول المعبد في بابل وغيرها (٤).

أجل أنّ الوضوء الغسلي لا يتفق مع وضع الجزيره العربيه وقله المياه فيها، وكذا مع كون الإسلام دين يسر وليس بدين عسر إلى غيرها من الأمور التي تشير

١- سنن الدارقطني ١ : ٩٢ / باب تجديد الماء للمسح / ح ٥ .

٢- المعجم الكبير ٥ : ١٩٢ / ح ٥٠٦١ ، السنه لابن أبي عاصم ٢ : ٨٥٨ / باب في ذكر خلفه عثمان بن عفان / ح ١١٧٧٠ .

٣- أنظر العقد الفريد ٥ : ٩٠ عن أم سلمه .

٤- سندرس هذه الأمور في مقدمه المجلد الثاني من هذه الدراسه فانتظر .

إلى عدم تجانس الأطروحتين . وامكان اثاره الرأى العام العربى على عثمان جزاء اصراره على رأيه ، وهو الحاصل بالفعل .

٤ - استفاد عثمان من النصوص الثابتة عن رسول الله مثل : لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ثم يصلى إلّا غفر له ما بينه وبين الصلاة التى تليها(١) و(اسبغوا الوضوء) و (ويل للاعقاب من النار) لترسيخ فكرته ، لأنه كان ينظر إلى الوضوء على إنها طهاره ونظافه ، فلذلك تكون عنده تليث الغسلات وغسل الممسوحات أكثر نظافه وطهاره .

٥ - أشرنا سابقاً إلى أنّ الثوره على عثمان كانت تستبطن أمراً دينياً ، وأنّ المنتفضين كانوا يطلبون من الخليفه العمل بالكتاب وسنّه رسول الله ، وأنّ مواقفهم ضدّه توحى بأنهم كانوا يشككون فى استمرار إيمانه بل يذهبون إلى ارتداده ، فى حين أن الخليفه جاء ليؤكد لهم إيمانه ويذكرهم بمواقفه فى الإسلام .

ومن الطريف أنّه كان يشهد مخالفه على ذلك ، ففى مسند الإمام أحمد عن عمرو ابن جاوران قال : قال الأحنف : انطلقنا حجاجا فمررنا بالمدينه ، فبينما نحن فى منزلنا إذ جاءنا آت فقال : الناس من فرع فى المسجد ، فانطلقت أنا وصاحبى ، فإذا الناس مجتمعون على نفر فى المسجد ، قال : فتخللتهم حتى قمت عليهم ، فإذا على بن أبى طالب والزبير وطلحه وسعد ابن أبى وقاص ، قال : فلم يكن ذلك بأسرع من أن جاء عثمان يمشى ، فقال : أهنا على ؟ قالوا : نعم ، قال : أهنا الزبير ؟

قالوا : نعم ، قال : أهنا طلحه ؟ قالوا : نعم ، قال : أهنا سعد ؟ قالوا :

١- صحيح مسلم ١ : ٢٠٦ / باب فضل الوضوء والصلاه عقبه / ح ٢٢٧ .

نعم ، قال : أتشدكم بالله الذى لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من يتبع مريد بنى فلان غفر الله له ، فابتعته فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت : إني قد ابتعته ، فقال : اجعله فى مسجدنا وأجره لك ؟

قالوا : نعم ، قال : أتشدكم بالله الذى لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من يتبع بئر رومه ، فابتعتها بكذا وكذا فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت : إني قد ابتعتها ، يعنى بئر رومه ، فقال : اجعلها سقايه للمسلمين وأجرها لك ؟

قالوا : نعم ، قال أتشدكم بالله الذى لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله نظر فى وجوه القوم يوم جيش العسره فقال : من يجهز هؤلاء غفر الله له ، فجهزتهم حتى ما يفقدون خطاما ولا عقلا ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : اللهم أشهد ، اللهم أشهد ، ثم انصرف (١).

فالخليفه وبتذكيره المسلمين هذه الأمور أراد الإشاره إلى قداسته ، وأراد إبعاد نيران الثوره عنه ، ومثله تماما مبالغته فى الوضوء وإظهار القدسيه الزائده فى الوضوء جاء دفعا للناس عن قتله . لكنه عالج الداء بالداء ، لا بالدواء .

٦ - إشغال الناس بالخلافات الفقهيّه والثانويه ، وذلك دفعا لهم عن الخوض فى ذكر مساوئ سياسته المائيه والإداريه ، وأنّ ابن عوف وابن أبى وقاص وعليا وغيرهم من كبار الصحابه قد اهتموا بالفعل لمناقشه آراء الخليفه الجديده وقد

١- مسند أحمد ١ : ٧٠ / ح ٥١١ ، ورواه النسائى فى المجتبى ٦ : ٤٦ / ح ٣١٨٢ و ٦ : ٢٣٣ / ح ٣٦٠٦ ، ٣٦٠٧ ، وسنن الدارقطنى ٤ : ١٩٥ / ح ١ ، ومصنف بن أبى شيبه ٦ : ٣٥٩ / ح ٣٢٠٢٣ و ٧ : ٥٤٠ / ح ٣٧٧٩٨ ، وأنظر تاريخ الطبرى ٢ : ٦٧١ / أحداث سنه ٣٥ هـ ، تاريخ المدينه ٢ : ٢٣٤ ، مسند البزار ٢ : ٤٤ - ٤٥ / ح ٣٨٩ .

كَلَّفَهُمْ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنَ الْجُهْدِ وَالْوَقْتِ إِلَّا أَنَّ النَّتِيْجَةَ لَمْ تَكُنْ مَحْمُودَةً الْعَاقِبَةُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ بِأَنَّ عَمَلَ عُثْمَانَ هُوَ الَّذِي أَجْهَزَ عَلَيْهِ .

٧- من أكبر الدوافع وأعمقها في تغيير سياسته عثمان ، هو التفاف بنى أمية حوله وابتعاد كبار الصحابه من التعاون معه ، ممّا خلق لدى الخليفة فجوه واسعه وفراغا فقهيا وعقائديا لم يسدّ إلّا بالأمويين ومن ولاهم كمروان بن الحكم وكعب الأخبار وحرمان بن أبان و

٨- وجود حاله الاستسلام عند كثير من الصحابه ، ممّا جعلت عثمان لا يتورع عن طرح ما يرتأيه ، لان غايه معارضتهم أن تنتهي بمجرد قوله «رأى رأيت» أو بقولهم : «الخلافة شر» أو «أن عثمان إمام فما اختلفه» ممّا يعنى قبول الآخرين لما يطرحه في نهايه المطاف .

كانت هذه أهم النقاط التي أفرغت الخليفة والخلافه من محتواها وأبهرتها وقداستها ، وحدت بالخليفة أن يلتزم آراء فقهيته مغلوطة وسياسات غير منهجيه وبعضها متأثره بأهل الكتاب ، فكان نتاجها تخطي سيره الرسول وترك العمل بالكتاب .

عود على بدء

بهذا .. فقد عرفنا أنّ النقمه على عثمان كانت تستبطن أمرا دينيا ، ملخصه عدم عمل عثمان بكتاب الله وسنه نبيه بل إحداث أمور لم تسنّ على عهد الرسول ولم يعمل بها الشيخان .

حيث أخرج الواقدي بإسناده عن صهبان - مولى الأسلمين - في حديث طويل : قال أبو ذر لعثمان : اتبع سنّه صاحبك لا يكن لأحد عليك كلام .

فقال له عثمان : مالك وذلك لا أم لك !

فقال له أبو ذر : والله ما وجدت لي عذرا إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فغضب عثمان ؛ وقال : أشيروا علي في هذا الشيخ الكذاب ، إما أن أضربه ، أو أحبسه ، أو أقتله ، فإنه قد فرق جماعه المسلمين ! أو أنفيه من أرض الإسلام !...

إلى أن قال : فأجابه أبو ذر بقوله : ويحك يا عثمان ، أما رأيت رسول الله ورأيت أبا بكر وعمر ؟ هل رأيت هذا هديهم ؟! ... إنك لتبطش بي بطش جنارا!

فقال عثمان : أخرج عتانا من بلادنا !

فقال أبو ذر : ما أبغض إلي جوارك ، أين أخرج ... (١) - الخبير .

كانت هذه سياسة عثمان مع الصحابه ، فإنَّ النصيحة تستوجب النقمه والإبعاد ، وتهمه تفريق جماعه المسلمين وراء من يريد التصح لله !

أو لم تكن رغبه الناصح هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ أو لم يقل أبو بكر لجموع المسلمين : قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني (٢) ؟

ثم .. أو لم يتبع عمر أبا بكر في سيرته بهذا الشأن ؟

فلماذا لا يقبل عثمان نهج من سبقه ؛ ولماذا لا نراه يستشير الصحابه في الأحكام الشرعيه ، كما كان الشيخان يفعلانه ، بل يريد أن يحدث في الأحكام

١- الفتوح لابن أعمش ٢ : ٣٧٤ ، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ٥٦ - ٥٧ / الطعن التاسع ، والتمن منه و ٨ : ٢٦٠ .

٢- سيره ابن هشام ٦ : ٨٢ / أمر سقيفه بنى ساعده ، الكامل في التاريخ ٢ : ١٩٤ / حديث السقيفه ، البدايه والنهايه ٦ : ٣٠١ .

ويشترع دون أن يقف أمامه أحد ؟

فالصحابه كانوا يسعون للحفاظ على وحده الصف دوماً ، لكنَّ الخليفة استغلَّ ذلك التعاطف الديني من قبلهم ، وتصرَّف بالأُمور من أجل ترسيخ دعائم سياسته الخاصه !

فقد نقل عن ابن عوف - بالرغم من مخالفته عثمان - بأنه عندما خرج من عند عثمان - يوم اعترض عليه في إتمامه الصلاه بمنى - لقي ابن مسعود ، فقال ابن مسعود :

الخلاف شرّ ، قد بلغني أنه [أي عثمان] صلَّى أربعاً فصليت بأصحابي أربعاً ، فقال عبدالرحمن بن عوف : قد بلغني أنه صلَّى أربعاً ، فصليت بأصحابي ركعتين ، أما الآن فسوف يكون الأمر الذي تقول ، يعنى نصلِّي معه أربعاً (١) .

وقيل لابن مسعود : ألم تحدثنا أنَّ النبيَّ صلَّى ركعتين ، وأبا بكر صلَّى ركعتين ؟

فقال : بلى ؛ وأنا أحدثكموه الآن .. ولكنَّ عثمان كان إماماً فما أخالفه ، والخلاف شرٌّ (٢) .

وقيل لابن مسعود : عبت على عثمان ثمَّ صلَّيت أربعاً ! قال : الخلاف شرٌّ (٣) .

وجاء في طبقات ابن سعد : إنَّ ناساً من أهل الكوفه قالوا لأبي ذرّ - وهو

١- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٢٣ / أحداث سنه ٢٩ هـ الكامل فى التاريخ ٢ : ٢٩٤ .

٢- سنن البيهقى ٣ : ١٤٤ / باب من ترك القصر فى السفر / ح ٥٢٢١ ، معرفه السنن والآثار ٢ : ٤٢٦ / باب الإتمام فى السفر ح ١٥٩٥ ، تاريخ دمشق ٣٩ : ٢٥٤ .

٣- سنن أبى داود ٢ : ١٩٩ / باب الصلاه بمنى / ح ١٩٦٠ ، سنن البيهقى الكبرى ٣ : ١٤٣ ، ١٤٤ / باب من ترك القصر فى السفر / ح ٥٢١٩ ، ٥٢٢٠ .

بالريذه - : إنَّ هذا الرجل فعل بك ما فعل ، هل أنت ناصب لنا رايه (يعنى نقائله) ؟

قال : لا ؛ لو أنَّ عثمان سيّرني من المشرق إلى المغرب ، سمعت وأطعت (١).

كانت هذه حاله الصحابه مع عثمان في السنوات الست الأولى - حسبما حكته الصحاح والسنن - ، أما عندما رأوا أنَّ الدين على خطر ، فقد تغيرت سياستهم العامه ووقفوا بوجهه وأفتوا بقتله ، إذ مر عليك كلام السيده عائشه «اقتلوا نعثلاً ، فقد كفر» وكلام غيرها .

وقد أخرج الثقفى في تاريخه عن سعيد بن المسيب ؛ قوله : لم يكن مقداد وعمار يصليان خلف عثمان ، ولا يسميانه بأمر المؤمنين .

وعليه .. فالثوره - بنظرنا - لم تكن لأسباب شخصيه ، ولا تنحصر في اختلاس ذوى رحم الخليفه من بيت المال ، وتولية الفساق ، والتنكيل بالصحابه ، وإرجاع المطرودين ، وغيرها من الإحداثاات المذكوره فحسب ، بل يمكن عزو الثوره إلى عامل ديني وهو : عدم العمل بالكتاب والسنة النبويه ، والاحداث والتغيير والتبديل في الدين وإتيان ما لم يكن في الشريعه وتقديمه مواليه ، واخذة الاحكام عن أهل الكتاب ، وهذا وأمثاله هو الذى جعل بعض الصحابه يوجب على نفسه التقرب إلى الله بدم عثمان . بل ونرى من الصحابه من يوصى بعدم صلاه عثمان عليه بعد وفاته (٢) ، وثالث بشيء ثالث ورايع بامر رابع وهلم جرا .

١- فتح البارى ٣ : ٢٧٤ ، وأنظر : مصنف بن أبى شيبه ٧ : ٥٢٤ / باب ما ذكر في عثمان / ح ٣٧٧٠٢ ، والطبقات الكبرى ٤ : ٢٧٧ .

٢- جاء في أنساب الأشراف ٦ : ١٧٢ / باب قول عبدالرحمن بن عوف في عثمان ، وكذا في شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣ : ٢٨ بان عبدالرحمن أوصى بأن لا يصلى عليه عثمان ، فصلى عليه الزبير أو سعد بن أبى وقاص وقد كان حلف - لَمَا تابعت أحداث عثمان - أن لا يكلمه أبدا . وقد أوصى ابن مسعود بمثل ذلك أيضا ، أنظر : شرح نهج البلاغه ٣ : ٤٢ .

فجاء في تاريخ المدينة المنورة : بأنَّ عبدالله بن مسعود قال : ما سزنى أتى أردت عثمان بسهم فأخطأه وأنَّ لى مثل أحد ذهباً(١) .

وفى أنساب الأشراف : أنَّ بعض الحاضرين عند عبدالله بن مسعود قال - لما اتى عثمان لعياده ابن مسعود - : ان دم عثمان حلال(٢) .

وقال الحجاج بن غزويه الأنصارى : والله لو لم يبق بين أجله إلّا ما بين العصر إلى الليل لتقرّبتنا إلى الله بدمه(٣) .

وروى شعبه بن الحجاج ، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف قال : قلت له : كيف لم يمنع أصحاب رسول الله عن عثمان ؟

فقال : إنّما قتله أصحاب رسول الله(٤) .

وروى عن أبى سعيد الخدرى ، أنّه سئل عن مقتل عثمان : هل شهده أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : نعم ، شهده ثمانمائة .

وروى عن عبدالرحمن بن عوف أنّه قال لعلى : فإذا شئت فخذ سيفك وآخذ

١- تاريخ المدينة ٢ : ١٥٢ / ح ١٨٤٤ ، ومصنف بن أبى شيبه ٦ : ٣٦٤ / ح ٣٢٠٥٨ / أخرجه عن كلثوم الخزاعى ، قال : سمعت ابن مسعود ... الخبير ، قال كلثوم : أراه أراد قتله ، وفى المعجم الكبير ٩ : ١٦٩ /

ح ٨٨٣٨ ، قال كلثوم : أحسبه قال - أى ابن مسعود - أريد قتله .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٤٨ باب أمر عبدالله بن مسعود .

٣- أنساب الأشراف ٦ : ٢١١ / باب مقتل عثمان بن عفان .

٤- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٢٣ : ٢٧ - ٢٨ ، وأنظر أنساب الأشراف ٦ : ١٧١ .

سيبقى ، إنه خالف ما أعطاني (١) .

وقال ابن عمر - كما روى الواقدي عنه - : والله ما فينا إلا خاذل أو قاتل (٢) .

وقال سعد بن أبي وقاص : وأمسكنا نحن ولو شتتا دفعناه عنه (٣) .

وفي النصين الأخيرين إشاره إلى إمكان نصرته ، لكنهم أحجموا ! لماذا؟!

نحن أمام هذا الواقع .. إما أن نجرد سعدا وابن عمر من الحميه الدينيه أو نقول بمشروعيه جواز قتل الخليفه ، ولا ثالث .

ومن المؤشرات الداله على أنَّ الثوره على عثمان كانت ذات دافع ديني هي رساله من بالمدينه من أصحاب محمد ، إلى من بالآفاق ، والتي جاء فيها : إنكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله ، تطلبون دين محمد ، فإن دين محمد قد أفسده من خلفكم (وفي الكامل : خليفتمكم) ، وترك ... فهلموا ، فأقيموا دين محمد (٤) .

وجاء في كتاب المهاجرين الأولين إلى من بمصر من الصحابه والتابعين : أما بعد : أن تعالوا إلينا ، وتداركوا خلافة الله قبل أن يسلبها أهلها .. فإن كتاب الله قد بدل ، وسنه رسول الله قد غيرت ، وأحكام الخليفين قد بدلت ، فنشد الله من قرأ كتابنا من بقيه أصحاب رسول الله والتابعين بإحسان إلا أقبل إلينا وأخذ الحق لنا وأعطانا .. فأقبلوا إلينا إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وأقيموا الحق على

١- أنظر المصدر نفسه .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ٨ .

٣- تاريخ المدينه ٢ : ٢٢٣ / ح ٢٠٣٩ ، والإمامه والسياسه ١ : ٤٨ والمتن منه .

٤- تاريخ الطبري ٣ : ٤٠١ / باب في ذكر الخبر عن مقتل عثمان ، والكامل في التاريخ ٣ : ٥٨ .

النهج الواضح الذي فارقتم عليه نبيكم وفارقكم عليه الخلفاء... (١).

وقد روى من طرق مختلفه وبأسانيد كثيره أنَّ عمارا كان يقول : ثلاثه يشهدون على عثمان بالكفر وأنا الرابع ، أنا أشدُّ الأربعة لقوله تعالى : (وَمَنْ لَّمْ يَخُكْمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) وأنا أشهد الله إنَّه قد حكم بغير ما أنزل الله (٢).

وروى عن زيد بن أرقم من طرق مختلفه أنه قيل له : بأي شيء كفرتم عثمان ؟ فقال : بثلاث ، جعل المال دوله بين الأغنياء ، وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله بمنزله من حارب الله ورسوله ، وعمل بغير كتاب الله (٣).

وهناك الكثير من هذه النصوص التي تشير إلى ترك الخليفه الثالث العمل بكتاب الله وسننه نبيه وسيره الشيخين ، مما لها الدور الأكبر في قتله ، فعدم العمل بكتاب الله وسننه نبيه لا يمكن تخصيصه بتقريبه لأهله غير المنزهين ، وإن كانت تدخل ضمن عدم العمل بكتاب الله ، فإن تشريع الاحكام الشرعيه خلافا لصريح القرآن كما في آيه الوضوء الذي أطبق الجميع على نزول الوحي بالمسح ، لكنهم أولوها وقالوا بأن السنه جرت بالغسل ، طبقا لما رواه عثمان وعبدالله بن عمرو بن العاص وأمثالهم عن رسول الله ، وهذا الفعل لا يصح عن رسول الله حسب التحقيق عندنا ، إذ أن سنه رسول الله - تبعاً للقرآن - كانت بالمسح أيضا .

وبذلك تكون احداثات عثمان الدينيه وادخاله في الدين ما ليس منه هي

١- الإمامه والسياسه ١ : ٣٧ - ٣٨ .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ : ٥٠ - ٥١ .

٣- أنظر : المصدر السابق .

الأولى مما قالوه فى تفسير: الأحداث ، والابداع ، والتبديل (١). .

١- هنا أضافه راجع الملحق رقم ١ فى آخر الكتاب .

اشاره

تناولنا فيما سبق تحديد زمن النزاع وتعيين أطرافه ، واستكمالاً للبحث لا بدّ من التعرف على «الناس» المعنيين في حديث الوضوء ؟

إنّ البتّ بذكر أسمائهم صعب جدّاً ؛ لكن الشواهد والقرائن تدلّنا على كونهم من الرعيّل الأوّل ، ومن فقهاء الصحابه ، وهم ممّن عارضوا عثمان في أكثر من فكره وموقف .

ويمكنك التعرف على أسماء بعض أولئك «الناس» وفق الشواهد والقرائن التاليه :

١ - طرحنا - وبشكل إجمالي (١١) - بعض اجتهادات عثمان في قضايا مختلفه ، ثمّ حصرنا أسماء المعارضين له في تلك القضايا .

٢ - جردنا أسماء المخالفين لاجتهادات عثمان من الصحابه ، لكي نقف على أسماء المخالفين المطردين والمكثرين من تخطئه عثمان في اكثر من قضيه .

٣ - النظر إلى أولئك «الناس» وهل أنّهم قد رووا ما يوافق عثمان في الوضوء ، أم كانوا من مخالفيه في الوضوء؟!؟

١- كُنّا قد درسنا المسأله ، بصوره تفصيليه وأستقرايّه ، لكننا تركنا عرضها هنا تجنباً للإطاله .

«الناس» في الإحداثيات الأخرى !!!

١ - الصلاة بمبنى :

نوهنا سابقاً إلى كون دراستنا مبنية على بيان ملائسات الأحكام وجمع الخيوط الخفية للحدث ، وهذا الأمر قد يربطنا بقضايا متعدده ، وقد يلزمننا التكرار أحياناً في الكشف عن بعض تلك الخفايا ، وقد كنا ذكرنا أكثر من مره خبر إتمام عثمان الصلاة بمبنى وغيرها من إحداثاته كل مره بلحاظ خاص ، لكننا بإعادتنا الأخبار هنا نريد الوقوف على أسماء مخالفيه في تلك القضايا ثم تطبيقيها على ما نحن فيه .

لقد ناقشه في رأيه الجديد الصحابي عبدالرحمن بن عوف وقتد مزاعمه في حديث طويل(١) ؛ وكذا ناقشه أبو هريره ، وابن عمر ، وحتي عائشه ، وهؤلاء قد رووا أن الصلاة في السفر ركعتان ، لكن عائشه وكما ستقف لاحقاً أنتم الصلاة وربعتها بعد مقتل عثمان(٢) !! وعن ابن عباس : «خرج رسول الله آمناً لا يخاف إلا الله فصلّى اثنتين حتى رجع ، ثم خرج أبو بكر لا يخاف إلا الله فصلّى اثنتين حتى رجع ، ثم خرج عمر آمناً لا يخاف إلا الله فصلّى اثنتين حتى رجع ، ثم فعل ذلك عثمان ثلثي إمارته أو

١- مَرَّ بِكَ عَلَيْكَ فِي صَفْحَةِ ١١٥ - ١١٧ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لَا نَعِيدُهُ .

٢- أَنْظُرْ : زَادَ الْمَعَادَ ١ : ٤٧٣ / فَصَلَّ فِي هُدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي سَفَرِهِ وَعِبَادَتِهِ ، فِيهِ : وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِيِّ : وَأَمَّا فِعْلُ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ فَأَنْهَمَا تَأَوَّلَا تَأْوِيلًا . خَالَفَهُمَا غَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، أَنْظُرْ : الْمَحَلِيُّ ٤ : ٢٦٩ / بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ .

شطرها ثم صلاها أربعا، ثم أخذ بها بنو أمية» (١).

وعن عروه ، عن أبيه : «أن رسول الله صلى الصلاة الرباعية بمنى ركعتين ، وأن أبا بكر صلاها بمنى ركعتين وأن عمر بن الخطاب صلاها بمنى ركعتين ، وأن عثمان صلاها بمنى ركعتين شطرا ثم أتمها بعد» (٢) .

وقد اعترف عثمان - على أثر اعتراض الناس - بأن هذه الصلاة ليست بسنة رسول الله ولا سنة صاحبيه (٣) .

وعليه ، فقد تمخض الرأي الجديد الذى طرحه عثمان فى صلاة المسافر عن مخالفه كل من : على بن أبى طالب (٤) ، عبد الرحمن بن عوف (٥) ، عبد الله بن مسعود (٦) ، وأبى هريره ؛ وكان من قبلهم : النبى صلى الله عليه وآله ، والشيخان ، بل عثمان نفسه فى صدر خلافته .. حيث إنهم قد صلوها قصرا ، وبذلك يمكن عدّهم من المخالفين لرأيه الجديد ، وخالفه أيضا من وجوه الصحابه ، كل من :

- ١- مصنف عبدالرزاق ٢ : ٥١٨ / باب الصلاة فى السفر / ح ٤٢٧٧ ، وعنه فى كتر العمال ٨ : ١١٣ / باب القصر / ح ٢٢٧٢٠ .
- ٢- الموطأ ١ : ٤٠٢ / باب فى صلاة منى ح ٩٠٢ ، الإستذكار ٤ : ٣٣٥ / باب فى الصلاة بمنى ح ٨٦٩ .
- ٣- سنن البيهقى الكبرى ٣ : ١٤٤ / باب من ترك صلاة القصر / ح ٥٢٢٣ ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عثمان .
- ٤- مصنف ابن أبى شيبة ٢ : ٢٠٠ / باب فى مسيره كم يقصر الصلاة / ح ٨١١٣ ، و ٢ : ٢٠٤ / باب فى من كان يقصر الصلاة / ٨١٦٨ ، مسند البزار ٣ : ٧٩ / ح ٨٤٥ .
- ٥- مرّ عليك تخريجه .
- ٦- مصنف عبدالرزاق ٢ : ٥٦١ / باب من أتم فى السفر ح ٤٤٦٦ المعجم الكبير ٩ : ٢٨٩ / ح ٩٤٥٩ .

عبد الله بن عباس (١)، عمران بن حصين (٢)، عبد الله بن عمر (٣)، أنس بن مالك (٤)، وعائشه (٥)، وأبو جحيفه (٦)، وأبو ذر (٧). وبعض التابعين مثل: عروه بن الزبير (٨)، وحفص بن عمر (٩) وغيرهم .

- ١- سنن النسائي ٣ : ١٢١ / باب المكان الذي يقصر فيه الصلاة / ح ١٤٥٢ ، وجاء في مسند أحمد ١ : ٣٤٩ عن ابن عباس، أنه قال: من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين . وكان يقول : إنه فرض للمسافر صلاة ، وللمقيم صلاة ، فلا ينبغي للمقيم أن يصلي صلاة المسافر ، ولا ينبغي للمسافر أن يصلي صلاة المقيم . أنظر : مصنف عبدالرزاق ٢ : ٥٦١ / باب من أتم في السفر / ح ٤٤٦٦ .
- ٢- سنن الترمذى ٢ : ٤٣٠ / باب ما جاء في التقصير في السفر / ح ٥٤٥ ، سنن أبي داود ٢ : ٩ / باب متى يتم المسافر / ح ١٢٢٩ .
- ٣- صحيح مسلم ١ : ٤٨٢ / باب قصر الصلاة بمنى / ح ٣ من المجموعه ٦٩٤ ، عن مصنف بن أبي شيبه ٣ : ٢٥٦ / في الصلاة بمنى كم هي / ح ١٣٩٧٨ ، وفيه : وكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلاها ركعتين ، وجاء في المطالب العاليه ٥ : ٩٩ / باب قصر الصلاة في السفر / ح ٧٣٦ ، وإسناده صحيح ، أن عبدالله بن عمر سُئل عن الصلاة في السفر ، فقال : ركعتين ركعتين من خالف السنه كفر .
- ٤- صحيح البخارى ١ : ٣٦٩ / باب يقصر إذا خرج من موضعه / ح ١٠٣٩ ، صحيح مسلم ١ : ٤٨٠ / باب صلاة المسافر وقصرها / ح ٦٩٠ ، سنن الترمذى ٢ : ٤٣١ / باب ما جاء في التقصير في السفر / ح ٥٤٦ .
- ٥- صحيح البخارى ١ : ٣٦٩ / باب يقصر إذا خرج من موضعه / ح ١٠٤٠ ، صحيح مسلم ١ : ٤٧٨ / باب صلاة المسافرين وقصرها / ح ٦٨٥ أخرجه من ثلاث طرق .
- ٦- سنن النسائي ١ : ٢٣٥ / باب عدد صلاة الظهر في الحضر / ح ٤٧٠ ، مصنف ابن أبي شيبه ٢ : ٢٠٤ / باب من كان يقصر الصلاة / ح ٨١٦٥ ، و ٢ : ٢٠٥ / ح ٨١٧٥ ، المعجم الكبير ٢٢ : ١٠١ / ح ٢٤٧ ، كنز العمال ٨ : ١١٣ / باب القصر / ح ٢٢٧١٦ عن ابن النجار ..
- ٧- مسند أحمد ٥ : ١٦٥ / ح ٢١٤٩٥ ، مجمع الزوائد ٢ : ١٥٧ .
- ٨- انظر الموطأ ١ : ٤٠٢ ح ٩٠٢ باب صلاة منى .
- ٩- مسند أحمد ٣ : ١٥٩ ، مجمع الزوائد ٢ : ١٥٥ .

فتحصّل : أنّ المخالفين لعثمان في رأيه الفقهيّ المستحدث في إتمام الصلاة هم :

النبيّ الأكرم صلى الله عليه و آله .

أبو بكر .

عمر بن الخطّاب .

عليّ بن أبي طالب .

عبدالرحمن بن عوف .

عبدالله بن عباس .

أبو هريره .

عبدالله بن مسعود .

عبدالله بن عمر .

أنس بن مالك .

أبو ذر .

عمران بن حصين .

أبو جحيفه .

عائشه بنت أبي بكر .

عبدالله بن الزبير .

حفص بن عمر .

فالأحاديث المعارضه لرأى عثمان الصلاتي كثيره جدًا ، قد يصعب استقصاؤها وحصرها ، وقد اعتبرنا رواه (قصر النبيّ الصلاة بمنى) من مخالفى عثمان الفقهيين ، وكذا الحال بالنسبه إلى فعل النبيّ والشيخين

وقال ابن حجر العسقلاني: أخرج أحمد والبيهقي من حديث عثمان: وأنه لما صَلَّى بمنى أربع ركعات، أنكر الناس عليه (١) ... وعن ابن عباس ما يماثله (٢).

فالمخالفون لعثمان إذا هم «ناس» كثيرون من الصحابه والتابعين يشكّلون تياراً قوياً قبال التوجّه الجديد للخليفه؛ لكنّ تسلّم عثمان زمام أمور السلطه وشدّته في مواجهه معارضيه، جعلت بعض مخالفيه من الصحابه الفقهاء يتخذون موقف الصمت، أو مساييره الخليفه في بعض آرائه خوفاً من بطشه، أو من سرايه الخلاف إلى نتائج لا تحمد عقبها على المدى البعيد ومستقبل الرساله، ولذا نراهم قد صلّوا مثل صلاته، بالرغم من علمهم الجازم ببطلان دعوى عثمان وسقوط مستندها، كلّ ذلك إما خوفاً على أنفسهم، أو توقّياً للفتنه، إذ الخلاف شر (٣).

أنّ في اعتراضات الصحابه على عثمان إشاره إلى أنّهم كانوا لا يزّون للخليفه حقّ الإحداث في الدين، وتشريع ما لم يكن سائغاً في شريعه المسلمين، وإن كانوا يسايرونه رهبه أو رغبه أو لاي شيء آخر. وحتى أولئك الذين سايروا عثمان في إحدائاته السابقه لا نراهم يوافقونه فيما رواه عن رسول الله في الوضوء، بل نرى اختصاص تلك الأخبار بنفر يسير لا يتجاوز عدد الاصابع، وعلى رأسهم حمران بن أبان الذي اسلم في السنه الثالثه

١- فتح الباري ٢: ٥٧٠، مسند أحمد ١: ٦٢ / ح ٤٤٣، سنن البيهقي الكبرى ٣: ١٤٣ / باب من ترك القصر في السفر ح ٥٢٢٠.

٢- تاريخ الطبري ٣: ٣٢٢ / أحداث سنه ٢٩ هـ.

٣- سنن أبي داود ٢: ١٩٩ / باب الصلاه بمنى / ح ١٩٦٠، تاريخ الطبري ٣: ٣٢٢، البدايه والنهايه ٧: ٢١٨.

من خلافة عثمان ، والذي اسر في بيعه لليهود(١) !!

٢ - العفو عن عبيد الله بن عمر

من الثابت إن القصاص من أهم الحدود التي أكدت عليها الشريعة لإقامه العدل وردع المعتدين .

فجاء عن عمر بن الخطاب أنه قال - لما سمع ما فعل ابنه عبيد الله بالهرمزان - : انظروا إذا أنا مت فاسألوا عبيد الله البيهقي عن الهرمزان ، هو قتلني ؟ فإن أقام البيهقي فدمه بدمي ؛ وإن لم يقم البيهقي ، فأقيدوا عبيد الله من الهرمزان(٢) .

وكان عثمان يذهب إلى هذا الرأي الفقهية نفسه قبل أن تناط به الخلافة - . فقد روى عن أبي وجزة ، عن أبيه ؛ قال : رأيت عبيد الله يومئذٍ وإنه يناصي عثمان ، وإن عثمان ليقول : قاتلك الله قتلتي ؛ رجلاً يصلني ، وصبيه صغيره [بنت أبي لؤلؤه] ، وآخر من ذمه رسول الله [جفينة] ؟ ما في الحق تركك قال : فعجبت لعثمان حين ولي كيف تركه ! (٣) .

بعد ذلك بدا لعثمان أن يترث ولا يجمع قتل عمر وابنه معا ، ولأنه [حسب مدعاه الفقهية] ولي الدم .. عفا عن عبيد الله ، ولم يقتص منه (٤) ! وجعل ديته في

١- مَزَّ الكَلام عنه في صفحہ ٩٩ في حدوث الخلاف في الموضوع تحت عنوان (ما هو السر ؟) . وسيأتي الكلام عنه مفصلاً في المجلد الثاني من هذه الدراسة .

٢- سنن البيهقي الكبرى ٨ : ٦١ / باب أحد الأولياء إذا عدا على رجل فقتله بأنه قاتل أبيه / ح ١٥٨٦٢ ، تاريخ دمشق ٣٨ : ٦٣ / ترجمه عبيد بن عمر بن الخطاب .

٣- الطبقات الكبرى ٣ : ٣٥٧ / باب ذكر استخلاف عمر بن الخطاب ، و ٥ : ١٥ - ١٦ / الطبقة الأولى من أهل المدينة ، وكذا في تاريخ دمشق ٣٨ : ٦٤ ، تاريخ الإسلام ٣ : ٢٩٧ .

٤- سنن البيهقي ٨ : ٦١ / ح ١٥٨٦٢ ، الطبقات الكبرى ٥ : ١٥ - ١٦ .

والذى دفعه لانتخاذ هذا الرأى القصاصى هو عمرو بن العاص ، بحججه إنَّ الحادث وقع قبل خلافته ، وبهذا فقد خالف عثمان فى ذلك كلاً من :

عمر بن الخطَّاب (١) .

علئ بن أبى طالب (٢) .

المقداد بن عمرو (٣) .

زياد بن ليلى البياضى الأنصارى (٤) .

سعد بن أبى وقاص (٥) .

والأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله (٦) .

والمهاجرين والأنصار (٧) .

١- سنن البيهقى ٨ : ٦١ / ح ١٥٨٦٢ ، تاريخ دمشق ٣٨ : ٦٣ .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٣٠ / أمر الشورى وبيعه عثمان وكذا فى الطبقات الكبرى ٥ : ١٧ وفيهما ، قال على : أقد الفاسق ، فإنه أتى عظيماً ، قتل مسلماً بلا ذنب .

٣- تاريخ اليعقوبى ٢ : ١٦٣ - ١٦٤ .

٤- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٠١ ، والكامل فى التاريخ ٢ : ٤٦٧ / أحداث سنه ٢٣ هـ ، البدايه والنهائيه ٧ : ١٤٩ .

٥- الطبقات الكبرى ٥ : ١٦ / الطبقة الاولى من أهل المدينة من التابعين ، تاريخ الطبرى ٣ : ٣٠٢ ، الكامل فى التاريخ ٢ : ٤٦٦ / قصة الشورى .

٦- ومنهم عمار بن ياسر ، فقد ذكر الذهبى فى تاريخ الإسلام ٣ : ٣٠٦ ، أنه دخل على عمر بن الخطاب حين أصيب ، فقال له : حدث اليوم حدث فى الإسلام ، قال عمر : وما ذاك ؟ قال : قتل عبيدالله ، الهرمزان ، قال : إنا لله وإنا إليه راجعون . علئ به ، وسجنه .

٧- الطبقات الكبرى ٥ : ١٧ عن الزهرى ، قال : أجمع رأى المهاجرين والأنصار على كلمه واحده يشجعون عثمان على قتله ، أنظر أيضاً : تاريخ دمشق ٣٨ : ٦٥ / ترجمه عبيدالله بن عمر .

والمهاجرين الأولين (١).

والناس (٢).

٣- ردّه للشهود وتعطيل الحدود :

جاء عن عثمان إنه أمر بتعطيل الحدود ، وردّ الشهود الذين شهدوا على الوليد بن عقبه بشرب الخمر ، وقد خالفه في ذلك كل من :

علي بن أبي طالب (٣) .

طلحة ، والزبير ، وعائشه (٤) .

الصعب بن جثامه (٥) .

جندب بن زهير (٦) .

١- الطبقات الكبرى ٥ : ١٥ قال ابن سعد : فاجتمع المهاجرون الأولون فأعظموها ما صنع عبيدالله من قتل هؤلاء واشتدوا عليه وزجروه .

٢- أنظر الطبقات الكبرى ٥ : ١٧ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٦٣ ، شرح نهج البلاغه ٣ : ٦٠ .

٣- أنساب الأشراف ٦ : ١٤٤ عن الواقدي ، قال : وقد يقال إن عثمان ضرب بعض الشهود أسواطاً ، فأتوا علياً فشكوا ذلك إليه ، فأتى عثمان ، فقال : عطلت الحدود وضربت قوماً شهدوا على أخيك فقلبت الحكم . وروى المسعودي : أن عثمان زجر الشهود ودفع في صدورهما ، قائلاً تنحيا عني ، فأتيا علي ... الخ ، مروج الذهب ٢ : ٣٣٦ / باب عمال عثمان .

٤- أنساب الأشراف ٦ : ١٤٤ عن أبي إسحاق ، قال : فأتى الشهود عائشه فأخبروها بما جرى بينهم وبين عثمان ، وأن عثمان زجرهم ، فنادت عائشه : إن عثمان أبطل الحدود وتوعد الشهود .

٥- تاريخ الطبری ٣ : ٣٢٩ ، المعرفة والتاريخ ٣ : ٣٢١ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٣٦٩ / الترجمة ٧٣٦ ، له ، صحابي كان أحد الأربعة الذين شهدوا عند عثمان .

٦- أنساب الأشراف ٦ : ١٤٤ ، وأنظر : فتح الباري ٧ : ٥٧ .

أبي حبيبه الغفاري (١) .

أبي زينب بن عوف الأزدي (٢) .

وربط من أصحاب رسول الله (٣) .

كشفت لنا جملة هذه الآراء الفقهيّة في الوضوء ، والصلاة ، والقصاص ، والحدود عن وجود عدد كبير من الصحابة والتابعين يخالفون عثمان ، وقد عبّر عنهم في ألفاظ الرواة والمؤرخين ، في أحيان كثيرة ، بلفظ «الناس» إشعاراً منهم بضخامه الكمّ المعارض لنهج عثمان وآرائه الفقهيّة . وهو يشبه عدد المعارضين لعثمان في الوضوء .

وكان أولئك المعارضون يقدّمون الأدلّة القاطعة ، ويحتجّون على الخليفة بتعطيل الحدود ، ومخالفة نظره ورأيه لما ثبت عندهم عن رسول الله خلافة مدعوما بما هو موجود في القرآن الحكيم .

ومثل ذلك تراه في كلام ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعلى بن أبي طالب إذ يتمسكون بالقرآن والسنة النبويّة الثابتة على خطأ معتقد عثمان في غسل الرجلين ، لأن غسل القدمين لا يتطابق مع الثابت المشهور في وضوء رسول الله وصريح الذكر الحكيم ، لأنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع (٤) ، فالذي يدعو إليه عثمان يجب أن يكون أكثر من مد يقينا ، إذ الوضوء العثماني يحتاج إلى اړطال من الماء وهذا لا يتيسر في بلد مقفر وحسب قول نبي الله إبراهيم { رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ } ، كما أنّه هو الآخر لا يتفق مع كون دين الله دين يسر

١- المصدر نفسه .

٢- المصدر نفسه .

٣- الأغاني ٥ : ١٤٣ عن الزهري .

٤- المد : ثلاثة أرباع اللتر ، والصاع ثلاثة أرتال .

وليس بدین عسر .

وإذا ما أصَرَ الخليفة في موقفه تلك ، فهم بين تارك له ناقم ، وبين ساكت عنه غير راضٍ .

فإذن قد وقفت على أنّ الأخبار لم تنقل لنا إحصاءً دقيقاً ، ولا ذكراً مفصّلاً لأسماء من عارض الخليفة من الصحابه الآخرين في تلك الأحداث ، ولكن الروايات والنقول قد أشارت إليهم بألفاظ مختلفة ، مثل :

الناس .

ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله .

رهط من أصحابي النبي صلى الله عليه وآله .

جمع من الأنصار والمهاجرين ... ، وما شاكلها من عبارات .

ومن خلال تتبعنا الدقيق للمرويات ، تمكّننا من تشخيص بعض أفراد تلك العبارات العامه كما وقفنا على كلمات ابن عباس وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب وهم من الذين قد تمسكوا بالقرآن والسنة النبويه النابته على خطأ معتقد عثمان في غسل الأقدام .

فالناس في الوضوء هم اتجاه عام يشابه اتجاه الناس في (رد الشهود وتعطيل الحدود) إذ نقل من طريق الزهريّ : إنّ ابن شاس الجذاميّ قتل رجلاً من أنباط الشام ، فرجع إلى عثمان ، فأمر بقتله ؛ فكلّمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله ، فنهوه عن قتله ؛ قال : فجعل دينه ألف دينار(١) .

وهذا النصّ كما ترى لم يذكر من أسماء الناس المخالفين لعثمان ، إلّا الزبير بن

١- الأم ٧ : ٣٢١ ، مسند الشافعي ١ : ٣٤٤ / كتاب الدييات ، سنن البيهقي الكبرى ٨ : ٣٣ / ح ١٥٧١١ .

العوام ، أما الباقون فقد درجهم جميعا تحت عبارة (ناس من أصحاب رسول الله) ؛ لكنَّ التبع يدلُّنا على أنَّ الراويين لحديث النبي صلى الله عليه وآله القائل : «لا يقتل مسلم بكافر» ، أو الذين نقلوا ما يوافقه معني عن النبي صلى الله عليه وآله أو الصحابه ، أو الذين التزموا بذلك عملاً هم :

عمر بن الخطاب(١).

علي بن أبي طالب(٢).

مالك الأشتر(٣).

قيس بن سعد بن عباد(٤).

عائشه(٥).

١- جاء عن عمر بن الخطاب أنه كتب في مثل ذلك أن يقاد به ، ثم ألقه كتابا ، قال فيه : لا تقتلوه ولكن اعتقلوه . تلخيص الحبير ٤ : ١٥ - ١٦ / باب ما يجب القصاص به / ح ١٦٨٥ ، نيل الأوطار ٧ : ١٥١ / باب لا يقتل مسلم بكافر ، وتحفه الأوحدي ٤ : ٥٥٨ من الباب نفسه .

٢- صحيح البخارى ٣ : ١١١٠ / باب فكاك الأسير / ح ٢٨٨٢ ، و ٦ : ٢٥٣١ / باب العاقلة / ح ٦٥٠٧ ، و ٦ : ٢٥٣٤ / باب لا يقتل المسلم بكافر / ح ٦٢١٧ ، سنن الدارمي ٢ : ٢٤٩ / باب لا يقتل مسلم بكافر / ح ٢٣٥٦ .

٣- سنن النسائي المجتبى ٨ : ٢٤ / باب سقوط القود من المسلم للكافر / ح ٤٧٤٦ ، مسند أحمد ١ : ١١٩ / ح ٩٥٩ .

٤- مسند أحمد ١ : ١٢٢ / ح ٩٩٣ ، سنن البيهقي الكبرى ٨ : ٢٩ / باب فيمن لاقتصاص بينه باختلاف الدينين / ح ١٥٦٨٨ .

٥- كتاب الديات لابن أبي عاصم : ٢٥ ، وسنن البيهقي الكبرى ٨ : ٢٩ / ح ١٥٦٩٣ ، مسند أبي يعلى ٨ : ١٩٧ / ح ٤٧٥٧ .

عبدالله بن عباس (١).

عبدالله بن عمرو بن العاص (٢).

عبدالله بن عمر بن الخطاب (٣).

عمران بن الحصين (٤).

فالمظنون أن بعض هؤلاء كانوا ممن كَلَّمَ عثمان وردّه عن قتله المسلم بالذمى، ومن الثابت ان المكلمين لعثمان كانوا من رواه هذا الأثر النبوى والمعتقدين به، إذا لا معنى لتكليمهم وردعهم بلا حجّه يحملونها عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

ولم تقتصر آراء عثمان الفقيهيه على رأيه الثلاثي الغسلي في الوضوء، ورأيه الإتمامي في الصلاة للمسافر، ورأيه التسامحي في القصاص، ورأيه الإبطالي في الحدود، ورأيه في قتل المسلم بالذمى، بل امتدت إلى: خطبه صلاه العيدين أيضا!.. فقد قدّمها الخليفة الثالث على الركعتين وإليك هذا النص:

-
- ١- سنن ابن ماجه ٢: ٨٨٨ / باب لا يقتل مسلم بكافر / ح ٢٦٦٠، كنز العمال ١٥: ٤ / الإكمال من قصاص النفس / ح ٢٦٥٩.
 - ٢- سنن أبي داود ٤: ١٧٣ / باب ولي العمد يرضى بالديه / ح ٤٥٠٦، سنن ابن ماجه ٢: ٨٨٧ / باب لا يقتل المسلم بكافر / ح ٢٦٥٩، سنن الترمذى ٤: ٢٥ / باب ما جاء في ديه الكفار / ح ١٤١٣.
 - ٣- صحيح ابن حبان ١٣: ٣٤١ / ذكر نفى القصاص بالقتل / ح ٥٩٩٦، أحكام القرآن، للجصاص ١: ١٧٥ / باب قتل المؤمن بكافر، موارد الظمان: ٤١٥ / باب ما جاء في غزوه الفتح / ح ١٦٩٩.
 - ٤- الأم ٧: ٣٢٢، سنن البيهقي الكبرى ٨: ٢٩ / باب فيمن لا فصاص بينه باختلاف الدينين / ح ١٥٦٩٢، وأنظر: المعجم الكبير ١٨: ١١٠ / ح ٢٠٩.

٤ - تقديم الخطبة على الصلاة في العيدين :

روى ابن المنذر ، عن عثمان ، بإسناد صحيح إلى الحسن البصرى ؛ قال : أول من خطب قبل الصلاة عثمان ؛ صلى بالناس ، ثم خطبهم ، فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أى : صار يخطب قبل الصلاة (١) .

هذا ، مع أن الثابت روايته من فعل النبي صلى الله عليه وآله هو صلاة الركعتين ثم الخطبة .

ومن الذين رووا فعل النبي صلى الله عليه وآله ذلك :

عبدالله بن عباس (٢) .

عبدالله بن عمر (٣) .

أبو سعيد الخدرى (٤) .

-
- ١- فتح البارى ٢ : ٤٥٢ / باب المشى والركوب إلى العيد والصلاة ، شرح سنن ابن ماجه ١ : ٩١ / باب سجود القرآن / ح ١٢٧٥ ، تحفه الأhozى ٣ : ٦١ / باب فى صلاة العيدين بغير أذان ولا أقامه / ح ٥٣١ .
- ٢- صحيح البخارى ١ : ٣٢٧ / باب الخطبة بعد العيد / ح ٩١٩ ، و ١ : ٣٣٢ / باب موعظه الإمام للنساء / ح ٩٣٦ ، و ٢ : ٥٢٥ / باب العرض فى الزكاة / ح ١٣٨١ ، صحيح مسلم ٢ : ٦٠٢ / كتاب صلاة العيدين / ح ٢ من المجموعه ٨٨٤ ، سنن الدرهمى ١ : ٤٥٦ / باب صلاة العيدين / ح ١٦٠٣ .
- ٣- صحيح البخارى ١ : ٣٢٧ / باب الخطبة بعد العيد / ح ٩٢٠ ، صحيح مسلم ٢ : ٦٠٥ / كتاب صلاة العيدين / ح ٨٨٨ ، مسند أحمد ٢ : ٧٢ / ح ٥٣٩٤ ، سنن الترمذى ٢ : ٤١١ / ما جاء فى صلاة العيدين قبل الخطبة / ح ٥١٣ وفيه حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، ويقال أن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم ، وروى الشافعى عن عبدالله بن يزيد الخطمى أن معاويه هو أول من قدم الخطبة . وأنظر : الأم ١ : ٢٣٥ .
- ٤- صحيح البخارى ١ : ٣٢٦ / باب الخروج إلى المصلى / ح ٩١٣ ، صحيح مسلم ٢ : ٦٠٥ / كتاب صلاة العيدين / ح ٨٨٩ ، سنن أبى داود ١ : ٢٩٦ / باب الخطبة فى العيد / ح ١١٤٠ .

جابر بن عبدالله الأنصاري (١).

أنس بن مالك (٢).

عبدالله بن السائب (٣).

البراء بن عازب (٤).

بالإضافة إلى عثمان نفسه، إذ كان أولاً يصلي ثم يخطب، كما تقدّم، وهو فعل الإمام على أيضاً (٥).

وبعد هذا فقد عرفت بأن المخالفين لعثمان كانوا من الصحابه ولم يكونوا من الذين قد تأثروا بالاتجاهات المنحرفة البعيده عن واقع الإسلام ومن يسمونهم بالسبئيه .

بعد نُقلنا بعض آراء عثمان بن عفّان، وأسماء مخالفه من الصحابه البارزين، وكشفتنا عن آراء الخليفه الفقيهه التي عاكست فقه سائر الصحابه، اتّضح لنا أنّ المراد

١- صحيح البخارى ١: ٣١٥ / باب من جاء والإمام يخطب، يصلى ركعتين خفيفتين / ح ٨٨٩، و ١: ٣٢٦ / باب الركوب والمشى إلى العيد والصلاه قبل الخطبه / ح ٩١٥، صحيح مسلم ٢: ٦٠٣ / كتاب صلاه العيدين / ح ٨٨٥.

٢- المدونه الكبرى ١: ١٦٩ / باب صلاه العيدين .

٣- سنن ابن ماجه ١: ٤١٠ / باب ما جاء فى انتظار الخطبه بعد الصلاه / ح ١٢٩٠، سنن أبى داود ١: ٣٠٠ / باب الجلوس للخطبه / ح ١١٥٥، المستدرک على الصحيحين ١: ٤٣٤ / كتاب صلاه العيدين / ح ١٠٩٣، سنن النسائى ٣: ١٨٥ / باب التخيير بين الجلوس فى الخطبه للعيدين / ح ١٥٧١ .

٤- صحيح البخارى ١: ٣٢٨ / باب الخطبه بعد العيد / ح ٩٢٢، سنن النسائى ٣: ١٨٤ / باب الخطبه فى العيدين بعد صلاه العيد / ح ١٥٧٠ .

٥- الموطأ ١: ١٧٩ ذيل الحديث ٥، مصنف ابن أبى شيبه ٢: ٤٨ ح ٦، تاريخ يعقوبى ٢: ١٦٢ قال أبو عبيد: شهدت العيد مع على فكان يصلى ثم يخطب .

من لفظ « الناس » فى روايات الموضوع - على وجه التحديد - هم بعض أولئك الصحابه الكبار وأمثالهم ، وأنَّ عثمان هو مؤسس المدرسه الموضوعيه الجديده .

نعم ؛ وبهذا .. يرتفع الاستيعاد والاستغراب فى نسبتنا لعثمان الابتداء فى الموضوع وغيره ويمكننا أن نقول قولاً باطمئنان : أنَّ فقه الخليفه الثالث لم يكن يتمسّى مع فقه الصحابه ، لتأثره بمباني أهل الكتاب ، وأقوال أمثال حمران بن أبان ، وتكثر اجتهاداته باحداثاته خلافا للنص ، وعدم عمله بسنه الرسول وسيره الشيخيين ، بل ترجيح رأيه على أقوالهما ، فهو بنظرنا قد أخطأ فى الفهم ، والاستنباط ، وردّ الفروع إلى الأصول ، وإنَّ علله المستنبطه ، ووجهه الاستحسانيه لم تلق التأييد والقبول ، إلّا من نفر قليل دفعتهم إلى ذلك دوافع مختلفه ، فقهيّه ، وسياسيه ، واجتماعيه ، وعشائريه وغيرها ممّا سوف نتقف على المزيد منه لو واصلت معنا البحث حتّى أواخر مجلدات الكتاب ، أمثال عبدالله بن عمرو الذى روى قوله صلى الله عليه وآله « فمن زاد أو نقص فقد ظلم » تأييدا لمذهب عثمان بن عفان فى الموضوع .

وما أن وصلت الأيام لمعاويه بن أبى سفيان وأنصاره ، حتّى صارت افكار وآراء الخليفه الثالث مدرسه فقهيّه ضخمة ، أرسى قواعدها عثمان ، وأقام بناءها - فيما بعد - الأمويون ، ونظرها دعائهم أمثال ابن شهاب الزهري ، وسار على نهجها ما لا يحصى من المسلمين .

وأحتمل البعض أن يكون هذا الموضوع أمويا وليس بعثماني وذلك لروايه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص الخبر الآنف .

وكذا روايه حمران بن أبان - الذى هو ربع أربع بنى أميه حسب تعبير سليمان بن عبدالملك - واختصاص الأخبار الصحيحه عن عثمان فى الموضوع به ، وتصدّر

روايته المجاميع الصحيحه! وأنَّ المحدث لو أراد أن يكتفى بخبر صحيح في الوضوء لاكتفى بخبر حمران عن عثمان .

أنا لا أريد أن أنقد هذا الرأي أو أرجحه ، لا اعتقادي بلزوم أعمال الفكر لفهم النصوص ، كي يفتح أذهاننا ويساعدنا على تفهم الأمور ، أرجع إلى صلب الموضوع وأقول :

ترشح مما سبق بروز أسماء لامعه من الصحابه المعارضين لرأى عثمان قد تكون مطرده المخالفه معه ، عامله بدأب وإخلاص من أجل إيصال الفقه الذى استقته من رسول الله صلى الله عليه وآله إلى جميع الناس ، رافضه لكل ما يأتى من الخليفه الثالث ومن سار على نهجه - من اراء فقهيه جديده - .. وكان على رأس تلك المجموعه :

علی بن أبى طالب .

عبدالله بن عباس .

طلحه بن عبيدالله .

الزبير بن العوام .

سعد بن أبى وقاص .

عبدالله بن عمر .

عائشه بنت أبى بكر .

ومن هؤلاء خرج الذين افتوا بقتل عثمان، وجوزوه ومنهم من كان لا يصلّى خلفه، ولا يسميه بأمر المؤمنين، إذ أوصى البعض - كعبدالرحمن بن عوف(١)، وابن

١- قال المزى فى ترجمه عبدالرحمن بن عوف فى تهذيب الكمال ١٧ : ٣٢٨ / الترجمه ٣٩٢٣ قال : توفى ابن عوف سنه ٣٣ هـ . وصلى عليه عثمان ، وقيل الزبير بن العوام ، وقيل أبنه . أنتهى . ولا يخفى على القارئ الكريم ، أن عبدالرحمن بن عوف مات وهو ناقما على عثمان بن عفان ، فقد قال أبو هلال العسكرى فى الأوائل : ١٣٦ أنه حينما بنى عثمان قصره فى طمار أو الزوراء وضع طعاما ودعا الناس - ومنهم عبدالرحمن - فحضروا ، فلما نظر عبدالرحمن إلى بنائه قال : يابن عفان قد صدقنا عليك ما كنا نكذب فيك ، وإنى أستغفر الله من بيعتك ، فغضب عثمان ، وقال أخرجته عنى يا غلام فأخرجوه ، وأمر الناس أن لا يجالسوه فلم يكن تأتبه إلا ابن عباس كان يأتبه فيتعلم منه القرآن والفرائض . فمرض عبدالرحمن فعاده عثمان فكلمه فلم يكلمه حتى مات . وذكر ابن قتيبه فى المعارف ١ : ٥٥ قال : كان عثمان بن عفان مهاجرا لعبدالرحمن بن عوف حتى ماتا ، وهذه النصوص تخالف صلاه عثمان عليه كما جاءت فى بعض الأقوال فى تهذيب الكمال .

مسعود(١)، وغيرهم - أن لا يصلّي عليه عثمان بعد وفاته ، وأنّ الجموع الهاجمه عليه قد منعت من دفنه - والصلاه عليه - في البقيع... (٢)، بل دفن بعد ثلاثه أيام في مقابر اليهود (حش كوكب) !! فما يعنى كل هذا ؟

أجل أنّ هذا كان بسبب إحدائات عثمان المتكرره فى الدين واعتماده على غير الكفوئين من مواليه واقاربه ، فدراسه سلسله الأحداث فى عهد عثمان بتأمل وموضوعيه وتجرد عن العصبية ، تجعلنا نستبعد أن يكون أولئك الصحابه وبتلك الممارسات والمواقف إنّما ثاروا على عثمان بسبب تدهور الأوضاع الاقتصاديّه ، أو بسبب سوء النظام الإداري - كما يدعى ذلك غالب الكتاب - فحسب ، فالسبب كان دينيا أيضا ، ونستمدّ هذ التوجيه من نصوصهم التى مرّ بنا بعضها ، ودعوه الصحابه

-
- ١- تاريخ المدينه ٢ : ١٥٢ ، ح ١٨٣٨ عن إسماعيل بن أبى خالد ، قال : أوصى - ابن مسعود - عبدالله بن الزبير وأمره ألا يصلّى عليه عثمان ، فلما مات عَجَلَه . وأنظر : سنن البيهقى الكبرى ٤ : ٢٩ / باب من قال الوصى بالصلاه عليه أولى / ح ٦٦٩٠ ، وتاريخ دمشق ٣٣ : ٦١ / الترجمه ٣٥٧٣ له .
- ٢- أنظر : تاريخ المدينه ١ : ٧٥ / باب قبر عثمان بن عفان / ح ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وتاريخ الطبرى ٣ : ٤٣٩ / أحداث سنه ٣٥ هـ .

إلى قتله ، وهذا ما يوحى إلى ارتداده وكفره حسب رأى أولئك الصحابه ، وعدم عمله بكتاب الله وسنة نبيه وتغييره لاحكام الله ، واحداثه أحكاما لم يعهدونها .

روايات موضعه :

وضع أنصار مدرسه عثمان أحاديث على لسان مخالفى الخليفه المطردين ! ليتمكنهم بذلك من الاستنصار لوضوئه ، ومن تلك الأحاديث ما رواه أبو النضر ، حيث قال :

إنَّ عثمان دعا بوضوء ، وعنده طلحه والزبير وعليّ وسعد ؛ ثمَّ توضَّأ وهم ينظرون .

فغسل وجهه ثلاث مَرَّات ، ثمَّ أفرغ على يمينه ثلاث مَرَّات ، ثمَّ أفرغ على يساره ثلاث مَرَّات ، ثمَّ رَشَّ على رجله اليمنى ، ثمَّ غسلها ثلاث مَرَّات ، ثمَّ رَشَّ على رجله اليسرى ، ثمَّ غسلها ثلاث مَرَّات ؛ ثمَّ قال للَّذين حضروا: أنشدكم الله، أتعلمون أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوضَّأ كما توضَّأت الآن ؟ قالوا : نعم . وذلك لشيء بلغه عن وضوء رجال(١) .

وهذه الروايه .. زياده على سقوطها سندا ، بانقطاعها بأبى النضر ، كما قال البوصيرى(٢) فإنَّها ساقطه المتن ، لأنَّ الوضوء المنقول فيها خالٍ من مسح الرأس ، وهو وضوء غير مجزٍ باتِّفاق المسلمين ، فكيف يشهد على ذلك أربعة من أكابر الصحابه ، فالمرجح قوِّيا - بعد احتمال سقوط المتن - أن يكون الخبر إعلامياً

١- كنز العمال ٩ : ١٩٥ ح ٢٦٩٠٧ .

٢- كنز العمال ٩ : ١٩٥ / فرائض الوضوء / ح ٢٦٩٠٧ .

وسياسياً، إذ نرى الراوى يؤكد على الفعل الثلاثي وغسل الأرجل ويتناسى حكم الرأس، لأنّ النزاع بين هؤلاء الأربعة وعثمان كان فيهما .

وكذا توحى العبارة بأنّ طلحه والزبير وعلياً وسعداً هم المعنيون بجمله (وذلك لشيء بلغه عن وضوء رجال) ! وهو يشابه إسهادهم على فضائله !!

بلى قد توجه الهيتمى إلى هذا الأمر وجاءت جملة «ومسح رأسه» فى زياداته (١) فى حين لم تكن هذه الزيادة فى مسند الحارث الذى روى عنه المتقى الهندى .

وعليه فنسب هذا الخير إلى هؤلاء الصحابه جاء للتقليل من أهميته القضية، لأنهم - وكما عرفت - من المخالفين المطردين لفقهاء عثمان، ومن جملة «الناس» المخالفين للخليفة الثالث فى وضوئه ..

ومن ذلك ما أخرجه النسائي بسنده عن شيبه: أن محمّد بن عليّ (الباقر) أخبره، قال: أخبرنى أبى عليّ (زين العابدين) أن الحسين بن عليّ قال:

دعانى أبى عليّ بوضوء فقربته له، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرّات قبل أن يدخلهما فى وضوئه، ثمّ مضمض ثلاثاً، واستنثر ثلاثاً، ثمّ غسل وجهه ثلاث مرّات، ثمّ غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً، ثمّ اليسرى كذلك، ثمّ مسح برأسه مسحه واحده، ثمّ غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً، ثمّ اليسرى كذلك، ثمّ قام قائماً فقال: ناولنى، فناولته الإناء الذى فيه فضل وضوئه فشرب من فضل وضوئه قائماً، فعجبت، فلمّا رآنى، قال: لا

تعجب فإني رأيت أباك النبي صلى الله عليه وآله يصنع مثل ما رأيتني صنعت يقول لوضوئه هذا وشرب فضل وضوئه قائماً (١).

إنَّ علامات الوضع بارزه على هذا الخبر ، ولا أكلف نفسي مؤونه الجواب عنه ، لأنَّ الصفحات القادمة ستثبت أنَّ وضوء عليّ بن الحسين ، ومحمد بن عليّ ، وجعفر بن محمد ، وابن عباس وغيرهم من أولاد عليّ هو غير المنقول هنا عن عليّ (٢) .

ولا أدري ما معنى قوله : (فعجبت ، فلما رأني قال : لا تعجب ، فإني...) !

وهل إنَّ الحسين بن عليّ كان يعتقد أنَّ شارب فضل ماء الوضوء واقفا مبدع ، كما ترى تعجبه في النص !!؟

أم إنَّه كان من أولئك المُحدثين في الدّين - والعباذ بالله ، والذين كانوا لا يرون شرب فضل الوضوء واقفا ، والذين ستقف على حالهم في عهد عليّ بن أبي طالب ؟ أم إنَّه تعجب من وضوء أبيه والذي كان غير معهود له ولا هو بالمتعارف في ذلك البيت !!؟

نعم ؛ إنَّ ظاهره الافتعال والتزوير قد تفسّدت ولقيت رواجاً في العهد الأمويّ ، وستقف على المزيد في مطاوى الكتاب .

والأنكى من هذا ، ذلك الخبر المفتعل الذي ينصّ على ذهاب عليّ إلى ابن عباس من أجل أن يُعلّمه وضوء رسول الله !!

فقد أخرج أبو داود ، والبخاري ، وغيرهما .. عن ابن عباس ؛ إنَّه

١- سنن النسائي ١ : ٦٩ / باب صفه الوضوء / ح ٩٥ .

٢- سننشير إليها في آخر هذا المجلد ان شاء الله تعالى ولنا وقفه أخرى معها في البحث الروائي نناقش فيه ما رواه أهل البيت في صفه وضوء رسول فانتظر .

قال : دخل عَلِيٌّ عَلِيٌّ - يعني ابن أبي طالب - وقد أهرق الماء ، فدعا بوضوء .. فأتيناه بتور فيه ماء ، حتّى وضعناه بين يديه ؛ فقال : يا ابن عباس ! ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قلت : بلى .. ، فأضفى الإناء على يده فغسلها ... - الخبر - (١١) ، فأتى بوضوء عثمان عن النبي صلى الله عليه وآله !

والآن ، نتساءل : هل يصحّ هذا الخبر مع ما عرفنا من موقف عليّ بكونه الرائد والمعيد لمدرسه الوضوء الثنائى المسحّى كيانها ؟

وهل كان ابن عباس - حقًا - بحاجة إلى معرفه الوضوء .. وهو جبر الأئمّه !؟

بل ، كيف نوفّق بين هذا الخبر مع ما نُقِلَ عن ابن عباس فى اعتراضه على الرّبّيع بنت معوذّ ، بقوله : أبى الناس إلّا الغسل ، ولا أجد فى كتاب الله إلّا المسح ؛ وقوله : الوضوء غسّلتان ومسحّتان ؛ و .. (٢) !؟

ألم يعد ابن حجر (٣) ، وابن حزم (٤) ، وابن قدامة (٥) ، والعيني (٦) ابن عباس

- ١- سنن أبى داود ١ : ٢٩ / باب صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله / ح ١١٧ ، مسند البزار ٢ : ١١١ / ح ٤٦٤ ، سنن البيهقى الكبرى ١ : ٥٣ / باب التكرار فى غسل الوجه / ح ٢٤٨ عن أبى داود .
- ٢- سننحّ دور الحكومتين الأمويه والعباسيه فى اشاعه التحريف فى النصوص الحديثيه للوضوء .
- ٣- قال ابن حجر فى فتح البارى ١ : ٢٦٦ ، وكذا الشوكانى فى نيل الأوطار ١ : ٢٠٨ - ٢٠٩ ولم يثبت عن أحد من الصحابه خلاف ذلك [أى الغسل] إلّا عن عليّ وابن عباس وأنس .
- ٤- قال ابن حزم فى المحلى ٢ : ٥٦ م ٢٠٠ : ... وقد قال بالمسح على الرجلين جماعه من السلف منهم : عليّ بن أبى طالب وابن عباس .
- ٥- قال ابن قدامة فى المغنى ١ : ٩٠ م ١٧٥ : ... ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح غير من ذكرنا - وكان عليّ بن أبى طالب وابن عباس ممن ذكرهم - .
- ٦- عمدته القارئ ٢ : ١٣٩ وأنظر تفسير الطبرى ٦ : ١١٣ - ١٣٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣ : ٣٣٢ - ٣٥٢ وتفسير ابن كثير ٢ : ٢٧ وكنز العمال ٩ : ٢٠٨ وفيه ان مذهب الإمام عليّ هو المسح لا الغسل .

من الصحابه القائلين بوجوب المسح على القدمين .

وعليه .. فأئنا نرجح أن يكون «الناس» الذين يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الوضوء ، هم من المخالفين المطّردين ، أمثال الإمام على وابن عباس و ...

ونستند في ترجيحنا على مايلي :

١ - مخالفتهم لعثمان في أغلب اجتهاداته - كما مرّ عليك - .

٢ - عدم ورود أسمائهم في قائمة الراوين للوضوء الثلاثي الغسلي الذي وضع عثمان لبيه تأسيسه وعصده عبدالله بن عمرو بن العاص ، ونشره حمران بن أبان .

٣ - ورود أسماء بعضهم في قائمة الراوين للوضوء الثنائي المسحي (١٧) .

إذا القرائن المدرجه أعلاه تُوصلنا إلى أنّ «الناس» هم المعارضون المطّردون لعثمان.

١- وستقف على اسمائهم لاحقاً في الجانب الروائي من هذه الدراسه إن شاء الله .

تلخيص مما سبق :

وحده الوضوء في زمن النبي صلى الله عليه وآله والشيخين .

ظهور الخلاف في زمن عثمان بن عفان .

اختلاف عثمان مع « ناس » هم من أعظم الصحابه .

البادئ بالخلاف : عثمان .

عدم ارتضاء الصحابه لرأى عثمان .

مخالفة عثمان بن عفان لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيره الشيخين .

إشارة

بعد أن توصلنا في البحوث السابقة إلى تعيين زمن الخلافة ، ومنزله المختلفين ، نتساءل ، بما يلي :

لو صح ما ذهبنا إليه ، فلماذا لا نرى لعليّ موقفاً في مواجهه هذه البدعه الظاهره ، من خطبه أو رساله أو رأى ؟

وإذا كان الأمر كذلك .. فما هو تفسيرنا لها ؟

أضف إلى ذلك ، أنّ الشيخ الأميني - وهو من علماء الإماميه - وكذا المجلسي وغيره من الأعلام الذين اشاروا إلى مثالب عثمان لم يتطرقا لهذه المسأله ، ولم يعدّاه من مبتدعات الخليفه الثالث !

نلخص الجواب عن هذا التساؤل في أربع نقاط :

الأولى : معارضه الصحابه لوضوء عثمان

أوقفنا البحوث السابقه على وجود معارضه دينيه قويه كانت تواجه الخليفه ، وقفت له بالمرصاد وعارضت اجتهاداته ، وبمناسبات عديده ، لكنّ الخليفه ظلّ غير عابئ بتلك المعارضه ، وواصل مسيره في تطبيق ما يراه من آراء ، غير مكترث بما قيل ويقال ضده ، وما قضيه الوضوء ، إلّا إحدى تلك الموارد ؛ فأنّه - وكما مرّ سابقاً - كان يجلس بالمقاعد وباب الدرب ، وبحضور الصحابه ، فيشهدهم على

وضوئه الغسل، ثم يحمد الله لموافقتهم إياه، وقد عرفت بأنه كان يتوضأ ويمسح على رجليه شطرا من خلافته (١) ! ويضحك عند حكايته الوضوء !!

لكن جهوده ذهبت هباءً، بعد أن غلبت كفه المعارضة عليه، وأودت بحياته في آخر المطاف والمعارضة - كما عرفت - هم من :

أصحاب محمد صلى الله عليه وآله .

قراء الأئمة .

فقهاء الإسلام .

العشرة المبشرة بالجنة ..

أزواج النبي صلى الله عليه وآله ..

فهم ليسوا بفتنة سياسيه أو حزب علوي كما ادعاه بعض الكتاب والمؤرخين .

وما الذي يعنيه تصدّر الأصحاب، والقراء، والفقهاء، والأزواج وغيرهم للوقوف بوجه إحدائهم عثمان !!؟

فإذا تصدّر المعارضة أمثال هؤلاء، فهل يلزم علينا لأن نخطب، أو يكتب رساله، وما شابه.. في الرد على إحدائهم عثمان ؟

إنّ المعارضة قد كفت علينا مواجهه عثمان في هذه المسأله، وقد عُرِفَ عن عليّ أنّه كان يتكلم حين يسكت الآخرون عن أظهار حقّ، وحين كان التيار الراذ على عثمان في الوضوء وغيره عارما وفيه من أبناء أبي بكر وعمر مثل عبدالرحمن بن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر وعبدالله بن عمر، فلا داعي ولا ضروره لصدور نصّ عنه ضدّ عثمان، خصوصا إذا ما عرفنا أنّ المسلمين - عموما - لم يتأثروا بتلك

١- كما في خبر كنز العمال ٩ : ١٩٠، ١٩٣ / ح ٢٤٨٦٣، ٢٤٨٨٦ .

الاجتهادات العثمانيه فى عهده ، بل نرى البعض منهم قد حكم من جزائنها وجراء غيرها بكفره .

ولا يستبعد أن تكون نصوصا صدرت عن الإمام على فى قضيه الوضوء ، لكن الأيدى الأمويه - وهى المدونه للتاريخ والحديث - قد تلاعبت بتلك أو حذفها من الأصول .

الثانيه : موقف على العملى من الوضوء البدعى

نبدأ بإثارة السؤال الأتى :

هل إن المخالفه العمليه أشد وقعا ، أم القولييه ؟؟

من الطبيعى القول بالأولى ، لكونها أبلغ فى إيصال المطلوب ، وخصوصا فيما نحن بصدده ، إذ أن الوضوء فعل ، وإن الفعل يتضح مطلوبه - بدقه - بالممارسه والتطبيق .

والآن .. فتمه شواهد كثيره فى بطون كتب الحديث والتفسير والتاريخ تدل على أن علينا قد واجه إحداث عثمان عمليا ، إذ نقل عنه أنه توضحاً أيام خلافته فى الرحيه ، فوصف وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله ؛ ثم قال : «هذا وضوء من لم يحدث» (١) .. وفى العبارة إشارة إلى من أحدث !

فمن هو المُحَدِّثُ يا

تُرى ؟

وفى أى عهد من العهود التى سبقتة قد حصل هذا الإحداث ؟

١- مسند أحمد ١ : ١١٦ / ح ٩٤٣ ، و ١ : ١٣٩ / ح ١١٧٣ ، و ١ : ١٥٣ / ح ١٣١٥ ، مسند أبى يعلى ١ : ٣٠٣ / ح ٣٦٨ ، سنن البيهقى الكبرى ١ : ٧٥ / باب قراءه من قرأ وأرجلكم نصبا / ح ٣٥٩ .

وهل يمكن عدّ أبي بكر أو عمر من الذين قد أحدثوا أو أحدث في زمانهم الوضوء المبتدع؟

لقد تأكّد لنا - في ضوء البحوث السابقه - أنّ الخلاف قد وقع في عهد عثمان؛ لقول أبي مالك الدمشقيّ: حدّثت أنّ عثمان بن عفّان اختلف في خلافته في الوضوء (١). .

ولما أخرج مسلم، عن حمران: إنّ عثمان توضّأ؛ ثمّ قال: إنّ ناساً يتحدّثون عن رسول الله لأحاديث لا أدري ما هي! إلّا أنّي رأيت رسول الله توضّأ مثل وضوئي هذا.

كما اتّضح بأن عثمان هو الذي عارض «الناس» في وضوئهم، مع أنّهم كانوا الامتداد الصحيح لوضوء النبيّ، وأنّهم كانوا من أعظم الصحابه، وغيرها من الشواهد والأدله التي قدّمناها.

وهنا.. لا بدّ من الإشارة إلى كلام من أوّل الخبر السابق وقلب مفهومه، لكي يستفيد منه لمذهبه القائل بوجوب الغسل بدلاً من المسح..

فقال قائلهم: إنّ عليّاً قال: «... هذا وضوء من لم يحدث» ومعناه: من لم يصدر منه الحدث الناقض للطهاره، فيكون المجزّد من غسل الرجل، والمحتوى على مجزّد المسح وضوء غير رافع للحدث!

وبذلك.. يكون الوضوء - عندهم - وضوءين:

١ - وضوء رافع للحدث؛ وهو المشتمل على غسل الرجلين.

١ - كنز العمال ٩: ١٩٣ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٩٠.

٢- وضوء تجديدي، غير رافع للحدث؛ وهو المشتمل على مسح الرجلين أو الحفّين (١).

أو ترى الآخر يقول بشيء آخر، ونحن سنناقش هذه الأقوال في البحث الفقهي اللغوي إن أعطانا الله العمر ووقفنا لذلك، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى المعروف عن علي بن أبي طالب صلابته في دين الله، ووقفه أمام اجتهادات الصحابه، لأخذهم بالرأى، وتركهم صريح القرآن وفعل النبي صلى الله عليه وآله، ولما كان هذا الوضوء إحدانا في الدين، فالإمام كان لا يمكنه تجاهل ذلك بل في كلامه إشارة إليه وستقف عند سردنا لأحاديث الباب على كلماته وأفعاله المشعره بدحض خط الاجتهاد والرأى - أمام النص - وبطلانه .

نقل الشيخ نجم الدين العسكري حديثا أخرجه أحمد في مسنده، عن أبي مطر؛ قال: بينما نحن جلوس مع أمير المؤمنين علي في المسجد، على باب الرحبه؛ جاء رجل فقال: أرني وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله - وهو عند الزوال -، فدعا قنبر؛ فقال: انتنى بكوز من ماء... فغسل كفيه وجهه، وغسل ذراعيه، ومسح رأسه واحده، ورجليه إلى الكعبين.. ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول الله؛ كذا كان وضوء نبي الله (٢).

لكن الموجود في مسند أحمد وكذا في مسند عبد بن حميد: بينما نحن جلوس مع علي في المسجد - على باب الرحبه - جاء رجل، فقال: أرني وضوء رسول الله -

١- تفسير الطبري ٦: ١١٣ - ١١٤، ورساله في المسح على الرجلين، للشيخ المفيد: ٥، وكنز الفوائد، للكراكي: ٦٩.

٢- الوضوء في الكتاب والسنة: ٤٠، عن مسند أحمد ١: ١٥٨ / ح ١٣٥٥.

وهو عند الزوال - فدعا قنبر فقال: انتنى بكوز من ماء . فغسل كفيّه ووجهه ثلاثاً وتمضمض ثلاثاً ، غسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح رأسه واحده ، - فقال داخلها من الوجه وخارجها من الرأس - ورجليه إلى الكعبين ثلاثاً . وفي كنز العمال ليس فيها (ثلاثاً) (١) .

والذي نفهمه من هذا الحديث ، هو : أنّ الإمام علياً قد أتى بالوضوء التعليمي وهو في أيام خلافته ، ويطلب من سائل (٢) .

وإنّ جملة «أرني» التي ابتدأ بها السائل كلامه ، تدلّ على وجود خلاف بين الأئمّه في الوضوء وأن السائل كان يريد من الإمام أن يوقفه على وضوء النبيّ ! وهذا الطلب يتفق مع بيان الإمام الوضوء المسحى لا الغسلي لكونه رائد هذا الاتجاه يعكس النهج الحاكم - برواته وعلماءه - الساعين لتحكيم الوضوء الغسلي كما أتضح أيضاً محل النزاع بين المدرستين في الوضوء بما نقله الراوى : مسح رأسه ورجليه واحده - أو ثلاثاً في أخرى - للدلالة على أنّ النزاع كان في :

أ - العدد .

ب - حكم الأرجل - هل هو المسح أم الغسل ؟

فالإمام عليّ أراد أن يؤكد للسائل بأنّ الوضوء المشتمل على مسح الرجلين إنّما هو وضوء رسول الله لا غير ، إذا أنّ السائل كان في مقام التعلّم والإمام في مقام

١- أنظر : مسند أحمد ١ : ١٥٨ / ح ١٣٥٥ ، المنتخب من مسند عبد بن حميد ١ : ٦١ ، ٩٥ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٦٩ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٩٠٨ .

٢- لا أنّ يفاجئ حمران بقوله «إنّ ناساً..» أو أنّ يقترح على ابن داره «أن يريه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله» ، أو أنّ يجلس بباب الدرب والمقاعد ويدعو الصحابه فيتوضأ امامهم .. كما كان يفعله عثمان مع المسلمين .

التعليم ، فلا يعقل أن يصدر منه المسح وإرادته المعنى التجديدي والذي قال به البعض ، أو يراد منه شيء آخر .

كما تتضح الحقيقه بأدق ملامحها إذا ما قسنا هذا الكلام من الإمام مع ما صدر عنه في مواقع أخرى وتأكيده على لفظ الإحداث والمحدث .

فإنه - وكما قلنا سابقا - كان يواجه القائلين ب: (رأى رأيتة) في الأحكام - وعثمان من أولئك القائلين بالرأى (١) - بكل قوة ، وصلابه حيث لا حجب للرأى قبال النص الصريح في القرآن ؛ كما أن الصحابه لا يمتازون عن الناس بشيء من حيث العبودية ، فلهم ما لهم ، وعليهم ما عليهم ، والكل سواسيه فيما وُضِعَ على عواتقهم من تكاليف شرعيه ؛ ولا مبرر لترجيح رأى على آخر ، إلا إذا كان أحدهما مدعوما بالقرآن أو السنه .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله أنه كان لا يقول برأى أو قياس ، {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} (٢) ومعناه أن رسول الله لا يقول بشيء إلا بما اراه الله في الأحكام والموضوعات لقوله تعالى : {.. بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ} (٣) .

نعم ؛ كان الإمام على يواجه تلك الاجتهادات ، ويسعى لتخطئه أصحاب الرأى بالإشاره والتمثيل .. ومن تلك الأخبار :

ما أخرجه المتقى الهندي ، عن مصنف عبدالرزاق ، وسنن ابن أبي شيبه ، وسنن أبي داود .. كلهم عن علي ؛ أنه قال : لو كان

١- لقوله لمن اعترض عليه زياده ركعتين أخرى في منى : «رأى رأيتة» .

٢- سورة النجم : ٣ ، ٤ .

٣- سورة النساء : ١٠٥ .

الدين بالرأى ، لكان باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما ، ولكن رأيت رسول الله مسح ظاهرهما(١).

وفى تأويل مختلف الحديث : ما كنت أرى أنّ أعلى القدم أحقّ بالمسح من باطنها حتّى رأيت رسول الله يمسح على أعلى قدميه(٢).

وفى نصّ آخر : كنت أرى أنّ باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما حتّى رأيت رسول الله يمسح على ظاهرهما(٣) ؛ وأمثالها ...

بهذا فقد وقفت على كيفيّة مواجهه الإمام علىّ لخطّ الاجتهاد الحر ، واستقاطه للرأى قبال فعل النبيّ صلى الله عليه وآله ، إذ إنّ العمل المجزئ هو ما قرن بدليل من القرآن أو السنّه .. والإمام كسب مشروعته قوله بالمسح من فعل رسول الله ، وإن كان يتفق مع رأيه الشخصى وذوقه الاستحسانى كإنسان - حسب هذه النصوص - لأنّ الإمام لا يخالف رسول الله فى قول أو عمل أى أنّ الإمام أراد ان يصور المسأله للناس وفق ما يفهمونه(٤).

ولم يقتصر عمل الإمام على بيان المورد آنف الذكر ، بل نرى له مواقف كثيره

١- كنز العمال ٩ : ٢٦٢ / فى المسح على الخفين / ح ٢٧٦٠٩ ، سنن أبى داود ١ : ٤٢ / باب كيف المسح / ح ١٦٤ ، المصنّف لعبدالرزاق ١ : ١٩ / باب غسل الرجلين / ح ٥٧ وفيه : لولا أنّى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل ظهر قدميه ... الخ ، ومصنّف بن أبى شيبه ١ : ٢٥ / باب فى المسح على القدمين / ح ١٨٣ .

٢- تأويل مختلف الحديث ١ : ٥٦ .

٣- سنن أبى داود ١ : ٤٢ / باب كيف المسح / ح ١٦٤ ، مسند أبى يعلى ١ : ٢٨٧ / ح ٣٤٦ ، سنن البيهقى الكبرى ١ : ٢٩٢ / باب الإقتصار بالمسح على ظاهر الخفين / ح ١٢٩٥ .

٤- سنن إمام الخليلي ١ : ٤٢ / باب كيف المسح / ح ١٦٤ ، مسند أبى يعلى ١ : ٢٨٧ / ح ٣٤٦ ، سنن البيهقى الكبرى ١ : ٢٩٢ / باب الإقتصار بالمسح على ظاهر الخفين / ح ١٢٩٥ .

مع الذين أحدثوا في الدين وأدخلوا فيه ما ليس منه ، وجعلوا اجتهاداتهم ورواياتهم هي الملاك في فهم الأحكام (١) ... ومن تلك الأمور ، قضيه الوضوء ، فقد طرحت فيها بعض المفاهيم - في عهد عثمان دون غيره - لإعطائها صبغه شرعيته عاليه !! منها :

١ - عدم جواز شرب المتوضئ فضلته وضوئه وهو قائم .

٢ - عدم جواز رد المتوضئ سلام أحد ، لكونه في حالة الوضوء وغيرها .

فالإمام ولأجل إبعاد هذه المفاهيم عن الشرعيه واعتبارها إحدائات في الدين .. نراه يشرب من فضل وضوئه وهو قائم ، ويقول : «هذا وضوء من لم يحدث» فجملة «هذا وضوء من لم يحدث» تأتي دائما مع وجود الإحداث ، كما شاهدت هنا ، وستقف عليه في المستقبل كذلك ، لا أنه بمعنى رفع الحدث - كما ادّعاه البعض - ؛ ولتطبيق المدعى بوضوه أدق .. إليكم هذا النص :

عن محمد بن عبدالرحمن البيهقي ، عن أبيه ؛ قال : رأيت عثمان بن عفان بالمقاعد ، فمرّ به رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، فلما فرغ من وضوئه [وجعل يعتذر إليه (٢)] ؛ قال : إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من توضأ فغسل يديه ، ثم تمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ومسح برأسه ، وغسل

١- سنذكر بعض هذه الأمور عند مناقشتنا لمرويات الإمام على الوضوئية في المجلد الثالث من هذه الدراسة فانظر .

٢- كنز العمال ٩ : ١٩٣ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٨٨ عن البيهقي .

رجليه(١) ، ثم لم يتكلم حتى يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنَّ محمداً عبده ورسوله ، غفر له ما بين الوضوءين(٢) .

لا أدري بأيّ شرع لا يردّ الخليفة سلام الرجل؟! وهل يعقل أن لا يردّ رسول الله على من يسلم عليه وهو الأسوة الحسنة - وصريح القرآن يؤكد بقوله : {وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّاتِهِ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا} (٣)؟!

وكيف به لا يردّ سلام مسلم ، مع العلم بتطابق أقوال علماء الإسلام بلزوم ردّ السلام وإن كان في حال الصلاة !!

ولماذا لا نرى نقله لهذا الذليل عندما حكى وضوء رسول الله المسحى وضحكه ؟

وما معنى قوله : «من توضع هكذا ولم يتكلم» ، وهل حقاً أن لرسول الله وضوءين ، وكيف تراه صلى الله عليه وآله يرشد إلى الوضوء الثلاثي دون غيره !!

١- وفي سنن الدارقطني ١ : ٩٢ / باب تجديد الماء للمسح / ح ٥ : فغسل كفيه ثلاثاً ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ، ومضمض ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، وغسل قدميه ثلاثاً .. وسلم عليه رجل وهو يتوضأ ، فلم يردّ عليه حتى فرغ ، فلما فرغ كلمه معتذراً ؛ وقال : لم يمتنعني أن أردّ عليك إلا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من توضأ هكذا ولم يتكلم ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنَّ محمداً عبده ورسول الله ... غفر له ما بين الوضوءين .

٢- كنز العمال ٩ : ١٩٣ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٨٧ و ٢٦٨٨٨ عن البغوي في مسند عثمان بن عفان .

٣- سورة النساء : ٨٦ .

ولماذا يعتذر الخليفة من الرجل لو كان الذى فعله معه - من عدم ردّ السلام - هو تكليفه الشرعى!؟

ترك هذه التساؤلات ، ولنواصل ما قاله عليّ بن أبي طالب فى شرب فضله الوضوء وهو قائم ، وكيف يواجه هذا الخطّ بالتصحيح العملى .

أخرج أحمد فى مسنده ، عن النزال بن سيره : أنه شهد علياً صلى الظهر ، ثمّ جلس فى الرحبه فى حوائج الناس ، فلما حضرت العصر ، أتى بتور ، فأخذ حفنه ماء ، فمسح يديه وذراعيه (١) ووجهه ورأسه ورجليه ، ثمّ شرب فضله وهو قائم ؛ ثمّ قال : إنّ أناسا يكرهون أن يشربوا وهم قيام ، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صنع كما صنعت ؛ وهذا وضوء من لم يحدث (٢) .

وفى آخر : وأتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كالذى رأيتموني فعلت .. ثمّ تمسّح بفضله ؛ وقال : هذا وضوء من لم يحدث (٣) .

وفى نصّ ثالث : أتى عليّ بإناء من ماء ، فشرب وهو قائم ؛ ثمّ قال : بلغنى أنّ أقواما يكرهون أن يشرب أحدهم وهو قائم ، وقد رأيت

١- المقصود فى «مسح يديه وذراعيه» و «فمسح بوجهه وذراعيه» كما فى النصّ الرابع فى كلام الراوى هو : الغسل يقيناً لإجماع المسلمين بذلك ، أمّا المسح فى الرأس والرجلين فيبقى على معناه ، أمّا دعوى أنّ المسح هو الغسل فلا يصحّ إلّا بقرينه ، وسيأتى ردّها تفصيلاً فى البحث الفقهي اللغوى من هذه الدراسة إن شاء الله ، وهو لم يدوّن بعد .

٢- مسند أحمد ١ : ١٣٩ / ح ١١٧٣ ، وقريب منه فى تفسير ابن كثير ٢ : ٢٣ ، صحيح البخارى ٥ : ٢١٣٠ / باب الشرب قائماً / ح ٥٢٩٣ ، وفيه : غسل الأعضاء ، بدل : مسحها .

٣- مسند أحمد ١ : ١٢٣ / ح ١٠٠٥ ، سنن البيهقى الكبرى ١ : ٧٥ / باب من قرأ وأرجلكم نصبا / ح ٣٥٩ .

رسول الله صلى الله عليه وآله فعل مثل ما فعلت ... ثم أخذ منه فتمسح ، ثم قال : هذا وضوء من لم يحدث (١) .

وفى طريق آخر ، عن النزال بن سيره ؛ قال : رأيت علياً عليه السلام صلى الظهر ، ثم قعد لحوائج الناس .. فلما حضرت العصر ، أتى بتور من ماء فأخذ منه كفاً ، فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه ، ثم أخذ فضله فشرب قائماً وقال : إن أناساً يكرهون هذا وقد رأيت رسول الله يفعلها ؛ وهذا وضوء من لم يحدث (٢) .

وأخرج أحمد كذلك ، بسنده عن ربي بن جراش : أن علي بن أبي طالب قام خطيباً في الرحبه . فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال ما شاء الله أن يقول ... ثم دعا بكوز من ماء ، فتمضمض منه ، وتمسح ، وشرب فضل كوزه وهو قائم ؛ ثم قال : بلغني أن الرجل منكم يكره أن يشرب وهو قائم .. وهذا وضوء من لم يحدث ، ورأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هكذا (٣) .

وعليه .. فقد أطلعت على بعض مواقف الإمام علي تجاه ابتداعات المحدثين ، وكيفيته مواجهته للذين أدخلوا في الدين ما ليس منه وأنه قصد بكلامه هذا بأن ما يفعله هو وضوء من لم يحدث في الدين .

أما الخليفة عثمان فكان يريد إعطاء الوضوء الثلاثي الغسلي قدسيه أكبر ، فتراه

١- مسند أحمد ١ : ١٤٤ / ح ١٢٢٢ .

٢- سنن النسائي المجتبى ١ : ٨٤ / باب صفة الوضوء من غير حدث / ح ١٣٠ ، مسند أحمد ١ : ١٥٣ / ح ١٣١٥ .

٣- مسند أحمد ١ : ١٠١ / ح ٧٩٧ ، المعجم الأوسط ٤ : ٣١٢ - ٣١٣ / ح ٤٢٩٨ .

لا يتكلم، ويتوضأ لكل صلاه ولا يكتفى بواحدة لكل اليوم، ولا يشرب فضل وضوئه قائماً، ويؤكد على أنها هي التي توجب غفران الذنوب ...
 بقى شىء ينبغى إيضاحه .. فكلمه «يحدث» تعنى : إتيان أمر منكر لم يكن معروفاً ... فقد جاء فى المقاييس : حدث : هو كون الشىء لم يكن ، يقال : حدث أمر بعد أن لم يكن (١).
 وفى الصحاح : الحدوث : كون الشىء لم يكن ، واستحدثت خبراً ، أى : وجدت خبراً جديداً (٢) ، ومثله فى تاج العروس (٣).
 وجاء فى التكملة والذيل (٤) : أحدث الرجل : ابتدع ، والمحدث : المبتدع ، ومنه الحديث «من أحدث فيها حدثاً وآوى محدثاً و...» (٥).
 وفيه أيضاً : ومحدثات الأمور : ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التى كان السلف الصالح على غيرها؛ ومنه الحديث : «كُلُّ مُحَدِّثٍ يَدْعُهُ وَكُلُّ يَدْعِهِ ضَلَالَةٌ...» (٦).
 ولم يشر أصحاب المعاجم إلى معنى الناقضيه إلا صاحب التهذيب ، وعنه فى اللسان ؛ يقال : أحدث الرجل : إذا ضلَّع أو فضع - أى شرط - أو خصف (٧).

١- معجم مقاييس اللغة ٢ : ٣٦ .

٢- الصحاح للجوهري ١ : ٢٧٨ .

٣- تاج العروس ٣ : ١٩٣ ، وفى صفحته : ١٩١ ، منه أحدثه بمعنى ابتدأه وابتدعه .

٤- التكملة والذيل ، للصاغاني ١ : ٣٥٧ .

٥- صحيح البخارى ٢ : ٦٦١ / باب حرم المدينة / ح ١٧٦٨ .

٦- تهذيب اللغة ٤ : ٢٣٥ ، وانظر لسان العرب ٢ : ١٣١ . وقد جاء عن ابن دريد فى جمهره اللغة ١ : ٢٩٨ قال : وكل من أحدث شيئاً فقد ابتدعه .

٧- أنظر : تهذيب اللغة ٤ : ٢٣٥ ، لسان العرب ٢ : ١٣٤ .

وهكذا الأمر بالنسبة إلى أصحاب غريب الحديث . فأنهم أوردوا استعمالها بمعنى البدعه ، والإحداث في الدين و ... ولا نراهم يتعرضون إلى معنى الناقضيه فيها .

فجاء في غريب الحديث ، لابن الجوزي : (في الأُمم محدثون) أى : ملهمون أى : يصيبون إذا ظنوا .

قال الحسن : (حادثوا هذه القلوب) أى : إجلوها واغسلوا درنها .

ثم يأتي بالحديث : «إياكم ومحدثات الأمور» : هي ما انتزعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها(١) .

وجاء في النهاية : وفي حديث المدينة «من أحدث فيها حدثاً أو آوى مُحدثاً» الحدث : الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنّه . والمحدث يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول ، فمعنى الكسر : من نصر جانباً ، أو آواه وأجاره من خصمه ، وحال بينه وبين أن يقتص منه .

والفتح : هو الأمر المبتدع نفسه ، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه ، فإنه إذا رضى بالبدعه وأقرّ فاعلمها ولم ينكر عليه فقد آواه .

ومنه الحديث : «إياكم ومحدثات الأمور» جمع مُحدثه - بالفتح - وهي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنّه ولا إجماع(٢) .

بهذا فقد عرفت بأنّ الغلبه في اللغة وغريب الحديث هي كون كلمه «الإحداث» جاءت للإحداث في الدين ، وأنّ التعدي في الوضوء هو معنى آخر

١- غريب الحديث ، لابن الجوزي ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .

٢- النهاية في غريب الأثر ، للجزي ١ : ٣٥١ .

للإبداع في الدين ، فقد أخرج الصدوق في معاني الأخبار عن إبراهيم بن معرض أنه سئل - إلى أن يقول - فأى حدث أحدث من البول ؟

فقال : إنما يعني بذلك التعدي في الوضوء ، أن يزيد على حد الوضوء (١) .

وأخرج الكليني بسنده إلى حماد بن عثمان ، قال : كنت قاعدا عند أبي عبدالله [الصادق] ، فدعا بماء فملا به كفه فعم به وجهه ، ثم ملاً كفه فعم به يده اليمنى ، ثم ملاً كفه فعم به يده اليسرى ، ثم مسح على رأسه ورجليه وقال : هذا وضوء من لم يحدث حدثاً ، يعني به التعدي في الوضوء (٢) .

وعليه فقد اتضح لك بأن أهل البيت كانوا يعنون بكلمه (هذا وضوء من لم يحدث) معنى التعدي والتجاوز عن حدود ما أمر به الله ، وأنهم أدري بما في البيت ، علماً بأننا لا ننكر ورودها واستعمالها في كلام الرسول بمعنى الناقضيه أيضاً لكن الغلبه الاستعماليه - وكما قلنا - تبوح بأنها للإحداث في الدين هنا .

فالشرعيه كانت تستقيح التصريح بالمقرزات والمنقرات في مفرداتها الشرعيه ، فاستخدمت ما يماثلها في لغة العرب رعايه للأدب وقد كان ذلك من ديدن العرب العرباء ، فمثلاً نراهم يعدلون عن لفظ الفقحه إلى لفظ الدبر رعايه للأدب ، وكذا لفظ المضاجعه والمواقع والجماع للدلاله على العمل الجنسي بين الطرفين ، والفرج

١- معاني الأخبار : ٢٤٨ / باب معنى الإحداث في الوضوء / ح ١ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٢٤١ / من أبواب الوضوء ، الباب ٣١ / ح ١١٦٥ .

٢- الكافي ٣ : ٢٧ / باب صفه الوضوء / ح ٨ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٤٣٧ / باب استحباب صفق الوجه بالماء / ح ١١٤٨ .

للإشارة إلى العضوين .

وبذلك يحتمل أن يكون مجيء «حدث» و«أحدث» في الشريعة هو رعايه للأدب وأرادوا بها العدول عن مسميات ما ينقض الوضوء (١) ...

وعليه فإن لفظ الحدث وكما قلنا موضوع لكون شيء لم يكن ، ثم استعملوها في الناقضيه بنحو من العناية وزيادة المؤونه .

وعلى فرض كون روايه «... من لم يحدث» محتمله للوجهين ، فلا يمكن للقائل جعلها وظيفه المتجدد للوضوء فقط ، إذ فيه احتمال آخر ، وحيث جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

وبالرغم من كل ذلك .. فروايه «... من لم يحدث» تشير بوضوح إلى الإحداث في الدين ، وتؤيد هذه الروايه بأمرين :

الأول : ورود جمله : «... هذا وضوء من لم يحدث...» في قضايا خارجيه تكون بمثابة المؤيد والمفسر لما نحن فيه ، كما لاحظنا في قضيه : «شرب فضله ماء الوضوء واقفاً» ، فإنه إنما شرب فضل وضوئه ، ليصحح ما وقع فيه أولئك واعتبروه خارجا من الدين .

الثاني : إن جمله : «أرني وضوء رسول الله» في الحديث الأول ؛ وقول : «... أين السائل عن وضوء رسول الله...» ، تبيين بأن مسح الرجلين هو من السنه ؛ وتشيران إلى أن الإمام كان بمقام التعليم وبيان الوضوء النبوي للسائل مقابل الأحداث والإبداع في الوضوء ، فهاتان قرينتان صارفتان عن معنى التبول والتغوط معنيتان لمعنى الابتداء وإحداث ما لم يكن .

وعليه .. فقد أبطلنا قول من ذهب إلى أنّ «الحدث» في الرواية المبحوثة هو بمعنى الأمر الناقض للطهاره فقط وسعيه في تأويل الخبر .

الثالثه : موقف عليّ القوليّ من الموضوع البدعيّ

نحن لا نستبعد صدور بعض النصوص القوليه عن الإمام عليّ في قضيه الموضوع ، وتداولها بين الناس في عهده ؛ لكننا نحتمل أيضا أن يكون للأيدى الأمويّه أو العباسيه دور فعال في طمس أو إضاعه تلك النصوص ، وذلك لما بدر منهم من عداء سافر لعليّ بن أبي طالب(ع). .

ومما يؤيد المدعى .. نصّ كتاب الإمام عليّ إلى محمّد بن أبي بكر وأهل مصر والذي رواه الثقفى في «الغارات» .

فقد جاء في المطبوع منه :

... اغسل كفيك ثلاث مرّات ، وتمضمض ثلاث مرّات ، واستنشق ثلاث مرّات ، واغسل وجهك ثلاث مرّات ، ثمّ يدك اليمنى ثلاث مرّات إلى المرفق ، ثمّ يدك الشمال ثلاث مرّات إلى المرفق ، ثمّ أمسح رأسك ، ثمّ اغسل رجلك اليمنى ثلاث مرّات ، ثمّ اغسل رجلك اليسرى ثلاث مرّات ؛ فأبني رأيت النبيّ هكذا كان يتوضّأ(٢) .

لكن الشيخ المفيد روى هذا النصّ بسنده عن صاحب الغارات بشكل آخر :

١- وستقف على نماذج من ذلك في دراستنا للعهدين الأمويّ والعباسيّ .

٢- الغارات ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

«... تمضمض ثلاث مرّات ، واستنشق ثلاثاً ، واغسل وجهك ، ثم يدك اليمنى ، ثم اليسرى ؛ ثم امسح رأسك ورجليك .. فأبى رأيت رسول الله يصنع ذلك(١) ...» .

وقال الثوريّ ، في المستدرک - وبعد نقله النصّ الأوّل - : قلت : ورواه الشيخ في أماليه ، عن أبي الحسن عليّ بن حبيش الكاتب ، عن الحسن ابن عليّ الزعفرانيّ ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد الثقفيّ ، عن عبد الله بن محمّد بن عثمان ، عن عليّ بن محمّد بن أبي سعيد ، عن فضيل بن الجعد ، عن أبي إسحاق الهمدانيّ ، عن أمير المؤمنين .. مثله ؛ إلا أنّ فيه ، وفي أماليّ ابن الشيخ(٢) ، كما في الأصل : «... ثم امسح رأسك ورجليك ...» ، فظهر : أنّ ما في الغارات من تصحيف العامه ، فإنّهم ينقلون عنه ... (٣) .

وقال المجلسيّ - وبعد نقله الروايه عن أمالي المفيد - :

بيان : استحباب تليث المضمضه والاستنشاق مشهور بين المتأخّرين ، واعترف بعضهم بأنّه لا شاهد له ؛ وهذا الخبر يدلّ عليه(٤) .

وقال بعدها : قد مرّ أنّ هذا سند تليث المضمضه والاستنشاق ، لكن رأيت في كتاب الغارات هذا الخبر ، وفيه تليث غسل سائر

١- أمالي المفيد : ٢٦٧ .

٢- أمالي الطوسي : ٢٩ .

٣- مستدرک الوسائل ١ : ٣٠٦ / من أبواب الوضوء ، الباب ١٥ / ح ٦٨٨ .

٤- بحار الأنوار : ٧٧ : ٢٦٦ .

الأعضاء أيضا ، وهذا مما يضعف الاحتجاج (١) [به] .

علماً ، بأنَّ كلمة «ثلاثاً» لم ترد بعد غسل الوجه واليدين في أمالي المفيد ، والطوسى عن الغارات !

ولا ندرى لماذا يضعف المجلسى الاحتجاج بالخبر ، معللاً بأنَّ فيه تليث سائر الأعضاء؟! وهل التليث هو الجرح ، أم غسل الرجلين ؟ أم كلاهما معاً !!؟

وهل يلزنا التحقيق اعتبار جميع نسخ الغارات صحيحه ، مع وقوفنا على التعارض فيما بينها ؟

بل كيف يُطمأنُ بنص مأخوذ من نسخه مطبوعه متأخرا ، وترك النص المنقول نفسه عن نسخه قد مضى عليها ما يقارب ألف سنه أو أكثر؟! رواه الشيخ المفيد (٢) بسنده ، وكذلك نقله عنه الشيخ الطوسى .

أما نحن .. فنشكك في صدور النص الأول عن الإمام على ، للأسباب التاليه :

١ - عرف عن الثقفى بأنه شيعى - بل من متعصبهم - كما يحلو للبعض أن ينعتة بذلك .

فإن كان شيعيا .. فكيف يروى خلاف ما يعتقده ويلتزم به دون أدنى إشارة أو تنبيه؟!؟

بل ، وهل يصح منه ذلك النقل مع وقوفه على ما يعارضه ويضعفه من الروايات ؟

١- بحار الأنوار ٧٧ : ٣٣٤ .

٢- توفى الشيخ المفيد سنه ٤١٣ هـ ، وتوفى الشيخ الطوسى سنه ٤٦٠ هـ ولروايه هذين العلمين قيمه تاريخيه وعلميه عندنا .

وقد عدّه ابن النديم من علماء الشيعة (١)؛ وذكره الطوسيّ في رجاله، في باب: (مَنْ لَمْ يَرَوْا عَنْ الْأَنْثَمَةِ) (٢)؛ وقال عنه في الفهرست: إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفيّ رضی الله عنه؛ أصله كوفيّ، وسعد بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود عمّ المختار ولأه عليّ عليه السلام على المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم سباط، وانتقل أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد إلى أصفهان وأقام بها وكان زبديّاً أولاً، ثمّ انتقل إلى القول بالإمامه (٣).

وترجم له غالب أصحاب الرجال من الشيعة، مثل: النجاشي، العلامة الحلبيّ، ابن داود... وغيرهم (٤).

هذا وقد تهجّم عليه غير واحد من أصحاب الرجال من العامّة؛ لتشيّعهِ.

فقال ابن أبي حاتم الرازيّ: سمعت أبي يقول: هو مجهول (٥).

وقال أبو نعيم: كان غالباً في الرض، يروى عن إسماعيل بن أبان، وغيره... ترك حديثه (٦).

وقال السمعانيّ: قدم أصفهان وأقام بها، وكان يعلو في الترفّض، وله

١- الفهرست: ٣١٣ / فقهاء الشيعة ومحدثيهم، الفن الخامس من مقاله السادسة.

٢- رجال الشيخ الطوسي: ٤١٤ / الترجمة ٥٩٩٢.

٣- الفهرست: ٣٦ - ٣٧، الترجمة ٧.

٤- أنظر: رجال النجاشي: ١٦ / الترجمة ١٩، وخلاصه الأقوال، للعلامة الحلبيّ: ٤٩ / الترجمة ١٠، ورجال ابن داود: ٣٣ / الترجمة ٣١، ونقد الرجال، للفرشي: ١ / ٨٣ / الترجمة ١٢٣.

٥- الجرح والتعديل ٢: ١٢٧ / الترجمة ٣٩٤.

٦- تاريخ أصفهان ١: ٢٢٨ / الترجمة ٣٥١ طبقات المحدثين بأصفهان ٣: ٣٥٠ / الترجمة ٤٠٤.

مصنّفات في التشيع (١١).

وقال الذهبي: قال ابن حاتم: هو مجهول؛ وقال البخاري: لم يصح حديثه، أي: فيما رواه عن عائشه في الاسترجاع لتذكر المصيبة (٢).

فلو صح هذا عنه.. فهل تُصَدِّقُ صدور الوضوء الثلاثي الغسل عنه في الغارات مع عدم التنويه به، ومع ما عرفت من كون الإماميه نقلوا عنه المسح - في رساله الإمام علي بن أبي طالب إلى محمّد بن أبي بكر - كالمفيد والطوسي وغيرهما!؟ ... وعليه، فإنّ خير الغارات المطبوع قد حُرِّف !!

٢- إنّ كتاب الغارات، من الكتب التي تداولتها أبناء العامه واستفادت منه، وليس بعيداً أن يرووا عنه بما يوافق مذهبهم، وقد كان للنسّاخ والحكّام على مرّ التاريخ الدور الكبير في تحريف الحقائق!

وقد مرّ عليك سابقاً، أنّ الطبري وابن الأثير كانا يتغاضيان عن نقل بعض النصوص، بحجّه إنّ العامه لا تتحمّل سماعها، وأنّهما قد بدّلا بعض النصوص بأخرى.. رعايه لحال العامه! وإن عثمان قد غير بعض الأحكام إجتهاداً من عند نفسه.

فعلى سبيل المثال: نقل الطبري، وتبعه بن كثير، كلمه (كذا وكذا) مكان جمله: (ووصيّي وخليفتي فيكم من بعدى)! من كلام النبي صلى الله عليه وآله في حقّ الإمام علي، وذلك في تفسيرهما لآيه الإنذار (٣)!

١- أنساب السمعاني ١: ٥١١.

٢- ميزان الاعتدال ١: ١٨٧ / الترجمة ١٩٣.

٣- تفسير الطبري ١٩: ١٢٢ / سورة الشعراء، وتفسير ابن كثير ٣: ٣٥٢ / سورة الشعراء، وأنظر: تاريخ الطبري ١: ٥٤٢ طبعه دار الكتب العلميه - بيروت / باب ذكر الخبر عما كان من أمر النبي صلى الله عليه وآله وقد ذكر القول كاملاً هناك، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله: بعد عرض دعوته على عشيرته وأهله، قال: فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصيّي وخليفتي فيكم... الخ.

وجاء في هامش كتاب «آراء علماء المسلمين» للسيد مرتضى الرضوى صاحب مكتبته النجاح في القاهرة والناشر لكتب الشيعة في مصر :

قبل نصف قرن تقريبا ، قامت دار الكتب المصريه بالقاهره - خلال إداره الأستاذ على فكرى للدار - بمراجعه الكتب التى يُشَمُّ منها التأييد للشيعة الإماميه ، أو لأهل البيت ؛ فكانت اللجنه تحذف ذلك الكلام كله ، وتختتم الكتاب بالعباره الآتيه : (راجعت اللجنه المعيره للكتب) بتوقيع رئيس اللجنه على فكرى (L) ! بكل جراه ووقاحه !!

وبهذا يتأكد لك بأن القوم هم ابناء القوم ، والناس هم نفس أولئك الناس والتحريف متصور وواقع ، لان كتاب الإمام على لمحمد ابن أبى بكر قد وقع بيد معاويه ابن أبى سفيان بعد مقتل محمد ، وقد أشار الثقفى إلى هذه الحقيقه بعد أن نقل ما كتبه الإمام على لمحمد ابن أبى بكر فى شرائع الدين :

قال إبراهيم [الثقفى] : حدثنى عبد الله بن محمّد بن عثمان ، عن على بن محمّد ابن أبى سيف عن أصحابه : أنّ عليا عليه السلام لما أجاب محمّد بن أبى بكر بهذا الجواب ، كان [محمّد] ينظر فيه ويتعلّمه ويقضى به ، فلما ظهر [عمرو بن العاص] وقتل [محمّد بن أبى بكر] ، أخذ عمرو بن

العاص كتبه أجمع فبعث بها إلى معاوية بن أبي سفيان ، وكان معاوية ينظر في هذا الكتاب ويعجبه ، فقال الوليد بن عقبه وهو عند معاوية لما رأى أعجاب معاوية به ؛ مر بهذه الأحاديث أن تحرق . فقال له معاوية : مه ، يا ابن أبي معيط أنه لا رأى لك .

فقال له الوليد : أنه لا رأى لك ، أفمن رأى أن يعلم الناس أن أحاديث أبي تراب عندك ؟ تتعلم منها ، وتقضى بقضاءه ؟ فعلام تقاتله ؟

فقال معاوية : ويحك أتامرنى أن أحرق علما مثل هذا ؟ والله ما سمعت بعلم أجمع منه ولا أحكم ولا أوضح .

فقال الوليد : ان كنت تعجب من علمه وقضائه ، فعلام تقاتله ؟

فقال معاوية : لولا أن أبا تراب قتل عثمان ثم أفتانا لأخذنا عنه ، ثم سكت هنيهة ، ثم نظر إلى جلسائه ، فقال : إنا لا نقول ان هذه من كتب على بن أبي طالب ، ولكننا نقول ! ان هذه من كتب أبي بكر الصديق ، كانت عند ابنه محمد ، فنحن نقضى بها ونفتى (١) .

فلم تزل تلك الكتب فى خزائن بنى أمية حتى ولى عمر بن عبد العزيز فهو الذى أظهر أنها من أحاديث على بن أبي طالب .

فلما بلغ على بن أبي طالب ان ذلك الكتاب صارت إلى معاوية اشتد ذلك عليه (٢) .

١- وفى نسخة النهج وبحار الأنوار : ننظر فيها ، و (نأخذ منها) كما فى شرح نهج البلاغه ٦ : ٧٣ وبحار الأنوار ٣٣ : ٥٥١ .

٢- فى المصدر السابق : أشد عليه حزنا .

قال أبو إسحاق [وهو الثقفى صاحب الغارات] : فحدثنا بكر ابن بكر ، عن قيس بن الربيع عن ميسره بن حبيب ، عن عمرو بن مره ، عن عبدالله بن سلمه قال : صلّى بنا على عليه السلام فلما انصرف قال :

لقد عثرت عثره لا اعتذر

سوف اكيس بعدها واستمر

واجمع الأمر الشتيث المنتشر

قلنا : [ما بالك] يا أمير المؤمنين ؟ سمعنا منك كذا ؟

قال : إني استعملت محمّد بن أبي بكر على مصر ، فكتب إليّ أنّه لا علم له بالسنة ، فكتبت إليه كتابا فيه السنة ، فقتل وأخذ الكتاب (١) .

نعم ؛ إنّ تحريف النصوص ، والتلاعب بالتراث كان وما زال قائما ، وليس بعيداً أن ينال المستقبل أيضا بمخالبه وأنيابه .

٣ - إنّ روايه الغارات «المطبوع» تخالف ما أضلناه في البحوث السابقه ، وتعارض ما سنيته في البحوث اللاحقه ، التي تؤكّد على كون الإمام عليّ هو الرائد والمعيد لمدرسه الوضوء الثنائى المسحّى أصالتها .

أما ما رواه المفيد والطوسى فى أماليهما ، فهو يوافق مدرسه الإمام عليّ وأهل بيته ، وليس بينها وبينهما أىّ تعارض ، وهذا التوافق يرجح بأن تكون هى الأصليه لا غير ، إذ إنّ المفيد والطوسى يتحد سندهما عند ابن هلال الثقفى ، وإنّ ما نقلاه عن الغارات يرجع تاريخه إلى القرن الرابع أو الخامس الهجرى ، إذ إنّ المفيد قد توفى فى سنه ٤١٣ هـ ، والطوسى فى سنه ٤٦٠ هـ فهما كانا قريبي عهد بصاحب الغارات .

١- الغارات للثقفى ١ : ٢٥١ - ٢٥٤ ، وفى الاستيعاب ٣ : ١١٠٨ : وكان معاويه يكتب فيما ينزل به لئسأل له على بن أبى طالب ذلك ، فلما بلغه قتله قال : ذهب العلم والفقّه بموت ابن أبى طالب فقال له أخوه عتبه : لا يسمع هذا منك أهل الشام ...

وإني راجعت نضا من الأمالي يقرب من عهد المؤلف ورأيت فيه أنَّ الإمام قد كتب إلى محمّد بن أبي بكر بالمسح لا الغسل ، وبعد هذا لا معنى لكتابه إليه بالغسل وقد عرفت ما بينهما من التضاد ، وكيف يكتب عليه السلام لمحمد بالغسل ونراه وأهل بيته وخاصته يمسحون اقتداء برسول الله .

وما معنى الكتابه إليه بالغسل بعد ثبوت الإحداث في عهد عثمان ! وستقف على المزيد من الإيضاح لاحقا إن شاء الله تعالى .

والمتحصّل ممّا سبق هو : إنَّ نقل الشيخين - المفيد والطوسي - هو أقرب إلى الصواب بخلاف ما هو الموجود في الغارات المطبوع والذي تلاعبت فيه أيدي الأهواء والعصبيات ..

وفات المجلسي أنَّ كلمه (ثلاثاً) هذه ، هي ليست من أصل الكتاب ، وإنما هي من تلاعب وتحريف التُّشَاخ ؛ ولولا نقل المفيد والطوسي لهذا النص من الغارات ، لضاع الصواب والتبس الأمر ، ولأُلقيت العهده على عاتق الثقفى ، وهو منها براء !...

وبذلك ، فقد وصلنا إلى زيف النص المطبوع ، ووقفنا على بعض ملابسات التحريف في خبر الغارات الوضوي .

الرابعه : تدوين الوضوء النبوي في عهد عليّ

ثبت في كتب التراجم أنَّ عبيدالله وعليّا ابني أبي رافع - مولى رسول الله - كانا من الذين دوّنوا السنّه النبويه بأمر الإمام عليّ بن أبي طالب .

قال النجاشي : وجمع عليّ بن أبي رافع كتابا في فنون من الفقه : الوضوء ،

الصلاه ، وسائر الأبواب ؛ ثم ذكر سنده إلى روايه الكتاب(١١) .

وقد عدَّ السيد شرف الدين في «المراجعات» أسماء الذين دَوَّنوا السُّنَّة النبويَّة فقال : «منهم على بن أبي رافع - والذي وُلِدَ على عهد النبيِّ فسَمَّاه عليًّا - له كتاب في فنون الفقه على مذهب أهل البيت ، وكانوا عليهم السلام يعظمون هذا الكتاب ، ويرجعون شيعتهم إليه ، قال موسى ابن عبدالله بن الحسن : سألت أبي رجلاً عن الشَّهَد ؛ فقال أبي : هات كتاب ابن أبي رافع ، فأخرجه وأملاه علينا»(١٢) .

فما يعنى نقل مثل هذا عن أئمَّه أهل البيت ؟

أو لَمْ يكن بإمكانهم بيان الأحكام الشرعيَّة من غير مراجعتهم لكتاب ابن أبي رافع ؟

ثمَّ ما دلالة ومفهوم هذا الخبر الذي ينصُّ على أنَّ لابن أبي رافع كتاباً في الوضوء ؟

إنَّ أقرب الاحتمالات التي تسبق إلى الذهن ، تتلخَّص في كون أئمَّه أهل البيت كانوا يهدفون من ذلك إلى أمور ، منها :

أولاً : إيقاف الناس على الحقيقه ، وإشعارهم أنَّ ما ينقلونه عن رسول الله صلى الله عليه وآله هو الثابت صدوره عنه صلى الله عليه وآله .

ولمَّا كان التدوين محصوراً في فئه معيَّنه ومعدوده ، وكتاب ابن أبي رافع من ذلك المعدود ، فقد أراد الأئمَّه - بإرجاعهم الشيعه إلى الكتاب المذكور - أن يفهموا الشيعه على : أنَّهم لا يفتون برأى ، ولا قياس ، بل هو حديث توارثوه عن

١- رجال النجاشي ٦ : ٢ .

٢- المراجعات : ٤١٢ / المراجعة : ١١٠ / القسم الثاني منه ، وقد ترجم له ابن حجر في الإصابه ٥ : ٦٧ / الترجمة ٦٢٦٧ .

رسول الله صلى الله عليه وآله كابر عن كابر .

كُلُّ ذَلِكَ ، من أجل أن يحصنوا شيعتهم ويوقفوهم على خلفيات الأمور.

ثانياً : بما أنَّ الموضوع من الأمور المدوّنة في العهد الأوّل ، فيحتمل أن يكونوا قد قصدوا بذلك إيقاف شيعتهم على أنَّ هذا الموضوع لم يكن حادثاً ، كغيره من الأحكام الشرعيّة التي عهدوها في عهد عثمان وغيره ، بل هو وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، كما يروونه بخطّ ابن أبي رافع ، أو في صحيفه عليّ ، أو في غيرها من المدونات الحديثية .

وعليه .. فقد عرفنا أنَّ الموضوع كان مسأله مبحوثة عند القدماء ؛ وأنَّ أئمّه أهل البيت قد أرشدوا شيعتهم لمدارسه تلك الكتب ، للضرورة نفسها .

وقد نُقِلَ عن أبي حنيفة أنّه : قد نَسَبَ إلى جعفر بن محمّد الصادق بأنّه «صحفيّ» ، أي : يأخذ علمه من الصحف ..

وما كان من الصادق إلّا أن أجابه مفتخراً ومصرّحاً ، بأنّه لا ينقل حكم الله إلّا عمّا ورثه عن آباءه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ بقوله : (أنا رجل صحفيّ ، وقد صدق [أي : أبو حنيفة] .. قرأتُ صحف آبائي ، إبراهيم ، وموسى) (١) . أشاره منه إلى ضروره توثيق المنقول عن رسول الله بالأسانيد الصحيحه .

وأشار الأستاذ محمّد عجاج : بأنَّ عند جعفر بن محمّد الصادق رسائل ، وأحاديث ، ونسخ (٢) .

١- علل الشرايع ١ : ٨٩ ، وأنظر : الكافي ٨ : ٣٦٣ - ٣٦٤ / ح ٥٥٣ ، ومسائل علي بن جعفر : ٣٣١ - ٣٣٢ ، في الإمامه وفضل الأئمّه عليهم السلام / المسأله ٨٢٥ .

٢- السنّه ما قبل التدوين : ٣٥٨ ، عن تهذيب التهذيب ٢ : ٨٨ / ترجمه ١٥٦ .

وجاء فى كلام الإمام على : إنما بدء وقوع الفتن من أهواء تتبع وأحكام تبتدع ، إلى أن يقول :

«وردت الوضوء والغسل والصلاه إلى مواقيتها وشرائعها ومواضعها» (١).

فلا يستبعد أن يكون الإمام بكلامه هذا أراد الإشارة إلى بدعه عثمان فى الوضوء وبدع غيره فى غيرها .

إلى هنا .. فقد اتضح لنا بأن قضية الوضوء كانت مسألة مطروحة منذ عهد الإمام على حتى أواخر عهد الأئمة من ولده ؛ وقد كتب فيها الكثير من أصحاب الأئمة وعلماء أهل البيت رسائل وكتب ؛ منهم :

على بن مهزيار الأهوازي .. (٢)

على بن الحسن بن فضال .. (٣)

على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي .. (٤)

أحمد بن الحسن بن فضال (٥) ... وغيرهم .

١- الكافي ، للكلىنى ٨ : ٦٢ / من خطبه له عليه السلام / الرقم ٢١ وهى تشير بوضوح إلى مدى الإنحراف الذى حظت به السنه من جراء المصالح والأهواء التى تعرضت لها فتقاطعت معها فى مواضع عديده ، والأنتكى من كل هذا إن هذه البدع الدخيله تحولت إلى سنه بديله حلت محل السنه الأصيله .

٢- الفهرست : ١٥٢ / الترجمة ٣٧٩ .

٣- الفهرست : ١٥٦ / الترجمة ٣٩١ .

٤- الفهرست : ١٥٧ / الترجمة ٣٩٢ .

٥- الفهرست ٦٧ / الترجمة ١٠ .

والفضل بن شاذان النيسابوري (٣) ... وغيرهم .. في إثبات المسح على القدمين ؛ أو في عدم جواز المسح على الخفين .

وبذلك ، فلا معنى لدعوى من قال : ليس هناك نص واحد قد صدر عن علي في هذا الباب !

أما ما يخص ، عدم نقل العلامتين الأميني والمجلسي ، وغيرهما من الاعلام . فلا يستوجب تضعيف ما وصلنا إليه ، لأنهم لم يدعوا جمع كل إحدائنا الآخرين ، وحصرها في كتبهم - وإن أشاروا إلى بعضها ، استطراداً .

أضف إلى ذلك ، أن بحث العلامة الأميني يختص بيوم الغدير ، وكتاب المجلسي يختص بروايات أهل البيت .. هذا أولاً .

وثانياً : إن الشيخ الأميني في كتابه الغدير لم يسر على ما انتهجناه - في دراسته قضيه الموضوع - من الأسلوب العلمي التحليلي ، المتلخص بجمع المفردات الصغيره للقضية ، وتأليفها ومتابعتها بالشرح والتفسير ابتداءً بما أخرجه مسلم عن حرمان : إن ناسا يتحدثون ... وانتهاءً بالحقائق التي سيصلها القارئ في آخر الدراسة .

نعم ؛ إن الشيخ الأميني قد بحث القضايا بما فيها من النصوص الثابته

١- الفهرست : ١٦١ / الترجمة ٤١٢ .

٢- الفهرست : ٢١١ / الترجمة ٦٠٤ .

٣- الفهرست : ١٩٧ / الترجمة ٥٦٣ .

والمنقوله فى الإحداث . والإبداع ممّا ورد ذكره فى كتب السير والتاريخ ، ولا يدعى أكثر من ذلك .

ومن هنا ، فإننا نهيب بالإخوه الباحثين انتهاج طريقه التحليل العلمى مقرونه بالشواهد والأدله الثابته والمتفق عليها عند المسلمين وذلك عند دراستهم لمفردات الخلاف بين المذاهب ، لما تؤول إليه من نتائج باهره يقبلها كل ذى لبّ باحث عن الحقيقه .

وبهذا نكون قد انتهينا إلى ما بهمنا من عهد الإمام على .

مع المصطلحين :

اصطلحنا من أوّل الدراسه وحتى الآن على مفهومين :

١ - الوضوء الثلاثيّ الغسليّ = وضوء الخليفة عثمان بن عفّان .

٢ - الوضوء الثنائيّ المسحيّ = وضوء الناس المخالفين لعثمان المتحدثين عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

ونودّ هنا التعريف بهذا الاصطلاح ، وكيفيته انتزاعنا لهذين المفهومين في دراستنا ، وبه نختم الباب الأوّل من الجانب التاريخي لهذه الدراسه .

المعروف أنّ الإشهاد عند أهل القانون والشرع هو أنّه من أصول الإثبات ، وغالبا ما يجرى في الدعاوى ويكون بمثابة الرأي التعضيدي للمدعى على خصمه ، وهو حجّه قانونيّة يتمسك بها لحسم النزاع .

وإنّ الخليفة عثمان بن عفّان - كما ترشدنا النصوص الحديثية والتاريخية - قد اعتمد هذا الأصل واستفاد منه فأقدم على إشهاد الصحابه على وضوئه ، وادّعى أنّ رسول الله كان يغسل أعضاء الوضوء ثلاث مرّات ، مُفهما بذلك أنّه على خلاف مع الناس فيه ، إذ إنّهم لا يعدّون ذلك الفعل سنّه ، وإنّ تأكيد عثمان وإشهاده بعض الصحابه على الفعل الثلاثيّ يدلّ على أنّه أراد إسناد ما يدّعيه بتقرير الصحابه وكونه فعلاً قد صدر عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، في حين نرى الإمام جعفر بن محمّد الصادق - وهو من أنتمّه أهل البيت - لا يقبل مشروعته الغسل

الثالث فى الوضوء ولا يرتضى كون ذلك سنّه ، بل وصفه بالبدعه(١) .. ولتقرير الموضوع أكثر ، إليك بعض النصوص :

١ - أخرج الإمام أحمد فى مسنده : حدّثنى عبدالله ، ثنا وكيع ، ثنا سفيان ، عن أبى النضر ، عن أنس : إنّ عثمان رضى الله عنه توضأ بالمقاعد ثلاثاً ثلاثاً ، وعنده رجال من أصحاب رسول الله ؛ قال : أليس هكذا رأيتم رسول الله يتوضأ ؟

قالوا : نعم(٢) .

٢ - حدّثنا عبدالله ، حدّثنى أبى ، ثنا ابن الأشجعيّ ، ثنا أبى ، عن سفيان ، عن سالم أبى النضر ، عن بسر بن سعيد ؛ قال : أتى عثمان المقاعد ، فدعا بوضوء .. فتمضمض ، واستنشق ، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ثمّ مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ؛ ثمّ قال : رأيتم رسول الله هكذا يتوضأ ، يا هؤلاء ! أكذاك ؟

قالوا : نعم ، لفر من أصحاب رسول الله عنده(٣) .

٣ - حدّثنا عبدالله ، حدّثنى أبى ، ثنا عبدالله بن الوليد ، ثنا سفيان ، حدّثنى

١- ففى التهذيب ١ : ٨١ ح ٢١٢ ، والاستبصار ١ : ٧١ ح ٢١٨ عن الصادق : الثالثه بدعه وفى حديث آخر عنه فى التهذيب ١ : ٨٠ ح ٢١٠ ، والاستبصار ١ : ٢١٥ من لم يستيقن أن واحده من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين قالها دحضا للبدعه العثمانيه فى الوضوء .

٢- مسند أحمد ١ : ٥٧ ح ٣٩٩ ، ومثله فى سنن البيهقى الكبرى ١ : ٧٨ / باب ما يقول بعد الفراغ من الوضوء / ح ٣٧٦ والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ١ : ٢٠٧ / باب فضل الوضوء / ح ٢٣٠ عن وكيع ، مختصراً .

٣- مسند أحمد ١ : ٦٧ ح ٤٨٧ ، وهذا يشير بأنّ إحداث الفعل الثلاثيّ فى غسل الأعضاء كان قبل الإبداع فى غسل الرجلين ويمثابه التمهيديّ لذلك . ودليل ذلك روايه الدارقطنى لهذا الخبر بنفس الإسناد ، ولكنه ذكر فيه غسل الرجلين بدل مسحهما ، مع جعل مسح الرأس بعد الرجلين ! أنظر الدارقطنى ١ : ٨٥ / باب فى الحث على المضمضه والاستنشاق / ح ١٠ .

سالم أبو النصر ، عن بسر بن سعيد ، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أنه قال : دعا بماء فتوضأ عند المقاعد .. فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ؛ ثم قال لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله : هل رأيتم رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هذا ؟

قالوا : نعم (١) .

٤ - نقل المتقى الهندي ، عن أبي النصر .. بطريقتين :

أ - إن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً .. ثم قال : أنشدكم بالله ؛ أتعلمون أن رسول الله كان يتوضأ كما توضأت ؟

قالوا : نعم (٢) .

ب - وبلغ آخر ... ثم قال للذين حضروا : أنشدكم الله ؛ أتعلمون أن رسول الله كان يتوضأ كما توضأت الآن ؟

قالوا : نعم .. وذلك لشيء بلغه عن وضوء رجال (٣) .

٥ - أخرج الدارقطني بسنده إلى أبي علقمه ، بأن عثمان : دعا ناساً من أصحاب رسول الله ، فأفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى وغسلها ثلاثاً ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه ثلاثاً ثلاثاً إلى المرفقين ، ثم مسح برأسه ، ثم رجليه فأنقاهما ؛ ثم قال : رأيت رسول الله يتوضأ مثل هذا الوضوء الذي رأيتوني توضأته ؛ ثم قال : من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم صلى ركعتين ، كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه ؛ ثم قال : أكذلك يا فلان ؟

١- مسند أحمد ١ : ٦٧ ، ح ٤٨٨ .

٢- كنز العمال ٩ : ١٩١ / فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٧٦ .

٣- كنز العمال ٩ : ١٩٥ / فرائض الوضوء / ح ٢٦٩٠٧ عن مسند الحارث ١ : ٢١٢ / باب ما جاء في الوضوء وفضله / ح ٧٤ ، ومسند أبي يعلى ٢ : ٨ / ح ٦٣٣ .

قال : نعم .

ثم قال : أكذاك يا فلان ؟

قال : نعم .

... حتى استشهد ناسا من أصحاب رسول الله .. ثم قال : الحمد لله الذي وافقتموني على هذا(١).

نستنتج من النصوص السابقة : أنَّ الفعل الثلاثي ، هو من موارد الخلاف بين المسلمين في زمن الخليفة الثالث ، إذ لا يعقل أن يُشهد عثمان جملة من الصحابة على فعل ، وبذلك التركيز - كما لاحظناه في روايه أحمد الثانيه التي أشهد فيها جماعه من الصحابه في باب المقاعد ؛ أو في إسهاده جمعا من الصحابه كلاً على حده - كما في روايه الدارقطني - وغيرها من الروايات الكاشفه عن حقيقته ما - دون أن يكون وراء المسأله (الإشهاد) شيء .. فمحل الخلاف بين الخليفه وآخرين واضح بين ، وإنَّ لما احتاج إلى الإشهاد ما دام جميع المسلمين متفقين على ذلك الفعل لكونه سنه !

أما المورد الثاني من موارد الخلاف ، والذي نستوحيه من النصوص والروايات أيضا ، فهو التأكيد على الغسل من قبل عثمان بدلاً من المسح الذي تعارف عليه الصحابه من فعل النبي صلى الله عليه وآله .. كما لاحظت في حديث أبي علقمه السابق الذكر وغيرها ، وقد استغلَّ الخليفه الثالث تعبيرى «الإسباغ ، والإحسان» الواردين في كلام الرسول فأضفى عليهما مفهومه الخاص ، ثم انطلق من ذلك لتجسيد فكرته ومحاوله إقناع الآخرين بهما بجعلهما مفسرين لما يدعيه في

١- سنن الدارقطني ١ : ٨٥ / باب ما روى في الحث على المضمضه والإستشاق / ح ٩ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٩٢ / فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٨٣ وفيه : ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ، بدل ما في متن الدارقطني .

غسل الأرجل وتليث الغسلات .

إحسان الوضوء :

في صحيح مسلم :

حدَّثنا زهير بن حرب حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدَّثنا أبي ، عن صالح : قال ابن شهاب : ... ولكنَّ عروه يحدث عن حمران .. أنه قال : ... فلما توضأ عثمان قال : والله لأُحْدِثَنَّكُمْ حديثنا ، والله لولا آية في كتاب الله ما حدَّثتكموه .. إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ، ثمَّ يصلي ، إلَّا غفر له ما بينه وبين الصلاه التي تليها» ..

قال عروه : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ...} (١) ، إلى قوله : ... {الْأَعْمُونَ} .

فهل يحتاج نقل روايه كهذه إلى مثل هذا الإغلاظ في الأيمان (والله لأحدثنكم) ، (والله لولا آية) ...! مع أنه حديث قد اتفق المسلمون على صدورها عنه صلى الله عليه وآله ، وتناقلتها الصحابه .

علما بأن «إحسان الوضوء» قد ورد عن أنس(٢) ، وعمر بن الخطاب وغيرهما بكثره ، عن النبي صلى الله عليه وآله .. وهو ممَّا لا يختلف فيه اثنان ..

١- سورة البقره : ١٥٩ ، والحديث في صحيح مسلم ١ : ٢٠٦ / باب فضل الوضوء / ح ٣ من المجموعه ٢٢٧ .

٢- أنظر على سبيل المثال ما أخرجه ابن ماجه عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله ، قوله : من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قال ثلاث مرات أشهد أن لا إله إلا الله ... الخ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٩ / باب ما يقال بعد الوضوء / ح ٤٦٩ .

وقد جاء عن عمر - بالخصوص - : ... من توضأ فأحسن الوضوء... (١)؛ و : ... ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ؛ ثم يقول... (٢)؛ و : ... إنه رأى النبي صلى الله عليه وآله قد أبصر رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه لم يصبه الماء فأمره أن يرجع ويحسن وضوءه (٣) . وإنّ تحديته بهذه كان قبل تحديث عثمان !

فإن كان الأمر كذلك .. فما الداعي لتلك الأيمان المغلظة من الخليفة الثالث إذا ؟ وعلام يدلّ إشهاده ونقله ؟

إسباغ الوضوء :

أمّا فيما يخصّ «الإسباغ» ، فقد وردت نصوص في صحيح مسلم بثلاث طرق ، وكذا في موطأ مالك ، عن أبي عبدالله سالم ؛ قال : دخلت على عائشة - زوج النبي - يوم توفي سعد بن أبي وقاص .. فدخل عبدالرحمن بن أبي بكر ، فتوضأ عندها ؛ فقالت : يا عبدالرحمن ؛ أسبغ الوضوء .. فأبى سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب من النار» (٤) .

فعائشه أرادت أن تستفيد من جملة (أسبغ الوضوء ..) - في مخاطبتها لأخيها

١- سنن الدارمي ١ : ٩٦ / باب القول بعد الوضوء / ح ٧١٦ ، سنن النسائي ١ : ٩٢ / باب القول بعد الفراغ من الوضوء / ح ١٤٨ .

٢- سنن أبي داود ١ : ٤٣ / باب ما يقول الرجل إذا توضأ / ح ١٦٩ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٩ / باب ما يقال بعد الوضوء / ح ٤٧٠ ، وأنظر : صحيح مسلم ١ : ٢٠٩ / باب الذكر المستحب عقب الوضوء / ح ١ من المجموعه ٢٣٤ .

٣- تفسير ابن كثير ٢ : ٢٨ / سورة المائدة ، سنن البيهقي الكبرى ١ : ٩٧ / ح ١٢١ ، و ١ : ٨٣ / باب تفريق الوضوء / ح ٣٩٨ .

٤- صحيح مسلم ١ : ٢١٣ / باب وجوب غسل الرجلين / ح ٢٤٠ ، موطأ مالك ١ : ١٩ / باب العمل في الوضوء / ح ٣٥ ، مسند أحمد ٦ : ٤٠ / ح ٢٤١٦٩ عن أبي سلمه .

- لتدلّل على لزوم الغسل ، وكذا الحال في نقلها لقوله صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب» ..

وهنا نتساءل .. إلى أى مدى يدلّ هذان النصان على المقصود ؟

ولماذا نراهم يستندون في لزوم الغسل ، وتلث الغسلات على معانٍ مثل «أسبغوا» و «أحسنوا» ، و «ويل للأعقاب» ، وتكون غالب أحاديث باب غسل الرجلين في الصحاح والمسائيد وما يستدلّ به فيها هو نقلهم لقوله صلى الله عليه وآله : (ويلٌ للأعقاب) وليس فيها نقل صفة وضوئه صلى الله عليه وآله ؟ فماذا يعنى هذا وعلى أى شيء يدل ؟!

هذا، وقد وردت روايات كثيرة في كتب الصحاح عن محبوبه «إسباغ الوضوء» ، نُقِلت عن :

علی بن أبی طالب .

عمر بن الخطّاب .

أبى هريره .

أنس بن مالك .

أبن عبّاس ..

أبى مالك الأشعري .

أبى سعيد .

ثوبان .

لقيط بن صبره ... وغيرهم .

لكنهم لم يُشهدوا أحدا على صدور ذلك ، ولم يحتاجوا للقَسَم والأيمان الغليظه ، كما فعله الخليفة عثمان !

و ... أخيراً

فقد اتّضح لنا ، في ضوء ما تقدّم ، أنّ الخليفة كان يبغى من وراء تأكيده

الشديد على جملتي «أحسن الوضوء»، و«أسبغ الوضوء» تمرير شيء يجول في ذهنه، محاولاً إيصاله إلى الآخرين.. إذ إن إسهاده الصحابه على الأحاديث المسلّمه بين المسلمين لا يحتاج إلى الإيمان المغلظه

فالتأكيد إذا يستبطن أمراً، وهو: إن الخليفة - كما عرفنا - قد حاول استغلال مفهوم ثابت عند المسلمين، فانطلق من خلاله لترسيخ رؤيته الجديده، وهو بذلك يرمى إلى استقطاب الناس، حيث إن عبارته (أحسن الوضوء) أو (أسبغ الوضوء) تشير - من جهة - إلى الزيادة في القدسيه؛ والمسح ليس كالغسل في إظهار تلك القدسيه!

ومن هنا نفهم معنى تأكيد الإمام عليّ في ردّه للأخذ بالرأى والقياس، وبيانه الجلى في كون الأحكام الشرعيه مأخوذه من الكتاب والسّنه النبويه الشريفه، فيلزم أن تكون خاضعه للنصّ للرأى، وقد روى عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «تعمل هذه الأئمه برهه بكتاب الله، ثمّ تعمل برهه بسّنه رسول الله، ثمّ تعمل بالرأى.. فإذا عملوا بالرأى فقد ضلّوا وأضلّوا» (١).

وبهذا فقد عرفنا سر نهى رسول الله عن الأخذ بالرأى، كما عرفنا نهى الإمام علي والأئمه من ولده الأخذ بالرأى، وستقف في العهدين الأمويّ والعباسيّ على المزيد من هذه الامور إنشاء الله تعالى.

وعليه.. فيمكننا تعيين موارد الخلاف فيما بين عثمان ومعارضيه من الصحابه في قضيه الوضوء ب-:

١ - العدد.. إذ أصرّ الخليفه على ثلاث غسلات بدلاً عن اثنتين، وأشهد

١- كنز العمال ١: ١٠٣ / باب في الإعتصام بالكتاب والسّنه / ح ٩١٥.

الصحابه على ذلك .

٢ - جعل غسل القدمين عوضاً عن مسحهما ، وإشهاد الأصحاب على ذلك ، كما في روايه أبي علقمه .

وعليه ، فإننا نعتبر إشهاد الخليفه الصحابه على الفعل الثلاثيّ وغسل الأرجل بأنها نقطه اختلافه مع الناس؛ إذ نراه يؤكّد على هذين المفهومين ، ومن أجله انتزعنا :

١ - مفهوم الوضوء الثلاثيّ الغسليّ ، للإشاره إلى وضوء الخليفه عثمان بن عفّان .

٢ - ومن مفهوم المخالفه انتزعنا مصطلح الوضوء الثنائيّ المسحيّ ، للإشاره إلى وضوء الناس المتحدّثين عن رسول الله ، المخالفين لعثمان .

وبذلك .. فقد خطّ الخليفه أبعاد مدرسه وضويّته جديده في قبال السنّه النبويّه المباركه ، بعد أن جاء ب- «الوضوء الثلاثيّ الغسليّ» بدلاً عن «الوضوء الثنائيّ المسحيّ» ! وقد عبّد عبدالله بن عمرو بن العاص دعوى الخليفه بما شاهده في كتب اليهود ، وهي توافق الموجود اليوم في التوراه سفر الخروج الاصحاح ٤٠ فقره : ٣١ ولنا وقفه مع هذه النصوص مع أخرى من أمثالها مثل أحاديث «أحسنوا الوضوء» و «أسبغوا الوضوء» في البحث اللغويّ إنّ شاء الله تعالى ، شارحين السبب الداعي لاتخاذ الخليفه والحكومه الأمويّه هذا الموقف ، ومدى استفادتهما من هذين المصطلحين وغيرها من الأدلّه التعضيديّه ، ودورهم في إشاعتها لترسيخ وضوء عثمان .

اشاره

العهد الأموي ٤٠ - ١٣٢ هـ -

العهد العباسي ١٣٢ - ٢٢٢ هـ

تنبيه :

قبل الدخول فى تفاصيل الباب الثانى ، لا بُدَّ من التنبيه إلى الأسباب الداعية لفصل العهدين - الأموى والعباسى - عن ما سبقهما من عهود ، والأسباب هى :

أولاً : اضمحلال قدسيه الخلافه فى هذين العهدين ، ولم تُعد تُصنّف على الخليفه كما كانت فى الصدر الأول .

ثانياً : إن كثيرا من الصحابه الذين عاشوا فى العهد الأموى ، كانوا من متأخرى الصحابه ؛ وقد انخرط معظمهم فى ركب الخلفاء السياسيين !!

ثالثاً : كان الخليفه فى الصدر الأول يسعى للحفاظ على ظواهر الإسلام ، فى حين لا نرى فى العهدين التاليين سوى ما يدعم الحاكم ، وما الخلافه عندهما إلا منصب سياسى .

رابعاً : نتيجة لقله عدد الصحابه ، غدا احتمال التغيير فى الدين غير مستبعد .

خامساً : تأصيل أمور لم تكن أصيله فى شريعه سيد المرسلين فى هذين العهدين .

إنّ هذه العوامل مجتمعه ، كوّنت مجتمعا وأفكارا تختلف اختلافا جوهريا عما كان فى عهد الخلفاء بعد الرسول ؛ ولأجله عمدنا إلى فصل هذين العهدين عن العهود التى سبقتهما ، لتمكن دراستها بنحو أشمل .

تمهيد

المعروف عن بني أمية تبنيهم لقضيته عثمان ، والمطالبه بدمه ، ونشر فضائله ، والوقوف أمام مخالفيه والخط منهم ، ومن ثم الالتزام بفقهيته ونشر آرائه ، بالرغم من مخالفه بعضها لصريح القرآن المجيد والسنة النبويه .

مؤكدين مره ثالثه أنا قد نكرر بعض النصوص مثل اتمام عثمان الصلاه بمنى ، لاعتبارات خاصه بالبحث ، لأن عنوان دراستنا مبتنيه على بيان ملابسات الأحكام عند المسلمين فتاره نأتى بالخبر السابق للدلاله على أحداثات عثمان وإتيانه بأمر لم تكن على عهد الشيخين ، واخرى نأتى بها لكي ننتزع منها أسماء مخالفيه المطردين ، وثالثه لكي نؤكد على سعي الأمويين لتحكيم فقه عثمان ونهجه وهلم جرا .

إذن التكرار جاء مقصودا وملحوظا ، كل مره بلحاظ خاص ، وإليك الآن ما نريد الإستشهاد به من زاويه التبنى الفقهي لرأى عثمان :

الأمويون وتبنيهم رأى عثمان

١ - الصلاة بمبنى :

أخرج الإمام أحمد بسنده إلى عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه قال : لما قدم علينا معاوية حاجنا ، قدمنا معه مَكَّة ، قال : فصلّى بنا الظهر ركعتين ثمّ انصرف إلى دار الندوة ؛ قال [الراوى] : وكان عثمان حين أتّم الصلاة إذا قدم مَكَّة صلّى بها الظهر والعصر والعشاء الآخر أربعاً أربعاً ، فإذا خرج إلى منى وعرفات قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحجّ وأقام بمبنى أتّم الصلاة حتّى يخرج من مَكَّة .

فلما صلّى [معاوية] بنا الظهر ركعتين ، نهض إليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا له : ما عاب أحد ابن عمّك بأقبح ما عبته به .

فقال لهما : وما ذاك ؟

قالا : ألم تعلم أنّه أتّم الصلاة بمكّة ؟

قال ، فقال لهما : ويحكما! وهل كان غير ما صنعت ، قد صلّيتهما مع رسول الله ؛ ومع أبي بكر ، وعمر (رضى الله عنهما) .

قالا : فإنّ ابن عمّك قد كان أتّمهما ، وإنّ خلافتك إياه عيب !

قال : فخرج معاوية إلى منى فصلاها بنا أربعاً(١) .

وقد أخرج عبدالرزاق فى مصنفه عن ابن عباس أنّه قال : صلّى رسول الله وأبو بكر وعمر ركعتين ، ثمّ فعل ذلك عثمان ثلثى إمارته أو شطرها ثمّ صلاتها

١- مسند أحمد ٤ : ٩٤ / ح ١٦٩٠٣ ، مجمع الزوائد ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ ، قال : رواه أحمد وروى الطبرانى بعضه فى المعجم الكبير ورجال أحمد موثوقون .

أربعا ، ثم أخذ بها بنو أمية(١) .

فمعاويه لم يكن جاهلاً بصلاح عثمان إلا أنه أراد - بدهائه - أن يعرف مدى تأثير رأى عثمان الصلاتي في الناس وخصوصاً عند أقاربه وحاشيته !

٢ - الجمع بين الأختين بالملك :

أخرج ابن المنذر ، عن القاسم بن محمد : إن حياً من أحياء العرب سألوا معاويه عن الأختين ممَّا ملكت اليمين يكونان عند الرجل فيطأهما ؟

قال : ليس بذلك بأس .

فسمع بذلك النعمان بن بشير ؛ فقال : أفئت بكذا وكذا ؟!

قال : نعم .

قال : رأيت لو كان عند الرجل أخت مملوكته ، يجوز أن يطأها ؟

قال : أما والله لربما وددتني أدرك ، فقل لهم : اجتنبوا ذلك فإنه لا ينبغي لهم ؟

فقال : إنما هي الرحم من العتاقه وغيرها(٢) .

إن معاويه بإفئانه هذا كان قد اتبع فقه عثمان ؛ إذ إنه كان قد أفئى بذلك سابقاً .

فقد أخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب ، عن قبيصة بن ذؤيب : إن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين ، هل يجمع بينهما ؟

فقال عثمان : أحلتها آية ، وحزمتها آية ، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك .

١- مصنف عبدالرزاق ٢ : ٥١٨ / باب الصلاة في السفر / ح ٤٢٧٧ ، وعنه في كنز العمال ٨ : ١١٣ / باب القصر / ح ٢٢٧٢٠ .

٢- أنظر : مصنف بن أبي شيبة ٣ : ٤٨٣ / في الرجل يكون عنده الأختان مملوكتان / ح ١٦٢٦٥ ، وعنه في الدر المنثور ٢ : ٤٧٧ .

قال: فخرج من عنده فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فسأله عن ذلك، فقال: لو كان لي من الأمر شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالاً.
قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب (١).

٣- ترك التكبير المسنون في الصلاة:

أخرج الطبراني، عن أبي هريرة، وابن أبي شيبه، عن سعيد بن المسيب: أنَّ أول من ترك التكبير معاوية (٢).
وجاء في الوسائل في مسامره الأوائل: إنَّ أول من نقص التكبير معاوية، كان إذا قال: سمع الله لمن حمده، انحطَّ إلى السجود ولم يكبر (٣).
وأخرج ابن أبي شيبه عن إبراهيم، قال: أول من نقص التكبير زياد (٤).
وقد جمع ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بين الأقوال؛ فقال: وهذا لا ينافي الذي قبله، لأنَّ زيادا تركه بترك معاوية، وكان معاوية تركه بترك عثمان (٥).
وجاء عن مطرف بن عبدالله؛ أنه قال: صلَّيت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر،

-
- ١- موطأ مالك ٢: ٥٣٨ / باب ما جاء في كراهيه إصابه الأختين بملك اليمين / ح ١١٢٢، وعنه في مصنف عبدالرزاق ٧: ١٨٩ / باب جمع ذوات الأرحام / ح ١٢٧٢٨.
 - ٢- أنظر: فتح الباري ٢: ٢٧٠ / باب إتمام التكبير / ح ٧٥١، تاريخ دمشق ٥٩: ٢٠٣ / الترجمة ٧٥١٠ / تاريخ الخلفاء: ٢٠٠.
 - ٣- الوسائل في مسامره الأوائل: ٣٨ / الرقم: ٩٤.
 - ٤- مصنف ابن أبي شيبه ١: ٢١٨ / باب من كان لا يتم التكبير ح ٢٥٠، و ٧: ٢٤٨ / باب أول ما فعل / ح ٣٥٧٤٢.
 - ٥- فتح الباري ٢: ٢٧٠ / باب إتمام التكبير / ح ٧٥١.

وإذا نهض من الركعتين كبر ، فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : «قد ذكّرني هذا صلاه محمّد» ، أو قال : «لقد صلّى بنا محمّد الآن» (١) .

وفى لفظ آخر عن مطرف بن الشخير عن عمران ؛ قال : صلّيت خلف عليّ صلاةً ذكرني صلاه صلّيتها مع رسول الله والخليفتين ؛ قال : فانطلقت فصلّيت معه فإذا هو يكبر كلّمًا سجد وكلّمًا رفع رأسه من الركوع ؛ فقلت : يا أبا نجيد من أول من تركه ؟

قال : عثمان بن عفّان رضى الله عنه حين كبر وضعف صوته تركه (٢) .

وأخرج الشافعيّ في كتاب الأم من طريق أنس ابن مالك ؛ قال : صلّى معاوية بالمدينة فجهر فيها بالقراءة ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم لأُمّ القرآن ، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها ، حتّى قضى تلك القراءة ، ولم يكبر حين يهوى حتّى قضى تلك الصلاة ، فلما سلّم ناداه من يسمع ذلك من المهاجرين من كلّ مكان : يا معاوية ! أسرقت الصلاة أم نسيت !؟

فلما صلّى بعد ذلك قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أمّ الكتاب وكبر حين يهوى ساجداً (٣) .

١- صحيح البخارى ١ : ٢٧٢ / باب إتمام التكبير فى السجود / ح ٧٥٣ ، صحيح مسلم ١ : ٢٩٥ / باب إثبات التكبير فى كل خفض ورفع / ح ٣٩٣ ، سنن أبى داود ١ : ٢٢١ / باب تمام التكبير / ح ٨٣٥ ، سنن النسائى ٢ : ٢٠٤ / باب التكبير للسجود / ح ١٠٨٢ ، مسند أحمد ٤ : ٤٣٢ / ح ١٩٨٩٤ ، و ٤ : ٤٤٠ / ح ١٩٩٦٦ ، و ٤ : ٤٤٤ / ح ٢٠٠٠٩ .

٢- مسند أحمد ٤ : ٤٣٢ / ح ١٩٨٩٤ ، الوسائل فى مسامره الأوائل : ١٨ / الرقم ٩٣ .

٣- الأم ١ : ١٠٨ ، وأخرجه عبدالرزاق ، وابن حبان ، من طريق عبدالله بن أبى بكر بن حفص بن عمر بن سعد ، عن معاوية ، أنظر : مصنف عبدالرزاق ٢ : ٩٢ / باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم / ح ٢٦١٨ ، وعنه فى كنز العمال ٨ : ٥٨ / باب التسميه / ح ٢٢١٨٢ ، وثقات ابن حبان ٥ : ٥٠ / باب العين / الترجمة ٣٨٠٣ . وأنظر التدوين فى أخبار قزوين ١ : ١٥٤ أيضاً .

وأخرج الشافعي هذا الحديث أيضا عن طريق عبيد بن رفاعه (١)، وصاحب الانتصار أخرجه عن طريق أنس بن مالك ، كما حكاه في البحر الزخار .
وبهذا عرفت بأن معاوية قد تبى فقه الخليفة في تركه للتكبير المستون ، والجمع بين الأختين بالملك ، وعدم قراءه البسملة للسوره اقتداءً بعثمان !

٤ - التلبيه :

أخرج النسائي والبيهقي في سننهما عن سعيد بن جبير ؛ قال : كان ابن عباس بعرفه ؛ فقال : يا سعيد مالي لا أسمع الناس يلبون ؟

فقلت : يخافون معاوية ..

فخرج ابن عباس من فسطاطه ؛ فقال : لبيك اللهم لبيك ، وإن رغم أنف معاوية ، اللهم عنهم ، فقد تركوا السنه من بغض علي (٢) .

قال السدي في تعليقه على النسائي : «من بغض علي» : أي لأجل بغضه ، أي : وهو كان يتقيد بالسنن ، فهؤلاء تركوها بغضا له (٣) .

وأخرج ابن أبي شيبه : إن رسول الله أهل حتى رمى الجمره وأبو بكر وعمر (٤) .. ولم يذكر عثمان .

١- الأم : ١ : ١٠٨ .

٢- سنن النسائي : ٥ : ٢٥٣ / باب التلبيه بعرفه / ح ٣٠٠٦ ، سنن البيهقي : ٥ : ١١٣ / باب الوقوف بعرفه / ح ٩٢٣٠ ، صحيح ابن خزيمة : ٤ : ٢٦٠ / باب إباحه الزياده في التلبيه / ح ٢٨٣٠ .

٣- حاشيه السدي على النسائي : ٥ : ٢٥٣ / كتاب الحج / ح ٣٠٠٦ .

٤- مصنف ابن أبي شيبه : ٣ : ٢٥٩ / باب في المحرم حتى يقطع التلبيه / ح ١٣٩٩٩ ، وأنظر : المحلى : ٧ : ١٣٦ .

وعن عبدالرحمن بن يزيد : إنَّ عبدالله بن مسعود لبي حين أفاض من جمع ؛ فقبل له : عن أى هذا ؟

وفى لفظ مسلم : فقبل : أعرابى هذا ؟!

فقال : أنسى الناس أم ضلّوا ؟ .. سمعت الذى نزلت عليه سورة البقره يقول فى هذا المكان : «لبيك اللهم لبيك» (١).

وفى النصّين الأخيرين دلالة على أنّ الخليفة عثمان كان لا يرتضى التلبيه ، وأنّه كان قد طبع الناس على تركها ، حتى كانوا يعدّونها ليست من الدين ، وأنّ معاويه قد سار على نهج عثمان كما ظهر ذلك من النصّ الأوّل .

وما كانت هذه الأمثله إلّا نموذجاً بسيطاً لكثير من النصوص الموثوقه فى الكتب والداله على التزام معاويه بنهج الخليفه وسعيه لتطبيق فقه عثمان ورأيه .

وبعد هذا .. نتساءل :

أيعقل أن يتخطى معاويه وضوء الخليفه ، مع ما عرف عنه من تبنيه لأراءه الفقهيّه؟!

وماذا يجدى نقل كلّ تلك الفضائل لعثمان ، ألم تكن هى مقدمه للأخذ بفقهه والسير على نهجه ؟

وكيف يترك معاويه فقه عثمان ، وهو الخليفه الأموى المظلوم - فى نظره - !! ويسمح بانتشار فقه الناس المخالفين له ولعثمان .

وستقف لاحقا على توسيع معاويه لفكره عثمان الوضوئيه ، وان معاويه تجاوز غسل الأرجل إلى غسل الرأس أيضا ، فصار يأخذ ماءا جديدا لرأسه حتى

١- صحيح مسلم ٢ : ٩٣٢ / باب إستجاب إدامه الحاج التلبيه / ح ١٢٨٣ ، والمحلّى ٧ : ١٣٦ .

يتقاطر على جانبيه؟!

لسنا بصدد البحث في أنَّ عثمان هل هو الذى أثر في الأمويين ، أم كان المتأثر بهم ؟ بل الذى نودّ التأكيد عليه هو وجود وحده الفكر والهدف والامتزاج والتلاقى فى الأفكار بينه وبين قبيلته ، فهما يسيران على نهج واحد ويتابعان هدفاً واحداً .

وبما أنَّ الإمام علياً أحد أولئك الناس الذين يتحدثون عن رسول الله فى الوضوء ، فمن الطبيعى أن تواجه الحكومه الأمويّه أولئك الناس المتحدثين عن رسول الله فى الوضوء بالشده ، إذ إنَّ سياستها - كما قلنا - كانت تعتمد أمرين :

١ - تَبَيَّنَ فقه عثمان بن عفَّان ونشر فضائله .

٢ - مخالفة الإمام عليّ فى نهجه وفقهه وآرائه .

وقد فصلنا البحوث فى هذا الموضوع فى بعض كتبنا ، موكدين بأنَّ بنى أميه و بنى هاشم كانوا على طرفى نقيض حتى فى صدر الإسلام ؛ إذ التزم بنو أميه جانب المشركين ، أمَّا بنو هاشم فلم يفارقوا الرسول فى جاهليته ولا إسلام .

وسيتأكد لك هذ الموضوع أكثر فى المجلد الثانى من هذه الدراسه حيث ستقف على اسماء غالب المتبئين للوضوء الغسلى وهم من القرشيين نسبا ، ومن البصريين مسكنا ، وكان قسم كبير منهم من موالى : أبى بكر ، وعمر ، وآل أبى لهب ، وآل طلحه ، وموالى لثقيف ومراد وعبس وبنى أميه ومعاويه و ...

وغالب الروايات الصحيحه - عند أهل السنه والجماعه - عن عثمان يرويها عطاء بن يزيد الليثى الشامى المغمور عن محمد بن مسلم المعروف بابن شهاب الزهرى القرشى ، وهذا يؤكد وجود مجموعته اخذت على عاتقها مهمه نشر وضوء عثمان .

كما إن من سمات منهجنا الإشارة إلى هذه الأمور مع الأدلة الفقهية والحديثية والقرآنية ، كى يكون القارئ على بصيره بملايسات هذه الأمور ، وحيطه عما يدور حولها ، وان تكون نظره شمولىه وليست محدوده باطار محدد وضيق وخاص .

فقد جاء فى صحيح البخارى : إن رسول الله وضع سهم ذى القربى فى بنى هاشم وعبدالمطلب - أيام غزوه خيبر - فاعترض عثمان وجبير بن مطعم على حكم رسول الله ، فقال لهما صلى الله عليه وآله : «إننا بنو هاشم وبنو عبدالمطلب شىء واحد» (١) .

وفى روايه النسائى قوله صلى الله عليه وآله : «إنهم لم يفارقونى فى جاهليته ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شىء واحد» ، وشبك بين أصابعه (٢) .

ففى الجمل السابقه تعريض بينى أميه ومدح لبنى هاشم وعبدالمطلب ؛ إذ إنهم تحمّلوا أعباء الدعوه وكانوا معه فى شعب أبى طالب ودافعوا عنه بكل ما أوتوا من قوه ، ولم يكونوا كغيرهم حين دخلوا الإسلام مكرهين !

كما أن دراستنا هذه تهدف تبين دور أهل البيت وصمودهم على المنهج الصحيح فى الوضوء وفى غيره من مفردات السنه النبويه المطهره برغم كل الظلم والإجحاف الذى لاقوه من قبل الحكام امويين وعباسيين ، وإليك الآن بعض خططهم فى المضاده مع نهج الإمام على بن أبى طالب .

١- صحيح البخارى ٤ : ١٥٤٥ / باب غزوه خيبر / ح ٣٩٨٩ وهذا الخبر وما يليه تجده فى كتاب الأموال ، لأبى عبيد : ٤١٥ / باب سهم النبى صلى الله عليه وآله / ح ٨٤٣ .

٢- سنن النسائى ٧ : ١٣٠ / كتاب قسم الفىء / ح ٤١٣٧ ، وأنظر : سنن أبى داود ٣ : ١٤٦ / باب فى بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى / ح ٢٩٨٠ .

خطوات أمويه

١ - التشكيك في الأحاديث النبويه الواردة في حق عليّ ، ووضع أحاديث مشابهه في حق بعض الصحابه !!

لقد جاء في كتاب معاويه إلى عماله : (... أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته وألبدين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم ، واكتبوا إليّ ما يروى كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته) (١).

ولما فشا ذلك ، وكثر الحديث في عثمان .. كتب إليهم :

فإذا جاءكم كتابي هذا ... فادعوا الناس إلى الروايه في فضائل الصحابه والخلفاء الأولين ، ولا تتركوا خيرا يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتونني بمناقض له في الصحابه ، فإنّ هذا أحبّ إليّ ، وأقرّ لعيني ، وأدحض لحجّه أبي تراب وشيعته ، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله (٢).

٢ - السعي إلى طمس كل فضيله وميزه لعليّ بن أبي طالب على غيره من الصحابه ، وجعله كأحد المسلمين ..

فقد روى ابن عمر أنّه قال : «كنا في زمن النبيّ لا نعدّل بأبي بكر أحداً ، ثمّ عمر ، ثمّ عثمان ، ثمّ نترك أصحاب النبيّ لا نفاضل بينهم» (٣).

١- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١١ : ٤٤ / في ذكر بعض ما منى به آل البيت من الأذى والاضطهاد ، الإحتجاج ، للطبرسي ٢ : ١٧ .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١١ : ٤٥ .

٣- صحيح البخاري ٣ : ١٣٥٢ / باب مناقب عثمان بن أبي عمرو القرشي / ح ٣٤٩٤ ، البدايه والنهايه ٧ : ٢٠٦ ، الإجابيه لإيراد ما استدركته عائشه ، للزرکشي ١ : ٦٢ قال فيه : لقد أنكر ابن عبدالبر في كتابه الصحابه صحه هذا الخبر .

وروى عن محمّد بن الحنفية (ابن الإمام عليّ) ؛ أنّه قال : «قلت لأبي : أئى الناس خير بعد رسول الله ؟

فقال : أبو بكر .

قلت : ثمّ من ؟

قال : عمر .

وخشيت أن يقول عثمان . قلت : ثمّ أنت ؟

قال : أمّا أنا رجل من المسلمين» (١).

إنّ ذكرنا لهذا لا يعنى التعريض بالشيخين ، بل أوردناه لمخالفته للثابت الصحيح فى التاريخ ، فإنّ عليا كان لا يرى أحداً أحقّ بالأمر منه لما نصبه الرسول صلى الله عليه وآله فى حجّه الوداع ، وجعله وصياً له ، وهكذا الأمر بالنسبة لبقية المسلمين الأوائل ، فقد كانت لهم رؤى تخصّهم فى الخلافة والتفاضل !

ولو صحّ ذلك وعرفه الجميع ولم يكن بالمفتعل الطائفى ، فلماذا يقول أبو بكر لأبي عبيده : «هلمّ أبايعك ، فإنّى سمعت رسول الله يقول إنك أمين هذه الأمة» (٢) ، وقدمه على نفسه وعلى عمر ، أو قوله : «وليت عليكم ولست بخيركم» (٣) ...

١- صحيح البخارى ٣ : ١٣٤٢ / باب قول النبى صلى الله عليه وآله لو كنت متخذاً خليلاً / ح ٣٤٦٨ ، سنن أبى داود ٤ : ٢٠٦ / باب فى التفضيل / ح ٤٦٢٩ .

٢- تاريخ اصبهان لأبى نعيم ٢ : ١٣٧ / الرقم ١٥٥٤ ، المستدرک على الصحيحين ٣ : ٣٠٠ / باب ذكر مناقب أبى عبيده بن الجراح / الرقم ٥١٦٤ ، تاريخ دمشق ٢٥ : ٤٦٣ / الترجمة ٣٠٥١ له ، كنز العمال ٥ : ٢٣٧ / باب فى خلافة الخلفاء / ح ١٤٠٥٢ عن ابن شاهين ، وأبو بكر الشافعى فى الغيلانيات .

٣- الطبقات الكبرى ٣ : ١٨٢ وفيه : أمركم ، بدل : عليكم ، كتاب الأموال لأبى عبيد : ١٢ / باب حق الإمام على الرعيه / ح ٨ ، مصنف عبدالرزاق ١١ : ٣٣٦ / باب لا طاعه فى معصيه / ح ٢٠٧٠٢ .

ألم تكن هذه فضيله لأبي عبيده دأله على رجحانه على أبي بكر، أو دأله على وجود من هو خير منه كما فى النص الثانى !

وماذا يعنى كلام عمر - قبل الشورى - : لو كان أبو عبيده بن الجراح حيا استخلفته ، فإن سألتى ربى قلت : سمعت نبيك يقول : «إنه أمين هذه الأمة» .

ولو كان سالم مولى أبي حذيفه حيا استخلفته ، فإن سألتى ربى قلت : سمعت نبيك يقول : «إن سالما شديد الحب لله» (١) ؛ وأقواله الأخرى فى على وفى غيره .

ألم تدل هذه النصوص على أن أبو عبيده وسالما و ... هم أفضل من عثمان ؟ .. فلو كان كذلك ، فما معنى «كنا لا نعدل» !؟

وماذا يعنى قول ابن عوف فى الشورى : «أيها الناس إني سألتكم سزا وجهرا عن إمامكم ، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين : إما على وإما عثمان» (٢) .. ثم بدأ بعلنى للبيعه وقدمه على عثمان .

وما يعنى كلام عائشه عندما سُئلت عن رسول الله «لو استخلف» ؟! فذكرت أبو بكر وعمر ولم تذكر عثمان ، بل رجحت أبو عبيده عليه (٣) .

١- تاريخ الطبرى ٣ : ٢٩٢ / أحداث سنه ٢٣ هـ ، تاريخ دمشق ٥٨ : ٤٠٤ / الترجمه ٣٠٥١ ، لأبى عبيده بن الجراح ، تاريخ الخلفاء ١ : ١٣٦ .

٢- تاريخ الطبرى ٣ : ٣٠١ قصه الشورى حوادث سنه ٢٣ هـ ، تاريخ الإسلام ٣ : ٣٠٥ / بقيه حوادث سنه ٢٤ هـ وفيه : على أمانتكم ، بدل : عن امامكم .

٣- صحيح مسلم ٤ : ١٨٥٦ / باب من فضائل أبى بكر / ح / ٢٣٨٥ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ٢١٥ / ح / ٤٢٠٨ من افراد مسلم ، السنن الكبرى للنسائى ٥ : ٥٧ / ح / ٨٢٠٢ ، كتر العمال ١٣ : ١١٠ / جامع الصحابه / ح / ٣٦٧٥١ ، عن (ش ، كر) .

ألم تكن هذه المواقف امتيازاً لعلی وأبی عبيده وسالم وأنهم أفضل من عثمان ؟

وما معنى جمله لم (نعدل) ، أو (نفاضل) وفي القوم من عُدد من العشره المبشره ومن جاء فيه نص صريح بعلو مكانته وجلاله قدره !

٣- وضع أحاديث في عداله جميع الصحابه ، كقوله صلى الله عليه وآله : «أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم» (١) و ... ؛ ليجعلوا أبا سفيان ، ومروان بن الحكم ، والحكم بن العاص ، ومعاويه ، وعبدالله بن أبي سرح ، والوليد بن عقبه وغيرهم بمنزله علي ، وفاطمه ، وابن عباس ، وأبي ذر ، وسلمان !

وذلك بعدما عجزوا عن طمس الإسلام والوقوف أمام أبنائه ومعتقدات الناس ، فإنهم بطرحهم هذه الفكرة وغيرها أرادوا نفي ما قيل في بني أمية وما جاء في شأنهم من اللعن على لسان الرسول وفي القرآن المجيد .

بل جعل أقوالهم من مصادر التشريع الإسلامي ليضاهي كلام المقرئين من أصحاب الرسول وينافسهم في أخذ المسلمين معالم دينهم عنهم .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله أنه كان يلعن أقطاب بني أمية ويدعو عليهم في قنوته ؛ بقوله : «اللهم العن أبا سفيان ، اللهم العن الحارث بن هشام ، اللهم العن سهيل ابن عمرو ، اللهم العن صفوان بن أمية» (٢) .

١- خلاصه البدر المنير ٢ : ٤٣١ ، ح ٢٨٤٨ قال : رواه عبد بن حميد من روايه ابن عمر ، وغيره من روايه عمر وأبي هريره ، وأسانيدھا كلها ضعيفه ، قال البزار : لا يصح هذا الكلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقال ابن حزم : وأما الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضروريه أحدها أنه لم يصح من طريق النقل ، الإحكام ، لابن حزم ٥ : ٤١ .

٢- السيره الحلبيه ٢ : ٥١٤ ، تاريخ دمشق ٢٤ : ١٠٩ - ١١٠ / الترجمة ٢٨٨٣ ، تهذيب الكمال ٥ : ٢٩٨ / الترجمة ١٠٥٠ للحارث بن هشام ، تفسير الطبري ٤ : ٨٨ / في تفسير الآيه ١٢٨ من سوره آل عمران ، وأنظر : مسند أحمد ٢ : ٩٣ / ح ٥٦٧٤ .

كما تواتر عنه صلى الله عليه وآله أنه قال - لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو سَفْيَانَ وَمَعَهُ مَعَاوِيَةُ - : «اللَّهُمَّ العن التابع والمتبوع» (١).

وفى آخر : «اللَّهُمَّ العن القائد والسائق والراكب» (٢) .. وكان يزيد بن أبي سفيان معهما .

وقد اشتهرت مقوله رسول الله صلى الله عليه وآله في مروان بن الحكم وأبيه - طريد رسول الله - : «الوزغ بن الوزغ الملعون ابن الملعون» (٣) .

فالأُمويون سعوا لتغيير مفهوم بعض الأحاديث النبويّة الشريفه - ومنها أحاديث اللعن - ، ليجعلوا للملعونين منزله لا ينالها إلا ذو حظّ عظيم ، ليشككوا فيما صدر عن رسول الله وأنّ لعنه قد صدر عن عصبية قبائيه ، كأنّه لم يكن يلتزم بأصل ثابت في الحياه - والعياذ بالله !

فقد روت عائشه عنه صلى الله عليه وآله أنه قال : «اللَّهُمَّ أنا بشر ، فأغى المسلمين لعنته أو سببته .. فاجعله زكاه وأجراً» (٤) .

وروى أبو هريره أيضا : «إنما أنا بشر ، فأغى المؤمنين آذيتيه ، شتمته ، لعنته ،

١- وقعه صفين : ٢١٨ .

٢- وقعه صفين : ٢٢٠ .

٣- الفتن لعنيم بن حماد ١ : ١٣١ / باب في ملك بنى أميه / ح ٣١٧ ، المستدرک على الصحيحين ٤ : ٥٢٦ / فى الملاحم والفتن / ح ٨٤٧٧ قال الحاكم : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، السيره الحلبيه ١ : ٥٠٩ .

٤- صحيح مسلم ٤ : ٢٠٧ / باب من لعنه النبي صلى الله عليه وآله / ح ٢٦٠٠ ، وأنظر : مصنف بن أبى شيبه ٦ : ٧١ / ما ذكر عن النبي أنه دعا لمن شتمه / ح ٢٩٥٤٨ .

جلدته .. فاجعلها له صلاة وزكاه وقربه تقربه بها إليك يوم القيامة» (١).

نحن لا نريد أن نناقش هذين الحديتين وأمثالهما - وهي كثيرة - بل نريد أن نوقف القارئ على دور الأمويين وكيف كانوا يريدون مسخ شخصيته الرسول صلى الله عليه وآله بتسليمهم شخصيته له صلى الله عليه وآله لا تراعى القيم والأعراف ، بل تتعدى على حقوق المسلمين ، ثم يطلب الرحمة من الله لأولئك !!

كيف يلعن رسول الله من لا يستحق اللعنة ! أو نراه يلعن من آمن بالله ، كما جاء في حديث أبي هريره !

أم كيف يمكن أن نوقف بين هذا الحديث وبين ما رواه عنه صلى الله عليه وآله : «إني لم أبعث لغانا وإنما بعثت رحمه» (٢) .

هل حقاً أنه صلى الله عليه وآله يطلب الرحمة لمن لعنه؟! وكيف نوقف بين اللعنة ؛ والتي تعنى الدعاء للابعاد عن رحمه الله ، وبين أن تكون تلك اللعنة صلاة وزكاه ورحمه للملعون !!

وكيف يؤكّدون إذا على عداله جميع الصحابه ، وما يعنى ذلك ؟

أليس بين الصحابه مؤمنون ومناقون ، أو ليس بينهم من يحبه الله ورسوله وهناك من يلعنه الله ورسوله؟! ، وكيف يصح لنا أن نساوى بينهم ، وما الهدف من ذلك ، ومن هو المستفيد ، ولم قالوا بهذا ؟

١- صحيح مسلم ٤: ٢٠٠٨ / باب من لعنه النبي صلى الله عليه وآله / ح / ٢٦٠١ ، مسند أحمد ٢: ٣١٦ ، ح / ٣٩٠ ، ٨١٨٤ ، ٩٠٥٨ .

٢- صحيح مسلم ٤: ٢٠٠٦ / باب النهي عن لعن الدواب وغيرها / ح / ٢٥٩٩ ، والطريف في الأمر إنه صلى الله عليه وآله رفض أن يلعن المشركين أو يدعو عليهم - كما جاء في الحديث المذكور - فكيف به يلعن من اتصف بالإيمان حسبما يدعون .

قالوا بذلك ليساواوا المجاهد بالقاعد ، والظليق بالمهاجر ، والمحاصر بالمحاصر ، والمشرك بالمؤمن .. وليجعلوا قول ابن أبي سرح والوليد ومروان يضاهاى كلام علي وفاطمه وغيرهما ممن يمكن الاطمئنان إليهم والأخذ بقولهم ، وقد تنبه الإمام علي لمخاطبهم ، فجاء فى رسالته إلى معاويه :

«... ولكن ليس أمية كهاشم ، ولا حرب كعبدالمطلب ، ولا أبو سفيان كأبي طالب ، ولا المهاجر كالظليق ، ولا الصريح كالصديق ، ولا المحق كالمبطل ، ولا المؤمن كالمدغل...»(١١).

وفى قوله لمعاويه :

«فسبحان الله ! ما أشد لزومك للأهواء المبتدعه والحيره المتبعه مع تضييع الحقائق وأطراح الوثائق التى هى لكه طلبه وعلى عباده حجه...»(١٢) إلى آخره .

وقد قال الجاحظ وهو فى معرض إشارته للذين يعتقدون برأى الأمويين : وقد أربت عليهم نابته عصرنا ومبتدعه دهرنا فقالت : لا تسبوه [أى معاويه] فإن له صُحبه ، وسب معاويه بدعه(١٣) ، ومن يبغضه فقد خالف السنه ، فرعمت أن من السنه ترك البراءه ممن جحد السنه .

لا نريد التفصيل فى مثل هكذا بحوث مكتفين بالإشاره إلى أن هذه الفكره

١- نهج البلاغه ٣ : ١٦ - ١٧ / من كتاب له عليه السلام إلى معاويه / الرقم ١٧ .

٢- نهج البلاغه ٣ : ٦٢ / من كتاب له عليه السلام إلى معاويه / الرقم ٣٧ .

٣- أما سب علي بن أبي طالب فلا ! ينظر كلام الجاحظ فى رسالته المطبوعه فى آخر التراع والتخاصم للمقريزى : ٩٤ .

كغيرها إنما هي دسيسه حكوميه تُخفي وراءها أهدافا سياسيه !

٤- إثارة مسأله عدم اجتماع الخلفه والنّبوه في بني هاشم ، والتي أثّرت من قبل في اجتماع السقيفه (١) ، مع العلم بأنّهم مسلمون وجميع الناس سواسيه أمام حكم الله ، وصريح قوله صلى الله عليه وآله : «خلفائي اثنا عشر كلّهم من قريش» (٢) ، ودلاله القرآن باجتماع ذلك بقوله تعالى : {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ} (٣) .

كانت هذه بعض خيوط المخطط الأعمى ضدّ عليّ وبني هاشم ، وهناك الكثير لا يمكننا حصره ، ولا يخفى عليك بأنّهم كانوا يأمرّون الناس بلعن عليّ في صلواتهم وعلى المنابر (٤) ، حتى قيل : بأنّ مجالس الوعظ بالشام كانت تختتم بشتّم عليّ (٥) ، وأنّهم كانوا لا يقبلون لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته شهاده ، وقد أمر معاويه بمحو أسمائهم من الديوان (٦) ..

١- في هذا حوار لابن عباس مع عمر ... ، راجع تاريخ الطبرى ٣ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ / أحداث سنه ٥٢٣ ، والكامل في التاريخ ٢ : ٤٥٨ ، والإيضاح ، لابن شاذان : ١٦٩ ، وغيرها من المصادر .

٢- صحيح البخارى ٦ : ٢٦٤٠ / باب من نكث بيعه / ح ٦٧٩٦ ، صحيح مسلم ٣ : ١٤٥٢ / باب الناس تبع لقريش / ح ١٨٢١ ، سنن الترمذى ٤ : ٥٠١ / باب ما جاء فى الخلفاء / ح ٢٢٢٣ .
٣- النمل : ١٦ .

٤- أنظر : كتاب المحن ، لابن تمام التميمي : ٣٥٠ - ٣٥١ / باب ذكر ما امتحن به صعصعه بن صوحان ، تاريخ يعقوبى ٢ : ٢٣٠ / باب وفاه الحسن بن على ، البيان والتبيين : ٥٥١ ، السنّه لابن أبى عاصم : ٢ : ٦١٨ - ٦١٩ / ح ١٤٢٧ ، المنتظم ٧ : ١٠٣ / الترجمه ٥٨١ .

٥- تاريخ دمشق ١١ : ٢٩٠ - ٢٩١ / الترجمه ١٠٨٥ لجناده بن عمرو ، أخبار وحكايات ، للغسانى : ٥٢ - ٥٣ / الخبر ٨٩ .

٦- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١١ : ٤٥ ، وأنظر : كتاب : كتاب سليم بن قيس : ٣١٨ .

وقيل : إنّ حجر بن عدى صاح بالمغيّره فى المسجد قائلاً : مُزّ لنا بأرزاقنا ، فقد حبستها عنا وليس ذلك لك ، ولم يكن يطمع فى ذلك من كان قبلك ، وقد أصبحت مولعا بدم أمير المؤمنين . فقام أكثر من ثلثى الناس يقولون : صدق والله حجر وبز(١) .

وقد نقلت كتب السير أنّ عمر كان قد قال للمغيّره بن شعبه - وكان أعور - : أما والله ليعورنّ بنو أمية الإسلام ، كما أعورت عينك هذه ، ثمّ ليعمينه حتى لا يدرى أين يذهب ولا أين يجيء(٢) !!

قال الدهلوىّ فى رساله الإنصاف :

(ولما انقرض عهد الخلفاء الراشدين أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق ، ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام ، فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء ، وإلى استصحابهم فى جميع أحوالهم ، وكان بقى من العلماء من الطراز الأوّل ، فكاتبوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا ، فرأى أهل تلك الأعصار غير العلماء - إقبال الأُمّة عليهم مع إعراضهم ، فاشتروا طلب العلم تويّلاً إلى نيل العزّ ، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين ، وبعد أن كانوا أعزّه بالإعراض عن السلاطين أذلّه بالإقبال عليهم ، إلّا من وّفقه الله ...) .

فإذا كانت هذه هى السياسة الحكوميه تجاه علىّ وشيعته ، فهل يعقل أن تطبّق السنّه النبويه كما هى واقعا فى مثل هذا العهد(٣) !؟

١- تاريخ الطبرى ٤ : ١٨٩ / أحداث سنه ٥١ هـ ، وأنظر الكامل فى التاريخ ٣ : ٣٢٦ ، تاريخ ابن خلدون ٣ : ١٣ / باب بعث معاويه العمال إلى الامصار .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١٢ : ٨٢ عن الموفقيات ، للزبير بن بكار .

٣- سنوضح للقارئ فى المجلد الثالث من هذه الدراسه ، أن نهج علىّ هو السنّه الصحيحه .

وكيف بأولئك الناس الذين كانوا يحدّثون عن رسول الله ، وهل بقي من الصحابه من له جرأه الإقدام والاعتراض!؟

وماذا سيكون اتجاه الحكومه وموقفها في الموضوع ؟

هل ستسمح للناس بممارسه وضوئهم المنقول عن رسول الله صلى الله عليه و آله أم ستواجههم بالعنف وطرق التضليل الأخرى!؟

من الواضح - كما قلنا - أنّ الحكومه الأمويه قد اتّبعته فقه الخليفه عثمان وجعلته دستور الدوله ، وأمرت الولاه والقضاه باتباعه ، ودعت إلى نشره ، فلا يعقل أن تحيد عن سياستها الكئيبه في الموضوع بالذات ، بالرغم من وجود شخصيات أمثال عليّ ابن أبي طالب - وهو من الذين لهم معه حساب خاصّ - في الجناح المقابل لهم . وعلى رأس المحافظين على سنه النبيّ في الموضوع ، فاستعانت بأمثال حمران بن أبان مولى عثمان وعمرو بن شعيب حفيد عبدالله بن عمرو بن العاص لنشر الموضوع العثماني هذا أولاً .

وثانياً : المعروف أنّ الأمويين - وبعد قتل الحسين - قد ازدادوا تنكياً بشيعة عليّ ، حتّى وصل الحال بفقهاء الشيعة أن توقّفوا عن الإفتاء في مستجدّات المسائل ؛ لصعوبه الاتصال بأنتمهم ، وتفشّي سياسه العنف في البلاد ، وقد حدّد ذلك من ارتباط القيادة مع القاعده .

وعليه ، نرى عمل الناس في الموضوع - بعد مقتل الحسين الشهيد - أخذ يتدرّج بالضعف أمام دعاه نهج الخليفه في نشر الموضوع الغسلي ، حتى انحصر المسح ببعض التابعين وأهل بيت رسول الله ، والذين ستقف على أسمائهم عن قريب ان شاء الله تعالى .

وإنا قد رجونا بطرحنا لما سبق اعطاء صورته مجمله للمطالع عن تلك الفتره

وما تحمله من أهات وماسى ، بل تجسيم واقع الأمة بل الشريعة فيه ، إذ إن الفقه الاصيل والتاريخ الصحيح قد ضاع بين ثنايا الدس والتحريف الأموى ، فكان علينا ان نستخدم طريق (الإن) - كما يقول علماء المعقول لكشف المجهول والوصول إلى الحقيقه ، وذلك بالاستعانه بالقرائن والمؤشرات لا الاكتفاء بالأدله الظاهره ، أى علينا استخدام المعلول للوقوف على العله ، وذلك بعد ضياع كثير من النصوص أو تحريفهم لمفاهيمها .

حال «الناس» في العهد الأموى

أشار الإمام علي بن الحسين إلى حال المؤمنين في مثل هذا العهد وكيف يرون كتاب الله منبوذاً وسنّه نبيّه متروكه وحكمه مبدلاً ، فقال في دعائه :

«اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْمَقَامَ لَخَلْفَانِكَ وَأَصْفِيَانِكَ ...» .

إلى أن يقول :

«... حتى عاد صفوتك وخلقاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين ، يرون حكمك مبدلاً ، وكتابك منبوذاً ، وفرائضك محزفة عن جهات أشراعتك ، وسنن نبيك متروكه و...» (١) .

وقال أيضاً وهو يشرح اختلاف الأمة :

«وكيف بهم ؟ وقد خالفوا الأميين ، وسبقهم زمان الهادين ، ووكلوا إلى أنفسهم ، يتنسكون في الضلالات في دياجير الظلمات ...» إلى أن قال : «وقد انتحلت طوائف من هذه الأمة بعد مفارقتها أئمة الدين والشجره النبويه ، أخلاص الديانه ، وأخذوا أنفسهم في مخائل الرهبانيه ، وتغالوا في العلوم ،

ووصفوا الإسلام بأحسن صفاته ، وتحلوا بأحسن السنه ، حتى إذا طال عليهم الأمد ، وبعدت عليهم الشقه ، وامتحنوا بمحن الصادقين : رجعوا على أعقابهم ناكسين عن سبيل الهدى ، وعلم النجاه ... إلى أن قال :

وذهب آخرون إلى التفسير فى أمرنا ، واحتجوا بمتشابه القرآن ، فتأولوه بأرائهم ، وأتهموا ما نور الخبر مما استحسنا ، يقتحمون فى أغمار الشبهات ، ودياجير الظلمات ، بغير قيس نور من الكتاب ، ولا أثره علم من مظان العلم ، بتخدير مبطين زعموا أنهم على الرشده من غيرهم .

وإلى من يفزع حلف هذه الأمة؟!

وقد درست أعلام الملّه ، ودانت الأمة بالفرقه والاختلاف ، يكفر بعضهم بعضا والله تعالى يقول : {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ} (١١١) .

فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّه؟ وتأويل الحكمه؟ إلّا أهل الكتاب ، وأبناء أئمة الهدى ، ومصاييح الدجى ، الذين احتج الله بهم على عباده ، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّه .

هل تعرفونهم؟

أو تجدونهم إلّا من فروع الشجره المباركه ، وبقايا الصفوه الذين أذهب الله عنهم الرجس ، وطهرهم تطهيرا ، وبزأهم من الآفات ، وافترض موذتهم فى الكتاب«(١٢)»؟!

١- سورة آل عمران : ١٠٥ .

٢- الصحيفه السجديه : ٥٢٣ - ٥٢٥ / الدعاء ٢١٩ ، وأنظر كشف الغمه ، للأربلى ٢ : ٣٠٩ - ٣١١ وعنه فى بحار الأنوار ٢٧ : ١٩٣ / ح ٥٢ .

وقال عليه السلام لرجل شاجره في مسأله شرعيه فقهيته :

«يا هذا ! لو صرت إلى منازلنا ، لأريناك آثار جبرئيل في رحالنا ، أف يكون أحد أعلم بالسنة منا» (١).

وقال أيضاً :

«إنّ دين الله لا يُصاب بالعقول الناقصه ، والآراء الباطله ، والمقاييس الفاسده ، ولا يُصابُ إلّا بالتسليم . فمن سلّم لنا سيّلم ، ومن أفتدى بنا هُدى ، ومن كان يعمل بالقياس والرأى هلك ، ومن وجد في نفسه شيئاً ممّا نقوله ، أو نقضى به حرج ؛ كفر بالذى أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم ، وهو لا يعلم» (٢).

كما بين الإمام الباقر سبب تأكيدهم وسرّ إرجاع المسلمين إليهم ، بأنهم مكلفون ببيان الأحكام للناس ، لكنّ السياسة الظالمه والأهواء الباطله تمنع الأخذ منهم ، أو تمنعهم من بيانها ، فقد قال : «بئس الناس علينا عظيمه ، إن دعوناهم لم يستجيبوا لنا ، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا» (٣).

وبهذا فقد عرفت أنّ الطابع السياسي أخذ يتفشى في الشريعه شيئاً فشيئاً ، وأنّ الأحكام صارت تخضع لأهواء الحكّام ، وأنّ الفرائض الشرعيه صارت محرّفه عما شرعت ، وأنّ الحكّام صاروا يفتون الناس بالدين الذى يريدونه ، أو

١- نزه الناظر ، للحلواني : ٩٤ / من كلام الإمام أبى الحسن السجاد عليه السلام / الرقم ٢٨ .

٢- إكمال الدين : ٣٢٤ / الباب ٣١ ح ٩ .

٣- إرشاد المفيد : ١٦٧ - ١٦٨ / باب فى فضائل الإمام الباقر عليه السلام ، مناقب ابن شهر آشوب ٣ : ٣٣٦ / باب فى إمامه أبى جعفر الباقر عليه السلام ، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٨٨ / ح ١ عن إرشاد المفيد .

يستخدمون من له نفوذ وعلم لأن يفتى لهم بما يريدون ، وقد مرّ عليك سابقا كلام ابن عباس ، وأتته كان يلعن معاويه وأتباعه لتركهم سنّه رسول الله بغضا لعلّى بقوله : «اللهمّ العنهم فقد تركوا السنّه من بغض عليّ» (١).

أو أنّه قال : «لعن الله فلانا ، إنّه كان ينهى عن التلبيه في هذا اليوم - يعني يوم عرفه - لأنّ عليا كان يلّبي فيه» (٢).

وقد جسّم الشيخ أبو زهره صورته عن الحكم الأمويّ ، بقوله :

لابدّ أن يكون للحكم الأمويّ أثر في اختفاء كثير من آثار عليّ في القضاء والإفتاء ؛ لأنّه ليس من المعقول أن يلعنوا عليا فوق المنابر ، وأن يتركوا العلماء يتحدّثون بعلمه ، وينقلوا فتاواه وأقواله ، وخصوصا ما يتصل بأساس الحكم الإسلامي (٣).

وهنا نعاود سؤالا سابقا : كيف بالحكومه تترك الناس يمارسون دورهم ، وهم من مخالفى عثمان ، في حين يتصدّر الإمام عليّ - الذي يلعنونه - مدرستهم !؟

بهذا فقد عرفنا بأنّ لكلا الاتجاهين - الناس والخليفه - أنصارا وأتباعا في الموضوع ، يذودون عما يرتؤونه ، وبما أنّ السلطه قد تبنت فقه عثمان ودعت إلى فضائله ونشرت آراءه ، فمن الطبيعي أن ينساق السواد الأعظم - تبعا للدولة - إلى وضوء الخليفه عن طيب نيه وحسن سريره ، لأنّه أقرب إلى الاستحسان والرأى ،

١- سنن النسائي ٥ : ٢٥٣ / باب التلبيه بعرفه / ح ٣٠٠٦ ، سنن البيهقي الكبرى ٥ : ١١٣ / باب الوقوف بعرفه / ح ٩٢٣٠ .

٢- أنظر : مسند أحمد ١ : ٢١٧ / ح ١٨٧٠ ، مصنف ابن أبي شيبه ٣ : ١٩٥ / باب في صوم يوم عرفه في مكه / ح ١٣٣٨٤ .

٣- أنظر : تاريخ المذاهب الإسلاميه ، لأبي زهره : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

وخصوصاً لو دعم بمشاهدات حاكيه لوضوء رسول الله وان كان الرواه لم يحملوها على وجهها حسبما نوضحه لاحقاً .

وهناك اشارات اخرى داله على أنَّ الخلاف فى الوضوء كان قائماً - فى هذا العهد - على قدم وساق ، ونحن بذكرنا بعض النصوص لخلاف الناس مع الدوله سوف نوقف القارئ على حقيقه الأمر أكثر مما عرفه لحد الآن .

علماً بأنَّ مدرسه «الناس» كان يتصدّرها بقيه من الصحابه وبعض التابعين .

أمّا عائشه فإنها على الرغم من مخالفتها لسياسه عثمان وفقهه وكونها من الناس ، لكننا نراها تقف فى العهد الأموى إلى جانب الحكومه لترسيخ وضوء عثمان ، مستفيدة من جملة «أسبغوا الوضوء» و «أحسنوا الوضوء» وأمثالها ، ممّا أشاعته الحكومه لتدعيم فكره الخليفه ؛ بغضا لعلين !! ولموافقته الغسل للاستحسان والذوق البشرى الذى تمتلكه ، دون أخذها نزول القرآن بالمسح بنظر الاعتبار ؛ لأن غالب الفقهاء والمفسرين طبقوا على نزول القرآن بالمسح ، لكنهم اضافوا إلى قولهم السابق : لكن السنه جرت بالغسل ، ونحن فى هذه الدراسه نريد أن نثبت أولاً بأن السنه لم تجر بالغسل ، ثم نأتى بعدها لنثبت بأنَّ القرآن نزل بالمسح ، وبهذا يكون المسح حقيقه ثانيه فى القرآن والسنه ، أمّا الراى والاستحسان فلا تأخذ به لمخالفته القرآن والسنه ، وهو الحاصل بالفعل .

نصوص لخلاف الناس مع الدوله فى الوضوء :

١ - عبدالرحمن بن أبى بكر وعائشه :

أخرج مسلم فى صحيحه بسنده إلى سالم مولى شداد ؛ قال : دخلت على عائشه رضى الله عنه زوج النبى يوم توفى سعد بن أبى وقاص ،

فدخل عبدالرحمن بن أبي بكر فتوضأ عندها فقالت : يا عبدالرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب من النار» (١).

وأخرج الإمام مالك في الموطأ : أنه بلغه أن عبدالرحمن بن أبي بكر قد دخل على عائشة زوج النبي يوم مات سعد بن أبي وقاص ، فدعا بوضوء ، فقالت له عائشة : يا عبدالرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب من النار» (٢).

وأخرج ابن ماجه بسنده عن أبي سلمه ؛ قال : رأيت عائشة عبدالرحمن وهو يتوضأ ؛ فقالت : أسبغ الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب من النار» (٣).

وفي مسند الإمام أحمد : ... فأساء عبدالرحمن ، فقالت عائشة : يا عبدالرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب يوم القيامة من النار» (٤).

توقفنا هذه النصوص على ثلاث نقاط :

١- صحيح مسلم ١ : ١٣٢ / باب وجوب غسل الرجلين / ح ٢٤٠ ، صحيح ابن حبان ٣ : ٣٤٢ / باب ذكر الزجر عن ترك تعاهد المرء عراقيه / ح ١٠٥٩ عن أبي سلمه ، سنن البيهقي ١ : ٦٩ / باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل / ح ٣٢٩ عن سالم سبلان .

٢- موطأ مالك ١ : ١٩ / باب العمل في الوضوء / ح ٣٥ ، شرح معاني الآثار ١ : ٣٨ / باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة .

٣- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٤ / باب غسل العراقيب / ح ٤٥٢ ، مصنف عبدالرزاق ١ : ٢٣ / باب غسل الرجلين / ح ٦٩ ، مسند الحميدي ١ : ٨٧ / ح ١٦١ .

٤- مسند أحمد ٦ : ١١٢ / ح ٢٤٨٥٧ .

الأولى : معرفه تاريخ صدور الخبر ، وأته كان فى أواخر عهد معاويه ، إذ إنَّ سعد بن أبى وقاص توفى سنه ٥٥ هـ ، وكانت وفاه عائشه سنه ٥٨ هـ .

وعليه فإنَّ صدور هذا الخبر كان فى أواخر عهد عائشه ومعاويه .

الثانيه : كون وضوء عبدالرحمن يغاير وضوء عائشه ؛ لقول عائشه له «أسبغ الوضوء» ، فإنى سمعت رسول الله يقول : «ويل للأعقاب من النار» ، ولما نقله الراوى «فأساء عبدالرحمن ، فقالت عائشه ...» ، ثمَّ إنَّ متن الروايه له كمال الدلاله على اختلاف وضوءهما ، إذ لو كان عبدالرحمن يتفق وضوءه مع وضوء عائشه لما احتاجت إلى تذكيرها إياه بقوله صلى الله عليه و آله : «ويل للأعقاب من النار» ولما كان هناك من داع لقولها له : أسبغ الوضوء !!

الثالثه : عدم دلاله قول عائشه : «أسبغ الوضوء» على وجوب غسل الرجلين ، إذ إنَّ لكلمه «الإسباغ» و «ويل للأعقاب» معنى أعمّ ، ولا يمكن الاستدلال بهما على المطلوب ، فإنها لو أرادت من نقلها الدلاله على الغسل - كما استفاد منه مسلم والبخارى وغيرهما - للزمها أن تقول : اغسل رجلك ، فإنى رأيت رسول الله يغسل رجله ، ولما لم تر رسول الله يغسل رجله استدلت على وجوب الغسل بقوله صلى الله عليه و آله : «ويل للأعقاب من النار» ، لا برؤيتها .

رابعاً : من المرجح أن تكون حكايه عائشه لقوله : «أسبغ الوضوء» و «ويل للأعقاب من النار» ، هى قبل سم جواسيس معاويه لعبدالرحمن بن أبى بكر ، وهو فى طريق مكه .

إذ من المعلوم تاريخيا ، أن عبدالرحمن كان لا يرتضى سياسه عائشه مع الأمويين ، بل كان على خلاف معها لدعمها اياهم .

فعائشه غالبا ما كانت تأخذ جانب الأمويين بغضا لعلى ، وقد ثبت فى الكتب

التاريخيه بأن عبدالرحمن بن أبي بكر اعترض على والى المدينة لما دعاه إلى بيعه يزيد بقوله : إنَّما تريدون أن تجعلوها كسرويه وهرقليه ، كلما هلك كسرى أو هرقل ملك كسرى أو هرقل (١١).

وفى البدايه والنهائيه : بعث معاويه بمائه الف درهم [إلى عبدالرحمن وعائشه] بعد أن أبى البيعه ليزيد بن معاويه ، فردها عبدالرحمن وأبى أن يأخذها وقال : أبيع دينى بدنياى ، وخرج إلى مكه ، فمات بها ، وكانت وفاته على سته أميال من مكه (١٢) .

وفى المستدرک للحاکم ما يؤكد بأن عيون معاويه لاحقو عبدالرحمن بن أبى بكر لما خرج إلى مكه وسقوه سما كما سقوا مالک الأشر - فى طريق مصر - من قبل ، ثم دفنوه حيا هناك (١٣) .

ولما سمعت عائشه بالخبر نار غضبها واعترضت على معاويه ، وهذا يرشدنا إلى أن مداره عائشه مع النهج الحاکم فى الوضوء كان قبل سم معاويه لعبدالرحمن لا بعده ، وهو الحاصل بالفعل .

ونحن سنوضح أمثال هذه الأمور ، مؤكداً على دور الحكومات وكيفية تحريفها الحقائق ، ومدى استغلالها المصطلحات الثانويته كأسبغوا الوضوء ، وأحسنوا الوضوء .. فى ترسيخ وضوء عثمان .

١- الأغاني ١٧ : ٣٥٧ ، وأنظر فتح البارى ٨ : ٥٧٧ ، تاريخ المدينة ٢ : ٢٢٤ ، الكامل فى التاريخ ٣ : ٣٥١ .

٢- البدايه والنهائيه ٨ : ٨٩ ، التحفه اللطيفه للسخاوى ٢ : ١٣٤ .

٣- المستدرک للحاکم ٣ : ٤٧٦ .

٢ - عبدالله بن عباس والربيع بنت معوذ :

أخرج ابن ماجه بسنده إلى الربيع بنت معوذ أنها قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث - تعني حديثها الذي ذكرت أن رسول الله توضعاً وغسل رجله - ؛ فقال ابن عباس : إن الناس أبوا إلا الغسل ، ولا أجد في كتاب الله إلا المسح (١) .

نحن نرجح صدور هذا النص في العهد الأموي لأمر :

١ - أوصلتنا البحوث السابقه إلى أن الخلاف بين المسلمين في الوضوء وقع في عهد عثمان ، ولم يكن له ذكر في عهد الرسول والشيخين ، كما أننا قد رجحنا كذلك أن إحدائنا عثمان كانت في السنت الأواخر من عهده ، وروينا عنه أنه كان يسمح على رجله في أوائل عهده ، كما توصلنا أيضا إلى أن الأمه كانت لا ترضى عن عثمان ولم تأخذ برأيه ، ذاكرين نصوصا كثيره عن الصحابه ومخالفتهم إياه .

وعليه .. فإن جملة ابن عباس : (... وإن الناس أبوا إلا الغسل) لا يتناسب إلا مع افتراض صدوره في العصر الأموي ؛ حيث جاء انسياق الناس تبعا لرأى الدوله .

٢ - نحتمل صدور هذا الخبر في أوائل العهد الأموي ، أي فيما بين سنه ٤٠ هـ إلى ٦٠ هـ ، وذلك لسببين :

الأول : حاله الانفتاح واللين التي كان يمارسها معاويه مع بعض الصحابه

١- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / باب ما جاء في غسل القدمين / ح ٤٥٨ ، مصنف عبدالرزاق ١ : ٣٧ - ٣٨ / باب كم الوضوء من غسله / ح ١١٩ ، مصنف ابن أبي شيبه ١ : ٢٧ / باب من كان يقول اغسل رجلك / ح ١٩٩ .

وإمكان مناقشه ابن عباس مع الربيع .

الثانيه : اضطهاد ابن عباس بعد مقتل الحسين وتخليه عن الافتاء ، حتى قيل عنه بأنه لما وقعت الفتنه بين ابن الزبير وعبدالمملك بن مروان رحل مع محمّد بن الحنفية إلى مكّه ، وأنّ ابن الزبير طلب منهما أن يبايعاه فأبيا ، والجميع يعرف ما يكنّه ابن الزبير لبني هاشم ، هذا عن ابن الزبير . أمّا بالنسبه إلى المروانيين ، فإنّ ابن عباس لم يكن على وفاق مع عبدالمملك بن مروان وغيره .. وعليه ، فلم تكن له تلك الحريره فى عهد المروانيين حتى يمكنه مناقشه الربيع فى رأيها .

مؤكّدين بأن عبدالمملك بن مروان وغيره من الخلفاء الأمويين قد دافعوا عن حمران مولى عثمان وغيره من الموالى الذين نشروا الوضوء الثلاثى العسلى.

٣ - يفهم من النص السابق أنّ ابن عباس جاء مستنكرا لا مستنفها ؛ إذ لا يعقل أن يأخذ ابن عباس - وهو الذى عاش فى بيت النبوه ، والقائل : «نحن أهل البيت ، شجره النبوه ، ومختلف الملائكه ، . وأهل بيت الرساله ، وأهل بيت الرحمه ، ومعدن العلم»(١٧) - من امرأه ليست من كبار الصحابه ولا من أجلائهم .

وإنّ قوله لها «أبى الناس إلما الغسل» يفهم منه أنّ الحاله فى الوضوء سلطويّه وليست بشرعيّه ، وأنّ الكيفيّة التى روتها الربيع ترضى عموم الناس لما فيها من ظاهر النقاء وكونها أبلغ فى النظافه ، لا لشرعيّتها وورودها فى القرآن والسنة الشريفه .

٣ - أنس بن مالك والحجاج بن يوسف الثقفى :

أخرج الطبرى بسنده إلى حميد ؛ قال : قال موسى بن أنس لأنس

١- أسد الغابه ٣ : ١٩٣ ، ترجمه عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب .

ونحن عنده : يا أبا حمزه ، إنَّ الحِجَّاجَ خطبنا بالأهواز ونحن معه نذكر الطهور ؛ فقال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ، وإنَّه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبث قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما ..

فقال أنس : صدق الله وكذب الحِجَّاج ؛ قال تعالى : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} (١١) .

وروى مثله القرطبي في تفسيره .

كما ذكر القرطبي أيضا ، إنَّ أنسا كان إذا مسح رجله بلهما - قال : وروى عن أنس أنه قال : نزل القرآن بالمسح (١٢) .

وأخرج ابن كثير بسنده عن عاصم الأحول عن أنس ، أنه قال : نزل القرآن بالمسح .. ثم قال : إسناده صحيح (١٣) .

وأخرج السيوطي نحو ما أخرجه الطبري والقرطبي وابن كثير ؛ قال : وأخرج ابن جرير عن أنس أنه قال : نزل القرآن بالمسح (١٤) .

وقال صاحب تفسير الخازن : يروى عن أنس أنه قال : نزل القرآن بالمسح (١٥) .

وقال الرازي : اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما ، فنقل القفال في تفسيره عن ابن عباس وأنس بن مالك : إنَّ الواجب فيهما المسح ، وهو مذهب

١- تفسير الطبري ٦ : ١٢٨ ، سنن البيهقي ١ : ٧١ / ح ٣٤٤ ، تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦ .

٢- تفسير القرطبي ٦ : ٩٢ .

٣- تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦ .

٤- الدر المنثور ٣ : ٢٩ .

٥- تفسير الخازن ٢ : ١٧ .

في ضوء النصوص السابقة نقف عند ثلاث نقاط :

الأولى : استخدام الحجج الرأي في إلزام الناس بغسل أرجلهم ، معللاً ذلك بأنه أقرب شئ إلى الخبث ، ولا تنسى ما ذكرناه من موقف الإمام عليّ من أصحاب الرأي ، وقوله لهم : لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدم أولى من ظاهره ، إلّا أنّي رأيت رسول الله يمسح على ظاهره ..

وبهذا تبيّن لك أنّ في الوضوء اتجاهين :

١ - اتجاه الخليفة = الأخذ بالرأى (٢).

٢ - اتجاه الناس = التعبد المحض بما قاله الله ورسوله .

الثانية : نفهم من جملة (إنّ الحجج أمر الناس...) إنّ الحكومه قد تبنت فقه الخليفة عثمان في الوضوء ، ودعت إليه بوسائلها الخاصه ! تلك الحكومه التي سعت في تحريف الحقائق وتغيير مفاهيم بعض الأحاديث .

الثالثة : امتداد خطّ الناس في الوضوء حتّى زمن الحجّاج بن يوسف الثقفيّ ؛ لقول موسى بن أنس «ونحن معه نذكر الطهور» وتصدّى كبار الصحابه لذلك

١- التفسير الكبير ١١ : ١٢٧ / المسئلة ٣٨ من تفسير سوره المائده .

٢- سننّبت في الجانب الروائي من هذه الدرّاسه أنّ وضوء عثمان إنّما صدر عن رأيه المحض ، وحتّى ما نقله من روايته لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فإنّه كان اجتهادا من عند نفسه في مقابل النص ، ولأجله لم يلق تأييدا من الصحابه ، بل هناك ناس خالفوه فيما حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأنّ المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله - علي فرض صدوره - لم يكن على نحو التشريع للمسلمين ، بل إنه من مختصّاته صلى الله عليه وآله ! ولاجل هذا لم يوافقوه في رأيه واستنتاجه .

الاتجاه ، أمثال : أنس بن مالك (خادم رسول الله) ، وابن عتيّاس (حبر الأمة) و ... آملين الاشارة إلى سبب ثوره القراء على الحجاج في البحث القرآنى إن شاء الله تعالى . وأنّ وقوف أمثال هؤلاء أمام خطّ الدوله - رغم كلّ الملايسات وسياسات العنف - ينبئ عن أصاله اتجاههم وصحه فعلهم .

فالدوله خروجا لها من هذا المأزق وغيره ، ولتصحيح ما تفرضه على الناس من اجتهادات وآراء تبنت فكره تدوين السنّه النبويه الشريفه ، ليكون زمام الأمور بيدها وأن لا تواجه مستقبلاً مشكله فى نقل النصوص !! وأناطت لابن شهاب الزهرى مهمته ذلك (١) .

جاء فى كثر العمال عن أنس أنه قال : رأيت رسول الله يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ؛ وقال : بهذا أمرنى ربى عزوجل (٢) .

تُرى كيف يأمره الله بالثالثه ونحن نعلم أنه صلى الله عليه وآله فعل الثانيه على نحو السنّه وأعطى عليه الأجر كفلين ، وتواتر عنه فى الصحاح والسنن أنه كان يتوضأ مرتين مرتين ؟ وهل يتصور بعد السنّه فرض ؟

وألم يحتمل أن يكون هذا الأمر مختصاً بالرسول دون المؤمنين (٣) ؟!

وإذا صحت هذه الأحاديث عن أنس .. فلماذا لا نرى اسانيدها فى الكتب المعول عليها فى الفقه والحديث - كصحيح البخارى ومسلم والصحاح الأربعة

١- انظر فى ذلك كتابنا منع تدوين الحديث .

٢- المعجم الصغير ١ : ٦٤ / ح ٧٦ ، وكنز العمال ٩ : ٢٠٠ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٦٩٦٥ ، ومجمع الزوائد ١ : ٢٣١ / باب فى الوضوء ، المعجم الأوسط ٢ : ٣٧٧ / ح ٢٢٧٧ وقد أخرجه عن ابن عباس .

٣- لم نقف فى السيره والسنّه النبويه على أنه من مختصات النبى مع أنّ عثمان ادعى ذلك زوراً .

ولماذا نرى نقل أغلب المتناقضات في الأحاديث إنما كان عن أنس وابن عباس وعليّ وجابر بن عبد الله الأنصاريّ وأمثالهم .

فإن كان أنس بن مالك قد خلط في آخر عمره وكان يُستفتى فيفتى من عقله (١) - كما حكاه محمّد بن الحسن الشيبانيّ عن أبي حنيفة - فكيف باين عباس وعليّ وجابر ابن عبد الله الأنصاريّ واختلاف النقل عنهم في الأحكام ؟ وهل إنهم قد خلطوا في الأحكام ، أو أنّ السياسة نسبت إليهم التناقض ، بل في بعض الأحيان التضاد ؟!

أجل هناك علل كثيرة في سبب اختلاف النقل عن الصحابي الواحد ، ذكرنا بعضها في المجلد الثالث من هذه الدراسة ، عند مناقشتنا لمرويات عبد الله بن عباس ، وهناك أسباب أخرى ستعرض إليها في بحوثنا اللاحقة إن مد الله في عمرنا في خير وعافيه .

رأى وتظير

اشاره

لو دقق الباحث النظر في الأخبار لوقف على دور السياسة في تحريف كثير من الأمور ، فقد ذكر الفخر الرازيّ في تفسيره : (المسائل الفقهيّة المستنبطه من الفاتحه) تعارض الروايات المنقوله عن أنس بن مالك في البسملة وأنه تاره يعتبرها جزءاً من السوره ، وأخرى ينفيها ، ونالته يتوقّف عندها .

قال الفخر الرازيّ :

(أقول ، إنّ أنسا وابن المغفل خصصا عدم ذكر بسم الله الرحمن الرحيم بالخلفاء الثلاثة ولم يذكر عليا ، وذلك يدلّ على إطباق الكلّ

١- أنظر : مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول : ٦٣ / الخبر ١٤٩ .

على أن علياً كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم .

- ثم ساق بعدها كلام الشيخ أبي حامد الاسفرائيني - وهو : روى عن أنس في الباب ست روايات ، أما الحنفية فقد رووا عنه ثلاث روايات :
إحداها قوله : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وخلف أبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين .

وثانيها قوله : إنهم ما كانوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم .

وثالثها قوله : لم أسمع أحدا منهم قال : بسم الله الرحمن الرحيم .

فهذه الروايات الثلاث تقوى قول الحنفية . وثلاث أخرى تناقض قولهم :

إحداها : ما ذكرنا من أن أنسا روى أن معاوية لما ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة أنكر عليه المهاجرين والأنصار . وقد بينا أن هذا يدل على أن الجهر بهذه الكلمات كالأمر المتواتر فيما بينهم .

وثانيها : روى أبو قلابه عن أنس أن رسول الله وأبا بكر وعمر كانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم .

وثالثها : أنه سئل عن الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم والإسراع به ، فقال : لا أدري هذه المسألة .

فثبت أن الرواية عن أنس في هذه المسألة قد عظم فيها الخبط والاضطراب ، فبقيت متعارضة ، فوجب الرجوع إلى سائر الدلائل ، وأيضاً فيها تهمة أخرى وهي أن علياً عليه السلام كان يبالي في الجهر بالبسملة ، فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من

الجهر ، سعيًا في إبطال آثار علي عليه السلام ، فلعَلَّ أنسا خاف منهم ، فلهذا السبب اضطربت أقواله فيه ، ونحن وإن شككنا في شيء فإننا لا نشكُّ أنه مهما وقع التعارض بين قول أنس وابن المغفل وبين قول علي بن أبي طالب عليه السلام الذي بقي عليه طول عمره ، فإنَّ الأخذ بقول علي أولى ، فهذا جواب قاطع في المسألة (١١) .

وبهذا اتضح لك ما قلناه من أنَّ الأمويين كانوا ينسبون إلى مخالفتهم ما يرتؤون من أفكار ، وقد نسبوا إلى الإمام علي أنَّه علم ابن عباس (حبر الأمة) وضوء عثمان ! أو تقرير طلحة والزبير وسعد وعلي لوضوء عثمان ! وأنَّه وضوء رسول الله ، مع كونهم من مخالفيه المطردين !

أو ما نسب إلى الحسين بن علي من الوضوء الثلاثي الغسلي (١٢) !

وهكذا الأمر إلى سائر أبواب الفقه ، فتراهم ينسبون أشياء لا ترتبط بفكر وتوجهات هؤلاء الصحابة ، فمثلاً ينسبون روايات السكوت عن ظلم الحاكم (١٣) ،

١- التفسير الكبير ١ : ١٦٩ .

٢- سنن النسائي ١ : ٦٩ / باب صفه الوضوء / ح ٩٥ ، وأمالى المحاملى : ٢١٨ / ح ٢٠٣ ، ونحن قد درسنا ظاهره اختلاف النقل عن الصحابي الواحد في نسبه الخبر لمرويات ابن عباس الوضوئيه ح ٣ فراجع .
٣- فقد روى على سبيل المثال عن حذيفه بن اليمان ، قوله : لا يمشين رجل منكم شبرا إلى ذى سلطان ليذئنه ، فلا والله لا يزال قوم أذلوا السلطان أذلاء إلى يوم القيامة ، أنظر مصنف بن أبي شيبه ٧ : ٤٨٧ / باب من كره الخروج فى الفتنه وتعود منها / ح ٣٤٤٨ وعنه فى كثر العمال ٥ : ٣١١ / باب فى طاعه الأمير / ح ١٤٣٧١ ، والجامع لمعمر بن راشد ١١ : ٣٤٤ / باب من أذل السلطان / ح ٢٠٧١٥ وجاء عن أنس أيضا ، نهانا كبراًؤنا من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله أن لا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم ولا تعصوهم واتقوا الله واصبروا ... أنظر شعب الأيمان ٦ : ٦٩ / ح ٧٥٢٣ ، تاريخ أصفهان ١ : ٢٥٨ / ح ٤٢١ ، كثر العمال ٥ : ٣١٠ / باب فى إطاعه الأمير / ح ١٤٣٧٠ عن ابن جرير .

أو بول رسول الله قائما إلى حذيفه بن اليمان وغيره(١١)، فما يعنى ذلك؟! أَلْأَجْلُ مَعْرِفَهُ حَذِيفَةَ أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ ، وَأَنَّ صُدُورَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ هِيَ بِمِثَابِهِ الْمُبَالِغَةُ فِي السُّكُوتِ عَنِ ظَلَمِ الْحُكَّامِ؟! وعلى فرض صحه صدور مثل هذه الأخبار عنه .. فهي مختصه به ، وهي بمنزله وصيه من رسول الله لحذيفه فى عدم فضحه للمنافقين فى قوله صلى الله عليه وآله «إلا أن ترى كفرا بواحا»(١٢) .

أما اعمام ذلك على جميع المسلمين وأن نستخرج منه أصلاً شرعياً ، فهو تحريف للسنة الشريفة والعقيدة الإسلاميه الأمره بلزوم مواجهه الظالمين ، وإن أعظم الجهاد «كلمه حق عند سلطان جائر»(١٣) . فكيف يسمح الإسلام بتصدر الفاسق لإءمره المسلمين ، وسبحانه يصرح : {لَا يَنْبَأُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} وما تعنى هذه الرؤى!؟

وعليه فان موقف أنس بن مالك يدل على أصله نهج الوضوء الثنائى المسحى ؛

-
- ١- أنظر سنن أبى داود ١ : ٦ / باب الإستبراء من البول / ح ٢٣ عن حذيفه ، سنن النسائى ١ : ٢٥ / باب الرخصه فى البول فى الصحراء قائما / ح ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ وفى الباب عن المغيرة بن شعبه ، وأبى هريره أيضا .
 - ٢- أنظر تمام الحديث فى صحيح البخارى ٦ : ٢٥٨٨ / باب قول النبى صلى الله عليه وآله سترون أمورا تكرهونها / ح ٦٦٤٧ ، صحيح مسلم ٣ : ١٤٧٠ / باب وجوب طاعة الأمراء بدون معصيه / الحديث ٧ من المجموعه ١٨٤٠ .
 - ٣- سنن النسائى ٧ : ١٦١ / باب فى فضل من تكلم بالحق / ح ٤٢٠٩ أخرجه عن طارق بن شهاب ، مسند أحمد ٣ : ١٩ / ح ١١١٥٩ عن أبى سعيد الخدرى ، المعجم الكبير ٨ : ٢٨٢ / ح ٨٠٨١ عن أبى أمامه .

لأنه على رغم مخالفته لعلی وعدم شهادته فى صدور جملة : «من كنت مولاه» (١) فيه ، تراه يدافع ويكل صلابه عن وضوء الناس ، فما معنى ذلك !؟

ألم يكن لثبوتة عنده ، وأنه قد رأى رسول الله يفعل ذلك ، وأن القرآن نزل به ؟!

خبر مشوه

أما الأمويون - ومن باب الملازمه - فقد سعوا لتضعيف تلك الأخبار ، بما رووه عن أنس وأنه يدعو إلى الوضوء الثلاثي ، ليعارضوا ما ثبت عنه فى المسح .

أخرج الطبراني فى الصغير بسنده عن عمر بن أبان بن مفضل المدني ؛ قال : أرانى أنس بن مالك الوضوء .. أخذ ركوه فوضعها على يساره ، وصب على يده اليمنى فغسلها ثلاثاً ، ثم أدار الركوه على يده اليمنى فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، وأخذ ماءً جديداً لصماخيه ، فمسح صماخيه .

فقلت له : قد مسحت أذنيك !

فقال : يا غلام ؛ إنهما من الرأس ، ليس هما من الوجه ؛ ثم قال : يا غلام ؛ هل رأيت وفهمت ، أو أعيد عليك ؟

فقلت : قد كفانى ، وقد فهمت .

١- نهج البلاغه ٤ : ٧٤ / باب المختار من حكم أمير المؤمنين ومواعظه / الرقم ٣١١ ، عيون الحكم والمواعظ : ١٦٤ ، وأنظر حليه الأولياء ٥ : ٢٧ / الترجمة ٩٣ / لطلحه بن مصرف ، ومحاضرات الأدباء ١ : ٤٩٠ ،

فقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ (١).

لنا على هذا النص عدّه مؤاخذات :

الأولى : وجود خلط في سند الحديث ، إذ فيه حدّتنا جعفر بن حميد بن عبدالكريم بن فزوخ بن ديزج بن بلال بن سعد الأنصاريّ الدمشقيّ ، حدّثني جدّي لأُمّي عمر بن أبان بن مفضل .

١ - وهذا يدلّ على أنّ الحديث الذي رواه الطبراني عن أنس يمر بطبقتين ، في حين نعلم أنّه لا يمكنه روايه حديث مثل هذا إلا عبر ثلاث طبقات أو أربع (٢) .

٢ - على فرض تبديل «بن» ب«عن» في السند ، وكون الصواب «عن بلال بن سعد الانصاري» ، فانا نقول : إنّه لم يرو عن بلال بن سعد أحد بتلك الأسماء ، ولم يرو هو عن (٣) جدّه لأُمّه ، ولم يعرف أحد بهذا الاسم في كتب الرجال .

٣ - نعم ، يحتمل أن يكون راوى هذا الخبر من أتباع السلطه ومن الذين يريدون نسبه ما يرتؤونه إلى الفقهاء المتعاملين معها ، قال أبو زرعه الدمشقيّ: بلال بن سعد أحد العلماء في خلافة هشام ، وكان قاصا حسن القصص (٤) .

١- المعجم الصغير ١ : ٢٠١ / ح ٣٢٢ ، والمعجم الأوسط ٣ : ٣٤٧ / ح ٣٣٤٢ .

٢- وبهذا لا يخرج حديث الطبراني عن المعلق أو المرسل أو المعضل اصطلاحا ، كلّ بحسب عدد الوسائط الساقطه من الاسناد ، فهو ليس بحجّه في المقام اتفاقا .

٣- وقد ضعف السبكي هذا الحديث ، قائلا: في إسناده شيخ الطبراني - جعفر بن حميد - وشيخه عمر بن أبان ، وهم مجهولان ، أنظر : طبقات الشافعيه ، للسبكي ٩ : ٢٨٠ ، وذكر الذهبي في ميزان الإعتدال

٢ : ١٣٢ / الترجمة ١٥٠١ ، قال : وعمر بن أبان ، لا يدري من هو ، والحديث إنما دل على ضعفه ، وكذا في لسان الميزان ٢ : ١١٤ / الترجمة ٤٦٣ .

٤- تاريخ دمشق ١٠ : ٤٨٢ ، تهذيب الكمال ٤ : ٢٩٢ ، تهذيب التهذيب ١ : ٤٤١ / الترجمة ٩٣٢ لبلال بن سعد بن تميم الأشعري .

وعليه فالاطمئنان لمثل هذه الأخبار لا يميل إليه القلب .

الثانيه : إنَّ راوى الخبر السابق ليس من الرواه المعروفين بروايه الحديث ولا من المهتمين به ، ويكفى قول الطبرانى عنه (لم يرو عمر بن أبان عن أنس حديثا غير هذا) .

الثالثه : لو سلّمنا جدلاً صحّحه الروايه ، فترجيح صدورها فى زمن الحجاج بن يوسف الثقفى وعهد عبدالملك بن مروان لمعرفتنا بأتجاهه ومواقفه فى الموضوع . وأنَّ تنكيهه بالصحابه ومعارضته إيّاهم إنّما هو لتحديثهم عن رسول الله فى الموضوع وفى غيره ، وثباتهم على السنّه الشريفه برغم كل الصعوبات ، ولتأكيد كلامى انقل للمقارئ خيرا فى هذا السياق .

فقد أخرج ابن عساكر فى تاريخه عن أبى بكر بن عياش ، عن الأعمش :

كتب أنس بن مالك إلى عبدالملك بن مروان : يا أمير المؤمنين إننى قد خدمت محمّداً تسع سنين [وفى لفظ آخر : إننى خدمت النبى تسع سنين] ، والله لو أنّ اليهود والنصارى أدركوا رجلاً خدّم نبىهم لأكرموه ، وأنَّ الحجاج يعرض بى حوكة البصره ..

فكتب عبدالملك إلى الحجاج يأمره بالاعتذار من أنس ، فجاء الحجاج إلى أنس ، وما أن سمع بذلك ، حتّى خرج أنس يمشى حتّى دنا منه ؛ فقال : يا أبا حمزه ؛ غضبت ؟

قال الحجاج : أغضب ! تعرّضنى لحوكة البصره ؟

قال أنس : يا أبا حمزه ؛ إنّما مثلى ومثلك كقول الذى قال : إياك أعنى وأسمعى

يا جاره ، أردت أن لا يكون لأحد عَلَيَّ منطِق (١١) .

بهذا المنطق كانوا يقابلون الصحابه ويسعون لتطبيق آرائهم ، فهل يمكن لأحد أن يطمئن بعد هذا لأحاديث أنس وغيره التي وقعت تحت ضغط وجور الحكام!؟

الرابعه : إنَّ قول الراوى (فقلت له : قد مسحت أذنيك ؟ فقال : يا غلام ...) يفهم منه أنَّ الراوى كان لا يستسيخ ولا يرتضى مسح الأذنين ، بل نراه قد فوجئ بهذا الفعل من أنس ، وأنَّ تأكيد أنس له وأنها من الرأس لا من الوجه ، وكذا قوله : (هل رأيت وفهمت ، أو أعيد عليك ؟ فقلت : قد كفاني ، وقد فهمت) .. تدلل على أنَّ مسح الأذنين لم تكن من سيره المسلمين وأنه قالها بحاله غضب وانفعال ، وكذا الحال بالنسبه إلى تثليث العسلات وخصوصا في الرأس منه ، حيث إن هذا الفعل لم يلحظ في جميع الوضوءات البيانيه المنقوله عنه صلى الله عليه وآله .

وعليه ، فيحتمل أن يكون هذا الخبر - على فرض صحه صدوره - هو مَرِيًا يُسْتَدَلُّ به لنصره المذهب المالكي ، إذ إنهم يؤكّدون على مسح جميع الرأس ، لقولهم بأنَّ الباء في السوره جاءت للالصاق لا للتبويض حسبما نوضحه في البحثين القرآني والفقهي اللغوي من دراستنا هذه .

وبهذا فإنَّ هذه الروايه وغيرها تفيد هذا المذهب بالخصوص ، ولم توافق غيرها من المذاهب .

ولا يخفى عليك بأننا لم نلحظ في هذا الخبر حكم الأرجل ، هل هو المسح أم

١- أنظر : تاريخ دمشق ٩ : ٣٧٣ / الترجمه ٨٢٩ لأنس بن مالك ، وتهذيب الكمال ٣ : ٣٧٤ / الترجمه ٥٦٨ ، والمستدرک علی الصحیحین ٣ : ٦٦٤ / ح ٦٤٥٤ ، مختصراً .

ولكن ، بما أنَّ الثابت عن أنس هو المسح - وهو ما لا يعجب الحكام - فتركوا ذلك واستفادوا من الدلالة الالتزامية وفعل الثلاث على أنه كان يغسل ولا يمسخ !!

كَلَّ ذلك ليضعفوا ما له من أخبار مع الحجاج في الأهواز وتأكيده على المسح !! ولندرس حديثنا آخر :

أخرج الطبراني في الصغير ، عن إبراهيم بن أبي عبيد : سألت أنس بن مالك رضى الله عنه كيف أتوضأ ، ولا تسألني كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؛ رأيت رسول الله يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ؛ وقال : بهذا أمرني ربي عز وجل (١). .

هذه الرواية كغيرها تؤكد على وجود الخلاف حول الوضوء في العهد الأموي وأنَّ أحد محاور الخلاف هو الغسل الثلاثي للأعضاء .

نحن لا نريد مناقشه هذه الروايات أو تلك ، بل نريد أن ننوه بأنَّ السياسة الأمويه والعباسية هي وراء طرح بعض المفاهيم السائدة اليوم سواء في الفقه أو الحديث وان هذه السياسة قد شملت تفسير القرآن واللغة وغيرها ، ولو درسنا تلك النصوص بروح علمية لا يخالطها التعصب ، لوقفنا على حقائق مُره لا يطبق سماعها العامه !! إذ يتأكد لنا دور السياسة وتلاعبها في مصادر التشريع عبر تدوين ما يفيدها وطرح ما يغيظها ، وأن نشاط حركة تدوين الحديث واللغة والتاريخ وما شاكل ذلك جاء وفقاً

١- المعجم الصغير ١ : ٦٤ / ح ٧٦ وقال : لم يروه عن ابن أبي عبيد إلا قتاده ، وزاد في الأوسط ٢ : ١٥٩ / ح ١٥٧١ تفرد به الزبير بن محمد القرشي عن قتاده .

لمتطلبات الحكومات وأهوانها(١) كل ذلك مما يضطرنا إلى تمحيص وتدقيق ملابسات التشريع وزمن تدوين أصولها ، وبيان ما رافق السنّه من ملابسات.

وإن توسيعنا لدائرته هذه البحوث لا- يعنى خروجاً عن الموضوعية فى البحث وإثارة أمور جانبية نحن فى غنى عنها ، بل هو تطبيق لمنهجيتنا الجديدة المبتنية على دراسه الحدث المرتبط بالحدث من جميع جوانبه التاريخيه والتشريعيه والسياسيه ، وان قوام هكذا بحوث يبتنى على شرح قضايا كهذه وعدم الاكتفاء بدراسه الأسانيد دون معرفه ملابسات التشريع .

إذن ، فخروجنا وتخطينا لما نعتقده هو نقص ، إذ لا يمكننا الوقوف على الأحكام بصورتها الواضحه إلّا ببيان مثل هذه القضايا ، وان منع تدوين حديث رسول الله قرر فى عهد الشيخين كى لا يقف الناس على جهلهم ، ثم اقر بعد ذلك لاسباب ودواعى تخدم الحكام أيضاً (٢) .

والآن ، نتساءل .. من هم أولئك الحكّام الذين يدعون إلى تدوين السنّه الشريفه؟! ألم يكونوا هم أبناء أبى سفيان ، والحكم بن العاص ومن يماثلهم ؟

أليس هؤلاء هم الذين وقفوا بوجه النبوه ، ولم يدخلوا الإسلام إلّا مكرهين!؟

وكيف يُستأمن بنو مروان على ودائع النبوه ، وقد لعن رسول الله جدّهم وأباهم ؛ وطردهما من المدينه!؟

١- ستقف على المزيد من ذلك عند دراستنا للعهد العباسى الأول وكذا فى دراستنا عن منع تدوين الحديث .

٢- أنظر مصنف عبدالرزاق ١١ : ٢٥٨ باب كتابه العلم / ح ٢٠٤٨٧ ، الطبقات الكبرى ٢ : ٣٨٩ ، تقييد العلم للخطيب البغدادي : ١٠٧ ، سنن الدارمى ١ : ١٢٢ باب التسويه فى العلم / ح ٤٠٤ أخرجه عن سفيان عن الزهرى مثله ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ١ : ٧٧ ، حليه الأولياء ٣ : ٣٦٣ الترجمه ٥٤ للزهرى ، البدايه والنهايه ٩ : ٣٤٥ .

أم كيف يجوز أخذ الأحكام من معاوية ، وهو الذي قال للمغيرة - وذلك عندما طلب منه ترك إيذاء بني هاشم لأنها أبقى لذكره !! - : ... هيهات ! هيهات ! أي ذكر أرجو بقاءه ؟! ملك أخو تيم فعدل ، وفعل ما فعل ، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره ، إلا إن يقول قائل : أبو بكر .

ثم ملك أخو عدى ، فاجتهد ، وشمر عشر سنين ، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره ، إلا أن يقول قائل : عمر .

وأن ابن أبي كبشه ليصاح به كل يوم خمس مرات : أشهد أن محمداً رسول الله ، فأى عمل يبقى ؟ وأي ذكر يدوم بعد هذا ! لا أبا لك ! لا والله إلا دفناً دفناً (١) .

أو قوله لما سمع المؤذن يقول «أشهد أن محمداً رسول الله» : لله أبوك يا ابن عبد الله ! لقد كنت عالي الهمة ، ما رضيت لنفسك إلا أن تقرن اسمك باسم رب العالمين (٢) .

وهو القائل لما دخل الكوفة : إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا ، أنكم لتفعلون ذلك ، وإنما قاتلتكم لأتأمر عليكم ، وقد أعطاني الله وأنتم له كارهون (٣) .

١- الأخبار الموقفيات ، للزبير بن بكار : ٥٧٦ - ٥٧٧ ، مروج الذهب ٣ : ٤٥٤ ، شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٥ : ١٣٠ / باب أخبار متفرقة عن أحوال معاوية ، كشف الغمه ٢ : ٤٦ .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٠ : ١٠١ عن أحمد بن أبي طاهر في كتاب أخبار الملوك ، وبحار الأنوار ٣٣ : ٢٠٢ / ح ٤٩٠ .

٣- أنظر : مصنف بن أبي شيبة ٦ : ١٨٧ / باب ما ذكر من حديث الأمراء والدخول عليهم / ح ٣٠٥٥٦ ، تاريخ دمشق ٥٢ : ٣٨٠ / الترجمة ٦٢٩٧ لمحمد بن خالد ، و ٥٩ : ١٥٠ - ١٥١ / الترجمة ٧٥١٠ لمعاوية بن أبي سفيان ، البدايه والنهائه ٨ : ١٣١ / أحداث سنة ٦٠ هـ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ١٤٧ / الترجمة ٤٠ لقيس بن دريخ اللثبي ، مقاتل الطالبين : ٤٥ والنص منه .

وقد جاء عن أبيه أكثر من ذلك (١).

أم كيف تطمئن نفوسنا بمروياتهم وكيف نأتمنهم على كتوز النبوه ، مع ما عرفنا من مكرهم وحيلهم وموقفهم من رسول الله ، وبثهم روح العصبية والتفرقة بين المسلمين ؟ وهل يمكن لأحد أن يطمئن لفقهِ الحجاج الذي يريجح عبد الملك بن مروان على رسول الله ! ولا يرضى بزياره قبر الرسول (٢) !!

تساؤلات تطلب إجابته

لا ندرى ! كيف يجوز لنا أخذ الأحكام من هؤلاء الحكام ، الذين صوروا لنا رسول الله بتلك الصورة !؟

أم كيف تطمئن نفوسنا بالسنة المدونة من قبلهم ، مع ما عرفنا من موقف أقطاب الأمويين من رسول الله صلى الله عليه وآله !

ولماذا يُكره السلطان المحدثين على تدوين السنة - (حتى أكرهنا السلطان على ذلك) - وما يعنى هذا الإكراه ؟

ولماذا يستحى الزهرى من أن يكتبها للسلطان ولا يكتبها للناس ؟

هل تريد الحكومة من تدوينها للحديث تثبيت ما يعجبها ومحو ما يغيظها !!

وما الذى كان يؤنب الزهرى ، هل تبيض الصفقة عند الحكام وأخذهم

١- أنظر : تاريخ الطبرى ٨ : ١٨٥ / أحداث سنة ٢٨٤ هـ ، شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٢ : ٤٥ .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١٥ : ٢٤٢ / العقد الفريد ٥ : ٤٢ / باب من زعم أن الحجاج كان كافرا ، الكامل فى اللغة ، للمبرد ١ : ١٨٥ / باب فى تكفير الحجاج .

بالبعض ، وترك الآخر : أم هناك شيء آخر ؟

ومن هو الحاكم المُكْرَه ، هل هو أموي ، أم مرواني .. وهل هناك فرق بين سياسه الحكومتين في هذا الشأن ؟

ولماذا تتوالى الهدايا على الفقهاء المسالمين ممن دخلوا في بيعه أولئك الحكّام ، في حين نراهم قد منعوا حجرا وأصحابه من العطاء !؟

وكيف نرى الزهري يصير حظيّا عند هشام بعد أن كان لا يحبّ التعامل معه ((١))؟

ولماذا يسمّى أبو هريره راويه الإسلام الأوّل دون غيره من الصحابه !؟

ولماذا يهدى معاويه إلى عائشه طوقا من ذهب فيه جوهر بمائه ألف درهم دون غيرها من نساء النبي ((٢))؟

أخرج أبو نعيم أن معاويه أهدى عائشه ثيابا وورقا وأشياء توضع في أسطوانها ((٣)) .

وأخرج ابن كثير عن عطاء ، أن معاويه بعث إلى عائشه وهي بمكة بطوق قيمته مائه ألف ، فقبلته ((٤)) .

وعن عروه : أن معاويه بعث إلى عائشه بمائه ألف ((٥)) .

١- أنظر : أضواء على السنّه المحمديه : ٢٦٠ وكلامنا عنه في المجلد الثاني تحت عنوان «منهو الزهري؟» .

٢- أنظر الزهد ، لابن السري : ١ / ٣٣٧ / ح ٦١٨ ، صفه الصفوه ٢ : ٢٩ / الذخائر والتحف ، للقاضي الرشيد بن الزبير : ١١ .

٣- حليه الأولياء ٢ : ٤٨ .

٤- تاريخ دمشق ٥٩ : ١٩٢ / الترجمة ٧٥١٠ لمعاويه بن أبي سفيان ، البدايه والنهايه ٨ : ١٣٧ / أحداث سنه ٦٠ هـ .

٥- حليه الأولياء ٢ : ٤٧ ، البدايه والنهايه ٨ : ١٣٦ / أحداث سنه ٦٠ هـ ، تاريخ الإسلام ٤ : ٢٤٨ ، تاريخ دمشق ٢٧ : ٤١١ / الترجمة ٣٢٦٣ لعبدالله بن الحسين السلمى .

أما كان الأجدد به أن يخص بهذه الهدية اخته أم حبيبه ؟ أم أن وراء الأمر سرأ ؟

ونرى معاويه ، وبكل جرأه يحصر العطاء في مُحبي عثمان فيقول للسائل : إني اشتريت من القوم دينهم ، ووكلتك إلى دينك ورأيك في عثمان (١) ؟

وكيف يقبل ابن عمر هديه معاويه - مائه ألف درهم - وعندما تذكر له البيعه ليزيد ؛ يقول : هذا ما أراد ! إن ديني عندي إذن لرخص (٢) ؟

وكيف صار أبو هريره يلبس الخز (٣) ، والساج المزور بالديباج (٤) ، والكتان الممشق (٥) ، والحريز (٦) بعد أن كان حافي القدمين ، لا يستر جسمه إلأ إزار بال (٧) وكان يقتله الجوع (٨) ؟!

ثم كيف به يتزوج الأميره بسره بنت غزوان ، ويصير سيدها ، بعد أن كان

١- تاريخ الطبرى ٤ : ١٨٠ / أحداث سنه ٥٠ هـ ، تاريخ دمشق ١٠ : ٢٧٩ / الترجمة ٩٠٩ لبشر ابن هلباء الكلبي ، الكامل فى التاريخ ٣ : ٣٢٢ . أحداث سنه ٥٠ هـ .

٢- الطبقات الكبرى ٤ : ١٨٢ ، الكامل فى التاريخ ٣ : ٣٥١ باب ذكر البيعه ليزيد بولايه العهد ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٢٢٥ / الترجمة ٤٥ لعبدالله بن عمر .

٣- مصنف بن أبى شيبه ٥ : ١٥٠ / باب من رخص فى لبس الخز / ح ٢٤٦٣١ ، مصنف عبدالرزاق ١١ : ٧٦ / باب الخز والمعصفر / ح ١٩٩٥٨ ، ١٩٩٦٣ .

٤- الطبقات الكبرى ٤ : ٣٣٣ .

٥- صحيح البخارى ٦ : ٢٦٧٠ / باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وآله وحض على إتفاق أهل العلم / ح ٦٨٩٣ ، سنن الترمذى ٤ : ٥٨٣ / باب ما جاء فى معيشه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله / ح ٢٣٦٧ .

٦- حليه الأولياء ١ : ٣٨٤ ، تاريخ دمشق ٦٧ : ٣٦٥ / الترجمة ٨٨٩٥ لأبى هريره الدوسى .

٧- الطبقات الكبرى ٤ : ٣٢٦ .

٨- صحيح البخارى ٥ : ٢٣٧٠ / باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه / ح ٦٠٨٧ ، الطبقات الكبرى ٤ : ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، حليه الأولياء ١ : ٣٧٧ ، الإصابه ٧ : ٤٣٥ / الترجمة ١٠٦٧٤ لأبى هريره الدوسى .

أجيرا عندها بملء بطنه (١)؟!؟

ولماذا يُبنى له قصر بالعقيق (٢)، وتقطع له الأراضى فى «ذى الحليفه»، دون سواه من الرواه (٣)؟!؟

وماذا يعنى ما قاله الأصمعى: حدثنى رجل، قال: قدم شيخ إعرابى فرأى حمران، فقال: من هذا؟

قالوا: حمران بن أبان.

قال: لقد رأيت هذا وقد مال رداؤه عن عاتقه فابتدره مروان بن الحكم وسعد بن العاص إيهما يسويه (٤).

وعن عبدالله بن عامر عن أبيه قال: إن حمران بن أبان مدّ رجله، فابتدره معاوية وعبدالله بن عامر أيهما يغمزه (٥).

وعلى ماذا يمكن حمل فعل مروان وسعد بن العاص وعبدالله بن عامر ومعاوية مع مولى مغمور كحمران؟ ولماذا؟ بل ماذا يعنى زواج مولى فارسى

١- الطبقات الكبرى ٤: ٣٢٦، حليه الأولياء ١: ٣٧٩، ٣٨٤، الإصابه ٧: ٥٣٧ / الترجمه ٩٣٢، لبسره بنت غزوان.

٢- الإصابه ٧: ٤٤٤ / الترجمه ١٠٦٧٤ لأبى هريره، البدايه والنهائيه ٨: ١١٤ / أحداث سنه ٥٩ هـ.

٣- أنظر: مسند الشاميين ٤: ٢٢٢ / ح ٣١٣٦، فتح البارى ٤: ١٤٥ / باب الصائم يصبح جنبا، شرح مشكل الآثار ٢: ١٥ / باب بيان مشكل ما روى عنه صلى الله عليه وآله.

٤- أنساب الأشراف ٦: ٨٩، تاريخ الطبرى ٥: ١٣، الوافى بالوفيات ١٣: ١٠٣، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٧.

٥- تاريخ دمشق ١٥: ١٧٧، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، الوافى بالوفيات ١٣: ١٠٣، تاريخ الطبرى ٥: ١٣، أنساب الأشراف ٦: ٨٩.

كحمران بأمره من بني سعد ؟

ولماذا يصرح أغلب المتعاملين مع معاوية .. بأن : دينهم على خطر .. وغير المتعاملين يعلنون عدم التعاون معه : حفاظا على الدين !؟

ذكر ابن حجر : أنَّ معاوية بعث إلى عبدالرحمن بن أبي بكر - وهو من (الناس) في الوضوء ومن فقهاء الصحابه(١) - بعد أن أبى البيعه ليزيد بمائه ألف درهم .. فردّها إليه عبدالرحمن ، وأبى أن يأخذها ؛ وقال : أبيع ديني بدنياى(٢) !؟

وما معنى قول عائشه لعبدالله بن الزبير : ادفتى مع صواحبى ولا تدفتى مع النبى فى البيت فأنى أكره أن أزكى(٣) .

وكيف نرى موقف السيده يختلف عن موقف أخيها عبدالرحمن فى قصه مُره بن أبى عثمان ، هو الذى طلب من عبدالرحمن أن يكتب إلى زياد برسالة فكتبت : إلى زياد بن أبيه : أما بعد ... ، فخاف مُره أن يذهب بالكتاب ، فأتى عائشه ، فكتبت له : من عائشه أم المؤمنين ، إلى زياد بن أبى سفيان ، فلما جاء بالكتاب ، قال له : إذا كان غدا فجننى بكتابتك .

فجمع الناس ، فقال : يا غلام إقرأه ، فقرأه : من عائشه أم المؤمنين إلى زياد

١- أنظر : أصحاب الفتيا من الصحابه لابن حزم ، تحقيق سيد كسروى : ٥٧ ط ١ / دار الكتب العلميه ، بيروت .

٢- الإصابه ٤ : ٣٢٧ ، الترجمة ٥١٥٥ لعبدالرحمن بن أبى بكر ، وقد أخرجه عن إبراهيم بن محمّد بن عبدالعزيز الزهرى عن أبيه عن جده ، وهو فى المستدرک على الصحيحين ٣ : ٥٤٢ / ح ٦٠١٥ ، وتاريخ دمشق ٣٥ : ٣٦ / الترجمة ٣٨٥٥ لعبدالرحمن بن أبى بكر .

٣- صحيح البخارى ٦ : ٢٦٧١ / باب ما ذكر النبى صلى الله عليه و آله وحض على إتفاق أهل العلم / ح ٦٨٩٦ ، ورواه مختصرا فى ١ : ٤٦٩ / باب ما جاء فى قبر النبى صلى الله عليه و آله / ح ١٣٢٧ .

ابن أبي سفيان ، قال : ففضى له حاجته (١) !

وفي معجم البلدان ، ماده (نهر مزه) : ثم اقطعه مائه جريب على نهر الأبله وأمر أن يحفر لها نهر فنسب إليه (٢) .

وجاء في شرح النهج : أنها : لم تأت [عائشه] إلى بنى هاشم لتعزيهم بوفاه فاطمه ! بل نقل لعلي عنها كلمات تدل على فرحها (٣) !

وذكر أبو الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبين : أن عائشه سجدت شكرا لله لما سمعت بمقتل علي بن أبي طالب (٤) .

وروت عن النبي أنه قال : من أراد أن ينظر إلى رجلين من أهل النار ، فلينظر إلى هذين ، فنظرت عائشه .. فإذا بعلي والعباس قد أقبلا (٥) !

فهل يصح نقل هذه الاخبار عنه صلى الله عليه وآله ؟

أو لم تناقض هذه الاخبار المتواترة المشهور في فضل علي بن أبي طالب ؟

وهل من اللائق أن يقال لعلي - وهو أول من أسلم ، وحارب المشركين ، وبات على فراش النبي ، وبقي حتى آخر لحظه معه حتى واره التراب ، ودافع عن سنته - إنه من أهل النار !؟

وهل هذا هو جزاء من جاهد في سبيل الله ، وثبت على خطئ السنه النبويه

١- الطبقات الكبرى ٧ : ٩٩ .

٢- معجم البلدان ٥ : ٣٢٣ .

٣- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩ : ١٩٧ .

٤- مقاتل الطالبين : ٢٧ .

٥- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٤ : ٦٤ .

المباركة ، ودافع عن الرسالة ..!؟

بل لماذا لا يكون من أهل النار في روايه عائشه : معاويه ، ومروان ، وعبدالله بن أبي سرح ، والوليد بن عقبه ، وغيرهم من الذين ورد اللعن الصريح فيهم !؟

ولماذا نراها لا تصرّح باسم عليّ ؛ وتقول : مشى بين رجلين (١) في حديث آخر ؟!

فهل قولها ذلك جاء من جزاء حقدّها وعدائها لعليّ وأهل بيته ! كما صرّح بذلك الإمام أم جاء لشيء غير ذلك ، فقال الإمام : «وأما فلان ، فأدر كها رأى النساء ، وضغن غلا في صدرها كمرجل القين ، ولو دعيت لتنال من غيري ما أتت إليّ لم تفعل» (٢) .

عطفاً على ما سبق

ولنعد إلى ما طرحناه سابقاً عن الحكام ودورهم في تدوين السنّة الشريفه ، وسبب تصديهم للتدوين والإفتاء ، على الرغم من وجود كبار التابعين وأعظم الفقهاء والمجتهدين ! ..

وماذا تعنى الإحاله عليهم ، وأخذ الأحكام عنهم ، هل حقاً أنّ ما يقوله ابن عمر هو قول الله ورسوله ولا يمكن أن يرد فيه الخطأ ؟

وكيف صارت السنّة تدون عن إكراه ! ولزوم أخذ الناس بها للصعب والذلول ! فقد جاء في صحيح مسلم : أن بشير العدويّ جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ، قال رسول الله ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه

١- صحيح البخارى ١ : ٢٣٦ / باب حد المريض أن يشهد الجماعه / ح ٦٣٣ ، صحيح مسلم ١ : ٣١٢ ، ٣١٣ .

٢- نهج البلاغه ٢ : ٤٨ / من كلام له عليه السلام خاطب به أهل البصره / الرقم ١٥٦ ، وشرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩ : ١٨٩ .

ولا ينظر إليه .

فقال : يابن عباس ، مالي لا أراك تسمع لحديثي ، أحدثك عن رسول الله ولا تسمع .

قال ابن عباس : إنا كنا مَرّه إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف (١) .

وقيل : إنّ كتاباً فيه قضاء عليّ أتى إلى ابن عباس فمحاها إلّا قدر (٢) .

وجاء في طبقات ابن سعد ، عن سعيد بن جبير ؛ قال : سألت عبدالله بن عمر عن الإيلاء ؟

قال : أتريد أن تقول : قال ابن عمر ، قال ابن عمر ؟

قلت : نعم ؛ ونرضى بقولك .

فقال ابن عمر : يقول في ذلك الامراء (٣) .

ولا ندرى كيف صارت صوافي الأمراء - عند فقدان الحكم في الكتاب والسنة - حجّه شرعيّه عند بعض المسلمين .. فهل هي حقاً حجّه ؟

ففي جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبدالبر ، عن المسيّب بن رافع ؛ قال :

١- صحيح مسلم ١ : ١٢ - ١٣ / باب النهي عن الروايه عن الضعفاء / ح ١٧ .

٢- أنظر : المصدر السابق ، وكتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ : ٥١ / الفصل ٢ في سبب جمع الحديث في الصحف .

٣- طبقات ابن سعد ٦ : ٢٥٨ ، أنظر : مصنف بن أبي شيبه ٤ : ١٢٨ / باب في المؤلى يوقف / ح ١٨٥٦٦ ، تفسير الطبرى ٤ : ١٢٨ .

كان إذا جاء الشيء في القضاء وليس في الكتاب ولا في السنه ، سمى صوافى الأمراء فيُدفع اليهم ، فيجتمع له أهل العلم ، فإذا اجتمع عليه رأيهم فهو الحق (١).
ولماذا نرى ابن عمر يدُلُّ الناس على التمشك بفقهِ عبدالملك بن مروان من بعده ؛ إذ قيل له : مَنْ نسأل بعدكم ؟
قال : إنَّ لمروان ابنا فقيها فسألوه (٢) .

فَمَنْ هو مروان !؟

ألم يكن ذلك الطريد الذي أبعدَه رسول الله مع أبيه إلى خارج المدينة .. ثم صار عميد الأسره الحاكمه بعد يزيد !؟

أولم يقل أبو سعيد الخدري - عندما اعترض عليه في تقديمه الخطبه على الصلاه : غيّرتم والله (٣) !؟

وهل يمكن تصديق قول جرير بن حازم : سمعت نافعاً يقول : لقد رأيت المدينة وما بها أشدّ تشميراً ، ولا أفقه ، ولا أقرأ لكتاب الله من عبدالملك (٤) !

مع علمنا بأنَّ عبدالملك هذا هو ابن مروان بن الحكم - طريد رسول الله - وقد ولد من أبوين أمويين :

- ١- جامع بيان العلم وفضله ٢ : ١٤٤ / باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأى ، وأنظر : إعلام الموقعين ١ : ٨٤ وفيه : صوافى الأمر ، بدل : صوافى الأمراء .
- ٢- تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٨ / الترجمة ٥٥٦٨ لعبدالملك بن مروان ، تهذيب الكمال ١٨ : ٤١٠ / الترجمة ٣٥٥٩ ، تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٤ / الترجمة ٧٨١ .
- ٣- صحيح البخارى ١ : ٣٢٦ / باب الخروج إلى المصلّى / ح ٩١٣ ، سنن البيهقي ٣ : ٢٨٠ / باب الخروج في الأعياد إلى المصلّى / ح ٥٩٢٩ .
- ٤- تهذيب الكمال ١٨ : ٤١٠ / تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٤ ، تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٨ .

أبوه : مروان بن الحكم بن العاص (طريد رسول الله) . وأمه : عائشه بنت معاويه بن المغيرة بن أبي العاص ، الذى جدع أنف حمزه عم النبي يوم أحد(١) ، والذى أمر رسول الله بضرب عنقه ، ثم بأى منطق يمكن أن يُعدَّ عبدالملك أفتقه وأقرأ الناس ، مع علمنا أن المدينة لم تخلُ يوماً من الفقهاء والعلماء ، فهل كانت الساحة خالية حقاً حتى يتصدر أمثال هذا الحاكم ريادة الفقه والقراءه ، بدعوى أنه الأفقه والأقرأ ؟!

ولماذا يبكى أنس ، عندما كان فى دمشق على شرائع الإسلام ؟!

قال الزهرى : دخلت على أنس بن مالك بدمشق ، وهو يبكى .. فقلت : ما يبكيك ؟!

قال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلّا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضُيِّعت (٢) !!

وأخرج البخارى ، عن غيلان ؛ أنه قال : قال أنس : ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي !

قيل : الصلاة !

قال : أليس ضيِّعتم ما ضيِّعتم فيها(٣) !

١- الكامل فى التاريخ ٢ : ٥٨ باب ذكر غروه حمراء الأسد وأنظر البدايه والنهايه ٩ : ٦٣ أحداث سنة ٨٦ هـ .

٢- صحيح البخارى ١ : ١٩٨ / باب تضييع الصلاة عن وقتها / ح ٥٠٧ ، تاريخ دمشق ٩ : ٣٣٥ / الترجمة ٨٢٩ لأنس بن مالك .

٣- صحيح البخارى ١ : ١٩٧ / ح ٥٠٦ ، البدايه والنهايه ٩ : ٨٩ / أحداث سنة ٩٣ هـ وفيه : قد صنعتم فيها ما صنعتم ، ومثله فى الجمع بين الصحيحين ٢ : ٦١٣ / باب أفراد البخارى / ح ٢٠١٥ ، والأحاديث المختاره ٥ : ١٠٣ / ح ١٧٢٤ .

ولماذا نرى العبادة في هذا العهد جسدا بلا روح ، وقالوا بلا محتوى ؟!

فقد أخرج البخارى ، عن الأعمش ؛ قال : سمعت سالما قال : سمعت أم الدرداء تقول : دخل عليّ أبو الدرداء ، وهو مغضب ؛ قلت : ما أغضبك ؟

فقال : والله ! ما أعرف من أمّه محمّد صلى الله عليه وآله شيئا إلا أنهم يصلون جميعاً (١).

وهل تظمنن نفوسنا بعد هذا إلى أحاديث أمثال هؤلاء الحكّام واجتهادات الحجاج وفتاوى عبدالملك وروايات حمران بن أبان بعد أن عرفنا مواقفهم من الشريعة ؟ وتضليلهم للامة ، وتشريع الأحكام وفق متطلبات السياسة .

عجبا لدوران الزمان ! .. إذ كيف صار هؤلاء حكّاما حتى يتصدّروا للقضاء والإفتاء ، بعد أن جذبوا إليهم من وعاظ السلاطين ذلك العدد الذى تمكّنوا من خلاله أن يقولوا كلّ ما يريدون !!

قال سعيد بن جبير : كان رجاء بن حيوة يعدّ من أئمة فقهاء الشام ، ولكن كنت إذا حرّكته ، وجدته شاميا يقول : قضى عبدالملك بن مروان فيها بكذا وكذا (٢).

وأحسبك - بعد هذا - قد عرفت عبدالملك ، وعرفت موقفه من الشريعة .

إذا كان هذا هو حال الحكّام ، وهذه هي حال الشريعة .. فكيف بأولئك (الناس) فى وضوئهم ، بعد أن أحكم الحاكم قبضته ، وأعلن عن منهجه المخالف

١- صحيح البخارى ١ : ٢٣٢ / باب فضل صلاة الفجر / ح ٦٢٢ ، ومسند أحمد ٥ : ١٩٥ / ح ٢١٧٤٧ بلفظ : والله ما أعرف فيهم شيئا من أمر محمّد صلى الله عليه وآله ... والأظهر أن معنى الحديث هو :

أغضبتنى الأمور المنكرة المحدثه فى أمه محمّد صلى الله عليه وآله لإني والله ما أعرف من أمرهم الباقى على الجاده شيئا إلا أنهم يصلون جميعا ، أنظر : مرقاه المفاتيح ٣ : ١٤٧ / الفصل الثالث .

٢- طبقات الفقهاء ١ : ٦٩ / باب ذكر فقهاء التابعين فى الشام والجزيره ، وتهذيب الكمال ٩ : ١٥٤ / ترجمه ١٨٩٠ لرجاء بن حيوة ، والمعرفه والتاريخ ٢ : ٢١٦ .

لنبي صلى الله عليه وآله وسنته تحت غطاء الاجتهاد والمصلحة؟!؟

وتراه يؤكد لزوم الأخذ بفقهاء عثمان . وقد جاء عن عبدالملك أنه قال فيما قال : ... فالزموا ما في مصحفكم الذي جمعكم عليه الإمام المظلوم ، وعليكم بالفرائض التي جمعكم عليه إمامكم المظلوم رحمه الله ، فإنه قد استشار في ذلك زيد بن ثابت ، ونعم المشير كان للإسلام رحمه الله ، فأحكما ما أحكما ، واسقطا ما شذَّ عنهما(١) .

فهل يمكن الاطمئنان بمرويات هؤلاء الحكام وأتباعهم في الوضوء والموجوده في الصحاح والسنة ، والحال هذه ؟!

وماذا يعنى إكراه الزهرى على تدوين السنه الشريفه ؟ ولماذا يستحي أن يكتبها للسلطان ، ولا يكتبها للناس ؟

وما معنى كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى الآفاق : عليكم بآبَن شهاب [الزهرى] فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنه الماضيه منه(٢) !

وهل يمكن بعد هذا أن يستتر معنى ومقصود كلام الزهرى : لو جمع علم عائشه إلى علم جميع النساء لكان علم عائشه أفضل(٣) !!

١- أنظر : الطبقات الكبرى ٥ : ٢٣٣ باب فى بقية الطبقة الثانيه من التابعين ، تاريخ دمشق ٣٧ : ١٣٥ / الترجمة ٤٢٥٩ لعبدالمملك بن مروان ، والتمن له ، والبدايه والنهائيه ٩ : ٦٤ / أحداث سنه ٧٧ هـ وفيه : واستقصيا ما شذ منها ، بدل : واسقطا ما شذ منها .

٢- تاريخ دمشق ٥٥ : ٣٤٤ / الترجمة ٧٠١ لابن شهاب الزهرى ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٣٥ / الترجمة ١٦٠ له .

٣- الإستيعاب ٤ : ١٨٨٣ / الترجمة ٤٠٢٩ لعائشه بنت أبى بكر ، تهذيب الكمال ٣٥ : ٢٣٥ / الترجمة ٧٨٨٥ ، الإصابه ٨ : ١٨ / الترجمة ١١٤٥٧ .

وقول عطاء - فقيه الحكومه - : كانت عائشه أفضه الناس ، وأعلم الناس ، وأحسن الناس رأيا في العائمه (١) !!

وكيف يمكننا أن نتق بصحه الوضوء الذى كان يفعله أبو هريره وهو خائف من أن يراه أحد المسلمين .

فقد روى النسائى بسنده عن أبى حازم (المتوفى ١٠٠ هـ) قال : كنت خلف أبى هريره (المتوفى ٥٩ هـ) وهو يتوضا ، هذا الوضوء ؟

فقال لى : يا بنى فروخ (٢) ، أتم ها هنا؟! لو علمت أنكم ها

هنا ما توضأت هذا الوضوء (٣) .

وروى الإمام أحمد بسنده عن نعيم المجرم (ت نحو سنه ١٢٠ هـ) أنه قال : رقيت مع أبى هريره على ظهر المسجد وعليه سراويل من تحت قميصه ، فترع سراويله ، ثم توضأ وغسل وجهه ويديه ، ورَفَع في عضديه الوضوء ورجليه فرفع في ساقيه ثم قال : إني سمعت رسول الله يقول : إن أمتى يأتون يوم القيامة غزا محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل (٤) .

ألم تدل هذه النصوص على أن الاجتهاد الحر وصل بأبى هريره أن يرفع في غسل يديه إلى عضديه ، ورجليه إلى ساقيه ، وهذا ما لم يكن عند المسلمين قبل

١- المصدر السابق .

٢- وهو يقال لمن لم يكن من العرب .

٣- سنن النسائى ١ : ٩٣ باب حليه الوضوء / ح ١٤٩ .

٤- مسند أحمد ٢ : ٤٠٠ / ح ٢٦٢ ، ولما كان هذا الوضوء عجيبا بتر البخارى هذه الروايه ف رواها في صحيحه ١ : ٦٣ / ح ١٣٦ مكتفيا بنقل قول نعيم المجرم : رقيت مع أبى هريره على ظهر المسجد فتوضأ فقال : إني سمعت رسول الله الخ .

عهده وعند غيره ، وأنه توضعاً هذا الوضوء على خوف ووجل ، والم يكن هذا الوضوء امتداداً ، لوضوء عثمان ومعاوية و ...

ألم تدل النصوص أيضاً على صدورهما في العهد الأموي ؟!

بل هل هناك وجه ترابط بين وضوء أبي هريرة ووضوء اليهود؟!

بل ماذا يقصد كعب الأخبار بقوله: ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراه أعلم بما فيها من أبي هريرة؟!

وهل أن أرض دوس هي أرض يهودية حيث هدّد عمر أبا هريرة إبعاده إليها لما أكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بارض دوس؟!

بل هل يمكن قبول مارواه أبو هريرة عن رسول الله: حدّثوا عن بني اسرائيل ولا حرج؟!

وهل أن هذه المواقف جاءت لتأييد الحكم وترسيخ أهدافهم؟!

وهل يصح قول ابن عمر: لا أقاتل في الفتنه ، وأصلّي وراء من غلب (١) ؟

فما معنى قوله تعالى : {فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَبْغَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} (٢) إذا ؟

وهل أن الشريعة للأقوى من ضمن مفاهيم الشريعة الإلهية ، حتى يستمدوا من شريعة الغاب رؤاهم ؟!

ولماذا تصدر أمثال هذه الرؤى عن : ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأشباههما؟

وكيف يجرؤ البعض على أن ينسب إلى ابن عمر الإقلال في الحديث ؟! في حين نراه يروى أكثر من ٢٠٠٠ حديث ، فهل هذا هو المقل ، أم المُقلُّ أم سلمه

١- الطبقات الكبرى ٤ : ١٤٩ .

٢- سورة الحجرات : ٩ .

(زوج الرسول) وأبو ذر ، وعمّار ، وغيرهم من المخالفين للحكّام والمحافظين على السنه المطهره والنهج القويم !!؟

ولا ندرى أنصدّق الواقع ، أم نصدّق ما قاله الشعبيّ : جالست ابن عمر سنه فما سمعته يحدّث عن رسول الله (ص) ؟

وكيف نصدّق ما نقله ابن سعد والذهبيّ عن الإمام الباقر وأنه قال في ابن عمر إنه أحذر أصحاب النبيّ إذا سمع من رسول الله شيئاً ألا يزيد ولا ينقص (ص) في حين أن أقوال عائشه والنصوص الأخرى تكذّب هذا الخبر !

وكيف صار أبو هريره من الأدوات الفاعله في المخطّط الأمويّ ، حتّى أنّه ليعرف متى يأتي بُقعان الشام ، ويدعو إلى إطاعتهم وعدم سبّ الظالمين !!؟

قال العجاج الراجز : قال لي أبو هريره : من أين أنت ؟

قلت : من أهل العراق .

قال : يوشك أن يأتيك بُقعان الشام [أي خدمهم وعمّال الزكاه] فيأخذوا صدقتك ، فإذا أتوك فتلقّهم بها . فإذا دخلوها ، فكن في أقاصيها ، وخلّ عنهم وعنهما ؛ وإياك أن تسبّهم ، فإنّك إن سببتهم ذهب أجرك ، وأخذوا صدقتك ، وإن صبرت جاءت في ميزانك يوم القيامة (ص) .

وفي كتاب الأموال لأبي عبيد : إنّ رجلاً جاء إلى أبي هريره فقال : أأخبيّ ،

١- سنن ابن ماجه ١ / ١١ / باب التوفي في الحديث / ح ٢٦ ، سنن الدارمي ١ : ٩٦ / باب من هاب الفُتيا / ح ٢٧٣ .

٢- أنظر : الطبقات الكبرى ٤ : ١٤٤ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٢١٣ / الترجمه ٤٥ لعبد الله بن عمر .

٣- الشعر والشعراء ، لابن قتيبه ١ : ٣٦١ .

منهم كريمه مالى ؟

قال : لا ، إذا أتوكم فلا تعصوهم ، وإذا أدبروا فلا تستبوهم ، فتكون عاصيا خَفَّفَ عن ظالم ، ولكن قل : هذا مالى ، وهذا الحق ، فخذ الحق وذر الباطل ، فإن أخذه فذاك ، وإن تعدها إلى غيره جُمعا لك في الميزان يوم القيامة(١).

نعم ؛ قد طرح الحكام هذه الرؤى لثلا يقف أحد أمام تصرفاتهم ، لترك ما لله ، وما لقيصر لقيصر ، ولتخدير الأمة ، وترويضها على الابتعاد عن التدخل في أجواء الحكم والحاكم ، والاكتفاء بالخروج إلى الصلاة أيام الجمع ، كل ذلك لتجريدهم من روح النصيحة ، وجعلهم أناسا بلا مسؤوليه ؛ حتى لا يقف أحدهم أمام نهبهم لبيت مال المسلمين ، ولكي يطمئن الحكام ويصفو لهم الجور في تعديهم حدود الله وهم منغمسون في حياه اللهو والمجون في لياليهم الحمراء بين الغواني والقيان في قصورهم الباذخه .

والأدهى من كل ما تقدم أن تصير ميته الخارج على أمثال هؤلاء - في حساب دينهم - ميته جاهليه !!

ومهما يكن فإن هذا الموضوع متشعب طويل قد ألبأنا منهج البحث في الإشارة إلى شىء منه في هذا السياق لتوضيح طرق التمويه الحكوميه ، حتى يقف المطالع على الوجه الكريه للأمويين ، وكيف كانوا يتلاعبون بالأحكام ، ويحرفون الفرائض عن جهات شرائعها ، فتصير الأحكام عندهم تابعه للأهواء ؛ حين تركوا السنه من بغض على ! فيقرّبون مناوئى على ، ويجعلونهم مراجع للحديث والإفتاء ثم لزوم الجمود على آرائهم وعدم التخطى إلى غيرها!!

١- كتاب الأموال : ٤٩٩ / باب ما يستحب لأرباب الماشيه أن يفعلوه / ح ١١٠٢ .

فترى معاوية يبذل أربعمائه ألف درهم لسمره بن جندب لقاء نقله ل (روايه) مضمونها أن قوله تعالى : {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ} قد نزلت في ابن ملجم (١) قاتل علي !

قال المدائني عن عصر معاوية : وظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر ، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاء والولاه ، وكان أعظم الناس في ذلك بليته القراء المرأؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولايتهم ويقربوا من مجلسهم ، ويصيبوا به الأموال والضيعات والمنازل ، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان فقبلوها ورووها وهم يظنون أنها حق ، ولو علموا أنها باطله لما رووها ولما تدبوا بها (٢) .

وبعد هذا يتضح لنا ما رواه الارجاني عن الإمام الصادق بكلمة دقة وجلاء ؛ حين قال : «أتدري لِمَ أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامه ؟

قلت : لا أدري !

فقال : إن عليا لم يكن يدين الله بدين إلّا خالفته عليه الأئمّه إلى غيره ؛ إرادته لإبطال أمره وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء لا يعلمونه ، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدًا من عندهم ليلبسوا على الناس (٣) .

١- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٤ : ٧٣ عن شيخه أبي جعفر .

٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١١ : ٤٦ .

٣- راجع بحث التعادل والتراجيح من أصول الإماميه ، والحديث نقله الصدوق في علل الشرايع ٢ : ٥٣١ / الباب ٣١٥ / ح ١ ، وهو موجود في وسائل الشيعه ٢٧ : ١١٦ / ح ٣٣٣٥٧ أيضاً .

خلاصه وآراء

نلخص ما مرّ في نقاط ثلاث :

الأولى : إنّ الحكومه الأمويّه تبنّت تدوين السنّه النبويه ، وقد اتّضح لك حالها وكيفيته تحريفها للمفاهيم ، وإبدالها بأخرى كما تبين لك أنّ ذلك كان في العهد المرواني ، وهو من أشدّ الأزمنه وطأه على الشريعه ، وكان الفقه يؤخذ قبل ذلك من أمثال ابن عمر وعائشه وأبي هريره ! وأنّ ابن عمر قد أرشد المسلمين للأخذ بفقه عبدالملك بن مروان من بعده !!

الثانيه : إنّ تدوين السنّه النبويه جاء بإكراهٍ من السلطان ، وهذا ما يبرهن على أنّ للحكومه فيه مآرباً وأهدافاً سياسيه ، وقد أشرنا إلى بعضها في كتابنا (منع تدوين الحديث) ، ابتداءً بتدوين ما ترتضيه وحذف ما لا ترتضيه ، وانتهاءً بتأصيل أصول هي بعيدة عن الشريعه وواقع التشريع ، كما عرفنا أنّ فقه عليّ هو ممّا لا يرتضيه الحكّام ولا ينسجمون وإياه .

الثالثه : إنّ فكره التدوين من قبل الحكّام نشأت بعد ثوره الرأي العام ضدّ الأمويين بمقتل الحسين لما نتج عنها من انشداد المسلمين إلى أهل البيت وإصرارهم على ضروره العمل بالسنّه ؛ بالإضافة إلى وقوف بعض الصحابه والتابعين أمام الحكّام التزاماً بالسيره العمليه لرسول الله ، ممّا حدى بالحكومه أن تفكّر بجديّه في مسأله تبنّي تدوين السنّه الموافقه لمنهجهم ، لمحاصره ما عسى أن يستجدّ أمامهم من مشكلات في المستقبل .

وقد قلنا سابقاً إنّ اتّجاه الناس كان هو التحديث عن رسول الله ، وقد اعترف عثمان بأن مخالفه من أولئك لقوله : (إنّ ناساً يتحدّثون عن رسول الله) ؛ أمّا نهج الخليفه والحكومه ، فقد كان الأخذ بالرأى ومعارضه الذين يتحدّثون وفق

المدونات! وحرقت صحفهم ومدوناتهم .

وكان النهجان على تضاد؛ فالحكام لا يسمحون لهؤلاء في التحدث بكلام الرسول وتدوين كلامه صلى الله عليه وآله، لأن فيه توعية الناس ووقفهم على الاجتهادات الخاطئة للخلفاء، أما أولئك الصحابه فقد كانوا يحدثون الناس رغم كل الضغوط والملابسات! فقد جاء في سنن الدارمي: إن رجلاً جاء إلى أبي ذر؛ وقال له: ألم تُنّه عن الفتيا؟

فرفع رأسه؛ فقال: أرقب [أنت] علي؟ ... لو وضعتهم الصمصامه على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أتى أنفذ كلمه سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن تجزوها علي، فأنفذتها(١).

وقال معاويه: ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث قد كنا نشهده، ونصحه فلم نسمعها منه... فقام عباده بن الصامت، وقال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله وإن كره معاويه(٢).

لقد كان معاويه يريد التشكيك بحججه أحاديث هؤلاء الرجال - ليبقي هذا التشكيك على مدى الأجيال - إلا أن موقف عباده بن الصامت ومعارضته إياه قد ذهبت بجهود معاويه سدى! مبيّنًا بأن معاويه يريد تحريف الشريعه .

تبين وفق ما قلناه أن الحكام لما رأوا منافسيهم يتسلحون بسلاح الحديث،

١- سنن الدارمي ١: ١٤٦ / باب البلاغ عن رسول الله / ح ٥٤٥، وأنظر: صحيح البخارى ١: ٣٧ / باب قول النبي صلى الله عليه وآله رُبَّ مبلغ أوعى من سامع / ح ٦٧، تاريخ دمشق ٦٦: ١٩٤ / الترجمه ٨٤٩٥ لأبي ذر الغفارى .

٢- صحيح مسلم ٣: ١٢١٠ / باب فى الصرف وبيع الذهب / ح ١٥٨٧ .

ناوروهم بالدخول إليهم من تلك الزاوية ومن ذلك المنفذ حتى وصل الأمر بالزهرى المكره على التدوين حسب بعض النصوص أن يقول: حضور المجلس بلا نسخه ذل، وكان يأمر بنشر الكتب (١).

نعم إن السياسة جدت لتطبيق ما رُسم بحذافيره، وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد... فأدخلوا في الحديث ما لا يخصى من الموضوعات؛ وقربوا القصاصين لبرووا ما يحلوا لهم، وموضوع ضوء رسول الله ليس بأجنى عن هذه الكلية، إذ نرى فيه موقف حمران اليهودى وعمرو بن شعيب الناصبى واضحا للعيان، كما هناك مواقف أخرى لليهود وأعداء أهل البيت.

فقد ذكر الطبرانى: أن معاوية بن أبى سفيان كلف كعب الأخبار لأن يقص بالشام (٢).

وقال الشيخ أبو جعفر الاسكافى: إن معاوية وضع قوما من الصحابه وقوما من التابعين على روايه أخبار قبيحه فى على تقتضى الطعن فيه والبراء منه، وجعل على ذلك جعلاً يرغب فى مثله فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبو هريره، وعمرو بن العاص والمغيره بن شعبه، ومن التابعين: عروه بن الزبير (٣).

وقال ابن عرفة، المعروف بنفطويه: إن أكثر الأحاديث الموضوعه فى فضائل

١- أنظر: حليه الأولياء ٣: ٣٦٦، البدايه والنهايه ٩: ٣٤٥.

٢- المعجم الكبير ١٨: ٧٦ / ح ١٤٠، مسند الشاشى ١: ١٤٧ / ح ٨٣، الإصابه ٥: ٦٥٠ / الترجمه ٧٥٠١ لكعب بن مافع المعروف بكعب الأخبار.

٣- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٤: ٦٣، المعرفه والرجال، للبيسوى ت ٢٧٧ هـ ترجمه أبى هريره، وكتاب أبو هريره، لشرف الدين: ٤٢.

الصحابه افتعلت فى أيام بنى أميه ، تقربا إليهم بما يظنون أنهم يرغمون به أنوف بنى هاشم (١١) .

وقال الإمام محمد عبده : إن عموم البلوى بالأكاذيب حق على الناس فى دوله الأمويين ! فكتر الناقلون وقُل الصادقون ، وامتنع كثير من أجله الصحابه عن الحديث إلّا لمن يتقون بحفظه (١٢) .

وقال أحمد أمين :

... ومن الغرب ، أننا لو اتخذنا رسما بيانيا للحديث لكان شكل هرم ، طرفه المدبب هو عهد الرسول صلى الله عليه و آله ، ثم يأخذ فى السعه على مرّ الزمان ، حتى نصل إلى القاعده ، فهى أبعد ما تكون عن عهد الرسول ، مع أنّ المعقول كان العكس ، فصحابه الرسول أعرف الناس بحديثه ، ثم يقلّ الحديث بموت بعضهم مع عدم الراوى عنه وهكذا .

ولكنّا نرى أنّ أحاديث العهد الأموى أكثر من أحاديث عهد الخلفاء الراشدين ، وأحاديث العصر العباسى أكثر من أحاديث العهد الأموى (١٣) .

ثمّ يعلل ذلك بنشاط حركة الهجره فى طلب الحديث ، ثمّ يضيف إليه عامل سعى اليهود والنصارى فى محاوله مسخ الشريعه ، متناسياً دور السلطه وأهدافها فى إبعاد الخطّ الإسلامى وتحريف مجراه ، والذى يؤسفنا حقاً أن نرى كتابا قد

١- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١١ : ٤٦ ، النصائح الكافيه : ٩٩ .

٢- أضواء على السنّه المحمديه : ٣٨٩ عن تاريخ الإمام محمد عبده ، لرشيد رضا ٢ : ٣٤٧ .

٣- ضحى الإسلام ٢ : ١٢٨ - ١٢٩ .

وصلوا إلى الحقيقه ، لكنهم يعزون الإسرائيليات إلى كيد اليهود ، ودورهم في تحريف الإسلام فقط ولم يذكروا الأيدي الأمويّة التي هي وراء ذلك ! وهي المشجعه لهم .

وهنا نتساءل : هل يقوى اليهود - الذين كانوا يعطون الجزية ، وهم صاغرون - على ممارسه دورهم الهدّام لو لم يكن لهم دعم من قبل السلطه الحاكمه ؟ غير مخالفين الاستاذ فيما قاله لكننا نؤكد ضروره بيان أساليب دعم الخلفاء لهؤلاء كي يتضح الوجه الكريه للأمويين أكثر ، وليعرف الجميع بأن هؤلاء كانوا وراء ترسيخ كل تحريف .

وأنا في هذه الدراسه سنوضح دور اليهود - ومن ورائهم الخلفاء الأمويين والعباسيين - في ترسيخ الوضوء العثماني ، وان روايات حمران بن أبان - الذي طرده عثمان ، وترك حديثه أهل البصره - نراها تنتشر في العصور المتأخره أكثر ممّا كانت في عهد عثمان والأمويين ، فلا ترى معجما حديثيا إلّا ويتصدره حديث حمران بن أبان عن عثمان في الوضوء . وهذا يؤكد بأن اتجاهها يدعمه .

وبعد كلّ هذا هل يصح حصر الوضع في الحديث في : الخوارج والروافض وغيرهم من المبتدعه كما يقولون !!

فقد قال ابن حجر في مقدمه فتح الباري : ثم حدث في أواخر التابعين تدوين الآثار ، وتيوب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والرافضه (١) !

فابن حجر قال بهذا ولم يذكر دور اليهود والمسيحيين والزنادقه المتسللين

١- مقدمه فتح الباري : ٦ وعنه في قواعد التحديث : ٧٠ / الباب ٢ في معنى الحديث .

داخل الصفوف الإسلاميه .

فهل يمكن للروافض أن يضعوا الأحاديث وينشروها بين المسلمين ، فى الوقت الذى كانوا فيه يعانون من الاضطهاد والتشريد والتقتيل من قبل الحكام؟!؟

وهل إن بدايات وضع الحديث قد جاءت على يد هؤلاء حقًا ، أم جاءت من قبل غيرهم؟!؟

وكيف يتهجم ابن حجر على طوائف من المسلمين ، ويترك الكلام عن تأثيرات أهل الكتاب ومحبهم من الحكام فى الأحكام الشرعيه ورغبتهم الجامحه فى وضع الحديث ، خصوصا فى العهد العباسى؟!؟

لا ندرى كيف نسب ابن حجر الوضع إلى الخوارج والرافضه - مع علمنا بأنهم من المخالفين للحكّام دوما - ولم يُعز ذلك إلى بنى أميه الذين أسلموا تحت أسنه الجراب ، وما انفكوا عن محاربه الإسلام حتى آخر لحظه ، قبل دخولهم فيه مكرهين !! أو أنه لم يعزها إلى اليهود الذين هم أشد عداوه للذين آمنوا .

وهل بإمكان الرافضه أن يضعوا الحديث ، فيتمكّنوا من تفریق وحده الأمة ، بكلّ تلك السعه وذلك الشمول ، وهم المضطهدون الملاحقون من قبل عيون الحاكم المتسلط على الرقاب بقوه السلاح ، وفى عصر التدوين الحكومى بالذات؟!؟

وإذا كان الرافضه يرفضون فقه الحاكم القائل : (ولو قال برأسه كذا ، قلنا له

بسيغنا كذا(١) .. فهل من المعقول أن يسمح ذلك الحاكم بانتشار فقه وحديث رافضيههم!؟

نعم ؛ إن الرافضة ما كانوا يقوون على مواجهه شدّه هيجان تيار الحكومه جهره ، وما كانوا يمارسون عباداتهم على سنّه النبيّ صلى الله عليه و آله إلّا خفيه(٢).

١- هذا القول لعبدالمملك بن مروان قاله ضمن خطبه خطبها بمكة أراد بها خصومه ومعارضيه ، أنظر : جمهره خطب العرب ٢ : ١٩٢ / باب خطب عبدالمملك بن مروان / الرقم ١٦٦ .
 ٢- أخرج أحمد وبسنده إلى أبي مالك الأشعريّ ؛ أنّه قال لقومه : اجتمعوا أصلى بكم صلاه رسول الله ؛ فلمّا اجتمعوا ، قال : هل فيكم أحد غيركم ؟ قالوا : لا ؛ إلّا ابن أخت لنا . قال : ابن أخت القوم منهم ، فدعا بجفنه فيها ماء فتوضأ ، ومضمض واستنشق ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح رأسه وظهر قدميه . ثمّ صلى بهم ، فكبر ثنتين وعشرين تكبيره فأبو مالك الأشعريّ كان يريد تعليم قومه صلاه رسول الله بما فيه الوضوء ؛ لكنّه كان يتخوّف من الحكّام ويطشهم فتساءل كى يطمئنّ : «هل فيكم أحد غيركم ؟» ، وهذا دليل على أنّ المسلمين لم يكونوا مختارين فى ممارسه عباداتهم ، بل كانوا يجبرون على إتيان ما يريد الحكّام ، وأنّ المتخلف فى أخذ الأحكام عنهم يُعدّ فى قاموس هؤلاء رافضياً لا يأخذ بفقه الحكام ولا يرتضى الإسلام !!! وهذا لا يختص بالصور اللاحقه بل كان أيضاً فى العصور التى سبقتها ، كما أنّه لا يختص بالوضوء فقد يكون التحريف قد وقع فى القبض والارسال والتامين وامثالهما أيضاً فقد جاء عن حذيفه بن اليمان قوله : ابتلينا حتى جعل الرجل لا يصلى إلّا سراً . وعن سهل بن سعد الساعدي - الذى ختم الحجاج بن يوسف فى عنقه لنقله الأحاديث - قوله : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاه . كما مرّ عليك كلام أنس : ضيعتم كل شىء حتى الصلاه . وقول ابن مسعود : صلوا الصلاه لميقاتها واجعلوا صلاتكم معهم سبحة . وقول عمران بن حصين لمطرف لما صليا خلف الإمام على : لقد ذكرنى صلاه محمّد . وعن الصادق : لا والله ما هم على شىء مما جاء به رسول الله إلّا استقبال الكعبه فقط .

أعلام المسلكين في العهد الأموي

توصلنا فيما مضى إلى أنّ هناك من كانوا يمثلون الامتداد لتهيج الناس - الذين يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله - في هذا العهد ؛ وهم :

١ - عبدالرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة !

٢ - عبدالله بن عباس «جبر الأُمّة» .

٣ - أنس بن مالك «خادم الرسول» .

وأما الذين مثّلوا الامتداد لتهيج الخليفة عثمان وناصروا مسلك الحكومه ؛ فهم :

١ - عائشه بنت أبي بكر .

٢ - الرُّبَيْع بنت معوذ بن عفراء .

٣ - الحجاج بن يوسف الثقفي .

مع علمنا ، بأنّ عائشه قد دعت إلى لزوم غسل الرجلين في هذا العهد رغم مخالفتها لرأى عثمان في قضايا أخرى ؛ لا لأنّها رأّت رسول الله فعل ذلك ، بل لأنّه قال : (ويل للأعقاب من النار!) ... فإنّها لو كانت تريد دعوه أخيها عبدالرحمن إلى غسل رجليه ، للزمها أن تستدلّ بفعل النبيّ صلى الله عليه وآله لا بقوله ، إذ يتعسر الاستدلال بهذه الجملة على المطلوب .

نأمل أن تكون لنا وقفه معمقه مع أحاديث (أسبغوا الوضوء) و (أحسنوا الوضوء) و (ويل للأعقاب) في البحث اللغوي والقرآني ، ومدى دلالة هذه الجمل على لزوم غسل الرجلين وتثليث الغسلات ، وفيها سندرس قيمه التحسينيات والتي عدت من أقسام المصالح ، وكيفيه استغلال الحُكّام لهذه المفاهيم لترسيخ وضوء عثمان .

ومن المؤسف أن نرى الفقهاء قد عرّفوا الأحاديث السابقة دليلاً ثالثاً - بعد الكتاب والسنة - على لزوم غسل الرجلين ؛ وهو ممّا يعضد بأن الرأى والقياس والاستحسان قد غلب على المدرسه العثمانية فى الموضوع حتى أخذت طابعا فقهياً ، وأنّ العلماء جاؤوا ليدعموها بالدليل ، وينفوا الضعيف عنها بالتأويل ، بغية إشاعتها ، ومحاولة لتطبيع العامه عليها .

فأتضح ولحدّ الآن أنّ الناس الذين عناهم عثمان فى الموضوع هم من قبيل :

- ١ - على بن أبى طالب .
- ٢ - عبدالله بن عباس .
- ٣ - طلحه بن عبيدالله .
- ٤ - الزبير بن العوّام .
- ٥ - سعد بن أبى وقاص .
- ٦ - عبدالله بن عمر (قبل مقتل عثمان) .
- ٧ - عائشه بن أبى بكر (قبل مقتل عثمان) .
- ٨ - محمّد بن أبى بكر (كما فى كتاب علىّ إليه لَمَّا ولّاه مصر حسب روايه المفيد والطوسى) .
- ٩ - عبدالرحمن بن أبى بكر .
- ١٠ - أنس بن مالك .

مع العلم أنّ المروى عن ابن عمر كان هو المسح ، فقد أخرج الطحاوى بسنده ، عن نافع ، عن ابن عمر ، إنّه كان إذا توضأ ونعلاه فى قدميه مسح ظهور

قدميه بيديه ؛ ويقول : كان رسول الله يصنع هكذا(١) !

إلّا أنّه غير موقفه في العهد الأمويّ ، ونُقلت عنه أحاديث في غسله الثلاثيّ للأعضاء ، ولا نفى أن تكون تلك الأقوال المنسوبة إليه قد وضعت من قبل الأمويين ، وأنّه لم يقل بها أصلاً ، مع قبولنا بتعاونه مع الدوله وإمكان قوله بهذه الأقوال .

وعليه .. فإنّ وضوء الناس في العهد الأمويّ لم يكن ضعيفاً أمام أنصار الخليفة والحكومه ، لكنّه أخذ في الضعف شيئاً فشيئاً حتّى انحصر ببعض التابعين وأهل بيت رسول الله ، إذ إنّ الحكومه بما لها من قوه إعلاميه وقدره تنفيذيه كانت وراء ترسيخ فقه عثمان ، وتضعيف ما يقابله ، إذ مر عليك أن عبدالرحمن بن أبي بكر وأخاه محمّداً ، وكذا ابن عمر كان وضوؤهم هو المسح ، وذلك يدلّ ويؤكد على أنّ سيره المسلمين كانت هي المسح منذ عهد النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله حتّى عهد الشيخين(٢) ، وخصوصاً لو دعمناه بقولنا السابق من عدم وجود الخلاف في عهدهما ، وترى الآن فعل أبنائهما في الوضوء .

بل وقد مر عليك كلام العيني في عمدته القارئ وذكره لأحاديث الماسحين على الرجلين كي يردّها ، ثم ذكر منها : حديث عمر بن الخطاب أخرجه بن شاهين في كتاب الناسخ والمنسوخ(٣) .

إذن إن مواقف الصحابه وأبنائهم من أمثال أنس بن مالك ، وعبدالله بن

١- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ / باب فرض الرجلين في وضوء الصلاه ، و ١ : ٩٧ / باب المسح على التعلين .

٢- أمّا ما نسب إلى الخليفة عمر بن الخطاب من أنّه غسل رجله في بعض النصوص ، فهو ممّا نبخته في الجانب الروائي من هذه الدرّاسه إن شاء الله .

٣- عمدته القارئ ٢ : ٢٤٠ / باب موجب الوضوء .

عباس وعبدالرحمن بن أبي بكر، كانت ذات بُعد توجيحي، وهي تومئ إلى ديمومه خط السنه النبويه فى هذا العهد، رغم مخالفه الحُكّام له .

وبهذا لقد أوصلنا البحث إلى أنّ البعض من العشره المبشّره، وزوجات النبي، وخدمه، وبعض كبار الصحابه من أمثال ابن عباس، وعلّى بن أبى طالب وغيرهم قد نقلوا لنا الوضوء الثنائى المسحّى، وعدّوه سنّه نبويه يجب العمل بها، كما اتضح لنا أيضا جهل من يقول: هذا هو وضوء الرافضه أو الشيعه فقط، بل وقفنا على بعض خلفيات المسأله، وعرفنا بأنّ المسح هو وضوء رسول الله، ووضوء كبار الصحابه . لا أنّه وضوء شرذمه من الصحابه لا يعتنى بقولهم وعملهم !!!

فهم من جهه يركزون على لزوم الأخذ عن الصحابه ومن جهه أخرى يتركون ما لا يعجبهم وان كانوا من الرعيّل الأول .

لماذا إذن؟!

بعد هذا تتساءل: لماذا لا نرى قائلًا بالمسح فى المذاهب الأربعة اليوم بالرغم من مشروعيتها منذ زمن الرسول والشيخين إلى زماننا ورغم تناقل الفقهاء والمحدّثين أسماء وأقوال الماسحين فى كتبهم؟

وكيف صار أتباع أهل السنه والجماعه لا يقبلون الوضوء المسحى وينظرون إليه بارتياح واستنكار؟!

ولماذا يتّهم القائل بالمسح بالزندقه والابتداع والخروج من الدين، رغم ثبوته والتزام كبار الصحابه به وفعلهم له وتخالّفهم مع صحابه آخرين فى ذلك؟! ولا يقال هذا فيمن أبدع وأحدث فى الوضوء حقاً؟

وكيف يقول ابن كثير: ومَن أوجب من الشيعه مسحهما كما يمسح الخف،

فقد ضل وأضل^(١)، في حين نراه قد نقل قبل أسطر من كلامه هذا عن جملة من الصحابة - يزيدون على العشرة - أنهم من القائلين بالمسح!

وكذا الحال بالنسبة للشهاب الخفاجي في قوله: ومن أهل البدع، من جَوَزَ المسح على الأرجل بدون الخف، مستدلاً بظاهر الآية^(٢).

وقال الألويسي: لا يخفى أن بحث الغسل والمسح، ممّا كثر فيه الخصام، وطالما زلّت به الأقدام... إلى أن يقول: ... فلنبسط الكلام في تحقيق ذلك، رغماً لأنوف الشيعة السالكين من السبل كل سبيل حالك^(٣).

كيف يتحمل هؤلاء على الشيعة، والصحاح المعروفة مملوءة بما يدلُّ على مشروعته المسح من قبل الصحابة والتابعين وهو ليس بالشاذ النادر كما يقولون؟!

وهل إنَّ اتباع رأى فقهي لا يرتضيه الآخرون، يُعدُّ في قاموس ابن كثير والخفاجي وأضرابهما ضلاله؟

ألم يكن معنى الضلاله، هو الابتعاد عن الطريق، وهل إن الشيعة الإمامية قد ابتعدوا حقاً عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، أم إنهم قد ثبتوا عليه رغم سياسات الحكام الضاغطة؟

وهل أنَّ المسح على الأرجل هو وضوء المبتدعه، أم إنها سنّة رسول الله وما نزل به القرآن؟

وهل أنَّ أولئك الصحابة - الذين رووا المسح - كذبوا على رسول الله، أم إنَّه صلى الله عليه وآله فعل ما يوقع الناس في اللباس - والعياذ بالله - أم إنَّ السياسة بوسانها

١- تفسير ابن كثير ٢: ٢٦ - ٢٧.

٢- حاشية الشهاب على البيضاوي ٣: ٢٢١.

٣- روح المعاني ٦: ٧٤.

الإعلامية - وقولها بأن باطن القدم اولى بالخَبث ، وأمثالها - هي التي شوّهت هذه السنّه خلال العصور ، لدواعٍ لها ؟!

ألم يكن معارضتهم لعثمان ، من أجل الثبات على السنّه النبويّه المباركه وتخطّتهم لاجتهاداته ؟

فكيف يصحّ إذا أن يُرمى الشيعة بالابتعاد عن خطّ السنّه ، وهم الثابتون عليه رغم كيد وقساوه الحاكم العامل بالرأى التارك للسنّه النبويّه اجتهادا من عند نفسه ؟! وماذا يجاب الشيعي ، لو قال : إني اجتهدت ورسول الله ثمن عمل المجتهدين في نصوصكم كقوله : للمجتهد اجران إن أصاب واجر أن أخطأ .

بل كيف يتهم المأجور حسب قول الرسول بالضلاله والاضلال .

وهل أن الذهاب إلى حكم فقهي لا يستسيغه الآخرون يمكن أن يُعد عند أهل المنطق والحق ضلالاً !!؟

إنّ نقل الأخبار الحواريّه والعيبيّه لخلاف الناس مع الحكومه ، نحسبه كافيا لرسم مغلّم الخلاف بين الأُمّه ، وأنّهم لا يستقرّون - ولحدّ العهد الأمويّ - على وضوء واحد ، بل كان لكلا الوضويّين أنصار وأتباع يذودون عمّا رووه وارتأوه .

وإضاءة لهذه المسأله نذكر نصوصاً أخرى لصحابه آخرين لم ترد أسماؤهم لحدّ الآن ، لكي نقف على ضعف وضحاله تلك النسب المكذوبه إلى مدرسه المسح ، ولإثبات أن المسح حقيقه هو فعل رسول الله وكبار الصحابه ، كما أنه لا يتخالف ولا يتضاد مع ما نزل به الوحي من عند الله (عزّوجلّ) .

أسماء بعض الصحابه الذين قالوا بالمسح

عباد بن تميم بن عاصم المازني

عباد بن تميم بن عاصم المازني (١)

أخرج الطحاوي بسنده ، عن عباد بن تميم ، عن عمه [عبدالله] المازني : إنَّ النبيَّ توضأ ، ومسح على القدمين ؛ وأنَّ عروه كان يفعل ذلك (٢) .

وأخرج ابن الأثير بسنده ، عن عباد بن تميم ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله توضأ ، ومسح الماء على رجله (٣) .

وجاء في الإصابه ، عن عباد بن تميم المازني ، عن أبيه ؛ قال : رأيت رسول الله يتوضأ ، ويمسح الماء على رجله .

قال : روى البخاري في تاريخه ، وأحمد في مسنده ، وابن أبي شيبة ، وابن أبي عمير ، والبعوي ، والباوردي .. وغيره ، كلهم من طريق أبي الأسود . قال : ورجاله ثقات (٤) .

١- وهو ابن أخ عبدالله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري ، صاحب حديث الوضوء .

٢- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ وعروه هنا هو ابن الزبير الذي سيأتي ذكره بعد قليل .

٣- أسد الغابه ١ : ٢١٦ / ترجمه تميم بن زيد أخو عبدالله بن زيد الانصاري راوى الأذان .

٤- الإصابه ١ : ٣٧٠ / الترجمة ٨٤٤ لتمام بن زيد الأنصاري المازني .

وقال الشوكاني : أخرج الطبراني ، عن عباد بن تميم ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله يتوضأ ، ويمسح على رجله (١).

وجاء في كنز العمال : مسند تميم بن زيد ، عن عباده بن تميم ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله توضأ ، ومسح بالماء على لحيته ورجليه . (ش ، حم ، خ في تاريخه ، والعدني ، والبعوي ، والباوردي ، وطب ، وأبو نعيم قال في الإصابه : رجاله ثقات) (٢) .

وهكذا رأينا أن عبادا هذا ، قد روى الوضوء المسحّي عن رسول الله بطريقتين :

الأول : عن أبيه ، تميم بن زيد المازني ، وقد جاءت أسانيده في أغلب المصادر .

الثاني : عن عمه عبدالله بن زيد بن عاصم وهو ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار .

ولم ترد عنه عن عمه روايه في الوضوء الثلاثي الغسلي ، وهذا يعضد ويرجح أن يكون المروي عن عبدالله بن زيد بن عاصم المازني - عم عباد - في الثنائي المسحّي هو الصحيح عنه ، وبه يضعف المنسوب إليه من الوضوء الثلاثي الغسلي ، وهذا ما سنبحثه في المجلد الثالث من هذا الكتاب عند مناقشتنا لمرويات عبدالله بن زيد بن عاصم المازني بإذن الله تعالى .

١- نيل الأوطار ١ : ٢١٠ / باب غسل الرجلين .

٢- كنز العمال ٩ : ١٨٦ / باب فرائض الوضوء / ح ٢٤٨٢٢ ، المعجم الكبير ٢ : ٦٠ / ح ١٢٨٦ ، مجمع الزوائد ١ : ٢٣٤ .

أوس بن أبي أوس الثقفي

- أخرج المتقي بسنده إلى أوس بن أبي أوس الثقفي ، أنه رأى النبي أتى كظامه قوم بالطائف فتوضأ ، ومسح على قدميه ((١)).
- وأخرج الحازمي بسنده إلى أوس ، أنه رأى النبي أتى كظامه قوم بالطائف فتوضأ ، ومسح على قدميه ((٢)).
- وأخرج الطبري بسنده عن أوس ؛ قال : رأيت رسول الله أتى سباطه قوم فتوضأ ، ومسح على قدميه ((٣)).
- قال الشوكاني : أخرج أبو داود ، عن حديث أوس بن أبي أوس الثقفي ، أنه رأى رسول الله أتى كظامه قوم (بالطائف) فتوضأ ، ومسح على نعليه وقدميه ((٤)).
- وأخرج ابن الأثير في أسد الغابه ، وأحمد في مسنده ، والمتقي في الكنز وغيرهم ، بسندهم عن أوس بن أبي أوس ، أنه قال : رأيت رسول الله توضأ ، ومسح على نعليه ، ثم قام إلى الصلاة ((٥)).
- يوقفنا اختلاف الروايات عن أوس ((٦)) على واحد من أمور ثلاثة :

الأول : عدم عنايه الرواه في ضبط الحديث عنه ، ويحتمل أن يكون نقلهم عنه

-
- ١- كنز العمال ٩ : ٢٠٩ / باب ذيل الوضوء / ح ٢٧٠٤٢ .
 - ٢- الإعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ١ : ٦١ ، والمغنى ١ : ٩١ ، غريب الحديث لابن سلام ١ : ٢٦٨ .
 - ٣- تفسير الطبري ٦ : ١٣٤ .
 - ٤- سنن أبي داود ١ : ٤١ / الباب ٦٢ / ح ١٦٠ ، نيل الأوطار ١ : ٢٠٩ / باب غسل الرجلين .
 - ٥- أسد الغابه ١ : ١٤٠ ، ترجمه أوس بن أبي أوس ، مسند أحمد ٤ : ٨ / ح ١٦٢٠٣ ، كنز العمال ٩ : ٢٠٩ / فصل في نواقض الوضوء / ح ٢٧٠٤١ .
 - ٦- بورود المسح على القدمين تاره ، وعلى النعلين أخرى .

أنَّه مسح على النعلين ، هو تسامح منهم ، باعتقادهم أنَّ كلا اللفظين يدلّان على حقيقة واحده ، فى حين أنَّ المسح على النعلين غير المسح على القدمين .

الثانى : التأكيد فى المسح على النعل ، هو من صنع الحكّام ، فقد عرفنا أنَّهم قد قاموا بتدوين السنّه الشريفه بعد ما يقارب من قرن ، وليس من البعيد تصحيفهم لهذا الحديث واختلافهم امثاله عنه صلى الله عليه وآله .

الثالث : القول بما ذهب إليه أحمد بن محمّد المغربى ، فى كتابه (فتح المتعال فى أوصاف النعال) ، والشيخ الطوسى فى التهذيب : بأنّ الوضوء فى النعال العربيه لا تمنع المتوضى من المسح على قدميه حال لبسه وتنعله (١) .

وعليه : فإنّ صدور المسح عنه صلى الله عليه وآله - كما بيناه سابقا - ثابت ؛ أمّا القول بزياده لفظ (نعليه) فى هذه الروايه ، كما حكاه ابن أبى داود والشوكانى ، أو تبديل لفظ (قدميه) ب- (نعليه) كما جاء فى خير ابن الأثير .. فلا يمنعان من إثبات المطلوب ، ولا يخذشان فى حجّيته الخير .

وقد وجدنا لدى ابن عبدالبر فى الاستيعاب ما يؤيد قولنا ، إذ يقول : ولأوس بن حذيفه - وهو اسم أبى أوس - أحاديث منها : المسح على القدمين (٢) . فهو اعتراف منه بهذا الحديث وإن قال : فى إسناده ضعف !!

رفاعه بن رافع

أخرج الدارمى ، بسنده إلى رفاعه بن رافع ، أنّه كان جالسا عند النبى ؛ فقال :

١- أنظر قول الشيخ فى تهذيب الأحكام ١ : ٦٥ / ذيل الحديث ١٨٢ .

٢- الإستيعاب ١ : ١٢٠ / ترجمه أوس بن أبى أوس الثقفى .

«إنَّهَا لَا تَتَمُّ صَلَاةَ لِأَحَدٍ حَتَّىٰ أَسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ ، يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (١).

أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ، خَبَرَ رِفَاعَةَ مَسْنَدًا كَذَلِكَ (٢).

قَالَ السُّيُوطِيُّ : أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لِلْمَسْئِيءِ صَلَاتَهُ : «إِنَّهَا لَا تَتَمُّ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّىٰ يَسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ ، يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (٣).

وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ كُلُّ مَنْ : ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (٤) ، وَالنَّسَائِيُّ (٥) ، وَالْحَاكِمُ (٦) . وَقَالَ الْحَاكِمُ : إِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ .. وَوَافَقَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِهِ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : حَسَّنَهُ أَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ ، وَأَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَزَازُ ، وَصَحَّحَهُ : الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ ، وَابْنُ حَزْمٍ (٧) .

نَرَىٰ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النُّصُوصِ جَمْلَهُ : (حَتَّىٰ يَسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ) الَّتِي تُشِيرُ إِلَى مَسَلِكِ الرَّأْيِ ، وَأَنَّهَمْ سَيُؤَوَّلُونَ وَيَجْتَهِدُونَ فِي مَعْنَى الْإِسْبَاغِ - وَسَيَقِفُ الْقَارِئُ فِي الْجَانِبِ الْفَقْهِيِّ اللَّغَوِيِّ عَلَى تَفَاصِيلِ أَكْثَرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَدْ

١- سنن الدارمي ١ : ٣٥٠ / باب في الذي لا يتم الركوع / ح ١٣٢٩ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / باب ما جاء في الوضوء على ما أمر تعالى / ح ٤٦٠ . ومثله في تفسير الطبري .

٢- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ .

٣- الدر المنثور ٣ : ٢٧ .

٤- سنن أبي داود ١ : ٢٢٧ / باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود / ح ٨٥٨ .

٥- سنن النسائي ٢ : ٢٢٥ / باب الرخصة في ترك الذكر في السجود / ح ١١٣٦ .

٦- المستدرک على الصحيحين ١ : ٣٦٨ / باب التأمين / ح ٨٨١ .

٧- عمده القارى ٢ : ٢٤٠ / باب ما جاء في الوضوء .

وقفت سابقا على كلام الحجاج وتعليقه بأنه : (أقرب إلى الخبث) ؛ أو قول عائشه لعبدالرحمن : (إنَّ رسول الله قال : ويل للأعقاب من النار) أو أنه صلى الله عليه وآله قال : (أسبغوا الوضوء) وأنَّ عائشه وابن عمر وأبا هريره وعبدالله بن عمرو بن العاص قد يكونون أدرجوا هاتين الجملتين - اسبغوا وويل للأعقاب - معا للدلالة على الغسل ؛ والذي مثَّل علماء الحديث للإدراج بها .

فيحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله قد أراد بقوله : «أن يسبغ كما أمره الله به» الإشارة إلى أنَّ الإسباغ يتحقَّق بغسلتين لا أزيد ، وذلك لما تواتر عنه صلى الله عليه وآله وثبت عند الفريقين تحقيق الإسباغ في المرتين ، أمَّا تحقُّق الإسباغ بثلاث مرَّات فهذا ما لا يقبله رسول الله ، كما لا تقبله مدرسه المسح وأتباع أهل البيت تبعاً للرسول والقرآن .

ومن الظريف هنا أن نذكر عبارة لاحد مُحشَى سنن ابن ماجه ، حيث يقول ؛ إنَّ قوله : «يمسح برأسه ورجليه» يجب حمله على الغسل بأدله خارجيه ، كما حمل القرآن عليه !

كانت هذه نماذج أُخرى لوضوءات صحابه آخرين ، تراهم يمسحون ويُؤكِّدون على أنَّ المسح هو من وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، عرضناها لدحض اتهامات المغرضين الذاهبين لكلِّ سبيل حالِك !

ونأتى بنماذج أُخرى لوضوءات بعض التابعين ، وبعض أهل البيت ، حتَّى يتبين لنا استمرار خطِّ المسح ، للتأكيد على أنَّ المسح ليس من مبتدعات الروافض والشيعة ، كما يقولون .

وضوء بعض التابعين وأهل البيت

عروه بن الزبير والوضوء :

مرّ سابقاً خبر عتياد بن تميم عن عمّه زيد بن عاصم المازنيّ - صاحب حديث الوضوء - وأنه أخبر بأن رسول الله كان يتوضأ ويمسح على رجليه ، وجاء في الخبر أيضاً بأن عروه بن الزبير كان يفعل ذلك ونحن نعيد النص تارة أخرى للذليل المذكور فيه :

أخرج الطحاويّ بسنده عن عتياد بن تميم ، عن عمّه : أنّ النبيّ توضّأ ومسح على القدمين ، وان عروه كان يفعل ذلك(١) .

ففي هذا النصّ ترى عروه بن الزبير يمسح على القدمين .

وجاء في المصنّف لعبدالرزاق : عن هشام بن عروه ، أنّ أباه قال : إنّ المسح على الرجلين رجع إلى الغسل في قوله : {وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} (٢) .

وقد اختلف الرجاليون في هشام (٣) قدحا ومدحا ، وفيما نسبه إلى أبيه .

فقال يعقوب بن شيبة : ثبت ، ثقه ، لم ينكر عليه شيء إلّا بعدما صار إلى

١- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ .

٢- مصنف عبدالرزاق ١ : ٢١ / باب غسل الرجلين / ح ٦٠ ، مصنف ابن أبي شيبة ١ : ٢٦ / باب من كان يقول إغسل قدميك / ح ١٩٤ .

٣- جميع الأقوال اللاحقة أخذت من تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٣٨ - ٢٤١ / الترجمة ٦٥٨٥ لهشام بن عروه بن الزبير .

العراق ، فإنه انبسط في الروايه عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده ، والذي يرى أنّ هشاماً يسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه ، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه .

وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش : كان مالك لا يرضاه ، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح ، بلغني أنّ مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق .

وقال علي بن محمّد الباهلي ، عن شيخ من قريش : أهوى هشام بن عروه إلى يد أبي جعفر المنصور يُبْتَلِها فمَنَعه ، وقال : يا ابن عروه إنّنا نكرمك عنها ، ونكرمها عن غيرك .

قال شعبه : لم يسمع هشام حديث أبيه في مسّ الذكر ، قال يحيى ، فسألت هشاماً ؟ فقال : أخبرني أبي .

توفي هشام بن عروه ، ومولى للمنصور في يوم واحد ، فخرج المنصور بهما ، فبدأ بهشام بن عروه فصلى عليه وكبر عليه أربع تكبيرات بالقرشيه ، وكبر على هذا خمس تكبيرات بالهاشميه .

وفي روايه ، قال : صليتنا على هذا برأيه ، وعلى هذا برأيه .

أما عروه بن الزبير ، (أبو هشام) فهو أخو عبدالله ، وكان بينه وبين أخيه عبدالله ابن الزبير عشرون سنه (١) .

وفي ضوء ما تقدم نستبعد أن يكون عروه بن الزبير قد رجع عن رأيه في المسح على القدمين إلى القول بالغسل ، وما أخذ به ابنه هشام ضعيف لما عرفت من حاله

١- ومن أراد فليراجع ترجمته في تهذيب الكمال ٢٠ : ١٩ .

ولما قدمه من دليل وذكره من تعليل وهي القراءه القرآنيه ، وهي لا تفيده حسيما سنوضحه في الجانب القرآني لاحقا ، فاننتظر .

الحسن البصري والوضوء :

هو من أعلام التابعين ، حضر يوم الدار ، وله أربع عشره سنه (١١) ، وولي القضاء في زمن عمر بن عبدالعزيز (٢٢) وقيل بأن والده يسار كان من اسرى عين التمر .

قال أبو هلال الراسي ، عن خالد بن رباح الهذلي : سئل أنس بن مالك عن مسأله ، فقال : سلوا مولانا الحسن .

قالوا : يا أبا حمزه نسألك ، تقول سلوا الحسن مولانا ؟

قال : سلوا مولانا الحسن ، فإنه سمع وسمعنا ، فحفظ ونسينا (٣) .

قال الذهبي في سير الأعلام : قال قائل : إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن : عن فلان ، وإن كان مما قد ثبت لُقِيَه فيه لفلان المعين ، لأن الحسن معروف بالتدليس ، ويدلس عن الضعفاء ، فيبقى في النفس من ذلك ، فأننا وإن ثبتنا سماعه من سمره ، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخه التي عن سمره . والله العالم (٤) .

كان هذا بعض الشيء عن الحسن البصري ، وفي مدحه أكثر من ذلك ، وقد مرّ عليك سابقا كلام أنس بن مالك خادم الرسول - ان صح النقل عنه - وكيف

١- راجع ترجمته في تهذيب الكمال ٦ : ٩٧ / الرقم ١٢١٦ .

٢- سير أعلام النبلاء ٤ : ٥٨٢ / الترجمه ٢٢٣ له .

٣- تهذيب الكمال ٣ : ١٠٤ .

٤- سير أعلام النبلاء ٤ : ٥٨٨ .

كان يوصى الناس للأخذ عن مولانا الحسن !!

قال الزهرى : العلماء أربعة : ابن المسيب بالمدينة ، والشعبي بالكوفة ، والحسن البصرى بالبصرة ، ومكحول بالشام(١) .

فالحسن كان له اتصال وثيق بالحكام ووالده كان من اسرى عين التمر حسبما جاء فى بعض النصوص(٢) ، وقيل عن السياسة الأمويه والمروانيه أنها كانت مبتنيه على دعامتين : لسان الحسن وسيف الحجاج ولولاهما لوئدت الدوله المروانيه !

والآن نتساءل عن موقفه فى الوضوء ، وهل إنه كان يدعو إلى مسح الأرجل أم إلى غسلها ، والنصوص المنقوله عنه تحتل كلا الوجهين ؟ وان كان ذهابه إلى الغسل أقرب لكن يمكن أن يعدّ وضوؤه أيضا ضمن وضوء الماسحين بالتقريب الآتى :

جاء فى الاحتجاج للطبرسى : عن ابن عباس قال : لما فرغ على من قتال أهل البصره ، وضع قتا على قتب ثم صعد عليه فخطب ... ثم نزل يمشى بعد فراغه من خطبته فمشينا معه ، فمرّ بالحسن البصرى وهو يتوضأ فقال : يا حسن أسبغ الوضوء .

فقال : يا أمير المؤمنين : لقد قتلت بالأمس أناسا يشهدون أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، يصلون الخمس ، ويسبغون الوضوء !

فقال له أمير المؤمنين : فقد كان ما رأيت ، فما منعك أن تعين علينا عدونا ؟

١- تهذيب الكمال ٢٨ : ٤٧١ ، تدريب الراوى ٢ : ٤٠٠ .

٢- تاريخ دمشق ٢ : ٨٧ ، معجم ما استعجم ١ : ٣١٩ ، عمده القارئ ٧ : ١٤٢ .

فقال : والله لأصدُقَنَّكَ يا أمير المؤمنين ، لقد خرجت في أول يوم فاغتسلت وتحنطت وصببت عليّ سلاحى ، وأنا لا أشكك في أنّ التخلّف عن أمّ المؤمنين عائشه !؟ هو الكفر ، فلما انتهيت إلى موضع من الخُزَيْمِ نادانى منادٌ : يا حسن ، إلى أين ؟! ارجع فإنّ القاتل والمقتول في النار ، فرجعت ذعرا وجلست في بيتى ، فلما كان في اليوم الثانى ، لم أشكك أنّ التخلّف عن أمّ المؤمنين عائشه هو الكفر ، فتحنطت ... وخرجت أريد القتال حتّى انتهيت إلى موضع من الخربه ، فنادانى منادٌ من خلفى : يا حسن ، إلى أين - مره بعد أخرى - فإنّ القاتل والمقتول في النار .

قال عليّ : ... أفندرى من ذلك المنادى ؟

قال : لا .

قال عليّ : ذلك أخوك إبليس ، وصدّقك أنّ القاتل والمقتول منهم في النار .

فقال الحسن البصرى : الآن عرفت يا أمير المؤمنين أنّ القوم هلكى (١١) .

وفى أمالى المفيد ، عن الحسن البصرى : لما قدم علينا أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب البصره مرّ بى وأنا أتوضّأ ، فقال : يا غلام ، أحسن وضوءك يحسن الله إليك... (١٢) إلى آخر الخير .

فعلى خبر الاحتجاج ، وما نقلناه عنه من حضوره يوم الدار ، وتعاطفه مع الأمويين ، يُحتمل أن يكون الحسن البصرى من الدعاه إلى الغسل ومن المستفيدين من مصطلح «أسبغ الوضوء» للتدليل عليه وأنّ الإمام عليّا أراد بقوله : (يا حسن أسبغ الوضوء) كما في روايه المفيد أراد الإزدراء والتقيص بما يذهب إليه الحسن

١- الإحتجاج ١ : ٢٥١ .

٢- أمالى المفيد : ١١٩ .

فى الوضوء .

لكن هذا الاحتمال فى غاية البعد ، إذ لا يتواءم ذلك مع خلق الإمام وكلامه مع شاب فى حدود الخامسة عشره من عمره ، بل وفى ضوء النصوص اللاحقه يحتمل عكس ذلك ، إذ إن الحسن كان من المقلين فى ماء الوضوء ، والإمام على جاء للحسن على لزوم الإسباغ كما أمر الله ، وإحسان الوضوء وإعطاء أعضاء الوضوء كل واحد منه حقه ، سواء مسحاً كان أم غسلًا ، وهذا ما كان يجب على الإمام توضيحه وبيانه ، سواء كان الحسن من أنصار عثمان أو من مخالفيه .

وفى مصنف ابن أبى شيبه وعبدالرزاق ما يشير إلى ان الحسن البصرى كان يقول بالمسح على القدمين .

حدثنا ابن عليه ، عن يونس ، عن الحسن ، أنه كان يقول : إنما هو المسح على القدمين وكان يقول : يمسح ظاهرهما وباطنهما(١١) .

وجاء فى مصنف عبدالرزاق : عن معمر ، عن قتاده ، عن عكرمه والحسن قالوا فى هذه الآيه : **إِنَّا أَنبَأْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِكُوا بُرُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** { (٢) } قالوا : تمسح الرجلين (٣) .

قال الجصاص : قرأها الحسن بالخفض ، وتأولوها على المسح (٤) .

وقولنا السابق أن الحسن كان له اتصال وثيق بالحكام ، أو أنه ولى القضاء فى زمن عمر بن عبدالعزيز أو ان والده كان من اسرى عين التمر وغيرها ، لا

١- المصنف لابن أبى شيبه ١ : ٢٥ / باب المسح على القدمين / ح ١٧٩ .

٢- . سورة المائدة : ٦ .

٣- مصنف عبدالرزاق ١ : ١٨ / باب غسل الرجلين / ح ٥٣ .

٤- أحكام القرآن ٣ : ٣٤٩ .

يعنى أنّ جميع أرائه مستقاه من السلطان ، فقد يكون تأثر بأقوال السلطان وقد يكون قال - أو حكم - بشيء خوفاً من السلطان ، وقد يكون ذهب إلى رأى انفراد به للتدليل على إن دوره فى الفقه كان كدور سفيان الثورى وأبى حنيفه وأمثالهما من الذين كانت لهم شخصيه علميه مستقله ، وإن تعاطف هؤلاء العلماء مع الدوله كان تاره لأجل خوفهم من الاصطدام بالسلطه ، وأخرى لتقارب وجهات النظر بينهما ، وبتقنا هذا النص عن الحسن البصرى قد نساعد القارئ للتعرف على الحقيقه أكثر ومعرفه أجواء الظلم الذى كان يلاقيه من قبل الحكام .

قال محمّد بن موسى الحرشى : حدّثنا ثمامه بن عبيده ، قال : حدّثنا عطيه بن محارب ، عن يونس بن عبيد ، قال : سألت الحسن ، قلت : يا أبا سعيد إنك تقول : قال رسول الله ، وإنك لم تدركه !

قال : يا ابن أخى ، لقد سألتنى عن شىء ما سألتنى عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك منى ما أخبرتك ، إني فى زمان كما ترى - وكان فى عمل الحجاج - كل شىء سمعتنى أقول : قال رسول الله ، فهو على بن أبى طالب ، غير أنّى فى زمان لا

أستطيع أن أذكر علياً(١) .

وقد اشتهر عنه أنّه عندما كان يريد التحديث عن على يقول : قال أبو زينب(٢) .

بعد نقلنا هذا النصّ عنه ، ينبغى أن ندرس أخبار الحسن البصرى - كغيرها من أخبار التابعين - لتبين لنا ظروف صدورها ، إذ عرفت بأنّه كان يتخوّف - فى كثير من

١- تهذيب الكمال ٦ : ١٢٤ ، تدريب الراوى ١ : ٢٠٤ / باب المرسل .

٢- أنظر : نهج الألباب فى الألقاب ، لابن حجر العسقلانى ٢ : ٢٤٣ / الرقم ٣٠٢٣ عن كتاب الغرر والدرر ، للشريف الرضى .

الأحيان - من السلطه ولا يُحدِّث عن على إلّا كناية ، فلا يستبعد أن تكون بعض آرائه صدرت تحت ظروف سياسيه خاصه ، وأتته كان لا يؤمن بها ويخشى من نسبه تلك الأخبار إليه ، وأن أمره لابنه بحرق كتبه دليل عليها .

نقل الذهبى فى سير الأعلام : عن موسى بن إسماعيل : حدّثنا سهل بن الحصين الباهلى ، قال : بعثت إلى عبدالله بن الحسن البصرى ، ابعث إلى بكتب أيبك ، فبعث إلى : أنه لما ثقل ، قال لى : اجمعها لى ، فجمعتها له وما أدرى ما يصنع بها فأتيت بها .

فقال للخادم : اسجى التنور ، ثم أمر بها فأحرق غير صحيفه واحده ، فبعث بها إلى وأخبرنى أنه كان يقول : ارو ما فى هذه الصحيفه ، ثم لقيته بعد ، فآخبرنى به مشافهه بمثل ما أذى الرسول(١) وقد جاء عن عروه بن الزبير أنه احرق كتبا له فى الفقه ثم ندم عليها(٢) .

يتحصل ممّا تقدّم أن الحسن البصرى كان من كبار التابعين وممن يمكن أن نعدّه من القائلين بالمسح كما يمكن أن نُعدّ قوله بالغسل أيضا ، كما أنا نستشف من كلامه أنه من القائلين بتثنيه الغسلات لا تليثها وهذا يرجح المسح .

قال الجصاص - بعد كلامه الأوّل - والمحفوظ عن الحسن البصرى استيعاب الرّجل كلّها بالمسح ، ولست أحفظ عن غيره ممّن أجاز المسح من السلف هو على الاستيعاب أو على البعض(٣) .

١- سير أعلام النبلاء ٤ : ٥٨٤ / الترجمه ٢٢٣ ، للحسن البصرى ، وأنظر الطبقات الكبرى ٧ : ١٧٤ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ١٩ / الترجمه ٣٩٠٥ لعروه بن الزبير ، تاريخ الإسلام ٦ : ٤٢٦ .

٣- أحكام القرآن ٢ : ٣٤٩ / باب غسل الرجلين .

إبراهيم النخعي والوضوء :

جاء في طبقات ابن سعد (ترجمه إبراهيم) :

١ - قال : أخبرنا أحمد بن عبدالله بن يونس ، قال : حدّثنا فضيل بن عياض عن مغیره ، عن إبراهيم ، قال : من رغب عن المسح فقد رغب عن السنّه ، ولا أعلم ذلك إلّا من الشيطان . قال فضيل : يعني تركه المسح .

٢ - قال : أخبرنا أحمد بن عبدالله بن يونس ، قال : حدّثني جعفر الأحمر عن مغیره ، عن إبراهيم ، قال : من رغب عن المسح فقد رغب عن سنّه النبيّ صلى الله عليه وآله ((١)).

فالمعروف عن النخعيّ أنّه كان موالياً لأهل البيت((٢)).

وكلامنا هذا لا يعني أنّ جميع الأقوال المنسوبة إليه كانت مستقاه من الإمام عليّ ، بل قد يكون بين تلك الأقوال ما نُسب إليه ولم يقل به ، وقد يكون فيها ما أخطأ في استنباطه ، لكنّ الذي تلزم الإشارة إليه هو دوره المخالف للحجاج الثقفيّ الداعيّ - لوضوء الغسليّ - وأتّه قد انضمّ إلى ثوره الأشعث ضده وأفتى بجواز لعنه((٣)) ، وإنّ عدم روايه الإمام مالك في موطنه((٤))، حدّثنا واحداً لإبراهيم النخعيّ ، وغياب اسمه بين رجال الموطأ في كتاب (اسعاف المبطل برجال الموطأ) للسيوطي ، رغم جلاله قدره وكونه صرفي الحديث عندهم((٥)) لمؤشر على دور

١- الطبقات الكبرى ٦ : ٢٧٤ - ٢٧٥ .

٢- أنظر كلام الدكتور رواس قلجعي فيه : موسوعه فقه إبراهيم النخعي ١ : ١٣٩ .

٣- الطبقات الكبرى ٦ : ٢٧٩ ، تاريخ الإسلام ٦ : ٣٢٤ .

٤- بروايه يحيى بن يحيى الليثي .

٥- تهذيب الكمال ٢ : ٢٣٨ / ترجمه ٢٦٥ لإبراهيم النخعي ، صفه الصفوه ٣ : ٨٦ / ترجمه ٤١٢ له .

العصبيات في الحديث والفقہ .

وهكذا الحال إلى روايته عن أبي هريره . لقول الذهبي : ونقموا عليه - أي على إبراهيم - لقوله : لم يكن أبو هريره فقيهاً (١) .

وكان يقول : كان أصحابنا يدعون حديث أبي هريره ، وقال : ما كانوا يأخذون بكلّ حديث أبي هريره إلّا ما كان من صفه جتّه أو نار أو حثّ على عمل أو نهى عن شرّ جاء في القرآن (٢) .

ولم يختصّ إبراهيم فيما قاله عن أبي هريره بل قال ذلك طائفه أخرى من الكوفيين (٣) .

وقد ثبت أنّ نهج علقمه وابن مسعود وإبراهيم واحد (٤) ، ولو قارنا الواحد منهم إلى الآخر لحصل لدينا أنّ إبراهيم النخعيّ كان يقول بالمسح ؛ إذ إنّ عبدالرزاق روى في مصتّفه عن معمر عن قتاده : أنّ ابن مسعود قال : رجع إلى غسل القدمين في قوله : {وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} (٥) .

وفي نقل هذا المعنى عن ابن مسعود عناه ، أمّا أن يراد به أن قوله في

١- ميزان الاعتدال ١ : ٢٠٤ / الترجمة ٢٥١ لإبراهيم بن يزيد النخعيّ .

٢- البدايه والنهايه ٨ : ١٠٩ .

٣- البدايه والنهايه ٨ : ١١٠ .

٤- سير أعلام النبلاء ١٢ : ١٩٦ / الترجمة ٧٠ لمحمد بن مسلم ، تاريخ الإسلام ١٨ : ٤١١ ، موسوعه فقه إبراهيم النخعيّ ١ : ١٦٣ .

٥- مصنف عبدالرزاق ١ : ٢٠ / باب غسل الرجلين / ح ٥٨ ، المعجم الكبير ٩ : ٢٤٦ / ح ٩٢١٠ والحديث معلول بالتدليس ، لأن قتاده لم يسمع من صحابي غير أنس ، وأنظر معرفه علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري ١ : ١١١ / باب معرفه المدلسين ، وصرح الهيثمي في مجمع الزوائد ١ : ٣٣٤ باب لا يكفر أحد من أهل القبله بذنّب : بأن قتاده لم يسمع من ابن مسعود .

{أَرْجُلِكُمْ} يرجع إلى الغسل فتصير معطوفه على الوجوه والأيدى لا على الرؤوس ، ومعناه عدم امكان الاستدلال بها على المسح ، وفي هذا بحث مفصل بين الأعلام ستتعرض إليه في الجانب القرآنى من هذه الدرسة إن شاء الله تعالى ، ولكن المتبادر من الجملة ليس هذا .

أو أن يراد منه أن ابن مسعود رجع إلى القول بال غسل بعد أن كان يقول بالمسح . ولو صح هذا فإين قوله بالجواز حتى نقول أنه قد رجع عنه يا ترى !؟

ومثل هذا قالوه عن ابن عباس وأنه قرأ {وَأَرْجُلِكُمْ} بالنصب وتاولوها بأنه رجع الأمر إلى الغسل ، فهى أقوال واستنتاجات للرواه ، ولو ثبت رجوعه إلى الغسل لتهدات إليه آذان المحديثين وتناقلته عنه ، ولحدت عنه تلامذته ، ولجاء هذا التصريح عنه فى السنن المتشرعه ، فى حين أنه يعارض الثابت المحفوظ عن ابن عباس وعن أهل بيت الرسول .

نعم ، إنها أقوال متناثره لو قرن بعضها إلى بعض لحصلنا على النتيجة .

فقد روى عن إبراهيم النخعى كراهه الإسراف فى الوضوء وعدم لزوم تحليل اللحيه والدلك فيها ، وكان يقول : تشديد الوضوء من الشيطان لو كان فضلاً لأوثر به أصحاب محمد صلى الله عليه وآله ((١)).

أو قوله : لم يكونوا يلطمون وجوههم بالماء ، وكانوا أشد استبقاءً للماء منكم فى الوضوء ، وكانوا يرون أن ربع المذ يجزى من الوضوء ، وكانوا أصدق ورعا وأسخى نفساً وأصدق عند البأس ((٢)).

١- كنز العمال ٩ : ٢٠٧ / باب مكروه الوضوء / ح ٢٧٠٢٤ ، وأنظر : مصنف بن أبى شيبه ١ : ٦٨ / باب المضمضه والإستنشاق / ح ٧٢٨ وفيه : كثره الوضوء من الشيطان .

٢- كنز العمال ٩ : ٢٠٧ / باب مكروه الوضوء / ح ٢٧٠٢٤ ، وشرح العمده ١ : ٣٩٩ .

وفى قوله هذا تعريض بالذين يزيدون فى الوضوء ويلتمسون الفضل بال غسل ! وقد قال عنهم : من رغب عن المسح ، فقد رغب عن السنّه ، ولا أعلم ذلك إلّا من الشيطان .

وبذلك كان يريد أن يدلّل على أنّ فعله تابع لفعل الصحابه وأنه من أنصار مدرسه التعبد المحض لا الرأى والاجتهاد ، فإنّه لو رأى الصحابه قد مسحوا على ظفر لمسح عليها فقط ، ولا يعم المسح جميع الرجل أو يتعدّى فيها إلى الغسل ، فاستمع لما رواه أبو حمزه عن إبراهيم عنه قوله :

لو أنّ أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله لم يمسحوا إلّا على ظفر ما غسلته التماس الفضل ، وحسبنا من إزراء على قوم أن نسأل عن فقهم ونخالف أمرهم(١) .

الشعبى

قال السيوطى : أخرج عبدالرزاق بن همام ، وابن أبى شيبه - فى سننه - ، وعبد بن حميد ، وابن جرير فى - تفسيره - ، عن الشعبى ؛ أنّه قال : نزل جبرئيل بالمسح على القدمين ، ألا ترى أن التيمم أنّ يمسح ما كان غسلًا ، ويلغى ما كان مسحًا(٢) .

أخرج الطبرى بسنده ، عن أبى خالد ، أنّه : كان يقرأ الشعبى {وَأَزْجُلْكُمْ} .

١- الطبقات الكبرى ٢ : ٢٤٧ .

٢- الدر المنثور ٣ : ٢٩ ، تفسير الطبرى ٦ : ١٢٩ ، مصنف بن أبى شيبه ١ : ٢٦ / باب فى المسح على القدمين / ح ١٨٤ .

بالخفص (١١).

وقال قبلها: إنَّ جماعه من قراء الحجاز والعراق قرؤوا: {وَأَرْجُلُكُمْ} في الآية بخفص الأرجل، وتأولها: إنَّ الله إنَّما أمر عباده بالمسح للرجلين في الوضوء دون الغسل.. فذكر أسماءهم، وذكر من جملتهم عامر الشعبي (٢).

وقد أخرج عبدالرزاق بسنده إلى الشعبي، أنه قال: (أما جبرئيل فقد نزل بالمسح على القدمين) (٣).

وقال النيسابوري: اختلف الناس في مسح الرجلين وغسلهما، فنقل القفال في تفسيره، عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وعكرمة، والشعبي وأبي جعفر محمد بن علي الباقر رضي الله عنه: إن الواجب فيهما المسح، وهو مذهب الإماميه.

ثم قال: وحيثه من أوجب المسح قراه الجز في {أَرْجُلُكُمْ} عطفًا على {رُؤُوسِكُمْ}، لا يمكن أن يقال: إنَّه كسر على الجوار، كما في قوله:

* جحر ضبَّ خرب *

لأنَّ ذلك لم يجي في كلام الفصحاء وفي السعه، وأيضًا إنه جاء حيث لا لبس ولا عطف بخلاف الآية (٤).

فالشعبي - كما قرأت - كان يقول بالمسح رغم كل الضغوط السياسي والاجتماعي الحاكمه آنذاك.

فقد أخرج أبو نعيم بسنده، عن الشعبي؛ أنه قال:

١- تفسير الطبري ٦: ١٢٩ - ١٣٠.

٢- المصدر نفسه.

٣- مصنف عبدالرزاق ١: ١٩ / باب غسل الرجلين / ح ٥٦.

٤- تفسير غرائب القرآن ٢: ٥٥٧ وتفسير الطبري ٦: ٧٣ - ٧٤.

أُتى بى إلى الحجاج موثقا ، فلما انتهيت إلى باب القصر ، لقبني يزيد بن أبى مسلم ؛ فقال : إنا لله يا شعبي ! لما بين دفتيك من العلم ، وليس بيوم شفاعة ، بؤ للأمر بالشرك والنفاق على نفسك ، فبالحرى أن تنجو . ثم لقبني محمد بن الحجاج فقال لى مثل مقاله يزيد .

فلما دخلت عليه ؛ قال : وأنت يا شعبي فيمن خرج علينا وكثر ؟

قلت : أصلح الله الأمير ؛ أحزن بنا المنزل ...

ثم سأله الحجاج عن الفريضة فى الأخت ، وأم الجدة ؟ فأجابه الشعبي باختلاف خمسة من أصحاب الرسول فيها : عثمان ، زيد ، ابن مسعود ، على ، ابن عباس .. ثم بدأ بشرح كلام ابن عباس .

فقال له الحجاج : فما قال فيها أمير المؤمنين - يعنى عثمان - ؟ فذكرها له .

فقال الحجاج : مُر القاضى فليمضها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين عثمان(١) .

هذه هى سياسة الحكومه ، معلنه صريحه ، فالذى يجب أن يتبعه القاضى ويفتى به فى المنازعات ، هو رأى عثمان لا غير !!

وقول الحجاج (وأنت يا شعبي ممن خرج علينا وكثر)(٢) ، إشاره إلى أنه خرج عن طاعة السلطان وأخذ يفتى الناس ناقلاً آراء الآخرين بجنب رأى عثمان ، كما عرفت أنه كان لا يحجذ الأخذ بالرأى ، بل يؤكّد على لزوم اتباع المأثور ، وإن كان يقول بشئ ، كان يقولها تحت ظروف خاصه ، وستقف فى آخر هذا المجلد على

١- حليه الأولياء ٤ : ٣٢٥ - ٣٢٦ .

٢- المعرفة والتاريخ ، للفسوى ٢ : ٣٤٤ ، حليه الأولياء ٤ : ٣٢٥ / الترجمة ٨٣ لعامر بن شراحيل الشعبي ، سنن البيهقى الكبرى ٦ : ٢٥٢ / باب الإختلاف فى مسأله الخرقاء / ح ١٢٢٢٩ .

سياسه الحكام أكثر مما قلناه ، وأنهم كانوا لا يحذون نقل حديث رسول الله ، بل يفضلون نقل اجتهادات الشيخين لتحديد عثمان السنه في أطار (إلا ما عمل في زمن الشيخين) ولثبات سياسه الحكام بتقويه مكانه الصحابه وعدهم عدولاً يجب الأخذ بقولهم ، وأن نقل الحديث المخالف لاجتهادات الصحابه كان ممّا يغضب السلطان !

وأن كلام يزيد بن مسلم ، لَمَّا لقيه عند باب القصر (لله يا شعبيّ لما بين دفتيك من العلم) ؛ وقول الشعبيّ : (إنما هلكتم بأنكم تركتم الآثار ، وأخذتم بالمقاييس) (١) إشاره إلى هذه الحقيقه ..

فلو كان الشعبيّ قد رأى بين الآثار الموجوده عنده صحه ما يصفه عثمان من وضوء رسول الله ، لما قال : (نزل جبرئيل بالمسح على القدمين) ! ولأذى ما عليه من الفضل لعبدالملك بن مروان ، الذى ثبت فى التاريخ أنه كان حظياً عنده .

إن إصرار الشعبي على المسح إذن ، دليل على أصالته ، وأنه وضوء رسول الله ، وكبار الصحابه .. لا أنه وضوء الإمام على والرافضه - كما يدعون - فقط .

بعد هذا كله ، كيف يتأتى للشعبيّ - وقد انخرط فى سلك الدوله - أن يتوضأ بوضوء على ، وهو الذى أقسم بالله بأنّ علياً دخل حفرته وما حفظ القرآن (٢) ..

بل وقد كذب كل من نادى بحب على وأشار إلى مناقبه وفضائله ، كما فعله مع الحارث الهمداني وغيره !؟

وهذا يؤكد بأن مسأله الوضوء ليست مسأله على وعثمان ، بل أنها مسأله

١- حليه الأولياء ٤ : ٣٢٠ ، جامع بيان العلم وفضله ٢ : ١٣٧ .

٢- تفسير التعلبي ٤ : ٢٨ ، تفسير الطبرى ٢٣ : ٢٩ ، القرطبي ، لابن مطرف الكنانى ١ : ١٥٨ .

عثمان والنبي محمد ، بل عثمان وكلام رب العالمين المنزل في القرآن الحكيم والصريح بالمسح حسب قول غالب المفسرين .

عكرمه

أخرج الطبري في تفسيره بسنده عن يونس ؛ أنه قال : حَدَّثَنِي مَنْ صَحَبَ عَكَرْمَةَ إِلَى وَاسِطٍ ؛ قَالَ : فَمَا رَأَيْتَهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ [إِنَّمَا كَانَ] يَمَسُّحُ عَلَيْهِمَا حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا(١) .

وبسنده ، عن عبدالله العتكي ، عن عكرمه ؛ أنه قال : ليس على الرجلين غسل ، إِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمَا الْمَسْحُ(٢) .

وقال القرطبي - بعد كلام طويل - : ... وكان عكرمه يمسح رجليه ؛ وقال : ليس في الرجلين غسل إِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمَا الْمَسْحُ(٣) .

وقال الرازي في تفسيره (ما مضمونه) : ذهب عكرمه إلى وجوب المسح في الرجلين دون غسلهما(٤) .

وفي تفسير التيسابوري : اختلف الناس في مسح الرجلين ، والمنقول عن عكرمه : إِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِمَا الْمَسْحُ(٥) .

أخرج عبدالرزاق عن معمر عن قتاده عن عكرمه والحسن ، قالوا في هذه

١- تفسير الطبري ٦ : ١٢٩ .

٢- المصدر نفسه .

٣- تفسير القرطبي ٦ : ٩٢ .

٤- التفسير الكبير ، للرازي ١١ : ١٢٨ .

٥- تفسير غرائب القرآن ٢ : ٥٥٧ .

الآية {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} قال: تمسح الرجلين (١).

وعنه عن ابن عباس قال: افترض الله غسلتين ومسحتين، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين، وقال رجل لمطر الوراق: من كان يقول المسح على الرجلين؟ فقال: فقهاء كثيرون (٢).

قال الحصص، في أحكام القرآن: قرأ ابن عباس، والحسن، وعكرمه، وحمزه، وابن كثير: {وَأَرْجُلَكُمْ} بالخفض، وتأولوها على المسح (٣).

وقد نقل الخطيب في (الفييه والمتفقه) أن عكرمه أنكر مسح الخفين فقلت له: أن ابن عباس بلغنى أنه كان يمسح [على الخفين]؟

قال عكرمه: ابن عباس إذا خالف القرآن لم يؤخذ عنه (٤).

ومن هذا الكلام نفهم أصاله المسح على القدمين عنده، ووجود ترابط بين القول بالمسح على الرجلين وإنكار المسح على الخفين!

وفى ضوء ما سبق استبان أن موقف عكرمه من الوضوء لدليل واضح على أن وضوء الإمام على هو وضوء رسول الله، إذ لو كان الوضوء المسحى هو وضوء

١- مصنف عبدالرزاق ١: ١٨ / باب غسل الرجلين / ح ٥٣.

٢- مصنف عبدالرزاق ١: ١٩ / باب غسل الرجلين / ح ٥٤.

٣- أحكام القرآن، للحصص ٣: ٣٤٩ / باب غسل الرجلين.

٤- الفييه والمتفقه ١: ٢٣٦ / باب القول فى المبين والمجمل.

الإمام على وحده لما تبعه رجال معاندون له من أمثال الشعبي وعكرمه أبدا؛ لأنَّ المعروف عن عكرمه أنه أوَّل من نشر رأى الخوارج في المغرب ، وهو القائل بأنَّ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَجَّهَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ (١٧) نزلت في أبي بكر ، خلافا لجميع المفسرين (١٨) ، وهو القائل أيضا بأنَّ آية التطهير نزلت في نساء النبي ، واشتهر عنه أنه كان يصيح في الأسواق : ليس كما تذهبون إليه ، إنما نزلت في نساء النبي ، كما كان يدعو الناس - من بغضه لعلي وأهل بيته - إلى المباهله في آية التطهير (١٩) .

ولم يوافق في ذلك إلا مقاتل بن سليمان ونفر آخر ، وله أحاديث أخرى كلّها تدلُّ على بغضه وانتقاصه من علي ، لكن كل هذا لا يدعوه إلى مخالفه مفردة المسح على القدمين .

وعليه ، فإن مجيء أسماء أناس ، كأئس بن مالك ، والشعبي ، وعكرمه ، وعروه بن الزبير وغيرهم من مخالفي الإمام على في سجل الوضوء الثائبي المسحى ، يعتبر دليلاً على أصالة هذا الخط ، وأن هذا الوضوء هو وضوء رسول الله حقا لا أنه وضوء الإمام على والرافضة بالخصوص كما يقولون .

محمّد بن علي الباقر

أخرج الكليني بسنده ، عن زراره ؛ قال : قال أبو جعفر : «ألا أحكى لكم

١- سورة المائدة : ٥٥ .

٢- التفسير الكبير ، للرازي ١٢ : ٢٣ ، زاد المسير ٢ : ٣٨٣ .

٣- تفسير الطبري ٢٢ : ٨ ، تفسير ابن كثير ٣ : ٤٨٤ ، تفسير القرطبي ١٤ : ١٨٢ ، تاريخ دمشق ٦٩ : ١٥٠ / الترجمة ٩٣٣٩ لرملة بنت أبي سفيان ، سير أعلام النبلاء ٢ : ٢٠٨ / الترجمة ٣ لأم سلمة رضی الله عنها .

وضوء رسول الله؟ فقلنا: بلى .

فدعا بقعب فيه شىء من ماء ، فوضعه بين يديه ، ثم حَسِرَ عن ذراعيه ، ثم غمس فيه كَفَّهُ اليمنى ؛ ثم قال : «هكذا ، إذا كانت الكفُّ طاهره» ؛ ثمَّ غرَفَ فمَلَأها ماء ، فوضعتها على جبينه ؛ ثمَّ قال : «بسم الله» وسدله على أطراف لحيته . ثمَّ أمرَ يده على وجهه وظاهر جبينه ، مرَّه واحده . ثمَّ غمس يده اليسرى فغرف بها مَلَأها ، ثمَّ وضعه على مرفقه اليمنى ، وأمرَ كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه . ثمَّ غرَفَ بيمينه مَلَأها ، فوضعه على مرفقه اليسرى ، وأمرَ على كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ، ومسح مقدم رأسه ، وظهر قدميه ، ببله يساره ، وبقيته بله يمينه(١) .

وفيه ، عن عمر بن أُذينه ، عن زراره وبكير ؛ أنَّهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله .. فدعا بطست ، أو تور فيه ماء ، فغمس يده اليمنى ، فغرف بها غرفه ، فصَبَّها على وجهه ، فغسل بها وجهه ؛ ثمَّ غمس كَفَّهُ اليسرى ، فغرف بها غرفه ، فأفرغ على ذراعه اليمنى ، فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكفِّ ، لا يردّها إلى المرفق ؛ ثمَّ غمس كفه اليمنى ، فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق ، وصنع بها مثل ما صنع باليمنى ؛ ثمَّ مسح رأسه ، وقدميه ، ببل كفه ، لم يحدث لهما ماءً جديداً ؛ ثمَّ قال «ولا يدخل أصابعه تحت الشراك» .

قال : ثمَّ قال : «إنَّ الله يقول : رَبَّنَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأُيُودِيَكُمْ ؛ فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلَّا غسله ؛ وأمر بغسل اليدين إلى المرفقين ، فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلَّا غسله ،

١- الكافي، للكلينى ٣ : ٢٥ / باب صفه الوضوء / ح ٤ .

لأنَّ الله تعالى يقول : {فَاعْبِتُوا نُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ؛ ثُمَّ قَالَ : {وَأَمْسِكُوا بُرُوسَكُمْ وَأَزْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ، ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع ، فقد أجزأه» .

قال : فقلنا : أين الكعبان ؟

قال : ها هنا .. يعني : المفصل دون عظم الساق .

فقلنا : هذا ما هو ؟

فقال : هذا من عظم الساق ، والكعب اسفل من ذلك ... الخ (١).

وأخرج الطوسي بسنده ، عن ميسر ، عن أبي جعفر عليه السلام ؛ قال : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله ؟ .. ثم أخذ كفًا من ماء فصبها على وجهه ، ثم أخذ كفًا من ماء فصبها على ذراعه ، ثم أخذ كفًا آخر فصبها على ذراعه الأخرى ، ثم مسح رأسه وقدميه ، ثم وضع يده على ظهر القدم ؛ ثم قال : «هذا هو الكعب» . قال : وأوماً بيده إلى أسفل العرقوب ؛ ثم قال : «إنَّ هذا هو الظنوب» (٢) .

وأخرج الكليني بسنده ، عن محمد بن مسلم ، عن الباقر عليه السلام ؛ أنه قال : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله ؟

قلت : بلى .

قال : فأدخل يده في الإثاء ولم يغسل يده ، فأخذ كفًا من ماء فصبها على وجهه ، ثم مسح جانبه حتى مسحه كله ، ثم أخذ كفًا آخر بيمينه فصبها على

١- الكافي ، للكليني ٣ : ٢٥ / باب صفه الوضوء / ح ٥ ، وأنظر الأحكام ١ : ٥٦ / الباب ٤ في صفه الوضوء والنص منه / ح ٧ ، والإستبصار ١ : ٥٧ / الباب ٣٢ في النهي في استقبال الشعر في غسل الأعضاء / ح ١١٦٨ باختلاف يسير .

٢- تهذيب الأحكام ١ : ٧٥ / الباب ٤ من صفه الوضوء والفرص منه والسنة / ح ٣٩ .

يساره ، ثمَّ غسل به ذراعه الأيمن ، ثمَّ أخذ كفًّا آخر فغسل به ذراعه الأيسر ، ثمَّ مسح رأسه ورجليه بما بقي في يديه(١).

ويسنده عن زراره : قال : حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله .. فدعا بقدرح ، فأخذ كفًّا من ماء فأسدله على وجهه ثمَّ مسح وجهه من الجانبين جميعا ، ثمَّ أعاد يده اليسرى في الإناء فأسدلها على يده اليمنى ثمَّ مسح جوانبها ، ثمَّ أعاد اليمنى في الإناء فصبَّها على اليسرى ، ثمَّ صنع بها كما صنع باليمنى ، ثمَّ مسح بما بقي في يده رأسه ورجليه ، ولم يعدهما في الإناء(٢) .

١- الكافي ، للكلينى ٣ : ٢٥ / باب صفه الوضوء / ح ٣ .

٢- الكافي ، للكلينى ٣ : ٢٤ / باب صفه الوضوء / ح ١ ، تهذيب الأحكام ١ : ٥٥ / الباب ٤ / ح ١٥٧ .

توقفنا النصوص السابقه على أمرين :

١ - استمرار اختلاف المسلمين في صفه وضوء رسول الله حتى عهد الإمام الباقر (الذي توفى سنه ١١٤ هـ) ، إذ نرى زواره وبكيرا يسألانته عن وضوء رسول الله ، أو نرى الباقر يحكى لهم ذلك الوضوء لقول زواره : «حكى لنا أبو جعفر وضوء رسول الله» أو قوله عليه السلام «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله» كما جاء في روايه زواره ومحمد بن مسلم ، وميسر .

ففي هاتين الجملتين دلالة على أهميه طرح هذا الوضوء من قبل الأئمه في ذلك العصر الذى ضاعت فيه تعاليم السماء ، فقد كان أنس وغيره من الصحابه ييكون على حال الشريعه للتحريفات الواقعه فيه ، لأنَّ الناس - وعلى مر الأيام - أخذوا يتطبعون شيئا فشيئا بسيره الحكام ، رغبه أو رهبه ، إذ ليس بين المتبين من الصحابه أو التابعين من بإمكانه الوقوف أمام اجتهادات الحكام ، بل أخذ الناس يحكون ما نُسب إلى رسول الله عنوه ، حسبما يرتضيه الحكام ! وقد أراد الإمام محمّد بن علي الباقر أن يحكى وضوء رسول الله لبعض أصحابه ، لتبقى وثيقه تاريخيه تشريعيه في تاريخ المسأله ، وليرتفع اللبس والخلط بين الناس ، بوقوفهم على حقيقه صفه وضوء رسول الله من قبل أهل بيته وسيرتهم العمليه فيه !!

٢ - عرفنا في ضوء ما تقدّم أنّ للوضوء الثنائى المسحّى أصله .. إذ نرى ابن مالك ، والشعبي ، وعكرمه ، وعروه - برغم مخالفتهم لعليّ بن أبي طالب - ، قد رووا هذا الوضوء عن الرسول ، ورأوه أنّه هو المنزل من السماء لا غير ، وأنّ الحكام - رغم اتّباعهم سياسه العنف مع الصحابه والتابعين في ترسيخ الشريعه التى يرغبون تطبيقها تحت شعار : (من قال برأسه كذا ، قلنا بسيفنا

كذا) - فإنهم لم يتمكّنوا من مجابهة الوضوء المسحّي؛ ولا نرى (التقيّه) تعمل - في الوضوء - عند أئمة أهل البيت بعد مقتل الإمام الحسين بن عليّ وحتّى أواخر عهد الأمويين، ومن يراجع مرويات الإمام الباقر في الكتب الحديثية الأربعة يجد الإمام يصف وضوء رسول الله وهو غير مكترث بما قيل أو يقال؛ وأنّ الأمويين كانوا يجاملون الصحابه والتابعين، كأنس بن مالك، ومحمّد بن عليّ الباقر وعبدالله بن عباس في وضوئهم ولم يواجهوهم بالعتف، كما كانوا يواجهون الآخرين، وقد وقفت على حديث أبي مالك الأشعريّ، وكيف كان خائفا من بيان وضوء النبيّ أو صلواته لقومه.

حتّى وصل الأمر بالناس - في الوضوء - أن يعترضوا على فقهاء الدوله لمنعهم مسح الرجلين، متّخذين اعتقاد الغالبية بمشروعته أسلوبا في مواجهه.

فقد أخرج عبدالرزاق عن ابن جريح، قال: قلت لعطاء: لِمَ لا أمسح بالقدمين كما أمسح بالرأس، وقد قالها جميعا؟

قال: لا أراه إلّا مسح الرأس وغسل القدمين، إني سمعت أبا هريره يقول: ويل للأعقاب من النار.

قال عطاء: وإنّ أناسا ليقولون هو المسح، وأما أنا فأغسلهما (١).

وأخرج الطحاويّ عن عبدالملك قال: قلت لعطاء: أبلغك عن أحد من أصحاب رسول الله أنّه مسح القدمين؟

قال: لا (٢).

١- مصنف عبدالرزاق ١: ٢٠ / باب غسل الرجلين / ح ٥٨.

٢- شرح معاني الآثار ١: ٤١ / باب فرض الرجلين في وضوء الصلاه.

وترى عطاء بيت في أن «الكعبين» داخلان في الغسل ، مع علمه بأن هذا يخالف جمعا غفيرا من الصحابه ، لسؤالهم إياه : لِمَ لا أمسح بالقدمين كما أمسح بالرأس ، وقد قالها جميعا ؟
 فيقول لأبي جريح عندما سأله: قوله {وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ترى الكعبين فيما يغسل من القدمين ؟
 قال : نعم ، لا شكَّ فيه (١١) .

وقد أخرج عبدالرزاق عن محمّد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسره عن عثمان بن أبي سويد أنه ذكر لعمر بن عبدالعزيز المسح على القدمين فقال : لقد بلغني عن ثلاثة من أصحاب محمّد ، أذناهم ابن عمك المغيرة بن شعبه ، أنّ النبيّ غسل قدميه (١٢) .

وهناك نصوص كثيرة من هذا القبيل تدلّ جميعا على وجود خيوط ومؤشرات لكلا الاتجاهين ، وأنّ الخلفاء ومن يدور في مدارهم كانوا يؤكّدون على الغسل ويعيدونه سنة رسول الله .

أما الناس فكانوا يعترضون على عطاء ، - فقيه الحكومه - ويذكرون مشروعته المسح على القدمين عند عمر بن عبدالعزيز - خليفه المسلمين آنذاك - .

هذا ، وأنّ حاله المداراه للصحابه أو التابعين في الوضوء لم تستمر كثيرا بل نرى سياسة الحكّام تتغير في العهد العباسيّ ، إذ نرى ظاهره التقيّه تجرى في بعض روايات الصادق والكاظم بعد ان كانت لا تجرى في روايات الإمام الباقر ، وهذا

١- مصنف عبدالرزاق ١ : ٢٥ / باب غسل الرجلين / ح ٧٨ .

٢- مصنف عبدالرزاق ١ : ٢١ / باب غسل الرجلين / ح ٦١ ، وعنه في كنز العمال ٩ : ١٨٧ / فرائض الوضوء / ح ٢٦٨٢٦ .

ينبى بأن الحكام قد اتخذوا سياسةً جديدةً فى العهد العباسى ، وستقف - بعد قليل - على أصول تلك السياسة .

وبذلك .. فقد عرفنا مشروعيه المسح ، وأنَّ جمعاً غفيراً من الصحابه والتابعين كانوا يمسحون على أرجلهم ناسبين ذلك الفعل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وليس إلى الإمام على ! حتى يقال بأنه فقه طائفى شيعى بل أنه فقه نبوى قرآنى ، ونحن قد ذكرنا أسماء عشره منهم ، وها نحن نضيف إليهم آخرين :

١١ - أبو مالك الأشعري .

١٢ - عباد بن تميم المازنى .

١٣ - تميم بن زيد المازنى .

١٤ - عبدالله بن زيد المازنى (١) .

١٥ - عروه بن الزبير .

١٦ - الحسن البصرى (٢) .

١٧ - إبراهيم النخعى .

١٨ - علقمه بن قيس .

١٩ - عبدالله بن مسعود .

٢٠ - أوس بن أبى أوس الثقفى .

٢١ - رفاعه بن رافع .

١- حسبما رواه ابن أخيه عنه فى شرح معانى الآثار ١ : ٣٥ / باب فرض الرجلين فى وضوء الصلاه ، وما جاء عنه فى المصنف لابن أبى شيبه ١ : ١٦ / باب الوضوء كم مره هو / ح ٥٧ . وهناك روايات تذهب إلى غسله للقدمين سنناقشها فى المجلد الثالث من هذه الدراسه .
٢- حسبما احتملناه بالشواهد والقرائن وهو أحد قويله فى الوضوء .

وهنا .. نعاود السؤال ونقول : لماذا يرمى القائلون بالمسح بالزندقه ، إن كان ذلك الفعل صحيح النسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وأتى به كبار الصحابه والتابعين !؟

وما يعنى هذا التهجم على الشيعة ... ألم يكونوا معذورين فى فعلهم ؛ باتباعهم سنّه النبي صلى الله عليه وآله !؟

ولم يرمونهم بالضلاله والبدعه ... أتقديرا لثباتهم على خط السنّه النبويه ، أم استنصارا للعصبيّه وطاعه للسلطه !؟

وضوء الزيديه**اشاره**

لربّ سائل يسأل : كيف يمكن الاطمئنان إلى استنتاجكم ، ونحن نرى الزيديه يتوضّؤون وفق ما رووه عن الإمام زيد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده ، عن رسول الله : وأنّ رسول الله توضّأ وفق ما حكاه عثمان بن عفّان .

فلو صحّ تحليلكم ، وكان وضوء الخليفه عثمان بن عفّان عباره عن تشريع سياسى ، فكيف يتوضّأ الإمام زيد بوضوئهم ؟ ويترك وضوء جده وآبائه !؟

الجواب :

قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من بيان وحده المرويات عند الطالبين وأنهم يتفقون في الكليات ومن خلاله قد نتعرف على حقيقه الوضوء عندهم إن شاء الله تعالى .

وحده المرويات عند العلويين**اشاره**

ثبت في التاريخ أنّ بنى علي بن أبى طالب - الحسينيين منهم والحسينيين سواء - كانوا على فقه واحد ، ولم يختلفوا في الأحكام الأساسيه ، وكان فقهم غير فقه الحكام ؛ وإليك بعض النصوص :

١ - وقت العصر عند الطالبين :

جاء في مقاتل الطالبين : أنّ رجلاً عرض للرشيد ؛ فقال : يا أمير المؤمنين ؛ نصيحه !

فقال لهرثمه : إسمع ما يقول !

قال الرجل : يا أمير المؤمنين ؛ إنها فى أسرار الخلافه .

فأمره أن لا يبرح ، ثم خلا به واستمع إلى خبره ...

قال الرجل : كنت فى خان من خانات حلوان ، فإذا بيحيى بن عبدالله بن الحسن ابن على فى دراعه صوف غليظه ، وكساء صوف أحمر غليظ ؛ ومعه جماعات يتزلون إذا نزل ، ويرتحلون إذا رحل ، ويكونون معه ناحيه ، فيوهمون من رآهم أنهم لا يعرفونه ، وهم أعوانه ! مع كل واحد منهم منشور بياض يؤمن به إن عرض له .

قال : أو تعرف يحيى ؟

قال : قديما ؛ وذلك الذى حقق معرفتى بالأمس له .

قال : فصفه لى .

قال : مربوع ، أسمر ، حلو السمرة ، أجلح ، حسن العينين ، عظيم البطن .

قال : هو ذاك ؛ فما سمعته يقول ؟

قال : ما سمعته يقول شيئا ، غير أنى رأيتته ورأيت غلاما له أعرفه ، لما حضر وقت صلاته ، أتاه بثوب غسيل ، فألقاه فى عنقه ، ونزع جبته الصوف ليغسلها ، فلما كان بعد الزوال ، صلى ضننتها العصر ، أطال فى الأولتين ، وحذف الأخيرتين .

فقال له الرشيد : لله أبوك ! لجاد ما حفظت ؟ تلك صلاه العصر ، وذلك وقتها عند القوم ؛ أحسن الله جزاءك ، وشكر سعيك ؛ فما أنت ؟ وما أصلك ؟

فقال : أنا رجل من أبناء هذه الدوله ، وأصلى مرو ، ومنزلى بمدينه دار السلام ، فأطرق مليا ؛ ثم قال ... (١) - الخبر - .

يُفهِمُ هذا النصُّ أنَّ الخلافَ الفقهيَّ بين الخليفة وبنى الحسن كان هو المعيارُ الشاخصُ في معرفتهم للطالبيين ، وخصوصاً في الظروف السياسيَّة والوقائع الاجتماعيَّة ؛ وإيَّكَ ستقف أكثرُ لدى حديثنا عن العهد العباسيِّ على كيفيَّة استخدام الحكَّام المذهب كوسيلة لعزل أبناء عليِّ بن أبي طالب عن المسلمين ، بل عدَّهم مارقين وخارجين عن الإسلام ! في حين أنَّ الأصول لتؤكد على أنَّهم لا يقولون بشيءٍ إلَّا وكانوا قد توارثوه كابراً عن كابر ، وأنَّ أغلب حديثهم هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

إنَّ أشاعه الخلاف المذهبي بين أوساط الأُمَّة ، إنَّما حرَّكته النوازع والغايات السياسيَّة ، وما جاء إلَّا لعزل الشيعة عن غيرهم ؛ فقول الرشيد للرجل : (لله أبوك ! لجاد ما حفظت ؟ تلك صلاة العصر ، وذلك وقتها عند القوم) ليؤكد تلك الحقيقة .

وبهذا ، فلا يمكن أن يختلف أبناء الإمام عليِّ في حكم ضروريِّ يمارسه المسلم عدَّة مرَّات في اليوم .

ولو تابعنا رأى الإمام زيد في وقت العصر لرأيناه رأى الإمام الصادق نفسه وعبدالله بن عباس وغيرهم من أهل البيت .

جاء في مسند الإمام زيد - باب أوقات الصلاة - : حدَّثني زيد بن عليِّ ، عن أبيه ، عن جدِّه (رضى الله عنهم) ، عن عليِّ بن أبي طالب (كرم الله وجهه) : قال رسول الله : «إنَّه سيأتي عن الناس أنتم بعدى يميئون الصلاة كميته الأبدان ، فإذا أدركتم فصلوا الصلاة لوقتها ، ولتكن صلاتكم مع القوم نافله ، فإنَّ ترك الصلاة عن وقتها كفر» (١) .

١- مسند الإمام زيد بن عليِّ : ٩٩ / باب أوقات الصلاة ، وروى نحوه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذى ، أنظر : صحيح مسلم ١ : ٤٤٨ / باب كراهيه تأخير الصلاة عن وقتها / ح ٦٤٨ ، مسند أحمد ٥ : ١٥٩ / ح ٢١٤٥٥ ، سنن أبي داود ١ : ١١٧ / باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت / ح ٤٣١ / سنن الترمذى ١ : ٣٣٢ / باب ما جاء في تعجيل الصلاة / ح ١٧٦ .

وفيه كذلك : سمعت الإمام الشهيد أبا الحسين زيد بن علي رضي الله عنه - وقد سئل عن قوله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ...﴾ - فقال رضي الله عنه : دلوك الشمس زوالها ، وغسق الليل ثلثه حتى يذهب البياض من أسفل السماء ، ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار .

وقال زيد بن علي رضي الله عنه: (أفضل الأوقات أولها ، وإن أخرجت فلا بأس) (١).

فالإمام زيد يريد الإشارة إلى أن أوقات الصلاة ثلاثة كما قال سبحانه في محكم كتابه وكما يعمل به شيعة علي اليوم .

وأن وقت فضيله صلاة العصر ، هو بعد الانتهاء من صلاة الظهر ، وهو ما يذهب إليه الإمامان الباقر والصادق .

ويحتمل أن يكون قول الإمام زيد في الخبر الأول (فإن ترك الصلاة عن وقتها كفر) إشاره إلى فعل الأمويين ودورهم في تغيير أوقات الصلاة ولزوم صد هذا الهجوم ودعوه المؤمنين وإصرارهم لإتيانها في أوقاتها (٢) ؛ لما ورد في فضليه الصلاة

١- مسند الإمام زيد بن علي : ٩٩ / باب أوقات الصلاة .

٢- وهو من قبيل قول الصادق : من لم يستيقن واحده من الوضوء تجزئه لم يؤجر على الثنتين وسائل الشيعة ١ : ٤٣٦ ح ١٤٤ وقوله صلى الله عليه و آله : ليس منا من لم يؤمن بكرتنا ويستحل متعتنا (وسائل الشيعة ٢١ : ٨ ح ٢٦٣٦٥) أو شرب الإمام علي ماء وضوئه واقفا دفعا لتوهم كونها بدعه (الكافي ٦ : ٣٨٢ وسائل الشيعة ٢٥ : ٢٣٦ ح ١٧٨١ . أو ترك رسول الله بعض نوافل رمضان كي لا يصير سنه (صحيح البخاري ١ : ٣١٣ باب ٧ ح ٨٨٢ و ٧٠٧ ح ١٩٠٨ ، صحيح مسلم ١ : ٥٢٤ ح ٧٦١ . وأمثال هذه الأمور كثيره في الشريعة .

لوقتها ، ودحضا لعمل المُحدِثين في الشريعة ، واستجابته لما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله : سيكون عليكم أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة حتى يؤخروها ، فصلوها لوقتها(١) .

وقد رُوِيَ عن الإمام الصادق قوله :

لكل صلاة وقتان ، وأوّل الوقتين أفضلهما ، وقت صلاة الفجر إلى أن يتجلل الصبح في السماء ، ولا ينبغي تأخير ذلك عمدا ، ولكنّه وقت من شُغل ، أو نسي ، أو سها ، أو نام ، ووقت المغرب حين تحجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم ، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا إلّا من عذر ، أو عله(٢) .

١- مسند أحمد ١ : ٤٢٤ / ح ٤٠٣٠ ، و ٥ : ٣١٥ / ح ٢٢٧٣٨ ، و ٥ : ٣٢٩ / ح ٢٢٨٣٩ ، وجاء في الأنساب للبلاذريّ ٦ : ١٣٤ أنّ أهل مصر أرسلوا وفدا لعثمان بسبب تلاعب ابن أبي سرح بمواقيت الصلاة . وفي تاريخ المدينة لابن شنه ٢ : ٢١٤ : فخرج من أهل مصر سبعمائه إلى المدينة فترلوا المسجد ، وشكوا إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله في مواقيت الصلاة ما صنع ابن أبي سرح بهم . وقد ثبت في التاريخ : أنّ سليمان بن عبد الملك أعاد الصلاة إلى أوقاتها ، «أنظر سير أعلام النبلاء ٥ : ١٢٥» وفي نقل هذا الخبر عن الخليفة إشارة إلى أنّ اعتراض المسلمين على الحكام - في مسألة أوقات الصلوات - كان جماهيريا ، وأن الخليفة قد استجاب لطلبهم حين رأى مصلحته في ذلك. وقد أخرج البخاريّ في صحيحه ١ : ١٩٧ / ح ٥٠٦ ، ح ٥٠٧ الباب ٦ - تضييع الصلاة عن وقتها - حديثين عن أنس ، أحدهما عن غيلان عن أنس قال : ما أعرف شيئا ممّا كان على عهد النبيّ! قيل : الصلاة! قال : أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها! والآخر عن عثمان بن أبي رواد قال : سمعت الزهريّ يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي ، فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئا ممّا أدركتُ إلّا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت .

٢- تهذيب الأحكام ٢ : ٣٩ / باب في أوقات الصلاة وعلامه كل وقت منها / ح ١٢٣ ، الإستبصار ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ / باب في وقت الصلاة / ح ١٠٠٣ .

وسأل عبيد بن زراره الإمام الصادق عن وقت الظهر والعصر؛ إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أنّ هذه قبل هذه، ثمّ أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس (١).
وقد أيد موقف أهل البيت بعض الصحابه منهم ابن عباس (٢)، وعائشه، والتي قالت: كان رسول الله يصليّ العصر والشمس لم تخرج من حجرتها.

وفي آخر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرتها، لم يظهر الفيء من حجرتها.

وفي ثالث: كان النبي يصلي صلاة العصر والشمس طالعه في حجرتي لم يظهر الفيء بعد (٣).

وأخرج البخاري - في باب وقت العصر - قال: سمعت أبا أمامه يقول: صلينا مع عمر بن عبدالعزيز الظهر، ثمّ خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك، فوجدناه يصليّ العصر.

١- تهذيب الأحكام ٢: ١٩ / باب في أوقات الصلاة / ح ٥١، ٦٨، ٧٣ من نفس الباب، الإستبصار ١: ٢٤٦ / باب في اول وقت الظهر والعصر / ح ٨٨١، من لا يحضره الفقيه ١: ٢١٦ / باب مواقيت الصلاة / ح ٦٤٧.

٢- أنظر: صحيح البخاري ١: ٢٠١ / باب في تأخير الظهر إلى العصر / ح ٥١٨، صحيح مسلم ١: ٤٩١ / باب في الجمع بين الصلاتين في الحضر / ح ٧٠٥، مسند أحمد ١: ٢٢١ / ح ١٩٢٩، الموطأ ١: ١٤٣ / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر / ح ٣٣٠، سنن ابن ماجه ١: ٣٤٠ / باب في الجمع بين الصلاتين / ح ١٠٦٩.

٣- صحيح البخاري ١: ٢٠١ / باب وقت العصر / ح ٥١٩، الجمع بين الصحيحين ٤: ٧٣ / ح ٣١٨٢ من المتفق عليه من مسند عائشه.

فقلت : يا عم ! ما هذه الصلاة التي صليت ؟

قال : العصر ؛ وهذه صلاة رسول الله التي كنَّا نصليُّ معه (١) .

وغيرها الكثير ، وجاء في مقاتل الطالبين ، عن الحسن بن الحسين ؛ قال : دخلت أنا والقاسم بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين ، نغسلُ أبا الفوارس عبدالله بن إبراهيم بن الحسين ، وقد صلينا الظهر .

فقال لى القاسم : هل نصليُّ العصر ؟ .. فإننا نخشى أن نبطئ في غسل الرجل [يعنى به أبا الفوارس] .

فصليتُ معه .. فلما فرغنا من غسله ، خرجت أقيس الشمس ، فإذا ذلك أول وقت العصر ، فأعدت الصلاة .. فأتاني آت في النوم ؛ فقال : أعدت الصلاة وقد صليت خلف القاسم !؟

قلت : صليت في غير الوقت !

قال : قلبُ القاسم أهدى من قلبك (٢) .

فأتضح مما سبق أنَّ موقف الطالبين - سواء الحسن بن الحسين أو الحسين بن علي - وكذا بعض الصحابة كعبدالله بن عباس (حبر الأمة) وأنس بن مالك (خادم الرسول) وعائشة (زوج النبي) وغيرهم ، كان هو الجمع ، أو نراهم يقررون الجمع ، لكن والى عثمان على مصر - ابن أبي سرح - هو الذي غير مواقيت الصلاة .

١- صحيح البخارى ١ : ٢٠٢ / ح ٥٢٤ ، صحيح مسلم ١ : ٤٣٤ / باب في استحباب التكبير بالعصر / ح ٦٢٣ .

٢- مقاتل الطالبين : ٤٠٧ .

٢ - المسح على الخفين :

١ - أخرج أبو الفرج الأصفهاني أخبار بعض المندسّين في صفوف يحيى بن عبدالله بن الحسن ؛ فقال : صحبه جماعه من أهل الكوفه ، فيهم ابن الحسن بن صالح بن حى .. كان يذهب مذهب الزيدية البترية في تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان في ست سنين من إمارته ، وإلى القول بكفره في باقي عمره ، يشرب النبيذ ، ويمسح على الخفين .. وكان يخالف يحيى في أمره ، ويفسد أصحابه .

قال يحيى بن عبدالله : فأذن المؤذن يوما ، وتشاغلْتُ بطهوري ، وأقيمت الصلاة ، فلم ينتظرني وصلّي بأصحابي فخرجت ، فلما رأيتَه يصلّي ، قمتُ أصلّي ناحيه ، ولم أصلّ معه ، لعلمي أنه يمسخ على الخفين ..

فلما صلى ؛ قال لأصحابه : علام نقتل انفسنا مع رجل لا يرى الصلاه معنا ، ونحن عنده في حال من لا يرضى مذهبه؟ (١) .

٢ - وروى زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه الحسين بن علي (رضي الله عنهما) ؛ قال : إننا ولد فاطمه (رضي الله عنها) لا نمسح على الخفين ولا العمامه ولا كُمه ولا خمار ولا جهاز (٢) .

وروى قول جدّه علي بن أبي طالب : «سبق الكتاب الخفين» (٣) .. الذي مرّ في عهد عمر بن الخطاب (٤) .

٣ - وروى ابن مصقله ، أنه سأل الإمام الباقر بقوله : ما تقول في المسح على

١- مقاتل الطالبين : ٣١١ .

٢- مسند الإمام زيد بن علي : ٨٣ .

٣- مسند الإمام زيد بن علي : ٨٤ .

٤- في صفحہ ٤٧ .

فقال : « كان عمر يراه ثلاثاً للمسافر ، ويوماً وليله للمقيم ؛ وكان أبي لا يراه في سفر ولا حضر » .

فلَمَّا خرجت من عنده ، وقفت على عتبة الباب ؛ فقال لي : « أقبل » .. فأقبلت عليه .. فقال : « إنَّ القوم كانوا يقولون برأيهم فيحظنون ويصيبون ؛ وكان أبي لا يقول برأيه » (١) .

وقد أيد موقف أهل البيت كل من ابن عباس ، وعائشه إذا المنقول عنهما أنَّهما قالوا : لئن تقطع قدمي أحبُّ إليَّ من أن أمسح على الخفّين . و : لأنَّ أمسح على جلد حمار ، أحبُّ إليَّ من أن أمسح على الخفّين (٢) . وغيرهما ...

أمَّا فيما يخصُّ ابن عمر ، فقد قال عطاء : كان ابن عمر يخالف الناس في المسح على الخفّين ، لكنَّه لم يمت حتَّى وافقهم (٣) .

وبهذا تبين لنا أنَّ فقه بنى الحسن والإمام زيد والإمام الباقر ، وحتى فقه عبدالله ابن عباس .. كان واحداً في المسح على الخفّين ، وأنَّه لم يكن بينهم أدنى اختلاف ، لكنَّ متفقَّهه الحاكمين اخذوا ينسبون إلى الإمام عليٍّ وبنيه القول بالمسح على الخفّين وتجاوزوا في ذلك حتَّى نسبوا إليهم جزئيات مسائله ، وهذا باطل لا يتفق مع أصول مدرستهم .

١- وسائل الشيعة ١ : ٤٦ / باب في عدم جواز المسح على الخفّين إلَّا لضروره أو تقية عظيمه / ح ١٢١٦ .

٢- أنظر : التفسير الكبير ١١ : ١٢٨ .

٣- التفسير الكبير ١١ : ١٢٩ .

٣ - حي على خير العمل :

روى أبو الفرج الأصفهاني : أنَّ إسحاق بن عيسى بن عليّ ولي المدينة ، في أيام موسى الهادي ، فاستخلف عليها رجلاً من ولد عمر بن الخطاب ، يُعرف بـعبدالعزیز بن عبدالله ، فحمل عليّ الطالبين ، وأساء إليهم ، وأفرط في التحامل عليهم ، وطالبهم بالعرض عليه كل يوم ، وكانوا يعرضون في المقصوره .

وأخذ كل واحد بكفاله قريبه ونسيبه ، فضمن الحسين بن عليّ ، ويحيى بن عبدالله بن الحسن : الحسن بن محمّد بن عبدالله بن الحسن ...

ثمّ عرضهم يوم الجمعة .. فدعا باسم الحسن بن محمّد ، فلم يحضر ؛ فقال ليحيى والحسين بن عليّ : لتأتياي به أو لأحيسنكما ، فإنّ له ثلاثة أيام لم يحضر العرض ، ولقد خرج وتغيّب ؛ أريد أن أتياي بالحسن بن محمّد .

فقال له الحسين : لا نقدر عليه ، هو في بعض ما يكون فيه الناس ، فابعث إلى آل عمر بن الخطاب ، فاجمعهم كما جمعنا ، ثمّ أعرضهم رجلاً رجلاً ، فإن لم تجد فيهم من غاب أكثر من غيبه الحسن عنك ، فقد أنصفتنا .

فحلف العمرى بطلاق زوجته وحرية مَماليكه ، ليضربنّ الحسين ألف سوط ، وليركبنّ إلى سويقه فيخزبها ، و ...

فوئب يحيى مغضبا ، وأعطاه العهد بأن يأتيه إليه .. فبعث إلى الحسن بن محمّد أن يأتي ؛ فجاء يحيى ، وسليمان ، وإدريس - بنو عبدالله بن الحسن - وعبدالله بن الحسن الأفضس ، وإبراهيم بن إسماعيل طباطبا ، وعمر بن الحسن بن عليّ بن الحسن بن الحسين بن الحسن ، وعبدالله بن إسحاق بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن عبدالله بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب .. وأرسلوا إلى فتيان من فتياهم ومواليهم فاجتمعوا .. سته

وعشرين رجلاً من ولد عليّ، وعشره من الحاجّ، ونفر من الموالي .

فلَمَّا أُذِّنَ للصَّبحِ .. دخلوا المسجدَ ، ثمَّ نادوا : (أحد ، أحد) ، وصعد عبدالله بن الحسن الأفضس المنارة التي عند رأس النبيّ صلى الله عليه وآله ، عند موضع الجنائز ؛ فقال للمؤدِّن : أُذِّنْ بـ «حَيِّ على خير العمل» .. فلَمَّا نظر إلى السيف في يده أُذِّنَ بها . وسمعه العمريّ ، فأحسَّ بالشرِّ ، ودهش ووَلَّى هارباً ، فصَلَّى الحسين بالناس الصبح ؛ ودعا الشهود العدول الذين كان العمريّ أشهدهم عليه أن يأتي بالحسن إليه ، ودعا بالحسن ؛ وقال للشهود : (هذا الحسن قد جئت به ، فهاتوا العمريّ وإلّا والله خرجت من يميني ، وممّا عَلَيّ) .

ولم يتخلّف عنه أحد من الطالبين إلّا الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن ، فإنّه استعفاه فلم يكرهه ، وموسى بن جعفر بن محمّد ؛ فقال له : أنت في سعه (١) .

وجاء في مسند الإمام زيد :

حدّثني زيد بن عليّ رضی الله عنه ، عن أبيه علي بن الحسين رضی الله عنه ؛ إنّه كان يقول في أذانه : «حَيِّ على خير العمل ؛ حَيِّ على خير العمل» (٢) .

وروى عن الحسين بن عليّ - صاحب فخ - أنّه قد أُذِّنَ بها (٣) .

قال القوشجعيّ ، في شرحه للتجريد - في مبحث الإمامه - : إنّ عمر قال وهو على المنبر : أيّها الناس ! ثلاث كنّ على عهد رسول الله ، وأنا أنهي عنهن ، وأحزّمهنّ ، وأعاقب عليهن : متعه النساء ، ومتعه الحجّ ، وحَيِّ على خير العمل .

١- نقلناه مختصراً عن مقاتل الطالبين : ٢٩٥ .

٢- مسند الإمام زيد بن عليّ : ٩٣ .

٣- أنظر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ٢٧٦ .

ثمّ اعتذر القوشجى عن الخليفة بقوله : إنّ ذلك ليس ممّا يوجب قدحا فيه ، فأنت مخالفه المجتهد لغيره فى المسائل الاجتهاديه ليس ببدع(١). لكن اعتذاره عن الخليفة لا معنى له ! لأنه لو كان معذورا فلمّ يُوجب على نفسه العقوبه إذن ؟ أو ليقل : «وأعاقب عليهنّ» !؟

وإذا كان الإتيان بها غير جائز ، فلمّ كان ابن عمر وأمامه بن سهل وغيرهما يقولون فى أذانهم (حتى على خير العمل) ، كما حكاه ابن حزم فى المحلى(٢) !؟

وبهذا .. عرفنا كذلك أنّ الطالبين جميعا كانوا يتحنّون الفرص المناسبه للدعوه إلى السنّه الشريفه ، وإرجاع الناس إليها .. وإنّ ابن النباح كان يقول فى أذانه : حتى على خير العمل ؛ حتى على خير العمل .. فإذا رآه على عليه السلام ؛ قال : «مرحبا بالقائلين عدلاً ، وبالصلاه مرحبا وأهلاً»(٣) .

ويدلّ هذا النصّ ، وغيره ، على أنّ أتباع السنّه النبويه كانوا قلّه فى عهده ، إذ إنّ معظمهم قد أخذوا بكلام عمر بن الخطّاب وسيرته ، واعتادوا على ذلك ، سوى أهل البيت وبعض الصحابه ! ولنا دراسه عميقه مفصله طبعت ضمن موسوعه «الأذان بين الأصاله والتحرير» تحت عنوان : «حتى على خير العمل الشرعيه والشعاريه» ومن أحب فليراجع .

١- شرح التجريد : ٣٨٦ / المقصد الخامس / مبحث الإمامه .

٢- المحلى ، لابن حزم ٣ : ١٦٠ / المسأله ٣٣١ ، الأحكام ، لابن حزم ٤ : ٥٩٣ / فصل فى إبطال قول من قال : الإجماع هو إجماع أهل المدينه .

٣- من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٨٧ / ح ٨٩٠ وعنه فى وسائل الشيعه ٥ : ٤١٨ / باب فى كنيه الأذان والإقامه وعدد فصولهما / ح ٦٩٧٣ .

٤ - الصلاة على الميت :

يختلف بنو عليّ مع الآخرين في عدد التكبيرات على الميت ، فهم يؤكّدون على أنّها خمس تكبيرات ، أما عمر فقد جمعهم على الأربع ، لما كانوا يختلفون فيه !

فقد جاء في مقاتل الطالبين :

حدّثني يحيى بن عليّ ، وغير واحد ؛ قالوا : حدّثنا عمر بن شبّه ؛ قال : حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن أبي الكرام الجعفرى ؛ قال :

١ - صلّى إبراهيم بن عبدالله بن الحسن على جنازه بالبصره ، فكثير عليها أربعاً .. فقال له عيسى بن زيد : لمّ نقصت واحده ، وقد عرفت تكبير أهلك؟

قال : إن هذا أجمع للناس ، ونحن إلى اجتماعهم محتاجون ، وليس في تكبيره تركتها ضرر إن شاء الله .

ففارقه عيسى واعتزله ؛ وبلغ أبا جعفر [أى المنصور] فأرسل إلى عيسى يسأله أن يحدّل الزيدية عن إبراهيم ، فلم يفعل ، ولم يتم الأمر حتّى قتل إبراهيم ، فاستخفى عيسى بن زيد ؛ فقبل لأبي جعفر : ألا تطلبه ؟

فقال : لا والله ؛ لا أطلب منهم رجلاً بعد محمّد وإبراهيم ، أنا أجعل لهم بعد هذا ذكراً (١) .

في النصّ المذكور عدّه أمور ينبغي التدبّر فيها :

أ - لمّ نقصت واحده ، وقد عرفت تكبيره أهلك :

ب - إنّ هذا أجمع للناس ، ونحن إلى اجتماعهم محتاجون ؟

١- أنظر : مقاتل الطالبين ٢٢٣ ، ٢٦٨ ، ولم يقبل الاصفهاني بأن عيسى فارق إبراهيم ، أنظر صفحته ٤١٣ من مقاتل الطالبين .

ج - ليس في تكبيره تركتها ضرر إن شاء الله ؛ ففارقه عيسى واعتزله .

د - بلغ أبا جعفر ، فأرسل إلى عيسى يسأله أن يخذل الزيديه عن إبراهيم ؛ فلم يفعل ، ولما قتل إبراهيم ، اختفى .

ويؤيد موقف عيسى الفقهى ما جاء في مسند الإمام زيد أيضا :

٢ - حدّثني زيد بن عليّ ، عن أبيه ، عن جدّه عليّ (رضى الله عنهم) في الصلاة على الميت ؛ قال : تبدأ في التكبيره الأولى : بالحمد والثناء على الله تبارك وتعالى ؛ وفي الثانية : الصلاة على النبي ؛ وفي الثالثة : الدعاء لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات ؛ وفي الرابعه : الدعاء للميت ، والاستغفار له ؛ وفي الخامسه : تكبير ثم تسلّم ((١)).

٣ - وما أخرجه أحمد في مسنده ، عن عبدالأعلى ؛ قال : صلّيت خلف زيد ابن أرقم على جنازه ، فكبر خمسا ..

فقام إليه أبو عيسى - عبدالرحمن بن أبي ليلى - فأخذ بيده فقال : نسيت !؟

قال : لا ؛ ولكنّي صلّيت خلف أبي القاسم خليلي عليه السلام ، فكبر خمسا ، فلا أتركها أبداً ((٢)).

٤ - روى البغوي من طريق أيوب بن النعمان ، عن زيد بن أرقم، مثله ((٣)).

١- مسند الإمام زيد بن علي : ١٦٨ .

٢- مسند أحمد ٤ : ٣٧٠ / ح ١٩٣١٩ ، والمعجم الأوسط ٢ : ٢٢٨ / ح ١٨٢٣ ، المعجم الكبير ٥ : ١٩٩ / ح ٥٠٨١ وقد روى هذا الخبر عن زيد بن أرقم من عدة طرق ، فقد رواه أيوب بن النعمان ، وأيوب بن سعيد بن حمزه ، ومرقع التميمي ، وأبو سلمان كلهم عن زيد بن أرقم ، أنظر : سنن الدارقطني ٢ : ٧٣ / الباب ٥ / ح ٥ ، ٦ ، ٨ ، والمعجم الكبير ٥ : ١٩٩ / ح ٥٠٨١ ، ومسند أحمد ٤ : ٣٧١ / ح ١٩٣٣١ .

٣- أنظر الاصابه ٣ : ٤٨ / ترجمه ٣١٣٢ لسعد بن بجير .

٥- وأخرج الطحاوي بسنده ، عن يحيى بن عبدالله التميمي ؛ قال : صلّيت مع عيسى - مولى حذيفه بن اليمان - على جنازه ، فكبر عليها خمسا .. ثم التفت إلينا ؛ فقال : ما وهمت ، ولا نسيت ، ولكني كبرت كما كبر مولاي ، وولي نعمتي - يعني حذيفه بن اليمان - صلّى على جنازه ، فكبر عليها خمسا ، ثم التفت إلينا ، فقال : ما وهمت ، ولا نسيت ، ولكني كبرت كما كبر رسول الله (١) .

وبعد هذا فقد وقعت على بعض الأخبار الواردة عن ولد علي وأنهم كانوا لا يكبرون على الميت إلّا خمسا ! وقد جاء في مقاتل الطالبين : أنّ الحسن بن علي صلّى على الإمام علي ، وكبر خمس تكبيرات (٢) .

ولا يخفى عليك بأن الدسّ ، ووضع الأحاديث المعارضة المختلفه هي من صنيعه الأمويين ، لكي يتمكنوا من تضعيف روايات السنّه الصحيحه أمام السواد الأعظم من هذه الأمة الممتحنه !

إنّ مواقف أهل البيت المسطره على صفحات التاريخ لتدلّ ، بكلّ وضوح ، على أنّ أصولهم واحده واتجاههم واحد ، وأنّهم ما حادوا يوما عن منهج علي بن أبي طالب ؛ الذي هو التجسيد الحقيقي لما أراده رسول الله صلى الله عليه وآله ويّنه فعلاً وقولاً وتقريراً وان ما ذكرناه نماذج تطبيقيه للفكره ويمكن للباحث أن يضيف إليها مسائل أخرى مثل ارسالهم الايدي وعدم قبضها ، وعدم قولهم آمين في الصلاه وأمثالها .

أنّ ظاهره التشكيك في فقه العلويين ، ونقل المتناقضات عنهم ، ما هي إلّا

١- شرح معاني الآثار ١ : ٤٩٤ ، مسند أحمد ٥ : ٤٠٦ / ح ٢٣٤٩٥ ، مجمع الزوائد ٣ : ٣٤ / باب القيام بالجنازه .

٢- مقاتل الطالبين : ٢٦ ، وكذا في درر الأحاديث النبويه بالاسانيد الجيوئيه : ٢٢ ، ٩٣ .

حكوميه قد وضعت لبنه أساسها الحكومه الأمويه ، وسارت على منوالها الحكومه العباسيه ، كما سنين آفاق هذه العمليه ، فيما بعد .

استبان من هذا كله أنَّ فقه الإمام زيد لا يتعد عن فقه عبدالله بن الحسن ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق ، بل كلهم سليل بيت النبوه ، وأبناء عليّ والزهراء ، وأنَّ الارتباط والانتلاف الديني ملحوظ بينهم ، وقد وقفت على بعض النصوص الداله على ذلك .

فلو كان مذهب زيد غير مذهب الباقر والصادق ، لما ترجموا عليه ، ولما كان يُذكر بتلك الجلاله في كتب الرجال عند الشيعه ، ولما قالوا عنه بأنَّه يعرف ناسخ القرآن من منسوخه ، وأنَّه سيّد أهله ، وامثالها الكثير وكذا الحال بالنسبه إلى بني الحسن ، فقد دعا الإمام الصادق لهم وهملت عيناه بالدمع لما راه وأهل بيته يخرج بهم في محامل(١) .

وكل من يلاحظ في سند الصحيفه السجديه يدرك هذه الحقيقه باوضح معالمها ؛ إذ الصحيفه الموجوده عن عبدالله بن الحسن هي كالموجوده عند الإمام الصادق لقول الراوى : « فنظرت وإذا هما أمر واحد ولم أجد حرفا منهما يخالف ما في الصحيفه الأخرى» .

أجل كان هناك اتجاه ينسب الأقوال المخالفه لفقه الإمامين الباقر والصادق على لسان الإمامين زيد ويحيى وغيرهم ، وقد تأثرت الزيديه بهذه الأقوال وعملوا بها لعوامل كثيره ، وإليك أهم مبررات الخلاف بين البطينين :

مبشرات الخلف

اشاره

١ - سيطره الروح الثوريه على بنى الحسن والزبيديه .

٢ - محاوله الحكام إشاعه الفرقه بين صفوف الطالبين .

٣ - نجاح الفقهاء الآخرين فى احتواء الزبيديه .

أنا العامل الأول :

فهو سيطره الروح الثوريه على بنى الحسن وجماعه زيد ، واستغلال الحكام والمندسين هذه الروح لتشكيكهم فى أقوال الصادق وحمل وتفسير كلمات الإمام محمّد الباقر وجعفر بن محمّد الصادق لبنى الحسن على أنّها كانت بدافع الحسد والتنافس أو الخوف من القتال ، وما شابه ذلك !

لكن المدقق فى أقوال الباقر والصادق لا يستشم فيها شيئاً من هذا ؛ فأقوالهما لا تشير إلى تخطئتهم لقيام محمّد (النفس الزكيه) أو ثوره زيد بن على أو ... بقدر ما هى إيضاح وكشف وإخبار عن أنّ جهودهم ليست بمثمره ، لأنّ الظروف التى كانت سائده ، لا هى ظروف ثوره ولا الزمان زمان ثوره ، وهذا ما عرفه الأئمه بيصائرهم ، وما ورثوه عن آبائهم فى معرفتهم للوقائع والأحداث .

جاء فى مقاتل الطالبين ، عن ابن داحه : إنّ جعفر بن محمّد قال لعبدالله بن الحسن : «إنّ هذا الأمر ، والله ليس إليك ، ولا إلى ابنك ، وإنّما هو لهذا - يعنى السفاح - ثمّ هذا - يعنى المنصور - ثمّ لولده من بعده ، لا يزال فيهم حتى يؤمّر الصبيان ، ويشاوروا النساء» ..

فقال عبدالله : والله يا جعفر ؛ ما أطلعك الله على غيبه ، وما قلت هذا إلّا

حسد الابن!

فقال: «لا والله! ما حسدت ابنك، وإنَّ هذا - يعني أبا جعفر المنصور - يقتله على احجار الزيت، ثمَّ يقتل أخاه بعده بالطفوف، وقوائم فرسه في الماء».

ثمَّ قام مغضبا يجرُّ رداءه.. فتبعه أبو جعفر المنصور؛ فقال: أتدرى ما قلت يا أبا عبدالله!؟

قال: «إي والله أدريه، وإنَّه لكائن» (١).

ثمَّ قال الراوى: فلَمَّا ولى أبو جعفر الخلفه، سَمَّى جعفرا الصادق، وكان إذا ذكره قال: قال لى الصادق جعفر بن محمَّد كذا وكذا، فبقيت عليه (٢).

وقد جاء فى الاقبال للسيد ابن طاووس ما كتبه الإمام الصادق لعبدالله بن الحسن يعزيه عما صار إليه، وفيه: إلى الخلف الصالح والذريه الطيبه من ولد أخيه وابن عمه، أما بعد... (٣).

وبهذا يفهم أنَّ الاختلاف بين عبدالله بن الحسن، وجعفر بن محمَّد، لم يكن مذهبيًا، بل إنَّه ناشئ عن سوء فهم بنى الحسن والزيدية لمواقف الصادق، إذ أنَّ فى كلمه الإمام الصادق: «إلى الخلف الصالح» إشارة إلى كونه لم يحد عن الجاده؛

١- قال ابن خلدون فى مقدمته فى الفصل الثالث والخمسين ١: ٣٣٤ عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «وقد صحَّ عنه أنه كان يحذر بعض قرابته بوقائع تكون لهم، فتصحَّ كما يقول، وقد حدَّر يحيى - ابن عمه زيد - من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامه تقع لغيرهم فما ظنُّك بهم علما ودينا وآثارا من النبوه، وعنايه من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبه» أنتهى

٢- مقاتل الطالبين: ١٧٢ - ١٧٣.

٣- إقبال الأعمال ٣: ٨٣.

وكذا الأمر بالنسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين ، فقد جاء في تاريخ دمشق ، عن عمرو بن القاسم : إن جعفر بن محمد ذكر عمه زيدا فترحم عليه وقال : «وكان والله سيّدا ، لا والله ما ترك فينا لدينانا ولا آخرتنا مثله» (١).

وجاء في عيون أخبار الرضا : لما خرج زيد بن موسى بن جعفر على المأمون ، وظفر المأمون به ، عفا عنه لمكان الرضا منه ؛ فقال للرضا : يا أبا الحسن ؛ لئن خرج أخوك ، وفعل ما فعل ، فلقد خرج قبله زيد بن علي ، فقتل ، ولولا مكانك متى لقتله ، فليس ما أتاه بصغير .

فقال الرضا : «يا أمير المؤمنين ؛ لا تقس أخى زيدا إلى زيد بن علي ، فإنه من علماء آل محمد ، غضب لله ، فجاهد أعداءه حتى قتل في سبيله ؛ ولقد حدّثني أبي

١- تاريخ دمشق ١٩ : ٤٥٨ / ترجمه الإمام زيد بن علي ، بغية الطلب في تاريخ حلب ٩ : ٢٩٠ ، وجاء في «المخطط المقرئيه» ، عن جعفر بن محمد ، أنه قال لجماعه تبرؤوا من بيعه زيد بن علي : «برئ الله ممن تبرأ من عمي زيد» . وذكر ابن حجر في ترجمه حكيم بن عياش ، في الإصابه : جاء رجل إلى جعفر بن محمد الصادق ، فقال له : سمعت حكيم بن عياش ينشد الناس هجاء كم بالكوفه . فقال : «هل علقته منه بشيء ؟ فقال : سمعته يقول : صلبنا لكم زيدا على جذع نخله ولم نر مهديا على الجذع يُصلبُ وقشتم بعثمان عليا سفاهه وعثمان خير من علي وأطيبُ فرقع يديه وهما ترعشان ، وقال : «اللهم إن كان عبدك كاذبا فسلط عليه كلبك» .. فبعته بنو أمية إلى الكوفه ، فبينما هو يدور في سككها ، إذ افترسه الأسد ، وأتصل خبره بجعفر ، فخرّ ساجدا ثم قال : «الحمد لله الذي أنجزنا ما وعدنا» وقد روى عنه أنه قال : لعن الله قاتله وخاذله ، وإلى الله أشكو ما نزل بنا أهل بيت نبيّه بعد موته ، ونستعين به على عدونا وهو خير مستعان .

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ جَعْفَرًا يَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ عَمِّي زَيْدًا، إِنَّهُ دَعَا إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَلَوْ ظَفَرَ لَوْفِي بِمَا دَعَا إِلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَشَارَنِي فِي خُرُوجِهِ؛ فَقُلْتُ لَهُ: يَا عَمُّ إِنَّ رِضِيَّتَ أَنْ تَكُونَ الْمَقْتُولَ الْمَصْلُوبَ بِالْكَنَاسَةِ فَشَأْنُكَ» (١).

ففي قول الصادق إشارة إلى إخبار الرسول، وإخبار الإمام عليّ، والحسين بن عليّ، وغيرهم: «بأنّ رجلاً من ولده يصلب بالكناسه» (٢).

وحده المواقف الدينيه

أُتِّحَ مِمَّا مَضَى أَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ زَيْدٍ لَا يَخَالَفُ مَذْهَبَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ، وَكَذَا الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَنِي الْحَسَنِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ السِّيَاسِيَّةِ، إِذْ كَيْفَ يُمْكِنُ تَصَوُّرَ مَخَالَفَةِ زَيْدٍ لِأَخِيهِ الْأَكْبَرِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ، وَكِلَاهُمَا ابْنَا عَلِيٍّ بَنِي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَالْجَمِيعُ يَشْهَدُ بِفَضْلِهِمَا وَجَلَالِهِمَا وَقَدْرِهِمَا وَمَكَانَهُمَا مِنَ الْفِقْهِ وَالشَّرِيعَةِ!؟

فقد روى عن الإمام زيد أنه قال: «من أراد الجهاد فإلى، ومن أراد العلم فإلى ابن أخي» (٣).

كما حكى عن الإمام جعفر بن محمد الصادق قوله: «القائم إمام السيف،

١- عيون أخبار الرضا، للصدوق ٢: ٢٢٥ / الباب ٢٥ ح ١.

٢- أنظر الكافي، للكليبي ١: ٣٥٧ / باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامه / ح ١٦، عيون أخبار الرضا ٢: ٢٢٥ / الباب ٢٥ ح ٤.

٣- كفايه الأثر، للخزاز القمي: ٣٠٦ / باب زيد بن علي لم يدع الإمامه لنفسه، وعنه في بحار الأنوار ٤٦: ١٩٩ / ح ٧٣.

وجاء في كتب الزيدية: إن الإمام جعفر الصادق قال لعنه زيد - لما أراد الخروج من المدينة إلى الكوفة - : أنا معك يا عم .

فقال زيد : أو ما علمت أن قائمتنا لقاعدنا ، وقاعدنا لقائمتنا . فإذا خرجت أنا وأنت فمن يخلفنا في أهلنا فتخلف جعفر بأمر عمه زيد (٢) .

وهذا ما بيّن أنّ أهل البيت كانوا يواجهون الحكّام على الصعيدين العلميّ والسياسيّ . ومن المعلوم أنّ الاختلاف في المنهجية والأسلوب ، لا يعنى الاختلاف في العقيدة وأصول التشريع ؛ وكان أهل البيت من المعتقدين بضروره الحفاظ على كلا الأسلوبين في مجال تبيين الأحكام والسياسه ، من أجل استمرار المواجهه على مرّ الأيام .

وصحيح أنّ القيام والقعود خطّان متوازيان ، لكنهما يصبان في هدف واحد مشترك ، وهو دوام نهج السنّه النبويه ، ولهذا السبب نرى في تاريخ الشيعة تيارين حاكمين عبر جميع حقب تاريخهم ، التيار الثوريّ الرافض ، والتيار المنتظر المحافظ ، ومن التيارين السالب والموجب - كما يقول علماء الفيزياء - يحدث النور ، وهكذا الأمر بالنسبه للحركه ، فهي لا تنتج إلّا بتقدّم رجل وتأخير أخرى وكلاهما ضروريّ للتقدّم والسير . فصدور بعض النصوص عن الصادق في زيد أو غيره ، لا يعنى التشكيك في قيامه ، بل يرجح أن يكون صدور تلك الأخبار عنه عباره عن موقف تكتيكيّ اقتضته الظروف السياسيّه الخاصه آنذاك . ولأجل ذلك صحح رسول الله

١- أنظر : جهاد الشيعة ، للدكتور سميّه الليثي : ١٩٠ .

٢- رسائل العدل والتوحيد ، ليجي بن الحسن : ٨١ ، وأنظر : الإمام على الرضا ، للدكتور محمد ابن علي البار .

موقف الإمامين الحسن والحسين وقال عنهما إمامان قاما أو قعدا!

وعليه ، فوحده الفكر والمذهب والمنحى السياسى بين بنى الحسن والزيدية والجعفرية لا- انفصام لها ، إذ لو لم تكن كذلك ، لما رأينا يحيى بن عبدالله بن الحسن يخاطب جعفر بن محمد الصادق ب- «حبيبي» فقد جاء فى مقاتل الطالبين :

كان يحيى يسميه (أى الصادق) حبيبي ، وكان إذا حدّث عنه قال : (حدّثني حبيبي جعفر بن محمد) (١).

وكان الصادق قد أوصى إليه ، كما أوصى إلى ابنه موسى وأم ولد كانت عنده بأمر (٢)، ألا ترى أنّ هذه الكلمات تدلّ على وحده الهدف وتقارب الفكر والاستدلال؟

وإذا لم يكونا متحدين ، فكيف يولّى أبو السرايا : إبراهيم بن موسى بن جعفر اليمن ، وزيد بن موسى بن جعفر الأهواز (٣) ؟

وكيف يقف على بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين ، أمام الجعفرى صاحب البصره أيام المنصور (٤) ؟

وإذا لم يكونا على وفاق فى الأمر ، فبم نفسّر هذا الخبر :

حدّثنا إبراهيم بن إسحاق القطن ؛ قال : سمعت الحسين بن على (صاحب فخ) ، ويحيى بن عبدالله ؛ يقولان : «ما خرجنا حتّى شاورنا أهل بيتنا ، وشاورنا

١- مقاتل الطالبين : ٣٠٩ / فصل فى أيام الرشيد .

٢- المصدر نفسه .

٣- مقاتل الطالبين : ٣٥٥ / فصل فى أيام المأمون ، تاريخ الطبرى ٥ : ١٢٧ ، الكامل فى التاريخ ٥ : ٤١٨ / باب ذكر ظهور ابن طباطبا العلوى ، تاريخ ابن خلدون ٣ : ٣٠٤ .

٤- مقاتل الطالبين : ٣٥٥ .

موسى بن جعفر ، فأمرنا بالخروج» (١).

إذن الاختلاف لم يكن من قبل زيد بل كان من قبل المتأخرين عنه.

ولما جاء الجند برؤوس شهداء فخر إلى موسى والعباس ، وعندهم جماعة من ولد الحسن والحسين ، لم يتكلم أحد منهم بشيء إلا موسى بن جعفر ؛ فقال له : هذا رأس الحسين ؟

فقال : «نعم ؛ إننا لله وإننا إليه راجعون ، مضى والله مسلماً ، صالحاً ، صواماً ، قواماً ، أمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، ما كان في أهل بيته مثله» فلم يجيبوه (٢).

فإذا كانوا على اختلاف في الفقه - إلى ذلك التاريخ - ، فهل يمكن صدور مثل هذا النص من قبل الإمام موسى بن جعفر فيه ؟ وهل يمكن أن يقول يحيى بن عبدالله بن الحسن للصادق : «حبيبي» ؟

وكذا الحال بالنسبة للحسين بن عليّ ويحيى في قولهما : «ما خرجنا حتى شاورنا أهل بيتنا ، وشاورنا موسى بن جعفر ، فأمرنا بالخروج» ؟

وفي ضوء ذلك ، فما الفاصل بين ضوء بنى الحسن والزيدية إذن ؟ فهل كانا يمثلان خطين متضادين ، أم هما على وفاق فيه ؟

وهل أنّ ضوء بنى الحسين ، وزيد بن عليّ ، وعبدالله بن الحسن كان موافقا لوضوء عثمان بن عفان وعبدالله بن عمرو بن العاص والربيع بنت معوذ ، أم أنّهم كانوا يوافقون الناس في وضوئهم ويعتقدون بما حكاه عليّ بن أبي طالب وأوس بن أبي أوس وعبدالله بن عباس عن رسول الله ؟

١- مقاتل الطالبين : ٣٠٤ .

٢- مقاتل الطالبين : ٣٠٢ .

إنَّ المتَّبِعَ لموضوع الوضوء في كتب الحديث والرجال ليُقف على حقيقته قد تكون جليبه ، خلاصتها : أن بني هاشم لم يكونوا يمسحون على الخفَّين ، ولا يغسلون الرجلين ، بل يدعون الناس إلى مسح الأرجل ، وكانت لهم مواقف اعتراضيه على من نسب الغسل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، منها :

أ - اعتراض ابن عباس على الربيع بنت معوذ .

ب - كلام علي بن أبي طالب في الرحبه قاصداً به أصحاب الرأي ، وذلك بعد أن شرب فضله وضوئه وهو قائم ثم قال : «هذا وضوء من لم يُخْدِث» .

ج - اعتراض الإمام علي على أصحاب الرأي أيضاً بقوله : «لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدم أولى بالمسح من ظاهره ، إلّا إنى رأيت رسول الله تَوْضاً هكذا» .

د - ارسال الإمام علي بن الحسين السجاد ، عبدالله بن محمّد بن عقيل إلى الربيع بنت المعوذ لیسالها عما تحكيه عن رسول الله ، فقالت : جاءني ابن عم لك ؛ وتعني به ابن عباس وقد سألني عن وضوء رسول الله ... والذي سيأتي بعد قليل .

هـ - ما سيأتي في العهد العباسي من هذه الدرسة من أقوال الصادقين من آل رسول الله ، وأنهم عدّوا الغسل الثالث للأعضاء وغسل الرجلين بدعه وأنه ليس من فعل رسول الله ، معترضين على من يذهب إلى ذلك الرأي .

إذن ظاهره الغسل - كما عرفت - حكوميّه ، ولم تكسب شرعيتها من القرآن(١) ، لاعتراض ابن عباس على الربيع ، وقوله : «أبى الناس إلّا الغسل ، ولا أجد في كتاب الله إلّا المسح» ؛ وقول أنس بن مالك والشعبي وعكرمه

١- سيُضح لك ذلك أكثر في الجانبين الروائي والقرآني من هذه الدرسة .

وغيرهم : «نزل القرآن بالمسح» . وما إلى ذلك من النصوص التي سلف ذكرها .

أما الآن ، فمع نص آخر نستشف منه :

موقف علي بن الحسين في الوضوء :

اشاره

أخرج البيهقي في السنن الكبرى ، عن سفيان بن عيينه ؛ قال : حدَّثنا عبدالله بن محمَّد بن عقيل : أنَّ عليَّ بن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ لیسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذكر الحديث في صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، وفيه قالت : «... ثمَّ غسل رجله ...» ..

قالت : «وقد أتاني ابن عمِّ لك - تعني ابن عباس - فأخبرته ، فقال : ما أجد في كتاب الله إلَّا غسلتين ومسحتين» (١) .

في النص المذكور إشارات عديدة يهمننا منه أمور :

- ١ - صدور هذا النص في العهد الأموي ، إذ إنَّ عبدالله بن محمَّد بن عقيل قد توفي سنة ١٤٥(٢) ، وعلي بن الحسين سنة ٩٢(٣) ، وبه يكون عبدالله بن محمَّد قد ولد في العهد الأموي .
- ٢ - كون عبدالله بن محمَّد بن عقيل أصغر سنًا وموقعًا اجتماعيًا من علي بن الحسين ، لفارق الوفاة إذ عدَّ أصحاب الطبقات (٤) ابن عقيل من الطبقة الرابعة من التابعين ، وابن الحسين من الثانية .

١- سنن البيهقي الكبرى ١ : ٧٢ / باب قراءه من قرأ وأرجلكم نصبا / ح ٣٤٥ .

٢- تهذيب الكمال ١٦ : ٧٨ / الترجمة ٣٥٤٣ .

٣- مولد العلماء ووفياتهم ١ : ٢٢١ .

٤- أنظر على سبيل المثال : الطبقات الكبرى ٥ : ٢١١ ، تقريب التهذيب ١ : ٣٢١ / الترجمة ٣٥٩٢ .

٣- لا يعنى إرسال علي بن الحسين ابن عمه عبدالله بن محمد بن عقيل إلى الربيع لأجل الوقوف على حكم الوضوء ، إذ لا يعقل أن لا يعرف علي بن الحسين أو عبدالله - وهما ابنا رسول الله ، وعاشا فى بيت النبوه - حكم أمر عبادى ، يمارسه المسلم عدّه مرات فى اليوم ؛ ثم كيف يُعقل أن يكون علي بن الحسين وهو بهذا العمر لا يعرف الوضوء ، وأبوه الحسين بن علي ، وعماه الحسن وابن الحنفية ، أضف إلى ذلك كونه أحد أئمّه المسلمين ومن فقهاء المدينة وكبير أهل البيت !؟

فهل يمكن قبول كون الأمر تعليمياً ، وراوى الخير السابق ابن شهاب الزهرى يقول عنه : «ما كان أكثر مجالستى مع علي بن الحسين ، وما رأيت أحداً أفقه منه»(١)؟!

وحدّث عبدالله محمد القرشى ؛ فقال : كان علي بن الحسين إذا توضّأ اصفرّ لونه ، فيقول له أهله : ما هذا الذى يعتادك؟

فيقول : «أتدرون بين يديّ من أريد أن أقوم؟»(٢) .

فمن هذه حاله ، هل يصدّق أن لا يعرف حكم الوضوء ، فيرسل عبدالله ابن محمد بن عقيل إلى الربيع ليسألها عن وضوء رسول الله ، كى يأخذ منها !؟

ومن هو عبدالله بن محمد بن عقيل ؟ ألم يكن ابن زينب الصغرى - بنت علي ابن أبي طالب - وخاله ابن الحنفية و ... وهل يصدّق أن لا يعرف - مثل هذا - حكم الوضوء ؟

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٣٨٦ ، سير أعلام النبلاء ٤ : ٣٨٩ ، والبدايه والنهايه ٩ : ١٠٦ .

٢- الزهد لابن أبي عاصم : ٣٦٧ ، المجالسه وجواهر العلم ١ : ١٣٦ / الجزء ٦ / ح ٧٨٧ ، احياء علوم الدين ١ : ١٥١ الباب ١ فى فضائل الصلاه ، تاريخ دمشق ٤١ : ٣٧٨ / الترجمه ٤٨٧٥ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٣٩٠ / الترجمه ٤٠٥٠ .

فما الغايه من الإرسال والسؤال إذن ، إن صحّت الروايه ؟

من الجليّ أنّ إرسال عليّ بن الحسين ابن عمه عبدالله بن محمّد بن عقيل إلى الربيع وسؤالها عن الوضوء لم يكن استفهاميًا تعليميًا كما صوّره البعض ، بل هو استفهام إنكاريّ منهم عليّ ما تدّعيه ، ومعناه : كيف بنا - ونحن أهل البيت - لا نعرف ما تروينه عن رسول الله صلى الله عليه و آله !

ويتأكّد هذا المدعى بقولها له : «وقد أتاني ابن عم لك» ، وعدم بيانها لصفه وضوء رسول الله ، إذ إنّ موقف ابن عباس كان اعتراضيًا ، وكذا الحال بالنسبه إلى موقف عبدالله بن محمد بن عقيل .

هذا ، وإنّ عدم مجيء عليّ بن الحسين إليها ينهى بأنّه لا يريد أن يعطى وضوءها المشروعيّه بمجيئه إليها ، وأنّ إرسال عبدالله ، وهو يومئذٍ صغير السنّ ، يكتفى في التدليل على اعتراضهم على هذا الأمر .

وقد أراد البعض - بنقلهم روايه عن عبدالله بن محمّد بن عقيل ، عن الربيع ؛ بأنّه صلى الله عليه و آله : «مسح رأسه ، ومسح ما أقبل منه وما أدبر ، وصدغيه وأذنيه مرّه واحده» (١) - إثبات كون عبدالله من القائلين بالمسح الشموليّ في الرأس ، كما يقول بذلك الإمام مالك !

إنّ قول الربيع : «وقد أتاني ابن عمّ لك ...» ليشير بكلّ وضوح إلى معرفتها وتوجّدها لمعزى سؤال ابن عقيل وكونه استنكاريًا وليس حقيقيًا ، وهي بذلك أرادت أن تفهمه بأنّها ثابتة على رأيها على الرغم من عدم استساغّه العلويين لما

١- سنن الترمذى ١ : ٤٩ / باب ما جاء إنّ مسح الرأس مره / ح ٣٤ ، مسند أحمد ٦ : ٣٥٩ / ح ٢٧٠٦٧ .

قالتة ، هذا أولاً .

وثانياً : في سند هذه الروايه ، رجال أمويون غير معتمدين في السند كمحمد بن عجلان القرشي - مولى فاطمه بنت الوليد بن عتبة - الذي أغرق الرجاليون في مدحه !! حتى نقل عن أبنه عبدالله أنه قال : (حمل بأبي أكثر من ثلاث سنين) (١) !

ثالثاً : أن المنقول في حديث عبدالله بن محمد بن عقيل بن الربيع - في حكم الرأس - لا يرد في الموضوعات البياتي الأخرى المحكيه عن عثمان ولا عن غيره ، إلّا في أحد حديثي عبدالله بن زيد بن عاصم المازني وما حكى عن معاويه اجتهاداً!!!

وعليه ، فلا يمكن القول بأن ذلك كان سنّه متبعه يفعلها رسول الله صلى الله عليه وآله على نحو التشريع ، مضافاً إلى أنّ المروي عن جابر - بطريق عبدالله بن محمد بن عقيل - عن رسول الله أنه قال : إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه (٢) ؛ أو قوله : رأيت رسول الله يدير الماء على المرافق ... يؤكد حقيقته أخرى تخالف ما نسب إليه في المعاجم الحديثيه من إنه كان يتوضأ من المرفقين إلى رؤوس الأصابع ، لأن الذي يدير الماء على مرفقيه ، يعني أنه يريد البدء بها من هناك لا أنه يريد أن يغسلها مع المرفقين فقط ، ولأجل ذلك حدد الراوي فعل رسول الله وأنه إذا توضأ ادار على مرفقيه .

فقد يكون لأجل مواقف ابن عقيل نرى ابن سعد يذكر عبدالله بن محمد بن عقيل في الطبقة الرابعه ويقول عنه : (منكر الحديث ، لا يحتجون بحديثه ، وكان

١- تهذيب الكمال ٢٦ : ١٠٧ / ترجمه ٥٤٦٢ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ٣١٩ / ترجمه ١٣٥ .

٢- السنن الكبرى للبيهقي ١ : ٥٦ / باب إدخال المرفقين في الوضوء / ح ٢٥٩ ، سنن الدارقطني ١ : ٨٣ / باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله / ح ١٥ .

كثير العلم(١)).

قال الحسن بن علي الحلواني عن علي بن المدائني ، عن بشر بن عمر الزهراني : (كان مالك لا يروى عنه)(٢).

وقال يعقوب بن شيبة ، عن علي بن المدائني : (لم يدخل مالك في كتبه ابن عقيل ولا ابن أبي فروه)(٣).

لماذا ؟ أعدم صدقه ، أم لمواقف الإمام مالك من العباسيين وعدم ارتضائهم للطالبيين ؟ أم لشيء آخر ؟!

ولماذا يترك ابن سعد حديثه مع شهادته بكثرة علمه ؟! وكيف يقيس ابن عقيل مع ابن أبي فروه الزنديق(٤) !!

وهل إنَّ عدم روايه مالك حديثا عنه دليل على ضعفه حقًا ؟ فلو كان كذلك فالإمام علي بن أبي طالب هو أول الضعفاء في منطق المدائني ومالك ومن يقول بهذا ، إذ ليس لعلي حديث في الموطأ ، وقد علل مالك فعله : بأنَّه لم يكن بالمدينه(٥) !!

وكيف نرى الإمام مالكا يستجيب للمنصور في كتابه الموطأ ، مع علمه

١- الطبقات الكبرى ١ : ٢٦٥ القسم المتمم / الترجمة ٤٥ ، وعنه في تهذيب الكمال ١٦ : ٨٠ / الترجمة ٣٥٤٣ .

٢- ضعفاء العقيلي ٢ : ٢٩٩ / الترجمة ٨٧٢ ، تهذيب الكمال ١٦ : ٨٠ ، تهذيب التهذيب ٦ : ١٣ .

٣- الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي ٤ : ١٢٨ / الترجمة ٩٦٩ ، تاريخ دمشق ٣٢ : ٢٦٢ / الترجمة ٣٥٢٠ ، وكذلك في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب .

٤- حسبما سيأتي الكلام عنه في المجلد الثاني ص ٢٠٦ ، فانتظر .

٥- أنظر : مقدمه موطأ مالك ، بقلم الدكتور محمد كامل حسين جك وغيرها .

بوجود من هو أعلم منه (١)؟!

وما يعنى كلام المنصور له : هل أخذت بأحاديث ابن عمر ؟

فقال : نعم .

فقال المنصور : خذ بقوله ، وإن خالف علياً وابن عباس (٢) !

هل هناك منهجان فى الحديث عن رسول الله ، يتزعم أحدهما ابن عمر وهوى الحكام ، والآخر عليّ وابن عباس ؟ وما دلالة مثل هكذا نصوص ؟ وهل تراه يضعف ابن عقيل حقاً ؟

فإن كان ضعيفاً وكذاباً عند الإمام مالك ، فكيف تأخذ المالكية إذْ بُحِدِيته فى مسح جميع الرأس بالخصوص وتترك أحاديثه الأخرى ؟! أنه تساؤل فقط ؟!

عود على بدء

نرجع إلى صلب الموضوع للتأكيد على وحده الطالبين فكرياً وفقهياً وسياسياً ، بعد ما عرفت اتجاه على بن الحسين وابن عقيل وابن عباس وعليّ بن أبى طالب فى الوضوء ، ومن خلاله يمكننا معرفة وضوء الإمام زيد بن عليّ بن الحسين ، وأنه لم يكن موافقاً للربيع ، وقد سردنا مواقف غيرهم من بنى هاشم كابن عباس ، آخذين ذلك عن آبائهم .

قال الشيخ أبو زهره فى كتابه «تاريخ المذاهب الإسلاميه» عن الإمام زيد : (... قد مات أبوه عام ٩٤ هـ - أى وهو فى الرابعه عشره من عمره - فتلقى الروايه عن أخيه محمد الباقر ، الذى يكبره بسنّ يسمح بأن يكون له أباً ، إذ إنّ الإمام

١- أنظر : المصدر السابق وغيره من كتب التراجم عن الإمام مالك .

٢- الطبقات الكبرى ٤ : ١٤٧ .

جعفر بن محمد الباقر كان في سنّ الإمام زيد رضى الله عنهم أجمعين .

وما كان من المعقول أن يجمع الإمام زيد وهو في سنّ الرابعة عشره كلّ علم أهل البيت ، فلا بدّ أن يكمل أشطره من أخيه ، الذى تلقى علم أبيه كاملاً . وقد كان الباقر إماماً في الفضل والعلم ، أخذ عنه كثيرون من العلماء ، ورووا عنه ، ومن هؤلاء أبو حنيفة شيخ فقهاء العراق . وقد نال الباقر فضل الإمامه العلميه حتّى إنّه كان يحاسب العلماء على أقوالهم وما فيها من خطأ وصواب... (١) .

والآن نتساءل :

كيف جاء هذا النقل عن الإمام زيد إذن ؟ وهل حقاً أنه حدّث أصحابه عن أبيه عن جدّه بذلك ؟ أم إنّ الأخبار تضافت عنه دون معرفه ملابسات الحكم الشرعى ؟! وإنّا بطرحنا العاملين الثانى والثالث - من أسباب اختلاف الطالبين - سنوضح جواب هذا السؤال وغيره إن شاء الله تعالى .

وأما العامل الثانى :

وأما العامل الثانى (٢) :

فهو محاوله الحكام إشاعه حاله الفرقة والخلاف بين الطالبين ، لتضعيفهم ثم احتوائهم فكرياً وسياسياً .

فقد مرّ بك خير ابن الحسن بن صالح بن حنّ مع يحيى بن عبدالله بن الحسن فى (المسح على الخفّ) ، وكيف كان يخالف يحيى فى أمره ، ويفسد أصحابه عليه ، كما فيه إشاره إلى أن يحيى بن عبدالله وغيره من أهل البيت كانوا لا يرون مشروعيه

١- تاريخ المذاهب الإسلاميه : ٦٥٣ .

٢- قد مرّت الإشاره إلى العامل الأول فيما مضى من هذا الكتاب فى صفحه ٣٢٥ تحت عنوان مبررات الخلاف .

الصلاه خلف الذى يمسح على الخفين ، وكذا لا يرون الاقتصار على التكبيره الرابعه فى صلاه الميت ، وإذا ظهر منهم ما يخالف مذهبهم فإنما جاء امتثالاً لأمر الرسول صلى الله عليه وآله بلزوم الحفاظ على وحده الصف الإسلامى وعدم الانشغال بجزئيات الشريعة ، ولا يدل موقفهم ذلك على كون هذا الفعل المأتى به هو سنّه رسول الله !

نعم ، إن ابن الحسن بن صالح بن حىّ كان يريد بئّ الفرقه فى صفوف أصحاب يحيى وإثارة المشاعر بقوله : (علام نقتل أنفسنا مع رجل لا يرى الصلاه معنا ، ونحن عنده فى حال من لا يرتضى مذهبه ؟) فالإمام يحيى لا يرتضى الصلاه خلفه لعدم رعايته لحقوق الإمره والاخوه وسعيه فى بئّ الفرقه بين المجاهدين .

وقد استغلّ ابن الحسن بن صالح الخلاف المذهبيّ فى إثارة هذه النعره بين صفوف الثوّار ، وهو ما كان يسعى إليه الحكّام ويبدلون من أجله الأموال .

وحكى يحيى بن عبدالله نضا آخر عن دور ابن حىّ التخريبيّ فى صفوف الثوّار ، فقال كما فى مقاتل الطالبين :

(... وأهديت إلىّ شاهده فى يوم من الأيام ، وعندى قوم من أصحابى فدعوتهم إلىّ أكلها ، فدخل (ابن حىّ) فى إثر ذلك ؛ فقال : هذه الإثره ! أتأكله أنت وبعض أصحابك دون بعض !؟

فقلت له : هذه هدّيّه أُهديت إلىّ وليست من الفىء الذى لا يجوز هذا فيه .

فقال : لا ؛ ولكنك لو وليت هذا الأمر لاستأثرت ولم تعدل(١١) . وأفعال تخريبية أُخرى له تشابه مثل هذا من الاعتراض .

وجاء في مقاتل الطالبين كذلك : إن إدریس بن عبدالله بن الحسن أفلت من وقعه فخرج وكان الرشید يتابع خبره ، فلما بلغه أنه قدم مصر متوجهاً إلى إفريقيه ، غم كثيراً لعدم إمكانه القبض عليه ، فشكا ذلك إلى يحيى بن خالد ؛ فقال : أنا أكفيك أمره ، ودعا سليمان بن جرير الجزري ، وكان من متكلمي الزيدية البترية ، ومن أولى الرئاسة فيهم ، فأرغبه ووعدته عن الخليفة بكل ما أحب ، على أن يحتال لإدریس حتى يقتله ، ودفع إليه غاليه مسمومه ، فحمل ذلك وانصرف من عنده ، فأخذ معه صاحبا له ، وخرج يتغلغل في البلدان حتى وصل إلى إدریس بن عبدالله ، فمتم إليه بمذهبه ؛ وقال : إن السلطان طليبي لما يعلمه من مذهبي فجتتك ، فأنس به واجتبه ، وكان ذا لسان وعارضه ، وكان يجلس في مجلس البربر فيحتج للزيدية ويدعو إلى أهل البيت كما كان يفعل ، فحسن موقع ذلك من إدریس إلى أن وجد فرصة لإدریس ؛ فقال له : جعلت فداك ، هذه قارورة غالية حملتها إليك من العراق ليس في هذا البلد من هذا الطيب شيء ؛ فقبلها وتغلل بها وشتمها وانصرف سليمان إلى صاحبه ، وقد أعد فرسين ، وخرجا يركضان عليهما .

وسقط إدریس مغشياً عليه من شدته السم ، فلم يعلم من بقره ما قصته ، وبعثوا إلى راشد مولاه ، فتشاغل به ساعه يعالجه وينظر ما قصته .

فأقام إدریس في غشيته هاتيه نهاره حتى قضى عشياً ، وتبين راشد أمر سليمان فخرج في جماعه يطلبه ... الخبر (١) .

كانت هذه إحدى طرق التصفيه الجسدیه عند الحكام ، وقد وقفت على

أُسلوبهم وكيفية استغلالهم المذهب كسلاح ضدَّ الطالبين ، وأنَّ سليمان بن جرير مع كونه من متكلمي الزيدية البترية وأولى الرئاسه فيهم ، تراه يدخل ضمن المخطَّط ، وأنَّ جملة سليمان : (إنَّ السلطان طلبني لما يعلمه من مذهبي) فيها إشارة إلى أنَّ فقه الطالبين هو غير فقه السلطان وأنَّ الحُكَّام استخدموا الشريعة لصالح السياسة ليتعرَّفوا على الطالبين وفق ما يؤدُّونه من العبادات !

ومن خلال موقف سليمان نصل إلى أنه كان من المندسين الفكريين في صفوف الزيدية ، ومن ثمَّ استخدمه السلطان للغدر والخيانة للطالبين .

وبهذا ، تجلى لنا أن الحُكَّام قد اتَّبَعوا طرقا لاحتواء الزيدية ، منها :

١ - دسَّ علماء السوء بين صفوفهم ، وكانت مهمتهم : محاوله إبعاد الفصائل الثورية الزيدية عن فقه علي بن أبي طالب .

٢ - بثَّ النزعات المذهبية بين صفوف الزيدية .

٣ - محاوله خلق فجوه خلاف بين الطالبين وغيرهم ، وسواها الكثير .

أما العلويون فكانوا - بقدر المستطاع - يسعون للمحافظة على وحدتهم سياسيا وفكريا ، ممَّا دعا المنصور لأن يعتب على الزيدية لتعاونهم مع بنى الحسن بقوله : (مالي ولأبني زيد ! وما يتقمان علينا ؟ ! ألم نقتل قتله أبيهما ونطلب بثأره ونشفي صدورهما من عدوِّهما) (١) ؟!

وكيف لا يتقمن على العباسيين وهم يرون بأنَّ أعينهم ذلك الدور التخريبي الذي يمارسونه ضد المسلمين والذي فاق دور وممارسات الأمويين حسه وحقدًا !

وأما العامل الثالث :

فهو احتواء بعض الفقهاء لثورته زيد بن علي .

من المشهور في كتب التاريخ أن الإمام أبا حنيفة النعمان بن ثابت كان من المؤيدين للثورات العلوية ، كثوره زيد بن علي بالكوفة ، ومحمد النفس الزكية في المدينة ، وأخيه إبراهيم في البصرة ، وكان من الداعين للخروج على السلطان الفاسد .

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه المواقف في نفوس المجاهدين مِمَّا يُولِّد لديهم حالة من التعاطف مع الإمام أبي حنيفة ، مضافا إلى أن أصول فقه أبي حنيفة كانت توافق الرأي وترسم وفق القياس ، وأنه كان يجادل مخالفيه الفقهاء ، ويبيِّن لهم وجوها من الرأي ممَّا كان يعجب كثيرا من الناس ، هذا من جهه .

ومن جهه ثانيه ، كان الإمام أبو حنيفة يعيش في الكوفة ، ويرى أن غالب أهلها علويون فكرا ، فكان عليه أن يتسلح بسلاح الحديث والمأثور إلى جوار ما يحمله من الاستدلال والرأي فمن جهه كان يعرف ما جرى على الحديث من قبل الحكام ، ومن جهه أخرى يحتاج إلى الحديث الصحيح ، فذهب إلى المدينة للاستزاده من الحديث الصحيح = حديث محمد الباقر وجعفر الصادق لتقوية مكانته الاجتماعيه في الكوفة أكثر من ذي قبل .

قال المستشرق رونلديسن : إنَّ الشيعة كانوا يحترمون ويجلّون أبا حنيفة لصلاته الودّيه بالإمام جعفر الصادق ، وقد ازداد إعجابهم به حينما قال عن العباسيين : إنَّهم لو أرادوا بناء مسجد وأمروه بإحصاء الأجر فإنَّه لا يفعل ، لأنَّهم

فاسقون ، والفاسق لا يتولى الإمامه (١).

أما الإمامان الباقر والصادق فكانا يتخوفان على شيعتهم من الإمام أبي حنيفة وما يطرحه من اراء فقهيه وعقديه وأشاروا عليهم بالحيطه والحذر من آرائه لمخالفتها أصول مدرستهم (مدرسه السنه والتجيد) بل ولموافقته اجتهاد الإمام أبي حنيفة للرأى والقياس ، فى حين يرى أهل البيت أن دين الله - أى التشريع - لا يقاس بالعقول (٢).

هذا ، وإن القول بالرأى لا يدل على كون قائله من المتأثرين بالحكومه قطعاً ، أو أنه من أتباع السياسه الأمويه ، بل أن الفقيه قد يوافق السلطان فى رأيه وقد لا يوافق ، ومن ذلك ما قلناه فى مسأله الوضوء العثماني ، فإنّ ذهاب أبي حنيفة إلى وضوء عثمان لا يعنى أنه قالها سياسيا ، بل أنّه قد يكون تبني هذه الوجهه لموافقته للأصول التى رسمها لنفسه وبنى عليها فقهه .

وعليه ، فإنّ توافق الآراء بين أبي حنيفة والحكومه لا يعنى أنه قالها ارضاءً للأمويين أو العباسيين ، فقد يكون حبا بعثمان واعتقادا بصحة صدور تلك الروايات عن رسول الله ، وقد عرف عن الإمام أبي حنيفة أنه كان الوحيد - فى الكوفه - الذى يترحم على عثمان بن عفان (٣) .

ولنوضح ما قلناه بتقرير آخر :

١- عقيدته الشيعه : ١٤٣ .

٢- أنظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٤٠ - ٦٠ .

٣- ويؤيد ذلك ما رواه ابن عبدالبر عن سعيد بن أبي عروبه ، قال : قدمت الكوفه فحضرت مجلس أبي حنيفة فذكر يوماً عثمان بن عفان فترحم عليه . الإنتقاء فى فضل الثلاثه الأئمه الفقهاء : ١٣٠ ، وأنظر : تاريخ المذاهب الاسلاميه : ٢٦١ أيضا .

مضى على الوضوء العثماني إلى أيام ثوره زيد بن علي ما يتخطى القرن من الزمن ، فلا يعقل أن لا يترك هذا الوضوء بصماته على الحديث ومواقف التابعين والفقهاء ، مع ما عرفت من سعي الحكومه في تبين فقه الخليفه عثمان ونشر آرائه ، مضافا إلى أن مدرسه عثمان في الوضوء كانت تبني على الرأي والاستحسان . وهذه الرؤيه كانت تتحد في بعض أصولها مع فكر الإمام أبي حنيفه ، فذهاب أبي حنيفه إلى الوضوء الثلاثي الغسلي إنما جاء لاعتقاده بصحة تلك الأحاديث المنقوله وموافقته لأصول مذهبه وليس لتأثره بالاتجاه الحكومي السائد آنذاك ، إذ إنه قد حضر عند عطاء بن رباح في مكه ، ونافع مولى ابن عمر في المدينه ، وأخذ عن عاصم بن أبي النجود ، وعطيه العوفي وعبدالرحمن بن هرمز مولى ربيعه بن الحارث ، وزيد بن علاق ، وهشام بن عروه وآخرين ، وغالب هؤلاء كانوا يتحدون في الفكر والآراء ، فإنه قد تأثر بهؤلاء وما رووه من أخبار في الوضوء الغسلي وأمثاله .

وعلى هذا ، تكون الزيديه قد تأثرت بالفقه الحنفي للعلاقات والمواقف التي وقفها الإمام لهم ، فإنهم قد تمسكوا بالفقه الحنفي وتركوا ما كان رسمه لهم زيد من فقه آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وذلك لعاملين :

١ - خلؤ الكوفه من علماء الزيديه - بعد استشهاد الإمام زيد - وانشغال الطالبين بمقارعه الظالمين ، وبذلك تهيأت الأرضيه لأبي حنيفه لاحتوائهم فقهيا لقربه إليهم مكانيا وسياسيا .

٢ - ابتعادهم عن فقهاء الطالبين الموجودين في المدينه ، كعبدالله بن الحسن ، وجعفر بن محمد الصادق ، وسعي المندسين في صفوف الثوار لبث روح الفرقة

بين صفوفهم ، وإشاعه كون عبدالله بن الحسن ليس بفقيه ولا يجوز الرجوع إليه، وأنَّ جعفر بن محمّد لا يمكن الأخذ عنه لتفاعسه عن الجهاد مع زيد ، وما شاكل ذلك من الشبهات ، كل ذلك ليحصروا الأخذ في الإمام أبي حنيفة .

وقد ثبت في علم الاجتماع أنَّ الخلاف بين الأقارب - سواء في العقيدة أو النسب - يكون أكثر وضوحاً من الخلاف بين الأبعد ، فلو لحظنا - مثلاً - الخلاف بين الشيعة والسنيّة - في العقائد وغيرها - لرأينا يشغل كثيراً من وقت المسلمين مع تقارب نظريتهم واستقنائهم من أصول واحده وأتجاههم في كثير من المبادئ والأصول ، في حين لا نرى مثل هذه المواجهه بين المسلم وبين اليهودي أو المسيحي مع اختلافهم معهم في أكثر من أمر ؛ وهكذا الأمر بالقياس إلى الخلاف بين الأبعد .

ولمّا كان الفقه الزيدي يستوحى فقهه من العتره ، وأنَّ الإمام جعفر بن محمّد الصادق هو ابن أخ الإمام زيد بن عليّ ، فإنَّ المندسين بين صفوف الزيديه يسعون لتكدير الموقف بين الزيديه والجعفرية عن طريق رفع مستوى التوقعات وطرح بعض الشبهات ، ليعيدوا أنظار الزيديه عن أعلام الطالبين في المدينة ، حتى يسهل الالتفاف حولهم لاحتوائهم فكرياً .

وبهذا قد تبين أنَّ القريب دوماً يتوقّع من قريبه - أكثر من البعيد أو المختلف معه - أن يؤازره وينصره ، وأن يسير معه ، وحينما لا يلمس هذا التعاون - رغم ما بهذا من مسوغات وأدله - نراه يتعد شيئاً فشيئاً عن قريبه ، ولربّما بلغ به الأمر إلى أن يجعله في ضمن أعدائه ومناوئيه ، وخصوصاً إذا لحظنا بُعد المسافه بين الكوفه والمدينه ، ووجود أعلام كالإمام أبي حنيفة في الكوفه ! يحركون الضمير الشيعي بما يريدون !

ولأجل كل هذا، نرى بصمات الفقه الحنفى ظاهره على الفقه الزيدى، ويمكننا أن نعدّ أكثر من ثلثه مأخوذاً عن الإمام أبي حنيفة، وقد أكد هذه الحقيقة الشيخ محمد بخيت - مفتى الديار المصرية في أوانه - في تقريره لمسند الإمام زيد بن علي، بقوله:

أما بعد، فإنني اطّلت على هذا المجموع الفقهي الذي جمعه الإمام عبدالعزيز بن إسحاق، المنسوب بالسند الصحيح إلى الإمام الشهيد زيد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه، صهر الرسول وزوج البتول بضعة الرسول صلى الله عليه وآله، وقرأته على رايه حضره الأستاذ الشيخ عبدالواسع، فوجدته مجموعاً جمع من المسائل الفقهيّة والأحكام الشرعيّة ما هو مدلل عليه بالآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة، وهو موافق في معظم أحكامه لمذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وحيث إنّ مذهب الزيدية في العلوم الشرعيّة لم يشتهر في الديار المصريّة... (١).

وعلى هذا، يحتمل أن يكون مجيء الإمام أبي حنيفة إلى المدينة - مضافاً إلى تقوية مكانته الاجتماعيّة في الكوفة - إنّما كان لاختراق الشيعة والفكر الشيعي .

أمّا حيطه الإمام جعفر بن محمد الصادق وتركيزه على الأخذ بالمأثور وترك الرأي والقياس وتنظيمه لحلقات الدرس وإعداده رجالاً في أمور العقيدة والتفسير والفقه والمناظرة وقوله: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى

١- من مقدمه مسند الإمام زيد بن علي: ٣٦، وحكي المامقاني في تنقيح المقال ١: ٣٣٦ عن الوحيد البهبهاني في ترجمه الحسين بن علوان: إنّ الزيدية في الفروع مثل العامه .

يتفقوا^(١)، وتأكيداً على الفقه على وجه الخصوص فإنه أحبط بادره الإمام أبي حنيفة في محاوله اختراقه للفقه الشيعي، بخلاف الزيدية الذين انشغلوا بالحرب والكفاح المسلح وعدم وجود أئمة من أهل البيت بينهم مما أدى إلى خلق فجوة وفراغ فقهي عندهم، اضطرتهم إلى الالتجاء لفقه أبي حنيفة.

١- المحاسن، للبرقي ١: ٢٢٩ / ح ١٦٥ وعنه في بحار الأنوار ١، ٢١٣ / ح ١٢.

بين وضوء زيد ووضوء الزيديه

اشاره

وعلى هذا فالوضوء المتداول بين الزيديه اليوم لم يكن وضوء الإمام زيد بن علي ، إذ إنَّه ليس بوضوء أخيه وأبيه علي بن الحسين ، وليس بوضوء جدّه علي بن أبي طالب ، وليس بوضوء أخيه الباقر ، ولا ابن أخيه الصادق ، وليس بوضوء ابن عمّه عبدالله بن محمّد بن عقيل ، ولا هو وضوء عبدالله بن عباس وغيرهم من الطالبيين فقد شكك الكثير في نسبه مسند الإمام زيد إليه رحمه الله ، بل هو وضوء الإمام أبي حنيفه وفق ما ثبت عنده من الأصول والمباني ، ومثل هذا الحكم الشرعي تراه كثيرا في فقه الزيديه . وقد عزي محقق مسند الإمام زيد سبب كل ذلك إلى ظلم الأمويين ، فمما قاله - نسا برغم بعض الهنات في الأسلوب - :

ومما جرى عليه الناس ولم يعرفوا سبب ذلك هو عدم ذكر آل رسول الله صلى الله عليه وآله في الكتابه في كتبهم في الصلاه . وسبب عدم ذكرها أن الأمويّه شدّدت في ذكر الآل كما هو مشهور من قتلهم وتشريدهم في البلاد ، حتى إنّ الحجاج منع من التحديث عن عليّ كرم الله وجهه ، حتى كان الحسن البصرى وجماعه من التابعين إذا رووا حديثا وكانوا في الجوامع لم يقدرُوا أن يصرّحوا بذكر عليّ خوفا من سيف الحجاج ، فكانوا يقولون : وعن أبي زينب عن النبيّ صلى الله عليه وآله فجري الناس على ذلك من عدم ذكر الآل ، والآن بحمد الله زال . المانع وذلك الزمن المخوف ، والآن كتبُ الهند وبعض الكتب المصريه الحديثه وأمثالها الذين أهلها متنوّرون ، صاروا

يذكرون الآل في الصلاة بعد ذكر النبي فيجعلونها من جملة الصلاة ، والصلاة على النبي التي لا يذكر فيها تسمى الصلاة البتراء المنهية عنها كما في الحديث : «لا تصلوا على الصلاة البتراء» .

قيل : «يا رسول الله ، وما الصلاة البتراء ؟

قال : «أن تصلوا عليّ ولا تصلوا على آلي» .

وأخرج الدارقطني والبيهقي في حديث : «من صلى عليّ ولم يصلّ على أهل بيتي لم تقبل منه» وأخرج مسلم وغيره... (١) .

وقال عبدالحليم الجندی في كتابه (الإمام جعفر الصادق) : ... وان مذهبه [أى أبي حنيفة] يقارب المذهب الزيدى أكثر مما يقارب المذهب الحنفي غيره من مذاهب أهل السنة كما قيل (٢) .

هذا ، ولو سلّمنا جدلاً بأن الإمام زيد بن عليّ كان قد توضأ وغسل رجليه - مع أنّا قد أوضحنا عدم وقوع ذلك - فهو لا يدلّ على مشروعية ذلك الفعل وكونه سنّة رسول الله ، إذ إنّ الإمام زيدا كان موقفه موقف الإمام العادل الذي يجب عليه التحلّي بجميع فضائل القائد المحنك العادل المجاهد ضدّ أتته الجور ، وأن يحذر كلّ الحذر من إشغال أصحابه في الجزئيات والفروع ، خوفاً من وقوع الخلاف بينهم ، واستغلال الأعداء هذا الخلاف للنيل منهم ، بل على الإمام أن يعمل لتوحيد الصفوف ، وقد التف بالفعل حوله أغلب الفرق الإسلاميّة ، حتّى المرجئه والخوارج .

١- مقدمه مسند الإمام زيد بن عليّ : ٣٤ .

٢- الإمام الصادق لجندی : ١٣١ .

فيحتمل أن يكون الإمام زيد قد أتى بالوضوء الغسليّ رعايه لحال غاليه الجند ولوحده الصفّ وإن كان لا يعتقد بمشروعيته ، تقديمًا للمهم على الأهم ، وقد لحظ مثل هذا الموقف في كلام إبراهيم بن عبدالله بن الحسن في الصلاة على الميت وقوله : (هذا أجمع لهم ، ونحن إلى اجتماعهم محتاجون ، وليس في تكبيره تركتها ضرر إن شاء الله) (١) وجاء مثله في كلام ابن مسعود وابن عوف وغيرهم من الصحابه الذين صلوا مع عثمان خلافا لما يعتقدونه .

كما صدر عن الإمام الصادق نصوص كثيرة في لزوم صلاحه الجماعه مع العامه رعايه للصفّ الإسلاميّ كقوله عليه السلام : «ومن صَلَّى معهم في الصفّ الأوّل كمن صَلَّى خلف رسول الله في الصفّ الأوّل» (٢) .

وقوله : «يا إسحاق ، أتصليّ معهم في المسجد ؟» .

قلت : نعم .

قال : «صلّ معهم ، فإنّ المصلّيّ معهم في الصفّ الأوّل كالشاهر سيفه في سبيل الله» (٣) .

وقوله : «إذا صلّيت معهم ، غفر الله لك بعدد من خالفك» (٤) .

تلخيص ما سبق

أنّ موقف الإمام زيد في الوضوء لا يمكن أن يخالف موقف جعفر بن محمّد

١- مقاتل الطالبين : ٢٤٨ .

٢- الكافي ، للكليني ٣ : ٣٨٠ / باب الرجل يصلّي وحده ثم يعيد في الجماعه / ح ٦ ، من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٢ / ح ١١٢٥ والمتن منه .

٣- تهذيب الأحكام ٣ : ٢٧٧ / ح ٨٠٩ ، وسائل الشيعة ٨ : ٣٠١ / ح ١٠٧٢٣ .

٤- من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٠٧ / ح ١٢١٣ ، وعنه في وسائل الشيعة ٨ : ٢٩٩ / ح ١٠٧١٨ .

الصادق وبنى الحسن ، بل إن فقه الجميع واحد كما رأيت دعوتهم وتأكيدهم على وحده الصف الإسلامى فى أمور متشعبه ومختلفه . وإنَّ الخلاف لو حدث بينهم فقد جاء تحت تأثيرات خاصه وفى العصور المتأخره ويمكن إجمالها فى النقاط التاليه :

١ - سيطره الروح الثوريه على بنى الحسن والزيديه وتأثرهم بأقوال المندسين بين صفوفهم وقناعتهم بتلك الشبهات ، مثل أنَّ جعفر بن محمد الصادق لا يجوز الأخذ بكلامه لعوده عن القتال مع زيد والنفس الزكيه و ...!

٢ - دور الحكام فى اتساع الفجوه بين الزيديه والإمام الصادق ، بل التمهيد وبصوره غير مباشره إلى الأخذ بفقه الإمام أبى حنيفه .

٣ - حصول فراغ فقهي فى الطائفه الزيديه - بعد مقتل الإمام زيد بن عليّ فى سنه ١٢٠ هـ - وعدم وجود امام لهم لمدّه تقارب الثلاثين عاما ، أى حتى عام ١٥٠ ، وهى المدّه التى استطاع الفكر الحنفى أن يخرق خلالها صفوف الفقه الزيدى .

كما قلنا بأنَّ تعلق الزيديه بفقه الإمام أبى حنيفه خضع لعاملين :

أ - قرب الإمام أبى حنيفه منهم مكانيا وسياسيا ، وتعاطفه مع المجاهدين منذ عهد الإمام زيد وحتى قيام محمد النفس الزكيه بالمدينه وأخيه إبراهيم بالبصره .

ب - عدم وجود فقيه من أهل البيت فى الكوفه ، وحتى لو حَسِبْنَا الإمام يحيى بن زيد هو الفقيه من أهل البيت ، فإنه لم يعيش إلَّا خمس سنوات بعد والده ، وقد خذلته الزيديه .

وإذا كنا نعد أحمد بن عيسى بن زيد من فقهاء الزيديه فى ذلك العصر فإنَّ جُلَّ فقه هذا الرجل مأخوذ من تلامذه الإمام أبى حنيفه .

وكذا الأمر بالنسبة إلى القاسم بن إبراهيم الرسى الحسى ، ويحيى بن الحسن ابن القاسم ، وغيرهم من أعلام العلويين .

والذى يؤكد حقيقته ما قلناه من تبدل الفقه الزيدى وبعده عن آراء الإمام زيد ، هو اضطراب مباني الفقه الزيدى اليوم ، فتراها ملققةً وخليطاً من مباني عدّه مذاهب وهذا ما يمكن للفقيه والاصولى أن يقف عليه من خلال نظره فى كتبهم المعتمده .

إلى هنا ننهى الكلام عن الموضوع فى العهد الأموى ، وننتقل إلى دراسه تاريخ الموضوع وملابساته حتى نهايه العصر العباسى الأول .

إشاره

طال العهد العباسي أكثر من خمسه قرون ، وقد حفل بأحداث سياسيّه وتيارات فكريّه وحرکه علميّه ، ومظاهر حضاريّه ، فلا نرى ضروره بهذه العجاله اعطاء صوره تفصيليّه وتقديم فكره شامله لها ، بل تقتصر في الكلام عن العهد العباسي الأول - أي من عام ١٣٢ لغايه ٢٣٢ - إذ أسست فيه غالب المذاهب الفقهيه الأربعة ، ونظرا لعنايه الحكّام بالجانب الثقافي والسعي في تدوين العلوم ، أحببنا تناول موضوع واحد من تلك المواضيع الكثيره المتشعبه وذلك لارتباطه ببحثنا هنا وبيحوتنا المستقبليه عن الفقه الكلامي المقارن ، ألا وهو :

الفقه ودور الحكام فيه

إشاره

المعروف عن الحرکه العباسيّه - في بدايه أمرها - أنّها كانت حرکه دينيه تدعو إلى (الرضا من آل محمّد) . وقد شمل هذا الشعار بالفعل جميع فصائل المعارضه الإسلاميّه ضد الأمويين ، إذ أنّه شعار جماهيري تبع من ضمير الأمة ، أدركته وتفاعلت معه ، منذ مقتل الحسين بن عليّ بكر بلاء وسبي نسائه إلى الشام ، وحتى سقوط الدوله الأمويّه .

فتراهم قد تسرّوا بغطاء (الرضا من آل محمّد) ليحزّفوا مسيره الثورة ويُرؤروا آمال الجماهير المؤمنه .

ولا شكّ أنّ الدعوه تحت هذا الشعار تعنى كون الأمر إلى آل البيت النبويّ ، وهم : عليّ وأبناؤه الميامين والمضطهدون في العهد السابق ، الذين تحمّلوا ألوان الأذى وأنواع الرزايا والمحن ، من سَم الحسن المجتبي ، وقتل الحسين الشهيد ، وسبّ عليّ بن أبي طالب .. وأنّ الدعوه تحت هذا الشعار تعنى أنّ الناس كانوا يدركون موضع أهل البيت ، بل يسعون إلى إيصال الحقّ لأهله .

غير إنّ بنى الأعمام - عندما وصل الأمر إليهم - قد قلبوا للعلويين ظهر المجرّ ، فسعو لتحريف معنى الآل والتأكيد على أنّ هذا اللقب والشعار كان لهم هم دون العلويين ، فأنهم المعنيون بآل محمّد ، ثمّ راحوا يعضدون مدّعاهم بالشاهد تلو الشاهد ، وقد رَغِبَ الحكّام الشعراء لنظم الشعر في ذلك فأخذت القصائد تنشد تلو القصائد(١١) .

ولا يخفى عليك بأن المسطور في التواريخ هو أنّ العباس بن عبدالمطلب - جدّ العباسيين الأول - وابنه عبدالله كانوا من الحماة والمدافعين عن عليّ بن أبي طالب بل من المصرحين بوصايه الرسول لعليّ بن أبي طالب . وقد تناقلت المصادر أنّ العباس بن عبدالمطلب قد تخلف عن بيعه أبي بكر(١٢) ، ولم يشارك في اجتماع

١- تاريخ بغداد ١٣ : ١٤٢ / الترجمة ٧١٢٧ لمروان بن سليمان بن أبي حفصه .

٢- أنظر تاريخ الطبري ٢ : ٤٤٨ وفيه : «قال رجل للزهرى : أفلم يبايعه على سته أشهر ؟ قال : لا ولا أحد من بني هاشم حتى بايعه عليّ» والعباس هو شيخ بني هاشم كما هو معلوم .

السقيفة ، بل بقي بجانب عليّ يجهزان الرسول حتّى واروه التراب(١) ، دعما لعليّ ، وكذا موقفه في الشورى(٢) .

وإنّما لا نرى ضروره في تفصيل هذه الأمور ونقتصر فيه على ما دار بين المهدي العباسيّ وشريك القاضي :

قال المهدي لشريك القاضي : ما تقول في عليّ بن أبي طالب ؟

قال : ما قال فيه جدك العباس وعبدالله .

قال : وما قال فيه ؟

قال : فأما العباس فمات وعليّ عنده أفضل الصحابه ، وكان يرى كبراء المهاجرين يسألونه عمّا ينزل من النوازل ، وما احتاج هو عليه السلام إلى أحد حتّى لحق بالله .

وأما عبدالله فإنه كان يضرب بين يديه بسيفين ، وكان في حروبه رأسا منيعا وقائدا مطاعا . فلو كانت إمامته على جور ، كان أول من يقعد عنها أبوك لعلمه بدين الله وفقهه في أحكام الله ، فسكت المهدي ، وأطرق ، ولم يمض بعد هذا المجلس إلّا قليلا حتّى عزل شريك(٣) .

١- طبقات ابن سعد ٢ : ٢٧٩ ، باب ذكر غسل رسول الله وتسميه من غسله ، وقد ذكر فيه اسم عليّ والعباس والفضل بن العباس ، وعقيل بن أبي طالب وصالح مولى رسول الله وشقران . وفي ٢ : ٢٩١ ، دخل حفرته صلى الله عليه وآله العباس وابناه الفضل وقثم وعليّ وفي ص ٢٩٨ من الطبقات ان العباس أرسل إلى أبي طلحه الأنصاري أن يلحد لرسول الله ، وأنظر تاريخ بن خلدون ٢ : ٤٨٧ ، سمط نجوم العوالي ٣ : ٥١٥ .

٢- طبقات ابن سعد ٢ : ٢٤٦ .

٣- تاريخ بغداد ٩ : ٢٩٢ / الترجمة ٤٨٣٨ لشريك بن عبدالله النخعيّ ، سمط النجوم العوالي ٣ : ٣٩٢ ، وفيات الأعيان ٢ : ٤٦٧ / الترجمة ٢٩١ .

يأخذنا هذا الواقع إلى تقصى حال الموضوع في هذا العهد وهل أنه تأثر بالسياسة أم بقي بعيداً عن التأثيرات الحكوميّة؟ وذلك بعد تقديمنا عرضاً تاريخياً للعهد العباسيّ الأول، ودور الحكام في حدوث المذاهب الفقهيّة ودعمهم لها، وما أصاب العلويين من الظلم، وأنه كان أضعاف ما أصابهم في عهد الأمويين، حتى قال الشاعر:

يا ليتّ جورَ بني مروان عاد لنا وليتّ عدلَ بني العباس في النار (١)

وكذلك:

تالله ما فعلت علوج أميّة معشار ما فعلت بنو العباس (٢)

ولعلّ فيما عرضناه ما يساهم في معرفه واقع الأمة الاجتماعيّ والسياسيّ، ويوقفنا على ملابسات اختلاف المسلمين في الأحكام الشرعيّة.

وإنّ الخوض في مثل هذه البحوث من شأنه أن يقدم للفقهاء والمحقّق الباحث ومن يُعنى بمسائل الخلاف بين المسلمين وغيرهم رؤيه دقيقه وتكشف عن أمور لم تُدرس من قبل في مجال الفقه والشريعة، مع أنّها بحوث كانت جديره بالدراسة قبل اليوم، وخصوصاً في الفروع الفقهيّة المختلف فيها بين الأمم. وإنّ محاولتنا في الموضوع هي خطوه أولى في هذا الباب، نأمل أن تتبعها محاولات أخرى من قبل الأعلام.

وإذ كانت هذه المحاولة - التي قدّمناها في الموضوع - هي حديثه عهد ولم يُقدّم فيها نموذج تطبيقيّ لحدّ الآن، كان التفصيل في بعض المجالات وخصوصاً تاريخ

١- الشعر لأبي عطاء السندی، أنظر: الأغاني ١٧: ٣٣٣، محاضرات الأدباء ١: ٢٢٣.

٢- سمط النجوم العوالي ٣: ٣٦٢.

حدوث المذاهب وبيان أسباب اختلاف المسلمين ضروريًا في غايه الضروره ، إذ لا يعقل أن يختلف المسلمون إلى هذا الحد في بيان حكم الله الواحد ، والمنزل في الكتاب المتفق عليه عند الجميع ، والمبين من قبل الرسول المعروف عند الجميع ثم إمكان تصحيح كلّ النقول عن صلى الله عليه وآله وذلك لقولنا : بعداله كل الصحابه ، أو قولنا بمعذوريه الأخذ بقول أى واحد من الصحابه ؛ لقوله صلى الله عليه وآله : (أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم).

بل كيف يصحّ الاختلاف في أمه هي خير الأمم لقوله تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ... } ورسول الله قد بين الأحكام لهم ، وهل هذا من الاجتهاد المحبوب أم المذموم ، والآن نعاود السؤال :

هل حقًا أن رأى الجميع حججه ؟ وكلّ القواعد المرسومه في الفقه هي قواعد صحيحه سديده تماما لا مجال فيها لخطأ أو اشتباه ؟!

أم إنَّ هناك بعض المفاهيم والرؤى حكوميه المنيع يجب التوقّف عندها ومعاوده النظر في ادلتها ؟! وهذا ما أريد توضيحه بقدر المستطاع في هذا القسم .

تغيير بعض المفاهيم الروائيه

هل يصحّ ما قيل عن اختلاف الأمه وأن هذا الاختلاف رحمه للمؤمنين ، لأنهم في الخيار : من أى مذهب شاؤوا أخذوا ؟!

وكيف يتطابق هذا المفهوم مع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله : (ستفترق أمتي إلى ثييف وسبعين فرقه فرقه ناجيه ، والباقي في النار(١)) ؟!

ومن هي تلك الفرقة الناجيه ؟

١- أنظر مسند الربيع ١ : ٣٦ / ح ٤١ ، سنن الدارمي ٢ : ٣١٤ / ح ٢٥١٨ .

وكيف تكون الفرقة الناجية واحده من بين الجميع ، ويكون عمل الجميع صحيحاً ؟ ولم لم يقل النبي صلى الله عليه وآله مثلاً : كلُّها ناجية وواحده في النار ؟!

أليس هناك تضارب بين هذه الروايات إن لم نقل التناقض ؟!

وما هو حكم الله الأحد والمنزل في الكتاب الواحد ؟

وهل حقاً أنّ مفهوم (اختلاف أمتي رحمه) هو ما قاله فقهاء العامه ، أم ما قاله الصادق من آل محمد - وهو في معرض جوابه عن اعتراض السائل - : إذا كان اختلافهم رحمه ، فاجتماعهم عذاب ؟!

قال جعفر بن محمد الصادق : ليس حيث ذهبت ويذهبون - يعني في تفسير هذا الحديث - إنما قصد رسول الله صلى الله عليه وآله اختلاف بعضهم إلى بعض ، يعني يسافر بعضهم إلى بعض وينظر إليه ويقصده لأخذ العلم عنه ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فُوقِهِ مَنَّهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ثم أضاف قائلاً : إنما أراد باختلافهم من البلدان ، لا اختلافاً في دين الله ، إنما الدين واحد ، إنما الدين واحد (١) .

وفي ضوء هذا التفسير نفهم بأن الله تعالى أرسل النبي صلى الله عليه وآله بوحده العقيدة لا للاختلاف فيها كما يريد الحكام ، وأن الآيات القرآنية تؤكد على الاعتصام بحبل الله ونبذ التفرق سواء في الفقه أو في العقيدة ، وتشير بوضوح إلى أنّ صراطه مستقيم لا التباس فيه ولا التواء ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾

١- أنظر : علل الشرايع ، للصدوق ١ : ٨٥ / الباب ٧٩ / ح ٤ ، ومعاني الأخبار : ١٥٧ / باب معنى قوله «اختلاف أمتي رحمه» / ح ١ ، وعنهما في وسائل الشيعة ٢٧ : ١٤١ / باب وجوب الرجوع في القضاء والفتوى إلى رواه الحديث من الشيعة ، ح ١٠ .

* وَلَا تَبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكَمِمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» (١١) .

بعض خيوط السياسة العباسية

اشاره

إنَّ الخلفاء في الفترة الأولى من العهد العباسي بالخصوص أخذوا يرسمون الخيوط العائنه لسياستهم المستقبلية في إبعاد بني عليّ وفاطمه وعزلهم إلى الأبد عن الجماهير المسلمه . وسمات ذلك المخطط كثيره ، نَقَدَم بعضها على نحو الإجمال :

١ - التأكيد على أنّ خلافة بني العباس كانت شرعيه ، وأنهم هم آل الرسول المَعْتَبَرين في الأحاديث النبويه الشريفه .

فالعباسيون كسبوا الشرف وأضافوا الشرعيه على ممارساتهم وتصحيح ادعاءاتهم الدينيه من تلك الأحاديث ، مدعين أنّهم يريدون تطبيق ما أمر به الرسول ، وإحياء سنته ودينه ، ولهذا تلقبوا بالقبائل تحمل هذا المعنى : الهادي ، المهدي ، الرشيد ، المنصور ، الناصر لدين الله ، المتوكّل على الله ، كي يحصنو بهذه الألقاب أنفسهم ويحجّبو الناس من نيزهم (٢) .

هذه القضايا كلّها تدلّ على أنّهم قد استخدموا الله والدين لخدمه أهدافهم السياسيه ، حتى نراهم يدعون بأنّ العمّ يحجّب عن الإرث ؛ لكي يجرموا أبناء فاطمه الزهراء بنت محمّد رسول الله من كلّ شيء ، ولكي يكون العباس بن عبدالمطلب - هو الوارث الشرعيّ ! ثم من بعده أبنائه !!

١- سورة الأنعام : ١٥٣ .

٢- قال ابن خلدون في مقدمته : ٢٢٨ ، فاستحدث لذلك بنو العباس حججا لاسمائهم الاعلام عن امتنانها في السنه السوقه وصونا لها عن الابتذال فلقبوا بالسفاح والمنصور والمهدي والهادي والرشيد إلى آخر الدوله ...

٢ - توسعه دائره النقاش العلمى بين الفقهاء وأولاد عليّ ، وتنظيم الحلقات العلميه بين المذاهب الكلاميه ؛ لتكثير الشبهات والتشكيك فى الإسلام ، لكى يخرجوا العلماء من أهل بيت النبوه وفقهاء بنى فاطمه ، ثم يسقطوهم اجتماعيًا وعلميًا وسياسيًا .

٣ - الدعوه إلى ترجمه كتب اليونان والهند والفرس وإدخال بعض علومهم كالفلسفه ضمن العلوم الإسلاميه ، مع ما تحمل من شبهات برهانيه عقليه للغرض السابق نفسه ، وإشغال أئمه المسلمين بإجابه تلك المسائل وإبعادهم عن معترك الصراع السياسى والكفاح المسلح ضد السلطه ، وليكونوا تحت أنظار وسيطره الحكومه ورقابتها دائما .

٤ - لصق تهمة الزندقه بمعارضيههم ، فقد جاء : إنّ شريك بن عبدالله القاضى كان لا يرى الصلاه خلف المهدي ، فأحضره وتكلم معه . فقال له المهدي فى جملة كلامه : يا ابن الزائيه !! فقال شريك : مه مه يا أمير المؤمنين ، فلقد كانت صوامه قوامه .

فقال له المهدي : يا زنديق لأقتلنك .

فضحك شريك ، وقال : يا أمير المؤمنين ، وإنّ للزنداقه علامات يعرفون بها : شربهم القهوات واتخاذهم القينات !

فأطرق المهدي(١) .

٥ - السعى إلى تقويه البنيه العلميه لأولاد الخلفاء ، وتخصيص مربين لهم يعلمونهم كل شىء ، حتى يمكنهم بذلك الحفاظ على الملك بابتكار طُرُق وحلول

سياسيه جديده تواكب المرحله .

وبهذا عرفنا : أن الحركة العلميه فى العهد العباسى لم تكن خالصه لنشر العلم والدين ، بل كانت تستبطن أمرا سياسيا كذلك ، وأن دور الخلفاء وسعيهم لاحتواء الفقهاء والمحدثين والقراء والشعراء .. كان ملحوظا فيه الجانب السياسى وتطبيق الأهداف التى ترسمها الحكومه فى الشريعه .

النفس الزكيه والمنصور

إن استفاده الحكام من الشريعه لمصلحه الحكم والنظام لم تكن وليده ساعتها ، بل هى خطه ربيمت أصولها وبذرت نواتها فى أواخر عهد الشيخين ، وأثمرت فى العهد الأموى وأنبعت فى العهد العباسى ؛ ومن يقرأ رساله محمد (النفس الزكيه) إلى المنصور يؤمن بأن النزاع بينهم كان فى المفاهيم الدينيه ، وأن محمدا كان يدعى أنه أحق بالأمر ، لأنه هو من الآل ، فقد جاء فى جواب محمد (النفس الزكيه) على رساله المنصور التى أعطاه فيها الأمان :

(فإن الحق حقا ، وإنما ادعيتم هذا الأمر بنا ، وخرجتم له بشيعتنا ، وحظيتم بفضلنا ، وإن أبانا علينا كان الوصى ، وكان الإمام ، فكيف ورثتم ولايته وولده أحياء ؟) .

ثم افتخر على المنصور بانتسابه إلى فاطمه بنت رسول الله ، وإلى خديجه أم المؤمنين ، وإلى الحسن والحسين سبطى رسول الله صلى الله عليه وآله .

وتبرجز من الأمان الذى عرضه المنصور عليه ؛ إذ عرف بأن المنصور ينكث العهود والمواثيق ، لأنه كان قد أعطى البيعه لمحمد بن عبد الله مرتين ثم نكث بها ، إحداهما بمكته فى المسجد الحرام ، والأخرى عندما خرج من بيته آخذا المنصور

بزمَام فرس محمد قائلًا: (هذا مهدينا أهل البيت) (١).

فمحمّد أراد أن يسخر بالمنصور وعهوده ومواريثه ؛ فقال : «وأنا أولى بالأمر منك ، وأوفى بالعهد ، لأنك أعطيتني من العهد والأمان ما أعطيته رجالاً قبلي ، فأئى الأمانات تعطيني ؛ أمان ابن هبيرة ؟ أم أمان عمك عبدالله بن عليّ ؟ أم أمان أبي مسلم ؟» (٢).

ولمّا وصل كتاب محمّد إلى المنصور غضب غضباً شديداً ، وفكّر في أن يسحب منه كلّ ما يتكئ عليه ، ويغيّر المفاهيم التي يستند إليها الطالبون ، منها كونهم أولاد فاطمه ، ويجب أن تكون الخلافة فيهم ، أو أنّ الرسول قد أوصى إلى عليّ من بعده ،.. وخصوصاً بعدما أيقن بان «الناس» ينظرون إلى بني العباس كسوقه ، فقد جاء في رساله المنصور لعنه عبدالصمد بن علي (.... نحن بين قوم رأونا بالأمس سوقه ، واليوم خلفاء...) (٣).

فالمَنصور أراد أن يغيّر هذه الأصول حينما ركّز في جوابه لمحمّد (النفس الزكيه) على قضايا :

١ - نفى كون النفس الزكيه هو ابن رسول الله لقوله تعالى : {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ} (٤) بل هو ابن بنت الرسول ، وأنّ هذه النسبه لا تجوز الميراث ، ولا تورث الخلافة بل لا تجوز الإمامه .

١- مقاتل الطالبين : ١٤٢ ، ١٦٢ ، وعنه في عمده الطالب : ١٠٤ .

٢- تاريخ الطبري ٦ : ١٩٦ / أحداث سنه ١٤٥ هـ ، المنتظم ، لابن الجوزي ٨ : ٦٥ .

٣- تاريخ دمشق ٣٢ : ٣٣١ / الترجمة ٣٥٢٣ للمنصور العباسي ، تاريخ الإسلام ٩ : ٤٧٠ ، تاريخ الخلفاء : ٢٦٧ .

٤- سورة الأحزاب : ٤٠ .

٢ - ثم ذكر المنصور في جوابه لمحَمَّدُ أمرا آخر ، وهو : إنّ المسلمين اختاروا أبا بكر وعمر وعثمان خلفاء دون عليّ بن أبي طالب ؛ ليرغم بقوله هذا أنف محمّد وغيره من الطالبين ، وقوله : «دون عليّ» إشاره إلى دور الحكومه العباسيه في إبعاد الإمام عليّ ونهجه وعدم عدّه رابعا من الخلفاء بعد الرسول .. إلى أن عُيّد رابعا متأخرا ، في عهد أحمد بن حنبل ، وفي المقابل تقريب الشيخين وعثمان بل كل الصحابه ومحبييه السير على نهجهم دون نهج عليّ صلى الله عليه وآله .

فالحكومه الأمويّه قد رجّحت عثمان على سائر الخلفاء الراشدين لكونه منهم ، فقربوا نهجه وأبعدوا نهج الإمام عليّ لبغضهم إيّاه ، فأنحسر فقه عليّ وخطّ السنّه آنذاك في ذلك العهد .

وعندما تسلّم العباسيون زمام السلطه احتضنوا نهج الشيخين ، وأبعدوا عثمان بغضا للأمويين ، وعلنا بغضا للعلويين ، فبقيت السنّه النبويه (نهج عليّ) في اضطهاد طيله فتره الحكامين الأمويّ والعباسي ، ولأجل ذاك ترى أتباع مدرسه آل البيت أقل عدداً من أتباع غيرهم على مر العصور ، كل ذلك للظروف السياسيه التي مروا بها .

٣ - يفهم من رساله المنصور العباسي وأصول سياسته أنّه رأى من الضروري الاستعانه بالفقهاء وتقريبهم إليه ، لاكتساب الشرعيّه والوقوف على المبررات والحلول في المواقف الحرجه ، إذ إنّ بتقريبه الفقهاء والعلماء قد جمع في قبضته بين السلطتين التشريعيّه والتنفيديّه في آن واحد .

ولا غرابه في أسلوب المنصور هذا - وهو الداهيه - وفي كيفيّة استغلاله للشرعيه ، وقد كانت هذه هي سيره الحكّام من قبله ، فكانوا يستعينون بالشرعيه للتعزّف على مخالفيهم وخصومهم ، وقد مرّ بك سابقا كيفيه تشخيص ابن أبي

سرح - وإلى عثمان على مصر - لمحمد بن أبي حذيفه وأنه من مخالفي عثمان ، على أثر بعض المفردات ، مثل : تكبيره الإحرام أو الجهر بالقراءه والبسمله والتي كان عثمان لا يأتي بها(١١) .

كما عرفت أيضا أنّ الصحابه كانوا يعترضون على سياسه ابن أبي سرح واستغلاله مواقيت الصلاه ، وقد أرسلوا وفدا إلى عثمان بسبب تغيير ابن أبي سرح أوقات الصلاه(١٢) وابن أبي سرح اتخذ طريقه للتعرف على مخالفيهم أيضا .

إذن الحكام كانوا يريدون التعرّف على من يخالفهم في الرأي وذلك بتأكيدهم على بعض المفردات العباديه المختلف فيها بين الصحابه ، إذ إنّ الملتزم بخطّ السنّه النبويه لا يمكنه أن يتخلى عما يعتقد به ، إلّا أن يكون قد مرّ بحاله خاصه تستوجب التسرّ دفا للتهلكه عن النفس .

وعليه ، فقد عرفت أنّ الدعوه للأخذ بالأحكام السلطانيه وأتباع الحاكم «وان ضرب ظهرك وأخذ مالك» هي دعوه سلطويه بذرت نواتها في أواخر عهد الشيخين وعهد عثمان ، ثمّ نمت في العهد الأمويّ ، ونضجت في العهد العباسي .

ويؤكد هذا المعنى قضايا كثيره ، منها : دعوه عبدالله بن عمر الأئمّه إلى الأخذ بفقّه عبدالملك بن مروان(١٣) .

١- أنظر تاريخ الطبري ٣ : ٣٤١ .

٢- أنساب الأشراف ٦ : ١٣٤ .

٣- قال الفسوي : حدثنا سعيد بن أسد ، قال : حدثنا ضميره عن رجاء بن أبي سلمه عن عباد بن نسي ، قال : قيل لابن عمر إنكم معاشر أشياخ قريش توشكوا أن تنقضوا فمن نسأل بعدكم ؟ قال : إن لمروان إينا فقيها فسليه . المعرفه والتاريخ ١ : ٣١٢ ، تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٨ / الترجمه ٥٥٦٨ لعبدالملك بن مروان ، سير أعلام النبلاء ٤ : ٢٤٧ / الترجمه ٨٩ ، تهذيب الكمال ١٨ : ٤١٠ / الترجمه ٣٥٥٩ .

ومثله كلام سعيد بن جبير عن رجاء بن حيوة - أحد الفقهاء السبعة في العهد الأموي - وقوله: ما وجدت شاميا أفتقه منه إلّا إنّه إذا حرّكه وجدته شاميا يقول قضي عبد الملك بن مروان بكذا وكذا (١).
 وإن منادى الدولة الأموية كان ينادى: أن لا يفتى إلّا عطاء بن رباح (٢)، ومنادى الدولة العباسية: ألا لا يفتى الناس إلّا مالك بن أنس وابن أبي ذئب (٣).
 ومنها إرسال نافع الديلمي مولى ابن عمر إلى مصر ليعلمهم السنن (٤)، وتصدر سليمان بن أبي موسى ومكحول للإفتاء بدمشق (٥).
 ويمكننا أن نضيف إلى كل ذلك قول الذهبي في عبدالله بن ذكوان وأتته: ولي بعض أمور بني أمية (٦). كل هذه القضايا تؤكد ما قلناه.
 وبهذا فقد اتضح بأن الحكام كانوا يستغلون الشريعة لمصالحهم السياسية ولتكشف المخالفين، وأن العباسيين كانوا أذكى من الأمويين في تعاملهم في هذه

-
- ١- أنظر: المعرفة والتاريخ ٢: ٢١٦، تهذيب الكمال ٩: ١٥٤ / الترجمة ١٨٩٠ لرجاء بن حيوة، تهذيب التهذيب ٣: ٢٢٩ / الترجمة ٥٠٠، طبقات الفقهاء: ٦٩.
 - ٢- أخبار مكة، للفاكهي ٢: ٣٤٧ ح / ١٦٤٣، تاريخ دمشق ٤٠: ٣٨٥ / الترجمة ٤٧٠٥ لعطاء بن أبي رباح، تهذيب الكمال ٢٠: ٧٨ / الترجمة ٣٩٣٣.
 - ٣- كتاب ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، للمروزي: ٦١، تاريخ الإسلام ١١: ٣٣١، وفيات الأعيان ٤: ١٣٥ / الترجمة ٥٥٠ لمالك بن أنس.
 - ٤- الطبقات الكبرى ١: ١٤٤، تاريخ دمشق ٦١: ٤٣٤ / الترجمة ٧٨٢٨ لنافع مولى ابن عمر، تهذيب الكمال ٢٩: ٣٠٤ / الترجمة ٦٣٧٣.
 - ٥- شذرات الذهب ١: ١٥٦، تاريخ دمشق ٦٠: ١٩٧ / الترجمة ٧٦٢٢ لمكحول الشامي.
 - ٦- أنظر: تاريخ دمشق ٣٤: ٤٤٣ / الترجمة ٣٨٣٦ لعبد الرحمن بن الضحاك الفهري، التحفة اللطيفة ٢: ٤٧٤ / الترجمة ٣٧٥٥، وخلصه تذهيب تهذيب الكمال: ١٩٦.

المسألة ، إذ كانوا يفرضون آراءهم تحت غطاء البحوث العلمية والمناقشات الحره ليتصيدوا فى الماء العكر . بعكس الأمويين الذين كانوا يتعاملون مع الأمور بالقوه والبطش .

مطارحه بين الصادق وأبى حنيفه

نقل الإمام أبو حنيفه قصه حواره مع الإمام جعفر بن محمّد الصادق فقال : قال لى أبو جعفر المنصور : يا أبا حنيفه إنّ الناس قد فُتِنوا بجعفر بن محمّد فهتئى له من المسائل الشداد . فهيات له أربعين مسأله ، والتقينا بالحيره .

ثم قال : أتيت ، فدخلت عليه وجعفر بن محمّد عن يمينه ، فلما بصرت بهما دخلنى من الهيئه لجعفر بن محمّد ما لم يدخلنى لأبى جعفر المنصور ، فسلمت ، وأذن لى ، فجلست ، ثم التفتّ إليه وقال : يا أبا عبدالله هذا أبو حنيفه ! فقال : نعم ، ثم التفتّ إلى ، فقال : يا أبا حنيفه ألقى على أبى عبدالله من مسائلك .

فجعلت ألقى عليه فيجيبنى ، فيقول : أنتم تقولون كذا ، وأهل المدينة يقولون كذا ، ونحن نقول كذا . فرّبما تابعنا ، ورّبما تابع أهل المدينة ، ورّبما خالفنا جميعا ، حتّى أتيت على الأربعين مسأله ، وما أحلّ منها بمسأله .

ثم قال أبو حنيفه : إنّ أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس(١) .

والنصّ السابق يوقفنا على عدّه أمور :

١ - استغلال المنصور الإمام أبا حنيفه برغم كونه من المخالفين للحكّام فى الظاهر ، ومن الذين لم يقبلوا مهنة القضاء فى العهدين الأموى والعباسى ، أمّا حينما

١- أنظر تهذيب الكمال ٥ : ٧٩ / الترجمة ٩٥٠ لجعفر بن محمّد الصادق عليه السلام ، تاريخ الإسلام ٩ : ٨٩ / الترجمة ٤ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٥٨ / الترجمة ١١٧ .

دخل الاقتراح تحت إطار النقاش العلمى بين الأئمة وبيان الاقتدار الفقهي، فإنَّ أبا حنيفة ساهم في المناظره، مع علمه بأنَّ الصادق من فقهاء أهل البيت ومن أولاد الإمام عليّ، ومن الذين اشتهر عنه بأنّه كان يكنّ لهم الاحترام ويعترف بفضلهم وعلمهم. وإنَّ قوله (دخلني من الهيبة لجعفر بن محمّد ما لم يدخلني لأبي جعفر المنصور) ليؤكد على هذه الحقيقه، وتدلّ على أنّ إعداده أربعين مسأله إنّما جاء بطلب حكوميّ وتحت غطاء نشر العلم وبثّ المعارف، وإن كنت لا أنسى ما حكى عنه في كتبنا، واعتداده برأيه، فكان يقول: قال عليّ وقت، وقالت الصحابه وقت(١). فيرى نفسه بمنزله الصحابه وأهل البيت أو أكثر من ذلك.

٢- إنّ اللقاء كان معداً له من قبل المنصور، لقول أبي حنيفة «قال لي أبو جعفر المنصور: يا أبا حنيفة انّ الناس قد فتنوا بجعفر بن محمّد فهبيّ له من المسائل الشداد»، وقول المنصور لأبي حنيفة «ألقي على أبي عبدالله مسائلك، فجعلت ألقى عليه فيجيبني». يفهم منه أنّ المبادره في السؤال كانت بيد أبي حنيفة، وأن الإمام الصادق لم يُسبق بما سيطرحة أبو حنيفة عليه من مسائل لكي يستعد للإجابة عنه - حسب العرف العام -، وأن قول أبي حنيفة (وما أخل منها بمسأله) ثمّ قوله: (ان أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس) يؤكدان على أنّ الصادق كان أعلم أهل زمانه.

٣- إنّ جملة «فيجيبني فيقول: أنتم تقولون كذا، وأهل المدينة يقولون كذا، ونحن نقول كذا». تنبئ عن وجود ثلاثة خطوط فكريه في الشريعه:

أ- قول أهل العراق.

١- الكافي ١: ٥٧ ح ١٣ وعنه في وسائل الشيعة ٢٧: ٣٨ / ح ٣٣١٥٣.

ب - قول أهل المدينة .

ج - قول أهل البيت .

وإنّ مدرستى العراق والمدينة - كما ستعرف - كانتا مدرستين في قبال مدرسه أهل البيت ، إذ كان بعضهم يفتى طبق الأثر والآخر طبق الرأى ، وهؤلاء لم يكونوا على اختلاف مع السلطه ، بل نراهم دوماً يخضعون لها ويأمرون بمسايرتها ، ويرون وجوب إطاعه السلطان بزّا كان أم فاجرا ، ويقولون بجواز الصلاه - وهى عمود الدين - خلف الحاكم الفاسق .

وإنّ جملة أبى حنيفه «فرّما تابعا ، ورّما تابعهم ، ورّما خالفنا جميعا» تؤكّد على أنّ الأحاديث المرويه عن النّبى صلى الله عليه وآله فى المدوّنات ليست جميعها صحيحه النسبه إليه صلى الله عليه وآله ، فترى الصادق - وهو من أهل البيت - وأهل البيت أدرى بما فيه يوافق أهل العراق لصحه مروياتهم عن رسول الله تاره ، ويوافق أهل المدينة لصحه نقلهم عنه صلى الله عليه وآله تاره أخرى ، وفى ثالثه يخالفهم جميعا ويبيّن موقف أهل بيت الرساله فيه .

وعليه ، فإنّ موافقه لإحدى هاتين المدرستين تدلّ على وجود جذور لمدرسه أهل البيت عندهم وأنّهم لم يشذو عن جميع المسلمين كما يدعون ، وبه يرد كلام الدكتور محمّد كامل حسين فى مقدمته لموطأ مالك : «ويروى الشيعة عن طريقه (أى الصادق) أحاديث لا نجدها إلّا فى كتب الشيعة» (١) .

كما يرد أيضا كلام ابن سعد فى طبقاته حيث قال عن الإمام الباقر : «كان نقه

١- موطأ مالك : المقدمه (اك) .

كثير العلم والحديث وليس يروى عنه من يحتج به» (١).

فإنّ كلامهما يفنّده كلام أبي حنيفة ، ويفنّده الواقع الفقهي للمسلمين ، ويدلّك على أنّه ليس من الحقيقه بشيء ، وإنّما هو محض تعصب وتجنّ على فقه المسلمين .

وبذلك تبين لنا أنّ فقه الإمام الصادق ليس بأجنبيّ عن فقه الصحابه ؛ فقد ترى شيئا منه تاره عند أنس ، وشيئا آخر منه عند عائشه ، وغيره عند حذيفه ، وهكذا ترى فقههم وما يقولون به هو موجود عند هذا وذاك .

وبهذه يمكننا القول عن فقه الصادق أنّه فقه رسول الله صلى الله عليه وآله إذ نراه تاره عند الإمام أبي حنيفة ، وأخرى عند مالك ، وثالثه عند آخر (٢) .

أما إذا رأيتّه يشدّد عن آراء الجميع ويقول بشيء آخر فيلزم التحقيق في أطرافه كما نحن فيه في مسأله الوضوء ، لتبين ملابسات الأمر من : رواسب حكوميه ، ونزعات إقليميه ، وظروف اجتماعيه وسواها !!؟

هذا ، وقد علّق الأستاذ أبو زهره بعد نقله قصه الإمام أبي حنيفة مع الصادق فقال :

وقد صدق أبو حنيفة فيما قال ؛ لأنّ العلم باختلاف الفقهاء وأدلّه آرائهم ، ومناهج استنباطهم يؤدّي إلى الوصول إلى أحكم الآراء ، سواء أكان من بينها أم من غيرها ، فيخرج من بعد ذلك بالميزان الصحيح الذي يوزن به الآراء ، ويخرج بفقهه ليس بفقه العراق وليس بفقه المدينة وهو لون آخر غيرهما ، وإن كانت كلّها

١- الطبقات لابن سعد ٥ : ٣٢٤ .

٢- لنا محاضره تحت عنوان (توثيق فقه الإماميه من الصحاح والسنن) وطبع ضمن سلسله الندوات العقائديه اعداد مركز البحوث العقائديه / قم من أحبّ المزيد فليراجع .

في ظلّ كتاب الله تعالى وسنّه رسوله (١).

هذا ، وقد عرفت أنّ العباسيين لم ينجحوا في تطبيق مخطّطهم في الإزراء بالصادق والعلّبه عليه علميًا كما كانوا يهدفون لأن منزله الإمام العلميّه والمعنويه اسمى من غيره بكثير ، وقد أتاك الإمام أبو حنيفه عن ذلك ، بل إنّ هذه المناقشات قد عزّزت منزله الصادق علميًا واجتماعيًا ، فأخذ الإقبال عليه يزداد يوما بعد يوم ، وإن قبائل بني أسد ومخارق وطىّ وسليم وغطفان وغفار والأزد وخزاعه وختعم ومخزوم وبني ضبّه وبني الحارث وبني عبدالمطلب أخذت ترسل فلذات أكبادها إلى الإمام للتعلّم (٢) بل نرى كبار العلماء والمحدثين يقصدونه للاستزاده من علمه كيحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن جريح ، ومالك بن أنس ، وأبي حنيفه ، والثوريّ ، وابن عيينه ، وشعبه ، وأيوب السجستانيّ وفضيل بن عياض اليربوعيّ وغيرهم (٣) .

وليس هناك أحد يمكنه التعريض بعلم الإمام الصادق والمساس بمكانته ، فالجميع يعترفون بأنّ مدرسته أنجبت خيره العلماء وصفوه المجتهدين وجهابذه العلم والدين ، وأنّ الحضاره الإسلاميّه والفكر العربيّ بالخصوص لمدين لهذا العلم الفطحل .

أما المنصور فكان يسعى - كما ذكرنا - لتضعيف مكانه الصادق علميًا واجتماعيًا . إلّا أنّ جهوده ذهبت سدىّ ، لكنّه بعد ذلك عزّج على شيعة الإمام عليّ والإمام الصادق للنيل منهم ، فقد نُقل عن المنصور أنّه أتى الكوفه ، قبل

١- الطبقات لابن سعد ٥ : ٣٢٤ .

٢- أنظر : جعفر بن محمّد ، لسيد الأهل .

٣- أنظر : الإمام الصادق ، لأسد حيدر ١ : ٣٩ ، عن مطالب السؤل ٢ : ٥٥ .

تأسيس بغداد ، مع خمسمائه من جنده وهو يزعم أنّ أهلها من شيعة محمد بن عبدالله (النفس الزكية) فأمرهم بصيغ ملابسهم باللون الأسود ، حتى قيل بأنّ دور الصباغة صارت لا تتمكّن من القيام بمهامها ، وأنّ البقالين كانوا يصبغون ثيابهم بالانقاس (المداد) ويلبسون السواد(١) .

كما نقل عنه أيضا أنّه استغلّ - في أوائل خلافته - النزاع الفكريّ الذي حدث بين أهل العراق وأهل المدينة ، فأخذ يقوّى العراقيين ويشدّ أزر الإمام أبي حنيفة وأصحابه ويستغلّ الموالي ليحطّ بذلك أنفه العرب ، وخصوصا المدنيين منهم الذين كانوا يصرّحون بعدم شرعيه خلافه بنى العباس .

التزام الحكّام الفقه المغاير للعلويين

والباحثون يعلمون أنّ تقوية مدرسه أهل الرأي قبال أنصار الأثر كان له بُعد سياسى ، وإنّه إجراء مؤقت وليس بسياسة عامه للحكام ولا دائمه ، وإنّ المنصور قد استفاد بالفعل من هذا التقريب كما رأيت في مناظره أبي حنيفة مع الصادق ، لكننا نراه فيما بعد يغيّر سياسته مع الفقهاء ، ويسعى لتقريبهم ، فيطلب من الإمام مالك بن أنس أن يكتب موطأه ويقول له : اجعل العلم يا أبا عبدالله علماً واحداً .

فقال مالك : إنّ أصحاب رسول الله تفرّقوا في البلاد فأفتى كلّ في مصره بما رأى ، ان لأهل البلد - يعنى مكّه - قولاً ، ولأهل المدينة قولاً ، ولأهل العراق قولاً تعدوا فيه طورهم .

فقال المنصور : أمّا أهل العراق فلا أقبل منهم صرّفاً ولا عدلاً ، وأمّا العلم

عند أهل المدينة ، فضع للناس العلم (١).

فإن جملة المنصور : (أثريا أهل العراق فلا أقبل منهم صرفا ولا عدلا) فيها إشارة إلى بأسه منهم لكونهم علويين عقيدة ، ولوجود أبي حنيفة بينهم الذى لم يكن على وفاق مع الحكام ، لكن هذا لا يمنع ان يكون بين أهل العراق من يغلو ويكذب على بعض أئمة أهل البيت ، فعن يونس بن عبدالرحمن - من أصحاب الإمام الرضا - قال اتيت العراق ، فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر [الباقر] ووجدت أصحاب أبي عبدالله متوافرين فسمعت منهم واحداً واحداً ، واخذت كتبهم ، فعرضتها بعد على الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث (٢) .

وعن جعفر بن الطيار أنه عرض على أبي عبدالله [الصادق] بعض خطب أبيه : حتى إذا بلغ موضعا منها قال : كف واسكت : ثم قال : إنه لا يسعكم فيما يتزل بكم مما لا تعلمون إلا الكف عنه والتثبت ، والرد إلى أئمة الهدى ، حتى يحملوكم فيه على القصد ، ويجلو عنكم فيه العمى قال الله تعالى : {فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (٣) .

فالأئمة من جهة كانوا يلزمون أتباعهم بعرض الصحف عليهم ، ومن جهة أخرى كانوا يرشدونهم إلى أمثال أبان بن تغلب ومؤمن الطاق ومحمد بن مسلم و ...

١- أنظر : الإمام مالك ، للدكتور مصطفى الشكعة : ١٣٣ ، عن ترتيب المدارك ١ : ١٩٢ ، الديباج المذهب : ٢٥ .

٢- رجال الكشي ٢ : ٢٢٤ وعنه فى الوسائل ٢٧ : ٩٩ .

٣- الكافي ١ : ٥٠ / ح ١٠ ، الوسائل ٢٧ : ٢٥ / ح ٣٣١١٣ ، المحاسن ١ : ٢١٦ ح ١٠٤ .

ولأجل الوقوف أمام فقه أهل العراق نرى المنصور يولي مالكا عنايه خاصه ويطلب منه أن يكتب الموطأ ويقول له في خير آخر : (لنحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك ونبتها في الأمصار ، ونعهد إليهم ألا يخالفوها ، ولا يقضوا بسواها) (١).

قال صاحب كتاب «موقف الخلفاء العباسيين من أئمة المذاهب الأربعة» : فإذا تأملنا آراء مالك فيما يتعلّق بقضيّه التفضيل بين الخلفاء الراشدين ، نجد الإمام ينفرد عن غيره ، فهو يرى أنّهم ثلاثة لا أربعة ، وهو يجعل خلافة الراشدين في أبي بكر وعمر وعثمان ، ويجعلهم في مرتبه دونها سائر الناس . وأما عليّ فإنّه في نظره واحد من جمله الصحابه ، لا يزيد عنهم بشيء (٢) .

وقد عزا بعض الكتاب سبب تعديل المنصور سياسته نحو أهل الأثر وتقريبه لمالك بن أنس والطلب منه أن يضع الموطأ بقوله «ضعه فما أحد أعلم منك» (٣) أنّه كان خوفا من ازدياد نفوذ الإمام الصادق سياسيا وعلميا ، إذ ان اجتماع أربعة آلاف راوٍ عنده كلّ يوم يأخذون عنه العلم لم يكن بالشيء السهل على الخليفه ، وأنّ تقويه هذه الحلقة تعنى تضعيف المخطط الحكومى والسياسه العامه للبلاد (٤) .

١- أنظر الموافقات في أصول الفقه ، اللخميّ الغرناطى ٣ : ٣٢٩ / المسأله ٧ .

٢- موقف الخلفاء العباسيين : ١٧٠ .

٣- الديداج المذهب ، لابن فرحون : ٢٥ ، وأنظر : الأئمة الأربعة ، للشرباصي : ٩٢ ، إسلام بلا مذاهب : ٤١٥ ، الأئمة الأربعة ، لشكعه : ٤١٢ .

٤- أنظر : مالك بن أنس ، للخولى : وقد جاء في الكافي ١ : ٣١ ح ٨ عن الإمام الصادق قوله : لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهوا . وهذه الأقوال وغيرها جاءت لتثقيف الأمة بالسنة الصحيحه وعدم تأثرهم بالحكومات .

لكننا نرجح أن يكون - هذا الطلب مضافاً إلى ما قبل - كان يخضع إلى عامل سياسى آخر ، أمّلته عليهم الظروف السياسيه الحاكمه آنذاك ، خصوصاً بعد قيام النفس الزكيه فى المدينه وأخيه إبراهيم فى البصره ، فالمنصور قد شدّد سياسته ضد العلويين بعد الظفر بمحمد وأخيه إبراهيم ، وإنك ستقف لاحقاً على نماذج من تلك السياسه المبتنيه على الرعب والإرهاب وأساليب كشف المخالفين والمناوئين وفق عباداتهم وفقههم .

وبذلك يحتمل أن يكون طلب المنصور من مالك تدوين السنّه جاء لتأصيل الفقه والحديث وتوحيد العلم ، وإبعاد فقه الطالبين عن مجريات الأحداث واعتبار آرائهم شواذً من بين الآراء .

هذا والمعروف أنّ مالكا قد وضع الموطأ ، وما كان يفرغ منه حتّى مات المنصور(١١) ، أى أنّه ألّفه فى أواخر عهد المنصور .

موقف آخر

ولتصوير ما كان يمر به أئمّه أهل البيت من محن ، وليبيان ملابسات صدور الأخبار منهم فى الموضوع وفى غيره ، كان علينا توضيح الاجراء السياسيه آنذاك أكثر .

جاء فى غالب كتب التاريخ أنّ سفيان الثورى لقى المنصور بمنى سنه ١٤٠ أو ١٤٤ واعترض على إسراف المنصور وتبذيره ..

فقال له المنصور : فإنما تريد أن أكون مثلك ؟

فقال الثورى : لا تكن مثلى ، ولكن كن دون ما أنت فيه ، وفوق ما أنا فيه .

١- أنظر : حياه مالك ، لأبى زهره : ١٨٠ ، ترتيب المدارك ١ : ١٩٢ .

فقال له المنصور : أخرج .

فخرج الثورى من عنده وأتى الكوفة فجعل يأخذ عليه ما يفعل بالمسلمين من الجور والقهر ، فصبر عليه المنصور مدّه ، وأخيراً أمر بأخذه ، فاختمى .

ولمّا مات أبو جعفر سنة ١٥٨ ظن الثورى أنّ الخلاف الذى بينه وبين الحكومه قد دُفن معه ، وكان قد عاش الشدّه حين اختفائه بمكّه ، فجاؤا إلى المهديّ وسلّم عليه تسليم العامه .

فقال له المهديّ : يا سفيان ، تفرّ منا ههنا وههنا ، وتظنّ أنّا لو أردناك بسوء لم نقدر عليك ، فقد قدرنا عليك الآن ، أمّا تخشى أن نحكم فيك بهوانا ؟

قال سفيان : إن تحكّم فى بحكم ، يحكم فيك ملك قادر يفرق بين الحق والباطل .

فقال الربيع للمهديّ - وكان قائماً على رأس سفيان - : ألهذا الجاهل أن يستقبلك بمثل هذا ؟ انذن لى أن أضرب عنقه .

فقال له المهديّ : اسكت ويلك ! وهل يريد هذا وأمثاله إلّا أن يقتلهم فنشقى بسعادتهم ، اكتبوا عهده على قضاء الكوفة على أن لا يعترض عليه فى حكم (١) .

فالحكّام وبتوليه الفقهاء القضاء كانوا يريدون القضاء على شخصيتهم ، وما نقلناه كان خير شاهد على ذلك .

كما أنّهم كانوا يرسمون أصول السنه الحكوميه لاتباعهم ، فقد نقل الذهبيّ فى تذكره الحفاظ : عن شعيب بن حرب أنّه طلب من سفيان الثورى أن يحدثه

١- أنظر على سبيل المثال : مروج الذهب ٣ : ٣٢٢ - ٣٢٣ / باب ذكر أيام محمّد المهديّ ، حليه الأولياء ٧ : ٤٣ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٢٤٣ / الترجمه ٨٢ ، الوافى بالوفيات ١٥ : ١٧٥ ، وفيات الأعيان ٢ : ٣٩٠ .

بحديث السنّه، فقال: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم: القرآن كلامٌ غير مخلوق....

إلى أن يقول: يا شعيب لا ينفَعك ما كتبت حتّى ترى المسح على الخفّين، وحتّى ترى ان إخفاء بسم الله الرحمن الرحيم أفضل من الجهر به، وحتّى تؤمن بالقدر، وحتّى ترى الصلاة خلف كلِّ برّ وفاجر، والجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جازٍ أو عدل.

فقلت: يا أبا عبدالله، الصلاة كلّها؟

قال: لا، ولكن صلاة الجمعة والعيدين، صلّ خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنّت مخير لا تُصلّى إلّا خلف من تثق به وتعلم انه من أهل السنّه(١).

وهذا النصّ يوقف القارئ على ان أصول سياسة الحكّام كانت مبتنية على مخالفه الإمام عليّ في نهجه وفقهه، وإنّ في قول سفيان (يا شعيب لا ينفَعك ما كتبت حتّى ترى المسح على الخفّين) إشارة إلى أن السنه الحكوميه هي القول بالمسح على الخفّين وإخفاء بسم الله الرحمن الرحيم و... وكل هذه القضايا مخالفه لفقه علي بن أبي طالب ونهجه، بل إنّها لتؤكد على إطاعه السلطان برّا كان أم فاجراً!

فعن محمّد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر [الباقر] يقول: ليس عند أحد من الناس حق و صواب، ولا أحد من الناس يقضى بقضاء حق، إلّا ما خرج من عندنا أهل البيت، وإذا تشعبت بهم الأمور كان الخطأ منهم والصواب من علي(٢).

١- تذكرة الحفاظ ١: ٢٠٦ / الترجمة ١٩٨ لسفيان الثوري، وعنه في تحفه الأحوذى ٢: ٤٨ / باب ٦٧ ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم.

٢- الكافي ١: ٣٢٩ ح ١ وعنه في الوسائل ٢٧: ٦٨.

كانت هذه هي سياسة الحكام قبل المنصور وبعده اتجاه أهل البيت ، و تراها مبتنيه على الترهيب والترغيب ، والمطالع فى هذا النص يقف على دهاء المنصور وكيف كان يتعامل مع كل فرد بحسب نفسيته . وإليك نصا آخر يوضح فيه طريقه اختباره لأعدائه وكيفيه تجسسه عليهم ، وإن نقل هذه النصوص يعطى للمطالع صوره قد تكون قريبه من الواقع .

طلب المنصور عقبه بن مسلم بن نافع من الأزدي يوما وناط به مهمته ، فقال له : إني لأرى لك هيئته وموضعا ، وإني أريدك لأمر أنا به معنى ... عسى أن تكونه ان كفيئته رفعتك .

قال : أرجو أن أصدق ظن أمير المؤمنين فى ؟

قال : فأخف شخصك واستر أمرك واثنى فى يوم كذا ، فأتاه فى ذلك الوقت .

فقال له : إن بنى عمنا هؤلاء قد أبوا إلّا كيدا لملكنا ، واغتيالاً له ، ولهم شيعه بخراسان بقرية كذا يكاتبونهم ، ويرسلون إليهم بصدقات أموالهم وألطف من ألطف بلادهم ، فأخرج بكسا وألطف وعين حتى أتيتهم متنكراً بكتاب تكتبه عن أهل القرية هذه ، ثم تسير ناحيتهم ، فإن كانوا نزعوا عن رأيهم فأحبب الله بهم وأقرب ، وإن كانوا على رأيهم علمت ذلك ، وكنت على حذر واحتراس منهم ، فأشخص حتى تلقى عبدالله بن الحسن متخسفاً متخسفاً ، فإن جبهك - وهو فاعل - فاصبر ، وعاوده فإن عاد فاصبر حتى يأنس بك وتلين لك ناحيته ، فإذا ظهر لك ما فى قلبه فاعجل على .

قال : فشخص حتى قدم على عبدالله فلقيه بالكتاب فأنكره ونهره ، وقال : ما أعرف هؤلاء القوم .

فلم يزل ينصرف ويعود إليه ، حتى قَبِلَ كتابه ، وأطافه ، وأنس به ، فستله عقبه الجواب ؟

فقال : أما الكتاب فإني لا أكتب إلى أحد ، ولكن أنت كتابي إليهم فاقراهم السلام ، وأخبرهم أن ابنيَ خارجان لوقت كذا وكذا ؟

قال : فشخص عقبه حتى قدم على أبي جعفر فأخبره الخبر(١) .

كما امتحن المنصور الصادق عليه السلام وعبدالله بن الحسن وابنيه محمداً وإبراهيم وغيرهم من الطالبين في عدّه قضايا وأراد أن يقف على رأيهم من الأموال والسياسة ، فانخدع عبدالله بن الحسن وابناه وغيرهم بطرق التمويه العباسية ، أما الصادق فكان الوحيد من البيت العلوي الذي لا تخدعه الأساليب(٢) .

ومما نقله المؤرخون أنّ المنصور كان يسعى في استماله الصادق وجذب عطفه للنظام ، فكتب إليه مره قائلاً : لِمَ لا تغشانا كما يغشانا سائر الناس ؟

فأجابه الصادق : ليس لنا ما نخافك من أجله ، ولا عندك من أمر الآخرة ما نرجوك له ، ولا أنت في نعمه فنهنيك ، ولا تراها نعمة فنعزيزك بها ، فما نصنع عندك ؟!

فكتب إليه : تصحبنا لتصحنا ؟

فأجابه الصادق : من أراد الدنيا لا ينصحك ، ومن أراد الآخرة لا يصحبك(٣) .

١- تاريخ الطبري ٤ : ٤٠٣ / أحداث سنة ١٤٤ هـ ، والكامل في التاريخ ٥ : ١٣٩ ، المنتظم ٨ : ٤٥ ، تاريخ الإسلام ٩ : ١٥ .

٢- مناقب بن شهر آشوب ٤ : ٢٢٠ .

٣- كشف الغمّة ، للإربلي ٢ : ٤٢٧ عن تذكرة ابن حمدون ، بحار الأنوار ٤٧ : ١٤٨ عن كشف الغمّة ، وعنه أيضاً في مستدرک الوسائل ١٢ : ٣٠٧ / باب تحريم مجاوره أهل المعاصي ومخالفتهم اختياراً ومحبة بقائهم / ح ١٤١٦١ ، و ١٣ : ١٢٨ ، باب تحريم صحبه الظالمين / ح ١٤٩٧٩ عن الكشف .

هذه الأساليب كانت لا تجدى نفعاً ولا تثمر؛ إذ إنّ الصادق كان يرى المنصور يتلاعب بالأحكام وإنّه قد جعل الشريعة جسراً يعبر عليه إلى مقاصده كالأمويين .. فكيف به يتعاون مع شخص كهذا . والإمام الصادق بحنكته وقف أمام التمويه والتحرير العباسي دوماً ، وذلك بالاستفادة من الفقه السائد ورجاله ، مؤكداً بلزوم الوقوف أمام الجائرين ، وفي كتب الفقه والحديث عند الإمامية أبواب تشير إلى كراهية الجلوس إلى قضاء الجور (١) والقول في القرآن بالرأى (٢) وترغيب الشيعة في نقل فقههم مع فقه الآخرين .

فجاء عن أبي عبدالله قوله لمعاذ بن مسلم النحوي : بلغني ، أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس ؟

قال : نعم ، وقد اردت أن أسالك عن ذلك قبل أن اخرج ، إني أقعد في المسجد ، فيجيء الرجل يسألني عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون ، ويجيء الرجل أعرفه بحبكم أو مودتكم ، فأخبره بما جاء عنكم ، ويجيء الرجل لا أعرفه ، ولا أدري من هو ، فأقول : جاء عن فلان كذا ، وجاء عن فلان كذا ، وجاء عن فلان كذا ، فأدخل قولكم فيما بين ذلك ، فقال لي : أصنع كذا ، فإني كذا أصنع (٣) .

١- الكافي ٧ : ٤١٠ ح ١ الوسائل ٢٧ : ٢١٩ / ح ٣٣٦٣٤ .

٢- وسائل الشيعة ٢٧ : ٢٠٢ / ح ٣٣٥٩٧ .

٣- علل الشرايع ٢ : ٥٣١ / ٢ ، رجال الكشي ٢ : ٥٢٤ / ٤٧٠ ، الوسائل ٢٧ : ١٤٨ / ح ٣٣٤٥١ .

وفى الكافي عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبدالله عن المتعه ؟ فقال : القى عبد الملك بن جريج فسله عنها ، فإن عنده منها علما ، فلقيته ، فأملى عليّ شيئا كثيرا فى استحلالها ، فكان فيما روى لى ابن جريج ، قال : ليس فيها وقت ولا عدد ... إلى أن قال - : فأتيت بالكتاب أبا عبدالله ، فقال : صدق وأقر به (١) .

أجل ، أنه لما اتضح للمنصور أنه لا يمكنه التوافق مع الإمام واحتواء العلويين فكريا وسياسيا وخصوصا بعد مقتل النفس الزكية .. بدأ يغير سياسته نحوهم متّخذا التضليل والعنف أصولاً فى سياسته .

وقد زادت سياسته التنكيل والبطش بالعلويين بعد قمع ثورتى النفس الزكية فى المدينة وإبراهيم فى البصره ، فجمع المنصور بنى عبدالله بن الحسن وأخوته وأهل بيته فى الربذه وأثقلهم بالحديد والضرب بالسياط حتى اختلطت بدمائهم ولحومهم ، ثم حملهم إلى العراق على أخصن مركب وتوجه بهم إلى الكوفه ، وأودعهم ذلك السجن المظلم الضيق الذى لا يعلمون فيه الليل من النهار ، ولا يعرفون أوقات الصلاه ، إلّا بأجزاء كان يرتلها على بن الحسن بن الحسن بن الحسن (٢) .

١- الكافي ٥ : ٤٥١ ح ٦ وعنه فى الوسائل ٢٧ : ١٣٨ / ح ٣٣٤٢٠ ، وفى الكافي ١ : ٣٥١ / ح ٨ عن أبى الحسن عليه السلام أنه قال لابن عم الراقى : اذهب وتفقّه وأطلب الحديث ، قال : عمن ؟ قال : عن فقهاء أهل المدينة ثم عرض عليّ الحديث .
٢- أنظر : مقاتل الطالبين : ١٢٩ - ١٣١ .

وسلّط عليهم شرطه جفاه بعيدين عن الرّفقه كابتعاده عن الإنسانيّه فعذبوهم بأمره ، كما إنه أمر أن تترك أجساد الموتى منهم فى السجن ، فاشتدّت رائحه الجثث على الأحياء ، فكان الواحد منهم يخرميّنا إلى جنب أخيه ، فمكثوا فى ذلك السجن ، لا يعرفون أوقات صلاتهم إلّا بأجزاء من القرآن.. (١) حتى كانت نهايه أمرهم أن أمر المنصور بهدم السجن على الأحياء منهم ليدوقوا الموت من بين ألم القيود ونقل السقوف والجدران ، وكان منهم من سمر يديه بالحائط .

وقد ذكر المؤرّخون ومنهم الطبرى بأنّ المنصور اعطى المهدي - عن طريق زوجته ريطه بنت أبى العباس - مفاتيح الخزائن وعهد إليه ألا يفتح أحد حتى يصح موته .

فلما انتهى إلى المهدي موت المنصور وولى الخلافه فتح الباب ومعه ريطه ، فإذا أزع كبير فيه جماعه من قتلى الطالبين وفى آذانهم رقاغ فيها أنسابهم ، وإذا فيهم أطفال ورجال شباب ومشايخ عدّه كثيره ، فلما رأى ذلك المهدي ارتاع لِمَا رأى ، وأمر فحفرت لهم حفيره فدفنوا فيها وعمل عليهم دكّاناً (٢) .

وبهذا الأسلوب كانوا يريدون السيطرة على العلوتين فكرباً وسياسياً .

إنّ الحكومه العباسيه لم تكثف بسياسه تقديم الشيخين وإخراج على من بين الخلفاء الأربعة ، بل راحت تلتصق التهم بجعفر بن محمد الصادق والادعاء بأنّه يقول إنى إله أو نبي أو ينزل على الوحى وما شابه ذلك ، بعد أن يسوا من احتوائه ، والخدش فى عقيدته وأفكاره !

١- أنظر : مروج الذهب ٣ : ٢٩٩ - ٣٠٠ .

٢- تاريخ الطبرى ٦ : ٣٤٤ / أحداث سنه ٥٨ هـ .

وقد كانت تهمة نزول الوحي عليه وكونه الها وغيرها من أهم المشاكل التي لاقاها الإمام الصادق إذ إن بعض السدّح من الناس وبسطاء العقيدة كانوا يتفاعلون مع هذه الشائعات الحكوميه لما يرون من ملكات باهره عند الإمام الذي يحبونه ، ومن فقه رفيع وكرامات قدسيه لديه عليه السلام ، وقد كان صائد الهندي ، ومحمد بن مقلاس ، ووهب بن وهب القاضى ، والمغيره بن سعيد ، وسالم بن أبى حفصه العجلي وغيرهم .. ممن كانوا يبيّنون الأحاديث المغاليه فى الأئمه (١) .

وقد كذبهم الإمام وأعطى قاعده عامّه لأصحابه لمعرفةهم ، فقال : «لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسّنّه أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمه ، فإنّ المغيره ابن سعيد لعنه الله دسّ فى كتب أصحاب أبى أحاديث لم يحدث بها أبى ، فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنّه نبينا» (٢) وغيرها .

بهذه النصوص كان الأئمه يسعون لدفع تهمة المتهمين وافتراء المفترين ويعملون لتوعيه البسطاء والمغفلين للوقوف أمام إشاعات الساسه والمغرضين .

والآن لنترجع إلى ما ألزمتنا به أنفسنا من البحث فى أطراف الحركة العلميه فى العهد العباسى وسعى الخلفاء لاحتواء الفقهاء سياسياً وفكرياً ، فالخلفاء برغم

١- أضف إلى ذلك أنّ الحكومه العباسيه كانت تعمل على منع الرواه من نقل الروايه الصحيحه عن الإمام الصادق عليه السلام أمّا نقل الأكاذيب والاعاجيب على لسان الإمام فلا تنهى . فقد قال عمر بن حفص بن غياث : كتب الفضل بن الربيع إلى أبى ، قال : لا تحدث عن جعفر بن محمّد . فقلت لأبى : هذا أبو البحرى ببغداد يحدث عن جعفر بن محمد الأعاجيب ولا يُنهى ، فقال يا بُنى : أما من يكذب على جعفر بن محمد فلا يبالون به ، وأما من يصدق على جعفر بن محمد فلا يعجبهم . أنظر : الجرح والتعديل ٩ : ٢٥ / الترجمه ١١٦ لوهب بن وهب البحرى .

٢- اختيار معرفه الرجال ٢ : ٤٨٩ / ح ٤٠١ ، وعنه فى بحار الأنوار ٢ : ٢٥٠ / ح ٦٢ ، معجم رجال الحديث ، للسيد الخوئى ١٩ : ٣٠٠ / الترجمه ١٢٥٨٧ للمغيره بن سعد .

جهودهم المتواصله لم يوفقوا لاحتواء الإمامين جعفر الصادق وأبي حنيفه . أمّا الإمام مالك فقد تعاون مع السلطه ودخل فى سلكها بعد الفتنة والإطاحه بثوره النفس الزكيه وأخيه إبراهيم فدوّن لها الموطأ ، ونحن نعلم بأنّ الإمام مالكا - وقبل توجهه الحكومه إليه - لم تكن له تلك المكانه ، وأنّ والده أنس بن مالك بن أبى عامر لم يكن معروفا عند العلماء ولم يفصح التاريخ بشىء من حياته ولا تاريخ وفاته ، بل كلّ ما كان يقال عنه بأنّه أخو النضر ، وذلك لشهره النضر بن أنس أخو مالك ، وهو الذى روى عن ابن عباس .

أثريا الإمامان الصادق وأبو حنيفه فلم يُبَيِّنهما المنصور عمّا رسماه لنفسيهما وهو مقاطعه السلطه ، لكنّ الحكّام تمكّنوا - بمرور الأيام - من احتواء نهج الإمام أبى حنيفه بتقريبهم الإمام أبى يوسف ومحمّد بن الحسن الشيبانئى والحسن بن زياد اللؤلؤى ، وإناطه القضاء والإفتاء بهم . وكان ذلك بالطبع بعد وفاه أبى حنيفه ، لكنّهم رغم كلّ المحاولات لم يتمكنوا من اختراق صفوف الشيعة لتولى عدول من أهل البيت شؤون قيادتهم ، فكانوا ينفون عن فكرهم بدع المبدعين . وإنّ سياسه العصيان المدنى الذى رسمه الأئمّه وأرشدوا إليه شيعتهم فى الخروج عن طاعه السلطان الفاجر وتأكيدهم على عدم جواز المرافعه إلى الحكّام والركون إليهم ، وقولهم : «الفقهاء أمناء الرسل ، فإذا رأيتم الفقهاء قد ركبوا إلى السلاطين فاتهموهم»^(١) ، ودعوتهم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر رغم الرقابه المشدّده عليهم ، كلّها سبيل هادفه لتوعيه الأمة واطلاعها على الحقيقه ، إذ إنّ عدم التعاون

١- تهذيب الكمال ٥ : ٨٨ / الترجمه ٩٥٠ للصادق عليه السلام ، سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٦٢ / الترجمه ١١٧ ، تاريخ المدينه ، للسخاوى ١ : ٢٤٢ / الترجمه ٧٧٧ .

يعنى رفض الحُكَّام ويعنى سلب أهليته الحاكم لتولّى الحكم ، وإتّهم ولاء جور ، وإنّ قول الصادق :

«أَيُّمَا مَوْمِنٍ قَدَّمَ مَوْمِنًا فِي خِصْمِهِ إِلَى قَاضٍ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ، فَقَضَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ ، فَقَدْ شَرَكَهُ فِي الْإِثْمِ» (١) .

وقوله : (ما أحبّ أنى عقدت لهم - أى الظلمه - عقده ، أو وكيت لهم وكاء ... ، ولا مدّه بقلم . إنّ أعوان الظلمه يوم القيامه فى سرادق من نار حتّى يحكم الله بين العباد) (٢) .

وعنه عليه السلام : من حكم فى درهمين بغير ما أنزل الله فقد كفر .

قلت : كفر بما أنزل الله ؟ أو كفر بما أنزل على محمد ؟

قال : ويلك إذا كفر بما أنزل على محمد ، فقد كفر بما أنزل الله (٣) .

وقوله : «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخٍ لَهُ مِمَّارَاهُ فِي حَقِّ فِدْعَاهُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِكُمْ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَرُفَعَهُ إِلَى هَؤُلَاءِ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِيهِمْ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ (٤) .

١- الكافي ، للكلينى ٧ : ٤١١ / باب كراهيه الإرتفاع إلى قضاءه الجور / ح ١ ، من لا يحضره الفقيه ٣ : ٤ / ح ٣٢١٩ ، تهذيب الأحكام ٦ : ٢١٩ / ح ٥١٤ .

٢- الكافي ، للكلينى ٥ : ١٠٧ / باب عمل السلطان وجوازهم / ح ٧ ، وسائل الشيعة ١٧ : ١٧٩ / باب تحريم معونه الظالمين ولو بمدّه قلم ... / ح ٦ .

٣- تفسير العياشى ١ : ٣٢٤ ح ١٢٧ ، وسائل الشيعة ٢٧ : ٣٥ / ح ٣٣١٥٠ ، جامع أحاديث الشيعة ٢٥ : ٢٦ / ح ٤٢ ، عن العياشى .

٤- الكافي ، للكلينى ٧ : ٤١١ / باب كراهيه الإرتفاع إلى قضاءه الجور / ح ٢ ، من لا يحضره الفقيه ٣ : ٤ / ح ٣٢٢٠ والمتمن منه ، وسائل الشيعة ٢٧ : ١٢ / الباب الأول من أبواب صفات القاضى / ح ٣٣٠٨٠ ، والآيه الكريمة من سورة النساء : ٦٠ .

وسئل الصادق عن قاضٍ بين قريتين يأخذ من السلطان عن القضاء الرزق ؟

فأجاب : «إنَّ ذلك سحت ، وإنَّ العامل بالظلم والمعين له والراضى به شركاء ثلاثتهم» (١). كلها نصوص تدعو إلى المنافرة مع الحاكم الظالم .

وعليه فقد عرفت أن الشيعة سمّوا بالرافضة لرفضهم التعاون مع الحكّام لا لرفضهم الإسلام كما ينادى به أعوان الظلمه !

قال الشيخ محمّد جواد مغنّيه «وبهذا نجد السرّ الأول والتفسير الصحيح لقول أحمد أمين وغيره بان التشيع كان ملجأ لكل من أراد هدم الإسلام ، لأن الإسلام في منطق أحمد أمين واسلافه يتمثل في شخص الحاكم جائراً كان أو عادلاً ، فكل من عارضه أو ثار عليه فقد خرج على الإسلام» . والجائر في منطق الشيعة هو الخارج عن الإسلام وشريعته فمن ثار على الحاكم فقد آخذ بالدين وعمل بالقرآن وسنه الرسول (٢) .

فهذه النصوص تدلّ على تضاد في الرؤى والأهداف بين السلطة وأهل البيت ، وإنّ صدور هذه النصوص عن أئمّه أهل البيت في تلك الفترة يعني أنّ الحكومه غير شرعيّه . ومن الطبيعي أن تكون هذه الرؤيه ممّا يزعج الحكّام إذ يرون السلطتين التشريعيّه والتنفيذيه في أيديهم ، وهم يسعون بما يقدّمونه من آراء أن

١- الكافي ، للكليّني ٢ : ٣٣٣ / باب الظلم / ح ١٦ ، الخصال ، للصدوق : ١٠٧ / باب الثلاثه / ح ٧٢ ، وسائل الشيعة ١٦ : ٥٦ / باب تحريم الرضا بالظلم والمعونه للظالم وإقامه عذره / ح ٢٠٩٦٥ ، و ١٦ : ١٣٩ / باب وجوب إنكار المنكر ، المنكر بالقلب على كل حال ... / ح ٢١١٨٢ .
٢- الشيعة والحاكمون : ٢٩ .

ينالوا ثقه الناس ، فكيف يُسمح لهؤلاء أن يحيطوا من لا يرون قيمه للسلطان!؟

وعليه فإنّ مخالفة الشيعة لمن استخلفوا بعد رسول الله في الظاهر ، لم تكن لغصبيهم الخلافه وكونهم خلفاء غير شرعيين فحسب بل لجهلهم بكتاب الله وسنّه نبيّه . وإليك بعض النصوص عن أئمه أهل البيت تؤكد ذلك .

فعن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله الصادق - في حديث - قال : ... يظنّ هؤلاء الذين يدعون أنّهم فقهاء علماء ، أنّهم قد اثبتوا جميع الفقه والدين ممّا تحتاج إليه الأمّة ، وليس كلّ علم رسول الله علموه ، ولا صار إليهم من رسول الله ولا عرفوه ، وذلك أنّ الشىء من الحلال والحرام والأحكام يرد عليهم فيسألون عنه ، ولا يكون عندهم فيه أثر عن رسول الله ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل ، ويكرهون أن يُسألوا فلا يجيبوا ، فيطلب الناس العلم من معدنه ، فلذلك استعملوا الرأى والقياس في دين الله ، وتركوا الآثار ، ودانوا بالبدع ، وقد قال رسول الله : «كل بدعه ضلاله» ، ولو أنّهم إذا سألوا عن شىء من دين الله فلم يكن عندهم فيه أثر عن رسول الله ، ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم من آل محمّد(ﷺ) .

وعن أبي جعفر الباقر في حديث طويل منه : ... وإنّ الله لم يجعل العلم جهلاً ولم يكل أمره إلى أحد من خلقه ... ولكنه أرسل رسولاً من ملائكته فقال له : قل كذا وكذا ! فأمرهم بما يحبّ ، ونهاهم عمّا يكره ، إلى أن يقول : ومن وضع ولاه أمر الله ، وأهل استنباط علمه في غير الصفوه من بيوتات الأنبياء فقد خالف أمر الله ، وجعل الجهال ولاه أمر الله ، والمتكلمين بغير هدى من الله ، وزعموا أنّهم

أهل استتباط علم الله ، فقد كذبوا على الله ورسوله ، ورغبوا عن وصيه وطاعته ، ولم يضعوا فضل الله حيث وضعه الله ، فضلوا واضلوا أتباعهم ، ولم يكن لهم حجه يوم القيامة(١) .

وعن أمير المؤمنين علي : ... ورجل قَمَشَ جهلاً في جهال الناس ، عان بأغياش الفتنة ، قد سَمَاهُ أشباه الناس عالماً ، ولم يغن فيه يوماً سالماً ، بَكَرَ فاستكثر ، ما قَلَّ منه خير ممَّا كثر ، حتى إذا ارتوى من آجن ، وأكثرت من غير طائل ، جلس بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره ، وإن خالف قاضياً سبقه ، لم يأمن أن ينقض حكمه من يأتي من بعده ، كفعله بمن كان قبله ، وإن نزلت به إحدى المبهمات المعضلات هبنا لها حشواً من رأيه ، ثم قطع ، فهو من لبس الشبهات في مثل غزل العنكبوت ، لا يدري أصاب أم أخطأ ، لا يحسب العلم في شيء ممَّا أنكر ، ولا يرى أن وراء ما بلغ فيه مذهباً لغيره ، إن قاس شيئاً بشيء لم يكذب نظره ، وإن أظلم عليه أمر اکتتم به لما يعلم من جهل نفسه ، لكيلا يقال له : لا يعلم ، ثم جسر فقضى ، فهو مفتاح عشوات ركاب شبهات ، خباط جهالات ، لا يعتذر ممَّا لا يعلم فيسلم ، ولا بعض في العلم بضرر قاطع فيغتم ، يذري الروايات ذرو الريح الهشيم ، تبكي منه الموارث وتصرخ منه الدماء ، يستحل بقضائه الفرج الحرام ، ويحزم بقضائه الفرج الحلال ، لاملئ بإصدار ما عليه ورد ، ولا هو أهل لما منه فرط من ادعائه علم الحق(٢) .

فتصدر هؤلاء الخلفاء للحكم وافتانهم بالرأى كان يؤذى الأئمة من أهل

١- الكافي ٨ : ١١٧ ح ٩٢ وعنه في الوسائل ٢٧ : ٣٥ / ح ٣٣١٥١ .

٢- الكافي ١ : ٥٥ / ح ٦ ، نهج البلاغه ١ : ١٦ / ٤٧ . وعنه في الوسائل ٢٧ : ٣٩ / ح ٣٣١٥٥ .

البيت ، بدءا بالإمام علي وختما بالإمام العسكري الذي قال ضمن حديث طويل : ... فأما من قال في القرآن برأيه فان اتفق له مصادفه صواب فقد جهل في أخذه عن غير أهله ، وإن أخطأ القائل في القرآن برايه فقد تبوا مقعده من النار(١).

وعن أبي بصير أنه قال قلت لأبي عبد الله : ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنته فننظر فيها ؟ فقال : لا أما أنك إن أصبت لم توجر ، وإن أخطأت كذبت على الله(٢).

أجل إن السلطة الحاكمة اعتبرت تصريحات الأئمة خروجاً عن الطاعة ، ومن هنا جاء اتهامهم الأئمة وشيعتهم بسوء العقيدة والخروج عن الإسلام ، ثم دعوته وعاظ السلاطين للنيل منهم والتهجم عليهم ، ضروره سياسيه يفرضها الواقع الاجتماعى . وإن تهمة الغلو في الأئمة وما واكبها من مصاعب كان من تأثيرات السياسه ، وإن الساسه كانوا وراءها ، فإنهم لم يكتفوا بما أشاعوه عن الصادق بل نسبوا إلى مخالفهم السياسيين الآخرين كسفيان الثورى وأبي حنيفة تهما أيضا ، وذلك لأن الإمام أبا حنيفة - كما يقال - ناصر الثورات العلويه كثوره زيد بن علي ومحمد النفس الزكيه وإبراهيم الإمام ، وكذا قيل عنه بأنه كان يفتى برأى على بن أبي طالب فى بعض المسائل ، وقال بأن الخلافه هى حق ولد على من فاطمه ، كما أنه ذهب إلى أن عليا كان محققا فى قتاله أهل الجمل(٣).

١- تفسير العسكري : ١٤ .

٢- الكافي ١ : ٥٦ ح ١١ .

٣- أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقى الحديث والرأى ، منهم مالك ، والشافعى ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين . أن عليا مصيب فى قتاله لأهل صفين كما هو مصيب فى أهل الجمل ، وإن الذين قاتلوه بغاه ظالمون له . أنظر فيض القدير ٦ : ٣٦٦ عن القادر الجرجاني فى كتاب الإمامه .

وقال عن يوم الجمل : سار عليّ فيه بالعدل وهو أعلم المسلمين في قتال أهل البغي ، وقوله : ما قاتل عليّنا إلّا وعلى أولى .

وقال : أن أمير المؤمنين عليّنا إنّما قاتل طلحه والزبير بعد أن بايعا وخالفا(١١) .

فإنّه بنقله هذه النصوص كان يريد الإشارة إلى سياسة الحكّام في الحديث ، وإنّه قد ترك الكثير من هذه الأحاديث الحكوميّة لمعرفة بدور السلطه في وضع الحديث على لسان رسول الله والصحابه ، وهو ليس كما علّله مقدّم كتاب المندرئ(١٢) من أنّه قد ترك الحديث لأنّ كثيرا من الزنادقه في عصره كانوا يضعون الأحاديث وأنّ أهل الغفله من المحدثين كانوا يروونها ، وإنّ الإمام قد تركها لذلك !

نعم ، جاء عن علي بن الحسين بن زياد عن حريز - وهو من أصحاب الصادق - أن أبا حنيفه قال له : أنت لا تقول شيئا إلّا بروايه ؟

قال : أجل(١٣) .

وكلامنا هذا عن الإمام أبي حنيفه لا يعنى أنّه كان شيعيا أو أنّ الإمام الصادق قد رضى عنه أو ترضى عليه ، أو صحّح رؤاه العقائديّه والفقهيه أو أخذ عنه ، بل نقول إنّ كثيرا من الطعن الذي لحقه كان بسبب بعض مواقفه المعارضه للحكومه

١- مناقب أبي حنيفه ، للخوارزمي ٢ : ٨٣ ، طبعه حيدرآباد .

٢- أنظر : مقدمه الترغيب والترهيب ١ : ١٣ المقدمه .

٣- رجال الكشي ٢ : ٣٨٤ / ٧١٨ وعنه في الوسائل ٢٧ : ١٤٧ .

والمؤيّد للعلويين وغيرهم من أعداء خطّ السلطه العقائديّ الفقهيّ ، فأن أهل البيت كانوا لا يرتضون القياس ولا الاحكام المبتنيه عليه .

قال الأستاذ عبدالحليم الجندی : لو كانت الحكومه تدرك بأنّ أبا حنيفه يعتقد مذهب التشيع لما تركته يلقى دروسه في الكوفه - مركز السنّه - سنوات عديده(١)!

وهناك نصوص حواريه كثيره بين الصادق وأبي حنيفه تؤكد رفض الصادق لآراء أبي حنيفه القياسيه(٢) . كما قد ألفت علماء الشيعه وأصحاب الأئمه في ردّ

١- أنظر : أبو حنيفه : ٢١٣ .

٢- منها ما جاء في علل الشرائع ١ : ٨٩ / ح ٥ أن الصادق قال لأبي حنيفه : أنت فقيه العراق ؟ قال : نعم . قال : فبم تفتيهم ؟ قال : بكتاب الله وسننه نبيه . قال : يا أبا حنيفه ! تعرف كتاب الله حق معرفته ؟ وتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : نعم . قال : يا أبا حنيفه ! لقد أدعت علما ، وبلغك ما جعل الله ذلك إلّا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم وبلغك ولا هو إلّا عند الخاص من ذريه نبينا محمّد ، ... إلى أن يقول : يا أبا حنيفه ! إذ ورد عليك شيء ليس في كتاب الله ، ولم تأت به الآثار والسنه ، كيف تصنع ؟ قال : اصلحك الله اقيس وأعمل فيه برأى . فقال : يا أبا حنيفه ! إن أول من قاس إبليس الملعون ، قاس على ربنا تبارك وتعالى فقال : {أَتَأْخِيْرُ مَنَّهُ خَلْقَتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ} قال : فسكت أبو حنيفه . فقال : يا أبا حنيفه ، أيما أرجس ؟ البول أو الجنابه ؟ فقال : البول . فقال : ما بال الناس يغتسلون من الجنابه ولا يغتسلون من البول ؟ فسكت . فقال : يا أبا حنيفه أيما أفضل ؟ الصلاه ، أم الصوم ؟ قال : الصلاه . قال : فما بال الحائض تقضى صومها ولا تقضى صلاتها ، فسكت ، ولو أردت المزيد من هذه الروايات فراجع كتاب وسائل الشيعه ٢٧ : ٤٠ إلى ٦٠ .

القياس كتباً كثيرة، لكنَّ المهتمَّ الذي توكَّد عليه هو دور السياسة في احتواء الفقهاء فكرياً وسياسياً، وبِتَّهم الدعايات والنهم الشائنه، ضدَّ من لم يمكن احتواؤهم .

بل إنَّهم قد جنَّدوا الطاقات والعلماء الآخرين لكي ينسبوا إليهم ما لم يقوله، أو لكي يحرفوه أو ليضخِّموه فيصغوه صبعه هو بعيد عنها. وان روايات أبي هريره - راويه الإسلام! - وابن عمر - فقيه الإسلام! - وامثالهما كان يصب في هذا الاتجاه كما مر عليك قول ابن عمر وإرجاعه الناس للأخذ بفقهاء عبد الملك بن مروان، وسؤال المنصور مالك بن أنس عن سبب أخذه بقول ابن عمر من بين الأقاويل ثمَّ قوله له: فخذ بها وإن خالف عليا وابن عباس (١١).

وفي نص آخر، قال: لا تقلدن عليا وابن عباس (١٢).

وعرفت أيضاً أن فقهاء الحكومه قبل مالك وأبي يوسف في العهد العباسي كانوا: ابن شبرمه وابن أبي ليلى، وقد بقيا إلى عهد متأخر، وأنَّ الحكام أمكنهم تقريب أبي يوسف واستمالته للتأثير على معتقبي الحنفية، فكان هو أول من قلَّد منصب قاضي القضاة في الإسلام (١٣).

وقد صرَّح أكثر من واحد من المؤرِّخين أنَّ أبا يوسف اختلف عن أستاذه في توليه المناصب العامه في الدوله العباسيه لفقره خاصه (١٤).

١- الطبقات الكبرى ٤: ١٤٧.

٢- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٥٠٤-٥٠٥، عن أوجز المسالك إلى موطأ مالك ١: ٣٠-٣١.

٣- البدايه والنهايه ١٠: ١٨٠ وزاد فيه: وكان يقال له قاضي قضاة الدنيا، وتاريخ الإسلام ١٢: ٥٠١ / الترجمة لأبي يوسف القاضي = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي.

٤- تاريخ بغداد ١٤: ٢٥٢ / الترجمة ٧٥٥٨ لأبي يوسف القاضي، وعنه في طبقات الحنفية، لأبي الوفا القرشي: ٢٥٦، المنتظم ٩: ٨٠.

وعليه ، فأَنَّ ابن شبرمه وابن أبي ليلي (١) وأضرابهما كانوا فقهاء الدوله منذ أواخر العهد الأمويّ وحتى زمن أبي العباس السفاح وشرطاً من خلفه المنصور ، وإنَّ المنصور بتقريبه مالكا وإعطائه المكانه العليا ، وتوحيد الحديث والفقّه على يده قد قلل من نفوذ الآخرين !

ومنذ أواخر عهد المنصور وحتى أواخر عهد الرشيد تمكّنت الحكومه من السيطرة على الاتجاهين : اتجاه الرأي واتجاه الأثر ، وذلك بتقريبهم أبا يوسف ومحمّد بن الحسن الشيبانيّ في بغداد وتقليدهم منصب القضاء ، ووجود مالكا في المدينه من قتل في ركابهم .

فإنَّ الصادق لما رأى دور الحكومه في تدوين الحديث طبق ضوابط خاصه ، ثمّ تأصيل المذاهب وتقريب المحدثين والقراء والشعراء ، والاهتمام بالحركه العلميه ، كان واضحاً لديه أن هذه المبادره الحكوميه هي ثوره ثقافيه ضد الأصول العقائديه والفقهيّه والتاريخيه للمسلمين .

فالإمام أبو حنيفه يبث أفكاره في الكوفه مركز العلويين ، وبين أفكاره وما يطرحه من رؤى ما يخالف الصريح من كلام الرسول .

١- في تهذيب الأحكام ٦ : ٢٢٠ ح ٥٢١ عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال لابن أبي ليلي : بأيّ شيء تقضى ؟ قال : بما بلغني عن رسول الله وعن عليّ وعن أبي بكر وعمر . قال : فبلغك عن رسول الله أنّه قال : أنّ علياً أفضلكم ؟ قال : نعم . قال : فكيف تقضى بغير قضاء عليّ وقد بلغك هذا ؟

والإمام مالك يسيطر على مركز الدعوة الإسلاميه ويفتى الناس بالمدينه(١).

والليث بن سعد يفتى الناس بمصر . وقيل إن أهل مصر كانوا ينتقصون من عثمان ، فنشأ فيهم الليث فحدّثهم بفضائل عثمان(٢) .

والأوزاعي يفتى الناس بالشام ، وهو المعروف بانحرافه عن أهل البيت(٣) ، فكان في كلّ مصر فقه خاص واعتقاد خاص يتبعه في غالبه عن الأصول النبويه والآراء الفقهيّه الصحيحه في القليل أو الكثير .

ولمّا رأى الصادق دعم الحكومه لهؤلاء الفقهاء - تلويحا وتصريحا - أحسّ بالخطر وضروره مواجهه الغزو الفكري والثوره الثقافيه التي شنتها الحكومه العباسيه على النهج العلوي ، فكان أن بدأ في مواجهه هذه الحمله مواجهه في غايه الجدّ ، وأخذ أصحابه في التوجه إلى الفقه وتعلّم الأحكام ، وقد تخوّف على شيعته من تأثرهم بالخطوط الفكرية العامله آنذاك ، فأخذ يوضّح لهم ما وصل إليه من كلام رسول الله ، وجاء يعتنع إسناده إليه صلى الله عليه وآله حتى لا تكون ذريعه بيد المعرضين للنيل منه .

وبهذا تبين تلويحا سبب عدم مشاركته الإمام الصادق في الثورات العلويه ، إذ نراه يتنبّئ مسأله هي أهم بكثير ممّا عليه المقاتلون ، إذ أنّهم يرابطون على الثغور العسكريه ، في حين كان الإمام الصادق يرابط على ثغور العقيدة والفكر .

وإنّ توزيع الإمام الصادق البحوث العلميّه والنشاطات المعرفيه التي تحتاج

١- أنظر : سير أعلام النبلاء ٨ : ٦١ / الترجمه ١٠ لمالك بن أنس .

٢- تاريخ بغداد ١٣ : ٧ / الترجمه ٦٩٦٦ لليث بن سعد ، تهذيب الكمال ٢٤ : ٢٧١ / الترجمه ٥٠١٦ له .

٣- أنظر : سير أعلام النبلاء ٧ : ١٢٨ - ١٢٩ / الترجمه ٤٨ لعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، تاريخ الإسلام ٩ : ٤٩٤ / الترجمه ٤ ، تذكرة الحفاظ ١ : ١٨١ / الترجمه ١٧٧ .

إليها الساحة بين أصحابه لهو أمر ثابت في التاريخ .

فقد أمر أبان بن تغلب أن يجلس في المسجد ويفتي الناس .

وأوكل إلى حمران بن أعين الإجابة عن مسائل علوم القرآن .

وعين زراره للمناظرة في الفقه .

ومؤمن الطاق للمساجله في الكلام .

والطيار للمناظرة في الإمامه وغيرها .

وهشام بن الحكم للمناظرة في الإمامه والعقائد .

ويطون الكتب حافله بمحاورات هؤلاء الأصحاب ومناظراتهم ، وقد أشارت كتب الفهارس إلى أسماء ما ألفوه في كل الميادين ، حتى أخصى ما دونوه في عصره فكانت أربعمائه مؤلف لأربعمائه مؤلف في الحديث فقط ، وهي التي عُرفت بالأصول الأربعمائه التي عليها مدرأ الفقه الشيعي (١) .

بعد هذا لا نشك أن تكون السلطه وراء طرح بعض الآراء الفقهيّه التي لا يقبلها الطالبيون ، إذ إن في طرح تلك الرؤى تأصيلاً لنهج وفقه الحكومه وتعزفاً على مخالفيها ، وإن الأحكام الفقهيّه خير ميدان للتعرف على الرافضه ومن لا يقبل سلطان الدوله . وقد مرّ عليك سابقاً خبر ذلك الرجل الذي جاء الرشيد مخبراً بمكان اختفاء يحيى بن عبدالله بن الحسن وتعزفه عليه إثر جمعه بين الصلاتين ، وقول الرشيد له : الله أبوك لجأ ما حفظت تلك صلاه العصر وذلك وقتها عند القوم .

وقول سليمان بن جرير لإدريس بن عبدالله بن الحسن : ان السلطان طلبني لما

١- وهي أربعمائه مُصنّف لأربعمائه مُصنّف من أصحاب الإمامين الباقر والصادق ٣ ، ومن أصحاب سائر الأئمه على رأى البعض ، راجع كتابنا منع تدوين الحديث . ولنا دراسه عن الأصول الاربعمائه تأمل أن نراها مطبوعه .

يعلمه من مذهبي ، فجتتكم ...

كما نقلنا قبل ذلك حديث أبي مالك الأشعري ، وأنه كيف كان يتخوّف من إتيان صلاه رسول الله ، قالاً : هل فيكم أحد غيركم ؟

فقالوا : لا ، إلّا ابن أخت لنا . قال : ابن أخت القوم منهم ، فدعا ...

وغيرها الكثير . وهي جميعها تؤكد على أن الفقه الإسلامي صار يستقى منابعه من طريقين :

١ - السلطان الجائر العامل على تحريف الشريعة ومن يعمل معه .

٢ - الطالبين ، وقد انحصر هذا الخطّ بجعفر بن محمّد الصادق وآله .

وإنّ الفقهاء والمحدّثين والقراء غالباً كانوا يدورون في فلك السلطان ، يرسمون القواعد ويوقفون الخليفة على الحلول ، وكان الخليفة يُقرّب من العلماء من يخدم أهدافه ، ويُبعد من لا يرتضى التعاون معه بل يرفضه! (١)

نكتفي منه بهذا العرض التاريخي الموجز ، وننتقل إلى حديث الوضوء ودور الطالبين في ترسيخ ما سمعوه عن آباؤهم من وضوء رسول الله رغم تحريفات الحكام وترسيخ ما ارادوه بالترغيب والترهيب .

المنصور والوضوء

جاء في كتاب الرجال للكشي عن حمدويه وإبراهيم - ابني نصير - ، قالوا : حدثنا محمّد بن إسماعيل الرازي ، قال : حدثنا أحمد بن سليمان ، قال : حدثني داود الرقي قال : دخلت على أبي عبدالله - أي الصادق - فقلت له : جعلت فداك ،

١- في مقاتل الطالبين : ٣١٨ - ٣١٩ ، وصفحه ٢٧١ بعض النصوص المشيرة إلى تغيير الحكام للأحكام الشرعية فلتراجع .

كم عدّه الطهاره ؟

فقال : «ما أوجه الله فواحدة ، وأضاف إليها رسول الله واحده لضعف الناس ، ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له» ، أنا معه في ذا حَتَّى جاءه داود بن زربي ، فأخذ زاويه البيت فسأله عما سألته عن عدّه الطهاره ؟

فقال : له «ثلاثاً ثلاثاً ، من نقص عنه فلا صلاه» !

قال : فارتعدت فرائصي ، وكاد أن يدخلني الشيطان ، فأبصر أبو عبدالله إليّ وقد تغير لوني ، فقال : «اسكن يا داود ، هذا هو الكفر أو ضروب الأعتاق» .

قال : فخرجنا من عنده ، وكان بيت ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور ، وكان قد ألقى إلى أبي جعفر [المنصور] أمر داود بن زربي ، وأنه رافضى يختلف إلى جعفر بن محمد .

فقال أبو جعفر : إني مطلع على طهارته ، فإن توضأ وضوء جعفر بن محمد - فإنني لأعرف طهارته - حَقَّقْتُ عليه القول وقتلته .

فاطلع وداود يتهيأ للصلاه من حيث لا يراه ، فأسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره أبو عبدالله ، فما تم وضوؤه حتى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه .

قال : فقال داود : فلما أن دخلت عليه رخب بي وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل ، وما أنت كذلك ، قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهاره الراضه ، فاجعلني في حلّ ، وأمر له بمائه ألف درهم !

قال : فقال داود الرقي : التقيت أنا وداود بن زربي عند أبي عبدالله ، فقال له داود بن زربي جعلت فداك ، حَقَّقْتُ دماءنا في دار الدنيا ، ونرجو أن ندخل بيمينك وبركتك الجنة .

فقال : «فعل الله ذلك بك وبإخوانك من جميع المؤمنين» .

فقال: أبو عبدالله لداود بن زربي: «حَدَّثَ داود الرقي بما مرَّ عليكم حتَّى تسكن روعته» .

قال: فحدثه بالأمر كله .

قال: فقال أبو عبدالله: «لهذا أفتيته، لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو» ثم قال: «يا داود بن زربي توضأ مثني مثني ولا تزيدني عليه، فإنك إن زدت عليه فلا صلاه لك» (١) .

فالحكومه والحكام بتقويتهم للخلافات الفقهيه السابقه بين الصحابه وتبنيهم لآراء المخالفين لعلئ وولده، كانوا يسعون إلى إثارة الرأي العام ضد أتباع علي والآخذين بفقته جعفر بن محمد الصادق بحججه أنهم خرجوا عن إرادة الأمة وأتوا بالذي لا تأنسه العامه، وأن الخروج عن الجماعه فسق !!

والإمام الصادق كان لا يريد إعطاء المبرر بيد الحكام للنيل من شيعته ومواليه . ومن خلال انتهاجه التقيته كان يريد الحفاظ على المؤمنين من شيعته وصونهم من بطش السلطه (٢) ، وما نقل عنه بأنه مسح أذنيه (٣) ، وعنقه (٤) ، وأخذ

-
- ١- رجال الكشي ٢: ٦٠١ / ح ٥٦٤، تهذيب الأحكام، للطوسي ١: ٨٢ / ح ٢١٤، والاستبصار ١: ٧١ / ح ١١٢١٩ . ، بطريق آخر، ووسائل الشيعة ١: ٤٤٣ / ح ١١٧٢ عن الكشي .
 - ٢- في الكافي ١: ٥٣ ح ١٥ عن محمّد بن الحسن بن أبي خالد شينوله قال قلت لأبي جعفر الثاني، جعلت فداك، إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وكانت التقيه شديده فكنموا كتبهم، ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق.
 - ٣- تهذيب الأحكام ١: ٦٢ / ح ١٦٩، الإستبصار ١: ٦٤ / ح ١٨٨، ووسائل الشيعة ١: ٤٠٥ / ح ١٠٥٢ .
 - ٤- تهذيب الأحكام ١: ٩١ / ح ٢٤٢، ووسائل الشيعة ١: ٤١١ / ح ١٠٧٠ .

ماءٌ جديداً لمسح الرأس (١)، بل مسح جميع رأسه (٢)، وغسل رجله (٣)، فتحمل جميعها على التقية لما عُلِمَ من مذهبه في الوضوء عندنا، ولثبوت مخالفته لكل هذه المفردات، وأنه علل سبب صدور هكذا روايات عنه فيما رواه نصر الخثعمي إذ قال: سمعت أبا عبدالله يقول: من عرف إنا لا نقول الا حقاً، فليكتفُ بما يعلم منا، فإن سمع منا خلاف ما يعلم، فليعلم أن ذلك [جاء] دفاع منا عنه (٤).

هذا وإنَّ ضغط الحكام على الإمام الصادق وعلى غيره من أئمة أهل البيت لم يقتصر على الوضوء بل كانوا يريدون دعوه الأئمة للأخذ بفقته مالك بن أنس لقول المنصور له: (لنحمل الناس على علمك) أو قوله: (لنجعل العلم علماً واحداً).

والسلطة حصرت الإفتاء - أيام الموسم - بمالك، وكان منادياً يهتف: لا يفتي الناس إلا مالك! وقد اعترض مالك على من يخالف رأيه واجماع أهل المدينة، إذ كتب إلى الليث بن سعد بقوله: أعلم رحمتك الله أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مختلفة، مخالفه لما عليه جماعه الناس عندنا وبلدنا الذي نحن فيه... (٥)

وهذه السياسة المقرونة بالترهيب والضغط كانت تلزم الإمام الصادق أن

- ١- وسائل الشيعة ١: ٤٠٨ / ح ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢.
- ٢- تهذيب الأحكام ١: ٦٢ / ح ١٧٠، الإستبصار ١: ٦٠ / ح ١٧٦، وسائل الشيعة ١: ٤١٢ / ح ١٠٧١.
- ٣- تفسير العياشي ١: ٣٠١ / ح ٥٨، مستدرک الوسائل ١: ٣٢٧ / باب أجزاء الغرفة الواحدة في الوضوء / ح ٤، بحار الأنوار ٧٧: ٢٨٤ / ح ٣٥ عن العياشي.
- ٤- الكافي ١: ٥٣ / ح ٦ وعنه في الوسائل ٢٧: ١٠٨ / ح ٣٣٣٦.
- ٥- أثر الأحكام المختلف فيها، للدكتور ديب البغا: ٤٣٥، عن ترتيب المدارك ١: ٦٤.

يفتى بناقضيه القبله للوضوء وكذا مس باطن الدبر والإحليل(١) وغيرها . وقد حمل فقهاء الشيعة تلك الأخبار على التقية ، وبرهنوا على ان تلك الأخبار - كغيرها من أخبار التقية - تدلّ بنفسها على نفسها بأنّها صادرة تقيه ، لمخالفتها للنصوص القرآنية والثابت الصحيح من مروياتهم .

فقد جاء في التهذيب والاستبصار عن سماعه أنّه سأله الصادق عن الرجل لمس ذكره أو فرجه أو أسفله من ذلك وهو قائم يصلي ، يعيد وضوءه؟

فقال : «لا بأس بذلك ، إنما هو من جسده»(٢) .

وجاء في تفسير العياشي عن قيس بن رمانه أنّه سأله الصادق : أتوضأ ثم أدعو الجارية فتمسك بيدي فأقوم فأصلي ، أعلني وضوء ؟ قال : «لا» .

قال : فإنهم يزعمون أنّه اللمس ؟

قال : «لا والله ، ما اللمس إلّا الوقاع» - يعنى الجماع - ثم قال : «كان أبو جعفر - أى الباقر - بعدما كبر يتوضأ ثم يدعو الجارية فتأخذ بيده فيقوم فيصلني»(٣) .

نعم ، أنّ صدور مثل هذه الروايات عن الصادق تدلّ على أنّ الوضع الديني ، لم يكن عادياً ، بل نرجح - على فرض صدور تلك الروايات عنه - صدورها في السنين الثلاث الأخيرة من عمره الشريف ، أى بعد الإطاحة بثورتي النفس الزكية في المدينة وأخيه إبراهيم الإمام بالبصرة لان ارهاصات الاطاحه بهاتين الثورتين كانت تدعوه لان يعيش في حاله تقيه عاليه .

١- وسائل الشيعة ١ : ٢٧٢ / ح ٧١٢ - ٧١٣ .

٢- تهذيب الأحكام ١ : ٣٤٦ / ح ١٠١٥ ، الاستبصار ١ : ٨٨ / ح ٢٨٣ .

٣- تفسير العياشي ١ : ٢٤٣ / ح ١٤٢ .

وإنّ الواقف على مجريات الأحداث في العهد العباسي وخصوصا في النصف الثاني من عهد المنصور إلى أواخر عهد الرشيد يعرف ما نقوله ، كما أنّ العارف بأساليب الحكّام والإرهاب ضدّ أولاد عليّ وشيعته .. يدرك مدى الظلم الواقع على أهل البيت آنذاك . إذ مرّ عليك سابقا خبر ربطه وجثّ الهاشميين وتسليم تلك الخزانه للمهدى العباسي .

وخير يحيى بن عبدالله بن الحسن وان عيسى عمه لم يكن قادرا أن يصرح بأنّ بنته هي بنت رسول الله وليس له أن يزوّجها لذلك السقاء .

كما قرأت قبلها عن بني الحسن وكيف ساومهم المنصور إذلالاً ، وأودعهم بطون السجون المظلمه بحيث كانوا لا يعرفون وقت الصلاه فيها إلّا بتلاوه عليّ ابن الحسن بن الحسن بن الحسن شينا من القرآن .

إنّ من يقف على هذه الأمور يدرك أن التقية كانت هي السبيل الأوحده لبقاء فقه العلويين ونهجهم ، موضحين بأنّ التقية لم تكن نفاقا كما يطرحه البعض ، إذ إنّ النفاق هو إظهار الإيمان مع كتمان الكفر . أما التقية فهي إظهار المسايره والمواقفه والعمل بخلاف الواقع لحفظ الدماء والأعراض وما شابه ذلك ، مع كتمان الإيمان .. ضمنا لاستمرار مسيره الخطّ الإسلامى الأصيل .

بعبارة أخرى : المنافقون هم الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ، مثل قوله : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) (١) . فهذا .. إيمان ظاهر + كفر باطن = نفاق .

أما أهل التقيّه فمثلهم مثل مؤمن آل فرعون ، لقوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (١).

وقد عمل بالتقيّه أكثر العلماء واجازوه ، إذ ثبت عن الإمام أبي حنيفة أنه أباح قذف المحصنات وترك الصلاة والإفطار في شهر رمضان تقيّه ، وحيث كان مكرها .

وهكذا الحال بالنسبه إلى مالك فإنه اتقى الأمويين والعباسيين واستدل بقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ (٢) على جواز التقيّه في معرض حديثه عن طلاق المكره .

أما الإمام الشافعي فلا يرى كفاره على الإنسان الذي حلف بالله كذبا تحت الإكراه ، والنوى الشافعي لا يرى القطع بحق السارق كرها ، وهكذا الحال بالنسبه إلى الأحناف ، والظاهرى ، والطبرى ، والزيدى (٣) .

فعليه ، إن مشروعته التقيّه ثابتة في التاريخ ، وقد عمل بها الرسول صلى الله عليه وآله مع المشركين . وإن قضيه عمار مشهوره كما مر بك خير مؤمن آل فرعون ، ونحن على اطمئنان بأن المسلم الذي لا يقتر بالتقيّه سيمارسها حتما لو نزل به الظلم والإرهاب وعاش ظروف الشيعة ، وعليه فالتقيّه حقيقه فطريه يتمسك بها الإنسان في المهمات والملمات والإمام الصادق لا يخرج من هذه القاعده العامه .

١- سورة غافر : ٢٨ .

٢- سورة آل عمران : ٢٨ .

٣- نقل الأستاذ العميدى في كتابه (واقع التقيّه عند الفرق الإسلاميه من غير الشيعة الإماميه) ، آراء علماء المسلمين في التقيّه . فراجع .

المهدى العباسى والوضوء

تولى المهديّ العباسيّ الخلافة عام ١٥٨ بعد أن امتنع عيسى بن موسى - وليّ عهد المنصور - عن التنازل إلى ابنه محمّد المهديّ ، فبدأ سياسته بالنظر في المظالم ، والكفّ عن القتل وإطلاق سراح السجناء السياسيين ، حتّى نرى الحسن بن زيد يبايع المهديّ بصدر منشرح ونفس طيّبه .

ورأى المهديّ أنّ الحجاز ، وخصوصا بعد مقتل محمّد النفس الزكيه ، أصبحت مركزا رئيسيا من مراكز الحركة الشيعيه ، فرحل إليها عام ١٦٠ ليستميل إليه أهلها حتّى لا يشاركوا العلويين في حركاتهم ، فأعلن المهديّ في الحجاز بدايه سياسه جديده والعفو العام ، وبالغ في التقرب إليهم ، حتّى قيل بأنّ عدد الثياب المهدها إلى أهالي مكّه مائه وخمسون ألف ثوب ، وصرف عليهم أموالاً طائله ، واهتم بالأماكن المقدسه فيها .

والشيعه كانوا على حيطة من سياسه المهديّ وتعاملوا معها بحذر ، إذ إنهم عرفوا أن المنصور نصح المهديّ بقوله : (يا بني إنّي قد جمعت لك من الأموال ما لم يجمعه خليفه قبلي ، وجمعت لك من الموالى ما لم يجمعه خليفه قبلي ، وبنيت لك مدينه لم يكن في الإسلام مثلها ، ولست أخاف عليك إلّا أحد رجلين : عيسى بن موسى - وليّ عهد المنصور سابقا ، وعيسى بن زيد أخو الحسن الذي بايع المهديّ أولاً - .

فأمّا عيسى بن موسى فقد أعطاني من العهود والمواثيق ما قبلته ، ووالله لو لم يكن إلّا أن يقول قولاً لما خفته عليك ، فاخرجه من قلبك .

وأما عيسى بن زيد فانفق هذه الأموال واقتل هؤلاء الموالى واهدم هذه المدينه

حتى تظفر به ثم لا ألومك(١).

علما بأن عيسى كان قد اتخذ الكوفة مركزا لنشاطه السياسي بعد أن كان في البصرة يقاتل العباسيين مع إبراهيم حتى قتل، فالعباسيون كانوا يراقبون تحركات الشيعة للوقوف على مكان عيسى وغيره من المجاهدين. وكانوا يسعون للعثور عليهم على ضوء ما يمارسونه من عبادات. وقد مرت عليك النصوص السابقة وكيف تعرفوا على يحيى، وإن سليمان بن جرير جاء إلى إدريس وقال: إن السلطان طلبني لما يعلمه من مذهبي.

ولتريخ الفكرة من المستحسن أن نذكر خيرا آخر عن عيسى بن زيد حتى تتأكد ما قلناه عن ظلامه الطالبيين، ثم نعرج بعد ذلك على روايه الموضوع في هذا العهد.

جاء في مقاتل الطالبيين عن المنذر بن جعفر العبدى عن ابنه، قال:

خرجت أنا والحسن وعلى بن صالح ابنا حى، وعبدربه بن علقمه، وجناب بن نسطاس مع عيسى بن زيد حجاجا بعد مقتل إبراهيم.

وعيسى بينما يستر نفسه في زى الجمالين، فاجتمعنا بمكة ذات ليله في المسجد الحرام، فجعل عيسى بن زيد والحسن بن صالح يتذاكران أشياء من السير، فاختلف هو وعيسى في مسألة منها - وغالبا ما كانوا يختلفون - فلما كان من الغد دخل علينا عبدربه بن علقمه فقال: قدم عليكم الشفاء فيما اختلفتم فيه، هذا سفيان الثورى قد قدم، فقاموا بأجمعهم فخرجوا إليه، فجاءوه وهو فى المسجد جالس، فسلموا عليه. ثم سأله عيسى بن زيد عن تلك المسألة، فقال: هذه

مسأله لا أقدر على الجواب عنها لأن فيها شيئاً على السلطان (مع العلم أن الثوري كان من المخالفين للسلطان وكان متوارياً عن الأنظار).

فقال له الحسن: إنه عيسى بن زيد، فنظر إلى جناب بن نسطاس مستتباً.

فقال له جناب: نعم، هو عيسى بن زيد، فوثب سفيان فجلس بين يدي عيسى وعانقه وبكى بكاءً شديداً واعتذر إليه ممّا خاطب به من الردّ، ثم أجابه عن المسأله وهو يبكي. وأقبل علينا فقال: انّ حبّ بنى فاطمه والجزع لهم ممّا هم عليه من الخوف والقتل والتشريد ليبيكى من فى قلبه شيء من الإيمان.

ثم قال لعيسى: قم بأبي أنت، فاحف شخصك لا يصيبك من هؤلاء شيء نخافه، فقمنا فنفترقنا(١).

وبذلك تأكّد لنا وحده كلمه الطالبين - حسنين وحسينين - وأنّ فقهم كان غير فقه الحكّام، وأنّ الحكّام كانوا يستخدمون الشريعة للتعرف عليهم. وقد قدمنا بعض الشواهد، وإليك نصاً آخر فى هذا السياق:

أخرج الشيخ الطوسى بسنده إلى داود بن زربى قال: سألت الصادق عن الموضوع؟

فقال لى: «أليس تشهد بغداد وعساكرهم؟!».

قلت: بلى.

قال [داود]: فكنت يوماً أتوضأ فى دار المهدي، فرآنى بعضهم وأنا لا أعلم به.

فقال: كذب من زعم أنك فلانى - رافضى - وأنت تتوضأ هذا الموضوع.

قال : فقلت : لهذا والله أمرني (١) .

فمن هو المهدي العباسي ، وماذا يعني الإمام الصادق بكلامه : «أليس تشهد بغداد وعساكرهم؟!» فقد نقل الطبري لنا نصاً يكفينا تعريفاً بالمهدي وشده بغضه لعلي ، فقد جاء فيه أن القاسم بن مجاشع التميمي عرض على المهدي وصيته - وكان فيها بعد الشهادة بالوحدانية ونبوه محمد «وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَصِيَ رَسُولِ اللَّهِ وَوَارِثُ الْإِمَامَةِ مِنْ بَعْدِهِ» - فلما بلغ المهدي إلى هذا الموضع رمى بالوصية ولم ينظر فيها (٢) .

الرشد والوضوء

جاء في الإرشاد للمفيد : عن محمد بن الفضل قال : اختلفت الرواية من بين أصحابنا في مسح الرجلين في الوضوء ، أهو من الأصابع إلى الكعبين أم من الكعبين إلى الأصابع ؟

فكتب علي بن يقطين إلى أبي الحسن موسى بن جعفر : جعلت فداك ، إن أصحابنا قد اختلفوا في مسح الرجلين ، فإن رأيت أن تكتب إلي بخطك ما يكون عملي بحسبه ، فعلت إن شاء الله .

فكتب إليه أبو الحسن : «فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء ، والذي أمرك به في ذلك أن تمضمض ثلاثاً وتستنشق ثلاثاً ، وتغسل وجهك ثلاثاً ، وتخلل شعر لحيتك وتغسل يدك إلى المرفقين ثلاثاً ، وتمسح رأسك كله ، وتمسح

١- تهذيب الأحكام ١ : ٨٢ / ح ٢١٤ ، الإستبصار ١ : ٧١ / ح ٢١٩ ، وسائل الشيعة ١ : ٤٤٣ / ح ١١٧١ .

٢- تاريخ الطبري ٦ : ٣٩٧ / أحداث سنة ١٦٩ هـ .

ظاهر أذنيك وباطنهما ، وتغسل رجليك إلى الكعبين ثلاثاً ، ولا تخالف ذلك إلى غيره» .

فلَمَّا وصل الكتاب إلى عليّ بن يقطين ، تعجّب مِمَّا رسم له فيه مِمَّا أجمع العصابه على خلافه فهو يسأل عن فرع فقهي خاص ومسأله المسح على الرجل أ هو من الاصابع إلى الكعبين أم بالعكس ، والإمام يجيبه بشيء آخر . ثم قال : مولاي أعلم بما قال ، وأنا ممتثل أمره ، فكان يعمل في وضوئه على هذا الحدّ ، ويخالف ما عليه جميع الشيعة ، امتثالاً لأمر أبي الحسن .

[وقد كان] شيعي بعلي بن يقطين إلى الرشيد ، وقيل له : إنّه رافضيّ مخالف لك . فقال الرشيد لبعض خاصته : قد كثر عندي القول في عليّ بن يقطين ، والقرف - أي الاتهام - له بخلافنا ، وميله إلى الرفض ، ولست أرى في خدمته لى تقصيرا ، وقد امتحنته مرارا ، فما ظهر منه عليّ ما يُعرف به ، وأحِبُّ أن أستبري أمره من حيث لا يشعر بذلك فيتحرز مني .

فقيل له : إن الرافضة يا أمير المؤمنين تخالف الجماعة في الوضوء فتخفّفه ، ولا ترى غسل الرجلين ، فامتنحه من حيث لا يعلم بالوقوف على وضوئه .

فقال : أجل ، إن هذا الوجه يظهر به أمره .

ثم تركه مده ، وناطه بشيء من الشغل في الدار حتّى وقت الصلاة ، وكان عليّ بن يقطين يخلو في حجره في الدار لوضوئه وصلاته ، فلَمَّا دخل وقت الصلاة وقف الرشيد من وراء حائط الحجره بحيث يرى عليّ بن يقطين ولا يراه هو ، فدعا بالماء للوضوء ، فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ، وخلّل شعر لحيته وغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ومسح رأسه وأذنيه ، وغسل رجله ، والرشيد ينظر إليه ، فلما رآه الرشيد فعل ذلك لم يملك نفسه حتى أشرف عليه

بحيث يراه ، ثم ناداه : كذب [يا عليّ بن يقطين] من زعم أنك من الرفضه ، وصلحت حاله عنده .

وبعد ذلك ورد عليه كتاب من أبي الحسن : «ابتدىء من الآن يا عليّ بن يقطين ، توضعاً كما أمر الله ، اغسل وجهك مره فريضه وأخرى إسباغاً ، واغسل يديك من المرفقين كذلك ، وأمسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوه وضونك ، فقد زال ما كان يخاف عليك ، والسلام» (١).

العباسيون وتأسيس المذاهب الأربعة

إشاره

قدمنا سابقاً عنايه الحكومه العباسيه بالفقه المخالف لآل البيت واحتواء العباسيين لخطى الأثر والرأى . لما فى انتشار مذهب آل البيت من تضعيف لخط الحكومه وتقويه لمنافسيهم على منصب الخلافه .

وإن احتواءهم لخطى الأثر والرأى هو تعضيد لحكمها وتمسك بالصفه الشرعيه ، لأن رواد الخط الأول لا يرتون شرعيه الخلافه العباسيه خلافاً لرواد الخط الثانى ، فإنهم انخرطوا فى سلك الدوله وترعرعوا فى أحضانها وتولوا منصب القضاء ، واستغلت الدوله قدراتهم وطاقاتهم العلميه فى صالحها ، ولذلك ترى الحكومه العباسيه تؤكد على رفض آراء الخط الأول ، وإن كان عبدالله بن عباس - جدّهم الأعلى - من روادها والدعاه إليها .

بعد كل ذلك نحاول المرور سريعاً بالمذاهب الأربعة التى أصلت آنذاك قبال

١- الإرشاد ، للمفيد ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٩ ، أعلام الورى ٢ : ٢١ - ٢٢ ، بحار الأنوار ٤٨ : ٣٨ - ٣٩ / ح ١٤ ، وسائل الشيعه ١ : ٤٤٤ - ٤٤٥ / ح ١١٧٣ .

مذهب الإمام عليّ وعبدالله بن عباس وأهل البيت عموماً ، لتأخذ فكره إجماليه عنها ، وكيف أن هذه المذاهب جعلت الوضوء الثلاثي الغسلي الذي ركزت عليه الحكومه العباسية كمنقطة من نقاط الاختلاف التي يمكن من خلالها معرفه مخالفيها العقائديين والفقهيّين .

مذهب الإمام أبي حنيفة

وأول مذهب يطالعنا في ذلك العصر وأقدمه هو مذهب الإمام أبي حنيفة ، فإنّ الإمام أبا حنيفة كان من اوائل الذين تقدّموا لمبايعه أبي العباس السفّاح في جملة من بايعه من الفقهاء ، حيث أنّ الناس كانوا يتشوّقون لحكم وعدهم بإقامه العدل والسّنه لينقذهم من جور الأمويين .

لكنّ أبا حنيفة سرعان ما أدرك انحراف العباسيين وشراءهم لضمائر بعض الفقهاء والعلماء ، فابتعد عن السلطه ورفض أن يتولّى القضاء للمنصور العباسي رغم كلّ السبل التي اقتفاها لاحتوائه ، فكلمّا ازدادوا إلحاحاً عليه ازداد ابتعاداً عنهم ورفضاً لتولّى القضاء ، حتّى وصل الأمر إلى سجنه وتعذيبه ، وقيل : إنّه مات مسموماً على أيدي العباسيين (١) .

وعلى كلّ حال فإنّه لم يدوّن فقهه للسلطان ولا لغيره ، اللهمّ إلّا وريقات باسم «الفقه الأكبر» في العقائد نسبت إليه ، ولم يصحّ ذلك له على وجه القطع واليقين (٢) .

١- أنظر طبقات الحنفيه ، لأبي الوفاء القرشي ١ : ٥٠٢ / فصل في وفاه الإمام أبي حنيفة .

٢- أنظر كلام أحمد امين في ضحى الإسلام ١٩٨ : ٢ وكتاب أبو حنيفة لابي زهره : ١٨٦ ونسب بعض المؤرخين هذا الكتاب إلى أبي مطيع = الحكم بن عبدالله البلخي، الفقيه، صاحب أبو حنيفة، أنظر: شذرات الذهب ١: ٣٥٧، العلو للعلی الغفار، للذهبي ١: ١٣٤ / الخبر ٣٦٣.

ثم إنَّ السلطات بعد وفاه الإمام أبي حنيفة استطاعت أن تحتوى اثنين من أكبر تلامذته ، هما : أبو يوسف القاضى ، ومحمد بن الحسن الشيبانى اللذين كانا ينسبان كلَّ ما وصلا إليه من رأى إلى أبى حنيفة ! وكان أبو يوسف قد انضمَّ إلى السلطه العباسيه أيام المهديّ العباسيّ سنة ١٥٨ وظلَّ على ولانه أيام الهادى والرشيد !

وقد ذكر المؤرخون سبب اتّصال أبى يوسف بالرشيد وتوثيق علاقته به : أن بعض القواد حنث فى يعين ، فطلب فقيها يستفتيه فيها ، فجىء بأبى يوسف ، فأفتاه ، أنه لم يحنث ، فوهب له دناتير وأخذ له دارا بالقرب منه واتّصل به .

فدخل القائد يوما على الرشيد فوجده مغموما ، فسأله عن سبب غمّه ، فقال : شىء من أمر الدين قد حزنى ، فاطلب لى فقيها أستفتيه ؛ فجاءه بأبى يوسف .

قال أبو يوسف : فلما دخلت إلى ممز بين الدور ، رأيت فتى حسنا أثر الملك عليه [الظاهر أنه الأمين بن الرشيد] وهو فى حجره فى الممر مجبوس ، فأوماً إلىّ بإصبعه مستغيثا ، فلم أفهم عنه إرادته ، وأدخلتُ إلى الرشيد ، فلما مثلت بين يديه ، سلّمت ، ووقفت . فقال لى : ما اسمك ؟

قلت : يعقوب ، أصلح الله أمير المؤمنين .

قال : ما تقول فى إمام شاهد رجلاً يزنى ، هل يحده ؟

قلت : لا يجب ذلك .

قال : فحين قلتها سجد الرشيد ، فوقع لى أنه قد رأى بعض أولاده المذكور على ذلك ، وأن الذى أشار إلىّ بالاستغائه هو الابن الزانى !

قال : ثم رفع رأسه وقال : ومن أين قلت هذا ؟

قلت : لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله قال : «ادروا الحدود بالشبهات» ، وهذه شبهة يسقط الحد معها .

فقال : وأىَّ شبهة مع المعايينه ؟

قلت : ليس توجب المعايينه لذلك أكثر من العلم بما جرى ، والحكم فى الحدود لا يكون بالعلم .

قال : ولم ؟

قلت : لأنَّ الحدَّ حقَّ الله تعالى ، والإمام مأمور بإقامه الحدِّ ، فكأنَّه قد صار حقًا له ، وليس لأحد أخذ حَقَّ بعلمه ، ولا تناوله بيده ، وقد أجمع المسلمون على وقوع الحدِّ بالإقرار والبيئنه ، ولم يجمعوا على إيقاعه بالعلم .

قال : فسجد مرَّة أُخرى ، وأمر لى بمال جليل ، ورزق فى الفقهاء فى كلِّ شهر ، وأن أُلزم الدار .

قال : فما خرجت حتَّى جاءتنى هديه الثمنى وهديه أمه وأسبابه ، فحصل لى من ذلك ما صار أصلًا للنعمه ، وانضاف رزق الخليفه إلى ما كان يجريه عَلَيَّ ذلك القائد .

ولزمت الدار ، فكان هذا الخادم يستفتينى ، وهذا يشاورنى ، فأفتى وأشير ، فصارت لى مكنه فيهم ، وحرمة بهم ، وصلاتهم تصل إلى وحالتى تقوى . ثم استدعانى الخليفه وطاولنى واستفتانى فى خواصِّ أمره وأنس بى ، فلم تزل حالى

تقوى معه حتى قلدنى قضاء القضاة(١).

هذا حال أشهر تلامذه الإمام أبى حنيفه الناشر لفقهم والمدون لآرائه . وقد وقفت على دور الدوله فى الأخذ بفتواه والعمل برأيه وجعله قاضيا للقضاة ، وجلوسه فى البيت لإفتاء الناس !!

أما محمّد بن الحسن الشيبانئى ، فهو ثانئ أبرز تلامذه أبى حنيفه ، وقد درس عليه وناظر وسمع الحديث ، لكن غلب عليه الرأى .

قدم بغداد ودرس فيها ، ثم خرج إلى الرقه وفيها هارون الرشيد ، فولاه قضاء الرقه ، وأخرجه هارون معه إلى الرى فمات بها ، كان ملازما للسلطه العباسيه وألف فى الفقه الكثير من الكتب ، منها كتاب «الجامع الصغير» عن أبى يوسف عن أبى حنيفه ، و «الجامع الكبير» ، وله مؤلفات فقهيه أخرى ، منها : (المبسوط فى فروع الفقه) و (الزيادات) و (المخارج من الحيل) و (الأصل) و (الحجه على أهل المدينه) وغيرها من الكتب(٢) .

فهذا حال التدوين عند أصحاب أبى حنيفه والمسائل التى سار عليها طائفه كبيره من المسلمين .

وبذلك اتضح لك دور السلطه فى انتشار مذهب والتعتم على مذهب آخر ، وأن مهنة القضاء وتوجه الحكام إلى البعض من العلماء كان له الدور الأكبر فى تعرف الناس على ذلك المذهب أو الفقيه . وقد عرفت بأن ازدياد عدد أتباع هذا المذهب أو ذاك يرجع إلى العوامل الجانيئيه والسياسيه لا إلى المقومات الأساسيه

١- نقلنا النص عن نشوار المحاضره ١ : ٣٠٥ ، وفيات الأعيان ٦ : ٣٨١ / الترجمه ٨٢٤ لأبى يوسف القاضى ، المنتظم ٩ : ٧٤ الترجمه ٩٨٨ له .

٢- الأعلام ، للزركلئ ٦ : ٨٠ .

وقوه دليل المذهب ، بل لمسايرت أئمه ذلك المذهب مع منويات الساسه جنبا إلى جنب .

مذهب الإمام مالك

بعد يأس المنصور من احتواء الإمام أبي حنيفة ، توجه إلى الإمام مالك ليكتب له (الموطأ) ، ووعدته بأنه سيحمل الناس على ذلك ، ويجعل العلم علما واحداً !

وبعد وفاه المنصور تمكن المهديّ العباسي من احتواء كلا الخطّين ، إذ ناط بأبي يوسف مهنة القضاء وقربه إليه ، في حين كان المنصور قبله قد كسب الإمام مالكا ، إذ قرأت ذلك سابقا وعرفت تفانيه في خدمه المنصور .

وقد نقل عن الإمام مالك أنه قال للمنصور : «لو لم يرك الله أهلاً لذلك ما قدر لك ملك أمر الأمم ، وأزال عنهم الملك من بعد نبيهم ولقرب هذا الأمر إلى أهل بيته . أعانك الله على ما ولأك وألهمك الشكر على ما خولك ، وأعانك على ما ولاك...» (١) .

وأتخاذ هذا الموقف من قبل مالك لمصالح الحكام جعل أستاذه ربيعه الرأي يتعد عنه ويكرهه ، لأنه كان لا يداهن السلطان ولا يرتضى التعامل معهم ، فلذلك هجر الناس - تبعاً للحكومة - ربيعه الرأي ، والتفوا حول مالك .

فجاء عن المنصور أنه قال لمالك : «يا أبا عبدالله ، ضع هذا العلم ودونه ، ودون منه كتابا ، وتجنّب شذائد ابن عمر ورخص ابن عباس ، وشواذ ابن مسعود ، واقصد إلى أوسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابه ، لنحمل

١- أخبار أبي حنيفة ، للقاضي أبي عبدالله الصيمري : ٦٩ .

الناس إن شاء الله على علمك وكتبك ونبّتها في الأمصار ، ونعهد إليهم أن لا يخالفوها ولا يقضوا بسواها» (١).

فاستجاب مالك لطلب المنصور ، وألف (الموطأ) مع علمه بأن أهل العراق لا يستجيبون لما كتبه ، لكن المنصور طمأنه بأنه سيحملهم عليها بالقوة والسلطان!!

فصار (الموطأ) دستور الحكومه ، وهو أول كتاب دوّن في الحديث للدولة العباسية .

وروى أن القزاز قرأ الموطأ على مالك ليعلمه للرشد وبيّنه ، وكان القزاز هذا قد أخذ أربعين ألف مسألة عن مالك (٢) .

وأمر الرشيد عامله على المدينة بأن لا يقطع أمرا دون مالك ، واشتهر عن الرشيد أنه كان يجلس على الأرض أمامه لاستماع حديثه .

قال ابن حزم : مذهبنا انتشرا في مبدأ أمرهما بالرياسة والسلطان ، مذهب أبي حنيفة ، فإنه لما ولي أبو يوسف القضاء كان لا يولّي قاضيا إلّا من أصحابه والمنتسبين إلى مذهبه ، والثاني مذهب مالك... (٣)

فلاحظ كيف صار فقه رسول الله يدوّن من قبل الحكّام الذين لا يهمهم إلّا الحكم !!

بل كيف بهم استغلّوا الفقهاء لترجيح الآراء المخالفه لفقه الطالبيين وأنصار

١- الإمامه والسياسه ٢ : ١٥٠ .

٢- طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي : ١٥٤ ، الدباج المذهب : ٣٤٧ .

٣- أنظر : وفيات الأعيان ٦ : ١٤٤ / ترجمه ٧٩٢ ليحيى بن يحيى الليثي ، المغرب في حلى المغرب ١ : ١٦٤ / ترجمه ٩ له .

التعبّد المحض ، ليكون نهجا في الحياه دون فقه أهل البيت .

وقد طمأن مالک المنصور بأنّ الفقه سيبقى في أيديهم وليس لأهل البيت فيه نصيب ، فجااء فيما قاله للمنصور : يا أمير المؤمنين ، لا تفعل ، أما هذا الصقع فقد كفيته ، وأما الشام ففيه الرجل الذي علمته - يعني الأوزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق (١) !!

وأنّ جملة (وأما الشام ففيه الرجل الذي علمته) تعنى وجود ذلك الرجل فيه ؛ الذي علمت عداؤه وبغضه لأهل البيت ، وأنها هي المطلوبه ، أى أنّك قد حصلت على النتيجة دون مقدمات . وقد عُرِفَ عن المنصور أنّه كان يعظم الأوزاعي ويراسله لما عرف عنه من الانحراف عن آل محمّد .

قال الدهلويّ في حجة الله البالغة : (فأىّ مذهب كان أصحابه مشهورين وأُسند إليهم القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ، ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في أقطار الأرض ، لم يزل ينتشر كلّ حين . وأىّ مذهب كان أصحابه خاملين ، ولم يولّوا القضاء والافتاء ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين) (٢) .

هذا بالنسبة إلى المذاهب الحكوميه ، أما مذهب أهل البيت فلم يكن يُسمح بتداوله ، بل إن اتباع هذا المذاهب كانوا يعرفون بممارساتهم الطقوس الدينيه والعبادات الشرعيه ، وأنهم من المخالفين لنظام السلطه .

هذا وإنّ أشهر كتب المذهب المالكيّ هي : المدوّنه ، الواضحه ، العتيبه ، الموازنه .

١- أنظر : مقدمه كتاب الموطأ ، لمالك ١ : ٢٧ .

٢- حجة الله البالغة : ٣٢١ / باب الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأي ، الإنصاف : ٦١ .

مذهب الإمام الشافعي

أمّا الإمام الشافعي ، فإنه ارتبط بالفقه المالكي وحفظ الموطأ منذ صباه ، وأحب أن يتصل بمالك فأخذ كتابا من وإلى مكّه إلى وإلى المدينة ليُدخله على مالك ، فلما وصل إلى المدينة وقدم إلى إليها الكتاب ، قال الوالي : إن المشي ، من جوف المدينة إلى جوف مكّه حافيا راجلا أهون عَلَيَّ من المشي إلى باب مالك ، فأني لست أرى الذلّ حتّى أقف على بابهِ (١) .

يبدو من هذا الكلام أن الشافعي أراد الاتصال بمالك بعد سطوع نجمه وارتقاء محلّه عند العباسيين ، حتى أنّ وإلى المدينة يشعر بالذلّه والتصاغر أمام مالك والوقوف ببابه !

وقد طالت تلمذه الشافعي على يد مالك ما يقارب تسع سنين ، ثم إنّ الشافعي أملق أشدّ الإملاق بعد موت مالك فرجع إلى مكّه ، وصادف ذلك أن قدم إلى الحجاز وإلى اليمن ، فكلمه بعض القرشيين ، فأخذه الوالي معه ، وأعطاه عملاً من أعماله ، وهي ولاية نجران .

ثم وشى به عند الرشيد بتهمه كونه ذا ميول علويّه ويحاول الخروج على الحكم ، فأرسلوه إلى بغداد مكبلاً بالحديد ، فتيروا من تهمه انخراطه مع العلويين ، وأكد إخلاصه للسلطه وشهد له صديقه محمد بن الحسن الشيباني - الذي كان قد تعرف عليه عندما كان يدرس عند مالك ثلاث سنين ، - بأنه ثقّه ومن أتباع

١- تاريخ دمشق ٥١ : ٢٨٥ - ٢٨٦ / الترجمة ٦٠٧١ للشافعي ، معجم الأدباء ٥ : ١٩٢ / الترجمة ٨١٣ له .

الدولة ، فخطى سبيله (١) .

وبعد هذا توّطدت علاقته وصلاته بالشييباني ، فأخذ يدرس عليه آراء أبي حنيفة في الرأى والقياس .

إذن فالشافعي أخذ من كلام المدرستين .

١ - مدرسه الرأى والقياس ، بواسطة محمّد بن الحسن الشيباني .

٢ - مدرسه الأثر ، من مالك بن أنس .

فكان نتاجه مدرسه جديده خاصه به أشاعها في مصر بعدما عاد إليها من بغداد عام ١٩٩ هـ مع أميرها العباس بن عبدالله بن العباس (٢) .

وأنه بدأ في تقوية بناء مدرسته ، فهاجم مالكا لتركه الأحاديث الصحيحه لقول واحد من الصحابه أو التابعين أو لرأى نفسه ، كما هاجم أبا حنيفة وأصحابه لأنهم يشترطون في الحديث أن يكون مشهورا ويقدمون القياس على خير الأحاد وإن صح سنده ، وأنكر عليهم تركهم بعض الأخبار لأنها غير مشهوره وعملهم بأحاديث لم تصح لأنها مشهوره .

فاستاء منه المالكيون وأخذوا يبتعدون عنه ، لأنه أخذ يغير آراءه القديمه التي كان يقول بها سابقا والتي كانت موافقه لرأى مالك في الغالب - ويرسم مكانها رأيه الجديد المتخذ على ضوء القياس والرأى المخلوطة بالأثر . ولما استقر مذهبه

١- أنظر : حليه الأولياء ٩ : ٧١ ، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٨٦ / الترجمة ١ للشافعي ، طبقات الشافعيه ، للسبكي ٢ : ١٢١ / الترجمة ٢٥ لأبي على الكرايبيسي .

٢- أنظر : تاريخ دمشق ٥١ : ٢٧١ .

الجديد شغب عليه بعض عوام أصحاب مالك فقتلوه(١).

وقد وردت طعون على الشافعي، كعدم نقل البخاري ومسلم حديثا عنه في صحيحيهما .

وما نقله أحمد بن حنبل عن الشافعي قوله : أتم أعلم بالأخبار الصحاح منّا(٢) .

وقول أبي حاتم الرازي : كان الشافعي فقيها ولم يكن محدثا(٣) ، وغيرها .

لكننا نحتمل كونها طعون عصبية، فإن ترك البخاري ومسلم التحديث عن الشافعي لم يكن دليلاً على الجرح فيه، إذ لم يكن ذلك دائراً مدار الواقع، فإن الصحيح هو ما صح عندهما وإن كان مخالفاً للواقع، فزاهما كثيراً ما يرويان عن أشخاص ضعاف أو عرفوا بالكذب، وعدت تلك الروايات بمنزلة الصحاح، وأن المؤاخذات على البخاري لم تنحصر بهذا فقط فهو لم يرو عن الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام رغم أنه عاصره في بغداد أيضاً .

ولا يستبعد أن يكون عدم تحديث البخاري ومسلم، وغيرها من الطعون المذكورة فيه، إنما جاءت لقوله : «إن علي بن أبي طالب هو الإمام الحق في عصره، وأن معاوية وأصحابه كانوا الفئة الباغية» .

١- كتاب المحن، لأبي عرف التميمي: ٤٤٥، معجم الأدباء ٥: ٢١٥ / الترجمة ٨١٣ للشافعي.

٢- حليه الأولياء ٩: ١٧٠، تاريخ دمشق ٥١: ٣٨٥ / الترجمة ٦٠٧١ للشافعي، تاريخ الإسلام ١٤: ٣٢١ / الترجمة ٤، سير أعلام النبلاء ١١: ٢١٣ / الترجمة ٧٨، لأحمد بن حنبل.

٣- المقصد الأرشد ٢: ٣٦٩ ت ٨٩٤ للشافعي، طبقات الحنابلة ١: ٢٨١ ت ٣٨٩، وفيه : وكان الشافعي فقيها، ولم تكن له معرفه بالحديث .

أجل ، قد أخذ الشافعي أحكام البغاه وكيفية التعامل معهم من الإمام على ، كما أظهر حب آل محمّد رغم وقوف الحكّام ضده وقد اشتهر عنه قوله :

إن كان رفضا حب آل محمّد فليشهد الثقلان أنّي رافضى (١)

فهذه المواقف كانت لا ترضى الحكّام ، وباعتقادي أنّها أوجدت نسبة تلك الطعون وأمثالها فيه .

مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وُلد الإمام أحمد بن حنبل في عهد المهديّ العباسي سنة ١٦٤ هـ ، ونشأ ببغداد وتربّى بها ، واتّجه إلى طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة ، ورحل إلى الأقطار ، وكتب عن الشيوخ ، وأخذ عن الشافعيّ وأتصل به اتصالاً وثيقاً ، ولازمه مدّة إقامته في بغداد . وكان أول تلقيه العلم على القاضي أبي يوسف المتوفى سنة ١٨٢ ، وصرح أحمد أيضاً بأنّه كان أول من كتب عنه الحديث ، إلّا أنّه لم يبق طويلاً معه ، وانصرف إلى فقه الأثر الذي كان يمثّله هشيم بن بشير الواسطيّ ، ولازمه إلى أن توفي هشيم سنة ١٨٣ .

كما أخذ عن كثير من المحدثين، وأخذ على نفسه أن يلتزم مدرسة الأثر ويخالف مدرسة الرأي والقياس ، فقرأ على محدّث البصرة عبدالرحمن بن مهدي الموطأ لمالك أربع مرّات، وكان معجباً بالشافعيّ، وتصدّر للتحدّث في مسجد الخيف سنة ١٩٨، وقيل: إنّه ما افتى ولا درس حتّى بلغ سنّ الأربعين في سنة ٢٠٤ هـ!!

١- حليه الأولياء ٩: ١٥٣ ، تاريخ دمشق ٩: ٢٠ / الترجمة ٧٥١ أبي سعد الأسترباذي الواعظ ، طبقات الشافعية الكبرى ١: ٢٩٩ .

وقد أيد أحمد بن حنبل العباسيين منذ صباه ، فروى فيهم حديثين انفرد بهما ، يبشر فيهما بظهور أبي العباس السفاح والدوله العباسيه وشعارها السواد(١) ، وكان يقول : (إنّ العباس أبو الخلفاء)(٢) .

كما أنه ثبت على ولائه لهم رغم ما أصابه من محنة خلق القرآن وضربه بالسياط . وقد استفتاه جماعه فى الخروج على الواثق فرفض ذلك وأقرّ خلافته بقوله: (إنّ الخارج عليه شاقّ لعصا المسلمين ومخالف للآثار عن رسول الله)(٣) .

ويُعزو البعض تحرّجه عن أخذ أموال بنى العباس لكونها مغصوبه ، لا خدشه منهم فى مشروعته خلافتهم !

وكان أحمد بن حنبل يرى عليا رابع الخلفاء الراشدين ، فى الوقت نفسه لم يلتزم أن يكون معاويه باغيا على الإمام علي ، كما ذهب إليه الشافعي .

والجدير ذكره أنّ الإمام أحمد لم يشتهر كباقي أصحاب المذاهب ، ويُرجع البعض سبب ذلك إلى أنه كان محدثا ولم يكن فقيها ، حتى قيل إنّ شهرته كانت بسبب عدم قوله بخلق القرآن ، وأنه قد قال بها بعدما ضرب ثمانيه وثلاثين سوطا

١- تاريخ الخلفاء : ٢٥٦ ، قال : أخرج أحمد فى مسنده عن أبي سعيد الخدرى أنّ رسول الله قال : يخرج رجل من أهل بيتى عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن يقال له السفاح فيكون اعطاؤه المال حثيا ، مسند أحمد ٣ : ٨٠ / ح ١١٧٧٤ ، الخصائص الكبرى ٢ : ٢٠٣ ، قال : أخرجه أحمد والبيهقى وأبو نعيم عن أبي سعيد الخدرى ، ورواه أيضا زائده وأبو معاويه وأبى عوانه عن الاعمش ذكره ابن كثير فى البدايه والنهائه ٦ : ٢٤٧ ، و ١٠ : ٥٠ ، ٥٩ .

٢- إسلام بلا مذاهب للشكعه : ٤٦٦ .

٣- أنظر : السنه للخلال ١ : ١٣٣ / ح ٩٠ ، طبقات الحنابله ١ : ١٤٥ - ١٤٦ ، الأداب الشرعيه ١ : ١٩٦ .

أيام المعتصم . ولما تولى الواثق أعاد امتحان أحمد ، لكنه لم يُصِبه بأذى ، واكتفى بمنعه من الاجتماع بالناس ، فأقام أحمد مختفياً لا يخرج إلى الصلاة ولا إلى غيرها حتى مات الواثق .

وتولى المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢ هـ واشتدَّت وطأته على العلويين ، وعُرِفَ ببغضه لأهل البيت ، وطرده المعتزله من حاشيته ، ونكَل بآبن أبي دواد ومحمد ابن عبد الملك الزيات وصادر أموالهم ، وأخذ يقرب أصحاب الحديث ويأمر المحذنين أن يجلسوا للناس ويتحدّثوا إليهم ، وأعطاهم الأموال والمكانه ، حتى أن ابن كثير نقل أن توليه يحيى بن أكنم كانت بمشوره الإمام أحمد بن حنبل (١) ، وفي نص آخر أن المتوكل قال : له يا أحمد أتى أريد أن أجعلك بيني وبين الله حجّه فأظهرني على السنّه والجماعه ، وما كتبتك عن أصحابك عمّا كتبه عن التابعين ممّا كتبه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) .

وقد وشى بعضهم بأحمد عند المتوكل بأنه يشتم آباءه ويرميهم بالزندقه ، فأمر المتوكل بضرب ذلك الرجل الواشى مائتي سوط (٣) .

نعم ، لقد استمع المتوكل إلى أقوال الجواسيس بأن أحمد يؤوى أحد العلويين الهاربين من المتوكل ، فأمر بكبس داره وتفتيشها ، فلما تحقّقوا من كذب ذلك عفا عنه المتوكل (٤) .

١- البدايه والنهايه ١٠ : ٣١٦ .

٢- البدايه والنهايه ١٠ : ٣٣٦ .

٣- البدايه والنهايه ١٠ : ٣٤٠ .

٤- حليه الاولياء ٩ : ٢٠٧ ، البدايه والنهايه ١٠ : ٣٣٧ ، سيره الإمام أحمد : ٩٥ .

وكان المتوكل يصله بصلات سيّبه ، ويعطف عليه ، وعين له في كلّ شهر أربعة آلاف درهم ، وطلبه إلى سامراء ليتبرك برؤياه ، وينتفع بعلمه ، فامتنع أحمد ، ثم قبل ذلك (١).
وروى عنه أنه قال : (ما أرى الرافضة على الإسلام) (٢).

فقد كسب عطف المتوكل حتى قيل : إنّ بعض أمراء المتوكل قالوا له : إنّ أحمد لا يأكل لك طعاما ولا يشرب لك شرابا ولا يجلس على فراشك ويحزم ما تشربه .

فقال المتوكل لهم : والله لو نشر المعتصم وكلمنى فى أحمد ما قبلت منه (٣) !

بعد عرضنا السريع لنشوء المذاهب الأربعة ، نستطيع أن نفهم ويكلّ وضوح أنّ روايات الموضوع المرويّه فى هذه الكتب هى نسخ متكرره من الموضوع العثمانيّ والفقّه المخالف لمدرسه التعبد وما ذهب إليه على بن أبي طالب وابن عباس .

لأنّ الفقّه والروايه - كما قلنا - نشأ وترعرعا فى أحضان الحكومتين الأمويّه والعباسيه ، وقد وقفت على مجمل دورهم التخريبيّ فى الشريعة واحتوائهم للفقهاء وبعض التابعين ، كل ذلك لإبعاد الناس عن الأخذ بفقّه على ، إذا إنهم كانوا يتصوّرون أنّ الأخذ بفقّه على هو مقدّمه لإبعادهم عن الحكم ، بل كانت هى مرحله لتقرب الناس إلى أهل بيت النبوه ، وهذا ما كان يزعم الحكام ولا يرضيهم ، فتراهم يؤكّدون على الأخذ بكلام ابن عمر وإن خالف عليا وابن

١- البدايه والنهايه ١٠ : ٣٣٧ - ٣٣٩ .

٢- مناقب أحمد ، لابن الجوزى : ٢١٤ .

٣- البدايه والنهايه ١٠ : ٣٣٩ ، تاريخ الإسلام ١٨ : ١٢٨ / الترجمه لابن حنبل .

عباس . وإليك نضاً آخر فى هذا السياق :

دخل مالك بن أنس على المنصور فقال له : يا مالك مالى أراك تعتمد على قول ابن عمر دون أصحاب رسول الله ؟

فقال : يا مالك عليك بما تعرف أنه الحق عندك ، لا تقلدني علياً وابن عباس (١) .

بعد هذا لا- يمكننا الاطمئنان إلى مرويات هذه الكتب بلا تحقيق وتمحيص سنداً ودلاله وزيادة ونقيصه ، وبدون معرفه الملايسات التاريخيه لصدور الأحكام ، لأن ما تحتوى عليه من أحكام وأحاديث مما طالته السياسه ، كما عرفت أن الحكومات كانت تريد تدوين ما ترتضيه وترك ما لا ترتضيه .

الوضوء الثلاثي الفسلي في العصر العباسي

بعد أن أخذنا صورته عن تأسيس المذاهب الأربعة ، ووقفنا على أهداف الحكام من احتواء الفقهاء ، وتدوين الفقه وحصره بهذه المذاهب ، لابد من ملاحظته السير التاريخي لمسألة الوضوء في هذا العصر ، كما لابد من نقل آراء علماء المذاهب فيه روايه وفتوى ، ثم مقابلتها بآراء أئمة مذهب التجيد المحض (مذهب أهل البيت) ، لتشخيص امتداد موارد الخلاف - التي حدثت في عهد عثمان ، وما أُضيف إليها من جزئيات وفروع - في العصور اللاحقه .

إن التثليث في غسل الأعضاء وغسل الأرجل كان المدار الأول للاختلاف بين المسلمين في عهد عثمان ، لكننا نراه يتطور ، فنرى ابن عمر يغسل رجله سبع مرات ويعدّ الوضوء هو الإنقاء (١) ، وأبو هريره يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه (٢) و «رَفَع في عضديه الوضوء ورجليه فرقع في ساقيه» (٣) ، وفي مصنف ابن أبي شيبة «فلما غسل ذراعيه جاوز المرفقين ، فلما غسل رجله جاوز الكعبيين إلى الساقين» (٤) .

وفي روايه أخرى فقلت له : ألا تكتفى بما فرض الله عليك من هذا .

١- فتح الباري ١ : ٢٤٠ / باب إسباغ الوضوء / ح ١٣٩ ، وعنه في مواهب الجليل ١ : ٢٦٢ .

٢- سنن النسائي ١ : ٩٥ / باب حليه الوضوء / ح ١٤٩ .

٣- مسند أحمد ٢ : ٤٠٠ / ح ٩١٨٤ .

٤- المصنف لابن أبي شيبة ١ : ٥٨ / ح ٦٠٦ .

قال: بلى ولكنى سمعت رسول الله يقول: مبلغ الحليه مبلغ الوضوء فاحببت أن يزيدنى فى حليتى (١).

ويروى عن معاوية أنه توضأ للناس، فلما بلغ رأسه غرف غرفه من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه (٢).

أما مدرسة التعبد المحض فلم ترتض هذا التغيير فى الوضوء، لأنها تعدّ الوضوء من الأمور التوقيفيه التعبدية التى يجب فيها الرجوع إلى الشرع، وأنّ الوضوء لم يكن عندهم هو الإنقاء حسب قول ابن عمر أو مبلغ الحليه هو مبلغ الوضوء حسب قول أبو هريره، بل هو إتيان ما أمر به الله، ونزل به القرآن، وأكد عليه الرسول الأعظم.

وقد أشار الإمام على إلى المراحل الأربعة التى مرت بها الشريعة بعد رسول الله فى خطبته المعروفه بالشقشقيه بقوله «... يكثر العثارُ فيها، والاعتذارُ منها، فصاحبها كراكب الصَّعْبَةِ: إنَّ أَسْتَقَّ لها حَرَمٌ، وإنَّ أَسِيلَسَ لها تَفَحَّمٌ، فَمَيَّي النَّاسُ لَعَمْرُ اللَّهِ بِحَيْطٍ وَبِشَّماسٍ، وَتَلَوْنِ وَاغْتِرَاضِ فَصَبْرَتْ عَلَى طَوْلٍ...» (٣) فالخبط وهو السير على غير الجاده حيث خلطت السياسه بين المرتدين وغيرهم فى عهد أبى بكر، وإن عمر بن الخطاب كان يفتى بشيء ثم يفت بضده أو ما يخالفه تاره

١- المصنف لابن أبى شيبه ١: ٥٨ / ح ٦٠٧.

٢- سنن أبى داود ١: ٣١ / باب صفه وضوء النبى صلى الله عليه وآله و آله / ح ١٢٤، وعنه فى سنن الكبرى ١: ٥٩ / باب الإختبار فى إستيعاب الرأس بالمسح / ح ٢٧٦.

٣- نهج البلاغه: ٣٣، الخطبه رقم ٣ المعروفه بالشقشقيه.

أخرى والإمام على قال عن مثل هكذا اشخاص : لا يدري أصاب أم أخطأ فإذا أصاب خاف أن يكون قد أخطأ وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب ، جاهل بخطاب جهالات ، عاش ركاب عَشَوَات ، لم يعص على العلم بضرر قاطع ، يذرى الروايات ذرؤ الريح الهشيم... (١٧).

أما الشماس والتلون والاعتراض فهي المراحل الثلاث التي وضعناها في كتابنا هذا منع تدوين الحديث ومن أحب فليراجع (١٨).

وقد حكى عن الصادق قوله في تفسير قوله تعالى : {وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ} قال : نزلت في الذين غيروا دين الله وتركوا ما أمر الله ، ولكن هل رأيتم شاعرا قط تبعه أحد ، إنما عنى بذلك : الذين وضعوا دينا بارائهم فتبعهم الناس على ذلك (١٩).

وعن الصادق في تفسير قوله تعالى : {اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهَيْبَاتُهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ} قال : أما أنهم لم يتخذوهم آلهه ، إلّا أنهم احلوا لهم حراما وحرموا عليهم حلالا فاتبعوهم (٢٠).

وقد وقفت سابقا على كلام أنس بن مالك مع الحجاج وقوله : (كذب الحجاج ، نزل القرآن بالمسح) ، وكلام ابن عباس مع الربيع (أبى الناس إلّا الغسل ولا أجد في القرآن إلّا المسح) وغيرهم .

وتأكيد الجميع على لزوم اتباع ما نزل به الوحي وأتى به رسول الله على نحو

١- نهج البلاغه : ٥٣ ، الخطبه ١٧ .

٢- منع تدوين الحديث : ٢٨٧ - ٢٩٣ .

٣- تفسير القمي ٢ : ١٢٥ وعنه في وسائل الشيعة ٢٧ : ١٣٣ / ح ٣٣٤٠٤ .

٤- تفسير العياشي ٢ : ٨٦ / ح ٤٧ و ٨٧ / ح ٤٩ ، وسائل الشيعة ٢٧ : ١٣٤ / ح ٣٣٤٠٩ .

أما ما رواه ابن عمر عن رسول الله أنه صلى الله عليه وآله قال لما أتى بالغسل الثالث (هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي) فليس فيه دلالة على كون هذا الفعل قد جرى به على نحو السنة ، بل هو أدل على عدم مشروعيته هذا الفعل للناس واختصاصه به صلى الله عليه وآله ، لإتيانه صلى الله عليه وآله به بعد الغسل الثاني الذي هو فضل ، وقوله صلى الله عليه وآله عنه : «يعطى عليه كفلين» أو «يؤجر عليه مرتين» ، وهو معنى آخر للسنة في المرتين بخلاف تصريحه صلى الله عليه وآله في الغسل الثالث : بقوله «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي» لتدل على أنها من مختصاته ، إذ أنه عينه لنفسه لا لغيره ، وعليه فإن هذا الحديث لنفي التثليث أدل من كونه دليلاً عليه .

ولا يستبعد أن يكون ما جاء عن الصادق بأن من لم يعتقد بأن الواحد تكفيه لم يؤجر على الثنتين ، قد جاء لنفي بدعه الثلاث(1) ، والتعمق في الدين ، والاكتثار من الغسلات .

أما موضوع أخذ معاوية غرقة ماء جديد في الوضوء (ووضوعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه) فلم يشاهد في الوضوءات البيانية الأخرى -إلا المحكي عن عبدالله بن زيد بن عاصم ، والربيع بنت معوذ ، وحتى أن صحاح مرويات الخليفة عثمان ليس فيها ذلك .

وأنا سنشير إلى كيفية نسبه هذا الخبر إلى عبدالله بن زيد والسير الفقهي لهذه المسألة وغيرها من التفرعات في المجلدات اللاحقة من هذا الكتاب ، لكن الذي

١- أي بدعه غسل الاعضاء ثلاثاً في الوضوء الذي أحدثه عثمان بن عفان .

يجب الإشارة إليه هنا هو : إنَّ موضوع مسح الرأس قد تغيّر من أيام معاوية وأخذ يفقد حكمه ، حتّى ترى فقهاء المذاهب الأربعة يجوّزون غسل الرأس بدلاً من مسحه ، و إن ذهب البعض منهم إلى القول بالكراهة !

بعد ذلك لا نرى للمسح حكماً إلزامياً في وضوء مسلمي المذاهب الأربعة اليوم (١) !

كانت هذه إشارة عابرة إلى هذا الأمر نترك تفصيلها إلى الأجزاء الأخرى من الكتاب .

ولنعد إلى أصل البحث وبيان الوضوء الثلاثي الغسلي عند أئمة المذاهب:

١ - الفقه الحنفي

اتفقت الحنفية على هذا الوضوء الثلاثي الغسلي والمراجع لكتبهم المهمّة وشرح معاني الآثار للطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ، وأحكام القرآن للجصاص (ت ٣٧٠ هـ) ، والمبسوط للسرخسي (ت ٤٨٣) ، وبدائع الصنائع للكاساني (ت ٥٨٧) ، وشرح فتح القدير لابن همام (ت ٦٨١) ، وعمده القاري للعيني (ت

١- جاء في الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ١ : ٥٧ عند بيانه وضوء الحنفية ، قال : وإذا غسل رأسه مع وجهه ، اجزأه عن المسح . وعن وضوء المالكيه ١ : ٥٨ قال : (الفرض الرابع : مسح جميع الرأس من منابت شعر الرأس إلى نقره القفا من الخلف) علما بأنهم يشترطون أخذ ماء جديد للرأس ، وبإمرار المكلف يده من منابت الشعر إلى نقره القفا يحصل الغسل !! وقال عن وضوء الشافعية ١ : ٦١ (إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنّه يجزئه ذلك ، ولكنه خلاف الأولى) . أما عن وضوء الحنابلة ١ : ٦٢ فقال : (وغسل الرأس يجزئ عن مسحه ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه كما عرفت) .

(٨٥٥) ، والفتاوى الهنديّة وغيرها ، يقف على ما قلناه .

وإليك نصّاً أخذناه من كتاب المبسوط للسرخسيّ ، إذا مرّ عليك أنّ محمّد ابن الحسن الشيبانيّ صَنَّف ما فرعه أبو حنيفة وأسمى كتابه (المبسوط) ، ثم اختصر محمّد بن أحمد المروزيّ ذلك الكتاب فسَمَّاه (بالمختصر) ، ثم جاء شمس الدين السرخسيّ فشرح المختصر وسَمَّاه (المبسوط) . ونحن نأخذ آراء أبي حنيفة من هذا الكتاب لما عرفت ، ونقتصر على نقل متن المختصر للمروزيّ إن لم نحتج إلى شرح السرخسيّ ، فقد جاء في الموضوع عنه :

«ثم يغسل وجهه ثلاثاً ، ثم يغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم يمسح برأسه وأذنيه مرّة واحدة» .

والمسنون في المسح مرّة واحدة بماء واحد عندنا ، وفي المجزّد عن أبي حنيفة ثلاث مرّات بماء واحد «ثم يغسل رجله إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً» (١) .

٢ - الفقه المالكيّ

نهجت المالكيّة تَهَيُّج الخليفة عثمان بن عفّان في الموضوع ، ومن يقرأ في كتبهم المهمّة يقف على هذه الحقيقة ، كالجامع لاحكام القرآن للقرطبيّ (ت ٣٤٠ هـ) ، وأحكام القرآن لابن العربيّ (ت ٥٤٣ هـ) ، وبدايه المجتهد لابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) ، وغيرها من كتبهم حتّى المدوّنة الكبرى والموطأ لمالك ، وإليك نصّاً أخذناه من الموطأ (كتاب الطهارة ، الحديث الأوّل في باب العمل في الموضوع) :

«حدّثنى يحيى بن مالك ، عن عمرو بن يحيى المازنيّ ، عن أبيه ، أنّه

١- أنظر : المبسوط ، للسرخسيّ ١ : ٧ .

قال لعبدالله بن زيد بن عاصم وهو جد عمرو بن يحيى المازني، وكان من أصحاب رسول الله: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله يتوضأ؟

فقال عبدالله بن زيد: نعم، فدعا بوضوء، فأفرغ على يده، فغسل يديه مرتين مرتين، ثم تمضمض، واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما، حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجله (١).

لم يحدّد مالك في الموطأ غسلات الوضوء بمزّه ولا مرتين، ولا ثلاث مرات، ولم يبوّب باباً في الأفراد والتثنية والتثليث، وإنما اقتصر على هذه الرواية التي لم يرد فيها إلاّ تثليث غسل الوجه وغسل الرجلين، لكنّ ابن رشد القرطبي المالكي قال: «اتفق العلماء على أن الواجب من طهاره الأعضاء المغسولة هو مزّه إذا أسبغ وأنّ الاثنين والثلاث مندوب إليهما» (٢).

فالمالكيه استنتجوا من قول مالك وسائر المرويات أنّ التثليث أيضاً مندوب إليه، وأنّه وضوء مجز، وإن كان الوضوء يتحقّق فعله بواحدة على نحو الإسباغ.

ولابن العربي في أحكام القرآن تحقيق انفرد به، وهو: «إنّ قول الراوي أنّ النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرتين وثلاثاً، أنّه أوعب بواحد، وجاء بالتانيه والثالثه زائده، فإنّ هذا غيب لا يدركه بشر، وإنّما رأى الراوي أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد غرّف لكلّ

١- الموطأ، ١: ١٨ / كتاب الطهاره / ح ٣٢.

٢- بدايه المجتهد ١: ٩ / الباب ٢ / المسأله ٧.

فقال : تَوْضُأُ مَزَهَ ، وهذا صحيح صورته ومعنى ، ضروره أَنَا نعلم قطعاً أَنه لو لم يوعب العضو بمزّه لأعاد ، وأما إذا زاد على غرفه واحده فى العضو أو غرفتين فَإِنَّا لا نتحقق أَنه أوعب الفرض فى الغرفه الواحده وجاء ما بعدها فضلاً ، أو لم يوعب فى الواحده ولا فى الاثنتين حَتَّى زاد عليها بحسب الماء وحال الأعضاء فى النظافه ، وتأتى حصول التلطف فى إداره الماء القليل والكثير عليها ، فيشبهه - والله أعلم - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَوْسِعَ عَلَى أُمَّتِهِ بِأَنْ يَكْرُرَ لَهُمُ الْفِعْلُ ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَوْعِبَ بِغَرْفِهِ وَاحِدِهِ ، فَجَرَى مَعَ اللَّطْفِ بِهِمْ وَالْأَخْذِ لَهُمْ بِأَدْنَى أَحْوَالِهِمْ إِلَى التَّخْلِصِ ؛ وَالْأَجَلَ هَذَا لَمْ يَوْقْتْ مَالِكٌ فِي الْوَضُوءِ مَزَهَ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثًا إِلَّا مَا أَسْبَغَ .

قال : وقد اختلفت الآثار فى التوقيت ، يريدُ اختلافاً يبين أَنَّ المراد الإِسْبَاغُ لا صورته الأعداد . وقد تَوْضُأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فغسل وجهه بثلاث غرفات ، ويده بغرفتين ، لِأَنَّ الْوَجْهَ ذُو غَضُونٍ وَدَحْرَجِهِ وَإِخْدِيدَابٍ ، فَلَا يَسْتَرَسِلُ الْمَاءُ عَلَيْهِ فِي الْأَغْلَبِ مِنْ مَزَهَ ، بِخِلَافِ الذَّرَاعِ فَإِنَّهُ مَسْطُوحٌ فَيَسْهَلُ تَعْمِيمُهُ بِالْمَاءِ وَإِسَالَتِهِ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ .

فإن قيل : فقد تَوْضُأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَزَهَ وَقَالَ : «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» وَتَوْضُأُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ : «مَنْ تَوْضُأُ مَرَّتَيْنِ آتَاهُ اللهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ» ، ثُمَّ تَوْضُأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ : «هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي ، وَوَضُوءُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ» ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَعْدَادٌ مُتَفَاوِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْإِسْبَاغِ ، يَتَعَلَّقُ الْأَجْرُ بِهَا مَضَاعِفًا عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهَا .

قلنا : هذه الأحاديث لم تصح ، وقد ألقيت إليكم وصييتي فى كل وقت

ومجلس إلاً تشتغلوا من الأحاديث لما لا يصحّ سنده ، فكيف يبنى مثل هذا الأصل على أخبار ليس لها أصل ؛ على أنّ له تأويلاً صحيحاً ، وهو : أنّه توضّأ مرّه مرّه وقال : «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلاً به» ؛ فإنّه أقلّ ما يلزم ، وهو الإيعاب على ظاهر هذه الأحاديث بحالها .

ثمّ توضّأ بغرفتين وقال : «له أجره مرّتين في كلّ تكلف غرفه ثواب» .

وتوضّأ ثلاثاً وقال : «هذا وضوئي» ، معناه الذي فعلته رفقا بأمتي وسنّه لهم ، ولذلك يكره أن يزداد على ثلاث ؛ لأنّ الغرفه الأولى تسنّ العضو للماء ، وتذهب عنه شعث التصرّف ، والثانيه ترخض وضر العضو (١) ، وتدحض وهجه ، والثالثه تنظّفه ، فإن قصرت درّبه أحدٍ عن هذا كان بدويّاً جافياً ، فيعلم الرفق حتّى يتعلّم ، ويُسْرَع له سبيل الطهاره حتّى ينهض إليها ، ويتقدّم ، ولهذا قال من قال : (فمن زاد على الثلاث فقد أساء وظلم) (٢) . انتهى كلام ابن العربي .

وجاء عن ابن العربي في كتاب الوصايا صفحه ١٤٣ طبعه الاعلمي أيضا : فإذا توضّأت فأعزم أن تجمع بين مسح رجلك وغسلها فأنه أولى .

قلت : لنا تحقيق آخر قريب لما قاله ابن العربيّ سنذكره في آخر البحث الروائي من هذه الدراره إن شاء الله تعالى ، فتابع معنا .

٣ - الفقه الشافعيّ

كتب علماء الشافعيّه كثيرا في الأحكام ، وبمراجعتنا لكتبهم المهمّه يمكننا

١- أي تغسل الوسخ والدسم العالق بالعضو . أنظر : الفائق ٢ : ٤٨ / ماده «رحض» ، والعين ٧ : ٥٤ / ماده «وضر» .

٢- أحكام القرآن لابن العربي ٢ : ٧٧ - ٧٨ / المسأله ٤٨ .

الوقوف على وضوئهم ، وأنه لا يختلف في الأصول عن المذاهب الأخرى ، فتراه متأثراً بما حكاه الخليفة عثمان بن عفان عن رسول الله . وأهم كتب الشافعيه هي :

الأم للشافعي (ت ٢٠٤) ، والمختصر للمزني (ت ٢٦٤) ، اختلاف العلماء للمروزي (ت ٢٩٤) ، ومعالم السنن للخطابي (ت ٣٨٨) ، والمهذب للفيروزآبادي (ت ٤٧٦) ، والمجموع للنووي (ت ٦٧٦) ، وفتح الباري للعسقلاني (ت ٨٥٢) ، وغيرها .

وقد حكى الشافعي ذلك الوضوء عن ابن عباس وأنه قال : «توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله فأدخل يده في الإناء فاستنشق وتمضمض مره واحده ثم أدخل يده فصب على وجهه مره وصب على يديه مره ومسح برأسه وأذنيه مره واحده» .

ثم نقل بعدها روايه عن حمران مولى عثمان عن عثمان أنه توضأ بالمقاعد ثلاثاً ثلاثاً(١) .

ثم قال الشافعي : وليس هذا اختلافاً ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا توضأ مره ، فالكمال والاختيار ثلاث ، واحده تجزئ ، فأحب للمرء أن يوضئ وجهه ويديه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ويمسح برأسه ثلاثاً ، ويعم بالمسح رأسه ، فإن اقتصر في غسل الوجه واليدين والرجلين على واحده تأتي على جميع ذلك اجزأه ، وإن اقتصر في الرأس على مسحه واحده بما شاء من يديه اجزأه ذلك . وذلك أقل ما يلزمه ، وإن وضأ بعض أعضائه مره وبعضها اثنين وبعضها ثلاثاً اجزأه ، لأن واحده إذا اجزأت في الكل اجزأت في البعض منه .

ثم نقل روايه عبدالله بن زيد بن عاصم ، ثم قال بعدها : (ولا أحب للمتوضئ أن يزيد على ثلاث ، وإن زاد لم أكرهه إن شاء الله) (١).

٤ - الفقه الحنبلي

لا يختلف الوضوء عند الحنابلة في الأصول مع المذاهب الأخرى ، والكل يستقي مصدره من الأحاديث السابقة الذكر ، وقد وضحنا أسباب إحداث عثمان هذا الوضوء وكيفيته تبني الحكام للوضوء بغضا للطلبيين ، وجعله سببا في التعرف عليهم . وللإمام أحمد مضافا إلى مسنده كتابان يمكن الرجوع إليهما لأخذ الأحكام منهما ، أحدهما مسائل ابنه عبدالله بن أحمد ، والآخر مسائل أحمد التي جمعها أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني .

علما أن أشهر كتاب عند الحنابلة في الفقه هو المغني لابن قدامة (ت ٦٢٠) ، والمحرر في الفقه لابن تيمية (ت ٦٥٢) ، والإنصاف للمرادوي (ت ٨٨٥) ، وقد أخذنا بعض الروايات عن المسند لكونه أقدم المصادر ولكي نقف على حقيقته الحال .

أخرج أحمد بسنده عن بسر بن سعيد عن عثمان أنه توضأ بالمقاعد وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً (٢) .

وأخرج عن بسر بن سعيد عن عثمان أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً (٣)

وروى أيضا روايه أخرى عن حمران عن عثمان أيضا ، أنه غسل وجهه ثلاث

١- الأم ١ : ٣٢ .

٢- مسند أحمد ١ : ٦٧ / ح ٤٨٧ .

٣- مسند أحمد ١ : ٦٧ / ح ٤٨٨ .

مزات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين ثلاث مزات ، ثم مسح برأسه ... ثم غسل رجليه إلى الكعبين ثلاث مزات (١) .

ورابعه عن حمران عن عثمان أنه توضأ بالمقاعد : ... فغسل ثلاثاً ثلاثاً (٢) .

وقد تتبعنا روايات عثمان في مسند أحمد ، فرأيناه ينقل المرويات الثلاثية عنه صلى الله عليه و آله فقط وليس فيها حتى روايه واحده أنه صلى الله عليه و آله توضأ المزه أو المزتين . أما الروايات الثلاثية فهي أكثر من اثنتي عشره روايه ، وفي بعضها أنه مسح برأسه ثلاثاً ومثلثاً غسل الرجلين فيها أيضاً ، اللهم إلا روايه واحده جاء فيها (ومسح برأسه وظهر قدميه) (٣) .

وفي الحديث الأول [أى روايه بسر عن عثمان] : (ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً) وهذا النص قد يستفاد منها المسح على الرجلين .

فلاحظ أن أحمد نقل الوضوء العثماني الموافق لرأى المتوكل وحكومته بنى العباس ، الذى هو امتداد لتهج الأمويين وعثمان بن عفان فى الوضوء . والمنسوب إلى علي بن أبى طالب (٤) أيضاً ! ونحن لا نريد أن نتهم الإمام أحمد بالكذب أو الوضع ، فقد نقل الكثير من فضائل علي ، لكنه والفقهاء الثلاثة الآخرين تتلمذوا فى العهدين الأموي والعباسي على رجال كانوا على اتصال بالحكام ، آخذين العلم عن أساتذه أمويين وعباسيين ، فلا يستبعد أن يكون ما تلقوه قد تأثر بالحكام ؛

١- مسند أحمد ١ : ٥٩ / ح ٤١٨ .

٢- مسند أحمد ١ : ٦٨ / ح ٤٩٣ .

٣- مسند أحمد ١ : ٥٨ / ح ٤١٥ .

٤- مسند أحمد ١ : ٨٢ / ح ٦٢٥ ، و ١ : ١١٠ / ح ٨٧٢ ، و ١ : ١١٤ / ح ٩١٩ .

لأن الحكام قد امروا بتدوين الفقه والحديث ، فلا تراهم ينقلون رأى على بن أبى طالب وعبدالله بن عباس وأوس ابن أبى أوس وعتاد ابن تميم وغيرهم فى الوضوء إلّا نادرا ، وفى أغلب الأحيان محزفا بما يعجبهم .

فلنلخص ممّا سبق ، أنّ المذاهب الأربعة تتحد فى وضوئها وتشارك فيما بينها فى النقاط التالية :

١ - محبوبية الغسل الثالث فى الأعضاء الغسلية ، والتأكيد على أنه سنّه رسول الله .

٢ - لزوم غسل الأرجل لكون رسول الله قد غسلها .

٣ - غسل اليدين مع المرفقين .

٤ - جواز غسل الرأس ، وإن ذهب البعض إلى كراهته !

أما أعضاء الوضوء وأركانها فهى عند المسلمين واحده - اتباعاً لتنزيل - :

١ - غسل الوجه .

٢ - غسل اليدين .

٣ - مسح الرأس .

٤ - الأرجل .

وإنّ اختلافهم فى الأرجل هل تمسح أم تغسل ، وإنّ الرأس يمسح بعضه أم كلّه و ...

تحصل ممّا سبق : أنّ المذاهب الأربعة اتفقت على تثلث الأعضاء الغسلية ، وجواز غسل الرجلين ثلاثاً أيضاً .

وحتىّ إنّنا تراهم يجوزون غسل الرأس بدل المسح ، لكنّ البعض منهم ذهب

إلى كراهه ذلك !

بذلك يمكننا أن نطلق على المدرسة الوضوئية في العهد العباسي الأول مدرسة «تليث الغسلات وغسل الممسوحات» .

كما تبين للمطالع أن علومهم أخذت تدون وتكثر تفريعاتها وتختلف طرق الاستدلال لها ، وتأصلت المذاهب فتواتيا بعد أن كانت روايتيا ، وصيغت المسائل الشرعيه بشكل فتاوى لا محيص عنها .

ففرائض الوضوء تكون عند الإمام أبي حنيفة أربعة :

١ - غسل الوجه .

٢ - غسل اليدين مع المرفقين .

٣ - مسح ريع الرأس ، ويقدر الربع بقدر الكف كلها ، وإذا غسل رأسه مع وجهه أجزاءه عن المسح ، ولكنه يكره .

٤ - غسل الرجلين مع الكعبين ، وقالوا : إنَّ غسل العضو كله بالماء مره واحده فرض ، والغسله الثانيه والثالثه ستان مؤكدتان على الصحيح .

وأما فرائض الوضوء في مذهب المالكيه ، فهي سبعة :

١ - التيه .

٢ - غسل الوجه .

٣ - غسل اليدين مع المرفقين .

٤ - مسح جميع الرأس ، وإذا غسل رأسه ، فإنه يكفيه عن المسح إنَّ أنه مكروه .

٥ - غسل الرجلين مع الكعبين .

٦ - الموالاه .

٧- ذلك الأعضاء الغسلية ، وقالوا : إنّ الغسله الثانيه والثالثه فى كلّ مغسول حتّى الرجلين يعدّ من الفضائل .

وهى فى مذهب الشافعيه سنّه :

١ - التيه .

٢ - غسل الوجه .

٣ - غسل اليدين مع المرفقين .

٤ - مسح بعض الرأس ولو قليلاً ، وإذا غسل رأسه بدل المسح أجزاءه ، ولكنه خلاف الأولى وليس بمكروه .

٥ - غسل الرجلين مع الكعبين .

٦ - الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكوره فى القرآن .

كما قالوا : إنّ الغسله الثانيه والثالثه سنّه مستحبّه ، مندوب إليها ، وكلّها بمعنى واحد .

وهذه الفرائض فى مذهب الحنابله سنّه أيضا :

١ - غسل الوجه .

٢ - غسل اليدين مع المرفقين .

٣ - مسح جميع الرأس ، وغسل الرأس يجرى عن المسح وهو مكروه .

٤ - غسل الرجلين مع الكعبين .

٥ - الترتيب .

٦ - الموالاه .

وقالوا : إنّ الغسله الثانيه والثالثه فى المغسولات سنّه مستحبّه مندوب إليها ،

١- أخذنا فرائض الوضوء من كتاب «الفرق على المذاهب الأربعة» للجزيري: المجلد الأول، باب الوضوء، فراجع.

الوضوء التناهي المسحى فى العصر العباسى

بعد أن تكوّنت لدينا صورته عن المذاهب الأربعة ، ووقفنا على أهداف الحكّام من احتواء الفقهاء ، وبيننا جذور الوضوء الثلاثى وكيفيته تأثر المذاهب الأربعة به فى العهد العباسى .. لا بدّ من ملاحظته السير التاريخى لمسأله الوضوء وكيفيته عند نهج «التعبّد المحض» فى هذا العصر ، والمتمثّل بأهل البيت عليهم السلام .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار معاصره كلّ من الإمام أبى حنيفة ومالك للدوله الأمويّه وتلمذهم فيها ، فإنّ الإمام الشافعى وأحمد كانا صورتين مكررتين لفقّه مالك وأبى حنيفة فى العهد العباسى ، وإن كان لكلّ منهما أصول يختصّ بها .

فلا بدّ هنا من معرفه رأى أئمّه أهل البيت وكيفيته امتداد وضوئهم فى العصر العباسى .

نبدأ بذكر وضوء محمّد بن على بن الحسين (الباقر) والذى صدر فى العهد الأموى ، ثم نردفه بوضوء الأئمّه من ولده مبيّنين سرّ تأكيدهم على بيان بعض الجزئيات فى الوضوء ، علما أنّ الباقر - كما قلنا سابقا - كان لا يتقى فى الوضوء إذ إنّ الوضوء الذى يصفه لا يمكن الخدش فيه من قبل التابعين والمذاهب الأخرى ، فتراه يؤكّد على المزمه والمزتين ، وهو ثابت فى الأحاديث النبويه المتواتر صدورها عن رسول الله فى الصحاح والمسائيد وأنه صلى الله عليه وآله قد توضّأهما . أمّا تأكيد عثمان على الغسل الثالث فمختلف فيه .

وعليه فإنَّ ما طرحه الإمام الباقر متفق عليه بين المسلمين ولا اختلاف فيه .

والآن لنسرد بعض الروايات المرويَّة عنه :

١ - قال عن زراره : قال أبو جعفر (أى الباقر) : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟» .

قلنا : بلى ، فدعا بقعب فيه شيء من ماء ، فوضعه بين يديه ، ثم حشّر عن ذراعيه ، ثم غمس فيه كفه اليمنى ، ثم قال : «هكذا ، إذا كانت الكفّ طاهره» .

ثم غرف فملأها ماءً فوضعه على جبينه ، ثم قال : «بسم الله» ، وسدله على أطراف لحيته .

ثم أمر يده على وجهه وظهر جبينه مرّه واحده ، ثم غمس يده اليسرى ، فغرف بها ملأها ، ثم وضعه على مرفقه اليمنى ، فأمر كفه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه . ثم غرف بيمينه ملأها ، فوضعه على مرفقه اليسرى ، فأمر كفه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه ، ومسح مقدّم رأسه وظهر قدميه ببله يساره وبقيته ببله يميناه .

قال : وقال أبو جعفر : «إنّ الله وتر ، يحبّ الوتر ، فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات : واحده للوجه ، واثنان للذراعين ، وتمسح ببله يميناك ناصيتك ، وما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى ، وتمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» .

قال زراره : قال أبو جعفر : «سأل رجل أمير المؤمنين عن وضوء رسول الله ،

فحكى له مثل ذلك» (١).

٢ - وجاء عن زراره وبكير أنهما سألا أبا جعفر عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فدعا بطشت أو تور فيه ماء ، فغمس يده اليمنى ، فغرف بها غرفه ، فصبها على وجهه ، فغسل بها وجهه ، ثم غمس كفّه اليسرى ، فغرف بها غرفه ، فأفرغ على ذراعه اليمنى ، فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف ، لا يردّها إلى المرفق ، ثم غمس كفّه اليمنى ، فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق ، وصنع بها مثل ما صنع باليمنى ، ثم مسح رأسه وقدميه ببل كفّه لم يحدث لهما ماءً جديداً ، ثم قال : «ولا يدخل أصابعه تحت الشراك» ، قال : ثم قال : «إن الله تعالى يقول : أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ فَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ يَدَعَ وَجْهَكُمْ إِلَى الْغَسَلِ ، وَأَمْرٌ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ ، فَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ يَدَعَ مِنْ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ شَيْئاً إِلَّا غَسَلَهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : (فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، ثُمَّ قَالَ : (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فَإِذَا مَسَحَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ، فَقَدْ أَجَزَأَهُ» .

قال : فقلنا : أين الكعبان ؟

قال : «ها هنا» ، يعنى المفصل دون عظم الساق .

فقلنا : هذا ما هو ؟

١- الكافي ، للكلينى ٣ : ٢٥ / صفه الوضوء / ح ٤ ، من لا يحضره الفقيه ، للصدوق ١ : ٣٦ / باب صفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله و آله / ٧٤ وما رواه الإمام الباقر عن أمير المؤمنين قد جاء فى كتر العمال ٩ : ١٩٦ / ح ٢٦٩٠٨ ، وقد ذكرناه سابقاً فى «عهد الإمام على» صفحه من هذا الكتاب .

فقال : «هذا من عظم الساق ، والكعب أسفل من ذلك» (١).

وإنّ في جملة (لا يردّها إلى المرافق) و (ثم مسح رأسه وقدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماءً جديداً) إشارة منه إلى فعل بعض الناس في ردّ الماء إلى المرفق وفي المسح بماء جديد ، وهو ربّما يعدّونه من سنه رسول الله ، فالراوى أراد أن يؤكّد على أنّ ما شاهده من وضوء الباقر ليس فيه شيء من هذا الذى يقال .

٣- وعن بكير بن أعين ، عن أبي جعفر ، أنّه قال : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟» ، فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه ، ثم أخذ بيده اليسرى كفاً فغسل به يده اليمنى ، ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من ماء فغسل به يده اليسرى ، ثم مسح بفضله يديه رأسه ورجليه (٢) .

٤- وعن ميسر ، عن أبي جعفر ، قال : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله؟» ، ثم أخذ كفاً من ماء ، فصبّها على وجهه ، ثم أخذ كفاً فصبّها على ذراعه ، ثم أخذ كفاً آخر فصبّها على ذراعه الأخرى ، ثم مسح رأسه وقدميه ، ثم وضع يده على ظهر القدم ، ثم قال : «إنّ هذا هو الكعب» .

قال : وأوماً بيده إلى أسفل العرقوب ، ثم قال : «إنّ هذا هو الظنوب» (٣) (٤) .

من هذا النصّ ومن ما مرّ في رقم (٢) نعرف أنّ الاختلاف في مفهوم الكعب والمناقشات فيه قد بدأت ملامحه في عهد الإمام الباقر .

١- الكافي ٣ : ٢٥ - ٢٦ / باب صفه الوضوء / ح ٥ ، وسائل الشيعة ١ : ٣٨٩ / باب كيفية الوضوء وجملة من أحكامه / ح ١٠٢٢ .

٢- الكافي ٣ : ٢٤ / باب صفه الوضوء / ح ٢ ، وسائل الشيعة ١ : ٣٩٠ / ح ١٠٢٣ .

٣- الظنوب : حرف الساق اليابس من القدم ، كما في العين ٨ : ١٦٥ .

٤- تهذيب الأحكام ، للطوسي ١ : ٧٥ / باب صفه الوضوء / ح ٣٩ .

٥- عن ابن أذينة ، عن بكير وزراره إبنى أعين ، أتهما سألا- أبا جعفر عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فدعا بطشت أو بتور فيه ماء ، فغسل كفيه ثم غمس كفه اليمنى فى التور فغسل وجهه بها ، واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ، ثم غمس كفه اليمنى فى الماء ، فاغترف بها من الماء ، فغسل يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع لا يزد الماء إلى المرفقين ، ثم غمس كفه اليمنى فى الماء فاغترف بها من الماء ، فأفرغه على يده اليسرى من المرفق إلى الكف لا يرد الماء إلى المرفق ، كما صنع باليمنى ، ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعبيين بفضله كفيه ، ولم يجدد ماء (١) .

فى هذا الحديث وما فى رقم (٢) دلالة على أن بعض الناس كانوا يردون الماء عند غسلهم إلى المرافق ويجددون أخذ الماء فى المسح ، فالراوى أراد التأكيد على أن الباقر لم يرد الماء إلى المرفقين فى وضوئه ولم يجدد ماء عند مسحه !

٦- عن أبان وجميل بن دراج ، عن زراره بن أعين ، قال : حكى لنا أبو جعفر وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فدعا بقدر من ماء ، فأدخل يده اليمنى فأخذ كفا من ماء ، فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ، ثم مسح بيده الجانبين جميعا ، ثم أعاد اليسرى فى الإناء ، فأسدلها على اليمنى ، ثم مسح جوانبها ، ثم أعاد اليمنى فى الإناء ، ثم صبها على اليسرى ، فصنع بها كما صنع باليمنى ، ثم مسح ببقية ما بقى فى يديه رأسه ورجليه ، ولم يعدها فى الإناء (٢) .

-
- ١- تهذيب الأحكام ١ : ٥٦ / ح ٧ ، الإستبصار ١ : ٥٧ / باب النهى عن استقبال الشعر فى غسل الأعضاء / ح ١٦٨ ، وسائل الشيعة ١ : ٣٩٢ - ٣٩٣ / باب كيفية الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٣٠ عنه .
 ٢- تهذيب الأحكام ١ : ٥٥ / باب صفة الوضوء / ح ٦ ، الإستبصار ١ : ٥٨ / باب النهى عن استعمال الماء الجديد للرأس / ح ١١٧١ وفيه : «بئله» بدل : «ببقية» ، الكافي ٣ : ٢٤ / باب صفة الوضوء / ح ١ وفيه : «ما بقى» بدل : «ببقية ما بقى» .

٧- عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ، أنه قال : « يأخذ أحدكم الراحه من الدهن فيمأل بها جسده ، والماء أوسع ، ألا أحكى لكم وضوء رسول الله؟ » .

قلت : بلى ، قال : فأدخل يده في الإناء ، ولم يغسل يده ، فأخذ كفاً من ماء ، فصبه على وجهه ، ثم مسح جانبيه حتى مسحه كله ، ثم أخذ كفاً آخر يمينه ، فصبه على يساره ، ثم غسل به ذراعه الأيمن ، ثم أخذ كفاً آخر ، فغسل ذراعه الأيسر ، ثم مسح رأسه ورجليه بما بقى في يديه (١) .

وعن أبان وجميل ، عن زراره ، قال : حكى لنا أبو جعفر وضوء رسول الله ، فدعا بقدر ، فأخذ كفاً من ماء فأسدله على وجهه ، ثم مسح وجهه من الجانبين جميعاً ، ثم أعاد يده اليسرى في الإناء ، فأسدله على يده اليمنى ، ثم مسح جوانبها ، ثم أعاد اليمنى في الإناء ، فصبها على اليسرى ، ثم صنع بها كما صنع باليمنى ، ثم مسح بما بقى في يده رأسه ورجليه ، ولم يعدهما في الإناء .

٨- عن داود بن فرقد ، قال : سمعت أبا عبدالله يقول : « إنَّ أبى كان يقول : إن للوضوء حدًا ، من تعداه لم يأجر . وكان أبى يقول : إنما يتلدد ، فقال له رجل : وما حدّه ؟ قال : تغسل وجهك ويديك ، وتمسح رأسك ورجليك » (٢) .

وقد عزف المجلسى معنى « يتلدد » بمن يتجاوز عن حدّ الوضوء ويتكلّف مخاصمه الله فى أحكامه ، من اللدد وهو الخصومه ، ونقل ما قاله ابن الأثير فى

١- وسائل الشيعة ١ : ٣٩١ / باب كيفية الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٢٦ ، الكافي ٣ : ٢١ / باب مقدار الماء الذى يجرى للوضوء والغسل / ح ١ ذكر صدر الخبر ولم يذكر كيفية وضوئه عليه السلام .
٢- الكافي ٣ : ٢١ / باب صفه الوضوء / ح ٣ ، وسائل الشيعة ١ : ٣٨٧ / باب كيفية الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٢٠ عن الكافي .

وعلق الحز العاملي على الخبر السابق بقوله : (والمراد أن من تعدى حدّ الوضوء فإنما يوقع نفسه في التحير والتردد والتعب بغير ثواب ، لأنه لم يؤمر بأكثر من مسعى الغسل والمسح (٢)).

وقد روينا سابقا عن الإمامين الباقر والصادق في معنى التعدى ، وأن الباقر لما سئل عن معنى كلام الإمام أمير المؤمنين «هذا وضوء من لم يحدث» : فأى حدث أحدث من البول ؟

فقال : «إنما يعنى بذلك التعدى فى الوضوء ، أن يزيد على حدّ الوضوء» (٣).

وأخرج الكليني بسنده إلى حماد بن عثمان ، قال : كنت قاعدا عند أبى عبدالله (أى الصادق) فدعا بماء فمأأ به كفّه فعم به وجهه ، ثم مأأ كفّه فعم به يده اليمنى ، ثم مأأ كفّه فعم به يده اليسرى ، ثم مسح على رأسه ورجليه ، وقال : «هذا وضوء من لم يحدث حدثا» يعنى به التعدى فى الوضوء (٤).

وجاء عنه عليه السلام : «إنما الوضوء حدّ من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإنّ المؤمن لا يتنجسه شىء ، إنّما يكفّيه مثل الدهن» (٥).

فالإمام الباقر بقوله هذا الكلام أراد - كجده الإمام على - التعريض بالذين

١- مرآة العقول ١٣ : ٦٧ ، النهايه لابن الأثير ٤ : ٢٤٤ / باب اللام مع الدال .

٢- وسائل الشيعة ١ : ٣٨٧ / ح ١٠٢٠ ، أنظر هامش الخبر .

٣- أنظر : معانى الأخبار : ٢٤٨ / باب معنى الإحداث فى الوضوء / ح ١ وعنه فى وسائل الشيعة ١ : ٤٤٠ / باب اجزاء الغرفة الثانية / ح ١١٦٥ .

٤- الكافي ٣ : ٢٧ / باب صفه الوضوء / ح ٨ ، وسائل الشيعة ١ : ٤٣٧ / باب استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء / ح ١١٤٨ .

٥- الكافي ٣ : ٢١ / باب صفه الوضوء / ح ٣ ، تهذيب الأحكام ١ : ١٣٨ / ح ٧٨ .

تعمقوا من عند أنفسهم في الدين وأدخلوا فيه ما ليس منه وأبدلوا المسح بالغسل ، وزادوا في عدد الغسلات .. كل ذلك اعتقاداً منهم أنه الإسياغ وإتمام للوضوء !

فالباقر بقوله : «يكفيه مثل الدهن» أراد الإشارة إلى عدم ضروره تعدد الغسلات ، وأن طهاره الوضوء ليست حقيقته ، بل هي طهاره حكميه ، فالامثال يتحقق بإتيانه كالدهن ، إذ المؤمن لا ينتجسه شيء .

وتلخص مما سبق :

١ - أن الإمام الباقر لا يرتضى الغسل الثالث في الوضوء ، ويرى الإتيان به مَرَه يسقط ما في ذمّه المكلف ، وقد توضأها رسول الله صلى الله عليه وآله . أما الغسله الثانيه فهي سنّته صلى الله عليه وآله وعليها يعطى الأجر مرتين ، ومن لم يستيقن بأن المره تكفيه لم يوجر على الثنتين إذ إنّ طهاره الوضوء ليست حقيقته - كرفع النجاسه وأمثالها - بل هي طهاره حكميه يمكن تحقّقها والامثال بالمره ، إذ المؤمن لا ينتجسه شيء ويكفي في طهارته من المقدار كالدهن !

٢ - لزوم مسح الرأس والأرجل ببلل يديه ؛ فإنه لما توضأ قال : (هذا وضوء من لم يحدث) ويعنى بالمحدث الذي تعدى في الوضوء !

٣ - غسل اليدين من المرفقين ، فلا يجوز عندهم ردّ الماء إلى المرافق بعد أن صبّ عليها .

٤ - عدم جواز غسل الرأس بل لزوم مسح مقدّمه ، وإن مسح بشيء من رأسه أجزأه .

وهناك اختلافات أخرى منها في حدّ الوجه ومنها ما يتعلّق بأمر أخرى نشرحها مفصلاً تحت العنوان التالي :

خلافيات الوضوء في العهد الأموي

قد عرفنا - مضافا إلى ما سبق - أن المسائل الخلافية الجديدة في الوضوء في العهد الأموي كانت كالاتي :

١ - اختلاف المسلمين في جواز ردّ الماء في غسل الذراعين ، فذهب بعضهم إلى جوازه، وذهب آخرون إلى عدم جوازه، وأنّ الراوى بنقله الخبر رقم (٢) و (٥) أراد أن يشير إلى أنّ الإمام الباقر كان لا يردّ الماء من رؤوس الأصابع إلى المرافق بعد صبّ الماء على المرافق، مؤكداً أنّ هذا كان فعل النبيّ وهو من جملة وضوئه.

٢ - اختلافهم في جواز أخذ ماء جديد لمسح الرأس والرجلين ، فالراوى بنقله (ثم مسح رأسه وقدميه ، ببل كفه ، لم يحدث لهما ماءً جديدا) كما في الخبر (٢) ، و (ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعبين بفضل كفيه ، لم يجدد ماءً) كما في الخبر (٥) أراد الإشارة إلى أنّ المسح يمكن تحقّقه بدون وجود الماء ، بخلاف الغسل ، الذي يتوقّف عليه ، وأنّ الباقر عليه السلام كان يمسح ببلل كفه لم يحدث ماءً جديداً لها .

٣ - جواز المسح بجزء الرأس أو الرجل ، بعكس العضو الغسل الذي يجب استيعابه لجميع أجزاء العضو المغسول ، كما رأيت ذلك في الخبر رقم (٢).

٤ - اختلافهم في معنى ومفهوم الكعب ، وأنّ الإمام الباقر أكّد أنّ الكعب هو على قبه القدم ومعقد الشراك ، وليس القبتان على طرفي الساق ، بل الكعب أسفل

من ذلك ، أنظر رقم (٢) و (٥) .

٥ - التأكيد على أنّ المَرَّة قد أتى بها رسول الله . أما المَرَّتَان فهي وضوء رسول الله وسنته - وهو الملاحظ في أغلب المرويات - وأنّ المتجاوز عن حدّه إنما يتلذّد .

وقد فسّر الإمامان الصادق والباقر معنى التعدّي بالزيادة عن الحدّ الذي فرضه الله في كتابه ، وأنّ الوضوء المتعدّي هو وضوء المحدث في الدين لقوله «هذا وضوء من لم يحدث» .

وفي من لا يحضره الفقيه عن الامام أبي جعفر الباقر أنه قال: قال رسول الله: الوضوء مدّ والغسل صاع وسيأتي أقوام بعدى يستقلون ذلك فأولئك على خلاف سنتي، والثابت على سنتي معي في حظيره القدس(١).

ومن المسائل التي أثّرت في عهد الإمام الباقر ، هي : هل العذار أو الصدغ من الوجه أم لا ؟

فجاء الباقر يوضّح لنا حدّ الوجه ، من خلال جواب سؤال وجهه إليه زراره ، بقوله : أخبرني عن حدّ الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عزّ وجلّ؟

فقال الباقر «الوجه الذي أمر الله تعالى بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر ، وإن نقص منه أثم : ما دارت عليه الوسطى والإبهام ، من قصاص الرأس إلى الذقن . وما جرت عليه الإصبعان مستديرا ، فهو من الوجه . وما سوى ذلك فليس من الوجه» .

قلت : الصدغ من الوجه ؟

١- الفقيه ٢٣:١ حديث ٧. و عنه في الوسائل ٤٨٣:١ حديث ٦.

فقال : «لا» (١).

ومن تلك المسائل حكم الأذنين ، هل هو الغسل أم المسح ؟

وهل يصح ما قاله البعض بأن باطن الأذنين من الوجه وظاهره من الرأس .

وَزَدَ فِي الْكَافِي وَالتَّهْدِيدِ : أَنَّ زُرَّارَةَ قَالَ : قُلْتُ : إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّ بَطْنَ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ ، وَظَهْرَهَا مِنَ الرَّأْسِ ؟

فَقَالَ الْبَاقِرُ : «لَيْسَ عَلَيْهِمَا غَسْلٌ وَلَا مَسْحٌ» (٢).

ولنتكلم قليلاً على اختلافهم في مفهوم الكعب ، لأن هذه المسألة من أهم ما طرح في ذلك العهد .

أخرج الكليني - كما مر عليك - حديثاً عن الباقر .. إلى أن يقول : ثم قال:...

{وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدمه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه .

فقال : فقلنا : أين الكعبان ؟

قال : «ها هنا» ، يعني المفصل دون عظم الساق .

وفي آخر : ثم وضع يده على ظهر القدم ، ثم قال : «هذا هو الكعب» .

١- الكافي ٣:٢٨ / باب حد الوجه الذي يغسل ح ١ تهذيب الأحكام ١:٥٤ / ح ٣ ، من لا يحضره الفقيه ١:٤٤ / باب حد الوضوء وترتيبه وثوابه/ح ٨٨ تفسير العياشي ١:٢٩٩ / ح ٥٢.

٢- الكافي ٣: ٢٩ / ح ١٠ ، تهذيب الأحكام ١: ٩٤ / ح ٩٨ و ١: ٥٥ ، وسائل الشيعة ١: ٤٠٤ / باب إنه لا يجب غسل الأذنين مع الوجه / ح ١٠٤٩ .

قال : وأوماً بيده إلى أسفل العرقوب ، ثم قال : «إِنَّ هَذَا هُوَ» .

وجاء في دعائم الإسلام : إِنَّ الإمام الباقر بَيْنَ جِوَارِ الْمَسْحِ بِالْبَيْضِ لِمَكَانِ الْبَاءِ ، بقوله «إِنَّ الْمَسْحَ إِتْمَا هُوَ بِيَعْضِهَا لِمَكَانِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ : {بِرُّؤُوسِكُمْ} كما قال الله عَزَّوَجَلَّ فِي التَّيْمِمْ {فَأَمْسَيْتُمْ بِرُّؤُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} ، وذلك أَنَّهُ عَلِمَ عَزَّوَجَلَّ أَنَّ غِبَارَ الصَّعِيدِ لَا يَجْرِي عَلَى كُلِّ الْوَجْهِ وَلَا كُلَّ الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : {بِرُّؤُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} ، وكذلك مسح الرأس والرجلين في الوضوء» (١) .

وقال الشهيد الأوَّل في «الذكري» : ومن أحسن ما ورد في ذلك ما ذكره أبو عمرو الزاهد في كتاب «فائت الجمهره» ، قال : اختلف الناس في الكعب، فأخبرني أبو نصر عن الأصمعي : «أنه النائي في أسفل الساق عن يمين وشمال» ، وأخبرني سلمه ، عن الفراء ، قال : هو في مشط الرجل ، وقال هكذا برجله ، قال أبو العباس : فهذا الذي يسميه الأصمعي الكعب هو عند العرب المنجم .

قال : وأخبرني عن الفراء عن الكسائي ، قال : قعد محمَّد بن علي بن الحسين في مجلس كان له وقال : «ها هنا الكعبان» .

فقالوا : هكذا ؟ فقال : «ليس هو هكذا ، ولكنّه هكذا» ، وأشار إلى مشط رجله .

فقالوا له : إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : هكذا ؟

فقال : «لا هذا قول الخاصه ، وذلك قول العامه» (٢) . انتهى .

وجاء عن زراره قال : قلت لأبي جعفر : ألا تخبرني من أين علمت وقلت إنَّ

١- دعائم الإسلام ١ : ١٠٩ وعنه في مستدرک الوسائل ١ : ٣١٦ / ح ٥ ، سورة المائدة آيه ٦ .

٢- ذكرى الشيعة : ١٥٢ / المبحث الخامس : غسل الرجلين .

المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟

فضحك ، وقال : «يا زواره ، قاله رسول الله ، ونزل به الكتاب من الله عز وجل ؛ لأن الله عز وجل قال : {فَاعْبُدُوا أُجُوهَكُمْ} فعرنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ، ثم قال : {وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه ، فعرنا أنه ينبغي لهما أن يغسلا إلى المرفقين ، ثم فصل بين الكلام ، فقال : {وَأَمْسِكُوا بُرُوسَكُمْ} فعرنا حين قال : {بُرُوسِكُمْ} أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه ، فقال : {وَأَزْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ} فعرنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضها ، ثم فسّر ذلك رسول الله للناس فضيغوه» (١).

ومن يراجع نصوص الأئمة من أهل البيت يقف على سير الكثير من التفريعات الفقهيّة ، وأن ما نقل عن الإمام الباقر وتأكيده على لزوم الترتيب بين أعضاء الوضوء قد يكون ناظرا إلى ما ذهب إليه أمثال أبي حنيفة ومالك من عدم لزوم الترتيب بين أعضاء الوضوء .

وهكذا الحال بالنسبة إلى غيرها من التفريعات الفقهيّة ، فالباحث لو قرن كلام الإمام الباقر مع الآراء المطروحة من قبل أئمة المذاهب في عصره لعرف الحكم الشرعي من زاوية قربه للواقع .

كان هذا بعض الشيء عن سير المسألة في العهد الأموي وما ورد عن الإمام الباقر فيه ، وسنشير إلى كلمات الأئمة من ولده ممن عايشوا الحكم العباسي ليقف المطالع على حقيقته الحال أكثر ، وينجلي له المجهول المستتر .

١- الكافي ٣ : ٣٠ / باب مسح الرأس والقدمين / ح ٤ ، من لا يحضره الفقيه ١ : ١٠٣ / ح ٢١٤ ، تهذيب الأحكام ١ : ٦١ / ح ١٧ ، الاستبصار ١ : ٦٣ / ح ٥١٨٦ .

خلافيات الوضوء في العهد العباسي

إن الإمام الصادق - والأئمة من بعده - قد ساروا على نهج آبائهم ، وواجهوا المميزين للمسح على الخفين بصلابه (١) ، وأكدوا أن المسح يلزم أن يكون على مقدم الرأس (٢) ، ولزوم مسح الرجلين ، وعدم جواز غسلهما .

وجاء عنه أنه قال : «إن الرجل ليعبد الله أربعين سنة وما يطيعه في الوضوء لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه» (٣) .

وفي آخر : «إنه يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاه» .

قلت : كيف ذاك ؟

قال : «لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه» (٤) .

١- قرب الإسناد : ١٦٢ / ح ٥٩١ ، عن المدائني ، قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن المسح على الخفين ، فقال : لا تمسح ولا تصل خلف من يمسخ .

٢- وسائل الشيعة ١ : ٤١٨ / باب أقل ما يجزئ من المسح / ح ١٠٨٦ عن معمر بن عمر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع ، وكذلك الرجل .

٣- من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٦ / ح ٧٣ ، وسائل الشيعة ١ : ٤٢٢ / باب وجوب المسح على الرجلين / ح ١١٠٣ .

٤- الكافي ٣ : ٣١ / باب مسح الرأس والقدمين / ح ٩ ، تهذيب الأحكام ١ : ٦٥ / ح ٣٣ ومن الطريف ان ترى موسى جار الله ينقل هذا الخبر محرفا وبدون سند في الوشيعه : ١٢٠ ويقول : «كان الصادق يقول يأتي على الرجل سبعون سنة ما قبل الله منه صلاه ، لأنه مسح على خفيه ، لأنه ما غسل الرجلين» ، أنظر إلى التحريف إلى أين وصل وهو الناقل خلاف هذا القول في صفحہ ١٤١ من كتابه عن التهذيب للطوسي والذي فيه : المسح في الأرجل قرآن متواتر .

وقد عارض الإمام الصادق أن تكون الأذنان من الرأس أو الوجه ، لقوله : «الأذنان ليسا من الوجه ولا من الرأس» (١).

وهذا يفهم بأن هناك فريقا من المسلمين يدخلون الأذنين في ضمن الوضوء على اعتبارهما من الوجه ، وهناك بعض آخر يدخلهما في ضمن الوضوء باعتبارهما من الرأس .

فالصادق عليه السلام أراد الإشارة إلى أن الأذن بنفسها حقيقة مستقلة لا ربط بينها وبين الرأس والوجه . وعلى فرض اعتبارها من الرأس فذلك لا يوجب مسحها جميعا ، لأن المسح كما عرفت يتحقق بالبعض ولا ضروره لشموله جميع الرأس .

أمّا ما نسب إلى الصادق من أنه مسح الأذنين ، أو أخذ ماءً جديدا لرأسه وغيرها ، فإننا لا نستبعدا - لو صُحِّح عنه - لأنه كان يعيش في أشدّ حاله من حالات الضغط والإرهاب وخصوصا في أواخر عهد المنصور وظفر المنصور بالهاشميين وإبعادهم إلى الكوفة .

هذا ، وقد حصر الصادق نواقض الوضوء في البول والريح والنوم والغائط والجنابه (٢) ، وفي ذلك إشارة إلى عدم ناقضيه ما مسّته النار ، وأيضا عدم ناقضيه مسّ الذكر ، وخروج الدم وغيرها ممّا تقوله به العائنه اليوم .

وروى عنه أنه قال: «الوضوء واحده فرض ، واثنان لا يؤجر ، والثالث بدعه» (٣).

١- الكافي ٣ : ٢٩ / ح ٢ مسح الرأس والقدمين وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٤٠٤ / باب أنه لا يجب غسل الأذنين مع الوجه / ح ١٠٥٠ .

٢- راجع وسائل الشيعة ١ : ٣٩٧ / ح ١٠٣٨ .

٣- تهذيب الأحكام ١ : ٨١ / ح ٦١ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٤٣٦ / باب أجزاء الغرّة الواحدة / ح ١٠٤٣ .

ثم فسّر قوله هذا في روايه أخرى ب- : «الوضوء مثنى مثنى فمن زاد لم يؤجر» (١١) أى من لم يستيقن أنّ واحده من الوضوء تجزيه ، لم يؤجر على التنتين .
وهكذا الحال بالنسبه للذى يأتى بأكثر من اثنتين .

بهذا الأسلوب كان الإمام الصادق يواجه الذين تعدّوا حدود الله في الوضوء . وقد صدرت عنه نصوص كثيره تؤيد ما قلناه ، منها قوله بعدم جزئيه المضمضه والاستنشاق ، معللاً ذلك بقوله «لأنهما من الجوف» (١٢) ، فالإمام عليه السلام قال بذلك ليقف أمام اجتهادات فقهاء من أتباع ابن عمر الذى عُرف عنه بأنه كان يقول : افتحوا أعينكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم !

فترى الصادق يقول : «لا تضربوا وجوهكم بالماء إذا توضّأتم ، ولكن شتّوا الماء شتاً» (١٣) ، وعن موسى بن جعفر الكاظم نصّ قريب مما سبق ..

قال أبو جرير الرقاشي : قلت لأبي الحسن موسى : كيف أتوضّأ للصلاه؟

فقال : «لا تعمق في الوضوء ، ولا تطم وجهك بالماء لظما ، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً ، وكذلك فأمسح بالماء على ذراعيك ورأسك وقدميك» (١٤) .

١- تهذيب الأحكام ١ : ٨١ / ح ٥٩ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٤٣٦ / ح ١١٤٥ .

٢- الكافي ٣ : ٢٤ / باب المضمضه والإستنشاق / ح ٣ بسنده عنه عليه السلام ، قال : ليس عليك مضمضه ولا إستنشاق لأنهما من الجوف . وأنظر : تهذيب الأحكام ١ : ١٣١ / باب الأغسال المفترضات والمسنونات / ح ٥٠ .

٣- الكافي ٣ : ٢٨ / باب حد الوجه الذى يغسل / ح ٥ ، تهذيب الأحكام ١ : ٣٥٧ / باب صفه الوضوء / ح ٢ .

٤- قرب الإسناد : ٣١٢ / ح ١٢١٥ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٣٩٨ / باب كيفيه الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٤١ ، و ١ : ٤٣٤ / ح ١١٤٠ ، وفيه : «لا تعمق» بدل : «لا تغمس» .

فموسى بن جعفر أجاب السائل بجواب يستبين الإشارة إلى شيوع ظاهره التعمق في الوضوء والمبالغة في صب الماء إلى حد الإسراف ، وذلك ما حدا بالإمام أن يقدم له مقدمه ربما لا ترتبط بسؤال السائل بالنظر البدوى ، لأن السائل طلب بيان كَيْفِيَّة الوضوء ، والإمام أجاب بقوله « لا تعمق في الوضوء » . وفي جواب الإمام دلالة على قضائه مهمته ، هي شيوع ظاهره تكثير الغسلات وغسل الممسوحات ، فالإمام قدم بهذه المقدمه ليوضح للسائل ماهية الوضوء وأنه ليس كما يصوره البعض بلطم الماء بالوجه ، وإدخاله في العين - كفعل ابن عمر - ورفع غسل اليدين إلى الأبط والرجلين إلى الساق - كما فعل أبو هريره - مدعيا أنها من حليه المؤمن ، وعدم جواز رد سلام القادم - كما فعل عثمان - وما شابه ؛ فإن كل هذه من التعمق المنهى عنه في الدين ، فإنه عليه السلام لو أمر بصفق الماء بوجهه في بعض الأحيان ، فقد كانت لعله ما ، كإبعاد النعاس والبرد عن نفسه لا أنها سنه دائمه ومن باب التعمق في الدين .

هذا وقد حمل الفقهاء المسح - الوارد في ذيل هذه الروايه - أولاً على المجاز بمعنى الغسل ، ثم على الحقيقيه ، وذلك عين الصواب .

فإن الإمام عبر عن الغسل هنا بالمسح مجازاً لبيان أن المطلوب من الوضوء هو المزه الواحده التي يصدق بها الغسل والطهاره الشرعيه ، ولذلك بالغ في إجزائها فغير بالمسح على الذراعين ، مع قوله بالمسح على الرأس والقدمين جنباً إلى جنب كى يثبت عدم جواز المبالغه في الغسل مرتين أو ثلاثه بل لزوم الاكتفاء فيها بمره واحده وكالدهن ، لمن يطلق عليه المتعمق في الدين .

وعليه فالإمام حينما قال عن غسل الوجه : «اغسله ... مسحا» فقد عبر بالمسح هنا مبالغه في إجزاء الغسل المأمور به وعدم إجزاء تكثير الغسلات

وغسل الممسوحات ؛ دحضا للمدرسه الوضوئيه التي تبناها أتباع مدرسه الراى والاجتهاد ، والإمام الكاظم قد روى للناس الوضوء الذى أمر الله به نبيه :

فغن عيسى بن المستفاد عن أبى الحسن موسى بن جعفر عن أبيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليّ وخديجه - لما أسلما - : «إنّ جبرئيل عندى يدعوكما إلى بيعه الإسلام ، ويقول لكما : إنّ للإسلام شروطا ، أن تقولوا : نشهد أن لا إله إلاّ الله ... إلى أن يقول : «وإسباغ الوضوء على المكاره ، الوجه واليدين والذراعين ومسح الرأس ومسح الرجلين إلى الكعبين» (١) .

وفى روايه أخرى عن الإمام موسى بن جعفر ، عن أبيه : «إنّ رسول الله قال للمقداد وسلمان وأبى ذرّ : أتعرفون شرائع الإسلام ؟

قالوا : نعرف ما عرفنا الله ورسوله .

فقال : هى أكثر من أن تحصى : أشهدونى على أنفسكم بشهاده أن لا إله إلاّ الله ... والوضوء الكامل على الوجه واليدين والذراعين إلى المرفقين ، والمسح على الرأس والقدمين إلى الكعبين لا على خفّ ولا على خمار ولا على عمامه ...

إلى أن يقول : فهذه شروط الإسلام ، وقد بقى أكثر» (٢) .

وهذه الروايه تشبه سالفها فى التأكيد على أهميه الوضوء وأتته من شرائط الإسلام ، ثم تبين حدوده ، مغسولاته ، وممسوحاته .

وفى ضوء ما تقدّم تأكّد لدينا أنّ مدرسه الباقر والصادق والكاظم والرضا هى مدرسه واحده ، وأنها امتداد لمدرسه رسول الله صلى الله عليه وآله ، فترى الكاظم يقول

١- الطرف : ٥ ، وعنه فى وسائل الشيعة ١ : ٤٠٠ / باب كيفيه الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٤٤ ، والمتمن منه .

٢- الطرف : ١١ ، وعنه فى وسائل الشيعة ١ : ٤٠٠ / باب كيفيه الوضوء / ح ١٠٤٥ .

بقول الصادق ، والصادق يقول يقول أبيه ، وهكذا إلى نهاية السلسله ، ومن ذلك :

ما جاء عن الهيثم بن عروه التميمي ، قال : سألت أبا عبدالله عن قوله : { فَأَغْبِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ } ، فقلت : هكذا ؟ ومسحت من ظهر كَفِّي إلى المرفق .

فالصادق صلى الله عليه وآله لم يرتض فعل الهيثم ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه (١) .

وهو معنى آخر لما نقلناه عن الإمام الباقر ، من أنه كان لا يردّ الماء إلى المرافق .

وهكذا الحال بالنسبة إلى مفهوم التعدي في الوضوء ، فهو واحد عند الباقر والصادق والكاظم وغيرهم من أئمة أهل البيت .

روى حماد بن عثمان ، قال : كنت قاعدا عند أبي عبدالله ، فدعا بماء فمأأ به كَفَّهُ فعمّ به وجهه ، ثم ملأ كَفَّهُ فعمّ به يده اليمنى ، ثم ملأ كَفَّهُ فعمّ به يده اليسرى ، ثم مسح على رأسه ورجليه ، وقال : «هذا وضوء من لم يحدث حدثا» ، يعني به التعدي في الوضوء (٢) .

وقال : «من تعدي في وضوئه كان كناقضه» (٣) ، وهي إشارة إلى قوله تعالى :

١- الكافي ٣ : ٢٨ / ح ٥ ، وسائل الشيعة ١ : ٤٠٥ / ح ١٠٣٥ .

٢- الكافي ٣ : ٢٧ / باب صفه الوضوء / ح ٨ ، وسائل الشيعة ١ : ٤٣٧ / باب استحباب غسل اليدين / ح ١١٤٨ .

٣- من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٩ / ح ٧٩ .

{وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ} (١).

وقد جاء هذا المعنى أيضا عن الإمام علي بن موسى الرضا وأنه كتب إلى المأمون العباسي ، بقوله : «الوضوء مَرَّةً فريضه ، واثنان إسباغ» (٢) .

وفي كتابه أيضا إليه : «ثم إنَّ الوضوء كما أمر الله في كتابه : غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس والرجلين مَرَّةً واحده» (٣) .

وفي جملة الإمام « كما أمر الله في كتابه» إشاره إلى أنَّ حقيقته الطلب تتحقق بالمَرَّة ، فلا يجب التكرار فيها ، وستعرف أنَّ المفروض والمأمور به في كتاب الله هو المَرَّة لا أكثر ، وهو كان فعل رسول الله ، وقد تواتر عن الصحابة نقل ذلك عنه صلى الله عليه وآله .

هذا وقد علل الإمام علي بن موسى الرضا سبب مسح الرأس والرجلين وعدم غسلهما بما يلي :

«... وإنما أوجب الغسل على الوجه واليدين ، والمسح على الرأس والرجلين ، ولم يجعل غسلًا كَلَّهُ ولا مسحًا كَلَّهُ لعل شتى :

منها : إنَّ العبادة العظمى إنما هي الركوع والسجود ، وإنما يكون الركوع والسجود بالوجه واليدين ، لا بالرأس والرجلين .

منها : إنَّ الخلق لا يطيقون في كلِّ وقت غسل الرأس والرجلين يشتدَّ ذلك عليهم ذلك في البرد والسفر والمرض وأوقات الليل والنهار . وغسل الوجه واليدين أخفَّ من غسل الرأس والرجلين ، وإنما

١- سورة الطلاق : ١ .

٢- عيون أخبار الرضا : ١ / ١٣٥ / باب ما كتبه الإمام الرضا عليه السلام للمأمون / الكتاب ٢ .

٣- عيون أخبار الرضا : ١ : ١٣٠ .

وضعت الفرائض على قدر أقل الناس طاقه من أهل الصحه ، ثم عمّ فيها القوى والضعيف .

ومنها : إنّ الرأس والرجلين ليس هما في كلّ وقت باديان وظاهران كالوجه واليدين لموضع العمامه والخفّين وغيره ذلك...«(١)» .

وفي خبر آخر عنه ، أنّه سئل عن وضوء الفريضة في كتاب الله ؟

فقال : «المسح ، والغسل في الوضوء للتنظيف»(٢) .

وجاء عن أيوب بن نوح ، قال : كتبت إلى أبي الحسن أسأله عن المسح على القدمين ؟

فقال : «الوضوء المسح ، ولا يجب فيه إلّا ذاك ، ومن غسل فلا بأس»(٣) .

قال الشيخ الحرّ العامليّ : (حملة الشيخ - الطوسي - على التنظيف لما مرّ ، ويمكن حملة على التقية ، فإنّ منهم من قال بالتخيير)(٤) .

وعن المسح على العمامه والخفّين ، قال الإمام الرضا : «لا تمسح على عمامه ولا قننسوه ولا على خفّيك»(٥) .

وفي دعائم الإسلام : ونهوا عليهم السلام عن المسح على العمامه والخمار والقننسوه والقفازين والجوربين والجرموقين ، وعلى النعلين ، إلّا أن يكون القبال(٦) غير

١- عيون أخبار الرضا ١ : ١١١ / باب في العلل / ١ .

٢- تهذيب الأحكام ١ : ٦٤ / باب صفه الوضوء والغرض منه والسنه / ح ٣٠ .

٣- تهذيب الأحكام ١ : ٦٤ / باب صفه الوضوء / ح ٢٩ ، الإستبصار ١ : ٦٥ / ح ٧١٩٥ .

٤- وسائل الشيعه ١ : ٢٩٦ / باب وجوب المسح على الرجلين / ح ١١٠٠ .

٥- فقه الرضا : ٦٨ ، وعنه في بحار الأنوار ٧٧ : ٢٦٨ / ح ٢٣ .

٦- قبّال النعل «بالكسر» : قيل هو مثل «الزمام» بين الإصبع الوسطى وما يليها ، وقيل هو الزمام الذي يكون في الإصبع الوسطى والتي تليها . أنظر : لسان العرب ٥ : ٧١ .

مانع من المسح على الرجلين كليهما(١).

وفي فقه الرضا: روى عن العالم: «لا تقيّه في شرب الخمر ولا المسح على الخفّين، ولا تمسح على جوربك إلا من عذر أو ثلج تخاف على رجليك»(٢).

اتضح من كل ما مرّ، أنّ نهج التعبد المحض الذي رسمه الله لنبيه وقاده عليّ بن أبي طالب وابن عباس وكبار «الناس» .. كان قد استمرّ إلى عهد التابعين وتابعى التابعين، ثمّ واصله أنّهم أهل البيت والخلف العدول منهم في أحرّج الظروف وأصعبها، ولذلك لا ترى تضاربا بين أحاديثهم الوضوئية ووضوءاتهم البياتية التي استعرضناها، على عكس وضوء المذاهب الأربعة إذ ترى الخلاف بينهم واضحا ومشهودا، فالبعض يذهب إلى أنّ فرائض الوضوء سبعة، والآخر يرى أنّها أربعة، وثالث يقول أنّها ستّة، وإن كان الجميع يتحدون في تليث الغسلات وغسل الممسوحات(٣)!

وهذا يوضّح التأكيد الحكومى على بعض المفردات الوضوئية وتشديد المخالفه مع نهج التعبد المحض في تلك المفردات، وهو الذى دعا الإمام الصادق إلى أن يقول: «الوضوء واحده فرض، واثنتان لا يؤجر، والثالثه بدعه».

ثمّ فسّر قوله في روايه أخرى: «من لم يستيقن أنّ واحده من الوضوء تجزئه لم

١- دعائم الإسلام ١: ١١٠.

٢- فقه الرضا: ٦٨، وعن فى مستدرک وسائل الشيعه ١: ٣٣١ / باب عدم جواز المسح على الخفين / ح ٧٥٧.

٣- راجع كتاب: «الفقه على المذاهب الأربعة»، للجزيرى ١: ٥٣ - ٦١ / كتاب الطهاره / باب فرائض الوضوء، وقد ذكر فيه اختلاف الجمهور فى فرائض الوضوء وعددها.

يؤجر على التنتين» (١١).

وأن زواره بن أعين روى عنه قوله : «الوضوء مثنى مثنى ، من زاد لم يؤجر عليه» (٢).

وقد سئل مزه عن الوضوء ، فقال : «ما كان وضوء عليّ إلّا مزه مزه» (٣).

وفي روايه أخرى يقسم الإمام بالله أن وضوء النبي ما كان إلّا مزه مزه ، بقوله : «والله ما كان وضوء رسول الله إلّا مزه مزه» (٤).

ثم أكد الإمام على أن الوسواس ليس من الإيمان وليس من الطهاره فى شىء ، فمن توضأ أكثر من مزه وهو يرى أن المره لا تجزئه لم يكن وضوؤه صحيحا وكان مخالفا لما أمر الله به ، ولذلك يقول عليه السلام : «توضأ النبي مزه مزه، وهذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلّا به» (٥).

وقد روى عنه : «إنما الوضوء حدّ من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وأن المؤمن لا ينجسه شىء وإنما يكفيه مثل الدهن» (٦).

وجاء عنه : «... هذه شرائع الدين لمن أراد أن يتمسك بها وأراد الله هداه،

١- تهذيب الأحكام ١ : ٨١ / باب صفه الوضوء / ح ٦٠ ، ٦١ .

٢- تهذيب الأحكام ١ : ٨١ / باب صفه الوضوء / ح ٥٩ ، الإستبصار ١ : ٧٠ / ح ٧٢١٥ .

٣- الكافي ٣ : ٢٧ / باب صفه الوضوء / ح ٩ ، من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨ / ح ٧٦ ، تهذيب الأحكام ١ : ٨٠ / باب صفه الوضوء / ح ٥٦ .

٤- وسائل الشيعة ١ : ٤٣٨ / باب أجزاء الغرفه الواحده فى الوضوء / ح ١١٥٠ .

٥- من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨ / ح ٧٦ .

٦- الكافي ٣ : ٢١ / باب صفه الوضوء / ح ٢ .

إسباغ الوضوء كما أمر الله في كتابه الناطق : غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس والقدمين إلى الكعبين ، مَرّه مَرّه ، ومَرّتان جائز» (١).

وهذه الكلمات إما صريحه أو ملوّحه أو ناظره إلى أنّ تثليث الغسلات بدعه وتعدّ ومخالفه لفعل النبي وقوله ، كما أنّها مخالفة لفعل الإمام عليّ وقوله ، وأيضاً أنّها مخالفة للإسباغ الذي أمر الله به ، إذ أنّ الله تبارك وتعالى لم يعط لمن يكثر الغسلات - على أنّها دين - أجراً ، بل يعاقبه على فعله .

وقد روى عن الصادق والباقر أنّهما قالا : «إنّ الفضل في واحده ، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر» (٢) .

وفي حديث آخر : «إنّ المرّتين إسباغ» (٣) .

وعلى ضوء ما تقدّم تأكّد لدينا أنّ مدرسة الإمام الصادق هي امتداد لمدرسه أبيه الباقر ومدرسه جدّه عليّ بن الحسين الذين أخذوا علمهم عن رسول الله ، لأنّه صلى الله عليه وآله خصّ عليّاً بكتابه صحيفته (من فيه صلى الله عليه وآله ليدله عليه السلام) ، سوهى الموجوده بعده عند ولده (٤) ، كما عسرفت أنّهم لا يجيزون في الرأس والرجلين إلّا المسح ، وكذا لا يجيزون تثليث الغسلات ويعدّونها بدعه ، إذا إنّ رسول لا يرتضى للمسلمين ان يفعلوا ذلك على نحو التشريع والسنه !

-
- ١- الخصال : ٦٠٣ / باب الواحد إلى المائة / ح ٩ ، وعنه في وسائل الشيعة ١ : ٣٩٧ / باب استحباب الوضوء لمس كتابه القرآن / ح ١٠٣٧ .
 - ٢- السرائر ٣ : ٥٥٣ ، نقلاً عن كتاب النوادر لليزنطي ، ووسائل الشيعة ١ : ٤٤١ / ح ١١٦٧ . أو من لم يستيقن بأن واحده تكفيه لا يؤجر على الثنتين .
 - ٣- أنظر : وسائل الشيعة ١ : ٣٠٩ / باب أجزاء الغرفه الغرفه الواحده / ح ١١٦٠ .
 - ٤- هذا ما اثبتناه في كتابنا منع تدوين الحديث فراجع .

- وقد عرفت أنهم لم يأخذوا ماءً جديداً لمسح الرأس والرجلين ، لما مرّ عليك من أخبار الرواه : (ثم مسح بما بقي في يده رأسه ورجليه ولم يُعدها في الإناء) (١) .
- وفي أخرى : (ثم مسح رأسه ورجليه بما بقي في يديه) (٢) .
- وفي أخرى : (ثم مسح بفضل الندى رأسه ورجليه) (٣) .
- وفي أخرى : (ثم مسح ببَّله ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما في الإناء) (٤) .
- وفي أخرى : (ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعبيين بفضل كفتيه ، لم يجدد ماءً) (٥) .

وقد مرّ بك تفسيرهم للإسباغ ومعنى التعدي في الوضوء والإحداث وهو يختلف عما استفادت منه السلطه لتقوية الوضوء العثماني والذي أخذ به فقهاء المذاهب الأربعة في العصور المتلاحقه سواء عن علم أو عن غفله !! فدوّنوه في كتبهم وبنوا عليه آراءهم الوضوئيه ، ثم أخذ بها من جاء بعدهم .

كما أطلعت سابقاً على موقف المهدى العباسي والمنصور والرشيدي في الوضوء ، كما أطلعت أيضاً على تنكيلهم بالهاشميين والأئمه من أهل البيت ،

-
- ١- الكافي ٣ : ٢٤ / باب صفه الوضوء / ح ١ ، الإستبصار ١ : ٥٨ / ح ١١٧١ .
- ٢- الكافي ٣ : ٢٤ - ٢٥ / باب صفه الوضوء / ح ٣ .
- ٣- الإستبصار ١ : ٦٩ / ح ١٢٠٩ ، وسائل الشيعه ١ : ٣٩١ / باب كيفيه الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٢٧ .
- ٤- الإستبصار ١ : ٥٨ / ح ١١٧١ ، وسائل الشيعه ١ : ٣٩٢ / باب كيفيه الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٢٩ .
- ٥- تهذيب الأحكام ١ : ٥٦ / باب صفه الوضوء / ح ٧ ، وسائل الشيعه ١ : ٣٩٣ - ٣٩٤ / باب كيفيه الوضوء وجمله من أحكامه / ح ١٠٣٠ عن الشيخ المفيد .

خصوصاً بعد الظفر بمحمد بن عبدالله بن الحسن (النفوس الزكية) وهو ما جعل الإمام الصادق يرشد داود بن زريبي إلى التقية للحفاظ على دينه ونفسه .

وهكذا الحال بالنسبة إلى علي بن يقطين ، إذ مرّت بك رسالة موسى بن جعفر إليه وإرشاده إلى العمل بخلاف ما هو ثابت عنده ؛ للتجاء بنفسه والحفاظ على دينه .

خاتمه المطاف

وزبيده المروي عن نهج التعبد المحض هو أنّ الوضوء المجزى والمأمور به إنّما هو مرّه واحده ، والثانيه هي فعل الرسول وسنته ، ومن تجاوز عن ذلك فلا يؤجر ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ المقصود من كلامهم وتأكيدهم على المرّه ليس وحده الصبّ وإن لم يكف في الغسل ، بل معناه هو تحقّق الغسل الواحد وإن تعدّد الصبّ على العضو ، والغسله الثانيه بعدها تكون هي السنّه ، أمّا الغسله الثالثه فهي إسراف وإبداع وليست من الدين ، وإن كانت حسب نصوصهم فهي لرسول الله خاصة ولا يمكن إعمالها على المسلمين .

كما أتضح ممّا سبق تكامل بنى المدرستين الوضوئيتين في هذا العصر ، فكان رواد مدرسه الوضوء الثلاثي الغسلي هم فقهاء المذاهب الأربعة ، وهؤلاء الفقهاء قد أخذوا بوضوء الخليفه عثمان بن عفان الذي نسبه إلى رسول الله اجتهادا من عند نفسه !!! والذي خالفه في ذلك كبار الصحابه .

إما اعتقاداً منهم بصحّه تلك المرويّات عنه صلى الله عليه و آله وثبوت طرقها لديهم وحجّيته صدورها عندهم .

وإنّما تأثراً بالسلطه التي تريد إبعاد الناس عمّا يرويه أولاد الإمام علي بن أبي طالب عن رسول الله ، لأنّ مصلحه العباسيين كانت في عزل الناس عن

العوليين ، وذلك لأمرين :

الأول : إمكان التعرّف عليهم للنيل منهم ، لأنّهم المخالفون للخلفاء العباسيين والمطالبون بالحكم .

الثاني : رسم المبرّر للتكثير بهم ، بدعوى أنّهم خرجوا عن جماعه المسلمين ، وسعوا لبثّ الفرقة بينهم ، إذ إن عبادتهم غير عباده المسلمين ، ووضوءهم غير وضوء المذاهب الأربعة !

نعم ، إنى ارجح الشق الثاني من الاحتمالين واذهب إلى تأثير المذاهب الأربعة بفقهاء الصحابه المرضيين عند السلطه مع تأكيدنا على سبب هذا الترجيح وأنه جاء بسبب حملته التعتيم الاعلامى التى مارستها الحكومه ضد فقه أهل البيت ومنع العلماء والأساتذه من التفوّه بما يُعرّف بوجود ما يعارض فقه الحكام .

وحيثما رأيت التأكيد الحكومى على الوضوء الغسلى - حتى شاع بين المسلمين - أحببت أن أكشف عن الوجه الآخر فى الوضوء ، وأشير إلى أسماء الذين فعلوا المسح وعملوا به فى العهد العباسى الأول ، ولا أبغى من عملي الجرد الكلى للأسماء ، بل العدد الذى يثبت وجود امتداد لتهج الناس فى الوضوء ووقوفها أمام السلطه فى هذا العهد ، مع قبولى بأن الغالبية صارت تغسل لقول ابن عباس : «أبى الناس إلّا الغسل ولا أجد فى كتاب الله إلّا المسح» ، وحيث وصل بنا البحث إلى ذكر عدد القائلين بالمسح - وأنهم (٢٤) صحابيا وتابعيا ، نضيف إليهم أسماء بعض ائمه أهل البيت أو الرواه عنهم مراعين التسلسل السابق :

٢٥ - موسى بن جعفر الكاظم .

٢٦ - على بن موسى الرضا .

٢٧ - داود بن فرقد .

- ٢٨ - علي بن يقطين .
٢٩ - بكير بن أعين .
٣٠ - زراره بن أعين .
٣١ - محمد بن مسلم .
٣٢ - أبان بن عثمان .
٣٣ - ابن أبي عمير .
٣٤ - عمر بن أذينة .
٣٥ - جميل بن دراج .
٣٦ - علي بن رئاب .
٣٧ - محمد بن قيس .
٣٨ - الفضل بن شاذان .
٣٩ - ابن محبوب .
٤٠ - أبو جرير الرقاشي .
٤١ - علي بن إبراهيم بن هاشم .

٤٢ - عيسى بن المستفاد ... وآخرون من أصحاب الأئمة .

فهؤلاء واصلوا مسيره أولئك الناس الذين خالفوا عثمان في الوضوء . ولو أردنا أن نضيف أسماء القراء الذين قرأوا الآية {وَأَرْجُلَكُمْ} بالجزء - كما فعله كبار فقهاء العامه ، والآخرون من أصحاب أئمه أهل البيت - وندخلهم ضمن قائمه الماسحين لتجاوز عددهم العشرات ودخل حيز المئات .

وهنا مسأله يلزم التأكيد عليها ، وهى :

إن منهج المسح - كما قلنا - كان ذا أصاله فى الصدر الاول الإسلامى ، وقد

التزم به كبار الصحابه والتابعين ودافعوا عنه ، بعكس الغسل الذى لم يكن متواترا عند المسلمين - على مَرَّ الزمان - بل كان مختلفا فيه بين الصحابه والتابعين ، إذ وقفت على كلام ابن عباس واختلافه مع الربيع بنت معوذ ، وقول أنس واختلافه مع الحجاج بن يوسف الثقفى ، وقول الإمام على واعتراضه على أهل الرأى ، كما عرفت مخالفه أهل البيت الخلفاء فى هذه المفردة ، ولا يخفى عليك وقوع كلام كثير بين الاعلام فى هذه المسأله ، وان اسما القائلين بالمسح من الصحابه والتابعين المذكوره فى كتب السلف يمكن لمن أراد ان يقف عليها ، مؤكدين على أنّ القول بالمسح مستقى من القرآن ، فلو كان غسل الأرجل هو ما اتفق عليه المسلمون ، ولا خلاف فيه بينهم ، فلا داعى لذكر أقوال الماسحين فى كتب السلف !

وما نحتمله فى مشروعيه المسح على الاقدام أيضا هو تواتر عمل المذاهب المنقرضه به . وكذا يمكننا أن نحتمل مشروعيه المسح هو عمل الصحابه المغضوب عليهم من قبل عثمان والأمويين مثل ابن مسعود وأبو ذر وعمار ، فلماذا لا يروى عن هؤلاء خبرا وضوئيا فى الصحاح والمسانيد ، وأنا لا استبعد أن يكونوا قد رووا أحاديث لكن أنمه التدوين الحكومى حذفت تلك الأحاديث من مجاميعهم ، إذ لا يعقل أن يقف ابن مسعود مكتوف الأيدى أمام بدعه عثمان وأمثاله فهو قطعاً قد اعترض لكن أنمه الحديث وبرسمهم ضوابط لقبول الحديث جعلتهم أن يتركوا تلك الأحاديث المعارضه للخلفاء ، وهذا يوضح ما اشتهر عن أصحاب الصحاح والسنن وأنهم قد انتقوا أحاديثهم من بين ٤٠٠ الف أو ٦٠٠ الف حديثا ، وعملهم هذا قد برر حذف البخارى وأمثاله مئات الآلاف من الأحاديث ، والحال مثله بالنسبه إلى المذاهب المنقرضه ، فنحن لو أخذنا من باب المثال رأى ابن حزم الأندلسى الذى يمثّل رأى داود الظاهرى ، ورأى ابن

جرير الطبري (١)، وهو يمثل رأى مذهبه الذى عمل به لمدّه من الزمن ، لعرفنا أنّ المسح كان مشروعاً فى عهدهم ، وذلك لعملهم به .

نعم ، لو درس الباحث أحكام الشريعة بعيداً عن الرواسب الحكوميه لعرف مصير من يقول بجواز المسح على القدمين ، وكذا لعرف أهداف الفقهاء والمحدثين الذين حرقوا أخبار المسح على القدمين إلى المسح على الخفين وذلك بجعلها فى أبواب تناسب آرائهم ، كل ذلك بغضا للخوارج والشيعة !!

ولو تأملت فى تعاملهم مع العلماء ومن يحمل رؤيه لا يستسيغها الحُكّام لرأيتهم كيف يطردونه ويخرجونه من الدين حتّى قيل «بأنه - أى ابن جرير الطبري الانف ذكره - دفن ليلاً ولم يؤذن به أحد ، واجتمع [من الناس] من لا يحصيهم إلّا الله ، وصلّى على قبره عدّه شهور ليلاً ونهاراً» .

وفى نقل ثابت بن سنان : «أنّه إنّما أخفيت حاله ؛ لأنّ العامه اجتمعوا ومنعوا من دفنه بالنهار وأدّعوا عليه الرفض ، ثم ادّعوا عليه الإلحاد» (٢) .

لماذا ؟ ألقوله بالمسح الذى لم يقل به أصحاب المذاهب الأربعة !؟

أم لكتابته مجلدين عن حديث الغدير (٣) - فى أواخر عمره - وهو ما لا يرضى السلطان كذلك ؟ أم كان لشيء آخر ؟

١- إقرأ كلام ابن حزم فى المحلى ٢ : ٥٤ ، ٦١ / وكلام ابن جرير الطبري فى تفسيره ٦ : ١٣٠ .

٢- المصدر نفسه .

٣- قال الذهبي : رأيت مجلداً من طرق هذا الحديث لابن جرير فاندعشت له ولكثره تلك الطرق، تذكره الحفاظ ٢ : ٧١٣ / الترجمة للطبري ، وقال ابن كثير : فى البدايه والنهايه ٥ : ٢٠٨ : وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه .

وفى ضوء ما تقدّم عرفت أنّ المصالح السياسيّه للسلطان كانت وراء تدوين ما يرتضيه وحذف ما لا يرتضيه ، وإنّ تأصيل المذاهب والقول بمشروعته رأى الجميع وما يقاربها من آراء كانت دعوه حكوميّه ظهرت سماتها فى الفقه والحديث . ومن أراد التعرف عليها يمكنه الوقوف عليها من خلال استطلاع إجمالى لكتب الفقه والتاريخ والمسائل الخلافية الموجوده فيها.

علما بأنّ دور السياسه لم يقتصر على تدوين الفقه والحديث ، بل أنّ دورها فى تدوين التاريخ ولغه العرب ليس بأقلّ ممّا مضى . والباحثون يعرفون هذه الحقيقه . واختتم كلامى بنقل كلام بعض الأعلام فى تأسيس المذاهب الإسلاميه وفيه يتضح اسفهم على سد باب الاجتهاد عندهم ، فالاجتهاد لو كان مسموحا به عندهم لانتضحت أمور كثيره فى الشريعه .

١ - قال الأستاذ جمال الدين الأفغانى :

بأى نصّ سدّ باب الاجتهاد ، أو أىّ إمام قال : لا ينبغى لأحد من المسلمين بعدى أن يهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث ، أو أن يجدّ ويجهتد بتوسيع مفهومه والاستنتاج على ما ينطبق على العلوم العصريه وحاجيات الزمان وأحكامه ، ولا ينافى جوهر النصّ . إنّ الله بعث محمّدا رسولاّ بلسان قومه العربىّ ليعلمهم ما يريد إفهامهم ، وليفهموا منه ما يقوله لهم .

ولا ارتياب بأنّه لو فسح فى أجل أبى حنيفه ومالك والشافعى وأحمد وعاشوا إلى اليوم لداموا مجدّين مستنبطين لكلّ قضيه حكما من القرآن والحديث وكلّما زاد تعمّقهم زادوا فهما وتدقيقا ، نعم ، إن أولئك الفحول من الأئمّه ورجال الأئمّه ورجال الأئمّه اجتهدوا وأحسنوا فجزاهم الله خير الجزاء ، ولكن لا يصحّ أن

نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن وتمكنوا من تدوينها في كتبهم (١١).

٢- قال الأستاذ عبدالمتعال الصعيدي - أحد علماء الأزهر الشريف - :

إنني أستطيع أن أحكم بعد هذا بأن منع الاجتهاد قد حصل بطرق ظالمة ، وبوسائل القهر والإغراء بالمال ، ولا شك أن هذه الوسائل لو قدرت لغير المذاهب الأربعة التي نقلتها الآن لبقى لها جمهور يقلدها أيضا ، ولكانت الآن مقبولة عند من ينكرها ، فنحن إذا في حلّ التقييد بهذه المذاهب الأربعة التي فرضت علينا بتلك الوسائل الفاسده ، وفي حلّ من العود إلى الاجتهاد في أحكام ديننا ، لأنّ منعه لم يكن إلّا بطرق القهر ، والإسلام لا يرضى إلّا بما يحصل بطرق الرضى والشورى بين المسلمين كما قال تعالى في الآية ٢٨ من سوره الشورى : {وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} (١٢) .

٣- قال الدكتور عبدالدائم البقرى الأنصارى :

منع الاجتهاد هو سرّ تأخر المسلمين ، وهذا هو الباب المرن الذى عندما قفل تأخر المسلمون بقدر ما تقدّم العالم ، فأضحى ما وضعه السابقون لا يمكن أن يغيّر ويبدّل ، لأنّه لاعتبارات سياسيه منع الولاة والسلطين الاجتهاد حتّى يحفظوا ملكهم ، ويطمئنوا إلى أنّه لن يعارضهم معارض ، وإذا ما عارضهم أحد فلن يسمع قوله ، لأنّ باب الاجتهاد قد إغلق ، لهذا جمد التشريع الإسلامى الآن ، وما التشريع إلّا روح الجماعه وحياه الأممه . وإني أرجع الفتنه الشعواء التى حصلت فى عهد الخليفه عثمان والتي كانت سببا فى وقف

١- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ١٧٩ ، عن خاطرات جمال الدين : ١٧٧ .

٢- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ١٧٨ ، عن ميدان الإجهاد : ١٤ .

الإسلامي حيث تحوّلت في عهده الحرب الخارجيّه إلى حرب داخليّه ، أرجع ذلك إلى أنّ عثمان كان من المحافظين ، وقد شرط ذلك على نفسه عندما وافق عبدالرحمن بن عوف على لزوم الاقتداء بالشيخين في كلّ ما يعنى دون اجتهاد ، عند انتخابه خليفه ، ولم يوافق الإمام على ذلك حينئذٍ قائلاً : إنّ الزّمن قد تغير ، فكان سبب تولّي عثمان الخلافة هو سبب سقوطه (١) .

٤ - قال الأستاذ

عزّالدين عبدالسلام :

من العجب العجيب أنّ الفقهاء المقلّدين يقف أحدهم على ضعف قول إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك مقلّد فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسّنّه والأقيسه الصحيحه لمذهبهم ، جمودا على تقليد إمامه ، بل يتحجّل لظاهر الكتاب والسّنّه ويتأوّلهما بالتأويلات البعيده الباطله ، نضالاً عن مقلّده . ولم يزل الناس يسألون من اتّفق من العلماء ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصّبوا بها من المقلّدين ، فإنّ أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلّه ، مقلّدا فيما قال كأنّه نبيّ مرسل . وهذا نأى عن الحقّ ، بعيد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الألباب (٢) .

٥ - قال جمال الدين بن الجوزي :

إعلم أنّ المقلّد على غير ثقّه فيما قلّد فيه ، وفي التقليد إبطال منفعه العقل ، لأنّه إنّما خلق للتأمّل والتدبّر ، وقبيح بمن أعطى شمعهُ يستضيء بها أن يطفئها ويمشى في الظلمه .

١- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ١٧٩ ، عن الفلسفه السياسيّه في الإسلام : ٢١ .

٢- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ١٧٧ ، عن الإنصاف : ٣٧ .

وأعلم أنّ عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبّر بما قال ، وهذا عين الضلال ، لأنّ النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل(١) .

٦- قال الدهلوي :

فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وأُسند إليهم القضا والإفتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في أقطار الأرض ، ولم يزل ينتشر كل حين . وأى مذهب كان أصحابه خاملين ولم يولوا القضا والإفتاء ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين(٢) .

* * *

فمدرسه أهل البيت لم تكن كغيرها من المذاهب الحكوميه بل كانت لها سماتها الخاصه ، وعرفت باستقلالها الفكري وعدم خضوعها لنظام السلطه ، بل في رؤاها تضادّ مع خلفاء الجور ولا تسمح لمن اطلقوا على أنفسهم أولى الأمر أن يتدخلوا في شؤونها وتوجيه فكرها ، بل إنّ أهل البيت دعوا شيعتهم للابتعاد عن خلفاء الجور والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنّ سمح لهم الأمر ، وباعتقادي أنّ بقاء مذهب كهذا رغم كلّ هذه الملبسات يرجع إلى قوّته الروحيه وملكاتة الربانيه لا إلى جهود علمائه وادوار حكامه الصالحين ، لان انتشار غيره من المذاهب لم يكن مثله ، وقد قرأت عن انتشار تلك المذاهب وأنها ترجع إلى المقوّمات الجانيه فيها كتولّيهم للقضا ودعم الخليفه لها ، كما رأينا أنّ هذه

١- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ : ١٧٧ ، عن تلييس إبليس : ١٠١ .

٢- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ٢ : ١١ ، عن حجه الله البالغه ، للدهلوي : ٣٢١ .

المذاهب نفسها تختلف شدّة وضعفا لما أنبط بأصحابها من القضاء والافتاء ، فالمذهب الحنفي يقوى عندما يكون أبو يوسف القاضي وجيها في الدوله مقبولاً عند الخلفاء . وهكذا الأمر بالنسبه إلى المذاهب الأخرى في العصور المتأخره فيخضع إلى مدى دعم الخليفه له .

أما انتشار مذهب الإمام جعفر بن محمد الصادق وبقاؤه لحده هذا اليوم برغم مخالفه الحكام معه فيرجع إلى ملكاته الروحيه ومقوماته الذاتيه ، ولا ينكر ذلك أحد .

قال الدكتور محمد سلام مذكور : ... ووجدت عدّه مذاهب ما كان للسياسه دخل في تكوينه وتأثيره في منهجه كمذهب الشيعة والخوارج(١) .

وعليه فأهل البيت وشيعتهم منصورون بالحجج والبراهين التي بأيديهم لا يضرمهم من خالفهم وخذلهم ، وقد يكون النبي عناهم بقوله : «لا تزال طائفه من أمتي منصورين قائمين بالحق لا يضرمهم من خالفهم وخذلهم» فانه صلى الله عليه وآله قد يكون عناهم ولم يعنى أهل الحديث وأهل الشام كما ذهب إليه البخارى وأحمد وغيرهم(٢) !!

وحتى لو قلنا بأنه عنى المحدثين فهو ناظر إلى قوله صلى الله عليه وآله : اللهم أرحم خلفائي ... الذين يأتون من بعدى يروون حديثي وستى(٣) ، والخلفاء الثلاثة

١- مناهج الإجتهد في الإسلام : ٩٧ ، الفقيه والمتفقه ١ : ٥ - ٦ / ح ٣٠ .

٢- أنظر : صحيح البخارى ٦ : ٢٦٦٧ / باب قول النبي صلى الله عليه وآله لا تزال طائفه من أمتي ... / ح ٦٨٨١ ، صحيح مسلم ٣ : ١٥٢٣ / ح ١٩٢٠ ، ١٩٢٣ ، سنن ابن ماجه ١ : ٤ - ٥ / باب إتباع سنه الرسول صلى الله عليه وآله / ح ٦ ، ٧ .

٣- الخصائص الكبرى للسيوطى ٢ : ٤٦٨ ، عن الطبراني في المعجم الوسيط ٦ : ٧٧ ح ٥٨٤٦ ، مجمع الزوائد ١ : ١٢٦ .

واتباعهم قد منعوا حديث رسول الله تدويننا وتحديثنا فلا يمكن عدّهم من أهل الحديث كما يقولون بعكس أهل البيت الذين دونوا حديثه ونقلوه للناس .

كما أنه صلى الله عليه وآله حدّد أولئك الخلفاء بعدد فقال : ان هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه ... كلهم من قريش (١) ، وهؤلاء هم الذين اخلفهم رسول الله فى أمته فى قوله صلى الله عليه وآله إني مخلّف فيكم الثقلين كتاب الله عزّوجلّ وعترتى أهل بيتى (٢) .

وفى روايه مسلم والدارمى وأحمد والطبرانى : إني تارك فيكم الثقلين أولها كتاب الله ... وأهل بيتى اذكركم الله فى أهل بيتى (٣) ، كما ان هؤلاء هم الذين عناهم رسول الله بقوله : لا يزال فى هذه الأمة عصابة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك (٤) .

تلخّص مميّا سبق : أنّ الحكّام سعوا إلى بئّ روح الفرقة بين أفراد الأمة بالتزامهم هذا المذهب ضدّ ذلك ، ونسبوا إلى معارضيتهم من الشيعة سوء العقيدة والخروج عن الإسلام ، وأوعزا إلى الوعاظ فى المساجد والكتّاب والقصاصين توسعه رقعته هذا الخلاف بين المسلمين . ولا ينكر أحد بأنّ عنايه السلطه بجهه ، أو فرقه تكسيبها الاعتبار والعظمه موقتا حسب نظام السياسه لا النظام الطبيعى

١- صحيح مسلم ٣ : ١٤٥٢ ح ١٨٢١ ، وأنظر صحيح ابن حبان ١٥ : ٤٣ ح ٦٦٦١ ، أمالى الصدوق : ٣٨٨ ح ٥٠٠ ، كفايه الأثر : ٢٧ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٧٦ .

٢- الأمالى للصدوق : ٦١٦ ح ٨٤٣ ، الفصول المختاره : ١٧٣ ، كفايه الأثر : ٢٦٥ ، سمط النجوم العوالى ٣ : ٦٣ ، عن ابن أبى شيبه .

٣- صحيح مسلم ٤ : ٨٧٣ ح الأول من المجموعه ٢٤٠٨ ، سنن الدارمى ٢ : ٥٢٤ ح ٣٣١٦ ، المعجم الكبير ٥ : ١٨٣ ح ٥٠٢٨ ، مسند أحمد ٤ : ٣٦٦ ح ١٩٢٨٥ .

٤- الفقيه والمتفقه ١ : ٣٠ ، ٥ - ٦ ، نهايه الأرب ١ : ٣٣٢ .

والإلهى ، إذ إنّ الخضوع للسلطان أمر لا مفرّ منه.

فلو لم تتدخل الحكومات فى مثل هذه الأمور لكان أعود على الأمة وأصلح لدينها ودنياها ، لكنّ الحكومات كانت ترى فى وحده المسلمين ووعيتها الخطر على مصالحها والوقوف على عيوبها والخروج عن طاعتها ، فرأت الاستعانة بهذا المذهب ضدّ ذلك ، وكان ذلك هو الخيار السهل الذى يمكن إشغال المسلمين به وجرّهم إلى النزاعات التى كانوا بعيدين عنها ممّا كدّر صفو الأمة وشتتها بعد الألفه وقد أفصح التاريخ عن نياتهم السيئه وما يقصدون من وراء ذلك ، وآزرهم على ذلك رجال ابتعدوا عن الحقّ والإنسانيه ، وإنّ المطالع لو وقف على المجازر الطائفيه وخصوصا بين المذاهب الأربعة لعرف ما نقوله .

وعلى أى حال فقد تفرّقت الأمة كما شاءت السياسه ، أو كما شاء ولاء الجور ، وحاولوا إعطاء هذه الفرقة أو تلك صفه شرعيه مع أنّها بعيده - فى الواقع - كلّ البعد عن روح الإسلام .

فأتسع الخلاف وعظم الارتباك ووقعت الخصومه ، وبذلك نجا الحاكم ، ورفع الاستبداد رأسه وافترس كلّ ما وجدته صالحا للأمة ، وعجز المصلحون عن معالجه مشاكل الأمة ، وتبنت الحكومات مؤاخذه الشيعه والقاء كل اللوم عليها ، وحاكوا التهم عليهم تقوّلًا بالباطل وابتعادا عن الحقّ .

فحكّموا فيما حكّموا على الشيعه أنّهم يقولون بتكفير الصحابه ، وشتان ما بين النقد والتكفير ، وما بين احترامهم - مع إخضاع أقوالهم للمناقشه وإمكان دراسته نصوصهم - وما بين إضفاء هاله من التقديس والعصمه وسدّ باب المناقشه والحوار المنطقى السليم مع نصوصهم .

ولم يقتصر الحكم على ذلك بل جاؤوا يحكمون على من يقول الحقّ ويريد

التحزير من الجمود الفكرى بأنه رافضى ، أو نراهم يتركون الحق والسنة الصحيحة لعمل الرافضة بها ؛ بحججه أن التشبه بهم غير جائز !

والانكى من كل ذلك تراهم يثقفون الأمة بالبدع ويعتبرونها سنة فجاء فى التهذيب أن أمير المؤمنين لما قدم الكوفة أمر الحسن بن علي أن ينادى فى الناس : (لا صلاة فى شهر رمضان فى المساجد جماعه) ، فنادى فى الناس الحسن بن علي بما أمره به أمير المؤمنين عليه السلام ، فلمّا سمع الناس مقاله الحسن بن علي صاحوا : واعمره ! واعمره ! فلما رجع الحسن إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له : ما هذا الصوت ؟

فقال : يا أمير المؤمنين ! الناس يصيحون : واعمره ! واعمره ! فقال أمير المؤمنين عليه السلام : قل لهم : صلّوا (١) ، فى حين ان عمر يعترف بأن ما دعى إليه الناس ليس هو بسنة رسول الله بل هى بدعه ، ونعمه البدعه هى !

قال ابن تيمية فى منهاجه عند بيان التشبه بالشيعة : ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات ، إذا صارت شعارا لهم ، فلا يتميز السنّى من الرافضى ومصلحه التمييز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحه ذلك المستحب (٢) .

وقال مصنف الهداية ، من الحنفية : إنّ المشروع التّختم باليمين ، ولكن لما اتّخذته الرافضة جعلنا التّختم فى اليسار (٣) .

وقال الغزالي : إنّ تسطيح القبور هو المشروع ، ولكن لما جعلته الرافضة

١- تهذيب الأحكام ٣ : ٧٠ / ح ٢٧ .

٢- منهاج السنّة النبويه ٤ : ١٥٤ .

٣- منهاج السنّة النبويه ٤ : ١٣٧ .

شعارا لها ، عدلنا إلى التسنيم(١١) .

وقال الشيخ بن عبدالرحمن فى كتاب (رحمة الأئمة فى اختلاف الأئمة) المطبوع فى هامش (ميزان الشعرائى ١ : ٨٨) : السَّنة فى القبر التسطیح ، وهو أولى على الراجح من مذهب الشافعى(١٢) .

وقال أبو حنيفة وأحمد : التسنيم أولى ، لأنَّ التسطیح صار شعارا للشيعة(١٣) .

ذكر الزرقائى فى (المواهب اللدئیه) فى صیفة عمه النبىِّ على روايه علىِّ فى إسدالها على منكبہ حين عممه رسول الله ، ثم ذكر قول المحافظ العراقى : إنَّ ذلك أصبح شعار كثير من فقهاء الإمامیه ينبغى تجنُّبه ، لترك التشبه بهم(١٤) .

فأتباع أهل البيت أمروا بالحيطه من فقه العامه لمعرفةهم ووقوفهم على دور السياسه فى تغيير الأحكام ، نعم ، إنَّ تهمه التشييع كانت أكبر تهمه توجه إلى الإنسان وهى اخطر من تهمه الزندقه على حياته ، وعلى ضوء هذه النصوص صار الناس يبغضون عليا والسائرين على نهجه .

قال على بن الحسين : «أحبونا حبَّ الإسلام ، فوالله ما زال تقولون فينا حتَّى

١- الصراط المستقيم ٣ : ٢٠٦ عن الذخيره ، للغزالي .

٢- قال النووى فى المجموع ٥ : ٢٥٩ : الصحيح التسطیح أفضل وهو نص الشافعى فى الأم ومختصر المزنى ، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين ، وجماعات من المتأخرين منهم ، الماوردى ، والفورانى ، والبيغوى ، وخلائق ، وصححه جمهور الباقيين كما صححه المصنف ، وصرحوا بتضعيف التسنيم كما صرح به المصنف .

٣- أنظر : حليه العلماء ٢ : ٣٠٧ .

٤- أنظر : شرح المواهب ٥ : ١٣ .

بَغَضْتُمُونَا إِلَى النَّاسِ» (١).

وقوله : «ما أكذبكم وما أجرأكم على الله ، نحن من صالحى قومنا وبحسبنا أن نكون من صالحى قومنا» (٢) .

قال الزمخشريّ في كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : وَأَمَّا إِذَا أُفْرِدَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ بِالصَّلَاةِ كَمَا يُفْرَدُ ، فَمَكْرُوهٌ لِأَنَّ ذَلِكَ صَارَ شَعَارًا لِدِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَلِأَنَّهُ يُؤَدِي إِلَى الْإِتِّهَامِ بِالرَّفْضِ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقِفَنَّ مَوَاقِفَ التَّهْمِ» (٣) .

بلى ، قد حكموا على المولى ظهير الدين الأردبيليّ بالإعدام واتّهم بالتشيع ، لأنه ذهب إلى عدم وجوب مدح الصحابه على المنبر ، لأن ذلك ليس بفرض ، فقبض عليه وقدم للمحاكمة وحكم عليه القاضى بالإعدام ، ونفذ الحكم في حقه ، فقطعوا رأسه وعلقوه على باب زويله بالقاهرة (٤) .

كما اتّهم خيثمه بن سليمان العابد بالتشيع من قبل الناس لتأليفه في فضائل الصحابه ومنها فضائل عليّ . قال غيث بن عليّ : سألت عنه الخطيب ، فقال : ثقة ثقّه .

فقلت : يقال : إنّه يتشيع !

فقال : ما أدرى ، إلّا أنّه صنّف في فضائل الصحابه ولم يخصّ أحداً (٥) !

١- الطبقات الكبرى ٥ : ٢١٤ ، تاريخ دمشق ٤١ : ٣٩٢ / الترجمة ٤٨٧٥ لعلي بن الحسين عليه السلام .

٢- الطبقات الكبرى ٥ : ٢١٤ / تهذيب الكمال ٢٠ : ٣٩٤ / الترجمة ٤٠٥٠ ، تاريخ الإسلام ٦ : ٤٣٥ .

٣- الكشاف ٣ : ٥٦٨ .

٤- شذرات الذهب ٨ : ١٧٣ / أحداث سنة ٣٩٠ هـ .

٥- لسان الميزان ٢ : ٤١١ / الترجمة ١٦٩٦ لخيثمه بن سليمان الطرابلسي ، تاريخ دمشق ١٧ : ٧٢ / الترجمة ٢٠٣٣ .

وقال الذهبي عن عبدالرزاق بن همام: أنه صاحب تصانيف، وثقه غير واحد وحديثه مخزج في الصحاح، وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب عليا ويغض من قاتله... (١).

وعن جعفر بن سليمان الضبيعي: هو من ثقات الشيعة، حدث عنه سيار بن حاتم وعبدالرزاق بن همام، وعنه أخذ بدعه التشيع (٢)!

وقد اتهم محمد بن طلحة بن عثمان، أبو الحسن النعال بالتشيع والرفض وتعزض للخطر، لأن أبا القاسم نقل عنه، أنه لعن معاوية (٣)!

وكذا اتهم محيي الدين العثماني الأموي المتوفى سنة ٦٦٨ هـ بالتشيع، قال ابن العماد في ترجمته: وكان شيعياً يفضل علياً على عثمان، مع كونه ادعى نسباً إلى عثمان، وهو القاتل:

أدين بما دان الوصي ولا أرى سواه وإن كانت أميه محتدى

ولو شهدت صفين خيلي لأعدرت وساء بني حرب هنالك مشهدي (٤)

كما حكموا على الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک بأنه شيعي لذكره في كتابه: حديث الطائر المشوي، وحديث من كنت مولاه فعلي مولاه (٥)، وزاد

١- تذكره الحفاظ ١: ٣٦٤ / الترجمة ٣٥٧ لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، وعن محمد بن جرير قوله: أنه ثقه صادق، فيه تشيع يسير وموالاه لا تضر.

٢- تذكره الحفاظ ١: ٢٤١ / الترجمة ٢٢٧ لجعفر بن سليمان الضبيعي.

٣- أنظر: تاريخ بغداد ٥: ٣٨٣ / الترجمة ٢٩٠٨.

٤- تاريخ الإسلام ٤٩: ٢٧٢ / الترجمة ٢٩٤ ليحيى بن محمد بن علي، مرآة الجنان ٤: ١٧٠، البدايه والنهايه ١٣: ٢٥٨.

٥- تاريخ بغداد ٥: ٤٧٣ / الترجمة ٣٠٢٤ للحاكم النيسابوري.

الذهبيّ فيه : أنّه تكلم في معاوية فأوذى(١) .

وقد اتهم الشافعيّ بالرفض لحبه لأهل البيت ، وقد ضغفه ابن معين لاستنقاظه معاوية(٢) !

وضرب سليمان بن عبدالقويّ المتوفّي في سنة ٧١٦ - من علماء الحنابلة بمصر - لقوله في عليّ :

كم بين من شكّ في خلافته وبين من قال أنّه الله(٣)

كما نسبوا إليه هجاء الشيخين والحطّ من مقام عمر بن الخطّاب لقوله في شرح الأربعين : إنّ أسباب الخلاف الواقع بين العلماء : تعارض الروايات والنصوص . وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطّاب ، لأنّ الصحابه استأذنه في تدوين السنّه فمنعهم مع علمه بقول النبيّ صلى الله عليه وآله : «اكتبوا لأبي شاه» وقوله «قيدوا العلم بالكتابه» .

فلو ترك الصحابه يدون كلّ واحد منهم ما سمع من النبيّ لا نضبطل السنّه ، فلم يبق بين آخر الأئمّه وبين النبيّ إلّا الصحابيّ الذي دوّنت روايته ، لأنّ تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم كما تتواتر عن البخاريّ ومسلم(٤) . انتهى .

والأغرب من كلّ هذا ما ذكره ابن كثير في تاريخه عن شهاب الدين أحمد

١- حكاه عنه العماد الحنبلي ، أنظر : شذرات الذهب ٣ : ١٧٧ / أحداث سنة ٦٦٩ .

٢- أنظر : الرواه الثقات المتكلم فيهم : ٣١ ، المغنى في الضعفاء ٢ : ٥٥٢ / الترجمة ٥٢٧١ للشافعيّ .

٣- شذرات الذهب ٦ : ٤٠ / أحداث سنة ٧١٦ هـ .

٤- الدرر الكامنه ، لابن حجر ٢ : ٢٩٨ / الترجمة ١٨٥٠ ولنا دراسه تحت عنوان منع تدوين الحديث راجعها .

المعروف بابن عبدربه مؤلف «العقد الفريد» وأنه كان من الشيعة ، بل أنّ فيه تشييعاً شنيعاً ، وذلك لأنه روى أخبار خالد القسرى وما هو عليه من سوء الحال ونصّ كلامه هو :

وقد نسب إليه - أى خالد - أشياء لا تصحّ ، لأنّ صاحب العقد الفريد كان فيه تشييع شنيع ومغالاه فى أهل البيت ، وربما لا يفهم أحد من كلامه ما فيه من التشييع ، وقد اغتربه شيخنا الذهبي فمدحه بالحفظ وغيره (١١) .

حتى وصل الأمر أنّ يقال عن جابر بن حيان بأنّها شخصيته أسطوريه ، وذلك لثبوت أخذ ابن حيان علم الكيمياء عن الإمام جعفر الصادق (١٢) .

قال الرياشي : سمعت محمّد بن عبد الحميد قال : قلت لابن أبي حفصه : ما أغراك ببني عليّ ؟

قال : ما أحد أحبّ إليّ منهم ، ولكن لم أجد شيئاً أنفع عند القوم منه ، أى من بغضهم وتحامل عليهم (١٣) .

وقد أكرم المتوكل وابنه المنتصر الشاعر ابن أبي حفصه لانشاده شعراً تحامل فيه على الإمام علي ، وأمر له بثلاثه آلاف دينار نثرت على رأسه ، كما أمر المتوكل ابنه المنتصر وسعد اليتاخي أن يلتقطانها له من الأرض إكراماً وإجلالاً لشعره (١٤) !

١- البدايه والنهايه ١٠ : ٢١ .

٢- أنظر : كتب ورسائل وفتاوى ابن تيميه فى الفقه ٢٩ : ٣٧٤ إذ قال فى معرض كلامه : وأما جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهوره عند الكيمياويه ، فمجهول لا يعرف ، وليس له ذكر بين أهل العلم ، ولا بين أهل الدين !!

٣- العقد الفريد ٥ : ٧٤ / باب من أخبار الطالبين .

٤- تاريخ الطبرى ٧ : ٣٩٧ ، الكامل فى التاريخ ٦ : ١٤٠ .

نعم ، إنَّ الفطره قد تسوق الإنسان لقول الحقّ ، لكن يستتبع ذلك اتّهام الرفض والخروج من الدين وشمّ الصحابه وسواها من التهم .

فهل يعقل أن يكون كلّ ما شرعه الحكام ونسبوه إلى الشرع شرعيًا حقًا ؟

وهل إنَّ رسول الله صلى الله عليه و آله أمر بترك التشبه بالشيعة وإن وافقوا الحقّ ؟

وهل الرافضه هم الذين رفضوا الإسلام ، أم هم الذين رفضوا التعامل مع خلفاء الجور ؟!

ولماذا يعرف الشيعة دون غيره بالصلاه على محيّد وآل محيّد اليوم ؟ ألم يكن الرسول قد أمر أتباعه بحبّ آل محمّد والصلاه عليهم ونهى عن الصلاه البتراء عليه . فلماذا يتهم من يصلّى على رسول الله الصلاه الكامله ولا يرضى الصلاه البتراء بأنّه مخالف لسنة رسول الله ورافضى رفض الإسلام ؟

ولماذا النيل من عليّ وأولاده ، وهل هذا هو ما وصّى به رسول الله إليهم ؟!

وما معنى قوله تعالى : {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ} (٥٧) ، ومن هم القربى ، ولماذا خصّ أجر الرساله بحفّهم ؟! وهل المحبه وحدها تكفى ، أم يجب أن تتبعها الاقتداء والامتثال ؟!

اللهم إننا نبرأ إليك ممّا يقوله الحاقدون ، ونوالى أصحاب رسولك الذين رضيت عنهم وأخلصوا فى الدعوه والجهاد فى سبيلك .

ربنا أحكم بيننا وبين قومنا بالحقّ .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمه .

ربنا إننا آمانا بك واتبعنا نبيك واستننا بسنته ، ووالينا أهل بيته وأصحابه الذين

نهجوا نهجه واهدوا بهديه ، وسمعوا دعوه الحق فتلقتها نفوسهم بكل قبول وصدق ، والذين أقاموا الفرائض وأحيوا السنن .

ربنا انا آمنة بنبيك وتبرأنا من المنافقين الذين مردوا على نفاق ونصبوا لنيك الغوائل ، ولم يؤمنوا إيمان القلب والجنان ، بل إيمان الشفه واللسان وقد ذكرتهم في كتابك .

كما نتبرأ من الذين شاقوا رسولك والذين قلت عنهم في كتابك : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٧) .

ونقول بما قاله علي بن الحسين في الصحابه :

«... اللهم وأصحاب محمد خاصه الذين أحسنوا الصحبه ، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره ، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته ، وسابقوا إلى دعوته ، واستجابوا له حيث أسمعهم حججه رسالته وفارقوا الأزواج والأولاد في اظهار كلمته ، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته ، وانتصروا به ، ومن كانوا منطوين على محبته يرجون تجاره لن تبور في مودته ، والذين هجرتهم العشائر إذا تعلقوا بعروته ، وانتفت منهم القربات إذ سكنوا في ظل قرابته فلا تنس اللهم ما تركوا لك وفيك ، وارضهم من رضوانك وبما حاشوا الخلق عليك ، وكانوا مع رسولك دعاه إليك ، واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعه المعاش إلى ضيقه...» (٢) .

١- سورة النساء : ١١٥ .

٢- الصحيفه السجديه : ٤٠ من دعائه عليه السلام في الصلاه على حملة العرش ، وأنظر : ينابيع الموده ٣ : ٤٢٩ .

وما قوله الإمام عليّ بن أبي طالب للناس في أهل البيت :

«... فأين تذهبون؟ وأنتي توفكون؟ والأعلام قائمه! والآيات واضحه! والمنارُ منصوبه! فأين يتاه بكم؟ بل كيف تعمهون؟ وبينكم عتره نبيكم، وهم أزمه الحق، وأعلام الدين، وألسنته الصديق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهمم وُرود الهيم العطاش .

أيها الناس، خذوها من خاتم النبيين صلى الله عليه وآله أنه يموت من مات منا وليس بميت، ويبيلى من بلى منا وليس ببالي، فلا تقولوا بما لا تعرفون، فإن أكثر الحق فيما تنكرون، واعدروا من لا حجه لكم عليه، وأنا هو، ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر، وركزت فيكم رايه الإيمان، ووقفتم على حدود الحلال والحرام...» (١).

وقال في آخر :

«... فاستجيبوا للداعي وأتبعوا الراعى، قد خاضوا بحار الفتن، وأخذوا بالبدع دون السنن، وأرز المؤمنون، ونطق الضالون المكذبون، نحن الشعار والأصحاب والخزنه والأبواب، ولا توتى البيوت إلا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سعى سارقا...» (٢).

وفي ثالث :

«... تالله لقد علمتُ تبليغ الرسالات، وإتمام العِدات، وتمام الكلمات، وعندنا أهل البيت أبواب الحكمة وضياء الأمر . ألا وإن شرايع الدين واحده،

١- نهج البلاغه ١ : ١٥٣ - ١٥٤ / الخطبه ٨٧ .

٢- نهج البلاغه ٢ : ٤٣ - ٤٤ / الخطبه ١٥٤ .

وسُبِّله قاصده ، من أخذ بها لحق وغتم ، ومن وقف عنها ضلّ وندم...»(١).

وفى رابع يقول عليه السلام عن أهل البيت :

«... واعلموا أنكم لن تعرفوا الرشد حتى تعرفوا الذى تركه ، ولن تأخذوا بميثاق الكتاب حتى تعرفوا الذى نقضه ، ولن تمسكوا به حتى تعرفوا الذى نبذوه ، فالتمسوا ذلك من عند أهله ، فإنهم عيش العلم ، وموت الجهل ، ويخبركم حكمهم عن علمهم ، وصمتهم عن منطقتهم ، وظاهرهم عن باطنهم . لا يخالفون الدين ، فهو بينهم شاهد صادق ، وصامت ناطق»(٢).

وفى خامس :

«... لا يقاس بأل محمّد من هذه الأمة أحد ، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا . هم أساس الدين ، وعماد اليقين ، إليهم يفىء الغالى ، وبهم يلحق التالى ، ولهم خصائص حقّ الولاية ، وفيهم الوصية والوراثة...»(٣).

إلى آخر كلماته عليه السلام فى أهل البيت ، وذمّه للأمويين وبيان دورهم التضليلي للأئمة وإبعادهم عن نهج رسول الله ! تنكيلاً بالإسلام وبغضا لعلى .

١- نهج البلاغه ١ : ٢٣٣ / الخطبه ١٢٠ .

٢- نهج البلاغه ٢ : ٣٢ / الخطبه ١٤٧ .

٣- نهج البلاغه ١ : ٣٠ / الخطبه ٢ .

لابد من التأكيد على أنّ ما توصّلنا إليه تاريخياً من صفه «وضوء النبي» لا يعنى تشكيكاً منّا فى وضوء الآخرين ، بل بيانا لقناعاتنا وادلتنا ، فلهم أن يأخذوا بما قلناه ويدرسوه دراسه موضوعيه ولهم أن يتركوه ، لان هذه الدراسه ما هى إلّا محاوله علميه عرضناها بطريقه حديثه ورؤيه جديده ، راجين طرحها فى الوسط العلمى ، وهى بمثابه مناقشه الطالب مع أساتذته ، وهو الأمر الذى طالما ألقناه فى معاهدنا العلميه الإسلاميه .

وقد جئنا بهذا الأسلوب فى البحث لِمَا رأينا الأساتذَه والكتّابَ والمُحَقِّقِينَ فى الجامعات ومراكز التعليم الإسلامى قد أغفلوا دراسه التشريع مع ظروفه السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه الحاكمه حين صدور الخير ، وأنّ الأخبار صارت عندهم تؤخذ طبق أصول مذهبيه خاصه بكل مذهب ، ومن زاويه محدوده وتقليديه من دون مناقشه المتون ودلالاتها ، ومعرفه ظروف صدورها ، حتّى صارت تؤخذ وتحاط بهاله لا يمكن مناقشتها فضلاً عن الخدش فيها .

وأنا على ثقه أنّ الكشف عن الوجه الآخر لملايسات التشريع وكسر الحواجز النفسيه عند المسلمين وبيان أدلّه الآخرين والدعوه إلى التصحيح ربّما تثير نغمه دعاه الجمود على السلف والآخرين بكمّ الأفواه والأسماع والأبصار عمّا جرى فى تاريخ الإسلام واختلاف المسلمين .

والمطالع لهذا الكتاب يؤيد مدعانا ، حيث يقف بين الحين والآخر على أسلوبنا الحوارى فى البحث ودراستنا للقضايا بجديّه ، بعيدا عن جرح مشاعر الآخرين ، إذ يرانا نضع التساؤلات والتشكيكات دائما حتّى على النتائج التى توصلنا إليها ، غير مقتصرين فى طرح التساؤلات على نتائج بحوث الآخرين الوضوئيه فقط

حتى يصح ما قد يمكن أن يقال فينا وفيما كتبناه ، وهذا سيتأكد للمطالع لو تابع البحث معنا إلى آخر مجلدات الكتاب .

إنَّ الهدف الأول والأساس في هذا البحث هو الدعوه إلى اتّخاذ منهجيّته جديده في البحث والوصول إلى حقيقه الفقه الإسلامى من أيسر طرقه وأسلمها لا غير . وقد بدءنا عملنا بكتاب الطهاره وخصوصا الوضوء منه ، لأنّه أول الأبواب الفقهيه ، ثم تلوناه بالحديث عن الأذان فى موسوعه أُخرى، موضحين سبب اختلاف المذاهب الإسلاميه فى صيغ الأذان وعدد فصوله ؛ إذ أن الشافعيه تربيع التكبير بخلاف المالكيه القائله بالثنيه مع اعتقاد الكل بأن الأذان منقول عن رسول الله نقل كافه فلو كان كذلك ، فلماذا الاختلاف فيه بين المذاهب الإسلاميه؟! إلى غيرها من التساؤلات .

آملين الكتابه فى مفردات الصلاه الخلافيه من القبض والارسال ، وقول أمين ، والجهر بالبسمله أو الاخفات فيها إلى غيرها من عشرات المسائل ، كل ذلك وفق منهجيتنا الجديده وبقلم معاصر يفهمه الجميع ، سائلاً سبحانه أن يوفقتى لاكماله واتمامه أنّه ولى التوفيق .

تم مدخل «وضوء النبى» بفضل الله ومّنه ، وسيتلوه اربعة اجزاء أُخرى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ملحق (١)

رُبَّ سائل يسأل: كيف يمكن الاطمئنان إلى استنتاجكم، ونحن نرى الإمام علي بن أبي طالب يقول في خطبته، عن قتل عثمان:

١- لو أمرت به لكنت قاتلاً، أو نهيت عنه لكنتُ ناصراً^(١).

٢- ما قتلت عثمان، ولا مالأت علي قتله^(٢).

٣- قتله الله وأنا معه^(٣).

فإنَّ هذه الكلمات لا توافق ما توصلتم إليه، إذ لو كان عثمان قد أحدث في الدين ولزم ما يوجب خلعهُ، لتصدى الإمام لقتله، ولما قال ما قال فيه، وكذا المشهور في كتب التاريخ من أنَّه أرسل الحسن والحسين للدفاع عنه لما كان محاصراً؛ فَيَمَّ تَعَلُّون ذلك؟

نلخص جواب ذلك في أربع نقاط:

الأولى: لا تدلُّ النصوص الثلاثة على تفاعل الإمام مع عثمان وعدم تجويز قتله، وإنَّ لجملة «ما قتلت عثمان» معنَى سنشير له بعد قليل، بل نرى في جملة «أو نهيت عنه لكنت ناصراً» عكس ذلك، حيث يعدُّ الدفاع عنه نصره له، وهذا مالا يرتضيه عليه السلام أيضاً، وبذلك يكون الإمام لا يأمر بقتل عثمان ولا ينهى عنه، وأن

١- نهج البلاغه ١: ٢٩/٧١.

٢- تاريخ المدينة المنورة ٤: ١٢٦٣، ١٢٦٥.

٣- تاريخ المدينة المنورة ٤: ١٢٥٤، ١٢٦٨.

قوله السابق جاء حينما رأى تعاضد المدنيين مع الوافدين من الأمصار لقتل عثمان وتشكيلهم جبهه ضدّ ، وإن إقدام هؤلاء اسقط ما في ذمّه الإمام من واجب ، إذ إنّ تنحيه الحاكم الفاسد واجب كفايئ، فلو تصدّى له جمع سقط عن الآخرين ، ولو لم يكن هناك من يقدم على عزل عثمان ، لتدخل الإمام بمفرده وحسم أمر الخليفة .

الثانيه : إنّ في جملة الإمام «ما قتلت عثمان ، ولا مالأت على قتله» تنويها بأنّ الجموع المُقدمه على قتل الخليفة كثيره ، بحيث قال بعض الصحابه : «ما منا إلّا خاذل أو قاتل» ، وأنّ إقدام تلك الجموع أسقطت الواجب عن الإمام ، ونفت لزوم إقدامه ، ولم توجب إصداره لمثل ذلك القرار ، وإن كان يرى هذا العمل ويرتضيه لموافقة لاراده الله .

فالإمام - وعلى فرض المحال - لو أراد نصح المنتفضين لما استجابوا له ، إذ إنّّه قد أخذ المواثيق الغليظه - المرّه تلو الأخرى - من عثمان ، لكنّه نقضها في جميع الحالات وواصل طريق إحدائاته (١١) .

وعليه .. فالإمام لم يكن آمرا يقتل عثمان ، ولا داعيا له - بهذا المعنى - وإن كان يرتضى ذلك قلبا لأنّه يوافق حكم الله .

الثالثه : إنّ في جملة «قتله الله وأنا معه» إشاره إلى أنّ الله حكم بقتله ، لإحدائاته المتكززه وأوجهه عليه ، وأنا مع حكم الله ، لأنّ من المعلوم أنّ الله تعالى لم يقتل عثمان على الحقيقه ، فإضافه القتل إلى الله لا تكون إلّا بمعنى الحكم والرضا ، وليس بممتنع أن يكون ممّا حكم الله تعالى به ما لم يَقُلْ [على] بنفسه ، ولا آزر عليه

١- أنظر : أنساب الأشراف ٥ : ٦٣ - ٦٤ وغيره من كتب التاريخ .

ولا شاع فيه .

وقد جاء هذا المعنى صريحا فيما رواه الضبيعي ؛ قال : قلت لابن عباس : إنَّ أبي أخبرني أنه سمع عليا يقول : ألاَّ مَنْ كان سائلي عن دم عثمان ، فإنَّ الله قتله وأنا معه . فقال : صدق أبوك ؛ وهل تدري ما معنى قوله ! ... إنَّما عنى : الله قتله وأنا مع الله(١) كلَّ ذلك بعد الفراغ عن صحه صدور تلك النصوص عن الإمام على .

الرابعة : أمَّا ما قلموه بأنَّ عليا أرسل الحسن والحسين للدفاع عنه ، فقد اختلف المؤرِّخون فيه ... فمنهم مَنْ شكَّك في صحه الخبر ، ومنهم مَنْ نفاه عنه ، وعلى فرض الصحه ، فعلى بن أبي طالب إنَّما أرسل ابنه لإيصال الماء والغذاء إليه ، وهذا حُلُق إسلامي لا يستبعد صدوره من الإمام .

علماً بأنَّ المستحقَّ للقتل أو الخلع ، لا يحل منع الطعام والشراب عنه ، وأنَّ أمير المؤمنين لم يمنع أهل الشام من الماء في صفين مع تمكَّنه من منعهم(٢) .

وعليه فلا يستبعد أن يكون الإمام من المجيزين لقتل عثمان وإن لم يكن من الداعين إلى ذلك والآخرين به ، ويمكن أن تضاف أقواله هذه إلى ما سردناه من نصوص ومواقف للصحابه من قبل .

والآن ندع هذه المقدمة لنواصل الدراسه ، راجين أن لا نكون بدرجتنا لما سبق قد اغضنا أحدا ، بل إنَّها كانت رؤيه ألزمتنا الطبرى وابن الأثير وخليفه بن خياط وغيرهم من المؤرِّخين بطرحها ، ونحتمل أن تكون هى إحدى تلك الأسباب التى تخوِّفوا من نقلها مجاراه للعائمه !!

١- شرح النهج ، لابن أبي الحديد ٣ : ٦٦ .

٢- أنظر : شرح النهج لابن أبي الحديد ٣ : ١٥ وغيرها من كتب التاريخ .

مؤكدين بأننا نعتقد أنَّ مناقشه النصوص والوقوف على الحقيقه ، ضروره علميه ينبغي متابعتها في جميع الأخبار التاريخيه ، وأنَّ طرح رأى أو ترجيح آخر عليه في مثل تلك الدراسات لا يُعاب عليها الباحث ، إذا الأدله هي التي تلزمه الاخذ او الطرح أو الترجيح .

أما تصوّر ذلك عند المؤرخين - كما رأيناه عند الطبرى وابن الأثير وذكرهم لخبر العاذرين لمعاويه في نفيه لأبى ذرّ مع وجود أخبار أُخرى ، أو استبعاد ابن الأثير صدورها مع تواتر النقل فيها(١) ، أو كراهه خليفه بن خياط ذكر اسم الجماعه الذين اسروا مع حمران بن ابان(٢) فتراه هو القبيح بعينه ، لأنهم مؤرخون ، والمؤرخ من شأنه أن لا ينحاز في نقله للأحداث إلى جبهه دون أُخرى أو يكتفم ما وصل اليه من وثيقه أو سند .

هذا وإنَّ رساله من بالمدينه من أصحاب محمّد إلى من بالآفاق ، ورساله المهاجرين إلى من بمصر من الصحابه ، وكلمات الصحابه ومواقفهم من إحدائات عثمان ، والتقرب بدمه إلى الله ، وغيرها ... إنما يعضد بعضها البعض ويرجح ما توصلنا إليه من أنّ الثوره على عثمان بن عفان كانت تستبطن أمراً دينياً ، وأنّه قتل لإحدائاته تلك ، وإن كنا لا ننكر ما للدوافع المائيه والاقتصاديّه من دور في الأمر .

علما بأنّه لم يُقل أحد في سبب قتل عمر بن الخطّاب أو على بن أبى طالب إنّه كان بسبب إحدائهما ، بل نرى المسلمين يبيكون عليهما ويشيعونهما ويصلون عليهما ويوارونهما التراب بحزن وأسى ، وقد ألقوا القبض على قتلتهما ، ولم ترهم يفعلون

١- أنظر : قول ابن الأثير في الكامل في التاريخ ٣ : ١٠٠ / باب ذكر تسيير أبى ذر إلى الربذه .

٢- تاريخ خليفه بن خياط : ٧٩ .

ذلك مع عثمان بل كَفَرُوهُ لما فعله في السَّأ الأواخر من حياته ورموه بالابتداع وزهدوا فيه بعد قتله ، فلم يواروه التراب إلَّا بعد ثلاثة أيام(١) ! ودفنوه في مقابر اليهود (حش كوكب) لماذا ، هو سؤال يبحث عن جواب ، وان كُنَّا قد اجملنا الجواب عنه ، واشرنا الى بعض الخيوط الخفيه الموصلة الى قتله .
ونحن لا نريد من طرحنا لما سبق إلزام الآخرين بما نقوله ، فلهم الخيار في قبوله أو طرحه .

١- لأحمد أمين كلام مثل ما قلناه ذكره في كتابه يوم الإسلام فراجع .

ملحق (٢)

لما أعددت مدخل هذه الدراسة للطبع ، وقع في يدي كتاب «رجال الشيعة في الميزان» لعبدالرحمن بن عبدالله الزرعى ، الصادر عن دار أرقم في الكويت .

تهجّم فيه المؤلف على الشيعة وخصوصا على عالمهم الإمام شرف الدين ، ونسب إليه المراوغه والتضليل وكتمان الحقائق في مناقشاته لحديث أبي حنيفة عن علي بن أبي طالب في الوضوء .

ثم ذكر كتاب الإمام عليّ إلى محمّد بن أبي بكر وأهل مصر الذي مرّت مناقشته في عهد الإمام عليّ (عليه السلام) ، كما ذكر ما أخرجه الشيخ الطوسي في كتابيه «التهذيب» و «الاستبصار» بسنده إلى عليّ من أنه قد غسل قدميه ، وأنّ رسول الله قال له : يا عليّ ، خلّل بين الأصابع لا تخلّل بالنار (٢) . ترجيحا لما ذهب إليه ، وتكديبا للسيد شرف الدين .

قال المؤلف بعد نقله الخبرين السابقين : «هذه الطرق عن عليّ لا تعرف أبا حنيفة ولا أبا إسحاق ولا أبا الأحوص ولا زهير بن معاوية ، فكيف يوهم هذا التقى ! الكذّاب الفزّاء هذا الحديث على روايه أبي حنيفة» (٣) .

قلت :

١- في صفحه : ١٩٩ .

٢- تهذيب الأحكام ١ : ٩٣ / ح ٢٤٨ ، باب صفه الوضوء ، الاستبصار ١ : ٦٦ / ح ١٩٦ ، باب وجوب المسح على الرجلين و ٤ : ٢٩٢ / ح ١١٠٢ ، باب ديه الأصابع .

٣- رجال الشيعة في الميزان : ٣٣ .

المراجع لكتايب «التهديب» و «الاستبصار» يقف على حقيقه أُخرى غير ما صوره الناقد ، إذ قال الطوسى بعد إيراد الخبر السابق :

(هذا الخبر موافق للعامه ، وقد ورد مورد التقيّه ، لأنّ المعلوم من مذهب الأئمه عليهم السلام مسح الرجلين فى الوضوء دون غسلهما ، وذلك أشهر من أن يتخلج أحدا فيه الريب ...) (١).

وقال فى «الاستبصار» : (هذا الخبر موافق للعامه ، وقد ورد مورد التقيّه ، لأنّ المعلوم الذى لا يتخلج فيه الشك من مذهب أئمتنا القول بالمسح على الرجلين ، وذلك أشهر من أن يدخل فيه شك أو ارتياب بين ذلك أن رواه هذا الخبر كلّهم عامه ، ورجال الزيديه وما يختصون بروايته لا يعمل به على ما يُبين فى غير موضع) (٢).

قال النجاشى ، عن أحد رجال سند هذا الحديث ، وهو الحسين بن علوان : (مولاهم ، كوفى عامى) (٣).

وقال ابن حجر : الحسين بن علوان الكلبي عن الأعمش وهشام بن عروه ، قال يحيى كذاب ، وقال على : ضعيف جدا ، وقال أبو حاتم والنسائى والدارقطنى : متروك الحديث ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعا (٤).

ونقل المزي - من رجال العامه - عن عمرو بن خالد الواسطى - وهو رجل

١- تهذيب الأحكام ١ : ٩٣ .

٢- الإستبصار ١ : ٦٦ .

٣- رجال النجاشى : ٥٢ / ترجمه ١١٦ .

٤- لسان الميزان ٢ : ٢٩٩ / ترجمه ١٢٤٤ ، ميزان الاعتدال ٢ : ٢٩٨ / ت ٢٠٣٠ .

آخر من رجال سند الحديث السابق - : (عن عبدالله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : أنّ عمرو بن خالد الواسطي ، متروك الحديث ، ليس بشيء) (١).

وقال أبو بكر الأثرم : (عن أحمد بن حنبل : كذاب ، يروى عن زيد بن علي ، عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب) (٢).

وقال عباس الدوري : (عن يحيى بن معين : ليس بثقة) (٣).

وقال هاشم بن مرثد الطبراني : (عن يحيى بن معين : كذاب ، ليس بشيء) (٤).

وقال إسحاق بن راهويه ، وأبو زرعه : (كان يضع الحديث) (٥).

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث ، ذاهب الحديث لا يشتغل به) (٦).

وقال أبو عبيد الآجري : (سألت أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروى عنه أبو حفص الآبار ، فقال هذا كذاب). وقال في موضع آخر : سألت أبا داود عن عمرو بن خالد ، فقال : (ليس بشيء) (٧).

وقال وكيع : كان جارنا فظهرنا منه على كذب فانتقل .

قلت : كان واسطيا ؟

١- تهذيب الكمال ٢١ : ٦٠٦ / الترجمة ٤٣٥٧ .

٢- تهذيب الكمال ٢١ : ٦٠٦ / الترجمة ٤٣٥٧ .

٣- تاريخ ابن معين «بروايه الدوري» ٤ : ٣٧٨ / الترجمة ٤٨٦٦ .

٤- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٤ / الترجمة ٤١ .

٥- الضعفاء والمتروكين «لابن الجوزي» ٢ : ٢٢٥ / الترجمة ٢٥٥٦ .

٦- الجرح والتعديل ٦ : ٢٣٠ / الترجمة ١٢٧٧ .

٧- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٤ / الترجمة ٤١ .

قال ، نعم (١) .

وحكى غيره عن وكيع قال : (كان في جوارنا بضع الحديث ، فلما فُطِن له تحول إلى واسط) . وقال النسائي : (ليس بثقه) (٢) .

وهكذا نرى أنه ليس في النصوص التي نقلها المزي عن الرجاليين توثيق واحد لعمر بن خالد الواسطي .

وقد شكَّ البعض ، منهم كالنسائي في نسبة المجموع إلى الإمام زيد ، لأنه روى بطريق واحد وهو طريق عمرو بن خالد الواسطي (٣) .

وقال الشيخ الطوسي : (إنه بترى) (٤) .

استبان إذا أن سند هذه الرواية ضعيف عند الشيعة وعند أهل السنَّة عليَّ السواء .

والذي يجز في النفس أن نرى الزرعي وأمثاله ينقلون النصوص مبتوره ويكتفون بما يخدم أغراضهم ثم يتهمون الآخرين بكتمان الحقائق والتضليل والزيادة في الرواية ، كما تلاحظ كلامه فيما نقله عن المفيد عن علي بن يقطين أنه كتب إلى أبي الحسن موسى الكاظم : «جعلت فداك أن أصحابنا اختلفوا في مسح الأرجل فإن رأيت أن تكتب إلي بخطك ما يكون عملي عليه ، فعلت إن شاء الله . فكتب إلي أبو الحسن : فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء ، والذي أمرك به في ذلك أن تتمضمض ثلاثاً وتستنشق ثلاثاً ، وتغسل وجهك ثلاثاً ، وتخلل

١- تهذيب الكمال ٢١ : ٦٠٦ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٤ .

٢- الكامل في الضعفاء ٥ : ١٢٣ ، المغني في الضعفاء ٥ : ١٢٣ .

٣- أنظر تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهره فقه الإمام زيد .

٤- رجال الطوسي : ١٤٢ / الترجمة ١٥٣٤ .

بشعر لحيتهك وتغسل يديك من أصابعك إلى المرفقين ، وتمسح رأسك كله وتمسح ظاهر أذنيك وباطنهما ، وتغسل رجليك إلى الكعبين ولا تخالف ذلك إلى غيره» .

فقال الشيخ الزرعى ، بعد نقله الخبر السابق : (لكن أحد روايتهم أو المفيد نفسه لم يترك هذه الروايه بل ألحق ما يُفيد أنّ الإمام فعل ذلك تقية) .

هكذا أطلق الزرعى كلامه هنا تقوُّلاً بدون أى دليل !

ونحن نورد هنا الخبر بتمامه ليقف القارئ الكريم على ملابسات التشريع الذى أكدنا عليه سابقا إذ جاء فى «الإرشاد» للمفيد ، بعد النص السابق :

(وسيجى بعلى بن يقطين إلى الرشيد ، وقيل له : إنّه رافضى مخالف لك ، فقال الرشيد لبعض خاصته : قد كثر عندى القول فى على بن يقطين ، والقرف له بخلافنا ، وميله إلى الرفض ، ولست أرى فى خدمته لى تقصيرا ، وقد امتحنته مرارا فما ظهرت منه على ما يقرب به ، وأحب أن استبرى أمره من حيث لا يشعر بذلك ، فيتحرز منى .

فقيل له : إنّ الراضه يا أمير المؤمنين ، تخالف الجماعه فى الوضوء فتخفّفه، ولا ترى غسل الرجلين ، فامتحنته من حيث لا يعلم بالوقوف على وضوئه .

فقال : أجل ، أنّ هذا الوجه يظهر به أمره .

ثم تركه مدّه وناطه بشيء من الشغل فى الدار حتى دخل وقت الصلاه ، وكان على بن يقطين يخلو فى حجره فى الدار لوضوئه وصلاته ، فلما دخل وقت الصلاه ، وقف الرشيد من وراء حائط الحجره بحيث يرى على بن يقطين ولا يراه هو .

فدعا بالماء للوضوء فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه وخلّل شعر لحيته وغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه ، والرشيد ينظر إليه ، فلما رآه قد فعل ذلك لم يملك نفسه حتى أشرف عليه بحيث

يراه ، ثم ناداه : كذب - يا علي بن يقطين - من زعم أنك من الرافضة . وصلحت حاله عنده .

وورد عليه بعدُ كتاب من أبي الحسن الكاظم : ابتدئ من الآن يا علي بن يقطين ، فتوضاً كما أمر الله : اغسل وجهك مزه فريضه وأخرى إسباغاً ، واغسل يديك من المرفقين كذلك ، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوه وضونك ، فقد زال ما كان يخاف عليك ، والسلام(١) .

تبين بعد نقلنا هذا الخبر ظروف التقية التي كانت تواجه الشيعة كما عرفنا بعض ملايسات التشريع ، وطريقه الزرعى فى نقله الأخبار ، وكيف عمد إليها فبترها أو نقلها محزفه لأغراضه ، فكان شأنه شأن بعض المتعصبه الذين أشاعوا عن مخالفيهم أنهم قالوا (لا إله) ولم يكملوا قولهم (إلا الله) للطعن فيهم ونسبه الشرك والكفر إليهم !

من هنا أحاطب الزرعى : أنك لو كنت تريد حقاً الاعتماد على مراجع الشيعة (وكتبهم الوثوقه ، حتى يسقط من أيدي هؤلاء الأخبائت السلاح) حسب تعبيرك ، لوجب أن تلتزم النزاهه والأنصاف ، فتنتقل أخبارهم كامله لا ناقصه ولا مبتوره ، إذ أنك لو أردت الاعتماد على أوله للزمك قبول آخره، ولا يصح تبويض الصفقه ، والأخذ بالبعض ، والادعاء تقولاً بأن الباقي من وضع المفيد وأمثاله !!

فلو كان الحديث موضوعاً ، فالوضع لا بد أن يشمل جميع الخبر ، ولو لم يكن موضوعاً فعليك قبول ذيله كما قبلت أوله .

وقد ذكرني عمل الزرعى هذا بما حكاه لى والدى عن عمل التبشير المسيحى ضد الإسلام فى إفريقيا أواخر الخمسينات .

إذ قال لى : ومن أفعالهم أنهم طبعوا كتابا ضد القرآن ، أشاروا فيه أكثر من ألف ومائتى شبيهه ، منها ما يتعلّق بوجوه الإعراب ، ومنها ما يتعلّق بالمعانى والبلاغه ، مدّعين وجود التناقض فى كلام الله ، وأنّ القرآن ليس بمعجزه خالده ، ليشكّكوا بسطاء المسلمين فى دينهم !

وقد جىء بنسخه من هذا الكتاب إلى العلامة المرحوم السيد هبه الدين الشهرستانى لينقده ، فلما تصفّح الكتاب ، تنفّس الصعداء وقال : قاتل الله الأهواء والعصبيّه والميل إلى الدنيا ، كيف سؤل لهم تحريف الحقائق فتراهم ينقلون وجها تاركين الوجه الآخر منه .

إنّ شبهات هذا الكتاب أسئلته وأجوبه متبادله بين محمّد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى وأخ له فى الدين ، وقد تذاكروها وجمعوا النتائج فى كتاب (أسئله القرآن وأجوبتها) ، أو مسائل الرازى من غرائب التنزيل .

فالمبشّرون أخذوا أسئله ذلك الكتاب وصاغوها بأسلوب جديد ، وطبعوه طباعه أنيقه وياخراج جميل ، دون الإشاره إلى أنّها شبهات نبتت من واقع المسلمين ، ليضلّوا به الناس ويعدوهم عن الوقوف على الحقيقه ، لكنّ الله متمّ نوره ولو كره الكافرون .

وما أشبه الليله بالبارحه ! والتاريخ يعيد نفسه ، وطرق التمويه والتضليل لا تختلف فى أصولها كثيرا ، ونسبه الكذب والتضليل تأتى من المحقّ والمبطل ، وقد ضاع الحق بين هذا وذاك .

أما رجال العلم وأتباع المنطق ، فلا تخفى عليهم الخفايا والمطامع ، ويعرفون

الأساليب التي يتخذها المغرضون أمثال الزرعى ، فتراهم يخضعون المشكوك والمختلف فيه للأصول الثابتة في الشريعة وعند العقلاء ، ويضعونها على محكّ العلم والمنطق ، فالخلافيات عندهم تطرح أولاً على الكتاب والسنة الثابتة ، ثم يدرسون واقع المسلمين وملابسات التشريع ليكشفوا عن الحقيقه الضائعه .

بعد هذا بات واضحاً أنّ الزرعى يسعى للتعميه والتضليل لا السيد شرف الدين . وقديما قيل : «رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَأَنْسَلَتْ» !

وينكشف مدعانا أكثر لو تصفّح المطالع وراجع مصادر الزرعى المشار إليها في هامش كتابه ، فمثلاً تراه ينقل الأحاديث الذائمه لزراره دون نقل الأحاديث المادحه له !

ولو كان باحثاً موضوعياً حقاً لنقل النصوص كلّها بما فيها من المدح والذم ، ودخل لمناقشتها ، وأن لا يكتفى بالاستناد على نصوص الذم وحدها ممّا أتى بها الرجاليون لدارسه ظروف الخبر وبيان ملابساته .

ولو صدق في مدّعاه وكون زراره كذّاب لا يؤخذ بكلامه ، فليأتنا بكلام رجاليّ واحد من رجاليّ الشيعة يخدش زراره ويطرحه من الاعتبار .

هذا وقد ضعّف السيد الخوئيّ - الذي استند المؤلّف على نقل الأقوال من معجمه - جميع الأحاديث الذائمه ، بعد نقله لها ، إمّا سنداً أو دلاله . فلماذا لا يشير الزرعى إلى ذلك .

إنّ النصوص الذائمه لزراره في كتب الرجال قد صدرت تحت ظروف خاصه ، وأنّ الرجاليين جاءوا ليبيّنوا ملابساتها لا للتشكيك في زراره - وأمثاله - وجرحه .

فزراره أجلّ من أن يرد فيه شكّ ، وأنّ الشيعة بطرقهم الحديثيه وضوابطهم

الرجاليه والدرايه هم أدري بقيمه زراره ومكانته عند الصادق من الزرعى وأضرابه الذين يريدون التمويه والتضليل وقلب الحقائق . لترحج إلى حديث وضوء علي بن أبي طالب .

أوضح للمطالع - وفق الصفحات السابقه - أنَّ الإمام علياً كان يتوضأ الوضوء الثنائى المسحى ، وروى المسيب بن عبد خير عن أبيه عن علي (١) ، وأبو إسحاق السبيعي عن عبد خير عن علي (٢) والسدى عن عبد خير عن علي (٣) .

والنزال بن سيره عن علي (٤) .

وجبه العرنى عن علي (٥) .

وأبو مطر عن علي (٦) .

ومعقل الجعفى عن علي (٧) .

والحصين بن جندب عن علي (٨) روايات المسح عن علي ، ونحن سنناقش تلك الروايات سندا ودلاله ونسبه فى المجلد الثالث من هذه الدراره أن شاء الله

١- مسند الحميدى ١ : ٢٦ ح ٤٧ ، مسند أحمد ١ : ١٢٤ پ / ح ١٠١٤ .

٢- مسند أحمد ١ : ٩٥ ح ٧٣٧ ، ١ : ١٢٤ ح ١٠١٣ وسنن الدارمى ١ : ١٩٥ ح ٧١٥ .

٣- مسند أحمد ١ : ١١٦ ح ٩٤٣ ، شرح معانى الآثار ١ : ٣٥ ح ١٥٩ .

٤- مسند أبى داود الطيالسى : ٢٢ ح ١٤٨ ط دار المعرفه بيروت ، مسند أحمد ١ : ١٥٩ ح ١٣٦٦ ، ١ : ١٥٣ ح ١٣١٥ ، سنن النسائى ١ : ٩٣ ح ١٣٣ ، أحكام القرآن للجصاص ٣ : ٣٥٢ .

٥- تفسير الطبرى ٦ : ١٣٥ .

٦- مسند أحمد ١ : ١٥٨ ح ١٣٥٥ .

٧- طبقات ابن سعد ٦ : ٢٣٩ .

٨- طبقات ابن سعد ٦ : ٢٤١ .

تعالى فانظر .

أجل ، قد جاء عن الإمام محمّد بن عليّ الباقر أنّه غسل وجهه وظاهر جيئته مرّه واحده ، ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها فملأها ثمّ وضع الماء على مرفقه الأيمن ، فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ، ثمّ غرف بيئته فملأها ، ووضع على مرفقه الأيسر فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ، ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه ببله يساره وبقيته بله يمناه .. ثمّ قال : إنّ رجلاً سأل أمير المؤمنين عن وضوء رسول الله فحكى له مثل ذلك (١) .

وقد جاء ما حكاه الإمام الباقر عن أمير المؤمنين في كتب الصحاح والسنن تلويحا وتصريحا ، وهو ممّا يؤيد المرويّات المنقوله عن أئمّه أهل البيت في كتب الإماميه .

إنّ هذا كلّه ليدلنا على أنّ الإمام شرف الدين لا يريد المراوغه والتضليل حسبما اتهمه الزرعى ، بل إنّ كان معنيا بتوضيح الحقائق وكشف المجهولات، وعمله هذا لم يُرضِ دعاه الجمود والامرير بكمّ الأفواه والأسماع !

إنّ الإنسان - كما نعلم - لا يخرج في بحوثه العلميه عن إحدى ثلاث :

١ - أن يصل إلى نتيجة مغلوطة ، أى أنّ المقدمات التى بناها فى بحثه كانت مقدمات خاطئه ، وقد يعذر شخص كهذا .

٢ - أن يسعى للتضليل وتمويه الحقائق ، أى أنّه يقف على أدله الآخرين ويدركها ، لكنّه يتجاهلها أو ينقلها مبتوره ، أو محزفه ، انسياقا وراء العصبية والطائفية وأتباعا لما وجد عليه الآباء !

٣- أن يصل إلى الحقيقه عن قناعه واستيقان ، فتراه لا يتهيّب من مواجهه الأسئلة والإشكالات حتّى على نفسه ، فيدرس الشبهات المطروحه بروح علميّه وأناه وموضوعيّه .

والواقع أنّ الزرعى - حسب استنتاجنا - كان من القسم الثانى ، إذ تراه يلجأ إلى الفحش والسباب أسلوباً فى تعامله ، وينقل وجهها من القضيّه مغفلاً الآخر ، كالذى يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض . وعمله هذا يعبر عن ضعفه وعن هزيمته الداخليه .

وإنى أستبعد أن يكون شخص كالزرعى الذى ادعى أنّه راجع كتب الشيعة فى الفقه والرجال وأشار إلى صفحاتها أن لا يكون قد وقف على الأدلّه المادحه لزراره وهى أكثر من أن تحصى ، منها قول الكشى - الذى انحصرت روايات ذمّ زرارته عنه - : (أجتمعت العصابه على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبى جعفر وأصحاب أبى عبدالله ، وانقادوا لهم بالفقه ، فقالوا : أفقه الأولين سته : زرارته ...)(١) .

وقول الصادق لجميل بن دراج : «بشّر المخبتين بالجنّه : بريد بن معاويه العجليّ ، وأبا بصير ليث بن البختريّ المرادى ، ومحمّد بن مسلم ، وزرارته ، أربعه نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوه واندرست»(٢) .

أو قوله عنهم : «هؤلاء القوامون بالقسط ، القوالون بالصدق»(٣) .

١- رجال الكشى ٢ : ٥٠٧ / الرقم ٤١ .

٢- رجال الكشى ١ : ٣٩٨ / الرقم ٢٨٦ .

٣- رجال الكشى ٢ : ٥٠٨ / الرقم ٤١ .

أوقوله : «رحم الله زرارته بن أعين ، لولا زرارته ونظراؤه لاندردت أحاديث أبي» (١).

وفي آخر : «هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه ، وهم السابقون إلينا في الدنيا ، والسابقون إلينا في الآخرة» (٢).

أوقوله في آخر : «وأنا والله عنك راضٍ ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا» (٣) وغيرها . وإنني اكتفيت في نقل الأدلة المادحة عن رجال الكشي فقط كي الزم امثال الزرعي بمغالطتهم وعدم موضوعيتهم في البحث ، ترى ما يعنى إغفاله ذكر الوجه الآخر من الموضوع مع أنه قد وقف عليه ؟!

وهل من المعقول أن لا يقف على الخبر الآتى وأمثاله ، وهو يتصفح كتب الرجال ليقتنص ضعاف الرواه !!

وإذا وقف عليه ، فلماذا لا ينقل الوجه الآخر ؟! مع أنه يرى الإمام الصادق يعلل سبب تكذيبه ولعنه له !

فعن عبدالله بن زرارته قال : قال لى أبو عبدالله - أى الإمام الصادق - : «إقرأ منى على والدك السلام وقل له : أنى إنما أعيبك دفاعا منى عنك ، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى فى من نحبه ونقربه ويرمونه ؛ لمحبتنا وقربه ودنوه منا ، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ويحمدون كل من عبناه نحن . فإنما أعيبك لأنك رجل اشتهرت بنا وبميلك إلينا وأنت فى ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر بمودتك لنا ، ولميلك إلينا ،

١- رجال الكشي ١ : ٣٤٨ / الرقم ٢١٧ .

٢- رجال الكشي ١ : ٣٤٨ / الرقم ٢١٩ .

٣- رجال الكشي ١ : ٣٥٢ / الرقم ٢٢٢ .

فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ، ويكون بذلك منّا دفع شرهم عنك .. يقول الله عزّ وجلّ : {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَزَدْتُ أَنْ أُعِيْبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} هذا التنزيل من عند الله «صالحه» ، لا والله ما عابها إلّا لكي تسلم من الملك ، ولا تعطب على يديه ، ولقد كانت صالحه ، ليس العيب فيها مساع والحمد لله ، فافهم المثل يرحمك الله .

فإنّك والله أحبّ أصحاب أبي حنّ وميتا ، فإنّك أفضل سفن ذلك البحر...«(١)» .

بعد هذا ماذا يمكننا أن نقول عن أمثال الزرعى ممّن يقفون على وجوه التقيّه في كتب الشيعة ثمّ ينسبون إلى المفيد أنّه أضاف إلى الروايه وادّعى على إمامه أنّه عمل بها تقيّه !!

ألم يوضّح هذا النصّ سرّ ذمّ الإمام الصادق لزاره ؟!

وإذا عقل الزرعى وفهم هذا المعنى ، فلماذا يلجأ إلى تشويه الحقائق وتلفيق الأباطيل ؟!

وإن لم يعقل ، فعلى الإسلام السلام .

نعم ، كان الأسلوب التضليلي وكتمان الحقائق من أهمّ المبادئ التي واجهت الرسالة الإسلاميه منذ ظهورها ، وليست هي وليده اليوم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يستاء من عمل اليهود والنصارى وإيمانهم ببعض وكفرهم بالآخر ، بيد أن الحقّ ، لا بدّ أن يظهر من وراء السحاب الداكن لا محاله .

وفى الختام أودّ التنويه بأننا سندرس الأحاديث الغسلية المنسوبة إلى الإمام علي ابن أبي طالب ، سواء رواها أبو حنّيه أو أبو الأحوص أو أبو إسحاق أو غيرهم فى المجلد الثالث من هذه الدرسة بإذن الله تعالى (١) ، فانتظر.

١- أى فى البحث الروائى (مناقشه ما رواه الصحابه فى صفه وضوء النبى / مناقشه مرويات الإمام علي) .

فهرس المصادر

القرآن الكرم .

- ١- أبو هريره : للسيد شرف الدين ، عبد الحسين الموسوى (ت ١٣٧٧ هـ) مؤسسه أنصاريان للطباعه والنشر - قم .
- ٢- أثر الأحكام المختلف فيها : للدكتور مصطفى ديب البغا .
- ٣- أثر الاختلاف فى القواعد الأصوليه فى اختلاف الفقهاء : لمصطفى سعيد الخن ، مؤسسه الرساله - بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ٤- الإجابہ لإيراد ما استدرکته عائشه على الصحابه : للزرکشى ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق : سعيد الأفغانى ، المكتب الإسلامى ، الطبعه الثانيه - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٥- الأحاديث المختاره : للمقدسى ، محمد بن عبد الواحد بن محمد الحنبلى (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، مكتبه النهضه ، الطبعه الأولى - مكه المكرمه ١٤١٠ هـ .
- ٦- الاحتجاج على أهل اللجاج : للطبرى ، أحمد بن على بن أبى طالب (من

اعلام القرن السادس الهجرى (تحقيق : محمد باقر الخراسان ، مؤسسه الأعلمی ، الطبعة الثانيه - لبنان ١٤٠٣ هـ .

٧- الإحكام فى أصول الأحكام : لابن حزم الأندلسى ، على بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) دار الحديث ، الطبعة الأولى - القاهره ١٤٠٤ هـ .

٨- إحياء علوم الدين : للغزالي ، أبى حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) دار المعرفة - بيروت .

٩- أحكام القرآن : للجصاص ، أحمد بن على الرازى (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق : محمد الصادق قمحاوى . دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤٠٥ هـ .

١٠- أحكام القرآن : لابن العربى ، أبى بكر محمد بن عبد الله المعافرى (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان .

١١- أخبار أبى حنيفه وأصحابه : للصيمرى ، القاضى أبى عبد الله حسين بن على (ت ٤٣٦ هـ) عالم الكتب ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢- أخبار وحكايات : لأبى الحسن الغسانى (كان حيا سنه ٤٦٠ هـ) تحقيق : رشدى الصالح ملحس ، دار الأندلس للنشر - بيروت ١٩٩٦ م - ١٤١٦ هـ .

١٣- أخبار مكه فى قديم الدهر وحديثه : للفاكهى ، أبى عبد الله ، محمد بن إسحاق بن العباس (من أعلام القرن الثالث للهجره) تحقيق : د . عبد الملك عبد الله دهيش ، دار خضر ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ .

١٤- الأخبار الموفقيات : للزبير بن بكار (ت ٢٥٦ هـ) طبع فى بغداد ، سنه ١٩٧٢ م .

١٥- الآداب الشرعيه والمنح المرعيه : للمقدسى ، أبى عبد الله محمد بن مفلح (ت

٨٠٣ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط / عمر القيام ، مؤسسه الرساله ، الطبعه الثانيه - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٦ - آراء علماء المسلمين : لمرتضى الرضوى ، بيروت ١٤١٤ هـ .

١٧ - الإرشاد : للمفيد ، أبى عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادى (ت ٤١٣ هـ) تحقيق : مؤسسه آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث ، دار المفيد، الطبعه الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

١٨ - الاستبصار فيما اختلف من الاخبار : للشيخ الطوسى ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق : السيد حسن الموسوى الخراسان ، دار الكتب الإسلاميه ، الطبعه الرابعه - طهران ١٣٩٠ هـ .

١٩ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار : لابن عبد البر ، أبى عمر يوسف بن عبد الله النمرى القرطبى (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق : سالم محمد عطا / محمد على معوض ، دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت - ٢٠٠٠ م .

٢٠ - الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : للسلاوى ، أبى العباس أحمد ابن خالد ابن محمد الناصرى (١٣١٥ هـ) تحقيق : جعفر الناصرى / محمد الناصرى ، دار الكتاب - الدار البيضاء - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٢١ - الاستيعاب فى معرفه الأصحاب : لابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق : على محمد الجاوى ، دار الجيل ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١٢ هـ .

٢٢ - أسد الغابه فى معرفه الصحابه : لابن الأثير ، عز الدين أبى الحسن على ابن أبى الكرم الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ) نشر إسماعيليان - طهران ، بالأوفسيت عن دار

الكتاب العربي - لبنان .

٢٣ - الإسرائيلية وأثرها في كتب التفسير : للدكتور محمد بن محمد أبو شهيه.

٢٤ - إسلام بلا مذاهب : لمصطفى الشكعه - القاهرة ١٩٧٧ م .

٢٥ - أسماء الصحابه الرواه وما لكل واحد منهم من العدد : لابن حزم الأندلسي ، علي بن أحمد (ت ٤٥٦ هـ) مكتبه القرآن - القاهرة ١٩٩١ م .

٢٦ - الإصابه في تمييز الصحابه : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : علي محمد الجاوي ، دار الجيل، الطبعة الأولى - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٧ - أضواء على السنه المحمديه « دفاع عن الحديث » : محمود أبو ريه ، منشورات الأعلمي - بيروت .

٢٨ - الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : للحازمي ، محمد بن موسى الهادي (ت ٥٨٤ هـ) مطبعه الأندلس - حمص ١٣٨٦ هـ .

٢٩ - الاعتصام بحبل الله المتين : للقاسم بن محمد ، الإمام الزيدى (ت ١٠٢٩ هـ) مطابع الجمعيه الملكيه - الأردن ١٤٠٣ هـ .

٣٠ - الأعلام : للزركلي ، خير الدين (ت ١٤١٠ هـ) دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٨٠ م .

٣١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين : للزرعي ، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي (ت ٧٥١ هـ) تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م .

٣٢ - إعلام الوري بأعلام الهدى : للطبرسي ، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ)

٥) تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الاولى - قم ١٤١٧ هـ .

٣٣ - الأغاني : لأبي فرج الاصفهاني ، علي بن الحسين بن الهيثم القرشي (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق : عبد علي مهنا / سمير جابر ، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان .

٣٤ - إقبال الأعمال : لابن طاووس ، علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق : جواد القيومي الاصفهاني ، مكتب الاعلام الإسلامي ، الطبعة الاولى - قم ١٤١٤ هـ .

٣٥ - الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء : للكلاعي ، أبي الربيع سليمان بن موسى الأندلسي (ت ٦٣٤ هـ) تحقيق : د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٧ هـ .

٣٦ - إكمال الدين وإتمام النعمة : للصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) مؤسسه النشر الإسلامي ، الطبعة الاولى - قم ١٤٠٥ هـ .

٣٧ - الأم : للشافعي : محمد بن إدريس الشافعي ، أبي عبد الله (ت ٢٠٤ هـ) الطبعة الثانية ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ .

٣٨ - الإمام الصادق والمذاهب الأربعة : لاسد حيدر ، تحقيق ونشر : نشر الفقاهه - قم ١٤٢٧ هـ ، الطبعة الاولى .

٣٩ - الإمام علي : للدكتور محمد بن علي البار .

٤٠ - الإمام مالك : للدكتور مصطفى الشكعه .

٤١ - الإمامه والسياسة : لابن قتيبه ، أبي محمد ، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق : طه محمد الزيني ، نشر مؤسسه الحلبي وشركاه .

٤٢- الأمالى : للشيخ الصدوق ، محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : قسم الدراسات الإسلاميه فى مؤسسه البعته ، نشر مؤسسه البعته الطبعه الاولى - قم ١٤١٧ هـ .

٤٣- الأمالى : للشيخ الطوسى ، محمد بن الحسن ، أبى جعفر (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق : قسم الدراسات الإسلاميه، نشر مؤسسه البعته، الطبعه الاولى - قم ١٤١٤ هـ .

٤٤- الأمالى : للشيخ المفيد ، أبى عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان العكرى البغدادى (ت ٤١٣ هـ) تحقيق : حسين الأستاذ ولى ، على أكبر الغفارى ، دار المفيد للطباعه والنشر ، الطبعه الثانيه ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٤٥- أمالى المحاملى « بروايه ابن يحيى البيع » : للمحاملى ، الحسين بن إسماعيل الضبى (ت ٣٣٠ هـ) تحقيق : د. إبراهيم القيسى ، المكتبه الإسلاميه، دار ابن القيم ، الطبعه الأولى - عمان - الأردن ، الدمام ١٤١٢ هـ .

٤٦- الأموال : لأبى عبيد ، القاسم بن سلام (ت ٢٢٣ هـ) تحقيق : خليل محمد هراس ، دار الفكر - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٧- الانتقاء فى فضائل الثلاثه الأئمه الفقهاء مالک والشافعى وأبى حنيفه : لابن عبد البر ، أبى عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبى (ت ٤٦٣ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت .

٤٨- الأنساب : للسمعانى ، أبى سعيد ، عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمى (ت ٥٦٢ هـ) تحقيق : عبد الله عمر البارودى ، دار الفكر ، الطبعه الأولى - بيروت ١٩٩٨ م .

٤٩- أنساب الأشراف : البلاذرى ، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى (ت ٢٧٩ هـ)

- تحقيق: د. سهيل زكار / د. رياض زركلى ، دار الفكر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٥٠ - الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف : للدهلوى ، أحمد بن عبد الرحيم ولى الله (ت ١١٧٦ هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غده ، دار النفائس ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٥١ - الأوائل : لأبى هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ) وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٧ م.
- ٥٢ - أوجز المسالك الى موطن مالك : لابن يحيى ، محمد بن زكريا الهندي (توفي بعد ١٣٤٨ هـ) .
- ٥٣ - الإيضاح : لابن شاذان ، الفضل بن شاذان الأزدي (ت ٢٦٠ هـ) تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموى ، مؤسسه الطباعه والنشر لجامعه طهران ، الطبعة الأولى - إيران .
- ٥٤ - بحار الانوار الجامعه لدرر اخبار الأئمه الاطهار : للمجلسى ، الشيخ محمد باقر (ت ١١١١ هـ) مؤسسه الوفاء ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٥٥ - البدء والتاريخ : للمقدسى ، المطهر بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) مكتبه الثقافه الدينيه - بور سعيد .
- ٥٦ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : للكاسانى ، علاء الدين (ت ٥٨٧ هـ) دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨٢ م .
- ٥٧ - بدايه المجتهد ونهايه المقتصد : لابن رشد القرطبي ، محمد بن أحمد بن محمد ،

(ت ٥٩٥ هـ) دار الفكر - بيروت .

٥٨ - البدايه والنهائيه : لابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ) مكتبه المعارف - بيروت .

٥٩ - بغيه الباحث عن زوائد مسند الحارث «زوائد الهيثمي» : للهيثمي ، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) تحقيق : د. حسين أحمد صالح الباكري ، مركز خدمه السنه والسيره النبويه ، الطبعه الأولى - المدينه المنوره ١٤١٣ هـ .

٦٠ - بغيه الطلب في تاريخ حلب : لابن أبي جراده ، كمال الدين عمر بن أحمد (ت ٦٦٠ هـ) تحقيق : د. سهيل زكار ، دار الفكر .

٦١ - البيان والتبيين : للجاحظ ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق : فوزي عطوي ، دار صعب - بيروت .

٦٢ - تاج العروس من جواهر القاموس : للزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ) تحقيق : مجموعه من المحققين ، دار الهدايه .

٦٣ - تاريخ ابن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر» : لابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ، دار القلم ، الطبعه الخامسه - بيروت ١٩٨٤ م .

٦٤ - تاريخ ابن معين «روايه الدوري» : ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ، الطبعه الأولى - مكه المكرمه ١٣٩٩ هـ .

٦٥ - تاريخ أبو الفداء «المختصر فى اخبار البشر» : لآبى الفداء ، إسماعيل بن نور الدين (ت ٧٣٢ هـ) مكتبه المتنبي - القاهره .

٦٦ - تاريخ الإسلام : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)

تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٧- تاريخ أصبهان: للاصبهاني، أبي نعيم، أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٦٨- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٩- تاريخ الخلفاء: للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

٧٠- تاريخ دمشق: لابن عساکر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت ٥٧١ هـ) تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامه العمري، دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ م.

٧١- تاريخ الطبری « تاريخ الامم والملوك »: للطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٢- التاريخ الكبير: للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبي عبد الله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٧٣- تاريخ المدينة المنورة « أخبار المدينة المنورة »: لابن شُبَّه، عمر بن شبة النميري البصري (ت ٢٦٢ هـ) تحقيق: علي محمد دندل / ياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٠ م

٧٤- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد: لمحمد أبي زهره، دار الفكر

٧٥- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم : للربيعي ، محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان (ت ٣٧٩ هـ) تحقيق : د. عبد الله أحمد سليمان الحمد ، دار العاصمة ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٠ هـ .

٧٦- تاريخ اليعقوبي : لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٤ هـ) دار صادر - بيروت .

٧٧- تأويل مختلف الحديث : لابن قتيبة الدينوري ، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الجيل - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م .

٧٨- تحفه الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للمباركفوري ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٩- التحفه اللطيفه فى تاريخ المدينه الشريفه : للسخاوى ، أبي الخير محمد شمس الدين (ت ٩٠٢ هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٨٠- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى تفسير الكشاف للزمخشري : للزيعلى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد (ت ٧٦٢ هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمن السعد ، دار ابن خزيمة ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٤ هـ .

٨١- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى : للسيوطى ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثه - الرياض .

٨٢- التدوين فى أخبار قزوين : للرافعى القزوينى ، عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٢ هـ)

هـ) تحقيق: عزيز الله العطارى، دار الكتب العلميه - بيروت ١٩٨٧ م .

٨٣- تذكره الحفاظ: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت .

٨٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضى عياض، عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤ هـ) تحقيق: د. أحمد بكير محمود، مكتبة الحياه - بيروت .

٨٥- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: للمندرى، عبد العظيم بن عبد القوى أبو محمد (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٧ هـ .

٨٦- تفسير ابن كثير « تفسير القرآن العظيم »: لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ) دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ .

٨٧- تفسير التعلبي « الكشف والبيان فى تفسير القرآن »: للتعلبي، أبى إسحاق، أحمد ابن محمد بن إبراهيم النيسابورى (ت ٤٢٧ هـ) تحقيق: أبى محمد بن عاشور / نظير الساعدى، دار احياء التراث العربى، الطبعة الاولى، بيروت ١٤٢٢ هـ .

٨٨- تفسير الخازن « لباب التأويل فى معانى التنزيل »: لعلاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ) ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد على شاهين، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - لبنان ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٨٩- تفسير الطبرى « جامع البيان عن تأويل آى القرآن »: للطبرى، محمد بن

جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠هـ) دار الفكر - بيروت ١٤٠٥ هـ .

٩٠ - تفسير العياشي : للعياشي ، محمد بن مسعود السلمى (ت ٣٢٠ هـ) تحقيق : السيد هاشم المحلاتي ، المكتبة العلميه الإسلاميه - طهران .

٩١ - تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان « تفسير النيسابورى » : للنيسابورى ، الحسن ابن محمد بن حسين القمى (ت ٧٢٨ هـ) ضبطه وخرج آياته وأحاديثه : الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٩٢ - تفسير القرطبي « الجامع لاحكام القرآن » : لأبى عبدالله القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١ هـ) ، دار الشعب - القاهره .

٩٣ - تفسير القمى : للقمى ، أبى الحسن ، على بن إبراهيم (من اعلام القرنين الثالث والرابع الهجرى) تحقيق : السيد طيب الموسوى الجزائرى ، دار الكتاب للطباعه والنشر ، الطبعة الثالثه - قم ١٤٠٤ هـ .

٩٤ - التفسير الكبير « مفتاح الغيب » : للفخر الرازى ، محمد بن عمر التميمى الشافعى (ت ٦٠٦ هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٩٥ - التفسير المنسوب للإمام العسكرى (ت ٢٦٠ هـ) : مدرسة الإمام الهادى ، الطبعة الاولى - قم ١٤٠٩ هـ .

٩٦ - تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على بن حجر أبى الفضل (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : محمد عوامه ، دار الرشيد ، الطبعة الأولى - سوريا ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٩٧ - تقييد العلم : للخطيب البغدادى ، أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ) دار إحياء السنه

٩٨ - التكملة والذيل والصله لصحاح الجوهرى : للضاغانى أو الصغانى، الحسن ابن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هـ) دار الكتب القاهره ١٩٧٠ م .

٩٩ - تلبس إبليس : لابی الفرج ابن الجوزى ، عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق : د. السيد الجميلى ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٠٠ - تلخيص الحبير فى أحاديث الرافعى الكبير : لابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى - المدينه المنوره ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٠١ - تنقيح المقال (الطبعة الحجرية) : للمامقانى ، الشيخ عبد الله (ت ١٣٥١ هـ) المطبعه المرتضويه - النجف الأشرف ١٣٥٠ هـ .

١٠٢ - توجيه النظر إلى أصول الأثر : للشيخ طاهر بن صالح الجزائرى الدمشقى (ت ١٣٣٨ هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غده ، مكتبه المطبوعات الإسلاميه ، الطبعة الأولى - حلب ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠٣ - توضيح المشتبه فى ضبط أسماء الرواه وأنسابهم وألقابهم وكناهم : لابن ناصر الدين الدمشقى ، محمد بن عبد الله بن محمد القيسى (ت ٨٤٢ هـ) تحقيق : محمد نعم العرقسوسى ، مؤسس الرسالة ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٣ م .

١٠٤ - تهذيب الاحكام : للطوسى ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق : حسن الموسوى الخراسان ، دار الكتب الإسلاميه ، الطبعة الثالثه - طهران ١٣٦٤

- ١٠٥ - تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل أحمد بن علي الشافعي (٨٥٢ هـ) دار الفكر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٠٦ - تهذيب الكمال : للمزى ، يوسف بن الزكى عبدالرحمن أبو الحجاج (ت ٧٢٠ هـ) تحقيق : د . بشار عواد معروف ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٠٧ - تهذيب اللغة : للازهري ، أبي منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الأولى - بيروت ٢٠٠١ م .
- ١٠٨ - الثقات : لابن حبان البستي التميمي ، أبي حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ .
- ١٩٧٥ م .
- ١٠٩ - الجامع : لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣ هـ) تحقيق : حبيب الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٣ هـ . منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج ١٠ .
- ١١٠ - جامع أحاديث الشيعة : للسيد البروجردى ، حسين الطباطبائي البروجردى (ت ١٣٨٣ هـ) جمع : اسماعيل المعزى الملايرى ، نشر : مطبعه مهر - إيران ١٤١٥ هـ .
- ١١١ - جامع بيان العلم وفضله : لابن عبد البر ، يوسف بن عبد البر النمرى (ت ٤٦٣ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت ١٣٩٨ هـ .

- ١١٢ - الجرح والتعديل: للرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى - بيروت ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١١٣ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: للحميدي، محمد بن فتوح (ت ١٠٩٥ هـ) تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية - لبنان ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ١١٤ - جمهره خطب العرب: لأحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية - بيروت .
- ١١٥ - جمهره اللغة: لابن دريد، أبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٨٧ م .
- ١١٦ - جعفر بن محمد: لسيد أهل .
- ١١٧ - جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: للباعوني، محمد بن أحمد الشافعي الدمشقي (ت ٨٧١ هـ) تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع احياء الثقافه الإسلاميه، الطبعة الاولى - قم ١٤١٥ هـ .
- ١١٨ - جهاد الشيعة في العصر العباسي الأول: لسميره مختار الليثي، دار الجيل، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- ١١٩ - حاشيه السندی على النسائي: للسندی أبي الحسن، نور الدين بن عبد الهادي (ت ١١٣٦ هـ) تحقيق: عبدالفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلاميه، الطبعة الثانية - حلب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٢٠ - حاشيه الشهاب على البيضاوي «عنايه القاضى وكفايه الراضى»: للخفاجي

شهاب الدين ، أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩ هـ) نشر المكتبة الاسلاميه ، محمد ازدمير - ديار بكر - تركيا .

١٢١ - حاشيه العطار على جمع الجوامع المعطار : للأزهري الشافعي ، أبي السعادات حسن بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - لبنان ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

١٢٢ - حجه الله البالغه : للدهلوى ، أحمد المعروف بشاه ولى الله ابن عبد الرحيم (ت ١١٧٦ هـ) تحقيق : سيد سابق ، دار الكتب الحديثه - مكتبة المثنى / القاهره - بغداد .

١٢٣ - حليه الأولياء وطبقات الأصفياء : للأصبهاني ، أبي نعيم أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠ هـ) دار الكتاب العربى ، الطبعة الرابعه - بيروت ١٤٠٥ هـ .

١٢٤ - حياه مالک : لأبى زهره ، اخذا عن الإمام الصادق والمذاهب الأربعة .

١٢٥ - خاطرات جمال الدين ، اخذا عن الإمام الصادق والمذاهب الأربعة

١٢٦ - الخصائص الكبرى : للسيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢٧ - الخصال : للصدوق ، أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : على اكبر غفارى ، جماعه المدرسين ، الطبعة الاولى - قم ١٤٠٣ هـ .

١٢٨ - الخطط المقرئيه « المواعظ والاعتبار فى معرفه الخطط والآثار » : للمقرئى ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ) دار العرفان - الشياح ، لبنان .

- ١٢٩ - خلاصه الاقوال في معرفه الرجال « رجال العلامه » : للعلامه الحلبي ، أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي ، مؤسسه نشر الفقاهه ، الطبعة الاولى - قم ١٤١٧ هـ .
- ١٣٠ - خلاصه البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي : لابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري (ت ٨٠٤ هـ) تحقيق : حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي ، مكتبه الرشد ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٠ هـ .
- ١٣١ - خلاصه تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للخزرجي ، صفى الدين أحمد ابن عبد الله الأنصاري اليمني (توفي بعد ٩٢٣ هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غده ، مكتب المطبوعات الإسلاميه / دار البشائر ، الطبعة الخامسة - حلب / بيروت ١٤١٦ هـ .
- ١٣٢ - الدر المنثور : للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١ هـ) دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م .
- ١٣٣ - درر الأحاديث النبويه بالأسانيد اليحيويه : ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت ٢٩٨ هـ) منشورات الأعلمي بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ١٣٤ - الدرر الكامنه في أعيان المائة الثامنه : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) مراقبه / محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائره المعارف العثمانيه ، الطبعة الثانيه - حيدر اباد/ الهند ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٣٥ - دعائم الإسلام : للقاضي النعمان المغربي ، النعمان بن محمد بن منصور بن حيون التميمي (ت ٣٦٣ هـ) تحقيق : آصف بن علي ، دار المعرفه القايره ١٣٨٣ هـ .

١٣٦ - الديات : لإبن أبي عاصم الشيباني ، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧ هـ) نشر إدارة القرآن والعلوم الإسلاميه - كراتشى ١٤٠٧ هـ ج ١٩٨٧ م .

١٣٧ - الديباج المذهب فى معرفه أعيان علماء المذهب : لإبن فرحون ، إبراهيم بن على ابن محمد اليعمرى المالكي (ت ٧٩٩ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت .

١٣٨ - الذخائر والتحف : للغساني ، الرشيد بن الزبير (ت ٥٦٣ هـ) تحقيق : د. محمد حميد الله ، قدم له : د. صلاح الدين المنجد ، الطبعة الثانيه مصوره ، مطبعه الكويت ١٩٨٤ م .

١٣٩ - ذكرى الشيعة فى أحكام الشريعة : للشهيد الأول ، محمد بن جمال الدين مكى العاملى (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت لإحياء التراث - قم ١٤١٩ هـ ، الطبعة الاولى .

١٤٠ - رجال الشيعة فى الميزان : لعبد الرحمن عبد الله الزرعى ، دار الأرقم - الكويت ١٤٠٣ هـ .

١٤١ - رجال الطوسى : للشيخ الطوسى ، أبى جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومى الإصفهانى ، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين فى قم ، الطبعة الاولى - ايران ١٤١٥ هـ .

١٤٢ - رجال الكنى « اختيار معرفه الرجال » : للطوسى ، أبى جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) مع تعليقات ميرداماد الاستربادى ، تحقيق : السيد مهدى الرجائى ، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث - قم ١٤٠٤ هـ .

١٤٣ - رجال النجاشى : لأبى العباس أحمد بن على بن أحمد بن العباس الأسدى الكوفى (ت ٤٥٠ هـ) مؤسسه النشر الإسلاميه ، الطبعة الخامسه - قم ١٤١٦ هـ .

١٤٤ - رسائل الشريف المرتضى : لعلى بن الحسين بن موسى (ت ٤٣٦ هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسينى ، دار القرآن - قم ١٤٠٥ هـ .

١٤٥ - رسائل العدل والتوحيد : ليحيى بن الحسن .

١٤٦ - رساله المسح على الرجلين : للشيخ المفيد ، أبى عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادى (ت ٤١٣ هـ) الطبعة الأولى ، المؤتمر العالمى لألفيه الشيخ المفيد - إيران ١٤١٣ هـ .

١٤٧ - الرواه الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : للذهبي ، أبى عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : محمد إبراهيم الموصلى ، دار البشائر الإسلاميه الطبعة الأولى - لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٤٨ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى = « تفسير الألوسى » : للألوسى ، أبى الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠ هـ) دار إحياء التراث العربى ج بيروت .

١٤٩ - زاد المسير فى علم التفسير : لابن الجوزى ، عبدالرحمن بن على بن محمد الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) المكتب الإسلامى ، الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٤ هـ .

١٥٠ - زاد المعاد فى هدى خير العباد : للزرعى ، محمد بن أبى بكر ، أبى عبد الله (ت ٧٥١ هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسه الرساله / مكتبه المنار الإسلاميه - بيروت / الكويت ، الطبعة الرابعه عشر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١٥١ - الزهد : لابن أبى عاصم ، أحمد بن عمرو بن أبى عاصم الشيبانى ، أبو بكر (ت

٢٨٧ هـ) تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ، دار الريان للتراث ، الطبعة الثانية - القاهرة ١٤٠٨ هـ .

١٥٢ - الزهد : لابن السري ، هناد بن السري الكوفي (ت ١٥٢ هـ) تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الطبعة الأولى - الكويت ١٤٠٦ هـ .

١٥٣ - سبل الهدى والرشاد : للصالحى الشامى ، محمد بن يوسف (ت ٩٤٢ هـ) تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد معوض ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

١٥٤ - السرائر : لابن إدريس الحلى ، أبى جعفر محمد بن منصور بن أحمد (ت ٥٨٩ هـ) مؤسسه النشر الإسلامى ، الطبعة الثانية - قم ١٤١٠ هـ .

١٥٥ - السقيفه وفدك : للجوهري ، أبى بكر ، أحمد بن عبد العزيز البصرى البغدادى (ت ٣٢٣ هـ) تحقيق : الدكتور الشيخ محمد هادى الأمينى ، شركة الكتيبى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية - بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

١٥٦ - سمط النجوم العوالى فى أبناء الأوائل والتوالى : للعاصمى ، عبد الملك ابن حسين ابن عبد الملك الشافعى المكى (ت ١١١١ هـ) تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود / على محمد معوض ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٥٧ - السنه : لابن أبى عاصم ، عمرو بن أبى عاصم الضحاك الشيبانى (ت ٢٨٧ هـ) تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٠ هـ .

- ١٥٨ - السنه : للخلال ، أبي بكر ، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد (ت ٩٢٣ هـ) تحقيق : د. عطيه الزهراني ، دار الرايه ، الطبعه الأولى - الرياض ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٥٩ - سنن البيهقي الكبرى : لأبي بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبه دار الباز - مكه ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٦٠ - سنن الترمذي « الجامع الصحيح » : للترمذي ، أبي عيسى محمد بن عيسى ابن سوره (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٥٧ هـ .
- ١٦١ - سنن الدارقطني : للدارقطني ، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق : السيد عبد الله هاشم يمانى المدني ، دار المعرفه - بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ١٦٢ - سنن الدارمي : للدارمي ، أبي محمد ، عبد الله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ١٦٣ - سنن أبي داود : لأبي داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر - بيروت .
- ١٦٤ - السنن الكبرى للنسائي : لأبي عبدالرحمن النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق : د . عبدالغفار سليمان البنداري / سيد كسروى حسن ، دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- ١٦٥ - سنن ابن ماجه : لأبى عبد الله القزوينى ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر - بيروت .
- ١٦٦ - سنن النسائى « المجتبى من السنن » : للنسائى ، أبى عبدالرحمن ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق : عبدالفتاح أبو غده ، مكتب المطبوعات الإسلاميه ، الطبعة الثانيه - حلب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٦٧ - السنه ما قبل التدوين : لمحمد عجاج الخطيب ، دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ .
- ١٦٨ - سير أعلام النبلاء : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط / محمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسه الرساله ، الطبعة التاسعه - بيروت ١٤١٣ هـ .
- ١٦٩ - سيره الإمام أحمد بن حنبل : لأبى الفضل صالح أحمد بن حنبل (ت ٢٦٦ هـ) تحقيق : الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوه ، الطبعة الثانيه - الاسكندريه ١٤٠٤ هـ .
- ١٧٠ - السيره الحلبيه فى سيره الأمين المأمون : للحلبى ، على بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ) دار المعرفه - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- ١٧١ - السيره النبويه : لابن كثير ، أبى الفداء اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق : مصطفى عبد الواحد ، دار المعرفه للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٧٢ - السيره النبويه « سيره ابن هشام » : للحميرى المعافرى ، عبدالملك بن هشام ابن أيوب ، (ت ٢١٨ هـ) تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، دار الجيل ، الطبعة

الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .

١٧٣ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لابن العماد للحنبلى ، عبد الحى بن أحمد بن محمد العكرى (ت ١٠٨٩ هـ) تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط / محمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٦ هـ .

١٧٤ - شرح التجريد : للقوشجى ، علاء الدين (ت ٨٧٩ هـ) منشورات الرضى ، قم - إيران .

١٧٥ - شرح الزرقانى على موطأ مالك : للزرقانى ، محمد بن عبدالباقى بن يوسف (ت ١١٢٢ هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .

١٧٦ - شرح سنن ابن ماجه : للسيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال (ت ٩١١ هـ) نشر : قديمى خانه - كراچى .

١٧٧ - شرح العمده فى الفقه : لابن تيميه الحرانى ، أبى العباس ، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق : د. سعود صالح العطيشان ، مكتبه العبيكان ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٣ هـ .

١٧٨ - شرح مشكل الآثار : للطحاوى أبى جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامه (ت ٣٢١ هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

١٧٩ - شرح معانى الآثار : للطحاوى أبى جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامه (ت ٣٢١ هـ) تحقيق : محمد زهرى النجار ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٩ هـ .

١٨٠ - شرح المواهب اللدنيه : للزرقانى ، أبى عبد الله المالکى (ت ١١١٢ هـ) .

- ١٨١ - شرح النووى على صحيح مسلم : للنووى ، أبى زكريا ، يحيى بن شرف بن مرى (ت ٦٧٦ هـ) دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٢ هـ .
- ١٨٢ - شرح نهج البلاغه : لابن أبى الحديد ، عز الدين بن هبه الله بن محمد (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربيه ، الطبعة الأولى - ١٣٧٨ هـ .
- ١٨٣ - شعب الإيمان : للبيهقى ، أبى بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق : محمد السعيد بسيونى زغلول دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٠ هـ .
- ١٨٤ - الشعر والشعراء « طبقات الشعراء » : لابن قتيبه الدينورى ، عبد بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق : د. مفيد قميحه ومحمد أمين الضناوى ، دار الكتب العلميه، الطبعة الاولى - بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠ م .
- ١٨٥ - الشيعة والحاكمون : للشيخ محمد جواد مغنيه منشورات الشريف الرضى - قم .
- ١٨٦ - الصحاح « تاج اللغة وصحاح العربيه » : للجوهري ، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعه بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٨٧ - صحيح البخارى : للبخارى ، أبى عبد الله ، محمد بن إسماعيل الجعفى (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، الطبعة الثالثه، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ١٨٨ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان الفارسي : لأبي حاتم التميمي البستي ، محمد ابن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسه الرساله الطبعه الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ .
- ١٨٩ - صحيح ابن خزيمة : للسلمي النيسابوري ، أبي بكر ، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ١٩٠ - صحيح مسلم : للفشيري النيسابوري ، أبي الحسين ، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٩١ - الصحيفه السجديه : للإمام زين العابدين عليه السلام (ت ٩٤ هـ) تحقيق: السيد محمد باقر الموحد الابطحي الاصفهاني، مؤسسه الإمام المهدي، الطبعه الأولى - قم ١٤١١ هـ .
- ١٩٢ - الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم : للبياضى العاملى ، أبي محمد ، على ابن يونس النباطى (ت ٨٧٧ هـ) تحقيق : محمد باقر البهبودى ، المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفرية ، الطبعه الأولى - إيران ١٣٨٤ هـ .
- ١٩٣ - صفه الصفوه : لابن الجوزى ، أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد، (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق : محمود فاخورى - د. محمد رواس قلعه جى ، دار المعرفه ، الطبعه الثانيه - بيروت ١٣٩٩ هـ ج ١٩٧٩ م .
- ١٩٤ - ضحى الإسلام : لأحمد أمين (ت ١٣٧٣ هـ) دار الكتاب العربى، الطبعه الأولى بيروت .
- ١٩٥ - ضعفاء العقيلي : لأبى جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) تحقيق : عبد المعطى أمين قلجى ، دار المكتبه العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت

١٩٦ - الضعفاء والمتروكين : لابي الفرج بن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٦٥٤ هـ) تحقيق : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .

١٩٧ - طبقات الحنابلة : لابي الحسين ، محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦ هـ) تحقيق: محمد حامد الفقى ، دار المعرفه - بيروت .

١٩٨ - طبقات الحنفية « الجواهر المضيئه فى طبقات الحنفية » : لابي الوفاء القرشى ، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد ، أبو محمد (ت ٧٧٥ هـ) نشر مير محمد كتب خانه - كراتشى .

١٩٩ - طبقات ابن سعد « الطبقات الكبرى » : لمحمد بن سعد بن منيع البصرى الزهرى (ت ٢٣٠ هـ) دار صادر - بيروت .

٢٠٠ - طبقات الشافعية الكبرى : للسبكي ، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي / د. عبدالفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .

٢٠١ - طبقات الفقهاء : لابي اسحاق الشيرازى ، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق : خليل الميس ، دار القلم - بيروت .

٢٠٢ - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها : لابن حبان ، عبدا بن محمد بن جعفر ، أبو محمد الأنصارى (ت ٩٧٩ هـ) تحقيق : عبدالغفور عبد الحق البلوشى مؤسسه الرساله ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٠٣ - الطرف من المناقب في الذرية الأطائب : لابن طاووس ، رضى الدين ، على ابن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) المكتبة الحيدريه - النجف الأشرف .

٢٠٤ - ظهر الإسلام : لأحمد أمين (ت ١٣٧٣ هـ) دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة بيروت .

٢٠٥ - العقد الفريد : لابن عبد ربه ، احمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ) تحقيق : د . مفيد محمد قميحه / د . عبد المجيد الترحيبي ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى بيروت ١٤٠٤ هـ . ج ١٩٨٣ م .

٢٠٦ - العبر في خبر من غير : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومه الكويت ، الطبعة الثانيه - الكويت ١٩٨٤ م .

٢٠٧ - عمده الطالب : لابن عنبه ، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت ٨٢٨ هـ) تحقيق وتصحيح : محمد حسن آل الطالقاني ، منشورات المطبعة الحيدريه ، الطبعة الثانيه - النجف الأشرف ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

٢٠٨ - عمده القارئ شرح صحيح البخارى : للعيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت .

٢٠٩ - علل الشرائع : للصدوق ، أبي جعفر ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم ، المكتبة الحيدريه - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ .

٢١٠ - العلو للعلی الغفار فی إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : أشرف بن عبد المقصود ، مكتبة أضواء

السلف ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٢١١ - عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعظيم آبادى ، أبي الطيب ، محمد شمس الحق (ت ١٣٢٩ هـ) دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٩٥ م .

٢١٢ - عيون أخبار الرضا : للصدوق ، أبي جعفر ، محمد بن علي بن الحسين بن بايويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : الشيخ حسن الاعلمى ، مؤسسه الاعلمى للمطبوعات - بيروت ١٤٠٤ هـ .

٢١٣ - عيون الحكم والمواعظ : للواسطى ، أبي الحسن علي بن محمد الليثى (من اعلام الإماميه فى القرن السادس) تحقيق : حسين الحسينى البيرجندى ، دار الحديث ، الطبعة الأولى - قم .

٢١٤ - الغارات : للثقفى ، أبي إسحاق ، إبراهيم بن محمد الكوفى (ت ٢٨٣ هـ) تحقيق : السيد جلال الدين المحدث ، طبع بالافوسيت فى مطابع بهمن .

٢١٥ - الغدير فى الكتاب والسنة والادب : للامينى ، عبدالحسين بن أحمد (ت ١٣٩٢ هـ) دار الكتاب العربى ، الطبعة الرابعة - بيروت ١٣٩٧ هـ .

٢١٦ - غريب الحديث : لأبى الفرج بن الجوزى ، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٦٥٤ هـ) تحقيق : الدكتور عبد المعطى أمين القلعجى ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - لبنان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢١٧ - غريب الحديث : لأبى عبيد ، القاسم بن سلام الهروى (ت ٢٢٣ هـ) تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٦ هـ .

٢١٨ - الفائق فى غريب الحديث : للزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٨٣ هـ) تحقيق :

على محمد البجاوى / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفه ، الطبعه الثانيه - لبنان .

- ٢١٩ - فتح البارى شرح صحيح البخارى : للعسقلانى ، أحمد بن على بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفه - بيروت .
- ٢٢٠ - فتح القدير الجامع بين فنى الروايه والدرايه من علم التفسير : للشوكانى ، محمد بن على بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ) دار الفكر - بيروت .
- ٢٢١ - الفتن : للمروزي ، نعيم بن حماد ، أبو عبد الله (ت ٢٢٩ هـ) تحقيق : سمير أمين الزهيري ، مكتبه التوحيد ، الطبعه الأولى - القايره ١٤١٢ هـ .
- ٢٢٢ - الفتنه ووقعه الجمل : لسيف بن عمر الضبى الأسدى (ت ٢٠٠ هـ) تحقيق : أحمد راتب عرموش ، دار النفائس ، الطبعه الأولى - بيروت ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٣ - فجر الإسلام : لأحمد أمين (ت ١٣٧٣ هـ) ، دار الكتاب العربى ، الطبعه الحاديه عشر - بيروت ١٩٧٥ م .
- ٢٢٤ - الفصول المختاره : للمفيد ، أبى عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان العكبى البغدادى (ت ٤١٣ هـ) تحقيق : السيد على مير شريفى ، الطبعه الثانيه ، دار المفيد - بيروت ١٤١٤ هـ .
- ٢٢٥ - فقه الرضا المنسوب للإمام على بن موسى الرضا عليه السلام ، المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام ، الطبعه الأولى - مشهد ١٤٠٦ هـ .
- ٢٢٦ - الفقه على المذاهب الأربعه : للجزيرى ، عبد الرحمان (ت ١٣٦٠ هـ) دار احياء التراث العربى ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .
- ٢٢٧ - الفقيه و المتفقه : للخطيب البغدادى ، أبى بكر أحمد بن على بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)

هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية - السعوديه ١٤٢١ هـ.

٢٢٨ - الفلسفه السياسيه في الإسلام :

٢٢٩ - فهرست: للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسه نشر الفقاهه - قم ١٤١٧ هـ، الطبعة الأولى.

٢٣٠ - فهرست ابن النديم: لأبي الفرج، محمد بن أبي يعقوب البغدادي (ت ٤٣٨ هـ) تحقيق: رضا - تجدد.

٢٣١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير: للمناوي، عبدالرؤوف محمد بن علي الشافعي (ت ١٠٣١ هـ) المكتبه التجاريه الكبرى، الطبعة الأولى - مصر ١٣٥٦ هـ.

٢٣٢ - قرب الاسناد: للحميري، أبي العباس، عبدالله بن جعفر القمي (من اعلام القرن الثالث) تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت لإحياء التراث - قم ١٤١٣ هـ.

٢٣٣ - القرطين «مشكل القرآن وغريبه»: لابن مطرف، محمد بن أحمد بن مطرف الكتاني (ت ٤٥٤ هـ) دار المعرفه - بيروت.

٢٣٤ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للقاسمي، محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢ هـ) دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢٣٥ - الكاشف في معرفه من له روايه في الكتب الستة: للذهبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: محمد عوامه، دار القبلة للثقافه الإسلاميه الطبعة الأولى - جدّه ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٣٦ - الكافي: للكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ) تصحيح وتعليق:

على أكبر الغفاري ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الخامسة - طهران ١٣٦٣ هـ . ش .

٢٣٧ - الكامل في التاريخ : لابن الأثير ، أبي الحسن ، على بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) تحقيق : عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية - بيروت ١٤١٥ هـ .

٢٣٨ - الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدى ، أبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق : يحيى مختار غزوى ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٣٩ - الكامل في اللغة : للمبرد النحوي ، أبي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢٤٠ - كتاب سليم بن قيس : لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ) تحقيق : محمد باقر الانصاري الزنجاني .

٢٤١ - كتاب صفين : للمنقري ، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ) تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، المؤسسة العربية الحديثه ، الطبعة الثانية - القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٢٤٢ - كتاب الفتوح : لابن اعثم الكوفي ، أبي محمد ، أحمد بن اعثم (ت ٣١٤ هـ) تحقيق : على شيري ، دار الاضواء ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .

٢٤٣ - كتاب العين : للفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) تحقيق : د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

٢٤٤ - كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : لابن تيمية الحراني ، أبي العباس أحمد عبد الحلیم بن (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن محمد

التجدي ، مكتبه ابن تيميه ، الطبعه الثانيه .

٢٤٥ - كشف الغمه في معرفه الأئمه : للأربلي ، علي بن عيسى بن أبي الفتح (ت ٦٩٣ هـ) دار الاضواء - بيروت ١٤٠٥ هـ .

٢٤٦ - كفايه الأثر في النص على الأئمه الاثني عشر : للخزاز القمي ، أبي القاسم علي بن محمد بن علي الرازي (من علماء القرن الرابع) تحقيق : السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري ، نشر بيدار - قم ١٤٠١ هـ .

٢٤٧ - كنز العمال في سنن الاقوال والافعال : للمتقي الهندي ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٢٤٨ - كنز الفوائد الطبعه الحجريه : للكراكي ، أبي الفتح ، محمد بن علي (ت ٤٤٩ هـ) مكتبه المصطفوي ، الطبعه الثانيه - قم ١٣٦٩ ش .

٢٤٩ - لسان العرب : لابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) دار صادر ، الطبعه الأولى - بيروت .

٢٥٠ - لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : دائره المعارف النظاميه - الهند ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات ، الطبعه الثالثه - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٥١ - ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس : للمروزي ، محمد بن مخلد (ت ٣٣١ هـ) تحقيق : عواد الخلف ، مؤسسه الريان ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١٦ هـ .

٢٥٢ - المبسوط : للسرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٨٣ هـ) دار النشر : دار المعرفه - بيروت .

- ٢٥٣ - المجالسه وجواهر العلم : للدينورى ، أبى بكر ، أحمد بن مروان بن محمد القاضى المالكى (ت ٣٣٣ هـ) دار ابن حزم ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٢٥٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيثمى ، نور الدين على بن أبى بكر (ت ٨٠٧ هـ) دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربى - القاهرة ، بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٢٥٥ - المجموع شرح المهذب : للنووى ، محيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الفكر - بيروت .
- ٢٥٦ - محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء : للاصفهانى ، أبى القاسم ، الحسين ابن محمد بن المفضل ، تحقيق: عمر الطباع ، دار القلم - بيروت ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٥٧ - المحاسن : للبرقى ، أبى جعفر ، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ) ، تحقيق : السيد جلال الدين الحسينى ، دار الكتب الإسلاميه - طهران ١٣٧٠ هـ .
- ٢٥٨ - المحلى : لابن حزم الاندلسى ، أبى محمد ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى ، دار الآفاق الجديده - بيروت .
- ٢٥٩ - المحن : لأبن تمام التميمى ، أبى العرب ، محمد بن أحمد بن تميم (ت ٢٥١ هـ) تحقيق : د . عمر سليمان العقيلى ، دار العلوم ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٦٠ - مختصر المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول : لأبى شامه ، عبد الرحمن بن إسماعيل

المقدسى (ت ٦٦٥ هـ) تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلاميه الكويت ١٤٠٣ هـ.

٢٦١ - المدونه الكبرى: لمالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) دار النشر: دار صادر - بيروت .

٢٦٢ - مرآة الجنان وعبره اليقظان: لليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي اليمنى (ت ٧٦٨ هـ) مؤسسه الأعلمي للمطبوعات - بالأوفسييت عن الطبعة الأولى لدائره المعارف النظاميه - حيدر آباد - الدكن ١٣٣٨ هـ .

٢٦٣ - مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: للمجلسي، محمد باقر (ت ١١١١ هـ) دار الكتب الإسلاميه، الطبعة الأولى - تهران ١٤٠٨ هـ .

٢٦٤ - المراجعات: للسيد شرف الدين، عبد الحسين الموسوي (ت ١٣٧٧ هـ) تحقيق: حسين الراضي، الطبعة الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٦٥ - مرقاه المفاتيح شرح مشكاه المصاييح: للقارى، على بن سلطان محمد (ت ١٠١٤ هـ) تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى، بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٢٦٦ - مروج الذهب ومعادن الجوهر: للمسعودي، أبي الحسن، على بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ) وضع فهارسه: يوسف أسعد داغر، دار الهجره، الطبعة الثانيه - قم .

٢٦٧ - مسائل على بن جعفر، لابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، المتوفى في القرن الثاني، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، نشر: المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام الطبعة الأولى - مشهد - ايران ١٤٠٩ هـ .

٢٦٨ - المستدرک على الصحيحين: للحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، أبي

عبدالله (ت ٤٠٥ هـ) تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٦٩ - مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: للنورى الطبرسى، الشيخ حسين (ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة - قم ١٤٠٨ هـ.

٢٧٠ - مسند ابن الجعد: لعلى بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت ٨٤٥ هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسه نادر، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٧١ - مسند أبي عوانه: للاسفرايني، أبي عوانه يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦ هـ) دار المعرفه - بيروت .

٢٧٢ - مسند أبي يعلى: لأبي يعلى الموصلى، أحمد بن على بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٧٣ - مسند أحمد: لأحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسه قرطبه - مصر .

٢٧٤ - مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨ هـ) تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشى، مكتبة الإيمان - المدينة المنوره الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٢٧٥ - مسند الربيع «الجامع الصحيح»: للأزدى، الربيع بن حبيب البصرى (من أعيان المائة الثانيه للهجره) تحقيق: محمد إدريس / عاشور بن يوسف، دار

الحكمه / مكتبه الاستقامه ، الطبعة الأولى - بيروت / سلطنة عمان - ١٤١٥ هـ .

٢٧٦ - مسند البرار : للبراز ، أبي بكر ، أحمد بن عمرو بن عبدالمخالق (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق : د . محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسه علوم القرآن / مكتبه العلوم والحكم ، الطبعة الأولى - بيروت ، المدينه ١٤٠٩ هـ .

٢٧٧ - مسند الحميدى : للحميدى ، أبي بكر ، عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، دار الكتب العلميه / مكتبه المتنبي - بيروت ، القاهره .

٢٧٨ - مسند زيد بن علي : لزيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب ٣ (ت ١٢٢ هـ) منشورات دار الحياه - بيروت .

٢٧٩ - مسند الرويانى : لأبى بكر الرويانى ، محمد بن هارون (ت ٣٠٧ هـ) تحقيق : أيمن على أبو يمانى ، مؤسسه قرطبه ، الطبعة الأولى - القاهره ١٤١٦ هـ .

٢٨٠ - مسند سعد بن أبي وقاص : لأبى عبدالله الدورقى ، أحمد بن إبراهيم بن كثير (ت ٢٤٦ هـ) ، تحقيق : عامر حسن صبرى ، دار البشائر الإسلاميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢٨١ - المسند الشاشى : لأبى سعيد الهيثم بن كليب الشاشى (ت ٣٣٥ هـ) تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبه العلوم والحكم ، الطبعة الأولى - المدينه المنوره ١٤١٠ هـ .

٢٨٢ - مسند الشافعى : للشافعى ، محمد بن إدريس ، أبي عبد الله (ت ٢٠٤ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت .

- ٢٨٣ - مسند الشاميين : للطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق : حمدى بن عبدالمجيد السلفى ، مؤسسه الرساله ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٨٤ - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم : لأبى نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الهرايى (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق : محمد حسن الشافعى ، دار الكتب العلميه ، الطبعه : الأولى - لبنان ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٢٨٥ - مصنف ابن أبى شيبه : للكوفى ، أبى بكر بن أبى شيبه ، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ) تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبه الرشد ، الطبعه الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ .
- ٢٨٦ - المصنف : للصنعاني ، أبى بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، المكتب الإسلامى ، الطبعه الثانيه - بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٢٨٧ - مطالب السؤول :
- ٢٨٨ - المطالب العاليه : للعسقلانى الشافعى ، ابن حجر ، أحمد بن على (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : د. سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشترى ، دار العاصمه / دار الغيث ، الطبعه الأولى - السعوديه ١٤١٩ هـ .
- ٢٨٩ - المعارف : لابن قتيبه الدينورى ، أبى محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ تحقيق) د . ثروت عكاشه ، دار المعارف - القاهره .
- ٢٩٠ - معانى الأخبار : للصدوق ، محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : على أكبر الغفارى ، مؤسسه النشر الإسلامى - قم ١٣٧٩ هـ .
- ٢٩١ - معجم الأدباء « إرشاد الأريب إلى معرفه الأديب » : للحموى ، ياقوت بن

عبدالله الرومى (ت ٦٢٦ هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٢٩٢ - المعجم الأوسط : للطبرانى ، أبى القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسينى ، دار الحرمين - القاهره ١٤١٥ هـ .

٢٩٣ - معجم البلدان : للحموى ، أبى عبدالله ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) دار الفكر - بيروت .

٢٩٤ - المعجم الصغير : للطبرانى ، أبى القاسم ، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمير ، المكتب الإسلامى ، دار عمار ، الطبعه الأولى - بيروت ، عمان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٩٥ - المعجم الكبير : للطبرانى ، أبى القاسم ، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق : حمدى بن المجيد السلفى ، مكتبه الزهراء ، الطبعه الثانيه - الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٩٦ - معجم مقاييس اللغة : لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، الطبعه الثانيه - لبنان ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٢٩٧ - المعرفه والتاريخ : للفسوى ، أبى يوسف ، يعقوب بن سفيان (ت ٢٨٠ هـ) تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م . وطبعه اخرى : مطبعه الارشاد - بغداد ١٣٩٦ هـ أيضا

٢٩٨ - معرفه السنن والآثار عن الإمام الشافعى : للبيهقى ، أبى بكر أحمد بن الحسين

بن علي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميه - لبنان .

٢٩٩ - معرفه علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، أبي عبدالله محمد بن عبدالله (٤٠٥ هـ) تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلميه، الطبعه الثانيه - بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣٠٠ - المغرب في حلى المغرب: لابن سعيد المغربي، علي بن موسى بن محمد (ت ٦٨٥ هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعه الثالثه - القاهره ١٩٥٥ م .

٣٠١ - المغنى في الضعفاء: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: الدكتور نور الدين عتر .

٣٠٢ - المغنى في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للمقدسي الحنبلي، ابن قدامه، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) دار الفكر، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٥ هـ .

٣٠٣ - مغنى المحتاج إلى معرفه ألفاظ المنهاج: للشربيني، محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ) دار الفكر - بيروت .

٣٠٤ - مقاتل الطالبين: لإبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق وإشراف: كاظم المظفر، منشورات المكتبه الحيدريه، الطبعه الثانيه - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

٣٠٥ - مقدمه ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) دار القلم، الطبعه الخامسه - بيروت ١٩٨٤ م .

٣٠٦ - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لابن مفلح، إبراهيم بن محمد

- بن عبدالله (ت ٨٨٤ هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى - السعوديه ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣٠٧ - الملل والنحل : للشهرستاني ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت ٥٤٨ هـ) تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفه - بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٣٠٨ - من لا يحضره الفقيه : للصدوق ، أبي جعفر ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : علي أكبر الغفاري ، مؤسسه النشر الإسلامى ، الطبعة الثانيه - قم .
- ٣٠٩ - مناقب ابن شهر آشوب = مناقب آل أبي طالب : لابن شهر آشوب ، مشير الدين أبي عبدالله بن علي (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق : لجنة من اساتذه النجف الأشرف ، المكتبه الحيدريه - النجف ١٢٧٦ هـ .
- ٣١٠ - مناقب أبي حنيفة : للخوارزمي ، حيدر آباد - الهند .
- ٣١١ - مناقب أحمد : لابن الجوزى ،
- ٣١٢ - المنتظم : لابن الجوزى ، ابى الفرج ، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) دار صادر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٥٨ هـ .
- ٣١٣ - منهاج السنه النبويه : لابن تيميه الحراني ، تقى الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق : د . محمد رشاد سالم ، مؤسسه قرطبه ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٣١٤ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : للهيثمي ، أبي الحسن ، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزه ، دار الكتب العلميه - بيروت .
- ٣١٥ - الموافقات فى أصول الشريعه : للشاطبي ، ابراهيم بن موسى المالكي (ت ٧٩٠

هـ) دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .

٣١٦ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : للحطاب الرعيني ، محمد بن عبدالرحمن المغربي (ت ٩٥٤ هـ) دار الفكر ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٨ هـ .

٣١٧ - موسوعه فقه إبراهيم النخعي : للقلعه جى ، محمد رواس ، دار النفائس - بيروت ١٤٠٦ هـ .

٣١٨ - موطأ الإمام مالك : لمالك بن أنس الأصبحي ، أبي عبدالله (ت ١٧٩ هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي - مصر .

٣١٩ - موقف الخلفاء العباسيين من أئمة المذاهب الأربعة : لعبد الحسين علي بن أحمد ، دار قطرى بن الفجأه ، الطبعة الأولى - الدوحه ١٤٠٥ هـ .

٣٢٠ - مناهج الاجتهاد فى الإسلام : للدكتور محمد سلام مذكور .

٣٢١ - المنتخب من مسند عبد بن حميد : عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسى (ت ٢٤٩ هـ) تحقيق : صبيحى البدرى السامرائى / محمود محمد خليل الصعيدى ، مكتبه السنه ، الطبعة الأولى - القاهره ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٢٢ - منهج نقد المتن : للأدلبى ، صلاح الدين أحمد ، دار الآفاق الجديده ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٣ هـ .

٣٢٣ - ميدان الاجتهاد :

٣٢٤ - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال : للذهبى ، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : على محمد معوض / و عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٥ م .

٣٢٥ - النجوم الزاهره فى ملوك مصر والقاهره : لابن تغرى بردى ، أبى المحاسن ،

يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر .

٣٢٦ - النزاع والتخاصم : للمقريزي ، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥ هـ) مكتبة الأهرام - مصر .

٣٢٧ - زهه الألباب في الألقاب : لابن حجر ، احمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق : عبد العزيز محمد السديري ، مكتبة الرشد ، الطبعة : الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٣٢٨ - زهه الناظر وتببه خاطر : للحلواني ، الحسين بن محمد بن محمد بن الحسن (من أعلام القرن الخامس) تحقيق ونشر : مؤسسه الإمام المهدي (عج) الطبعة الأولى - قم .

٣٢٩ - نشوار المحاضره : للتوخي ، المحسن بن علي (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق : عيود الشالحي، الطبعة الاولى ١٣٩١ هـ .

٣٣٠ - النصائح الكافية لمن يتولى معاويه : لابن عقيل ، محمد بن عقيل بن عبد الله ابن عمر بن يحيى العلوي (ت ١٣٥٠ هـ) دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى - قم ١٤١٢ هـ .

٣٣١ - نقد الحديث : للدكتور حسين الحاج حسين ، مؤسسه الوفاء - بيروت .

٣٣٢ - نقد الرجال : للتفرشي ، السيد مصطفى بن الحسين الحسيني (من اعلام القرن الحادي عشر) تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الأولى - قم ١٤١٨ هـ .

٣٣٣ - النهايه في غريب الحديث والأثر : لابن الاثير ، أبي السعادات ، المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق : طاهر أحمد الزاوي / محمود محمد الطناحي ،

المكتبة العلميه - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٣٤ - نهج البلاغه : ما جمعه الشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ، تحقيق : الشيخ محمد عبده ، دار الذخائر - إيران ١٤١٢ هـ .

٣٣٥ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخيار : للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ) دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م .

٣٣٦ - الوافي بالوفيات : للصفدى ، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق : أحمد الأرنؤوط / تركى مصطفى ، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٣٣٧ - واقع التقية عند المذاهب والفرق الإسلاميه : للسيد ثامر العميدى ، مركز العددير ١٤١٦ هـ .

٣٣٨ - وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعه : للحر العاملى ، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الثانيه - قم ١٤١٤ هـ .

٣٣٩ - الوسائل فى مسامره الأوائل : للسيوطى ، عبدالرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) دار الكتب العلميه - بيروت .

٣٤٠ - الوضوء فى الكتاب والسنة : للعسكرى ، نجم الدين ، مطبوعات النجاح - القاهره .

٣٤١ - وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان : لابن خلكان ، أبى العباس ، أحمد بن محمد بن أبى بكر (ت ٦٨١ هـ) تحقيق : احسان عباس ، دار الثقافه - لبنان .

٣٤٢ - ينابيع الموده لذوى القربى : للقندوزى ، الشيخ سليمان بن إبراهيم الحنفى

(ت ١٢٩٤ هـ) تحقيق : سيد علي جمال أشرف الحسيني ، دار أسوه للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

الفهرس

مقدمه المؤلف ٧

المُدخل

تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء / ٣١

الباب الأول

الوضوء في عهد النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء / ٣٣

توطئه : ٣٥

الوضوء في العهد النبوي ٣٩

عهد أبي بكر (١١ - ١٣ هـ) ٤٥

عهد عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ) ٤٧

عهد عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥ هـ) ٥١

نصان أساسيان ٥١

قراءه فى النصين ٥٢

حدوث الخلاف فى الموضوع ٥٥

من هو البادئ بالخلاف ؟ ٦٦

بعض أساليب عثمان فى الإعلان عن الموضوع الجديد : ٨٥

ما هو السر ؟ ٩٨

لم الأحداث فى الموضوع ؟ ١٠٣

مواقف الصحابه من سياسه عثمان وإحداثاته : ١١٧

عثمان ومبررات تغيير سياسته فى الست الأخر ١٣٠

تأكيد عثمان على وضوئه ١٣٥

النتيجه ١٤٣

من هم «الناس» فى الموضوع وما هى منزلتهم ؟ ١٥٦

«الناس» فى الأحداث الأخرى !!؟ ١٥٧

روايات موضوعه : ١٧٤

تلخيص مما سبق : ١٧٩

عهد على بن أبى طالب (٣٥ - ٤٠ هـ) ١٨١

مع المصطلحين : ٢١١

الباب الثانى

الوضوء فى العهدين / ٢٢١

العهد الأموى (٤٠ - ١٣٢ هـ) ٢٢٥

تمهيد ٢٢٥

الأمويون وتبنيهم رأى عثمان ٢٢٦

خطوات أمويه ٢٣٤

حال «الناس» فى العهد الأموى ٢٤٤

نصوص لخلاف الناس مع الدوله فى الوضوء : ٢٤٨

رأى وتنظير ٢٥٧

أعلام المسلكين فى العهد الأموى ٢٩٢

أسماء بعض الصحابه الذين قالوا بالمسح ٢٩٩

عباد بن تميم بن عاصم المازنى () ٢٩٩

أوس بن أبى أوس الثقفى ٣٠١

رفاعه بن رافع ٣٠٢

وضوء بعض التابعين وأهل البيت ٣٠٥

عروه بن الزبير والوضوء : ٣٠٥

الحسن البصرى والوضوء : ٣٠٧

إبراهيم النخعى والوضوء : ٣١٣

الشعبى ٣١٦

عكرمه ٣٢٠

محمد بن علي الباقر ٣٢٢

تلخيص ٣٢٦

وضوء الزيديه ٣٣١

وحده المرويات عند العلويين ٣٣١

ميزرات الخلاف ٣٤٧

موقف علي بن الحسين في الوضوء : ٣٥٥

بين وضوء زيد ووضوء الزيديه ٣٧١

تلخيص ما سبق ٣٧٣

المعهد العباسي الأول (١٣٢ هـ - ٢٣٢ هـ) ٣٧٧

الفقه ودور الحكام فيه ٣٧٧

بعض خيوط السياسة العباسيه ٣٨٣

مطارحه بين الصادق وأبي حنيفه ٣٩٠

التزام الحكام الفقه المغاير للعلويين ٣٩٥

المنصور والوضوء ٤١٩

المهدى العباسي والوضوء ٤٢٦

الرشيد والوضوء ٤٢٩

العباسيون وتأصيل المذاهب الأربعة ٤٣١

الوضوء الثلاثى الغسلى فى العصر العباسى ٤٤٧

الوضوء التنائى المسحى فى العصر العباسى ٤٤٣

خلافيات الوضوء فى العهد الأموى ٤٧١

خلافيات الوضوء فى العهد العباسى ٤٧٤

الملاحق ٥١٣

ملحق (١) ٥١٥

ملحق (٢) ٥٢١

فهرس المصادر ٥٣٥

الفهرس ٥٧٩

المجموعه الكامله لمؤلفات السيد علي الشهرستاني «٩»
مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله
«١- مرويات عثمان بن عفان»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وضوء النبي صلى الله عليه وآله) مفردة هامة ضمن المنهج الذى يجب دراسته من خلال التشريع وملايسات الأحكام عند المسلمين ، وقد تناولنا بحثه من جوانب أربعة ، لكثرة المفارقات فيه ، ولكونه النموذج التطبيقي الأول من أطروحتنا فى دراسه الفقه الاسلامى ، ومن أوائل أبواب الفقه :

١ - الجانب التاريخى :

فقد درسنا فيه تاريخ اختلاف المسلمين فى الوضوء من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إلى آخر العهد العباسى الأول ، محددين زمن الاختلاف ، مشيرين إلى خلفيات المسأله وما رافقه من مستجدات - فى العصور المتأخره - من قبل الخلفاء .

فكان ذاك بمثابة المدخل للدراسه ، وقد طبع عده مّزات مختصراً وكاملاً وترجم إلى عدّه لغات .

٢ - الجانب الروائى :

وقد تناولنا فيه اختلاف نقول بعض الصحابه مع نقل أهل البيت وبعض آخر من صحابه رسول الله فى صفه وضوءه صلى الله عليه وآله وفق المعايير الرجاليه والدرائيه عند الفريقين ، موضحين بعض أصول الاختلاف والأسباب التى أتت فى تصحيح هذا الأثر أو ذاك ، غير مدعين للمنقول عن الصحابى أو أهل البيت إلّا إذا وافق سيرته العامه ومبانيه الفقيهه وأقواله الأخرى ، وهذا ما اصطلحنا عليه ب- (نسبه الخبر إليه) وهو بحث جديد جرى وجدير بأن يعمل به فى الفروع الخلافيه لأنه يوضح خلفيه المسأله وجدور الاختلاف عند المسلمين .

٣ - الجانب القرآنى واللغوى :

وقد ذكرنا فيه جميع الوجوه التى أتى بها الآخرون فى قراءه الجر مع جوابنا لها ، كما ذكرنا مدعاتهم فى قراءه الآيه وايراد كل ما قيل أو يمكن أن يقال لإثبات الغسل فى الوضوء والجواب عنها ، وأخيراً أشرنا إلى كيفيه استدلالهم بقراءه الرفع الشاذه لإثبات الغسل وجوابنا عنها أيضاً ، وفى الفصل الأخير من البحث القرآنى أوردنا كل ما قالوه حول قانون (الجر بالجوار) واستدلالهم به على إثبات الغسل وأنّ {وَأَرْجُلَكُمْ} مجرور بالجر الجوارى وبالمجاوره ومفادها الغسل ، وجوابنا لها .

كما كان يعجبنا حين البدء بالدراسه الإشاره إلى سبب جمع عثمان للمصحف ، وهل أن جمعه أثر فى الخلاف الفقهى بين المسلمين أم لا؟ وكذلك الإشاره إلى الأدله التعصيديه التى استفيد منها لاحقاً لترسيخ وضوء عثمان بن عفان ، كقوله صلى الله عليه وآله : (ويلُّ للأعقاب من النار) أو (للعراقيب) أو قوله صلى الله عليه وآله : (أسبغوا

الوضوء) أو (أتموا الوضوء) وغيرها من البحوث المرتبطة بالقرآن ولغة العرب ، لكن سعة البحث لم يسعفنا لتحقيق جميع أمانينا فافتصرنا على دراسته مسأله (جمع القرآن) في كتاب مستقل تاركين غيره لوقت آخر .

٤ - الجانب التأسيسي - الفقهى والأصولي :

وهو دراسته أمهات مسائل الوضوء وأحكام - بعيداً عن بيان كيفية وضوء النبي - من وجهه نظر فقهاء المذاهب الإسلاميه ومناهجهم الأصوليه ، وما استدلوا به في أسباب وموجبات ونواقض الوضوء ، مشيرين فيه إلى أدلتهم الفقهيه والأصوليه ، متخذين جانب الحياد حين نقل الأقوال ، داعمين ما نختاره بالأدله والشواهد وبحثنا هذا إن تم فهو أشمل وأوسع مما قدمه فقهاؤنا الأقدمون في كتبهم الاستنباطيه الخلافيه ، وهو ما نأمل أن نوفق إليه إن شاء الله تعالى .

والآن وبعد الفراغ من طبع الجانب التاريخي نلتقى مع القراء الكرام لكي نواصل البحث عن جانب آخر منه وهو الجانب الروائي في الوضوء وهو يقع في تمهيد وقسمين .

أما التمهيد ، فسيأتي بعد قليل ، أما القسمان الآخرا فهما :

القسم الأول : مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي سنداً ودلاله ونسبه

القسم الثاني : مناقشه ما روى عن أهل البيت في صفه وضوء النبي سنداً ودلاله ونسبه

قبل الخوض في دراسه الجانب الروائى لمسأله الوضوء ، ومناقشه الروايات الحاكيه لصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله عند المسلمين ، لابد لنا من إعطاء صوره عن المجتمع الإسلامى أبان ظهوره ، والخلفيات التى هيأت الظروف للاختلاف فى الأحكام الشرعيه ، ومنها الوضوء النبوى ، فنقول :

نحن قد وضّحنا سابقاً^(١) بعض العلل والأسباب والملابسات التى أدت إلى انقسام المسلمين إلى نهجين فكريين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، لكلّ منهما نهجه ومبناه .

فالبعض من الصحابه كان يدعو إلى لزوم استقاء الأحكام من القرآن والسنة المطهره ولا يرتضى الرأى والاجتهاد قباله ، والبعض الآخر كان يذهب إلى شرعيه قول الرجال ، وصحّه قولهم قبال النص ، لأنهم قد عرفوا ملاكات الأحكام وروح التشريع!

وقد انتهجت الطائفة الأولى منهاج الطاعة والامتثال لمطلق الأحكام الصادره عن الله ورسوله ، وهؤلاء كانوا لا يسمحون لأنفسهم - ولا لغيرهم - العمل فى الأحكام الشرعيه بآراء شخصيه واجتهادات غير مأخوذه من النص قرآناً كان أو سنه .

أما الطائفة الثانيه - فهى طائفه المجتهدين قبال النص - الذين كانوا يفتنون

١- فى كتابنا (منع تدوين الحديث، أسبابه ونتائجه).

بالرأى فى محضره صلى الله عليه و آله ، وبتتغون المصلحه مع وجود النص ، وهؤلاء وإن كانوا معتقدين برسالة الرسول لكنهم لم يعطوه تلك القدسيه والمكانه التي منحها الله إياه ، فكانوا - فى كثير من الأحيان - يتعاملون معه كأنه بشر غير كامل يخطئ ويصيب ، ويسب ويلعن ثم يطلب المغفره للملعونين(١) .

وهذا الانقسام الفكرى بين الصحابه كان من جملة الأسباب التي أدت لاختلاف المسلمين فى الأحكام الشرعيه بعد رسول الله صلى الله عليه و آله ، وقد كان هذا الانقسام منظويا على علل أخرى سنتعرض لها فى مطاوى البحث إن شاء الله تعالى .

بلى ، إن دعاه الاجتهاد استدلو على شرعيه هذا الاختلاف بقوله صلى الله عليه و آله : (اختلاف أمتى رحمه) (٢) ، لكن أحقا أن (اختلاف أمتى رحمه) بالمعنى الذى أريد أن يفسر به؟ أم أن له معنى آخر؟ ولو صح ذلك فكيف نفسر قوله صلى الله عليه و آله : (لا تختلفوا فتهلكوا)(٣) ، وقوله : (ستفترق أمتى إلى نيف وسبعين فرقه ، فرقه ناجيه والباقي فى النار)؟(٤)

ولماذا يكون الاختلاف بين المسلمين إلى هذا الحد ، وكتابتهم واحد ، ونيبهم واحد؟

فترى هذا يسدل يديه فى الصلاه والآخر يقبضهما ، والثانى يفزج بين رجله فى الصلاه والآخر يجمع بينهما ، وثالث يغسل رجله فى الوضوء والآخر

١- صحيح مسلم ٤: ٢٠٠٨ / ٩٠ ، مسند أحمد ٢: ٣١٦ / ١١٨٤ ، ٤٤٩ / ٩٨٠١ ، ٣: ٤٠٠ / ١٥٣٢٩ .

٢- كنز العمال ١٠: ٥٩ / ٢٨٦٨٦ ، قال المناوى فى الفيض : لم أفق له على سند صحيح ، وقال الحافظ العراقى سنده ضعيف .

٣- انظر صحيح البخارى ٢: ٨٤٩ / ٢٢٧٩ ، كتاب الخصومات ٤٩ .

٤- انظر الأحاديث المختاره ٧: ٩٠ ، مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٥٦ / ١٨٦٧٥ .

يمسحهما ، ورايع يجهر بالبسملة والآخر يخفيها ، وهذا يقول بالتأمين وذاك لا يقول به ، والعجيب أنهم جميعا ينسبون أقوالهم وأفعالهم - على ما فيها من تضارب الظاهر - إلى رسول الله صلى الله عليه وآله !
أفيكون رسول الله صلى الله عليه وآله قد قالها جميعاً ، وفعلها جميعاً ، وصح عنه النقلان - أو النقل كلاً - كما يقولون؟!

أم أن فعله كان واحداً في كل هذه الحالات؟!

وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين جاء الاختلاف الذي يعسر دفعه وإنكاره في بعض الأحيان؟!

أترانا مكلفين في شريعته الله أن نقف على الرأي الواحد ، أم أننا قد أمرنا بالاختلاف؟

بل يتم يمكن تفسير ظاهره اختلاف النقل عن الصحابي الواحد(1)؟! ولم ظهرت رؤيتان في الشريعة ، إحداهما تدعو إلى التعددية ، والأخرى تنادي بالوحدوية؟!

فلو كانت التعددية هي مطلوب الشارع ، فلم حصر النبي صلى الله عليه وآله الفرقه الناجيه من أمته بواحد من الثلاث والسبعين وقال في الباقي أنها في النار؟! ألم يلزمه صلى الله عليه وآله على التفسير السابق القول : الجميع ناجيه وواحد في النار؟! -

بل لا يبقى مجال لافتراض حتى فرقه واحده في النار -!!!

وإذا كانت الوحدويه هي مطلوب الشارع ، فلم تصح التعددية وتلتزم؟! وهل يصح ما قيل في اختلاف الأمة باعتباره رحمه؟ وما معنى تأكيده سبحانه على وحده الكلمه إذن؟

١- هذا ما سنوضحه هنا وفي مقدمه المجلد الثالث من هذه الدرسة إن شاء الله تعالى أيضاً .

ولو كانت الفرقة هي المطلوب الشارع ، فماذا يعنى قوله تعالى : {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (١) ، وكذا قوله : {أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} (٢) .

إن القول بالتعددية أو الإيمان بالوحدانية يرجع - في نظرنا - إلى ما عزوناه من أسباب في انقسام المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأهمها انقسامهم إلى نهجين رئيسيين :

١- نهج التبعيد المحض = الوحدانية في النص .

٢- نهج الاجتهاد والرأى = التعددية في الرأى .

وقد فضّلنا الحديث عن هذين النهجين في دراستنا لأسباب (منع تدوين الحديث) و(تاريخ الحديث النبوى) موضحين فيه جذور الرأى والاجتهاد عند العرب قبل الإسلام ، وتصوّراتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكيفيه تعاملهم معه كأنه شخص عادى يخطئ ويصيب ، ويقول فى الغضب ما لا يقوله فى الرضا ، بل وحسب فهم بعضهم ، ما هو إلا سلطان جاهد فانتصر ، وإن تعاليمه ما هى إلا مقررات أصدرها من عند نفسه ولم ينزل الله سبحانه فيها شيئاً .

أجل أن الإسلام - ولكى يوحد الأمة - جاء بشهادته (أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله) ، إذ أن الشهادة الأولى كانت تعنى جمع العرب - ومن ثم العالم - على اعتقاد واحد ، بوحدانية المعبود وترك الآلهة والأصنام الموجودة عندهم ، والشهادة الثانية تعنى إنهاء حالة التعددية القيادية والمناحرات القبلية ، والاجتماع

١- النساء: ٨٢ .

٢- الأنعام: ١٥٣ .

على قائد واحد ، وهو رسول الإنسانية ، أى إنَّ الإسلام أراد توحيدهم بالله سبحانه وتعالى اعتقاديا ، وبمحمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله ، قائدا روحيا وسياسيا واجتماعيا ، لأنَّ وحده الفكر والقيادة من الأمور التى تقوى الأمة وترفع شأنها ، بخلاف التعدديه المؤديه إلى الفرقة والاختلاف .

وإليك الآن بعض الشىء عن التعبد والمتعبدين والاجتهاد والمجتهدين ، ودور كل واحد منهما فى الوضوء النبوى على سبيل الإجمال .

التعبد والمتعبدون

قلنا لك بأنَّ القرآن المجيد والسنة النبويه لم يشترعا التعدديه ، بل جاء ليحطما الاعتقاد الجاهلى - المبتنى على حب الذات والطمع فى الرئاسة - إذ أكد سبحانه فى القرآن المجيد مرارا وبشئى الألفاظ على وجوب اتباع النبى صلى الله عليه وآله الأسمى ، بمثل قوله :

{مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} (١)، وقوله : {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَحْتِمْ اللَّهَ وَرَبَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} (٢)، وقوله : {إِنَّمَا آتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ..} (٣)، وقوله : {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (٤) ، وقوله : {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ

١- النساء: ٨٠ .

٢- النور: ٥٢ .

٣- محمّد: ٣٣ .

٤- النور: ٥١ .

يَكُونُ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿١١﴾ . . إلى غيرها من الآيات الكريمة الأمره باتباع النبي صلى الله عليه وآله وطاعته ، مقرونه في أكثرها بطاعه الله سبحانه وتعالى ، مما يعنى أن أمر النبي صلى الله عليه وآله هو أمر الله سبحانه وتعالى .

ناهيك عن الآيات المصرحة بعظمه النبي صلى الله عليه وآله وأنه لا يتكلم إلا عن الله ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يُطِيقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنَّهُ هُوَ إِلَهًا وَخَشِيَ يُوحَىٰ﴾ (٢٢) ، والآيات الكثيره المادحه للمتعتدين بما يقول الرسول تعبدًا محضًا ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (٢٣) .

وجاءت السنه النبويه الكريمة بالأوامر المتكرره ، بوجود أتباع أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وآله على وجه التعبد والالتزام المطلق أيضا ، ففي حديث الأريكه قول رسول الله صلى الله عليه وآله ، يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول :

«بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرماناه» ، ألا وإن ما حزم رسول الله صلى الله عليه وآله مثل ما حزم الله (٢٤) ، إلى غير ذلك .

هذا ، مضافا إلى الأحاديث النبويه الشريفه المادحه للمتعتدين بأقوال وأفعال

١- الأحزاب: ٣٦ .

٢- النجم ٣ و ٤ .

٣- التور: ٦٢ .

٤- مسند أحمد ٤: ١٣٢: سنن ابن ماجه ١: ١٢ / ٦: سنن أبي داود ٤: ٢٠٠ / ٢٦٠٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٣٣١ ، الاحكام لابن حزم ٢: ١٦١ ، الكفايه للخطيب: ٩ ، المستدرک ١: ١٠٨ ، الفقيه والمتفقه ١: ٨٨ .

وتقارير الرسول صلى الله عليه وآله ، كقوله صلى الله عليه وآله : يا معشر قريش لتنتهنن أو لبيعنن عليكم من يضرب رقابكم بالسيف على الدين ، قد امتحن الله قلبه للإيمان ، قالوا : من هو يا رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

وقال أبو بكر : من هو يا رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

وقال عمر : من هو يا رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

قال صلى الله عليه وآله : هو خاصف النعل ، وكان قد أعطى علياً نعله يخصفها(١) .

وكقوله صلى الله عليه وآله في عمار بن ياسر : إن عماراً ملئاً إيماناً إلى مشاشه ، وقوله فيه أيضاً ، من عادى عماراً عاداه الله ومن أبغض عماراً أبغضه الله (٢) ، وقوله في حنظله حين خرج في أحد مئياً نداء رسول الله صلى الله عليه وآله للحرب ، وكان قد أعرس بزوجه ، فخرج جنباً واستشهد في أحد ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : إن صاحبكم تغسله الملائكة ، فاسألوا صاحبه ، فقالت : خرج وهو جنب لما سمع الهيعة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : لذلك تغسله الملائكة(٣) .

الاجتهاد والمجتهدون

كان مسار التعرّف هو المسار الصحيح الذي أراده الله لعباده المؤمنين ، أن يؤمنوا بالله ورسوله ، ويتبعوا خطوات الرسول وأوامره ، وينتھوا عن زواجره ونواهيہ ، وأن يتقادوا له انقياد طاعه وامتثال دون إعمال للآراء الشخصية أو تأثر بالآراء الموروثة ، لكن الواقع المحسوس أن ذاك ظلّ ينبئ عن وجود صحابه كانوا يسمحون لأنفسهم بتخطئه الرسول والوقوف أمام أقواله وأفعاله ، ولم يكن ذلك

١- كنز العمال ١٣: ٥٠ / ٣٦٣٧٣ ، ٧٥ / ٣٦٥١٨ ، ٣٦٥١٩ .

٢- الإصابه ٢: ٥١٢ .

٣- الإصابه ١: ٣٦١ .

بدعا في الديانات ، لأنَّ القرآن الكريم والسنة المباركه أخبرانا أنَّ ذلك سنه التاريخ في الديانات السالفه ، فقد آمن الناس بأبيائهم ، وكان منهم الخصيصون والمقربون والحواريون ، كما كان هناك المكذوبون بهم ، وكانت هناك طائفه أخرى من الذين آمنوا بالأنبياء لكنهم اختلفوا ولم يفهموا ما يأتيهم به أنبياؤهم على وجهه الصحيح أو فهموه لكن . .

وكيفما كان ، فإنَّ القرآن المجيد كشف لنا بلا ريب عن وجود صحابه أسلموا وآمنوا بالله والرسول ، لكنهم ظلوا على قسط وافر من عدم التبعّد ، وعدم إدراكهم لقداسه الرسول صلى الله عليه وآله ومدى دائره وجوب إطاعته ، إذ كانوا يعاملونه في بعض الأحيان كأدون الناس شأنًا ، وكانوا يعارضونه ويعترضون عليه ، ويرفعون أصواتهم فوق صوته ، وو . .

وقد وضح القرآن وعالج الكثير من تلك الحالات غير المستوله ، فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ (١٧) ، وفي هذه الآيه تصريح بأنَّ المخاطبين مؤمنون ينطقون الشهادتين ، وأنهم لم يأتوا بالزنا أو القتل أو غيرهما ، بل رفعوا أصواتهم على صوت النبي صلى الله عليه وآله وكانوا ينادونه بما يكشف عن أنهم كانوا لا يلتزمون بما يقتضيه شأن النبوه ، ولا يعتبرون النبي صلى الله عليه وآله إلَّا شخصا عاديا مثلهم ، فلا حاجه إذن ولا ضروره للتعبّد بما يقوله النبي صلى الله عليه وآله كنبى ، وهذا هو الذى أوجب التهديد لهم بالإحباط لأعمالهم .

ومثل ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمَّا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ

أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ { (١) } ، وقوله : { إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ { (٢) } } ، وقوله : { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعَادُونَ لِلَّهِ لَمَّا نُهُوا عَنْهُ ، وَيَتَنَاجَوْنَ بِاللِّئَامِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ { (٣) } } .

بل نقل الطبرسي في قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بِيَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } أَنَّ ابْنَ جَنِّي صَرَّحَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ ، لَا تَفْعَلُوا مَا تُؤْثِرُونَهُ وَتَتْرَكُوا مَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ ، أَيْ لَا تَقْدُمُوا أَمْرًا عَلَى مَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ بِهِ { (٤) } .

هذا ، إلى غيرها من الآيات الكريمة التي لُوِّحَتْ أَوْ صَرَّحَتْ بِمَا لَا يَقْبَلُ الشُّكَّ بِوُجُودِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ فِي صَدْرِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَإِذَا لَوْحِظَتْ تِلْكَ الْآيَاتُ وَأَسْبَابُ النُّزُولِ عَلِمَ أَنَّ تِلْكَ الْفِتْنَةَ غَيْرُ قَلِيلَةٍ وَذَلِكَ الْإِتِّجَاهُ كَانَ كَبِيرًا كَثْمًا وَكَيْفًا ، بِحَيْثُ شَغَلَ حِيزًا كَبِيرًا مِنْ تَفْكِيرِ الْمُسْلِمِينَ .

ولم تقتصر الدلالات على القرآن الكريم فقط ، بل صرحت السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الْمُبَارَكَةُ قَوْلًا وَعَمَلًا بِوُجُودِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ وَانْتِقَادِهِ وَفَرْدَتِهِ - أَيْمًا انْتِقَادًا وَتَفْنِيدًا - لِأَنَّ تِلْكَ الْفِتْنَةَ لَمْ تَحْدُدْ عَمَلَهَا وَاجْتِهَادَهَا فِي كَلَامِ النَّبِيِّ وَإِنَّمَا رَاحَتْ تَتَعَدَاهُ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

فلذلك قال النبي صلى الله عليه و آله لبعض أصحابه ، ما لكم تضربون كتاب الله بعضه

١- التوبة: ٣٨ .

٢- الأحزاب: ٥٧ .

٣- المجادلة: ٨ .

٤- مجمع البيان ٥: ١٢٩ .

ببعض!؟ بهذا هلك من كان قبلكم (١). وفي نص آخر أنه صلى الله عليه وآله قال: أبتلع بكتاب الله وأنا بين أظهركم (٢)؟! وفي نص ثالث قوله صلى الله عليه وآله: أبهذا أمرتم، أبهذا عنيتم، إنما هلك الذين من قبلكم بأشباه هذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، أمركم الله بأمر فأتبعوه، ونهاكم عن شيء فانتهوا، أو لهذا خلقتهم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضا ببعض، أنظروا ما أمرتم به فاتبعوه، وما نهيتم عنه فانتهوا (٣).

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد حذر أصحابه من هذا التهافت المقيت في تعاملهم مع النصوص القرآنية والنبوية، إذا الإيمان بالله ورسوله يقتضى التسليم والانقياد لما يقوله الله وأمر به الرسول صلى الله عليه وآله، فعدم التسليم بقدسيه النبي صلى الله عليه وآله وأقواله وأفعاله يتقاطع مع الإيمان المطلق بالله والرسول.

لقد حذر الله من عواقب هذا النوع من التفكير، وأنبأ أنه سينجز إلى (الفتنة)، فعن الزبير بن العوام - في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ . . إلى قوله - ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (٤) - قال: لقد قرأت هذه الآية زمانا وما أرانا من أهلها، فإذا نحن المعتين بها (٥).

وقال السدى: نزلت في أهل بدر خاصة، فأصابتهم يوم الجمل (٦).

مؤكدين بأن هؤلاء هم الذين منعوا من كتابه حديث رسول الله، وأحرقوا المصاحف، وقالوا: بعدم استخلاف النبي أحداً من بعده وترك الأمر للمسلمين،

١- كنز العمال ١: ١١٠ / ٩٧٧.

٢- سنن النسائي (المجتبى) ٦: ١٤٢ / ٣٤٠١.

٣- كنز العمال ١: ١٩٧ / ١٦٦١، وسنن ابن ماجه.

٤- الأنفال: ٢٤ - ٢٥.

٥- تفسير ابن كثير ٢: ٣٠٠.

٦- تفسير ابن كثير ٢: ٣٠٠.

وأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ نَبِيٌّ مَرْسَلٌ حَتَّى أَخْبَرَهُ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ وَ ...

وبما أَنَّ ولاده مثل هذا الفكر في مجتمع حديث عهد بالإسلام أمر يوافق سيره التاريخ وإخبارات القرآن عن سنن الأمم الماضية ، راح الشارع المقدس يوازن بين الفتنين ، ويبين الفرقة الحقّة ، والمسار الصحيح ، وأنّ التعرّيد المحض هو سبيل النجاة ، وهو مراد الله سبحانه وتعالى لا الاجتهاد وتفسير الأمور وفق الأذواق والعقائد الموروثة ، فقال تعالى : { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ } (١١) ، فقد قرّر القرآن في هذه الآية الكريمة أَنَّ استئذان النبي صلى الله عليه وآله يساوق الإيمان بالله ، وذلك لما لهؤلاء المستأذنين من عقيدته راسخه وفهم صحيح لوجوب إطاعه النبي صلى الله عليه وآله والالتزام بما يقوله ويفعله ، بخلاف الآخرين الذين لا يرون هذه الرؤيه ويذهبون إلى خلافها ، أو أنّهم يفسرونها طبق آرائهم واجتهاداتهم .

ومثل ذلك قوله تعالى : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا } (٢) ، وغيرها من الآيات المباركة التي تتحدث بهذا الصدد .

المجتهدون في زمان النبي صلى الله عليه وآله

وقد كان للذين يعملون بالرأى في زمن النبي صلى الله عليه وآله أثر كبير ، بحيث سَوَّغُوا لأنفسهم العمل بأعمال نهى عنها النبي صلى الله عليه وآله أو لم يأمر بها ، وتعدّوا حدودهم

١- النور: ٦٢ .

٢- الأحزاب: ٣٦ .

فراحوا يعترضون على النبي صلى الله عليه وآله اعتراض نذقرين ، ويجتهدون أمام النص الصريح!

فمن ذلك ما فعله خالد بن الوليد من الوقيعه بينى جذيمه فى السنه الثامنه للهجره ، حيث بعته رسول الله صلى الله عليه وآله داعيا للإسلام ولم بيعته مقاتلا ، فأمر خالد بنى جذيمه بوضع السلاح ، فلما وضعوه غدر بهم وعرضهم على السيف لئلا كان بينه وبينهم فى الجاهليه ، فلما انتهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وآله رفع يديه إلى السماء ثم قال :

اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد ، ثم أرسل علياً ومعه مال فودى لهم الدماء والأموال(١) . .

ومن ذلك قتل أسامه بن زيد لمرداس بن نهيك - مع بداهه حرمة دم المسلم - بعد أن كبر ونطق بالشهادتين ، فقتله أسامه وساق غنمه بدعوى أنه أسلم خوفا من السيف ، فلما علم رسول الله صلى الله عليه وآله ما فعله قال : قتلتموه إرادته ما معه!؟ ثم قرأ قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ، تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٢) .

ومن ذلك قول رجل من الأنصار فى قسمه كان قسمها النبي صلى الله عليه وآله ، والله إنها لقسمه ما أريد بها وجه الله . . فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وتغير وجهه وغضب . . ثم قال : قد أودى موسى بأكثر من ذلك فصبر(٣) .

ومن العجيب أن هذا الاتجاه كان يمارس فكرته المغلوطة حتى فيما رخص به

١- انظر تاريخ الطبرى ٢: ١٦٤، وسيره ابن هشام ٥: ٩٦ .

٢- انظر تفسير الفخر الرازى ١١: ٣، والكشاف ١: ٥٨٥، وتفسير ابن كثير ١: ٥٤٠ . والآيه: ٩٤ من سوره النساء .

٣- صحيح البخارى ٥: ٢٣٣٣ / ٥٩٧٧ .

رسول الله صلى الله عليه وآله ، وذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله رخص في أمر فتنّره عنه ناس ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله فغضب ، ثم قال : ما بال أقوام يتزهون عن الشيء أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم وأشدّهم خشية (١) .

والأنكى من ذلك أنّ بعض رواد هذا الاتجاه راحوا يؤذون النبي صلى الله عليه وآله في عرضه وأزواجه ، حتّى قال طلحه وعثمان : أيجبنا محمّداً عن بنات عمنا ويتزوّج نساءنا من بعدنا ، لئن حدث به حدث لتتزوّج نساء من بعده ، وكان طلحه يريد عائشه ، وعثمان يريد أم سلمه ، فأنزل سبحانه قوله : ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا زُجُوجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أُبَدًا﴾ (٢) .

واللافت للنظر أنّ الخليفين أبا بكر وعمر لم يكونا بمنأى عن هذه الظاهره ، بل نرى لهما نصيباً من الاعتراض على رسول الله صلى الله عليه وآله وعدم امتثال أوامره صلى الله عليه وآله (٣) ، وخصوصاً الخليفة عمر بن الخطّاب الذين خالفه في مفردات كثيره .

كإنكاره أخذ الفداء من أسارى بدر (٤) ، واعتراضه على النبي صلى الله عليه وآله في صلواته على المنافق (٥) ، واستيائه من قسمه قسمها النبي صلى الله عليه وآله (٦) ، ومواجهته للنبي بلسان

١- صحيح البخارى ٥: ٢٢٦٣ / ٥٧٥٠ .

٢- الأحزاب: ٥٣، عن السدى في تفسير الآيه الدر المنثور ٦: ٦٤٤، وفي الطرائف ٢: ٤٩٣ نص آخر قريب من ذلك .

٣- حليه الأولياء ٣: ٢٢٧، البدايه والنهايه ٧: ٢٩٨، مسند أحمد ٣: ١٥ / ١١٣٣، مجمع الزوائد ٦: ٢٢٥، رجاله ثقات .

٤- الفصول المهمه: ١١٣ عن مصادر متعدده .

٥- اجتهاد الرسول: ٢٠٩ - ٢١١ .

٦- مسند أحمد ١: ٢٠ / ١٢٧، عن الأعمش عن شقيق عن سلمان بن ربيعه، ومسلم في الزكاه .

حادّ في صلح الحديبية(١)، ومطالبته النبي صلى الله عليه وآله أن يستفيد من مكتوبات اليهود في الشريعة(٢) وقوله في أخريات ساعات حياة النبي صلى الله عليه وآله ، إنّه ليهجر(٣) أو غلبه الوجع ، وهكذا وهلمّ جزءاً في الاجتهادات التي خولف بها رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته .

غير ناسين أنّ المسلمين انقسموا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعا بالقلم والدواء ليكتب لهم كتاباً لئلا يضلّوا بعده أبداً ، فمن قائل : أنفذوا ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقائل : القول ما قال عمر .

وهذا إن كشف عن شيء فإيما يكشف النقاب عن وجود الاتجاهين حتّى آخر لحظه من حياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ، وأنّ اتجاه الاجتهاد بالرأى كان قوياً ومؤثراً في مسير تاريخ المسلمين وفقههم وحياتهم ، وذلك هو الذي شرّع التعدديّة وحجّته الرأى بعد رسول الله .

ولا يخفى عليك أنّ ما يهّمنا بحثه هنا هو معرفه مفرده (وضوء النبي صلى الله عليه وآله) من خلال بيان ملابسات التشريع الإسلامي على وجه العموم ، وما يتعلق بوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بوجه خاص .

١- انظر مثال ذلك في صحيح مسلم ٣: ١٤١١ / ١٧٨٥ ، مسند أحمد ٣: ٤٨٥ / ١٦٠١٨ .

٢- المصنّف لعبد الرزاق ١٠: ٣١٣ / ١٩٢١٣ ، مجمع الزوائد ١: ١٧٤ .

٣- صحيح البخارى ١: ٥٤ / ١١٤ ، باب كتابه العلم ، وباب مرض النبي صلى الله عليه وآله ٤: ١٦١١ / ٤١٦٩ ، وفيهما قوله: غلبه الوجع ، وفي المنتقى من منهاج الاعتدال: ٣٤٧ ، عن ابن عباس ، قال عمر: إنّ الرجل ليهجر ... واستشهد به أبى البقاع العكبرى (ت سنه ٥٣٨ هجرية) عند شرحه لديوان الممتنى: ٩ / ٢ أيضاً .

المجتهدون بعد النبي صلى الله عليه وآله

لقد علمنا بوجود تيارين في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، متعبد ومجتهد، وبقاءهما إلى آخر لحظه من حياة النبي صلى الله عليه وآله، ولظروف شتى صار زمام الخلافة بيد رؤساء الاجتهاد والرأى بعد النبي صلى الله عليه وآله، فكان من جملة ما اتخذوه من قرارات هو معارضتهم للتحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله لأمر رأوها .

فجاء في تذكره الحفاظ : أنَّ الصديق جمع الناس بعد وفاه نبيهم ، فقال : إنكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشدّ اختلافا ، فلا تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلّوا حلاله وحزّموا حرامه(١) .

وعن عروه بن الزبير : إنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح يوما ، وقد عزم الله له فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً ، فأكتبوا عليها فتركوا كتاب الله تعالى ، وإني والله لا أليس كتاب الله بشيء أبداً(٢) .

وروى عن يحيى بن جعهده : أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ثم بدا له أن لا يكتبها ، ثم كتب في الأمصار : من كان عنده منها

١- تذكره الحفاظ ١: ٢ - ٣، توجيه النظر ١: ٦٠ عن الذهبي في طبقات الحفاظ .

٢- مصنّف عبد الرزّاق ١: ٢٥٧ / ٢٠٤٨٤، تقييد العلم: ٥٠، المدخل إلى السنن الكبرى: ٧٣١ / ٤٠٧ .

شىء فليمححه (١).

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر: أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهرت في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس! إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحيتها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به، فأرى فيه رأبي.

قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال: أمنيته كأمنيته أهل الكتاب (٢).

وفي الطبقات الكبرى ومسنند أحمد، قال محمود بن لبيد: سمعت عثمان على المنبر يقول: لا يحل لأحد أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر (٣).

وعن معاوية أنه قال: أيها الناس، أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن كنتم متحدثون، فتحدثوا بما كان يتحدث به في عهد عمر (٤).

وهذه النصوص توضح لنا انقسام المسلمين إلى اتجاهين فكريين.

١ - اتجاه الشيخين ومن تبعهما من الخلفاء، فإنهم كانوا يكرهون التدوين ويحضرون على الصحابة التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢ - اتجاه آخر من الصحابة قد اتخذوا التدوين مسلكا ومنهجاً حتى على عهد عمر بن الخطاب، منهم علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب،

١- كتاب العلم لأبي خثيمه (ت ٢٣٤ هـ): ١١ / ٢٦، تقييد العلم: ٥٣.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٥: ١٨٨ «مناه كمنناه أهل الكتاب».

٣- الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٦ وفي تاريخ دمشق ٣٩: ١٨٠.

٤- مسند الشاميين ٣: ٢٥٠ / ٢١٩١، كنز العمال ١٠: ١٢٩ / ٢٩٤٧٣.

وأُتس بن مالك ، وأبو سعيد الخدرى ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وغيرهم .

فترى هؤلاء يدونون ويحدّثون وإن وضعت الصمصامه على أعناقهم ، لقول الراوى : أتيت أبا ذر - وهو جالس عند الجمرة الوسطى - وقد اجتمع الناس عليه يستفتونه ، فأتاه رجل فوقف عليه ثم قال : ألم تنه عن الفتيا؟

فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت على؟ لو وضعت الصمصامه على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت آتى أنفذ كلمه سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن تجيزوا على أنفذتها؟! (١) وفى المقابل ترى الخلفاء وأتباعهم يمنعون من التحديث والتدوين ويضربون ويهددون المحدثين .

ومن هنا حدث الاختلاف فى الموقف بين المنهجين ، هذا يحدّث ويدون ، وذاك يقول بالإقلال ومنع التحديث والتدوين ، وهذا يقول بلزوم عرض المنقول عن رسول الله على القرآن فإن وافقه يؤخذ به وإن خالفه يطرح عرض الجدار ، والآخر يقول بعدم ضروره ذلك ، وبذلك ارتمست تدريجياً أصول الطرفين الفكرية .

هذا ، وإنا كنّا قد وعدنا القراء الكرام فى (الجانب التاريخى) بتقديم بحث عن أسباب منع التدوين وكيفيه حدوث اتجاهين فى الشريعة ، ولكننا لما رأينا سعه ذلك البحث وفينا بما اشترطنا على أنفسنا فى كتاب مستقل سميّناه (منع تدوين الحديث ، أسبابه ونتائجه) ومن أراد المزيد فليراجعه .

عنوان والاجتهاد

وفى خضم هذه الأحداث وإمساك نهج الاجتهاد والرأى بزمام الأمور تسنى

١- البخارى ١: ٣٧ / باب العلم، سنن الدرارى ١: ١٤٦ / ٥٤٥، المطالب العالى ١٢: ٦٧٩ .

لهم أن يجعلوا سيره الشيخين قسيما ثالثا لكتاب الله وسنّه النبي صلى الله عليه وآله ، فاشترطوا على من يلي الخلافة بعد عمر أن يدعّن لهذه القاعدة التابعه من الاجتهاد ، فقبل عثمان بن عفّان ذلك ، وأبى على أشدّ الإباء ، لأنّ قبول ذلك الشرط يعنى التخلّى عن مدرسه التعبد المحض ، والانخراط فى سلك الاجتهاد بالرأى ، وذلك ما لا يقوّه على بن أبى طالب - تبعاً لرسول الله والقرآن المجيد كما بيّنّا ذلك - لأنّه يضىف الشرعيه على تلك الفكره المستحدثه .

ولا يخفى أنّ عبد الرحمن بن عوف كان يبغى من هذا الشرط إلزام عثمان بن عفّان بالعمل طبق اجتهادات الشيخين ، وحصر دائره الشرعيه بهما دون سواهما ، إلّا أنّ الواقع الذى حصل من بعد كان خلاف ما أراد الشيخان وابن عوف ، لأنّ فكره الاجتهاد بنفسها تأبى هذا التأطير الذى لا يمتلك القوه الإقناعيه لهذا الحصر المراد .

فإنّ تشريع سنّه الشيخين - طبق الاجتهاد - والارتقاء بها إلى صف السنه النبويه ، جاء لتطبيق ما سنّ على عهدهما من آراء ، والذهاب إلى شرعيتهما ، وعدم السماح للآخرين بمخالفتها ، وعثمان كان يعتقد بأنّه لا يقلّ عن الشيخين بشىء ، فما هو المبرر لتمسّكه بسيرتهما دون أن يجعل لنفسه سيره واجتهادات خاصه؟! لقد سار عثمان على سيره الشيخين مدّه من الزمن ، حتّى إذا أراد الاستقلال بالرؤيه وجعل نفسه ثالثه الأنافى فى إعلام مدرسه الاجتهاد ، انتقضت عليه الأطراف وتعالت صرخات الاحتجاج ، لأنّ اجتهاداته وسرّعت الدائره الأولى فأخرجت عثمان عن العهد الذى التزم به وقطعه على نفسه ، كما أخرجت الاجتهاد عمّا أريد له من تأطير وحصر ، وبذلك اكتملت حلقات الاجتهاد والرأى عند الشيخين حتّى بلغت أوجها عند عثمان مما حد بالصحابه أن يتهموه بتحريف الدين وتقويضه ، ثمّ

تشبيهم إياه بنعتل اليهودي(١)، وخصوصاً حينما ترى أن بعض اجتهاداته كانت توافق أحكام اليهود كما هو في الموضوع .

ولذلك وجدنا كثرة الناقضين على عثمان آراءه ، ومعارضتهم لفقهم الجديد الذي أراد تطبيقه في كثير من المفردات الفقهيه ، ومنها الموضوع كما رأيت وسترى أكثر من ذلك .

عثمان والموضوع

لقد اتضحت عواقب الاجتهاد بجلاء في زمن عثمان ، حتى أصبح المسلمون لا يطبقون تحمّلها ، فنارت نائرهم عليه ، وكان هذا التحول في مسار المشرعات وحياه المسلمين هو الذي حدا بابن عباس أن يوقف الخليفه الثاني عمر بن الخطاب عليه ، حيث خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه ، فأرسل إلى ابن عباس فقال : كيف تختلف هذه الأمه وكتابها واحد ونبياها واحد وقبيلتها واحده؟

قال ابن عباس : يا أمير المؤمنين أنا أنزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلّمنا فيما نزل ، وإنه يكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن لا يعرفون فيم نزل ، فيكون لكل قوم رأى ، فإذا كان لكل قوم رأى اختلفوا ، فإذا اختلفوا اختلفوا ، فزبره عمر وانتهره ، وانصرف ابن عباس ، ثم دعاه بعد ، فعرف الذي قال ، ثم قال : إياها أعد عليّ (٢) .

وهكذا حدث بالفعل ، فقد اختلف الصحابه فيما يعرفون وفيما لم يعرفوا ، وصارت الأغلبيه الساحقه ضد عثمان ، والنزر القليل معه ، وبقي الاجتهاد والرأى والتكلم بالذوقيات هو الحاكم لذهنيه عثمان حتى مقتله ، ذلك الاجتهاد الذي أثار على جلّ - إن

١- انظر المعجم الكبير ١ : ٨٣ / ١١٨ ، مسند ابن راهويه ٤ : ٢٦٢ / ١٤ ، مجمع الزوائد ٧ : ٢٢٨ .

٢- سنن سعيد بن منصور ١ : ١٧٦ / ٤٢ ، كنز العمال ٢ : ١٤٥ / ٤١٦٧ .

لم نقل كل - الفروع الفقهيّة ، حتّى انعكس على أمّهات المسائل وواضحاتها ، بل على أوضحها ، ألا وهو الوضوء .

أجل قد درسنا في البحث التاريخي مفردة «وضوء النبي صلى الله عليه وآله» لنرى البعد الاجتهادي ومدى تأثيره على هذا الفرع الذي لا تقبل الصلاة إلّا به ، إذا كيف اختلف المسلمون فيه مع أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان يؤذيه بمرأى ومسمع منهم على مدى ثلاث وعشرين سنة؟ ومتى وقع الاختلاف فيه؟ ومن أوقعه؟ وما هي دواعي الاختلاف فيه؟(١)

فمما لا شكّ فيه أنّ المسلمين في العهد النبوي كانوا تبعاً للنبي في كيفية الوضوء ، وهو وضوء واحد لا غير ، فكيف صار المسلمون بين ماسح مثنً وبين غاسل مثلث؟ - إذا لا يخرق إجماعهم المركّب قول قائل بالجمع احتياطاً ، أو بالتخيير لتكافؤ الأدلة عنده لأنّها أقوال شاذة - وكلّ منهم يدعى أنّ ذلك فعل النبي صلى الله عليه وآله وأنّه الصواب وغيره الخطأ .

وعلى كلّ حال ، فإنّ الوضوء في زمان النبي صلى الله عليه وآله ممّا لم يكن ولم يصلنا فيه خلاف ، إذ النبي صلى الله عليه وآله الأكرم ما زال بين أظهرهم .

وأما في زمن أبي بكر - على قصره - فلم نعهد فيه خلافاً وضوئياً ، ولو كان لبان ، وذلك يدل على استقرار أمر الوضوء بين المسلمين في عهده ، وأنهم لم يزالوا متعبدين بوضوء النبي صلى الله عليه وآله ، خصوصاً وأنّ نصّاً في الوضوء البياني لم يصلنا عن أبي بكر ، وهذا ممّا يؤكد عدم وجود خلاف فيه آن ذاك .

١- وهو البحث التاريخي والذي اعتبرناه مدخلاً للدراسة وسميناه ب- (تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء أسبابه ودواعيه) .

وكذلك لم نعهد خلافا مطروحا في زمن خلافة عمر بن الخطاب إلّا في مسألة يسيره ، هي مسألة جواز المسح على الخفّين وعدمه ، إذ تخالف عليّ وعمر فيها(١) ، وحدث بين سعد وعبد الله بن عمر أيضاً خلافاً في مفردة المسح على الخفّين وعدمه ، بمحضر من عمر(٢) ، ولم نجد أكثر من ذلك ، وهذا لا يشكّل خلافاً في أصل الوضوء وماهيته كما لا يخفى .

ثم إنّ عدم وجود وضوء بياني عن الخليفة الثاني ، يكشف عن عدم وجود اختلاف ظاهر في الوضوء في عهده ، خصوصاً إذا علمنا أنّ الفتوح توسّعت آن ذاك وكان الداخلون الجدد في الإسلام بحاجة إلى تعلّم الوضوء .

فالحاله الطبيعيه كانت تقتضى صدور نصوص عن عمر - أو في زمانه - لو كان ثمة اختلاف ، في ماهية الوضوء وحيث لم نجد أى شىء من ذلك ، عرفنا استقرار أمر الوضوء وعدم الخلاف فيه ، بل الذى وجدنا فيه هو نسبة المسح على القدمين إلى الخليفة عمر بن الخطاب(٣) .

نعم ، إنّ الخلاف فى الوضوء قد ظهر فى زمن عثمان بن عفّان ، وذلك طبق الأدله والمؤشرات التاريخيه .

فقد روى المتقى الهندى ، عن أبى مالك الدمشقى ، قوله : حدّث أنّ عثمان بن عفّان اختلف فى خلافته فى الوضوء(٤) .

وأخرج مسلم فى صحيحه ، عن قتيبه بن سعيد ، وأحمد بن عبده

١- انظر تفسير العياشى ١: ٢٩٧ / ٤٦ .

٢- انظر الدر المنثور ٣: ٢٩ عن الطبرانى فى الأوسط ٣: ٢٠٥ / ٢٩٣١ .

٣- انظر عمده القارى ٢: ٢٤٠ وفيه: أخرجه ابن شاهين فى كتاب الناسخ والمنسوخ .

٤- كنز العمال ٩: ١٩٣ / ٢٦٨٩٠ .

الضبي ، قالاً : حدثنا عبد العزيز - وهو الدراوردي - عن زيد بن أسلم ، عن حمران مولى عثمان ، قال : أتيت عثمان بن عفان بوضوء ، فتوضأ ثم قال : إن ناساً يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله بأحاديث لا أدري ما هي ، إلا أتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ مثل وضوئي هذا ، ثم قال : «من توضأ هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه» (١).

وهذان النصان يقرران حدوث اختلاف في الوضوء بين عثمان ، وبين ناس متحدثين عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهذا يؤكد تواصل النهجين في هذا العهد ، نهج الرأي والذي يتزعمه الخليفة ، ونهج التعبد المحض والذي يتزعمه ناس متحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وبمعنى آخر إن هناك وضوءين :

١ - وضوء الخليفة عثمان بن عفان .

٢ - وضوء ناس متحدثين عن النبي صلى الله عليه وآله .

هذا ، وإن الخليفة حاول تجاهلهم بقوله : «إن ناساً يتحدثون بأحاديث لا أدري ما هي»؟ مع اعترافه بأنهم يتحدثون عن النبي صلى الله عليه وآله دون اجترأ منه على تكذيبهم أو اتهمهم بالوضع .

وإذا أضفنا الملاحظات التالية إلى هذين النصين تبين لنا أن الخلاف وقع في زمان عثمان لا محالة ، وهي :

أ - عدم وجود وضوء بياني للشيخين كما قدمنا ، بل وجود نص عن الخليفة الثاني يدل على كونه من الماسحين على القدمين ، إذ أتى العيني باسمه في عمده القارئ ضمن الماسحين (٢) .

١- صحيح مسلم ١: ٢٠٧ / ٢٢٩ ، وعنه في كنز العمال ٩: ١٨٤ / ٢٦٧٩٧ .

٢- عمده القارئ للعيني ٢: ٢٤٠ وكذا الطبري في تفسيره .

وهكذا جاء عن ابنه عبد الله خبر المسح ، لما أخرج الطحاوي بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح ظهور قدميه بيديه ويقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع هكذا(١) .

وقد جاء عن عائشه أنها خالفت أخاها عبد الرحمن في وضوئه وقالت له :

يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : ويل للأعقاب من النار(٢) .

فإنها أرادت الاستفاده من كلمه (الإسباغ) (وويل للأعقاب) للتدليل على لزوم غسل القدمين ، وأنت تعلم بأن لا دلالة لهاتين الكلمتين على مطلوبها ، بل ترى في كلامها إشارة إلى ثبوت المسح عندها عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، لكنّها في الوقت نفسه اعتقدت بشمول ودلاله جملة (ويل للأعقاب) للغسل اجتهادا من عندها!! فلو كانت حقا قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل رجله للزمها القول : يا عبد الرحمن اغسل رجلك فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل رجله ، لا أن تستدلّ بقوله : (ويل للأعقاب من النار) ، وحيث إنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل رجله فقد استدلت على وجوب الغسل - حسب اعتقادها - بقوله صلى الله عليه وآله لا بفعله ، على أنه - وعلى حدّ الاحتمال - لا يستبعد أن يكون هذا الخبر وأمثاله هو ممّا نسبه الأمويون إليها .

وبهذا فقد عرفت أنّ سيره المسلمين كانت المسح - ومنذ عهد النبي صلى الله عليه وآله ، إلى آخر عهد الشيخين - لعدم مجيء وضوء بياني عنهما ، ولعدم وجود الخلاف في

١- شرح معاني الآثار ١: ٣٥، باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة .

٢- صحيح مسلم ١: ٢١٣ / ٢٤٠، سنن ابن ماجه ١: ١٥٤ / ٤٥٢، المصنف لعبد الرزاق ١: ٢٣ / ٦٩، الموطأ ١: ١٩ / ٣٥، مسند أحمد ٦: ١١٢ / ٢٤٨٥٧ .

عهدهما ، ولما رأته من فعل أبنائهما(١) في الوضوء .

- ب - عدم صدور الوضوءات البيانية عن الصحابه المكثرين - كأبي هريره وعائشه وابن عمر - ولا عن عيونهم وكبارهم - كابن مسعود وعمار وأبي ذر وسلمان - ولا عن زوجات النبي صلى الله عليه وآله ، ولا عن مواليه - سوى أنس ، صاحب الوضوء المسحى المخالف لوضوء الحجاج بن يوسف الثقفي!! - مع أنّ الحاله الطبيعيه كانت تقتضى أن تصدر النصوص عنهم؟!!
- ج - إنّ عدد المرويات الوضوئيه لعثمان هائل بالنسبه لباقي أحاديثه ، إذ أنها تقارب عشرين حديثاً أو أكثر ، من مجموع مائه واثنين وأربعين روايه عنه في شتى الأبواب .
- د - وجود ظواهر ومشاركات غريبه في روايات عثمان الوضوئيه تفرد بها عن روايات الآخرين ، وفيها إشاره إلى كونه في موقف المتّهم ، وإلى وقوع الخلاف معه في الوضوء .
- هـ - وضع بعض الأحاديث أريد من خلالها تحشيد رءوس من المعارضين لعثمان فقهاً وسياساً ، وعدّهم في صفّ مؤيديه في وضوئه(٢) .

المخالفون لعثمان

بعد أن اهتمدنا إلى معرفه تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء ، كان لابدّ لنا من الوقوف على «الناس المتحدّثين عن رسول الله صلى الله عليه وآله» لعدم تصريح عثمان بأسمائهم .

- ١- ك- (عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر، ومحمد بن أبي بكر، وحتى عائشه بنت أبي بكر قبل وفاه سعد بن أبي وقاص) .
- ٢- انظر كنز العمال ٩: ١٩٥ / ٢٦٩٠٧، و٩: ١٩٥ / ٢٦٨٧٦، ففيهما ادعاء شهاده طلحه والزبير وعلى وسعد لعثمان على صحه وضوئه الغسلي . مع أنّهم من معارضيه فقهاً وفكراً وتطبيقاً .

وكان السبيل للاقتراب من ذلك هو معرفه المخالفين المطردين أو شبه المطردين لعثمان بن عفان في إحدائاته الأخرى ، كإتمام الصلاة بمنى ، وعفوه عن عبيد الله بن عمر ، وتعطيله للحدود ورده للشهود - كما في قضية شرب الوليد بن عقبه الخمر - وتقديمه الخطبه على الصلاة في العيدين ، وغيرها .

وحيث وقفنا في مدخل الدراسه(١١) على أسماء أولئك ، سعينا لانتقاء جملة من المخالفين المطردين أو شبه المطردين لعثمان في تلك الإحداثات ، فكانوا كالتالى :

١ - علي بن أبي طالب

٢ - عبد الله بن عباس

٣ - طلحه بن عبيد الله

٤ - الزبير بن العوام

٥ - سعد بن أبي وقاص

٦ - عبد الله بن عمر

٧ - عائشه بنت أبي بكر

٨ - أنس بن مالك

وإذا عرفنا أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، وأنس بن مالك ، من أصحاب الوضوء المسحى قطعاً وكونهم من المكثرين في الحديث ، تجلّى لنا أمر الناس المعنيين في كلام عثمان ، وتبين لنا أنهم من عليّ الصحابه وعيونهم ، لا كما أراد عثمان أن يصوّره من خلال تجاهله لهم .

أضف إلى ذلك أسماء الصحابه الذاهبين إلى المسح أو المنسوب إليهم ذلك مثل :

١- أئني الجانب التاريخي .

١ - عباد بن تميم بن عاصم المازني

٢ - أوس بن أبي أوس الثقفي .

٣ - رفاعه بن رافع

٤ - أبي مالك الأشعري

٥ - عبد الله بن مسعود^(١)

٦ - جابر بن عبد الله الأنصاري^(٢)

٧ - عمر بن الخطاب^(٣) وغيرهم

وهنا نستطيع معرفه من كان يعينهم عثمان من معارضيه الوضويين ، ونعلم زيف الروايه التي تدعى موافقه طلحه والزبير وعلى وسعد لعثمان في وضوئه ، إذ علمت أنهم من مخالفيه ، وأن طلحه والزبير كانا من أشد الناس تأليبا عليه ومن أوائل الداعين لقتله .

فمن مخالفه بعض الصحابه لعثمان في أغلب اجتهاداته ، وورود أسمائهم في قائمه الوضوء الثنائي المسحى ، وعدم ورودهم في قائمه الوضوء الغسلى ، اهتدينا إلى الناس المقصودين في عباره عثمان ، والعبائر الأخرى الواردة في مثل هذا المقام المراد منها أمثال أولئك الرجال من الصحابه .

من هو البادي بالخلاف

لم يكن هدفنا بهذا التقديم إعادته أو تلخيص ما مر في البحث التاريخي للدراسه (المدخل) ، لكن لطول الفتره بين خروج البحث التاريخي للدراسه والبحث

١- وذلك من خلال ادعائهم الرجوع إلى الغسل، وهذا مما يعنى أنه كان ذاهبا إلى المسح

٢- عدّه العيني ضمن الماسحين، انظر عمده القارئ ٢: ٢٤٠ .

٣- عمده القارئ ٢: ٢٤٠ .

الروائي واحتمال نسيان القراء ما قدمناه فى الزاوية الأولى ، حثيذنا إعطاء صوره إجماليه عن البحث التاريخى هنا ، كى يقف المطالع للزاويه الثانيه من الدراسه على ما قدمناه فى الأولى ، وهذا ما يفيد قراء (المدخل) كذلك ، لأنه بمثابة التلخيص والإعاده للكليات التى قرؤوها فيه ، وبذلك يمكنهم ربط البحثين معاً .

فقد وضحنا سابقا ما يشير على أن عثمان بن عفان هو الذى بدأ الخلاف فى الوضوء ، وأن المسلمين لم يأخذوا بقوله وفعله أيام حياته ، لما عرفت من اختلاف الناس معه ، لكن الخلفاء - أمويين كانوا أم عباسيين - أكدوا على وضوئه لمصالح ارتضوها فى العصور اللاحقه .

وقد رأينا كيف أن عثمان بن عفان - ونظرا لكثرة الناس الماسحين ، وتحديثهم عن رسول الله ، وقوه استدلالهم - انحسر وراح يتخذ مواقف داله على ضعفه أمامهم ، مشيرا إلى قوه الاتجاه المعارض له ، حيث :

١ - إن عثمان لم يرم «الناس» بالكذب أو البدعه أو الإحداث ، بل وصفهم بالتحديث ، ولم يشكك فيهم ، وهذا اعتراف منه بأنهم متحدثون عن رسول الله صلى الله عليه و آله غير كذابين ولا مبتدعين ولا محدثين ، ولو كانوا كذلك لقال عنهم ما يجب القول فيهم من الكذب والبدعه و .. ، كما نسبوهم إلى الخليفه ذلك ، لا أن يتجاهل مروياتهم بقوله (لا أدري ما هي) ، والخليفه بقوله ذلك كشف لنا ماهيته ومنزله أولئك (الناس) إجمالا .

٢ - لو كان (الناس) هم البادئين بالخلاف لاستعمل عثمان معهم أحد أساليب ثلاثه :

أ - أسلوب الردع الحاسم ، وهو ما فعله الخليفه عمر بن الخطاب مع ضبيع بن عسل الحنظلى ، وهو الأسلوب الذى استعمله عثمان على نطاق واسع مع الصحابه

وفي أبسط جزئيات الأمور .

ب - طلب النصره ، بأن يستنصر المسلمين استنصاراً عاماً ليقضى على ما أدخله أولئك في الدين ، كما جاء في تعليل أبي بكر في قتاله لقبيله مالك بن نويرة وغيرها بأنهم منعوا الزكاه!! .

ج - المحاججه ، بأن يدعو عثمان «الناس المتحدثين» ويحاججهم بالدليل ، ليقف المسلمون على عوزهم العلمى ، ولعلّ منهم من يرجع عن موقفه ، وذلك هو ما فعله الإمام على حين أرسل ابن عباس لمحاجه الخوارج ، فرجع منهم من رجع .

لكننا لم نر عثمان اتخذ أياً من هذه الأساليب معهم ، بل ظهر في موقع المدافع المتهّم المشار إليه ، مع أنه استعمل العنف في حياته ، فسير المعترضين على سعيد بن العاص في الكوفه ، كما سير أبا ذر ، ومنع ابن مسعود من قراءته ، وضرب عماراً وداسه حتى أصابه الفتق ، وهدد علياً لمشايعته لأبى ذر واعتراضه على محاوله تسيير عمار .

فالملاحظ هو أنّ عثمان بن عفّان رغم شدّته مع بعض الصحابه كان يبدو وديعاً عند طرحه لاجتهاداته ، وعند اعتراض بعض المسلمين عليه فيها ، فلما اعترض عليه فى إتمام الصلاه بمنى ما زاد على قوله «رأى رأيت» ، وحين خالفه على فى أكل صبيد الحرم ما زاد على أن نفّض يديه وقام وقال : «مالك لا تدعنا؟! مع أنّ الظروف الموضوعيه والأهميه الشرعيه تقتضى استعمال القوه فيما لو كان هو صاحب الفكره الحقه .

وهذه الوداعه نفسها أباها عثمان فى جميع وضوءاته وطروحاته فيه ، فراح يركّز الفكره بالهدوء والاستفاده من «أحسن الوداعه» ودعوته مواليه وو . .

كما علمت وستعلم .

كما أنَّ عثمان لم يطلب النصره من المسلمين ولا استصرخهم ، بل هم الذين استصرخ بعضهم بعضاً للقضاء على إحدائنا عثمان حتى قتلوه ، فلو أنَّ «الناس المتحدِّثين» كانوا هم البادئين لاندفع المسلمون - والرواه منهم بدافع الحرص على الدين - ووضَّحوا للناس الأمر ، وأسقطوا التكليف عن الخليفة وكفوه المواجهه ، كما رأينا ذلك في منع الزكاه وتصدَّى الصحابه لنشر ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله في مانعى الزكاه وعقوبتهم ووجوب أدائها .

هذا من ناحيه ، ومن ناحيه أخرى نرى مؤشرات معاكسه لهذا المفروض ، تدلُّنا على أن الخليفة هو البادئ بالخلاف ، وتلك المؤشرات هي :

أ - إنَّ الخليفة عثمان لم يصرِّح ولا باسم واحد من معارضيهِ ، ممَّا يدل على تخوُّفه من أمر ما .

ب - مرَّ أنه لم يرمهم بالكذب والابتداع ، بل اقتصر على وصفهم بأنهم يتحدَّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم تجاهلهم وتجاهل مروياتهم!!

ج - إننا لم نجد حتى لأصحاب عثمان المقربين منه - كمروان بن الحكم والمغيره بن شعبه وزيد بن ثابت - دفاعات عن وضوئه ، فإنهم لم يقدموا على ذلك ، مع أنَّ منهم من دافع عنه يوم الدار .

٣ - إنَّ عثمان بن عفَّان اتَّخذ أساليب غير مألوفه فى إعلانه عن وضوئه الجديد ، ممَّا يؤكِّد وقوفه فى موقف المتَّهم الذى يريد طرح شىء جديد ، وذلك عبر النقاط التاليه :

أ - إنَّ عثمان راح يجنِّد مواليه لنقل فكرته الوضوئيه عنه ، كحمران وابن داره ، مع أنَّ حمران كان من سبى عين التمر وقد أسلم فى السنه الثالثه من خلافه عثمان ،

وهذا يدل على أنّ صدور نقله للوضوء عن عثمان جاء متأخرا عن هذا التاريخ ، وهو ممّا يؤكد صدور ابتداء الوضوء من عثمان في السّ الأواخر من حكمه ، شأنه شأن باقي آرائه واجتهاداته التي نقيمتها عليه المسلمون . وهو الذي جعل الإمام عليا يقول عنه (حتّى أجهز عليه عمله) .

ب - ابتداء عثمان - ولأدنى الأسباب - بتعليم الوضوء تبرّعا وبدون سؤال سائل ، كمسارعتة لتعليم ابن داره وضوءه الغسلي بمجرّد سماع مضمضته (١) ، وكجلوسه على المقاعد وطرحه لوضوئه الغسلي (٢)

كما أنّ هناك عبارة «أحببت أن أرىكموه» (٣) ، وهي صريحه في التبرّع ، وقد استعملها معاويه أيضا في الوضوء الغسلي بزيادته مسح الرأس بغرفه من ماء حتّى يقطر الماء من رأسه أو كاد يقطر ، وأنّه أراهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله (٤) ، ونفس العبارة جاءت في وضوء للبراء بن عازب (٥) ، هذا مع خلوّ أغلب روايات الوضوء المسحى عن هذا التبرّع الذي يكمن وراءه شيء .

ج - محاوله استشهاد جماعه على صحته وضوئه لاكتساب الشرعيه واقتطاب أكبر عدد ممكن لتأييد الوضوء الجديد ، فالروايه تقول أنّه كان يقول : أكذلك يا فلان؟

١- سنن البيهقي ١: ٦٨ / ٢٩٨ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٩٢ / ٥ .

٣- سنن الدارقطني ١: ٩١ / ٤ ، ٩٢ / ٦ .

٤- انظر مسند أحمد ٤: ٩٤ / ١٦٩٠٠ .

٥- مسند أحمد ٤: ٢٨٨ / ١٨٥٦٠ .

قال : نعم ، ثم قال : أكذلك يا فلان؟ قال : نعم ، حتى استشهد ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم قال : الحمد لله الذى وافقتمونى على هذا(١) ، حتى ادعى فى بعضها - كما قلنا - أنه استشهد طلحه والزبير وعليا وسعدا فشهدوا له(٢) .

هذا مع أن الصحابه لم يكونوا بحاجة لتعلم الوضوء ، لوضوح عندهم ، ولأن المذكورين هم من المعارضين لعثمان فى فقهه - وبعضهم فى وضوئه وفقهه - فكيف شهدوا له! فهذه الأحاديث تدل على قوة المعارضه المحدثه ، وضعف موقف الخليفه فى وضوئه الجديد .

د - إن عثمان كان يذيل وضوءاته الثلاثيه الغسلية بجمل ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله لينتقل منها - طبق الرأى والاستحسان - إلى تقرير وضوئه الجديد ، أى أنه كان ينتقل من معلوم إلى مجهول يراد إثباته ، فهو يذيل وضوءه تاره بقوله : «من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه»(٣) ، وأخرى بقوله : «من توضأ فأحسن الطهور كفر عنه ما تقدم من ذنبه»(٤) .

ويذهلنا ثالثه حين يقول : والله لأحدثنكم حديثنا ، والله لولا آيه فى كتاب الله ما حدثتكموه .. إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «لا يتوضأ الرجل فيحسن وضوءه ثم يصلى إلّا غفر له ما بينه وبين الصلاه التى تليها» ، قال عروه : الآية {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ} .. إلى قوله : {اللَّاعِنُونَ} (٥) .

١- كنز العمال ٩: ١٩٢ / ٢٦٨٨٣ عن الدار قطنى ١: ٨٥ / ٩ ، وانظر مسند أحمد ١: ٥٧ / ٤٠٤ / ١ و ٦٧ / ٤٨٧ .

٢- انظر كنز العمال ٩: ١٩٥ / ٢٦٩٠٧ .

٣- المصدر السابق .

٤- كنز العمال ٩: ١٨٤ / ٢٦٨٠٠ .

٥- صحيح مسلم ١: ٢٠٦ / ٢٢٧ . والآيه: ١٥٩ من سورة البقره .

فهل إنَّ الوضوء وإحسانه يستدعي كل هذا الخوف والإحجام لولا آية في كتاب الله؟ مع أنَّ عشرات الصحابة رووا هذا المضمون عن النبي صلى الله عليه وآله!؟

وسيتبين لك كيف أنَّ الأمويين عبر أم المؤمنين عائشة وأبي هريره استغلوا مفهوم الغسل وربطوه بإسباغته ويقوله صلى الله عليه وآله: ويل للأعقاب من النار، ثمَّ أرادوا له أن يفيد الغسل لا غير، حيث إنهم كانوا قد فسروا الإسباغ بتليث غسل الأعضاء، كما فسروا جملة: (ويل للأعقاب من النار) بغسل الأرجل.

هـ - ضحكات وتبسمات الخليفة عند الوضوء في أوائل إحدائه للوضوء الغسلي، أي في الفترة التي كان يؤكِّد فيها على غسل الأعضاء ثلاثاً دون الغسل على الرجلين، فإنَّه كان يضحك عند ما يأتونه بماء للوضوء ويقول: ألا تسألوني ممَّ أضحك؟ كي يلفت أنظار الحاضرين إلى ما يفعله، ثمَّ يجيب معللاً تاره بأنَّه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ وضوءه (١)، وأخرى بأنَّه لغفران ذنوب وخطايا المتوضى (٢)، وثالثه بأنَّه لغفران ذنوب من توضأ وضوءه ثمَّ دخل في صلاته (٣)، في حين أنك تعلم بأنَّ نقل عبارته «إنَّ العبد إذا دعا بوضوء فغسل وجهه حطَّ الله عنه كلَّ خطيئته أصابها...» لا يستوجب الضحك، وأنَّ تعليل ضحك الخليفة بأنَّه رأى النبي قد ضحك في البقعة التي توضأ فيها مبالغه في التأكيد على شرعية الغسل الثلاثي.

وهذه العنايةات كلها تدل على أنه كان يريد أن يضيف شيئاً إلى النبي صلى الله عليه وآله بشئ

١- انظر كنز العمال ٩: ١٩٠ / ٢٦٨٦٣.

٢- انظر كنز العمال ٩: ١٩٣ / ٢٦٨٨٦ (حم والبرار حل ٤ وضح). ومسند أحمد ١: ٥٨ / ٤١٥ و ٦١ / ٤٣٠.

٣- انظر كنز العمال ٩: ١٩١ / ٢٦٨٧٢ (كر).

الحجج ، وإلّا فلماذا لم تنقل تلك التيسمات والضحكات بهذه الكثرة عن غيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله في نقلهم لوضوئه المسحى؟! ولماذا لم يضحك لغير ذلك التعليم!؟

و - إنّ جميع وضوءات عثمان البيانيه هي ثلاثيه الغسلات ، ولم يأت عنه خبر في باب الوضوء مرّه ومرتين ، مع ورود أخبار عن عمر وعلى وابن عباس وجابر وغيرهم فيه .

فهل كان عثمان يرى عدم إجزاء المرّه والمرة؟! أم إنّ تثلثه كان يستيقظ أمراً جديداً؟! وهو التأكيد على الوضوء الثلاثي الجديد واعتباره هو الإسباغ فقط - والذي طوره عثمان من بعد حتّى صار يغسل رجليه ، وطوره معاويه فغسل رأسه - وبذلك فلم يكن للمسح حكم في المذاهب الأربعة لا في الرأس ولا في القدمين لتجوزهم الغسل بدله فيها !!

ويؤيد ما قلناه ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال - بعد أن توضأ الوضوء الثلاثي الغسلي - : فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم (١).

فهل يعقل أن يكون من توضأ مرّه أو مرتين قد أساء وظلم ، مع ثبوت ذلك الوضوء عن النبي صلى الله عليه وآله وكبار الصحابه!؟

يبدو أنّ عثمان ومتابعيه أرادوا التأكيد على الثلاثي فقط فقط واعتباره هو الإسباغ المقصود دون غيره .

ز - إنّ وضوءات عثمان تحمل في طياتها إشارات تشير إلى إحدائه ، وتعديده في

١- سنن أبي داود ١: ٣٣ / ١٣٥ . وانظر السنن الكبرى للبيهقي ١: ٧٩ / ٣٧٩ ، وسنن ابن ماجه ١: ١٤٦ / ٤٢٢ . وانظر تعليق السيوطي على هذا الحديث في هامش النسائي ١: ٨٨ .

منها : قوله : رأيت النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ نحو أو مثل وضوئي هذا(١)، وقوله : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ وضوئي هذا(٢) ، ولا- تراهُ يقول مثلاً : توضأت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، أو نحو أو مثل وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهذه الجملة لها دلالة نفسه على جعل وضوئه هو الميزان والقول الفصل .

ومنها : انحصار القبول وغفران الذنوب بالوضوء الثلاثي - خصوصاً مع عدم نقله للوضوء الثنائي والأحادي الغسلات ، وورود ذلك عن جم غفير من الصحابة والتابعين - فهو يشير إلى تبتى عثمان للوضوء الثلاثي الغسلي لا غير .

ومنها : وجود جملة «لا يحدث فيهما نفسه بشئ»(٣) في وضوءاته ، والتي احتملنا كونها جاءت لتزكيه نفسه وإبعاد الشبهه عنه ، إمعاناً في إضفاء المشروعية على وضوئه .

ومنها : عدم تكلم عثمان في أثناء وضوئه حينما استقر الإبداع الوضوئي عند أنصاره ، ليطيع عليه طابع الهاله والقدسيه ، حتى أنه لم يكن يردّ سلام المسلم في أثناء وضوئه ، معللاً ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله من أن من توضأ وتشهد ولم يتكلم بينهما غفر له ما بين الوضوئين ، مع أن ردّ السلام واجب وليس هو كسائر

١- صحيح البخارى ١: ٧٢ / ١٦٢ ، سنن أبى داود ١: ١٠٦ ، سنن البيهقى ١: ٤٨ / ٢١٨ ، سنن النسائى ١: ٨٢ / ٩١ .

٢- سنن الدارمى ١: ١٨٨ / ٦٩٣ ، سنن النسائى (المجتبى) ١: ٦٥ / ٨٥ ، مصنف عبد الرزاق ١: ٤٤ / ١٣٩ .

٣- سنن النسائى (المجتبى) ١: ٦٥ / ٨٥ ، سنن البيهقى ١: ٤٨ / ٢١٨ ، ٥٣ / ٢٤٧ .

الكلام - على فرض صحه روايه عثمان(١). .

كل تلك الأدله والقرائن والشواهد جعلتنا نطمئن إلى أن عثمان كان هو البادئ بالخلاف ، والطراح للوضوء الثلاثي الغسلي الجديد .

عثمان والإحداث

بقي علينا أن نوضح السبب - أو الأسباب - التي دعت عثمان إلى إحداث هذا الوضوء الثلاثي الجديد ، وللإجابة عن ذلك رأينا أولاً أن ننظر في سبب مقتله ، لأننا توصلنا في (المدخل) إلى أن السبب الأكبر الذي دعا قاتليه إلى قتله هو إحدائاته في الدين ، لا مجرد تصرفاته وسوء سياسته الماليه والإداريه ، وذلك من خلال ملاحظه القضايا الرئيسيه التاليه :

١ - إن طلحه والزبير كانا من أوائل المؤيدين عليه والمقتنين بقتله ، مع أن عثمان أغدق عليهما الأموال بشكل عجيب(٢) ، وكذلك الأمر بالنسبه لعبد الرحمن بن عوف (٣) ، مضافاً إلى وعد عثمان إياه بالخلافه(٤) ، وهكذا كان عثمان يهدق الأموال على باقي الصحابه - إلا نفرا يسيراً - فمن غير المنطقي أن يقتلوه لإيثاره

١- انظر كنز العمال ٩: ١٩٣ / ٢٦٨٨٧ و ٢٦٨٨٨ ، و سنن الدارقطني ١: ٩٢ / ٥ .

٢- فقد وهب لطلحه خمسين ألفاً كما في الطبرى ٤: ٤٠٥ ، ووصله بمائتي ألف وكثرت مواشيه وعبيده ، وقد بلغت غلته من العراق وحدها ألف دينار يومياً ، ولما مات كانت تركته ثلاثين مليوناً من الدراهم ، وكان النقد منها مليونين ومائتي ألف درهم ومائتي ألف دينار . وانظر في أموال الزبير وضخامتها كتاب الفتنه الكبرى ١: ١٤٧ .

٣- كانت أموال ابن عوف الف بعير ومائه فرس وعشره آلاف شاه وأرضاً كانت تزرع على عشرين ناضحاً . انظر مروج الذهب ٢: ٣٣٣ .

٤- حيث قال له على يوم السقيفه: والله ما رجوت منه إلا ما رجا هو من صاحبه دق الله بينكما عطر منشم . انظر شرح النهج ١: ١٨٨ ، ٩: ٥٥ .

أفرباه فقط مع حصولهم على نصيب وافر من المال ، بل هناك أسباب دينيه وابتداعات جعلتهم يقتلونهم - ربّما يكون بعضها فى المكاتبات التى كره الطبرى ذكرها(١١) ، وربّما كانت من الأسباب التى جعلها الناس ذريعه إلى قتله ، والتى ترك ابن الأثير ذكر كثير منها(١٢) .

٢- إنّ سياسه عثمان المائيه الطبقيه كانت تستوجب عزله لا قتله(١٣) ، وبما أنّ الصحابه بين قاتل وخاذل له - حسب تعبير ابن عمر - كان لا يبدّ من وجود سبب مبيح لدمه ، ولعله الأحداث فى الدين لا فى التصرفات الخارجيه حشْبُ .

٣- وجود مبتدعات دينيه فقهيه يقينيه صدرت من الخليفه عثمان ، احتج عليها الصحابه كلّ بطريقته ، لكنّ عثمان لم يرتدع عنها ، كإتمام الصلاه بمنى(١٤) ، وكزيادته النداء الثالث فى يوم الجمعة فى السنه السابعه من خلافته وقد كان «الناس» عابوا عليه ذلك وقالوا : بدعه(١٥) ، وكتقديمه الخطبه على الصلاه فى العيدين(١٦) ، وغيرها ، مما يؤكّد صدور الابتداع عن عثمان فى بعض المسائل الفقهيه ، فلا غرابه فى أن يسرى ذلك إلى مفردات ومسائل أخرى كالوضوء .

٤- إنّ تصرفات عثمان وإحداثاته العمليه كانت تستتبع إحداثات علميه

١- انظر تاريخ الطبرى ٢: ٦٦١ .

٢- انظر الكامل فى التاريخ ٣: ٥٨ .

٣- قال ابن أبى الحديد فى شرحه على النهج ١: ٢٠٠ ، والذى نقول نحن: إنّها وإن كانت أحداثاً، إلّا أنّها لم تبلغ المبلغ الذى يستباح به دمه وقد كان الواجب عليهم أن يخلعوه من الخلافه ...

٤- انظر على سبيل المثال صحيح البخارى ١: ٣٦٧ / ١٠٣٤ ، ٢: ٢٩٦ / ١٥٧٤ ، الدر المنثور ٨: ١٥٩ .

٥- أنساب الأشراف ٥: ٥٢٨ / ١٣٧٤ ، المنتظم ٥: ٧ - ٨ .

٦- فتح البارى ٢: ٤٥٢ ، نيل الأوطار ٣: ٣٦٢ ، تاريخ الخلفاء: ١٦٤ - ١٦٥ .

ودينيه ، يكمن وراءها الخطر على الإسلام وأحكامه ، فعدم إقامته الحدّ على الوليد بن عقبه يعنى إبطال الحدود وتوعدّ الشهود(١١) .

ومثله تأييده لظفره سعيد بن العاص في أن السواد بستان لقريش وبنى أميه ، فإنّها تعنى إبطال قانون توزيع الفىء الذى يفئّه الله على المسلمين بأسيافهم(١٢) .

وإعطاء فدك وخمس إفريقيه لمروان(١٣) ، يعنى سحق قانون الميراث إن كانت فدك للنبي صلى الله عليه وآله ومن بعده لورثته ، أو تدمير قانون الفىء إن كانت فينا للمسلمين ، وهكذا باقى إحداثاته .

٥- والذى يؤكّد ذلك ، هو النصوص التى صدرت عن الصحابه المعاصرين لتلك الإحداثات والإبداعات ، والتى تدل على إحداثاته فى الدين .

كقول طلحه لعثمان : أتك أحدثت إحداثاً لم يكن الناس يعهدونها(١٤) ، وقوله له أيضاً : إنّ الناس قد جمعوا لك ، وكرهوك للبدع التى أحدثت(١٥) .

وكقول الزبير فى حقه : اقتلوه فقد بدّل دينكم(١٦) .

وكقول عبد الله بن مسعود : ما أرى صاحبكم إلّا وقد غيّر وبدّل ، وكان

١- انظر أنساب الأشراف ٥: ٥٢٢ / ١٣٥٦ ، وفيه قول عائشه المشهور: أنّ عثمان أبطلّ الحدود وتوعدّ الشهود . وعن على عليه السلام أنّه قال لعثمان: عطلت الحدود وضربت قوماً شهدوا علىّ أخيك فقلبت

الحكم ...، الإمامه والسياسه ١: ٣٧ .

٢- شرح النهج ٣: ٢١ و٣٥ ، الكامل فى التاريخ ٣: ٣١ ، ٤٠ ، تاريخ الطبرى ٢: ٤٦٢ .

٣- انظر المعارف: ١٩٥ ، وأنساب الاشراف ٥: ٥١٥ / ١٣٣٦ ، والإمامه والسياسه ١: ٣٥ .

٤- أنساب الأشراف ٥: ٥٣٣ / ١٣٧٨ ، وانظر الطبرى ٢: ٦٦٧ .

٥- تقريب المعارف: ٢٧٨ عن الثقفى فى تاريخه .

٦- شرح النهج ٤: ٣٤٠ .

يتكلم بكلام لا يدعه وهو :

إنَّ أصدق القول كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمّد صلى الله عليه وآله ، وشَرّ الأمور محدثاتها ، وكل محدث بدعه ، وكل بدعه ضلاله ، وكل ضلاله في النار(١) ، وفي ثالث : إنَّ دم عثمان حلال(٢) .

وقول عمار في خطبه له بصفين : فقال هؤلاء الذين لا يباليون إذا سلمت دنياهم ولو درس هذا الدين : لم تقتلتموه؟ فقلنا : لإحداثه(٣) . .

وقوله لعمر بن العاص : أراد أن يغيّر ديننا فقتلناه(٤) .

وقول سعد بن أبي وقاص في قتل عثمان : وأمسكنا نحن ، ولو شئنا دفعنا عنه ، ولكن عثمان غير وتغير(٥) .

وقول هاشم المرقال : أحدث الأحداث وخالف حكم الكتاب(٦) .

وقول الأشتر : إنَّ عثمان قد غير وبدل(٧) .

وقول عائشه ، وقد أخرجت قميص رسول الله صلى الله عليه وآله : هذا قميصه وشعره لم يبل وقد بلى دينه(٨) ، وقولها : هذا جلباب رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبل

١- أنساب الاشراف ٥: ٥٢٤ / ١٣٦٦ ، وانظر شرح النهج ٣: ٤٢ .

٢- أنساب الاشراف ٥: ٥٢٥ .

٣- صفين: ٣١٩ .

٤- صفين: ٣٣٩ ، شرح النهج ٨: ٢٢ .

٥- الإمامه والسياسة ١: ٤٨ .

٦- تاريخ الطبرى ٣: ٩٤ .

٧- أنساب الاشراف ٥: ٥٣٤ .

٨- المختصر فى أخبار البشر ١: ١٧٢ ، (طبعة دار المعرفة) ، و ١: ٢٣٩ ، (طبعة دار الكتب) وهى المعتمده لدينا.

وقد أبلى عثمان سنته (١)، وقولها مشبهه له برجل من اليهود: اقتلوا نعتلا فقد كفر (٢).

وقول علي: في يوم الشورى: أما إني أعلم أنهم سيولون عثمان، وليحدثن البدع والأحداث (٣).

بل كتب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعضهم إلى بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد (٤) فعذبوا قتال عثمان جهادا، ولا يستقيم ذلك إلا لحفظ الدين من التحريف والتلاعب

وعرف المسلمون جميعا ابتداعات عثمان، التي أراد أن يتلافها بمثل توسعته للمسجد الحرام، فقالوا: يوسع مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ويغير سنته (٥).

بل منعوا من دفنه في مقابر المسلمين، حتى دُفن ليلاً في حش كوكب - وهي من مقابر اليهود - وتحت الخوف، وإن رأسه ليقول «طق طق».

وهذا لا يكون من الصحابة والناس والمسلمين إلا بعد فراغهم عن انحرافات عثمان وابتداعاته الدينية لا مجرد سوء تصرفاته، وتدهور الاقتصاد واختلال النظام الإداري.

فمن كل هذا نعلم أن عثمان كان ذا جنوح إلى الابتداع والإحداث والتغيير، فلا غرابه في أن يطرح رأياً وضوئياً جديداً كما طرح آراء من قبل في منى، وصلاه الجمعة، وصلاه العيدين، وغيرها، مضافاً إلى أن هناك عوامل تربويه ونفسيه

١- تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧٥، وشرح النهج ٣: ٩، وفيه: هذا قميصه لم يبل وقد أبلى عثمان سنته.

٢- تاريخ الطبري ٣: ١٢، الكامل في التاريخ ٣: ١٠٠، الفتنه ووقعه الجمل: ١١٥.

٣- شرح النهج ١: ١٩٢.

٤- تاريخ الطبري ٢: ٦٤٤، حوادث سنه ٣٤ هـ.

٥- أنساب الأشراف ٥: ٥٢٧ / ١٣٧١.

وسياسيه واجتماعيه أخرى حدث به إلى الإبداع الوضوءى ، والزروع إلى تثلث الغسلات ، وغسل الممسوحات من بعد ، وهى :

لم الأحداث فى الوضوء

١ - إن عثمان كان يرى لنفسه أهليه التشريع ، كما كانت من قبل للشيخين ، فإنه ليس بأقل منهما شأنًا ، فكيف يجوز لهما الافتاء بالرأى ولا يجوز له؟! مع أنهم جميعا من مدرسه واحده هى مدرسه الاجتهاد ، وكلّ منهم خليفه!!

٢ - إنه كان من المتشددين بطواهر الدين تشدداً منهياً عنه ، حتى أنه عند بناء مسجد النبى صلى الله عليه و آله كان يحمل اللبنة ويجافى بها عن ثوبه ، فإذا وضعها نفض كفيه ونظر إلى ثوبه ، فإذا أصابه شىء من التراب نفضه ، وذلك كله لأنه كان رجلاً نظيفاً متظفلاً (١) ، مع أن عمارا كان على ضعفه يحمل لبنتين .

وكان عثمان يغتسل كل يوم خمس مرات ، ولا يردّ سلام المؤمن إذا كان فى حاله الوضوء ، وقال هو عن نفسه بأنه لم يمدّ يده إلى ذكره منذ بايع رسول الله صلى الله عليه و آله ، وغيرها من حالاته التى تنم عن نفسه مهياًه للترتيد والتعمق فى الدين والمبالغه فى التنظف .

٣ - استفاده عثمان من كون الوضوء نظافه وطهاره ، وهذه الفكره تلاتم فكر عثمان ، فلذلك يكون عنده تثلث الغسلات وغسل الممسوحات أكثر نظافه وطهاره ، ولا غضاضه فى ذلك من وجهه نظره ، فقد يكون تأثر أو أثر فى حمران بن أبان ذلك اليهودى الذى وفد مع أسرى عين التمر إلى المدينه المنوره من بلاد ما بين النهرين .

١- انظر العقد الفريد ٥: ٩٠ عن أم سلمه، سمط النجوم العوالى ١: ٣٦٥ .

٤- وجود أحاديث نبويّة أمكنه الاستفادة منها في طرح وضوئه الغسلي ، كاستفادته من إحسان الوضوء ، لأنّه كان قد قال بعد وضوئه الغسلي : والله لأحدثنكم حديثنا ، والله لولا آية في كتاب الله ما حدثنكموه . . إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول :

لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ، ثم يصلي إلّا غفر له ما بينه وبين الصلاة التي تليها»(١). واستفيد من بعده من «أسبغوا الوضوء» ومن «ويل للأعقاب من النار» للتدليل على الغسل .

٥- إنّ حين الثوره عليه كان يحاول تكثيف هاله القدسيه حول نفسه ليدفع الثوار عن قتله ، فكان يذكرهم مواقفهم وشراءه بئر رومه وغيرها(٢) ليثبت بقاءه على الإيمان ، فكان الوضوء الجديد خطوة في هذا الدرب ، إرادة منه معالجه الموقف ، لكنه عالج الداء بالداء لا بالدواء .

٦- كان يحاول إشغال الناس بالخلافات الفقهيّه ، والمناقشات فيها ، لدفعهم عن قتله وعن الخوض في مساوئ سياسته الماليه والإداريه ، وذلك ما حصل بالفعل في كثير من آرائه ، إلّا أنّ النتيجة لم تكن محموده العاقبه بالنسبه له ، ولذا قال الإمام علي بأنّ عمله هو الذي أجهز عليه .

٧- ومن أهم دوافع إبداعاته هو التفاف الأمويين حوله ، ومحاولين بناء مجد فقهي سياسي جديد ، وهذا هو الذي أبعد بعض كبار الصحابه من التعاون معه ، مما خلق عنده فراغا فقهيّا ملأته العقليه الأمويّه المحيظه به .

١- صحيح مسلم ١: ٢٠٦ / ٢٢٧ .

٢- انظر تاريخ الطبري وغيره .

٨- وجود حاله الاستسلام عند كثير من الصحابه ، والتي جعلت الخليفه لا يتوزع عن طرح ما يرتئيه ، لأن غايه معارضتهم أن تنتهي بمجرد قوله : «رأى رأيتة»^(١) ، أو بقولهم : «الخلاف شر»^(٢) ، وإن عثمان إمام فما أخالفه»^(٣) ، مما يعنى رسوخ ما يطرحه الخليفه فى نهايه المطاف .

٩- تفشى حاله الاجتهاد ، وتلقياها بالقبول من قبل كثير من الصحابه ، مما أهلهم لاستقبال ما يطرحه عثمان - أو معاويه - كراى مقبول ، وقد تفتت هذه الحاله نتيجه اجتهادات وآراء عمر بن الخطاب بشكل كبير جداً ، ومن قبله آراء الخليفه أبى بكر .

فمن كل هذه الأمور - وأمور جزئيه أخرى طرحناها من قبل فى مدخل الدراسه - وجدنا هذه المبررات هى التى دفعت عثمان لابتناع الوضوء الثلاثى الغسلى الجديد ، الذى لم يرتضه الصحابه المتعبدون!!

على والوضوء

ولما تولى الإمام على الخلافه - وهو المتبى الوحيد من بين الخلفاء الأربعة لمدرسه التعبد المحض - راح يبين الوضوء النبوى للمسلمين ، ويعرض ويشير إلى إحداث عثمان فى الوضوء النبوى ، ونستطيع أن ندرج خطواته فى بيان الوضوء النبوى فى المندرجات الآتية :

١ - إن الثابت المحفوظ عن على فى كتب الفقه والتفسير والحديث هو الوضوء الثنائى المسحى ، يتبعه فى ذلك صحابه كثر على رأسهم ابن عباس والطالبين وأنس بن مالك .

١- انظر الكامل فى التاريخ ٢: ٤٩٤ ، البدايه والنهايه ٧: ١٥٤ .

٢- سنن البيهقى الكبرى ٣: ١٤٣ / ٥٢١٩ ، سنن أبى داود ٢: ١٩٩ / ١٩٦٠ .

٣- سنن البيهقى الكبرى ٣: ١٤٤ / ٥٢٢١ .

٢- كان الإمام علي يشير إلى الإحداث الذي طال الوضوء بمثل قوله بعد الوضوء المسحى وشربه من فضله: «إِنَّ أَناساً يَكْرَهُونَ هَذَا ، وَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَفْعَلُهُ ، وَهَذَا وَضُوءٌ مِنْ لَمْ يَحْدُثُ(١)»، وقوله: «وهذا وضوء من لم يحدث، ورأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هكذا»، فهو يؤكد وجود المحدثين في الوضوء، ولم يكن قبله محدث في الوضوء إلا عثمان كما علمت.

٣- قوله عليه السلام: قد عملت الولاية قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه.. معترين لسنته.. أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى أن يقول: ورددت الوضوء والغسل والصلاة إلى مواقيتها وشرائعها ومواضعها(٢).

وهذا النص - بعد الفراغ عن عدم إبداع الشيخين في الوضوء - يكاد يكون صريحاً في إبداع عثمان للوضوء، لأنه عليه السلام صرح بإبتداع الولاية من قبله، ولما كان الشيخان براء من بدعه الوضوء بقي عثمان هو المقصود في كلام الإمام لا محاله.

٤- كتابه الإمام علي كيفية الوضوء لواليه محمد بن أبي بكر في جملة ما كتبه إليه، وكان في كتابه عليه السلام «تمضمض ثلاث مرات، واستنشق ثلاثاً، واغسل وجهك، ثم يدك اليمنى، ثم اليسرى، ثم امسح رأسك ورجليك.. فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع ذلك»(٣).

١- مسند أحمد ١: ٧٨ / ٥٨٣، سنن النسائي (المجتبى) ١: ٨٤ / ١٣٠، سنن البيهقي ١: ٧٥ / ٣٥٩. وقد بينا في هذا المجلد الأول (المدخل) فساد رأى من ذهب إلى أن المقصود بالحدث هو الحدث الناقض للوضوء فراجع.

٢- الكافي ٨: ٥٨ / ٢١.

٣- انظر أمالي المفيد: ٢٤٧، أمالي الطوسي: ٢٩ بإسناد في ضمنه الثقفى صاحب الغارات، وقد حُرف النص المتقدم في كتاب الغارات المطبوع، وقد بينا التحريف الواقع في نسخ الغارات المطبوع، ومن أراد المزيد فليراجع مدخل الدراسة.

٥- تنبيه وإشارة الإمام علي - في جملة أحاديثه الموضوعية - إلى أن مبعث الأحداث في الموضوع هو الاجتهاد والرأى ، وأنّ الموضوع - بل الدّين - لا يدرك بالرأى ، فكان يقول : «لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدم أحقّ بالمسح من ظاهرها ، لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح ظاهرها» (١) ، ويقول : «كنت أرى أنّ باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما حتّى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح ظاهرهما» (٢) .

فهو يقرر أنّ الدين - ومنه الموضوع - لا يدرك بالرأى كما يتصوره البعض ، وإلّا لكان باطن القدم أحقّ بالمسح ، فكيف يعدل عنه إلى غسل الظاهر والباطن بمحض الرأى والاجتهاد؟!!

٦- كانت وضوءات الإمام عليّ البيانية - وكذلك ابن عباس وأنس بن مالك - تحمل في ثناياها أدلّة من الكتاب والسنة ، وليست ادعاءات محضه لرؤية الموضوع النبوي ، لأن قول عليّ : «لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدم أحقّ بالمسح من ظاهرها لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على أعلى قدميه» (٣) ، وما شاكله يتضمّن دلالة الكتاب على المسح لأنّه أرسله إرسال المسلمات طبق أصل تشريعه وهو آية الموضوع الظاهرة في مسح القدمين ، ثمّ دحض الرأى الذى لو سلّم لكان الباطن أحقّ بالمسح ، وعلى التقديرين فالمسح هو المشروع سواء كان الظاهر أو الباطن ، وبعد كلّ ذلك أكّد عليّ بن أبي طالب رؤيته النبي صلى الله عليه وآله وهو يمسخ أعلى قدميه .

١- سنن أبي داود ١: ٤٢ / ١٦٤ ، مصنّف ابن أبي شيبة ١: ٢٥ / ١٨٣ .

٢- سنن أبي داود ١: ٤٢ / ١٦٤ .

٣- تأويل مختلف الحديث: ٥٦ .

وكذلك ابن عباس كان يقول «لا أجد في كتاب الله إلّا غسليتين ومسحتين» .

وكان أنس يعارض رأى الحجاج الذاهب إلى غسل القدمين - بحجه أنه أقرب شىء للخبيث - بقوله : صدق الله وكذب الحجاج ، قال تعالى : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} .

والمقصود الأول هنا هو تدليلات الإمام على بالكتاب والسنة ودحض الرأى ، وهذا بخلاف وضوءات عثمان المدعيه لمحض الرؤيه والتمشيطه بما لا يمت إلى أصل أفعال الوضوء بصله ، فكأن الإمام علياً أراد أن يشير إلى اجتهاد عثمان فى الوضوء ودحضه .

٧- وبعد هذا كله فإننا لا نرى فى وضوءات علي ولا ابن عباس ولا أنس ولا غيرهم من الماسحين تلك الضحكات والتبسمات ، ولا إشارات الخائف الطارح لفكر جديد ، ولا تبرعات بالتعليم لمجرد سماع مضمضه ، ولا غيرها مما ذكرناه فى الوضوءات العثمانيه ، بل نرى الحاله حاله طبيعيه منسجمه مع سير الأمور فى تعليم الوضوء النبوى صلى الله عليه وآله الصحيح ، ودحض الوضوء الجديد النابع من الرأى ، إذ كانت نصوصهم تحوى النفي والإثبات معا .

الأمويون والوضوء

ولما استشهد الإمام علي وصالح الإمام الحسن معاويه ، تولى الأخير السلطه ، فراح يترسم خطى عثمان فقهيا ويدعمه عقائدياً ، ويتبنى آراء ابن عمه ، كما حدث ذلك عند ما صلى الظهر فى مكه ركعتين ، فنهض إليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا له : ما عاب أحد ابن عمك بأفح مما عيبه به .

فقال لهما : وما ذاك؟! قال : فقالا له : ألم تعلم أنه أتم الصلاه بمكّه .

قال : فقال لهما : ويحكما ، وهل كان غير ما صنعت وقد صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه و آله ، ومع أبي بكر وعمر رضى الله عنهما .

فقال لهما : أنه صلاهما مع النبي صلى الله عليه و آله وأبي بكر وعمر قصرا .

قالا : فإن ابن عمك قد كان أتمها ، وإن خلافاك إياه له عيب ، قال : فخرج معاويه إلى العصر فصلأها بنا أربعاً (١) .

وكذلك تابع عثمان في الجمع بين الأختين بملك اليمين (٢) ، وكذلك ترك معاويه التكبير المسنون في الصلاة لترك عثمان ، وتركه زياد بن أبيه لترك معاويه (٣) .

ومثله فعل في تركه التلبية في الحج (٤) ، حيث نصوا على أن النبي صلى الله عليه و آله وأبا بكر وعمر أهلوا ولم يذكروا عثمان (٥) ، هذا إلى غيرها من المفردات الفقهي .

وكذلك كانت خطوات معاويه في تقرير قاعده «من غلب» بعد أن كان يعتقد عثمان ، مضافا إلى مفاهيم عقائديه ركزها معاويه يعود نفعها لتثبيت أركان الحكم الأموي وعلى رأسه أفكار عثمان ، والذي يهمنها هو تبني لفته عثمان ، وتأثير ذلك على الوضوء .

لقد سار الفقه الأموي على خطى عثمان ، فراح يستفيد من «أسبغ الوضوء» و«ويل للأعقاب من النار» لترسيخ الوضوء العثماني .

١- انظر مسند أحمد ٤: ٩٤ / ١٦٩٠٣ ، مجمع الزوائد ٢: ١٥٧ ، رواه أحمد ورجاله موثقون وروى الطبراني بعضه في الكبير .

٢- الدر المنثور ٢: ٤٧٧ .

٣- فتح الباري ٢: ٢٧٠ / ٧٥١ .

٤- سنن النسائي (المجتبى) ٥: ٢٥٣ / ٩٧ ، سنن البيهقي ٥: ١١٣ / ٩٢٣٠ .

٥- انظر المحلى ٧: ١٣٦ .

١ - فقد دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على عائشه يوم توفى سعد بن أبي وقاص [سنه ٥٥ هـ] فتوضأ عندها ، فقالت له : يا عبد الرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : ويل للأعقاب من النار(١) .

فلاحظ كيف عدلت عائشه عن قول النبي صلى الله عليه وآله «أسبغوا الوضوء» - مع أنّ المقام يقتضى الاستدلال به(٢) إلى الاستدلال - ب- «ويل للأعقاب من النار» ، وهذا العدول يكمن وراءه ادعاء أم المؤمنين - ومن ورائها الأمويون ، وعثمان من قبل - دلالة «ويل للأعقاب» على الوضوء الغسلي ، كما ترسخ ذلك الفهم حتى اليوم عند أتباع مدرسه الاجتهاد والرأى .

ومحصّل الكلام إنّ هذا النصّ يوقفنا على الاختلاف بين وضوء عبد الرحمن والوضوء الذى أرادته أم المؤمنين عائشه ، وحيث عرفنا أنّ عائشه بقولها السابق أرادت التبدليل على الغسل ، عرفنا من مفهوم المخالفة أنّ عبد الرحمن كان يذهب إلى المسح على القدمين .

وجاء أبو هريره ليصنع نفس صنع أم المؤمنين ، وذلك أنّه رأى قوما يتوضئون من المطهره ، فقال : أسبغوا الوضوء ، فإني سمعت أبا القاسم يقول : «ويل للعراقيب من النار»(٣) .

وقد مثل غير واحد من العلماء(٤) للإدراج بحديث أبي هريره عن رسول الله صلى الله عليه وآله «أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» لكونهما لم يصدرا على هذا

١- صحيح مسلم ١: ٢١٣ / ٢٤٠ ، الموطأ ١: ١٩ / ٣٥ ، سنن ابن ماجه ١: ١٥٤ / ٤٥٢ .

٢- لكونها قد قالت: يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء .

٣- صحيح مسلم ١: ٢١٤ / ٢٤٢ .

٤- انظر مثلاً السيوطى فى تدریب الراوى ١: ٢٧٠ .

النسق من النبي صلى الله عليه وآله ، وهذا يدلنا على أن أبا هريره كان يريد الاستفادة - كعائشه - من «الويل للأعقاب» أو «العراقيب» للتدليل على الوضوء الغسلي العثماني .

ويتضح ذلك بجلاء فيما أخرجه عبد الرزاق ، عن ابن جريح ، قال : قلت لعطاء : لم لا أمسح بالقدمين كما أمسح بالرأس ، وقد قالهما جميعاً(١)؟

قال : لا أراه إلا مسح الرأس وغسل القدمين ، إني سمعت أبا هريره يقول : ويل للأعقاب من النار .

قال عطاء : وإن أناسا ليقولون هو المسح ، وأما أنا فأغسلهما(٢) .

فها هو يستدلّ على الغسل بقول أبي هريره «ويل للأعقاب» ، وهذا يبين لنا حلقات متواصلة في سبيل تثبيت الوضوء الغسلي ، فمن عدول عائشه ، وإدراج أبي هريره ، واستدلال عطاء ، بتبيين سلسلة التطورات التي استفيد منها لتقرير وتدعيم الوضوء العثماني ، وهذا ما سنوضحه في هذا المجلد من دراستنا .

٢ - واستمرّ التدعيم الأمويّ للوضوء العثماني ، والإصرار من (نهج التبعيد المحض) على بطلان ذلك ، ومخالفته للكتاب والسنة إذ صار هناك فقهاء : فقه نبوي وفقه أموي .

فقد أخرج ابن ماجه بسنده إلى الربيع بنت معوذ أنها قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث - تعني حديثها الذي ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ وغسل رجليه - فقال ابن عباس : إن الناس أبووا إلا الغسل ، ولا أجد في كتاب الله إلا المسح(٣) .

١- يعني أن القرآن قالهما معاً .

٢- المصنّف لعبد الرزاق ١: ٢٠ / ٥٨ .

٣- سنن ابن ماجه ١: ١٥٤ / ٤٥٨ .

وقال الدارقطني : ...حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل أنّ علي بن الحسين أرسله إلى الربيع بنت المعوذ يسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأتيتهما ، فأخرجت إلى إنياء . .

فقلت : . . بهذا كنت أخرج الوضوء لرسول الله صلى الله عليه وآله فيبدأ فيغسل يديه ثلاثا ، قبل أن يدخلهما الإنياء ، ثم يتمضمض ويستنثر ثلاثا ثلاثا ، ويغسل وجهه ثلاثا ، ثم يغسل يديه ثلاثا ثلاثا ، ثم يمسح رأسه مقبلا ومدبرا ، ويغسل رجليه ثلاثا ثلاثا ، قالت : وقد جاءني ابن عمّ لك [تعني ابن عباس] فسألني عنه فأخبرته .

فقال : ما أجد في الكتاب إلّا غسلتين ومسحتين (١) .

وهنا نقف على صراعين وضوئيين كانا في العصر الأموي .

أ - بين الربيع وبين ابن عباس .

ب - بين الربيع وبين الإمام السجاد وعبد الله بن محمد بن عقيل .

فالربيع - وعلى ضوء النصين الآنفين - كانت قد تبنت الوضوء الغسلي وأصرت عليه ، مع معرفتها بأنّ عتره الرسول لا يقبلون بنقلها للوضوء الغسلي ، إذ أن ابن عباس قد استدل على سقم رأيها بالقرآن الكريم ، وفي اعتراضه إشارة إلى عدم قبول نسبه الغسل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم تراه رحمه الله - في نص آخر - يستدلّ عليها بالرأى إلزاما لها - أو لهم - بما ألزموا به أنفسهم ، لسقوط العضوين الممسوحين في التيمم .

وهذا يؤكّد الدعم الأموي - عبر أقطابه ومحدثيه - للوضوء العثماني الغسلي .

٣ - ووصل الأمر في الوضوء الغسلي إلى أن يتبناه الحجاج - وهو بعيد عن الدين

١- انظر مصنف عبد الرزاق ١: ٩٦ / ٥، مسند أحمد ٦: ٣٥٨، ٢٧٠٦٠ .

بعد الأرض عن السماء - ويعلن به من على المنبر .

فقد أخرج الطبري بسنده إلى حميد ، قال : قال موسى بن أنس لأنس ونحن عنده : يا أبا حمزه ، إنَّ الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه فذكر الطهور ، فقال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ، وأنه ليس من ابن آدم أقرب إلى خبيثه من قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيهما . . فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج ، قال تعالى : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} (١١١) .

وهذا - الإعلان والاستدلال من الحجاج يدل على تبني الأمويين للوضوء العثماني من جهه ، كما يدل على تحكيم الاجتهاد والرأى فى الوضوء فى جهه مقابله تماما لوضوء النبى والإمام على ، ففى حين يؤكد على بن أبى طالب على أنَّ الوضوء لو كان بالرأى لكان باطن القدمين أحقَّ بالمسح من ظاهرهما لكنه رأى النبى صلى الله عليه و آله مسح ظهورهما ، يأتي الحجاج فيعارضه ويعارض القرآن ، مصرحاً بأنه لا بد من غسل باطنهما وظهورهما وعراقيهما ، بحجه كونهما أقرب للخبث!!

وبعد هذا لا يبقى مجال للشك فى تبني الأمويين للوضوء العثماني ، وانتهاجهم نفس نهجه واستدلالهم بنفس استدلالاته ، مع تطويرها وإشاعتها بالآراء والتأويلات والاجتهادات والدلالات البعيده ، وهذا ما يؤكد عدم أصاله ذلك الوضوء وعدم تلقّيهم إياه عن النبى صلى الله عليه و آله .

ومبالغه فى تثبيت الوضوء المدعى نسبوا إلى إعلام الماسحين كعلى وابن عباس وأنس أنهم كانوا يثنتون الغسلات ، أو يغسلون الأرجل أو . . ليعيدوا عن أنفسهم شبهه الابتداع ، وقاموا فى هذا السبيل أيضا بمنع تدوين ما يخالف النهج

١- تفسير الطبري ٦: ١٢٨، وانظر تفسير ابن كثير ٢: ٢٦، الدر المنثور ٣: ٢٨ .

الحاكم ، حتى جاء عمر بن عبد العزيز ليأمر بتدوين تلك الأحاديث وليعمم كتابا إلى الافاق يأمرهم فيه بالأخذ عن ابن شهاب الزهري ، معلّلا ذلك بأنهم لا يجدون أعلم منه ، وقد سَخَرُوا رجاء بن حيوة - المعدود من أئمة فقهاء الشام - ليرشد الناس ويفتيهم بآراء عبد الملك بن مروان(١) ، ومثله جاء عن عبد الله بن عمر(٢) ودفعه الناس للأخذ عن عبد الملك .

وكان أبو هريره من الداعين للسكوت عن ظلم الأمويين(٣) ، وكانت عائشه أفتة الناس وأحسنهم رأيا في العامه(٤) ووو .

كلّ هذا جاء لتضعيف معالم فقه التعبد المحض وتحريف الوضوء النبوي ، ومن أجله رأينا ازدياد عدد المؤيدين لوضوء الدوله في هذه الحقبه بعد أن كانت الكفّه في زمان عثمان وقبله راجحه للوضوء الثنائي المسحى ، ولكن بقي - رغم كل جهود الدوله الأمويه - تابعون قائلون بالوضوء المسحى ، من أمثال عروه بن الزبير ، والحسن البصرى ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وعكرمه ، وعلقمه بن قيس ، والإمام الباقر ، والإمام الصادق ٣ ، وغيرهم ممن يعلم بأسمائهم المحقق والمتتبع .

فالأعمويون لم يتمكنوا من مجابهه الوضوء المسحى - وإن كانوا هم دعاه للوضوء الغسلي - ولا نرى التقيه تعمل في الوضوء عند أئمه أهل البيت حتى أواخر عهد الأمويين ، ومن يراجع مرويات الباقر في الكتب الحديثيه الأربعة عند الشيعة ،

١- انظر تهذيب الكمال ٩: ١٥٤ من الترجمة ١٨٩٠ لرجاء بن حيوة .

٢- تهذيب الكمال ١٨: ٤١٠ من الترجمة ٣٥٥٩ لعبد الملك بن مروان، تاريخ بغداد ١٠: ٣٨٨ / ٥٥٦٨، المنتظم ٦: ٣٩ .

٣- الأموال لأبي عبيد: ١١٠٢/٤٩٩ .

٤- انظر وضوء النبي صلى الله عليه وآله (المدخل): ٢٣٤ .

يجد الإمام يصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وهو غير مكثر بما قيل أو يقال .

ويبدو أن الأمويين كانوا يجاملون بعض الصحابه والتابعين كأئس بن مالك وابن عباس وعلى ابن الحسين ومحمد بن علي الباقر وغيرهم في وضوئهم ، فلم يواجهوهم بالعنف ، وإن كانوا في ظروف أخرى يواجهون بعضاً آخر بالعنف ، كما في حديث أبي مالك الأشعري(١) ، والذي كان خائفاً من بيان وضوء النبي أو صلواته صلى الله عليه وآله لقومه .

العباسيون والوضوء

لقد قامت الدوله العباسيه على أكتاف شعار «الرضا من آل محمد» ، وكان الناس قد التفوا حولها وأيدوها باعتبارها الدوله المنتصره للحق ، وقد قضى أبو العباس السفاح فتره حكومته منشغلاً بتصفيه الخصوم الأمويين وأذبالهم ، فكان في معزل عن الصراعات الفقيهيه وعن الكفه العلويه بالذات .

ولكن لما آل الأمر إلى أبي جعفر المنصور العباسي اختلفت الموازين - بعد أن ثبتت أركان الدوله - فقد راح يشتري الفقهاء بالصلوات والهدايا والمناصب وكراسى القضاء وو . . ولكنه وأتباعه عجزوا عن أبي حنيفه ، فضايقوه ونكلوا به بلا جدوى ، إلّا أنهم أفلحوا من بعد في استدراج تلميذه القاضي أبي يوسف .

وقد بقي الإمام جعفر بن محمد الصادق رائد مدرسه التعبد المحض آن ذاك ، وصاحب الوضوء الثنائي المسحى ، إماماً معارضاً في طريق المنصور والعباسيين وما يهدفون إليه فكرياً ، فراح المنصور يتخذ شتى الأساليب محاولاً إفحامه .

فدعا المنصور أبا حنيفه لإعجاز الإمام بمسائل عويصه ولكنّه لم يفلح ، بل

١- انظر مسند أحمد ٥: ٣٤٢ / ٢٢٩٤٩ .

أذعن أبو حنيفة بأن الصادق عليه السلام أعلم الناس (١).

فأخذ المنصور يدعو إلى الأخذ بمذهب مالك، فدعاه وأمره بتدوين العلم وجعله علماً واحداً يحمل الناس عليه (٢)، راسماً له المنهج في أن لا يقلد علياً وابن عباس، وأن يأخذ بأقوال ابن عمر وإن خالف علياً وابن عباس (٣)، علماً بأن مالكا كان ينفرد بتفضيل الخلفاء الثلاثة على سائر الصحابة، والحكومة لا تعدّ علياً إلّا كسائر الناس (٤).

وهذا المخطط الفقهي العقائدي المحموم من المنصور، طال الوضوء النبوي أيضاً، فالتزم المنصور بالوضوء العثماني الغسلي الثلاثي، وترك الوضوء النبوي - المسحى الثنائي - بغضاً لمنافسيه من آل البيت، أو للتعريف عليّ الطالبيين، إذا الوضوء المسحى صار من جملة الفروع الفقهيّة التي يعرف بها الشيعة.

المنصور والوضوء

فمن داود الرقي، قال: دخلت على أبي عبد الله - أي الصادق عليه السلام - فقلت له: جعلت فداك كم عدّه الطهاره؟

فقال: «ما أوجه الله فواحدة، وأضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحده لضعف الناس، ومن توضع ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له»، أنا معه في ذا حتّى جاءه داود بن زربي، فسأله عن عدّه الطهاره؟ فقال له: «ثلاثاً ثلاثاً، من نقص عنه فلا صلاه له!!».

قال: فارتعدت فرائصي، وكاد أن يدخلني الشيطان، فأبصر أبو عبد الله إليّ

١- انظر مناقب أبي حنيفة للموفق الخوارزمي ١: ٧٣، جامع أسانيد أبي حنيفة ١: ٢٢٢.

٢- وضوء النبي صلى الله عليه وآله: ٢٩٠ - ٢٩١.

٣- الطبقات الكبرى ٤: ١٤٧، وانظر الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٥٠٤.

٤- موقف الخلفاء العباسيين: ١٧٠.

وقد تغير لوني ، فقال : «اسكن يا داود ، هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق» .

قال : فخرجنا من عنده ، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور ، وكان قد ألقى إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي ، وأنه رافضيّ يختلف إلى جعفر بن محمد .

فقال أبو جعفر المنصور : إني مطّلع إلى طهارته ، فإن هو توضّأ وضوء جعفر ابن محمد - فإني لأعرف طهارته - حققت عليه القول وقتلته .

فأطلع وداود يتهيأ للصلاه من حيث لا يراه ، فأسيغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره أبو عبد الله ، فما تم وضوءه حتى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه .

قال : فقال داود : فلمّا أن دخلت عليه رحّب بي ، وقال : يا داود قيل فيك شىء باطل ، وما أنت كذلك ، قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهاره الرفضه ، فاجعلني في حلّ ، وأمر له بمائه ألف درهم .

قال : فقال داود الرقي : التقيت أنا وداود بن زربي عند أبي عبد الله عليه السلام ، فقال له داود بن زربي : جعلت فداك حقنت دماءنا في دار الدنيا ، ونرجو أن ندخل بيمينك وبركتك الجنة .

فقال أبو عبد الله عليه السلام : فعل الله ذلك بك وإخوانك من جميع المؤمنين ، فقال أبو عبد الله عليه السلام لداود بن زربي : حدّث داود الرقي بما مرّ عليكم حتى تسكن روعته .

فقال : فحدّثته بالأمر كلّه .

قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : «لهذا أفتيته ، لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو» ثم قال : يا داود بن زربي توضّأ مثني مثني ولا تزيدن عليه ، فإنك إن

زدت عليه فلا صلاه لك(١١).

فالإمام الصادق علم السياسة المنصوريه التي تتحين الفرص ، وعلم أن داود بن زربي قد وشى به إلى السلطه عبر الوضوء الثنائي المسحي ، فعالج الموقف علاجاً حكيماً .

والذي يتضح هنا هو اتخاذ المنصور هذه المفرده الوضوئيه كرقم يدل على متابعه مدرسه التعبد المحض والتحديث ، وهي مدرسه جعفر بن محمد الصادق ، وكان هذا الرقم كافياً لقتل من يؤمن به .

المهدي والوضوء

وكان نفس هذا المسلك عند المهدي العباسي ، فإنه كان يريد معرفه المخترقين لجدار سلطته عبر الوضوء النبوي الصحيح ، وكان داود بن زربي أيضاً محط النظر في فضيه الوضوء ، مما يعني أن الجواسيس كانوا يؤكّدون على مفرده الوضوء الثنائي المسحي أيضاً في معرفه المخالفين للسلطه العباسيه ولمدرسه الاجتهاد والرأى .

فمن داود بن زربي قال : سألت الصادق عن الوضوء؟ فقال لي : «توضاً ثلاثاً ثلاثاً» .

ثم قال لي : أليس تشهد بغداد وعساكرهم؟! قلت : بلى .

قال داود : فكنت يوماً أتوضأ في دار المهدي ، فرآني بعضهم وأنا لا أعلم به ، فقال : كذب من زعم أنك رافضي وأنت تتوضأ هذا الوضوء .

قال : فقلت : لهذا والله أمرني (١) .

وهذا النص يؤكد استمرار النزاع الوضوئي ، وتأکید الحُكَّام على ضروره التزام الوضوء العثماني وترك الوضوء النبوي الثاني المسحى .

ولا يخفى عليك أنَّ المهدي العباسي كان يكره نهج علي في الفقه والإمامه ، إذ أنَّ القاسم بن مجاشع التميمي عرض عليه وصيته ، وكان فيها بعد الشهاده بالوحدانيه ونبوه محمد «وأنَّ علي بن أبي طالب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله ووارث الإمامه من بعده» ، فلما بلغ المهدي إلى هذا الموضوع رمى بالوصيه ولم ينظر فيها(٢) .

وسأل المهدي شريكا القاضي قائلا : ما تقول في علي بن أبي طالب؟

قال : ما قال فيه جدك العباس وعبد الله .

قال : وما قالا فيه؟

قال : فأما العباس فمات وعليّ عنده أفضل الصحابه ، وكان يرى كبراء المهاجرين يسألونه عما ينزل من النوازل ، وما احتاج هو إلى أحد حتى لحق بالله ، وأما عبد الله فإنه كان يضرب بين يديه بسيفين ، وكان في حروبه رأساً متبعاً وقائداً مطاعاً ، فلو كانت إمامته على جور ، كان أول من يقعد عنها أبوك ، لعلمه بدين الله وفقهه في أحكام الله ، فسكت المهدي وأطرق ، ولم يمض بعد هذا المجلس إلّا قليلاً حتى عزل شريك(٣) .

وهذا ما يؤكد عداة هم لنهج عليّ خلفه ووصيه وفقهاً وحديثاً وسنّه ، ومنه مفرده الوضوء كما عرفت .

١- التهذيب ١: ٨٢ / ٢١٤ ، الاستبصار ١: ٧١ / ٢١٩ .

٢- تجارب الأمم لابن مسكويه ٣: ٤٨٣ .

٣- تاريخ بغداد ٩: ٢٩٢ من الترجمة ٤٨٣٨ لشريك بن عبد الله النخعي القاضي .

الرشيذ والوضوء

ولما آل الأمر إلى هارون الرشيد - الذى تعدّ فتره حكمه أوج قوه العصر العباسى وعصرها الذهبى - نحا نفس منحنى أسلافه فى رفض على وابن عباس - وإن كان الأخير جدّهم - ورفض منهجهم الفكرى والفقهى ، فما أن دار الحوار السابق بين المهدي وشريك ، حتّى قدم هارون الرشيد الكوفه يعزل شريكاً عن القضاء (١١) ، وليس بنا حاجة ها هنا إلى شرح ظلم الرشيد للعلويين ، ولكنّ الذى نريد التأكيد عليه هو محاربتة إياهم فقهيّاً إضافة إلى محاربتهم سياسياً وعسكريّاً .

فقد جاء رجل إلى الرشيد يخبره عن مكان يحيى بن عبد الله بن الحسن ، ووصف له شكله ولباسه وهيئته وجماعته ، فلم يطمئن الرشيد بل سأله : أو تعرف يحيى ؟

قال : أعرفه قديماً ، وذلك الذى حقّق معرفتى به بالأمس .

قال : فصفه لى .

قال : مربع ، أسمر ، حلو السمرة ، أجلىح ، حسن العينين ، عظيم البطن .

قال : صدقت هو ذاك ، قال : فما سمعته يقول ؟

قال : ما سمعته يقول شيئاً ، غير أنّى لما رأيته يصلّى رأيت غلاماً من غلمانة أعرفه ، قديماً جالساً على باب الخان ، فلما فرغ من صلاته أتاه بثوب غسيل فألقاه فى عنقه ونزع جبه الصوف ، فلما كان بعد الزوال صلّى صلاة ظننتها العصر وأنا أرمقه ، أطال فى الأولتين وخفّف فى الأخيرتين .

فقال له الرشيد : لله أبوك ، لجاد ما حفظت عليه ، نعم تلك صلاة العصر

وذاك وقتها عند القوم(١) .

فلم يظمن الرشيد بكل ما وصفه له ذلك الرجل وكل ما قاله ، حتّى إذا وصف له صلاة العصر ووقتها ، والجمع بين الصلاتين علم صدقه وتحقّق معرفته به ، وهذا يدل على بشاعه استغلال الخلفاء للفقهاء على الأصعدة كافّة .

وأما الوضوء ، فقد كان الرشيد قد اتخذه مفردة يعرف بها الشيعة ليوقع بهم ، ومن ذلك محاولته الإيقاع بعلي بن يقطين .

فعن محمد بن الفضل ، قال : اختلفت الرواية من بين أصحابنا فى مسح الرجلين فى الوضوء ، أهو من الأصابع إلى الكعبين أم من الكعبين إلى الأصابع؟

فكتب على بن يقطين إلى أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : جعلت فداك ، إن أصحابنا قد اختلفوا فى مسح الرجلين ، فإن رأيت أن تكتب إلى بخطك ما يكون عملي بحسبه ، فعلت إن شاء الله .

فكتب إليه أبو الحسن : «فهمت ما ذكرت من الاختلاف فى الوضوء ، والذى أمرك به فى ذلك أن تمضمض ثلاثا وتستنشق ثلاثا ، وتغسل وجهك ثلاثا ، وتخلل شعر لحيّتك ، وتغسل يدك إلى المرفقين ثلاثا ، وتمسح رأسك كلّه ، وتمسح ظاهر أذنيك وباطنهما ، وتغسل رجليك إلى الكعبين ثلاثا ولا تخالف ذلك إلى غيره» .

فلجأ وصل الكتاب إلى على بن يقطين ، تعجّب ممّا رسم له فيه - ممّا جمع العصابة على خلافه - ثم قال : مولاي أعلم بما قال ، وأنا ممثّل أمره ، فكان يعمل فى وضوئه على هذا الحدّ ، ويخالف ما عليه جميع الشيعة ، امتثالاً لأمر أبى الحسن .

وسعى بعلي بن يقطين إلى الرشيد ، وقيل له : إنّه رافضى مخالف لك ، فقال

١- تاريخ الطبرى ٣: ٤٥٨ - ٤٥٩ ، وانظر مقاتل الطالبين: ٣١٠ .

الرشيد لبعض خاصته : قد كثر عندي القول في علي بن يقطين والقرن - أي الاتهام - له بخلافنا ، وميله إلى الرفض ، ولست أرى في خدمته لى تقصيرا ، وقد امتحنته مرارا ، فما ظهر منه على ما يقرف به ، وأحب أن أستبرئ أمره من حيث لا يشعر بذلك فيتحرز منى .

فقال له : إن الرافضة يا أمير المؤمنين تخالف الجماعة في الوضوء فتخففه ، ولا ترى غسل الرجلين ، فامتنحه من حيث لا يعلم بالوقوف على وضوئه .

فقال : أجل ، إن هذا الوجه يظهر به أمره .

ثم تركه مدّه وناطه بشىء من الشغل في الدار ، حتى دخل وقت الصلاة ، وكان علي بن يقطين يخلو في حجره في الدار لوضوئه وصلاته ، فلما دخل وقت الصلاة وقف الرشيد من وراء حائط الحجره بحيث يرى علي بن يقطين ولا يراه هو ، فدعا بالماء للوضوء ، فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ، وخلل شعر لحيته وغسل يديه إلى المرفقين ثلاثا ، ومسح رأسه وأذنيه ، وغسل رجليه ، والرشيد ينظر إليه ، فلما رآه قد فعل ذلك لم يملك نفسه حتى أشرف عليه بحيث يراه ، ثم ناداه : كذب - يا علي بن يقطين - من زعم أنك من الرافضة ، وصلحت حاله عنده .

وبعد ذلك ورد عليه كتاب من أبي الحسن «ابتدئ من الآن يا علي بن يقطين ، توضعاً كما أمر الله ، اغسل وجهك مژه فريضة وأخرى إسباجاً ، واغسل يديك من المرفقين كذلك ، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوه وضونك ، فقد زال ما كان يخاف عليك ، والسلام» (١) .

وفي هذا دلاله كافيه على أن السلطه - ومن حولها - قد اتخذت الوضوء التناهي

المسحى ، سبيلا لكشف الشيعة فى القصر الهارونى ، لأنّ الوضوء أمر عبادى يتكزّر فعله كلّ يوم قبل الصلاه ، فهو أوضح شاخص فقهى يعرف به «الرافضه» كما فى تعبير هارون الرشيد .

وعلى كلّ حال ، فقد استمر الخلاف الوضوئى باحتدام وشده ، فكان المحدثون من أصحاب مدرسه التعبد المحض لا يرون إلّا الوضوء النبوى الثنائى المسحى ، وكانت الدوله وأتباعها - من فقهاء منع التحديث ، ومن مدرسه الاجتهاد والرأى - لا ترى إلّا الوضوء العثمانى الثلاثى الغسلى .

وحين حصرت الدوله العباسيه المذاهب الإسلاميه بالمذاهب الأربعة - وهى جميعاً من مدرسه الاجتهاد والرأى - ودوّنت آراؤهم الفقهيّه ، كان من ضمنها الوضوء العثمانى ، الذى أكدوا عليه أئى تأكيد ، واختلفوا فى فروضه وسننه وآدابه وكيفيته أشد الاختلاف مما يقف عليه المطالع فى كتبهم الفقهيّه ، فأتسعت الفجوه اتساعاً كبيراً بحيث تعمّر ويتعسر رأبها ، فصار الوضوء ان خطّين متوازيين لا يلتقيان .

نهاية المطاف

من كل ما تقدم تتجلى حقيقته في غايه الأهميه والوضوح ، مفادها أن المعارضين للوضوء العثماني لم يكونوا قد بزغوا بزوغاً مفاجئاً فظهروا على الساحة الفقهيه الإسلاميه ظهوراً غير متوقع ، بل العكس هو الصحيح ، وذلك لتسلسل حلقات الاجتهادات في مقابل الكتاب والسنة من جانب ، وتسلسل حلقات المعارضه للتدوين والتحديث من جانب آخر من قبل الخلفاء ، وبقي إصرار جم غفير من عيون الصحابه على مواصلة التدوين والتحديث ، ومن ثم لجوء المانعين إلى فتح باب الاجتهاد والرأى ، وبقاء المتعبدين على تعبدهم المحض ومنعهم من العمل بالاجتهاد والرأى(١) .

لأن فتح أبي بكر وعمر لباب الرأى والاجتهاد لأنفسهما هو الذى فتح من بعدهما لعامه الصحابه ذلك ، فكانت تلك نتيجة طبيعيه لسدهما باب التدوين والتحديث والذهاب إلى شرعيه التعدديه وحجيه الآراء

وكان إعطاء عمر زمام اختيار الخليفه الثالث فى الشورى بيد عبد الرحمن بن عوف للتأكيد على لابدئيه الانصياع للجهه التى فيها ابن عوف مشروطاً ومقيداً بقيد اتباع «سيره الشيخين» ، وذلك ما أوقعه بالفعل عبد الرحمن بن عوف حين بايع عثمان على ذلك الشرط ، وأما على بن أبى طالب فلم يرض بذلك الشرط الجديد الذى

١- انظر تفصيل ذلك فى كتابنا (منع تدوين الحديث، أسبابه ونتائجه) .

أفحم في الشريعة ، والذي قزروه دون نص من كتاب الله ولا برهان من سنة نبيه ، وقد أيده جماعه كثيره من كبار الصحابه فلم يرتضوا ذلك الشرط الجديد .

وذلك العهد الذي قطعه عثمان على نفسه بالترامه سيره الشيخين أوقعه في محاذير ونزاع وخصومه شديده مع كبار الصحابه ، وعلى رأسهم عبد الرحمن بن عوف ، لأنَّ عبد الرحمن كان يرى الاقتصار على اجتهادات الشيخين دون غيرهما ، وعثمان كان يرى أنَّ له حقَّ الاجتهاد كما كان للشيخين ، وأنه ليس بأقل شأنًا منهما ، وذلك «ما دقَّ بينهما عطر منشم»^(١) ، فمات عبد الرحمن وهو لا يكلم عثمان .

وكان الصحابه - ومنهم على بن أبي طالب ، وطبقاً لقوله عليه السلام : «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم»^(٢) - قد طالبوا عثمان بالوفاء بما ألزم به نفسه في يوم الشورى ، إلَّا أنه كان يرى أنه مبسوط اليد ، مطلق العنان في اجتهاداته وتصرفاته الفقهيه والعملية ، مما أنشبت الخلاف بينه وبين الصحابه على أوسع آفاقه ، حتَّى أودى بحياته أخيراً .

وقد أثرت قاعده «سيره الشيخين» حتَّى على خلافه على بن أبي طالب مع أنه لم يلزم نفسه بها ، ولا أعطى عهداً بالعمل وفقها ، بل رفضها رفضاً قاطعاً في يوم الشورى ، وعند ما أتاه الناس للمبايعه ، بايعهم بشرط أن يحملهم على كتاب الله وما يعلم من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله ، فوافقوا بذلك ثم نقضوه في أماكن عدّه مثل

١- أول من قاله فيهما أمير المؤمنين عليه السلام وذلك بعد حوادث الشورى وما آلت إليه من البيعه لعثمان بن عفان، وذلك بعد أن اختاره عبد الرحمن وفضله على علي عليه السلام ، فحينها قال أمير المؤمنين عليه السلام : والله ما فعلتها إلَّا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه، دقَّ الله بينكما عطر منشم . أى أظهروا العيب والعداوات، كما جاء في لسان العرب ١٠: ١٠٢، وانظر كلام الإمام عليه السلام في شرح النهج ١: ١٨٨ .

٢- الوسائل ٢٦: ٣٢٠ / ٣٣٠٧٨ .

صلاه التراويح وفدك وما إليهما ، إذ عانى على أشد المعاناه من هذا النهج «نهج الاجتهاد والرأى» لما يستتبعه من توال فاسده على مرور الأيام .

فالمحصّل الذى طغى على الساحة الإسلاميه هو استفحال نهج الاجتهاد والرأى نتيجة لدعم القوه التنفيذيه «الخلافة والحكومّه» له ، وبقي خطّ التعبد فى صدور الصحابه المضطهدين الذين لا طاقة لهم بردّ الناس إلى جاده الصواب لاستفحال التيار المقابل .

وهذا هو الذى سوّغ لعمر أن يعاقب - ويجراه - من يتحدث عن النبي صلى الله عليه وآله ، وسهّل من بعده لعثمان أن يتجاهل الأحاديث الوضويه الصحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله : «يتحدّثون بأحاديث لا أدري ما هي؟!» نعم ، أنكرها عثمان وكأنه لم يسمعها من قبل ، ولا رأى النبي صلى الله عليه وآله يحدث بها ويفعلها طول عمره المبارك الشريف!! وقد استمرّ عثمان أيضا بالنهي عن التحديث والفتيا ، فصار أبو ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر وأمثالهم فى أشدّ المضايقه ، وأقنسى الضغوط ، لأنهم لم يلتزموا بالمنع الحكومى ، حتّى وصل الأمر بالحجاج بن يوسف الثقفى أن يختم فى يد جابر بن عبد الله الأنصارى وفى عنق سهل بن سعد الساعدى [الأنصارى] وأنس بن مالك [الأنصارى] ، يريد إذلالهم ، وأن يتجنّبهم الناس ولا يسمعو منهم (١). وفى كتاب (المحن) لأبى العرب التميمى : أن الحجاج ختم يد الحسن البصرى وابن سيرين وأنس بن مالك (٢) كذلك .

إذن ، لم يكن التيار الفكرى الفقهيّ المعارض لوضوء عثمان تياراً طارئاً ولا حدثاً عابراً ، بل كان امتداداً طبيعياً لخطّ التحديث ، المعارض للرأى والاجتهاد .

١- أسد الغابه، لابن الأثير ٢: ٣٦٦ فى ترجمه سهل بن سعد الساعدى .

٢- كتاب المحن: ٤٣٨ - ٤٣٩ كما فى الفكر الأصولى لعبد المجيد الصغير .

ف- «الناس» المقصودون في أحاديث عثمان الوضوئية - ولا ريب - هم أنفسهم أو هم امتداد للصحابة الكبار المعارضين لمنع التحديث والتدوين ، وهؤلاء هم الذين يرون أنَّ الأحكام توقيفيه لا يمكن تجاوزها بالزيادة والنقصان ، فلا مجال للاجتهاد والرأى فيها خصوصاً مع وجود النص القرآنى والسنة النبويه المباركه وصراحتة ، لكنَّ النهج الحاكم وبتأويلاتهم جعلوا المحكم متشابهاً ، والثابت من السنة مشكوكاً .

وستعلم لاحقاً أنَّ أصحاب المدونات كانوا من أتباع وأنصار الوضوء الثنائى المسحى ، أو أنهم لم يكونوا من أنصار الوضوء الثلاثى الغسلى على الأقل ، وهذه مسألة تؤكّد الترابط بين المدونين ونهج التعبد فى الوضوء من جهه ، وبين مانعى التدوين وخط الاجتهاد والرأى فى الوضوء من جهه أخرى ، حتّى أن عبد الله بن عمر - وهو ممن خالف اجتهادات عمر - كان لا يرى المسح على الخفين ، لأنّه كان قد سمع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى أنّ المسح على الخفين غير جائز ، وأنّ الوضوء لا يعدّ وضوءاً مع المسح على الخفين ، وأنّ سوره المائده جاءت بالوضوء الذى يمسخ فيه على القدمين لا على الخفين ، وهو وإن قيل عنه أنّه ما مات حتى وافق الناس ورجع إلى جواز المسح على الخفين ، إلّا أنّ المهم هو ثبوت كونه من مانعى المسح على الخفين فى حياه أبيه ، فموقفه الوضوئى آن ذاك لا يمكن التغاضى عنه مع ما صدر منه من مواقف فى الدفاع عن كثير من الأحكام الثابته ، ووقفه ضدّ اجتهادات أبيه (١) .

وهنا تتأكد أصاله النهج الوضوئى وأحقّيته ، ولا يهمنى بعد ذلك أن يكون ابن عمر رجع وقال بالمسح على الخفين أم لم يرجع ، وإن ذلك ليرجع إلى الظروف التى كان يعيشها ، إذ عرف عنه عدم استقراره فى مواقفه السياسيه ، لأنّه قد صار

١- انظر منع تدوين الحديث، لنا: ٢٥٦ .

فى أواخر عمره تبعاً للسلطات الأموية .

لكن الحق أن نهج التعبد المحض والتحديث أخذ ينشط ويعمل بكل دأب وجدّ فى زمن خلافه على بن أبى طالب ، لذلك نرى كتاب على إلى محمد بن أبى بكر - واليه على مصر - وسائر مواقف الوضوئيه والفقهييه الأخرى ، تؤكد على كثير من الأحكام الشرعيه التى كانت من البدايه بمكان ، ومن جملتها الوضوء الثنائى المسحى ، والصلاه وغيرها من بديهيات الأحكام الشرعيه ، وعلى هو رائد مدرسه التعبد والدعوه لفتح باب التدوين والتحديث .

نعم ، جدّ على ليمحو الآثار التى خلفتها الحكومات التى سبقته ، بسبب اجتهاداتها المتكرره ، فراح يؤكّد على ضروره اتباع نهج التعبد ، واتباع خطى رسول الله صلى الله عليه وآله فى أحكامه وأفعاله .

فالوضوء إذن ، لا يمكن تفكيكه عن مسأله التحديث والتدوين ، ولا مسأله الاجتهاد والتعبد بحال من الأحوال ، لأنّ رواد التعبد المحض هم رواد الوضوء الثنائى المسحى ، ورواد الاجتهاد - فى زمن عثمان وما بعده - هم رواد الوضوء الثلاثى الغسلى ولا ننسى أنّ الخليفه عثمان بن عفان كان قد صرح بكون معارضيه فى الوضوء هم من المحدثين عن رسول الله ، لقوله : «إنّ ناساً يتحدّثون عن رسول الله . . .» .

وستتضح لك حقيقه الحال أيضاً لو تابعت البحث معنا إلى نهايه البحث الروائى ووقفت على ملابسات الأمور وخصوصاً بعد مناقشتنا لما يرويه الصحابه وأهل البيت من صفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله .

كما سيكشف لك هذا البحث - تاريخياً وحديثياً - عن الخطوط التى اخذت على عاتقها مهمه نشر وضوء عثمان بن عفان حيث كان متبّوه من القرشيين نسباً ومن الموالى محتداً ، ومن البصريين مسكناً ، ومن القدرين والمرجنه وأشباههم فكراً

وأتجاهاً ، وكان قسم كبير منهم من موالى أبي بكر ، وعمر ، وآل أبي لهب ، وآل طلحة ، وموالى لثقيف ، ومراد ، وعيس ، وبنى أمية ، ومعاوية ...

وكان رأس الحرية في بث الوضوء الغسلي عن عثمان : حمران بن أبان = طويدا اليهودي - أو طوريط عند ابن حجر - وعنه روى عطاء بن يزيد الشامي المغمور ، ثم جاء الزهري فشذب أحاديث الوضوء العثماني وهذبها وبثها على أوسع نطاق.

وكانت مراكز انتشار هذا الوضوء في القرنين الأول والثاني - بعد المدينة زمن إحدائه في عهد عثمان - الشام معقل الأمويين ، والبصرة العثمانية الهوى والمشرب ، وواسط عبر الحجاج الثقفي .

كانت هذه نظره إجمالية لما سردناه في (المدخل) وما نريد قوله هنا ، والبحث الروائي - كما قلناه - يتألف بعد التمهيد من قسمين .

هذا ، ولا أحسب أنه يخفى على العلماء والباحثين ، أن تعاملنا مع أسانيد روايات الوضوء الموجودة في الصحاح والسنن يختلف عما هو الموجود في كتب الامامية ، فإني سأتي بكل واحد منهما على انفراد وأناقشها حسب قواعد الرجاليه والدراية والأصوليه والفقهييه ، فإننا لا نحكم قواعد الشيعة الإماميه وآراء علمائهم عند مناقشه مرويات أهل السنه ، وكذا العكس .

فعلى هذا ، فما يراه القارئ الكريم في مطاوي بحوثنا الآتية من النقص والإبرام والقبول والرد إنما هو حسب قواعد وأصول كل طائفة ، لا أنه الترام خاص منا بذلك ، وإليك البحث :

البحث الروائي: مناقشه ما روى عن رسول الله في صفه وضوئه صلى الله عليه و آله

اشاره

سنداً ودلالةً ونسباً

وهو في قشَمين :

القسم الأول :

مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي سنداً ودلاله ونسبه

القسم الثاني :

مناقشه ما روى عن أهل البيت في صفه وضوء النبي سنداً ودلاله ونسبه

اشاره

رواه كيفيه الضوء

فى الصحاح والسنن

· عثمان بن عفان

عبد الله بن عباس

على بن أبى طالب

عبد الله بن زيد المازنى

عبد الله بن عمرو بن العاص

الربيع بنت المعوذ

عائشه بنت أبى بكر

عبد الله بن أويس

قبل الدخول فى أصل البحث ومناقشه الروايات البيانيه عند الطرفين «نهج التعبد المحض ونهج الاجتهاد بالرأى» لابد من إعطاء فكره إجماليه عن طريقه عملنا فى هذا القسم ، فنقول :

قد اتخذنا (الجامع الصحيح) للترمذى منهجاً أولياً لمعرفة روايات الوضوء التى أتى بها الترمذى فى باب «ما جاء فى وضوء النبى صلى الله عليه وآله كيف كان؟» لأنه انتهج فى كتابه ذكر أسماء كل الصحابه الذين رووا فيما يتعلق بكل باب من أبواب جامعه .

ثم وسرعنا العمل بتخريج روايات أولئك الصحابه فى الصحاح والمسانيد والسنن المتداوله بأيدنا ، ودرسنا جميع تلك الأخبار سنداً ودلالة ونسباً ، وبتعبير الفقهاء من حيث أصاله الصدور ، وأصاله الظهور ، وجهه الصدور .

وحيث إن معنى البحثين السندى والدلائلى قد عرّفنا ماهيته لدى الباحثين فلا حاجة بنا لتوضيحه ، وأما ما اصطللنا عليه بجمله «نسبه الخبر» فهو ممّا يجب توضيحه ، لأننا بعد الفراغ من دراسه الخبر سنداً ودلالة ، نأتى إلى دراسه حقيقه إمكان انتساب هذا الخبر إلى ذلك الصحابى المنسوب إليه الخبر وعدمه ، وهل يتوافق مع مروياته الأخرى وسيرته العمليه أم لا؟ بل ومدى تطابق هذا المنسوب مع الثوابت الحديثيه الأخرى الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ وأخيراً نأتى بما يرجح أحد النقلين عنه .

لأنّ الذي يهَمُّنا هو الإلمام بأطراف الحدث الفقهي المراد دراسته ، من خلال الأخذ بجميع أطراف شخصيته المنسوب إليها الحدث ، أو التي يمكن أن ينسب إليها ، بناء على الكليات العامّة التي عرفناها عنه ، ثمّ محاولة تطبيق هذا المنسوب مع الحصيلة النهائيّة المستنتجة منها ، ومدى تلاؤم وانسجام تلك النسبه معه أو عدمها؟

فمطلوبنا هو الوصول إلى إمكان انتساب الواقعه الفقهيّ إلى شخصيته الفلانيّه وعدمه ثبوتاً - كما يقول الأصوليون - بغضّ النظر عن ادّعاء وقوعه وعدم وقوعه في الخارج العمليّ .

وهذا البحث ليس بدعاً من البحوث ، فقد كان نقد المتن معمولاً به ، متداولاً عند الصحابه والتابعين بل عند جميع الفقهاء المسلمين والكتاب والباحثين ، وقد وضّحنا ذلك في مقدمه البحث التاريخي إذ جمع الزركشي ما استدرسته عائشه على الصحابه في كتاب أسماه «الإجابيه فيما استدرسته السيده عائشه على الصحابه» .

والحديث الذي يمكن أن ينتقد له القابليه لأنّ يلحق بما اصطلح عليه أرباب علم الدرايه بالمعلول في المتن ، وقد أطلق الفقهاء والباحثون على مثل هذا اسم «النقد الداخلي للخبر» ، وهو قريب مما اصطللحنا عليه بجمله «نسبه الخبر إليه» .

فالعلماء لم يقدّروا هذا المنهج بشكل قاعده عامّه لها أسسها وثوابتها وتطبيقاتها في بحوثهم ، ولم يستخدموه لمعرفة جميع مفردات الموضوع المبحوث عنه ، وإن كانوا يشيرون إليه في الأعم الأغلب ، عند دراستهم للروايات الفقهيّه سنداً ودلاله بصوره عايره وسريعه ، كما أنّهم لم يستقصوا فقه الشخص الفلانيّ وتاريخه وسيرته وأحواله ، للحكم على الصادر عنه ، بل تراهم يتخذون الموقف ويستوحدونه من خلال وقوفهم على نصّ واحد أو نصّين عنه ، وهذا ما لا يمكن

قبوله ، لأنّ الاعتماد على النصّ بمفرده دون مقياسه بأشباهه ونظائره والوقوف على ما يعارضه لا يجدى شيئاً ، ولا يمكنه أن يصوّر لنا فقهه وسيرته .

فقد قال ابن خلدون وهو يشير إلى هذه المسألة : « . . . وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسّرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم على مجرد النقل ، غثاً أو سميناً ، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سيروها بمعيار الحكمه ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيره في الأخبار ، فضلّوا عن الحق وتاهوا في ببداء الوهم والغلط» (١).

وقال الشريف المرتضى - من علماء الشيعة الإماميه - في جواب ما روى في الكافي عن الامام الصادق في قدره الله :

«اعلم أنّه لا يجب الإقرار بما تضمّنه الروايات ، فإنّ الحديث المرويّ في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفيها يتضمّن ضروب الخطأ وصور الباطل ، من محال لا يجوز أن يتصور ، ومن باطل قد دلّ الدليل على بطلانه وفساده ، كالتشبيه والجبر والقول بالصفات القديمه . . . ولهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول ، فإذا سلم عليها عرض على الأدلّه الصحيحه ، كالقرآن وما في معناه ، فإذا سلم عليها جوّز أن يكون حقّاً والمخبر به صادقاً ، وليس كلّ خبر جاز أن يكون حقّاً وكان وارداً من طريق الأحاد يقطع على أنّ المخبر به صادقاً» (٢).

وذكر الذهبي عن الخطيب البغدادي أنّ اليهود ادّعوا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أسقط الجزية عن أهل خيبر ، وأظهروا كتاباً فيه شهاده بعض الصحابه ، وادّعوا أنّه بخطّ

١- مقدمه ابن خلدون: ٩ - ١٠ . وعنه في منهج نقد المتن: ١٢ .

٢- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الاولى) جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثه مسأله (١٣) ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

الإمام عليّ، فحمل ذلك الكتاب سنة ٤٤٧هـ - إلى القاسم بن مسلمة وزير القائم بالله العباسي فعرضه القائم على الخطيب البغدادي، فتأمله ثم قال: (هذا مزور).

ف قيل له: فمن أين لك هذا؟

فقال: فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بنى قريظة، قبل فتح خيبر بستين (١١١).

فرؤيه ابن خلدون والسيد المرتضى وما حكاه الذهبي عن الخطيب البغدادي وغيرهم وإن كانت تتفق معنا في الأصول، لكنّها لا ترسم رؤيتنا، لأنّها لا نكتفي بها وحدها، إذ مدار عملنا هنا هو البحث عن تطابق هذا المنقول عن هذا الشخص مع مواقفه ونصوصه الأخرى الصادرة عنه بالخصوص، لا بمقايستها مع الأصول الأخرى وأشبابها فقط لمعرفة أنّها من الشريعة أم لا، فمثلا: لو ورد خبر مفاده أنّ عمر بن الخطاب كان لا يعمل بالاجتهاد بالرأى، معصدا بما رواه هو عن النبي صلى الله عليه وآله من النهي عن العمل بالرأى! فنحن أمام خيارات:

إما أن نقول بكذب الخبر الوارد عن عمر، لما رأيناه من مجمل سيرته من العمل بالاجتهاد وتفسيره للمواقف والأحكام بالرأى لا النص، وبه يبقى ما رواه محمولاً على وجه ما، أو ساقطاً من الاعتبار.

وإما أن نكدّب مروياته التي رواها عن النبي صلى الله عليه وآله في النهي عن الاجتهاد.

وإما أن نقول بصحة مروياته الناهية عن الاجتهاد، والرواية الواردة في عدم عمله بالاجتهاد، ونحتال لسيرته بما أمكننا من وجوه.

ونحن أمام هذا الركام لا نستطيع الخروج إلّا بنتيجة تابعه للأهواء والميول،

١- انظر تاريخ الإسلام ٣١: ١٠١، تذكره الحفظ ٣: ١١٤١، البدايه والنهايه ١٢: ١٠٢.

إذ إن هذا الجمع جمع متكلف غاية التكلف ، لأنَّ الأشخاص لا يصححون السيره ، بل السيره هي التي تكون مقياساً للأشخاص وميزاناً لهم ، ولمعرفه ما يهدفون إليه .

ثم إنَّ هذا الجمع جمع بين سيره قطعيه لعمر بن الخطاب في عمله بالرأى ، ومرويات قطعيه ثابتة عن النبي صلى الله عليه و آله في النهى عن العمل بالرأى والاجتهاد ، ومن البديهي أنَّ سيره عمر وغيره لا يمكنها أن تعارض سنه رسول الله صلى الله عليه و آله قولاً وعملاً وتقريراً ، فلا بدَّ من طرحها ، والبحث عن المخرج والمبرر العلمى المعقول الذى يكمن وراء صدور هذه المقوله وأمثالها ، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى ، فإنَّ استبعاد بعض النفوس تخطئه عمر بن الخطاب أو غيره من الصحابه ، والنبيُّ به عن تجاوز ما يرويه عن النبي ، هو ما لا- نرتضيه ولا نجعله مقياساً لتجاوز الحقائق ، لكونه شخصاً غير معصوم يُخطئ ويصيب .

فنحن لو أردنا أن نقف على الحقيقه لزمنا معرفه السيره العامه لعمر أو غيره ، وهل هو من نهج الاجتهاد بالرأى أو التعبد المحض؟

وحيث ثبت عند المسلمين جميعاً أنه من رواد الاجتهاد والرأى فلا سبيل بعد ذلك إلا طرح الروايه القائله بعدم عمله بالرأى ، حتى لو افترضنا جدلاً صحتها سنداً ودلالةً ، وذلك لمنافاتها للسيره القطعيه العامه التى علمناها منه فى عمله بالاجتهاد والرأى ، ولإيماننا بتحكّم الأهواء والميول فى نقل مثل هذه القضايا! ولكون الفقه والتاريخ قد تأثرا بتلك الاجتهادات لا محاله .

قال الدكتور محمّد رؤاس قلعه جي فى موسوعه فقه عمر بن الخطاب :

«من المعروف عند الفقهاء أنَّ للفقه بناء متكاملًا ، يأخذ بعضه برقاب بعض ، ولكى يكون الرأى الفقهي الصادر عن المجتهد

مقبولاً لا بد وأن يكون منسجماً مع بنائه الفقهي ، فإذا ما نبا عنه أو شدَّ عُذُّ غيرٍ مقبول ، وإن كان منسجماً معه عدَّ مقبولاً وإن كان سنده ضعيفاً ، وإني إذا ما أتى القول عن عمر منسجماً مع بناء فقهه أثبتته له وإن كان ضعيفاً ، ويكون انسجامه مع البناء الفقهي بمثابة الشواهد للحديث الضعيف ، يتقوى بها ويشتدُّ أزره ، مثلاً ، لو ورد عن عمر أنه كان يمتضمض ويستنشق من كفٍّ واحده ، يشهد لصحة هذا القول عن عمر بناء عمر لنظريته في النجاسات ، إذ إنَّ الماء عنده لا ينجس نجاسه ماديه ولا معنويه ، وإذا كان الماء لا ينجس فما المانع أن يتمضمض ويستنشق من كفٍّ . . وهكذا» (١١) .

لكن رؤيتنا أوسع دائره من قول الدكتور القلعه جى أيضا ، لأنه لا تختص بمعرفه بنائه الفقهي ، بل تعدى إلى معرفه سيرته العامه ومواقفه الأخرى ونصوصه فى الفقه وأقواله وخطبه المتناثره فى كتب التاريخ و ...

فإن فتح مثل هذه الأمور يعطينا رؤيه أدق عن الصحابي الراوى والعقائد والأفكار السائده فى عهده ، ومدى تطابق هذا النقل عنه وصحة انتسابه إليه ، وهذه النكتة جديره بالبحث والدرس ، لكونها تحل لنا الكثير من الأقوال المنسوبه إلى هذا أو ذاك فى عويصات المسائل ، كما أنها تجلّى لنا الآراء الكامنه وراء نسبه الأقوال .

ونستطيع كذلك تطبيق هذه الرؤيه عكسياً ، بمعنى أنا يمكننا إسقاط أى روايه - ولو صحت سنداً ودلالةً - لمخالفتها للثوابت العلميه والدينيه كالقرآن والسنة النبويه ، فقد روى أبو هريره عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : خلق الله التربه

١- موسوعه فقه السلف (فقه عمر بن الخطاب): ١١ .

يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين و . . . (١١) حتى عد خلق العالم في سبعة أيام .

فنحن ، لا بد أن نطرح هذه الروايه وأمثالها لمخالفتها لصريح القرآن الذى جاء فى سبع آيات من سبع سور منه بأنه سبحانه خلق العالم فى سته أيام (١٢) .

فهذه الروايه فى الأعم الأغلب يتفق صدورها عن أبى هريره ويمكن انتسابها إليه ، ولا يمكن التصديق بأن النبى صلى الله عليه وآله قالها وإن روى الصحابى ذلك!

فالوقوف على السيره العامه للراوى والروايه - كما قلنا - هو المطلوب فى مثل هكذا بحوث ، لأنه يعطينا صورته قريبا للواقع ، ويعرفنا باتجاهه الفكرى وإمكان تطابق هذا القول معه وعدمه ، وهو أيضا يعزفنا بملاسات كثير من الأمور ، ومن هم وراء نسبة الأقوال إلى هذا أو ذاك! ودوافعهم المختلفه فى هذه النسبه أو تلك ، ونفى هذا النقل أو ذاك .

وفى الختام نؤكد سعينا - ويقدر المستطاع - تبسيط العبارة والفكره ، وطرحها بكلا الأسلوبين (القديم والجديد) ، وذلك لحساسيه الموضوع ، وكثره قرائه من طلاب العلوم الدينيه والأكاديميين ، كى لا نحذف بحق أحد فيما نظرته من بحوث ، ولكى لا يخلو البحث من فائده لكلتا المجموعتين ، لأنّ البحوث الإسناديه مثلا هى تخصصيه بحتة فلا يستسيغها الأكاديمى الحديث ، وقد تثقل على غير المتخصص ، ومثلها الحال بالنسبه إلى البحوث الحديثه ك- (نسبه الخبر إليه) فقد لا يرى الأكاديمى

١- أخرج هذا الحديث مسلم فى صحيحه ٤: ٢١٤٩ / ٢٧٨٩ ، والنسائى فى السنن الكبرى ٩: ٣ / ١٧٤٨٣ ، وأحمد فى المسند ٢: ٢٢٧ / ٨٣٢٣ ، والبخارى فى التاريخ الكبير ١: ٤١٣ ، وغيرهم .
٢- الأعراف: ٥٤ ، يونس: ٣ ، هود: ٧ ، الفرقان: ٥٩ ، السجده: ٤ ، ق: ٣٨ ، الحديد: ٤ .

الإسلامي (أعني الحوزوي والأزهري) فائده في طرحها .

فالذي نرجوه من قرائنا هو أن يعبرونا صبراً ، وأن يقرؤوا الأسلوبين معاً ، كي يحصلوا على الفائدة المرجوه من هذه الدراسة ، وأن يدركوا بأن ما كتبناه وانتهجناه ليس خارجاً عن الموضوع بل كلاهما يشكلان دعامين لخطوه واحده .

وعليه فيكون عملنا في «نسبه الخبر إليه» في ثلاثه محاور :

١ - البحث عن إمكان صدور هذا الخبر عن هذا الفرد بعينه وعدمه؟

٢ - عرض الخبر على سيرته العلميه والعملية قولاً وفعلاً وتقريراً ، للوقوف على ما يخالفها .

٣ - تطابق المنقول مع الأصول والثوابت الأخرى في الشريعه وعدمها؟

والآن ، وبعد هذا العرض السريع للفكره نأتي بقول الترمذى في باب «ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وآله كيف كان» بعد ذكره حديثاً عن علي بن أبي طالب :

«وفي الباب : عن عثمان ، وعبد الله بن زيد ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، والربيع ، وعبد الله بن أنيس ، وعائشه (ؓ)» .

واليك مرويّات هؤلاء الصحابه حسب تقسيمنا وتبيننا للكتاب لا حسب ترتيب الترمذى :

١- سنن الترمذى ١: ٦٧ / ٤٨ من الباب ٣٧ ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وآله كيف كان .

(١) مناقشه مرويات عثمان بن عفان

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

· المناقشه السنديه لمروياته الغسلية

· المناقشه الدلاليه

· نسبه الخير إليه

إنّ دراستنا أوضحت بأنّ عثمان بن عفّان هو المتبني لفكره الوضوء الغسلي فلا ضروره للاشاره الى مروياته المسحيه فهى وإن كانت موجوده فى الصحاح والسنن لكنها قليله وغير متبناه عندهم .

المهم هو دراسه رواياته الغسليه ومناقشتها سنداً ودلاله ثم الوقوف على روايات المرحله الانتقاليه عنده - وانتقاله من الوضوء الثنائى المسحى إلى الوضوء الثلاثى الغسلى - وأخيرا دراسه الأحداث التى رافقت هذا الإحداث ومدى صحه مدّعانا أو نفيه ، وذلك من خلال عرض النتائج على نفسه وشخصيه عثمان المحيطين به من الذين التزموا وضوءه وثبّوه بين المسلمين .

فالبحت يرتبط بدراسه الروايه المعتمده فى الصحاح والسنن واتجاه الرواه فيها ، وهل أنّها جاءت عفويه أو كانت ممنهجه؟

وكيف أن الامويين والمروانيين ووعاظهم كان لهم جهود كبيره فى تنقيح وترسيخ وتثبيت معالم وضوء عثمان بعد ان كان فى بدايات نشوءه مرتبك المعالم غائم الصوره غير واضحها ، إذ ترسخ هذا الوضوء وانتشر عن طريق حمران بن أبان وعطاء بن يسار والزهرى وأمثالهم .

بل كيف يروى خبر الوضوء الغسلى عبد الله بن عمرو بن العاص - والحاصل على زاملتين من كتب اليهود فى معركة اليرموك (١) والذى كان يناقض رسول الله ولا يتعبد بأقواله صلى الله عليه وآله (٢) - ولا يرويه ابن مسعود صاحب ظهور ومسواك وتعل رسول الله (٣) .

بل لماذا يختلف وضوء ابن عباس وأنس مع وضوء الربيع بنت معوذ والحجاج بن يوسف الثقفى ، وعلى أى شىء يدل هذا الاختلاف؟

١- وقد كانت تسمى تلك أحياناً باليرموكية وأخرى بالزامله . انظر سير أعلام النبلاء ٣: ٨١، الإسرائيليات وأثرها فى كتب التفسير: ٧٤ و٩٤ و٢٣٧ .

٢- الطبقات الكبرى ٤: ٢٦٤، سير أعلام النبلاء ٣: ٨٥ .

٣- سنن الترمذى ٥: ٦٧٤ / ح ٣٧١١، المستدرک على الصحيحين ٣: ٤٤٣ / ح ٥٦٧٩، فتح البارى ٧: ٩٢، صحيح البخارى ٣: ١٣٦٨ / ح ٣٥٣٢، الجمع على الصحيحين ١: ٤٦٤ / ح ٧٤٤ .

١- قال البخارى : حدّثنا عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى ، قال : حدّثنى إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب : أنّ عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنّه رأى عثمان بن عفّان دعا بإناء فأفرغ على كفّيه ثلاث مرّات فغسلهما ، ثمّ أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنشق ، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرّات ، ثمّ مسح برأسه ، ثمّ غسل رجليه ثلاث مرّات إلى الكعبين ، ثمّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من توضأ نحو وضوئى هذا ، ثمّ صلّى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غُفِر له ما تقدم من ذنبه (١).

٢- قال البخارى : حدّثنا أبو اليّمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، قال : أخبرنى عطاء بن يزيد ، عن حمران مولى عثمان بن عفّان : أنّه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه ، فغسلهما ثلاث مرّات ، ثمّ أدخل يمينه فى الإناء ، ثمّ تمضمض واستنشق واستنثر ، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثمّ مسح برأسه ، ثمّ غسل كلّ رجل ثلاثاً ، ثمّ قال : رأيت

النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ نحو وضوئى هذا ، وقال : من توضأ نحو وضوئى هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه (١).

٣- قال البخارى : حدثنا عبدان ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا معمر ، قال : حدثنى الزهرى ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، قال : رأيت عثمان رضى الله عنه توضأ فأفرغ على يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ، ثم اليسرى ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ نحو وضوئى هذا ، ثم قال : من توضأ نحو وضوئى هذا ثم يصلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما بشيء ، غفر له ما تقدم من ذنبه (٢).

٤- قال مسلم : حدثنى زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبى ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد اللبى ، عن حمران مولى عثمان : أنه رأى عثمان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ، ثم أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله ثلاث مرات ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من توضأ نحو وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه (٣).

٥- قال مسلم : حدثنى أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن

١- صحيح البخارى ١: ٥٢ - باب المضمضه فى الوضوء .

٢- صحيح البخارى ١: ٢٣٤ .

٣- صحيح مسلم ٢: ٢٠٥ / ح ٤ .

سرح ، وحرمله بن يحيى التجيبي ، قال : أخبرنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب : أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره : أن حمران مولى عثمان أخبره : أن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) دعا بوضوء ، فتوضأ فغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم مضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ، ثم غسل اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه (١).

٦- قال النسائي : أخبرنا سويد بن نصر ، قال : أنبأنا عبد الله ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن حمران بن أبان ، قال : رأيت عثمان توضأ فأفرغ على يديه ثلاثاً فغسلهما ، ثم تمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه ؛ اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ نحو وضوئي ، ثم قال : من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما بشيء غفر له ما تقدم من ذنبه (٢).

٧- قال النسائي : أخبرنا أحمد بن محمد بن المغيرة ، قال : حدثنا عثمان هو ابن

١- صحيح مسلم ٢: ٢٠٤ / ح ٣ .

٢- سنن النسائي ١: ٦٤ .

سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، عن شعيب وهو ابن أبي حمزه ، عن الزهري : أخبرني عطاء بن يزيد ، عن حمران : أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه فغسلها ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كل رجل من رجله ثلاث مرات ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ وضوئي هذا ، ثم قال : من توضأ مثل وضوئي هذا ثم قام فصلّى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه بشيء ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه(١١) .

٨- قال النسائي : أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح ، والحريث بن مسكين - قراءه عليه وأنا أسمع ، واللفظ له - عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب : أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره : أن حمران مولى عثمان أخبره : أن عثمان دعا بوضوء فتوضأ ، فغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ، ثم غسل رجله اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ وضوئي هذا ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من توضأ نحو وضوئي هذا ، غفر له ما تقدم من ذنبه(١٢) .

٩- قال الدارمي : أخبرنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا عبد الأعلى ، عن

١- سنن النسائي ١: ٦٥ .

٢- سنن النسائي ١: ٨٠ .

معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان: أن عثمان توضأ فمضمض واستنشق، وغسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ومسح برأسه وغسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ كما توضأت، ثم قال: من توضأ وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غُفر له ما تقدم من ذنبه(١).

١٠- قال أبو داود: حدَّثنا الحسن بن علي الحلواني، حدَّثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان، قال: رأيت عثمان بن عفان توضأ فأفرغ على يديه ثلاثاً فغسلهما، ثم تمضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً، وغسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً، ثم اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً، ثم اليسرى مثل ذلك، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ مثل وضوئي هذا، ثم قال: من توضأ مثل وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غُفر الله له ما تقدم من ذنبه(٢).

١١- قال أبو داود: حدَّثنا محمد بن المثنى، حدَّثنا الضحاك بن مخلد، حدَّثنا عبدالرحمن بن وردان، حدَّثني أبو سلمة بن عبدالرحمن، حدَّثني حمران، قال: رأيت عثمان بن عفان توضأ، فذكر نحوه - أي نحو ما تقدم في الإسناد العاشر - ولم يذكر المضمضه والاستنشاق، وقال فيه: ومسح رأسه ثلاثاً، ثم غسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ هكذا، وقال: من توضأ

١- سنن الدارمي ١: ١٧٦.

٢- سنن أبي داود ١: ٢٦ / ح ١٠٦.

دون هذا كفاه ، ولم يذكر أمر الصلاة(١١) .

١٢ - أخرج الدارقطني ، قال : حدثنا الحسين بن إسماعيل ، أخبرنا يوسف بن موسى ، أخبرنا أبو عاصم النبيل ، عن عبد الرحمن بن وردان ، أخبرني أبو سلمه : أن حمرا أخبره أن عثمان رضي الله عنه دعا بوضوء فغسل يديه ثلاثاً ، ووجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، وغسل رجله ثلاثاً ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ هكذا ، وقال : من توضأ أقل من ذلك أجزأه(١٢) .

١٣ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي(١٣) ، حدثنا يعقوب(١٤) ، حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، حدثني محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي ، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي ، عن حمرا بن أبان - مولى عثمان بن عفان(رضي الله عنه) - قال : رأيت عثمان بن عفان دعا بوضوء وهو على باب المسجد ، فغسل يديه ، ثم مضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين ثلاث مرات ، ثم مسح برأسه ، وأمر بيديه على ظاهر أذنيه ، ثم مرّ بهما على لحيته ، ثم غسل رجله إلى الكعبين ثلاث مرات ، ثم قام فركع ركعتين ، ثم قال : توضأت لكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، ثم ركعت ركعتين كما رأيت ركع ، قال : ثم قال : قال رسول الله حين فرغ من ركعتيه : من توضأ

١- سنن أبي داود ١: ٢٦ / ح ١٠٧ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٨٣ - «باب دليل تثليث المسح» / ح ١٤ .

٣- هو أحمد بن حنبل .

٤- هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

كما توضّأت ، ثم ركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما كان بينهما وبين صلاته بالأمس (١١) .

١٤ - قال أبو داود : حدّثنا محمد بن داود الاسكندراني ، حدّثنا زياد بن يونس ، حدّثني سعيد بن زياد المؤذن ، عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي ، قال : سئل ابن أبي مليكة عن الوضوء ، فقال : رأيت عثمان بن عفّان سئل عن الوضوء ، فدعا بماء ، فأتى بميضأه ، فأصغى على يده اليمنى ، ثم أدخلها في الماء ، فتمضمض ثلاثاً ، واستنثر ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده اليسرى ثلاثاً ، ثم أدخل يده فأخذ ماءً فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرةً واحدة ، ثم غسل رجله ، ثم قال : أين السائلون عن الوضوء؟ هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضّأ (١٢) .

١٥ - قال أبو داود : حدّثنا إبراهيم بن موسى ، أخبرنا عيسى ، أخبرنا عبيد الله - يعنى ابن أبي زياد - عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبي علقمة : أنّ عثمان دعا بماء فتوضّأ فأفرغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما إلى الكوعين ، قال : ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ، وذكر الوضوء ثلاثاً ، قال : ومسح برأسه ، ثم غسل رجله ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضّأ مثل ما رأيتموني توضّأت ، ثم ساق نحو حديث الزهري وأتم (١٣) .

وروى هذه الرواية الدارقطني بسنده عن عبيد الله بن أبي زياد القدّاح ، أخبرنا

١- مسند أحمد ١: ٦٨ .

٢- سنن أبي داود ١: ٢٧ / ح ١٠٨ .

٣- سنن أبي داود ١: ٢٧ / ح ١٠٩ . والمقصود بحديث الزهري هو الحديث الذي تقدم برقم (١٠) .

عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبي علقمة ، عن عثمان بن عفان ، قال : دعا يوماً بوضوء ثم دعا ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى وغسلها ثلاثاً ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ثم رجليه فأنتحاهما ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ مثل هذا الوضوء الذي رأيتموني توضأت له ، ثم قال : من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، ثم قال : أكذلك يا فلان؟ قال : نعم ، ثم قال : أكذلك يا فلان؟ قال : نعم ، حتى استشهد ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، ثم قال : الحمد لله الذي وافقتموني على هذا(١) .

١٦ - قال الدارقطني : أخبرنا محمد بن القاسم بن زكريا ، أخبرنا أبو كريب ، أخبرنا مصعب بن المقدام ، عن إسرائيل .

وحدثنا دعلج بن أحمد ، أخبرنا موسى بن هارون ، أخبرنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ، حدثنا إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن أبي وائل ، قال :

رأيت عثمان بن عفان يتوضأ فغسل يديه ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ومضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، ثم غسل قدميه ثلاثاً ، ثم خلل أصابعه ، وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كالأذى رأيتموني فعلت . لفظهما سواء حرفاً بحرف .

١- سنن الدارقطني ١: ٨٥ - «باب ما روى في الحث على المضمضه والبدأ بها في أول الوضوء» / ح ٩ .

قال موسى بن هارون: وفي هذا الحديث موضع فيه عندنا وَهَمٌّ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْإِبْتِدَاءَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ . وقد رواه عبدالرحمن بن مهدي عن إسرائيل بهذا الإسناد ، فبدأ فيه بالمضمضه والاستنشاق قبل غسل الوجه . وتابعه أبو غسان مالك بن إسماعيل عن إسرائيل ، فبدأ فيه بالمضمضه والاستنشاق قبل الوجه ، وهو الصواب (١١) .

وقال الدارقطني أيضاً : حَدَّثَنَا دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ .

وأخبرنا دعلج بن أحمد ، أخبرنا موسى بن هارون ، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلْمَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا ، وَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُ . يتقاربان فيه (١٢) .

وقال الدارقطني أيضاً : أَخْبَرَنَا دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا أَبِي ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقِ بْنِ جَمْرَةَ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلْمَةَ ، قَالَ :

رَأَيْتُ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ

١- سنن الدارقطني ١: ٨٦ / ح ١٢ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٨٦ / ح ١٣ .

رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هذا(١).

١٧- قال الدارقطني : حدثنا الحسين بن إسماعيل ، أخبرنا محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمى ، أخبرنا أيوب بن سليمان بن بلال ، حدثني أبي بكر ، عن سليمان بن بلال ، عن إسحاق بن يحيى ، عن معاوية بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب ، عن أبيه عبد الله بن جعفر ، عن عثمان بن عفان : أنه توضأ ، فغسل يديه ثلاثاً كل واحد منهما ، واستنثر ثلاثاً ، ومضمض ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه كل واحد منهما ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ؛ كل واحد منهما ، ثم قال : رأيت رسول الله يتوضأ هكذا(٢).

١٨- قال الطبراني في الأوسط : حدثنا معاذ ، قال : حدثنا أبو مصعب ، قال : حدثنا عطاء بن خالد المخزومي ، عن طلحة مولى آل سراقه ، قال : رأيت معاوية بن عبد الله بن جعفر يتوضأ ، فمضمض واستنشق ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه ثلاثاً ، ومسح برأسه ، وغسل رجليه ثلاثاً ، ثم قال : هكذا رأيت عبد الله بن جعفر يتوضأ ، وقال عبد الله بن جعفر : هكذا رأيت عثمان بن عفان يتوضأ ، وقال عثمان : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ(٣).

وقال في الصغير : حدثنا عمر بن سنان المنبجي بمنبج . أنبأنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهرى ، حدثنا عطاء بن خالد المخزومي ، عن طلحة مولى آل

١- سنن الدارقطني ١: ٩١ / ح ٢ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٩١ - «باب دليل تثليث المسح» / ح ١ .

٣- المعجم الأوسط ٨: ٢٣٥ .

سرافه ، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، قال : رأيت عثمان بن عفان توضأ ، فتمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه واحده ، وغسل رجليه ثلاثاً ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ (١) .

١٩ - روى الدارقطني بسنده عن صفوان بن عيسى ، عن محمد بن عبد الله بن أبي مریم ، عن ابن داره مولى عثمان ، قال : دخلت عليه - يعني على عثمان - منزله ، فسمعتي وأنا أتمضمض ، فقال : يا محمد ، قلت : لبيك ، قال : ألا أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

قلت : بلى .

قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله أتى بماء وهو عند المقاعد ، فمضمض ثلاثاً ، ونثر ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً ، وغسل قدميه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أحببت أن أركموه (٢) .

وروى أحمد والطحاوي والبيهقي بأسانيدهم عن صفوان بن عيسى ، عن محمد بن عبد الله بن أبي مریم ، قال : دخلت على ابن داره مولى عثمان ، قال : فسمعتي أمضمض ، فقال : يا محمد ، قلت : لبيك ، قال : ألا أخبرك عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

قال : رأيت عثمان وهو بالمقاعد دعا بوضوء ، فمضمض ثلاثاً ،

١- المعجم الصغير ١: ١٨٧ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٩١ / ح ٤ .

واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً، وغسل قدميه، ثم قال: من أحب أن ينظر إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا وضوء رسول الله (ﷺ).

٢٠- قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل، أخبرنا شعيب بن محمد الحضرمي بمكة، حدثنا الربيع بن سليمان الحضرمي، أخبرنا صالح بن عبد الجبار، حدثنا ابن البيلمي، عن أبيه، عن عثمان بن عفان:

أنه توضأ بالمقاعد - والمقاعد بالمدينة حيث يصلّي على الجنائز عند المسجد - فغسل كفيه ثلاثاً ثلاثاً، واستنثر ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً، وغسل قدميه ثلاثاً، وسلم عليه رجل وهو يتوضأ فلم يرد عليه حتى فرغ، فلما فرغ كلمه معتدراً إليه، وقال: لم يمنعني أن أردد عليك إلا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

من توضأ هكذا ولم يتكلم، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، عُفِر له ما بين الوضوءين (٢).

٢١- قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل، أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، أخبرنا زيد بن الحباب، حدثني عمر بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي، حدثني جدي: أن عثمان بن عفان خرج في نفر من أصحابه حتى جلس على المقاعد، فدعا بوضوء، فغسل يديه ثلاثاً، وتمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه مره

١- مسند أحمد ١: ٦١، شرح معاني الآثار ١: ٣٦، سنن البيهقي ١: ٦٢. واللفظ المثبت لأحمد.

٢- سنن الدارقطني ١: ٩٢ - «باب تليث المسح» / ح ٥.

واحد، وغسل رجله ثلاثاً .

ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ ، كنت على وضوء ولكن أحببت أن أريكم كيف توضأ النبي صلى الله عليه وآله ((١)).

٢٢ - قال الدارقطني : حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، أخبرنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، أخبرنا ابن الأشجعي ، أخبرنا أبي ، عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، قال :

أتى عثمان المقاعد ، فدعا بوضوء ، فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم قال : رأيت رسول الله هكذا يتوضأ ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا : نعم ، لنفر من أصحاب رسول الله عنده ((٢)).

والرواية في مسند أحمد هكذا :

حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا ابن الأشجعي ، حدثنا أبي ، عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، قال : أتى عثمان المقاعد ، فدعا بوضوء ، فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا يتوضأ ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا : نعم ، لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عنده ((٣)).

١- سنن الدارقطني ١: ٩٣ - «باب دليل تثليث المسح» / ح ٨ .

٢- سنن الدارقطني ١: ٨٥ - «باب ما روى في الحث على المضمضه والاستنشاق والبدأ بهما أول الوضوء» / ح ١٠ .

٣- مسند أحمد ١: ٦٧ .

٢٣- قال الحارث : حدثنا يونس بن محمد ، حدثنا ليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي النضر : أن عثمان دعا بوضوء - وعنده طلحه والزبير وعلى وسعد - ثم توضأ وهم ينظرون ، فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم أفرغ على يمينه ثلاث مرات ، ثم أفرغ على يساره ثلاث مرات ، ثم مسح برأسه ، ثم رش على رجله اليمنى ثم غسلها ثلاث مرات ، ثم رش على رجله اليسرى ثم غسلها ثلاث مرات ، ثم قال للذين حضروا : أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوضأ كما توضأت الآن؟ قالوا : نعم ، وذلك لشيء بلغه عن وضوء رجال (١) .

وروى هذه الرواية أبو يعلى : حدثنا غسان ، عن الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي النضر ، أن عثمان دعا بوضوء ... وساق مثله بزيادة «ثم رش على رجله اليمنى ثلاث مرات ثم غسلها ، ثم رش على رجله اليسرى ثم غسلها ثلاث مرات» (٢) .

٢٤- قال أحمد : حدثنا عفان ، حدثنا همام ، حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن عثمان ، عن النبي صلى الله عليه وآله بمثله .

ويعنى بمثله الحديث الذى قبله ، وهو قوله : حدثنا عفان ، حدثنا همام ، حدثنا عامر - يعنى الأحول - عن عطاء ، عن أبي هريره : أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه ثلاثاً ،

١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ١: ٣٩ / ح ٦٩ . وهو فى مسند أبى يعلى ٢: ٨ / ح ٦٣٣ «عن غسان بن الربيع عن الليث» . وذكره الهيثمى فى زوائده ١: ٢٢٩ وفيه «ورش على رجله اليمنى ثلاث مرات ثم غسلها ، ثم رش على رجله اليسرى ثم غسلها ثلاث مرات» .

٢- المقصد العلى ١: ٨٥ / ح ١٣٥ ، مجمع الزوائد ١: ٢٢٩ .

ومسح برأسه ، ووضأ قدميه(١١) .

٢٥ - حدثنا عبد الله ، حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي وأبو الربيع الزهراني ، قالا : حدثنا حماد بن زيد ، عن الحجاج ، عن عطاء ، عن عثمان ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضع فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وغسل رجله غسلًا(١٢) .

حدثنا عبد الله ، حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ، حدثنا حماد بن زيد ، عن الحجاج ، عن عطاء ، عن عثمان ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضع فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، ومسح برأسه وغسل رجله غسلًا(١٣) .

٢٦ - قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن عطاء : أنَّ عثمان توضع ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مسحه ، وغسل رجله غسلًا ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضع(١٤) .

٢٧ - أخرج البيهقي في الخلافيات ، قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان ، أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار ، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان ، حدثنا يحيى بن بكير ، حدثنا الليث بن سعد ، عن خالد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عطاء بن أبي رباح : أنَّ عثمان بن عفان أتى بوضوء ، فذكر الحديث ، قال : ثم مسح برأسه ثلاثاً حتى قفاه وأذنيه - ظاهرهما وباطنهما - وغسل رجله ؛

١- مسند أحمد ٢: ٣٤٨ .

٢- مسند أحمد ١: ٧٢ .

٣- مسند أحمد ١: ٦٦ .

٤- مصنف ابن أبي شيبة ١: ١٩ / ح ١٢ .

اليمنى ثلاثاً، ثم غسل اليسرى ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ هكذا (١).

٢٨- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا الجريري، عن عروه بن قبيصة، عن رجل من الأنصار، عن أبيه: إن عثمان قال: ألا أريكم كيف كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قالوا: بلى، فدعا بماء فتضمض ثلاثاً، واستنثر ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه وغسل قدميه ثلاثاً، ثم قال: واعلموا أن الأذنين من الرأس، ثم قال: قد تحزيت لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله (٢).

وقال عبد الله: حدثني وهب بن بقية الواسطي، أنبأنا خالد - يعني ابن عبد الله - عن الجريري، عن عروه بن قبيصة، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، قال: كنت قائماً عند عثمان بن عفان، فقال: ألا أنبئكم كيف كان رسول الله يتوضأ؟ قلنا: بلى، فدعا بماء فغسل وجهه ثلاثاً، ومضمض واستنشق ثلاثاً، ثم غسل يديه إلى مرفقيه ثلاثاً، ثم مسح برأسه وأذنيه، وغسل رجله ثلاثاً، ثم قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ (٣).

كانت هذه الروايات - الثمان والعشرون - هي أشهر ما روى عن عثمان في الوضوء .

١- الخلافيات ١: ٣٣٥ - ٣٣٦ .

٢- مسند أحمد ١: ٦٠ - ٦١ .

٣- مسند أحمد ١: ٧٤ .

والعشره الأولى هي العمده فى روايات عثمان ، وكلها يرويها الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن حمران ، عن عثمان .
والروايات (١١ - ١٥) أحسنُ حالا من الباقيات .

والروايات (١٦ - ٢٨) تبين لك تكثر الطرق عن عثمان وكيفيه انتشار وضوئه ، وقد جَدُّوْنَاها تسهيلا للرجوع إليها :

١ - ١٠ - الزهرى ، عن عطاء بن يزيد الليثى ، عن حمران ، عن عثمان .

١١ - ١٢ - أبو سلمه بن عبدالرحمان ، عن حمران ، عن عثمان .

١٣ - معاذ بن عبدالرحمن التيمي ، عن حمران ، عن عثمان .

١٤ - ابن أبى مليكه ، عن عثمان .

١٥ - أبو علقمه المصرى ، عن عثمان .

١٦ - شقيق بن سلمه (أبو وائل) ، عن عثمان .

١٧ - ١٨ - عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، عن عثمان .

١٩ - ابن داره (زيد أو عبد الله) ، عن عثمان .

٢٠ - عبدالرحمان البيلماني ، عن عثمان .

٢١ - جدّ عمر بن عبدالرحمن بن سعيد المخزومى ، عن عثمان .

٢٢ - بسر بن سعيد ، عن عثمان .

٢٣ - أبو النضر سالم ، عن عثمان .

٢٤ - ٢٧ - عطاء بن أبى رباح ، عن عثمان .

٢٨ - رجل من الأنصار ، عن أبيه ، عن عثمان .

وهو في قسمين :

(١) المناقشه السنديه لمرويات حمران عن عثمان

(٢) المناقشه السنديه لمرويات غير حمران عن عثمان

اشاره

لكن قبل البدء بمناقشه مرويات عثمان عموماً ، لابد من التأكيد على أنّ عمده الأسانيد التي اعتُبرت في صحاح ومسانيد وسنن العامه هي الأسانيد الخمسه عشر الأولى (١ - ١٥) ، والأكثر اعتماداً منها هي الثلاثه عشر الأولى (١ - ١٣) .

والتي عليها المدار - من الثلاثه عشر - هي العشره الأولى (١ - ١٠) .

والملاحظ بعد طرح الروايتين (١٤ و ١٥) - جانباً لما سيأتى من بيان ضعفهما - أنّ الأسانيد الثلاثه عشر الأولى كلّها تنتهى روايتها إلى حمران بن أبان عن عثمان بن عفان .

فنحن انتخبنا هذه الروايات الثمانيه والعشرون ودرسنا أسانيدها ، مع علمنا بوجود روايات أُخرى عندهم أقل اعتباراً منها ، وأنّ انتخبنا لهذه العينه جاء لكونها المدار فى الاستدلال فى كتب الفقه ، أما غيرها فهى متروكه عندهم ، وقد أتينا بها للدلاله على تكثُر الطرق ، مع التأكيد على أنّ أصح تلك الروايات هي روايات حمران .

يا تُرى ، من هو حمران بن أبان الذى اختصّ بنقل روايات عثمان الوضوئيه؟!

إنّ هذا الرجل أبيتز في إحدى المدارس الدينيه في عين التمر أيام أبي بكر بن أبي قحافه مع ٣٩ شخصاً آخر ، فكان هو ضمن المجموعه الأولى من الأسرى الذين جىء بهم إلى المدينه بعد رسول الله صلى الله عليه و آله .

فمن هم هؤلاء الاسرى الذين أسروا من عين التمر ؟ وما هو دورهم في الاسلام؟ منوهين بأنّ توضيح مثل هذا الأمر جدير بأن يفرد في كتاب خاص وأن لا يختزل في عدّه صفحات هنا أو هناك ، لأنّه سيعطى الباحث صورته غير التي عرفها وألفها من تاريخ الإسلام ودراسه الحديث .

فنحن لا يمكننا استقصاء كلّ ما يرتبط بملايسات هذه الأمور ، مكتفين بعرض ما حصلنا عليه من نصوص ووثائق أوليه بهذا الصدد ، جاعلينه بين يدي القراء الكرام على أمل تعاون المعنيين معنا في تطوير هذه الأطروحه وتنميقها والاستفاده منها في مجالات مختلفه أخرى في تاريخ الإسلام .

وباعتقادي أنّ دراسه هذا الأمر يساعدهم للوقوف على مكنون سياسه الخلفاء في تعاملهم مع القضايا ، وكيفيه معالجتهم الأمور الحساسه في الشريعه والاجتماع ، لأنّ التحقيق في حياه أولئك الرجال يوضّح أبعاداً كثيره مغفول عنها في التاريخ والسيره ، وحتى أنّها مغفوله في كتب الجرح والتعديل عند الرجاليين ، فهو موضوع بكر لم يبيح لحدّ الآن .

إنّ دراسه شخصيه حرمان ورفاقه الأسرى الآخرين هي دراسه لشخصيات مغموره لها أدوار خطيره في تاريخ الإسلام لم تدرس بعد ، وأنّ التعرّف عليه وكشف شخصيته كان من ضروريات هذا البحث ، فهو شخص مغمور - أو قل منسى - في كتب الأعلام .

وهذا المنهج الذي رسمناه قد وضّح لنا معالم هذه الشخصيه ، لأننا كنا قد أوعدنا

القراء - منذ أول البحث - بأن لا نتعبد بأقوال الرجاليين والمحدثين والفقهاء والمؤرخين فقط ، بل علينا دراسته ما وراء الحدث للكشف عن الشخصيات المنسيه أو المتناسيه في التاريخ والحديث ، فنحن ندرس كل ما يرتبط بالموضوع ، سواء كان تاريخياً أو جغرافياً أو لغوياً أو سياسياً أو فقهيّاً ، وهذا هو الذى دعانا لكى نحصل على هذه النتيجة المهمه فى الضوء ، والحمد لله .

فالبحت إذن لم يكن عن حمران ورفاقه فقط بل هو بحث عن الراوين عنه وعنهم فى الطبقات الأخرى أيضاً .

فالمرويات الثلاثه عشر المعتمده فى كتب الصحاح والسنن كلها تحتاج إلى دراسته سنديه بدءاً من مناقشه مرويات حمران وختماً بأصحاب المصنّفات الحديثيه التى روت عنه ، فلو ورد طعن وجرح فى رجال تلك الأسانيد ، فعلياً دراستها .

فحمران بن أبان أورده الإمام البخارى فى (الضعفاء) (١) .

وصرح ابن سعد بأن أهل البصره كانوا لا يحتجون به ، لقوله : كان كثير الحديث ، ولم أرهم يحتجون به (٢) .

كما لم يؤتفه أحدٌ من الرجاليين إلا ابن حبان حيث ذكره فى كتابه «الثقات» (٣) ، لكنك تعلم بأن لا قيمة لتوثيق ابن حبان ، لأنه من المتساهلين فى الرجال ، فقد يذكر فى كتابه (الثقات) حتى من لا يعرفهم هو نفسه (٤) .

١- تحرير تقريب التهذيب ١: ٣٢١، وهامش تهذيب الكمال ٧: ٣٠٦ نقلا عن البخارى .

٢- طبقات ابن سعد ٥: ٢٨٣ .

٣- الثقات لابن حبان ٤: ٧٩ .

٤- انظر مقدّمه لسان الميزان ١: ١٤ - ١٥ ، وسلسله الاحاديث الصغيفه للالبانى ٢: ٣٠٠ ومقدّمه محقق المعجم الكبير للطبرانى ١: ١٢ - ١٧ ، وهامش سير أعلام النبلاء ١٨: ١٧٠ .

ومن الذين دافعوا عن حمران هو الذهبي فقد ذهب إلى توثيقه (١) ولنا تعليق على كلامه والملاك الذي اعتمده في توثيقه .

لكن الأستاذ بشار عواد قال ملخصاً النتيجة النهائية حول حمران :

ما وجدتُ أحداً وثقه سوى ابن حبان والذهبي ، وقال ابن سعد : لم أرهم يحتجون بحديثه ، وأورده البخاري في الضعفاء .

ثم قال : قلتُ : ويظهر من جماع ترجمته أن الرجل لم يكن أميناً تلك الأمانة التي تؤدي إلى توثيقه توثيقاً مطلقاً ، فلعل هذا هو الذي تبين للبخاري [حين أورده في الضعفاء] ، على أن البخاري ومسلماً قد احتجاً به في الصحيح!! (٢)

إذاً ، الروايات الثلاث عشره الأولى - مع اعتمادهم عليها - كلها ضعيفه بحمران بن أبان . وأنه كان كما قال الأستاذ بشار عواد ، «لم يكن أميناً تلك الأمانة التي تؤدي إلى توثيقه توثيقاً مطلقاً» .

ولا أدري كيف يحتج به البخاري ومسلم في صحيحهما مع عدم ورود توثيق فيه من الرجالين ، ومع كون البخاري أورده في الضعفاء!

وكيف بأهل البصره لا يحتجون به ، مع أنه كان مولى لعثمان وكاتبه وحاجبه والمقرب إليه!! والذي يغدق عليه الأموال والعقارات ، ولماذا؟

وهل يصح ما قالوا عنه بأنه كان كثير الحديث؟ فإذا صح ذلك فلماذا لا نرى له - في الصحاح والسنن - إلا بضع روايات لا تتجاوز عدد الأصابع .

نعم تكثرت رواياته عن عثمان في الضوء خاصه ، واعتمدت واحتج بها

١- ميزان الاعتدال ١: ٢٢٩١ .

٢- تحرير تقريب التهذيب ١: ٣٢١ - ٣٢٢ .

خلافاً لما قاله ابن سعد : «ولم أره يحتجّون به» .

فلو كان أهل البصره الذين هم أقرب الناس إلى حمران فكراً ومنهجاً ، والذين عاشوا معه لعقود من الزمن قد تركوا حديثه ، فكيف انتشرت أخباره الوضويّة في الصحاح والسنن في العصور المتأخّره؟ فلا ترى معجماً حديثياً إلّا ويتصدّره حديث حمران عن عثمان في الموضوع؟

وأخى القولين علينا الأخذ به ، هل قول ابن سعد : «كان كثير الحديث ولم أره يحتجّون به» .

أم قول الذهبي : «حمران الفارسي الفقيه وهو قليل الحديث»(١) .

أو قول ابن حبان في الثقات : «قدم البصره فكتب عنه البصريون»(٢) .

وهل هناك تعارض بين هذه الأقوال ، أم يمكن الجمع بينها؟

وإذا أردنا الاستدراج بالفكره للوقوف أكثر فأكثر على حقيقه حاله ، فلنقرأ ما قاله ابن قتيبه المتوفى سنة ٢٧٦ هـ- في (المعارف) :

حُمْران مولى عثمان : هو حمران بن أبان بن عبد عمرو ، ويكنى أبا زيد . وكان سباه المسبّب بن نجبه الفزاري زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه من عين التمر ، وأمير الجيش خالد بن الوليد ، فوجده مختوناً . وكان يهودياً اسمه طويدا . فاشترى لعثمان ثم أعتقه وصار يكتب بين يديه ، ثم غضب عليه فأخرجه إلى البصره ، فكان عاملاً بها ، وهو كتب إليه في عامر بن عبد القيس حين سيّره .

ولما قُتل مصعب وثب حمران فأخذ البصره ، ولم يزل كذلك حتى

١- سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٢ .

٢- الثقات ٤: ٧٩ .

قدم خالد بن عبد الله [القسري] فعزله ، فلما قدم الحجاج البصره آذاه وأخذ منه مائه ألف درهم ، فكتب [حمران] إلى عبد الملك يشكوه ، فكتب عبد الملك : إن حمران أخو من مضي ، وعم من بقي ، فأحسب مجاورته ، ورُدَّ عليه ماله . وتزوج حمران امرأة من بني سعد وتزوج ولده في العرب (١) .

وقال ابن حجر في (نزه الألباب) : طورط هو لقب حمران بن ابان مولى عثمان وكان يهودياً فاسلم .. (٢)

نعم أنَّ المصادر اتفقت على أنه كان من السَّبيِّ الفارسي بعين التمر والذي أُتي به إلى المدينة سنة ١٢ للهجرة النبويه ، وأنَّ خالد بن الوليد هو الذي وجده في كنيسة لليهود في ضمن أربعين غلاماً مختنين ، ففرَّهم في الناس ، فكان حمران حصه المسيب بن نجبه الفزاري ، ثم باعه لعثمان (٣) .

وكان اسمه طويدا - كما تقدم عن ابن قتيبه - ، ولقبه طورط - كما جاء عن ابن حجر - ، وكان اسم أبيه «أبا» فغير بنو حمران «أبا» ب- «ابن ابان» (٤) .

وذكر لقبه في جميع نسخ (فتوح البلدان) التي رأيناها - مطبوعه ومخطوطه -

١- المعارف: ٢٤٨ .

٢- نزه الألباب في الألقاب: ٤٤٨ الترجمة ١٨٥٥ ويقتضى الترتيب الالفبائي لكتاب أن يكون طويط لا طورط راجع اصل الكتاب .

٣- انظر: طبقات ابن سعد ٧: ١٤٨ ، وتهذيب الكمال ٧: ٣٠٣ ، وتاريخ الاسلام للذهبي: ٣٩٥ ، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٣ ، ووفيات الأعيان ٤: ١٨١ ، وتاريخ بغداد ٥: ٣٣٢ ، وتاريخ الطبري ٣: ٤١٥ ، والأخبار الطوال: ١١٢ ، ومعجم البلدان ٥: ٣٠١ .

٤- انظر: تهذيب الكمال ٧: ٣٠٣ ، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٣ ، وفتوح البلدان: ٣٤٥ ، وطبقات ابن سعد ٧: ١٤٨ .

التمرى (١). ثم أبدل في المصادر الأخرى إلى النمرى ، فعلى أى شيء يدل هذا التغيير والإبدال؟

وهذا الأسير الفارسي اليهودى لما دخل فى العرب تزوج امرأه عربيته (٢) ومن خلالها ادعى ولده أنهم من ولد حمران بن أبان النمرى ، فبدلوا «طويدا» بـ «حمران» ، و«أبا» بـ «أبان» ، و«التمرى» بـ «التمرى» ، وساعدهم على ذلك وجود قبائل من النمر بن قاسط فى عين التمر كانت قد قاتلت خالد بن الوليد فأسروهم وقتلهم وأبادهم ، وذلك ما هيا الأمر لدخول حمران ووُلده فى النمر بن قاسط العربيه .

ويؤكد ذلك قول مصعب بن الزبير لحمران يوم الجفرة سنة ٧١هـ- : يابن اليهوديه : إنما أنت عالج نبطى شبيبت من عين التمر (٣) .

ويزيده تأكيداً قول الحجاج ذات يوم وعنده عباد بن حصين الجبلى :

ما يقول حمران! لئن انتمى إلى العرب ولم يقل أن أباه «أبى» (٤) وأنه مولى لعثمان ، لأضربن عنقه (٥) .

وكان عامر بن عبد القيس الزاهد العابد قد عثر حمران قبيل هذين بعدم عربيته... (٦) ، كل ذلك يؤكد بأن هذه الأقوال المعرضه به كانت قد صدرت فيه فى أواخر حياته ، لما اشتد أزره ، وقوى ساعده ، فصار له المال الكثير والجاه العظيم مما أخاف الآخرين على ملكهم .

١- فتوح البلدان: ٣٤٥ .

٢- فى المعارف: ٢٤٨: وتزوج حمران امرأه من بنى سعد وتزوج ولده فى العرب .

٣- تاريخ الطبرى ٦: ١٥٤ - ١٥٥ .

٤- فى تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ «بن أبان، ويقال: ابن أبى، ويقال: ابنُ أبا» .

٥- فتوح البلدان: ٥١٣، وأنساب الأشراف ١٣: ٣٦ .

٦- انظر: المعارف: ١٩٤، والعقد الفريد ٣: ٣٧٨ - ٣٧٩ .

نعم أن حمران بن أبان كان سياسياً يعمل بمكر ودهاء ، وهذا مما كان يخيف الآخرين ، لأنه ليس بإنسان عادى بل هو مثقف درس في مدارس اليهود وعرف القراءة والكتابة ، وله قدم سبق في التعامل مع القوميات المختلفه والأديان التي عايشها ، وقد عايش الخلفاء والأمراء واكتسب منهم التجربه السياسيه ، وخصوصاً اكتسب التجربه من مولاة مروان بن الحكم ، الذي قال عنه أمير المؤمنين عليه السلام حينما أراد أن يبايعه : «لا حاجة لى فى بيعته انها كف يهوديه ، لو بايعنى بيده لغدر بسبته» (١) .

فحمران كان يهودى الأب والأم ، وأنّ عائلته كانت ملتزمهً بيهوديتها حريصهً على نشر تعاليمها ، ولذلك أرسلت ولدها الصبى «طويدا» إلى كنيسه اليهود ليتعلم تعاليمهم (٢) . وكان المسلمون يعرفون هذه الحقيقه ، ويعرفون أنّ حمران دعى في العرب ، وهذه المصادر - التي سنأتى بها - ناطقه بإفشاء هذه الحقيقه التي حاول حمران وأولاده طمسها لكنّها لم تُطمَس .

والنكته الخطيره الأخرى ، هى أنّ هذا الرجل اليهودى الأصل والمنحدر - لم يُسلم إلّا فى السنه الثالثه من حكمه عثمان - اى فى سنه ٢٦ - ورغم هذا الإسلام المتأخر قد تسّم مناصب خطيره فى دوله عثمان ، حيث إنّه صيره حاجبه وكتابه (٣) ، وصار هذا الرجل يصلّى خلف عثمان بن عفان فإذا أخطأ عثمان فتح عليه (٤) ، وترقى

١- انظر انساب الاشراف ٥: ٢٦٣ ط . قديم ونهج البلاغه ١: ١٢٢ / الخطبه ٧٣ .

٢- انظر: تاريخ ابن خلدون ٢: ٨٢، وتاريخ ابن كثير ٦: ٣٥٤ .

٣- انظر: تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥ ، والعقد الفرید ٤: ٧٠ ، ١٤٩ ، ١٦٨ ، وتاريخ خليفه: ١٠٦ ، وتاريخ الطبرى ٦: ١٨٠ ، وتاريخ دمشق ١٥: ١٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤: ١٨٣ .

٤- انظر: تهذيب الكمال ٧: ٣٠٤ ، وتاريخ دمشق ١٥: ١٧٧ ، والاصابه ١: ٣٨٠ .

فصار خاتمَ عثمان بيده(١)، ولما ثارت ثوره الأقطار على عثمان ، وخصوصاً المصريين منهم ، دخلت الأمور حيزاً آخر .

فمن جهة كان عثمان يريد تهدئة الأمور ويسعى لاسترضاء الثوار والاستجابة لمطالبهم ، ومن جهة أخرى كان هناك أشخاص أو مجاميع لا يرضون تراجع عثمان عن موقفه ، مؤكدين عليه التشدد والحزم وعدم الرضوخ لمطالب الثوار ، كمروان وحمران ومعاوية ، وهذا ما عرفه الإمام على عليه السلام وقد قاله لعثمان ، وعثمان يقرر ثم يتراجع عن قراره ، فجاء في شرح النهج :

لما كلم على عليه السلام عثمان بن عفان ... خرج عثمان فخطب الخطبه التي نزع فيها ، وأعطى الناس من نفسه التوبه ، وقال لهم : أنا أول من اتعظ ... ولأنحيت مروان وذويه ...

فلما نزل وجد مروان وسعيداً ونفراً من بنى أميه في منزله فعوداً لم يكونوا شهدوا خطبته ، ولكنها بلغتهم .

فلما جلس ، قال مروان : يا أمير المؤمنين ، أأتكلم أم أسكت؟

فقالت نائله ابنة الفرافسه امرأه عثمان : لا بل تسكت ، فأنتم والله قاتلوه ومتمموا أطفاله ، إنه قد قال مقاله لا ينبغي له أن يتزع عنها .

فقال لها مروان : وما أنت وذاك!! والله لقد مات أبوك وما يحسن أن يتوضأ!

فقالت : مهلاً يا مروان عن ذكر أبي إلا بخير ، والله لولا أن أباك عم عثمان وأنه يناله غمه وعييه لأخبرتكم من أمره بما لا أكذب فيه عليه .

فأعرض عنه عثمان ، ثم عاد ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أأتكلم أم أسكت؟

١- أنساب الاشراف ٦: ١٨٢ . ونص عبارته «وكان خاتم عثمان بدياً في يد حمران بن أبان، ثم أخذه مروان حين شخص حمران إلى البصره، فكان معه» .

فقال : تكلم ، فقال : بأبي أنت وأمي ... هذا ما جنيت على خلافتك ولو استمسكت وصبرت كان خيراً لك ، قال : فاخرج فكلمهم فإني استحيى أن أكلهم وأردهم .

فخرج مروان إلى الناس وقد ركب بعضهم بعضاً ، فقال : ما شأنكم؟ قد اجتمعتم كأنكم جنتم لنهب ، شاهدت الوجوه! أتريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا ، اعزبوا عنا والله إن رمتونا لتمرن عليكم ماحلا ، ولنحلن بكم ما لا يسركم ، ولا تحمدوا فيه غب رأيكم ، ارجعوا إلى منازلكم فإننا والله غير مغلوبين على ما في أيدينا .

فرجع الناس يشتمون عثمان ومروان وأتى بعضهم علياً عليه السلام فأخبره الخبر ، فأقبل على عبد الرحمن بن الأسود ، فقال : أحضرت خطبه عثمان ؟ قال : نعم .

قال : أحضرت مقاله مروان للناس؟ قال : نعم ، قال : أى عباد الله ، يا للمسلمين إني إن قعدت في بيتي ، قال لى : تركتني وخذلتني! وإن تكلمت فبلغت له ما يريد ، جاء مروان فتلقب به حتى صار سيقه له ، يسوقه حيث يشاء ما بعد كبر السن وصحبه الرسول صلى الله عليه وآله .

وقام مغضباً من فوره حتى دخل على عثمان فقال له : أما يرضى مروان عنك إلا أن يحرفك عن دينك وعقلك! فأنت معه كجمل الضعيف ، ما يقاد حيث يساد به ، والله ما مروان بذى رأي في دينه ولا عقله ، وإني لأراه يوردك ثم لا يصدرك ، وما أنا عائد بعد مقامي هذا لمعاتبتك ، أفسدت شرفك ، وغلبت على رأيك . ثم نهض .

فدخلت نائلة بنت الفرافصة ، فقالت : قد سمعت قول علي لك وإنه ليس براجع إليك ولا معاود لك ، وقد أطعت مروان يقودك حيث يشاء .

قال : فما أصنع؟ قالت : ... (١١).

نعم إن مروان ومعاوية كانا يسيطران على عثمان ، بل أنّ عثمان كان أداه طائعه بيدهما ، فجاء في شرح النهج أيضاً :

لما نزل القوم ذا خشب يريدون قتل عثمان ... وعلم عثمان ذلك جاء إلى علي ... [وطلب منه أن يرد هؤلاء عن قتله] فقال علي : إني قد كلمتك مره بعد أخرى فكل ذلك تخرج وتقول وتعد وترجع!! وهذا من فعل مروان ومعاوية وابن عامر وعبد الله بن سعد ، فإنك أطلعتهم وعصيتني .

قال عثمان : فإني أعصيه وأطيعك (١٢).

بلى أنّ مروان بن الحكم ، وحمران بن أبان ، ومعاوية بن أبي سفيان كل واحد منهما تواطئا - بطريقته الخاصه - على قتل عثمان ، أو قل أنّ الأولين مروان وحمران وبكتابتيهما كتاباً على لسان عثمان وبدون علمه إلى والي مصر سعوا إلى قتله ، فجاء عن مروان أنه قال لحمران :

إن هذا الشيخ [يعني عثمان] قد وهن وخرف ، فقم فاكتب إلى ابن أبي سرح أن يضرب أعناق من ألب على عثمان ، ففعلا (١٣).

فهذا الكتاب كان هو السبب في مقتل عثمان حسبما سنوضحه في كتاب آخر سنألفه بهذا الصدد إن شاء الله تعالى .

أجل إنّ حمران كان يأخذ الرشوه من الأشخاص لإعطاء معلومات خاطئه إلى

١- شرح النهج ٢: ١٤٢ .

٢- شرح النهج ٢: ٢٤٤ .

٣- البدء والتاريخ ٢: ٢١٨ .

عثمان ، وأنَّ المغيرة بن شعبه لما قدم على عثمان بمال من الكوفة جعل لحمران - حاجب عثمان - مُجْعَلًا ليخبره بمن يريد عثمان أن يستعمله بدلا عنه ، ففعل حمران ذلك (١١) .

ولمَّا رُفِعَ لعثمان أن الوليد بن عقبه شرب الخمر ، أرسل حمرانَ ليتحقق من المسألة ، فرشاه الوليد ، فرجع إلى عثمان وأطرى الوليد وكذَّبَ شربه للخمر (١٢) .

نعم إنَّ هذه هي سجيته هذا الأسير اليهودي الذي يروي لنا الموضوع عن عثمان ، يراوغ ويداهن ويغلب الأمور ، فتراه مع أفعاله المشيئة هذه يحظى حَطَّوه عظيمه عند عثمان وعند معاوية وعند مروان ، بل وعند الأمويين عموماً ، لماذا؟ هل هناك ظهر بسنده من اليهود ، أم أنه الطابور الخامس لهم؟ إنَّه تساؤل فقط .

قال الأصمعي : حدثني رجل ، قال : قدم شيخ أعرابيٌّ فرأى حمران ، فقال : من هذا؟ قالوا : حمران بن أبان ، فقال : لقد رأيتُ هذا وأقدل مال رداؤه عن عاتقه ، فابتدره مروان بن الحكم وسعيد بن العاص أَيْهَمَا يَسْؤِيهِ (١٣) .

قال ابو عاصم: فحدثت به رجلا من ولد عبدالله بن عامر فقال فحدثني أبي وقال إنَّ حمران بن أبان مدَّ رجله ، فابتدره معاوية وعبد

١- تاريخ المدينة لابن شبه النميري ٣: ١٠٣٠ - ١٠٣١ . ولا يفوتك أنَّه ذُكِرَ تصحيحاً باسم «بحران حاجب عثمان» .

٢- انظر فتوح البلدان: ٤٩١ ، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٣ ، ومعجم البلدان ١: ٤٣٤ - ٤٣٥ .

٣- انظر انساب الاشراف ٦: ٨٩ ، وتاريخ الطبري ٦: ١٦٥ ، والوافي بالوفيات ٣: ١٦٩ ، وتهذيب الكمال ٧: ٣٠٥ ، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٤ .

الله بن عامر أيها يغمزه (١١).

فما يعنى مد حمران رجه أمام سيديه معاويه وعبد الله بن عامر والأخيران يتسابقان على غمز رجه؟

أو تسابق مروان بن الحكم وسعيد بن العاص العربيان بتسويه رداء الأعجمى المولى عندهم حمران!! كل ذلك مع تفوق الروح العربيه عند هؤلاء على وجه الخصوص .

وما الذى دعا عبدالملك بن مروان أن يُعَبِّر عنه بأنه بمنزله عمه وأخى أبيه ، وأنه رُبِّع من أرباع بنى أميه ، فيكتب للحجاج حين أغزم حمراناً مائه ألف درهم :

إنَّ حمران أخو من مضى وعم من بقى ، وهو رُبِّع من أرباع بنى أميه ، فارددْ عليه ما أخذتْ منه (١٢) .

وفى معجم البلدان وفتوح البلدان :

كانت إحدى قرى البصره تنسب إلى حمران وهى حمرانات (١٣) .

وجاء فى معجم البلدان ، وفتوح البلدان ، وأنساب الأشراف عن مدينة عبادان وسبب تسميتها وأنها منسوبه لعباد بن الحصين ، والنص عن الأول :

قال البلاذرى : كانت عبادان قطيعه لحمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه قطيعه من عبد الملك بن مروان ، - وبعضها فيما يقال من زياد - وكان حمران من سبى عين التمر يدعى أنه من النمر

١- انظر مختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٤، وتهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، والوافى بالوفيات ١٣: ١٦٩، وتاريخ الطبرى ٦: ١٦٥، وأنساب الأشراف ٦: ٨٩ .

٢- انظر أنساب الأشراف ٦: ٨٩، وتهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، والوافى بالوفيات ١٣: ١٦٩، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٤ .

٣- معجم البلدان ١: ٤٣٥، فتوح البلدان: ٥٠٦ .

بن قاسط ، فقال الحجاج يوماً وعنده عباد بن حصين الجبلى : ما يقول حمران؟ لئن انتمى إلى العرب ولم يقل أنه مولى لعثمان لأضربن عنقه!!

فخرج عباد من عند الحجاج مبادراً فأخبر حمران بقوله ، فوهب له غربي النهر وحبس الشرقي ونسب إلى عباد بن الحصين (١١) .

أنظر إلى هذه الهبة العظمى من حمران إلى عباد ، ولأى شىء وهب غربي النهر له؟ هل لإتيانه بخبر من الحجاج فقط ، أم لشىء آخر؟!

هناك عجائب وغرائب كثيرة فى حياة هذا الرجل ، ولا يمكننا استقراؤه وجمعه ، فمع خبثه ودناءه سيرته وطبعه يأتى البعض كابن عبد البر بالعجائب ، ليقول : وكان حمران أحد العلماء الجله أهل الوداعه

والرأى والشرف بولائه ونسبه!! (٢)

ويصفه الذهبى بوصف مذهل فيقول فى سير أعلام النبلاء : الفارسى الفقيه (٣) .

وفى (ميزان الاعتدال) : ثقّه من سبى عين التمر ، روى عنه عروه ، وعطاء بن يزيد اللبى ، وزيد بن أسلم ، وعده ، وقد ذكره ابن سعد فى الطبقات ، فقال : لم أرهم يحتجون به ، وقد أوردته البخارى فى

الضعفاء لكن ما قال ما بلّيته قط (٤) .

وفى تحفه الأحوذى : ثقّه من الثانية (٥) .

١- معجم البلدان ٤: ٧٤، فتوح البلدان: ٥١٣، أنساب الأشراف ١٣: ٣٦ .

٢- التمهيد ٢٢: ٢١١ .

٣- سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٢ .

٤- ميزان الاعتدال ١: ٦٠٤ ترجمه ٢٢٩١ .

٥- تحفه الأحوذى ٧: ٤ .

وعند تحقيق الموضوع وجدنا أنّ حمران مع أنّه قد طال عمره وتوفّي سنة نيف وثمانين (١١). وقيل سنة ٧٥ أو ٧٦ أو ٧١ (٢). لا يروى إلّا عن عثمان ومعاوية فقط ، مع أنّه عاصر كثيراً من الصحابه كالإمام علي ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر ، وعائشه ... وغيرهم .

مع التأكيد على أنّ كلّ رواياته عن عثمان ومعاوية (٢) لا تتجاوز عدد الأصابع ، خلافاً لما قاله ابن سعد : « كان كثير الحديث ولم أره يحتجون به » ، وأنّ رواياته لم تكن بذات شأن في الحياه العامه ، اللهم إلّا الوضوء العثماني فإنه هو الذي مُلئت به كتب العامه ، وتكررت عنه الطرق ، وهذا يؤكّد تبنّي جهه خاصه للوضوء الغسلي (٤) .

١- سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٣ .

٢- تهذيب التهذيب ٣: ٢٥ ، التحفه اللطيفه في تاريخ المدينه ١: ٣٠٥ .

٣- وقد تكون روايه واحده رواها عن عمر .

٤- روايات حمران غير الوضويه: ففي سنن الترمذى عن حريث بن السائب قال: سمعت الحسن يقول: حدّثنى حمران بن أبان عن عثمان بن عفّان عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «وليس لابن آدم حقّ في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يوارى عورته، وجلف الخبز والماء» (سنن الترمذى ٤: ٣ ، المستدرک للحاكم ٤: ٣١٢ ، مسند أبي داوود الطيالسي: ١٤ ، المعجم الكبير ١: ٩١ ، تحفه الأوحى ٧: ٤ ، حليه الأولياء ١: ٦١ ، تهذيب الكمال ٥: ٥٦١ ، طبقات المحدثين باصبهان ٣: ٢٠ ، بأدنى تفاوت) . وفي تاريخ دمشق: حدّثنا أحمد بن محمّد بن هاني نا أحمد بن حنبل وسمعتة يسأل عن حريث بن السائب، فقال: هذا شيخ بصرى يروى حديثاً منكر عن الحسن عن حمران عن عثمان عن النبيّ: كلّ شيء فضل عن ظلّ بيت وجلف الخبز وثوب يوارى عوره ابن آدم فلا حقّ لابن آدم فيه ... الحديث . قلت: قتاده يخالفه، قال: نعم، سعيد عن قتاده عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب (تاريخ دمشق ١٥: ١٧٤) . وفي الدرّ المنثور أخرج عبد بن حميد عن حمران بن أبان عن رجل من أهل الكتاب، قال: ما الله معط عبداً فوق ثلاث إلّا سألته عنهنّ يوم القيامة قد ما يقيم به صلبه من الخبز، وما يكنه من الظل، وما يوارى به عورته من الناس . (الدر المنثور ٦: ٣٨٨) . وفي تاريخ بغداد قال الحسن: قلت لحمران: ما لك لا تعمل بهذا الحديث؟ قال: الدنيا تقاعد بي (تاريخ بغداد ٦: ١٨٣ ، وانظر تاريخ مدينه دمشق ١٥: ١٧٤) . وعن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن حمران بن أبان عن عثمان بن عفّان: في المحرم يشمّ الريحان قال: نعم ويدخل البستان . (تاريخ مدينه دمشق ١٥: ٢٩٤) . وعن أبي بشر العنبري عن حمران بن أبان عن عثمان عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: من مات وهو يعلم أن لا إله إلّا الله دخل الجنّه . (سير أعلام النبلاء ٩: ١٠٢ ، صحيح ابن حبان ١٥: ٤٣٠ ، حليه الأولياء ٧: ١٧٤ ، المستدرک ١: ٣٥١ ، السنن الكبرى ٦: ٢٧٤) .

١- وعن مسلم بن يسار عن حمران بن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إني لأعلم كلمة يقولها عبد حقاً إلا حرم على النار، لا إله إلا الله . (مسند أحمد ١: ٦٣، بغية الباحث: ١٩، موارد الظمان: ٣١، حليه الأولياء ٢: ٢٩٦، صحيح ابن حبان ١: ٤٣٤، المستدرک ١: ٧٢ و ٣٥١). وعن أبي التياح قال: سمعت حمران بن أبان عن معاوية قال: إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا النبي فما رأيناه يصلها ولقد نهى عنهما يعني الركعتين بعد العصر . (مسند أحمد ٤: ٩٩، صحيح البخاري ١: ١٤٦ و ٢١٩، السنن الكبرى ٢: ٤٥٣، المصنف ٢: ٢٤٥، مسند أبي يعلى ١٣: ٣٤٦، شرح معاني الآثار ١: ٣٠٤، المعجم الكبير ١٩: ٣٣٣). هذه هي الروايات غير الوضوئية لحمران وهي التي جعلت الذهبي أن يمنحه لقب «الفقيه» وأن رواياته الوضوئية غير ما نقله عن عثمان في صفه وضوء رسول الله هي من قبيل ما رواه هشام بن عروه عن أبيه عن حمران بن أبان عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما من رجل يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يصل إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى . (مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢٨٠، منتخب مسند عبد بن حميد: ٥٠). أو ما رواه مسلم عن شعبه عن جامع بن شداد المحاربي قال: سمعت حمران بن أبان يحدث أبا بردة في مسجد البصرة أنه سمع عثمان يحدث عن النبي أنه قال: من أتى الوضوء كما أمره الله فالصلوات الخمس كفارات لما بينهن (صحيح مسلم ١: ١٤٣، وفيه زيادة (في إماره بشر)، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٣، مسند ابن الجعد: ٨٤، صحيح ابن حبان ٣: ٣١٩، منتخب مسند عبد بن حميد: ٤٩، مسند أبي داود الطيالسي: ١٣). فإن روايات كهذه رويت عنه في الترغيب في الوضوء، فما يعني تكثُر الروايات الوضوئية عنه وقلة غيرها؟ ألا يعني وجود تبتى للوضوء دون غيرها من قبله ومن قبل الأمويين؟

ويضاف إليه : أنّ اعتبار روايه حمران عن عثمان عن رسول الله من أصحّ الروايات في الموضوع يؤكّد ما نريد قوله .

على أنّ الذين رووا الموضوع العثماني بواسطة حمران ويثّوه ، كان قسم كبير منهم من الشعوبيين ، ومن موالى أبي بكر وعمر وآل أبي لهب وآل طلحة ، وموالى لثقيف ومراد وعيس وبنى أمية ومعاوية ...

فكانوا من الحاقدين على الاسلام ، المصايين بعقده السّبيّ ، والمقتولين آبائهم في الحروب ولكونهم كانوا من أبناء المقاتله .

وكانت من يؤرّ تمرّكهم مدينته البصره ، التي كانت في السّرّ - وأحياناً في العلقن ، إذ استولى عليها بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام ومقتل مصعب بن عمير (١) حمرانُ وعدد من الموالى لصالح عبدالملك بن مروان (٢) - تحت قبضه حمران وطابوره الخطير ، ولذلك كان عدد كبير من رواه وضوء عثمان بطريق حمران من الموالى مَخْتِداً ، ومن الشاميين والبصريين مسكناً ، ومن القدريين والسلطويين وأصحاب المخاريق ، ومن تُكَلِّمُ فيهم وطعنوا بشتى الطعون .

وأُنك سترى في تراجم أولئك الرواه عبارات مثل : «مولى الأمويين» ، «مولى ربحانه مولاة ابن عبد الرحمن بن يزيد الفهرى القرشى» ، «مولى محمد بن زبّان بن

١- أنساب الأشراف ٦: ٨٩، تاريخ الطبرى ٦: ١٦٥، تاريخ دمشق ٥٤: ٢٩٠ .

٢- انظر أنساب الأشراف ٦: ٧٩ - ٩٣، وتاريخ دمشق ١٦: ١٢٥، وتاريخ الطبرى ٦: ١٥٣، تاريخ خليفه: ٢٠٦ .

عبد العزيز بن مروان بن الحكم» ، «مولى قيس بن مخزومه بن عبد المطلب» ، «مولى بنى أميه» ، «أعجمى مروزي طوساني يعرف بالشاه ، وصفه السمعاني بأنه قرشي فيبدو أنه مولاهم» ، «مولى بنى تيم بن مَرّه» ، «حليف بنى تيم» ، «مولى لآل أبي بكر الصديق وهو مولى عبد الله بن عتيق بن عبد الرحمان بن أبي بكر» ، «مولى بنى زهره من قريش» ، «مولى عمر بن الخطاب الفهري القرشي» ، «مولى بنى تيم ، فهو مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي» ، «مولى لقريش ، واصله من اصبهان ، أهل بيته يقولون : نحن من الفرس من أهل اصبهان ...» ، «مولى لبني عامر بن لؤي من قريش» ، «مولى لآل أبي العيص بن أميه الأموي» ، «مولى آل أبي خيثم عامل عمر بن الخطاب على مَكّه ، الفهري القرشي» ، «مولى بنى مخزوم القرشيين» و

أو ترى عبائر تدلّ على التعاون المدني الشامى البصرى مثل «مدنى سكن الشام» ، «مولى مدنى شامى بصرى» ، «مولى شامى» ، «حمصى مولى بنى أميه لقبوه ريحانه الشام» ، «أصله من البصره» ، «كان فى البصره و يتردد عليها» ، «قرشى بصرى شامى» ، «واسطى شامى» ، «واسطى جلس فى الرصافه يحدّث» و

كان هذا هو خلاصه الكلام عن حمران ، ونحن سنفرد بعد قليل فصلاً يُبين فيه شخصيته وشخصيته رفاقه الذين أُبْتَرُوا معه فى عين التمر مع إعطائنا قبله صورته مصغره عن بلاد ما بين النهرين وتواجد الأديان والقوميات فيها ومنها اليهود لنؤكد من خلاله على وحده الموضوع الثلاثى الغسلى العثمانى الحمرانى مع ضوء اليهود ، وتخالفه مع الضوء الثنائى المسحى النبوى وأنّ هذا الخلاف الفقهي لم يكن شيئاً عفويّاً وطارئاً ، بل له جذور سياسيه واجتماعيه .

بعد كل ما تقدّم عن حمران وضعف رواياته ، نقول : إنّ هناك رواة آخرين

مقدوحين في هذه الأسانيد العشرة يجب ذكرهم أيضاً :

ففي الإسناد الأول

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، فإنه لم يثبت سماعه عن الزهري ، ولم يكن ثبتاً فيما يرويه عنه .

قال صالح بن محمد الحافظ : سماعه من الزهري ليس بذاك ، لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري (١) .

وقال الذهبي : ليس هو في الزهري بذلك الثبت (٢) .

وقال الذهلي : إبراهيم بن سعد الزهري ، روى عن الزهري وعن أصحاب الزهري ، فكثرت روايته لحديث الزهري وأغرب عنه (٣) .

وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما أخطأ في الحديث (٤) .

هذا كله ، مع أن بعض تصريحات يحيى بن سعيد القطان يُفهم منها تليينه ، بل ربما تضعيفه ، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : دُكر عند يحيى بن سعيد القطان عقيل وإبراهيم بن سعد ، فجعل كأنه يضعفهما ، يقول : عقيل وإبراهيم بن سعد!! عقيل وإبراهيم بن سعد!! (٥)

١- تهذيب الكمال ٢: ٩٢ .

٢- هامش تهذيب الكمال ٢: ٩٤ .

٣- تهذيب الكمال ٣٢: ٣١٠ .

٤- طبقات ابن سعد ٧: ٣٢٢ .

٥- انظر تهذيب التهذيب ١: ١٢٢ - ١٢٣ ، وهامش تهذيب الكمال ٢: ٩٤ . ثم إن أحمد بن حنبل راح يدافع عن إبراهيم بن سعد هذا، ويتهم يحيى بن سعيد القطان بأنه لم يخبر حاله .

وقال ابن عدى : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، حدثنا أحمد بن محمد الحماني ، قال : رأيت إبراهيم بن سعد عند شريك ، فقال : يا أبا عبد الله معى أحاديث تحدثنى؟ قال : أجدنى كَيِّلا ، قال : فأقرأها عليك؟ قال : ثم تقول ماذا؟ قال : أقول حدثنى شريك ، قال : إذا تكذب(١) .

فخلاصه الاسناد الاول هو أن إبراهيم لم يثبت سماعه عن الزهرى ، وإذا ثبت فليس هو بذاك الثبت عنه ، وأنه يخطئ فى بعض ما يحدث به ، وقد لئنه القطان .

وكان هذا الراوى قد خَلَفَ وأقسم أن لا يحدث حديثاً إلا أن يُعْتَى قبله بعود الطرب!! قال الخطيب البغدادي :

أناه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهرى فسمعه يتعنى ، فقال : لقد كنتُ حريصاً على أن أسمع منك ، فأما الآن فلا سمعتُ منك حديثاً أبداً ، فقال : إذا لا أفقد إلا شخصك ، وَعَلَى إن حدثتُ ببغداد - ما أَقَمْتُ - حديثاً حتى أُعْتَى قبله . وشاعت هذه عنه ببغداد ، فبلغت الرشيد ، فدعا به ، فسأله عن حديث المخزوميه التى قطعها النبيُّ فى سرقة الخليلي ، فدعا بعود ، فقال الرشيد : أعود المجمر؟ قال : لا ، ولكن عود الطرب ، فتبسّم الرشيد ، ففهمها إبراهيم بن سعد ، فقال : لعله بلغك يا أمير المؤمنين حديث السفية الذى آذاني بالأمس وألجأني إلى أن حلفت؟ قال : نعم ، ودعا الرشيد بعود ، فغناه :

يا أم طلحة إنَّ البينَ قد أفدا قَلَّ الثواء لئن كان الرحيلُ غدا

فقال الرشيد : مَنْ كان من فقهاءكم يكره السماع؟ قال : من ربطه الله ، قال : فهل بلغك عن مالك بن أنس فى هذا شيء؟ قال : لا والله إلا أن أبى أخبرنى أَنهم اجتمعوا فى مدعاه كانت فى بنى يربوع ، وهم يومئذٍ جلّه ، ومالكٌ أَقلهم من فقهاء

وقدره ، ومعهم دوف ومعاذف وعبدان ، يعنُون ويلعبون ، ومع مالك دَفّ مرتع وهو يعنِيهم :

سُلَيْمِي

أجمعت بينا

وقد

قالت لأتراب

تعالين

فقد طاب

فأين لقاؤها أينا

لها زُهرُ تَلَاقِينَا

لنا العيشُ تعالينا

فضحك الرشيد ووصله بمال عظيم(١). فها هو يخلط الحديث النبوي الشريف بمقدمه غنائيه ، ويدعى أنّ الإمام مالكاً كان بيده دَفّ ويعنِي!!

كما أنّ في هذا الإسناد والأسانيد التسعة الآتية ابن شهاب الزهري : وسأتيك الإشارة إلى حاله في «نسبه الخير إليه»(٢) لأن العشره الأولى من روايات حمران عن عثمان - التي هي العمده عندهم - كلّها رويت بطريق الزهري . فلنا معه وقفه هناك ومن خلاله تعرف قيمه تلك الروايات التي يرويها .

وفي الإسناد الثاني

مضافاً إلى حمران وسلطويه الزهري :

أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني ، فإنّ سماعه من شعيب لم يثبت ، إذ كان قد أخذ كتب شعيب وراح يحدث عنها ، فأحاديثه عن شعيب منقطعه .

فقد صرح أبو زرعه ومحمد بن عوف بأنّ أبا اليمان لم يسمع من شعيب إلّا

١- تاريخ بغداد ٦: ٨٤ .

٢- في صفحه ٣٤٢ .

حديثاً واحداً (١١) .

قال ابن شعيب بن أبي حمزة : إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مَنِي بَعْدُ ، وهو يقول : «أخبرنا» ، فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيباً يقول لقوم : «أرووه عني» (٢) .

وحدّث أبو بكر الأثرم أنه سمع أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] حيث سئل عن أبي اليمان ... فقال للسائل : أي شيء تبتش على نفسك؟! ثم قال . أبو عبد الله : هو يقول «أخبرنا شعيب» واستحل ذلك بشيء عجيب... (٣)

وهذا التدليس من أبي اليمان يجعل روايته عن شعيب منقطعه .

وفي الإسناد الثالث والرابع

حمران بن أبان ، وقد عرفت مجمل حاله ، وسنخبرك بمزيد عنه في الفصل الخاص به (٤) .

وفي الإسناد الخامس

حرمله بن يحيى التجيبي ، أبو حفص المصري ، فقد قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به (٥) .

وقال ابن عدي : سألت عبد الله بن محمد بن إبراهيم الفرهاداني أن يملئ عليّ

١- انظر تصريح أبي زرعه في تهذيب الكمال ٧: ١٥ ، وتصريح محمد بن عوف في سير أعلام النبلاء ١٠: ٣٢٢ .

٢- تهذيب الكمال ٧: ١٥٠ .

٣- تهذيب الكمال ٧: ١٤٩ .

٤- أنظر ص ١٤٩ .

٥- الجرح والتعديل ٣ / الترجمة ١٢٢ .

شيثاً من حديث حرمله ، فقال لى : يا بُنى ، وما تصنع بحرمله؟ حرملهٌ ضعيف! ثم أَملى عَلَيَّ عن حرمله ثلاثة أحاديث لم يزدنى عليها(١).

وقال الدورى : سمعت يحيى يقول : كان شيخ بمصر يقال له : حرمله ، كان أعلم الناس بآين وهب ، فذكر عنه يحيى أشياء سمجه كرهتُ ذكرها(٢) . وهو مع ذلك ممن وثقه ابن شاهين(٣) وغيره!!

كما إن فى هذا الإسناد يونس بن يزيد بن أبى نجاد الأيلى ، أبو يزيد القرشى ، فهو وإن وثقه العجلى والنسائى ويحيى بن معين(٤) ، لكن هناك من وصفه بأوصاف تُنزله عن درجه الوثاقه ، وتشكك فى كونه عالماً بأحاديث الزهرى ، فقد قال يعقوب بن شيبه : صالح الحديث ، عالم بحديث الزهرى(٥) .

وقال وكيع : لقيت يونس بن يزيد الأيلى فذاكرته بأحاديث الزهرى المعروفة فجهدت أن يقيم لى حديثاً فما اقامه(٦) .

وقال محمد بن سعد : كان حلو الحديث كثيره وليس بحجه ، وربما جاء بالشىء المنكر(٧) .

١- الكامل فى ضعفاء الرجال ٢: ٤٥٨، طبقات الحفاظ: ٢١٤ .

٢- تاريخ ابن معين بروايه الدورى ٢: ٣٦٦، تهذيب الكمال ٥: ٥٥ .

٣- انظر هامش تهذيب الكمال ٥: ٥٥٢ .

٤- انظر توثيق العجلى فى كتابه الثقات: ٤٨٨، وتوثيق النسائى فى تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥٧، وتوثيق يحيى بن معين فى الجرح والتعديل ٩ / الترجمة ١٠٤٢ .

٥- تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥٧ .

٦- الجرح والتعديل ١: ٢٢٤ .

٧- الطبقات الكبرى ٧: ٥٢٠ .

وقال أبو زرعه : لا بأس به (١).

وقال ابن خراش : صدوق (٢).

وقال ابن حجر : ثقه إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا ، وفي غير الزهري خطأ (٣).

وأنت تعلم أن قولهم «صالح الحديث» «لا بأس به» «صدوق» ليس بحجه» يعنى نزوله عن مرتبه الوثاقه ، فيكون عدُّ روايته صحيحه - مع وجود حمران فيه - فى غاية الإشكال .

وفى الإسناد السادس والسابع والتامن

حمران بن أبان ، وقد عرفت مجمل حاله ، وسيأتيك المزيد .

وفى الإسناد التاسع

عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد السامى القرشى البصرى ، فهو وإن وثقه ابن معين (٤) وأبو زرعه (٥) ، لكن هناك من لئنه ووصفه بما ينزل به عن الوثاقه .

قال أبو حاتم : صالح الحديث (٦).

وقال النسائي : ليس به بأس (٧).

١- الجرح والتعديل ٩: الترجمة ١٠٤٢ .

٢- تهذيب الكمال ٥: ٥٥٧ .

٣- تقريب التهذيب ٢: ٣٨٦ .

٤- الجرح والتعديل ٦ / الترجمة ١٤٧ ، تهذيب الكمال ١٦: ٣٦١ .

٥- الجرح والتعديل ٦ / الترجمة ١٤٧ ، تهذيب الكمال ١٦: ٣٦١ .

٦- الجرح والتعديل ٦ / الترجمة ١٤٧ .

٧- تهذيب الكمال ١٦: ٣٦٢ .

وقال ابن سعد : لم يكن بالقوى فى الحديث(١١) .

وقال الذهبى : صدوق(١٢) .

وقال محمد بن بشار : والله ما كان يدرى عبد الأعلى بن عبد الأعلى أن طرفيه أطول أو أن رجليه أطول(١٣) !

وفوق هذا فإنه كان قدرياً ، فقد قال العقيلي : حدثنا عبد الله بن أحمد ، قال : قال أبى أى أحمد بن حنبل : عبد الأعلى بن عبد الأعلى كان يرى القدر(١٤) .

وقال ابن حبان : كان متقناً فى الحديث ، قدرياً غير داعيه إليه(١٥) .

وقال ابو داود : تغير بعد الهزيمة(١٦) ، وفى سؤالات الأجرى : تغير عند الهزيمة(١٧) .

ومن كان هذا حاله ، فلا يُحكّم لمروياته بالصحة ، بل يحكم لها بأنها حسنة ، هذا إذا صح أنه لم يكن داعياً للقدر ، فأما إذا كان داعيه له سقطت روايته حتى عن درجة الحُسن عند كثير من الرجاليين .

وإذا علمت بأن الهزيمة - هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن - كانت سنة ١٤٥ هـ ، تبين لك أن نصر الجهضمى روى عن عبد الأعلى بعد تغيره ، لأن عبد الأعلى مات سنة ١٨٩ هـ ، ونصر بن على بن نصر بن على الجهضمى مات سنة ٢٥٠ هـ ، فإذا أردنا أن نفرض سماعه من عبد الأعلى قبل الهزيمة فلا بد أن يكون

١- طبقات ابن سعد ٧: ٢٩٠ .

٢- المغنى فى الضعفاء ٦ / الترجمة ٣٤٤٥ .

٣- الضعفاء للعقيلي ٣: ٥٩ .

٤- الضعفاء للعقيلي ٣: ٥٨ .

٥- الثقات لابن حبان ٧: ١٣٠ .

٦- هامش تهذيب الكمال ١٦: ٣٦٢ .

٧- سؤالات الأجرى ١: ٣٥٠ .

عمره أكثر من ١٠٥ أعوام بمقدار يمكن له معه تحمّل الروايه ، كأن يكون نصر ولد سنه ١٣٧ ليكون عمره ٨ سنوات عند الهزيمه ، وهذا بعيد جداً ؛ لأنّ ذلك يلزم منه أن يكون عُمر نصر ١١٣ سنه ، وهذا العمر الطويل له لم ينصّ عليه أحد .

وفي الإسناد العاشر

الحسن بن علي الخلال الحلواني ، الذي وثقه النسائي(١) ويعقوب بن أبي شيبة(٢) والخطيب البغدادي علي ما حكي عنه(٣) ، ولكنّ هناك من قدحوه وذموه وجرحوه ، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل فيه : لم يحمده أبي(٤) ، وقال عنه أحمد أيضاً : تبلغني عنه أشياء أكرهها(٥) ، وقال عنه أيضاً : ما أعرفه بطلب الحديث ، ولا رأيته يطلب الحديث(٦) ، وقال عنه : أهل الثغر عنه غير راضين(٧) .

وقال داود بن الحسين : سألتُ أباسلمه بن شبيب عن علم الحلواني فقال : يُرمى في الحشّ(٨) .

فالإمام أحمد ذمه بشكل يوجب التوقّف في قبول مروياته ، وأبو سلمه بن شبيب لم يقبل علم الحلواني أصلاً ، بل نرى الإمام أحمد لا يقتصر على جرحه

١- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ .

٢- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ .

٣- حكاية المزي عنه في تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، لكننا ما وجدنا هذا التوثيق في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧: ٣٦٦ ، فراجعهُ .

٤- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٥ - ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٣ .

٥- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٥ - ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٣ .

٦- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٥ - ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٣ .

٧- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٥ - ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٣ .

٨- تهذيب الكمال ٦: ٢٦٢ ، والحشُّ هو الكنيف .

الفردى والخاص به ، بل نقل لنا عدم رضى أهل الثغر عنه ، وهم مجموعه من المسلمين ، وهذا ذمٌ جمعى ليس هو كالذم الفردى .

وخلصه الكلام فيه أن توثيقه مطلقاً مشكل ، وطرحه مطلقاً مشكل أيضاً ، فلا بد من التوقف فى مروياته والنظر فيها ، فإذا عارضته روايه الثقات فلا يُحتجّ به .

هذا حال أسانيد الروايات العشر الأولى على عجل ، وتبقى الروايات الثلاث الأخرى (١١ ، ١٢ ، ١٣) ، فهى ضعيفه السند بحمران أيضاً ، لكن الروايتين (١١ و ١٢) رواهما أبو سلمه بن عبدالرحمن بن عوف ، عن حمران . والروايه (١٣) رواها مُعَاذُ بن عبدالرحمن التيمى عن حمران .

ففى الإسناد الحادى عشر

مضافاً إلى وجود حمران ، وجود محمد بن المثنى بن عبيد العزى البصرى ، الرّمين ، الذى وُصِفَ بأوصاف تدل على عدم ضبطه وأنه ليس بالثبث فى الحديث :

قال النسائى : لا بأس به ، كان يغير فى كتابه (١) .

وقال صالح بن محمد الحافظ : صدوق اللهجه ، وكان فى عقله شيء (٢) .

وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق (٣) .

وقال الخطيب البغدادى : كان صدوقاً ، ورعاً ، فاضلاً ، عاقلاً (٤) .

وقد عرفت أن «لا بأس به» و«صدوق» و«صالح» وما شابهها تُشعر بعدم

١- تهذيب الكمال ٢٦: ٣٦٣ .

٢- تهذيب الكمال ٢٦: ٣٦٣ .

٣- الجرح والتعديل ٨ / الترجمة ٤٠٩ .

٤- تاريخ بغداد ٣: ٢٨٥ .

شريطه الضبط ، فمرويات مثل هؤلاء لا يعتمد عليها إلّا بعد النظر ، هذا مع سلامة الراوى من باقى القدوح ، وأما إذا كان الراوى يغير فى كتابه وكان فى عقله شيء ، فالاعتماد على رواياته يكون سفهاً واضحاً .
كما أنّ فيه عبدالرحمن بن وردان ، أبابكر المكي ، الذى قال يحيى بن معين فى حقه : صالح (١) .

وقال ابو حاتم : ما بحديثه بأس (٢) .

وقال الدارقطنى : ليس بالقوى (٣) .

وقال ابن حجر : مقبول (٤) .

وهذه الألفاظ كما قلنا تُتْرَل الراوى عن مرتبه الوثاقه وتكون روايته حسنه لا صحيحه ، هذا إذا كان باقى الرواه ثقاه عدولاً وأما هنا فقد علمت أنّ فى هذه الروايه ثلاثه أشخاص : محمد بن المثنى الزمن الذى كان يغير فى كتابه ، وعبدالرحمن بن وردان الذى ليس بالقوى عند الدارقطنى ، وحمران بن أبان طويدا اليهودى!!

وفى الإسناد الثانى عشر

عبدالرحمن بن وردان ، وحمران بن أبان ، وقد علمت حالهما ، فالروايه ساقطه عن الاحتجاج بها سنداً .

١- تهذيب الكمال ١٧: ٤٧٧ .

٢- الجرح والتعديل ٥ / الترجمه ١٤٠١ .

٣- تهذيب التهذيب ٦: ٢٩٣ .

٤- تقريب التهذيب ٢: ٥٠٢ .

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهرى ، الذى مرّ عليك أنه ليس بالثبّت (١) ، وأنه يخطئ فى بعض ما يحدث به ، وأن يحيى بن سعيد القطان قد لبّنه بل ربّما ضعّفه ، كما مرّ عليك أنّ هذا الراوى كان لا يحدث بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أن يُعْتَى قبله ، وادّعى على الإمام مالك أنه كان معه دفّ مريع وهو يَغْتَى فى مدعاه لبني يربوع ، ولذلك أجازّه هارون الرشيد ووصله بمال عظيم .

كما أنّ فى هذا الحديث محمد بن إسحاق بن يسار ، الذى كان جدّه يسار من سبى عين التمر - أى أنّه سبى مع حمران بن أبان - وقد وردت فى محمد بن إسحاق جروحات كثيره جداً ، فقد قال الإمام مالك : دجال من الدجاجله (٢) . وفى آخر : أشهد أنّه كذاب (٣) .

وقال الجوزجاني : يُرمى بغير نوع من أنواع البدع (٤) .

وقال هشام بن عروه : ابن إسحاق كذاب (٥) .

وقال أبو داود الطيالسى : ما رويت عنه إلا بالاضطرار (٦) .

وقال أحمد بن حنبل : كان يدلس ، وقال أيضاً : ليس بحجّه (٧) . وفى آخر : كان ابن اسحاق يشتهى الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها فى كتبه (٨) وقال عبد

١- فى ص ١٣٦ .

٢- سير أعلام النبلاء ٧: ٣٨ .

٣- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣: ٤١ ، الكامل فى الضعفاء ٦: ١٠٣ .

٤- تهذيب الكمال ٢٤: ٤١٨ .

٥- سير أعلام النبلاء ٧: ٥٤ .

٦- سير أعلام النبلاء ٧: ٥٢ .

٧- تهذيب الكمال ٢٤: ٤٢٢ .

٨- سير أعلام النبلاء ٧: ٤٦ .

الله بن احمد عن ابيه : لم يكن يحتج به [أى أحاديث ابن إسحاق] في السنن (١).

وقال ابن أبي خيثمه : قال ابن معين : ليس بذاك ، ضعيف (٢).

وعن أبي خيثمه ، عن ابن معين : سقيم ليس بالقوى (٣).

وقال الميموني : سمعت يحيى بن معين يقول : محمد بن إسحاق ضعيف (٤).

وقال النسائي : ليس بالقوى (٥).

وقال الدارقطني : لا يحتج به (٦).

وكان يحيى بن سعيد القطان يضعفه (٧).

وبعض هذه الطعون يكفي في إسقاط الراوي وروايته ، فكيف بها وقد اجتمعت كلها في محمد بن إسحاق .

هذا مع أن معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان بن عبيدالله بن عثمان التيمي ، من آل طلحة ، لم يوثقه أحد سوى ابن حبان حيث ذكره في الثقات ، والذهبي (٨) ، وقد علمت أن أفراد ابن حبان بالتوثيق لا تقوم به حججه ، والذهبي متأخر فلا قيمة لتوثيقه ، ولذلك فإن أحسن ما يمكن أن يقال فيه هو أنه «صدوق» ، وهي مرتبه دون الوثاقه .

فيكون هذا الإسناد مبتلى بحمران ، وإبراهيم بن سعد ، ومحمد بن إسحاق ، ومعاذ بن عبدالرحمن التيمي .

١- المصدر نفسه .

٢- تاريخ بغداد ١: ٢٣٢ .

٣- تاريخ بغداد ١: ٢٣٢ ، تهذيب الكمال ٢٤: ٤٢٣ .

٤- سير أعلام النبلاء ٧: ٤٧ .

٥- الضعفاء للنسائي / الترجمة ٥١٣ .

٦- سير أعلام النبلاء ٧: ٥٤ .

٧- سير أعلام النبلاء ٧: ٥٢ .

٨- وأن حاله يكون حال حمران في التوثيق ، إذ لم يوثقه إلا ابن حبان والذهبي .

حمران راوى وضوء عثمان أصله ونشأته!!

إلى هنا انتهت مجمل المناقشه السنديه لمرويات حمران بن أبيان (طوييدا اليهودى) عن عثمان ، وهناك روايات أخرى رواها أناس آخرون عن عثمان هم غير حمران ، وهى الروايات (١٤ - ٢٨) ، والتي سنناقشها بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

لكن قبل الدخول فى بيان مناقشه القسم الثانى من مرويات عثمان والتي رويت عن غير حمران وموضوع (نسبه الخير إليه) لابد من الإلمام أكثر بشخصيه حمران ، وكيف وصل هذا الرجل إلى المنزله الخطيره والمؤثره فى تغيير الأحداث فى العهد الأموى ، وما هى المؤهلات التى جعلته يحظى بتلك المكانه عندهم ، حتى نرى نهراً فى البصره يسمى باسمه ، ويهدى حمران من أمواله وممتلكاته أرضاً كبيره إلى عباد بن الحصين الحبطى بحيث تصير فيما بعد مدينه عبادان الشهيره .

ويكون له من الممتلكات والحمامات الأخرى فى البصره والكوفه والشام وغيرها ما يدّر عليه أموال طائله وما يعنى إعطاؤه إقطاعات فى البصره مع أنه كان مبعداً إليها؟ ولماذا يختص بتلك العائدات لنفسه ولا يعطى شيئاً منها للمسلمين حتى جعلت الحجاج بن يوسف الثقفى يستاء منه ويطلبه بإيراداتها .

إنّ دراسه شخصيه حمران لا تقل أهميه عن دراسه شخصيه عبد الله بن سبأ ، مع لحاظ الفارق الكبير بينهما فى الشخصيه والأدوار ، إذ المنقول عن ابن سبأ هى

مدّعات موجوده فى كتب أهل السنّه ولا تجد لها أثرأ فى كتب الشيعة ، وفى المقابل أنّ الموجود فى كتب الشيعة لا يفيد أهل السنّه والجماعه ولا يثبت ما يريدون قوله فيه ، ولأجل ذلك خلطوا بين هذا وذاك ، فنسبوا الموجود فى كتبهم من مدّعات إلى الشيعة وقالوا : بأنّ مذهبيهم ابتنى على فلان اليهودى ، كذباً وزوراً .

المهم الذى نريد قوله : أنا لا نرى لابن سبأ دوراً مهتبراً فى كتب الشيعة الإماميه ، فلا يُحكى عنه حكم شرعى قط ، بخلاف حمران صاحب الدور الخطير فى الموضوع ، والذى اعتبرت أحاديثه من أصحّ الأحاديث عن عثمان عن رسول الله ، فما يعنى هذا الأمر؟

أضف إلى ذلك أنّنا نقول هذا بصرف النظر عن كون شخصيّه عبد الله بن سبأ ، هل هى شخصيه حقيقيه أو وهميه ؟

وعلى كلّ حال ، فهنا يأتى السؤال : لماذا هذا التطويل والكلام الزائد عن شخصيّه عبد الله بن سبأ وتناسى دور حمران بن أبان فى كتبهم؟

ومن هو اليهودى الجادّ فى تهديم الإسلام؟

هل هو حمران الذى عاش سبعة عقود فى الإسلام وكان كاتب عثمان وحاجبه ، أم هو ابن سبا الشخصيه المشكوكه إن لم نقل الوهميه؟

لقد كتب الجمهور عن ابن سبأ كثيراً ، وكان كلّ ما كتبه بحتاً تاريخيه لا تمتّ إلى الشريعه بصِلّه ، فلا تراهم يشيرون إلى حديثٍ واحدٍ له فى الأحكام الشرعيه فى كتب الشيعة الإماميه .

وبما أنّ بحثنا هو بحث فقهيّ ، حديثي ، تاريخي ، عقائدي ، وأنّ الرواه هم الوسائط البشريه التى تنقل لنا الشريعه السماويه ، فكان علينا البحث عن هؤلاء الرواه الذين يقعون فى سلسله الأحاديث لكى نحرز أمانتهم وصدقهم ووثاقتهم

فى إبلاغ تلك التعاليم حتى تكون على ثقة بما أوصلوه إلينا ، فمن حَقْنَا الإطالة بعض الشيء عن شخصيه حمران ، لأنه لم يُيَحَثْ بالشكل المطلوب فى الكتب الحديثيه والتاريخيه ، بل هو مغمور وقد بقى مخفياً وراء الكواليس فى كتب الجرح والتعديل والرجال ، فلا ترى له ترجمه مفصّله عندهم ولم يتعرّض إليه لا-المتشددون(١) ولا المعتدلون(٢) من الرجاليين ، نعم تعرّض إليه بشكل عابر بعض المتساهلين والمعتدلين ، وهو لا يكفى لدراسه شخصيه كهذه ، فالسؤال : لم تركوه وتغافلوا عنه مع أنه يروى أهمّ مسأله عباديه؟! إنّ هذا أمر يجب بحته؟

إذ من المعلوم أنّ حججه الخبر تأتي من خلال حججه الراوى ووثاقته ، فلو لم يكن الراوى ثقة فلا-حججه للخبر ، ونحن كان يعجبنا أن نترك هذا الأمر إلى أنتمه الجرح والتعديل عندهم للبتّ فى شخصيته؛ لاعتمادنا بأنّ تشخيص ومعرفة أحوال الراوى منوطٌ بهم ، لأنهم أقرب زماناً ممّا إليهم ، وهم الأعراف بالقواعد والأصول المرسومه عندهم ، ولما رأيناهم تناسوا هذا الأمر سعينا للبحث عنه وعن رفاقه الذين أُبَيروا معه -والذين جاءت أسماؤهم فى كتب التاريخ - لئرى هل يمكن الاعتماد على حمران أو عليهم أم لا؟ لأنّ بعضهم صار من رواه الحديث والسيره عن رسول الله فى الزمن المتأخّر وخصوصاً حمران الذى روى الموضوع .

فهل حمران هو من العلماء الجله والفقهاء؟ أم من المرتشين والذين يفشون أسرار الخلافه حسب النصوص التى مرّت عليك وستأتيك؟

١- أمثال: شعبه بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس، وعفان بن مسلم البصرى، وأبى نعيم الفضل بن دكين، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، وأبى حاتم الرازى، والجوزجاني، والنسائي، وأبى الفتح الأزدي، وابن القطان، وابن حزم، وابن خراش وغيرهم .

٢- مثل لهم الذهبي بالبخارى، وأحمد، وأبى زرعه الرازى، وابن عدى، وأصاف الزركشى الدارقطنى وابن عدى .

إنَّ شخصيه حمران ومنظومه السريه ورفاقه من أسرى عين التمر مسأله تستحقّ البحث والدراسه ، وإنَّ البحث حوله هو بحث رجالي تاريخي - كما قلنا - وليس بتاريخى فقط ، لأنّه من رجال الحديث النبوى الشريف ، فذكرنا لتاريخه هو مقدّمه للوقوف على شخصيته ، ومدى إمكان الاعتماد عليه؟ وإنَّ التطويل والاستقراء فى بيان هذه الأمور عنه وعن غيره يفتح الأفق للباحث للتفكر فى جوانب شخصيه أمثال هؤلاء الأسرى والموالى ، وأهداف الخلفاء الحكّام من تقريبهم لهم ، لأنَّ البحث فى هذه الأمور وفتح ملفاته ومعلقاته فيه فوائد كثيره ، وهو بنظرنا بحث تأسيسى فى العقائد والتاريخ والحديث ، وهو يتجاوز ما نحن فيه فى كشف حقيقه الموضوع النبوى .

وتتضح ضروره القيام بهكذا دراسه بعد وقوفنا على اختلاف وضوء عثمان عن وضوء أهل بيت النبوه والرساله ، واختلافه عن وضوء الآخرين من الصحابه ، بل وتقاربه مع وضوء اليهود ، وأنَّ راوى الموضوع الثلاثى الغسلى عن عثمان بن عفّان هو يهودى أُبَيّرَ فى بلاد ما بين النهرين (العراق) ، وهو من تلامذه مدارس اليهود ، فكان من الضرورى - للوقوف على الحقيقه - الإشاره إجمالاً إلى تاريخ دخول اليهود إلى العراق ، وكثره وجود المدارس الدينيه والمياه فيه ، وعلاقه اليهود بالحكومات المتعاقبه على العراق قبل الفتح الإسلامى ، والإشاره إلى اهتمام اليهود بالقراءه والكتابه والرى والزراع والحرف ، واهتمام رجال الدين والكهنه منهم فى تربيته الناشئه فى دور العباده (١) .

فدراسه هذه الأمور تخدمنا لحلّ الطلمس الحمرانى العثمانى وكشف المجهول إلى حدّ ما .

وفى مقابل وجود المدارس الدينيه فى العراق التأكيد على شيوع الأميه فى الجزيره العربيه ، وقله المياه فيها ، ورجوع العرب - قبل الإسلام وبعده - إلى أهل الكتاب فى غالب أمورهم للتشاور معهم والأخذ عنهم ، واستغلال اليهود ذلك التوجّه من العرب إليهم بعد الإسلام لتحريف شريعه سيد المرسلين .

وقد يكون بين الأمم من كان يساعدهم على ذلك التحريف إما نكايه بالدين أو سعيًا وراء هدف آخر أو غفله منهم ، ولأجله نهى القرآن المسلمين عن الأخذ من اليهود ولزوم عرض كلام الله على القرآن لتميز الصحيح من المكذوب عليه .

وإليك الآن نبذه عن تاريخ اليهود فى العراق لتقف على أصل حمران وجذوره الفكرية ، والمناطق التى كان يعيش فيها .

تاريخ اليهود فى العراق

اليهوديه هى ديانه العبرانيين المنحدرين من نسل إبراهيم عليه السلام المعروفين بالأسباط الاثنى عشر من بنى إسرائيل ابتداءً من ولده إسحاق أو حفيده يعقوب «إسرائيل» وما تناسل من الأسباط الاثنى عشر .

والعبرانيون نسبة إلى العبرانى ، وهو الاسم الذى أُطلق على نبي الله إبراهيم فى التوراه (١١) .

وقيل بأنّه مأخوذ من عبور إبراهيم الخليل عليه السلام نهر الفرات أو الصحراء ، وقد اتخذ اليهود (= بنو إسرائيل) هذا الوصف لأنفسهم وللغتهم ، وفى سفر التكوين ترى تسميه الله يعقوب ب- (إسرائيل) لمصارعته لخالقه وانتصاره عليه ، لأنه كان قوياً على الله!!

أجل ، إنّ مملكة سليمان بن داود قد انصدعت بعد وفاته عام ٩٣٢ ق.م. وانشقت إلى مملكتين متصارعتين بعد أن كانت موحدته :
إحدهما : مملكة إسرائيل الشماليه- وعاصمتها شكيم وترصه ، ثم السامره (سبسطيه) في منطقه الأندلس .

والثانيه : مملكة يهوذا الجنوبيه وعاصمتها أورشلیم(١١) .

وفي الإصحاح السابع عشر من الملوك الثاني ترى تفاصيل تلك الأحداث(١٢) .

وبعد خراب الهيكل وسبى بنى إسرائيل من بلادهم إلى بابل بطلت التقدّمات والقرايين ووضعت الصلوات بدلاً منها إلى يومنا هذا(١٣) . ومن هنا جاء الوضوء والصلاه اليهودى بدل التقدّمات والقرايين .

قال الدكتور ظأظاً في الفصل الرابع من كتابه «الفكر الدينى اليهودى أطواره ومذاهبه - الشعائر اليهوديه / الصلاه» :

وأول تأديته شكر وعباده من هذا القبيل كانت تقدّمات قابيل وهابيل (تكوين ٤ / ٣ - ٤) . وسفر التكوين يذكر جمله صلوات متفرقه وعبادات من الآباء من هذا القبيل . وتذكر الأسفار التاليه فى الكتاب أنواع التقدّمات والقرايين التى قرّ القرار عليها رسمياً ، وكانت تقسم على يد الكهنه ، فى أمكنه مخصوصه للعباده ، وتذكر أيضاً صلوات متفرقه لرجال الله وأنبيائه ...

ولذاك العهد لم تكن الصلاه محدده وإجباريه ، بل كانت تتلى ارتجالياً ، حسب الأحوال والاحتياجات الشخصيه والعموميه ...

١- تاريخ الديانه اليهوديه: ٢٤، الصلاه فى الشرائع القديمه: ١٣٢ .

٢- انظر كتاب المقدّس (العهد القديم): ٦١٥ .

٣- انظر الفكر الدينى اليهودى: ١٤٢ .

جاء في المشنا (البركات ٣٢) أن الصلاة أفضل من القرابين ، فإنَّ العبادات بالتقدمات هي عباره عن تقدمه شيء من مال الإنسان ، أى ماده حسيه أرضيه على مذبح مادي ، بخلاف العباده الروحيه بالصلوات ، فإنَّها إظهار عواطف وإحساسات وتقدمه شكر روجيه صادرة من نفس الإنسان على مذبح قلبه وعقله وشهواته الجسديه .

وقد أظهر الحق سبحانه وتعالى إرادته ورغبته في أفضليه هذه العباده على التقدمات بلسان أنبيائه ، وبين لنا أن التوبه الحقيقيه والأعمال الخيره الصالحه وتجنب عمل الشر أفضل من التقدمات والذبايح (إشعيا / ١١ - ١٢) وأن الصلاة تقوم مقامها (هوشع ١٤ / ٣) ...

إلى أن يقول :

والصلاه على نوعين : فرديه ، أى شخصيه ، ومشتركه ، أى عموميه .

أما الفرديه فهي صلوات ارتجاليه من أفراد ، تتلى حسب الظروف والاحتياجات الشخصيه ، ولا علاقته لها بالطقوس والمواعيد والمواسم ، ولدنيا أمتله متعدده من هذا القبيل فى الكتاب المقدس ، مثل صلاه إبراهيم لأجل خلاص سدوم ...

والصلاه المشتركه هي صلوات تؤدى باشتراك جملة أشخاص علناً وعموماً ، فى أمكنته مخصوصه ومواعيد معلومه ، حسب طقوس وقوانين مقرره من رؤساء الدين والكهنة .

ولم توضع الصلوات الطقسيه عند الإسرائيليين إلأ بعد تأسيس أمكنه العباده ، كخيمه الاجتماع والهيكل . وأول صلاه طقسيه كانت عند تقديم باكوره الأثمار ، وبعد أداء الأعشار (تثنيه ٢٦ / ٥ - ١٠ و ١٣ ، ١٥) وعند تقدمه الذبايح كفأره عن الخطايا (لاويين ١٦ / ٢١) . وبركه هارون وأولاده المثلثه كانت من

ثم يقول :

«إنَّ وضع الصلاه المستعمله فى وقتنا الحاضر يختلف حسب أقسامها...» (١١).

وعليه فاليهودى والإسرائيلى ذات دلالتين سياسيه وجغرافيه وحتى فكريه وعقديه تشير إلى الانتماء إلى كيانين سياسيين مستقلين فى الشمال والجنوب ، وإن كنا نحن لا نفرق بينهما فى النظر البدوى .

وقد شرح الدكتور أحمد سوسه وقائع دخول اليهود إلى العراق مشيراً إلى كيفيه صيروره بعض اليهود العبرانيين عربياً فقال :

«ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الكلدانيين خلافاً لما قام به الآشوريون من تشتيت الأسرى وإبعادهم إلى مناطق جبلية نائية منعزله ، جاؤوا بسببإياهم من الأسرى اليهود إلى مركز الدوله (بابل) وأسكنوهم إلى جوار مدنهم وقراهم ، مما مكّنهم من التجمّع فى المنفى والاستمرار فى ممارسه تقاليدهم وطقوسهم الدينيه وتكوين مجتمعهم الخاص بهم . وقد اكتسبوا لغه الكلدان ثم اللغه العربيه التى حلّت محل اللغه الآراميه التى كانوا يتكلمون بها فى الأصل . لذلك قد يصح أن نطلق على هؤلاء اليهود الذين بقوا فى هذه المنطقه اسم اليهود المستعربين على أساس أخذهم باللغه العربيه مع مرور الزمن (١٢) (١٣).

واليهود عموماً كانوا يهتمون بالزراعه وشق الجداول والأنهار وكانوا يسكنون فى مناطق تحتوى على ماء كثير وكان لهم معرفه بإقامه السدود ، وسكناهم فى هكذا

١- الفكر الدينى اليهودى: ١٤١ - ١٤٥ .

٢- انظر ٣٣٩ - ٣٤١ Graetz «History of the jews» . Vol . ١ , pp .

٣- ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق: ١٢٦ .

مناطق تتفق مع وضوءهم الغسلي الذي سنشير إليه لاحقاً ، يعكس الصحابه الذين كانوا يعيشون في الجزيره العربيه في اراض صحراويه خاليه من الماء ، وقد حكى الله سبحانه وتعالى قول ابراهيم : اُرزَبْنَا اِيَّيْ اَسْكَنْتُ مِنْ دُرِّيْتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ﴿١١﴾ .

وإنك ستعلم بأن وضوء عثمان بن عفان وما رواه حمران عنه يتفق مع وضوء اليهود في بلاد الرافدين لا مع وضوء المسلمين في الجزيره العربيه .

قال الدكتور سوسه وهو يشرح مواقع الجداول الأربعه في أرض الرافدين وحدودها والمدارس الفقيهيه اليهوديه الموجوده هناك ، فقال :

«وكان على صدر هذا النهر [أى الفرات] بلدتان إحداهما تُسمى «سورا» ، وهى التى اشتهرت بمدرستها الفقيهيه اليهوديه ، إحدى كبريات المدارس اليهوديه فى بابل .

والثانيه كانت تُسمى «شارمحسيه» على الجانب الثانى من سورا . وكان يتفرع من هذا الجدول عدّه فروع من الجانبين تسقى الأراضى الزراعيه الممتده بين الفرات ودجله . وصار يُعرف هذا الجدول فى قسمه الأخير فى زمن العرب باسم نهر النيل . ويُروى أنه سُمى كذلك فى زمن الحجاج الذى جدّده ووسعه فكان من السعه بحيث شُبّه بنيل مصر» (٢) .

لقد أسس اليهود عدّه مدارس دينيه فى العراق «وازدهرت عندهم الدراسات الفقيهيه على إثر انتقال علمائهم من فلسطين ، وكُونوا لهم مجتمعاً يهودياً ذا إمكانات

١- سوره ابراهيم: ٣٧ .

٢- ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق: ١٦١ .

سياسيه واقتصاديّه واجتماعيه يحسب له حساب في العلاقات الدوليه .

قال الدكتور حسن ظأظاً في «الفكر الديني اليهودي» :

وكانت مراكز البحث العلمى والدينى فى العراق موزعه على ثلاث نقطه هى : نهر دعه ، فى إقليم ما بين النهرين بشمال العراق ، إلى الجنوب الشرقى من مدينه الرّها .

وبلده سوره القريه من بغداد فى إقليم الجزيره بوسط العراق .

ثم ظهرت أخيراً قاعده ثالثه للنشاط اليهودى التلمودى فى العراق بالقرب من سوره ، فى مدينه عانّه التى كانت تسمى قديماً فومباديتا(١) .

وقد كان الدكتور قد أعطى فى أول كتابه صوره عن العهد القديم ومذاهب اليهود وفرقها ، فقال : إنّ العهد القديم ينقسم إلى ثلاثه أقسام :

(١) التوراه ، وهى تتألف من خمسه كتب وتُنسب إلى موسى ، وتوصف بأنّها نزلت عليه من الله فى طور سيناء ، وهى : ١- سفر التكوين . ٢- سفر الخروج . ٣- سفر اللوابين . ٤- سفر العدد . ٥- سفر التثنيه .

(٢) أسفار الأنبياء (نبيّيم) وهو يتضمّن ما وقع من الأحداث للعبريين بعد موسى منذ دخولهم أرض فلسطين إلى أن أخرجوا منها فى السبي البابلى وهو مشطور إلى شطرين :

١- الأنبياء الأول ، ويتألف من أربعة أسفار .

٢- الأنبياء الآخر ، وهو يحتوى على تراث القاده الروحانيين الذين أنجوا اليهود فى ظروف سياسيه وعسكريه حالكه .

٣) الكتب (كتوبيم) وهي مجموعه أسفار يغلب عليها الطابع الأدبي شعراً وأدباً ، ومن ضمنها : ١- مزامير داود . ٢- وأمثال سليمان و

فمن هذه الأجزاء الثلاثة يتألف العهد القديم ، وهناك أسماء لهذا الكتاب ك- «المقراء» وهو النص المقروء في عباداتهم ويرجعون إليه في الأحكام الشرعيه .

و«المسوده» ويعتون به النص المقدس المروى عن الأسلاف روايه متواتره .

ويقول اليهود : إن كتابهم المقدس ظلّ زمناً طويلاً يروى مشافهه من مصادر مختلفه ولولا علمائهم لانطمست مروياتهم .

ومن الشرائع المرويّه على الألسنه والتي يعتبرونها بعد التوراه مباشره «المشناه أو المِشناه» ويظنون أنّها مسنده إلى نبيّ الله موسىؑ ، ونصّ المشناه قيده الربّي يهودا هئاسى وشرح من قبل علمائهم .

ثم ذكر الدكتور «التمود» و«جمارا» ، وقال عن التلمود أنّه اثنتين :

١- التلمود الغربى ، وهو الذى يسمّى التلمود الأورشليمى .

٢- التلمود الشرقى ، وهو الذى يسمّى التلمود البابلى... (١١) .

و«الجمارا» تضمّ فيه تفسيرات وأحكام شارحه لكتاب (المشناه) .

وقد دوّن أحبار اليهود التلمود فى فلسطين وبابل ، وإنّ تدوين التلمود الفلسطينى يرجع إلى منتصف القرن الرابع للميلاد ، وقد كتبه يوحنا بن نجه مؤسس أكاديميه طبريه .

أما النسخه البابليه للتلمود فهو نتاج الأكاديميات اليهوديه أبان السبى البابلى لليهود ، وحجمه ثلاثه أضعاف الأوّل ، وقد دوّنته مدارس (سورا ونهردهه وبوميديثيا) .

ثم أشار الدكتور إلى «المشنة» وأنها تنقسم إلى ستة أقسام :

١- كتاب (زرعيم) ، ويتضمن القوانين الدينية الخاصه بالأرض والزراعه ويبدأ بالصلوات المفروضه والأدعيه .

٢- كتاب (موعد) أى بعيد ، والذي يحتوى على الأحكام الدينية والفرائض الخاصه بالسبت وبقية الأعياد والأيام المقدسه .

٣- كتاب (تاشيم) أى النساء ، وفيه النظم والأحكام الخاصه بالزواج والطلاق .

٤- كتاب (نزيقين) أى الأضرار ، ويحتوى على الشرائع المدنيه الجنائيه بما فى ذلك القصاص والعقوبات والتعويضات .

٥- كتاب (قداشيم) ، ويحتوى على الشرائع الخاصه بالقرايين وخدمه الهيكل .

٦- كتاب (طهاروت) أى الطهاره ، وفيه بيان لما يتعلق بما هو طاهر وما هو نجس ، وما هو حلال وحرام من المأكولات والمشروبات .

وكتاب طهاروت يحتوى على اثني عشر فصلاً هي وأخذ يعدد الفصول واحداً بعد آخر (١١) .

كما أنه فى الفصل السادس من كتابه أشار إلى المذاهب والفرق عند اليهود وذكر أربع عشره فرقه منها ، أولها : السامريون ، وآخرها : بنو إسرائيل .

وقال عن الأولى بأنها تنسب إلى مدينه السامره القديمه التى يعيشون حولها ، التى قامت على أنقاضها مدينه نابلس . وكانت السامره عاصمه مملكه إسرائيل المنشقه على عرش سليمان بعد وفاته . ونابلس أو السامره هى التى كانت تسمى قبل أن تطرق أقدام العبريين أو اليهود فلسطين مدينه «شكيم» ويشرف عليها

جبل مقدّس اسمه جبل «جرزيم» .

وتقول التوراه : إنّ يعقوب ، الجد الأعلى للعبريين ، قد بنى معبده المكرس للرب فى هذا المكان وسماه «بيت إل» أى بيت الله . وهكذا يزعم السامريون أنّهم البقيه الباقية على الدين الصحيح ، وأنّ موسى كان يجعل قبلته نحو «بيت إل» . أمّا داود وسليمان فقد غيرا من شكل المجتمع الدينى بحسب هواهما ، حتّى تحول إلى مملكه تشبه مملكه فرعون أو بختنصر ، وأنهما غيرا القبلة القديمه ، كما غير الأنبياء الذين ظهروا بعد موسى شكل الدين وشؤهوه وحزفوه ...

إلى أن يقول :

والنصّ المقدّس الذى يتعبدون به هو توراه موسى ، ويضاف إليها أحياناً سفر يوشع بن نون ، وبذلك يتألف كتابهم المقدّس من سته أسفار فقط . وهم لا يستعملون النسخه الموجوده عند باقى اليهود بل لهم نسخه بروايه خاصه تختلف اختلافاً محسوساً عن التوراه الشائعه ، كما أنّ لهم لهجه عبريه ، وكتابه خطيه مختلفه ، يزعمون أنّهما جاءتا إليهم صحيحتين دقيقتين من عهد موسى .

وختم كلامه :

وكما تسمّى هذه الطائفه نفسها «السامره» ، تتخذ لنفسها أسماء أخرى أشهرها «بنو إسرائيل» ، وكذلك «بنو يوسف» (١) أيضاً .

ونحن سنأتى بعد قليل بما حكاه كردعلى عن وضوء السامره وأنّه يتقارب مع الوضوء الذى رواه حمران عن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وآله ويختلف تماماً عمّا حكاه الإمام الباقر عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

وبما أنّ حمران بن أبان هو أهم مروج للوضوء البياني الغسلى عن عثمان ، وأنّ

وضوءه - كما قلنا - يتفق مع الطبيعه الجغرافيه للعراق ووضع المياه فيها ، ووضوء اليهود والمانويه والصابنه والمجوس هناك ، فى حين أنه لا يتفق مع صريح القرآن الكريم وطبيعه الجزيره العربيه وقله المياه فيها ، وكون دين الله دينٌ يُسْرٍ وليس بدين عُسر ، كما أنه لا يتفق مع الثابت عن رسول الله - عند جميع الفرق الإسلاميه - من أنه كان يتوضأ بمد ويغتسل بصاع .

فكان علينا التفصيل فى حياه هذا الرجل وسيرته وسيره رفاقه الذين أُسروا معه ، ومدى تأثيرهم على الساحه السياسيه الدينيه فى العصور الأولى من تاريخ الإسلام .

كما يجب علينا أيضاً إعطاء إمامه سريعه عن المدارس الدينيه لليهود فى تلك المناطق كى نتعرّف من خلالها على أسماء أولئك التلاميذ الذين درسوا وتخرّجوا منها للوقوف على توجهاتهم الفكرية ، وخصوصاً على توجهات حمران بن أبان ، لأنه كان قد أُبْر في إحدى تلك المدارس .

فنحن لو انتهينا من بيان هذين الجانبين فستتكلّم بعدها بعض الشىء عن الأقوام الموجوده فيها كالأرمن والنبط والكرد والفرس ، وعن الأديان الشائعه هناك أيضاً ، كل ذلك للوقوف على طريقه نظامتهم ووضوئهم ، وهذا البحث طويل وعميق وله جوانب وفروع عديده لا- يمكننا استيفاءه واستقراؤه فى عدّه صفحات ، لذلك سنكتفى ببيان بعض الأمور الهامه المرتبطه ببعض رجال هذه الحقبه والمنطقه وتوجهاتهم وأمر الوضوء فقط للخروج بنتيجته ، تاركين بيان تفاصيله إلى مكان آخر .

المدارس الدينية في العراق قبل الإسلام

قال رفائيل بابو إسحاق في «مدارس العراق قبل الإسلام» :

... شاد أساقفه العراق في كلّ مدينه وقرية كنائس وأقاموا في داخلها أو في جوارها كتاباً أو مدرسه يتعلم فيها أبناء طائفتهم ميادئ القراءه والكتابه وسائر العلوم المعروفه في تلك الآونه ولا سيما المعارف الدينيه ...

إن أول المؤسسات العلميه لدى نصارى العراق «الكتاتيب» ، وقد تعددت أنواعها وتنوع مناهجها ، فكان منها لتعليم الأيتام ، ومنها لتهذيب أولاد المعوزين ، ولم تكن هذه الكتاتيب صغيره فقد تعلم فيها مئات من التلاميذ ووقف لها الأهلون أوقافاً كثيره .

ثم أشار في الفصل الخامس إلى «مدارس الكنائس النصرانيه» وقال :

... مدارس الكنائس من أقدم مدارس العراق بعد الميلاد ، وكانت في أول الأمر كتاتيب للصبيان يدرسون على رحلاتها ميادئ الدين والكتابه والقراءه .

شيدت المدرسه النصرانيه الأولى في الكنائس ، ويبدو أن أول كُتَاب بُني في المدائن في كنيسه كوخى العظيمة التي أقام دعائمها الرسول مارمارى (المتوفى سنة ٨٢ م) ...

ثم طفق الجتالقه والأساقفه بينون في كلّ دير أو قرية أو مدينه كنيسه أو كنيسيتين أو أكثر في داخلها أو في جوارها مدرسه ليتعلم رعاياهم في صفوفها الآداب الدينيه والقراءه والكتابه ، ولما مر خالد بن الوليد بعين التمر وجد في بيعة قرية من قراها اسمها (النقيره) صبياناً يتعلمون الكتابه ، وكان بينهم حمران مولى عثمان بن عفان .

ولما سار [خالد] إلى عانه (عانات) خرج إليه بطريقها ، فطلب الصلح فصالحه وأعطاه ما أراد بشرط أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسه .

وأشار المستشرق الفرنسى دوفال في الفصل التاسع إلى (مدارس اليهود) فقال :

بعد سبي بابل في حدود سنة (٥٧٧ ق م) استقر اليهود في العراق ، فسادوا في كل كينيس (١) مكتباً ليتعلم أبناؤهم مبادئ الدين والقراءه والكتابه ، ثم جدوا في طلب العلم فأخذوا يقيمون المدارس العاليه والكلليات الدينيه ، وقد نبغ فيها علماء كثيرون وأحبار عديدون .

ومن أكبر المدن العراقيه التي اشتهرت بالأداب العبريه والتلمود البابلي : مدينه نهر دعه Nahardea وفومبديته Pumbeditha وسورا Sora . ويبدو للمؤرخ أن تسميه نهر دعه كانت تطلق على البقعه الواقعه فيها المدن المذكوره وعلى غيرها من المدن التي أشار إليها التلمود .

ثم يشير إلى هذه المدارس ويقول :

مدرسه نهر دعه : كان موقع نهر دعه في جوار عانه ، وقد سكنها اليهود وأخذوها مركزاً يجمعون فيها الهدايا لهيكل أورشليم ومدارسها ، حتى أصبحت على تمادى الزمن من مدن التلمود المهمه ، واشتهرت مدرستها الدينيه ونالت صيتاً بعيداً منذ القرن الثاني الميلادى ، وعرف من رؤسائها الحبر صموئيل الفلكي (المتوفى سنه ٢٥٧ م) الذي أسس مدرسه فومبديته الآتى ذكرها . وقد سعى سعياً مشكوراً لتوطيد دعائم الصداقه بين الفرس واليهود ، غير أن هذه المدرسه لم تعمر طويلاً إذ تهدمت أيام خراب هذه المدينه سنه (٢٥٩ م) .

سارت مدرسه نهر دعه إذ ذاك على نظام الجامعات فكان نظاماً ديمقراطياً مؤسساً على قوانين تفيد التلاميذ والشعب معاً ...

مدرسه - أو كليه - فومبديته : كانت مدينه فومبديته - ومعناها قم البدهاء - قرب الأنبار ، وقد شاد في أنحائها الحبر صموئيل الفلكي المار ذكره مدرستها التي تعد من أكبر مدارس التلمود في العراق . ثم تقدمت فشاركته مدرسه سورا في تدبير شؤون اليهود

الدينيه ، هذا فضلا عن أنّ مؤسسها كان متضلعا من الشريعه تضلعا عظيما ، وبذل أقصى جهده في سبيل نجاحها ...

مدرسه - أو كليه - سورا : كانت مدينه سورا جوار الحله وقد بنيت على شطّ النيل وكان يعرف قديماً بنهر سورا ، وسماه ابن سراييون : الصّراه الأكبر ، وأعاد حفره الحجاج بن يوسف الثقفي .

نشأت في سورا جماعات كثيره من اليهود ، وكانت في سالف عهدا مقر رأس الجالوت ...

كانت مدرسه «سورا» أعلى مقاماً من مدرسه فومبيته ، وكان لرئيسها حقّ الأفضليه في المرتبه الدينيه وفي انتخاب رئيس الجاليه ...

ظلت مدرسه «سورا» و«فومبيته» تُدير شؤون اليهود الدينيه ولا سيما في المده التي سبقت عهد التلمود البابلي ...

وذاعت شهره مدرسه «سورا» و«فومبيته» في أقطار المسكونه ، ونالتا شأناً بعيداً في آداب اللغه العبريه ، وأضحى رؤساؤها مده مديده المرجح في التفاسير الدينيه والمعاملات الدينيه ، وعلى الخصوص أيام الأساتذه الشارحين الذين كانوا يعرفون ب- «السبورائيم» الذين استمرّ نشاطهم العلمى في سورا وفومبيته زهاء خمسين عاماً (٥٠٠ - ٥٥٠ م) ، وكان أهمّ أعمالهم التعليق على التلمود وتنظيم أبوابه وتنسيق فصوله على الشكل المعروف اليوم (١) .

هذه هي أشهر مدارس العراق اليهوديه والمسيحيه ، وقد جئنا بها كي نتعرف من خلالها على أسماء المدارس التي كانت في أطراف «عين التمر» من جهه الأنبار أو الحله وعلى بُنائها والمدرسين فيها ، لأنّ حمران بن أبان كان قد أُسر في هذه المنطقه ،

وكان يدرس في مدرسه دينيه لليهود وأنها كانت في أطراف ناحيه «الكفل» للقرائن التي بأيدينا ، والكل يعلم بأن بابل غلبت عليها اليهوديه بعد السبي البابلي ، ومن الطبيعي أن تكثر فيها المدارس اليهوديه ، فقد تكون المدرسه التي درس فيها حمران هي على غرار مدرسه «سورا» أو «فومبيثه» اليهوديه ، مع عدم إنكارنا تعايش الأديان اليهوديه والمسيحيه والمجوسيه في بلاد الرافدين جنباً إلى جنب ، وأن هذه الأديان كانوا يتخذون دور العباده أماناً للتعليم والتربيه لأولادهم وأن المعابد والكنائس (١) وما يشابهها كانت معدّه لهذا الغرض آنذاك (٢) .

أجل ، كان لبلاد ما بين النهرين الأهميه البالغه لليهود ولغيرهم من الأديان ، إذ إنها كانت مهد الحضارات ، وقد لِحَقَّ اليهودَ وغيرهم «بعضُ الأذى في الحروب الدائره بينهم وبين المجوس ولا سيما في مدينتهم نهر دعه ومدرستها ، ولكنهم لم يلبثوا أن وطّدوا صلاتهم الوديه مع الفرس لأنهم حلفاًؤهم وقد كانوا أرجعوا من السبي بفضلهم» ، وقد مرَّ عليك قبل قليل كلام المستشرق دوفال : بأن الحر صموئيل الفلكي كان قد وطد دعائم الصداقه بين الفرس واليهود .

«فتقربوا من السلالة المالكيه بواسطه أم الملك سابور الثاني (ذي الأكتاف) (٣١٠ - ٣٧٩ م) وكان اسمها «أفراهورمز» فعاونتهم في شؤونهم ، وكان لنفوذها على ابنها الملك الأثر الكبير في كسب اليهود عطف الملك سابور الثاني الذي حكم حوالي سبعين سنه . وقد ورد

١- الكنائس مفردتها الكنيسه: كلمه مشتقه من الفعل الأرمي كنش، أي جمع . فالكنيسه تفيد المجمع وقد أتت بمعنى محلّ صلاه النصارى واليهود ومنهم من جعل الكنيسه للنصارى والكنيس لليهود .
٢- انظر مدارس العراق: ٢٨ - ٣١ .

فى التوارىخ المسىحى أن اليهود قد استغلوا هذا النفوذ ليشيروا حقد المجوس على المسىحيين فى المملكة الساسانية . وقد لعب مار صموئيل رئيس مدرسه نهر دعه دوراً مهماً فى توطيد العلاقات الحسنه وتمكين عرى الوثام بين الفرس واليهود^(١) .

وأشار الأستاذ أحمد سوسه إلى الفرس الأخميين وكيفية تعاملهم مع اليهود البابليين ، فقال : «وفى بابل مارسوا شعائرهم الدينيه وواصل كهنتهم أعمالهم الدينيه ، وهناك من يرى أن الكنيس اليهودى كتجمع تعبدى هو من آثار المنفى ، وعن هذه التجمعات نشأت الكنيس كمؤسسات دينيه ، ثم استمرت إلى ما بعد العوده وبناء الهيكل من جديد لأنها وجدت أنها تؤدى خدمه لا غنى لليهود عنها» .

علاقه بعض العرب بالإمبراطوريتين الروميه والفارسيه

الكُلّ يعلم بوجود إمبراطوريتين قبل الإسلام هما الروم البيزنطيه و فارس الساسانيه ، وقد كانت قسطنطينيه عاصمه الإمبراطوريه البيزنطيه ، والمدائن (تيسفون) عاصمه الدوله الساسانيه ، وكان الحكم البيزنطى يمتدّ إلى غرب بلاد الشام كفلسطين وضواحيها ، والحكم الفارسى يمتدّ إلى أماكن أخرى فى البلاد العربيه كالعراق ، وقد كان لهاتين الإمبراطوريتين عرب متعاونين معهما .

فالمناذره اللخميه كانوا يحمون الدوله الساسانيه من غارات عرب الباديه ، فهم كالفساسنه الذين كانوا يحمون الإمبراطوريه الروميه من حملات أعدائها .

وعاصمه المناذره كانت الحيره ، وإنّ الحكم الفارسى بدأ بالضعف شيئاً فشيئاً بعد وفاه خسرو أنوشيروان ، وذلك لظلم الملوك الذين تعاقبوا على الحكم من

١- ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق: ١٥٦ .

بعده ، وإنَّ العرب المتعاونين مع الفرس أخذوا يبتعدون عن الحكم الفارسي ، ومن هنا جاء الإسلام لينجيهم من ظلم الفرس ، ولتوضيح الفكرة علينا إعطاء صوره إجماليه عن فتوح العراق ، وأنها متى بدأت وكيف انتهت ، مع بياننا لحدود المنطقه جغرافياً وسياسياً .

فتوح العراق بدأت مع هجوم خالد بن الوليد عليها في عام ١٢هـ / أبريل ٦٣٣ م ، وانتهت في سنة ١٩هـ / عام ٦٤٠ م ، بفتح نهاوند ، أي طال فتح العراقيين عراق العرب وعراق العجم حوالي ثمان سنوات ، والذي يهْمنا هنا هو بيان ملابسات دخول خالد إلى العراق والمناطق التي مرَّ بها ، إذ عرفت بأنَّ العراق كان قد قُسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المنطقه الغربيه لنهر الفرات ، وهذه المنطقه هي منطقه صحراويّه شاسعه تمتد إلى الجنوب وتشمل عدّه مدن أهمّها الحيره عاصمه المناذره ، وقد كان يسكنها قبائل لخم ، أزد ، نمر بن قاسط ، وغيرها .

القسم الثاني : منطقه العراق ، وهي تقع جنوب ما بين النهرين وتتصل من الشمال بشمال المدائن - تيسفون - حتّى تصل إلى الموصل .

وهذه المنطقه كانت ربه وخضراء مزدهره بالأشجار والفواكه لكثرة المياه فيها ، وقد كانت تحت الحكم الساساني الفارسي ويسكنها العراقيون القدامى من البابليين والآشوريين والآكديين ، وغالب سكان هذه المنطقه كان يعمل بالزراعه .

القسم الثالث : منطقه الموصل والجزيره ، وهذه المنطقه هي القسم الشمالي لما بين النهرين وكان يعيش فيها العراقيون القدامى والفرس والأكراد والأرمن وقوميات أخرى ، وهي تمتد إلى نهر الخابور الذي كان بيد الفرس والذي على مصبه أُسست مدينه قرقيسيا .

وهذه المنطقه كانت يانعه وخضراء أيضاً ، وقد سكنها العرب بعد الفتح الإسلاميه .

وأرض العراق فتحت من قِبَل المسلمين مِن جانبيين : الجنوبي ، والجنوب الشرقي ، أما فتح منطقته الموصل فبدأ من جنوبيه لكن لم يتم حتى أُكْمِل من جانب شمال الشام .

أجل ، إنّ الساسانيين الفرس اتخذوا «المدائن» عاصمه لهم ، وذلك لموقعها المتميز ، وطبيعه مناخها ، وكثره أنهارها .

وقد كان نهر الفرات يشكّل الحد الفاصل بين إمبراطوريه الفرس وباده العرب ، إذ الجبال والأنهار والأودية وما شابهها كانت تُعِدُّ الفواصل الطبيعيه والجغرافيه بين الممالك والدول في تلك الأزمنه ، وهذا لم يمنع من تواجد الساسانيين على الجانب الغربي من نهر الفرات أيضاً ، وذلك عن طريق المتعاونين معهم ، أعنى المناذره .

وقد كان لقوى الفرس حضور مسلّح في المناطق الغربيه على شكل قوى مقاتله متفرقه هنا وهناك ، على أطراف مدن ذلك الجانب ، «كالحيره» و«عين التمر» و«الأنبار» ... وغيرها .

وهذه القوى المقاتله كانت بمثابة قوى مسانده لملوك الحيره .

ومن المعلوم بأنّ الحيره : مدينه تقع في جنوبي الكوفه على ثلاثه أميال منها على موضع يقال له : النجف ، زعموا أنّ بحر فارس كان يتصل به ... ، وقيل سُميت الحيره لأنّ (تبعاً الأكبر) لما قصد خراسان خلف ضَعَفَه جنده بذلك الموضع وقال لهم : حيروا به أي أقيموا به ... (١) .

١- معجم البلدان ٢: ٣٢٩، تاج العروس ١١: ١٢٠، الحيره ليوسف غنيمه: ٩٩، ١١٥ ط- بغداد ١٩٣٦ م، تاريخ مختصر الدول لابن العبري: ١٤٨ ط- بيروت ١٨٩٠ م .

وقد قيل بأنَّ (حيرتا) و(حيرتوا) في التواريخ السريانية تقابل (العسكر) عند الإسلاميين ، وهي في معنى (الحضر) و (حاضر) و (الحاضره) كذلك ، ولهذا زعم بعض المستشرقين أنَّ (الحضر) اسم المكان المعروف في العراق أخذ من هذا الأصل العربي ، أي من (الحضر) (١).

وأضاف الدكتور جواد علي بالقول : ويظهر من وصف أهل الأخبار للحيره أنها لم تكن بعيدة عن الماء ، وأنَّ نهراً كان يصل بينها وبين الفرات ، بل يظهر أنَّ هذا النهر كان متشعباً فيها ، بحيث كَوْن جملة أنهار فيها . أمراً نواحيها ، فكانت قد بنيت على بحر النجف وعلى شاطئ الفرات ، وربما كانت مزارع الحيره وأملاك أثرياتها قائمه على جرف البحر وشاطئ النهر ، ومن أنهار الحيره نهر كافر . ويرى بعض أهل الأخبار أنَّه هو نهر الحيره .

وقد أدى ميلاد الكوفه في الإسلام إلى أفول نجم الحيره ، إذ انتقل الناس من المدينه القديمه إلى المدينه الإسلاميه الجديده ، واستعملوا حجاره الحيره وقصورها في بناء الكوفه ، وهذا ممَّا ساعد على اندثار تاريخ تلك المدينه الجاهليه ولا شك ، غير أنَّها ظلت أمداً طويلاً تقاوم في الإسلام الهرم إلى أن جاء أجلها فدخلت في عداد المدن المندثره (٢) .

ويقال : إنَّ ملوك الحيره كانوا في الحقيقه عمالاً لملوك الفرس غير مستقلين بملكهم على سبيل التفرد والاستقلال ، بل الفرس كانوا يجعلون عليهم رقباء يحصون عليهم أعمالهم وتصرفاتهم ، وحتى أنفاسهم

١- انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٣: ١٥٦ .

٢- انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٣: ١٥٨ - ١٥٩ .

إذن ، فارتباط ملوك الحيره بالفرس سياسياً واقتصادياً لا يمكن إنكاره ، قال ابن حجر في معرض حديثه عن الحيره :

أنها كانت بيد ملوك العرب الذين تحت حكم آل فارس ، وكان ملكهم يومئذٍ إياس بن قبيصة الطائي ، وليها من تحت يدي كسرى بعد قتل النعمان بن المنذر(١١) .

ولتَمَّا انتهت المسلمون ممَّا يسَمَى بحروب الردّه ، أقدم المثنى بن حارثه بن سلمه - شيخ قبيله شيبان ، وهي من أقوى القبائل في أطراف الحيره - على الصدام مع القوى الساسانيه الفارسيه الموجوده حول قبيلتهم .

وهذا النزاع فتح المجال للمسلمين أن يفكروا في فتح العراق من جانب الحيره ، فأمر أبوبكر خالد بن الوليد أن يتوجه إليها حينما يتوجه عياض بن غنم لفتح دومه الجندل .

وخالد علم بأن فتح دومه الجندل ليس بالأمر السهل فذهب لیساعد عياض حيث فتحها في ٢٤ رجب سنة ١٢ ، ثم رجع إلى المدينه وأعدّ العده لغزو العراق .

ونحن جئنا بكلّ هذا التطويل لارتباط الموضوع برجل يهودى له جذور فارسيه يعيش في بلاد الرافدين .

قال الدينورى في (الأخبار الطوال) :

وسار [أى خالد] على الأنبار وانحطّ على عين التمر وكان بها مسلحه لأهل فارس ، فرمى رجلٌ منهم عمز بن زياد بن حذيفه ابن هشام بن المغيرة بنشأبه فقتله ودفن هناك ، وحاصر خالد أهل عين التمر حتى استتر لهم بغير أمان فضرب أعناقهم وسي

ذُراريهم ، ومن ذلك السبي أبو محمّد بن سيرين ، وحمّان مولى عثمان بن عفّان(١) .

وفى تاريخ يعقوبى (ت ٢٨٤ هـ-) : وسار خالد بن الوليد نحو الشام ، فلما صار إلى عين التمر لقي رابطه لكسرى عليهم عقّه بن أبي هلال النمرى فتحصنوا منه ثم نزلوا على حكمه ، فضرب عنق النمرى ثم صار حتى لقي جميعاً لبني تغلب عليهم الهذيل بن عمران فقدمه فضرب عنقه ، وسبى منهم سبايا كثيرة بعث بهم إلى المدينة ، وبعث إلى كنيسة اليهود فأخذ منهم عشرين غلاماً وصار إلى الأنبار(٢) .

وفى الكامل لابن الأثير : ثم دخلت سنة اثنتى عشره ... وفى هذه السنه من المعرم منها أرسل أبو بكر إلى خالد بن الوليد وهو باليمامة يأمره بالمسير إلى العراق ، وقيل : بل قدم المدينة من اليمامة فسوّره أبو بكر إلى العراق ، فسار حتى نزل بيانقيا وباروسما وأليس وصالحه أهلها ... ثم سار حين نزل الحيره فخرج إليه أشرافها مع أبياس بن قبيصة الطائى - وكان أميراً عليها بعد النعمان بن المنذر - فدعاهم خالد إلى الإسلام أو الجزية أو المحاربه ، فاختاروا الجزية فصالحهم على تسعين ألف درهم ، فكانت أول جزية أخذت من الفرس فى الإسلام ، هى والقريات التى صالح عليها ، وقيل : إنّما أمره أبو بكر أن يبدأ بالأبئله ... من الكاظمه (الكويت حالياً) ... (٣) .

وفى تاريخ ابن خلدون : وغنم ما فى الحصن وسبى عيالهم وأولادهم وأخذ

١- الأخبار الطوال: ١١٢ .

٢- تاريخ يعقوبى ٢: ١٣٣ .

٣- الكامل لابن الأثير ٢: ٢٣٨ .

من البيعه - وهي الكنيسة - غلماناً كانوا يتعلمون الإنجيل ، ففرقهم في الناس منهم سيرين أبو محمد ، ونصير أبو موسى ، وحرمان مولى عثمان ، وبعث إلى أبي بكر بالفتح والخمس (١١) .

وأشار البكري «ت ٤٨٧ هـ» في (معجم ما استعجم) إلى الارتباط بين الفرس والعرب قبل الإسلام قائلًا :

ويكنيسه (١٢) عين التمر وجد خالد بن الوليد الغلمه من العرب الذين كانوا رهناً في يد كسرى وهم متفرقون بالشام والعراق ومنهم العالم النسابة جد ابن أبي إسحاق الحضرمي النحوي ، وجد محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، ومن سبي عين التمر الحسن بن أبي الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين مؤلياً جميله بنت أبي قطبه الأنصاريه (١٣) .

فتح العراق وسقوط المناذره

أجل ، إن خالد بن الوليد دخل العراق من طريق الكاظمه) وهي في الكويت حالياً ، إلى (الأبله) وهي تقع في البصره حالياً ، ومنها عرج إلى (المذار) - وهي الواقعه في محافظه العماره بين قلعه صالح والقرنه - ثم رجع إلى الأبله (= البصره) مَرّه ثانيه ، ومنها ذهب إلى (ولجه) ، وهي تقع في محافظه الناصريه (ذي قار) اليوم ، وقد كانت غالبها من أراضي المناذره ، ومنها ذهب إلى (أليس) (١٤) ثم

١- تاريخ ابن خلدون ٢: ٨٢ .

٢- المراد بالكنيسه هنا الكنيسه وهي بيعه اليهود .

٣- معجم ما استعجم ١: ٣١٩، التاء والميم، وعنه في عمده القارئ للعيني ٧: ١٤٢ .

٤- مع المثني بن حارثه .

(أمغيشيا) - وهما منطقتان بين الناصريه والسماوہ - ثم الحيره ، ثم الأنبار ، ثم عين التمر ، ثم دومه الجندل ، ومنها خرج إلى الشام .

ثم رجع إلى العراق تارہ أخرى من دومه الجندل إلى التجف ثم إلى الحيره ، وهيت ، وحديته ، ومزّ بأطراف عانہ ، وأخذ يتجول بجيشه في هذه المناطق ، وأخيراً خرج من حمص إلى الجزيره العربيه ، وهو الموضح في الخارطه رقم (١) في آخر الكتاب .

وتحرير هذه المدن كان حصيله هذا التحرك العسكري لخالد بن الوليد ، لأنه خرج إلى العراق ماراً بالمدار (ففضّ جنودها ، ومزّ بنهر المرأه ، فصالحه جابان الفارسي ، وصار إلى هرمزجرد [وهي ناحيه كانت بأطراف العراق] فافتتحها وأتى الحيره فخرج إليه عبد المسيح بن صلوبا الغساني وصالحه على الجزيه (١)).

إذن من خلال هذا التحرك فتحت الحصون والمسالك الموجوده هناك ، إما عنوة أو صلحاً (٢).

ويسقط عين التمر مہد خالد بن الوليد الطريق لسقوط الدولتين : دوله المناذرہ العربيه والساسانيه الفارسيه عسكرياً ، ولتحقيق الموضوع والوقوف على شخصيه حمران أكثر نلقى نظره على ناحيه «عين التمر» وعلى توابعها وملحقاتها جغرافياً ، وذلك نظراً لأهميتها الاستراتيجيه وموقعها المميز بين المدن المجاوره ، ولأنها الموضوع الذي أُبْرِ فيه حمران ومن معه .

عين التمر

تقع مدينه (عين التمر) المندثره حالياً على بعد ٩٢ كيلومتراً عن مركز محافظه

١- البدء والتاريخ ٥: ١٦٥ - ١٦٦ .

٢- البدايه والنهايه ٦: ٣٤٢ - ٣٤٦ .

كربلاء غرباً ، ما بين شفانا والرحاليه (١١) .

قال ياقوت «ت ٦٢٦ هـ» في (معجم البلدان) :

عين التمر بلده قريه من الأنبار غربى الكوفه ، بقربها موضع يقال له : شفانا ، منهما يجلب القسب والتمر إلى سائر البلاد ، وهو بها كثير جداً ، وهى على طرف البريه ، وهى قديمه افتتحها المسلمون فى أيام أبى بكر على يد خالد بن الوليد فى سنه ١٢ للهجره ، وكان فتحها عنوه ، فسبى نساءها ، وقتل رجالها ، فمن ذلك السبى :

... وحرمان بن أبان مولى عثمان بن عفان فيه ... (١٢) .

فعين التمر تعدّ موقعاً استراتيجياً مهماً طمع فيه الغازون من الفرس والروم على مدى العصور ، وإنّ شهرتها هى التى دفعت بـ «سابور بن أردشير» أن يُعرس بالنضيره ابنه الضيزن ملك الحضرة (١٣) بها ، وذلك بعد أن استولى على مدينته المحصنه بالأسوار العاليه والطلاسم الواقيه (١٤) !!

وقد أشار الدكتور جواد على إلى ذلك ، بقوله :

«واختياره لعين التمر دليل على أن فيها بنياً ملوكياً يصلح لأن يكون موضعاً للعرس ، وما أخرى حصن الأخيضر بذلك فإنه حصن ملوكى حقاً» (١٥) .

١- عين التمر، على طالب الشرقى: ١٥ .

٢- معجم البلدان ٤: ١٧٦ .

٣- الحضرة: حصن عظيم بناه الساطرون على حافه الفرات بإزاء تكريت، غزاها سابور بن أردشير بعد حصار دام سنتين وقيل أربع سنوات، وذلك بمساعدة الضيزن ابنه الساطرون (انظر الكامل فى التاريخ ١:

٢٩٧ - ٢٩٨، البدايه والنهايه ٢: ١٨١ - ١٨٢) .

٤- من أراد المزيد فليراجع، معجم البلدان ٢: ٢٦٧ - ٢٦٩، الروض الأنف ١: ١٥٢ - ١٥٥ .

٥- موسوعه العتبات المقدسه ٨: ٣٠ نقلاً عن جواد على .

إذن ، فبلده عين التمر هي بلدة قديمه وهذا الحصن قديم أيضاً ، يرجع إلى ما قبل الإسلام ، ولعلّه هو الحصن الذي فتحه خالد بن الوليد ، لأنه كان يقرب عين التمر .

أهم ملحقات وتوابيع عين التمر

لعين التمر اليوم توابيع كثيره أهمها :

١ - شفانا ، التي تقع إلى الجنوب الشرقي من عين التمر على الطريق المؤدى إلى كربلاء حالياً ، وتبعد عن عين التمر ٢٥ كيلومتراً ، وعن كربلاء ٦٧ كيلومتراً باتجاه الغرب(١) .

٢ - النقيره ، وهي قرية بالقرب من عين التمر ، قال الحموي عنها في (معجم البلدان) : ووجدوا في كنيسه صبياناً يتعلمون الكتابه في قرية من قرى عين التمر يقال لها : النقيره ، وكان فيهم حرمان مولى عثمان بن عفان(٢) .

٣ - غزه ، وهي عن يمين عين التمر ، وهي التي ذكرها الطبرى ، قائلاً :

وانحط ابن هبيرة من نهر سعيد حتى نزل غزه من عين التمر(٣) .

٤ - حصن الأخضر ، ويقع على بعد ٥٠ كيلومتراً غربى كربلاء ، و١٧ كيلومتراً عن شفانا(٤) ، و٤٢ كيلومتراً عن عين التمر من جهة الشرق ، وقد وصفه لويس

١- عين التمر: ٥٣ .

٢- معجم البلدان ٥: ٣٠١ ومثله في تاريخ دمشق لابن عساكر ٢: ٨٧ إنّ أن فيه: ووجدوا في كنيسه اليهود صبياناً ... إلى آخره .

٣- تاريخ الطبرى ٤: ٢٩٠ .

٤- عين التمر: ١٩٦، حصن الأخضر عرف باسم قصر الأخضر أيضاً، وذلك لأن العرب كانت تحتمى بابنيه محصنه، يقيم بها ساداتهم، وتكون تلك مواضع دفاعهم أيام الخطر، ويقولون لها: «القصور»، ولا يزال عرب الفرات يطلقون لفظه «القصر» على المواضع الحصينه المقامه في البادية، لصد غارات المهاجمين مثل «قصر الأخضر»، و«قصر العين»، في ناحيه «عين التمر»، انظر المفصل في تاريخ العرب ٥: ٢٩٦ .

ماسينيون في كتابه «بعثته إلى العراق» قائلاً: «أنّ موقع الأخيضر من أحسن المواقع وأجلها لبناء حصن هناك... الخ»، ثم قال: «وإنّه كان من أجل المواقع الحربيّه، فهو يحافظ أجّل المحافظه على صقع واقع على ثغر البادية... وكانت تتخلّله أنهُر تأتي من الفرات وكان يطوف بالأخيضر الأدغال والأجام الكثيره(١)».

ثم ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن حصن الأخيضر هو حصن مدينه عين النمر المندثره(٢). وأغلب الظنّ أن قصر الأخيضر هو نفسه قصر سابور الذي أعرس فيه على النضيره ابنه الضيزن.

ولا يخفى عليك بأن الغالبية العظمى من سكان عين النمر كانوا حينذاك من العرب، وقد شكلت قبيلتي عنزه، وطى الغالبية فيهم(٣)، مما دعا عمر بن الخطاب لأن يدعوها بـ «قرية العرب»(٤).

كما كان فيها أيضاً أقوام أخرى من الفرس وغيرهم، تواجدوا فيها على شكل تجمعات صغيره منتشرة في أطراف متفرقه من الناحيه.

وأما القرى والنواحي التابعه لها فكان يسكنها خليط من النبط والعرب، متخذين من الزراعة والرعى مهنة لهم، وكان النبط يشكّلون القسم الأعظم من

١- انظر كتاب بعثته إلى العراق: ٢.

٢- موسوعه العتبات المقدسه، قسم كربلاء ١: ٢٦، ٢٧، ٣٠.

٣- تاريخ ابن خلدون ٢: ٣٥٩، وانظر المفصل في تاريخ العرب ٥: ٢٩٢.

٤- المعرفه والتاريخ للفسوى ٣: ٣١٢، وفيه: فبنو عبد ربه بن زيتون الذي بيت المقدس من ذلك السبي.

سكان تلك القرى ، وقد قيل عن النبط : إنهم من العرب ، وقيل : إنهم ليسوا من العرب بشيء ، وإنما انحدرت أصولهم من أقوام قديمه سكنت ما بين النهرين(١). .

فتح عين التمر

بعد أن انتهى خالد بن الوليد من فتح الأنبار توجه لفتح عين التمر لكونها الموقع الاستراتيجي في بلاد الرافدين ، وقد كان العرب المتعاونون مع الفرس وجيش الفرس المرابط في تلك الناحية قد أعدوا العدة لصد هجماته .

فخرج عقه بن أبي عقه - العربي المتعاون مع الفرس - من الحصن الواقع على طريق الجيش الإسلامي - والذي عرف عند المؤرخين باسم «حصن عين التمر» في جمع غفير من قبائل النمر بن قاسط ، وتغلب ، وإياد (٢) - إلى لقاء خالد بن الوليد في منطقتهم تبعد عن الحصن المذكور مقدار «روحه أو غدوه» (٣) ، على الطريق المؤدى إلى «كرخ بغداد» والمعروف «بطريق الكرخ» (٤) .

وفي روايه سيف : أن عقه قال لمهران : إن العرب أعلم بقتال العرب ، فدعنا وخالداً ، قال : صدقت ، لعمري لأنتم أعلم بقتال العرب ، وإنكم لمتلنا في قتال

١- انظر ٣: ١٠، ١٥، أو ٥: ١٠، ١٥ عن طبعه أخرى .

٢- اشتهر هذا الحصن باسم حصن عين التمر نسبة إلى بلده عين التمر القريبه منه، ولكن البلاذري عند ذكر «عين التمر» سمي هذا الحصن ب- «قصر سابور»، انظر فتوح البلدان: ٢٥٠ .

٣- الغدوه - بفتح العين - من أول النهار إلى الزوال، والروحه بعدها، والغدوه هنا السير في الغداه، وقيل الغدوه - بالضم -: من الصباح إلى طلوع الشمس، وقد استعمل الغدو والرواح في جميع النهار . (انظر مشارق الأنوار ٢: ١٢٩)، والظاهر هو مقدار ما يسيره الإنسان في نصف يوم راجلاً أو راكباً ذهاباً وإياباً، وعلى ضوءه تتعين المسافه .

٤- انظر تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤ .

العجم ، فخذعه واتقى به ، وقال : دونكموهم وإن احتجتم إلينا أعناكم (١١) .

أما الجيش الفارسي الذي كان تحت إمرة مهرا بن بهرام جويين والذي كان يحتمي به عقه ، فلم يخرج لقتال خالد ، بل بقي متأهباً داخل الحصن بانتظار ما يؤول إليه لقاء خالد وعقه «فلما بلغ مهرا هزيمة عقه وجيشه ، نزل من الحصن وهرب وتركه .

ورجعت قلال نصارى الأعراب [المنهزمه : النمر وتغلب وإياد] إلى الحصن ، فوجدوه مفتوحاً فدخلوه واحتموا به .

فجاء خالد وأحاط بهم وحاصره أشد الحصار ، فلما رأوا ذلك سألوه الصلح فأبى إلا أن ينزلوا على حكمه .

فتزلوا على حكمه ، فجعلوا في السلاسل ، وتسلم الحصن .

ثم أمر فضربت عنق عقه (١٢) ، ومن كان أسر معه ، والذين نزلوا على حكمه أيضاً أجمعين .

وغنم جميع ما في ذلك الحصن ، ووجد في الكنيسة التي به أربعين غلاماً يتعلمون الإنجيل وعليهم باب مغلق ، فكسره خالد وفزقهم في الأعماء وأهل الغناء ، وكان حمرا ن صار إلى عثمان بن عفان من الخُمس ، ومنهم سيرين والد محمد بن سيرين أخذه أنس بن مالك .

١- تاريخ الطبري ٣: ٣٧٦، تاريخ ابن أثير ٢: ٢٦٩ .

٢- في كتاب المحجر لابن حبيب البغدادي: ٤٧٩ - ٤٨٠ و صلب خالد بن الوليد عقه بن جشم بن هلال النمرى بعين التمر وهو يريد الشام وسبى ذرايها وقتل مقاتلتها، فكان من ذلك السبي سيرين أبو محمد بن سيرين وحمرا ن مولى عثمان .

وجماعه آخرون من الموالي إلى آخرين من المشاهير أراد الله بهم وبذراريهم خيراً» (١).

وفى الأخبار الطوال : وقتل فيها خالد خفياً كان بها من العرب يسمى هلال بن عقبه وصلبه ، وكان من النمر بن قاسط ، ومزّ بحنّ من بنى تغلب والنمر فأغار عليهم فقتل وغنم حتى انتهى إلى الشام (٢) .

سقوط الحصن

اتفقت أغلب المصادر على أن معركة الحصن كانت هي المعركة الحاسمة بين المسلمين وأصحاب عقه بن أبي عقه ، ويسقوط الحصن سقطت عين التمر ، ولهذا نرى أن غالب السبايا الذين أسرهم خالد بن الوليد أخذوا من داخل الحصن .

فعين التمر والمناطق المحيطة بها لم تقاوم أو تقاوت بعد فتح الحصن ، بل استسلمت صلحاً وكان حالها حال بقيه المدن التي مرّ بها خالد والتي استسلمت لخالد بعد مناوشات قصيرة ، فلذلك لم تُطَبَّقَ عليها قواعد الأسر من سبي ذراري المقاتلة أو من أعان المقاتلة (٣) .

والذي يؤيد مدّعانا هو أننا لم نعثر في مطاوى كتب التاريخ على ما يشير إلى

١- تاريخ الطبری ٢: ٣٢٤، المنتظم ٤: ١٠٧، الكامل في التاريخ ٢: ٢٤٦، البدايه والنهايه ٦: ٣٤٩ - ٣٥٠، عمدہ القارئ ٧: ١٤٢، الروض المعطار للحميري: ٤٢٣. وقوله: «وجماعه آخرون من الموالي إلى آخرين من المشاهير أراد الله بهم وبذراريهم خيراً» من البدايه والنهايه .

٢- الأخبار الطوال: ١١٢ .

٣- إن ما رواه البلاذري في (فتوح البلدان: ٢٤٩) يدعم هذا الرأي بقوه، حيث يقول: قيل: إن خالداً صالح أهل عين التمر، وإنّ هذا السبي وجد في كنيسه ببعض الطسوج أي - النواحي - .

وجود عمليات أسر جماعيه حدثت في المدن التي فتحها جيش المسلمين بقيادة خالد بن الوليد بدءاً من كاظمه ومروراً بالأبلة، والمدار، والولجه، وأليس، وأمغيشيا، والحيره، والأنبار إلّا ما حدث في حصن عين التمر، إذ اتفق غالب المؤرخين على أنّ أول سبى ورد المدينه من جهه الشرق كان سبى عين التمر(١) لا من ناحيه أخرى، وهذا يؤكد بأن أولئك استسلموا لخالد دون قتال، خلافاً للذين قاوموا حتى أُسروا في الحصن، فإنّهم كانوا من أبناء المقاتله:

مؤكّدين بأنّ طبيعه المعارك التي خاضها خالد بن الوليد ضد الجيش الفارسي وأنصارهم من العرب - عند دخوله العراق - كانت أقرب إلى أسلوب الغارات السريعه والكرّ والفزّ وعدم مسك المسلمين بالأرض، وهذا الأسلوب كان متداولاً بين القبائل العربيه فيما بينهم مع فارق واحد وهو: الاكتفاء بالسيطره على المنطقه المتنازع عليها من قبل المنتصر وذلك بتعيين شخص عليها من رجال تلك المنطقه بدلاً من إخلائها بعد انتهاء المعركه، وهذا ما شاهدناه في المعارك التي قام بها خالد بن الوليد في فتح العراق؛ إذ لم نر حالات من الأسر أو السبى في تلك المناطق التي فتحها هناك إلّا في حصن عين التمر.

وهذا يثبت أنّ المواجهات التي حدثت بين الأطراف المتنازعه في المدن الأولى التي مرّ بها خالد كانت سريعه وخاطفه أدت في النهايه إلى الصلح أو إلى انسحاب المجموعه الخاسره من الوثنيين وأهل الكتاب أو غيرهم للقتال ضدّ المسلمين في

١- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٩، التحفه اللطيفه ٢: ٤٤٨، تاريخ بغداد ١: ٢١٦، مشاهير علماء الأمصار: ٢٢٢، المنتظم ٨: ١٥٧، التمهيد ٣: ٢٤٠، ٢٢: ٢١١، تاريخ دمشق ٢: ٨٧، ١٥: ١٧٥، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٢، ٢٤: ٤١١، سير اعلام النبلاء ٧: ٣٥، الوافي بالوفيات ١٣: ١٠٣، معجم الأدباء ٥: ٢١٩. وهناك من ذكر خلاف ذلك، لكنه لا يصمد أمام من قال بأنّ سببايا حصن عين التمر هم أول سبى ورد المدينه في عهد أبي بكر.

مكان آخر ، ومعناه أن أصحاب المدن لم يصمدوا ولم يتمسكوا بالأرض إلى النهاية بخلاف ما حدث من مقاتله عقه وأتباعه لخالد وجيشه إلى أن آل الأمر إلى استسلام جميع من فى حصن عين التمر .

وهذا الأسلوب القتالى (الكز والفر) فى المواجهه قد استخدم فى خمس معارك من أصل ثمانى معارك لخالد بن الوليد ، بالطبع إذا عددنا معركة عين التمر هى الثامنه منها .

وحتى فى المعارك الثلاث الباقية من الثمان لم يثبت لدينا أن خالد بن الوليد سبى أو أسر فيها المقاتلين له أو ذراريهم أو من أعان المقاتله ، باستثناء معركة الحصن = (حصن عين التمر) الذى تم السبى فيه . وأما مدينه (عين التمر) فقد فتحت صلحاً(١) . وهذا الكلام مشهور عند المؤرخين .

ويؤيد كلامنا قَصِيرُ الفتره الزمنيه لغزوات خالد التى حصلت فى أقل من سنه ، فإنه غزى جميع تلك النواحي - الواقعه على امتداد نهر الفرات ، ابتداءً من «كاظمه» وانتهاءً «بالفراض» التى هى حالياً فى سوريا عند ملتقى نهر الخابور من الفرات فى قضاء دير الزور(٢) - فى هذه الفتره الوجيزه ، فلا يمكن له المسك بكل هذه

١- قال محمد بن آدم بن يحيى فى كتاب الخراج: ٥٤، أخبرنا إسماعيل، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا حسن بن صالح عن أشعث، عن الشعبي، قال: صالح خالد بن الوليد أهل الحيره وأهل عين التمر، قال: وكتب بذلك إلى أبى بكر عنه فأجازه . قال يحيى: قلت للحسن بن صالح: فأهل عين التمر مثل أهل الحيره إنما هو شىء عليهم وليس على أراضيهم شىء؟ قال: نعم . وهو فى فتوح البلدان: ٢٤٩، تاريخ بغداد ١: ١٥ .

٢- تم فتح كاظمه فى محرم سنه ١٢ هـ، والمذار، والولجه، وأليس، وأمغيشيا، والحيره فى صفر سنه ١٢ هـ، وأثيا الأبتار، وعين التمر، ودومه الجندل، والحصيد، والخنافس، والمصيخ، والثنى، والرضاب، والفراض، فقد تم فتحها ما بين صفر وذى القعدة من السنه نفسها . انظر تاريخ الطبرى ٢: ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٦، وانظر الكامل فى التاريخ ٢: ٢٣٨ حوادث سنه ١٢ هجرية، وتاريخ ابن خلدون ٢: ٥٠٨ باب بعوث العراق وصلاح الحيره .

الأراضى لو لم يكن فَتْحُهَا صلحاً بينه وبين أهالى تلك المناطق .

غير أن ابن عساكر «ت ٥٧١هـ» روى فى (تاريخ دمشق) بإسناده عن ابن إسحاق سبب شَنّ أبى بكر حملته على عين التمر ، فقال :

إنَّ عمرو بن العاص كتب إلى أبى بكر بعد قتل خالد بن سعيد بن العاص يستمده ، فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد وهو بالحيره بأمره أن يمد أهل الشام بمن معه من أهل القوه ويخرج فيهم ويستعمل على ضعفه أصحابه رجلاً منهم .

فلما أتى خالد بن الوليد كتاب أبى بكر ، قال : هذا عَمَلُ الأَعيسر ابنِ أُمِّ شَمْلَةَ [ويعنى به عمر بن الخطاب] كره أن يكون فتح العراق على يدى ، فاستعمل على الضعفاء عمير بن سعد ، واستخلف على من أسلم من العراق المثنى بن حارثه الشيبانى ، وعلى الحيره والقرياب وخراجها .

ثم سار حتى نزل على عين التمر وأغار على أهلها وربط حصونها وفيها مقاتله كانت لكسرى ، وضعهم فيها حتى استزلهم فضرب أعناقهم ، وسبى من التمر بشراً كثيراً فبعث بهم إلى أبى بكر ... ووجدوا فى كنيسه اليهود صبيانا يتعلمون الكتابه فى قريه من قرى عين التمر يقال لها : نقيره ، وكان فيهم حمران بن أبان مولى عثمان(١) .

لكن المحتمل قوياً أن فى هذه العبارة تساهلاً وأن الحصن كان فى النقيره ، وأن

المقصود من قتال عين التمر هو هذا الحصن لا- غير ، وذلك لقول ياقوت الحموي : «ووجدوا في كنيسه صبياناً يتعلمون الكتابه في قريه من قري عين التمر يقال لها : النقيره ، وكان فيهم حمران مولى عثمان بن عفان» (١) ، فلم يذكر حرباً ولا سبياً سوى هذا .

نعم ، إن كوروش لما احتل مدينه بابل وأسقط الإمبراطوريه الكلدانيه ، بدأ الفرس يسكنون في نواحي مختلفه من العراق امتدت إلى الضفاف الشرقيه لنهر الفرات دون الغربيه .

وكذا عرب الجزيره ، فإنهم بعد الفتح الإسلامى لما رأوا اخضرار أرض العراق وكثره الأنهار والمياه فيها جاءوا ليسكنوها فتأسست ديار ربيعه وديار بكر وديار مضر وأمثالها .

وقد حَكَمَ الفرس بلاد الرافدين ما يقارب ثمانيه قرون كان آخرها بسقوط الإمبراطوريه الساسانيه سنه ١٤ هـ - على يد المسلمين .

وقد كان بين هذه القوميات والأديان القاطنه في العراق من كان يغسل الأرجل عباده ونظافه ، وبعضهم كانوا يعيشون عند الأنهار لتوقف طقوسهم الدينيه على الماء كالصابنه ، إذ إن فرقه منهم كانت تسمى بالمغتسله (٢) ، فالصابنى قبل صلاته يتقدم النهر ويقول : «برخ يردنه ربه ادميه هي» وتعنى «أبارك البردنه

١- معجم البلدان ٥: ٣٠١ .

٢- المغتسله: هؤلاء القوم كثيرون بنواحي البطائح، هم صابنه البطائح يقولون بالاعتسال ويغسلون جميع ما يأكلونه ورئيسهم يعرف بالحسيح ... كان شيلي بن فرح من المغتسله إلا أنه كان يخالفها وكان يلبس الخشن ويأكل الطيب وكان يميل إلى مذهب اليهود ويأخذ به (الفهرست لابن النديم: ٤٧٧) . وقال ابن خلدون: دين النبط وهي بدعه الصابنه . (تاريخ ابن خلدون ٢: ٣٨) .

العظمى الماء الحى» ... ويشد حزامه (هيمانه) ، قبل أن يقترب من الماء ، ثم يغسل يديه ، ويغسل وجهه ثلاثه مرّات ، ثم يأخذ بيده الماء ويجمع أصابع يده اليمنى ، ويمررها على جبهته ، من بدايه صدغه الأيمن حتّى نهايه صدغه الأيسر ، ثم يغمس سبابته ثلاث مرّات فى الماء ، ثم ينظف أذنيه ويبدأ بغسل ركبتيه وساقيه ، ثم يتمضمض ثلاث مرّات بيده اليمنى ويلفظ الماء إلى الجبهه اليسرى ، ثم يغسل ركبتيه ثلاث مرّات ، ثم يغسل بعد ذلك ساقيه ثلاث مرّات ويغمس أصابعه فى النهر ويده ممدودتان معاً وراحته نحو الأرض ، وأخيراً يغمس قدمه اليمنى فى النهر مرّتين ، واليسرى مرّه واحده بدعاء قبل كل عمل يقدم عليه من الأعمال السابقه .

كما أنّ اليهود كانوا يغسلون أرجلهم ، ومن هذا المنطلق لا نستبعد أن يكون الوضوء الذى يدعو إليه حمران (= طويدا اليهودى) هو وضوء غير إسلامى لأنه يتفق مع وضوء اليهود والصابنه وجغرافيه وادى الرافدين وكثره وجود المياه فيها لا الجزيره العربيه ، وقد نقلنا سابقاً ما حكاه الدكتور كُرد على عن مخطوطه لأحد كهّان الطائفه السامريه فى نابلس ، وإليك النصّ الكامل لكلامه :

وأما الوضوء ، فيغسل المتوضى أولاً يديه ، وإذا كان من أصحاب الأعمال اليدويه فيغسل يديه إلى المرفقين والساعدين ثلاث مرّات ، ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ، ثم يغسل وجهه ويمسح أذنيه ويغسل رجله ثلاثاً ، ويتلون التوراه فى الصلاه باللسان ... (١١) .

وجاء فى (البدء والتاريخ) لأحمد بن سهل البلخى (ت ٣٢٢هـ-) (١٢) ذكر شرائع

١- خطط الشام ٦: ٢١٩ .

٢- وهناك قول آخر بأنّ هذا الكتاب هو لمطهر بن طاهر المقدسى (ت ٥٠٣هـ-) .

اليهود ، وفيه ما نُصِّهُ :

... وأما وضوءُهُم وَاغتسالُهُم فمثل طهاره المسلمین سواء غیر آتِه لیس فیہ مسح الرأس ویدؤون بالرجل البسری ... ((١)).

وفي التوراه سفر الخروج الإصحاح ٣٠ - آیه ١٨ - ٢١ :

«يغسل هارون وبنوه أيديهم وأرجلهم منها حين دخولهم خيمه الاجتماع؛ يغسلون بماء لتلاً يموتوا ، أو عند اقترابهم إلى المذبح للخدمه ليوقدوا وقوداً للرب . ٢١ يغسلون أيديهم وأرجلهم لتلاً يموتوا ويكون فريضة أبدية له ولنسله في أجيالهم» .

وفي سفر الخروج الإصحاح ٤٠ آیه ٣٠ - ٣١ :

«ووضع المرحضه بين خيمه الاجتماع والمذبح وجعل فيها ماءً للاغتسال . ٣١ ليغتسل منها موسى وهارون وبنوه أيديهم وأرجلهم عند دخولهم إلى خيمه الاجتماع وعند اقترابهم إلى المذبح يغسلون كما أمر الرب موسى» .

وحيث عرفنا بأن حمران كان يهودياً بلا شك وشبهه ، ووضوءُهُ يَتَّفِقُ مع نفسياته ونفسيات عثمان بن عفان المتطّظ الذي رُمى باليهودية أيضاً ، كما أن غسل الأرجل الذي كان يدعو إليه يَتَّفِقُ مع وضوء أديان بلاد ما بين النهرين .

وهذا المدعى يتأكد لك بعد وقوفك على قرب حمران من الفرس المتطّظين وعيشه معهم حتى وصل الامر به ان تضرب مسكوكه باسمه ايام امارته .

فإن الوقوف على أماكن تواجد الفرس ، والتعرف على أعرافهم والموائيق الدائره بينهم وبين العرب يوضّح أموراً كثيره خافيه على الناس في ملابسات

الأحكام الشرعيه ومنها الوضوء .

ولنرجع إلى أسارى عين التمر تارةً أخرى لنقف على اتجاهاتهم وإلى أى حد يمكن أن يخدمنا بيان هذا الموضوع فيما نحن فيه .

أسارى الفتح وعددهم

نظراً لكون راوى الوضوء الغسلى عن عثمان هو من أسرى عين التمر ، ومدينه عين التمر يسكنها أقوام ذوو أديان مختلفه ، وفيها من العرب والفرس واليهود والنصارى والمجوس والصائبه وغيرهم ، وأنَّ اختلاط هذه الأديان والقوميات فيما بينهم ، والمجىء بهؤلاء الأسرى إلى الحجاز سيؤثر مآلاً على مستقبل الجزيره العربيه ، فلا بدَّ من معرفه عددهم ، ودورهم ودور أبنائهم وأحفادهم فيما بعد فى مفاصل الخلافه الإسلاميه ، لأنَّ معرفه سيره هؤلاء وتاريخهم بشكل إجمالى يفتح لنا آفاقاً كثيره من السياسه والتاريخ والاجتماع ، ونحن ندرس كلَّ هذه الأمور كمقدّمه لمعرفه حال حمران بن أبان راوى الوضوء العثماني ، لأنَّ بنظرنا أنَّ شخصيه حمران وخطورته تفوق بأضعاف مضاعفه شخصيه عبد الله بن سبأ المختلفه أو المضخمه جداً ، فحمران أُسِرَ مع مجموعه مثقفه من أهل الكتاب - تعرف القراءه والكتابه بل تعرف علوماً أخرى - ، ومعلوم أنَّ هؤلاء المثقفين من أهل الكتاب خطرون جداً على الإسلام الوليد ، وقد توصلنا إلى أنَّ عمليه الأسر تمت على نحوين وقسمين :

فقسم سبى من داخل الحصن ، والآخر من (الكنيسات) أو (البيع) التى فى الحصن أو قريبه منه . كما جاء فى نصّ اليعقوبى (١) .

١- تاريخ اليعقوبى ٢: ١٣٣ - ١٣٤ ، فى بعض النصوص عقبه وفى أخرى عقبه .

وهو يشير إلى أن خالداً لم يأسرهم في الحصن بل بعث إلى كنيسه لليهود فأخذ منهم عشرين غلاماً ، لكن الطبرى يؤكد بأن هؤلاء الغلمان الذين أسروا أُسِرُوا في الحصن وكانوا رُهناً عند الفرس ، إذ قال الطبرى (ت ٣١٠هـ-) :

... وضرب أعناق أهل الحصن أجمعين وسبى كل من حوى حصنهم ، وغنم ما فيه ، ووجد في بيعتهم أربعين غلاماً يتعلمون الإنجيل عليهم باب مغلق فكسره عنهم ، وقال : ما أنتم ؟

قالوا : رهن ، فقسّمهم في أهل البلاد .

فمن أولئك الغلمان :

١ . أبو زياد مولى ثقيف

٢ . وحرمان مولى عثمان

٣ . ونصير أبو موسى بن نصير

٤ . وسيرين والد محمد بن سيرين

٥ . وأبو عمره جدّ عبد الله بن عبد الأعلى الشاعر(١)

وجمله : (ووجد في بيعتهم) فيه إشارة إلى أنّ المكان كان لليهود وفيه يتعلمون الكتاب المقدّس .

وروى خليفه بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ-) عن أبي عبيده وعلى بن محمد وغيرهما ما يدلّ على أنّ عددهم كان أكثر من عشرين غلاماً ، فقال :

أتى خالد بن الوليد عين التمر فحاصرهم حتى نزلوا على حكمه

١- تاريخ الطبرى ٢: ٣٢٤ ، الكامل فى التاريخ ٢: ٢٤٦ ، الاكتفاء بما تضمّنه من مغازى رسول الله للكلاعى الأندلسى ٤: ١٠٢ ، نهاية الأرب للنويرى ١٩: ١١٣ (فتح عين التمر) .

فقتل وسبى ... في جماعه يبلغ عددهم أربعين أكره ذكرهم (١١).

وهنا سؤال يطرح نفسه : لماذا يكره خليفه بن خياط ذكر أسماء الأسرى؟ أذلك لتسممهم مناصب مهمه في الخلافه الإسلاميه لاحقاً ، وأن ذكره لهم سيخدش في مكانتهم ، أو لشيء آخر ؟

كما يمكننا أن نسأل أيضاً : لماذا يفعل خليفه بن خياط ما فعله غيره من المؤرخين كالطبرى وابن الأثير في تركه بيان الأسباب التي قبت في مقتل عثمان؟ (١٢) أو تركهم ما جاء في كتاب محمد بن أبى بكر إلى معاويه؛ بتعليل سخيّف وهو عدم احتمال العامه سماع تلك الأخبار؟ (١٣)

وكيف فعلوا ذلك مع بعد العهد والفارق الزمني بين خليفه بن خياط ، والطبرى ، وابن الأثير؟

وهل ذلك يعود إلى وحده المنهج عند المؤرخين الذين يكتبون للسلطه ، فإنهم يكتبون ما يعجب السلطان ويتركون ما يسوءه؟ بل كيف يتركون بيان الحقائق التاريخيه المزمه الموجوده في التاريخ من أجل عدم المساس بمشاعر العامه؟

والأعجب من كل ذلك كيف بخليفه بن خياط العصفري يذكر سيرين ، ويساراً ، ونصيراً ، ورباحاً ، وهرمزاً من الأسرى ، ولا يذكر حمران بن أبان التمرى ضمن الأسرى ، وعلى أى شيء يدل هذا ؟ هل تركه نسياناً أم جهلاً أم بعنايه خاصه؟

بلى ، قد روى الخطيب البغدادي «ت ٤٦٠ هـ» في تاريخ بغداد ، وابن عساكر

١- تاريخ خليفه بن خياط: ١١٨ .

٢- مَرّ الكلام عن هذه الأمور سابقاً في البحث التاريخي .

٣- مَرّ سابقاً .

«ت ٥٧١ هـ» في (تاريخ دمشق) باسنادهما عن مصعب بن عبدالله الزبيري ، أنه قال :

... محمد بن سيرين من عين التمر من سبي خالد بن الوليد ، وكان خالد بن الوليد وجد بها أربعين غلاماً مختفين(١) فأنكرهم . فقالوا : إنا كنا أهل مملكه . ففرقهم في الناس فكان سيرين منهم ، فكاتبه أنس فعتق في الكتاب(٢) .

وروى ابن عساكر هذا الخبر بطريق آخر عن مصعب بن عبدالله الزبيري أنه قال :

... وجد بها أربعين غلاماً مختفين ، فأنكرهم ، فقالوا : إنا كنا أهل مملكه ، ففرقهم في الناس ، فكان سيرين منهم ، فكاتبه أنس فعتق في الكتاب ، ومنهم حمران بن أبان ، وإنما كان ابن أبا ، فقال بنوه : ابن أبان(٣) .

وفي (تهذيب الكمال) عن أبي بكر بن أبي خيثمه ، عن مصعب بن عبدالله الزبيري :

محمد بن سيرين من عين التمر من سبي الوليد ، وكان خالد بن الوليد وجد بها أربعين غلاماً مختفين فأنكرهم ، فقالوا : إنا كنا أهل مملكه ففرقهم في الناس ، فكان سيرين منهم وكاتبه أنس فعتق في الكتاب .

١- في وفيات الأعيان ٤: ١٨١ (مختنين)، وذكر محققه أنه في تاريخ بغداد المطبوعه المصريه: (مُجْتَنِبِينَ) .

٢- تاريخ بغداد ٥: ٣٣٢ . وتاريخ دمشق ٥٣: ١٨٠ .

٣- تاريخ مدينه دمشق ١٥: ١٧٤ - ١٧٦ .

وقال عمار بن الحسن الرازي ، عن علوان : كان أول سبي دخل المدينة من قبل المشرق حمران بن أبان(١).

بل روى ابن العديم «ت ٦٦٠ هـ» في (بغية الطلب في تاريخ حلب) في (ترجمه أبي العتاهيه) ما يدل على أنّ عددهم كان أكثر من سبعين غلاماً ، قال :

... إنّ كيسان جد أبيه لقب بكيسان في صغره لذكائه وكيسه ، وكان من أهل عين التمر من النيف والسبعين صبيّاً الذين سباهم خالد في خلافة أبي بكر ، ولم يكن فيهم من أولاد الأعاجم غير سيرين ، أبي محمد بن سيرين فأمر بهم أبو بكر؟ ففرقوا في عشائهم .

فدفع أبو سويد(٢) إلى عباد بن رفاعه العنزي أحد بني نصر؛ لأنّه ذكر أنّه من عنزه فتبناه ، وكان معه بالكوفه في عسكر سعد بن أبي وقاص أيام القادسيه .

وحكى المرزباني عن محمد بن أبي العتاهيه أنّه قال : ... وكان كيسان في وقت دخول خالد بن الوليد الكوفه صبيّاً صغيراً يتيماً من أبويه جميعاً فكفله قرابه له ، ولم يكن محمداً ابنه يخبر من أمره أكثر من هذه الجملة (٣) .

وقال ابن خلكان «ت ٦٨١ هـ» في ترجمه محمد بن سيرين :

إنّ أباه سيرين من أهل جرجايا ، وكنيته أبو عمره ، وكان يعمل قدور النحاس ، فجاء إلى عين التمر يعمل بها فسباه خالد بن الوليد؟

١- تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ - ٣٠٣ .

٢- وهي كنيه كيسان .

٣- بغية الطلب في تاريخ حلب ٤: ١٧٥٣ .

فى أربعين غلاماً مختنين ، فأنكرهم ، فقالوا : إنا كنا أهل مملكه ، ففرقهم فى الناس(١١) .

وحكى التلمسانى فى (نفع الطيب) عن الكتاب الخزانى :

إنَّ الوليد بن عبدالمملك استعمل موسى بن نصير مولى عمه عبدالعزيز بن مروان ، ويقال بل هو بكرى ، وذلك : أن أباه نصيراً أصله من علوج أصابهم خالد بن الوليد فى عين التمر ، فادعوا أنهم رهن ، وأنهم من بكر بن وائل ، فصار نصير وصيفاً لعبدالعزیز بن مروان فأعتقه(١٢) .

وقال ابن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ-) : فحاصرهم خالد حتى استزلهم وضرب أعناقهم وعنق عقه ، وسبى منهم سبياً كثيراً ، ووجد فى بيعتهم أربعين غلاماً يتعلمون الإنجيل ، عليهم باب مغلق فكسره عليهم ، وقسمهم فى أهل البلاء منهم... (١٣) .

وفى تاريخ ابن خلدون (المتوفى ٨٠٨ هـ-) : ... وغنم ما فى الحصن وسبى عيالهم وأولادهم وأخذ من البيعه - وهى الكنيسه - غلماناً كانوا يتعلمون الإنجيل ففرقهم فى الناس ، منهم سيرين أبو محمد ، ونصير أبو موسى ، وحرمان مولى عثمان وبعث إلى أبى بكر بالفتح والخمس(١٤) .

ونصَّ ابن الجوزى وابن خلدون يقارب نصَّ الطبرى الآنف وقد يكون مأخوذاً منه ، وفيه جملة : (ووجد فى بيعتهم) أو (وأخذ من البيعه) وهى مكان

١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤: ١٨١ الترجمة ٥٦٥ .

٢- نفع الطيب ١: ٢٥٠ .

٣- المنتظم لابن الجوزى ٤: ١٠٧ .

٤- تاريخ ابن خلدون ٢: ٥١٢ .

عباده اليهود والتي تسمى كنيشت .

فوصف اليعقوبى وابن الجوزى الأسرى بـ «السبي الكثير» ، وكذا قول الطبرى : «أته ضرب أعناق أهل الحصن أجمعين» لا يتناسب إلأ مع كثره عدد الأسرى الذين وجدوا فى الكنيسه أو البيعه ، ويؤيده ما انفرد به ابن العديم إذ عدّهم «نيفاً وسبعين»^(١١) وذكر منهم كيسان جد أبى العتاهيه ، وهذا العدد ليس بالقليل .

لكن وصف ابن حجر ، وابن خلدون ، بكونهم غلماناً أخذوا من الكنيسه^(١٢) يفيد القله .

وعليه فقد اختلفت النصوص فى عددهم ، فقيل : إنهم كانوا عشرين أسيراً - أو : غلاماً - وقيل : إنهم كانوا أربعين غلاماً (وهو المشهور^(١٣)) ، وقيل : إنهم كانوا نيفاً وسبعين .

والملاحظه الجديره بالاهتمام هى أنّ هؤلاء الأسرى إضافه إلى إخفاء عددهم الدقيق وأسمائهم ، كان المعروفون منهم يحاولون إخفاء ماضيهم القومى والدينى ، فيدعون أنّهم عرب ، وأنهم زُهن وأهل مملكه ، بل بعضهم - كحمران - راحوا يبدلون أسماءهم وأسماء آبائهم وألقابهم ، وبعضهم راحوا يدعون أنّ سيرين فقط من أولاد الأعاجم ، ونصيرٌ والد موسى بن نصير ادعى أنّه بكرى ،

١- بغيه الطلب ٤: ١٧٥٢ .

٢- فتح البارى ٢: ٥٧٦، ونضه: ووجد بها غلماناً من العرب كانوا رهناً تحت يد كسرى . تاريخ ابن خلدون ٢: ٥١٢ .

٣- اضافه إلى الطبرى فى تاريخه ٢: ٣٢٤، فقد اعتمد هذا الرأى الخطيب البغدادى فى تاريخه ٥: ٣٣٢ ، وابن الأثير فى الكامل فى التاريخ ٢: ٢٤٦ ، وابن كثير فى البدايه والنهائيه ٦: ٣٥٠ ، والمزى فى تهذيب الكمال ٧: ٣٠٣ .

وكيسان جدّ أبي العتاهيه ادعى أنه من عترة ، وكان محمد بن أبي العتاهيه لا يُخَيَّرُ بأكثر من أن كيسان كان يتيماً فكفله قرابه له و و ...

لكن كل هذه الادعاءات لم تصمد أمام حقيقه كونهم من الأعاجم ، وأصحاب ديانات مختلفه وفيهم من نصّ على يهوديته ، ولم يكونوا عرباً .

وبهذا فقد صحّ ما احتملناه من أن يكون حمران ومن معه من الغلمان الذين أسرهم خالد كانوا من أبناء القاده الفرس المتواجدين فى الحصن لا من أبناء أولئك الرجال المتعاونين مع الفرس ، فنحن كنا قد أشرنا بأنّ الفرس كانوا يأخذون أبناء المتعاونين معهم ويجعلونهم مع أبناءهم فى الظاهر للتعليم والتربيه ، وفى الباطن كانوا قد أخذوهم كرهائن ، كى لا يتهاونوا فى وظائفهم وواجباتهم .

وفى المقابل كان الفرس يتعهدون ويهتمون بتربيه وتعليم هؤلاء الأولاد مع أولادهم كى يكونوا حلفاء لهم فى الزمن القادم وخلفاء صالحين لآبائهم .

إذن أولاد العرب وأبناء قاده الفرس كانوا يدرسون معاً تحت إمره الفرس ، فيتعلمون القراءه والكتابه والحساب وفنون الفروسية ، وفى الخامسه عشره من عمرهم كانوا يدرسون العلوم الأدبيه والطبيعيه وأمور الديانه ، وإذا بلغ العشرين يُمتحن بالحكمه ، وقد جاء عن كسرى الأول أنوشيروان أنه دخل المدرسه وهو صبيّ وتعلّم صنوف العلوم اللازمه ، واشتهرت تلك المدرسه فى العهد الساسانى بمدرسه جند سابور . (١١) .

وهذا الأمر يوضح إمكان اختلاط العربى بالفارسى وبالعكس ، وهذا الاستنتاج وما قيل عن الفرس انتزعه من كلام حمران لخالد بن الوليد حينما

أسرهم ، فقال له : «نحن رهن وأهل مملكه»(١).

وهذا الادعاء هو ادعاء حمران الذى أراد أن يسلم بجلدته فأدعى أنه عريى وليس من المقاتله ولا من الفرس .

لكن الصواب الذى نصّ عليه المؤرخون هو الرأى الذى أصرّ عليه خالد وهو أنهم كانوا من أبناء الذين قاتلوا جيش خالد بن وليد من الفرس والعرب ، ولأجل هذا سبى خالد أولادهم وقتل آباءهم ، فلو لم يكونوا من أبناء المقاتله لما أسرهم خالد ، بل اكتفى بفرض الجزية عليهم .

فمواقف حمران ومروان العدائيه للإسلام والكيد له جاءت لكون حمران يهودياً ومن أبناء المقاتله ، والكل يعلم بأن صديقه مروان له أصول يهوديه(٢) ، وهو من أبناء المشركين الذين قاوموا الرسول والرساله فى بدء ظهوره ، أى أنّ أحدهما كان من الفرس ومن اليهود الذين هم أشدّ عداوة للذين آمنوا ، والآخر من المتهمين باليهوديه ومن الذين أشركوا حسب تعبير القرآن الكريم ، فى قوله تعالى : {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا} (٣) .

أجل ، هؤلاء هم بعض رفاق حمران ، ولو أردنا الإطناب لخرجنا عن صلب الموضوع ، لكننا نقول : إنّنا لسنا كالأخريين الذين يأتون باسم عبد الله بن سبأ ولا يذكرون تفاصيل حياته ، مكنتين بالقول أنه رجل يهودى جاء من صنعاء اليمن وأظهر الإسلام فى عصر عثمان ، وأنه اندسّ بين صفوف المسلمين وأخذ ينتقل فى

١- انظر الكامل فى التاريخ ١: ٣٩٧ - ٣٩٨ .

٢- انظر كلام الإمام على عليه السلام فى نهج البلاغه ١: ١٢٣ / خ ٧٣ عندما قيل له: إنّ مروان يبايعك يا أمير المؤمنين، قال: لا حاجه لى فى بيعته إنّها كفت يهوديه . وقال الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزه بن على الحسينى فى الديباج الوضى ٢: ٥٤٢ قيل: إنّ الحكم والد مروان كان يهودياً باليمامه .

٣- سورة المائده: ٨٢ .

بلادهم : الشام ، الكوفة ، البصره ، مصر ، مَبَشَّرًا بأنَّ للنبي محمَّد رجعه كما لعيسى بن مريم ، وأنَّ جبرئيل أخطأ بنزوله على محمَّد حيث كان مأموراً بالنزول على علي ! إلى غيرها من الترهات التي لا تجد لها عيناً ولا أثراً في كتب الشيعة ، حتَّى رفضها طه حسين ، إذ قال :

إنَّ الذين يكبرون من أمر ابن سبأ إلى هذا الحدِّ يسرفون على أنفسهم وعلى التاريخ إسرافاً شديداً ، وأول ما نلاحظه أننا لا نجد لابن سبأ ذكراً في المصادر المهمَّة التي قصَّت أمر الخلاف على عثمان ، فلم يذكره ابن سعد حين قصَّ ما كان من خلافه عثمان ، أو انتفاض الناس عليه ، ولم يذكره البلاذري في أنساب الأشراف ، وهو فيما أرى أهم المصادر لهذه القصة وأكثرها تفصيلاً ، وذكرها الطبري عن سيف بن عمر وعنه أخذ المؤرِّخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر ...

إلى أن يقول :

... هذه كلُّها أمور لا تستقيم للعقل ولا تثبت للنقل ولا ينبغي أن تقام عليها أمور التاريخ .

والسؤال : ألم يكن حمران بن أبان هو الأخطر على الإسلام والأولى بما قالوه من عبد الله بن سبأ؟ فإنَّ قيل بأنَّ أفكار ابن سبأ هي أفكار مزدك المجوسى لما فيها من الزهد والتقوى ، فهذه هي أقرب لما يقولونه عن عثمان و عبد الله بن عمرو ابن العاص وأنَّهما كانا يختمان القرآن في ليله ، وأنَّ عبد الرحمن بن عمرو بن العاص كان يصوم الدهر ولا يقارب النساء ، وما شابه ذلك .

وإن قيل بأنَّ ابن سبأ أظهر الإسلام في عصر عثمان واندس في صفوف المسلمين وأخذ ينتقل في بلادهم ، فحمران هو كذلك إن لم نقل أكثر من أخيه ابن

سباً!! إذ كان يخلو بهذا وذاك ويحدّثهم بحديث عثمان في الوضوء دون سابق سؤال منهم(١)، وكان ينتقل بين الشام والبصره والكوفه ويتملّك فيها الأموال والعقارات والأراضي وبأوامر الخليفه!! وكانت له أدوار خطيره جداً في حياه الخلافه الإسلاميه ، فهو مروان كانا يزوران الكتب على عثمان ، وأنّ عثمان يرسله لاستقصاء بعض الحقائق فيأخذ الرشوه ويشهد بغير الحق ، وحتى وصل الامر به ان ضربت سكه باسمه في اواسط القرن الاول الهجرى .

إذن علينا أن نعرف على الذين أحدثوا الشقاق في الصّف الإسلامي ، والذين غيروا وبدّلوا أحكام الله ، والذين ورّطوا عثمان في إحدائاته وإبداعاته .

وما الذى يقصده أهل المدينه فى رسالتهم إلى من بالآفاق وكانوا قد تفرّقوا فى الثغور : إنكم إنّما خرجتم أن تجاهدوا فى سبيل الله تطلبون دين محمّد ، فإنّ دين محمّد قد أفسد من خلفكم وتركّ فهلّموا فأقيموا دين محمّد(٢) .

وفى نص ابن الأثير : فإنّ دين محمّد قد أفسده خليفتمكم(٣) .

وهل كانت أفعال حمران ومنظومته السريه هى التى أذكت نار الفتنه والاختلاف بين المسلمين ، أم أنّ أفعال المخالفين لعثمان الذين جاءوا من الأمصار هى التى أذكت الفتنه؟

إنّ هذه الأمور هى التى يجب أن تبحث فى هكذا دراسات علميه عمليه لها أثرها فى سلوكنا الدينى وواقعنا المعاصر ، لا ما يدّعونونه من أقوال فارغه جوفاء لابن سبأ ، فإنّ أمثال هؤلاء الأسراء الداخلين الجدد فى الإسلام ، هم الذين راحوا ينفثون سمومهم فى قلب الأمة بالأكاذيب ووضع الأحاديث ونصره لهذا

١- مرّ عليك نصوصه فى البحث التاريخى .

٢- تاريخ الطبرى ٣: ٤٠١ .

٣- الكامل فى التاريخ ٣: ١٦٨ .

الفريق ضد الفريق الآخر .

فدراستنا إذن ترتبط بالبارزين من هؤلاء الأسرى ، وخصوصاً الذين لهم دور في نقل الحديث عن الخلفاء عن رسول الله ، لأن نقل أمثال هؤلاء سيؤسس منهجاً جديداً في نقل الحديث ، صحيحاً كان أو خاطئاً ، فيجب الاهتمام بما ينقلونه وعرضه على القرآن والسنة الصحيحة ودراسة جوانبه التاريخيه والنفسيه والاجتماعيه ، فإن كان صحيحاً تأخذ به وإلا فنضربه عرض الحائط .

كما يمكن أن يكون لبعض هؤلاء الأسرى أو لأبنائهم دورٌ في كتابه التاريخ الإسلامي لاحقاً ، فيجب التوقف فيما ينقلونه من أحداث وخصوصاً فيما يرتبط بتراث اليهود وفقههم .

وكذلك ترى في حياه بعضهم الآخر من يتصدى للإماره وقياده الجيوش في الخلافتين الأمويه والعباسيه ، وما شابه ذلك من المواقع الحساسه والمهمه في أمور المسلمين حتى تضرب المسكوكات باسمائهم امثال حمران .

لقد أوصلنا التحقيق العلمى والمنهج الذى اتبعناه إلى كشف اسم ما يقارب ثلاثين غلاماً أسروا في عين التمر ، وهؤلاء منهم من سبى في (البيعه اليهوديه) ، ومنهم من سبى من خارجها ، غير منكرين إمكان تداخل بعض الأسماء فيما بينها وزيادتها ونقصانها .

فأبو عبيد مثلاً ، قد يرد باسم عبيد ، وعبيد هذا تاره هو ابن حنين مولى عمر ابن الخطاب ، وأخرى عبيد مولى بلقين ، وثالثه عبيد مولى المعلى .

فقد تكون هذه الأسماء هي لثلاثه أشخاص ، وقد تكون هي لشخص واحد ، وذلك لما عرفت من محاولتهم إخفاء ماضيهم ، فتتعدّد أسماؤهم وأسماء آبائهم وألقابهم وعشائهم و ...

وعليه فالعدد قد يزداد وقد ينقص في قوائم الأسرى ، ونحن بإشارتنا إليها منفردة ومجتمعها رجونا إيقاف القارى على شخصياتهم وعلى الاحتمالات والظروف والملابسات التي حصل فيها الأسر .

وإليك الآن جرداً بأسمائهم ، بادئين ذلك بما نقله البلاذرى في (فتوح البلدان) ، ثم نضيف إليه المعلومات الموجودة عند غيره ، رافعين العدد عند البلاذرى من ستة أو سبعة إلى ثلاثين شخصاً عند آخرين .

قال البلاذرى : ... ثم أتى خالد (عين التمر) ، فألصق بحصنها ، وكانت فيه مسلحة للأعاجم عظيمه ، فخرج أهل الحصن فقاتلوا ، ثم لزموا حصنهم ، فحاصرهم خالد والمسلمون حتى سألوا الأمان ، فأبى أن يؤمنهم ، وافتتح الحصن عنوه ، وقتل وسبى .

ووجد في كنيسه هناك جماعه سباهم ، فكان من ذلك السبى :

١- حمران بن أبان بن خالد النمرى = طويد بن أُبَي أو أبا الثَّورَى ، مولى عثمان ، وقد كان للمسيب بن نجبه الفزارى ، فاشتره عثمان منه فأعتقه .

٢- وسيرين ، أبو محمد بن سيرين وإخوته ، وكان من موالى أنس بن مالك الأنصارى(١١) .

١- المعارف: ٤٤٢، طبقات ابن سعد ٧: ١٢١، تاريخ بغداد ٥: ٣٣٢ الترجمة ٢٨٥٧ لمحمد بن سيرين، وتاريخ دمشق ٥٣: ١٧٢، الترجمة ٦٤٤٤، وفي فتوح البلدان ١: ٢٤٩: وقيل: إن سيرين من أهل جرجايا وأنه كان زائراً لقرابه له فأخذ في الكنيسه معهم . وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥: ٣٣٢ . . حدثنا ابن عائشه، قال: كان سيرين أبو محمد بن سيرين من أهل جرجايا وكان يعمل القدور النحاس فجاء إلى عين التمر يعمل بها، فسباه خالد بن الوليد (انظر الطبقات الكبرى ٧: ١٢١) . لكن ابن سعد نفى ذلك، وقال: هذا وهم .

٣- وكان من ذلك السبي أيضاً أبو عمره جد عبد الله بن عبد الأعلى الشاعر (١). .

٤- ويسار جد محمد بن إسحاق صاحب السيره [= السَّير والمغازي] (٢)، وهو مولى قيس بن مخرمه ابن عبدالمطلب (٣). وكان مالك قد أنكر على ابن إسحاق تتبعه غزوات النبي عن أولاد اليهود الذين أسلموا (٤). .

٥- وكان منهم مره ، وهذا هو (أبو عبيد بن مره) ، وجد (محمد بن زيد بن عبيد بن مره) (٥)، ومن أبنائه : نفيس بن محمد بن زيد بن عبيد بن مره (صاحب القصر عند الحره) الذي كانوا يقولون عنه وعن بنيه : عبيد بن مره بن المعلى الأنصاري ثم الزرقى (٦). .

١- وذكر الطبرى فى موضع من كتابه: أنه من سبى البيعه التى وجد فيها الغلمان، وكان أبو عمره ينسب ولاؤه إلى بنى مره إلى شرحبيل بن حسنه، والمشهور أنه مولى شيبان أو شبان، انظر تاريخ الطبرى ٢: ٣٢٤، وتاريخ الطبرى ٢: ٣٤٥ وفيه مولى شيبان، وفى تاريخ دمشق ٩: ١٧٨، ٣٣: ٤١٦ الترجمة ٣٦٥٧ لعبد الأعلى بن أبى عمره الشيبانى . وفى فتوح مصر وأخبارها: ٢٣٩، وتاريخ دمشق ٣٣: ٤١٧ وكان ابنه عبدالأعلى على أخت موسى بن نصير، وكانت له من عبدالعزيز بن مروان منزله فخظت له داره ذات الحمام، قال أبو سعيد: وهو حمام التبن . وفى البدايه والنهايه ٩: ٢٠٥ أراد عمر بن عبد العزيز أن يبعثه إلى اليون طاغيه الروم يدعوهُ إلى الإسلام .

٢- تهذيب الكمال ٢٤: ٤٠٥ الرقم ٥٠٥٧ لمحمد بن يسار، وسير أعلام النبلاء ٧: ٣٣، الترجمة ١٥ .

٣- تاريخ خليفه: ١٨، فتوح البلدان: ٢٤٨، تاريخ الطبرى ٢: ٣٤٥، معجم ما استعجم ١: ٣١٩ / ١٦، من سبى عين التمر من الكنيسه .

٤- الثقات، لابن حبان ٧: ٣٨٢ .

٥- فتوح البلدان ١: ٢٨ وانظر تاريخ الطبرى ٢: ٣٤٥: أبو عبيد مولى المعلى من الأنصار من بنى زريق . وفى الثقات لابن حبان ٢: ١٨٦: أبو عبيد مولى المعلى . وفى تاريخ دمشق ٢: ٨٧ وعبيد مولى المعلى .

٦- ذكر البلاذرى فى فتوح البلدان ١: ٢٨ عند كلامه عن (قصر نفيس) عبيد بن مره بقوله: ... ويقال إنه نفيس بن محمد بن زيد بن عبيد بن مره مولى المعلى، فإن عبيداً هذا وأباه من سبى عين التمر، ومات عبيد بن مره أيام الحره، وكان يكنى أبا عبدالله . وكان الأخرى بالبلاذرى أن يعد عبيد المعلى بدل نفيس ضمن من عدّه من أسرى عين التمر، انظر الخراج وصناعه الكتابه ١: ٣٥٦ والثقات ٢: ١٨٦، والمعرفه والتاريخ ٣: ٣١٢ . وفى الطبقات الكبرى ٥: ٨٧... «عبيد» مولى عبيد بن المعلى أخى أبى سعيد بن معلى الزرقى، ويكنى عبيد أبا عبدالله، وهو من سبى عين التمر الذين سبى خالد بن الوليد فى خلافه أبى بكر الصديق وبعث بهم إلى المدينه، يقولون: عبيد بن مره، وهو جد نفيس بن محمد بن زيد بن عبيد التاجر صاحب قصر نفيس الذى بناه حره واقم، ومات عبيد مولى عبيد بن المعلى ليالى الحره فى ذى الحجه سنه ثلاث وستين وكان ثقه قليل الحديث .

- ٦- ونصير ، أبو موسى^(١١) بن نصير ، صاحب المغرب ، وهو مولى لبني أميه ، وله بالثغور موالٍ من أولاد من أعتق ، يقولون ذلك^(١٢) ، وهو من الذين ادَّعوا أنهم من بكر بن وائل ، ولقَّب نفسه بالبكري .
وجاء البلاذري أيضاً في (فتوح البلدان) ضمن كلامه عن قصر نفيس باسم شخص سابع من أسرى عين التمر ، وهو :
- ٧- عبيد بن مره^(١٣) ، وبذلك يكون عبيد ووالده (مره) من أسرى عين التمر .
فهؤلاء سبعة ذكرهم البلاذري ، والذين ذكرهم غيره هم :
- ٨- أبو زياد مولى ثقيف ، جاء اسمه ضمن العلما ن الذين أسرهم خالد «في فتح عين التمر» في تاريخ الطبري ، والاكتفاء بما تضمنته من معازي رسول الله ، والمنتظم ، ونهايه الإرب^(١٤) .

١- تاريخ خليفة بن خياط: ١١٨ .

٢- فتوح البلدان للبلاذري: ٢٤٨، وانظر تاريخ الطبري ٢: ٤١١، الكامل لابن الأثير ٤: ٢٥٢، فحح الطيب ١: ٢٥٠ .

٣- مرّ في الهامش قبل قليل عن فتوح البلدان ١: ٢٨: «فإنَّ عبيداً هذا وأباه من سبي عين التمر» .

٤- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤، الاكتفاء ٤: ١٠٢، المنتظم ٤: ١٠٧ .

٩ - حرث ، وقيل حرث ، مولى لرجل من بني عباد ، ذكره الطبري وابن الجوزي (١١).

١٠ - علائه ، ذكره الطبري وابن الجوزي (١٢) .

١١ - عمير بن زيتون ، وهو جد عبد ربّه بن سليمان بن زيتون (١٣) ، ففي تاريخ دمشق بسنده عن محمد بن إسحاق : وكان فيهم عمير بن زيتون الذي يبيت المقدس ، ويسار مولى أبي بن كعب وهو أبو الحسن بن أبي الحسن البصري ، وأفلح مولى (١٤) أبي أيوب الأنصاري ووجدوا في كنيسة اليهود صبياناً يتعلمون الكتابه في قريه من قرى «عين التمر» (١٥) .

١٢ - أبو قيس من موالى الشام ذكره الطبري في خبر «عين التمر» (١٦) .

١٣ - ابن أخت النمر ، ذكره الطبري وابن الجوزي (١٧) .

١٤ - أبو عبدالله مولى بني زهره ، ذكره الطبري وابن حبان وابن عساكر (١٨) .

١- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤، والمنتظم ٤: ١٠٧ .

٢- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤، والمنتظم ٤: ١٠٧ .

٣- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤، المعرفه والتاريخ ٣: ٣١٢، تاريخ مدينه دمشق ٢: ٨٧ .

٤- ستقف لاحقاً على اسم هذا واسم يسار البصري والد الحسن البصري بعد قليل .

٥- تاريخ دمشق ٢: ٨٧ وفي تهذيب الكمال ٧: ٣٠٢، وتاريخ دمشق ١٥: ١٧٤ عن صالح بن كيسان، قال: حمران مولى عثمان من سبى عين التمر سباه خالد بن الوليد، ومن تلك السبايا أفلح مولى أيوب .

٦- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤ في خبر «عين التمر» وفيه: ... وأبو قيس فثبت على نسبه من موالى أهل الشام القدماء .

٧- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤، والمنتظم ٤: ١٠٧ .

٨- تاريخ الطبري ٢: ٣٤٥، الثقات ٢: ١٨٦، تاريخ مدينه دمشق ٢: ٨٧ وفيه: أبو عبيد الله مولى بني زهره .

١٥ - خير ، مولى أبى داود الأنصارى ، ثم أحد بنى مازن بن النجار ، كما فى الطبرى وتاريخ دمشق والثقات لابن حبان(١) .

١٦- أفلح مولى أبى أيوب الأنصارى (٢) .

١٧ - رباح ، أبو عبدالله وعبيدالله ابنى رباح ، ذكره خليفه بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) (٣) .

١- تاريخ الطبرى ٢: ٣٤٥، تاريخ دمشق ٢: ٨٧، ثقات ابن حبان ٢: ١٨٦ .

٢- تاريخ دمشق ٢: ٨٧ و ١٥: ١٧٤، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٢ .

٣- تاريخ خليفه بن خياط ١: ١١٨، وفى سنن أبى داود ٢: ٢٨٣ / ٢٢٧٥، ومسنند أحمد ١: ٥٩ / ٤١٦ عن رباح قال: زوجنى أهلى أمه لهم روميه فوقعت عليها فولدت غلاماً أسود مثلى فسميته عبدالله، ثم وقعت عليها فولدت لى غلاماً أسود مثلى فسميته عبدالله، ثم طَبِرَ لها غلام لأهلى رومى يقال له يوحنه ... فرفعنا إلى عثمان . فاعترفا، فقال لهما: أترضيان أن نقضى بينهما بقضاء رسول الله: إن رسول الله قضى أن الولد للفراش وللعاهر الحجر، قال مهدي بن ميمون: وأحسبه جلدتهما، وكانا مملوكين . وقد ادعى نصر بن الحجاج بن علاط البهزى أن عبيدالله بن رباح - وفى آخر عبدالله - هو أخوه، وقد خاصم عبدالرحمن بن خالد بن الوليد فى ذلك لأن عبدالرحمن بن خالد ادعى بأنه مولاة وقد ولد على فراش خالد . انظر تاريخ دمشق ٣٧: ٤٢٦ / ٤٤٤١ و ٤٢٨ . وهذا كان نديماً ليزيد بن معاوية بدمشق، وأمره معاوية على بعض جيوشه فى غزو الروم . وأما أخوه عبدالله بن رباح فهو بصرى، قال ابن خراش: هو من أهل المدينه قدم البصره، لا أعلم مدنياً حدث عنه وهو رجل جليل، وقال خليفه: قتل فى ولايه المهلب . انظر تهذيب التهذيب ٥: ١٨١ / ٣٥٨، وتهذيب الكمال ١٤: ٤٨٧ / ٣٢٥٧ . وفى أنساب الأشراف ٥: ١٨٢: وباعوا أبا بلال فخرج من البصره فى ثلاثين، فمروا بعبدالله بن رباح الأنصارى وكان على الجسر من قبل عبدالله بن زياد، فخوفهم السلطان فأبوا الرجوع، وأتوا الأهواز فأصابوا بها مالاً يحمل إلى ابن زياد ... وبلغ ابن زياد خبرهم فندب لقتالهم أسلم بن زرعه الكلابى فى سنه ستين ... وكان مع ابن زرعه عبدالله بن رباح الأنصارى، فقيل لأبى بلال: إن فيهم صديقك ابن رباح: فقال: الله المستعان، هم أعوان الظلمه .

١٨ - هرمز ، وبنوه يسمون بالبصره الهرامزه ، كما فى تاريخ خليفه بن خياط(١١) .

١٩ - معبد مولى أنس بن مالك الأنصارى ، انفراد قدامه بن جعفر (ت ٣١١ - ٣٢٠ هـ) بذكره فى كتاب الخراج(٢) .

٢٠ - أبو فروه : عبدالرحمن بن الأسود ، وقيل اسمه كيسان ، وكان ابنه عبدالله بن أبى فروه من سراره الموالى ، والربيع - حاجب المنصور - هو الربيع بن يونس بن محمد بن أبى فروه ، ويقال : إنه لُقَّبَ أباً فروه لفروه كانت عليه حين سُبي(٣) .

وفى أنساب الأشراف ... والثبت أنه كان من سبى عين التمر فأعتقه رجل من بنى ضبه ، وقال الهيثم والمدائنى : كان أبو فروه من سبى عين التمر فابتاعه ناعم الأسدى(٤) .

وفى فتوح البلدان عن المدائنى أنه قال : إن أباً فروه ونصيراً كانا من سبى عين التمر ، فابتاع ناعم الأسدى أباً فروه ، ثم ابتاعه منه عثمان وجعله يحفر القبور ، فلما وثب الناس به كان معهم عليه [وكان فى لسانه لكنه] (٥) ، فقال له : يا أئمان رد المذالم [وكان يريد أن يقول : يا عثمان رد المظالم] فقال له عثمان : أنت أولها ، ابتعتك من مال الصدقه لتحفر القبور فتركت ذلك ... (٦) وإنما لُقَّبَ أباً فروه

١- تاريخ الخليفه بن خياط: ٧٩ وطبعه اخرى ١١٨ .

٢- الخراج وصناعه الكتابه ١: ٣٥٦ باب فتوح السواد .

٣- الخراج وصناعه الكتابه ١: ٣٥٧ / باب فتوح السواد ، .

٤- أنساب الأشراف ٤: ٢١٢ ، فتوح البلدان: ٢٤٩ .

٥- الوافى بالوفيات ١٧: ٢٢٢ .

٦- أنساب الأشراف ٤: ٢١٢ ، فتوح البلدان ١: ٤٩ ، الوافى بالوفيات ١٧: ٢٢٢ .

لفروه كانت عليه حين سبي، وقد قيل: إنَّ خالدًا صالح أهل حصن عين التمر، وإنَّ هذا السبي وجد في كنيسه ببعض الطسوج (١).

وفي الطبقات الكبرى وتاريخ مدينة دمشق: ... وكان أبو فروه يرى رأى الخوارج، وقتل مع ابن الزبير ودفن في المسجد الحرام (٢).

٢١ - أسلم الحبشي الجاوي، وهو أبو زيد بن أسلم مولى عمر... من سبي عين التمر، ذكره ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) في التمهيد، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وابن عماد الحنبلي في شذرات الذهب، والذهبي في تاريخ الإسلام، وغيرهم (٣).

٢٢ - يسار البصرى، وهو أبو الحسن البصرى المعروف، ذكره المزي في ترجمه ابنه (٤)، وقد اختلف في ولائه، وهو من سبي عين التمر (٥)، وقيل من كنيسه عين

١- فتوح البلدان ١: ٢٤٩.

٢- الطبقات الكبرى القسم المتمم ١: ٣٥٠ / ٦٢، تاريخ دمشق ٨: ٢٤٥ من الترجمة ٦٥٢ لإسحاق بن عبد الله بن أبي فروه، تهذيب الكمال ٢: ٤٤٨ من الترجمة ٣٦٧، له.

٣- التمهيد لابن عبد البر ٣: ٢٤٠، وفي تاريخ دمشق ٨: ٣٤٧، الترجمة ٦٩٤، ورجال صحيح البخارى ١: ٩٦ / ١٠٩ ابتاعه عمر بن الخطاب بمكة سنة إحدى عشرة، وقد أكد الخزرجى في خلاصه تهذيب الكمال ١: ٣١ وابن حجر في تهذيب التهذيب ١: ٢٣٣ / ٥٠١، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ١: ٨٨ والذهبي في تاريخ الإسلام ٥: ٣٦١ / ٤، والعبر في خبر من غير ١: ٩١ والتحفه اللطيفه ١: ١٧٧ / ٤٤٣، أنه أسر في عين التمر، وهناك قول آخر بأنه من سبي اليمن، مات سنة ٨٠ أو ٨١ في خلافة عبد الملك بن مروان، وصلى عليه مروان بن الحكم. انظر التاريخ الأوسط: ١٣٧ / ٦٠٣.

٤- انظر تهذيب الكمال ٦: ٩٥ الترجمة ١٢١٦، الجرح والتعديل ٣: ٤٠ / ١٧٧، التعديل والتجريح ٢: ٤٨٢ / ٢٣٤.

٥- تاريخ دمشق ٢: ٨٧، وفيه: ويسار مولى أبي بن كعب وهو أبو الحسن بن أبي الحسن البصرى، معجم ما استعجم ١: ٣١٩ / ١٦، الناء والميم، عمده القارى ٧: ١٤٢.

التمر (١١) ، وقيل : من سبي ميسان (٢٢) .

٢٣ - جد ابن أبي إسحاق الحضرمي : سبي مع الذين سبوا في الكنيسه (٢٣) ، وهو جدُّ أبي البحر عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي (٢٤) ، وموالي آل الحضرمي هم حلفاء بني عبدشمس بن عبدمناف ، وكان أبو بحر ، يطعن على العرب (٢٥) .

وفيه يقول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولئى هجوته ولكنَّ عبد الله موليا (٢٦)

٢٤ - كيسان ، جد أبي العتاهيه الشاعر ، كان من أهل عين التمر ، فسبي مع من سبي ، وكان كيسان قد انتسب إلى قبيله عنزه ، ولكنَّ أبا العتاهيه بقى لا يرغب إلّا بمصاهره الموالى ولا يضع نفسه إلّا فى جملتهم وعدادهم ، وقد كان مولى أبي بكر ثم وهبه لعباد بن رفاعه العنزى يطلب منه (٢٧) .

وفى بغيه الطلب فى تاريخ حلب : ... فدخل خالد الناحيه وكيسان صغير

١- معجم ما استعجم ١: ٣١٩ / ١٦، التاء والميم .

٢- تهذيب الكمال ٦: ٩٥ / الترجمة ١٢١٦، الجرح والتعديل ٣: ٤٠ / ١٧٧، الاصابة ٦: ٧٠٧ / الترجمة ٩٤٢٧، الكامل فى التاريخ ٢: ٣٣٦ .

٣- معجم ما استعجم ١: ٣١٩ / ١٦ التاء والميم، وعنه فى عمده القارى ٧: ١٤٢، وفيه: جدُّ أبي إسحاق .

٤- الوافى بالوفيات ١٧: ٣٨ / ٣، تهذيب الكمال ١٤: ٣٠٧، البلغة للفيروز آبادى: ١١٩ / ١٦٩ .

٥- تهذيب الكمال ١٤: ٣٠٨، تاريخ دمشق ٦٧: ١١٠ .

٦- الفهرست لابن النديم: ٤٧ .

٧- الأغانى ٤: ٥، اللباب فى تهذيب الأنساب ٢: ٣٧٠، الاصابة ٥: ٨٠ / ٦٢٩٨ ترجمه عباد بن رفاعه العنزى، تاريخ بغداد ٦: ٢٥٠ / ٣٢٨٨، تاريخ الإسلام ١٥: ٤٥٨ / ٤ .

يتم فوق في يد خالد مع عده من الصبيان ، فوجه بهم إلى أبي بكر الصديق ، وكان عباد بن رفاعه العنزي - أحد بني نصر بن سعد وهم بطن من بني يقدم بن عتره بن أسد بن ربيعة بن نزار - حاضراً لأبي بكر وقت موافاته بالصبيه ، فلما سألهم أبو بكر عن أنسابهم خبّره كل واحد منهم بمبلغ معرفته بنسبه ، ووقع في أذن عباد بن رفاعه من كيسان ذكر عنزه ، فسأل أبا بكر هبته له فأجابه إلى ذلك بعد أن كان كيسان قد حصل لأبي بكر خالصاً لنفسه ، وكيسان لقب عليه لفطنته وكيسه وتوقده في حال صغره وذكائه(١١) .

٢٥ - عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب : ... ويقال مولى زريق(١٢) ، وفي تهذيب الكمال ، قيل : إنه من سبي عين التمر الذين بعث بهم خالد بن الوليد إلى المدينة في خلافة أبي بكر(١٣) .

٢٦ - عبيد ، مولى بلقين : ... في تاريخ دمشق : أن خالد بن الوليد سار حتى نزل على عين التمر فقتل وسبي ، وكان في السبي أبو عمره مولى بني شيبان ، وهو أبو عبد الأعلى بن أبي عمره ، وعبيد مولى بلقين من الأنصار ثم من بني زريق(١٤) ، وفي الإصابه : ... وكان فيمن سبي : سيرين ، أبو عمره ، وعبد مولى بلقين ، وحرمان بن أبان(١٥) .

١- انظر بغية الطلب في تاريخ حلب ٤: ١٧٥٣ .

٢- مشاهير على الأمصار: ٧٣ / ت ٥١٥، التعديل والتجريح ٢: ٩٢٥ / ت ١٠٠٥ .

٣- تهذيب الكمال ١٩: ١٩٧ / ت ٣٧١٢ .

٤- تاريخ مدينة دمشق ٩: ١٧٨ من الترجمة ٧٩٣ لعبيد .

٥- الإصابه في تمييز الصحابه ٦: ٧٠٧ / ت ٩٤٢٨ قلت: قد يكون هو ومن سبقه واحد، وقد يتحد مع غيره ..

٢٧ - عبدالرحمان ، جد أحمد بن محمد بن حماد بن عبدالرحمان ، أبي بشر الدولابي صاحب كتاب الذريه الطاهره «ت ٣١٠ هـ» .

جاء في الإصابه في ترجمه (عبدالله بن أبي ليلي الأنصاري) ، عن أحمد بن محمد بن حماد عن أبيه ، عن جدّه ، عن عبدالرحمان ، قال : كنت من سبي عين التمر فاشتراني عبدالله بن أبي ليلي فاعتقتي وسماني عبدالرحمان(١) .

٢٨ - سمير بن نهار = شتير بن نهار ، كما في الجرح والتعديل وتعجيل المنفعه والإكمال : سمير بن نهار بصرى من سبي عين التمر(٢) ، روى عن أبي هريره ، قال يحيى بن معين : لم نسمع عن شتير بن نهار غير حديث حماد بن سلمه وسائر الأحاديث عن سمير بن نهار(٣) ، قال أبو نضرة : كان من أوائل من قص في هذا المسجد(٤) .

٢٩ - أثير بن عمرو السكوني = أثير بن عمريا(٥) ، في مقاتل الطالبين : عن عمر بن تميم وعمرو بن أبي بكار : أن علياً لما ضُربَ جمع له أطباء الكوفه فلم يكن منهم أحد أعلم بجرحه من أثير بن عمرو بن هاني السكوني ، وكان متطبباً صاحب كرسى يعالج الجراحات ، وكان من الأربعين غلاماً الذين كان خالد بن

١- الإصابه في تمييز الصحابه ٤: ٢٢٠ / ت ٤٩٢٦ .

٢- الجرح والتعديل ٤: ٣١١ / ت ١٣٥٨ ، تعجيل المنفعه ١: ١٦٨ / ت ٤٢٥ ، الإكمال لرجال أحمد ١: ٦٤٧ ، تهذيب الكمال ١٢: ٣٧٨ / ت ٢٦٩٩ .

٣- الإكمال لابن ماكولا ٤: ٣٧٨ .

٤- تهذيب التهذيب ٤: ٢٧٤ / ت ٥٤٣ ، وفي تهذيب الكمال ١٢: ٣٧٨ / ت ٢٦٩٩ ، وكان أول من حدث في هذا المسجد يعنى مسجد البصره .

٥- في الاستيعاب ٣: ١١٢٨ / ترجمه أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام برقم ١٨٥٥ قال: اثير بن عمرو السكوني، وكان يقال له: أثير بن عمريا . وانظر الجوهره في نسب الإمام على وآله: ١١٥ .

الوليد أصابهم في عين التمر فسباهم (١١).

وفي الوافي بالوفيات ، أنه كان صاحب كسرى يتطيب له ، وهو الذى تنسب له صحراء أثير بالكوفة (١٢) .

٣٠ - جد الكلبي العالم النسابة ، كما فى معجم ما استعجم (١٣) .

٣١ - الصهباء التغلبيه ، وهى أم ولد ، أولدها الإمام على بن أبى طالب (عمر ورقيه) ، فعمر الأطفرف كما يقال هو ابن هذه المسييه من عين التمر ، وهناك قول ضعيف مردود بأن خوله الحنفية أم محمد بن على بن أبى طالب كانت من سبى عين التمر أيضاً ، لكننا لا نقبل هذا القول ، وقد بينا بطلانه فى كتابنا (التسميات) .

فنخلص من كل ما سبق إلى القول : بأن بين أسارى عين التمر من له دور مهم وخطير فى الإسلام؛ إذ صار بعضهم من موالى الخلفاء الثلاثة ، وأولادهم وأحفادهم من أصحاب النفوذ فى الخلافتين الأمويه والعباسيه مثل : كيسان جد الشاعر أبى العتاهيه الذى قيل عنه أنه كان مولى خالصاً لأبى بكر ثم وهبه لعباد بن رفاعه العنزى بطلب من الأخير (١٤) .

أو أسلم - والد زيد بن أسلم - مولى لعمر بن الخطاب - والذى اشتراه بمكه لما حج سنه ١١ أو ١٢ (١٥) ، وجاء فى تاريخ مدينه دمشق : أن عمر كان يقدم أسلم

١- مقاتل الطالبين: ٢٣ وانظر الإكمال ١: ١٤، ومعجم البلدان ١: ٩٣، وتاج العروس ١٠: ٢٢ .

٢- الوافي بالوفيات ١٨: ١٧٣ .

٣- معجم ما استعجم ١: ٣١٩ فى رسم (عين التمر) .

٤- الإصابة ٥: ٨٠ / ٨٠ ت ٦٢٩٨ ، بغية الطلب ٤: ١٧٥٣ .

٥- التعديل والتجريح ١: ٤٠٥ / ٤٠٥ ت ١٢٠ ، رجال صحيح البخارى ١: ٩٦ / ٩٦ ت ١٠٩ .

وابن عمر يعظّمه (١).

أو سيرين - والد محمد بن سيرين - الذي بعثه خالد إلى عمر ، فكاتبه أنس فعثق في الكتاب (٢) .

أو حمران بن أبان مولى عثمان ، والذي ولى البصره بعد سنه ٤٠ للهجره وله ادوار خطيره أهمها دوره في تحريف الشريعه ومقتل عثمان .

أو عبدالرحمن بن الأسود - وقيل كيسان - المعروف بأبي فروه ، مولى عثمان .

هذا ولا يخفى عليك بأن الجاحظ عدّ يونس بن أبي فروه في الزنادقه ، وفي لسان الميزان : أن قيس بن الزبير ويونس بن أبي فروه - كاتب عيسى بن موسى - كانا صديقين وكانا جميعاً زنادقه (٣) .

وفي أنساب الأشراف : كان يونس بن محمد بن عبدالله بن أبي فروه يتيماً في حجر جدته ، وكانت لجدته جاريه نفيسه ، فغشيتها يونس يوماً بغير علم جدته ، فاحبلها فولدت الربيع ... وربيع هو صاحب المنصور ، فجدته جدته وخبذه يونس ، فلما شبّ باعته جدته ، فاشتره زياد بن عبيدالله الحارثي - عامل أبي العباس على المدينه - وأهداه إلى أبي العباس ، ثم صار إلى المنصور ، فلما استجبه استمال بنى أبي فروه وبزهم وأرغبهم فشهدوا أنه ابن يونس وأنه كان قد أقر به (٤) .

وفي الاغانى : ... والربيع على ما يدعيه أهله ابن يونس بن أبي فروه ، وقيل :

١- تاريخ مدينه دمشق ٨: ٣٤٣ .

٢- تاريخ بغداد ٥: ٣٣٢ من التجرمه ٢٨٥٧، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٥، ٥٣: ١٨٠ .

٣- كما حكى ذلك ابن حجر عنه انظر لسان الميزان ٦: ٣٣٤ / ت ١١٩٢، والأغانى ١٤: ٣٤٦ .

٤- أنساب الأشراف ٤: ٢١٣ .

إنه ليس ابنه ، وآل أبي فروه يدفعون ذلك ويزعمون أنه لقيط وُجِدَ منبوذاً فكفله يونس بن أبي فروه ورباه ، فلما خدم المنصور ادعى إليه(١) .

وفي تاريخ بغداد : ... وكان ابن عياش المنتوف يطعن في نسب الربيع طعناً قبيحاً ويقول للربيع : فيك شبه من المسيح ، يخدعه بذلك ، فكان يكرمه ، حتى أخبر المنصور بما قاله له ، فقال : إنه يقول : لا أب لك ، فتكر له بعد ذلك ...

وكان الربيع حاجب أبي جعفر [المنصور] ومولاه ، ثم صار وزيره ، ثم حاجب المهدي ، وهو الذي بايع المهدي وخلع عيسى بن موسى ، ومن ولده : الفضل ، حاجب هارون ومحمد المخلوع ، وابنه عباس بن الفضل حاجب محمد الأمين ، فعباس حاجب ابن حاجب ابن حاجب ، وقيل : إن الربيع بن يونس وزير للمنصور وللهادي ولم يزر للمهدي ، وإنه مات في أول سنة سبعين ومائه(٢) .

وجاء في (البدایه والنهایه) عن الفضل بن الربيع بن يونس : أنه كان متمكناً من الرشيد ، وكان زوال دوله البرامكه على يديه ، وقد وزر مره للرشيد ، وكان شديد التشبه بالبرامكه ، وكانوا يشبهون به ، فلم يزل يعمل جهده فيهم حتى هلكوا(٣) .

وكفى أهميه وقيمه لأبي فروه عند عثمان ما رواه عبدالرزاق بن همام في مصنفه ، عن نافع ، عن ابن عمر :

أن عمر بن الخطاب أعتق كل مُضَلٍّ من سبي العرب فَبَتَّ عتقهم ، وشرط عليهم أنكم تخدمون الخليفه من بعدى ثلاث سنوات ، وشرط عليهم أنه يصحبكم بمثل ما كنت أصحبكم به ، قال : فابتاع

١- الاغانى ١٩: ٢٣٤ .

٢- تاريخ بغداد ٨: ٤١٤ / ت ٤٥٢١ ، تاريخ دمشق ١٨: ٩٠ ، بغية الطلب ٨: ٣٦١ .

٣- البدایه والنهایه ١٠: ٢٦٣ .

الخيار خدمته تلك الثلاث سنوات من عثمان بأبي فروه ، وخلق عثمان سبيل الخيار فانطلق وقبض عثمان أبا فروه(١١) .

وكان عبدالله بن أبي فروه - جد الربيع مولى المنصور - «هو وعبد الملك بن مروان ومصعب بن الزبير في حداثتهم أخلاء لا يكادون يفترون ، وكان أحدهم إذا اكتسى كسوه اكتسى الآخر مثلها ، فاكنتسى عبد الملك حله واكتسى ابن أبي فروه مثلها وبقي مصعب لا يجد ما يكتسبه ، فذكر ابن أبي فروه ذلك لأبيه فكساه مثل حلتيهما على يد ابنه .

فلما ولي مصعب العراق استكتب ابن أبي فروه وكان عنده يوماً إذ أتى مصعب بعقد جوهر قد أصيب في بلاد العجم لا يدري ما قيمته ، فجعل مصعب يقلبه ويعجب منه ثم قال لابن أبي فروه : أيسرك أن أهبه لك؟

قال : نعم والله أصلح الله الأمير ، فدفعه إليه ، فرآه وقد سُرَّ به سروراً شديداً ، فقال له مصعب : أراك قد سررت به .

قال : نعم .

فقال مصعب : والله لأنا بالحله يوم كسوتنيها أشد سروراً منك بهذا الآن .

ولم يزل العقد عند ابن أبي فروه إلى أن انقضت أيام مصعب ، فكان سبب غناه وغنى عقبه فيما بعد .

وذكر مصعب الزبيري : أنه ظهر عامل خراسان على كثر فيه نخله كانت لكسرى مصوغه من ذهب ، عتاكيلها من لؤلؤ وجوهر وياقوت أحمر وأخضر ، فحملها إلى مصعب بن الزبير فجمع المقومين لها - لما وردت عليه - فقوموها ألفي دينار .

١- مصنف عبدالرزاق ٨ : ٣٨٠ / ١٥٦١٢ وج ٩ : ١٦٨ / ١٦٧٨١ .

فقال : إلى من أَدفعها؟

فقالوا له : إلى نسانك وأهلك .

فقال ، لا ، بل إلى رجل قَدَمَ إلينا يداً وأولانا جميلاً ، ادعوا عبدالله بن أبي فروه ، فدفعها إليه ، فلَمَّا قتل مصعب ، كاتب ابن أبي فروه عبدالملك بن مروان وبذِل له مالا ، فَسَيَلِمَ منه بماله وكان أيسر أهل المدينة»(١).

وقد كان لعبدالله هذا ابن اسمه إسحاق ، وقد جلس في مجلس فيه الزهري فجعل يقول : قال رسول الله ، قال رسول الله ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروه ما أجرأك على الله ، ألا تسند أحاديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها حُطْمٌ ولا أَرْقَمُه ...

قال البخاري : تركوه ، ونهى أحمد بن حنبل عن حديثه ، وقال : لا أكتب حديث أربعه ... وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروه(٢) .

هؤلاء بعض أسرى عين التمر وقد عرفت شيئاً من حياتهم وحياه أولادهم وأحفادهم .

كما أنّ بين هؤلاء الأسرى - أو بين أولادهم وأحفادهم - من لهم دور في كتابه التاريخ والفتوحات ، مثل : يسار جد محمد بن إسحاق صاحب المغازي الذي حكى ابن حبان عن مالك بن أنس أنّه أنكر على ابن إسحاق تتبّعه غزوات النبي عن أولاد اليهود الذين أسلموا(٣) .

أنا لا أريد أن أقول بأنّ جرم الآباء يقع على الأبناء ، بل أريد أن ألفت نظر

١- الوافي بالوفيات ١٧ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

٢- تهذيب الكمال ٢ : ٤٥٠ من ترجمه ٣٦٧ .

٣- الثقات ٧ : ٣٨٢ .

الْقَزَاءُ إِلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ فَقَطْ ، فَعَلَيْهِمُ التَّوَقُّفُ فِي مَقُولَاتِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ ، فَقَدْ يَنْقَلِبُونَ الصَّحِيحَ وَقَدْ يَنْقَلِبُونَ الْبَاطِلَ ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْكَ كَلَامُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى ابْنِ إِسْحَاقَ تَتْبِعَهُ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ عَنْ أَوْلَادِ الْيَهُودِ وَالَّذِينَ أَسْلَمُوا(١) .

كَمَا أَنَّ بَيْنَ أَوْلَادِكَ نَصِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، الَّذِي كَانَ عَلَى شَرْطِهِ مَعَاوِيَةَ - فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعَثْمَانَ - ثُمَّ غَضِبَ عَلَيْهِ مَعَاوِيَةُ وَوَلَّى غَيْرَهُ ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِيمَا بَعْدَ ، وَحَكَى أَنَّ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ كَانَ يَعُودُ نَصِيرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا مَرَضَ(٢) ، وَنَصِيرٌ هَذَا هُوَ أَبُو مُوسَى بْنِ نَصِيرٍ صَاحِبِ الْفَتْوحَاتِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ ، وَالَّذِي قَالَ عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ : نَائِبُ بَنِي أُمَيَّةِ فِي فَتُوحِ بِلَادِ الْمَغْرِبِ(٣) .

وَنَقَلَ الشُّلْبِيُّ عَنْ كِتَابِ الْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ عَنِ الْبَيْرُونِيِّ قَوْلَهُ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ مُوسَى بْنِ نَصِيرٍ ، وَكَانَ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَسْلَمَ فَأَمَرَ عَلَى الْمَغْرِبِ(٤) .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ : وَقِيلَ : إِنَّ مُوسَى بْنَ نَصِيرٍ كَانَ يَقْرَأُ الْكِتَابَ فَوَجَدَ أَمْرَ بَنِي أُمَيَّةِ ، فَانْقَطَعَ إِلَى مَرْوَانَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، ثُمَّ تَرَقَّتْ أَحْوَالُهُ(٥) .

وَكَذَا بَيْنَ أَوْلَادِكَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - الْمَعْرُوفِ بِمُفَسِّرِ الْأَحْلَامِ - فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ كَعْبُ بْنُ سُوَّارٍ أَدْخَلَهُ الْكَنِيسَةَ وَوَضَعَ التُّورَةَ عَلَى رَأْسِهِ وَاسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ(٦) .

١- الثَّقَاتُ لَابْنِ حِبَانَ ٧: ٣٨٢ .

٢- الإِصَابَةُ ٦: ٤٩٦ / ت ٨٨٦٩ الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ ٤: ٢٥٢ ، وَانظُرْ نَفْحَ الطَّيِّبِ ١: ٢٤٠ .

٣- تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٢: ١٢٠ .

٤- إِكَامُ الْمَرْجَانِ: ١٣٩ .

٥- تَارِيخُ دِمَشْقَ ٦١: ٢١١ / ت ٧٧٥٨ .

٦- مَصْنَفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٤: ٣٠٠ / ح ٢٠٣٧٤ .

وفى (أخبار القضاة): أن كعب بن سؤار كان يأتي به المذبح ويضع على رأسه الإنجيل ويستحلفه بالله (١).

والبيهقي غير النص السابق عن ابن سيرين إيهاماً منه للخبر، فنقله محزفاً قائلاً: إن كعب بن سؤار أدخل يهودياً الكنيسة ووضع التوراه على رأسه (٢)، وبهذا الخبر صار الذى يدخل الكنيسة شخصاً غير ابن سيرين!!

ولا يخفى عليك بأن لليهود اليد الطولى فى تفسير الأحلام والقصص أخذاً من نبي الله يوسف كما يقولون .

ومما يجب توضيحه هنا: أن الكنيسة تطلق على محلّ عباده اليهود أكثر من محلّ عباده المسيح أو قل: إن المسيحية أخذتها منهم، ففي المدونه الكبرى أن أبا موسى الأشعري أحلف يهودياً، قال الشعبي: لو أدخله الكنيسة لعلّظ عليه (٣).

فالشعبي أطلق اسم الكنيسة على محلّ عباده اليهود، وبذلك فقد يكون أصحاب السير والرواه يذكرون الإنجيل ويريدون به الكتاب المقدّس عند اليهود أيضاً، وهذا ما يجب توضيحه فى مكان آخر .

هذا، ولو ألقيت نظره فاحصه إلى أسماء الآخرين من الأسرى وأحوالهم، وأسماء ولدهم، لعرفت بأن فيهم من لم يؤمنوا بالله قط، وبقوا زنادقه ويهوداً حتى آخر عمرهم، وهذا يدعونا للحيطه والحذر أكثر فأكثر فى نقل مروياتهم .

وفى الأغاني: أن سعيد بن عبدالرحمن ... وفد على هشام بن عبدالملك وكان حسن الوجه، فاختلف إلى عبدالصمد بن عبد الأعلى - من أسرى عين التمر -

١- أخبار القضاة: ١: ٢٧٨ .

٢- السنن الكبرى ١٠: ١٨٠ / ح ٢٠٥٠٧ .

٣- المدونه الكبرى ٥: ٢٠١ .

مؤدب الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، فأرادته على نفسه وكان لوطياً زنديقاً (١١) .

وفى تاريخ دمشق : كان يتهم بالزندقة وهو الذى أفسد الوليد بن يزيد (١٢) ، وكان لوطياً (١٣) .

وجاء عن هشام بن عبد الملك : أنه كتب إلى الوليد بن يزيد قائلاً : بلغنى عنك أنك اتخذت عبد الصمد خدناً ومحدثاً ونديماً ، وقد حَقَّق ذلك عندى ما بلغنى عنك ولم أبْرُنْكَ من سوء ، فأخْرِجْ عبد الصمد مذموماً مدحوراً ، فأخرجه (١٤) .

ومثله قيل فى عبدالله بن عبدالأعلى الذى كان مؤدباً لأيوب بن سليمان بن عبد الملك ، قال المرزبانى : كان عبدالله متهماً فى دينه ، ويقال : إنَّ سليمان بن عبد الملك ضمَّه إلى ابنه أيوب فزندقه ، فدىس سليمان إلى ابنه سمّاً فقتله (١٥) .

وفى (نقط العروس) لابن حزم : أنَّ سليمان قتل ابنه أيوب سراً ، لأنَّه ارتد إلى النصرانية ، كان قد ضمَّه إلى عبدالله بن عبدالأعلى الشاعر وكان زنديقاً فزندقه ، فدىس إليه سليمان سمّاً فقتله (١٦) .

وفى الكامل للمبرد ما يشير إلى أن عمر بن عبدالعزيز كان يشك فى دين عبدالله بن عبدالأعلى؛ إذ أرسل من يتجسس عليه حينما بعثه إلى (اليون) لمعرفة بالبلغة الرومية (١٧) .

١- الأغاني ٨ : ٢٨١ .

٢- تاريخ دمشق ٣٦ : ٢٣٧ / ت ٤٠٧٥ .

٣- لسان الميزان ٤ : ٢١ / ت ٥٦ .

٤- تاريخ الطبرى ٤ : ٢٢٣ ، الأغاني ٧ : ١٥ ، تاريخ دمشق ٣٦ : ٢٣٨ .

٥- لسان الميزان ٣ : ٣٠٥ / ت ١٢٦٥ ، عن معجم الشعراء للمرزبانى .

٦- الوافى بالوفيات ١٠ : ٢٩ / ت ٤ ، عن نقط العروس .

٧- الكامل للمبرد ١ : ٤٠٥ ، لسان الميزان ٣ : ٣٠٥ / ت ١٢٦٥ .

إذن بين هؤلاء الأسرى من كان يفعل القبيح المنكر ويزندق الناس وخصوصاً الخلفاء وأولاد الخلفاء ، وبينهم من يكره العرب ويطعن عليهم ، وكان فيهم من يقص القصص ، و و .

ونحن حينما أطلنا الكلام فى أسرى عين التمر رجونا التعرف على زملاء حمران وأقرانه خلقياً وديبياً ، لأنّ الإنسان يعرف من خلال أقرانه وأصدقائه ، فقد كان منهم من كان من موالى الخلفاء الثلاثة ، ومنهم من كان من موالى الخلفاء الأمويين ، ومنهم من كان من أصحاب المناصب فى هذه الحكومات .

فوجود شخصيات كهؤلاء فى المعجزات السياسيه بعد رسول الله لم يأت عفويًا ، ولا بد أن يكون لهم دور فى تلك الأحداث سلبيًا أو إيجابيًا ، وإن كان الواقع يبين غلبه الجانب السلبي على سيره كثير منهم ، وابتلاءهم بعقده السبى ، وتأثرهم بسوابقهم العقائديه ، وإنك ستعرف فى (نسبه الخير) بأنّ الموالى كانوا يتبعون أسيادهم ، فإن كان الأولياء من الصالحين كأهل البيت فسيتأذّبون بأدابهم ، وإن كانوا موالى لقريش فسيتأثرون بأفكارهم وأطروحاتهم .

وإنى بكلامى هذا لا أريد التجريح بالموالى والعبيد عمومًا ، أو من لهم جذور يهوديه أو مسيحيه قبل إسلامهم ، فاليهوديه والمسيحيه من الديانات التى كانت سائده آنذاك ، لكنّ البقاء على اليهوديه أو المسيحيه والدعوه إليهما مع التظاهر بالإسلام هو الخطر الذى دَمَّر جوانب كثيره من بنيه الإسلام والمجتمع الإسلامى .

فالذى أريد أن أوكد عليه هو أنّ الموالى هم شريحه اجتماعيه جديده طارئه على المجتمع الإسلامى العربى ، وأنّ القاده الذين يشرفون على تربيتهم هم الذين يعدّونهم خيرًا أو شرًا ، فقد يمكن إعدادهم إعداداً صحيحاً وسليماً ، كما يمكن

إعدادهم إعداداً فاسداً وتخريبياً، وذلك يرجع إلى القِيم والوالى عليهم، فإن كان القِيم صحيحاً في أفكاره، سالماً في توجهاته أعددهم إعداداً سالماً فكرياً، وإن تركهم ولم يَغْتَنِ بهم أخلاقياً صاروا أشراراً. أكتفى بهذا القدر من التمهيد وبيان الملابسات المرتبطة بالحدث من بيان القوميات والأديان ومعرفة جغرافيه المنطقه وما إلى ذلك من الأمور كى أدخل إلى صلب الموضوع (الراوى والمروى والروايه)، لكى أثبت بأن شخصيه حمران ابن أبان والرواه عنه - فى الطبقات النازله - كانوا غالبهم من القرشيين وأتباع السلطه، أو من الموالى محتداً، ومن البصريين مسكناً حيث كانت البصره من مراكز النفوذ الحمرانى العثمانى، وهذا يشير إلى وجود التَّبَيّ الواضح لهذا الموضوع من قبل شرائح خاصه من المجتمع، وهو لم يأت عفواً.

وهذا ما سيتضح للمطالع وفق الخريطه المفضله الموجوده لرواه الموضوع عن عثمان فى آخر هذا المجلد من الكتاب.

هذا ناهيك عن أنّ المروى عن عثمان متضارب متناً، فتارةً متضارب مع نفسه، وأخرى مع مرويات الآخرين من الصحابه، ولأجل هذا نرى تارةً يقال عن أهل البصره بأنهم لا يحتجون بحديث حمران(١)، وأخرى يقال بأنهم أخذوا عنه(٢)، وهل هو كثير الحديث حسب قول ابن سعد، أم قليل الحديث حسب عباره الذهبي(٣)، لم هذا التخالف والاضطراب؟ ولم يقتصر الأمر على هذا حتى ترى الاضطراب والتحريف يطال نص الروايه فتغتر «مسح ظهر قدميه» إلى «طهر قدميه»، أو يضاف إليها جمله «فأنقاهما» إلى

١- هذا كلام ابن سعد فى الطبقات ٥:٢٨٣: كان كثير الحديث ولم أرهم يحتجون به.

٢- قال ابن حبان فى الثقات ٤:٧٩: قدم البصره فكتب عنه البصريون.

٣- سير أعلام النبلاء ٤:١٨٢.

«مسح ظهر قدميه» لكي ينتقل بالسامع إلى غسل القدمين .

أو تراهم في مكان آخر يعثرون جملة «وضاً قدميه» إلى معني حسن ونظف دون تبين المراد منه ، وهل هو حسن وأدى فرض المسح أو الغسل .

فهذه أمور يجب أن نبينها في مطاوى هذا الكتاب ، ولترجع إلى شخصيه حمران ونقول :

مَن هو حمران بن أبان**اشاره**

قلنا بأنّه كان من سبى عين التمر ، سباه خالد مع غيره فكان هو ورفاقه هم أوّل سبى قدموا المدينة من العجم ، وفي الوافي بالوفيات وغيره (١) : أوّل سبى دخل المدينة من المشرق .
كنيته : أبو زيد (٢) .

أوصافه : كان أقرع الرأس ، أجرد ، سنوط اللحية ليس في وجهه شعر (٣) .

بعض النصوص وأقوال الأعلام فيه

قال ابن سعد «ت ٢٣٠ هـ» في (الطبقات الكبرى) :

حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، وكان من سبى عين التمر الذين بعث بهم خالد بن الوليد إلى المدينة ، وقد كان انتمى ولده إلى النمر بن قاسط ، وقد روى حمران عن عثمان وغيره .
وكان سبب نزوله البصرة أنّه أفشى على عثمان بعض سرّه فبلغ ذلك عثمان فقال : لا تساكئني في بلد ، فرحل عنه ونزل البصرة وأتخذ بها أموالاً ، وله عقب (٤) .

كما مرّ عليك سابقاً قول ابن قتيبة «ت ٢٧٦ هـ» في (المعارف) : وأنّ المسيّب

-
- ١- طبقات ابن سعد ٧: ١٤٨، تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٢ / ت ١٧٤١، الإصابه ٢: ١٨٠ / ت ٢٠٠٠، تاريخ الإسلام ٥: ٣٩٥ / ت ٤، الوافي بالوفيات ١٣: ١٠٣ / ت ٣، سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٢ / ت ٧٣، عمده القارى ٣: ٥ .
 - ٢- شرح مسلم للنووى ١: ٢١٨ .
 - ٣- كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان: ٥١٩ .
 - ٤- الطبقات الكبرى ٧: ١٤٨ .

بن نجبه الفزاري سباه في زمن أبي بكر من عين التمر وأمير الجيش خالد بن الوليد ، فوجده مختوناً ، وكان يهودياً اسمه طويدا ... (١١) .

وقال ابن عبد البر «ت ٤٦٣هـ» في (التمهيد) : وحمران مولى عثمان ...

وكان حمران من سبي عين التمر ، وهو أول سبي دخل المدينة في خلافة أبي بكر الصديق ، سباه خالد بن الوليد ، فرآه غلاماً أحمر مختوناً كئيباً فتوجه به إلى عثمان فأعتقه .

ودار حمران بالبصرة مشرفه على رحبه المسجد الجامع ، وكان عثمان أقطعها إياها ، وأقطعها أيضاً أرضاً على فراسخ من الأبله فيما يلي البحر ، وذكر ذلك أهل السير والعلم بالخير قالوا : وكان حمران أحد العلماء الجله أهل الوداعه والرأى والشرف بولائه ونسبه ، وهو أحد الشاهدين على الوليد بن عقبه بشرب الخمر فجلده بشهادته على (١٢) .

كما قال في (الاستذكار) : حمران مولى عثمان بن عفان هو حمران بن أبان بن النمر بن قاسط ، ابن عمّ صهيب ، وقد ذكرنا نسبه عند ذكر هذا الحديث من (التمهيد) ، وكان من سبي عين التمر ، وهو أول سبي قدم المدينة في زمان أبي بكر الصديق وسباه خالد بن الوليد ، وقد ذكرنا خبر حمران مستوعبا في التمهيد ، وكان أحد العلماء الجله ... (١٣) .

وقبل أن أوصل البحث لى تعليق بسيط على المقطع الأخير من كلام ابن عبد البر في (التمهيد) ، لأنّ المعروف عن حمران أنّه سكن البصره ولم نقرأ عنه بأنّه

١- المعارف: ٤٣٦ .

٢- التمهيد ٢٢: ٢١١ ، ومثله قول العيني «ت ٨٥٥هـ» في عمده القارى ٧: ١٤٢ .

٣- الاستذكار ١: ١٩٦ .

سكن الكوفة حتى يكون أحد الشهود الذين شهدوا على الوليد بشرب الخمر، بل في النصوص التي ستأتي ترى عكس ذلك وأن عثمان وجَّهه للمسألة عن ما رفع على الوليد بن عقبه بن أبي معيط في شربه للخمر فرشاهُ الوليد، فقبل الرشوة وكذب ما قيل فيه عند عثمان، ولما تيقن عثمان بصحة شرب الوليد للخمر وجد على حمران ونفاه إلى البصرة .

وفي تاريخ دمشق عن صالح بن كيسان [المتوفى بعد الثلاثين أو الأربعين] (١) أنه قال: حمران مولى عثمان من سبى عين التمر سباه خالد بن الوليد، ومن تلك السبايا أفلح مولى أبي أيوب (٢) .

وقال ابن قتيبة في المعارف: هو حمران بن أبان بن عبد عمرو يكنى أبا زيد، وكان سباه المسيب بن نجبة الفزاريُّ زمن أبي بكر من عين التمر، وأميرُ الجيش خالد بن الوليد، فوجده مختوناً، وكان يهودياً اسمه طويدا. فاشترى لعثمان ثم أعتقه، وصار يكتب بين يديه .

ثم غضب عليه عثمان فأخرجه إلى البصرة فكان عاملاً بها، وهو كتب إليه في عامر بن عبد القيس حين سيَّره .

ولما قتل مصعب وثب حمران فأخذ البصرة، ولم يزل كذلك حتى قدم خالد بن عبد الله فعزله، ولما قدم الحجاج البصرة آذاه وأخذ منه مائة ألف درهم، فكتب إلى عبد الملك يشكوه، فكتب عبد الملك إلى الحجاج: إن حمران أخو من مَضَى، وعمُّ من بقى، أحسن مجاورته، وردَّ عليه ماله!! (٣)

١- تهذيب التهذيب ١: ٢٧٣ / ت ٢٨٨٤ .

٢- تاريخ دمشق ١٥: ١٧٤ من الترجمة ١٧٤١ .

٣- المعارف: ٤٣٥ - ٤٣٦، وانظر أنساب الأشراف ٥: ٤٧٢، تاريخ الطبری ٣: ٥٢٤ - ٥٢٥: ٦، ١٦٥، وانظر تاريخ دمشق ٤٥: ٢٩٠ .

وفي تاريخ خليفه : لما قتل مصعب غلب على الكوفه ودعا إلى بيعه عبد الملك بن مروان(١١) . كذا نَقَلَ ، والصواب أنه غلب على البصره لا الكوفه(١٢) .

وقال المزي «ت ٧٤٢ هـ» في (تهذيب الكمال) : حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، من سبي عين التمر ، كان للمسيب بن نجبه فابتاعه منه عثمان فأعتقه . أدرك أباً بكر وعمر ... (٣) .

وقال الذهبي «ت ٧٤٨ هـ» في (تاريخ الإسلام) : حمران بن أبان من سبي عين التمر ، كان للمسيب بن نجبه ، فابتاعه منه عثمان وأعتقه . سكن البصره ، وحَدَّث عن : عثمان ، وابن عمر ، ومعاويه(٤) .

وفي (سير أعلام النبلاء) : حمران بن أبان الفارسي الفقيه ، مولى أمير المؤمنين عثمان ، كان من سبي عين التمر ، ابتاعه عثمان من المسيب بن نجبه(٥) .

وقال ابن حجر «ت ٨٥٢ هـ» في (نزهة الألباب في الألقاب) : طورط ، لقب حمران بن أبان مولى عثمان ، وكان يهودياً فأسلم ، وسباه المسيب بن نجبه من عين التمر وأميرُ الجيش خالد ، فاشتراه عثمان وكان يكتب له ، ثم غضب عليه

١- تاريخ خليفه: ٢٦٩ .

٢- ففي تاريخ دمشق ٤٥: ٢٩٠ وأعاد [عبد الله بن الزبير] مصعباً، فكان إذا شخص عن البصره استخلف عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي، فلما قتل مصعب غلب عليها حمران بن أبان ودعا إلى بيعه عبد الملك . وكذا في سائر كتب السير والتواريخ أن حمران استولى على البصره لا الكوفه . .

٣- تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦ .

٤- تاريخ الإسلام ٥: ٢٩٥ / ت ٤ .

٥- سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٢ / ت ٧٣ .

فأخرجه إلى البصره ، وهو من رجال الصحيحين (١١) .

وفي (تقريب التهذيب) : حمران - بضم أوله - بن أبان مولى عثمان بن عفان ، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق ، ثقه من الثانيه ، مات سنه خمس وسبعين ، وقيل غير ذلك (١٢) .

وقال العيني «ت ٨٥٥ هـ» في (عمده القارى) : حمران - بضم الحاء المهمله وسكون الميم وبالراء - : ابن أبان - بفتح الهمزة والياء الموحده المخففه - : ابن خالد بن عمرو ، من سبى عين التمر ، سباه خالد بن الوليد ، فوجده غلاماً كَيْساً ، فوجهه إلى عثمان ، وأعتقه ، وكان كاتبه وحاجبه ، وولى نيسابور من الحجاج ، ذكره البخارى في ضعفائه ، واحتج به في صحيحه ، وكذا مسلم والأربعة ، قال ابن سعد : كان كثير الحديث لم أرهم يحتجون بحديثه ، مات سنه خمس وسبعين ، أغرمه الحجاج مائه ألف لأجل الولاية السابقه ، ثم ردّ عليه ذلك بشفاعه عبدالملك (١٣) .

فأتساءل : لو صحّ ما رواه عاصم الأحول عن ابن سيرين وقوله : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنّه فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (١٤) .

وما رواه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع) عن خيثمه بن عبد الرحمن ، قال : لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتّى كان زمن المختار فأنهموا الناس (١٥) .

١- نزهه الالباب فى الالقباب ١: ٤٤٨ / ت ١٨٥٥ .

٢- تقريب التهذيب ١: ١٧٩ / ت ١٥١٣ .

٣- عمده القارى ٣: ٥، وانظر طبقات ابن سعد ٥: ٢٨٣ .

٤- صحيح مسلم ١: ١٥ .

٥- الجامع لأخلاق الراوى ١: ١٣٠ .

وما قاله ابن تيميه فى المنهاج :

الإسناد من خصائص هذه الأئمة ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو فى الإسلام من خصائص أهل السنه ، والرافضه من أقلّ الناس عنايه به ، إذ كانوا لا يصدّقون إلّا بما يوافق أهواءهم ، وعلامه كذبه أنّه يخالف هواهم ، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي : أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلّا ما لهم (١) .

فأتساءل : لو صحّ كلّ ذلك فمن هو أهل السنّه الذى يؤخذ حديثه ، ومن هو أهل البدعه التى يُترك حديثه فى الوضوء؟ أحمران بن أبان أم غيره؟

وإذا كان العراق مسرحاً لحركه الوضع وكانوا يستمونها دار الضرب(٢) ، فلماذا ينسبون الكذب والوضع إلى المختار الثقفى ولا ينسبون ذلك إلى حمران وابن داره الذى كان يخلو بهذا وذاك ليحدّثهم بوضوء عثمان!

وهل هذا هو الإسناد الذى دعا إليه ابن تيميه واعتبره من خصائص أهل السنّه؟

وهل الوضوء الغسلى المروى فى صحاحه ومسانيده يُوافق أهواء الرافضه أم أهواء أهل السنه والجماعه؟ ومن الذى يجده فى ترسيخ الوضوء الغسلى بالرأى ويقول بأنّ الغسل هو أنتقى من المسح وأنّ الغسل هو مسح وزياده و ... هل أهل السنّه والجماعه؟! أم الرافضه؟!

وهل حقّاً أنّ أهل العلم كتبوا ما لهم وما عليهم فى رواه الوضوء الغسلى وخصوصاً حمران بن أبان ، أم إنّ حال هذا الرجل قد انكشف اليوم وبعد قرون؟

١- منهاج السنه النبويه ٧: ٣٧ .

٢- منهاج السنّه النبويه ٢: ٤٦٨ ، والمنتقى فى منهاج الاعتدال: ٨٨ .

وأين الجهابذه من أئمه الرجال والحديث كى يفضحوا ويبتنوا عوار أمثال هؤلاء الرواه؟

كانت لنا تساؤلات كثيره فى هذا المضمار نتركها لحينها مكتفين بإيقاف القارئ على جواب بعض الأسئلة التى طرحناها بشكل تفصيلى :

ما هو اسمه واسم أبيه ؟

ذكرت الكتب لحرمان عدّه أسماء ، قيل إنّ بعضها كانت أسماءً أيتام يهوديته وحرمان هو اسمه الذى استقرّ عليه بأخزّه .

قال ابن قتيبه : حرمان ... كان يهودياً اسمه طويدا .

وقال ابن حجر : طورط هو لقب حرمان بن أبان مولى عثمان ، وكان يهودياً فأسلم .

وقال عنه الحجاج : ما يقول حرمان؟! لئن انتمى إلى العرب ولم يقل : إنّ أباه (ابى) ...

ومن المعلوم أنّ اسم (إبى) و (آبى) وما شابههما هى أسماء يهوديه ، والباحث لو راجع قاموس الكتاب المقدّس لرأى أنّ رئيس المدرسه (ابا) وبمراجعتنا لطبقات أحبار اليهود (الامورائيم) فى فلسطين والعراق (بابل) وأسمائهم رأينا بين تلك الأسماء أسماء قريبه من (ابا) مثل : «حيا (بكسر الحاء) بر أبا ، وشمعون بر أبا ، و أبنا أريكا المشهور بلقب (رب) علم فى سوره .

وربا بن نحرمان (أو نحرمانى ٢٧٠ - ٣٣٠) من فومبدينا (عانه) ، وربا بن يوسف علم فى قريه محوزه ، وبابا (ببءين ثقيلتين) بزّحّان أسّس مدرسه فى نارس بقرب سوره ، ورفرام الكبير بربابا (ببءين ثقيلتين) من فومبدينا وسما بر ربا من

فقد يكون أب هذا الرجل من هؤلاء الأبحار والمعلمين في تلك المدارس ، وقد يكون من أبناء قاده الجيش الفارسي المتواجد هناك .

كما جاء في قاموس الكتاب المقدس : أبيه ، ويغلب الظن إنَّ الاسم العبري من هذا الوضع اختصار (أبيه) أو (راييا) التي معناها (الرب أب) أو (الرب أبي) وهي أم الملك حزقيا و بنت زكريا (٢).

وفيه أيضاً : أباً : كان اليهود والمسيحيون الأوائل يستخدمونها في صلواتهم ولم يكن يسمح للخدم أو العبيد أن يقولوا (أبا) في مخاطبتهم لرب البيت .

ومنه أيضاً : ابياً : اسم فرقه من اليهود كانت تعمل في زمن النبي داود وقد كان زكريا أبو يوحنا المعمدان من فرقه ابياً ... (٣).

وقبل بأنَّ أول من حمل اسم (أبا) و(أبي) هو ابن الصامغان ، أحد ملوك الطوائف الذين حكموا العراق زمن الاسكندر ، وكان من النبط . فقد يكون هذا من آباء حمران ويسمى باسم جدّه لسكونته في تلك المنطقه ، وقد نقل ابن ماكولا عن قوم أنهم قالوا : كان اسم أبيه «أبي» (٤) ، والظاهر أنه محرف عن «آبي» أو «إبي» .

حمران عربي أم أعجمي ؟

هذا سؤال يختلج في الذهن ويجب توضيحه ، إذ هناك نصوص تدعى

١- الفكر الديني اليهودي: ٨٥ - ٨٧ .

٢- قاموس الكتاب المقدس: ٢٠ .

٣- قاموس الكتاب المقدس: ٢٥ .

٤- الإكمال لابن ماكولا ١: ٨، توضيح المشتبه: ١٤٩ .

عروبته ، وأخرى تنصّ على أعجميته ، وثالثه مشتركة يمكن الاستفادة منها لكلا الطرفين ، ونحن نذكر تلك الأقوال أولاً ، ثم طريقه الاستدلال بها من قبل القائلين ، وما يمكن أن يقال في ردّها .

مَنْ قَالَ بِعُروبته

فأول من قال بعروبته حمران ونسبه إلى النمر بن قاسط هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي (ت ٢٠٤هـ) في كتاب (نسب معد) و(اليمن الكبير) .

ثم ابن خياط (ت ٢٤٠هـ) في (طبقاته) ، عند ذكر الطبقة الأولى من المحدثين (١) .

وكذا ذكره ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) في (العقد الفريد) ، عند ذكره قبيلة النمر بن قاسط ، فقال : ومنهم حمران بن أبان (٢) .

وابن حزم (ت ٤٥٦هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) كل واحد منهم رفع نسب حمران كاملاً أو ناقصاً إلى معد بن عدنان دلالة على عروبته ، فقال ابن حزم : هو حمران بن أبان بن خالد (٣) بن عبد عمرو (٤) بن عقيل بن عامر بن جندله بن جديمة بن كعب بن سغد بن أسلم بن أوس بن مناه بن النير بن قاسط (٥) بن هنب بن

١- الطبقات لابن خياط: ٢٠٠، ٢٠٤ .

٢- العقد الفريد ٣: ٣١٠ .

٣- ساقطه من المعارف لابن قتيبة .

٤- هنا ينتهي نسبه في المعارف: ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٣: ٢١ / ت ٣١، الاستيعاب ٢: ٧٢٨ .

٥- إلى هنا ينتهي ما سرد من نسبه في مختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٣ .

أَفْصَى (١١) بن دَعَمَى بن جَدِيلَه بن أَسَد بن رِبِيعَه بن نَزَار بن مَعَدَّ بن عَدْنَانَ (٢) .

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في كتاب التمهيد: «وأدعى أنَّ حمران بن أبان هو ابن عم صهيب الصحابي، المعروف ب- (صهيب الرومي) إذ يلتقى في خالد بن عبد عمرو» (٣) .

لكنه اخطأ في اسم أبيه فسماه أعين - وأظنه من خطأ النسخ - حيث قال: (حمران بن أعين بن خالد بن عبد عمرو . .) إلخ، لأنه ذكر نسبه صحيحاً في كتابي الاستيعاب والاستذكار (٤) ، وقال (حمران بن أبان ...) وهما الكتابان اللذان كتبهما بعد التمهيد .

كما نقل القول بعرويته، ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) (٥) ، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) (٦) ، والمزى (ت ٧٤٢هـ) (٧) ، في ترجمه حمران .

هذه هي أقدم المصادر التي عدت حمران عربياً ومن ولد النمر بن قاسط . وظاهر الأمر أنَّ جميع تلك المصادر اعتمدت على كلام ابن الكلبي، وابن خياط، لكونهما من أئمه هذا الفن .

١- إلى هنا ينتهي ما جاء في نسبه في تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ .

٢- جمهره أنساب العرب: ٢٩٢ - ٣٠١ .

٣- التمهيد ٢٢: ٢١١ .

٤- الاستيعاب ٢: ٧٢٨، الاستذكار ١: ١٩٦ .

٥- تاريخ دمشق ١٥: ١٧٢ / ت ١٧٤١ .

٦- الاصابة ٢: ١٨٠ / ت ٢٠٠٠ .

٧- تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦ .

تقضى ذلك

لكنّ الواقع يأبى عروبه حمران ، فقد قال ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ-) :

حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، روى عن عثمان وتحوّل إلى البصره فنزلها وادعى ولده أنّهم من النمر بن قاسط بن ربيعة .

وقال فى موضع آخر من كتابه أيضاً :

حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، وكان من سبى عين التمر الذين بعث بهم خالد بن الوليد إلى المدينه ، وقد كان اتسمى ولده إلى النمر بن قاسط (١) .

وأما البلاذرى (ت ٢٧٩ هـ-) ، فقد قال :

كان حمران بن أبان من سبى عين التمر ، يدعى أنّه من النمر بن قاسط ، فقال الحجاج ذات يوم : لئن اتسمى حمران إلى العرب ولم يقل أن أباه «إبى» (٢) لأضربن عنقه (٣) .

وفى روايه اخرى للبلاذرى ، ذكرها الحموى (ت ٦٢٦ هـ-) عنه ، قال :

... فقال الحجاج يوماً وعنده عباد بن حصين الحيطى : ما يقول حمران ؟ لئن اتسمى إلى العرب ولم يقل : إنّه مولى لعثمان ، لأضربن عنقه (٤) !

فنحن نفهم من سياق هذه الأخبار الأخيره ومن غيرها : أنّ حمران ثم من بعده ولده هم الذين ادّعوا العروبه ، وهو ما يكذّبه آخرون ، ومنهم المعاصرون لحمران ، إذ لم يؤكّد عروبه ولا واحدٌ من معاصريه ، بل وصفوه كلّهم بالأعجميه

١- طبقات بن سعد ٥: ٢٨٣، ٧: ١٤٨ .

٢- «إبى» أو «أبى» مخفف إبراهيم .

٣- انساب الاشراف ١٣: ٣٦ .

٤- معجم البلدان ٤: ٧٤ عن أنساب الأشراف ١٣: ٣٦ .

فابن سعد فى النص السابق أكد بأن الذين ادعوا نسبتهم إلى النمر بن قاسط هم ولد حمران بن أبان لا حمران نفسه ، لكن البلاذرى صرح بأن الذى ادعى العرييه هو حمران نفسه .

فاعتراض الحجاج - المعروف بقوميته وتعصبه للعرب - (١) ، على ادعاء حمران ، وإصراره على لزوم أن يذكر حمران اسم أبيه الحقيقى - والذى هو «أبي» أو «أبا» - لم يأت اعتباطاً منه ، بل قاله لسبب دفعه إلى ذلك ، وهو أن اسم «أبي» أو «أبا» غير عربى ولم تستعمله العرب - إلا من شذ منهم - (٢) ، وبالتالي فسيكون إطلاق هذا الاسم على أبيه خير دليل على عدم عربيته وعروبته والده وجده ، وهى علامه فارقه بين العربى والأعجمى .

وقد كان هذا الاسم موجوداً عند اليهود ، فقد روى الحموى بسنده عن معبد بن كعب بن مالك ، قال : لما أتى النبى صلى الله عليه وآله ، بنى قريظه نزل على بئر من آبارهم فى ناحيه من أموالهم يقال لها : بئر أبأ (٣) .

فبنى قريظه ليسوا عرباً وإنما هم من ولد هارون أخى موسى عليه السلام ، نزلوا الجزيره العرييه متحالفين مع العرب (٤) .

١- تجد ما يؤيد ذلك فى العقد الفريد ٣: ٣٦٤، باب فى المتعصبين للعرب، والكامل فى اللغه للمبرد ١: ٣٩٧ .

٢- انظر معجم البلدان ١: ٧٤ .

٣- معجم البلدان ١: ٥٩ .

٤- للمزيد راجع كتاب الأغاني ٣: ١١٠، ٢٢: ١١١، واللباب فى تهذيب الأنساب ٣: ٢٦، وانساب السمعاني ٤: ٤٧٥، ٥: ٥٠٣ .

ومن الذين طعنوا أيضاً على عروبه حمران ونسبه المستحدث ، هو مصعب بن الزبير بن العوام (ت ٧٢هـ- (١)) ، وذلك عند مخالفه حمران له في يوم الجفرة ، وانحيازه لعبدالمملك بن مروان ، فقال له مصعب حين قبض عليه : يا بن اليهوديه أتما أنت عليج نبطي ، سبيت من عين التمر وكان أبوك يدعى «إبي» (٢) .

وفي نص آخر قال مصعب بن عبدالله الزبيري (ت ٢٥٦هـ- (٣)) : حمران بن أبان ، وإنما كان «ابن أبان» فقال بنوه «ابن أبان» (٤) ، ورواه أيضاً ابن عساكر في تاريخه (٥) ، وذكر المزي الأقبال في اسم أبيه ، فقال : قيل اسم أبان : أبي ، وقيل : أبان (٦) .

يضاف إلى ذلك غلبه الحمرة على بشره حمران ، وهي من صفات الفرس ولذلك سميّت الكوفة بـ «الكوفة الحمراء» لما فيها من الموالي الفرس الحُمُر البشيرات بخلاف العرب السُمُر الوجوه ، وكانت السمرة - التي يسُمونها الحُضْره

١- مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزيز بن قصي بن كلاب، وليّ اماره العراقيين وقت دعى لأخيه عبدالله بن الزبير بالخلافه فلم يزل كذلك حتى سار إليه عبدالمملك ابن مروان فقتله بموضع قرب دير الجائلق قرب نهر دجيل، انظر طبقات بن سعد ٥: ١٨٢، وتاريخ بغداد ١٣: ١٠٥ / ت ٧٠٩٣ .

٢- أنساب الأشراف ٥: ٤٧٠، تاريخ الطبري ٤: ٩٣، الكامل في التاريخ ٤: ٩٣ .

٣- وهو مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، الأسدي، من أهل المدينة، سكن بغداد، عمر حتى تجاوز الثمانين، وكان عالماً في النسب وقد اعتبر أفقه قرشي في الأنساب . انظر تاريخ بغداد ١٣: ١١٢ / ت ٧٠٩٦، تهذيب التهذيب ١٠: ١٤٧ / ت ٣١١، اللباب في تهذيب الأنساب ٢: ٦٠ .

٤- انظر تاريخ الإسلام ٦: ٥٣ .

٥- تاريخ دمشق ١٥: ١٧٥ .

٦- تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦ .

- ممّا يفتخر به العربي حتّى قال الفضل اللهبى :

وأنا الأخضر من يعرفى أخضر الجلده من بيت العرب

كان هذا ما يدلّ على أعجميّته ، وإليك الآن الأدلّة التى تدعى عربته ، ثم نقض كلّ واحد منها .

الأدلّة على عربته حمران ونقضها

الدليل الأوّل :

عين النمر هى مدينه عربيه ، وإنّ عمر بن الخطاب كان يدعواها ب- (قرية العرب) ، فمن الطبيعى أنّ من يؤسر فيها يجب أن يكون من أهلها ، أى عربياً لا كلام فيه .

لكن هذا الكلام ينقض بشيئين :

١- أنّ كون المدينه عربيه لا يمانع من عيش بعض الأعاجم فيها ، أو وجود حاميه للفرس فيها .

٢- أنّ تكذيب مصعب بن الزبير ، وعامر بن عبدقيس ، والحجاج بن يوسف الثقفى وغيرهم عربيه حمران لا يدع مجالاً للشكّ فى فارسيتها؛ لكونهم من معاصريه وأقرب عهداً به ، ويعرفونه ويعرفون سابقته ، لأنّ القوميه والدين أمران معروفان فلا يمكن لأحد أن ينكرهما بسهولة ، فإنكارهم عليه ادعاءه العربيه وسكوته وانجحاره عن الردّ ، يكذب دعوى عربته .

الدليل الثانى :

وهو ما جاء فى كتب علماء النسب وأنه من قبيله النمر بن قاسط ، إذ ذكر ابن الكلبي (ت ٢٠٤ هـ) فى «نسب معن وعدنان» أسماء ولد النمر بن قاسط ، وهم :

تيم الله ، وأوس مناه ، وعبدمناه ، [وقاسط] .

ثم ذكر ولد أوس بن مناه وهم : أسلم ، وصعب ، ومعاوية ، والأسود .

ثم ذكر ولد أسلم بن زيد بن مناه : وهم سعد ، وعائده ، وعامر ، ثم جاء ليذكر ولد سعد بن أسلم بن زيد بن مناه فقال : منهم : صهيب بن سنان بن مالك بن عبدعمر بن عقيل بن جندله بن جذيمه بن كعب [بن سعد بن أسلم بن أوس مناه بن النمر بن قاسط] صحب النبي ...

ومنهم : حمران بن أبان بن خالد بن عبدعمر بن عقيل [بن جندله بن جذيمه بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناه بن النمر بن قاسط] الذى يقال له : مولى عثمان بن عفان وكاتبه (١) ، وهذا النص يدل على عربيته وانتسابه إلى هذه القبيله .

ويمكن رده بأربعة أمور :

أولها : أن معاصريه قد شككوا فى كونه من النمر بن قاسط وطلبوا منه أن يتخلى عن هذا الانتساب ، وإنكارهم سابق على المثبتين .

ثانيها : أن هذه الدعوى يقابلها ما نص عليه مؤرخون ونسابون آخرون لم يقبلوا هذه النسبه له ، فقد ذكر الأشعرى اليمنى فى كتابه (التعريف بالأنساب) نسب النمر بن قاسط ولم يذكر منهم حمران بن أبان .

ومثله فعل ابن خلدون إذ لم يدرجه مع من ذكرهم من رجال النمر بن قاسط (٢) وهكذا فعل الكثير من النسابين والمؤرخين .

ثالثها : جاء فى كتب التاريخ أن أبا بكر - لما وصل أسرى عين التمر إلى المدينه

١- نسب معن وعدنان ١: ١٨ وانظر تاريخ دمشق ١٥: ١٧٢ / ت ١٧٤١ أيضاً .

٢- تاريخ ابن خلدون ٢: ٣٦٠ .

- جعل يسألهم واحداً واحداً عن أنسابهم ، فيخبره كل واحد منهم بمبلغ معرفته بنسبه ، حتى سأل كيسان فذكر أنه من عنزه ، وبخضره أبي بكر يومئذ عباد بن رفاعه أحد بنى هدم بن عنزه بن أسد بن ربيعة بن نزار فاستوبه من أبي بكر وكان قد صار خالصاً له فوهبه له فأعتقه(١).

فإذا وُهِبَ كيسان - من أبي بكر - لعباد بن رفاعه العنزي ، فلماذا لا نرى أحداً من بنى النمر بن قاسط يستوب حمران من أبي بكر إن كان منهم ومعروفاً عندهم نسبه وعشيرته ؟

فهل يرجع سبب عدم مطالبتهم به ، لكون هذه القبيلة قد فُتيت؟ أو لعدم وجود أحد من رجالها في مجلس أبي بكر ؟

ولو كان أبو بكر قد قسم الموالي على قبائلهم ، فلماذا لا نرى اسم حمران في قبيلة النمر بن قاسط ؟

رابعها : أن ابن الكلبي نفسه من الموالي ، وجدُّه من سبى عين التمر ، فهو يجز النار لقرصه ، فلا يُقبل قوله هنا .

الدليل الثالث :

صرَّح بعض المؤرخين والكتَّاب أن أسرى عين التمر هم من الغلمان العرب الذين أسرههم كسرى ، إذ ذكر البكري (ت ٤٨٧ هـ-) في معجم ما استعجم :

... وبكنيسة عين التمر ، وجد خالد بن الوليد الغلمة من العرب الذين كانوا رهناً في يد كسرى ، وهم متفرقون بالشام والعراق ، ومنهم جدُّ الكلبي العالم النسابة ، وجدُّ ابن أبي إسحاق الحضرمي

١- الإصابه ٥: ٨٠ / ت ٦٢٩٨ ، بغية الطلب ٤: ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، الأغاني ٤: ٥ مثل ما مر .

النحوى ، وجد محمد بن إسحاق صاحب المغازى ، ومن سبى عين التمر الحسن بن أبى الحسن البصرى ، ومحمد بن سيرين موليا جميله بنت أبى قطبه الأنصارى(١). .

ويمكن ردّ هذا المدعى فى ثلاث نقاط :

الأولى : أنّ هذا الادعاء انفراد به البكرى ونقله عنه العينى فى عمده القارى ، وهو من كلامه أو من كلام مشايخه من المؤرخين ، وليس هو من كلام حمران أو من كلام غيره من الاسرى؛ إذ إنّهم لم يصرّحوا بأنهم كانوا من الغلمان العرب المهونين عند كسرى ، بل أشاروا إلى أنّهم رهن فقط ، والرّهْنُ أعمُّ من أنّ يكونوا من الغلمان العرب أو من غيرهم .

الثانيه : أنّ حمران بكلامه السابق «نحن رهن أهل مملكه» كان يريد الخلاص من استعباد خالد له ولمن معه من الأسرى ، ولا يعنى أنّه كان صادقاً فى ادعائه ، أى أنّه كان يريد أن يقول لخالد : نحن لسنا عبيداً لمن قاتلوكم من الفرس والعرب حتى يمكنكم استعبادنا ، بل الذين قاتلوكم كانوا قد أخذونا مقابل شيء ما ، والآن انفكّ الرهن بيننا ، أى أنّهم أرادوا أن يقولوا : إنّنا لسنا من ذرارى المقاتله لكم حتى تسترقونا ، بل نحن كنا رهناً عند الفرس وأهل مملكه عندهم ، أى إنّنا كنا عبيداً مملوكه عندهم لا عبيداً أفتان ، والفرق واضح بين الأمرين فعبد المملكه - بضم اللام وفتحها - هو أن يُغَلَبَ عليهم فيشْتَبَدُونَ وهم فى الأصل أحرار ، بخلاف العبد القن الذى يُملك ملكاً خالصاً محضاً .

ولا يخفى عليك أنّ كلام حمران يشبه كلام أهل نجران لعمر بن الخطاب إذ

١- معجم ما استعجم ١: ٣١٩ / ١٦، عمده القارى ٧: ١٤٢ .

قالوا له : «إِنَّمَا كُنَّا عبيدَ مَمْلُوكِهِ وَلَمْ نَكُنْ عبيدَ قن» (١١) .

قالوها كي لا يسترقوا ، لكنَّ خالداً لم يعر الأهميه لكلام حمران واسترقه واسترق جميع الأسرى معه وقسمهم على أهل الغنأ من العرب .

الثالثه : أنَّ البكرى لم يذكر حمران فيمن ادعى عروبتهم ، ولو ذكره لم يُفدَّ شيئاً ، لأنَّ الباقيين الذين ذكر عروبتهم كلهم من الأعاجم وإن ادعى بعضهم غير ذلك ، ومن جعلتهم جدَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وهو الذي كذب الفرزدق عروبتة ، بل صرح بكونه من الموالي فقال :

فلو كان عبد الله مولى هجوتة ولكنَّ عبد الله مولى مواليا

وهنا نلاحظ تكذيب المعاصرين لمن ادعوا العروبه من أسرى عين التمر .

هذا ، ولا يستبعد أن يكون ما قالوه عن حمران وأنه ابن عمِّ صهيب جاء لوجه الشبه الموجود بينهما .

وبما أنَّ حمران مشكوك في عريته ومتهم بانتحال العربيه ، فهو يشبه صهيب الرومي المشكوك في عروبتة والمتهم من قبل عمر بن الخطاب بأعجميته (٢) .

فالذي قال بعروبه صهيب ادعى بأنَّ أباه سنان بن مالك - أو عمه - كان عاملاً لكسرى على الأبله (= البصره) ، وكانت منازلهم بأرض الموصل في قرية على شط الفرات مما يلي الجزيره والموصل ، فأغارت الروم على تلك الناحيه فسبَّت صهيياً ، وهو غلام صغير ، فنشأ صهيب بالروم (٣) ولأجله لقب بالرومي .

١- النهايه لابن الأثير ٤ : ٣٥٩ .

٢- انظر الأحاد والمثاني ١ : ١٢٨ / ٢٨٥ ، وفيه قول عمر لصهيب: ما وجدت عليك في الإسلام إلا ثلاثاً: إنك تدعى أنك من التمر بن قاسط وأنت من المهاجرين ... الخ . (طبقة الأولياء ١ : ١٥٣ ، وتاريخ دمشق ٢٤ : ٢٤٢) .

٣- الاستيعاب ٢ : ٧٢٦ / ت ١٢٢٦ .

وهذا ما أراد حمران أن يقوله لخالد بن الوليد ، وأنه كان ابناً لأحد رجالات العرب أخذهم الفرس كرهن كى لا يتوانى آباؤهم من الخدمه لكسرى ، فهم عبيد مملكه عندهم لا عبيد قن ، لكن قد يمكن أن يقال بأن ذلك لا يتلائم مع تعليمهم تعاليم اليهود ، لأن كسرى كان مجوسياً لا يهودياً .

وجوابه : أن كسرى لو كان مجوسياً لا يعنى عدم وجود ديانه أخرى عند الفرس وخصوصاً مع معرفتنا بالصدافه القريبه بين اليهود والفرس ، وأن الفرس هم الذين نجوا اليهود من السبي البابلى .

هذا ، والذى سهّل ادعاء حمران وأولاده الانتساب إلى النمر بن قاسط ، وفى أوس مناه - أحد بطون النمر خاصه - هو أنّ أفراد هذا البطن قد أيدوا قبل هجوم خالد عليهم ، أو أنّ خالدأ أباد بقيتهم ، إذ أباد سيدهم ليبد بن عتبه بن عمرو بن عقيل ، و(عبد عمرو) هو جدّ ليبد ، وهو جدّ حمران بن أبان وجدّ صهيب بن سنان أيضاً حسب هذا الادعاء!!

فبنو النمر - بطن من ربيعه العدنانيه - وهم بنو النمر بن قاسط ، وولد النمر هم : تيم الله ، وأوس مناه ، وعبد مناه ، وقاسط .

وبنو أوس بن مناه الذى ادعى حمران وصهيب أنّهما منهم قد أبادهم خالد ، فعدم وجود أحد من أفراد هذا البطن ينكر عليهما انتسابهما الى القبيله جعلهم يدعون انتسابهم إلى هذه القبيله ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناسبه بين التمرى والنمرى ، إذ فى النصوص الأوليه وجود كلمه التمرى ، ثم أبدلت إلى النمرى .

الرابعه : أنّ الذين سبوا من عين التمر - ومنهم حمران - كانوا من غير العرب وعلوجاً ، فقد جاء فى (نفتح الطيب) فى ترجمه موسى بن نصير : «قالوا : استعمل الوليد بن عبد الملك موسى بن نصير مولى عمه عبد العزيز بن مروان ، ويقال : بل

هو بكري ، وذلك أنّ أباه نصيراً أصله من علوج أصابهم خالد بن الوليد في عين التمر ، فادعوا أنّهم رهن وأنّهم من بكر بن وائل ، فصار نصير وصيفاً لعبدالعزیز بن مروان فأعتقه ، فمن هنا يختلف فيه ، وقيل : إنّه لخمى» (١١٧) .

وهنا أيضاً يلاحظ التخطّط في النسب العربي لأسارى عين التمر ، فها هم يذهبون يميناً وشمالاً ويلصقون أنفسهم بهذه القبيلة تارة ، وبالقبيلة الأخرى تارة أخرى ، وما ذلك إلّا لعدم عروبتهم .

الدليل الرابع :

جاء في ترجمه أبي العتاهيه من «بغية الطلب في أخبار حلب» : ... ولم يكن فيهم [أى في أسرى عين التمر] من أولاد الأعاجم غير سيرين ، أبى محمد بن سيرين ، فأمر بهم أبو بكر ففرقوا في عشائرهم ، فدفع أبو سويد إلى عباد بن رفاعه العنزى أحد بنى نصر لأنّه ذكر أنّه من عنزه فتبناه وكان معه بالكوفة . . (١١٨) . وهذا دليل على عروبه من عدا سيرين .

ويجاب عن هذا القول :

أولاً : نقول نقضاً لما قالوه : إذا صحّ مدعاكم بأنّ غالب الأسرى كانوا من العرب ولم يكن بين أولئك من أولاد العجم غير سيرين فلماذا لا تذكر النصوص غير اسم كيسان «أبى سويد» ، فلو كان هناك عربى غير هذا للذكر اسمه .

ثانياً : أنّ ما قاله ابن أبى العديم في (بغية الطلب) لم يرد على لسان أحد آخر وإنّما هو شىء انفرد به ، وهو يفهم بأنّه من كلامه الشخصى وليس رواية

١- نفع الطيب ١: ٢٥٠ .

٢- بغية الطلب ٤: ١٧٥٢ .

عن مشايخه ، فلا يمكن اعتماده دليلاً تاريخياً على عروبه بقيه الأسرى .

ثالثاً : أثبتنا سابقاً بأنّ هناك بين الأسرى من الأعاجم أناساً آخرين غير سيرين كنصير والد موسى الذى كان «من علوج أصابهم خالد بن الوليد» ، وحتى بعضهم - مثل عبدالرحمن بن الأسود = كيسان المعروف بأبى فروه الذى كان لا يقدر أن يقول : يا عثمان رد المظالم ، بل كان بين أولاد هؤلاء الموالى من يفتخر بأعجميته ولا يرضى الزواج إلّا فى الموالى ، كأبى بحر الحضرمى النحوى الذى كان يطعن على العرب (١) .

كانت هذه أهم الأدلّة التى ادّعت أو قد تُدعى للاستدلال على عروبه حمران ، وقد رأيت حالها ، ناهيك عن وجود نصوص أخرى صريحة فى أعجميته ، بل تؤكّد كونه علجاً غير عربى قد انتمى إلى العرب متأخراً ، وقد صرح الذهبى بأنّه الفقيه الفارسى .

كما عرفت بأنّ هذا الانتماء قد تأكّد من قبل حمران وولده بعد تزوّجه امرأه من بنى سعد وتزوّج ولده فى العرب ، وأنّ مصعب بن الزبير عرض بحمران بعد أحداث يوم الجفرة فى حدود سنة ٧٠ للهجرة (٢) ، وأنّ الحجاج بن يوسف الثقفى قال قوله فيه فى أخريات حياته (٣) .

ويضاف إلى ذلك ما جاء فى المعرفه والتاريخ للفسوى (ت ٢٨٠ هـ -)

١- انظر تهذيب الكمال ١٤: ٣٠٧، تاريخ دمشق ٦٧: ١١٠ .

٢- أنساب الأشراف ٥: ٤٧٠، تاريخ الطبرى ٥: ٥١٩، الكامل فى التاريخ ٤: ٩٣، نهاية الإرب ٢١: ٧٩ أحداث سنة ٧٠ يوم الجفرة .

٣- فتوح البلدان ١: ٣٦٢، أنساب الأشراف ١٣: ٣٦، معجم البلدان ٤: ٧٤ .

حيث تنازع حمران وعامر بن عبد القيس بين يدي زياد ، فقال له حمران : لا أكثر الله فينا صَرَبَكَ (١) .

فقال له عامر: بل أكثر الله فينا صَرَبَكَ حَتَّى تَكُونُوا خِيَاطِينَ وَدَبَاغِينَ وَإِسْكَافِينَ (٢) .

وفي العقد الفريد لابن عبد البر (ت ٣٢٨ هـ) قال له : لا كَثُرَ اللهُ فينا مثلك .

فقال له عامر : بل كَثُرَ اللهُ فينا مثلك ، فقيل له : أيدعو عليك وتدعو له ؟ قال : نعم يكسحون طرقتنا ، ويخرزون خفافنا ، ويحوكون ثيابنا (٣) .

فادّعاء العروبه لحمران جاءت من قبيله ومن قبل ولده ، وتأكدت بعد انخراطه في سلك الدوله ، وبعد أن دخلوا البصره ، لأنّ هؤلاء كانوا يريدون أن يكون لهم شأن عند العرب ، ولا يحصل ذلك لهم إلا أن يكونوا منهم ، إذ إن نسبه الفارسيه إليهم تقلل من شأنهم عند العرب .

وعليه فالمتحصّل هو عدم عروبه حمران ، وأنّ انتماءه وكذا انتماء صهيب إلى قبيله النمر بن قاسط جاء لأحد ثلاثة عوامل :

أما لانقراض رجال هذه القبيله على أثر الحروب المستمره ، أو لعدم وجود رئيس يدافع عن مصالحها ، أو لضعف القبيله وإمكان انتساب كل واحد إليها ، والضعيف غالباً ما يريد أن يقوى مكانته بانتسابه إلى هذا أو ذاك .

١- أي مثلك .

٢- المعرفه والتاريخ ٢: ٤٢ ، ومثله في تاريخ دمشق ٢٦: ١٠ .

٣- العقد الفريد ٣: ٣٦١ - ٣٦٢ ، باب المتعصّيين للعرب ، ومثله في الإمتاع والمؤانسه ٣: ٣٩١ لأبي حيان التوحيدى (ت ٤١٤ هـ) باب الليله التاسعه والثلاثون .

يهوديه حمران ؟

إنَّ الأدوار الخطيره التي قام بها حمران (= طويدا) تدلّ على خطوره شخصيته وأدوارها السلبيه ، وهذه الأدوار تتماشى تماماً مع شخصيات الجواسيس اليهود والموالى الحاقدين على الإسلام ، وما يسمى اليوم بـ «الطابور الخامس» ، وبالفعل كان حمران يهودياً أسلم بأخره في زمان عثمان ، وارتقى في ظلّ حكمه عثمان والدوله الأمويه والمروانيه . وإليك الأدله على يهوديته واحده تلو الأخرى :

١ - قول مصعب بن الزبير لحمران : يا ابن اليهوديه إنما أنت عالج نبطى سبيت من عين التمر وكان أبوك يدعى أمى (١) .

٢ - وما جاء في تاريخ دمشق (٢) وتهذيب الكمال (٣) ووفيات الأعيان (٤) وغيرها من أنّ خالد بن الوليد لما فتح حصن عين التمر وجد فيها أربعين غلاماً مختننين ، والختان من سنّه اليهود (٥) ، فهم يختنون ، بخلاف النصارى الذين لا يؤمنون بالختان ، وهو ليس بفرض عندهم (٦) ، بل ترى في أنجيل برنابا (١/٢) ما يشير إلى رفضهم للختان (٧) .

-
- ١- أنساب الأشراف : ٥ : ٤٧٠ ، والمشهور في المصادر «ابى» وأشار محقق الأنساب إلى أنه في بعض نسخه «آنه» ، وفي بعضها «أبى» . وانظر النصّ دون قوله: «وكان أبوك يدعى أمى» في تاريخ الطبرى ٥ : ٥١٩ ، والكامل في التاريخ ٤ : ٩٣ .
- ٢- تاريخ دمشق ١٥ : ١٧٥ .
- ٣- تهذيب الكمال ١٧ : ٣٠٣ .
- ٤- وفيات الأعيان ٤ : ١٨١ / ت ٥٦٥ .
- ٥- انظر خطط الشام لمحمد كردعلى ٦ : ٢١٧ .
- ٦- انظر البدء والتاريخ ٤ : ٤٦ .
- ٧- وانظر أيضاً الانجيل بحسب توما : ٧ / ٥٣ قال له تلاميذه: هل الختان مفيد أم لا ؟ قال لهم: لو كان مفيداً لكان أبو الأبناء أنجبهم من أهمم مختونين أصلاً

وهذا يدل على أن كلّ العلّمان الذين أسروا في عين التمر كانوا من اليهود ، لكونهم كانوا مختونين ، قال ابن عبد البر في التمهيد :

كان حمران بن أبان من سبى عين التمر ، وهو أول سبى دخل المدينة في خلافه أبي بكر الصديق ، سباه خالد بن الوليد فراه غلاماً أحمر مختوناً كئيباً فتوجه به إلى عثمان فأعتقه(١).

٣- أنّ العلّمان الذين أسروا في كنيست لليهود في قرية من قرى عين التمر كانوا يتعلّمون الكتابه وأحكام الدين في مدارسهم (٢) ، وقد جاء في تاريخ يعقوبى (ت ٢٨٤ هـ) ما يؤكّده : وسبى منهم سبانيا كثيرة بعث بهم إلى المدينة ، وبعث إلى كنيسه اليهود فأخذ منهم عشرين غلاماً(٣) .

كما أنّ ابن حبان نقل في ثقافته عن مالك أنّه أنكر على ابن إسحاق - صاحب المغازى - تتبعه غزوات النبي عن أولاد اليهود!!! (٤) إشارة منه إلى أنّ باقى الأسرى هم من اليهود .

ونقل الشلبى عن كتاب العجائب والغرائب عن البيرونى ... عن موسى بن نصير ، فى أنّه كان يهودياً من أهل الكتاب فأسلم ، فأقرّ على المغرب ، ...

وقد نقلنا سابقاً عن مصنف ابن أبى شيبة وأخبار القضاة بأنّ كعب بن سوار كان يدخل محمد بن سيرين الكنيسه ويضع التوراه على رأسه وهو نصّ فى يهوديه هذا الأسير .

١- التمهيد ٢٢: ٢١١ .

٢- تاريخ دمشق ٢: ٨٧ .

٣- تاريخ يعقوبى ٢: ١٣٣ .

٤- الثقات لابن حبان ٧: ٣٨٢ .

ومثله هو قول المرزباني في عبدالله بن عبدالاعلى بأنه كان متهماً في دينه .

وما ورد من أنّ الأسرى ومنهم حمران كانوا يتعلّمون الإنجيل محمولاً على ذكر الإنجيل تسامحاً إذ يطلق الإنجيل على كتاب اليهود أيضاً ، لأنه يحتوى على العهدين القديم (التوراه) والجديد (الإنجيل) كما هو الحال بالنسبة إلى الكنيسة فإنّها تطلق في الأصل على محلّ عباده اليهود ثمّ صارت تطلق على محلّ عباده النصارى .

٤- أنّ وجود مدارس علميه لليهود في أطراف مدينه عين التمر في منطقته تسمى النقيره ، وأسر حمران فيها يشير إلى يهوديته .

٥- كلّ ذلك مضافاً إلى قول مصعب بن الزبير والحجاج بن يوسف وأقوال الأعلام أمثال : ابن قتيبه ، وابن حجر ، والبرى كلّ ذلك يؤكّد يهوديته .

فقال ابن قتيبه (ت ٢٧٦ هـ-) في المعارف ضمن ما قاله : حمران ... فوجده مختوناً وكان يهودياً اسمه طويدا(١).

وقال ابن حجر (ت) في نزهة الألباب في الألقاب : طورط هو لقب حمران بن أبان مولى عثمان وكان يهودياً فأسلم(٢) .

٦- يؤكّد كلّ ذلك ويشير إلى يهوديه حمران هو اختلاف نقل حمران الموضوعي مع نقل أهل البيت عن رسول الله صلى الله عليه و آله ، بل تشابه ما نقله حمران عن عثمان في الموضوع مع وضوء اليهود .

١- المعارف: ٤٣٦ .

٢- نزهة الالباب: ٤٤٨ / ١٨٥٥ .

نصرانيه حمران؟

هذا ، وإنّ هناك نصوصاً أخرى ربّما يمكن الاستفادة منها على نصرانيته لا يهوديته .

منها : ما في نصّ يؤكّد بأنّ الأسرى وجدوا في بيعه يتعلمون الإنجيل (١) ، وهذا يؤكّد نصرانيتهم ، لأنّ اليهود لا يتعلّمون الإنجيل ، بعكس النصارى الذين يقرؤون العهد القديم (التوراه) مع العهد الجديد (الانجيل) .

وهذا الكلام باطل أيضاً لرجوع الجميع في نقلهم إلى الطبري ، والطبري قد روى هذا الكلام عن سيف بن عمر الضبي الوضّاع والمتهّم بالزندقه ، والمتروك ، والضعيف في الحديث ، وهذه الزيادة (يتعلمون الانجيل) لا- توجد في النصوص الأخرى التي ذكرها غيره من المؤرخين ، كما أنّ ما حكاه سيف بن عمر نصّه : «ووجد [خالد] في بيعتهم أربعين غلاماً يتعلّمون الإنجيل» والبيعه مخصوصه باليهود ، فيكون ذكر الإنجيل تحريفاً من سيف أو تساهلاً مُخلاً .

ومنها : أنّ الغالب على العرب هو ديانتهم بالنصرانيه ، وخصوصاً قبيله النمر بن قاسط ، فلو كان حمران عربياً ومن النمر بن قاسط فيجب أن تكون ديانتهم نصرانيه لا يهوديه .

لكن هذا الأدهاء لم يثبت ، وحتى لو قلنا بعروبه حمران وكونه من قبيله النمر بن قاسط ، فليس من الضروري أن يكون كلّ العرب ، وأتباع هذه القبيله أو تلك من النصارى ، فمن بين العرب من كان يهودياً ومنهم من كان نصرانياً أو صابنياً أو مشركاً ، وهذا أمر عام في كلّ القبائل ومنها قبيله النمر بن قاسط .

١- تاريخ الطبري ٢: ٣٢٤ ، الكامل في التاريخ ٢: ٣٩٥ ، المنتظم ٤: ١٠٧ ، تاريخ ابن خلدون ٢: ٥١٢ .

هذا ، وفي كثير من النصوص وجود كلمة «كنيسة» فقط ، وهي معرّب «كنشت» بل أصل الكنيسة متعبد اليهود ثم أطلقت على متعبد النصارى^(١) ، قال البغدادي في خزانه الأدب في قول الأخطل :

ليت كانت كنيسة الروم إذا ذاك علينا قطيفه وخباء

الكنيسة هنا متعبد النصارى ، وأصله متعبد اليهود ، معرّب كنشت بالفارسيه^(٢) .

وفي مصباح الفيومي : الكنيسة متعبد اليهود وتطلق على متعبد النصارى^(٣) .

إذن النصوص التراثية خالية عن تعلّم حمران الإنجيل سوى ما ذكره سيف ، كما أننا لا نجد ولا نضاً واحداً في مسيحيه حمران ، بل النصوص كلها تؤكد يهوديته ، وكذلك القرائن المتوفرة لا تدع مجالاً للشكّ في يهوديته .

وبهذا فقد عرفت بأن شخصيه حمران ومن أسروا معه شخصيات خطيره يجب الوقوف عندها ولا يجوز تناسيها ، وخصوصاً حمران ناشر وضوء عثمان بن عفّان وراويّه إلى سنه ٨٠ هـ - ، فإنّ البحث عنه بحث تاريخي عقائدي رجالي يرتبط بعلم الحديث ، لأنّه من رجال الحديث عن رسول الله ، ولأنّ أئمّه الجرح والتعديل لم يبحثوا هذه الشخصيه ولم يعطوها حقّها مكتفين ببعض الجملات العامه ، كقول أحدهم : «الفقيه الفارسي» وقول الآخر : «ثقه من الثابته» ، وقول ثالث : «من العلماء الجله أهل الرأى والشرف» ، في حين أنّ دراستنا هذه أوضحت لك بأنّه ليس بفقيره ولا بثقه ، وأنّه لم يكن من العلماء الجله كما يقولون ، وإنما روى عدّه

١- المغرب ٢: ٢٣٤ .

٢- خزانه الأدب ١: ٤٣٥ .

٣- المصباح المنير ٢: ٥٤٢ .

روايات عن أناس معدودين بأقل من عدّ أصابع اليد الواحدة - من سنة ١٢ إلى ٨٠ للهجرة - ، وارثشى وأفشى سز الخلافه وأدى أدواراً خطيره فى السياسه والحكم ، وتبى بشكل مرّكراً جداً الوضوء العثمانى من خلال كثره روايته وخلوه بهذا وذاك ، وهو يحدّثهم بالوضوء قبل أن يسأله عن وضوء عثمان ووضوء رسول الله و... وهذا كله يعطيك أن أقوال المدح فيه صدرت عاطفيه لأغراض خاصه ، وكان وراءها مقاصد وأهداف معلومه ، وحتى قولهم : أنه كان عربياً ، أو التشكيك فى أعجميته ويهوديته ، جاءت لإضعاف المعلومات التى جاءت عنه وجعلها رماديه لا يمكن الاعتماد عليها ، وباعتقادي أن خير من عزّف حمران رجائياً هو الأستاذ بشّار عوّاد ، إذ قال :

«ما وجدت أحداً وثقه سوى ابن حبان والذهبي ... ويظهر من جماع ترجمته أنّ الرجل لم يكن أميناً تلك الأمانه التى تؤدى إلى توثيقه توثيقاً مطلقاً...» (١).

فالسؤال : أنه إذا كان هذا حاله ، فلماذا تعتبر روايته فى الوضوء من أصحّ الروايات؟!

والباحث لو تبصّر وتأمّل فى سيره هذا الرجل لعلم بأنه كان له دور مهمّ فى مقتل عثمان ، لأنه هو الذى كتب - بأمر مروان - إلى والى عثمان على مصر أن يقتل الثائرين على عثمان حين رجوعهم إليه ، ثم ختمه بختم عثمان دون علمه ، وهذا الفعل من هؤلاء كان يخالف ما كان قد وعدهم به عثمان فى عزل والى وتنفيذ طلباتهم .

ففى البدء والتاريخ :

لما أعطى عثمان القوم ما أرادوا ، قال مروان بن الحكم لحمران بن أبان كاتب عثمان - فكان خاتم عثمان مع مروان بن الحكم - :

إنّ هذا الشيخ قد وهن وخرف ، وقم فاكتب إلى ابن أبي سرح أن يضرب أعناق من ألب على عثمان ، ففعلا ... (١)

وفى تاريخ المدينة :

لما رجع أهل مصر [من عند عثمان] رأوا راكباً يعارض الطريق ، فارتابوا فأخذوه ففتشوه فلم يجدوا شيئاً ، فقال رجل منهم : لعلّ حاجتكم فى الشئ ، فنظروا فإذا كتاب إلى ابن أبي السرح فيه : إذا قدم عليك

فلان وفلان فاضرب أعناقهم ، فرجعوا فقالوا : هذا خاتمك على هذا الكتاب ، أفهذا من التوبه؟

قال : ما كتبه ولا أمرت به وحلف .

قالوا : خاتمك عليه!!!

قال : خاتمي مع فلان - مروان أو حمران - ... (٢)

وفى أنساب الأشراف بعد ذكره احتجاج الثوار على عثمان فى شأن الكتاب الذى كتبه وإنكاره ذلك :

وكان خاتم عثمان بدياً فى يد حمران بن أبان ، ثم أخذه مروان حين شخص حمران إلى البصره فكان معه (٣) .

وحمران بن أبان حسب تتبعى مروائى قبل أن يكون عثمانياً وأمويّاً ، إذ تراه يقدم

١- البدء والتاريخ ٥: ٢٠٤ .

٢- تاريخ المدينة ٢: ٢١٦ / ٢٠١٣ .

٣- أنساب الأشراف ٥: ٥٥٥ .

مصالح مروان وأولاده على مصلحه عثمان والأمويين ، وقد وقف بالفعل ضد معاوية مستنصراً للخطّ المرواني قبال الخطّ الأموي بعد صلح الإمام الحسن مع معاوية ، كما أنه وقف مع عبد الملك بن مروان مناهضاً مصعب بن الزبير يوم الجفرة سنة ٧١هـ - .

فجاء في الفتوح لابن الأعمش خبر وثوب حمران على البصره سنة ٤١ للهجرة ، ونصرته للمروانيين ، وفيه :

وبلغ أهل البصره ما كان من بيعه الحسن لمعاوية ، فشغبوا وقالوا : لا نرضى أن يصير الأمر إلى معاوية ، ثم وثب رجل منهم يقال له : حمران بن أبان ، فتغلب على البصره فأخذها ودعا للحسين بن علي ، وبلغ ذلك معاوية فدعا عمرو بن أبي أراطه وهو أخو بسر ، فضم إليه جيشاً ووجه به إلى البصره ، فأقبل عمرو في جيشه ذلك يريد البصره وتفرق أهل الشغب فلزموا منازلهم ... (١)

وهذا - إن صحَّ - فهو موقف تخريبي من قبل حمران ، فهو لم يحب الإمام الحسن ولا الإمام الحسين ، بل إنه دعا للحسين بن علي بدون علمه عليه السلام لإحداث الشقاق في الصف الإسلامي .

على أن هذا الشيء انفرد بنقله ابن أعمش ، والذي رواه الباقر أنه تسلط على البصره بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام سنة ٤١هـ - ، ثم سلمها لبسر بن أراطه الذي أرسله معاوية إليها ، وتسلط عليها مره أخرى بعد مقتل مصعب بن الزبير ، سنة ٧٢هـ - ، وتنازع على ولايتها هو وعبيد الله بن أبي بكره ، فاستعان حمران بعبد الله بن الأهمتم فتتمت له الولاية عليها ، وكانت لحمران عند بني أمية منزله ، فسلم

١- الفتوح لابن الأعمش ٤: ٢٩٦، وانظر تاريخ الطبري ٣: ١٦٩، والكامل في التاريخ ٣: ٢٧٨، والمنظوم ٥: ١٨٦، والبدايه والنهايه ٨: ٢٢ .

البصره إلى خالد بن عبد الله .

وعلى كل حال ، فإنَّ مروان وحمرا ن كانا وراء الفتن بدءاً من فتنه مقتل عثمان ، وختماً بانقسام المسلمين في الوضوء ، وباعتقادي أنَّ دراسه دور حمرا ن ومروان في مقتل عثمان مهم جداً وهذا ما نأمل بحته في دراسه مستقله إن شاء الله .

فحمرا ن بن أبان مع كونه حاجباً لعثمان وكاتباً له ، ومورد ثقته ، نراه يخون مولا ه عثمان عدّه مرّات ، أهمّها أنّه أفشى سرّ الخلافه .

حمرا ن وإفشاؤه سرّ الخلافه

روى : أنَّ عثمان اعتلّ عله اشتدّت به ، فدعا حمرا ن بن أبان ، وكتب عهداً لمن بعده ، وترك موضع الاسم ، ثم كتب [عثمان] بيده : عبد الرحمن بن عوف ، وربطه وبعث به إلى أم حبيبه بنت أبي سفيان ، فقرأه حمرا ن في الطريق ، فأتى عبد الرحمن فأخبره .

فغضب عبد الرحمن غضباً شديداً وقال : أستعمله علانيه ويستعملني سرّاً؟!!

ونُمي الخبر وانتشر بذلك في المدينة ، وغضب بنو أميه فدعا عثمان بحمرا ن مولا ه ، فضربه مائه سوط وسيره إلى البصره ، فكان سبب العداوه بينه وبين عبد الرحمن بن عوف(١١) .

وفي تاريخ دمشق وغيره عن الليث بن سعد :

أنَّ عثمان بن عفّان اشتكى شكاهً خاف فيها فأوصى ، واستخلف عبد الرحمن بن عوف ، وكان عبد الرحمن في الحج ، وكان الذي ولي كتابه ووصيته حمرا ن مولى عثمان ، فأمره أن لا يخبر بذلك أحداً ، فعوفى عثمان من مرضه ،

وقدم عبد الرحمن بن عوف فلقية حمران ، فسأله عن حال عثمان ، فأخبره بالذى أصابه من المرض .

وأَسْرَ إليه الذى كان من استخلافه إِيَّاه ، فقال عبد الرحمن لحمران : ماذا صنعت؟! مالى بُدَّ من أن أخبره .

فقال حمران : إذأُ والله تهلكنى .

فقال : والله ما يسعنى ترك ذلك لئلا يأمنك على مثلها ، ولكن لا أفعل حتى استأمنه لك .

فقال عبد الرحمن لعثمان : إنَّ لبعض أهلِكَ ذنباً ليس عليك إنَّهم فى العفو عنه ، ولست مخبرك حتى تؤمنه .

فقال عثمان : قد فعلت .

فأخبره بالذى أسرَّ إليه حُمران ، فدعا حُمران فقال : إن شئت جلدتك مائه ، وإن شئت فاخرج عني ، فاختر الخروج ، فخرج إلى الكوفة (١١) .

فجملة «خرج إلى الكوفة» موجود فى تاريخ دمشق وتاريخ الإسلام للذهبي لكنّه لا يتفق مع النصوص الأخرى التى فيها أنّه أخرجهُ إلى البصره ، ونصّ ابن شِبّه الآتى هو أقدم من نصّ ابن عساكر والذهبي ، وفيه : «فاختار الخروج إلى العراق» ، ونحن بالاستقصاء وجدنا أولاد حمران وأراضيه وأنهاره وحمامه كلّها فى البصره على جانبى النهر لا الكوفة .

وقد أورد صاحب (تاريخ المدينة) قضيته إفشاء حمران سرّ عثمان ، فقال :

فاختار حمران الخروج إلى العراق ، فأصاب هنالك - لمكانته من عثمان - مالا

١- تاريخ دمشق ١٥ : ١٧٨ - ١٧٩ ، وانظر تاريخ الإسلام ٥ : ٣٩٦ ، تهذيب الكمال ٧ : ٣٠٤ .

وولداً ، فلهم بالعراق عدد وشرف وأموال(١١) .

وكذلك أورد الخبر بسند آخر وفيه :

أنَّ عثمان بن عفَّان اشتكى رعاياً فدعا حمران ، فقال : اكتب لعبد الرحمن من بعدى ، فكتب له ، فانطلق حمران فقال : لى البشرى ، قال : لك البشرى ، وذاك ماذا؟ قال : إنَّ عثمان قد كتب لك العهد من بعده .

فأقبل عبد الرحمن إلى عثمان ، فقال : أكان يصلح لك أن تكتب لى العهد من بعدك ، والله يعلم أنَّى أخشى أن يحاسبنى فى أهلى ألا أكون أعدل بينهم ، فكيف بأمة محمَّد؟!

فقال عثمان : عزمت عليك ، أحمران أخيرك؟

قال : نعم .

فقال : يا حمران ، فأعاهد الله ألا تساكنتى أبداً ، فأخرجه ... (١٢) .

وذكر ابن سعد فى الطبقات : وكان سبب نزوله البصره أنه أفشى على عثمان بعض سرّه ، فبلغ ذلك عثمان ، فقال : لا تساكنتى فى بلد ، فرحل عنه ونزل البصره واتخذ بها أموالاً وله عقب(١٣) .

١- تاريخ المدينة ٢: ١٣٩ / ١٨٠٦ .

٢- تاريخ المدينة ٢: ١٣٨ / ١٨٠٥ .

٣- طبقات ابن سعد ٧: ١٤٨ ، تهذيب التهذيب ٣: ٢١ / ت ٣١ .

حمران وإفشاؤه سر استخلاف سعد بن أبي وقاص على الكوفة

ذكر ابن شيبة في (تاريخه) سبباً آخر عن ضرب عثمان مولاة بحران - والظاهر أن الاسم مصحّف عن حمران لأنه ليس لعثمان مولى وحاجب باسم بحران - والخير هو :

حدّثنا علي بن محمّد ، عن عيسى بن يزيد ، عن شيخ من أهل مكّة ، عن عبد الملك بن حذيفة ، قال : قدم المغيرة بن شعبه على عثمان بمال من الكوفة ، فقال له أصحابه : كيف رأيت سرور أمير المؤمنين بما قدمت به عليه؟

قال : رأيت وجهاً لا يردّني على الكوفة أبداً .

قال : وما يدريك؟

قال : هو ما أقول لكم .

وجعل المغيرة لبحران حاجب عثمان جعلاً على أن يأتيه بخير من يستعمل عثمان ، إذا استعمل أحداً على الكوفة .

فأتاه فقال : فقد استعمل سعد بن أبي وقاص . فأتى المغيرة عثمان ، فقال : يا أمير المؤمنين ، هل شكاني إليك أحد ، أو بلغك عني أمر كرهته؟

قال : وما ذاك؟

قال : لم عزلتني واستعملت سعداً؟!

قال : وكان ذاك؟

قال : نعم .

قال : ومن أخبرك؟

قال : الأمر أشيع من ذلك .

فأرسل عثمان إلى سعد فأتاه ، فقال : هل أعلمت أحداً؟

قال : لا .

فأرسل إلى المغيرة ، فقال : والله لتخبرني من أخبرك أو لأسيلنّ دمك ، قال :

لأقصر لك ، فأخيره .

فدعا ببحران فضربه ستين سوطاً ، وحلق رأسه ، وأمر أن يطاف به في السوق ، فقال هوذا السلمى :

لا بَعْدَ بَحْرَانَ يَفْشَى سَرْنَا مَلِكٌ سِتُونُ سَوْطاً وَرَأْسُ بَعْدَ مَخْلُوقُ

وطيف في السوق أعلاها وأسفلها لم يلقه قبله في الناس مخلوقُ

قال : فعاب ذلك ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأعتقه (١) .

حمران الفقيه عند الذهبي يتزوج امرأه في عدتها

ذكر الطبري في (تاريخه) روايتين عن سيف بن عمر - وضعهما سيف للتعتيم على فضيحة عثمان ومخططه مع عبد الرحمن بن عوف - وهما : أنَّ حمران بن أبان تزوج امرأه في عدتها ، ففزع عثمان بينهما ، وضربه وسيره إلى البصره ، فلما أتى عليه ما شاء الله ، وأتاه عنه الذي يحب ، أذن له فقدم عليه المدينة (٢) .

حمران وعامر بن عبد قيس الزاهد

جاء في (تاريخ الطبري) عن سيف بن عمر : أنَّ حمران بن أبان تزوج امرأه في عدتها فنكل به عثمان ، وفزع بينهما وسيره إلى البصره ، فلزم [عبد الله] ابن عامر [بن كرز] ، فتذاكروا يوماً الركوب والمرور بعامر ابن عبد القيس - وكان منقبضاً عن الناس - فقال حمران : ألا أسبقكم فأخيره!

فخرج ، فدخل عليه وهو يقرأ في المصحف ، فقال : الأمير أراد أن يمر بك ، فأحببت أن أخبرك . فلم يقطع قراءته ولم يقبل عليه .

١- تاريخ المدينة ٢: ١٣٩ / ١٨٠٧ .

٢- تاريخ الطبري ٢: ٦٤٠ .

فقام من عنده خارجاً ، فلما انتهى إلى الباب لقيه ابن عامر ، فقال : جنتك من عند امرئ لا يرى لآل إبراهيم عليه فضلاً .

واستأذن ابن عامر ، فدخل عليه ، وجلس إليه ، فأطبق عامر المصحف ، وحدّثه ساعه .

فقال له ابن عامر : ألا تغشانا؟ فقال : سعد بن أبي العرجاء يحبّ الشرف .

فقال : ألا نستعملك؟ فقال : حصين بن أبي الحر يحبّ العمل .

فقال : ألا تزوجك؟ فقال : ربيعة بن عسل يعجبه النساء .

قال : إنّ هذا يزعم أنّك لا ترى لآل إبراهيم عليك فضلاً ، فتصفح المصحف ، فكان أول ما وقع عليه وافتتح منه : { إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ } ، فلما رُدَّ حمران تتبع ذلك منه ، فسعى به ، وشهد له أقوام فسّيره إلى الشام ، فلما علموا علمه أذنوا له فأبى ولزم الشام(١) .

وفى تاريخ ابن خلدون : وكان حمران بن أبان أيضاً يحقد لعثمان أنّه ضرب به على زواجه امرأه فى العده وسيره إلى البصره ، فلزم ابن عامر وكان بالبصره عامر بن عبد القيس ، وكان زاهداً متقشفاً ، فأغرى به حمران صاحب ابن عامر ، فلم يقبل سعائته .

ثم أذن له عثمان ، فقدم المدينة ومعه قوم ، فسعوا بعامر بن عبد القيس أنّه لا يرى التزويج ولا يأكل اللحم ولا يشهد الجمعة .

فألحقه عثمان بمعاويه ، وأقام عنده حتّى تبيّنت براءته ، وعرف فضله وحقّه ، وقال : ارجع إلى صاحبك .

فقال : لا أرجع إلى بلد استحلّ أهله متى ما استحلوا ، وأقام بالشام كثير

١- تاريخ الطبرى ٢: ٦٣٩ - ٦٤٠ ، وتاريخ ابن أثير ٣: ٣٦ - ٣٧ ، وفيه: سعد بن أبي الفرجاء بدل العرجاء .

العباده والانفراد بالسواحل إلى أن هلك (١١).

وفي العقد الفريد : روى أن عامر بن عبد القيس ... كلمه حمران مولى عثمان بن عفان عند عبد الله بن عامر صاحب العراق في تشنيع عامر على عثمان وطعنه عليه ، فأنكر ذلك ، فقال حمران له : لا كثر الله فينا مثلك!!

فقال له عامر : بل كثر الله فينا مثلك!

فقيل له : أيدعو عليك وتدعو له؟

قال : نعم ، يكسحون طرقتنا ، ويخرزون خفافنا ، ويحكون ثيابنا... (١٢).

وعن لوط بن يحيى ، وابن عوانه : أن عامر بن عبد قيس كان ينكر على عثمان أمره وسيرته ، فكان حمران بن أبان مولى عثمان يكتب إلى عثمان بخبره ، فكتب عثمان إلى عبد الله بن عامر بن كريز في حمله إليه ، فحملة ، فلما قدم عليه رآه وقد أعظم الناس إشاخه وإزعاجه عن بلده لعبادته وزهده ، أطفه وأكرمه وردّه إلى البصره ، وقال غير هؤلاء : إنه أشخصه إلى الشام وردّه إلى البصره (١٣).

فالسبب الحقيقي في نفي عامر بن عبد القيس هو إنكاره على عثمان ، وكان حمران جاسوساً لعثمان ، وما وضعه سيف ونقله عنه الطبري وغيره لا يصمد أمام الحقيقه .

الوليد يرشي حمران كي يكذب على عثمان

كان حمران بن أبان للمسيب بن نجبه الفزاري أصابه بعين التمر ، فابتاعه منه عثمان بن عفان ، وعلمه الكتاب وأتخذة كاتباً ، فوجده عليه لأنه كان وجهه للمسألة عن ما رفع على الوليد بن عقبه بن أبي معيط ، فارتشى منه ، وكذب ما

١- تاريخ ابن خلدون ٢: ٥٩١.

٢- العقد الفريد ٣: ٣٦١ - ٣٦٢.

٣- أنساب الأشراف ١٣: ١٥، وانظر ٥: ٥٤٧ منه .

قيل فيه ، فتيقن عثمان صحه ذلك بعد ، فوجد عليه ، وقال : لا تساكني أبداً وخيره بلداً يسكنه غير المدينه ، فاختار البصره ، وسأله أن يقطعه بها داراً ، وذكر ذرعاً كثيراً ، فاستكثره عثمان ، وقال لابن عامر : أعطه داراً مثل بعض دورك ، فأقطعه داره التي بالبصره(١).

وفي مختصر تاريخ دمشق : وكان عثمان بعثه إلى الكوفه لیسأل عن عاملها ، فكذبه وأخرجه من جواره ، فنزل البصره(٢).

وفي معجم البلدان : وجد عليه عثمان بن عفان لأنه وجهه للمسأله عما رفع على الوليد بن عقبه بن أبي معيط ، فارتشى منه وكذب ما قيل فيه ، ثم تيقن عثمان صحه ذلك فوجد عليه وقال : لا تساكني أبداً ، وخيره بلداً يسكنه غير المدينه ، فاختار البصره وسأله أن يقطعه بها داراً وذكر ذرعاً كثيراً استكثره عثمان ، وقال لابن عامر : أعطه داراً مثل بعض دورك ، فأقطعه دار حمران التي بالبصره في سكه بني سمره بالبصره ، كان صاحبها عتبه بن عبد الله(٣).

* * *

بعد كل هذا رأينا تلخيص ما سبق في نقاط :

١ . عرفت بأن دراسته شخصيه حمران أخطر بعشرات بل بمئات المرات من دراسته عبد الله بن سبأ ، وقد تناسوا الأول واختلقوا أو ضخموا الثاني أيما تضخيم .

٢ . أسر حمران الفارسي اليهودي من عين التمر في سنه ١٢ للهجره ، وأنه كان من أبناء المقاتله وليس من الزهن .

٣ . أن الكشف عن عوره حمران وهل أنبت أم لا ، يشير إلى أنه كان غلاماً

١- انظر فتوح البلدان: ٣٤٦ - ٣٤٧ .

٢- مختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٣، فتوح البلدان: ٢٤٨ .

٣- معجم البلدان ١: ٤٣٤ - ٤٣٥، فتوح البلدان: ٣٤٧ .

وليس برجل .

٤ . حمران كان من حصّه المسيّب بن نجبه ، ثم ابتاعه لعثمان فصار حاجبه و كاتبه والذي يفتح عليه في الصلاة ، وكان في المدينه ثم سكن البصره ، ثم دمشق ، وأُرسل في مأموريه إلى الكوفه فارتشى وخان ورجع .

٥ . أسر حمران و٣٩ غلاماً آخرون من كنيسه لليهود وكان يتعلّم التوراه .

٦ . مقاتله آباءه جيش خالد إلى آخر لحظه وأسره مع رفاقه في حصن ومسلحه للأعاجم ، فكانوا أول سبي دخل المدينه بعد رسول الله من قبل العراق .

٧ . بطلان مزعمه أنه ابن عمّ صهيب بن سنان الرومي ومن أولاد أوس بن مناه أحد أولاد النمر بن قاسط .

٨ . أنّ حمران أبعد من قبل عثمان إلى البصره العثمانيه مرتين ، مرّه لإفشائه السرّ ، ومرّه لارتشائه ، وادّعى له نفى ثالث بسبب تزوّجه امرأه في عدّتها ، وهو ادّعاء فارغ مكذوب ، والمهمّ أنّه كان يعطى في كلّ مرّه أقطاعاً ، ومعناه أنّ تبعيده كان تبعيداً سياسياً ، لم يكن كتبعيد أبي ذر إلى الربذه وموته هناك وحيداً .

٩ . في التمهيد لابن عبد البر : دار حمران بالبصره مشرفه على رحبه المسجد الجامع ، وكان عثمان أقطعه إيّاها وأقطعه أيضاً أرضاً على فراسخ من الأبله فيما يلي البحر .

١٠ . أنّ حمران بقي في البصره يدير إقطاعاته وممتلكاته فلم نره يدافع عن عثمان يوم الدار ، كما أنّه قد بقي مُعتمداً عليه ولم يسلّط عليه الضوء في حرب الجمل وصفين والنهروان!!

١١ . عند صلح الإمام الحسن مع معاويه سنه ٤١ للهجره ، وثب حمران على

البصره فأخذها وغلب عليها (١). .

١٢ . ضربت سكه باسمه على الطريقه الكسرويه وهذا يعنى انها ضربت قبل انتشار المسكوكات الاسلاميه فى عهد عبد الملك بن مروان .

١٣ . أنّ حمران كان محترماً فى العهدين الأموى والمروانى ، فقد مزّت عليك النصوص أنّه مدّ رجله فابتدره معاويه (ت ٦٠هـ-) وعبد الله بن عامر (ت ٥٨هـ-) أنّهما يغمزه .

١٤ . حكى الأصمعى عن شيخ رأى حمران فقال : لقد رأيت هذا ومال رداؤه عن عاتقه ، فابتدره مروان بن الحكم (ت ٦٥هـ-) وسعيد بن العاص (ت ٥٨هـ-) أنّهما يسويه ، فما يعنى هذا التكريم والاحترام لمولى يفتى سزّ الخلافه مرتش؟!

١٥ . فى فتوح البلدان(٢) : ومزّ عبيد الله بن زياد يوم نعى يزيد بن معاويه (ت ٦٤هـ-) على نهر أمّ عبد الله فإذا هو بنخل ، فأمر به فعقر ، وهدم حمام حمران بن أبان .

وهذا النص يشير إلى خلاف حمران مع الخط الأموى فى العصور اللاحقه ثم ميله للخطّ المروانى ، كما أنّه يشير إلى وجود حمام له يدر عليه بفوائد كثيره بحيث أنّ هذا الحمام يشكّل خطراً على الأمويين من الجبهه الماليه ، ولأجله أمر عبيد الله بن زياد بهدمه .

١٦ . جاء فى تاريخ الإسلام للذهبي وعمده القارى للعيني أنّ حمران ولى نيسابور(٣) فى عهد الحجاج بن يوسف(٤) .

١- تاريخ الطبرى ٣: ١٦٩، الكامل فى التاريخ ٣: ٢٧٨، تاريخ ابن خلدون ٦: ١٦٩ .

٢- فتوح البلدان: ٣٦٥ .

٣- نيسابور مدينه فى خراسان، قيل فى سبب تسميتها: أنّ سابور أحد ملوك الأكاسره تخلى عن ملكه وغاب عن أهله، فخرج أصحابه يطلبونه، فلما انتهوا إلى نيسابور قالوا: ليست سابور، أى ليس بها سابور، فسُميت بنيسابور [معجم البلدان ٣: ١٦٧ سابور] .

٤- تاريخ الإسلام ٥: ٣٩٦، عمده القارى ٣: ٥ .

١٧ . أنّ الحجاج (ت ٩٥هـ) أغرم حمران مائه ألف درهم ، فبلغ ذلك عبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ) فكتب إليه : أنّ حمران أخو من مضى [يعنى مروان أو عثمان] وعمّ من بقى [يعنى نفسه] وأنه ربع أرباع بنى أميه .

١٨ . أنّ حمران ولى لخالد بن أسيد سابور(١١) إكراماً له ، وفى أنساب الأشراف : أنّ الحجاج حبسه لذلك ، فكتب حمران إلى عبد الملك شعراً فكتب عبد الملك إلى الحجاج بقوله الذى مرّ فى الرقم السابق(٢) .

١٩ . أنّ حمران أقطع عبّاد بن الحصين غربى الفرات (مدينه عبادان اليوم) لخبر أوصله إليه من الحجاج ، وهذا يشير إلى سعه أراضيّه وأملاكه فى البصره وحواليها .

٢٠ . أنّ حمران تعاون مع عبد الملك بن مروان ضدّ مصعب يوم الجفرة ، وأنّ مصعباً لما دخل البصره سنه ٧١ أقبل على عبيد الله بن أبى بكره ، فقال له : يابن مسروح إنّما أنت ابن كلبه تعاورها الكلاب ، فجاءت بأحمر وأسود وأصفر من كلّ كلب بما يشبهه ...

ثمّ دعا بحمران وقال له : يابن اليهوديه ... إلى آخر كلامه الآنف ، ثمّ قال للحكم بن المنذر بن الجارود : يابن الخبيث ... وحملهم على طلاق نساءهم ، وجنّ أولادهم فى البعوث ، وطاف بهم فى أقطار البصره ... الخ(٣) .

١- سابور هى بلده بين خوزستان واصفهان، وقيل بأنّها كوره بأرض فارس، انظر عن ولايه حمران لسابور تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٧، الوافى فى الوفيات ١٣: ١٠٤، وقد انفرد الذهبى فى الكاشف ١: ٣٥٠ / ١٢٢٩ إذ قال: إنّ حمران ولى أمره سابور من الحجاج .

٢- أنساب الأشراف ٥: ٤٧٢ .

٣- تاريخ الطبرى ٣: ٥١٨ - ٥١٩، أحداث سنه ٧١ للهجره .

مسكوكه حمران بن أبان

من المعلوم ان التعامل التجارى فى الجزيره العربيه كان يتم وفقاً للعملة الرائجه انذاك وهى البيزنطيه او الكسرويه ، وأن النقود المتداوله بين الناس فى صدر الإسلام كان يتم ضربها فى البلدان غير الاسلاميه على طراز العملات البرونزيه البيزنطيه - والتي كانت تمثل هرقل وولديه - أو الفارسيه الكسرويه - والتي يرسم على ظهرها قسماً من وجه الحاكم الساسانى خسرو برويز او غيره - .

وأول من ضرب السكه فى العهد الاسلامى على الطريقه الكسرويه هو عمر بن الخطاب مع اضافه كلمه (الحمد لله) و (محمد رسول الله) ، وبعده ضربت السكه فى عهد عثمان بقصبه هربك بطبرستان وكتب عليها بالخط الكوفى (بسم الله ربي) ، ثم استمر ضرب السكه فى عهد الامام على بالبصره الى أن ابدلت العملة الكسرويه بالعمله الاسلاميه العربيه تمامًا فى عهد عبد الملك بن مروان سنه ٧٦ هـ ، وقد بقيت فى المتاحف مسكوكات من العهد الاسلامى الاول قد ضربت باسم الخلفاء وولاتهم على شكل مسكوكات العهد الساسانى (تتجاوز اسم ٤٢ شخصاً) امثال: معاويه ، عبدالمملك بن مروان، عبدالله بن الزبير ، مصعب بن الزبير ، سمره بن جندب ، حكم بن العاص ، الحجاج بن يوسف ، مصلب بن ابى صفره و ...

ومن بين هذه الأسماء نقف على اسم حمران بن أبان التمرى وهذا هو سند تاريخى مهم من تلك المرحله من تاريخ الاسلام يبين مكانه حمران أنذاك وخصوصاً لو اضفنا اليه الخبر المنقول فى «معجم البلدان» عن تاريخ مدينه عبادان الايرانيه وأنها كانت من اراضى حمران وقد وهبها لعباد بن حصين الحيطى لانيانه بخبر عن تحركات الحجاج ضده ، فدراسه هذه الشخصيه المغموه جديره بالاهتمام لدى الباحثين .

واليك الان الصوره الأماميه للعملة وعليها جانب من وجه خسرو برويز الحاكم الساسانى وهى موجوده فى مكتبه الحاج حسين ملك بطهران.



الوجه الأمامي للعملة



الوجه الخلفي للعملة

وبهذا فقد أتضح لنا بأن التطويل في شخصيه حمران كان في محلّه ، لأنّ شخصيته لم تكن شخصيه عاديه ، بل إنّ سيرته وحياته مفعمه بقضايا سياسيه مهمه ، وعلى رأسها تبنيّه ونشره لوضوء عثمان بن عفّان ، وجلوسه عند هذا وذاك ، وتحديثهم بالوضوء العثماني ، والذي يشكّ فيه كثير من الصحابه ، مثل : صهر رسول الله وابن عمّه علي بن أبي طالب عليه السلام (١١) ، وخادم الرسول أنس بن مالك (١٢) ، وحبر الأُمّه وابن عمّ الرسول ابن عباس (١٣) ، وأوس بن أبي أوس الثقفي (١٤) ، وعباد بن تميم بن عاصم المازني (١٥) ، ورفاعه بن رافع (١٦) .

فغسل الأرجل لو كان ثابتاً ومُتفقاً عليه عند جميع الصحابه فلا كلام فيه ،

١- انظر سنن النسائي المجتبى ١: ٨٤ / ١٣٠ .

٢- انظر تفسير الطبري ٦: ١٢٨ .

٣- سنن الدارقطني ١: ٩٦ / ٥ ، سنن البيهقي الكبرى ١: ٧٢ / ٣٤٥ .

٤- غريب الحديث لابن سلام ١: ٢٦٨ ، سنن ابي داود ١: ٤١ الباب ٦٢ حديث ١٦٠ ، مسند أحمد ٤: ٨ / ح ١٦٢٠٣ ، وفيه أنّ النبي أتى كظامه قومه فتوضّأ ومسح على قدميه .

٥- شرح معاني الآثار ١: ٣٥ ، أسد الغابه ١: ٢١٦ ترجمه تميم بن زيد أخو عبد الله بن زيد الأنصاري ، الإصابه ١: ٣٧٠ الترجمه ٨٤٤ لتميم بن زيد ، نيل الأوطار ١: ٢١٠ ، كنز العمال ٩: ١٨٦ / ٢٦٨٢٢ ، المعجم الكبير ٢: ٦٠ ح ١٢٨٦ ، مجمع الزوائد ١: ٢٣٤ ، وفيه بسنده عن عباد بن تميم ، عن عمه [عبد الله] المازني: أنّ النبي توضّأ ومسح على القدمين ، وأنّ عروه كان يفعل ذلك . وفي الإصابه رأيت رسول الله يتوضّأ ويمسح الماء على رجليه . وأخرج الطبراني عن عباد بن تميم عن أبيه ، قال: رأيت رسول الله يتوضّأ ويمسح على رجليه .

٦- سنن الدارمي ١: ٣٥٠ ح ١٣٢٩ ، بسنده إلى رفاعه بن رافع ، أنّه كان جالساً عند النبي ، فقال: (لا تتمّ صلاه أحدكم حتّى يسبغ الوضوء كما أمره الله عزّ وجل فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين) ، سنن الدارقطني ١: ٩٥ / ٤ ، سنن ابن ماجه ١: ١٥٦ / باب ما جاء في الوضوء على أمر تعالى / ح ٤٦٠ .

لكن لما رأينا اختلاف الصحابه والتابعين(١) في ذلك ، وأنَّ أحدهم يذهب إلى مسح الأرجل والآخر إلى غسلها ، بل يعترض أحدهم على الآخر ، أو ترى ابن عباس يحاكم الربيع بنت المعوذ في الإناء الذى توضع فيه رسول الله ، إلى غير ذلك ، ورأينا أنَّ وراء غسل القدمين كان حمران (=طويدا اليهودى) ، وعثمان - الذى شبّهته عائشه بنعتل اليهودى - وعبد الله بن عمر بن العاص - الحاصل على زاملتين من اليهود - ومروان - الذى قال عنه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام (أنَّها كَفَّ يهوديه) (٢) - ومعاويه الذى كان على صلوات خطيره مع أهل الكتاب عموماً وجب رفض هذا الوضوء الذى عرفنا خلفياته اليهوديه .

وتأكّدت بدعيه هذا الوضوء حين عرفنا بأنَّ إحداثات عثمان - ومنها الوضوء

١- خطّأنا فى البحث التاريخى القول السائد عند العامه بأنَّ عروه بن الزبير رجع عن رأيه فى المسح على القدمين إلى القول بالغسل والذى جاء فى مصنّف عبد الرزاق ١: ٢١ / ح ٦٠، ومصنّف ابن أبى شيبه ١: ٢٦ / ح ١٩٤، بما أخرجه الطحاوى بسنده عن عباد بن تميم عن عمه: أنَّ النَّبِيَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ وَأَنَّ عَرُوهَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، (شرح معانى الآثار ١: ٣٥) . كما قلنا بأنَّ الحسن البصرى كان يذهب إلى المسح على القدمين، انظر المصنّف لابن أبى شيبه ١: ٢٥ / ح ١٧٩، ومصنّف عبد الرزاق ١: ١٨ / ح ٥٣ . هذا، وإنَّ مذهب إبراهيم النخعى كان المسح على القدمين لما جاء عنه فى الطبقات ٦: ٢٧٤، فقه إبراهيم النخعى ١: ١٣٩ . وكذا هو مذهب الشعبي، انظر تفسير الطبرى ٦: ١٢٩، مصنّف عبد الرزاق ١: ١٩ / ح ٥٦، تفسير غرائب القرآن ٢: ٥٥٧ . ومذهب عكرمه، انظر تفسير الطبرى ٦: ١٢٩، تفسير القرطبي ٦: ٩٢، التفسير الكبير ١١: ١٢٨، تفسير غرائب القرآن ٢: ٥٥٧ .

٢- انظر قول الإمام فى نهج البلاغه ١: ١٢٢ / الخطبه ٧٣، وأنساب الأشراف ٥: ٢٦٣ ط قديم .

- كانت في السَّ الأواخر من خلافة عثمان ، وأنَّ عثمان لم يكن مقبولاً عند الصحابه في هذه السنوات ، إذ اعترض عليه طلحه ، والزبير (١) ، وابن مسعود (٢) ، وعمرو بن العاص (٣) ، ومالك الأشر (٤) ، وأبوذر (٥) ، وعبد الرحمن بن عوف (٦) ، بل قال فيه الزبير : أقتلوه فقد بدّل دينكم (٧) ، وجاء عن عائشه : أقتلوا نعتلاً قتل الله نعتلاً (٨) ، وعن جبله بن عمرو الساعدي : يا نعتل ، والله لأقتلنك ولأحملنك على قلوب جرباء ولأخرجنك إلى حرّ النار .

وقول محمّد بن أبي بكر لعثمان بعد أن أخذ بلحيته : قد أجزاك الله يا نعتل .

وقال جهجها الغفاري : قُم يا نعتل فانزل عن هذا المنبر .

وجاء في رساله من بالمدينه من أصحاب محمد إلى من بالأمصار : فإنّ دين

- ١- أنساب الأشراف ٥: ٥٣٩ / باب في أمر المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام، الفتوح لابن أعم ٢: ٣٩٣ / باب في ذكر قدوم العنزى على عثمان .
- ٢- أنساب الأشراف انظر ٥: ٥٢٤ / في أمر عبد الله بن مسعود، وانظر شرح نهج البلاغه ٣: ٤٢ في شرح الخطبه: ١٣٧، ومصنّف ابن أبي شيبه ٧: ١٠٦ / ح ٣٤٥٥٢ .
- ٣- أنساب الأشراف ٥: ٥٨٠ .
- ٤- أنساب الأشراف ٥: ٥٣٢ - ٥٣٤ / باب المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام، وانظر الفتوح لابن أعم ٢: ٣٩٩ - ٤٠٠ / باب في جواب الأشر على رساله عثمان .
- ٥- أنساب الأشراف ٥: ٥٤٢ / باب في أمر أبي ذر، شرح نهج البلاغه ٣: ٥٥، ذكر المطاعن التي طعن بها على عثمان / الطعن العاشر .
- ٦- أنساب الأشراف ٥: ٥٤٦ .
- ٧- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩: ٣٦ / شرح الخطبه ١٣٧ .
- ٨- الفتوح لابن أعم ٢: ٤٢١، أو قولها: اقتلوا نعتلاً فقد كفر، كما في تاريخ الطبري ٣: ١٢، والكمال في التاريخ ٣: ١٠٠ / أحداث سنه ٣٦ هـ .

محمد قد أفسده خليفتم فأقيموه(١). ودفنه في مقبره لليهود : (حش كوكب)(٢) خارج البقيع .

فمع كون هذا الوضوء مُخَيِّدًا في السَّ الأواخر من خلافته ، وكان عثمان غير مقبول عند الصحابه ، وحرمان راوى الوضوء عن عثمان قد عرفت حاله ، فكيف يعتبر حديثه من أصح الأحاديث عن رسول الله في الوضوء ، كل ذلك مع مخالفته لصريح القرآن والسَّه المطهره!!؟ إن هذا لمن العجب العجاب .

وبذلك فقد عرفت أن أصل الوضوء الغسلى له ارتباط بأرض الرافدين ووجود المياه وباليهود وسائر الأديان الغاسله للأرجل فيها ، لأن راويه كان من اليهود ومن سكان تلك المنطقه ، في حين أنه بعيد عن وضع الجزيره العربيه وجغرافيتها ، كما أنه بعيد عما جاء في صريح القرآن المجيد ، وما نقل عن رسول الله في أخبار الفريقين إلا ما رواه حرمان عن عثمان عن رسول الله .

صحيح أن القرآن حمال ذو وجوه ، وقد يمكن حمل لسان القرآن في المعارف الدينيه على وجوه متعدده ، لكن هذا لا يمكن تصوّره في آيات الأحكام ووظائف المكلفين ، فلا يعقل أن تأتي آيات الأحكام مغلقة أو خارجة عن السياق والظهور اللغوى ظاهراً ، فأية الوضوء ظاهره في المسح في قوله تعالى : {وَأَمْسِجُوا} كما أن الأرجل معطوفه على الرأس ، وهذا يفهمه كل إنسان بالفطره السليمه واللسان المستقيم بعيداً عن إملاءات النحويين ، فلا يمكن حملها على الأبعد وإرادته الغسل منها كما في (الوجه) أو القول بأن المسح يعنى الغسل الخفيف(٣) ،

١- الكامل في التاريخ ٣: ٥٨ .

٢- تاريخ الطبرى ٤ : ٤١٢ / حوادث سنه ٣٥ ، شرح النهج ٣ : ٢٨ ، أنساب الأشراف ٥ : ٥٧ .

٣- وضحتا هذه الأمور في البحث القرآنى من هذه الدراسه فراجع .

وما شابه ذلك من تمخّلاتٍ تخالف ظواهر الألفاظ فراراً ممّا تقول به مدرسه أهل البيت .

إنّ الوضوء غسلتان ومسحتان في كتاب الله وفي سنّه النبي صلى الله عليه وآله ، فالمغسولان هما الوجه واليدين ، والممسوحان هما الرأس والرجلان ، قال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (١) ، وهذه الآيه ظاهره ومحكمه وصريحه في مسح الرأس والقدمين ، لكنهم أولوها وجعلوها من المتشابهة بالتأويلات البعيده والوجوه السقيمه والتي جاءت من قبل أهل العربيه ، ولهذه التّمخّلات وأمّثالها جاء عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال : أصحاب العربيه يحزفون الكلم عن مواضعه (٢) ، وتواترت الروايات الصحيحه عن الفريقين في غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين ، لكنّ المدرسه الحمرانيه العثمانيه ذهبت إلى غسل الرأس والرجلين ، وزادت التثليث في الغسلات ، فخالفت القرآن والسنّه الثابته ، ولا حول ولا قوه إلّا بالله العليّ العظيم .

١- سورة المائده: ٦ .

٢- مستدرک الوسائل ٤: ٢٨ / ح ٤٧٠١ .

٢. المناقشه السنديه لمرويات غير حمران عن عثمان

اشاره

بعد أن انتهينا من مناقشه الروايات الثلاث عشره التي كان فيها حمران ، تأتي الآن مع الروايات الخمس عشره المتبقية والمرويه عن غيره ، فهي روايات رويت للدلاله على تكثر الطرق عن عثمان ، وعدم اختصاصها بحمران ، فهذه الروايات وإن كانت غير معتمده عندهم ، لكنهم رووها للدلاله على انتشاره عن عثمان ، ومعناه أن هناك رجال آخرين رووا الوضوء عنه ، وهم :

- ١ . ابن أبي مليكه .
- ٢ . أبو علقمه المصرى .
- ٣ . شقيق بن سلمه (أبو وائل) .
- ٤ . عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .
- ٥ . ابن داره (زيد أو عبد الله)
- ٦ . عبد الرحمن البيلماني .
- ٧ . جد عمر بن عبد الرحمان بن سعيد المخزومي .
- ٨ . يسر بن سعيد .
- ٩ . عطاء بن أبي رباح .

١٠ . رجل من الأنصار عن أبيه عن عثمان .

والآن مع مناقشه تلك الأسانيد إجمالاً وعلى عجل طبقاً لأرقامها الواردة في أول الكتاب .

١ . ابن أبي مليكه

و أولها السند الرابع عشر

وفيه سعيد بن زياد المؤذن ، مولى جهينه ابن زهره ، فإنه لم يرد فيه توثيق إلا من ابن حبان ، وقد عرفت مراراً أن انفراد ابن حبان بالتوثيق لا يساوى شيئاً ، فالرجل مجهول الحال .

قال عثمان بن سعيد قلت ليحيى بن معين : فسعيد المؤذن؟ قال : لا اعرفه (١) .

كما أن هذا السند مبتلى بالإرسال ، فإنَّ عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكه التيمي الأحول ، لم يسمع من عثمان ، قال أبو زرعه : عبدالله بن أبي مليكه عن عمر مرسل ، وعن عثمان مرسل (٢) .

٢ . أبو علقمه المصري

و السند الخامس عشر

فيه عبيدالله بن أبي زياد القداح ، فإن مجموع الأقوال الواردة فيه تدلّ على أنه ضعيف .

١- تاريخ بن معين (الدارمي): ١١٨ / ت ٣٦٥ .

٢- المراسيل لابن أبي حاتم: ١١٣ / ت ٨٦ .

قال العقيلي : كان يروى المراسيل ، ولا يقيم الحديث (١) .

وقال ابن معين - وفق روايه معاويه بن صالح ، والدورى ، وجعفر ابن أبان ، عنه - : ضعيف (٢) .

وقال أبو داود : أحاديثه مناكير (٣) .

وقال النسائي : ليس به بأس (٤) . وقال أيضاً : ليس بالقوى (٥) . وقال فى موضع آخر : ليس بثقه (٦) .

وقال يحيى بن سعيد القطان : كان وسطاً ، لم يكن بذاك (٧) .

و أدرجه البخارى فى الضعفاء (٨) .

وهذه الأفعال جميعاً يظهر منها أنّ هذا الرجل ضعيف ، خصوصاً مع ملاحظه أنّ الذهبى ذكره فى كتبه الثلاثه : ميزان الاعتدال (٩) ، وديوان الضعفاء (١٠) ، والمعنى فى الضعفاء (١١) ، ولم يدافع عنه ، مع أنّه يدافع عن الرواه

١- الضعفاء، للعقيلي ٣: ١١٨ / ت ١٠٩٩ .

٢- الضعفاء، للعقيلي ٣: ١١٨ / ت ١٠٩٩ . وانفرد أبو مريم بالنقل عن ابن معين بأنه قال: ثقه . تهذيب الكمال ١٩: ٤٣ / من الترجمة ٣٦٣٥ له .

٣- تهذيب الكمال ١٩: ٤٣ .

٤- تهذيب الكمال ١٩: ٤٣ .

٥- الضعفاء والمتروكين، للنسائي: الترجمة ٢٥٥ .

٦- تهذيب الكمال ١٩: ٤٤ .

٧- الضعفاء، للعقيلي ٣: ١١٨ / ت ١٠٩٩ .

٨- ضعفاء البخارى الصغير: ٧٢ / الترجمة ٢١٤ .

٩- ميزان الاعتدال ٣: ٨ / ت ٥٣٦٠ عن طبعه دار المعرفه بيروت .

١٠- ديوان الضعفاء ٢: الترجمة ٢٦٩٢ .

١١- المعنى فى الضعفاء ٢: ٤١٥ / ت ٣٩٢٣ .

المقدوحين محاولاً توثيقهم ، وحيث سكت عن القدح ولم يدافع عنه فهمنا ميله إلى أقوال التليين .

هذه (الروايات الخمسة عشر) هي أحسن الروايات حالاً من غيرها وقد استُبدِل بها على الوضوء العثماني الثلاثي الغسلي ، وهي كما ترى كلها لا تنهض للحججه ، خصوصاً بعد أن علمت بأنَّ الثلاث عشره الأولى كان رأس الحربه فيها حمران بن أبان (طويدا بن أبان) اليهودى التمرى !!

وأتى باقى الروايات فما هي إلّا تكثير لروايات عثمان الوضوئيه ، تُرى لماذا هذا التكرّر عن عثمان؟ وماهى قيمه هذه الروايات الوضوئيه العثمانيه التى كانت منتشرة فى القرون الأولى ، وما زالت تملأ بطون الصحف والأوراق ، مع أنّ حالها يُرى له؟ فإنّك إذا وقفت على أسانيد هذه الروايات التكريهيه - مضافاً لما سيأتى بيانه فى مناقشه متونها - عرفت أنّ فى انتشارها سرّاً تكمن وراءه عده دوافع .

٣ . شقيق بن سلمه (أبو وائل)

أما السند السادس عشر

فِيضَعَفَ من جهتين ، أولاهما : من جهه عامر بن شقيق بن جمره الأسدى ، فقد قال فيه يحيى بن معين : ضعيف الحديث (١) .

وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وليس من أبى وائل بسبيل (٢) .

وقال ابن حجر : لين الحديث (٣) .

١- الجرح والتعديل ٦: ٣٢٢ / الترجمه ١٨٠١ .

٢- الجرح والتعديل ٦: ٣٢٢ / الترجمه ١٨٠١ .

٣- تقريب التهذيب ١: ٣٨٧ / ت ٣٠٩٣ .

وتكلم فيه أحمد بشيء (١).

وقال ابن حزم الأندلسي وهو في معرض الكلام على تحليل اللحيه في هذا الحديث : وهذا حديث لا يصح ؛ لأن عامراً ليس مشهوراً بقوه النقل (٢).

ومما يؤيد كونه ممأ لا يمكن الاحتجاج به ، أن متن هذا الحديث معلول ، ولا يمكن صدوره عن شخص واحد بهذه الأشكال المرتبكه كما سيأتى بيانها فى المناقشه المتتيه .

والجهه الثانيه التي يضعف بها هذا السند : هى من قيرل أبى وائل شقيق بن سلمه الأسدى ، فإنه كان سلطوياً ومن وعاظ السلاطين يفتى طبق نظره ، مضافاً إلى ما فيه من معزم التديليس (٣) أو الإرسال الخفى (٤) .

لقد كان شقيق بن سلمه يفضّل علياً على عثمان - كما هو الحق - ثم انقلب فصار يفضّل عثمان على علي ، قال حماد بن زيد : قال عاصم بن بهدله : قيل لأبى وائل : أيهما أحب إليك ، على أو عثمان؟ قال : كان عليّ أحبّ إليّ ، ثم صار عثمان أحبّ إليّ من عليّ (٥) .

كما كان هذا الرجل مدافعاً عن الحجاج الثقفى - المناصر للوضوء الغسلى - فقد أخرج أبو نعيم بسنده عن الزبرقان ، قال : كنت عند أبى وائل - شقيق بن سلمه - فجعلتُ أسبّ الحجاج وأذكر مساوئَه ، فقال : لا تسبّه ، وما يدريك لعله قال :

١- بحر الدم: ٨١ / ٤٨٩، علل أحمد بن حنبل: ٦٠ / ت ٩٢ .

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤: ٤٢ عن إكمال مغلطاي .

٣- هو روايه الراوى عمن سمع منه، ما لم يسمع منه بالصيغه الوهميه .

٤- هو روايه الراوى عمن عاصره، ولم يسمع منه بالصيغه الوهميه .

٥- تهذيب الكمال ١٢: ٥٥٣ / من ترجمه ٢٧٦٦، له .

اللهم اغفر لي ، فَعَفَّرْ له (١) !!

وكان أبو وائل يُرسِل ، قال أبو زرعه : أبو وائل عن أبي بكر الصديق مُرسِل (٢) .

وقال ابن أبي حاتم : قلت لأبي : أبو وائل سمع من أبي الدرداء؟ قال : أدركه ولا يحكى سماع شيء ، أبو الدرداء كان بالشام ، وأبو وائل كان بالكوفة ، قلت : كان يدلس؟ قال : لا هو كما يقول أحمد بن حنبل . يعني أنه كان يرسل ولا يدلس (٣) .

وقال أحمد بن محمد الأثرم : قلت لأبي عبدالله : أبو وائل سمع من عايشه؟ قال : ما أرى ، ربما أُدْخِلَ بينه وبينها مسروق في غير شيء (٤) .

ومع كل هذا فلا نستبعد أن يكون أبو وائل قد دلس حديث الموضوع عن عثمان أو أنه أرسله إرسالا خفياً ، لأن هذا ما قيل فيه ، فما قاله أبو حاتم من أن أبا وائل كان يرسل ولا يدلس ، عجيب ، لأن كون أبي وائل يحدث عن صحابي بشكل يخفى على السامع هو عين التدليس ، فإن معنى التدليس هو الرواية عن المعاصِرِ مع عدم سماعه منه .

والذى يزيد هذا الاحتمال قُرْباً هو أن أبا وائل كوفى ، وعثمان فى المدينة ، فمتى رأى وضوءه ورواه عنه؟! فكما أن أبا وائل لم تصح روايته عن أبي الدرداء الذى كان فى الشام ، فكذلك لا تصح روايته عن عثمان الذى كان فى المدينة!!

١- حليه الأولياء ٤: ١٠٢ .

٢- المراسيل لابن أبي حاتم: ٨٨ / ت ٤٠ ، له .

٣- المراسيل لابن أبي حاتم: ٨٨ / ت ٤٠ ، له .

٤- المراسيل لابن أبي حاتم: ٨٨ / ت ٤٠ ، له .

٤ . عبد الله بن جعفر بن أبي طالب

و أما السند السابع عشر

ففيه عبد الحميد بن عبدالله بن عبدالله بن أويس ، أبوبكر بن أبي أويس الأعشى ، فقد ضعفه النسائي (١١) .

وقال الأزدي : كان يضع الحديث (٢) .

وقال عنه ابن معين مره : ثقه ، وقال اخرى : ليس به بأس (٣) .

وقال ابن حزم : أبوبكر متكلم فيه (٤) ، وقال أيضاً : غمز غمزاً شديداً (٥) ، وفي نص قال : مذكور عنه في روايته أمرٌ عظيم (٦) .

كما أن فيه إسحاق بن يحيى بن طلحه بن عبيدالله التيمي ، الضعيف جداً ، والذي لا يمكن الاحتجاج به لا في الأصول ولا في الاعتبار .

قال علي بن المديني : سألت يحيى بن سعيد القطان عنه ، فقال : ذاك شَيْبُهُ لا شيء (٧) .

وقال أيضاً : نحن لا نروى عنه شيئاً (٨) .

١- تهذيب التهذيب ٦: ١٠٧ / ت ٢٣٩ .

٢- ميزان الاعتدال ٤: ٢٤٤ / الترجمة ٤٧٦٩ ، المغنى في الضعفاء ٢: ٥٨٧ / الترجمة ٣٤٨١ ، ولكن القوم لما لم يعجبهم ذلك حَمَلُوا على الأزدي حملات شعواء ، فقال الذهبي : وهذه زله قبيحه منه ، وقال بشار عواد في تحرير تقريب التهذيب ٢: ٢٩٩ لو لم يذكر قول الأزدي لكان أحسن .

٣- تهذيب الكمال ١٦: ٤٤٥ / من الترجمة ٣٧٢١ له .

٤- المحلي ٣: ٢٧٣ .

٥- المحلي ٤: ١٣٧ .

٦- المحلي ٧: ٣٨٤ .

٧- تهذيب الكمال ٢: ٤٩٠ / ت ٣٨٩ .

٨- تهذيب الكمال ٢: ٤٩٠ / ت ٣٨٩ .

وقال أحمد بن حنبل : مُنْكَر الحديث ليس بشيء (١).

وقال أيضاً : متروك الحديث (٢).

وقال يحيى بن معين : ضعيف . وقال مزه أخرى : ضعيف ، ليس بشيء ، لا يُكْتَب حديثه (٣).

وقال عمرو بن علي : متروك الحديث ، منكر الحديث (٤).

وقال النسائي : ليس بثقه (٥) . وقال أيضاً : متروك الحديث (٦).

وقال أبو زرعه : واهى الحديث (٧).

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ليس بقوى ، ولا يمكننا أن نعتبر حديثه (٨).

وقال الدارقطني : إسحاق بن يحيى ضعيف (٩).

وصرح بشار عواد أيضاً بأنه ضعيف (١٠).

كما أن في هذا السند أيوب بن سليمان بن بلال التيمي ، مولى عبدالله بن محمد

١- الجرح والتعديل ٢: ٢٣٦ / ت ٨٣٥ .

٢- تهذيب الكمال ٢: ٤٩١ .

٣- تهذيب الكمال ٢: ٤٩١ .

٤- تهذيب الكمال ٢: ٤٩١ .

٥- تهذيب الكمال ٢: ٤٩١ .

٦- تهذيب الكمال ٢: ٤٩١ .

٧- الجرح والتعديل ٢: ٢٣٦ .

٨- الجرح والتعديل ٢: ٢٣٦ .

٩- سنن الدارقطني ١: ٩١ / ذيل ح ١ . ومن كل هذه الأقوال تعلم مقدار مجافاه البخاري والترمذي للحقيقة حيث قالوا أنه متكلم فيه من قبيل حفظه، مع أنك وقفْت على أنه ضعيف في نفسه، مضافاً الى كونه واهى الحديث .

١٠- تحرير تقريب التهذيب ١: ١٢٤ .

- ابن عبدالرحمن بن أبي بكر ، فإنه أيضاً مخدوش ، فقد قال الساجي وابو الفتح : يحدث بأحاديث لا يُتَابَع عليها ثم ساق الازدي له أحاديث غريبه صحيحه(١) .
- وقال ابن عبدالبر في التمهيد : أيوب بن سليمان بن بلال ضعيف(٢) .
- ولَيْتَهُ الدارقطني بقوله : ليس به بأس(٣) .
- كما لَيْتَهُ الباجي بقوله : وهو صالح لا بأس به(٤) .

ومع توثيق ابن حبان له(٥) ، وأبي داود فيما روى عنه الآجري(٦) ، فإن أحسن ما يكون هو أنّ الروايه التي يقع فيها أيوب بن سليمان تصلح للشواهد والمتابعات ولا يمكن الاحتجاج بها ، فإذا ضمنت إلى أيوب المليّن إسحاق بن يحيى المضعّف ، وعبدالحميد بن عبدالله الذي قيل بأنّه يضع الحديث ، عرفت سقوط قيمه هذا السند .

وأما السند الثامن عشر

ففيه طلحه مولى آل سراقه ، وهو مجهول الشخص والحال(٧) ، وقد احتملوا اتحاده مع طلحه بن سمرّه المجهول ، ومع طلحه - بن أبي شهده - المجهول(٨) .

كما أنّ فيه عطف بن خالد بن عبدالله بن العاص المخزومي ، الذي لم يكن

-
- ١- تهذيب التهذيب ١: ٣٥٣ / ت ٧٤٢ .
 - ٢- هامش تهذيب الكمال ٣: ٤٧٣ .
 - ٣- تهذيب التهذيب ١: ٣٥٣ / ت ٧٤٢ .
 - ٤- التعديل والتجريح ١: ٣٨٩ / ت ٩٨ .
 - ٥- ثقات ابن حبان ٨: ١٢٦ / ت ١٢٥٥٦ .
 - ٦- تهذيب التهذيب ١: ٣٥٣ / ت ٧٤٢ .
 - ٧- انظر التاريخ الكبير للبخاري ٤: ٣٥٠ / ت ٣٠٩٨ ، والجرح والتعديل ٤: ٤٨١ / ٢١٠٧ .
 - ٨- انظر هامش الجرح والتعديل ٤: ٤٨١ ، ولسان الميزان ٣: ٢١١ / ت ٩٤٩ .

الإمام مالك بن أنس يرضاه .

قال مطرف : قال لى مالك : عَطَافٌ يَحَدِّثُ!؟ قلت : نعم . فَأَعْطَمَ ذلك! ((١))

وقال مالك : عَطَافٌ يَحَدِّثُ!؟ قيل : نعم ، قال : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ! ((٢))

وقال أحمد بن حنبل : لم يَرْضَهُ ابن مهدي ((٣)) .

وضعفه العقيلي ((٤)) ، والبيهقي ((٥)) ، وذكره ابن الجوزى فى الضعفاء ((٦)) .

ولينه يحيى بن معين ، والبخارى ، وابو زرعه وابو حاتم الرازيان ، وابن عدى ، وابو داود ، والنسائى .

وقال ابن حزم الأندلسى : إنَّ عَطَافَ بن خالد سَاقَطٌ لا تحلُّ الروايه عنه إلاً على بيان ضعفه ((٧)) .

ومع ضعف طلحه وعطاف ، نرى أنَّ عَطَافاً الضعيف تفرد بهذه الروايه عن طلحه مولى آل سراقه المجهول ، والحديث الذى يرويه غير الثقه مع الانفراد يكون ضعيفاً .

قال الطبرانى بعد إخرجه هذا الحديث فى معجمه الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن معاويه بن عبدالله بن جعفر إلاً طلحه مولى آل سراقه ، تفرد به

١- تهذيب التهذيب ٧: ١٩٨، تهذيب الكمال ٢٠: ١٤٠ / من ترجمه ٣٨٥٣ .

٢- تهذيب التهذيب ٧: ١٩٨، تهذيب الكمال ٢٠: ١٤١ .

٣- تهذيب الكمال ٢٠: ١٤٠ .

٤- ضعفاء العقيلي ٣: ٤٢٥ / ت ١٤٦٦ .

٥- المجموع للنووى ٩: ٥٨ .

٦- الضعفاء والمتروكين ٢: ١٧٩ / ت ٢٣١٨ .

٧- المحلى ٤: ١٢٧ .

عطاف (١).

وقال بعد إخراجه هذا الحديث في معجمه الصغير: لم يروه عن عبدالله [بن جعفر] الابن [معاوية] ، ولا عن معاوية إلّا طلحه ، تفرد به عطاف (٢) .
فهذا الحديث مُبتلى بعطاف الضعيف ، وطلحه المجهول ، وبالتفرد المُسقط للرواية .

٥ - ابن داره (زيد أو عبد الله)

وأما السند التاسع عشر

ففيه ابن داره مولى عثمان ، وهو مجهول الشخص والحال ولا يُعرف عنه إلّا أنّه من موالى عثمان المخترع للوضوء الثلاثي الغسلي ، والذي كان يخلو بهذا وذاك يحدّثهم بحديث عثمان في الوضوء .

قال ابن حجر : وابن داره مجهول الحال (٣) .

وقال الشوكاني : ابن داره مجهول الحال (٤) .

وحاول القوم عدّه في الصحابه - ليتسنى لهم أن يقولوا أنّه صحابي ثقه - لكنّ خانهم خفاء حال هذا الرجل عليهم ، بل خفاء اسمه !

قال ابن حجر : واختلف في اسمه ، فذكره ابن منده في الصحابه فسماه

١- المعجم الاوسط ٨: ٢٣٥ / ت ٨٤٩٩ .

٢- المعجم الصغير ١: ٣١١ / ت ٥١٥ .

٣- تلخيص الحبير ١: ٨٢ .

٤- نيل الاوطار ١: ١٩٧ .

عبدالله، ولم يذكر دليلاً على صحته... وسماه البخاري زيدا^(١).

وقال ابن الأثير: واختُلف في اسمه، فقيل: عبدالله، وقيل: زيد بن داره^(٢).

هذا من جهة السند، ومن جهة المتن، ترى هذا الحديث مضطرباً أيضاً، لأن فيه تارة أن ابن داره هو الذي دخل على عثمان، وسمعه عثمان يتمضمض فدعاه لتعليم الوضوء، وتارة أخرى أن محمد بن عبدالله بن أبي مریم هو الذي دخل على ابن داره فسمعه ابن داره يتمضمض فدعاه لتعليم الوضوء.

٦. عبد الرحمن البيلماني

وأما السند العشرون

ففيه صالح بن عبد الجبار الحضرمي، الذي قال عنه ابن القطان: صالح بن عبد الجبار لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وهو مجهول الحال^(٣).

وقال ابن حجر: وقال العقيلي في ترجمه ابن البيلماني: روى عنه صالح بن عبد الجبار مناكير^(٤).

وقد ذكر بعض مناكيره الذهبي في ميزان الاعتدال^(٥)، وابن عدي في الكامل

١- تعجيل المنفعة: ٥٣٣ / ت ١٤٥٠.

٢- أسد الغابه ٣: ١٥٢. ولا ينقضى العجب من ابن حبان حيث ذكره في كتابه الثقات ٤: ٢٤٧ / ت ٢٧٤٤ مع أنه كما عرفت مجهول.

٣- نصب الراية ١: ١.

٤- لسان الميزان ٣: ١٧٢ / ت ٦٩٨.

٥- انظر: ميزان الاعتدال ٣: ٤٠٧ / ت ٣٨١٤.

في الضعفاء (١).

وذكر ابن حجر عن العقيلي قوله: وصالح بن عبد الجبار يحدث عن ابن البيلمي نسخة فيها مناكير (٢).

كما أن في هذا الحديث محمد بن عبدالرحمن ابن البيلمي، الضعيف المنكر الحديث الذي لا يُحتج به عند الجميع.

قال ابن حبان في المجروحين: حدث [محمد] عن أبيه [عبدالرحمن ابن البيلمي] بنسخه شبيهاً بماتى حديث كلها موضوعه، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكُتب إلا على وجه التعجب (٣).

وقال ابن عدى: وكل ما روى عن ابن البيلمي فالبلاء فيه من ابن البيلمي (٤).

وقال ابن معين: ليس بشيء (٥).

وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي: منكر الحديث (٦). وزاد البخاري: كان الحميدي يتكلم فيه يضعفه (٧).

وذكره أبو نعيم في الضعفاء وقال: منكر الحديث (٨)، وذكره أبو زرعة الرازي

١- انظر: الكامل في الضعفاء ٦: ١٧٨ / ١٦٦١ من ترجمه ابن البيلمي.

٢- تهذيب التهذيب ٩: ١٦١ / ت ٤٨٩، لسان الميزان ٣: ١٧٢ / ت ٦٩٨.

٣- المجروحين ٢: ٢٦٤ / ت ٩٤٨.

٤- الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ١٨٠ / من ترجمه ١٦٦١.

٥- تهذيب الكمال ٢٥: ٥٩٤ / ت ٥٣٩٢.

٦- تهذيب الكمال ٢٥: ٥٩٤ / ت ٥٣٩٢.

٧- التاريخ الكبير ١: ١٦٣ / ت ٤٨٤.

٨- الضعفاء لابن نعيم ١: ١٤٠ / ت ٢١٦.

في أسامى الضعفاء (١).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد نقله هذا الحديث : وفيه محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني ، وهو مجمع على ضعفه (٢).

وقال ابن حجر في التقریب : ضعيف . وتعقبه بشار عواد بقوله : بل متروك ، فقد قال أبو حاتم والبخارى والنسائي وأبو نعيم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : حدث عن أبيه بنسخه ... الخ ، وضعفه الباقون جداً ، فلا يقال في مثل هذا ضعيف (٣).

كما أنّ عبدالرحمن ابن البيلماني ضعيف أيضاً ، وخصوصاً في ما يرويه عنه ابنه محمد (٤).

قال البزار : له مناكير ، وهو ضعيف عند أهل العلم (٥).

وقال الدارقطني : ضعيف لا تقوم به حجه (٦).

وقال ابن حجر في تقریب التهذيب : ضعيف (٧).

وقال ابن حجر أيضاً في تلخيص الحبير : ومحمد ابن البيلماني ضعيف جداً ،

١- أسامى الضعفاء / الترجمة ٢٩٥ .

٢- مجمع الزوائد ١ : ٢٣٩ .

٣- تحرير تقریب التهذيب ٣ : ٢٧٧ - ٢٧٨ / ت ٦٠٦٧ .

٤- جاء في تهذيب التهذيب ٦ : ١٣٥ / ت ٣٠٥ ، «لا يجب أن يعتبر بشيء من حديث عبدالرحمان البيلماني اذا كان من روايه ابنه محمد ، لان ابنه محمد بن عبدالرحمن يضع على ابيه العجائب» وانظر ثقات ابن حبان ٥ : ٩١ / ت ٤٠٠٠ .

٥- كشف الاستار : ١٣٩٠ - ١٣٩١ ، عن هامش تهذيب الكمال ٢٥ : ٥٩٦ .

٦- سنن الدارقطني ٣ : ١٣٤ ، ذيل الحديث ١٦٥ .

٧- تحرير تقریب التهذيب ٢ : ٣٠٩ / ت ٣٨١٩ .

وأبوه ضعيف أيضاً (١).

وقال الزيلعي: قال ابن القطان: واعلم أنّ محمد بن الحارث هذا ضعيفٌ جداً، وهو أسوأ حالاً من ابن البيلماني وأبيه (٢).

وقال صالح جزره: حديثه منكر، ولا يعرف أنه سمع من أحد من الصحابه إلّا من سرق. قال ابن حجر: قلت: فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابه المسمّين أولاً أو هم: ابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، ومعاوية، وعمرو بن أوس، وعمرو بن عنبسه، وعثمان بن عفّان، وسعيد بن زيد| مُرسلاً عند صالح (٣).

فهذا الراوي ضعيف، بل لم تصح له روايه عن أحد من الصحابه سوى سرق.

فهذا الحديث، مرسل، وضعيف من جهه محمد ابن البيلماني، وأبيه عبدالرحمن ابن البيلماني، وصالح بن عبدالجبار الحضرمي.

٧. جد عمر بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي

و أمّا السند الحادي والعشرون

ففيه عمر بن عبدالرحمن بن سعيد المخزومي، المجهول الحال، إذ لم يرد فيه سوى قول أبي حاتم الرازي: عمر بن عبدالرحمن بن سعيد الصرم المخزومي، روى عن جدّه، روى عنه زيد بن الجباب (٤).

وعند ما حاول ابن حجر في تقريب التهذيب رفع حاله بقوله: مقبول، تعقبه

١- تلخيص الحبير ١: ٨٤.

٢- نصب الرايه ٤: ١٧٦. ولاحظ كيف صاروا مضرب المثل في الضعف.

٣- تهذيب التهذيب ٦: ١٣٥ / ت ٣٠٥.

٤- الجرح والتعديل ٦: ١٢٢ / ت ٦٦٢.

بشار عواد بقوله : بل مجهول الحال ، فقد روى عنه اثنان فقط ، أحدهما الواقدي ، وذكره ابن حبان وحده في الثقات (١).
هذا مع أنّ سعيد بن يربوع المخزومي أصيب في بصره في خلافة عمر (٢) ، فلا يمكنه أن يرى الوضوء العثماني ثم يرويه (٣).

٨ . أبو النضر سالم عن يسر بن سعيد

وأما السند الثاني والعشرون

ففيه أحمد بن محمد بن زياد ، البصري الصوفي ، شيخ الدارقطني ، فهو وإن وثقه الخليلي والسلمي (٤) ، لكن عيب عليه أخذُه الأجره على التحديث !

قال مسلمه : كان ثقة حسن الأداء ... يأخذ الأجره على التحديث (٥).

وقال ابن القطان : لم يعبه إلا أخذ البرطيل على السماع (٦).

١- تحرير تقريب التهذيب ٣: ١٠١ / ت ٥٠٧٦ ، وفيه عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن ... الخ . ولا يخفى عليك أنه يعني أنّ توثيق ابن حبان لوحده لا يُعتدُّ به .

٢- التاريخ الكبير ٣: ٢٥٣ الترجمة ١٥١١ ، وتهذيب التهذيب ٢: ٨٨ / ت ١٦٧ .

٣- رُبما يقال أنّ الراوي هو «عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي» عن جدّه، فيكون جدّه الراوي للوضوء هو عبد الرحمن لا سعيد، لكن يقال: إن هذا مجرد احتمال، هذا أولاً، وثانياً: على فرض التسليم، نقول: إنّ عبد الرحمن لما قتل عثمان كان له من العمر ست سنوات، فلا يعتد بروايته إلا على وجه لا يعتد به .

٤- لسان الميزان ١: ٣٠٨ / ت ٩٢٧ .

٥- لسان الميزان ١: ٣٠٨ / ت ٩٢٧ .

٦- لسان الميزان ١: ٣٠٨ / ت ٩٢٧ .

وصرح ابن حجر بأنه له أوهام (١١).

وروى الدارقطني عنه حديثاً بسنده عن سمى عن أنس ، ثم قال : هذا وَهْمٌ قبيحٌ ، ولا يصح عن سمى عن أنس شيء ، والوهم فيه من شيخنا (١٢).

كما أنّ فيه ابن الأشجعي ، فهو مردّد بين «أبي عبيده بن عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي» ، و«عتاد بن عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي» ، فلا يُدرى أنّهما شخصان أم شخصٌ واحد ، وقد صرح المزني في تهذيب الكمال بأنه لا يدرى أيهما اثنان أو واحد (١٣).

وصرح الذهبي في ترجمه الأشجعي بأنهما اثنان ، فقال في أثناء عدّه من روى عنه : وابناه أبو عبيده وعباد (١٤).

واستظهر ابن حجر أنّهما شخص واحد ، ثم حاول رفعه بقوله مقبول (١٥) ، لكنّ الحق هو أنّه مجهول ، ولذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد - بعد أن روى حديثاً عن بريده عن النبي صلى الله عليه وآله - : وفيه أبو عبيده ابن الأشجعي ، ولم أجد من سماه ولا تزجّمه (١٦).

والملاحظ أنّ روايه أحمد فيها «ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً» ، وروايه الدارقطني فيها «ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ،

١- لسان الميزان ١: ٣٠٨ / ت ٩٢٧ .

٢- لسان الميزان ١: ٣٠٨ / ت ٩٢٧ .

٣- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ٤٢٣ .

٤- سير أعلام النبلاء ٨: ٥١٥ ، من ترجمه ١٣٦ .

٥- تقريب التهذيب ١: ٦٥٦ / ت ٨٢٣٢ ، وانظر تهذيب التهذيب ١٢: ١٧٨ / ت ٧٦٢ .

٦- مجمع الزوائد ١: ٥٢ .

ثم مسح برأسه» ، تُرى من هو المتلاعب في نقل هذا الموضوع؟! إنَّ ذلك ما سيُضح لك عند المناقشه الدلاليه .

و أما السند الثالث والعشرون

ففيه أنَّ أبا النضر سالم بن أبي أمية التيمي - مولى عمر بن عبيدالله بن معمر التيمي - لم يسمع من عثمان ، بل كان يُرسِل ، فروايته عن عثمان منقطعه .

قال الهيثمي : أبو النضر لم يسمع من أحد من العشره (١) .

وقال الدارقطني في خصوص هذا الحديث : ورواه يزيد بن أبي حبيب عن أبي النضر مرسلا عن عثمان ، ولم يأتِ بِحُجَّه (٢) .

وكما أرسل أبو النضر عن العشره ، فكذلك أرسل عن عثمان بن أبي العاص (٣) ، وعن عوف بن مالك (٤) .

كما أن في هذا الحديث غسان بن الربيع ، الذي ضعّفه الدارقطني مرّه ، وليّنه مرّه أخرى بقوله : صالح (٥) .

وقال ابن حجر والذهبي : ليس بِحُجَّه في الحديث (٦) .

وأورده الذهبي وابن الجوزي في الضعفاء (٧) .

١- مجمع الزوائد ١: ٢٩٩ . وعثمان عندهم من جمله العشره .

٢- العلل، للدارقطني ٣: ١٧ - ١٨ .

٣- تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٢ / ت ٧٩٨ .

٤- تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٢ / ت ٧٩٨ .

٥- مجمع الزوائد ١: ٢٢٩ .

٦- لسان الميزان ٤: ٤١٨ / ت ١٢٨٠ ، ميزان الاعتدال ٥: ٤٠٣ / ت ٦٦٦٥ ، وانفرد ابن حبان كما هو دأبه فذكره في كتابه الفقات ٩: ٢ / ت ١٤٨٥٠ .

٧- انظر المغني في الضعفاء ٢: ٥٠٦ / ت ٤٨٦٧ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢: ٢٤٦ / ت ٢٦٧٩ .

يضاف الى كل ذلك أنَّ الطرق المعتمده عندهم «عن أبي النضر عن بسر بن سعيد» و«عن وكيع بن الجراح» ليس فيها إلَّا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، وليس فيها ما زاده ابن الأشجعي من روايه الوضوء البياني ، ولا ما أرسله أبو النضر عن عثمان من الوضوء البياني وتسميه الذين شهدوا لعثمان . وستقف على المتلاعب الزائد في نقل هذا الوضوء العثماني .

٩ . عطاء بن أبي رباح

وأما السند الرابع والعشرون

ففيه عطاء بن أبي رباح ، من مولدى الجند (١) ، ولد في خلافه عثمان - بعد سنتين أو أكثر من خلافته - ونشأ بمكه ، فإنه لم يسمع من عثمان ، فروايته عنه مُرسِله ، كما أنها مرسله عن كثير من الصحابه ، فضلاً عن إرساله عن النبي صلى الله عليه وآله .

قال ابن حجر : أرسل عن عثمان بن عفان (٢) .

وقال الذهبي : وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله ، وعن أبي بكر ، وعتاب بن أسيد ، وعثمان بن عفان (٣) .

وقال أحمد : ليس في المرسل أضعف من مرسل الحسن البصرى [وعطاء] ابن أبي رباح ، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد (٤) .

وقال علي بن المديني : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب (٥) .

١- اسم مدينه في اليمن .

٢- تهذيب التهذيب ٧ : ١٨٠ من ترجمه ٣٨٥ ، له .

٣- سير أعلام النبلاء ٥ : ٧٩ / ت ٧٩ .

٤- ميزان الاعتدال ٥ : ٩٠ / ٥٦٤٦ .

٥- تهذيب الكمال ٢٠ : ٨٣ / من ترجمه ٣٩٣٣ ، له .

كما أنّ فيه همّام بن يحيى ، البصرى ، الذى نَصّوا على أنّه كان ضعيف الحافظه رديئها ، فإذا حدّث من كتابه كان حديثه صالحاً ، لكنّ هذا الرجل كان عنده كزاس عن عطاء بن أبى رباح وقع منه وضاع ، فحديثه فى الموضوع هنا يكون من حفظه ، فيكون ضعيفاً ، بل إنّ يحيى بن سعيد القطان ضَعَّفَهُ حفظاً وكتابه ، والبرديجى وأبو زرعه والساجى لئنه ، كل ذلك لسوء حفظه كما يبدو .

وكان عبدالرحمن بن مهدي يقول : إذا حدّث همّام من كتابه فهو صحيح ، وكان يحيى [ابن سعيد] لا يرضى كتابه ولا حفظه(١١) .

وكان يحيى بن سعيد لا يعبأ بهمّام(١٢) ، ولا يحدّث عن همّام(١٣) ، ويقول : لا أروى عن همّام بن يحيى(١٤) .

قال عمرو بن على : سمعتُ إبراهيم بن عرعره قال ليحيى : «حدثنا عفان ، حدثنا همّام» فقال له : اسكت ويحك ! (١٥)

وقال يزيد بن زريع : همّام حفظه ردىء ، وكتابه صالح(١٦) . وفى لفظ الذهبي : كتابه صالح ، وحفظه لا يسوى شيئاً(١٧) .

وقال الساجى : صدوق سىء الحفظ ، ما حدّث من كتابه فهو صالح ، وما

١- هامش تهذيب الكمال ٣٠: ٣٠٨ .

٢- تهذيب التهذيب ١١: ٦٠ / ت ١٠٨ .

٣- تهذيب التهذيب ١١: ٦٠ / ت ١٠٨ .

٤- الكامل فى الضعفاء ٧: ١٢٩ / ت ٢٠٤٧ .

٥- تهذيب التهذيب ١١: ٦٠ / ت ١٠٨ .

٦- تهذيب التهذيب ١١: ٦٠ / ت ١٠٨ .

٧- ميزان الاعتدال ٧: ٩٢ / ت ٩٢٦١ .

حدّث من حفظه فليس بشئ (١).

وقال أبو بكر البرديجي : همّام صدوق ، يُكْتَبُ حديثه ولا يُحتجّ به (٢).

وسئل أبو زرعه عنه ، فقال : لا بأس به (٣).

فالجميع مطبقون على سوء حفظه ، وأنه إذا حدّث من كتابه كان صالحاً (٤) ، سوى يحيى بن سعيد القطان الذى لم يرضَ كتابه ولا حفظه . لكن همّاماً أضعاف ما كتبه عن عطاء بن أبي رباح المزبيل ، قال أحمد بن حنبل : حدّثنا عفّان ، قال همّام : كتبتُ عن عطاء كراسه ووقعت منى (٥) .

وقد اعترف هو بعد ردح من الزمن بأنّه كان يخطئ في تحديده بسبب عدم مراجعته لكتبه ؛ قال الحسن بن علي الحلواني : سمعت عفّان يقول : كان همّام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه ، وكان يُخالف فلا يرجع إلى كتابه ، ثم رجع بعد فنظر في كتبه ، فقال : يا عفّان ، إنّا كنا نخطئ كثيراً ، فنستغفر الله تعالى!! (٦)

كما أن فيه عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح الأموى ، الذى كان عبداً لأمّ حبيب ، أو مولى لأميه بن خالد ، فإنه كان مشهوراً بالتدليس والإرسال ، وقد أجمع أئمة الرجال على أنّه يُحتجّ بحديثه إذا صرّح بالسمع ، وعدم الاحتجاج به إذا لم يصرّح بالسمع ، وهنا لم يصرّح بالسمع واكتفى بالنعنه «أى عن عطاء» ولم يقل

١- تهذيب التهذيب ١١: ٦١ .

٢- تهذيب التهذيب ١١: ٦١ .

٣- الجرح والتعديل ٩: ١٠٧ / ت ٤٥٧ .

٤- لا صحيحاً كما زعم ابن مهدي .

٥- الكامل فى الضعفاء ٧: ١٣٠ ، من الترجمة ٢٠٤٧ له .

٦- ضعفاء العقيلي ٤: ٣٦٨ ، من الترجمة ١٩٨٠ له .

«حدثني عطاء» أو «سمعتُ عطاء» ، فهذا يكون بحكم المنقطع .

قال أبو بكر الأثرم : قال أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج «قال فلان» و«أخبرت» جاء بمناكير ، وإذا قال «أخبرني» و«سمعتُ» فحسبك به (١).

وقال أبو الحسن الميموني ، عن أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج «قال» فأحذره ، وإذا قال «سمعتُ» أو «سألتُ» جاء بشيء ليس في النفس منه شيء (٢).

وقال يحيى بن سعيد : إذا قال «حدثني» فهو سماع ، وإذا قال «أخبرني» فهو قراءه ، وإذا قال «قال» فهو شبه الريح (٣).

وقال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج . فإنه قبيح التدليس ، لا يدلّس إلّا فيما سمعه من مجروح (٤).

ولا يخفى عليك أنّ العننه هنا تعني عدم التصريح بالسماع ، فتكون روايته كالمنقطعه . هذا كلّه بغض النظر عن قول يزيد بن زريع فيه : كان ابن جريج صاحب غناء (٥).

وعن قول مالك بن أنس : كان ابن جريج حاطب ليل (٦).

وأما السند الخامس والعشرون

ففيه عطاء بن أبي رباح المرسل الذي لم يسمع من عثمان - كما تقدم .

١- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٨ ، من الترجمة ٣٥٣٩ ، له .

٢- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٨ ، من الترجمة ٣٥٣٩ ، له .

٣- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٥١ .

٤- تهذيب التهذيب ٦ : ٣٥٩ ، من الترجمة ٧٥٨ ، له .

٥- تاريخ بغداد ١٠ : ٤٠٤ من الترجمة ٥٥٧٣ ، له .

٦- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٩ .

- كما أنّ فيه الحجاج بن أروطاه بن ثور ، الذي كان كثير الخطأ والتدليس (١١) .
- وقال يحيى بن معين : صدوق ليس بالقوى ، يدلس (١٢) ... وقال مزه أخرى : ضعيف (١٣) .
- وقال العجلي : صاحب إرسال ... إنما يعيب الناس منه التدليس (١٤) .
- وقال أبو زرعه : صدوق مدلس (١٥) .
- وقال النسائي : ليس بالقوى (١٦) .
- وقال ابن سعد : وكان ضعيفاً في الحديث (١٧) .
- وقال الدارقطني : لا يُحتجُّ به (١٨) .
- وقال يحيى بن سعيد القطان : تركتُ الحجاجَ عهداً ولم أكتب عنه حديثاً قط (١٩) .
- وقال عبدالله بن المبارك : كان الحجاج يدلس ، كان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي ، والعرزمي متروك لا نقر به (١٠٠) .

-
- ١- تهذيب التهذيب ٢: ١٧٤ من الترجمة ٣٦٥، له .
 - ٢- تهذيب الكمال ٥: ٤٢٥ من الترجمة ١١١٢، له .
 - ٣- تاريخ بغداد ٨: ٢٣٥ من الترجمة ٤٣٤١، له .
 - ٤- الثقات، للعجلي ١: ٢٨٤ / ت ٢٦٤ .
 - ٥- تهذيب الكمال ٥: ٤٢٥، من الترجمة ١١١٢، له .
 - ٦- تاريخ بغداد ٦: ٢٣٦ .
 - ٧- طبقات ابن سعد ٦: ٣٥٩ .
 - ٨- هامش تهذيب الكمال ٥: ٤٢٧ .
 - ٩- تهذيب الكمال ٥: ٤٢٥ .
 - ١٠- تهذيب الكمال ٥: ٤٢٥ .

وقال يعقوب بن أبي شيبة : واهى الحديث ، فى حديثه اضطراب كثير(١١) .

وقال أحمد : كان من الحفّاظ ، فقيل له : فلمَ ليس هو عند الناس بذاك؟ قال : لأنّ فى حديثه زياده على حديث الناس ، ليس يكاد له حديث إلّا فيه زياده(١٢) .

وقال أحمد : كان حجّاج يدلس ، فإذا قيل له : من حدّثك؟ يقول : لا تقولوا هذا ، قولوا : من ذكرت!!(١٣)

وقال أبو حاتم الرازى : صدوق يدلس عن الضعفاء(١٤) .

فهذا الراوى ضعيفٌ ، وعلى أحسن الفروض فهو صالح وليس بالقوى ، وهو فى كل ذلك مدلسٌ فإذا لم يصرح بالسماع - كما فى هذه الروايه حيث عنعن ولم يصرح بالسماع - كانت روايته كالمقطع .

وأما السند السادس والعشرون

ففيه عطاء بن أبى رباح المرسل الذى لم يسمع من عثمان - كما تقدم .

كما أنّ فيه الحجّاج بن أرطاه بن ثور ، الضعيف ، أو الصالح ليس بالقوى ، المجمع على أنّه مدلس ، ولم يصرح بالسماع هنا أيضاً .

كما أنّ فيه أبا معاويه الضرير ، الذى كان مضطرب الحديث فى غير الأعمش ، يدلس ويخطئ . وقد عرفت بأنّ المدلس إذا لم يصرح بالسماع يكون حديثه كالمقطع .

قال أحمد بن حنبل : أبو معاويه الضرير - فى غير حديث الأعمش - مضطرب

١- تهذيب الكمال ٥: ٤٢٧ .

٢- سير أعلام النبلاء ٧: ٧٠ من الترجمة ٢٧، له .

٣- سير أعلام النبلاء ٧: ٧٣ من الترجمة ٢٧، له .

٤- الجرح والتعديل ٣: ١٥٦، من الترجمة ٦٧٣، له .

لا يحفظها حفظاً جيداً (١).

وقال ابن خراش : صدوق وهو في الأعمش ثقة ، وفي غيره فيه اضطراب (٢).

وقال ابن نمير : كان يضطرب في غيره [أى في غير الأعمش] اضطراباً شديداً (٣).

وقال أبو داود : أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطأه ، يُخطئ على هشام بن عروه ، وعلى ابن إسماعيل ، وعلى عبدالله بن عمر (٤).

وقال يحيى : روى أبو معاوية عن عبيدالله بن عمر أحاديث مناكير (٥).

وقال أبو داود : قلت لأحمد : كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروه؟ قال : فيها أحاديث مضطربة ، يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وآله (٦).

ووصفه الدارقطني بالتدليس (٧).

وقال ابن سعد : كثير الحديث ، يدلس (٨).

وقال يعقوب بن شيبة : ربما دلس (٩).

فأبو معاوية في حديث الأعمش ثقة ، وفي حديث غير الأعمش مضطرب ،

١- تهذيب الكمال ٢٥: ١٢٨، من الترجمة ٥١٧٣، له .

٢- تهذيب الكمال ٢٥: ١٣٢ .

٣- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٧ من الترجمة ٢٧٣٥، له .

٤- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٨ .

٥- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٨ .

٦- هامش تهذيب الكمال ٢٥: ١٣٤ .

٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٣٦ / ت ٦١ .

٨- تهذيب التهذيب ٩: ١٢١ / ت ١٩٢، له .

٩- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٨ من الترجمة ٢٧٣٥، له .

ويدنّس ويخطئ .

و أما السند السابع والعشرون

ففيه عطاء بن أبي رباح المرسل ، الذي لم يسمع من عثمان - كما تقدم . ويزيده هنا وضوحاً قول البيهقي بعد أن رواه : وهو مُرْسَلٌ (١١) ، وقول الزيلعي : وهو منقطع فيما بين عطاء بن أبي رباح وعثمان (١٢) ، وقول ابن حجر : رواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان ، وفيه انقطاع (١٣) .

كما أن فيه يحيى بن عبدالله بن بكير (١٤) مولى بني مخزوم ، أبا زكريا المصرى ، فقد قال النسائي : ضعيف (١٥) .

وقال في موضع آخر : ليس بثقه (١٦) .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يُحتج به (١٧) .

وقال يحيى بن معين : سألتني عنه أهل مصر فقلتُ : ليس بشيء (١٨) .

ولئنه الساجى بقوله : صدوق ، روى عن الليث فأكثر (١٩) .

وقال يحيى بن معين : سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث ،

١- سنن البيهقي ١: ٦٣ ذيل الحديث ٣٠٠ .

٢- نصب الراية ١: ٣٢ عن قول الشيخ في الإمام .

٣- تلخيص الحبير ١: ٨٤ / ح ٨٥ .

٤- وينسب إلى جده فيقال يحيى بن بكير .

٥- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٦- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٧- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٨- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٩- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

وكان شَرَّ عرض ، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح ورقتين ثلاثه (١١) .

وقال مسلم بن قاسم : تكلم فيه لأن ؛ سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب (١٢) .

هذا مع أنه قد وثقه جماعه منهم يعقوب بن سفيان ، وابن قانع ، والخليلى ، والذهبي (١٣) ، وذكره ابن حبان فى ثقاته (١٤) .

فأحسن ما يقال فيه : هو أن مروياته تُعتبر فيؤخذ منها ما يوافق الثقات ، ولعلّه إلى هذا أشار ابن حجر فى هدى السارى حيث قال : إن البخارى انتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات (١٥) . وقد وفقت على أن رواه الوضوء العثماني ليسوا ثقاتاً ، بمعنى أنه لم يصح إلى الآن أحد أسانيد الوضوء إليه .

كما أن فيه سعيد بن أبى هلال الليثى ، أبى العلاء المصرى ، مولى عروه بن شبيب الليثى ، فقد قال فيه الإمام أحمد بن حنبل : ما أدرى أى شىء!؟ يخلط فى الأحاديث (١٦) .

ولينه أبو حاتم بقوله : لا بأس به (١٧) .

وقال ابن حزم : ليس بالقوى (١٨) .

وقال الساجى : صدوق (١٩) .

ومع توثيقات من وثقه يكون حاله كما قال ابن حجر : صدوق ... إلا أن

١- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٢- تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٣- انظر هامش تهذيب الكمال ٣١: ٤٠٤ ، وتهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨ / ت ٣٨٨ .

٤- الثقات لابن حبان ٩: ٢٦٢ / ت ١٦٣٣٣ .

٥- هامش تهذيب الكمال ٣١: ٤٠٤ .

٦- تهذيب التهذيب ٤: ٨٣ / ت ١٥٩ .

٧- تهذيب التهذيب ٤: ٨٣ / ت ١٥٩ .

٨- تهذيب التهذيب ٤: ٨٣ / ت ١٥٩ .

٩- تهذيب التهذيب ٤: ٨٣ / ت ١٥٩ .

الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط (١). فتكون روايته ليست صحيحة . هذا إذا كان هو لوحده في الروايه ، فكيف وقد اجتمع معه يحيى بن عبدالله بن بكير ، واتفق القوم على أن عطاء لم يسمع من عثمان !

١٠ . رجل من الأنصار عن أبيه

و أما الروايه الثامنه والعشرون

فحسبنا جهاله الرجل من الأنصار ، وجهاله أبيه ، ويبدو أنهم أرادوا نشر وضوء عثمان بكل حيله ووسيله .

وكذلك عروه بن قبيصه ، فإنه مجهول الحال والهويه ، وانفراد ابن جبان بذكره في الثقات (٢) لا يساوى شيئاً .

أضف إلى ذلك أن كلاً من يزيد بن هارون ، وخالد بن عبدالله إنما سمعا من سعيد بن إياس الجريري البصري بعد اختلاطه ، وكان قد اختلط أيام الطاعون (٣) .

كان هذا مجمل المناقشه السنديه لمرويات عثمان ولولا خوفنا الإطاله لوسعنا النقاش الرجالي ، والآن مع :

١- تقريب التهذيب: ٢٤٢ / ت ٢٤١٠ .

٢- الثقات، لابن جبان: ٧: ٢٨٧ - ت ١٠١٠١ .

٣- انظر تاريخ البخارى الكبير: ٣: ٤٥٦ / ت ١٥٢٠ ، الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٥٣ / ت ٢٧١ ، وتهذيب الكمال: ١٠: ٣٤٠ من الترجمة ٢٢٤٠ ، له ، وثقات العجلي: ١: ٣٩٤ / ت ٥٧٦ .

تبين من خلال الاستعراض السريع والمناقشه لأسانيد الوضوء العثماني ، أنّ روايات حمران عن عثمان كلّها ضعيفه بنفس حمران وبيعض آخرين ، وأنّ روايات غير حمران عن عثمان ضعيفه أيضاً ، إمّا بضعف بعض رواياتها ، وإمّا بأنها مرسله ، أو أنّ فيها تدليس بعض المدلّسين ، أو أنّ بعضها يُستشَمُّ منها رائحه الوضع . وإذا كانت روايات حمران عن عثمان هي أصحّ ما عندهم في الوضوء مع أنّ راويها حمران(١) (= طويدا) ، فإنّ باقى الروايات لاتحتاج إلى مزيد بيان لضعفها .

وإذا تجاوزنا مرحله المناقشه السنديه ، وعبرنا إلى مرحله المناقشه المتتيه الدلائليه ، رأينا روايات عثمان تتضارب مع وضوء صحابه آخرين - سواء كانوا من مؤيديه أو من معارضيّه - من عدّه جوانب وهذا يشير إلى ضعفها بل إلى عدم صحتها .

فوضوء على بن أبى طالب عليه السلام ، وعبدالله بن العباس ، وأنس بن مالك يقول : بأنّ غسل الوجه واليدين مرّه هو الواجب ، ومرتين هو الثنّه المستحبه ، والثلاثه بدعه يبطل بها الوضوء .

كما يقول بأن فرض الرأس والرّجلين هو المسح لا الغسل .

١- الذى أورده البخارى فى الضعفاء ولم يوثقه أحد غير ابن حبان والذهبي .

وهو ما ترى بعضه فى وضوء مؤيدى عثمان ولا ترى بعضه الآخر عندهم ، فإنّ الوضوء الذى نسبوه لعبدالله بن زيد بن عاصم الأنصارى(١) يقول : بأنّ النبى صلى الله عليه وآله غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، لكن روايات عثمان كلّها لا تنقل إلّا ثلاثاً ثلاثاً .

وفى حين تهمل أكثر روايات عثمان كيفية مسح الرأس أو بعضه ، وتبين بعضها المسح مع حكم الأذنين ، ولا تُفصّل أكثر من ذلك ، نرى هناك روايات نقلوها عن عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصارى والربيع بنت المعوذ تقول بأنّ النبى صلى الله عليه وآله مسح بيديه رأسه مُقبلاً ومدبراً ، أو أنّه بدأ من مقدّم رأسه وانتهى إلى قفاه ثمّ ردهما إلى المكان الذى بدأ به منه .

ولم يصحّ عندهم عن باقى روايتهم للوضوء الثلاثى الغسلى فى تحليل اللحية شىء ، إلّا ما جاء عن عثمان فى تحليل اللحية ...

وإذا تجاوزنا اختلافات وضوء عثمان عن وضوء باقى الصحابه ، رأينا الاضطراب واضحاً فى روايات عثمان نفسه ، ورأينا بعد ذلك دلائل ومؤشرات وملامح التدرّج فى كيفية بناء الهرم الوضوئى العثمانى ، بدءاً من عثمان ومروراً بحمران والحجاج وابن شهاب وغيرهم وانتهاءً بسياسة الخلفاء الأمويين والعباسيين فى التعرف على الطالبين من خلال الوضوء ومن خلال غيرها من الأحكام الفقهيّة الخلفيّة .

ونظراً لكون معالم هذا الوضوء الجديد لم تكن واضحة بشكل دقيق محدّد حتّى عند عثمان نفسه فضلاً عن أتباعه والمبتدئين لوضوئه . فلذلك جاءت الروايات عنه

١- سيأتيك فى المجلد القادم إن شاء الله، عدم صحه انتساب هذا الوضوء له، وأنّ الأمويين القرشيين نسبوه إليه ليجزوا الأنصار إلى صفّ المؤيدين لوضوء عثمان .

وعن أتباعه مشوشه مرتبكه ، فمَرَّت عصرًا بعد عصر بحاله الغربله ، حتى قُلِّصت دائره الخلاف - في عصر الزهري - إلى أقل ما يمكن ، وهو ما عليه الوضوء العثماني المعمول به اليوم على ما فيه من اختلافات متبقيه .

ولكى تتقف على صورته أوضح لهذا المدعى نعرض اليك عشره نماذج فقط من الاضطرابات فى وضوء عثمان (رضي الله عنه) ، وكيف سعى أتباعه جاهدين لبث وضوئه وحثق أنفاس الوضوء الثنائى المسحى الأصيل :

(١) - إن الروايه رقم (١٥) رواها أبو داود بسنده عن أبي علقمه وفيها «وذكر الوضوء ثلاثاً ، قال : ومسح برأسه ، ثم غسل رجله» ... ثم ساق نحو حديث الزهري وأتم .

و حديث الزهري هو الروايه رقم (١٠) وفيها «ثم مسح رأسه ، ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً ، ثم اليسرى مثل ذلك» .

ولكن الدارقطنى روى الروايه (١٥) بنفس الطريق الذى رواه أبو داود - عن عبيدالله بن أبي زياد القداح - والمتن فيها «ثم مسح برأسه ثم رجله فأنقاهما» .

فروايه الدارقطنى عن أبي علقمه ظاهره فى مسح الرأس والرجلين ؛ لأن الانقاء أعم من المسح والغسل ، وقد تكون فى المسح أصرح ؛ لقوله : «ثم مسح برأسه ثم رجله» . لكن روايه أبي داود عن أبي علقمه فيها غسل الرجلين !!

فإما أن يكون المتأخرون أو بعضهم تلاعبوا وحملوا أفهامهم على الروايه ، أو أنّ أبا علقمه هو الذى يحدث كل يوم بشكل لا يتفق مع ما حدث به من قبل .

١- وإن كانت هي أكثر من ذلك بكثير .

و الذى يؤكد لك أنّ القوم تلاعبوا وحملوا أفهامهم على الروايه (١١) ، هو أنّ المتقى الهندى (ت سنه ٩٧٥ هـ-) نقل فى كنز العمال روايه الدارقطنى وحسّرَ فيها الغسل فقال : «ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه فأنقاهما» (٢٢) .

(٢) - إنّ الروايه (١٦) رُوى متّنها عن عامر بن شقيق عن أبى وائل بأشكال مختلفه ، وعامر بن شقيق هو السبب فى هذا الاضطراب ، فإنّه ليس مشهوراً بقوه النقل - كما قال ابن حزم (٣٢) .

أ - قال موسى بن هارون : وفى هذا الحديث موضعٌ فيه عندنا وهمٌ ، لأنّ فيه الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضه والاستنشاق (٤٤) .

ب - حاول موسى بن هارون تصحيح هذا الاضطراب ، فقال : وقد رواه عبدالرحمن بن مهدي عن إسرائيل بهذا الإسناد ، فبدأ فيه بالمضمضه والاستنشاق قبل غسل الوجه ... (٥٥)

لكن روايه ابن مهدي عندما رفعتُ إشكال تأخّر المضمضه والاستنشاق ، وقعت فى إشكال آخر ، وهو أنّها ذكرت الوضوء ولم تذكر فيه غسل الذراعين ، فقد روى ابن الجارود (ت سنه ٣٠٧ هـ-) قال :

حدثنا إسحاق بن منصور ، أنبأنا عبدالرحمن - يعنى ابن مهدي -

١- وهذا ما تلحظه كثيراً عندهم، إذ تراهم يحملون روايات المسح على القدمين على المسح على الخفين، فى حين هما حكمان متغايران .

٢- كنز العمال ٩: ١٩٢ / ح ٢٦٨٨٣ .

٣- انظر: هامش تهذيب الكمال ١٤: ٤٢ .

٤- سنن الدارقطنى ١: ٨٦ / ضمن ح ١٢ .

٥- سنن الدارقطنى ١: ٨٦ / ضمن ح ١٢ .

قال : حدثنا اسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن شقيق بن سلمه ، قال : رأيت عثمان توضأ فغسل كفيه ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ومسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما [و لم يذكر غسل الذراعين] وغسل رجليه ... قيل لإسحاق : ليس فيه «و غسل ذراعيه»؟ قال : ما كان عندي أعطيتك (١) .

فهنا لا يحتمل أن يكون إسحاق قد سها ، لأنه صرح بأنه أعطاهم ما عنده ، أي أنه أخبرهم بما سمعه كما سمعه ولم يكن فيه غسل الذراعين .

و الذي يؤكد ذلك ، هو أن عبدالرزاق روى عن إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن أبي وائل - شقيق بن سلمه - هذا الوضوء فقال : فغسل كفيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومضمض واستنشق واستنثر ، وغسل وجهه ثلاثاً ثلاثاً . قال : وحسبته قال : وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً (٢) ...

فإنه لما كان سمع هذا الوضوء دون ذكر لغسل الذراعين ، ورأى أن هذا الوضوء ناقص ، حاول سدّ الفجوة بقوله «وحسبته قال»!!

وروى ابن خزيمة هذه الرواية بسنده عن إسحاق بن منصور ، عن عبدالرحمن بن مهدي ، عن إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن شقيق بن سلمه ، وليس فيها ذكر اليدين ، ثم قال عبدالرحمن بن مهدي : وذكر يديه إلى المرفقين ولا أدرى كيف ذكره!! (٣)

-ج- - إن جميع روايات أبي وائل فيها «ومسح رأسه ثلاثاً» و«مسح برأسه وأذنيه

١-المنتقى من السنن: ٣٠ / ح ٧٢ .

٢- مصنف عبدالرزاق ١: ٤١ / ح ١٢٥ .

٣- صحيح ابن خزيمة ١: ٧٨ / ح ١٥٢ .

ظاهرهما وباطنهما» ، مع أن مسح الرأس ثلاثاً خلاف ما عليه الحفاظ الثقات ، قال البيهقي :

روى [مسح الرأس ثلاثاً] من أوجه غريبه عن عثمان ، وفيها مسح الرأس ثلاثاً ، إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجه عند أهل المعرفة (١).

وقال أبو داود : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس أنه مَرّه... (٢)

د - إن البخارى ومسلماً والترمذى وأبا داود والنسائى وابن ماجه والدارمى ومالكاً وأحمد ، لم يروِ أحدٌ منهم عن أبى وائل الوضوء البيانى المُفَضَّل ، إذ أنهم أخرجوا لعامر بن شقيق عن أبى وائل بعض جزئيات الوضوء ، وأكثرهم اكتفوا بإخراج قول أبى وائل عن عثمان : «إن رسول الله تَوَضَّأَ فَحَلَّلَ لِحِيَّتَهُ» أو «تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا» ولم يخرجوا هذا الوضوء المُفَضَّل المضطرب .

فإذا لاحظت جميع الروايات المنتهية إلى عامر بن شقيق عن أبى وائل عن عثمان ، ولاحظت اضطراباتهما ، مع أن الطرق كلها صحيحة إلى عامر بن شقيق ، علمت أن المتلاعب بنقل هذا الوضوء هو عامر ، أو أبو وائل ، أو عثمان .

(٣) - إن الروایتين (١٧) و(١٨) مرويتان عن عبدالله بن جعفر ، عن عثمان ، والرواية رقم (١٨) برواية الطبرانى فى الأوسط فيها قوله «و مسح برأسه» دون بيان عدد المسح ، لكن نفس هذه الرواية رواها الطبرانى فى الصغير وفيها قوله «و مسح برأسه واحده» فأضاف قيد الوحده .

١- تلخيص الحبير ١: ٤١٢، عن السنن الكبرى للبيهقى ١: ٦٢ .

٢- سنن أبى داود ١: ٢٦ / ذيل الحديث ١٠٨ .

وجاءت الرواية رقم (١٧) لتقول: «و مسح برأسه ثلاثاً» فأضافت التثليث في مسح الرأس . فمن هو المتلاعب؟

إنَّ ذلك لا يخرج عن إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله التيمي ، الضعيف ، أو طلحة مولى آل سراقه المجهول !

(٤) - إن الرواية (١٩) مضطربة ، لأدنى متنها - طبق رواية الدارقطني - ينص على أنَّ ابن داره مولى عثمان المجهول دخل على عثمان ، فسمعه عثمان يتمضمض فدعاه لتعليم الوضوء ، وأما متنها طبق روايه أحمد والطحواي والبيهقي ، فينص على أنَّ محمد بن عبدالله بن أبي مریم هو الذي دخل على ابن داره ، فسمعه ابنُ داره يتمضمض فدعاه لتعليم الوضوء .

هذا ، مع أنَّها تدعى تثليث مسح الرأس ، وهو خلاف ما عليه الحفاظ الثقات - كما علمت .

(٥) - إن الرواية (٢٠) التي رواها الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ - بسنده عن محمد بن عبدالرحمان بن البيلماني ، عن أبيه ، عن عثمان ، فيها قوله «و مسح برأسه ثلاثاً ، وغسل قدميه ثلاثاً» .

وهذه الرواية نفسها رواها أبو يعلى الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧هـ - بسنده عن محمد بن عبدالرحمان بن البيلماني ، عن أبيه ، عن عثمان ، وفيها «و مسح برأسه ثم غسل رجله» (١).

١- في المقصد العلى ١: ٨٦ / ح ١٣٩ «حدثنا عبيدالله بن عامر القواريري، حدثنا محمد بن الحارث، حدثني محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني، عن أبيه، قال: رأيت عثمان بن عفان جالساً بالمقاعد يتوضأ، قال: فمرَّ به رجل فسلم عليه فلم يردَّ عليه حتى فرغ من وضوئه، ثم دخل المسجد، فوقف على الرجل فقال: لم يمنعني أن أردَّ عليك إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من توضأ فغسل يديه ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه ثم غسل رجله، ثم لم يتكلم حتى يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنَّ محمداً عبده ورسوله، غُفر له ما بين الوضوءين» .

فروايه أبى يعلى ليس فيها تثلث مسح الرأس ولا تثلث غسل الرجلين ، لكنّها صارت بعد مرور مدّة من الزمن عند الدارقطنى فيها زياده تثلث مسح الرأس وتثلث غسل الرجلين ، ويبدو أنّ المتلاعب هو صالح بن عبدالجبار الحضرمى - الواقع فى روايه الدارقطنى - المجهول الحال ، أو أنّ محمد بن عبدالرحمان بن البيلمانى هو الذى يحدّث كل يوم بشكل من الأشكال .

فأصل الروايه فيها غسل الرجلين فقط ، ولما كانت كل روايات عثمان المعتمده عندهم فيها تثلث غسل الرجلين ، حاولوا قوّبّه هذه الروايه فى قالب الوضوء العثمانى فزادوا قيد التثلث فى الرجلين ، وعمّموه إلى تثلث مسح الرأس أيضاً . وتثلثُ مسح الرأس وإن قالوا أنّه غير محفوظ عن عثمان ، لكن هناك من عمل به وقال بصدوره عن عثمان ، حيث قال البيهقى :

إلّا أنّها إى الروايات القائله بمسح الرأس ثلاثاً مع خلاف الحفاظ الثقات ، ليست بحجه عند أهل المعرفه ، وإن كان بعض أصحابنا يحتجّ بها(١) .

و قال أيضاً - عند ذكره لروايه هشام بن عروه عن أبيه عن حمران ، قال : «توضّأ عثمان على المقاعد ثلاثاً...» - : وعلى هذا اعتمد الشافعى فى تكرار المسح(٢) .

١- سنن البيهقى ١: ٦٢ / ح ٢٩٦ .

٢- سنن البيهقى ١: ٦٢ / ح ٢٩٥ . وانظر: شرح النووى على صحيح مسلم ١: ١٠٨ حيث قال: واحتج الشافعى بحديث عثمان الآتى فى صحيح مسلم: «أن النبي توضّأ ثلاثاً ثلاثاً» .

فيبدو أنّ صالح الحضرمي كان يذهب إلى تثليث مسح الرأس فسخر هذه الرواية لصالحه ، أو أنّ محمد بن عبدالرحمان بن البيهقي لم يكن عنده أمرُ الوضوء العثماني مستقراً تماماً فكان يرتبك ويضطرب في نقله .

(٦) - إنّ الرواية رقم (٢٢) رواها أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ - بسنده عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن عثمان وفيها : «ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً» .

ونفس هذه الرواية رواها الدارقطني ، عن شيخه أحمد بن محمد بن زياد المتوفى سنة ٣٤٠هـ محرفه عن أصلها ، إذ صارت الرواية : «ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه» .

فالرواية الأولى ظاهره في مسح الرأس والرجلين ثلاثاً ثلاثاً ، لكن يبدو أنّ أحمد بن محمد بن زياد شيخ الدارقطني لم يعجبه هذا المنقول ، فأضاف إليه من فهمه ، فعطفَ الرّجّلين على غسل الوجه واليدين ، فبدّل العبارة إلى «غسل ... رجليه ثلاثاً ثلاثاً» واضطّر من بعد ذلك إلى تأخير مسح الرأس ، فقال : «ثم مسح برأسه» ، فجاء بوضوء لم يُقل به مُسلم ، إذ كيف يتأخر المسح بالرأس عن مسح أو غسل الرجلين؟!

فلاحظ كيف انقلبت الرواية القائلة بمسح الرأس والرجلين خلال مائه سنة إلى رواية قائله بغسل الرجلين ثلاثاً ثلاثاً قبل المسح بالرأس!!

ولما كان الوضوء الثابت - عندهم - عن عثمان ، فيه مسح الرأس مَرّة ، وروايه أحمد ظاهره في مسح الرأس ثلاثاً ، راح أحمد بن محمد بن زياد شيخ الدارقطني ليصيّبها في هذا المصّب ، فقال : «ثم مسح برأسه» ، فقد تلاعب في هذه الرواية على صعيدين :

أ - إنَّ أصل الروايه عند أحمد فيها تثلث مسح الرأس ، وتثلث مسح الرجلين ، فقلبها أحمد بن محمد بن زياد إلى توحيد مسح الرأس .

ب - كما قلب تثلث مسح الرجلين ، إلى تثلث غسلهما .

وهو فى أثناء هذا التبدل أحرَّ مَسَحَ الرأس عن غسل الرجلين ؛ ولهذا قال الدارقطنى : صحیحٌ إلَّا التأخير فى مسح الرأس فأبَّه غير محفوظ ، تفرد به ابن الأشجعى ، عن أبيه (١١) .

هذا ، مع أنَّ الروايات - بطرق كثيره - عن سالم أبي النضر لم يذكر فيها إلَّا أنَّ عثمان تَوَضَّأ ثلاثاً ثلاثاً ، دون وضوء بيانى مفصل ، ولذلك قال الدارقطنى :

رواهُ العدنانيان - عبدالله بن الوليد ، ويزيد بن أبى حكيم - والفريابى ، وأبو أحمد ، وأبو حذيفه ، عن سفيان الثورى بهذا الإسناد ، وقالوا كلهم : إنَّ عثمان تَوَضَّأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : هكذا رأيت رسول الله يتوضَّأ ، ولم يزيدوا على هذا .

وخالفهم وكيع ؛ رواه عن الثورى ، عن أبى النضر ، عن أبى أنس [مالك بن أبى عامر] ، عن عثمان : إنَّ النبى تَوَضَّأ ثلاثاً ثلاثاً (١٢) .

فالوضوء الذى رواه أبو النضر هو وضوءٌ مجملٌ ليس فيه تفصيل كيفية الغسل والمسح ، لكنَّ الروايه رقم (٢٢) التى رواها ابن الأشجعى المجهول تدعى التفصيل وإشهاد بعض الصحابه ، وقد ألمح الدارقطنى الى تلاعب ابن الأشجعى ، مع أننا لا نبرئ ساحة سالم أبى النضر عن هذا التلاعب .

(٧) - إنَّ الروايه رقم (٢٣) رواها الحارث بن أبى أسامه المتوفى سنة ٢٨٢ هـ -

١- سنن الدارقطنى ١: ٨٥ / ضمن ح ١٠ .

٢- سنن الدارقطنى ١: ٨٥ / ضمن ح ١٠ .

بسندة عن سالم أبي النضر، عن عثمان، وفيها: «ثم رش على رجله اليمنى ثم غسلها ثلاث مرات، ثم رش على رجله اليسرى ثم غسلها ثلاث مرات» .

ونفس هذه الرواية رواها أبو يعلى المتوفى سنة ٣٠٧هـ-، وفيها: «ثم رش على رجله اليمنى ثلاث مرات ثم غسلها، ثم رش على رجله اليسرى ثم غسلها ثلاث مرات» .

ونقل الهيثمي روايه أبي النضر هذه وذكر فيها مثل روايه أبي يعلى .

فروايه الحارث تنقل أن الرش كان أولاً ثم الغسل ثلاث مرات، وروايه أبي يعلى ظاهره في أن الرش كان ثلاث مرات والغسل مره واحده .

ويلاحظ أن الروايه رقم (٢٢) لم تذكر أسماء الذين شهدوا لعثمان بأن وضوءه مثل وضوء النبي، واكتفت بعبارة «لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عنده»، وكذلك الروايه رقم «١٥» بروايه الدارقطني بسنده عن أبي علقمه عن عثمان اقتضرت على قوله «حتى استشهد ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله». وجاءت الروايه (٢٣) لتدعي أن الذين شهدوا لعثمان هم: علي، وطلحه، والزبير، وسعد بن أبي وقاص .

لكن الروايه (١٥) رواها أبو داود في سننه وليس فيها ذكر لصحابه شهدوا لعثمان أصلاً، والروايه (٢٢) يبدو أنها محرفه عن الروايه (٢١) فإن فيها «إن عثمان خرج في نفر من أصحابه حتى جلس على المقاعد» ، فحرف أبو النضر سالم وأبو علقمه عبارة «أصحابه» - أي أصحاب عثمان - إلى «أصحاب النبي»، وزاد أبو النضر في الروايه (٢٣) ذكر أسماء أربعة من الصحابه كلهم اعداء سياسيون وفقهيون لعثمان بن عفان، والذي يوضح هذا الأمر هو أن أحداً من هؤلاء الأربعة لم يرو وضوءاً ثلاثياً غسلتاً مثل وضوء عثمان، بل نرى الإمام علي بن أبي

طالب - أحد الأربعة الذين أشهدهم عثمان حسب تلك الرواية - يخالف وضوء عثمان وكان يلتزم الوضوء النبويّ الثنائيّ المسحّي (١).

على أنّ مسلم النيسابوري صرح بأن زياده «و عنده رجال من أصحاب رسول الله» لم يروها إلّا قتيبه عن وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس عن عثمان ، وأما أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، فلم يرويا إلّا «أنّ عثمان توضّأ بالمقاعد فقال : ألا أريكم وضوء رسول الله؟ ثمّ توضّأ ثلاثاً ثلاثاً» (٢) .

أضف إلى ذلك أنّ الرواية التي رواها أحمد والبخاري في مسنديهما ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، تقول عن حمران بن أبان ، عن عثمان بن عفان : أنه دعا بماء فتوضّأ ومضمض واستنشق ، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه وظهر قدميه ، ثمّ ضحك فقال لأصحابه : ألا تسألوني عما أضحكني؟ فقالوا : ممّ ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بماء قريباً من هذه البقعة ، فتوضّأ كما توضّأت ، ثمّ ضحك ، فقال لأصحابه : ألا تسألوني ما أضحكني؟ فقالوا : ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال :... (٣)

فعثمان هنا أرى أصحابه هو - لا- أصحاب رسول الله - الوضوء ثمّ ادّعى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أرى ذلك لأصحابه ، فكأنّ القوم استغلّوا ادعاء عثمان هذا فنسبوا إلى الأربعة المذكورين من أصحاب رسول الله أنّهم شهدوا لعثمان بوضوئه الجديد .

١- حسبما وضّحناه في البحث التاريخي ويأتي مزيد في ذلك في المجلدين القادمين .

٢- صحيح مسلم ١: ٢٠٧ / ح ٢٣٠ .

٣- مسند أحمد ١: ٥٨ / ٤١٥ ، ومسند البخاري ٢: ٧٤ / ح ٤٢٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١: ١٦ / ح ٥٦ .

(٨) - إن الروايه رقم (٢٥) - من طريق المقدمى وأبى الربيع الزهرانى عند أحمد - فيها عن عطاء عن عثمان قال : رأيت رسول الله توضعاً فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وغسل رجله غسلًا .

فإن عنى بغسل (يديه ثلاثاً) قبل (غسل ذراعيه ثلاثاً) الأمر الاستجابى فالذى عليه جميع المسلمين هو استحباب غسل اليدين - أى الكفين - قبل البدء بتوضئه الوجه لا بعده وإن كان يعنى شيئاً آخر فما هو؟ أما الروايه الثانيه التى رواها أحمد عن المقدمى حدثنا حماد عن الحجاج عن عطاء عن عثمان : «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضعاً فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، ومسح برأسه وغسل رجله غسلًا» .

وإذا كانت الروايه تقصد باليدين الكفين كما فى أختها المتقدمه ، فتبقى هذه الروايه ليس فيها ذكر غسل الذراعين ، وإن كانت تعنى بغسل اليدين الذراعين فما هو مقصوده من اليدين والذراع فى الروايه السابقه؟

والملاحظ أن الروايات رقم (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) كلها رواها عطاء بن أبى رباح عن عثمان ، وبغض النظر عن أن عطاء لم يسمع من عثمان ولم يره ، نرى أن هناك اضطرابات واختلافات فى مروياته تدل على ما حدثت من مراحل للوضوء العثمانى المخترع .

فالروايتان (٢٤) (٢٥) اللتان رواهما أحمد المتوفى سنة ٢٤١ هـ - فيهما قوله «و مسح برأسه» دون ذكر عدد أصلا .

والروايه رقم «٢٦» التى رواها ابن أبى شيبه المعاصر لأحمد فيها قوله «و مسح برأسه مسحه» حيث قيّدت المسح بواحد .

وجاءت الروايه (٢٧) التى رواها البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - لتقول : «ثم

مسح برأسه ثلاثاً حتى قفاه ، وأُذنيه ظاهرهما وباطنهما» ، فزادت هذه الرواية التلخيص في مسح الرأس ، كما أنها زادت أن المسح كان إلى القفا ، وفوق ذلك زادت مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما .

هذا مع أن الروايات كلها عن عطاء بن أبي رباح!! فلماذا هذا التطور خلال قرنين من الزمن؟ ومن هو المتلاعب؟ يبدو أن بعض الرواه كانوا يحدثون بما يعجبهم وبما يرتأونه في الوضوء ، أو أن عطاء كان يحدث كل مژه بشكل مخالف للمره الأخرى .

ومثل ذلك نرى الاختلاف في حكم القدمين .

فالرواية رقم (٢٤) تقول «و وضاً قدميه» دون تبيين أن المراد من التوضئه المسح أو الغسل .

والروايتان (٢٥) (٢٦) تقولان «و غسل رجليه غسلاً» فطُورَان التوضئه إلى معنى الغسل مژه واحده ، وتؤكدان الغسل بقولهما «غسلاً» .

وتأتى الرواية (٢٧) - التي رواها البيهقي بعد قرنين - لتقول : «و غسل رجليه ؛ اليمنى ثلاثاً ، ثم غسل اليسرى ثلاثاً» . فانظر إلى هذا التدرج في صياغه الوضوء الغسلى الثلاثى ، مضادّة للوضوء الأصيل الثنائى المسحى .

(٩) - إن الرواية رقم (٢٨) فيها موضعان من التلاعب :

أ - الرواية من طريق يزيد بن هارون عن الجريرى - بعد غض النظر عن ضعف سندها - فيها إدراج قوله «واعلموا أن الأذنين من الرأس» ، فإنه لم يثبت أن النبى قاله ، لكن عثمان أو أحد الرواه أدخله فى حديث الوضوء .

وقد ذكر ابن حجر حديث «الأذنان من الرأس» (١) وأنه مروى عن ثمانى نفر

من الصحابه هم : أبو أمامه ، وعبدالله بن زيد ، وابن عباس ، وأبو هريره ، وأبو موسى ، وعبدالله بن عمر ، وعائشه ، وأنس بن مالك ، ولم يذكر معهم حديث عثمان هذا أصلاً ، وصرح بأنه في حديث أبي امامه وعبدالله بن زيد مدرج ، ولم تصح باقي الأسانيد ، فهي بين ضعيفه ومرسله ومنقطعه ومُعَلَّه .

فحديث عثمان هنا ضعيف سنداً ، وإذا تجاوزنا هذا الضعف فإن فيه هذا الإدراج . ويبدو أنّ يزيد بن هارون هو الذى تلاعب هذا التلاعب ، لأنّ الروايه الأخرى من طريق خالد بن عبدالله ليس فيها هذا الإقحام .

- ب - الروايه من طريق خالد بن عبدالله عن الجريري ، فيها تقديم غسل الوجه على المضمضه والاستنشاق ، وهو خلاف ما عليه جميع المسلمين ، فإن هذه الروايه تقول : «غسل وجهه ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ثلاثاً ، ثم غسل يديه ...»

(١٠) - إن روايات عثمان متضاربه فيما بينها مضافاً إلى كونها متضاربه مع غيرها ، فبعض رواياته تقول بأنه مسح برأسه دون ذكر قيد الوحده أو التثليث ، وبعضها تذكر أنه مسح برأسه مره واحده فقط ، وبعضها تقول أنه مسح رأسه ثلاث مرات ، وبعضها تذكر أنه مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وفي بعضها أنه أمر بيديه على ظاهر أذنيه دون باطنهما ، وبعضها لا تذكر ذلك عنه ، وفي روايه أنه قال : «واعلموا أنّ الأذنين من الرأس» ، لكن باقى الروايات لا تذكر هذا القول عنه .

وفي بعض روايات عثمان أنه «طهر قدميه» دون ذكر مسح ولا غسل ، وفي بعضها أنه «مسح رجله» أحياناً - كما سيأتى توضيحه - وفي بعضها أنه «مسح برجليه فأنقاهما» ، وفي بعضها أنه «غسل رجله» ، وفي بعضها أنه «غسل رجله

ثلاثاً» ، وفي بعضها أنه رشّ على رجله ثم غسلها ثلاث مرات ، وفي بعضها أنه رشّ ثلاث مرات ثم غسلها .

وبعض رواياته تذكر أنه خلّل أصابعه حين غسل رجله ، وبعضها لا تذكر هذا التخليل ، وبعضها تذكر أنه خلّل لحيته ثلاثاً ، وبعضها لا تذكر تخليل اللحية ، وبعضها تذكر أنه لم يخلّل لحيته ولكن مرّ بيديه على لحيته .

والروايات عند جميع المسلمين تذكر أنّ الوضوء مره واحده مجزئ ، ومزتين أيضاً مستحبّ وشيئّه ، واختلفوا في جواز التثليث وعدمه . والغريب هنا أنّ روايات عثمان كُلهّا لا تذكر إلا التثليث!! «غسل الوجه ثلاثاً» و«غسل اليدين ثلاثاً» ، وغالبها تذكر «غسل الرجلين ثلاثاً» وليس فيها ولا روايه واحده في توحيد أو تثنيه غسل الوجه واليدين ، وفوق ذلك نرى بعض الروايات عنه تثلث حتى مسح الرأس!! فما سرّ الإصرار على التثليث فقط دون التوحيد والتثنيه .

بل أكثر من ذلك نرى معاويه لا يمسح رأسه بل يغسلهما ، فجاء في سنن أبي داود : أنّه توضّأ للناس ، فلمّا بلغ رأسه غرف غرفه من ماء ، فنلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ، ومن مؤخره إلى مقدمه (١) .

ومن خلال هذا الفعل وما نقله عبد الله بن زيد بن عاصم والربيع بن معوذ استفادوا تثليث مسح الرأس أو قل غسله ، لأنّ ما فعله معاويه يختلف مع حقيقه المسح وأنّ حقيقه مسح الرأس أخذ يفقد حكمه من أيام معاويه حتّى نرى فقهاء المذاهب الأربعة يجوزون غسل الرأس بدلاً من مسحه ، أو قد يمكن القول بأننا لا نرى حكماً إلزامياً بالمسح في وضوء المسلمين ، إذ قال الجزري في الفقه على

المذاهب الأربعة وعند نقله وضوء الحنفية قال : وإذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزأه عن المسح .

وعن وضوء المالكية قال : «الفرض الرابع : مسح جميع الرأس من منابت شعر الرأس إلى نقره القفا من الخلف) علماً بأنهم يشترطون أخذ ماء جديد للرأس ، وبإمرار المكلف يده من منابت الشعر إلى نقره القفا يحصل الغسل!!» (١١) .

وقال عن وضوء الشافعية : «إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنه يجزئه ذلك ، ولكنه خلاف الأولى» (١٢) .

أما عن وضوء الحنابلة : فقال : «وغسل الرأس يجزئ عن مسحه ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه كما عرفت» (١٣) .

بلى إن هذا الوضوء أخذ يتطور ، فمن تثليث غسل الأعضاء وغسل الأرجل وصل الأمر إلى ابن عمر أن يغسل رجله سبعة مرات ويعدّ الوضوء هو الإنقاء (١٤) ، وأبو هريره يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه (١٥) ، كل هذا في جانب ومن جانب آخر نرى روايات عثمان تكيل الثواب جزافاً على الوضوء الثلاثي الغسلي ، وتختلف في تحديد مدّة فاعليته هذا الثواب ، فيقول عثمان تاره : «من توضأ كوضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما بشيء غُفِر له ما تقدم من ذنبه» ، ويقول تاره أخرى : «من توضأ دون هذا كفاه ، ولم يذكر أمر الصلاة» ،

١- الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٥٨ .

٢- الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٦١ .

٣- الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٦٢ .

٤- فتح الباري ١: ٢٤٠ / باب إسباغ الوضوء / ح ١٣٩ ، وعنه في مواهب الجليل ١: ٢٦٢ .

٥- سنن النسائي ١: ٩٥ / باب حليه الوضوء / ح ١٤٩ .

ويقول ثلثه: «عُفِرَ له ما كان بينها وبين صلاته الأخرى»، ويقول رابعه: «خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

وظاهره كيل الثواب بلا حساب تعدد من ظواهر الوضع في الحديث، فقد قال أبو اليقظان عطيه الجبوري: من علامات الوضع في الحديث الإكثار من الأجر بلا حساب (١).

وقال الدكتور السباعي ضمن بيانه لعلامات الوضع في المتن: اشتغال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير... مثل «من صلى الضحى كذا وكذا ركعه أُعطي ثواب سبعين نبياً» ومثل «من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له» (٢).

وهناك تضاربات واضطرابات أخرى يستطيع القارئ التبيه الوقوف عليها بمجرد تدقيقه في الروايات العثمانية التي عرضناها في هذا الكتاب، مع أننا لولاحظنا باقي الروايات التي لم نذكرها عن عثمان، لرأينا ركاماً هائلاً من الاختلالات التي تدل بما لا يقبل الشك على أن وضوءه الذي ينقله ليس هو وضوء النبوي الأصيل، بل هو وضوء خاص بعثمان ارتآه وسخر له الأيدي الأموية والروائية وأيدي مواليه، وصنائع الأمويين والروائيين، ثم بثه بين المسلمين فذاع وشاع.

١- مباحث في تدوين السنه المطهره، للجبوري: ٤٩.

٢- السنه ومكانتها في التشريع الاسلامي: ١٠٢.

المرحلة الانتقالية

اشاره

بعد أن فرغنا من المناقشات السنديه لروايات عثمان ، ورأيانها جميعاً لا تنهض كل واحده منها للحججه ، وعلما مواطن الضعف والخذشه فيها ، وما فيها من علامات الوضع والخلق والتبني لوضوء جديد لم يكن فى عهد النبى صلى الله عليه وآله ولا فى زمن أبى بكر ولا عمر .

بعد كل ذلك نقول :

إنّ مما لاخلاف فيه بين المسلمين ، هو : أن عثمان بدأ بالإحداثات الدينيه والسياسيه فى الست الأواخر من حكومته ، لافى الست الأوائل ، فقد تولّى عثمانُ الحُكْمَ سنه ٢٣ هـ - وقتل سنه ٣٥ هـ ، وكان بدءُ إحدائاته سنه ٢٩ هـ .

قال الطبرى فى أحداث هذه السنه - أعنى سنه ٢٩ هـ - : فذكر الواقدى ، عن عمر بن صالح بن نافع ، عن صالح مولى التؤمه ، قال : سمعت ابن عباس يقول : إنّ أول ما تكلم الناس فى عثمان ظاهراً أى بشكل علنى [أنه صلّى بمنى فى ولايته ركعتين ، حتى إذا كانت السنه السادسه أتمها ، فعاب ذلك غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله ... حتى جاءه على فيمن جاءه ، فقال له : والله ما حَدَثَ أمرٌ ، ولا قدّم عهد ، ولقد عهدتَ نبيك صلى الله عليه وآله يصلى ركعتين ، ثم أبابكر ، ثم عمر ، وأنت صدراً من ولايتك ، فما أدرى ما ترجع إليه؟! فقال : رأى رأيتَه (١) .

١- تاريخ الطبرى ٢: ٦٠٦ / أحداث سنه ٢٩ هـ .

وقال ابن سعد : أخبرنا محمد بن عمر ، حدثني محمد بن عبدالله ، عن الزهري ، قال : لما ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميراً ، يعملُ ستَّ سنين لا ينقم الناس عليه شيئاً ... ثم توانى في أمرهم واستعمل أقر باءه وأهل بيته في الست الأواخر ... (١)

وقد اتفق المؤرخون وكتاب السير كلهم على هذه الحقيقة ، وذكرنا لك مفردة واحده في إحدائه الفقهي في الصلاة بمنى ، كما ذكرنا لك نصاً في إحدائه السياسيه واستعماله أقرباءه وأهل بيته ، وكلا هذين الإحداثين بدءا في سنة ٢٩ هـ ، أى في الست الأواخر من حكومته .

ويبدو أنّ عثمان في أوائل سبته حكومته كان يتوضأ وضوءً ثنائياً مشيحياً ، ثم تدرج قليلاً قليلاً إلى الوضوء الثلاثي الغسلي ، وكانت معالمه مشوشه مرتبكه عند عثمان نفسه ، إذ لا يدري هل يمكنه إسقاط مشاهداته لفعل رسول الله مرّه أو مرتين واعتبار ذلك سنه له صلى الله عليه وآله أم لا؟ فإنه قد يمكن تدارس الأمر مع رفاقه ومواليه أمثال حمران وابن داره وقولهم بأن فعل رسول الله يتقارب مع وضوء الأديان الأخرى ، وهذا الذى جعله أن يستقر رأيه على اعتبار ما شاهده من رسول الله سنه دائمه له صلى الله عليه وآله ، وخصوصاً بعد ادعاءه سماعه قوله : إنها وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى ، وعليه فقد التزم نشر هذا الوضوء جماعه من أتباع عثمان وعلى رأسهم حمران بن أبان (طويدا اليهودى) فأخذوا يبتون هذا الوضوء الجديد أو قل أعطاه وجهاً تشريعياً سماوياً المرتبكه المعالم المضطرب المختلف فى الجزئيات والتفاصيل ، وكان أول من صيغ دائره التشويش والاضطراب فى هذا الوضوء الجديد هو حمران بن أبان ، لكن ذلك لم يف بالمطلوب وبقيت المعالم غائمه إلى حدّ

كبير لكن بدرجة أقل من الأول .

ثم جاء ابن شهاب الزهري - منديل الأمراء الأمويين - فقلص دائره التهافتات الموجوده فى النصوص إلى أقل ما يمكنه ، مهدباً الوضوء العثماني من التناقض ، ولأجله صارت روايه «منديل الأمراء الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثى الشامى ، عن حمران بن أبان (طويدا اليهودى) ، عن عثمان» من أحسن الروايات الوضوئيه وهى الروايات العشر الأولى التى كان ومازال عليها اعتماد القوم .

عثمان وانتقاله من المسح إلى الغسل

ولتبيين هذه الحقيقه ، نعرض لك الآن بعض روايات عثمان الوضوئيه الذاهبه إلى المسح ، والتى رجحنا أنها صدرت فى النصف الثانى من الست الأوائل من عهده ، وهذه الروايات المسحيه ، التى فيها تثليث المغسولات تمثل المرحله الانتقاليه عند عثمان ومنظومه من الوضوء المسحى إلى الغسلى أى بدأ الأحداث بالتثليث ثم أعقبه بغسل الأقدام .

١ - قال عبدالله : حدثنى أبى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا سعيد ، عن قتاده ، عن مسلم بن يسار ، عن حمران بن أبان ، عن عثمان بن عفان : أنه دعا بماء فتوضأ ومضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه وظهر قدميه ، ثم ضحك فقال لأصحابه : ألا تسألونى عما أضحكنى؟ فقالوا : مم ضحكت يا أميرالمؤمنين؟ قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بماء قريباً من هذه البقعه ، فتوضأ كما توضأت ثم ضحك ، فقال لأصحابه : ألا تسألونى ما أضحكنى؟ فقالوا : ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال : إن العبد إذا دعا بوضوء ، فغسل وجهه حطّ الله عنه كل خطيئه أصابها بوجهه ، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك ، وإن مسح

برأسه كان كذلك ، وإذا طهر قدميه كان كذلك (١).

٢- قال الدارقطني : حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل ، حدثنا أحمد بن المقدم ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا عبيد الله بن أبي زياد القداح ، أخبرنا عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبي علقمه ، عن عثمان بن عفان ، قال : دعا يوماً بوضوء ، ثم دعا ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى وغسلها ثلاثاً ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم رجليه فأنقاهما ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ مثل هذا الوضوء الذي رأيتموني توضأته ، ثم قال : من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم صلى ركعتين كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه . ثم قال : أكذلك يا فلان؟ قال : نعم ، ثم قال : أكذلك يا فلان؟ قال : نعم ، حتى استشهد ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، ثم قال : الحمد لله الذي وافقتموني على هذا (٢) .

٣- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا ابن الأشجعي ، حدثنا أبي ، عن سفیان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، قال : أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء ، فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا يتوضأ ، يا

١- مسند أحمد ١: ٥٨ / ح ٤١٥ . وهي في مصنف ابن أبي شيبة ١: ١٦ / ح ٥٦ ، وفيها أيضاً «و مسح برأسه وظهر قدميه» . وهي كذلك في مسند البزار ٢: ٧٤ / الحديث ٤٢٠ ، وانظر أيضاً المجلد الأول ص ٩٥ «البحث التاريخي» من هذه الدراسة .

٢- سنن الدارقطني ١: ٨٥ / ح ٩ . وهي التي مرت برقم (١٥) من روايه الدارقطني . وقد علمت أن الروايه عند أبي داود في سننه ١: ٢٧ / ح ١٠٩ محرّفه بقوله: «و مسح برأسه ثم غسل رجليه» .

هؤلاء أكذلك؟

قالوا: نعم، لفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عنده (١).

٤- قال أحمد: حدثنا عفان، حدثنا همام، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وآله بمثله.

ويعنى ب- «مثله» الحديث الذى قبله، وهو قوله: حدثنا عفان، حدثنا همام، حدثنا عامر - يعنى الأحول - عن عطاء، عن أبى هريره: أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ فمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه ثلاثاً، ومسح برأسه ووضأ قدميه (٢).

وهذه الروايات الأربع، مرت مناقشه ثلاث منها، وهى الروايات تحت رقم (٢) (٣) (٤)، وستأتى مناقشه الروايه رقم (١) منها.

فاروايه رقم (٢) هنا هى التى مرت برقم (١٥) - ففيها عبيدالله بن أبى زياد القداح الضعيف.

وأما الثالثه هنا - وهى التى مرت برقم (٢٢) - ففيها ابن الأشجعى المرّد بين «أبى عبيده بن عبيد الرحمن الأشجعى» و«عباد بن عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعى» فلا يدري أنهما شخصان أم شخص واحد، وعلى فرض كونهما شخصاً واحداً فهو مجهول الحال.

وأما الرابعه هنا - وهى التى مرت برقم (٢٤) - ففيها عطاء بن أبى رباح الذى لم يسمع من عثمان وكان يُرسل عنه، كما أن فيها همام بن يحيى البصرى الضعيف الحافظه الكثير الخطأ، الذى أضاع كراسه الذى كان كتبه عن عطاء، كما أن فيها

١- مسند احمد ١: ٦٧. وهى الروايه التى مرت برقم (٢٢).

٢- مسند أحمد ٢: ٣٤٨. وهى الروايه التى مرت برقم (٢٤).

ابن جريج الذى كان حاطب ليل ، وصاحب غناء ، وقد عنعن الروايه هنا عن عطاء ولم يصرح بالسماع منه ، فتكون روايته كالمنقطعه .

وأما الروايه الأولى التى أوعدنا الكلام عنها ، فاليك حالها ، فإن فيها :

محمد بن جعفر الهذلي ، المعروف بعنذر ، البصرى ، فإن هذا الرجل كان كثير التسيان بليداً .

ذكر أحمد بن حنبل أنه كان بليداً(١) .

وقال على بن عتّام : كان مغفلاً(٢) .

وإذا أردت معرفه قيمه هذا الرجل ، ومقدار بلادته ، فاليك ما قاله يحيى بن معين ، قال : اشترى غندر سمكاً ، وقال لأهله : أصلحوه ، ونام ، فأكل عيالهُ السمك ولطخوا يده ، فلما انتبه قال : هاتوا السمك ، قالوا : قد أكلت ، قال : لا ، قالوا : فشمّ يدك ، ففعل ، فقال : صدقتم ، ولكنى ما شبعْتُ(٣)!!!

وقال صاحبُ البصرى : قلتُ لغندر : إنهم يعظمون ما فيك من السلامه(٤) ، قال : يكذبون عَنّى ، قلتُ : فحدثنى بشيء يصح منها ، قال : صُمتُ يوماً فأكلتُ فيه ثلاث مرات ناسياً ، ثم أتُمتُّ صومي(٥) .

وقال يحيى بن معين : دخلنا على غندر ، فقال : لا أحدنكم بشيء حتى تجيئوا معى الى السوق ، وتمشون فيراكم الناس ، فيكرمونى ، قال : فمشينا خلفه إلى السوق ، فجعل الناس يقولون له : من هؤلاء يا ابا عبدالله [أو هى كنيه غندر]؟

١- انظر تهذيب الكمال ٢٥: ٧ من ترجمه ٥١٢٠، له .

٢- سير أعلام النبلاء ٩: ١٠٠ .

٣- سير أعلام النبلاء ٩: ١٠١، تهذيب الكمال ٢٥: ٩، تهذيب التهذيب ٩ / ٨٥ / ١٢٩ .

٤- لاحظ عدوله عن لفظه «البلاد» .

٥- سير أعلام النبلاء ٩: ١٠١ .

فيقول : هؤلاء أصحاب الحديث جاءوني من بغداد يكتبون عني ((١)).

كما أن فيها قتاده الذي صرح يحيى بن سعيد بأنه لم يسمع من مسلم بن يسار ((٢)).

وقبل كل ذلك ، فإن فيها حمران بن أبان - طويذا اليهودي - الذي عرف حاله وقد وقفت على بعض أدواره .

ومن جمله ما مَرَّ نخرج بنتيجة مفادها : أن جميع الروايات المروية عن عثمان غير صحيحه ولا يمكن الاعتماد عليها بناءً على ما قرره أبناء العامه من قواعد في علمى الدرايه والرجال ، فنحن مضافاً إلى هذين العلمين فقد درسنا القضية من زوايا أخرى أيضاً وقلنا بأن مجموع هذه الروايات - على علاقتها - تدلّ على نَجْوِ صدور عن عثمان بن عفّان وإن كان عثمان قد فهم الموضوع خطأً وحمل الناس على رأيه ، كما أن المنهج التاريخي لا يأبى أن تأخذ بمجموع تلك الروايات على أنها أخبار تاريخيه صدرت في عصور قديمه بصرف النظر عن قيمتها الحديثيه والتشريعيه ، فنحن نأخذ بتلك الأخبار وندرسها ونحللها لنخرج بالصوره الواضحه لما كان عليه السير الوضوئى ، وكيف تدزج المخترعون له والمتبنون له إلى أن أوصلوه إلى ما هو عليه اليوم عند طائفه من المسلمين .

إنّ المباني الدرائيه والرجاليه قد تقول أنّ الروايه الفلانيه ضعيفه بفلان ، فتسقطها عن الاعتبار ، مكتفيه بذلك ، لكننا وفق منهجنا التحليلي التاريخي لا بدّ أن نرى ناشر هذه الروايه من هو؟ وما كانت دواعيه وما عليه هذه الروايه في القرن الأول والثاني ومدى تأثيرها على المسلمين آنذاك؟

١- سير أعلام النبلاء ٩: ١٠١ .

٢- تهذيب الكمال ٢٧: ٥٥٣، من الترجمة ٥٩٤٩، له .

فإنَّ شيوخ هذه الروايه بهذه الكثره ونشرها عبر شبكات بصريّه وشاميه مع اختصاص رواتها في محاور أربعه : قریش ، موالى قریش ، موالى غير القرشيين والفرس ، مجهولون لا يأتي من فراغ . ولذلك نرى طائفه كبيره من المسلمين اليوم يعملون بهذه الروايات ويحتالون لتصحيحها بكل حيله تفسيراً أو تأويلاً أو ما شابه ذلك ، وهذا يدل على أنَّ لهذا الوضوء الغسلي جذور وامتدادات وتبني خاص من جهات خاصه فاتت عليهم تفاصيلها ، فدونهاها وشُحنت بها كتبهم .

إذن هذه الروايات الأربع تشير إلى المرحله الانتقاليه وتمثّل حلقه من سلسله تطور الوضوء عند عثمان ، حمران ، الزهري ، وشبكته من الوضوء الثنائي المسحى إلى الوضوء الثلاثي الغسلي .

فالروايه رقم (١) تنقل لنا أنَّ عثمان غسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه وظهر قدميه ، فجاء بالوضوء الأصيل ولم يزد فيه إلا التلث في الغسلات ، وذلك أنه لما توضأ هذا الوضوء روى أنه كان يتتبع فيه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، لكنه عندما راح ينقل مشاهداته من وضوء النبي صلى الله عليه وآله نقله دون التلث (١) ، وسمى مسح ظهر القدمين «طهر قدميه» فالوضوء مرّه والمرتين والمسح على القدمين يتفق مع سنه رسول الله ، أما ما فعله عثمان فهو خارج عما شاهده من فعل رسول الله وسنّته .

ادعى تعارض فعله مع فعل رسول الله بمحضر جماعه غير محدده من أصحاب عثمان الرائين لوضوئه !!

وتقدمت الروايه رقم (٢) خطوه بالوضوء العثماني الجديد ، فذكرت أنه

١- وذلك لأنه نقل قول النبي صلى الله عليه وآله : «إن العبد إذا دعا بوضوء فغسل وجهه حط الله عنه كل خطيئه أصابها بوجهه، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك» فلم ينقل التلث للغسلات .

«مسح برأسه ثم رجليه»، فَعِيدَتْ عن «ظهر القدمين» إلى لفظ «الرجلين» لتوحى بأنَّ الممسوح ليس خصوص ظهر القدمين، بل الرّجلين، ثم أضافت هذه الرواية زيادة «فأتقاهما» لتؤكد المبالغة في المسح. وفيه أيضاً أشهاد ناس من أصحاب رسول الله.

وجاءت الرواية رقم (٣) محافظةً على أصل مسح الرأس والرجلين، لكنها أضافت إليهما التثليث في مسح الرأس والرجلين، مضافاً إلى تثليث غسل الوجه واليدين، ونقلت لنا استشهاد عثمان لنفر من أصحاب رسول الله لم تذكر أسماءهم من أصحاب رسول الله (ص). في حين عرفت بأنَّ التثليث في مسح الرأس لم يثبت في الروايات الصحيحة عن رسول الله، بل أنه جاء في روايات عبد الله بن زيد بن عاصم والربيع بنت معوذ وهو الذي فعله معاوية بن أبي سفيان.

ثم جاءت الرواية رقم (٤) لترسل تثليث المغسولات إرسال المسلمات، ولتذكر مسح الرأس دون أى توضيح، ولتعمى حكم الرجلين قائله «ووضاً قدميه» فإنَّ «وضاً» بمعنى حَسَنَ ونَظَّفَ كما نص عليه أرباب اللغة، فلا يدري ما هو مراده من التوضئه، أهو المسح أم الغسل؟

وبعد هذه المراحل تطور الوضوء العثماني فصار يغسل الرجلين ثلاثاً ثلاثاً، وتطوّر حتى صار يغسل الرأس ثلاثاً، وتطور حتى صار يمسح الأذنين باطنهما وظاهرهما من عهد معاوية وما بعده.

وتطوّر هذا الوضوء إلى أن صار أبو هريره يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه، ويخاف أن يراه الناس ويغسل رجليه حتى يرفع الغسل في ساقيه.

فقد روى النسائي في سننه بسنده عن أبي حازم قال: كنت خلف أبي

١- تقدم عليك أنّ عثمان أشهد جماعه من أصحابه لا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

هريره وهو يتوضأ للصلاه ، وكان يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه ، فقلت : يا أبا هريره ، ما هذا الوضوء؟ فقال لى : يا بنى فروخ(١) أأنتم هاهنا؟! لو علمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء(٢) ...

وروى أحمد بسنده عن نعيم المجر أنه قال : رقيت مع أبى هريره على ظهر المسجد وعليه سراويل من تحت قميصه ، فتزع سراويله ، ثم توضأ وغسل وجهه ويديه ، ورَفَع في عضديه الوضوء ، ورجليه فرقع في ساقيه ، ثم قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : إِنْ أمتى يأتون يوم القيامة غزاً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل(٣) .

وأبو هريره مات سنه ٥٩ هـ ، وأبو حازم سلمان الأشجعي مات على رأس المائة (١٠٠ هـ) (٤) ، ونعيم المجر مات قريب سنه ١٢٠ هـ (٥) ، فيكونان قد رأيا وضوء أبى هريره هذا فى العصر الأموى ، وبعد أن سار الوضوء العثمانى الذى التزمه الموالى والامويون وأعداء على عليه السلام خطوات واسعة .

والذى يؤكد كون أبى هريره كان يرى هذا الوضوء فى العهد الأموى هو ما

١- بنو فروخ: من لم يكن من العرب . ذكر اخبار اصبهان: ٥ .

٢- سنن النسائى ١: ٩٣ / ح ١٤٩ ، باب حليه الوضوء .

٣- مسند أحمد ٢: ٤٠٠ / ح ٩١٨٤ . ولما كان هذا الوضوء عجيبا ، بتر البخارى هذه الروايه فرواها فى صحيحه ١: ٦٣ / ح ١٣٦ ، مكتفياً بنقل قول نعيم المجر: رقيت مع أبى هريره على ظهر المسجد فتوضأ فقال: انى سمعت رسول الله ... الخ .

٤- تقريب التهذيب: ٢٤٦ / ت ٢٤٧٩ ، وفى تهذيب الكمال ١١: ٢٥٩ / ت ٢٤٤٠ ، أن أبا حازم قاعد أبا هريره خمس سنين .

٥- سير اعلام النبلاء ٥: ٢٢٧ / ت ٩٤ . وفيه أن نعيم المجر جالس أبا هريره عشرين سنه .

رواه ابن أبي شيبة بسنده عن أبي زرعه ، قال : دخلتُ مع أبي هريره دار مروان بن الحكم ، فدعا بوضوء فتوضأ ، فلتمّا غسل ذراعيه جاوز المرفقين ، فلما غسل رجليه جاوز الكعبين إلى الساقين ، فقلت : ما هذا؟! قال : هذا مبلغ الحليه(١).

أنظر الى الترابط الأموي المرواني في الوضوء ، وأن أبا هريره الأموي نزعاً يتجاوز حدود الوضوء متممًا في الدين في دار مروان بن الحكم بالذات ، ومروان هو الذي تربى على يديه حمران بن أبان اليهودي ناشر الوضوء .

وروى ابن أبي شيبة أيضاً روايه أخرى بسنده عن أبي زرعه ، قال : دخلتُ على أبي هريره فتوضأ إلى منكبيه وإلى ركبتيه ، فقلت له : ألا تكتفى بما فرض الله عليك من هذا؟! قال : بلى ، ولكنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «تَبَلَّغَ الحليه تَبَلَّغَ الوضوء» ، فأحببت أن يزيدني في حلتي(٢) .

وأبو زرعه هو ابن عمرو بن جرير البجلي(٣) ، وفد مع جدّه جرير على

١- المصنف، لابن أبي شيبة ١: ٥٨ / ح ٦٠٦ .

٢- المصنف، لابن أبي شيبة ١: ٥٨ / ح ٦٠٧ .

٣- جرير بن عبدالله البجلي، أسلم قبل وفاه النبي باربعين يوماً، وكان رئيس بجيله في حروب العراق زمان عمر، وكان عاملاً لعثمان على اذربيجان، ولما قام امير المؤمنين على عليه السلام باعباء الخلافه بايعه جرير بعد الجمل، ثم أرسله امير المؤمنين إلى معاويه ليأخذ منه البيعه، فباطأ وتواطأ مع معاويه، واتهمه الناس بذلك، ثم هرب إلى قرقيسيا ولم يشارك مع على عليه السلام في صفين، وكان مسجده في الكوفه أحد المساجد الملعونه، وقد بايع هو والأشعث بن قيس ضدّاً بدلاً عن بيعتهم لعلى عليه السلام ، فقال على عليه السلام : أما إنهما يحشران يوم القيامة وإمامهما ضبٌّ . مات سنه ٥١هـ أو ٥٤هـ - وذلك أنه خرج من الكوفه مع جماعه ونزلوا قرقيسيا وقالوا: لا نقيم ببلد يشتم فيه عثمان وأبو زرعه حفيد هذا الرجل الكذائي . (انظر وقعه صفين: ١٥، ٢٩ - ٣٤، ٥٩، وشرح النهج ٢: ٦١، ٣: ٧٠، ١١٥، ١١٨، ٤: ٧٤، والغارات ٢: ٤٨٤، وتاريخ الطبري ٣: ٧٠ - ٧١، وأسد الغابه ١: ٢٨٠، وتاريخ بغداد ١: ١٨٧ / ت ٢٨) .

معاويه(١١) ، وكان انقطاعه إلى أبي هريره(١٢) ، وقد صرح هذا الراوى بأن أبا هريره كان يتوضأ هذا الوضوء فى زمان مروان بن الحكم ، أى بعد أن قطع الوضوء العثمانى شوطاً ، وتبناه الأمويون وأذناهم بتليث مسح الرأس ، وقد صرح هؤلاء الرواه الثلاثه - أبو حازم ، نعيم المجرم ، أبو زرعه - الملازمون لأبى هريره بأنه لم يدع أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ هذا الوضوء المخترع ، بل استدلل تاره بحديث إطلاله الغزه ، وأخرى بحديث مبلغ الحليه(١٣) ، ويستتر تاره أخرى بوضوئه الذى

١- سير أعلام النبلاء ٥: ٨ / ت ٣ .

٢- تهذيب الكمال ٣٣: ٣٢٤ / من ترجمه ٧٣٧٠ .

٣- قال القرطبى فى تفسيره ٦: ٨٧ قال القاضى عياض : والناس مجمعون على خلاف هذا [أى خلاف أبى هريره فى وضوئه هذا] وألا يتعدى بالوضوء حدوده ... وقال غيره: كان هذا الفعل مذهباً له ومما انفرد به، ولم يحكه عن النبى صلى الله عليه وآله وإنما استنبطه من قوله «انتم الغر المحجلون» ومن قوله «تبلغ الحليه» كما ذكر . ولذلك تعجب ابن حجر من رفع ابى هريره فعله هذا إلى النبى، حيث روى مسلم فى صحيحه ١: ٢١٦ / ٢٤٦ ، بسنده عن نعيم بن عبدالله المجرم، قال: رأيت أبا هريره يتوضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع فى العضد، ثم اليسرى حتى أشرع فى العضد، ثم مسح رأسه . ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع فى الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع فى الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله يتوضأ وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : انتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجبله . قال ابن حجر فى تلخيص الحبير ١: ٨٨ / ٩١ ، وأعجب من هذا ان أبا هريره رفعه إلى النبى فى روايه مسلم!!! وقال الألبانى فى ارواء الغليل ١: ١٣٣ نقلا عن ابن القيم فى حادى الارواح ١: ٣١٦ فهذه الزيادة [أى فمن استطاع منكم فليطل غرته] مدرجه فى الحديث، أفهى [من كلام أبى هريره لا من كلام النبى صلى الله عليه وآله ، بَيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ، وكان شيخنا يقول: هذه اللفظه لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ، فإن الغزه لا تكون فى اليد، لا تكونُ إلّا فى الوجه، وإطالتها غير ممكنه ; تدخل فى الرأس فلا تسمى تلك غره .

يبلغ به إبطه ، وهو في كل ذلك ملتزمٌ بوضوء عثمان في كنف الأمويين .

وقد تبع بعض القوم أبا هريره في هذا الوضوء - مع أنَّ القاضى عياض صرح بأنَّ الناس مجمعون على خلافه - فراحوا يختلفون في حكم المسألة ، قال النووى :

فاتفق أصحابنا على استحباب غسل مافوق المرفقين والكعبين ، ثم جماعه منهم أطلقوا استحباب ذلك ولم يحدوا غايه الاستحباب بحدٍّ ... وقال جماعه : يستحب إلى نصف الساق والعضد ، وقال القاضى حسين وآخرون : يبلغ به الإبط والركبه ، وقال البغوى : نصف العضد فما فوقه ونصف الساق فما فوقه (١)!!!

فانظر إلى أين وصل وضوء عثمان!!

ومثل صنيع أبى هريره كان يصنع عبدالله بن عمر بن الخطاب ، فقد روى ابن أبى شيبه ، بسنده عن نافع مولى ابن عمر : أنَّ عبدالله بن عمر كان ربما بلغ بالوضوء إبطه فى الصيف (٢) .

وهذا الوضوء أيضاً كان فى زمان الأمويين ، لأن نافعاً مولى ابن عمر كان من سبى كابل التى افتتحت سنه ٤٤هـ - (٣) ، فجيء به فصار لعبدالله بن عمر ، فروايته عن ابن عمر تكون بعد هذا التاريخ ، فهى فى زمان بنى أميه أو بنى مروان لا محاله .

وبلغ التطور أوجه حين راح عمرو بن شبيب المتوفى سنه ١١٨هـ - - حفيد عمرو بن العاص ، الذى طالب عمر بن عبدالعزيز أن يديم نَعْنَ الامام

١- المجموع، للنووى ١: ٤٨٩ - ٤٩٠ .

٢- المصنف لابن أبى شيبه ١: ٥٧ / ح ٦٠٤ .

٣- تاريخ دمشق ٦١: ٤٢٦ ، وتاريخ خليفه بن خياط: ٢٠٦ .

على عليه السلام على المنابر(١) - راح هذا الرجل يروى عن أبيه عن جدّه أنّ رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء فى إناء، فغسل كفيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مسح برأسه فأدخل أصبعيه السباحتين فى أذنيه، ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه، وبالسباحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم وأسأ(٢).

فراح عمرو بن شعيب يدعى أنّ من توضأ مرّة أو مرتين فقد أساء وظلم، وأنّه لا يصحّ إلّا الوضوء الثلاثى العثمانى!!

فلذلك تحيّر علماء العامه وأهل الجماعه فى توجيه هذا الحديث(٣)، وقال ابن حجر: عدّه مسلمٌ فى جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب، لأنّ ظاهره ذمّ النقص عن الثلاث(٤)، ثم راح يتمخّل فى توجيهه، وفاتهم أنّ هذا من مخلفات التبنى لوضوء عثمان من قبل الأمويين والمروانيين ومن مختلفات عمرو بن شعيب وليس بحديث ثابت حتّى يتمخّل ويوجهه.

١- فى الامالى الخميسية: ٥٣ لما بلغ عمر بن عبد العزيز من خطبته الموضع الذى كانت بنو أمية تلحن فيه علياً، قرأ مكانه: (إنّ الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر) - وبذلك فأسقط لعن أمير المؤمنين من على المنابر، فقام إليه عمرو بن شعيب فقال: يا أمير المؤمنين، السنّة السنّة، يحرضه على لعن عليّ بن أبى طالب، فقال عمر بن عبد العزيز: اسكت قبحك الله، تلك البدعه لا السنّة.

٢- سنن أبى داود ١: ٣٣ / باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً - الحديث ١٣٥.

٣- قال النووى فى المجموع ١: ٥٠٢ واختلف أصحابنا فى معنى «أساء وظلم» فقيل... وقيل... وقيل... وانظر تحيّرهم فى توجيهه فى تلخيص الحبير ١: ٨٣ ذيل الحديث ٨٢. ومغنى المحتاج ١: ٥٩، ونيل الاوطار ١: ٢٠٩، وتحفة الأحوذى ١: ١١٤، وعون المعبود ١: ١٥٧، وغيرها.

٤- فتح البارى ١: ٢٣٣ كتاب الوضوء / باب ما جاء فى قول الله عزوجل «إذا قمتم الى الصلاة».

و مع أنّ عمرو بن شعيب حاله يرثى له (١١)، ومع أنّه هو مخترع مقوله «فمن زاد أو نقص فقد أساء وظلم» الواضح البطلان، نرى أنّ هناك من أتباع مدرسه عثمان الوضوئية من أفتى طبق ما قاله عمرو بن شعيب.

١- فقد علمت أنّ هذا الرجل ناصبي، والناصبى لا يُحتجُّ بروايته إجماعاً. هذا، مع أنّ كل أحاديث عمرو بن شعيب التى يحدثها عن أبيه عن جدّه مليئه بالإشكالات التى تُخرجها عن حيز الاحتجاج بها، ناهيك عن الكلام فى نفس شخصيه عمرو بن شعيب. قال سفيان بن عيينه: كان إنّما يحدث عن أبيه عن جدّه، وكان حديثه عند الناس فيه شيء. (سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٦ من الترجمة ٦١، له). وقال أبو عمرو بن العلاء: كان قتاده وعمرو بن شعيب لا يعاب عليهما بشيء إلا أنّهما كانا لا يسمعان بشيء إلا حدّثا به. (الضعفاء، للعقيلي ٣: ٢٧٣ / ت ١٢٨٠). وقال أبو الحسن الميموني: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنّما يكتب حديثه، يعتبر به، فأما أن يكون حجّة فلا. (تهذيب الكمال ٢٢: ٦٨). وقال على بن المديني، عن يحيى بن سعيد: عمرو بن شعيب عندنا واهى. (الجرح والتعديل ٦: الترجمة ٢٣٨ / ت ١٣٢٣). وقال أبو عبيد الآجرى: قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عندك حجّة؟ قال: لا ولا نصف حجّة. (تهذيب الكمال ٢٢: ٧١ - ٧٢). وروى عباس، عن يحيى بن معين، قال: إذا حدّث عن أبيه عن جدّه فهو كتاب، ويقول: «أبى عن جدّى» فمن هنا جاء ضعفه. (سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٨) وعن معمر بن أيوب، قال: كنت إذا أتيتُ عمرو بن شعيب غطيت رأسى حياة من الناس. (الكامل فى الضعفاء ٥: ١١٤ / ت ١٢٨١). وقال ابو حاتم البستي: فإذا روى عن أبيه فأبوه شعيب وإذا روى عن جدّه وأراد عبد الله بن عمرو وجد شعيب فإنّ شعيباً لم يلق عبد الله ابن عمرو بن العاص [والخبر ينقله هذا منقطع، وإن أراد جدّه الأذنّى فهو محمّد بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن عبد الله ولا صحبة له، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلاً. (المجروحين، لابن حبان ٢: ٧٢ / ت ٦٢١) وخلاصه الكلام، أنّ هذا الرجل ناصبي، ومقدوح حتّى كان بعضهم يغطى رأسه إذا كان عنده، وأنّ سنده «عن أبيه عن جدّه» فى غاية الإشكال.

قال ابن حجر: ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث، وكأته تمسك بظاهر الحديث المذكور (١).

وقد علمت بأنه لا غرابه في ذلك، بعد وقوفك على كيفية تدرج هذا الوضوء من عثمان إلى حمران إلى الزهري، وكيف انتشر بدعم الأمويين بين المسلمين عبر الموالى وأعداء الإمام على عليه السلام وأبي هريره وعبدالله بن عمر، ثم جاء عمرو بن شعيب واضرابه ليقولوا ما خلا لهم.

كما عرفت بأن هذا الوضوء الغسلي صار وضوءاً سياسياً يتعرف الأمويين والمرائيين على منافسيهم من خلاله، وأن الاختلاف واضح بين المحدثين وأصحاب الرأي وبين الحكومه ومعارضيه في هذه المسأله.

وفي هذا السياق تلاحظ حرص مدرسه أتباع عثمان على قوليه هذه الروايات الأربع في قالب الوضوء الثلاثي الغسلي العثماني، فانقلبت الروايه الأولى - عن عمد أو سهو - القائله «و مسح برأسه وظهر قدميه» انقلبت في مجمع الزوائد إلى «و مسح برأسه وظهر قدميه» (٢)!!

وقُلبت الروايه الثانيه - عمداً - من كونها قائله «ثم مسح برأسه، ثم رجليه فأنقاهما» إلى روايه قائله «و مسح برأسه ثم غسل رجليه»!!

وحُرِّفت الروايه الثالثه بشكل مفضوح، فبينما كان النص فيها «ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً» انقلب إلى وضوء ما قال به قائل من المسلمين؛ حيث أراد المحرّف أن يوائم هذه الروايه

١- فتح الباري ١: ٢٣٣ - ٢٣٤.

٢- مجمع الزوائد ١: ٢٢٩ / باب ما جاء في الوضوء.

ويطابقها مع وضوء عثمان المتبني عنده ، فغير غسل الرأس من ثلاث إلى مرّه ، وأخر مسح الرأس عن غسل الرجلين ، فصار النص عنده «ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه!!» وبينما تنصّ روايات أخرى على أنّ عثمان استشهد جماعه من أصحابه على وضوئه ، راحت هذه الروايه تدعى أنّه استشهد نقرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فشهدوا له!!

ثم راح المحرّفون إذا اعياهم نصّ أن يحرفوا متنه حرفوا مفاده ، وقالوا ان المسح يراد منه الغسل ، لأنّ الغسل مسحٌ وزيادة ، أو مسحٌ كثيف ، أو ... ، وحين اعياهم نص القرآن القائل : ﴿وَأَسْبِغُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ راحوا يختلقون القراءات ، ويعزون الاختلاف في الوضوء اليها ، كما راحوا بصيرون إلى وجوه إعرابيه بعيده ليصرفوا الآية الكريمة عن ظهورها(١) ، ولما رأوا أنّ ذلك لا يجديهم نفعاً ، قالوا : إنّ القرآن نزل بالمشح لکنّ السنه رجعت إلى الغسل وو ... مع أنك ترى أنّ الذى ألبأهم لذلك هو وضوء عثمان لا- وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، وقد وقفت على بعض مراحل تطوّره ، وبعض التلاعبات التي حصلت فيه ، كما عرفت بعض أسماء متبنيه من المشبوهين وعلى رأسهم حمران بن أبان طويذا اليهودى .

وإذا عرضنا النتائج التي توصلنا إليها ، على ملايسات الأحداث ، وتفصيل المجريات ، ووقفنا على ماهيات المتبنين للوضوء العثماني وميولاتهم السياسيه والفقيهيه والعشائريه ، وانتماءاتهم العقائديه والمذهبيه ، ومراكز توطنهم ويؤور انتشارهم ، أقول : إذا عرضنا النتائج التي توصلنا إليها على كلّ

١- هذا ما وضّحناه في المجلّد الخامس من هذه الدراسه (آيه الوضوء وإشكاليه الدلاله في القراءه والنحو والمأثور) .

ذلك عبر «نسبه الخير» وقفنا على صحة الاستنتاج ، وظهرت لنا الحقيقه جليّه واضحه .

إذ نسبة الخير إذا انضمت إلى عدم صحة الأسانيد كما وقفنا عليه ، وانضمت إلى اضطرابات متون الروايات العثمانيه ، وانضمت إلى التحريفات التي رأيت بعضها في المتون ، وانضمت إلى ما شاهدته من التدرج في عهد معاويه ، ومروان ، وعبدالمملك بن مروان ، ووصول الوضوء إلى الابطين والركبتين عند أبي هريره ، وانضمت إلى قرب الوضوء الغسلي إلى وضوء اليهود ، أظهرت لنا نتيجة واضحه حول الفرق بين الوضوء النبوي الثنائي المسحي ، وبين الوضوء العثماني الثلاثي الغسلي .

غير خفى على الدارس أنّ السياسة الأموية ابتنت على الظلم الجسدى والروحى ، والتحرىف الفكرى والعقائدى ، وامتطت فى ذلك صهوة سياسة الترهيب والترغيب ، وقد أعلن معاوية عن سياسته هذه فى باكوره استلامه للأمور حيث قال - بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام والشروط التى اتفق عليها الطرفان ووقعها عليها - : ألا إن كل شىء أعطيته الحسن بن على تحت قدميَّ هاتين لا أفي به (١) .

و أعلن عن هدفه من الحكم بكل صراحه فى التَّخِيْلَة (٢) يوم الجمعة ، قائلاً :

ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلوا ولا لتنجوا ولا لتزكوا ، قد عرفتُ أنكم تفعلون ذلك ، ولكن إنَّما قاتلتكم لأنأمر عليكم ، وقد أعطانى الله ذلك وأنتم كارهون (٣) .

و استمرَّ معاوية على هذه الوتيره حتى أواخر أيام سلطته ، فحين أخذ البيعه القسريه لولده يزيد ، أمر أحد أتباعه فقام يدعو الناس إلى البيعه ، فقال : أمير المؤمنين هذا - وأشار بيده الى معاوية - فإن مات فهذا - وأشار بيده إلى يزيد -

١- مقاتل الطالبين: ٤٥ . وانظر الإرشاد للمفيد ٢: ١٤ .

٢- موضع قرب الكوفه .

٣- البدايه والنهائيه ٨: ١٣١ ، المصنف لابن أبى شيبه ٦: ١٨٧ / ٣٠٥٥٦ .

فمن أبي فهذا - وأشار بيده إلى سيفه - فقال له معاوية : أنت سيد الخطباء (١) .

وكان مروان يسير على خطى عثمان ومعاوية وبنفس النعرة القبليه الطامحه إلى الحُكْم ، فراح يدعو الناس إلى بيعه يزيد ، ويصفها بأنها كبيعه أبي بكر وعمر وستتهدمها ، فقد روى النسائي بسنده عن محمد بن زياد ، قال : لما بايع معاوية لابنه [يزيد] ، قال مروان : سنه أبي بكر وعمر ، فقال عبدالرحمن بن أبي بكر : سنه هرقل وقيصر (٢) ...

وعلى نفس النهج سار عبدالملك بن مروان ، فراح يشدد في سياسه الرعب والإرهاب ، ويحكم السيف فيصلاً أولاً وأخيراً في سبيل ترسيخ أفكاره وحصوله على الحكم والحفاظ عليه ، حيث حجج عبدالملك بعد مقتل ابن الزبير بعامين ، فخطب فقال :

أما بعد ، فإنه كان من قبلي من الخلفاء يأكلون من المال ويؤكلون ، وإني والله لا أداوي أدواء هذه الأمة إلا بالسيف ، ولست بالخليفه المستضعف - يعني عثمان - ولا الخليفه المداهن - يعني معاوية - ولا الخليفه المأبون - يعني يزيد بن معاوية .

أيها الناس إننا نحتمل منكم كل الغرمه ما لم يكن عقد رايه أو وثوب على منبر ، هذا عمرو بن سعيد حقه حقه ، قرابته قرابته ، قال برأسه هكذا فقلنا بسيفنا هكذا (٣) ...

وقد جلس عبدالملك بن مروان - أيام حكومته - إلى أم الدرداء مژه ، فقالت له : يا أمير المؤمنين بلغني أنك شربت الطلاء بعد العباده والنسك؟! قال : إى

١- البيان والتبيين ١: ١٥٨ - ١٥٩ .

٢- السنن الكبرى للنسائي ٦: ٤٥٨ / ١١٤٩١ .

٣- تاريخ خليفه: ٢٧٣ ، البدايه والنهايه ٥: ٦٨ ، تاريخ دمشق ٣٧: ١٣٥ .

والله - يا أم الدرداء - والدماء قد شربتها(١).

وقد أطلق عبدالملك يدى الحجاج ليعيث فى الدنيا فساداً كيف شاء ، وقزبه أشدّ التقريب ، حتى صار يقتل الصالحين ويشزّدهم ويفعل الأفاعيل ، حتى أنّ الحسن البصرى لما سُئل عن عبدالملك ، قال : ماذا أقول فى رجلٍ الحجاج إحدى سيئاته(٢) .

وهذا الرباعى الحاكم(٣) ، كما تراه لا يعرف إلّا لغة السيف والتهديد ، وليس له مطمح إلّا الحفاظ على السلطه ، وهى نفس الفكره التى قتل عثمان من أجلها؛ إذ لم يتخلّ عن كرسى حكمه ، لكنهم فى نفس الوقت كانوا يسعون لبناء صرح فقهى عقائدى فكرى أموى ، يُعادى البناء الشامخ لنهج التعبد المحض الذى كان يسير عليه بعد النبى صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين على بن أبى طالب والحسن والحسين والأئمه من بعدهم ومن يحوم حولهم من صحابته وصحابه رسول الله الأجلاء ، ويناوى فقه الإمام على والصحابه المتعبدين ، المحدثين عن رسول الله والمتمسكين بسنته المباركه ، لذلك نرى عثمان يجعل حمران بن أبان (= طويدا اليهودى) صاحب سزه وداعيته لوضوئه الجديد ، وأيضاً نرى مروان ينسّق الأمور مع حمران هذا وراء الكواليس ويسوّى رداءه على عاتقه(٤) ، ويتوضأ أبو هريره ذلك الوضوء المفتعل فى دار مروان ابن الحكم حيث يتجاوز المرفقين عند غسله للذراعين ، ولما يغسل رجليه يتجاوز الكعبين إلى الساقين .

١- تاريخ دمشق ٣٧: ١٥١، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٤٩ .

٢- النجوم الزاهره: ١٨٩، ٢١٢ .

٣- معاويه، مروان، عبدالملك، الحجاج .

٤- تاريخ دمشق ١٥: ١٧٧، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، الوافى بالوفيات ١٣: ١٠٣ / ت ٣، تاريخ الطبرى ٣: ٥٢٤، أنساب الاشراف ٥: ٤٧٢ .

ويقتصر حمران في الروايه على عثمان ومعاويه فقط(١)، رغم عيشه إلى سنه ٨٠ للهجره ووجود كثير من الصحابه في المدينه وفي غيرها ، ويحتضن عبدالملك بن مروان : حمران ، والحجاج ، والزهرى ، أيما احتضان كل لهدف خاص .

والذى فى غايه الغرابه هو أنّ عبدالملك بن مروان كان يدعو صنيعه الزهرى للتحديث والكتابه ونشر العلم ، فى الوقت الذى يختم فيه عامله الحجاج على أيدي وأعناق كبار الصحابه ويمنعهم من التحديث عن رسول الله ، وكانت الخواتم رصاصاً(٢) ، فقد ختم الحجاج فى عتق أنس بن مالك الأنصارى خادم رسول الله(٣) ، وعتق سهل بن سعد الساعدى الأنصارى(٤) ، ويد جابر بن عبدالله الأنصارى ، يريد إذلالهم بذلك وأن يجتنبهم الناس ولا يسمعو منهم(٥) .

فما هو الفارق بين الأمرين؟ وما الهدف من تحديث ذاك ومنع هذا؟

وفى الوقت الذى وصلت فيه شناع عبدالملك عنان السماء ، نرى عبدالله بن عمر من أوائل المبايعين له(٦) ، مع أنّ عبد الملك عندما أفضى إليه الأمر كان المصحف فى حجره يقرأ فيه ، فأطبقه وقال : هذا آخر العهد بك(٧) .

بل كان ابن عمر يدعو الناس إلى أخذ الدين عن عبدالملك ، ويصفه بالفقيه ، فعن عباده بن نسي قال : قيل لابن عمر : إنكم معشر أشياخ قريش توشكون أن

١- انظر فى ذلك تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦ .

٢- تاريخ يعقوبى ٢: ٢٧٢ .

٣- والمعارض للحجاج فى وضوئه الغسلى .

٤- والذى روى عنه: كنا تأمر أن نضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاه .

٥- انظر هذا النص فى أسد الغابه ٢: ٣٦٦ / ترجمه سهل بن سعد الساعدى .

٦- انظر صحيح البخارى ٦: ٢٦٥٤ / ح ٦٨٤٤ ، باب الاعتصام بالكتاب والسنة .

٧- تاريخ دمشق ٣٧: ١٢٧ .

تنقروا ، فمن نسأل بعدكم؟ فقال : إن لمروان ابناً فقيها فسلوه (١).

ويبدو أن أبا هريره وعبدالله بن عمر ، ونافعاً مولى ابن عمر ، وأضراهم من هذا النمط - كانوا دعاه لعبدالمملك بن مروان ، يوحون للناس بأن حكومته حكمه إليه مُبَشَّرٌ بها .

فقد روي أن أبا هريره نظر إلى عبدالمملك وهو غلام ، فقال : هذا يملك (٢) .

ومر عبدالمملك بن مروان بعبدالله بن عمر وهو في المسجد - وذكر اختلاف الناس - فقال : لو كان هذا الغلام اجتمع الناس عليه (٣) .

وقد حفظ عبدالمملك لعبدالله بن عمر ذلك - أي تبشيره به ، وبيعه له ، ودعوه للناس للأخذ عنه ، وو - فكتب إلى الحجاج أن يأت بعبدالله بن عمر في الحج (٤) ... وكتب إليه يأمره أن لا يخالف ابن عمر في أمر الحج (٥) .

وكان نافع مولى ابن عمر أيضاً يعزف على هذا الوتر ، فكان يقول : لقد رأيت المدينة وما بها شاب أشدّ تشميراً ولا أفتقه وأقرأ لكتاب الله من عبدالمملك بن مروان .

ويقول : ما بها شاب أنسك ولا أشدّ تشميراً ولا أكثر صلاة ولا أطلب للعلم من عبدالمملك بن مروان (٦) ، وفي روايه : ولا أكثر صلاة ولا أطلب للعلم منه (٧) .

١- تاريخ بغداد ١٠: ٣٨٨ / ٥٥٦٨ ، تاريخ دمشق ٣٧: ١١٩ .

٢- سير أعلام النبلاء ٤: ٢٤٧ ، من الترجمة ٨٩ لعبد المملك بن مروان .

٣- تاريخ دمشق ٣٧: ١٢١ .

٤- صحيح البخارى ٢: ٥٩٩ / ١٥٨٠ .

٥- سنن النسائي ٢: ٤٢١ / ح ٣٩٩٨ .

٦- انظر طبقات ابن سعد ٥: ٢٣٤ ، تاريخ دمشق ٣٧: ١١٩ .

٧- تاريخ بغداد ١٠: ٣٨٨ ، تاريخ دمشق ٣٧: ١١٩ ، وفيه: ولا أطول صلاة ولا أعلم للعلم منه .

وكان أبو الزناد عبدالله بن ذكوان - مولى آل عثمان(١) - يقول: فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان(٢).

بلى، كانت سياسته عبد الملك والحجاج وأضرابهما قد ابنتت على الدعوة إلى فقه عثمان بن عفان وتبنت رأيه(٣)، فقد قال عبد الملك: «فالزمو ما في مصحفكم الذي حملكم عليه الإمام المظلوم - يعنى عثمان - وعليكم بالفرائض التي جمعكم عليها إمامكم المظلوم رحمه الله»(٤).

وجاء عن الشعبي: أن الحجاج سأله عن الفريضة في الأخت والأم والجد؟ فأجابه الشعبي باختلاف خمسة من أصحاب الرسول فيها: عثمان، زيد، ابن مسعود، علي، ابن عباس... ثم بدأ بشرح كلام ابن عباس، فقال له الحجاج: فما قال فيها أمير المؤمنين - يعنى عثمان - ؟ فذكرها.

١- أبو الزناد، عبدالله بن ذكوان، أبو عبدالرحمن القرشي المدني، كان أبوه مولى رمله بنت شيبه بن ربيعة زوجة الخليفة عثمان! وقيل: مولى عائشه بنت عثمان بن عفان، وقيل: إن ذكوان كان أبا أبي لؤلؤة قاتل عمر، وهذا النقل يؤيد أن للأمويين يداً طولى في مقتل عمر، وكان أبو الزناد كاتباً لخالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بالمدينة، ثم كان كاتباً لعبد الحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب، وفد على هشام بن عبد الملك بحساب ديوان المدينة، قال أبو داود: كان أبو الزناد وجيهاً عند السلطان ولهذا كان مالك لا يرضاه، مات سنة ١٣١ وقيل ١٣٣ وهو ابن ٦٦ سنة. «سير أعلام النبلاء ٥: ٤٤٥ / ت ١٩٩، تاريخ ابن معين للدورى ٣: ٢٣٧ / ت ١١٠، تهذيب التهذيب ٣: ٢٢٤ و ١٧٨ / ت ٣٥٢.

٢- تاريخ دمشق ٣٧: ١١٩.

٣- والوضوء من ذلك.

٤- طبقات بن سعد ٥: ٢٣٣، تاريخ دمشق ٣٧: ١٣٥، البدايه والنهايه ٩: ٦٤ والنص منه.

فقال الحجاج: مُرِّ القاضى فليمضها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين عثمان (١).

وفى ضمن هذا الجوّ الفقهي المصطنع يلفت نظرنا تصدّر المغمورين والطلاق لأمر الدين المهمه .

فعثمان ، ومعاقبه ، ومروان ، وعبد الملك كلهم سخروا حمران (= طويدا) ، لخدمه أفكارهم ، وسخّروهم هو لتمرير مراميه اليهوديه والشعوبيه .

والحجاج بن يوسف الثقفى كان أيضاً من جمله المخطّط الذى يدعو إلى الفقه والفكر الأموى .

والزهرى - مندبل الأمراء - سخّره عبد الملك بشكل مفضوح لخدمه الأمويين فقهاً وسياسه . فما هو السرّ فى الأمر؟ وتبعاً لأولئك يأتى تحديث أبى هريره وابن عمر وأمثالهما بالوضوء الغسلى .

والملاحظ فى رواه الوضوء عن عثمان فى مسيرهم العام أنهم من القرشيين والموالي والبصريين والشاميين وأنصار النهج الحاكم ودعاه الرأى ، والمقدوحين ، والمناوئين لفقه التعبد المحض - برياده أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام - وكان رأسهم - كما علمت - طويدا بن أبنا اليهودى التمرى المتسمى ب- : حمران بن أبان التمرى .

ومن كلّ الضبابيه فى الرؤيه الوضوئيه التى كانت عند عثمان ، اختير أولاً حمران ليؤدى دور النشر والتبليغ لهذا الوضوء ، ثم اختار عبد الملك الزهرى ليقوم بعده بالدور الكبير فى روايه وكتابه ما يخدم الاتجاه الأموى ، فقام بذلك بالشكل المطلوب ، ونقّح مرويوات الوضوء العثمانى الحمرانى محاولاً إلغاء ما بينها من الخلافات ، فنتج بعض الشىء فى ذلك ، وأوصل الاضطرابات فى الوضوء

١- حليه الاولياء ٤: ٣٢٦، سير أعلام النبلاء ٤: ٣١٥ .

العثماني إلى أقل حدٍّ أمكنه كما أوضحنا ذلك قبل قليل .

فالمنعطفات في الوضوء الثلاثي العسلي ، تكمن عند ثلاثه أشخاص :

أولهم : عثمان بن عفان ، وقد تكلمنا عنه في البحث التاريخي .

وثانيهم : هو حمران بن أبان ، وقد عرفت بعض الشيء عنه .

وثالثهم : هو محمد بن شهاب الزهري ، الذي كان يسمّى مندبل الأمراء . وحيث لم نتكلم عن الزهري شيئاً فنقول :

من الزهري؟ ولماذا يتخصّص بنقل وضوء عثمان عن حمران عن عطاء المولى الشامي فقط ، مع أنه عاصر رهطاً كثيراً من أصحاب رسول الله؟! كجابر بن عبد الله الأنصاري ، وسهيل بن سعد الساعدي ، وابن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأنس بن مالك ، فلماذا لا يروي الوضوء عن أصحاب رسول الله الذين رأهم وعایشهم (١) ، ولماذا يكون حال حمران الذي لا يروي إلّا عن عثمان ومعاوية (٢) - وفي نقلٍ عن ابن عمر (٣) - مع أنّ حمران عایش كبار الصحابه وطال به العمر حتّى توفّي ما بعد ٧٥ هـ .

بل ترى الزهري يروي الوضوء عن رجال مغمورين ومتكلم فيهم كعطاء بن يزيد الليثي المولى ، عن حمران بن أبان (= طويدا) ، عن عثمان الأموي ، ولا يروي عن حمران مباشرة مع أنه كان من معاصريه ، فما يعني هذا؟

أضف إلى ذلك : لماذا لا نراه يروي روايه واحده - بواسطه أو بغير واسطه - عن أحد من الصحابه في الوضوء المسحى كعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ،

١- قال ابن منجويه: رأى عشره من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله . تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣٢ .

٢- كما في تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ / ت ١٤٩٦ .

٣- كما جاء في كلام الذهبي وهو غير صحيح، انظر تاريخ الإسلام ٥: ٣٩٥ / ت ٤ .

وأنس بن مالك وجابر بن عبدالله الأنصاري وغيرهم؟ فعلى أى شى يدل هذا؟
فلنقف حينه مع الزهرى فى شخصيته ومواقفه ودوره فى ترسيخ فقه الحكّام .

من هو الزهرى؟

هو محمّد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهرى ، نسبه إلى زهره بن كلاب ، ولد فى المدينه المنوره بين سنّتي ٥١ و٥٨ ، والمشهور أنه ولد سنة ٥١ أو ٥٢ ومات فى الشام ودفن فيها سنة ١٢٤ هـ - وهو ابن اثنتين أو ثلاث وسبعين سنه .

روى أنه قيل للزهرى : هل شهد جدك بداراً؟ فقال : نعم ، ولكن من ذلك الجانب ، يعنى أنه كان فى صفّ المشركين ، وكان أبوه مسلم مع مصعب بن الزبير (١١) .

قال الزهرى وهو يصف حاله وكيفيته اتصاله بعبد الملك بن مروان :

نشأت وأنا غلام لا مال لى من الديوان ، وكنت أتعلّم نسب قومى من عبدالله بن ثعلبه بن صغير العدوى ، وكان عالماً بنسب قومى .

فأتاه رجل فسأله عن مسألة من الطلاق فعنىّ بها ، وأشار له إلى سعيد بن المسيب ، فقلت فى نفسى : ألا أرانى مع هذا الرجل المسنّ يذكُر أنّ رسول الله مسح على رأسه وهو لا يدري ما هذا؟
فانطلقتُ مع السائل إلى سعيد بن المسيب ، فسأله فأخبره .

فجلست إلى سعيد وتركت عبدالله بن ثعلبه ، وجلست عروه بن الزبير ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبه ، وأبا بكر بن عبدالرحمن بن الحارث حتى فهمت .

فرحلت إلى الشام فدخلت مسجد دمشق فأتيت حلقة وجاه المقصوره ،

١- وفيات الاعيان ٤: ١٧٨ ، من ترجمه ٥٦٣ ، للزهرى .

فجلست فيها ، فنسبني القوم ، فقلت : رجل من قريش من ساكني المدينة ، قالوا : أهل لك علم بالحكم في أمهات الأولاد؟

فأخبرتهم بقول عمر بن الخطاب في أمهات الأولاد .

فقال لى القوم : هذا مجلس قبيصة بن ذؤيب وهو جائيك وقد سأله عبدالمملك عن هذا فلم يجد عنده في ذلك علماً ، فجاء قبيصة فأخبروه الخبر ، فنسبني فانتسبت ، وسألني عن سعيد بن المسيب ونظرائه فأخبرته ، فقال : أنا أدخلك على أمير المؤمنين .

فصلى الصبح ثم انصرف فتبعته ، فدخل على عبدالمملك بن مروان وجلست على الباب ساعة حتى ارتفعت الشمس ثم خرج الآذن ، فقال : أين هذا المدني القريشي؟

قال : قلت ها أناذا ، قال : فممت فدخلت معه على أمير المؤمنين فأجد بين يديه المصحف قد أطبقه وأمر به فرقع ، وليس عنده غير قبيصة جالس ، فسلمت عليه بالخلافه؟

فقال : من أنت؟

قلت : محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب .

فقال : أوه قوم نعارون في الفتن(١) ، قال : وكان مسلم بن عبيدالله مع ابن الزبير ، ثم قال : ما عندك في أمهات الأولاد؟ فأخبرته ، فقلت : حدثني سعيد

١- في تاريخ دمشق ٥٥: ٢٩٧، إن كان أبوك لنعاراً في الفتن، قلت: يا أميرالمؤمنين عفا الله عما سلف، قال: اجلس - ثم أخذ يسأله عن بعض المسأله ويحدثه بما يريد - .

١- إنَّ عبدالمملك كان يعجبه أن يحدثه الزهري بأحاديث عن رجال المدينة، ولما سمع الرجال ذلك استاءوا من الزهري، ففي تاريخ دمشق ٥٥: ٢٩٨، يحدث الزهري عن موقف ابن المسيب معه فيقول: فتجهزت حتى قدمت المدينة فبحث سعيد بن المسيب في مجلسه في المسجد لأسلم عليه فدفع في صدري وقال: انصرف، وأبى أن يسلم عليّ، فخشيت أن يتكلم بشيء يعينني به فيرويه من حضره، قال: فتحت ناحية قال: واتبعته ليخلو، فلما خلا وبقي وحده مشيت إلى جنبه، فقلت: يا أبا محمد، ما ذنبى أنا ابن أخيك ومن مؤديك، قال: فما زلت اعتذر إليه وانتصل إليه وما يكلمني بحرف وما يردّ على كلمه حتى إذا بلغ منزله واستفتح ففتح له، فأدخل رجله ثم التفت إليّ فقال: أنت الذى ذهبت بحديثي إلى بنى مروان؟! وفي حليه الأولياء بسنده عن مالك بن أنس: أن ابن شهاب سأله بعض بنى أميه عن سعيد بن المسيب فذكره له وأخبره بحاله، فبلغ ذلك سعيد بن المسيب، فقدم ابن شهاب فجاء يسلم على سعيد فلم يكلمه سعيد ولم يردّ عليه، فلما انصرف سعيد مشى معه ابن شهاب، فقال: مالى سلمت عليك فلم تكلمنى؟ ما بلغك عني إلما خير؟ قال: لم ذكرتنى لبنى مروان (حليه الأولياء ٣: ٣٦٦). وعن مالك بن أنس أيضاً، قال: أرسل عبدالمملك بن مروان إلى سعيد بن المسيب فلم يأت، وأرسل إليه عمر بن عبدالعزيز فأثاه، وكان عمر بن عبدالعزيز يركب إلى سعيد بن المسيب في علمه (تاريخ أبي زرعه: ١٨٣ / ٩٣٦). وفي تاريخ أبي زرعه الدمشقي: غضب سعيد بن المسيب على ابن شهاب، فقال: ما حملك على أن حدثت عبدالمملك بن مروان حديثي؟ فما زال غضبان عليه حتى ترصاه بعد (تاريخ أبي زرعه: ١٨٧ / ٩٥٤). وفي شذرات الذهب: سنة خمس وثمانين ... وفيها توفى عبدالعزيز بن مروان - أبو عمر - ولى مصر عشرين سنة، وكان ولي العهد بعد عبدالمملك، عقدا لهما أبوهما كذلك، فلما مات عقد عبدالمملك من بعده لولده وبعث إلى عامله على المدينة هشام بن إسماعيل المخزومي ليبيع له الناس، فامتنع سعيد بن المسيب وصمّم، فضربه هشام ستيّن سوطاً وطيف به انظر شذرات الذهب ١: ٩٥). وفي تاريخ دمشق ٢٢: ٣٦ ترى اعتراض أبي حازم الأعرج على سليمان بن هشام، وكان أبو حازم الأعرج منحرفاً عن بنى أميه، قال سليمان بن هشام: يا أبا حازم ما تقول فيما نحن فيه؟ قال: أو تعفينى يا أميرالمؤمنين، قال: بل نصبحه بلغتها إليّ. قال: إن آباءك غضبوا الناس هذا الأمر وأخذوه عنوةً بالسيف من غير مشوره ولا اجتماع من الناس، وقد قتلوا فيه مقتله عظيمه وارتحلوا، فلو شعرت ما قالوا وما قيل لهم؟ قال رجل من جلساء سليمان: بئس ما قلت. قال أبو حازم، كذبت، إن الله أخذ على العلماء الميثاق لئيبئنه للناس ولا يكتمونه (تاريخ دمشق ٢٢: ٣٦).

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، وحدثني عروه بن الزبير ، وحدثني عبدالله بن عبدالله ، ثم حدثته الحديث في أمهات الأولاد عن عمر بن الخطاب ، قال : فالتفت إلى قبيصة بن ذؤيب فقال : هذا يكتب به إلى الأفاق (١) .

فقلت : لا أجده أخلى منه الساعه ، ولعلّي لا أدخل عليه بعد هذه المره ، فقلت : إن رأى امير المؤمنين أن يصل رحى ، وأن يفرض لى فرائض أهل بيتى - فأنتى رجل مقطوع لا ديوان لى - فعل .

فقال : إيها الآن امضٍ لشأنك ، قال : فخرجتُ والله مؤيساً من كل شىء .

١- فى مختصر تاريخ دمشق ٢٣: ٢٣٤ كان الزهرى لا يترك أحداً يكتب بين يديه فأكرهه هشام بن عبد الملك، فأملى على بنيه، فلما خرج من عنده دخل المسجد، فاستند إلى عمود من عمده ثم نادى: يا طلبه الحديث، قال: فلما اجتمعوا إليه، قال: إني كنت منعتكم أمراً بذلته لأمر المؤمنين آنفاً، هلم فاكتبوا، قال: فكتب عنه الناس من يؤمنذ - وزاد فى آخر بمعناه - قال: فسمعهم يقولون: «قال رسول الله، قال رسول الله» فقال: يا أهل الشام مالى أرى أحاديثكم ليست لها أزمه ولا حُظم؟ قال الوليد بن مسلم - وقبض بيده - وقال: تمسك أصحابنا بالأسانيد من يؤمنذ . وقال فى آخر: كُنَّا نكره الكتاب حتى أكرهنا عليه الأمراء فرأيت أن لا أمنعه مسلماً . قلت: هذا النص يوضح بأن الزهرى أجاز التحديث للناس فى عهد هشام، لكنّ المطالع فى كتب التاريخ يعلم بأنّه كان يجيز التحديث فى بعض الأحيان قبل هذا التاريخ أيضاً، لكنّه تاب فى أخريات حياته من التحديث واستقرّ فى بيته وقريته بعيداً عن مركز السلطه والسياسه كما يقولون !!

خرجتُ له وأنا والله حينئذ مقلٌّ مرملٌ ، فجلستُ حتى خرج قبيصه فأقبل عَلَيَّ لائماً لِي ، فقال لِي : ما حملك على ما صنعتَ من غير أمرِي ، ألا استشرتني؟
قلت : ظننتُ والله أني لا أعود إليه بعد ذلك المقام .

قال : ولم [ظننت ذلك؟ تعود إليه] فالحق بِي ، أو قال اتنتي في المنزل والناس يكلمونه ، فمشيت خلف دابته حتى دخل منزله ، فقلماً لبث حتى خرج إليّ خادم برقعته فيها : هذه مائة ألف دينار قد أمرت لك بها ، وبغله تركبها ، وغلام يكون معك يخدمك ، وعشره أثواب كسوه ، فقلت للرسول : ممّن أطلب هذا؟

فقال : ألا ترى في الرقعه اسم الذي أمرك أن تأتيه؟ قال : فنظرت في طرف الرقعه ، فإذا فيها : «تأتي فلاناً فتأخذ ذلك منه» .

قال : فسألت عنه فقيل : ذاهو قهرمانه ، فأتيته بالرقعه ، فقال : نعم ، فأمر لِي بذلك من ساعته ، فانصرفتُ وقد ريشني وجبرني ، فغدوت إليه من الغد وأنا على بغلته وسرجها فسرت إلى جنبه .

فقال : احضر باب أميرالمؤمنين حتى أدخلك إليه ، قال : فحضرت الوقت الذي وعدني له فأوصلني إليه ، وقال : إياك أن تكلمه بشيء حتى يبتدئك وأنا أكفيك أمره ، فسلمت عليه بالخلافه فأوماً إليّ أن اجلس ، قال : فجلست ابتداءً عبدالمملك الكلام ، فجعل يسألني عن أنساب قريش ، فلهو كان أعلم بها مني ، قال : وجعلت أتمنى أن يقطع ذاك؛ لتقدمه عليّ في العلم والنسب ، ثم قال لِي : قد فرضت لك فرائض أهل بيتك ، ثم التفت إلى قبيصه فأمر أن يثبت ذلك في الدواوين ... قال :

ثم خرج قبيصه قال : إن أميرالمؤمنين قد أمر أن يثبت في صحابته وأن يُجرى عليك رزقُ الصحابه وأن يرفع فريضتك إلى أرفع منها ، فالزم باب أميرالمؤمنين .

قال : وكان علي عرض الصحابه رجل فظ غليظ ، يعرض عرضاً شديداً ، قال : فتخلفتُ يوماً أو يومين فجهنني جبهياً شديداً ، فلم أعد لذلك التخلف ... ولزمت عسكر عبد الملك وكنت أدخل عليه كثيراً ، قال : وجعلني وجعل عبد الملك فيما يسألني يقول : من لقيت؟ فجعلتُ أسْمِي له وأخبره بمن لقيت من قريش لا أعدوهم (١١) .

فقال عبد الملك : فأين أنت عن الأنصار فإنك واجد عندهم علماً؟ أين أنت عن ابن سيدهم خارجه بن زيد ابن ثابت؟ أين أنت عن عبدالرحمن بن يزيد بن جاريه؟ قال : فسَمِي رجالاً منهم ، قال : فقدمت المدينة فسألتهم وسمعت منهم (١٢) .

وأما فيما يخص موقف عبد الملك بن مروان من عليّ بن أبي طالب فقد قال ابن شهاب : قدمت دمشق وأنا أريد الغزو فأتيت عبد الملك لأسَلِّم عليه ، فوجدته في قبه على فرش تفوت القائم ، والناس تحته سباطان ، فسَلِّمتُ وجلسْتُ ، فقال : يا بن شهاب ، أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل ابن أبي طالب؟

قلت : نعم .

قال : هلم .

فقمْتُ من وراء الناس (١٣) حتى أتيت خلف القبه ، وحَوَّل وجهه فأحني عَلَيَّ فقال : ما كان؟

١- لاحظ اهتمام الزهري القرشي بفقهِ القرشيين، وإعراضه عن فقه الأنصار إلاّ من سَمَّاهم له عبد الملك بن مروان منهم من بعد!!!

٢- المنتظم ٧: ٢٣٢ - ٢٣٤، تاريخ دمشق ٥٥: ٣٢٢ - ٣٢٤ والمتن منه، سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٠ - ٣٣١ .

٣- لاحظ كيف أنّه يحدّثه بذلك سرّاً مخافه انتشار فضائل علي عليه السلام .

قال : فقلت : لم يُرْفَع حجرتي في بيت المقدس إلاَّ وُجد تحته دم! فقال : لم يبق أحد يعلم هذا غيري وغيرك ، قال : فلا يسمعن منك .

قال : فما تحدّثت به حتى توفي (١) .

بلى ، إنّ ابن شهاب الزهري دخل ضمن المخطّط الأموي ، فروى لهم ما يعجبهم وانتهى عما لا يعجبهم ، ومن المعلوم أنّ السياسة الأمويه المروائيه كانت قائمه على مسخ الهويه الإسلاميه وتحكيم الروح القبلية ، فالحكّام كانوا يلعبون بأحكام الله ودين الله كما يشاؤون ، ويخضعون الناس لما يشاؤون ، وكان الزهري الشاب المدني هو الأداة الفاعله لمنح أعمال الخلفاء الشرعيه ولا يستبعد أن يكون الوضوء من بين تلك الأحكام ، لأنّه هو من جهه ، وحمران بن أبان من جهه ، وكلاهما تحت إمره عبدالملك بن مروان ، والأخير يريد جمع الأمه على فقه عثمان .

فالزهري حديثه وفقهه غالباً ما هو سياسي ، فجاء في تاريخ اليعقوبي : أنّ عبدالملك بن مروان لما منع المسلمين من الخروج إلى مكه - وذلك لنزاعه مع عبدالله بن الزبير - ضيغ الناس وقالوا : تمنعنا من حج بيت الله ، وهو فرض من الله علينا!

فقال لهم : هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أنّ رسول الله قال : لا تُشدُّ الرحال إلاَّ إلى ثلاثه مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي ، ومسجد بيت المقدس ، وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام ، وهذه الصخره التي يُروى أنّ

١- تاريخ دمشق ٥٥: ٣٠٥ . وفي أسد الغابه ١: ٣٠٨ أنّ عبدالله بن العلاء - بعد ما روى الزهري حديث ولايه أمير المؤمنين في غدیر خم - قال للزهري: لا تحدّث بهذا في الشام وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال الزهري: والله إنّ عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت . فلاحظ كتمانها لفضائل علي أيضاً .

رسول الله وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء ، تقوم لكم مقام الكعبة ، فبنى على الصخره قبه ، وعلّق عليها ستور الديباج وأقام لها سدنه ، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة ، وأقام بذلك أيام بنى أميه(١).

حدّث الزهري بهذا الحديث عن ابن المسيب عن أبي هريره كذباً وزوراً ، في حين نرى في المصنف لعبد الرزاق وابن أبي شبيه أنّ عمر بن الخطاب كان ينكر الذهاب إلى بيت المقدس ؛ إذ حدّث عبدالرزاق ، عن معمر ، عن عبدالكريم الجزري ، عن ابن المسيب ، قال : بينا عمر في نعم من نعم الصدقه مرّ به رجلا فقال : من أين جئتما؟ قال : من بيت المقدس ، فعلاهما ضرباً بالدّرّه وقال : حجّ كحجّ البيت؟!

قالا : يا أميرالمؤمنين! إنا جئنا من أرض كذا وكذا ، فمررنا به فصلينا فيه .

فقال : كذلك إذا ، فتركهما(٢).

وعن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن ابن عيينه ، عن عبدالكريم الجزري ، عن ابن المسيب ، قال : جاء رجل فاستأذن عمر إلى بيت المقدس ، فقال عمر : تجهّز ، فإذا فرغت فأذني ، فلما فرغ جاءه ، قال : اجعلها عمره(٣) .

كما أنّ هناك مساجد كثيره يستحب شدّ الرحال إليها ، كالصلاه في مسجد قبا والتي تعدل عمره .

وكذا شدّ الرحال للتجاره أو لطلب العلم أو ما شابه ذلك .

١- تاريخ يعقوبى ٢: ٢٦٠ - ٢٦١ .

٢- المصنف لعبد الرزاق ٥: ١٣٣ / ح ٩١٦٤ ، المصنف لابن أبي شبيه ٣: ٤١٩ / ح ١٥٥٤٧ والنص عن الأول .

٣- المصنف لعبد الرزاق ٥: ١٣٤ ح ٩١٦٥ .

إذن ما رواه الزهري ليس بصحيح ويرد عليه ألف إشكال .

إنَّ الزهري عاصر عشره من الخلفاء الأمويين بدءاً من معاوية بن أبي سفيان إذ ولد في عهده ، ومروراً بعهد يزيد بن معاوية ، ومعاوية بن يزيد ، ومروراً بن الحكم ، وعبدالملك بن مروان ، ثم الوليد بن عبدالملك ، ثم سليمان بن عبدالملك ، ثم عمر بن عبدالعزيز ، ثم يزيد بن عبدالملك ، ثم هشام بن عبدالملك حتى مات في آخر أيام هشام بن عبدالملك بعام أو عامين .

قال الدكتور الضاري : اتصل الإمام الزهري بالأمويين سنة ٨٢(١) ، وكان أول من اتصل به منهم هو عبدالملك بن مروان في أول رحله له إلى دمشق ، حيث مكث فيها أياماً عاد بعدها إلى المدينه لمواصله طلب العلم وأخذ ما كان منه عند الأنصار بناءً على نصيحه عبدالملك له بذلك ، بعد ما علم استعداده وتوسم فيه النبوغ والذكاء ، ولما أخذ ما أخذ من علم علماء الأنصار عاد إلى دمشق ثانيه ، ثم أخذ يتردد بعد إلى دمشق بين الحين والآخر إلى أن أقام فيها واستوطنها وذلك في سنة ١٠٠هـ - على ما رجحنا(٢) .

ولو تأملت النصوص السابقه لعرفت بأنَّ الزهري كان شاباً يسكن المدينه مع أبيه وأسرته ، فمحا عبدالملك اسمه واسم عيالاته من الديوان ؛ إذ خاطبه عبدالملك بقوله : إنَّ بلدك لبلد ما فرضت لأحد فيها منذ كان الأمر - يعنى المدينه(٣) - وقد كان أبوه مسلم مع ابن الزبير فمات وبقيت عيالاته يعيلها ابن

١- انظر سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٨ . وفي سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٨ قال ابن شهاب: قدمت دمشق زمان تحرك ابن الأشعث وعبدالملك يومئذ مشغول بشأنه .

٢- الإمام الزهري: ٤٣٦ .

٣- انظر الإمام الزهري للضاري: ٢٥٢ .

شهاب ، فبدأ حياته فقيراً يتيماً لا يدري ماذا يفعل ليعيشه وعيش أمه وأخواته ، فسافر إلى الشام وهو يريد الغزو كما قال هو عن نفسه(١١) .

فالتقى بقيبصه بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني(١٢) وكان من الكاتيين لعبد الملك بن مروان(١٣) ، وكان على الختم والبريد لعبد الملك(١٤) وكان يقرأ الكتب التي ترد الخليفة من البلاد ، ثم يدخل على عبد الملك فيخبره بما ورد عن البلاد فيها(١٥) ، فأخذ قبيصه بيده وذهب به إلى عبد الملك وقد تعب من الحياه ونفسه في قلق وانزعاج ، يطير من هنا إلى هناك لا يدري ماذا يفعل ، آيس من الحياه ، يتطلب ملجأً يلجئ إليه ، فكان عبد الملك هو الملجأ لهذا الشاب غير المجرب ، فحدث أولاً بما يريد عبد الملك من حكم عمر بن الخطاب في أمهات الأولاد ، ثم لا تشد الرحال ، ثم بأحاديث أخرى ، وقد دعاه عبد الملك أن يرجع إلى المدينه يأخذ عن الأنصار كذلك؛ لأنّ الاكتفاء بفقهاء القرشيين لا يرضى الخليفه ، محدداً له من يأخذ منهم من الأنصار كخارجه و... ولا نراه يرشده للأخذ عن جابر بن عبدالله الأنصاري ، وأنس بن مالك الأنصاري ، وسهل بن سعد الأنصاري ، وغيرهم من الأنصار الذين كانوا قد عاشوا في ذلك التاريخ ، بل نرى العكس من عامل عبد الملك على العراق ، الحجاج بن يوسف الثقفي ؛ إذ ختم في عنق أو يد جابر

١- انظر الإمام الزهري للضاري: ٥٠ .

٢- في الامامه والسياسه ٢: ٢١ قال: أحد الفقهاء، وكان أقبيصه] رضيع عبد الملك وصاحب خاتمه ومشورته . وفي البدايه والنهايه ٨: ٣١٣. هو أخو معاويه بن أبي سفيان من الرضاعه .

٣- تاريخ الطبري ٣: ٥٣٤، التنبيه والاشراف للمسعودي: ٢٧٣ .

٤- العقد الفريد ٤: ٢٥٠، تاريخ دمشق ٤٩: ٢٥٠ / ت ٥٦٩٨، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٨٢ / ت ١٠٣ .

٥- الامام الزهري: ٣٥١ .

بن عبدالله الأنصاري ، وأنس بن مالك الأنصاري ، وسهل بن سعد الأنصاري ، يريد إذلالهم وأن يتجنّبهم الناس .

فلزم الزهري دار أمير المؤمنين عبد الملك!! وصار يرتاد أبواب الخلفاء من بعده ، فقال هو عن نفسه : ولزمت عسكر عبد الملك (١) وكنت أدخل عليه كثيراً ، قال : وجعل عبد الملك فيما يسألني (٢) ...

و الأنكى من ذلك أنه كان رئيس شرط بني مروان ؛ ففي مختصر تاريخ دمشق قال خارجه بن مصعب : قدمت على الزهري وهو صاحب شرط لبعض بني مروان ، قال : فرأيتك ركب وفي يده حربيه وبين يديه الناس وفي أيديهم الكافر كوبات (٣) ، قال ، قلت : قبيح الله ذا من عالم ، قال : فانصرفت ولم أسمع منه ثم ندمت ، فقدمت على يونس ، فسمعت منه عن الزهري (٤) .

وقال عمر بن زديج : كنت أمشي مع ابن شهاب الزهري فرآني عمرو بن عبيد ، فلقيني بعد فقال : مالك ولمندبل الأمراء ، يعني ابن شهاب (٥) .

ووصل الأمر به إلى أن صار على خزسه الخشبه التي صلب عليها الإمام زيد بن علي (٦) .

١- قال الذهبي في تذكره الحفاظ ١: ١٠٩/١٠٩ ت ١٠٩، كان الزهري جندياً جليلاً . وفي تاريخ الاسلام ٨: ٢٢٩، سنة ١٢١ - ١٤٠: كان الزهري جندياً .

٢- الامام الزهري للضاري: ٣٥١ .

٣- وهي نوع من الخشب يتسلحون به، وهو ما يسمى اليوم بالهراوات .

٤- تاريخ دمشق ١٥: ٤٠٠ من الترجمة ١٨٥٦ لخارجه بن مصعب، ميزان الاعتدال ٢: ٤٠٤ / ت ٢٤٠٠، ترجمه خارجه بن مصعب .

٥- تاريخ دمشق ٥٥: ٣٧٠ .

٦- انظر نبذه في رجال شرح الأزهاري لأحمد بن عبدالله الجنداري ١: ٩٥ المطبوع في مقدمه شرح الأزهاري . وقد صرح المؤيد بالله، وعلى بن محمد العجري بذلك، ورواه أبو جعفر الهوسمي . انظر مقاله

«الزهري حياته وسيرته» للسيد بدرالدين الحسيني الحوثي، في مجله علوم الحديث - العدد الخامس من السنه الثالثه، سنه ١٤٢٠ هـ .

هكذا انخرط ابن شهاب في سلك الدولة الأموية حتى وصل الأمر بالصحابه والتابعين أن لا يحدثوا حتى يحدث ابن شهاب لأن الناس لا يأخذون عنهم ويأخذون عنه ؛ قال مالك بن أنس : أدركت مشايخ بالمدينه أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن فيزدحم الناس عليه(١)!!

وقال أيضاً : كان الزهري إذا دخل المدينه لم يحدث بها أحد من العلماء حتى يخرج(٢) .

وواضح من ذلك أن السلطه الأمويه رفعت من شأن الزهري إلى ما لا يستحق لأنه كان أداة طيعه لهم . يروى لهم ما يريدون ، ويتبنى ما يتبنون .

ولذلك قال ابن معين - لَمَا سألَه سائل : هل الأعمش مثل الزهري - : برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري ، الزهري يرى العرض والإجازة ويعمل لبني أميه ، والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان ، ورع ، عالم بالقرآن(٣) .

وقد علمت أنه كان يكتف فضائل على عليه السلام كما مرّ عليك ، بل راح ينال من أميرالمؤمنين على عليه السلام .

فقد روى الثقفى بسنده عن محمد بن شيبه ، قال : شهدت مسجد المدينه ، فإذا الزهري وعروه بن الزبير قد جلسا فذكرا علياً فناً منه (٤) .

١- تاريخ دمشق ٥٥ : ٣٥١ .

٢- المصدر نفسه .

٣- تهذيب التهذيب ٤ : ١٩٦ / ٣٨٦ من ترجمه الأعمش عن الحاكم .

٤- الغارات ٢ : ٥٧٨ . وقال السيد عبدالله بن الهادي القاسمي في كتابه «حاشيه كرامه الأولياء» : أنه [أى الزهري] كان من المبغضين لمن بغضه نفاق بحكم الملك الخلاق [يعنى علياً أميرالمؤمنين]، شرطياً لبني أميه موالياً لهم . مقاله السيد الحوثي «الزهري حياته وسيرته» - مجله علوم الحديث - العدد الخامس - السنه الثالثه ١٤٢٠ هـ .

ويبدو أن شكوى مالك بن أنس تصبّ في نفس مصبّ قول أنس بن مالك: حيث قال: «لا أعرف شيئاً ممّا أدركت إلّا هذه الصلاه، وهذه الصلاه قد ضُيِّعت» (١)، كما أنّها تحكي سرّ قول أنس حين بلغه أنّ الحجاج يدعو الناس إلى غسل الرجلين في الوضوء: صدق الله وكذب الحجاج، قال سبحانه وتعالى: {وَأَمْسَحُوا بِيُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} .

فأسألك بالله كيف يمكنك أن تتصوّر الزهري - وهو في سنى الشباب وما يمر فيه من بؤس في الحياه، يرى هذا الإحسان من قبل عبدالملك بن مروان، ذلك السلطان المقتدر، واعدأ إياه أن يعطيه مالا وجاهاً أكثر - إلّا أن يكون عبداً لعبدالملك ابن مروان بعد هذا الإحسان .

جاء في مختصر تاريخ دمشق: قال عبدالملك: وكم دُيِّنُ أيبك؟ قلت: كذا وكذا، قال: قضى الله دين أيبك، وأمر لي بجائره ورزق يجرى وشراء دار قطيعه بالمدينه، وقال: اذهب فاطلب العلم ولا تشاغل عنه بشيء، فإنّي أرى لك عيناً حافظه وقلباً ذكياً (٢) .

نعم، صار للزهري عقار وعيون في المدينه والشام - كما كان لحرمان قبله في البصره وغيرها - وكان له بؤاب يحجب الناس عنه؛ فعن سفيان قال: رأيت الزهري وجاءه محمد بن إسحاق فقال له: يا محمد أين كنت؟ لم أرك؟ قال: لا .

١- صحيح البخارى ١: ١٩٨ / ٥٠٧، وانظر البدايه والنهائيه ٩: ٨٩ .

٢- تاريخ دمشق ٥٥: ٣٠٣ .

أقدر عليك مع بوابك هذا .

قال : فدعا الزهري بوابه ، فقال : إذا جاء هذا فلا تمنعه (١) .

وقد قيل للزهري : الناس لا يعيرون عليك إلا كثرة الدّين ، قال : وكم ديني؟ إنّما ديني عشرون ألف دينار ، وأنا ملئ المعيا والممات ، لى خمسه أعين ، كل عين منها ثمن أربعين ألف دينار ، وليس يرثنى إلا ابن ابني هذا ، وما أبالي أن لا يرث عني شيئاً ، قال الوليد : وكان ابن ابني فاسقاً (٢) .

ولو تابعت رحلات الزهري إلى الشام لوجدتها متعدّده متكرره ، فقد كان يسافر إليها بين الحين والآخر في أيام عبدالملك بن مروان ، والوليد بن عبدالملك ، وسليمان بن عبدالملك ، حتى استقر في الشام سنة ١٠٠ أيام عمر بن عبدالعزيز ، حيث كتب له السنّه وسطع نجمه في ذلك العهد حتى عدّ من الفقهاء .

ولو راجعت تاريخ يعقوبى مثلاً لرأيت أنه لم يذكر الزهري فيمن ذكرهم من الفقهاء على عهد عبدالملك بن مروان (٣) ولا على عهد الوليد بن عبدالملك (٤) ولا على عهد سليمان بن عبدالملك (٥) ، بل تراه يذكره في عداد الفقهاء أيام عمر بن عبدالعزيز (٦) ويزيد بن عبدالملك (٧) وهشام بن عبدالملك (٨) والذي توفي الزهري

١- تاريخ أبي زرعه: ٢٦٥ / ١٤٥١ .

٢- تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٥: ٣٦٧ .

٣- تاريخ يعقوبى ٢: ٢٨٢ .

٤- تاريخ يعقوبى ٢: ٢٩٢ .

٥- تاريخ يعقوبى ٢: ٣٠٠ .

٦- تاريخ يعقوبى ٢: ٣٠٩ .

٧- تاريخ يعقوبى ٢: ٣١٥ .

٨- تاريخ يعقوبى ٢: ٣٢٩ .

وقد اهتم عمر بن عبدالعزيز - الذى دوت السنه فى عهده - بالزهرى كثيراً وأراد منه ومن الناس أن يحدّثوا طبى السياسة العامه للمؤمنين .

فى تاريخ الخلفاء عن حاطب بن خليفه البرجمى ، قال : شهدت عمر بن عبدالعزيز يخطب وهو خليفه ، فقال فى خطبته : ألا وإنّ ماسن رسول الله وصاحباة فهو دينٌ تأخذ به وننتهى إليه ، ومانس سواهما فإنّنا نرجئهُ(١) .

وفى كلام آخر له : سنّ رسول الله وولاه الأمر من بعده سنناً ، الأخذُ بها تصديقٌ بكتاب الله ، واستكمال لطاعه الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد تغييرها ولا تبدلها ولا النظر فيما خالفها ، من اقتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولّى وصلاه جهنم وساءت مصيراً(٢) .

وقال عبدالرزاق : سمعت عبيدالله بن عمر [بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب] يقول : لما نشأت فأردت أن أطلب العلم جعلت آتى أشياخ آل عمر رجلاً رجلاً وأقول : ما سمعت من سالم ؟ فكلمنا أتيت رجلاً منهم ، قال : عليك بابن شهاب ، فإنّ ابن شهاب كان يلزمه ، قال : وابن شهاب حينئذ بالشام(٣) .

وعن عبدالرزاق ، عن معمر : أنّ عمر بن عبدالعزيز قال لجلسائه : هل تأتون ابن شهاب؟

١- تاريخ الخلفاء: ٢٤١، كنز العمال ١: ١٩٢ / ح ١٦٢٤ .

٢- المعرفه والتاريخ ٣: ٣٧٣، الموافقات ٤: ٧٩، الفقيه والمتفقه ١: ٤٣٦، الدر المنثور ٢: ٦٨٦، والنص منه .

٣- تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣٧، عن الجرح والتعديل ٨: ٧٣، من الترجمة ٣١٨، للزهرى .

قالوا : إنا لنفعل .

قال : فانتوه فإنه لم يبق أحد أعلم بسنّه ماضيه منه ، قال معمر : وإنّ الحسن [البصرى] وضرباءه لأحياء يومئذ (١) .

بلى ، إنّ النهج الحاكم كان على تضادّ مع نهج الإمام عليّ وأهل بيته ، فجدّوا وبكّل الوسائل لإرجاع الأُمّة إلى فقه عمر بن الخطاب ومن تبعه من الخلفاء ، حيث وقفت على أمر عبدالمملك بن مروان لقبيصه أنّ يكتب بحديث عمر في أمّهات الأولاد إلى الآفاق (٢) .

إنّ جهود ابن شهاب الزهري كانت تصبّ في هذا المصبّ ، وإنّ العلماء من بعده جاءوا ليجعلوا سيره الحُكّام وما ألزموا الناس به سنه من تركها دخل نار جهنم ، وصيروا الخلاف هو ما يخالف القوم .

فقد حكى أبو عبيد الآجرى عن أبي داود قوله - بعد أن حكى روايات الزهري - : وأمّا ما اختلفوا عليه [أى على الزهري] فلا يكون خمسين حديثاً ، والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء وقوم على شيء (٣) .

ولا يخفى عليك بأنّ البعض من التابعين كنافع بن مالك (٤) - عم مالك بن

١- تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣٦ عن الجرح والتعديل ٨: الترجمة ٧٣، من الترجمة ٣١٩، لمحمّد بن مسلم المكي .

٢- لو أردت المزيد راجع كتابنا (منع تدوين الحديث) .

٣- تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣١ .

٤- تاريخ دمشق ٥٥: ٣٦٦، وفيه عن نافع بن مالك - أبي سهيل، عم مالك بن أنس - قال: قلت للزهري: أما بلغك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال: من طلب شيئاً من العلم الذي يُراد به وجه الله، يطلب [به] شيئاً من عرض الدنيا دخل النار! فقال الزهري: لا ما بلغني هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله . فقلت له: كلُّ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله بلغك؟ قال: لا . قلت: فنصفه؟ قال: عسى . قلت: فهذا في النصف الذي لم يبلغك .

أنس - والإمام علي بن الحسين (عليه السلام) كانا قد نصحا الزهري بالرجوع عن السلطان لأنّ السلاطين قد جعلوه قطباً تدار عليه رحي مظالمهم ، وجسراً يعبرون عليه إلى بلاياهم ، وسلماً إلى مطامعهم ، لكنّ النصائح لم تُجديه نفعاً ؛ لأنه كان صنيعه الخلفاء ومتصلاً بهم وشرطياً لهم ، وهذا ما عرفته من مجمل حياته .

وهذه الشخصية الضعيفة للزهري ، المنخرطه في سلك الأمويين ، هي التي تفسر لنا اختصاص روايته للوضوء عن «عطاء بن يزيد الليثي المولى الشامي ، عن حمران الشعبي حالياً واليهودي سابقاً ، عن عثمان الأموي» فقط فقط .

وعطاء مغمور ليس له تلك الأدوار الشاخصه ولا الشخصية الواضحه المعالم .

وحمران علمت حاله ويهوديته وأنه لا يروي في الكتب التسعه إلا عن عثمان ومعاويه .

وعثمان هو المبتدع للوضوء الغسلي ، فالسؤال : لماذا الروايه عن المغمورين .

والزهري اقتصر في الروايه عن عطاء عن حمران عن عثمان؟! مع أنه ولد بين سنه (٥٠ - ٥٨ هـ) ، وكان كثير من الصحابه المعمرين باقين إلى سنه مائه هجريه أو مائه وعشره ، وكان منهم جماعه في مكه والمدينه والشام والعراق وغيرها من الأمصار والبلدان ، ومع ذلك لم يرو ولاعن واحد منهم الوضوء النبوي!!

إنّ هذا الأمر وما قدمناه من صنيع الأمويين يدلّ بما لا يقبل الشكّ على أنّ

١- انظر كتابه عليه السلام إلى الزهري في تحف العقول لابن شعبه: ٢٧٤ . وقال المؤيد بالله الزيدى: هو [أى الزهري] في غايه السقوط، وروى أنه كان من حُرْبِهِ خشبه الامام زيد بن علي، وكذبّه زين العابدين مجابهه، حيث جرى بين الزهري وبين الامام زين العابدين كلامٌ أثنى فيه الزهري على معاويه، فقال له زين العابدين: كذبت يا زهري . انظر مقال «الزهري حياته وسيرته» للسيد بدر الدين الحوثي: ١٨٥ - ١٨٦، المطبوع في مجله علوم الحديث - العدد الخامس - السنه الثالثه ١٤٢٠ هـ .

هناك حالة تبين للوضوء العثماني من قبل الأمويين والمروانيين بواسطة رجال من اليهود والموالي والمطعونين وغيرهم من أعداء السنه النبويه الأصليه ، ومن ثم فهو ينطوى على حاله تبين لمحاولات مسخ الوضوء المسحى المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وآله - عبر الصحابه المتعبدين - ، كل ذلك كان للتعرف على الطالبيين الذين لا يرضون بالوضوء العثماني والمخالفه لما عليه على عليه السلام وذووه .

سائر رواه الوضوء العثماني ومواطن تمر كزهم

وللوقوف على خيوط الحقيقه أكثر فأكثر ، يمكنك ملاحظه مراكز انتشار الوضوء العثماني ، فإنه شاع ونُشر بشكل ملحوظ في أحضان البصره والشام وعن طريق القرشيين ومواليهم ، بعد أن كان وُلد في المدينه بواسطه عثمان بن عثمان المتنظف الذي يُعدُّ أمًا لهذا الوضوء .

لقد رأينا ملحوظة أن انتشار وضوء عثمان كان عبر حمران بن أبان الذي مرّ عليك أنه أفضى سرّ تواطؤ عثمان مع عبدالرحمن بن عوف في أمرالحكومه والخلافه ، وأن عثمان نفاه إلى البصره(١١) ، كما أنه تزوّج إمرأه في عدتها و وو ... لكنّ الغريب أنّ هذا النفي لم يكن نفيًا حقيقياً ؛ إذ أننا رأينا هذا النفي مقروناً بالإغداقات على حمران وإعطائه مكانه اجتماعيه كبرى ، مما يعنى أنّ إبعاده إلى البصره كانت له أبعاد أخرى غير عمليه النفي الحقيقى المرجو منه العقاب والتعزير والتأديب .

١- تاريخ يعقوبى ٢: ١٦٩، تاريخ دمشق ١٥: ١٧٨، وتهذيب الكمال ٧: ٣٠٤، وتاريخ المدينه ١: ٣٠٥ .

المقارنة بين نفي عثمان لعمران اليهودي وغيره من الصحابه

إنَّ المعهود عن عثمان أنه كان ينفي خصومه إلى أماكن نائية ومرعبه ، وكان يقطع عطاءهم أو يحوّل دواوينهم إلى تلك الأماكن النائية .

فقد نفي أبازر الغفاري - بعد أن قطع عطاءه - إلى الربذه ، ومنع الناس من مشايته إلى أطراف المدينة المنورة ، فلم يجرؤ أحدٌ على مشايته إلا أفراد معدودون مثل عليّ والحسن والحسين عليهم السلام وعقيل وعبدالله بن جعفر وعمار ، فاعترض مروان ، وحصلت بينه وبين عليّ مشادّه .

والربذه أرض قاحله على بُعد مسيره ثلاثه أيام عن المدينة ، تقع على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة(١) .

قال الواقدي : ثم إنَّ عثمان حظر على الناس أن يقاعدوا أبازر ويكلّموه ، فمكث كذلك أياماً ، ثم أمر أن يؤتّى به فوقف بين يديه ، فقال أبوزر : ويحك يا عثمان ... أما إنك لتبطش بي بطش جبار .

فقال عثمان : اخرج عنا من بلادنا .

فقال أبوزر : ما أبعض إليّ جوارك ، فإلى أين أخرج؟

قال : حيثُ شئت . قال : أخرج إلى الشام أرض الجهاد ، قال : إنّما جلبتكم من الشام [وكان قد نفاه إليها أول مره(٢)] لما قد أفسدتها ، فأردك إليها؟

١- انظر معجم البلدان ٣: ٢٤ . وفي معجم ما استعجم ٣: ٨٦٠ قال: وحمل الربذه غليظ الموطئ .

٢- قال المسعودي في مروج الذهب ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠ ومن ذلك ما فعل بأبي ذر، وهو أنه حضر مجلسه ذات يوم فقال عثمان: أرأيتم من زكى ماله، هل فيه حق لغيره؟ فقال كعب الأحمري: لا يا أمير المؤمنين، فدفعت أبوزر في صدر كعب، وقال له: كذبت يا بن اليهودي، ثم تلا (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)، [البقره: ١٧٧] فقال عثمان: أترون بأساً أن نأخذ مالا من بيت مال المسلمين فننفضه فيما ينوبنا من أمورنا ونعطيكموه؟ فقال كعب: لا بأس بذلك، فرفع أبوزر العصا فدفعت بها في صدر كعب، وقال: يا بن اليهودي ما أجراك على القول في ديننا، فقال له عثمان: ما أكثر أذاك لي، عيّب وجهك عنى فقد آذيتنا، فخرج أبوزر إلى الشام . فكتب معاويه إلى عثمان: إن أبازر تجتمع إليه الجموع، ولا آمن أن يفسدهم عليك، فإن كان لك في القوم حاجه فاحمله إليك، فكتب إليه عثمان بحمله، فحمله على بعير عليه قتب يابس، معه خمسه من الصقالبه يطبرون به حتى أتوا به المدينة وقد تسلخت بواطن أفخاذه وكاد أن يتلف ... هذا هو النفي الأول إلى الشام ثم أعقبه النفي إلى الربذه .

قال : فأخرج إلى العراق؟ قال : لا ، قال : ولم؟ قال : تقدم على قوم أهل شبهه وطعن في الأئمة (١١) .

قال : فأخرج إلى مصر؟ قال : لا ، قال : فإلى أين أخرج؟ قال : حيث شئت ، قال أبوذر : فهو إذن التعرّب بعد الهجره .

أأخرجُ إلى باديه نجد . قال عثمان : الشرق الأبعد ، أقصى فأقصى . امضِ على وجهك هذا ولا تعدوَنَّ الرّبذه . فخرج إليها(٢) .

ونفى عثمانُ وطرّد كعبَ بن عبده النهديّ الشيعي ، وكتب إلى سعيد بن العاص أن يضربه عشرين سوطاً ويحوّل ديوانه إلى الرّي ففعل ، ويقال : إنَّ عثمان أمر به فُجُردَ وضُربَ عشرين سوطاً ، وسَيّره إلى دُباوند(٣) وإلى جبل الدخان(٤) ،

١- لاحظ حقد عثمان على أهل العراق .

٢- شرح النهج ٣: ٥٧، ٨، ٢٦٠ .

٣- وهي كوره من كور الرّي بينها وبين طبرستان، وهي بين الجبال، وفي وسط هذه الكوره جبل عال جداً مستدير، رأيته ولم أر في الدنيا كلّها جبلا أعلى منه . انظر معجم البلدان ٢: ٤٣٦ .

٤- مكان على سواحل اليمن قريب من عدن . (صفه جزيره العرب: ٥٥) أو هو جبل بدباوند (تاج العروس ٢٧: ١٠٤) .

وذلك لأنه كتب كتاباً إلى عثمان ذكر فيه ما فعله سعيد بن العاص بأهل الورع والفضل والعفاف (١١).

ونفى وطرد عامر بن عبد قيس التميمي العنبري - أحد الزهاد الثمانيه - من البصره وسيره إلى الشام فمات هناك ، وذلك ليس لشيء سوى أنه جاء رسولاً عن جماعه من المسلمين إلى عثمان ليبلغه أنهم نظروا في أعماله فوجدوه قد ركب أموراً عظماً ، وطلبوا منه التصحيح والتوبه (١٢) .

ونفى عمرو بن زراره بن قيس النخعي من الكوفه إلى الشام ، وذلك لأنه كان أول من دعا إلى خلع عثمان والبيعه لعلی ، وقام في الناس فقال : أيها الناس إن عثمان قد ترك الحق وهو يعرفه ، وقد أغرى بصلحانكم ، يؤلى عليهم شراركم ، فنفي من الكوفه ، فشيعة جماعه من صلحانهم (١٣) .

ونفى وسير عبد الرحمن بن حنبل صاحب رسول الله إلى قلعه القموص من خيبر ، بعد أن ضربه مائه سوط وحمله على جمل يطاف به في المدينه ، وذلك لإنكاره على عثمان إحداثاته ، وإظهار عيوبه في الشعر (١٤) .

ونفى وسير صلحاء الكوفه إلى دمشق ثم حمص ، وذلك لاعتراضهم على سياسته وسياسه ولانه المايه والدينيه القائمه على الاستنثار والطمع القريشي

١- انظر أنساب الأشراف ٥: ٥٣٠ .

٢- انظر تاريخ الطبري ٢: ٦٤٢ ، والكامل في التاريخ ٣: ٤١ ، تاريخ ابن خلدون ٢: ٥٩٢ .

٣- انظر أنساب الأشراف ٥: ٥١٧ / ١٣٤٣ ، وأسد الغابه ٢: ٢٠٢ ، ٤: ١٠٣ - ١٠٤ ، والإصابة ٤: ٦٣٠ / ت ٥٨٣٧ ، له ، ٢: ٥٦١ ، من ترجمه أبيه ٢٧٩٧ .

٤- انظر تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧٣ ، وتقريب المعارف: ٢٣١ و ٢٧٨ .

والظلم (١١).

وأراد نفى عمار بن ياسر ، وقال له : يا عاضُّ أيرأيه ، بعد أن كان ضربه وداس في بطنه حتى أصابه الفتق ، فاعترضت عليه بنو مخزوم واعترض عليه أمير المؤمنين على عليه السلام ، فهذَّذَ عثمانُ الإمامَ علياً بالنفى ، حتى اجتمع المهاجرون فقالوا : إن كنت كلِّما كلمك رجل سيرته ونفيته فإنَّ هذا شيء لا يسوغ ، فكفَّ (١٢) .

فهذه المفردات في النفي كلِّها تدلُّ على أنَّ عثمان كان شديداً مع خصومه ، ينفيهم إلى أبعد الأماكن وأقساها وأرعبها ، وكانت معاقل نفيه الشام ، الربذه ، جبل دباوند ، قلعه القموص ، وكان إذا سير أحداً بطش به بطش الجبارين على حدِّ قول أبي ذر الصادق للهجه بنصِّ قول رسول الله صلى الله عليه وآله .

لكننا رأينا الأمر اختلف مع حمران؛ حيث نفاه إلى مدينه خضراء عامره وفيها - من أبناء جنسه - من الموالى الأعاجم ، وأقطعها فيها داراً ، فلماذا هذه العناية بحمران؟ وهل أنَّ هذا يعدُّ نفيًا حقيقيًا؟ أم ترفيعاً؟ إنَّ الحقائق تقول : إنَّ هذا النفي لم يكن حقيقيًا ، بل كان له هدفان أساسيان :

أولهما : إبعاد حمران الذي أفضى سرَّ عثمان وابن عوف عن المدينه ، لأنَّ الأمويين امتعضوا واعترضوا على عثمان في صرف الخلافه عنهم وإخراجها إلى بنى زهره ، وكان عثمان من ناحيه أخرى ملزماً بما وعدَّ به ابن عوف في الشورى ، وذلك أنَّ الاتفاق بينهما كان أن يولّى عبد الرحمن بن عوف عثمانَ أمورَ المسلمين

١- انظر أنساب الأشراف ٥: ٥٢٩ .

٢- انظر أنساب الأشراف ٥: ٥٤٤ .

بعد عمر ، على أن يردها عثماناً عليه من بعد - وذلك ما صرح به أمير المؤمنين في قوله لابن عوف : إنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه ، دق الله بينكما عطر منشم (١) ، أو قوله له : إنما أثرته بها لتناولها بعده (٢) - وهنا صار عثمان في مأزق بين الأمويين وابن عوف الزهري ، فأنهى هذا المأزق بإبعاد حمران إلى البصره ظاهراً في حين أنه كان قد عينه هناك عنه عيناً فيها - وإعطائه أدواراً أخرى - استمرت مخاصمه عبدالرحمن مع عثمان فماتا متخاصمين .

وثانيهما : هو أن يكون حمران - ومنظومته التي شكّلها من بعد في البصره - يداً سياسيه وفقهيه لعثمان وقد كان حمران له عين بها ، بل سمّه إن شئت طابوراً خامساً يخدم المصالح الأمويه المروانيه ، ولذلك وقر له الإمكانيات الأوليه لهذه المهمه ، وذلك ما عثر عنه ابن قتيبه بقوله «فأخرجه إلى البصره فكان عامله بها» ، وقال البلاذري : غضب عثمان على حمران بن أبان وغزبه إلى البصره ... وأقطعه داراً (٣) .

وقام حمران بدوره أحسن القيام ، فثبت مواطئ قدميه في البصره لما عُرف من قربه من عثمان .

وثالثها : أنه أبدى ظاهراً أنه نفى أقرب الناس إليه حتى لا يعترضوا عليه .

ولو تابعت أخبار حمران في التاريخ لرأيتُه وبعد مرور مدّه من الزمان يملك داراً أخرى بدمشق الشام (٤) وقد جرى في بعض النصوص أنه ملك في الكوفه غير ما ملك في البصره من أملاك طائله لا نعلم مدى صحته ، قال ابن شُبّه : فأصاب

١- شرح النهج ١: ١٨٨، وهو يشابه قول أمير المؤمنين على لعمر: إحلّ حلباً لك شطره .

٢- شرح النهج ٩: ٥٥ .

٣- أنساب الأشراف ٥: ٥٤٧ .

٤- تاريخ الإسلام للذهبي ٥: ٣٩٦ .

هنالك أرى بالبصرة] لمكانته من عثمان مالا وولداً ، فلهم بالعراق عدد وشرف وأموال(١).

وقال إبراهيم السامرائي : إن البصرة مجتمع ضمّ جمهره من أمم شتى ظهر فيها العنصر الفارسي ... وفي كتاب فتوح البلدان للبلاذري في الباب الخاص بتقسيم البصرة طائفه من أسماء الأمكنه المنسوبه إلى أصحابها ، وكان أهل البصرة يزيدون في اسم الرجل الذي تنسب إليه القرية ألقاً ونوناً ، وهذه من غير شك لم تكن نسبه عربيه ، بل هي فارسيه محضه ، ومن ذلك قولهم ... حمرانان : لحمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، قال : ولعل ما هو معروف الآن من اسم نهر بهذا الاسم بين القرنه وكّرمه على هو الاسم التاريخي الذي أشار إليه المؤرخون(٢).

وقال ياقوت : وعلى نهر أرى [بالبصرة] أرض حمران التي أقطعه إياها عثمان(٣).

وليس الغرض بيان كل أدوار حمران ، وإعاده ما مّر لكنّ الغرض هو بيان أنّ عثمان بعث حمران إلى البصرة وأعطاه صلاحيات كبيره هناك لمصالحح سياسيه كان يراها ، وقد ساعده على أداء دّوره لكون البصرة هي من معاقل العثمانيه ومن بؤر تمرکز الموالى والأعاجم الذين ينتمى إليهم حمران ، وكانت غالبيتهم حاقده على الإسلام المحمدي العلوي ، فلما لم يستطيعوا هدم الإسلام وجهاً لوجه ، اندسوا في صفوف العثمانيين والأمويين ليثأروا من الإسلام .

١- تاريخ المدينة ٢: ١٣٩ .

٢- الاشتات البصريه المطبوع مع خطط البصره وبغداد: ٧٤ .

٣- معجم البلدان ٥: ٣١٧ ، فتوح البلدان: ٣٦١ .

عثمانيه البصره

كانت البصره عثمانيه الميول والأهواء ، وقد صرّح به أكثر من واحد(١) ولذلك اختارها طلحه والزبير وعائشه من بَعْدُ المدينه لكونها المكان الأفضل لمحاربه أميرالمؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، بعكس الكوفه العلويه الاتجاه ، ولذلك سترى بعد قليل أنّ عدداً كبيراً من رواء الوضوء العثماني بصريون ، إذ كانوا كأهل الشام فى بغض أهل البيت النبوى .

قال الدكتور صالح أحمد العلى : وتختلف البصره عن الكوفه فى عده نواح ، فإنّ الكوفه أنشأتها الجيوش الإسلاميه التى اشتركت فى معركة القادسيه وفتح المدائن فى العراق ، وكان أغلب سكّانها من أهل اليمن وشمال الجزيره العربيه ، وهى تضمّ عدداً كبيراً من أهل البيوتات العربيه القديمه التى كان لها مركز مرموق فى العصر الجاهلى ...

ثم إنّ الكوفه لعبت دوراً كبيراً فى الفتنه ضدّ عثمان ، وظلّت من أهمّ مراكز المعارضه للحكم الأموى ، وصارت مركزاً للتشيع فى العالم الإسلامى ...

أما سكان البصره فأغلبهم من القبائل العربيه التى كانت تقيم فى شرقى الجزيره العربيه ، وخاصه منطقه الخليج الفارسى ، وكانوا فى البدايه قليلى العدد لا يزيدون عن الثمانمائه مقاتل ... غير أنّ عددهم أخذ يتزايد بسرعه فائقه وينسبه كبيره ، الأمر الذى مكّنهم من فتح مقاطعات واسعه غنيه أخذت تدرّ عليهم واردات كبيره ، ثم إنّ البصره كانت تقع على ممّر عده طرق تجاريه مهمه ، ولذلك سرعان ما أصبحت مركزاً لحياء اقتصاديه نشطه وواسعه ... ولعل هذه المصادر

١- انظر الانتقاء لابن عبد البر: ١٣ مثلاً .

الدائميه من الثروه كانت من أهم العوامل التي جعلتها تصبح في السياسه مؤيده لعثمان والأمويين(١) ...

وقال ابن أبي الحديد : وأكثر مبغضيه عليه السلام أهل البصره كانوا عثمانيه(٢) .

وحكى الكنفوى أنّ سفيان الثورى سُئل مَرّه عن عثمان وعلى ، فقال : أهل البصره يقولون بتفضيل عثمان ، وأهل الكوفه بتفضيل على ، فقيل له : فأنت؟ قال : أنا رجل كوفى(٣) .

وذكر الطبرى أنه [أى سفيان] كان شيعياً في بدء الأمر ، فلما ذهب إلى البصره لطلب الحديث ولقى ابن عون وأيوب ترك التشيع وسلكت مسلك أهل السنه(٤) .

ولما رجع حماد بن أبى سليمان من البصره إلى الكوفه سألوه : كيف رأيت أهل البصره؟ فقال : قطعته من أهل الشام نزلوا بين أظهرنا(٥) .

وقال الذهبي : كان على بن المدينى ... إذا ورد إلى البصره أظهر التشيع : قلت [القول للذهبي] : كان يظهر ذلك بالبصره ليؤلفهم على حبّ على فإنهم عثمانيه(٦) .

وقال ابن حجر : والنَّصْبُ معروفٌ في كثير من أهل البصره(٧) .

١- التنظيمات الاجتماعيه والاقتصاديه في البصره في القرن الأول الهجرى: ١٧ - ١٩ .

٢- شرح النهج ٤: ٩٤ .

٣- مقدمه تفسير سفيان الثورى: ١٤ .

٤- مقدمه تفسير سفيان الثورى: ١٤، عن ذيل تاريخ الطبرى: ١٠٥ .

٥- طبقات ابن سعد ٦: ٣٣٣ . وانظر المصنف لعبد الرزاق ٤: ٤٩ / ج ٦٩٣٦ .

٦- ميزان الاعتدال ٥: ١٦٩، من ترجمه ٤٨٨٠ لعلى بن المدينى، وقال في سير أعلام النبلاء ١١: ٤٧ قلت: كان إظهاره لمناب الامام على بالبصره لمكان أنهم عثمانيه فيهم انحراف عن على .

٧- لسان الميزان ٤: ٤٣٩ من ترجمه ١٣٤٠ للفضل بن الحباب .

وقال : وأهل البصره يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون(١١) .

وكان بنو قشير العثمانيون في البصره يؤذون أبا الاسود الدثلي لأنه كان علويًا(١٢) .

وقال البلاذري : وقد كانت جماعة من العثمانيه كتبوا إلى معاويه يهتونه بفتح مصر وقتل محمد بن أبى بكر ويسألونه أن يوجه إلى البصره رجلا يطلب بدم عثمان ليسمعوا له ويطيعوا ، فيقال إن ذلك حدا بمعاويه على توجيه ابن الحضرمي(١٣) ...

ولما سير معاويه عبدالله بن عامر الحضرمي إلى البصره قال له : إنَّ جُلَّ أهلها يرون رأينا في عثمان(١٤) ...

قال عمرو بن محصن - وكان مع ابن الحضرمي - : فسمع بقدمونا أهل البصره فجاءنا كلٌّ من يرى رأى عثمان بن عفان(١٥) .

وقد بقيت هذه الحاله أمدًا طويلا عندهم ، حتى أنَّ محمد بن علي بن عبدالله العباسي - والد إبراهيم الإمام - أيام دعوته لإسقاط الدوله الأمويه ، قال لدعاته :

أما الكوفه وسوادها فهناك شيعه على وولده . وأما البصره وسوادها فعثمانيه تدين بالكفِّ ... وأما الشام فليسوا يعرفون إلَّا آل أبى سفيان وطاعه بنى مروان عداوه راسخه وجهل متراكم(١٦) ...

فالبصره إذن عثمانيه ، وهى قطعه من الشام فى عثمانيتها وبغضها لعلى

١- تهذيب التهذيب ٧: ٣٦١ / ت ٦٧١ لعماره بن جوين .

٢- انظر تاريخ دمشق ٢٥: ٢٠١ .

٣- أنساب الأشراف ٢: ٤٢٥ / ترجمه أميرالمؤمنين .

٤- أنساب الأشراف ٢: ٤٢٣ ، شرح النهج ٤: ٣٥ .

٥- الغارات ٢: ٣٧٨ ، شرح النهج ٤: ٣٧ .

٦- انظر البلدان للهمداني: ٦٠٤ ، وعيون الأخبار ١: ٣٠٣ ، ومعجم البلدان ٢: ٣٥٢ .

وأولاده ، ولذلك اختارها حمران مركزاً له ، وأقره عثمان على ذلك وبسط يده فيها ، وخصوصاً أنّ فيها الموالى الذين ينتمى إليهم حمران فكراً ومعتقداً ومحتدأً ، وأنّ عثمان كان يريد لها عاصمه ثانيه - بعد المدينه - لأتباعه ومحبيه .

واسط

ومثل ذلك كانت مدينه واسط ، المركز الذى بناه الحجاج لقمع مناوئيه ، فقد بنيت هذه المدينه وأسّست أمويه صرفه ، مع عدم إنكارنا سكنى بعض الشيعة لبعض الوقت فيها مثل هشام بن الحكم ، وإبراهيم بن حيان الأسدى ، وعبد الله بن أبى زيد أحمد الأنبارى ، وعلى بن بلال البغدادى ، وسعيد بن جبير ، وكان فيها الحجاج السفّاك الذى كان يدعو إلى الوضوء الثلاثى الغسلى - على أنّه أقرب للخبث - ، ويدعو إلى تشييد الفقه العثمانى الأموى .

روى الكلينى بإسناده عن الحسن بن شاذان الواسطى ، قال : كتبتُ إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام أشكو جفاء أهل واسط وحملهم علّى ، وكانت عصابه من العثمانيه تؤذيني ، فوقع الإمام عليه السلام بخطه : «إنّ الله تبارك وتعالى أخذ ميثاق أولياننا على الصبر فى دوله الباطل ، فاصبر لحكم ربك» (١) .

فواسط بناها الحجاج سنه ٧٥هـ - بعد أن قامت عليه عدّه ثورات انضمّ إليها أهل الكوفه والبصره ، فاضطر أن يستنجد بالجنّد الشامى للقضاء على هذه الثورات ، وبما أنّه كان يتنقل بين الكوفه والبصره حسب ما يتطلبه الموقف العسكرى رأى الحجاج بناء مدينه فى الوسط بين الكوفه والبصره والمدائن

والأهواز سماها واسطاً(١١) .

ورأى الأستاذ عبدالقادر المعاضيدى : أنّ الحجاج أراد بعمله هذا عزل جند الشام عن أهل العراق لئلا يتأثروا بآرائهم(١٢) ، والظاهر أنّ هذا الرأي هو الأصوب .

وكان سكّان هذه المدينة أكثرهم من أهل الشام ، ثم أسكن الحجاج فيها جماعه من وجوه القبائل العربية الموجوده فى الكوفه والبصره وحتى الحجاز(١٣) كما سكن إلى جانب هؤلاء بعض الفرس(١٤) ، والنبط(١٥) ، واليهود(١٦) ، والنصارى(١٧) ، والمجوس(١٨) ، كما سكنها عدد من الموالى(١٩) .

ويروى البلاذرى أنّ عبيدالله بن زياد سبى خلقاً من أهل بخارى ... فأسكنهم البصره ، فلما بنى الحجاج مدينه واسط نقل كثيراً منهم إليها(٢٠) .

١- انظر البلدان للهمداني: ٢٦٠، وأحسن التقاسيم: ١٣٥، معجم البلدان ٥: ٣٤٧ .

٢- واسط فى العصر الاموى: ١٤ . وانظر تفصيل كلامه فى: ٩٦ - ٩٨ .

٣- تاريخ واسط لبجشل: ٤٤، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٦، الامامه والسياسه ٢: ١٢٧، العقد الفريد ٢: ١٧٩ .

٤- تاريخ واسط: ٩٢ .

٥- البيان والتبيين ١: ١٤٩، ٥٦٦، معجم البلدان ٥: ٣٥٠ .

٦- تاريخ واسط: ٩٠، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٦ / ت ١٣٩٦، صفه الصفوه ٣: ١٢، المسالك والمالك: ٥٩ .

٧- واسط فى العصر الأموى: ١٥٨ .

٨- مشاهير علماء الأمصار: ١٧٦ / ت ١٣٩٧ .

٩- انظر قائمه اسماء الموالى فى صفحه: ٤٥٩ - ٤٧٠ من كتاب واسط فى العصر الأموى .

١٠- فتوح البلدان: ٣٦٩ .

ويذكر الاصفهاني أنّ الحجاج أقطعهم سكه بواسط سميت باسمهم (١١).

قال الأستاذ عبدالقادر المعاصيدي : ولا بدّ أنّ هؤلاء كانوا لهم وحده جنسيه متميزه إلا أنه ليست لدينا أيه معلومات عن تنظيماتهم الداخليه ، ولكن يبدو أنّ هؤلاء ربّما أسندوا إليهم حراسه الأمير ، فيذكر الطبري أنه بعد أن تمّ الصلح بين أبي جعفر المنصور ويزيد بن هبيرة الفزاري خرج يزيد إلى أبي جعفر في ألف وثلاثمائة من البخاريه (١٢) .

وقد هجا بشار بن برد واسطاً وأهلها بقوله :

على واسط من ربّها ألف لعنه وتسعه آلاف على أهل واسط

أيلتمس المعروف من أهل واسط وواسط مأوى كلّ عُلجٍ وساقط

فنبط وأعلاجٍ وخوزٌ تجتمعوا شرار عباد الله من كل غائط

وإني لأرجو أن أنال بشتهم من الله أجراً مثل أجر المرابط (١٣)

وعليه فإنّ مراكز شبكه نشر الوضوء العثماني بعد المدينه - وهي المدينه التي أحدث فيها عثمان الوضوء الغسلي - هي : البصره ، الشام ، واسط ، وكلّها مشحونه بالعثمانيين والأمويين والمناوئين لمنهج التعبد المحض من العلويين وغيرهم ، والموالي الشعبيين الحاقدين على الإسلام ، والمطعونين بشتى الطعون من الرواه كما ستقف على ذلك .

ومثل هذا الوضوء الذي ينشأ من عثمان الأموي رأياً واجتهاداً ، وبترعع عند حمران اليهودي ذوقاً وسليقته ، وينتشر في الشام والبصره وواسط سياسياً ،

١- الاغانى ٢٣: ٣٢ .

٢- واسط في العصر الاموي: ١٥٨ .

٣- معجم البلدان ٥: ٣٥١ ، ودويان بشار ٤: ٩٩ .

ويهدبه ويشذبه الزهري - مندبل الأمراء حسب تعبير بعضهم - فقهيًا وحديثيًا، لا يمكن أن يكون إلّا وضوءً غير أصيل، يخالف الوضوء الثنائي المسحى الذي رواه، أمثال: علي بن أبي طالب صهر الرسول، وعبدالله بن العباس ابن عمه صلى الله عليه وآله، وأنس بن مالك خادمه صلى الله عليه وآله، والذي نُقِلَ بشكل طبيعي في صدور ومدونات المتعبدين من الصحابه والتابعين وأتباع التابعين والرواه الموثقين عندهم الذين ستقف على أسمائهم عند مناقشاتنا السنيه لمروياتهم .

البصره والموالي

إنّ موقع البصره الجغرافى ومحاذاتها للأمم الأخرى، وإطالها على خليج فارس (١)، جعل منها مسرحاً خصباً لاجتماع شتى القوميات، وملعباً كبيراً لمختلف المذاهب والمعتقدات، لذلك ترعرع في أحضانها عدد كبير من الموالى الشعوبيين، والذي ساعد على نشوء ردّه الفعل السلبي عندهم مالمقه من معامله سيئه وتميز طبقي بغرض لعبت فيه الحكومات والمنتفدون من الخلفاء دوراً هداماً كبيراً، حتى انقلبت كثير من هذه الشرائح - التي رسم الإسلام منهجاً دقيقاً لإصلاحها وضمّها إلى الوحده الإسلاميه الكبرى - إلى أعداء لدودين بسبب بقايا خلفياتهم الثقافيه والدينيه، إلى جانب ما صبه عليهم المتسلطون وأذيالهم من قسر وظلم واحتقار .

قال الدكتور إبراهيم السامرائى: إنّ البصره مجتمع ضمّ جمهره من أمم شتى ظهر فيها العنصر الفارسى (٢).

١- هذا هو الاسم الحقيقى للخليج فى كتب التاريخ، وقد وقفت على تصريح الدكتور إبراهيم السامرائى بذلك قبل قليل .

٢- أشتات بصرية، المطبوع مع خطط البصره وبغداد: ٧٤.

بل راح يشكك في أصل عربيه اسم البصره ، فقال بعد بحث له في ذلك :

ألم يقولوا أنّ «البصره» كلمه أعجميه عُزبت؟ قال حمزه بن الحسن الاصبهاني : سمعت موبذ بن اسوهشت يقول : البصره تعريب «بس راه» لأنها كانت ذات طرق كثيره انشعبت منها إلى أماكن مختلفه(١).

لقد أنشأ عتبه بن غزوان مدينه البصره في سنه ١٤هـ - وكان معه بين ثلاثائه إلى ثمانائه مقاتل(٢) فقط من العرب ، وفي إماره أبي موسى الأشعري من سنه ١٧هـ - ٢٥هـ - تمت السيطرة على كور دجله وفتحت أصفهان وقم وقاشان .

قال الدكتور صالح أحمد العلي : وفي عهد أبي موسى كذلك أخذ الأعاجم يستوطنون البصره ويعتقون الإسلام ويتعلمون العربية ، وقد وُكِد استيطانهم عدّه مشاكل إداريه وثقافيه(٣) .

وفي إماره عبدالله بن عامر (من سنه ٢٥ - ٣٦هـ) اتسعت جبهه القتال التي يقوم بها البصريون ، فأصبحت قوّاتهم مسؤوله عن الفتوح في كافه المقاطعات الواقعه شرقى الخليج الفارسي ... وقد تمكّن البصريون بعد ازدياد عددهم من فتح ما تبقى من إقليم فارس وسجستان وكرمان ، ثم قاموا بالفتوحات الإسلاميه في خراسان(٤) .

وهذه المعارك المتعدده جعلت البصريين يغنمون عدداً كبيراً من الأسرى ، وقد

١- أشتات بصرية: ٧٣ .

٢- انظر طبقات ابن سعد ٧: ٥، وفتوح البلدان: ٣٤٥، ومعجم البلدان ١: ٤٣٢، وتاريخ الطبري ٢: ٤٣٨، ٤٧٨، وفي معجم البلدان لياقوت ١: ٤٣١ أنه كان معه ستمائه مقاتل .

٣- التنظيمات الاجتماعيه والاقتصاديّه في البصره في القرن الأول الهجرى: ٤١ .

٤- التنظيمات الاجتماعيه والاقتصاديّه في البصره في القرن الاول الهجرى: ٤٢ .

استرقوا حاميات المدن التي قاومت مقاومه شديده أو ثارت عليهم بعد الاستسلام ، مثل سيستان وتستر ومناذر والسوس وناشروذ وجوين وبعض حاميات سجستان التي يقال أنّ العرب غنموا منها أربعين ألفاً من الرقيق(١) ، هذا كله غير ما كانت تدفعه سجستان لهم كلّ سنه من العبيد ، وكانت تدفع كل سنه ألف عبد(٢) ، وغير العبيد الذين قُتل أسيادهم وفزوا فتركوهم فالتجأوا إلى مجتمع البصره .

وكان بجانب كل هؤلاء الأعاجم الأحرار الذين استوطنوا البصره بمحض اختيارهم ووضعوا أنفسهم تحت حمايه أفراد أو عشائر مستفيدين من المنافع التي يقدّمها الولاء للسيد والعشيره وحمايتها ... غير أنّهم لما ازدادت سلطه الأمير دون العشيره والفرد وتولّدت الحياه المدنيه لم يعودوا بحاجة إلى حمايه العشيره ، فتناقص عددهم(٣) .

وقد استوطن البصره بجانب الموالي عدد من القوات الساسانيه بعد أن استسلموا للعرب وأتفقوا معهم على القتال في صفوفهم أو القيام ببعض المهام البوليسيه والإداريه في البصره ... وقد ازداد عددهم بمن انضم إليهم من الجنود الساسانيين الهاريين والاصفهانيين وديالمه الكوفه ، ثم نقل زياد بن أبيه عدداً منهم إلى بلاد الشام ...

والزطّ قوه أخرى من الأعاجم انضمت إلى العرب منذ زمن أبي موسى ... وقد زاد عدد الزط بعد ما فتح العرب السند وأسروا عدداً منهم فيها فنقلوهم إلى البصره ، وقد نقل بعضهم إلى أنطاكيه في الشام أيضاً .

١- انظر كل هذه الفتوح والارقام في فتوح البلدان: ٢٥٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٧٠ .

٢- فتوح البلدان: ٣٩٤ .

٣- التنظيمات الاجتماعيه والاقتصاديّه في البصره: ٨٢ .

وقد جاء عبيدالله بن زياد بألفين من الأتراك الذين أسرهم في حملاته في أواسط آسيا فأسكنهم البصره ... واستعملهم في إخضاع بعض المتمردين من العرب في اليمامة ... ثم نقل الحجاج بعضهم إلى واسط

وبجانب كل هؤلاء كان في البصره عدد من الأحباش كانت لهم خطه قرب هذيل ، ويقال أنهم سكنوا البصره منذ عهد عمر بن الخطاب(١) .

وغالب هؤلاء الأعاجم كانوا يهتمون بالنظافه والطهاره ، والوضوء الغسلى هو قريب إلى نفسياتهم ، وخصوصاً يرون حمران - الذى هو منهم - يدعوا إليه .

فهنا رأيان : أحدهما لابن سعد القائل بأن أهل البصره كانوا لا يحتجون بحديثه ، والآخر لابن حبان القائل : قدم البصره فكتب عنه البصريون . فالجمع بين القولين أن نقول أنهم أخذوا عنه في الوضوء خاصه وتركوا حديثه ولم يحتجوا به في غيره .

فها هو مجتمع البصره خليط من العرب والفرس والروم والأحباش والزط وغيرهم من الأمم ، وكان الكثير منهم بل جلهم موالى من أسرى الحروب ، ومن هذا المزيج الذى لم يعالجه الحكام بصوره صحيحه تولدت عند بعضهم أمور سيئه كعقده الانتقام من المسلمين لدينه السابق أو عنصره المغلوب كما هو شأن حمران بن أبان ، الذى عرف بأنه كان يهودياً فارسياً ، أُبْرَ واسترق ثم أعتق ، وتربى على يد أمويه ، وهى يد عثمان بن عفان ، فاستغل ظروف التهزؤ فى الحكم الأموى واندس فى صفوف المسلمين وأخذ يتنقل بينهم فلعب الأدوار الخطيره - التى مر عليك بعضها - فقهاً وسياسه ، وكذلك كثيرهم من رواه الوضوء العثماني الحمراني على ضوء احصائيات دراستنا هذه كما سيتضح لاحقاً .

١- انظر التنظيمات الاجتماعيه والاقتصاديه فى البصره: ٨٢ - ٨٧ .

إذن نشرهم للوضوء الغسلي كان بداعى الخيِّ وبَتَّ الشقاق بين المسلمين والتعزف على مخالفيهم حسبما عرفت ، وهو ما يتفق مع نفسيات هؤلاء الموالى الذين تربوا عند القرشيين ، وهو يوضِّح سبب انتشار هذا الوضوء الثلاثي الغسلي في البصره والشام بدرجة كبيره وعلى يد عدد كبير من الموالى الذين نزعهم نزع عثمانيه .

فالبصره هو مركز الموالى من جنس الأموى العثمانى وإن كان قد بُعث منهم عددٌ غير قليل إلى الشام ، وإلى واسط ، وهى مراكز التبنى الأموى ، إذ خلفاء بنى أميه والمروانيه دعاة فقهِ عثمان فى الشام ، وطابورهم حمران فى البصره ، وعاملهم الظالم - الداعيه للوضوء الغسلي - الحجاج فى واسط ، فكون الرواه من الشام والبصره وواسط ومن القرشيين نسباً والموالى محتدماً يشير إلى تبني جبهه خاصه له .

الموالى والشعوبيه

لقد كان ظهور مثل هؤلاء وتسلمهم الأدوار الخطيره فى ظلِّ حكم بنى أميه نتيجه من نتائج الفتوح التى قام بها الحكام وجاءوا بالأسرى فزجهم فى المجتمع الإسلامى بشكل عشوائى ، حتى أنهم كانت تحكهم الأعراف القبليه أكثر من الأحكام الدينيه .

فحمران قد وقفت على بعض أدواره السلبيه فى المؤامرات والتقلبات السياسيه .

وأبو لؤلؤه غلام المغيره بن شعبه قتلَ عمر بن الخطاب نتيجه لاحتقاره للأمم الأخرى ونظرته القوميه البغيضه ، وكان سرجون الرومى مستشار معاويه بن أبى سفيان الذى يخطط له ويدفعه للفتك بالصالحين ، فهؤلاء وعشرات من أمثالهم يمثلون الشعوبيه وبدايا نشوئها فى كنف المتسلطين بالعسف والقوه على

المسلمين الذين فضّلوا العنصر العربي على باقى العناصر ، فحدثت عند الموالى ردّه فعل قاسيه كادوا بها الإسلام والمسلمين .

قال الدكتور أحمد إبراهيم الشريف : طبقه الأحرار الصرحاء ، وهى طبقه التى يعتبر أفرادها بنيه القبيله ... فالحر يتمتع بحمايه القبيله حيا وميتاً ... وعليها واجب الانتصار له مظلوماً ، والوقوف إلى جانبه ظالماً ، وكان يكفى أحدهم أن يستغيث فإذا السيوف مصلته والرماح مشرعه ، وإذا الدماء تصبب لأقلّ الأسباب .

لايسألون أخاهم حين يندبهم للنائبات على ما قال برهانا

... طبقه الأرقاء : كان فى المجتمع العربى طبقه كبيره من الأرقاء ... والمصدر الاصلى للرقيق هو الحرب ... وإذا لاحظنا أنهم يؤخذون بالعنف تبيّننا أنّ الحرب والغزو والقوه هى السبب الأوّل ... فإنّ مقياس الشرف عند العربى أن لا يجرى فى عروقه دم أجنبى ، وأن يكون من أب عربى وأمّ عربيه(١) ...

قال : وبالرغم من أنّ الإسلام جاء بالقضاء على العصبية القبليه ، وجعل المسلمين كلّهم إخوه بغضّ النظر عن قبائلهم ، فإنّ سلطان العصبية وشده رسوخها ظلّ قويّاً ، وكان لها أثرٌ فعال فى كثير من أحداث التاريخ الإسلامى وسيره وتطوره ... وذلك بالرغم من تنذر القرآن بها وتحذيره منها استهدفاً لخلق مجتمع إسلامى أساسه إطارٌ أعمّ من الأخوة الدينيه العامه(٢) ...

وقال صديقنا المرحوم الشيخ الدكتور أحمد الوائلى : أخذ العرب يعاملون الشعوب التى افتتحوها معاملة فيها كثير من الغطرسة والصلف ، ولم يسوّوهم بهم ، ومنعوا الموالى من الزواج بالعربيه ، وسكّوا من يولد من زواج كهذا هجيناً ،

١- انظر مكه والمدينه فى الجاهليه وعهد الرسول: ٣٦ - ٤٠ .

٢- انظر مكه والمدينه فى الجاهليه وعهد الرسول: ٥١ - ٥٢ .

وكانوا إذا نزل عربيٌّ بحَيٍّ من أحيائهم فمن العار أن يباع عليه الطعام بيعاً بل يقدّم له ، بعكس الموالى .

وذكر ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد : أن العرب كانوا يقولون : لا يقطع الصلاة إلّا ثلاثة : حمار أو كلب أو مولى ، وكانوا لا يكتنون المولى ولا يمشون معه في الصفّ ، ولا يؤاكلونه ، بل يقف على رؤوسهم فإذا أشركوه بالطعام خصّصوا له مكاناً يُعرّف أنّه مولى ...

وأما ما كان على مستوى الحكّام فكان لا يلتقى بحال من الأحوال مع الإنسانيه ، وخصوصاً ولاة الأمويين كالحجاج الذي لم يرفع الجزية عمّن أسلم من أهل الذمّه ، والذي وسم أيدي الموالى وردّهم إلى القرى لما هاجروا للمدن (١) .

وقد تناول العرب الأحاديث النبويه فوضعوا فيها ما يتفق مع هذا الاحتقار ، فيروون هذا الحديث «لا يتزوج النساء إلّا الأولياء ، ولا يزوّجن إلّا من الأكفاء» ، ويروون أيضاً «قريش بعضهم أكفاء بعض بطن لبطن ، والعرب بعضهم أكفاء لبعض قبيله لقبيله ، والموالى بعضهم أكفاء لبعض رجل لرجل» (٢) .

وقال الدكتور جواد جعفر الخليلي : إنّ فيروز «أبا لؤلؤه» كان أسيراً من أسراء فارس وأسلم ، ورغم ذلك بيع مملوكاً للمغيره بن شعبه أحد ولاة عمر الفاسقين ... وكانت الشنّه تأمر المالكين أن ينفقوا على المملوك ، بينما كان المغيره يُلم فيروز أن يقدّم له شهرياً ثمانين درهماً ، هذا إلى عدم بذل نفقه عليه (٣) .

وفي هذا الإطار كان عمر بن الخطاب يفرّق في الإرث بين المسلمين - العرب

١- هويه الشيع : ٢٠٨ .

٢- الشعوبيه واثرها الاجتماعي والسياسي : ٥١، عن شرح فتح القدير ٣ : ٢٩١ و٣١٨ .

٣- محاكمات الخلفاء وأتباعهم : ٢٠٩ .

وغير العرب - على خلاف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله (١١) .

وبينما يفرض الإسلام الجزية على أهل الذمة - العرب وغيرهم سواء - نرى عمر بن الخطاب يأخذ من نصارى العرب الصدقة بدلا عن الجزية (١٢) .

وبينما كان النبي صلى الله عليه وآله يسوى في العطاء بين المسلمين ولا يفضل أحداً منهم على أحد ، يندفع عمر - في سنة عشرين للهجرة حين فرض العطاء - ليقتن مبدأ التفضيل ، ففضل السابقين على غيرهم ، وفضل المهاجرين من قريش على غيرهم من المهاجرين ، وفضل المهاجرين كافة على الأنصار كافة ، وفضل العرب على العجم ، وفضل الصريح على المولى (١٣) .

وفي هذا الجوّ المحموم ليس بدعاً أن تجد من الموالى رهطاً حاقدين على الإسلام والمسلمين ، يسعون جاهدين للاندساس بينهم ليثلموا ما يستطيعون ثلمه ثأراً لأنفسهم وكراماتهم ، وتأثراً بسوابقهم الاجتماعية والسياسية والدينية .

واللافت للنظر هو أنّ الأمويين - الذى يُدعى لهم أنّهم عربٌ أقحاح ، وأنّهم لم يستغلوا العنصر الفارسي في حكوماتهم ، وأنّهم كانوا يحتفرون الموالى كما علمت - كانوا مع حمران بن أبان على عكس ذلك تماماً ، إذ قرّبه عثمان حتى صار حاجبه وصاحب خاتمه وصاحب سرّه ، وكان معاوية (١٤) ومروان وعبدالله بن عامر

١- انظر الموطأ ٢: ٥٢٠ / ١٠٨٦ ، حيث روى بسنده عن سعيد بن المسيب: إنّ عمر بن الخطاب أبى أن يورث أحداً من الأعاجم إلّا أحداً ولد في العرب .

٢- عون المعبود ٨: ٢٠١ .

٣- انظر شرح النهج ٨: ١١١ .

٤- وهو القائل للأحنف بن قيس وسمره بن جندب: إنى رأيت هذه الحمراء قد كثرت [أى الموالى] وأراها قد قطعت على السلف، وكأنى انظر إلى وثبه منهم على العرب والسلطان، فقد رأيت أن أقتل شطراً، وأدع شطراً لإقامه السوق وعمارته الطريق، فما ترون؟ (العقد الفريد ٢: ٣٦١) اقرا هذا النص، وانظر تسابق معاوية وعبدالله بن عامر أيهما يغمز رجل حمران !!!

يتسابقون إلى احترامه وإجلاله وغمز رجله (١١) وتسويه رداً، ويعبر عنه عبد الملك بأنه «أخو من مضى وعم من بقى وهو ربع من أرباع بنى أمية» (٢)، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على وجود مخطط سرى بين الأمويين وحاشيتهم ومواليهم من اليهود وغيرهم لضرب الإسلام المحمدي العلوي الأصيل .

الموالى وأهل البيت

وفى الجبهة الأخرى، نرى الرسول الأكرم (٣) وأهل بيته - وعلى رأسهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ينتهجون مع الموالى نفس المنهج الذى رسمه الله فى كتابه العزيز حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (٤)، وقال:

١- انظر مختصر تاريخ دمشق ٧: ٢٥٤، تهذيب الكمال ٧: ٣٠٥، الوافى بالوفيات ١٣: ١٦٩، تاريخ الطبرى ٦: ١٦٥، أنساب الأشراف ٦: ٨٩.

٢- أنساب الأشراف ٥: ٤٧٢.

٣- منها قوله صلى الله عليه وآله: «اتقوا الله فى الضعيفين المملوك والمرأه»، وقوله صلى الله عليه وآله: «ولقد أوصانى جبرائيل بالرفق بالرفيق حتى طنت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم»، وقوله: «وإخوانكم خولكم - أى خدمكم - جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس»، وعشرات الروايات الداعية الى الأخوة والعدل والمساواه بين الأحرار والعبيد انظر تاريخ دمشق ٥٢: ٣٨، صحيح البخارى ١: ٢٠ / ح ٣٠، شرح رساله الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام: ٤٥١.

٤- الحجرات: ١٣. وقد قال النبى صلى الله عليه وآله بعرفات: إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهليه وتعظيمها بالآباء، الناس من آدم وادم خلق من تراب، لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، ثم تلا: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ... (الآيه . أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٩٣.

{وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ} (١١) ، وقال : {وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ} (١٢) ، وقال : {وَالَّذِينَ يُطَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} (١٣) ، وقال : {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} (١٤) .

جاءت كل تلك النصوص دون أن يكون للعنصرية العربية أى أثر على ذلك المسار ، ولذلك كان موالى أهل البيت وأتباعهم فى غاية الاستقامه والتدين ، ولم تكن لهم إلا الآثار الإيجابيه المحموده فى تاريخ الإسلام والمسلمين .

روى المدائنى : أن طائفة من أصحاب عليّ عليه السلام مشوا إليه فقالوا : يا أميرالمؤمنين أعط هذه الأموال ، وفضل هؤلاء الأشراف من العرب وقريش على الموالى والعجم ، واستميل من تخاف خلافه من الناس ... فقال لهم : أتأمروننى أن أطلب النصر بالجور ، لا والله لا أفعل ... والله لو كان المال لى لواسيت بينهم ، فكيف وإنما هى أموالهم (١٥) .

وأنت علياً امرأتان تسألانه - عريبه ومولاه لها - فأمر لكل واحد منهما بكراً من طعام وأربعين درهماً ، فأخذت المولاه الذى أعطيت وذهبت ، وقالت العريبه :

١- البقره: ٢٢١ .

٢- النور: ٣٣ .

٣- المجادله: ٣ .

٤- المائده: ٨٩ .

٥- شرح النهج ٢: ٢٠٣ .

يا أمير المؤمنين ، تعطيني مثل الذي أعطيتَ هذه ، وأنا عربيه وهي مولاه؟!

فقال لها عليُّ عليه السلام : إني نظرت في كتاب الله عزوجل فلم أَر فيه فضلاً لولد إسماعيل علي ولد إسحاق(١) .

قال الشيخ محمد مهدي شمس الدين : إنَّ الموالي كانوا على علاقة وثيقه بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، ناشئه من سياسه الإمام العادله التي ساوتهم بغيرهم من المسلمين ، وقد نغم بعض زعماء القبائل على هذه العلاقه ، فقال الأشعث بن قيس [و هو من المنافقين] للإمام علي عليه السلام : يا أمير المؤمنين غلبتنا هذه الحمراء(٢) على قريك(٣)!!

و كعلاج لحاله البتَّ العشوائي للأسيراء في المجتمع الإسلامي ، أخذ أئمه أهل البيت يركزون على إعطاء وجهه النظر الصحيحه للإسلام ، فراحوا يؤكدون على عتق العبيد لئلا يظلوا في دوامه عقده الاحتقار ، ولكي يروا تسامح الإسلام وأنه إنما استرقَّهم - كحاله موقته - ليعلمهم الدين والمفاهيم الحقه ثم يعتقهم ليأخذوا هم دورهم طواعيه في خدمه الدين ، أي أن الأئمه كانوا يربون العبيد التريبه الصحيحه ويغذونهم بروح الإسلام ثم يعتقونهم ليكونوا أحراراً ، فقد أعتق أمير المؤمنين علي عليه السلام ألف مملوك من كدَّ يده(٤) .

وحجَّ الحسن بن علي عليه السلام خمساً وعشرين حجه ماشياً وإنَّ النجائب لتقاد معه ،

١- كنز العمال ٦: ٢٦٠ / ح ١٧٠٩٥ ، عن البيهقي في سننه ٦: ٣٤٩ / ١٢٧٦٩ .

٢- الحمراء هو الاسم القديم الذي أطلق على الفرس المسلمين ، ثم أطلق على الروم المسلمين .

٣- أنصار الحسين: ١٩٣ .

٤- منتهى المطلب للعلامه الحلي ١٥: ٥٠٠ ، وهو بسند صحيح في التهذيب للطوسي ٦: ٨٩٥ / ٣٢٥ .

ولقد قاسم الله ما له ثلاث مرات ، حتى أنه يعطى الخف ويمسك النعل (١١). ولا يخفى عليك أن الرقيق والعبيد من عمدته المال في ذلك المقطع من التاريخ .

ومرّ الحسن بن علي عليه السلام بعبد أسود بيده رغيف يأكل لقمه ويضع الكلب لقمه إلى أن شاطره الرغيف ، فقال له : غلامٌ من أنت؟ قال : غلامٌ أبان بن عثمان ، فقال : والحائط [أى البستان؟] فقال : لأبان بن عثمان ، فاشترى الإمام الحسنُ الغلامَ والحائط ، فقال : يا غلام قد اشتريتك ، فقام قائماً فقال : السمع والطاعة لله ولرسوله ولك يا مولاي ، قال : قد اشتريت الحائط ، وأنت حرٌّ لوجه الله ، والحائط هبه مني إليك (١٢) . فلاحظ أسلوب تعامل أبان بن عثمان وتجويعه للعبد ، ولاحظ في مقابله سياسة أهل البيت الرامية لتحرير العبيد وإغنائهم ليأخذوا دورهم الطبيعي في المجتمع .

وكان علي بن الحسين إذا دخل شهر رمضان لا يضرب عبداً له ولا أمه ، وكان إذا أذنب العبدُ والأمةُ يكتب عنده «أذنب فلان» «أذنب فلانة» يوم كذا وكذا ، ولم يعاقبه ، فيجتمع عليهم الأدب ، حتى إذا كان آخر ليلة من شهر رمضان دعاهم وجمعهم حوله ، ثم أظهر الكتاب ثم قال : يا فلان فعلت كذا وكذا ولم أؤدبك ، أتذكر ذلك؟ فيقول : بلى يا بن رسول الله ، حتى يأتي على آخرهم ويقرّهم جميعاً ، ثم يقوم وسطهم ويقول لهم : ارفعوا أصواتكم وقولوا :

يا علي بن الحسين ، إن ربك قد أحصى عليك كُلاً ما عملت كما أحصيت علينا كل ما عملنا ، ولديه كتابٌ ينطق عليك بالحق لا يغادر صغيره ولا كبيره مما أتيت إلّا أحصاها ، وتجد كُلاً ما عملت

١- تاريخ دمشق ١٣: ٢٤٢ - ٢٤٣ .

٢- انظر تاريخ دمشق ٧: ٢٥ .

لديه حاضراً كما وجدنا كل ما عملنا لديك حاضراً ، فاعفُ واصفح كما ترجو من المليك العفو ، وكما تحب أن يعفو المليك عنك ، فاعفُ عنا تجده عَفْواً ، وبك رحيماً ، ولك غفوراً ، ولا يظلم ربك أحداً ... فاذا ذكر يا علي بن الحسين ذلّ مقامك بين يدي ربك الحكم العدل ...

قال : والإمام زين العابدين ينادى بذلك على نفسه ويلقّنهم ، وهم ينادون معه ، وهو واقف بينهم يبكي وينوح ويقول : ربّ إنك أمرتنا أن نَعفو عمن ظلمنا ... الدعاء .

ثم يقبل عليهم ويقول : قد عفوت عنكم ، فهل عفوتم عنّي وعمّا كان منّي إليكم من سوء ملكه؟ ...

فيقولون : قد عفونا عنك يا سيدنا ، وما أسأت .

فيقول عليه السلام لهم : قولوا : اللهم اعفُ عن علي بن الحسين كما عفى عنّا ، وأعتقه من النار كما أعتق رقابنا من الرقّ ، فيقولون ذلك ، فيقول عليه السلام : اللهم آمين يا ربّ العالمين ، اذهبوا فقد عفوتُ عنكم وأعتقتُ رقابكم رجاءً للعفو عنّي وعتق رقبتى ، فيعتقهم ، فإذا كان يوم الفطر أجازهم بجوائز تصونهم وتغنيهم عمّا فى أيدي الناس (١) .

ونتيجة لهذه المعاملة الطيبة والأخلاق المحمدية السامية ، نرى موالى أهل البيت فى قمة الوفاء والاستقامة ، وليس فيهم من له دور عدوانى غدّته روح الاحتقار للموالى كحمران وأبى لؤلؤه وسرجون .

فقنبر مولى أميرالمؤمنين على عليه السلام لم يكن إلّا تلميذاً من تلامذه على عليه السلام ، قضى عمره فى ركابه وفى الدفاع عن الدين ، حتى إذا طال به العمر دفع ضريبة حبه

وولائه لإمامه ، فُقُتِلَ على يد الحجاج الثقفي .

فقد قال الحجاج ذات يوم : أَحَبُّ أَنْ أُصِيبَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي تَرَابٍ فَأَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِدَمِهِ ، فَقَبِلَ لَهُ : مَا نَعْلَمُ أَحَدًا كَانَ أَطْوَلَ صَحْبَهُ لِأَبِي تَرَابٍ مِنْ قَبْرِ مَوْلَاهُ ، فَبِعِثْ فِي طَلْبِهِ فَأُتِيَ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ قَبْرٌ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : أَبُو هَمْدَانَ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ : اللَّهُ مَوْلَايَ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِيُّ نِعْمَتِي . قَالَ : إِبْرَأْ مِنْ دِينِهِ ، قَالَ : فَإِذَا بَرِئْتُ مِنْ دِينِهِ تَدُلُّنِي عَلَى دِينِ غَيْرِهِ أَفْضَلَ مِنْهُ؟ قَالَ : إِنِّي قَاتَلْتُكَ فَاحْتَرْتُ أُمَّيْ قَتَلَهُ أَحَبُّ إِلَيْكَ ، قَالَ : قَدْ صَيَّرْتُ ذَلِكَ إِلَيْكَ ، قَالَ : وَلِمَ؟ قَالَ : لِأَنَّكَ لَا تَقْتُلُنِي قَتْلَهُ إِذَا قَتَلْتَهُ مِثْلَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَتِيَّتِي تَكُونُ ذَبْحًا ظَلَمًا بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَأَمَرَ بِهِ الْحَجَّاجُ فُدِّبِحَ (١) .

وقد كان مع الامام الحسين كوكبه لامعه من الموالى الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل الثورة التى قاموا بها مع الإمام الحسين لإحياء الدين ، فكان منهم :

١ - أسلم التركى ، مولى الحسين ، وكان قارئاً للقرآن كاتباً عارفاً بالعربية (٢) .

٢ - جابر بن الحجاج ، مولى عامر بن نهشل التيمى ، تيم الله بن ثعلبه ، كان فارساً شجاعاً ، قال صاحب الحدائق : حضر مع الحسين عليه السلام فى كربلاء . وقتل بين يديه ، فمشى إليه الحسين واعتنقه ووضع خده الشريف على خده (٣) .

٣ - جون مولى أبى ذر الغفارى ، وكان شيخاً كبير السن ، أسود اللون ،

١- كشف الغممة ١: ٢٨٢، كشف اليقين: ٧٨، الإرشاد ١: ٣٢٨ والمتن منه .

٢- انظر أنصار الحسين عليه السلام : ٧٣، لمحمد مهدى شمس الدين .

٣- إِبصار العين: ٢٢٦، للسماوى .

وقد أذن له الحسين بالانصراف وقال له : أنت في حلٍّ من بيعتي ، فقال له : أنا في الرخاء أَلْحَسُّ قِصَاعَكُمْ وفي الشده أتر ككم؟! لا والله ، ثم استشهد مع الحسين فدعا له قائلاً : اللهم بِيَضِّ وجهه ، وطَيْبِ ريحه ، واحشره مع الأبرار ، وعزِّف بينه وبين محمد وآل محمد ، فوجدوه في المعركة تفوح منه رائحة المسك ((١)).

٤- الحارث بن نيهان ، مولى حمزه بن عبدالمطلب ، قال أهل السير : إن نيهان كان عبداً لحمزه شجاعاً فارساً ، مات بعد شهادة حمزه بسنتين ، وانضمَّ ابنه الحارث إلى أميرالمؤمنين عليه السلام ، ثم بعده إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ٣ ، فلما خرج الحسين عليه السلام من المدينه إلى مكه خرج الحارث ولازمه حتى وردوا كربلاء ، فلما شبت الحرب تقدم أمام الحسين عليه السلام ففاز بالشهادة رضوان الله عليه ((٢)).

٥- رافع مولى مسلم الأزدى((٣)).

٦- زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي ، استشهد مع الحسين في الحملة الأولى((٤)).

٧- سالم مولى بنى المدنيه الكلبي((٥)).

٨- سالم مولى عامر بن مسلم العبدى ، من عبد القيس ، وهو بصرى ((٦)).

١- انظر بحار الأنوار ٢٣: ٤٥.

٢- تنقيح المقال ١: ٢٤٨ / ت ٢١٣٦.

٣- إِبصار العين للسماوى: ١٨٥.

٤- اقبال الاعمال ٣: ١٧٩، الفصل ١٤.

٥- اقبال الاعمال ٣: ٧٩، معجم رجال الحديث ٩: ٣٤ / ت ٤٩٧٨.

٦- أنصار الحسين: ٨٩ / ت ٢٥، معجم رجال الحديث ٩: ٣٤ / ت ٤٩٧٩.

٩ - سعد ، مولى على (١١) .

١٠ - سعد بن عبدالله ، مولى عمرو بن خالد الأسدى الصيداوى (٢٢) .

١١ - سليمان ، مولى الحسين ، استشهد فى البصره (٢٣) .

١٢ - شبيب ، مولى الحارث الجابرى (٢٤) .

١٣ - شوذب مولى شاكر بن عبدالله الهمدانى الشاكرى ، وهو شيخ كبير ، من رجال الشيعة ووجههم (٢٥) .

١٤ - قارب مولى الحسين (٢٦) .

١٥ - منجح مولى الحسين ، كانت أمه أم منجح جاريه الحسين عليه السلام اشتراها من نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب ، ثم تزوجها سهم أبو منجح فولدت له منجحاً (٢٧) .

١٦ - نصر ، مولى على (٢٨) .

١٧ - واضح ، مولى الحارث السلمانى (٢٩) .

١- أعيان الشيعة ١: ٦١١ / ت ٤٠ .

٢- أنصار الحسين: ٩٠، أعيان الشيعة ١: ٦١١ / ت ٤١ .

٣- تاريخ الطبرى ٣: ٣٤٣، رجال الطوسى: ١٠١ / ت ٩٨٥ .

٤- أعيان الشيعة ١: ٦١١ / ت ٤٩ .

٥- تاريخ الطبرى ٣: ٣٢٩، أنصار الحسين: ٩٤ / ت ٣٤ .

٦- المزار: ٤٩١، معجم رجال الحديث ١٥: ٩ / ت ٩٤٨٩ .

٧- رجال الطوسى: ١٠٥ / ت ١٠٣٩، قاموس الرجال ١٠: ٢٣٩ / ت ٧٧٢٧ والنص منه .

٨- أعيان الشيعة ١: ٦١٢ / ت ٩٩ .

٩- أعيان الشيعة ١: ٦١٢ / ت ١٠٢، وفى موضع آخر واضح التركى مولى الحارث المذحجى السلمانى راجع الأعيان ٣: ٣٠٣، وأبصار العين: ١٤٤، والظاهر أنه هو الذى أشار إليه الخوارزمى فى مقتله ٢: ٢٤ .

إذ قال: ثم خرج غلام تركى مبارز قارئ القرآن ... إلخ .

خلاصه القول

وعصاره القول هي أنّ العبيد والموالي كانوا شريحه اجتماعيه جديده انضمت إلى العرب ، وكان الإسلام قد خطط لها تخطيطاً دقيقاً لتعتنق الإسلام لساناً وقلباً وروحاً واعتقاداً ، لتتم بعد ذلك عالميه الإسلام وشموليته على صعيد التطبيق ، وقد نجح أهل البيت وأتباعهم في هذا السبيل نجاحاً باهراً ، وعالجوا ما فرط فيه الحاكمون الذين كانوا سبباً قوياً جداً في بروز الشعوبيه ودورها الهدّام ، لكنّ الحاكمين كانوا هم أصحاب القوه ، وكانوا هم المتنفذين على صعيد الواقع العملي ، فظلت حاله عشوائيه التوزيع للعبيد والموالي والزجّ بهم حاله قويه راسخه ، أدت بهم من بعد إلى أن يتلاعبوا بمقدّرات الدوله الاسلاميه .

قالت الدكتوراه زاهيه قدوره - بعد أن ذكرت موقف الإسلام من الموالى وأنّ الإسلام رفع المخلصين منهم إلى أعزّ مكان كبلال الحبشي وسلمان الفارسي - قالت : وكان من الطبيعي أن تقع هذه المبادئ في نفوس العرب موقعاً غريباً ، وهم الذين تنطوى ضلوعهم على نيران العصبية المترقّعه ، ولكنها نزلت برداً وسلاماً على قلوب الآخرين ونعنى بهم الموالى ، كما كانت عزاء لهم ولأتقياء المسلمين من العرب عندما جنح بعض الخلفاء عن سياسه الإسلام فيما بعد ، وعاودهم الحنين إلى عادات الجاهليه الأولى ونعرتها(١) .

وكرّده فعل على ما أصابتهم به العصبية القبليه العربيه ، أخذوا يختلقون الأحاديث لأنفسهم ، فروى أبو داود السجستاني ، نا محمد بن عيسى بن الطباع ، نا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن الرحال بن سالم ، عن عطاء ، قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وآله : الأبدال من الموالى ، ولا يبغض الموالى إلّا منافق(١١) .

وبرز منهم أئمة الشعبيه مثل أبى عبيده المعمر بن المثنى ، الذى كان من موالى بنى تيمم بالبصره ، وكان يهودى الأصل ، أسلم جدّه على يد بعض أولاد أبى بكر ، وهو الذى جدّد كتاب مناب العرب ، وكان خارجياً يرى رأى الاباضيه(١٢) .

وكان الزهرى - مندبل الأمراء القرشى - من جمله الذين يحتقرون الموالى ، فعن عبد الرزاق ، عن معمر ، قال : قيل للزهرى : زعموا أنك لاتحدّث عن الموالى! فقال : إنى لأحدّث عنهم ، ولكن إذا وجدْتُ أبناء المهاجرين والأنصار أتكئ عليهم ، فما أصنع بغيرهم؟! (١٣)

فالزهرى يروى عن أنس بن مالك الأنصارى غير الوضوء ، لكننا نراه يختص بروايه الوضوء عن عطاء المولى الشامى ، عن حمران بن أبان المولى الشعبوى اليهودى ، لماذا ، ليس لدينا إلّا أن نقول التزامه بما أمّنته عليه أهواؤه والحكومه الأمويه .

القرشيون

وفى جانب آخر نرى إنّ هذا الوضوء بنبأه القرشيون بشكل واضح ، فالقرشيه تاره تكون حاله نَسَبِيّه محضه ، وتاره أخرى تتخذ شكلاً سياسياً قِلياً ، ككتله واحده لها أهداف ومصالح مشتركه ، وهى التى تعيننا ونعنيها فى هذا البحث ، إذ أنّ النبى صلى الله عليه وآله لما بُعث فى قريش ، كدّبوه وآذوه ، وحاربوه ، وو ...

١- سؤالات الآجرى ١: ٢٠٤ .

٢- انظر تهذيب الكمال ٢٨: ٣١٦ / ت ٦١٠٧ ، معجم الادباء ٥: ٥٠٩ . وللمزيد انظر الشعبويه وأثرها الاجتماعى والسياسى: ١٢٥ .

٣- الطبقات الكبرى ٢: ٣٨٨ .

حتى قال «ما أوذى أحدٌ ما أُوذيتُ في الله» (١١)، وقد اضطرتّه قريش إلى ترك مكة مهاجراً منها إلى المدينة، فكُون هناك النواه الصالحه، وتقدّم إلى الأمام، فحدثت حرب بدر وأحد وما بعدهما من الحروب، وكان النبي صلى الله عليه وآله قد وَتَرَ قريشاً في تلك الحروب وقَتَلَ رجالانها، وكانت الحضه الكبرى من القتلى على يد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن بعده الأنصار، فأضمرت قريش الحقد للنبي وأهل بيته والأنصار، وازداد حقدًا الكامن بعد فتح مكّه، إذ دخلت الإسلام مجبره مغلوبه مقهوره، فصارت تشعر بنفسها عقده الانتقام التي كان يشعر بها الموالي وتضطرم حقدًا على النبي وآله والأنصار.

وبعد وفاه النبي تسلط القرشيون على الحكم وأبعدوا علياً والأنصار، فتسّم أبوبكر القرشي ظهر المنبر، ثم أعطاه من بعده إلى عمر القرشي، ثم جعلها عمر شوري في سته كلهم من قريش، اختارهم بشكل مدروس لإبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافة، وانتخاب عثمان الأموي القرشي عن طريق عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي.

وقال عليه السلام في محاججه الشورى: فكانوا يسمعونني عند وفاه الرسول صلى الله عليه وآله أحاجج أبابكر وأقول: يا معشر قريش، إننا أهل البيت أحقّ بهذا الأمر منكم... فخشى القوم إن أنا وليت عليهم أن لا يكون لهم في الأمر نصيب ما بقوا، فأجمعوا إجماعاً واحداً فصرفوا الولاية إلى عثمان وأخرجوني منها رجاء أن ينالوها ويتداولوها إذ ينالوا من قبلي، ثم قالوا: هلم فبايع وإلاً جاهدناك، فبايعتُ مستكرهاً

١- حليه الأولياء ٦: ٣٣٣ عن أنس، وفي تاريخ الإسلام ٤١: ٣٣٣، ما أوذى نبيّ ما أُوذيت، وفي فتح الباري ١١: ٢٩٢، لقد أُوذيت في الله ما يؤذى أحد.

وصبرتُ محتسباً^(١) .

وقال عليه السلام : والله ما تنقم منّا قريش إلّا أنّ الله اختارنا عليهم^(٢) .

أجل قد كانت جذور العنجهيه القرشيه ضد أميرالمؤمنين راسخه في نفوسهم فلم يتركوها حتى في حياه رسول الله صلى الله عليه و آله ، فقد جاء إلى النبي أناس من قريش فقالوا : يا محمد إنّنا جيرانك وحلفاؤك ، وإنّ ناساً من عبيدنا قد أتوك ليس بهم رغبه في الدين ولا رغبه في الفقه ، وإنّما فزوا من ضياعنا وأموالنا ، فأرددهم إلينا .

فقال صلى الله عليه و آله لأبي بكر: ما تقول؟ قال : صدقوا ، إنهم جيرانك ، فتغيّر وجه النبي صلى الله عليه و آله .

ثم قال لعمر : ما تقول؟ قال : صدقوا ، إنهم جيرانك وحلفاؤك ، فتغيّر وجه النبي صلى الله عليه و آله ، فقال : يا معشر قريش والله ليعتق الله عليكم رجلا قد امتحن الله قلبه للإيمان ، فليضربنكم على الدين أو يضرب بعضكم ، فقال أبو بكر : أنا هو يا رسول الله؟ قال : لا ، قال عمر : أنا هو يا رسول الله؟ قال : لا ، ولكن ذلك الذي يخصف النعل . وقد أعطى علياً نعله يخصفها^(٣) .

وفي الغارات عن محمد بن شيبه ، قال : شهدت مسجد المدينة ، فإذا الزهري وعروه بن الزبير قد جلسا فذكرا علياً فنالا منه^(٤) .

والشيخان القرشيان أبو بكر وعمر متعا من تدوين حديث رسول الله ، وقد وقفت على موقف أتباعهما كعثمان ومعاويه والحجاج من السنّه النبويه ، والمعارضون لعثمان كانوا من المحدّثين لكنّ عثمان تجاهل موقفهم لرأيه واجتهاده!

١- الغارات ١: ٣٠٧ - ٣٠٨ .

٢- نهج البلاغه ١: ٨٢ / الخطبه ٣٣ عند خروجه لقتال أهل البصره .

٣- خصائص النسائي: ٥٥ / ح ٣١ والنص منه، مسند أحمد ١: ١٥٥ وفيه صدر الحديث قال المقدسي بعد ذلك في الأحاديث المختاره ٢: ٦٨ / ٤٤٥ إسناده حسن .

٤- الغارات ٢: ٥٧٧ - ٥٧٨ .

فالقريشون والشاميون والبصريون والواسطيون والموالي الشعوبيون ، هم الذين كانوا يكيدون الإسلام ، ويعادون النهج المحمدي العلوي فقهاً وسياسةً ، ولكلّ منهم مآربه ومساربه ومشاربه ، وجماع هذه المفردات هو الخط القرشي الطامح الطامع ، فهو ملتقى الطرق المؤديه لضرب النبي وأهل بيته سياسياً وفقهياً واجتماعياً .

قال المرحوم السيد عبدالحسين شرف الدين : إنَّ من أَلَمَّ بتاريخ قريش والعرب في صدر الإسلام يعلم أنّهم لم يخضعوا للنبؤ الهاشميه إلّا بعد أن تهشّموا ، ولم يبق فيهم من قوّه ، فكيف يرضون باجتماع النبوه والخلافه في بني هاشم؟! (١)

بعد كلّ ما تقدم نأتى لتتابع قائمه رواه الموضوع العثماني الغسلي ، لئرى مواطن التكتيل والتحزب القرشي الموالي الشعوبي الشامي البصري الواسطي - عبر الحجاج - ، ولئرى بعد ذلك المتكلم فيهم والمقدوحين من الرواه ، ولتقف على باقي مواصفات الشبكه التي بئت وضوء عثمان .

تطبيق لما سبق

ويأحصاء سريع للمرويات الوضويه آنفه الذكر ورواتها ، وبملاحظه ماهياتهم وانتماءاتهم وميولاتهم ، يتبين لنا بشكل واضح خيوط شبكه الضوء العثماني ، ذلك أننا بملاحظتنا للأسانيد العشره المعتمده الأولى وجدنا أنّ رواتها وخطوطها كلها ترتبط بالمدينه التي تحدّت بها هذا الضوء الجديد المستحدث ، ثم البصره والشام ، ومن بعد ذلك نرى الأسانيد الأخرى غير المعتمده عند القوم تمتد كالاخطبوط لتطال بغداد ومصر والكوفه واليمن ومكه وواسط وبلاد العجم

وغيرها من الحواضر الإسلامية ، وهذا ما يؤكد أنّ الالتزام الأول - والذي مازال هو المعتمد إلى اليوم - كان عثمانياً مدنياً ، بصرياً شامياً ، وكان البناء الأوائل له أمويين قرشيين وحاقدين على أمير المؤمنين ، وموالي شعوبيين ، وكان كثير منهم سلطويين ينفذون منويات الخلفاء سياسةً وتشريعاً ، ولا يكاد يسلم منهم واحدٌ من جرح أو قدح . فقد حزفوا الضوء بُغضاً لعلی وبناءً لصرح فقهي ثقافي أموي .

فإذا عرضنا لك حال رواه الأسانيد العشرة الأولى - كنموذج أولى للفكره - وقفت على جليته الأمر وحقيقته ، وهم بالتسلسل :

رواه السند الأوّل :

١ - عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح القرشي العامري ، المدني (١) ، كان من أعمامه عبدالله بن سعد بن أبي سرح أخو عثمان من الرضاعة (٢) ، ارتدّ فأهدر النبي دمه (٣) ، وأمن النبي يوم الفتح كلّ الناس إلّا أربعة أحدهم عبدالله بن سعد بن أبي سرح (٤) الذي وصفه ابن حبان بأنه كان من المنافقين الكفار (٥) ، كان والياً لعمر على الصعيد (٦) ، ووالياً لعثمان على

١- تهذيب الكمال ١٨: ١٦١ / ح ٣٤٥٧، لسان الميزان ٧: ٢٨٨ / ت ٣٨٣٩، التاريخ الكبير ٦: ١٣ / ت ١٥٣١ .

٢- المعارف: ٣٠١، فوح البلدان: ٢٢٤ .

٣- سير أعلام النبلاء ٣: ٣٣ / ت ٨ سنن أبي داود ٣: ٥٩، الاصابه ١: ٤٥٢ .

٤- تهذيب الأسماء للنووي: ١: ٣١١، تهذيب الكمال ١١: ١١٣ .

٥- الثقات لابن حبان ٣: ٢١٤ / ت ٧٠٩، الاصابه ٤: ١٠٩ / ت ٤٧١٤ عن ابن حبان .

٦- الاصابه ٤: ١١٠، سير أعلام النبلاء ٣: ٣٤ .

مصر (١١) ، وقيل إنه شارك مع معاوية في صفين (١٢) . وقد ضعفه أبو داود ووثقه أخرى (٣) . لم يرو له مسلم .

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني (٤) ، ولي بيت المال ببغداد ، وكان أبوه على قضاء المدينة (٥) ، قال ابن حبان : ولي قضاء بغداد (٦) ، وهو الذي أفتى بالغناء ، فاعترض عليه المسلمون ، فحلف أن لا يحدث بحديث عن رسول الله حتى يغنى ، وقد ضرب على عود الغناء ثم حدث عند هارون الرشيد فوصله بمال عظيم (٧) . كثرت روايته لحديث الزهري وأغرب عنه (٨) ، وسماعه من الزهري ليس بذاك (٩) وقد ضعفه يحيى بن سعيد (١٠) .

٣- محمد بن مسلم بن شهاب ... الزهري القرشي ، أبوبكر المدني ، سكن الشام (١١) ، كان من أعمامه سعد بن أبي وقاص الزهري الذي أبي أن يبيع

١- طبقات ابن سعد ٧: ٤٩٣، الاصابه ٤: ٤٥٨، ٦٥٣، سير أعلام النبلاء ٣: ٧١ .

٢- سير أعلام النبلاء ٣: ٣٣ . طبقات ابن سعد ٧: ٤٩٣ .

٣- المغنى في الضعفاء ٢: ٣٩٨ / ت ٣٧٣٩ .

٤- تهذيب الكمال ٢: ٨٨ / ت ١٧٤ ، تاريخ بغداد ٦: ٨١ / ت ٣١١٩ .

٥- تاريخ بغداد ٦: ٨٠ ، ٨١ .

٦- مشاهير علماء الأمصار: ١٤١ / ت ١١٦ ، ثقات ابن حبان ٦: ٧ / ت ٦٤٨٥ .

٧- تاريخ الإسلام ١٢: ٥١ / ت ٤ ، تاريخ بغداد ٦: ٨٤ .

٨- تهذيب الكمال ١٠: ٢٣٩ ، سير أعلام النبلاء ٩: ٤٩٢ .

٩- تاريخ بغداد ٦: ٨٢ .

١٠- الكامل في الضعفاء ١: ٢٤٦ .

١١- تهذيب الكمال ٢٦: ٤٢٠ / ت ٥٦٠٦ .

عليًا(١١))، ثم ندم في أواخر حياته حين لا ينفخ الندم(١٢)). وقد علمت خطوره دوره في بث الوضوء العثماني والفقہ السلطوى خدمه لبني أميه .

٤- عطاء بن يزيد الليثي الجندعي، أبو يزيد، المدني ويقال الشامي(١٣))، قال ابن عبد البر: قيل مولى بني ليث وقيل أنه من أنفسهم(١٤)) ورجحنا أنه مولى لأنه لو كان من حاقهم لوصلوا نسبه . لم يرو عنه إلا أهل المدينة وأهل الشام . وقد عرفت أنه مغمور، ولم يرفع بضبعه إلا في حكمه بني أميه وفي معقل حكمهم الشام .

٥- حمران بن أبان النمري = طويدا بن أبان النمري اليهودي . وقد وقفت على حاله، وهذه الأسانيد العشره كلها ترجع إلى هذا الثلاثي «الزهرى، العطائي، الحمراني» ومنهم إلى عثمان الأموي القرشي .

رواه السند الثاني :

٦- أبو اليزيان، الحكم بن نافع البهراني، الشامي الحمصي، مولى امرأه من بهران(١٥)) - يقال لها: أم سلمه - كانت عند عمر بن رؤبه التغلبي، ولأه المأمون قضاء حمص(١٦))، وقد روى عن شعيب عن الزهرى عن أنس عن أم حبيبه أن رسول الله قال: أرايت ما تلقى أمتي من بعدى وسفك بعضهم دماء بعض ...

١- تاريخ الطبرى ٢: ٦٩٩، وانظر شرح نهج البلاغه ١٨: ١١٦، ١٩: ١٤٧ .

٢- انظر كتاب «نحو إنقاذ التاريخ الاسلامى» لمحسن بن فرحان المالكي: ١٩٣، عن كتاب الإمامه العظمى عند أهل السنه والجماعه لعبدالله الدميجي: ٥٣١ .

٣- التاريخ الكبير ٦: ٤٥٩ / ت ٢٩٩٠، تهذيب الكمال ٢٠: ١٢٣ / ٣٩٤٥، تاريخ الإسلام ٧: ١٧٠ / ت ٤ .

٤- التمهيد لابن عبد البر ١٠: ١٣٠ .

٥- تهذيب الكمال ٧: ١٤٦ / ت ١٤٤٨، تهذيب التهذيب ٢: ٣٧٩ / ت ٧٦٨ .

٦- سير أعلام النبلاء ١٠: ٣٢٥ .

وكان ذلك سابقاً من الله ، فسألته أن يؤيئني شفاعه فيهم ففعل(١١) وحدث هذا الرجل بمختلفه خطبه على عليه السلام ابنه أبي جهل ، وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه له ابن ماجه(١٢)!! ولا يخفى عليك أن لأحمد بن حنبل كلاماً فيما لو قال أبو اليمان «أخيرنا شعيب» لأنه كان قد أخذ كتب شعيب من ابنه وحدث عنها بلفظ «أخيرنا» ، كأنه استحل ذلك(١٣) .

٧- شعيب بن أبي حمزه ، القرشي الأموي ، مولا هم الحمصي(١٤) ، كتب عن الزهري إملاءً للسلطان(١٥) ، وكان سماعه من الزهري مع الولاة(١٦) ، وكان من كتاب هشام بن عبد الملك على نفقاته(١٧) ، وكتب للخليفة شيئاً كثيراً بإملاء الزهري عليه(١٨) .

عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

رواه السند الثالث :

- ١- مسند احمد ٦: ٤٢٧ / ت ٢٧٤٥٠، الأحاد والمثاني ٥: ٤٢١ / ت ٣٠٧٧ . يريد أن يوحى بغروره ووضعه لهذا الحديث ان النبي يشفع للخوارج ومعاويه ويزيد واضرابهم من القتل وسفاكي الدماء .
- ٢- سنن ابن ماجه ١: ٦٤٤ / ح ١٩٩٩ - باب الغيره .
- ٣- انظر سير اعلام النبلاء ١٠: ٣٢٠ .
- ٤- تهذيب الكمال ١٢: ٥١٦ / ت ٢٧٤٧، طبقات ابن سعد ٧: ٤٦٨، سير اعلام النبلاء ٧: ١٨٧ .
- ٥- تهذيب الكمال ١٢: ٥١٨، تهذيب التهذيب ٤: ٣٠٧ / ت ٥٩٨، الكاشف ١: ٤٨٦ / ت ٢٢٨٦ .
- ٦- تهذيب الكمال ١٢: ٥١٩ .
- ٧- تهذيب الكمال ١٢: ٥١٩، سير أعلام النبلاء ٧: ١٨٨ .
- ٨- تذكرة الحفاظ ١: ٢٢١ / ت ٢٠٧ .

- ٨- عبدان ، وهو عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبي داود الأزدي العتكي (١١) ، أبو عبدالرحمن المروزي ، هو وأخوه من موالى المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، كان بخراسان ، وهو من أهل مرو ، وقال ابن القيسراني : أصله من البصرة (١٢) لم يؤثقه أحد من القدماء .
- ٩- عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي ، مولاهم ، مروزي من أهل مرو (١٣) ، كان عبداً لرجل من تجار همدان (١٤) ، توفي سنة ١٨١ وعمره ستون سنة ، وكان أول خروجه للعراق سنة ١٤١ هـ- ، كان لا يحدث هاشمياً (١٥) ، له شعر في مدح هارون الرشيد ، وبسبب ذلك عقد الرشيد له عند سماعه بموته مجلس تعزیه (١٦) . وقد تردد الى البصرة (١٧) .
- ١٠- معمر بن راشد الأزدي ، مولاهم ، مولى عبدالسلام بن عبدالقدوس ، وعبدالسلام مولى عبدالرحمن بن قيس الأزدي ؛ وهو أخو المهلب بن أبي صفرة لأمته (١٨) ، وقيل : هو مولى للمهلب بن أبي صفرة (١٩) ، قال العجلي : بصرى سكن

١- تهذيب الكمال ١٥: ٢٧٦، ٢٧٨ / ت ٣٤١٦، وثقات ابن حبان ٨: ٣٥٢ / ت ١٣٨٣١ .

٢- التعديل والتجريح ٢: ٨٤٢ / ت ٨٤٥ رجال صحيح البخاري ١: ٤١٨ / ت ٦٠٣ .

٣- تهذيب الكمال ١٦: ٥ / ت ٣٥٢٠ .

٤- تهذيب الكمال ١٦: ١٤ قال: وكان أبوه تركياً وكان عبداً لرجل من التجار من همدان من بني حنظله، سير أعلام النبلاء ٨: ٣٨١، تهذيب الأسماء للنووي ١: ٢٦٧ / ت ٣٢٩، وفيه: وكان أبوه تركياً مملوكاً لرجل من همدان .

٥- تهذيب الكمال ١٦: ١٤، تذكره الحفاظ ١: ٢٧٧ / من ت ٢٦٠ له .

٦- حليه الأولياء ٨: ١٦٤، سير أعلام النبلاء ٨: ٤١٤ .

٧- تهذيب الكمال ١٦: ١٥ .

٨- تهذيب الكمال ٢٨: ٣٠٣ - ٣٠٤ / ت ٦١٠٤، التعديل والتجريح ٢: ٧٤١ / ٦٧٤ .

٩- الثقات لابن حبان ٧: ٤٨٤ / ت ١١٠٧١، رجال مسلم ٢: ٢٢٧ / ت ١٥٥٩ .

اليمن (١١) ، ولما رحل معمر إلى الزهري تَبَلَّ فكانوا يسمونه معمر الزهري . قال الذهبي : له ما ينكر عليه (٢) ، ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط (٣) وقع للبصريين عنه أغاليط (٤) .

عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

رواه السند الرابع :

١١ - زهير بن حرب الحرشي ، النسائي ، مولى بني الحرش بن كعب بن عامر ابن صعصعه ، كان اسم جدّه اشتال فعزّب شداداً (٥) ، أصله من نسا (٦) ، سكن بغداد ، ومات بها في حكمه المتوكّل (٧) ، كان يُعَدُّ من قال يخلق القرآن مرتداً (٨) !!

١٢ - يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي ، أبو يوسف المدني نزيل بغداد ، خرج إلى الحسن بن سهل وهو بقم الصلح فلم يزل معه حتّى توفي سنة ٢٠٨ (٩) .

عن أبيه إبراهيم بن سعد المغنى عند الرشيد - عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

١- ثقات العجلي ٢: ٢٩٠ / ت ١٧٦٦ ، تهذيب الكمال ٢٨: ٣٠٩ .

٢- من تكلم فيه: ١٧٩ / ت ٣٣٧ .

٣- الجرح والتعديل ٨: ٢٥٦ / من ت ١١٦٥ .

٤- سير أعلام النبلاء ٧: ١٢ / من ت ١ له .

٥- سير أعلام النبلاء ١١: ٤٨٩ / ت ٣٠ ، تهذيب الكمال ٩: ٤٠٢ / ت ٢٠١٠ .

٦- طبقات ابن سعد ٧: ٣٥٤ .

٧- تاريخ بغداد ٨: ٤٨٢ / ت ٤٥٩٧ .

٨- انظر درء التعارض لابن تيمية ٧: ٢٥٤ .

٩- تهذيب الكمال ٣٢: ٣٠٨ ، ٣١٠ / ت ٧٠٨٢ ، تاريخ بغداد ١٤: ٢٦٨ / ت ٧٥٦٢ .

- ١٣ - أبو الطاهر المصري ، أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن السرح ، القرشي الأموي ، مولى نهيك ، مولى عتب بن أبي سفيان (١) ، كان لا يحفظ (٢) .
- ١٤ - حرملة بن يحيى التجيبي ، مولى سلمه بن مخرمه التجيبي ، مولى بني زميله (٣) . المصري ، لم يرحل وليس عنده من الحجازيين شيء (٤) ، ضعيف الرواية (٥) .
- ١٥ - عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري ، مولى ربحانه مولاة أبي عبدالرحمن بن يزيد بن أنيس الفهري ، كان يسيء الأخذ ، وكان مفتي أهل مصر (٦) .
- ١٦ - يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي الأموي مولاهم ، مولى معاوية بن أبي سفيان ، كان من مدنيه ابله (٧) . سمع الزهري بأبله (٨) وللزهري ضيعه هناك (٩) ، مات بمصر (١٠) ، مقدوح في حفظه (١١) .

١- تهذيب الكمال ١: ٤١٥ / ت ٨٦ .

٢- تهذيب الكمال ١: ٤١٧ .

٣- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٨٩ / ت ٨٤ .

٤- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٩٠ .

٥- الكامل في الضعفاء ٢: ٤٥٨ / ت ٥٦٨ ، تهذيب الكمال ٥: ٥٥٠ / من ت ١١٦٦ .

٦- سير أعلام النبلاء ٩: ٢٢٧ ، تهذيب الكمال ١٦: ٢٧٧ / ت ٣٦٤٥ ، تهذيب التهذيب ٦: ٦٦ ، الجرح والتعديل ٥: ١٨٩ ، التعديل والتجريح ٢: ٨٥١ / ت ٨٦٤ .

٧- تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥١ - ٥٥٢ / ت ٧١٨٨ .

٨- تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥٦ ، تذكره الحفاظ ١: ١٦٢ / ت ١٥٦ .

٩- الجرح والتعديل ٧: ٤٣ .

١٠- سير أعلام النبلاء ٦: ٣٠٠ .

١١- الجرح والتعديل ١: ٢٢٤ ، ٩: ٢٤٨ / ت ١٠٤٢ ، معرفة الثقات ٢: ٣٧٩ / ت ٢٠٦٨ ، تقريب التهذيب ١: ٦١٤ / ت ٧٩١٩ ، طبقات ابن سعد ٧: ٥٢٠ ، العلل لأحمد ٢: ٥١٨ / ت ٣٤٢١ ، سوالات البرذعي ١: ٦٨٤

عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

رواه السنن السادس :

١٧ - سويد بن نصر بن سويد المروزي الطوساني ، الكاتب القرشي ، يُعرف بالشاه ، مات بمرور بقرية طوسان(١) .

عن عبدالله بن المبارك البصري المولى الذي لا يحدّث هاشميا - عن معمر بن راشد ، البصري المولى - عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

رواه السنن السابع :

١٨ - أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان الأزدي ، حمصي شامي ، أبو حميد العوّهي(٢) . ولم يرفعوا نسبه ، فيبدو أنه مولى .

١٩ - عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار ، القرشي ، أبو عمرو الحمصي ، مولى بني أمية(٣) ، سمّاه القوم ربحانه الشام(٤) .

عن شعيب الشامي ، مولى قريش ، السلطوي ، الذي سمع من الزهري مع الولاة ، وكان من كتاب هشام بن عبد الملك - عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

١- تهذيب الكمال ١٢: ٢٧٢ / ت ٢٦٥١، ثقات ابن حبان ٨: ٢٩٥ / ١٣٥٢٧، الأنساب للسمعاني ٤: ٧٩ .

٢- تهذيب الكمال ١: ٤٧٢ / ت ٩٩، تهذيب التهذيب ١: ٦٦ / ت ١٢٩ .

٣- تهذيب الكمال ١٩: ٣٧٧ / ت ٣٨١٥، الكاشف ٢: ٧ / ت ٣٧٠٠، الجرح والتعديل ٦: ١٥٢ / ت ٨٣٥ .

٤- تهذيب التهذيب ٧: ١٠٩ / ٢٥٤ .

أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن السرح المصري القرشي الأموي مولى نهيك مولى عتبة بن أبي سفيان .

٢٠- الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف ، الأموي (١١) ، قاضي أهل مصر (٢) ، قال ابن حبان : مولى بني فهد (٣) ، فهو مولى محمد بن زيان بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم (٤) ، سأله المأمون عن مسأله ، فأجابته ، فقال له المأمون : أنت تيس ومالك ابن أنس [أتيس منك ، ارحل عن مصر ، وأرسله إلى بغداد (٥)] ، لم يقل بخلق القرآن فحبسه المأمون ، إلى أن حَكَمَ المتوَكَّل فأطلق سراحه وولاه على قضاء مصر ، فتولاه من سنه ٢٣٧ الى سنه ٢٤٥ (٦) . من أعماله أنه أخرج أصحاب أبي حنيفة والشافعي من المسجد ، وأمر بنزع حُصْرهم من العُمد ، وقطع عامه المؤذنين من الأذان (٧) .

عن عبدالله بن وهب القرشي المولى مفتي أهل مصر السَّيء الأخذ - عن يونس بن يزيد الأيلي الأموي المولى مولى معاوية المقدوح في حفظه - عن الزهري - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

١- تهذيب الكمال ٥: ٢٨١ / ت / ١٠٤٤ ، الإكمال لابن ماكولا ٤: ١١٨ ، سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٤ / ت / ١٢ .

٢- الجرح والتعديل ٣: ٩٠ / ت / ٤١٩ .

٣- ثقات ابن حبان ٨: ١٨٢ / ت / ١٢٨٧٤ .

٤- تهذيب الكمال ٥: ٢٨١ / ت / ١٠٤٤ ، تاريخ بغداد ٨: ٢١٦ / ت / ٤٣٣١ .

٥- سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٦ .

٦- تاريخ بغداد ٨: ٢١٦ / ت / ٤٣٣١ .

٧- سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٧ .

٢١ - نصر بن علي الجهضمي الأزدى ، أبو عمرو البصري(١) ، قدم بغداد وحَدَّثَ بها ، حَدَّثَ بِحَدِيثِ فِي فِضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ فَضْرِبَهُ الْمَتَوَكِّلُ أَلْفَ سَوْتٍ ، فَكَلِمَهُ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَقَالَ لَهُ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، فَتَرَكَهُ(٢) . ضَرَبَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ عَلَى حَدِيثِهِ(٣) وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْرِفُهُ ، وَمَا بِهِ بَأْسٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ(٤) .

٢٢ - عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد الشَّامِي ، القرشي(٥) ، البصري(٦) ، الشامي ، كان قَدْرِيًّا(٧) ، تَغَيَّرَ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ هَزِيمَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ سَنَةَ ١٤٥ هـ - (٨) ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ(٩) ، ضَعْفَهُ وَتَكَلَّمَ فِيهِ بِنَدَارٍ(١٠) . وَهُوَ حَدِيثٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ : لَمَّا افْتَتَحَ عَقْبَهُ بِنِ نَافِعِ إِفْرِيْقِيَّةٍ وَقَفَ عَلَى الْقَيْرَوَانِ فَقَالَ : « يَا أَهْلَ الْوَادِي إِنَّا حَالُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَاطْعُونَا »

١- تهذيب الكمال ٢٩: ٣٥٥ / ت ٦٤٠٦ ، الكاشف ٢: ٣١٩ ، تذكرة الحفاظ ٢: ٥١٩ / ت ٥٣٦ .

٢- انظر الخبر بكامله في تاريخ بغداد ١٣: ٢٨٧ / ت ٧٢٥٥ ، وتهذيب الكمال ٢٩: ٣٦٠ .

٣- سؤالات البرذعي: ٥٦٩ - ٥٧٠ .

٤- العلل ومعرفة الرجال ٣: ٢٦٥ / ت ٥١٧٣ .

٥- تهذيب الكمال ١٦: ٣٥٩ / ت ٣٦٨٧ .

٦- التاريخ الكبير ٦: ٧٣ / ت ١٧٤٨ ، تذكرة الحفاظ ١: ٢٩٦ / ت ٢٧٧ ، التعديل والتجريح ٢: ٩١٣ / ت ٩٨٤ .

٧- تهذيب التهذيب ٦: ٨٧ / ت ١٩٩ ، الثقات لابن حبان ٧: ١٣١ / ت ٩٣١٨ .

٨- انظر هامش تهذيب الكمال ١٦: ٣٦٢ .

٩- طبقات ابن سعد ٧: ٢٩٠ .

١٠- تهذيب التهذيب ٦: ٨٧ المغني في الضعفاء ١: ٣٦٤ / ت ٣٤٤٥ ، ميزان الاعتدال ٤: ٢٣٦ / ت ٤٧٣٤ .

ثلاث مرات ، قال : فما رأينا حجراً ولا شجراً إلّا يخرج من تحته دابه ، حتى يهبطن بطن الوادى ثم قال : انزلوا بسم الله (١).
عن معمر بن راشد الأزدي المولى البصرى الذى يقال له معمر الزهرى - عن الزهرى - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

رواه السند العاشر :

٢٣ - الحسن بن على ، أبو محمد أو يقال أبو على الحلوانى ، الخلال الهذلى ، نزيل مكة ، كان أهل الثغر عنه غير راضين ، كَفَرُوهُ لعدم قوله بكفر من لم يقل بخلق القرآن (٢).

٢٤ - عبدالرزاق بن همام الحميرى ، مولا هم اليمانى (٣) ، تكلم فيه بعض ووثقه بعض (٤).

عن معمر بن راشد المولى البصرى ، الذى يقال له معمر الزهرى - عن الزهرى - عن عطاء - عن حمران - عن عثمان .

وهذه الأسانيد تحكى بوضوح أنّ الوضوء العثمانى فى القرنين الأول والثانى - إلى وفاه الزهرى - أموى شامى يلتزمه الموالى والمشبهون ، بعد أن أطلق شرارته الأولى عثمان بن عفان الأموى فى المدينه المنوره ، وتلاحظ كذلك أنّ باقى الرواه

١- تاريخ خليفه: ٢١٠ .

٢- تاريخ بغداد ٧: ٣٦٥ / ٢٨٨٤ ، تهذيب الكمال ٦: ٢٥٩ - ٢٦٢ / ١٢٥٠ ، تهذيب التهذيب ٢: ٢٦٢ / ٥٣٠ .

٣- التاريخ الكبير ٦: ١٣٠ / ١٩٣٣ ، تهذيب الكمال ١٨: ٥٢ / ٣٤١٥ ، طبقات الحفاظ: ١٥٨ / ٣٣٧ .

٤- الجرح والتعديل ٦: ٣٨ / ٢٠٤ ، الثقات ٨: ٤١٢ / ١٤١٤٦ ، الكامل فى الضعفاء ٥: ٣١١ / ١٤٦٣ ، الضعفاء للعقيلي ٣: ١٠٧ / ١٠٨٢ .

أيضاً قرشيون أو موالٍ شعوبيون ومقدوحون ، وجلهم الغالب من البصره والشام ، والمدنيون منهم من أعداء أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، ومن ثم راح يزحف بعد الزهري وينتشر إلى مصر بشكل ملحوظ .

وإذا لاحظت القرن الثالث والرابع ، ولاحظت رُواه باقى الروايات(١) التي لم تُعتمد عندهم ، وجدت الزحف الوضوئى العثمانى يطال المصريين أكثر فأكثر ، ثم البغداديين ، ثم الكوفيين واليمنيين والحجازيين وهلمّ جزءاً ، يعكس الوضوء التثنائى المسحى فَإِنَّهُ منذ تشريعه فى القرآن ، وممارسه النبى له ، ومن ثم الإمام عليّ وابن عباس وأنس بن مالك ، وغيرهم ، أخذ دوره بين المسلمين بشكل طبيعى ، فرواه من مختلف البلدان والقبائل وبشكل واضح وصريح ، مدعوماً بالقرآن ، دون أن تلتزمه وتدفعه أياد يهوديه أمويه شعوبيه ، لكنّه أصبح من بَعْدُ هَرَمًا معكوساً ، حيث طرحت مدرسه الخلفاء الروايات المسحيه الأصيله وأولتها ، فصارت روايات الغسل تحتل الصداره فى مدوناتهم ، وكتب للوضوء الغسلى العثمانى أن تنطلى حيلته على كثير من المسلمين .

والآن مع المحاور الأربعة التى آلبنا على أنفسنا دراستها فى أسانيد الوضوء الغسلى - بشكل تفصيلى أكثر - ، وهى :

١- قریش .

٢- موالى قریش .

٣- موالى غير القرشيين والفرس .

٤- المجهولون من الرواه .

١- هذا ما تشاهده فى المخطط فى آخر هذا المجلد .

القرشيون

ولتطبيق ما قلناه عن الموالي والقرشيين نقول: إنَّ عدداً كبيراً من كلِّ رواه الموضوع - عبر الروايات الثمان والعشرين المتقدمه - إنما هم قرشيون وموال لهم أو لغيرهم ، فمجموع الرواه بحذف المكررين منهم أحد عشر ومائه (١١١) رايأ .

القرشيون منهم ستة عشر (١٦) رايأ ، وهم :

- ١ - عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح القرشى(١١) . = ورد فى الروايه (١) .
- ٢ - إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف القرشى الزهرى(١٢) . = ورد فى الروايات (١) (٤) (١٣) .
- ٣ - محمد بن مسلم بن شهاب القرشى الزهرى(١٣) . = ورد فى الروايات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) .
- ٤ - يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف القرشى الزهرى(١٤) . = ورد فى الروايتين (٤) (١٣) .
- ٥ - عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد السامى القرشى(١٥) . = ورد فى الروايه (٩) .

- ١- مرت ترجمته ضمن الأسانيد العشره الأولى ص ٤٠٥ برقم (١) .
- ٢- مرت ترجمته ضمن الأسانيد العشره الأولى ص ٤٠٦ برقم (٢) .
- ٣- مرت ترجمته ضمن الأسانيد العشره الأولى ص ٤٠٧ برقم (٣) .
- ٤- مرت ترجمته ضمن الأسانيد العشره الأولى ص ٤١١ برقم (١٢) .
- ٥- مرت ترجمته ضمن الأسانيد العشره الأولى ص ٤١٥ برقم (٢٢) .

٦- أبو سلمه بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري (١) ، أرضعته أم كلثوم أخت عائشه بنت أبي بكر ، وكان يلج على عائشه (٢) ، قدم البصره في إماره بشر بن مروان (٣) ، ولي قضاء المدينه في عهد سعيد بن العاص (٤) ، كان أبو سلمه فيه كبير (٥) ، وكان كثيراً ما يخالف ابن عباس ، وكان يماريه فخرم بذلك علماً كثيراً ، قالت له عائشه مره بسبب مخالفته لابن عباس : مثلك مثل الفروج بين الدئيكه (٦) = ورد في الروايتين (١١) (١٢) .

٧- معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان بن عبدالله ... بن سعد بن تيم بن مره ، القرشي التيمي (٧) ، وهو ابن أخي طلحه بن عبدالله (٨) المقتول يوم الجمل (٩) ، يعنى أن طلحه عم أبيه ، أسلم أبوه يوم الفتح ، وقتل مع عبدالله بن الزبير (١٠) = ورد في الروايه (١٣) .

٨- عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن عبدالله ... بن سعد بن تيم بن مره

١- تهذيب الكمال ٣٣: ٣٧٠ / ت ٧٤٠٩ .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٤: ٣ - ٤ ، التعديل والتجريح ٢: ٨٣٨ / ت ٨٣٦

٣- تهذيب الكمال ٣٣: ٣٧٥ ، طبقات ابن سعد ٥: ١٥٦ .

٤- تاريخ الطبرى ٣: ٢٠٦ احداث سنه ٤٩ هـ - طبقات ابن سعد ٥: ١٥٦ ، تاريخ دمشق ٢٩: ٢٩٠ / ت ٣٣٦٤ .

٥- انظر على سبيل المثال تاريخ دمشق ٢٩: ٢٩٩ - ٢٦٠ .

٦- تاريخ دمشق ٢٩: ٣٠٥ .

٧- تاريخ البخارى ٧: ٣٦٣ / ت ١٥٦٤ ، تهذيب الكمال ٢٨: ١٢٦ / ٦٠٣٢ .

٨- تهذيب الكمال ١٩: ٤٢٤ / ت ٣٨٣٦ ، لعثمان بن عبد الرحمان .

٩- فتح البارى ٧: ٨٢ سير أعلام النبلاء ١: ٣٥ ، تهذيب التهذيب ٥: ١٩ / ت ٣٥ .

١٠- تهذيب الكمال ١٧: ٢٧٤ / ت ٣٨٩٨ ، الاستيعاب ٢: ٨٤٠ / ت ١٤٣٦ ، الاصابه ٤: ٣٣٢ / ت ٥١٦٣ .

القرشى التيمى ، وهو ابن أخى طلحه بن عبيدالله المقتول يوم الجمل ، أسلم أبوه يوم الفتح ، وقتل مع عبدالله بن الزبير ((١)) = ورد فى الروايه (١٤) .

٩ - عبدالله بن عبيدالله بن أبى مليكه بن عبدالله بن جدعان ، أبوبكر القرشى التيمى ((٢)) ، الأحول ، كان مؤدناً لعبدالله بن الزبير وإمام الحرم ، وكان قاضى مكه والطائف زمن ابن الزبير ((٣)) ، روى ابن أبى مليكه هذا ، قال : قال طلحه بن عبيدالله : سمعتُ رسول الله يقول : إن عمرو بن العاص من صالحى قريش!! وفى حديث آخر : «ابنا العاص مؤمنان» ((٤)) «نعم أهل البيت عبدالله وأبو عبدالله وأم عبدالله» ((٥))!!! = ورد فى الروايه (١٤) .

١٠ - إسحاق بن يحيى بن طلحه بن عبيدالله القرشى التيمى ((٦)) ، هو حفيد طلحه المقتول فى الجمل ، وهو مقدوح جداً ((٧)) ، وفد على عمر بن عبدالعزيز ((٨)) ، له روايه

١- التاريخ الكبير ٦: ٢٣٧ / ٢٢٦٦ ، تهذيب الكمال ١٩: ٤٢٤ / ٣٨٣٦ .

٢- تهذيب الكمال ١٥: ٢٥٦ / ٣٤٠٥ .

٣- التاريخ الكبير ٥: ١٣٧ / ٤١٢ ، الجرح والتعديل ٥: ٩٩ / ٤٦١ ، طبقات الحفاظ ١: ٤٨ / ٩٣ .

٤- الآحاد والمثانى ٢: ٧٩٥ / ٩٩ ، سنن الترمذى ٥: ٦٨٨ / ٣٨٤٥ ، مسند البزار ٣: ١٧٣ / ٩٦١ ، الاصابه ٤: ٥٤٠ / ٨٩٧١ .

٥- الآحاد والمثانى ٢: ٧٩٨ / ١٠٠ ، مسند أبى يعلى ٢: ١٨ / ٦٤٦ ، ١٩ / ٢٤٧ ، مسند أحمد ١: ١٦١ / ١٣٨١ ، ١٣٨٢ .

٦- تهذيب الكمال ٢: ٤٨٩ / ٣٨٩ ، التاريخ الكبير ١: ٤٠٦ / ١٢٩٩ .

٧- الجرح والتعديل ٢: ٢٣٦ / ٨٣٥ ، معرفه الثقات ١: ٢٢٠ / ٧٥ ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ١: ١٨ / ٤٧ ، ميزان الاعتدال ١: ٣٦٠ / ٨٠٣ ، المجروحين لابن حبان ١: ١٣٣ / ٥٦ ، ضعفاء العقيلي ١: ١٠٣ / ١٢١ .

٨- تاريخ دمشق ٨: ٢٩٥ .

عن سعد بن أبي وقاص ، قال : دُكِرَ الأُمراء عند رسول الله صلى الله عليه و آله فتكلم على عليه السلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله : إنَّها ليست لك ولا لأحد من ولدك!!! وقد نَصَّوا على أن هذا الحديث موضوع(١) = ورد في الروايه (١٧) .

١١ - معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب القرشي الهاشمي(٢) ، كان صديقاً ليزيد بن معاوية خاصة فسَمِيَ ابنه يزيد بن معاوية(٣) .

حضر وفاه أبي هاشم فادعى الوصيه بعده ، فمات ، فخرج ابنه عبدالله بن معاوية يدعى وصايه أبيه ويدعى لأبيه وصايه بنى هاشم ويظهر الإنكار على بنى أميه ، وكان له شيعه يقولون بإمامته سرّاً حتى قتل(٤) = ورد في الروايتين (١٧) (١٨) .

١٢ - عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ، القرشي الهاشمي ، أمه أسماء بنت عميس ، له صحبه(٥) ، شارك مع علي في صفين ، وكان أحد أمرائه(٦) ، قدم دمشق(٧) ، تزوج الحجاج ابنته قسراً ، وكان الحجاج يقول ، إنما تزوّجتها لأذّل بها آل أبي طالب ، وقيل : إنّه لم يصل إليها ، وقد كتب عبدالملك إليه أن يطلقها ، فطلقها(٨) = ورد في الروايتين (١٧) (١٨) .

١- انظر الكامل لابن عدى :١/ ٣٣٢ ت/ ١٥٦ ، ميزان الاعتدال :١/ ٣٦٠ ت/ ٨٠٣ ، الموضوعات لابن الجوزي :٣/ ٩٨ .

٢- التاريخ الكبير :٧/ ٣٣١ ت/ ١٤١٦ ، تهذيب الكمال :٢٨/ ١٩٦ ت/ ٦٠٦٠ .

٣- تاريخ دمشق :٥٩/ ٢٤٦ .

٤- شرح نهج البلاغه :٧/ ١٥٠ .

٥- تهذيب الكمال :١٤/ ٣٦٧ ت/ ٣٢٠٢ ، الاصابه :٤/ ٤٠ ت/ ٤٥٩٤ .

٦- الامامه والسياسه :١/ ٩٣ ، الاصابه :٤/ ٤٢ .

٧- تاريخ دمشق :٢٧/ ٢٤٨ ت/ ٣٢٢٢ .

٨- البدايه والنهايه :٩/ ٣٤ .

١٣ - أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زراره بن مصعب بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري ، كان قاضي المدينة (١١) ، وقد أكثر من الإفتاء بالرأى (٢٢) ، وكان على شرطه عبيدالله بن الحسن بن عبدالله الهاشمي عامل المأمون على المدينة ، ثم ولي قضاءها ، وكان يقول : يا أهل المدينة لاتزالون ظاهرين على أهل العراق مادمتُ لكم حياً (٣) = ورد في الروايه (١٨) .

١٤ - عطف بن خالد بن عبدالله بن العاص بن وابصه بن خالد القرشي المخزومي (٤) ، قدحه مالك بن أنس (٥) = ورد في الروايه (١٨) .

١٥ - عمر بن عثمان بن [عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع ، المخزومي القرشي (٤) . وسعيد جده من مسلمه الفتح (٧) وهو مجهول الحال = ورد في الروايه (٢١) .

١٦ - جدّ عمر المذكور - وهو إما عبدالرحمن ، أو سعيد - وهو قرشي مخزومي = ورد في الروايه (٢١) .

وهؤلاء القرشيون - عدا ما وُضع على عبدالله بن جعفر وابنه ، فإنّ الواضحين أحدهما تيمى وضاع ، وثانيهما مولى لبعض بني عدى مجهول - من الاتجاهات

١- تهذيب الكمال :١ / ٢٧٨ / ١٧ .

٢- التعديل والتجريح :١ / ٣٣٣ / ٢٦ ، تقريب التهذيب :١ / ٧٨ / ١٧ ، تهذيب التهذيب :١ / ١٧ / ٢١ .

٣- سير أعلام النبلاء :١١ / ٤٣٨ .

٤- تهذيب الكمال :٢٠ / ١٣٨ / ٣٩٥٣ ، التاريخ الكبير :٧ / ٩٢ / ٤١٢ .

٥- الكامل في ضعفاء الرجال :٥ / ٣٧٨ / ١٥٤٣ ، سير أعلام النبلاء :٨ / ٢٧٣ / ٦٦ .

٦- تهذيب الكمال :٢٢ / ١٥١ / ٤٤١١ وفيه عمرو ، ثقات ابن حبان :٧ / ١٧٩ / ٩٥٥٥ .

٧- سير أعلام النبلاء :٢ / ٥٤٢ / ١١٢ .

المعاديه لعلی علیه السلام ، وهم بنو أمیه رهط عثمان بن عفان ومعاويه ، وبنو تيم بن مره رهط أبي بكر وطلحه وعائشه ، وبنو زهره رهط عبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وهؤلاء كلهم من الاتجاه السلطوى القبلى المناوى لمسلک التعبد المحض برياده على بن أبي طالب .

موالى القرشيين

وإذا رأيت موالى القرشيين الراوين للوضوء العثمانى رأيتهم من نفس هذا النمط ، ونفس هذه الوتيره ، فجلبهم من موالى الأمويين ، والتيميين ، والمخزوميين ، والزهريين ، أصحاب السلطه وأتباعهم ، دون الهاشميين وباقي فروع قريش المستقلّى المسار ، وقد رأينا أن موالى القرشيين فى هذه الروايات الثمان والعشرين ، عددهم (٢٦) ستة وعشرون شخصاً ، وهم :

١ - حرمان بن أبان النمري (طويذا اليهودى) مولى عثمان بن عفان القرشى الأموى(١) = ورد فى الروايات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) .

٢ - شعيب بن أبي حمزه القرشى الأموى ، مولاهم(٢) = ورد فى الروايتين (٢) (٧) .

٣ - أبو الطاهر المصرى؛ أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن السرح القرشى الأموى ، مولى نهيك ، مولى عتبه بن أبي سفيان(٣) = ورد فى الروايتين (٥) (٨) .

١- طبقات ابن سعد ٧: ١٤٨، تهذيب الكمال ٧: ٣٠١ /ت ١٤٩٦، تاريخ الاسلام ٥: ٣٩٥ /ت ٤ .

٢- تهذيب الكمال ١٢: ٥١٦ /ت ٢٧٤٧، طبقات ابن سعد ٧: ٤٦٨، سير أعلام النبلاء ٧: ١٨٧ /ت ٦٥ .

٣- تهذيب الكمال ١: ٤١٥ /ت ٨٦ .

- ٤- عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري ، مولى ربحانه ، مولاہ أبى عبدالرحمن بن يزيد بن أنيس الفهري (١١) = ورد فى الروایتين (٥) (٨) .
- ٥- يونس بن يزيد بن أبى النجاد الايلى القرشى الأموى ، مولاہم ، مولى معاويه ابن أبى سفیان (٢) = ورد فى الروایتين (٥) (٨) .
- ٦- سويد بن نصر بن سويد المروزى الطوسانى ، يعرف بالشاه ، وصفه السمعانى بالقرشى (٣) ، فيظهر أنه مولى لقريش = ورد فى الروايه (٦) .
- ٧- عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصى ، القرشى ، مولاہم ، مولى بنى أميه (٤) ، وهو الذى قال عبدالوهاب بن نجده فيه : هو ربحانه الشام عندنا = ورد فى الروايه (٧) .
- ٨- الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف ، القرشى الأموى ، مولى محمد بن زيان بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم (٥) = ورد فى الروايه (٨) .
- ٩- محمد بن إسحاق بن يسار ، القرشى المطلبى ، مولى قيس بن مخرمه بن

- ١- سير أعلام النبلاء ٩: ٢٢٧، تهذيب الكمال ١٦: ٢٧٧ / ٣٦٤٥، تهذيب التهذيب ٦: ٦٥ / ١٤١.
- ٢- تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥١ / ٧١٨٨، تذكرة الحفاظ ١: ١٦٢ / ١٥٦، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٩٧ / ١٢٦ .
- ٣- تهذيب الكمال ١٢: ٢٧٢ / ٢٦٥١، ثقات ابن حبان ٨: ٢٩٥ / ١٣٥٢٧، الأنساب للسمعانى ٤: ٧٩ .
- ٤- تهذيب الكمال ١٩: ٣٧٧ / ٣٨١٥، الكاشف ٢: ٧ / ٣٧٠٠، الجرح والتعديل ٦: ١٥٢ / ٨٣٥، تهذيب التهذيب ٧: ١٠٩ / ٢٥٤ .
- ٥- تهذيب الكمال ٥: ٢٨١ / ١٠٤٤، تاريخ بغداد ٨: ٢١٦ / ٤٣٣١، الاكمال لابن ماكولا ٤: ١١٨ .

عبدالمطلب بن مناف(١١) ، وقيل : مولى فارسي(١٢) ، كان جدّه يسار من سبي عين التمر(١٣) = ورد في الروايه (١٣) .

١٠ - محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد ... بن سعد بن تيم بن مره ، القرشي التيمي وفد على عمر بن عبدالعزيز(١٤) ، كان مولا هم ثم انتسب إليهم ، ادعى أنه كان جدّه الحارث بن خالد ابن عمّ أبي بكر الصديق(١٥) ، كان من قدماء موالى بنى تيم - وهم عدد في المدينه - ثم انضموا إليهم حديثاً من الزمان(١٦) = ورد في الروايه (١٣) .

١١ - أبو علقمه الفارسي المصري ، مولى بنى هاشم ، ويقال : مولى عبدالله بن عباس(١٧) ، لكنّه لم يرو عن ابن عباس ولا عن بنى هاشم ، بل روايته عن عبدالله بن عمر(١٨) ، وعثمان بن عفان(١٩) ، وأبى هريره(٢٠) ، وأبى سعيد الخدري(٢١) ، ويسار بن نمير مولى عبدالله بن عمر(٢٢) ، وعبدالله بن مسعود(٢٣) ، وقال البخارى فى

١- التاريخ الأوسط ٢: ١١١ / ١٩٧٩ ، طبقات ابن سعد ٧: ٣٢١ .

٢- تاريخ بغداد ١: ٢١٥ / ٥١ .

٣- مشاهير علماء الامصار ١: ١٣٩ / ١١٠٥ ، الثقات لابن حبان ٧: ٣٨٠ / ١٠٥٣٤ ، طبقات ابن سعد ٧: ٣٢١ .

٤- تاريخ دمشق ٥١: ١٨٨ / ٦٠٣٣ .

٥- تهذيب الكمال ٢٤: ٣٠٢ / ٥٠٢٣ .

٦- تاريخ دمشق ٥١: ١٩١ ، تهذيب الكمال ٢٤: ٣٠٤ .

٧- تهذيب التهذيب ١٢: ١٩١ / ٨١٦ ، تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ ، ٧٥٢٤ ، تاريخ الإسلام ٧: ٢٩٤ / ح .

٨- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

٩- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

١٠- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

١١- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

١٢- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

١٣- انظر تهذيب الكمال ٣٤: ١٠١ - ١٠٢ .

تاريخه الكبير (١١) وابن حبان في الثقات (٢٢) : كان أبو علقمه قاضياً بإفريقيته ، وكان أحد فقهاء الموالى (٣) = ورد في الروايه (١٥) .

١٢ - أيوب بن سليمان بن بلال ، القرشي التيمي ، مولا هم ، مولى عبدالله بن أبي عتيق بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (٤) = ورد في الروايه (١٧) .

١٣ - أبوبكر عبدالحميد بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، الأعشى ، حليف بنى تيم (٥) ، قال الأزدي : كان يضع الحديث (٦) ، وقال النسائي : ضعيف (٧) = ورد في الروايه (١٧) .

١٤ - سليمان بن بلال القرشي التيمي ، أصله من البربر ، مولى لآل أبي بكر الصديق ، مولى عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر ، ويقال : مولى القاسم بن محمد بن أبي بكر . ولى خراج المدينة ، وكان يفتى بها (٨) ، وضَعَهُ عند أهل المدينة لأنه كان على السوق (٩) = ورد في الروايه (١٧) .

١٥ - طلحه مولى آل سراقه (١٠) ، وآل سراقه من بنى عدى رهط عمر بن الخطاب = ورد في الروايه (١٨) .

١- التاريخ الكبير ١: ٦١ / ترجمه ١٣٤ .

٢- الثقات لابن حبان ٧: ٤٠١ / ترجمه ١٠٦٠٤ ، لمحمد بن حصين .

٣- عون المعبود ١٠: ٨١ .

٤- التاريخ الكبير ١: ٤١٥ / ١٣٢٦ ، تهذيب الكمال ٣: ٤٧٢ / ٦١٤ .

٥- التاريخ الكبير ٦: ٥٠ / ١٦٧٣ ، تهذيب الكمال ١٦: ٤٤٤ / ٣٧٢١ .

٦- الكشف الحثيث للسبط بن العجمي : ١٦٢ / ٤٢٣ ، مقدمه فتح الباري: ٤١٦ .

٧- مقدمه فتح الباري: ٤١٦ ، تهذيب التهذيب ٦: ١٠٧ / ٢٣٩ .

٨- تهذيب الكمال ١١: ٣٧٢ ، ٣٧٥ / ٢٤٩٦ ، تذكره الحفاظ ١: ٢٣٤ / ٢٢٠ .

٩- تهذيب التهذيب ٤: ١٥٤ / ٣٠٤ ، التعديل والتجريح ٣: ١١٠٩ / ١٣١٢ .

١٠- التاريخ الكبير ٤: ٣٥٠ / ٣٠٩٨ ، الثقات لابن حبان ٦: ٤٨٨ / ٨٧١٢ .

١٦ - صفوان بن عيسى ، البصرى القسّام ، الزهرى القرشى (١١) ، مولى بنى زهره من قريش (٢٢) = ورد فى الروايه (١٩) .

١٧ - ابن داره (زيد) (٣٣) أو عبدالله (٤٤) أو عبدالله (٥٥) ، مولى عثمان بن عفان الأموى القرشى (٤٤) ، من أقران حمران بن أبان (٧٧) ، مجهول الحال (٨٨) = ورد فى الروايه (١٩) .

١٨ - محمد بن عبدالرحمن ابن البيلمانى ، مولى عمر بن الخطاب الفهرى القرشى (٩٩) = ورد فى الروايه (٢٠) .

١٩ - عبدالرحمن ابن البيلمانى ، مولى عمر بن الخطاب الفهرى القرشى ، كان ينزل نجران ، وكان من الأحماس أحماس عمر بن الخطاب ، وكان من الأبناء الذين كانوا باليمن ، وَقَدَّ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَجْزَلَ لَهُ الْحَبَاءَ (١٠٠) = ورد فى الروايه (٢٠) .

١- تهذيب الكمال ١٣: ٢٠٨ / ٢٨٩٠ ، سير أعلام النبلاء ٩: ٣٠٩ / ٩٤ .

٢- طبقات خليفه: ٣٩١ ، قال: مولى قريش .

٣- التاريخ الكبير ٣: ٣٩٣ / ١٣٠٩ ، الجرح والتعديل ٣: ٥٦٣ / ٢٥٤٤ ، الثقات لابن حبان ٤: ٢٤٧ / ٢٧٤٤ .

٤- الاصابه ٥: ٨٦ / ٦٣١٨ ، تعجيل المنفعه ١: ٥٣٣ / ١٤٥٠ .

٥- طبقات ابن سعد ٣: ٥٦ ، ٦٠ .

٦- تذكره الحفاظ ٢: ٥٢٠ ، الجرح والتعديل ٣: ٥٦٣ / ٢٥٤٤ .

٧- انظر زاد المسير لابن الجوزى ٢: ٣٠٤ ، والدرر المنثور ٣: ٣٢ .

٨- تلخيص الحبير ١: ٨٤ .

٩- تهذيب الكمال ٢٥: ٥٩٤ / ٥٣٩٢ ، لسان الميزان ٧: ٣٦٦ / ٤٦٦٠ .

١٠- تهذيب الكمال ١٧: ٨ / ٣٧٧٤ ، تهذيب التهذيب ٦: ١٣٥ / ٣٠٥ ، التاريخ الكبير ٥: ٢٦٣ / ٨٤٨ ، الثقات لابن حبان ٥: ٩١ / ٤٠٠٠ .

٢٠- أبو النضر سالم بن أبي أمية القرشي التيمي ، مولى عمر بن عبيدالله بن معمر التيمي(١) = ورد في الروايتين (٢٢) (٢٣) .

٢١- ليث بن سعيد بن عبدالرحمن الفهمي ، مولى لقريش ، وأصله من أهل أصبهان ، أهل بيته يقولون : نحن من الفرس من أهل اصبهان ، كان ديوانه في قبيله فَهْم فُنْسب إليهم وقيل له الفهمي ، وقيل : هو مولى عبدالرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي ، وقيل : مولى جد عبدالرحمن وهو ثابت بن طاعن(٢) ، كان أهل مصر ينتقصون عثمان حتى نشأ فيهم الليث فحدثهم بفضائله فكفوا(٣) ، أقطعه هارون الرشيد قطائع كثيرة بمصر لأنه تمحل له في قضيه حدث عنده(٤) ، كان الليث إذا أنكر من القاضى أو من السلطان أمراً كتب إلى أميرالمؤمنين فيأتيه العزل(٥) . ولى ثلاث ولايات لصالح بن على عم السفاح ، وولى ديوان العطاء وولى الجزيره أيام المنصور ، وولى الديوان أيام المهدي العباسي ، وكان أمراء مصر لا يقطعون أمراً إلّا بمشورته(٦) = ورد في الروايتين (٢٣) (٢٧) .

١- تاريخ الكبير ٤: ١١١ / ٢١٣٩ ، تهذيب الكمال ٣٤: ٣٤٨ ، تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٢ / ٧٩٨ .

٢- انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤: ٢٥٥ / ٥٠١٦ ، سير أعلام النبلاء ٨: ١٣٦ / ١٢ ، وحليه الاولياء ٧: ٣١٨ - ٣٢٧ / ٣٩٩ ، وطبقات المحدثين باصبهان ١: ٤٠٥ / ٥٦ .

٣- تهذيب الكمال ٢٤: ٢٧١ ، تاريخ بغداد ١٣: ٧ ، سير أعلام النبلاء ٨: ٣١٦ .

٤- تاريخ بغداد ١٣: ٥ ، والقضيه هي أنّ هارون الرشيد دعا الليث بن سعد يستفتيه ، فسأله الرشيد ، فقال له: حلفت أنّ لي جنتين ، فاستحلفه الليث ثلاثاً: أنّك تخاف الله؟ فحلف له ، فقال: قال الله : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ) قال: فأقطعه قطائع كثيرة بمصر . انظر سير أعلام النبلاء ٨: ١٤٥ ، وتذكرة الحفاظ ١: ٢٢٥ ، وحليه الاولياء ٧: ٢٢٣ .

٥- تاريخ بغداد ١٣: ٩ ، تهذيب الكمال ٢٤: ٢٧٥ .

٦- سير أعلام النبلاء ٨: ١٥٨ .

٢٢ - يزيد بن أبي حبيب ، أبو رجاء الأزدي المصري كان حيشياً نوبياً ، وكان أبوه من سبي دمقله ، مولى لبنى عامر بن لؤى من قريش ، وقيل : مولى شريك بن الطفيل الأزدي ؛ حليف بني مالك بن حسل بن عامر بن لؤى القرشي (١) ؛ فإنَّ أباه الطفيل كان أخا عائشه لأمتها أم رومان ؛ إذ كانت أم رومان تحت والد الطفيل ثم تزوجها أبوبكر بعده ، فشريك نسبه إلى قريش بالحلف (٢) . كان أحد ثلاثة جعل عمر بن عبدالعزيز الفتوى إليهم في مصر ، وكان يقول : نشأت بمصر وهم علويَّة - يعني شيعة - فقلبتهم عثمانية (٣) = ورد في الرواية (٢٣) .

٢٣ - عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح القرشي الاموي ، مولى لآل أبي العيص ابن أمية ، مولى أمية بن خالد ، وقيل : مولى عبدالله بن أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموي . وقيل : كان جريح عبداً لأم حبيب بنت جبير زوجه عبدالعزيز بن عبدالله ... بن أبي العيص ، فُنسب ولاؤه إليه وهو عبد رومي (٤) . كان يقول بالمتعه ، وقد استمتع بتسعين امرأة (٥) = ورد في الرواية (٢٤) .

٢٤ - عطاء بن أبي رباح القرشي الفهري ، مولى آل أبي خيثم عامل عمر بن

١- تهذيب الكمال ٣٢: ١٠٣ / ٦٩٧٥، تهذيب التهذيب ١١: ٢٧٨ / ٥١٥، الاكمال لابن ماكولا ٧: ٢٩٢، معجم البلدان ٢: ٤٧٠ .

٢- تهذيب التهذيب ٥: ١٣ / ٢٥، وانظر الاصابه ٣: ٥٢٠ / ٤٢٥٤، تهذيب الكمال ١٣: ٣٨٩ / ٢٩٦٦ للطفيل بن سخره .

٣- تذكرة الحفاظ ١: ١٢٩ / ١١٦ .

٤- تهذيب الكمال ١٨: ٣٣٩ / ٣٥٣٩، سير أعلام النبلاء ٦: ٣٢٦ / ١٣٨، تاريخ بغداد ١٠: ٤٠٠ / ٥٥٧٣، طبقات ابن سعد ٥: ٤٩١ .

٥- تذكرة الحفاظ ١: ١٧١، سير أعلام النبلاء ٦: ٣٣٣ .

الخطاب على مكة ، وقيل : مولى بنى جُمح ، ويقال : مولى حبيبه بنت ميسره بن أبى خيثم (١١) ، نشأ بمكة ، وكان يذهب إلى الإرجاء (١٢) ، انتهت إليه فتوى أهل مكة فى زمان الأمويين (١٣) ، وكان لا يحسن العربية (١٤) ، وكان سعيد بن جبير لا يرضاه (١٥) ، قطعت يده مع ابن الزبير (١٦) = ورد فى الروايات (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) .

٢٥ - يحيى بن عبدالله بن بكير القرشى المخزومى ، مولى بنى مخزوم القرشيين ، وقيل مولى عمره بنت حنين مولاة بنى مخزوم (١٧) ، فهو مولى موالى ، مقدوح (١٨) ، شامى (١٩) ، وهو من شيوخ البخارى = ورد فى الروايه (٢٧) .

٢٦ - خالد بن يزيد الجمحى ، مولى بنى جمح القرشيين ، وقيل : مولى ابن أبى الصبيغ ، مولى عمير بن وهب الجمحى فهو مولى موالى ، كان أبوه بربرياً (٢٠) = ورد فى الروايه (٢٧) .

١- تهذيب الكمال ٢٠: ٤٩، ٧٥ / ٣٩٣٣، سير أعلام النبلاء ٥: ٧٨ - ٧٩ / ٢٩ .

٢- الثقات للعجلي ٢: ١٠٣ / ١١٣٦ .

٣- طبقات ابن سعد ٥: ٤٧٠، تاريخ دمشق ٤٠: ٣٦٩ .

٤- تاريخ دمشق ٤٠: ٤٠٣، تهذيب الكمال ٢٠: ٨٤ قال حجاج: قال عطاء: وددت أنى أحسن العربية، قال: وهو يومئذ ابن تسعين سنه . وانظر سير أعلام النبلاء ٥: ٨٧ .

٥- الجرح والتعديل ٦: ٣٣٠ / ١٨٣٩، تهذيب الكمال ٢٠: ٧٩، طبقات ابن سعد ٢: ٣٨٦ .

٦- تهذيب الكمال ٢٠: ٧٦ / من الترجمة ٣٩٣٣ لعطاء، سير أعلام النبلاء ٥: ٨٠ .

٧- تهذيب الكمال ٣١: ٤٠١ / ٦٨٥٨، الاكمال لابن ماکولا ٢: ٢٨ .

٨- الجرح والتعديل ٩: ١٦٥ / ٦٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠: ٦١٢ / ٢١٠، تقريب التهذيب ١: ٥٩٢ / ٧٥٨٠ .

٩- التاريخ الكبير ٨: ٢٨٤ / ٣٠١٩ .

١٠- تهذيب الكمال ٨: ٢٠٨ - ٢٠٩ / ١٦٦٦، الاكمال ٥: ٢٢١ .

موالى غير القرشيين ، والفرس

لقد وقفت على دور القرشيين المعادى للإسلام ولأمير المؤمنين ، وعرفت عددهم وعدد مواليهم الذين يحذون خذوهم ، إذ عدد القرشيين ستة عشر شخصاً (١٦) ، ومواليهم ستة وعشرون شخصاً (٢٦) ، يكون مجموعهم (٤٢) اثنين وأربعين شخصاً من مجموع مائه واحد عشر شخصاً (١١١) ، وهى مجموعه تشكّل تنظيمياً خطيراً فى بتّ الفكره الوليده ، خصوصاً إذا عرفت أنّ مؤسس الفكره قرشى أموى ، ومتبنيها مولى له شعوبى يهودى ، ومشذبها ومهذبها وناشرها زهرى قرشى سلطوى ، ومن وراء كلّ ذلك التعرف على مخالفيهم السياسيين وهم آل أبى طالب الذين لا يرضون بالوضوء العثماني لاعتقادهم بأنّه بدعه ولا يوافق ما رووه عن آباؤهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

وإذا أضيف إلى كل هؤلاء باقى الموالى الشعبيين الذين رووا الوضوء العثماني المبتدع كانت النتيجة مذهله ، وداله على ما قلنا من أنّ هذا الوضوء نشأ وانتشر بأساليب مريبه ، وعلى أيادٍ معاديه للإسلام ، وفى ظلّ القرشيه الأمويه الطامعه الطامحه ، والشعوبيه الحاقده المندسه ، فإنّ تعداد الموالى لغير القرشيين والفرس هو ثمانية وثلاثون شخصاً (٣٨) وهم :

١ - عطاء بن يزيد الليثى الجندعى ، أبو يزيد الشامى مولى بنى ليث(١) = ورد فى الروايات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) .

٢ - أبو اليمان الحكم بن نافع البهرانى الحمصى الشامى ، مولى امرأه من بهران(٢)

١- التمهيد لابن عبدالبر ١٠: ١٣٠، تهذيب الكمال ٢٠: ١٢٣/ ٣٩٤٥ .

٢- تهذيب الكمال ٧: ١٤٦/ ١٤٤٨، تهذيب التهذيب ٢: ٣٧٩/ ٧٦٨ .

ولّاه المأمون قضاء حمص (١)!!! = ورد في الروايه (٢) .

٣- عبدان ، وهو عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبي داود الأزدي العتكي ، أبو عبدالرحمن المروزي ، هو وأخوه من موالى المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، كان بخراسان ، وهو من أهل مرو ، وقال ابن القيسراني : أصله من البصره (٢) = ورد في الروايه (٣) .

٤- عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي ، مولاهم ، مروزي من أهل مرو ، كان عبداً لرجل من تجار همدان ، وكان لا يحدث هاشمياً (٣) = ورد في الروايتين (٣) (٤) .

٥- معمر بن راشد الأزدي ، مولاهم ، مولى عبدالسلام بن عبدالقدوس ، وعبدالسلام مولى عبدالرحمن بن قيس الأزدي ، وهو أخو المهلب بن أبي صفرة لأمه ، وقيل : هو مولى للمهلب بن أبي صفرة . فهو مولى موالى (٤) = ورد في الروايات (٣) (٤) (٥) (٦) (٩) (١٠) .

٦- زهير بن حرب الحرشي النسائي ، مولى بني الحرش بن كعب ، كان اسم جده اشتال فعزب شداداً ، أصله من نسا (٥) = ورد في الروايه (٤) .

٧- حرمله بن يحيى التجيبي ، مولى سلمه بن مخرمه التجيبي ، مولى بني

١- سير أعلام النبلاء ١٠: ٣٢٥ .

٢- تهذيب الكمال ١٥: ٢٧٦/ ٣٤١٦، التعديل والتجرح ٢: ٨٤٥/ ٨٤٢، الثقات لابن حبان ٨: ٣٥٢/ ١٣٨٣١ .

٣- تهذيب الكمال ١٦: ٥/ ٣٥٢٠، سير أعلام النبلاء ٨: ٤٠٤ .

٤- تهذيب الكمال ٢٨: ٣٠٣/ ٦١٠٤، التاريخ الصغير ٢: ٣٦، الثقات لابن حبان ٧: ٤٨٤/ ١١٠٧١ .

٥- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٠/ ٤٨٩، تهذيب الكمال ٩: ٢٠٢/ ٢٠١٠، طبقات ابن سعد ٧: ٣٥٤ .

زميله (١) = ورد في الروايه (٥) .

٨- عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري ، مولا هم الصنعاني (٢) = ورد في الروايه (١٠) .

٩- الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني ، أبو عاصم النبيل ، مولى بنى شيبان ، ويقال من أنفسهم ، وقيل : مولى لبني ذهل بن ثعلبه ، وأمه من آل الزبير (٣) . متكلم فيه ، وهو إلى الضعف أقرب (٤) ، وكان يجلس إلى هلال صاحب الرأي (٥) = ورد في الروايه (١١) .

١٠- يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان ، المعروف بالرازي ، هو من أهل الري ، وقيل : إن أصله من الأهواز ومتجره الري (٦) ، كان لا يُعرب (٧) = ورد في الروايه (١٢) .

١١- سعيد بن زياد المكتب المؤذن ، مولى جهينه بن زهره (٨) ، لم يوثقه سوى

١- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٨٩/ ٨٤، تهذيب الكمال ٥: ٥٤٦/ ١١٦٥ .

٢- تهذيب الكمال ١٨: ٥٢/ ٣٤١٥، تهذيب التهذيب ٦: ٢٧٨/ ٦١١، سير أعلام النبلاء ٩: ٥٦٣/ ٢٢٠ .

٣- تهذيب الكمال ١٣: ٢٨١/ ٢٩٢٧ .

٤- العلل ومعرفة الرجال ٢: ٥٥٧/ ٣٦٣٣، لسان الميزان ٧: ١٨/ ١٤٤، ميزان الاعتدال ٣: ٤٤٥/ ٣٩٤٦، التمهيد ١٧: ٢٤٨، سير أعلام النبلاء ٩: ٤٨٢/ من الترجمة ١٧٨ له .

٥- ضعفاء العقيلي ٢: ٢٢٣ .

٦- تهذيب الكمال ٣٢: ٦٦٥/ ٧١٥٩، تهذيب التهذيب ١١: ٣٧٤/ ٧٣١ .

٧- سير أعلام النبلاء ١٢: ٢٢٢ .

٨- التاريخ الكبير ٣: ٤٧٣/ ١٥٧٩ .

ابن حبان ، فهو مجهول (١١) وقال ابن معين : لا أعرفه (١٢) = ورد في الرواية (١٤) .

١٢ - إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي ، أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير ، من أهل الري (٣) ، ويظهر أنه مولى تميم = ورد في الرواية (١٥) .

١٣ - عبيدالله بن أبي زياد القداح ، أبو الحصين ، مولى لبعض أهل مكة (٤) ، وهو ضعيف (٥) = ورد في الرواية (١٥) .

١٤ - مصعب بن المقدم الخثعمي ، مولى الخثعميين (٦) ، كان رجلاً عفتياً (٧) ، وكان على رأى أهل الإرجاء (٨) ، ضعفه ابن المديني (٩) = ورد في الرواية (١٦) .

١٥ - دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبدالرحمن السجستاني (١٠) ، خراساني ، فهو فارسي من سجستان خراسان ، كان معتزلياً يفتي على مذهب أبي حنيفة (١١) = ورد

١- الثقات لابن حبان ٦: ٣٥٦/ ٨٠٨٤ .

٢- تاريخ ابن معين - الدارمي -: ١١٨/ ٣٦٥ .

٣- تهذيب الكمال ٢: ٢١٩/ ٢٥٤ ، تهذيب التهذيب ١: ١٤٨/ ٣٠٨ ، طبقات الحفاظ: ١٩٩/ ٤٣٥ .

٤- الطبقات لابن سعد ٥: ٤٩١ ، تهذيب الكمال ١٩: ٤٢/ ٣٦٥ ، تهذيب التهذيب ٧: ١٣/ ٢٧ .

٥- الضعفاء للنسائي: ٦٦/ ٣٥٥ ، الضعفاء الصغير للبخاري: ٧٢/ ٢١٤ ، المجروحين لابن حبان ٢: ٦٦/ ٦١٢ .

٦- تهذيب الكمال ٢٨: ٤٣/ ٥٩٩٠ ، تهذيب التهذيب ١٠: ١٥٠/ ٣١٤ .

٧- تهذيب الكمال ٢٨: ٤٥ .

٨- تاريخ بغداد ١٣: ١١٠/ ٧٠٩٥ .

٩- الكاشف ٢: ٢٦٨/ ٥٤٦٩ .

١٠- سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٠/ ١ ، تاريخ بغداد ٨: ٣٨٧/ ٤٤٩٥ .

١١- هديه العارفين ١: ٣٦٤ .

في الروايه (١٦) .

١٦ - عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفى ، أبوبكر ، مولى عيس ، واسطى الأصل (١١) ، أمره المتوكل أن يجلس للناس وأن يحدث بالأحاديث التي فيها الردّ على المعتزله والجهميه وأن يحدث بأحاديث الرؤية [أى رؤيه الله] ، فجلس في مسجد الرصافه يحدث بذلك وأجريت عليه الأرزاق والجوائز . وكان أول ما حدّث به ترلفاً لبني العباس : أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : «احفظونى فى العباس فإنّه بقيه آبائى وإنّ عمّ الرجل صنو أبيه» (١٢) = ورد فى الروايه (١٦) .

١٧ - عبدالله بن نمير بن عبدالله بن أبي حيه ... الهمداني الخارفي ، مولاهم (١٣) = ورد فى الروايه (١٦) .

١٨ - محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمى ، أبو إسماعيل الترمذى ، من ترمذ (١٤) ، كان مشهوراً بمذهب السنّه (١٥) ، تكلموا فيه (١٦) ، ومع ذلك قال الذهبي : انبرم الحال على توثيقه وإمامته (١٧) !!! = ورد فى الروايه (١٧) .

١٩ - محمد بن عبدالله بن أبي مريم الخزاعي ، مولى لخزاعه ، ويقال : مولى

١- تهذيب الكمال ١٦: ٣٥/ ٣٥٢٦، تهذيب التهذيب ٦: ٣/ ١، شرح النووى على صحيح مسلم ١: ٦٤ .

٢- انظر تاريخ بغداد ١٠: ٦٨ .

٣- تهذيب الكمال ١٦: ٢٢٥/ ٣٦١٨، طبقات بن سعد ٦: ٣٩٤، سير أعلام النبلاء ٩: ٢٤٤/ ٧٠ .

٤- تهذيب الكمال ٢٤: ٤٨٩/ ٥٠٧٠ .

٥- تاريخ بغداد ٢: ٤٢/ ٤٣٥، المقصد الارشد فى ذكر اصحاب احمد ٢: ٣٧٧/ ٩٠٢ .

٦- الجرح والتعديل ٧: ١٩٠/ ١٠٨٥، تهذيب التهذيب ٩: ٥٣/ ٦٤ .

٧- سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٤٢ .

تقيف (١١) = ورد في الروايه (١٩) .

٢٠ - أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان ، أبو سعيد القطان البصرى (١٢) ، جدّه يحيى بن سعيد بن فزوخ القطان البصرى ، مولى بنى تميم (١٣) = ورد في الروايه (٢١) .

٢١ - زيد بن الحباب بن الريان - وقيل رومان - العكلى الخراسانى ، خراسانى الأصل (١٤) ، وقيل : موصلى الأصل من عكل الذين قدموا من الموصل ، قالوا عنه : إنّه صاحب سنه (١٥) ، مقدوح (١٦) = ورد في الروايه (٢١) .

٢٢ - عبدالله بن أحمد بن حنبل ، الشيبانى المروزى ، وهو أصغر من أخيه صالح ابن أحمد قاضى الأصبهانين (١٧) = ورد في الروايه (٢٢) .

٢٣ - أحمد بن حنبل الشيبانى المروزى من أهل خراسان ، حملته أمه بمرور وولد ببغداد ، صاحب سنه ، ولى جدّه حنبل بن هلال سرخس ، وكان من أبناء الدعوه . لم يقل بخلق القرآن ، فسجن وضرب بالسياط ، قال ابن معين : لم أسمع ابن حنبل يقول «أنا من العرب» قط (١٨) = ورد في الروايه (٢٢) .

١- التاريخ الكبير ١: ١٣٩ .

٢- تاريخ بغداد ٥: ١١٧ / ٢٥٣٠ ، الجرح والتعديل ٢: ١٤٧ / ٧٤ .

٣- التاريخ الكبير ١: ٢٦٦ / ٨٥٣ من ترجمه أبيه (محمد بن يحيى بن سعيد القطان) .

٤- سير أعلام النبلاء ٩: ٣٩٣ / ١٢٦ ، طبقات الحفاظ: ١٥٣ / ٣٢٥ ، تهذيب التهذيب ٣: ٣٤٧ / ٧٣٨ .

٥- انظر هامش تهذيب الكمال ١٠: ٤٧ عن كتاب تاريخ الموصل لعلى بن حرب الموصلى .

٦- تاريخ بغداد ٨: ٤٤٢ / ٤٥٥٢ ، بحر الدم: ٥٨ / ٣٢٧ ، الكامل فى ضعفاء الرجال ٣: ٢٠٩ / ٧٠٧ .

٧- سير أعلام النبلاء ١٣: ٥١٦ / ٥٧ .

٨- انظر ترجمته فى تهذيب الكمال ١: ٤٤٤ ، تاريخ بغداد ٤: ٤١٢ / ٢٣١٧ .

٢٤- ابن الأشجعي ، هو عباد - أو أبو عبيده - بن عبيد الرحمن الأشجعي (١١) ، من المنتسبين إلى أشجع ولاء (٢) = ورد في الروايه (٢٢) .

٢٥ - عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي (٣) ، من المنتسبين إلى أشجع ولاء ، قال ابن حبان : يُغرب ويتفرد (٤) = ورد في الروايه (٢٢) .

٢٦ - بسر بن سعيد المدني ، مولى ابن الحضرمي ، كان ينزل في دار الحضرمي في جديله قيس فنسب إليهم (٥) . قال الوليد بن عبدالمك لعمر بن عبدالعزيز : من أفضل أهل المدينه؟ قال : مولى لبني الحضرمي يقال له بسر (٦) = ورد في الروايه (٢٢) .

٢٧ - عفان بن مسلم بن عبدالله الصفار ، أبو عثمان البصري ، مولى عزره - وقيل عروه - بن ثابت الأنصاري (٧) ، وقيل لزيد بن ثابت الأنصاري (٨) ، صاحب سنه (٩) ، أصله من البصره ، كان المأمون يجري عليه خمسمائه درهم -

١- تهذيب الكمال ٣٤: ٥٩/ ٧٤٩٦ ، وانظر ٣٤: ٤٢٣ .

٢- الأتساب للسمعاني ١: ١٦٥ .

٣- التاريخ الكبير ٥: ٣٩٠/ ١٢٥٥ ، الجرح والتعديل ٥: ٣٢٣/ ١٥٣٩ ، سير أعلام النبلاء ٨: ١٣٦/ ٥١٤ .

٤- الثقات لابن حبان ٨: ٤٠٣/ ١٤١٠٢ ، تهذيب التهذيب ٧: ٣١/ ٦٤ .

٥- التمهيد ٣: ٢٧١ ، التاريخ الكبير ٢: ١٢٣/ ١٩١٤ ، تهذيب الكمال ٤: ٧٢/ ٦٦٨ .

٦- تهذيب الكمال ٤: ٧٥ ، سير أعلام النبلاء ٤: ٥٩٥/ ٢٣٣ ، تهذيب التهذيب ١: ٣٨٣/ ٨٠٤ .

٧- تهذيب الكمال ٢٠: ١٦٠/ ٣٩٦٤ ، تاريخ بغداد ١٢: ٢٦٩/ ٦٧١٥ .

٨- الثقات لابن حبان ٨: ٥٢٢/ ١٤٨٠٥ .

٩- الثقات للعجلي ٢: ١٤٠/ ١٢٥٦ ، تاريخ بغداد ١٢: ٢٦٩/ ٦٧١٥ .

وقيل : ألف درهم - شهرتاً (١١) ، دعى إلى القول بخلق القرآن فلم يُجب (٢) ، كان ردىء الفهم بطيئه (٣) = ورد فى الروايه (٢٤) .

٢٨ - همام بن يحيى بن دينار العوذى ، أبوبكر البصرى ، مولى بنى عوذ بن سود ابن الحجر بن عمرو من الأزد (٤) ، كان على العداله أى يعدل الشهود عند القاضى أو يقدهم (٥)] ، مقدوح ، كان يحيى بن سعيد القطان سئء الرأى فيه (٤) جداً ، وقال يزيد بن زريع : حفظه ردىء ، وكان همام يذهب الى القدر ، وكان لا يرجع إلى كتاب ولا ينظر فيه ، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ثم رجع بعد فنظر فى كتبه فقال : يا عَفَّان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى (٧) = ورد فى الروايه (٢٤) .

٢٩ - محمد بن أبى بكر بن على بن عطاء بن مقدم المقدمى ، أبو عبدالله الثقفى مولا هم ، بصرى يروى عن البصريين ، ومات بالبصره (٨) = ورد فى الروايه (٢٥) .

٣٠ - حماد بن زيد بن درهم الأزدى الجهضمى ، البصرى الأزرق ، مولى آل

١- صفوه الصفوه ٤: ٥٦٧/٧ ، تذكره الحفاظ ١: ٣٧٨/٣٧٩ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠: ١٦٦ .

٣- ميزان الاعتدال ٥: ١٠٢/٥٦٨٤ ، عن ابن عدى فى كامله ٥: ٣٨٤/١٥٥٠ .

٤- تهذيب الكمال ٣٠: ٣٠٢/٦٦٠٢ ، تهذيب التهذيب ١١: ٦٠/١٠٨ .

٥- تهذيب الكمال ٣٠: ٣٠٨ .

٦- تهذيب الكمال ٣٠: ٣٠٦ ، تهذيب التهذيب ١١: ٦١ ، الجرح والتعديل ٩: ١٠٧/٤٥٧ .

٧- عون المعبود ٢: ١٢٧/٥٠٢ .

٨- تهذيب الكمال ٢٤: ٥٣٤ - ٥٣٥/٥٠٩٤ ، سير أعلام النبلاء ١٠: ٦٦٠ - ٦٦١/٣٩ ، تهذيب التهذيب ٩: ٦٨/٩٨ .

جرير ابن حازم ، وكان جدّه من سبي سجستان(١١) ، وكان حماد عثمانياً(١٢) ، وكان ضريراً ، وكان يقول بعدم جواز الصلاه خلف من يقول بخلق القرآن(١٣) ، لم يكن عنده كتاب إلّا جزء يحيى بن سعيد وكان يخلط فيه(١٤) = ورد في الروايه (٢٥) .

٣١- محمد بن خازم التميمي السعدي ، أبو معاويه الضرير ، مولى بنى سعد بن زيد مناه بن تميم ، عمى وهو ابن أربع أو ثمان سنين(١٥) ، كان يرى الإرجاء فلم يحضر وبيع جنازته لذلك(١٦) ، وقيل : كان رئيس المرجئه بالكوفه ويدعو للإرجاء(١٧) ، كان هارون الرشيد يجله ويحترمه ، قيل : إنّه أكل عنده فغسل يديه ، فكان الرشيد هو الذى يصب الماء على يديه ، وكان يصله بمال وذهب كثير(١٨) . دعاه الرشيد مرّه فحدّثه بحديث ادعى فيه أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : يكون فى آخر الزمان قوم لهم نبي يقال لهم الرافضه من لقيهم فليقتلهم فإنّهم مشركون(١٩)!!! وصفه الدارقطنى بالتدليس(٢٠) . أحاديثه مضطربه يرفع منها أحاديث إلى النبي

١- تهذيب الكمال ٧: ٢٣٩ / ١٤٨١ .

٢- الطبقات لابن سعد ٧: ٢٨٦ .

٣- تهذيب الكمال ٧: ٢٤٩ .

٤- الجرح والتعديل ٣: ١٣٨ / ٦١٧ له ، وقال عنه أحمد (بحر الدم: ٤٤ / ٢٢٦): قد اخطأ فى غير شىء .

٥- تهذيب الكمال ٢٥: ١٢٣ - ١٢٤ / ٥١٧٣ .

٦- الثقات للعجلي ٢: ١٥٨٩ / ٢٣٦ ، تهذيب الكمال ٢٥: ١٣٢ ، تذكره الحفاظ ١: ٢٩٤ / ٢٧٤ .

٧- طبقات الحفاظ ١: ١٢٨ - ١٢٩ / ٢٦٢ ، تهذيب التهذيب ٩: ١٢٠ / ١٩٢ .

٨- تاريخ بغداد ١٤: ٨ ، سير أعلام النبلاء ٩: ٧٧ / ٢٠ له ، ٩: ٢٨٨ .

٩- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٣ .

١٠- التبيين لأسماء المدلسين: ١٧٨ - ١٧٩ / ٦٦ ، جامع التحصيل: ١٠٩ / ٤٣ ، طبقات المدلسين: ٣٦ / ٦١ .

= ورد فى الروايه (٢٦) .

٣٢ - على بن أحمد بن عبدان الشيرازى ثم الأهوازى ، توفى فى نيسابور من خراسان(١) = ورد فى الروايه(٢٧) .

٣٣ - أحمد بن إبراهيم بن ملحان البلخى ، بلخى الأصل(٢) = ورد فى الروايه (٢٧).

٣٤ - سعيد بن أبى هلال الليثى ، أبو العلاء المصرى ، مولى عروه بن شيبم الليثى(٣) ، ولد بمصر ، ونشأ بالمدينه ، ثم رجع إلى مصر ، قال ابن حزم : فيه ضعف(٤) ، وفى آخر : ليس بالقوى(٥) ، أتهمه الإمام أحمد بأنه يخلط فى الأحاديث ما ليس فيها(٦) ، تركه الدار قطنى(٧) = ورد فى الروايه (٢٧) .

٣٥ - يزيد بن هارون السلمى ، أبو خالد الواسطى ، ولد وتوفى بواسط ودفن بها ، مولى السلميين ، أصله من بخارى ، كان جدّه زاذان مولى لأمّ عاصم امرأه عتبه بن فرقد السلمى(٨) ، وقال العجلى : واسطى شامى(٩) ، كان أول دخوله البصره سنه ١٤٢ ، وتوفى سنه ٢٠٦ هـ ، كان لا يحب أن يحفظ القرآن حتى لا

١- تاريخ بغداد ١١ : ٣٢٩ / ٦١٥٥ .

٢- تاريخ بغداد ٤ : ١١ / ١٥٩٤ ، سؤالات الحاكم : ١٤ / ٨٩ .

٣- تهذيب الكمال ١١ : ٩٤ - ٩٥ / ٢٣٧٢ .

٤- فتح البارى ١٣ : ٣٥٦ .

٥- المحلى ٢ : ٢٦٩ .

٦- مقدمه فتح البارى : ٤٠٦ ، سؤالات ابى داود : ٢٤٥ .

٧- تحفه الاحوذى ١ : ٤٤٤ .

٨- تهذيب الكمال ٣٢ : ٢٦١ / ٧٠٦١ .

٩- تاريخ الثقات للعجلى : ٤٨١ .

يخطئ فيه (١١) ، وكان يحلف بالله أن من قال : إن القرآن مخلوق ، فهو زنديق (١٢) ، وكان معجبا بنفسه يروى الفضائل لنفسه ، وكان يحفظ عن الشاميين عشرين ألف حديث (١٣) . = ورد في الرواية (٢٨)

٣٦ - سعيد بن إياس الجريري ، أبو مسعود البصري ، محدث أهل البصره ، تغير حفظه قبل موته ، وقد أنكر أيام الطاعون (١٤) ، مولى بنى قيس من بكر بن وائل (١٥) ، وقيل أنه من ولد جرير بن عباد بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبه ... بن بكر بن وائل (١٦) = ورد في الرواية (٢٨) .

٣٧ - وهب بن بقيه بن عثمان بن ساوير الواسطي ، أبو محمد المعروف بوهبان (١٧) ، يبدو من اسم جدّه وعدم ذكر قبيلته من العرب أنه من الفرس ، سكن بغداد ، ودفن في واسط = ورد في الرواية (٢٨) .

٣٨ - خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الطحان ، أبو الهيثم المزني الواسطي ، مولى النعمان بن مقرن المزني (١٨) = ورد في الرواية (٢٨) .

ومن هذا الجرد الإجمالي ، نعرف أن عدد القرشيين ومواليهم وسائر الموالى هو

١- تاريخ بغداد ١٤ : ٣٤١ .

٢- سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٦٢ . وفي تاريخ بغداد ١٤ : ٣٤٢ أنه كان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو كافر .

٣- تاريخ بغداد ١٤ : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٦٠ .

٤- تهذيب الكمال ١٠ : ٣٣٨ / ٢٢٤٠ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٦ ، طبقات ابن سعد ٧ : ٢٦١ .

٥- الجرح والتعديل ٤ : ١ ، الضعفاء للنسائي : ٥٣ ، الضعفاء لابن الجوزي : ٣١٤ .

٦- القول في الاكمال لابن ماكولا ٢ : ٨٤ .

٧- تهذيب الكمال ٣١ : ١١٥ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٦٢ ، تاريخ بغداد ١٣ : ٤٨٧ / ٧٣٢٤ ، تاريخ واسط : ١٩٦ .

٨- تهذيب الكمال ٨ : ٩٩ / ١٦٢٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٢٩٤ / ٤٣٩٧ ، تذكره الحفاظ ١ : ٢٤٦ / ٢٥٩ .

ثمانون (٨٠) شخصاً ، وغالبيتهم الساحقه من الاتجاهات المشبوهه المعاديه لعلى وابن عباس وأنس بن مالك ، والهاشميين والأنصار ، والمنخرطه فى سلك العثمانيين الأمويين نسباً أو حكمه أو ولاء أو فكراً ، فليس فى هذه الأسانيد وجود ملحوظ لكبار صحابه النبى من عشيرته الأقرين ولا من الأنصار . ولا فى الرواه هاشميون ولا أنصار ، والعدد القليل منهم من سائر قبائل العرب ، فقد وقفت على أنّ عامتهم من بطون قريش الحاقده على النبى وعلى عليه السلام ومن مواليهم وياقى الموالى الشعوبيين ، خصوصاً عثمان الأموى ، وطويدا اليهودى الشعوبى الفارسى ، وعطاء ابن يزيد المولى الشامى المعمر ، والزهرى القرشى الشامى منديل الأمراء وصنيعه الأمويين .

هذا مع العلم بأنّ بعض الرواه الذين كانوا يبثون الفكر الوضوئى الخاطى بين المسلمين ، كانوا بين مجهول الشخص ومجهول الحال ، وقد وقفنا على أحد عشر شخصاً (١١) منهم (١) من مجموع الرواه الـ (١١) فما يعنى هذا؟! وهم :

(١) سعيد بن زياد المكتب المؤذن (مجهول الحال) = ورد فى الروايه (١٤).

(٢) طلحه مولى آل سراقه (مجهول الشخص والحال) = ورد فى الروايه (١٨).

(٣) ابن داره مولى عثمان (مجهول الحال) = ورد فى الروايه (١٩).

(٤) شعيب بن محمد الحضرمى (لم نقف له على ترجمه) = ورد فى الروايه (٢٠).

(٥) الربيع بن سليمان الحضرمى (لم نقف له على ترجمه) = ورد فى الروايه (٢٠).

١- لا يخفى عليك أنّ بعض المذكورين وإن كانوا مجهولين، إلّا أنّهم ربّما مرّ ذكرهم ضمن القرشيين أو مواليهم، فلاحظ انطباق عنوانين على شخص واحد .

(٦) صالح بن عبد الجبار الحضرمي (مجهول الحال) = ورد في الرواية (٢٠).

(٧) عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي (مجهول الحال) = ورد في الرواية (٢١).

(٨) عباد - أو أبو عبيده - بن عبيد الرحمن الأشجعي (لا يعرف هو واحد أو اثنان) = ورد في الرواية (٢٢).

(٩) عروه بن قبيصة (مجهول الحال) = ورد في الرواية (٢٨).

(١٠) رجل من الأنصار (مجهول الشخص والحال) = ورد في الرواية (٢٨).

(١١) عن أبيه (مجهول الشخص والحال) = ورد في الرواية (٢٨).

فهذا الكم الهائل من مختلف الأرقام المشبوهة يؤكد لنا حقيقة كون الوضوء الثلاثي الغسلي وضوءاً عثمانياً حمراً عطائياً زهروباً لا وضوءاً نبوياً، ويؤكد أن انتشاره كان عبر سلاسل محبوبه لأشخاص مربيين في مناطق محدوده، تحت إشراف الحكومات الأمويه، فلم يكن كالوضوء الثنائي المسحى الذي كان نشوؤه نبوياً، ونقلته صحابيين مقربين للنبي، ورواه مسلمين ثقاتاً من مختلف القبائل، وقد وردت أخبارهم في كتب الفريقين، وأنه انتشر بقوة الحجّه والدعم القرآني - كما وقفت على استدلال الإمام على وأنس وابن عباس - لا تحت التدبير الحكومي الأموي المغرض .

بعض المخاريق لرواه الوضوء العثماني

وفي ظل سياسة تنصيب الوجوه، وإضفاء هالات القدسيه عليها، لمحو ما منيت به من العوائق والشوائب، نرى القوم لجؤوا إلى تسطير المخاريق والمنامات

والأحلام وما شابهها لأولئك الأشخاص ، ليرفعوا بأصابعهم ويحملوا الناس على تقديسهم والأخذ عنهم ، وكانوا هم أنفسهم أيضاً قد نقلوا المنامات والمخاريق لأنفسهم أو لأغيارهم ، وهذه السياسه كانت ومازالت قائمه لخدع العوام وضعاف العقول ، وقد رأيناها في رواه الضوء العثماني بشكل ملحوظ ، مما يعنى أنها من جمله خيوط التبيى لهذا الضوء .

أفعدالله بن المبارك المولى السلطاني المادح للرشيد ، الرأسمالى ، الذى لا يحدث هاشمياً ، رروا له كرامه مزعومه وهى : قال العباس بن مصعب ، حدثنى بعض أصحابنا ، قال : سمعت أبا وهب يقول : مرّ ابن المبارك برجل أعمى ، فقال له : أسألك أن تدعو لى أن يرّد الله عَلَيَّ بصرى ، فدعا الله فرّد عليه بصره وأنا أنظر(١)!!!

وقال نعيم بن حماد : كان ابن المبارك إذا قرأ كتاب الرقاق يصير كأنه نور منحور ، أو بقره منحوره من البكاء ، لا يجترئ أحد منّا أن يسأله عن شىء إلا دفعه(٢) .

وحدث عبدالله بن سنان أنه كان مع ابن المبارك حيث قتل سته من علوج الروم ، قال : وطرد بين الصّفين ثم غاب ، فلم نشعر بشىء ، وإذا أنا به فى الموضع الذى كان ، فقال لى : يا عبدالله لئن حدثت بهذا أحداً وأنا حى ، فذكر كلمه(٣) .

وقال أبو حاتم الفربرى : رأيت ابن المبارك واقفاً على باب الجنه بيده مفتاح ،

١- سير أعلام النبلاء ٨: ٣٩٥ .

٢- تاريخ بغداد ١٠: ١٦٧ .

٣- سير أعلام النبلاء ٨: ٤٠٩ . لكن العجب ان هذا المستجاب الدعوه ، دعا الله أن لا يميت بهيت ، فمات بها . انظر حليه الأولياء ٨: ١٦٤ .

فقلت له : ما يوقفك هنا؟ قال : هذا مفتاح الجنة دفعه إليّ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وقال : حتى أزورَ الرب فكنُ أمينى فى السماء كما كُنْتُ أمينى فى الأرض(١).

وقال إسماعيل بن إبراهيم بن أبى جعفر المصيصى : رأيت الحارث بن عطيه فى النوم فقلت : ما فعل الله بك يا أبا عبدالله؟ فقال : غفر لى ، قلتُ : فابن المبارك؟ قال : يخ بخ إن ابن المبارك فى عليين ممن يلج على الله فى كل يوم مرتين(٢)!!

أومثل ذلك مخاريق عبدالله بن وهب القرشى المولى ، فابن المبارك دعا لأعمى فأبصر ، لكن ابن وهب دعا على مبصر فعمى ، قال أحمد ابن أخى ابن وهب : طلب عباد بن محمد الأمير عمى ليوليه القضاء ، فتعيب ، فهدم عباد بعض دارنا ، فقال الصَّبَّاحى لعباد : متى طمع هذا الكذا وكذا أن يلى القضاء ، فبلغ عمى فدعا عليه بالعمى ، فعمى الصَّبَّاحى بعد جمعه(٣)!!!

ورؤى ابن وهب كسابقه فى عليين ، فعن على بن معبد قال : رأيت ابن القاسم(٤) فى النوم ، فقلتُ : كيف وجدت المسائل؟ فقال : أُفُّ أُفُّ ، فقلت : فما أحسن ما وجدته؟ قال : الرباط بالثغر . قال : ورأيتُ ابن وهب أحسن حالا منه(٥) .

وحدّث ابن عبدالبر بسنده عن سحنون بن سعيد : أنه رأى عبدالرحمن بن القاسم فى النوم ، فقال : ما فَعَلَ اللهُ بك؟ فقال : وجدتُ عنده ما أحبّ ، فقال

١- سير أعلام النبلاء ٨: ٤١٩ .

٢- تاريخ دمشق ٣٢: ٤٨١، سير أعلام النبلاء ٨: ٤١٩ .

٣- تذكرة الحفاظ ١: ٣٠٦، سير أعلام النبلاء ٩: ٢٢٧ .

٤- هو عبدالرحمن بن القاسم صاحب المدونه، من أعيان تلامذه مالك .

٥- سير أعلام النبلاء ٩: ١٢٢ .

له : فأى أعمالك وجدت أفضل؟ قال : تلاوه القرآن؟ قال : قلت له : فالمسائل؟ فكان يشير بإصبعه يُلشِّبها(١)، قال : وسألته عن ابن وهب فقال : هو فى عتئين(٢)!!!

أوعثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشى ، قال عبد الوهاب ابن نجده : كان يقال : إنّه من الابدال(٣) .

أوفى النوم أيضاً شفع الحارث بن مسكين الأموى لرجل من المسرفين!! روى عن الحسن بن عبدالعزيز الجوى : أن رجلا كان مسرفاً على نفسه ، ومات فرؤى فى النوم ، فقال : إن الله غفر لى بحضور الحارث بن مسكين جنازتى ، وأنه استشفع لى فشُفِّع فى(٤) .

أنصر بن على الجهضمى ، كان مجاب الدعوه ، كيف؟ دعاه عبدالملك أمير البصره [فى زمن المستعين] ليشخصه للقضاء ، فقال : أستخير الله ، فرجع إلى بيته نصف النهار فصلى ركعتين ، وقال : اللهم إن كان لى عندك خير فاقبضنى إليك ، ثم نام ، فتهوه فإذا هو ميت(٥) .

أومحمد بن المثنى المعروف بالزمن ، الذى كان فى عقله شىء ، رويت له كرامه أنه كان زَمناً مقعداً ، فدعا ، فمشى!!! قال أبو أحمد بن الناصح : سمعت محمد

١- أى يقول أنها لا شىء .

٢- انظر سير أعلام النبلاء ٩: ٢٢٩ .

٣- سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٠٨/ ١١٧ . وأدعت هذه البدليه أيضاً لابنه يحيى بن عثمان بن سعيد . انظر سنن ابن ماجه ٢: ١١١١/ ٣٣٤٨ .

٤- تهذيب الكمال ٥: ٢٨٥ ، سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٧ والتمن منه .

٥- تهذيب الكمال ٢٩: ٣٦٠ ، سير أعلام النبلاء ١٢: ١٣٦ .

بن حامد ابن السرى وقلت له : لم لا تقول فى محمد بن المثنى إذا ذكرته «الزمن» كما يقول الشيخ؟ فقال : لم أزه زونا ، رأيتُه يمشى فسألته ، فقال : كنتُ فى ليله شديده البرد ، فجتوتُ على يدى ورجلى ، فتوضأتُ [وضوء عثمانياً] وصلّيت ركعتين ، وسألت الله ، فقامت أمشى . قال : فرأيتُه يمشى ولم أزه زوناً(١) .

أوالضحاك بن مخلد الشيبانى أبو عاصم النبيل ، أردادوا تحسين مروياته عبر المنامات ، قال زكريا بن يحيى بن سعيد الباهلى ، عن أخيه إبراهيم بن يحيى : رأيتُ أبا عاصم النبيل فى منامى بعد موته ، فقلتُ : ما فعل الله بك؟ قال : غفر لى ، ثم قال لى : كيف حدثتني فيكم؟ قلت : إذا قلنا «حدثنا أبو عاصم» فليس أحد يرد علينا ، قال : فسكت عني ، ثم أقبل عليّ فقال : إنما يعطى الناس على قدر نياتهم(٢) .

أوالحسين بن إسماعيل المحاملى يُدفعُ به البلاء عن بغداد ، ولكن فى النوم لافى اليقظه ، قال محمد بن الإسكاف : رأيتُ فى النوم كأنّ قائلاً يقول : إن الله ليدفع عن أهل بغداد البلاء بالمحاملى(٣)!!!

وفى روايه مناميه أخرى : قال : استغفر الله فى أمر المحاملى ، فإنّ الله ليدفع البلاء عن أهل بغداد به فلا تستصغر أمره(٤) .

أوعبدالله بن عبيد بن عمير ، الليثى الجندعى ، كان مستجاب الدعوه ،

١- سير أعلام النبلاء ١٢: ١٢٦ وعلق عليها الذهبي قائلاً: حكاية صحيحة .

٢- تهذيب الكمال ١٣: ٢٨٩ ، الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٢: ٢٥٧ .

٣- سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٦٠ .

٤- تاريخ بغداد ٨: ٢٢ .

كانت السحابه رُبما مَزت به فيقول لها : أقسمت عليك إِلا تمطرين ، فتمطر(١).

أومصعب بن المقدم الخثعمي مولا هم ، كان مرجئاً فترك الإرجاء لرؤيا رآها ، قال على بن حكيم الأودي ، عنه : كنت أرى رأى الإرجاء ، فرأيت في منامي كأن في عيني صلياً فتركته(٢) .

وقال مصعب بن المقدم : رأيت النبي في النوم آخذاً بيد سفيان الثوري وهو يجزيه خيراً ويقول : حسن الطريقه(٣) .

وقال مصعب بن المقدم : رأيت النبي في المنام وسفيان الثوري آخذُ بيده وهما يطوفان ، فقال سفيان الثوري : يا رسول الله مات مسعر بن كدام؟ قال : نعم واستبشر به أهل السماء(٤) .

أوشقيق بن سلمه ، أبو وائل - الذي كان مرتداً يوم بزاحه ، والذي كان لا يرضى لأحد أن يسب الحجاج ، والذي كان علواً ثم صار عثمانياً - صار يسمع صوت السحاب ، قال : كنت في زرع لى إذ أقبلت سحابه تَرَهياً ، فسمعتُ فيها صوتاً : «أمطري زرع فلان» ، قال : فأتيتُ الرجل فسألته ما تصنع بزراعك؟ قال : أبذر ثلثه ، واكل ثلثه ، وأتصدق بثلثه(٥) .

أوعمر بن سعيد بن أحمد المنبجي الشامي ، راح يسطر لنفسه ما يظنه مكرمه ، لكنها هذه المره عبر دابته ، قال : خرجت في بعض المغازي وأردت أن أمضى في

١- الثقات لابن حبان ٥: ١١ / ٣٥٨٠، هذا مع أن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه كان يستسقى في الجذب، فيبدو أن هذا الرجل كان مستغنياً بأوامره للسحابه عن صلاه الاستسقاء!!

٢- تهذيب الكمال ٢٨: ٤٥ .

٣- حليه الاولياء ٦: ٣٨٥ . وستأتيك لسفيان منامات وترهات ومخاريق جمه اخرى .

٤- حليه الاولياء ٧: ٢١٠ .

٥- صفوه الصفوه ٤: ٤٣١ / ٩٩٦ .

السريه ، فقامت لأنظر إلى نعال دايتي فرأيت فرد نعل قد وقع وهو حافي ، فطلبنا في الرحل نعلا فلم نجد ، وبعثنا إلى من نأنس به فلم نجد عندهم ، فاغتممتُ غمماً شديداً ، فلما تحرك الناس أجمنا وأسرجنا ، فأخذتُ فردَ رجله - أو قال يده - حتى أقرأ عليه ، فإذا هو مُنعل (١) .

وأما الامام أحمد بن حنبل فحدّث ولا-حرج ، فإن ما نسب إليه من المخاريق والخوارق يفوت الحدّ والإحصاء ، فمن بعضها ما حدّث به ابن أبي داود ، عن أبيه أبي داود ، قال : رأيت في المنام أيام المحنة (٢) كأنّ رجلا خرج من المقصوره وهو يقول : قال رسول الله : اقتدوا باللذّين من بعدى : أحمد بن حنبل وفلان ، قال : نسيت اسمه (٣) ...

وعن أبي بكر بن أبي داود ، قال : حدثنا علي بن إسماعيل السجستاني ، قال : رأيت كأنّ القيامة قد قامت ، وكأنّ الناس جاءوا إلى قطره ورجل يختم ويعطيهم ، فمن جاء بخاتم جاز ، فقلت : من هذا الذى يعطى الناس الخواتيم؟ قالوا : أحمد بن حنبل (٤)!!!

وحدّث بُندار [و هو أحد رواه الوضوء العثماني] قال : رأيت أحمد بن حنبل فى النوم كالمغضب ، فقلّْتُ : مالى أراك مغضباً؟ قال : وكيف لا أغضب وجاءنى منكر ونكير يسألانى من ربك؟ فقلت : ولمثلى يقال هذا؟ فقالا : صدقت يا أبا عبدالله ، ولكن بهذا أمرنا (٥) . واستقصاء المنامات والأحلام والمخاريق المنسوبة

١- تاريخ دمشق ٤٥: ٦٢ .

٢- أى عندما أمّحنوا بأنّ القرآن مخلوق أم غير مخلوق .

٣- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٤٦ .

٤- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٥٠ ، تهذيب الكمال ١: ٤٧٠ .

٥- سير أعلام النبلاء ١١: ٣٥٠ .

لأحمد وحده يحتاج إلى مجلد أو أكثر .

أوسفيان الثوري ، الذي كان علوياً ثم صار عثمانياً ، رأى في النوم أيضاً ، رآه سيف بن هارون البرجمي ، قال : رأيت في المنام كأنني في موضع علمتُ أنها ليست في الدنيا ، فإذا أنا برجل لم أرقط أجمل منه ، فقلت : من أنت يرحمك الله؟ قال : أنا يوسف بن يعقوب ، فقلت : قد كنتُ أحبُّ أن ألقى مثلك فأسأله ، قال : سل ، فقلت : ما الرفضه؟ قال : يهود ، قلت : ما الإباضيه؟ قال : يهود ، فقلت : قوم عندنا نصحبهم؟ قال : من هم؟ قلت : سفيان الثوري وأصحابه ، فقال : أولئك يُبعثون على ما بعثنا الله معاشر المرسلين (١) .

وقال شعير بن الخمس : رأيت سفيان الثوري في المنام وهو يطير من نخله إلى نخله وهو يقرأ هذه الآية : { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ } (٢) .

أوبسر بن سعيد مولى ابن الحضرمي ، وشي رجل به إلى الوليد بن عبد الملك أنه يطعن على الأمراء ويعيب بني مروان ، فأرسل إليه والرجل عنده ، فجيء به فشهد الرجل على بسر بذلك ، فقال بسر : اللهم قد شهد بما قد علمت أتى لم أقله ، فإن كنتُ صادقاً فأرني به آية ، قال : فانكب الرجل على وجهه ، فلم يزل يضطرب حتى مات (٣) .

أوأبو معاوية الضرير محمد بن خازم المولى المرجئ الداعيه له ، وضع لنفسه مخرقه فقال : حججت مع جدى - أبى أمى - وأنا غلام ، فرآنى أعرابى فقال لجدى :

١- حليه الاولياء ٦: ٣٨٥ .

٢- تهذيب الكمال ١١: ١٦٨ . فنسبوا إليه ما لجعفر الطيار (رحمه الله) .

٣- انظر تهذيب الكمال ٤: ٧٤ - ٧٥ . فلاحظ كيف أن الله يراءُ الأمراء وبني مروان وبسر بن سعيد!!!

ما يكون هذا الغلام منك؟ قال: ابني، قال: ليس بابنك، قال: ابن بنتي، قال: ابن ابنتك وليكونن له شأن(١)، وليطأن برجليه هاتين يُسَطُّ الملوكة . قال: فلما قدم الرشيد بعث إلى ، فلما دخلت عليه ذكرت حديث الأعرابي ... وحديثه بالحديث ، فأعجب به ... فحدثته أن النبي قال : يكون في آخر الزمان قوم لهم نَبْرٌ يقال لهم الرافضة ، من لقيهم فليقتلهم فإنهم مشركون(٢)!!!

أوزيد بن هارون السلمى ، المولى ، الواسطى ، كان يحدث عن حريز بن عثمان الناصبى الذى كان يسب علياً ويلعنه ، لكنّ تحديته ذلك لم يجلب له وبالا بل غفر له الله وجعله من المشفقين ، ثم عاتبه على ذلك عتاباً خفيفاً وانتهى الأمر بسلام ؛ وواضع ذلك هو سبط يزيد بن هارون .

قال نافع - سبط يزيد بن هارون - : كنت عند أحمد بن حنبل - وعنده رجلان - فقال أحدهما : رأيت يزيد بن هارون فى المنام ، فقلت له : ما فعلَ الله بك؟ قال : غفر لى وشفّعنى وعاتبنى ؛ وقال : أتحدث عن حريز بن عثمان؟ فقلت : يا ربّ ما علمتُ إلّا خيراً(٣) ، قال : إنّه يبغض علياً .

١- لا يفوتك أن النبي صلى الله عليه وآله كان مع أبى طالب وهم خارجون إلى الشام، فرأى راهب النبي، فقال لأبى طالب: ما يكون هذا الغلام منك؟ فقال أبو طالب على نحو المجاز: ولأدى، فقال: ليس بابنك، فقال: إنه ابن أخى وقد مات أبوه، فقال له الراهب: أما أنه سيكون له شأن - يعنى النبوه - وحذره من كيد اليهود . فاستغلّ هذا الوضع هذه الكرامه لرسول الله وصاغها بصياغه جديده لنفسه .
٢- تاريخ بغداد ٥: ٢٤٢ - ٢٤٣ .

٣- قال إسماعيل بن عياش: رافقت حريزاً من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه، وقال لى: هذا الذى يرويه الناس أنّ النبي قال لعلى: «أنت منى بمنزله هارون من موسى» حقّ ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ قال: إنما هو «أنت منى بمنزله قارون من موسى»، قلت: عمن ترويه؟ قال سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله على المنبر . وانظر تاريخ بغداد ٨: ٢٦٨، تاريخ الإسلام ١٠: ١٢٢ . وقيل ليحيى بن صالح: لم تكذب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين، فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مره . تهذيب التهذيب ٢: ٢٠٩ . وقال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداه سبعين مره وبالعشى سبعين مره، فقيل له فى ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائى وأجدادى . تهذيب التهذيب ٢: ٢٠٩ . و حكى الأزدى فى كتابه الضعفاء: أنّ حريز بن عثمان روى أنّ النبي صلى الله عليه وآله لما أراد أن يركب بعلته، جاء على بن أبى طالب فحلّ حزام البغله ليقع النبي . تهذيب التهذيب ٢: ٢٠٩ . وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن تقطع يد على بن أبى طالب . شرح النهج ٤: ٧٠ . وكان سفينانيا ينتقص علياً، وكان داعياً لمذهبه . فكيف لم يعلم منه إلّا خيراً؟! نعم إنهم على وتيره واحده من بغض على عليه السلام ، فلذلك روى له البخارى حديثين، وقال أحمد: ثقّه، ووثقه جماعة من النواصب .

وقال الرجل الآخر : رأيتَه في المنام فقلت له : هل أتاك منكر ونكير؟ قال : إى والله وسألننى من ربك؟ وما دينك؟ فقلت : ألمثلنى يقال هذا ، وأنا كنت أعلم الناس بهذا في دار الدنيا؟! فقال لى : صدقتَ (١) .

فلاحظ تصيغهم الوجه الأسود ليزيد بن هارون الراوى عن حرير الناصبى عبر منام ومخرقه نقل سبطه أنها قيت عند أحمد بن حنبل ، والعجيب أن منكرًا ونكيرًا لما اعترض عليهما أحمد بن حنبل فيما مزت له من مخرقه قالا : صدقتَ ولكن بهذا أمرنا ، لكنهما صدقا يزيد بن هارون دون أن يقولوا له : إنهما مأموران بذلك!!!

وهنا شىء لا بد من الإشارة إليه ولو على عجل ، وهو أن هؤلاء العباد والزهاد والأبدال ومن وُصفوا بأوصاف عالية وحُكيَّت وحِكَّت لهم كرامات وذكرت

لهم مخاريق هم أنفسهم شككوا في جواز الأخذ عن أمثالهم ، فقال يحيى بن القطان : ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيما ينسب إلى الخير والزهد(١).
 وأسند الذهبي إلى ابن منده الحافظ قوله : إذا وجدت في إسناد زاهداً فاغسل يدك من ذلك الحديث(٢).

وقال ابن الصلاح : أعظم الوضاعين ضرراً قوم من المنسويين إلى الزهد ، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا ، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم(٣).
 وقد أتى العلامة الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه «فتح العلي بصحة حديث باب مدينه العلم على» بأسماء الكذبه من الزهاد ، فراجع(٤).

رواه الوضوء الغنماني جروح وقدوح

و بعد كل ما قلنا وقدمنا ، تستطيع بمراجعته أحوال هؤلاء الرواه أن تقف على حقيقه مفادها أن الأغلب الأعم منهم مجروحون أو مقدوحون أو ملثنون أو مطعونون بشتى الطعون .

منهم من وقفت عليهم ، ومنهم من لم نذكرهم ، استغناءً بما بان من حال الأسانيد العشره الأولى التي هي عمده الروايات ، ولأن القوم كانوا يحاولون بكل جهدهم أن يضيفوا على هؤلاء الرواه صفات الوثاقه والحسن والعداله والضبط وو ... طارحين القدوح والجروح والطعون جانباً ، كما رأيت في حرمان بن أبان اليهودي

١- الموضوعات ١: ١٨ .

٢- تذكره الحفاظ ٣: ١١٠٣ ، طبقات الحفاظ ١: ٤٢٥ .

٣- مقدمه ابن الصلاح: ٩٨ .

٤- فتح العلي بصحة حديث باب مدينه العلم على: ١٩٣ - ١٩٨ .

المضعف ، عند البخارى وابن سعد ولم يوثقه أحد سوى الذهبي وابن حبان ، ومع ذلك يصفونه بالفقيه الفارسي ومن أجله العلماء ، ومثل إبراهيم بن سعد المعنى المطرب عند الرشيد الذي يعنى قبل التحديث عن رسول الله ، وقد وثقوه(١١)!

هذه الطعون تجدها ماثورة في كتب القوم رغم تحفظ رجائيتهم وأرباب الجرح والتعديل ومحاولتهم تبييض الصحائف السوداء للأشخاص الرواه ، ورغم أن عدداً كبيراً من أئمة الجرح والتعديل والمحدثين كانوا بصريين عثمانيين الهوى ، مثل :

يحيى بن سعيد القطان(٢) ، وعبدالرحمن بن مهدي(٣) ، وعلى بن المديني(٤) ، وأبي يحيى الساجي(٥) ، وعمرو بن علي الفلاس(٦) ،

- ١- وحسبك أنهم يوثقون عمر بن سعد قاتل الامام الحسين عليه السلام ، ويعدون عبدالرحمن بن ملجم مجتهداً أخطأ فله أجر، ويوثقون عمران بن حطان الذي يمدح ابن ملجم ويروى عنه البخارى .
- ٢- توفي بالبصرة في صفر ١٩٨ في خلافة عبدالله بن هارون . انظر ترجمته في الطبقات لابن سعد ٧: ٢٩٣، شذرات الذهب ١: ٣٥٥، تاريخ بغداد ١٤: ١٣٥ / ١٣٥١، تهذيب التهذيب ١١: ١٩٠ / ٣٥٩.
- ٣- توفي بالبصرة في جمادى الآخرة ١٩٨ وله ثلاث وستون سنة . انظر ترجمته في طبقات الحفاظ: ١٣٩، تذكره الحفاظ ١: ٣٢٩ / ٣١٣، الطبقات لابن سعد ٧: ٢٩٧، تاريخ بغداد ١٠: ٢٤٠ / ٥٣٦٦، شذرات الذهب ١: ٣٥٥.
- ٤- السعدى مولا هم البصرى، قال على بن المديني: صنفت المسند على الطرق مستقصى وجعلته في قرايطيس في قمطر كبير ثم غبت عن البصرة ثلاث سنين فرجعت وقد خالطته الأرضه فصار طيناً فلم أنشط بعد لجمعه، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٢: ٥٤ / ٦٤٣٨ «وكان مولده ومنتشؤه بالبصرة، ثم سار إلى المدائن بعد حين، ثم سار إلى بغداد فلم يزل بها حتى توفي بعسكر أمير المؤمنين الخليفة بسر من رأى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذى القعدة سنة ٢٣٤هـ .
- ٥- قال السيوطي: الامام الحافظ محدث البصرة . توفي ٣٠٧هـ - (انظر ترجمته في طبقات الحفاظ: ٣٠٩ / ٧٠٢، تذكره الحفاظ ٢: ٢٢٧ / ٧٠٩) .
- ٦- الباهلي البصرى الصيرفي، قال أبو حاتم: بصرى صدوق، وقال أبو زرعه: لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن على بن المديني والشاذكوني، مات بالعسكر في ذى القعدة سنة ٢٤٩ . (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١١: ٤٧٠ / ٢١، شذرات الذهب ٢: ١٢٠، طبقات الحفاظ: ٢١٢ / ٤٧٦) .

وشعبه بن الحجاج (١١) ، وأبي داود الطيالسي (٢٢) ، وسعيد بن أبي عروبه (٣) ، وحماد بن سلمه (٤) ، وعفان بن مسلم (٥) ، وقاتده بن دعامة (٦) ، ومعمر بن

- ١- العتكي الأزدي مولا هم الواسطي شيخ البصره، توفى بها في أول سنة ١٦٠ وهو ابن خمس وسبعين سنه . (انظر ترجمته في الطبقات لابن سعد ٧: ٢٨٠، شذرات الذهب ١: ٢٤٧، طبقات الحفاظ: ١٧٦/ ٨٩، تذكره الحفاظ ١: ١٩٣/ ١٨٧، تاريخ بغداد ٩: ٢٥٥/ ٤٨٣٠) .
- ٢- فارسي الأصل، توفى بالبصره سنه ٢٠٣ وهو يومئذ ابن ٩٢ سنه، وصلّى عليه يحيى بن عبدالله بن عمر والى البصره يومئذ . (انظر ترجمته في الطبقات لابن سعد ٧: ٢٩٨، تذكره الحفاظ ١: ٣٥١/ ٣٤٠، طبقات الحفاظ: ١٥٣/ ٣٢٧، تاريخ بغداد ٩: ٢٤/ ٤٦١٧، ابن خياط: ٤٧٢) .
- ٣- شيخ البصره وعالمها وأول من دَوّن العلم بها، مات سنه ١٥٦ في خلافة أبي جعفر المنصور . (انظر ترجمته في الطبقات لابن سعد ٧: ٢٧٣، شذرات الذهب ١: ٢٣٩، طبقات الحفاظ: ١٦٧/ ٨٥، تذكره الحفاظ ١: ١٧٧/ ١٧٦، الكاشف ١: ٤٤١/ ١٩٣٣، تهذيب التهذيب ٤: ٥٦/ ١١٠) .
- ٤- ابن دينار البصرى الحافظ، أبو سلمه، وهو مولى لبني تميم، وهو ابن أخت حميد الطويل مات سنه ١٦٦ هـ . (انظر ترجمته في الطبقات لابن سعد ٧: ٢٨٢، شذرات الذهب ١: ٢٦٢، تهذيب التهذيب ٣: ١١/ ١٤، طبقات الحفاظ: ٩٤/ ١٨٧، تذكره الحفاظ ١: ٢٠٢/ ١٩٧، ميزان الاعتدال ٢: ٣٦٠/ ٢٢٥٤) .
- ٥- مولا هم البصرى، أبو عثمان أحد أركان الحديث، نزل بغداد وتوفي بها سنه ٢٢٠، وصلّى عليه عاصم بن على بن عاصم . (انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٧: ٢٩٨، شذرات الذهب ٢: ٤٧، تاريخ خليفه: ٢٧٦، طبقات الحفاظ: ١٦٧/ ٣٦٣، تذكره الحفاظ ١: ٣٧٩/ ٣٧٨) .
- ٦- أبو الخطاب البصرى، توفي ١١٧ وقيل بعدها، وروى ابن أبي حاتم ١: ١٦٦ بسنده عن شعبه أنه قال: كنت أجالس قتاده فيذكر الشيء فأقول كيف إسناده؟ فيقول المشيخه الذين حوله: إن قتاده سيئٌ، فأسكتُ، فكنت أكثر مجالسته، فربما ذكر الشيء فأذكره، فعرف مكانى ثم كان بعد يُسند لى . وقال معمر بن راشد الأزدي ت ١٥٢: كنا نجالس قتاده ونحن أحداث فنسال عن السنن فيقول مشيخه حوله: مه إن أبا الخطاب سند، فيكسرونا عن ذلك (الطبقات ٧: ٢٢٩) . وقال الدكتور أمين القضاة في كتابه «مدرسه الحديث فى البصره»: ٤٦٦: وهذا يبين أن قتاده كان فى سنه ١١٠ يحدث بدون سند ولكنه عرف عن قتاده انه كان يحدث بالسنن فى آخر عمره، يدلنا على ذلك ما رواه سعيد بسنده عن حماد، قال: كنا نأتى قتاده فيقول: بلغنا من النبى، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن على ولا يكاد يسند، فلما قدم حماد بن أبى سليمان البصره جعل يقول حدثنا إبراهيم وفلان وفلان فبلغ ذلك، فجعل يقول: سألت مطرفاً وسألت سعيد بن المسيب وحدثنا أنس بن مالك فأخبر بالاسناد . (تهذيب الكمال ٢٣: ٤٩٨، تهذيب التهذيب ٨: ٣١٥/ ٦٣٧، طبقات الحفاظ ٥٤/ ١٠٤) .

راشد(١)، وأبي عوانه(٢)، ويحيى بن يعمر(٣)، ومحمد بن سيرين(٤)، وابن عليه(٥)، وجابر بن يزيد(٦)، وجريز ابن حازم(٧)، وحماد ابن زيد

١- الحراني البصرى ابو عروه أو أبو عرفه (ت ١٥٢ هـ-) قيل رحل إلى اليمن . (انظر تهذيب الكمال ٣٠٣: ٢٨، الطبقات ٥: ٥٤٦، مدرسه الحديث في البصره: ٤٥٣، ١٩٩) .

٢- الواضح بن عبدالله الشكري الواسطي، قال أبو أحمد ابن عدى: أبو عوانه من سبى جرجان وهو مولى يزيد بن عطاء، وكان مولاه قد خيره بين الحرية وبين كتابه الحديث فاختر كتابه الحديث على الحرية ... تهذيب الكمال ٣٠: ٤٤٨ . وقال ابن سعد: كان أصله من أهل واسط ثم انتقل الى البصره فنزلها حتى مات بها، وقد عدّه ابن سعد وابن معين مع البصريين . (انظر الطبقات ٧: ٢٨٧) .

٣- البصرى أبو سليمان، قاضى مرو أيام قتيبه بن مسلم (انظر تهذيب الكمال ٣٢: ٥٣، ٦٩٥٢/ ٥٣، الطبقات ٧: ٣٦٨، تهذيب التهذيب ١١: ٢٦٦/ ٤٨٩، سير أعلام النبلاء ٤: ٤٤١/ ١٧٠، الكامل فى التاريخ ٥: ٤١، وفيات الأعيان ٦: ١٧٣/ ٧٩٧) .

٤- مولا هم ابوبكر بن أبى عمره البصرى، إمام وقته، سُئل محمد بن عبدالله الأنصارى: من أين محمد بن سيرين؟ قال من سبى عين التمر، وكان مولى أنس بن مالك (تهذيب التهذيب ٩: ٢١٤/ ٣٣٨، تهذيب الكمال ٢٥: ٣٤٤/ ٥٢٨٠، الطبقات لابن سعد ٧: ١٩٣) .

٥- مولا هم أبو بشر البصرى المعروف بابن عليه (ت ١٨٦ هـ-) (انظر تهذيب الكمال ٣: ٢٣، تهذيب التهذيب ١: ٢٤١/ ٥١٣، تاريخ بغداد ٦: ٢٢٩/ ٣٢٧٧) .

٦- أبو الشعثاء الجوفى البصرى، ت ٩٣ وقيل بعدها، وقد حكوا عن ابن عباس قوله: تسألونى وفيكم جابر بن يزيد (تهذيب الكمال ٤: ٤٣٥/ ٨٦٦، الطبقات لابن سعد ٧: ١٧٩، تهذيب التهذيب ٢: ٣٤/ ٦١) .

٧- الأزدي، أبو النضر البصرى (ت ١٧٠ هـ-)، قال السيوطى: وكان ثقة صالحاً وصدوقاً من أجل أهل البصره (تهذيب الكمال ٤: ٥٢٥/ ٩١٣، تهذيب التهذيب ٢: ٦٠/ ١١١، الطبقات لابن سعد ٧: ٢٧٨، سير أعلام النبلاء ٧: ٩٨/ ٤٣) .

الأزدى (١١)، وأبى عاليه (٢٢)، وأبى خزيمه (٣٢)، ومحمد بن سعد (٤٤)، وخليفه بن خياط (٥٥) وغيرهم الكثير الكثير .

فهذه الأمور تؤكد بأن الفقه والحديث وحتى علم الرجال صار حكومياً وسياسياً، وأن معايير الجرح والتعديل ربيحت طبق موازين خاصه ولم تخضع للمعايير العلميه والأصول القرآنيه، إذ نجد الاختلاف والتضارب واضحاً في توثيق أو تجريح الراوى الواحد من قبل هذا المذهب أو ذاك، بل جرحهم لأنتمه المذاهب، إذ خدش ابن معين وأحمد بن صالح في الإمام الشافعي (٤٤). وذكر الخطيب البغدادي أسماء الذين ردوا على الإمام أبى حنيفه (٧٧). وقال الرازى في رساله ترجيح مذهب الشافعي ما يظهر منه أن البخارى عدأ أبى حنيفه من الضعفاء في حين لم يذكر الشافعي هناك، وقال السبكي في طبقاته: إن أبى على الكرابيسى

١- الجهضمى البصرى أبو اسماعيل (ت ١٧٩ هـ) مولى جرير بن حازم، وكان جدّه درهم من سبى سجستان، (الطبقات ٧: ٢٨٦، تهذيب التهذيب ٣: ٩/ ١٣، تهذيب الكمال ٧: ٢٣٩/ ١٤٨١).

٢- رفيع بن مهران الرياحى البصرى (ت ٩٠ هـ) مولى امرأه من بنى رياح (تهذيب الكمال ٩: ٢١٤/ ١٩٢٢، الطبقات ٧: ١١٢، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٦/ ٥٣٩).

٣- العبدى البصرى واسمه نصر بن مرداس، وقيل: صالح. (تهذيب التهذيب ١٢: ٩٢/ ٣٤٨، الكاشف ٢: ٤٢٣/ ٤٦٠٦، التقريب: ٦٣٦/ ٨٠٧٨).

٤- ابن منيع البصرى صاحب الطبقات الكبرى، ولد ونشأ في البصره، وبها تلمذ على يد علماء البصره منهم أبو داود الطيالسى، ثم رحل إلى بغداد ونزلها ولازم الواقدى، توفي ببغداد سنه ٢٣٠، طبقات الحفاظ: ١٨٦/ ٤١١، تهذيب التهذيب ٧: ١٩٢/ ٣٩٦.

٥- العصفري أبو عمرو البصرى يلقب بشباب، كان عالماً بالنسب والسير وأيام الناس (ت ٢٤٠ هـ) (تهذيب الكمال ٨: ٣١٤/ ١٧١٩، تهذيب التهذيب ٣: ١٣٨/ ٣٠٤، طبقات الحفاظ: ١٩٣/ ٤٢١).

٦- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٤: ٣٨٠.

٧- تاريخ بغداد ١٣: ٣٧٠ - ٣٧١ وفيه اسم ٣٥ رجلاً.

كان يتكلم في الإمام أحمد (١١) .

وقد قدح العراقي (شيخ ابن حجر) في ابن حنبل ومسنده (٢) . وذكر الخطيب في تاريخه عدّه أسماء قد خدشوا في الإمام مالك (٣) . وقد خدشوا في الإمام البخاري والنسائي وغيرهم .

فمن كل ما تقدم في المناقشه السنديه ، والمناقشه المتنيه ، ونسبه الخبر ، وقفنا على الخيوط والأصابع التي دبّت ودأبت في نشوء وضوء عثمان وانتشاره بين طائفه كبيره من المسلمين اليوم ، وأنه ليس وضوءاً أصيلاً ، بل هو وضوء عثمانى أموى .

كما تبين لك مروره بمرحله المخاض منذ القرن الأول إلى بدء مرحله التدوين في زمان الزهري وعمر بن عبدالعزيز ، ثم التزامه بشكل نهائي في العصور اللاحقه . وأن التدوين الحكومي للأحداث قد خدم الوضوء الغسلي على حساب محو أو تحريف الوضوء المسحى النبوي .

إذن الخليفه عثمان بن عفان كان هو المخترع للوضوء الثلاثي الغسلي الناشر له مع آخرين ممن لهم ارتباط باليهود كحمران وعبدالله بن عمرو بن العاص ، ولعلهم أخذوا بالوضوء الثلاثي الغسلي عن اليهود ، وأدرجوه في الإسلام اعتقاداً منهم بأنه الأطهر والأنتقى والأنظف . إذ كان الوضوء الثلاثي الغسلي عند السامره من اليهود ، فلا يستبعد أن يكون هذا قد أدخل بين المسلمين لاحقاً وخصوصاً بعد وقوفنا على الروح الاجتهاديه عند عثمان وأضرابه .

ويضاف إلى ذلك وجود ترابط بين أفكار عثمان وأبي هريره الذي هُدّد في زمن

١- طبقات الشافعيه ٢: ١١٨ .

٢- انظر فيض القدير ١: ٣٤ .

٣- تاريخ بغداد ١: ٢٢٤، تهذيب الكمال ٢٤: ٤١٥ .

عمر بأن يُبعد إلى أرض دوس ... وهذا ما كان يفهمه الثوار ، حتّى أنهم انتهبوا دارَيْهما معاً ، ففى كتاب المنتظم : لما قتل عثمان انتهبت داره ودار أبى هريره (١).
ولأجله نراه يطيل غزته فى الوضوء ويقول : هذا مبلغ الحليه ، فلما غسل ذراعيه جاوز المرفقين ، فلما غسل رجله جاوز الكعبين إلى الساقين (٢) .
وفى الختام أقول :

كيف تكون روايات حمران أصحّ الروايات عن عثمان على ما يقال !؟

أقول : إنّه كذّابٌ ، ومفتر على عثمان ، وإنّ الخليفه طرده وضربه ونفاه إلى البصره لعدم احتفاظه بسر الخليفه عثمان ، وإخباره عبدالرحمن بن عوف بذلك ، أو لغير ذلك ، وإنّ البخارى وابن سعد ضعفاه؟
فإذا قلنا بذلك فيكف تُصدّر أبواب الوضوء فى الصحاح والسنن بمروياته ولا تترك تلك الأحاديث؟

بل كيف يمكننا أن نطمئن بما أخبر به من الوضوء عن عثمان؟ مع وقوفنا على كذبه وعدم أمانته ووثاقته ، تلك الوثاقه المطلقه التى يمكن من خلالها الأخذ بحديثه واعتماده فى التكليف الفقهي .

وإذا جازفنا وجُزنا حدود العلم - كالذهبي - وقلنا بأنّه الفقيه الفارسى المحترم ، أو من أجله العلماء حسب تعبير ابن عبدالبر ، فكيف نصنع بتاريخه اليهودى وعدم وثاقته وأدواره الخطيره فى التشريع والتاريخ الإسلامى؟

وبذلك نخرج بنتيجته مفادها : إمكان نسبه ابتداع الوضوء الثلاثى الغسلى إلى عثمان إمكاناً ذاتياً ، والذهاب إلى ثبوته عنه فعلاً ، وتبئى المجموعه الخطيره لهذا

١- المنتظم ٥ : ٥٩ .

٢- المصنّف لابن أبى شيبه ١ : ٥٨ / ح ٦٦ ، مسند أحمد ٢ : ٤٠٠ ، سنن النسائي ١ : ٩٥ باب حليه الوضوء .

الوضوء ، لأن مثل هذا الوضوء يتفق ويشترك في خلفياته ودوافعه ونتائجه مع عثمان وفضه وفقه بطانته وعشيرته . وقد جاءت هذه النتيجة طبقاً للمنهج الرجالي التاريخي المبني على النصوص والحقائق التاريخية . وأن عمل القوم بتلك الروايات مع ما فيها من إشكاليات يؤكد صدور هذا الوضوء عن عثمان بن عفان .

لكن مع كل ذلك وأمانه للعلم والتحقيق ودفاعاً عن المتهم وما يمكن القول فيه تأتي بنظره توفيقته إلى حد ما ، بين ما رواه عثمان ودعا إليه خلافاً للكتاب والسنة وبين الموجود فيهما .

النظره التوفيقية بين ما رووه في الغسل وما جاء عن رسول الله في المسح

اشاره

قد عرفت فيما سبق أنّ الثابت في التاريخ أنّ الصحابه لم يكونوا يسألون رسول الله كثيراً عن أمورهم ، بل كان يعجبهم أن يأتيه الرجل فيسأله ليفهموا .

وقد أحصى بعضُ الكتاب الآيات التي فيها كلمه (يسألونك) اعتقاداً منه أنّها داله على تلك الحقيقه ، فرآها لا تتجاوز ثلاثه عشر آيه .

كما اتضح لك أنّ بعض الصحابه كانوا يريدون الاجتهاد في الأحكام الشرعيه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وأن يفتوا للناس كما أحبوا طبقاً للرأى ، فعملهم هو رأى وإن سُمي اجتهاداً ، لأنّ الرسول الخاتم المعصوم كان بينهم ، فكان عليهم سؤاله والاستفسار منه لا الاجتهاد من عند أنفسهم ، ولو أحببت الوقوف على اجتهاداتهم فعليك مطالعه المجلد القادم من هذه الدراسه (نسبه الخبر إلى عبدالله ابن عمرو بن العاص) لتقف على بعض نماذجه .

وقد استمرت هذه الحاله عند الصحابه ، بعد رسول الله فراحوا يزرّون ما يذهبون إليه من آراء ببعض التعليقات العليله ، فمن ذلك ما قاله عمر في رفع سهم المؤلفه قلوبهم - وهي من فروض الصدقه - معللاً ذلك بأنّ الإسلام قوى فلا داعى لإعطاء هذا السهم للمشركين!!

ومثله الحال في تشريع صلاه التراويح ، فقد ادَّعوا أنّ رسول الله خاف أن تفرض عليهم تلك الصلاه فتركها .

وقد عللت عائشه وصحابه آخرون صوم الدهر وأنه مشروع ، بأنّ النهى جاء للرفق بالمسلمين ، فالذى يقدر على الصوم يمكنه صوم كل الدهر ولا حرج ، ومثل ذلك الكثير من الأحكام الشرعيه .

ومن هذا المنطلق شاع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و آله ، تأييداً لهذا المورد وذاك ، بل تجاوز الحد إلى القرآن نفسه فأخذوا يضربون بعضه البعض الآخر تأييداً لرأيهم ، ولأجل ذلك خاف بعض الصحابه من نقل حديث الرسول كى لا يقع هو فيما وقع فيه الآخرون .

فعن عمران بن الحصين ، قال : وإله إن كنت لأرى أنّى لو شئتُ لحدّثتُ عن رسول الله يومين متتابعين ، ولكن بطأنى عن ذلك أنّ رجلاً من أصحاب رسول الله سمعوا كما سمعتُ وشهدوا كما شهدت ، ويحدّثون أحاديث ما هي كما يقولون ! وأخاف أن يُشَبَّه لي كما شُبِّهَ لهم ، فأعلمك أنّهم كانوا يغلطون لا أنّهم كانوا يتعمّدون(١) .

وقال المقرئى : «لم يكن كلُّ واحد من أصحاب النبي متمكناً من دوام الحضور عنده لأخذ الأحكام عنه ، بل كان في مدّه حياته يحضره بعضهم دون بعض ، وفي وقت دون وقت ، وكان يسمع جواب النبي صلى الله عليه و آله عن كلّ مسأله يُسألُ عنها بعضُ الأصحاب ويفوتُ عن الآخرين ، فلما تفرّق الأصحاب بعد وفاته صلى الله عليه و آله في البلدان تفرقت الأحكام المرويّه عنه صلى الله عليه و آله فيها ، فترَوَى عنه في كلِّ

بلده منها جملة ، وتُرَوَى عنه في غير تلك البلده جمله أُخرى ، حيث إنّه قد حضر المدني من الأحكام ما لم يحضره المصرى ، وحضر المصرى ما لم يحضره الشامى ، وحضر الشامى ما لم يحضره البصرى ، وحضر البصرى ما لم يحضره الكوفى ، إلخ غير ذلك .

وكان كل منهم يجتهد فيما لم يحضره فى الاحكام ، ولعدم تساوى القوى والملكات عند الأفراد اختلفت الفتاوى طبقاً للتلقى من الرسول والاجتهاد .

ثم بعد الصحابه تبع التابعون فتاوى الصحابه وكانوا لا يعتدون عنها غالباً ... ((١)) .

وقال الدهلوى - عن الصحابه ودورهم بعد الرسول - :

«ثم إنهم تفرقوا فى البلاد وصار كل واحد مقتدى ناحيه من النواحي ، فكثرت الوقائع ودارت المسائل ، فاستفتوا فيها فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبطه ، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد براهيه ، وعرف العله التى أراد رسول الله صلى الله عليه وآله الحكم فى منصوصاته ، فترك الحكم حينما وجدها لا يألوا جهداً فى موافقه غرضه عليه السلام ، فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم فيها ...» ((٢)) .

ونحن وضّحنا هذه الأمور وغيرها فى كتابنا (منع تدوين الحديث) فراجع .

بعد هذه المقدّمه لا بدّ أن نسال : هل حكم الموضوع من تلك الأحكام التى حضرها المصرى ولم يحضرها الشامى ، أو التى يعرفها المدني وخفيت على البصرى ؟؟

١- انظر الخطط للمقريزى ٢: ٣٣٢ .

٢- الإنصاف ١: ٢٢ - ٢٣ .

أم أنّ حكم الوضوء يجب أن يعرفه كلّ مسلم ، مصرياً كان أو مدنياً ، كوفياً كان أو شامياً .

وهل الوضوء الذى يمارسه رسول الله عملياً عدّه مرّات كلّ يوم أمام المسلمين يحتاج إلى التلقّي الخاصّ ، وتتفاوت فيه قوى وملكات الصحابه ؟!

وألا يكفى لمعرفته أن يشاهد الصحابى - وحتى لمره واحده - كيفية وضوء رسول الله ؟؟

وكيف يمكن تصوّر الاجتهاد والاختلاف فى أمر كالوضوء ، وهم يرونه صلى الله عليه وآله يتوضّأ فى المسجد ، وفى البيت ، وفى الطريق ، و و لعدده مرّات يومياً ؟!

إنّها تساءولات تبحث عن إجابة .

لكن قبل كل ذلك يجب أن نأتى بكلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام وبيانه لأسباب اختلاف النقل عن رسول ، لئلا نرى تحت أى قسم من الأقسام التى قالها عليه السلام يمكن إدراج هذا النوع من الاختلاف ، قال :

إن فى أيدى الناس حقّاً وباطلاً ، وصدّقاً وكذّباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعامّاً وخاصّاً ، ومُحكماً ومُتَشابهاً ، وحفظاً ووَهماً .

ولقد كُذّب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عَهْدِهِ ، حتى قام خطيباً فقال : أيّها الناس ! قد كثرت على الكذّابه ، فمن كذّب على مُتَعِدِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . ثُمَّ كُذّبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ . وَإِنَّمَا أَنَا كُمْ الْخَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةِ لَيْسَ لَهُمْ خَامِسٌ :

رجل منافق يظهر الإيمان متصّع بالإسلام لا يتأتم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول متعمداً ، فلو علم الناس أنّه منافق كذّاب لم يقبلوا منه ولم يُصدّقوه ، ولكنهم قالوا : هذا قد صحب رسول الله ورآه وسمع منه وأخذ عنه وهم لا يعرفون حاله! وقد أخبره الله عن المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم ، فقال

عَزَّ وَجَلَّ : {وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَبِعْتَهُمْ أُجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمِعْ لِقَوْلِهِمْ} (١١) ، ثُمَّ بَقُوا بَعِيدَهُ فَنَقَرُوا إِلَى أُنْمَةِ الضَّلَالَةِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ ، فَوَلَّوهُمْ الْأَعْمَالَ وَحَمَلُوهُمْ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالدُّنْيَا ، إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ ، فَهَذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ .

وَرَجُلٌ سَرَّجَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئاً فَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى وَجْهِهِ وَوَهَمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَّعَمَدْ كَذِباً ، فَهُوَ فِي يَدِهِ يَقُولُ بِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيُرْوِيهِ فَيَقُولُ : أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهَمَ لَمْ يَقْبَلُوهُ ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهَمَ لَرَفَضَهُ .

وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَرَّجَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، أَوْ سَرَّجَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَحَفِظَ الْمُنْسُوخَ وَلَمْ يَحْفَظْ النَّاسِيخَ ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مُنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مُنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ .

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله ، مبغض للكذب ، خوفاً من الله وتَعْظيماً لرسول الله ، لم ينسه نيل حَفِظَ ما سمع على وجهه ، فجاء به كما سمع لم يَزِدْ فيه ولم ينقص منه ، وعلم الناسخ من المنسوخ ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِثْلَ الْقُرْآنِ نَاسِخٌ وَمُنْسُوخٌ ، وَخَاصٌّ وَعَامٌ ، وَمَحْكَمٌ وَمِثْلَابُهُ ، قَدْ كَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْكَلَامُ لَهُ وَجِهَانٌ : كَلَامٌ عَامٌ ، وَكَلَامٌ خَاصٌّ مِثْلَ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ : {مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} (٢) ، فَيَسْتَبْهِنُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَدْرَ مَا عَنِ اللَّهِ بِهِ وَرَسُولُهُ ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ كَانَ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَقْبَلُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُهُ وَلَا يَسْتَفْهِمُهُ

١- المنافقون: ٤ .

٢- الحشر: ٧ .

حَتَّىٰ إِنْ كَانُوا لَيَجِبُونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ وَالطَّارِئُ فَيَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ حَتَّىٰ يَشْمَعُوا .

وَقَدْ كُنْتُ أُدْخِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ دَخْلَهُ وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخْلَهُ ، فَيَحْلِينِي فِيهَا أَدْوَرُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرِي ، فَرَبَّمَا كَانَ فِي بَيْتِي يَأْتِينِي رَسُولُ اللَّهِ ، وَكَنتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ مَنَازِلِهِ أَخْلَانِي وَأَقَامَ عَنِّي نِسَاءَهُ فَلَا يَبْقَىٰ عِنْدَهُ غَيْرِي .

وَإِذَا أَتَانِي لِلخُلُوهِ مَعِي فِي مَنْزِلِي ، لَمْ تَقْمِ عَنِّي فَاطِمَةُ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ بَيْتِي ، وَكَنتُ إِذَا سَأَلْتُهُ أَجَابَنِي ، وَإِذَا سَكَتُ عَنْهُ وَفَنَيْتُ مَسَائِلِي ابْتِدَأَنِي ، فَمَا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأْنِيهَا وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ فَكَتَبْتُهَا بِخَطِّي ، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا ، وَنَاسَخَهَا وَمَنْسُوخَهَا ، وَمَحْكَمَهَا وَمَتَشَابَهَهَا ، وَخَاصِّيَهَا وَعَامَّهَا - إِلَىٰ أَنْ يَقُولَ - وَلَا عَلِمْتُ أَمْلَاهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتُهُ مِنْذُ دَعَا اللَّهَ لِي بِمَا دَعَا ، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا عَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ كَانَ أَوْ يَكُونُ وَلَا كِتَابٍ مَنْزِلَ عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طَاعِهِ أَوْ مَعْصِيهِ إِلَّا عَلَّمَنِيهِ وَحَفِظْتُهُ ، فَلَمْ أَنْسَ حَرْفًا وَاحِدًا ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي وَدَعَا اللَّهَ لِي أَنْ يَمَلَأَ قَلْبِي عِلْمًا وَفَهْمًا وَحِكْمًا وَنُورًا(١١) .

فَنَحْنُ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَطْبِقَ هَذَا التَّقْسِيمَ عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، لَنَسْتَطِيعَ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ ، عَلَيْنَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ الْوَضُوعِيَّ يَدْخُلُ ضِمْنَ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَىٰ مَا أَدْعِيهِ .

لَأَنَّا وَضَحْنَا بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَدِيثَ عَلَى وَجْهِهِ ، وَحَسَبَ قَوْلَ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ «أَنَّهُمْ كَانُوا يَغْلَطُونَ لَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَمَّدُونَ» وَاسْتَعْرَفَ لِاحْتِقَاقِ

١- الكافي ١: ٦٢ / ١ ، وبعضه في نهج البلاغه ٢: ١٨٩ / رقم ٢١٠ ، وكتاب سليم بن قيس: ١٨٣ .

أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ لَمْ يَحْمَلْ فِعْلَ رَسُولِ اللَّهِ فِي الْوُضُوءِ عَلَى وَجْهِهِ - إِنَّ صَحَّ النُّقْلُ عَنْهُ وَصَحَّ غُلْطُهُ فِي التَّلَقِّي - فَقَدْ يَكُونُ شَاهِدَهُ قَدْ غَسَلَ رِجْلَهُ لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَصْدَهُ ، وَتَسْرَعُ وَأَعْطَى رَأْيَهُ وَبِتَّ فِيهِ ، وَهَذَا مَا كَانَ يَتَخَوَّفُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُ عَلَى أُمَّتِهِ ، إِذْ أَخْبِرَ عَلِيًّا بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يِقَاتِلُ عَلَى التَّنْزِيلِ وَأَنَّ عَلِيًّا يُقَاتِلُ عَلَى التَّأْوِيلِ (١) .

ومعناه : أَنَّ عَلَى الصَّحَابَةَ الرَّجُوعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ لِمَعْرِفَةِ كُنْهِ الْأُمُورِ ، وَمَا يَرِيدُهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ .

فَعِنَ أَبِي بَرْدَةَ الْإِسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ : دَعَا رَسُولُ اللَّهِ بِالطَّهْوَرِ ، وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا تَطَهَّرَ فَأَلْزَمَهَا بِصَدْرِهِ ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا أَنْتَ مِنْذِرٌ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى صَدْرِ عَلِيٍّ ، ثُمَّ قَالَ : وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ (٢) .

وَفِي هَذَا التَّشْبِيهِ وَبَعْدَ تَطَهُّرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاصَّةً ، وَأَخَذَهُ يَدَ الْإِمَامِ عَلِيٍّ إِلَى صَدْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، سَرَ إِلَهِيٌّ وَنَفْحَهُ رِبَانِيَّةً ، رَبِّمَا يَكُونُ مَغْزَاهَا نَاطِرًا إِلَى مَا قَلَنَاهُ .

وَقَدْ يَجَابُ عَمَّا قَلَنَاهُ : بِأَنَّ الْعَكْسَ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَأَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ حَمَلَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، لَكِنَّ الْأَخْرِيْنَ لَمْ يَعْرِفُوا مَقْصُودَ رَسُولِ اللَّهِ ؛ لِكُونِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلِ ، وَصَهْرَ الرَّسُولِ ، وَخَلِيفَةَ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ شَهِدَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ، وَذَلِكَ لِمَا طَلَبَ الْمُعْتَرِضِينَ عَلِيَّ عَثْمَانَ التَّكَلَّمَ مَعَهُ فَقَالَ :

إِنَّكَ لِتَعْلَمَ مَا نَعْلَمُ ، مَا سَبَقْنَاكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَخْبِرَكَ عَنْهُ ، وَلَا خَلُونَا بِشَيْءٍ فَتُبَلِّغُنَاكَ ، وَقَدْ رَأَيْتَ كَمَا رَأَيْنَا ، وَسَمِعْتَ كَمَا سَمِعْنَا ،

١- انظر المستدرک للحاکم ٣: ١٣٢ / ٤٦٢١ .

٢- الحسکاني في شواهد التنزيل ١: ٣٩٣ / ٤١٤ ، وانظر مجمع البيان للطبرسي ٦: ١٥ ، وعن ابن الصباح: والله لقد قال لي جعفر بن محمد ان الله علم نبيه التنزيل والتاويل فعلمه رسول الله علياً قال: وعلمنا والله ... الكافي ٧: ٤٢٢ / ١٥ ، تهذيب الأحكام ٨: ٢٨٦ / ١٠٥٢ .

وصحبت رسول الله كما صحبنا ... فالله الله في نفسك فإنك ما تبصّر من عمى ، ولا تُعلّم من جهل ، وإنّ الطرق لواضحه ، وإنّ أعلام الناس لقائمه (١).

وهذا الكلام من الإمام عليّ عليه السلام يشير إلى أنّ عثمان بن عفان كان قريب إلى رسول الله ، وصهره ، ولم يُخفّ عليه شيء ، فلماذا يختلف مع الأمة في الموضوع ويعمل بأشياء لم تكن على عهد رسول الله وعهد أبي بكر وعمر!! وقد جاء في ذيل كلام الإمام الأنف : وما ابن أبي قحافه ولا ابن الخطّاب أولى بعمل الحقّ منك ، وأنت أقرب إلى رسول الله وشيجه رحم منهما .

الجواب : نحن قد ذكرنا سابقاً في البحث التاريخي بأنّ عمل عثمان هو الذي أجهز عليه ، وقد كانت هناك وجوه معارضة دينيه قويه تواجه اجتهاداته ، ولا ترضى بإحداثاته ، وهم من الصحابه ومن قراء الأمة ، وفقهاء الإسلام ، والعشره المبشره ، وأزواج النبي ، لكنّ عثمان ظلّ غير عابئٍ بأقوالهم واعتراضاتهم ، مواصلاً تطبيق ما يراه من آراء ، غير مكترث بما قيل أو يقال ضده ، وما قضيه الموضوع إلّا كإحداثاته الأخرى ، مثل : الإتمام بمنى ، أو العفو عن عبید الله بن عمر ، أو ردّه للشهود الذين شهدوا على الوليد بن عقبه بشرب الخمر ، وتعطيله للحدود ، وتقديم الخطبه على الصلاه في العيدين ، وأمثالها .

فهذه الإحداثات كلّها كانت مخالفه لما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله ، وإنّ الصحابه وقفوا ضده دفاعاً عن القرآن والسنة ، لأنّه كان يسعى للاجتهاد قبال القرآن

١- نهج البلاغه ٢: ٦٩ / من كلام له عليه السلام لعثمان بن عفان / الرقم: ١٦٤ ، وانظر: تاريخ الطبري ٣: ٣٧٦ أحداث سنة ٣٤ هجرية، والبدايه والنهايه ٧: ١٦٨ ، والكامل في التاريخ ٣: ٤٣ / أحداث سنة ٣٤ هجرية .

الكريم والسنة المطهره ، وما الوضوء العثماني إلاً نموذج لذلك الاجتهاد الخاطي الذي رسمه أبوبكر وعمر واتبعه عثمان ومعاويه والحجاج وأمثالهم .

فاين عباس كذّب الربيع بنت المعوذ بقوله : « ما أجد في كتاب الله إلاً مسحتين وغسلتين » (١١) .

وأنس بن مالك ردّ استدلال الحجاج في غسل الأرجل وأنّ الرجل أقرب أعضاء الإنسان إلى الخبث بقوله : « صدق الله وكذب الحجاج ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِيَدَيْكُمْ وَأَزْجِلْكُمْ ﴾ » (١٢) .

بمعنى أنّ كلام الله نص ، وأنّ دين الله لا يصاب بالرأى الذي يدعو إليه الحجاج وأمثاله - تبعاً لعثمان بن عفان .

كما ترى هذا الموقف الاجتهادي واضحاً من عثمان عند نقله السنّة النبويّه في الوضوء ، إذ يعترف بأنّ المخالفين له في الوضوء كانوا من المحدثين عن رسول الله لقوله : « إنّ ناساً يتحدثون عن رسول الله بأحاديث ... » .

ومعنى كلامه أنّ الناس المعارضين له كانوا من المتعبّدين الذين وقفوا على النصّ النبوي فلا يقبلون ما نسبته عثمان إلى رسول الله في الوضوء ، وأنّ نقل عثمان الخاطي لوضوء رسول الله هو الذي جعلهم يتحدثون بأحاديث عن رسول الله (١٣) .

ويتأيد مدّعانا في عثمان ضعفه أمام الناس المعارضين له ، إذ تراه لم يرمهم بالكذب ، ولم يطلب منهم الحجة على ما يقولون به ، بل يحمده الله لو وافقه شخص

١- سنن الدارقطني ١: ٩٩ / ٥ .

٢- سنن البيهقي ١: ٧١ / ٣٤٤ .

٣- ذكرنا جميع هذه الامور في مدخل هذه الدراسة، ومن احب فليراجعه .

واحدٌ في نقله للوضوء الغسلي عن رسول الله (١).

وقد كُنَّا أثبتنا سابقاً أنه تَوْضُأٌ في أوائل خلافته بالوضوء المسحى ، ثم تحوّل من المسح إلى الغسل ، كُلُّ هذه الأمور التي شرحناها سابقاً تُؤيّد كون عثمان بن عفان قد تبيّن الوضوء الغسلي عن رسول الله اجتهداً ورأياً!!

وقد كان يتأوّل ويجتهد من عند نفسه في الأحكام قبلاً للكتاب والسنة ، وقد اجتهد بالفعل بإتمام الصلاة بمنى أربعاً ، وقَدَمَ الخطبة في العيدين و و أحدث إحداثات كثيرة ، فلا يستبعد القول بأنه اجتهد في جعل المسح غسلاً حسبما سنيته بعد قليل .

فأشهادُ عثمان الناسَ على وضوئه ، والادّعاء بأنّ ذلك هو الإسباغ الذي أَرَادَهُ اللهُ ورسوله ، وأنّه ممّا تُكفّر به الذنوب (٢) ، ثم قول أنصاره بأنّ ما يدعون إليه من الغسل هو مسح وزياده ، وغيرها من التأويلات ، كلّها دعاوى ابتنت على الرأي لا على النصّ .

ولا يخفى عليك أنّ ما استدلوا به على مشروعيه غسل الأرجل وغسل الأعضاء الوضوئية ثلاثاً يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله بأنّ «الوضوء مرّه هو مما يوَدَى به فرض الله في كتابه» (٣) ، وما جاء عنه صلى الله عليه وآله : «مَنْ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ... هذا وضوء من تَوَضَّأَهُ أعطاه الله كفلين من الأجر» (٤) ، وقد قال صلى الله عليه وآله عن غسل

١- انظر مصادر هذه الامور في مدخل هذه الدراسة «تاريخ اختلاف المسلمين في الوضوء اسبابه ودواعيه» .

٢- أي الوضوء ثلاثاً .

٣- انظر الحديث في سنن ابن ماجه ١: ١٤٥ / ٤٢٠ .

٤- المصدر نفسه .

الأعضاء ثلاثاً: «هو وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي» (١١).

والنص الأخير ادل على النهي من الاستحباب ، لأنه صلى الله عليه وآله خص الغسله الاولى منه بانها «لا تقبل الصلاه الا به» وهذا صحيح ، ويتفق مع القرآن الكريم وبه يؤدى فرض الله ، لان الطلب يتحقق بالمره ، وسبحانه وتعالى حينما قال : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ } فَإِنَّ امْتثال هذا الأمر الإلهي يتحقق بالمره الواحده ، وهناك روايات صحيحه تؤكد أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوضا المره (١٢) ، وقد أكد الصحابه فى مروياتهم على ذلك أيضاً .

أما الغسله الثانيه للأعضاء ، فقد قال عنها رسول الله صلى الله عليه وآله : أن من غسل مرتين يضاعف له الأجر مرتين؛ لكونها سننه ، وقد كان يفعلها دوماً ، وأتفق الفريقان على ذلك .

اما الغسله الثالثه فقد اختلف فيها المسلمون ، فمدرسه أهل البيت ترى بدعييتها ومدرسه الخلافه ترى شرعييتها ، فقد يكون وقع إيهام ولبس على عثمان حينما ادعى أن الثالثه سننه رسول الله ، لأن الوضوء الثلاثي - على فرض صدوره - قد خصه رسول الله بنفسه وقال عنه : «هو وضوئي» ، ومعناه أنه ليس بحاله عامه لجميع المسلمين ، وخصوصاً مع تصريح حفيد رسول الله الإمام الصادق عليه السلام بأن الثالثه بدعه (١٣) .

وعليه فلا دلالة لهذه الجملة على مشروعيه غسل الأعضاء ثلاثاً ، بل إنها تُفهم

١- المصدر نفسه .

٢- سنن الترمذى ١: ٦٠ / ٤٢ ، سنن ابن ماجه ١: ١٤٣ / ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

٣- تهذيب الأحكام ١: ٨١ / ٢١٢ .

عكس ذلك ، لأنَّ النبيَّ قال بذلك بعد أن أتى بالوضوء ، ومعنى كلامه صلى الله عليه و آله : أيها الناس لا تغسلوا أعضاء الوضوء ثلاثاً ، فلو رأيتُموني أغسلها فهي مختصه بى وبالأنبياء من قبلى ، بخلاف أقواله الأخرى مثل «صلُّوا كما رأيتُموني أصلي» (١) أى أنه صلى الله عليه و آله وضحَّ الأمر كى لا يلتبس الأمر على المسلمين وخصوصاً على صهره الذى يعيش معه! لكنَّ عثمان بن عفَّان مع صراحه قول رسول الله جاء ليعمَّ هذا الحكم على جميع المسلمين معتبراً أنَّه سنَّه رسول الله ، خلافاً لتأكيد صلي الله عليه و آله على أنه من مختصاته .

إذن فلا دلاله لهذا الحديث - على فرض صدوره - على جواز الفعل الثلاثي حسبما قرره فى بحوثهم الفقيهيه ، وإن أرادوا الاستدلال به وبأمثاله ، فهو تجاوز على رسول الله والسنة المطهرة . هذا أولاً .

وأما ثانياً : فإنَّ جملة «زاد أو نقص» فى هذه الأخبار المرويَّه عن عثمان بنبي عن وجود خَلْفَيْه كان يحملها عثمان ، وأنه يريد تَبَيُّ اتجاه وضوئى معين ، وهو مشاهد للقارئ بالعيان؛ لأنَّ قوله «أو نقص» أى نقص عن ثلاث غسلات ، ولا معنى له أصلاً ، لأنَّ جميع المذاهب متفقه على جواز الغسله والغسلتين فى الوضوء .

وفى الصحاح والسنن أخبار صحيحه داله على تَوْضُّؤ رسول الله المره والمرتين ، فما يدل قوله : «زاد» إذا ؟ ألا يدل على تَبَيُّه لَأتجاه معين ؟!

وأما ثالثاً : فإنَّ جملة «لا يحدث نفسه بشىء» فى النص السابق توكَّد ما قلناه ، فهو يريد إلزام المؤمن المسلم بقبول ما قاله وذهب إليه ، والأخذ به دون تحديث النفس بشىء أو التشكيك فى مشروعيته ، وأنَّ مثل هذا التعبد يوجب غفران

١- سنن الدارقطنى ١: ٢٧٣ / ٢ ، صحيح ابن حبان ٤: ٥٤١ / ١٦٥٨ ، ٥: ٥٠٣ / ٢١٣١ ، سنن البيهقى ٢: ١٨٦ / ٢٨٤٥ ، ٣٦٧٢ / ٣٤٥ .

الذنوب !!

فنحن وإن كنا قد أثبتنا في البحث التاريخي إبداع عثمان بن عفان للوضوء الغسلي وهنا أكدناه مره أخرى ، لكننا نطرح هنا وجهاً آخر يوضح كيفية صيروره هذا الفعل إبداعاً في الدين ، لأن إصرار عثمان على لزوم الإتيان بغسل الأرجل وغسل الأعضاء ثلاثاً مع عدم ثبوتهما وصدورهما عن رسول الله تشرية ، وتشكيك الصحابه بثبوت تلك النسبه إلى رسول الله ، يرشدنا إلى بدعيته عمله ، وخروجه عن السنه النبويه إلى الرأي .

توضيح الأمر

المشهور عن عثمان بن عفان أنه كان نظيفاً منتظماً ، ففي العقد الفريد عن أم سلمه :

أن عثمان عند بناء مسجد النبي صلى الله عليه وآله كان يحمل اللبنة ويجافي بها عن ثوبه ، فإذا وضعها نفخ كفيه ونظر إلى ثوبه ، فإذا أصابه شيء من التراب نفخه ، وذلك كله لأنه كان رجلاً نظيفاً متظماً (١) .

وفي مسند أحمد : حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، حدثنا عفان ، حدثنا أبو عوانه ، عن عاصم ، عن المسيب ، عن موسى بن طلحه ، عن حمران ، قال : كان عثمان يغتسل كل يوم مره من منذ أسلم ، فوضعت ووضوءاً له ذات يوم للصلاه ، فلما توضأ ، قال : إني أردت أن أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم قال : بدا لي أن لا أحدثكموه!

فقال الحكم بن ابى العاص : يا أمير المؤمنين إن كان خيراً فتأخذ به ، أو شراً

فنفية . قال فقال : فأتى محدثكم به ، توصاً رسول الله هذا الوضوء ثم قال : من توصاً هذا الوضوء فأحسن الوضوء ، ثم قام إلى الصلاة فأتتم ركوعها وسجودها ككفرت عنه ما بينها وبين الصلاة الأخرى ما لم يصب مقلته ، يعنى كبيره(١١) .

وفي صحيح مسلم : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم جميعاً ، عن وكيع . قال أبو كريب : حدثنا وكيع ، عن مسعر ، عن جامع بن شداد أبي صخره ، قال : سمعت حمران بن أبان قال : كنت أضع لعثمان طهوره ، فما أتى عليه يوم إلّا وهو يفيض عليه نطفه . (١٢) .

فهذه النصوص توّضح صحه ما قالوه عن عثمان من أنّه كان (متنظفاً) ، و(يعتسل كل يوم مره منذ أن أسلم) أو (فما أتى عليه يوم إلّا وهو يفيض عليه نطفه) .

وفي كلام الحكم بن العاص إشارة إلى أنّ تحديث عثمان فى الوضوء كان فى خلافته ، لقوله له : (يا أمير المؤمنين إن كان خيراً فتأخذ به ، أو شراً فننفيه) .

فمما يحتمل فى هذا الامر أنّ عثمان بن عفان حَمَلَ الوضوء معنى النظافة الظاهرية والإنقاء - وهو ما يؤكّد عليه أتباعه إلى يومنا هذا - لا التعبد ، بما أَرادَه الله ورسوله .

ومن الطبيعى أنّ النظافة تتحقق بالغسل أكثر من المسح ، لأنّ الغسل هو مسح وزياده ، فيكون مَنْ غَسَلَ «فقد أذى فرضه وأتى بالمراد» حسب قول أحدهم(١٣) .

١- مسند احمد ١: ٦٧، واحاديث الاحسان والاتهام فى الوضوء عن عثمان بن عفان كثيره راجع المسند وغيره .

٢- صحيح مسلم ١: ٢٠٧ ح ١٠ .

٣- احكام القرآن للجصاص: ٢٤٥ - ٢٤٦ .

لكن الوضوء لم يكن كما تصوّره عثمان وأهل الرأي من أتباعه ، إذ هو حدّ من حدود الله فلا يجوز التعدي فيه (١) ، وإنّ الوضوء ليس طهاره ظاهريه وتنظيفاً كما تصوّره عثمان وأنصاره ، بل هو طهاره حكيمة يؤدّي به فرض الله ، لأنّ المسلم لا ينجسه شيء (٢) .

وعليه فقد يكون أمر الوضوء قد اختلط على بعض الصحابه القائلين بالغسل كعثمان بن عفان ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي هريره ، وأمّثالهم ، فتصوّروا أرجحيه الغسل على المسح الذي أمر الله به؛ لأنّ فيه زياده فعل ، والأخذ به هو الأوّل؟! أو لعلهم استفادوا من أوامر الشريعه بالتنظيف لتمرير إبداعاتهم وإضفاء المقبوليه على اجتهاداتهم وابتكاراتهم .

خُطَطُ الْمَفَاهِيم :

صحيح أنّ الوضوء فعلٌ ، وهو من أفعال القلوب ، ولا يمكن لأحد معرفته والبت بمقصود فاعله إلّا بعد سؤاله منه عمّا قصده ، هل هو مقدّمه أو ذو المقدمه ، فلو تعشّر السؤال من رسول الله مثلاً (٣) وأراد أحد الاجتهاد في الأزمنه المتأخّره فعليه جمع الشواهد والقرائن في فعله صلى الله عليه وآله لترجيح أحد النسبتين إليه .

وبما أنّ وضوء رسول الله مختلفٌ فيه اليوم ، وأنّه صلى الله عليه وآله لم يعيش بين أظهرنا اليوم كي نسأله عن مقصوده ، فلا بدّ من البحث عن التقلين لنرى ما هو الأرجح منهما

١- الكافي ٣: ٢١ / ح ٢ ، وسائل الشيعه ٣: ٣٨٧ / ح ١٠٢٠ ، وانظر معاني الأخبار: ٢٤٨ / ح ١ ، وسائل الشيعه ١: ٤٤٠ / ح ١١٦٥ .

٢- الكافي ٣: ٢١ / ح ٣ ، تهذيب الأحكام ١: ١٣٨ / ح ٨٧ .

٣- وفرض المحال ليس بمحال .

والأقرب إليه ، هل هو المسح أو الغسل ؟

بل هل فى الأخبار الوضوءى الموجوده فى كتب الجمهور وجه للجمع وإمكان حمل بعضها على البعض الآخر ، أم لا ؟ وخصوصاً بعد أن رأينا الآخرين حملوا روايات المسح على القدمين على الغسل الخفيف ، أو المسح على الخفين ، أو ما شابه ذلك من الوجوه الضعيفه ، فهل حملهم هذا صحيح ، أم لا ؟

نحن لا نريد الإطاله كثيراً فى أمر واضح كهذا ، لأننا وقفنا على تاريخ المسأله وعرّفنا إصرار بعض الصحابه على تخطئه الربيع ، والحجاج ، وتوضيهم لسقم الآخذين بالرأى فى الشريعة ، بل تسخيفهم لوضوء أبى هريره الذى كان يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه وأنه كان يخاف أن يراه الناس إلّا مروان بن حكم (١) ، لأنه يغسل رجليه حتى يرفع الغسل فى ساقيه (٢) .

وقد قيل له : ألا تكفى بما فرض الله عليك من هذا؟ قال : بلى ، ولكنى سمعت رسول الله يقول : مبلغ الحليه مبلغ الوضوء ، فأحبيبتُ أن يزيدنى فى حلتي (٣) .

ونقل نافع عن عبد الله بن عمر قريب ما نقل عن أبى هريره وأنه كان ربما بلغ بالوضوء إبطه فى الصيف (٤) .

فنحن من كل تلك النصوص نفهم بأن معنى المسح عندهم لم يكن كما فسروه لاحقاً بأنه المسح على الخفين أو أنه الغسل الخفيف وما شابه ذلك ، بل هناك عند

١- المصنّف لابن أبى شيبه ١: ٥٨ / ح ٦٠٦ .

٢- سنن النسائى ١: ٩٥ ، مسند أحمد ٢: ٤٠٠ .

٣- المصنّف لابن أبى شيبه ١: ٥٨ / ح ٦٠٧ .

٤- المصنّف لابن أبى شيبه ١: ٥٧ / ح ٦٠٤ .

المسلمين غسل ومسح ، وأنَّ اختلاف الصحابه واختلاف التابعين وتابعى التابعين كان فى المسح على القدمين أو غسلهما ، ولو راجعت أبواب الفقه لرأيتمهم يجزمون بأنَّ مذهب ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعلی بن أبى طالب ، ورفاعة بن أبى رافع ، والحسن البصرى ، وعكرمه ، والشعبى وغيرهم ، هو المسح على القدمين ، وهذا النقل يؤكّد ضعف ما ادّعوه من حمل روايات المسح على المسح على الخفّين ، أو الغسل الخفيف ، أو عتونتهم لأبواب كتبهم الحديثيه بهكذا عناوين أو غير ذلك .

وبعد ثبوت عدم جواز حمل المسح على الغسل لأنَّ حقيقه كلّ منهما تختلف عن حقيقه الآخر ، وكذا عدم ثبوت كون الوضوء تخييرياً ، بمعنى أنّ رسول الله كان تارةً يمسح رجله وأخرى يغسلهما .

بعد كلّ ذلك نقول : إنّ أهل السنّه والجماعه والشيعة الإماميه ذهبوا معاً إلى كون حكم الوضوء تعيينياً وليس بتخييري .

وإنَّ فقهاء العامه ذهبوا إلى لزوم غسل الأرجل مُؤوّلين روايات المسح على المسح على الخفّين أو الغسل الخفيف ، والشيعة الإماميه أصرت على مسح الأقدام دون غسلها .

فالسؤال : بعد كون حكم الوضوء تعيينياً ، كيف وقع الخلط والالتباس عند الصحابه فى كيفية وضوء رسول الله؟ وهل ما فعله صلى الله عليه وآله فى الوضوء كان مجملاً يحتمل الوجهين؟ أم أن فعله كان واضحاً لا لبس فيه؟ فإذا كان واضحاً فلماذا أجملوه؟ وإن كان مجملاً فكيف يفعل رسول الله ما يؤهم الآخريين؟!

تفصيل ذلك

من الثابت المعلوم أنّ في الوضوء فروضاً وسنناً ، فمن مسنونات الوضوء إعداد الأعضاء المغسولة للغسل قبل الشروع به - وخصوصاً لو كان الإنسان كثيف الشعر كرسول الله صلى الله عليه وآله - حتّى يمكن تحقّق الإسباغ معه .

وبما أنّ الوضوء فعلٌ ، فالمسلّم لا يدرى ما الذى قصده رسول الله حينما غسل قدميه أو غسل الأعضاء ثلاثاً حسبما حكته بعض روايات العامه!!

وهل جاء رسول الله بهذه الأمور على وجه الحقيقه والسنة - بحيث يجب التعبد والإتيان بها - أم أنه صلى الله عليه وآله غسلها للتنظيف ، أو لأى أمر آخر فى نفسه؟

ومثله الحال بالنسبه إلى تثليث الأعضاء ، فهل أتى بها على أنها سنه أم أتى بالأولى منها كى يُعَدَّ العضو للإسباغ المأمور به ، وهو ليس من الوضوء ، بل مقدمه وإعداد له ، وقد يكون أتى بالغسله الأولى للتبريد أو للتنظيف ؟

فإنّ اختلاف الصحابه فى حكم الأرجل بين ماسح وغاسل ، وفى غسل الأعضاء بين المزهة والمزتين والثلاثه ، يشير إلى اختلاف وجهات النظر بينهم ، مع التأكيد على أنّ غالب نصوص الماسحين كانت اعتراضيه على الداعين إلى الغسل ، وقد حملت أدلتها معها من القرآن والسنة ، بعكس دعاه الغسل : الذين اكتفوا بالادعاء والتقول فقط .

وقد اعترف عثمان بأنّ معارضيه فى الوضوء لم يذهبوا إلى ما ذهبوا إليه عن رأى ، بل قالوه عن حديث عرفوه عن رسوله الله صلى الله عليه وآله ؛ وذلك لقوله : «إنّ ناساً يتحدثون عن رسول الله» فلا يعقل أن يتحدث هؤلاء بشيء وهم لم يفعلوه أو لم يعتقدوا به .

ولهذا ، فمن المحتمل أن يكون رواه الغسل عن رسول الله قد التبست عليهم المقدمه بذى المقدمه ، فاعتبروا المقدمه هى عَيْنُ ذِيهَا ، وهذا الخلط والالتباس قد وقع

لكثير من الصحابه فى مسائل الشريعة ، لأنهم لم يعرفوا تفاصيل الأمور ، وهو الذى عنه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام عند تعداده أسباب اختلاف النقل عن رسول الله بقوله :

ورجل سمع [أو رأى] من رسول الله شيئاً فلم يحمله على وجهه ووجهه فيه ولم يتعمد كذباً فهو فى يده يقول ويعمل به ويرويه فيقول : أنا سمعته من رسول الله [أو شاهدته] ، فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه ، ولو علم هو أنه وهم لرفضه (١) .

فنحن لو أردنا أن نعطي وجهاً وأن نُبرّر لعثمان ونقول بعدم كذبه على رسول الله ، وأن ذلك الوضوء الذى تَوَضَّاه رسول الله - حسب مدّعي عثمان - لم يكن من مختصاته ، كان علينا أن نعطي وجهاً توفيقياً بين مشاهدته لفعل رسول الله وبين الروايات الأخرى المنقولة عن الصحابه عن رسول الله من أنه صلى الله عليه وآله تَوَضَّاه مَرَّةً مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ .

فإن رسول الله لو أراد إعداد الأعضاء للإسباغ كان عليه أن يدلك وجهه ويديه كالدهن قبل الغسل لأنه كان كثيف الشعر ، وهذه الغسلة لم تكون الأولى التى أرادها الله فى كتابه ، بل هى إعداديه وإن تصوّر عثمان أنها إحدى الغسلات الثلاث .

فإن الغسل الإعدادى يمكن أن يُؤتى مقبلاً ومدبراً ، ولا يلحظ فيه لزوم صب الماء على الناصيه ، أو على المرفقين من الأعلى إلى الأسفل .

فقد يبدأ الغاسل - فى الغسل الإعدادى - من المرفق إلى رؤوس الأصابع ثم يردّها عكساً من رؤوس الأصابع إلى المرفق ، أو يدير الماء على وجهه مقبلاً ومدبراً ، وكل ذلك يصح ، لأنها ليست من الوضوء بل هى إعداد له .

١- انظر الكافي ١: ٦٢ / ح ١ ، كتاب سليم: ١٨٢ .

وكذا الحال بالنسبة إلى غسل الأرجل ، فقد يكون صلى الله عليه وآله غسلها للتنظيف ولنفي الوسخ عنها بعد المسح ، لكن الصحابي الراى (عثمان مثلاً) روى ذلك عن رسول الله معتبراً أنها سنّه ، داعياً المسلمين إليها ، فى حين أنّ الأمر لم يكن كذلك؛ إذ لو كان ذلك لما جاء النقل بالمسح عنه فى القدمين ، بل كيف يتطابق غسل رسول الله لتقديمه مع صريح القرآن بالمسح {وَأَسْحُوا} .

إذن ، إنّ دعوى عثمان وإصراره على سنيّه غسل الأرجل خطأ فاحش ، لأنّه لا يعلم مقصود رسول الله من فعله ، فقد يكون للتنظيف بعد الغسل - وهو الأقرب للأدلة - وخصوصاً بعد تصريح النبى - بعد فعله ذلك - بأنّه مختصّ به وبالأنبياء من قبله وليس من السنّه ، وقد قال النبى ذلك كى لا يعتزّ أحدٌ لو شاهده قد فعل ذلك ، فتعميم عثمان أنّ ذلك سنّه أوقعهم فى خطأ جسيم ، وهذا ما كان يتخوف منه رسول الله صلى الله عليه وآله على أمته .

إذن قد يكون رسول الله صبّ الماء على وجهه أولاً ، وأخذ يديره على وجهه دون رعايه الصب من الأعلى إلى الأسفل لإعداد العضو للإسباغ ، وأنّه أتى بهذه الغسله إعداداً ولم يقصد به الجزئيه فى الوضوء . ثم صب الماء ثانياً على ناصيته مراعيّاً جريان الماء من الأعلى إلى الاسفل على أنّه الوضوء الذى أمر الله به فى كتابه ، فهذه الغسله وإن كانت الثانية للمشاهد ، لكنّها فى نفس رسول الله وفى واقع الوضوء هى الأولى .

ثم صبّ صلى الله عليه وآله الماء ثالثاً على وجهه مراعيّاً جريان الماء من الأعلى إلى الأسفل ، لأنها سنّه ، أى أنّها الغسله الثانية ، وإن تُصوّرت على أنّها الثالثة عند المشاهد والراى لوضوئه .

وهكذا فى اليدين؛ اليمنى ثم اليسرى .

وأما مسح الرأس ، فهو مَرَّة واحدة في الروايات الصحيحة وليس فيه التثليث عندهم .

فلو أخذنا بروايات مسح الرأس مقبلاً ومدبراً - والتي يفهم منها التثليث - فقد يكون صلى الله عليه وآله فعلها لرفع غبار الرأس والعنق وأمثال ذلك ، ثم جاء بالمسح الحقيقي - الذي أمر به الله في كتابه - على الرأس بعدها .

وبما أنَّ المشاهد لا يعرف قصد الرسول ، ولم يكن من ذوى الفهم الثاقب ، ولا من الملازمين للنبي ، بل كان من المتسرِّعين في الافتاء لذلك اعتبر ما شاهده من مسحه مقبلاً ومدبراً على أنه سنَّه ، في حين أنَّ التثليث في مسح الرأس مشكوك عند أبناء العامه ، فضلاً عن عدم مشروعيته عندنا .

أما حكم الرجلين فقد يكون رسول الله صلى الله عليه وآله غسلها بعد أن كان قد مسحها مؤدياً فرض الله به ، وأنه صلى الله عليه وآله غسلها للتنظيف ورفع القذر عن القدمين ، ولكون الأعقاب معرضه للبول والأخبثات ، لا أنه حكم الله ، وبما أنَّ الغسل يبرز نفسه أكثر من المسح تُسبب الغسل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله دون مسحه (١) .

وهذه الصورة التي جسمناها لك لم تكن سيره رسول الله العامه في الوضوء وسنته حتى يجب التعبد بها ، بل قلنا بذلك تنزُّلاً وتوفيقاً بين الأقوال ودفاعاً عن المتهم عثمان بن عفان مع أننا أكدنا بأن نقله عن رسول الله صلى الله عليه وآله - لو صح - فهو من

١- للسيد الطباطبائي كلام في تفسير الميزان ٥: ٢٢١ يوافق ما قلناه، إذ قال: «... وهو من عجيب الجراه في تفسير كلام الله، فإنَّ ما ورد من السنَّه في ذلك إما فعل، والفعل مبهم ذو وجوه فكيف يسوغ أو يحسل بها معنى لفظ من الألفاظ حتى يعد ذلك أحد معاني اللفظ؟ وإما قول وارد في بيان الحكم دون تفسير الآيه، ومن الممكن أن يكون وجوب الغسل للمقدمه العلميه أو ممَّا زاده النبي صلى الله عليه وآله وكان له ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله في الصلوات الخمس على ما وردت به الروايات الصحيحه» .

مختصاته ولا يجوز تعميمه لجميع المسلمين ، وبهذا فقد عرفت أنّ خوف رسول الله على أمته من التأويلات الباطلة كان في محلّه ولاجله قال لعلي عليه السلام : «قاتلتُ على التنزيل وتقاتلُ على التأويل» .
ويؤيد ما توصلنا إليه من تحقيق قول السهانفوري في (بذل المجهود) فإنّه قال في مقام تعليقه تعليم الإمام على عليه السلام عبدالله بن عباس الوضوء النبوي ، وكيف خفي عليه ذلك ؟ قال :

«ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وآله في بعض الأحيان يمكن أن يخفى على بعض الصحابه الذين لم يكونوا موجودين في ذلك الوقت»^(١) ، انتهى مورد الحاجه .

ونحن وإن كتبنا نستبعد صدور أمثال تلك الروايات في حقّ ابن عباس لكنّ نقلنا للخبر يسمح لنا بالقول : أنّ نفس الفعل (الوضوء) لو خفي على مثل ابن عباس حتى جاء الإمام عليّ كي يعلمه ، فحمله على غيره وجهه وخفاؤه على الآخرين من الصحابه من أمثال عثمان وعبد الله بن عمرو و ... أولى وأكثر معقوليه وغير مستبعد .

وعليه فما جاء عن رسول الله في غسل القدمين كان على نحو التنظيف لا على نحو السنه ، وجاء هذا أيضاً عن الأئمه الأطهار عليهم السلام مصرّحاً به وآنه للتنظيف ، إذن ، لم تكن حاله عامه له صلى الله عليه وآله .

وبهذا أمكننا إعطاء صورته توفيقه بين النقلين^(٢) عن رسول الله صلى الله عليه وآله سواء الموجوده في كتب أهل السنّه والجماعه أو الموجوده في كتب أهل بيت الرساله

١- بذل المجهود ١: ٢٩٠ .

٢- نقل أهل البيت وبعض الصحابه من جهه، ونقل صحابه آخرين من جهه أخرى .

كل ذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار أن بعض الصحابه كانوا يعمّون الأحكام الخاصه لبعض الصحابه في صدر الإسلام على جميع الناس (١)، وهذا غير صحيح فيهم ، فإنهم بفعلهم هذا كانوا يُخطئون في الفهم والموقف ، وقد ذكرنا في مدخل هذه الدراسه بعض النماذج على ذلك ، وقد جمع الزركشي ما استدر كته السيده عائشه على الصحابه ، فصار مجلداً وطبع باسم (الإجاب له لما استدر كته السيده عائشه) .

ولو طالعت التاريخ والحديث لرأيت أن السيده عائشه أخطأت الفهم في رضاع الكبير ، إذ عمّمت الحكم المختص بسهله بنت سهيل وسالم مولي أبي حذيفه في صدر الإسلام إلى جميع المسلمين ، في حين أن رسول الله سمح لأم سالم خاصه أن يرضع ابنها المتبني قبل الإسلام سالم من أختها كي يصير محرماً لها ، وإن هذا الحكم لم يكن حكماً عاماً لجميع المسلمين في جميع الأزمان ، بل إنه حكم خاص صدر في مرحله خاصه ، ولذلك كانت أم سلمه وغيرها من نساء النبي لا يرضين بدخول أحد عليهن بهذا الرضاع ، فقالت أم سلمه لعائشه : (ما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعه ولا رائينا) (٢) .

وعليه فلا يجوز تعميم بعض الأحكام الخاصه لبعض المؤمنين في صدر الإسلام على الجميع ، ولو وقفت على موقف عمر بن الخطاب مع عبدالرحمن بن عوف وابنه لاتضح لك هذا الأمر أكثر .

١- انظر التاريخ الكبير ١: ٢٩٥ / ٩٤٧ لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، طبقات ابن سعد ٣: ١٣٠، وعنه في كنز العمال ١٥: ٢٠٠ / ٤١٨٦٦ .

٢- صحيح مسلم ٢: ١٠٧٨ / ١٤٥٤ .

فقد روى في الصحاح والسنن أنّ النبيّ رخصَ لعبدالرحمن بن عوف في لبس الحرير - لحكّه كانت به - فأقبل عبدالرحمن ذات يوم على عمر ومعه فتى من بنيه قد لبس قميصاً من حرير ، فنظر عمر إليه وقال : ما هذا ؟ ثم أدخل يده في جيب القميص فشقه إلى أسفله ، وقال عبدالرحمن : ألم تعلم أنّ رسول الله قد رخص لي لبس الحرير ؟

قال عمر : بلى؛ فشكوى شكوتها ، فأما بنيك فلا(١) .

فنحن لو جمعنا ما قلناه سابقاً عن الصحابه ، وآتهم كانوا يتوقّفون عن سؤال الرسول ، حتّى يأتيه الرجل فيسأله فيفهموا ، مع اجتهادهم على عهد رسول الله ، لعلمنا مبلغ الحذر الذي يجب أن يتّبع في أحاديث مدرسه الخلافه .

أضف إلى ذلك أنّنا نراهم يجتهدون على عهد رسول الله قبلاً للنص ، ويعمّمون الأحكام الخاصه على جميع المسلمين ، ويفتخرون ويؤوّلون النصوص طبقاً للرأى ، فلو جمعنا كلّ هذه الأشياء مع ما نعرفه من اختلاف الصحابه في النقل عن رسول الله مسحاً وغسلاً ، واختلافهم في شرعيه الغسل الثالث للأعضاء أو بدعيته ، لوصلنا إلى النتيجة التي قلناها في الوضوء لأنهم قالوا بأشياء كثيره لم يقلها رسول الله ، وقد وقفت على ما جاء عن أبي هريره وأنه توضأ «فغسل وجهه ويديه حتّى كاد يبلغ المنكبين ، ثم غسل رجليه حتّى رفع إلى الساقين...»(٢) ، وهذا ما لا تراه عند أحد من الصحابه ، وقد فعلها بزعمه زياده في حليته وحصولاً على الثواب الجزيل الذي نقله عن رسول الله ، ونحن لو تأتينا في النصوص الأخرى الصادره عن رسول الله في الشرعيه وقسناها مع ما قاله أبو

١- انظر صحيح مسلم ٣: ١٦٦/٢٠٧٦ من الباب الثالث في اباحه لبس الحرير .

٢- صحيح مسلم ١: ٢١٦ ح ٢٤٦ .

هريره وأشباهه لعرفنا أشياء أُخز في غايه الخطوره .

نعم هناك روايات عند الجمهور تشير إلى أن رسول الله يتعزف على أمتة من أثر الوضوء ، لكن ليس في تلك الروايات لزوم إطاله الغزّه وأمثالها ، فما قاله أبوهريره منقول عنه وحده لا غيره ، لذلك تراه يتحاشى إطاله غزته بمشهد جماعه المسلمين ، لمعرفة بمخالفتهم له في فهمه وما ينقله عن رسول الله ، بل يصعد إلى سطح مسجد ، أو يتوضأ في بيت مروان بن الحكم ، فقد جاء عن أبي حازم قال :

كنت خلف أبي هريره وهو يتوضأ للصلاه ، فكان يمدّ يده حتى تبلغ إبطه ، فقلت له : يا أبا هريره ! ما هذا الوضوء ؟ قال : يا بني فروخ ! أنتم هاهنا ؟ لو علمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء . سمعت خليلي صلى الله عليه وآله يقول : تبلغ الحليه من المؤمن حيث يبلغ الوضوء (١).

وهذا النص يُرشدنا للقول بأن إطاله الغره بهذا الشكل كان اجتهاداً منه للحصول على ذلك الثواب الجزيل المزعوم ، ثم لكي يعرفه رسول الله قبل الآخرين من الصحابه عند الورود على الرسول عند الحوض !!!

فقد أخرج ابن ماجه ومسلم وأحمد عن ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريره (والنص للأول) :

حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبه ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريره ، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أتى المقبره فسلم على المقبره ، فقال «السلام عليكم ، دار قوم مؤمنين ، وإننا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون» ، ثم قال : «لوددنا أننا قد رأينا إخواننا» .

قالوا : يا رسول الله ، أولسنا إخوانك ؟

قال: أنتم أصحابي، وإخواني الذين يأتون من بعدى، وأنا فرطكم على الحوض.

قالوا: يا رسول الله! كيف تعرف من لم يأت من أمتك؟

قال: أرايتم لو أن رجلاً له خيل غزٌّ محجله بين ظهرائي دُهم بهم، ألم يكن يعرفها؟

قالوا: بلى.

قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء، قال: «أنا فرطكم على الحوض».

ثم قال: «ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، فأناديهم: ألا هلموا!»

فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، ولم يزالوا يرجعون على أعقابهم، فأقول: ألا سحقاً سحقاً! (٢٢)

وفى آخر: «قال رسول الله: ترد على أمتي الحوض وأنا أذود الناس عنه، كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله».

قالوا: يا نبي الله! أتعرفنا؟

قال: نعم، لكم سيماء ليست لأحد غيركم، تردون على غزٍّ محجلين من آثار الوضوء، وليصيدن عني طائفه منكم فلا يصلون، فأقول: يا رب! هؤلاء من أصحابي، فيجيبني ملك فيقول: وهل تدري ما

أحدثوا بعدك (٢٢)؟!

١- سنن ابن ماجه ٢: ١٤٣٩ ح ٤٣٠٦ . صحيح مسلم ١: ٢١٨ ح ٣٩ . مسند احمد (مسند المكثرين) .

٢- صحيح مسلم ١: ٢١٧ ح ٣٧ .

فنحن لو جمعنا هذا الإخبار النبوي مع ما جاء في الذكر الحكيم من انقلاب الأمة على اعقابها بعد رسول الله لقوله تعالى : { أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ } (١).

وما أخرجه مالك بن أنس : أن رسول الله قال لشهداء أحد : هؤلاء أشهدُ عليهم ، فقال أبو بكر : السنا يا رسول الله إخوانهم ، أسلمنا كما أسلموا ، وجاهدنا كما جاهدوا ؟

فقال رسول الله : بلى ، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدى .

فيكى أبو بكر ثم بكى ، ثم قال : إنا لكائون بعدك (٢)!

وفي العقد الفريد : قيل لعائشه : تدفينين مع رسول الله ؟

قالت : لا ، لأنى أحدثت بعده حدثاً ، فادفونى مع أخواتى بالبيع (٣) .

وعن الزبير بن العوام أنه قال فى تفسير قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً } ، قال : لقد قرأنا هذه الآية زماناً وما أَرَانَا من أهلها ، فإذا نحن المعيتون بها . وقال السندى ، نزلت فى أهل بدر خاصة فأصابتهم يوم الجمل (٤) .

فنحن لو جمعنا هذه النصوص مع ما جاء من إحداث عثمان فى الوضوء وفى غيره ورمى الصحابه له بالإحداث والتغيير والتبديل .

١- آل عمران: ١٤٤ .

٢- الموطأ، لمالك بن أنس: ٢٣٦ كتاب الجهاد، بابل الشهداء فى سبيل الله ح ٩٩٥ .

٣- العقد الفريد ٥: ٧٩ وفى صحيح البخارى ٦: ٢٦٧١ / ٦٨٩٦ (ادفنى مع صواحبى ولا تدفنى مع النبى فى البيت، فإنى أكره ان أركب ان أركبى) وفى الطبقات لابن سعد ٨: ٧٤ (إنى أحدثت بعد رسول الله، فادفونى مع أزواج النبى) .

٤- تفسير ابن كثير ٢: ٤٨٨ - ٤٨٩ .

وكذا وقوفنا على اجتهادات الصحابه وتعميمهم لبعض الأحكام الخاصه وتخصيصهم للعام وغيرها ، لعرفنا مغزى قوله صلى الله عليه وآله فى رفاعه بن رافع (حتى يسبخ الوضوء كما أمره الله) ، فإنه صلى الله عليه وآله يشير إلى وجود مسلك الرأى فى الوضوء ، حيث إن المسبغين سيؤولون ويجتهدون فى معنى الإسباغ .

وقد وقفت سابقاً على كلام الحجاج بن يوسف الثقفى وتعليبه فى لزوم غسل الأرجل بأنه (أقرب إلى الخبث) مع أن الكتاب والسنة ناطقان بالمسح .

هذا ، والإسباغ يتحقق بغسلتين لا أزيد ، لما تواتر صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وآله من أنه توضأ المره والمرتين .

أما القول بأن الإسباغ يتحقق فى الثلاث فهذا ما لا تقبله مدرسه أهل البيت وأتباع المسح ، بل هو شىء مختص بمدرسه الخلفاء وأتباع نهج الرأى والاجتهاد .

فنحن لو جمعنا هذه النصوص مع ما جاء عن أئمه أهل البيت فى الوضوء لوقفنا على حقيقه أخرى فى هذا السياق .

فعن الإمام الصادق عليه السلام قوله : «إن الوضوء حدٌ من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإن المؤمن لا ينجسه شىء ، وإنما يكفيه مثل الدهن» (١) .

وروى الصدوق فى معانى الأخبار عن إبراهيم بن معرض أنه سئل الإمام - إلى أن يقول - : فأى حدث أحدث من البول ؟

فقال : إنما يعنى بذلك التعدى فى الوضوء ، أن يزيد على حد الوضوء (٢) .

وأخرج الكلينى بسنده إلى حماد بن عثمان ، قال : كنت قاعداً عند أبى عبد الله

١- الكافى ٣: ٢١/٢ .

٢- معانى الأخبار: ٢٤٨/٢ وعنه فى الوسائل ١: ٤٤٠ .

[الصادق] فدعا بماء فملاؤه به كَفَّهُ فَعَمَّ به وجهه ، ثم ملأه كَفَّهُ فَعَمَّ به يده اليمنى ، ثم ملأه كَفَّهُ فَعَمَّ به يده اليسرى ، ثم مسح على رأسه ورجليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث ، يعنى به التعدي في الوضوء(١) .

وعن داود بن فرقد ، قال : سمعت أبا عبدالله يقول : إنَّ أباي كان يقول : إن للوضوء حدًّا ، من تعداه لم يؤجر ، وكان أبي يقول : إنَّما يتلدد(٢) .

وقد عزف المجلسي - وهو من علماء الشيعة الامامية - معنى (يتلدد) بمن يتجاوز عن حدِّ الوضوء ويتكلف مخاصمه الله في أحكامه من اللدد وهو الخصومه ، ثم نقل ما قاله ابن الأثير في النهاية(٣) .

وعلق الحرّ العاملي - وهو عالم آخر من علماء الشيعة الامامية - على الخبر السابق بقوله : (والمراد أنَّ من تعدَّى حدَّ الوضوء فإنما يوقع نفسه في التحيز والتردد والتعب بغير ثواب لأنه لم يؤمر بأكثر من مسميّ الغسل والمسح)(٤) .

فلا يستبعد أن يكون الإمام الباقر أراد بقوله : «إنَّ الوضوء حدٌّ من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه» الإشارة إلى أنَّ طهاره الوضوء ليست نظافه حقيقيه بل إنَّها طهاره حكميه ، شرّعت لأجل معرفه من يمثل أمر الله ومن يعصيه ، «إذ إنَّ المؤمن لا ينجسه شيء» ، وقول الإمام : «إنَّما يكفيه مثل الدهن» ، جاء لأجل إثبات تعبد المكلف وإطاعته لأوامر الباري لا غير .

١- الكافي ٣: ٢٧/٨ وعنه في الوسائل ١: ٤٣٧، أبواب الوضوء - ٣١ ح ٨ .

٢- الكافي ٣: ٢١ ح ٣ .

٣- مرآة العقول ١٣: ٦٧ .

٤- وسائل الشيعة ١: ٣٨٧/١ انظر هامش الخبر .

والمتمثل في قول الإمام الصادق عليه السلام: «من تعدى في وضوئه كان كناقضه» (١) يقف على أن مراده عليه السلام هو الإشارة إلى قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ} (٢).

وعليه فالوضوء أمر عبادي، وقد شرعه الله لكي يعلم من يطيعه ومن يعصيه، والمتدبر في حديث الحوض يقف على هذه الحقيقة كذلك، وأن هناك من الصحابة من يذادون عن الحوض لاحداثهم وانتقائهم على أعقابهم وتبديلهم لأحكام الله طبقاً لآرائهم واستحساناتهم، وأن تبديلهم ذلك جاء في أبده البديهيات وأول الضروريات ألا وهو الوضوء، وهو يدعونا لعدم استبعاد إحداثهم في أمور أخرى، لأن التعدي والإحداث في الوضوء - وهو من أوضح الواضحات كتاباً وسنة - سيسوقهم للإحداث في أمور خطيره أخرى كذلك.

وفي قول رسول الله آنف الذكر (ويل للأعقاب للنار) إشارة إلى أولئك الناس الذين يأتون من بعده ويتخذون الاجتهاد بالرأى والتاويل مطيه لهم أو قل منهجاً ودليلاً لما يذهبون إليه، فويخهم لاتخاذهم تلك المنهجيه.

والآن لنستنتج النتائج مما قدمناه، كى نرى كيفيه الجمع بين الروايات الموجوده فى كتب العامه الداعيه إلى غسل الأرجل وغسل الأعضاء الوضويه ثلاثه مع قول الإمام الصادق عليه السلام: (الثالثه بدعه) (٣) أو قوله عليه السلام: (الوضوء مثني مثني، من زاد لم يؤجر عليه) (٤)، وقوله فى آخر: (والله ما كان وضوء رسول الله

١- من لا يحضره الفقيه ١: ٢٥/٧٩.

٢- الطلاق: ١.

٣- التهذيب ١: ٨١/٢١٢، الاستبصار ١: ٧١/٢١٧.

٤- التهذيب ١: ٨٠/٢١٠، الاستبصار ١: ٧٠/٢١٥.

إِلَّا مَرَّةً مَرَّةً (١) ، وأيضاً قوله : (توضاً النبي مرّة مرّة ، وهذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به) (٢) ، وهل يمكن التقارب بين هذه النصوص وتلك أم لا وكيف يمكن توجيه ما فعلته مدرسة الخلفاء إن أحسنّا الظنّ وقلنا بعدم تعمد الإبداع؟

بنظري أنّه لا يمكن التقارب بين المدرستين ولا يمكن توجيه فعل مدرسة الخلفاء إلّا بما قلناه من أنّ الغسله الأولى من الغسلات الثلاث كانت إعداديه .

والثانية هي الأولى التي لا يقبل الله الصلاة إلّا بها .

والثالثة هي الثانية أعنى أنّها سنّه رسول الله ، والتي اعتبرها الإمام الباقر عليه السلام الإسباغ الذي يثاب عليه المكلف ، وقال عنه : (إنّ المرتين إسباغ) (٣) .

أما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله لرجليه فهو للتنظيف لا غير ، لأنّ رسول الله كان يأمر المصلّين أن يغسلوا أرجلهم إذا توضّأوا للصلاة ، لأنّ أرجلهم كانت معرّضة للبول والغائط ، فعن جابر قال : أمرنا رسول الله إذا توضّأنا للصلاة أن نغسل أرجلنا (٤) .

وعن علي بن موسى الرضا لما سئل عن وضوء الفريضة في كتاب الله ؟

قال : المسح ، والغسل في الوضوء للتنظيف (٥) .

وجاء عن أيّوب بن نوح ، قال : كتبت إلى أبي الحسن أسأله عن

١- من لا يحضره الفقيه ١: ٢٥/٧٦ ، الاستبصار ١: ٧٠/٢١٢ .

٢- تفسير ابن كثير ٢: ٢٦ ، ٢٧ .

٣- وسائل الشيعة ١: ٤٣٩ ابواب الوضوء ب- ٣١ ح ٢٠ .

٤- سنن الدارقطني ١: ١٠٧ خ ١ . وأنت تعلم بان جابر كان من اتباع التقيد المحض والمدوّنين وقد ختم الحجاج في يده كي يذله وان لا يحدث .

٥- الاستبصار ١: ١٩٢ / ٦٥ ، وسائل الشيعة ١: ٤٢١ / ١١٠٠ .

المسح على القدمين ؟

فقال : الوضوء المسح ، ولا يجب فيه إلّا ذاك ، ومن غسل فلا بأس (١). يعنى التنظيف .

وفى آخر عنه عليه السلام : فى وضوء الفريضة فى كتاب الله تعالى المسح ، والغسل فى الوضوء لتنظيف (٢) .

وبعد هذا فلا يستبعد أن يكون رسول الله قد غسل رجليه للتنظيف ، ثم حمل بعض الصحابه هذا الفعل منه على أنه سنّه ، وهذا ما جعل الأمر يلتبس على الناس كما التبس على عائشه وعبدالرحمن بن عوف حين عمّما بعض الأحكام الخاصه على جميع المسلمين ، لأننا قد وضحنا سابقاً بأن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يغسل الوجه واليدين بعد أن يعدّهما لجريان الماء عليهما ، لأنّه هو الذى أمرنا بالإسباغ ، والإسباغ لا يتحقّق إلّا بإعداد العضو وخصوصاً لو كان العضو فيه شعر كثير .

لكنّ الحال فى مسح الرجلين كان غير ذلك ، فإنّه كان يغسلهما بعد مسحهما ، وبما أنّ غسل الأرجل يكشف عن نفسه أكثر من المسح ، قالوا عن رسول الله : أنّه غسل قدميه ، ناسين مسحه لها قبل ذلك أداءً لفرض الله ، فإنهم أشاعوا هذا الأمر لأموار ارتضوها .

وإنّ مخالفه بعض الصحابه كابن عباس (حبر الامه) ، وأنس بن مالك (خادم الرسول) ، وعلّى بن ابى طالب (صهر الرسول) ، لهذا الفهم ، وإصرارهم على أنّ سنّه رسول الله هى المسح لا غير مستدلين بالقرآن والسنة ، يرشدنا إلى سقم ما أشاعه أرباب مدرسه الاجتهاد .

١- التهذيب ١: ٦٤/١٨٠، الاستبصار ١: ٦٥/١٩٤ .

٢- التهذيب ١: ٦٤ / ١٨١، الاستبصار ١: ٦٤ / ١٩٢، وسائل الشيعة ١: ٤٢٠ / ١٠٩٨ .

وعليه فالوضوء الغسلي مَرَّ بعَدَه مراحل :

المرحلة الأولى :

اختلاف عثمان مع ناس من صحابه رسول الله ، واعترافه بأن معارضيه يتحدّثون عن رسول الله في الوضوء ، وعثمان لا يشكّك في تحديّتهم عنه صلى الله عليه وآله مع أنه يرجح ما رآه من فعل رسول الله في الغسل ، معتبراً ذلك حججه .

ولا يخفى عليك بأن عثمان بن عفان كان من المانعين للحديث عن رسول الله تبعاً للشيخين ، وقد سار على نهجه ونهج من سبقه أنصاره وأحباؤه ، وكان معاويه والحجاج من اللذين يؤكّدون على الالتزام بفقه عثمان ، وهذان كانا ممن منعا التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً مع أنّهما كانا من الداعين إلى غسل الأقدام ومسح الرأس مقبلاً ومدبراً ، رأياً لا حديثاً .

وفي المقابل كان هناك اتجاه آخر يتصدّره بعض الصحابه ، وقفوا أمام اتجاه الرأي قولاً وفعلاً ، مدافعين عن السنّه المطهّره ، مثل الإمام على عليه السلام الذي وقف أمام اتجاه الرأي في الوضوء بكلّ أشكاله ، سواء في ذلك القائلون بعدم جواز شرب فضله الوضوء وقوفاً ، أو الذاهبون إلى غسل الأرجل وتثليث غسل الأعضاء ، أو المبدّلون مسح الرأس بغسله بأخذهم الماء للرأس (حتى قطر الماء أو كاد يقطر) (١) ، وما شابه ذلك .

فالإمام عليه السلام توضّأ الوضوء التثنائي المسحّي ، وشرب فضله ماء الوضوء

١- هذا جاء في وضوء معاويه المنقول في سنن أبي داود ١: ٣١ / ح ١٢٤ ، والسنن الكبرى ١: ٥٩ / ح ٢٧٦ ، وقد رأيت عبارة لأحد محسّني سنن ابن ماجه يشرّع فيها غسل الرأس ، فقال في تفسيره لقوله: «يمسح برأسه ورجليه» في روايه رفاعه بن رافع والتي رواها الدارمي: يجب حملة على الغسل بأدله خارجيه كما حُمل القرآن عليه!!

واقفاً ، وقال : «هذا وضوء من لم يحدث» تنديداً بأهل الرأي ورفعاً لما أبدعوه .

كما جاء عن عبد خير ، عن أبيه ، أنه قال : «رأيت علي بن أبي طالب يمسح ظهور قدميه» ويقول : «لولا أتى رأيت رسول الله مسح على ظهورهما لظننتُ أنّ بطونهما أحق» (١) ، وقال في نص آخر : «أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائماً...» (٢) ، إلى غير ذلك من أقواله .

ومثل هذا الموقف تراه للصحابي أنس بن مالك أمام الحجاج بن يوسف حينما خطب الأخير في الأهواز داعياً إلى غسل القدمين لكونه أقرب إلى الخبث ، فقال أنس : «صدق الله وكذب الحجاج ، قال الله تعالى : ﴿وَأَمْشُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾» (٣) ، قال أنس بهذا ردّاً على طاغية عصره الحجاج بن يوسف الثقفي ، والأخير كان قد ختم في عتق أنس وصحابه آخرين لتحديثهم عن رسول الله ووقفوهم أمام فقه السلطه .

كما مرّ عليك قول ابن عباس واعتراضه على الزبيد بنت المعوذ لحكايتها الوضوء الغسلي عن رسول الله ، فقال ابن عباس : «إنّ الناس أبوا إلّا الغسل ولا أجد في كتاب الله إلّا المسح» (٤) .

إذن «الناس» المعارضون لعثمان كانوا تياراً عاماً وليسوا بفته خاصه أو حزباً معيناً ، فهم أصحاب محمد ، وقراء الأئمة ، وفقهاء الإسلام ، ومنهم من كان من العشرة المبشّره ، ومن أزواج النبي (٥) ، وكذلك الحال في الذين اختلفوا معه في

١- معرفه السنن والآثار ١: ١٦٩ / ٧٥ ، مسند الحميدي ١: ٢٩ / ٤٧ .

٢- كنز العمال ٩: ٢٠٨ / ٢٧٠٣٠ .

٣- سورة المائدة: ٦ .

٤- سنن ابن ماجه ١: ١٥٦ / ٤٥٨ .

٥- هذا ما أثبتناه في البحث التاريخي فراجع .

الوضوء ، إذ هم من أهل الاستدلال بالقرآن والتحديث بالسنة ، والذين لا يقبلون الرأي ، فعليّ استدلل بالحديث ، وأنس وابن عباس بالقرآن .

في حين عثمان ومجموعته كانوا يسعون أن يفتوا برأيهم ويقنعوا الآخرين باجتهاداتهم الخاطئة ، منوهاً إلى أنّ عثمان كان يرى لنفسه الأهلية للتشريع ، وقد أراد - من خلال الوضوء - أن يثبت للصحابة عملياً بأنه ليس بأقل من أبي بكر وعمر ، فسعى أن يعتم ما شاهده من فعل النبي لمزّه واحده - حسب زعمه - على أنه سنة لرسول الله دائمة يجب أتباعها ، في حين أنه صلى الله عليه وآله كان قد صرح - حسب نقل عثمان نفسه - بأنّ هذا الفعل مختصّ به وبالأنبياء من قبله ، وليست هي بسنة للمسلمين جميعاً .

المرحلة الثانية :

استغلال الأمويين والمروانيين الخلاف الفقهي الدائر بين عثمان وكبار الصحابة في الوضوء للتعرف من خلاله على منافسيهم الطالبيين ، لأنّ أولئك لم يتوضّئوا بالوضوء البدعي ، أو قل : إنّ الأمويين استغلوا توجهات عثمان - وإشغاله الأئمة بالخلافات الفقهيّة والثانويّة كي يتناسوا مساوى سياسته الماليه والإداريه - فجذّوا في تشريع إبداعات أخرى في الوضوء كغسل معاويه رأسه بدل مسحه وأخذ ماءً جديداً ، أو ردّ الماء منكوساً في غسل الذراعين ، وتفسيرهم لمعنى الكعب بالفتيتين على طرفي الساق لا ما هو على ظهر القدم ومعقد الشرك ، إلى غيرها من عشرات المسائل التي جدّ الإمام الباقر عليه السلام لتوضيحها وتصحيحها حاكياً في ذلك وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فجاء عنه عليه السلام : «ثم مسح رأسه وقدميه

ببَلَّ كَفَّهُ لَمْ يَحْدِثْ لَهَا مَاءً جَدِيداً» (١١).

وفي آخر: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَقَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ بِفَضْلِ كَفِّهِ لَمْ يَجِدْ مَاءً» (٢).

وروى زرارة ويكبر عنه عليه السلام: «... فَعَرَفَ بِهَا غَرْفَهُ فَأَفْرَغَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيَمْنَى فَعَسَلَ بِهَا ذِرَاعَهُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكَفِّ، لَا يَرُدُّهَا إِلَى الْمِرْفَقِ...» (٣).

وفي آخر: «فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكَعْبَانِ؟ قَالَ: هَاهُنَا، يَعْنِي الْمَفْصَلَ دُونَ عَظْمِ السَّاقِ، فَقُلْنَا: هَذَا مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هَذَا مِنْ عَظْمِ السَّاقِ وَالْكَعْبُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ» (٤).

وفي آخر عن ميسر، عن أبي جعفر: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْكَعْبُ» (٥).

إذن التأصيل الحديثي من قبل المدرستين (أهل البيت والخلفاء) قد أُسِّسَ فِي هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ، فَأَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَدُّوا فِي نَقْلِ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ عَنْ آبَائِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَتَصْحِيحِ الْخَطَأِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْآخَرِينَ، لَكِنَّ الْآخَرِينَ وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بِيضٍ لِرَفْعِ التَّنَاقُضِ الْمَوْجُودِ فِي رِوَايَاتِهِمْ بِتَغْيِيرِ عِبَارَاتِ النَّصِّ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى آخَرَ، وَبِتَكْثِيرِ الطَّرِيقِ الرَّوَاثِيِّ، فَكَانَ حِمْرَانُ وَعِطَاءُ وَالزُّهْرِيُّ هُمُ الَّذِينَ تَبَيَّنُوا الْجَانِبَ الرَّوَاثِيَّ عِنْدَهُمْ.

فمن جهة ترى الإمام السجّاد يرسل ابن عمه عبد الله بن محمد بن عقيل إلى الربيع بنت المعوذ معترضاً على روايتها الوضوء الغسلي عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن

١- الكافي ٣: ٢٥ / ح ٥، وسائل الشيعة ١: ٣٨٩ / ح ١٠٢٢.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٥٦ / ح ٧، الاستبصار ١: ٥٧ / ح ١٦٨.

٣- الكافي ٣: ٢٥ / ح ٥، تهذيب الأحكام ١: ٥٦ / ح ٧، الاستبصار ١: ٥٧ / ح ٦٨.

٤- الكافي ٣: ٢٦ / ح ٥.

٥- منتهى المطلب ٢: ٧٢.

جبهه أخرى يأتي الإمام الباقر عليه السلام ليحكى لأصحابه صفه وضوء رسول الله ، وبهذين المنهجين - الاعتراضى والتعليمى - سعى الأئمه للحفاظ على الوضوء المسحى!

فالإمام الباقر عليه السلام بحكايته لوضوء رسول الله توه إلى استمراره الخلاف بين المسلمين إلى سنة ١١٤ هـ ، وهى السنه التى توفى فيها ، وإنه بحكايته تلك أبقى لنا وثيقه تشريعيه تاريخيه فى الوضوء ، وهذا الاختلاف بين المسلمين ترى معالمه فيما رواه الطبرى عن موسى بن أنس وقوله لأنس : يا أبا حمزه ، إن الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه فذكر الطهور ... إلخ ، وكل هذه النصوص تؤكد بأن النهج الأموى العباسى كان وراء الوضوء الغسلى .

المرحلة الثالثه :

هى مرحله تأسيس المذاهب الأربعة وتأصيل المدارس الفقهيه ، إذ اعتمدت عند المذاهب الأربعة الأصول الحديثيه ، ورسمت القواعد المذهبيه ، وأصول الجرح والتعديل ، وأخذ بعضهم يחדش بالآخر لروايته حديثاً فقهياً لا يتفق مع رأيه ومذهبه ، ومن هنا جاء الاختلاف فى توثيق أو تجريح الراوى الواحد عندهم ، لكننا نراهم قد اتفقوا جميعاً - فى نهايه المطاف - على روايه الوضوء الغسلى عن رسول الله ، مع وقوفهم على إشكالات قاتله فى روايتهم ، فهم قبلوا تلك الروايات الموجوده فى الباب وأخذوا بها سواء المرويه عن عثمان ، أو عبد الله بن زيد بن عاصم ، أو عبد الله بن عمرو بن العاص ، أو غيرهم ، وهو يشير إلى أنهم يقبلون صدورها عن هؤلاء ، رغم كل ما فيها من عيوب سنديه ومنتبه .

إذن الخلاف صار مبنائياً فإنهم لما تبنا الوضوء الغسلى العثمانى قالوا بصحة تلك الروايات وثبوتها عن أولئك الصحابه ، لكننا أثبتنا فى هذه الدراسه أن الأسس التى

رسموها لم تكن صحيحة ، ويرد عليها أكثر من إشكال ، وخصوصاً مع وجود شخصيته مغموره كشخصية حمران بن أبان في أصح الروايات عندهم في الموضوع .

فخلاصه الكلام الذى نريد أن نقوله فى روايات عثمان : هو أنهم اعتمدوا روايه حمران بن أبان واعتبروها من أصح الروايات فى الباب ، وحمران حسب تحقيقنا رجل يهودى شعوبى مغرض خائن مرتش كذاب ، وأقل ما يقال فيه ما قاله الأستاذ بشار عواد : لم يكن أميناً تلك الأمانه التى تؤدى إلى توثيقه توثيقاً مطلقاً^(١) ، فلم نقف على قول يوثقه من قبل الرجاليين مثل : ثقة حجه ، إمام حجه ، إمام ثبت ، ثقة ثبت ، بل ولا صدوق لا بأس به ، وأمثال ذلك من عبارات التوثيق ، بل أقصى ما وقفنا عليه هو قول الذهبي : الفارسى الفقيه^(٢) ، أو قول ابن عبد البر : كان أحد العلماء الجله أهل الوداعه والرأى والشرف^(٣) ، وهذه العبارات ليست مستخدمه عند أنمه الجرح والتعديل فى التوثيق .

وبما أن السياق العام عند الأمويين والمروانيين كان الأخذ بفقہ عثمان واعتماده ، وأن معاويه ومروان وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وحمران بن أبان كانوا وراء نشر الوضوء العثماني على وجه الخصوص ، فقد يكون أهل البصره وغيرهم أخذوا بروايه حمران واحتجوا به فى الوضوء خاصه تبعاً لتبليغ الحكام فيه تاركين مروياته الأخرى ، ومن هنا يأتى التقارب بين قول ابن سعد (لا يحتجوا بحديثه) ، وبين قول ابن حبان : (أخذ عنه البصريون) ، فقد يكون بنو أمية أقتعوا أهل البصره بما يريدون قوله فى الوضوء وأن حمران هو على ظاهر الإسلام وأنه يأتى بالفرائض ولم يتجاهر بالفسق وارتكاب الكبائر فيجوز الأخذ عنه .

١- تحرير تقريب التهذيب ١: ٣٢١ - ٣٢٢ .

٢- سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٢ / ت ٧٣ .

٣- التمهيد ٢٢: ٢١١ .

وعليه فالوضوء الغسلى بنظرنا - على كَلِّ التقادير - غير ثابت النسبه إلى رسول الله سواء قلنا بأنَّ عثمان اجتهد وحمل الأمر عن رسول الله على غير وجهه حسب تعبير الإمام على عليه السلام (١)، وسعى لإقناع الأمّة على أنّه سنّه لرسول الله بواسطة مواليه حمران وابن داره وغيرهما .

أو قلنا بأنَّ حمران والأمويين كذبوا على عثمان وأنَّ عثمان براء من نسبه الغسل إلى رسول الله .

المهم ، أنّ هذه الدراسه وضّحت للمطالع الكريم دور السياسه فى تحريف الشريعة وتبئى الأمويين والمروانيين ثمَّ العباسيين للوضوء الغسلى للتعرف على مخالفيهم من الطالبين ، وإنَّ ما قدّمناه كانت نظريه علميه قد توصلنا إليها وفق شواهد تاريخيه وفقهيه وحديثيه ورجاليه ، ولا ندعى عدم الخطأ فيها مع اعتقادنا بصحتها ، وإنَّ هذا يتأد فيما لو واصل المطالع معنا حتّى النهايه .

وفى الختام :

نعيد ما قلناه سابقاً بأننا لا نقصد بعملنا التشكيك بفقّه مذهب أو المساس بعقيده طائفه ، كما لا نريد أن نحملهم كلاماً من عندنا بلا دليل ونلزمهم أتباعه قسراً ، لكنّ الأدلّه والقرائن والشواهد هى التى دعتنا لأن نقول بما قلناه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

تمّ هذا المجلّد ويتلوه المجلّد الثالث من هذه الدراسه وأوله : «مناقشه مرويات عبد الله بن عباس» .

١- الكافى ١: ٦٢ / ١ وبعضه فى نهج البلاغه ٢: ١٨٩ / رقم ٢١٠ ، كتاب سليم بن قيس: ١٨٣ .

فهرس المصادر

١. أبصار العين فى أنصار الحسين عليه السلام: للسماوى ، الشيخ محمد بن طاهر (ت ١٣٧٠هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد جعفر الطيسى ، مكتب الدراسات الاسلاميه لحرس الثورة الاسلاميه ، الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ .
٢. الآحاد والمثانى : لأبى بكر الشيبانى ، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧ هـ) ، تحقيق : د . باسم فيصل أحمد الجوابره ، دار الرايه ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
٣. الأحاديث المختاره : للمقدسى ، محمد بن عبد الواحد بن محمد الحنبلى (ت ٤٤٣هـ) ، تحقيق : عبد الملك بن عبدالله بن دهيش ، مكتبة النهضه ، الطبعة الاولى - مكه المكرمه ١٤١٠هـ .
٤. أحكام القرآن : للجصاص ، أحمد بن على الرازى (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوى . دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤٠٥هـ .
٥. الإحكام فى أصول الأحكام : لابن حزم الأندلسى ، على بن أحمد بن حزم (ت ٥٥٤هـ) ، دار الحديث ، الطبعة الأولى - القاهره ١٤٠٤هـ .

٦. أخيار القضاة: لو كيع ، محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ) ، عالم الكتب - بيروت .

٧. الإرشاد: للمفيد ، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ) ، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث ، دار المفيد ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للالباني ، محمد ناصر (ت ١٤٢٠ هـ) ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٥ هـ .

٩. الاستبصار فيما اختلف من الاخبار: للشيخ الطوسي ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخراساني ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، طهران ١٣٩٠ هـ .

١٠. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: لابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله النمرى القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: سالم محمد عطا / محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت - ٢٠٠٠ م .

١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: علي محمد الجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٢ هـ .

١٢. أسد الغابه في معرفة الصحابة: لابن الأثير ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) نشر إسماعيليان - طهران ، بالأوفسيت عن دار الكتاب العربي - لبنان . (اهل البيت)

١٣. الإصابة في تمييز الصحابه : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الأولى - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١٤. أعيان الشيعة : للسيد محسن الأمين ، (ت ١٣٧١هـ) ، تحقيق : حسن الامين ، دار التعارف - بيروت .
١٥. الأغاني : لأبي فرج الاصفهاني ، علي بن الحسين بن الهيثم القرشي (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق : عبد علي مهنا / سمير جابر ، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان .
١٦. إقبال الأعمال : لابن طاووس ، علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤هـ) ، تحقيق : جواد القيومي الاصفهاني ، مكتب الاعلام الإسلامي ، الطبعة الاولى - قم ١٤١٤هـ .
١٧. آكام المرجان في أحكام الجان : للشلبى ، القاضي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلى الحنفى (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : إبراهيم محمد الجمل ، مكتبة القرآن - مصر .
١٨. الإكتفاء بما تضمنته من معازى رسول الله والثلاثة الخلفاء : للكلاعى ، أبي الربيع سليمان بن موسى الأندلسى (ت ٦٣٤هـ) ، تحقيق : د . محمد كمال الدين عز الدين على ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٧هـ .
١٩. الإكمال = الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى : لابن ماكولا ، علي بن هبه الله بن أبي نصر (ت ٤٧٥هـ) دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١هـ .

٢٠. الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: لاسد حيدر، تحقيق ونشر: نشر الفقاهه - قم ١٤٢٧هـ، الطبعة الاولى .
٢١. الإمامه والسياسه: لابن قتيبه، أبي محمد، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، نشر مؤسسه الحلبي وشركاه .
٢٢. الإمتاع والمؤانسه: لابي حيان التوحيدى، على بن محمد بن العباس (ت ٤٠٠هـ)، المكتبه العصريه، الطبعة الاولى - بيروت ١٤٢٤هـ .
٢٣. الأموال: لأبي عبيد، القاسم بن سلام (٢٢٣هـ)، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر- بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٤. انجيل برنابا .
٢٥. انجيل توما .
٢٦. الأنساب: للسمعاني، أبي سعيد، عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٨م .
٢٧. أنساب الأشراف: البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: احسان عباس، جمعيه المستشرقين الألمانيه - بيروت ١٩٧٩م .
٢٨. أنصار الحسين عليه السلام: محمد مهدي شمس الدين (معاصر)، الدار الإسلاميه، الطبعة الثانيه ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٢٩. الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: للدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم ولي الله (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، دار النفائس، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤٠٤هـ .

٣٠. بحر الدم (في من مدحه أحمد أو ذمه): لابن المبرد، ابي المحاسن يوسف بن الحسن (ت ٩٠٩ هـ)،
٣١. البدء والتاريخ: للمقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ)، مكتبة الثقافة الدينية - بورسعيد.
٣٢. البدايه والنهايه: لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ)، مكتبة المعارف - بيروت.
٣٣. بذر المجهود في حل أبي داود: للسهارنفوري، خليل احمد (ت ١٣٤٦ هـ)، دار البيان للتراث، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٨٨ م.
٣٤. البرصان والعرجان والعميان والحولان: للجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ).
٣٥. بغيه الطلب في تاريخ حلب: لابن أبي جراه، كمال الدين عمر بن أحمد (ت ٥٦٠ هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.
٣٦. البيان والتبيين: للجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: فوزى عطوى، دار صعب - بيروت.
٣٧. تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: مجموعه من المحققين، دار الهدايه.
٣٨. تاريخ ابن معين (روايه عثمان الدارمي): ليجي بن معين (٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠ هـ.
٣٩. تاريخ أبي الفداء = المختصر في أخبار البشر: لابي الفداء، إسماعيل بن نور الدين (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: محمود ديوب، دار المعرفه، بيروت - لبنان.

٤٠. تاريخ أبي زرعه الدمشقي: لعبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٦ م.
٤١. تاريخ الإسلام: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٢. التاريخ الأوسط: للبخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي و مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى - حلب، القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
٤٣. تاريخ الخلفاء: للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة - مصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
٤٤. التاريخ الصغير: للبخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ).
٤٥. تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك: للطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٦. التاريخ الكبير: للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبي عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
٤٧. تاريخ المدينة المنورة = أخبار المدينة المنورة: لابن شبة، عمر بن شبة النميري البصري (ت ٢٤٢ هـ)، تحقيق: علي محمد دندل / ياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٤٨. تاريخ اليعقوبى : أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٤ هـ) ، دار صادر - بيروت .
٤٩. تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي ، أبى بكر ، أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت .
٥٠. تاريخ خليفه بن خياط : لخليفه بن خياط الليثى العصفري (ت ٢٤٠ هـ) ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، دار القلم ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الثانيه - دمشق ، بيروت - ١٣٩٧ هـ .
٥١. تاريخ دمشق : لابن عساكر ، أبى القاسم ، على بن الحسن بن هبه الله بن عبد الله الشافعى (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق : محب الدين أبى سعيد عمر بن غرامه العمري ، دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ م .
٥٢. تاريخ مختصر الدول : لابن العبري ، غريغوريوس الملطى (ت ٦٨٥ هـ) ، دار الميسره - بيروت - لبنان .
٥٣. تاريخ واسط : لبحتل ، أسلم بن سهل الرزاز الواسطى ، أبو الحسن ، (ت ٢٩٢ هـ) ، تحقيق : كوركيس عواد ، عالم الكتب ، الطبعة : الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .
٥٤. تأويل مختلف الحديث : لابن قتيبه الدينورى ، أبى محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : محمد زهرى النجار ، دار الجيل - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م .

٥٥. التبيين لأسماء المدلسين : لسبط ابن العجمي ، إبراهيم بن محمد أبو الوفا الحلبي الطرابلسي (ت ٨٤١ هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي ، مؤسسه الريان ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤ هـ .
٥٦. تجارب الأمم : لابن مسكويه ، أحمد بن محمد مسكويه الرازي (ت ٤٢١ هـ) ، تحقيق : الدكتور أبو القاسم امامي ، دار سروش للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية - طهران ٢٠٠١ م .
٥٧. تحرير تقريب التهذيب : لابن حجر ، احمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : بشار عواد / شعيب الارنؤط ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الاولى - بيروت ١٩٩٧ م .
٥٨. تحف العقول عن آل الرسول : لابن شعبه الحراني ، الحسن بن علي بن الحسين (من اعلام القرن الرابع) ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، مؤسسه النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية - قم ١٤٠٤ هـ .
٥٩. تحفه الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للمباركفوري ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت .
٦٠. التحفه اللطيفه فى تاريخ المدينه الشريفه : للسخاوى ، أبى الخير محمد شمس الدين (ت ٩٠٢ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م . تحقيق : د . روحه عبد الرحمن السويفى ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الاولى - بيروت ١٤١٣ هـ .
٦١. تذكره الحفاظ : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت .

٦٢. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : د . إكرام الله إمداد الحق ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى - بيروت .
٦٣. التعديل و التجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح : للباجي ، ابو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ) ، تحقيق : د . أبو لبابه حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٦ هـ .
٦٤. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : لابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : د . عاصم بن عبد الله القريوني ، مكتبة المنار ، الطبعة الأولى - الأردن .
٦٥. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم : لابن كثير ، ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ .
٦٦. تفسير الثوري : لسفيان الثوري (ت ١٦١ هـ) ، تحقيق : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٣ هـ .
٦٧. تفسير الصنعاني : لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق : د . مصطفى مسلم محمد ، مكتبة الرشد الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٠ هـ .
٦٨. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن : للطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠ هـ) ، تحقيق : الشيخ خليل الميس ، دار الفكر - بيروت ١٤١٥ هـ .
٦٩. تفسير العياشي : للعياشي ، محمد بن مسعود السلمى (ت ٣٢٠ هـ) ، تحقيق : السيد هاشم المحلاتي ، المكتبة العلمية الإسلامية - طهران .

٧٠. تفسير القرطبي = الجامع لاحكام القرآن : لأبي عبدالله القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٥٦٧هـ) ، دار الشعب - القاهرة .
٧١. تفسير مجمع البيان : للطبرسي ، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ) ، تحقيق وتعليق : لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٧٢. تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عوامه ، دار الرشيد ، الطبعة الأولى - سوريا ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٧٣. تقريب المعارف : لأبي الصلاح الحلبي ، تقى بن نجم (ت ٤٤٧هـ) ، تحقيق : فارس تبريزيان الحسون ، سنة الطبع ١٤١٧ هـ .
٧٤. تقييد العلم : للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) ، دار إحياء السنه النبويه .
٧٥. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : السيد عبدالله هاشم اليماني المدني - المدينة المنوره ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
٧٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، وزاره عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميه - المغرب ١٣٨٧ هـ .

٧٧. التنبيه والاشراف : للمسعودى ، أبى الحسن على بن الحسين بن على المسعودى ، (ت ٣٤٦هـ) .

٧٨. تنقيح المقال (طبعه حجرىه) : للماقانى ، الشيخ عبد الله (ت ١٣٥١هـ) ، المطبعه المرتضويه - النجف الأشرف ١٣٥٠هـ .

٧٩. تهذيب الاحكام : للطوسى ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) ، تحقيق : حسن الموسوى الخرسان ، دار الكتب الإسلاميه ، الطبعه الثالثه - طهران ١٣٦٤هـ ش .

٨٠. تهذيب الأسماء واللغات : للنوى ، محى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، الطبعه الأولى ، بيروت - ١٩٩٦ .

٨١. تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلانى ، أبى الفضل أحمد بن على الشافعى (٨٥٢هـ) ، دار الفكر ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٢. تهذيب الكمال : للمزى ، يوسف بن الزكى عبدالرحمن أبو الحجاج (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، مؤسسه الرساله ، الطبعه الأولى ، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٨٣. تهذيب مستمر الأوهام على ذوى المعرفه وأولى الأفهام : لابن ماكولا ، أبى نصر ، على بن هبه الله بن جعفر (ت ٤٧٥هـ) ، تحقيق : سيد كسروى حسن ، دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١٠هـ .

٨٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر : للشيخ طاهر بن صالح الجزائرى الدمشقى (ت ١٣٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غده ، مكتبه المطبوعات الإسلاميه ، الطبعه الأولى - حلب ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٨٥. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواه وأنسابهم وألقابهم وكناهم : لابن ناصر الدين الدمشقي ، محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (ت ٨٤٢ هـ) ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٣ م .
٨٦. الناقب فى المناقب : لابن حمزه الطوسى ، أبى جعفر محمد بن على (ت ٥٦٠ هـ) ، تحقيق : نبيل رضا علوان ، مؤسسه أنصارىان للطباعه والنشر ، الطبعة الثانية ، قم المقدسه ١٤١٢ هـ .
٨٧. الثقات : لابن حبان البستى التميمى ، أبى حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
٨٨. جامع التحصيل فى أحكام المراسيل : للعلائى ، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدى (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : حمدى عبدالمجيد السلفى ، عالم الكتب ، الطبعة : الثانية - بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
٨٩. الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع : للخطيب البغدادى ، أحمد بن على بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : د . محمود الطحان ، مكتبه المعارف - الرياض ١٤٠٣ هـ .
٩٠. الجرح والتعديل : للرازى ، أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ) ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٩١. جمهره أنساب العرب : لابن حزم ، أبي محمد علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٩٢. حليه الأولياء وطبقات الأصفياء : للأصبهاني ، أبي نعيم أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠ هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة - بيروت ١٤٠٥ هـ .
٩٣. الخراج وصناعه الكتابه : لأبي الفرج قدامه بن جعفر (ت ٣١٠ او ٣٢٠ هـ) ، تحقيق : محمد حسين الزبيدي ، دار الرشيد ، الطبعة الأولى - العراق .
٩٤. خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب : للبغدادى ، عبد القادر بن عمر (١٠٣٩ هـ) ، تحقيق : محمد نبيل طريفى / اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٨ م .
٩٥. خصائص أمير المؤمنين : للنسائي ، أبي عبدالرحمان ، أحمد بن شعيب الشافعى (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : محمد هادى الامينى ، مكتبه نينوى الحديثه - طهران - إيران .
٩٦. خطط الشام : للدكتور كُرد علي ، محمد بن عبد الرزاق بن محمّد (ت ١٣٧٢ هـ-) ، مكتبه التورى ، الطبعة الثالثه - دمشق ١٩٨٣ م .
٩٧. المخطط المقرئيه = المواعظ والاعتبار فى معرفه الخطوط والآثار : للمقرئى ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ) ، دار العرفان - الشياح ، لبنان .
٩٨. الدر المنثور : للسيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) ، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م .

٩٩. درء تعارض العقل والنقل : لابن تيميه ، تقى الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الکتب العلميه - بيروت ١٩٩٧ م .
١٠٠. الدرجات الرفيعه فى طبقات الشيعه : للسيد على خان المدنى (ت ١١٢٠ هـ) ، تحقيق و تقديم : السيد محمد صادق بحر العلوم ، مكتبه بصيرتى - قم .
١٠١. ديوان المتنبي : أبو البقاء العكبرى (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا/إبراهيم الأبيارى/عبد الحفيظ شلى ، دار المعرفه - بيروت .
١٠٢. ديوان بشار بن برد (ت ١٦٧ هـ) ، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهوارى ، دار الهلال - بيروت ٢٠٠٣ م .
١٠٣. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق : للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، أبو عبد الله ، تحقيق : محمد شكور أمير الميادينى ، مكتبه المنار ، الطبعة الأولى - الزرقاء ١٤٠٦ هـ .
١٠٤. ربيع الأبرار ونصوص من الأخبار : للزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : عبد الامير مهنا ، مؤسسه الاعلمى - بيروت ١٤١٢ هـ .
١٠٥. رجال الطوسى : للشيخ الطوسى ، أبى جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : جواد القيومى الإصفهانى ، مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرسين فى قم ، الطبعة الاولى - ايران ١٤١٥ هـ .
١٠٦. رجال الكشى = اختيار معرفه الرجال : للطوسى ، أبى جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، مع تعليقات ميرداماد الاستربادى ، تحقيق : السيد مهدى الرجائى ، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث - قم ١٤٠٤ هـ .

١٠٧. رجال صحيح البخارى = الهدايه والإرشاد فى معرفه أهل الثقه والسداد: للكلاّباذى ، أحمد بن محمد بن الحسين البخارى ، أبى نصر (ت ٣٩٨ هـ) ، تحقيق : عبد الله الليثى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - دار المعرفه - بيروت .
١٠٨. رجال صحيح مسلم : لابن منجويه ، أحمد بن على الأصبهانى ، أبو بكر (ت ٤٢٨ هـ) ، تحقيق : عبد الله الليثى ، دار المعرفه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ .
١٠٩. رسائل الشريف المرتضى : لعلى بن الحسين بن موسى (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق : السيد أحمد الحسينى ، دار القرآن - قم ١٤٠٥ هـ .
١١٠. الروض الأنف فى تفسير السيره النبويه لابن هشام : للسهيلى ، أبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمى (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق : مجدى بن منصور ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
١١١. الروض المعطار فى خبر الأقطار : للحميرى ، محمد بن عبد المنعم (ت ٩٠٠ هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، مؤسسه ناصر للثقافه ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٩٨٠ م .
١١٢. زاد المسير فى علم التفسير : لابن الجوزى ، عبدالرحمن بن على بن محمد الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الثالثه - بيروت ١٤٠٤ هـ .
١١٣. سمط النجوم العوالى فى أنباء الأوائل والتوالى : للعاصمى ، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك الشافعى المكى (ت ١١١١ هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود / على محمد معوض ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١١٤. سنن ابن ماجه : لأبي عبدالله القزويني ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر - بيروت .
١١٥. سنن أبي داود : لأبي داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر - بيروت .
١١٦. سنن البيهقي الكبرى : لأبي بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز - مكة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١١٧. سنن الترمذي = الجامع الصحيح : للترمذي ، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٥٧ هـ .
١١٨. سنن الدارقطني : للدارقطني ، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : السيد عبدالله هاشم يمانى المدني ، دار المعرفه - بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
١١٩. سنن الدارمي : للدارمي ، أبي محمد ، عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ .
١٢٠. السنن الكبرى للنسائي : لأبي عبدالرحمن النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : د . عبدالغفار سليمان البنداري / سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١٢١. سنن النسائي = المجتبى من السنن : للنسائي ، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غده ، مكتب المطبوعات الإسلاميه ، الطبعه الثانيه - حلب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٢٢. سنن سعيد بن منصور : لسعيد بن منصور الخراساني (ت ٢٢٧ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفيه ، الطبعه الأول - الهند ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م / وطبعه ثانيه ، تحقيق : د . سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد ، دار العصيمي - الرياض ١٤١٤ هـ .
١٢٣. سؤالات أبي عبيد الآجرى للسجستاني : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوى ، مكتبه دار الاستقامه ، الطبعه الأولى - السعوديه ١٤١٨ هـ .
١٢٤. سير أعلام النبلاء : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط / محمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسه الرساله ، الطبعه التاسعه - بيروت ١٤١٣ هـ .
١٢٥. السيره النبويه = سيره ابن هشام : للحميرى المعافرى ، عبدالملك بن هشام بن أيوب ، (ت ٢١٨ هـ) ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، دار الجيل ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .
١٢٦. شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لابن العماد للحنبل ، عبد الحى بن أحمد بن محمد العكرى (ت ١٠٨٩ هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط / محمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، الطبعه الأولى - دمشق ١٤٠٦ هـ .

١٢٧. شرح النووى على صحيح مسلم: للنووى ، أبى زكريا ، يحيى بن شرف بن مرى (ت ٦٧٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٢ هـ .
١٢٨. شرح رساله الحقوق : للإمام زين العابدين عليه السلام (ت ٩٤ هـ) ، تحقيق و شرح : حسن السيد على القبانجى ، مؤسسه اسماعيليان ، الطبعة الثانية - قم ١٤٠٦ هـ .
١٢٩. شرح سنن ابن ماجه : للسيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال (ت ٩١١ هـ) ، نشر : قديمى خانه - كراچى .
١٣٠. شرح معانى الآثار : لأبى جعفر الطحاوى ، أحمد بن محمد بن سلامه (ت ٣٢١ هـ) ، تحقيق : محمد زهرى النجار ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٩ هـ .
١٣١. شرح نهج البلاغه : لابن أبى الحديد ، عز الدين بن هبه الله بن محمد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربيه ، الطبعة الأولى - ١٣٧٨ هـ .
١٣٢. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل : للحاكم الحسكائى ، عبیدالله بن عبدالله بن أحمد (من أعلام القرن الخامس) ، تحقيق : الشيخ محمد باقر المحمودى ، مؤسسه الطبع والنشر التابعه لوزارة الثقافه ، الطبعة الأولى - طهران ١٤١١ هـ .

١٣٣. صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان الفارسي): لأبي حاتم التميمي البستي، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسه الرساله، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ.
١٣٤. صحيح ابن خزيمة: للسلمي النيسابوري، أبي بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١٣٥. صحيح البخاري: للبخاري، أبي عبدالله، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثه، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٣٦. صحيح مسلم: للقشيري النيسابوري، أبي الحسين، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣٧. الصحيحه السجديه: للإمام زين العابدين عليه السلام (ت ٩٤ هـ)، تحقيق: السيد محمد باقر الموحد الابطحي الاصفهاني، مؤسسه الإمام المهدي، الطبعة الأولى - قم ١٤١١ هـ.
١٣٨. صفه الصفوه: لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، دار المعرفه، الطبعة الثانيه - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٣٩. الضعفاء: لابي نعيم الاصفهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: فاروق حماده، دار الثقافه، الطبعة الاولى - الدار البيضاء ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٤٠. الضعفاء الصغير: للبخارى، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعى، الطبعة الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ.
١٤١. ضعفاء العقيلي: لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق: عبد المعطى أمين قلعي، دار المكتبة العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٤٢. الضعفاء وأجوبه الرازي على سؤالات البرذعي: لأبي زرعه، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت ٢٦٤ هـ)، تحقيق: د. سعدى الهاشمي، دار الوفاء، الطبعة الثانية - المنصوره ١٤٠٩ هـ.
١٤٣. الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج بن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ.
١٤٤. الضعفاء والمتروكين: للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعى، الطبعة الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ.
١٤٥. طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع البصرى الزهرى (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر - بيروت.
١٤٦. طبقات الحفاظ: للسيوطي، أبي الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت - ١٤٠٣ هـ.

١٤٧. طبقات الشافعية الكبرى : للسبكي ، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق : د . محمود محمد الطناحي / د . عبدالفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .
١٤٨. طبقات المحدثين بأصبهان : لابن حبان ، عبدالله بن محمد بن جعفر (ت ٩٧٩ هـ) ، تحقيق : عبدالغفور عبدالحق البلوشي ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤١٢ هـ .
١٤٩. طبقات المدلسين : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، أبو الفضل الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : د . عاصم بن عبدالله القريوتي ، مكتبة المنار ، الطبعة الأولى - عمان ١٤٠٣ هـ .
١٥٠. طبقات خليفه : لابن خياط ، خليفه بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٩٣ م .
١٥١. الطوائف في معرفة مذاهب الطوائف : للسيد ابن طاووس ، علي بن موسى الحلبي (ت ٦٦٤ هـ) ، مطبعة الخيام ، الطبعة الاولى - قم ١٣٩٩ هـ .
١٥٢. العبر في خبر من غير : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : د . صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومه الكويت ، الطبعة الثانية - الكويت ١٩٨٤ م .
١٥٣. العقد الفريد : لابن عبد ربه ، احمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : د . مفيد محمد قميحه / د . عبد المجيد الترحيبي ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

١٥٤. علل الدارقطني : للدارقطني ، أبي الحسن البغدادي ، علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة - الرياض ١٤٠٥ هـ .
١٥٥. العلل ومعرفة الرجال : لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، دار الخاني ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٨ هـ .
١٥٦. عمده القارئ شرح صحيح البخاري : للعيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٥٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعظيم آبادي ، أبي الطيب ، محمد شمس الحق (ت ١٣٢٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٩٥ م .
١٥٨. عيون الأخبار : للدينوري ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : د . يوسف الطويل ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
١٥٩. الغارات : للثقفى ، أبي إسحاق ، إبراهيم بن محمد الكوفى (ت ٢٨٣ هـ) ، تحقيق : السيد جلال الدين المحدث ، طبع بالافسيت فى مطابع بهمن .
١٦٠. غريب الحديث : لأبى الفرج بن الجوزى ، عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد المعطى أمين القلعجى ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - لبنان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٦١. غريب الحديث : لأبى عبيد ، القاسم بن سلام الهروى (ت ٢٢٣ هـ) ، تحقيق : د . محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٦ هـ .

١٦٢. الفائق في غريب الحديث : للزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٨٣ هـ) ، تحقيق : على محمد البجاوي / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفه ، الطبعة الثانيه - لبنان .
١٦٣. فتح الباري شرح صحيح البخارى : للعسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفه - بيروت .
١٦٤. فتح الملك العلي : لأحمد بن الصديق المغربي (ت ١٣٨٠ هـ) ، تحقيق : محمد هادي الأميني ، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامه ، الطبعة الثالثه - اصفهان ١٤٠٣ هـ .
١٦٥. الفتنه ووقعه الجمل : لسيف بن عمر الضبي الأسدي (ت ٢٠٠ هـ) ، تحقيق : أحمد راتب عرموش ، دار النفائس ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩١ هـ .
١٦٦. الفتوح : لابن اعثم الكوفي ، أبي محمد أحمد بن اعثم (ت ٣١٤ هـ) ، تحقيق : علي شيري ، دار الاضواء ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .
١٦٧. فتوح البلدان : للبلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : رضوان محمد رضوان ، دار الكتب العلميه - بيروت - ١٤٠٣ هـ .
١٦٨. فتوح مصر وأخبارها : لابن عبد الحكم ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري (ت ٢٥٧ هـ) ، تحقيق : محمد الحجيري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٦ م .
١٦٩. الفصول المهمه في معرفه الأئمه : للمالكي ، ابن الصباغ ، علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، تحقيق : سامي الغريزي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث للطباعة والنشر - قم .

١٧٠. الفقه على المذاهب الأربعة : للجزيري ، عبد الرحمان (ت ١٣٦٠ هـ) ، دار احياء التراث العربى ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .
١٧١. الفقيه = من لا يحضره الفقيه : للصدوق ، أبى جعفر ، محمد بن على بن الحسين ابن بابويه القمى (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : على اكبر الغفارى ، مؤسسه النشر الإسلامى ، الطبعه الثانيه - قم .
١٧٢. الفقيه والمتفقه : للخطيب البغدادى ، أبى بكر أحمد بن على بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازى ، دار ابن الجوزى ، الطبعه الثانيه - السعوديه ١٤٢١ هـ .
١٧٣. قاموس الرجال : للتستري ، الشيخ محمد تقى ، مؤسسه النشر الإسلامى ، الطبعه الأولى - ١٤١٩ هـ .
١٧٤. القاموس المحيط : للفيروزآبادى ، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) ، مؤسسه الرساله - بيروت .
١٧٥. الكاشف فى معرفه من له روايه فى الكتب الستة : للذهبي ، محمد بن أحمد أبو عبدالله الدمشقى (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : محمد عوامه ، دار القبلة للثقافه الإسلاميه ، الطبعه الأولى - جده ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
١٧٦. الكافى : للكلىنى ، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ) ، تصحيح وتعليق : على اكبر الغفارى ، دار الكتب الإسلاميه ، الطبعه الخامسه - طهران ١٣٦٣ هـ ش .

١٧٧. الكامل فى التاريخ : لابن الأثير ، أبى الحسن ، على بن أبى الكرم محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ) ، تحقيق : عبدالله القاضى ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٥ هـ .
١٧٨. الكامل فى اللغة والأدب : للمبرد النحوى ، أبى العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤٠٧ هـ .
١٧٩. الكامل فى ضعفاء الرجال : لابن عدى ، أبى أحمد عبدالله بن عدى الجرجانى (ت ٣٦٥ هـ) ، تحقيق : يحيى مختار غزاوى ، دار الفكر ، الطبعة الثالثه - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
١٨٠. كتاب البلدان : لابن الفقيه ، ابى عبدالله ، احمد بن محمد بن اسحاق الهمذانى ، (ت ٣٦٥ هـ) ، تحقيق : يوسف الهادى ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
١٨١. كتاب الخراج : ليحيى بن آدم القرشى (ت ٢٠٣ هـ) ، المكتبه العلميه ، الطبعة الاولى - لاهور - باكستان ١٩٧٤ م .
١٨٢. كتاب العلم : لزهير بن حرب ، أبو خيثمه النسائى (ت ٢٣٤ هـ) ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الثانيه ، بيروت - ١٤٠٣ هـ .
١٨٣. كتاب المجبر : لابن حبيب البغدادى ، ابى جعفر ، محمد بن حبيب بن اميه الهاشمى البغدادى (ت ٢٤٥ هـ) ، تحقيق : ايلزه ليختن شتير ، دار الآفاق الجديده - بيروت .
١٨٤. الكتاب المقدس (العهد القديم) : تأليف الكنيسه ، نشر دار الكتاب المقدس ، طبع سنه ١٩٨٠ م .

١٨٥. كتاب الموضوعات : لابن الجوزى ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي (ت ٥٧٩ هـ) ، تحقيق : توفيق حمدان ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
١٨٦. كتاب سليم بن قيس : لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ) ، تحقيق : محمد باقر الانصارى الزنجاني ، نشر دليل ما ، الطبعة الاولى - ايران ١٤٢٢ هـ .
١٨٧. كتاب صفين : للمنقرى ، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، المؤسسه العربيه الحديثه ، الطبعة الثانيه - القاهره ١٣٨٢ هـ .
١٨٨. الكشف الحثيث عن رمى بوضع الحديث : لسبط بن العجمي ، إبراهيم بن محمد الطرابلسي (ت ٨٤١ هـ) ، تحقيق : صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة العربيه - بيروت ١٩٨٧ م .
١٨٩. كشف الغمه في معرفه الأئمه : للأربلي ، علي بن عيسى بن أبي الفتح (ت ٦٩٣ هـ) ، دار الاضواء - بيروت ١٤٠٥ هـ .
١٩٠. كشف المشكل من حديث الصحيحين : لابن الجوزى ، أبي الفرج عبد الرحمن (ت ٥٧٩ هـ) ، تحقيق : علي حسين البواب ، دار الوطن - الرياض ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
١٩١. كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين : للعلامة الحلبي ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ، تحقيق : حسين الدركاهي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
١٩٢. الكفايه في علم الروايه : للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلميه - المدينه المنوره .

١٩٣. كنز العمال في سنن الاقوال والافعال : للمتقى الهندي ، علاء الدين علي المتقى ابن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلميّه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
١٩٤. اللباب في تهذيب الأنساب : لابن الأثير الجزري ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) ، دار صادر - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٩٥. لسان العرب : لابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، الطبعه الأولى - بيروت .
١٩٦. لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : دائره المعارف النظاميه - الهند ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات ، الطبعه الثالثه - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٩٧. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : لابن حبان البستي التميمي ، أبي حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى الطبعه الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ .
١٩٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيثمى ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربى - القاهره ، بيروت ١٤٠٧ هـ .
١٩٩. المجموع شرح المهذب : للنووى ، محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الفكر - بيروت ١٩٩٧ م .
٢٠٠. محاكمات الخلفاء وأتباعهم : للدكتور جواد جعفر الخليلي (معاصر) ، الإرشاد للطباعه والنشر ، بيروت ٢٠٠١ م .

٢٠١. المحلي: لابن حزم الاندلسي، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
٢٠٢. المحن: لأبن تمام التميمي، أبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم (ت ٢٥١ هـ)، تحقيق: د. عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢٠٣. مختار الصحاح: محمد بن عبد القادر (ت ٧٢١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٥ هـ.
٢٠٤. مختصر تاريخ دمشق: لابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، بتحقيق عدة محققين، دار الفكر، الطبعة الأولى - دمشق ١٩٨٤ م.
٢٠٥. المدخل إلى السنن الكبرى: للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبي بكر (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت ١٤٠٤ هـ.
٢٠٦. مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: للمجلسي، محمد باقر (ت ١١١١ هـ)، تحقيق: السيد جعفر الحسيني، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية - تهران ١٤٠١ هـ.
٢٠٧. المراجعات: لشرف الدين، السيد عبد الحسين الموسوي (ت ١٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسين الراضي، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٠٨. المراسيل لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٣٧ هـ)، تحقيق: شكر الله نعمه الله قوجاني، مؤسسه الرساله، الطبعة الاولى - بيروت ١٣٩٧ هـ.
٢٠٩. مروج الذهب ومعادن الجوهر: للمسعودي، أبي الحسن، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ)، وضع فهارسه: يوسف أسعد داغر، دار الهجره، الطبعة الثانيه - قم ١٤٠٤ هـ.
٢١٠. المستدرک علی الصحیحین: للحاکم النیسابوری، محمد بن عبدالله، (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الکتب العلمیه، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٢١١. مسند ابن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى - المدينة المنوره ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٢١٢. مسند أبي يعلى: لأبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢١٣. مسند أحمد: لأحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسه قرطبه - مصر.
٢١٤. مسند البزار: للبزاز، أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسه علوم القرآن / مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى - بيروت، المدينة ١٤٠٩ هـ.

٢١٥. مسند الحميدى : للحميدى ، أبى بكر ، عبدالله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، دار الكتب العلميه / مكتبه المتنبي - بيروت ، القاهره .

٢١٦. مسند عبد بن حميد : عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسى (ت ٢٤٩ هـ) ، تحقيق : صبحى البدرى السامرائى / محمود محمد خليل الصعيدى ، مكتبه السنه ، الطبعه الأولى - القاهره ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢١٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار : للقاضى عياض ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتي المالكى (ت ٥٤٤ هـ) ، المكتبه العتيقه / دار التراث .

٢١٨. مشاهير علماء الانصار : لأبن حبان البستى ، محمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التميمى (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : م . فلايشهمر ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٩٥٩ م .

٢١٩. المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى : للفيومى ، أحمد بن محمد بن على المقرئ (توفى بعد ٧٧٠ هـ) ، المكتبه العلميه - بيروت .

٢٢٠. المصنف : للصنعانى ، أبى بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، المكتب الإسلامى ، الطبعه الثانيه - بيروت ١٤٠٣ هـ .

٢٢١. مصنف ابن أبى شيبه : للكوفى ، أبى بكر بن أبى شيبه ، عبدالله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبه الرشد ، الطبعه الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ .

٢٢٢. المطالب العاليه : للعسقلاني الشافعي ، ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : د . سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري ، دار العاصمه / دار الغيث ، الطبعة الأولى - السعوديه ١٤١٩ هـ .

١. المعارف : لابن قتيبه الدينوري ، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : د . ثروت عكاشه ، دار المعارف - القاهره .

٢. معالم المدرستين : للسيد مرتضى العسكري ، مؤسسه النعمان للطباعه والنشر - لبنان ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣. معاني الأخبار : للصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : علي اكبر الغفاري ، مؤسسه النشر الإسلامي - قم ١٣٧٩ هـ .

٤. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفه الأديب : للحموي ، ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٥. المعجم الأوسط : للطبراني ، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين - القاهره ١٤١٥ هـ .

٦. معجم البلدان : للحموي ، أبي عبدالله ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) ، دار الفكر - بيروت .

٧. المعجم الصغير : للطبراني ، أبي القاسم ، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي ، دار عمار ، الطبعة الأولى - بيروت ، عمان ١٤٠٥ هـ -

٨. المعجم الكبير: للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الطبعة الثانية - الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
٩. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرجال: للسيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١١ هـ)، طبع مركز نشر الثقافة الاسلاميه، الطبعة الخامسة، منقحه ومزيده - ايران ١٤١٣ هـ.
١٠. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: للبكري الأندلسي، أبي عبيد، عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧ هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٣ هـ.
١١. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث: للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى - السعوديه ١٤٠٥ هـ.
١٢. معرفة السنن والآثار عن الامام الشافعي: للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميه - لبنان.
١٣. المعرفة والتاريخ: للفوسى، أبي يوسف، يعقوب بن سفيان (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٤. المغرب في ترتيب المعرب: للمطرزي، أبي الفتح ناصر الدين (ت ٦١٠ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري / عبد الحميد مختار، مكتبة اسامه بن زيد، الطبعة الاولى - سوريا ١٣٩٩ هـ.

١٥. معنى المحتاج إلى معرفه ألفاظ المنهاج : للشرييني ، محمد الخطيب الشرييني (ت ٩٧٧هـ) ، دار الفكر - بيروت .

١٦. المعنى فى الضعفاء : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : الدكتور نور الدين عتر .

١٧. المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام : للدكتور جواد على ، دار الساقى ، الطبعة الرابعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٨. مقاتل الطالبين : لآبى الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق وإشراف : كاظم المظفر ، منشورات المكتبة الحيدريه ، الطبعة الثانيه - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٩. مقتل الخوارزمي : الموفق بن أحمد المكي (ت ٥٦٨هـ) ، تحقيق : محمد السماوى ، مكتبة المفيد - قم - إيران .

٢٠. مقدمه ابن الصلاح فى علوم الحديث : لآبى عمرو ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الفكر المعاصر - بيروت ١٣٩٧ هـ .

٢١. مقدمه ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ) ، دار القلم ، الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٨٤ م .

٢٢. المقصد الأرشد فى ذكر أصحاب الإمام أحمد : لابن مفلح ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله (ت ٨٨٤هـ) ، تحقيق : د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى - السعوديه ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٣. المنتظم : لابن الجوزى ، ابي الفرج ، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ) ، دار صادر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٥٨هـ . (المكتبة الاسلاميه فى ١٢ مجلد)
٢٤. المنتقى من منهاج الاعتدال فى نقض كلام أهل الرضى والاعتزال : للذهبي ، أبى عبدالله محمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : محب الدين الخطيب .
٢٥. المنتقى من السنن المسنده : لابن الجارود ، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابورى (ت ٣٠٧هـ) ، تحقيق : عبدالله عمر البارودى ، مؤسسه الكتاب الثقافيه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٨هـ .
٢٦. منتهى المطلب فى تحقيق المذهب : للعلامه الحلى ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) ، تحقيق ونشر : مجمع البحوث الإسلاميه ، الطبعة الأولى - مشهد ١٤١٢هـ .
٢٧. منع تدوين الحديث : للشهرستانى ، السيد على ، مؤسسه الرافد ، الطبعة الرابعه - قم ١٤٣٠هـ .
٢٨. الموافقات فى أصول الشريعه : للشاطبى ، ابراهيم بن موسى المالكي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق : عبد الله دراز ، دار المعرفه - بيروت .
٢٩. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : للحطاب الرعيني ، محمد بن عبدالرحمن المغربي (ت ٩٥٤هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٣٩٨هـ .
٣٠. موطأ مالك : لمالك بن أنس الأصبحي ، أبى عبدالله (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربى - مصر ١٤٠٦هـ .

٣١. موقف الخلفاء العباسيين من أئمة المذاهب الأربعة : لعبد الحسين علي بن أحمد ، دار قطرى بن الفجاء ، الطبعة الأولى - الدوحة ١٤٠٥ هـ .
٣٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض / و عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٥ م .
٣٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لابن تغرى بردى ، أبي المحاسن ، يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، وزاره الثقافة والإرشاد القومي - مصر .
٣٤. زهه الألباب في الألقاب : لابن حجر ، احمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : عبد العزيز محمد السديري ، مكتبة الرشد ، الطبعة : الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
٣٥. نصب الراية لأحاديث الهداية : للزيلعي ، عبدالله بن يوسف أبي محمد الحنفى (ت ٧٦٢ هـ) ، تحقيق : محمد يوسف البنورى ، دار الحديث - مصر ١٣٥٧ م .
٣٦. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب : للمقرئ ، أحمد بن محمد التلمساني (١٠٤١ هـ) ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ .
٣٧. نهاية الأرب في فنون الأدب : للتويرى ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكرى (ت ٧٣٣ هـ) ، تحقيق : مفيد قمحية وجماعه ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
٣٨. النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الاثير ، أبي السعادات ، المبارك بن محمد الجزرى (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى / محمود محمد الطناحى ، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٩. نهج البلاغه (ما جمعه الشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنين عليه السلام) : تحقيق : الشيخ محمد عبده ، دار الذخائر - إيران ١٤١٢ هـ .
٤٠. نهج الحق وكشف الصدق : للعلامة الحلبي ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ، تقديم : السيد رضا الصدر / تعليق : الشيخ عين الله الارموي ، دار الهجرة - قم ١٤٢١ هـ .
٤١. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار : للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م .
٤٢. هديه العارفين : لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩ هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٤٣. هويه التشيع : للشيخ أحمد الوائلي (معاصر) ، دار الصفوة ، الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٩٤ م .
٤٤. الوافي بالوفيات : للصفدي ، صلاح الدين خليل بن أبيبك (ت ٧٦٤ هـ) ، تحقيق : أحمد الأرنؤوط / تركي مصطفى ، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
٤٥. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة : للحر العاملي ، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت لإحياء التراث ، الطبعة الثانية - قم ١٤١٤ هـ .
٤٦. وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان : لابن خلكان ، أبي العباس ، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ) ، تحقيق : احسان عباس ، دار الثقافة - لبنان .

الفهرس

توطئه ٥

تمهيد ٩

التعبد والمتعبدون ١٣

الاجتهاد والمجتهدون ١٥

المجتهدون في زمان النبي صلى الله عليه و آله . ١٩

المجتهدون بعد النبي صلى الله عليه و آله . ٢٣

عثمان والاجتهاد ٢٥

عثمان والوضوء ٢٧

المخالفون لعثمان ٣٢

من هو البادئ بالخلاف ٣٤

عثمان والإحداث ٤٣

لم الأحداث في الوضوء ٤٨

على والوضوء ٥٠

الأمويون والوضوء ٥٣

العباسيون والوضوء ٦٠

المنصور والوضوء ٦١

المهدى والوضوء ٦٣

الرشيد والوضوء ٦٥

نهاية المطاف ٦٩

البحث الروائي

مناقشه ما روى عن رسول الله في صفه وضوئه صلى الله عليه وآله

سنداً ودلاله ونسبه

القسم الأول

مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي

سنداً ودلاله ونسبه / ٧٩

١ - مناقشه مرويات عثمان بن عفان / ٨٩

الروايات الغسلية ٩٣

المناقشه السنديه ١١٣

(١) المناقشه السنديه لمرويات حمران عن عثمان ١١٧

حمران راوى وضوء عثمان أصله ونشأته؟! ١٤٧

تاريخ اليهود في العراق ١٥١

المدارس الدينيه في العراق قبل الإسلام ١٦١

علاقه بعض العرب بالإمبراطوريتين الروميه والفارسيه ١٦٥

فتح العراق وسقوط المناذره ١٧١

عين التمر ١٧٢

أهم ملحقات وتوابع عين التمر ١٧٤

فتح عين التمر ١٧٦

سقوط الحصن : ١٧٨

أسارى الفتح وعددهم : ١٨٥

من هو حمران بن أبان ٢١٨

ما هو اسمه واسم أبيه ؟ ٢٢٤

حمران عربي أم أعجمي ؟ ٢٢٥

من قال بعرويته ٢٢٦

نقض ذلك ٢٢٨

الأدلة على عروبه حمران ونقضها ٢٣١

يهوديّه حمران ؟ ٢٤٠

نصرايته حمران ؟ ٢٤٣

حمران وإفشاءه سرّ الخلافه ٢٤٨

حمران وإفشاءه سرّ استخلاف سعد بن أبي وقاص على الكوفه ٢٥١

حمران الفقيه عند الذهبي يتزوج امرأه في عدتها ٢٥٢

حمران وعامر بن عبد قيس الزاهد ٢٥٢

الوليد يرشي حمران كي يكذب على عثمان ٢٥٤

٢٥٩

(٢) المناقشه السنديه لمرويات غير حمران عن عثمان ٢٦٧

١ . ابن أبي مليكه ٢٦٨

٢ . أبو علقمه المصري ٢٦٨

٣ . شقيق بن سلمه (أبو وائل) ٢٧٠

٤ . عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٧٣

٥ . ابن داره (زيد أو عبد الله) ٢٧٧

٦ . عبد الرحمن البيلماني ٢٧٨

٧ . جد عمر بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي ٢٨١

٨ . أبو النضر سالم عن بسر بن سعيد ٢٨٢

٩ . عطاء بن أبي رباح ٢٨٥

١٠ . رجل من الأنصار عن أبيه ٢٩٤

المناقشه الدلاليه ٢٩٥

المرحله الانتقاليه ٣١٥

عثمان وانتقاله من المسح إلى الغسل ٣١٧

نسبه الخير إليه ٣٣٣

من هو الزهري؟ ٣٤٣

سائر رواه الموضوع العثماني ومواطن تمر كزهم ٣٦٠

المقارنه بين نفى عثمان لحمران اليهودى ولغيره من الصحابه ٣٦١

عثمانيه البصره ٣٦٧

واسط ٣٧٠

البصره والموالي ٣٧٣

الموالي والشعوبيه ٣٧٧

الموالي وأهل البيت ٣٨١

خلاصه القول : ٣٨٩

القرشيون : ٣٩٠

تطبيق لما سبق ٣٩٣

القرشيون : ٤٠٦

موالى القرشيين ٤١١

موالى غير القرشيين ، والفرس ٤١٩

بعض المخاريق لرواه الموضوع العثماني : ٤٣١

رواه الموضوع العثماني جروح وقدوح ٤٤١

النظره التوفيقيه بين ما رووه فى الغسل وما جاء عن رسول الله فى المسح ٤٤٩

توضيح الأمر ٤٤١

خلط المفاهيم : ٤٤٣

تفصيل ذلك ٤٤٦

فهرس المصادر ٤٨٩

الفهرس ٥٢٥

المجموعه الكامله لمؤلفات السيد علي الشهرستاني «١٠»

مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله

«مرويات سبعة آخرين من الصحابه»

القسم الأول: مناقشه ما رواه الصحابه في صفه وضوء النبي سنداً ودلاله ونسبه

اشاره

رواه كفيه الضوء

في الصحاح والسنن

عثمان بن عفان

* عبد الله بن عباس

* علي بن أبي طالب

* عبد الله بن زيد المازني

* عبد الله بن عمرو بن العاص

* الربيع بنت المعوذ

* عائشه بنت أبي بكر

* عبد الله بن أنيس

(٢) مناقشه مرويات عبد الله بن عباس

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السديه والدلاليه للروايات الغسلية

* المناقشه السديه والدلاليه للروايات المسحيه

* دعوى رجوعه إلى الغسل

* نسبه الخير إليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لأصحاب الكتب الثمانية (١١)، بل غيرها (٢) خمسة أسانيد إلى مرويات ابن عباس الغسليه .

فقد روى البخارى عنه بسند واحد ، وأبو داود والنسائى كل منهما بسندين وترجع هذه الأسانيد الخمسه إلى طريقين :

فأربعة منها تتحد ب- «زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس» ، وهذا هو الطريق الأول .

والطريق الثانى (أعنى الخامس من هذه الروايات) يرويه «عباد بن منصور

-
- ١- للجمهور أصول خمسة اعتمدها واشتهرت عندهم، ولهم كتب أخرى فيها شروط الصحيحين - وقد اعتمدها كمصادر ثانويه، والأصول الخمسه هي : ١ - صحيح البخارى ٢ - صحيح مسلم ٣ - سنن أبى داود ٤ - سنن الترمذى ٥ - سنن النسائى. وقد اختلفوا فى السادس، هل هو سنن الدارمى أم سنن ابن ماجه، فقال ابن حجر انه سنن الدارمى، وذهب آخر إلى أنه ابن ماجه. وقال ابن الأثير : ان بعض العلماء جعل الموطأ سادس تلك الأصول، ونحن اعتمدنا المتفق والمختلف من تلك الأصول فصارت ثمانية. ثم وسعنا البحث إلى الأصول الثانويه الأخرى للوقوف على جميع روايات الباب الباب غسلأ أو مسحاً بقدر المستطاع.
- ٢- كمسند أحمد، وصحيح ابن حبان، وصحيح البزار، وصحيح ابن خزيمة، ومسند أبى يعلى، وصحيح ابن أبى خيثمه، ومعجم الطبرانى الثلاثه، ومصنفى عبد الرزاق وابن أبى شيبه، وغيرها من المصادر الحديثيه.

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

والآن مع هذين الطريقتين وأسانيدهما :

الروايات الغسلية

١ - الطريق الأول وأسانيده = عطاء بن يسار عن ابن عباس

أ - قال البخاري : حدثنا محمد بن عبدالرحيم ((١)) ، قال : أخبرنا أبو سلمة الخزاعي - منصور بن سلمه ((٢)) - قال : أخبرنا ابن بلال - يعني سليمان((٣)) - عن زيد بن أسلم ((٤)) ، عن عطاء بن يسار ((٥)) ، عن ابن عباس ، أنه توضأ فغسل وجهه ،

١- هو : أبو يحيى البرزاز، البغدادي، العدوي، المعروف بصاعقه، مولى آل عمر بن الخطاب، فارسى الأصل، وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، والنسائي، وأبو بكر الخطيب، وقال أبو حاتم : صدوق. روى له الجماعة سوى مسلم وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٥ / ٥٤١٧، الجرح والتعديل ٨ : الترجمة ٣٣، تاريخ بغداد ٢ : ٣٦٣ / ٨٧٣) وغيرها من المصادر.

٢- هو منصور بن سلمه، أبو سلمة الخزاعي البغدادي، وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن حجر فى التهذيب : قال ابن عدى : لا بأس به، وقال فى التقريب : ثقه ثبت حافظ (انظر تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٣٣، ١٩٥، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٧ : ٣٤٥، تقريب التهذيب : ٥٤٧ / ٦٩٠١) وغيرها من المصادر.

٣- هو سليمان بن بلال، القرشى، التيمى، مولاهم، روى له الجماعة (أنظر تهذيب الكمال ١١ : ٣٧٢ / ٢٤٩٦، وسير أعلام النبلاء ٧ : ٤٢٥ / ١٥٩، وتهذيب التهذيب ٤ : ١٥٤ / ٣٠٤) وغيرها من المصادر، وسيأتى الحديث عنه فى المناقشه السنيه.

٤- هو زيد بن أسلم، القرشى، العدوي، أبو أسامه المدني، مولى عمر بن الخطاب، روى له الجماعة. (أنظر تهذيب الكمال ١٠ : ١٢ / ٢٠٨٨، وتهذيب التهذيب ٣ : ٣٤١ / ٧٢٨، وتاريخ البخارى الكبير ٣ : ٣٨٧ / ١٢٨٧) وغيرها من المصادر، وسيأتى الحديث عنه.

٥- هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونه زوج النبى، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعه والنسائي، وذكره الذهبى فى ميزان الاعتدال ٥ : ٩٧ / ٥٦٦٠، لأنه أرسل عن أبى الدرداء، وقد صرح البخارى بذلك (انظر تهذيب الكمال ٢٠ : ١٢٥ / ٣٩٧٦، الجرح والتعديل ٦ : ٣٣٨ / ١٨٦٧، تهذيب التهذيب ٧ : ١٩٤ / ٤٠٠) وغيرها من المصادر.

ثم أخذ غرفه من ماء فمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفه من ماء ، فجعل بها هكذا ، أضافها إلى يده الأخرى فغسل بهما وجهه ، ثم أخذ غرفه من ماء فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرفه من ماء فغسل بها يده اليسرى ، ثم مسح برأسه ، ثم أخذ غرفه من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفه أخرى فغسل بها رجله - يعنى اليسرى - ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله يتوضأ (١)

ب - قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة (٢) ، حدثنا محمد بن بشر (٣) ، حدثنا هشام بن سعد (٤) ، حدثنا زيد [بن أسلم] ، عن عطاء بن يسار ، قال : قال

١- صحيح البخارى ١ : ١٤٠ / ٦٥ باب غسل الوجه باليد من غرفه واحده.

٢- هو عثمان بن محمد بن إبراهيم، مولاهم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفى، وثقه العجلي وابن معين، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه : صدوق، وقال ابن حجر : ثقة حافظ شهير، له أوهام (انظر تهذيب الكمال ١٩ : ٣٨٥٧ / ٤٧٨ ، تاريخ بغداد ١١ : ٢٨٧ ، الجرح والتعديل ٦ : ١٦٦ / ٩١٣ ، تهذيب التهذيب ٧ : ١٣٧ / ٢٩٩) وغيرها من المصادر.

٣- هو محمد بن بشر العبدي، أبو عبد الله الكوفى، قال ابن الجنيدي : لم يكن به بأس، وقال ابن حجر : ثقة حافظ، وقال الذهبي : وثقه يحيى بن معين (انظر تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٢٠ / ٥٠٨٨ ، تقريب التهذيب : ٤٩٦ / ٥٧٥٦ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٢٦٦ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٣٩٤ ، التاريخ الكبير للبخارى ١ : ٤٥ / ٨٧) وغيرها من المصادر.

٤- هو هشام بن سعد المدني، أبو عباد، ويقال : أبو سعيد، مولى آل أبي لهب، لثنه بعض أهل العلم باعتبار ضبطه على ما هو ظاهر أقوالهم (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٠٤ / ٦٥٧٧ ، الجرح والتعديل ٩ : ٦١ / ٢٤١ ، ميزان الاعتدال ٧ : ٨٠ / ٩٢٣٢ ، الضعفاء لابن الجوزى ٣ : ١٧٤ / ٣٥٩٦ ، المغنى فى الضعفاء ٢ : ٧١٠ / ٦٧٤٨ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٤٤ / ١٢٦ ، والجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني ٢ : ٥٥٠) وغيرها من المصادر، اخرج له البخارى فى التعليقات، واحتج له مسلم.

لنا ابن عباس : أتحبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟ فدعا بإناء فيه ماء؛

فاغترف غرفه بيده اليمنى ، فتمضمض واستنشق ، ثم أخذ أخرى فجمع بها يديه ، ثم غسل وجهه ، ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليسرى ، ثم قبض قبضه من الماء ثم نفص يده ثم مسح بها رأسه وأذنيه ، ثم قبض قبضه أخرى من الماء فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل ، ثم صنع باليسرى مثل ذلك (١) .

ج - قال النسائي : أخبرنا مجاهد بن موسى (٢) ، قال : حدثنا عبدالله بن إدريس (٣) ، قال : حدثنا ابن عجلان (٤) ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، قال : توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وغرفه فمضمض واستنشق ، ثم غرف غرفه فغسل وجهه ، ثم غرف غرفه فغسل يده اليمنى ،

١- سنن أبي داود ١ : ٣٤ / ١٣٧ باب الوضوء مرتين .

٢- هو مجاهد بن موسى الخوارزمي ، أبو علي نزيل بغداد ، وثقه ابن معين وقال عنه : ثقه ، لا بأس به ، وقال النسائي : بغدادى ثقه (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٢٣٦ / ٥٧٨٤ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٩٥ / ٣٣ ، تقريب التهذيب : ٥٢٠ / ٦٤٨٣) وغيرها من المصادر .

٣- هو الزعفراني أبو محمد الكوفي ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٢٩٣ / ٣١٥٩ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٣٨٩ ، الجرح والتعديل ٥ : ٤٤ / ٨ ، تاريخ بغداد ٩ : ٤١٥ / ٥٠٢٨) وغيرها من المصادر .

٤- هو محمد بن عجلان القرشي ، أبو عبد الله المدني ، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن مناف ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ١٠١ / ٥٤٦٢ ، والجرح والتعديل ٨ : ٤٩ / ٢٢٨ وتهذيب التهذيب ٩ : ٣٠٣ / ٥٦٦) وغيرها من المصادر .

ثم غرف غرفه فغسل يده اليسرى ، ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسباحتين وظاهرهما بابهاميه ، ثم غرف غرفه فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفه فغسل رجله اليسرى(١) .

د - قال النسائي : أخبرنا الهيثم بن أيوب الطالقاني (٢) ، قال : حدثنا عبدالعزيز بن محمد [الدراوردي] (٣) ، قال : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ فغسل يديه ثم تمضمض ، واستنشق من غرفه واحده وغسل وجهه وغسل يديه مره ومره ومسح برأسه وأذنيه مره .

قال عبدالعزيز : وأخبرني مَنْ سمع ابن عجلان يقول في ذلك : وغَسَلَ رجليه(٤) .

١- سنن النسائي المجتبى ١ : ٧٤ / ١٠٢ ، باب مسح الاذنين مع الرأس وما يستدل به على أنّهما من الرأس .

٢- هو السلمى ، أبو عمران الطالقاني ، وثقه النسائي وقال في موضع آخر : لا بأس به (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٣٦٤ / ٦٦٤ ، وتقريب التهذيب : ٥٧٧ / ٧٣٥٨) وغيرهما من المصادر .

٣- هو الدراوردي ، أبو محمد المدني ، مولى جهينه «انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٨ : ١٨٧ / ٣٤٧٠ ، سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٦٦ / ١٠٧ ، ميزان الاعتدال ٤ : ٣٧١ / ٥١٣٠ ، تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٥ / ٦٨٠ ، الضعفاء للعقيلي ٣ : ٢٠ / ٩٧٧ ، تقريب التهذيب : ٣٥٨ / ٤١١٩» وغيرها .

٤- سنن النسائي المجتبى ١ : ٧٣ / ١٠١ ، باب مسح الاذنين .

٢ - الطريق الثاني وسنده = سعيد بن جبير عن ابن عباس

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي (١)، حدثنا يزيد بن هارون (٢)، أخبرنا عباد بن منصور (٣)، عن عكرمة بن خالد (٤)، عن سعيد بن جبير (٥)، عن ابن عباس رأى رسول الله صلى الله عليه و آله يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً، قال : ومسح برأسه وأذنيه مسحه واحده (٦).

١- وهو مراد بين الواسطي والخلال (انظر ترجمه الواسطي في تهذيب الكمال ٦ : ٢١٥ / ١٢٤٦، وترجمه الخلال في تهذيب الكمال ٦ : ٢٥٩ / ١٢٥٠) وغيره من المصادر.

٢- هو يزيد بن هارون بن زاذى السلمى، أبو خالد الواسطي (انظر تهذيب الكمال ٣٢ : ٢٦١ / ٧٠٦١، الجرح والتعديل ٩ : ٢٥٩ / ١٢٥٧) وغيرهما من المصادر.

٣- هو عباد بن منصور الناجي، أبو سلمه البصرى (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ١٥٦ / ٣٠٩٣، الجرح والتعديل ٦ : ٨٦ / ٤٣٨، سير أعلام النبلاء ٧ : ١٠٥ / ٤٥، الضعفاء للعقيلي ٣ : ١٣٤ / ١١١٩، الضعفاء لابن الجوزى ٢ : ٧٦ / ١٧٨٦، تهذيب التهذيب ٥ : ٩٠ / ١٧٢، ميزان الاعتدال ٤ : ٤١ / ٤١٤٦، الطبقات الكبرى ٧ : ٢٧٠) وغيرها من المصادر.

٤- فهو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة.. القرشى المخزومي، المكي، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعه والنسائي، روى له الجماعة سوى ابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٤٩ / ٤٠٠٤، الجرح والتعديل ٧ : ٩ / ٣٤، الطبقات الكبرى ٥ : ٤٧٥، ميزان الاعتدال ٥ : ١١٣ / ٥٧١٧).

٥- هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالى، أبو محمد الكوفى، أحد الاعلام، قتله الحجاج صبرا، قال الذهبى عنه : ولما علم من فضل الشهاده، ثبت للقتل ولم يكثر، ولا عامل عدوه بالتقيه المباحه له (انظر تهذيب الكمال ١٠ : ٣٥٨ / ٢٢٤٥، سير أعلام النبلاء ٤ : ٣٢١ / ١١٦، و ص ٣٤٠) وغيرهما من المصادر.

٦- سنن أبي داود ١ : ٣٢ / ١٣٣ باب صفه وضوء النبى.

المناقشه السديه للروايات الغسلية

المناقشه السديه للطريق الأول

فأما الإسناد «أ»

ففيه سليمان بن بلال الذى أوردته ابن حجر العسقلانى فى المطعونين من رجال الصحيح^(١)، ودافع عنه بحجه واهيه مفادها أن الجماعة اعتمدوا عليه، مع أن الحق هو أنه ليس مما يعتمد على حديثه كما نص على ذلك عثمان بن أبى شيبه^(٢)، وغايه ما يقال فيما يرويه أنه لا يمكن الاحتجاج به إلا بعد النظر والاعتبار^(٣).

وفى هذا الإسناد أيضاً زيد بن أسلم الذى كان فى حفظه شيء^(٤)، مع أنه هنا قد عنعن - زيد بن أسلم عن عطاء - ولم يصرح بالسماع - وزيد هو من المدلسين، وقد دلّس عن أربعة من الصحابه^(٥)، والمدلس إذا عنعن سقطت روايته عن الحجبه^(٦).

١- انظر مقدمه فتح البارى : ٤٠٧.

٢- مقدمه فتح البارى : ٤٠٧.

٣- راجع الملحق رقم (١) آخر هذا المجلد.

٤- تهذيب التهذيب ٣ : ٣٤٢.

٥- وهم عبد الله بن عمر (التمهيد لابن عبد البر ١ : ٣٦)، محمود بن لبيد (التمهيد لابن عبد البر ٤ : ٣٣٩)، أبو سعيد الخدرى وأبو أمامه (تهذيب التهذيب ٣ : ٣٤٢).

٦- راجع الملحق رقم (٢) آخر هذا المجلد.

ففيه زيد بن أسلم ، وقد مرّت خلاصه حاله .

كما إنّ فيه هشام بن سعد ، الذي لا يمكن أن يحتجّ به دون نظر ومتابعه ، إذ لم يوثقه أحدٌ من الرجاليين ، وغايه ما قالوه فيه أنّه ممدوح بما دون الوثاقه ((١)).

قال العجلي عنه : جازئ الحديث ، حسن الحديث ((٢)).

وقال أبو زرعه : شيخ محلّه الصدق ((٣)).

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتجّ به ((٤)).

وقال يحيى بن معين : صالح ليس بمتروك الحديث ((٥)).

وقال ابن عدى : مع ضعفه يكتب حديثه ((٦)).

وقال يحيى بن معين فى موضع آخر : ليس بالقوى ((٧)).

وقال النسائي تاره : ليس بالقوى ((٨)) ، وتاره أخرى : ضعيف ((٩)).

١- انظر فى ذلك تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٠٥ ، والجرح والتعديل ٩ : ٢٤١/ ٦١ ، وميزان الاعتدال ٨ : ٩٢٣٢/ ٨٠ ، وفتح البارى ١ : ٢٤١ .

٢- ثقات العجلي ٢ : ١٩٠٠/ ٣٢٨ .

٣- الجرح والتعديل ٩ : ٢٤١/ ٦١ .

٤- الجرح والتعديل ٩ : ٢٤١/ ٦١ .

٥- الجرح والتعديل ٩ : ٢٤١/ ٦١ .

٦- ميزان الاعتدال ٧ : ٨١ / ٩٢٣٢ .

٧- ميزان الاعتدال ٧ : ٨١ / ٩٢٣٢ .

٨- تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٠٨ .

٩- ميزان الاعتدال ٧ : ٨٠ / ٩٢٣٢ .

ففيه زيد بن أسلم أيضاً ، وقد مرّت خلاصه حاله .

كما إن فيه محمد بن عجلان الذي صرّح الإمام مالك بأنه لم يكن يعرف الحديث والرواية (١١) ، ولم يحتجّ به البخاري في صحيحه بل نقل الذهبي عن البخاري أنّه ذكره في الضعفاء (٢) ، وقد كان ابن عجلان سيء الحفظ غير ضابط (٣) وقد روى عن أناس لم يسمع منهم كالنعمان بن أبي عياش (٤) وصالح مولى التؤمه (٥) ، وقد عنعن في هذه الروايه ولم يصرّح بالسماع من زيد بن أسلم لا هنا ولا في مكان آخر (٦) ، فتسقط روايته عن الاعتبار (٧) .

أضف إلى كل ذلك أنّ هذا الرجل بقى ثلاثه أو أربعه أعوام في بطن أمه حتّى نبت أسنانه (٨) !!! وتزوّج امرأه في الاسكندريه فأتاها في دبرها ، فشكته إلى أهلها فشاع ذلك ، فصاحوا به فخرج من الاسكندريه (٩) !!!

ففيه زيد بن أسلم أيضاً ، وقد مرّت خلاصه حاله .

- ١- ميزان الاعتدال ٦ : ٢٥٦ / ٧٩٤٤.
- ٢- ميزان الاعتدال ٦ : ٢٥٦ / ٧٩٤٤.
- ٣- انظر ميزان الاعتدال ٦ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ومقدمه فتح الباري : ٣٥٣.
- ٤- هذا قول الدارقطني في العلل ١٠ : ٨٧.
- ٥- المراسيل ، لابن حبان : ١٩٤ / ٧١٣.
- ٦- راجع رواياته لتعرف ذلك.
- ٧- راجع الملحق رقم (٣).
- ٨- انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ١٠٧ ، وميزان الاعتدال ٦ : ٢٥٨ ، وتذكره الحفاظ ١ : ١٦٥ / ١٦١.
- ٩- تهذيب الكمال ٢٦ : ١٠٧ ، تهذيب التهذيب : ٣٠٤ / ٥٦٦.

كما إنّ فيه عبدالعزيز الدراوردى ، السّيء الحفظ (١١) الكثير الوهم (٢٢) ، الذى صرّح الإمام أحمد بن حنبل بأنّه إذا حدّث من كتابه فهو صحيح ، وإذا حدّث من كتب الناس وهم ، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويه عن عبيد الله بن عمر (٣) .

وحكى الذهبي عن أحمد قوله : إذا حدّث من حفظه جاء ببواطيل (٤) ، وقال أبو زرعه : سىء الحفظ فربما حدث من حفظه الشىء فيخطئ (٥) ، ووصفه الساجى بكثير الوهم (٦) ، وابن سعد يغلط (٧) ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال عنه : كان يخطئ (٨) ، وهو الذى كان يلحن لحناً منكراً (٩) ، والذى صرّح أبو حاتم الرازى بأنّه لا يحتج به (١٠) .

وقد ذكره العقيلي فى ضعفائه (١١) ، والذهبي فى كتابيه المعنى (١٢)

والميزان (١٣) .

- ١- الجرح والتعديل ٥ : ٣٩٥ ، تهذيب الكمال ١٨ : ١٩٤ .
- ٢- تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٥ / ٤٨٠ ، انظر تهذيب الكمال ١٨ : ١٩٣ ، سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٦٧ .
- ٣- تهذيب الكمال ١٨ : ١٩٣ ، الجرح والتعديل ٥ : ٣٩٥ ، وفى الأخيره كان يقبل حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر .
- ٤- ميزان الاعتدال ٤ : ٣٧١ / ٥١٣٠ .
- ٥- الجرح والتعديل ٥ : ٣٩٥ ، تهذيب الكمال ١٨ : ١٩٤ .
- ٦- تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٥ / ٤٨٠ .
- ٧- تهذيب الكمال ١٨ : ١٩٤ .
- ٨- الثقات لابن حبان ٧ : ١١٦ .
- ٩- تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٥ ، حكاة عياش بن المغيرة .
- ١٠- سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٦٧ .
- ١١- ضعفاء العقيلي ٣ : ٢٠ / ٩٧٧ .
- ١٢- المعنى ٢ : ٣٩٩ / ٣٧٥٣ .
- ١٣- ميزان الاعتدال ٤ : ٣٧١ / ٥١٣٠ .

المناقشه السديه للطريق الثاني

وأما الطريق الثاني وسنده = سعيد بن جبير عن ابن عباس

ففيه الحسن بن علي ، وهو مردّد بين الواسطي والخلال الحلواني ((١)) ، وقد صرح السهارةنوري في بذل المجهود بأنه الخلال الحلواني ((٢)) ، والخلال : وثقه النسائي ((٣)) ويعقوب بن أبي شيبة ((٤)) ، والخطيب ((٥)) على ما حكاه المزي ((٦)) ، إلا أنه ورد فيه تليين - أو ما لازمه التجريح - من الإمام أحمد ابن حنبل وغيره .

فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عنه ؟ فقال : ما أعرفه بطلب الحديث ، ولا رأيت يطلب الحديث ؟

وقال أيضاً : لم يحمده أبي ((٧)) .

وقال أيضاً عن أبيه : تبلغني عنه أشياء أكرهها ((٨)) .

وعن أبيه أيضاً : أهل الثغر عنه غير راضين ((٩)) .

١- انظر ترجمه الواسطي في تهذيب الكمال ٦ : ٢١٥ / ١٢٤٦ ، وترجمه الخلال الحلواني في تهذيب الكمال ٦ : ٢٥٩ / ١٢٥٠ .

٢- بذل المجهود ١ : ٣٢٥ .

٣- تهذيب الكمال ٦ : ٢٦٢ ، تاريخ الخطيب ٧ : ٣٦٦ .

٤- تهذيب الكمال ٦ : ٢٦٢ ، تاريخ الخطيب ٧ : ٣٦٦ .

٥- تهذيب الكمال ٦ : ٢٦٢ ، تاريخ الخطيب ٧ : ٣٦٦ .

٦- تهذيب الكمال ٦ : ٢٦٢ - ٢٦٣ / ١٢٥٠ .

٧- تهذيب الكمال ٦ : ٢٦٢ / ١٢٥٠ ، تاريخ الخطيب ٧ : ٣٦٥ / ٣٨٨٤ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٢٦٢ / ٥٣٠ .

٨- نفس المصادر .

٩- نفس المصادر .

وقال داود بن الحسين : سألت أبا سلمه بن شبيب عن علم الحلواني ، فقال : يرمى في الحش (١).

والحاصل : فإن الوثوق بمرديات الخلال لا يخلو من إشكال ، لما تقدّم عليك من ذم بعض الأئمة له بنحو يوجب التأمل فيما يروى ، لأنّ المسألة لم تنحصر في ذم الإمام أحمد له ولا في وصف ابن شبيب علمه بأنّه مما يرمى في الحش ، بل تعدت إلى أنّ فته من الناس كان لا يرتضونه ولا يميلون إليه ، والذم الجمعي ليس كالذم الفردي ، لأنّ الأول يستبعد في حقه أن يقال فيه : أنّه ذم نشأ عن الغفلة وعدم الاطلاع التام على أحوال الخلال كما قد يحتمل في ذم فرد واحد له ، فعلى هذا لا يمكن القول بأنّه عدل ثقة مع عدم رضا أهل الثغر كلهم عنه - بما فيهم عقلاؤهم ومنتشروهم إلّا مع مجازفه واضحة .

وكذا القول بعدم وثاقته - طبق القواعد والنظر لتوثيقاته من وثّقه - مشكل أيضاً .

وأحسن الأمور أن يقال فيه : أنّه إذا روى شيئاً فإنّه يتوقف وينظر فيه ، فإذا عارضه الثقات في نقله فإنّه لا يحتج بما يروى ، وإلّا فيحتج به مع النظر ، وقد يمكن الاحتجاج به عند عدم معارضة الثقات له حتّى من دون النظر والاعتبار عند حصول الظن المعبر بمفادات ما يروى . وسيأتيك أنّ الثقات وأصحاب المدونات لم يرووا عن ابن عباس إلّا المسح .

كما إنّ في هذا الإسناد عباد بن منصور ، الذي لم يوثقه أحد من الأئمة ، فكأنهم

١- الحش : البستان، والكنيف. وهو كناية عن عدم أخذهم به وجرحهم له.

- بين جراح أو ملين له . قال يحيى بن معين : ليس بشئ ء (١١) ، ضعيف (١٢) ، أو ليس بشئ ء في الحديث (١٣) .
- وقال النسائي : ضعيف ، وقد كان أيضاً قد تغير (١٤) .
- وقال الساجي : ضعيف مدلس (١٥) .
- وقال ابن الجنيدي : متروك ، قدرى (١٦) .
- وقال الدورقي عن ابن معين : ضعيف الحديث (١٧) .
- وقال ابن سعد : كان قاضياً ، وهو ضعيف ، له أحاديث منكروه (١٨) .
- وقال ابن الجنيدي : عن يحيى بن معين : كان قدرياً ضعيف الحديث (١٩) .
- وقال وهب بن جرير : قدرى خبيث (١٠) .
- وقال أبو بكر بن أبي شيبة : هذا رجل ليس بالقوى في الحديث (١١) .

١- تهذيب الكمال ١٤ : ١٥٨ / ٢٠٩٣ ، ميزان الاعتدال ٤ : ٤١ / ٤١٤٦ .

٢- الجرح والتعديل ٦ : ٨٦ / ٤٣٨ .

٣- المجروحين ، لابن حبان البستي ٢ : ١٦٦ / ٧٩٠ .

٤- الضعفاء والمتروكين ، للنسائي : ٧٤ / ٤١٤٦ ، وفي تهذيب الكمال ١٤ : ١٦٠ «ضعيف، ليس بحجه»، وفي ميزان الاعتدال ٤ : ٤١ ، «ضعفه النسائي»، وفي تهذيب التهذيب ٥ : ٩١ / ١٧٢ «ليس بحجه» .

٥- ميزان الاعتدال ٢ : ٤١ / ٤١٤٦ ، جاء في نسخه منه (قال العلائي ، قال مهنا : سألت أحمد عنه فقال : كان يدلس) .

٦- ميزان الاعتدال ٢ : ٤١ / ٤١٤٦ .

٧- الكامل في الضعفاء ٤ : ٣٣٨ / ١١٦٧ .

٨- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٧ : ٢٧٠ .

٩- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤ : ١٥٩ (عن سؤالاته الورقه ٣٩) .

١٠- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤ : ١٦٠ (عن تاريخ الدورى ٢ : ٢٩٣) .

١١- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤ : ١٦٠ (عن سؤالات ابن محرز : الورقه ٤٠) .

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، عن ابن المديني : ضعيف عندنا وكان قديراً (١). .

وقال الجوزجاني : .. وكان سيئ الحفظ فيما سمعه ، وتغير أخيراً (٢). .

هذا ، وقد أدرج مصنفو الضعفاء اسمه في كتبهم كالذهبي (٣) والعقيلي (٤) وابن الجوزي (٥) وغيرهم .

نعم ، قال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان : قال جدى (٦) : عباد بن منصور ، ثقة ، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه ، يعنى القدر (٧) .

وهذه الجملة قد يستفاد منها التوثيق ، وخصوصاً لو قُرن مع رأى القائل بجواز الأخذ بروايات أهل البدع (٨) لكن الحق أنها لا تفيده ، لأن نقل الحفيد أحمد بن محمد عن جدّه لا يتفق مع النقل الآخر عن ابن القطان ، فقد جاء عنه قوله : .. إنا حين رأينا كان لا يحفظ .. (٩) .

وسياتى عليك (١٠) أن كلمة (صدوق) و (لا بأس به) و (محلّه الصدق)

١- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤ : ١٦٠ (عن سؤالات ابن أبي شيبة للمديني الترجمة ١٣ ، ١٦) .

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ١٤ : ١٦٠ (عن أحوال الرجال : الترجمة ١٨٠) .

٣- ديوان الضعفاء ١ : ٣٢٧ / ٣٠٥٤ .

٤- ضعفاء العقيلي ٣ : ١٣٤ / ١١٩ .

٥- ضعفاء ابن الجوزي ٢ : ٧٦ / ١٧٨٦ .

٦- هو يحيى بن سعيد بن فزوخ ، أبو سعيد القطان ، ثقة متقن حافظ ، احتج به الجماعة (انظر تقريب التهذيب : ٥٩١ / ٧٥٥٧) .

٧- تهذيب الكمال ١٤ : ١٥٨ ، الجرح والتعديل ٦ : ٨٦ .

٨- الكفاية في علم الرواية : ١١٦ .

٩- تهذيب الكمال ١٤ : ١٥٨ ، الجرح والتعديل ٦ : ٨٦ .

١٠- فى الملحق رقم (٢) .

وغيرها من عبارات هذه المرتبه من مراتب التعديل لا يمكن الاحتجاج بأحد من أهلها، لأنها تشعر بعدم شريطه الضبط، وفيما نحن فيه فإنّ عبارته القَطَان (لا يحفظ) هي الأخرى دالّة على عدم الضبط، بخلاف ما نقله أحمد بن محمد بن محمد عن جدّه فإنّها تدلّ على ذلك بالإشعار لا الصراحه، والعلّه في ذلك أن التوثيق لا يطلق على من كان لا يحفظ، اللهم الا أن يقال أن مقصود القطان هنا هو أن عباد ثقه في نفسه حتى لو افترض أنّه لا يحفظ وغير ضابط في الحديث، وهذا هو الذي عنيته بالإشعار، فانتبه.

ولا يخفى عليك أنّ دلاله الصريح تقدّم على دلاله الإشعار بالأولويّه العقليه، وعليه فعدم الاحتجاج بقول أحمد بن محمد عن جدّه هنا أولى.

هذا إذا افترضنا كون عباد قائلًا بالقدر مع عدم كونه داعيه إليه، وإلّا فلا يحتج بالداعيه من الأساس على ما هو صريح ابن الصلاح (١١)، وابن حبان (٢٢)، وابن حجر (٣٣)، والنووي (٤٤)، والطيبى (٥٥)، والسيوطى (٦٦)، وكلّ أصحاب الشافعى (٧٧).

وقد صرح ابن حبان بكونه داعيه إلى مذهبه حيث قال: وكان داعيه إلى القدر (٨٨).

١- مقدمه ابن الصلاح: ١١٤.

٢- حكاة عنه الطيبى فى الخلاصه: ٩١، وابن الصلاح فى المقدمه: ١١٤، وابن حجر فى مقدمه فتح البارى: ٣٨٥، والسيوطى فى تدریب الراوى ١: ٣٢٥.

٣- مقدمه فتح البارى: ٣٨٥.

٤- تقریب النووى (المطبوع مع شرح الكرماني على البخارى) ١: ١٣.

٥- الخلاصه فى أصول الحديث: ٩١.

٦- تدریب الراوى ١: ٣٢٥.

٧- حكاة عنهم الطيبى فى الخلاصه: ٩١.

٨- ميزان الاعتدال ٤: ٤٢/ ٤١٤٦، المجروحين لابن حبان ٢: ١٦٦/ ٧٩٠.

أضف إلى ذلك أن حصر العله - في كلام أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن جده - بالقول بالقدر ، خطأ واضح من القطان ، وذلك لأن الآخرين من أئمة الجرح والتعديل عند الجمهور إنما أعرضوا عن عباد لا لمجرد كونه يقول بالقدر ، بل لأنه مدلس أيضاً .

فقد صرح البخاري بأن عباداً ربّما دلّس عن عكرمه (١) ، وهذا التدليس منه في بعض الموارد ، ينطبق على ما نحن فيه ، لأنّ عباداً - في هذا الخبر - قد عنعن عن عكرمه ، وبما أنّ البخاري قد صرح بتدليسه أحياناً عن عكرمه ، والساجي صرح بأنّه مدلس (٢) بلفظ عام . فلا يمكن الاعتماد على هذا الخبر بعد هذا ، ويسقط عن الحجية ، وخصوصاً لو اتّضح لنا عدم ضبطه وعدم إتقانه ، وتغيره وروايته للمناكير!!

وقد أخرج العقيلي عن الحسين بن عبد الله الذارع أنّه قال : سمعت أبا داود قال : عباد بن منصور ولي قضاء البصرة خمس مّرات ، وليس هو بذاك ، وعنده أحاديث فيها نكارة ، وقالوا : تغير (٣) .

وقد مرّ عليك قول ابن سعد عنه : ضعيف له أحاديث منكرة (٤) .

ولو سلّمنا ثبوت توثيق القطان هذا ، فهو لا يقاوم التجريحات المفسّره في عباد ، لأنّ جلّ أهل العلم عندهم على تقديم الجرح المفسّر على التعديل عند

١- هذا ما حكاه الذهبي عنه في الميزان ٤ : ٤٢ / ٤١٤٦ . تهذيب التهذيب ٥ : ٩١ .

٢- ميزان الاعتدال ٤ : ٤٢ / ٤١٤٦ ، قال مهنا سألت أحمد عنه فقال : ... كان يدلس . تهذيب التهذيب ٥ : ٩١ .

٣- الضعفاء للعقيلي ٣ : ١٣٦ / ١١١٩ .

٤- الطبقات الكبرى ٧ : ٢٧٠ .

التعارض، لأنه - وكما قيل - مع الجرح زيادة علم خفيت على المعدل، وعلى هذا صريح كلام ابن الصلاح (١١)، وابن كثير (٢٢)، والطيبى (٣٢)، والبلقيني (٤٤)، والعراقي (٥٥)، وابن الأثير (٦٦)، والنووى (٧٧) وابن عساكر (٨٨) والفخر الرازى (٩٩) والأمدى (١٠٠) والسخاوى (١١١) والسيوطى (١٢٢) وغيرهم، بل لم نعثر على مخالف لهذا القول بعد الاتفاق عليه.

إذن قد أتضح حال هذه الأسانيد الخمسة - المنتظمة تحت طريقتين - وحال روايتها، وإنها لا تصلح لإلقاء عهده الوضوء الغسلى على عاتق ابن عباس لأنه هو منه براء، إذ الثابت عنه بالأسانيد الصحيحة دفاعه عن الوضوء الثنائى المسحى لرسول الله صلى الله عليه وآله لا غير.

فإن قلت: يمكن تصحيح ما روى عن ابن عباس فى الغسل بالشواهد والمتابعات الصحيحة من مرويات عثمان، وعبد الله بن زيد بن عاصم، وعبد الله

١- محاسن الإصلاح (المطبوع ضمن مقدمه ابن الصلاح): ٢٢٤، مقدمه ابن الصلاح: ٨٧.

٢- اختصار علوم الحديث: ٧٧.

٣- الخلاصه فى أصول الحديث: ٨٧.

٤- محاسن الإصلاح، للبلقيني (المطبوع ضمن مقدمه ابن الصلاح): ٢٢٤.

٥- فتح المغيـث ١: ٣٣٦ وط أخرى ١: ٢٦٣.

٦- مقدمه جامع الأصول ١: ١٢٨.

٧- تقريب النووى (المطبوع مع شرح الكرماني على البخارى) ١: ١٢.

٨- حكاة عنهم السخاوى فى فتح المغيـث ١: ٣٠٨.

٩- حكاة عنهم السخاوى فى فتح المغيـث ١: ٣٠٨.

١٠- حكاة عنهم السخاوى فى فتح المغيـث ١: ٣٠٨.

١١- فتح المغيـث ١: ٣٠٨.

١٢- تدريب الراوى ١: ٣٠٩.

بن عمرو بن العاص وغيرهم ممن رووا الغسل عن النبي صلى الله عليه وآله ، فلا تضر الخدشه في الأسانيد الخمسه التي رويت عن ابن عباس إذن .

قلنا : سيأتي منا البرهان على أن مرويات هؤلاء الصحابه الغسلية معارضه بمثلها في المسح سنداً ودلالةً ، فقد روى عن ابن عباس ، وعثمان ، وعبد الله بن زيد ، وعبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله المسح أيضاً .

كما روى عن علي ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر ، وأوس بن أبي أوس ، ورفاعة بن رافع ، وغيرهم في المسح بأسانيد أقوى من أسانيد الغسل المرويّه عن عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهم ، وبدلاله أوضح منها ، فادعاء التصحيح بالشواهد - مع هذه المعارضه الشديده جداً - مما لا وجه له .

المنافسه الدلاليه للروايات الغسلية

إنّ الصفحات السابقه أوضحت لنا أنّ الطرق الغسلية الخمسه قد رجعت إلى طريقتين :

١ . زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس .

٢ . سعيد بن جبير عن ابن عباس .

فالطرق الأربعة التي فيها زيد ، فهي إما ضعيفه بنفسها ، أو هي ممّا تحتاج إلى تابع صحيح يرفعها إلى درجه الحسن والصحيح ، وهذا ما لا نجده .

أما طريق سعيد بن جبير ، ففيه عباد بن منصور الضعيف ، ولما ثبت ضعف طريق سعيد بن جبير إلى ابن عباس بقي البحث عن طرق زيد بن أسلم إليه ، وحيث أنّ زيداً كان قد عنعن روايته عن عطاء ، وهو ممن يدلّس! ولم يثبت أنّه صرح بالسماع عن عطاء ، سقطت روايته عن الحجّيه .

وعليه فمرجع الروايات الغسلية إلى ابن عباس يكون إلى طريق واحد وهو منكّر ، فلا يمكن لهذه الروايه الواحده المنكره أن تعارض الروايات الصحيحه والسيره الثابته عن ابن عباس في المسح .

ولو تنزلنا وقلنا بصحّه روايات زيد فهي شاذّه بالنسبه للمحفوظ والمشهور عن ابن عباس في المسح ، إذ اتفق جميع أهل العلم على عدم إمكان الاحتجاج بالشاذّ مقابل الثابت المحفوظ .

ويضاف إليه : إنّ المتتبع لمرويات زيد بن أسلم عن عطاء الغسليّه ، يشاهد الاضطراب واضحا فيها؛ إذ ورد في إسناد أبي داود الأول «ب - خير هشام بن سعد - قوله : «قبض قبضه أخرى من الماء فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه ، يد فوق القدم ويد تحت النعل ، ثم صنع باليسرى مثل ذلك ...» .

وأخرج الحاكم بسنده إلى هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم قوله « .. ثم أغرف غرّفه أخرى ، فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، واليسرى مثل ذلك ، ومسح بأسفل النعلين» (١١) .

وأخرج الطبراني بسنده إلى روح بن القاسم ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ، عن ابن عباس : أنّه أخذ بيده ماءً فنضحه على قدميه ، وعليه النعلان (١٢) .

وأخرج البخاري بسنده إلى سليمان بن بلال ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ، عن ابن عباس أنّه رش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرّفه أخرى فغسل بها رجله - يعني اليسرى .

وأخرج النسائي بسنده إلى الدراوردي ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ، عن ابن عباس خبر الوضوء ، وليس فيه ذكر للقدمين .

وأخرج الطحاوي بسنده إلى الدراوردي أيضا عن زيد بن أسلم ، عن عطاء

١-المستدرک للحاکم ١ : ٢٤٧/ ٥٢١.

٢- المعجم الأوسط ١ : ٧١٤/ ٢١٩. ولروح خبر آخر - سيأتي في المرويات المسحبه - قد روى فيه عن ابن عباس المسح، وهو إسناد حسن كما في زوائد ابن ماجه، فكيف يمكن الجمع بين النقلين عن ابن عباس، يا ترى؟!

ابن يسار ، عن ابن عباس ، قال : توضأ رسول الله صلى الله عليه و آله فأخذ ملء كفه ماء فرش به على قدميه وهو متعل (١).

فألذى رواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء قد يختلف مع ما أخرجه البخارى عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم ، لأن الموجود فى خير هشام «رش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه ، يد فوق القدم ويد تحت النعل» ، وأما خبر سليمان بن بلال ففيه هذه الجملة «ثم أخذ غرفه من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها» فإن أراد هشام المسح بمعنى الغسل فلا كلام فيه ، أما لو أراد المسح كما أريد فى مسح الرأس ، فإن حقيقته المسح هو غير الغسل فى لغة العرب . نعم إن معاويه وغيره كانا قد غيبرا معناه بأخذهم ماءً جديداً ورشوه على رأسهم حتى كاد يتقاطر ، هذا ما كنا تكلمنا عنه فى المجلد السابق .

وعليه فالروايات كلها - عدا روايه البخارى - إن لم تكن ظاهره فى مسح الرجلين بماء جديد ، فهى ليست ظاهره فى غسلهما ، ولذلك حاول بعض الأعلام جاهدين صرف هذا الظهور وحمله على الغسل بوجوه بعيدة واحتمالات متكلفه .

والحاصل : إن هناك اضطراباً فى هذا الحديث - ذى الطريق الواحد - كما بينا ، وهذا الاضطراب يستشعر بملاحظه متونه المتضاربه المتنافيه التى لا يمكن ترجيح بعضها على بعض ، ووجوه الاضطراب كالاتى :

فأما أولاً : فلأن ما أخرجه أبو داود من أن ابن عباس «رش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه ، يد فوق القدم ويد تحت النعل» ، أمر لا يمكن الأخذ به ، لكون مسح ابن عباس رجله اليمنى تحت النعل يستلزم أن يكون

المَوْضِعُ النَّعْلُ لا- الرجل ، أى أن المسح يكون لظاهر القدم وأسفل النعل !! ، هذا مضافاً إلى أنّ إحدى اليدين إذا كانت تحت النعل فلا يبقى مجال لصدق غسل الرّجل بكلتا يديه ، فالنفصيل إذن ينافى الإجمال ، لأنّ الإجمال يدعى مسح الرجل باليدين معا والنفصيل يضع إحدى اليدين على القدم والأخرى تحت النعل !!

اللّهّم إلّا أن يقال : إنّه مبتن على المجاز ، فيكون المقصود من أنّ يده الثانية تحت النعل ، أى تحت موضع النعل ، وهو أسفل القدم وباطنها !!

فإن قيل هكذا ، قلنا : إنّ الأصل هو الحقيقة ، ولا يقال بالمجاز إلّا بدليل أو قرينه حاله أو مقاليه ، والجميع مفقود فى المقام .

إنّ القيد الأخير فى خير هشام الذى رواه أبو داود «يد فوق القدم ويد تحت النعل» ، وفى روايه الحاكم «ومسح بأسفل النعلين» فهو حكم لم يقل به أحد من فقهاء الإسلام ، لأنّ الثابت عندهم هو عدم جواز المسح على ظاهر النعلين - بما هما نعلان - فكيف بأسفلهما !!!

ولذلك صرح ابن حجر فى الفتح ، وصاحب عون المعبود وبذل المجهود ، بأنّ هذه الروايه إن لم تحمل على التجوّز عن القدم فهى شاذه (١) .

وثانياً : إنّ ما رواه أبو داود والحاكم والطبرانى جميعاً عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ، من أنّ ابن عباس «رَشَّ ثم مسح» ، يخالف ما ذكره البخارى من أنّه «رَشَّ حتّى غسل» ، وهو اضطراب واضح فى النقل عن زيد بن أسلم .

فالرواه باستخدامهم هكذا عبائر سعوا أن يمسخوا حقيقه المسح - الذى كان يدعوا إليه ابن عباس - إلى غسل لم يعتقد به .

١- فتح البارى ١ : ٢٤١ / ١٤٠ ، عون المعبود ١ : ١٥٩ ، بذل المجهود ١ : ٣٤١ .

وثالثاً: إنّ روايه أبي داود والحاكم والطبراني والطحاوى ذكرت: أنّ قدمي ابن عباس - حكاية عن صفة قدمي النبي في الوضوء - كانتا في النعل، وأما روايه البخاري فهي خاليه عن ذكر النعلين، وهذا الاختلال في متن روايه طريقها واحد - وهو زيد بن أسلم عن عطاء عن بن عباس - يضعف حجيتها إن لم نقل يسقطها عن الحجية .

ورابعاً: إنّ ما رواه النسائي من روايه الدراوردي «د» هي روايه خاليه من حكم الرجلين، وهي لا تتفق مع ما روى عن ابن عباس من مسحه ما تحت النعلين تاره، وغسله للقدمين أخرى، ومسحه لهما ثالثه و ..

كما أنّها لا تتفق مع ما أخرجه الطحاوى عن الدراوردي أيضا من أنّ ابن عباس نقل هذا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وآله، فقال: «إنه صلى الله عليه وآله رش على قدميه وهو متنعّل» فلم يُذكر فيها مسح ولا غسل !!

وهذا لعمرى عين الاضطراب الذى يعنيه علماء الدرايه فى بحوثهم .

والإنصاف: إنّ الاستدلال بما رواه زيد بن أسلم، عن عطاء، عن ابن عباس فى الغسل يشكّل الأخذ به سنداً ومتناً، ولعلّ هذا هو الذى حدا بابن حجر وغيره من الأعلام أن يتردّدوا بما رواه أبو داود فى الإسناد الأوّل «ب» عن هشام بن سعد، لأنّ الاضطراب فى المتن جعلتهم يتوقفون عن البتّ بضرر قاطع فى معناها، بل جدّوا فى تأويلها والقول بأنّ جملة «وضع يده الأخرى تحت النعل» هي استعمال مجازى للكلمه . أريد منه باطن القدم، فلو كانوا جازمين بما يقولون لما تردّدوا فى كلامهم . وعليه تكون الروايات الغسلية عن ابن عباس - مضافه إلى ضعفها سنداً - مضطربه متناً، وهذا الاضطراب استشعرناه من كلام ابن حجر حيث قال :

(.. وأما قوله «تحت النعل» فإن لم يحمل على التجوّز عن القدم ، وإلّا فهي روايه شاذّه ، وروايتها هشام بن سعد لا يحتجّ بما تفرد به ، فكيف إذا خالف) (١).

نعم ، إنّ البيهقي نقل خبر هشام والروايات الغسلية عن ابن عباس ، ثم قال : (.. فهذه الروايات اتفقت على أنّه غسلهما ، وحديث الدراوردي يحتمل أن يكون موافقا ، بأن يكون غسلهما في النعل ، وهشام بن سعد ليس بالحافظ جدا فلا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات الأثبات ، كيف وهم عدد وهو واحد) (٢) .

وعلق ابن الترمذاني على قول البيهقي الآنف بقوله :

(.. قلت : حديث هشام أيضا يحتمل أن يكون موافقا لها؛ بأن يكون غسلهما في النعل ، فلا وجه لإفراجه بأنه خالف الثقات .

فإن قال : إنّما أفرده لأنّ في حديثه قرينه تمنع من التأويل بالغسل ، وهي قوله «ومسح بأسفل الكعبين» (٣) .

قلنا : قد جمعنا بينهما في باب المسح على النعل وأولت الحديثين بهذا التأويل؛ حيث قلّت : «ورواه عبدالعزيز وهشام عن زيد ، فحكيا في الحديث رشأ على الرجل وفيه النعل ، وذلك يحتمل أن يكون غسلهما في النعل» .

ثم قلّت : «والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير» ، فأحدُ

١- فتح الباري ١ : ٢٤١ / ١٤٠ .

٢- السنن الكبرى، للبيهقي ١ : ٧٣ / ٣٥١ .

٣- هذا غلط من ابن الترمذاني، فإن الذي في الرواية «ومسح بأسفل النعلين» .

الأمرين يلزمك إتما جمعهما بهذا التأويل في كتاب المعرفة في هذا الباب ، بخلاف ما فعل ها هنا(١١) . . .) .

وهذا البحث من أعلام الجمهور في وجه دلالة خبر هشام يؤكد اضطرابه ، ونحن لا نرى وجهها لكلام ابن التركمانى بعد أن عرفنا توقّف ابن حجر والبيهقى وغيرهما في الخبر ، وهم أدقّ من ابن التركمانى روايةً وأكثر إحاطة بوجه التأويل والتفسير !!

والحاصل : فإنّه لم يعد خافياً عليك أنّ ما رواه زيد بن أسلم مضطرب متنا؛ لاختلاف متون الروايات التي رواها عنه الرواه ، خصوصاً في مورد النزاع والاختلاف؛ وهو مسح أو غسل الرجلين ، وهذا الاضطراب كافٍ في التوقف عن الاحتجاج بها .

ثم لما عارضت هذه الروايات رواية المسح عن ابن عباس التي هي أصح سنداً(١٢) وأصرح دلالة ، كان لا مفرّ من الحكم بكونها مرجوحه من جميع الجهات ، ولذا قلنا : إنّ ما رواه زيد بن أسلم لا يعدو أن يكون شاذاً أو منكراً ، وبخاصه لولاحظنا أن سيره ابن عباس المقطوع بها هي المسح لا الغسل حسب تصريح علماء الجمهور .

١- الجوهر النقي (المطبوع بهامش السنن الكبرى، للبيهقى) ١ : ٧٢ .

٢- والتي ستقف عليها بعد قليل .

لقد اتفقت الروايات الثنائية المسحيه عن ابن عباس على أنه كان يقول : «الوضوء غسلتان ومسحتان» ، ويقول : «افترض الله غسلتين ومسحتين ، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحيتين» ، ويقول : «يأبى الناس إلّا الغسل ، ونجد في كتاب الله المسح (يعنى القدمين)» ، أو «ولا أجد في كتاب الله إلّا المسح» ، ويقول : «ما علمنا في كتاب الله إلّا غسلتين ومسحتين» ، وقد روى الجمهور ذلك عن ابن عباس بأسانيد صحاح بل بعضها على شرط البخارى ومسلم وإن لم يخرجاه!!! وإليك هذه الأسانيد .

الروايات المسحيه

١ - قال عبدالرزاق ((١)) ، عن ابن جريج ((٢)) ، قال : أخبرنى عمرو بن

-
- ١- هو ابن نافع الحميرى، مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٥٢ / ٣٤١٥، سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٦٣ / ٢٢٠، تهذيب التهذيب ٦ : ٢٧٨ / ٦١١) وغيرها من المصادر.
٢- هو عبدالملك بن جريج القرشي، الأموي، أبو الوليد روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٣٣٨ / ٣٥٣٩، سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٢٥ / ١٣٨، تهذيب التهذيب ٦ : ٣٥٧ / ٧٥٨) وغيرها من المصادر.

دينار(١) أنه سمع عكرمه يقول: قال ابن عباس: الوضوء مسحتان وغسلتان(٢).

٢- قال عبدالرزاق، عن معمر(٣)، عن قتاده(٤)، عن جابر بن يزيد(٥) أو عكرمه، عن ابن عباس، قال: افترض الله غسلتين ومسحتين، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين. وقال رجل لمطر الوزاق: من كان يقول: المسح على الرجلين؟ فقال: فقهاء كثير(٦).

٣- روى عبدالرزاق، عن معمر، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن الربيع: أن رسول الله صلى الله عليه وآله غسل قدميه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قالت لنا: إن ابن عباس قد دخل عليّ فسألني عن هذا الحديث - ظ[فأخبرته، فقال: يأبى الناس إلا الغسل، ونجد في كتاب الله المسح - يعنى القدمين(٧).

١- هو المكي، أبو الأثرم الجمحي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٢: ٤٣٦٠/٦، سير أعلام النبلاء ٥: ١٤٤/٣٠٠، الجرح والتعديل ٦: ٢٣١) وغيرها من المصادر.

٢- مصنف عبدالرزاق ١: ١٩/٥٥، وانظر في كنز العمال ٩: ١٨٨/٢٦٤٨٠.

٣- هو معمر بن راشد الأزدي، الحداني (انظر تهذيب الكمال ٢٨: ٦١٠٤/٣٠٣، تهذيب التهذيب ١٠: ٢١٨/٤٤١) وغيرها من المصادر.

٤- هو قتاده بن دعامة الدوسي، أبو الخطاب البصري (انظر تهذيب الكمال ٢٣: ٤٨٤٨/٤٩٨، سير أعلام النبلاء ٥: ١٣٢/٢٦٩، تهذيب التهذيب ٨: ٣١٥/٦٣٧) وغيرها من المصادر.

٥- الصحيح جابر بن زيد الأزدي اليمدني (انظر تهذيب الكمال ٤: ٨٦٦/٤٣٤)، لأن قتاده لا يروى عن جابر بن يزيد الجعفي والأخير لا يروى عن ابن عباس (انظر تهذيب الكمال ٤: ٤٦٥/٨٧٩) ولو أردت التفصيل أكثر عن جابر بن زيد (أبي الشعثاء) فانظر البدايه والنهايه ١٠: ٩٣ وأجوبه ابن خلفون ص ٩ وغيره.

٦- مصنف عبدالرزاق ١: ١٩/٥٤.

٧- مصنف عبدالرزاق ١: ٢٢/٦٥.

٤- قال ابن أبي شيبة ((١)) : حدثنا ابن عليه ((٢)) ، عن روح بن القاسم ((٣)) ، عن عبدالله بن محمد بن عقيل ((٤)) ، عن الربيع ابنه المعوذ بن عفراء ، قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث تعنى حديثها الذي ذكرت أنها رأته النبي توضاً ، وأنه غسل رجله - قالت : فقال ابن عباس : أباي الناس إلا الغسل ولا أجد في كتاب الله إلا المسح ((٥)) .

وروى ابن ماجه مثله ، وفي الزوائد : إسناده حسنٌ ((٦)) .

٥- قال الحميدي ((٧)) : حدثنا سفيان ((٨)) ، قال : حدثنا عبدالله بن محمد بن

١- هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي مولاهم، أبو بكر بن أبي شيبة، صاحب المصنّف المعروف، من الأئمة الثقات، احتج به الجماعة، بل كثير من أهل العلم، إلا أن الترمذى لم يخرج له شيئاً (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٣٤ / ٣٥٢٦، سير أعلام النبلاء ١١ : ١٢٢، تقريب التهذيب : ٣٢٠ / ٣٥٧٥)، وغيرها من المصادر.

٢- هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليه، من الثقات، احتج به الجماعة وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ٣ : ٢٣ / ٤١٧)، وغيره من المصادر.

٣- هو روح بن القاسم التميمي، العنبري، أبو غياث البصري، احتج به الجماعة وغيرهم وهو ثقة، إلا أن الترمذى لم يخرج له شيئاً (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٢٥٢ / ١٩٣٨) وغيره من المصادر.

٤- الهاشمي القرشي، روى له البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٧٨ / ٣٥٤٣، سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٠٤ / ٩٨، الجرح والتعديل ٥ : ١٥٣ / ٧٠٦).

٥- مصنف بن أبي شيبة ١ : ٢٧ / ١٩٩.

٦- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / ٤٥٨.

٧- هو عبد الله بن الزبير، القرشي الأسدي، المكي، أبو بكر الحميدي (صاحب المسند)، المتوفى ٢١٩ هـ. قال الإمام أحمد عنه : الحميدي عندنا امام، وقال أبو حاتم : أثبت الناس في ابن عيينه الحميدي وهو رئيس أصحاب ابن عيينه وهو ثقة إمام. وقال ابن سعد : صاحب ابن عيينه وروايته، مات بمكة سنة تسع عشر ومائتين، وكان فقيه، كثير الحديث (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٥١٣، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٦١٦ / ٢١٢) وغيرها.

٨- هو سفيان بن عيينه، الإمام الكبير، أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١١ : ١٧٧ / ٢٤١٣، سير أعلام النبلاء ٨ : ٤٥٤ / ١٢٠، الطبقات الكبرى ٥ : ٤٩٧) وغيرها من المصادر.

عقيل بن أبي طالب ، قال : أرسلني علي بن الحسين إلى الربيع بنت المعوذ بن عفراء ، أسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يتوضأ عندها ، فأتيته فأخرجت إلي إناءً يكون مدًا أو مدًا وربع (وفي نسخة منه : مدًا وربعًا) بمدّ بنى هاشم ، فقالت : بهذا كنت أخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله الوضوء فيبدأ فيغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما الإناء ، ثم يتمضمض ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ، ويغسل وجهه ثلاثاً ، ثم يغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم يمسح برأسه مقبلاً ومدبراً ، ويغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، قالت : وقد جاءني ابن عمكك (١) ، فسألني عنه فأخبرته ، فقال : ما علمنا في كتاب الله إلا غسليْن (٢) ومسحتين ، يعني ابن عباس (٣) .

٦- قال الدارقطني : حدثنا إبراهيم بن حماد ، حدثنا العباس بن يزيد ، أنبأنا سفيان بن عيينه ، حدثني عبدالله بن محمد بن عقيل : أن علي بن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ يسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقالت : إنّه كان يأتيهنّ وكانت تخرج له الوضوء .

قال : فأتيته فأخرجت إلي إناءً ، فقالت : في هذا كنت أخرج الوضوء

١- كذا في الأصل، والصواب «ابن عمّ لك» كما في السنن الكبرى للبيهقي ومسنده أحمد من طريق سفيان.

٢- كذا في الأصل وعند البيهقي وأحمد (غسلتين)، وفي النسخة الظاهرية من مسند الحميدي (غسلين ومسحيتين).

٣- مسند الحميدي ١ : ١٦٣ / ٣٤٢.

لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما ثلاثاً ، ثم يتوضأ فيغسل وجهه ثلاثاً ، ثم يمضمض ثلاثاً ، ويستنشق ثلاثاً ، ثم يغسل يديه ، ثم يمسح برأسه مقبلاً ومدبراً ، ثم غسل رجليه .
 قالت : وقد أتاني ابن عمّ لك - تعنى ابن عباس - فأخبرتهُ ، فقال : ما أجد في الكتاب إلّا غسلتين ومسحتين . فقلت لها : فبأى شيء كان الإناء ؟ قالت : قدر مدّ بالهاشمي أو مدّ وربع (١) .

وروى البيهقي موضع الحاجة منه فقال : أنبأنا الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن الحارث ، أنبأنا علي بن عمر الحافظ ، حدّثنا إبراهيم بن حمّاد ، حدّثنا العباس بن يزيد ، حدّثنا سفيان بن عيينه ، قال : أنبأنا عبدالله بن محمد بن عقيل : أن علي بن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ لیسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذكر الحديث في صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، وفيه : قالت : ثم غسل رجليه . قالت : وقد أتاني ابن عمّ لك - تعنى ابن عباس - فأخبرتهُ ، فقال : ما أجد في الكتاب إلّا غسلتين ومسحتين (٢) .

٧- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل (٣) : حدّثني أبي ، حدّثنا سفيان بن عيينه ،

١- سنن الدارقطني ١ : ٩٦/٥ .

٢- السنن الكبرى، للبيهقي ١ : ٣٤٥/٧٢ ، باب «قراءه من قرأ وأرجلكم نصباً...» .

٣- الحافظ ، محدّث بغداد ، أبو عبد الرحمن الذّهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي ، قال أبو علي ابن الصواف ، قال عبد الله بن أحمد : كلّ شيء أقول قال أبي ، قد سمعته مرّتين وثلاث وأقله مرّه ، وعن ابن أبي حاتم : كتب إليّ بمسائل أبيه وعلل الحديث ، وقال ابن المنادي : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه ، لأنّه سمع (المسند) وهو ثلاثون ألفاً والتفسير وهو.. (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٣١٥٧/٢٨٥ ، سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥١٦/٥٧ ، الجرح والتعديل ٥ : ٣٢/٧ ، تاريخ بغداد ٩ : ٣٧٥/٤٩٥١) وغيرها من المصادر .

قال : حدّثنى عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب ، قال : أرسلنى على بن الحسين إلى الربيع بنت المعوذ بن عفراء ، فسألتها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأخرجت له يعنى إناءً يكون مدًا أو نحو مدّ وربع - قال سفيان : كأنه يذهب إلى الهاشمى - قالت : كنت أخرج له الماء فى هذا فيصبّ على يديه ثلاثاً - وقال : مرة يغسل يديه قبل أن يدخلهما - ويغسل وجهه ثلاثاً ، ويمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ، ويغسل يده اليمنى ثلاثاً واليسرى ثلاثاً ، ويمسح برأسه - وقال : مرّهُ أو مرتين مقبلاً ومدبراً - ثم يغسل رجليه ثلاثاً؛ قد جاءنى ابن عمّ لك فسألنى - وهو ابن عباس - فأخبرته فقال لى : ما أجد فى كتاب الله إلّا مسحتين وغسلتين (١).

المناقشه السنديه للروايات المسجيه

اشاره

وهذه الروايات التي مرّت عليك فيها من نقاط القوّه والصحه ما تترجّح به بمراتب كثيره على الروايات المدّعيه للوضوء الغسلي عن ابن عباس .

أما الإسناد الأول

فإنّه صحيح على شرط البخارى - وإن لم يخزجه في صحيحه لعلّه لا تخفى على المحقق اللبيب - إذ ليس في هذا الإسناد إلّا ما قد يقال في عكرمه من أفاويل باطله والتي قد أجبنا عنها (١)، ولذلك قال البخارى: ليس أحد من أصحابنا إلّا وهو يحتجّ بعكرمه (٢)، وقال البزار: روى عن عكرمه مائه وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان كلهم رضوا به (٣).

وعلى كلّ حال فإنّ للإسناد الأول لطائف تجعله راجحاً على باقى الأسانيد بمراتب، وهى:

أولاً: إنّ رواه هذا الطريق أثمّه ثقات (٤)، ضابطون، عدول، حفاظ للحديث، فقهاء في الشريعه، علماء بالسّنّه، لم يكونوا بالمغمورين.

١- في الملحق رقم (٦) في آخر هذا المجلد.

٢- تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٩، تاريخه الكبير ٧: ٢١٨/٤٩، وانظر جواب ابن حجر عن جميع التهم الموجهه لعكرمه في مقدمه فتح البارى: ٤٢٤.

٣- مقدمه فتح البارى: ٤٢٩.

٤- أمثال عبد الرزاق بن همام، انظر جوابنا عن بعض الجروح والتلينات التي قيلت فيه، في الملحق رقم (٤) وفي أمثاله كابن جريج أنظر الملحق رقم (٥)، أو عكرمه أنظر الملحق رقم (٦).

ثانياً: إنهم هم مقصد البخارى فى صحيحه ، لأنهم بمثابة الطبقة الأولى من الطبقات التى تروى عن الزهرى .

ثالثاً: إن لكل من رواه هذا الطريق ملازمه طويله - لا تقل عن عدّه أعوام - كلّ عمن يروى عنه ، وهذا ما يجعل هذا الطريق أكثر قوّه وأرجح حجيه .

رابعاً: إنّ بعض رواه هذا الطريق كان أعلم من غيره بعلم ابن عباس ، فعن ابن عيينه قال : ما أعلم أحدا أعلم بعلم ابن عباس من عمرو بن دينار؛ سمع من ابن عباس وسمع من أصحابه ، وقد أجمع أهل العلم على الاحتجاج بمروياته . ولم نعث على من جرحه أو ليته بشىء .

قال أبو زرعه : مكى ثقة (١) .

وقال أبو حاتم : ثقة ثقة (٢) .

وقال النسائى : ثقة ثبت (٣) .

وقال ابن عيينه : ثقة ، ثقة ، ثقة (٤) .

وقال ابن حجر : ثقة ثبت ، من الرابعه (٥) .

وأنت تعلم بأن التكرار فى التوثيق هو أعلى مراتب التوثيق لقول أبى حاتم : ثقة ثقة ، وقول النسائى : ثقة ثبت ، وقول ابن عيينه : ثقة ، ثقة ، ثقة ، ثقة .

خامساً: إنّ روايه عكرمه عن ابن عباس فى هذا الطريق محفوظه بالقرائن التى

١- تهذيب الكمال ٢٢ : ١١ / ٤٣٦٠ ، الجرح والتعديل ٦ : ٢٣١ / ١٢٨٠ .

٢- نفس المصادر .

٣- تهذيب الكمال ٢٢ : ١١ .

٤- سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٠٢ / ١٤٤ .

٥- تقريب التهذيب : ٤٢١ / ٥٠٢٤ .

تورث الاطمئنان ، لأنَّ عكرمه كان ملازماً لابن عباس ، وقد اطلع على وضوئه عن حسنٍ لمدّه طويله ، فيكون إخبار عكرمه عن ابن عباس أعلى من غير الذي يكتفى بمحض الروايه بالسماع .

سادساً : إنّ الجماعه وطائفه أهل العلم قد احتجوا برواه هذا الطريق إلّا مسلماً فإنه كان يروى عنه مقروناً بغيره لكنّه رجح فاحتجّ به ، وعليه فهذا الطريق حجه عند الجميع .

سابعاً : إنّ في هذا الإسناد توثيق صحابيّ لتابعي ، فقد روى عن عثمان بن حكيم - بسند صحيح كما صرح بذلك ابن حجر - قوله :

كنت جالساً مع أبي أمامه بن سهل بن حنيف إذ جاء عكرمه فقال : يا ابا أمامه ، أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول : ما حدّثكم عنى عكرمه فصدّ قوه فإنه لم يكذب عَلَيَّ ؟ فقال أبو أمامه : نعم (١) .

والحاصل : أنّ طريق عبد الرزاق بن همام في هذا الحديث صحيح على شرط البخارى وغيره من الجماعه ، بل صحح عند غالب أنمه أهل العلم ، وهو ممّا يجب الأخذ به والاعتماد عليه لا أن يهمل أو يترك .

وأما الإسناد الثانى

فوجاله أنمه ثقات ، يظهر ذلك لمن تتبع تراجمهم فى كتب الرجال ، إلّا أنه قد يتكلم فى بعضهم من جهه الضبط ومقدار الحفظ . وقد أجبنا عن بعض تلك التليينات فى الملاحق فى آخر الكتاب ونجيب عن الآخر منها هنا .

معمر ، فبعد الرزاق قال عن ارتباطه بمعمر : جالسنا معمرأ سبع سنين أو

١- مقدمه فتح البارى : ٤٢٨ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧١ .

ثمان سنين (١١) .

وقال أبو بكر الأثرم ، عن أحمد بن حنبل : حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين ، كان (١٢) يتعاهد كتبه وينظر فيها ... (١٣) .

وقال عباس الدّورى عن يحيى بن معين : كان عبد الرزاق فى حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف ... (١٤) .

وأما روايه معمر عن قتاده ، فقد قال معمر : جلست إلى قتاده وأنا ابن أربع عشرة سنه ، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه منقش فى صدرى (١٥) .

وقد وثّق معمرًا كلّ من ابن معين ، والعجلي ، ويعقوب بن شيبه ، والنسائي ، وابن حزم ، وابن حجر ، والدارقطنى فى السنن (١٦) إلا أنه قال عنه فى العلل : سيئ الحفظ لحديث قتاده والأعمش (١٧) .

وقال الذهبيّ فى الميزان عنه : أحد الأعلام الثقات ، له أوهام معروفه احتملت له فى سعه ما أتقن (١٨) .

وقال ابن حجر فى التّريب : «ثقه ثبت فاضل إلا أنّ فى روايته عن ثابت

١- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٦ .

٢- يعنى معمرًا .

٣- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٧ وفى ص ٥٨ عن أبي زرعه قريب منه .

٤- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٨ .

٥- تهذيب الكمال ٢٨ : ٣٠٦ .

٦- السنن ١ : ١٦٣ كما فى هامش تهذيب الكمال ٢٨ : ٣١٢ .

٧- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٨ : ٣١٢ عن العلل ٤ : ٣٩ .

٨- ميزان الاعتدال ٦ : ٤٨٠ / ٨٦٨٨ .

والأعمش وهشام بن عروه شيئاً» (١١) ، فابن حجر حدّد هؤلاء بالذات ، ولم يذكر فيه سوء حفظه لحديث قتاده .

وأما قتاده : فقد وثّقه ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي ، والدارقطني ، وابن حجر ، وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان قتاده أحفظ أهل البصره لا يسمع شيئاً إلّا حفظه ، وقرأ عليه صحيفه جابر مرّه واحده فحفظها (٢) .

وقال عبد الرحمن بن يونس عن سفيان بن عيينه : كان قتاده يقص بصحيفه جابر ، وكان كتبها عن سليمان البشكري (٣) .

وقال علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قال سليمان التيمي : ذهبوا بصحيفه جابر إلى قتاده فرواها ، أو قال : فأخذها (٤) .

وأما عن يحيى بن معين أنّه لم يسمع قتاده من أبي قلابه (٥) وأبي الأسود الدؤلي (٦) وسليمان بن يسار (٧) ومجاهد (٨) ، وقال عن قتاده : أنّه لم يدرك سنان بن سلمه .

ونقل عن أحمد بن حنبل قوله : قتاده لم يسمع عن رجاء بن حياه ، وعن يحيى بن سعيد قريب منه .

١- تقريب التهذيب : ٥٤١/ ٦٨٠٩.

٢- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥١٥.

٣- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٠٨.

٤- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٠٨.

٥- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥١٠ عن تاريخ يحيى بن معين.

٦- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥١٣.

٧- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥١٣.

٨- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥١٣.

وأنت ترى أنّ هؤلاء العلماء قد صرّحوا بعدم سماع قتاده عن أناس بالخصوص فلم نرهم يشكّكوا في روايته عن جابر بن زيد (يزيد) أو عكرمه .

هذا ، ويمكننا أن نجيب الدارقطني فيما ادّعاه في (العلل) على قتاده ، بأنّ مسلماً وأبا داود ، والترمذى ، والنسائي ، وابن ماجه قد احتجّوا بمروريات معمر عن قتاده في صحاحهم ، وهو مرجّح قوى للحديث .

وأما روايه قتاده عن جابر (١) وعكرمه (٢) ، فقد احتجّ بها الجماعه أصحاب الصحاح ، اللهمّ إلّا مسلماً من جهه عكرمه - على ما وضّحناه في الملحق آخر الكتاب - ومهما يكن من شىء ، وعلى أسوأ تقدير ، فإنّ هذا الطريق صحيح ، لوجود التابع الصحيح له من روايه عبد الرزاق آفته الذكر - الإسناد الأوّل - من وضوء ابن عباس المسحى .

وقال السيوطى : وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن قتاده مثله ، أى مثل حديث عبد الرزاق هنا (٣) .

وأما الأسانيد الخمسه الباقية

فليس فيها شىء إلّا ما قد يقال من سوء حفظ وقله ضبط عبدالله بن محمد ابن عقيل بسبب طول عمره ، وأما وثاقته فلا كلام فيها (٤) ، وقد احتجّ به أحمد ابن حنبل ، والحميدى ، وإسحاق بن إبراهيم . فهو ممن يتابع على حديثه ، وذلك لأنّه لم يجرّح بما يمس بوثاقته وصدقه .

١- تهذيب الكمال ٢٣ : ٤٩٩ .

٢- تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٠١ .

٣- الدرّ المنثور ٣ : ٢٨ .

٤- انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦ : ٧٨ / ٣٥٤٣ ، وسير اعلام النبلاء ٦ : ٢٠٤ / ٩٨ .

وأما باقى الرواه ، فتقات ، بل بعضهم أئمه . وهذه الأسانيد محفوفه بقرائن ترقى بها إلى درجه الحجته ولزوم الأخذ بها ، وهى :

أ - إن ثلاثة من أثبات أهل العلم فى مدرسه الخلفاء قد رووا هذا الحديث عن عبدالله بن محمد بن عقيل بلا زياده ولا نقيصه ، وهم :

١ . معمر بن راشد الأزدي .

٢ . وروح بن القاسم .

٣ . وسفيان بن عيينه ، وهذا يدل على أن ابن عقيل كان حافظاً ضابطاً فى نقله لهذا الحديث ، لأن روايه هؤلاء الثلاثة عنه بمتون متفقه بلا زياده فيها ولا نقيصه لقربته قويه على صدور قول ابن عباس المتقدم للربيع بنت المعوذ .

ب - ظاهر كلام الترمذى هو الاحتجاج بما يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل ، لو اتفقت مروياته مع مرويات الثقات ، لأنه صدر باب «ما جاء فى مسح الرأس مره» من كتابه بما رواه محمد بن عجلان - الضعيف - عن عبد الله بن عقيل عن الربيع ، وقال بعد ذلك : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، ومعنى كلامه هو احتجاجة بمرويات الضعفاء لو وافقت روايه الثقات ، أى أن هذه الروايات تكون حسنه بغيرها . فإذا كانت روايه ابن عجلان عن عبد الله بن عقيل معتبره - بنص الترمذى - مع وجود ابن عجلان الضعيف فيها ، فهذه الروايه أولى بالعمل من تلك ، لكون الجرح هنا فى عبد الله وحده .

ج - إن ما رواه عبدالله بن محمد بن عقيل عن الربيع موافق للروايات المسحيه الصحيحه عن ابن عباس ، ومعتضد بأقوال العلماء الجازمه بأن مذهب ابن عباس هو المسح على القدمين لا غير .

* *

*

إذن هذه الأسانيد مِمَّا يتابع عليها بما تقدم من الصحيح عن ابن عباس ، ويمكن أن ترتقى إلى درجة الصحَّه خصوصاً لمطابقتها مع المشهور من مذهبه وبملاحظه النصوص الأخرى الموجوده فى كتب التفاسير :

تصريحات العلماء :

قال الطبرى : حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا محمد بن قيس الخراسانى ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمه ، عن ابن عباس ، قال : الوضوء غسلتان ومسحتان(١).

وقال السيوطى : وأخرج عبدالرزاق وعبد بن حميد ، عن ابن عباس ، قال : افترض الله غسلتين ومسحتين ، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين . وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن قتاده مثله(٢).

وقال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى ، حدثنا أبو معمر المنقرى ، حدثنا عبدالوهاب ، حدثنا على بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس {وَأَسْحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} قال : هو المسح(٣).

قال ابن حجر : ولم يثبت عن أحد من الصحابه خلاف ذلك [أى الغسل] إلا عن على وابن عباس وأنس(٤) ..

وقال موفق الدين ابن قدامه : ولم يُعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح

١- تفسير الطبرى ٦ : ١٢٨.

٢- الدر المنثور ٣ : ٢٨.

٣- تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦.

٤- فتح البارى ١ : ٢٦٦، ونحوه عن الشوكانى فى نيل الأوطار ١ : ٢٠٩.

على الرجلين غير من ذكرنا(١١) .. وكان على بن أبي طالب وابن عباس ممن ذكرهم .

وقال ابن حزم : وقد قال بالمسح جماعة من السلف منهم على بن أبي طالب ، والعباس ، والحسن ، وعكرمة والشعبي وجماعه غيرهم(١٢) .

وقال أبو زرعه في حجه القراءات : وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمه وأبو بكر «وأرجلكم» خفصا ، عطفوا على الرؤوس ، وحجتهم في ذلك ما روى عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلتان ومسحتان(١٣) .

وفي قول أبي زرعه دلالة قويه على صدور هذا النص عن ابن عباس ، لأنه لا يتلائم لأن يكون حجه ودليلاً - لقراءات قرآنيه يتعبد وبقراء بها جميع أهل الإسلام - لو لم يصح عنه .

وقال الجصاص : قرأ ابن عباس والحسن و .. «وأرجلكم» بالخفص ، وتأولوها على المسح(١٤) .

وقال القاسمي : ولا يخفى أن ظاهر الآية صريح في أن واجبهما المسح كما قاله ابن عباس وغيره(١٥) .

وقال القسطلاني : .. وأما ما روى عن علي وابن عباس وأنس رضی الله عنهم من المسح فقد ثبت عنهم الرجوع عنه(١٦) .

متوهين إلى أننا سنوضح أن نصوص العلماء وتصريحاتهم موجوده بشكل

١- المغنى ١ : ٩١ .

٢- المحلى ٢ : ٥٦ المسألة ٢٠٠ .

٣- حجه القراءات ١ : ٢٢٣ .

٤- أحكام القرآن، للجصاص ٣ : ٣٤٩ .

٥- تفسير القاسمي ٦ : ١١٢ .

٦- إرشاد الساري ١ : ٢٤٩ .

كامل في البحث القرآني لهذه الدرسة ، كما أننا سندرس بعد قليل دعوى رجوع ابن عباس وغيره إلى الغسل كى نثبت بطلانه ، بل أنّ جملة القسطلاني (فقد ثبت الرجوع عنه) يفهم بأنّ مذهب ابن عباس كان المسح قطعاً ثمّ رجح إلى الغسل ، لأنّ الرجوع إلى الغسل فرع ثبوت المسح على القدمين ، ويبقى ادعاء الرجوع من قبل القسطلاني وغيره محلّ بحث ونظر .

هذا ، وقد نقل كثير من أهل العلم - عدا من ذكرنا - مذهب المسح عن ابن عباس ، كالسرخسى (١١) ، وابن العربي (٢) ، والرازي (٣) ، والشوكاني (٤) ، والقرطبي (٥) ، وأبي حيان الأندلسي (٦) ، والقاضي ابن عطية الأندلسي (٧) ، والبعوي (٨) ، وابن جزى الكلبي (٩) ، وغيرهم .

ومن كلّ هذا يُعلم أنّ صريح مذهب ابن عباس هو المسح لا غير ، وأنّ ما روى عنه من الوضوء الغسلي لا يمكنه أن يعارض ما ثبت عنه من المسح .

وعليه يكون المرويّ الغسلي عنه إما شاذاً وإما منكراً ، والرواية الشاذة والمنكرة لا يمكنها أن تقاوم الصحيح المحفوظ .

- ١- المبسوط، للسرخسى ١ : ٨ .
- ٢- احكام القرآن، لابن العربي ٢ : ٧١ .
- ٣- التفسير الكبير، للرازي ١١ : ١٢٧ .
- ٤- فتح القدير، للشوكاني ٢ : ١٨ .
- ٥- الجامع لاحكام القرآن ٦ : ٩٢ .
- ٦- البحر المحيط ٣ : ٤٥٢ .
- ٧- المحرر الوجيز ٢ : ١٦٣ .
- ٨- تفسير البغوى معالم التنزيل ٢ : ١٦ .
- ٩- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزى الكلبي ١ : ١٧١ .

المناقشه الدلالتيه للروايات المسحيه

بعد أن فرغنا من إثبات صحة الأسانيد المسحيه لابن عباس ورجحانها على المنسوب الغسلي إليه ، نأتى إلى البحث الدلالتي لتلك الروايات : فتجمل القول فيها بعده نقاط :

الأولى : اتفاق النصوص المسحيه فى صراحه المسح عن ابن عباس - بخلاف الغسليه - إذ المسحيه كلها تشير إلى حقيقه واحده ، وهى أنّ الوضوء ما هو إلا غسلتان ومسحتان ، وإن كان فى بعضها زياده «ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين» (١) .

وفى نقل هذه الزياده عن ابن عباس إشاره إلى أنّ مخالفيه كانوا من أصحاب الرأى والاستحسان ، ولأجله قُرب لهم الأمر طبقاً للرأى الذى يتبئونه ويعتقدون به .

ومثله الحال بالنسبه إلى استدلاله بالقرآن وأنه لم يجد فيه إلا مسحتان وغسلتان واعتراضه على الربيع بما نسبته من وضوء خاطئ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، أى أنّ ابن عباس استدلل على صحة كلامه بثلاثه أدله :

١ - القرآن الكريم ، لكونه الأصل الأول فى التشريع الإسلامى ، وهو ما أراد

الخلفاء حصر الاستدلال به ، فقال للربيع - وفقا لما دَعَوْا له من الاستدلال - : لا أجد في كتاب الله إلَّا مسحتين وغسلتين .

٢ - السَّهَّ النَّبَوِيَّة ، فَإِنَّ رَفِضَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِنَقْلِ الرَّبِيعِ يَرِشِدُنَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ نَسْبَهُ هَذَا الْمَنْقُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، لِكَوْنِهِ ابْنُ عَمِّهِ وَقَدْ عَاصَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَاتَ فِي بَيْتِهِ وَرَأَى وَضُوءَهُ صَلَّى مَعَهُ وَشَمِلَهُ دَعَاؤُهُ وَ... .

٣ - إِرْزَامُهُمْ بِمَا يَعْتَقِدُونَ بِهِ مِنْ وَجْهِ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ وَالرَّأْيِ ، مَعَ تَأَكِيدِنَا عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرْضَى الرَّأْيَ دَلِيلًا بَلْ كَانَ يَتَعَبَّدُ بِالنُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالحَدِيثِيَّةِ ، وَأَنَّ اسْتِدْلَالَه عَلَيْهِمْ بِهَكَذَا جَمِلَ «أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ التَّيْمِمَ فَجَعَلَ مَكَانَ الْغَسْلَتَيْنِ مَسْحَتَيْنِ وَتُرِكَ الْمَسْحَتَيْنِ» جَاءَ مِنْ بَابِ إِرْزَامِ الْآخِرِينَ بِمَا يَعْتَقِدُونَهُ وَيَقُولُونَهُ .

الثانية : كثرة الرواه الذين رووا عن ابن عباس المسح ، فقد روى ذلك عنه الربيع بنت المعوذ(١) وعكرمه(٢) ويوسف بن مهران(٣) و... .

وأغلب هؤلاء من تلامذه ابن عباس ، وبينهم من دَوَّنَ عنه أحاديثه .

بعكس رواه الغسل عنه (٤) ، فهم أقلُّ عددا وليسوا ممن اختصَّ بابن عباس؛ إذ عرفت انحصار روايه الغسل عنه بتابعين هما : ١- عطاء بن يسار ، ٢- وسعيد بن جبير ، وسعيد وإن كان من المدونين لحديث ابن عباس لكننا ضَعَفْنَا الطَّرِيقَ إِلَيْهِ بِوُجُودِ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ فِيهِ ، وَهُوَ الْمَضْعَفُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَحِينَمَا سَقَطَتْ

١- كما مرَّ عليك في الأسانيد المسيحية عن ابن عباس وشهادة الربيع بأنَّ مذهب ابن عباس هو المسح.

٢- الماران قبل قليل.

٣- تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦.

٤- وهذا ما سيُتَّضَحُ لك في آخر نسبه الخبر إليه (المدونون وأخبار الوضوء عن ابن عباس).

روايه سعيد بن جبير بقى طريق عطاء بن يسار ، وهذا - أى عطاء - لم يختص بابن عباس ولم يدوّن عنه ، بعكس رواه المسح حسبما ستعرف .

الثالثة : سعى أهل الرأى (١١) لتضعيف رواه الموضوع المسحى؛ لا- لكونهم قد رووا الموضوع المسحى حسب ، بل لروايتهم أحاديث لا- توافق فقهم ، ويرونها غريبه منكره بنظرهم لم يألفوها فى كتبهم وصحاحهم !!

نعم ، إنهم قد ضعفوا روايات رواها أئمه حفاظ كانت الجماعه - أصحاب الصحاح والسنن - قد روت لهم فى موارد أخرى ، معتبرين روايتهم لتلك الأحاديث المسحيه جرحا لهم ، لكونها منكره وغريبه عليهم لا توافق فقهم وحديثهم الذى جاء متأخراً بعد رسول الله !!

فمثلاً لو لحظت الإسناد الأول من الطرق المسحيه عن ابن عباس ، لرأيت رواته أئمه حفاظ؛ قد روى لهم أئمه الصحاح والسنن ، والطريق هو «عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، قال : أخبرنى عمرو بن دينار أنه سمع عكرمه يقول : قال ابن عباس .. » .

فعبد الرزاق قد احتج به الجماعه (٢٢) ، وهكذا ابن جريج (٣٢) ، ومثله عمرو بن دينار (٤٤) وعكرمه (٥٥) .

وبما أنّ الجماعه قد رووا لهؤلاء وثبت لكل واحد منهم ملازمه طويله لمن

١- من خلال رسم أصول الجرح والتعديل.

٢- أنظر تهذيب الكمال ١٨ : ٥٧.

٣- أنظر تهذيب الكمال ١٨ : ٣٣٨ / ٣٥٣٩.

٤- أنظر تهذيب الكمال ٢٢ : ٥ / ٤٣٦٠.

٥- فقد روى له مسلم مقرونا بغيره ثم رجع واحتج به كما احتج به الباقر أنظر تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٦٤.

يروى عنه - وبينهم من هو أعلم بعلم ابن عباس من غيره كعمرو بن دينار - فلماذا لم تُرو هذه الروايه وأمثالها في صحاح القوم !؟

ألم يقع هؤلاء في أسانيد الصحاح والمسانيد في مواطن أخرى ؟

فلم يخرج البخارى روايه الغسل عن ابن عباس عن سليمان بن بلال - ألمذى تحتاج روايته إلى تابع - ولا يخرج خبر ابن عباس «لا أجد في كتاب الله إلا مسحتين وغسلتين» بالإسناد الصحيح المتقدم في صحيحه!! مع أنّ رواته أئمه حفظ ، وقد أخرج لهم في مواطن أخرى!! واحتج بهم بشكل ليس معه ريب!!؟

الرابعه : إنّ الباحث في النصوص المسحّيه عن ابن عباس يعرف أنّها نصوص استنكاريه ، فيها إشاره إلى موقف ابن عباس الاعتراضى على نقل الاتجاه المقابل (١١) ، ومثله الحال بالنسبه إلى خبر ابن عقيل ، فإنّ عليّ بن الحسين حينما أرسله إلى الربيع (١٢) لم يكن لأخذ الحكم عنها ، بل جاء ليسألها عن ادّعائها لوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله ، وكيف بهم - وهم أهل بيت النبوه - لا يعرفون ما تحكيه عنه صلى الله عليه و آله !؟

نعم ، جاءها كى يثبت لها مخالفه ما تدّعيه للثابت المقطوع عن رسول الله صلى الله عليه و آله ، حيث تواترت الأخبار عنه صلى الله عليه و آله أنّه كان يتوضأ بالممدّ (١٣) ويغتسل بالصاع ، وهذا لا يتطابق مع ما ترويه عنه صلى الله عليه و آله .

وقد فهمت الربيع غرض ابن عقيل الاستنكاري فقالت له : «وقد جاءني ابن

١- قد أشرنا في البحث التاريخي إلى نقاش ابن عباس والربيع والذي أخرجه ابن ماجه في سننه ١ : ١٥٦ / ٤٥٨ ، والذي احتملنا بأنّه صدر في أوائل العهد الأموي ، أي ما بين سنه ٤٠ - ٦٠ هـ .

٢- كان ذلك في العهد الأموي أيضاً لكن بعد مجيء ابن عباس إلى الربيع ، لأنّ الإمام السجاد توفي ٩٢ هـ ، وعبد الله بن محمد بن عقيل سنه ١٤٥ هـ ، فإرساله يجب أن يكون ما بين سنه ٦٠ - ٩٢ هـ .

٣- وهو قرابه ٧٥٠ غراما . وقيل : الممد هو بلء كفى المعتدل إذا ملأهما ومدّ يدهُ بهما ؛ وبه سُمّي مُدّا . أقرب الموارد ٢ : ١١٩٢ نقلاً عن الفيروز آبادي .

عم لك» تعنى به ابن عباس ، فلمحت بقولها إلى أنّ الطالبين لا يرتضون نقلها لمخالفته ما عرفوه من سيره رسول الله صلى الله عليه وآله والقرآن الحكيم فى حكم الوضوء .
فابن عقيل أكد إشكاله وسؤاله بصوره أخرى فقال .

«فقلت لها : فبأى شىء كان الإنباء ؟

قالت : قدر مدٌّ أو مدٌّ وربع .

فجمله «فبأى شىء كان الإنباء» أراد بها ابن عقيل بيان أمرين :

أولهما : إرشادها إلى سقم رؤيتها ، لأنه صلى الله عليه وآله لو كان يمسح رأسه مقبلاً ومدبراً ، ويغسل رجليه ثلاثاً لاحتاج إلى أكثر من مدٍّ لعدم كفايه المدُّ لغسل تمام أعضاء الوضوء ، وهذا التشكيك من ابن عقيل هو الذى حدا بالربيع أن تزيد فى قدر المدِّ !! فقالت : قدر مدٌّ بالهاشمى أو مدٌّ وربع .

فإنها انتبهت إلى عدم إمكان إبقاء المدِّ من الماء بمسح الرأس كله مقبلاً ومدبراً مع غسل الرجلين وبقية الأعضاء ثلاثاً ، فأنت بتلك الزيادة كى تعذر نفسها !! ولم يُجدها ذلك حيث العقل والشرع يأباه .

وثانيهما : إن ابن عقيل أراد أن يرى الإنباء الذى ادّعت أنها كانت تصب فيه الماء لرسول صلى الله عليه وآله كى يوضح لها على ضوئه بأن ما تقوله لا يلائم ما تفرضه من حجم الماء الذى فيه؛ لأن الماء الموجود فى هذا الظرف الصغير لا يمكن به غسل الرجلين ثلاثاً !! أى أنّ ابن عقيل أراد - بالرأى الذى تعتقد به وتفهم الأحكام على ضوئه - أن يوضح لها كذب كلامها على وجه الدقة والتحقيق لا الحدس والتخمين !!

كان هذا مجمل القول فى الروايات المسخيه عن ابن عباس ، وقد عرفت أنّها تُرَجِّح على الغسلية ، بكنزه الطرق ، ووحده النص وعدم الاضطراب فيها

وغيرها من القرائن والشواهد التي قلناه بعكس الطرق الغسلية .

والَّذِي يجب التنبيه عليه هنا هو أنّ جمعا من تلامذه ابن عباس كانوا قد دوّنوا أحاديثه ، منهم : ابن أبي مليكة (١) والحكم بن مقسم (٢) وسعيد بن جبيرة (٣) وعلي بن عبد الله بن عباس (٤) وعكرمة (٥) وكريب (٦) ومجاهد (٧) ونجدة الحروري (٨) وعمرو بن دينار (٩) ولم تَرَّ بين هؤلاء اسم عطاء بن يسار - راوى الغسل عن ابن عباس - ومعناه : أنّ راوى الوضوء الغسلي لم يكن من المدونين ، وأنّ ما نقله كان رأياً واجتهاداً من عند نفسه نسبة إلى ابن عباس ، حيث لم نر ما نقله في كتب المدونين عنه .

كما لم يصحّ طريق سعيد بن جبيرة إلى ابن عباس لوجود عباد بن منصور فيه .

بعكس الطرق المسحّية عن ابن عباس ، فقد ثبت ذهاب عكرمة إلى المسح ،

١- مقدّمه صحيح مسلم ١ : ١٣ ، صحيح البخارى ٢ : ٨٨٨ / ٢٣٧٩ ، مسند أحمد ١ : ٣٤٢ / ٣١٨٨ ، السنن الكبرى ٦ : ٨٣ / ١١٢٢٩ .

٢- فتح المغيث ٢ : ١٥٤ .

٣- سير أعلام النبلاء ٤ : ٣٣٥ ، الطبقات لابن سعد ٦ : ٢٥٧ ، تقييد العلم : ١٠٢ - ١٠٣ ، تاريخ أبي زرعه : ١١٩ - أ .

٤- الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ٢٩٣ .

٥- الفهرست ، لابن النديم : ٥٠ .

٦- الطبقات الكبرى ٥ : ٢٩٣ .

٧- الفهرست : ٥٠ .

٨- مسند أحمد ١ : ٢٢٤ ، ٢٤٨ ، ٢٩٤ / ٢٦٨٥ ، ٣٠٨ / ٢٨١٢ ، مسند الحميدى ١ : ٢٤٤ / ٥٣٢ ، صحيح مسلم ٣ : ١٤٤٥ - ١٤٤٦ .

٩- تاريخ الفسوى ٢ : ١٢ ، تاريخ أبي زرعه : ٧٨ كما في الدّراسات للاعظمى ١ : ١١٨ .

ونقل عمرو بن دينار: أنه سمع عكرمه يقول: قال ابن عباس: «الوضوء غسلتان ومسحتان»، وهما ممن اختصوا بابن عباس ورووا أحاديثه في المدونات.

قال سفیان: قال لى عمرو بن دينار: ما كنت أجلس عند ابن عباس ما كتبت عنه إلّا قائماً.

ونقل ابن عيينه عن سفیان قوله: ما أعلم أحدا أعلم بعلم ابن عباس رضى الله عنه من عمرو بن دينار، سمع ابن عباس وسمع من أصحابه (١).

فاستبان إذن أن خبر المسح هو الأرجح نسبةً إلى ابن عباس بخلاف الغسل، ويؤكدده جردنا لرواه أسانيد الغسل والمسح عنه - في نسبه الخبر إليه - إذ ترى غالب الذين رووا عن ابن عباس المسح - وفي جميع الطبقات - كانوا من أصحاب المدونات، بعكس رواه الغسل فلم يكن فيهم إلّا سعيد بن جبیر - الذى لم يثبت الطريق إليه، لوجود عباد بن منصور المضعف عند الجميع في خبره - وسليمان بن بلال، ومحمد بن عجلان وعبدالله بن إدريس، وهؤلاء كانوا من المدونين إلّا أنهم من المدونين في عصر التدوين الحكومى - أى بعد عمر ابن عبدالعزيز - فلا أهميته لمدوناتهم.

بعكس رواه المسح؛ فإنهم أئمة متقدمون، كعلی بن الحسين (زين العابدين)، وعكرمه، وعمرو بن دينار، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وجابر بن زيد وغيرهم، فهؤلاء قد دونوا الحديث قبل عصر التدوين الحكومى، ولذلك تكون لمدوناتهم قيمة أكثر ومنزله أعظم.

وبهذا اتضح أن الطرق المسحيه عن ابن عباس هي أقوى سنداً ودلالة، وقد

رويت بطرق متعدده وفي جميع الطبقات عن المدونين ، وهذا يؤكد أن استقرار الوضوء المسحى ثبت بجهود الصحابه المحدثين عن رسول الله ، والتابعين الذين رووا حديثه ودونوه على رغم سياسه الخلفاء .

وردت نصوص ادعى فيها - إشارة أو تصريحاً - رجوع ابن عباس - وغيره من الصحابه - إلى غسل القدمين - وهو يفهم بأن مذهب ذلك الصحابي كان المسح ثم رجوع إلى الغسل ، أو أنه كان يقرأ الآية بصورة تدلّ على المسح ثم قرأها بشكل يفهم منه الغسل ، وإليك تلك الأخبار ومناقشتها سنداً ودلالة :

١ . قال ابن أبي شيبه (١١) : حدثنا ابن المبارك (١٢) ، عن خالد (١٣) عن عكرمه ، عن ابن عباس أنه قرأ (وأرجلكم) ، يعنى رجوع الأمر إلى الغسل (١٤) .

٢ . قال أبو عبيده (١٥) ، حدثنا هشيم (١٦) ، قال : أخبرنا خالد ، عن عكرمه ،

١- هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العيسى، أبو بكر بن أبي شيبه روى له الجماعة سوى مسلم، (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٣٤ / ٣٥٢٦، وسير أعلام النبلاء ١١ : ١٢٢).

٢- هو عبد الله بن المبارك بن واضح، التميمي، مولاهم، أبو عبد الله المروزي روى له الجماعة وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٥ / ٣٥٢٠، وسير أعلام النبلاء ٨ : ٣٧٨ / ١١٢).

٣- هو خالد بن مهران الحذاء أبو المغازل البصرى، مولى قریش، روى لها جماعه (انظر تهذيب الكمال ٨ : ١٧٧ / ١٦٥٥، وسير أعلام النبلاء ٦ : ١٩٠ / ٩٠).

٤- المصنف لابن أبي شيبه ١ : ٢٦ / ١٩٣.

٥- هو القاسم بن سلام البغدادي، ذكره البخارى فى القراءه خلف الإمام وأبو داود فى تفسير أسنان الإبل (انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ٣٥٤ / ٤٧٩٢، تاريخ بغداد ٢ : ٤٠١، الطبقات لابن سعد ٧ : ٣٥٥) وغيرها.

٦- هو هشيم بن بشير السلمى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٧٢ / ٦٥٩٥، تهذيب التهذيب ١١ : ٥٣ / ١٠٠، سير أعلام النبلاء ٨ : ٧٦ / ٢٨٧، التاريخ الكبير، للبخارى ٨ : ٢٤٢ / ٢٨٦٧) وغيرها.

عن ابن عباس أنه قرأها (وأرجلكم ..) بالنصب ، وقال : عاد إلى الغسل ((١)).

٣ . أخرج الطحاوي بسنده إلى سعيد بن منصور ((٢)) ، قال : سمعت هشيمًا يقول : أخبرنا خالد الحذاء ، عن عكرمه ، عن ابن عباس أنه قرأها كذلك ، وقال : عاد إلى الغسل ((٣)).

٤ . أخرج الطحاوي بسنده إلى عبد الوارث ((٤)) ، عن علي بن زيد ((٥)) ، عن يوسف بن مهران ((٦)) ، عن ابن عباس ، مثل ما تقدم من أنه قرأها بالنصب ((٧)).

٥ . أخرج الطحاوي بسنده إلى عبد الوارث بن سعيد ، ووهيب بن خالد ((٨)) ، عن خالد الحذاء ، عن عكرمه ، عن ابن عباس أنه قرأها كذلك ((٩)).

١- الطهور، لأبي عبيد : ٢٦٣/ ٣٨٤.

٢- هو سعيد بن منصور الخراساني، أبو عثمان المروزي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١١ : ٧٧/ ٢٣٦١، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٥٨٦/ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ٤ : ١٤٨/ ٧٨) وغيرها.

٣- شرح معاني الآثار ١ : ٤٠.

٤- هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، التميمي، العنبري، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ١٨/ ٤٧٨، ٣٥٩٥/ ٣٩١، ٨٢٦/ ٣٩١، والتاريخ الكبير للبخاري ٦ : ١١٨/ ١٨٩١) وغيرها من المصادر.

٥- هو علي بن زيد بن جدعان، القرشي، التيمي، أبو الحسن البصري (انظر تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٤/ ٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٠٦/ ٨٢، تهذيب التهذيب ٧ : ٢٨٣/ ٥٤٥) وغيرها من المصادر.

٦- لعله البصري (انظر تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٦٣/ ٧١٥٨، تهذيب التهذيب ١١ : ٣٧٣/ ٧٣٠، والطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٢٢٢).

٧- شرح معاني الآثار ١ : ٤٠.

٨- وهو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم، أبو بكر البصري، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣١ : ١٦٤/ ٦٧٦٩، سير أعلام النبلاء ٨ : ١٩٨، تهذيب الكمال ١١ : ١٦٩) وغيرها من المصادر.

٩- شرح معاني الآثار ١ : ٣٩.

ونحن أكدنا بأن النصب يجب أن يكون عطفاً على محلّ «الرؤوس» إذ هو مجرور لفظاً بالباء الزائدة والمعنى على النصب على المفعول به لـ «امسحوا» .
والحاصل : إنّ قراءه النصب في الأرجل لا تكون إلّا من باب العطف على محلّ «الرؤوس» فتفيد المسح . ولو أحببت فراجع البحث القرآني لهذه الدرّاسه .

البحث السندى لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل

هذه هي الأخبار التي تمسك بها المستدلّ على رجوع ابن عباس إلى الغسل (١) ، وهي غير كافية لإثبات دعواه ، لعدم إمكان الاعتماد عليها لا سنداً ولا دلالةً .
أما سنداً ، فهذه الطرق تنتهي إلى طريقتين :

أحدهما : خالد بن مهران عن عكرمه عن ابن عباس - كما وقع في الطرق الثلاث الأولى - فإنّ خالد بن مهران قال عنه ابن حجر : أنه يرسل (٢) ، وقال حمّاد بن زيد : أنكرنا حفظه (٣) ، وقال ابن عليه - في حديث كان يرويه وفيه خالد - : .. لم تكن نلتفت إليه ضعف أمره - يعني خالد الحدّاء - (٤) ، وقال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليحيى بن معين : داود أحبّ إليك أو خالد ؟ قال : داود - يعني ابن أبي هند (٥) - . وقال ابن سعد : استعمل على القتب ودار العشور بالبصره وتوفى في خلافة أبي جعفر المنصور (٦) .

١- وحكى مثلها من صحابه آخرين.

٢- تقريب التهذيب : ١٩١ / ١٨٦٠.

٣- الضعفاء للعقيلي ٢ : ٤ / ٤٠٢.

٤- الضعفاء للعقيلي ٢ : ٤ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ٩٠ / ١٩١.

٥- تهذيب الكمال ٨ : ١٨٠.

٦- الطبقات الكبرى ٧ : ٢٥٩.

أجل ، غمزه شعبه وتكلم فيه بل خاف أن يُذكر معه في روايه ما عند أهل البصره الذين لا يعتبرونه ولا يأخذون بما يرويه .

فإعراض أهل البصره عنه ليس لمجرد سوء حفظه بل لأمر أخرى منها تقربه للسلطان وغيره ، لأنّ سوء الحفظ لوحده لا يوجب الإعراض عنه ، فأهل البصره قد حدّثوا عن عدد كثير ممن تكلم في حفظهم وضبطهم من الرواه!!

وكذلك لا يختص الإعراض عنه بمجرد كونه ممن يلي بعض أمور السلطان ، فهذا الزهرى - وكثير غيره من كبار المحدثين - كانوا ممن يلي للسلطان بعض الاعمال مع أنّ الصحاح مشحونه بمروياتهم!

فالمعقول أن يقال هنا : أن خالدا كان غير محمود السيره مع الناس ، بمعنى أنّه كان يظلم من تولّى عليهم ، فى أنفسهم وأموالهم ، أو يقهرهم على ما لا يريدونه ، وهذا هو الجرح المتصوّر لمن يلي للسلطان بعض أعماله . وعليه فالاحتجاج بخالد بن مهران الحذاء لا يخلو من مجازفات شديده .

الثانى منهما : هو ما وقع فى طريق الطحاوى إلى ابن عباس ، وألذّى جاء تحت رقم (٤) والذي رواه (عبد الوارث عن على بن زيد عن يوسف بن مهران) وهؤلاء الثلاثة متكلم فيهم ، خصوصاً على بن زيد الضعيف ، ولا أحسب أن أحدا احتج بروايه فيها (على) هذا ، قال ابن سعد : ولد أعمى ، كان كثير الحديث ، وفيه ضعف ، ولا يحتج به (١) .

وقال أحمد بن حنبل : ليس بالقوى (٢) ، وقال أيضاً : ليس بشىء (٣) ، وقال

١- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٢٥٢ .

٢- الجرح والتعديل ٦ : ١٨٦ / ١٠٢١ ، وتهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٧ / ٤٠٧٠ .

٣- الكامل فى الضعفاء ٥ : ١٩٦ .

ثالثه : ضعيف الحديث (١١) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين : ليس بذاك القوي (٢٢) .

وقال معاوية بن صالح ، عن يحيى بن معين : ضعيف (٢٣) .

وقال النسائي : ضعيف (٢٤) .

وقال الجوزجاني : واهى الحديث ، ضعيف ، فيه ميل عن القصد ، لا يحتج بحديثه (٢٥) .

وقال العجلي : يكتب حديثه وليس بالقوي (٢٦) .

وعن ابن معين أيضا : إنه ليس بحجّه (٢٧) .

وقال أبو زرعه : ليس بقوي (٢٨) .

وقال أبو بكر بن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه (٢٩) .

وقال سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد : حدثنا علي بن زيد ، وكان يقلّب الأحاديث (٣٠) .

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٧ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٨ عن تاريخ الدارمي : ١٤١ / ٤٧٢ .

٣- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٨ عن الضعفاء الكبير للعقيلي ٣ : ٢٣٠ / ١٢٣١ .

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٩ .

٥- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٨ ، عن أحوال الرجال : ١١٤ / ١٨٥ .

٦- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٨ ، عن ثقات العجلي ٢ : ١٥٤ / ١٢٩٨ .

٧- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٨ ، عن تاريخ الدوري ٤ : ٣٤١ / ٤٦٩٩ .

٨- الجرح والتعديل ٦ : ١٨٦ / ١٠٢١ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٩ .

٩- تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٣٩ .

١٠- الضعفاء الكبير للعقيلي ٣ : ٢٣٠ .

أضف إلى ذلك أنّ ابن كثير اعترف في تفسير آية الوضوء بوجود طائفة من الروايات عن السلف ، وقال عنها بأنّها توهم القول بالمسح ، ثم جاء بروايه أنس مع الحجاج ، «وكان أنس إذا مسح قدميه بلهما قال : إنساده صحيح إليه ، وبروايه أخرى عن أنس وأنه قال : نزل القرآن بالمسح والسَّهَّ بالغسل ، وقال : وهذا أيضاً إسناد صحيح ، ثم نقل عن ابن أبي حاتم الرواية الآتية بإسناده : حدّثنا أبي ، حدّثنا أبو معمر المنقرى ، حدّثنا عبد الوهّاب ، حدّثنا علي بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس (وَأَمْسَيْتُمْ حَوَا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) قال : هو المسح . ثم قال : وروى عن ابن عمر وعلقمه وأبي جعفر محمّد بن علي والحسن في إحدى الروايات وجابر بن زيد ومجاهد في إحدى الروايات ونحوه» (١).

وهذا النص في تفسير ابن كثير عن ابن أبي حاتم يسقط خبر الغسل عن الحجية والاعتبار لمعارضته لها .

وعلى كلّ حال ، فالطريق الأول ضعيف لا يمكن الاحتجاج به كما عرفت .

والحاصل : فإنّ من يدعى رجوع ابن عباس إلى الغسل ليس لديه سوى هذين الطريقين ، وكلاهما غير معتمد عليه سنداً حسبما فصلناه .

البحث الدلالي لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل

نضيف إلى البحث السندی البحث الدلالي ونقول : أنّك بعد أن عرفت عدم إمكان الاحتجاج بهذه المرويات سنداً ، لا بدّ من القول بأنّ الاحتجاج بمتونها أشد إشكالا ، لعدة أمور :

الأولى : إنَّ التَّصَوُّصَ الْحَاكِيَةَ لِرَجُوعِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ(١) - إِلَى الْغَسْلِ .

أو إرجاعهم الأمر - فى قوله تعالى : {وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} - إلى الغسل ، - لكون المعنى فيه - حسب تأويلهم - على التقديم والتأخير(٢) - ، أنها أقوال واستنتاجات للرواه وحتى أنها لو كانت صادرة عنهم فهي مردودة! (٣)

إذ أن ابن عباس قد ثبت عنه المسح بلا إشكال ، وهو ما يعتقده غالب الفقهاء والمحدثين فيه ، فإنهم حينما ينقلون اختلاف الصحابة فى الوضوء يعدون ابن عباس من الماسحين ، وهذا يدل على ثبوت المسح عنه ، أما دعوى الغسل فهي مشكوكه وليست بثابته .

وهكذا الحال بالنسبة إلى ابن مسعود فقد تساءلنا سابقاً عن سبب عدم مجيء وضوء بياني عنه مع أنه صاحب طهور ومسواك ونعل رسول الله(٤) واختصاص الوضوء الغسلى عن رسول الله بعثمان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن زيد بن عاصم ، بل كيف نرى خبر رجوع ابن مسعود إلى الغسل يأتى فى المصادر مع أن قرائته كانت متروكة فى عهد عثمان ، فكيف تأتى قرائته الغسليه ولا يأتى نقله للوضوء البياني غسلاً أو مسحاً .

كل ذلك ليشير إلى وجود تحريف أو كتمان على الحقائق .

١- انظر صحيح ابن خزيمة ١ : ٨٥ باب ٢٨ .

٢- انظر صحيح ابن خزيمة ١ : ٨٥ باب ٢٨ .

٣- راجع البحث القرآنى لهذه الدرسة .

٤- سنن الترمذى ٥ : ٦٧٤ / ٣٨١١ ، المستدرک على الصحيحين ٣ : ٤٤٣ / ٥٦٧٩ ، فتح البارى ٧ : ٩٢ ، صحيح البخارى ٣ : ١٣٤٨ / ٣٥٣٢ ، الجمع على الصحيحين ١ : ٤٦٤ / ٧٤٤ .

أما ما نقل عن عروه بن الزبير فقد وضّحناه في البحث التاريخي وأكّدنا بأنّه كان من الماسحين وكذّبنا ما قيل عنه من رجوعه إلى الغسل (١١١).

إذن لو ثبت رجوع ابن عباس إلى الغسل ، وضّح عنه ذلك لتهدات إليه آذان المحدّثين وتناقلته عنه ، ولحدّث عنه ذلك تلامذته ، ولجاء - هذا التصريح - في ألسن المتشرّعه كما جاء تصريحه صلى الله عليه وآله بالمسح .

والثابت أنّ هذا الاستنتاج المشكوك لا يمكنه أن يعارض الثابت المحفوظ عن ابن عباس في المسح سيره وقولا ، لكون الرجوع دعوى محضه لا دليل عليها .

الثانيه : أكّدنا أنّ النصوص الحاكيه لرجوع ابن عباس هي دعاوى للرواه ، فتساءل الان من هو المدعى ؟

أهو عكرمه ؟ وهذا غير معقول ، لأنّه كان من الدعاه إلى المسح والذابين عنه إلى آخر حياته ؟

ولو صحّ صدور الغسل عن ابن عباس ، فلم لا يرجع عكرمه إليه رغم قربه من ابن عباس !!؟

أم هو يوسف بن مهران ؟ الذي أخرج له ابن كثير عن ابن عباس عكس خبر الرجوع ، وكان فيه قوله في قوله تعالى : {أَرْجُلِكُمْ} : هو المسح .

أم هو عمرو بن دينار ؟ الذي روى خبر المسح عن ابن عباس كذلك - كما مر في الصفحات السابقه ، أم غيرهم ؟! فثبت النصوص المسحيه عن هؤلاء ، والسيره العمليه عن ابن عباس فيه ، تشكّكتنا في قبول رجوعه إلى الغسل أو إرجاع الآية إلى غسل الوجه واليدين كما يقولون .

الثالثة : المعروف عن ابن عتيّاس أنّه من بنى هاشم ، ومن أهل البيت ، ومن المقرّبين للرسول ، حتّى ثبت من حاله أنّه كان بيت مع النّبىّ صلى الله عليه وآله في بيته في غرفه واحده - لكون زوجته الرسول ميمونه بنت الحرث الهلاليه هي خالته - وقد صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله نافله الليل (١) فضلاً عن صلواته معه الصلوات الأخرى ، فلا يعقل أن لا يعرف مثل هذا الوضوء حتّى يجتهد فيه في أخريات حياته فيرجع إلى الغسل - بسبب عطف الآيه وما شابه ذلك إذ المفروض أنّه كان قد سمعها من النّبىّ صلى الله عليه وآله من ذى قبل ، وعرف دلالتها - .

إذن فالوضوء مسأله من المسائل التي فهمها ابن عتيّاس وأدرّكها حق الإدراك باعتبار ذلك أمراً عملياً فعلة النّبىّ صلى الله عليه وآله بمرأى ومسمع منه ومن المسلمين جميعاً ، ولم يكن بالشىء الخافى والمبهم الذى يمكن إكثار وجوه التفسير والتأويل فيه .

نعم ، قد أدركه ابن عباس بحسّه ، ورآه بعينه ، ووعاه بقلبه ، لأنّه ليس حديثاً منقولاً أو كلاماً يحتمل فيه سوء الفهم أو الاختلاف في الدلاله .

ومعنى كلامنا : أنّ ما قاله ابن عباس لا يمكن تصوّر الاجتهاد فيه ، لأنّه كاشف عن يقينه بما قاله ، وأنّه مستند إلى العلم لا الظن والتخمين ، لوقوفه على أن حكم الأرجل في القرآن والسنة النبويه هو المسح ، لكنّ الناس أبوا غير ذلك ، لقوله (أبى الناس إلّا الغسل ..) وقد وضحنا بأنّ هذا الإباء أخذ شكله المتكامل في آخر عهد معاويه وما بعده .

والذى نميل إليه هنا هو : أنّ الروايه لو صحّت فخالد بن مهران الحذاء هو الذى قالها ونسبها إلى ابن عباس لاتحاد غالب أسانيد رجوع ابن عباس إليه .

١- صحيح البخارى ١ : ٥٥ / ١١٧ ، صحيح ابن خزيمة ١ : ٦٦ / ١٢٧ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٤٧ / ٤٢٣ وفيه (فقام النّبىّ فتوضأ من شنه وضوءاً يقلّله).

الرابعة : المدقق في هذه المرويات يرى أنه نسبة رجوع ابن عباس إلى الغسل هي اجتهادية استنباطية محضه من الرواه لأننا لا نراهم ينقلون كلاماً لابن عباس في ذلك ومعناه أنهم استوحوا الرجوع ، من قراءه ابن عباس (وأرجلكم) بالنصب .

ويؤكده مجيء كلمه (يعنى) و (عاد) - من الرواه - وهى كلمات تستعمل للاستنتاجات الحدسيه التى يمكن أن تصيب كما يمكنها أن تخطئ .

فإذا كان الأمر كذلك ، فمن السخافه أن يستدل أحد على رجوع ابن عباس بهكذا نصوص أو بواسطة اجتهاد راو يخطئ ويصيب ، قد فهم الغسل من قراءه النصب ، فى حين أن هذه القراءه هى أدل على المسح بنظرنا حسبما وضّحناه فى البحث القرآنى ، إذ لا ملازمه بين قراءه النصب والغسل ، ولا بين قراءه الجر والمسح ، فأما أولاً : فلأن أغلب أساطين المحققين من الفقهاء والمفسرين قد ذكروا أن الآية داله بنفسها على المسح سواء قرئت بالنصب أو الجر ، وهذا يخالف ما ادعوه فى فهم القراءه .

ويضاف إليه أن كثيراً من القائلين بالغسل قد اعترفوا بأن المسح هو حكم قد افترضه الله فى كتابه ، لكنهم فى الوقت نفسه قالوا : (إلا أن السنّه جاءت بالغسل) ، وهذا يرشدنا إلى أنهم لا يشككون بتواتر القراءتين - النصب والجر - وأنهما بحكم الآيتين ومعنى كلامهم هو صحه القراءتين ، وهذا صريح فى نفي الملازمه بين الغسل أو المسح ، وبين القراءتين المذكورتين .

وعليه فجمهور أهل السنه يقرءون بهما جميعاً ، مع أنهم يغسلون الأقدام ، ومثله هو موقف الشيعة الإماميه ، فإنهم قد يقرءون بالنصب أو الخفض مع أنهم يمسحون الأقدام .

ولا يخفى عليك أنا حينما نقل قولهم : «أن السنه جاءت بال غسل!!» أو قولهم :« نسخ الكتاب بخبر الآحاد» ، وما شابه ذلك فإننا تأتي بها لكي نقض عليهم لا التزاماً منا بها .

فتلخص من كل ما مر أن الروايات المدعيه لرجوع ابن عباس إلى الغسل غير ناهضه بالمدعى سنداً ومتناً ، هذا إذا لاحظناها بنفسها ، أما لو وضعناها بجانب الثابت والمحفوظ عن ابن عباس في كتب الحديث والفقه والتفسير كانت النتيجة بعد هذا الادعاء عن الصواب بعد الأرض عن السماء .

إذن ادعاء رجوعه هو فرع ثبوت المسح عنه ، فيبقى المسح ثابتاً قطعياً عنه ، والرجوع دعوى بلا دليل .

ظاهرة اختلاف النقل عن الصحابي

اشاره

قبل تطبيق مفردة اخرى من (نسبه الخبر إليه) نرى لزاما علينا إعادة مجمل الفكره ، إذ أكدنا أكثر من مره للباحثين من أنّ نهج الاجتهاد والرأى وأنصاره ، وتصحيحا لقول الخليفه وفعله ، كانوا ينسيون ما يريدونه إلى أعيان الصحابه(١١) من خلال القول بأنّ عليّ بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر بن عبدالله وغيرهم قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه عمر من رأى .

وهذه الرؤيه توضّح ظاهره من ظواهر اختلاف النقل عن الصحابي الواحد ، خاصه إن كان من الجناح المقابل لفقهِ الشيخين ، وبالأحرى المقابل لفقهِ الاجتهاد والرأى ، وذلك لكي يختلط الحابل بالنابل والصحيح بالسقيم ، ولكي يضع موقف هؤلاء الصحابه من الحكم الشرعى - الذى صدر عن رسول الله صلى الله عليه و آله - ، ثم يتسنى فى آخر الأمر تحكيم رأى الخليفه وأتباع الرأى فيه .

إنّ اختلاف النقل عن الصحابي الواحد ينم - مضافا إلى ما قيل من وجوه فى سبب الاختلاف - عن وجود نهج آخر فى الشريعه يتعبّد بالنصوص الصادره عن الله ورسوله ولا يرتضى بما ذهب إليه الخليفه من رأى ، وهذا لا يعنى أنّ جميع آراء الخليفه بعيده عن التشريع والواقع ، بل فى كلامه ما يوافق فيه ما يخالفه ، فإن

كان اجتهاده وفق القرآن أخذ به ، وإلّا فيضرب به عرض الحائط؛ لأنه لا قرآن ولا سنّه .

وهذه الظاهره هي التي دعنا للتأكيد أكثر من مَرّه على لزوم دراسه ملابسات الأخبار عند المسلمين كي نعرف من هم وراء الأحكام المتعارضه المتضاربه في فقه المسلمين ؟ ومن هو المستفيد منها ؟ ونحن لا نحدّد ذلك بالخلفاء فقط ، بل يمكن أن يكون الأمر راجعا إلى شخصيات اخرى كعائشه أم المؤمنين وأبي هريره وغيرهما ممن أعطى لهم دوراً في التشريع فقهاً وحديثاً .

فنحن لو وقفنا على خلفيات هذه المسائل وعرفنا المفتى الأول بها ، أو الناقل الأول للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ لأمكننا الوقوف على الخيوط الخفيّه في تعدّد الأحكام الشرعيّه ، وملابسات اختلاف المسلمين في الفتاوى والآراء .

وتطبيقاً لهذه الكليه تأتي ببعض النماذج الفقهيه من اختلاف النهجين في الأحكام الشرعيه كي تقف على جذور الانقسام بين الصحابه ، وأنه كان فقهيّاً وعقائديّاً ، وأنّ النهج الحاكم يسعى دوماً لتوثيق فقه الشيخين وعثمان ومعاويه مقابلاً لفقه الطالبين وبعض الصحابه المتعبدين .

١ - المتعه

فلو اتخذنا قضيه المتعه مثلاً لرأينا امتداد النهجين واضحا بيننا فيها ، فابن عباس(١١) وابن عمر(١٢) وسعد بن أبي وقاص(١٣) ، وعلی بن أبى طالب(١٤) وأبو موسى الاشعري(١٥) وغيرهم(١٦) ، يؤكدون على مشروعيه هذا الفعل ويعتبرونه فعلاً شرعياً نصّ عليه الله في كتابه وأباحه رسوله ولم ينسخ قط .

وأما عمر بن الخطاب(١٧) وعثمان بن عفان(١٨) ومعويه بن أبى سفيان(١٩) وأئمه الفقه الحاكم فلا يرتضون ذلك الفعل ، لأن عمر بن الخطاب نهى عنه بقوله :

١- زاد المعاد ٢ : ٢٠٨ ، مسند أحمد ١ : ٣٣٧ ، إرشاد النقاد للصنعاني : ١٣٧ ، سنن الترمذی ٣ : ٤٢٩ .

٢- سنن الترمذی ٣ : ١٨٥ / ٨٢٤ ، إرشاد النقاد ، للصنعاني : ١٣٩ .

٣- السنن الكبرى للبيهقي ٥ : ١٧ ، زاد المعاد ٢ : ١٩٦ .

٤- مسند أحمد ١ : ٥٧ / ٤٠٢ ، سنن النسائي المجتبى ٥ : ١٥٢ / ٢٧٣٣ ، المستدرک على الصحيحين ١ : ٦٤٤ / ١٧٣٥ ، الموطأ ١ : ٣٣٦ / ٧٤٢ ، سنن الترمذی ٣ : ٤٢٩ .

٥- صحيح مسلم ٢ : ٨٩٦ / ١٢٢٢ ، مسند أحمد ١ : ٣٤ / ٢٢٧ ، سنن النسائي المجتبى ٥ : ١٥٣ / ٢٧٣٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٥ : ٢٠ / ٨٦٥٤ ، تيسير الوصول ١ : ٣٠ / ٣٤٠ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٩٩٢ / ٢٩٧٩ .

٦- كعمران بن الحصين ، انظر صحيح مسلم ٢ : ٨٩٩ / ١٢٢٦ ، شرح صحيح مسلم للنووي ٨ : ٢٠٥ .

٧- أحكام القرآن للجصاص ٣ : ١٠٢ ، والمصادر السابقه .

٨- سنن النسائي المجتبى ٥ : ١٥٢ / ٢٧٣٣ ، المستدرک على الصحيحين ١ : ٤٧٢ / ١٧٣٥ ، مسند أحمد ١ : ٥٧ / ٤٠٢ ، الموطأ ١ : ٣٣٦ / ٧٤٢ .

٩- السنن الكبرى ، للبيهقي ٥ : ١٧ ، سنن أبى داود ٢ : ١٥٧ / ١٧٩٤ ، زاد المعاد ٢ : ٢٠٧ .

«متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حلالاً أنا أحزمهما وأعاقب عليهما» (١).

بلى ، إنها خطوه أتخذت لكي لا يجرؤ أحدٌ على مخالفته فتوى عمر ، بل ليسلم الجميع بما يراه ويذهب إليه .

فقد جاء عن أبي موسى الأشعري أنه كان يفتى بالمتعته ، فقال له رجل : رويدك ببعض فتياك ، فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين [يعنى به عمر] فى النسك .

حتى لقيه بعد فسأله ، فقال عمر : قد علمتُ أن النبي صلى الله عليه وآله قد فعله وأصحابه ، ولكنى كرهت أن يظنوا معزسين بهنّ فى الأراك ثم يروحون فى الحج تقطر رؤوسهم (٢) .

إنّ هذا النصّ وأمثاله يؤكد فكره خضوع الأحكام الشرعية لرأى عمر بن الخطاب ، إذ ترى أبا موسى الأشعري - وهو من كبار الصحابة - لا يمكنه أن يفتى بحكم المتعه؛ لأنه لا يدري ما أحدث أمير المؤمنين فى النسك !! بل يجب عليه التروى حتى يأتى أمر الخليفة وقراره الأخير فيه !!

فإذا كان هذا فعلهم مع الصحابة الأحياء ، فكيف بالصحابة الأموات وبعد قرون من الزمن !؟

إننا لا نستبعد - من أجل تقوية فقه الجناح الحاكم - أن ينسبوا إلى أعيان الصحابة قولاً فى النهى أو التشريع يوافق ما يذهب إليه الخليفة ، وهذا ما فعلوه

١- احكام القرآن للجصاص ٣ : ١٠٢ .

٢- صحيح مسلم ٢ : ٨٩٦ / ١٢٢٢ ، مسند أحمد ١ : ٣٤ / ٢٢٧ ، سنن النسائي المجتبى ٥ : ١٥٣ / ٢٧٣٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٥ : ٢٠ / ٨٦٥٤ ، تيسير الوصول ١ : ٣٠ / ٣٤٠ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٩٩٢ / ٢٩٧٩ .

بالفعل فى كثير من المسائل :

فقد نُسب القول بتحريم المتعه إلى بعض أعيان الصحابه ، منهم : على بن أبى طالب وابن عتيّاس وابن مسعود وجابر(١١) وغيرهم ، مع أنّ الثابت القطعى - فى نصوص كثيره - عن هؤلاء تؤكّد قولهم بالتحليل(١٢) ، حتّى أنّ الإمام على بن أبى طالب وابن عمه عبدالله بن عباس كانا فى طليعه المجيزين له والقائلين «لولا نهى عمر لما زنى إلّا شقى أو إلّا شقى»(١٣) .

وقد كذّب ابنُ عباس عروة بن الزبير - أخا عبدالله بن الزبير - فى ادعاء تحريم ذلك حين أحاله على أمّه ليسألها عن ذلك ، لأنّ أمّه أسماء بنت أبى بكر كانت من اللاتى تتمتع فى صدر الإسلام(١٤) .

فعن أيوب أنّ عروه قال لابن عباس : ألا تتقى الله ، ترخص فى المتعه ؟

فقال ابن عباس : سل أمّك يا عرّيه ؟

فقال عروه : أما أبو بكر وعمر فلم يفعلوا !

فقال ابن عباس : والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله ! نحدثكم عن النبى صلى الله عليه وآله وتحدثونا عن أبى بكر وعمر و(١٥)!

١- انظر : فتح البارى ٩ : ١٧٣ ، وأحكام القرآن ، للجصاص ٣ : ٩٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ : ١٣٢ ، والمغنى لابن قدامه ٧ : ١٣٦ ، المبسوط للسرخسى ٥ : ١٥٢ ، والمهذب فى فقه الشافعى ٢ : ٤٦ ، وتحفه الاحوذى ٥ : ٤١٥ .

٢- انظر المحلى ، لابن حزم ٩ : ٥١٩ .

٣- النهايه ٢ : ٤٨٨ ، التمهيد لابن عبد البر ١٠ : ١١٤ ، الدر المنثور ٢ : ٤٨٦ .

٤- راجع سنن أبى داود الطيالسى .

٥- حجه الوداع لابن حزم : ٣٥٣ / ٣٩٢ ، التمهيد لابن عبد البر ٨ : ٢٠٨ ، زاد المعاد ٢ : ١٩٢ ، جامع المسانيد ٣١ : ١٥٢ ، وانظر محاضرات الادبائ ٢ : ٢٣٤ ، جمهره خطب العرب ٢ : ١٢٥ / ١١٨ ، وعن العقد الفريد ٤ : ٩٩ ، قال : أوّل مجمر سطع فى المتعه مجمر آل الزبير .

وقوله للذين لا يعملون بقول الرسول وفعله :

ما أراكم متتهين حتى يعذبكم الله - وفي آخر : «حتى يصيبكم حجر من السماء» - نحدّثكم عن النبي صلى الله عليه وآله وتحذّثونا عن أبي بكر وعمر .

وقد صرّح الإمام على صلى الله عليه وآله بأنّ الخلفاء من قبله قد عملوا أعمالاً خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله معيّرين لسنّته؛ وعدّ منها المتعتين (١١) ، فكيف ينسب بعد ذلك إلى على عليه السلام القول بالتحريم !؟

ويزيد الأمر وضوحاً أنّ المأمون العباسي لما سأل الإمام الرضا صلى الله عليه وآله أن يكتب له شرائع الإسلام على الاختصار ، كتب إليه الرضا عليه السلام جملة ذلك ، ومنها قوله عليه السلام : وتحليل المتعتين اللتين أنزلهما الله تعالى في كتابه وستهما رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ متعه النساء و متعه الحج (١٢) ..

وكانت قد عُقدت جلسات المناظرة مع أصحاب الأئمّة ، وكان السؤال عن المتعه في رأس قائمة الأسئلة المطروحة في تلك المناظرات التي حفظها لنا التاريخ (١٣)!!

فلو كان المنع قد ثبت عن الإمام على عليه السلام - كما تزعم مدرسة الخلفاء - فلماذا الإصرار من قبل آله في الدفاع عن حليّة التمتع والتأكيد على أنّها مذهب أمير المؤمنين على بن أبي طالب !؟

ولماذا غداً أشياخ على عليه السلام - إذن - موضع سهام الانتقاد والمحاربة ، من أجل القول بمشروعيتها ؟ ولمّ تحاربُ الشيعة وتسخف من أجله حتى اليوم !؟

نعم ، إنّ الحليّة قد ثبت صدورها عن على عليه السلام بطرق متعدّدة عند الفريقين ،

١- انظر كتاب الروضة من الكافي ٨ : ٦١ .

٢- عيون أخبار الرضا ٢ : ١٣٢ .

٣- انظر الفصول المختارة : ١٥٨ - ١٦٦ .

وأجمع عليها أئمة التعبد المحض ، وهو المحفوظ عنه في الصحاح والأخبار ، وأما حديث المنع المدعى فيها وفي غيرها - عنه وعن غيره - فقد انفرد بنقله أنصار مدرسه الاجتهاد والرأى لمصالح ارتضوها !! ومما يزيد الأمر تلييسا هو اختلاف نقلهم عن الإمام على عليه السلام ، فتاره نقلوا عنه أنه قال : نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر ، وفي آخر : في يوم حنين ، وفي ثالث : في غزوه تبوك ((١)) ، وكذلك الحال بالنسبه إلى من نسبوا لهم بواطل الأقوال ، كل ذلك لتأكيد النسبه إليهم بهذه القيود الإضافيه !

٢ - صلاه التراويح

ومثل قضيه المتعه مسأله صلاه التراويح؛ فقد ثبت عن عمر قوله «نعمت البدعه هذه» ((٢)).

قال اليعقوبى فى تاريخه : وفى هذه السنه - يعنى سنه أربع عشره بعد الهجره - سنَّ عمر قيام شهر رمضان وكتب بذلك إلى البلدان ، وأمر أبى بن كعب وتميما الدارى أن يصلباً بالناس ، قيل له فى ذلك : إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يفعل ، وإن ابا بكر لم يفعله !؟ فقال : إن تكن بدعه فما أحسنها من بدعه ((٣)).

وذلك لأنَّه صلى الله عليه وآله كان قد خرج فى رمضان ليلاً للصلاه فى المسجد فانتبَّ به الناس ، وفى اليوم الثانى كثر العدد ، وفى اليوم الثالث كانوا أكثر ، حتَّى خرج بهم

١- فتح البارى ٩ : ١٦٨ ، أحكام القرآن للقرطبى ٥ : ١٣١ .

٢- صحيح البخارى ٢ : ٧٠٧ / ١٩٠٦ ، تاريخ المدينة ٣ : ٧١٣ .

٣- تاريخ اليعقوبى ٢ : ١٤٠ .

إلى خارج المسجد ، فترك الرسول الخروج إلى المسجد خوفاً أن تفرض عليهم (١١) ، فقد جعلوا هذا الخبر وأمثاله دليلاً على مشروعيه صلاة التراويح ، مع أننا نرى الرسول صلى الله عليه وآله في النص السابق قد تركها ولم يرتضِ الإتيان بها جماعة في المسجد !!

فالناس - أصحاب الرأي والاجتهاد - كانوا يريدون تشريع هذا الأمر ويصرون على النبي صلى الله عليه وآله أن يأتي إلى المسجد للصلاة بهم ، بحيث كان بعضهم يتنحج ليخرج إليهم صلى الله عليه وآله (١٢) ، ويقول الآخر : الصلاة ، الصلاة ، ورسول الله صلى الله عليه وآله يقول لهم : «خشيتُ أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمتم به» (١٣) ، أو يقول كما في خبر زيد بن ثابت «أيها الناس ما زال يكلم صنيعكم حتى ظننت أن سيكتب عليكم ، فعليكم بالصلاة في بيوتكم ، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة» (١٤) .

فهذا الخبر دليل على عدم مشروعيه هذه الصلاة ، لعدم ارتضاء رسول الله صلى الله عليه وآله الصلاة بهم حتى آخر حياته ، وكذا في عهد أبي بكر ، حيث لم يكن لها وجود آنذاك ، كما لم يكن لها وجود في شطر من خلفه عمر .

لكن عمر بن الخطاب فيما بعد ارتضى هذا الأمر وسعى لتشريعته بكتابه للأمصار في إتيان ذلك (١٥) !!

١- انظر : كنز العمال ٧ : ٣٣٧ / ٢١٥٤٢ ، وأخرجه النسائي ٤ : ١٥٥ في كتاب قيام الليل ، باب قيام شهر رمضان عن عائشه .

٢- الفتح الرباني ٥ : ١٣ / ١١١٣ .

٣- الفتح الرباني ٥ : ١٣ ، أخرجه مسلم ١ : ٧٨١ / ٥٣٩ في كتاب صلاة المسافرين باب استحباب صلاة النافلة في بيته .

٤- كنز العمال ٧ : ٣٣٦ / ٢١٥٤١ ، أخرجه مسلم ١ : ٧٨١ / ٥٣٩ ، وأخرجه أبو داود ٢ : ٦٩ / ١٤٤٧ في كتاب الصلاة ، باب فضل التطوع في البيت .

٥- انظر الكامل في التاريخ ٢ : ٤٨٩ .

قال ابن قدامه فى كتاب المغنى : «ونسبت التراويح إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، لأنه جمع الناس على أبى بن كعب ، فكان يصلونها بهم ، فروى عبدالرحمن بن عبدالقارى ، قال : خرجت مع عمر بن الخطاب ليله فى رمضان فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلون الرجل لنفسه ، ويصلون الرجل فيصلون بصلاته الرهط ، فقال عمر : إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبى بن كعب ، قال :

ثم خرجت معه ليله أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال : نعمت البدعه هذه» (١).

وهذا خطأ ، لأن صلاة التراويح إنما نسبت إلى عمر لأنه أول من شرعها جماعةً وفى المسجد - لا أنها كانت موجوده لكنه جمعهم على إمام واحد - مخالفًا بذلك صريح قول النبى صلى الله عليه وآله المتقدم من أن الصلاة فى المسجد جماعة إنما هى للمكتوبه لا لغيرها ، فإن خير زيد بن ثابت وغيره يكذب دعوى ابن قدامه هذه ، ويكذبها أيضا قول عمر نفسه : «نعمت البدعه هذه» ، وكذا كتابته إلى البلدان والأمصار أمراً بنشرها .

نعم ، إن عمر بن الخطاب شرع أمراً لم يكن شرعياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأراد تطبيقه بتعميم كتاب إلى الأمصار !!

وبعد هذا فلا يستبعد أن تُنسب إلى أعيان الصحابه أقوال توافق رأى عمر وتقوى ما ذهب إليه ، حتى نراهم فى بعض تلك النصوص يشيرون إلى

خصوصيات خاصه منسوبه إلى بعض الصحابه كى يؤكّدوا النسبه إليه ، فمن ذلك ما رواه عرفجه الثقفى بقوله : كان على بن أبى طالب يأمر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال إماما وللنساء اماما ، فكنتُ أنا إمام النساء(١) !!

وعن ابن السائب وغيره : إنَّ علياً قام بهم فى رمضان(٢) !!

فإنهم جاءوا بهذه الأخبار ليضعفوا الأخبار الأخرى الثابته عنه فى عدم مشروعيه صلاه التراويح وأنها بدعه؛ لقوله فى خبر طويل مروى عن أهل بيته وولده : « .. والله لقد أمرت الناس إلّا يجتمعوا فى شهر رمضان إلّا فى فريضه وأعلمتهم أن اجتماعهم فى النوافل بدعه»(٣) ، ويؤيد هذا النقل عن أهل البيت وكون الاجتماع فى النوافل بدعه خير عمر بن الخطّاب نفسه : «نعم البدعه هذه»(٤) !!

روى الشيخ فى التهذيب بسنده إلى الإمام الصادق عليه السلام : «لما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفه أمر الحسن بن على

عليهما السلام أن ينادى فى الناس «لا صلاه فى شهر رمضان فى المساجد جماعه» .

فنادى فى الناس الحسن بن على عليهما السلام بما أمره به أمير المؤمنين عليه السلام ؛ فلما سمع الناس مقاله الحسن بن على عليهما السلام صاحوا : واعمره ! فلما رجع الحسن عليه السلام إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له : ما هذا الصوت ؟

فقال : يا أمير المؤمنين

الناس يصيحون : واعمره ! واعمره ! فقال أمير المؤمنين عليه السلام قال لهم صلّوا(٥) .

١- المجموع، للنووى ٤ : ٣٩.

٢- كنز العمال ٨ : ١٩٢ / ٢٣٤٧٦.

٣- الروضه من الكافى ٨ : ٢١ / ٦٢.

٤- صحيح البخارى ٢ : ١٩٠٦ / ٧٠٧ ، تاريخ المدينة ٣ : ٧١٣ وغيره.

٥- تهذيب الأحكام ٣ : ٣٠ / ٧٠.

٣ - الصلاة بين الطلوعين وقبل الغروب

ونحن لو نظرنا إلى الصلاة بين الطلوعين وقبل الغروب لرأيناها كسابقتها ، حيث نهى عنها عمر بن الخطاب .

جاء في مجمع الزوائد للهيتمي وغيره من المعاجم : أنَّ تميم الداري ركع ركعتين بعد نهى عمر بن الخطاب عن الصلاة بعد العصر ، فأتاه عمر فضربه بالدره ، فأشار إليه تميم أن اجلس - وهو في صلاته - فجلس عمر ، حتَّى فرغ تميم من صلاته . فقال لعمر : لِمَ ضربتني ؟ قال : لأنك ركعت هاتين الركعتين وقد نَهَيْتُ عنها . قال : إِنِّي صَلَّيْتُهُمَا مع من هو خير منك ، رسول الله صلى الله عليه وآله .

فقال عمر : إنَّه ليس بى أنتم أيها الرهط ، ولكن أخاف أن يأتي بعدى قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمزوا بالساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصلَّى فيها حتماً وصلوا ما بين الظهر والعصر (١) .

وعن ابن طاووس ، عن طاووس : أنَّ أبا أيوب الأنصاري كان يصلَّى قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف عمر تركهما ، فلما توفَّى ركعهما ، فقيل له : ما هذا ؟

فقال : إنَّ عمر كان يضرب الناس عليهما . قال ابن طاووس : وكان أبى لا يدعهما (٢) .

فمن غير البعيد أن ينسب إلى ابن عباس وغيره نهيم عن الصلاة بعد العصر ،

١- مجمع الزوائد ٢ : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، المعجم الكبير للطبراني ٢ : ٥٨ / ١٢٨١ ، كنز العمال ٨ : ٨٦ / ٢٢٤٧٠ .

٢- المصنَّف لعبدالرزاق ٢ : ٤٣٣ / ٣٩٧٧ ، وانظر كنز العمال ٨ : ٢٥ / ٢١٨١٢ ، ٨ : ٨٦ / ٢٢٤٧٣ .

في حين أنهم كانوا قد فعلوا ذلك ، ولو تأملت في النصوص المجوزة للصلاة بعد الوقتين عن ابن عباس لاتضح لك مدعانا وسقم نسبة النهي بعد العصر إليه .

فقد روى عن ابن عباس قوله : شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن نبي الله كان يقول : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس(١١) .

وعن الإمام علي عليه السلام قوله : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي دبر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح(١٢) . ورووا عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قوله : لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة(١٣) .

لكن ابن حزم روى في المحلى بإسناده عن شعبه عن أبي جمره نصر بن عمران الضبي ، عن ابن عباس ، قوله : لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ، ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تغيب .

قال علي [وهو ابن حزم] : هم يقولون في الصحاح يروى الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بنسخه ما خالفه ، فيلزمهم أن يقولوا ههنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر ، وبمثله عن شعبه عن ابن شعيب عن طاووس : سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما(١٤) .

فالنصوص المدعية لنهي علي عليه السلام وابن عباس عن هاتين الركعتين تخالف ما

١- الفتح الرباني ٢ : ٢٩٢ / ١٨٧ ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي ٢ : ٤٥١ - ٤٥٧ .

٢- المحلى ٢ : ٢٦٧ ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي ٢ : ٤٥٩ / ٤١٩٨ .

٣- السنن الكبرى للنسائي ١ : ٤٨٥ / ١٥٥٢ .

٤- المحلى ٢ : ٢٧٥ ، الفتح الرباني ٢ : ٢٩٦ عن سنن الدارقطني وتاريخ اصبهان لأبي نعيم والطبراني وتلخيص الخطيب .

ثبت عن ابن عباس وعلى عليه السلام ، والمدقق في كتب الفقه والحديث والتاريخ يعلم بأن الاتجاه الفقهي لمدرسه الاجتهاد والرأى كان يسمي لتطبيق ما سنَّ على عهد عمر بن الخطاب .

ولناخذ موقف معاوية في حكم الصلاه بعد العصر مثلاً ، كى تتأكد لنا الحقيقه أكثر ، إذ أخرج أحمد في مسنده عن أبي التياح ، قال : سمعت حمران بن أبان يحدث عن معاوية أنه رأى ناسا يصلون بعد العصر ، فقال : إنكم تصلون صلاه قد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وآله فما رأيناها يصلونها ولقد نهى عنهما ، يعنى الركعتين بعد العصر (١) .

وأخرج ابن حزم بسنده إلى عبدالله بن الحارث بن نوفل ، قال : صلى بنا معاوية العصر فرأى ناسا يصلون ، فقال : ما هذه الصلاه ؟ فقالوا : هذه فتيا عبدالله بن الزبير ، فجاء عبدالله بن الزبير مع الناس ، فقال معاوية : ما هذه الفتيا التي تفتى؛ أن يصلوا بعد العصر ؟ فقال ابن الزبير : حدثتني زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله أنه صلى بعد العصر .

فأرسل معاوية إلى عائشه ، فقالت : هذا حديث ميمونه بنت الحارث ، فأرسل إلى ميمونه رسولين ، فقالت : إنما حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يجهز جيشا فحبسوه حتى أرق العصر ، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان يصلها ، قالت :

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى صلاه أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه ، فقال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لنصليته !

١- مسند أحمد ٤ : ٩٩ / ١٦٩٥٤ ، ولا يفوتك أن حمران بن أبان كان يهودياً سبى في عين التمر ، وكان اسمه طويدا بن أبي التمرى ، وكان من أخطر اليهود على الإسلام والمسلمين .

قال على عليه السلام : ظهرت حجة ابن الزبير فلم يجز عليه الاعتراض (١).

نعم ، إنَّ عائشه كانت قد قالت : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله السجدين بعد العصر عندى قط (٢).

وفى آخر : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان عندى بعد العصر صلَّاهما (٣).

وقد مرَّ عليك أنَّها قد صحَّحت نظر عمر في الصلاة بعد العصر بقولها : وَهَمَّ عَمْرٌ إِتْمَا نَهَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا (٤).

٤ - بيع أمهات الأولاد

وأما بيع أمهات الأولاد فهو الآخر من موارد ما نحن فيه ، فقد كان أبو بكر وعمر يسمحان بذلك في خلافتهما ، ولكن ما لبث عمر بن الخطَّاب أن انتبه إلى أنَّه محزوم فحزَم بيعهن ، ولأجل هذا نرى نسبه جواز بيعهنَّ والرجوع عنه إلى على وابن عباس وجابر أيضاً (٥).

فقد أخرج القاضى النعمان فى دعائم الإسلام ، عن الباقر عليه السلام أنه ذكر له عن عبيده السلماني أنه روى عن على عليه السلام بيع أمهات الأولاد ،

١- المحلى ٢ : ٢٧٣.

٢- السنن الكبرى للنسائي ١ : ٤٨٥ / ١٥٥٣. وأحمد قد أخرج عن عائشه قولها : إنَّ النبىَّ صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع ومن حين تصوب حتى تغيب، وفى اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، انظر الفتح الربانى ٢ : ٢٩٩.

٣- السنن الكبرى للنسائي ١ : ٤٨٥ / ١٥٥٥.

٤- صحيح مسلم ١ : ٥٧١ / ٨٣٣ مسند أحمد ٦ : ١٢٤ / ٢٤٩٧٥، النسائي (المجتبى) ١ : ٢٧٩ / ٥٧٠.

٥- السنن الكبرى للنسائي ٣ : ١٩٩ / ٥٠٣٩، المحلى ٩ : ٢١٧، الروض النضير ٣ : ٦٠١، الميسوط ٧ : ١٤٩.

فقال الباقر عليه السلام : كذبوا على عبيده - أو كذب عبيده على علي عليه السلام - إنما أراد القوم أن ينسبوا إليه الحكم بالقياس ، ولا يثبت لهم هذا أبداً ، إنما نحن أفرأخ عليّ ، فما حدّثناكم به عن علي فهو قوله ، وما أنكرناه فهو افتراء عليه ، ونحن نعلم أنّ القياس ليس من دين علي وإنما يقيس من لا يعلم الكتاب ولا السنه ، فلا تضلّكم روايتهم ، فإنّهم لا يدعون أن يضلوا ولا .. (١١).

وقال الشيخ مرتضى الأنصاري ، وهو من كبار علماء الإماميه في كتابه «المكاسب» : وفي بعض الأخبار دلالة على كونه من المنكرات [أى بيعهنّ] فى صدر الإسلام ، مثل ما روى من قول أمير المؤمنين عليه السلام لمن سأله عن بيع أمه أرضعت ولده ، قال له : خذ بيدها وقُلْ : «من يشتري أمّ ولدى» (١٢) ؟!

٥ - المسح على الخفين

وأما مسأله المسح على الخفين فهى الأخرى تشابه ما سبقها ، إذ ثبت عن عمر بن الخطاب أنّه كان يمسخ على خفيه ويفتى بذلك (١٣) ، ويأمر به (١٤) ، وقد كتب إلى زيد بن وهب الجهنى وهو بأذربيجان كتاباً فى ذلك ، وهو يشترط الثلاث للمسافر وليله للمقيم (١٥) .

١- دعائم الإسلام ٢ : ٥٣٦ / ١٩٠٢ ، مستدرک وسائل الشيعة ١٧ : ٢٥٤ / ٢١٢٦٧ .

٢- المكاسب ، للشيخ الأنصارى ٤ : ١٠٧ .

٣- موسوعه فقه عمر بن الخطاب : ٨٧٠ .

٤- المصنّف ، لعبدالرزاق ١ : ١٩٧ / ٧٦٦ .

٥- المصنّف ، لعبدالرزاق ١ : ٢٠٦ / ٧٩٦ . وقد كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أهل المصيصة أن اخلعوا الخفاف فى كلّ ثلاث ، المصدر نفسه / ٧٩٧ .

وجاء عنه في نص آخر : لا يختلجن في نفس رجل مسلم أن يتوضأ على خفيه وإن كان جاء من الغائط(١) ، وقد بال عمر مره فمسح على خفيه(٢) .

ولذلك ، نُسبت إلى بعض الصحابه أقوالاً تشابه ما قاله عمر بن الخطاب ، فمن روى عنهم قولان عليّ بن أبي طالب ، وابن عباس ، وعائشه ، وابن عمر(٣) .

فقد نُسب إلى عليّ بن أبي طالب أنه مسح على خفيه(٤) ، وأنه قال : للمسافر ثلاث ليال ويوم وليه للمقيم(٥) . ومثله ما نسب إلى ابن عباس(٦) وابن مسعود(٧) ، وكان عطاء هو المناسب إلى ابن عباس وابن عمر قولهما بجواز المسح(٨) .

وقد سُئلت عائشه عن المسح على الخفين ، فقالت لسانها : سل عليّ بن أبي طالب فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسألنا عالياً فقال : للمسافر ثلاث وللمقيم ليله(٩) .

١- المصنّف، لعبدالرزاق ١ : ١٩٥ / ٧٦٠ ، و ١٩٦ / ٧٦٣ .

٢- المصنّف، لابن أبي شيبه ١ : ١٦٦ / ١٩٠٥ .

٣- انظر المحلى ٢ : ٦٠ ، والمجموع ١ : ٤٧٧ - ٤٧٨ ، وفتح الباري ١ : ٣٠٦ ، وأحكام القرآن، للجصاص ٣ : ٣٥٣ .

٤- المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ١٦٥ / ١٨٩٤ .

٥- المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ١٦٥ / ١٨٩٢ .

٦- المصنّف، لعبدالرزاق ١ : ٢٠٨ / ٨٠٢ ، المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ١٦٥ / ١٨٩٣ و ١٩١١ .

٧- المصنّف، لعبدالرزاق ١ : ٢٠٧ / ٧٩٩ ، المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ١٦٤ / ١٨٨٣ و ١٨٨٨ و ١٨٩٠ .

٨- المصنّف، لعبدالرزاق ١ : ١٩٨ / ٧٧٢ .

٩- المصنّف، لعبدالرزاق ١ : ٢٠٢ / ٧٨٨ و ٧٨٩ ، انظر المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ١٦٢ / ١٨٦٦ ، والحميدى في مسنده ١ : ٢٥ / ٤٦ .

والباحث في الفقه الإسلامي يعلم بأن مذهب علي بن أبي طالب، وعبدالله ابن عباس، وعائشه، هو عدم جواز المسح على الخفين؛ لأنه هو الراجح من مذهبهم؛ إذ ثبت عن علي وابن عباس قولهما: سبق الكتاب الخفين (١).

وجاء عن خصيف، أن مقسما أخيره أن ابن عباس أخيره قال: إنا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين؟ فقضى عمر لسعد.

فقال ابن عباس: فقلت: يا سعد، قد علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله مسح على خفيه، ولكن أقبَل المائدة أم بعدها؟ قال: فقال روح [وهو من رواه السند]: أو بَعْدَهَا؟

قال: لا يخرُك أحد أن النبي صلى الله عليه وآله مسح عليهما بعدما أنزلت المائدة، فسكت عمر (٢).

وعن عائشه قولها: لأن أحرهما أو أحر أصابعي بالسكين أحب إلي من أن أمسح عليهما (٣)، أو: لأن تقطع قدماي أحب إلي من أن أمسح على الخفين، أو: لأن أمسح على جلد حمار أحب إلي من أن أمسح على الخفين (٤).

فهذه النصوص صريحة بأن مذهب عائشه وعلي وابن عباس هو عدم جواز المسح على الخفين، وأما ما جاء عنهم في جواز المسح فهو مما وضع لتأييد مذهب عمر بن الخطاب، وعليه فلا يمكن الركون إلى هذه الأخبار بسهولة، لمخالفة

١- مصنف ابن أبي شيبة ١: ١٦٩/ ١٩٤٦ قول علي وفي ١٩٤٧، وانظر جامع المسانيد ٣٢: ٢٦٦ ج ٣٠: ٢٤٥ عن الطبراني (١٢٢٣٧).

٢- رواه الإمام أحمد في مسنده ١: ٣٦٦/ ٣٤٦٢ واسناده صحيح. ونقل الهيثمي في مجمع الزوائد ١: ٢٥٦ نحو هذا عن ابن عباس، ونسبه للطبراني في الأوسط، كما في هامش جامع المسانيد والسنن لابن كثير ٣٢: ٦-٤.

٣- مصنف ابن أبي شيبة ١: ١٧٠/ ١٩٥٣، وفيه: (لأن أحرهما أو أحر أصابعي...).

٤- التفسير الكبير، للرازي ١١: ١٢٩، وفيه عن ابن عباس.

هؤلاء الصحابه للخليفه فى فهمه ونقله !!

وواضح أنّ أتباع الاتجاه المقابل قد أتوا بهذه الأخبار تصحيحاً لمسارهم ، ولكي يشككوا الناس فى المنقول عن المتعبدين ، ثم تصحيح ما ذهب إليه عمر ابن الخطاب ، وهذه حقيقه لا تخفى على البصير بملايسات التشريع الإسلامى ، وجذور الاختلاف بين المسلمين .

ولو تدبّرت فى أهداف الحكّام وسيره أتباعهم لرأيتهم يسعون لتعميم تلك الفتاوى إلى شخصيات أخرى كنسبه المسح على الخفّين إلى أئمه الطالبين كمحمد الباقر وزيد بن على بن الحسين و ... فى حين أنّ الثابت عن فقه هؤلاء هو عكس المطروح عنهم فى مرويات أتباع الاجتهاد .

فقد جاء فى مسند الإمام زيد بن على ، عن أبيه ، عن جدّه الحسين بن على عليهما السلام قوله : إنّنا ولد فاطمه ٢ لا نمسح على الخفّين ولا [على] إمامه ولا كُفّه ولا خمار ولا جهاز(١) .

وروى العياشى فى تفسيره اعتراض الإمام على عليه السلام على عمر بن الخطاب لتجويزه المسح على الخفّين ، وقوله له : لِمَ تفتى وأنت لا تدرى !؟ سبق الكتاب الخفين(٢) .

كما مرّ قول ابن عباس لعمر : لا يخبرك أحد أن النبى صلى الله عليه وآله مسح عليهما بعدما أنزلت المائده ، فسكت عمر .

وقد أخرج أبو الفرج الاصبهاني فى مقاتل الطالبين أخبار بعض المندسين فى صفوف يحيى بن عبدالله بن الحسن ، فقال :

١- مسند الإمام زيد : ٨٢ .

٢- تفسير العياشى ١ : ٢٩٧ / ٤٦ . وانظر ضوء النبى - المدخل : ٣٥ .

... وكان قد صحبه جماعه من أهل الكوفه ، فيهم ابن الحسن بن صالح بن حى ، كان يذهب مذهب الزيديه البتره في تفضيل أبى بكر وعمر وعثمان فى ست سنين من إمارته ، وإلى القول بكفره فى باقى عمره ، يشرب النبيذ ، ويمسح على الخفين ، وكان يخالف يحيى فى أمره ، ويفسد أصحابه .

قال يحيى بن عبدالله : فأذن المؤذن يوما ، وتشاغل بطهورى وأقيمت الصلاه ، فلم ينتظرنى وصلّى بأصحابى ، فخرجت ، فلما رأته يصلى قمت أصلّى ناحيه ، ولم أصلّ معه ، لعلمى أنه يمسح على الخفين ، فلما صلّى ، قال لأصحابه : علام نقل أنفسنا مع رجل لا يرى الصلاه معنا ونحن عنده فى حال من لا يرضى مذهبه(١) .

وروى ابن مصقله عن الإمام الباقر عليه السلام ، أنه قال : فقلت : ما تقول فى المسح على الخفين ؟ فقال : كان عمر يراه ثلاثاً للمسافر ، ويوماً وليله للمقيم ، وكان أبى لا يراه فى سفر ولا حضر .

فلما خرجت من عنده ، وقفت على عتبة الباب ، فقال لى : أقبل ، فأقبلت عليه ، فقال : إن القوم كانوا يقولون برأيهم فيخطؤون ويصيبون ، وكان أبى لا يقول برأيه(٢) .

وعن جبابه الواليه ، عن أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله ، قالت : سمعته يقول : إنا أهل بيت لا نمسح على الخفين ، فمن كان من شيعتنا فليقتد بنا وليستن بسنتنا(٣) ، فإنها سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله .

١- مقاتل الطالبين : ٣١١ .

٢- التهذيب ١ : ٣٦١ / ١٠٨٩ ، الوسائل ١ : ٤٥٩ / ١٢١٦ .

٣- الفقيه ٤ : ٤١٥ / ٥٩٠٢ ، الوسائل ١ : ٤٦٠ / ١٢١٨ .

وقال قيس بن الربيع : سألت أبا إسحاق عن المسح [على الخفين] ، فقال : أدركتُ الناس (١) يمسحون حتى لقيت رجلاً من بني هاشم ، لم أر مثله قط ، محمد بن علي بن الحسين ، فسألته عن المسح على الخفين ، فنهاني عنه ، وقال :

لم يكن أمير المؤمنين يمسح ، وكان يقول : سبق الكتابُ المسحَ على الخفين ، قال أبو إسحاق : فما مسحْتُ منذ نهاني عنه (٢) .

وفي الأنساب للسمعاني : إنَّ أبا جعفر الموسائي - نسبه إلى موسى بن جعفر - يقول : إنَّا أهل بيت لا تقيه عندنا في ثلاثه أشياء : كثرة الصلاة ، وزياره قبور الموتى ، وترك المسح على الخفين (٣) .

وقبله جاء عن جعفر بن محمد الصادق - كما في التهذيب والاستبصار - قوله : ثلاثه لا أتقى فيهنَّ أحداً ... وعدَّ منها المسح على الخفين (٤) .

فمدرسه الاجتهاد والرأى قد نسبت إلى الطالبين جواز المسح على الخفين ، وأنت ترى عدم تطابقه مع المنقول عنهم في صحاح مروياتهم والثابت من سيرتهم لحد هذا اليوم ، وبعد هذا أرجو من المطالع أن يحكم بنفسه بقرب أئى الثقلين إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عباس ويُعد الآخر عنهما ، وهل حقاً أنَّهما كانا يذهبان إلى المسح على الخفين وحرمة المتعه والصلاه بعد العصر و .. أم أنَّ ذلك من صنْع السياسه !!؟

١- لاحظ قول ابن عباس «أبى الناس إلا الغسل».

٢- إرشاد المفيد ٢ : ١٦١ ، الوسائل ١ : ١٢٢٤/ ٤٦٢ .

٣- الأنساب للسمعاني ٥ : ٤٠٥ .

٤- انظر الكافي ٣ : ٣٢ ، التهذيب ١ : ٣٦٢/ ١٠٩٣ ، الاستبصار ١ : ٢٣٧/ ٧٦ .

٦ - التكبيره على الميت

وبعد هذا أنتقل بالقارئ إلى مسأله أخرى من مسائل التشريع الإسلامى والتي كان لعمر بن الخطاب فيها رأى ، وهى : عدد التكبيرات على الميت :

فعن أبى وائل ، قال : كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله سبعاً وخمساً وستاً ، أو قال : أربعاً ، فجمع عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأخبر كل رجل بما رأى ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة (١).

وعن سعيد بن المسيب : كان التكبير أربعاً وخمساً ، فجمع عمر الناس على أربع تكبيرات على الجنائز (٢).

وقال ابن حزم فى المحلى : احتج من منع من أربع بخبر رويناه من طريق وكيع ، عن سفيان الثورى ، عن عامر بن شقيق ، عن أبى وائل ، قال : جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم بالتكبير على الجنائز ، فقالوا : كبر النبى صلى الله عليه وآله سبعاً وخمساً وأربعاً ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات (٣).

وقد قال الترمذى - بعد أن روى حديثاً عن أبى هريره فى أن النبى صلى الله عليه وآله صلى على النجاشى أربعاً - فى باب ما جاء فى التكبير على الجنائز : وفى الباب عن ابن عباس وابن أبى أوفى .. (٤).

فهذه النصوص قد وضحت لنا بأن عمر بن الخطاب هو الذى جمع الناس

١- السنن الكبرى للبيهقى ٤ : ٣٧ / ٦٧٣٨ ، وانظر فتح البارى ٣ : ١٥٧ .

٢- انظر : السنن الكبرى للبيهقى ٤ : ٣٧ ، فتح البارى ٣ : ١٥٧ ، ارشاد السارى ٢ : ٤٢٥ ، عمده القارى ٨ : ١٢٥ . وفى الطرائف : ٥٥٢ ؛ عن أبى هلال العسكرى فى كتاب الأوائل : إن أول من جمع الناس فى صلاه الجنائز على أربع تكبيرات عمر بن الخطاب .

٣- المحلى ، لابن حزم ٥ : ١٢٤ .

٤- سنن الترمذى ٣ : ٣٤٢ .

على الأربع ، رغم إرشاد الصحابه له بأنّ النبي صلى الله عليه وآله كبر سبعاً وخمساً وأربعاً ، فلا غرابه بعد هذا أن تنسب الأربع إلى أعيان الصحابه كابن عباس وزيد بن أرقم دعماً لموقفه!!

فقد نُقل عن زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما قولان «الأربع والخمس» ، وبما أنّ النقل الأول «أى الأربع» يخالف ما جاء عنهما بطرق صحيحه أخرى ، وكان مما يفيد رأى عمر وأتباعه ، فنحن نرجح صحته النقل الثاني عنهما؛ لكونه من مذهبهما ، وهو ما لا يرتضيه نهج الاجتهاد والرأى - الحاكم على الفقه والحديث آنذاك - وحتى في العصور المتأخره !!

فقد أخرج أحمد في مسنده عن عبدالأعلى ، قال : صلّيت خلف زيد بن أرقم على جنازه فكبر خمساً ، فقام إليه أبو عيسى - عبدالرحمن بن أبي ليلي - فأخذ بيده ، فقال : نسيت !؟ قال : لا ، ولكنّي صلّيت خلف أبي القاسم خليلي فكبر خمساً ، فلا أتركها أبداً(١) .

وفي كلام زيد بن أرقم إشارة إلى عدم ارتضائه مذهب عبدالرحمن بن أبي ليلي المُستَمَدّ من فقه عمر بن الخطّاب ، لأنّه قد أصرّ على إتيان الحُمس رغم أخذ ابن أبي ليلي - فقيه الدوله - بيده وقوله له : نسيت !؟

فقال له : لا ، ولكنّي صلّيت خلف أبي القاسم ، خليلي ، فكبر خمساً فلا أتركها أبداً .

ففي الجملة الآنفه عدّه نكات : أولها : قوله (لا) .

ثانيها : صلّيت خلف أبي القاسم .

ثالثها : فلا أتركها أبداً ، فتأمل جيّداً في هذه المقاطع !!

١- مسند أحمد ٤ : ٣٧٠ / ١٩٣١٩ ، شرح معاني الآثار ١ : ٤٩٤ .

وبعد هذا فلا يصح انتساب الأربع لزيد بن أرقم مع وجود نقل الخمس عنه كذلك !

ومثل ما نقل عن زيد هو النقل المنسوب إلى ابن عباس ، فالمعروف عن الطالبين هو تكبيرهم على الميت خمسا ، وعدم ارتضائهم الأربع ، إذ جاء في مقاتل الطالبين : حدّثني يحيى بن علي وغير واحد ، قالوا : حدّثنا عمر بن شبة ، قال : حدّثنا إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن أبي الكرام الجعفرى ، قال :

صلى إبراهيم بن عبدالله بن الحسن على جنازه بالبصره ، فكبر عليها أربعاً .

فقال له عيسى بن زيد : لم نقصت واحدة ، وقد عرفت تكبيره أهلك ؟

قال : إن هذا أجمع للناس ، ونحن إلى اجتماعهم محتاجون ، وليس في تكبيره تركتها ضرر إن شاء الله تعالى ، ففارقه عيسى واعتزله ، وبلغ أبا جعفر [المنصور] فأرسل إلى عيسى يسأله أن يخدّل الزيديه عن إبراهيم (١) .

وجاء في مسند زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه عن علي عليهم السلام في الصلاة على الميت ، قال : تبدأ في التكبيره الأولى بالحمد والثناء على الله تبارك وتعالى ، وفي الثانية : الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله ، وفي الثالثة : الدعاء لنفسك وللمؤمنين وللمؤمنات ، وفي الرابعة : الدعاء للميت والاستغفار له ، وفي الخامسة تكبير ثمّ تسلم (٢) .

وجاء عن أئمّه أهل البيت مثله (٣) .

فأتحدّ موقف إبراهيم بن عبدالله - وهو من ولد الإمام الحسن (٤) - وعيسى بن زيد وزيد بن علي والباقر والصادق - وهم من ولد الحسين - ينبئ عن وحده الفقه

١- مقاتل الطالبين : ٢٢٣ و ٢٤٨ .

٢- مسند الإمام زيد : ١٦٨ .

٣- الكافي ٣ : ١٨١ / ٣ ، و ١٨٣ / ٢ ، و ١٨٤ / ٣ ، التهذيب ٣ : ١٨٩ / ٣ ، ١٩١ / ٤٣٥ ، ١٩٣ / ٤٤٠ .

٤- إذ قرّر أنّ المفروض خمس تكبيرات لكنّه ترك واحده لجمع الناس .

عندهم ، وأنَّ مذهب علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهم من الطالبين هو الخَمْس لا غير .

ويضاف إلى هذه الأمور السَّتة اختلاف فقه ابن عباس مع عمر في مسألة الطلاق ، إذ صرَّح ابن عباس بأنَّ الطلاق ثلاثاً لم يكن على عهد رسول الله بل هو من إفتاء عمر بن الخطاب(١) وكان ابن عباس يرى أنَّ ذلك يقع واحداً(٢) .

وهناك العشرات من المفردات الفقهية التي وقع التخالف فيها بين نهج الاجتهاد والرأى بزعامه عمر بن الخطاب ، ونهج التعبد المحض برياده وقياده علي بن أبي طالب وتلميذه البار عبدالله بن عباس (٣) .

غير أنَّ الأهم في ذلك كله هنا هو التخالف الأساسي بين عبدالله بن عباس المدافع عن الوضوء الثنائي المسحى ، وبين عثمان بن عفان مخترع الوضوء الثلاثي الغسلي .

إذ أنَّ عثمان بن عفان كان من رموز مدرسه الاجتهاد والرأى التي وقف بوجهها عبدالله بن عباس بكلِّ قوّه وصلابه وإليك بعض تلك النصوص لتقف على أنَّ الاختلاف الفقهي بين النهجين لم يكن طبعياً ولم يأت عفواً :

١- صحيح مسلم ٢ : ١٠٩٩ / ١٤٢٧ ، والمعجم الكبير للطبراني ١١ : ٢٣ / ١٠٩١٦ ، و ٤٠ / ١٠٩٧٥ ، ومسند أحمد ١ : ٣١٤ / ٢٨٧٧ ، وانظر جامع المسانيد ٣٠ : ٥١٢ ، ٥٤٠ .

٢- مسند أحمد ١ : ٢٦٥ / ٢٣٨٧ ، ومسند أبي يعلى ٤ : ٣٧٩ / ٢٥٠٠ ، واسناده صحيح انظر جامع المسانيد ٣١ : ٤٠٨ ، ٤١٩ .

٣- سنن شيرازي إلى نماذج أخرى من ذلك عند ذكرنا للحصيلة النهائية للجانب الروائي في آخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

١ - الصلاة بمبنى

من الثابت فى التاريخ أن عثمان بن عفان أتم الصلاة بمبنى خلافا لرسول الله وأبى بكر وعمر ، فاعترض عليه جمع من الصحابه ، منهم : عبدالله بن عباس .

فعن ابن جريج قال : سأل حميد الضمرى ابن عباس ، فقال : إني أسافر فأقصر الصلاة فى السفر أم أتمها ؟ فقال ابن عباس : لست تقصرها ولكن تمامها وسنه رسول الله ، خرج رسول الله آمنا لا يخاف إلا الله فصلّى اثنتين حتى رجع ، ثم خرج أبو بكر لا يخاف إلا الله فصلّى ركعتين حتى رجع ، ثم خرج عمر آمنا لا يخاف إلا الله فصلّى اثنتين حتى رجع ، ثم فعل ذلك عثمان ثلثي إمارته أو شطرها ثم صلاها أربعا ، ثم أخذ بها بنو أمية (١) ...

وكان الذين خالفوه فى رأيه الذى استحدثه بمبنى عدا ابن عباس : على بن أبى

طالب (١١)، وعبدالله بن مسعود (١٢)، وعمران بن الحصين (١٣)، وعبدالرحمن ابن عوف (١٤)، وأنس بن مالك (١٥)، وآخرون (١٦)، ولما نفدت معاذيره التي فُتدّها عليه المحتجون، لم يبق له إلّا أن يقول لهم: «هذا رأي رأيتُه» (١٧)!!!

٢ - تقديم الخطبه على الصلاه فى العيدين

روى ابن المنذر عن عثمان بإسناد صحيح إلى الحسن البصرى: قال: أول من خطب قبل الصلاه عثمان، صلّى بالناس ثمّ خطبهم يعنى على العاده فرأى ناساً لم يدركوا الصلاه، ففعل ذلك، أى صار يخطب قبل الصلاه (١٨).

لكن ابن عباس وجمعا آخر من الصحابه رووا عن رسول الله خلاف ما فعله عثمان، وأنه صلى الله عليه وآله كان يصلى قبل الخطبه، فقد أخرج البخارى ومسلم بسندهما عن طاووس عن ابن عباس قال: شهدت العيد مع رسول الله وأبى بكر وعمر وعثمان فكأنهم كانوا يصلون قبل الخطبه (١٩).

١- انظر تاريخ الطبرى ٢: ٦٠٦ حوادث سنه ٢٩.

٢- السنن الكبرى للبيهقى ٣: ١٤٤/ ٥٢٢١، البدايه والنهايه ٧: ١٥٤.

٣- السنن الكبرى للبيهقى ٣: ١٣٥/ ٥١٧٠، وانظر أحكام القرآن للجصاص ٣: ٢٣٢.

٤- تاريخ الطبرى ٢: ٦٠٦.

٥- الذهاب إلى قصر الصلاه فى السفر، انظر البخارى ١: ١٠٣٩/ ٣٦٩، مسلم ١: ٤٨١/ ٦٩٣، مسند أحمد ٣: ١٩٠، سنن البيهقى ٣: ١٣٦ و ١٤٥، مجمع الزوائد ٢: ١٥٥.

٦- كعائشه الذهاب إلى لزوم القصر فى السفر انظر مجمع الزوائد ٢: ١٥٤ وابن عمر، سنن البيهقى ٣: ١٤٥/ ٥٢٢٦ وعروه بن الزبير انظر الموطأ ١: ٩٠٢/ ٤٠٢.

٧- تاريخ الطبرى ٢: ٦٠٦.

٨- فتح البارى ٢: ٤٥٢، وانظر نيل الأوطار ٣: ٣٦٢.

٩- صحيح البخارى ١: ٩١٩/ ٣٢٧ كتاب العيدين باب الخطبه بعد العيد، صحيح مسلم ٢: ٦٠٢/ ٨٨٤ كتاب صلاه العيدين والنص عن الاول.

٣ - قتل المسلم بالذمي

أخرج البيهقي بسنده عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر : إن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عمداً ورفع إلى عثمان فلم يقتله وغلظ عليه الديه مثل ديه المسلم .
ثم أخرج البيهقي بطريق آخر عن الزهري أنّ ابن شاس الجذامي قتل رجلاً من أنباط الشام فرفع إلى عثمان رضي الله عنه فأمر بقتله فكلمه الزبير رضي الله عنه وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله رضي الله عنهم فنهوه عن قتله ، قال : فجعل ديته ألف دينار .

وقد روى جمع من الصحابة منهم ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قوله : «لا يقتل مؤمن بكافر» (١) .

وهو يشير إلى تخالف مواقف عثمان بن عفان مع مواقف عبدالله بن عباس .

٤ - الارث

عن شعبه ، عن ابن عباس : أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال : إن الأخوين لا يرذان الأم عن الثلث! قال الله عزوجل : { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ } فالأخوان بلسان قومك ليسا بأخوه!
فقال عثمان بن عفان : لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٢) .

١- سنن ابن ماجه ٢ : ٨٨٨ / ٢٦٦٠ .

٢- مستدرک الحاكم ٤ : ٣٧٢ / ٧٩٦٠ ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٢٢٧ / ١٢٠٧٧ .

هذه بعض المفردات وهي تدلّ على مدى وقوف ابن عباس المتعبّد بوجه عثمان العامل بأرائه ، ومدى تمسّك ابن عباس بسنة النبي صلى الله عليه وآله بعد القرآن المجيد ، بخلاف عثمان الذي اعتذر بمثل قوله «لا أستطيع أن أردّ ما كان قبلي» أو قوله : «رأى رأيت» مع أنّه مخالف للقرآن والسنة المطهره ، وهذا التضاد والتخالف يؤكد أصالة الوضوء المسحى عند ابن عباس الذي يتقاطع مع مؤسس الوضوء الغسلي عثمان بن عفان .

ابن عباس والحكومات سياسه وفقها

اشاره

بعد هذه المقدمه السريعه لا بد لنا من الوقوف على موقف ابن عباس من الرأى عموما ، ومن الخليفه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان على وجه الخصوص ، وأنه إلى أئى الاتجاهين ينتمى : التعبد المحض أو الرأى والاجتهاد ؟!

ومدى تقارب موقف وفقه ابن عباس مع موقف وفقه علي بن أبى طالب أو تخالفه معه ، وهل هما من مدرسه واحده أو أنهما يختلفان !!

جاء فى كنز العمال : عن إبراهيم التيمى ، أنه قال : خلا عمر بن الخطاب ذات يوم فجعل يحدث نفسه ، فأرسل إلى ابن عباس فقال :

كيف تختلف هذه الأئمه وكتابها واحد ، ونبيها واحد ، وقيلتها واحده ؟

فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين ! إننا أنزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلمنا فيما نزل ، وإنه يكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن لا يعرفون فيم نزل ، فيكون لكل قوم رأى ، فإذا كان لكل قوم رأى اختلفوا ، فإذا اختلفوا اختلفوا ، فزبره عمر وانتهره ، وانصرف ابن عباس ، ثم دعاه بعد ، فعرف الذى قال ، ثم قال : إيهما اعد(١) .

ابن عباس والخلافه

عرف عن العباس بن عبدالمطلب - جد العباسيين - وابنه عبدالله أنّهما كانا من المدافعين عن خلافة علي بن أبي طالب والمقرّين بفضله .

لأنّ العباس قد تخلّف عن بيعه أبي بكر ولم يشارك في اجتماع السقيفه مع جمع آخر من الصحابه ، بل بقى إلى جنب عليّ يجهّز ان رسول الله صلى الله عليه وآله حتى وُرى في التراب ، وفي مواقف العباس في الشورى - بعد مقتل عمر بن الخطّاب - وغيرها ما يؤكّد هذه الحقيقه .

وهكذا الحال بالنسبه إلى ابنه عبدالله ، فهو الآخر قد كان من المدافعين عن خلافة الإمام عليّ والمقرّين بفضله ، وأنّ الإمام وأولاده هم أحقّ الناس بالأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولو قرأت الحوار الذى دار بين المهدي العباسى وشريك القاضى لصدّقنا فيما نقوله .

دخل شريك على المهدي العباسى فقال له : ما ينبغى أن تُقلّد الحكم بين المسلمين .

قال : ولمّ ؟

قال : لخلافك على الجماعه ، وقولك بالإمامه .

قال : أمّا قولك «بخلافك على الجماعه» ، فعن الجماعه أخذتُ ديني ، فكيف أخالفهم وهم أصلُ في ديني !؟

وأما قولك : «وقولك بالإمامه» فما أعرف إلّا كتاب الله وسنّه رسوله صلى الله عليه وآله .

وأما قولك : «مثلك ما يقلّد الحكم بين المسلمين» فهذا شيء أنتم فعلتموه ، فإن كان خطأ فاستغفروا الله منه ، وإن كان صواباً فأمسكوا عليه .

قال : ما تقول في علي بن أبي طالب ؟

قال : ما قال فيه جدك العباس ، وعبدالله .

قال : وما قال فيه ؟

قال : فأما العباس فمات وعلّيّ عنده أفضل الصحابه ، وقد كان يرى كبراء المهاجرين يسألونه عما ينزل من التوازل ، وما احتاج هو إلى أحد حتى لحق بالله .

وأما عبدالله [بن العباس] فإنه كان يضرب بين يديه بسيفين ، وكان في حروبه رأساً متّبعا وقائدا مطاعا ، فلو كانت إمامته على جور كان أول من يقعد عنها أبوك؛ لعلمه بدين الله ، وفقهه في أحكام الله .

فسكت المهديّ وأطرق ، ولم يمضِ بعد هذا المجلس إلّا قليلا حتى عزل شريك(١) !!!

ومن ناحية أخرى نرى أنّ ابن عباس لم يشارك مع أبي بكر في حروبه ، وكانت له اعتراضات على مواقف أبي بكر الفقهية ، ومثل هذا كان حاله مع عمر ابن الخطاب ، إذ اعترض على بعض اجتهاداته ، ولم يرتضِ أخذ القوم بتلك الاجتهادات لمخالفتها لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقوله لهم في المتعة : «أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر» .

وجاء عن عمر قوله لابن عباس يوما : أما أنت يا ابن عباس فقد بلغني عنك كلام أكره أن أخبرك به فتزول منزلتك عندي .

قال : وما هو ؟

قال : بلغني أنّك لا تزال تقول : أخذ هذا الأمر منا حسداً وظلماً ..

فأخذ ابن عباس يدافع عن أحقّيته أهل البيت بالخلافه ، ولم يتنازل لعمر ،

فقال عمر له - عند ما ذهب - : إني على ما كان منك لراعٍ حَقَّكَ (١١) .

وجاء عن ابن عباس - إرادته القول لعمر لما علل سبب إبعاد علياً عن الخلافة بصغر السن - : رسول الله صلى الله عليه وآله كان يبعثه فينطح كبشها فلم يستصغره ، أفتستصغره أنت وصاحبك ؟ (١٢) .

كل هذه المفردات وما ضارَعَهَا تشير إلى تخالف ابن عباس مع رموز الخلافة فقهاً وسياسةً .

نعم ، إنَّ عمر بن الخطَّاب قد أعرَضَ عن توليه بنى هاشم أيام خلافته موضحاً سبب ذلك لابن عباس - لما أراد توليته على حمص بعد موت واليهما - فقال له :

يا بن عباس ! إني خشيت أن يأتي عليّ الذي هو آت [أي الموت] وأنت على عملك ، فقول : هلمَّ إلينا ، ولا هلمَّ إليكم دون غيركم (١٣) .

فابن عباس في الوقت الذي لم يشارك أبا بكر في حروب الردة وعمر بن الخطَّاب في غزواته ، نراه يحارب في صفِّ عليّ بن أبي طالب في حروبه الثلاثة ضد الناكثين (١٤) والقاسطين (١٥) والمارقين (١٦) .

وقد اختاره الإمام علي للمحاججه مع الخوارج ، وقبله للتحكيم بين جيشه وأهل الشام ، لكنَّ القوم لم يرتضوه !

وقد اعترض ابن عباس على عثمان ومعاوية وابن الزبير وعائشه يوم الجمل ، وجاء عنه قوله لعائشه : لَمَا لم ترض أن يُدْفَنَ الإمام الحسن بن علي عند جدِّه

١- شرح النهج ١٢ : ٥٤ .

٢- الغدير ١ : ٣٨٩ عن المحاضرات للراغب .

٣- مروج الذهب ٢ : ٣٣٠ .

٤- انظر المصادر التاريخية كالطبري والأخبار الطوال وأنساب الأشراف والمروج وغيرها .

٥- انظر المصادر التاريخية كالطبري والأخبار الطوال وأنساب الأشراف والمروج وغيرها .

٦- انظر المصادر التاريخية كالطبري والأخبار الطوال وأنساب الأشراف والمروج وغيرها .

الرسول صلى الله عليه وآله : يا عائشه واسوأته ، يوم على جمل ويوم على بغل !! هذا المعنى الذى أخذه الشاعر فخاطب عائشه قائلاً :

تجملت ، تبعلت ولو عشت تقيلت

لك الثُّسَعُ من الثُّقْنِ وبِالْكُلِّ تَصْرَفْتِ

إشاره منه إلى سماحها بدفن الشيخين بجوار رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعها من دفن الحسن وهو سبطه وابن بنته ، فتصرفت بأضعاف من حصتها من الإرث على القول بتوريثها منه .

هذا ، ولولا خوف الإطاله فى التحقيق لتوسرنا فى هذا الموضوع ، وهو بحث جميل ومهم لكن ليس مكانه هنا ، فلنرجع إلى موضوعنا كى نقدم بعض التماذج الحيه على وحده الفقه بين على بن أبى طالب وعبدالله بن عباس - وأن كليهما كانا من نهج التعبد المحض المدافع عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وما نزل به الوحى ، والمخالف لنهج الاجتهاد والرأى - .

اشاره

مرّت عليك في الصفحات السابقه بعض المواقف الفقيهه لابن عباس واتحادها مع فقه علي بن أبي طالب عليه السلام ، كالتلبيه ، والمتعه ، وعدم جواز المسح على الخفّين ، ولزوم تدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله و... ، والآن مع بيان مفردات أخرى نوضّح على ضوئها استقواء كل من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس ، بل استقواء كل الطالبين وشيعتهم - إماميه ، وإسماعيليه ، وزيديه (١) - من معين واحد ، ألا- وهو القرآن الكريم والسنة النبويه المطهره ، دون الاجتهاد والرأى ، إذ ليس ما يقولونه باجتهاد من قبلهم بل هو أتباع للنصوص الموجوده عندهم ، وإليك بعض تلك الموارد :

١ - البسملة

اتفق فقه ابن عباس مع علي بن أبي طالب عليه السلام على جعل البسملة آيه من كتاب الله ، ولزوم الجهر بها في الصلوات الجهرية .

١- مع اختلاف وجهات النظر بينهم واستيلاء الأهواء على بعضهم.

فجاء عن ابن عباس قوله : «عَفَّلَ النَّاسَ (١١) آيَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَحَدٍ سِوَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١٢)» .

وأخرج الطبراني بسنده إلى يحيى بن حمزة الدمشقي أنه قال : صَلَّى بِنَا الْمَهْدِي فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١٣) .

وجاء عن أولاد علي - الباقر والصادق والرضا - قولهم : اجتمع آل محمد على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (١٤) .

وعن الباقر قوله : لا ينبغي الصلاة خلف من لا يجهر (١٥) .

وعن السجاد قوله : اجتمعنا ولد فاطمه على ذلك (١٦) .

هذا ، وإن الجهر بالبسملة قد عدّ في أخبار وفقه آل البيت من علامات المؤمن (١٧) ، وهو ما يؤكد وحده الفقه عند الطالبين في البسملة وتخالفه مع فقه

١- لاحظ قول ابن عباس من قبل «أبي الناس إلا الغسل»، وقول أبي إسحاق في المسح على الخفين «أدركت الناس يمسخون»، فهذه كلها تدلّ على الاتجاه الحكومي الذي كان يسير الناس طبق آرائه لا طبق كتاب الله وسنه نبيه، وكما قال أمير المؤمنين عليه السلام : والناس على دين ملوكهم.

٢- الدر المنثور ١ : ٢٠ ، الاتقان ١ : ١١٦ / ٤٨٧ و ٢١١ / ١٠٦٤ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٢ : ٤٣٨ / ٢٣٢٨ .

٣- المعجم الكبير للطبراني ١٠ : ٢٧٧ / ١٠٦٥١ ، وفي هامش جامع المسانيد ٣٢ : ١٣٥ «رواه الطبراني ١٠٦٥١ وإسناده صحيح».

٤- أحكام البسملة، للفخر الرازي : ٤٠ ، تفسير أبي الفتوح الرازي ١ : ٥٠ كما في مستدرک وسائل الشيعة ٤ : ١٨٩ / ٤٤٥٦ ، وانظر دعائم الإسلام ١ : ١٦٠ .

٥- أحكام البسملة، للفخر الرازي ، ٤٠ .

٦- دعائم الإسلام ١ : ١٦٠ .

٧- فقد قال الإمام الحسن العسكري عليه السلام : علامات المؤمن خمس : صلاة الإحدى والخمسين ، وزيارته لأربعين ، والتختم في اليمين ، وتعفير الجبين ، والجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . مصباح المتعبد :

النهج الحاكم «نهج الاجتهاد والرأى» إذ جاء عن شعيب أنه طلب من سفيان الثوري أن يحدّثه بحديث السنه ، فقال الثوري فى حديث طويل ، منه : .. اكتب - وعدّ أشياء كثيره - إلى أن قال : وحتى ترى أنّ إخفاءً بسم الله الرحمن الرحيم أفضل من الجهر (١)!!!

نعم ، إنّ أبا هريره صرّح بأنّ الناس هم الذين تركوا البسملة بعد رسول الله عليه السلام ؛ فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، ثم تركه الناس (٢) .

والناس انساقوا فى ذلك - أعنى فى هذه المفرده - وراء بنى أميه ، إذ قال فخر الدين الرازى :

إنّ علياً عليه السلام كان يبالغ فى الجهر بالتسميه [أى البسملة] ، فلما وصلت الدوله إلى بنى أميه بالغوا فى المنع من الجهر؛ سعياً فى إبطال آثار على عليه السلام (٣) .

٢ - الخمس

المعروف عن ابن عباس إيمانه بكون الخمس لبنى هاشم خاصه ، خلافاً للنهج الحاكم الذى كان يعمط آل النبى حتّمهم ، فمن ذلك قوله لنجده الحرورى لما سأله عن ذوى القربى ، لمن هو ؟

١- تحفه الأحوذى فى شرح جامع الترمذى ٢ : ٤٨ .

٢- احكام البسملة : ٤٥ ، انظر الدارقطنى ١ : ٣٠٧ ، والحاكم فى مستدرکه ١ : ٣٥٧ / ٨٥٠ .

٣- التفسير الكبير للفخر الرازى ١ : ١٦٩ .

قال : قد كُنَّا نقول إنا هم ، فأبى ذلك علينا قومنا وقالوا : فريش كلُّها دَوُو قريبي (١).

وقوله في نص آخر : ... فلما قبض الله رسوله ردَّ أبو بكر نصيب القرابه في المسلمين ، فجعل يحمل به في سبيل الله (٢).

وقد جاء هذا المعنى في كلام الإمام علي والصديقه فاطمه الزهراء وغيرهما من آل الرسول عليهم السلام . فقد روى البيهقي عن عبدالرحمن بن أبي يعلى ، قال : لقيت عليا عند أحجار الزيت ، فقلت له : بأبي أنت وأمي ، ما فعل أبو بكر وعمر في حَقِّكم أهل البيت من الخمس ؟ - إلى أن يقول - :

قال علي : إن عمر قال : لكم حق ولا يبلغ علمي إذا كثر أن يكون لكم ، فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم ، فأبينا عليه إلَّا كَلَه ، فأبى أن يعطينا كَلَه (٣).

وقد كان عمر بن الخطاب قد قال مثل هذا الكلام لابن عباس ، وأجابه ابن عباس بمثل جواب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام (٤).

وهذه النصوص تؤكد وحده المواقف والفقهاء بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس ، خصوصا في المسائل الفقهيه التي ذهب الخلافه فيها إلى غير مذهب أهل البيت ونهج التعبد .

١- تفسير الطبري ١٠ : ٦ ، انظر مسند أحمد ١ : ٢٤٨ / ٢٢٣٥ ، و ٢٩٤ / ٢٤٨٥ ، أحكام القرآن ٤ : ٢٤٧ .

٢- تفسير الطبري ١٠ : ٧ ، وانظر باب قسمه الخمس من أحكام القرآن للجصاص ٤ : ٢٤٣ .

٣- السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٣٤٤ / ١٢٧٤٢ ، ومسند الإمام الشافعي ١ : ٣٢٥ .

٤- انظر كلامه في مسند أحمد ١ : ٣٢٠ / ٢٩٤٣ ، سنن النسائي ٧ : ١٢٨ / ٤١٣٣ ، المعجم الكبير ١٠ : ٣٣٤ / ١٠٨٢٩ .

٣ - التكبير لكل رفع وخفض

جاء عن مطرف بن عبدالله قوله : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن الحصين ، فكان إذا سجد كبير ، وإذا رفع رأسه كبير ، وإذا نهض من الركعتين كبير ، فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن الحصين ، فقال : قد ذُكرني هذا صلاة محمد أو قال : لقد صلى بنا محمد صلى الله عليه وآله ((١)).

وعن عكرمه قوله : صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرةً ، فقلت لابن عباس : إنّه أحقق ! فقال ابن عباس : نكلتك أمك سنّه أبي القاسم ((٢)).

وفي آخر عن عكرمه قال : رأيت رجلاً يصلي في مسجد النبي ، فكان يكبر إذا سجد وإذا رفع وإذا خفض ، فأنتكرت ذلك ، فذكرته لابن عباس ؟ فقال : لا أم لك ! تلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله ((٣)).

وعن النضر بن كثير أنه قال : صلي إلى جنبي عبدالله بن طاووس في مسجد الخيف فكان إذا سجد السجده الأولى فرفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه ، فأنتكرت ذلك ، فقلت لو هيب بن خالد ، فقال له وهيب بن خالد : تصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه ؟

فقال ابن طاووس : رأيت أبي يصنعه ، وقال أبي : رأيت ابن عباس يصنعه ،

١- أخرجه البخارى في صحيحه ١ : ٢٧٢ / ٧٥٣ ، ومسلم ١ : ٢٩٥ / ٣٩٣ ، وأبو داود ١ : ٢٢١ / ٨٣٥ ، والنسائي المجتبى ٢ : ٢٠٤ / ١٠٨٢ ، وهو في مسند أحمد ٤ : ٤٤٠ / ١٩٩٦ و ٤٤٤ / ٢٠٠٩ .

٢- صحيح البخارى ١ : ٢٧٢ / ٧٥٥ كتاب الصلاة - باب التكبير إذا قام من السجود .

٣- مسند الإمام أحمد ١ : ٣٣٥ / ٣١٠١ ، المعجم الكبير للطبراني ١١ : ٣٣٧ / ١١٩٣٣ ، وإسناده صحيح كما في هامش جامع المسانيد ٣١ : ٣٤٣ .

ولا أعلم إلا أنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله يصنعه (١).

نعم ، إن نهج الاجتهاد والرأى لم يرتضِ التكبير لكلِّ رفعٍ وخفضٍ ، فقد أخرج الشافعى فى كتاب الأم من طريق عبيد بن رفاعه : إن معاوية قدم المدينة فصلّى بهم فلم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» ، ولم يكبر إذا خفض وإذا رفع ، فناداه المهاجرون - حين سلّم - والأنصارُ : أنْ يا معاوية ! أسرقتَ صلاتك !؟ أين بسم الله الرحمن الرحيم !؟ وأين التكبير إذا خفضت وإذا رفعت !؟

فصلّى بهم صلاه أخرى ، فقال : ذلك الذى عابوا عليه (٢).

وروى الشافعى قبل الخبر آنف الذكر خيراً عن أنس بن مالك ، فيه :

صلّى معاوية بالمدينة صلاه ، فجهر فيها بالقراءه ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ، ولم يقرأ بها للصوره التى بعدها حتّى قضى تلك القراءه ، ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاه ، فلما سلّم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان : يا معاوية أسرقت الصلاه أم نسيت ؟

فلما صلّى بعد ذلك ، قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للصوره التى بعد أم القرآن وكبر حين يهوى ساجداً (٣).

١- سنن أبى داود ١ : ١٩٧ ، وانظر سنن النسائى (المجتبى) ٢ : ٢٣٢ / ١١٤٦ ، مسند أبى يعلى ٥ : ٥ / ٢٧٠٤.

٢- الأم ١ : ١٠٨ ، سنن الدارقطنى ١ : ٣١١ / ٣٤ ، السنن الكبرى للبيهقى ٢ : ٢٢٣٩ / ٤٩ ، وفى المستدرک للحاكم ١ : ٢٣٣ ، والتدوين فى أخبار قروين ١ : ١٥٤ من طريق آخر.

٣- الأم ١ : ١٠٨ ، السنن الكبرى للبيهقى ٢ : ٢٢٣٧ / ٤٩ ، نيل الاوطار ٢ : ٢٦٦ وفيه : «وروى الطبرانى عن أبى هريره أن أول من ترك التكبير معاوية ...». وعن الزهرى : أول من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرا بالمدينه عمرو بن سعيد بن العاص انظر السنن الكبرى للبيهقى ٢ : ٥٠ / ٢٢٤٠.

٤- ديه الأصابع

عن مروان أنه أرسل إلى ابن عباس ، فقال : أنفتى فى الأصابع عشر عشر وقد بلغك عن عمر أنه يفتى فى الإبهام بخمسه عشر أو ثلاثة عشر ، وفى التى تليها اثنتى عشر - وفى آخر : عشر - وفى الوسطى بعشره ، وفى التى تليها بتسع ، وفى الخنصر بست .

فقال ابن عباس : رحم الله عمر ، قولُ رسول الله صلى الله عليه وآله أحقُّ أن يتبع من قول عمر رضى الله عنه (١) .

وقد أخرج عبدالرزاق ، عن معمر والثورى ، عن أبى إسحاق ، عن عاصم ابن ضمرة ، عن على قال : وفى الأصابع عشر عشر (٢) .

وجاء عن الصادق أن ديه الإصبع عشره ، وفى آخر : هنّ سواء فى الديه (٣) .

وقد خفى على مروان - حين اعتراضه على ابن عباس - رجوع عمر عن حكمه الأول؛ لما أخرجه عبدالرزاق عن معمر عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصارى ، عن ابن المسيب ، قال : قضى عمر بن الخطاب فى الأصابع بقضاء ، ثم أُخبر بكتاب كتبه النبى صلى الله عليه وآله لآل حزم : فى كلِّ إصبع ممّا هنالك عشر من الإبل ، فأخذ به وترك أمره الأول (٤) !!

١- الرسالة : ١١٣ ، انظر السنن الكبرى للبيهقى ٨ : ٩٣ / ١٦٠٦٦ .

٢- المصنّف لعبدالرزاق ٩ : ٣٨٣ / ١٧٦٩٣ ، والسنن الكبرى للبيهقى ٨ : ٩٢ / ١٦٠٦٠ .

٣- التهذيب ١٠ : ٢٥٩ / ١٠٢٣ ، والاستبصار ٤ : ٢٩١ / ١١٠١ ، الفقيه ٤ : ١٣٤ / ٥٢٥٩ .

٤- المصنّف لعبدالرزاق ٩ : ٣٨٥ / ١٧٧٠٦ .

٥ - الجمع بين الصلاتين

أخرج مالك في الموطأ عن ابن عباس ، قال : صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وآله الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا من غير خوف ولا سفر (١).
وعن علي وأهل بيته نقلهم نفس الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وبذلك فقد اتفق فقهاء الطالبيين - حسنين كانوا أم حسينيّين - على جواز الجمع بين الصلاتين (٢).

٦ - عدم جواز تطيب المحرم

عن عبدالله بن سنان ، قال : سألت أبا عبدالله الصادق عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به ، فحدّثني أنّ عبدالرحمن بن علي مات بالأبواء مع الحسين بن علي وهو محرم ، ومع الحسين عليه السلام عبدالله بن عباس وعبدالله بن جعفر ، فصنع به كما صنع بالميت وغطّى وجهه ولم يمسه طيبا ، قال : وذلك في كتاب علي (٣).

٧ - مسائل في الارث

قال عمر : والله ما أدري أيكم قدّم الله ولا أيكم أخر ، وما أجد في هذا المال شيئا أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص .

١- الموطأ ١ : ١٤٤ / ٣٣٠ ، صحيح مسلم ١ : ٤٨٩ / ٤٩٠ و ٤٩٠ / ٥٤ ، شرح معاني الآثار ١ : ١٦٠ ، سنن أبي داود ٢ : ٢ / ١٢١٠ .

٢- وهذا إجماعي عند أهل البيت عليهم السلام ، وقد روى عن الصادق عليه السلام كما في تهذيب الأحكام ٢ : ٢٤ / ٤٨ ، والاستبصار ١ : ٢٤٦ / ٨٨١ ، ومن لا يحضره الفقيه ١ : ٢١٦ / ٤٤٧ ، كما روى عن زيد بن علي كما في مسنده : ٩٨ ، كما روى عن ابن عباس كما في الموطأ ١ : ١٤٤ / ٣٣٠ ، صحيح مسلم ١ : ٤٨٩ / ٤٩٠ ، ٤٩٠ / ٥٤ ، وانظر مسند أحمد ١ : ٢٢١ .

٣- تهذيب الأحكام ٥ : ٢٨٣ / ١٣٣٧ .

فقال ابن عباس: وأيم الله لو قَدَم من قَدَم الله وأخر من آخر الله ما عالت فريضه (١).

وأخرج الطحاوى ، عن طريق إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، قال : حدثت أنّ عليّاً كان يُنزل بنى إخوه مع الجدّ منزله آبائهم ، ولم يكن أحد من الصحابه يفعله غيره (٢).

وعن ابن عباس : إنّ عليّاً كتب إليه أن اجعله كأحدهم وامح كتابي (٣).

فالنهج الحاكم (الخلفاء) لم يقض بما قضى به على؛ لقول الراوى للباقر - وفى آخر للصادق - إنّ من عندنا لا يقضون بهذا القضاء ، ولا يجعلون لابن الأخ مع الجدّ شيئاً ، فقال أبو جعفر عليه السلام : أما إنّّه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ على من فيه بيده (٤).

وكأنّ عليّاً كان قد أمر ابن عباس أن يتقى من شيوع حكمه فى الجدّ فلذلك قال له «وامح كتابي ولا تخلّده» !!

٨ - الحمل لسنة أشهر

روى الأثرم باسناده عن أبى الاسود : أنه رفع إلى عمر أن امرأه ولدت لسنة أشهر ، فهمّ عمر برجمها ، فقال له على : ليس لك ذلك ، قال الله تعالى : {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} ، وقال تعالى : {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} ، فحولان وستة أشهر ثلاثون شهراً ، لا رجم عليها ، فحلى عمر سبيلها (٥).

١- السنن الكبرى للبيهقى ٦ : ٢٥٣ / ١٢٢٣٧.

٢- فتح البارى ١٢ : ٢١ ، انظر مصنف عبدالرزاق ١٠ : ٢٦٩ / ١٩٠٦٦.

٣- المصدر السابق.

٤- الكافي ٧ : ١١٣ / ٥ ، التهذيب ٩ : ٣٠٨ / ١١٠٤.

٥- المغنى ٩ : ١١٦.

وعن نافع بن جبير: أنَّ ابن عباس أخبره ، قال : إني لصاحب المرأة التي أتى بها عمر وضعت لسته أشهر ، فأنكر الناس ذلك ، فقلت لعمر : لا تظلم ، قال : كيف ؟ قلت : أقرأ { وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا } ، { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ } ، كم الحول ؟

قال : سنة .

قلت : كم السنه ؟

قال : اثنا عشر شهرا .

قلت : فأريعه وعشرون حولان كاملان ، ويؤخر الله من الحمل ما شاء ويقدم ، قال : فاستراح عمر إلى قولي (١) .

فها هو ابن عباس يوافق علياً عليه السلام في النهج والاستدلال ويحذو حذوه ، ويقف بوجه من لم يستطع استنباط هذا الحكم الواضح من كتاب الله عز وجل .

كانت هذه مفردات عابره وسريعه عن فقه على وابن عباس نقلناها كشاهد على وحده الفقه عند الطالبين (٢) ، ولو شئنا لأفردنا مجلدا في ذلك .

١- الدر المنثور ٧ : ٤٤٢ .

٢- انظر وضوء الزيديه - وحده المرويات عند العلويين - في البحث التاريخي في هذه الدرسته أيضاً .

إشاره

نقلنا سابقاً موقفاً من عتباس من الخلافه ومخالفته مع بعض رموزها ، وهذا هو الذى دعا الخلفاء لاحقاً لتشديدهم على الناس بمخالفته فقه ابن عباس وعلى بن أبى طالب ، لأنّ المعروف عند المحققين أنّ النزاع بين بنى هاشم وبنى أميه لم يكن وليد يومه ، إذ كان هذا النزاع بينهم قبل الإسلام ، ثم انتقل بعد الإسلام ، وأنّ معاويه وأضرابه لم يُسلموا إلّا تحت صليل السيوف وقرع الرماح ، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا فتح مكة أطلق سراحهم وعفا عنهم بقوله : اذهبوا فأنتم الطلقاء .

وأنّ الله ورسوله كانا قد خصّا بنى هاشم بخصائص ، وذلك لصمودهم ودفاعهم عن الدعوة الإسلاميه إبّان ظهورها ، فجاء فى صحيح البخارى : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وضع سهم ذى القربى فى بنى هاشم وعبدالطلب - أيام غزوه خيبر - فاعترض عثمان وجبير بن مطعم على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال لهما صلى الله عليه وآله إنّا بنو هاشم وبنو عبدالطلب شيء واحد(١) .

وفى روايه النسائى : إنهم لم يفارقونى فى جاهليته ولا إسلام ، وإنّما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، وشبّك بين أصابعه(٢) .

فالأمويون لم يدعوتوا لقرار الله ورسوله فى ذى القربى ، واعترضوا على هذا

١- صحيح البخارى ٤ : ١٥٤٥ / ٣٩٨٩ . وهذا الخبر وما يليه فى كتاب الأموال لأبى عبيد : ٤١٥ / ٨٤٣ كذلك .

٢- سنن النسائى المجتبى ٧ : ١٣٠ / ٤١٣٧ ، سنن أبى داود ٣ : ١٤٦ / ٢٩٨٠ .

الحكم الإلهي ، وهم يضمرون العداة لبني هاشم وخصوصاً لعلی؛ لأنه الرجل الأول المنصوب والمعین للخلافه ، وهو الذي قتل صنابير قريش !

وهذا النمط منهم هو الذي رفض خلافه على بن أبي طالب بعد عثمان ، ثم حاربه بدعوى المطالبه بدم عثمان ، ولما استقر الأمر لمعاوية سنَّ لَعْنِ عَلِيٍّ عَلَى الْمَنَابِرِ وَدُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ (١١) ، حتى قيل بأن مجالس الوعظ بالشام كانت تختتم بشتيم على (١٢) ، وأن معاوية كان قد أمر أعوانه بمحو أسماء شيعه على من الديوان (١٣) ، وأصدر مراسيم حكوميه بأن لا تقبل شهاده لأحد من شيعه على وأهل بيته .

وكان ابن عباس غير مستثنى من هذه القاعدة ، حيث أسقط معاوية عطاءه عند تسلطه على المسلمين ، وكان يلعنه في القنوت بعد على بن أبي طالب بعد حادثه الحكيمين .

وقد بسطنا القول عن اتجاهى الرأى والتعبد على عهد رسول الله فى بحوث متعدده لنا ، وقلنا أن عامه القرشيين كانوا من أهل الرأى ، وأن ابن عباس وعليا ومن تابعهما كانوا من أهل التعبد .

فجاء عن ابن عباس قوله : ليس أحدٌ إلّا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي صلى الله عليه وآله (١٤) .

وقوله : ألم يقل الله عزوجل : ﴿ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ ؟ ﴾

١- النصائح الكافية : ٩٦ - ٩٨ .

٢- النصائح الكافية : ١٠٥ وابن عساكر فى تاريخه .

٣- النصائح الكافية : ٩٨ .

٤- رواه الطبرانى فى المعجم الكبير ١١ : ٣٣٩ / ١١٩٤١ . وقال الهيثمى ١ : ١٧٩ «رجال موثقون» . انظر جامع المسانيد والسنن ٣٢ : ٢٦ .

قلت : بلى ، قال : ألم يقل الله : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ } ؟ قلت : بلى . قال : أشهد أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن النكير والمزفة والدباء والحتنم(١) .

وقوله فى آخر : ألا تنتهوا عما نهاكم عنه رسول الله صلى الله عليه وآله ؟(٢)

وقد ثبت عنه رحمه الله أنه كان يصحح المفاهيم الخاطئة التى وقع فيها الناس ، فعن أبى الطفيل قال : قلت لابن عباس : يزعم قومك أن رسول الله صلى الله عليه وآله زمل بالبيت ، وأن ذلك سنة ؟

فقال : صدقوا وكذبوا !

قلت : وما صدقوا وكذبوا !؟

قال : صدقوا ، زمل رسول الله صلى الله عليه وآله بالبيت ، وكذبوا ليس بسنة ، إن قریشاً قالت زمن الحديبية ، دعوا محمداً وأصحابه حتى يموتوا موت النعف(٣) ، فلما صالحوه على أن يقدموا من العام المقبل ويقبضوا بمكة ثلاثه أيام ، فقدم رسول الله ، والمشركون من قبل قعقعان ، فقال رسول الله لأصحابه : ارملوا بالبيت ثلاثاً ، وليس بسنة .

قلت : ويزعم قومك أنه طاف بين الصفا والمروه على بعير ، وأن ذلك سنة ؟

١- سنن النسائي (المجتبى) ٨ : ٣٠٨ / ٥٦٤٤ (باب ذكر الدلالة على النهى للموصوف من الأوعية).

٢- أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ١ : ٣٠٤ / ٢٧٧٢ . واسناده صحيح كما فى هامش جامع المسانيد ٣٠ : ٢٢٣ .

٣- التَّعَفُّ : دود يسقط من أنوف الدواب، والعرب تقول لكل ذليل حقير : ما هو إلا نَعْفَةٌ ؛ تُشَبِّهُ بهذه الدودة. انظر عون المعبود ٥ : ٢٣٧ ، ولسان العرب ٩ : ٣٣٨ .

فقال : صدقوا وكذبوا !

فقلت : وما صدقوا وكذبوا !؟

فقال : صدقوا ، قد طاف بين الصفا والمروه على بعير ، وكذبوا ليست بسنّه ، كان الناس لا يُدْفَعُونَ عن رسول الله ولا يُصَدَّفُونَ عنه فطاف على بعير ، ليسمعوا كلامه ولا تناله أيديهم .. (١)

وجاء رجل إلى ابن عباس فقال : إنّ مولاك إذا سجد وضع جبهته وذراعيه وصدره بالأرض ، فقال له ابن عباس : ما يحملك على ما تصنع ؟

قال : التواضع .

قال : هكذا ربضه الكلب ، رأيت النبي صلى الله عليه وآله إذا سجد رُؤى بياض إبطيه (٢) .

فنهج الخلفاء كان يخالف ابن عباس ، لتعبده بكلام الله وسنّه نيّه ولمواقفه السياسيه المؤيده للإمام علي عليه السلام .

نعم ، إنّ مدرسه الخلافه - وخصوصا الأمويين - أرادوا إبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافه والفقّه ، ثم تحكيم خلافتهم وإعطاءها الشرعيه ، وبما أنّ نهج علي وتلاميذه - ومنهم ابن عباس - كان لا يروقهم ، لذلك نراهم راحوا يلقون عليه ظلالاً دكنا .

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد أخبر عليا بما تصنع الأممه به بالأحكام الشرعيه من بعده (٣) .

١- مسند أحمد ١ : ٢٩٨ / ٢٧٠٧ ، كما في جامع المسانيد والسنن ٣١ : ٢٨ .

٢- مسند الإمام أحمد ١ : ٣٢٠ / ٢٩٣٥ ، كما في جامع المسانيد والسنن ٣٠ : ٤٧٤ .

٣- انظر شرح البلاغه ، للتستري ٤ : ٥١٩ .

فمن أبي عثمان التهدي قوله : أخذ عليّ يحدّثنا ، إلى أن قال : جذبني رسول الله صلى الله عليه وآله وبكى فقلت : يا رسول الله ما يبكيك ؟ قال : ضغائن في صدور رجال عليك لن يبدوها لك للأمر بعدى ، فقلت : بسلامه من ديني ؟ قال : نعم بسلامه من دينك (١) .

ومن هذا المنطلق أخذ أجله الصحابه يعترضون على معاويه والخلفاء من بعده لتلاعبهم بالدين واتخاذهم الشريعة سلماً لأهدافهم ، باكين على الإسلام وأمور المسلمين .

فقد صحّ عن أبي سعيد الخدري قوله : خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر ، فلما أتينا المصلّى إذا منبر بناه كثير بن الصلت؛ فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلّى ، فجذبت بثوبه فجذبني فارتفع فخطب قبل الصلاة ، فقلت له : غيرتم والله .

فقال : أبا سعيد قد ذهب ما تعلم .

فقلت : ما أعلم والله خير مما لا أعلم .

فقال مروان : إنّ الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاه فجعلتها قبل الصلاه (٢) .

وروى الزهري أنّه قال : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي ، فقلت : ما يبكيك ؟ قال : لا أعرف مما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه إلّا هذه

١- تاريخ بغداد للخطيب ١٢ : ٣٩٨ .

٢- صحيح البخارى ١ : ٩١٣/ ٣٢٦ باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر من كتاب العيدين .

الصلاه ، وهذه الصلاه قد ضُيِّعت (١) .

وأخرج البخارى عن غيلان أنه قال : قال أنس : ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله . قيل : الصلاه !

قال : أليس ضُيِّعتم ما ضُيِّعتم فيها ؟ (٢)

وأخرج البخارى ، عن الأعمش ، قال : سمعت سالمًا ، قال : سمعت أم الدرداء تقول : دخل على أبو الدرداء وهو مغضب ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما أعرف من أمه محبّد شيئاً إلا أنهم يصلّون جميعاً (٣) .

وعن ابن مسعود قوله : صلّ مع القوم واجعلها سبحة ، إلى غير ذلك من أقوال الصحابه .

ومع كلّ هذه الاعتراضات الداعيه إلى إحياء كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله نرى أنّ البعض من الصحابه قد أيد موقف الأمويين تصريحاً أو تلويحاً وأكد على لزوم متابعه أمرائهم قولاً وفعلاً حتّى لو خالف القرآن والسنة؛ لأنّ ذلك بزعمهم هو الدين .

ففى طبقات ابن سعد : عن سعيد بن جبير ، قال : سألت عبدالله بن عمر عن الإيلاء ؟ قال : أتريد أن تقول : قال ابن عمر ، قال ابن عمر ؟ قال : نعم ، ونرضى بقولك . فقال ابن عمر : يقول فى ذلك الامراء (٤) .

وعن المسيب بن رافع ، قال : كان إذا جاءه الشىء فى القضاء ليس فى الكتاب

١- البدايه والنهايه ٩ : ٨٩ .

٢- صحيح البخارى ١ : ١٩٧ / ٥٠٦ .

٣- صحيح البخارى ١ : ٢٣٢ / ٦٢٢ ، باب فضل صلاه الفجر فى جماعه .

٤- طبقات ابن سعد ٦ : ٢٥٨ .

ولا في السنّه سَمَى صوافى الأمراء فدفع إليهم فجمع له أهل العلم ، فإذا اجتمع عليه رأيتهم [فهو] الحق (١١) .

وعن ابن عمر قوله لما سئل : من نسأل بعدكم ؟ قال : إنَّ لمروان ابنا فقيها فسلوه (١٢) .

وعن جرير بن حازم قال : سمعت نافعاً يقول : لقد رأيت المدينة وما بها أشد تشميراً ولا أفقه ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك (١٣) .

فترى ابن عمر يرشد الناس إلى الأخذ بقول عبد الملك بن مروان ، الذى بنى القبة فوق الصخرة والجامع الأقصى وجعلها بمنابه الكعبة يطوفون حولها وينحرون يوم العيد ويحلّقون رؤوسهم - وذلك بعد أن صاح الناس به ، حينما منع من حجّ بيت الله الحرام ، لأنَّ ابن الزبير كان يأخذ البيعه لنفسه منهم - (١٤) .

وهو القائل : من قال برأسه هكذا ، قلنا بسيفنا هكذا (١٥) .

والداعى إلى الأخذ بفقّه عثمان بن عفّان بقوله : « ... فالزموا ما فى مصحفكم الذى حملكم عليه الإمام المظلوم ، وعليكم بالفرائض التى جمعكم عليها إمامكم المظلوم رحمه الله؛ فإنّه قد استشار فى ذلك زيد بن ثابت ، ونعمّ المشيرُ

١- اعلام الموقعين ١ : ٨٤

٢- تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٤ / ٧٨١ ، تهذيب الكمال ١٨ : ٤١٠ ، تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٨ ، المنتظم ٦ : ٣٩ .

٣- المصدر السابق .

٤- انظر : البدايه والنهايه ٨ : ٢٨٠ .

٥- البدايه والنهايه ٩ : ٦٤ .

كان للإسلام رحمه الله ، فأحكما ما أسقطا ما شذَّ عنهما» (١).

والحامى والمدافع عن حرمان بن أبان والذي كتب إلى الحجاج يأمره بمداراه حرمان لأنه أخو من مضى وعم من بقى ، وأنه ربع أربع بني أمية .

ومن هذا المنطلق كان عمر بن عبدالعزيز يركِّز على الأخذ بأقوال الشيخين وترك أقوال الإمام على عليه السلام وابن عباس وغيرهما ممن ينتهج نهج التعبد ، حيث خطب فقال : «ألا إنَّ ما سنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وصاحبه فهو دين نأخذ به وننتهي إليه ، وما سنَّ سواهما فإننا نرجئه» (٢) .

هذا ، ولم يكن العباسيون أقلَّ وطأه على فقه على وابن عباس من الأمويين ، فعن المنصور العباسي أنه طلب من الإمام مالك أن يكتب له الموطأ بقوله :

يا أبا عبدالله ضع هذا العلم ودونه ودون منه كتباً وتجنَّب شذائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله بن عباس وشواذ ابن مسعود ، واقصد إلى أواسط الأمور ، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة ، لنحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك ونبيها في الأمصار ، ونعهد إليهم إلَّا يخالفوها ولا يقضوا بسواها» (٣) .

وفي آخر قول مالك للمنصور : إنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله تفرَّقوا في البلاد ، فأفتى كلُّ في مصره بما رأى ، وإنَّ لأهل البلد - يعنى مكة - قولاً ، ولأهل المدينة قولاً ، ولأهل العراق قولاً تعدوا فيه طورهم .

فقال المنصور : أما أهل العراق فلا أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً ، وأما العلم

١- الطبقات الكبرى ٥: ١٨١ وانظر البدايه والنهايه ٩ : ٦٤.

٢- كنز العمال ١ : ١٩٢ / ١٦٢٤ ، تاريخ الخلفاء : ٢٤١ .

٣- الإمامه والسياسه ٢ : ١٥٠ .

عند أهل المدينة ، فضع للناس العلم (١).

وفي نص آخر قال المنصور لمالك : يا مالك ، مالي أراك تعتمد على قول ابن عمر دون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إنه آخر من بقي عندنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فاحتاج الناس إليه ، فسألوه وتمسكوا بقوله .

فقال : يا مالك ، عليك بما تعرف إنه الحق عندك ، ولا تقلدنا علينا وابن عباس (٢) .

وفي آخر قال مالك بن أنس : قال لي أبو جعفر [المنصور] : كيف أخذتم قول ابن عمر من بين الأقاليل ؟ فقلت له : بقي يا أمير المؤمنين وكان له فضل الناس ووجدنا من تقدمنا أخذ به فأخذنا به .

قال [المنصور] : فخذ بقوله وإن خالف عليا وابن عباس (٣) .

فترجيح رأى ابن عمر مع وجود كثير من الصحابة كان من سياسة الدولة العباسية ، ومثله الحال بالنسبة إلى الأخذ بموطأ مالك .

إن السياسة هي التي سمحت للناس بالاعتراض على ابن عباس وعدم الأخذ بقوله ، فجاء في جامع المسانيد والسنن : إن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت ؟ فقال لهم : تنفر ، قالوا : لا تأخذ بقولك وندع قول زيد ، قال : إذا قدمتم المدينة فسلوا ، فقدموا المدينة فسألوا ، فكان فيمن سألوا أم سليم ، فذكرت حديث صفية (٤) .

١- انظر الإمام مالك للدكتور مصطفى الشكعة : ١٣٣ عن ترتيب المدارك : ٣٠ - ٣٣ .

٢- الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة : ٢ : ٢٤٠ .

٣- الطبقات الكبرى لابن سعد ٤ : ١٤٧ .

٤- رواه البخارى فى الحج ٢ : ١٦٧١ / ٦٢٥ باب إذا حاضت المرأة بعد ما افاضت، وانظر جامع المسانيد ٣١ : ٣٢١ .

وكان زيد قد سال ابن عباس عن ذلك ، إذ أخرج أحمد في مسنده عن طاووس قوله : كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : أنت تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ قال : نعم . قال : فلا تُفتي بذلك ! فقال له ابن عباس : إما لا فسل فلانه الأنصاريه : هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه و آله فرجع إليه زيد بن ثابت يضحك ويقول : ما أراك إلّا قد صدقت(١) .

وقد كتب زيد إلى ابن عباس في ذلك ، وفيه قوله : إني وجدت الذي قلت كما قلت . فقال ابن عباس : إني لأعلم قول رسول الله صلى الله عليه و آله للنساء ، ولكني أحببت أن أقول بما في كتاب الله ، ثم تلا هذه الآية : { تَمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ } (٢) ، فقد قضت التفت ، ووفت النذر ، وطافت بالبيت ، فما بقي؟! (٣)

فابن عباس استدلل لهم بالقرآن المجيد ، مع أنه كان يعلم هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه و آله ، ومع ذلك ظلوا يماطلون في الأخذ عنه ، ولم ينصاعوا له إلّا بعد اللتيا والتي .

وليت من خالف ابن عباس من الصحابه لا يدعى أنّ ما عنده من قول أو فعل هو الصواب ، مشعرا بأن ذلك عن الله ورسوله ، وملوحاً إلى أنّ ما عند ابن عباس وأمثاله - ممن لا يحكى إلّا عن الله والرسول والقرآن - خطأ ، فإنهم لو لم يفعلوا ذلك لما ضاع ما ضاع من السنّه .

١- مسند الإمام أحمد ١ : ٣٤٨/٣٢٥٦ و ١٩٩٠ ، جامع المسانيد والسنن ٣٠ : ٥٢١ .

٢- الحج : ٢٩ .

٣- سنن البيهقي ٥ : ١٦٣/٩٥٤٣ .

فقد صح عن طاووس - تلميذ ابن عباس - عن ابن عباس - قال : رُخِّص للحائض أن تنفر إذا أفاضت ، قال : وسمعت ابن عمر يقول أنها لا تنفر . ثم سمعته يقول بَعْدُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رُخِّصَ لَهُنَّ (١١) .

فلماذا وصل الأمر بالناس إلى هذا؛ وإني أترك القارئ ليحكم فيما قلناه وادعينا!!

عن ابن عباس ، قال : جاء رجل من الأسيديين من أهل البحرين - وهم مجوس أهل هجر - إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فمكث عنده ثم خرج ، فسألته : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟ قال : شر ، قلت : مه ؟ قال : الإسلام أو القتل ، قال : وقال عبدالرحمن بن عوف : قبل منهم الجزية .

قال ابن عباس : فأخذ الناس بقول عبدالرحمن بن عوف وتركوا ما سمعوا أنا من الأسيدي (١٢) .

هذا ، وقد يمكننا عزو سبب إرجاع العباسيين الناس إلى الأخذ بقول مالك ، هو اعتقاد مالك بكون الشيخين - ومن بعدهما عثمان - أفضل الخلفاء الراشدين ، وأنّ علياً ليس رابعاً لهم ، إذ جاء في البدايه والنهايه لابن كثير أنّ مالك بن أنس دخل على المنصور العباسي ، فسأله المنصور : من أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله .

فقال مالك : أبو بكر .

قال : ثم من ؟

قال : عمر .

١- صحيح البخارى ٢ : ١٦٧٢/ ٦٢٥ ، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت.

٢- سنن أبى داوود ٣ : ٣٠٤٤/ ١٦٨ ، باب اخذ الجزية من المجوس.

قال : ثم من ؟

قال : عثمان .

وقال صاحب كتاب (موقف الخلفاء العباسيين من أئمة المذاهب الأربعة) : «... فإذا تأملنا آراء مالك فيما يتعلق بقضيه التفضيل بين الخلفاء الراشدين ، نجد الإمام ينفرد عن غيره ، فهو يرى أنهم ثلاثة لا أربعة ، وهو يجعل خلافة الراشدين في أبي بكر وعمر وعثمان ، ويجعلهم في مرتبة دونها سائر الناس ، وأما عليٌّ فإنه في نظره واحد من جملة الصحابه ، لا يزيد عنهم بشيء» (١).

وإذ اتضحت لك آفاق السياسة الحاكمه في لزوم الأخذ بفقهاء ابن عمر وإن خالف عليا وابن عباس نقول :

إن ابن عمر وإن خالف أباه في مفردات فقهيه كثيره (٢) ، ودعا إلى سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وترك كلام أبيه المخالف لسنه رسول الله ، لكنّه في الوقت نفسه كان قد دافع عن خلافة معاويه ويزيد وبقية الخلفاء الأمويين ، وسنّ أصولاً كان لهم الاستفادة منها كقاعده «من غلب» ولزوم اتباع الحاكم وإن ضرب ظهره وأخذ مالك و... .

فالنهج الحاكم كما كان يريد تشريع ما سنّه الشيخان وإبعاد من عارضهم في اجتهاداتهم ، كان يتخوّف ممن لا يتفق معهم في أصول الخلافه والإمامه أيضا ، وأما الذين يذهبون إلى ما يذهب إليه الخلفاء فلا مانع من نقل كلامه - الذي يخدمهم في الغالب - وخصوصا لما رأوا في ابن عمر من مؤهلات يمكن الاستفادة

١- موقف الخلفاء العباسيين : ١٧٠.

٢- ذكرنا تلك المفردات في كتابنا «منع تدوين الحديث : ٢٨٤» نقلاً عن الدكتور رؤاس قلعه جي في موسوعه عبد الله بن عمر.

منها .

وهكذا الحال بالنسبة إلى خصوص الخلافة العباسية ، فقد دعت إلى الأخذ بفقهِ ابن عمر مع أنه كان مدافعاً عن الأمويين في السابق ، وذلك لوحده النهج والفكر بينهم ، وإثبات هذا المدعى يحتاج إلى مزيد بيان ليس هنا محل بحثه .

كانت هذه مؤشرات صريحة وضّحت لنا امتزاج التشريع بالسياسة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأخذه طابعاً خاصاً ، وأنَّ الملك والسلطان كان له أعظم التأثير في ترسيخ بعض المفاهيم والأفكار الشائعة آنذاك ، ثم اشتداد هذا الأمر في العصور اللاحقة .

ولو طالع الباحث في سيره الحجاج بن يوسف الثقفي مثلاً لعرف دور الحجاج في ترسيخ فقه الأمويين ومذهب الخليفة عثمان ، وهو يؤكّد دور السياسة في الفقه ، إذ جاء عنه أنه أرسل إلى الشعبي ليسأله عن الفريضة في الأخت وأمّ الجد ؟

فأجابه الشعبي باختلاف خمسة من أصحاب الرسول فيها : عثمان ، زيد ، ابن مسعود ، علي ، ابن عباس ، ثم بدأ يشرح كلام ابن عباس ، فقال له الحجاج : فما قال فيها أمير المؤمنين - يعني عثمان - ؟ فذكر له رأى عثمان .

فقال الحجاج : مُر القاضى فليمضها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين عثمان(١) .

ومثل هذا الموقف جاء عن الحجاج في الموضوع ، إذ خطب في الأهواز وأمر

الناس بغسل الرجلين (١١) ، ولما سمع أنس بن مالك بذلك اعترض عليه قائلاً : صدق الله وكذب الحجاج قال الله تعالى : {وَأَمْسُحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} (٢٢) .

وبعد هذا يحق لنا أن نقول : إن بكاء أنس بن مالك جاء لتلاعب أمثال الحجاج بالصلاه والوضوء و ...

هذا ، ويمكننا الإشارة إلى حقيقه أخرى قد تكون خافيه على البعض ، وهى : إن صح ما قلناه وإن نهج الخلفاء كان لا يرتضى الأخذ بفقهاء على وابن عباس ، فتساءل : لو صح هذا وكان فقه على بن أبى طالب وابن عباس منهيًا عنه ، فكيف نقل عنهما الإمام مالك فى موطنه ؟

إن اللب السليم يحكم بأن ما دونه مالك بن أنس فى موطنه صيغ ليكون موافقا لفقهاء الخلفاء؛ إذ لم ينقل مالك الوجه الحقيقى لما يلتزمه الإمام على عليه السلام وابن عباس من الشرع ، وذلك يعنى أن غالب ما نهت عنه الحكومه كان الفقه المستقل ، (أعنى فقه التعبد المحض) ، لا ما أريد له أن يكون موافقاً للفقهاء الاجتهادى السلطوى الحاكم!! ، وإلا فإن مالكا لم يكن ليحسر على تخطى أمر المنصور بعدم الأخذ عن على عليه السلام وابن عباس .

وهكذا الحال بالنسبه إلى أمهات المسانيد والصحاح التى أريد لها أن تكون كما هى عليه اليوم .

إذ لم يُهتَمَّ ويُعتنى بما يُروى عن ابن عباس وأمثاله مما يؤيد مدرسه الاجتهاد والرأى كالتنهى عن المتعه والوضوء الغسلى والمسح على الخفين و ... ، ولا يلتفت

١- الجامع لأحكام القرآن ٦ : ٩٢ .

٢- المصدر السابق.

ويتأمل في المنقول الثابت عن أمير المؤمنين على عليه السلام وابن عباس في جواز المتعه والوضوء المسحى والمنع من المسح على الخفين و ...

ولماذا لا يذكر مالك القول الآخر عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس والموافق لمدرسه أهل البيت؟!؟

ألا يعنى هذا أن الخلافه تريد نقل الفقه المنسوب إلى أمير المؤمنين على عليه السلام وابن عباس الموافق لفقه الشيخين وما يؤيد مذهب الخلفاء ، وترك الفقه الصحيح الثابت عنهما المخالف لنهج الخلافه ؟

وكيف يمكنك ترجيح إحدى النسبتين إلى الإمام على عليه السلام وابن عباس ، مع كل هذه الملايسات !

وهل حقاً أتتهما نهياً عن المتعه أم سمحا بها ؟

وما الذى يصح عنهما فى المسح على الخفين ؟ هل أتتهما قالاً : للمقيم يوم وللمسافر ثلاث ، أم أتتهما نهياً عن المسح على الخفين عموماً ؟

وما هو المحفوظ عن علي وابن عباس فى كتب الصحاح والسنن والفقه والتفسير ؟ - هل هو المسح فى الوضوء أم الغسل؟! وهل كان الحجاج - سفاك الدماء - حريصاً لهذا الحد على بيان الوضوء للناس؟! ولماذا يدعو الناس للوضوء العثماني الغسلى بالذات ويمنع التحديث بغيره؟!؟

بل بم يمكننا ترجيح إحدى النسبتين إلى أمثال هؤلاء الصحابه - على فرض التكافؤ الإسنادى - بعد أن عرفنا ملايسات الأحكام ؟

ولماذا نرى وجود ما يوافق الخلفاء فقط فى «الموطأ» وغيره ، وعدم وجود النقل الآخر فيه - أو وجوده مؤولاً أو مقلوباً فى ترجمه الأبواب فى الكتب الحديثيه ، فىأتى مثلاً بروايات المسح على القدمين فى باب المسح على الخفين - ؟ وما يعنى

كلّ هذه التساؤلات والملاحظات تشكّكتنا في صحّته نسبة النقل الحكومى عن أمير المؤمنين على عليه السلام وابن عباس ومن شابههما ، وخصوصاً حينما عرفنا أنّ أئمّه نهج الاجتهاد والرأى كانوا لا يستسيغون المرورى بواسطه أصحاب التعبد - وعلى رأسهما الإمام على عليه السلام وابن عباس - إلّا ما يوافق رغباتهم .

فعلى هذا لا يمكن الركون إلى ما يروى عن على وابن عباس فى الغسل فى الوضوء ، لأنّه قد ثبت لدينا من جهه أخرى بأسانيد أصحّ أنّ مذهب أهل التعبد - هو روايتهم - المسح عن رسول الله لا الغسل .

فالعقل طبقاً لما تقدم لا يقبل أنّ نسبة أو أتى روايه مرويه إلى الإمام على عليه السلام وابن عباس توافق نهج الخلفاء ، وخصوصاً إذا عارضها منقول آخر عنهما فى الصحاح والمسانيد الأخرى ، لأنّ الأرجح فى النقلين هو ما يخالف نظره الخليفه دائماً ، بل وحتى لو كان مرجوحاً سنداً فإنه يبقى هو الأولى فى مقام الأخذ ، وذلك للأموور التاليه (التي هى خلاصه لما تقدم) :

١ - استفاده النهج الحاكم من نقل هؤلاء لما يفيدهم .

٢ - تخالف المنقول فى «الموطأ» وغيره مع روايات مدرسه أهل البيت والتي توارثوها كإبراً عن كابر .

٣ - إصرار نهج الاجتهاد والرأى على عدم الأخذ بفقّه الإمام على عليه السلام وابن عباس - ومن سار على منهاج على - وفرض الحصار عليهم فقهيّاً وسياسياً ، فكيف جاءت هذه الروايات الغسلية - دون المسحيه - فى الصحاح والسنن ، وعلى أنّ شىء يدلّ هذا .

ويؤيد ذلك أيضاً أمورٌ :

الأول : مخالفه الموجود فى الصحاح والسنن مع الثابت عن أهل البيت عليهم السلام فى مروياتهم .

الثانى : اتحاد أحد النقلين - المُعْتَم عليه(١) - عن على بن أبى طالب عليه السلام وابن عباس فى صحاح وكتب العامه مع مرويات مدرسه أهل البيت عليهم السلام أعنى كتب الشيعة الإماميه .

الثالث : المحفوظ - فيما نحن فيه - عن على بن أبى طالب عليه السلام وابن عباس فى كتب الفقه والتفسير والحديث العاميه هو المسح على الأقدام ، وهو يوافق الثابت عنهم فى مرويات أهل البيت عليهم السلام .

وبذلك يتأكد بأن مرويات الغسل هى منسوبه إلى ابن عباس ، بخلاف روايات المسح الذى رواه الفريقان عنه .

وتلخص مما مرّ : أنّ نهج الخلفاء = الاجتهاد والرأى كان يؤكد على لزوم الأخذ بفقه أبى بكر وعمر وعثمان وعاويه وبقية «الخلفاء» «أولى الأمر» !! ، والمخالفه لفقه على وابن عباس ومن نهج نهجهما ، وأنّ وجود مفردات تؤيد ما يذهب إليه هؤلاء الخلفاء وعلى لسان أعيان الصحابه المتعبدين يدعوننا للقول بأنّ الحكومتين الأمويه والعباسيه - ومن قبلهما الصحابه الحاكمون من نهج الاجتهاد - كان لهم الأثر فى ترسيخ ما ذهب إليه هؤلاء الخلفاء من فقه ، وخصوصاً حينما لم نر - بشكل واضح مُلتزم به - ما يوضح الوجه الآخر لفقه على بن أبى طالب وابن عباس فى أصول القوم .

وعليه فنحن نرجح أن تكون النسبه التى لا توافق الخلفاء فى صحاح القوم

١- كالمسح على القدمين أو جواز المتعه أو المنع من المسح على الخفين.

هي الاقرب إلى فقه علي بن أبي طالب وابن عباس ، للعوامل التي قلناها ، ولوجودها في مدونات أهل البيت التي توارثوها كإبراهيم عن كابر ، وهذا التفسير والتحليل يوضح لنا مقصود الإمام عليه السلام في قوله : «خذوا بما خالف العامه فإنّ الرشد في خلافهم» (١).

والذي سنفتح آفاقه في القسم الثاني من البحث الروائي (مناقشه ما رواه أهل البيت في صفه وضوء النبي) إن شاء الله تعالى .

١- انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ١٠٦ - ١٢٤ الباب التاسع من أبواب صفات القاضي وخاتمه مستدرك الوسائل ١ : ٢٨٣ .

معالم الوحده والتضاد فى مرويات ابن عباس الوضوءيه

تقدم عليك فيما مرّ من البحوث اختلاف النقل عن ابن عباس فى الوضوء غسلًا ومسحًا ، وقد قلنا أنّ الطرق الغسلية إليه تنتهى إلى تابعين .

الأول : عطاء بن يسار .

الثانى : سعيد بن جبير .

ونحن قد أعلننا الطريق الأول منه : بالانقطاع ، لكون زيد قد عنعن عن عطاء وهو ممن يدلس .

والثانى : بعدم ثبوت الطريق إلى سعيد بن جبير ، وعدم اعتماد الأعلام على هذا الطريق .

وأما الطرق المسحيه فهى الأكثر عنه .

١ - إذ جاء عن الربيع بنت المعوذ أنّ ابن عباس اعترض عليها لروايتها الغسل فى الرجلين ، وتأكيده أنّه لا يجد فى كتاب الله إلّا المسح ، وإنّ حكاية الربيع - لمحمد بن عبدالله بن عقيل - اعترض ابن عباس عليها هو اعتراف منها بعدم قبول الطالبين نقلها للغسل عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

٢ - ما رواه جابر بن زيد عنه .

٣ - ما رواه عكرمه عنه .

٤ - ما رواه يوسف بن مهران عنه (١) .

١- وهى التى رواها ابن كثير فى تفسيره، وإنّما أخذنا بها لأنها رواه مسحيه وأعرضنا عن روايه الطحاوى المماثلة لها الغسلية، لأنّ المسح هو الثابت المحفوظ عن ابن عباس.

إذن الأخبار الغسلية عن ابن عباس لا يمكنها أن تعارض الأخبار المسحيه ، بل هي مرجوحه بالنسبه إليها ، لعدة جهات :

الأولى : كثره الرواه عن ابن عباس فى المسح ، وكون أغلب هؤلاء من تلاميذ ابن عباس والمدونين لحديثه ، بخلاف رواه الغسل الذين هم الأقل عدداً وممن لم يختصوا به كما اختص به رواه المسح عنه ولم يكونوا من المدونين ، وهذا ما سنوضحه بعد قليل إن شاء الله تعالى .

الثانيه : وحده النص المسحى عن ابن عباس وهو «الوضوء غسلتان ومسحتان» ، بخلاف النصوص الغسلية فهى مختلفه النص والمعنى .

فإن اتحاد النص المنقول بطرق متعدده - كالمشاهد فى الإسناد الأول المسحى عن ابن عباس - وروايه ثلاثه من أعلام التابعين عنه - كمعمر بن راشد فى إسناد مصنف عبدالرزاق .

وروح بن القاسم فى إسناد ابن ماجه وابن أبى شيبه .

وسفيان بن عيينه فى إسناد الحميدى والبيهقى - لقرينه على صدور المسح عن ابن عباس لا محاله .

الثالثه : وجود قرائن كثيره داله على كون الغسل قد شرع لاحقاً لقول ابن عباس «أبى الناس إلأ الغسل ولا أجد فى كتاب الله إلأ المسح» واعتراضه هو وابن عقيل والسجادة على الربيع بنت المعوذ ...

الرابعه : إن فى كلام ابن عباس إشاره إلى حقائق كثيره ، منها دلالة القرآن على المسح لقوله : «لا أجد فى كتاب الله إلأ المسح» . وثانياً : دلالة السنه عليه كذلك لاعتراضه على الربيع بنت المعوذ لما سمع حكايتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى

الغسل ، وثالثا : استفاده ابن عباس من قاعده الإلزام - «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم» (١) - لإقناع من يعتقد بصحة القياس والوجه الاستحسانيه فى التشريع؛ لقوله لهم فى خبر آخر «ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين» .

وثبوت هذه النصوص عنه تشير إلى أن ابن عباس كان يرى الغسل ظاهره حكوميه عمل بها الناس لاحقا وليس فى القرآن والسنة النبويه ما يدل عليه .

الخامسه : إن المحفوظ عن ابن عباس فى كتب الحديث والتفسير والفقه هو المسح ، وأما حكايه الغسل عنه فمختلف فيها ، وإن اعتبرنا صحتها - تنزلاً - فستكون شاذة بالنسبه إلى المحفوظ عنه من ذهابه إلى المسح .

السادسه : إن النصوص التى جاءت عن ابن عباس وابن عقيل وعلی ابن أبى طالب وعلی بن الحسين ومحمّد بن على الباقر وجعفر بن محمّد الصادق لتؤكد على أن مذهب الطالبين كان المسح ، وقد أكدنا على أن على بن الحسين لما أرسل عبدالله بن محمّد بن عقيل إلى الربيع كى يسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعنى بفعله الاستنكار لا الاستفهام .

فظاهره الاستنكار على الوضوء الغسلى كانت بارزه شاخصه فى العصر الإسلامى الأول ، ويرشدنا إلى ذلك ما فعله ابن عباس وابن عقيل مع الربيع ، وقد فهمت الربيع من ابن عقيل أنه جاءها مستنكرا لا مستفهماً إذ قالت له «وقد جاءنى ابن عم لك» تريد بذلك ابن عباس .

وإن ابن عقيل بسؤاله إياها : «فأبى شىء كان الإناء» ؟ أراد إرشادها إلى سقم

حكايته؛ إذ أن ما تنقله لا يتفق مع الثابت عن رسول الله، وأنه صلى الله عليه وآله كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع، وهو الآخر لا يتفق مع غسل الأعضاء ثلاثاً، لأنّ تثلث غسل الأعضاء يحتاج إلى أضعاف مُدٍّ من ماء، وأنّ المدّ - كمقدار - هو الذي يتفق مع غسل الأعضاء مره أو مرتين، وبعد ذلك لا يبقى ماء كى تُغسل به الرجلان، بل يتعين بذلك المسح فيهما. وبعبارة أخرى: إنّ ابن عقيل أراد أن ينقد كلامها عملاً، ويوضح لها عدم تطابق ما تحكيه مع ما تفرضه في عدد الغسلات، وغسل الممسوحات وأنه لا يتطابق مع هذا الماء القليل.

ويؤيد كلامنا ما حكاه ابن جريج، عن عبدالله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، قال: قال رجل: كم يكفيني من الوضوء؟

قال [ابن عباس]: مدّ.

قال: كم يكفيني للغسل؟

قال [ابن عباس]: صاع.

قال: فقال الرجل: لا يكفيني؟

قال: [ابن عباس] لا أم لك! قد كفى من هو خير منك رسول الله صلى الله عليه وآله (ص).

وفي آخر عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عكرمه، قال: سألت رجل ابن عباس ما يكفى من الغسل؟ قال: صاع، ومدّ للوضوء، فقال رجل: ما يكفيني!

١- تفرد به الإمام أحمد في مسنده ١: ٢٨٩/ ٢٤٢٨، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ١١: ١٢٨/ ١١٢٥٨، وإسناده صحيح، كما في هامش جامع المسانيد والسنن ٣١: ١٤١.

قال : لا أم لك فيكفى من هو خير منك رسول الله (١) .

ونحن لو أردنا التأكد من صحه ما توصلنا إليه فلا بد لنا من الوقوف على مرويات ابن عباس الوضوئيه الأخرى ، ومدى تطابق مروياته مع مرويات أهل بيت النبوه على نحو العموم ، وفقه أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام على وجه الخصوص .

فمثلاً نرى علياً عليه السلام وابن عباس وغيرهما من شخصيات أهل البيت يتحدون في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه توضأ المره والمرتين (٢) ، وأمياً الثلاث فلا يرتضونها وما جاء عنهم بخلاف ذلك فهو المنسوب إليهم وهو غير الثابت عنهم .

وكذلك كانوا يتحدون في نقل المضمضه والاستنشاق عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٣) ، وقد صرح ابن عباس بأن القبله غير ناقضه للوضوء (٤) مثل ما يذهب إليه أهل بيت النبوه (٥) ، خلافاً لعمر بن الخطاب الذى كان يرى الوضوء فيها (٦) .

١- رواه الطبرانى فى المعجم الكبير ١١ : ٢٥١ / ١١٦٤٦ . وإسناده صحيح ، كما فى هامش جامع المسانيد والسنن ٣١ : ٥٤٥ .

٢- انظر : سنن النسائى ١ : ٦٢ / ٨٠ ، سنن الترمذى ١ : ٦٠ / ٤٢ ، سنن الدارمى ١ : ١٨٩ / ٦٩٦ ، سنن أبى داود ١ : ٣٤ / ١٣٨ ، وفى وسائل الشيعة ١ : ٤٣٨ ؛ أبواب الوضوء ب ٣١ / ١٠ ، ١١ ، ٦ ، ٧ ، ٢١ ، ٢٦ ، و ١ : ٤٣٩ أبواب الوضوء ب ٣١ / ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٨ .

٣- وسائل الشيعة ١ : ٤٣٠ أبواب الوضوء ب ٢٩ / ٢ ، ٤ ، سنن الدارقطنى ١ : ٨٥ و ١٠١ ، سنن الترمذى ١ : ٢٢ .

٤- سنن الدارقطنى ١ : ١٤٣ / ٣١ ، وجاء عن عائشه مثله انظر سنن أبى داود ١ : ٤٥ .

٥- وسائل الشيعة ١ : ٢٧٠ أبواب نواقض الوضوء ب ٩ / ٢ ، ٣ .

٦- مرقات المفاتيح ١ : ٣٧١ .

وقوله بجواز الوضوء بماء البحر(١١)) ، هو الموافق لما جاء عن أهل البيت عليهم السلام .

وروايته جواز المسح بالتمديد بعد الوضوء عن رسول الله صلى الله عليه وآله (١٢)) ، هو الآخر الموافق لما جاء عن أهل بيت النبوة(١٣)) .

وفى المقابل لم نره يقول بما قاله البعض من أن مس الذكر ينقض الوضوء(١٤)) ، كما ذهب إلى ذلك مروان بن الحكم(١٥)) .

ولم يز ابن عباس نتف الإبط ناقضا للوضوء كما روى التزام ذلك عن عمر ابن الخطاب وعبدالله بن عمرو بن العاص(١٦)) .

كما أنه لم يذهب إلى الوضوء مما مسته النار(١٧)) ومن أكل لحوم الابل(١٨)) ، بل كان يرى الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل(١٩))؛ حيث روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه أكل كتف شاه ثم صلى ولم يتوضأ(٢٠)) ، وفى آخر : انتهش من كتف ثم صلى ولم

١- جاء مثله عن أبي هريره عن النبي صلى الله عليه وآله ، انظر سنن الدارقطني ١ : ٣٦ .

٢- سنن الدارمي ١ : ١٩٤ / ٧١٢ .

٣- وسائل الشيعة ١ : ٤٧٣ أبواب الوضوء ب ١/ ٤٥ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

٤- انظر سنن النسائي ١ : ١٠٠ / ١٦٣ ، وسنن الدارمي ١ : ٧٢٤ / ١٩٩ ، وسنن أبي داود ١ : ١٨١ / ٤٦ . وانظر وسائل الشيعة ١ : ٢٧١ أبواب نواقض الوضوء ب ٩ / ٧ - ٨ .

٥- سنن النسائي ١ : ١٠٠ / ١٦٣ ، سنن الدارمي ١ : ٧٢٥ / ١٩٩ ، سنن أبي داود ١ : ١٨١ / ٤٦ .

٦- سنن النسائي ١ : ١٠٥ ، سنن الدارمي ١ : ٧٢٦ / ٢٠٠ ، سنن الترمذي ١ : ٧٩ / ١١٤ .

٧- المصادر السابقة، وانظر جامع المسانيد والسنن لابن كثير ٣١ : ٤٥١ ، ٤٩١ و ٣٢ : ١٢٨ ، ٤٣٧ ، ٣٤١ ، ٥٢٦ .

٨- انظر سنن أبي داود ١ : ١٨٤ / ٤٧ .

٩- سنن الدارقطني ١ : ١٥١ .

١٠- سنن أبي داود ١ : ٤٨ / ١٨٧ .

يتوضأ(١١) .

وكان ابن عباس يرى جواز استعمال الرجل فضل غسل المرأة(٢٢) ، وهو الموافق لمذهب أهل بيت الرسالة .

ولم يرد عنه كراهه رد السلام لغير المتوضئ(٢٣) ، وكان لا يرى مسح الرأس مقبلاً ومدبراً(٢٤) ، ولا الوضوء بالتلح(٢٥) ولا رواية «إنه لا يدري أين باتت يده(٢٦)» ولا الوضوء من الدم(٢٧) ولا غير ذلك من مفردات مدرسه الاجتهاد .

نعم جاءت عنه روايات في المسح على الخفين والتوقيت فيه وغسل الأرجل ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ، وقد وضّحنا حال الأولين منها ، وأما حديث مسح الأذنين(٢٨) فهو الآخر باطل النسبه إليه لوجه .

١- سنن أبي داود ١ : ٤٩ / ١٩٠ .

٢- سنن الدارقطني ١ : ٥٢ ، سنن الدارمي ١ : ٢٠٣ ، سنن الترمذي ١ : ٩١ .

٣- انظر سنن الترمذي ١ : ١٥٠ / ٩٠ .

٤- انظر سنن الترمذي ١ : ٤٧ / ٣٢ .

٥- انظر سنن النسائي ١ : ٥٠ .

٦- روى أبو هريره عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» . صحيح البخاري ١ : ٧٢ / ١٦٠ ، انظر : صحيح مسلم ١ : ٢٣٣ / ٢٧٨ ، قال النووي في المجموع ١ : ١٧٤ ، وشرحه على صحيح مسلم ٣ : ١٧٩ : وقوله «فإنه لا يدري أين باتت يده» سببه ما قاله الشافعي وغيره : أن أهل الحجاز كانوا يقتضرون على الاستنجاء بالأحجار، وبلادهم حارّه، فإذا نام أحدهم عرق، فلا يأمن النائم أن تطوف يده على المحل النجس...» . وقال أن في هذا الحديث استجاب استعمال لفظ الكنايات فيما يتحاشى من التصريح به... فلم يقل : فلعل يده وقعت على دُبُرّه أو ذُكره !!!

٧- انظر سنن أبي داود ١ : ٥٠ .

٨- سنن الترمذي ١ : ٥٢ / ٣٦ .

أولها : إنّ مسح الأذنين يماثل وضوء الربيع بنت المعوذ ، الذى لم يفعله ابن عباس نفسه بل اعترض عليه .

ثانيها : عدم اشتهاار هذا الأمر عنه .

ثالثها : إنّ سند الروايه هو عبدالله بن إدريس ، عن محمّد بن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء عن ابن عباس ، وقد تقدّم كلامنا عنه سابقاً .

وبهذا فقد أتضح لنا أنّ عبدالله بن عباس يتّحد مع الإمام على عليه السلام وأهل بيته فى نهجه العام ، ويخالف النهج الفقهي والسياسى الحاكم فى مساره العام .

التدوين بين المانعين والمجيزين :

لما كانت ملابسات أمر الوضوء ترتبط ارتباطاً أساسياً بمسأله جواز التحديث والكتابة ، والتدوين وعدم جوازها ، ومسأله التعبد المحض والعمل بالرأى ، بحيث لا يمكن انفكاكهما ، كان لا بد لنا من تطبيق مفردة كنا قد ادعيناها وهي أن رواد الوضوء الثنائي المسحى هم من المتعبدين ومن المجيزين للتحديث والكتابة والتدوين ، وأن المؤسسين والداعين للوضوء الثلاثي الغسلي - في زمن عثمان وما بعده - هم من العاملين بالرأى ومن المانعين للتحديث والكتابة والتدوين .

وقد أقر عثمان بن عفان بأن المخالفين لوضوئه الثلاثي الغسلي هم من المحدثين المتعبدين فقال بعد أن توضأ وضوءً غسلياً ثلاثياً : «إِنَّ نَاساً يَتَحَدَّثُونَ عَن رَسُولِ اللَّهِ أَحَادِيثَ لَا أُدْرِي مَا هِيَ !! إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوئِي هَذَا» (١) ، ترى ما هو سرّ معارضة المحدثين لعثمان ؟ وما هو سبب منع الشيخين وأتباعهما للتحديث والكتابة والتدوين ؟

ولماذا فتح باب التدوين بعد زمن طويل في زمان عمر بن عبدالعزيز ؟ وما ارتباط كل ذلك بالوضوء ؟

نحن سنعرض عليك بنحو الاختصار منع الخلفاء أصحاب الرأى للتدوين ،

١- صحيح مسلم ١ : ٢٠٧ / ٢٢٨ ، كنز العمال ٩ : ١٨٤ / ٢٦٧٩٧ .

وإصرار المتعبدين على جوازه ، ثم نأتى على تطبيق مفردات هذه الكَلِيه على مرويات عبدالله بن عباس الوضوئيه ، وسترى أن غالب رواه المسح عنه هم من المدونين ، بعكس رواه الغسل عنه فإن غالبهم من أتباع منع التدوين ، وإليك الآن مجمل الكلام :

جاء عن أبى بكر أنه جمع الناس بعد وفاه نبيهم ونهاهم عن التحديث بقوله : «فلا- تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرموا حرامه» (١) ، وقد أحرق بالفعل مدوّنته الحديثيه التي كان فيها خمسمائه حديثاً (٢) .

ومثله كان فعل عمر بن الخطّاب ، فإنّه لما بلغه أنّه قد ظهرت فى أيدي الناس كتب ، استنكرها وكرها وقال : أيها الناس !! إنّ قد بلغنى أنّه قد ظهرت فى أيديكم كتب فأحياها إلى الله أعدلها وأقومها ، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلّا أتاني به ، فأرى فيه رأى . فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمرٍ لا يكون فيه اختلاف ، فأتوه بكتبهم ، فأحرقها بالنار ، ثم قال : أمنيّه كأمنيّه أهل الكتاب (٣) .

وروى عن يحيى بن جعهده : أنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب السنه ، ثم بدا له أن لا يكتبها ، ثم كتب فى الأمصار : من كان عنده منها شيء فليمحه (٤) .

وكان عمر بن الخطّاب قد استشار الصحابه فى تدوين أحاديث رسول

١- تذكرة الحفاظ ١ : ٢ - ٣ ، حجيه السنه : ٣٩٤ .

٢- تذكرة الحفاظ ١ : ٥ ، الاعتصام بحبل الله المتين ١ : ٣٠ ، حجيه السنه : ٣٩٤ .

٣- فى الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ١٨٨ مثناه كمثناه أهل الكتاب .

٤- تقييد العلم : ٥٣ ، حجيه السنه : ٣٩٥ .

الله صلى الله عليه وآله «فأشاروا عليه بأن يكتبها ، فطُفِقَ يستخبر الله فيها شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها ، فتركوا كتاب الله تعالى ، وإني لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً» (١) .

فهذه النصوص تؤكد على أنّ مذهب الشيخين - ومن بعدهما عثمان ومعاوية كما سيأتي - كان هو النهي عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وكتابه وتدوينه لأسباب ذكرناها في كتابنا «منع تدوين الحديث» (٢) ، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان قد أخبر بوقوع هذا الأمر من بعده بقوله (يوشك) الذي هو من أفعال المقاربه ، وقد تحقّق بالفعل من بعده؛ حيث أخرج أحمد في مسنده وابن ماجه وأبو داود والدارمي والبيهقي في سننهم : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «يوشك الرجل متّكئ على أريكته يحدث بحديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدناه فيه من حلال أحلناه ومن حرام حرّمناه» (٣) ، وهذا بعينه ما قاله أبو بكر بعد وفاه رسول الله .

نعم ، إنّ نهج الاجتهاد والرأى - وتصحيحها لما ذهب إليه الشيخان - نسب

١- تقييد العلم : ٤٩، حجه السنه : ٣٩٥ عن البيهقي في المدخل وابن عبد البر.

٢- وكانت خلاصه الكلام أنّ منع الحكام من التحديث والكتابه والتدوين كان لأسباب ثلاثه : أولها : طمس فضائل أهل البيت المُشتره بإمامتهم وولايتهم، وثانيها : عدم إحاطه الحكام بالأحكام وخوفهم من المدونات أن تكشف عن جهلهم، وثالثها : فتحهم لأنفسهم باب الرأى والإفتاء طبق الضرورات وصياغتهم للأحكام.

٣- مسند أحمد ٤ : ١٣٢ / ١٧٢٣٣، سنن ابن ماجه ١ : ١٢ / ٦، سنن أبي داود ٤ : ٤٠٠ / ٤٦٠٤، السنن الكبرى للبيهقي ٩ : ٣٣١ / ١٩٢٥٢، سنن الدارمي ١ : ١٥٣ / ٥٨٦، دلائل النبوه ١ : ٢٥.

كراهه التدوين إلى بعض أعيان الصحابه كابن عباس(١١) ، وابن مسعود(١٢) وغيرهما ، لكنّ المراجع لسيرتهم ومواقفهم يعرف سقم هذه النسبه إليهم ، وأنّ اختلاف النقل عنهم يشير إلى هذه الحقيقه المرّه

فقد أخرج الخطيب بسنده إلى أبي رافع : كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول : ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم كذا ؟ ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم كذا ؟ ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها(١٣) .

وعن ابن عباس قوله : «قيدوا العلم ، وتقيدوا كتابه»(١٤) ، وفي آخر : «خير ما قُيد به العلم الكتاب»(١٥) ، وفي ثالث : «قيدوا العلم بالكتاب ، من يشتري مني علما بدرهم»(١٦) .

وعن معن ، قال : أخرج إلى عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود كتاباً وحلف لي أنّه خطّ أبيه بيده(١٧) .

فالنصوص توضّح أنّ ابن عباس وابن مسعود كانا من المدوّنين والمحدثين وأنّ الحقيقه هي أنّ النهي عن تدوين الحديث هو ممّا شرعه الشيخان ، وكان ممّا يؤرّق أنصارهم ويؤذيهم ، إذ كيف يمكن فرض الحصار على حديث رسول الله

١- تقيد العلم : ٤٣ .

٢- تقيد العلم : ٣٨ ، ٥٣ .

٣- تقيد العلم : ٩٢ .

٤- تقيد العلم : ٩٢ .

٥- تقيد العلم : ٩٢ .

٦- تقيد العلم : ٩٢ .

٧- جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٢ .

وهو صلى الله عليه وآله الميّن لأحكام الله ؟

فمن أجل رفع هذا التنافي وضعوا أولاً أحاديث دالّة على نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن كتابه حديثه ، ثم تشكيكهم بالنصوص الدالّة على نهى الشيخين عن حديث رسول الله ، وأخيراً نقل أقوال عن عمر دالّة على لزوم الكتابة ، كقوله : «قيدوا العلم بالكتاب» (١) !!

فالحاضر على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ومنع الكتابة هو مما لا يقبله أحد ، فما جاء عن زيد بن ثابت من قوله : «إن رسول الله صلى الله عليه وآله أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه» ، يخالف ما نقل عنه من سماحه بالكتابة وكتابه للفرائض !!

قال جعفر بن برقان : سمعت الزهري يقول : لولا أنّ زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيتُ أنّها ستذهب من الناس (٢) .

وقال ابن خبير : .. كتاب الفرائض لزيد بن ثابت رحمه الله ، حدّثني به أبو بكر .. عن خارجه بن زيد بن ثابت ، عن أبيه زيد بن ثابت (٣) . وقال الدكتور الأعظمي : ولا تزال مقدّمه هذا الكتاب محفوظه في المعجم الكبير للطبراني (٤) .

وعن كثير بن أفلح : «كنا نكتب عن زيد بن ثابت ..» (٥) ، وروى قتاده عن

١- تقييد العلم : ٨٨

٢- سير أعلام النبلاء ٢ : ٤٣٦ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ١٩ : ٣٢٢ كما جاء في هامش تقييد العلم : ٩٩ .

٣- فهرست ابن خير الاشيلي : ٢٦٣ كما في الدراسات ١ : ١٠٩ .

٤- دراسات في الحديث النبوي ١ : ١٠٩ .

٥- تقييد العلم : ١٠٢ .

كثير بن الصلت أنهم كانوا يكتبون عن زيد(١١).

ومثله الحال بالنسبة إلى أبي سعيد الخدري ، فلو صحَّ أنَّ الخُدري روى عن النبي صلى الله عليه و آله قوله : «لا تكتبوا عني إنا القرآن فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه»(١٢) ، فكيف نراه يقول : «ما كنا نكتب شيئاً غير التشهد والقرآن»(١٣)؟! وفي آخر عن ابن مسعود : «والاستخاره» . وهما غير القرآن!؟

وجاء عنه قوله لأبي نضرة بأنه سيكتب إلى ابن عباس أن لا يقتنيه في مسألة الصرف(١٤) ، وهذان يشيران إلى كتابته غير القرآن .

وأما روايات أبي هريره الناهيه(١٥) فيعارضها قوله للحسن بن عمرو بن أميه الضمري : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً كثيره من حديث رسول الله ، فوجدت ذلك الحديث ، فقال : قد أخبرْتُكَ إن كُنْتُ حَدَّثْتُكَ به فهو مكتوب عندي(١٦).

وقول بشير بن نهيك : كنت آتى أبا هريره فأخذ منه الكتب ، فأنسخها ، ثم

١- تاريخ ابن أبي خيثمه ٣ : ٦ ب كما في دراسات الحديث النبوي ١ : ١٠٩.

٢- صحيح مسلم ٤ : ٢٢٩٨ / ٣٠٠٤ ، مسند أحمد ٣ : ٢١ / ١١١٧٤ و ٣٩ / ١١٣٦٢ ، سنن الدارمي ١ : ١٣٠ / ٤٥٠ ، تقييد العلم : ٣٠ - ٣١.

٣- تقييد العلم : ٩٣.

٤- مسند أحمد ٣ : ٦٠ / ١١٥٩٩ ، صحيح مسلم ٣ : ١٢١٦ / ١٥٩٤.

٥- تقييد العلم : ٣٣ - ٣٥ ، مسند أحمد ٣ : ١٢ / ١١١٠٧.

٦- جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٤ ، المستدرک للحاكم ٣ : ٥٨٤ / ٦١٦٩ وعلق عليه الذهبي بقوله : هذا منكر لم يصح، وانظر فتح الباري ١ : ٢١٥.

أقرأها عليه ، فأقول : هل سمعتها منك ؟ فيقول : نعم (١١) .

وقد قيل بأنه روى أو كتب عن أبي هريره مضافاً إلى بشير بن نهيك ، أبو صالح السمان (٢٢) وسعيد المقبري (٣٣) وعبد العزيز بن مروان (٤٤) ، وهمام بن منبه (٥٥) وعبد الله بن هرمز (٦٦) ومروان بن الحكم (٧٧) ومحمد بن سيرين (٨٨) وعبيد الله بن وهب القرشي (٩٩) وعقبه بن أبي الحسناء (١٠٠) .

كل هذه النصوص توضّح حقيقه أنّ أمر التدوين كان جائزاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولم يحظر من قبله صلى الله عليه وآله ، بل كان النهي قراراً من الشيخين ، لقول الراوى (بدا له) و (أراد) و (ثم كتب في الأمصار) وغير ذلك من العبارات الدالّة على إرادته الخاصه ورغبته الشخصيه ، فلا نراهما ينسبان المنع من الكتابه إلى رسول الله .

وإذا كان الأمر كذلك فلا بدّ من الوقوف عند أحاديث النهي المدّعى

- ١- شرح العلل لابن رجب كما في دراسات في الحديث النبوي ١ : ٩٧ .
- ٢- الموضوعات لابن الجوزي ١ : ٣٤ ، هدى السارى ١ : ٢٣ ، مسند على بن الجعد : ٨٠ كما في الدراسات .
- ٣- تهذيب التهذيب ٩ : ٣٤٢ .
- ٤- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ / ٢ : ١٥٧ .
- ٥- طبعت هذه الصحيفه بتحقيق الدكتور محمد حميد الله . وترجمت إلى الانجليزيه كما في هامش الدراسات للاعظمي ١ : ٩٩ .
- ٦- مسند أحمد ٢ : ٥٣١ .
- ٧- سير اعلام النبلاء ٢ : ٤٣١ - ٤٣٢ ، البدايه والنهايه ٨ : ١٠٦ .
- ٨- تاريخ الفسوى ٢ : ٣٤ ب ، الاملاء ١٧٣ ، الجامع كما في الدراسات ١ : ٩٩ .
- ٩- المجروحين ٢٥٠ ب ، انظر أيضاً تهذيب التهذيب ١١ : ٢٥٣ كما في الدراسات ١ : ٩٨ .
- ١٠- الميزان ٣ : ٨٥ .

صدرها عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ إذ هي تخالف تماما روح التشريع الإسلامى الدالّ على كسب العلم والحاضه على الكتابه بقوله تعالى «فاكتبوه ... ولا تسمعوا أن تكتبوه»^(١) و «الذى علم بالقلم»^(٢) و ...

وعليه ، فيمكن عدّ أحد أسباب اختلاف النقل عن الصحابي الواحد هو محاوله النهج الحاكم إرجاع قولى الصحابي إلى ما قاله الخلفاء وشرعوه من أحكام ، ولا يختص مدعانا هذا بما شرعه الشيخان ، بل يمكن تعميمه إلى غيرهما من الخلفاء ، كعثمان ومعاوية و .. وحتى لعائشه ولأبي هريره وغيرهم من أئمه الفقه الحاكم .

ونحن لو جمعنا هذه المفردات من كتب الفقه والحديث والتفسير لصار مجلداً ضخماً ، يوضّح مسار انحراف كمّ ضخم من الأحكام الشرعيه التي يعمل عليها كثير من المسلمين اليوم ، وهو ما نحيله على أصحاب الفكر والقلم لدراسته والكتاباه فيه .

وبهذا ، فقد عرفنا وجود اتجاهين ، أحدهما يدافع عن قرارات الخليفه ويطلب لكلامه الأعذار ، والآخر يصز على الأخذ من رسول الله صلى الله عليه وآله وما جاء به الوحي لا غير . وقد سمينا الاتجاه الأول بأصحاب الرأى والاجتهاد ، والثانى بالتعيد المحض ، وقد كان هذان الاتجاهان على تخالف وتضاد ، فما يذهب إليه الأول ينفيه الثانى لعدم تطابقه مع القرآن والسنة النبويه ، وما كان يذهب إليه الثانى لا يعمل به الأول لمخالفته لاجتهاده ورأيه ، وقد مر عليك قبل قليل كلام الخليفه الأول «إنكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم

١- البقره : ٢٨٢.

٢- العلق : ٤.

أشدَّ اختلافاً ، فلا تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً» وقول عمر بن الخطّاب «فلا ييقن أحدٌ عنده كتاب إلاّ أتاني به فأرى فيه رأيي» .

فهذه النصوص توضّح بأنّ الشيخين لم يرتضيا التدوين والتحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأنّ الناس قد كرهوا التدوين؛ لكراهة الشيخين له ، ثمّ أجبوه لحب عمر بن عبدالعزيز له؛ قال الزهري : «كنا نكره التدوين حتّى أكرهنا السلطان - يعنى به عمر بن عبدالعزيز - على ذلك و .. » .

فالنهى إذا لم يكن نهياً شرعياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل الاتجاه الفقهي للاجتهاد والرأى ببدْرته وراح فى الأزمنة اللاحقه يسعى إلى تحديد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وتأطيره بخصوص ما عمل به فى عهد أبى بكر وعمر لا غير .

فقد جاء فى الطبقات الكبرى لابن سعد : عن محمود بن لبيد قال : سمعت عثمان على المنبر يقول : لا يحلّ لأحد أن يروى حديثاً لم يسمع به فى عهد أبى بكر ولا عهد عمر(١) .

وعن معاوية قوله : يا ناس ! أقلّوا الروايه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وإن كنتم تتحدّثون فتحدّثوا بما كان يُتحدّث به فى عهد عمر(٢) .

وفى روايه ابن عسّاك : إياكم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله إلاّ حديثاً كان يذكر فى عهد عمر(٣) .

وهذه النصوص - عن هؤلاء الخلفاء - تؤكّد مدّعانا ، حيث ترى عثمان

١- الطبقات الكبرى لابن سعد ٢ : ٣٣٦ ، وعنه فى السنه قبل التدوين : ٩٧ .

٢- كنز العمال ١٠ : ١٢٩ / ٢٩٤٧٣ .

٣- تاريخ دمشق ٢٩ : ٣٧٤ .

ومعاويه يؤكدان على عدم جواز نقل حديث لم يسمع به على عهد أبي بكر وعمر ، وهذا معناه إقرارهم لما شرع وعمل به في عهدهما والنهي عما نَهَى عنه دون النظر إلى أصل الحديث صحه وسقمه ، وصدوره عن النبي صلى الله عليه وآله أو عدم صدوره .

إضافه واستنتاج

والباحث في الفقه الإسلامى يوافقنا فيما قلناه لأنه غالباً ما يرى أنّ الفقه المطلوب والحديث المسموح به هو ما يوافق الاتجاه الحاكم «نهج الاجتهاد والرأى» لا غير ، فلو بحثت عما شرعه عمر بن الخطاب أو نهى عنه مثلاً لرأيتة مدوّناً موجوداً في كتب الفقه والحديث ويعمل به اليوم طائفه من المسلمين .

وأمرًا الفقه الآخر فلا ترى له عينا ولا أثراً على الصعيد العملى ، وقد مرّت عليك بعض المفردات الفقيهيه التى كان وراءها عمر ، فترى ما شرّعه عمر وأئمه الفقه الحاكم هو الشرعى ، وما نهى عنه هو المنهى عنه اليوم ، كالتنهي عن المتعه ، ومشروعيه صلاه التراويح ، والنهي عن الصلاه بعد الصبح والعصر ، والقول بالمسح على الخفّين ، وتربيع التكبيرات على الميت ، والنهي عن تدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ، فتراها كما قالها عمر بن الخطاب من ناحيه ، وملقاءة على عواتق آخرين من ناحيه أخرى .

لكنّ نهج التعبد المحض لم يستسلموا لقرارات الخليفه وما شرّعه وطبق الرأى فيه ، بل جدّوا لتطبيق ما سنّه الله ورسوله ، فترى علياً لا يرتضى الشرط الإضافى الذى أُنجز متأخراً فى الشريعة - يوم الشورى - من قبل عبدالرحمن بن عوف .

إذ نصّ المؤرخون على أنّ عبدالرحمن بن عوف قال لعلى : يا على ، هل أنت مبايعى على كتاب الله وسنّه نبيه وفعل أبى بكر وعمر ؟ فقال على : أما كتاب الله

وسنة نبية فتعم ، وأما سيره الشيخين فلا(١) .

فعلى لم يرتض الشرط الأخير ، ومعنى كلامه تخالفُ سنة رسول الله صلى الله عليه وآله مع سيرتهما - على أقل تقدير من وجهه نظر الإمام على - لأنهما - [أى السنة وسيرتهما] - لو كانتا متحدتين لَلَزِمَ عبدالرحمن أن يعطى الخلافه لعلى؛ لعدم وجود شىء فى سيره الشيخين يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وما نزل به الوحي ، أو لَلَزِمَ علينا الأخذ بسيرتهما ، ولما لم يسلم عبدالرحمن الخلافه ولم يرضَ بها على بهذا الشرط المخترع ، علمنا أن هناك تنافيا بينهما وأنهما ليسا بشىء واحد؟!

إنَّ رفضَ على للشرط المذكور وامتناع ابن عوف تسليم الخلافه له ليؤكدان على مخالفه سيره الشيخين للكتاب والسنة .

حيث إنَّ جعل هذا القيد بجنب الكتاب والسنة ليوحى بأنه هو المطلوب من العمليه كلها ، لعدم اختلاف أحد فى حججه الكتاب والسنة ، وأما حججه فعل الشيخين فهو المختلف فيه ، فإنَّ قرار عمر وابن عوف بلزوم حسم القضييه فى ثلاثه أيام مع حتميه موافقتهم على اجتهادات الشيخين ليشير إلى هذه الحقيقه .

إنَّ أتجاه التعبد المحض لم يكن على وفاق مع نهج الاجتهاد والرأى فكريا ، فابن عوف يريد تطبيق ما سُئى على عهد الشيخين ، ورجال التعبد لا يرتضون إعطاء الشرعيه لهذه الاجتهادات؛ لمخالفه بعضها لكتاب الله وسنة نبية ، فكانوا يخالفون تلك المواقف ويحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيها ، وهذه الأحاديث النبويه هى التى كانت تؤذى الخليفه عمر بن الخطاب ، فلما ظهرت الأحاديث بيد الناس دعاهم عنده وقال لهم : «إنكم أكثرتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله » ، أو قال «أفسيتم

١- انظر تاريخ الطبرى ٢ : ٥٨٦ ، البدايه والنهايه ٧ : ١٤٦ ، سبل الهدى والرشاد ١١ : ٢٧٨ وغيرها.

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله « ثم أمرهم بالبقاء عنده حتى أصيب .

فأنصار التعبد المحض كانوا يحدثون حتى لو وضعت الصمصامه على أعناقهم .

فقد روى الدارمي بسنده عن أبي كثير ، قال : حدثني أبي ، قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى وقد اجتمع الناس عليه يستفتونه ، فأتاه رجل^(١) فوقف عليه ثم قال : ألم تُنّه عن الفتيا^(٢)؟! فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت عليّ ، لو وضعت الصمصامه على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أني أنفذ كلمه سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن تجيزوا^(٣) عليّ لأنفذتها^(٤) .

ورواه ابن سعد في طبقاته عن ابن مرثد عن أبيه مرثد بن عبدالله الزماني ، وفيه : إذ وقف عليه رجل فقال : ألم ينهك أمير المؤمنين [يعني عثمان] عن الفتيا^(٥) ...

١- هو فتى من قريش كما في تاريخ دمشق ٦٦ : ١٩٤ . وفي فتح الباري ١ : ١٦١ «ويين أنّ الذي خاطبه رجل من قريش». وقريش هم أصحاب السلطان والرأى والناهون عن التدوين والتحديث، إذ صح عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنّه قال : كنتُ أكتب كلّ شيءٍ أسمعُه من رسول الله أريد حفظه فنهتني قريش... فأمسكتُ. المستدرک علی الصحیحین ١ : ١٨٧ / ٣٥٩، مسند أحمد ٢ : ١٦٢ / ٦٥١٠ و ١٩٢ و ٦٨٠٢، وسنن الدارمی ١ : ١٣٦ / ٤٨٤، وسنن أبي داود ٣ : ٣١٨ / ٣٦٤٦.

٢- قال ابن حجر في فتح الباري ١ : ١٦١ «إن الذي نهاه عن الفتيا عثمان».

٣- تجيزوا : أي تكملوا قتلتي.

٤- سنن الدارمی ١ : ١٤٦ / ٥٤٥. ورواه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢ : ٦٤ عن أبي كثير عن أبيه أيضاً.

٥- طبقات ابن سعد ٢ : ٣٥٤. وروى هذا الحديث البخاري في صحيحه ١ : ٣٧، لكنه بتره ولم يذكر نهى عثمان ولا الفتى القرشي الرقيب الجاسوس، بل ذكر قول أبي ذر فقط «لو وضعت الصمصامه... الخ. وقد روى الأحنف بن قيس أنّ الناس كانوا يهربون من أبي ذر وحديثه ومجالسته بعد نهى عثمان الناس عن مجالسته. انظر تاريخ دمشق ٦٦ : ١٩٥، والطبقات الكبرى ٤ : ٢٢٩.

قال ابن حجر: وفيه دليل على أنّ أبا ذر كان لا يرى طاعه الإمام [عثمان] إذا نهاه عن الفتيا، لأنّه كان يرى أنّ ذلك واجب عليه لأمر النبي صلى الله عليه وآله بالتبليغ عنه (١). .

فالإنجاه الحاكم كان لا يريد أن يتحدّث أبو ذر وأمثاله بالأحكام التي قد لا توافق الخليفة؛ لأنّ المشهد عظيم وهو (الحج) ، والمكان - الجمره الوسط - أكثر ما يجتمع فيه الحجيج ، لكونه مجمع الصاعد منهم إلى العقبة ، والهابط إلى الجمره الصغرى ، فكلام أبي ذر في هذا المشهد واجتماع الناس عليه يستفتونه هو ما لا يرضى الخلفاء ، وقد نهى عمرُ أبا ذر عن التحديث سابقاً .

فقد أخرج الحاكم بسنده عن إبراهيم : إنّ عمر قال لابن مسعود ولأبي ذر ولأبي الدرداء : ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله !! وأحسبه جسهم بالمدينه حتى أصيب (٢) .

ففي جملة «ما هذا الحديث» أو قوله في نص آخر «قد أفشيتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله» وفي ثالث «أكثرتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله» إشارة إلى أنه كان يرى في الإفشاء والإكثار ونقل الحديث ثقل المواجهه له !

وقد سار معاويه على خطى أبي بكر وعمر وعثمان في المنع عن التحديث

١- فتح الباري ١ : ١٦١ .

٢- المستدرک على الصحيحين ١ : ١٩٣ / ٣٧٤ ، قال الحاكم في المستدرک : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في ذيله على الكتاب، انظر مجمع الزوائد ١ : ١٤٩ .

والكتابه والتدوين ، إذ أخرج ابن عساكر في تاريخه من طريق الحسن [البصرى] . قال : كان عباده بن الصامت بالشام فرأى آتية من فضّه ، تباع الإباء بمثل ما فيه أو نحو ذلك ، فمشى إليهم عباده فقال : أيها الناس ، من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا عباده بن الصامت ، ألا وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله - في مجلس من مجالس الأنصار ليلة الخميس في رمضان ولم يصم رمضان بعده (١) - يقول : الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، وزنا بوزن ، يدا بيد ، فما زاد فهو ربا .. .

قال : فتفرق الناس عنه ، فأتى معاوية فأخبر بذلك ، فأرسل إلى عباده فأتاه ، فقال له معاوية : لئن كنت صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسمعت منه ، لقد صحبتناه وسمعنا منه .

فقال له عباده : لقد صحبتُهُ وسمعتُ منه .

فقال له معاوية : فما هذا الحديث الذي تذكره فأخبره .

فقال له معاوية : اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره .

فقال له : بلى وإن رغب أنف معاوية ثم قام .

فقال له معاوية : ما نجد شيئاً أبلغ فيما بيني وبين أصحاب محمد من الصفح عنهم (٢) .

ولو تأتيت في موقف ابن عباس في التلبيه لرأيتك نفس موقف أبي ذر وعباده

١- أراد عباده بتحديد المكان والزمان الدقه في نقل الروايه، وأنها كانت في أواخر حياه النبي صلى الله عليه وآله لكي لا يدعى معاويه أنّ هذه الروايه منسوخه أو مخصّصه أو ما شاكل ذلك.

٢- تاريخ دمشق، لابن عساكر ٢٦ : ١٩٩.

ابن الصامت وغيرهما في رفض الأخذ بمذهب الرأي الحكومى ، فقد أخرج النسائى فى المجتبى ، والبيهقى فى السنن ، عن سعيد بن جبير : كُنّا عند ابن عباس بعرفه ، فقال : يا سعيد ، مالى لا أسمع الناس يلبون ؟

فقلت : يخافون معاويه .

فخرج ابن عباس من فسطاطه ، فقال : لبيك اللهم لبيك ، وإن رغم أنف معاويه ، اللهم عنهم ، فقد تركوا السنّه من بغض على (١) .

وقوله فى آخر : لعن الله فلاناً ، عمدوا إلى أعظم أيام الحج فمحووا زينته ، وإنما زينه الحج التلبيه (٢) .

فأنصار التعبد المحض لم يخضعوا إلى ما سنّه أبو بكر وعمر وعثمان وأتباعهم من مخالفات لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وفعله ، بل إنهم كانوا يؤكّدون على عدم تركهم سنه رسول الله صلى الله عليه وآله و آله لقول أحد (٣) ، مصرّحين فى آخر : إنّها سنه أبى القاسم (٤) ، وفى ثالث : سنه نبيكم وإن رغمتم (٥) .

ومن كلّ هذا يتبيّن بوضوح كون ابن عباس من أصحاب مدرسه التعبد المحض لا الرأى ، ومن المحدثين الكاتبين المدونين لا المانعين ، ومن الواقفين

١- السنن الكبرى للبيهقى ٥: ١١٣، انظر سنن النسائى المجتبى ٥: ٢٥٣، الاعتصام بحبل الله المتين ١: ٣٦٠.

٢- مسند أحمد ١: ٢١٧/ ١٨٧٠، كما فى جامع المسانيد والسنن ٣٠: ١٧٠.

٣- مسند أحمد ٤: ٣٧٠/ ١٩٣١٩، شرح معانى الآثار ١: ٤٩٤، صحيح مسلم ٢: ١٦٨/ ٨٩٩، شرحه للنووى ٨: ٢٠٦.

٤- صحيح البخارى ١: ٢٧٢/ ٧٥٥؛ كتاب الصلاه - باب التكبير إذا قام من السجود، سنن النسائى المجتبى ٥: ١٤٨.

٥- قاله ابن عباس، انظر مسند أحمد ١: ٢٧٨/ ٢٥١٣ و ٣٤٢/ ٣١٨١ - ٣١٨٣، وجامع الأسانيد ٣٢: ٣٦٤.

بوجه الفقه المخالف لكتاب الله وسنة رسوله ، ولذلك كله كانت نسبة الخبر الثنائي المسحى فى الوضوء إليه أقوى بمراتب من الوضوء الغسلى العثمانى الذى ألقى على عاتقه لأغراض حكوميه كما علمت .
وإذا أردت التأكد من صحه ما قلناه من التلازم بين المدونين والوضوء المسحى ، وبين المانعين من التدوين والوضوء الغسلى عند ابن عباس ورواه الخبر عنه ، فاقرا معى الصفحات التاليه :

إشاره

لقد انقسم المسلمون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلى نهجين ، أحدهما : يدعو إلى كتابه وتدوين الحديث ، والآخر لا يرتضى ذلك .

وقد أثبتنا أنّ المعتزّين على الخلفاء أصحاب الرأى كانوا من أهل التدوين والتحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأنّهم اعترضوا عليهم لمخالفة أقوالهم للثابت عندهم فى المدونات عن رسول الله صلى الله عليه وآله (١) .

ومن أجل هذه الأمور قال الخليفة لهم «اتنوني بكتبكم» فلما أتوه بها أمر بإحراقها ، وأمر بحبس الصحابه لإشاعتهم الحديث؛ لقوله «إنكم أكثرتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله » وفى آخر «أفشيتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله » .

وهذه المنافره والمضاده بين النهجين هى التى جعلت لكلّ منهما أنصاراً ، فالبعض ينتصر للخليفه ، والآخر لسنه رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأصحاب التدوين كان غالبهم من الشقّ الثانى .

وقد مرّ عليك عن ابن عباس أنّه من نهج التحديث والتدوين ومن المعارضين لاجتهادات الشيخين المعارضه للكتاب والسنة النبويه ، إذ ثبت عنه قوله : «أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر» (٢) .

١- أنظر أول المجلد الثانى (التمهيد).

٢- جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٩٦.

وأنت لو تدبرت في كلام عثمان بن عفان لعرفت بأنَّ جلَّ المعارضين له في الوضوء كانوا من أصحاب التحديث والتدوين لقوله «إنَّ ناساً يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله بأحاديث لا أدرى ما هي ..»، فالخليفة عبتر عن معارضيته ب- «ناساً» ممَّا يرشدنا إلى أنَّ الامتداد المعارض له كبير وأنه يمثل شريحة اجتماعيه مهمه .

ونحن لو أردنا تطبيق ما قلناه عن النهجين سابقا على ما نحن فيه لأمكننا القول بأنَّ أغلب رجال الأسانيد المسحيه عن ابن عباس هم من أصحاب المدونات ، بعكس رجال الأسانيد الغسلية فلم يكونوا كذلك ، وهذه الحقيقه ترشدنا إلى أنَّ المدوِّنين رغم كلِّ الضغوط المفروضه عليهم وعوامل التحريف قد حافظوا على مدوناتهم ، وهذا القول ممَّا لا يعنى بأننا نعتقد بوجود جميع ما قاله الرسول في الصحاح والسنن المدوَّنه بأخره ، بل نحن نعتقد أنَّ ظاهره منع تدوين الحديث قد ضيَّعت الكثير من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يوجد له ذكر اليوم في الصحاح والسنن إلَّا بشكل مقتضب جدًّا . ورؤُج الوضع والتحريف أحاديثٌ كثيره حلَّت اليوم محلَّ الأحاديث النبويه الأصيله التي كان ينبغي أن تكون في الصداره لولا المنع ، وهذا مما يجب علينا توضيحه وبيانه .

فنحن لو طالعنا أسماء رواه الغسل والمسح عن ابن عباس لعرفنا أنَّ غالب رواه المسح - وفي أغلب الطبقات - هم من أصحاب المدونات ، بخلاف رواه الغسل ، فإنَّ المدوِّنين منهم قله قليله وقد دونوا بعد فتحه من قِبَل عمر بن عبدالعزيز ، فإليك أسماء رواه الوضوء عن ابن عباس غسلًا ومسحًا لتعرف حقيقه الحال .

رواه الفسل عن ابن عباس

الإسناد الأول

البخارى : حدثنا محمد بن عبدالرحيم ، قال : أخبرنا أبو سلمه الخزاعي (منصور بن سلمه) ، قال ابن بلال - يعنى سليمان - عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .. .

الإسناد الثانى

أبو داود : حدثنا عثمان بن أبى شيبه ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا هشام بن سعد ، حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .. .

الإسناد الثالث

النسائى : أخبرنا مجاهد بن موسى ، قال : حدثنا عبدالله بن إدريس ، قال : حدثنا ابن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .. .

الإسناد الرابع

النسائى : أخبرنا الهيثم بن أيوب ، قال : حدثنا عبدالعزيز بن محمد ، قال : حدثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .. .

الإسناد الأخير

هو ما رواه أبو داود : حدثنا الحسن بن على ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا عباد بن منصور ، عن عكرمه بن خالد ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .. .

ولم يُشاهد - حسب تتبعنا - في رواه هذه الأسانيد اسمٌ أحدٍ من المدوّنين من الصحابه والتابعين إلّا سعيد بن جبير وعبدالله بن عباس .

والأول لم يثبت الطريق إليه ولم يعتمد الأعلام في خبر الوضوء عن ابن عباس لوجود عباد بن منصور المضعف عند الجميع فيه .

والثاني - أعنى ابن عباس - فقد أثبتت الصفحات السابقه أنّ نسبة الغسل إليه غير صحيحه؛ لعدم إمكان الاعتماد على ما روى عن سعيد بن جبير المازّ ذكره ، ولاتّحاد الطرق الغسلية الأربع الأخرى في زيد بن أسلم عن عطاء ، وهو ممن يدلّس ولاشتهار المسح عنه عند الفقهاء والمفسرين والمحدثين حتّى اللغويين .

فها أنت لولاحظت رواه الغسل لا ترى بينهم من أصحاب المدونات الذين دونوا الحديث قبل عمر بن عبدالعزيز ، وإذا ورد اسم واحد منهم في المدوّنين فهو من المدوّنين بعد عصر التدوين الحكومى ، وهو لا يخدمنا في توضيح ما نحن فيه ، لأنّ التدوين في عهد عمر بن عبدالعزيز لم يكن كالتدوين في عهد أبى بكر وعمر بن الخطّاب وعثمان بن عفّان ومعاويه والمانيين له ، ونحن مع أخذنا هذه النكته بنظر الاعتبار لم نرّ اسم أحد من رواه الغسل ضمن المدوّنين من التابعين وتابعى التابعين .

فإنّ سليمان بن بلال(١) - الموجود في السند الأول - وعبدالله بن إدريس(٢) وسعيد بن جبير - كما في السند الأخير - وإن كانوا من المدوّنين لكنهم من المدوّنين بعد عصر التدوين الحكومى وهو ليس محل النزاع ، ومثله حال البخارى وأبى

١- انظر مصادر ذلك في دراسات في الحديث النبوى، للاعظمى ١ : ٢٦٣.

٢- انظر مصادر ذلك في دراسات في الحديث النبوى، للاعظمى ١ : ٢٨٩.

داود والنسائي والآخرين الذين رووا لنا الغسل عن ابن عباس وغيره ، فُهِمَّ وإن كانوا من المدوّنين لكنّ تدوينهم جاء في العصور المتأخّره عن عصر التدوين الحكومي فلا يدخلون ضمن النزاع .

والذي تجب الإشارة إليه هو أنّ عطاءً - الذي اتّحدت الطرق عنده - لم يكن من المدوّنين عن ابن عباس والمختصين به ، وأنت لو بحثت عن الكُتّاب المدوّنين عن ابن عباس لا ترى اسمه ضمن أولئك كابن أبي مليكه (١١) ، والحكم بن مقسم (١٢) ، وسعيد بن جبير (١٣) وعلى بن عبدالله بن عباس (١٤) وعكرمه (١٥) وكريب (١٦) ومجاهد (١٧) ونجده الحروري (١٨) وعمرو بن دينار (١٩) .

وهذا بعكس الطرق المسجّيه عن ابن عباس ، فقد حكى عكرمه المسخ عن ابن عباس وكان من المدوّنين عنه . وعنه أخذ عمرو بن دينار وهو الآخر من المدوّنين ومن المختصّين به؛ حتى قال سفيان : قال لي عمرو بن دينار : ما كنت أجلس عند ابن عباس ، ما كتبت عنه إلّا قائماً .

١- صحيح مسلم : ١٣ .

٢- فتح المغيث : ٢ : ١٥٤ .

٣- الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٢٥٧ ، تقييد العلم : ١٠٢ - ١٠٣ ، العلل ١ : ٥٠ .

٤- الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ٢٩٣ .

٥- الفهرست لابن النديم : ٥٠ .

٦- الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ٢٩٣ .

٧- الفهرست : ٥٠ .

٨- مسند أحمد ١ : ٢٢٤ / ١٩٦٧ ، ٢٩٨ / ٢٦٨٥ ، ٣٠٨ / ٢٨١٢ ، مسند الحميدي ١ : ٢٤٤ / ٥٣٢ .

٩- تاريخ الفسوى ٢ : ١٢ ، تاريخ أبي زرعه : ٧٨ ؛ كما في الدراسات للاعظمي ١ : ١١٨ .

ونقل ابن عيينه عن سفيان قوله : ما أعلم أحدا أعلم بعلم ابن عباس رضى الله عنه من عمرو بن دينار ، سمع ابن عباس رضى الله عنه وسمع أصحابه ، وسيُتضح لك هذا الأمر بالأرقام فى الجرد الآتى لأسماء رواه المسح عن ابن عباس .

رواه المسح عن ابن عباس

الإسناد الأول

عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمه يقول : قال ابن عباس ...

ورواه هذا الإسناد أئمة حفّاظ ، وقد احتج بهم الجماعة فضلاً عن أئمة الصحاح والسنن .

فعبدلرزاق قد احتج له الجماعة (١) ومثله ابن جريج (٢) وعمرو بن دينار (٣) وعكرمه (٤) ، وبما أنّ الجماعة قد روت لهؤلاء وثبت لكل واحد منهم ملازمه طويله لمن يروى عنه ، وفيهم من هو أعلم بعلم ابن عباس من غيره ، فلماذا لا تُروى روايتهم عن ابن عباس «الوضوء غسلتان ومسحتان» في صحاح الجمهور ؟

ألم يقعوا هؤلاء في أسانيد البخارى ومسلم في روايات أخرى ؟

وإذا حصل ذلك فلم لا يأتي البخارى بخبرهم في المسح عن ابن عباس ؟ مع أنّهم قد أتوا بأحاديث أخرى تحتاج إلى تابع كخبر سليمان بن بلال الغسل عن ابن

١- انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٥٧.

٢- انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٣٣٨ / ٣٥٣٩.

٣- انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ٥ / ٤٣٦٠.

٤- فقد احتج به الجميع إلا مسلماً فقد قرنه بغيره ثم رجع. انظر تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٦٤.

وعليه ففي السند الأول مضافاً إلى عبد الرزاق صاحب المصنّف :

١ - عبد الملك بن جريج ، وهو من المدوّنين ، وقد كان أوّل من جمع الحديث بمكّه المكرمه (١) ، كما أُلّف كتاباً عدّه حتّى أنّه لما قدم على أبي جعفر [المنصور] قال له : جمعتُ حديث ابن عباس ما لم يجمعه أحد ، فلم يعطه شيئاً (٢) ، وقد كانت كُتبه تحتلّ مكاناً رفيعاً عند المحدّثين ، حتّى قال يحيى بن القَطّان : كُنّا نسمّي كتب ابن جريج كتب الأمانه (٣) لصحة ما فيها .

٢ - عمرو بن دينار ، وقد مرّ الكلام عنه ، وأنّه ما جلس عند ابن عباس وما كتب عنه إلّا واقفاً .

٣ - عكرمه ، مولى ابن عباس ، وهو من كبار تلامذه ابن عباس والمدوّنين عنه ، وكان ابن عباس يعتنى به كثيراً ، حتى قال عكرمه : كان ابن عباس يجعل في رجلى الكيل يعلمنى القرآن ويعلمنى السنه (٤) .

(وكانت عنده كتب ، فقليل أنّه نزل على عبدالله الأسوار بصنعاء ، فعدا ابنه [أى عمرو بن أبي الأسوار] على كتاب لعكرمه فنسخه ، وجعل يسأل عكرمه ، ففهم أنّه كُتبه من كُتبه ..) (٥) وقد روى عن ابن عباس في التفسير (٦) ، فترى جميع

١- ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ١: ١٧٠، وابن حجر في مقدمه فتح الباري وابن كثير في اختصار علوم الحديث.

٢- تاريخ بغداد ١٠: ٤٠٠، شرح علل الترمذى: ٦٧.

٣- العلل ومعرفة الرجال ٣: ٢٣٩/ ٥٠٥٤. تاريخ بغداد ١٠: ٤٠٤، كما في الدراسات في الحديث النبوى ١: ٢٨٦.

٤- تاريخ الفسوى ٢: ١٢، تاريخ أبي زرعه: ٧٨، كما في الدراسات للاعظمى ١: ١١٨.

٥- ميزان الاعتدال ٥: ٣٥٥، الجرح والتعديل ٦: ٢٤٤/ ١٣٥٤، تهذيب الكمال ٢٢: ٩٦/ ٤٣٩٥.

٦- الفهرست: ٥٠.

وهو عبدالرزاق ، عن معمر ، عن قتاده ، عن جابر بن يزيد [زيد] أو عكرمه ، عن ابن عباس ...

١- فيه معمر بن راشد ، وهذا قد كتب الأحاديث وصنّف الكتب ، وعُدَّ من أوائل من جمع الحديث باليمن (١) ، قال ابن النديم : ... له من الكتب كتاب المغازي (٢) ، وآخر في التفسير ، رواه عنه عبدالرزاق وابن المبارك وآخرون ، وكان له كتاب مشهور آخر باسم الجامع (٣) .

وعن هشام بن يوسف أنه قال : جاءني مطرف بن مازن ، فقال : أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمع منك ، فأعطيته ، فكتبها ، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج (٤) .

٢- قتاده بن دعامة ، وهو أحد الأعلام الذين كتبوا الأحاديث ، وله من الكتب : تفسير القرآن (٥) والناسخ والمنسوخ في القرآن (٦) وعواشر القرآن (٧) .

قال أبو هلال ، قيل لقتاده : يا أبا الخطاب أنكتب ما نسمع ؟ قال : وما

١- انظر كتاب أبو جعفر الطحاوي لعبد المجيد محمود : ١٥٢ .

٢- الفهرست : ١٣٦ ، كما في الدراسات للأعظمي ١ : ٣١٢ أيضاً .

٣- الرسالة المستطرفة للكتاني : ٤١ .

٤- المجروحين ٣ : ٣٠ ، الجرح والتعديل ٨ : ٣١٤ / ١٤٥٢ ، كما في الدراسات ١ : ١٩٦ أيضاً .

٥- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٢٧٣ ، الفهرست لابن النديم : ٥٠ ، كما في الدراسات ١ : ١٩٦ أيضاً .

٦- توجد منه نسخة بالظاهريه ، انظر الدراسات للأعظمي ١ : ١٩٦ .

٧- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٢٧٣ .

يمنعك أحد أن تكتب؟ وقد أتباكك اللطيف الخبير أنه قد كتب، وقرأ {فِي كِتَابٍ لَا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يُسَى}، قال: كنت أنظر إلى فم قتاده، فإذا قال: «حدّثنا» كتبت، وإذا لم يقل لم أكتب ((١)).

٣- جابر بن زيد [أو يزيد] والأول هو الصحيح، قال الرباب: سألت ابن عباس عن شيء، فقال: تسألوني وفيكم جابر بن زيد ((٢)).

وكان الحسن البصرى إذا غزا أفتى الناس جابر بن زيد ((٣)).

وجاء عن تلاميذه أنهم يكتبون عنه؛ روى حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، قال: قيل لجابر بن زيد: إنهم يكتبون عنك، ما يسمعون، فقال: إنما الله يكتبون ((٤)).

وعكرمه قد مرّ الكلام عنه، وابن عباس من أئمّه المدوّنين.

الإسناد الثالث

وهو ما أخرجه عبدالرزاق عن معمر، عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن الربيع، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله غسل قدميه ثلاثاً، ثم قالت لنا: إنّ ابن عباس قد دخل .. الخبر.

فقد تكلمنا عن معمر، وبقي عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو من المدوّنين كذلك؛ لقوله: كنت أنطلق أنا ومحمد بن علي - أبو جعفر - ومحمد بن الحنفية إلى جابر بن عبدالله الأنصاري لسأله عن سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن صلواته، فنكتب

١- الطبقات الكبرى ٧: ٢٣٠، فتح المغيث ٢: ١٦٠ والآيه في سوره طه: ٥٢.

٢- تهذيب التهذيب ٢: ٣٤، كما في الدراسات للاعظمي ١: ١٤٥ أيضاً.

٣- تهذيب التهذيب ٢: ٣٤.

٤- الطبقات الكبرى ٧: ١٨١.

عنه وتعلّم منه (١). .

الإسناد الرابع

وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة ، حدّثنا ابن عليه ، عن روح بن القاسم ، عن عبدالله بن محمّد بن عقيل ..

فيه ابن عليه ، وهو إسماعيل بن إبراهيم الأسدی ، وكان من الكُتّبه ، له من المصنّفات كتاب الطهارة ، الصلاة ، المناسك ، التفسير (٢) ، وقد كتب عن أيوب السخيتاني (٣) ، وكتب عنه علي بن أبي هاشم بن الطبراخ (٤) ، وقد مر الكلام عن عبدالله بن محمّد بن عقيل .

الإسناد الخامس

وهو ما رواه الحميدى ، قال : حدّثنا سفيان ، قال : حدّثنا عبدالله بن محمّد ابن عقيل بن أبي طالب ، قال : أرسلني علي بن الحسين إلى الربيع بنت المعوذ ... فيه :

١ - سفيان بن عيينه ، الإمام الكبير ، وقد بدأ بكتابه الحديث وهو ابن خمس عشرة سنة ، قال علي بن الجعد : كتبت عن ابن عيينه سنة ستين ومائه بالكوفة ، يملئ علينا من صحيفه (٥) .

١- تقييد العلم : ١٠٤ ، الكامل لابن عدی ٤ : ١٢٨ ، تاريخ دمشق ٣٢ : ٢٥٩ .

٢- ذكره النديم في الفهرست : ٢٢٧ كما في الدراسات ١ : ٢٣٠ .

٣- تاريخ أبي زرعه : ٧٦ ، كما في الدراسات ١ : ٢٣٠ .

٤- تاريخ بغداد ١٢ : ٩ / ٦٣٦٦ ، كما في الدراسات ١ : ٢٣٠ أيضاً .

٥- تاريخ بغداد ١١ : ٣٦٢ .

قال العجلي : كان حديث ابن عيينه نحو من سبعة آلاف ولم يكن له كتب (١).

وقد علق الدكتور الأعظمي على كلام العجلي بقوله : ولا ندرى كيف تأوّل ، علما رأينا أنه أملى من صحيفه وكتب لأبيوب ، وكتب عن عمرو بن دينار وآخرين . وكتابه عن الزهري مشهوره معروفه (٢) .

قال ابن عيينه ، قال لي زهير الجعفي : أخرج كتبك ، فقلت له : أنا أحفظ من كتبك (٣) .

وله من المؤلفات : التفسير (٤) ، روى عنه جمعٌ أحاديثه المكتوبه ، منهم الحميدي صاحب المسند (٥) .

٢ - علي بن الحسين ، وهو الإمام السّجاد ، وقد كان من المدوّنين (٦) .

أما الإسنادان السادس والسابع :

فهما اجترار لهذا الإسناد ، لروايه سفيان بن عيينه الخبر عن عبدالله بن محمّد ابن عقيل ، وأنّ علي بن الحسين قد أرسله إلى الربيع ..

وأنت ترى رجال هذه الأسانيد أنهم كانوا أئمّه حفظا ، وقد دونوا الحديث في كتبهم وفي جميع الطبقات ، ولا يهمننا وجود بعض المدوّنين بعد عصر التدوين الحكوميّ بينهم ، فالقيمه في وجود رجال كعلي بن الحسين ، وعكرمه ، وعمرو

١- تاريخ بغداد ٩ : ١٧٩ .

٢- دراسات في الحديث النبوي ١ : ٢٦٢ .

٣- تهذيب التهذيب ٤ : ١٠٧ .

٤- التهذيب ٤ : ١٠٧ ، والدراسات للأعظمي ١ : ٢٦٢ عن الأنساب للسمعاني ٥ : ٤٣٩ .

٥- انظر مسند الحميدي ، وعنه في الدراسات للأعظمي ١ : ٢٦٢ .

٦- انظر منع تدوين الحديث ، لنا ٤٠٩ - ٤١١ .

ابن دينار ، وعبدالله بن محمد بن عقيل ، وجابر بن زيد ، بين هؤلاء ، وكانوا قد دَوَّنوا الحديث قبل عصر التدوين الحكومي ، ولذلك تكون لمروياتهم قيمة أكثر من مرويات رواه الغسل .
ولو عاودنا أسماء رواه الغسل عن ابن عباس لعرفت المائز بين الطرفين ، وذلك لعدم وجود مدونين قبل عصر التدوين الحكومي بينهم ، فغالبيهم ليسوا من أصحاب المدونات ، وإن كان أحد منهم مدوِّنا فهو غالبا من المدوِّنين بعد عصر التدوين الحكومي ، فلا مزيه لنقلهم ، لاحتمال تأثره بالأهواء وبمطامع الحكّام أمويين كانوا أم عباسيين .

ورواه الغسل هم :

- ١ - محمد بن عبدالرحيم .
- ٢ - منصور بن سلمه (أبو سلمه الخزاعي) .
- ٣ - سليمان بن بلال - وهو من المدوِّنين بعد عصر التدوين الحكومي - .
- ٤ - زيد بن أسلم .
- ٥ - عطاء بن يسار .
- ٦ - عثمان بن أبي شيبة .
- ٧ - محمد بن بشر .
- ٨ - هشام بن سعد .
- ٩ - الحسن بن علي الخلال الحلواني .
- ١٠ - يزيد بن هارون .
- ١١ - عباد بن منصور .
- ١٢ - عكرمه بن خالد (وهو غير مولى ابن عباس المدوِّن لحديثه) .

١٣ - سعيد بن جبير - من المدونين لكن لم يثبت الطريق إليه - .

١٤ - مجاهد بن موسى .

١٥ - عبدالله بن إدريس - من المدونين بعد عصر التدوين الحكومي - .

١٦ - محمد بن عجلان - من المدونين بعد عصر التدوين الحكومي - .

١٧ - الهيثم بن أيوب الطالقاني .

١٨ - عبدالعزيز بن محمد .

وبهذا فقد اتضح أنّ الطرق المسحّية عن ابن عباس هي أقوى سنداً وأتقى دلالهً ، وقد رويت بطرق متعدّده وفي جميع الطبقات عن المدونين ، بخلاف الغسلية التي لم يروها أحد من المدونين قبل عصر التدوين الحكومي .

كما اتضح لنا أنّ الحكومات كانت تجدد - جاهده - لطمس معالم الوضوء المسحّي عن ابن عباس ، وتسعى لطمس فقهه التعديدي بالكليّة ، لكنّها باءت بالفشل ، إذ أنّ دراسته الملبسات ونسبه الخبر لابن عباس كشفت حقيقته ما أرادته الحكام ، وزيف ما بنوه من مجد سياسي وفكري متزلزل ، إذ أنّ جهود المتعبدين كانت وما زالت منارةً ينيّر درب الحقيقة ، وهذا ما يؤكّد أنّ استقرار الوضوء المسحّي عن ابن عباس ثبت بجهود المدونين على مرّ الأجيال . وهو الآخر يؤكّد امتداد نهج التعبد المحض في العصور اللاحقة .

كما أنّه هو الآخر يؤكّد بأنّ الخلاف بين العلويين والعثمانيين أو قل الخلاف بين الشيعة وأهل السنة في الوضوء هو خلاف قديم وليس بحادث ، بدءاً من إبداعه في عهد عثمان بن عفان ومروراً بالمروانيين ومعاوية الساعين لنشره لهدف سياسي وهو التعرّف على مخالفيهم السياسيين من الطالبين وغيرهم ، وتضعيفاً للوضوء المسحّي النبوي الأصيل الذي يدعو إليه الإمام علي وابن عباس وأنس .

(٣) مناقشه مرويات علي بن أبي طالب

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لمروياته الغسلية

* المناقشه السنديه لمروياته المسحيه

* البحث الدلالي

* تفسير قوله : «هذا وضوء من لم يحدث»

* وقفه مع قوله : «الرأيت»

* نسبه الخير إليه

توجد طائفة من الروايات فى الصحاح والسنن تحكى الغسل عن على بن أبى طالب ، وقد رواها عنه غير واحد من الرواه ، ونحن ندرسها طبقاً للقواعد الرجاليه الموجوده فى كتب القوم مع إقرارنا وتأكيدها بأن الموجود عن الإمام على وولده فى كتب الشيعة الإماميه غير ذلك ، لكى علينا وطبقاً للمنهج العلمى دراسه مرويات على بن أبى طالب الصحابى ثم الإشاره فى القسم الثانى من هذه الدراسه «مناقشه ما روى أهل البيت فى صفه وضوء النبى صلى الله عليه و آله » إلى روايات أمير المؤمنين على بن أبى طالب الإمام والوصى ، وإليك الآن رواه الغسل عن على عليه السلام فى كتب الجمهور ، وهم كالتالى :

١ . أبو حبه الوادعى

٢ . عبد خير

٣ . زر بن حبيش

٤ . عبد الرحمن بن أبى ليلى

٥ . عبد الله بن عباس

٦ . الحسين بن على عليه السلام

أ - ما رواه أبو حنيفة الوادعي عنه

الإسناد الأول

قال الترمذى : حَدَّثَنَا هَنَادٌ (١) وَقَتَيْبَةُ (٢) ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (٣) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٤) ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ (٥) ، قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَعَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَنْفَاهُمَا ، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهْوَرِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحَبِّبْتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٦) .

١- هو هناد بن الشرى بن مصعب، التميمي، الدارمي، أبو السرى الكوفي، روى له البخارى فى أفعال العباد وباقي الجماعة، قال أبو حاتم : صدوق، والنسائي : ثقة (انظر الجرح والتعديل ٩ : ١١٩ / ٥٠١، تهذيب الكمال ٣٠ : ٣١١ / ٣١١، تهذيب التهذيب ١١ : ٦٢ / ١٠٩).

٢- هو قتيبة بن سعيد الثقفي، روى له الجماعة «انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٢٣ / ٤٨٥٢، سير أعلام النبلاء ١١ : ١٣، تهذيب التهذيب ٨ : ٣٢١ / ٥٤١».

٣- هو سلام بن سليم الحنفي، مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، وثقه ابن معين وغيره، روى له الجماعة «انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٢٨٢ / ٢٤٥٥، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٤٨ / ٤٩٧».

٤- هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، روى له الجماعة «انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ١٠٢ / ٤٤٠٠، تهذيب التهذيب ٨ : ٥٦ / ١٠٠».

٥- هو أبو حنيفة بن قيس الوادعي، لم يحتج به البخارى ومسلم، لكن روى له أصحاب السنن الأربعة «انظر تهذيب الكمال ٣٣ : ٢٤٩ / ٧٣٣٤، ميزان الاعتدال ٧ : ٣٦٠ / ١٠١٤٦».

٦- سنن الترمذى ١ : ٦٧ / ٤٨؛ باب ما جاء فى وضوء النبي صلى الله عليه وآله كيف كان؟!؛

يخشد هذا الإسناد من عده جهات :

الأولى :

من جهه أبى إسحاق - عمرو بن عبد الله - السبيعي ، لأنه عنعن روايته عن أبى حيه وهو ممن يدلس .

فقد صرح ابن حبان (١١) والكرائيسى (١٢) والطبرى (١٣) بأن أبى إسحاق كان من المدلسين .

وقال ابن حجر : حدّثنا إسحاق ، حدّثنا جرير ، عن معن ، قال : أفسد حديث أهل الكوفه الأعمش وأبو إسحاق ، يعنى للتدليس (١٤) .

ومما يؤخذ على مرويات أبى إسحاق : عدم الضبط ، لتغيّره واختلاطه بأخره : قال ابن حجر : ثقّه .. قد اختلط بأخره (١٥) .

وقال الذهبي : شاخ ونسى (١٦) .

وقال الفسوى : قال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وإنّما تركوه مع ابن عيينه لاختلاطه (١٧) .

١- الثقات لابن حبان ٥ : ١٧٧ / ٤٤٤٩ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٥٨ .

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٢ : ١١٣ .

٣- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٢ : ١١٣ .

٤- تهذيب التهذيب ٨ : ٥٨ .

٥- تقريب التهذيب : ٤٢٣ / ٥٠٦٥ .

٦- ميزان الاعتدال ٥ : ٣٢٦ / ٦٣٩٩ .

٧- ميزان الاعتدال ٥ : ٣٢٦ / ٦٣٩٩ .

من جهه أبى حبه ، المجهول ، قال أبو زرعه : لا يسمّى (١).

وقال ابن المدينى : مجهول (٢).

وقال أبو الوليد الفرضى : مجهول (٣).

وقال الذهبي : لا يعرف (٤).

وعليه فالسند الأول مجهول ، وله حكم المنقطع ، فلا يمكن الاعتماد عليه ، لجهاله أبى حبه ، ولأنَّ أبا إسحاق السبيعي قد تغيّر بأخيه وهو ممّن يدّس .

الإسناد الثاني

قال النسائي : أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا أبو الأحوص ، عن أبى إسحاق ، عن أبى حبه - وهو ابن قيس - قال : رأيت عليا رضى الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أنقاهما ، ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل قدميه إلى الكعبين ، ثم قام فأخذ فضل طهوره فشرّب وهو قائم ، ثم قال : أحببت أن أريكم كيف طهور النبي صلى الله عليه و آله (٥) .

١- الجرح والتعديل ٩ : ٣٦٠ / ١٦٣٦.

٢- تهذيب التهذيب ١٢ : ٨٨ / ٣٥٢ ، ميزان الاعتدال ٧ : ١٠١٤٦ / ٣٦٠.

٣- ميزان الاعتدال ٧ : ١٠١٤٦ / ٣٦٠.

٤- هامش تهذيب الكمال ٣٣ : ٢٧٠ ، ميزان الاعتدال ٧ : ١٠١٤٦ / ٣٦٠.

٥- سنن النسائي ١ : ٩٦ / ٧٠ ، باب عدد غسل اليدين.

تقدم في الإسناد السابق أنّ طريق أبي الأحوص يضعف بأبي إسحاق الذي تغير واختلط وشاخ ونسى والذي كان من المدلسين ، وقد عنعن هنا ولم نجد له تصريح بالسماع عن أبي حيه في الكتب التسعه (١) ، ولجهاله أبي حيه في الإسناد .

الإسناد الثالث

قال النسائي : أخبرنا محمد بن آدم (٢) ، عن ابن أبي زائده (٣) ، قال : حدّثني أبي (٤) وغيره عن أبي إسحاق ، عن أبي حيه الوادعي ، قال : رأيت عليّاً تَوْضُأً فغسل كفيه ثلاثاً وتمضمض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله (٥) .

١- إذ أنّ فيها ٢٢ روايه، ففي الترمذى إسنادان برقم (٤٢) و (٤٥)، وفي النسائي ثلاثه أسانيد بأرقام ٩٥، ١١٤، ١٣٩، وفي سنن أبي داود سند واحد برقم ١١١، وفي ابن ماجه ٤٢٠، ٤٩٩، ٢٤٣٨ وفي مسند أحمد برقم ٩٢٤، ٩٧٥، ٩٩٥، ٩٩٨، ١٢٨٠، ١٢٧٩، ١٢٧٤، ١٢٠٨، ١١٤٢، ١٢٨١، ١٢٨٣، ١٢٨٩، ١٣٠٨، لم يصرح في جميعها بالسماع.

٢- هو محمد بن آدم الجهني، المصيصي، روى له أبو داود والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٢٤ : ٣٩١ / ٥٠٥١، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٠ / ٤١) وغيرهما من المصادر.

٣- هو يحيى بن زكريا بن أبي زائده، الهمداني الوادعي، أبو سعيد الكوفي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣١ : ٣٠٥ / ٦٨٢٦، تهذيب التهذيب ١١ : ١٨٣ / ٣٥٠، سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٣٧ / ٩٠) وغيرها من المصادر.

٤- هو زكريا بن أبي زائده الهمداني، أبو يحيى الكوفي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٣٥٩ / ١٩٩٢، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٨٤ / ٦١٦، سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٠٢ / ٩٣) وغيرها من المصادر.

٥- سنن النسائي ١ : ٧٩ / ١١٥؛ باب عدد غسل الرجلين.

هذا الطريق مضافا إلى ضعفه بأبي إسحاق وبجهاله أبي حيه ، فهو ضعيف أيضا بزكريا بن أبي زائده - والد يحيى بن زكريا بن أبي زائده - الذى حدّث عنه محمد بن آدم شيخ النسائي هنا ، وذلك لعدة أمور :

الأول : إنّ سماع زكريا من أبي إسحاق إنّما كان بعد تغيّره واختلاطه وحينما كبر وشاخ على ما هو صريح العجلي (١) وغيره .

قال أحمد بن حنبل : حديثهما [أى زكريا وإسرائيل] عن أبي إسحاق لئن ، سمعا منه بأخره (٢) .

الثانى : إنّ زكريا كان من المدلسين ، وهنا لم يصرح بالسماع عن أبي إسحاق .

فقد جاء عنه أنه كان يوهم السامعين أنه سمع من الشعبي والحال أنه لم يسمع منه ، وهذا هو التدليس القبيح الذى يرادف الكذب .

قال أبو حاتم : زكريا لين الحديث ، كان يدلس .. إلى أن يقول : يقال إنّ المسائل التى يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنّما أخذها عن أبي حريز (٣) .

وقال يحيى بن زكريا - ابنه - : لو شئت لسّميت لك من بين أبي وبين الشعبي (٤) .

وقال أحمد بن حنبل : .. كان يدلس ، يأخذ عن جابر والشعبي ولا

١- حكاة المزى عنه فى تهذيب الكمال ٩ : ٣٦١ .

٢- حكاة عنه الرازى فى الجرح والتعديل ٣ : ٥٩٣ / ٢٦٨٥ ، والمزى فى تهذيب الكمال ٩ : ٣٦١ .

٣- تهذيب الكمال ٩ : ٣٦٢ ، الجرح والتعديل ٣ : ٥٩٣ / ٢٦٨٥ .

٤- تهذيب الكمال ٩ : ٣٦٢ .

وعليه ، فاشتهار زكريا بالتدليس ، وروايته هنا عن أبي إسحاق دون تصريحه بالسماع ، مع تغير حال أبي إسحاق بأخيه ، وجهاله أبي حيه ، كل هذه الأمور تسقط هذه الروايه عن الاعتبار والحجيه .

ب - ما رواه عبد خير عنه

الإسناد الأول

قال أبو داود : حدثنا مسدد (٢٢) ، حدثنا أبو عوانه (٣) ، عن خالد بن علقمه (٤) ، عن عبد خير (٥) ، قال : أتانا على رضى الله عنه ، وقد صلى ، فدعا بطهور ، فقلنا : ما يصنع بالطهور وقد صلى ؟ ما يريد إلا أن يعلمنا ، فأتى بإناء فيه ماء وطست ، فأفرغ من الإناء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تضمض واستنثر ثلاثاً ،

١- هامش تهذيب الكمال ٩ : ٣٦٢.

- ٢- هو مسدد بن مسرهد الأسدي، أبو الحسن البصرى، روى عنه البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٤٤٣/ ٥٨٩٩، تهذيب التهذيب ١٠ : ٩٨/ ٢٠٣) وغيرهما من المصادر.
- ٣- هو الواضح بن عبد الله الشكرى، أبو عوانه الواسطى البزاز، روى له الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤١/ ٦٦٨٨، تهذيب التهذيب ١١ : ١٠٣/ ٢٠٤، سير أعلام النبلاء ٨ : ٢١٧) وغيرها من المصادر.
- ٤- هو خالد بن علقمه الهمداني، الوادعى، أبو حيه الكوفى، روى له أبو داود والنسائى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٨ : ١٣٤/ ١٦٣٧، تهذيب التهذيب ٣ : ٩٣/ ٢٠٢) وغيرهما من المصادر.
- ٥- هو عبد خير بن يزيد، ويقال : ابن يحمى، أبو عماره الكوفى، روى له أصحاب السنن الأربعة (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٤٦٩/ ٣٧٣٤، تهذيب التهذيب ٦ : ١١٣/ ٢٦٠) وغيرهما من المصادر.

فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم جعل يده فى الإناء فمسح برأسه مره واحده ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً ، ثم قال : من سره أن يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فهو هذا(١).

المناقشه

يخشد هذا الطريق من ثلاث جهات :

الأولى : أبى عوانه ، الأئى الذى تغير بأخره . مضافا إلى أنه كان يحدث ممّا يقرؤه من كتب الناس خطأ فى أخريات حياته .

قال أحمد بن حنبل : إذا حدّث من غير كتابه ربما وهم(٢).

وقال عفّان : وكان أبو عوانه حدّث بأحاديث عن أبى إسحاق ، ثم بلغنى بعد أنه قال : سمعتها من إسرائيل(٣).

وقال عفّان أيضا : كان بأخره يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ(٤).

وقال أبو محمد : قيل ليحيى بن معين : أبو عوانه أثبت أو شريك ؟ قال : أبو عوانه أصحّ كتابا ، وكان أبو عوانه يقرأ ولا يكتب(٥).

١- سنن أبى داود ١ : ٢٧ / ١١١ ، باب صفه وضوء النبى .

٢- تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤٦ ، الجرح والتعديل ٩ : ٤٠ / ١٧٣ .

٣- مسند أحمد ٢ : ٣٨٣ / ٨٩٦٢ .

٤- تاريخ بغداد ١٣ : ٤٩٤ ، هامش تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤٦ .

٥- هامش تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤٧ ، عن سؤلات ابن محرز : الترجمة ٥٨٥ .

وقال أبو حاتم : كتبه صحيحه ، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً (١).

وقال أبو زرعه : ثقه إذا حدث من كتابه (٢).

وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقه ثبت حججه فيما حدث من كتابه ، وإذا حدّث من حفظه ربما غلط (٣).

وقال الدوري ، عن يحيى بن معين ، قال : كان أبو عوانه أمياً يستعين بمن يكتب له (٤).

والحاصل :

فإن أبا عوانه - على ضوء هذه الأقوال مع أخرى غيرها - ثقه في نفسه ، لكنه سيئ الحفظ ، كثير الغلط والوهم ، وكان لا يعرف الكتابه ، على ما هو صريح ابن معين .

والذي ينبغي أن يتساءل عنه : هو أنه إذا كان لا يقدر على الكتابه ، فمن كان يكتب له كتبه هذه التي يقال عنها أنها صحيحه ؟

وهل أنّ هذا الكاتب المجهول هو ثقه في نفسه ، أم لا ؟! وما هي هذه ملازمته لأبي عوانه ؟

وهل كان يدون ما سمعه على الفور أم كان يدونه بعد فترة متأخره ؟ وهل هو أمين وضابط في كتابه أم لا ؟

وهل هو كاتب واحد أم أكثر ؟

١- الجرح والتعديل ٩ : ١٧٣/ ٤٠ ، تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤٧.

٢- الجرح والتعديل ٩ : ١٧٣/ ٤٠ ، تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤٧.

٣- تهذيب التهذيب ١١ : ١٠٥.

٤- سير أعلام النبلاء ٨ : ٢٢٠.

وكيف لنا أن نثبت كون هذه الرواية التي في كتابه هي ما سمعنا فعلا عن شيخه بحيث لم يتلاعب بها هذا الكاتب المجهول ، حتى يمكننا القول بصحتها ولزوم الأخذ بها؟! إلى غيرها من التساؤلات المعقولة والتي يفترض أن تطرح فيما نحن فيه وخصوصاً مع معرفتنا بإجماع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وأولاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على المسح على القديمين .

وعليه إن ورود هذا الاحتمال يسقطه عن الاعتبار والحجّيه لاحتمال دخول الخطأ والوهم فيما يروى .

ونحن لو أخذنا بهذه التساؤلات مع ما قيل من احتمال ورود الإيهام ، لو حدّث عن غير كتابه ، لسقطت مروياته عموماً ، سواء حدّث بها عن كتابه ، أو كان نقلاً عن كتب الآخرين ، أو حفظاً عن خاطره .

ويحتمل أن يكون هذا هو السر في عدم إخراج الشيخين (البخارى ومسلم) له حديثاً في الوضوء البياني عن علي بن أبي طالب .

ويضاف إليه أننا لم نعثر على وجود كتب أخرى له غير (مسنده) المسمى باسمه ، إلا أنه لم يرو فيه الوضوء الغسلي ، أو أى شيء في الوضوء عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فراجع لتأكد .

فأبو عوانه قد تصوّر أنه يحدث عن كتابه مع أنّ واقع الحال يشهد أنه إنّما كان يحدث عن غير كتابه ، وهذه ليست بالطامة : لأن الطامة كل الطامة أن يتخيل أبو عوانه أنه سمع بحديث من محدث كبير وأنه موجود في كتابه ، مع أنّ الحقّ أنّه لم يسمعه عن ذلك الشيخ ، وليس هو موجود في كتابه ، وإليك هذا النص للدلالة على ما نريد أن نقوله .

قال الحسين بن الحسن المروزي : سمعت عبد الرحمن بن مهدي

يقول : كنت عند أبي عوانه فحدث بحديث عن الأعمش ، فقلت : ليس هذا من حديثك!!

قال : بلى .

قلت : لا .

قال : يا سلامه هات الدرج . فأخرجه ، فنظر فيه فإذا ليس الحديث منه .

فقال : صدقت يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت به .

قلت : ذكرت به وأنت شاب فظننت أنك سمعته (١) .

وعليه فالاعتماد على مرويات أبي عوانه مشكل جداً ، وبخاصه الأحاديث التي لم يخرجها له البخارى ومسلم ، ولم يكن فى كتابه .

الثانيه : أنه معلول سنداً ، كما يأتي توضيحه بعد الخلاصه السنديه لمجموع ما روى عن عبد خير فى الغسل والمسح .

الثالثه : أنه معلول متناً ، تحت عنوان عبد خير وتعارض المروى عنه .

الإسناد الثانى

قال النسائى : أخبرنا قتيبه ، قال : حدّثنا أبو عوانه ، عن خالد بن علقمه عن عبد خير ، قال : أتينا عليّ بن أبى طالب رضى الله عنه ، وقد صلّى فدعا بطهور ، فقلنا : ما يصنع به وقد صلّى ، ما يريد إلّا ليعلمنا ، فأتى بإناء فيه ماء وطست فأفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً من الكفّ الذى يأخذ به الماء ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى ثلاثاً ،

ويده الشمال ثلاثاً ، ومسح برأسه مزه واحده ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً ، ثم قال : من سزّه أن يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فهو هذا(١١) .

المناقشه

يضعف هذا الطريق بأبي عوانه لما مزّ عليك سابقا ، ولما استقوله في خالد بن علقمه في الإسناد الرابع بعد قليل وفي (تعارض المروى عن عبد خير) .

الإسناد الثالث

قال الترمذى : حدثنا قتيبه وهناد ، قالا : حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن عبد خير ، قال : ذكر عن عليّ مثل حديث أبي حنّيه ، إلا أنّ عبد خير قال : كان إذا فرغ من طهوره أخذ من فضل طهوره بكفّه فشربه(١٢) .

المناقشه

يضعف هذا الطريق بأبي إسحاق السبيعي المدلس الذى عنعن عن عبد خير ولم يصرّح بالسماع فى مكان آخر(١٣) . والذى مزّ الكلام عنه فى الإسناد الأوّل .

١- سنن النسائى ١ : ٦٨ / ٩٢؛ باب غسل الوجه.

٢- سنن الترمذى ١ : ٦٨ / ٤٩؛ باب ما جاء فى وضوء النبى صلى الله عليه وآله كيف كان.

٣- مرويات أبى إسحاق السبيعي عن عبد خير فى الكتب التسعه أحد عشر حديثاً، فقد أخرج أبو داود له حديثا واحدا برقم (١٤٠) وأحمد فى مسنده عشره أحاديث فى مسند العشره المبشّره باللجنه برقم (٦٩٩) و (٨٥٣) و (٨٧٣) و (٨٨٨) و (٨٩٠) و (٩٦٤) و (٩٦٥) و (١٠٠٨) و (١١٩٩) والدارمى فى سننه برقم (٧٠٩) ولم يصرّح فى جميعها بالسماع عن عبد خير.

قال أبو داود : حدثنا محمد بن المثنى ((١)) ، حدثني محمد بن جعفر ((٢)) ، حدثني شعبه ، قال : سمعت مالكا بن عرفة ((٣)) ، سمعت عبد خير ، رأيت عليا رضي الله عنه أتى بكرسى فقعده عليه ، ثم أتى بكوز من ماء فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد ، وذكر الحديث ((٤)) .

المناقشه

يضعف طريق أبي داود من عدّه جهات :

الأولى : من جهه محمد بن المثنى ، فقد وردت فيه أشياء تكشف عن عدم ضبطه وأنه ليس بالثبث في الحديث .

قال النسائي : لا بأس به ، كان يغير في كتابه ((٥)) .

وقال صالح بن محمد الحافظ : صدوق اللهجه ، وكان في عقله شيء ((٦)) .

١- هو محمد بن المثنى بن عبيد العزيز ، أبو موسى البصرى ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٥٩ / ٥٥٧٩ ، ميزان الاعتدال ٤ : ٢٤ ، سير أعلام النبلاء ١٢ : ١٢٣ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٧٧ / ٦٩٨) وغيرها من المصادر.

٢- هو محمد بن جعفر الهذلي ، المعروف بغندر صاحب الكرايسى ، أبو عبد الله البصرى ، كان ربيب شعبه (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٥ / ١٢٠ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٩٨ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٨٤ / ١٢٩ ، الجرح والتعديل ٧ : ٢٢١ / ١٢٢٣) وغيرها من المصادر.

٣- غير معروف.

٤- سنن أبي داود ١ : ٢٨ / ١١٣ ، باب صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله .

٥- تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٦٣ .

٦- تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٦٣ .

وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق (١).

وقال أبو بكر الخطيب : كان صدوقاً ، ورعاً ، فاضلاً ، عاقلاً (٢).

نقول : هذه الأقوال لا تمنع من كون محمد بن المثنى ثقة في نفسه ، لكننا بيننا في الملاحق (٣) أن (لا بأس به) و (صدوق) و (صالح) وغيرها من الكلمات التي تندرج في هذه المرتبه من مراتب التعديل ، تشعر بعدم شريطه الضبط ، فأصحاب هذه المرتبه ثقات في أنفسهم ، إلا أن مروياتهم لا يعتمد عليها إلا بعد النظر ، والأقوال في محمد بن المثنى من هذا القبيل ، هذا بعد الفراغ عن عقله وأنه لا شوبه فيه ، وأما مع تصريح صالح بن محمد الحافظ بأن في عقله شيئاً ، فإن الاعتماد على مروياته يكون سفهاً واضحاً .

الثانيه : من جهة محمد بن جعفر الملقب بغندر ، فإن أهل العلم لئنوه بسبب بلادته وكثره نسيانه ، ولأشياء أخرى ، وإليك بعض النصوص فيه :

قال ابن حبان : كان غندر من خيار عباد الله على غفله فيه (٤) .

وقال يحيى بن معين : كان غندر يجلس على رأس المناره يفرق زكاته ، فقيل له : لم تفعل هذا ؟ قال : أرغب الناس في إخراج الزكاه (٥) .

وقال يحيى بن معين : اشترى غندر سمكا وقال لأهله : أصلحوه ، ونام ، فأكل عياله السمك ولطخوا يده ، فلما انتبه قال : هاتوا السمك ، قالوا : قد أكلت ، قال : لا .

١- الجرح والتعديل ٨ : ٤٠٩/ ٩٥ ، تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٦٣ .

٢- تاريخ الخطيب ٣ : ٢٨٥ ، تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٦٤ .

٣- أنظر الملحق رقم (١) في آخر هذا المجلد .

٤- تهذيب الكمال ٢٥ : ٨ ، الجرح والتعديل ٧ : ٢٢١/ ١٢٢٣ .

٥- تهذيب الكمال ٢٥ : ٩ .

قالوا: فشم يدك ، ففعل ، فقال : صدقتم ، ولكنى ما شبعتم (١١) .

وقال ابن حجر : ثق ، صحيح الكتاب ، إلا أن فيه غفله (٢٢) .

وذكر أحمد بن حنبل : أنه بليد (٣٣) .

وقال علي بن عثام : كان مغفلاً (٤٤) .

وقال يحيى بن معين : دخلنا على غندر ، فقال : لا أحدنكم بشيء حتى تجيئوا معي إلى السوق ، وتمشون ، فيراكم الناس ، فيكرموني ، قال : فمشينا خلفه إلى السوق ، فجعل الناس يقولون له : من هؤلاء يا أبا عبد الله ؟ فيقول : هؤلاء أصحاب الحديث جاءوني من بغداد يكتبون عني (٥٥) .

وقال صاحب البصري : قلت لغندر : إنهم يعظمون ما فيك من السلامه ، قال : يكذبون علي ، قلت : فحدثني بشيء يصح منها ، قال : صمت يوماً فأكلت فيه ثلاث مرات ناسياً ، ثم أتت صوتي (٦٤) .

وقال أبو حاتم الرازي : كان غندر صدوقاً مؤدياً ، وفي حديث شعبه : ثق ، وأما في غير شعبه فيكتب حديثه ولا يحتج به (٧٧) .

أقول : إن البلاده وكثره السهو والنسيان لا تفرق بين حديثه عن شعبه أو حديثه عن غيره ، بل هي سبب تام في إسقاط أحاديثه عموماً عن الحججه ، لأن

١- سير أعلام النبلاء ٩ : ١٠١ ، تهذيب الكمال ٢٥ : ٩ .

٢- تقريب التهذيب : ٤٧٢ / ٥٧٨٧ .

٣- انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٧ .

٤- سير أعلام النبلاء ٩ : ١٠٠ .

٥- سير أعلام النبلاء ٩ : ١٠١ .

٦- سير أعلام النبلاء ٩ : ١٠١ .

٧- سير أعلام النبلاء ٩ : ١٠٠ .

الذى يأكل ثلاث مرات فى نهار رمضان ساهيا ، ويتخيل أنه أكل السمك لمجرد وجود رائحته فى يده مع أنه لم يذقه ، وغيرها من الأشياء ، كلها تدلّ على أنّ هناك ملكة نفسانيه تخلّ فى ضبطه فإذا حصلت فستكون مطّرده فى كل أحوالاته وتكون عله ساريه إلى جميع مروياته عن أشياخه سواء المرويه عن شعبه أو عن غيره .

الثالثه : من جهه مالك بن عرفظه ، وذلك لأنّ مالكا هذا مجهول ومهمل فى كتب الرجال .

وقد قيل : إنّ شعبه توهم فيه ، فصحف خالد بن علقمه إلى مالك بن عرفظه ، وهذا هو الرأى المشهور الذى صوّبه كثير من الأعلام كالبخارى ، وابن حنبل ، والترمذى ، وابن أبى حاتم ، وغيرهم .

فإن قيل هكذا ، قلنا : بأن هؤلاء الأعلام الذين صوّبوا كونه تصحيفا لخالد بن علقمه ، إما أن يكونوا على جزم ويقين ممّا صوّبوه ، وإما أنّهم احتملوا ذلك .

فإن كانوا على جزم ويقين بما قالوه ، فأين الدليل القطعى على ذلك فليأتون بذلك ، أو حتّى بالقرينه المؤيّده لهذه الدعوى ؟

ولم لم يبدل هؤلاء الأعلام هذا الخطأ إلى ما جزموا به من وجود التصحيف ؟ وهذا التغيير ما يُسمح به للمحققين فعله لكن مع الإشارة إلى تغييرهم لذلك .

لكنّ المراجع لجوامعهم الحديثيه كسنن الترمذى ، وأبى داود ، ومسند أحمد ابن حنبل يجد أنّهم ذكروا الإسناد المتقدّم دون الإشارة إلى أى دليل أو قرينه ، وهذا يتناسب مع كون المسأله استظهارا واحتمالا لاجزماً ويقيناً .

وعليه ، فيكون ذلك احتمالاً لا يلزمنا الأخذ به ، لإمكان أن يحتمل فى مقابله احتمالاً آخر ، وهو أنّهما راويان ، كما سيأتى من استظهار العلّامه أحمد محمد شاکر ، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى : إننا نستبعد جدا أن يصحف شعبه بن الحجاج خالد أب مالك وعلقمه ب«عرفطه» ، وهو الإمام النقاد في الحديث والرجال ، لأنه تصحيف شنيع ، ونحن نستبعد أن يصحف إنسان عادى له إمام جزئى بالحديث والرجال خالد بن علقمه إلى مالك بن عرفطه ، فكيف نتصور ذاك في إمام ثبت كشعبه بن الحجاج !!

ولو كان التصحيف في مورد واحد لأمكنا قبول كلامهم إلا أننا وجدنا كثيرا من الأعلام قد رووا عن شعبه أنه يروى ذلك عن مالك بن عرفطه ، فيجب أن يكون الأمر غير ما قالوه وهؤلاء الأعلام الذين رووا عن شعبه هم :

١ - عبد الله بن المبارك (كما في سنن النسائي ، كتاب الطهاره ح ٩٢) .

٢ - يزيد بن زريع (كما في سنن النسائي ، كتاب الطهاره ح ٩٣) .

٣ - محمد بن جعفر المعروف ب- (غندر) (كما في سنن أبي داود ، كتاب الطهاره ح ٩٩ ، ومسنند أحمد ح ٢٤٢٢٨ باقى مسند الأنصار) .

٤ - يحيى بن سعيد القطان (كما في مسند أحمد ح ٩٤٢ مسند العشره المبشره بالجنه) .

٥ - حجاج بن محمد المصيصى (كما في مسند أحمد ح ١١١٧ مسند العشره المبشره بالجنه وفى باقى مسند الأنصار ح ٢٤٢٢٨) .

٦ - روح بن عباد بن العلاء (كما في مسند أحمد ح ٢٤٨٧٨ باقى مسند الأنصار) .

وروايه هؤلاء المحدثين جميعهم عن شعبه يعنى أنهم سمعوا منه ، ولا يعقل أن يتكرر خطأ شعبه عدة مرات مع سته محدثين وهو الإمام الحافظ المتثبت .

ويدلك على استبعاد تصحيف شعبه هو ما قوله فى سيرته وحياته وأنه كان لا

يحدث غيره بما سمعه عن أشياخه - لو كان سماعه مره أو مرتين - ، وإليك بعض النصوص في ذلك :

قال حماد بن زيد : إذا خالفني شعبه في الحديث تبعته . قيل له : ولم ؟ قال : إنَّ شعبه كان يسمع ويعيد ويبدى وكنت أنا أسمع مره واحده ((١)).

وقال يعقوب ابن شيبه : يقال إنَّ شعبه إذا سمع الحديث مرتين لم يعتد به ((٢)).

وقال ابن رجب الحنبلي : سمعت سهل بن محمد العسكري أخبرني ابن أخي ابن أبي زائده عن عمه يحيى بن زكريا بن أبي زائده ، وقال : سألت شعبه عن حديث فلم يحدثني به ، وقال لي : لم أسمعهُ إلا مره واحده ، فلا أحدثك به ((٣)).

وخزج ابن أبي حاتم عن أبيه عن أبي الوليد ، قال : سألت شعبه عن حديث ، فقال : لا أحدثك إنني سمعته من ابن عون مره واحده ((٤)).

وقال أبو الوليد : قال حماد بن زيد : شعبه كان لا يرضى أن يسمع الحديث مره ، يعاود صاحبه مرارا ، ونحن كنا إذا سمعنا مره اجتزينا به ((٥)).

قال الشيخ أحمد محمد شاکر :

« .. وأنا أتردد كثيرا فيما قالوه هنا :

أما زعم أنَّ تغيير الاسم إلى (مالك بن عرفطه) من باب التصحيف فإنه غير مفهوم ، لأنه لا شبه بينه وبين (خالد بن علقمه) في الكتابه

١- شرح علل الترمذی ١ : ١٧٥.

٢- شرح علل الترمذی ١ : ١٧٦.

٣- شرح علل الترمذی ١ : ١٧٦.

٤- شرح علل الترمذی ١ : ١٧٦.

٥- شرح علل الترمذی ١ : ١٧٦.

وفى النطق ، ثم أين موضع التصحيح ، وشعبه لم ينقل هذا الاسم من كتاب ، إنما الشيخ شيخه ، رآه بنفسه ، وسمع منه بأذنه ، وتحقق من اسمه!! نعم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه ، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلى شعبه ، فقد كان أعلم الناس فى عصره بالرجال وأحوالهم ، إلى أن قال :نعم قد يخطئ شعبه فى شىء من رجال الإسناد ممن فوق شيخه ، أما فى شيخه نفسه فلا .

أما الحكايه عن أبى عوانه التى نقلها أبو داود(١١٧) . فإنها إن صحت فلا تدل على خطأ شعبه ، بل تدل على خطأ أبى عوانه ، وأنا أظنها غير صحيحه ، فإن أبو داود لم يذكر من حدّثه بها عن أبى عوانه ، وإنما الثابت إسناده أنّ أبى عوانه روى عن خالد بن علقمه ، وقد روى عن مالك بن عرفطه ، فالظاهر عندى أنّهما راويان وأنّ أبى عوانه سمع من كل واحد منهما(١٢٢) .

وعليه فإنّ الطريق الذى فيه مالك بن عرفطه لا يحتمل أن يكون مصحفا عن

١- ونصّ الحكايه هكذا : قال أبو داود : (مالك بن عرفطه) انما هو : (خالد بن علقمه) أخطأ فيه شعبه. قال أبو داود: قال أبو عوانه يوما : (.. حدثنا مالك بن عرفطه عن عبد خير) فقال له عمر الأعصف : رحمك الله يا أبى عوانه، هذا خالد بن علقمه ولكن شعبه مخطئ فيه، فقال أبو عوانه : هو فى كتابى : «خالد بن علقمه» ولكن قال لى شعبه : هو «مالك بن عرفطه». قال أبو داود : حدثنا عمرو بن عون، قال : حدثنا أبو عوانه : عن مالك بن عرفطه قال أبو داود : وسماعه قديم. قال أبو داود : حدثنا أبو كامل، قال : حدثنا أبو عوانه، عن خالد بن علقمه، وسماعه متأخر كان بعد ذلك رجع إلى الصواب وروايه شعبه أنه مالك بن عرفطه أخرجها ابو داود فى سننه من طريق محمد جعفر عنه (انظر هامش تهذيب الكمال ٨ : ١٣٦).

٢- تهذيب الكمال «الهامش» ٨ : ١٣٦.

خالد بن علقمه ، بل هما راويان ، ولا يستبعد أن يختص شعبه بالسماع من مالك بن عرفة وهو الإمام الرجالي المحدث .

وعلى أى تقدير فاحتمال أنه غير مصحّف باق ، وهو كاف فى إبطال الاستدلال بهذا الطريق ، لجهالة مالك بن عرفة . ولما قلناه فى محمّد بن المثنى ومحمّد بن جعفر الملقّب بـ (غندر) .

الإسناد الخامس

قال النسائي : أخبرنا سويد بن نصر (١) ، قال أباؤنا عبد الله - وهو ابن المبارك (٢) - عن شعبه ، عن مالك بن عرفة ، عن عبد خير ، عن على بن رضى الله عنه أنه أتى بكرسى فقعده عليه ، ثم دعا بتور فيه ماء ، فكفأ على يديه ثلاثاً ثم مضمض واستنشق بكفّ واحد ثلاث مرّات ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، وأخذ من الماء فمسح برأسه - وأشار شعبه - مرّه من ناصيته إلى مؤخر رأسه ، ثم قال : لا أدري أردّهما أم لا ؟ وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : من سرّه أن ينظر إلى ظهور رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا طهوره (٣) .

١- هو سويد بن نصر بن سويد المروزي ، أبو الفضل الطوساني ، روى له الترمذى والنسائي (انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٢٧٢ / ٢٦٥١ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٠٨ / ٩٥ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٤٥ / ٤٩٣) وغيرها من المصادر.

٢- هو عبد الله بن المبارك الحنظلي ، التميمي ، مولاهم ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٢٠ / ٥ ، تهذيب التهذيب ٥ : ٣٣٤ / ٦٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٧٨ / ١١٢) وغيرها من المصادر.

٣- سنن النسائي ١ : ٩٣ / ٦٨ باب عدد غسل الوجه.

يضعف هذا الطريق بجهالة مالك بن عرفطه كما مرّ تحقيقه في السند السابق ، والاضطراب في متنه ، حسب ما سيأتى الكلام عنه في البحث الدلالي ، في (تعارض المروى عن عبد خير) .

الإسناد السادس

قال النسائي : أخبرنا عمرو بن علي (١١) وحميد بن مسعده (٢٢) ، عن يزيد - وهو ابن زريع (٢٣) - قال : حدثني شعبه ، عن مالك بن عرفطه ، عن عبد خير ، قال : شهدت عليا دعا بكرسى فقعد عليه ، ثم دعا بماء في تور فغسل يديه ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق بكف واحد ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم غمس يده في الإناء فمسح برأسه ، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : من سزّه أن ينظر إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا وضوءه (٢٤) .

١- هو عمرو بن علي بن بحر الباهلي، أبو حفص البصرى الصيرفي الفلاس، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ١٦٢ / ٤٤١٦، سير أعلام النبلاء ١١ : ٢١ / ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٨ : ١٢٠ / ٧٠) وغيرها من المصادر.

٢- هو حميد بن مسعده بن المبارك الباهلي، أبو علي، روى له الجماعة سوى البخارى (انظر تهذيب الكمال ٧ : ٣٩٥ / ١٥٣٨، تهذيب التهذيب ٣ : ٨٣ / ٤٣) وغيرها من المصادر.

٣- هو يزيد بن زريع، العيشي، أبو معاوية البصرى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣٢ : ١٢٤ / ٦٩٨٧، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٨٤ / ٥٢٧، سير أعلام النبلاء ٨ : ٧٨ / ٢٩٦) وغيرها من المصادر.

٤- سنن النسائي ١ : ٩٤ / ٦٩، باب غسل اليدين.

يضعف هذا الطريق كسابقه بجهاله مالك بن عرفطه ، وبما جاء عن عبد خير وغيره عن علي في المسح .

الإسناد السابع

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي الحلواني(١١) ، حدثنا الحسين ابن علي الجعفي(١٢) ، عن زائده(١٣) ، حدثنا خالد بن علقمه الهمداني ، عن عبد خير ، قال : صلى علي رضي الله عنه الغداه ، ثم دخل الرحبه ، فدعا بماء ، فأناه الغلام بإناء فيه ماء وطست ، قال : فأخذ الإناء بيده اليمنى فأفرغ علي يده اليسرى وغسل كفيه [ثلاثاً] ثم أدخل يده اليمنى في الإناء فتمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، ثم ساق قريباً من حديث أبي عوانه(١٤) ، قال : ثم مسح رأسه مقدّمه ومؤخره مره ، ثم ساق الحديث نحوه(١٥) .

١- تقدمت ترجمته في مرويات ابن عباس الغسليّه (الطريق الثاني = سعيد بن جبير).

٢- هو الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، مولاهم، أبو عبد الله ويقال أبو محمد الكوفي المقرئ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٦ : ٤٤٩ / ١٣٢٤ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٩٧ / ١٢٩ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٣٠٨ / ٦١٤) وغيرها من المصادر.

٣- هو زائده بن قدامه الثقفي، أبو الصلت الكوفي (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٢٧٣ / ١٩٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٧٥ / ١٣٩ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٦٤ / ٥٧١) وغيرها من المصادر.

٤- مرّ عليك في مرويات عبد خير عن علي الغسليّه (الإسناد الأول).

٥- سنن أبي داود ١ : ٢٨ / ١١٢ ، باب صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله .

ويمكن الخدش في هذا الطريق من جهتين :

الأولى : من جهة الحلوانى على ما تقدم عليك (١).

الثانيه : أنه معلول بخالد بن علقمه والذي سيأتى تفصيل البحث عنه لاحقاً تحت عنوان «عبد خير وتعارض المروى عنه» .

ج . ما رواه زر بن حبيش عنه

الإسناد

قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة (٢) ، حدثنا أبو نعيم (٣) ، حدثنا ربيعة الكنانى (٤) عن المنهال بن عمرو (٥) ، عن زر بن حبيش (٦) ، أنه سمع علياً رضى الله عنه .

١- تقدم عليك في مرويات ابن عباس الغسليه (الطريق الثانى = سعيد بن الجبير).

٢- تقدمت ترجمته والكلام عنه فى الإسناد (ب) من طرق ابن عباس الغسليه (ما رواه أبو داود).

٣- هو الفضل بن دكين، وهو لقب واسمه عمرو بن حماد القرشي التيمي الطلحي، أبو نعيم الملائي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ١٩٧ / ٤٧٣٢، سير أعلام النبلاء ١٠ : ١٤٢ / ٢١، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٤٣ / ٥٠٥).

٤- هو ربيعة بن عتبة الكنانى الكوفى، روى له أبو داود والنسائى (انظر تهذيب الكمال ٩ : ١٣١ / ١٨٨٢، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٢٤ / ٤٩٢، تاريخ البخارى الكبير ٣ : ٢٩١ / ٩٩١) وغيرها من المصادر.

٥- هو المنهال بن عمرو الأسدى، أسد خزيمه، مولا هم الكوفى، روى له البخارى أو أصحاب السنن (انظر تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٦٨ / ٦٢١٠، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٨٣ / ٥٥٦، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٨٤ / ٦٤) وغيرها من المصادر.

٦- هو زر بن حبيش بن حياشه الأسدى، أبو مريم، ويقال مطرف الكوفى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٣٣٥ / ١٩٧٦، سير أعلام النبلاء ٤ : ١٦٦ / ٦٠، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٢٧ / ٥٩٧) وغيرها من المصادر.

وسئل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذكر الحديث ، وقال : ومسح على رأسه حتى لما يقطر ، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ((١)).

المناقشه

يضعف هذا الطريق بالمنهال بن عمرو ، لذم أساطين العلم له ، كشعبه والقطان وابن معين وابن حزم وأحمد بن حنبل وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ترك شعبه المنهال بن عمرو على عمد ((٢)).

وقال عبد الله : سمعت أبي يقول : أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمرو ، قلت له : أبو بشر أحب إليك من المنهال بن عمرو ؟ قال : نعم شديداً ، أبو بشر أوثق إلاً أن المنهال أسن ((٣)).

وقال : المفضل بن غسان الغلابي : سمعت يحيى بن معين ، وذكر حديث الأعمش عن المنهال بن عمرو ، وكان يحيى بن معين يضع من شأن منهال بن عمرو ((٤)).

وقال في موضع آخر : ذم يحيى بن معين المنهال بن عمرو ((٥)).

١- سنن أبي داود ١ : ٢٨ / ١١٤ ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله .

٢- الجرح والتعديل ٨ : ٣٥٦ / ١٦٣٤ ، تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧٠ ، الضعفاء لابن الجوزي ٣ : ١٤١ / ٣٤٢٨ ، الضعفاء للعقيلي ٤ : ٢٣٦ / ١٨٣٠ وغيرها.

٣- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧١ ، ميزان الاعتدال ٦ : ٥٢٧ / ٨٨١٣ .

٤- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧١ .

٥- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧١ .

وقال ابن حزم : ليس بالقوى (١) .

وغمزه يحيى بن سعيد القطان ، كأته يحط من شأنه وكأته ضغفه (٢) .

وقال أبو بكر بن أبي خيثمه : حدثنا سليمان بن أبي شيخ ، قال : حدثني عمرو بن عمر الحنفي ، عن إبراهيم بن عبيد الطنافسي - أخي محمد بن عبيد - قال : وقف المغيرة - صاحب إبراهيم - على يزيد بن أبي زياد ، وكانا يصليان جميعا في مسجد واحد بالكوفة ، وقال : ألا تعجب من هذا الأحمق ، الأعمش ، إني نهيتك أن يروى عن المنهال بن عمرو وعن عبايه ، ففارقني على أن لا يفعل ، ثم هو يروى عنهما ، نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين !!؟ قال : اللهم لا .

قال : فنشدتك ، هل كانت تجوز شهادة عبايه على درهمين !!؟ قال : اللهم لا (٣) .

وقال الذهبي في المغني : إنما تركه شعبه ، لأنه سمع من بيته طنورا فرجع ، ولم يسمع منه (٤) .

وقال الجوزجاني - إبراهيم بن يعقوب - سيئ المذهب (٥) .

وقد أوردته ابن الجوزي (٦) والعقيلي في ضعفائهما ، وكذا ابن عدى في

١- المحلي، لابن حزم ١ : ٢٢ .

٢- انظر الكامل في الضعفاء (الهامش) ٦ : ٣٣٠ .

٣- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧١ .

٤- المغني في الضعفاء ٢ : ٦٩٧ / ٤٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٨٤ ، تهذيب التهذيب ١٠ : ٣٢٠ ، هامش الضعفاء لابن الجوزي ٣ : ١٤٢ .

٥- ميزان الاعتدال ٦ : ٥٢٧ / ٨٨١٣ ، تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٧٢ .

٦- الضعفاء، لابن الجوزي ٣ : ١٤١ / ٣٤٢٨ .

الكامل (١)، والذهبي في الديوان (٢).

وبعد هذا فمن المجازفة الاحتجاج بمروياته ، وخصوصا بعد ظهور عبثه بالطنبور الذى هو من الآلات الحرام والتذاذه بألحانه .

والذى يزيد الطين بله أنّ المنهال - طبق هذا المروى - قد تجاهر بذنبه بحيث كان يسمع صوت الطنبور كلّ من يجتاز بيته ، وهذا يلزم منه الفسق المتجاهر به ، ويدلّ عليه أنّ شعبه سمع طنبوره من بيته لا فى بيته (٣)، وهذا يقتضى أنّ شعبه سمعه من خارج البيت . ومعناه أنّ المنهال كان لا يعاب بمن يسمعه من بيته وهو يضرب الطنبور .

وأما ما قاله الذهبي - بصدد الدفاع عنه - : «وهذا لا يوجب غمز الشيخ» .

فهو من مخاريق القول وسقطات الرأى ، إذ كيف لا يوجب هذا غمزاً فى الشيخ والطنبور من الآلات المحزّمة وهو يجاهر بها .

أقال هذا الذهبي وهو يعتقد بأنّ الطنبور ليس من الآلات الحرام خلافاً للأدلة الشرعية وما أفتى به الفقهاء الأتقياء لا اتباع الهوى!!

أمّ أنّه أراد تصحيح هذا الفعل ببعض الأحاديث الموضوعه المنسوبه إلى النّبى صلى الله عليه وآله من أنّه أجاز العزف بالآلات اللهوه عنده ، وأنّ مزار الشيطان كان فى بيته والتى وُضعت من قبل الحكّام الخلفاء!! أمّ له أدله أخرى .

إنّ دفاع الإمام الذهبي بهذا النحو البسيط غير مقبول منه ، لأنّه لم يستند فى الاعتذار عن المنهال بشىء يستحق الالتفات اليه!! .

١- الكامل فى الضعفاء ٦ : ٣٣٠ / ١٨١١ .

٢- ديوان الضعفاء ٢ : ٣٨١ / ٤٢٥٤ .

٣- إذ يمكن أن يعبث بالطنبور فى بيته مكنماً وشعبه سمعه بحيث لا سمعه أحد غيره .

د - ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه

الإسناد

قال أبو داود : حدثنا زياد بن أيوب الطوسي ((١)) ، حدثنا عبيد الله ابن موسى ((٢)) ، حدثنا فطر ((٣)) ، عن أبي فروه ((٤)) ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ((٥)) ، قال : رأيت عليا رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه واحده ، ثم قال : هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله ((٦)) .

المناقشه

- ١- هو زياد بن البغدادي، أبو هاشم، المعروف بدلوليه طوسي الأصل، روى عنه البخارى والترمذى والنسائى وأبو داود. (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٤٣٢ / ٢٥٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٢ : ١٢٠ / ٤١، تهذيب التهذيب ٣ : ٣٠٦ / ٦٥٤) وغيرها من المصادر.
- ٢- هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي، مولاهم، أبو محمد الكوفي (انظر تهذيب الكمال ١٩ : ١٦٤ / ٣٦٨٩، ميزان الاعتدال ٥ : ٢١ / ٥٤٠٥، سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٥٣ / ٢١٥، تهذيب التهذيب ٧ : ٤٦ / ٩٧) وغيرها.
- ٣- هو فطر بن خليفة القرشي المخزومي، أبو بكر الكوفي الحنطاط، مولى عمرو بن حريث (انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ٣١٢ / ٤٧٧٣، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧٠ / ٥٥٠، سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٠ / ١٤) وغيرها من المصادر.
- ٤- هو مسلم بن سالم النهدي، أبو فروه الكوفي الأصغر، ويعرف بالجهني، روى له الجماعة سوى الترمذى (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٥١٥ / ٩٢٧٥، تهذيب التهذيب ١٠ : ١١٧ / ٢٣٢، ميزان الاعتدال ٦ : ٤١٥ / ٨٤٩٤) وغيرها من المصادر.
- ٥- هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي، أبو عيسى الكوفي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٧ : ٣٧٢ / ٣٩٤٣، تهذيب التهذيب ٦ : ٢٣٤ / ٥١٨، سير أعلام النبلاء ٤ : ٢٦٢ / ٩٦) وغيرها من المصادر.
- ٦- سنن أبي داود ١ : ٢٨ / ١١٥ باب صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله .

يضعف هذا الطريق من عدّه جهات :

الأولى : من جهه عبيد الله بن موسى ، الذي لئنه كثير من أهل العلم :

قال أبو الحسن الميموني : ذكر عند أحمد بن حنبل عبيد الله بن موسى ، فرأيته كالمكرر له ، قال : كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء ، أخرج تلك البلايا فحدث بها ، قيل له : فابن فضيل ؟ قال : لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية (١) .

وقال يعقوب بن سفيان : شيعي ، وإن قال قائل : رافضي ، لم أنكر عليه ، وهو منكر الحديث (٢) .

وقال الحاكم : سمعت قاسم بن قاسم السيارى ، سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول : عبيد الله بن موسى من المتروكين (٣) .

وقال أحمد : روى مناكير ، ولقد رأيته بمكّه فأعرضت عنه (٤) .

ولأجل هذه الأقوال وغيرها ذكره الذهبي في الميزان (٥) والديوان والمغنى (٦) كما أن العقيلي (٧) وغيره أدرجوه في الضعفاء .

الثانيه : من جهه فطر بن خليفة .

١- تهذيب الكمال ١٩ : ١٦٨ .

٢- تهذيب التهذيب ٧ : ٥٣ كيف يكون شيعياً وهو يروى خلاف مدرسه أهل البيت في الوضوء .

٣- تهذيب التهذيب ٧ : ٥٣ .

٤- ميزان الاعتدال ٥ : ٢١ / ٥٤٠٥ .

٥- ميزان الاعتدال ٥ : ٢١ / ٥٤٠٥ .

٦- ديوان الضعفاء ٢ : ١٣٩ / ٢٧١١ ، المغنى في الضعفاء ٢ : ٤١٨ / ٣٩٥٢ .

٧- الضعفاء الكبير للعقيلي ٣ : ١٢٧ / ١١١٠ .

قال الساجي : صدوق ثقة ، ليس بمتقن (١١) .

وقال أبو بكر بن عياش : ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه (١٢) .

وقال أحمد : خشبي مفرط (١٣) .

وقال السعدي : زائغ غير ثقة (١٤) .

وقال الدارقطني : زائغ ولم يحتج به البخاري (١٥) .

وقال أحمد بن يونس : كنت أمر به وأدعه مثل الكلب (١٦) .

وهذه التجريحات هي التي دعت الذهبي لأن يورده في الديوان والمغني (١٧) والميزان (١٨) وكذا ابن الجوزي أن يورده في الضعفاء (١٩) .

الثالثة : من جهه عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وذلك لسوء حفظه ، ولكونه مدلسا .

فأما سوء حفظه ، فقد وردت فيه عدة تصريحات : قال أحمد بن حنبل : كان سيئ الحفظ (١٠) .

١- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧١ / ٥٥٠ .

٢- ميزان الاعتدال ٥ : ٤٤١ / ٦٧٨٥ .

٣- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧١ ، ميزان الاعتدال ٥ : ٤٤١ .

٤- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧١ .

٥- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧١ ، انظر ميزان الاعتدال ٥ : ٤٤١ .

٦- ميزان الاعتدال ٥ : ٤٤١ .

٧- المغني في الضعفاء ٢ : ٥١٥ / ٤٩٦٦ ، ديوان الضعفاء ٢ : ٢٤٢ / ٣٣٩٥ .

٨- ميزان الاعتدال ٥ : ٤٤١ .

٩- الضعفاء لابن الجوزي ٣ : ١٠ / ٢٧٢٩ .

١٠- العلل لابن حنبل ١ : ٣٦٨ / ٧٠٨ .

وقال أحمد أيضاً: كان يحيى بن سعيد يشبه مطر الوراق بابن أبي ليلى، يعنى فى سوء الحفظ ((١)).

وقال الترمذى: قال أحمد: لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى ((٢)).

وقال الزار: ليس بالحافظ ((٣)).

وقال الدارقطنى: ردى الحفظ، كثير الوهم ((٤)).

وأما تدليسه فكان من التدليس القبيح، لتحديثه عن عدد من الصحابه مع أنه لم يسمع منهم ((٥))، وخاصه الخليفه عمر بن الخطاب.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبى: يصح لابن أبي ليلى سماع من عمر؟ قال: لا ((٦)).

وقال ابن أبي خيثمه: وقد روى سماعه من عمر من طرق، وليس بصحيح ((٧)).

وقال الخليلى فى الإرشاد: الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر ((٨)).

وقال ابن محرز: لم يسمع من عمر شيئاً قط ((٩)).

١- العلل لابن حنبل ١: ٤٠٩/ ٨٥٢.

٢- العلل الصغير للترمذى: ٧٤٤.

٣- المصدر نفسه.

٤- سنن الدارقطنى ٢: ٢٦٣/ ١٢٩.

٥- كحديثه عن معاذ بن جبل، والمقداد، وأبو بكر، وبلال، وعثمان (انظر المراسيل لابن أبي حاتم: ١٢٥ وهامش تهذيب الكمال ١٧: ٣٧٤).

٦- المراسيل: ١٢٥.

٧- تهذيب التهذيب ٦: ٢٣٥/ ٥١٨.

٨- المصدر نفسه.

٩- هامش تهذيب الكمال ١٧: ٣٧٤.

وقال ابن معين : لم يسمع من عمر ولا من المقداد ولا من عثمان(١).

وقال أبو داود : لا أدري أيصح سماعه من عمر أم لا ؟ وقد رأيت من يدفعه - أى السماع - (٢).

وقال الدوري : سئل يحيى بن معين عن ابن أبي ليلي عن عمر ، فقال : لم يره(٣).

والمطالع حينما يقف على نص لابن أبي ليلي عن عمرو هو يصف مشاهدته حتىّيه عنه - مع عدم ثبوت سماعه عنه - فيقول : رأيت عمر يمسخ ، ورأيت عمر حين رأى الهلال(٤) ، وأمثالها ، يعرف شناعه هذا الفعل التبيح منه .

وقد يقال فى نقض الكلام السابق : أنه لا مانع من أن يكون قد رأى عمر ، غاية الأمر أنه لم يسمع منه ، فعدم سماعه منه شىء ورؤيته له شىء آخر .

فإن قيل هكذا قلنا :

بأن ابن أبي ليلي مضافاً إلى ثبوت عدم سماعه من عمر عند المحققين فهو لم يره أيضاً ، على ما هو صريح ابن معين ، حيث سئل عن ابن أبي ليلي وهل أنه رأى عمر بن الخطاب ، فقال : لم يره ، فقيل له : الحديث الذى يروى «كنا مع عمر نترأى الهلال» ؟ فقال : ليس بشىء(٥) .

وقال الأجرى : قلت لأبي داود : عبد الرحمن بن أبي ليلي سمع عمر ؟ قال : قد روى ولا أدري يصح أم لا ؟

١- تهذيب التهذيب ٦ : ٢٣٥ .

٢- هامش تهذيب الكمال ١٧ : ٣٧٤ .

٣- تهذيب الكمال ١٧ : ٣٧٥ .

٤- هامش تهذيب الكمال ١٧ : ٣٧٤ .

٥- تهذيب الكمال ١٧ : ٣٧٦ .

قال : رأيت عمر يمسخ ، ورأيت عمر حين رأى الهلال ، قال أبو داود : وقد رأيت من يدفعه(١١) .

وبعد كل ما تقدّم يمكننا أن نقول : إنّ هذا هو التدليس الذى أجمع أهل القبله على عدم اعتباره وعدّوه من الكذب الصريح ، وعلى ذلك : لا يمكن الاعتماد على روايه سندها ابن أبي ليلى ، وفطر بن خليفه ، وعبيد الله بن موسى .

والحاصل : إنّ هذا الطريق بين ضعفه ، ظاهر خلله ، فلا يمكن الاحتجاج به . على أنّ الروايه لم يذكر فيها حكم الرجلين لا مسحاً ولا غسلًا ، فتأمل !!

ه - ما حكاه الخولاني عن ابن عباس :

أنّ علياً علمه الوضوء .

الإسناد

قال أبو داود : حدثنا عبد العزيز بن يحيى الحراني(٢٢) ، حدثنا محمد - يعنى ابن سلمه(٢٣) - عن محمد بن إسحاق(٢٤) ، عن محمد بن طلحه بن يزيد بن

١- سؤالات الأجرى، لأبي داود : ١٩٣ / ٢٠٧ .

٢- هو عبد العزيز البكائي، أبو الأصمغ الحراني، مولى بنى البكاء، روى له أبو داود والنسائي (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٢١٥ / ٣٤٨٠، تهذيب التهذيب ٦ : ٣٢٢ / ٦٩٣، والضعفاء للعقيلي ٣ : ٢٠ / ٩٧٦) وغيرها من المصادر.

٣- هو محمد بن سلمه الباهلي، مولا هم أبو عبد الله الحراني، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٨٩ / ٥٢٥٥، تهذيب التهذيب ٩ : ١٧١ / ٢٩٨، الجرح والتعديل ٧ : ٢٧٦ / ١٤٩٤) وغيرها من المصادر.

٤- هو محمد بن إسحاق بن يسار، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٠٥ / ٥٠٥٧، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٤ / ٥١، سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٣ / ١٥) وغيرها من المصادر.

ركانه(١) ، عن عبيد الله الخولاني(٢) ، عن ابن عباس ، قال : دخل عَلِيٌّ عَلَى - يعنى ابن أبى طالب - وقد أهرق الماء فدعا بوضوء ، فأتيناه بتور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه ، فقال : يا ابن عباس ، ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

قلت : بلى .

قال : فأصغى الإناء على يده فغسلها ، ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى [ثم غسل كفيهما] ثم تمضمض واستنثر ، ثم أدخل يديه فى الإناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بها على وجهه ، ثم ألجم إبهاميه ما أقبل من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضه من ماء فصبها على ناصيته فتركها تستن على وجهه ، ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح رأسه وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فضرب بها على رجله وفيها النعل ففتلها بها ، ثم الأخرى مثل ذلك ، قال : قلت : وفى النعلين ؟ قال : وفى النعلين ، قال : قلت : وفى النعلين ؟ وفى النعلين ؟ قال : قلت : وفى النعلين ؟ وفى النعلين ؟ قال : وفى النعلين(٣) .

١- هو محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانه، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٤٢١ / ٥٣١٤، وتهذيب التهذيب ٩ : ٢١٢ / ٣٨٣، الجرح والتعديل ٧ : ٢٩١ / ١٥٧٨) وغيرها من المصادر.

٢- هو عبيد الله بن الأسود الخولاني، ربيب ميمونه زوج النبي صلى الله عليه وآله ، روى له الجماعة سوى الترمذى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١٩ : ٦، تهذيب التهذيب ٧ : ٣ / ٢) وغيرها من المصادر.

٣- سنن أبى داود ١ : ٢٩ / ١١٧؛ باب صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله .

يضعف هذا الطريق من جهتين :

الأولى : من جهة عبد العزيز الحراني - شيخ أبي داود - حيث ذكره البخارى في الضعفاء (١).

قال ابن حجر : صدوق ربّما وهم (٢).

وقال أبو حاتم : صدوق (٣).

وقال ابن عدى : لا بأس برواياته (٤).

ويظهر من كلام الذهبى في الميزان التوقف في توثيقه (٥) ، وقد ذكره في المغنى (٦) والديوان (٧) ، وأورده العقبلى (٨) وغيره في الضعفاء .

الثانية : من جهة محمد بن إسحاق الذى توقف الرجاليون في توثيقه ، بل صدرت منهم فى حقه جروحات كثيرة ، منها : قول مالك : دجال من الدجاجله (٩).

وقال الجوزجاني : يرمى بغير نوع من البدع (١٠).

١- انظر ميزان الاعتدال ٤ : ٣٧٦ / ٥١٤٢.

٢- تقريب التهذيب : ٣٥٩ / ٤١٣٠.

٣- تهذيب الكمال ١٨ : ٢١٦ / ٣٤٨٠ ، الجرح والتعديل ٥ : ٣٩٩ / ١٨٥٢.

٤- الكامل (لابن عدى) ٥ : ٢٩٢ / ١٤٣١.

٥- ميزان الاعتدال ٤ : ٣٧٦.

٦- المغنى في الضعفاء ٢ : الترجمة ٣٧٦١.

٧- ديوان الضعفاء الترجمة ٢٥٧٩.

٨- الضعفاء الكبير للعقبلى ٣ : ٢٠ / ٩٧٦.

٩- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤١٥ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٨ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٦.

١٠- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤١٨ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٧.

وقال أحمد بن حنبل : كان يدلس (١١) ، وقال أيضا : ليس بحجه (٢) .

وقال ابن أبي خيثمه : قال ابن معين : ليس بذاك ، ضعيف (٣) ، وعن ابن أبي خيثمه . عن ابن معين : سقيم ليس بالقوى (٤) .

وقال الميموني ، قال ابن معين : ضعيف (٥) .

وروى أبو زرعه النصرى عن يحيى : ثقة وليس بحجه (٦) ، ومثله الدورى عن يحيى (٧) .

وقال النسائي : ليس بالقوى (٨) .

وقال الدارقطنى : لا يحتج به (٩) .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : ليس عندى فى الحديث بالقوى ، ضعيف الحديث (١٠) .

وقال هشام بن عروه : ابن إسحاق كذاب (١١) .

١- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢١ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣٠ .

٢- سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٦ ، تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٢ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣٠ .

٣- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٣ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٦ .

٤- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٣ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٦ .

٥- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٣ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٧ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣١ .

٦- تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٧ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٣١ .

٧- تاريخ الدورى ٣ : ٢٢٥ / ١٠٤٧ ، تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧ : ٤٧ .

٨- الضعفاء للنسائي : ٩٠ / ٥١٣ ، تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٤ .

٩- سير أعلام النبلاء ٧ : ٥٤ .

١٠- الجرح والتعديل ٧ : ١٩٣ / ١٠٨٧ ، وانظر هامش تهذيب الكمال ٢٤ : ٤٢٨ .

١١- سير أعلام النبلاء ٧ : ٥٤ .

وقال أبو داود الطيالسي : ما رويت عن ابن إسحاق إلّا بالاضطرار(١١).

وكان يحيى بن سعيد يضعفه(١٢).

وأتهمه يحيى بالكذب وقال : تركت ابن إسحاق متعمداً(١٣).

والحاصل : فإنّ الطريق - الذي فيه راو كهذا - يسقط عن الاعتماد والحجيه ببعض تلك الأقوال المتقدمه ، فكيف بكلها ؟!

و - ما روى عن الحسين بن علي عنه

الإسناد

قال النسائي : أخبرنا إبراهيم بن الحسن المقسمي(١٤) ، قال : أتينا حجاج(١٥) ، قال : قال ابن جريج : حدّثني شبيه أنّ محمد بن علي أخيره ، قال : أخبرني أبي علي ، أنّ الحسين بن علي قال : دعاني أبي علي بوضوء ، ففرّفته له ، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرّات قبل أن يدخلهما في وضوءه ، ثمّ مضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ، ثمّ غسل وجهه ثلاث مرّات ، ثمّ غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثمّ اليسرى كذلك ، ثمّ مسح برأسه مسحه واحده ، ثمّ غسل رجله اليمنى

١- سير أعلام النبلاء ٧ : ٥٢.

٢- سير أعلام النبلاء ٧ : ٥٢.

٣- سير أعلام النبلاء ٧ : ٥٣.

٤- الخنعمي ، أبو إسحاق المصيصي المعروف بالمقسمي ، لم يرو له أصحاب الصحاح ، نعم روى له الترمذي والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٢ : ٧٢ / ١٦٣).

٥- هو حجاج بن محمد المصيصي ، أبو محمد الأعور ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٥ : ٤٥١ / ١١٢٧ ، التاريخ الكبير للبخاري ٢ : ٣٨٠ / ٢٨٤٠ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٤٤٧ / ١٦٩ ، تهذيب التهذيب ٢ : ١٨٠ / ٣٨١) وغيرها من المصادر.

إلى الكعبيين ثلاثاً، ثم اليسرى كذلك، ثم قام قائماً فقال: ناولني، فناولته الإناء الذي فيه فضل وضوئه فشرب من فضل وضوئه قائماً، فعجبت، فلما رأني قال: لا تعجب، فإني رأيت أباك النبي صلى الله عليه وآله يصنع مثل ما رأيتني صنعت يقول لوضوئه هذا، وشرب فضل وضوئه قائماً^(١).

المناقشه

يتكلم في هذا الطريق من جهتين:

الأولى: من جهة حجاج بن محمد المتكلم في حفظه وضبطه، فقد روى إبراهيم الحربي أنّ حجاجاً لما قدم بغداد آخر مره خلط، فرآه ابن معين يخلط فقال لابنه: لا يدخل عليه أحد^(٢).

وقال ابن سعد: كان قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد^(٣).

الثانية: إنّ شبيه في هذا السند، مجهول، ويدل على جهالته ما رواه ابن جرير، عن علي بن مسلم، عن أبي عاصم، عن ابن جريج، عن شبيه - ولم ينسبه - وقال: شبيه مجهول^(٤).

وقال ابن حبان: شبيه شيخ يروى عن أبي جعفر محمد بن علي، وعنه ابن جريج، إن لم يكن ابن نصح فلا أدرى من هو^(٥).

١- سنن النسائي ١: ٦٩/ ٩٥؛ باب صفه الوضوء.

٢- تهذيب الكمال ٥: ٤٥٦، ميزان الاعتدال ٢: ٢٠٥/ ١٧٤٩، سير أعلام النبلاء ٩: ٤٤٩.

٣- تهذيب الكمال ٥: ٤٥٦، سير أعلام النبلاء ٩: ٤٤٩.

٤- حكاية ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤: ٣٣٠ عن تهذيب ابن جرير.

٥- الثقات لابن حبان ٦: ٤٤٥/ ٨٥١٥.

وقال البخارى : شبيهه سمع محمد بن على ، حدثنى أبو حفص بن على أخبرنا أبو عاصم ، أنبأنا ابن جريج ، أخبرنى شبيهه أن محمد بن على أخبره عن حسين بن على أنه رأى علياً تَوْصًا ثلاثاً ، قال : رأيت أباك يفعلهُ(١).

وهذه الأقوال لا تثبت اتحاد شبيهه المجهول مع شبيهه بن نصح المذكور ، عند البخارى وغيره ، لأنَّ البخارى حينما ترجم لشبيهه فى تاريخه الكبير ذكر قبله شبيهه ابن نصح(٢) ، وهو دليل على أنَّهما اثنان ، لإفراد الترجمة لكل واحد منهما دون الإشارة إلى اتحادهما ، فلو كانا متحدين لأشار إليه ، وحينما لم يفعل ذلك علمنا أنَّ الثانى غير الأول .

وإذا ثبت أنَّهما اثنان ، أو احتمال ذلك فيهما ، ثبت أنَّ شبيهه مجهول لا يصح الاحتجاج به .

نعم استظهر ابن حجر كونهما متحدين ، مستدلاً بقوله : (إنَّ أبا قره موسى بن طارق روى هذا الحديث عن ابن جريج ، قال : حدثنى شبيهه ابن نصح ..) (٣) .

إلَّا أنَّ هذا الاستظهار يرد عليه أن موسى بن طارق لا يمكن الاحتجاج به هكذا ببساطه فقد ذكره الذهبى فى الميزان وقال : قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج(٤) .

وقال ابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم ، قال أبى : محله الصدق(٥) .

١- التاريخ الكبير ٤ : ٢٤٢ / ٢٦٦٣ .

٢- التاريخ الكبير ٤ : ٢٤١ / ٢٦٦٢ .

٣- تهذيب التهذيب ٤ : ٣٣٠ .

٤- ميزان الاعتدال ٦ : ٥٤٥ / ٨٨٨٩ .

٥- الجرح والتعديل ٨ : ١٤٨ / ٦٦٩ .

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات إلاً أنه قال : يغرب(١).

والعجيب أن ابن حجر - نفسه - ذكره في التقريب وقال : ثقه يغرب(٢).

مضافاً إلى ذلك فان الدارقطني قال : روى أبو عاصم وأبو قره موسى بن طارق عن ابن جريج قال : أخبرني شبيه ، ويقال هو شبيه بن أبي راشد .. (٣).

وشبيه بن أبي راشد هذا مجهول الحال أو مهمل ، إذ لم نعتز له على ترجمه في كتب الرجال المعتمده ، فعلى هذا فإن إشكال كون شبيه مجهول وأنه ليس ابن نصح مستحکم .

فتساءل : مع اعتراف ابن حجر ياغراب موسى ، فلم لا يحتمل أن تكون روايته هذه غريبه كذلك!؟

فالحاصل : أن شبيه في هذا الطريق مجهول لعدم ثبوت كونه ابن نصح ، فلا يمكن الاحتجاج بما يرويه إذاً .

١- انظر الثقات لابن حبان ٩ : ١٥٩ / ١٥٧٦١.

٢- تقريب التهذيب ٢ : ٥٥١ / ٦٩٧٨.

٣- علل الدارقطني ٣ : ١٠٠ / ٣٠٣.

الخلاصه

تحصل مما سبق أنّ من روى عنهم الغسل عن علي بن أبي طالب ، هم :

١ - أبو حيه الوادعى

٢ - عبد خير بن يزيد

٣ - زَرَّ بن حبيش الأسدى

٤ - عبد الرحمن بن أبي ليلي

٥ - عبد الله بن عباس

٦ - الحسين بن علي

فأما أخبار أبي حيه الوادعى فلا يمكن الاعتماد عليها ، لجهاله أبي حيه ، على ما هو صريح ابن المدينى ، وأبى الوليد الفرضى ، وأبى زرعه ، والذهبي ، وغيرهم ، ولورود أبي إسحاق السبيعي المدلس (١) في الخبر وعننته عن أبي حيه مع عدم وجود سماع له عن أبي حيه في مكان آخر من الكتب التسعه ، ويضاف إليه وجود زكريا ابن أبي زائده المدلس في طريق النسائي الثاني (رقم ٣) وهو ليس بمستقيم السماع عن أبي إسحاق ، لاحتمال روايته عنه بعد الكبر وعند التعرّب والاختلاط .

وأما خبر عبد خير فهو الآخر لا يمكن الاعتماد عليه لأنه معارض بأخبار مسحبه أخرى . قد رواها عبد خير نفسه عن علي بن أبي طالب - كما ستأتي - ، ولوجود أبي عوانه الأُمى الذي تغير بأخيه - كما في الإسناد الأول منه (طريق أبي داود) والثاني (طريق النسائي) ولوجود الخَلال الحلوانى وزائده في الإسناد السابع

١- كما هو صريح ابن حبان والكرائيسى والطبرسى وابن حجر وغيرهم.

(طريق أبي داود) وهما ممن تكلم فيهما ، ولوجود محمد بن المثنى الذى لا يعتمد على مروياته إلاً بعد النظر ، ومحمد بن جعفر - المعروف بغندر - الذى اشتهر بكثرة نسيانه وبلادته ، ولجهاله مالك بن عرفظه فى الإسناد الرابع (طريق أبي داود) والنسائي الإسناد الخامس والسادس .

وأما خبر زرّ بن حبيش الأسدى ، فقد ضعّف بالمنهال بن عمرو الذى ذم من قبل أساطين العلم كشعبه والقطان وابن معين وابن حزم وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وقد أورده ابن الجوزى والعقيلي فى الضعفاء وابن عدى فى الكامل والذهبي فى الديوان .

وأما ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلي ، فقد ضعّف لسوء حفظه وتدليسه ، ولوجود عبيد الله بن موسى الذى ليته كثير من أهل العلم ، ولوجود فطر بن خليفة المضعّف عند الكثير .

وأما ما روى عن ابن عباس عن علي فقد ضعف من عده جهات :

الأولى : لوجود محمد بن إسحاق المضعّف من قبل يحيى بن سعيد وابن معين وأحمد بن حنبل والنسائي والدارقطنى ومالك وابن أبي حاتم والجوزجاني وابن أبي خيثمه وأبي داود الطيالسى وغيرهم .

الثانية : لوجود عبد العزيز الحرانى - شيخ أبي داود - الذى لا يؤخذ بروايته إلاً بعد النظر ، وقد أورده الذهبى فى المغنى والميزان والديوان ، والعقيلي فى الضعفاء ، وقال عنه ابن حجر : صدوق ربّما يهيم .

الثالثة : لمعارضته مع الثابت الصريح من سيره ابن عباس وعلّى بن

أبي طالب ، ولعدم منطقيه صدور الوضوء التعليمى لابن عباس وهو ابن عمّ النبي صلى الله عليه وآله المقرب منه ، وحب الأُمّه!

وأما ما روى عن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عن أبيه ، فهو الآخر ممّا لا يعتمد عليه ، وذلك لوجود حجاج بن محمد المطعون فى حفظه وضبطه وتغيّره فى آخر عمره ، ولجهاله شبيهه فى الخير ، ولتعارض المتن مع الثابت المحفوظ من سيره الطالبين ووضوء الإمام عليّ بن أبي طالب .

كان هذا إجمال نتائج البحث عن الطرق الغسلية عن عليّ بن أبي طالب .

بعد أن بيّنّا حال الطرق الغسليّة عن عليّ بن أبي طالب وعدم ثبوتها عنه عليه السلام ، لزم بيان حال الطرق المسحّيّة عنه عليه السلام .

والباحث المتتبع لأسانيد مرويات عليّ الغسليّة يعلم بأن أحسن الطرق فيها هي روايه عبد خير عن عليّ بن أبي طالب وهذه الروايه - إن صحّت - فهي معارضه بما جاء عنه في المسح ، فالبحث إذن يفرض علينا أن نرى رواياته المسحّيّة أيضاً لتعلم قيمتها ومدى حجيتها .

واليك روايات عبد خير المسحّيّة لكي نقيسها مع الغسليه سنداً ودلالة :

أ - مرويات عبد خير المسحّيّة

الإسناد الأول

قال الحميدى : حدثنا سفيان(١) ، حدثني أبو السوداء(٢) - عمرو النهدي - عن

١- هو سفيان بن عيينه، الإمام المعروف، أبو محمد الكوفي، احتج به الجماعه وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ١١ : ١٧٧ / ٢٤١٣، سير أعلام النبلاء ٨ : ٤٥٤ / ١٢٠، تهذيب التهذيب ٤ : ١٠٤ / ٢٠٥) وغيرها من المصادر.

٢- هو عمرو بن عمران، أبو السوداء النهدي الكوفي، احتج به النسائي وأبو داود (انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ١٧١ / ٤٤١٩، تهذيب التهذيب ٨ : ٧٣ / ١٢٣، التاريخ الكبير للبخارى ٦ : ٣٥٩ / ٢٤٣٤) وغيرها من المصادر.

ابن عبد خير^(١) عن أبيه^(٢) قال : رأيت علي بن أبي طالب يمسح ظهور قدميه ، ويقول : لولا أتي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق^(٣) .

الإسناد الثاني

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٤) حدثنا إسحاق^(٥) ، حدثنا سفيان ، عن أبي السوءاء ، عن ابن عبد خير ، عن أبيه ، قال : رأيت علياً توضأ فمسح ظهورهما^(٦) .

المناقشه

وهذان الإسنادان صحيحان وليس ثمة ما يوجب الطعن فيهما ، فرواتهما من أهل الصدق والأمانه ، عدول ثقات ، ضابطون ، غير مخّلطين ..

فأما الحميدي وسفيان بن عيينه وعبد الله بن أحمد بن حنبل . فهُم أئمه لا يحتاجون إلى مزيد بيان .

١- هو المسيب بن عبد خير الهمداني، احتج به أبو داود والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٨٨ / ٥٩٧١، التاريخ الكبير للخيارى ٧ : ٤٠٨ / ١٧٨٨، تهذيب التهذيب ١٠ : ١٣٩ / ٢٩٤) وغيرها من المصادر.

٢- هو عبد خير بن يزيد، أبو عماره الكوفي روى له أصحاب السنن الأربعة (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٤٦٩ / ٣٧٣٤، تهذيب التهذيب ٦ : ١١٣ / ٢٦٠) وغيرها من المصادر.

٣- مسند الحميدي ١ : ٢٦ / ٤٧.

٤- انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٢٨٥ / ٣١٥٧.

٥- هو إسحاق بن إسماعيل، أبو يعقوب نزيل بغداد، يعرف باليتيم (انظر تهذيب الكمال ٢ : ٤٠٩ / ٣٤١، تهذيب التهذيب ١ : ١٩٨ / ٤١٨).

٦- مسند احمد بن حنبل ١ : ١٢٤ / ١٠١٥.

وأما إسحاق بن إسماعيل فلم نعر على قول تناوله بسوء ، بل نصّ أهل العلم على توثيقه :

قال يعقوب بن شيبة : كان يحيى بن معين يوثق إسحاق بن إسماعيل جداً^(١) .

وقال أبو داود : ثقة^(٢) ، وكذا قال الدارقطني^(٣) .

وقال عثمان بن خرزاد : ثقة ، ثقة^(٤) .

وأما أبو السوداء فهو ثقة ، على ما هو صريح كثير من أهل العلم .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : ثقة^(٥) .

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين : ثقة^(٦) .

وقال ابن حجر في التقريب : ثقة^(٧) .

وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس^(٨) .

ووثقه ابن نمير وغيره^(٩) .

وأما ابن عبد خير (المسيب) فقد وثّقه ابن حبان^(١٠) .

١- تهذيب الكمال ٢ : ٤١٢ ، تاريخ بغداد ٦ : ٣٣٦ .

٢- تهذيب الكمال ٢ : ٤١٢ ، تاريخ بغداد ٦ : ٣٣٦ .

٣- تهذيب الكمال ٢ : ٤١٢ ، تاريخ بغداد ٦ : ٣٣٦ .

٤- تهذيب الكمال ٢ : ٤١٢ .

٥- تهذيب الكمال ٢٢ : ١٧٢ .

٦- المصدر نفسه والجرح والتعديل ٦ : ٢٥١ / ١٣٨٩ .

٧- تقريب التهذيب : ٤٢٥ / ٥٠٨٤ .

٨- تهذيب الكمال ٢٢ : ١٧٢ ، الجرح والتعديل ٦ : ٢٥١ / ١٣٨٩ .

٩- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٢ : ١٧٣ .

١٠- الثقات لابن حبان ٧ : ٤٩٧ / ١١١٤٩ .

وقال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين : ثقته (١).

وقال ابن حجر في التقريب : ثقته (٢).

نعم ذكر ابن حجر في التهذيب أن الأزدى ضَعَفَهُ (٣) ، ولكنَّ تضعيفه هذا لم يتابعه عليه أحد ، على أنه تضعيف غير مفسَّر ، فلا يعارض توثيق أهل العلم له ، وقد بيَّنَّا سابقاً أنَّ أئمة الجرح والتعديل قالوا أنَّ التعديل لا يعارضه الجرح غير المفسر وإن كثر عدد الجارحين ، فكيف بانفراد الأزدى هنا!!

وأما عبد خير فالحديث عنه تحصيل للحاصل ، إذ هو ثقته عند جميع أئمة الجرح والتعديل .

الإسناد الثالث

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدَّثني أبي ، حدثنا وكيع (٤) ، حدثنا الأعمش (٥) ، عن أبي إسحاق ، عن عبد خير ، عن علي رضي الله عنه : قال : كنت أرى أن باطن القدمين أحقَّ بالمسح من ظاهرهما ، حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح ظاهرهما (٦) .

١- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٨٨ / ٥٩٧١ ، الجرح والتعديل ٨ : ٢٩٣ / ١٣٥٠ .

٢- تقريب التهذيب : ٥٣٢ / ٦٦٧٦ .

٣- تهذيب التهذيب ١٠ : ١٣٩ .

٤- هو وكيع بن الجراح الرؤاسي ، أبو سفیان الكوفي ، احتج به الجماعة وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٦٢ / ٦٦٩٥ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٤٠ / ٤٨ ، تهذيب التهذيب ١١ : ١٠٩ / ٢١١) وغيرها من المصادر .

٥- سيأتي الحديث عنه في الإسناد الخامس الآتي .

٦- مسند أحمد بن حنبل ١ : ٩٥ / ٧٣٧ .

فى هذا الطريق وكيع بن الجراح ، وشهرته عند أهل الحديث أبين من النهار وأوضح من الشمس .

ومثله حال باقى رجال السنن اللهم إلاً أن يقال : إن هذا السنن لا يمكن الاحتجاج به بسبب عنونه أبى إسحاق السبيعى المدلس عن عبد خير ، وعدم تصريحه بالسماع عنه فى مكان آخر ، وهذا ما يجعل الإسناد منقطعاً ، فلا يمكن الاحتجاج به .

لكن يمكن أن يقال فى جوابه : إن الكلام المتقدم صحيح ، فيما لو أخذ هذا الطريق لوحده ، لكن واقع الحال أن لهذا الطريق المسحى أكثر من تابع صحيح - على ما تقدم وسيأتى - فالطريق إذن يمكن تصحيحه بشاهد أو متابع صحيح لا بنفسه .

الإسناد الرابع

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثنى أبى ، حدثنا إسحاق بن يوسف (١١) ، عن شريك (١٢) ، عن السدى (١٣) ، عن عبد خير ، قال : رأيت علياً رضى الله عنه

١- هو إسحاق بن يوسف، القرشى، المخزومى، أبو محمد الواسطى المعروف بالأزرق، احتج به الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٦ / ٣٩٥، تاريخ بغداد ٦ : ٣١٩ / ٣٣٦٥، الطبقات لابن سعد ٧ : ٣١٥) وغيرها من المصادر.

٢- هو شريك بن عبد الله النخعى، روى له الجماعه، إلاً أن البخارى أخرج له استشهاداً ومسلم فى المتابعات (انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٢ / ٢٧٣٦، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٩٣ / ٥٨٧، سير أعلام النبلاء ٨ : ٢٠٠ / ٣٧) وغيرها من المصادر.

٣- هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدى، أبو محمد القرشى الكوفى، الأعور، احتج به الجماعه غير أن البخارى لم يخرج له شيئاً (انظر تهذيب الكمال ٣ : ١٣٢ / ٤٦٢، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٦٤ / ١٢٤، الجرح والتعديل ٢ : ١٨٤ / ٦٢٥) وغيرها من المصادر.

دعا بماء ليتوضأ فتمسح به بمسحاً ، ومسح على ظهر قدميه ، ثم قال : هذا وضوء من لم يحدث ، ثم قال : لولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على ظهر قدميه ، رأيت أن بطونهما أحق ، ثم شرب فضل وضوئه وهو قائم ، ثم قال : أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائماً (١) .

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢) ، عن محمد بن الأصبهاني (٣) ، قال : أخبرنا شريك ، عن السدي ، عن عبد خير ، عن علي رضي الله عنه : أنه توضأ فمسح على ظهر القدم ، وقال : لولا إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعله لكان باطن القدم أحق من ظاهره .

المناقشه

وحال رجال الإسناد الرابع كالتالي :

فأما إسحاق بن يوسف : فهو ثقة من دون نزاع من أحد ، فقد قال عثمان ابن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين : ثقة (٤) .

وسئل أحمد بن حنبل : أهو ثقة ؟ فقال : إى والله ثقة (٥) .

١- مسند أحمد بن حنبل ١ : ١١٦ / ٩٤٣ .

٢- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ ح ١٥٩ .

٣- هو محمد بن سعيد الكوفي ، أبو جعفر بن الأصفهاني ، ثقة ، احتج به البخاري والترمذي والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٢ / ٥٢٤٤ ، تهذيب التهذيب ٩ : ١٦٦ / ٢٨٤ ، التاريخ الكبير للبخاري ١ : ٩٥ / ٢٥٨) وغيرها من المصادر .

٤- تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٨ .

٥- تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٨ .

وقال العجلي : ثقة ((١)).

وقال أحمد بن علي : ورد بغداد وحَدَّث بها ، وكان من الثقات المأمونين ، وأحد عباد الله الصالحين ((٢)).

وقال أبو حاتم : صحيح الحديث ، صدوق ، لا بأس به ((٣)).

وأما شريك ، فهو صدوق بلا نزاع ، وثقه في نفسه بلا كلام ، إلا أنه أخذ عليه سوء حفظه وقلة ضبطه .

قال يحيى بن معين : شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ((٤)) ، وقال أيضاً : شريك ثقة ، وهو أحب إلي من أبي الأحوص وجريير ((٥)) . وقال أيضاً : هو ثقة ثقة ((٦)) .

وقال أيضاً : صدوق ، ثقة ، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا ((٧)) . ومثله قول أحمد بن حنبل ((٨)) .

وقيل ليحيى بن سعيد القطان : زعموا أن شريكا إنما خلط بأخيه . قال : ما زال مخلطاً ((٩)) .

١- تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٩ .

٢- تاريخ بغداد ٦ : ٣٢٠ ، تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٩ .

٣- الجرح والتعديل ٢ : ٢٣٨ / ٨٤١ .

٤- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٨ .

٥- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٨ .

٦- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٨ .

٧- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٩ .

٨- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٦٩ .

٩- الجرح والتعديل ٤ : ٣٦٥ / ١٦٠٢ .

وقال وكيع : لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك (١١) ، ومثله قال خديج بن معاوية (١٢) .

وقال يعقوب بن شيبة : شريك صدوق ثقة ، سيئ الحفظ جداً (١٣) .

وقال أيضاً : شريك صدوق ثقة صحيح الكتاب ، ردىء الحفظ مضطرب (١٤) .

وقال أبو حاتم : شريك أحب إلي من أبي الأحوص ، وقد كان له أغاليط (١٥) .

وقال النسائي : ليس به بأس (١٦) .

فهذه الأقوال صريحه بوثاقته وأمانته ، وهى أيضا صريحه فى سوء حفظه وقلة إتقانه ، لكن سوء حفظه لا يتصور فى روايه نقلها إسحاق بن يوسف الأزرق أو عباد بن العوام أو يزيد عنه ، لأن هؤلاء كانوا ينقلون عن كتابه ، الذى هو صحيح كما هو صريح يعقوب بن شيبة (١٧) .

قال أحمد بن حنبل : إسحاق بن يوسف الأزرق ، وعباد بن العوام ، ويزيد ، كتبوا عن شريك بواسطة من كتابه ، قال : قدم عليهم شريك فى حفر نهر ، وكان رجلا له عقل - يعنى شريك - (١٨) .

وقال أحمد بن على الأبار : سألت عبد الحميد بن بيان عن إسحاق الأزرق ،

١- الجرح والتعديل ٤ : ٣٦٥ / ١٦٠٢ .

٢- الجرح والتعديل ٤ : ٣٦٥ / ١٦٠٢ .

٣- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧١ ، تاريخ بغداد ٩ : ٢٨٤ .

٤- تاريخ بغداد ٩ : ٢٨٤ .

٥- الجرح والتعديل ٤ : ٣٦٥ / ١٦٠٢ .

٦- تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧٢ .

٧- تاريخ بغداد ٩ : ٢٨٤ .

٨- تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٨ ، تاريخ بغداد ٦ : ٣٢٠ .

وكيف سمع من شريك؟ قال: سمع منه بواسطة، قلت له: في أي شيء جاء إلى واسط؟ (١)

قال: جاء في كرى الأنهار، فأخذ إسحاق كتابه، قلت: أيهما أكثر سماعاً من شريك، إسحاق أو يزيد بن هارون؟ قال: إسحاق نحو من ثمانية آلاف ويزيد نحو من ثلاثة آلاف (٢).

وعلى الإجمال فرواه إسحاق عن شريك صحيحه، وكذا رواه شريك عن غيره إذا كانت من أصل كتابه.

وأما السدي فهو الآخر ثقة في نفسه صدوق، إلا أن أهل العلم لئنه:

قال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد (٣).

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: السدي ثقة (٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن السدي وإبراهيم ابن مهاجر، فقال: متقاربان في الضعف (٥).

وقال سفيان الثوري: سألت يحيى بن معين عن السدي، فقال: في حديثه

١- تأمّل في التعليق (قلت له: في أي شيء جاء إلى واسط؟ قال: جاء في كرى الأنهار، فأخذ إسحاق كتابه) لترى نفى السائل لشبهه تعامله مع السلطان، فقد أشرنا في بحثنا السابقه إلى سبب تأسيس

الحجاج لواسط ودور المحدثين الحكوميين من أهل واسط لتحكيم الوضوء العثماني.

٢- تهذيب الكمال ٢: ٤٩٨، تاريخ بغداد ٦: ٣٢٠.

٣- التاريخ الكبير للبخاري ١: ٣٦١/ ١١٤٥.

٤- تهذيب الكمال ٣: ١٣٤، الكامل لابن عدي ١: ٢٧٧.

٥- الكامل، لابن عدي ١: ٢٧٧.

ضعف (١). .

وقال أبو زرعه : لين (٢) .

وقال النسائي : صالح (٣) ، وفي موضع آخر : لا بأس به (٤) .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به (٥) .

وقال أبو أحمد بن عدى فى الكامل : له أحاديث يرويها عن عدّه شيوخ له ، وهو عندى مستقيم الحديث صدوق ، لا بأس به (٦) .

وقال العجلى : ثقة ، عالم بالتفسير ، راوية له (٧) .

والحاصل : فإنّ القول بوثاقه السدى هو الأقوى ، وذلك لتوثيق الإمام أحمد والعجلى إياه ومدح باقى الأئمه له ، ويبقى تليينه غير مفسّر فلا يعارض التوثيق الصريحه ، خصوصاً وإنّ عبد الرحمن بن مهدى - وهو من أساطين الرجالين - غضب حين سمع يحيى بن معين يضعف السدى (٨) .

وقال الحاكم فى (المدخل) فى باب الرواه الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم : تعديل عبد الرحمن بن مهدى أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير

١- تهذيب الكمال ٣ : ١٣٥ .

٢- الجرح والتعديل ٢ : ١٨٤ / ٦٢٥ ، تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٣- تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٤- تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٥- الجرح والتعديل ٢ : ١٨٤ / ٦٢٥ ، تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٦- الكامل لابن عدى ١ : ٢٧٧ .

٧- انظر هامش تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٨- انظر تهذيب الكمال ٣ : ١٣٥ .

مفتش (١١).

بل الذى يظهر بوضوح هو أنّ مبعث التكلم فى السدى كان بسبب العقائد ، فقد قال حسين بن واقد المروزى : سمعت من السدى فما قمت حتى سمعته يشتم أبابكر وعمر ، فلم أعد إليه (٢). ولذلك حمل عليه السعدى فقال : هو كذاب شتام (٣) .

وقد تنبه لذلك محقق تهذيب الكمال فأجاد بقوله : وظاهر كلام من تكلم فيه إنما كان بسبب العقائد (٤) . ولعل الذهبى أيضا التفت لذلك فوثقه فى كتابه «من تكلم فيه وهو موثق» وقال : وثقه بعضهم (٥) .

فعلى ذلك يكون هذا الطريق صحيحا بنفسه ، وإلا فهو صحيح بغيره لوجود التابع الصحيح له فيما تقدم وما سأتى .

١- انظر هامش تهذيب الكمال ٣ : ١٣٧ .

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ٣ : ١٣٨ ، تأمل فى هذا الجرح ، فهم جرحوا عبد الرزاق بن همام بنفس السبب ، فجاء عن ابن عدى قوله : ... ولما رواه فى مثالب غيرهم ، وأما فى باب الصدق فإنى أرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث فى فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير (تهذيب الكمال ١٨ : ٦١) . وقال الذهبى للعقلى فى الدفاع عن على المدنى وصاحبه محمّد وشيخه عبد الرزاق بن همام : أفما لك عقل يا عقلى ، أتدرى فيمن تتكلم ... إلى أن يقول : فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسئه ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه (ميزان الاعتدال ٥ : ١٦٩ / ٥٨٨٠) .

٣- تهذيب الكمال ٣ : ١٣٥ .

٤- هامش تهذيب الكمال ٣ : ١٣٨ .

٥- انظر هامش تهذيب الكمال ٣ : ١٣٨ .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثنا إسحاق بن إسماعيل وأبو خيثمه (١)، قالوا: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش (٢)، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: كنت أرى أن باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح ظاهرهما (٣).

المناقشه

وفى بيان حال رواه هذا الإسناد نقول: أما أبو خيثمه، فهو ثقة بلا كلام، قال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ثقة (٤).

وقال أبو عبيد الآجرى: قلت لأبي داود: أبو خيثمه حجه في الرجال؟ قال: ما كان أحسن علمه (٥).

وقال النسائي: ثقة مأمون (٦).

١- هو زهير بن حرب الحرشي، أبو خيثمه النسائي، احتج به الجماعة إلا أن الترمذي لم يرو له شيئاً، (انظر تهذيب الكمال ٩: ٤٠٢/ ٢٠١٠، تهذيب التهذيب ٣: ٢٩٦/ ٦٣٧، التاريخ الكبير للبخارى ٣: ٤٢٩/ ١٤٢٧) وغيرها من المصادر.

٢- هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش، احتج به الجماعة وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ١٢: ٧٦/ ٢٥٧٠، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٢٦/ ١١٠) وغيرها من المصادر.

٣- مسند أحمد ١: ١٢٤/ ١٠١٣.

٤- تهذيب الكمال ٩: ٤٠٤، تاريخ بغداد ٨: ٤٨٢.

٥- تهذيب الكمال ٩: ٤٠٥، تاريخ بغداد ٨: ٤٨٢.

٦- تهذيب الكمال ٩: ٤٠٥، تاريخ بغداد ٨: ٤٨٢.

وقال الحسين بن فهم : ثقة ثبت (١١) .

وقال أبو بكر الخطيب البغدادي : كان ثقة ثبتاً حافظاً متقناً (١٢) .

وأما الأعمش ، فهو علامة الإسلام حسب تعبير يحيى بن سعيد القطان (١٣) ، ولم يشكك أحد في وثاقته ، ولكن أخذ عليه كثرة التديس والإرسال (١٤) عموماً واضطراب روايته عن أبي إسحاق السبيعي خصوصاً (١٥) .

وأما أبو إسحاق ، فقد بينا لك أنه عنعن روايته عن عبد خير وهو ممن يدللس ، فتكون روايته كالمقطعة .

وعليه فهذا الطريق ضعيف ، لكن يمكن الأخذ به واعتباره لوجود تابع صحيح له مما تقدم ومما يأتي من مرويات النزال بن سبرة الآتي .

الإسناد السادس

قال الدارمي : أخبرنا أبو نعيم (١٦) ، حدّثنا يونس (١٧) ، عن أبي إسحاق ، عن عبد خير قال : رأيت علياً توضأ ومسح على نعلين ، فوسع ثم قال : لولا آتى

١- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٢ .

٢- تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٢ ، تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ .

٣- تهذيب الكمال ١٢ : ٨٨ ، تاريخ بغداد ٩ : ٨ ، حليه الأولياء ٥ : ٥٠ .

٤- انظر تهذيب الكمال مع هامشه ١٢ : ٨٣ - ٩٢ .

٥- هذا ما قاله القطان أنظر مقدمه الجرح والتعديل : ٢٣٧ .

٦- هو الفضل بن دكين تقدمت ترجمته في ما رواه زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب في الغسل .

٧- هو يونس بن أبي إسحاق ، أبو إسرائيل الكوفي ، روى له أصحاب السنن فضلاً عن الشيخين (انظر تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٨٨ / ٧١٧٠ ، تهذيب التهذيب ١١ : ٣٨١ / ٧٤٤ ، الجرح والتعديل ٩ : ٢٤٣ / ١٠٢٤) وغيرها من المصادر .

رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كما رأيت مني فعلت لرأيت أن باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما (١).
وروى مثله الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (٢)، وليس فيه كلمة (فوسع).

المناقشه

يمكن الغمز في هذا الطريق بعنقه أبي إسحاق المدلس، ولوجود يونس الموثق عند جماعه والمليين عند آخرين، وإليك أهم الأقوال فيه:

قال علي بن المديني: سمعت يحيى، وذكر يونس بن أبي إسحاق، فقال: كانت فيه غفله، وكانت فيه سجيته (٣).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: حديثه مضطرب (٤).

وقال عثمان الدارمي وإسحاق بن منصور وأحمد بن سعد بن أبي مريم، كلهم عن يحيى بن معين: ثقته (٥).

وقال النسائي: ليس به بأس (٦).

وقال أبو حاتم: كان صدوقا، إلا أنه لا يحتج بحديثه (٧).

١- سنن الدارمي ١: ١٩٥/ ٧١٥؛ باب المسح على النعلين.

٢- مسند أحمد ١: ١٤٨/ ١٢٦٣.

٣- تهذيب الكمال ٣٢: ٤٩١ وفي الكامل، لابن عدى ٧: ١٧٨/ ٢٠٥٨، شجيه (بالشين) وليس فيه: كانت فيه غفله.

٤- تهذيب الكمال ٣٢: ٤٩٢.

٥- تهذيب الكمال ٣٢: ٤٩٢.

٦- تهذيب الكمال ٣٢: ٤٩٢.

٧- الجرح والتعديل ٩: ٢٤٣/ ١٠٢٤.

وذكره ابن حبان في الثقات (١١) ، ووثقه ابن سعد (٢) والعجلي وابن شاهين (٣) .

فأما قوله : (ومسح على نعلين) في المتن ، فإن عنى به المسح على القدمين ، أى أنه مسح عليهما ورجلاه في النعلين ، فهذا صواب من القول ، ضرورة أن القائل بالمسح على القدمين يمكنه في الوضوء أن يمسح على القدمين حتى لو كانتا في نعلين ، إذ النعلين العرييين لا يحجزان من ظاهر القدم الا مقدار شراكي النعال ، وهما لا يمنعان من المسح ، وهذا واضح لمن كان له أدنى تأمل .

وإن أراد غير المسح على القدمين - كالمسح على النعلين حقيقة بدون قدميه فهذا غير صحيح ، لعدم تجويز أحد من المسلمين المسح على النعلين ، فعلى هذا فلا بد من عدم الركون إلى هذا التفسير الذى لا يستند إلى شىء يشفى العليل .

وسياًتيك لاحقاً في المجلد القادم من البحث الروائى «القسم الثانى / مناقشه ما روى عن أهل البيت في صفه وضوء النبى» مناقشه أسانيد الروايات التى توهم غسل الإمام على وأولاده أقدامهم ثم التأكيد على أن مذهب أمير المؤمنين على بن أبى طالب وولده المعصومين عليهم السلام فى الوضوء هو المسح لا غير .

١- الثقات لابن حبان ٧ : ٦٥٠ / ١١٨٩٩ .

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٣٦٣ .

٣- انظر هامش تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٩٣ .

خلاصه واستنتاج

عرفنا وفق الصفحات السابقه أنّ أسانيد عبد خير المسحيه كلها صحيحه إنا بنفسها أو غيرها ، وذلك لوجود أكثر من تابع صحيح لها ممّا تقدّم وممّا سيأتي .

فالإسنادان الأول والثاني هما من الأسانيد الصحيحه بلا كلام ، لكون رواتهما ثقات ، وليس هناك ما يوجب تليينهم بشي ء .

أما الإسناد الثالث فلا يمكن أن يكون صحيحا بنفسه ، لعننه أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير ، وعدم تصريحه بالسماع في مكان آخر ، فهذا الإسناد له حكم المنقطع ، ولكن مع ذلك يمكن تصحيحه أيضا لوجود أكثر من تابع صحيح له .

وأما الإسناد الرابع فيمكن تصحيحه بنفسه ، لكون شريك قد حدّث من أصل كتابه فيؤخذ بحديثه رغم ما قيل فيه من سوء الحفظ وقله الضبط .

وأما السديّ فلا يستبعد القول بوثاقته لوصف أحمد بن حنبل والعجلي له ب- (ثقه) ، لكن تليينات الآخرين له وخصوصا ابن معين يجعله ممّا يطلب تابعا لتصحيحه ، وبما أنّ لهذا الطريق أكثر من تابع صحيح ممّا تقدم ويأتي فيمكن تصحيحه .

وأما الإسناد الخامس فيقطع فيه بالأعمش الذي اشتهر بالتدليس والإرسال ، ولعننه أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير ، ولاضطراب روايه الأعمش عن أبي إسحاق خاضه على ما هو صريح يحيى بن سعيد القطان ، لكنه مع ذلك يمكن تصحيحه لوجود أكثر من تابع صحيح له ، فيكون صحيحا بغيره .

وأما الإسناد السادس فيقطع فيه بيونس ، وبعننه أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير ، وهذا يمكن تصحيحه باعتبار ما يتابع عليها من روايات المسح الصحيحه .

لكن بقي إسناده يجب الإشارة إليه هنا ، وهو ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل :

حدثنا إسحاق بن إسماعيل ، حدثنا سفيان ، عن أبي السوءاء ، عن ابن عبد خير ، عن أبيه ، قال : رأيت علياً توضع فغسل ظهور قدميه ، وقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل ظهور قدميه ، لظننت أن بطونهما أحق بالغسل (١).

وهذا الإسناد عين الإسنادين الأول والثاني إلى سفيان بن عيينه لكن من طريق أحمد بن حنبل وهو صحيح أيضاً عندهم .

لكن هذا الخبر يعارض ما رواه عبد الله بن أحمد نفسه عن إسحاق ، عن سفيان كما في الإسناد الثاني . ففي الإسناد الثاني (فمسح ظهورهما) لكن هنا (فغسل ظهور قدميه) .

وما رواه عن أبيه عن وكيع عن سفيان أيضاً كما في الإسناد الثالث الذي فيه (بمسح ظاهرهما) .

كما يخالف ما رواه هو عن أبيه عن إسحاق عن شريك عن السدي كما في الإسناد الرابع والذي فيه (ومسح على ظهر قدمه) .

وما رواه أيضاً عن إسحاق بن إسماعيل وأبي خيثمة عن وكيع عن الأعمش كما في الإسناد الخامس من جهة الدلالة .

وقد عرفت بأن كل مروياته الأربعة هذه عن عبد خير عن علي تنص على

١- مسند أحمد ١ : ١٢٤ / ١٠١٤ ، أنظر مصنف عبد الرزاق ١ : ١٩ ، تفسير الطبري ٦ : ١٢٨ .

المسح على القدمين لا الغسل ، مضافاً إلى روايتي الحميدى والدارمى - فى الإسنادين الأول والسادس - المسندتين عن عبد خير عن على ، وكلّهما تنص على مسح القدمين لا غير .

فمن المحتمل أن يكون عبد الله قد أخطأ فى التحديث بجمله (فغسل ظهور قدميه) فى هذا الخير ، أو أنه جرياً مع الفهم الحكومى بدّل لفظ (فمسح ظهورهما) ب(فغسل ظهور قدميه) وهو الراجح حسبما تقدّم عليك من بيان وتحليل علمى فى هذه الدراسه .

ومما يزيد هذا الأمر وضوحاً كون الحميدى أثبت نقلاً عن سفيان بن عيينه من إسحاق بن إسماعيل وغيره ، وذلك لملازمته له تسع عشره سنه ، قال الحميدى : جالست سفيان بن عيينه تسع عشره سنه (١١) .

وقال أبو حاتم : أثبت الناس فى ابن عيينه الحميدى ، وهو رئيس أصحاب ابن عيينه ، وهو ثقة إمام (١٢) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : الحميدى عندنا إمام (١٣) .

وقال ابن حجر فى التقریب : ثقة حافظ فقيه (١٤) .

وبعد هذا فلا معنى للأخذ بنقل إسحاق بن إسماعيل عن سفيان فى الغسل مع وجود نقل الحميدى عنه فى المسح .

ويضاف إليه اختلاف نقل عبد الله بن أحمد عن إسحاق بن إسماعيل فتاره

١- التاريخ الكبير للبخارى ٥ : ٢٧٦/ ٩٦ ، تهذيب الكمال ١٤ : ٥١٤ .

٢- تهذيب الكمال ١٤ : ٥١٣ ، الجرح والتعديل ٥ : ٢٦٤/ ٥٦ .

٣- تهذيب الكمال ١٤ : ٥١٣ .

٤- تقریب التهذيب : ٣٠٣ / ٣٣٢٠ .

يروى عنه المسح - كما فى الإسناد الخامس المسحى - ، وأخرى الغسل - كما رأته هنا - ، وهذا مما يوهن ويضعف خبره ، مع التنويه فى إمكان تصحيح نقل المسح عنه لوجود تابع صحيح له ، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى : فإن جملة : (فغسل ظهور قدميه) لا معنى لها ، لكونها خطأ قطعياً حيث لم يذهب أحد من فقهاء المسلمين إلى الاجتزاء بغسل ظاهر القدم دون باطنه .

فالمسلمون بين غاسل للقدمين ظاهراً وباطناً ، وبين مسح ظهورهما دون بطونهما . ولم يقل أحد بغسل ظاهرهما دون باطنهما ، فتأمل .

ولا يخفى عليك أن الخبر نفى غسل باطن القدمين صراحةً فى قوله : (لظننت أن بطونهما أحق بالغسل) وأن هذا النفى يتفق مع القائلين بالمسح لقولهم بمسح ظاهر القدمين دون باطنهما . إذن النص يؤكد أن المحفوظ عن على - بطريق عبد خير - هو المسح لا الغسل ، كما لا يخفى .

عبد خير وتعارض المروي عنه ؟

لما كانت روايه عبد خير أكثر الروايات عن علي بن أبي طالب اختلافا - رواه وروايه - رأينا من الضروري الوقوف عندها بعض الشيء ودراستها بشكل علمي دقيق .

فرواه الغسل عن عبد خير ، هم :

١ - أبو إسحاق السبيعي ، كما في الإسناد الثالث .

٢ - خالد بن علقمه كما في الأسانيد (الأول والثاني والسابع) .

٣ - مالك بن عرفطه كما في الأسانيد (الرابع والخامس والسادس) .

أما رواه المسح ، فهم :

١ - المسيب بن عبد خير ، كما في الإسنادين الأول والثاني .

٢ - أبو إسحاق السبيعي ، كما في الأسانيد (الثالث ، والخامس ، والسادس) .

٣ - السدي ، كما في الإسناد الرابع .

ولما كانت روايه خالد بن علقمه عن عبد خير عن علي أكثر أسانيد الغسل اعتبارا - بالنظر البدوي - وهي معارضة بما روى عنه في المسح ، فقد رأينا من الضروري بيان وجه التعارض بينهما وكيفيه الجمع - إن أمكن - فنقول :

من الطبيعي نكران ثبوت الغسل والمسح عن علي معاً ، وذلك لأنَّ حكم الأرجل هو تعييني لا تخييري عند جميع المسلمين ، وقد وقفت سابقا على نصوص الصحابه والتابعين واختلافهم في الوضوء بين غاسل وماسح .

ونحن لو أردنا أن نصحح كلا النقلين عنه للزمنا القول بأنَّ حكم الوضوء تخييري ، فتارة كان بمسح وتارة أخرى كان يغسل وهذا لم يقل به الشيعة الإماميه ولا أهل السنَّة والجماعه ، وكذا يلزمنا هذا القول كونه مخطئاً في أحد الفعلين -

الغسل أو المسح - وأنه كان متردداً في أحدهما ، وكلا الأمرين بعيد .

لأن ما روى عن علي في الوضوء - سواء في الغسل أو المسح - إنما كان في الكوفة وفي رحبتها بالخصوص وفي أيام خلافته ، وبعد صلاة الغداة ، والعادة تقتضى باستحاله صدور كلا الفعلين عن شخص كعلي بن أبي طالب الذى هو أول الناس إسلاماً وأسبقهم إيماناً وابن عم الرسول وصهره وأشدهم قرباً وقرابه له ، في واقعه واحده ووقت واحد .

بل كيف لا يعرف علي بن أبي طالب الوضوء الصحيح لمدته تقرب من ثلاثين سنة ؟ أى حتى قدومه الكوفة وتصدّره للخلافه ، كل ذلك مع ثبوت قول رسول الله فيه : (إنه أذن واعيه) ؟

بل كيف يفعلهما معاً مع علمنا بأن حكم الوضوء تعيينى لا تخييرى بلا خلاف؟

نعم هناك من قال بلزوم الجمع بين الغسل والمسح احتياطاً ، أو الأخذ بأحدهما تخيراً فى الزمن المتأخر ، إلا أنه شذوذ من القول لم يعتد به أهل الإسلام كما وضحتاه فى البحث التاريخى .

فإذا فهمت ذلك فاعلم :

أن الأسانيد الغسلية عن الإمام على تتوجه عليها عدة إشكالات لا يمكن الإجابة عنها أهمها :

١- أنها مرجوحه سنداً . بخلاف الأسانيد المسحيه التى هى راجحه والتى لا يتوجه عليها إشكال محكم .

وكذلك فإن المرويات الغسلية يلاحظ - مع الدقه - أنها مضطربه فى متونها .

بخلاف المسحيه التى هى صريحه الدلاله والمعنى فيه .

ولما كان أهم سند روى عن علي فى الغسل هو ما رواه خالد بن علقمه عن

عبد خير . وهو معارض لما روى عنه في المسح فكان لابد من بيان ما هو الأرجح من المقام ، فنقول إن ما رواه خالد بن علقمه عن عبد خير في الغسل مرجوح بالنسبه لما رواه السدي وابن عبد خير عنه ، وواضح أن روايه اثنين نفس المتن بلا زياده أو نقيضه أولى بالحفظ والقول بالرجحان من روايه واحد .

أضف إلى ذلك فإن روايه عبد خير نفسها في المسح مؤيده ومعضده بما رواه النزال بن سبره عن علي في المسح والتي هي علي شرط البخاري كما سيأتي تفصيله قريبا .

مع أنك قد عرفت أن ما روى عن خالد بن علقمه إنما كان بواسطة الحلواني الخلال ، والخلال هذا مما يتوقف في مروياته حسب ما تقدم .

ولعلك تقول :

إن ما رواه خالد بن علقمه عن عبد خير مما يتابع عليه بروايه عبد الرحمن ابن أبي ليلي عن علي وبما رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد خير وبما رواه غيرهما عن علي .

فان قيل هكذا قلنا : لم تصنع شيئا ، لأن ما روى عن علي في المسح - حتى لو تناسينا أنه أرجح سنداً وأوضح دلالة - فهو مما يتابع عليه أيضاً بأبي إسحاق السبيعي عن عبد خير عن علي وبجبه العرنى وغيرهما هذا شيء .

٢- والشئ الآخر وهو الأهم : هو أننا لم نعتز علي روايه غسله عن علي يمكن الوقوف عندها إلا ما رواه الخلال بسنده عن خالد بن علقمه عن عبد خير ، وهي مما يتوقف فيها ويتأمل عندها ، كما علمت .

وهذا بخلاف ما روى عن الإمام علي في المسح ، فهناك أكثر من إسناد صحيح فيه ، وإن بعضها علي شرط البخاري .

فعلى أى الأحوال تبقى أسانيد الغسل مرجوحه أمام أسانيد المسح بلا كلام حسب القواعد العلميه .

فإذا كانت روايه خالد بن علقمه مرجوحه سنداً صارت شاذه فى مقابل ما روى عن عبد خير بواسطه ابن عبد خير والسدى عنه وفى مقابل ما رواه الترمذى بن سيره عن على بن أبى طالب بأسانيد فيها كل شروط الصحيح ، بل بعضها على شرط البخارى على وجه الخصوص .

وإذا صارت شاذه أو منكره سقطت حجيتها كما هو مقرر فى محله ، وبخاصه لولا حظنا مجموع الأسباب التاليه :

١ - أن خالد بن علقمه لم يعرف عنه بل لا توجد له روايه فى كل كتب الإسلام المعتمده إلا عن عبد خير عن على .

٢ - إن خالد بن علقمه لم يرو عن عبد خير - فى الأحكام الشرعيه - إلا فى بضع عشر روايه كلها فى خصوص الوضوء الغسلى عن على وفى فتره خلافته فى رجبه الكوفه بعد الصلاه وهى صلاه الغداء على التعيين كما هو صريح روايه المزى (١) .

وهذا يعنى أن خالد بن علقمه لم يرو إلا روايه واحده طيله حياته وتخص بحادثه فريده .

٣ - إن الشيخان (البخارى ومسلم) لم يحتجا به فى صحيحيهما بل لم يرويا له ولا روايه واحده ، مع أن الصناعه تقتضى - من باب الأكمل الأولى - أن يذكر ما رواه خالد فى صدر روايات باب الوضوء البيانى لما فى الإمام على من خصائص القرب من النبى صلى الله عليه وآله التى لم تتوفر لغيره من الصحابه .

١- رواها المزى بإسناده إلى خالد بن علقمه فى تهذيب الكمال ٨ : ١٣٥ .

فإن قلت : من المسلّم إنَّ عدم إخراج الشيخين لراو لا يقتضى الطعن فيه ، فما أكثر الرواه الإثبات الثقات ممن لم يخرج لهم الشيخان شيئاً .

ومن المسلّم أيضاً إنَّ عدم إخراج الشيخين لروايه لا يلزم منه عدم صحتها .

قلنا : صحيح ما قلتموه ، ولكن الذى دعانا إلى هذا القول هو أن الحافظ ابن حجر قال عنه بأنه صدوق^(١) . مع أنَّ مقتضى الصنائه أن يكون ثقة ، لأنه ممن وثقه النسائي وابن معين .

وقال أبو حاتم : «شيخ» ، ومعلوم أنَّ قول أبي حاتم لا يعارض توثيق ابن معين والنسائي .

فإذن عدول ابن حجر عن توثيقه إلى مرتبه المدح الذى هو دون الوثاقه يشعر بأن هناك سبب قادح فى عده من الثقات المحتج فيهم . فانتبه لذلك جيداً .

والحاصل : فإنَّ ما رواه خالد بن علقمه عن عبد خير فى الغسل أحسن ما يقال فيه أنه شاذ أو منكر فى مقابل ما رواه السدى وابن عبد خير عن على فى المسح الذى هو مستفيض فى حقيقته .

ولأجل ذلك كله رأينا لا مناص من أن نعطى وجهاً لسبب صدور ما روى عن خالد بن علقمه عن عبد خير فى الغسل ، وفى المقام عده احتمالات :

الاحتمال الأول :

أن يكون ما روى عن خالد بن علقمه عن عبد خير فى الغسل ، خطأً وصوابه أنه مروى عن أبي حبه الوادعى الهمداني عن على ، إلّا أنَّ الرواه توهموا كون أبو حبه هو خالد بن علقمه ، لاشتراكهم فى الكنية وكونهم من همدان .

ومما يؤيد هذا الاحتمال أن كل من خالد بن علقمه وأبي حيه ليست لهما في كتب الحديث - مما روى في الأحكام - إلّا روايه الوضوء الغسلي عن علي .

وكذلك فان خالد بن علقمه هو وادعي همداني وكنيته أبو حيه ، وهو يوافق أبو حيه الوادعي الهمداني راوي الوضوء الغسلي عن علي بن أبي طالب .

وعليه فقد يكون منشأ التوهم هو ما احتملناه ، وذلك لاشتراك أبي حيه الوادعي مع كنيه خالد بن علقمه ، وإنّ هكذا التباس محتمل وهو السبب في اختلاط الأسانيد ، وهو متضح لأهل الفن والتحقيق .

الاحتمال الثاني :

أن يكون خالد بن علقمه مصحف عن مالك بن عرفطه في خبري (أبي عوانه ، وزائده) وأن شعبه جاء ليصحح لأبي عوانه خطاه ، وذلك لما رواه أبو داود ، قال ، :

قال أبو عوانه يوماً : حدثنا مالك بن عرفطه عن عبد خير ، فقال له عمرو الأعصف : رحمك الله يا أبا عوانه ، هذا خالد بن علقمه ، ولكن شعبه مخطئ فيه ، فقال أبو عوانه : هو في كتابي (خالد بن علقمه) ولكن قال لي شعبه : هو مالك بن عرفطه .

وقال أبو داود : حدثنا عمرو بن عون ، قال : حدثنا أبو عوانه ، عن مالك بن عرفطه ، قال أبو داود : وسماعه قديم .

قال أبو داود : حدثنا أبو كامل ، قال حدثنا أبو عوانه عن خالد بن علقمه ، وسماعه متأخر(١) .

وهذا النص قد يكون ظاهراً في أنَّ أبا عوانه لم يسمع ما تقدم من مالك بن عرفة أو خالد بن علقمة مباشرة مع إنَّه كان معاصراً لهما ، وأنَّ ما رواه عن خالد بن علقمة - كما في الإسنادين الأوَّل والثاني من مرويات عبد خير الغسلي - قد يكون موجود في كتابه ، وقد يكون أتى به متوهماً أنَّه هو الصحيح وحسب قول أبي داود (حدثنا أبو عوانه عن خالد بن علقمة وسماعه متأخراً) .

وعليه فيكون قول أبي عوانه (قال لي شعبه : هو مالك بن عرفة) جاء للتصحيح لا للتحديث ، إذ لو كان نقل شعبه جاء للتحديث لقال أبو عوانه : هكذا حدثني به شعبه ، لانه لو كان مطمئناً بنقله ومنتبها لما استسلم لكل من يصحح له ، وهو يرشدنا إلى أنَّ ما يرويه أبو عوانه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل عام وبخاصه فيما نحن فيه من دون دليل يدل على كونه متقن الروايه فيما يرويه .

ويمكن تعميم هذا الاحتمال إلى خير زائده كذلك ، والذي رواه الحسن بن علي الخلال عن الحسين بن علي عن زائده عن خالد بن علقمة عن عبد خير ، فقد يكون قد تابع من سبقه عن هذا الخطأ ، فرواه بسندهم عن خالد بن علقمة دون بحث وتمحيص مع أنَّ الصواب فيه هو مالك بن عرفة حسب ما مر عليك في كلام شعبه لأبي عوانه .

فإن تخطئه شعبه ، لأبي عوانه - يشعر بأنَّ أبي عوانه قد سمع الحديث من ذلك البعض على أنَّه خالد ، وحينما اطلع شعبه على نقلهم له جاء ليصحح له بأنه مالك بن عرفة لا خالد بن علقمة ، فقد يكون الخلال أيضاً قد تابع الأعلام على خطئهم ويؤيد هذا الاحتمال ما عرفناه سابقاً عن الخلال وأنه مما يتأمل في مروياته ، فلا يستبعد أن يتابع الخلال غيره على هذا الخطأ .

أن ما روى عن خالد بن علقمه عن عبد خير في الغسل معلول متناً .

وهو أن الرواه أخطأوا في الروايه عن عبد خير وأبى حيه ، فرووا عنهما بالمعنى فاختلف لفظ الحديث فحسبوا توهموا ما كان مجملاً مبيناً ، وتوهموا أيضاً ما كان مختصاً بعضو أنه يجرى على جميع الأعضاء أى أنهم عمموا تليث المضمضه والاستنشاق إلى جميع الأعضاء ، ويؤيد هذا الاحتمال وجود هذه الروايات المجمله عن خالد بن علقمه عن عبد خير :

١ - قال النسائي : أخبرنا موسى بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا حسين بن علي عن زائده عن خالد بن علقمه عن عبد خير عن علي : أنه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثاً ثم قال : هذا طهور نبي الله (ﷺ) .

٢ - قال ابن ماجه : حدثنا أبو بكر بن شيبه . حدثنا شريك عن خالد بن علقمه عن عبد خير عن علي : أن رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد (٢) .

٣ - قال عبد الله بن احمد بن حنبل : حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار حدثنا القاسم الجرمي عن سفيان عن خالد بن علقمه عن عبد خير عن علي : أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ ثلاثاً ثلاثاً (٣) .

٤ - قال الدارمي : أخبرنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا زائده حدثنا

١- سنن النسائي ١ : ٩١/ ٦٧؛ باب بأى اليدين يستنثر.

٢- سنن ابن ماجه ١ : ١٤٢/ ٤٠٤؛ باب المضمضه والاستنشاق من كف واحد.

٣- مسند أحمد ١ : ١١٥/ ٩٢٨، مسند علي.

خالد بن علقمه الهمداني حدثني عبد خير، قال: دخل على الرحيه بعد ما صلى الفجر، قال: فجلس في الرحيه ثم قال لغلام له: ائتني بطهور، قال: فأتاه الغلام بإناء فيه ماء وطست، قال عبد خير ونحن جلوس ننظر إليه، فأدخل يده اليمنى فملاً فمه فمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى، فعل هذا ثلاث مرات ثم قال: من سره أن ينظر إلى طهور رسول الله فهذا طهوره (١).

٥- وقال الدارمي أيضا: أخبرنا أبو نعيم. حدثنا حسن بن عقبه المرادي أخبرني عبد خير بإسناده نحوه (٢).

٦- روى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبي إسحاق عن أبي حيه بن قيس عن علي عليه السلام أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح رأسه ثم شرب فضل وضوئه، ثم قال: من سره أن ينظر إلى وضوء النبي صلى الله عليه وآله فلينظر إليّ هنا (٣).

ولا يخفى عليك أنّ الأسانيد هنا إلى خالد بن علقمه أقوى اتصالاً وامتناً طريقاً بخلاف الأسانيد إليه في تلكم المرويات في الوضوء البياني الغسلي المفصل عن علي.

وهذا أمر واضح لأهل الخبره ومن له إمام برجال العامه، والذي نريد قوله هنا: هو أنّ الرواه كانوا لا يرون ضيراً في أن يرووا الأخبار بالمعنى، فقد يطلقون على مقدمات الوضوء وضوء وقد يطلقون عليه طهور، وبذلك فجمله «فهذا»

١- سنن الدارمي ١ : ١٩٠ / ٧٠١؛ باب المضمضه.

٢- سنن الدارمي ١ : ١٩٠ / ٧٠٢؛ باب المضمضه.

٣- مسند أحمد ١ : ١٤٢ / ١٢٠٤، مسند علي.

طهور نبيكم» و«من سره أن ينظر إلى طهور رسول الله فهذا طهوره»، أو «من سره أن ينظر إلى وضوء رسول الله فليُنظر إلى»، قال: فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح رأسه المقصود من جميع ذلك هو المضمضه والاستنشاق والاستنثار ثلاثاً ثلاثاً، وهذا لا خلاف بين المسلمين في استحبابه .

الأن الكلام يقع حول التثليث في بقيه الأعضاء ، فالإمام الصادق يذهب إلى بدعيه ذلك ورجال مدرسه الخلافه يذهبون إلى شرعيته ، والمنقول عن الإمام على في كتب الجمهور مختلف فيه ، فأحد نقلى أهل السنه لا يتفق مع ما يقوله الإمام الصادق عليه السلام والآخر يتفق معه ، إذ من الواضح من هذه الروايات أن التثليث المروي عن الإمام على إنما هو في خصوص الاستنشاق والاستنثار والمضمضه ، فتوهم الرواه فيما بعد أن هذا التثليث سار على جميع أعضاء الوضوء ، ويؤيد ذلك ما تقدم من روايه رقم (٦) إذا فيها أن أبا حيه قال : فتوضأ على ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه ، ومعلوم أن «ثم» هنا تفيد معنى التعقيب والتراخي ، بمعنى أن مسح الرأس شىء لا علاقته له بالوضوء الذى يقصده أبو حيه ، فإنه لا يقصد من الوضوء إلا المضمضه والاستنشاق والاستنثار ..

على أننا ننبهك بأننا لا نريد الاستدلال بهذه الروايه على شىء سوى أن الرواه قد يطلعون على بعض أفعال الوضوء ولو كانت مستحبه بأنها وضوء ، وهذا يمكن الاستدلال عليه بروايه أبى حيه هذه كما هو واضح .

كما يمكن الاستدلال عليه بروايه رقم (١) وهو أن علياً دعا بوضوء فلم يفعل غير المضمضه والاستنشاق والاستنثار ، فقال : هذا طهور نبيكم ، ومعلوم أن الطهور هو الوضوء فى اصطلاح الشرع .

وكذا يمكن الاستدلال عليه بروايه رقم (٢) أن على قال : أن رسول الله

توضاً فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد .

وأنت ترى أن لسان الروايه مصرح بأن المضمضه ثلاثاً والاستنشاق ثلاثاً من كف واحد هو وضوء .

ولو تأملت في الروايه رقم (٤) ورقم (٥) لوجدت قرب هذا الاحتمال ، لأنهما وخاصه الروايه رقم (٤) هي بعينها روايه الخلال عن زائده الأ أنها هنا من روايه الطيالسي عن زائده ، وهي أيضاً قريبه جدا - من وجهه المتن - مما روى عن خالد بن علقمه في الغسل الذي تقدم الحديث عنه سابقا والذي قلنا عنه بأنه معلول سنداً ومتناً .

بل يمكننا أن نقول أن ما رواه الطيالسي بسنده إلى خالد بن علقمه هو عين ما رواه الخلال - الذي هو مرجوح الاحتجاج لو قيس بالطيالسي - بسنده إلى خالد بن علقمه ، سنداً ومتناً ، سوى أن ما رواه الخلال فيه زياده غسل الأعضاء الأخرى .

والحاصل : فإنه يحتمل قويا أن ما رواه خالد بن علقمه عن عبد خير وما رواه أبو حيه عن علي هو الوضوء ، بمعنى : المضمضه ثلاثاً والاستنشاق ثلاثاً والاستنثار ثلاثاً وقد يكون غسل الأَكْف ثلاثاً أيضاً مع ذلك ، الا أن الرواه فيما بعد لم يفهموا المقصود من كلمه الوضوء والظهور ، فظنوا أن الثلاثه غير مقتصره على مستحبات الوضوء هذه بل هي ساريه إلى كل الأعضاء .

وهذا الاحتمال لعمرى وجيه وبخاصه لولاحظنا أن المرويات البيانيه المفصله في الغسل عن الإمام علي مضطربه المتون وغير متحده اللفظ مع أن الراوى عن علي واحد .

فبعض الروايات تصرح بأن جميع الأعضاء مشموله لحكم الثلاث وبعضها تصرح أن بعض الأعضاء مشموله لهذا الحكم ، وبعضها مره مره .

فالاختلاف في حكم الثلاث لدليل أو مؤيد لما قلنا وهو أن منشأ اشتباه الرواه هو قضيه التليث الوارده على لسان الإمام على فيما تقدم من الروايات .

وها نحن نعيد القول عليك ، لننبهك أننا لم نحتمل هذه الاحتمالات في ما روى عن خالد بن علقمه عن عبد خير عن الإمام على هكذا هراء وتحكماً ، لأننا قد وضّحنا لك سابقاً أنّ ما روى عن خالد بن علقمه عن عبد خير في الغسل مرجوح سنداً كما تقدم عليك تفصيله ، وأنّ ما روى عن عبد خير في المسح هو الراجح حسب الصنائه ، أضف إلى ذلك أن المسألة لم تقتصر على التعارض المروى عن عبد خير في الغسل والمسح ، لأن هناك ما هو على شرط صحيح البخارى مروى عن التزال بن سيره عن على في المسح ، وهذا يؤكد رجحانيه المسح عنه بلا كلام .

ونحن أيضاً قد ذكرنا لك سابقاً أننا في مقام التعارض الابتدائي فيما روى عن الإمام على في الغسل والمسح ، لم نعالج الا الروايات المتعارضه الصحيحه والمعتبره ، لأنها هي العمده في المقام ، تاركين الروايات الغسلية والمسحيه الضعيفه ، لأنها لا تنفع كثيراً في مقام الترجيح : وإنّ ذكرها - من جهه فنيه - أولى . ومهما يكن من شىء :

لما كانت المرويات الغسلية مرجوحه ويستبعد صدورها بشكل قوى عن الإمام على حسب قواعد أهل العلم ، رأينا من الضروري بيان احتمالات صدورها ، فذكرنا تلك الاحتمالات الثلاثه في ذلك السياق .

وعلى ما تقدم فان ما روى عن الإمام على في الغسل ، إمّا معلول سنداً بأن كانت الروايه عن أبي حيه الوادعى الهمداني فرويت عن خالد بن علقمه .

أو أن تكون الروايه عن مالك بن عرفظه فرويت عن خالد بن علقمه .

وأما أنها معلوله متنا كما توضح عليك قبل قليل .

وقد يمكن أن تجتمع علتان معا .

هذا ، ولا بد أن تعلم أيضا أنه لا يوجد أدنى احتمال لأن تكون أسانيد الروايات المسحّيه معلوله ، وأن يكون اسم بعض الرواه مصحف عن اسم آخر كما هو الحال في الأسانيد الغسلية ، وإن كذا فان متون المرويات المسحّيه ليس فيها احتمال الاضطراب في ألفاظها الذي أدى إلى اختلاف فهم الرواه لمضامينها ، فرووها كما تقدم .

ب : ما رواه النزال بن سبره عنه

الإسناد الأول

قال أبو داود(١) : حدّثنا شعبه(٢) ، قال : أخبرني عبد الملك بن ميسره(٣) ،

١- هو سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري، احتج به جل أهل العلم إن لم نقل كلهم (انظر تهذيب الكمال ١١ : ٤٠١/ ٢٥٠٧، تهذيب التهذيب ٤ : ١٦٠/ ٣١٦، سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٧٨ /١٢٣) وغيرها من المصادر.

٢- هو شعبه بن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي، أبو بسطام الواسطي، مولى يزيد بن المهلب، احتج به الجماعه وغيرهم وهو من مشهورين الثقات (انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧٩/ ٢٧٣٩، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٩٧/ ٥٩٠، سير أعلام النبلاء ٧ : ٢٠٣/ ٨٠) وغيرها من المصادر.

٣- هو عبد الملك بن ميسره الهلالي العامري، أبو زيد الكوفي الزراد، احتج به الجماعه وغيرهم وهو من الثقات (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٤٢١/ ٣٥٦٦، التاريخ الكبير للبخارى : ٥ : ٤٣٠/ ١٤٠٠، تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٧/ ٧٨٩) وغيرها من المصادر.

قال : سمعت التزالي بن سيره ((١)) يقول : صَلَّى عَلَيَّ الظَّهْرُ فِي الرَّحْبَةِ ثُمَّ جَلَسَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَتَى بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ مِنْهُ كَفًّا فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَ الْمَاءِ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَقَالَ : إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْرَبُوا وَهُمْ قِيَامٌ ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَعَلَّ الَّذِي فَعَلْتُ ، وَقَالَ : هَذَا وَضُوءٌ مِنْ لَمْ يَحْدُثْ ((٢)).

المناقشه

وهذا الطريق صحيح على شرط البخاري ، ورجاله كلهم ثقات عدول ، ضابطون ، وقد تقدم الكلام عنهم سوى أبي داود ، وأبو داود من أساطين فن الحديث ومن كبار الحفاظ ، وهو أشهر من أن يعرف في قوه الروايه وسعه الحفظ .

قال علي بن المديني : ما رأيت أحدا أحفظ من أبي داود الطيالسي ((٣)) .

وقال عمرو بن علي : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أبو داود الطيالسي ، أصدق الناس ((٤)) .

وقال النعمان بن عبد السلام : ثقه مأمون ((٥)) .

١- هو التزالي بن سيره الهلالي العامري الكوفي، احتج به البخاري وأبو داود والنسائي وهو تابعي كبير، ثقته، وقيل إن له صحبه (تهذيب الكمال ٢٩: ٣٢٤/ ٦٣٩١، تهذيب التهذيب ١٠: ٣٧٨/ ٧٦٩) وغيرها من المصادر.

٢- مسند أبي داود الطيالسي : ٢٢/ ١٤٨ ط دار المعرفة / بيروت.

٣- تاريخ بغداد ٩: ٢٧، سير أعلام النبلاء ٩: ٣٨٢، تهذيب الكمال ١١: ٤٠٥.

٤- تاريخ بغداد ٩: ٢٨، تهذيب الكمال ١١: ٤٠٥.

٥- تاريخ بغداد ٩: ٢٨، تهذيب الكمال ١١: ٤٠٥.

وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي : ما رأيت أحداً أكبر في شعبه من أبي داود (١).

وقال أحمد بن عبد الله العجلي : بصرى ثقة ، وكان كثير الحفظ (٢).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين - يعنى عن أصحاب شعبه - قلت : فأبو داود أحب إليك أو حرمى ؟ فقال : أبو داود صدوق ، أبو داود أحب إلى ، قلت : فأبو داود أحب إليك أو عبد الرحمن بن مهدي ؟ فقال : أبو داود أعلم به (٣).

وقال النسائي : ثقة من أصدق الناس لهجه (٤).

وقال ابن حجر : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث (٥).

وقال ابن عدى : ثقة يخطئ ، ثم قال : وما هو عندى وعند غيرى إلا متيقظ ثبت (٦).

وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، ربما غلط (٧).

ونحن مع هذه الأقوال لنا أن نقول : أن الغلط من الحافظ إنما أن يكون ملكه فيه ، وإنما لا ، وأبو داود لم يتهمه أحد بأنه كان كثير الخطأ أو كان متغيراً أو سيئاً للحفظ أو غير ذلك ، وغايه ما أخذ عليه أنه يخطئ في أحاديث!

١- تاريخ بغداد ٩ : ٢٧ ، تهذيب الكمال ١١ : ٤٠٦ .

٢- تهذيب الكمال ١١ : ٤٠٦ .

٣- تهذيب الكمال ١١ : ٤٠٦ .

٤- تهذيب الكمال ١١ : ٤٠٧ .

٥- تقريب التهذيب : ٢٥٠ / ٢٥٥ .

٦- الكامل ، لابن عدى ٣ : ٢٨٠ .

٧- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٧ : ٢٩٨ .

فلو التزم بتضعيف من كانت هكذا حاله من الأئمه لكان أول من يقال بتضعيفه هو الإمام البخارى ، لأنه يشترك مع أبى داود بكثره الروايه وسعه الحفظ ، وهذا النوع من الغلط .

فالبخارى كان يسمع الحديث فى البصره ويحدّث به فى الشام اعتماداً على حفظه ، وهذا يؤدّى إلى الغلط قطعاً .

والحاصل : فإنّ مثل هذا الغلط يتوقع ممّن كان واسع الحفظ ، كثير الروايه ، فغلطه ناشئ من سعه ما يحفظ لا من سوء الحفظ أو قله الضبط .

ونحن لا- نريد هنا الحكم بإمكان الاحتجاج به واقعاً أو عدمه ، بل الذى نريد قوله : هو أنّ أهل العلم من أهل السنه والجماعه ، إمّا أن يحتجّوا بكلام محدّث كالتطيلسى ، مع ملاحظه أنّ الغلط من هكذا محدّث ليس ملكه فيه وإنما هو غلط عادى ناشئ من سعه حفظه ، وإمّا أن لا يحتجّوا به .

فإن التزموا الأوّل ، فلا بدّ من الأخذ بهذه الروايه وأمثالها .

وإن التزموا الثانى ، فعليهم أن يسقطوا الاحتجاج بكلّ أئمتهم وأساطين الحديث عندهم ، لأنه ما منهم أحد إلّا وقد غلط فى أحاديث ليست بالقليله!

ومهما يكن فإن أهل العلم قد احتجوا بأبى داود ، ومما يدلّ أن هذا الحديث ليس من تلك الأحاديث التى يقال : أنّ أبا داود قد أخطأ فيها ، أنّ ابن عدى لم يذكر فى كامله هذا الحديث ، فراجع .

أما ما يمكن قوله كجرح فى أبى داود فهو : عدم إخراج البخارى له فى جامع روايه أصلاً ، بل كلّ ما فيه أنّه روى له فى كتاب الأدب واستشهد به فى تفسير

قوله تعالى: {قُمْ فَأَنْذِرْ} في القراء خلف الإمام (١)، وهذا يعني أنه لا يحتج به!

فنجيبهم بقول الذهبي حيث قال: ولم يخرج البخاري لأبي داود شيئاً لأنه سمع من عدّه من أقرانه، فما احتاج إليه (٢).

ونضيف إليه: إنّ عدم إخراج البخاري لمحدّث ما لا يستلزم عدم الاحتجاج به كما هو واضح.

إذن هذا الحديث صحيح على شرط البخاري كما قدمنا.

الإسناد الثاني

قال البخاري: حدثنا آدم (٣)، حدثنا شعبه، حدثنا عبد الملك بن ميسرة: سمعت النزال بن سيرة يحدث عن علي رضي الله عنه أنه صلّى الظهر، ثم قعد في حوائج الناس في رحبه الكوفه، حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتى بماء فشرّب وغسل وجهه ويديه، وذكر رأسه ورجليه، ثم قام فشرّب فضله وهو قائم، ثم قال: إنّ ناساً يكرهون الشرب قائماً، وإنّ النبي صلى الله عليه وآله صنع مثل ما صنعت (٤).

المناقشه

هذا الطريق صحيح على شرط البخاري وغيره كما هو واضح فلا يحتاج إلى

١- صحيح البخاري ٨: ٦٧٧.

٢- سير أعلام النبلاء ٩: ٣٨٣.

٣- هو آدم بن أبي إياس الخراساني المروزي، أبو الحسن العسقلاني، احتج به البخاري وباقي الجماعة سوى مسلم، وثقه أئمة الرجال ولم نعر على تجريح أو حتى تلبين فيه (انظر تهذيب الكمال ٢: ٣٠١) وغيره من المصادر.

٤- صحيح البخاري ٧: ١٤٣/ ٥٢٩٢؛ باب الشرب قائماً.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني أبو خيثمة^(١) ، وحدثنا إسحاق بن إسماعيل ، قال : حدثنا جرير^(٢) ، عن منصور^(٣) ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن النزال بن سيره ، قال : صليتنا مع علي رضي الله عنه الظهر ، فانطلق إلى مجلس يجلسه في الرحبه فقعده وقعدنا حوله ، ثم حضرت العصر فأتى ياناء ، فأخذ منه كفا فتمضمض واستنشق ، ومسح بوجهه وذراعيه ومسح برأسه ومسح برجليه ، ثم قام فشرب فضل إنائه ، ثم قال : إني حدثت أنّ رجلا يكرهون أن يشرب أحدهم وهو قائم ، إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كما فعلت^(٤) .

المناقشه

رجال هذا الطريق ثقات بلا كلام ، وفيه جميع شروط الصحيح :

فأما أبو خيثمة ، فقد قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين : ثقة^(٥) . وقال

-
- ١- مرّ ترجمته في الإسناد الخامس من مرويات عبد خير المسحيه صفحه ٢٣٦ .
 ٢- هو جرير بن عبد الحميد الضبي ، أبو عبد الله الرازي ، القاضى ، روى له الجماعه (تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٠ / ٩١٨ ، الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٧ : ٣٨١ ، تاريخ بغداد ٧ : ٢٥٣ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٦٥ / ١١٦) وغيرها من المصادر .
 ٣- هو منصور بن المعتمر السلمى ، أبو عتاب الكوفى ، روى له الجماعه (تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٤٦ / ٦٢٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٤٠٢ / ١٨١ ، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٧٧ / ٥٤٧) وغيرها من المصادر .
 ٤- مسند أحمد ١ : ١٥٩ / ١٣٦٦ .
 ٥- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٤ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٢ .

على بن الحسين الجنيد الرازي ، عن يحيى : يكنى قبيله (١) .

وقال أبو حاتم : صدوق (٢) .

وقال أبو عبيد الآجرى : قلت لأبى داود : أبو خيشمه حجّه فى الرجال ؟ قال : ما كان أحسن علمه (٣) .

وقال النسائى : ثقّه مأمون (٤) .

وقال الحسين بن فهم : ثقّه ثبت (٥) .

وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقّه ثبناً حافظاً متقناً (٦) .

وأما جرير فقد وثّقّه غالب العلماء : فقال أحمد بن عبد الله العجلي : كوفى ثقّه (٧) .

وقال النسائى : ثقّه (٨) .

وقال ابن خراش : صدوق (٩) .

وقال أبو القاسم اللالكائى : مجمع على ثقّته (١٠) .

١- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٤ ، الجرح والتعديل ٣ : ٥٩١ / ٢٦٨٠ .

٢- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٤ ، الجرح والتعديل ٣ : ٥٩١ / ٢٦٨٠ .

٣- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٣ .

٤- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٣ .

٥- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٣ .

٦- تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٥ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٣ .

٧- تهذيب الكمال ٤ : ٥٥٠ .

٨- تهذيب الكمال ٤ : ٥٥٠ .

٩- تهذيب الكمال ٤ : ٥٥٠ .

١٠- تهذيب الكمال ٤ : ٥٥٠ .

وقال ابن حجر في التقریب : ثقه صحيح الكتاب (١).

وقال أبو يعلى الخليلی فی الإرشاد : ثقه متفق عليه مخزج فی الصحيحین (٢).

وجاء فی السنن للبيهقي قوله : (نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ) (٣). وهذا عجيب من البيهقي حيث لم نعثر على تصريح لأحد من القدماء بأنه سيئ الحفظ ، وكيف يصرح البيهقي بهكذا تصريح وبينه وبين جرير أمداً بعيداً ، ومن دون دليل .

ولقد أجاد ابن حجر حيث قال : .. ولم أر ذلك لغيره . أى لم أر غير البيهقي قد قال بهذه الدعوى - ثم إن العقيلي قال : قال أحمد بن حنبل : لم يكن جرير الرازي بالذكي في الحديث ، كان اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهز فقال له : هذا حديث عاصم ، وهذا حديث أشعث ، فعرفها فحدث بها الناس (٤) .

فإن ثبت هذا عنه فهو غير ضارّ به فيما نحن فيه ، لأنه لم يطعن أحد في روايته عن منصور .

وأما منصور ، فهو ثقه على ما هو صريح غير واحد من أهل العلم :

قال العجلي : كوفي ثبت في الحديث (٥) .

وقال أبو حاتم : الأعمش حافظ يخلط ويدلس ، ومنصور أتقن لا يخلط ولا

١- تقریب التهذيب : ١٣٩ / ٩١٦.

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ٤ : ٥٥١.

٣- السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٨٧.

٤- الضعفاء الكبير، للعقيلي ١ : ٢٠٠ / ٢٤٤.

٥- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٤.

يدلّس (١١) .

وقال أبو زرعه : سمعت إبراهيم بن موسى يقول : أثبت أهل الكوفة منصور ، ثم مسعر (٢) .

وقال أبو بكر بن أبي خثيمه : سمعت يحيى يقول : منصور أثبت من الحكم ابن عتيبه ، ومنصور من أثبت الناس (٣) .

وقال وكيع : قال سفيان : إذا جاءت المذاكره جئنا بكلّ أحد ، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور بن المعتمر (٤) .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن منصور بن المعتمر، قال : ثقّه (٥) .

وقال بشر بن المفضل : لقيت سفيان الثوري بمكّه ، فقال : ما خلّفت بعدى بالكوفه آمن على الحديث من منصور بن المعتمر (٦) .

وقال سفيان أيضاً : رأيت منصورا ، وعبد الكريم الجزري ، وأيوب السختياني ، وعمرو بن دينار ، هؤلاء الأعيان الذين لا شكّ فيهم (٧) .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : لم يكن بالكوفه أحفظ من منصور (٨) .

والحاصل : فإنّ هذا الطريق صحيح على شرط البخاري كما هو واضح .

١- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٣ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٧٧ / ٧٧٨ .

٢- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٣ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٧٧ / ٧٧٨ .

٣- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٢ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٧٧ / ٧٧٨ .

٤- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٣ .

٥- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٣ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٧٧ / ٧٧٨ .

٦- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٠ .

٧- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٠ .

٨- تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٥٠ .

قال النسائي: أخبرنا عمرو بن يزيد (١)، قال: حدثنا بهز بن أسد (٢)، قال: حدثنا شعبه، عن عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت النزال بن سبرة قال: رأيت علياً رضي الله عنه صلى الظهر ثم قعد لحوائج الناس، فلما حضرت العصر أتى بتور من ماء فأخذ منه كفاً فمسح به وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه، ثم أخذ فضله فشرّب قائماً، وقال: إن ناساً يكرهون هذا، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يفعل، وهذا وضوء من لم يحدث (٣).

المناقشه

رجال هذا الطريق ثقات، وقد تقدم الكلام عن شعبه وعبد الملك بن ميسرة والنزال وأنهم من الثقات المشهورين بالعدالة.

وأما بهز بن أسد فهو الآخر من الأثبات، إذ لم يتعرض له أحد بمغمز أو جرح، والكل على تعديله وتوثيقه، وإليك أهم أقوال الأئمة فيه.

قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت (٤).

-
- ١- هو عمرو بن يزيد، أبو بريد الجرمي البصري، احتج به النسائي (تهذيب الكمال ٢٢: ٣٠١/٤٤٧٧، تهذيب التهذيب ٨: ١٠٦/٢٠٢، الجرح والتعديل ٦: ٢٧٠/١٤٩٢) وغيرها من المصادر.
 - ٢- هو بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، احتج به الجماعة وغيرهم (تهذيب الكمال ٤: ٢٥٧/٧٧٤، تهذيب التهذيب ١: ٤٣٦/٩٢٣، سير أعلام النبلاء ٩: ١٩٢/٥٥) وغيرها من المصادر.
 - ٣- سنن النسائي ١: ٨٤/١٣٠، مسند أحمد ١: ١٥٣/١٣٥.
 - ٤- تهذيب الكمال ٤: ٢٥٨.

وقال يحيى بن معين : ثقة (١) .

وقال جرير بن عبد الحميد : اختلط على حديث عاصم الأحول ، وأحاديث أشعث بن سوار ، حتى قدم علينا بهز فخلصها لي ، فحدثت بها (٢) .

وقال أبو حاتم : إمام ، صدوق ، ثقة (٣) .

وقال النسائي : ثقة (٤) .

وقال يحيى بن سعيد القَطَّان : صدوق ثقة (٥) .

وقال محمد بن سعد : بهز بن أسد من بلعم من أنفسهم ، وكان ثقة كثير الحديث حجه (٦) .

وقال القَطَّان : ما رأيت رجلا خيرا من بهز (٧) .

وأما عمرو بن يزيد الجرمي ، فهو الآخر ثقة ولم نعثر على جرح أو ذم يوجب سقوط روايته .

فقد قال النسائي : ثقة (٨) .

وقال أبو حاتم : صدوق (٩) .

١- تهذيب الكمال ٤ : ٢٥٨ ، تهذيب التهذيب ١ : ٤٣٦ .

٢- تهذيب الكمال ٤ : ٢٥٨ ، تهذيب التهذيب ١ : ٤٣٦ .

٣- تهذيب الكمال ٤ : ٢٥٨ ، تهذيب التهذيب ١ : ٤٣٦ .

٤- تهذيب الكمال ٤ : ٢٥٩ .

٥- تهذيب التهذيب ١ : ٤٣٦ ، وتهذيب الكمال ٤ : ٢٥٩ .

٦- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٢٩٨ .

٧- تهذيب الكمال ٤ : ٢٥٩ .

٨- تهذيب الكمال ٢٢ : ٣٠١ .

٩- الجرح والتعديل ٦ : ٢٧٠ / ١٤٩٢ .

وقال ابن حجر في التقریب : صدوق(١).

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب(٢) .

والاحتياط يقتضى القول بأن سندا فيه عمرو بن يزيد يحتاج لأن يتابع عليه ، خاصة مع قول ابن حبان : «ربما أغرب» ، وأقوال الباقيين فيه التى تشعر بعدم شريطه الضبط كقولهم «صدوق» ، كما عرفت .

نعم ، إن هذا الطريق صحيح عند النسائي لتوثيقه له ، وقولنا (يحتاج لأن يتابع عليه) جاء حسب مبنى الآخرين ، وحيث إن هذا الطريق له تابع صحيح مما رواه البخارى فى السند الثانى فهو صحيح بغيره ، وخصوصا لو عرفنا بأن الثابت عند الفقهاء والمفسرين أن مذهب أمير المؤمنين على بن أبى طالب هو مسح الرجلين لا غسلهما وكذا هو مذهب جميع الطالبين كابن عباس وغيره .

الإسناد الخامس

قال عبد الله : حدثنى أبى ، حدثنا محمد بن جعفر (غندر) (٣) ، عن عبد الملك بن ميسره ، عن النزال بن سبره أنه شهد عليا رضى الله عنه صلى الظهر ، ثم جلس فى الرحبه فى حوائج الناس ، فلما حضرت العصر أتى بتور فأخذ حفته ماء فمسح يديه وذراعيه ووجهه ورأسه ورجليه ، ثم شرب فضله وهو قائم ، ثم قال : إن ناسا يكرهون أن يشربوا وهم قيام ، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله

١- تقریب التهذيب: ٤٢٨ / ٥١٤١.

٢- الثقات لابن حبان ٨ : ٤٨٨ / ١٤٥٩٣ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٣٠١ .

٣- تقدم الحديث عنه ، فى الإسناد الرابع من مرويات على بن أبى طالب الغسلية (ب / ما رواه عبد خير عنه).

صنع مثلما صنعت ، وهذا وضوء من لم يحدث (١) .

وقال أيضاً حدثني أبي ، حدثنا عفان (٢) ، حدثنا شعبه (٣) ، أنبأنا عبد الملك ابن ميسره ، قال : سمعت النزال بن سبره ، قال : سمعت علياً رضي الله عنه ، فذكر معناه إلّا أنه قال : أتى بكوز (٤) .

المناقشه

إنّ طريق عبد الله بن أحمد الثاني صحيح على شرط البخارى ، وأما الأول فهو صحيح بغيره لوجود أكثر من تابع له .

وبما أنّنا قد بسطنا القول عن رجال الطريقتين سوى عفان بن مسلم فلا بدّ من الإشارة إلى أقوال الرجاليين فيه :

قال أبو حاتم : عفان إمام ثقة متقن متين (٥) .

وقال يعقوب بن شيبة ، سمعت يحيى بن معين يقول : أصحاب الحديث خمسة : مالك ، وابن جريج ، والثوري ، وشعبه ، وعفان (٦) .

١- مسند أحمد بن حنبل ١ : ١٣٩ / ١١٧٣ .

٢- هو عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار ، أبو عثمان البصرى ، احتج به الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٠ : ١٦٠ / ٣٩٦٤ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٢٠٥ / ٤٢٤ ، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٢٤٢) وغيرها من المصادر .

٣- مرت ترجمته في الإسناد الأول من مرويات علي بن أبي طالب المسجيه .

٤- مسند أحمد بن حنبل ١ : ١٣٩ / ١١٧٤ .

٥- الجرح والتعديل ٧ : ٣٠ / ١٦٥ .

٦- تهذيب الكمال ٢٠ : ١٧٠ ، تاريخ بغداد ١٢ : ٢٧٦ .

وقال أيضا : كان ثقہ ثبنا متقنا صحيح الكتاب ، قليل الخطأ والسقط (١).

وقال يحيى بن معين : عَفَانُ أثبت من عبد الرحمن بن مهدي (٢).

وقال حسن الزعفراني : رأيت يحيى بن معين يعرض على عفان ما سمعه من يحيى بن سعيد القطان (٣).

وقال عبد الخالق بن منصور : سئل يحيى بن معين عن عفان وبهز أيهما أوثق ؟

فقال : كلاهما ثقتان . فقيل له : إن ابن المديني يزعم أنَّ عفان أصحَّ الرجلين ؟

فقال : كانا جميعا ثقتين صدوقين (٤).

فهذه النصوص تدعونا للقول باتفاق أهل العلم على الاحتجاج به وإن كان سليمان بن حرب قد شدَّ عنهم بقوله : والله لو جهد جهده - يعنى عفان - أن يضبط في شعبه حديثا واحدا ما قدر ، كان بطيئا ، ردىء الحفظ ، بطيء الفهم (٥).

فكلام سليمان بن حرب لا يقلل من مكانه عفان شيئا ، لانفراده بذلك ، ولأنَّ عفان راجح على سليمان بن حرب .

نعم ، أورد ابن عدى في كامله والذهبي في ميزانه وابن حجر ضمن المطعونين من رجال صحيح البخاري ، إلَّا أنَّهم قد دافعوا عنه والتموا بكونه ثقہ ، وبعد هذا فلا يؤثّر فيه قول شاذّ كقول سليمان .

١- هامش تهذيب الكمال ٢٠ : ١٧٠ عن تاريخ بغداد ١٢ : ٢٧٦.

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ١٧١ ، تاريخ بغداد ١٢ : ٢٧٥ ، ٢٧٦.

٣- المصدر نفسه.

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ١٦٩ ، تاريخ بغداد ١٢ : ٢٧٤.

٥- ميزان الاعتدال ٥ : ١٠٢ ، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ : ٣٨٤ . تهذيب التهذيب ٧ : ٢٠٨.

قال ابن عدى: عفان أشهر وأوثق وأصدق، وأوثق من أن يقال فيه شيء مما ينسب إلى الضعف (١).

وقال الذهبي: عفان أجل وأحفظ من سليمان (٢).

وقال ابن حجر: والكلام في إتقانه كثير جداً (٣).

والحاصل: إن الطريق الثاني صحيح على شرط البخاري - كما هو واضح.

وأما جملة «فمسح يديه وذراعيه ووجهه ورأسه ورجليه» فيحمل الأولان منه (٤) على الغسل يقينا لإجماع المسلمين على أن فرضهما الغسل وأن المسح لا يجزى فيهما.

وأما المسح على الرأس والرجلين فهو على معناه الحقيقي وعلى قول كل من الشيعة والسنة، فأما على قول الشيعة فواضح، وأما على قول أهل السنة، فلا تهم فيروا جملة: (هذا وضوء من لم يحدث)، بأنه وضوء على طهاره أي أن الوضوء على الوضوء يكفى بالمسح على القدمين، وإن كان فرضها الأولى هو الغسل أو بمعنى آخر قالوه بأن الإنسان لو غسل رجله وأدخلها في خفه فيجوز له أن يمسخ عليها.

وسياتيك عن قريب توضيح معنى هذه الجملة وأن المقصود منها ليس الذي فهمه أعلام أهل السنة من أنه إشاره إلى المسح على الخفين.

وعلى كل حال: فالذي ينبغي أن يقال هنا: هو أن المستفاد من مرويات النزال هو المسح كوظيفة للقدمين لا الغسل.

١- الكامل، لابن عدى ٥: ٣٨٥.

٢- ميزان الاعتدال ٥: ١٠٢.

٣- مقدمه فتح الباري: ٤٢٥.

٤- أي «فمسح يديه وذراعيه ووجهه».

قال عبد الله : حدثني أبي ، حدثنا محمد بن فضيل (١) ، عن الأعمش ، عن عبد الملك بن ميسره ، عن النزّال بن سيره ، قال : أتى على رضى الله عنه بكوز من ماء وهو فى الرحيه ، فأخذ كفا من ماء فمضمض واستنشق ، ومسح وجهه وذراعيه ورأسه ، ثم شرب وهو قائم ، ثم قال : هذا وضوء من لم يحدث ، هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل (٢) .

المناقشه

يغمز هذا الطريق بالأعمش ، وقد تقدّم الكلام عنه فلا نعيده ، وبمحمد بن فضيل الذى لم يتفق أهل العلم على توثيقه .

قال عثمان بن سعيد الدارمى ، عن يحيى بن معين : ثقته (٣) .

وقال حرب بن إسماعيل ، عن أحمد بن حنبل : كان يتشيع ، وكان حسن الحديث (٤) .

وقال أبو زرعه : صدوق من أهل العلم (٥) .

١- هو محمد بن فضيل بن غزوان الضبى، مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٩٣ / ٥٥٤٨، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٥٩ / ٦٦٠، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧٣ / ٥٢) وغيرها من المصادر.

٢- مسند أحمد بن حنبل ١ : ٧٨ / ٥٨٣.

٣- تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٩٧.

٤- الجرح والتعديل ٨ الترجمة ٢٦٣.

٥- الجرح والتعديل ٨ الترجمة ٢٦٣.

وقال أبو حاتم : شيخ (١) .

وقال أبو داود : كان شيعياً محترفاً (٢) .

وقال النسائي : ليس به بأس (٣) .

وعلى أى حال ، فإن هذا الطريق صحيح باعتبار المتابعات الصحيحة عليه لا بنفسه .

ج - ما رواه حبه العرنى عنه

الإسناد

قال ابن جرير الطبري : حدّثني محمد بن عبيد المحاربي (٤) ، قال : حدّثنا أبو مالك الجنبى (٥) ، عن مسلم (٦) ، عن حبه العرنى (٧) ، قال : رأيت على بن أبى

١- الجرح والتعديل ٨ الترجمة ٢٦٣ .

٢- تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٩٧ .

٣- تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٩٧ .

٤- هو المحاربيّ، أبو جعفر النحاس الكوفى، روى له أبو داود والترمذى والنسائى (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٧٠ / ٥٤٤٦، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٩٥ / ٥٤٧، الثقات لابن حبان ٩ : ١٠٨ / ١٥٤٥٣) وغيرها من المصادر.

٥- هو عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبى الكوفى، روى له أبو داود والنسائى (انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٧٢ / ٤٤٦٢، تهذيب التهذيب ٨ : ٩٨ / ١٨٥، التاريخ الكبير للبخارى ٦ : ٣٨٠ / ٢٧٠٢) وغيرها من المصادر.

٦- هو مسلم بن كيسان الضبى الملائى البزاد، أبو عبد الله الكوفى الأعور، روى له الترمذى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٠ / ٥٩٣٩، تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٢ / ٢٤٩، تقريب التهذيب: ٥٣٠ / ٦٦٤١، التاريخ الكبير لبخارى : ٧ : ٢٧١ / ١١٤٥) وغيرها من المصادر.

٧- هو حبه بن جوين بن على العرنى البجليّ، أبو قدامه الكوفى، روى له النسائى (انظر تهذيب الكمال ٥ : ٣٥١ / ١٠٧٦، تهذيب التهذيب ٢ : ١٥٤ / ٣١٩، تاريخ بغداد ٨ : ٢٧٤ / ٤٣٧٥) وغيرها من المصادر.

طالب رضى الله عنه شرب في الرحبه قائما ، ثم توضأ ومسح على نعليه ، وقال هذا وضوء من لم يحدث هكذا رأيت رسول الله صنع ((١)).

المناقشه

يغمز في هذا الطريق من عده جهات :

الأولى : من جهه أبى مالك الجنبي ، فهو وإن لم يجرح بما يسقط الاحتجاج به مطلقا إلا أن أهل العلم لئنوه إلى مرتبه تكون أحاديثه حسانا لا صحاحاً : فقد قال أحمد بن حنبل : صدوق ((٢)).

وقال البخارى : فيه نظر ((٣)).

وقال أبو حاتم : لئن الحديث يكتب حديثه ((٤)).

وقال النسائي : ليس بالقوى ((٥)).

وقال أبو أحمد بن عدى : صدوق إن شاء الله ((٦)) ، وقال أيضاً : إذا حدّث عن ثقه فهو صالح الحديث ((٧)).

١- تفسير الطبرى ٦ : ١٣٥.

٢- تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٧٤ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٩٨.

٣- تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٧٤ ، التاريخ الكبير للبخارى : ٦ : ٢٧٠٢/ ٣٨٠.

٤- الجرح والتعديل ٦ : ٢٦٧/ ١٤٧٨ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٧٤.

٥- تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٧٤.

٦- الكامل ، لابن عدى ٥ : ١٤٢/ ١٣٠٥.

٧- الكامل ، لابن عدى ٥ : ١٤٢/ ١٣٠٥.

- الثانيه : من جهه مسلم الأعرور ، الذي تكلم فيه أئمه الرجال بما يوجب ضعفه وعدم إمكان الاحتجاج به ، فقد قال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين : لا شيء (١) .
- وقال أبو زرعه : ضعيف الحديث (٢) .
- وقال أبو حاتم : يتكلمون فيه ، وهو ضعيف الحديث (٣) .
- وقال البخارى : يتكلمون فيه (٤) .
- وقال أبو داود : ليس بشيء (٥) ، وقال الترمذى : يضعف (٦) .
- وقال النسائى : ليس بثقه (٧) .
- وقال أبو حاتم ابن حبان : اختلط فى آخر عمره وكان لا يدرى ما يحدث به (٨) .
- وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : غير ثق (٩) .
- وقال ابن حجر : ضعيف .

١- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٢ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٩٢ / ٨٤٤ .

٢- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٣ ، الجرح والتعديل ٨ : ١٩٢ / ٨٤٤ .

٣- الجرح والتعديل ٨ : ١٩٢ / ٨٤٤ .

٤- التاريخ الكبير للبخارى : ٧ : ٢٧١ / ١١٤٥ ، وتاريخه الصغير ٢ : ٩٣ ، وضعفاته الصغير : ١٠٦ / ٣٤٣ .

٥- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٤ .

٦- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٤ .

٧- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٤ .

٨- المجروحين لابن حبان ٣ : ٨ / ١٠٣٤ .

٩- تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٣٤ ، عن أحوال الرجال : ٥٧ / ٤٧ .

الثالثة : من جهة حبه العرنى ، فقد قال عباس الدورى ، عن يحيى بن معين : حبه العرنى ليس بثقه (١).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : غير ثقه (٢).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : ليس بشيء (٣).

وقال النسائي : ليس بالقوى (٤).

وقال صالح بن محمد البغدادي : حبه العرنى من أصحاب على ، شيخ وكان يتشيع ، ليس هو بمتروك ولا ثبت ، وسط (٥).

وقال أحمد بن عبد الله العجلي : كوفى ، تابعى ، ثقه (٦).

وقال يحيى بن سلمه بن كهيل ، عن أبيه : ما رأيت حبه العرنى قط إلا يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، إلا أن يكون يصلى أو يحدثنا (٧).

وذكره أبو موسى المدنى فى الصحابه (٨).

وقال ابن عدى فى الكامل : وقلما رأيت فى حديثه منكراً قد جاوز الحد إذا

١- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٢.

٢- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٢.

٣- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٢.

٤- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٢.

٥- تاريخ بغداد ٨ : ٢٧٦.

٦- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٣.

٧- تاريخ بغداد ٨ : ٢٨٦ ، تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٣.

٨- هامش تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٣.

روى عنه ثقه ، وقد أجمعوا على ضعفه إلا أنه مع ذلك يكتب حديثه (١) .

وقال ابن حجر : صدوق له أغلاط ، وكان غاليا في التشيع (٢) .

وقال المزى : كان من شيعة على ، وشهد معه المشاهد كلها (٣) .

وقال الذهبي : حبه هو الذى روى أن مع على في صفتين ثمانين بدرى وهذا محال (٤) .

هذه أهم الأقوال التى وردت فى حبه العرنى ، وما أنت ترى أن تليينه جاء لكونه من شيعة على ومن الذين شهدوا معه جميع المشاهد ، ولأنه روى أن مع على بن أبى طالب ثمانون بدرى فى صفتين .

والحاصل : فإن هذا الطريق وعلى أسوأ التقادير لو قبل بضعفه فإنه مما يمكن أن يتابع عليه لتصحيحه ، بما تقدم من الأحاديث المسحبه الصحيحه .

وأما المسح على التعلين ، فلو صح فهو يعنى المسح على القدمين ، أما على تفسير الشيعة فواضح ، وأما على تفسير أهل السنه : فلأن معنى «هذا وضوء من لم يحدث» عندهم هو الوضوء على طهاره وإدخال الرجل فى الخف طاهره والوضوء على الوضوء ، فقالوا فيه بجواز المسح على القدمين ، وأما ما قالوه فى القول الأول وأنه يعنى المسح على الخفين وأنه يجوز المسح عليها ثلاثه أيام ، فهو يعنى أن فرض الرجلين هو المسح سواء بالمباشره أو على الخف ، فالسنه إذن تتفق كلمتها مع الشيعة فى أن مفاد الروايه المسح لكنهم اختلفوا هل هو على الخف أو

١- الكامل فى الضعفاء ٢ : ٤٣٠ ، ميزان الاعتدال ٢ : ١٨٨ / ١٦٩١ .

٢- تقريب التهذيب : ١٥٠ / ١٠٨١ .

٣- تهذيب الكمال ٥ : ٣٥٢ .

٤- ميزان الاعتدال ٢ : ١٨٨ / ١٦٩١ .

على القدم ، فعائشه وغيرها من الصحابه لا يرضون المسح على الخف ، ونحن حين تفسيرنا لقول الإمام على : «هذا وضوء من لم يحدث» سنوضح هذا الأمر أكثر .

د - ما رواه أبو مطر عنه :

الإسناد

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني أبي ، حدثنا محمد بن عبيد(١) ، حدثنا مختار(٢) ، عن أبي مطر ، قال : بينما نحن جلوس مع أمير المؤمنين على في المسجد على باب الرحبه جاء رجل ، فقال : أرني وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله - وهو عند الزوال - فدعا قنبر ، فقال : ائتني بكوز من ماء ، فغسل كفيه ووجهه ثلاثاً وتمضمض ثلاثاً ، فأدخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح رأسه واحده ، فقال : داخلها من الوجه وخارجها من الرأس ، ورجليه إلى الكعبيين ثلاثاً ، ولحيته تهطل على صدره ، ثم حسا حسوه بعد الوضوء ، ثم قال : أين السائل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، كذا كان

١- يحتمل كونه محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، أبو عبيد الله الكوفي الأحديب، مولى إيراد، ثقة، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٥٤ / ٥٤٤٠، سير أعلام النبلاء ٩ : ٤٣٦ / ١٦٣، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٩١ / ٥٤١) وغيرها من المصادر.

٢- هو مختار بن نافع التيمي، أبو إسحاق التمار الكوفي، روى له الترمذى (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٠ / ٥٨٢٨، تهذيب التهذيب ١٠ : ١٠ / ١١٩، التاريخ الكبير للبخارى ٧ : ٣٨٦ / ١٦٧٩) وغيرها من المصادر.

وضوء نبي الله صلى الله عليه وآله ((١)).

المناقشه

يضعف هذا الطريق من جهتين :

الأولى : من جهة مختار بن نافع ، لجرح غالب أهل العلم له .

فقد قال أبو زرعه : واهى الحديث ((٢)).

وقال البخارى ((٣)) ، والنسائى ((٤)) ، وأبو حاتم ((٥)) : منكر الحديث .

وقال النسائى فى موضع آخر : ليس بثقه ((٦)).

وقال ابن حبان : كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك ((٧)).

وقال ابن الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوى عندهم ((٨)).

وقال ابن حجر فى التقريب : ضعيف ((٩)).

الثانيه : من جهة أبى مطر ، وذلك لجهالته .

١- مسند أحمد ١ : ١٥٨ / ١٣٥٥.

٢- تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٢.

٣- الضعفاء الصغير للبخارى : ٢٢٧ ترجمه ٣٥٧.

٤- تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٢.

٥- الجرح والتعديل ٨ : الترجمه ١٤٤٠.

٦- تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٣.

٧- تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٣.

٨- تهذيب الكمال ٢٧ : ٣٢٣.

٩- تقريب التهذيب: ٥٢٣ / ٦٥٢٥.

قال المزني: أبو مطر، ولا يعرف اسمه (١).

وقال الذهبي: أبو مطر الجهني، عن علي عليه السلام، وعنه مختار مجهول (٢).

وقال ابن حجر: أبو مطر عن سالم بن عبد الله بن عمر في القول عند الرعد (٣).

وعنه الحجاج بن أرتاه وعبد الواحد بن زياد، والصحيح عن عبد الواحد عن حجاج عنه، ذكره ابن حبان في الثقات (٤).

وقال في التقريب: أبو مطر، شيخ لحجاج بن أرتاه، مجهول من السادسة (٥).

نعم، ذكره ابن حبان في الثقات (٦)، وتوثيقه لا يمكن الاعتماد عليه لإدخاله كثيراً من المجاهيل في كتابه الثقات.

وأما احتجاج الترمذي به فلا يعني أنه مكشوف الحال عنده، لكون الترمذي متساهلاً جداً في التصحيح والتحسين، فكم من ضعيف أو مستور الحال احتج به، أو روى له، فلا يعاب أهل العلم باحتجاج الترمذي في خصوص هكذا موارد.

والحاصل:

١- تهذيب الكمال ٣٤: ٢٩٨.

٢- ميزان الاعتدال ٧: ٤٢٧/ ١٠٦١٨.

٣- روى أبو مطر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سمع صوت الرعد والصواعق قال: اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك. (أخرجه البخاري في الأدب المفرد: ٧٢١/ ٢٥١، والسنن للترمذي ٥: ٣٤٥٠/ ٥٠٣، والنسائي في اليوم والليلة).

٤- تهذيب التهذيب ١٢: ٢٥٩/ ١٠٧٧.

٥- تقريب التهذيب: ٦٧٤/ ٨٣٧٣.

٦- الثقات لابن حبان ٧: ٦٦٤/ ١١٩٨٥.

إنَّ هذا الطريق لا يمكن الاحتجاج به إنَّما على فرض دلالة على المسح ، لوجود أكثر من تابع صحيح له مما رواه عبد خير أو التَّزَال بن سيره عن علي عليه السلام . ولمتابعه حجه أيضاً .

هـ - ما رواه معقل الجعفي عنه :

الإسناد

قال ابن سعد : أخبرنا محمد بن عبيد ، قال : حدثنا محمد بن أبي إسماعيل عن معقل الجعفي ، قال : قال علي في الرحبه ثم توضأ ومسح على نعليه (١) .

و - ما رواه الحصين عنه :

الإسناد

قال ابن سعد : أخبرنا الفضل بن دكين ، قال : حدثنا حنش بن الحارث عن قابوس بن حصين بن جندب عن أبيه ، قال : رأيت علياً يبول في الرحبه حتى أرغى بوله ، ثم يمسح على نعليه ويصلي (٢) .

المناقشه

نحن بغض النظر عن البحث السندی لهذين الحديثين اللذين أخرجهما ابن سعد في طبقاته يمكننا تصحيحهما ودلالتهما على المسح بالمتابعات المتقدمه .

ولكننا نضيف : أنَّ المسح هنا لا ينبغي أن يتردد في أنه محمول على مسح

١- طبقات بن سعد ٦ : ٢٣٩ .

٢- طبقات بن سعد ٦ : ٢٤١ .

القدمين ، إذ قد مرّ عليك سابقاً أن النعل العربي لا يمنع من تحقق المسح الشرعي .

كما مرّ عليك أيضاً في الإسناد السادس من أسانيد عبيد خبير وغيره من الأسانيد أنّ علياً قال : (لولا أنّي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل .. لرأيت أنّ باطن القدم أحقّ بالمسح من ظاهرها) ، وهذا القول ظاهر في أنّ ما مسح عليه الإمام إنّما هو القدم لا النعل وإن كانت الرواية قالت : «إنّ عليّاً توضّأ ومسح على النعلين» ، فلو كان الممسوح عليه هو النعل لصار قول علي : « .. لولا .. لغواً ، وهذا محال في حق الإمام علي وهو رأس الفصاحة وسنامها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، إذ كيف يذكر «ظاهر» و«باطن» القدمين مع أنّه مسح على النعلين؟! .

إذن فلا بدّ من حمل المسح على النعلين أنّه المسح على القدمين لا غير .

البحث الدلالي

بعد أن عرضنا الروايات المسحيه ، وخصوصا الصحاح منها في مرويات عبد خير والنزال بن سبره ، نقول :

إن الصفحات السابقه أوضحت لنا عدم صمود الروايات الغسلية عن الإمام علي بن أبي طالب أمام ما صح عنه من مرويات المسح ، إذ كان أحسن ما فيها إسناد عبد خير عن علي ، وقد أثبتنا سندها ودلائلها في الغسل - وأنها معلوله - وقوتها في المسح ، ولأجل ذلك تقدم بنظرنا روايته للمسح عن علي وتضعف الروايه الغسلية .

وإذا تنزلنا وقلنا بقوه روايه الغسل فهي معارضه بروايه المسح عنه ، ولو تعارضتا تساقطتا ، فلا تبقى روايه غسلية الإمام علي حجه بعدها إذن ، وعند ذلك تبقى روايات النزال بن سبره المسحيه هي الصحيحه في الباب ، فالأسانيد الأربعة الأوائل بعضها صحيحه بنفسها وبعضها صحيحه بغيرها .

وكذا الحال بالنسبه إلى متونها ، فهي ظاهره وصريحه الدلاله على المسح .

وأما جملة : «وذكر رأسه ورجليه» في خبر البخاري ، فهي الأخرى داله على مسح القدمين ، وإن كان الراوي لم يصرح بحكم الرأس والرجلين فيهما ، لأن الفصل في كلامه «وذكر رأسه ورجليه» عما في الوجه واليدين ، يعني تغير الحكم فيهما ، وقد أراد الكرماني الإجابة عن هذا الإشكال فقال :

إن قلت : لم فصل الرأس والرجلين عما تقدم ولم يذكرهما على وتيره واحده ؟

قلت : حيث لم يكن الرأس مغسولاً بل ممسوحاً فصله عنه ، وعطف الرجل عليه ، وإن كانت مغسولة على نحو قوله تعالى : { وَأَوْزُجُلُكُمْ } أو كان لا لبس الخف فمسحه أيضاً (١) .

وهذا التأويل من الكرمانى باطل ولا يسكن إليه قلب الحر ، لعدة جهات :

الأولى : إن المورد هو بيان صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، فلا معنى لإجماله في هذا المورد ، وكذا الحال بالنسبة إلى الراوى ، فلو كان قد اطمأن بأن علياً غسل رجله لحكى الوضوء عنه كما حكى عن عثمان وغيره من أنه مسح رأسه ثم غسل رجله ، وحينما لم يوضح الحكم فيهما بل تركهما مجملين عرفنا أن حكمه هو المسح ، وهو يخالف حكم اليدين والوجه بقريته فصلهما عما قبلهما .

الثانية : إن اضطراب الكرمانى في كلامه يعرّفنا بأن الفصل مما يؤكد المسح ولا معنى لتأويله ، والتردد بمثل قوله : (.. أو كان لا لبس الخف فمسحه)!!

الثالثة : لو قبلنا جدلاً أن قراءة النصب تدل على غسل الرجلين (٢) ، فإننا نقول أن من غير المعقول تصوّر الإجمال في السنّة وبيان مراد الرسول ، إذ اللازم حكاية ما يصدر عنه واضحاً صريحاً لا مبهماً ومجماً ، وإلا لما كانت للإجابة فائده .

الرابعة : إن مما يخطئ نقل البخارى (وذكر رأسه ورجليه) هو ما ورد في المتن

١- شرح الكرمانى على صحيح البخارى ٢٠: ١٦١، كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً.

٢- أنظر ما قلناه في البحث القرآنى من هذه الدراسة (آيه الوضوء وإشكاليه الدلالة في القراءة والنحو والمأثور).

المنقوله بالأسانيد الأخرى عن النزال ، وخصوصا السند الأول منها ، ففيه تصريح بأن حكم الرجلين هو المسح لا غير ، وهذا دليل قوى لإثبات مدّعانا وبطلان رأى الكرمانى وغيره .

الخامسه : بما أنّ الحكم قد استقبحوا المسح على القدمين ، فلا يستبعد أن يكون هذا النص من البخارى وما جاء فى النصوص الأخرى عن غيره من الإضافة والتغيير قد جاء لإرضاء الحاكم الأموى والعباسى وتحكيم فقهه ، أو أنّهم استقبحوه لكرهته له!!

ثم إنّ الأدهى من ذلك هو أنّ البخارى لم يتعرض إلى جملة (هذا وضوء من لم يحدث) الثابته فى نهايه الحديث ، والتي تقتضى مسح القدمين ، على أى نحو فشرت .

قال ابن حجر وهو فى معرض الحديث على السند الثانى :

.. وقد ثبت فى آخر الحديث قول على : هذا وضوء من لم يحدث .

وقال القسطلانى فى إرشاد السارى :

وقد ثبت فى آخر الحديث قول على رضى الله عنه : وهذا وضوء من لم يحدث .

وقال العينى فى عمده القارى : وقد ثبت فى آخر الحديث قول على رضى الله عنه : هذا وضوء من لم يحدث . وفى أحكام القرآن قريب منه فراجع .

والذى يشدد عجبنا أنّ الطحاوى أخرج عن شعبه كالذى أخرجه النسائى وفى ذيله «هذا وضوء من لم يحدث» وقال بعده :

وليس فى هذا الحديث عندنا دليل على أنّ فرض الرجلين هو المسح ، لأنّ فيه أنّه قد مسح وجهه ، وكان ذلك المسح هو غسل ، فقد يحتمل أن يكون مسحه برجله غسلًا أيضًا .

ونحن وإن كنا سنبيين بطلان دعواه في البحث اللغوي ، لكننا نقول هنا : إنّ حمل المسح في الوجه واليدين على الغسل ، استظهار صارف عن معنى المسح فيهما ، بخلاف حمله على ذلك في الرجلين المشكوك حكمها عند الصحابه والتابعين وتابعى التابعين بل قل عند جميع المسلمين ، وهما محل النزاع فيكون ادعاؤه مصادره صريحه .

تفسير قوله «هذا وضوء من لم يحدث»

وردت هذه الجملة في الإسناد الرابع من طرق عبد خير المسحى ، وكذا في بعض أسانيد النزال بن سيره ، وقد اختلف الأعلام في معناها ، فقال بعض : إن المقصود منها هو توضيح حكم الوضوء للمكلفين وأن المسح على القدمين جائز لمن حافظ على الوضوء ولم يحدث حدثاً ناقضاً له ، وأما الذى أحدث بما يوجب الوضوء مره أخرى من خروج ریح أو بول أو غائط أو نحوها - فوظيفته غسل القدمين لا المسح .

وذهب آخرون إلى أن معناها الأحداث في الدين وأنه إشارة إلى عثمان وغيره الذين غيروا حكم الوضوء فالمسح على القدمين هو حكم الله وحكم رسوله وهو وضوء من لم يحدث في الدين ، لكننا قبل ترجيح أحد الرأيين على الآخر لابد من الإشارة إلى أن كلمه (يحدث) هي من المشتركات اللفظية ، فيمكن إطلاقها على الناقض للطهاره كما يمكن إطلاقها على الابتداع والإحداث في الدين ، ولا تخالف في الظهور والإطلاق على كل واحد منهما .

فمما يدل على الأول قوله صلى الله عليه وآله : (لا وضوء إلا من حدث) ونحوها .

وعلى الثانى قوله صلى الله عليه وآله (من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله) .

وقوله (كل محدثه في الدين بدعه) وغيرها .

وعلى ذلك فإن ترجيح أحد المعنيين على الآخر يستوجب الوقوف على القرائن والشواهد في الباب ، فالقرائن إن قوت معنى الناقضيّه فهو ، وإن دلّت على إرادته الأحداث في الدين فتأخذ به ، ونحن تتبعنا القرائن والشواهد الموجوده في الباب ، فرأيناها كالتالي :

الأولى : إن جملة «هذا وضوء من لم يحدث» لم ترد على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله أو أحد من الصحابه غير عليّ بن أبي طالب وعمر بن الخطاب (١) ، وهذا يدلنا على عدم فصل النبي صلى الله عليه وآله بين حكم المحدث وغيره ، لكون الوضوء من الأمور المبتلى بها في الحياه اليوميّه ومما يتوقف عليه الكثير من العبادات والقربات الإلهيّه ، فلو كان هناك فصل في حكم هذه المسأله حقاً أو تفصيل للزمه صلى الله عليه وآله أن يبيّنه ويوضّحه للمسلمين لكونه رسول رب العالمين والمبلّغ لأحكامه تعالى ، فعدم بيانه لهذا الحكم يرشدنا إلى عدم ثبوت هذا الحكم في الشرع المبين ، إذ أنّ ترك بيان مثل هذا الأمر - وضوء المحدث ، ووضوء غيره - يعني كتمان رسول الله صلى الله عليه وآله لبعض أحكام الله تعالى ، والعياذ بالله .

أو إحراجه صلى الله عليه وآله والمسلمين وتكليفهم بإتيان أمور لم يأمر بها الله تعالى «كغسل الرجلين» مع إمكانهم أدائها بطرق شرعيه سهله لمن حافظ على وضوئه الغسليّ «كمسح الرجلين»!!

وعليه فعدم وجود روايه مسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أو موقوفه على صحابي آخر غير علي وعمر فيه هذه الجملة ، يرشدنا إلى عدم صحّه ما افترضوه في كلامه عليه السلام من كونه متعلقا بوضوء من لم يحدث ، أي حدث الطهاره .

١- سيأتي الحديث عن روايه عمر تحت عنوان ما رواه «الصحابه الرواه للمسح».

الثانيه : من الثابت فى الشرع لزوم نسبة الأحكام إلى الله ورسوله ، فتراهم يقولون : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله قال كذا ، أو خطبنا صلى الله عليه وآله فى المسجد فقال ، أو : فعلنا كذا بمحضر الرسول ولم يمنعنا ، أو : إلا أريكم وضوء نبيكم ، أو غير ذلك مما جرت به سيرتهم فى رفع الأحكام الشرعية إلى الشارع المقدس .

والوضوء لم يخرج عن هذه القاعدة العامه الشرعيه ، ولو تتبعت المرويات فيه لرأيت أنّ من روى فى الوضوء قد رفع حديثه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، لكن لنا سؤال وهو : لماذا لم يرفع الإمام على جملة «هذا وضوء من لم يحدث» إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فى حين نجده - فى نفس الروايه - يرفع قضيه شرب فضله الوضوء وهو قائم إليه صلى الله عليه وآله ، فيقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل ، أو : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كما فعلت .

فما يعنى هذا ؟ ولماذا أوقف الجملة الأولى «هذا وضوء من لم يحدث» على نفسه ورفع الثانيه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله «هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل» ؟!

ألا يدلنا هذا على أنّ جملة «هذا وضوء من لم يحدث» ليس لها دلالة على الناقضيه ، بل فيها إشارة إلى أمر خارجي يتعلّق بإحداث من قبله فى الوضوء ؟

إذ تراه ينسب الشرب قائما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله - وهو ليس بأهم من بيان حكم من لم يحدث - ويوقف جملة «من لم يحدث» على نفسه ، مع معرفتنا بأنّ الفرض الأصلي هو بيان أحكام الوضوء ، والشرب من قيام أمر متفرع عنه ، فعلى أى شىء يدلّ هذا ، ألا يدل على التخالف بين الفهمين ؟ .

الثالثه : إنّ رفع الإمام كلامه فى قضيه الشرب قائما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يوضّح لنا وجود فكر سائد عند جمع من الناس ، مفاده عدم جواز الشرب قائما ، لقوله : (إنّ ناساً يكرهون أن يشربوا وهم قيام ..)

فالإمام لما رأى اعتقاد هؤلاء بعدم جواز شرب فضله الوضوء واعتباره (١) شرعاً عاماً عندهم بادعاء نهى النبي صلى الله عليه وآله عن الشرب واقفاً ، جاء ليوضح لهم أنه صلى الله عليه وآله مع نهيته عن الشرب قائماً قد أجاز شرب فضله الوضوء بالخصوص ، وهذا هو التقييد بعد الإطلاق .

فالناس بنسبتهم إلى النبي صلى الله عليه وآله المنع من شرب فضله الوضوء ، أتوا بأشياء منكروه وأدخلوا في الدين ما ليس منه ، وهو الإبداع والإحداث المنهية عنه بعينه .

فالإمام أراد بفعله إبعادهم عما تصوره وأن ذلك من الإبداع والإحداث في الدين ، فلا يجوز لهم جعله شريعته يتبعون بها .

وعليه فيمكن أن يكون الإمام على قد أراد بفعله أن يوضح أمرين قد خفيا على بعض المسلمين :

الأول : إن غسل القدمين ليس بشرع وأنه وضوء من أحدث في الدين ، بخلاف المسح الذي هو وضوء من لم يحدث ووضوء الثابت على أوامر الله ورسوله .

الثاني : جواز شرب فضله الوضوء وهو قائم ، ومن يعتقد بعدم جوازه فقد أبدع وأحدث في الدين .

فالإمام قد أوقف الأمر الأول على نفسه ، لوقوفه على حقيقته تاريخيه وبدعه ظاهره حدثت بعد النبي صلى الله عليه وآله وقبل خلافته ف- (مسح على ظهر قدميه ، ثم قال : هذا وضوء من لم يحدث) .

ورفع الأمر الثاني - وهو الشرب واقفاً - إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ليزيل عن الناس ما تصوره خطأ من عدم جواز فعل ذلك إذ في الرواية (ثم شرب فضل وضوئه وهو قائم ثم قال : أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائماً) .

الرابعة : إنّ القول بكون جملة «هذا وضوء من لم يحدث» حكماً لمن لم ينقض وضوءه يحدث!

يدعونا للقول بوجود حكمين لمتعلّق واحد .

١ - حكم وضوء من أحدث وهو غسل الرجلين .

٢ - حكم وضوء من لم يحدث هو جواز المسح على القدمين وتعبيرهم : (الخفين!!) .

وهذا لغو وباطل ، ولو صحّ للزم أن يدلّ عليه دليل من الذكر الحكيم أو السنّة المطهّره (١)، ولجاء في كلام الصحابه ، وحيثما لم نجد ذلك عرفنا أنّ مقصود الإمام هو الابتداء والإحداث في الدين ، وأنّه عليه السلام قصد بكلامه من سبقه من الخلفاء الذين طرحوا هذه الرؤيه المغلوطة أعنى عثمان بن عفان وأنصاره وأتباعه كمروان وحرمان والحجاج!

الخامسه : لا يشك أحد من المسلمين بان الوضوء مندوب في الشريعة سواء أحدث أم لم يحدث ، إلّا أن بعض المسلمين في الصدر الأول تصور - تعمقاً في الدين - ضرورة الوضوء لكل صلاه .

فقد روى عبد الرزاق بسنده عن حطّان بن عبد الله الرقاشي ، قال :

كنا مع أبي موسى الأشعري في جيش على ساحل دجله إذا حضرت الصلاه ، فنأدى مناديه للظهر ، فقام الناس إلى الوضوء فتوضوا ، فصلّى بهم ثم جلسوا حلقاً ، فلما حضرت العصر نادى منادى العصر ، فهب الناس للوضوء أيضاً ، فأمر مناديه فنأدى : ألا ، لا وضوء إلّا على من أحدث ، قد أوشك العلم أن

١- نحن درسنا جميع الروايات المنسوبة إلى رسول الله في مسح الخفين وأثبتنا بطلانها فيما يقولونه في كتاب مستقل نأمل أن يرى النور.

يذهب ، ويظهر الجهل حتى يضرب الرجل أمه بالسيف من الجهل (١).

وروى أيضا بسنده عن مسور بن مخرمه ، قال لابن عباس .. عبيد بن عمير إذا سمع النداء خرج فتوضأ .

قال ابن عباس : هكذا يصنع الشيطان ، إذا جاء فأذنوني ، فلما جاء أخبروه قال : ما يحملك على ما تصنع ؟

قال : إن الله يقول : (إذا قمتم إلى ..)

قال ابن عباس : ليس هكذا إذا توضأت فأنت طاهر ما لم تحدث (٢).

وروى أيضا عن ابن جريج أنه سئل عطاء : الوضوء لكل صلاة ؟

قال عطاء : لا .

قلت : فإنه يقول : (إذا قمتم ..)

قال عطاء : حسبك الوضوء الأول ، لو توضأت للصبح لصليت الصلاة كلها به ما لم أحدث .

قلت : فيستحب أن أتوضأ لكل صلاة ؟

قال : لا (٣) .

فهذه النصوص تؤكد وجود فكره خاطئه يحملها بعض المسلمين ، وهي الذهاب إلى لزوم الوضوء لكل صلاة أو القول باستحباب ذلك ومحبيته ، وهذا القول يدعوهم أن يجعلوا للوضوء عنوانين :

أحدهما : التوضؤ بسبب الحدث الناقض للطهارة .

١- مصنف عبد الرزاق ١ : ٥٥ / ١٥٩ .

٢- مصنف عبد الرزاق ١ : ٥٧ / ١٦٧ .

٣- مصنف عبد الرزاق ١ : ٥٧ / ١٦٥ .

وثانيتها : التوضؤ على الطهاره ومن غير حدث باعتباره سنه!!

فأبو موسى الأشعري وضح سقم هذه الفكره ، وأنّ التركيز على شىء اسمه وضوء من لم يحدث بهذا الشكل أمر لا علاقه له بالشريعه .

ويزيد الأمر وضوحا لو تأملنا فى ذيل كلام أبى موسى «أو شكك العلم أن يذهب ويظهر الجهل حتى يضرب الرجل امه بالسيف من الجهل» .

فلماذا قال لهم هذا ؟! لأنّ أبى موسى ينهاهم عن شىء مشروع ؟ وهذا غير معقول عندهم لكونه صحابى كبير!

بل لماذا؟! التفشى الجهل بينهم ؟ فعدم ردّ واحد منهم عليه ليكشف عن قبولهم بخطئهم .

بل أن جسامه القضيه هى التى دعت أبى موسى أن يقول مقولته لانه فشا فيهم الجهل إلى حد يؤدى بهم إلى أن يضرب أحدهم امه بالسيف!

ومثله الحال بالنسبه لابن عباس ووصفه لوضوء عبيد بن عمير : بأنه من صنع الشيطان ، فلا يعقل أن يصف ابن عباس فعل مسلم مباح بأنه من صنع الشيطان ؟

إذاً هناك أمر من وراء الكواليس .

فلم يبق لنا بعد كل هذا إلّا أن نقول : إنّ ما فعله عبيد إنما كان بدعه لا يتماشى مع ثوابت الوضوء فى الإسلام .

ومن أجله وقف ابن عباس امامه لاعتقاده بكون هذا الأمر أحدوثة ، وهذا هو الذى أجاز له أن يصف فعل ظاهره الندب بأنه من صنع الشيطان لوقوفه على تبنى اشخاص لهذا الرأى وخلق منه اتجاه فى التشريع

الإسلامى .

وما جواب عطاء بنفى الاستحباب إلا ليؤكد على هذه الحقيقه كذلك .

ولم يقف ردع التابعين لهذه الفكرة الخاطئة عند عطاء حتى شمل سعيد بن المسيب كذلك ، فقد أخرج ابن أبي شيبة بسنده عن سعيد بن المسيب أنه قال : الوضوء من غير حدث اعتداء (١) .

فلو تساءلنا : أحقاً أن وضوء غير المحدث اعتداء ؟ مع ثبوت إباحته عند كل المسلمين ، أم أن وراء هذه المقولة شيء آخر ؟

لكان جوابنا : أن سعيد بن المسيب لا يعنى بقوله : إنَّ الوضوء المندوب هو اعتداء ، بل كان يريد الإشارة إلى أنَّ التعمق في الدين والتعدي عما شرعه الله هو الابتداء .

وهذا ما يريد هؤلاء ، لأنه التزام بما لم يلزمنا الله ورسوله به ، وهو فعل أهل الجهل حسب وصف أبي موسى الأشعري لهم ، ولكونه فهم متأخر من عهد التشريع - وأنت ترى - أن موقف سعيد بن المسيب لا يقل في الشدة عن موقف أبي موسى وابن عباس وغيرهما ، وقد ذكرنا لك بان هذه النصوص والشدة والحدة التي فيها كافيته للدلالة على أنَّ هناك نهج اسمه (وضوء من لم يحدث) ، بدءاً بأهل الجهل في زمن أبي موسى الأشعري إلى يومنا هذا .

أقول وبعد كل ما مر من أن وضوء من لم يحدث هو من صنع الشيطان ، وأنه من أهل الجهل ، وأنه اعتداء في الدين وأنه ليس بمستحب إذ وقفت على نص الإمام علي وشربه الماء واقفاً وإتيانه بالمسح بعد أن بال وحين كان طاهراً .

فمن هنا يمتنع أن يفسر الحدث الوارد في قول الإمام علي «هذا وضوء من لم يحدث» بما قالوه ، لأنَّ تفسيرهم لكلام الإمام يجعلنا أن نقول بوجود وضوءين أحدهما للمحدث والآخر لغيره ، وهذا لم يثبت .

١- مصنف ابن أبي شيبة ١ : ٣٤ / ٢٩٥ ، تفسير طبري ٦ : ١١١ .

هذا وإن فكره التقسيم هذه ظهرت متأخرا ولم ترد على لسان الصحابه - لا صغارهم ولا كبارهم - ولا حتى على لسان التابعين ، بعكس موقف النفي والتخطئه والذي ورد على لسان الصحابه والتابعين ، وهذا يكشف على أنّ الوضوء النبوى واحد - مع الحدث وبدونه - ، وهو الآخر يكشف على ان الذاهبين إلى القول السابق هم الذين اعتدوا على الأحكام بالزيادة فيه ، وهم الذين رماهم أبو موسى الأشعري بالجهل ، وابن عباس بأنه من صنع الشيطان .

وهل تصور خفاء مثل هذا الأمر على صحابه أمثال : على بن أبى طالب وهو باب علم رسول الله ، أو خفائه على ابن عباس وهو حبر الأمة ، أو على أبى موسى الأشعري وعلى أنس ابن مالك ، أو على ابن المسيب و ..

فاستبان مما تقدم : إن قول على بن أبى طالب «هذا وضوء من لم يحدث» لا يفيد ما يدعونه بل هو صريح بنظرنا فى الاحداث فى الدين ، وذلك بعد إبطالنا دلالتها على الناقضيه .

واليك كلام ابن عمر كدليل آخر على ما قلناه ، فقد أخرج الطبرى بسنده عن أبى غطفان قال :

صليت مع ابن عمر الظهر فأتى مجلساً فى دار . فجلس وجلست معه فلما نودى بالعصر دعا بوضوء فتوضأ ثم خرج إلى الصلاة ثم رجع إلى مجلسه فلما نودى بالمغرب دعا بوضوء فتوضأ ، فقلت : أسنه ، ما أراك تصنع ؟

قال [يعنى ابن عمر] : لا وإن كان وضوئى لصلاه الصبح كافياً للصلوات كلها ما لم أحدث (١) .

فإذا لم يكن هذا الوضوء سنه ، فهل تصدق أن يأتى صحابى كعلى بن أبى طالب

ويعلم الناس ما هو ليس بسنة؟!

والذى يظهر لنا من مجموع الروايات أنّ بذره الخلاف وارتكاز أمثال هذا الفكره انما كان موجوداً منذ عهد رسول الله عند بعض الصحابه ، فقد أخرج الطبرى بسنده عن سفيان بن علقمه بن مرثد عن ابن بريده عن أبيه قال : صلى رسول الله الصلوات كلها بوضوء .

فقال له عمر : يا رسول الله صنعت شيئاً لم تكن تصنع .

فقال صلى الله عليه وآله : عمداً فعلته يا عمر(١) .

فيشعر هذا النص بأن رسول الله كان يتخوف من اتخاذ بعض الصحابه حاله الوضوء لكل صلاه من دون حدث سنه يلتزم بها ، ولهذا قال لعمر : عمداً فعلته يا عمر .

وروى ابن جرير بسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه سئل عن وضوء عبد الله بن عمر لكل صلاه - طاهراً أو غير طاهر - فقال : قالت : أسماء ابنة زيد بن الخطاب ، إنّ عبد الله بن زيد بن حنظله بن أبي عامر الغسيل حدثنا أنّ النبي أمر بالوضوء عند كل صلاه فشق ذلك عليه فأمر بالسواك ورفع عنه الوضوء الا من حدث(٢) .

فهذا النص يوضح أنّ الوضوء لكل صلاه كان مما أمر به النبي ونسخ دفعا للمشقه ، فقد يكون بعض الصحابه أدخلوا هذا الأمر في التشريع اجتهاداً واستحساناً منهم له ، أو أنّهم لم يقفوا على نسخه .

فتساءل بعد هذا : هل يعقل أن يكون هذا الحكم والذى رفعه الله عن امه

١- تفسير الطبرى ٦ : ١١٤ .

٢- تفسير الطبرى ٦ : ١١٣ .

النبى تفضلاً أن يعمل به من قبل على بن أبى طالب وفى أيام خلافته فى رحبه الكوفه ، والذى قال عنه النبى ما قال ١٢٢!

السادسه : من الثابت كون الإمام على بن أبى طالب من قاده التعبد المحض ، إذ كان لا يرتضى الاجتهاد ، بل كان يجتهد لتصحيح ما فتقه من الأولون ، بخلاف عثمان بن عفان الذى اجتهد فى تقديم الخطبه قبل الصلاه فى العيدين ، وإتمام الصلاه بمنى ، وعفوه عن عبيد الله بن عمر ، وغيرها .. ، والذى رماه الصحابه بالإحداث والإبداع ، فقال له طلحه : يا عثمان إن الناس قد سفهوك وكرهوك لهذه البدع والأحداث التى أحدثتها ولم يكونوا يعهدونها(١) .

وقال الزبير فى حقه : اقلوه فقد بدل دينكم(٢) .

وقال سعد بن أبى وقاص : غير وتغير(٣) .

وقالت عائشه : اقلوا نعتلاً فقد كفر(٤) .

وقال ابن مسعود : ما أرى صاحبكم إلّا غير وبدل(٥) .

وقال عمار بن ياسر : قتلناه لإحداثه(٦) .

وبغيرها من النصوص التى مرت عليك فى البحث التاريخى وكان الإمام على قد أنبأ بوقوع ذلك يوم الشورى حيث قال :

«أما إني أعلم أنهم سيولون عثمان ، وليحدثن البدع والأحداث ،

١- الفتوح لابن أعمش الكوفى ٢ : ٣٩٥ .

٢- شرح نهج البلاغه، بن أبى الحديد ٩ : ٣٦ .

٣- الإمامه والسياسه ١ : ٤٨ .

٤- الفتوح لابن أعمش ٢ : ٤٣٧ .

٥- أنساب الأشراف ٥ : ٣٦ ، شرح النهج ٣ : ٤٣ ، حليه الأولياء ١ : ١٣٨ .

٦- كتاب صفين : ٣١٩ ، تاريخ الطبرى ٤ : ٢٣٠ .

ولئن بقي لأذكريك ، وإن قتل أو مات ، ليتداولها بنو أمية بينهم ، وإن كنت حياً لتجدني حيث تكرهون» .

وقد مرّ عليك بأنّ الناس كانوا يكررون الطلب على عليّ بن أبي طالب في أن يكلم عثمان في إحدائاته المتكرره .

فعليّ بن أبي طالب حمل في الواقع مهمّة التصحيح على عاتقه فضلاً عن إمامته وخلافته على المسلمين ، وبما أنّ الوضوء كان من الأحكام التي منيت بالتحريف على عهد عثمان بن عفان كان لزاماً على الإمام عليه السلام أن يقيم أودها ويجبر كسرهما ، وذلك بتوضيحه وضوء من لم يحدث في الرحبه!

كانت هذه هي مجموعه القرائن التي يترجح بها إرادته معنى الإحداث والإبداع في الدين على إرادته الناقضيه .

ومما يزيد هذا الاستظهار قوه هو عدم وجود حكم خاصّ لغير المحدث في الإسلام ولا عند المسلمين للأدله التاليه :

الأول : ثبت عن ابن عباس قوله (الوضوء غسلتان ومسحتان) و (أبي الناس إلّا الغسل) و (لا أجد في كتاب الله إلّا المسح) ، وأنّ ثبوت هذا عنه يؤكد على أنّ ما افترضه الله هو المسح لا غير ، دون تفصيل بين من يحدث وبين من لم يحدث!

ثم إنّ جملة (أبي الناس) في الخبر الثاني عنه تشير إلى أنّ المعارضين للمسح كانوا تياراً حكومياً أحبوا الغسل لاحقاً لما فيه من الإنقاء والنظافه ، واستجابوا لما دعت إليه الحكومه الأمويّه في أواخر عهد معاويه بن أبي سفيان ، ويكون قول ابن عباس (أبي الناس إلّا الغسل) عباره أخرى عن الوضوء الذي أحدث في زمن عثمان وامتدّ حتّى العصر الأموي ، فحاربه ابن عباس مستدلاً على أنّ الوضوء الصحيح الذي ليس فيه إحداث وابتداع هو غسلتان ومسحتان لا غير وأنّ

الوضوء ما هو إنا امتثال لأمر الله وعلى المسلم أن يسبغ كما أمره الله لا أن يزيد فيه أكثر مما أَرَادَهُ اللهُ ، فالقائلين بالغسل حينما لم يستطيعوا ردّ الروايات المستفيضة عن الإمام عليّ في أنّ مذهبه المسح ، عمدوا إلى تغيير معنى الإحداث في الحديث من الأحداث في الدين إلى الناقضية .

ونفى ابن عباس دلالة على الغسل صريح بعدم وجود حكم اسمه «وضوء من لم يحدث» - بمعنى الناقضية - في الشريعة الإسلامية مقابل ما حكم به الله في كتابه .

الثاني : قد ثبت في روايه المسمى ء أن رفاعه بن رافع ، قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : (لا يتم صلاة لأحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين) .

وفي هذا النص دلالة على أنّ ما فرضه الله تعالى للمتوضئ هو مسح القدمين لا غير .

وذلك لأنّه صلى الله عليه وآله كان في مقام بيان ما فرضه الله على المكلفين وما يجب أن يفعله كلّ مصلّي قبل صلاته عموماً ، وللمسئء الذي كان يجهلها خصوصاً ، فلو كان ثمه رخصه ، أو شيء اسمه «وضوء من لم يحدث» لبينه النبي صلى الله عليه وآله في تعاليمه للناس ولذكره لهم .

وأما جملة (حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) ففيها إشارة إلى دحض مسلك الرأى ، واستغلالهم مفهوم «الإسباغ» للإكثار من الغسلات ، وللتدليل على غسل الأرجل ، وهو استنتاج تطرّف في خاطئ لا يرضى به الله ورسوله وهو الذي كان يستغل من قبل الحكّام لإقناع الناس بغسل الأرجل ، وقد مرّ عليك من قول عائشه لعبد الرحمن بن أبي بكر (أسبغ الوضوء ، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : ويل للأعقاب من النار) وتعليل الحجاج بأنّه أقرب للخبث .

فالرواية تدل على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أراد بقوله الإشارة إلى إمكان تحقّق الإسباغ في الأعضاء المغسولة والممسوحة سواء بمزّه أو مرتين ، إذ الإسباغ ليس ناظراً إلى التعدّد ، بل هو يتحقّق في كيفية الغسل والمسح ، فربّ غسله واحده مسبّغه ، وربّ ثلاث أو أربع غسلات غير مسبّغات ، وكذلك المسحات ، ويؤكد ذلك أنّ الرواية مع ذكرها للمسح وعدم ذكرها لتكرار الغسل ، ذكرت إسباغ الوضوء ، إذ لا ملازمه ولا ربط بين الإسباغ والتعدّد كما لا يخفى ، فلا وجه لتعميمه إلى الثلاث والاستفاده منه في إيجاب غسل الأرجل .

وأما قوله صلى الله عليه وآله : «لا تتمّ صلاه لأحد» فإنّه صلى الله عليه وآله أراد منها التأكيد على لزوم التعدّد بما أمر به الله ، لا استخدام الرأى والاستحسان للإكتناز من الماء والإسراف فيه .

وبما أنّ حكم الرأس والرجلين كان المسح ، فلا بدّ من الالتزام بأوامر النبيّ صلى الله عليه وآله وعدم إبدالها تبرّعا بالغسل .

الثالث : إنّ ما رواه أوس بن أبي أوس من أنّه رأى النبيّ صلى الله عليه وآله أتى كظامه قوم بالطائف فيال .. ثمّ توضّأ ومسح على قدميه ، يؤكّد على عدم وجود حكم وضوء من لم يحدث ، لأنّه قال : (بال ، ومسح على قدميه) ، وفي هذا دلالة على أنّ المسح حكم لمن أحدث لا لمن لم يحدث!

وأما ما ادّعاء هشيم في آخر الخبر بقوله : كان هذا في أوّل الإسلام ، يعنى بكلامه أنه نسخ لاحقاً ، فهو كلام مردود ، وادعاء محض سنجيب عنه في آخر هذا القسم وندلّل على عدم وقوع النسخ .

والحاصل : فإنّ هذه الرواية دليل آخر على نفي وجود حكم الغسل لمن أحدث واختصاص المسح بغير المحدث ، بل هي صريحة في أنّ المسح هو حكم ابتدائي لمن أحدث . كما فيه تعريض باتجاه أهل الرأى والمُحدثين في الشريعة .

وقفه مع قوله «لرأيت»

مر عليك خبر عبد خير عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأنه رأى الإمام يمسح ظهور قدميه ويقول : «لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق» . وقد كنا أثبتنا في البحث التاريخي (مدخل الدراسه) انقسام المسلمين إلى نهجين فى الوضوء ، وأن دعاه الغسل كانوا من أصحاب الرأى ومن الذين ينظرون إلى الأحكام من زاويه استحسانيه ذوقيه ، لا تعبدية شرعيه .

وأن دعاه المسح كانوا من المعتدين بفعل وقول رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقد شهد لهم بذلك الخليفه عثمان بقوله : (إن ناساً يتحدثون بأحاديث لا أدرى ..)

فالإمام على أراد بقوله هذا إلزام اتجاه الرأى بما ألزموا به أنفسهم - مثلما فعل ابن عباس معهم - فقال لهم - ما معناه - : لو كان المسح من الأمور العاديه ومن المستحسنتات النفسيه لكنت أرى مثل ما ترون - أن مسح باطن القدم أولى من مسح ظاهرها - لكننى بما أنى من المعتدين بقول وفعل النبى صلى الله عليه وآله ، وكون الوضوء من الأمور الشرعيه لا العرفيه والاجتماعيه . وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح على ظهورهما فألزمت نفسى بالمسح وترك الاجتهاد مقابله .

ومثله قوله فى خبر عبد خير (السند الثالث والخامس) : كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح ظاهرهما ..

ومجىء هذا النص عنه فى تلك الفتره من تاريخ الإسلام يؤكد مدعانا من أن

النهج الحاكم أُمُومًا كان أو عباسيًا كان وراء تطبيق الغسل والدفاع عنه بالاستحسان والذوق الشخصى ، وأنهم استغلّوا مفهوم (أسبغوا الوضوء) و (ويل للأعقاب من النار) وما شابهها مما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله للتدليل على ما يريدون .

والمطالع فى أبواب الفقه والحديث فى كتب أهل السنه والجماعه يرى تصدّر أحاديث (ويل للأعقاب من النار) لأبواب غسل الرجلين وهو ما يستدلّ به المفسّرون عند تفسيرهم لآيه الوضوء ، فى حين أنه لا دلاله لها عليه ، وإنّ الحكم مختصّ بالعقب لتعرضه للنجاسه فى غالب الأحيان .

فلو صحّ عندهم خبر دالّ على مشاهدته حسّيّه عن رسول الله صلى الله عليه وآله لاستدلّوا به على غسل الرجلين ، ولما اكتفوا بهذه الجملة للتدليل على الغسل ، مع أنك عرفت سقم محكيات الصحابه وطرقهم الغسليه عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

وقد جئنا مراراً بما أخرجه مسلم فى صحيحه - باب غسل الرجلين - عن عائشه وأنها قالت لأخيها عبد الرحمن :

يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : ويل للأعقاب من النار(١) .

وفى مسند أحمد : .. فأساء عبد الرحمن ، فقالت عائشه : يا عبد الرحمن ، أسبغ الوضوء فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : ويل للأعقاب يوم القيامة من النار(٢) .

فهذان النصان يوضّحان لنا أن وضوء عبد الرحمن كان يغير وضوء عائشه ، لقول عائشه له : (أسبغ الوضوء ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ويل

١- صحيح مسلم ١ : ٢١٣ / ٢٤٠ .

٢- مسند أحمد بن حنبل ٦ : ١١٢ / ٢٤٨٥٧ .

للأعقاب من النار) ، ولما نقله الراوى فى خير مسند أحمد (فأساء عبد الرحمن ، فقالت عائشه ..) فإن عائشه لو كانت قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله قد غسل رجله للزمها أن تقول : يا عبد الرحمن اغسل رجلك ، فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل رجله ، وحيث لم تر رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل رجله استدلت على وجوب الغسل بقوله صلى الله عليه وآله : ويل للأعقاب من النار ، لا برؤيتها .

والبصير العالم يعلم بأنه لا دلاله فى جملة (أسبغ الوضوء) و (ويل للأعقاب من النار) على غسل الأقدام على أنه حكم الله ، بل إن لكل واحد من الجملتين مفهوماً يختص بها حسب ما سنوضحه حين مناقشتنا لأسانيد تلك الأخبار .

نعم ، إن رأى قد استُخدم لترسيخ وضوء الخليفة عثمان بن عفان ، وقد مرّ عليك ما أخرجه الطبرى بسنده إلى حميد وأنّ الحجاج خطب الناس بالأهواز وذكر الطهور ، فقال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ، وإنه ليس شىء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما .

فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج ، قال تعالى : ﴿وَأْمَسُّوْا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (١) .

فالحجّاج استخدم الرأى فى إلزام الناس بغسل أرجلهم معللاً بأنه أقرب شىء إلى الخبث ، فجمله الإمام على عليه السلام الماره آنفاً «لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدم أول من ظاهره ، إلّا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح على ظاهره» ناظره إلى دحض مثل هذا الاتجاه الدخيل المتولد فى خلافة عثمان بن عفان والممتد إلى عصر

١- تفسير الطبرى ٦ : ١٢٩ ، تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦ ، الجامع لأحكام القرآن ٦ : ٩٢ ، الدر المنثور ٣ : ٢٩ .

الحجاج ، ومثلها جملة أنس بن مالك ، فهي ناظره إلى دحض امتداد ذلك الاتجاه الذى شجعه الحجاج وأتباع السلاطين ، فأنس يدحض رأى الحجاج بالكتاب العزيز والسنة المطهرة ، وهذا ما دعا الحجاج أن يختم فى يد جابر بن عبد الله الأنصارى وفى عنق سهل بن سعد الساعدى وأنس بن مالك يريد إذلالهم وأن يتنجبهم الناس ولا يسمعوا منهم(١).

ولا يفوتك أن قول أنس - وهو خادم النبي صلى الله عليه وآله وقد قال بكلامه هذا فى زمن متأخر جداً وأمام الحجاج يدل دلاله واضحه على بطلان ما ادعى من نسخ حكم المسح بال غسل ، إذ لو كان ثمة نسخ لما خفى على أنس بن مالك ، وهو هو فى قربه من النبي صلى الله عليه وآله .

ومن هنا نفهم مقصود الرسول صلى الله عليه وآله حيث قال : تعمل هذه الأمة برهه بكتاب الله ، ثم تعمل برهه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم تعمل بالرأى ، فإذا عملوا بالرأى فقد ضلوا وأضلوا(٢).

١- الاستيعاب ٢: ٦٦٤ / رقم ١٠٨٩ ، ترجمه سهل بن سعد الساعدى ، أسد الغابه ٢ : ٣٦٦ ترجمه سهل ، تهذيب الكمال ١٢ : ١٨٩ .

٢- كتر العمال ١ : ١٠٣ / ٩١٥ .

لا ينكر أحد استمرار النزاع بين قريش وبنى هاشم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وتأثير هذا النزاع على فقه المسلمين من بعد ، لانقسامهم إلى نهجين فكريين فى الشريعة^(١) ، فبعض الصحابه - وعلى رأسهم أكثر المهاجرين - قد شرعوا الرأى وأخذوا به قبال النص ، بخلاف بنى هاشم وجمع آخر من الصحابه الذين أكدوا على لزوم استقاء الأحكام الشرعيه من القرآن والسنة المطهره ، ولم يعطوا للرأى قيمه أمام النص القرآنى والنبوى .

وقد شرح الإمام على بن أبى طالب معالم هذا الانقسام بعد رسول الله موضحاً دور قريش التخريبي فى بدء الدعوه وسعيها لاستتصال الدين ودفنه عند منبته ، وفى المقابل مشيراً إلى دور بنى هاشم وأنهم الذين دافعوا عن الإسلام ، ووقوه بأموالهم وأنفسهم ، حتى قال عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله : (إنهم لم يفارقونى فى جاهليه ولا إسلام وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد ، وشبكتك بين أصابعه) ^(٢) .

وبما أن قريشاً لم يمكنها الوقوف بوجه الدعوه ، انضوت تحت لوائه مرغمه ، منتظره أن يأتى اليوم الموعود - وهو رحيل الرسول الأعظم - كى يحققوا ما يهدفون

١- وضحنا هذه الفكرة فى كتابنا «منع تدوين الحديث»، وهنا نريد تطبيقه كمفرده فقهيه، تضاهى المفردات التى مرّت فى نسبه الخبر إلى ابن عباس.

٢- سنن النسائى ٧ : ١٣٠ / ٤١٣٧، انظر سنن أبى داود ٣ : ١٤٦ / ٢٩٨٠.

إليه ، وقد أخبر سبحانه بوقوع هذا الانقلاب بقوله : { أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ } .

إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله بالفتنة

جاء في كلام للإمام على مخاطبا (أهل البصرة) حين قام إليه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين أخبرنا عن الفتنة ، وهل سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عنها ؟

فقال عليه السلام : إنه لما أنزل الله سبحانه قوله : { أَلَمْ ، أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ } علمت أنّ الفتنة لا تنزل بنا ورسول الله صلى الله عليه وآله بين أظهرنا ، فقلت : يا رسول الله : ما هذه الفتنة التي أخبرك الله تعالى بها ؟

فقال : يا علىّ إنّ أمتي سيفتنون من بعدى .

فقلت : يا رسول الله : أو ليس قد قلت لي يوم أحد حيث استشهد من استشهد من المسلمين وحيزت عنى الشهادة ، فشق ذلك علىّ ، فقلت لي : أبشر ، فإنّ الشهادة من ورائك ؟ فقال لي صلى الله عليه وآله : إنّ ذلك لكذلك ، فكيف صبرك إذن ؟ .

فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ، ليس هذا من مواطن الصبر ولكن من مواطن البشري والشكر .

وقال صلى الله عليه وآله : يا علىّ إنّ القوم سيفتنون بأموالهم ، ويمنون بدينهم على ربهم ويتمنون رحمة ، ويأمنون سطوته ، ويستحلون حرامه بالشبهات الكاذبه ، والأهواء الساهيه ، فيستحلون الخمر بالنبيذ ، والسحت بالهديه ، والربا بالبيع .

قلت : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ، فبأى المنازل أنزلهم عند ذلك ؟ أيمنزله رده أم بمنزله فتنه ؟

فقال : بمنزله فنته (١١) .

وأخرج الحكيم الترمذى عن عمر بن الخطاب ، قال :

أتانى رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أعرف الحزن فى وجهه ، فأخذ بلحيتى ، فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أتانى جبريل آتفا فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

قلت : أجل ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ، فما ذاك يا جبرائيل .

فقال : إنا أمتك مفتته بعدك بقليل من الدهر غير كثير .

قلت : فنته كفر أو فنته ضلاله ؟

قال : كل ذلك سيكون .

قلت : ومن أين ذاك ، وأنا تارك فيهم كتاب الله ؟

قال : بكتاب الله يضلون ، وأول ذلك من قبل قرائهم وأمرائهم (١٢) ، يمنع الأمراء حقوقهم فلا يعطونها فيقتلون ، وتتبع القراء أهواء الأمراء فيمدونهم فى الغنى ثم لا يقصرون .

قلت : يا جبرئيل ، فبم يسلم من سلم منهم ؟

قال : بالكف والصبر ، إن أعطوا الذى لهم أخذوه ، وإن منعه تركوه (١٣) .

وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله فى على : قاتلت على التنزيل وتقاتل على التأويل (١٤) .

١- نهج البلاغه تحقيق صحبى الصالح : ٢٢٠ ضمن ط ١٥٦ ، خاطب به أهل البصره على جهه اقتصاص الملاحم .

٢- راجع البحث القرآنى من هذه الدرسة لتقف على تأويلات أهل العربيه والقراء وسعيهم فى تحريف الوضوء وجعله غسلية بعد أن كان ظاهراً وصريحاً فى المسح .

٣- الدر المنثور ٣ : ٦٣٣ .

٤- انظر كفايه الأثر : ٧٦ ، الأمالى للطوسى : ٣٥١ ، بدائع الصنائع ٧ : ١٤٠ .

أجل لقد كان لجهل الحكام بالأحكام الشرعية دور في تحريفه ، فمن جهة لا يريدون أن يبينوا للناس جهلهم ، ومن جهة أخرى كان الناس يطالبونهم بالإفتاء وفق ما عرفوه من رسول الله ، فكانوا يقعون في إشكاليه عظمي ، وقد أشار الإمام على عليه السلام إلى هذه المسألة فقال :

(ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام ، فيحكم فيها برأيه ، ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه ، ثم يجتمع القضاء بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوب آراءهم جميعاً ، وإلهم واحداً! ونبيهم واحداً! وكتابهم واحداً!

أفامرهم الله تعالى بالاختلاف ، فأطاعوه ؟!

أم نهاهم عنه فعصوه ؟!

أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه ؟!

أم كانوا شركاءه فلهم يقولوا وعليه أن يرضى ؟!

أم أنزل الله سبحانه ديناً تاماً فقصر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه ؟! والله سبحانه يقول : {مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} (١) ، وقال : {بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ} (٢) ، وذكر أن الكتاب يصدق بعضه بعضاً ، وأنه لا اختلاف فيه ، فقال سبحانه : {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (٣) ، وإن القرآن ظاهره أتيق ، وباطنه عميق ، لا

١- الأنعام : ٣٨

٢- النحل : ٨٩

٣- النساء : ٨٢

تفنى عجائبه ولا تنقضى غرائبيه ، ولا تُكشِف الظلمات إلَّا به (١) .

وحكى القاضى النعمان محمّد بن منصور المغربى - قاضى مصر - :

إنّ سائلاً سأل الإمام الصادق فقال : يا ابن رسول الله ، من أين اختلفت هذه الأئمة فيما اختلفت فيه من القضايا والأحكام [من الإحلال والإحرام] ودينهم واحد ، ونيبهم واحد ؟

فقال عليه السلام : هل علمت أنّهم اختلفوا فى ذلك أيام حياه رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

فقال : لا ، وكيف يختلفون وهم يردّون إليه ما جهلوه واختلفوا فيه ؟!

فقال : وكذلك ، لو أقاموا فيه بعده من أمرهم بالأخذ عنه لم يختلفوا ، ولكنهم أقاموا فيه من لم يعرف كلّ ما ورد عليه ، فرّدوه إلى الصحابه ، يسألونهم عنه ، فاختلفوا فى الجواب ، فكان سبب الاختلاف . ولو كان الجواب عن واحد والقصد فى السؤال عن واحد كما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن الاختلاف (٢) .

وجاء فى تفسير العياشى ، والخبر طويل نقتطف منه هذا المقطع :

يظنّ هؤلاء الذى يدعون أنّهم فقهاء وعلماء ، وأنهم قد أثبتوا جميع العلم والفقّه فى الدين ممّا تحتاج هذه الامه إليه وصح لهم عن رسول الله وعلموه ولفظوه .

وليس كلّ علم رسول الله علّمه ، ولا صار إليهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عرفوه .

وذلك أنّ الشىء من الحلال والحرام والأحكام ، يردّ عليهم فيسألون عنه ،

١- نهج البلاغه ١ : ٥٥ خطبه ١٨ ، من كلام له عليه السلام فى ذمّ اختلاف العلماء فى الفتيا (شرح شيخ محمّد عبده) ، وشرح النهج لابن أبى الحديد ١ : ٢٨٨ .

٢- شرح الأخبار ، للقاضى النعمان المغربى ١ : ٩٠ .

ولا يكون عندهم فيه أثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل ، ويكرهون أن يُسألوا فلا يجيبوا ، فيطلبوا العلم من معدنه . فلذلك استعملوا الرأى والقياس فى دين الله ، وتركوا الآثار ودانوا الله بالبدع ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (كل بدعه ضلالة) ، فلو أنهم إذا سئلوا عن شىء من دين الله فلم يكن عندهم منه أثر عن رسول الله ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم ، لعلمهم الذين يستنبطونه منهم من آل محمد ... (١).

وأخرج القاضى نعمان بسنده عن محمد بن قيس ، عن أبيه قال : كنا عند الأعمش فتذاكرنا الاختلاف ، فقال : أنا أعلم من أين وقع الاختلاف .

قلت : من أين وقع ؟

قال : ليس هذا موضع ذكر ذلك .

قال : فأتيته بعد ذلك فخلوت به ، فقلت : ذكرنا الاختلاف الواقع ، وذكرت أنك تعلم من أين وقع ، فسألتك عن ذلك ، فقلت : ليس هذا موضع ذلك ، وقد جئتك خالياً ، فأخبرني من أين وقع الاختلاف ؟

قال : نعم ، ولّى أمر هذه الأمة من لم يكن عنده علم ، فسئل فسأل الناس فاختلقوا (٢) .

١- تفسير العياشى ٢ : ٣٣١ وعنه فى وسائل الشيعة ٢٧ : ٦١ / ٣٣١٩٩ ، والبرهان ٣ : ٦٥٢ / ٦٧٢١ ، وبحار الأنوار ١٣ : ٣٠٤ / ٣١ ، وفى كتاب (اختلاف أصول المذهب) للقاضى نعمان المغربى - طبعه دار الأندلس / بيروت ١٩٧٣ م - : (...) وقد سئل أبو عبد الله جعفر بن محمد عن علّة اختلاف الناس بعد رسول الله وكيف يختلفون بعد رسول الله...).

٢- شرح الأخبار للقاضى للنعمان المغربى ١ : ١٩٦ وفى كتاب سليم بن قيس ٢ : ١٠٥ ما يقارب هذا.

فأمير المؤمنين سعى أن يصحح أخطاء من سبقه من الخلفاء ويرفع إبداعاتهم لكن قوه التيار الموالى للشيخين وقف أمامه ، وقد مرّ عليك أنّ الإمام - أيام خلافته - أرسل ابنه الإمام الحسن إلى الناس كي ينهائهم عن صلاه التراويح فصاحوا : واسنه عمراه(١). فتركهم لأنّ وظيفته ما هو إلّا الإبلاغ ، قال سبحانه وتعالى : ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (٢).

كما جاء عن الإمام أنّه قال للزهراء حينما طالبت بالوقوف أمام الشيخين قال بما مضمونه إنّ ذلك ممكن لكنه سيؤدى إلى رفع اسم أبيها من الأذان ، فهل ترضى بذلك ؟ فقالت : لا(٣).

موقف قریش مع الرسول والرسالة

نعم ، إنّ قریشا أرادت قتل الرسول واجتياح أصل الإسلام ، بعكس بنى هاشم الذين دافعوا عنه وجادوا بأنفسهم لحماية دينه .

فقریش - مع أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقى أصحابه بأهل بيته - كانوا ينقلون عنه عكس ذلك ، والمطالع فيما كتبه الإمام على معاوية يقف على حقائق كثيرة فى تاريخ الإسلام واختلاف المسلمين ، وإليك هذا المقطع من أحد كتبه عليه السلام لمعاوية ، وفيه : ..

فأراد قومنا قتل نبيّنا ، واجتياح أصلنا ، وهموا بنا الهموم ، وفعلوا

١- تهذيب الأحكام ٣ : ٧٠ ح ٢٢٧.

٢- النور : ٥٤.

٣- انظر ما كتبه عن هذا الموضوع فى كتابنا «حى على خير العمل الشرعيه والشعاريه: ١١٢ - ١٢٦».

بنا الأفاعيل ، ومنعونا العذب ، وأحلونا الخوف ، واضطرونا إلى جبل وعر ، وأوقدوا لنا نار الحرب ، فعزم الله لنا على الذبّ عن حوزته ، والرّمى من وراء حرّمته ، مؤمّنا يبغي بذلك الأجر ، وكافرنا يحامى عن الأصل ، ومن أسلم من قريش خلو مما نحن فيه بحلف يمنعه أو عشيره تقوم دونه ، فهو من القتل بمكان آمن (١) ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا حمزّ البأس ، وأحجم الناس ، قدّم أهل بيته فوقى بهم أصحابه حرّ الأستة والسيوف ، فقتل عبيده بن الحارث [وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله] يوم بدر ، وقتل حمزه يوم أحد ، وقتل جعفر يوم مؤتة ، وأراد من لو شئت ذكرت اسمه مثل الذى أرادوا من الشهادة ، ولكنّ آجالهم عجّلت وميتته أجمّلت ، فيا عجباً للدهر ، إذ صرت يقرن بى من لم يسع بقدمى ، ولم تكن له كسابقتى التى لا يدلى أحد بمثلها إلّا أن يدعى مدّع ما لا أعرفه ولا أظنّ الله يعرفه (٢) .

ثم كشف عليه السلام فى خطبه أخرى سرّ مخالفه قريش لهم وأنه يرجع إلى تفضيل الله لأهل البيت دونهم ، فقال : مالى ولقريش! والله لقد قاتلتهم كافرين ولأقاتلتهم مفتونين ، وإنى لصاحبهم بالأمس ، كما أنا صاحبهم اليوم! والله ما تنقم منّا قريش إلّا أنّ الله اختارنا عليهم فأدخلناهم فى حيزنا (٣) .

١- علق محقق النهج بقوله : كان المسلمون من غير آل البيت آمنين على أنفسهم، إمّا بتحالفهم مع بعض القبائل أو بالاستناد إلى عشائهم.

٢- نهج البلاغه : ٣٦٨ (صباحى صالح) ؛ ومن كتاب له إلى معاوية.

٣- نهج البلاغه : ٧٧ (صباحى صالح) / ضمن ط ٣٣.

وفى كلام له عليه السلام بعد أن وعظهم وحذّروهم من الشيطان ، ودعاهم للاعتبار بالأمم السالفه ، وذكرهم النعمه برسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال :

(ألا وإنكم قد نفضتم أيديكم من حبل الطاعه ، وثلمتم حصن الله المضروب عليكم ، بأحكام الجاهليه ، فإنّ الله سبحانه قد امتنّ على جماعه هذه الأمه فيما عقد بينهم من حبل هذه الألفه التي ينتقلون فى ظلها ويأوون إلى كنفها ، بنعمه لا يعرف أحد من المخولفين لها قيمه لأنّها أرجع من كلّ ثمن ، وأجلّ من كلّ حظّ .

واعلموا أنكم صرتم بعد الهجره أعرابا ، وبعد الموالاه أحرابا ، ما تنطقون من الإسلام إلّا باسمه ، ولا تعرفون من الإيمان إلّا رسمه إلى أن يقول : ألا وقد قطعتم قيد الإسلام ، وعطلتم حدوده ، وأمّتم أحكامه ، ألا وقد أمرنى الله بقتال أهل البغى ، والنكث والفساد فى الأرض .

ثم أخذ الإمام يصف حاله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسبقه إلى الإسلام ، فقال : (أنا وضعت فى الصغر بكلاكل العرب ، وكسرت نواجم قرون ربيعه ومضر ، وقد علمتم موضعى من رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرابه القريبه ، والمنزله الخصيصه ، وضعتى فى حجره وأنا ولد ، يضمتنى إلى صدره ، ويكنفتنى فى فراشه ، ويمسّنى جسده ، ويشمنى عرفه ، وكان يمضغ الشىء ثم يلقمنيه ، وما وجد لى كذبه فى قول ، ولا خطله فى فعل ، ولقد قرن الله به صلى الله عليه وآله من لدن أن كان فطيما أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ، ليله ونهاره ، ولقد كنت أتبعه أتباع الفصيل أثر أمّه ، يرفع لى فى كل يوم من أخلاقه علما ، ويأمرنى بالافتداء به ، ولقد كان يجاور فى كلّ سنه بحراء فأراه ولا يراه غيرى ، ولم يجمع بيت واحد يومئذ فى الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجه وأنا ثالثهما ، أرى نور الوحي والرساله : وأشتمّ ريح النبوه ، ولقد سمعت رنّه الشيطان حين نزل الوحي

عليه صلى الله عليه وآله (١).

ولا يخفى عليك بأننا حين دراستنا «لمرويات عثمان بن عفان» وضحنا بالأرقام دور قريش ومواليهم في ترسيخ الوضوء الغسلي العثماني، والآن نريد أن ننظر إلى تلك المسألة من وجهة نظر أخرى.

مكانه أهل البيت في الأئمة والتشريع

والإمام أمير المؤمنين عليه السلام أخذ في مكان آخر يصف عترة النبي صلى الله عليه وآله بقوله :

فأين تذهبون وأنى تؤفكون، والأعلام قائمه والآيات واضحة، والمنار منصوبه، فأين يتاه بكم، وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم، وهم أزمه الحق، وأعلام الدين، وألسنه الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم وروود الهيم العطاش.

أيتها الناس، خذوها عن خاتم النبيين «إنه يموت من مات منا وليس بميت، ويبلى من بلى منا وليس ببالي» فلا تقولوا بما لا تعرفون، فإن أكثر الحق فيما تنكرون، واعذروا من لا حجه لكم عليه، وهو أنا، ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر! قد ركزت فيكم رايه الإيمان، ووقفتم على حدود الحلال والحرام، وألبستم العافيه من عدلى، وفرشتكم المعروف من قولى وفعلى، وأريتكم كرائم الأخلاق من نفسى، فلا تستعملوا الرأى فيما لا يدرك قعره البصر، ولا تنغلغل إليه الفكر (٢).

وفى آخر (.. لا يقاس بال محمد من هذه الأمه أحد، ولا يسوى بهم من

١- نهج البلاغه : ٢٩٨ (صباحى صالح) / ضمن ط ١٩٢.

٢- نهج البلاغه (صباحى صالح) : ١٢٠.

جرت نعمتهم عليه أبداً ، هم أساس الدين ، وعماد اليقين ، إليهم يفى الغالى ، وبهم يلحق التالى ، ولهم خصائص الولاية وفيهم الوصية والوراثة . وكان قد قال قبلها عن آل النبي صلى الله عليه وآله : هم موضع سزّه ولجأ أمره ، وعيبه علمه ، وموئل حكمه ، وكهوف كتبه ، وجبال دينه ، بهم أقام انحناء ظهره ، وأذهب ارتعاد فرائضه (١١) .

وفى كلام آخر له يذكر فيه آل محمد : (هم عيش العلم ، وموت الجهل ، يخبركم حلمهم عن علمهم ، وظاهرهم عن باطنهم ، وصمتهم عن حكم منطلقهم ، لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه ، وهم دعائم الإسلام ، وولائج الاعتصام ، بهم عاد الحق إلى نصابه ، وانزاح الباطل عن مقامه ، وانقطع لسانه عن منبته ، عقلوا الدين عقل وعائه ورعايه ، لا عقل سماع وروايه ، فإنّ رواه العلم كثير ورعايته قليل) (١٢) .

وفى آخر : (انظروا أهل بيت نبيكم ، فألزموا سمتهم واتبعوا أثرهم فلن يخرجوكم من هدى ، ولن يعيدوكم فى ردى ، فإن لبدوا فالبدوا ، وإن نهضوا فانهضوا ، ولا تسبقوهم فتضلّوا ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا) (١٣) .

حال الأئمة فى عهد على بن أبى طالب

وقال عليه السلام فى بيان الأسباب التى تهلك الناس : (وما لى لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها فى دينها! لا يقتصون أثر نبي ولا يقتدون بعمل وصى ،

١- نهج البلاغه (صباحى صالح) : ٤٧.

٢- نهج البلاغه (صباحى الصالح) : ٣٥٨.

٣- نهج البلاغه (صباحى صالح) : ١٤٣.

ولا يؤمنون بغيب ، ولا يعفون عن عيب ، يعملون في الشبهات ، ويسيروا في الشهوات ، المعروف فيهم ما عرفوا ، والمنكر عندهم ما أنكروا ، مفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم ، وتعويلهم في المهمات على آرائهم ، كأن كل امرئ منهم إمام نفسه ، قد أخذ منها فيما يرى بعري ثقات ، وأسباب محكمات (١١) .

وقد قال عليه السلام لما انصرف من صفين :

(.. والناس في فتن انجذم فيها جبل الدين ، وتزعزعت سوارى اليقين ، واختلف النجر وتششت الأمر ، وضاق المخرج ، وعمى المصدر ، فالهدى خامل والعمى شامل ، عصى الرحمن ، ونصر الشيطان ، وخذل الإيمان ، فانهارت دعائمه ، وتكثرت معالمه ، ودرست سبله ، وعفت شرهه ، أطاعوا الشيطان فسلكوا مسالكه ، ووردوا مناهله ، بهم سارت أعلامه وقام لواؤه ، في فتن داستهم بأخفافها ، ووطنتهم بأظلافها ، وقامت على سناكبها ، فهم فيها تائهون حائرون جاهلون مفتنونون ..) (٢٢) .

ومنها قوله : (أيها الناس لا تستوحشوا في طريق الهدى لقله أهله ، فإنَّ الناس قد اجتمعوا على مانده شبعها قصير وجوعها طويل - إلى أن يقول - أيها الناس من سلك الطريق الواضح ورد الماء ، ومن خالف وقع في التيه) (٣٢) .

وقال في نص آخر : (أيها الناس شقوا أمواج الفتن بسفن النجاه وعزجوا عن طريق المنافره ، وضعوا تيجان المفاخره ..) (٤٤) .

١- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ١٢١ خطبه ٨٨

٢- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٤٦

٣- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٣١٩

٤- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٥٢

وفي آخر : (قد خاضوا بحار الفتن ، وأخذوا بالبدع دون السنن وأرز المؤمنون ، ونطق الضالّون المكذّبون ، نحن الشعار والأصحاب ، والخزنة والأبواب ، ولا تؤتى البيوت إلّا من أبوابها ، فمن أتاها من غير أبوابها سمى سارقاً) (١١) .

وفي آخر : وأخذوا يمينا وشمالا ، طعننا في مسالك الغي وتركنا لمذاهب الرشد .

ومن وصيته للحسن عند انصرافه من صفين : (. وان أبتدئتك بتعليم كتاب الله عزوجل وتأويله ، وشرائع الإسلام وأحكامه ، وحلاله وحرامه ، لا أجاوز ذلك بك إلى غيره ، ثم أشفقت أن يلبس عليك ما اختلف الناس فيه من أهوائهم وآرائهم مثل الذي التبس عليهم ، فكان إحكام ذلك على ما كرهت من تنبيهك له أحبّ إليّ من إسلامك إلى أمر لا آمن عليك به الهلكة) (١٢) .

وفي كلام له في سحره اليوم الذي ضرب فيه :

ملكنتي عيني وأنا جالس ، فسبح لي (١٣) رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت : يا رسول الله ، ما ذا لقيت من أمتك من الأود واللدد ؟

فقال : ادع عليهم .

فقلت : أبدلني بهم خيرا منهم وأبدلهم بي شرّا لهم منّي) (١٤) .

وفي كلام له : .. وإنما الأئمة قوام الله على خلقه ، وعرفاؤه على عباده ، ولا

١- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٢٠٨ .

٢- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٣٩٤ .

٣- مرّ بي كما تسبح الطباء والطير .

٤- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٩٩ .

يدخل الجنة إلاً من عرفهم وعرفوه ، ولا يدخل النار إلاً من أنكرهم وأنكروه .. (١١) .

* *

*

توضح لنا هذه النصوص امتداد النهجين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وتصدر قريش المعارضه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، بعد أن عارضته في حياته ، وقد مرّ عليك حكاية الإمام على عليه السلام طلبهم من رسول الله صلى الله عليه وآله أن يأتيهم بالشجرة التي أمامه ، ولما أتاهم بها قالوا إنه ساحر .

نعم إن قريشا قد نقضت البيعه ، وثلمت حصن الله بأحكام الجاهلية ، وفي عهدهم أُرز المؤمنون ونطق الضالّون المكذّبون وتصدر الجهال لأمر الدين ، وحكّموا العصبية والقبليه في الشريعة ، وعملوا بغير علم «فلا يزيده بعده عن الطريق الواضح إلاً بعدا من حاجته ، لأنّ العامل بالعلم كالسائر على الطريق الواضح ، فلينظر ناظر ، أسائر هو أم راجع» (١٢) .

وقد وضح الإمام بخطبه ورسائله انحراف الأئمة عن الشريعة ، وتحكيم الرأى والبدع والأهواء فيها ، مؤكّدا عليه السلام لزوم أتباع أهل البيت ، لأنّ الابتعاد عنهم يعنى الخروج عن الجاده والسير على غير هدى ، وقد صنف الإمام الناس إلى رجلين : متّبع شرعه ، ومبتدع بدعه ليس معه من الله سبحانه برهان سنه ولا ضياء حجّه .

في آخر عزف الإمام أهل البيت بأنهم «الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب ولا تؤتى البيوت إلاً من أبوابها ، فمن أتاها من غير أبوابها سُمى

١- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٢١٢ .

٢- نهج البلاغه (صباحي صالح) : ٢١٦ .

سارقاً» وإِنَّ من سلك الطريق الواضح ورد الماء ، ومن خالف وقع في التيه» .

وكان قد قال قبلها : «أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَسْتَوْحِشُوا مِنْ طَرِيقِ الْهَدَى لِقَلَّةِ أَهْلِهِ ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَى مَائِدَةٍ شَبَعَهَا قَصِيرٌ وَجُوعَهَا طَوِيلٌ» .

كُلُّ ذَلِكَ وَهُوَ يُؤَكِّدُ عَلَى مَكَانَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُهُ أَتْبَاعُ الْفَضِيلِ لِأَمَّةٍ ، وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَمْضِغُ الشَّيْءَ ثُمَّ يَلْقَمُهُ إِيَّاهُ ، كُنَايَهُ عَنْ قَرْبِهِ مِنْهُ وَاهْتِمَامِهِ بِهِ ، وَقَدْ شَمَّ رِيحَ النَّبُوَّةِ وَرَأَى نُورَ الْوَحْيِ . وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَكَّدَ مَرَارًا عَلَى لُزُومِ اتِّبَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَخَذَ سَمْتَهُمْ وَاتَّبَاعَ أَثَرِهِمْ «لَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا مِنْ هُدًى وَلَنْ يَعِيدُواكُمْ فِي رَدًى» وَفِي قَوْلِ آخِرِ «فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ، وَأَيْنَ تُوَفِّكُونَ ، وَالْأَعْلَامُ قَائِمَةٌ وَالْآيَاتُ وَاضِحَةٌ ، وَالْمَنَارُ مَنْصُوبَةٌ ، فَأَيْنَ يَتَاهُ بِكُمْ ، وَكَيْفَ تَعْمَهُونَ وَبَيْنَكُمْ عَتْرَةَ نَبِيِّكُمْ ، هُمْ أَزَمَةُ الْحَقِّ وَأَعْلَامُ الدِّينِ» .

وَفِي قَوْلِ ثَالِثٍ : «وَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأُنْكَرُوهُ» .

وَهَذِهِ النُّصُوصُ تَوْضِحُ مَرَادِ الْإِمَامِ وَأَنَّ هُنَاكَ نَهْجَانِ فِي الشَّرِيعَةِ :

نَهْجُ الرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ ، الَّذِي قَدْ تَصَدَّرَتْهُ قَرِيشُ وَالْأَمْوِيُونَ .

وَنَهْجُ التَّعْبُدِ الْمُحَضِّ الْمُمَثِّلِ بِأَهْلِ بَيْتِ الرِّسَالَةِ وَالْمُتَعَبِّدِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ . وَأَنَّ قَرِيشَ كَانَتْ تَعْمَلُ بِالرَّأْيِ ، وَأَهْلُ الْبَيْتِ يَعْمَلُونَ بِالنَّصِّ وَلَا يَقْبَلُونَ الرَّأْيَ .

نَعَمْ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أُمَّتَهُ تَعْمَلُ بِرُؤْيَا بَكْتَابِ اللَّهِ ، ثُمَّ بَرَهَهُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، ثُمَّ تَعْمَلُ بِالرَّأْيِ ، فَإِذَا عَمِلُوا بِالرَّأْيِ فَقَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا(١) .

وَإِنَّ فِي نَهْيِ أَهْلِ بَيْتِ النَّبُوَّةِ عَنِ الْعَمَلِ بِالرَّأْيِ وَتَأْكِيدِهِمْ عَلَى لُزُومِ اسْتِقَاءِ

الأحكام من الكتاب العزيز والسنة ، لتلويح بل تصريح إلى وجود النهج المقابل لهم(١) .

ونحن بتقديمنا ما مر كنا نبتغي إيقاف القارى العزيز على أن الخلاف السياسى بعد رسول الله قد اثر على الاختلاف الفقهى بين المسلمين ، وهو الآخر قد وضح لنا اهداف بعض الجهات فى تشديد الاختلاف

إذ قد أشرنا سابقاً فى «نسبه الخبر إلى ابن عباس» إلى ظاهره اختلاف النقل عن الصحابى الواحد والدواعى والأسباب الكامنه وراءه ، وإلى أسباب مخالفه مدرسه الخلافه مع الإمام على وابن عباس ونسبتهم إلى هذين الصحابييين أقوالاً لم يقولوا بها تحكيماً لما جاء عن الشيخين .

نعم إن النهج الحاكم طبقوا غالب ما يريدونه بنسبتهم ذلك إلى الإمام على ، وابن عباس ، وبشكل يتفق مع الرأى الذى يستسيغه عامه الناس ولا يرتضيه أهل البيت ، فى حين نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله بتأكيده على العتره كان قد أرشدنا إلى أن الخلاف السياسى بين الصحابه سيوصل الأمه إلى الابتعاد عن حكم الله وفقه الرسول لأن السنه تعنى الطريقه ، فى اللغه ، والإضلال معناه الابتعاد عن الطريق والدرب ، فالرسول الأعظم صلى الله عليه وآله بكلامه فى حديث الثقلين «ما إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدى أبداً» أراد الإشاره إلى لزوم استقاء الاحكام من القرآن الكريم والعتره المطهره لا من غيرهما ولزوم عدم التأثر بالمؤثرات السياسيه ، لأن فى ذلك الابتعاد عن نهج الله ونهج رسوله وسننه صلى الله عليه وآله .

وإليك الآن بعض الأخبار الناهيه عن الأخذ بالرأى ، لتعلم بطلان الموضوع

١- راجع كتابنا (منع تدوين الحديث) ففيه ما يوضح انقسام المسلمين بعد رسول الله.

الغسلى الذى كان يدعو إليه الحجاج وأمثاله ، إذ لا يصح القول فى أحكام الله بالأهواء الباطلة والتأويلات السخيفه مثل قول من تأخر منهم : إنَّ الغسل هو مسح وزياده ، أو : أنَّ الغسل هو أقرب إلى رفع الخبث أو : أنَّ الغسل هو أنقى من المسح ، أو إلى غير ذلك من الأقوال البعيده عن الشريعة ، لأنَّ الكلام فى الوضوء لم يكن عن الطهاره الحقيقيه والإنقاء ، بل الكلام هو على العبوديه والامتثال لحكم الرب ولكي يعلم من يطع الله ومن يعصيه ، لأنَّ المؤمن لا ينجسه شىء ، فالقول بالرأى لا يتفق مع العبوديه والامتثال وما رووه عن رسول الله وقوله للمسىء صلاته : أنها لا تتمَّ صلاه أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين (١).

الأُمة بين الرأى والاجتهاد

عن الباقر عليه السلام أنه قال لجابر : يا جابر! لو كنَّا نفتى الناس برأينا وهوانا لكنَّا من الهالكين ، ولكنَّا نفتيهم بآثار من رسول الله صلى الله عليه وآله وأصول علم عندنا ، نتوارثها كابر عن كابر ، نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفصَّتهم (٢).

وسأل رجل الصادق عن مسأله فأجابه فيها ، فقال الرجل : رأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها ؟

فقال له : مه! ما أجبتيك فيه شىء فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، لسنا من (أرأيت)

١- الدر المنثور ٣: ٢٧، سنن الدارمى ١: ٣٥٠ / ١٣٢٩، سنن ابن ماجه ١: ١٥٦ / ٤٦٠، شرح معانى الآثار ١: ٣٥.

٢- بصائر الدرجات : ٣٢٠.

فى شىء (١) .

عن سعيد الأعرج ، قال : قلت لأبى عبد الله (الصادق) إن من عندنا ممن يتفقّه ، يقولون : يرد علينا ما لا نعرفه فى كتاب الله ولا فى السنّه نقول فيه برأينا .

فقال أبو عبد الله : كذبوا ، ليس شىء إلا جاء فى الكتاب وجاءت به السنّه (٢) .

وعن الباقر قوله : ما أحد أكذب على الله وعلى رسوله ممن كذبنا أهل البيت أو كذب علينا ، لأننا إنما نحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الله . فإذا كذبنا فقد كذب الله ورسوله (٣) وقال : لو أنا حدّثنا برأينا ضللنا كما ضلّ من كان قبلنا (وفى آخر : فلولا ذلك كُنّا كهؤلاء الناس) (٤) ولكنّا حدّثنا ببينه من ربنا لنبينه فيبينها لنا (٥) .

وفى خبر آخر عنه عليه السلام : إن الله علّم نبيه التنزيل والتأويل فعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله علينا وعلمنا والله الحديث (٦) .

وعن الصادق أنّه قال : إن الله بعث محمّدا فحتم به الأنبياء فلا نبي بعده ، وأنزل عليه كتابا فحتم به الكتب فلا كتاب بعده - إلى أن قال - : فجعله النبي صلى الله عليه وآله علما باقيا فى أوصيائه فتركهم الناس - فهم الشهداء على أهل كلّ زمان - حتى عاندوا من أظهر ولايه ولاه الأمر ، وطلب علومهم ، وذلك أنّهم ضربوا القرآن بعرضه ببعض ، واحتجّوا بالمنسوخ وهم يظنون أنّه تأويله ، ولم ينظروا إلى ما يفتح

١- الكافي ١ : ٥٨ / ٢١ .

٢- مستدرک وسائل الشيعه ١٧ : ٢٥٨ ، اختصاص المقيد : ٢٨١ .

٣- جامع أحاديث الشيعه ١ : ١٨١ / ١٧٢٣ .

٤- بصائر الدرجات : ٣١٩ / ٢ .

٥- بصائر الدرجات : ٣٢٠ .

٦- جامع أحاديث الشيعه ١٩ : ٤٤٧ / ٣٩ عن الكافي ٧ : ٤٤٢ / ١٥ .

الكلام وإلى ما يختمه ، ولم يعرفوا موارده ومصادره إذ لم يأخذوا عن أهله فضلوا وأصلوا(١).

وقال النبي صلى الله عليه وآله : من أفتى الناس بغير علم وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك وأهلك(٢).

وعن محمد بن حكيم قال قلت للصادق : إن قوما من أصحابنا قد تفقهوا وأصابوا علما ورووا أحاديث فيرد عليهم الشيء فيقولون فيه برأيهم ، فقال : لا ، وهل هلك من مضى إلّا بهذا وأشباهه(٣) ؟! وقد جاء هذا الكلام بنحو آخر عن الباقر ، وذلك حينما ذكر له عن عبيده السلماني أنه روى عن عليّ بيع أمهات الأولاد ، فقال الباقر : كذبوا على عبيده أو كذب عبيده على عليّ ، فما حدّثناكم به عن عليّ فهو قوله ، وما أنكرناه فهو افتراء عليه ، ونحن نعلم أنّ القياس ليس من دين عليّ ، وإنما يقيس من لا يعلم الكتاب والسنة ، فلا تضلّنكم روايتهم ، فإنهم لا يدعون أن يضلّوا .. (٤)

وعن أبي بصير ، قال : قلت للصادق : ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنّه فننظر فيها ؟ قال : لا ، أمّا إنك إن أصبت لم توجر وإن أخطأت كذبت على الله عزوجل(٥).

وعن عليّ بن الحسين : إنّ دين الله لا يصاب بالعقول الناقصه والآراء الباطله

١- جامع أحاديث الشيعة ١ : ١٦٣ / ٢١٢.

٢- جامع أحاديث الشيعة ١ : ١٠٣.

٣- جامع أحاديث الشيعة ١ : ٢٧٥ / ٤٨٩.

٤- مستدرک وسائل الشيعة ١٧ : ٢٥٤ / ٢١٢٦٧.

٥- الكافي ١ : ١١ / ٥٦.

والمقاييس الفاسده ولا يصاب إلا بالتسليم ، فمن سلم لنا سلم ، ومن اقتدى بنا هدى ، ومن كان يعمل بالقياس والرأى هلك ، ومن وجد في نفسه شيئا مما نقوله أو نقضى به حرجا كفر بالذى أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم وهو لا يعلم(١) .

ومن أوضح مواطن العمل بالرأى هو نهى قريش عن تدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله على عهدته صلى الله عليه وآله وهذا دعاهم لتشريع الأحكام طبقاً للأهواء(٢) ، فقد صح عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله أريد حفظه ، فنهتني قريش ، فقالوا : إنك تكتب كل شىء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله ورسول الله صلى الله عليه وآله بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسكت(٣) .

واستمر ذلك الخطأ الناهى بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال أبو بكر القرشى «لا تحدثوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا»(٤) ، وكتب عمر بن الخطاب إلى الأمصار «من كان عنده منها شىء فليمحه»(٥) ، وقوله «فلا يقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به فأرى فيه رأى .. فأتوه بكتبهم ، فأحرقها بالنار»(٦) .

وقد حدّد عثمان بن عفان ومعاوية بن أبى سفيان الأحاديث النبويه التى عمل بها فى زمن عمر بن الخطاب .

قال محمود بن لبيد : سمعت عثمان على المنبر يقول : لا يحل لأحد أن يروى

١- جامع أحاديث الشيعة ١ : ٣٣٤ / ٤٩٧ .

٢- والوضوء الغسلى منه .

٣- المستدرک على الصحيحين ١ : ١٨٧ / ٣٥٩ ، مسند أحمد ٢ : ١٦٢ / ٦٥١٠ .

٤- تذکره الحفاظ ١ : ٢ - ٣ ، حجه السنه : ٣٩٤ .

٥- تقييد العلم : ٥٣ ، حجه السنه : ٣٩٥ .

٦- الطبقات الكبرى لابن سعد ١ : ١٤٠ ، حجه السنه : ٣٩٥ .

حديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر(١).

وعن معاوية أنه قال : يا ناس! أفلأولوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإن كنتم تتحدّثون فتحدّثوا بما كان يتحدّث به في عهد عمر(٢) .

وفي رواية ابن عساکر : إياكم والأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا حديث ذكر على عهد عمر(٣) ، وقد مر عليك كل هذا سابقاً .

وقلنا بأنّ المخالفين في الوضوء كانوا من المحدثين ، وأنّ عثمان بن عفان لم ينكر ذلك عليهم ، بل اراد أن يعطى مشروعيه لعمله ، فقال : «إلّا أتى رأيت رسول الله نحو وضوئي هذا» ، فلو كانت المسألة عاديه ولم يكن بصدد إحداث شيء لكان عليه أن يقول : توضأتُ كما رأيت رسول الله يتوضأ لا أن يقول بالكلام السابق الذي ينتزع منه تبيّنه للوضوء الغسلي .

بلى إنهم وبتشريعهم الرأي اتخذوا الاجتهاد مطيّه يحملون عليها آثار ومساوي الرأي ، وإنّ عليّ بن أبي طالب كان قد أكّد بأنّ بدء وقوع الفتن أهواء تتبع ، وأن الكثير من الاجتهادات ما هي إلّا آراء شخصيه ومصالح ارتضاها النهج الحاكم وعدّها منها الوضوء ، وإليك بعض كلامه عليه السلام :

(.. وإنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع وأحكام تبدع ، يخالف فيها كتاب الله ، يتولّى فيها رجال رجالا ، ألا إنّ الحقّ لو خالص لم يكن اختلاف ، ولو أنّ الباطل خالص لم يخف على ذى حجي ، لكنّه يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث ، فيمزجان فيجعلان معا ، فهنالک يستولى الشيطان على أوليائه ونجا الذين سبقت

١- الطبقات الكبرى لابن سعد ٢ : ٣٣٦ ، وعنه في السنه قبل التدوين : ٩٧ .

٢- كنز العمال ١٠ : ١٢٩ / ٢٩٤٧٣ .

٣- تاريخ دمشق ٢٩ : ٢٧٤ .

لهم من الله الحسنى ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : كيف أنتم إذا لبستكم فتنه يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير ، يجرى الناس عليها ويتخذونها سنّه ، فإذا غير منها شيء قيل : قد غيرت السنه وقد أتى الناس منكرا ؟! ثم تشتد البليه وتسيب الذريه ، وتدقهم الفتنه كما تدق النار الحطب ، وكما تدق الرحي بنفالهها(١) ، ويتفقّهون لغير الله ويتعلّمون لغير العمل ، ويطلبون الدنيا بأعمال الآخره .

ثم أقبل بوجهه ، وحوله ناس من أهل بيته وخاصيته وشيعته ، فقال : قد عملت الولاه قبلى أعمالا خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه ، ناقضين لعهدّه ، معتبرين لسنّته ، ولو حملت الناس على تركها وحولتها إلى مواضعها وإلى ما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لتفرّق عني جندي ، حتى أبقى وحدي ، أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي وفرض إمامتي من كتاب الله عز وجل وسنّه رسول الله صلى الله عليه وآله .

أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) ، ورددت فدك إلى ورثه فاطمه(٣) ، ورددت صاع رسول الله صلى الله عليه وآله كما كان(٤) ، وأمضيت قطائع أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله لأقوام لم تمض لهم ولم تنفذ ، ورددت دار جعفر إلى ورثه وهدمتها من المسجد(٥) ، ورددت قضايا من الجور قضي بها(٦) ، ونزعت نساء

١- الثفال بالكسر جلدّه تبسط تحت رحي اليد ليقع عليها الدقيق، ويسمى الحجر الأسفل : ثفالا بها.

٢- انظر الغدير وغيره :

٣- قصه فدك مشهوره لا حاجه لبيانها، وللإعلام فيها كتب كثيره.

٤- انظر الخلاف للشيخ الطوسي لتعرف حقيقه الأمر.

٥- كأنهم غضبوا وأدخلوها في المسجد.

٦- كفضاء عمر بالعدل والتعصيب في الإرث ..

تحت رجال بغير حقّ فرددتهم إلى أزواجهن (١١) واستقبلت بهنّ الحكم في الفروج والأحكام ، وسبيت ذراري بني تغلب (١٢) ، ورددت ما قسم من أرض خيبر ، ومحوت دواوين العطايا (١٣) ، وأعطيت كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعطى بالسويّه .

ولم أجعلها دوله بين الأغنياء ، وألقيت المساحه (١٤) وسوّيت بين المناكح (١٥) ، وأنفذت خمس الرسول كما أنزل عزوجل وفرض (١٦) ، ورددت مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ما كان عليه (١٧) ، وسددت ما فتح فيه من الأبواب (١٨) ، وفتحت ما سدّ منه ، وحزمت المسح على

١- كمن طلق زوجته بغير شهود وعلى غير طهر، وقد يكون فيه إشارة إلى قوله بعد بيعته : ألا إن كل قطيعه أقطعها عثمان وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحقّ القديم لا يبطله شىء، ولو وجدته قد تزوج.. إلخ، وانظر نهج البلاغه ١ : ٤٦ (شرح شيخ محمد عبده).

٢- لأنّ عمر رفع الجزية عنهم فهم ليسوا بأهل ذمّه، فيحلّ سبى ذراريهم، قال محبى السنّه البغويّ : روى أنّ عمر بن الخطّاب رام نصارى العرب على الجزية، فقالوا : نحن عرب لا تؤدّى ما يؤدّى العجم، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض، بعنوان الصدقه. فقال عمر : هذا فرض الله على المسلمين. قالوا : فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية، فراضاهم على أن ضعف عليهم الصدقه.

٣- إشارة إلى ما ذهب إليه عمر من وضعه الخراج على أرباب الزراعة والصناعة والتجارة لأهل العلم والولاه والجنه، بمنزله الزكاه المفروضه، ودون دواوين، فيها أسماء هؤلاء وأسماء هؤلاء.

٤- راجع تفصيل هذا الأمر في كتاب الشافى للسيد المرتضى.

٥- ربّما كان إشارة إلى ما ذهب إليه عمر من منع غير القرشئى الزواج من القرشئيه، ومنعه العجم من التزوج من العرب.

٦- إشارة إلى منع عمر أهل البيت خمسهم.

٧- يعنى أخرجت منه ما زاده عليه غضباً.

٨- إشارة إلى ما نزل به جبرئيل من الله تعالى بسد الأبواب إلّا باب على.

الخفين (١)، وحددت على النبيذ، وأمرت بإحلال المتعتين (٢)، وأمرت بالتكبير على الجنائز خمس تكبيرات (٣)، وألزمت الناس الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (٤)، وأخرجت من أدخل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجده ممن كان رسول الله صلى الله عليه وآله أخرجه، وأدخلت من أخرج بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ممن كان رسول الله صلى الله عليه وآله أدخله (٥)، وحملت الناس على حكم القرآن وعلى الطلاق على (٦) السنه، وأخذت الصدقات على أصنافها وحدودها (٧)، ورددت الوضوء والغسل والصلاه إلى مواقيتها وشرائعها ومواضعها (٨)، ورددت أهل نجران إلى مواضعهم (٩)، ورددت سبايا فارس وسائر الأمم إلى كتاب الله وسننه نبيه . إذن لتفرقوا عني .

١- إشاره إلى ما أجازه عمر في المسح على الخفين، ومخالفه عائشه وابن عباس وعلی وغيرهم له في هذا.

٢- يعنى متعه النساء ومتعه الحج.

٣- لما كبر النبي صلى الله عليه وآله في روايه حذيفه وزيد بن أرقم وغيرهما.

٤- والجهر بالبسمله مما ثبت قطعا عن النبي صلى الله عليه وآله في صلاته وروى الصحابه في ذلك آثارا صحيحه مستفيضه متظافره.

٥- يحتمل أن يكون المراد إشاره إلى الصحابه المخالفين الذين أخرجوا من المسجد في حين إنهم كانوا مقرئين عند رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإنه يخرج من أخرجه رسول الله صلى الله عليه وآله ، كالحكم بن العاص وغيرهم.

٦- كما مرّت عليك الاجتهادات المخالفه للقرآن وما قالوه في الطلاق ثلاثاً.

٧- أى من أجناسها التسعه، وهى : الدنانير والدراهم والحنطه والشعير والتمر والزبيب والإبل والغنم والبقر.

٨- وذلك لمخالفتهم هذه الأحكام. وقد وضّحنا حكم الوضوء منه في كتابنا هذا.

٩- وهم الذين أجلاهم عمر عن مواطنهم.

والله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة، وأعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعه، فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي: يا أهل الإسلام! غيرت سنه عمر! ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعا! ولقد خفت أن يثوروا في ناحيه عسكري .

ما لقيت من هذه الأئمة من الفرقة وطاعه أئمة الضلاله والدعاه إلى النار!! وأعطيت من ذلك سهم ذى القربى الذى قال الله عزوجل: {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْنَا يَوْمَ الْقُرْآنِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ} (١) ، فنحن والله عنى بذى القربى الذين قرننا الله بنفسه وبرسوله صلى الله عليه وآله فقال تعالى: {إِقْلَلْهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ..} (٢) .

وروى الطوسى فى «التهذيب» عن الصادق قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قدم الكوفة وأمر الحسن بن على أن ينادى فى الناس: (لا صلاة فى شهر رمضان فى المساجد جماعه) ، فنادى فى الناس الحسن بن على بما أمره به أمير المؤمنين عليه السلام ، فلما سمع الناس مقاله الحسن بن على صاحوا: وا عمراه! وا عمراه! فلما رجع الحسن إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له: ما هذا الصوت؟

فقال: يا أمير المؤمنين! الناس يصيحون: وا عمراه! وا عمراه! فقال أمير المؤمنين عليه السلام: قل لهم: صلوا! (٣) .

١- الأنفال: ٤١.

٢- انظر روضه الكافى: ٨: ٥٨ / ٢١. والآيه: ٧ من سوره الحشر.

٣- تهذيب الأحكام ٣: ٣٠/٧٠.

وعنه عليه السلام : يا معشر شيعةنا والمنحليين مودتنا ، إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن تفلت منهم الأحاديث أن يحفظوها ، وأعييتهم السنه أن يعوها فاتخذوا عباد الله خولا ، وماله دولا ، فذلت لهم الرقاب وأطاعهم الخلق أشباه الكلاب ، ونازعوا الحق اهله ، وتمثلوا بالأئمة الصادقين ، وهم من الكفار الملاعين .

فستلوا عما لا يعلمون فأنفوا أن يعترفوا بأنهم لا يعلمون فعارضوا الدين بآرائهم فضلّوا وأضلّوا ، أما لو كان الدين بالقياس لكان باطن الرجلين اولى بالمسح من ظاهرهما .. (١).

عرفنا من مجمل الخبرين الأولين عدّه أمور :

١ - إنّ هناك سننا قد شرّعت من قبل الخلفاء لا يرتضيها أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب ، لمخالفتها لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله .

٢ - سعى الإمام عليّ لرفعها لكنّه لم يقدر على كثير منها ، لقوّه التيار المدافع عن عمر ، والمتابع لاجتهاداته وآرائه .

٣ - إنّ الخلاف بين الإمام وعمر ليس على موضوع الخلافه وحده ، بل على الفقه والشريعة كذلك ، وهو المشاهد في تخطئات الصحابه للخليفتين (٢) ، بل يمكن ترجيح جانب الفقه - في غالب الأحيان على غيره - لأنّ في ذلك الضلال عن حكم الله وسنّه نبيّه وهذا ما نقوله كذلك في سبب منع عمر للتدوين!

وعليه فان هذه النصوص وضّحت لنا حقائق كثيره في تاريخ التشريع

١- بحار الأنوار ٢ : ٩/ ٨٤ .

٢- ذكرنا ذلك في منع تدوين الحديث.

الإسلامي وعرفتنا بتغيير أحكام كثيرة في الإسلام ، وذلك بتحكيم الرأي في الشريعة ، وأنَّ الإمام عليّاً تمَنَّى رفعها وقد ذكر من جملتها الوضوء والغسل ، وهو عليه السلام لم يكن الوحيد من الصحابة الذين اعترضوا على الذين يتبعون الرأي قبل النص أولئك المحاولين الذين حاولوا تحريف الشريعة بإدخال الأهواء فيها ، بل كان هناك صحابه آخرون - توفي بعضهم في عهد الشيخين - قد بينوا للناس آفاق هذا الانحراف ، باكين على الإسلام وما وصل إليه الدين ، فخذ على سبيل المثال موضوع الصلاة - وهو أمر عبادي يمارسه المسلم عدة مرات في اليوم - لتعرف سعة الاختلاف فيه وأنَّ ذلك لم يكن في زمن رسول الله بل جاء في الزمن المتأخر .

الصحابه وأسفهم على تلاعب الحكام بالأحكام

فعن حذيفه بن اليمان قوله : ابتلينا حتى جعل الرجل لا يصلّي إلّا سرّاً(١) .

وعن عبد الله بن مسعود : إنَّها ستكون أئمة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فلا تنتظروهم واجعلوا الصلاة معهم سبحة(٢) .

وفي آخر : نظر عبد الله بن مسعود إلى الظلّ فرآه قدر الشراك ، فقال : إن يصب صاحبكم سنّه نبيكم يخرج الآن ، قال : فوالله ما فرغ عبد الله بن مسعود من كلامه حتى خرج عمار بن ياسر يقول الصلاة(٣)

وعن عمران بن حصين ، قوله لمطرف بن عبد الله لما صلّى خلف عليّ بن أبي

١- صحيح المسلم ١ : ١٣١ / ١٤٩ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٢ : ١٧٩ .

٢- مسند أحمد ١ : ٤٥٥ / ٤٣٤٧ ، ٤٥٩ / ٤٣٨٦ .

٣- مسند أحمد ١ : ٤٥٩ / ٤٣٨٥ .

طالب عليه السلام : لقد صَلَّى صلاه محمد ، ولقد ذكّرني صلاه محمد(١) .

ومثله قول أبي موسى الأشعري لما صلى خلف الإمام علي عليه السلام .

روى الطحاوي عن أبي موسى الأشعري ، قال : ذكرنا عليّ صلاه كنا نصليها مع النبيّ صلى الله عليه وآله إماما نسيناها وإماما تركناها عمداً ، يكبر كلّما خفض وكلّما رفع ، وكلّما سجد(٢) .

ويقول الزهري : دخلنا على أنس بن مالك بدمشق وهو وحده يبكي قلت : ما يبكيك ؟

قال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاه وقد ضيّعت(٣) . وأخرج البخاري بسنده عن أمّ الدرداء ، قالت : دخل عليّ أبو الدرداء وهو مغضب ، قلت : ما أغضبك ؟

فقال أبو الدرداء : والله لا أعرف فيهم من أمر محمّد شيئاً إلا أنهم يصلّون جميعاً(٤) .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : لو أنّ رجلين من أوائل هذه الأمة خلوا بمصحفيهما في بعض هذه الأودية ، لأتيا الناس اليوم ولا يعرفان شيئاً مما

١- انظر صحيح البخاري ١: ٢٧٢/ ٧٥٣ و ٢٨٤/ ٧٩٢، صحيح مسلم ١: ٢٩٥/ ٣٩٣، مسند أحمد ٤: ٤٤٠/ ١٩٩٦ و ٤٤٤/ ٢٠٠٩، سنن الكبرى للبيهقي ٢: ١٣٤/ ٢٦٣٠.

٢- انظر فتح الباري ٢: ٢٧٠، عمده القاري ٨: ٥٦، شرح الزرقاني ١: ٢٣٢، عون المعبود ٣: ٤٥.

٣- جامع بيان العلم ٢: ٢٠٠، صحيح البخاري ١: ١٩٨/ ٥٠٧.

٤- مسند أحمد ٦: ٢٤٤/ ٢٧٥٤٠، البخاري ١: ٢٣٢/ ٦٢٢.

كانا عليه (١١) .

وفي المحلّى وغيره : أنّ عثمان اعتلّ وهو بمنى ، فأتى على فقيل له : صلّ بالناس ، فقال : إن شئتم صلّيت لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله - يعني ركعتين - قالوا : لا ، إلّا صلاة أمير المؤمنين - يعني عثمان - أربعا ، فأبى (٢) .

وروى الإمام مالك ، عن عمّه أبى سهيل بن مالك ، عن أبيه أنه قال : ما أعرف شيئا مما أدركت عليه الناس إلّا النداء بالصلاة (٣) .

وأخرج الشافعي من طريق وهب بن كيسان ، قال : رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم قال : كل سنن رسول الله صلى الله عليه وآله قد غيرت ، حتّى الصلاة (٤) .

وقال الحسن البصرى : لو خرج عليكم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفوا منكم إلّا قبلتكم (٥) .

وعن الصادق : لا والله ما هم على شىء مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا استقبل الكعبة فقط (٦) .

ولا يخفى عليك أنّ ابن الزبير لما استولى على مكة والحجاز بادر عبد الملك ابن مروان - المدافع عن حمران = طويدا اليهودى - إلى منع الناس من الحج ، فضجّ الناس عليه فبنى القبة على الصخره والجامع الأقصى ليشغلهم بذلك عن الحج ،

١- الزهد والرفائق : ٦١ كما فى الصحيح من سيره النبى صلى الله عليه وآله : ١ / ١٦٣ .

٢- المحلّى : ٤ : ٢٧٠ .

٣- الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) : ١ / ٧٢ / ١٥٥ ، جامع بيان العلم : ٢ : ١٩٩ .

٤- الأم ، للشافعي : ١ : ٢٣٥ ، والغدير : ٨ : ١٦٦ عنه .

٥- جامع بيان العلم : ٢ : ١٩٩ .

٦- البحار : ٦٥ : ٩١ ، المحاسن : ١ / ١٥٦ / ٨٩ .

وليستعطف قلوبهم ، وكانوا يقفون عند الصخره ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبه ، ويتحرون يوم العيد ويحلقون رءوسهم .

قال الجاحظ « .. حتى قام عبد الملك بن مروان وابنه الوليد وعاملهما الحجاج ومولاهما يزيد بن أبى مسلم ، فأعادوا على البيت بالهدم ، وعلى حرم المدينه بالغزو فهدموا الكعبه ، واستباحوا الحرمه وحولوا قبله واسط . إلى أن قال :

« .. فأحسب أن تحويل القبله كان غلطاً ، وهدم البيت كان تأويلاً ، وأحسب ما رووا من كل وجه : أنهم كانوا يزعمون .. إلخ» .

ثم يقول الجاحظ : وتفخر هاشم بأنهم لم يهدموا الكعبه ولم يحولوا القبله ولم يجعلوا ..

ومما يدل على تحويل قبله واسط : أن أسد بن عمرو بن جاني قاضى واسط (قد رأى قبله واسط رديته فتحزف فيها ، فاتهم بالرفض) فأخبرهم أنه رجل مرسل من قبل الحكام ليتولى قضاء بلدهم فتركوه .

وهذا يعنى أن الشيعة رفضوا قبله واسط بعكس غيرهم الذين قبلوا بالأمر الواقع ، حتى أصبح تحزى القبله مساوفاً للاتهام بالرفض ، وقد يمكن أن يكون أمر الأئمه من أهل البيت باستحباب التياسر لأهل العراق جاء لهذا الأمر .

وبهذا فقد عرفنا أن التلاعب بالدين وتحكيم الهوى فى الشريعة لم يكن وليد عهد معاويه والأمويين ، بل كانت له جذور سبقت ذلك العهد ، لأن ابن مسعود مات فى خلافة عثمان ، فكلامه ناظر لابداعات عثمان ومن سبقه بالخلافه كالشيخين .

وكذلك كلام حذيفه بن اليمان ، الذى مات بعد مقتل عثمان وبعد أربعين يوماً من خلافة الإمام على .

ومثله كلام أبي موسى الأشعري ، وعباده بن الصامت ، وأنس بن مالك وغيرهم ، فهي ترجع إلى ما قبل الأمويين ، أى فى عهد الشيخين وعثمان .

وفى كلام ابن أبى الحديد إشاره إلى تحكيم المصلحه والرأى على النصوص عند غالب الصحابه فى الصدر الأول ، إذ قال فى شرحه للنهج : قد أطبقت الصحابه إطباقا واحدا على ترك الكثير من النصوص لما رأوا المصلحه فى ذلك(١) .

وقال فى مكان آخر : « .. وغيره من الخلفاء كان يعمل بمقتضى ما يستصلحه ويستوقفه ، سواء أكان مطابقا للشرع أم لم يكن ، ولا ريب أن من يعمل بما يؤدى إليه اجتهاده ولا يقف مع ضوابط وقبود يمتنع لأجلها مما يرى الصلاح فيه ، تكون أحواله إلى الانتظام أقرب»(٢) .

وهذه النصوص وغيرها أوقفنا على وجود انحراف فى الشريعة قبل عهد الإمام على عليه السلام ، وأن الإمام كان من الذين لا يرتضون تحريفات الخلفاء ، وفى كلامه آنف الذكر «لم يبق من الإسلام إلّا اسمه ومن الإيمان إلّا رسمه» إشاره إلى عظم المصيبة على الدين ، وتردى حال الأمة - خلال عقدين ونصف من الزمن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله - بحيث طمست معالم الدين ومحقت أحكام الشريعة .

ولمخالفة أمير المؤمنين على بن أبى طالب لذلك النهج وجدنا الاتجاه الحاكم ينسب إلى الإمام وإلى غيره من أعيان الصحابه ما أفتى به عمر بن الخطاب وغيره من أئمة النهج الحاكم - خلافاً لكتاب الله وسنة نبيه - ، كى يعزوا موقعه الخليفه وغيره بنسبه هذه الأقوال إلى أمثال على وابن عباس وابن مسعود وأبو سعيد الخدرى و... ، فلتنظر مثلا (مشروعيه الطلاق ثلاثاً) و (صلاه التراويح) و

١- شرح نهج البلاغه ١٢ : ٨٣ .

٢- شرح نهج البلاغه ١ : ٢٨ .

(النهي عن المتعتين) و (جواز المسح على الخفين وأنه للمسافر ثلاثاً وللمقيم يوم وليه) و (النهي عن الصلاة بين طلوع الشمس وغروبها) ، وما أفتى به عمر في الجده وغيرها .

فقد نسبت كل هذه الأقوال إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، مع علمنا - وعلم الجميع - بأن عمر بن الخطاب كان وراء إبداع كل تلك المسائل لا غير .

ويرشدك إلى ذلك أنهم عللوا صحة الطلاق ثلاثاً بأن الناس في عهده استهانوا بأمر الطلاق ، وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة ، فرأى الخليفة من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم (٢) .

ومثله الحال بالنسبة إلى صلاة التراويح ، فقد شرعها عمر بن الخطاب ودافع عنها بقوله : نعمت البدعة هذه .

ولا ينكر أحد نهى عمر عن المتعة وتهديده وتوعده لمن فعلها ؟ بعكس الإمام علي وابن عباس اللذان أصرا على كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وآله ودافعا عنها .

وهكذا الحال بالنسبة إلى الأمور الشرعية الأخرى ، فقد نسبت مسائل كثيرة قهراً إلى الإمام علي ، مع أنّ الثابت عنه عليه السلام هو عكس ما قالوه ، وسيتحقق للباحث ذلك بالأرقام لو درسها دراسه علميه متأنيه ، ونحن قد تعرضنا - على عجل - في «نسبه الخبر إلى ابن عباس» لبعض نماذجه ، وهناك أمر آخر سنشير إليه في آخر هذا المجلد .

١- وقد مرّ عليك في الصفحات: ٧٩ - ١٠٢ نسبتهم إلى ابن عباس النهي عن المتعة، والصلاة بين الطلوعين وقبل الفجر، ومشروعيه صلاة التراويح، وبيع أمهات الأولاد، والمسح على الخفين، والتكبير أربعاً على الميت.

٢- اجتهاد الرسول : ٢٤٠، اثر الأحكام المختلف فيها : ٢٧٧.

وها نحن نعيد دعوتنا تارة أخرى لتؤكد على لزوم الوقوف على جذور كل مسأله خلافه عند المسلمين ، قبل الوقوف على الأدله لنعرف من هو وراء هذه الأحكام ؟ ومن هو المستفيد منها ؟

فلو عرفنا أنّ القائل الأول وأنه هو عمر بن الخطاب أو اى شخصيه اجتماعيه أخرى لها وزنها عندهم كعائشه أو معاويه أو غيرهم ، فلا يستبعد أن تنسب هذه الأقوال إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب أو غيره من أعيان الصحابه لتصحيح ما ذهب إليه الخليفه أو تلك الشخصيه ، لأن أنصار الاتجاه المعاكس ، وتصحيحا لموقف زعيمهم ينسبون هذه الأقوال إلى هذا أو ذاك دون أئى مهابه أو محاشاه .

والآن لئرى أئى النقلين (المسح أو الغسل) هو الأقرب إلى أمير المؤمنين على ابن أبى طالب وأئهما يتفق مع مدرسته الفكرية والفقيهيه ، ومع نقول تلامذته وأهل بيته ، واتجاهه العلمى .

وهل يمكننا بمجرد وقوفنا على نسبه رأى إلى هذا الصحابى أو ذاك أن نعتبره قد صدر عنه ، أم يجب علينا دراسته من زوايا مختلفه أخرى لنقف على قربه وبعده إلى ذلك الشخص وصحته وسقمه عنه .

إنّ هذا ما سنبجئه فى «نسبه الخير» للوقوف على النقل الصحيح عن الإمام على وابن عباس وغيرهما .

على والمرويات الوضوئية

اختلف النقل فى الوضوء عن على بن أبى طالب عليه السلام :

فأبو حيه الوادعى ، و زر بن حبيش ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى وغيرهم ، رووا عنه أنه غسل رجله .

وأما النزال بن سبره ، و حبه العرنى ، وأبو مطر الوراق ، وغيرهم فقد رووا عن على مسحه على قدميه .

فأما روايات عبد خير فكانت متعارضة ، فبعضها مسحى والآخر غسلى .

وقد تكلمنا عن قيمه تلك المرويات - الغسليه والمسحيه - سنداً ودلاله ، فلا بد الآن من التعرف على قرب أى النسبتين إلى سلوك الإمام على وسيرته ، وإن كنا قد أعطينا صورته إجماليه عن المسارات الفكرية فى صدر الإسلام ، وملابسات بعض الأمور فى الشريعه ، وجذور الاختلاف بين المسلمين ، وأن القرشيين منعوا تدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده ، لعل خاصه ومواصلتهم للمنع فى عهد الشيخين وعثمان ومعاويه و .. وكانوا وراء الوضوء الغسلى داعميه بالرأى والاستحسان ، فإنهم عموماً كانوا يملنون الفراغ الفكرى الحاصل عندهم من عدم وجود نص يؤيدهم أو عدم أخذهم بالحديث بتشريهم الرأى والاجتهاد قبله ثم اعتقادهم بأن ما يقولونه فى الأحكام هو الشرع الصحيح ، لقياسهم الأشياء بأمثالها!! أو أنهم يعرفون ملاكات الأحكام الشرعيه و!!!

مع أن الإمام على وجمع من الصحابه كانوا لا يستسيغون هذا النمط من التفكير ، وتحكيمهم لقول الرجال(١) قبلاً للنص فى الشريعه ، فقد كان هؤلاء

١- فقد مر عليك قوله : «إنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع وأحكام تبدع يخالف فيها كتاب الله يتولى فيها رجال رجلاً»، أو قوله : «إعرف الحق تعرف أهله»، أو قوله : «أنظر إلى ما قال لا إلى من قال».

الصحابه المتعبدين يعدون هذا العمل خارجا عن الإسلام ، فتراهم يعترضون على اتجاه الرأي وتحكيمهم لقول الرجال في الشريعة!

وبما أنّ عثمان بن عفان كان من دعاه الرأي لقوله لمن اعترض عليه لإتمامه الصلاه بمعنى : «رأى رأيتة» ، وقوله للإمام على لما اعترض عليه في نهيه من الإقران بين الحج والعمرة «ذلك رأيتي» (١) وغيرها .

كما عرفت أنّ المعارضين لعثمان في الوضوء كانوا من أصحاب النص ومن المحدثين ، لقوله : «إنّ ناسا يتحدثون» ، ومعناه : أنّ الوضوء هو مما تصرف فيه الرأي وأثر فيه الاجتهاد المخالف للقرآن ، حتّى تحول مسح الرجلين فيه إلى غسل ، وإنّ تعليل الحجّاج جاء في هذا الإطار إذ قال : ليس لابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما .

فالنصّ السابق وغيره من النصوص شاهد على أن مسأله غسل الرجلين أصبحت في الأزمان اللاحقه اجتهاديه محضه ، وإلّا فما كان للحجّاج أن يستدل بالرأى لو تواتر الغسل عنه ، بل أنّ موقف الحجّاج يرشدنا إلى إصالة المسح في القرآن والسنة ، وهو الذي دعا أنس (خادم الرسول) أن يقف بوجهه مستشهداً بالقرآن الكريم على كذبه ، فقال : «صدق الله وكذب الحجّاج ، قال تعالى : **وَأَمْشِيْ حُوا بِرُؤْسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ**» (٢) .

ومثله كان موقف ابن عباس من الربيع الذي استدلل بالقرآن عليها قائلاً : «إنّ الناس أبوا إلا الغسل ولا أجد في كتاب الله إلّا المسح» (٣) .

١- الموطأ ١ : ٣٣٦ / ٧٤٢ .

٢- الجامع لأحكام القرآن ٦ : ٩٢ ، تفسير الطبري ٦ : ١٢٨ ، تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦ ، الدر المنثور ٢ : ٢٩ .

٣- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / ٤٥٨ .

فان فى تعليل ابن عباس «أبى الناس إلّا الغسل» وكذا قول الإمام على «هذا وضوء من لم يحدث»، وقوله: «لرأيت أنّ باطن القدم أولى بالمسح من ظاهرها»، وقول أنس: صدق الله وكذب الحجاج، دلالات على أنّ الإمام عليا وابن عباس وأنس كانوا لا يرتضون ما رسم للناس متأخراً من مشروعيه الغسل، فأرادوا بكلامهم إلزام الآخرين بما ألزموا به أنفسهم، لا اعتقاداً منهم بمشروعيه الرأى والاستحسان فى الدين .

ومع أننا نلاحظ وحده المنقولات عن الإمام على وابن عباس نلاحظ العكس فى مرويات الاتجاه المقابل .

فعثمان وأنصاره - من أنصار الغسل - قد اختلفوا فى النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فأحدهم يروى عنه صلى الله عليه وآله أنه مسح رأسه ثلاثاً .

والآخر: يقول أنّه صلى الله عليه وآله مسح واحده .

وفى النصّ الثالث: يزيد قيد «مقبلاً ومدبراً» فيه .

وفى رابع: يجعل باطن الأذن فى الوجه وظاهرها من الرأس .

وفى خامس: ينقل عنه صلى الله عليه وآله قوله: الأذنان من الرأس .

وفى سادس: يفزق عدد الغسلات للأعضاء فيجعل عدد غسل الوجه ثلاثاً واليدين مّرتين والرجل واحده - كما فيما روى عن عبد الله بن زيد بن عاصم - والآخر يجعلها ثلاثاً فى الكل، وهكذا دواليك النصوص إلى ما شاء الله من الاختلافات .

فهذا الاختلاف فى النقل ينبى عن تحكيم الرأى وتعدّده فيه، فرسول الله إنّما أن يكون مسح رأسه مقبلاً ومدبراً ثلاثاً، أو مسح ببعض الرأس ولا غير .

وهكذا الحال بالنسبه إلى غسل اليدين، فهل السنه عنه صلى الله عليه وآله هى المراتن - كما روى عن عبد الله ابن زيد بن عاصم - أم الثلاث - كما نقل عن عثمان وآخرين من

إن كثرة الاختلاف في الوضوء تنبئ عن تعدديه الرأي واختلاف المشارب والاتجاهات ، وأن كلاً من الأطراف يريد تحكيم رأيه بنسبه ما يعجبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله .

ومما تجب الإشارة إليه والتأكيد عليه هنا هو : إن أكثر الصحابه إن لم نقل كلهم - من رواه الغسل - كانت الأسانيد إليهم ضعيفه والطرق إليهم واهيه ، وبخاصه لولاحظنا معارضتها للطرق المسحيه الصادره عنهم ، وإننا أكدنا فيما سبق وسنعضده بأدله أخرى لاحقاً بأن روايات الغسل موقوفه على عثمان بن عفان وقد فهمها برأيه الخاص وحملها على الأئمه ، وهو من قبيل قوله في منى : (رأى رأيت) ثم نسب ذلك لاحقاً إلى هذا الصحابي أو ذاك ، وقد أثبتنا إمكان صدور الخبر أو استيعاده إلى هذا أو ذاك ، إذ قد وقفت على ضعف نسبه غسل القدمين إلى ابن عباس والإمام علي في حين ستقف لاحقاً على إمكان صدور الخبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص لأنه كان ممن يجتهد قبال رسول الله ويحفظ بزاملتين من كتب اليهود وإن كان الإسناد إليه ضعيفاً .

فعثمان وإن اجتهد من عند نفسه وحمل الأئمه على ما رآه مع أن رسول الله أكد على عدم جواز اتباعه في الوضوء ، لأنه خاص به ولا يلزم الناس اتباعه كما في كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ لقوله صلى الله عليه وآله : «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي» ، ولو تنزلنا وقلنا بصحة كلام عثمان فقد يكون التبس عليه فاعتبر ذى المقدمه هو المقدمه ، مؤكداً على كونه السنه المفروضه ، وألزم الناس غسل الأعضاء ثلاثاً وغسل الأرجل وهذا هو

الذى كان يتخوف رسول الله صلى الله عليه وآله منه على أمتة من بعده (١)، وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام: قاتلُ عليَّ التنزيل وتقاتل على التأويل (٢).
وبذلك فقد اتضح لنا وبلا شك وجود نهجين فى الوضوء .

الأول : النهج الحاكم = نهج الوضوء الثلاثى الغسلى ، فهؤلاء قد منعوا من تدوين الحديث وشرعوا الأحكام طبقاً للرأى ومنه (الوضوء الثلاثى الغسلى) .

الثانى : غيرهم من الناس (الوضوء الثنائى المسحى) وهؤلاء قد دونوا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده ، وأصرروا على التحديث به - وحتى فى زمن عثمان بالذات - وإن وضعت الصمصامه على أعناقهم .

١- أنظر ما قلناه فى آخر المجلد السابق : (النظره التوفيقية).

٢- انظر المستدرک للحاكم ٣ : ١٣٢ / ٤٦٢١.

وحده الآراء والنقده عند الطالبين**اشاره**

إضافةً للكليه التي قلناها في وحده الفكر والهدف بين ابن عباس وعلی بن أبی طالب ، نطبّقه في الوضوء خاصه :

أ – ابن عباس والوضوء

لا ينكر أحد بأنّ ابن عباس كان من دعاه المسح والمنكرين للغسل ، وقد مر عليك اعتراضه على الربيع وقوله لها : «لا أجد في القرآن إلّا غسلتين ومسحتين» ، والمطالع في كتب الفقهاء والمحدثين يعلم بان الثابت عندهم من مذهب ابن عباس هو المسح لا الغسل . وهذا ما تراه في بدايه المجتهد لابن رشد وغيره من كتب الفقهاء .

ب – الإمام السجاد (ت ٩٢ هـ) والوضوء

قد مر عليك في خبر عبد الله بن محمد بن عقيل – من أسانيد ابن عباس المسحيه – أنّ الإمام على بن الحسين السجاد أرسل ابن عمه عبد الله بن محمد إلى الربيع بنت المعوذ ليسألها عمّا تدّعيه من وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، وهذا يعني أن سؤاله إياها كان استنكارياً لا حقيقياً ، إذ لا يعقل أن لا يعرف على بن الحسين الوضوء عن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يأتي ليسأل الربيع عن ذلك .

ج – عبد الله بن محمد بن عقيل (ت ١٤٥ هـ) والوضوء

أخرج الحميدى بسنده إلى عبد الله بن محمد بن عقيل ، أنّه جاء إلى الربيع ليسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذكرت له أنه صلى الله عليه وآله غسل رجله ، ثم قالت :

وقد أتاني ابن عم لك - تعني ابن عباس - فأخبرته ، فقال : ما أجد في كتاب الله إلّا غسلتين ومسحتين .

وهذه الجملة من الربيع تشير - بوضوح - إلى أنها علمت مغزى سؤال ابن عقيل وكونه استنكاريا وليس بحقيقي ، فأرادت أن تفهمه بأنّها ثابتة على رأيها رغم عدم استساغها الطالبين لهذا النقل .

د - أطباق أئمة أهل البيت على نسيه المسح لعلی

إنّ الخبير بالروايات الحديثية عند مدرسه أهل البيت يقرّ بأنّ الثابت عندهم عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب هو المسح ، وهذا ما سنثبته بالأرقام في القسم الثاني من البحث الروائي لهذه الدراسة (١) ، لأنّ الإمام عليّ هو الذي دوّن حديث رسول الله وأمره صلى الله عليه وآله ، وأنّ الأئمة من ولده قد تداولوا كتاب عليّ وصحيفته بينهم ، واعتبروه وديعه رسول الله صلى الله عليه وآله ، فكانوا يكتزونهم كما يكتز الناس الذهب والفضة . ومعنى كلامهم أنّهم تعلّموا صفه وضوء رسول الله أبا عن جد .

بخلاف أهل السنه والجماعه الذين منعوا من تدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله لمدته قرن أو أكثر من الزمن ، وشرّعوا الرأى والاجتهاد فى الأحكام بجنبه ، ثمّ دونوا سنه رسول الله صلى الله عليه وآله و آله مخلوطه بأفهام وآراء الآخرين فى كتاب اعتبروه سنه رسول الله صلى الله عليه وآله .

هـ - جزومات العامه على أن مذهب الباقر هو المسح

والمراجع لكتب التفسير والفقّه يرى اسم الإمام الباقر فيمن ذهب إلى المسح

١- والذى سيطلع تحت عنوان «مناقشه ما روى عن أهل البيت فى صفه وضوء النبی سنداً ودلاله ونسبه».

يذكرونه بجنب اسم علي بن أبي طالب وابن عباس وأنس بن مالك وعكرمه والشعبي وغيرهم .

قال الفخر الرازي في تفسيره : (المسألة الثامنة والثلاثون) :

اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما ، فنقل القفال عن ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعكرمه ، والشعبي وأبي جعفر محمد ابن علي الباقر أن الواجب فيهما المسح وهو مذهب الإمامية من الشيعة (١) .

فإن ثبت المسح عن الإمام الباقر في الصَّحاح والمسانيد الحديثيه السنيّه ، لدليل على صحه خبر المسح عنه في مرويات مدرسه أهل البيت وأنه ليس بدعاً من الأمر ، وهذا ما سنوضحه لاحقاً القسم الثاني من البحث الروائي عند مناقشتنا لمرويات أهل البيت إن شاء الله تعالى .

و – جزومات العامه بأن مذهب علي عليه السلام هو المسح

للفقهاء العامه نصوص كثيره تدلّ على أنّ مذهب الإمام عليّ بن أبي طالب هو المسح ، وهو الذي يتفق مع نقل أهل بيته عنه ، وإليك بعض النقول كي تقف على حقيقه الأمر :

قال ابن حجر : .. ولم يثبت عن أحد من الصحابه خلاف ذلك [أي الغسل] إلّا عن علي وابن عباس وأنس (٢) .

وقال ابن حزم : وقد قال بالمسح علي الرجلين جماعه من السلف

١- التفسير الكبير، للرازي ١١ : ١٢٧ .

٢- فتح الباري ١ : ٢٦٦ ونحوه عن الشوكاني في نيل الأوطار ١ : ٢٠٩ .

منهم : علي بن أبي طالب وابن عباس (١) .

وقال موفق الدين ابن قدامة : ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح غير من ذكرنا (٢) . وكان علي بن أبي طالب وابن عباس ممن ذكرهم .

وقد نسب أهل العلم المسح إلى علي كابن جرير الطبري في تفسيره (٣) .

والجصاص في أحكامه (٤) وابن كثير في تفسيره (٥) والمتقى الهندي في كنزه (٦) وغيرهم .

وقد جزم العيني بثبوت القول بالمسح عن علي وابن عباس وأنس بن مالك في عمده القارئ (٧) .

ونسبه هؤلاء الأعلام المسح إلى علي بن أبي طالب تدلنا بصراحة على أن مذهبه كان المسح لا غير ، وأن نسبة الغسل إليه ما هي إلا أكاذيب ، وافتراءات وضعت من قبل الاتجاهات المخالفة لتصحيح مذهب عثمان بن عفان ، لأنه قد ثبت أن عليا وأهل بيته كانوا من المعارضين للرأى ومن المدونين لحديث رسول

١- المحطى ١ : ٥٦ / ٢٠٠ .

٢- المغنى ١ : ٩١ .

٣- تفسير الطبري ٦ : ١٣٥ .

٤- أحكام القرآن للجصاص ٣ : ٣٥٢ .

٥- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ : ٢٧ .

٦- كنز العمال ٩ : ١٩٦ .

٧- عمده القارئ ٢ : ٢٣٨ .

الله صلى الله عليه وآله ، وثبوت هذان الأمران عنه ينافي ما حكوه عنه في الغسل ، إذ وقفت على نصوص على الزاوية بهم ، كقوله (لرأيت) و (هذا وضوء من لم يحدث) .

كما أنه يخطئ ما جاء في المطبوع من كتاب الغارات للثقفى من أن الإمام على كتب إلى محمّد بن أبى بكر وأهل مصر يعلمهم شرائع دينهم ، وفيه : « .. ثم اغسل رجلك اليمنى ثلاث مرّات ، ثم اغسل رجلك اليسرى ثلاث مرّات ، فإنّي رأيتُ النبيّ هكذا كان يتوضّأ» (١) ، وهذا النقل يخالف نقل علمين من أعلام الشيعة الإمامية كانوا قد شاهدوا النصّ في الغارات بشكل آخر؛ أحدهما الشيخ المفيد المتوفّي سنة ٤١٣هـ- (٢) ، والآخر الشيخ الطوسى المتوفّي سنة ٤٦٠هـ- (٣) ، فهذان العلمان نقلوا الخبر عن الغارات وفيه : « .. ثم امسح رأسك ورجليك فإنّي رأيت رسول الله يصنع ذلك» .

وأضاف الشيخ النورى فى المستدرک : «فظهر أنّ ما فى الغارات من تصحيف العامّة ، فإنّهم ينقلون عنه ..» (٤) .

كل هذه النصوص ترجح أن يكون مذهب الإمام هو المسح لكونه لا يرتضى الغسل بل يعتبره بدعه وإحداثا قد أدخل فى الدين ، هذا من زاوية .

١- الغارات ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

٢- أنظر كلامه فى أمالى المفيد : ٢٦٧ .

٣- أنظر كلامه فى أمالى الطوسى : ٢٩ .

٤- مستدرک وسائل الشيعة ١ : ٣٠٦ من أبواب الوضوء الباب ١٥ / ٦٨٨ .

الإمام وابن عباس في الغسل

ومن زاوية أخرى نلاحظ في الروايات التي نسبت الوضوء الثلاثي الغسلي لعلی وابن عباس ضعيفه وأنها تدعى الابتداء منهم تبرعا بإراءة الوضوء دون سؤال مسبق ، كما رأينا في ابن داره وغيره وأنه كان يجد في أن يحدث هذا أو ذاك في وضوء عثمان دون طلب من ذلك الشخص ، بخلاف روايات المسح التي تنقل عن الإمام علي وابن عباس ، فإنها جاءت بعد سؤال من سائل ، أو بصيغه اعتراض على خطأ وإحداث عند الناس يراد رفعه .

ففي الروايات الأربع الغسليّة التي رواها عطاء عن ابن عباس ، وجدنا ادعاء ابن عباس دون أي مبرر بقوله «أتحيون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ؟» ، وفي الروايات التي تدعى الوضوء الغسلي لعلی ، تجد عشر روايات منها تدعى الابتداء التبرعي بمثل قوله «أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وآله» و «من سرّه أن يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فهو هذا» و «هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله» و «هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله» و «من سرّه أن ينظر إلى طهور رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا طهوره» وما قاربها من العبارات ، التي تستبطن أنّ المدعى يريد إثبات شيء في عقله وإشاعته بين المسلمين ، وإلا فإن الوضوء من الأمور البديهية التي لا معنى للإصرار والتأكيد على الابتداء بها ، وقد سبق أن ذكرنا في البحث التاريخي (المدخل) أنّ عثمان - أو الرواه عنه - قد استعمل نفس هذه الأساليب ، فقال في أحد نصوصه : كنت علي وضوء ولكن أحببت أن أريكم

كيف توضأ النبي صلى الله عليه وآله (١) وفي آخر: هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أحببت أن أرىكموه (٢).

وهذا بخلاف روايات المسح التي تنقل وجود ناس يكرهون أن يشربوا فضل الوضوء قياماً، وأنَّ علياً حُدِّثَ بذلك، فأراد إيضاح بطلان ذلك التوهم للمسلمين، فيكون من المنطقي جداً أن يأتي بالوضوء فيشرب بعده من فضل وضوئه ويقول بلسان قاطع: أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائماً؟! مضافاً إلى أنها تنقل لنا حضور الصلاة (صلاة العصر) التي أراد أن يصليها الإمام على في الرحبه، وهي تستدعي الوضوء - وجوباً أو استحباباً - فيكون من الملائم جداً أن يأتي أمير المؤمنين على بن أبي طالب بالوضوء أمام الملاء من المسلمين.

بل الذي في روايه أبي مطر الوراق التصريح بأنَّ رجلاً طلب من الإمام على أن يريه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله عند الزوال، أي في وقت يناسب التعلّم، وعند ذاك يستجيب الإمام فيدعو قنبراً مولاه ليأتيه بماء للوضوء، فيتوضأ إمام المسلمين ثم يقول: أين السائل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، كذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله.

فإذا أردنا تطبيق المدعى من الوضوء بن مع منطلق وقوع الحدث وملابساته وجدنا روايات المسح أولى وأوفق من روايات الغسل التي تبتدئ بطرح أفكار أقل ما يقال في حقها: أنها متنازع فيها في تلك الفترة، فيكون ادعاؤهم مصادره بالمطلوب.

١- سنن الدار قطنى ١: ٩٣ / ٨.

٢- سنن الدار قطنى ١: ٩١ / ٤.

الروايات الوضوئية وما تحمل من شواهد :

وفي تتبع آخر للمرويات الوضوئية انفرجت لنا زاويه جديده وظهرت لنا حقيقه قيمه ، هي أنّ الروايات المسحّيه تنقل عن الماسحين أنّهم لم يدعوا الوضوء المسحّي مجزّدا عن الدليل ، أو بادعاء محض الرؤيه ، لأنّ التمسك بمجزّد ادعاء رؤيتهم للنبي قد يعارض بادعاء مقابل من الغاسلين ، أو يؤوّل بتأويلات مختلفه ، فمن هنا جاءت مروياتهم المسحّيه مقرونه بالدليل الدامغ من الكتاب ومن السنه ، وبرّد الوجوه المرثأه والأدله الاستحسانيه ، وهذه الجهات خلّت عنها الروايات المدّعيه للغسل .

فروايات ابن عباس مشحونه بقوله : «افترض الله غسلتين ومسحتين» وقوله : «لا أجد في كتاب الله إلّا المسح» و «نجد في كتاب الله المسح» وما شاكلها من العباثر التي تصرّح بان كتاب الله نزل بالمسح لا غير ، وأنّ من ذهب إلى غير المسح ، فقد خالف الظهور القرآني وترك العمل بكتاب الله .

ونفس هذه النبره تجلّت في كلام أنس بن مالك في ردّه للحجّاج حيث أعلن أنس احتجاجه بكتاب الله فقال : صدق الله كذب الحجّاج ، قال تعالى : {وَأَشْرِكُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} كان يقول : نزل القرآن بالمسح .

وفي نفس الوقت رأيناهم يعزّون بأصحاب الرأى ويضربون بأرائهم عرض الجدار ، فيقول ابن عباس : «أبى الناس إلّا الغسل» ، و «أبى الناس إلّا الغسل» ، كما يقول أنس في ردّ تعليل الحجّاج الغسل بأنّ الرجل أقرب أعضاء الإنسان للخبث ، «كذب الحجّاج» ، لأنّ دين الله لا يصاب بالرأى ، وإذا سلمنا حجّيه الرأى فليس على إطلاقه ، إذ ما قيمته بعد وضوح وظهور قوله تعالى :

{وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} (١١)؟! وجاء الإمام على بنص يحمل في ثناياه الاستدلال بالكتاب والسنة ويفند الرأي في آن واحد ، لأنه عليه السلام قال : «لولا إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق» .

فأرسل الإمام ظهور المسح من كتاب الله إرسال المسلمات ، ولم يجعل مجالاً لاحتمال الغسل أبداً فيه ، لظهور المسح في قوله : {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} فأراد أن يوضح هذا الأمر الثابت بقوله : إن هذا المسح - الظاهر من أمر الله في القرآن - يختص بمسح ظاهر القدمين فقط ، لأنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله مسح ظهورهما فقط دون بطونهما ، أي أنه احتج بالسنة النبوية المباركة المقرونة مع القرآن ، ثم فند عليه السلام ثالثا الرأي ، فقال ما معناه : لو كان للرأي حجه في مقابل فعل النبي صلى الله عليه وآله لكان باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما لقربه من الخبث . وهو ما استدل به الحجاج على الغسل لاحقاً!!

فيكون ملخص كلام الإمام على هو : أن الكتاب أمر بالمسح بالأرجل ، لا غير .

ومعناه أنه لا فرق في المسح باطن القدمين أو ظهورهما ، وإن كان مسح بطون القدمين هو أولى من المسح على ظهورهما حسب الرأي ، لكنه لما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله مسح ظهورهما تعبد بذلك ولم يتجاوز إلى غيره .

ولا يخفى عليك أن هذا النص يدل على أن الباء في الآية القرآنية هي للتبعيض (١٢) - لا كما يزعمه المالكية من أنها للإلصاق - لأن الأمر بالمسح جاء من خلال نص الآية الشريفه ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله بظاهر قدميه لا باطنها ، إذ قال على عليه السلام : أنه لولا فعل النبي صلى الله عليه وآله لكان باطنها أحق بالمسح ، لانه صلى الله عليه وآله هو

١- درسنا هذه المسألة في البحث القرآني، فراجع.

المبين لأحكام الله تعالى .

وعلى كلا الوجهين يكون النبي صلى الله عليه وآله والإمام على عليه السلام قد بينا البعضية من الباء ، لأن النبي صلى الله عليه وآله مسح بظاهر قدميه - وهو بعض القدم - والإمام على عليه السلام قرر أولويه الباطن - لولا مسح النبي صلى الله عليه وآله لظاهر قدميه - ، والباطن بعض القدم لا كله .

وعلى كل حال فإنّ النقول المسحّية عن الإمام على عليه السلام وابن عباس وأنس بن مالك حملت معها أدلتها القوية من القرآن والسنة وردّ الرأى .

بعكس الطرف المقابل ، أعنى روايات الغسل ، فإنها لم تجرؤ أن تقدّم أدله ثابتة سوى ادعاء مشاهدتهم رسول الله ، وهذه المشاهدة لو صحت فقد أعقبتها كلام لرسول الله وآته وضوءه ووضوء الأنبياء من قبله .

إذن ، إنّما ادّعوه لا يُعلم مدى مصداقته ووثاقته ، وإنّ الأدلة التعضيدية كقوله صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب من النار» و«أسبغوا الوضوء» هي أجنبيّة عما نحن فيه ، لعدم إمكان الاستفادة منها لمشروعيه غسل الأرجل ، بل الأول منه إشارة إلى حكم خاص يتعلّق بالعقب الذى هو معرض للنجاسة ، فلا يمكن الاستدلال به على غسل القدمين وآته فعل الرسول وحكم القرآن .

ومثله الحال بالنسبة إلى استدلالهم بالإسباغ فهو حكم كمالى للوضوء ولا يدل على غسل الأرجل ، بل يشمل الإسباغ بالمسح أيضاً لأنه يعنى إعطاء كلّ ذى حقّ حقّه .

نعم ، إنّ الأعلام قد جدّوا لتعضيد الغسل بصرف الظهور القرآنى . تارة بقراءة النصب واخرى بادعاء النسخ ، وثالثة بادعاء أنّ القرآن نزل بالمسح

وجاءت السنّه بالغسل ، وما ضارعاها من وجوه(١١) ، حتى قال ابن حزم فى بعض مواطن ردّه على أبى حنيفه ومالك :

وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نصّ القرآن - بخبر يدعى مخالفتنا ومخالفتكم أننا سامحنا أنفسنا وسامحتم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدلّ على المنع من مسحها ، وقد قال بمسحها طائفه من الصحابه والتابعين ومن بعدهم(١٢) .

الوضوء والتعليم غير المعقول :

ومن طرائف ما وقع فى روايات الغسل أنها تدعى فى بعضها أن علينا دخل على حبر الأمه ابن عباس ، وفاجأه مبتدئا بقوله : «لا أرىك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ .. ثم سرد له الوضوء الغسلى وأن تلك الروايه مشعره بأنه عليه السلام ارتضى ذلك الوضوء وتلقاه تلقيا عاديا!!!

وهذا من غرائب الطرائف ، لأنّ ابن عباس كان يجاهر بالمسح حتى بعد استشهاد الإمام على كما مرّ عليك فى خبر الربيع .

فالخبر مصرّح بأنّ ابن عباس بقى على موقفه المسحى إلى آخر حياته ، مع أنّك قد عرفت أنّ أحدا لم يدع الإخبار عن حسنّ فى رجوع ابن عباس(١٣) ، بل الثابت عنه البقاء على المسح حتى النهايه ، فكيف سكت عن الوضوء الغسلى المدعى .

وإذا صرفنا النظر عن ذلك ، فإننا لا نستطيع التصديق بأنّ حبر الأمه الذى

١- أجبنا عن بعضها فى البحث القرآنى وعن بعضها الآخر هنا.

٢- المحلى ٢ : ٦١.

٣- مرّ عليك فى صفحه : ٦٣ مناقشتنا للروايات الحاكيه عن رجوع ابن عباس إلى الغسل.

كان بييت مع النبي صلى الله عليه وآله في غرفه واحده ، يبقى ردحا من الزمن منتظرا أن يجيئه الإمام على عليه السلام فيعلمه الوضوء تبرعا وبدون سابق سؤال من ابن عباس؟!

وهل يخفى على الإمام على أن ابن عباس كان يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، أم أن ابن عباس كان مخطئاً في وضوئه طيله عمره حتى علمه الإمام على .

إننا لا نفهم من هذا النص إلا تحشيد النهج الحاكم أكبر عدد من الصحابه استنصاراً للوضوء الغسلي ، ملقين تبعه ما استحدثه عثمان على عاتق الإمام على عليه السلام وابن عباس وغيرهما من أعيان الصحابه ، وإلا فإن ما جاء في هذا النص غير معقول لا من جهه جهل ابن عباس ، ولا من جهه تعليم الإمام على إياه ، لكون الوضوء أول أوليات الإسلام وأعظم العبادات .

ومثله النص الآخر الذى ادعى فيه أن عليا علم ابنه الحسين بن على الوضوء فى وقت متأخر .

فهل كان الإمام الحسين عليه السلام جاهلاً بوضوء جدّه ، وهو ربحانته وسبطه؟! أم أنه لم ير النبي صلى الله عليه وآله قط يشرب فضل وضوئه قائماً ، أو يشكك فى بدعيه فعل أبيه ، مع أنه من أصدق الناس به وأقربهم منه منزله ماديه ومعنويه ؟

وكيف يتلائم ويتطابق هذا النص مع النص الآخر الذى فيه أن الحسين هو وأخوه الحسن علما الشيخ الذى لا يحسن الوضوء ، وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله .

فعن الرويانى : أن الحسن والحسين مراً على شيخ يتوضأ ولا يحسن ، فأخذا فى التنازع ، يقول كل واحد منهما : أنت لا تحسن الوضوء ، فقالا : أيها الشيخ كن حكماً بيننا ، يتوضأ كل واحد منا ، فتوضأنا ، ثم قال : أيتنا يحسن ؟ قال : كلاكما تحسنان الوضوء ، ولكن هذا الشيخ الجاهل [يعنى نفسه] هو الذى لم يكن يحسن ، وقد تعلم الآن

منكما ، وتاب على يديكما ، ببركتكما وشفقتكما على أمه جدكما(١) .

وقد أغرقت الرواية الغسليه في النزاع بادعائها أن الإمامين السجاد ، والباقر روي الوضوء الغسلي عن أبيهم الحسين بن علي ، وأن أباه علياً علمه إياه ، مع أننا علمنا أن الإمام السجاد قد أرسل ابن عمه عبد الله بن محمد ابن عقيل إلى الربيع منكراً عليها وضوءها وهذا موجود في كتب الجمهور فضلاً عما تعتقد به مدرسه أهل البيت ، وأن المحفوظ عنه وعن ابنه الباقر هو المسح ، وقد مرّ عليك تصريح الفخر الرازي بأن مذهب الباقر محمد بن علي هو وجوب المسح في الرجلين(٢) . وجاء في روايات أهل البيت أن الإمام الباقر قال ألا أحكى لكم وضوء رسول الله .. ثم جاء بالوضوء المسحى .

نعم ، إن هذه اللفته أيضاً تجدها في مرويات عثمان الوضوئية ، فإنها تحاول تسطير أكبر عدد من أسماء الصحابه لمسانده الوضوء الغسلي ، فتدعى أن عثمان استشهد علياً وضوئه الغسلي جماعه من الصحابه ، فدعاهم ليربهم وضوءه ، وحمد الله على موافقتهم له(٣) وتسكت الروايه عن ذكر أسمائهم .

وتجىء روايه أخرى فتذكر أسماء صحابه مخالفين لعثمان فقهاً وفكراً وسياسهً لتحشرهم معه في الوضوء فتدعى ، وجود طلحه والزبير وعلى وسعد(٤) بأنهما كانا أيداه .

مع أننا نعلم أن طلحه والزبير كانا من أشدّ المخالفين لعثمان ، ولم يثبت عنهم

١- مناقب آل أبي طالب ٣ : ١٦٩ .

٢- التفسير الكبير ١١ : ١٢٧ .

٣- انظر كنز العمال ٩ : ١٩٢ / ٢٦٨٨٣ ، عن الدار قطنى ١ : ٨٥ / ٩ .

٤- كنز العمال ٩ : ١٩٥ / ٢٦٩٠٧ .

وضوء غسلي عند العامه ، وكذلك سعد بن أبي وقاص .

وأما الإمام علي فهو من مناصري الوضوء المسحى وعلم فيه ، ومن أول المعارضين للوضوء الغسلي ، إذ ترى ولده يحكون وضوء رسول الله المسحى لأصحابهم وشيعتهم ، وقد مرّ عليك في البحث التاريخي (المدخل) مواقف الصحابه الفقيهه المخالفه لعثمان .

فماذا تعين الروايه أناس معلومين قد استشهد بهم عثمان ، هؤلاء بالخصوص لا غيرهم ، مع أنّ الثابت عن هؤلاء خلافهم مع عثمان أو عدم موافقتهم له على أقل تقدير؟! إن هذه النكته تدلنا على وجود أصابع تريد التلاعب بالوضوء ، لتتنصر لرأى الخليفه والسائرين على نهجه .

وهذه اللفته إذا بحثناها في الوضوء المسحى وجدناها تنسجم تماما مع منطق الأحداث والحاله الطبيعیه التي تنبثق عنها نصوص الأحكام والتعاليم الدينیه ، لأنّ الروايات المسحیه الصادره عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب تكاد تتفق على صدور الوضوء عنه في الرجه وفي أيام خلافته ، وأنه علم أبناء الكوفه الوضوء لسؤالهم إياه عن ذلك ، وأن الذي طلب توضيح الوضوء كان من التابعين ، فلم نجد في تلك الروايات المسحیه أنّ علياً عليه السلام علم صحابياً جليلاً كابن عباس ، أو سبطاً من الأسباط كالحسين بن علي ، حكما من الأحكام الأوليه التي يعرفها أبسط المسلمين!!

فتكون خلاصه هذه الفقره : أننا وجدنا في الروايات المدعيه غسل الإمام علي لقدميه شيئاً عجيباً وهو أنّ صحابياً يعلم صحابياً آخر أوضح الواضحات ووأبده البديهيّات ، ولم نجد مثل هذه الزله في روايات المسح عنه عليه السلام ، بل كلّها تتماشى مع حاله التعليم والتعلم الطبيعیه .

وينظره عجلي في أبواب الفقه يستطيع القارئ أن يدرك أنّ الحاله الطبيعيه في كتب الفقه هي أن يسأل التابعيّ الصحابيّ عمّا خفي عليه من أحكام ، باعتباره لم يتشرف بلقيا رسول الله صلى الله عليه وآله ، أو أن يسأل الصحابيّ صحابيا آخر عن واقعه شهدها المسئول ولم يشهدا السائل ، أو أن يختلف صحابيان أو أكثر في فرع من الفروع التي يمكن خفاء أحكامها عليهم .

وأما أن يسأل صحابي جليل قوى الصحبه ، قريب من النبي صلى الله عليه وآله ، صحابيا آخر عن أمر مثل الوضوء فهو من غير المعقول ومن البعيد عن المنهج الفقهي والسيره عند المسلمين ، فنتساءل : هل بإمكاننا مثلا أن نصدّق أنّ عمار بن ياسر سأل عليا أو غيره عن عدد ركعات الصلاه اليوميه ، أو أنّ عليا ابتداء بتعليمه ذلك؟!

إنّ هذا ما يباه العقل والمنطق والوجدان .

روايات الوضوء وأطراف النزاع :

ثم إننا لو دققنا في روايات الماسحين وجدناها تحدد أطراف النزاع بكل جلاء ووضوح ، بعكس روايات الغاسلين فإنها تبهم التيار المعارض ولا تصرح بأسمائهم ، فهي رواية عبد الله بن محمد بن عقيل ، تحدد أطراف النزاع ، فتذكر إرسال الإمام علي بن الحسين السجاد عبد الله إلى الربيع لينكر عليها وضوءها الغسلي .

فالخبر ينقل لنا بأمانه أن عبد الله بن عقيل والإمام السجاد وعبد الله بن عباس هم من أطراف النزاع ، فهؤلاء في كفه والربيع في كفه أخرى .

كما أن الرواية تنقل أيضا بأمانه تكذيب ابن عباس للربيع عبر قوله : « ما أجد في كتاب الله إلّا مسحتين وغسلتين » فإن معناها رفضه لما ترويه الربيع من مشاهدتها لفعل رسول الله ، أو أنه كان يريد أن يخطأها في استنتاجها ، لأن ما تنقله عن رسول الله لا يتفق مع وضوئه صلى الله عليه وآله بالمد واغتساله بالصاع .

فالربيع - ومن خلال تشكيك ابن عباس - عرفت عدم صحه كلامها ، لأن الإباء الذي أرته لابن عباس كان يسع أكثر من مد ، وهذا لا يتفق مع قلّه الماء في الجزيره العرييه ووضوء رسول الله بالمد .

ومثل ذلك جاء في روايه أنس بن مالك ، فإن تلك الروايه حدّدت أن الحجاج بن يوسف كان داعيه إلى الغسل بحجّه أقربيه الرجل للخبث .

ولا يفوتك أنّ الحجاج حين أمر الناس بغسل القدمين لم يجسر على ادعاء أنّ ما يقول به قد أخذ من نصّ القرآن أو سنّه النبيّ صلى الله عليه وآله أو سيره الصحابه ، لأنّ القرآن ظاهر وصريح في المسح .

وأما سنه النبيّ صلى الله عليه وآله وسيره الصحابه فكانا غير مدوّنين ، ومعناه أنّه يمكن

للحجاج أن يوصل ما يريد ، لكنّ الوضوء المسحى كان قوياً وسارياً وجارياً في أفعال الناس ، فلا يمكن للحجاج أن يغيّره بسهولة فجدت الحكومه جاهده في اكتساب التابعين وتابعى التابعين والفقهاء ليقولوا بما تريده في الغسل .

فمن رافض لذلك ومن منخرط معها ، والحجاج لم يدعى بأنّ ما يدعوا إليه هم حكم الله ، وسنّه نبيّه أو فعل الصحابه ، بل يؤكّد بأنّ ذلك هو رأى يراه وأنّ الرجل أقرب للخبث .

وعلى أئى حال فإنّ روايات المسح فيها تحديد لأطراف النزاع ، وهذا التحديد يخدمنا في معرفه رموز الطرفين ، فإنّ الربيع ، والحجاج ، ومعاويه ، وقبلهم عثمان بن عفان كانوا من سلك الاجتهاد والرأى .

وأما ابن عباس ، وأنس بن مالك ، والإمام السجاد ، وابن عقيل فهم من سلك التعبد المحض - فى هذه المفرده - ومن المضطهدين من قبل السلطات تحديتاً وتدويناً .

فمدرسه الخلافه حينما تنقل روايات الغسل والمعارضين لها ، فإنّها تنقل الغسل غير مصرّحه بأسماء المخالفين ، بل الذى رأيناه فى روايات عثمان هو تعميّد إبهام اسم المخالفين بمثل قولهم : «إنّ ناساً» و «حدّث أن عثمان اختلف فى خلافته فى الوضوء» .

وأما روايات الإمام على فإنّها تصرّح وبكلّ وضوح «هذا وضوء من لم يحدث» ، وهى وإن كانت شامله لكلّ المحدثين فى الوضوء سواء الذين لا يرضون شرب فضله الوضوء ، أو الذين لا يعجبهم شرب الماء وقوفاً ، أو ... ، إلّا أنّها ربّما يظهر منها التعريض بعثمان بن عفان على وجه الخصوص ، لأنّه أول من سنّ الخلاف فى الوضوء كما عرفت ، فتكون روايه الإمام محدّده لمنشأ الوضوء الثلاثى

الغسلى المحدث ، وأنَّ المحدث هو عثمان بن عفان ، وقد يكون الإمام الصادق عليه السلام يقوله عن غسل الأعضاء وأنَّ الثالثه منها بدعه ، إشاره إلى عثمان بن عفان الذى أكد على الثلاث ومن المعلوم أنَّ التعريض هنا أبلغ من التصريح كما لا يخفى ، لاقتضاء المقام البلاغى على وحده المسلمين .

نصوص الوضوء والسير الطبيعى :

مماشاه لسير الأحداث الوضوئيه يتبين لنا صدق انسجام الوضوء المسحى مع سير السيره النبويه فيه ، ونفاز الوضوء الغسلى عن هذه السيره وبروزه بشكل مفاجئ فى غير مقطعه الزمنى ، ممَّا يدل على حدائته وبروزه فى وقت متأخر .

ذلك أنَّ النبى صلى الله عليه وآله علم المسلمين جميع ضروريات دينهم ، وما مات حتَّى بيّن لهم معالم دينهم ، فَعَلِمَ الصحابه ذلك وكانوا يُعلمون من لم يز النبى أيضا ، وبقي هذا المجتمع الذى بناه النبى صلى الله عليه وآله بلا نزاع ولا خلاف فى الوضوء ، فعبرت الأحداث زمان أبى بكر ولم يستجدّ ما يوجب الاختلاف سوى حروب الردّه التى سرعان ما انتهت واندرت .

ثم جاء زمن خلافه عمر بن الخطّاب ، فكثرت الفتوح بشكل غير مجرى التاريخ ، فافتتح المسلمون بلاد فارس وبلاد الروم ، وتوسّعت رقعته الدوله الإسلاميه ، فصار الناس من سائر الأمم يدخلون فى دين الإسلام أفواجا أفواجا ، وجىء بالأسارى الذى صاروا موالى للمسلمين واختلطوا معهم ، وأسلم الكثير منهم بعد اطلاعهم على دين الإسلام .

فكان منطق الأحداث يقتضى هنا بروز وشيوع أحاديث الوضوء التعليمى ، لأنَّ الداخلين الجدد فى الإسلام كان لابدّ لهم من الصلاه ، ولا صلاه إلّا بظهور ،

فمن المقطوع به أن يسألوا الصحابه عن كيفية الوضوء وتفصيله وجزئياته ، ليؤدوا فرائض الله ، وهنا لابد أن يتجلى دور الصحابه في روايات الوضوء ، وكان المفروض أن يبرز الخلاف بينهم لو كان ثمة خلاف بينهم فيه ، ولكننا ما رأينا قط وقوع خلاف وضوئي آن ذاك إلا في المسح على الخفين ، مما يعنى أن الداخلين الجدد كانوا قد تلقوا وضوءاً واحداً لا خلاف فيه وإلا لبرز .

وما أن تسلّم عثمان أزمه الأمور حتى برز الوضوء الثلاثي الغسلي مقرونا بصرخات الاختلاف من أناس لم يرتضوه ، فكأنه ولد معارضاً من أناس أثبتنا أنهم من عليّ الصحابه ، وهذا الانبثاق المفاجئ المعارض بنقول صحابه آخرين وبنص القرآن الكريم ، لا يتلائم مع سير الاحداث كما عرفت . لأنّ الوضوء ليس بالأمر الخفى ولا بالحكم المجهول .

هذا الاحداث والإبداع للوضوء الجديد خلق حاله ارتباك في ذهنيه المسلمين ، فانشطروا إلى (مثلثين غاسلين) تبعاً لعثمان ، و(مثنين ماسحين) بقاءً على ما كان على عهد رسول الله ، وبما أنّ الكوفه كانت - لقربيها من بلاد فارس ولاتخاذ الإمام على لها عاصمه لخلافته - مشحونه بالعجم والموالي والمسلمين الحديثي عهد بالإسلام الذين التبس عليهم أمر الوضوء نتيجة الملابس التي خلقها عثمان ، وجدنا النصوص التعليميه عن على بن أبي طالب في الكوفه وفي الرحبه ، وعند الصلاه ، وبعد سؤال سائل ، وكلّهما تحمل ردودا على إعمال الرأي في الوضوء ، وتؤكد أنّ المسح هو السنّه النبويه ، كما أنّها تعرّض بالمحدث لهذا الخلاف وهو عثمان بن عفّان ، فجاءت النصوص عن الإمام على في وقتها الطبيعي وبعد حدوث الاختلاف قطعاً في زمان عثمان ، وهذه الحاله طبيعيه جدّاً ومتماشيه مع سير الأحداث .

فهذا الانسجام في روايات المسح ، والشذوذ في روايات الغسل يرجح نسبة الخبر المسحى إلى الإمام علي ويحكم بصحته وملاءمته للوقائع ولرفض الاجتهاد والرأى ، كما يحكم بصحة انتساب الوضوء الغسلى إلى عثمان بن عفان فقط ، لشذوذه عن السير الطبيعي للحدث الوضوئى ولفقته المسلمين ، ولملاءمته لمدرسه عثمان القائل بـ «رأى رأيت» ، كما أنه يلائم نفسيته التى نص عليها ، حيث كان متنظفاً حتى أنه كان يتوقى وصول غبار بناء مسجد النبي صلى الله عليه وآله إلى أنفه في المدينة (١) .

ومن الطريف أن رسول الله أمر المسلمين باتباعه في الصلاة ، فقال : «صلوا كما رأيتموني أصلى» ، لكنه هنا في الوضوء قال شيئاً آخر ، فإنه بعد أن توضحاً خاف على المسلمين أن يقتدوا بعمله ، فرأى من الضروري إرشادهم إلى أن ما عمله هو مختص به ، لقوله : «هو وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى» ، لكن عثمان حمل رأيه على الأمة وهذا هو من المصاديق البارزة للإبداع فى الدين .

الوضوءان بين الاضطهاد والانفراج :

وهناك نكته أخرى تؤيد صحة انتساب الوضوء المسحى إلى علي بن أبى طالب وابن عباس وأنس بن مالك ، وأن الوضوء الغسلى نشأ وترعرع تحت أنظار عثمان بن عفان والسلطة الأموية والعباسية من بعد ، تلك النكته هي أن المسحيين عاشوا مرحلة الاضطهاد ، لأنهم لم يكونوا على وفاق مع السلطة فى تفكيرهم وسياستهم ، وآثار هذا الضغط السلطوى لم تنفك عنها نصوص الوضوء المسحى ولا رؤاه ،

١- مرّ تخريجه عن العقد الفريد ٥ : ٩٠ ، عن أم سلمه ، سمط النجوم العوالى ١ : ٣٦٥ .

لأنَّ الكثير من الصحابه كانوا لا يجرون على التصريح بما أثروه عن النبي صلى الله عليه وآله ، كما في خوف عَمَّار من عمر في التيمم (١٢) ، وكما في نفى أبوذر إلى الربذه ومنع الناس من مشايعته إلى أطراف المدينة (١٣) ، ونفى عامر بن عبد قيس التميمي العنبري من البصره إلى الشام (١٤) ، وعمرو بن زراره بن قيس من الكوفه إلى الشام (١٥) ، وتسيير عبد الرحمن بن حنبل صاحب رسول الله صاحب قلعه القموص من خيبر بعد أن ضربه مائه (١٦) ، وضرب كعب بن عبده النهدي عشرين سوطاً وتسييره إلى الربذه (١٧) ، وتهديد عَمَّار بالنفى وضربه (١٨) ، وضربه ابن مسعود ، فمن المحتمل جداً أن يكون الكثير من المسحيين قد قضا أعمارهم ولم تصل أصواتهم ورواياتهم إلينا لقرب وفاتهم ولتصدّر الغاصبين بالتدوين الحكومي متأخراً فتناسوا أخبار أولئك إلاً المعمرين منهم .

يؤيد ذلك أنّ أشهر ثلاثة أعلام من عظماء الصحابه الذين حملوا لواء مدرسه المسح ، كانوا مئتمن بهم العمر وانفسح لهم المجال لنشر التحديث بالوضوء .

فروايات أمير المؤمنين علي عليه السلام المسحيه صادرة في زمان خلافته وفي رحبه

-
- ١- مسند أحمد ٤ : ٣١٩ ، سنن أبي داود ١ : ٨٨ / ٣٢٢ ، سنن النسائي (المجتبى) ١ : ١٦٨ / ٣١٦ وسننه الكبرى ١ : ١٣٣ / ٣٠٢ ، التمهيد لابن عبد البر ١٩ : ٢٧٣ ، تفسير الطبرى ٥ : ١١٣ .
 - ٢- مروج الذهب ٢ : ٣٤١ ، شرح النهج ٨ : ٦٠ .
 - ٣- أنظر أنساب الأشراف ٦ : ١٥٣ - ١٥٤ .
 - ٤- أنظر أنساب الأشراف ٦ : ١٣٩ - ١٤٠ ، أسد الغابه ٤ : ٢٠٣ ، الإصابه ٤ : ٦٣٠ / ٥٨٣٧ ، تاريخ المدينه ٤٦ : ١٢ / ٥٣٣٧ .
 - ٥- أنظر تاريخ يعقوبى ٢ : ١٧٣ ، وتقريب المعارف : ٢٣١ و ٢٧٨ .
 - ٦- أنساب الأشراف ٦ : ١٥٣ - ١٥٤ .
 - ٧- أنساب الأشراف ٦ : ٢٦٩ .

الكوفه ، بعد أن كان مبسوط اليد ، مرفوعاً عنه الحصار الفكري ، فراح يقوم الاعوجاج الحاصل في الضوء ، ويروى للناس ضوء النبي صلى الله عليه وآله ، ويفنّد الرأي وما اخترعه الرأي من محدثات .
وعين هذا الكلام يأتي في مرويات ابن عباس ، فإنّها كانت صادرة بعد استشهاد الإمام علي وقبل استشهاد الإمام الحسين كما أثبتنا ذلك في (المدخل / البحث التاريخي) ، وهي حالة الانفتاح التي حصلت بعد أن قضى معاوية على خصومه واستتب له الحكم ، فراح ابن عباس يطرح ويفنّد وينشر آراءه بلا خوف من السلطات .

وهكذا رواه أنس بن مالك فهي متأخره جداً إذا قيس بالنصوص الصادرة عن الإمام علي وابن عباس .

وقد ساعد أنس بن مالك أن يعارض الحجاج هو الغطاء والحمايه السياسيه المحدوده التي حصل عليها أنس من عبد الملك بن مروان ، باعتباره خادماً للنبي صلى الله عليه وآله وله القدسيه عند المسلمين مما تتحاشى السلطه عاداه الإيقاع به وتنوير الرأي العام ضده ، فظهور هذه الومضه الخاطفه من وراء السحاب كانت بمثابة بصيص أمل للوضوء المسحى أن يشرق من خلف السحاب الداكن .

أى أنّ المعارضه لوضوء عثمان بدأت في عهده من قبل (الناس) (١) وبعده من قبل الإمام علي ، وبعد الإمام علي واصل ابن عباس المسيره ، وتبعه في ذلك أنس بن مالك في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي وأخيراً بإرسال الإمام السجاد وابن عقيل إلى الربيع وحكايه الإمام الباقر وضوء النبي لأصحابه ، أى أنّ المعارضه مع

١- كما في خبر مسلم ١ : ٢٠٧ / ٢٢٩ ، وعنه في الكنز ٩ : ١٨٤ / ٢٦٧٩٧ .

وضوء عثمان بدأت في حياته واستمرت حتى أواخر عهد الصحابي أنس بن مالك!

فلو افترضنا استشهاد الإمام علي في إحدى حروبه تحت لواء النبي صلى الله عليه وآله كحمزه وجعفر ، وموت ابن عباس أو مقتله أو اغتياله في زمن معاوية ، وموت أنس قبل إدراكه إعلان الحجاج لاختلاف وضع الوضوء اختلافا جذريا عما هو عليه الآن ، ولضاع الكثير من عيون روايات هؤلاء ، وهذا ما نقوله في غيرهم من الصحابة الذين لم تصل إلينا رواياتهم المسحيه لقرب وفاتهم لعصر الرسول صلى الله عليه وآله .

ومما يحتمل في هذا الأمر أنّ بكاء أنس في دمشق وقوله : «غيرتم كل شيء حتى الصلاة» قد يكون من جملة بكائه على الوضوء المعتر من قبل الحكام ، لأنك ترى الحجاج يسعى لتحكيم الوضوء الغسلي المخالف للقرآن الحكيم ، وأنس يرى هذا التغيير جهراً وليس له قوه يصحح بها الوضع إلّا الوقوف بوجه الحجاج وتكذيبه موضحاً سقم ما ذهب إليه .

فتأخر النصوص جميعاً عن زمن عثمان ، وصدورها عن أصحاب التبعيد ، وفي أزمته الانفراج التي حصل عليها هؤلاء الأعلام الثلاثة ، كلّها تؤكد على أن الوضوء الغسلي عثمانى أموى مروانى حكومى ، وأنّ الوضوء المسحى أصيل نبوى قرآنى يتفق مع وضع الجزيره العربيه ودين الله يسر وليس بعسر .

وبعضد هذا الكلام أننا نرى أكثر مرويات الوضوء عند الشيعة إنّما صدرت عن الإمام محمد الباقر ، وأعلام مدرسه الخلافه نقلت ثبوت المسح عنه ، إذ مر عليك كلام الفخر الرازى في تفسيره ، وكلام غيره من أعلام الجمهور ، وذلك لأنّ الإمام الباقر عاش في فتره الازدهار المذهبى والانفتاح علمى عند المسلمين

وارتفاع الضغط عن أهل البيت شيئاً ما ، لإشراف الحكومه الأمويه على نهائياتها وانشغالها بالحروب والانقسامات .

أما الإمام الصادق عليه السلام قد عاش بين الشيوخه الأمويه والطفوله العباسيه وهو الذى سمح له أن يروى فى المسح تاره وأخرى أن يتقى ، فعدم اتقاء الإمام الباقر الأمويين فى الوضوء وأتقاء الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام أولئك - كما فى بعض الاخبار - تؤكّد سير المسأله .

فمن كلّ هذه الدلالات والقرائن والإشارات والتتبعات نعلم بلا شك ولا ارتياب ، أنّ نسبة الوضوء المسحى إلى على بن أبى طالب هو الأصح والأثبت والأوفق بالسير الطبيعى ، والأنسب بمواقف الإمام على وحياته العلميه والعملية ، لروايه الفريقين عنه ذلك ، ولقربه إلى فقه أهل بيته وشيعته وكذلك لقربه لفقه الطالبين ، وأنّ الوضوء الغسلى المنسوب إليه لا يتلائم مع شخصيته ولا منهجيه العلميه ولا العملية ، وإنما هو أنسب بعثمان والأمويين والمروانيين ومن تابعهم من أصحاب الرأى والاجتهاد ، الذين راحوا ينسبون آراءهم إلى الطرف المقابل لهم فى الفكر والمباني ليوفّروا لآرائهم الغطاء الشرعى .

(٤) مناقشه مرويات عبد الله بن زيد بن عاصم المازني

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لمروياته الغسلية

* المناقشه السنديه لمروياته المسحيه

* البحث الدلالي

* نسبه الخير إليه

اختلفت الروايات عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني غسلًا ومسحًا ، والغالب منها غسله وقد أخرجت رواياته في الكتب التسعة . وعدت - مع روايات حمران عن عثمان - من أصح الأحاديث في باب (مسح الرأس مقبلًا ومدبرًا) .

والرواه عن عبد الله بن زيد غسلًا ، هم :

١ - يحيى بن عماره المازني

٢ - حبان بن واسع

وبما أنّ عمرو بن يحيى قد انفرد بروايته عن أبيه (يحيى بن عماره) المازني واختلف في النقل عنه بصيغ متعددة مختلفه ، فتاره روى عن أبيه : أنّ رجلا قال لعبد الله .

وأخرى عن أبيه : شهدت عمرو بن أبي حسن سألت عبد الله .

وثالثًا : عن أبيه عن عبد الله أنه أفرغ من الإناء على يديه ..

ورابعًا : عن أبيه أنه قال لعبد الله ، وهو جد عمرو بن يحيى وخامسا : عن أبيه عن عبد الله الذي أرى النداء وسادسا : عن أبيه أنه قال : كان عمي ..

لذلك رأينا من الضروري تصنيف هذه الروايات - حسب حكاية ابنه عمرو بن يحيى عنه - تسهيلاً للباحث في الوقوف على حقيقته الأمر، ثم الإتيان بما رواه حبان بن واسع .

أ - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه :

أَنَّ رجلاً قال لعبد الله ..

الإسناد الأول

قال البخارى : حدثنا عبد الله بن يوسف ((١)) ، قال : أخبرنا مالك ((٢)) عن عمرو بن يحيى المازنى ((٣)) عن أبيه ((٤)) : أَنَّ رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أتستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟

فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرّتين ،

١- هو التنيسى، أبو محمد الكلاعى المصرى، احتج به البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٣٣٣/ ٣٦٧٣، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣٥٧/ ٩١، تهذيب التهذيب ٦ : ٧٩/ ١٧٤) وغيرها من المصادر.

٢- هو إمام المذهب المالكى، مشهور، لا يحتاج إلى ترجمه.

٣- هو عمرو بن يحيى بن عماره بن أبى حسن الأنصارى، المدنى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٩٥/ ٤٤٧٥، تهذيب التهذيب ٨ : ١٠٤/ ٢٠٠، التاريخ الكبير للبخارى ٦ : ٣٨٢/ ٢٧٠٥) وغيرها من المصادر.

٤- هو يحيى بن عماره بن أبى حسن، الأنصارى، المدنى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣١ : ٤٧٤/ ٦٨٨٩، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٢٧/ ٤٢١، التاريخ الكبير للبخارى ٨ : ٢٩٥/ ٣٠٥٨) وغيرها من المصادر.

ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ فيه ثم غسل رجله (١).

الإسناد الثاني

وأخرج عبد الرزاق عن مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله - هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ؟ قال: نعم، فدعا عبد الله بن زيد بوضوء فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه إلى المرفقين [مرتين]، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ فيه ثم غسل رجله (٢).

الإسناد الثالث

وأخرج البغوي بسنده إلى مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد بن عاصم - وهو جد عمرو بن يحيى - وساق مثل ما تقدم (٣).

١- صحيح البخارى ١ : ١٨٣/٨٠ .

٢- المصنّف لعبد الرزاق ١ : ١٣٨/٤٤ .

٣- شرح السنّة للبغوى ١ : ٢٢٣ .

تكلمنا سابقاً عن رجال هذه الأسانيد ، إلّا عمرو بن يحيى الذى ضَعَف حديثه ابن معين فضلاً عن عدم توثيقه له .

قال الدارمى عن ابن معين : صويلح وليس بالقوى(١١) .

وقال ابن طلوت عن يحيى بن معين أيضا : ضعيف الحديث(١٢) .

وقال إسحاق بن منصور عنه أيضا : صالح(١٣) .

نعم حكى معاويه بن صالح عن ابن معين أنه قال : ثقّه إلّا أنه اختلف عليه فى حديثين (الأرض كلها مسجد ، وكان يسلم عن يمينه) (١٤) .

وهذه الحكايه عن يحيى بن معين كاذبه فى نفسها ، لأنّ الراوى الكبير إذا اختلف عنه فى حديثين ، أو أكثر منه لا يقال عنه ضعيف الحديث أو صويلح أو ليس بالقوى ، لأنّه ما من إمام من أئمه الحديث إلّا واختلف عنه فى عدة أحاديث .

فقول ابن معين «ضعيف الحديث» يشير إلى كونه ضعيفاً فى الحديث على الدوام كما هو واضح ، مؤكّدين بأننا لم نعر على من وثق معاويه بن صالح(١٥) .

ولأجل تليين ابن معين لعمرو بن يحيى ذكره الذهبى فى (المغنى) و(الميزان)(١٦)

١- تهذيب التهذيب ٨ : ١٠٤ ، ميزان الاعتدال ٥ : ٣٥٢ / ٦٤٨١ . الكامل فى الضعفاء ٥ : ١٣٩ / ١٣٠٠ .

٢- هامش تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٩٨ .

٣- الجرح والتعديل ٦ : ٢٦٩ / ١٤٨٥ .

٤- مقدمه فتح البارى : ٤٣٢ .

٥- انظر ترجمته فى تهذيب الكمال ٢٨ : ١٩٤ / ٦٠٥٩ .

٦- المغنى فى الضعفاء ٢ : ٤٩١ / ٤٧٢٨ ، ميزان الاعتدال ٥ : ٣٥٢ / ٦٤٨١ .

وابن عدى فى (الكامل) (١١) وابن حجر ضمن المطعونين من رجال الصحيح (١٢).

فقال ابن عدى : وعمرو بن يحيى قد روى عنه الأئمة كما ذكرت ، وهم : أيوب ، وعبيد الله والثورى ، وشعبة ، ومالك ، وابن عيينه ، وعبد الله بن عمرو ، ويحيى بن سالم وغيرهم ، وقد روى هؤلاء عن عمرو بن يحيى أو عامتهم غير ما ذكرت ، ومالك روى من بينهم غير ما ذكرت أحاديث من مشاهير وغرائب وليس فى الموطأ ، وهو لا بأس بروايه هؤلاء الأئمة عنه (١٣).

والذى يلوح لنا من عبارته ابن عدى أنه يريد أن يقول أنه لا يمكن الاحتجاج به من غير تابع .

والحاصل : فإن الاحتجاج به من دون اعتبار لا يخلو من إشكال .

نعم إن أبى حاتم والنسائى وغيرهما وثقوا عمرو بن يحيى ، إلا أن هذا التوثيق لا يعطى لمروياته الحجية ببساطه بعد وجود ما يعارضه من التضعيف وخصوصا من ناقد بارع فى الرجال كابن معين .

ومما يدل على ضعفه فى الحديث وأنه ليس بمتقن فيه أن ابن رجب الحنبلى قال : قرأت بخط أبى حفص اليرمكى الفقيه : قال : ذكرت لأبى الحسن - يعنى الدارقطنى - :

جاء عمرو بن يحيى فى ذكره الحمار موضع البعير فى توجه النبى صلى الله عليه وآله

١- الكامل فى الضعفاء ٥ : ١٤٠.

٢- مقدمه فتح البارى : ٤٣٢.

٣- الكامل فى الضعفاء ٥ : ١٤٠.

إلى خير ، وأنَّ أحمد لم يضعفه بذلك ، فقال أبو الحسن : مثل هذا في الصحابه ، قال :

روى رافع بن عمرو المزني قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله يخطب على بعله بمنى ، وروى الناس كلهم خطبه النبي صلى الله عليه وآله على ناقه ، أضعف الصحابي بذلك .

وقال ابن رجب الحنبلي أيضاً : وقد ذكر أبو بكر الأثرم لأحمد أنَّ ابن المديني كان يحمل على عمرو بن يحيى وذكر له هذا الحديث أنَّ النبي صلى الله عليه وآله صَلَّى على حمار ، وقال : إنما هو على بعير(١) .

فمن الواضح أنَّ الدارقطني قد ضعف عمرو بن يحيى بالأولى ، لأنه قد حكم بضعف الصحابي في الحديث إذا لم يكن متقناً فيما يروى ، ومن المقطوع به عند أهل صناعه الحديث أنَّ روايه الحديث هكذا قادحه في ضبط الراوى ومؤثره في عدم الاحتجاج به .

وأما حمل ابن المديني - شيخ البخارى وأستاذه - فقد يكون منشأه ما ذكرناه من قله ضبط عمرو بن يحيى وعدم إتقانه لروايه الحديث ، لأنه لا يوجد هناك سبب آخر غيره ، والنص ظاهر جدا فيما قلناه .

فمع ذلك يستحکم الاشكال أكثر لو قيل بإمكانه الاحتجاج به .

والإنصاف : فإنَّ الأقوال الدامه هي الراجحه في المقام ، لأنها قد فسرت سبب الذم ، وكشفت عن العله فيه .

والخلاصه : فإنَّ هذه الأسانيد تحتاج - على الأصح - إلى تابع أو شاهد كى

يرفعها إلى درجة الحجية ، وحيث لم نحصل على ذلك ، فإن الاحتجاج بها لا يخلو من الإشكال إذن .

ب - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه :

شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله ..

الإسناد الأول

قال البخارى : حدثنا موسى(١١) ، قال : حدثنا وهيب(٢٢) عن عمرو بن يحيى : شهدت عمرو بن أبي حسن(٢٣) سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وآله فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، فأكفأ على يده من التور فغسل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مره واحده ، ثم غسل رجليه إلى الكعبين(٢٤) .

١- هو موسى بن إسماعيل المنقري، مولاهم، أبو سلمة التبوذكى البصرى (انظر تهذيب الكمال ٢٩ : ٢١ / ٦٢٣٥، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣٦٠ / ٩٣، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٩٦ / ٥٨٥) وغيرها من المصادر.

٢- هو وهيب بن خالد بن عجلان، تقدمت ترجمته في الإسناد الخامس من مرويات بن عباس المسجيه.

٣- هو عمرو بن أبي حسن - وهو أخو عماره بن أبي حسن - جد عمرو بن يحيى بن عماره على ما قاله ابن حجر في الإصابة ٤ : ٦٢١ / ٥٨١٧.

٤- صحيح البخارى ١ : ٥٨ / ١٨٤، باب غسل الرجلين إلى الكعبين.

قال البخارى : حدثنا سليمان بن حرب(١١) ، قال : حدثنا وهيب(١٢) ، قال : حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال : شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم [فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فى الإناء] فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات من ماء ، ثم أدخل يده فى الإناء فغسل وجهه ثلاثاً ، ثم أدخل يده فى الإناء فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أدخل يده فى الإناء فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر بهما ثم أدخل يده فى الإناء فغسل رجله(١٣) .

روى سحنون بن سعيد التبوخي عن عبد الرحمن بن القاسم قال ابن وهب عن مالك عن عمرو بن يحيى بن عماره بن أبي حسن عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله - وهو جد عمرو بن يحيى : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، قال عبد الله : نعم ، قال : فدعا عبد الله بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين

١- هو سليمان بن حرب الأزدي الواسطي، أبو أيوب البهري، احتج به الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١١ : ٣٨٤ / ٢٥٠٢، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣٣٠ / ٨١، تهذيب التهذيب ٤ : ١٥٧ / ٣١١) وغيرها من المصادر.

٢- تقدمت ترجمته فى مرويات بن عباس المسحيه.

٣- صحيح البخارى ١ : ١٨٩ / ٥٩؛ باب مسح الرأس مره.

مَرَّتَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ بِهِمَا بَدَأَ مِنْ مَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ بِهِمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، وَقَالَ مَالِكٌ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْنَا فِي ذَلِكَ وَأَعَمَّهُ عِنْدَنَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ هَذَا(١١) .

المناقشه

تضعف هذه الأسانيد من عدة جهات :

الأولى : من جهة عمرو بن يحيى الذى مر الكلام عنه .

الثانية : من جهة عمرو بن أبى حسن المهمل فى كتب الرجال ، نعم ذكره ابن حجر فى الإصابه لكنّه لم يلتزم كونه من الصحابه ، وسيأتىك تفصيله فى خلاصه البحث السندى لهذه المرويات .

الثالثه : أنّه معلول بالاضطراب السندى حسب ما سيتضح لك فى خلاصه البحوث السنديه ، إن شاء الله تعالى .

ج - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد

الإسناد الأول

قال البخارى : حدثنا مسدد(١٢) ، قال : حدثنا خالد بن عبد الله(١٣) ، قال :

١- المدونه الكبرى، لمالك بن انس ١ : ٢ - ٣ ، بروايه سخون عن عبد الرحمن بن القاسم .

٢- تقدّمت ترجمته فى الإسناد الأول مما روى عن عبد خير عن على فى الغسل .

٣- هو خالد بن عبد الله الطحان، أبو الهيثم المزنى مولاهم الواسطى روى له الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٨ : ٩٩ / ٦٢٥ ، سير أعلام النبلاء ٨ : ٢٤٦ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٨٧ / ١٨٧) وغيرها من المصادر .

حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ، ثم غسل أو مضمض واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثاً ، فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر وغسل رجله إلى الكعبين ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله (١) .

الإسناد الثاني

قال البخارى : حدثنا أحمد بن يونس (٢) ، قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمه (٣) ، قال : حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأخرجنا له ماء فى تور من صفر فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح برأسه فأقبل به وأدبر وغسل رجله (٤) .

الإسناد الثالث

أخرج مسلم القشيرى فى كتاب الطهارة (باب فى وضوء النبى صلى الله عليه وآله) عده طرق :

١ - منها : حدثنى محمد بن الصباح (٥) ، حدثنا خالد بن عبد الله عن عمرو

١- صحيح البخارى ١ : ٨١ / ١٨٨ .

٢- أحمد بن عبد الله بن يونس التميمى اليربوعى، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١ : ٣٧٥ / ٦٤ ، وتهذيب التهذيب ١ : ٤٤ / ٨٧) وغيرها من المصادر.

٣- هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمه الماجشون، أبو عبد الله، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٨ : ١٥٢ / ٣٤٥٥ ، وسير أعلام النبلاء وتهذيب التهذيب ٦ : ٣٠٦ / ٦٦٣) وغيرها من المصادر.

٤- صحيح البخارى ١ : ٨٣ / ١٩٤ .

٥- هو محمد بن الصباح الدولابى، أبو جعفر البغدادى البرازى، صاحب كتاب السنن، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٣٨٨ / ٥٢٩٨ ، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٦٧٠ / ٤٧ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٠٣ / ٣٦٣) وغيرها من المصادر.

ابن يحيى بن عماره عن أبيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري وكانت له صحبه قال : قيل له : توضحاً لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا ياباء فأكفأ منها على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق من كف واحد ففعل ذلك ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فاقبل بيديه وأدبر ثم غسل رجليه إلى الكعبين ثم قال : هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله .

٢ - منها : (..) وحدثني القاسم بن زكريا (١١) ، حدثنا خالد بن مخلد (٢٢) عن سليمان - وهو ابن بلال - عن عمرو بن يحيى بهذا الإسناد ولم يذكر الكعبين .

٣ - منها : (..) وحدثني إسحاق بن موسى (٢٣) الأنصاري ، حدثنا معن (٢٤) ، حدثنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى بهذا الإسناد وقال مضمض واستنثر

١- هو القاسم بن زكريا بن دينار القرشي، أبو محمد الطحان الكوفي، روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ٣٥١ / ٤٧٨٩، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٨٢ / ٥٧١) وغيرهما من المصادر.

٢- خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي، مولاهم، روى له أبو داود في حديث مالك والباقون (انظر تهذيب الكمال ٨ : ١٦٣ / ١٦٥٢، تهذيب التهذيب ٣ : ١٠١ / ٢٢١، التاريخ الكبير للخيارى ٣ : ١٧٤ / ٥٩٥) وغيرهما من المصادر.

٣- هو إسحاق بن موسى الأنصاري الخطمي، أبو موسى المدني احتج به مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢ : ٤٨٠ / ٣٨٥، تهذيب التهذيب ١ : ٢٢٠ / ٤٧٤)، وغيرهما من المصادر.

٤- هو معن بن عيسى الأشجعي، مولاهم القزاز، أبو يحيى المدني، احتج به الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٨ : ٣٣٦ / ٦١١٥، سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٠٤ / ٩١، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٢٦ / ٤٥٤) وغيرهما من المصادر.

ثلاثاً ولم يقل من كف واحده ، وزاد بعد قوله : فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه وغسل رجليه .

٤ - منها : حدثنا عبد الرحمن بن بشر العبدي (١) ، حدثنا بهز ، حدثنا وهيب ، حدثنا عمرو بن يحيى بمثل إسنادهم ، واقتصر الحديث وقال فيه : فمضمض واستنشق واستنثر من ثلاث غرفات وقال أيضاً : فمسح برأسه فأقبل به وأدبر مزه واحده ، قال بهز : أملى عليّ وهيب هذا الحديث وقال وهيب : أملى عليّ عمرو بن يحيى هذا الحديث مرتين .

المناقشه

مَزَّ الكَلامَ عن رجال هذه الأسانيد وفيه مَمَّنْ لم نترجم لهم ، وقد عرفت حال رجال الإسناد الأول للبخارى وما قاله عثمان بن أبي شيبة عن أحمد بن يونس (في الإسناد الثاني للبخارى) : كان ثقّه وليس بحجه ، وكذا كلام علي بن الحسين بن حبان في عبد العزيز الماجشون ، إذ قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده ، قيل لأبي زكريا : عبد العزيز الماجشون هو مثل ليث وإبراهيم بن سعد ؟ فقال : لاهو دونهما، إنما كان رجلاً يقول بالقدر والكلام ثم تركه وأقبل إلى السنه ولم يكن من شأنه الحديث فلما قدم بغداد كتبوا عنه فكان بعده يقول : جعلني أهل بغداد

١- هو عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي، أبو محمد النيسابوري (أنظر تهذيب الكمال ١٦ : ٥٤٥/ ٣٧٦٥، وسير أعلام النبلاء ١٢ : ٣٤٠/ ٣٨، وتهذيب التهذيب ٦ : ١٣١/ ٢٩٦) وغيرها من المصادر.

ويوجد في أسانيد مسلم بن الحجاج (القاسم بن زكريا) الذي لم يوثق من قبل المتشددين كابن معين ويحيى بن سعيد القطان وابن أبي حاتم ، بل لم يرد فيه توثيق إلا عن النسائي ، ونقل ابن عساكر في المعجم المشتمل (الترجمه : ٧٣٠) عن النسائي أنه قال : لا بأس .
 وخالد بن مخلد الذي ورد فيه ما لازمه أنه لا يمكن الاحتجاج به .
 قال : عبد الله بن أحمد بن حنبل : له أحاديث مناكير (٢) .
 وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به (٣) .
 وقال ابن سعد : كان منكر الحديث في التشيع مفرطاً وكتبوا عنه ضروره (٤) .
 وقال ابن عدى : وعندي إن شاء الله لا بأس به (٥) .
 هذا وقد ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء والمعنى (٦) .

وأما إسحاق بن موسى ومعن بن عيسى القزاز فلم يرد فيهم توثيق من المتشددين ، فإنَّ إسحاق قد ولى القضاء وكان قدم دمشق مع المتوكل ، وقال النسائي عنه : أصله كوفى وكان بالعسكر .

أما الطريق الأخير لمسلم ففيه عبد الرحمن بن بشر العبدي الذي لم يرد توثيق فيه إلا أنَّ يحيى بن سعيد والحاكم أبو عبد الله كانا يحترمانه لمكان أبيه وقال عنه

١- تاريخ بغداد ١٠: ٤٣٧.

٢- تهذيب الكمال ٨ : ١٦٥ ، الجرح والتعديل ٣ : ٣٥٤ / ١٥٩٩ ، ميزان الاعتدال ٢ : ٤٢٥ / ٢٤٦٦.

٣- المصادر السابقة.

٤- الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٤٠٦.

٥- الكامل في الضعفاء ٣ : ٣٥.

٦- أنظر هامش تهذيب الكمال ٨ : ١٦٦ عنهما.

صالح الأسدی : صدوق .

وفيه وهيب بن خالد الباهلي الذي روى له الجماعة وقال عنه أحمد (لا بأس به) وقد مر عليك أن هذان الوصفان (صدوق) و (لا بأس به) يشعران بعدم شريطه الضبط عنده فيلزم أن يتابع عليه من طريق آخر .
ومع ذلك فإنّ هذه الأسانيد تضعف من جهتين أخريين .

الأولى : الاضطراب السندی - كما سيتضح لك في آخر هذا القسم .

الثانية : من جهة عمرو بن يحيى المضعف عند ابن معين والذي يظهر أنه إنما ضعّفه بسبب قلة ضبطه لما في تلك الأسانيد من اضطراب ..

الإسناد الرابع

قال الترمذی : حدثنا محمد بن أبي عمر (١) ، حدثنا سفيان بن عيينه ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد : أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ : فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه مرتين مرتين ، ومسح برأسه وغسل رجله مرتين (٢) .

المناقشه

فيه محمد بن أبي عمر وقد مدح بما دون الوثاقه ، قال عبد الرحمن بن أبي

١- هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله نزيل مكة، وقد ينسب إلى جده، روى له مسلم والترمذى النسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٦٣٩ / ٥٦٩١، تهذيب التهذيب ٩ : ٤٥٧ / ٨٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٩٦ / ٢٨) وغيرها من المصادر.

٢- سنن الترمذی ١ : ٦٦ / ٤٧.

حاتم: حدثنا أحمد بن سهل الأسفراييني ، قال : سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن نكبت ؟ فقال : أما بمكة فابن أبي عمر .

وقال أيضاً : سألت عنه ، فقال : كان رجلاً صالحاً ، وكان به غفله ، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً ، حدث به عن ابن عيينه ، وهو صدوق^(١) .

ويطعن في هذا السند وغيره من جهه عمرو بن يحيى ، وما لوحظ من الاضطراب السندی والممتنى فيه .

الإسناد الخامس

قال الدارمي : حدثنا يحيى بن حسان^(٢) ، حدثنا عبد العزيز بن محمد^(٣) وخالد ابن عبد الله^(٤) عن عمرو بن يحيى عن أبيه : أنَّ عبد الله بن زيد دعا بتور من الماء فأكفأ على يديه فغسلهما ثلاث مرات وغسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ^(٥) .

وقال الدارمي : أخبرنا يحيى ، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمه عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله نحوه منه .

١- الجرح والتعديل ٨ : ١٢٤ / ٥٦٠.

٢- التنيسى، البكري، أبو زكريا البصري، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٣١ : ٢٦٦ / ٦٨٠٩، سير أعلام النبلاء ١٠ : ١٢٧ / ١٥، تهذيب التهذيب ١١ : ١٧٣ / ٣٣٤) وغيرها من المصادر.

٣- هو الدراوردي وقد بسطنا الكلام عنه في مرويات ابن عباس الغسليه.

٤- أظنه الطحان وهو ممن روى له الجماعة وقد تقدمت ترجمته سابقاً (انظر تهذيب الكمال ٨ : ٩٩ / ١٦٢٥، تهذيب التهذيب ٣ : ٨٧ / ١٨٧، التاريخ الكبير للبخاري ٣ : ١٦٠ / ٥٥٠) وغيره من المصادر.

٥- سنن الدارمي ١ : ١٨٨ / ٦٩٤.

يخشد هذا الطريق بعيد العزيز بن محمد الدراوردي الذي بسطنا عنه الكلام فيما تقدم (١)، وبعمرو بن يحيى، وبالاضطراب السندی والتمتی فی هذه الأسانید .

د - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه :

أنه قال لعبد الله - وهو جد عمرو بن يحيى -

الإسناد الأول

قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة (٢) ، عن مالك ، عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم - وهو جد عمرو بن يحيى - هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بوضوء ، فأفرغ على يديه ، فغسل يديه ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله (٣) .

١- في مرويات بن عباس الغسلية.

٢- القعنبى الحارثى، أبو عبد الرحمن المدني، روى له الجماعة سوى ابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ١٣٦ / ٣٥٧١، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٢٥٧ / ٦٨، تهذيب التهذيب ٦ : ٢٨ / ٥٢) وغيرها من المصادر.

٣- سنن أبي داود ١ : ٢٩ / ١١٨.

يطعن هذا السند من جهتين :

الأولى : من جهة الاضطراب السندى والتمتى لأسانيد الوضوء عن عبد الله بن زيد ابن عاصم عموماً .

الثانية : ومن جهة عمرو بن يحيى المضعف عند ابن معين والمشعر بأن تضعفه له كان بسبب قله ضبطه لما فى تلك الأسانيد من الاضطراب ، بالخصوص .

الإسناد الثانى

١ - قال النسائى : أخبرنا محمد بن سلمه (١١) ، والحارث بن مسكين (٢٢) قراءه عليه وأنا أسمع واللفظ له عن ابن القاسم (٣) ، قال : حدثنى مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم ، وكان من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله - وهو جد عمرو بن يحيى - : هل تستطيع أن ترى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، قال : عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل

١- المرادى الجملى ، مولاهم ، أبو الحارث المصرى ، روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٨٧ / ٥٢٥٤ ، تهذيب التهذيب ٩ : ١٧١ / ٢٩٧ ، الجرح والتعديل ٧ : ٢٧٧ / ١٤٩٩) وغيرها من المصادر.

٢- الأموى ، أبو عمرو المصرى ، مولى محمد بن زبانه بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، روى له أبو داود والنسائى (انظر تهذيب الكمال ٥ : ٢٨١ / ١٠٤٤ ، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٤ / ١٢ ، الجرح والتعديل ٣ : ٩٠ / ٤١٩) وغيرها من المصادر.

٣- هو عبد الرحمن بن القاسم العتقى ، أبو عبد الله المصرى الفقيه ، احتج به البخارى والنسائى ، وروى له أبو داود (انظر تهذيب الكمال ١٧ : ٣٤٤ / ٣٩٣٠ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٢٠ / ٣٩) تهذيب التهذيب ٦ :

٢٢٧ / ٥٠٣) وغيرها من المصادر.

يديه مَرتين مَرتين ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مَرتين مَرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه(١).

٢- وقال النسائي: أخبرنا عتبة بن عبد الله عن مالك - وهو ابن أنس - عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم، وهو جد عمرو بن يحيى: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ، قال عبد الله ابن زيد: نعم، فدعا بوضوء فأفرغ على يده اليمنى فغسل يديه مَرتين مَرتين ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مَرتين مَرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه(٢).

المناقشه

تكلّمنا عن رجال هذين الإسنادين، سوى محمد بن سلمه والحارث بن مسكين وعُتبه بن عبد الله وهم ثقات، لكن أهم ما في هذه الأخبار هو الاضطراب السندى فيه، ولوجود عمرو بن يحيى المضعف عند ابن معين وغيره والمشعر بأنّ تضعيفه جاء لعدم ضبطه، وقد تقدم عليك أنّ ابن المديني حمل عليه لقله ضبطه، وأنّ الدارقطني قد ضعفه أيضاً. واستعرف لاحقاً أنّ الاضطراب في النقل سنداً وامتناً في هذه الأسانيد لدليل على ذلك أيضاً.

١- سنن النسائي ١ : ٧١ / ٩٧.

٢- سنن النسائي ١ : ٧١ / ٩٨.

قال ابن ماجه : حدثنا الربيع بن سليمان(١١) ، وحرمله بن يحيى(١٢) ، قال : أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي(١٣) ، قال : أنبأنا مالك بن انس ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد ، وهو جد عمرو بن يحيى : هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله(١٤) .

١ - روى يحيى(١٥) عن مالك ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، أنه قال لعبد الله

١- المرادى، مولا هم، أبو محمد البصرى، روى له أصحاب السنن الأربعة (انظر تهذيب الكمال ٩ : ١٨٦٤/ ٨٧ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٢١٣/ ٤٧٣ ، الجرح والتعديل ٣ : ٢٠٨٣/ ٤٦٤) وغيرها من المصادر.
٢- التجيبي، أبو حفص المصرى، صاحب الشافعى، روى له مسلم والنسائى وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٥ : ١١٦٦/ ٥٤٨ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ٨٤/ ٣٨٩ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٢٠١/ ٤٢٦) وغيرها من المصادر.

٣- إمام المذهب الشافعى.

٤- سنن ابن ماجه ١ : ١٤٩/ ٤٣٤.

٥- هو يحيى بن يحيى بن كثير، صاحب الامام مالك، وراوى نسخه الموطأ المشهوره عنه، أبو محمد الليثى البربرى المعمودى، لم يرو له أحد فى الكتب الستة (انظر سير أعلام النبلاء ١٠ : ٥١٩/ ٦٨ ، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٦٢/ ٤٨١ ، وفيات الأعيان ٦ : ١٤٣/ ٧٩٢) وغيرها من المصادر.

ابن زيد بن عاصم ، - وهو جد عمرو بن يحيى ، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله - : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟

فقال عبد الله بن زيد بن عاصم : نعم ، فدعا بوضوء ، فأفرغ على يده ، فغسل يديه مرتين مرتين ، ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجليه (١) .

٢ - وروى سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم العتقى عن مالك عن عمرو بن يحيى بن عماره بن أبى حسن عن أبيه أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم نحو ما تقدم (٢) .

المناقشه

مرّ الكلام عن رجال هذين الإسنادين ، والمناقشه فيه تأتى من جهه عمرو بن يحيى المضعّف عند ابن معين وغيره ، والاضطراب السندى والدلالى فى هذه الأخبار .

١- الموطأ ١ : ١٨ / ٣٢ .

٢- المدونه الكبرى ١ : ٣ وقد مر فى الاسناد الثانى لما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه : شهدت عمرو بن أبى حسن سأل عبد الله .

هـ - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله

ابن زيد الذى أرى النداء

الإسناد

قال النسائي: أخبرنا محمد بن منصور، قال: حدثنا سفيان بن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد - الذى أرى النداء - قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين وغسل رجليه مرتين ومسح برأسه مرتين (١).

المناقشه

إن رجال هذا الإسناد قد عرفت حالهم سابقاً سوى محمد بن المنصور، وهو مردد بين الخزاعي (٢) والطوسي (٣)، والترديد بينهما لا يضر لكون كل منهما ثقة.

وكذا قد عرفت أن هذا الإسناد مخدوش بعمرو بن يحيى وبالأضطراب السندى والتمتى الذى يعرفه الباحث من مجموع ما روى عنه فى الوضوء.

و - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه، قال:

كان عمى ..

الإسناد

١- سنن النسائي ١ : ٧٢ / ٩٩.

٢- انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٩٧.

٣- انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٩٩.

قال البخارى : حدثنا خالد بن مخلد ، قال : حدثنا سليمان ، قال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال : كان عمى يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد :

أخبرني كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟

فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفه واحده ، ثم أدخل يده فاغترف بها ، فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم أخذ بيده ماء فمسح رأسه فأدبر به وأقبل ثم غسل رجليه ، فقال : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ (١) .

المناقشه

يخشد هذا الطريق من عدة جهات :

الأول : من جهه الاضطراب .

الثانيه : من جهه عمرو بن يحيى .

الثالثه : من جهه خالد بن مخلد الذي وردت فيه تجريحات وتليينات كثيره (٢) .

الرابعه : من جهه سليمان بن بلال - على ما مر عليك في الإسناد الأول لمرويات ابن عباس الغسلية .

ز - ما رواه حبان بن واسع

أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله ..

١- صحيح البخارى ١ : ٨٤ / ١٩٦ .

٢- انظر مناقشه الأسانيد الثلاث الأول لما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد .

قال مسلم : حدثنا هارون بن معروف (١) ح ، وحدثني هارون بن سعيد (٢) الأيلي وأبو الطاهر (٣) ، قالوا : حدثنا ابن وهب (٤) ، أخبرني عمرو بن الحارث (٥) : أن حبان بن واسع (٦) حدثه أن أباه (٧) حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم يذكر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ فمضمض ثم استنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ويده اليمنى ثلاثاً والأخرى ثلاثاً ومسح برأسه بماء غير فضل يده وغسل رجليه حتى أنقاهما (٨) .

- ١- هو المروزي، أبو علي الخزاز، الضرير، روى له البخاري ومسلم وأبو داود (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ١٠٧، سير أعلام النبلاء ١١ : ١٢٩، تهذيب التهذيب ١١ : ١١) وغيرها من المصادر.
- ٢- السعدي، أبو جعفر الأيلي، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٩٠، تهذيب التهذيب ١١ : ٧، الجمع لابن القيسراني ٢ : ٥٥٢) وغيرها من المصادر.
- ٣- هو أحمد بن عمرو بن عبد الله القرشي، أبو طاهر الأموي، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١ : ٤١٥، تهذيب التهذيب ١ : ٦٤) وغيرها من المصادر.
- ٤- هو عبد الله بن وهب القرشي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٦ : ٢٧٧) وقد مرت ترجمته.
- ٥- الأنصاري، أبو أمية المصري، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٠، سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٤٩، تهذيب الكمال ٨ : ١٤) وغيرها من المصادر.
- ٦- هو الأنصاري المدني، روى له مسلم وأبو داود والترمذي، حديث الوضوء هذا لا غير (انظر تهذيب الكمال ٥ : ٣٣٠، التاريخ الكبير للبخاري ٣ الترجمة ٣٨٠، الجرح والتعديل ٣ الترجمة ١٣٢١).
- ٧- هو واسع بن حبان الأنصاري، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٣٩٦، تهذيب التهذيب ١١ : ١٠٢).
- ٨- صحيح مسلم (بشرح النووي) ٣ - ٤ : ١٢٦، سنن أبي داود ١ : ٣٠ / ١٢٠، سنن الترمذي ١ : ٢٧ / ٣٥.

فى هذا الإسناد جمع من الرجال لم نذكرهم آنفا وإليك حالهم :

فأما هارون بن معروف ، فتقه على ما هو صريح ابن معين (١١) والعجلي وأبى زرع (١٢) وأبى حاتم وصالح بن محمد البغدادي (١٣) وغيرهم .

قال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سمع منه أبى ببغداد سنة خمس عشره ومائتين بعد ما عمى (١٤) .

وأما هارون بن سعيد الایلى ، فقد وثقه أبو حاتم (١٥) والنسائي (١٦) وابن حبان حيث ذكره فى كتاب الثقات (١٧) .

وأما أبو طاهر ، فهو ثقه على ما هو صريح النسائي (١٨) وغيره إلا أن على بن الحسن بن خلف بن قدير قال عنه أنه لا يحفظ (١٩) .

وأما عبد الله بن وهب فهو مما يتأمل فى سلامه مروياته ، فهو وإن وثقه ابن

١- تهذيب الكمال ٣٠ : ١٠٨ ، تاريخ بغداد ١٤ : ١٥ .

٢- الجرح والتعديل ٩ : ٩٦ / ٣٩٨ .

٣- تاريخ بغداد ١٤ : ١٤ .

٤- الجرح والتعديل ٩ : ٩٦ / ٣٩٨ ، تهذيب الكمال ٣٠ : ١٠٩ / ٦٥٢٦ .

٥- الجرح والتعديل ٩ : ٩١ / ٣٧٧ .

٦- تهذيب الكمال ٣٠ : ٩١ / ٦٥١٥ .

٧- الثقات ، لابن حبان ٩ : ٢٤٠ / ١٦٢٠٩ .

٨- انظر تهذيب الكمال ١ : ٤١٦ / ٨٦ .

٩- تهذيب الكمال ١ : ٤١٧ / ٨٦ .

معين في روايه ابن أبي خيثمه عنه (١١) وأبو زرعه (١٢) إلا أن الباقيين وإن كانوا عدلوه ألا أنهم لم يؤثروه ، فقد قال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق (١٣) .

وقد قلنا سابقاً بأن وصف الراوى ب- (صالح الحديث) أو (صدوق) وما يماثله يشعر بعدم شريطه ضبطه ويخرج روايته من كونها صحيحه إلى حسنه ، فلا يمكن الاحتجاج بها من دون الاعتبار .

وأما ما حكاه أبو طالب عن أحمد بن حنبل :

«عبد الله بن وهب صحيح الحديث ، يفصلُ السماع عن العرض ، والحديث عن الحديث ، ما أصح حديثه وأثبتته ، قيل له : أليس كان يسيء الأخذ ؟ قال : قد يسيء الأخذ ، ولكن إذا نظرت في حديثه ، وما روى عن مشايخه ، وجدته صحيحاً» (١٤) .

فلا أدري كيف يصح الحديث عنه مع أنه كان يسيء الأخذ ؟! هذا لا يكون ؟! وأما ما قاله الدارمي عن يحيى بن معين «أرجو أن يكون صدوقاً» (١٥) فيعارضه ما ورد عن ابن معين - على ما رواه ابن أبي خيثمه عنه - في توثيقه!!

والذي نميل إليه هو التشكيك فيما رواه ابن أبي خيثمه عنه في توثيقه ، لما رواه ابن عدى في الكامل حيث قال : حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي ،

١- تهذيب الكمال ١٦ : ٢٨٣ / ٣٤٤٥.

٢- الجرح والتعديل ٥ : ١٨٩ / ٨٧٩.

٣- الجرح والتعديل ٥ : ١٨٩ / ٨٧٩.

٤- الجرح والتعديل ٥ : ١٨٩ / ٨٧٩.

٥- هامش تهذيب الكمال ١٦ : ٢٨٣.

عن أبيه ، قال :

كنت عند سفيان وعنده ابن معين ، فجاءه ابن وهب بجزء ، فقال : يا أبا محمد : أحدث بما فيه عندك ؟ فقال له ابن معين : يا شيخ ، هذا والريح بمنزله ، ادفع إليه حتى ينظر فيه حديثه (١) .

نعم يمكن أن يقال : لا تنافي بين توثيق ابن معين وبين قوله : «أرجو أن يكون صدوقاً» لأنه وثقه لكونه ثقة في نفسه ، وهذا لا ينافي كونه غير متقن في الرواية وفي الأخذ عن المشايخ! ويدل على هذا شهادة ابن معين نفسه بقوله : سمعت عبد الله بن وهب ، قال لسفيان بن عيينه : يا أبا محمد الذي عرض عليك أمس فلان أجزها ، فقال : نعم (٢) .

وقال الدوري ، قال يحيى : رأيت عبد الله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينه وهو قاعد ينعس - أو قال يحيى : وهو نائم - قلت ليحيى : إنهم يقولون : إن عبد الله بن وهب قال لسفيان بن عيينه : السماع الذي كان أول من أمس أجزه لي ؟ فقال يحيى : انا سمعته يقول لسفيان - يعني هذا (٣) .

وكيف ما كان فالاحتجاج بعبد الله بن وهب مع كونه «يسىء الأخذ» مشكل جداً .

١- الكامل في الضعفاء ٤ : ٢٠٢ .

٢- هامش تهذيب الكمال ١٦ : ٢٨٣ .

٣- تهذيب الكمال ١٦ : ٢٨٢ / ٣٦٤٥ .

وأما عمرو بن الحارث ، فقد وثَّقه يحيى بن معين (١١) وأبو زرعه (٢٢) والعجلي (٣) والنسائي (٤) وهذا التوثيق حكاه إسحاق بن منصور عنهم ، فيجب التوقف في نقله لأنه - أى عمرو بن الحارثه - قد صنع حراما يوجب تلبسه بالفسق وخروجه عن دائره المتقين وسبحانه يقول : { إِنَّ لِحَاءَكُمْ بِئِيًّا فَتَيَّبُوا } فقد قال يحيى بن بكير عن الليث بن سعد : كنت أرى عمرو بن الحارث عليه أثواب بدينار قميصه وردائه وإزاره ، ثم لم تمض الأيام والليالي حتى رأته يجر الوشى والخز فأبانا لله وإنا إليه راجعون (٥) .

ذكر عباس الدورى عن يحيى بن معين انه قال : كان [عمرو بن الحارث] يعلم ولد صالح بن على الهاشمى ، وكان سيئ الحال ، فلما علمهم وحسن حاله صار يلبس الوشى والخز (٦) .

ولبس الخز منهى عنه لحديث على : أنه نهى عن مركوب الخز والجلوس عليه .

وابن الأثير قد أباح لبسه لعمل الصحابه ولبسهم له ، فقال :

الخز المعروف أولا : ثياب تنسج من صوف وإبريسم ، وهى مباحه ، وقد لبسها الصحابه والتابعون فيكون النهى عنها لأجل التشبه

١- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٣ / ٤٣٤١ ، الجرح والتعديل ٦ : ٢٢٥ / ١٢٥٢ .

٢- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٣ / ٤٣٤١ ، الجرح والتعديل ٦ : ٢٢٥ / ١٢٥٢ .

٣- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٣ / ٤٣٤١ .

٤- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٣ / ٤٣٤١ .

٥- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٥ / ٤٣٤١ .

٦- تهذيب الكمال ٢١ : ٥٧٥ / ٤٣٤١ ، عن تاريخ الدورى ٤٤١١٢ .

بالعجم وزى المترفين (١).

وأنت ترى غلبه التعصب فى كلام ابن الأثير وخروجه عن الضوابط القرآنيه والمعايير العلميه وتقديسه للسلف دون أى دليل وبرهان ، فهو يعتقد بعدم عصمه الصحابى والتابعى لكنه فى الحال نفسه يتعامل معهم كأنهم معصومون وهو يراهم قد عصوا رسول الله صلى الله عليه وآله بلبسهم الخز ، فيسعى لتأويل فعلهم ويجعله حاكماً على السنه ، فتراه يحتج بلبسهم للخز على جواز لبسه مع ثبوت النهى الشرعى عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه .

فإنه وبعد تفصيله للخز إلى أنواع قال :

(وإن أريد بالخز النوع الآخر ، وهو المعروف الآن فهو حرام لأن جميعه معمول من الإبريسم وعليه يحمل الحديث الآخر (قوم يستحلون الخز والحريز ..) (٢) .

وعلى أى حال فالخز منهى عنه - على ما هو صريح ابن الأثير - وعلى ما هو ظاهر استرجاع الامام الليث بن سعد ، لأن الاسترجاع لا داعى له لو جاز لبس الخز ، فالاسترجاع إذن علته ثبوت النهى عند الليث .

إذا عرفت ذلك فاعلم : أن العصيان يوجب فسق ويخرج الفرد من العدالة ولا يمكن تصحيح حاله بالوجه المذكوره .

وعليه فالاحتجاج بأمثال عمرو بن الحارث من أشكال المشكلات .

وأما حبان بن واسع ، فهو مجهول الحال ولم يذكره أحد بتوثيق أو تضعيف ،

١- النهاية لابن الأثير ٢ : ٢٨ .

٢- النهاية لابن الأثير ٢ : ٢٨ وانظر جامع الأصول، لابن الأثير ١٠ : ٦٨٢ .

اللهم إله ما كان من ابن حبان ، فإنه أورده في كتاب الثقات (١) .

وتفرد ابن حبان بإيراده له في كتابه الثقات لا يعنى شيئاً ، لأنّ جل العلماء إن لم نقل كلهم يتوقفون في توثيقاته التي تفرد بها ، وذلك لما عرف من تساهله في هذا الأمر ، ولاشتمال كتابه على من لا يعرفهم هو نفسه .

وليست لحبان بن واسع روايه في الكتب الستة غير هذه ، رواها عنه مسلم والترمذى وأبو داود ، وهو يؤكّد جهاله حاله من حيث التوثيق والتضعيف .

وأما واسع بن حبان ، فقد وثقه أبو زرعه وذكره ابن حبان في ثقاته .

والحاصل : فإن الاعتماد على هذا الطريق مشكل جداً لجهاله حال حبان بن واسع ، ولأنّ عمرو بن الحارث قد أتى بما يوجب عدم وثاقته ، وعليه فهذا الطريق مما يتوقّف فيه أيضاً .

الخلاصة

تقدم الكلام في حبان بن واسع وقد عرفت جهاله حاله ، وإن ذكر ابن حبان له في (الثقات) ليس بذى أهميه ، لكونه قد جاء بكثير من المجاهيل وممن ليسوا بأهل للاحتجاج بهم في ثقافته ، ولو تصفحت الكتب الستة لعرفت أنهم لم يخرجوا لحبان بن واسع حديثاً غير هذا ، الذى تفرد عنه عمرو بن الحارث ، نعم روى ابن لهيعة عنه في سند الترمذى ، وهو الآخر ضعيف وممن لم يحتج به .

بقى الإشارة إلى الطرق الأخرى التى رواها عمرو بن يحيى عن أبيه ، وهذه الأسانيد مختلف فيها :

فتاره نرى يحيى بن عماره (أب عمرو بن يحيى) يجعل نفسه السائل عن عبد الله بن زيد ، وأخرى نرى عبد الله يصف لنا الوضوء دون أن يسأله أحد عن ذلك ، وثالثاً يجعل عمرو بن أبى حسن هو السائل ، ورابعاً يبهم السائل ويقول : إن رجلاً قال : أتستطيع أن ترينى كيف توضأ رسول الله ؟ وخامساً يقول : قيل له ، وسادساً يكون يحيى بن عماره حاكياً لوضوء عبد الله بن زيد بن عبد ربه - الذى أرى النداء - لا عبد الله بن زيد بن عاصم .

والواضح أن اختلاف النقل عنه بهذا الحد يسقط روايته عن الحججه ، وخصوصاً حينما رأينا عمرو بن يحيى هو المنفرد فى النقل عن أبيه ، وإليك تفصيل صور المسأله .

١ - روى عمرو بن يحيى ، عن أبيه : أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد بن عاصم : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟ كما فى الإسناد الأول والثانى والثالث من (أ) .

وأخرى روى عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، قوله : شهدت عمرو بن أبى حسن

سأل عبد الله بن زيد بن عاصم عن وضوء النبي صلى الله عليه وآله ، فدعا بتور من ماء فتوضأ .. ، كما فى الإسناد الأول والثانى من (ب) .

وثالثاً : روى عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، أنه سمع جدّه أبا حسن سأل عبد الله ابن زيد بن عاصم - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله - : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟ كما فى الإسناد الثالث من (ب) والرابع من (د) الطريق الثانى .

ورابعاً : روى عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد ، وأنه أفرغ على يديه فغسلهما ، ثم غسل .. ، كما فى الإسناد الأول والثالث والخامس من (ج) .

وخامساً : روى عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأخرجنا له ماء فى كوز من صفر ، فغسل .. ، كما فى السند الثانى والرابع من (ج) .

وسادساً : روى عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد بن عاصم - وكانت له صحبه - قال : قيل له : توضأ لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فدعا بإناء ، وفى آخر : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟

وسابعاً : أخرج النسائى بسنده عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد - الذى أرى الأذان - قال : رأيتُ رسول الله توضأ .. . كما فى الإسناد (هـ) .

فنتساءل الآن : لو كان جدّ عمرو بن يحيى هو الذى سأل عبد الله أن يصف له وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فلماذا يبهمه فى الإسناد الآخر بقوله : أنّ رجلاً قال لعبد الله : هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ؟

وفى آخر : قيل له : توضأ لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله !! وهل أنّ عبد الله بن زيد قد توضأ ابتداء ، لقوله : «أفرغ على يديه فغسلهما» .

أم أنّه توضأ استجابة لطلبهم منه «توضأ لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟» و «هل

تستطيع أن ترينى كيف كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟» .

أم أنه لم يتوضأ ، بل حكى لهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأخرجنا له ماء من كوز من صفر ، فتوضأ ، فغسل ..» .

وإلى من يرجع ضمير «وهو جدّ عمرو بن يحيى» هل إلى عبد الله بن زيد ابن عاصم ؟ أم إلى عمرو بن أبي حسن ؟

نحن بقرينه «وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله » نفهم رجوعه إلى عبد الله بن زيد لا إلى الرجل المبهم وعمرو بن أبي حسن ، إذ لا يعقل أن يسأل رجل صحابيّ! رجل عادى عن صفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، والوضوء من القربات الإلهية التي لا يمكن أن تخفى على أحد من المسلمين .

نعم ، أرجح بعض الأعلام الضمير إلى عمرو بن أبي حسن ، لكنّه ترجيح بلا مرجح ودعوى بلا دليل ، وتفصيله قد يخرجنا عما نحن بصدده بيانه من وجوه الاضطراب فى هذه الأسانيد .

وإنّ تضعيف ابن معين لعمرو بن يحيى جاء لسوء ضبطه لا لكذبه ، أى أنّ تضعيفه كان مفترماً بسوء الضبط ، وقد مر عليك أن ابن المدينى والدارقطنى قد أسقطا الاعتماد على ما يرويه على ما هو الظاهر منهما .

ومعه لا يمكن الأخذ بالتوثيق ، فيلزم البحث عما يصححه من تابع أو شاهد صحيح . وإذا لم يكونا فتسقط رواياته من الحجية .

هذا ، وإنّا لا يمكننا عزو الاضطراب والإيهام إلى الرواه عن عمرو بن يحيى ، لأنهم وإن اختلفوا فى روايه هذه النصوص إلّا أن جميعهم أو أكثرهم ثقات أثبات فعلى هذا فلا يتصور الاضطراب عنهم .

والرواه عن عمرو بن يحيى ، هم :

١ - خالد بن عبد الله الواسطي .

٢ - عبد العزيز بن سلمه الماجشون

٣ - سفيان بن عيينه

٤ - سليمان بن بلال

٥ - وهيب بن خالد الباهلي

٦ - مالك بن أنس - إمام المذهب المالكي -

فقد روى خالد بن عبد الله ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه : أَنَّ النَّاسَ طَلَبُوا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فغَسَلَهُمَا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (الإسناد الأول والثالث والخامس من «ج»).

وفي روايه عبد العزيز بن أبي سلمه ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله أنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأخرجنا له ماء في كوز من صفر فتوضأ .. (الإسناد الثاني من «ج»).

وفي روايه سفيان بن عيينه ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ .. (الإسناد الرابع من «ج»).

وفي إسناد النسائي ، عن ابن عيينه إدراج كلمه (الذى أرى النداء) بعد عبد الله : «سفيان ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن عبد الله الذى أرى النداء» ، وفيه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ ..

وفي روايه سليمان بن بلال ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، قال : كان عمى يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله : أخبرنى كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله توضحاً ؟ فدعا .. (الإسناد من «و»).

وفي روايه وهيب ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه : شهدت عمرو بن أبي حسن

سأل عبد الله بن عاصم عن وضوء النبي صلى الله عليه وآله (الإسناد الأول والثاني من «ب»).

وتختص روايات مالك بالنصوص المختلفة عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، فتارة يبهمه ب- (أَنَّ رجلاً) ، وأخرى يصرح بأنه (عمرو بن أبي حسن) ، وفي روايه سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه (أنه سمع جده يسأل عبد الله).

وجاء في (فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك) وبعد ذكره حديث مالك عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، قوله :

لم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث ولا في لفظه ، إلا أن ابن وهب روى - في موطئه عن مالك ، عن عمرو بن يحيى بن عماره ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد بن عاصم ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر معنى ما في الموطأ مختصراً ، ولم يقل : وهو جد عمرو بن يحيى .

وذكره سحنون في المدونة عن مالك ، عن عمرو بن يحيى ابن عماره بن أبي حسن ، عن أبيه يحيى : أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم ، ولم يقل «وهو جد عمرو بن يحيى» ولا ذكر عن مالك . وقال أحمد بن خالد : لا نعرف هذه الرواية عن مالك ، إلا أن تكون لعلي بن زياد ، وليس هذا الحديث في نسخه القعني ، وإنما أسقطه ، وإما سقط له ، ولم يقل أحد من رواه هذا الحديث في عبد الله بن زيد بن عاصم «وهو جد عمرو بن يحيى» إلا مالك وحده ، ولم يتابعه عليه أحد ، فإن كان جده ، فعسى أن يكون جده لأمه .

وممن رواه عن عمرو بن يحيى : سليمان بن بلال ، ووهب ، وابن عيينه ، وخالد الواسطي ، وعبد العزيز بن أبي سلمه ، وغيرهم ، ولم يقل فيه أحد منهم : وهو جد

عمرو بن يحيى ، وقد نسبنا عمرو بن يحيى بما لا اختلاف فيه (١) .

وهذا أول الكلام والبحث لا ينتهي عنده ، والسؤال المطروح الآن : من هو الراوى الأخير عن رسول الله ؟ أهو عمر بن أبى حسن ، أم .. ؟

وإلى من يرجع ضمير «وهو جدّ عمرو بن يحيى» فى نصّ البخارى والبغوى وغيرهم ، هل إلى عبد الله بن زيد ؟ أم إلى الرجل المبهم ، أم إلى عمرو بن أبى حسن ؟

وهل الواقعه كانت حكاياه من عبد الله لصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ابتداء ، أم أنه توضّأ ثم نسب فعله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ إلى غيرها من التساؤلات التى تثبت الاضطراب وترشدنا إلى أنّ تضعيف ابن معين وابن المدينى والدارقطنى لعمرو بن يحيى كان فى محلّه جدّاً ، إذ كيف يختلف راو فى نقله عن أبيه إلى هذا الحدّ .

نعم ، هو ثقّه فى نفسه - كما هو صريح غير واحد ، كما قدمنا إليك - لكنّ الوثاقه شىء والاحتجاج بما يقوله شىء آخر ، هذا من جهه . ومن جهه أخرى ، فإن الاضطراب فيما رواه عمرو بن يحيى ، مستقر الأطراف ، فلا يمكن ترجيح وجه من وجوه الاضطراب على الآخر ، فغالب الأسانيد متّصله صحيحه إليه ، وخصوصا بعد ما عرفت جهاله عمرو بن أبى حسن ، وعدم ثبوت كونه من الصحابه أو التصريح بجهاله رجل فيه ، لقوله «إنّ رجلا سأل عبد الله ..» فى نصّ آخر . ولو ثبت وجود رجل مجهول فى السند فسيكون حكمه حكم المنقطع ولا يمكن الاحتجاج به .

والإسناد المضطرب كما تعرف هو ممّا لا يمكن الاحتجاج به - إذا لم يترجح

أحد الوجوه فيه على الآخر - على ما هو صريح ابن الصلاح (١) والعراقي (٢) والطيبى (٣) والنووى (٤) والسيوطى (٥) وفحوى كلام ابن كثير (٦) وغيرهم (٧) وقد أكد العراقي على هذا فى منظومته حيث قال :

مضطرب

الحديث ما قد وردا

مختلفاً

من واحد فأزيدا

فى

متن أو فى سند إن أتضح

فيه

تساوى الخلف ، أما إن رجح

بعض

الوجوه ، لم يكن مضطربا

والحكم

للارجح منها وجبا

كمخط

للستره جم الخلف

والاضطراب

موجب للضعف (٨)

ولا يمكن لأحد فيما نحن فيه نفي وجود الاضطراب فى أخبار عمرو بن يحيى عن أبيه بدعوى رجحان بعض الوجوه على الآخر ، وأن الرجل المجهول فى الأسانيد الثلاث الأول قد عرف ، وهو عمرو بن أبى حسن ، لأمر :

الأولى : إن هذا مجرد دعوى لبعض الأعلام لم يقم عليها دليل .

الثانية : إن عمرو بن أبى حسن هو الآخر مجهول الحال ، ولم يذكره أصحاب الرجال والتراجم إلّا ابن حجر ، إذ أورده فى الإصابه ، وكان مستنده قول أبى موسى سعيد بن يعقوب ، وما أخرجه بطريقه إلى محمّد بن هلال المزنى ، عن

١- مقدمه ابن الصلاح : ١٢٤. (المطبوع مع التقييد والإيضاح).

٢- التقييد والإيضاح : ١٢٥.

٣- الخلاصه فى أصول الحديث : ٧٣.

٤- تدريب الراوى ١ : ١٤١.

٥- تدريب الراوى ١ : ١٤١.

٦- الاختصار فى علوم الحديث : ٥٤.

٧- انظر فتح المغيث ١ : ٢٢١ ، الباعث الحثيث : ٦٨ ، قواعد التحديث : ١٣٦.

٨- فتح المغيث ١ : ٢٣٧.

عمرو بن يحيى بن عماره ، عن عمه ، عن عمرو بن أبي حسن ، أنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه و آله يتوضأ فمضمض واستنشق مره واحده . فقال ابن حجر - بعد إتيانه بالإسناد السابق - : في الإسناد من لا أعرفه (١) .

وإن فحوى كلام ابن حجر لدليل صريح على نفى كونه من الصحابه ، لوجود من لا يعرفهم في طريق الخبر .

الثالث : إن كثير من العلماء وخصوصاً رواه الموطأ وشراحه ، أبهوا السائل ، على ما هو صريح الزرقانى (٢) وابن حجر (٣) والعينى (٤) والسيوطى (٥) وغيرهم وهذا يقتضى أن يكون المحفوظ عن الامام مالك هو روايته عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن ذلك الرجل المبهم .

ومما يؤيد ثبوت الاضطراب فى هذه الأسانيد أن الرواه والعلماء قد اختلفوا فى تعيين جدّه ، فقال بعض أنه عبد الله بن زيد بن عاصم ، وقال البعض الآخر أنه عمرو بن أبي حسن وقال ثالث : أنه أبو حسن - على ما رواه سحنون فى المدونه - ومن العجيب أن علماء الدرايه قد مثلوا للاضطراب بمثال ليس بأشدّ اضطراباً من مرويات عمرو بن يحيى ، فقال السيوطى فى تدريب الراوى :

« .. ومثاله : ما رواه أبو داود وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أميه ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جدّه حريث ، عن أبي هريره مرفوعاً «إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه ، الحديث» .

١- شرح الزرقانى على الموطأ ١ : ٦٥ .

٢- شرح الزرقانى على الموطأ ١ : ٦٥ .

٣- فتح البارى ١ : ٢٣٢ .

٤- عمدته القارئ ٣ : ٦٨ .

٥- تنوير الحوالك ١ : ٣٢ .

اختلف فيه على إسماعيل اختلافا كثيرا ، فرواه بشر بن المفضل ، ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريره ورواه حميد بن الأسود ، عنه ، عن أبي عمرو بن محمد ابن عمرو ، عن جده حريث بن سليم ، عن أبي هريره .

ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث ، عنه ، عن أبي عمرو ابن حريث ، عن جده حريث .

ورواه ابن جريج ، عنه ، عن حريث بن عماره ، عن أبي هريره .

ورواه داود بن عليه الحارثي ، عنه ، عن أبي عمرو بن محمد ، عن جده حريث بن سليمان(١) .

وأنت إذا حكمت عقلك في طرق عمرو بن يحيى لاستبان لك أنّ أسانيدَه أشدّ اضطرابا ممّا مثلوا به في كتب الدرايه ، وخصوصا أنت ترى في أسانيدَه رجلاً مجهولاً ، وكذلك وجود عمرو بن أبي حسن المهمل في كتب الرجال .

وقد جاء في كتب الدرايه : أنّ كثيره نعوت الراوى من اسم وكنبه وصفه بحيث يشهر بشىء منها ، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه راو آخر فيحصل الجهل بحاله .

والإنصاف : أنّ هذا الاضطراب يوجب ضعف روايه عمرو بن يحيى ، ويسقطه عن الاعتبار والحجيه .

أما مرويه حبان بن واسع ، فهى الأخرى لا يمكن الاحتجاج بها ، لجهاله حال حبان ، ولأنّ عمرو بن الحارث قد أتى بما يوجب عدم وثاقته .

المطالع في كتب السنن والأخبار يشاهد مجموعه روايات قد حكى المسح عن عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري ، ونحن يأتياننا لتلك الروايات نواصل البحث مع القراء على التسق الذي رسمناه .

أ - ما رواه عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله

الإسناد الأول

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا ابن عيينه ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد : أن النبي صلى الله عليه و آله توضعاً فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح برأسه ورجليه مرتين (١).

المناقشه

رجال هذا السند ثقات ، سوى عمرو بن يحيى الموثق من قبل النسائي والترمذي وأبي حاتم وابن سعد ، والمضعف من قبل ابن معين والدارقطني وابن المديني!!

١- مصنف ابن أبي شيبة ١ : ١٦ / ٥٧ ، كنز العمال ٩ : ١٩٧ / ٢٦٩٢٢ .

قال الدارقطني : أخبرنا جعفر بن محمد الواسطي (١)، أخبرنا موسى بن إسحاق (٢)، أخبرنا أبو بكر (٣)، أخبرنا ابن عيينه ، بهذا الإسناد - أي الإسناد المتقدم - مثله (٤) .

المناقشه

رجال هذا الطريق ثقات أيضا - سوى عمرو بن يحيى المتقدم .

فالواسطي : ثقة ، حسب قول الخطيب في تاريخه : « كان ثقة » .

وموسى بن إسحاق : ثقة ، على ما هو صريح عبد الرحمن بن أبي حاتم ، حيث قال : كتبت عنه وهو ثقة صدوق (٥) .

وقال البغدادي : كان عفيفاً ديناً فاضلاً (٦) .

وقال أحمد بن حنبل : كان فصيحاً ثبتاً في الحديث (٧) .

وأبو بكر بن أبي شيبة وابن عيينه هما إمامان ، تقدّمت ترجمتهما سابقاً .

١- هو جعفر بن محمد الواسطي، شيخ الدارقطني (انظر تهذيب الكمال ٥ : ١٠٥، وتهذيب التهذيب ٢ : ٩٠، وتاريخ بغداد ٧ : ١٧٩ / ٣٦٢٥).

٢- الظاهر أنه موسى بن إسحاق بن عبد الله بن موسى، أبو بكر الأنصاري، الخطمي (انظر تاريخ بغداد ١٣ : ٥٢ / ٧٠٢٢).

٣- هو الإمام أبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنّف المعروف تقدمت ترجمته في مرويات ابن عباس المسحيه.

٤- سنن الدارقطني ١ : ١١ / ٨٢.

٥- تاريخ بغداد ١٣ : ٥٢ / ٧٠٢٢.

٦- تاريخ بغداد ١٣ : ٥٢ / ٧٠٢٢.

٧- تاريخ بغداد ١٣ : ٥٢ / ٧٠٢٢.

ب - ما رواه عباد بن تميم عن عمه [عبد الله]

الإسناد

قال الطحاوي : حدثنا روح بن الفرّج (١) ، قال : حدثنا عمرو بن خالد (٢) ، قال : حدثنا ابن لهيعة (٣) ، عن أبي الأسود (٤) ، عن عباد بن تميم (٥) ، عن عمه [عبد الله] : أنّ النبي صلى الله عليه وآله توفياً ومسح على القدمين ، وأنّ عروه كان يفعل ذلك (٦).

المناقشه

روح بن الفرّج ثقة ، على ما هو صريح الدارقطني (٧) والمزى (٨)

- ١- هو روح بن الفرّج القطان، أبو الزنباع المصري، من موالى آل الزبير بن العوام (انظر تهذيب الكمال ٩ : ٢٥٠ / ١٩٣٥، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٥٦ / ٥٥٤).
- ٢- هو عمرو بن خالد بن فروخ الحنظلي، أبو الحسن الجزري الحراني (انظر تهذيب الكمال ٢١ : ٦٠١ / ٤٣٥٦، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٤٢٧ / ١٣٠، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٥ / ٤٢).
- ٣- هو عبد الله بن لهيعة بن عقبه الحضرمي الاعدولي، أبو عبد الرحمن المصري، روى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١٥ : ٤٨٧ / ٣٥١٣، تهذيب التهذيب ٥ : ٣٢٧ / ٦٤٨، سير أعلام النبلاء ٨ : ١١ / ٤) وغيرهما من المصادر.
- ٤- هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي الأسدي، أبو الأسود المدني، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٥ : ٦٤٥ / ٥٤١١، سير أعلام النبلاء ٦ : ١٥٠ / ٦٢، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٧٣ / ٥٠٨) وغيرها من المصادر.
- ٥- هو عباد بن تميم بن غزّيه الأنصاري، ابن أخي عبد الله بن زيد بن عاصم، وكان تميماً - أخا عبد الله بن زيد - لأمه وقيل لأبيه، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ١٠٨ / ٣٠٧٥، تهذيب التهذيب ٥ : ٧٩ / ١٥٠، الجرح والتعديل ٦ : ٧٧ / ٣٩٨).
- ٦- شرح معاني الآثار ١ : ٣٥ / ١٦٢.
- ٧- انظر سنن الدارقطني ٢ : ١٧١ - ١٧٢.
- ٨- تهذيب الكمال ٩ : ٢٥٠ / ١٩٣٥.

وابن حجر(١) وغيرهم .

وأما عمرو بن خالد ، فهو مَمَّن وثَّقَه ابن معين(٢) وابن حجر(٣) والعجلي(٤) ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ثقَه حجه(٥) .

وقال مسلمة في الصلح : ثقَه ، وذكره ابن حبان في الثقات(٦) ، ولم نعثر على قول يجرحه بشئ .

وأما ابن لهيعة ، فهو مَمَّن لا يحتجَّ به ، لتردِّد الرجاليين فيه بين الجرح والتلين المفسرين .

نعم ، روى الطبراني في الكبير ، عن المقدم بن داود سماعاً منه ، عن أسد بن موسى سماعاً منه ، عن ابن لهيعة سماعاً منه ، عن أبي الأسود ، عن عباد بن تميم ، عن أبيه .

لقوله : حدَّثنا المقدم بن داود ، حدَّثنا أسد بن موسى ، حدَّثنا ابن لهيعة ، حدَّثنا أبو الأسود ، عن عباد بن تميم ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ، فبدأ فغسل وجهه وذراعيه ، ثم تمضمض واستنشق ، ثم مسح برأسه(٧) .

وعلق أبو عمر الفهرى القرطبي في كتابه «الاستيعاب» - على ما رواه عباد في

١- تهذيب التهذيب ٣ : ٢٥٦ / ٥٥٤ .

٢- انظر هامش تهذيب الكمال ٢١ : ٦٠٣ .

٣- تقريب التهذيب ١ : ٤٢٠ / ٥٠٢٠ .

٤- ثقات العجلي ٢ : ١٧٤ / ١٣٧٦ .

٥- تهذيب التهذيب ٨ : ٢٦ / ٤٢ .

٦- تقريب التهذيب ١ : ٤٢٠ / ٥٠٢٠ .

٧- المعجم الكبير، للطبراني ٢ : ٦٠ / ١٢٨٥ .

الوضوء ، وأنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ويمسح بالماء على رجله (١) - بقوله : وهو حديث ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة .

وأنت ترى سخف دعواه ، ويكفيك دليلاً على ذلك قول ابن حجر في الإصابه بعد أن صرح بوثاقه رجال روايه عباد بن تميم عن أبيه أو عمه - والذي سيأتي لاحقاً - قال : وأغرب أبو عمر فقال : أنه ضعيف (٢) .

وقال الشوكاني : أخرج الطبراني ، عن عباد بن تميم عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ويمسح على رجله (٣) .

وقال ابن حجر : روى البخارى فى تاريخه ، وأحمد [فى مسنده] ، وابن أبى شيبه ، وابن أبى عمر ، والبعوى ، والبارودى وغيرهم ، كلهم عن طريق أبى الأسود عن عباد ابن تميم ، عن أبيه قال : رأيت رسول الله يتوضأ ويمسح الماء على رجله (٤) .

وفى كنز العمال : عن مسند تميم بن زيد - أبو عباد - عن عباد بن تميم ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وضأ ومسح بالماء على لحيته ورجليه (٥) .

وبهذا ، فقد عرفنا أن عباداً كان قد روى لنا الوضوء المسحى عن رسول

١- الاستيعاب ١ : ١٩٥ .

٢- الإصابه ١ : ٣٧٠ وانظر مسند أحمد : مسند المدنيين .

٣- عمده القارى ٢ : ٢٤٠ ، وخبر الطبراني موجود فى المعجم الكبير ٢ : ٦٠ ح ١٢٨٦ وصحيح ابن خزيمة ١ : ١٠١ / ٢٠٢ .

٤- الإصابه ١ : ٣٧٠ .

٥- المعجم الكبير ٢ : ٦٠ / ١٢٨٦ ، كنز العمال ٩ : ١٨٦ / ٢٦٨٢٢ .

الله صلى الله عليه وآله بطريقين .

الأول : عن طريق عمه عبد الله .

والثاني : عن طريق أبيه تميم بن زيد .

والسند الأخير منه (عن أبيه) هو صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وإنك ستعرف ذلك حين بحثنا عن روايات عباد المسحيه(1) إن شاء الله تعالى .

ومما يجب التنبيه عليه هنا هو عدم روايه عباد حديثاً عن عمه فى الوضوء الثلاثى الغسلى ، وهذا يعضد كون المروى عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى ، هو المسح ، فالمسح هو الثابت عن الأنصار ، ١-
لروايه عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد ، ٢- وأبيه تميم المسح .

وهذا يشير إلى أنّ الطالبين والأنصار هم أقرب بعضهم إلى الآخر فى الفقه ونقل الحديث ، وهذا ما احتملناه فى بعض محاضراتنا ودروسنا ونسعى لتطبيقه فى دراساتنا وبحوثنا هنا وهناك .

١- ضمن رواه المسح من التابعين.

البحث الدلالي

قد عرفت فيما مضى أنّ النصوص الواردة عن عبد الله بن زيد بن عاصم مختلفه لفظاً ، فتاره يقول الراوى : «فمسح برأسه فأقبل وأدبر» وأخرى لم تره يقيد المسح بقيد ما ، لقوله : «ثم أدخل يده فى الإناء فمسح برأسه» أو «ثم أدخل يده فمسح رأسه» أو «ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه» .

ولهذه النصوص الثلاث الأخيره دلالة على أنّ النبى صلى الله عليه وآله أخذ ماءً جديداً لمسحه ، لقول الراوى «ثم أدخل يده ..» وفى آخر «فمسح بماء غير فضل يده» (١) .

أما النص الأول فليس فيه هذا المعنى ، لمسحه صلى الله عليه وآله بالرأس مقبلاً ومدبراً بعد أن أتم غسل الذراعين ، ببلل يديه .

نعم ، هناك نص عن الربيع بنت معوذ يخالف ما نقل عن النبى صلى الله عليه وآله : من أنّه أخذ ماءً جديداً لرأسه ، والسند هو :

أخبرنا محمد بن هارون أبو حامد ، أخبرنا محمد بن يحيى الأزدي ، حدثنا عبد الله بن داود ، سمعت سفيان بن سعيد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الربيع بنت معوذ ، قالت : كان النبى صلى الله عليه وآله يأتينا فيتوضأ ، فمسح رأسه بما فضل فى يديه من الماء ومسح هكذا .

ووصف ابن داود قال : بيديه من مؤخر رأسه إلى مقدمه ، ثم ردّ يديه من مقدم رأسه إلى مؤخره (٢) .

١- انظر مسند أحمد ٤ : ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، والترمذى ١ : ٣٥ / ٥٠ عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد عاصم .

٢- سنن الدارقطنى ١ : ٨٧ / ٢ باب المسح بفضل اليدين .

وعن الحسين بن إسماعيل ، أخبرنا زيد بن أحزم ، أخبرنا عبد الله بن داود ، أخبرنا سفيان ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الربيع بنت معوذ : أنَّ النبي صلى الله عليه وآله توضأ ومسح رأسه بببل يديه(١).

فهذه النصوص تراها متعارضة فيما بينها ، فالبعض منها تذهب إلى أنه صلى الله عليه وآله مسح بببل يديه ، والأخرى بماء غير فضل يده!! وأنَّ أحد النقلين يتفق مع مدرسه أهل البيت والآخر يخالفه ، وقد أتينا في البحث التاريخي بروايه الإمام الباقر وكيفيه حكايته لوضوء رسول الله وفيه : ثم مسح رأسه وقدميه بببل كَفَّه لم يحدث لهما ماءً جديداً ، ثم قال : ولا يدخل أصابعه تحت الشراك(٢).

وفي آخر : ثم مسح ببقية ما بقي في يديه ورأسه ورجليه ولم يعدها في الإناء(٣).

وفي ثالث : ثم مسح رأسه ورجليه بما بقي في يديه(٤).

فتساءل : أيهما هو الأقرب إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله والثابت عنه صلى الله عليه وآله ؟

فلو كان رسول الله صلى الله عليه وآله قد مسح بفضل يديه و«بببل يديه» فما الموجب لإدخال يده صلى الله عليه وآله في الإناء تاره أخرى ومسح رأسه به !؟

وهل المسح يحتاج إلى أخذ ماء جديد ، أم أنَّ ذلك هو من لوازم الغسل ؟

وهل إنَّ المسح يقتضى الاستيعاب حتَّى يصحَّ كلام عبد الله بن زيد بن عاصم !؟

قال ابن حزم : المسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الغسل بلا خلاف ، والغسل يقتضى الاستيعاب والمسح لا يقتضيه(٥).

١- سنن الدار قطنى ١ : ٨٧ / ١ باب المسح بفضل اليدين.

٢- الكافي ٣ : ٢٥ / ٥.

٣- تهذيب الأحكام ١ : ٥٥ / ٦ ، الاستبصار ١ : ٥٨ / ١٧١.

٤- الكافي ٣ : ٢٤ / ٣.

٥- المحلى ٢ : ٥٢.

هذا أولاً .

وأما ثانياً : الملاحظ في غالب مرويات عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه مرتين مرتين ومسح برأسه فأقبل بهما وأدبر ، وغسل قدميه .

وهذا النقل يخالف ما حكاه غيره من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، لأن رواه الوضوء الغسلي لو ذكروا التثليث لكان في جميع الأعضاء ، وهكذا رواه المره والمزتين ، وليس فيما نقلوه ما يشابه نقل ابن عاصم!! فنتساءل : ما هو حكم اليدين هل هو ثلاثاً أم ثنتين؟! فلو قيل بوضوءه التثليث ، فيكون معناه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله أراد بفعله هذا تصحيح كلا النقلين عنه ومعناه : ان رسول الله صلى الله عليه وآله غسل ذراعيه تارة ثلاث مرات وأخرى مرتين .

فلو صح هذا نتساءل : لماذا اختص عبد الله بن زيد بهذا النقل عن رسول الله دون الصحابة ؟ ولو كان الاستيعاب من شروط الغسل لا المسح كما يقولون! فلم مسح رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه مقبلاً ومدبراً ؟

ألم يكن الغسل هو تطهير العضو بالماء وازاله الوسخ عنه ، والمسح هو إمرار يده عليه فقط دون رعايه ذلك ؟

ولو صح هذا الخبر عنه صلى الله عليه وآله ، فلم لا نرى الأعلام من الجمهور يعملون به ، كأبي حنيفة القائل بجواز مسح الرأس بثلاث أصابع ، والثوري بإجزاء مسح بعض الرأس ولو شعره واحده ، وحد أصحاب الشافعي بشعرتين وبإصبع وببعض إصبع ، وقال الأوزاعي والليث بإجزاء مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك ، ومثله قول داود : يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم مسح ، وكذلك بما مسح إصبع أو أقل (١) .

فلو كان هذا هو مذهب الأعلام (١)، منهم فعلام حملوا خير الاستيعاب للرأس مقبلاً ومدبراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟! وعلى أى شىء يدل ذلك؟!؟

ولو صح ما جاء عن عبد الله بن زيد بن عاصم فى الأخبار السابقة ، فكيف يمكن تطابقه مع ما نقله عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد ، أن النبى صلى الله عليه وآله ، أتى بثلثى مء فتوضأ ، فجعل يدلك ذراعيه (٢) .

فلو صح ما قاله محقق صحيح ابن حبان من أن إسناده صحيح ، وصح ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله من أنه كان يتوضأ بالمء ويغتسل بالصاع ، فكيف يمكن تطابق تلك القول مع ما يحكيه عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد بن عاصم!!

وبهذا فقد عرفت أن أخبار عبد الله بن زيد بن عاصم مضطربة فى نفسها ومع غيرها ، ومخالفة لروايات الآخرين من الصحابة ، ومجملة الدلالة على المقصود ، ومعارضه لأخبار مسحيه أخرى جاءت عنه ، ومخالفة لصريح القرآن المجيد .

١- فى الكافى ٣ : ٣٠ / ٤ ، من لا يحضره الفقيه ١ : ١٠٣ / ٢١٤ ، تهذيب الأحكام ١ : ٦١ / ١٧ ، الاستبصار ١ : ٦٢ / ١٨٦ ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر : ألا تخبرنى من أين علمت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك ، وقال : « يا زراره ، قاله رسول الله ، ونزل به الكتاب من الله عز وجل ؛ لأن الله عز وجل قال : (فَأَغْتَسِلُوا وُجُوهَكُمْ) فعرنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ، ثم قال : (وَأُيِّدْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه ، فعرنا أنه ينبغي لهما أن يغسلا إلى المرفقين ، ثم فصل بين الكلام ، فقال : (وَأَمْسِيحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) فعرنا حين قال : (بِرُؤُوسِكُمْ) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه ، فقال : (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فعرنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضها ، ثم فسّر ذلك رسول الله للناس فضيوعه . إشارة إلى أن الباء للتبعض وليس للإلصاق .

٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بليان ٣ : ٣٦٤ / ١٠٨٣ .

إنَّ أوَّل ما يطالعا حول وضوء هذا الصحابي ، هو وجود نقلين عنه :

١ . (وضوء مسحى ثنائي)

٢ . (وضوء غسلي ثلاثي) ، وقد تبين خلال البحث الأنف أن الوضوء المسحى هو الراجح صدوره عنه .

والذي يؤيد ما استنتجناه هو ، وجود أكثر من شاهد ومؤشّر يجعلنا نطمئن بوضوئه المسحى ، وأن نشك فيما روى عنه من الوضوء الغسلي .

فهذا الصحابي هو من خزرج الأنصار ، الذين عرفوا بمواقفهم المشرفة تجاه النبي في حياته وتجاه أهل بيته في حياته وبعد وفاته صلى الله عليه وآله .

فقد قَدِم الخزرج من الأنصار ثمانية شهداء من مجموع أربعة عشر شهيداً في بدر(١) ، وقَدَموا في معركة أحد سبعين شهيداً وأربعين جريحاً في حين استشهد أربعة من المهاجرين فقط(٢) .

وكان في غزوه بني المصطلق ثلاثون فارساً من المسلمين عشرون منهم من

١- الأنصار والرسول، لإبراهيم بيضون : ٢٦ عن خليفة بن خياط : ١ : ٢٠ .

٢- الأنصار والرسول، لإبراهيم بيضون : ٣٢ عن المغازي : ٣٠ ، ابن سعد، عزوات : ٤٣ .

الأنصار(١)، وحين انهزم المسلمون في بدايه وقعه حنين كان النداء موجهاً إلى الأنصار ، ثم على بنى الحارث بن الخزرج الذين كانوا صُبراً عند اللقاء(٢) ، وقد كانت الأنصار في كل ذلك إلى جانب الرسول صلى الله عليه وآله ضد قريش وعتاتها ، وقد تجلّى ذلك واضحاً في وقعه الخندق (الأحزاب) حيث دافعوا عن مدينتهم بحفر الخندق ، وأكبروا موقف الإمام على في قتله عمرو بن ودّ ومن عبر معه الخندق ، كما تجلّى الصراع وبغض قريش للأنصار في فتح مكة ، حيث اعتبرت قريش أنّ أطول الباع في هزيمتها أمام النبي إنما كان للأنصار .

وهذا هو الذى يفسر لنا سر تأكيد النبي صلى الله عليه وآله على الأنصار ، والأمر بمحبتهم والاهتمام بأمرهم . فجاء عن النبي - على ما رواه البراء عنه - فى الأنصار قوله : « لا يحبهام إلّا مؤمن ولا يبغضهم إلّا منافق ، من أحبهم فقد أحبه الله ، ومن أبغضهم فقد أبغضه الله(٣) » .

وعن أبى سعيد الخدرى قوله : إنا كنا لنعرف المنافقين نحن معاشر الأنصار ببغضهم على بن أبى طالب(٤) .

إذ أنّ على بن أبى طالب كان محكماً للأنصار ولغيرهم لأنّه مع الحقّ والحقّ معه ، وبواسطته يتميّز الإيمان عن النفاق ، وذلك لدليل على أن أرضيه الفكر الإيماني للأنصار ومنحى الاعتقاد عندهم قد وقف على معرفه على بن أبى طالب . لأنهم قد آووا ونصروا النبي وقاتلوا معه ، ثمّ مع أهل البيت ، فقد يكون الرسول صلى الله عليه وآله

١- الأنصار والرسول، لإبراهيم بيضون : ٣٤ .

٢- المغازى النبويه : ٩٢ ، ومغازى الواقدى ٣ : ٨٩٩ .

٣- صحيح مسلم ١ : ٧٥/ ٨٥ كتاب الأيمان .

٤- الترمذى ٥ : ٦٣٥/ ٣٧١٧ ورواه الخطيب عن أبى ذر بلفظ آخر (كنز العمال ١٣ : ١٠٦) .

قد عنى بدعائه - الآتى - أنهم خصوا بهذا الشرف لنصرتهم النبى : «اللهم اغفر للأَنْصار ولأبناء الأَنْصار ، ولأبناء أبناء الأَنْصار» (١) .

وأنت تعلم بأنَّ الحكم فى (الأَنْصار) قد ترتب على الصفة المشتقَّة منه وهى التصره ، ومعناه : أنه دعا لهم لنصرتهم له ، وأن الذى يبغضهم لهذه الصفة التى أتصفوا بها فهو كافر ، أما هذا فلا يجرى فى أمير المؤمنين على بن أبى طالب : لأنَّه صلى الله عليه وآله جعل الحكم والدعاء على ذات الإمام على وباسمه دون أى قيد ، وهذا يوضح الفارق بينهما وإن كانا قد اجتمعا على أرضيه واحده وهى أن حُبهم إيمان وبغضهم نفاق .

فجاء عن انس قوله صلى الله عليه وآله : «حَبَّ الأَنْصار آيه الإيمان وبغضهم آيه النفاق» (٢) .

وعن أبى هريره : «لا يبغض الأَنْصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر» (٣) .

وعن النووى فى شرح مسلم : إنَّ من عرف مرتبه الأَنْصار ، وما كان منهم فى نصره دين الإسلام ، والسعى فى إظهاره وإيواء المسلمين ، وقيامهم فى مهمات دين الإسلام حق القيام ، وحبهم النبى وحبه إياهم ، وبذلهم أموالهم وأنفسهم بين يديه وقتالهم ومعاداتهم سائر الناس إثارة للإسلام ، وعرف من على بن أبى طالب قربه من رسول الله وحب النبى له ، وما كان منه فى نصره الإسلام وسوابقه فيه ، ثم

١- صحيح مسلم ٤ : ١٩٤٨ / ٢٥٠٥ باب فضائل الأَنْصار.

٢- مسلم ١ : ٧٤ / ٨٥ كتاب الأيمان.

٣- مسلم ١ : ٧٧ / ٨٦ كتاب الأيمان.

أحب الأنصار وعلياً لهذا . كان ذلك من دلائل صحه إيمانه ، وصدقته في إسلامه ، لسروره بظهور الإسلام ، والقيام بما يرضى الله سبحانه وتعالى ورسوله ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك ، واستدل به على نفاقه وفساد سريره والله اعلم(١).

أجل قد اشترك الأنصار مع أهل البيت في كونهم من المنبوذين عند قريش ، وذلك لقتلهم صناديدهم ورؤسائهم .

فاشتركوا مع الإمام على في كفه هي مقابله لكفه القرشيين المغلوبين ، ولذلك سعى القرشيون لإعادته مجددهم بعد فتح مكة ، وحاولوا الوقوف أمام المد الأنصارى المعاضد لعل في مواقفه الفقيهيه ، وما أن توفي النبي صلى الله عليه وآله حتى بدت تلك النبره عاليه في أنّ قريشاً هي الأحق بالخلافه من الأنصار ، بعد أن أبعادوا علئياً عن الخلافه بمختلف الوجوه والمعاذير .

فقد صرح عمر بن الخطاب قائلًا: إنّ عليا والزبير ومن معهما تخلفوا عنّا في بيت فاطمه ، وتخلفت عنا الأنصار بأسرها(٢).

واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر(٣) ، ونادت الأنصار في ذلك اليوم : لا نبايع إلاّ علئياً(٤) .

ويزيد كلامنا تأكيداً أنّ سعداً بن عباد ما طالب بالخلافه إلاّ بعد أن رآهم قد

١- شرح مسلم، للنووي ٢ : ٦٤.

٢- تاريخ الطبرى ٢ : ٢٣٥، مسند أحمد ١ : ٥٥.

٣- الكامل فى التاريخ ٢ : ١٩٠ وانظر أسماء كبار المهاجرين المتخلفين فى الاحتجاج للطبرى ١ : ٩٧.

٤- الكامل فى التاريخ ٢ : ١٨٩ والغدير ٧ : ٧٨.

صرفوها عن علي بن أبي طالب(١)، وحين وقف الإمام علي إلى جانب الأنصار قالوا: لا نبالي بمن عادانا ما دام علي معنا .

هذا وحسبك أن سعداً لم يبايع الشيخين قط وصار إلى الشام وقتل هناك(٢).

ولما تسلّم أبو بكر الخلافة ، لم يف للأنصار بمقولته : (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) فابعدهم عن الولايات حتى صرح شاعر الأنصار قائلاً :

يا

للرجال لرائع الاخبار

ولما

أراد القوم بالأنصار

لم

يدخلوا منا زعيماً واحداً

يا

صاح في نقض ولا إمرار

وقطع أبو بكر البعوث وعقد الألوية ، فعقد أحد عشر لواءً ، لخالد بن الوليد ، وعكرمة بن أبي جهل ، والمهاجر بن أبي أمية ، وخالد بن سعيد - وعزله قبل أن يسير(٣) - وعمرو بن العاص ، وحذيفة بن محصن الغلفاني أو الغفاري ، وعرفجه بن هرثمة ، وشرحبيل بن حسنة ، ومعن بن حاجز ، وسويد بن مقرن ، والعلاء بن الحضرمي(٤) .

وجعل يزيد بن أبي سفيان أميراً على الشام(٥) ، وأمر الوليد بن عقبه(٦) ولتياً ولّى أبو بكر قال له أبو عبيده : إنا أكفيك المال . وقال عمر : أنا أكفيك القضاء ، وكان عامله على مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف : عثمان بن أبي العاص ،

١- كشف المحجبه : ١٧٣ - ١٨٩ ط النجف.

٢- مروج الذهب ٢ : ٣٠١.

٣- انظر ابن الأثير ٢ : ٤٠٢ وذلك بعد اخباره عمر بتخلف خالد بن سعيد عن بيعته وتأييده لعلي يوم السقيفه.

٤- الكامل في التاريخ ٢ : ٢٠٨.

٥- الكامل في التاريخ ٢ : ٤٢٠ وفيه ٢ : ٤٠٤.

٦- الكامل ٢ : ٢٦٨.

وعلى صنعاء : المهاجر بن أبي أمية ، وعلى حضرموت : زياد بن لبيد الأنصاري ، وعلى خولان : يعلى بن منبه ، وعلى زبيد ورمع : أبو موسى الأشعري ، وعلى الجند : معاذ بن جبل ، وعلى البحرين : العلاء بن الحضرمي ، وبعث جرير بن عبد الله إلى نجران ، وعبد الله بن ثور إلى جرش ، وعياض بن غنم إلى دومة الجندل ، وكان بالشام أبو عبيده وشرحبيل ويزيد بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ، وكل منهم على جند ، وعليهم خالد بن الوليد .

وهذه التركيبة الإدارية والسياسية والعسكرية لخلافه أبي بكر ليس فيها أثر واضح للأنصار ، بل أغلبيتهم الساحقة من قريش ومن القبائل الأخرى ، بل الكثير منهم من أعداء الإمام علي والأنصار ، أو قل من أصحاب الرأي والاجتهاد ، المنافرين لأصحاب التبعيد المحض ، حتى أنّ الأنصار تخلّفت عن خالد في مسيره لقتال مالك بن نويرة(١) ، ثم لحقوا به مخافة الفرقة .

واعترض أبو قتاده الأنصاري على خالد في قتله مالكاً - وشهد فيمن شهد أنّ مالكاً ، وأصحابه قد أذّنوا وأقاموا وصلّوا(٢) - واقسم أن لا يغزو مع خالد غزوه قط .

ولما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطّاب فكان غالب ولاته شخصيات قرشيّة اجتهاديّة منافرة لعلی بن أبي طالب والأنصار ، حتى أنّ عمر أراد أن يستعمل عبد الله بن عباس - بعد هلاك عامل حمص - لكنّه صرّح لابن عباس بخوفه من اجتماع الناس إليهم ، فلم يؤكده عمل حمص ، مضافاً إلى رفض ابن عباس ذلك

١- الكامل في التاريخ ٢ : ٢٦٨ - ٢٦٩ .

٢- الكامل ٢ : ٢١٧ .

العمل المقرون بهذا الهاجس وتلك الريبه من التعبديين وأصحاب علي (١).

والذى نريد قوله هو أنّ الذين اعتمدهم عمر طيله فتره خلافته هم شريحه معارضه للأئصار وللإمام علي ، فقهاً وسياساً ، فقد كانوا يتراوحون بين هذه الأسماء ، وهم : أبو عبيده بن الجراح . سعد بن أبي وقاص ، عتب بن غزوان ، النعمان بن مقرن المثنى بن حارثه الشيباني ، المغيرة بن شعبه ، أبو موسى الأشعري ، عتاب بن أسيد ، يعلى بن مئيه ، عثمان بن أبي العاص ، العلاء بن الحضرمي ، حذيفه بن محصن ، عياض بن غنم ، ربيعي ابن الأفكل ، عرفجه بن هرثمه ، عتب بن فرقد ، أبو مريم الحنفى ، شريح ابن الحارث الكندى ، كعب بن سور الأزدى ، عمرو بن العاص ، معاويه ابن أبي سفيان (٢) .

نعم ولى عماراً سنه ٢١ هـ على الكوفه ثم عزله بوشايه جرير بن عبد الله البجلي وولى جبير بن مطعم ثم عزله وولى المغيرة بن شعبه بدله (٣) .

وكان من جمله عماله على المدائن سلمان الفارسي (٤) ، واستعمل النعمان بن مقرن لقبال أصفهان وبعث معه الزبير بن العوام وعمرو بن معديكرب وحذيفه وعبد الله بن عمرو .

ولما قتل عمر سنه ٢٣ هـ ، كان عماله كالآتى :

نافع بن عبد الحرث الخزاعى على مكه ، سفيان بن عبد الله الثقفى على

١- انظر مروج الذهب ٢ : ٣٢١ - ٣٢٢ .

٢- انظر الكامل فى التاريخ : ٢ ، حوادث سنى ١٣ - ٢٣ .

٣- الكامل فى التاريخ ٢ : ٤٢٣ .

٤- مروج الذهب ٢ : ٣٠٦ .

الطائف ، يعلى بن منبه على صنعاء ، وعلى الجند عبد الله بن أبي ربيعة ، المغيرة بن شعبه على الكوفة ، أبو موسى الأشعري على البصرة ، عمرو بن العاص على مصر ، عمير بن سعد على حمص ، معاوية بن أبي سفيان على دمشق ، وعثمان بن أبي العاص الثقفي على البحرين وما والاها(١).

وحين فشل جيش المسلمين في معركة الجسر بسبب سوء التدبير الحربي ، وهلك من المسلمين أربعة آلاف شخص غرقاً وقتلاً ، سمع عمر بذلك فحث الناس على الجهاد ، واستعمل على مقدمته طلحة بن عبيد الله . وعلى ميمته الزبير بن العوام ، وعلى مسيرته عبد الرحمن بن عوف . وأشار عبد الرحمن على عمر أن يولى سعد بن أبي وقاص وأشار عثمان بعلی ، فطلبوا ذلك من على فكرهه ، ثم أمر عمر عليهم سعد بن أبي وقاص(٢) .

وقد كان المسلمون إذا أرادوا أن يسألوا عمر عن شيء رموه بعثمان أو بعبد الرحمن بن عوف(٣) .

وهذه التركيبة في خلافه عمر بن الخطاب تكاد تخلو من الأنصار ومن بنى هاشم ومن عيون أصحاب نهج التعبد والأنصار ، وفي المقابل يحتل فيها القرشيون والمجتهدون المقام الأول ويختصون بحضه الأسد منه .

وأما عثمان بن عفان فهو الآخر لم يقتصر على إبعاد الأنصار عن واجهه الأحداث فقط ، بل راح يقرب أقرباءه ويوليهم المناصب ويغدق على من تابعه الأموال : فمن الذين حياهم عثمان وقربهم هم : الحكم بن أبي العاص ، مروان

١- الكامل ٢ : ٤٦٨ .

٢- انظر مروج الذهب ٢ : ٣٠٩ .

٣- الكامل في التاريخ ٢ : ٢٩٩ .

ابن الحكم ، الحارث بن الحكم بن أبي العاص (أخو مروان وصهر الخليفة من ابنته عائشه) ، سعيد بن العاص بن أميه ، الوليد بن عقبه بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أميه (أخا عثمان من أمه) ، عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أميه ، أبو سفيان ، عبد الله بن سعد ابن أبي سرح (أخو عثمان من الرضاغه) ، الزبير بن العوام ، طلحه بن عبيد الله التيمي ، عبد الرحمن بن عوف الزهري ، سعد بن أبي وقاص ، يعلى بن أميه بن خلف(١) .

ولم نجد من انخرط في سلك عثمان من الأنصار إلّا أقل من القليل كزيد بن ثابت وحسان بن ثابت .

وكان ولاته وعماله غالبهم من القرشيين والأمويين والمروانيين وأتباع الرأي من أمثال : المغيرة بن شعبه ، وسعد بن أبي وقاص ، والوليد بن عقبه ، وعبد الله بن أبي سرح ، وعمرو بن العاص ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأبي موسى الأشعري ، وعبد الله بن عامر بن كريز (ابن خال عثمان) ، وسعيد بن العاص(٢) .

ولذلك انتفض عليه أهل المدينة وأهل مصر وأهل الكوفة ، وفيهم عيون الأنصار وقادتهم ، حتى قتلوه في عقر داره .

وأما الإمام علي بن أبي طالب ، فإنه في خلافته أعاد للأنصار ولأنصار التبعيد المحض هيبتهم ودورهم الأصيل امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وآله الداعى إلى حُبهم ومودّتهم بدون دوافع ولا نوازع ، فقد كان معه من أعلام الأنصار : أبو أيوب الأنصارى ، وأبو الهيثم بن التيهان ، وخزيمه بن ثابت ذو الشهاداتتين ، وأبو قتاده

١- انظر الغدير ٨ : ٢٨٦ .

٢- انظر تاريخ الطبرى أحداث سنة ٢٤ - ٣٦ .

الأنصارى وغيرهم^(١)، وتخلف عنه جماعه قليلون من الأنصار، قال ابن الأثير: ثم جاءوا إلى علي وبايعوا^(٢)، ولم يتخلف عنه إلّا نفر يسير ممن لهم مطامع معلومه ومآرب دنيويه .

وكان ولاة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فترة خلافته القليله هم :

عثمان بن حنيف الأنصارى ، وعماره بن شهاب الثورى - وكانت له هجره - ، وعبيد الله بن عباس ، وقيس بن سعد الأنصارى ، وسهل بن حنيف الأنصارى ، وقرظ بن كعب الأنصارى - الذى أمره عمر بالإقلال من الحديث - ، وقثم بن العباس ، وعبد الله بن العباس ، ومحمد بن أبى بكر ، وخليد بن قره البربوعى ، ومالك الأشتر ، وأبو أيوب الأنصارى^(٣) ، ولما سار على إلى صفين استخلف على الكوفه أبا مسعود الأنصارى^(٤) .

وبعد استشهاد الإمام على ظل الأنصار أوفياء للإمام الحسن ، وعلى رأسهم زعيمهم وصاحب رايتهم على عهد رسول الله ، قيس بن سعد بن عباد الخزرجى الأنصارى ، وبقي معه رهطه من الأنصار ، إلى أن صالح الإمام الحسن معاويه ، فكان قيس والأنصار آخر من أعمد السيف عن معاويه .

وبقى الصراع والعداء بين معاويه والأنصار قائماً مستمراً ، وذلك بسبب مواقف الأنصار المناهضة للحزب القرشى ، قال الدكتور إبراهيم بيضون : ..

وهكذا كانت العلاقة بين معاويه والأنصار متأثرة بذلك التراكم

١- الكامل فى التاريخ ٣ : ٦ .

٢- انظر الكامل فى التاريخ ٣ : ٨٢ - ٨٤ .

٣- انظر الكامل فى التاريخ ٣ : ٩١ ، ١٤٦ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ .

٤- الكامل ٣ : ٢٢٥ .

الذى شابهها ، ابتداءً من الهجرة ووقعه بدر ، ومروراً بيوم الدار (مقتل عثمان) وأيام صفين ، حتى سقوط الدوله الراشديه التى كان آخر المقاتلين عنها قيس بن سعد(١). .

ويبدو عداء الأمويين للأنصار من خلال إرسال معاويه لبسر بن أرطاه القرشى لإخضاع الحجاز لسيطرته ، قائلا له : «سر حتى تمر بالمدينه ، فاطرد أهلها ، وأخف من مررت به ، وانهب مال كل من أصبت له مالا»(٢) .

ويقول له فى شأن القرشيين «وسر إلى مكه فلا تعرض فيها لأحد» .

وبلغ العداه بين الأنصار والقرشيين والأمويين ذروتها فى وقعه الحزّه ، التى أبيضت فيها المدينه ثلاثه أيام ، تلك المعركه التى كان عبد الله بن حنظله غسيل الملائكه الأنصارى زعيمها البارز ، والذى قتل معه عبد الله بن زيد بن عاصم - صاحب حديث الوضوء - ضدّ الحكم الأموى ، المتلاعبين بالدين .

فقد قتل عبد الله بن زيد المازنى الأنصارى بالحزّه فى سنه ٦٣ هـ وهو ابن سبعين سنه(٣) ، وقتل معه ابناه خلّاد وعلّى .

إذن عبد الله بن زيد بن عاصم كان من المخالفين للدوله الأمويه والمقتولين بسيفهم ، وقد جاد بنفسه محاولاً رفع الإبداع والظلم الذى حاق بالدين وبالمسلمين ، وهذا ما يجعله - بالطبع - هدفاً لسهام الأمويين لتشويه اسمه واستغلاله فقهاً وسياسهً وموقفاً ، كما سترى ، وهو ما يجعلنا نتوقف فى شأن كل ما ينسب إليه من آراء تؤيد الموقف الحكومى والرأى الفقهى والسياسى الأموى المروانى .

١- الأنصار والرسول : ٦٠.

٢- أنساب الأشراف بتحقيق المحمودى : ٤٥٣ - ٤٥٤.

٣- تهذيب الكمال ١٤ : ٥٤٠ / ٣٢٨٢ ، تهذيب التهذيب ٥ : ١٩٦ / ٣٨٦ ، شذرات الذهب ١ : ٧١ .

جئنا بهذه التقدمة التاريخيه الطويله للإشاره إلى أن الاختلاف السياسى قد يؤدي إلى الاختلاف الفقهي ، بمعنى : إن الاتجاه الحاكم - نظرا لموقعيته الاجتماعيه وظروفه السياسيه - قد يصرّ على تطبيق مفرده خاصه ونسبته إلى شخص لما يرى فيه من مصلحه . وهذا ليس بدعاً فى التاريخ - لما قدمناه لك من شواهد كثيره فى هذه الدراسه - وقد كان فى «نسبتي الخبر إلى ابن عباس والإمام على» ما فيه الكفايه لأننا قد وضّحنا هناك دور القرشيين وترجيحهم للرأى على النص ، ومخالفه نهج التعبد المحض معهم ، والآن مع بيان مفرده ثالثه فى هذا السياق وهى تخالف الأنصار مع المهاجرين فقهاً وسياساً .

ونحن بكلامنا هذا لا نريد أن نقول أن الأنصار كانوا جميعاً من نهج التعبد المحض أو أنهم لم يخالفوا الإمام علياً أو سّنه رسول الله قط .

وكذا لا نريد القول أن فقه القرشيين يخالف النصوص الشرعيه فى جميع الأحيان ، بل الذى نريد قوله أن أمر الاجتهاد والرأى والذهاب إلى أحكام سياسيه مصلحه هى أقرب إلى الفهم القرشى من الفهم الأنصارى . لكونهم هم الحكام فلا بدّ من تطبيق رأيه ، أما الأنصارى فليست له مصلحه أو هدف فى هذا التغيير ، وإن كان من بينهم من يذهب إلى آراء مؤيده للحكام ومخالفه للنصوص اجتهاداً من عند نفسه أو تأثراً بالمنهج الحاكم .

وقد نقلنا سابقاً نصوصاً داله فى تبني الاتجاه الحاكم لمذهب الشيعين وفقه عثمان فلا يستبعد بعد هذا أن يرجح الرأى الفقهي المنتزع من الرأى على الرأى الفقهي المأخوذ من النص . وخصوصاً حينما عرفنا دور الأمويين والمروانيين فى تحريف الأحكام وتأكيدهم على فقه عثمان .

كانت هذه إمامه سريعه بالزاويه السياسيه والتركيه الاجتماعيه ، والتي

يقابلها تقاطع آخر بين الأنصار والقرشيين من الناحية الفقهيّة، وذلك ما أفرزته حاله تمسك المدّ الأنصارى بمسلك التعبد المحض فقهاً وحديثاً، وانجراف التيار القرشى وراء مسلك الاجتهاد والرأى على أنّ وجود متعبدين ماحضين من القرشيين، ووجود مجتهدين مرتين من الأنصار لا يخرم الإطار العام للمسير الفقهي لكلا الاتجاهين، وإذا توخينا الدقه أكثر سُمينا الاتجاه الأول «الأنصار والمتعبدون» والثانى «قريش والمجتهدون»، فمن شدّد من الأنصار دخل فى حيز «المجتهدين» ومن شدّد من القرشيين درج فى المتعبدين .

وبمعنى آخر: نحن لا نريد بقولنا هذا تصحيح فعل الأنصارى والقول بأنّ جميع أقواله وأفعاله مستوحاه من النص، أو أنّهم جميعاً يتفقون مع أمير المؤمنين على بن أبى طالب فقهاً وسياسه، لاجتماعهم معه على أرضيه واحده .

وكذا لا نريد القول بعكسه فى القرشى، بل الذى نريد قوله: أنّ المسلك العام للأنصار هو الأخذ بما عرفوه وعملوا به من سنه ونص وعدم ايمانهم بضروره الاجتهاد فى المفردات التى نزل بها الوحى، بخلاف القرشى الذى يسعى لتحكيم رأى القرشيين وإعطاءه الشرعيه لهم . وإن كان هناك من شدّد من الطرفين عن مسيرهم العام، إذ تلحظ الشذوذ فى سيره الواحد منهم، فإخذ الأنصارى مثلاً بالنص فى مفرده ويجتهد فى أخرى، وكذا القرشى فقد يجتهد فى مفرده ويدافع عن النص فى مفرده أخرى، لكن الصبغه العامه والسيره الغالبه عند الأنصارى هى اتباع ما عرفوه وجرت سيرتهم عليه وعدم تأثرهم بالجديد المستحدث، بل وقوفهم أمامه فى بعض الأحيان، بخلاف القرشى الذى تأخذه العصبية لتحكيم رأى قريته لأنّه يمس بكيانهم القبلى . وإليك مثالا على ذلك .

نحن نعلم أنّ عثمان بن عفان قد أتمّ الصلاه بمنى خلافاً لسنّه رسول الله صلى الله عليه وآله

وسيره الشيخين .

وجاء عن معاويه أنه لما قدم مكة حاجاً قصر بمنى فى الظهر فنهض مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان ، فقالا : ما عاب أحد ابن عمك بأفح ما عتبه به .

فقال لهما : وما ذاك ؟

قالا : ألم تعلم أنه (أى عثمان) أتم الصلاه بمكه ؟

قال لهما : ويحكما! وهل كان غير ما صنعت ؟ قد صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه و آله ومع أبى بكر وعمر .

قالا : فإن ابن عمك أتمها وأنّ خلافك إياه عيب .

قال الراوى : فخرج معاويه إلى العصر فصلاها أربعاً (١) .

ومن هذا القبيل نرى اعتلاء صرخه الرفض الفقهي من أبى قتاده الأنصارى ، حيث واجه خالد بن الوليد فى تعريسه بأم تميم زوج مالك بن نويرة ، قائلاً له مستنكراً : هذا عملك !؟ فزبره خالد ، فغضب أبو قتاده ومضى ، وكان أبو قتاده قد شهد لمالك بالإسلام ، ومن بعد تلك الفاجعه عاهد الله أن لا يشهد مع خالد حرباً أبداً (٢) .

فالأنصار لم يرتضوا بفقهاء الشيخين وغالباً ما كانوا يعترضون على الخليفين ، فأبى قتاده غضب على خالد ومضى إلى أبى بكر كى يشكوه فغضب عليه أبو بكر حتى كلمه عمر (٣) .

١- مسند أحمد ٤ : ٩٤ / ١٦٩٠٤ ، فتح البارى ٢ : ٤٥٧ ، وانظر نيل الأوطار ٣ : ٢٥٩ .

٢- تاريخ الطبرى ٣ : ٢٤٣ .

٣- تاريخ الطبرى ٣ : ٢٤٢ ، شرح النهج ٤ : ١٨٧ ط قديم .

ومثله حكم الجدّه إذ ترى اسم محمّد بن مسلمه الأنصاري(١) أو عبد الرحمن بن سهل الأنصاري(٢) يعترضان على أبي بكر في فقهه في الجدّه ويصحّحان له خطأه فيه .

ولمّا تسلم عمر أزمة الأمور ، وراح يمدّ خطاه الاجتهاديه ما امتدت ، تبلور وأتضح الخلاف الفقهي بين «الأنصار والمنتخبين» وبين عمر زعيم «قريش والمجتهدين» ، فزاد عدد الأرقام زياده ملحوظه في معارضه فقه عمر بن الخطاب من الأنصار على وجه الخصوص .

فقد أراد عمر بن الخطاب أن يقيد الدّمي من المسلم ، فنهاه معاذ بن جبل الأنصاري(٣) ، فاستجاب لقوله ثم قال : «لولا معاذ لهلك عمر»(٤) .

وكان عمر يجنح لإفاده النبطي من المسلم ويصر على ذلك فنهاه زيد بن ثابت الأنصاري(٥) .

وقد خطأ زيد بن ثابت الأنصاري عمر بن الخطاب في مسأله إرث الجدّ شارحاً له حكم المسأله عن طريق تقريب مراتب الورثه من خلال التشبيه بالشجره(٦) ، بعد أن كان قد طلب منه عمر موافقه على رأيه ، فأبى زيد ثم قزب له الأمر بالشجره .

وحين استأذن رجل من الأنصار على عمر ، فأراد أن يوبخه لأنّه كان يجهل

١- الموطأ ٢ : ٥١٣ ، مسند أحمد ٤ : ٢٢٥ .

٢- الموطأ ٢ : ٥١٣ ، الاستيعاب ٢ : ٧٤٠٠ الإصابه ٢ : ٤٠٢ .

٣- جمع الجوامع للسيوطي ٧ : ٣٠٤ .

٤- السنن الكبرى ٧ : ٤٤٣ ، كنز العمال ١٣ : ٢٥٠ ، الإصابه ٦ : ١٣٧ .

٥- كنز العمال ١٥ : ٣٩ ، السنن الكبرى ٨ : ٣٢ .

٦- السنن الكبرى ٦ : ٢٤٧ .

حكم الاستئذان في الشرع المبين بعث الأنصار أصغرهم سنًا - وهو أبو سعيد الخدري الأنصاري - ليشهد عند عمر أن ذلك سنة رسول الله (ص)، وتنقُرُ أبي بن كعب الأنصاري من حاله عمر هذه فقال له : يا بن الخطاب لا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله (ص).

وقدم شاب من الأنصار لعمر ماء مع غسل فأبى عمر أن يشربه ، محتجاً بقوله : {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ..} فاحتج عليه الشاب الأنصاري بأنها نزلت في الكفار لا في أهل القبلة (ص).

ونهى عمر بن الخطاب صلاة ركعتين بعد العصر ، إلا أن أنس بن مالك الأنصاري وأبا سعيد الخدري الأنصاري وأبا أيوب الأنصاري ظلوا يصلونهما مخالفه لفقهِ عمر ، والتزاماً منهم بفقهِ الرسول صلى الله عليه وآله .

وكذلك روى إباحه - إن لم نقل استحباب - هاتين الركعتين أبو أيوب الأنصاري ، والنعمان بن بشير الأنصاري ، والأسود بن زيد الأنصاري ، وأبو الدرداء الأنصاري (ص).

وإن روايه هؤلاء الأنصار جواز الصلاة بعد العصر لا يعنى أنهم وفي جميع المفردات كانوا من نهج التعبد المحض ، فقد تخلف بعض هؤلاء عن الأصول في مفردات اخرى طبقاً لرأيهم .

وعارض عمر بن الخطاب في تحريمه للمتنه جمهوراً من الصحابه

١- صحيح مسلم ٣ : ١٦٩٤ / ٢١٥٣ ، صحيح البخارى ٥ : ٢٣٠٥ / ٥٨٩١ ، مسند أحمد ٣ : ٦ .

٢- صحيح مسلم ٣ : ١٦٩٦ / ٢١٥٤ .

٣- شرح النهج ١ : ١٨٢ .

٤- طرح الثريب في شرح التقريب ٢ : ١٧١ .

الأنصاريين ، منهم : جابر بن عبد الله الأنصاري الذي قال : كنا نستمتع بالقبضه من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث(١).

كما عارضه أبو سعيد الخدري(٢) ، وأبي بن كعب الأنصاري في قراءته ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجْلِ﴾ (٣) ، وكان عمر قبل ذلك أراد أن ينهى عن متعه الحج فحاججه أبي الأنصاري فأضرب عمر عن ذلك(٤) .

ويبدو أن عمر التفت إلى أنه يحكم في المدينة - التي هي معقل الأنصار - وأن المعارضين لفقهاء يزدادون يوماً بعد آخر ، فلذلك وجد المخرج من هذا الصراع الفقهي المتفاهم . بأن صرح في خطبته في الجايه قائلاً: «من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب [الأنصاري] ، ومن أراد أن يسأل عن الحلال والحرام فليأت معاذ بن جبل [الأنصاري] ، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت [الأنصاري] ، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني فأنتي له خازن»(٥) . فامتص عمر رده الفعل الفقهي الأنصاري بجعله هذه المحاور الثلاثة بيد من أراده من الأنصار حلماً لأزمته تلك .

وهكذا برزت أسماء لامعه من الأنصار تناهض فقه عمر بن الخطاب ، فإذا أضيف إليها المتعبدين من غير الأنصار ، كعلي بن أبي طالب وابن عباس وابن

١- صحيح مسلم ١ : ١٠٢٣ / ١٤٠٥ ، فتح الباري ٩ : ٢١١ .

٢- عمده القارئ ٨ : ٣١ .

٣- تفسير الطبري ٥ : ١١ .

٤- مسند أحمد ٥ : ١٤٢ ، والدر المنثور ١ : ٥٢١ .

٥- الأموال : ٢٨٥ / ٥٤٨ ، مستدرک الحاكم ٣ : ٣٠٤ / ٥١٨٧ .

مسعود وعمار بن ياسر ، تشكّلت جبهه فقهيّه عريضه من «الأنصار والمتعبدين» تضاداً «الفرشيين والمجتهدين» .

ولعل خير شاهد في هذا المجال ، هو أن نرى عمراً يشيخ الوفد الأنصارى إلى أطراف المدينه من أجل أن يأمرهم بإقلال الحديث ، الحديث الذى لا يتواءم مع سير الفقه القرشى الرئوى الاجتهادى وفيهم قرظه بن كعب الأنصارى الذى جاء فى (الكافيه فى إبطال توبه الخاطئه) أنّه كان من شيعة على(١) .

ومثل ذلك ما نرى من أسماء المحبوسين بالمدينه . الممنوعين من التحديث ففيهم من الأنصار : أبو مسعود ، وأبو الدرداء ، وحذيفه بن اليمان(٢) ، ومن المتعبدين أبو ذر الغفارى ، وعبد الله بن مسعود الهدلى ، وعقبه بن عامر الجهنى .

وأما المعارضون لفقه عثمان فكثر ، لكن الحق أنّ معارضته الفقهيّه لم تقتصر على الأنصار ، بل كانت المعارضه من كليهما لما جاء فى النصوص (إنّ ناساً من أصحاب رسول الله) ، فالمعارضين عارضوه فى القضايا الفقهيّه والسياسيه والماليه والاداريه ، لأنّ عثمان أراد صياغه مشروع سياسى فقهي . فنجح بسند ودعم من الأمويين والمروانيين فى بعض - كالوضوء - وأخفق فى أخرى .

لقد كان أول تحرّك قرشى اجتهادى صدر فى بدايه خلافه عثمان ، هو رأى

-
- ١- بحار الأنوار ٣٢ : ٣٥٢ ، فيه : كان من شيعة على ، فعن عمرو بن شمر عن جابر ، عن أبى جعفر أنّ أمير المؤمنين لما دنا إلى الكوفه مقبلاً من البصره خرج الناس مع قرظه بن كعب يتلقونه فلقوه دون نهر النضر بن زياد ، فدنوا منه يهتّون به بالفتح وأنّه ليمسح العرق عن جبهته ، فقال له قرظه بن كعب : الحمد لله يا أمير المؤمنين الذى أعزّ ولّيك وأذلّ عدوك ونصرك على القوم الباغين الظالمين ... إلخ .
- ٢- حذيفه هو عيسى ، وانما سمى حذيفه بن اليمان للجونه إلى الأنصار وانضمامه إلى قبائل اليمن ، فهو بهذا الاعتبار معدود فى عداد الأنصار .

عمرو بن العاص بدرء الحدّ عن عبيد الله بن عمر رغم إجماع المهاجرين والأنصار على كلمه واحده يشجعون عثمان على قتله .

إلّا أنّ المعارضه سرعان ما انخفض صوتها ، ولم يبق إلّا صوت الإمام على ثابتاً - حتّى فر منه ابن عمر أيام خلافته - .

وصوت محمود بن لبيد الأوسى الأنصارى ، وزيد بن لبيد البياضى الأنصارى ، الذى بقى يعرض بعبيد الله بالشعر ، فنهاه عثمان ، فقال فى ذلك :

أبا

عمرو عبيد الله رهن

فلا

تشكك بقتل الهرمزان

فإنّك

إن غفرت الجرم عنه

وأسباب

الخطأ فرسا رهان

أتعفو

إذ عفوت بغير حقّ

فمالك

بالذى تحكى يدان(١)

وقدّم عثمان الخطبه على صلاه العبيدين - خلافاً لسنّه رسول الله الثابته فى الصلاه ثم الخطبه - ، وكان أبو سعيد الخدرى ، وجابر الأنصارى ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، كلّهم ممّن رووا خلاف ما فعل عثمان .

واستمز مروان بن الحكم الأموى القرشى على نهج عثمان ، فراح ليصعد على المنبر قبل الصلاه فجذبه أبو سعيد الخدرى الأنصارى ، فجذبه مروان وارتفع فخطب ، فقال أبو سعيد : غيرتم والله(٢) .

وعلم أبى بن كعب الأنصارى عثمان بن عفان حكم رجل طلق امرأته ثم راجعها حين دخلت فى الحيضه الثالثه(٣) .

وعليه فإنّ فقه الإمام على يتقارب كثيراً مع فقه الأنصار ويتنافر مع الفقه

١- انظر تاريخ الطبرى ٢ : ٥٨٧ ، الغدير ٨ : ١٣٤ .

٢- صحيح البخارى ١ : ٣٢٦ / ٩١٣ .

٣- السنن الكبرى ٧ : ٤١٧ .

القرشى - اتباع الرأى والاجتهاد ، منعه التدوين والتحديث - حتى أنه ليكاد يقف الفقهان على طرفى نقيض فى المسائل المختلف فيها ، وهذا ما يؤكد أن الحاله الفقهيّه الأنصارِيّه العامّه تنتظم وتتفق فى كثير من الأحيان مع السلوك العلوى التعبدى ، وتتنافر مع الفقه القرشى الاجتهادى ، ولذلك قل ما نجد نزاعاً فقهيّاً بين أنصارى وبين الإمام على طيله عمر الإمام على .

بخلاف الحزب القرشى الاجتهادى ، فقد وقع الخلاف الفقهى بين الإمام على وبينهم حتى طفح الكيل . فصّرّح الإمام على بذلك فى كثير من كلماته وخطبه مع المفردات الفقهيه المسجله فى المصادر الناصه على قيام الاختلاف على أشده بين الفقه العلوى التعبدى ، وبين الفقه الاجتهادى القرشى وأنهم يسعون إلى تحريف الشريعه وتغيير الدين . بل أنهم - فى الأزمنه المتأخره - تجاوزوا ذلك فكانوا يسألون عن قول الإمام كى يخالفونه ، فجاء فى علل الشرائع بسنده عن أبى إسحاق الأرجانى رفعه ، قال :

قال أبو عبد الله [الصادق] عليه السلام : أتدرى لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامه ؟ فقلت : لا أدرى ، فقال : إنّ علياً عليه السلام لم يكن يدين الله بدين الله إلّا خالفت عليه الأمه إلى غيره ، إرادته لإبطال أمره ، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشىء الذى لا يعلمونه ، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدّاً من عندهم ، ليلبسوا على الناس (١) .

وروى الشيخ بسنده عن عاصم قال : حدّثنى مولى لسلمان عن عبيده السلمانى ، قال :

١- علل الشرائع ٢ : ٥٣١/١ ، وعنه فى وسائل الشيعه ٢٧ : ١١٦ .

سمعت علياً عليه السلام يقول : يا أيها الناس! اتقوا الله ، ولا تفتوا الناس بما لا تعلمون ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قد قال قولاً آله منه إلى غيره ، وقد قال قولاً ، من وضعه غير موضعه كذب عليه ، فقام عبيده ، وعلقمه ، والأسود ، وأناس معهم ، فقالوا : يا أمير المؤمنين! فما نصح بما قد خبرنا به في المصحف ؟ فقال : يسأل عن ذلك علماء آل محمد (١) .

أجل قد اتسع الخرق حين انتزى معاوية على الأئمة ، فراح يؤسس ما شاء من فقه عثماني أموي لكن مدرسه التبعيد المحض لم تسكت عن إفتاءات معاوية ، ومروان ، وعبد الملك بن مروان وغيرهم التابعه عن رأى ، فمما جاء دحراً لهذا الاتجاه هو ما قاله الإمام الصادق عليه السلام في رسالته إلى أصحابه جاء فيه :

... وقد عهد إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله قبل موته ، فقالوا : نحن بعدما قبض الله عز وجل رسول الله صلى الله عليه وآله يسعنا أن نأخذ بما اجتمع عليه رأى الناس بعد قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله ، وبعد عهده الذى عهدته إلينا ، وأمرنا به ؟ مخالفاً لله ولرسوله صلى الله عليه وآله ، فما أحد أجرأ على الله ، ولا أبين ضلاله ممن أخذ بذلك ، وزعم أن ذلك يسعه ، ووالله إن لله على خلقه أن يطيعوه ، ويتبعوا أمره في حياه محمد صلى الله عليه وآله وبعد موته ، هل يستطيع أولئك أعداء الله أن يزعموا أن أحداً ممن

١- تهذيب الأحكام ٦ : ٢٩٥ / ٨٢٣ ، وعنه في وسائل الشيعة ٢٧ : ٢٦ / ١٩ .

أسلم مع محمد صلى الله عليه وآله أخذ بقوله ، ورأيه ، ومقاييسه ؟

فإن قال : نعم فقد كذب على الله ، وضلّ ضلالاً بعيداً ، وإن قال : لا لم يكن لأحد أن يأخذ برأيه ، وهواه ومقاييسه ، فقد أقرّ بالحقّ على نفسه ، وهو ممّن يزعم أنّ الله يطاع ، ويتبع أمره بعد قبض رسول الله صلى الله عليه وآله ، إلى أن قال :

وكما أنّه لم يكن لأحد من الناس مع محمد صلى الله عليه وآله أن يأخذ بهواه ، ولا رأيه ، ولا مقاييسه خلافاً لأمر محمد صلى الله عليه وآله ، كذلك لم يكن لأحد بعد محمد أن يأخذ بهواه ولا رأيه ، ولا مقاييسه ، ثم قال : واتبعوا آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسنته ، فخذوا بها ولا تتبعوا أهواءكم ورأيكم فتضلّوا ، فإنّ أضلّ الناس عند الله من اتبع هواه ورأيه بغير هدى من الله (١) .

إذن أهل البيت والأنصار كانوا متقاربين كثيراً ، غير أنّ اللّاف للنظر هو أنّ معاوية كانت تخالفه الأنصار منذ كان والياً على الشام لعمر وعثمان ، وحتى استلامه الملك ، وقد كان الصحابيّ النقيب الجليل عباده بن الصامت الأنصارى رأس حربه الأنصار فى مخالفه نهج معاوية الفقهى ، ففى حين كان معاوية يتعاطى الربا ولا يرى به بأساً ، أصرّ عباده بن الصامت على معارضته ومعارضه ذلك الفقه المنحرف ، قائلاً : أشهد أنّى سمعت رسول الله يقول ذلك ، وقال : إنّى والله ما أبالى أن لا أكون بأرض يكون بها معاوية (٢) .

١- وسائل الشيعه ٢٧ : ٣٧ - ٣٨ .

٢- انظر سنن النسائى : ٧ : ٢٧٧ .

وحاول معاوية إقناعه بالانصراف عن رأيه الفقهي التعبدى بحرمه الربى ، قائلًا له : اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره ، فقال عباده : بلى وإن رغم أنف معاوية(١) .

وذهب عباده إلى المدينة متصرفا عن الشام ، وأخبر بذلك عمر فأمره بالرجوع إلى الشام وقال له : لا إمرة عليك(٢) . دون أن يردع معاوية عن رأيه الفقهي بالقوه المعهودة عن عمر .

واعترض علي معاوية في معاملته الربويه أبو الدرداء - وهو من الأنصار - أيضاً ، قائلًا : سمعت رسول الله عن مثل هذا فقال : إلا مثلاً بمثل ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ، فقال له أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ؟ أنا أخبره عن رسول الله وهو يخبرني عن رأيه ، لا أساكنك بأرض أنت بها(٣) .

وغزا عبد الرحمن بن سهل الأنصاري في زمن عثمان - ومعاوية أمير على الشام - فمزّت به روايا خمر لمعاوية ، فقام إليها برمحه فبقر كل راويه منها ، فناوشه الغلمان ، حتى بلغ شأنه معاوية ، فقال : دعوه فإنه شيخ قد ذهب عقله .

فقال عبد الرحمن : كلا والله ما ذهب عقلي ولكن رسول الله نهانا أن ندخل بطوننا واسقبتنا خمرًا(٤) .

ومزّق عباده بن الصامت الأنصاري مژه أخرى روايا تحمل الخمر وهي في طريقها إلى الشام ، فأرسلوا إلى أبي هريره في أن يكلم عباده ، فإنه لا يتركهم ولا

١- تاريخ دمشق ٢٦ : ١٩٩ .

٢- تاريخ دمشق ٨ : ٢٧١ .

٣- الموطأ ٢ : ٦٣٤ ، سنن النسائي ٧ : ٢٧٩ / ٤٥٧٢ ، سنن البيهقي ٥ : ٢٨٠ / ١٠٢٧٤ .

٤- الإصابه ٢ : ٣١٣ / ٥١٤٠ ، الاستيعاب ٢ : ٨٣٦ / ١٤٢٤ .

يترك عيبتهم .

فكلمه أبو هريره ، فأجابه عبادہ بما كانوا بايعوا عليه رسول الله في بيعه العقبة من أن لا يكتموا حقاً (١) .

ولشدّه معارضات عبادہ الأنصارى الفقيهيه أرحله معاويه بأمر من عثمان من الشام إلى المدينه ، وأبدى عثمان - الذى له مبتنيات وآراء شخصيه - تدمره منه قائلاً : ما لنا ولَكَ يا عبادہ !؟ فقام عبادہ وخطب بين الناس قائلاً : إني سمعت رسول الله أبا القاسم يقول : إنّه سيلي أموركم بعدى رجال يعزفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعه لمن عصى ، فلا تضلوا بربكم ، فوالذى نفس عبادہ بيده إنّ فلائنا - يعنى معاويه - لمن أولئك (٢) .

واستمرّت المعارضه الفقيهيه حتّى ملك معاويه ، فخطب فادعى الأفضليه لأبى بكر وعمر وعثمان ، ثمّ فضّل نفسه على من بعده ، فكذبه عبادہ بن الصامت وقرعه بالحجه الواضحه ، فأمر معاويه به فضرب (٣)

وأجاز اجتهاد معاويه - القرشئ - الجمع بين الأختين بملك اليمين!! فاعترض عليه النعمان بن بشير الأنصارى (٤) ، ولا ننس أنّ مثل هذا الرأى كان قد صدر عن عثمان قبله .

ولما وصلت النوبه إلى يزيد بن معاويه ، تبدّل الخلاف الفقهى والعقائدى والسياسى من مجرد معارضه فقيهيه إلى مواجهه مسلحه صارخه بين الأنصار

١- تاريخ دمشق ٢٦ : ١٩٨ .

٢- مسند أحمد ٥ : ٣٢٥ / ٢٢٨٢١ ، تاريخ دمشق ٢٦ : ١٩٧ .

٣- تاريخ دمشق ٢٦ : ١٩٩ .

٤- الدر المنثور ٢ : ٤٧٧ .

والمعتبين من جهه ، وبين الأمويين القرشيين والمجتهدين من جهه أخرى .

وتوحدت جبهه الهاشميين والأنصار المعتبين ضد مشروع معاويه القاضى باستخلاف يزيد .

فلما كتب معاويه إلى سعيد بن العاص واليه على المدينة يأمره بأخذ البيعه ، قال الراوى : فأبطأ الناس (الأنصار وهم عظم سكان المدينة) عنها .. لا سيما بنى هاشم .. وكتب سعيد بن العاص إلى معاويه : .. وإني أخبرك أن الناس عن ذلك بقاء ، لا سيما أهل البيت من بنى هاشم ، فإنه لم يجبنى منهم أحد(١) .

وكان محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى من وفد أهل المدينة ، قال لمعاويه حين استشهائهم فى بيعة يزيد : إن كل راع مسئول عن رعيته ، فانظر من تولى أمر أمه محمد ؟! فأخذ معاويه بغير(٢) .

واضطر معاويه لاقناع أهل المدينة والأنصار أو اخضاعهم لبيعه يزيد أن يرحل رحلتين من الشام إلى المدينة ، الأولى فى سنة ٥٠ هـ ، استعمل فيها أسلوب اللين والمخادعة والترغيب ، والثانية فى سنة ٥١ هـ ، استخدم فيها أسلوب العنف والإجبار والترهيب ، وكان معه ألف فارس .

وهدد معاويه وقال : لأقتلهم إن لم يبايعوا . هذا ، وكان أهل المدينة يكرهون يزيد .

فنتيجة لكل هذا وصلت الأمور إلى ذروتها فى زمن حكم يزيد ، فحدثت وقعه الحزّه ، حيث لم تخضع المدينة المنورة بزعاماتها الأنصارية للمسار الأموى ، حتى أنّ زعيمهم عبد الله بن حنظله الغسيل قال :

١- الإمامه والسياسة ١ : ١٥٣ .

٢- الكامل ٣ : ٣٥٢ .

والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمي بالحجارة من السماء ، إنه رجل ينكح الأمهات والبنات والأخوات ، ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة ، والله لو لم يكن معي أحد من الناس لأبليت لله فيه بلاء حسناً (١) .

وصرح بمثل هذا جماعه من قيادات الأنصار صحابه وتابعين .

وفي هذا الانشقاق بين (الأنصار والمتعبدين) من جهة ، وبين (قريش والمجاهدين) من جهة أخرى ، يقف عبد الله بن زيد بن عاصم في خضم الأحداث في صفوف المتعبدين ، غير شاذ عن جماعه الأنصار في خطوطها العريضة فقهياً وسياسياً .

شهد هو وأمه أم عماره - نسيبه بنت كعب - أحداً (٢) ، وروى أن النبي صلى الله عليه وآله قال في موقفها يوم أحد : لمقام نسيبه اليوم خير من مقام فلان وفلان تعريض ببعض الصحابه الذين تركوا المعركة ، وإن النبي قال - في ذلك اليوم - في حقهم : «رحمه الله عليكم أهل البيت» (٣) فيظهر أنهم من المتعبدين الملتزمين بالدفاع عن الدين .

ومسيلمه الكذاب كان قد قتل أخاه حبيب بن زيد وقطعه (٤) ، وفي المقابل قتل عبد الله بن زيد الأنصاري مسيلمه الكذاب ، أو شارك وحشياً في قتله (٥) ، غير أن معاويه ادعى زوراً وكذباً أنه هو الذي قتل مسيلمه ، ليسلب من عبد الله بن زيد هذه الفضيله ، علماً بأن قتل معاويه لمسيلمه لم ينقل عن غيره ، فلا يكاد

١- تاريخ دمشق ٢٧ : ٤٢٩ .

٢- تهذيب الكمال ١٤ : ٥٣٩ / ٣٢٨١ .

٣- تهذيب الكمال ١٤ : ٥٣٩ / ٣٢٨١ .

٤- تهذيب الكمال ١٤ : ٥٣٩ / ٣٢٨١ .

٥- تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٣٠ / ٦٦٨١ .

يخفى على الباحث قصد معاويه وهذا الادعاء الذى حاول المزمى أن يبزّره بأنه يحتمل أن يكون معاويه شارك فى قتل مسيلمه أيضاً^(١).

وعليه فعبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كان من الصحابه الذين استشهدوا ضد الأمويين فى واقعه الحزّه ، فقد ذكر ضمن قيادات الحره الذين استشهدوا فيها ، هو ، ومعتقل بن سنان الأشجعي ، وعبد الله بن حنظله الغسيل الأنصارى^(٢).

ولم يقتصر عبد الله على التضحيه بنفسه ، بل قتل معه ابناه خلّاد وعلى^(٣) فى تلك الوقعه المريه .

ووقعه الحره كانت آخر ذى الحجه سنه ٦٣ ، وقد قتل فيها عبد الله وهو ابن سبعين سنه^(٤).

١- انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٥٣٩ / ٣٢٨١.

٢- شذرات الذهب ١ : ٧١.

٣- تهذيب التهذيب ٥ : ١٩٦ / ٣٨٦ عن ابن سعد.

٤- تهذيب الكمال ١٤ : ٥٤٠ ، تهذيب التهذيب ٥ : ١٩٦ / ٣٨٦.

عبد الله بن زيد الأنصاري والوضوء

بعد هذه المقدمة التاريخية والسياسية الطويلة والتي عرفنا على ضوئها بعض ملامسات الأحكام عند المسلمين وأموراً كثيرة في تاريخ التشريع الإسلامي ، وتخالف الأنصار مع المهاجرين فقهاً وسياسةً ، لا بدّ من الإشارة إلى أهداف القرشيين في تبني الوضوء الغسلي ، فإنهم من جهة كانوا يريدون مشاركة الأنصار في شرعيه هذا الوضوء الجديد المستحدث ، لكونهم شريحه مهمه في الإسلام ، ومن جهة أخرى كان لا يمكنهم نسبة ذلك الوضوء إلى أعيانهم الأحياء كأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وغيرهما ببساطه ، لأنّ النَّاس كانوا قد وقفوا على وضوئهم ، وإن نقل شىء يخالف وضوء هؤلاء الأعيان سيخطأ من قبل الآخرين ، فرأوا من الأنسب أن ينسب الوضوء الثلاثي الغسلي إلى صحابي أنصاري مغمور كعبد الله بن زيد ، لأنّ ذلك لا يكون محوراً للتساؤل ولا محطاً لأن تتوجه انظار المسلمين إليه ، فمع إمكان نسبة الوضوء لصغار الصحابه المغمورين من أمثال عبد الله بن زيد يتحقّق الغرض ولا داعي لأن ينسب ذلك إلى كبار الصحابه .

فموقف أنس بن مالك الأنصاري مع الحجاج بن يوسف الثقفي يخالف ما نقل عن عبد الله بن زيد الأنصاري في الوضوء الغسلي .

ومثله الحال بالنسبة إلى جابر بن عبد الله الأنصاري الذي جاء عنه أنه كان يمسح على قدميه(١) .

وأنت ترى أنّ مواقف هؤلاء الصحابه الكبار من الأنصار كان المسح لا الغسل ، وهو يوضح لنا سر انتساب الغسل إلى عبد الله بن زيد بن عاصم المغمور دون غيره .

والعجب أنهم يعدّونه صاحب حديث الوضوء مع أنه كان له من العمر . حين وفاه النبي صلى الله عليه وآله ١٧ عاماً فقط ، ولم يعطوا هذا اللقب لغيره من كبار الصحابة وقديمي الصحبه وأقرباء النبي وخاصته ، وهذا ما رأيناه في سميّه عبد الله بن زيد بن ثعلبه بن عبد ربّه الأنصاري - الذي أرى الأذان - (١) .

في حين نعلم أنّ الصلاة افترضت على النبي بعد نزول الوحي قبل الاسراء (٢) ، وحين افترضت أناه جبرئيل وهو صلى الله عليه وآله بأعلى مكة ، فهمز له بعقبه في ناحية الوادي ، فانفجرت منه عين ، فتوضأ جبرئيل ورسول الله ينظر إليه ، ليريه كيف الطهور للصلاه ، ثم توضأ رسول الله كما رأى جبرئيل توضأ (٣) .

وفي هذا الصدد قال محقق سيره ابن هشام : فالوضوء على هذا الحديث مكى بالفرض ، مدنى بالتلاوه ، لأنّ آيه الوضوء مدنيه (٤) .

فلو صح هذا فلماذا يختص عبد الله بن زيد بهذا اللقب دون غيره من الصحابه ؟ وما يعنى هذا ؟

بل لماذا يكون الذى أرى الأذان يشابه اسمه ، فما يعنى «الذى أرى الأذان» و«صاحب حديث الوضوء» ؟ ألم يكن غيرهم من يتعهّد ذلك ؟ نعم نحن لو تابعنا السير التاريخي للوضوء والأذان لعرفنا بصمات الفقه القرشى عليهما .

إن التثليث فى غسل الأعضاء وغسل الأرجل كان المدار الأول للاختلاف بين

١- أنظر المجلد الأول من موسوعتنا : الأذان بين الأصالة والتحرير «حى على خير العمل الشرعيه والشعاريه».

٢- انظر هامش سيره ابن هشام ١ : ٢٦٠ عن السهيلي .

٣- سيره ابن هشام ٢ : ٨٣ .

٤- انظر هامش سيره ابن هشام ١ : ٢٦٠ .

المسلمين في عهد عثمان بن عفان ، ثم تطوّر ذلك حتّى رأينا ابن عمر يغسل رجله سبع مرات (١) معتبراً الوضوء هو الإنقاء ، وأنّ أبا هريره كان يطيل غرته فيغسل يديه حتّى يبلغ ابطنه (٢) ورجليه حتّى ساقيه (٣) ، حتى وصل الأمر بمعاويه أن يتوضأ للناس ، فلما بلغ رأسه غرف غرفه من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره إلى مقدمه (٤) .

والباحث لو تأمل في الوضوءات البياتيه عن رسول الله لم يشاهد زياده (مسح الرأس مقبلاً ومدبراً) عن أحد من الصحابه إلّا عن عبد الله بن زيد بن عاصم والربيع بنت معوذ .

وهذا النقل يوافق مع ما ذهب إليه معاويه بن أبي سفيان ولم يأت في الوضوءات البياتيه الأخرى عن الصحابه ، فهو يشككنا وخصوصاً بعد أن عرفنا أنّ موقف الربيع بنت المعوذ كان موقفاً أمويّاً ، وأنّ ابن عباس وابن عقيل والإمام السجاد كانوا لا يرتضون حكايته لوضوء رسول الله .

ومثله الحال وجود نقلين عن عبد الله بن زيد بن عاصم ليس في أحدهما :

١- فتح الباري ١ : ٢٤٠ باب اسباغ الوضوء ١٣٩ ، وعنه في مواهب الجليل ١ : ٢٦٢ ، وفي المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ٥٧ / ٥٠٤ بسنده عن نافع مولى ابن عمر : إنّ عبد الله بن عمر كان ربما بلغ بالوضوء ابطنه في الصيف .

٢- سنن النسائي ١ : ٩٥ / باب حليه الوضوء .

٣- مسند أحمد ٢ : ٤٠٠ ، المصنّف لابن أبي شيبه ١ : ٥٨ / ٦٠٦ ، صحيح مسلم ١ : ١٤٩ ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ١ : ٤٢٣ : (وأعجب من هذا أنّ أبا هريره رفعه إلى النبي في روايه مسلم) .

٤- سنن أبي داود ١ : ٣١ / ١٢٤ .

غسل الرجلين ، ومسح الرأس مقبلاً ومدبراً ، وغسل الأعضاء ثلاثاً ، وهذا ما يرجح أن يكون الوضوء التثنائي المسحى عنه هو الأرجح .

وقد وضحنا سابقاً بأن موضوع مسح الرأس قد تغير من أيام معاوية وأخذ يفقد حكمه حتى ترى فقهاء المذاهب الأربعة يجوزون غسل الرأس بدلاً من مسحه ، وإن كان من بينهم من يذهب إلى كراهه ذلك (١) .

وبما أن مستند هذا الحكم انحصر بعبد الله بن زيد بن عاصم والربيع ولم ينقل هذا القيد الإضافي عن غيرهما عن رسول الله ، وحيث عرفنا أن معاوية كان وراء هذا الرأي ، فلا يستبعد أن تكون الربيع قد حكمت ما يعجب معاوية وأنصاره ، أو أنها تأثرت باجتهااداتهم مثل عائشه وابن عمر - الذى ما مات إلا وقد وافقهم فى المسح على الخفين - (٢) .

فعائشه اعترضت على أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر - يوم وفاه سعد بن أبي

١- انظر الفقه على المذاهب الأربعة، للجزيري ١ : ٥٧، وفيه عند بيانه وضوء الحنفيه ، قال : (وإذا غسل رأسه مع وجهه ، اجزأه عن المسح). وعن وضوء المالكيه ١ : ٥٨ قال : (الفرض الرابع : مسح جميع الرأس من منابت شعر الرأس إلى نقره القفا من الخلف) علماً بأنهم يشترطون أخذ ماء جديد للرأس ، وبإمرار المكلف يده من منابت الشعر إلى نقره القفا يحصل الغسل!! وقال عن وضوء الشافعيه ١ : ٦١ (إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنه يجزئه ذلك ، ولكنه خلاف الأولى). أما عن وضوء الحنابله ١ : ٦٢ فقال : (وغسل الرأس يجزئ عن مسحه ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه كما عرفت).

٢- ففى التفسير الكبير ١١ : ١٦٤ عن عطاء أنه قال قال ابن عمر يخالف الناس فى المسح على الخفين لكنه لم يمت حتى وافقهم.

وقاص - وقالت له : يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء ، فأبى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «ويل للأعقاب من النار» (١) .

فإنها استدلت على غسل الرجلين بالإسبغ وقوله صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب» في حين أنها لو أرادت أن تستدل على الغسل لكان عليها أن تقول : إغسل رجلك فأبى رسول الله يغسلها ، ولما لم ترى رسول الله يغسل رجليه استدلت على وجوب الغسل بقوله : «ويل للأعقاب من النار» لا برؤيتها ، وهذا فهم أموي مروائي .

وبعد هذا يحق للمطالع أن يتساءل أو يشكك في نسبة هذا الوضوء الثلاثي للغسل لهذا الصحابي الشاب دون غيره من أعيان الصحابة ، وخصوصاً بعد أن وقفنا على وجود وضوء ثانئ مسحى ومروى عنه بلا اضطراب ولا خلل لا في المتن ولا في السند .

لأنَّ الحكام كانوا ينسبون كل ما يرتونه إلى خصومهم الفقهاء والفكرين تدعيماً لمزاعمهم .

والذي يؤكد هذه الناحية هو إننا رأينا أن كل منقولات عبد الله بن زيد بن عاصم عن النبي لا تتجاوز العشرين رواية في المجاميع الحديثية المعتمدة عند أهل السنة والجماعة - وأنَّ حاله يشابه حال حمران في هذه الصفة - الذي ليس له إلا بضع روايات في الوضوء ، ولم يرو إلا عن عثمان ومعاوية وقد عاش إلى سنة ٨٠هـ ،

١- صحيح مسلم ١ : ٢١٣ / ٢٤٠ ، موطأ مالك ١ : ١٩ / ٣٥ ، شرح معاني الآثار ١ : ٣٨ . صحيح ابن حبان ٣ : ٣٣٥ / ١٠٥٥ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٤ / باب غسل العراقيب / ٤٥٢ ، مصنف عبدالرزاق ١ : ٢٣ / ٦٩ ، مسند الحميدي ١ : ٨٧ / ١٦١ ، سنن البيهقي ١ : ٦٩ / ٣٢٩ عن سالم سيلان .

ونحن وإن كنا لا ننكر صعوبة الإلمام بفقهاء هذا الرجل الأنصارى من خلال تلك الروايات القليلة ، إلّا أننا بضميمه ما قدمنا من سيرته وتاريخه ونضاله ضدّ الأمويين يمكننا استلال الكثير من خلال تلك المواقف ، والتأكد من أنّ الوضوء الثنائي المسحى أصبح نسبه إليه وأقرب إلى نفسه ومساره الفقهي ، وإلى فقه الأنصار .

فقد روى عبد الله بن زيد أنّه رأى النبي في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى .

كما أنّه روى استقاء النبي صلى الله عليه وآله وتحول رداءه ، وروى قوله صلى الله عليه وآله : « ما بين بيتي ومنبري روضه من رياض الجنة » ، وروى قوله صلى الله عليه وآله : « لا وضوء إلّا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت » ، وروى قوله صلى الله عليه وآله : « إنّ إبراهيم حرم مكة ودعا لها حزمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لهم في مدها وصاعها مثل ما دعا به إبراهيم لمكة » ، وروى قضيه توزيعه صلى الله عليه وآله الغنائم يوم حنين على المؤلّفه قلوبهم دون الأنصار وترضى النبي لهم ، وروى قول النبي صلى الله عليه وآله في حقّ أهله : « رحمه الله عليكم أهل البيت » ، وروى أنّ النبي توضأ مرّتين مرّتين ، وروى أنّه صلى الله عليه وآله تمضمض واستنشق من كف واحد ، وروى عنه كيفية وضوء النبي صلى الله عليه وآله .

وها نحن نرى أنّ جميع منقولاته هذه توافق نهج التبعيد المحض ، وما رواه كبار الصحابه عن النبي صلى الله عليه وآله وليس فيها ما يخالفهم إلّا في هذا الموضع المتنازع فيه وهو الوضوء الغسلي ، فما هو سرّ ذلك ؟!

ولماذا التأكيد على الوضوء الغسلي الماسح للرأس مقبلاً ومدبراً بماء جديد - من فقه عبد الله بن زيد - دون سائر المفردات الفقهيّة الأخرى ؟!

وهل عمز الصحابه الكبار وقدماء الصحبه عن أن يبينوا حكم الوضوء الذى عرفت كيفيته منذ بدء نزول الوحى ، حتى يفرد هذا الصحابى الشاب المعارض للاجتهد والرأى والقرشيين والأمويين فقهاً وسياسهً بيان الوضوء العثماني الأموى الاجتهادى ؟!

وبهذا قد تكون عرفت عله تلقيه «بصاحب حديث الوضوء»؟! وأنه يدل على مزعمه كالتى زعمت فى عبد الله بن زيد الذى أرى الأذان(١) من ذى قبل ؟!

على أن روايه عبد الله بن زيد للوضوء مرتين مرتين ، فيه تعضيد للوضوء المسحى الذى لا يجيز التثليث .

كما أن روايته : «أن النبى توضأ فجعل يبدلك ذراعيه» تؤيد الوضوء الثنائى المسحى ، لأن المصرح به - أى الدلك - يتوافق مع الوضوء بماء قليل ، لا بماء كثير وتثليث للغسلات وغسل للمسوحات ، لأن المد الذى كان يتوضأ به رسول الله لا يكفى لذلك كما أكدنا ذلك مراراً .

وعليه : فالوضوء إمراً بمد أو ثلثى مد - كما فى روايه ابن حبان عن عبد الله - وأن الثقلين - الوضوء مرتين ، والدلك - لا يتطابقان مع ما حكى عن عبد الله بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى روايات أخرى من غسله لرجليه ثلاثاً ومسحه للرأس مقبلاً ومدبراً .

لأن المد يتفق مع غسل الأعضاء مزه ومرتين ، ثم مسح الرأس والرجلين ، لعدم بقاء ماء لغسل الرجلين ، إما افتراض وقوع ذلك مع تثليث غسل الأعضاء وخصوصا الرجل منه فبعيد جداً وخصوصاً كون ذلك الوضوء قد شرع فى

١- أنظر «حى على خير العمل الشرعيه والشعاريه» المطبوع ضمن موسوعه الأذان بين الإصالة والتحريرف.

الجزيره العربيه القليله من الماء ، قال سبحانه حكايه عن قول إبراهيم : { رَبَّنَا إِنِّي أَسِيَكْتُ مِنْ دُرِّيِّ بَوَادِ عَيْرِ ذِي رَزَعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ } ، وقوله تعالى : { أَلْجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَشْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَشْعُرُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } .

فنحن لو قلنا بصحة روايات عبد الله بن زيد بن عاصم الغسليه فستخالف ما جاء عنه : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَوَضَّأَ الْمَرْهَ وَالْمَرْتِينَ) أو (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَتَى بِثَلْثِي مَدٍّ مَاءً فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَدْلُكَ ذِرَاعِيهِ) ، وحيث لا يمكن القول بصحة التقليل معاً ، لزم الترجيح بينهما .

إنَّ تخصيص الوضوء الثلاثي الغسلي بهذا الصحابي الأنصاري المعارض ليجعلنا في شك منه ، ويرجح عندنا الوضوء الثنائي المسحى المنقول عنه عن النبي بدون كل هذه الملابسات ، بل بمعضدات تؤيده من فقه الأنصار ومواقفهم السياسيه ، بل من فقهه ومواقفه السياسيه هو بالذات .

يبدو أنَّ الأمويين استغلوا انزواءه وصغر سنّه حين وفاه النبي ، وعدم وجود الأدوار البارزه له والأضواء المسلطه عليه ، فاتخذوه وسيله لكسب الأنصار والمتعبدین - الذين يولدون في الأزمان اللاحقه - إلى جانب وضوئهم - العثماني الاجتهادي - ، وما ذلك من أفعال الأمويين والمروانيين ببعد .

أضف إلى ذلك ، ما قدمناه من اضطراب روايات الغسل اضطراباً شديداً في السند ، وربما في المتن ، وخلو روايات المسح عن ذلك خلواً تاماً ، مضيفين إليه وجود نقلين آخرين عنه في الوضوء الثنائي المسحى :

أحدهما : عن أبيه تميم بن زيد المازني ، وقد جاءت في أغلب المصادر .

الثاني : عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ، وهو ما أخرجه الطحاوي في

شرح معانى الآثار .

وهذين الثقلين يدعى النقل المسحى عن عبد الله بن زيد ويوضحان تقاربه لفقهاء الأنصار ، لأن النقل الثانى عن عباد والذى أخرجه الطحاوى يؤيد ما أخرجه ابن أبى شيبه عن ابن عيينه عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن عبد الله أن النبى توضع مرتين ومسح برأسه ورجليه ، وهذا يتفق مع ما روى عنه من (أن رسول الله توضع المزمه والمرتين) و (أن النبى توضع بثلاثى المد - أو المد - فجعل يدلك ذراعيه) .

وفى المقابل ترى الوضوء بالمد أو ثلاثى المد لا يتفق مع غسل الأرجل والأعضاء ثلاثاً!! لأن ذلك يحتاج إلى صاع أو أكثر .

وبهذا فقد عرفنا ان الأنصار كأهل البيت كانوا يذهبون إلى المسح على القدمين للأمور التالية .

١ - لحكاية عباد المسح عن عمه عبد الله بن زيد وأبيه تميم .

٢ - لروايه تميم - أخ عبد الله - المسح عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما فى أغلب المصادر .

٣ - لما جاء عن عبد الله بن زيد فى المسح ، وضعف ما نسب إليه فى الغسل .

٤ - ولتقارب فقه الأنصار مع فقه أهل البيت .

ونحن لو جمعنا هذه الأمور الأربعة مع ما جاء عن أنس بن مالك الأنصارى وجابر بن عبد الله الأنصارى لعرفنا أن المسح كان أقرب إلى فقه الأنصار من الغسل .

وعليه فالوضوء الغسلى لا يتفق مع العقل ولا مع النقل ، لعدم إمكان تطابقه مع المد أو ثلثيه ولعدم تطابقه مع جغرافيه الجزيره العربيه وكون دين الله دين يسر وليس دين عسر ، وعدم تطابقه مع وضوء رسول الله بالمد ، ولمعارضته لأخبار مسحيه اخرى عنه وعن ابن أخيه عباد وبطرق متكرره دون أى اضطراب فى

ذلك .

وهذا يؤكد ما قلناه عن فقه الأنصار ، وفقه الطالبين المتمثل بفقه عبد الله ابن زيد الأنصاري ، وفقه تميم بن زيد الأنصاري ، وفقه أنس بن مالك الأنصاري ، وفقه جابر بن عبد الله الأنصاري ، وفقه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفقه عبد الله بن العباس وفقه السجاد والباقر . وهذا كله يقوى نسبه الوضوء الثنائي المسحى إلى عبد الله بن زيد وضعف ما يقابله من وضوء ثلاثي غسلي منسوب إليه .

ولا نغالي إذا قلنا أن القدماء ألمحوا إلى بعض ما توصلنا إليه ، وتنبهوا إلى الاختلاف المنقول عن عبد الله بن زيد . وأن نقطة التوقف في الاختلاف تكون عند عمرو بن يحيى . وحسبنا للتدليل على ذلك هذا النص عن مسند أحمد :

حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عمرو ابن يحيى ابن عماره بن أبي حسن المازني الأنصاري ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد : أن النبي توضأ .

قال سفيان : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى - منذ أربع وسبعين سنه ، وسألته بعد ذلك بقليل وكان يحيى أكبر منه - قال سفيان : «سمعت منه ثلاثه أحاديث : فغسل يديه مرتين ، ووجهه ثلاثاً ، ومسح برأسه مرتين» .

قال أبي : سمعته من سفيان ثلاث مرات يقول : «غسل رجله مرتين» وقال مره : «مسح برأسه مره» ، وقال مرتين : «مسح برأسه مرتين» (١).

فالثابت عند سفيان هو صدور حكاية الوضوء النبوي عن عبد الله بن زيد ،

وهذا ما لا كلام فيه ، لكنّ النص أعلاه يبيّننا عن حصول الارتباك وعدم الوحده في النقل عند عمرو بن يحيى :

فتاره يذكر غسل وجهه ثلاثاً ، وتاره لا يذكره ، وثالثه ينقل غسل يديه مرتين ، وأخرى لا ينقله ، وينقل المسح بالرأس مرّتين تاره ، ومزّه أخرى المسح بالرأس مزّه ، ويخلو السماع الأوّل عن غسل الرجلين ، في حين ينقل السماع الثاني غسلهما مرتين .

وهكذا يقع الاختلاف والنقص والتفاوت الفاحش بين النقلين ، ولا مجال لافتراض هذا الاختلاف عن سفيان ، ولا عن يحيى بن سعيد ، فينحصر إلقاء العهد على عمرو بن يحيى ، الذي جرحه ابن معين بأنّه «صويلح وليس بقوى»^(١) أو «ضعيف الحديث»^(٢) ، وطعن ابن المديني فيه وحمل عليه^(٣) ، وتضعيف الدارقطني له كان مفسّراً ، وأنّه كان بسبب قلّه ضبطه ، وهذا الذي ذكرناه - فيما تقدّم من الاضطراب السندی والمتمنى - جار في روايات الغسل حسب ، فإذا أضفت إلى ذلك معارضتها بروايات المسح ، الخاليه عن كلّ هذا ، تبين بوضوح أرجحيّه الوضوء الثنائي المسحى عن عبد الله بن زيد بن عاصم ، وأنّصح في المقابل مرجوحه ما نسب إليه من الوضوء الثلاثي الغسلي .

١- تهذيب التهذيب ٨ : ١١٩ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٢٩٣ ، الكامل في الضعفاء ٥ : ١٣٩ .

٢- تهذيب الكمال ٢٨ : ١٩٤ .

٣- شرح علل الترمذي لأبي رجب الحنبلي : ١٥١ و ١٦١ .

(٥) مناقشه مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لمروياته الغسلية

* المناقشه السنديه لمروياته المسحيه

* البحث الدلالي

* نسبه الخير إليه

اختلفت الروايات عن عبد الله بن عمرو بن العاص في الوضوء الغسلي ودلالاتها ، فبعضها جاءت مجمله وأخرى مبينه ، وثالثه داله على الوضوء بالمفهوم لا بالمنطوق .

وهذا الاختلاف روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص بعده أسانيد ، مرجعها إلى طريقتين :

أحدهما : بروايه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه .

والأخرى : بروايه مصدع عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

الأول : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه .

اشاره

وهذه الروايات جاءت على نحوين :

أ - ما رواه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله

ب - ما رواه في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

أ . فأمّا ما رواه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله

الإسناد

قال أبو داود : حدثنا مسدد(١) ، حدثنا أبو عوانه(٢) ، عن موسى بن أبي عائشه(٣) ، عن عمرو بن شعيب(٤) ، عن أبيه(٥) عن جده(٦) أنّ رجلاً أتى النبي صلى الله عليه و آله فقال : يا رسول الله ، كيف الطهور ؟

فدعا بماء في إناء ، فغسل كفيّه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مسح برأسه ، فأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه ، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ،

١- هو مسدد بن مسرهد وقد تقدّمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٢- هو الواضح اليشكري وقد تقدم الكلام عنه في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٣- هو موسى بن أبي عائشه الهمداني ، أبو الحسن الكوفي ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٩ : ٩٠ / ٦٢٧١ ، سير أعلام النبلاء ، ٦ : ١٥٠ / ٦٣ ، تهذيب التهذيب ١٠ : ٣١٤ / ٤٢٧) وغيرها من المصادر.

٤- هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القريشي السهمي ، أبو إبراهيم ، لم يرو له مسلم ، وقد روى له البخاري في القراءة خلف الامام ، وروى له أيضا أصحاب السنن الأربعة (انظر تهذيب الكمال ٢٢ : ٦٤ / ٤٣٨٥ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٥ / ٦١ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٤٣ / ٨٠) وغيرها من المصادر.

٥- هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القريشي السهمي ، الحجازي - والد عمرو ابن شعيب - روى له البخاري في القراءة خلف الامام ، وروى له أيضا أصحاب السنن الأربعة (انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٥٣٤ / ٢٧٥٦ ، التاريخ الكبير للبخاري ٤ : ٢١٨ / ٢٥٦٢ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٣١١ / ٦٠٧) وغيرها من المصادر.

٦- اختلف في المراد بالجد هل هو جده الأعلى (عبد الله بن عمرو بن العاص) أم جده الأدنى محمد ؟

ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، أو «ظلم وأساء» (١).

المناقشه

تقدم الكلام عن مسدد وأبي عوانه في مرويات الإمام علي بن أبي طالب .

أما موسى بن أبي عائشه فهو ثقة علي ما هو صريح غير واحد من أئمة الرجال ، قال الحميدى ، عن سفيان بن عيينه : حدثنا موسى بن أبي عائشه وكان من الثقات (٢).

ونقل إسحاق بن منصور وعباس الدوري ، عن يحيى بن معين : ثقة (٣).

وقال يعقوب بن سفيان : كوفي ثقة (٤) وذكره ابن حبان في الثقات (٥).

وقد مدحه آخرون ، قال علي بن المدينى : سمعت يحيى بن سعيد ، قال : كان سفيان الثوري يحسن الثناء على موسى بن أبي عائشه (٦).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبي يقول تربيته روايه موسى بن أبي عائشه (حديث عبيد الله بن عبد الله في مرض النبي صلى الله عليه وآله) ، قلت : ما تقول فيه ؟ قال : صالح الحديث . قلت : يحتج بحديثه ؟ قال يكتب حديثه (٧).

١- سنن أبي داود : ١ : ٣٣ / ١٣٥ ؛ باب الوضوء ثلاثا ثلاثا.

٢- الجرح والتعديل ٨ : ١٥٦ / ٧٠٠ ، تهذيب الكمال ٢٩ : ٢٩ / ٦٢٧١ .

٣- الجرح والتعديل ٨ : ١٥٦ / ٧٠٠ ، تهذيب الكمال ٢٩ : ٢٩ / ٦٢٧١ .

٤- تهذيب التهذيب ١٠ : ٣١٤ / ٦٢٧ .

٥- الثقات لابن حبان ٥ : ٤٠٤ / ٥٤٢١ .

٦- تهذيب الكمال ٢٩ : ٢٩ / ٦٢٧١ .

٧- تهذيب الكمال ٢٩ : ٢٩ / ٦٢٧١ .

ويراد بقوله (يكتب حديثه) أنّ حديثه لا يحتج به هو فيما إذا تفرد به ، أما لو كان له تابع صحيح فيحتج به .

وقد ردّ ابن حجر على استرأبه أبي حاتم بقوله : عنى أبو حاتم أنه اضطرب فيه ، وهذا من تعنته ، وإلّا فهو حديث صحيح (١١) .

وأما عمرو بن شعيب ، فهو ممن اختلفت الأقوال فيه ، وإليك بعضها : قال يحيى بن سعيد القطان : إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به (١٢) .

وقال سفيان بن عيينه : كان إنّما يحدث عن أبيه عن جده ، وكان حديثه عند الناس فيه شيء (١٣) .

وعن معتمر بن سليمان : سمعت : أبا عمرو بن العلاء يقول : كان لا يعاب على قتاده ، وعمرو بن شعيب إلّا أنّهما كانا لا يسمعان شيئاً إلّا حدّثا به (١٤) .

وقال محمد بن عبد الله الرازي عن معمر ، عن أبي عمرو بن العلاء : كان قتاده وعمرو بن شعيب لا يفوت عليهما شيء يأخذان عن كل أحد (١٥) .

وقال أبو الحسن الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : عمرو بن شعيب له أشياء مناكير وإنّما يكتب حديثه ، يعتبر به ، فأما أن يكون حجه فلا (١٦) .

وقال محمد بن علي الجوزجاني الوراق : قلت لأحمد بن حنبل : عمرو بن

١- تهذيب التهذيب ١٠ : ٢١٤ / ٦٢٧ .

٢- تهذيب الكمال ٢٢ : ٦٨ / ٤٣٨٥ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٦ / ٦١ .

٣- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٦ .

٤- الضعفاء للعقيلي ٣ : ٢٧٣ / ١٢٨٠ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٦٨ / ٤٣٨٥ .

٥- تهذيب الكمال ٢٢ : ٦٨ / ٤٣٨٥ .

٦- تهذيب الكمال ٢٢ : ٦٨ / ٤٣٨٥ .

شعيب سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول حدثني أبي، قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟

قال: نعم، أراه قد سمع منه (١).

وقال أبو بكر الأثرم: سئل أبو عبد الله عن عمرو بن شعيب، قال: أنا اكتب حديثه وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروى عن رجل عنه (٢).

وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: حديثه، عندنا واه (٣).

وذكره البخاري في الضعفاء الصغير (٤).

وعن البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامه أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين (٥).

قال البخاري: من الناس بعدهم؟

وقد تعقب الذهبي قول البخاري هذا مستنكرا صدوره عنه فقال في الميزان: ومع هذا القول فما احتج به البخاري في جامعه (٦)!

وقال في سير أعلام النبلاء: استبعد صدور هذه الألفاظ عن البخاري،

١- تهذيب الكمال ٢٢: ٦٨/ ٤٣٨٥، سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٧.

٢- الجرح والتعديل ٦: ٢٣٨/ ١٣٢٣، سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٧.

٣- الجرح والتعديل ٦: ٢٣٨/ ١٣٢٣، سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٦، تهذيب الكمال ٢٢: ٦٨/ ٤٣٨٥.

٤- الضعفاء الصغير للبخاري ١: ٨٤/ ٢٤١.

٥- تهذيب الكمال ٢٢: ٦٩/ ٤٣٨٥.

٦- ميزان الاعتدال ٥: ٣٢٠/ ٦٣٨٩.

أخاف أن يكون أبو عيسى وهم (١١)، وإلّا فالبخارى لا يعرج على عمرو افتراءه يقول: (فمن الناس بعدهم)؟ ثم لا يحتج به أصلاً ولا متابعه (١٢).

وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإذا شاءوا تركوه.

وعلق الذهبي على هذا القول بقوله: هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي (١٣).

وقال أبو عبيد الآجري: قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عندك حجه؟

قال: لا، ولا نصف حجه، ورجح بهز بن حكيم عليه (١٤).

قال ابن أبي شيبة: سألت علي بن المديني عن عمرو بن شعيب، فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده، فإنما هو كتاب وجده، فهو ضعيف (١٥).

وروى عباس ومعاوية بن صالح عن يحيى: ثقته (١٦).

وروى الكوسج عن يحيى: قال: يكتب حديثه (١٧).

١- يعنى به الترمذى، وذلك لان ما روى عن البخارى: «رأيت أحمد بن حنبل..» إنما هو من روايه الترمذى عنه.

٢- سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٧.

٣- سير أعلام النبلاء ٥: ١١٨.

٤- سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٩، تهذيب الكمال ٢٢: ٧١/٤٣٨٥.

٥- سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٩، تهذيب الكمال ٢٢: ٧١/٤٣٨٥.

٦- سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٩، تهذيب الكمال ٢٢: ٧١/٤٣٨٥.

٧- سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٩، تهذيب الكمال ٢٢: ٧١/٤٣٨٥.

وروى عباس أيضا عن يحيى قال : إذا حدّث عن أبيه عن جده فهو كتاب ، ويقول : أبى عن جدى فمن هنا جاء ضعفه أو نحو هذا القول ، فإذا حدث عن ابن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروه فهو ثقة عنهم أو قريب من هذا(١).

وقال أبو حاتم : سألت يحيى عنه ، فغضب وقال : ما أقول ؟ روى عنه الأئمة(٢) ! وروى زهير عن يحيى : ليس بذلك(٣) .

وهذه الأقوال المتناقضة ظاهراً عن يحيى يحتمل فيها ثلاثة وجوه :

فإنّما أن تكون بعضها مكذوبه منسوبه إليه .

وإنّما أن يكون هناك وجه للجمع بينها .

وإنّما أن يكون ابن معين قد اضطرب فى الحكم على عمرو بن شعيب . ويؤيد الاحتمال الأخير ما حكاه عباس الدورى عنه فتاره وثقه وأخرى ضعفه .

وقال الذهبى - وبعد نقله الأقوال السابقة عن يحيى بن معين - : فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله فى عمرو ، فدل على أنّه ليس حجه عنده مطلقاً ، وأنّ غيره أقوى منه(٤) .

ومع ذلك فإنّه يمكننا أن نجتمع بين أقوال ابن معين لأنّه كما فى روايه عباس الدورى عنه لم يضعف روايات عمرو عموماً ، إلّا خصوص ما رواه عن أبيه عن جده مع بقاء كونه ثقة فى الروايه عن غير أبيه .

ومثله يمكننا أن نجتمع بين قولى يحيى بن سعيد القطان المتقدمين ، لأنّ قوله

١- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٧١ / ٤٣٨٥ .

٢- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٧١ / ٤٣٨٥ .

٣- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ ، تهذيب الكمال ٢٢ : ٧١ / ٤٣٨٥ .

٤- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ .

(إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به) يعنى به روايته عن غير أبيه عن جده ، وأما قوله (حديثه عندنا واه) فلروايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال أبو زرعه : روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثره روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : إنما سمع أحاديث يسيره وأخذ صحيفه كانت عنده ، فرواها وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده المنكر ، وعامه هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح ، وابن لهيعة والضعفاء ، وهو ثقة في نفسه ، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده (١) .

وكلام ابى زرعه - هنا - يؤيد ما استظهرناه من أن اختلاف كلام ابن معين وابن القطان إنما هو لكثرة روايته عن أبيه عن جده وبسبب كتابه أيضا ، إلا أن كلامه أيضا ليس تاما فقولته (وعامه هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي ..) غير مطرد ، لأن له مناكير رواها عنه الثقات أيضا ، وصرح بذلك الذهبي حين قال : ويأتي الثقات عنه بما ينكر أيضا (٢) .

وقال ابن عدى : حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان ، قال : حدثنا علي بن عثمان ابن نفيل ، حدثنا أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز قال : كان الزهري يلعن من يحدث بهذا الحديث (ويعنى به : نهيتكم عن التبيذ فانتبذوا) .

فقلت لسعيد : هو يذكره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : إياه يعنى (٣) .

وقال أيضا : حدثنا الفضل بن الحباب ، قال : حدثنا مسدد عن يزيد بن

١- تهذيب الكمال ٢٢ : ٧٠ / ٤٣٨٥ .

٢- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ .

٣- الكامل في الضعفاء ٥ : ١١٤ / ١٢٨١ .

زريع ، حدثنا أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، عن رسول الله صلى الله عليه و آله قال (لا يحل سلف ولا بيع ولا شرطان فى بيع ، ولا ربح ما لا يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك) .

سمعت أبا يعلى يقول : قال أبو عبد الرحمن الأذرمي ، يقال : ليس يصح من حديث عمرو بن شعيب إلّا هذا وهذا أصحابها(١) .

وقال أيضا حدثنا ابن حماد ، حدثني عبد العزيز بن منيب المروزي وحدثنا محمد بن جعفر بن يزيد ، حدثنا محمد بن الهيثم ، قال : حدثنا نعيم بن حماد ، حدثنا محمد بن ثور ، عن معمر عن أيوب ، قال : كنت إذا أتيت عمرو بن شعيب غطيت رأسى حياء من الناس(٢) . وقال : حدثنا محمد بن جعفر الإمام وبشر بن موسى ، قال : حدثنا مؤمل بن إهاب ، قال : حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال : كان أيوب إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه(٣) .

وقال جرير بن عبد الحميد عن غيره : كان لا يعباً بحديث سالم بن أبي الجعد ، وفلاس بن عمرو ، وأبى الطفيل ، وبصحيفة عبد الله بن عمرو ، ثم قال غيره : ما يسرنى أنّ صحيفه عبد الله بن عمرو عندي بتمرتين أو بفلسين(٤) .

قال الحافظ : اعتبرت حديثه ، فوجدت أنّ بعض الرواه يسمى عبد الله ، وبعضهم يروى ذلك الحديث بعينه فلا يسميه ، ورأيت فى بعضها قد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده محمد عن عبد الله ، (وفى بعضها عمرو عن جده

١- الكامل فى الضعفاء ٥ : ١١٥ / ١٢٨١ .

٢- الكامل فى الضعفاء ٥ : ١١٤ / ١٢٨١ .

٣- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ ، وميزان الاعتدال ٥ : ٣٢١ / ٦٣٨٩ .

٤- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٦٩ ، وميزان الاعتدال ٥ : ٣٢١ / ٦٣٨٩ .

محمد (١) .

وعلق الذهبي على هذا بقوله : جاء هذا في حديث واحد مختلف ، وعمرو لم يلق جده محمداً أبداً (٢) .

وقال أبو حاتم البستي في كتاب الضعفاء والمجروحين : إذا روى عن طاوس وابن المسيب وغيرهما من الثقات غير أبيه فهو ثقة ، يجوز الاحتجاج به ، وإذا روى عن أبيه عن جده ، ففيه مناكير كثيرة فلا يجوز الاحتجاج بذلك (٣) .

وقال أيضا : ليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبه ما روى عن أبيه عن جده ، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه ، ولولا كراهيه التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جده أشياء يستدل بها على وهن هذا الإسناد (٤) .

وقال أيضا : إذا روى عن أبيه عن جده ، فإنَّ شعيباً لم يلق عبد الله فيكون الخبر منقطعاً ، وإذا أراد به جده الأدي ، فهو محمد ولا صحبه له ، فيكون مرسلأ (٥) .

قال ابن عدى في الكامل : وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا إذا روى عن أبيه ، عن جده فإنه يكون مرسلأ ، لأنَّ جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو وليس له صحبه (٦) .

وقال العقيلي : حدثنا محمد ، وقال : حدثنا عباس ، قال : سمعت يحيى

١- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٧٠ .

٢- سير أعلام النبلاء ٥ : ١٧٠ .

٣- المجروحين ، لابن حبان ٢ : ٦٢١/٧٢ .

٤- المجروحين ، لابن حبان ٢ : ٦٢١/٧٢ .

٥- المجروحين ، لابن حبان ٢ : ٦٢١/٧٢ .

٦- الكامل في الضعفاء ٥ : ١٢٨١/١١٦ .

يقول: عمرو بن شعيب كذاب، إنما هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص، وهو يقول: أبي عن جدى، عن النبي صلى الله عليه وآله فمن هنا ضعف (١).
 وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء فقال: اختلف فيه وحديثه صحيح أو حسن (٢).

وعبارته الذهبي هنا مجمله وموهمه إذ أنه لم يبين هل أن صحه حديثه أو حسنه هو فى روايته عن غير أبيه عن جده فقط، أم مطلقاً؟

وقد بين الذهبي هذا الإجمال فى سير أعلام النبلاء حيث قال:

فهذا يوضح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان أن عمراً ثقة فى نفسه، وأن روايته عن أبيه عن جده، إما منقطعه أو مرسله، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجاده أو سماعاً، فهذا محل نظر واحتمال، ولستنا ممن نعدّ نسخه عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذى لا نزاع فيه من أجل الوجاهة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغى أن يتأمل فى حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكراً ويروى ما عدا ذلك من السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار ووثقوه فى الجملة وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه (٣).

وذكره أيضاً فى المغنى، فقال: اختلف فيه وحديثه حسن أو فوق الحسن (٤).

١- الضعفاء للعقيلي ٣: ٢٧٣/ ١٢٨٠.

٢- ديوان الضعفاء للذهبي ٢: ٢٠٦/ ٣١٨٤.

٣- سير أعلام النبلاء ٥: ١٧٥/ ٦١.

٤- المغنى فى الضعفاء ٢: ٤٨٢/ ٤٦٦٢.

وقال أبو الفتح الأزدى : سمعت عده من أهل العلم بالحديث يذكرون أنّ عمرو بن شعيب فيما رواه عن سعيد بن المسيب وغيره فهو صدوق ، وما رواه عن أبيه عن جده ، يجب التوقف فيه (١) .

وقال ابن الجوزى : قلت : وإنما توقفوا فيه ، لأنه إذا قال عن جده احتمل أن يكون صحيحاً (٢) .

وقال ابن حجر : ضعفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور ، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب ، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن جده ، فأما روايته عن أبيه فربما دّس ما فى الصحيحه بلفظ عن .. (٣) .

وقال أبو إسحاق الشيرازى فى شرح اللمع :

(.. وأما إذا قال «أخبرنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» ، فإنه ينظر فيه ، فإن عتب الجده وسماه فلا إشكال ، لأنه سمي الجده الأدنى وهو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فيكون مرسلًا ، لأنه ما لقي النبي صلى الله عليه و آله ، وإن سمي الجده الأعلى وهو عبد الله بن عمرو بن العاص فيكون مسنداً ، وأما إذا لم يسمه وأطلق ذلك ، فيحتمل أن يكون جده الأدنى فيكون مرسلًا ، ويحتمل أن يكون عن جده الأعلى فيكون مسنداً ، ولا نعلم ذلك فيجب التوقف فيه ولا يجب العمل به (٤) .

وقال الزيلعى فى نصب الرايه :

قال ابن القطان : إنما ردت أحاديث عمرو بن شعيب ، لأنّ الهاء عن جده ،

١- الضعفاء لابن الجوزى ٢ : ٢٢٧ / ٢٥٦٤ .

٢- الضعفاء لابن الجوزى ٢ : ٢٢٧ / ٢٥٦٤ .

٣- تهذيب التهذيب ٨ : ٨٠ / ٤٥ .

٤- شرح اللمع ٢ : ٦٢٨ .

يحتمل أن تعود على عمرو ، فيكون الجد محمداً فيكون الخير مرسلًا ، أو تعود على شعيب فيكون الجد عبد الله فيكون الحديث مسنداً متصلاً ، لأنَّ شعيباً سَمِعَ من جده عبد الله بن عمرو ، فإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يفسر الجد بأنه عبد الله بن عمرو إلا بحجه ، وقد يوجد في بعض الأحاديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، فيرتفع النزاع (١) .

هذه هي أهم الأقوال في عمرو بن شعيب ، وقد اتضح لك أنَّ طائفته من أساطين العلم كابن القطان وابن حبان وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم أنكروا أن يكون السند تاماً من جميع الوجوه إلى النبي صلى الله عليه وآله - أعنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - ، وذلك لأنَّ الجدَّ هنا غير معين ، فلعله يكون محمد بن عبد الله بن عمرو ، وهذا يعني أنَّ السند منقطع ، ولعله يكون عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأنت تعلم بأنَّ مجيء الاحتمال يُبطل الاستدلال .

على أنَّ البعض كابن حبان وغيره صرحوا : بأنَّ شعيب لا يصح له سماع من عبد الله بن عمرو بن العاص ، وهذا يعني أنَّ هذا السند ضعيف على كلا الاحتمالين سواء احتمل أن يكون الجد هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، أو أنَّه يكون محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، هذا شئ .

والشئ الآخر الذي يقال هنا هو تصريح ابن حبان وغيره : من أنَّ في روايه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مناكير كثيره رواها عنه ثقات لا ضعفاء فقط ، وهذا مما يجعل الاعتماد على مروياته مشكلاً جداً .

وللنوى قول قد تعنت فيه ، وإليك نصه :

فإذا عرفت هذا فقد اختلف العلماء في الاحتجاج بروايته هكذا(١) فمنعه طائفة من المحدثين كما منعه المصنّف وغيره من أصحابنا ، وذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به وهو الصحيح المختار(٢).

ومختار النووى هذا جاء لما روى عن البخارى قوله :

رأيت أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى .. يحتجون بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين .

وكذا قول البخارى : من الناس بعدهم ؟ .

ونحن قد وضّحنا سابقاً أنّ الذهبى توقف في صحة هذه النسبه إلى البخارى ، باعتبار أنّ البخارى لم يحتج به في جامعه الصحيح .

ولو تفحصت صحيح البخارى لما رأيته يروى عن عمرو بن شعيب فضلاً عن أن يكون قد احتج به ، فعدم احتجاج البخارى به درايه وأمر محسوس لكل متتبع لجامعه الصحيح ، وقوله المحكى عنه روايه .

والدرايه والقول عن حس مقدم على الروايه والظن عند جميع العقلاء .

وما أحوج البخارى وجامعه الصحيح إلى هذه الروايه التى تحكى الوضوء البيانى الغسلى بروايه صحابى آخر .

فالبخارى ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص إلاً «ويل للأعقاب من النار» ، وهى تدلّ على الوضوء الغسلى بالمفهوم لا بالمنطوق ، فلو كان الخبر الآنف - روايه شعيب عن أبيه عن جده - صحيحاً عنده لما توانى عن إدراجها في جامعه الصحيح ، فتأمل جيداً!!!

١- يعنى بذلك روايته عن أبيه عن جده.

٢- المجموع في شرح المهذب ١ : ٦٥.

وربما يقال: إنَّ ما صرح به ابن حبان من عدم سماع شعيب من عبد الله بن عمرو بن العاص يخالفه ما أثبتته الدارقطني - من خلال أكثر من روايه - من سماع شعيب لجده عبد الله .

ويجاب عن ذلك: بأنَّ الروايات التي صرح شعيب فيها بالسماع عن جده قد تكون معلوله لاستبعاد أن يكون مثل ابن حبان (الرجالي المحدث)!! لم يقف عليها بل يمكن أن يكون فيها أشياء قد خفيت على الدارقطني هذا أولاً .

وثانياً: إنَّ الدارقطني حينما أثبت سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص لا يريد أن يحدد الجدَّ به ، لكونه مشترك بين ثلاثة حسب قوله :

«لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد الأدنى منهم محمد ، والأوسط عبد الله ، والأعلى عمرو ، وقد سمع - يعني شعيباً - من الأدي محمد ، ومحمد لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسمع جده عبد الله ، فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حينئذ .. ((١))» .

فقوله «فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حينئذ» يرشدنا إلى أنه لو لم يبينه ويكشفه فحديثه غير صحيح أو ممَّا يتوقف فيه ، فتأمل جيداً في قوله الآنف فلن تجد غير ما ذكرنا .

وخلاصه القول: إنَّ روايته عن أبيه عن جده مع إجمال الجد وتردده بين الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص وبين محمد ابنه يوجب التوقف ، بل لا يبعد القول بضعف السند ، لأنَّ الاحتجاج به مليء بالاشكالات والاحتمالات المبطله للاعتماد عليه .

وهذا الكلام - الذى قدمناه إليك - إنما هو فى خصوص روايته عن أبيه عن جده ، وأما إذا أردنا أن نتحدث عن مروياته الأخرى التى رواها عن أبيه وعن غير أبيه فإنّ الكلام سينحى منحى آخر ، ذلك لأنّ القول بوثاقته مع ما عرف عنه من تحريضه عمر بن عبد العزيز على لعن الإمام على دونه خرط القتاد ، فقد جاء فى الأمالى الخميّسه :

(.. إنّ عمرو بن شعيب لما أسقط عمر بن عبد العزيز - من الخطب على المنابر - لعن أمير المؤمنين ، قام إليه عمرو بن شعيب وقد بلغ إلى الموضوع الذى كانت بنو أميه تلعن فيه علماً ، فقرأ مكانه (إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر) فقام إليه عمرو بن شعيب فقال : يا أمير المؤمنين السنّه السنّه ، يحرضه على لعن على بن أبى طالب) .

فقال عمر بن عبد العزيز : اسكت فيحكك الله ، تلك البدعه لا السنّه (١) .

ومن المعلوم أنّ الناصبى لا يحتج به إجماعاً عند جميع المسلمين .

وتلخص مما سبق : أنّ هذا الطريق ضعيف بعمر بن شعيب الناصبى ، حسب ما تقدم عليك تفصيله ، وكذا بأبى عوانه على ما تقدم توضيحه فى مرويات الإمام على الغسلية .

ب - ما رواه الموضوع ثلاثاً ثلاثاً

الإسناد

قال النسائي: أخبرنا محمود بن غيلان (١) قال حدثنا يعلى (٢) قال، حدثنا سفيان (٣) عن موسى بن أبي عائشه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله يسأله عن الموضوع فأراه الموضوع ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا الموضوع فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم (٤).

المناقشه

في هذا الطريق محمود بن غيلان وهو ثقة على ما هو صريح النسائي (٥) وأبو حاتم (٦) وابن حجر في موضعين (٧) وأحمد بن حنبل (٨) وغيرهم.

- ١- هو محمود بن غيلان العدوي، مولاهم أبو محمد المروزي، روى له الجماعة سوى أبي داود (انظر تهذيب الكمال ٢٧: ٣٠٥/ ٥٨١٩، سير أعلام النبلاء ١٢: ٢٢٣/ ٧٧، تهذيب التهذيب ١٠: ٥٨/ ١٠٩) وغيرها من المصادر.
- ٢- هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الأيادي، ويقال الحنفي، أبو يوسف الطنافسي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣٢: ٣٨٩/ ٧١١٥، سير أعلام النبلاء ٩: ٤٧٦/ ١٧٦، تهذيب التهذيب ١١: ٣٥٣/ ٦٨٠) وغيرها من المصادر.
- ٣- هو الامام سفيان الثوري غني عن التعريف احتج به الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١١: ١٥٤/ ٢٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٧: ٢٢٩/ ٨٢) وغيرها من المصادر.
- ٤- سنن النسائي ١: ١٤٠/ ٨٨ الاعتداء في الموضوع.
- ٥- تهذيب الكمال ٢٧: ٣٠٨/ ٥٨١٩، تاريخ بغداد ١٣: ٩٠.
- ٦- الجرح والتعديل ٨: ٢٩١/ ١٣٤٠.
- ٧- تهذيب التهذيب ١٠: ٥٨/ ١٠٩، تقريب التهذيب ١: ٥٢٢/ ٦٥١٦.
- ٨- تاريخ بغداد ١٣: ٨٩/ ٧٠٧٣.

وأما يعلى بن عبيد الطنافسى فهو متكلم فيه ، فقد وثقه جماعه ولينه آخرون ، وإليك بيان ذلك : قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : كان صحيح الحديث ، وكان صالحا فى نفسه (١) .

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : ثقة (٢) .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وهو أثبت أولاد أبيه فى الحديث (٣) .

وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات (٤) .

فمهما يكن من شىء فإن الاحتجاج بيعلى فى مقامنا غير ممكن ، وذلك لأن يعلى هذا ضعيف فى سفيان على ما هو صريح غير واحد .

وقد ذكره الذهبى فى المغنى من أجل ذلك وقال : إن عثمان بن سعيد الدارمى قال : قال يحيى بن معين : يعلى ضعيف فى سفيان ، ثقة فى غيره (٥) .

قال ابن حجر فى التقريب : ثقة إلّا فى حديثه عن الثورى ، ففیه لين (٦) .

وقول ابن حجر هذا موهم - فضلا عن كونه غير دقيق - ذلك لأن حديث يعلى عن سفيان ضعيف لا أنه فيه ضعف أو فيه لين ، وبين المعنيين فرق شاسع لا يخفى على أهل العلم والاختصاص .

١- الجرح والتعديل ٩ : ٣٠٤ / ١٣١٢ .

٢- تهذيب الكمال ٣٢ : ٣٩١ / ٧١١٥ ، الجرح والتعديل ٩ : ٣٠٤ / ١٣١٢ .

٣- تهذيب الكمال ٣٢ : ٣٩١ / ٧١١٥ ، الجرح والتعديل ٩ : ٣٠٤ / ١٣١٢ .

٤- الثقات لابن حبان ٧ : ٦٥٣ / ١١٩١٧ .

٥- المغنى فى الضعفاء ٢ : ٧٦٠ / ٧٢١١ ، تهذيب الكمال ٣٢ : ٣٩١ / ٧١١٥ .

٦- تقريب التهذيب ١ : ٦٠٩ / ٧٨٤٤ .

فلأجل ذلك لا يمكن الاحتجاج به في مقامنا ، لأنَّ السند ضعيف به ، ويعمر بن شعيب كما عرفت .

وروى ابن ماجه : حدثنا خالي يعلى ، عن سفيان ، عن موسى بن أبي عائشه ((١)) .

بنفس السندين المتقدمين وبنفس متن الإسناد الثاني .

الثاني : ما رواه مصدع عن عبد الله بن عمرو

الإسناد الأول

قال مسلم : وحدثنى زهير بن حرب ((٢)) ، حدثنا جرير ((٣)) ، ح ((٤)) .

وحدثنا إسحاق ((٥)) ، أخبرنا جرير عن منصور ((٦)) عن هلال بن يساف ((٧)) ،

١- سنن ابن ماجه ١ : ١٤٦ / ٤٢٢ .

٢- هو زهير بن حرب بن شداد الحرشي أبو خيثمه النسائي، تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب.

٣- هو جرير بن عبد الحميد بن قرظ الطيبي، أبو عبد الله الرازي، القاضي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٤ : ٥٤١ / ٩١٨، سير أعلام النبلاء ٩ : ٩، تهذيب التهذيب ٢ : ١١٦ / ٦٥) وغيرها.

٤- هذه هي علامه للحيلولة، بمعنى وجود طريق آخر للرواية.

٥- هو إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب.

٦- هو منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة...، السلمى، أبو عتاب الكوفي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٨ : ٥٤٦ / ٦٢٠١، سير أعلام النبلاء ٥ : ٤٠٢ / ١٨١، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٧٧ / ٥٤٧) وغيرها.

٧- هو هلال بن يساف الأشجعي، مولاهم، أبو الحسن الكوفي، وهو ممن أدرك علي بن أبي طالب - علي ما قاله المزني في تهذيب الكمال -، وهلال روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه، والبخارى في الأدب (انظر تهذيب الكمال ٣٠ : ٣٥٣ / ٦٦٣٤، تهذيب التهذيب ١١ : ٧٦ / ١٤٤، التاريخ الكبير للبخارى ٨ : ٢٠٢ / ٢٧١٢) وغيرها من المصادر.

عن أبي يحيى (١) ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : رجعتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة إلى المدينة ، حتى إذا كنا بماء بالطريق ، تعجل قوم عند العصر ، فتوضئوا وهم عجال ، فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمشها الماء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ويل للأعقاب من النار . أسبغوا الوضوء (٢) .

المناقشه

إنَّ بعض رجال هذا الإسناد متكلم فيهم ، وبعضهم ممن قد وثقوا .

فأمَّا جرير فقد وردت فيه عدة أقوال ، أهمها :

ما قاله محمد بن سعد : كان ثقة كثير العلم ، يرحل إليه (٣) .

وقال يعقوب بن شيبة : حدثني عبد الرحمن بن محمد ، قال : سمعت سليمان بن حرب يقول : كان جرير بن عبد الحميد وأبو عوانه يتشابهان في رأى العين ، ما كانا يصلحان إلا أن يكونا راعى غنم (٤) .

وقال عبد الرحمن بن محمد : سمعت إبراهيم بن هاشم يقول : ما قال لنا جرير قط ببغداد «حدثنا» ولا فى كلمه واحده ، قال إبراهيم : فقلت : تراه

١- هو مصدع، أبو يحيى الأعرج المعرقب، مولى معاذ بن عفرأ الأنصاري، قد أدرك عمر بن الخطاب على ما صرح به المزى، وهو ممن روى له الجماعة سوى البخارى (انظر تهذيب الكمال ٢٨ : ١٤ / ٥٩٧٨، تهذيب التهذيب ١٠ : ١٤٣ / ٣٠١، الجرح والتعديل ٨ : ١٩٦٢ / ٤٢٩) وغيرها من المصادر.

٢- صحيح مسلم ١ : ٢١٤ / ٢٤١ باب وجوب غسل الرجلين بكما لهما وأخرجه أحمد فى مسنده : حدثنى أبى، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان وعبد الرحمن عن سفيان عن منصور.

٣- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٣٨١.

٤- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٤ / ٩١٨، ميزان الاعتدال ٢ : ١٢٠ / ١٤٦٨، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٢.

لا يغلط مره ، فكان ربّما نعتس فنام ثم يبتته ، فيقرأ من الموضوع الذى انتهى إليه (١).

وقال على بن المدينى : كان جرير بن عبد الحميد الرازى ، صاحب ليل ، وكان له رَسَن ، يقولون : إذا أعبى ، تعلق به - يريد أنه كان يصلى (٢).

وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بالذكى فى الحديث ، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز فعزّفه (٣).

قال عبد الرحمن بن محمد : كان عثمان بن أبى شيبة يقول لأصحابنا : إنّما كتبنا عن جرير من كتبه ، فأتيته (٤) فقلت : يا أبا الحسن كتبتم عن جرير من كتبه ؟ قال : فمن أين ؟! قال : وجعل يروغ ، قال : قلت له : من أصوله ، أو من نسخ ؟

قال : فجعل يحيد ويقول : من كتب ، قلت : نعم ، كتبتم على الأمانه من النسخ ؟

فقال : كان أمره على الصدق ، وإنّما حدثنا أصحابنا أنّ جريراً قال لهم حين قدموا إليه ، وكانت كتبه تلفت : هذه نسخ أحدثت بها على الأمانه ، ولست أدرى ، لعل لفظا يخالف لفظاً ، وإنّما هى على الأمانه (٥).

وقال حنبل بن إسحاق : سئل أبو عبد الله : من أحب إليك جرير أو شريك ؟

١- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٦ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٤ .

٢- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٧ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٤ .

٣- ميزان الاعتدال ٢ : ١١٩ / ١٤٦٨ .

٤- المتكلم هو عبد الرحمن .

٥- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٨ - ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٦ .

فقال : جرير أقل سقط من شريك ، وشريك كان يخطئ (١) .

وقال النسائي : ثقته (٢) .

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : صدوق (٣) .

وقال أبو القاسم اللالكائي : مجمع على ثقته (٤) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليجي بن معين : جرير أحب إليك من منصور أو شريك ؟ فقال : شريك أعلم به (٥) .

ولأجل هذه الأقوال ذكره ابن حجر ضمن المطعونين من رجال صحيح البخاري (٦) .

وهذه الأقوال التي عرضناها تقتضي - في نفسها - عدم إمكان الاحتجاج به لعدة أشياء :

الأول : لقول سليمان بن حرب - بعد أن قرنه بأبي عوانه السيئ الحفظ - :

(ما كانا يصلحان إلّا أن يكونا راعي غنم) وهذه العبارة تشير إلى عدم اتقانها وضبطهما وأنها ليسا من الضابطين في الحديث .

الثاني : إنّ الخطأ في القراءة لقوى جداً فيه ، لأنه كان ينعس فينام ويتبته وهو في حال الأداء ، فالأخذ عن شخص كهذا مشكل جداً .

الثالث : إنّ جريراً لم يكن بالذكي في الحديث ، فكان ممن يختلط عليه حديث

١- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧ .

٢- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧ .

٣- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧ .

٤- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧ .

٥- تهذيب الكمال ٤ : ٥٤٩ / ٩١٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧ .

٦- انظر مقدمه فتح الباري : ٣٨٤ .

شيخ بشيخ آخر فيضيع عليه الواقع ، وقد قدمنا إليك أنه اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى ميز بهز بن أسد له ذلك .

الرابع : إنَّ كتبه قد تلفت ، فكان يحدث من نسخ ما على الأمانة ، مع أنه لا يدري هل أنها مطابقه للواقع أم لا ؟ ، والذي دفعه للروايه منها هو الأمانة لا غير حتى مع كونه غير متثبت بما يؤدي .

وأما توثيقات البعض له فهي لا تعارض هذه الأقوال فيه ، لأنهم لا يعنون من توثيقهم له سوى أنه ثقة في نفسه ، صادق غير كاذب ، وهذا كما لا يخفى يجمع كونه ليس ذكياً ، وأنه كان مخلطاً ، وغير ذلك من الصفات القادحة .

والحاصل : فإنَّ الاحتجاج بجريه مشكل ، خاصة لولاحظنا أنَّ بعض الأقوال فيه هي من الجروح التي يمكن عدّها مفسره ، وعليه فيكون حديثه مما يتأمل فيه .

وأما منصور بن المعتمر فهو ثقة على ما هو صريح أبي حاتم(١) والعجلي(٢) وابن حجر(٣) والذهبي(٤) ، وقد أشاد الرجاليون بحفظه وإتقانه وتضلعه في هذه الصناعات فراجع .

وأما هلال بن يساف فقد وثقه يحيى بن معين بقوله : ثقة(٥) .

١- الجرح والتعديل ٨ : ١٧٧ / ٧٧٨ .

٢- الثقات، للعجلي ٢ : ٢٩٩ / ١٧٩٥ ، وفيه : ثقة ثبت في الحديث، وكان أثبت أهل الكوفة.

٣- تقريب التهذيب ١ : ٥٤٧ / ٦٩٠٨ ، وفيه : ثقة ثبت وكان لا يدلس .

٤- سير أعلام النبلاء ٥ : ٤٠٢ / ١٨١ ، وفيه : الحافظ الثبت القدوه، وقال أيضا : كان من أوعية العلم، صاحب إتقان وتأله وخبر.

٥- تهذيب الكمال ٣٠ : ٣٥٤ / ٦٦٣٤ .

وقال العجلي : كوفي تابعي ثقه ((١)).

وذكره ابن حبان في الثقات ((٢)) ووثقه ابن سعد في طبقاته ((٣)) ، وابن حجر في تقريبه ((٤)) وغيرهما .

وأما أبو يحيى الأعرج ، فظاهر حاله أنه مما لا يمكن الاحتجاج بالوثوق بمروياته ، وإليك أهم الأقوال فيه :

قال الذهبي في ديوان الضعفاء : صدوق تكلم فيه ابن حبان بلا دليل كعادته ((٥)) .

وقول ابن حبان هو : « كان ممن يخالف الإثبات في الروايات ، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها ، والاعتبار بما وافقهم فيها ((٦)) » .

فاتهام الذهبي لابن حبان باطل من جهتين .

الأولى : أن ابن حبان هو الأقدم في هذه الصنعة منه ، والأقرب عهداً إلى الرواه من الذهبي وأن الاتهام يتوجه بالأولوية له لا لابن حبان .

الثانية : إن المتكلم في أبي يحيى الأعرج ليس ابن حبان فقط - كما سيأتي - وأن الذهبي لم يحط علماً بمن جرحه أو لينه ، وإلا بأي شيء نفتر عدم تعديله لأبي يحيى في المغنى؟! فهو لم يدافع عنه بأي شيء سوى قوله « تكلم فيه ((٧)) » .

١- الثقات، للعجلي ٢ : ٣٣٤ / ١٩١٥ .

٢- الثقات، لابن حبان ٥ : ٥٠٣ / ٥٩٤٦ .

٣- الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦ : ٢٩٧ .

٤- تقريب التهذيب ١ : ٥٧٦ / ٧٣٥٢ .

٥- ديوان الضعفاء ٢ : ٣٦١ / ٤١٣٠ .

٦- المجروحين، لابن حبان ٣ : ٣٩ / ١٠٨٩ .

٧- المغنى في الضعفاء ٢ : ٦٥٩ / ٦٢٥٩ .

وقد ذكره في ميزان الاعتدال وحكى قول السعدى فيه «زائغ حائد عن الطريق(١)». بعد أن قال : صدوق قد تكلم فيه ، وهذا يدل على اضطراب الذهبي فيه .

وقال ابن الجنيدي : سأل ابن الغلابي يحيى بن معين وأنا أسمع عن مصدع (أبي يحيى) ، فقال : لا أعرفه(٢) .

وقال الجوزجاني : كان زائغاً حائداً عن الطريق(٣) .

ورد ابن حجر قول الجوزجاني بقوله : والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله(٤) .

نعم ذكره العقيلي في الضعفاء وقال : حدث علي بن أحمد ، قال : حدثنا صالح ، حدثنا علي ، قال سمعت سفيان ، قال : قال عمرو بن دينار ، اسم أبي يحيى ، مصدع ، قال سفيان : وقال أهل الكوفة : قطع بشر بن مروان عرقوبه ، قيل لسفيان : في أي شيء قطع عرقوبه ؟ قال : في التشيع(٥) .

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب : .. ومصدع هو الذي مر به ابن أبي طالب وهو يقص ، فقال : تعرف الناسخ من المنسوخ ؟

قال : لا .

قال : هلكت وأهلكت(٦) .

١- ميزان الاعتدال ٦ : ٤٣٣ / ٨٥٦٢ .

٢- هامش تهذيب الكمال ٢٨ : ١٤ .

٣- انظر هامش تهذيب الكمال ٢٨ : ١٤ عن أحوال الرجال : ١٤٤ / ٢٤٩ .

٤- تهذيب التهذيب ١ : ١٥٨ / ٣٣٢ .

٥- الضعفاء للعقيلي ٣ : ٣٢٣ / ١٣٤١ .

٦- تهذيب التهذيب ١٠ : ١٤٣ / ٣٠١ .

وقال ابن حجر أيضاً في تقريب التهذيب : مقبول(١).

وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة(٢).

وحاصل الأمر في مصدع : إن الاحتجاج به لا يخلو من تأمل ، وأحسن ما يقال فيه هو قول ابن حبان وابن حجر .

وخلصه القول في هذا الطريق : أنه ضعيف في نفسه ، مقبول منظور فيه باعتبار غيره ، بشرط ألا ينفرد ويخالف الثقات!!

أسانيد أخرى

١ - قال مسلم : وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة(٣) ، حدثنا وكيع(٤) عن سفيان(٥) ح ، وحدثننا ابن المنثني(٦) وابن بشار(٧) قالوا : حدثنا محمد بن

١- تقريب التهذيب ١ : ٥٣٣ / ٦٦٨٣.

٢- الثقات، للعجلي ٢ : ٢٨٠ / ١٧٢٩.

٣- هو الامام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي العيسى، تقدمت ترجمته في مرويات عبد الله بن عباس المسحيه.

٤- هو وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي، أبو سفيان الكوفي، تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٥- هو الامام سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله الكوفي، احتج به الجماعه وغيرهم (انظر تهذيب الكمال ١١ : ١٥٤ / ٢٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٧ : ٢٢٩ / ٨٢، الجرح والتعديل ٤ : ٢٢٢ / ٩٧٢) وغيرها من المصادر الكثيره.

٦- هو محمد بن المنثني المعروف بالزمن، تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٧- هو محمد بن بشار بن عثمان العبدى، أبو بكر البصرى، بشار، وإنما قيل له بشار لانه كان بشاراً في الحديث، والبندار : الحافظ، جمع حديث بلده، روى له الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١١ / ٥٠٨٦، سير أعلام النبلاء ١٢ : ١٤٤ / ٥٢، تهذيب التهذيب ٩ : ٦١ / ٨٧) وغيرها في المصادر.

جعفر(١١) ، قال : حدثنا شعبه(٢٢) ، كلاهما عن منصور بهذا الإسناد(٣٣) ، وليس في حديث شعبه (أسبغوا الوضوء) ، وفي حديثه(٤٤) عن أبي يحيى الأعرج(٥٥) .

٢- وأسند ابن جرير عن منصور بن المعتمر بالأسانيد المتقدمه أنّ النبي أبصر قوماً يتوضأون لم يتموا الوضوء فقال : أسبغوا الوضوء ويل للعراقيب أو الأعقاب من النار(٤٦) .

٣- وروى عن أبي كريب قال : حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور بالإسناد المتقدم ، وفيه : فتوضأوا فجاء رسول الله فرأى أقدامهم بيضاء من أثر الوضوء فقال : ويل للعراقيب من النار أسبغوا الوضوء(٧٧) .

٤- وقال الطبري : حدثنا ابن بشار ، قال حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا سفيان عن منصور بنفس الأسانيد المتقدمه نحو ما تقدم(٨٨) .

١- محمد بن جعفر المعروف بغندر تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٢- هو الإمام شعبه بن الحجاج تقدمت ترجمته في مرويات علي بن أبي طالب الغسليه.

٣- كلاهما : أى كل من سفيان وشعبه عن منصور، وقوله (بهذا الإسناد) يعنى بالإسناد الأول الذى رواه مصدع عن عبد الله بن عمرو.

٤- يعنى : وفي حديث شعبه وجود اضافته الأعرج (عن أبي يحيى الأعرج) لا أبي يحيى فقط.

٥- صحيح مسلم ١ : ٢١٤ / ٢٤١ ، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما واخرج ابن ماجه (١ : ١٥٤ / ٤٥٠) عين ما أخرجه مسلم سندا ومتنا من طريق سفيان، وروى الطبري فى تفسيره (٦ : ١٣١) عن أبي كريب قال : حدثنا وكيع عن سفيان بالإسناد المتقدم، وكذا أحمد فى مسنده (٢ : ١٦٤ / ٦٥٢٨ ، ٢ : ١٩٣ / ٦٨٠٩ ، ٢ : ٢٠١ / ٦٨٨٣).

٦- تفسير الطبري ٦ : ١٣١ .

٧- تفسير الطبري ٦ : ١٣١ .

٨- تفسير الطبري ٦ : ١٣١ .

وفي هذه الطرق سفيان الثوري وهو من الأئمة الحفاظ ، المشهورين في صناعه الحديث حتى لقب بأمر المؤمنين في الحديث(١) ، ولم نعتز على من طعن فيه بشيء .
قال وكيع عن شعبه : سفيان أحفظ مني(٢) .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : كان وهيب يقدم سفيان في الحفاظ على مالك(٣) .

وقال يحيى بن سعيد القطان : ليس أحد أحب إلي من شعبه ولا يعدله أحد عندي ، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان(٤) .

وقال سفيان بن عيينه : أصحاب الحديث ثلاثة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه(٥) .

وقال بشر بن الحارث ، عن عبد الله بن داود : ما رأيت أفقه من سفيان(٦) ، وقال الخطيب في تاريخ بغداد : كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماء من أعلام الدين ، مجتمعاً على أمانته بحيث يستغنى عن تركيته ، مع الإتيان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد(٧) .

١- من قبل شعبه وسفيان بن عيينه، وأبو عاصم، ويحيى بن معين، وغير واحد من العلماء (انظر في ذلك تهذيب الكمال ١١ : ١٦٤ / ٢٤٠٧).

٢- تهذيب الكمال ١١ : ١٦٥ / ٢٤٠٧.

٣- تهذيب الكمال ١١ : ١٦٥ / ٢٤٠٧.

٤- تهذيب الكمال ١١ : ١٦٦ / ٢٤٠٧.

٥- تهذيب الكمال ١١ : ١٦٦ / ٢٤٠٧.

٦- تهذيب الكمال ١١ : ١٦٧ / ٢٤٠٧.

٧- تاريخ بغداد ٩ : ١٥١ / ٤٧٦٣.

وأما محمد بن بشار العبدي ، فهو ممن تكلم فيه ، وإليك أهم أقوالهم فيه :

قال أبو عبيد الآجري : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن بندار نحواً من خمسين الف حديث ، وكتبت عن أبي موسى شيئاً ، وهو أثبت من بندار ، ثم قال : لولا سلامه ، في بندار ترك حديثه (١) .

أقول : وكلام الآجري هنا يشعر أن الأخذ منه متوشح بالاحتياط ، فتأمل في عبارته .

وقال عبد الله بن محمد بن يسار : سمعت أبا حفص عمرو بن علي يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروى عن يحيى (٢) .

وعلق الذهبي على هذا القول بقوله (.. كذبه الفلاس (٣)) ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه أحد ، لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين (٤) .

وهذا خلط وخبط من الذهبي ، إذ متى كان تيقن الآخرين من العلماء بصدق راو ما حجه على من كذبه منهم .

فلو كان الأمر كذلك لما جاز لعالم أن يبدي برأيه أمام الآخرين ، فالمسألة ليست تصويب في المجالس البرلمانية ، بل المسألة مسألة اجتهاد - تحت ضوابط القرآن والسنة - مباح لكل من يقدر عليه ، هذا من جهه .

ومن جهه أخرى فإنه لا يحق للذهبي - وهو لم يعاصر الفلاس أو غيره ممن

١- تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٥ / ٥٠٨٦ .

٢- تاريخ بغداد ٢ : ١٠٣ / ٤٩٧ .

٣- هو أبو حفص عمرو بن علي الذي حلف بأن بنداراً يكذب .

٤- ميزان الاعتدال ٦ : ٧٩ / ٧٢٧٥ .

وَتَقَّ بِنْدَاراً - أن ينتصر لأحد بلا دليل ملموس ، فغايه ما استند إليه الذهبي في انتصاره لمن وَتَّقَ هو عدم إصغاء الآخرين للفلاس .

وقال عبيد الله الدورقي : كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لا يعباُ به ويستضعفه ، ورأيت القواريري لا يرضاه ، وكان صاحب حمام(١) .

وقال عبد الله بن المديني : سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله قال : «تسحروا فَإِنَّ السحور بركه» فقال : هذا كذب ، حدثني أبو داود موقوفاً وأنكره أشد الإنكار(٢) .

وقال أبو حاتم : صدوق(٣) .

وقال النسائي : صالح لا بأس به(٤) وقال أبو الفتح الأزدي : بندار قد كتب الناس عنه وقبلوه ، وليس قول يحيى بن معين والقواريري مما يجرحه ، وما رأيت أحداً ذكره إلّا بخير وصدق(٥) .

أقول : إذا كان التّكذيب بهذه الصورة لا يجرحه فأى شىء يجرحه فى الدنيا ؟

وحاصل القول فى بندار هو عدم إمكان الاحتجاج به لأنّ الجرح والتكذيب - بالشكل المتقدم - يقدم على التعديل .

١- تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٦ / ٥٠٨٦ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٤٩٠ .

٢- تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٥ / ٥٠٨٦ ، تاريخ بغداد ٢ : ١٠٣ / ٤٩٧ .

٣- تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٧ / ٥٠٨٦ ، ميزان الاعتدال ٦ : ٧٩ / ٧٢٧٩ .

٤- تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٧ / ٥٠٨٦ .

٥- تاريخ بغداد ٢ : ١٠٤ / ٤٩٧ ، تهذيب الكمال ٢٤ : ٥١٦ / ٥٠٨٦ .

وخلصه القول في هذا الطريق : أنه يطعن فيه من عدة جهات :

الأولى : من جهة ابن المثنى الذى قال النسائى عنه : لا بأس به ، كان يغير فى كتابه ، وقول صالح بن محمد الحافظ : صدوق اللهجه ، وإنّ فى عقله شىء ، وقول أبى حاتم : صالح الحديث ، صدوق . وهذه الأقوال التى تقدمت فى ترجمته (١) تقتضى فى نفسها عدم إمكان الاحتجاج به من دون متابعه .

الثانيه : من جهة ابن بشار - بندار - الماره ترجمته قبل قليل .

الثالثه : من جهة محمد بن جعفر المعروف بغندر كما وضحناه سابقا .

وهذه الطعون - وإن كانت طعون - لكنّها لم تكن الأساسيه فيه ، لوجود تابع صحيح إلى منصور بن المعتمر من روايه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبه عن وكيع عن سفيان عن منصور ، وحق الطعن فيه بما بعد منصور ، فقد قدمنا إليك سابقاً أنّ أبى يحيى الأعرج مما لا يمكن الاحتجاج بمروياته من دون تابع صحيح ، لأنه قد تكلم فيه ، وأحسن شىء قيل فيه ما قاله ابن حجر من أنه مقبول .

وعلى أى حال فإنّ القول بأنّ الطريق الأول حسن غير بعيد ، ولكن لا يمكن الاحتجاج به من دون تابع يجعله يرتقى إلى تلك المرتبه . هذا من جهة السند .

إلّا أنّ الالتزام به من جهة الدلاله لمن أشكل المشكلات : إذ لا دلاله فيه على الغسل لا من قريب ولا من بعيد ، بل يمكن أن يقال أنّه ينفع دليلاً على المسح ، على ما سيأتى توضيحه لاحقاً .

١- فى مرويات الإمام على بن أبى طالب.

الإسناد الأول

قال البخارى : حدثنا موسى (١) ، قال : حدثنا أبو عوانه (٢) ، عن أبي بشر (٣) ، عن يوسف بن ماهك (٤) ، عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي عنا في سفره سافرها فأدركنا وقد أرهقتنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته : ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً (٥) .

المناقشه

ذكر الذهبي موسى بن إسماعيل في ميزان الاعتدال ونقل قول ابن خراش فيه : (صدوق وتكلم فيه الناس) (٦) ، وكلام ابن خراش فضلاً عن كونه مبهم فهو مجمل لا ينهض لمقاومه توثيقات الإعلام .

١- هو موسى بن إسماعيل، أبو سلمه التبوذكى، تقدمت ترجمته في مرويات عبد الله بن زيد بن عاصم الغسليه.

٢- هو الواضح بن عبد الله البشكرى، تقدمت ترجمته في مرويات على بن أبي طالب الغسليه.

٣- هو جعفر بن إياس، ابن أبي وحشيه البشكرى، أبو بشر الواسطى، بصرى الأصل، روى له الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٥: ٩٣٢/ ٥، سير أعلام النبلاء ٥: ٤٦٥/ ٢١١، تهذيب التهذيب ٢: ٧١/ ١٢٩) وغيرها.

٤- هو يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسى المكى، مولى قريش، روى له الجماعه (انظر تهذيب الكمال ٣٢: ٧١٥٠/ ٤٥٠، سير أعلام النبلاء ٥: ٦٨/ ٢٤، تهذيب التهذيب ١١: ٣٧٥/ ٧٢٢) وغيرها من

المصادر.

٥- صحيح البخارى ١: ٧٢/ ١٦١ باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين.

٦- ميزان الاعتدال ٦: ٨٨٤/ ٥٣٦.

أما أبو عوانه فقد مر عليك (في مرويات علي ابن أبي طالب الغسليه) الكلام فيه.

أما أبو بشر فهو ثقة على ما هو صريح يحيى بن معين ، وأبو زرعه ، وأبو حاتم ، وأحمد بن عبد الله العجلي ، والنسائي بحكاية إسحاق بن منصور وجعفر ابن أبي عثمان الطيالسي عنهم (١).
وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث (٢).

وضَعَفَ شعبه حديث أبي بشر عن حبيب ومجاهد ، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول كان شعبه يَضَعِفُ أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم (٣).
وقال المفضل بن غسان الغلابي ، عن أحمد بن حنبل : كان شعبه يقول : لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم ، وكان شعبه يَضَعِفُ حديث أبي بشر عن مجاهد (٤).
وقال حنبل بن إسحاق ، عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، قال يحيى : قال شعبه : لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم ، وكان شعبه يَضَعِفُ حديث أبي بشر عن مجاهد (٥).
وقال ابن عدى في الكامل : حدّث عنه شعبه وهشيم وغيرهما بأحاديث مشاهير وغرائب وأرجوا أنه لا بأس به (٦).

١- تهذيب الكمال ٥ : ٩٣٢/٧ .

٢- الطبقات الكبرى، لابن سعد ٧ : ٢٥٣ .

٣- تهذيب الكمال ٥ : ٩٣٢/٧ .

٤- تهذيب الكمال ٥ : ٩٣٢/٧ .

٥- تهذيب الكمال ٥ : ٩٣٢/٧ .

٦- الكامل في الضعفاء ٢ : ١٥١ / ٣٤٥ .

وقد نقل ابن حجر بعض تلك الأقوال ، وختمه بقوله : احتج به الجماعة لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب ابن سالم .

وأما يوسف بن ماهك فهو ثقة على ما هو صريح يحيى بن معين بروايه إسحاق بن منصور وعثمان بن سعيد الدارمي عنه (١) .

وقال النسائي : ثقة (٢) .

وقال ابن خراش : ثقة عدل (٣) .

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٤) .

والحاصل : إنَّ هذا السند مخدوش بأبي عوانه حسبما مرَّ عليك .

الإسناد الثاني

قال البخاري : حدثنا أبو النعمان - عارم بن الفضل - (٥) ، قال : حدثنا أبو عوانه عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : تخلف عَنَّا النبي صلى الله عليه وآله في سفره سافرناها فأدركنا وقد أَرَهَقْنَا الصَّلاة ونحن نتوضأُ فجعلنا نمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته : ويل للأعقاب من النار مُرَّتَيْنِ

١- تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٥٣ / ٧١٥٠ ، وانظر الجرح والتعديل ٩ : ٢٢٩ / ٩٦١ .

٢- تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٥٣ / ٧١٥٠ .

٣- تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٥٣ / ٧١٥٠ .

٤- الثقات لابن حبان ٥ : ٥٤٩ / ٦١٧٩ .

٥- هو محمد بن الفضل السدوسي ، أبو النعمان البصري ، وعارم ليس اسمه بل صفه وصف بها ، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٨٧ / ٥٥٤٧ ، سير أعلام النبلاء ١٠ : ٢٦٥ / ٧٠ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٦٥٩ / ٣٥٧) وغيرها من المصادر .

ويخشد هذا الطريق بأبي عوانه كذلك .

أما أبو النعمان فهو ثقة على ما هو صريح الذهلي (٢) وأبو حاتم (٣) والعجلي (٤) وغيرهم .

إلاً أنّ عارم بن الفضل مع ذلك قد خلط بأخوه على ما هو صريح كثير من أهل العلم ، كابن حبان (٥) والدارقطني (٦) وابن حجر (٧) وأبو داود (٨) والبخاري (٩) وغيرهم ، والحق إنّ اختلاطه لا يضرّ بما رواه في مقامنا ، وذلك لأنّه يروى هنا عن أبي عوانه ، وروايته عنه قبل اختلاطه قطعاً ، لأنّه اختلط بعد سنه عشرين ومائتين على ما هو صريح أبي حاتم (١٠) ، وأبو عوانه مات سنه سبع وأربعين ومائه على ما هو صريح دحيم ويحيى بن معين وغيرهما (١١) .

وهذا يعني أنّه سمع منه قبل اختلاطه بسنين عديده .

١- صحيح البخارى ١ : ٣٣ / ٦٠ باب من رفع صوته بالعلم.

٢- تهذيب التهذيب ٩ : ٣٥٧ / ٦٥٩.

٣- الجرح والتعديل ٨ : ٥٨ / ٢٦٧، تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٩١ / ٥٥٤٧.

٤- الثقات، للعجلي ٢ : ٥ / ٨٠٦.

٥- المجروحين ٢ : ٢٩٤ / ٩٩٧.

٦- ميزان الاعتدال ٦ : ٢٩٨ / ٨٠٦٣.

٧- تقريب التهذيب ١ : ٥٠٢ / ٦٢٢٦.

٨- الضعفاء، للعقيلي ٤ : ١٢١ / ١٦٨٠.

٩- التاريخ الكبير، للبخارى ١ : ٢٠٨ / ٦٥٤.

١٠- الجرح والتعديل ٨ : ٥٨ / ٢٦٧.

١١- تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٥٢ / ٦٦٨٩.

ومهما يكن فإنّ هذا الطريق ، مخدوش بأبي عوانه وبأبي بشر ، حسب ما قدمناه .

الإسناد الثالث

قال مسلم : حدثنا شيبان بن فروخ^(١) وأبو كامل الجحدري^(٢) ، جميعا عن أبي عوانه ، قال أبو كامل : حدثنا أبو عوانه عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو ، قال : تخلف عتّا النبي صلى الله عليه وآله في سفر سافرناه فأدر كنا وقد حضرت صلاه العصر فجعلنا نمسح على أرجلنا فنأدى «ويل للأعقاب من النار»^(٣) .

المناقشه

شيبان بن فروخ ممن تكلم فيه ، فقد قال فيه أبو زرعه : صدوق^(٤) .

وقال أبو حاتم : كان يرى القدر واضطر الناس إليه بأخوه^(٥) .

وقال ابن حجر : صدوق بهم ، رمى بالقدر^(٦) .

١- هو شيبان بن أبي شبيه الجبلي ، مولاهم ، أبو محمد الأبلبي ، روى له مسلم وأبو داود والنسائي (انظر تهذيب الكمال ١٢ : ٥٩٨ / ٢٧٨٥ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٣٢٨ / ٦٣٩ ، التاريخ الكبير للبخارى ٤ : ٢٥٤ / ٢٧١١) وغيرها .

٢- هو فضيل بن حسين البصرى ، أبو كامل الجحدري ، روى له البخارى تعليقا ، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي (انظر تهذيب الكمال ٢٣ : ٢٦٩ / ٤٧٥٨ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ١١١ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٦١ / ٥٣٤) وغيرها من المصادر .

٣- صحيح مسلم ١ : ٢١٤ / ٢٤١ باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما .

٤- تهذيب الكمال ١٢ : ٦٠٠ / ٢٧٨٥ ، المغنى فى الضعفاء ١ : ٣٠١ / ٢٨٠٥ .

٥- الجرح والتعديل ٤ : ٣٧٥ / ١٥٦٢ ، المغنى فى الضعفاء ١ : ٣٠١ / ٢٨٠٥ .

٦- تقريب التهذيب ١ : ٢٦٩ / ٢٨٣٤ .

وتجريح شيبان لا يضّر لوجود طريق آخر للرواية وهو طريق أبو كامل الجحدرى وهو ثقة ، فلا يضر إذن كلام من تكلم فيه مع وجود طريق آخر للرواية .
وأبو كامل وثقه غير واحد من أئمة أهل العلم .

قال أبو حاتم ، قال على بن المدينى : أبو كامل ثقة (١) .

وقال ابن حجر فى التقريب : ثقة (٢) .

وقال أحمد بن حنبل : أبو كامل بصير بالحديث ، متقن ، يشبه الناس وله عقل سديد لا يتكلم إلا أن يسأل (٣) .

وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات (٤) .

ومع ذلك فهذا الطريق يחדش بأبى عوانه ، ويُعلُّ بأبى بشر .

١- الجرح والتعديل ٧ : ٤٠٩/ ٧١ .

٢- تقريب التهذيب ١ : ٤٤٧/ ٥٤٢٦ .

٣- تهذيب الكمال (الهامش) ٢٣ : ٢٧١ .

٤- الثقات لابن حبان ٩ : ١٠ / ١٤٨٩٥ .

خلاصه البحوث السنديه

قد عرفت - فيما مرّ - حال الأسانيد الغسلية والمسحيه عن عبد الله بن عمرو وأنها ترجع في حقيقتها إلى ثلاثه أسانيد ، اثنان منهما غسلية والثالثه مسحيه .

أما الاثنان الغسلية فهما :

١ - ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

وقد وضحنا سابقا أقوال الأعلام فيه ، وأنّ جده هنا مردد بين جده الأديني : محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، وبين جده الأعلى : عبد الله بن عمرو بن العاص ، فلو كان المقصود من جده هو محمد فسيكون السند مرسلا ، لأنّه لم يدرك النبي ، ولو كان المعنى به عبد الله بن عمرو فإنّه على القول بصحة سماع شعيب من جده عبد الله فهو مما يتوقف فيه ، وذلك لأنّ بعض الأعلام وإن استظهر صحة سماع شعيب من جده - عبد الله - لكنهم لم يصححوا هذا السند ، لعدم تصريحه بأنّ الجد في السند هو عبد الله ، فقال الدارقطني :

لعمرو بن شعيب ثلاثه أجداد الأديني منهم محمد ، والأوسط عبد الله ، والأعلى عمرو ، وقد سمع - يعني شعيباً - من الأديني محمد ولم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسمع جده عبد الله ، فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حينئذ .. .

أما إذا أجمله - كما في مقامنا - فإنه يبقى مردد يجب التوقف عنده .

وعلى أي حال فمجرد احتمال كون المعنى بالجد هو محمد يسقطه عن الاحتجاج والاستدلال ، لثبوت عدم صحه سماعه من النبي صلى الله عليه وآله .

على إنّنا حكينا لك سابقا قول ابن حبان وغيره ممن لم يثبت لديهم - ولم يصححوا - سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، وخصوصا حينما وقفنا على وجود أبي عوانه في سند أبي داود ، ويعلى في سند النسائي ، الملبين من قبل علماء الرجال .

وعلى هذا : فالسند منقطع وضعيف ولا يمكن الاحتجاج به ، وخصوصاً بعد معرفتنا بكون عمرو بن شعيب ناصبي ، والناصبي لا يؤخذ بقوله عند جميع أئمة الدرايه والرجال .

٢ - ما رواه منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن أبي يحيى الأعرج عن عبد الله ، وأنَّ هذا الطريق ضعيف في نفسه ، مقبول منظور فيه باعتبار غيره ، بشرط ألاَّ ينفرد ويخالف الثقات!!

وأما الثالثه المسجيه فهى :

٣- ما رواه يوسف بن ماهك عن عبد الله ابن عمرو بن العاص فى المسح .

وقد قلنا بأنَّ هذا الطريق مخدوش بأبى عوانه إلاَّ أنَّ مرتبه ضعف أحاديث أبى عوانه مما تتدارك بالاعتبار والشواهد ، وهى ليست كأخواتها التى سبقت . وإذا اتفق الشيخان (مسلم والبخارى) على إخرجه ، فتصير حجه على من يعتقد بهذا المبنى!!

البحث الدلالي

بعد أن اتضح لديك عدم إمكان الاحتجاج بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، لا بدّ من الكلام عن مدى دلالة مرويات أبي يحيى الأعرج (مصدع) على المطلوب ، وهل أنّها تدل على الوضوء المسحى بالمنطوق أم بالمفهوم ؟

ولو كانت دلالتها بالمفهوم ، فإلى أى حد يمكن إثبات المدعى به ؟

الحق : أنّ روايات أبي يحيى الأعرج مجمله من جهه بيان الوضوء ، فهي لم تبين أى شىء منه ، غايه ما فيها قول النبي صلى الله عليه وآله : ويل للأعقاب (أو العراقيب) من النار .

فالإجمال واضح في رواياته لعدم صراحتها في شىء ، وقد ادعى البعض الاضطراب في متونها كذلك ، لأنّ بعض الطرق عن أبي يحيى الأعرج تذكر أنّ سبب قول النبي صلى الله عليه وآله هو : «أنّ قوما تعجلوا عند العصر فتوضؤوا وهم عجال ، ولما رأى أعقابهم تلوح لم يمسه ماء ، قال صلى الله عليه وآله : ويل للأعقاب من النار» .

وهذا المتن هو من روايه «جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو» ، وهذا غير ما رواه وكيع عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى ، الذى ليس فيه سوى : أسبغوا الوضوء .

أما في روايه سفيان وعبد الرحمن عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي

يحيى هو مجىء قوله صلى الله عليه وآله ويل للأعقاب ، لأنه صلى الله عليه وآله رأى قوما يتوضئون وأعقابهم تلوح .

وفى روايه غندر (محمد بن جعفر) عن شعبه عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى : أنَّ النبي صلى الله عليه وآله أبصر قوما يتوضئون لم يتنموا الوضوء فقال : أسبغوا ويل ..

وفى روايه أبي كريب عن عبد الله عن إسرائيل عن منصور عن هلال عن أبي يحيى .. أنه قال ويل للأعقاب ، لأنه رأى أقدامهم بيضاء من أثر الوضوء .

وَأنت تعلم بأنَّ روايه وكيع عن سفيان .. هي أرجح مما رواه غندر وجرير ابن عبد الحميد عن أبي يحيى .

وكذا تعلم بأنَّ جملة أسبغوا الوضوء توجد فيما رواه وكيع عن سفيان عن منصور ، وهذه الجملة لا دلالة لها على غسل الرجلين .

أما ما رواه سفيان وعبد الرحمن عن سفيان عن منصور ففيها جملة (وأعقابهم تلوح) وهذه الروايه ساكنه عن معنى اللوح - وإن كانت قد وضحت في روايه جرير عن منصور عن أبي هلال عن أبي يحيى بأنَّ أعقابهم تلوح ، بمعنى : لم يمسها ماء ، لكنها لم تكن هي العله : لاحتمال أن يكون اللوح في الأقدام جاء لوجود نقطه يابسه لم تغسل في الرجل ، وقد تكون لأجل وجود نجاسه ظاهره في الأعقاب أو لمماسه النجاسه مع المغسول وهذا يوجب إعادة الغسل والوضوء ، أو لوجود أوساخ ظاهره على القدم لا يمكن الوقوف معها على النجاسه في الرجل إلَّا بعد رفعه ، وقد تكون تلوح لكونها مغسوله كامله ، وما شابه ذلك من وجوه .

ومع وجود هذه الاحتمالات المتساويه في القوه لا مجال لترجيح أحدها على الآخر ، وبذلك تبقى الروايه على إجمالها ولا يمكن الاستفاده منها في الاستدلال .

ولنرجع إلى ما احتملناه من : أنّ النبي قد يكون رآها مغسولة كاملة فنهى عنها ، لعدم وجود حكم من الشارع للأعقاب بالخصوص لا غسلًا ولا مسحًا ، فما احتملناه وإن كان بعيداً عن فهم الآخرين إلّا أنّ له وجهاً معقولاً يضاهي ما قدموه من وجه لا نقبلها ، وخصوصاً لو قرن ذلك بما رواه ابن جرير عن أبي كريب عن عبيد الله عن إسرائيل عن منصور : إنّ القوم توضّئوا فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله فرأى أقداماً بيضاً من أثر الوضوء .

وهذا النص يعني أنّ الأقدام كانت مغسولة بما فيها الأعقاب والعراقيب ، لقول الراوى : إنّ النبي صلى الله عليه وآله رآها بيضاً ، والبياض يتناسب مع كونها مغسولة . ولا يمكن القول بأنّ جملة (فرأى أقدامهم بيضاء) تعنى أنّ الأقدام كانت مغسولة دون العراقيب ولأجله قال صلى الله عليه وآله : ويل للعراقيب من النار ، لأنّ الإطلاق في جملة : (أقدامهم) لا يفهم منه العقلاء إلّا الاستيعاب حتى للعراقيب ، ويدل عليه ما استدل عليه مفسرو أهل السنّة والجماعة لقوله تعالى : {وَأَمْسُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} هو استيعاب الغسل حتى للعراقيب .

وبهذا فقد عرفنا بأنّ أقوى الأسانيد الغسلية هي مجمله غير واضح ، وهي ليست صريحة في بيان المطلوب والدلالة على الغسل ، لكن الأسانيد المرجوحه منها هي أكثر بيّناً ، فما يعنى هذا ؟ وبأيّهما يؤخذ ؟!

بقي الكلام عن مرويات يوسف بن ماهك ، وهذه الروايات وإن كانت مجمله أيضاً - في بيان تفاصيل الوضوء - إلّا أنّها صريحة في زاوية واحدة منها ، وهي : أنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله بأجمعهم مسحوا أقدامهم في الوضوء ، وأنّ النبي صلى الله عليه وآله لم ينههم عن المسح بل ذكرهم بأمر إضافي وهو ويل للأعقاب من النار ، قالها مرتين أو ثلاثاً .

أى أنّ النبي صلى الله عليه وآله أقرّ فعلهم المسحى ثمّ أرشدهم إلى أمر إضافي وهو لزوم الحيطه من الأعقاب لكونها معرضه للنجاسه ، وإنّ وجود النجاسه في البدن أو الثوب وخصوصا في الرجل يدعو إلى الهلكه والدخول في النار .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله قد أكد في روايات أخرى بأنّ أكثر عذاب أهل القبور من رذاذ البول ، وهذا يتفق مع كون قوله صلى الله عليه وآله : (ويل للأعقاب من النار) هو تنبيه على وجوب طهاره العقب من النجاسه الخبيثه قبل البدء في الصلاه .

فلو كان المسح باطلاً لقال لهم : لا تمسحوا ، ومن مسح فوضوؤه باطل ، وحيث لم ينههم عن المسح ، فمعناه أنّه أقرّ فعلهم بالسكوت ، ثمّ التنويه والإرشاد على أمر آخر يجب مراعاته للماسحين ، وهو الحيطه من رذاذ البول وما يتعلق بالأعقاب من النجاسه .

وبذلك فتكون جملة (ويل للأعقاب من النار) بنفسها لا تدل على غسل القدمين بل إنّ ذلك تحمیل من العلماء على الروايه وانتزاع ما لا دلاله فيه قسراً .

ونحن كنّا قد وضحنا سابقاً أنّ روايات يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو هي من طريق أبي عوانه عن أبي بشر ، وهذا الطريق مخدوش بأبي عوانه ، فلو فرضنا أنّه معارض بما رواه منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى الأعرج عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، فنحن نرجح روايه أبو عوانه على غيره لمجموع الجهات الآتيه :

الأولى : إنّ متون جميع طرق أبي عوانه عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو متحده لا زياده فيها ولا نقص ، بخلاف ما رواه أبو يحيى الأعرج فإنّ متونها مجمله ومضطربه .

الثانيه : هناك عدد من الحفاظ فيها ، وهم من مشايخ البخاري ومسلم

وغيرهما كموسى التبوذكى ، وشيبان بن فروخ ، وأبو كامل الجحدري ، وعارم ابن الفضل ، وعفان بن مسلم الصقار ، وحتي محمد بن جعفر (غندر) فهؤلاء كلهم قد رووا عن أبي عوانه عين ما يرويه الآخر ، بخلاف تلك المرويات عن غيره فإن الرواه اختلفوا فى الروايه عن منصور .

الثالثه : إن البخارى لم يخرج فى الموضوع عن عبد الله بن عمرو إلا ما رواه أبو عوانه ، وهذه ميزه له أو قل أنه مرجح لما فى المقام .

الرابعه : إن روايه أبى عوانه قد اتفق الشيخان (البخارى ومسلم) على إخراجها بخلاف روايه أبى يحيى التى هى من أفراد مسلم ، ولا يخفى عليك أن المتفق عليه عند الشيخين . يترجىح على ما ينفرد به أحدهما عن الآخر ، كما فيما نحن فيه .

قد يقال : أن هناك مرويات وشواهد تدل على عدم تفرد عبد الله بن عمرو ابن العاص فى هذه القضية ك- «ويل للأعقاب من النار» ، التى رويت عن عائشه وأبى هريره وغيرهما عن النبى صلى الله عليه وآله

قلنا : وضحنا أكثر من مَرّه هنا وسُئبتين فى البحث القرآنى لهذه الدراسه أن مرويات (ويل للأعقاب) وإن ثبت صدورهما عن رسول الله فهى غير داله على غسل القدمين ، بل إنها تدل على أمر خارجى لا يتعلق بالموضوع وهو لزوم طهاره الأعقاب ، علماً بأن روايات عبد الله بن عمرو ليس فيها تصريح سوى روايه يوسف بن ماهك عنه ، الداله على المسح على الأقدام لقوله : (فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار) مؤكدين للقارئ بأننا لم نعر على شىء فى تلك الروايات يشير إلى تصريح النبى صلى الله عليه وآله بوجوب الغسل بل إنهم استفادوا من جمله (ويل للأعقاب من النار) للدلاله على الغسل كذباً

وزوراً ، ولا دلالة فيها على المطلوب .

ولا أدري كيف فهم الأعلام دلالة هذه الجملة على الغسل مع وضوح كونها مجمله جذاً ، فقد يكون فيها إشارة إلى الذين يحدثون من بعده في الشريعة ويتعدون حدود الله ولم يسبغون الوضوء كما أراد الله وهؤلاء هم الذين عناهم رسول الله في حديث الحوض وقصدوا في آية الانقلاب(١) .

والإنصاف إن هذه الرواية لا يمكن الركون إليها من الناحية الاستدلالية وفي كلام اعلامهم ما يشير إلى ما نقوله وإليك بعض أقوالهم :

قال النووي :

وقوله صلى الله عليه وآله : (ويل للأعقاب من النار) ، فتواعدهما بالنار لعدم طهارتها ولو كان المسح كافياً لما تواعد على ترك غسل عقبيه ، وقد صح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قال :

«يا رسول الله صلى الله عليه وآله كيف الطهور ..» ثم عقب النووي الرواية بقوله :

هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره بأسانيدهم الصحيحة والله أعلم(٢).

وكلام النووي يشعر بأن «ويل للأعقاب من النار» لا تكفى للدلالة على وجوب غسل الرجلين لقوله : (وقد صح من حديث عمرو بن شعيب) . وهذا يعنى أنه فسير المجمل (ويل للأعقاب) بما هو مبين له وهو حديث عمرو بن شعيب ، ومنه نستشعر بأن (ويل للأعقاب) مجمله حتى عند النووي ، هذا شئ ء .

والشئ ء الآخر هو أن قوله (ولو كان المسح كافياً لما تواعد على ترك غسل

١- (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْتَلَيْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنُيَضِرَنَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ).

٢- شرح صحيح مسلم للنووى ٣ : ١٢٩ /باب وجوب غسل الرجلين بكمالها.

عقبه) يدل على مشروعيه المسح، لأنه صلى الله عليه وآله حينما لم ينههم وقد رأهم قد مسحوا فهو تقرير منه صلى الله عليه وآله على مشروعيه المسح .

أمّا قوله (ويل للأعقاب) فليس فيه نهياً عن المسح على القدمين، بل فيه إرشاد إلى الحيطة والحذر في الأعقاب لا غير، لأنها معرضة للنجاسة، فتوعدهم بالنار لإمكان بطلان صلاتهم لو لم يغسلوا تلك الأعقاب النجسه الموجود على أعقابهم .

وهناك أمر ثالث أشار إليه النووي وهو صححه إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فإننا نتعجب منه كيف يحكم بصحة الإسناد إلى عمرو بن شعيب وقد اتضح لك بأن الحكم بصحة تلك الأحاديث أمر لا يساعد عليه البحث العلمى .

فروايه أبى داود مخدوشه بأبى عوانه، فضلا عن عمرو بن شعيب والتردد فى جده .

أما روايه النسائي فهى الأخرى مخدوشه بيعلى بن عبيد الطنافسى الذى صرح يحيى بن معين بضعف حديثه فى خصوص سفيان - كما فيما نحن فيه - وكذا بعمر بن شعيب والتردد فى جده .

ولا أدري كيف يحكم النووي بصحة حديث عمرو بن شعيب وأنت ترى حاله؟

لا أحسب أن النووي فعل ذلك إلّا لاعتقاده بعدم إمكان الاحتجاج ب- «ويل للأعقاب» لكونها مجمله، فلجأ إلى ما بينها (وهى روايه عمرو بن شعيب) وإن كانت ضعيفه جداً .

قال ابن حزم - بعد ذكره روايه مصدع فى مسلم - :

فكان هذا الخبر - ويعنى به روايه مصدع (أبى يحيى الأعرج) عن عبد الله بن عمرو بن العاص - زائدا على ما فى الآيه وعلى الأخبار التى

ذكرنا ، وناسخاً لما فيها ولما في الآية ، والأخذ بالزائد واجب (١) .

وقد كان ابن حزم قد وضح قبله دلالة الآية على المسح سواء قرئت بالخفض أم التصب ، وهي على كل حال عطف على الرءوس ، إما على اللفظ وإما على الموضع كما هو صريحه (٢) .

أما قوله (وعلى الأخبار التي ذكرنا) فكان يعني بها روايات الصحابة التي دلت على مسح الرجلين كروايه على (٣) ورفاعة بن رافع (٤) وابن عباس (٥) وأوس بن أبي أوس (٦) وأنس بن مالك (٧) ..

ومثله قوله (وناسخاً لما فيها ولما في الآية) فكان يعني بها أن روايه مصدع ناسخه للآية الدالة على المسح ولأخبار المسح الصريحه .

لكن هذا الكلام غير صحيح لعدم وقوع النسخ في الوضوء في الشريعة المحمدية كما سيوضح لاحقاً ، إذ لو كان النسخ واقعاً فعلاً لكان أول من علمه علي ، وابن عباس ، وأنس ، في حين نرى هؤلاء قد رووا المسح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وفعّلوا به ، فلو كان المسح قد نسخ لما فعله أصحابه أمثال هؤلاء . ولما اشتهر عنهم بأنّ مذهبهم المسح .

أضف إلى ذلك إنّ جمعاً من التابعين قد ذهبوا إلى المسح قولاً وفعلاً ، فلو كان

١- المحلى ٢ : ٥٧ .

٢- انظر المحلى ٢ : ٥٦ وفيه عدة روايات وأقوال صريحه في المسح على القدمين .

٣- سنن أبي داود ١ : ٤٢ / ١٦٤ ، المصنّف لابن أبي شيبة ١ : ٢٥ / ١٨٣ ، كنز العمال ٩ : ٢٦٢ / ٢٧٦٠٩ .

٤- سنن الدارمي ١ : ٣٥٠ / ١٣٢٩ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / ٤٦٠ .

٥- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٦ / ٤٥٨ ، مصنّف عبد الرزاق ١ : ٣٧ / ١١٩ .

٦- كنز العمال ٩ : ٢٠٩ / ٢٧٠٤٢ .

٧- تفسير الطبري ٦ : ١٢٨ ، سنن البيهقي ١ : ٧١ / ٣٤٤ ، تفسير ابن كثير ٢ : ٢٦ .

النسخ ثابتا عندهم لما فعلوا ذلك .

وعليه فيكون ادعاء النسخ أمر مشكوك فيه ، إذ لو كان لعلمه هؤلاء الصحابه والتابعين .

ونضيف إليه : إنَّ القول بنسخ الكتاب القطعي بخير الواحد الظنى مما يضحك النكلى ، وخبر مصدع هو خبر واحد ، بل إنَّ جميع أخبار الغسل هي هكذا ، لأنها ترجع مثلاً إلى عثمان ومنه إلى حمران الذى جدَّ فى نشره من بعده .

وقد تبين مما تقدم : أنَّ ابن حزم قد اعترف بكون المسح هي سيره المسلمين فى الصدر الأول . وأنَّه المنزل من قبل الله فى القرآن العظيم ، وأنَّه فعل النبي صلى الله عليه وآله ، لما رواه عن جمع من الصحابه أمثال : أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وابن عباس ، ورفاعة بن رافع ، وأنس بن مالك وغيرهم .

قال ابن حجر - وهو فى معرض شرح روايه موسى التبوذكى عن أبى عوانه فى البخارى :

(قوله : ونمسح على أرجلنا) انتزع منه البخارى أنَّ الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ، فلهذا ذكره فى الترجمة(١) (ولا يمسح على القدمين) ، وهذا ظاهر الروايه المتفق عليها ، وفى أفراد مسلم وأعقابهم بيض تلوح لم يمسه الماء) فتمسك بهذا من يقول بإجزاء المسح ويحمل الإنكار على ترك التعميم ، لكن الروايه المتفق عليها أرجح ، فتحمل

١- ويعنى بالترجمه عنوان الباب فى البخارى (غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين)، وقد علق ابن حجر على (قوله : باب غسل الرجلين) : كذا للأكثر وزاد أبو ذر ولا يمسح على القدمين.

هذه الروايه عليها بالتأويل ، فيحتمل أن يكون معنى قوله (لم يمسها الماء) أى ماء الغسل جمعاً بين الروايتين .. (١) .

ولعمري أن ابن حجر قد أنصف هنا فى عده أمور :

الأولى : الذهاب إلى أن روايه أبى عوانه عن يوسف بن ماهك هي أرجح من روايه مصدع عن عبد الله بن عمرو ، لكون الروايه الأولى متفق عليها بخلاف روايه مصدع التي تفرد بها مسلم .

الثانيه : إن دلالة مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص - بعد الجمع بينهما - محتمله الدلاله ، وهذا يفهم من قوله المتقدم «فيحتمل أن يكون ..» فلو كانت دلالتها قطعيه أو معتبره لصرح بها كما هو عادته .

الثالثه : إن قوله (انتزع منه البخارى) يشعر - بل يكشف - عن عدم إقرار ابن حجر التام على هذا الانتزاع من البخارى ، فإن ابن حجر احتمل فى المقام - كما وضحنا لك - ولكن البخارى كان قد انتزع ، وواضح جداً لأهل النظر أن الانتزاع والاحتمال اجتهاد يمكن الخطأ فيه .

وبعد هذا نتعجب من ابن حجر كيف جمع بين روايه مصدع المرجوحه وبين روايه يوسف بن ماهك الراجحه - المتفق عليها بما لا سبيل إلى قوله - ونحن قد أوقفناك سابقاً على أن بعض روايات مصدع مخدوشه من جهتين :

الأولى : من جهه مصدع .

الثانيه : من جهه جرير بن عبد الحميد .

فكيف يتصور بعدها إمكان معارضه هذا الخبر بما اتفق عليه الشيخان حتى

تصل التوبه إلى أن يجمع بينهما ، أو أن يصير نتيجة الجمع بينهما هو الغسل !!؟

والذي يهون الخطب : إنَّ ما قاله ابن حجر هو مجرد احتمال ، فلو كان كذلك فنحن نحتمل قبالة احتمال آخر وهو الذى مرَّ عليك قبل قليل ، لأنَّ روايات يوسف بن ماهك صريحه فى المسح على القدمين ، وروايات مصدع مجمله الدلاله ، فيمكن إرجاع روايات مصدع المجمله إلى روايات يوسف بن ماهك التى فيها صراحه فى المسح ، ويحمل جملة (ويل للأعقاب من النار) على أنَّه إشاره إلى أمر خارج عن حقيقه الوضوء من قريب ، وهذا الجمع هو الذى تقتضيه قواعد الجمع بين المتعارضين ، وهو إرجاع المجمل للمبين لا التخيُّط كما فعله ابن حجر .

فاحتمالنا يرجح على احتمال ابن حجر ، بل يمكننا القول بأنَّ احتمال ابن حجر هو خطأ واضح ، لأنَّه أرجع الأحاديث المجمله إلى روايه المسح ثم استنتج منها الغسل!! وهذا من أسخف الاستدلال .

أما ما ادعاه من أنَّ (ويل للأعقاب) نهى عن مسح الرجلين ، فهى دعوى بلا دليل ، بل الدليل عليها لا لها ، لأنَّ ابن حزم وابن رشد وغيرهم عدَّوا هذه الروايه - المتفق عليها - من روايات المسح على القدمين .

فقال ابن رشد :

(وقد رويح الجمهور قراءتهم هذه بالثابت عنه صلى الله عليه و آله إذا قال فى قوم : لم يستوفوا غسل أقدامهم فى الوضوء (ويل للأعقاب من النار) ، قالوا : فهذا يدل على أنَّ الغسل هو الفرض ، لأنَّ الواجب هو الذى يتعلّق بتركه العقاب ، وهذا ليس فيه حجه لأنَّه إنّما وقع الوعيد على أنّهم تركوا أعقابهم دون غسل ، ولا شك أنَّ من شرع فى الغسل ففرضه الغسل فى جميع القدم ، كما أنَّ من شرع فى المسح ففرضه

المسح عند من يخير بين الأمرين ، وقد يدل هذا على ما جاء في أثر آخر خرّجه أيضا مسلم أنه قال : فجعلنا نمسح على أرجلنا فنأدى (ويل للأعقاب من النار) ، وهذا الأثر وإن كانت العادة قد جرت بالاحتجاج به في منع المسح فهو أدل على جوازه منه على منعه ، لأنّ الوعيد إنّما تعلق فيه بترك التعميم لا بنوع الطهارة ، بل سكت عن نوعها ، وذلك دليل على جوازها ، وجواز المسح هو أيضا مروى عن بعض الصحابة .. (١١) .

فأما قول ابن رشد : «لأنّ الوعيد إنّما تعلق فيه بترك التعميم لا بنوع الطهارة بل سكت عن نوعها» يعني به أنّ على النبي - باعتباره المبلغ والمبين لأحكام السماء - أن يصرح بالغسل أو ينهي عن المسح حينما رأهم فعلوا ذلك ، فسكوت النبي صلى الله عليه و آله عن حكم المسح واكتفائه بجملة (ويل للأعقاب من النار) دون التصريح بالغسل يدل على جواز المسكوت عنه وهو المسح ، وعدم دلاله هذه الجملة على الغسل .

أما قوله (إنّما تعلق فيه بترك التعميم) فيمكن الإجابة عنه بأنّه لو أراد الله صلى الله عليه و آله لبيته ، كما تستدعيه وظيفته الإلهية ، فلمّا لم يبيته عرفنا أنّه لم يرد التعميم .

هذا وقد نقل العيني قول الطحاوي : لَمَّا أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منها لمعه ، دل على أنّ فرضها الغسل ، ثم نقل اعتراض ابن المنير : بأنّ التعميم لا يستلزم الغسل ، فالرأس يعمّ بالمسح وليس فرضه الغسل .

وهذا ، الكلام من ابن المنير يؤكد إجمال ما يستدل به على الغسل .

وعليه : فيكون ما اتفق عليه الشيخان - والداله على المسح - هي الأرجح في المسأله سنناً .

وبعد ذلك وجب علينا البحث عن أسباب صدور الغسل عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وخصوصاً بعد وقوفنا على ضعف الروايات المنسوبة إليه - لا وضعها - حتى يلزمنا طرحها ، بمعنى قد تكون تلك الروايات - التي صدرت عنه - قد يكون روايتها ضعافاً ولا يعتمد عليهم ، لكن إن ذلك يتفق مع نفسيته وسيرته وإليك توضيح الأمر في نسبه الخبر إليه .

عبد الله بن عمرو بن العاص كان من الصحابه الذين أسلموا قبل آباءهم (١١) ، وهو أحد العبادله الأربع الذين اشتهروا بالزهد والعلم فى مدرسه الخلافه .

وقد ذكر الذهبى : أنه هاجر بعد سنه سبع ، وشهد بعض المغازى مع رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) ، وقد عدّ من المدونين على ما هو صريح ابن سعد - وغيره - حيث قال : استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله فى كتابه حديثه فأذن له (٣) ، واشتهر عنه معرفته بالسريانيه كذلك (٤) .

«وكان عبد الله مع أبيه معتزلاً لأمر عثمان ، فلما خرج أبوه إلى معاويه خرج معه ، فشهد صفين ، ثم ندم بعد ذلك فقال :

مالى ولصفين ، مالى ولقتال المسلمين ، وخرج مع أبيه إلى مصر ، فلما حضرت عمرو بن العاص الوفاه استعمله على مصر ، فأقره معاويه ثم عزله» (٥) .

هذا ، وبسط المؤرخون حالات عمرو بن العاص وابنه عبد الله ، وذكروا عمرواً فيمن نقم على عثمان ، لعزله إياه عن ولايه مصر أيام خلافته .

١- انظر سير أعلام النبلاء ٣ : ٩١ .

٢- انظر سير أعلام النبلاء ٣ : ٩١ .

٣- تقييد العلم، الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٢ .

٤- الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٦ .

٥- الطبقات الكبرى ٧ : ٤٩٥ .

«وخرج عمرو بن العاص إلى منزله بفلسطين وكان يقول : والله إنني كنت لألقى الراعى فأحرضه على عثمان ، وأتى علياً وطلحه والزبير فحرضهم على عثمان ، فبينما هو بقصره بفلسطين ومعه ابنه محمد وعبد الله ، وسلامه بن روح الجذامي إذ مرّ به راكب من المدينة ، فسأله عمرو عن عثمان ، فقال : هو محصور ، فقال عمرو ..» (١).

ولقد غير عمرو موقفه اتجاه عثمان بعد محاصرته وقتله ، فقال الدكتور حسن إبراهيم حسن : « .. وهنا غير عمرو بن العاص سياسته دفعه واحده ، وأصبح في حزب عثمان ، لأنه كان من أشد الناس دهاء ، وكان لا يعمل عملاً إلا إذا تأكد من نجاحه ، يدلك على ذلك أنه لم يسلم إلا بعد أن ظهر له ظهوراً بيناً أن محمداً صلى الله عليه و آله سوف ينتصر ، وما كان ذهابه إلى الحبشه إلا ليرى ما يكون من أمر محمد وقريش ، فإن كانت الغلبة لقريش كان على أولى أمره مع رسول الله صلى الله عليه و آله ، ولم يكن قد خذل قريشا بالعود عن نصرتها ، ولكنه أسلم ودخل في الإسلام لما رأى أن أمر النبي صلى الله عليه و آله ظاهر على قريش لا محاله .

كذلك كان حاله في هذا الظرف ، فتبين له بنائب رأيه وبعد نظره أن هذه الثورة لن تنتهي إلا بحدوث انقلاب في حالة الأمة العربية ، ولم يكن عمرو بالرجل الساكن الذي لا يلتزم الحيدة في مثل تلك الظروف ، بل لابد من دخوله في هذه الاضطرابات ، وأن يكون له ضلع فيها ، عسى أن يناله من وراء ذلك ما كان يؤمل منذ زمن طويل ، لأنه كان طموحاً إلى العلاء(٢) .

وقد نال ما كان يأمله من أمور الولاية والزعامه في الإسلام ، فقد ولى سريره

١- الكامل في التاريخ ٣ : ٥٥ في حوادث سنة خمس وثلاثين.

٢- تاريخ عمرو بن العاص للدكتور حسن إبراهيم حسن : ٢٤٠.

(ذات السلاسل) من قبل رسول الله صلى الله عليه و آله ، وقاد الجيش الإسلامي لفتح فلسطين على عهد أبي بكر ، ومنه افتتح مصر على عهد عمر بن الخطاب في سنة ثمانى عشره من الهجره ، فقال الذهبي عنه « .. وولى أمرته (أى مصر) زمن عمر بن الخطاب وصدرأ من دوله عثمان ، ثم أعطاه معاويه الأقاليم ، وأطلق مغلته ست سنين ، لكونه قام بنصرته ، فلم يلى مصر من جهه معاويه إلا سنتين ونيقاً ، ولقد خلف من الذهب قناطير مقنطره» (١) .

وقال عنه أيضاً : «كان من رجال قريش رأياً ودهاءً وحزماً وبصراً بالحروب ، ومن أشرف ملوك العرب ، ومن أعيان الصحابه ، والله يغفر له ويعفو عنه ، ولولا حبه للدينيا ودخوله فى أمورٍ لصلح للخلافه ، فإن له سابقه ليست لمعاويه ، وقد تأمر على أبى بكر وعمر لبصيرته بالأمور ودهائه» (٢) .

وقد شرح الدكتور حسن إبراهيم حسن نفسه عمرو بن العاص وجهه للأماره ومما قاله : « .. وقد بلغ حب عمرو للأماره أنه حين أراد أن يعقد أبو بكر الأوليه لحرب الشام ، كلم عمرو بن العاص عمر بن الخطاب أن يخاطب أبا بكر فى تأميره على جيوش المسلمين بدل أبى عبيده ، وقد قدمنا أن عمروا كان أميراً على أبى بكر وعمر وأبى عبيده وغيرهم أيام النبى صلى الله عليه و آله ..» (٣) .

نعم كانت هذه هى نفسه عمرو بن العاص ، وقد عرفها الجميع عنه ، خصوصاً ولديه محمد وعبد الله ، والذى يحز فى النفس أن نرى ابنه الزاهد العابد عبد الله!! يتبع والده على ما ساقه هواه ونفسه فى حربيه ضد على بن أبى طالب ، إذ

١- سير أعلام النبلاء ٣ : ٥٨.

٢- سير أعلام النبلاء ٣ : ٥٩.

٣- تاريخ عمرو بن العاص : ١٠٨.

عزفه - حينما استشاره - بأن الدنيا مع معاوية والآخرة مع علي .

فلو كان يعرف هذا من أبيه فكيف به يدخل جيش معاوية ضد الإمام علي ، وهل يصح ما علله لفعله من سماعه لأمر الرسول باتباع أبيه !!؟

مما لا نشك فيه أنّ البارئ جل وعلا قد أمر الناس بإطاعة الوالدين ، وأنّ الرسول الأكرم قد دعا المسلمين بلزوم تلك الطاعة عليهم ، لكننا في الوقت نفسه لا نصدق تعميم هذا الحكم حتى لو كانت في أوامر الوالدين معصية للخالق ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

فمن جهة يعلم عبد الله بأنّ عليّاً مع الحق وأنّ المحاربة معه محاربه للحق - لنتيه والده(١) ومن جهة أخرى نراه يصير قائداً من قواد جيش معاوية .

بلى ، إنّ عبد الله بن عمرو أكد في عده نصوص بأنّ جبهه معاوية هي الفئة الباغيه ، فقد حكى عبد الرحمن السلمى بقوله :

لما قتل عمار دخلت عسكر معاوية لأنظر هل بلغ منهم قتل عمار ما بلغ منا ، وكنا إذا تركنا القتال تحدثوا إلينا وتحدثنا إليهم ، فإذا معاوية ، وعمرو ، وأبو الأعور ، وعبد الله بن عمرو يتسايرون ، فأدخلت فرسى بينهم لتألفوتني ما يقولون .

قال عبد الله لأبيه : يا أبة ، قتلتم هذا الرجل في يومكم هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال .

قال : وما قال ؟

قال : ألم يكن المسلمون ينقلون في بناء مسجد النبي لبنة لبنة ، وعمار لبنتين لبنتين ، فغشى عليه ، فأتاه رسول الله صلى الله عليه وآله فجعل يمسح

١- انظر الكامل في التاريخ ٣ : ٢٧٥ أواخر حوادث ست وثلاثين .

التراب عن وجهه ويقول: ويحك يا ابن سميّه ، الناس ينقلون لبته لبته ، وأنت تنقل لبنتين لبنتين رغبة في الأجر ، وأنت مع ذلك تقتلك الفتنه الباغيه . قال عمرو لمعاويه : أما تسمع ما يقول عبد الله ؟
قال : وما يقول ؟

فأخبره ، فقال معاويه : أنحن قتلناه ؟ إنما قتله من جاء به ، فخرج الناس من فساطيطهم وأخيبتهم يقولون : إنما قتل عمار من جاء به ، فلا أدري من كان أعجب أم هم .. (١٧٧) .

وعليه ، فعبد الله كان يعرف بأنّ أباه ومعاويه هما أئمة الفتنه الباغيه وهما اللذان قتلوا عماراً ، وإنّ اعتراضه عليهما يكشف عن ذلك ، فكيف يبقى معهم حتى آخر المطاف ؟! ويحضر مجلس يزيد (١٧٨) !!
ويمّ يمكننا أن نفسر هذه المشاركه منه ، وهل يصح ما علله من سبب لالتحاقه بجيش معاويه ؟!

ألم يكن موقفه هذا هو عون للظلمه المنهيه عنه في الذكر الحكيم . وللتأكيد إليك خبراً آخر في هذا السياق .

جاء في الاستيعاب وأسد الغابه : أنّ الحسين بن علي مّر على حلقة فيها أبو سعيد الخدرى ، وعبد الله بن عمرو بن العاص فسلم ، فردّ القوم السلام وسكت عبد الله حتى فرغوا ، ثم رفع صوته ، قال : وعليك السلام ورحمه الله وبركاته .

ثم أقبل على القوم وقال : ألا أخبركم بأحب أهل الأرض إلى أهل السماء ؟

١- الكامل في التاريخ ٣ : ١٨٨ ، وفي العقد الفريد ٤ : ٣١٩ فلما بلغ عليا ذاك قال : ونحن قتلنا أيضا حمزه لأننا أخرجناه!!!

٢- انظر تاريخ الطبرى وغيره .

قالوا: بلى قال: هذا هو الماشى، ما كلمنى كلمه منذ لىالى صفيين! ولأن يرضى عنى أحب الئى من أن يكون لى حمر النعم؟

فقال أبو سعيد: إلاً تعتذر إليه؟

قال: بلى، وتواعدا أن يفدوا إليه، فلما أتياه، استأذن أبو سعيد فأذن له، فدخل، ثم استأذن لعبد الله فلم يزل به حتى أذن له.

فلما دخل أخبر أبو سعيد الحسين بما جرى من قبل ذلك، فقال الحسين: أعلمت يا أبا عبد الله أتى أحب أهل الأرض إلى أهل السماء؟

قال: أى ورب الكعبه.

قال: فما حملك على أن تقاتلتى وأبى يوم صفيين؟ فو الله لأبى كان خيراً منى! قال: أجل ولكن أبى أقسم علىّ - وكان الرسول قد أمرنى بطاعته - فخرجت، أما والله ما اخترطت سيفاً ولا طعنت برمح ولا

رميت بسهم؟ (١)

فان قوله (ما اخترطت سيفاً و..) يوحى إلى أنه كان يعلم بضلاله الفئه التى هو فيها، فلو عرف حق الحسين وأنه أحب أهل الأرض إلى أهل السماء، وسعى إلى الاعتذار منه وقال: (ولئن يرضى عنى الحسين أحب إلى من يكون لى حمر النعم)، فكيف نراه يلوح للفرزدق بن غالب - فى الخبر الآتى، وبعد تلك الواقعة - بأن خروج الحسين جاء للملك والسلطان لقوله، (فو الله ليملكن ولا يجوز السلاح فيه ولا فى أصحابه).

وتمام هذه الحكايه موجوده فى تاريخ الطبرى، فقد جاء فى (حوادث سنه ستين): عن عوانه بن الحكم عن لبطه بن الفرزدق بن غالب عن أبيه قال:

حجبت بأمي فأنا أسوق بعيرها حتى دخلت الحرم في أيام الحج ، وذلك في سنة ٦٠ إذ لقيت الحسين بن علي خارجا إلى مكة ، معه أسيافه وتراسه ، فقلت : لمن هذا القطار ؟

فقال : للحسين بن علي ، فأتيته ، فقلت : بأبي وأمي يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ما أعجلك عن الحج .

فقال : لو لم أعجل لأخذت .

قال ، ثم سألتني : ممن أنت ، فقلت له : امرؤ من العراق ، قال [الفرزدق ابن غالب] : فوالله ما فتشني عن أكثر من ذلك واكتفى بها مني .

فقال : أخبرني عن الناس خلفك .

قال ، فقلت له : القلوب معك والسيوف مع بني أمية ، والقضاء بيد الله .

قال ، فقال لي : صدقت .

قال : فسألته عن أشياء فأخبرني بها من نذور ومناسك ، قال : وإذا هو ثقل اللسان من برسام أصابه بالعراق .

قال ، ثم مضيت فإذا بفسطاط مضروب في الحرم وهيبته حسنه ، فأتيته فإذا هو لعبد الله بن عمرو بن العاص ، فسألني فأخبرته بقاء الحسين بن علي ، فقال لي : ويلك فهلا اتبعته ، فوالله ليملكن ولا يجوز السلاح فيه ولا في أصحابه .

قال : فهممت والله أن ألحق به ، ووقع في قلبي مقالته ، ثم ذكرت الأنبياء وقتلهم فصدني عن اللحاق بهم ، فقدمت على أهلي بعسفان قال : فوالله إنني لعندهم إذ أقبلت غير قد امتارت من الكوفة ، فلما سمعت بهم خرجت في آثارهم حتى إذا سمعتهم الصوت وعجلت عن إتيانهم صرخت بهم ألا ما فعل الحسين بن علي .

قال : فردوا عليّ ألا قد قتل .

قال : فانصرفت ، وأنا العن عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال : وكان أهل ذلك الزمان يقولون ذلك الأمر وينظرونه في كل يوم وليله ، قال : وكان عبد الله بن عمرو يقول : لا تبلغ الشجره ولا النخله ولا الصغير حتى يظهر هذا الأمر .

قال : فقلت له : فما يمنعك أن تتبع الوهط .

قال فقال لي : لعنه الله على فلان (يعني معاويه) وعليك .

قال : فقلت : لا بل عليك لعنه الله .

قال : فزادني من اللعن ولم يكن عنده من حشمه أحد ، فألقى منهم شراً .

قال : فخرجت وهو لا يعرفني (١١) .

كان هذا مجمل حياه عبد الله بن عمرو بن العاص ، فإنه إن لم يكن من أعداء علي بن أبي طالب فهو من الذين رضوا بالضلال والباطل ، وذلك لمعرفته بمكانه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والإمام الحسين بن علي وعمار بن ياسر ومظلوميتهم ثم ابتعاده عنهم .

فقبوله بولاية الكوفة ومصر من قبل معاويه وتأسيّفه عن ذهابهما عنه ، معناه عدم زهده في الملك والمال ، لأنه لو كان زاهداً في أمور الدين والدنيا للزمه الاحتياط بأن يعتزل القتال ضد علي ، وعدم الدخول في جبهه معاويه ، ثم عدم رضاه بالولاية من قبله .

وكذا لزمه ترك القناطر المقتطره التي ورثها من أبيه وإرجاعها إلى بيت المال

لإعانه الفقراء والمعوزين ، وذلك لعلمه بأن غالب هذه الأموال كان قد حصل عليها عمرو بعد ولايته وإمرته وبدون استحقاق!! .

فعلام تدل هذه المواقف؟! هل على الزهد أم على شىء آخر؟؟!

ألم يدل قوله (أما والله على ذلك ، ما ضربت بسيف ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم ، وما رجل أخرج منى من رجل لم يفعل ذلك) على أن معركة صفين كانت معركة باطله باعتقاده ، وخصوصاً بعد وقوفنا على تصريحه لمعاوية وغيره بأنهم هم الذين قتلوا عمار بن ياسر!!

وهل تصدق أن لا يضرب عبد الله بن عمرو بسيف ولا يطعن برمح وهو قائد ميمنه جيش معاوية(١) ، والمحرض على الحرب ضد أمير المؤمنين على(٢) .

وهو من كبار رجال جيش معاوية ، ومن الذين شهدوا على وثيقه التحكيم عنه(٣) وهو من الذين كان يستعين بهم عمرو بن العاص لتنظيم الصفوف(٤) .

وكيف بعد الله لا يضرب بسيف ولا يطعن برمح وهو القاتل :

وقالوا

لنا إنا نرى أن تبايعوا

علياً ، فقلنا : بل نرى أن نضارب(٥)

وقد ذكر ابن الأثير في حوادث سنة إحدى وأربعين : أن معاوية استعمل عبد الله بن عمرو بن العاص على الكوفة ، فأتاه المغيرة بن شعبه فقال له : استعملت عبد الله على الكوفة وأباه على مصر فتكون أميراً بين نابي الأسد ، فعزله عنها

١- صفين، لنصر بن مزاحم : ٢٠٦ .

٢- صفين : ٣٣٤ وفيه (وعبد الله يحرض الناس على الحرب).

٣- الأخبار الطوال : ١٩٦ .

٤- صفين : ٢٢٧ .

٥- العقد الفريد ٤ : ٣٢٠ .

واستعمل المغيره على الكوفه (١). .

وعليه ، فعبد الله لم يكن بالزاهد العابد حسب ما يصوره التاريخ ، بل كان حاكماً من قبل معاوية على الكوفه ومصر ، ولا يعقل أن يولى معاوية شخصاً لم يثبت ولانه وإخلاصه له!! ومعنى كلامنا أنه كان سلطوياً وسياسياً يتخذ الدين مطيه لأهدافه .

والآن نتعرف عليه هل كان متعبد بقول رسول الله ومحدث عنه أم أنه كان مجتهد بحضرتة!

عبد الله بن عمرو واجتهاده بمحضر الرسول

عن ابن شهاب : أن سعيد بن المسيب وأبا سلمه بن عبد الرحمن بن عوف أخبراه أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله إنى لأقول لأصومن الدهر ولأقومن الليل ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله : أنت الذى تقول لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت ؟

قال : قد قلت ذلك يا رسول الله .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنك لا تستطيع ذلك فأفطر وصم ، ونم وقم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام ، فإن الحسنه بعشر أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر .

قال : قلت : إنى أطيق أفضل من ذلك .

فقال صلى الله عليه وآله : صم يوماً وأفطر يومين .

قال : إنى أطيق أفضل من ذلك .

فقال صلى الله عليه وآله : لا أفضل من ذلك .

وعن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو . قال : قال لى رسول

الله صلى الله عليه وآله ، يا عبد الله بن عمرو في كم تقرأ القرآن ؟

قال قلت : في يوم وليله ، قال فقال لي : أرقد وصل وصل ، وأرقد واقرأه في كل شهر ، فما زلت أناقضه ويناقضني حتى قال : اقرأه في سبع ليال ، قال ثم قال لي : كيف تصوم ؟
قال قلت : أصوم ولا أفطر .

قال فقال لي : صم وأفطر ، وصم ثلاثة أيام من كل شهر . فما زلت أناقضه ويناقضني حتى قال لي : صم أحب الصيام إلى الله ، صيام أخي داود ، صم يوماً وأفطر يوماً ، قال فقال عبد الله بن عمرو : فلأن أكون قبلت رخصه رسول الله صلى الله عليه وآله أحب إلي من أن يكون لي حمر النعم حسبته(١) .

وعن يحيى بن حكيم بن صفوان : أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جمعت القرآن فقرأته في ليله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله إنني أخشى أن يطول عليك الزمان وأن تمل قراءته ثم قال : اقرأه في شهر ، قال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله دعني استمتع من قوتي وشبابي قال : اقرأه في عشرين ، قلت : أي رسول الله صلى الله عليه وآله دعني استمتع من قوتي وشبابي قال : اقرأه في سبع ، قلت : يا رسول الله صلى الله عليه وآله دعني استمتع من قوتي وشبابي ، فأبى(٢) .

وفي آخر : فغضب وقال : قم فاقرأ(٣) .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : زوجني أبي امرأة من قريش ، فلما

١- الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٤ .

٢- مسند أحمد ٢ : ١٦٣ / ٦٥١٦ ، وانظر صحيح البخاري ٤ : ١٩٢٧ / ٤٧٦٧ كتاب فضائل القرآن ، وحليه الأولياء ١ : ٢٨٥ .

٣- حليه الأولياء ١ : ٢٨٥ .

دخلت علي جعلت لا أنحاش لها ممّا بي من القوه على العباده ، من الصوم والصلاه ، فجاء عمرو بن العاص إلى كئته حتى دخل عليها ، فقال لها : كيف وجدت بعلك ؟
 قالت : خير الرجال - أو كخير البعوله - من رجل لم يفتش لنا كنفنا ، ولم يقرب لنا فراشا ، فأقبل عليّ فعذمني وعصني بلسانه ، فقال : أنكحتك امرأه من قريش ذات حسب فعصلتها وفعلت .

ثم انطلق إلى النبي فشكاني ، فأرسل إليّ النبي فأتيته ، فقال لي : أتصوم النهار ؟

قلت : نعم! قال : أفقوم الليل ؟

قلت : نعم قال : لكنني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأمس النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني - إلى أن قال رسول الله صلى الله عليه وآله - :

إِنَّ لكل عابد شره ، وَإِنَّ لكل شره فتره ، فإمّا إلى سنه ، وإمّا إلى بدعه ، فمن كانت فترته إلى سنه فقد اهتدى ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك(١) .

فهذه النصوص توضح بأنّ عبد الله بن عمرو لم يتعبد بتعاليم النبي بل كان يجتهد أمامه ، راجيا التعمق في العباده ، وأنّ رسول الله أخبره بعاقبه الزاهد المتعمق!! إمّا إلى بدعه أو إلى سنه!

هذا وقد بقي عبد الله مصراً على ما رآه من آراء حتى أواخر حياته(٢) مع وقوفه على نهى الرسول وسماعه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا أفضل من ذلك) .

١- حليه الأولياء ١ : ٢٨٦ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٣ : ٩٠ ومسنند أحمد ٢ : ١٥٨ / ٦٧٧ .

٢- لقوله : فلان أكون قبلت رخصه رسول الله أحب إليّ من أن تكون لي حمر النعم حسبته .

نعم إن رسول الله صلى الله عليه وآله أخرجه بإمكان ضعفه وتكاسله عن العبادة عند الكبر لقوله (إنك لعلك أن تبلغ بذلك سنا وتضعف) (١١).

وفي نص آخر: يا عبد الله لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل فترك قيام الليل (١٢).

وجاء في سيره ابن هشام أن عبد الله بن الحارث سأله عبد الله بن عمرو: هل سمع كلام ذو الخويصرة وقوله لرسول الله لم أرك عدلت؟

فأجابه بالإيجاب، ثم نقل له كلام رسول الله صلى الله عليه وآله سيكون له شيعه يتعمقون في الدين (١٣).

روى مسلم في صحيحه عن عبيد بن عمير قال: بلغ عائشه أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينفضن رؤوسهن، فقالت: يا عجبا لابن عمرو، هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينفضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يخلفن رؤوسهن؟! لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إ فراغات (١٤).

هذا هو إفتاء عبد الله بن عمرو وقد وقفت على موقف عائشه من فتواه.

وقد روى مسلم أيضاً عن أم سلمه قالت: قلت يا رسول الله، إنى امرأه أشدّ ضفر رأسي فانفضه لغسل الجنابه؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين (١٥).

١- الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٣.

٢- الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٥.

٣- سيره ابن هشام ٥ : ١٧٤.

٤- صحيح مسلم، صحيح البخارى ٦ : ١٨٣، وانظر ٦ : ٦٨ أيضاً.

٥- صحيح مسلم ١ : ١٧٨.

هذا ما تقول به روايات الجمهور في هذه المسألة .

بلى ، إنَّ عبد الله تأسف في كبره على عدم استجابته لتعاليم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال (.. فأدركني الكبر والضعف حتى وددت إني غرمت مالي وأهلي وإني قبلت رخصه رسول الله صلى الله عليه وآله في كل شهر ثلاثه أيام ..) (١) .

وقد علقَ الذهبي بعد كلام طويل له بقوله :

« . فمتى تشاغل العامه بختمه في كل يوم ، فقد خالف الخفيه السمحه ، ولم ينهض بأكثر ما ذكرناه ولا تدبر ما يتلوه .

هذا السيد العابد الصاحب [يعنى به عبد الله بن عمرو] كان يقول لما شاخ : ليتنى قبلت رخصه رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكذلك قال له صلى الله عليه وآله في الصوم ، وما زال يناقسه حتى قال له : صم يوما وأفطر يوما ، صوم أخى داود صلى الله عليه وآله ، وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أفضل الصيام صيام داود ، ونهى صلى الله عليه وآله عن صيام الدهر (٢) ، وأمر صلى الله عليه وآله بنوم قسط من الليل ، وقال : (ولكننى أقوم وأنا ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، وأكل اللحم ، فمن رغب عن سنتى فليس منى) وكل من لم يَزُرْ نفسه فى تعبده وأوراده بالسنة النبويه ، يندم ويترهب ويسوء مزاجه ، ويفوته خير كثير من متابعه سنة نبيه الرؤوف الرحيم بالمؤمنين ، الحريص على نفعهم ، وما زال صلى الله عليه وآله وسلم

١- حليه الأولياء ١ : ٢٨٤ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٩١ ، مسند أحمد ٢ : ٢٠٠ / ٦٧٧٦ ، الطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٤ .

٢- أخرجه البخارى ٢ : ٦٩٨ / ١٨٧٨ فى الصوم ، باب صوم داود ، ومسلم ٢ : ١١٥٩ / ٨١٤ فى الصيام باب النهى عن صيام الدهر بلفظ (لا صام من صام الأبد) .

معلماً للأمة أفضل الأعمال ، وأمرنا بهجر التبتل والرهبانىه التى لم يبعث بها ، ونهى عن سرد الصوم ، ونهى عن الوصال ، وعن قيام أكثر الليل إلّا فى العشر الأخير ، ونهى عن العزبه للمستطيع ، ونهى عن ترك اللحم إلى غير ذلك من الأوامر والنواهى .

فالعابد بلا معرفه لكثير من ذلك معذور مأجور ، والعابد العالم بالآثار المحمديه ، المتجاوز لها مفضول مغرور ، وأحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها وإن قل ، ألهمنا الله وإياكم حسن المتابعه ، وجنبنا الهوى والمخالفه(١)» .

وبهذا فقد وقفنا على نفسه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأنّ روحيه الاجتهاد كانت هى الحاكمه عليه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن بعده لا التبعيد .

لأنّه لو كان متعبداً بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لما جاز له أن يناقضه صلى الله عليه وآله - أو يناقضه حسب تعبير الذهبي - فى كلامه صلى الله عليه وآله ، بل كان عليه الامتثال والطاعه ، لقوله سبحانه : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا } (٢) .

وإنّ ما قدمناه يدعوننا للتشكيك فيما علله عبد الله فى سبب خروجه على ابن ابي طالب من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمره بإطاعه أبيه(٣) ، لأنّ وقوفه أمام أوامر الرسول ومناقضته له ، وثبوت تأسفه وتركه لتعاليم الرسول حتى آخر حياته ،

١- سير أعلام النبلاء ٣ : ٨٥ - ٨٦ .

٢- سورة الأحزاب ٣٣ - ٣٦ .

٣- انظر سيره أعلام النبلاء ٣ : ٩٢ وقال فى الهامش : إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن قدامه ضعفه أبو حاتم والدارقطنى والنسائى وابن حبان وغيرهم .

كل هذه تخالف مقولته السابقه من أنه قد تعبد بكلام رسول الله!! فإنه إذا لم يأخذ بكلام رسول الله فكيف يأخذ بكلام أبيه امتثالاً لأمر الرسول! إن هذه لعجيب حقاً!!

وعليه ، فخروج عبد الله بن عمرو على أمير المؤمنين على بن أبي طالب ودخوله في جيش معاوية لم يكن لتعبده بقول رسول الله صلى الله عليه و آله بل جاء اجتهاداً من عند نفسه ، ولما رجاه من فائده دنيويه ومصلحه في هذا الأمر!!

والآن مع مقدّمه أخرى نأتى بها لنؤكد على ارتباط عبد الله بن عمرو بن العاص باليهود ، إنّه قد أخذ الوضوء الغسلى عنهم اجتهاداً ورأياً .

تأثر العرب بيهود الجزيره

نحن قد وضحنا في كتابنا «تاريخ الحديث النبوى ومؤثرات الهوى والموروث الجاهلى عليه» أنّ عرب شبه الجزيره لم تكن لهم مدنيه رقيه ولا ثقافه عاليه قبل الإسلام ، وأنّهم قد تأثروا بالوافدين إليهم كيهود فلسطين و .. ، إذ كانوا يرجعون إليهم فى كثير من الأمور ، لكونهم قادمين من حضارات عريقه (كالروم والفرس و ..) ويحملون معهم أخبار الديانات والمغيبات ، وأنّهم كانوا أصحاب كتب ومدونات .

فكان العرب ينظرون إليهم نظر التلميذ إلى معلّمه ، ويعدّوهم مصدر الثقافه الدينيه والعملية لهم ، فما عُرض الإسلام على قبيله أو عشيره منهم إنّما وهرعوا إلى مناطق اليهود يستفتونهم فى قبول هذا الأمر أو رده .

ومما جاء فى هذا الأمر :

١- أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله دعا قبيله كنده إلى الإسلام ، فأبوا قبوله ، فأخبرهم

شخص أنه سمع من اليهود أنهم قالوا: إنه سوف يظهر نبي من الحرم قد أطل زمانه وهذا الخبر دعاهم للتبثبث أكثر في الأمر، ثم يقوله .

٢- ويضاف إليه أنا نجد قبيله بكاملها تذهب إلى يهود فدك لتسألها عن قبول الإسلام أو رده (١١).

٣- جاء في الإصابه: أن وفد الحيره وكعب بن عدى أسلما على يدى رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولما توفى الرسول صلى الله عليه وآله ارتابوا إلا كعباً فإنه استدل على إسلامه بقوله: إنى خرجت أريد المدينة فمررت براهب كئنا لا نقطع أمرا دونه .. (١٢)

٤- نقل ابن عباس عن حنّ من الأنصار كانوا أهل وثن ، لكنهم كانوا يرون لليهود المجاورين لهم فضلا عليهم فى العلم ، وكانوا يقتدون بكثير من فعلهم (١٣) .

إلى غير ذلك من النصوص الداله على اعتقاد عرب شبه الجزيره قبل الإسلام باليهود ، وأنهم أهل الفضل والعلم ، وممن يرجع إليهم فى أمر الحياه والدين .

وهذا الفهم كان يساعد اليهود للتلاعب بعقول العرب وإدخال أشياء فى الإسلام على أنه موجود فى كتبهم ، وأن الله ورسوله كانا يخافان على المسلمين من هذا فحذر الله المؤمنين بقوله تعالى : {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ..} (١٤) ، لأنه سبحانه كان مطلعاً على نواياهم وسرائرهم وأنهم

١- البدايه والنهايه ٣ : ١٤٥ ، دلائل النبوه لأبى نعيم : ١٠٢ .

٢- الإصابه ٥ : ٦٠١ .

٣- الاسرائيليات وأثرها فى كتب التفسير : ١٠٩ .

٤- سوره المائده ٥ : ٨٢ .

هم الذين يحزفون الكلم عن مواضعه ، ولا- يستقبحون الكذب والافتراء على الله ورسوله في حين أنهم يعرفون رسول الله وأن الحق معه {يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (١١) .

فتلخص مما مر: تأثر العرب بيهود الجزيرة قبل الإسلام وحتى بعده ، وإمكان أن يكون هذا الوضوء الغسلي قد أخذ عنهم لكون راويه حمران بن أبان منهم ، ولكون الغسل أكثر نقاءاً للرجل من المسح ، وهذا يمكن أن يستغل لإقناع الآخرين به ، لكن الإسلام هو التسليم والعبودية بالتصوص الإلهية ، وإن دين الله لا يصاب بالعقول الناقصة والأهواء والرأى .

عبد الله بن عمرو وزامله اليهود

سبق أن وضّحنا ارتباط بعض الصحابة باليهود واليهودية (٢) ، وإن أبازر الغفاري اعترض على كعب الأحماس بحضور عثمان وقال له : يا ابن اليهودية أتعلمنا ديننا . وعدم ارتياح عثمان من كلام أبي ذر وتهديده له بالنفى .

وكذا جاء في كلام عائشه بنت أبي بكر ما يشير إلى قناعته بأن عثمان كان على ارتباط باليهود لقولها عنه : (اقتلوا نعتلاً) (٣) فقد كفر) .

١- سورة البقره ٢ : ١٤٦ .

٢- كزيد بن ثابت (ذى الذؤابتين) الذى ادعى بأن رسول الله أمره بتعلم السريانيه خوفاً من اليهود أنظر : تاريخ دمشق ١٩ : ٣٠٣ ، الطبقات الكبرى ٢ : ٣٥٨ . وعمر بن الخطاب الذى أتى بالتوراه إلى رسول الله ليزداد علماً إلى علمه (مجمع الزوائد ١ : ١٧٤ ، المصنّف لعبد الرزاق ١٠ : ٣١٣ ، وقريب منه فى ج ١١ : ١١١ ، النهايه لابن الأثير ٥ : ٢٨٢ ، جامع بيان العلم وفضله ٢ : ٤٢) .

٣- وكان هذا رجلاً يهودياً .

فمن نسبه عثمان بنعثل وتصريحها بكفره ، نفهم بأن عثمان كان قد رجح إليهم في بعض الأمور لأننا نعلم بأن المسلمين لم يرضوا بدفنه إلا في مقابر اليهود .

ومن هذا المنطلق لزم علينا التعرف على عبد الله بن عمرو بن العاص وارتباطه باليهود وهل أنه أخذ عنهم أم لا ؟

مما لا يختلف فيه اثنان من أهل التحقيق هو عثور عبد الله بن عمرو بن العاص على زاملتين من كتب اليهود في معركة اليرموك ، وقد كانت صحيفته تلك تسمى أحيانا باليرموكية وأخرى بالزامله ، وقد شك بعض العلماء في حجيه مرويات عبد الله عموماً ، لاحتمال أن تكون مرويته عن الزاملتين لا عما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله ! .

هذا وقد أخرج أحمد في مسنده بهذا السند : حدثنا قتيبة ، حدثنا ابن لهيعة ، عن واهب بن عبد الله المعافري ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في أحد إصبعي سمنا ، وفي الأخرى عسلا ، فأنا ألعقهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فقال : (تقرأ الكتابين التوراه والفرقان) فكان يقرأهما(١) .

وقد علق الذهبي على الخبر آنف الذكر بقوله :

(ابن لهيعة ضعيف الحديث ، وهذا خبر منكر ، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراه ولا أن يحفظها ، لكونها مبدله محرفه ، منسوخه العمل ، قد اختلط فيها الحق بالباطل ، فلتجتنب ، فأما النظر فيها للاعتبار وللرد على اليهود ، فلا بأس بذلك للرجل العالم قليلا ، والإعراض أولى .

فأما ما روى من أن النبي أذن لعبد الله أن يقوم بالقرآن ليله وبالتوراه

١- أخرجه أحمد في مسنده ٢ : ٢٢٢ ، حليه الأولياء ١ : ٢٨٦ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٨٦ .

ليه ، فكذب موضوع ، قبح الله من افتراه ، وقيل : بل عبد الله هنا هو ابن سلام ، وقيل : إذنه فى القيام بها ، أى يكرر على الماضى لا أن يقرأ بها فى تهجده (١) .

وعجيب من الذهبى أن يقول هذا عن عبد الله ويتهم ابن سلام بدله ، وقد قال قبل قوله هذا بصفحات قليلة :

(.. وقد روى عبد الله أيضا عن أبى بكر ، وعمر ، ومعاذ ، وسراقه بن مالك ، وأبيه عمرو ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبى الدرداء ، وطائفة ، وعن أهل الكتاب ، وأدمن النظر فى كتبهم ، واعتنى بذلك (٢)) .

ونحن لو قبلنا ضعف هذا الحديث بابن لهيعه ، فما ذا نفعل بما اتفق عليه الجميع من عثور عبد الله على زاملتين يوم اليرموك وتحديثه عنها ، وعلى حسب تعبير الذهبى (.. وأدمن النظر فى كتبهم واعتنى بذلك) .

ويضاف إليه : إن غالب الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير جاءت عن عبد الله بن عمرو بن العاص لا عن عبد الله بن سلام حتى يصح ما نقله الذهبى عن البعض إنَّه عبد الله بن سلام!!

بل اعتقادنا إنَّ رؤيا عبد الله - وعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله - ، كانت من الرؤى الصادقة والتي تظهر مكنون عبد الله عند رسول الله صلى الله عليه وآله .

هذا وقد توجه الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه إلى خطوره رفع الإسرائيليات إلى النبى فقال :

١- سير أعلام النبلاء ٣ : ٨٦ - ٨٧ .

٢- سير أعلام النبلاء ٣ : ٨١ .

«ولو أنّ هذه الإسرائيليات جاءت مروية صراحة عن كعب الأحبار أو وهب بن منبه أو عبد الله بن سلام وأضرابهم ، لدلت بعزوها إليهم أنّها مما حملوه ، وتلقوه عن كتبهم ، ورؤسائهم ، قبل إسلامهم ، ثم لم يزالوا يذكرونه بعد إسلامهم ، وأنها ليست مما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وآله أو الصحابة ، ولكانت تشير بنسبتها إليهم إلى مصدرها ، ومن أين جاءت ، وإنّ الرواية الإسلامية بريئة منها .

ولكنّ بعض هذه الإسرائيليات - بل الكثير منها - جاء موقوفاً على الصحابة ومنسوبا إليهم - رضى الله عنهم - فيظن من لا يعلم حقيقة الأمر ، ومن ليس من أهل العلم بالحديث أنّها متلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله ، لأنّها من الأمور التي لا مجال للرأى فيها ، فلها حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله ولم تكن مرفوعه صراحة» (١).

ثم جاء الأستاذ ليذكر شروط أئمه علم أصول الحديث في ذكر موقوفات الصحابة التي لها حكم المرفوع إلى النبي فقال :

« .. فمشتؤها في الحقيقة هو ما ذكرت لك ، وهي : التوراه وشروحها ، والتلمود وحواشيه ، وما تلقوه عن أخبارهم ، ورؤسائهم الذين افتروا ، وحرفوا وبدّلوا ، ورواتها الأول ، هم : كعب الأحبار ، وهب بن متبه وأمثالهما ، والنبي والصحابة - رضوان الله عليهم - بريئون من هذا .

ويجوز أن يكون بعضها مما ألصق بالتابعين ، ونسب إليهم زورا ، ولا سيما أن أسانيد معظمها لا يخلو من ضعف أو مجهول ، أو متهم

بالكذب أو الوضع ، أو معروف بالزندقة ، أو مغمور في دينه وعقيدته» (١).

«ولعل قائلًا يقول : أمّا ما ذكرت من احتمال أن تكون هذه الروايات الإسرائيلية مختلقه ، موضوعه على بعض الصحابه والتابعين ، فهو إنّما يتجه في الروايات التي سندها ضعيف أو مجهول ، أو وضاع ، أو متهم بالكذب ، أو سئى الحفظ ، يخلط بين المرويات ، ولا يميز ، أو نحو ذلك ، ولكن بعض هذه الروايات حكم عليها بعض حفاظ الحديث بأنّها صحيحة السند أو حسنه السند ، أو إسنادها جيد ، أو ثابت ، أو نحو ذلك فما تقول فيها ؟

والجواب : أنّه لا منافاه بين كونها صحيحة السند أو حسنه السند أو ثابتة السند ، وبين كونها من إسرائيليات بنى إسرائيل وخرافاتهم ، وأكاذيبهم ، فهي صحيحة السند إلى ابن عباس ، أو عبد الله بن عمرو بن العاص ، أو إلى مجاهد ، أو عكرمه ، أو سعيد ابن جبير وغيرهم ، ولكنّها ليست متلقاه عن النبي ، لا بالذات ولا بالواسطة ، ولكنّها متلقاه من أهل الكتاب الذين أسلموا ، فثبوتها إلى من رويت عنه شىء ، وكونها مكذوبه في نفسها ، أو باطله ، أو خرافه شىء آخر ..» (٢).

وقال في مكان آخر : «ويوغل بعض زنادقه أهل الكتاب فيضعون على النبي خرافات في خلق بعض أنواع الحيوانات التي زعموا أنّها مسخت ، ولو أنّ هذه

١- الاسرائيليات وأثرها في كتب التفسير : ٩٦.

٢- الاسرائيليات وأثرها في كتب التفسير : ٩٦.

الخرافات نسبت إلى كعب الأبحار وأمثاله أو إلى بعض الصحابه والتابعين لهان الأمر ، ولكن عظيم الإثم أن ينسب ذلك إلى المعصوم ، وهذا اللون من الوضع والدس من أحبث وأقدر الكيد للإسلام ونبي الإسلام» (١١) .

وقال عند بيانه الإسرائيليات في بناء الكعبه (البيت الحرام والحجر الأسود) وبعد نقله خبرا عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال :

(قال ابن كثير : إنه من مفردات ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، والأشبه والله أعلم أن يكون موقوفا على عبد الله بن عمرو بن العاص ، ويكون من الزاملتين اللتين أصابهما يوم اليرموك ، ومن كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث بما فيهما ..) (١٢) .

وعلى هذا فنحن لا يمكننا أن نحدد نقولات عبد الله بن عمرو بن العاص وإسرائيلياته بما تتعلق بالقصص وأخبار الفتحة والآخره وما أشبهها فقط ، كما أرادہ الأستاذ أبو شهبه وغيره - بل نراها تسرى إلى نقولاته في الأحكام الشرعيه كذلك لورود هذا الاحتمال فيها ، وعليه فإن وافقت تلك الأحكام اليهود ، فيجب الوقوف عنده وخصوصاً لو رأينا صحابه آخرين يقولون بشيء آخر كما رأينا في الوضوء .

فالمروى عنه وعن عثمان وغيرهم هو الغسل ، وفي المقابل روى عن أنس وابن عباس ، ورفاعة بن رافع ، وأوس بن أبي أوس ، وغيرهم المسح .

وهذا التخالف يجعلنا أن نتوقف فيما يرويه وخصوصاً لو قارب نقله فقه اليهود وعقائدهم ، فقد تكون أخذت منهم ، لأن الإسرائيليات لا تنحصر

١- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير : ١٦٦ - ١٦٧ .

٢- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير : ٢٣٧ ، ١٦٩ عن تفسير ابن كثير ١ : ٣٨٤ ، فتح الباري ٦ : ٣١ .

بالقصص وأخبار الفتحة والآخره ، فقد تشمل غيرها أيضاً ، وخصوصاً بعد معرفتنا بأن عبد الله كان من أهل الاجتهاد والنظر في الشريعة وعلى عهد رسول الله ، وحتى أن ما جاء عنه من أنه كان من المدونين ، فإنه وإن كان مشهوراً ومعروفاً عنه ذلك لكنه كان مدوناً لما يراه لا متجداً بحرفيه النص وما صدر عن رسول الله صلى الله عليه و آله .

فإذا عرفنا هذه الأمور فيمكننا أن نطرح احتمالاً فيما رواه البخارى وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه و آله قوله : (حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج) وإنما جاءت لإعذار نفسه وأمثاله الذين كانوا يأتون بكتب اليهود إلى رسول الله مما جعل الرسول يغضب ويقول : «أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود»^(١) ، إذ لا يعقل أن يجيز النبي صلى الله عليه و آله نقل الإسرائيليات ولا حرج ، ويحظر الآخرين من نقل روايته صلى الله عليه و آله - كما جاء في نقل الآخرين عنه - .

وكذا يمكننا أن نحتمل في سبب تسميه عبد الله صحيفته بالصادقه وأنها سُميت بهذا الاسم لرفع تشكيكات المشككين من الصحابه والتابعين ، وعدم اطمينانهم بنقولاته عن رسول الله صلى الله عليه و آله ، وذلك لمخالفتها لما سمعوه وتلقوه عنه صلى الله عليه و آله .

فتأكيد عبد الله باختصاصه بتلك الأحاديث دون المسلمين وقوله «هذه الصادقه فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه و آله ليس بيني وبينه فيها أحد» قد جاءت لرفع هذا التشكيك .

١- هذا ما قاله رسول الله صلى الله عليه و آله لعمر، أنظر الكفايه في علم الروايه للخطيب ومصنف عبد الرزاق ...

وضوء اليهود

نقل الأستاذ كرد على عن مخطوطه ألفها أحد كهان الطائفه السامريه فى نابلس جاء فيه

« .. ويشترط أن يكون المصلى طاهراً ، والطهاره عندهم على نوعين ، الغسل أولاً والوضوء ثانياً .

فالطهاره من الحدث شروط أولى على كل موسوى ، حتى إن لمس الحائض موجب للغسل ، وعلى الحائض أن تحضر ثلاثاً من النساء يقفن على رأسها حين اغتسالها .

وأما الوضوء ، فيغسل المتوضئ أولاً يديه ، وإذا كان من أصحاب الأعمال اليدويه فيغسل يديه إلى المرفقين والساعدين ثلاث مرات ، ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثم يغسل وجهه ويمسح أذنيه ويغسل رجليه ثلاثاً ، ويتلون التوراه فى الصلاه باللسان ..» (١).

نعم هذا الوضوء هو الذى جاء عن حمران عن عثمان المتهمان باليهوديه وهو مثل المروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص - صاحب الزاملتين التى حصل عليها من اليهود - ، كما أنه يتفق مع نفسيات أصحاب الرأى والذين يجتهدون قبال النص الذى يريدون أن يتعمقوا فى الدين من القرشيين وغيرهم ، أمثال : عبد الله بن عمرو بن العاص ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان والحجاج ابن يوسف الثقفى وأمثالهم .

استنتاج

تحصل ممّا سبق: أنّ عرب شبه الجزيرة كانوا قد تأثروا بالحضارات المجاورة قبل الإسلام، وبما أنّ اليهود كان لهم تاريخ ديني قديم عند بعض تلك الأمم، فكانوا هم الأشد والأقدر تأثيراً على عرب الجزيرة .

وبما أنّ حمران بن أبان جاء من بلاد ما بين النهرين، التي كانت لها حضاره عريقه وهو الذى درس فى مدارسهم وأنّ الحضارات القديمه كانت تعتنى بالنظافه ودعاه الوضوء الغسلى استغلّوا موضوع النظافه والانتقاء للدعوه إلى غسل الأرجل وهذا هو أقرب إلى النفس لا إلى النص، فانجذب الناس إليه وهذا هو حال جميع أهل الأهواء .

أجل، يمكن عزو سر استقطاب اليهود للعرب هو روايتهم الحكايات العجيبه فى الكون والحياه عن أنبيائهم، فمن البديهي أن يتأثر هؤلاء العرب بأخبار اليهود لما حكوه لهم من قصص عجيبه وحكايات غريبه، وليس من السهل - بعد مجيء الإسلام - أن يتخلص هؤلاء من هذا التأثير عليهم .

ويضاف إليه: اجتهاد بعض هؤلاء الصحابه بمحضر الرسول، لأنّ بعض هؤلاء كانوا قد سمعوا عظيم الثواب فى امتثال العبادات الإسلاميه، فأفرطوا فى الإقبال عليها إلى حد الرهبانيه التى نهى الإسلام عنها، وكان هؤلاء بعملهم هذا قد خرجوا عن حدود الامتثال والتعبد الصحيح إلى الرهبنيه المنهى عنه فى الإسلام، وهو الاجتهاد مقابل النص .

وقد يكون هذا التظرف هو أحد الأسباب التى أوقعت هؤلاء فى خلطهم للأصول والمفاهيم الشرعيه، أو السماح لأنفسهم لإدخال ما ليس من الدين فيه .

وعلى ضوء ما تقدم نقول: من غير المستبعد أن يكون عبد الله بن عمرو بن

العاص ، - وأمثاله من الذين اجتهدوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله - ، وراء فكره الوضوء الثلاثي الغسلي ، لوقوفنا على إصراره لصيام الدهر ، وقيام الليل وتطويله ، واعتزال النساء ، وختم القرآن في كل ليله و ..

فهذا الصحابي وأمثاله قد يكونوا أحبوا التقرب إلى الله فرأوا التعمق في العبادة هو الطريق الأمثل إلى هذا القرب الإلهي ، فغسلوا أرجلهم بدل المسح ، لسماعهم قوله صلى الله عليه وآله : (أفضل الأعمال أحمزها)!! وهذا هو الذي فعله عثمان من ذى قبل حيث أكد على غسل الأعضاء ثلاثاً معتبراً ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وآله أو ما شاهدناه من فعل معاوية وغسله رأسه مقبلاً ومدبراً بدل مسحه ، فإنهم فعلوا كل ذلك مخالفين به نص الرسول الأعظم ونهيه عن الرهنه في الإسلام ، وإن الإسلام هو التسليم لا الاجتهاد الحر .

وقد يكونوا اجتهدوا قبال النص معتقدين بأن الغسل يكفى عن المسح ، لأنه الأقرب إلى النفس ، متجاهلين أن الأحكام الشرعية هي أمور توقيفية لا يجوز فيها الزيادة والنقص ، وأن أحكام الله لا يمكن قياسها بالعقول الناقصة ، بل الواجب فيها التعبد بما نزل به الوحي وعمل به الرسول .

وقد وضحنا لك من خلال مناقشاتنا لمرويات الصحابة بأن الغسل ليس هو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله ، وليس هناك إجماع من الصحابة عليه ، بل إن اختلافهم في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل ثبوت المسح عنه صلى الله عليه وآله وحكاية كبار الصحابة لذلك أمثال ابن عباس ، وعلى بن أبي طالب ، ورفاعة بن رافع لدليل على صحته ما نقول .

وعلى ضوء ما مر نرجح كون عبد الله بن عمرو بن العاص من دعاة فكره الوضوء الثلاثي الغسلي - على رغم ضعف سند الروايات إليه - للأسباب التالية .

أولاً: لملاءمه الغسل لنفسيته المتعمقه في الدين .

ثانياً: لتأثره - كبقية العرب بأهل الكتاب وقصص اليهود - ، فقد مرّ قول الذهبي فيه : (وأدمن النظر في كتبهم ، واعتنى بذلك) .

ثالثاً: لعتوره على زاملتين من اليهود وحكايته عنها .

رابعاً: لتطابق ما يرويه مع وضوء اليهود فلا يستبعد أن يكون الوضوء الثلاثي الغسلي قد أخذ منهم ، لعمل اليهود به ، حسبما حكاه كردعلى عن بعض كهان السامره ، كما أنه لا يستبعد أن يكون موجودا في الزاملتين أيضاً .

منبهين على أنّ في كلام عائشه وبعض الصحابه كالزبير أشدّ ممّا قلناه في عثمان وابداعه للوضوء(١) .

وعليه فلا- يستبعد أن يكون عثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو بن العاص هما اللذان أخذوا بالوضوء الثلاثي الغسلي من اليهود اجتهاداً منهم بأنه الأطهر والأنقى ، لعدم ثبوت الغسل عن رسول الله - في المرويات التي مرّت على لسان الصحابه - ، ولكون الروح الاجتهاديه الموجوده عندهم قد تكون هي التي دعتهم لاتخاذ هكذا قرار في الوضوء .

والمتمأمل في نص الأستاذ كرد على وما نقله من وضوء اليهود يقف على مسائل لم يتفق المسلمون عليها ، كلزوم الغسل على من لمس الحائض ، أو غسل المتوضئ يديه قبل الوضوء ، أو مسح الأذنين وغيرها ، وهذه المسائل موجوده اليوم في فقه بعض المذاهب الإسلاميه ولا يقبل بها الآخر ، وقد تكون هذه المسائل قد دخلت في فقه هذه المذاهب من اليهود ، واختلطت مع مسائل إسلاميه أخرى .

١- فقد جاء عن عائشه قولها في أنساب الأشراف : لحيضه خير من عثمان الدهر. وجاء عن الزبير قوله في عثمان : إنه جيفه على الصراط (أنساب الأشراف).

إذن ، تصريح ابن عباس بأنه لا يجد في كتاب الله إلّا المسح ثم مخالفته لنقل الربيع عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكذا ما نراه عن بعض التابعين وقوله : إنّ القرآن نزل بالمسح لكن السنّه جرت بالغسل ، كلّ هذه ترشدنا إلى وجود نهجين في الشريعة ، أحدهما يتعبد بالنصوص - قرآنيه أم حديثيه - والآخر يجتهد في معرفه الأحكام من عند نفسه .

والرسول الأعظم صلى الله عليه وآله كان يتخوّف على أمته من شيوع هذه الروح الاجتهاديه عندهم ، إذ كان يأمرهم مراراً بلزوم التعبد بأقواله ونصوصه ، وقوله عن أحاديثه بأنها لمثل القرآن «أوتيتم القرآن ومثله معه» ، ولو تأملت فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله لعمر بن الخطاب لما أتاه بجوامع التوراه : والذي نفسى بيده لو أنّ موسى صلى الله عليه وآله أصبح فيكم ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم ، أنتم حظى من الأمم وأنا حظكم من النبيين لعرفت لزوم التسليم بأوامره وعدم الخيره لنا فى أمرنا .

ولفظه (وتركتموني لضللتم) تعنى وبوضوح إنّ عدم الأخذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله يعنى الابتعاد عن الدرب والطريقه المستقيمه ، لأنّ طاعه الله تتجلى فى اتباع سنه نبيه وهو ما أمرنا به رب العالمين ، لا فى اجتهادات الصحابه .

وإنّ اجتهادات الصحابه المخالفه لظهور القرآن يبعدنا عن سنه الرسول لا محاله (١) .

مؤكدين بأنّ الفقه الحاكم كان يأخذ بالاجتهاد قبل النص ، بعكس التعبد المحض الذى لا يرضى إلّا التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) .

١- وضّحنا فى كتابنا (منع تدوين الحديث) آفاق وجذور انقسام المسلمين.

٢- قام الوزير اليماني بدراسه تتبع فيها أحاديث معاويه وعمرو بن العاص والمغيره بن شعبه - وهم من النهج الحاكم - توصل من خلالها إلى أنّ الأحاديث المرويّه عن هؤلاء وحده مترابطه تصب فى هدف محدد واحد، ومعناه أنّ فقه هؤلاء واحد.

وتلخص مما سبق: إن الوضوء الغسلي هو الأقرب إلى نفسه عبد الله ابن عمرو بن العاص وإن لم يصح إسناد الاخبار إليه طبقاً لضوابط المحدثين ، بل إن المسح هو مما يعمل به عبد الله في عهد رسول الله ، لما حكى عنه (كنا في غزوه فأرهننا) وهو فعل جميع الصحابه إلى النصف الثاني من خلافة عثمان .

ويؤيده ما جاء في خبر علي بن خلاد ، عن أبيه ، عن عمه رفاعه بن رافع قال :

كان رفاعه و مالك بن رافع أخوين من أهل بدر ، قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله ، أو رسول الله جالس ونحن حوله ، إذ دخل عليه رجل فاستقبل القبله ، وصلى .

فلما قضى الصلاه جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى القوم .

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : وعليك ارجع فصل فإنك لم تصل .

فجعل الرجل يصلى ونحن نرمق صلاته ، لا ندر ما يعيب منها . فلما صلى جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى القوم .

فقال له النبي صلى الله عليه وآله : وعليك ارجع فصل فإنك لم تصل .

قال همام : فلا أدري أمره بذلك مرتين أو ثلاثاً .

فقال الرجل : ما ألوت ، فلا أدري ما عبت علي من صلاتي .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنما لا تتم صلاه أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ، ويديه إلى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر الله ويثنى عليه ، ثم يقرأ أم القرآن وما أذن له فيه وتيسر ، ثم يكبر ، فيركع ويضع كفيه على ركبتيه ، حتى

تطمئن مفاصله وتسترخي ، ويقول سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يقيم صلبه ، وأخذ كل عظم مأخذه ، ثم يكبر فيسجد ، فيمكن وجهه ، قال همام : وربما قال : جبهته في الأرض حتى تطمئن مفاصله واسترخي ، ثم يكبر فيستوى قاعداً على مقعدته ، ويقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ ، ثم قال : لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك (١).

فهذا هو وضوء وصلاة رسول الله في سنن الدارقطني وهو يتفق مع نقل مدرسه التعبد المحض ، ومن خلاله اتضح لك بأن جملة : (فجعلنا نمسح على أرجلنا) هي أدل على المسح من دلالتها على الغسل ، وإنه فعل كان يؤديه الصحابه على عهد رسول الله ومنهم عبد الله بن عمرو .

أمّا الغسل فهو أمر طارىء حدث بعده صلى الله عليه وآله ولظروف سياسيه شرحنا ملاساتها مفصلاً . وقد كانت للدوله الأمويه والمروانيه ثم للعباسيه اليد الطولى في ذلك ، إذ أنهم كانوا يرجون من عملياتهم التعزف على الطالبين .

ولرب سائل يسأل : لماذا تستنقصون هذا الوضوء ، لقربه من وضوء اليهود ، فإن اتحاد بعض الأحكام - بين اليهوديه والإسلام - في الشريعه لا يعنى اتخاذ هذه الأحكام منهم ، فقد تكون مشرعه وممضاه من قبل الإسلام كذلك ، لعلنا بأن الإسلام قد أقر أحكام كثيره كانت في الأديان السابقه ، ومنها أحكام كانت في شريعه موسى عليه السلام ، فقد يكون الوضوء من تلك الأحكام الممضاه من قبل الشارع ؟ وبعد هذا لا يجوز حصر الوضوء الغسلي باليهود ، إذ أنه إسلامي

١- سنن الدارقطني ١ : ٩٥ / ٤ باب وجوب غسل القدمين والعقبين .

كذلك ، لامضاء الله ورسوله له ؟

الجواب :

إنَّ ما قلتموه صحيح ، لو ثبت صدور الغسل في كتاب الله وسنَّه نبيه - حسب القواعد العلميه المقرره عند المسلمين - لكنك قد عرفت فيما سبق بأنَّ مرويات الغسل عن الصحابه في صحاح ومسانيد أهل السنَّه غالبها مرجوحه بالنسبه إلى مرويات المسح كماً وكيفاً ، وسيأتى عليك في البحث القرآني بأنَّ القرآن الكريم هو أدلُّ على المسح من الغسل (١) ، ولا يصح ما قالوه هروياً من الأدلَّه بأنَّ السنَّه جرت بالغسل ، لأننا أثبتنا بأنَّ السنَّه جرت بالمسح إذ لا يعقل أن يخالف رسول الله صريح القرآن الكريم .

وعليه فيكون المحفوظ في الشرع الأطهر هو المسح لا الغسل .

هذه من جهه السند ، أمّا من جهه الدلاله فإنَّ إصرار الصحابه الماسحين على المسح ونبذهم لمقوله الغسل ليوحى إلى ضياع معالم الدين في الوضوء والصلاه ، فإنَّ تمّنى أمير المؤمنين على بن أبى طالب بأن يرد الوضوء والصلاه و... إلى مواضعها الأصليه وتباكى أنس بن مالك وقوله : ضيعتم كلَّ شيء وحتي الصلاه ليؤكد هذه الحقيقه .

وعليه يسوغ للباحث الموضوعي المتعقل أن يحتمل احتمالاً - بشكل لا يخلو من نحو اعتبار - وخصوصاً حينما لم يقف على شرعيه الغسل عن رسول الله طبق معاييرهم أن يقول بأنَّ الوضوء الغسلي لا يتفق مع تشريع الله ورسوله .

لأنَّ اعتراض جبر الأمه (ابن عباس) على الربيع ، وتخطئه خادم الرسول

١- أثبتنا ذلك في البحث القرآني، فراجع.

(أنس بن مالك) للحجاج ، واستدلال صهر الرسول وزوج بنته الإمام على بالرأى - من باب الإلزام - وقوله (.. لكان باطن القدم أولى بالمسح من ظاهره) ليرشدنا إلى سقم الروايات الغسلية عنه صلى الله عليه وآله ، بل إن هذه الاعتراضات والأقوال من قبل هؤلاء الصحابه تضعف ما ادعاه البعض من إجماع الصحابه والتابعين على الغسل ، بل إنها تؤكد عكس ذلك عنه صلى الله عليه وآله ، وقد أثبتنا بأن الوضوء ليس من الأحكام التخييرية حتى يصح القول بكلا الوضوئين ، بل أكدنا بأن الوضوء الغسلي قد أُحْدِثَ في عهد عثمان ، وإنَّ ما جاء عنه صلى الله عليه وآله في الغسل قد كثر في عهد الأمويين بالذات ولم يكن له جذر في العهد النبوي .

نعم قد أجمعت المذاهب الأربعة - في العصور المتأخره - على الغسل ، وأنت تعلم بأن إجماع هؤلاء لا يمكن أن يرجح على ما جاء عن عهد الصحابه والتابعين وثبوت اختلافهم في الوضوء بين ماسح وغاسل .

فالزهرى وأمثاله صححوا روايات الغسل ، وأئمة المذاهب جاءوا وأخذوا بتلك الروايات وأنَّ الغسل صار من بعد ذلك شريعه للمسلمين مع عدم ثبوته في الكتاب العزيز والسنة المطهره .

فعثمان أقر بوجود مخالفين معه في الوضوء وهؤلاء كانوا يتحدثون عن رسول الله ويستدلون بالقرآن وقد اختلف ابن عباس مع الربيع وأنس كذب الحجاج والإمام على أشار إلى اتجاه الرأى في الوضوء .

وعليه فالباحث المحقق يعرف بأنَّ الغسل لم يكن على عهد رسول الله بل جاء لاحقاً وتبعاً لمواقف الخلفاء (الأمويين والعباسيين) وإنَّ الناس أبو إلاً ذلك ، لقرب الغسل إلى الرأى والاستحسان وأذواق الناس .

وبعد هذا فلا يحق لنا ولا لغيرنا أن يدعى إجماع الأمة على الغسل أو المسح (١) وذلك لثبوت اختلاف الصحابه والتابعين وتابعي التابعين في ذلك ، ولا استدلال كل طرف على ما يذهب إليه بقراءة قرآنيه وهذا يعنى عدم إجماعهم على ثبوت الغسل عنه صلى الله عليه وآله .

فإن جعل المدعى دليلا هو مصادره بالمطلوب حسب تعبير الأصوليين ، ولا يمكن قبوله والركون إليه لعدم ثبوته عند آخرين .

وعليه ، فيكون ما قلناه هو الأقرب إلى نفسه عبد الله بن عمرو بن العاص - وإن كانت روايات الغسل التي جاءت عنه ضعيفه سنداً حسب المعايير المرسومه عندهم - أى أنّ الأمويين وأنصار الغسل كانوا وراء نسبه ذلك إليه لكن روايتها لم يكونوا بتلك المنزله والثاقه حتى يمكن الاعتماد عليها ، لكن مع كل ذلك لا يستبعد صدورها عنه لموافقته لنفسيته ولأنه كان يمتلك روحيه الاجتهاد قبال النص ، وقد وقفت على مواقفه أمام رسول الله وعدم تعجبه بكلامه صلى الله عليه وآله في صوم الدهر وتلاوه القرآن والرهبنه وأمثال ذلك ، ويعتوره على زاملتين من كتب اليهود ، وتحديثه بها مع أنه في الإسلام ، ولما شرحناه من ملايسات أخرى في هذه الدراسه .

١- أو القول بأن الغسل هو سنه رسول الله لا غير.

(٦) مناقشه مرويات الربيع بنت المعوذ بن عفرء

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لخيرها

* البحث الدلالي

* نسبه الخير إليها

أخرج أصحاب السنن والمسائيد أحاديث للربيع بنت المعوذ بن عفراء الأنصاريه ، وقد كان رواها عنها عبد الله بن محمد بن عقيل ، والطرق إلى عبد الله في الوضوء عن الربيع كثيره ، أهمها ثلاثه :

١ . ما رواه سفيان بن عيينه

٢ . معمر بن راشد

٣ . روح بن القاسم عنه .

الأسانيد

فأما ما رواه سفيان :

فقد أخرجه الحميدى فى مسنده ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب ، قال : أرسلنى على بن الحسين إلى (الربيع بنت) المعوذ بن عفراء أسألها عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يتوضأ عندها ، فأتيها فأخرجت إلى إناء يكون مداً أو مداً وربع بمد بنى هاشم ، فقالت : بهذا كنت أخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله الوضوء فيبدأ فيغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما الإناء ثم يتمضمض ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ، ويغسل وجهه ثلاثاً ، ثم

يغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً، ثم يمسح رأسه مقبلاً ومدبراً، ويغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، قالت: وقد جاءني ابن عمك (وفي نسخة: ابن عم لك)، فسألني عنه فأخبرته، فقال: ما علمنا في كتاب الله إلّا غسلتين ومسحتين - يعني ابن عباس (١).

وفي مسند أحمد: قال عبد الله، حدثني أبي، حدثنا سفيان بن عيينه، قال حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل قال: أرسلني علي بن الحسين إلى الربيع بنت المعوذ ابن عفراء، فسألته عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، فأخرجت له - يعني إناء يكون مدّاً أو نحو مدّ وربع - قال سفيان: كأنه يذهب إلى الهاشمي - قالت: كنت أخرج له الماء في هذا فيصب على يديه ثلاثاً، وقال مره يغسل يديه قبل أن يدخلهما، ويغسل وجهه ثلاثاً، ويمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل يده اليمنى ثلاثاً واليسرى ثلاثاً ويمسح برأسه، وقال: مرّه أو مرتين مقبلاً ومدبراً، ثم يغسل رجله ثلاثاً، وقد جاءني ابن عم لك فسألني - وهو ابن عباس - فأخبرته، فقال لي: ما أجد في كتاب الله إلّا مسحتين وغسلتين (٢).

وأما ما رواه معمر

فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن الربيع، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله غسل قدميه ثلاثاً ثمّ قالت لنا: إنّ ابن عباس قد دخل عليّ

١- مسند الحميدي ١: ١٦٤/ ٣٤٢.

٢- مسند أحمد ٦: ٣٥٨/ ٢٧٠٦٠، وانظر السنن الكبرى للبيهقي كذلك ١: ٧٢/ ٣٤٥.

فسألني عن هذا (الحديث) فأخبرته ، فقال : بأبي الناس إلاً الغسل ، ونجد في كتاب الله المسح - يعنى القدمين - (١) .

وأما ما رواه روح بن القاسم

فقد أخرج ابن أبي شبيب ، حدثنا ابن عليه ، عن روح بن القاسم ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الربيع بنت المعوذ بن عفراء ، قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث - تعنى حديثها الذي ذكرت أنها رأته النبي توضاً ، وأنه غسل رجله - قالت : فقال ابن عباس : أباي الناس إلاً الغسل ولا أجد في كتاب الله إلاً المسح (٢) .

المناقشه

رواه الطرق السابقه كلهم ثقات في مصادر الجمهور ، إلا عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقد لينه بعض أهل العلم (٣) ، إلا أنهم لم يمسه في أصل عدالته أو صدقه ، لأن تليينهم جاء مفسراً لسوء حفظه وقلة ضبطه ، وإليك أهم أقوالهم فيه :

قال يعقوب : وابن عقيل صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد جداً (٤) .

وقال أبو معمر القطيعي : كان ابن عيينه لا يحمده حفظه (٥) .

١- المصنّف لعبد الرزاق بن همام ١ : ٢٢ / ٦٥ .

٢- المصنّف لابن أبي شبيه ١ : ٣٧ / ١١٩ .

٣- ولنا في نسبه الخبر إلى الربيع بعض الكلام عن أمثال هذه التلينات ومدى حجيتها، وأسبابها.

٤- تهذيب الكمال ١٦ : ٨١ / ٣٥٤٣ .

٥- الجرح والتعديل ٥ : ١٥٣ / ٧٠٦ ، تهذيب الكمال ١٦ : ٨١ / ٣٥٤٣ .

وقال الحميدى عن سفيان : كان ابن عقيل فى حفظه شىء فكرهت أن ألقه (١).

وقال أبو بكر بن خزيمة : لا احتج به لسوء حفظه (٢).

وقال الترمذى : صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدى يحتجون بحديث ابن عقيل ، قال محمد بن إسماعيل : وهو مقارب الحديث (٣).

وقال أحمد بن عبد الله العجلي : مدنى تابعى جازئ الحديث (٤).

وقال ابن حجر : حديثه لئى ، ويقال : تغير بأخره (٥).

وقال الحاكم : عمر فساء حفظه ، فحدّث على التخمين ، وقال فى موضع آخر : مستقيم الحديث (٦).

وقال أبو أحمد ابن عدى روى عنه جماعة من المعروفين الثقات ، وهو خير من ابن سمعان ، ويكتب حديثه (٧).

وقال عمرو بن على : سمعت يحيى وعبد الرحمن جميعا يحدّثان عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، والناس يختلفون فيه (٨).

١- الجرح والتعديل ٥ : ١٥٣ / ٧٠٦ ، تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٤٣ / ٨١ .

٢- الجرح والتعديل ٥ : ١٥٣ / ٧٠٦ ، تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٤٣ / ٨١ .

٣- الجرح والتعديل ٥ : ١٥٣ / ٧٠٦ ، تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٤٣ / ٨١ .

٤- تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٤٣ / ٨٣ عن الثقات للعجلي ٢ : ٥٧ / ٩٦٣ .

٥- تقريب التهذيب ١ : ٣٢١ / ٣٥٩٢ .

٦- تهذيب التهذيب ٦ : ١٣ / ١٨ .

٧- الكامل فى الضعفاء ٤ : ١٢٩ / ٩٦٩ .

٨- تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٤٣ / ٨١ .

وقال الفسوى : صدوق ، فى حديثه ضعف(١) .

هذه هى أهم الأقوال الواردة فيه ، وقد رأيت أنّ عله التليين لا تتعدى سوء حفظه وإلّا فهو فى نفسه ثقة صدوق ، وقد احتجّ به بعض أساطين العلم عندهم كأحمد بن حنبل ، والحميدى ، وإسحاق بن إبراهيم ، وأخرج له ابن خزيمة فى صحيحه(٢) دون تعقب منه كما كان يفعل فى من لا يرى الاحتجاج به ، وجاء فى أحد قولين ابن عبد البر : «هو أوثق من كل من تكلم به»(٣) .

وعليه فقد اتضح من مجموع كلمات العلماء أنّ عبد الله بن محمد بن عجيل مَن يتابع عليه ، وذلك لأنه لم يجرح بما يمسّ بوثاقته وصدقه ، والضعف بسوء حفظه قد يتدارك - بواسطة القرائن وغيرها - فترتقى مروياته من درجة الضعف إلى درجة الحسن .

وقد يصحح له ، لأنّ الصحّح يطلق على الحسن لذاته عند الترمذى والجمهور(٤) ، وقد مرّ عليك (فى مرويات عبد الله بن عباس المسحيه) إسناد ابن ماجه عن الربيع الذى حكم عليه بأنّه طريق حسن ، وهذا يقتضى أنّ ما أسنده عبد الرزاق بن همام والبيهقى عن الربيع حسن أيضاً ، لاتحاد العله فى الجميع ، إذ أنّ جميع رواه هذه الأسانيد - سوى عبد الله - ثقات حفّاظ ، بل إنّ بعضهم أنتمه!

وإليك القرائن التى يمكن بمجموعها أن ترقى هذه الأسانيد إلى درجة

١- سير أعلام النبلاء ٦ : ٢٠٥ / ٩٨ .

٢- أنظر صحيح ابن خزيمة ١ : ٩٠ / ١٧٧ ، ٢ : ٣٦٢ / ١٤٦٩ .

٣- تهذيب التهذيب ٦ : ١٣ / ١٩ .

٤- انظر كتاب «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ط مكتبة أضواء السلف - الرياض) : ١٦٧ .

١ - روى هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل ثلاثة من أثبات أهل العلم .

فالأول : سفيان بن عيينه ، على ما فى إسناده الحميدى والبيهقى و ..

والثانى : معمر بن راشد الأزدي ، على ما فى إسناده عبد الرزاق .

والثالث : روح بن القاسم ، على ما فى إسناده ابن ماجه وأبى بكر بن أبى شيبة ، والذى قال عنه الذهبي : قد وثقه الناس .

فروايه ثلاثة أعلام من أهل السنه والجماعه كهؤلاء عنه بمتون متّفقه بلا زياده فيها ولا نقيصه ، لقرينه قويّه على وقوع هذه الواقعة وصدور قول ابن عباس المتقدّم للربيع .

٢ - ظاهر كلام الترمذى هو الاحتجاج بما يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل ، لو اتفقت مروياته مع مرويات الثقات ، لأنّه كان قد صدرّ باب (ما جاء فى مسح الرأس مرّه) بما رواه محمد بن عجلان - الضعيف - عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع ، وقال بعد ذلك : «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم» ، ومعنى كلامه هو احتجاجه بمرويات الضعفاء لو وافقت مرويات الثقات ، أى أنّ هذه الروايات تكون حسنه بغيرها .

فلو كانت روايه ابن عجلان عن عبد الله بن محمد بن عقيل معتبره - بنص الترمذى - مع أنّ فيها ابن عجلان الضعيف ، فهذه الروايه أولى بالعمل من تلك لكون الجرح هنا فى عبد الله وحده .

٣ - إنّ الذى رواه عبد الله بن محمد بن عقيل فى هذه الأسانيد عن ابن عباس هو الأقرب للواقع ، لموافقته للروايات الصحيحه المسحيه عن ابن عباس ،

ولأقوال العلماء الجازمه بأنّ مذهب ابن عباس هو المسح على القدمين لا غير والتي مرّت عليك سابقاً .

نعم ، إنهم يطلقون على روايات ابن عقيل وجابر الجعفي وأمثالهم أنّها منكره ، لكي لا يأخذ الناس بها ، والنكاره عند القوم على أقسام ، وهي هنا غير النكاره الحقيقيه .

فالنكاره عندهم - في بعض صوره - هي روايه شىء لا يرتضونه ، أى أنّه جاء على خلاف فقههم ، وليس معناه عدم صحه تلك الروايات بالمعيار الرجالي عندهم ، إذ إنّك ستلاحظ وجود متابعات وشواهد كثيره تدل على صحه تلك الأخبار المدعاه فيها النكاره ، (في نسبه الخبر إلى الربيع) وهي ترفعها .

البحث الدلالي

إن قول ابن عباس للربيع بنت المعوذ (أبى الناس إلا الغسل ولا أجد فى كتاب الله إلا المسح) يوقفنا على أمور :

الأول : وقوع هذا القول منه لها ما بين سنة ٤٠ إلى ٦٠ للهجرة ، لأن قوله «أبى الناس» لا يحصل إلا بعد شيوع هذا الوضوء بينهم ، وهذا لم يحصل إلا فى الزمن المتأخر ، لأننا قد وضحنا عدم اختلاف الأمة فى الوضوء على عهد الرسول والشيخين ، وأن الخلاف قد ظهر فى عهد عثمان بن عفان بالخصوص ، كما أننا قد رجحنا كون عثمان من الماسحين - فى الست الأوائل من عهده - وأن قوله (إن ناساً) المطروح فى صدر الدراسة كان المنعطف فى هذا الأمر ، لأن الأمة كانت لا ترضى به ولا بوضوئه ، بل أدى اختلافهم معه إلى إباحه دمه وقتله ، فلا يصح أن يأبى الناس إلا الغسل وهم فى خلاف معه لإحداثاته الدينيه!! بل إن هذا التضاد بين عثمان والأمة هو الذى دعاه أن يشهد بعض الصحابه عليّ وضوئه ويحمد الله على موافقتهم له .

إذن يكون اللقاء الأول بين الربيع وبين الطالبين كان بين سنة ٤٠ إلى ٦٠ ، وقد دار بينها وبين ابن عباس ، ونحن قد حددنا الخبر بهذه الفترة ، لوجود حاله

الانفتاح واللين بين الصحابه والحكومته فى فتره من عهد معاويه ولاضطهاد ابن عباس فى الزمن المتأخر - وخصوصاً بعد مقتل الحسين بالذات - حتّى أدى ذلك إلى تخليه عن الإفتاء .

أما اللقاء الثانى ، فكان بين الربيع وعبد الله بن محمد بن عقيل - بعد مقتل الإمام الحسين - لأنّ إرسال الإمام على بن الحسين ابن عمه عبد الله بن محمد بن عقيل إليها لا يمكن تصويره إلّا فى هذه الفتره ، لأنّ عبد الله بن محمد بن عقيل كان قد توفى سنه ١٤٥ وهو من الطبقة الرابعه من التابعين ، وعلى بن الحسين توفى سنه ٩٢ وهو من الطبقة الثانیه ، فلا يتصور ولاده عبد الله إلّا فى العهد الأموى بين ٦٠ إلى ٩٢ ، كان هذا بعض الشئ ٤ عن تاريخ النص والاسرار الكامنه فيه .

الثانى : إنّ ما نقلته الربيع عن ابن عباس وقوله (أبى الناس إلّا الغسل) يفهمنا بأنّ ابن عباس كان يريد من كلامه الاستدلال على شرعيه المسح بثلاثه أشياء :

الأول : استدلاله بالقرآن ، وأنّه لم يجد فيه غير المسح .

الثانى : استدلاله بالسنة النبويه ، وأنّه شاهد رسول الله يمسح على قدميه ، وقد يمكننا أن نتتبع ذلك من رفضه لنقل الربيع واعتراضه عليها ، وهذا يفهم بأنّه كان لا يقبل نقلها عن رسول الله فى الغسل ، حيث لم يرى النبى صلى الله عليه وآله قد غسل قدميه ، وهو الذى بات عنده وصلى معه ورأى وضوءه وشمله دعاؤه .

الثالث : استدلاله واستدلال ابن عمه على بن أبى طالب بالرأى إلزاما منه لهم ، فقله : «ألا ترى سقوط التيمم فى الرأس والرجلين» يفهم بأنّه كان يريد أن يلزمهم بما ألزموا به أنفسهم!

الثالث : إنّ النص السابق - وغيره - يؤكّد تخالف الطالبين مع الربيع والنهج الحاكم فى الوضوء ، لأنّ إرسال على بن الحسين عبد الله بن محمد بن عقيل ، إلى

الربيع ، ومجىء عبد الله بن عباس وعبد الله بن محمد بن عقيل إليها ، لا- يعنى أنهم جاءوا ليأخذوا الوضوء عنها ، بل يرشدنا إلى أنّ موقفهم كان اعتراضى ، ومعناً أنهم لم يأتوها مستفهمين بل جاءوها مستنكرين!؟ إذ لا يعقل أن لا يعرف ابن عباس حكم الوضوء وهو الذى بات عنده وصلى معه .

أو أن لا يعرف على بن الحسين السجاد عليه السلام وضوئه حتى يرسل ابن عمه ليستل الربيع عنه - وهو بذاك العمر ، وهو من أئمة المسلمين وفقهاء أهل البيت .

وكذا الحال بالنسبة إلى عبد الله بن محمد بن عقيل فلا يعقل أن لا يعرف عبد الله الوضوء وهو من أهل بيت الرسول وهو ابن زينب الصغرى وخاله الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وابن عمه السجاد .

الرابع : إنّ نص الربيع وما نقلته عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى مسح الرأس مقبلاً ومدبراً لم يرد إلّا فى روايه عبد الله بن زيد بن عاصم ومعاويه ، ونحن قد تكلمنا بعض الشيء عن ملابس هذا الخبر وكيفيه نسبته إلى عبد الله حين مناقشتنا لمرويات عبد الله بن زيد بن عاصم ، واحتملنا أن يكون الغسل منسوب إليه ، لكونه من مغمورى الصحابه ، وأنّ الخلفاء كانوا يحتاجون إلى نسبه الوضوء الغسلى إلى أنصارى فوق اختيارهم عليه ، وهذا الاحتمال لا يستبعد طرحه هنا كذلك ، لأنّ الربيع لم تكن بتلك المرأه المعروفه فى تاريخ الإسلام ، وهى وإن كانت أنصاريه فلا يستبعد أن يكونوا قد - نسبوا لها هذا ، أو أنّهم - اتفقوا بأنّ الغسل سنه رسول الله صلى الله عليه وآله كما فعلوه مع عائشه ، فنقلت خبر الغسل عن رسول الله اجتهاداً من عند نفسها أى أنّها فعلت مثل ما فعله عثمان بن عفان فى نسبه غسل الأعضاء ثلاثاً والأرجل إلى رسول الله أى أنّها تصوّرت أنّ ما قاله : «أسبغوا الوضوء» أو «ويل للأعقاب من النار» له دلالة على غسل الأرجل ،

فاستنبطت الغسل منه وإنما سنوضح سقم رأيها بعد قليل في نسبه الخبر إليها .

الخامس : إنَّ نصوص الربيع في الوضوء عن رسول الله تخالف ما اشتهر عنه صلى الله عليه وآله فيه ، فإنها قد روت عنه صلى الله عليه وآله أنه مسح رأسه ما اقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مره واحده ، في حين جاء عن بقيه الصحابه أنه صلى الله عليه وآله مسح رأسه ثلاثاً .

كما جاء عنها - في سنن ابن ماجه - قولها : توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح رأسه مرتين (١) ، وهذا النقل يخالف ما جاء عن عثمان وعلى وسلمه بن الأكواع بأنه صلى الله عليه وآله مسح رأسه مره (٢) .

وقد جاء في الجامع للترمذى عنها : أن رسول الله بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه وأذنيه ، كلتيهما ظهورهما وبطنيهما (٣) . وهذا يخالف ما جاء عن عبد الله بن زيد ابن عاصم حيث قال : بدأ صلى الله عليه وآله و آله بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه .

وفي سنن الدارقطني : قال العباس : هذه المرأه (ويعني بها الربيع) حدثت عن النبي أنه بدأ بالوجه قبل المضمضه والاستنشاق ، وقد حدّث أهل بدر منهم عثمان وعلى رضى الله عنهما أنه بدأ بالمضمضه والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه (٤) .

وهناك مقاطع أخرى في خبرها تخالف به نقولات الصحابه .

فيأىّ النقولات نأخذ ، وما هي سنه رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ ترك ذلك للقارى كى يحكم فيه ؟

١- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٠ / ٤٣٨ .

٢- سنن ابن ماجه ١ : ١٥٠ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

٣- سنن ترمذى ١ : ٢٥ ، حديث ٣٣ .

٤- الدارقطني ١ : ٩٦ / ٥ .

نحن كُنَّا قد آَلينا على أنفسنا - من أول الدراسه إلى هنا - الإشاره إلى بعض أطروحاتنا التأسيسيه فى حقل التاريخ والعقائد والفقّه الكلامى ، لأنها بحوث مغفول عنها ، وهى قد تفيد الباحثين فى مجالات أخرى ، وقد وضحتنا سابقاً بأنّ الباحث لا يمكنه الإلمام بكنه الخبر وأسرااره إلّا بعد الوقوف على ملبساته وما يكتنفه من أمور سياسيه وإجتماعيه ونفسيه وجغرافيه و .. لأنّ بيان المؤثرات التى أدت إلى اختلاف المسلمين فى الأحكام الشرعيه فيه العطاء الفكرى الكثير ، لكونه يوقفنا على العلل والأسباب ويفهمنّا بواقع الاختلاف وجذوره وظروفه الحقيقيه والموضوعيه .

فنحن قد أشرنا أوّلًا فى نسبه الخبر إلى عثمان بن عفان إلى دور قريش فى تحريف الشرعيه .

ثم تطرقنا فى نسبه الخبر إلى ابن عباس إلى ظاهره اختلاف النقل عن الصحابى الواحد .

ثم اعقبناه ببيان معالم الرأى والاجتهاد فى الأحكام الشرعيه ودور القرشيين فى تبئى الرأى قبال النص - فى نسبه الخبر إلى على بن أبى طالب - .

ثم بيّنّا فى نسبه الخبر إلى عبد الله بن زيد بن عاصم تخالف الأنصار مع القرشيين فى الفقّه والخلافه ، وقربهم إلى أهل البيت فقهاً وسياسه .

والآن مع موضوع جديد يرتبط بعلم الرجال وهى فاشيه عند أئمه الجرح وهو اهتمامهم بالجرح المذهبى ، فإنّهم بعد أنّ عدّوا التشيع والنصب من الجروح ،

نراهم يعدلون عن مبناهم في كثير من الأحيان ، فيأخذون جانباً ويذرون الآخر منه ، فمثلاً نراهم يعدلون قتله على وعمار و .. في حين يجرحون من روى في منال معاوية و ...!! لماذا ؟
وهكذا الحال بالنسبة لرواه الفضائل ، فهم يجرحون رواه فضائل على(١) ، وفي الوقت نفسه يعتبرون محبه غيره من الخلفاء تعديلاً للراوى(٢) .

وهذا إن دلّ على شىء فهو يدلّ على وجود بصمات للأمميين والمروانيين في علم الرجال ، وبما أنّ السند هو جزء أساسي من البحث العلمي فإنه سيؤثر على القناعات الفقهيّة والعقائديّة والتاريخيّة .

وإنّك لو راجعت صحيح البخارى(٣) مثلاً لرأيت أنه قد تجنب الأخذ عن الإمام

١- كما مرّ عليك في ترجمه عبد الرزاق بن همام وغيره، انظر الأبواب الثلاث الأولى من كتاب «العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل» لمحمد بن عقيل، فقيه أسماء من جرحهم من أهل البيت وبعض محبيهم وشيعتهم.

٢- كما سيأتى عليك فيما قالوه في محبى معاوية، وللمزيد انظر الأبواب الثلاث الأخيرة من كتاب «العتب الجميل» ففيه تعديلهم لأعداء أهل البيت والفساق!!

٣- عاتب العلامة أبو بكر بن شهاب، البخارى لعدم روايته عن الصادق بقوله : قضيه أشبه بالمرزئه هذا البخارى إمام الفئه بالصادق الصديق ما احتج في صحيحه واحتج بالمرجنه ومثل عمران بن حطان أو مروان وابن المرأه المخطئه مشكله ذات عوار إلى حيره أرباب النهى ملجنه وحقّ بيت يّمته الورى مغدّه فى السير أو مبطنه إنّ الإمام الصادق المجتبى بفضله الآتى أت منبته أجل من فى عصره رتبه لم يقترف فى عمره سيئه قلامه من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخارى منه

جعفر الصادق ، ومثله حال مالك بن أنس ، فإنه كان لا يروى عن الإمام الصادق حتى يضمه إلى آخر (١) ، وقال ابن سعد عن الصادق : كان كثير الحديث ، ولا يحتج به ويستضعف (٢) .

وللشيخ محمد أبو زهره كلام جميل في الإمام الصادق قال فيه :

ومن الغريب أننا نجد بجوار هؤلاء من محدثي القرن الثالث من يشكك في روايه الإمام الصادق - عتره النبي - ويتكلم في الثقة في حديثه { كَثُرَتْ كَلِمَةُ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا } ولكن التعصب المذهبي يعمى ويصم وليس في قول المغالين ولا في قول المشككين ما ينقص من مقام الإمام الصادق الجليل ، فلم ينقص من مقام جده على بن أبي طالب كرم الله وجهه كذب الكذابين عليه ، كما لم يضّر عيسى بن مريم عليه السلام افتراء المفتزين عليه ، ما بين منكر لرسالته ومدح لألوهيته (٣) .

وهذا الموضوع طويل ومتشعب ويحتاج إلى دراسه على انفصال ، لأنّ التعرف على عقيدة الراوى واتجاهاته الفكرية له دخل في تقييم روايته ، وهذا ما كان يعجبني جلب نظر الباحث إليه ، وتأثيراته غير بعيد عن موضوعنا .

نعم إنهم قالوا في النسائي : أنه آذى نفسه بكلامه في أحمد بن صالح المصري (٤) ولم يقولوا في يحيى بن سعيد القطان أنه آذى نفسه بكلامه في الإمام الصادق!!

١- هذا ما نقله مصعب عنه، انظر تهذيب الكمال ٥ : ٧٦، تهذيب التهذيب ٢ : ٨٨ / ١٥٦.

٢- حكاة ابن حجر عنه في تهذيب التهذيب ٢ : ٨٨.

٣- الإمام الصادق، لأبي زهره : ٣٩.

٤- ميزان الاعتدال ١ : ٢٤١ / ٤٠٥.

كما أتتهم وثقوا الخارجى البغيص عمران بن حطان - الرائى عبد الرحمن ابن ملجم (١) - .

ووثقوا قاتل الإمام الحسين عمر بن سعد (٢) ، ووثقوا مروان بن الحكم الذى لعنه رسول الله وعير عنه أمير المؤمنين على حينما أراد أن يبايعه فقال : إنها كف يهوديه ، وروى عن مروان أنه قال للإمام الحسين : أنتم أهل بيت ملعونون (٣) خلافاً لصريح القرآن الكريم الذى نزل فى تطهيرهم .

ومثله توثيقهم لعنيسه بن خالد الأموى الذى كان يعلق النساء بالندى ، والجوزجاني ، وحرير الناصبين .

وفى المقابل تراهم يجرحون محبى الإمام على وأهل بيته الذين رووا فضائله

١- بقوله : يا ضربه من تقى ما أراد بها إلا ليلغ من ذى العرش رضوانا إنى لأذكره يوماً فأحسبه أو فى البريه عند الله ميزانا أكرم بقوم بطون الأرض أقبرهم لم يخلطوا دينهم بغيا وعدوانا لله دز المرادى الذى سفكت كفاه مهجه شر الخلق إنسانا أمس عشيه عشاها بضربته مما جناه من الآثام عريانا

٢- سير أعلام النبلاء ٤ : ٣٤٩ / ١٢٣ ، ميزان الاعتدال ٥ : ٢٣٨ / ١٢٢ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٣٩٦ / ٧٤٧ ، وقد سئل ابن معين عن هذا القائل أهو ثقه ؟ فقال : كيف يكون قاتل الحسين ثقه ؟ وقد حدث يحيى بن سعيد عنه ، فقال له رجل : أما تخاف الله ؟ تروى عن عمر بن سعد ؟ فبكى ، وقال : لا أعود يا أبا سعيد ، هذا قاتل الحسين ، أعن قاتل الحسين تحدثنا ؟ انظر تهذيب الكمال ٢١ : ٣٥٧ / ٤٢٤٠ ، وتقريب التهذيب : ٤١٣ / ٤٩٠٣ .

٣- سير أعلام النبلاء ٣ : ٤٧٨ / ١٠٢ ، مختصر ابن عساكر ٢٤ : ١٨١ ؛ وانظر لعن النبى له فى المستدرک للحاكم ٤ : ٤٧٩ .

وفضائل أهل بيته أو مثالب غيرهم مثل عبد الرزاق (١) وخيثمه بن سليمان (٢) .

فجاء في ترجمه إبراهيم بن الحكم بن ظهر الكوفي قول أبي حاتم فيه : كذاب روى في مثالب معاويه فمزقنا ما كتبنا عنه (٣) .

وقد جرح عبد الرزاق بن همام لقوله - لمن ذكر معاويه في مجلسه - : لا تقدر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان (٤) .

وقد نقل الذهبي عن الحاكم النيسابوري : أنه تكلم في معاويه فأوذى (٥) .

وقد ضرب النسائي حتى اصابه الفتق ، لعدم روايته في فضائل معاويه ، بل تجريحه له ، وهلموا جراً ففعل وتفعل !!؟

نعم أنهم نسبوا لإبراهيم بن الحكم الكوفي ، الكذب لروايته حديثاً في معاويه لا يقبلونه ، وهذا النهج كان سارياً عندهم فالذى نريد أن نقوله هنا أن توثيقهم وتجريحهم للرواه خضع لعوامل خاصة كما خضعت الأحاديث عندهم لتلك لأننا قد أشرنا إلى دور الحكام وخصوصاً الأمويين منهم في تحريف الأحاديث لفظاً ومعنى ، فإنهم كانوا يقدمون على التحريف المعنوي حينما يرون شيوع النص اللفظي بين الناس بحيث لا يمكنهم تصحيحه وتحريفه ، وقد كان عملهم هذا يأتي بشكلين :

فتاره كانوا يضعون حديثاً آخر يصاده وبالطريق نفسه أو بطريق آخر .

١- أنظر سير أعلام النبلاء ١٢ : ٣٦٦ / ٥٧ ، تهذيب الكمال ١ : ٢٦٠ / ٥ .

٢- لسان الميزان ١٢ : ٤١١ .

٣- ميزان الاعتدال ١ : ٢٧ / ٧٣ .

٤- ميزان الاعتدال ٢ : ٦١٠ / ٥٠٤٤ .

٥- وهو ما حكاه العماد الحنبلي عنه ، انظر شذرات الذهب ٣ : ١٧٧ .

وأخرى يأتون بتأويل وتفسير للخبر بصورة ترضيهم بحيث يشكك الآخريين في دلاله الأول .

ومثال الأول : ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشه وأبى هريره : اللهم إنا بشر فأبما رجل من المسلمين سببته أو جلدته أو لعنته فاجعلها له زكاه ورحمه(١) .

ومثال الثاني : ما قاله بعض محبي معاوية في تأويل قوله صلى الله عليه و آله (لا أشيع الله بطنك) ، بأنها مكرمه له ، حتى لا يكون من الجائعين يوم القيامة ، لأنه صلى الله عليه و آله كان قد قال في حديث آخر (أطول الناس شعباً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة) (٢) ، وبذلك يكون هذا النص هو دعاء له لا عليه .

فإنهم أتوا بالخبر الأول كى يضعفوا ما جاء عن رسول الله في لعن أبو سفيان ويزيد ومعاوية ابناه ، والمغيره بن شعبه وخالد بن الوليد وغيرهم .

والخبر الثاني كان دعاءً على معاوية وعقاباً له ، لكونه قد عصى رسول الله صلى الله عليه و آله حين ناداه ثلاث مرات ، لبقائه لاهياً بالطعام يأكل منه غير مستجيب لطلبه صلى الله عليه و آله ، لكنهم أولوه بشكل يرضيهم .

بلى إن معاوية كان أول من سنّ التحريف المعنوى للاخبار والتحريف المعنوى يأتي عند اشتهاار الخبر وافتقارهم لتأويله ، وهناك نصوص كثيرة في هذا المضممار من ذلك ما جاء عن معاوية قوله يوم صفين - لما تناقل الناس في معسكره قول رسول الله صلى الله عليه و آله في عمار «تقتلك الفئة الباغية» - بأن عليا هو الذى قتله لأنه

١- صحيح مسلم ٤ : ٢٠٠٧ / ٨٨ ، مسند أحمد ٣ : ٤٠٠ .

٢- الترمذى ٤ : ٥٦٠ رقم ٢٤٧٨ ، وابن ماجه ٢ : ١١١١ رقم ٣٣٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ١٢٣ .

الذى جاء به (١) ، ولما بلغ عليا ذاك قال : ونحن قتلنا حمزه لأننا أخرجناه (٢)!!

انظر كيف انقلبت الموازين واختلط الصحيح بالسقيم والحق بالباطل ، وكيف صار الجرح مدحاً ، والذم فضيله ، واللعنه رحمه ؟!! وكيف خضعت الأمور لسلطان القوه والقدره ، وصارت الأمور تخضع لهوى الناس وحب الدنيا .

جننا بما تقدم كى يتعرف القارى على أنّ الفقه والتاريخ عند القوم قد تأثر بالحكام وأهدافهم وجهم لفلانٍ وبغضهم لفلان ، ولكى يقف على نفسه بعض أئمه الجرح والتعديل وأنّ تعديلهم وجرحهم - وخصوصاً فى النصوص المذهبيه - لم يخضع للمعايير العلميه ، بل تأثر بالمؤثرات الخارجيه كذلك .

وكذا الحال بالنسبه إلى المنقول عن الصحابى أو التابعى ، فلا يمكن الأخذ به على علته فقد يكون مكذباً عليه وخصوصاً لو وافق فقه الأئجه الحاكم ، بل يلزم عرض المنقول عن هؤلاء الصحابه على سيرتهم العامه وأقوالهم الأخرى ثم تصحيح هذه النسبه أو تلك وعدمها إليه ، وهذا ما قلناه كراراً وأكدنا عليه ودعونا إليه فى بحوثنا .

ومن هذا المنطلق أتى لنقول فى عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهل حقاً أنه ضعيف ، أم أنه ثقّه وقد ضعّف ولين لأمر خاصه ؟!

ومن هى الربيع بنت المعوذ ، وهل هى بتلك المترله التى يطمئن بكلامها أم يحتمل خطأها فى الفهم وكون ما قالته كان عن رأى لها فهى قد تأثرت بالأمويين والمروانيين الذين أشاعوا الغسل فى الأزمان اللاحقه ، أم إنّ حكايتها للخبر جاء

١- الكامل فى التاريخ ٣ : ٣١١ .

٢- العقد الفريد ٤ : ٣١٩ .

دون أى تأثير وتأثر بالخلفاء !!؟

فالسؤال : لِمَ لا يروى البخارى خبر ابن عباس (أبى الناس إلّا الغسل ولا أجد فى كتاب الله إلّا المسح) فى صحيحه رغم كونه صحيحاً عنده وعلى شرطه ويأتى بخبر غير صحيح عن ابن عباس فى الغسل بدلاً عنه .

نترك القارى الكريم مع حواريه عبد الله بن محمد بن عقيل مع الربيع ، جاعلين نصها مؤشراً لمعرفة موقفها دون التعليق على ما روته الربيع عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى جواز التنفى (١) أو ما قيل فى سبب دخولها إلى واسط (٢) - البلده التى بناها الحجاج بن يوسف الثقفى لعسكره - لاعتقادنا بأنّ الحواريه بينها وبين ابن عقيل وحده كافٍ لتجسيم نفسيها وامتداد الاتجاهين فى عهدا .

فابن عقيل أراد بكلامه السابق أن يوقفها على خطئها فى الفهم والاجتهاد لقوله لها : فبأى شىء كان الإناء ؟

فأجابت : قدر مد أو مدّ وربع ، فجملة (فبأى شىء كان الإناء) يفهمنا بأن ابن عقيل أراد بكلامه بيان أمرين :

أولهما : إرشادها إلى سقم رؤيتها لأنّه صلى الله عليه وآله لو كان يمسح رأسه مقبلاً ومدبراً لاحتاج إلى أكثر من مدّ ، لعدم استيعاب المدّ لغسل تمام أعضاء الوضوء ، وهذا التشكيك من ابن عقيل هو الذى حدى بالربيع أن تزيد فى قدر المدّ!! فقالت : قدر مد بالهاشمى أو مدّ وربع .

أى أنها انتهت إلى عدم كفاف وإيفاء هذا القدر من الماء (أى المدّ) لمسح الرأس كله مقبلاً ومدبراً مع غسل الرجلين وبقية الأعضاء ثلاثاً ، فإنها أتت بتلك

١- مسند أحمد ٦ : ٣٥٩ .

٢- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل المعروف ببحتل : ٧٤ .

الزيادة ، كى تعذر نفسها .

وثانيهما : أنّ ابن عقيل أراد أن يرى الإناء الذى كانت تصب فيه الماء لرسول الله صلى الله عليه وآله ، كى يوضح على ضوئه أن ما تقوله لا يلائم ما تفرضه من حجم الماء الذى كان رسول الله يتوضأ به ، لان الماء الموجود فى هذا الظرف الصغير لا- يمكن معه غسل الرجلين ثلاثاً!! أى إنّ ابن عقيل أراد أن يوضح لها كذبها وعدم تطابق كلامها مع الواقع على وجه الدقه والتحقيق لا الحدس والتخمين ، أى أنه استفاد من النقد الداخلى للخبر للدلاله على سقم رأيها .

هذا بعض الشىء عن استدلال ابن عقيل على الربيع ، وأنت قد عرفت سابقاً وفق هذه الدراسه أن دعاه المسح كانوا يستدلون على ما يذهبون اليه بالقرآن والسنة والرأى ، ولم يكتفوا بطرح اعتراضهم على نحو الادعاء - كما كان يفعل الاتجاه المقابل .

وقد مرت عليك نصوص الإمام على وابن عباس وأنس بن مالك .

والآن مع ما قاله جابر بن عبد الله الأنصارى - الذى ختم الحجاج بن يوسف فى يده كى لا يحدث - ل ترى مدى تطابق روايته مع ما حكاه عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبيه عن جده فى الوضوء ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله يجزى من الوضوء مد ، ومن الغسل صاع .

فقال رجل : لا يجزينا .

فقال [جابر] : وقد كان يجزى من هو خير منك وأكثر شعراً (يعنى النبى) (١) .

فقد جاء فى صحيح ابن خزيمة عن جابر بن عبد الله مثل ما سبق عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، إذ قال له رجل : لا يكفيننا يا جابر ؟

قال : قد كفى من هو خير منك وأكثر شعراً (١) .

وقد جاء نحو هذا عن ابن عباس(٢) . وهذه النصوص تؤكد وجود النهجين فى الموضوع ، أحدهم يتعمق بالرأى فى الدين ، والآخر لا يفعل إلّا بما أمره الله تعالى .

بلى قد جاء عن جابر بن عبد الله الأنصارى - بروايه ابن عقيل - قوله : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه(٣) ، وهذا يتفق مع القائلين بلزوم غسل المرفقين من الأعلى إلى الأسفل! (٤)

وعليه ، فالخبر عن ابن عقيل حسن أو صحيح ولا يعتنى بتجريحهم وتلبيهم له ، لأن ما رواه وأراده يتفق مع فقه الأنصار ، وفى المقابل ما حكته الربيع يتفق مع فقه القرشيين والرأى ، ولأجل هذا استدلتنا بخبر ابن عقيل - مع تلبيهم له - اعتقاداً منا بإمكان صدوره عن الربيع .

كانت هذه صوره عن تخالف النهجين ، أردنا عرضه بشكل آخر وفى زاوية أخرى كى يتضح معالم النهجين ، وصحة ما ادعياه من كون المدونين هم الدعاه للمسح والأقرب إلى نهج التعبد المحض والمطاردين من قبل الخلفاء والحكام ،

١- صحيح ابن خزيمة ١ : ٦٢ .

٢- انظر نسبه الخبر إلى ابن عباس .

٣- سنن الدار قطنى ١ : ٨٣ ، السنن الكبرى للبيهقى ١ : ٥٦ باب إدخال المرفقين فى الوضوء .

٤- قد يمكن أن ندرس هذا فى الجانب الرابع من هذه الدرسة «التأسيس الفقهى والأصولى» الذى هو قيد التدوين .

ودعاه الغسل هم من المخالفين للتحديث والتدوين ومن القضاة وأصحاب الحكم في مدرسة الخلفاء ، لأنه قد مرّ عليك قول عثمان : (إنّ ناساً يتحدّثون عن رسول الله لا أدرى ..) ودعوه الحجاج بن يوسف الثقفي إلى غسل الأرجل ، بحجة أنها أقرب إلى الخبث وختمه في أعناق وأيدي بعض الصحابة أمثال : سعد الساعدي وجابر بن عبد الله الأنصاري ، كل ذلك لأنهم يرون المحذنين هم حجر عثره أمام اجتهاداتهم .

فبعد هذا لا يستبعد أن يكون عدم ارتضاء عبد الله بن عباس ، وابن عقيل ، وجابر بن عبد الله الأنصاري الإكثار من الماء ، وقولهم للرجل : (قد كفى من هو خير منك وأكثر شعرا) ، جاء للتأكيد على لزوم التعبد بقول وفعل الرسول ، وعدم السماح لأنفسهم بالرأى والاجتهاد في مثل هكذا أمور .

وخصوصاً بعد وقوفنا على اهتمام النهج الحاكم للمخالفة مع نهج علي وابن عباس وترجيحهم لفقهاء عثمان والشيخين (= فقه الرأى) على فقه النصوص ، وحيث أنّ حكاية الربيع كانت تصب فيما يريداه ، وهو مما يدعم رأى الحجاج الثقفي وغيره ، فلا يستبعد أن يكون الوضوء الغسلي قد تأثر بمؤثرات ذلك العهد .

وعليه فأقل ما يمكن أن يقال في خبر الربيع أنه كان يفيد الحجاج وعثمان ، ويتخالف مع وضوء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عباس المضطهدين في ذلك العصر!!

(٧) مناقشه روايه عائشه بنت أبي بكر

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لخيرها

* البحث الدلالي

* نسبه الخير إليها

روى النسائي في «المجتبى» (١) ومثله في «السنن الكبرى» (٢) بسنده: أخبرنا الحسين بن حريث، قال: حدثنا (٣) الفضل بن موسى (٤) عن جعيد بن عبد الرحمن (٥)، قال: أخبرني عبد الملك بن مروان بن الحارث بن أبي ذباب (٦)، قال: أخبرني أبو عبد الله سالم - يعني سيلان (٧) -، قال: وكانت عائشه تستعجب بأمانته وتستأجره فأرنتى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ، قال: فتمضمضت

١- سنن النسائي (المجتبى) ١: ٧٢ باب مسح المرأة رأسها.

٢- السنن الكبرى، للنسائي، ١: ٨٦ باب كيف تمسح المرأة رأسها؟

٣- في المجتبى: (حدثنا).

٤- هو الفضل بن موسى السنيني، أبو عبد الله المروزي، روى له الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٢٣: ٢٥٤ / ٤٧٥٠، سير أعلام النبلاء ٩: ٢٠٣، تهذيب التهذيب ٨: ٢٨٦) وغيرها من المصادر.

٥- هكذا في المجتبى والسنن الكبرى، والذي في كتب الرجال الجعد بن عبد الرحمن بن أوس الكندي، روى له الجماعة سوى ابن ماجه، نعم أشار بعضهم بأنه يقال له: الجعيد، وهذا كله لا يضر، لأن كل من الجعد والجعيد واحد على الأظهر الأقوى (انظر تهذيب الكمال ٤: ٥٦١ / ٩٢٧، تهذيب التهذيب ٢: ٨٠، التاريخ الكبير للبخارى ٢ / ١ / ٢٤٠) وغيرها من المصادر.

٦- هو عبد الملك بن مروان بن الحارث بن أبي ذباب الدؤسي المدني، تفرد النسائي في الرواية عنه (انظر تهذيب الكمال ١٨: ٤٠٧ / ٣٥٥٨، ميزان الاعتدال ٢: الترجمة ٥٢٤٧، تهذيب التهذيب ٦: ٤٢٢) وغيرها من المصادر.

٧- في السنن الكبرى (سيلان)، وهو سالم بن عبد الله النصري، أبو عبد الله المدني، روى له مسلم وأبو داود والنسائي، وابن ماجه (انظر تهذيب الكمال ١٠: ١٥٤ / ٢١٥٠، تهذيب التهذيب ٣: ٤٣٨، الجرح والتعديل ٤: ١٨٤ / ٧٩٨) وغيرها من المصادر.

واستنشرت ثلاثاً وغسلت وجهها ثلاثاً ثم غسلت يدها اليمنى ثلاثاً واليسرى ثلاثاً ووضعت يدها في مقدم رأسها ثم مسحت رأسها مسحه واحده إلى مؤخره ثم أمرت (١) بيدها بأذنيها ثم مرت على الخدين .
قال سالم : كنت آتيها مكاتباً (٢) ما تختفى منى فتجلس بين يدي وتحدث معي حتى جئتها ذات يوم ، فقلت : ادعى لى بالبركه يا أم المؤمنين ، قالت : وما ذاك ، قلت : أعتقني الله ، قالت : بارك الله لك ،
وأرخت الحجاب دونى فلم أرها بعد ذلك اليوم .

المناقشه

وبيان حال رجال هذا الطريق كالآتي :

١ - فأما الحسين بن حريث ، فهو ممن وثقه النسائي (٣) وممن ذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٤) ولم نعثر على توثيق رجالى له غيرهما .

٢ - وأما الفضل بن موسى فهو ممن وثقه يحيى بن معين (٥) وابن سعد (٦) وغيرهما ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح (٧) .

١- فى السنن الكبرى : (مرت).

٢- فى المجتبى هنا زياده : (ما تختفى منى).

٣- تهذيب الكمال ٦ : ٣٦٠ / ١٣٠٣ ، تاريخ الخطيب ٨ : ٣٧ .

٤- الثقات لابن حبان ٨ : ١٨٧ .

٥- تهذيب الكمال ٢٣ : ٢٥٧ / ٤٧٥٠ .

٦- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ : ٣٧٢ .

٧- الجرح والتعديل ٧ : ٦٨ / ٣٩٠ .

وقال ابن حجر في التقریب : ثقہ ، ثبت ، ربما أغرب(١١) .

وقال الذهبي في الميزان : ما علمت فيه لنا إلا ما روى عبد الله ابن علي بن المديني ، سمعت أبي ، وسئل عن أبي تميله والسيناني ، فقدم أبا تميله ، وقال : روى الفضل أحاديث مناكير(١٢) .

٣- وأما جعيد ، فهو الجعد بن عبد الرحمن بن أوس في كتب الرجال ، فهو ثقہ على ما صرح به يحيى بن معين(١٣) والنسائي(١٤) ، ولم نعثر على من طعن في وثاقته .

٤- وأما عبد الملك بن مروان بن الحرث ، فهو مجهول الحال ، لم نعثر على توثيق أو مدح له سوى ابن حبان ، فقد ذكره في كتاب الثقات(١٥) .

وذكر ابن حبان لراو في كتابه لا يساوي شيئاً عند أئمة الجرح والتعديل لما عرف عنه من التساهل في التعديل ، حتى أنه ذكر في كتابه من لا يعرفهم على ما هو صريح البعض من الأئمة عند الجمهور .

٥- وأما سالم سبلان فهو الآخر لم نعثر على شيء فيه سوى أنّ أبا حاتم قال : شيخ(١٦) ، وأن ابن حبان ذكره في الثقات في موضعين ، وهذا يعني تعددهما كما لا يخفى(١٧) .

١- تقریب التهذيب : ٤٤٧/ ٥٤١٩ .

٢- ميزان الاعتدال ٣ : ٤٣٧/ ٦٧٦٠ .

٣- انظر تهذيب الكمال ٤ : ٥٦٢/ ٩٢٧ .

٤- انظر تهذيب الكمال ٤ : ٥٦٢/ ٩٢٧ .

٥- الثقات لابن حبان ٧ : ١٠٧ .

٦- الجرح والتعديل ٤ : ١٨٤/ ٧٩٨ .

٧- انظر الثقات لابن حبان ٤ : ٣٠٧ .

وأنت بصير بأنّ كلمه (شيخ) لا دلالة لها على التوثيق سوى أنها تدل على مرتبه من مراتب التعديل - وهي الثالثه - على ما هو صريح العراقي (١) والسيوطي (٢) والصنعاني (٣).

وأَنَّ كلمه (شيخ) إذا قيلت في راو ، فان مروياته تعد حينئذ حسنه تحتاج إلى تابع يصححها على ما قد وضحنه سابقا .

ومهما يكن فهذا الطريق محتمل الجهاله لعدم عثورنا على توثيق أو مدح لعبد الملك بن مروان بن الحارث بن أبي ذباب سوى إدراج ابن حبان له في كتاب الثقات ، ومثله حال سالم سيلان ، فلم نعر فيه سوى قول أبي حاتم عنه (شيخ) ، وقد اتضح لك أنّ ذكر ابن حبان شخصاً في كتابه لا يساوي شيئاً ، وذلك لذكره من لا يعرفهم في كتابه ، ويضاف إليه أنّ (شيخ) ليس من ألفاظ التعديل!

١- فتح المغيث للعراقي : ١٧٣.

٢- تدريب الراوي ١ : ١٨٧.

٣- توضيح الأفكار ٢ : ١٦٣.

البحث الدلالي

لم يستدل أحد من الأعلام بهذا الخبر في بيان صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل كلما فيه هو بيان لكيفية مسح المرأة رأسها ، وأن عائشه لم تبين حكم الأرجل فيه ، وقد يكون المبار كفوري (١) ترك التمسك بهذا الخبر لعدم تماميته ، أو لأمر آخر كان يلحظه .

١- انظر كلامه في تحفه الاحوذى لشرح الترمذى ١ : ١٣٦ .

وَصَدَحْنَا سَابِقًا مَخَالَفَهُ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ لِأَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْوُضُوءِ - يَوْمَ وَفَاةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٥٥ هـ - وَقَوْلِهَا لَهُ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ : وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ (١).

وقد قلنا بأنّها لو أرادت - على فرض صحة النسب إليها - الاستفاده من كلمه (الإسباغ) و (ويل للأعقاب) للدلالة على لزوم غسل القدمين ، فلا يفيدها ذلك على مطلوبها ، بل في كلامها تنويه إلى ثبوت المسح عندها عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، لأنها لو كانت قد رأت رسول الله صلى الله عليه وآله غسل رجله للزمها القول : يا عبد الرحمن اغسل رجلك فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يغسلهما . لا أن تستدل بقوله صلى الله عليه وآله (ويل للأعقاب من النار) وحيث أنّها لم تر رسول الله صلى الله عليه وآله قد غسل رجله ، فقد استدلّت على وجوب الغسل انتزاعاً من قوله (ويل للأعقاب) ودلالة هذا على لزوم الغسل .

وإنّ تشكيك أمثال المبار كפורى فى صحه انتساب الوضوء الغسلى إلى

١- صحيح مسلم ١ : ٢١٣ / ٢٥ ، الموطأ ١ : ١٩ / ٥ ، شرح معاني الآثار ١ : ٣٨ / ١٨٨ ، سنن ابن ماجه ١ : ١٥٤ / ٤٥٢ ، المصنّف لعبد الرزاق ١ : ٢٣ / ٦٩ ، والحميدى فى مسنده عن ابن عيينه ، مسند احمد ٦ : ١١٢ ، وغيره .

عائشه ، قد يأتي للأمر التاليه :

الأولى : عدم صحه الطرق إليها فى الخبر الأنف وغيره .

الثانيه : التابت عن الأمويين أنهم كانوا يدعون الناس إلى الأخذ بفقه عثمان والمخالفة مع من يخالفه كما مر عليك فى اعتراض مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان على معاويه حين صلى ببنى ركعتين(١١) .

ومثله قول الحجاج للشعبى : مَرَّ القاضى فليمضها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين عثمان(١٢) .

وأخيراً دعوه الحجاج الناس إلى غسل الأرجل ، بدعوى أنها أقرب إلى الخبث ، فلا يستبعد - بعد هذا - أن ينسبوا إليها هذا الأمر دعماً لموقفهم . أو قل أنهم أقتنعوا بأن سماعها من رسول الله (اسبغوا الوضوء) و (ويل للأعقاب من النار) هو دليل على شرعية الغسل .

الثالثه : استفاده النهجين الأموى والعباسى(١٣) من هذا الوضوء للتعرف على الطالبين .

الرابعه : نسبه النهج الحاكم ما يريدونه إلى أعيان الصحابه ، فقد يكونوا أرادوا بهذه النسبه إلى عائشه تقويه الوضوء العثمانى .

الخامسه : عدم وجود نص يشير إلى تبني عائشه للوضوء الغسلى - قبل وفاه سعد بن أبى وقاص - ؟ وهو يوحى إلى عدم ثبوت ذلك عنها فى الصدر الأول

١- مسند أحمد ٤ : ٩٤ ، فتح البارى ٢ : ٤٥٧ ، نيل الأوطار ٣ : ٢٥٩ .

٢- حليه الأولياء ٤ : ٣٢٥ .

٣- كما مرَّ عليك فى البحث التاريخى صفحه ٤٣٥ فى خبر على بن يقطين وغيره .

السادس: إنّ نسبة الأقوال إلى أعيان الصحابه كان من المنهج المرسوم في مدرسه الخلافه ، وقد وقفت على نسبة المسح على الخفّين وغيره إلى عائشه(١) مثلما نسيوا ذلك إلى ابن عباس والإمام على وغيرهم أيضاً ، في حين أنّ المعروف عن هؤلاء هو غير ذلك ، فقد يكون الوضوء الغسلي من تلك الموارد .

السابعه : عدم وجود وضوء بياني عن الشيخين ، بل وجود المسح عن عمر ابن الخطاب وعن ابنه عبد الله .

وكذا عن محمد بن أبي بكر(٢) وعبد الرحمن بن أبي بكر(٣) -والذي انتزعه من مفهوم خبر مسلم ومسند أحمد - وهذا يشير إلى استقرار الشيخين وأبناؤهما على الوضوء المسحى وأنّ الخلاف نشأ لاحقاً لملايسات ذكرناها ، ومعنى كلامنا أنّ عائشه لم تقل بهذا الوضوء ، لكن الأمويين نسيوا ذلك لها .

وعلى ذلك : فالخبر الغسلي عن عائشه ، أمّا صحيح النسبه وإمّا خطأ ، فلو كان صحيحاً وثابتاً عنها - ولم يثبت - فتلك ملايساته ، وإن لم يصح فهذه وجوهه !؟

١- في نسبة الخبر إلى ابن عباس.

٢- إشاره إلى كتاب الإمام على عليه السلام إليه يعلمه شرائع الدين، وفيه : «وامسح برأسك ورجلك» حسب حكاية الشيخين المفيد (ت ٤١٣هـ-) والطوسي (ت ٤٦٠هـ-) في أماليهما عن الغارات للثقفى.

٣- صحيح مسلم ١ : ١٣٢ / ٢٤٠ ، صحيح ابن حبان ٣ : ٣٤٢ / ١٠٥٩ ، مسند أحمد ٦ : ١١٢ / ٢٤٨٥٧ .

(٨) مناقشه روايه عبد الله بن أنيس

اشاره

سنداً ودلاله ونسبه

* المناقشه السنديه لروايته

* البحث الدلالي

* نسبه الخير إليه

انفرد الطبراني بروايه هذا الخبر عن عبد الله بن أنيس .

الإسناد

قال الطبراني : حدثنا علي (١) ، قال : حدثنا أبو كريب (٢) ، قال : حدثنا زيد بن الحباب (٣) ، قال : حدثني حسين بن عبد الله (٤) ، قال : حدثني عبد الرحمن ابن عباد بن يحيى بن خالد الزرقى (٥) ، قال : دخلنا على عبد الله بن أنيس (٦) ، فقال : إلاً أريكم كيف توضع رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكيف صلى ؟

قلنا : بلى فغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه وذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مقبلاً ومدبراً ، وأمس

١- هو علي بن سعيد بن بشير بن مهران (أحد شيوخ الطبراني) (انظر سير أعلام النبلاء ١٤ : ٤٥ ، ميزان الاعتدال ٣ : ١٣١ ، تذكره الحفاظ ٢ : ٧٥٠) وغيرها من المصادر.

٢- هو محمد بن العلاء أبو كريب ، روى له الجماعة (انظر سير أعلام النبلاء ١١ : ٣٩٤ ، التاريخ الكبير للبخارى ١ : ٢٠٥ ، الجرح والتعديل ٨ : ٥٢ / ٢٣٩) وغيرها من المصادر.

٣- هو زيد بن الحباب بن الريان ، التميمي ، أبو الحسين العكلى ، روى له البخارى فى القراءة خلف الامام ، وباقى الجماعة (انظر تهذيب الكمال ١٠ : ٤٠ / ٢٠٩٥ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٩٣ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٤٠٢) وغيرها من المصادر.

٤- هو مردد بين عده اشخاص ، إلاً أنّ المرئىح بلحاظ الطبقة أن يكون الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى (انظر تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٣ / ١٣١٥ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٣٤١ ، ميزان الاعتدال ١ : ٥٣٧ ترجمه ٢٠١٢) وغيرها.

٥- لم نعثر على ذكر له فى كتب الرجال الموجوده بين أيدينا.

٦- هو مردد بين الجهنى المدنى ، حليف الأنصار (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٣١٣ / ٣١٦٨ ، تهذيب التهذيب ٥ : ١٤٩) وبين والد عيسى بن عبد الله بن أنيس ، والذي هو ليس بالجهنى (انظر تهذيب الكمال ١٤ : ٣١٦ / ٣١٦٩ ، تهذيب التهذيب ٥ : ١٥١) وقد فرق على بن المدينى وخليفه بن الخياط وغيرهما بينهما ، أما ابن حجر فقال باتحادهما (انظر تهذيب التهذيب ٥ : ١٥١).

أذنيه ، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم أعد ثوباً فاشتمل به وصلى ، وقال : هكذا رأيت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ (١) .

المناقشه

يخشد هذا الطريق من عدة جهات :

الاولى : من جهة شيخ الطبراني على بن سعيد المتكلم فيه .

قال الدارقطني : لم يكن بذاك في حديثه ، سمعت بمصر أنه كان والى قريه ، وكان يطالبهم بالخراج ، فما كانوا يعطونه ، قال : فجمع الخنازير في المسجد ، قلت : فكيف هو في الحديث ؟

قال : حدّث بأحاديث لم يتابع عليها ، وتكلم فيه أصحابنا بمصر (٢) .

وقال ابن يونس : كان يفهم ويحفظ (٣) .

وواضح أنّ جرح الدارقطني هو جرح مفسر ، أضف إليه أنه حدّث بأحاديث لم يتابع عليها أحد من محدّثي أهل السنّه .

الثانيه : من جهة زيد بن الحباب ، فهو وإن قيل بوثاقته - على ما هو صريح ابن معين وغيره (٤) - إلّا أنه أخذ عليه سوء حفظه وتقليبه لأحاديث الثوري ، فقد قال ابن معين : كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس (٥) .

وقال أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأ (٦) .

١- المعجم الأوسط للطبراني ٥ : ٨١ ح ٤١٤٥ .

٢- سير أعلام النبلاء ١٤ : ١٤٦ .

٣- سير أعلام النبلاء ١٤ : ١٤٦ .

٤- انظر تهذيب الكمال ١٠ : ٤٦ / ٢٠٩٥ .

٥- انظر تهذيب الكمال ١٠ : ٤٦ / ٢٠٩٥ .

٦- انظر تهذيب الكمال ١٠ : ٤٦ / ٢٠٩٥ .

وقال ابن حبان : كان يخطئ ، يعتبر بحديثه إذا روى عن المشاهير ، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير (١) .

الثالثه : من جهة الحسين بن عبد الله ، وهو مردد بين عدة أشخاص والأقرب إلى طبقته أن يكون هو أبو عبد الله المدني ، وهو ضعيف .

قال أحمد بن حنبل : له أشياء منكره (٢) وقال يحيى بن معين : ضعيف (٣) ، وجاء عنه أيضاً : ليس به بأس يكتب حديثه (٤) .

وقال البخارى : قال على تركت حديثه ، وتركه أحمد أيضاً (٥) .

وقال أبو زرعه : ليس بالقوى (٦) .

وقال أبو حاتم : ضعيف ، وهو أحب إليّ من حسين بن قيس ، يكتب حديثه ولا يحتج به (٧) .

وقال الجوزجاني : لا يشتغل بحديثه (٨) .

وقال النسائي : متروك (٩) ، وقال فى موضع آخر : ليس بثقه (١٠) .

١- الثقات لابن حبان ٨ : ٢٥٠ .

٢- الجرح والتعديل ٣ : ٥٧ / ٢٥٨ .

٣- الجرح والتعديل ٣ : ٥٧ / ٢٥٨ .

٤- انظر تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٤ / ١٣١٥ .

٥- انظر تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٤ / ١٣١٥ .

٦- الجرح والتعديل ٦ : ٥٧ / ٢٥٨ ، تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٥ / ١٣١٥ .

٧- الجرح والتعديل ٣ : ٥٧ / ٢٥٨ ، تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٥ / ١٣١٥ .

٨- الجرح والتعديل ٣ : ٥٧ / ٢٥٨ ، تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٥ / ١٣١٥ .

٩- الضعفاء والمتروكين للنسائي ٣٣ : ترجمه ١٤٥ .

١٠- تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٥ / ١٣١٥ .

وقال أبو جعفر العقيلي : له غير حديث لا يتابع عليه (١) .

وقال أبو أحمد بن عدى : أحاديثه يشبه بعضها بعضا ، وهو ممن يكتب حديثه ، فاني لم أجد في أحاديثه حديثا منكرا قد جاوز المقدار والحد (٢) .

وقال محمد بن سعد : كان كثير العلم ، ولم أرهم يحتجون بحديثه (٣) .

وعليه ، فان لم يكن هذا الحسين بضعيف ، فهو مجهول .

الرابعة : من جهة عبد الرحمن بن عباد الذى لم نعر على ترجمه له فى الكتب الموجودة عندنا .

وعليه فلا يمكن الشك فى ضعف هذا الطريق ، بل يمكن الاستظهار بأن لا أصل له عن عبد الله بن أنيس ، وقد صرح الطبراني - عند ما أخرج هذا الحديث - بانفراد زيد بن الحباب به قال : لا يروى عن عبد الله بن أنيس إلا بهذا الاسناد . تفرد به زيد بن الحباب (٤) .

وقد عرفت بأن زيدا كان كثير الخطاء وممن لا يعتمد على حديثه .

وباعتقادي إن علائم التبتى ظاهر على الخبر لأن الراوى عبد الله بن أنيس لم يرفع الخبر إلى رسول الله ، بل إن الراوى له وهو الزرقى يقول : دخلنا على عبد الله بن أنيس فقال : ألا أريكم كيف توضح رسول الله وكيف صلى ؟ دون سؤال أو طلب من أحد ، ثم بدأ بحكاية الوضوء الثلاثى الغسلى ومعناه وجود اتجاه يحمى نشر هذا الوضوء وهو ما أكدنا عليه مراراً فى هذه الدرسة .

١- الضعفاء للعقيلي ١ : ٢٤٦ .

٢- الكامل فى ضعفاء الرجال ١ : ٣١٥ .

٣- تهذيب الكمال ٦ : ٣٨٥ / ١٣١٥ .

٤- المعجم الأوسط للطبراني ٥ : ٨١ .

البحث الدلالي

لم يستدل أحد من الأعلام بخبر عبد الله بن أنيس في الوضوء الغسلي في الصحاح والسنن المعتمده ، وإن كان الترمذى ذكره فيمن روى ذلك(١). لكن المباركفوري قال في كتابه تحفه الأحوذى لشرح الترمذى : وأما حديث عبد الله ابن أنيس فليُنظر من أخرجه(٢) .

وعليه نحن تركنا التعليق على هذا الخبر لعدم تمسك الأعلام به ، بل تركهم له .

١- سنن الترمذى ١ : ٣٤ ذيل حديث ٤٨.

٢- تحفه الاحوذى لشرح الترمذى ١ : ١٣٦.

كنا نأتي بنسبه الخبر فيما لو تعارض النقلان عن الصحابي الراوى للخبر ، أما لو لم يكن هناك نقلان عنه ، أو لم تثبت النسبه إليه ، أو أنه موقوف عليه وليس بمرفوع إلى رسول الله فلا داعى للبحث فيه ، خصوصاً مع وقوفنا على كلام المباركفورى : «فلينظر من أخرجه» .

إذن تحصل من كل ما سبق :

إن هذه الدراره كسفت لنا دور السياسه فى ترسيخ الوضوء الغسلى وتضعيف الوضوء المسحى ، وقد كان متبنوه من القرشيين نسباً ومن الموالى محتنداً ، وقد كان لحمران بن أبان (عطويدها اليهودى) وعطاء بن يزيد الشامى ، ومحميد بن شهاب الزهرى القرشى والرواه القضاء وأصحاب المناصب فى الحكومتين الأمويه والعباسيه الدور الأهم فى نشره ، وقد كان الهدف من هذا الاختلاف هو التعرّف على الطالبين المخالفين لنهج عثمان ، ومعاويه ، ومروان ، وعبد الملك بن مروان ، والحجاج بن يوسف وأمثالهم .

والاختلاف فى هذه الشعيره لها جذورها وهى تشابه ما فعله عمر بن الخطاب فى رفعه ل-«حى على خير العمل» ، والتى كانت دعوه كئائيه للولايه وإمامه أمير

المؤمنين على (١) ، ووضعه «الصلاة خير من النوم» بدل ذلك ، والذي احتملنا فيه أن يكون الهدف من وضعه الدلالة على أمر كلامي كان قد عرفه من رسول الله في تشريع «حي على خير العمل» وأنه يعنى الإمامه والولاية ، فأراد أن يثبت خلافه وأن يقول : بأن صلاة أبي بكر بالمسلمين فى مرض الرسول هو أفضل من نوم على على فراش رسول الله (٢) .

وهذه التحريفات والتأويلات فى الفقه ، والحديث ، والتاريخ ، واللغة ، والتفسير كانت ولا تزال عندهم وهى ليست بقليله وتوضيح كل واحد منها يحتاج إلى مجلدات .

بعد كل هذا ليس من الاعتبار أن نجد ارتباطاً تاريخياً بين القول بإمامه أمير المؤمنين على بن أبى طالب والقول بشرعيه الحيعله الثالثه ، وبين رفض إمامته والقول برفع الحيعله الثالثه ، وإصرارهم فى المقابل الإتيان ب- «الصلاة خير من النوم» لتحكيم خلافه أبى بكر كنتاجياً .

إن مفردة «الحيعله الثالثه» و«الصلاة خير من النوم» و«الوضوء المسحى» و«الغسلى» أكبر من أن تكون نزاعاً حول فصل من فصول الأذان أو حكم لعضو من أعضاء الوضوء ، بل ما هى إلا نافذه من تلك النوافذ الكثيره المعبره عن اصاله نهج التعبد المحض ، شأنها شأن التكبير على الجنائز خمساً أو أربعاً (٣) ، وحكم

١- أنظر كتابنا (حي على خير العمل الشرعيه والشعاريه).

٢- أنظر رسالتنا (الصلاة خير من النوم الوجه الآخر).

٣- مسند أحمد ٤ : ٣٧٠ / ١٩٣١٩ ، المعجم الأوسط ٢ : ١٨٢٣/ ٢٢٨ ، المعجم الكبير ٥ : ١٩٩ / ٥٠٨١ ، سنن الدارقطنى ٢ : ٧٣ الباب ٥ ح ٥ ، ٦ ، ٧ ، النجوم الزاهره ٥ : ١٢٠ ، البدايه والنهايه ١٢ : ٣٠٩ ، الروضتين فى أخبار الدولتين ٢ : ٣٤٨ .

الأرجل في الوضوء هل هو المسح أو الغسل (١١)، والقول بمشروعته المتعده وعدمها (١٢)، والإرسال أو القبض في الصلاه (١٣)، والتختم في اليمين أو الشمال (١٤)، أو تسطیح القبور أو تسنيمها (١٥)، ومتى هو وقت العصر (١٦)، وشرعيه المسح على الخفين أو بدعيته (١٧)، والجهر بالبسملة أو إخفاتها (١٨)، وعدم شرعيه صلاه التراويح والضحي أو شرعيته (١٩)، والجمع بين الصلاتين (١٠)، وحرمة شرب

١- هذا ما وضّحته هذه الدراسة.

٢- مَرَّ عَلَيْكَ بَعْضُ النُّصُوصِ فِي ذَلِكَ فِي «نَسْبَةِ الْخَبْرِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ».

٣- أَنْظَرَ إِبرَامَ النَّقْضِ لَمَّا قَبِلَ مِنْ أَرْجَحِيَةِ الْقَبْضِ لِمُحَمَّدِ الْخَضِرِ الْجُكْنِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ مَفْتَى الْمَالِكِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمَوْلُودِ سَنَةِ ١٢٩٠ بِمُورِيتَانِيَا.

٤- مِنْهَاجِ السَّنَةِ ١٣٧ : ٤، وَفِيهِ قَالَ مُصَنِّفُ الْهِدَايَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ : أَنَّ الْمَشْرُوعَ التَّخْتَمَ بِالْيَمِينِ وَلَكِنْ لَمَّا اتَّخَذَتْهُ الرَّافِضَةُ جَعَلْنَا التَّخْتَمَ فِي الْيَسَارِ، وَانظُرِ الْمُنْتَظَمَ ١٦ : ٢٤٢ أَيْضًا.

٥- قَالَ الْغَزَالِيُّ : إِنَّ تَسْطِيحَ الْقُبُورِ هُوَ الْمَشْرُوعُ وَلَكِنْ لَمَّا جَعَلَتْهُ الرَّافِضَةُ شِعَارًا لَهَا عَدَلْنَا إِلَى التَّسْنِيمِ (الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ ٣ : ٢٠٦، الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ ٥ : ٢٥٩، حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ ٢ : ٢٧).

٦- مَقَاتِلُ الطَّالِبِيِّينَ : ٣١٠، مَسْنَدُ الْإِمَامِ زَيْدٍ : ٩٩، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ : ٤٤٨/ ٤٤٨، مَسْنَدُ أَحْمَدَ ١ : ٤٢٤/ ٤٠٣، وَج ٥ : ٢١٤٥٥/ ١٥٩، وَج ٥ : ٣١٥/ ٢٢٧٣٨، سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ : ١١٧/ ٤٣١، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ : ١٩٧/ ٥٠٦، الْبَابُ ٦، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٥ : ١٢٥.

٧- مَقَاتِلُ الطَّالِبِيِّينَ : ٣١١، مَسْنَدُ الْإِمَامِ زَيْدٍ : ٨٣، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَنْهُ فِي نَسْبَةِ الْخَبْرِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

٨- الْأُمُّ ١ : ١٠٨، سُنَنِ الدَّارِقَطْنِيِّ ١ : ٣١١/ ٣٤، السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ٢ : ٤٩/ ٢٢٣٧، ٢٢٣٩، التَّدْوِينُ فِي أَخْبَارِ قُرُوبِ ١ : ١٥٤، فَتْحُ الْبَارِي ٢ : ٢٧٠، عَوْنُ الْمَعْبُودِ ٣ : ٤٥، نَيْلُ الْأَوْطَارِ ٢ : ٢٦٦، أَحْكَامُ الْبِسْمَلَةِ لِلرَّازِي، مُسْتَدْرَكُ وَسَائِلِ الشِّيْعَةِ ٤ : ١٨٩/ ٤٤٥٥ و ٤٤٥٦، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ١ : ١٦٠، تَارِيخُ أَبِي الْفَدَاءِ ٢ : ١٧٤، الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ ٨ : ٧٢ حَوَادِثُ سَنَةِ ٤٤٧.

٩- تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ ٣ : ٢٧/ ٧٠، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ٤ : ٢٢٢، تَارِيخُ ابْنِ خَلْدُونَ ٤ : ٦٠.

١٠-

الفقاع وأكل السمك الذى لا قشر له أو حليتيهما(١)، وحرمة أكل الملوخيا أو جوازاها(٢)، وجواز لبس السواد فى محرم(٣) والاحتفال بيوم الغدير(٤) أو بدعتيهما ، وإجراء أحكام المواريث والمنكح(٥) طبق هذا المذهب أو ذاك و ...

فكل هذه المفردات تشير إلى وجود نهج يتبع أحاديث رسول الله ويخالف الحكام وما سنوه - بالرأى - من سنن تخالف سنه رسول الله صلى الله عليه وآله .

فندره وجود ما يؤيد هذا النهج النبوى فى مدرسه الخلفاء لا يخدم فى شرعيتها ، بل يؤكد أصالتها ، وأن ثبت تلك السنه وبعد أربعه عشر قرناً - رغم كل الظروف التى مرّت بها - ليؤكد ارتباطها واستقاءها من رسول الله وأهل بيته الأطهار ، وهو الآخر قد وضّح لنا سبب الاختلاف فى الوضوء والأذان وغيرها من عشرات المسائل التى اختلف فيها المسلمون ، والتى لم يذكرها ابن حزم وغيره بل قبلوها على أنها سنن ثابتة لا لبس ولا تنازع فيها .

إذن ، أن الخلاف بين مدرسه أهل البيت ومدرسه الخلافه لم تنحصر فى الخلافه فقط كما يصورنه ، بل الخلاف كان فى الشريعه أيضاً وهو الأهم لأن فى ذلك الضلال والابتعاد عن الدرب لقوله فى حديث الثقلين : «ما إن أخذتم بهما كن تضلوا» ، ولأجل ذلك نرى أهم دليل لرفع التعارض بين الأحاديث فى مدرسه أهل البيت هو الأخذ بما خالف العامه ، لأن السنه الصحيحه هو ما

١- أنظر المواعظ والاعتبار للمقرئى ٢: ٣٤٢.

٢- تاريخ ابن خلدون ٤ : ٦٠ ، المواعظ والاعتبار ٢ : ٣٤١.

٣- النجوم الزاهره ٤ : ٥٧ ، وانظر الكامل فى التاريخ ٨ : ٥٩ حوادث سنه ٤٤٣ ، العبر فى خبر من غير ٢ : ٣١٦.

٤- تاريخ الإسلام : ٢٥ حوادث سنه ٣٨١ - ٤٠٠ هجرية.

٥- أنظر المواعظ والاعتبار ٢ : ٣٤٢ حوادث ربيع الأول سنه ٣٦٢ هجرية.

يخالفهم ، وهذا ما سنوضح آفاقه فى المجلد القادم من هذه الدراسه مع بياننا لشروط التقيّه التى كان يعيشها الأئمه والشيعة فى عموم الأحكام والوضوء خاصه .

تم المجلد الثانى من

البحث الروائى فى صفه وضوء النبى ،

ويتلوه القسم الثانى من البحث الروائى وأوله «مناقشه المروى عن أهل البيت

عليهم السلام فى صفه وضوء النبى ،

سنداً ودلاله ونسبه» .

إن شاء الله تعالى .

الملحق رقم (١)

سليمان بن بلال أوردته ابن حجر ضمن المطعنين من رجال الصحيح^(١)، حيث حكى عن ابن شاهين عن الحافظ عثمان بن أبي شيبة أنه قال في سليمان: لا بأس به، لكن ليس مما يعتمد على حديثه^(٢).

وقال أحمد بن حنبل عن سليمان: لا بأس به^(٣).

وقال أبو حاتم: متقارب^(٤).

وهذان الوصفان - لا بأس به، ومتقارب - وأمثالهما ك- (متماسك) و (مأمون) و (خيار) وحتّى (صدوق) و (محلّ الصدق) وغيرها، لو أتصف الراوى بأحدها فإنّ مروياته تخرج من الصحاح وتندرج في الحسان، فلا يمكن الاحتجاج بها إلّا بعد النظر والاعتبار.

قال ابن أبي حاتم: إذا قيل صدوق، أو محلّ الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه^(٥).

١- مقدّمه فتح البارى : ٤٠٥.

٢- مقدّمه فتح البارى : ٤٠٥.

٣- الجرح والتعديل ١٠٣:٤ الترجمة ٤٦٠.

٤- الجرح والتعديل ١٠٣:٤ الترجمة ٤٦٠.

٥- حكاة عنه غير واحد من العلماء كابن الصلاح في المقدمه : ٢٣٨، والنوى في التقريب : ١٤.

وقال ابن الصلاح معقبا على قول ابن أبي حاتم: هكذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطه الضبط، فينظر في حديثه، ويختبر حتى يعرف ضبطه (١).

وقال النووي معقبا أيضا على قول ابن أبي حاتم: وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه على ما تقدم (٢).

وقال الطيبي: .. فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعرف ضبطه (٣).

وقال السخاوي: (.. لا يحتاج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطه الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر) (٤).

وقال السيوطي: لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه (٥).

والمقصود من النظر والاعتبار: هو البحث عن راو ثقه ضبط يروى عن زيد بن أسلم - كما في مقامنا - مثل أو نحو ما رواه سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم.

أو يبحث عن طريق آخر رواه غير رواه الطريق الأول يتصفون بالوثاقه والضبط يروون عن تابعي آخر غير عطاء بن يسار عن ابن عباس مثل هذا الحديث أو نحوه أو قريبا منه.

١- مقدمه ابن الصلاح: ٢٣٨.

٢- تقريب النووي (المطبوع مع شرح الكرماني على البخاري): ١٤، وتدريب الراوي: ١٨٦. انظر العلل ٥ / ٧٥٨ الملحق ب- (الجامع) للترمذي، وشرح ابن رجب ١: ٣٤٠، والباعث الحثيث ١: ١٣٣ - ١٣٤.

٣- الخلاصه في أصول الحديث: ٨٨.

٤- فتح المغيبي ١: ٣٩٥ وط ٣٤٠.

٥- تدريب الراوي: ١٨٦ وط اخرى ١: ٣٤٣.

والغرض من عمليه الاعتبار هذه هو متابعه الحديث - الذى ليس بحجه لسوء ضبط رواته أو لأنه مرسل السند - بحديث آخر صحيح أو غيره له إمكانيه لأن يرفعه إلى مرتبه الحجيه .
 وفيما نحن فيه لم نعتز على خير راو ثقة ضبط يروى ذلك ، اللهم إنا ما جاء عن محمد بن عجلان وعبد العزيز الدراوردى وهشام بن سعد ، وهؤلاء لا يمكن الاحتجاج بهم .
 لأن ما رواه محمد بن عجلان لا يمكن الاستناد إليه والاعتماد عليه ، لكون ابن عجلان غير ضابط ومدلسا كما مرّ عليك عند كلامنا عن طريق النسائي الأول .
 وأما روايه عبد العزيز الدراوردى فهى ساكنه عن حكم الرجلين فى الوضوء أهو الغسل أم المسح (١) .

وأما روايه هشام بن سعد فهى الأخرى غير صحيحه وقد مرّ ذلك فى طريق أبى داود - الإسناد الثانى من روايات ابن عباس الغسلية - من أنها - فى نفسها - تحتاج إلى تابع لتصححها .

نعم ، إن ابن حجر حينما ذكر سليمان بن بلال فى المطعونين من رجال الصحيح - لقول ابن أبى شيبه - جاء ليدافع عنه بقوله : «وهو تليين غير مقبول ، فقد اعتمده الجماعة» ، ولنا على كلام ابن حجر عده ملاحظات :

الأولى : إن هذه الدعوى تحكّم على الباقيين من أهل العلم - ممن هم من غير الجماعة - وسلب لأدوارهم فى إبداء النظر ، فلو احتجّ الجماعة براو طعن فيه يحيى

١- أنظر (الإسناد الرابع) كذلك.

ابن سعيد القطن أو العجلي أو أحمد بن حنبل أو يحيى بن معين أو ابن عدى أو الساجي أو الذهبي أو غيرهم ، فإنه يلزم منه - على ضوء قول ابن حجر - أن طعنهم لغوا لا اعتبار به ، وهذا ما لا يلتزم به ابن حجر نفسه .

الثانيه : لو تنزلنا وقبلنا قول ابن حجر فإن اعتماد الجماعه على راو يكون حجه على الجماعه لا على غيرهم ، اللهم إلا أن يقال أن الأئمه قد أجمعت على الاحتجاج بما اعتمده الجماعه فقط ، وهذا ما لا يقول به ابن حجر ، بل يلزم منه القول أن هؤلاء الأعلام من أهل السنه ك- (يحيى بن سعيد القطن والعجلي وأحمد و ..) وغيرهم كانوا قد خالفوا إجماع الأئمه عندهم .

أضف إلى ذلك أن الإجماع لا يقوم بالجماعه (بخارى ، مسلم ، الترمذى ، أبو داود ، النسائي ، ابن ماجه) فقط ، بل يشمل غيرهم من العلماء وأئمه النظر على أن الرواه الذين احتج بهم الجماعه وخالفهم الباقيون من أهل العلم كثيرون ، ولو شئنا لأفردنا في ذلك كتاباً .

الثالثه : إن دعوى ابن حجر منتقضه بعدّه رواه قد صرح ابن حجر نفسه باعتماد الجماعه عليهم والاحتجاج بهم ، مع أن النسائي - وهو أحد الجماعه - قد جرحهم ك- (شريك بن عبد الله بن أبي نمر) الذي قال عنه النسائي : ليس بقوى(١) .

ومثله قوله في حاتم بن إسماعيل المدني(٢) ، وبريد بن عبد الله بن أبي بردة(٣) ،

١- أنظر تهذيب الكمال ٢ : ٤٧٥ وهامش ص ٤٧٧ ، ديوان الضعفاء ١ : الترجمة ١٨٧٧ ، المغني في الضعفاء ١ : الترجمة ٢٧٦٣ ، ميزان الاعتدال ٢ : الترجمة ٣٦٩٦ ، ضعفاء ابن الجوزي ٢ : ٤٠ ، الضعفاء للعقيلي

٢ : ١٩٣ ، ومقدمه فتح الباري : ٤٠٨ .

٢- مقدمه فتح الباري : ٣٩٣ .

٣- مقدمه فتح الباري : ٣٩٠ .

والعجيب أنّ ابن حجر نفسه لم يوثّق شريكاً وحاشا رغب معرفته بأنهم ممن اعتمدتهم الجماعة ، وهذا لعمرى تهافت بين ، فقد قال في شريك : صدوق يخطئ(١) ، وقال في حاتم : صدوق بهم(٢) .

وعلى أحسن التقادير من الممكن القول بأن اعتماد الجماعة على راو يجعله مرجحاً ومؤيداً لحسن حاله لا أنّه يكون دليلاً تسلب معه آراء الباقيين من الأئمة!! .

والمدى يزيدنا قناعه بقلة ضبط سليمان وعدم إمكان الاعتماد عليه ، هو ما فعله بعض علماء الجرح والتعديل معه ، إذ قرنه بمن هو سيئ الحفظ ، قليل الضبط .. وهذه قرينه قويّة على أنّ ضبطه ليس بذاك المعتمد .

فأبو زرعه قرنه بهشام بن سعد ، حيث قال : سليمان بن بلال أحبّ إليّ من هشام بن سعد(٣) .

وقيل ليحيى بن معين : سليمان بن بلال أحبّ إليك أو الدراوردي ؟؟ فقال سليمان(٤) . والدراوردي هذا لم نعثر على قول يمدح ضبطه .

والمتتبع لمفردات علم الرجال يعلم أنّ المقارنات بين راويين تشعر بوجود شبه بين المقارن والمقارن به ، والمقارنه بين سليمان وهشام أو بين سليمان والدراوردي إنّما حاصلها الإشارة إلى قلة ضبط سليمان ، فراجع كتب الرجال لتعرف حقيقته

١- تقريب التهذيب ١ : ٣٥١ .

٢- تقريب التهذيب ١ : ١٣٧ .

٣- الجرح والتعديل ٤ : الترجمة ٤٦٠ ، تهذيب الكمال ١١ : ٣٧٦ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٢٧ . وهشام ابن سعد متكلم في ضبطه على ما سيأتي بيانه في الإسناد الثاني .

٤- تهذيب الكمال ١١ : ٣٧٤ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٢٦ .

إذا استبان لك ما تقدم نقول : إنَّ الطريق الأول - أعنى ما رواه عطاء بن يسار عن ابن عباس في الغسل - ليس على شرط البخارى وإن كان قد خرجه في الصحيح ، لأنَّ البخارى - على ما حكى عنه - كان قد اشترط في صحيحه أن يتفق العلماء على وثاقه الراوى وضبطه وملاقاته لمن يروى عنه .

وسليمان هو ممن لم يتفق العلماء على وثاقته ، إذ قال عنه ابن حنبل وابن أبي شيبه : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : متقارب ، وإن هذه التعابير تشعر بعدم توفّر شريطه الضبط فيه ، وهى كافيه للقول بأنّ خير سليمان ليس على شرط البخارى .

فقد قال الحافظ أبى الفضل بن طاهر : إنَّ شرط البخارى أن يخرج الحديث المتفق على ثقه نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، ويكون إسناده متصلاً^(١)!! على أن سليمان بن بلال مع ذلك ثقه عند كثير من الأئمه ، فقد وثقه ابن معين ويعقوب ابن شيبه والنسائى وابن سعد^(٢) وابن حبان حيث ذكره فى كتاب الثقات^(٣) .

أقول : مع ذلك فإن سليمان ممن ينظر فى حديثه ، وهذا لا يمنع أن يكون ثقه فى نفسه ، فإن تليين أبى حاتم وأحمد بن حنبل وابن أبى شيبه ، وكذا قول الذهلى فيه بأنّه كثير الروايه مقارب الحديث^(٤) . لا يمنع من أن يكون ثقه فى نفسه حتّى ولو كان لين الحديث مقاربه .

١- مقدمه فتح البارى : ٧ ، تدريب الراوى ١ : ١٢٤ .

٢- انظر تهذيب الكمال ١١ : ٣٧٤ تجد أقوالهم هناك .

٣- الثقات ، لابن حبان ٦ : ٣٨٨ .

٤- تهذيب الكمال ١١ : ٣٧٥ .

إن قلت : أنَّ التعديل والتوثيق يقَدِّم على التليين - كما في مقامنا - فمن اللغو النظر في حديث سليمان مع الاتفاق على تقديم التعديل!

قلنا : هذا صحيح ، إلا أننا بسطنا القول في سليمان وفي أمثاله - كما مرَّ عليك - لوجود مرويات أخرى عن ابن عباس في الوضوء المسحوق قويه ، لها إمكانيه التعارض مع روايه سليمان هذه ، فبيان حال سليمان هنا ينفع في الترجيح ، كما قلناه في مناقشه روايات عبد الله بن عباس المسحوقه ، أضف إلى ذلك ، أنَّ الرواه اختلفوا في الروايه عن زيد بن أسلم فلا بدَّ إذن من إعمال المبرجحات للوقوف على الأصح .

الملحق رقم (٢)

زيد بن أسلم ، فإن الاحتجاج به مشكل جداً ، لأنه كان قليل الحفظ ، على ما هو صريح سفيان بن عيينه ، فقد قال : كان صالحاً ، وكان في حفظه شيء (١) .

والذى يلائم بقوله الحفظ لا يمكن الاحتجاج به على ما هو بناء أهل العلم كابن الصلاح (٢) والنووى (٣) وأبى حاتم (٤) وابن كثير (٥) والطيبى (٦) والسخاوى (٧) والسيوطى (٨) والجرجاني (٩) وغيرهم .

وقد صرح هؤلاء العلماء بأن أهل هذه المرتبه هم أدون مرتبه من «صدق» ، و«لا بأس به» التى مرت عليك فى سليمان .

أضف إليه أن زيدا قد عنعن روايته هذه عن عطاء وهو ممن يدلس ، فقد ذكر

١- تهذيب التهذيب ٣ : ٣٩٧ .

٢- مقدمه ابن الصلاح : ٢٣٩ .

٣- تقريب النووى (المطبوع مع شرح الكرماني على البخارى) : ١٥ .

٤- حكاية عنه ابن الصلاح فى مقدمه : ٢٣٩ .

٥- اختصار علوم الحديث : ٩٣ .

٦- الخلاصه فى أصول الحديث : ٨٨ .

٧- فتح المغيـث ١ : ٣٩٥ وط اخرى ١ : ٣٤١ .

٨- تدريب الراوى : ١٨٦ .

٩- ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجانى : ٤٩٢ .

ابن عبد البر في مقدّمه التمهيد ما يدلّ على أنّه كان يدبّس (١)، وقال ابن حجر: روى عن ابن عمر رضی الله عنهما في ردّ السلام بالإشارة .

قال ابن عبيد: قلت لإنسان سلّه أسمع من ابن عمر؟

فسأله فقال: أما إني فكلمني وكلمته .. وفي هذا الجواب إشعار بأنّه لم يسمع هذا بخصوصه منه، مع أنّه مكثّر عنه فيكون قد دلّسه (٢).

أضف إلى ذلك: أنّ زيدا ممن روى عن أبي سعيد الخدري ومحمود بن لبيد وأبي أمامه ما لم يسمع منهم (٣) مع ملاحظه أنّه ممن عاصرهم قطعاً، وهذا يعني أنّه دلّس عن أربعة من الصحابه .

والذّي عليه جمهور أهل التحقيق من أنّهم الحديث أنّ المدبّس لو عنعن فيأته لا- يقبل منه، وروايته ساقطه عن الحجّيه على ما هو صريح الحاكم (٤) والطيبى (٥) وابن كثير (٦) والنووى (٧) والعراقي (٨) والسخاوى (٩) والسيوطى (١٠) وابن الصلاح (١١).

١- تهذيب التهذيب ٣: ٣٩٧ عن التمهيد لابن عبد البر.

٢- تعريف أهل التقديس: ٣٧.

٣- تهذيب التهذيب ٣: ٣٩٧.

٤- معرفه علوم الحديث: ٣٤.

٥- الخلاصه في أصول الحديث: ٧١.

٦- اختصار علوم الحديث: ٤٦.

٧- تقريب النووى (المطبوع مع شرح الكرماني) ١: ٧.

٨- فتح المغيث ١: ١٧٩ وط اخرى ١: ١٥٥.

٩- فتح المغيث ١: ١٧٩ وط اخرى ١: ١٥٥.

١٠- تدريب الراوى ١١٣ وط اخرى ١: ٢١٤.

١١- مقدمه ابن الصلاح: ١٥٢.

والجرجاني (١) . وغيرهم (٢) .

قال العراقي في ألفتته :

وصحّوا

وصل معتن سلّم

من

دليله راويه واللقا علم (٣)

وحاصل كلام العراقي : أنّ العلماء حكموا على الحديث المعتن بالصحة لو سلم راويه من التدليس وعلم لقاؤه أو سماعه ممّن حدّث عنه ، وإلّا فلا يعتمد عليه .

فإن قلت : إنّ الحديث المعتن الذي يرويه مدلس ، إنّما هو ليس بحجّه في غير الصحيحين ، وأما في الصحيحين فهو حجّه ، لأنّه محمول على الاتّصال والسماع من جهه أخرى ، فقد قال النووي :

«واعلم أنّ ما كان في الصحيحين عن المدلسين ب- «عن» ونحوها (٤) فمحمول على ثبوت السماع من جهه أخرى ، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعا ، فيذكر روايه المدلس ب- «عن» ثم يذكرها

١- ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجاني، للكنوى : ٣٩٤.

٢- كالتقاسمي في قواعد التحديث : ١٢٧.

٣- قوله «واللقا علم» قيد لإخراج المرسل عن غيره، لأنّ المرسل هو أن يحدّث الراوى عمّن لم يعاصره ويلقاه كأن يروى التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأما التدليس فهو أن يحدّث عمّن لقيه أو عاصره في حين لم يسمع ذلك منه، فلقاء الراوى أو معاصرته لمن يحدّث عنه وعدمه هو المائز بين الحديث المرسل والمدلس، فلا يخفى عليك ذلك.

٤- كأن يقول الراوى : حدّثنى زيد أن عمرا قال كذا، فهذا الحديث يسمّى بالمؤنّن، وحكمه حكم المعتن - فى الحكم عليه بالاتّصال والانقطاع - انظر مقدمه ابن الصلاح : ١٥٣ تقريب النووى (المطبوع مع شرح الكرمانى) : ٨، فتح المغيث : ١ : ١٨٤ وط اخرى ١ : ١٦١ ، ١٥٥ ، تدريب الراوى ١١٥ وط اخرى ١ : ٢١٧ .»

بالسمع» (١).

قلنا : هذا باطل ولا يفيد أيضا في المقام ، لأننا لم نعثر على تصريح لزيد بن أسلم بالسمع عن عطاء في جميع مرويات صحيح البخارى ، بل وحتى في غيره من الكتب المعتمده ، والذي يشهد على بطلان دعوى النووى وغيره (٢) ما صرح به ابن حجر من أن الحديث المعنعن المروى في صحيح البخارى إذا رواه مدلس ، ولم يصرح ذلك المدلس بالسمع في موضع آخر من الصحيح ، فحديثه ساقط عن الاعتبار والحجيه ، وإليك نص كلامه :

« .. فحكم من ذكر من رجاله - أى صحيح البخارى - بتدليس أو إرسال أن تسير أحاديثهم الموجوده عنده بالنعنه ، فإن وجد التصريح بالسمع اندفع الاعتراض وإنا فلا» (٣) .

وهذا النص صريح في سقوط طريق البخارى هذا عن الحجيه ، إذ قدّمنا إليك بأننا لم نعثر على تصريح لزيد بن أسلم بالسمع عن عطاء فيه .

نعم ، هناك ما يشير ظاهره إلى أن زيدا قد صرح بالسمع عن عطاء في روايه أخرجه مسلم في كتاب المساقاه وهى :

قال مسلم : حدثنا خالد بن مخلد ، عن محمد بن جعفر ، سمعت زيد بن أسلم ، أخبرنا عطاء بن يسار ، عن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال : استسلف بكرا .. الحديث (٤) .

١- مقدمه شرح صحيح مسلم، للنووى ١ - ٢ : ١٤٦ .

٢- كالتقاسمى فى قواعد التحديث : ١٣٧ .

٣- مقدمه فتح البارى : ٣٨٢ .

٤- صحيح مسلم ٣ : ١٢٢٤ ح ١١٩ .

فإن قلت : هذا دليل على سماعه من عطاء فلا يضر كونه مدلسا ؟

قلنا : يدفعه أن هذا ليس بدليل :

أما أولاً ، فلأن مسلماً إنما أخرج هذا الحديث بهذا الطريق متابعه لا أصلاً ، ويدل على ذلك أنه قال في إخراج الأصل .

حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، عن مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع ، أن رسول الله استسلف من رجل بكراً .. الحديث (١) .

وهذا يعنى أن الحجّه وأصل الحديث عند مسلم هو ما أخرجه بسنده إلى مالك ابن أنس عن زيد بملاحظه أن سلسله السند إلى زيد في هذا السند إثبات أفذاذ ..

وأما ثانياً : فلأنّ تصريح زيد بـ «أخبرنا» في هذا الطريق مما يخدم ثبوته عنه ، وذلك لأنه - كما رأيت - من روايه «خالد بن مخلد ، عن محمد بن جعفر ، عنه» ، وكل من خالد بن مخلد ومحمد بن جعفر (غندر) - وبخاصه الثانى - متكلم في حفظه وضبطه ، بل هو البليد الأبله كما تقدم الحديث عنه .

وأما ثالثاً : فلأنّه يستبعد الوثوق بسماعه فى روايه واحده رواها عنه راو قليل الحفظ والذى هو غندر ، مع أن له مئات من الروايات رواها عن عطاء فى الكتب الستة وغيرها لم يصرح ولا بواحد منها بالسماع .

وعليه فلا ثبوت لسماعه من عطاء على ما هو الحق .

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ الإمام أحمد بن حنبل قد روى فى مسنده «عن أبى سلمه

الخرأعي ، عن ابن بلال» مثل ما رواه البخارى فى صحيفه سنڡاً ومنتأً(١) ، إلاً أن أءمء روى أيضاً بسنده المتقءم «عن ابن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن عباس» ءءينا قال عنه : أنه نحو ءءء السابق(٢) .

ومع ذلك فهذا ءءء لا يمكن الاحتجاج به بالمرة ، لأن يعقوب هذا مجهول ءءال والهويه بالاتفاء على ذلك من علماء الرجال .

١- مسنء أءمء بن ءنبل ١ :

٢- مسنء أءمء بن ءنبل ١ :

الملحق رقم (٣)

قال مالك لمن سأله عن ابن عجلان : إنّه لم يكن يعرف هذه الأشياء يعنى به الحديث والروايه ولم يكن عالماً (١).

قال الحاكم : أخرج له مسلم فى كتابه ثلاثه عشر حديثا كلها شواهد ، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا فى سوء حفظه (٢).

وقال ابن حجر : أخرج له مسلم فى المتابعات ولم يحتج به (٣).

ونقل الذهبى عن البخارى أنّه ذكر ابن عجلان فى الضعفاء (٤).

وقال البخارى : «قال يحيى القطان : لا أعلم إلا أنّى سمعت ابن عجلان يقول : كان سعيد المقبرى يحدث عن أبيه عن أبي هريره ، وعن رجل ، عن أبي هريره ، فاختلط فجعلهما عن أبي هريره ، كذا فى نسختى بالضعفاء للبخارى .

وعندى فى مكان آخر : إنّ ابن عجلان كان يحدث عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريره ، وعن رجل عن أبي هريره ، فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريره .

١- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٤ الترجمه ٧٩٣٨.

٢- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٤ الترجمه ٧٩٣٨.

٣- تهذيب التهذيب ٩ : ٣٤٢.

٤- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٥.

قلت : فهذا أشبه ، وإلّا لكان الغمز من القطان يكون في المقبرى ، والمقبرى صدوق ، إنّما يروى عن أبيه ، عن أبي هريره ، وعن أبي هريره نفسه ، ويفصل هذا من هذا ..

إلى أن ينهى الذهبي كلامه عن ابن عجلان بقوله « .. وقد روى عنه عن أنس ، فما أدرى هل شافه أنسا أو دلّس عنه» (١)!! وعليه فالبخارى لم يحتج في صحيحه بحديثه وإن كان قد روى له بعض الشيء استشهاداً وتعليقاً (٢) . ومثله فعل مسلم .

وأما كلام الإمام مالك - آنف الذكر - فيمكن أن يفيدنا في الدلاله على سوء حفظه ، لأنّ قوله «لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ولم يكن عالماً» يعنى أنّه ليس أهلاً للروايه والتحديث ، فهذا يرشدنا إلى سوء حفظ ابن عجلان وعدم ضبطه ، إذ ثبت عنه أنّه قد روى عن أناس لم يسمع منهم ، كروايته عن النعمان بن أبي عتيّاش مع أنّه لم يسمع منه (٣) وصالح مولى التّؤمه (٤) و ..

وهذه النصوص تدلّ على أنّه كان مرسلأ أو مدلسأ ، وقد وقفت على تصريح الذهبي بقوله «لا أدرى هل شافه أنسا أو دلّس عنه» . فالذهبي رغم دفاعه عن الرواه لم يوثق ابن عجلان بل قال عنه : «إمام صدوق مشهور» (٥) وهذه العبارة - مشهور ، صدوق - تشعر بعدم شريطه الضبط كما تقدّم ، ويؤيد ما قلناه ما جاء

١- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٤ - ٦٤٧ الترجمه ٧٩٣٨ .

٢- انظر تهذيب الكمال ٢٦ : ١٠٨ .

٣- هذا قول الدارقطني في العلل ٣ الورقه ١٧٩ .

٤- المراسيل ، لابن حبان : ١٩٤ .

٥- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٤ .

عن الذهبي في مكان آخر من الميزان : ابن عجلان متوسط في الحفظ (١) ، بل صرح ابن حجر بسوء حفظه (٢) .

وقال أبو زرعه عن ابن عجلان في أحد النقلين عنه : صدوق وسط (٣) .

أضف إلى ذلك أن ابن عجلان قد أتى بأمور تخالف المرءه ، وقد وقفت على قصته مع من تزوجها في مصر! هذا ، وإن العقيلي (٤) والذهبي والبخاري - كما تقدم - (٥) وغيرهم أوردوه في الضعفاء .

يضاف إلى كل ذلك أن ابن عجلان قد عنعن روايته هنا عن زيد بن أسلم ، مع أننا لم نقف على تصريح له بالسماع عنه . في مكان آخر ، وهذا ما يسقط روايته عن الحجية .

والحاصل : فإن الاحتجاج به - على أحسن الأقوال - ممكن ولكن مع الاعتبار ، خصوصا لو علمنا بما كرم الله به ابن عجلان ، من إبقائه في بطن أمه أربعة أعوام حتى نبتت أسنانه (٦)!!!

١- ميزان الاعتدال ٣ : ٦٤٥ .

٢- مقدمه فتح الباري : ٣٥١ .

٣- تهذيب التهذيب ٩ : ٣٤٢ .

٤- الضعفاء، للعقيلي ٤ : ١١٨ .

٥- المغني ٢ : الترجمة ٥٨١٦ وديوان الضعفاء الترجمة ٣٨٧٧ .

٦- انظر ميزان الاعتدال وتهذيب الكمال وغيرها في «ترجمة ابن عجلان» .

الملحق رقم (٤)

عبد الرزاق فهو ممن احتجّ به أئمة أهل العلم وأصحاب الكتب الستة ، إلّا أنّه ورد فيه بعض التلبيّن ، وغايه ما قيل فيه من جرح أو تلبين ثلاثة أشياء لم يعبأ بها أهل العلم ، وهى :
الأوّل : تكذيب العنبرى له .

قال العنبرى (العباس بن عبد العظيم) فيه : والله الذى لا إله إلّا هو إنّ عبد الرزاق كذاب (١).

وتهمة العنبرى هذه غير مفسّره ، إذ أنّه لم يبيّن موارد كذبه ، وفى أى حديث كان؟! فعدم ذكره لها يعنى إسقاط كلامه من الاعتبار ، وجعله بمثابة الدعوى التى يطالب قائلها بشاهد عليها ، والذى يزيد هذه التهمة إبهاماً وسقوطاً هو تفرّده فى نسبتها إلى عبد الرزاق ، ولم يتابعه عليها أحد من الأعلام .

فقد قال ابن حجر : «عبد الرزاق أحد الحفاظ الإثبات ، صاحب التصانيف ، وثقّه الأئمة كلّهم إنّ العباس بن عبد العظيم العنبرى وحده ، فتكلّم بكلام أفرط فيه ولم يوافق عليه أحد» (٢) .

وقال الذهبي - فى السير - عن عبد الرزاق « .. بل والله ما بر العباس بيمينه ، وليئس ما قال ، يعمد إلى شيخ الإسلام ومحدث الوقت ، ومن احتج به كلّ أرباب

١- حكاة عنه الذهبي فى سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧١ ، وابن حجر فى مقدمه الفتح : ٤١٨ .

٢- مقدمه فتح البارى : ٤١٨ .

الصحيح .. فيرميه بالكذب ، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه ، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين» (١) .

وقال في الميزان : «هذا ما وافق العباس عليه مسلم ، بل سائر الحفاظ وأتمه العلم يحتجون به إلّا في تلك المناكير المعدوده» (٢) ، فتعبير الذهبي عن المناكير - ب- (المعدوده) ، ثم تفسير الآخرين لها ، مما يهون الخطب ، لأنها معدوده ومعروفه عند أصحاب الحديث ، فيمكن للباحث الوقوف عندها لدراستها .

هذا ، وإنّ الذهبي في ميزانه (٣) وابن عدي في ضعفائه (٤) قد أشارا إلى أنّ هذه المناكير هي ليست من عنده بل قد رواها الضعفاء والمتروكون عنه ، فهي إذن مناكير من جهة من روى عن عبد الرزاق لا من جهته ، فالتفت .

ويدل عليه ما جاء عن أحمد بن حنبل أنّه قال : حدثني أحمد بن شبيب ، قال : هؤلاء - أي الذين حدّثوا عنه المناكير - سمعوا بعد ما عمى ، كان يلقن ، فلقنه ، وليس هو في كتبه ، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه ، كان يلقنها بعد ما عمى (٥) .

وقال الذهبي : سمعت أبا عليّ الحافظ ، سمعت أحمد بن يحيى التستري يقول : لما حدّث أبو الأزهر بهذه الفضائل أخبر يحيى بن معين - تلميذ عبد الرزاق - بذلك ، فبينما هو عنده في جماعه أصحاب الحديث إذ قال : من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدّث بهذا عن عبد الرزاق ؟!

١- سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧١ - ٥٧٢ .

٢- ميزان الاعتدال ٢ : ٦١١ .

٣- ميزان الاعتدال ٢ : ٦١٣ .

٤- الكامل في الضعفاء ٥ : ٣١٣ .

٥- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٧ .

فقال أبو الأزهر ، فقال : هو ذا أنا ، فتبسّم يحيى ابن معين ، وقال : أما إنك لست بكذّاب ، وتعجب من سلامته ، وقال : الذنب لغيرك ((١)).

وقال ابن الصلاح « .. وقد وجدت فيما روى عن الطبري ، عن إسحاق ابن إبراهيم الدبري ، عن عبد الرزاق ، أحاديث أستكرها جدا ، فأحلت أمرها على ذلك - أي عند ذهاب بصره - فإنّ سماع الدبري منه متأخر جدّاً ، قال إبراهيم الحربي : مات عبد الرزاق وللدبري ستّ سنين أو سبع سنين» ((٢)).

وقال ابن الصلاح أيضا : وعلى هذا يحمل قول العنبري «إنّه كذّاب» ((٣))!

الثاني : اتهامه بالتشيع .

قال أبو أحمد بن عدى : ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأنتمتهم وكتبوا عنه ، ولم يروا بحديثه بأسا ، إلّا أنّهم نسبوه إلى التشيع ، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات ، فهذا أعظم ما ذمّوه من روايته لهذه الأحاديث ، ولما رواه في مثالب غيرهم ، وأما في باب الصدق فإنّ أرجو أنّه لا بأس به إلّا أنّه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير ((٤)).

وهذه التهمة باطله ، لقول عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي ، قلت : عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع ؟ فقال : أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا ، ولكن كان رجلا تعجبه أخبار الناس ، أو الأخبار ((٥)).

١- سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧٥.

٢- مقدمه ابن الصلاح : ٥٩٧.

٣- مقدمه ابن الصلاح : ٥٩٧.

٤- تهذيب الكمال ١٨ : ٦٠ عن الكامل.

٥- علل أحمد ١ : ٢٣٣.

وعن عبد الرزاق قوله: والله ما انشرح صدرى قط، أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله علياً، من لم يحتجهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حتى إياهم.

وفى نقل آخر عنه قوله: أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بى آزرا أن أحب علياً ثم أخالف قوله (١).

ونحن من خلال هذين النصين لا نريد القول بتفضيل عبد الرزاق بن همام للشيخين على بن أبي طالب أو العكس، وأن ذلك كان هو معيار التشيع وعدمه آن ذاك، بل الذى نريد قوله هو أن روايته أحاديث لم يوافقها الثقات لا يعنى كونها موضوعه كما لا يعنى عدم صحتها فى نفسها، لأن النكاره عند القوم هى روايه أحاديث لا يرتضونها، وليس معناه عدم صحتها وخصوصاً لما عرفنا (٢) من وجود نهجين فى الشريعه:

١ - التعبد المحض

٢ - الاجتهاد والرأى

وكذا الحال بالنسبه إلى تقديم عبد الرزاق وغيره عليا على غيره، فهو الآخر لا يعنى غلوا أو رفضا، لأن هذا التقديم يدخل فى باب الاجتهاد المستنبط من الأدله، ولا يمكن لأحد اتهام الذاهب إليه بالرفض أو الغلو، لأن زياده محبه بعض المؤمنين لم يحزمها كتاب ولا سنه، وخصوصا حينما عرفنا قد سبقه إلى الذهاب إلى ذلك جمع من الصحابه والتابعين أمثال: أبى ذر الغفارى، عمار بن ياسر، المقداد بن الأسود، سلمان الفارسى، أبى أيوب الأنصارى، خزيمه بن

١- تهذيب الكمال ١٨ : ٦٠.

٢- فى كتابنا (منع تدوين الحديث).

ثابت ذى الشهادتين ، جابر بن عبدالله الأنصارى ، العباس بن عبد المطلب ، الحسن والحسين .

كما ذهب إلى ذلك أيضا بنو المطلب وبنو هاشم كافة ، وما لا يحصى من التابعين كحجر بن عدى وأويس القرنى وزيد ابن صوحان وذهب إلى ذلك أيضا صعصعه وجندب الخير وغيرهم .

وعليه فروايه عبد الرزاق وأمثاله أحاديث فى فضائل أهل البيت أو مناقب الآخرين لا يعنى عدم صحة تلك الأحاديث أو كونها نقلت غلوا أو رفضا كما يدعون ، وهى الأخرى لا يمكن أن تعد جرحا للزاوى ، لأن دعاه النهج الحاكم استهدفوا رواه فضائل على ومثالب الآخرين بالنقد والتجريح وإن كانت لتلك الأخبار شواهد ومتابعات صحيحة فى صحاحهم(١) .

وخير ما أختتم به هذا الاتهام هو ما قاله الذهبى للعقيلي فى الدفاع عن على ابن عبد الله بن جعفر المدينى ، والحديث طويل ، منه :

« .. ولو تركت حديث على ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبى شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السمان ، وبهز بن أسد ، وثابت البناني ، وجريز بن عبد الحميد ، لعلقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولمات الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، أفما لك عقل يا عقيلي ، أتدرى فيمن تتكلم ، وإنما تبغناك فى ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيغ ما قيل فيهم ، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم فى كتابك ، فهذا مما

١- لى دراسه مفصله فى ذلك آمل أن أوفق لطبعه.

لا يرتاب فيه محدث ، وأنا اشتهدى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط أو انفراد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفراد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه فى الشىء فيعرف ذلك ، فانظر أول شىء إلى أصحاب رسول الله الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفراد بسنه ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، وما الغرض هذا ، فإن هذا مقرر على ما ينبغي فى علم الحديث وإن تفرد الثقة يعدّ صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً ، وإن إكتار الزاوى من الأحاديث التى لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث ، ثم ما كل أحد فيه بدعه أو له هفو ، أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائده ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعه أو لهم أوهام يسيره فى سعه علمهم أن يعرف أنّ غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزن الأشياء بالعدل والورع(١)!! .

وقد يدل على مكانه عبد الرزاق ووثاقته مقوله تلميذه يحيى بن معين فيه ، حيث حكى محمد بن إسماعيل الصرارى قوله :

بلغنا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أنّ أصحابنا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق وكرهوه فدخلنا من ذلك غم شديد ،

وقلنا : قد انفقنا ورحلنا وتعبنا ، فلم أزل في غم من ذلك إلى وقت الحج ، فخرجت إلى مكة فلقيت بها يحيى بن معين ، فقلت له : يا أبا زكريا ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق ؟ قال : وما هو ؟ قلنا : بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه !؟ .

فقال : يا أبا صالح لو ارتدَّ عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه(١) .

وبعد هذا نقول : ليس من المعقول أن يكون عبد الرزاق فاسد المذهب والرواية ونحن نرى أئمة الحديث والرجال أمثال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وابن راهويه وغيرهم(٢) يأخذون الحديث عنه ويوثقونه .

الثالث : القول بأنه تغير .

قال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بأخره ، روى عنه أحاديث مناكير(٣) .

وقال أبو زرعة الدمشقي ، أخبرنا أحمد بن حنبل ، قال أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر ، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره ، فهو ضعيف السماع(٤) .

وقال أحمد بن شثويه : « .. هؤلاء - أي من روى عن عبد الرزاق المناكير - سمعوا منه بعد ما عمى ، كان يلقن فلقنوه ، وليس في كتبه ، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه(٥) » .

وهذه النصوص توضح أن تغير عبد الرزاق كان في أواخر عمره ، وبسبب ذهاب بصره .

١- سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧٣ ، الميزان للذهبي الضعفاء ، للعقيلي ٣ : ١١٠ .

٢- انظر تهذيب الكمال ١٨ : ٥٩ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٦٤ .

٣- ميزان الاعتدال ٢ : ٦١٠ ، الضعفاء والمتروكون (للنسائي) : ١٥٤ وليس فيه: روى عنه أحاديث مناكير .

٤- سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٦٥ ، تهذيب الكمال ١٨ : ٥٨ .

٥- سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٦٨ .

وَأَنَّ التَّضَعِيفَ والتَّليينَ يرجع إلى ما رواه عنه الضعفاء والمتركون لا لنفسه ، لأنَّ من الواضح أن كتب عبد الرزاق معتمده ولم يחדش في سلامتها أحد ، فقال البخارى : ما حدث عنه عبد الرزاق من كتابه فهو أصح(١) .

وقال أحمد بن حنبل : من سمع من الكتب فهو أصح(٢) .

وقال الذهبي : ومن احتج به لا يبالي بتغييره ، لأنه إنَّما حدَّث من كتبه لا من حفظه(٣) .

والحاصل : فإن كتب عبد الرزاق معتبره معتمده عند أهل العلم ، وبخاصه مصنفه الجامع الذى قال عنه الذهبي : إنه خزانه علم(٤) ، وأنت تعلم ما فى عباره الذهبي من دلالة على اعتبار ما فى المصنّف من أحاديث ، أضف إليه : أن سماع عبد الرزاق من ابن جريج وروايته عنه ، مما لا يتكلّم ولم يتكلّم فيه أحد من أهل العلم ، لأنه فيها من الإثبات كما هو صريح أحمد بن حنبل(٥) .

وعليه فإنّ خبر المسح عن ابن عباس - من جهه عبد الرزاق - حجه لكونه قد ورد فى مصنفه ، ولم يكن من محفوظاته!! ولعنعه عبد الرزاق هنا عن ابن جريج وهو ممن سمع عنه .

١- ميزان الاعتدال ٢ : ٦١٠ ، التاريخ الكبير ، للبخارى ٦ : ١٣٠ الترجمه ١٩٣٣ .

٢- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٨ .

٣- انظر هامش مختصر علوم الحديث ، للطيبى : ١٩٦ .

٤- ميزان الاعتدال ٢ : ٦٠٩ .

٥- تهذيب الكمال ١٨ : ٥٨ .

الملحق رقم (٥)

- ابن جريج ، أجمع أئمه رجال الحديث على الاحتجاج به بشرط أن يصرح بالسماع ، وذلك لاشتهاره بالتدليس والإرسال عن الآخرين .
- قال أبو بكر الأثرم : قال أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج «قال فلان» و «أخبرت» جاء بمنكير ، وإذا قال «أخبرني» و «سمعت» فحسبك به (١) .
- وقال أبو الحسن الميموني ، عن أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج «قال» فاحذره ، وإذا قال «سمعت» أو «سألت» جاء بشيء ليس في النفس منه شيء (٢) .
- وقال يزيد ابن زريع : كان ابن جريج صاحب غناء (٣) .
- وقال مالك بن أنس : كان ابن جريج حاطب ليل (٤) .
- وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، فاضل ، يدلس ويرسل (٥) .
- أقول : حديث ابن جريج في هذا الطريق خال من عله التدليس والإرسال ،

١- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٨ ، تاريخ الخطيب ١٠ : ٤٠٥ .

٢- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٨ .

٣- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٩ ، تاريخ الخطيب ١٠ : ٤٠٤ .

٤- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٩ ، تاريخ الخطيب ١٠ : ٤٠٤ .

٥- تقريب التهذيب ١ : ٥٢٠ .

فأما أنه ليس بمرسل ، فلأن ابن جريج قد عاصر عمرو بن دينار ، وقد صرح هو بذلك حيث قال : جالست عمرو بن دينار بعد ما فرغت من عطاء تسع سنين (١) .

وأما أنه ليس بمدلس ، فلأن ابن جريج قد صرح هنا بالسمع بقوله «أخبرني عمرو بن دينار» ، وعليه فلا خدشه في هذا الطريق من هذه الجهة .

والظاهر إن ما اشتهر به ابن جريج من الإرسال والتدليس هو الذي دعا مالكا وابن زريع لأن يتكلما فيه ، فنحن لم نعثر على قول جرح به ابن جريج غير ما اشتهر عنه من التدليس والإرسال!! ومهما يكن من أمر فإن كلام مالك وابن زريع جرح مبهم ، وهو لا يعارض التعديل من الأئمة له - كما هو مسلم .

١- تهذيب الكمال ١٨ : ٣٤٧ ، وانظر تاريخ الخطيب ١٠ : ٤٠٢ .

الملحق رقم (٦)

عكرمه هو المفتير المشهور ، - أحد أوعيه العلم حسب تعبير الذهبي - احتج به الجماعه وغير الجماعه ، إلّا أنّ مسلماً قد أخرج له مقروناً بغيره (١١) ، لكنه رجح فاحتج به فيما بعد - على ما سيأتي توضيحه - وقد جرح البعض عكرمه ، ودافع عنه آخرون حيث صنّفوا كتباً في الذبّ عنه ، منهم : أبو جعفر بن جرير الطبري ، ومحمد بن نصر المروزي ، وأبو عبد الله بن منده ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وأبو عمرو بن عبد الله ، وغيرهم (١٢) .

وممن تصدّى للدفاع عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته لفتح الباري ، وكلّهم مجمعون على تبرئته من الكذب (١٣) .

وعلى أيّ حال ، فإنّ غايه ما قيل في عكرمه من تهمة وطعون هي ثلاثه ، وهي كلّها يمكن أن يجاب عنها طبق ما قرّر من أصول وقواعد (١٤) ، والطعون هي :

- ١- فقد قرن مسلم عكرمه بطاوس في الروايه عن ابن عباس في حج ضباعه (انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٧-٨ : ٣٨٢ ح ١٢٠٨) .
- ٢- مقدّمه فتح الباري : ٤٢٤ وفي كلام الشيخ محمد تقي التستري - من الشيعة - ما يشير إلى دفاعه عن بعض التهم الموجهه إليه، انظر قاموس الرجال ٧ : ٢٣٧ .
- ٣- مقدمه فتح الباري : ٤٢٤ .
- ٤- إنّما نقوله لا يعنى بأنّه رأينا ووجهه نظرنا بل إنّ نقاش علمي نظرحه مع الآخرين إلزاماً لهم .

الأول : القول بأنه كذاب

وأشد ما استدلوا به ، هي :

١ - ما جاء عن ابن عمر من قوله لنافع : لا تكذب عليّ كما كذب عكرمه علي ابن عباس(١) .

٢ - روى جرير بن عبد الحميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، قال : دخلت علي علي بن عبد الله بن عباس ، وعكرمه مقيد علي باب الحش ، قال : قلت : ما لهذا كذا ؟

قال : إنه يكذب علي أبي(٢) .

٣ - روى إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن سعيد بن المسيب أنه قال لبرد مولاة : لا تكذب عليّ كما كذب عكرمه علي ابن عباس(٣) .

وروى هشام بن سعد ، عن عطاء الخراساني ، قال : قلت لسعيد بن المسيب : أن عكرمه يزعم أن رسول الله صلى الله عليه و آله تزوج ميمونه وهو محرم ، فقال : كذب مخبثان ، اذهب فسيه ، سأحدّثكم : قدم رسول وهو محرم ، فلما حلّ تزوجها(٤) .

٤ - قال عبد الكريم الجزري : قلت لسعيد بن جبير : إن عكرمه كره كراء الأرض ، فقال : كذب عكرمه ، سمعت ابن عباس يقول : إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء(٥) .

٥ - قال مسلم الزنجي ، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم ، أنه كان جالسا مع

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٩ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٢ .

٢- سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٣ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٠ .

٣- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٢ .

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٤ .

٥- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٤ .

سعيد ابن جبير فَمَزَّ به عكرمه ومعنه ناس ، فقال لنا سعيد : قوموا إليه واسألوه واحفظوا ما تسألون عنه وما يجيبكم ، فقمنا وسألناه فأجابنا ، ثم أتينا سعيدا فأخبرناه ، فقال : كذب (١١) .

٦- وعن عثمان بن مَرَّة ، قال : قلت للقاسم : أنَّ عكرمه قال : حدَّثنا ابن عباس أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن المزفت ، والتقيير ، والدبابة ، والحتم ، والجرار ، قال : يا ابن أخي أنَّ عكرمه كذاب يحدث غدوه حديثا يخالفه عشيه (١٢) .

٧- عن القاسم بن معن ، قال : حدَّثني أبي ، قال : حدَّث عكرمه بحدِيث ، فقال : سمعت ابن عباس يقول كذا وكذا ، فقلت : يا غلام هات الدواء والقرطاس ، فقال : أعجبتك ؟ قلت : نعم ، قال : إنما قلته برأبي (١٣) .

٨- وقال فطر بن خليفة : قلت لعطاء : أنَّ عكرمه قال : قال ابن عباس : سبق الكتاب المسح على الخفين ، فقال : كذب عكرمه ، سمعت ابن عباس يقول : امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء (١٤) .

٩- وسئل ابن سيرين عنه فقال : ما يسوؤني أنه يكون من أهل الجنة ، ولكنه كذاب (١٥) .

١٠- ونقل الربيع بن سليمان عن الشافعي أنه قال : وهو - يعني مالك بن

١- سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٢ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٦ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٨ .

٣- سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٩ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٦ .

٤- سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٤ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨١ .

٥- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٢ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٥ .

أنس - سيئ الرأي في عكرمه ، قال : لا أرى لأحد أن يقبل حديثه (١) .

أقول : أكد المدافعون عن عكرمه بأن هذه الأقوال المتقدمه لا تثبت كذبا عليه ، ولا يصح الاستدلال بها على تكذيبه .

لأنَّ المروى عن ابن عمر غير صحيح ، لوجود يحيى البكاء في الروايه عنه ، وهو متروك الحديث ، إذ قال ابن حبان عنه : كان يتفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروى المعضلات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به (٢) .

وأما ما ورد عن علي بن عبد الله بن عباس في عكرمه ، فهو الآخر لا يمكن الاستدلال به ، لوجود يزيد بن أبي زياد في سنده ، ويزيد ضعيف لا يحتج به (٣) .

وأما ما حكى عن سعيد بن المسيب من أنه قال لبرد مولاة : لا تكذب علي كما كذب عكرمه علي ابن عباس ، فهو من روايه إبراهيم بن سعد عن أبيه ، وإبراهيم فيه شيء (٤) .

ولو قلنا بصحة الروايه فهي لا تنفع في تكذيب عكرمه وتضعيفه ، لأنه جرح غير مفتر السبب ، وهو لا يعارض تعديلات الأئمه من أهل العلم له (٥) .

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٦ .

٢- الضعفاء لابن الجوزي ٢ - ٣ : ١٩٣ ، ميزان الاعتدال ٤ : ٤٠٩ .

٣- انظر تهذيب الكمال ٣٢ : ١٣٧ .

٤- لأنه ليس بذاك الضابط في الحديث ، فلربما يغلط فيه - علي ما هو صريح ابن سعد في الطبقات ٧ : ٣٢٢ - وقد لينه يحيى بن سعيد القطان لهذه العله - علي ما هو المحتمل قويا - وأرده كل من الذهبي وابن عدى في الميزان ١ : ٣٤ والكمال ١ : ٢٤٦ - ٢٥٠ ، ومما يدل على عدم ضبطه أن له أحاديث غير مستقيمه عن الزهري وعن غيره ، وقد استعرض بعضها ابن عدى في الكامل فراجع .

٥- كالبخاري وابن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وغيرهم ، قال ابن منده : عدله أمه من التابعين تزيد على سبعين رجلا من خيار التابعين ، وهذه منزله لا تكاد توجد لأحد من كبار التابعين على أن من جرحه من الأئمه لم يمسك عن الروايه عنه ولم يستغن عن حديثه ، وكان حديثه متلقى بالقبول قرنا بعد قرن إلى زمن الأئمه الذين أخرجوا الصحيح . حتى أن مسلما - وكان أسوأهم رأيا فيه - أخرج له مقرونا بغيره . (انظر تهذيب الأسماء ١ : ٣٤١ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٢٦٣ ومقدمه فتح الباري : ٤٢٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . وأخيرا في الحديث والمحدثون : ١٧٨) .

ونحن إنما قلنا أنه غير مبين السبب باعتبار أن تكذيب ابن المسيب له كان مستندا على اجتهاد قد أخطأ فيه .

وأما ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : كذب مخيتان ، فهو على فرض ثبوته عن ابن المسيب ، فإنه قد أخطأ قطعاً باتهام عكرمه بالكذب ، لأن هناك طرقاً كثيرة أخرى تروى عن ابن عباس أنه قال : تزوج النبي صلى الله عليه وآله ميمونه وهو محرم ، فقد رواه عن ابن عباس سوى عكرمه : أبو الشعثاء (١١) ، وسعيد بن جبير (١٢) ، ومجاهد ابن الحجاج (٣) ، وجابر بن زيد (٤) ، وطاوس (٥) و ..

وتكثرت هذه الطرق عن ابن عباس ربما يشعر بثبوت هذا المروي عنه في الجملة ، خاصة لو علمنا أن بعض هذه الطرق صحيح سنداً ، فتكذيب ابن المسيب لعكرمه ، لا وجه له إذن .

فإذا فهمت ذلك ، فاعلم أن عدم اطلاع ابن المسيب على باقي الطرق التي روت عن ابن عباس هي التي دعت له لأن يكذب عكرمه ، وهذا هو الذي عينناه بما تقدم من قولنا أنه جرح غير مفسر ، لأنه لا يفسر لنا كذب عكرمه وإخباره بغير

١- انظر مسند أحمد ١ : ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٣٣٧ .

٢- انظر مسند أحمد ١ : ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٣٣٧ .

٣- أنظر مسند أحمد ١ : ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٣٣٧ .

٤- أنظر مسند أحمد ١ : ٢٨٥ ، ٢٦٢ .

٥- أنظر مسند أحمد ١ : ٢٥٢ .

الواقع ، بل استقرينا من خلاله خطأ ابن المسيب واجتهاده ، على أنّ ما رواه عكرمه عن ابن عباس في هذه القضية ليس بهذا النحو التام الموهوم ، الذي سبب في أن يطعن ابن المسيب فيه ، فهناك طرق أخرى عن عكرمه رواها عن ابن عباس فيها أنّ النبي صلى الله عليه و آله تزوّج بميمونه بعد تمام فريضة الحج أثناء رجوعه إلى المدينة .

روى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، قال : حدثنا إسماعيل (١) ، أخبرنا أيوب (٢) عن عكرمه ، عن ابن عباس : أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله نكح ميمونه وهو محرم ، وبني بها حلالاً بسرف (٣)

وأما ما روى عن سعيد بن جبير (٤) من أنّ عكرمه روى عن ابن عباس كراهه استئجار الأرض ، فلعلها كانت في موارد مخصوصه لا يباح فيها الإجاره ، لأنّ كراء الأرض واستئجارها عنوان كلّ يدخل تحته موارد يصح فيها الاستئجار ، وموارد لا يصح (٥) ، واحتمال كون المكروه هي تلك الموارد - المخصوصه عند ابن عباس - له وجه وجيه ، فلا يستقيم الطعن في عكرمه .

وأما ما رواه مسلم الزنجي ، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم ، عن سعيد بن

١- وهو إسماعيل بن عثيم، الذي احتج به الجماعة (انظر تهذيب الكمال ٣ : ٤٥٩).

٢- هو أيوب بن أبي تميمه السخيتاني، وثقه أهل العلم (انظر تهذيب الكمال ٣ : ٤٥٧).

٣- مسند أحمد ١ : ٣٥٩، ومثله في صفح ٣٥٤ و ٢٨٦.

٤- في مقدمه الفتح : ٤٢٥ انه سعيد بن المسيب.

٥- انظر المجموع ١٥ : ١٣ - ١٤، المغنى لابن قدامه ٦ : ٦٦، مغنى المحتاج ٢ : ٣٤٢، الشرح الكبير ٦ : ٨٧ وغيرها من المصادر، ومن تلك الموارد ما لو اشترط المؤجر من المستأجر أن يزرع فيها ويغرس ولم يبين مقدار كل واحد منهما، ففي هذه الصورة لا تجوز الإجاره.

جبير فلا يصح ، لكون الزنجي ضعيف ، كثير الأوهام ، منكر الحديث (١) .

وأما ما رواه عثمان بن مره من أن عكرمه كذب علي ابن عباس في أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن المزقة والنقير والدباء و ..

ففيه أن هذا النهي قد صدر فعلا وبطرق مستفيضه عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فتكذيب عكرمه في نقله لهذا الحديث لازمه عدم الاطلاع على الطرق الأخرى ، ولا لوم علي عكرمه في ذلك .

وأما ما رواه القاسم بن معن في قضيه الدواه والقرطاس ، فإنه يوجب مدحا لعكرمه لازما ، لأنه يدل على صدقه ووثاقته وخوفه من اختلاط الحديث بالرأى ، قال ابن حجر : ففيها دلالة على تحزيه فإنه حدثه في المذاكره بشيء ، فلما رآه يريد أن يكتبه عنه شك فيه فأخبره أنه إنما قاله برأيه ، فهذا أولى أن يحمل عليه من أن يطعن به أنه تعمّد الكذب علي ابن عباس (٢) .

وأما ما قاله ابن سيرين ، فليس فيه طعن في عكرمه ووثاقته في الحديث ، فإن الجرح قد جاء لعدم ارتضاء ابن سيرين آراء عكرمه الفقهيه ، لا لشكّه في وثاقته ، ويدلّ على ذلك أن ابن سيرين إذا قال « ثبت عن ابن عباس » يعني به عكرمه (٣) .

وأما ذم الإمام مالك له بدعوى كونه من الخوارج ، فهو لم يثبت عنه - علي ما

١- هو مسلم بن خالد بن قرقه الزنجي، أبو خالد المكي، أكثر أهل العلم على تضعيفه واستنكار مروياته (انظر تهذيب الكمال ٢٧ : ٥٠٨، التاريخ الكبير، للخيارى ٧ : الترجمة ١٠٩٧، سير أعلام النبلاء ٨ : ١٥٨ وغيرها من المصادر).

٢- مقدمه فتح الباري : ٤٢٧.

٣- مقدمه فتح الباري : ٤٢٦ وفيه (قال خالد الحذاء كل ما قال محمد بن سيرين (ثبت عن ابن عباس) فإنما أخذه عن عكرمه، وكان لا يسميه لأنه لم يكن يرضاه).

هو صريح ابن حجر(١) - وسيأتي توضيح ذلك .

وأما ما رواه فطر بن خليفة : قلت لعطاء أن عكرمه قال : قال ابن عباس سبق الكتاب المسح على الخفين ، فقال عطاء : كذب عكرمه ، بل سمعت ابن عباس يقول : امسح ..

فالكاذب المخطئ هنا هو عطاء نفسه لا عكرمه ، لأن هذا القول ثابت عن ابن عباس بطرق مستفيضه ، والمسانيد والصحاح التي تذكر الناهين عن المسح على الخفين ، تعدّ ابن عباس في ضمن من نهى عن المسح على الخفين(٢) .

كانت هذه النقول أشدّ ما يستدل به على تكذيب عكرمه ، وقد استبان لك سقمها ، لكون غالبها دعاوى فارغه غير مبينه العله والسبب إلّا في موردين أو ثلاث ، كزواج النبي صلى الله عليه وآله من ميمونه وهو محرم ، والنهي عن المرفق والدباء ، وقد اتضح لك عدم صلاحها للطعن .

هذا وإن الإصرار على تكذيب عكرمه مع تغاضيهم عن أخطاء المحدثين الآخرين ليدلّ على أنّ وراء تكذبه غرضاً شخصياً وهوى نفسياً .

ولعله لذلك نظر يحيى بن معين حيث قال : إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمه وحماذ بن سلمه فأتهمه على الإسلام(٣) .

وقد أراد عكرمه بقوله : رأيت هؤلاء الذين يكذبونني من خلفي ، أفلا يكذبونني في وجهي(٤) ، التنبيه على أن هؤلاء لا يبتغون العلم والحقيقه ، إذ

١- مقدمه فتح الباري : ٤٢٤ .

٢- كعلى بن أبي طالب، وعائشه بنت أبي بكر و..

٣- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ .

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٩ .

لو أرادوا ذلك لجاءوا فسألوه عما يستنكرونه ، فلمّا لم يقابلوه بذلك علمنا بأنهم مغرضون ، ولذلك وصفهم أبو جعفر الطبرى بأنهم من أهل الغباوه(١) .

وقال ابن منده فى صحيحه بعد كلام طويل له فى مدح عكرمه : أجمع الجماعه على إخراج حديثه ، واحتجوا به ، على أنّ مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه ، وقد أخرج له مقروناً بغيره وعدّله بعد ما جرحه(٢) .

وقال أيضاً : من جرحه من الأئمه لم يمسك من الروايه عنه(٣) .

الثانى : القول بأنّه يرى رأى الخوارج .

قال ابن لهيعة : كان يحدّث برأى نجاهه الحرورى(٤) .

وقال سعيد بن أبى مریم ، عن ابن لهيعة ، عن أبى الأسود : كنت أول من سبّب لعكرمه الخروج إلى المغرب ، وذلك أتى قدمت من مصر إلى المدینه ، فلقينى عكرمه ، وساءلنى عن أهل المغرب ، فأخبرته بغفلتهم ، قال : فخرج إليهم ، وكان أول ما أحدث فيهم رأى الصفرية(٥) .

وقال يعقوب بن سفيان : سمعت يحيى بن كثير يقول : قدم عكرمه مصر ، وهو يريد المغرب ، ونزل هذه الدار - وأوماً إلى دار إلى جانب دار ابن بكير - وخرج

١- انظر هامش سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٥ .

٢- انظر هامش سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٥ .

٣- انظر هامش سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٥ .

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٧ .

٥- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٧ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٠ .

إلى المغرب ، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا(١).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمه : سمعت يحيى بن معين يقول : إنما لم يذكر مالك ابن أنس عكرمه ، لأنَّ عكرمه كان ينتحل رأى الصفرية(٢).

وقال عمر بن قيس المكي ، عن عطاء : كان عكرمه أباضيا(٣).

وقال الحسن بن عطيه القرشي الكوفي : سمعت أبا مريم يقول : كان عكرمه بيهسيا(٤).

وقال إبراهيم الجوزجاني : سألت أحمد بن حنبل عن عكرمه ، أكان يرى رأى الأباضية ؟ فقال : يقال : إنَّه كان صفريا ، قلت : أتى البربر ؟

قال : نعم ، وأتى خراسان يطوف على الأمراء يأخذ منهم(٥).

وهذه الأقوال لا تثبت كونه صفريا لكون رواه بعضها ضعاف .

فألذى رواه أبو الأسود وأبو مريم ، ضعيف بابن لهيعة(٦).

وما رواه يعقوب بن سفيان أنه سمع ابن بكير .. ، فهو كلام مبهم وادعاء فارغ ، لأنَّ يحيى بن بكير لم يبين النصوص التي أفادت الخوارج أو التي استفادوا منها وأماكن ورودها في كتبهم ، أو أقوال أئمتهم ولم يوضح لنا اسم من التقى بهم

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٧ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٢١ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٨ .

٣- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧٨ .

٤- والبيهسي : طائفه من الخوارج ينتسبون إلى أبي بيهس .

٥- سير أعلام النبلاء ٥ : ٢١ .

٦- هو عبد الله بن لهيعة بن عقبه الحضرمي الاعدولي . ضعفه أكثر أهل العلم (انظر تهذيب الكمال ١٥ : ٤٨٧ ، والضعفاء لابن الجوزي ٢ : ١٣٦ ، والضعفاء للعقيلي ٢ : ٢٩٣) وغيرها من المصادر .

من الخوارج ، حتّى صيروه إماما يأخذون معالم مذهبهم منه حسب هذا الزعم .

قال ابن جرير الطبري : لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك ، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ، لأنه ما منهم إلّا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه(١١) .

وأما ما رواه الجوزجاني عن أحمد بن حنبل فهو الآخر لا يثبت شيئا ، لأن أحمد قد شكك في نسبه الصفريه إليه ، ومجرد ذهاب عكرمه إلى البربر لا يعني أنه كان خارجيا ، هذا مع أن الذي يظهر من أحمد تبرئته لعكرمه من هذه التهمة ، وخصوصا حينما وقفنا على كلام أبي بكر المروزي : قلت لأحمد بن حنبل : يحتج بحديث عكرمه ؟ فقال : نعم ، يحتج به(١٢) .

وأما ما رواه ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين من أن مالكا إنما لم يذكر عكرمه في الموطأ لأنه يرى رأي الصفريه ، فهو عجيب غريب ، لأن مالكا قد احتج بعكرمه في الموطأ في كتاب الحج ، وقد صرح ابن حجر بذلك حيث قال : «وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمه من الموطأ ، ولا أدري ما صحتة ، لأنه ذكره في الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس ، وترك عطاء في تلك المسألة ، مع كون عطاء أجل التابعين في علم المناسك(١٣)» .

وأما ما رواه عمر بن قيس المكي عن عطاء ، فهو مجمل وادعاء محض أيضا .

ومما يؤيد سقم هذه الادعاءات على عكرمه هو ثبوت المسح على القدمين

١- مقدمه فتح البارى : ٤٢٧ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ .

٣- مقدمه فتح البارى : ٤٢٩ .

عنده ، فى حين أنّ المشهور عن الخوارج أنّهم يغسلون الأقدام .

ومثله الحال بالنسبة إلى الحكّام ، فالتأبّت عند الخوارج أنّهم يخرجون بالسيف عليهم(١) ، فلو كان عكرمه خارجياً فلم لا يشهر السيف بوجههم ، بل نراه يقبل جوائز السلطان وصلاته !!؟ هذا ، وقد بزّأه من هذه التهمة بعض علماء هذا الفن :

فقال ابن حجر : لم يثبت عنه من وجه قاطع أنّه كان يرى ذلك(٢) .

وقال العجلى : عكرمه مولى ابن عباس رضى الله عنهما مكى ، تابعى ، ثقه ، برىء ممّا يرميه الناس به من الحروريّه(٣) . وقال ابن حجر : وقد بزّأه الإمام أحمد(٤) .

الثالث : أنّه يقبل جوائز الحكّام والأمراء

أوضحنا لك قبل قليل أنّ قبول جوائز الحكّام يناهى المبدئ الذى قام عليه مذهب الخوارج ، وحسب قول ابن حجر أنّه لا يعنى قدحا فى الراوى ولا روايته ، فقال : «وأما قبوله لجوائز الأمراء فليس ذلك بمانع من قبول روايته ، وهذا الزهرى قد كان فى ذلك أشهر من عكرمه ، ومع ذلك فلم يترك أحد الروايه عنه بسبب ذلك»(٥) .

وقال ابن حجر فى موضع آخر أيضا : «وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلّا عند أهل التشديد ، وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف فى ذلك ابن

١- انظر قاموس الرجال، للنسرى ٧ : ٢٣٧.

٢- مقدمه فتح البارى : ٤٢٤ ، ٤٢٨.

٣- انظر ثقات العجلى كما فى مقدمه الفتح : ٤٢٧ وتهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٩.

٤- مقدمه فتح البارى : ٤٢٧.

٥- مقدمه فتح البارى : ٤٢٧.

عبد البر (١١) .

وإذ فرغنا من الجواب عما طعن به عليه ، فلنذكر ثناء أهل العلم عليه :

فعن عثمان بن حكيم ، قال : كنت جالسا مع أبي أمامه بن سهل بن حنيف إذ جاء عكرمه ، فقال : يا أبا أمامه أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول : ما حدثكم عنى عكرمه فصّدقوه فإنه لم يكذب علىّ ؟ فقال أبو أمامه : نعم (٢٢) . قال ابن حجر : وهذا إسناد صحيح (٢٣) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمى : قلت ليحيى بن معين : فعكرمه أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله ؟ فقال : كلاهما ، ولم يخير ، قلت : فعكرمه أو سعيد بن جبير ؟ فقال : ثقه وثقه ، ولم يخير (٢٤) .

وفى آخر : قلت ليحيى : كريب أحب إليك عن ابن عباس أو عكرمه ؟ فقال : كلاهما ثقه (٢٥) .

وقال حمّاد بن زيد : قال لى أيوب : لو لم يكن [عكرمه] عندى ثقه لم أكتب عنه (٢٦) .

وقال أحمد بن زهير : عكرمه أثبت الناس فيما يروى (٢٧) .

١- مقدمه فتح البارى : ٤٢٤ .

٢- مقدمه فتح البارى : ٤٢٧ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٧١ .

٣- مقدمه فتح البارى : ٤٢٧ .

٤- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ .

٥- هامش تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ عن (تاريخه الترجمة ٦٠٤) .

٦- مقدمه فتح البارى : ٤٢٨ .

٧- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٧ .

وقال أحمد بن حنبل : يحتج به ((١)).

وقال ابن عدى : مستقيم الحديث إذا روى عنه الثقات ((٢)).

وقال النسائي : ثقة ((٣)) ، من أعلم الناس ((٤)).

وقال البخارى : ليس أحد من أصحابنا إلّا وهو يحتج بعكرمه ((٥)).

وقال أبو حاتم : ثقة يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات ((٦)).

وقال الحاكم : احتج بحديثه الأئمة القدماء ، لكنّ بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح ((٧)).

وقال ابن حجر : قال ابن خيّان : كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن ، ولا أعلم أحدا ذمه بشىء ، يعنى يجب قبوله والقطع به ((٨)).

والحاصل :

أنّ عكرمه ثقة - وفق ما تقدم - ، وقد احتج به غالب الأئمة .

قال البرّار : روى عن عكرمه مائة وثلاثون رجلا من وجوه البلدان كلّهم رضوا به ((٩)).

١- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٨ .

٢- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٩ ، مقدمه فتح البارى : ٤٢٩ .

٣- تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٩ .

٤- المستخرج من مصنفات النسائي : ١١٦ الترجمة ٢١٩٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٣١ .

٥- مقدمه فتح البارى : ٤٢٨ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٨٩ ، تاريخه الكبير ٧ : ٤٩٠ الترجمة ٢١٨ .

٦- الجرح والتعديل ٧ : ٧ الترجمة ٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٢ .

٧- الجرح والتعديل ٧ : ٧ الترجمة ٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٢ ، مقدمه فتح البارى : ٤٢٩ .

٨- مقدمه فتح البارى : ٤٢٩ .

٩- مقدمه فتح البارى : ٤٢٨ .

وقال أبو جعفر بن جرير: ولم يكن أحد يدفع عكرمه من التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثره الرواية للأثار، وإنه كان عالما بمولاه، وفي تقرّيب جله أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس في الأخذ عنه، ما بشهاده بعضهم تثبت عداله الإنسان ويستحق جواز الشهاده، ومن تثبت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما يسقط العداله بالظنّ ويقول فلان لمولاه: لا تكذب على، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصارييف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوه ومن لا علم له بتصارييف كلام العرب(١).

فهرس المصادر

بعد القرآن الكريم ونهج البلاغه

١. أبو جعفر الطحاوى: لعبد المجيد محمود.

٢. الاتقان فى علوم القرآن: للسيوطى، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر، الطبعة الأولى - لبنان ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٣. أثر الأحكام المختلف فيها: للدكتور مصطفى ديب البغا.

٤. اجتهاد الرسول: لدكتور ناديه شريف العمرى، نشر مؤسسه الرساله، بيروت، سنه ١٤٠٨ هـ - / ١٩٨٧ م.

٥. الاحتجاج على أهل اللجاج: للطبرسى، أحمد بن على بن أبى طالب (من اعلام القرن السادس الهجرى)، تحقيق: محمد باقر الخرسان، مؤسسه الاعلمى، الطبعة الثانيه - لبنان ١٤٠٣ هـ.

٦. أحكام البسملة: للفخر الرازى.

٧. أحكام القرآن: لابن العربى، أبى بكر محمد بن عبدالله المعافى (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الفكر للطباعه والنشر - لبنان.

٨. أحكام القرآن: للجصاص، أحمد بن على الرازى (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد الصادق القمحاوى. دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤٠٥ هـ.

٩. أحكام القرآن = تفسير القرطبى: لأبى عبدالله القرطبى، محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١ هـ)، دار الشعب - القاهره.

١٠. أحوال الرجال: للجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أبو إسحاق (ت ٢٥٩ هـ)، تحقيق: صبحى البدرى السامرائى، مؤسسه الرساله، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٥ هـ.

١١. الأخبار الطوال: للدینوری، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ او ٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر / جمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربي، الطبعة الأولى ١٩٦٠ القاهرة.
١٢. اختصار علوم الحديث.
١٣. الاختصاص: للشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، السيد محمود الزرندی، دار المفيد، الطبعة الثانية - بيروت ١٤١٤هـ.
١٤. اختلاف أصول المذاهب: للقاضي النعمان المغربي - طبعه دار الأندلس / بيروت ١٩٧٣ م.
١٥. الأدب المفرد: للبخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٦. الإرشاد: للمفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسس آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، دار المفيد، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.
١٧. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: للقسطلاني أحمد بن محمد (ت ٩٢٣هـ-)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٨. إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، دار النشر: دار السلفيه - الكويت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.
١٩. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخراسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، طهران ١٣٩٠هـ.
٢٠. الاستيعاب المطبوع بهامش الإصابه: لابن عبد البر، يوسف بن عبدالله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، نشر مطبعه السعاده، مصر، ١٣٢٨ هـ.
٢١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر، يوسف بن عبدالله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٢هـ.

٢٢. أسد الغابه فى معرفه الصحابه : لابن الأثير ، عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ) نشر إسماعيليان - طهران ، بالأوفسيت عن دار الكتاب العربى - لبنان.

٢٣. الاسرائيليات وأثرها فى كتب التفسير.

٢٤. الإصابه فى تمييز الصحابه : لابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على الشافعى (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : على محمد الجاوى ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٢٥. الاعتصام بحبل الله المتين.

٢٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين : لابن القيم الجوزيه ، أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، نشر دار الجيل ، بيروت ١٩٧٣ م .

٢٧. أقرب الموارد فى فصيح العربيه والشوارد: لسعيد الخورى الشرتونى اللبنانى، نشر منشورات مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى، قم، ١٤٠٣ هـ

٢٨. ألفاظ وعبارة الجرح والتعديل: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، نشر مكتبه أضواء السلف، الرياض.

٢٩. الأم : لمحمد بن إدريس الشافعى ، أبو عبد الله (ت ٢٠٤ هـ) ، الطبعة الثانيه ، دار المعرفه - بيروت - ١٣٩٣ هـ

٣٠. الأمالى : للشيخ المفيد ، محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادى (ت ٤١٣ هـ) ، تحقيق : حسين الأستاذ ولى ، على أكبر الغفارى ، دار المفيد للطباعة والنشر ، الطبعة الثانيه ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٣١. الأمالى الخميسيه:

٣٢. الأمالى: للشيخ الطوسى محمد بن الحسن الطوسى .

٣٣. الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة : لأسد حيدر، نشر: المجمع العالمى لأهل البيت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥.

٣٤. الإمام الصادق: لأبى زهره.

٣٥.الإمام مالك: للدكتور مصطفى الشكعه.

٣٦.الإمامه والسياسه : لابن قتيبه ، أبي محمد ، عبدالله بن مسلم الدينورى (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : طه محمد الزينى ، نشر مؤسسه الحلبي وشركاه .

٣٧.الاملاء.

٣٨.الأموال : لأبي عبيد ، القاسم بن سلام (٢٢٣ هـ) ، تحقيق : خليل محمد هراس ، دار الفكر- بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٩.الأنساب : للسمعاني ، أبي سعيد ، عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي (ت ٥٦٢ هـ) ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٨ م .

٤٠.أنساب الأشراف : للبلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : د . سهيل زكار / د . رياض زركلي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٤١.أنساب الأشراف: للبلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الاسلاميه.

٤٢.الأنصار والرسول: لإبراهيم بيضون.

٤٣.الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث.

٤٤.بحار الانوار الجامعه لدرر اخبار الأئمه الاطهار: للمجلسي ، الشيخ محمد باقر (ت ١١١١هـ) ، مؤسسه الوفاء ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤٠٣ هـ .

٤٥.بدايه المجتهد ونهايه المقتصد : لابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي ، (ت ٥٩٥هـ) ، دار الفكر - بيروت .

٤٦.البدايه والنهايه : لابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ) ، مكتبه المعارف - بيروت .

٤٧.بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : لعلاء الدين الكاسانى (ت ٥٨٧هـ) ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٩٨٢ م .

٤٨. بذل المجهود في حل ابي داود : للسهارنفورى ، خليل احمد (ت ١٣٤٦ هـ) ، دار البيان للتراث ، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٨٨ م .
٤٩. البرهان في تفسير القرآن : للسيد هاشم البحراني (ت ١١٠٧ هـ) ، تحقيق : قسم الدراسات الاسلاميه / مؤسسه البعثة، قم.
٥٠. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد : للصفار ، محمد بن الحسن بن فروخ القمي (ت ٢٩٠ هـ) ، الحاج ميرزا حسن كوجه باغى ، منشورات الاعلمى ١٤٠٤ هـ طهران .
٥١. تاريخ ابن خلدون: لابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) ، دار القلم ، الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٨٤ م .
٥٢. تاريخ ابن معين (روايه الدورى) : ليحيى بن معين (٢٣٣ هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى، الطبعة الأولى، مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ
٥٣. تاريخ ابن معين (روايه عثمان الدارمى) : ليحيى بن معين (٢٣٣ هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠ هـ .
٥٤. تاريخ أبى الفداء: لابی الفداء ، إسماعيل بن نور الدين (ت ٧٣٢ هـ) ، تحقيق : محمود ديوب ، دار المعرفة - بيروت، لبنان .
٥٥. تاريخ أبى زرعه الدمشقى : لعبد الرحمن بن عمرو النصرى (ت ٢٨١ هـ) ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الاولى - بيروت ١٩٩٦ م .
٥٦. تاريخ أبى زرعه: لأبى زرعه عبد الرحمن بن عمرو الدمشقى، مكتبة الفاتح، رقم ٤٢١٠، استانبول.
٥٧. تاريخ الإسلام : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : د. عمر عبدالسلام تدمرى ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
٥٨. تاريخ الخلفاء : للسيوطى ، عبدالرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد ، مطبعة السعاده - مصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٥٩. تاريخ الصغير: للبخارى ، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .
٦٠. التاريخ الكبير : للبخارى ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : السيد هاشم الندوى ، دار الفكر.
٦١. التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، نشر الفاروق الحديثه للطبعه والنشر، سنه ١٤٢٤ هـ / - ٢٠٠٤ م.
٦٢. تاريخ المدينة المنوره = أخبار المدينة المنوره : لابن شبة ، عمر بن شبة النميرى البصرى (ت ٢٦٢ هـ) ، تحقيق : على محمد دندل / ياسين سعد الدين بيان ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
٦٣. تاريخ يعقوبى : أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٤ هـ) ، دار صادر، بيروت.
٦٤. تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي ، أبى بكر ، أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلميه، بيروت .
٦٥. تاريخ خليفه بن خياط : لخليفه بن خياط الملبثى العصفرى (ت ٢٤٠ هـ) ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمرى ، دار القلم ، مؤسسه الرساله، الطبعة الثانيه - دمشق ، بيروت - ١٣٩٧ هـ .
٦٦. تاريخ دمشق : لابن عساکر ، أبى القاسم ، على بن الحسن بن هبه الله بن عبدالله الشافعى (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق : محب الدين أبى سعيد عمر بن غرامه العمرى ، دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ م .
٦٧. تاريخ عمرو بن العاص: للدكتور حسن إبراهيم حسن.
٦٨. تاريخ واسط : لبحتل ، أسلم بن سهل الرزّاز الواسطى، أبو الحسن، (ت ٢٩٢ هـ) ، تحقيق: كوركيس عواد ، عالم الكتب ، الطبعة: الأولى، بيروت ١٤٠٦ هـ
٦٩. تحفه الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للمباركفورى ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ) ، دار الكتب العلميه، بيروت.

٧٠. تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى : للسيوطى ، عبد الرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، نشر مكتبة الرياض الحديثه ، الرياض .

٧١. التدوين فى أخبار قزوين : للرافعى القزوينى ، عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٢ هـ) ، تحقيق : عزيز الله العطارى ، دار الكتب العلميه - بيروت ١٩٨٧ م .

٧٢. تذكرة الحفاظ : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت .

٧٣. ترتيب المدارك وتقريب المسالك : للفاضى عياض ، عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤ هـ) ، تحقيق : د . أحمد بكير محمود ، مكتبة الحياه - بيروت .

٧٤. التسهيل لعلوم التنزيل : لابن جزى الكلبي ، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطى (ت ٧٤١ هـ) ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الرابعه - لبنان - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٧٥. التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخارى فى الجامع الصحيح : للباجى ، ابو الوليد سليمان ابن خلف (ت ٤٧٤ هـ) ، تحقيق : د. أبو لبابه حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٦ هـ .

٧٦. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : لابن حجر العسقلانى ، أبو الفضل أحمد بن على العسقلانيين (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : د.عاصم بن عبد الله القريونى ، مكتبة المنار ، الطبعة الاولى - الأردن .

٧٧. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم : لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ) ، دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ .

٧٨. تفسير أبو الفتوح الرازى = روض الجنان وروح الجنان: للحسين بن على الخزاعى النيشابورى، تصحيح: دكتور محمّد جعفر ياحقى - دكتور محمّد مهدي ناصح، المركز البحوث الإسلاميه التابعه للروضه الروضيه فى مشهد المقدسه، سنه ١٣٧٥ ش.

٧٩. تفسير البحر المحيط : لأبي حيان الاندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٥٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود - الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - لبنان / بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
٨٠. تفسير البغوى : للحسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعى، (ت ٥١٦هـ).
٨١. تفسير الدر المنثور : للسيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م
٨٢. تفسير الطبرى = جامع البيان عن تأويل آى القرآن : للطبرى ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : الشيخ خليل الميس ، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ .
٨٣. تفسير العياشى : للعياشى ، محمد بن مسعود السلمى (ت ٣٢٠هـ) ، تحقيق : السيد هاشم المحلاتى ، المكتبة العلميه الإسلاميه - طهران.
٨٤. تفسير القاسمى = محاسن التأويل : للقاسمى محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م .
٨٥. التفسير الكبير = مفتاح الغيب : للفخر الرازى ، محمد بن عمر التميمى الشافعى (ت ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٨٦. تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على بن حجر أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عوامه ، دار الرشيد ، الطبعة الأولى - سوريا ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٨٧. تقريب المعارف : لأبى الصلاح الحلبي ، تقى بن نجم (ت ٤٤٧هـ) ، تحقيق : فارس تبريزيان الحسون ، سنة الطبع ١٤١٧هـ .
٨٨. التقريب للنووى (المطبوع مع شرح الكرماني على البخارى).
٨٩. التقييد والإيضاح.
٩٠. تقييد العلم : للخطيب البغدادي ، أحمد بن على (ت ٤٦٣هـ) ، دار إحياء السنه النبويه .

٩١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧ هـ .
٩٢. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك : للسيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
٩٣. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : للصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
٩٤. تهذيب الأحكام : للطوسي ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : حسن الموسوي الخراسان ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثالثة - طهران ١٣٦٤ هـ ش .
٩٥. تهذيب الأسماء واللغات : للنووي ، محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، بيروت - ١٩٩٦ .
٩٦. تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٩٧. تهذيب الكمال : للمزي ، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج (ت ٧٢٠ هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
٩٨. تيسير الوصول.
٩٩. الثقات : لابن حبان البستي التميمي ، أبي حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
١٠٠. جامع أحاديث الشيعة : للسيد البروجردى ، حسين الطباطبائي البروجردى (ت ١٣٨٣ هـ) ، تأليف : اسماعيل المعزى الملايرى ، نشر : مطبعة مهر - ايران ١٤١٥ هـ
١٠١. الجامع الصحيح = سنن الترمذى : للترمذى ، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٣٥٧ هـ .

١٠٢. جامع المسانيد والسنن: لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ-)، تخريج وتعليق: دكتور عبد المعطى أمين قلعه جى، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م.
١٠٣. جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر، يوسف بن عبد البر التمرى (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ.
١٠٤. الجامع لاحكام القرآن = تفسير القرطبي: لأبي عبدالله القرطبي، محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٤٧١هـ)، دار الشعب - القاهرة.
١٠٥. الجرح والتعديل: للرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت ٢٣٧هـ)، دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى - بيروت ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١٠٦. جمع الجوامع: للسيوطى.
١٠٧. الجمع بين الصحيحين البخارى ومسلم: للحميدى، محمد بن فتوح (ت ١٠٩٥هـ)، تحقيق: د. على حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية - لبنان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
١٠٨. الجمع بين رجال الصحيحين: لابن القيسراني.
١٠٩. جمهره خطب العرب: لأحمد زكى صفوت، المكتبة العلمية، بيروت.
١١٠. الجواهر النقى / المطبوع فى ذيل سنن البيهقى: للماردينى، علاء الدين بن على بن عثمان الشهير "بابن التركمانى" (ت ٧٤٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١١١. حجه القراءات: لأبى زرع عبد الرحمن بن محمد بن زنجله، تحقيق: سعيد الأفغانى، مؤسسه الرساله، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م.
١١٢. حجه الوداع: لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسى (ت ٤٥٦هـ-)، دار النشر: بيت الأفكار الدوليه للنشر والتوزيع - الرياض - ١٩٩٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو صهيب الكرمى.
١١٣. حجه السنه: لعبد الغنى عبد الخالق المصرى (ت ١٤٠٣هـ)، دار السعداوى للطباعة والنشر، دار التريبه للطباعة والنشر.

١١٤. الحديث والمحدثون.

١١٥. حليه الأولياء وطبقات الأصفياء : للأصبهاني ، أبي نعيم أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة - بيروت ١٤٠٥هـ .

١١٦. حليه العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء : للشاشي ، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (٥٠٧هـ) ، تحقيق : د . ياسين أحمد إبراهيم درادكه ، مؤسسه الرساله / دار الأرقم ، الطبعة الأولى - بيروت / عمان ١٩٨٠م .

١١٧. حتى على خير العمل الشرعي والشعاريه: للمؤلف.

١١٨. خطط الشام : للدكتور كؤد علي ، محمد بن عبد الرزاق بن محمّد (ت ١٣٧٢هـ-) ، مكتبة النوري ، الطبعة الثالثة - دمشق ١٩٨٣ م .

١١٩. الخلاصه في أصول الحديث: للطبيي، نشر دار المعرفة، بيروت.

١٢٠. دراسات في الحديث النبوي: للأعظمي الدكتور محمد مصطفى، نشر المكتب الإسلامي، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م.

١٢١. دعائم الإسلام : للقاضي النعمان المغربي ، النعمان بن محمد بن منصور بن حيون التميمي (ت ٣٦٣هـ) ، تحقيق: آصف بن علي ، دار المعرفة القاهرة ١٣٨٣ هـ .

١٢٢. دلائل النبوه: لأبي نعيم.

١٢٣. ديوان الضعفاء: .

١٢٤. الرساله المستطرفه لبيان مشهور كتب السنه المصنفه: لمحمد بن جعفر الكتاني، دار النشر: دار البشائر الإسلاميه - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الرابعه، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني.

١٢٥. الروض النضير : للسياحي ، شرف الدين الحسين بن أحمد (ت ١٢٢١هـ) ، مكتبة المؤيد ، الطبعة الثانيه - الطائف .

١٢٦. الروضتين في أخبار الدولتين التوريه والصلاحيه: لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى الدمشقى، دار النشر: مؤسسه الرساله - بيروت - ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الزبيق .

١٢٧. رياض النظره: نشر دار الكتب العلميه الطبعة الثانيه ، ٤ مجلدات .

١٢٨. زاد المعاد في هدى خير العباد: لابن القيم، محمد بن أبى بكر الزرعى، أبى عبد الله (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسه الرساله / مكتبه المنار الإسلاميه - بيروت / الكويت، الطبعة الرابعه عشر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١٢٩. الزهد والرفائق.

١٣٠. سبل الهدى والرشاد: للصالحى الشامى، محمد بن يوسف (ت ٩٤٢ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / على محمد معوض، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

١٣١. سمط النجوم العوالى فى أنباء الأوائل والتوالى: للعاصمى، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعى المكى (ت ١١١١ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / على محمد معوض، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٣٢. السنه ما قبل التدوين: لمحمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ

١٣٣. سنن ابن ماجه: للقرينى محمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت .

١٣٤. سنن أبى داود: لأبى داود السجستانى، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محبى الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت

١٣٥. سنن الدارقطنى: للدارقطنى، أبى الحسن على بن عمر البغدادى (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يمانى المدنى، دار المعرفه - بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

١٣٦. سنن الدارمي : للدارمي ، أبي محمد ، عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧ هـ .
١٣٧. السنن الكبرى : لأبي بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز - مكة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١٣٨. السنن الكبرى للنسائي : لأبي عبدالرحمن النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : د . عبدالغفار سليمان البنداري / سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
١٣٩. سنن النسائي = المجتبى من السنن : للنسائي ، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غده ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثانية - حلب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٤٠. سؤالات أبي عبيد الآجري : لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، دار النشر : الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد علي قاسم العمري
١٤١. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة : لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : موفق عبد الله عبدالقادر .
١٤٢. سير أعلام النبلاء : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط / محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسه الرساله ، الطبعة التاسعه - بيروت ١٤١٣ هـ
١٤٣. سيره ابن إسحاق = كتاب السير والمغازي : لمحمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ) ، تحقيق : د. سهيل زكار ، دار الفكر الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ .
١٤٤. سيره ابن هشام : للحميري المعافري ، عبدالملك بن هشام بن أيوب ، (ت ٢١٨ هـ) ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، دار الجيل ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .

١٤٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري (ت ١٠٨٩ هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط / محمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٦ هـ .
١٤٦. شرح الاخبار في فضائل الأئمة الاطهار : للفاضل النعمان المغربي ، أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣ هـ) ، تحقيق : السيد محمد الحسيني الجلالى ، مؤسسه النشر الإسلامى ، الطبعة الثانية - قم ١٤١٤ هـ .
١٤٧. شرح الزرقانى على موطأ مالك : محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت ١١٢٢ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ .
١٤٨. شرح السنه : للبعوى ، الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الثانية - دمشق ١٩٨٣ م .
١٤٩. شرح العلل : لابن رجب .
١٥٠. شرح الكرمانى على صحيح البخارى : للكرمانى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت / لبنان ، الطبعة الثالثة سنه ١٤٠٥ هـ - / ١٩٨٥ م .
١٥١. شرح اللمع : أبو إسحاق ابراهيم الشيرازى تحقيق: عبدالمجيد التركى دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
١٥٢. شرح النووى على صحيح مسلم : للنووى ، أبى زكريا ، يحيى بن شرف بن مرى (ت ٦٧٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٢ هـ .
١٥٣. شرح صحيح البخارى : للكرمانى ، شمس الدين محمد بن يوسف بن على (ت ٧٨٦ هـ) ، دار احياء التراث العربى ، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠١ هـ .
١٥٤. شرح علل الترمذى : لابن رجب الحنبلى ، تحقيق: دكتور نور الدين عثّر ، نشر دار العطاء ، رياض ، سنه ١٤٢١ هـ - / ٢٠٠١ م .

١٥٥. شرح علل الترمذى: للإمام حافظ بن رجب الحنبلى، دار النشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٧هـ - / ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
١٥٦. شرح معاني الآثار: لأبى جعفر الطحاوى ، أحمد بن محمد بن سلامه (ت ٣٢١ هـ) ، تحقيق : محمد زهرى النجار ، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٩ هـ .
١٥٧. شرح نهج البلاغه: لابن أبى الحديد ، عز الدين بن هبه الله بن محمد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربيه ، الطبعة الأولى - ١٣٧٨ هـ .
١٥٨. شرح نهج البلاغه: لابن أبى الحديد دار الرشد الحديثه طبع قديم.
١٥٩. شرح نهج البلاغه: للتستري محمد تقى.
١٦٠. شعب الإيمان : لليهقى ، أبى بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد السعيد بسبوني زغلول دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٠ هـ .
١٦١. صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان الفارسى) : لأبى حاتم التميمى البستى ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسس الرسالة ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ .
١٦٢. صحيح ابن خزيمة : للسلمى النيسابورى ، أبى بكر ، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامى - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
١٦٣. صحيح البخارى : للبخارى ، أبى عبدالله ، محمد بن إسماعيل الجعفى (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، الطبعة الثالثه ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٦٤. صحيح مسلم : للفشيرى النيسابورى ، أبى الحسين ، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى ، دار إحياء التراث العربى - بيروت
١٦٥. الصحيح من سيره النبى الأعظم: للسيد جعفر مرتضى العاملى، نشر دار الحديث، قم، سنة ١٤٢٦ هـ.

١٦٦. الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم: للبياضى العاملى ، على بن يونس النباطى (ت ٨٧٧ هـ) ، تحقيق: محمد باقر البهردى ، المكتبة المرتضويه لاحياء الآثار الجعفريه ، الطبعه الأولى - إيران ١٣٨٤ هـ .
١٦٧. صفين: للمنقرى ، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، المؤسسه العربيه الحديثه ، الطبعه الثانيه - القايره ١٣٨٢ هـ .
١٦٨. الصلاه خير من النوم الوجه الآخر: للمؤلف.
١٦٩. الضعفاء الصغير: للبخارى ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفى (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى ، الطبعه الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ .
١٧٠. ضعفاء العقلى: لأبى جعفر محمد بن عمر بن موسى العقلى (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق: عبد المعطى أمين قلجعى ، دار المكتبه العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
١٧١. الضعفاء والمتروكين: لأبى الفرج بن الجوزى ، عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق: عبد الله القاضى ، دار الكتب العلميه ، الطبعه الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .
١٧٢. الضعفاء والمتروكين: للنسائى ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى ، الطبعه الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ .
١٧٣. طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع البصرى الزهرى (ت ٢٣٠ هـ) ، دار صادر - بيروت .
١٧٤. طبقات الفقهاء: لأبى اسحاق الشيرازى ، إبراهيم بن على بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق: خليل الميس ، دار القلم - بيروت .
١٧٥. الطوائف فى معرفه مذاهب الطوائف: للسيد ابن طاووس ، على بن موسى الحلى (ت ٦٦٤ هـ) ، مطبعه الخيام ، الطبعه الاولى - قم ١٣٩٩ هـ .

١٧٦. طرح الترتيب فى شرح التقريب : للعراقى ، زين الدين ، أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسينى (ت ٨٠٦ هـ) ، تحقيق : عبد القادر محمد على ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى ، بيروت ٢٠٠٠ م .
١٧٧. الطهور: لأبى عبيد قاسم بن سلام، تحقيق: دكتور صالح بن محمد الفهد المزيدي، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
١٧٨. ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجاني.
١٧٩. العبر فى خبر من غير : للذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومه الكويت ، الطبعة الثانية - الكويت ١٩٨٤ م .
١٨٠. العقد الفريد : لابن عبد ربه ، أحمد بن محمد الأندلسى (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : د. مفيد محمد قميحه / د. عبد المجيد الترحيبي ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
١٨١. علل الدارقطنى : للدارقطنى ، أبى الحسن البغدادي ، على بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفى ، دار طيبة - الرياض ١٤٠٥ هـ .
١٨٢. علل الشرائع : للشيخ الصدوق ، أبى جعفر ، محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم ، المكتبة الحيدريه - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ .
١٨٣. العلل الصغير: للترمذى، نشر دار إحياء التراث العربى - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
١٨٤. العلل ومعرفة الرجال : لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيبانى (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق : وصى الله ابن محمد عباس ، دار الخانى ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٨ هـ .
١٨٥. عمده القارئ شرح صحيح البخارى : للعيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربى بيروت .
١٨٦. عون المعبود شرح سنن أبى داود : للعظيم آبادى ، أبى الطيب ، محمد شمس الحق (ت ١٣٢٩ هـ) ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٩٥ م

١٨٧. عيون الأخبار: للدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: د. يوسف الطويل، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٨٨. الغارات: للنفقي، أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد الكوفي (ت ٢٨٣ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين المحدث، طبع بالآفوسيت في مطابع بهمن.
١٨٩. الغدير في الكتاب والسنة والأدب: للأميني، عبد الحسين بن أحمد (ت ١٣٩٢ هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة - بيروت ١٣٩٧ هـ.
١٩٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب الحنبلي، أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب البغدادي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٧ هـ.
١٩١. فتح الباري شرح صحيح البخاري: للعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
١٩٢. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (م ١٣٧٨ هـ) - نشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ٢٤ مجلد.
١٩٣. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ)، دار الفكر، بيروت.
١٩٤. فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك: تحقيق وترتيب: دكتور مصطفى صميده، دار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
١٩٥. فتح المغيث: للعراقي.
١٩٦. الفتح: لابن اعثم الكوفي، أبي محمد أحمد بن اعثم (ت ٣١٤ هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١ هـ.

١٩٧. الفصول المختارة: للمفيد، أبي عبدالله، محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادى (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: نور الدين جعفریان، يعقوب الجعفرى، محسن الأحمدي، الطبعة الثانية، دار المفيد - بيروت ١٤١٤ هـ.
١٩٨. الفقه على المذاهب الأربعة: للجزيري، عبد الرحمان (ت ١٣٦٠ هـ)، دار احياء التراث العربى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
١٩٩. فهرست ابن النديم: لأبى الفرج، محمد بن أبى يعقوب البغدادى (ت ٤٣٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٢٠٠. الفهرست: لابن خير الاشيبلى.
٢٠١. قاموس الرجال: للستري، الشيخ محمد تقى، مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
٢٠٢. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للقاسمى، محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢ هـ)، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٠٣. الكافي: للكلىنى، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ)، تصحيح وتعليق: على اكبر الغفارى، دار الكتب الإسلاميه، الطبعة الخامسة - طهران ١٣٦٣ هـ ش.
٢٠٤. الكامل فى التاريخ: لابن الأثير، أبى الحسن، على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: عبدالله القاضى، دار الكتب العلميه، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٥ هـ.
٢٠٥. الكامل فى ضعفاء الرجال: لابن عدى، أبى أحمد عبدالله بن عدى الجرجانى (ت ٣٦٥ هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوى، دار الفكر، الطبعة الثالثه - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٠٦. كتاب سليم بن قيس: لسليم بن قيس الهلالى (ت ٧٦ هـ)، تحقيق: محمد باقر الانصارى الزنجانى، نشر دليل ما، الطبعة الاولى - ايران ١٤٢٢ هـ.

٢٠٧. كشف المحجة لثمره المهجه : لابن طاووس ، علي بن موسى بن جعفر الحسنى الحسينى (ت ٦٦٤ هـ) ، المطبعة الحيدريه - النجف الأشرف ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م .

٢٠٨. كفايه الأثر فى النص على الأئمة الاثنى عشر : للخزاز القمى ، أبى القاسم على بن محمد بن على الرازى (من علماء القرن الرابع) ، تحقيق : السيد عبداللطيف الحسينى الكوه كمرى ، نشر بيدار - قم ١٤٠١ هـ .

٢٠٩. الكفايه فى علم الروايه : للخطيب البغدادي ، أحمد بن على بن ثابت أبى بكر (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق : أبو عبدالله السورقى ، إبراهيم حمدى المدنى ، المكتبه العلميه - المدينه المنوره .

٢١٠. كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال : للمتقى الهندى ، علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى (ت ٩٧٥ هـ) ، تحقيق : محمود عمر الدمياطى ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٢١١. لسان العرب : لابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، الطبعة الأولى - بيروت .

٢١٢. لسان الميزان : لابن حجر العسقلانى ، أبى الفضل ، أحمد بن على بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : دائره المعارف النظاميه - الهند ، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات ، الطبعة الثالثه - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢١٣. المبسوط : للسرخسى ، محمد بن أحمد بن أبى سهل (ت ٤٨٣ هـ) ، دار النشر : دار المعرفه - بيروت .

٢١٤. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : لابن حبان البستى التميمى ، أبى حاتم ، محمد بن حيان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى الطبعة الأولى - حلب ١٣٩٦ هـ .

٢١٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيتمى ، نور الدين على بن أبى بكر (ت ٨٠٧ هـ) ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربى - القاهره ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢١٦. المجموع شرح المذهب: للنووي، محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر - بيروت ١٩٩٧ م.

٢١٧. المحاسن: للبرقي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية - طهران ١٣٧٠ هـ.

٢١٨. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: للراغب الاصفهاني، أبي القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم - بيروت ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢١٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الاندلسي، أبو محمد عبدالحق بن غالب (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٢٠. المحلى: لابن حزم الاندلسي، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٢٢١. مختصر تاريخ دمشق: لابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، بتحقيق عدة محققين، دار الفكر، الطبعة الأولى - دمشق ١٩٨٤ م.

٢٢٢. مختصر علوم الحديث: للطيب.

٢٢٣. المدونه الكبرى: لمالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، نشر دار صادر - بيروت.

٢٢٤. المراسيل: لابن حبان.

٢٢٥. مروج الذهب ومعادن الجواهر: للمسعودي، أبي الحسن، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ)، وضع فهارسه: يوسف أسعد داغر، دار الهجرة، الطبعة الثانية - قم ١٤٠٤ هـ.

٢٢٦. المستخرج من مصنفات النسائي.

٢٢٧. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: للنورى الطبرسى، الشيخ ميرزا حسين (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة - قم ١٤٠٨ هـ.

٢٢٨. المستدرک علی الصحیحین : للحاکم النیسابوری ، محمد بن عبدالله ، (ت ٤٠٥ هـ) ، تحقیق : مصطفی عبدالقادر عطا ، دار الکتب العلمیه ، الطبعة الأولى - بیروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٢٢٩. مسند ابن الجعد : للجوهري ، علی بن الجعد بن عیید البغدادي (ت ٢٣٠ هـ) ، تحقیق : عامر أحمد حیدر ، مؤسسہ نادر ، الطبعة الأولى - بیروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٢٣٠. مسند أبي يعلى : لأبي يعلى الموصلي ، أحمد بن علی بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ) ، تحقیق : حسین سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٢٣١. مسند أحمد : لأحمد بن حنبل ، أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، مؤسسہ قرطبه ، مصر .
٢٣٢. مسند الحميدي : للحميدي ، أبي بكر ، عبدالله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ) ، تحقیق : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الکتب العلمیه / مكتبة المتنبی - بیروت ، القاهرة .
٢٣٣. مسند الطيالسي : سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) ، دار المعرفة - بیروت .
٢٣٤. مسند زيد بن علی : لزيد بن علی بن الحسين بن أبي طالب عليهما السلام (ت ١٢٢ هـ) ، منشورات دار الحياه - بیروت .
٢٣٥. مصباح المتجهد : للشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن بن علی بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، مؤسسہ فقه الشيعه ، الطبعة الأولى - بیروت ١٤١١ هـ .
٢٣٦. المصنف : للصنعاني ، أبي بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) ، تحقیق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامی ، الطبعة الثانية ، بیروت ١٤٠٣ هـ .
٢٣٧. مصنف ابن أبي شيبة : للكوفي ، أبي بكر بن أبي شيبة ، عبدالله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ) ، تحقیق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ .
٢٣٨. المعجم الأوسط : للطبراني ، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقیق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥ هـ .

٢٣٩. المعجم الكبير: للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي ابن المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الطبعة الثانية - الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م
٢٤٠. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث: للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى - السعودية ١٤٠٥ هـ.
٢٤١. المعرفة والتاريخ (تاريخ الفسوى): للفسوى، أبي يوسف، يعقوب بن سفيان (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٤٢. المغازي: للواقدي، محمد بن عمر بن واقد (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٠ هـ.
٢٤٣. المغازي النبويه.
٢٤٤. مغنى المحتاج إلى معرفة ألقاب المنهاج: للشرييني، محمد الخطيب الشرييني (ت ٩٧٧ هـ)، دار الفكر - بيروت.
٢٤٥. المغنى فى الضعفاء: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٢٤٦. المغنى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للمقدسى الحنبلي، ابن قدامه، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٥ هـ.
٢٤٧. مقال الطالبين: لأبى الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق وإشراف: كاظم المظفر، منشورات المكتبة الحيدريه، الطبعة الثانية - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
٢٤٨. مقدمه ابن الصلاح فى علوم الحديث: لآبى عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر - بيروت ١٣٩٧ هـ.
٢٤٩. مقدمه ابن الصلاح المطبوع مع التقييد والإيضاح.
٢٥٠. مقدمه جامع الأصول.

٢٥١. المكاسب: للشيخ الأنصاري ، مرتضى بن محمد (ت ١٢٨١ هـ-).

٢٥٢. من لا يحضره الفقيه: للصدوق ، أبي جعفر ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق: علي أكبر الغفاري ، مؤسسه النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية - قم .

٢٥٣. مناقب ابن شهر آشوب = مناقب آل أبي طالب : لابن شهر آشوب ، مشير الدين أبي عبدالله بن علي (ت ٥٨٨ هـ) ، تحقيق: لجنة من اساتذه النجف الاشرف ، المكتبة الحيدريه - النجف ١٢٧٦ هـ.

٢٥٤. المنتظم : لابن الجوزي ، ابي الفرج ، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) ، دار صادر ، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٥٨ هـ

٢٥٥. منع تدوين الحديث: للمؤلف.

٢٥٦. منهاج السنه النبويه : لابن تيميه الحراني ، تقى الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق: د . محمد رشاد سالم ، مؤسسه قرطبه ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٢٥٧. المواعظ والاعتبار في معرفه الخطط والآثار ، المعروف بالخطط المقرئيه : للمقرئزي ، تقى الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) ، دار صادر - بيروت .

٢٥٨. موسوعه فقه عمر بن الخطاب: لدكتور محمد رؤاس قلعه جي ، نشر دار التفائس، بيروت، سنه ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٢٥٩. الموضوعات: لابن الجوزي.

٢٦٠. الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك).

٢٦١. موطأ مالك : لمالك بن أنس الأصبحي ، أبي عبدالله (ت ١٧٩ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - مصر ١٤٠٦ هـ .

٢٦٢. موقف الخلفاء العباسيين من أئمة المذاهب الأربعة : لعبد الحسين علي بن أحمد ، دار قطري بن الفجاء ، الطبعة الأولى - الدوحه ١٤٠٥ هـ .

٢٦٣. المهذب في فقه الإمام الشافعي : لأبي إسحاق الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ) ، دار النشر : دار الفكر- بيروت .

٢٦٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض / و عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٥ م.
٢٦٥. الناسخ والمنسوخ: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق: الشيخ محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية.
٢٦٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردى، أبي المحاسن، يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ)، وزاره الثقافة والإرشاد القومي، مصر .
٢٦٧. النصائح الكافية لمن يتولى معاوية: لابن عقيل، محمد بن عقيل بن عبد الله بن عمر بن يحيى العلوي (ت ١٣٥٠ هـ)، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى - قم ١٤١٢ هـ.
٢٦٨. نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي، عبدالله بن يوسف أبي محمد الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر ١٣٥٧ م.
٢٦٩. النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، أبي السعادات، المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي / محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٧٠. نهج البلاغه (ماجمله الشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنين عليه السلام): تحقيق: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر - إيران ١٤١٢ هـ
٢٧١. نهج البلاغه: تحقيق صبحي الصالح نشر دار الهجرة، سنة ١٣٩٥ هـ.
٢٧٢. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ)، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.
٢٧٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: للحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية - قم ١٤١٤ هـ.
٢٧٤. وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان: لابن خلكان، أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة، لبنان.
٢٧٥. هدى السارى.

الفهرس

القسم الأؤل

مناقشه ما رواه الصحابه فى صفه وضوء النبى

سنداً ودلاله ونسبه

٢ - مناقشه مرويات عبد الله بن عباس / ٧

المناقشه السنديه والدلاليه للروايات الغسلية ٩

الروايات الغسلية ١٣

١ - الطريق الأؤل وأسانيدہ = عطاء بن يسار عن ابن عباس ١٣

٢ - الطريق الثانى وسنده = سعيد بن جبير عن ابن عباس ١٧

المناقشه السنديه للروايات الغسلية ١٨

المناقشه السنديه للطريق الأؤل ١٨

المناقشه السنديه للطريق الثانى ٢٢

المناقشه الدلاليه للروايات الغسلية ٣٠

المناقشه السنديه والدلاليه للروايات المسحيه ٣٧

الروايات المسحيه ٣٩

المناقشه السنديه للروايات المسحيه ٤٥

تصريحات العلماء: ٥٢

المناقشه الدلائيه للروايات المسحيه ٥٥

وقفه مع رجوع ابن عباس إلى الغسل ٦٣

البحث السندی لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل ٦٥

البحث الدلالي لخبر رجوع ابن عباس إلى الغسل ٦٨

نسبه الخبر إليه ٧٥

ظاهره اختلاف النقل عن الصحابي ٧٧

نماذج من اختلاف النهجين ٧٩

١ - المتعه ٧٩

٢ - صلاه التراويح ٨٣

٣ - الصلاه بين الطلوعين وقبل الغروب ٨٧

٤ - بيع أمهات الأولاد ٩٠

٥ - المسح على الخفين ٩١

٦ - التكبيره على الميت ٩٧

بعض اختلافات ابن عباس وعثمان الفقيهيه ١٠١

١ - الصلاه بمنى ١٠١

٢ - تقديم الخطبه على الصلاه فى العيدين ١٠٢

٣ - قتل المسلم بالذمى ١٠٣

٤ - الارث ١٠٣

ابن عباس والحكومات سياسه وفقهاها ١٠٥

ابن عباس والخلافه ١٠٦

وحده الفقه بين على عليه السلام وابن عباس ١١١

- ١ - البسمله ١١١
- ٢ - الخمس ١١٣
- ٣ - التكبير لكل رفع وخفض ١١٥
- ٤ - ديه الأصابع ١١٧
- ٥ - الجمع بين الصلاتين ١١٨
- ٦ - عدم جواز تطيب المحرم ١١٨
- ٧ - مسائل فى الارث ١١٨
- ٨ - الحمل لسته أشهر ١١٩
- مخالفة النهج الحاكم مع على وابن عباس ١٢١
- معالم الوحده والتضاد فى مرويات ابن عباس الوضوئيه ١٣٩
- التدوين بين المانع والمجيزين: ١٤٧
- إضافه واستنتاج ١٥٦
- المدونون وأخبار الوضوء عن ابن عباس ١٦٣
- رواه الغسل عن ابن عباس ١٦٥
- رواه المسح عن ابن عباس ١٦٩
- ٣ - مناقشه مرويات على بن أبى طالب/ ١٧٧
- على ابن أبى طالب وروايات الغسل ١٧٩
- أ - ما رواه أبو حبه الوداعى عنه ١٨٢
- ب - ما رواه عبد خير عنه ١٨٧
- ج . ما رواه زرّ بن حبيش عنه ٢٠٣
- د - ما رواه عبد الرحمن بن أبى ليلى عنه ٢٠٧
- ه - ما حكاه الخولانى عن ابن عباس: ٢١٢
- و - ما روى عن الحسين بن على عنه ٢١٦

على بن أبي طالب وروايات المسح ٢٢٣

أ - مرويات عبد خير المسح ٢٢٥

عبد خير وتعارض المروى عنه ٢٤٤٩

ب : ما رواه النزال بن سبره عنه ٢٥٦

ج - ما رواه حبه العرنى عنه ٢٧٢

د - ما رواه أبو مطر عنه : ٢٧٧

ه - ما رواه معقل الجعفى عنه : ٢٨٠

و - ما رواه الحصين عنه : ٢٨٠

البحث الدلالى ٢٨٣

تفسير قوله : «هذا وضوء من لم يحدث» ٢٨٧

وقفه مع قوله «لرأيت» ٣٠١

نسبه الخبر إليه ٣٠٥

إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله بالفتنه ٣٠٨

موقف قريش مع الرسول والرساله ٣١٣

مكانه أهل البيت فى الأئمه والتشريع ٣١٦

حال الأئمه فى عهد على بن أبى طالب ٣١٧

الأئمه بين الرأى والاجتهاد ٣٢٣

الصحابه وأسفهم على تلاعب الحكام بالأحكام ٣٣٣

على والمرويات الوضوئيه ٣٤٠

وحده الآراء والفقه عند الطالبين ٣٤٥

أ - ابن عباس والوضوء ٣٤٥

ب - الإمام السجاد (ت ٩٢ هـ) والوضوء ٣٤٥

ج - عبد الله بن محمد بن عقيل (ت ١٤٥ هـ) والوضوء ٣٤٥

- د - أطباق أئمه أهل البيت على نسبه المسح لعلى ٣٤٦
- ه - - جزومات العامه على أن مذهب الباقر هو المسح ٣٤٦
- و - جزومات العامه بأن مذهب علي عليه السلام هو المسح ٣٤٧
- بصمات النهج العثماني على ما ينسب إلى الإمام وابن عباس في الغسل ٣٥٠
- الروايات الوضوئيه وما تحمل من شواهد: ٣٥٢
- الوضوء والتعليم غير المعقول: ٣٥٥
- روايات الوضوء وأطراف النزاع: ٣٦٠
- نصوص الوضوء والسير الطبيعي: ٣٦٢
- الوضوءان بين الاضطهاد والانفراج: ٣٦٤
- ٤ - مناقشه مرويات عبد الله بن زيد بن عاصم المازني/ ٣٦٩
- عبد الله بن زيد وروايات الغسل ٣٧١
- أ - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه: ٣٧٤
- ب - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه: ٣٧٩
- ج - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد ٣٨١
- د - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه: ٣٨٨
- ه - - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله ٣٩٣
- و - ما رواه عمرو بن يحيى عن أبيه ، قال: ٣٩٣
- ز - ما رواه حبان بن واسع ٣٩٤
- الخلاصه ٤٠٢
- عبد الله بن زيد وروايات المسح ٤١١
- أ - ما رواه عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن عبد الله ٤١٣
- ب - ما رواه عباد بن تميم عن عمه [عبد الله] ٤١٥
- البحث الدلالي ٤١٩

نسبه الخير إليه ٤٢٣

عبد الله بن زيد الأنصاري والوضوء ٤٥٢

٥ - مناقشه مرويات عبد الله بن عَثْرُو بن العاص/ ٤٦٣

عبد الله بن عَثْرُو وروايات الغسل ٤٦٥

الأول : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ٤٦٧.

أ . فأما ما رواه في صفه وضوء النبي صلى الله عليه و آله ٤٦٨

ب - ما رواه الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ٤٨٣

الثاني : ما رواه مصدع عن عبد الله بن عمرو ٤٨٥

عبد الله بن عَثْرُو وروايات المسح ٤٩٩

ما رواه يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو ٥٠١

خلاصه البحوث السنديه ٥٠٧

البحث الدلالي ٥٠٩

نسبه الخير إليه ٥٢٣

عبد الله بن عَثْرُو واجتهاده بمحضر الرسول ٥٣٤

تأثر العرب بيهود الجزيره ٥٤٠

عبد الله بن عمرو وزامله اليهود ٥٤٢

وضوء اليهود ٥٤٩

استنتاج ٥٥٠

٦ - مناقشه مرويات الربيع بنت المعوذ بن عفراء/ ٥٥٩

البحث الدلالي ٥٦٩

نسبه الخير إليها ٥٧٣

٧ - مناقشه روايه عائشه بنت أبي بكر / ٥٨٧

البحث الدلالي ٥٩٣

نسبه الخير إليها ٥٩٥

٨ - مناقشه روايه عبد الله بن أنيس / ٦٠١

البحث الدلالي ٦٠٧

نسبه الخير إليه ٦٠٩

الملاحق ٦١٧

الملحق رقم (١) ٦١٩

الملحق رقم (٢) ٦٢٧

الملحق رقم (٣) ٦٣٣

الملحق رقم (٤) ٦٣٧

الملحق رقم (٥) ٦٤٥

الملحق رقم (٦) ٦٤٧

فهرس المصادر ٦٦٣

الفهرس ٦٨٩

المجموعه الكامله لمؤلفات السيد الشهرستاني «١١»

آيه الوضوء وإشكاليه الدلاله

بين القراءه والنحو والمأثور

بسم الله الرحمن الرحيم

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٦)»

سوره المائده ، الآيه ٦

المقدمه

إنَّ القرآنَ الذي بين أيدي المسلمين اليوم هو كتاب الله المنزل على سيد الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله بلا زياده ولا نقصان ، بل لا يمكن أن تطاله يد التحريف والتبديل ، لوجود الضمان الإلهي له في قوله تعالى : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } ، وقد أُكِّدْتُ هذا الأمر في مقالتي التي نُشرت تحت عنوان «الذكر المحفوظ ، قراءه جديده في تاريخ جمع القرآن وما روى في تحريفه في مجله تراثنا الفصلية» والتي طبعت أخيراً مع إضافات تحت عنوان «جمع القرآن» .

فإنَّ إقراء رسول الله أمته القرآن على مكث ، ومواظبتهم على تلاوته والاهتمام بكتابته ، وحفظه ، وتعليمه ، والنظر فيه ، وتلاوه الرسول والآل والصحابه لآياته وسوره في صلواتهم آناء الليل وأطراف النهار ، والروايه عن رسول الله في فضل حفظه وختمه هي التي حافظت عليه ، وأبعدته عن التحريف والزياده والنقصان .

لكن هذا لا يعنى سد باب البحث عن بعض الأمور المرتبطه به ، كالبحث عن تاريخ جمعه ، وهل جُمع على عهد رسول الله ، أم على عهد الشيخين وعثمان؟ وهل يصح ما قيل عن الحجاج بن يوسف ، بأنه غير اثني عشر مورداً في مصحف عثمان بعد تداوله بين الناس .

بل ما هي أهداف ثورة القراء التي قامت ضده ؟

وهل القراءات السبع هي «الأحرف السبعه» المرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ وما هي رؤيه أهل السنه ، وكذلك أهل البيت في كل ذلك؟

وإلى أي حد تصح دعوى نسخ القرآن بالسنة ، ووجود اللحن فيه ، وأن العرب ستقومه بألسنتها ؟ وأمثالها من البحوث المرتبطه بالقرآن الكريم ، فإن هذه الأمور جديره بالبحث ، لأن القرآن شيء ، وبيان تاريخه وما قيل في القراءات وما يماثلها شيء آخر (١) .

فلو شكك الباحث اليوم في جمع عثمان للمصحف ، وكذلك ما قالوه في جمع أبي بكر وعمر قبله ، وذهب إلى كون القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ومحفوظاً عند الصحابه في مصاحف ، لأنهم بالتشكيك في الثوابت الدينيه ، وإنكاره لضروري من ضروريات الدين ، ونقضه للمسلمين .

وكذا لو شك أحد في صحه صدور خبر (الأحرف السبعه) عن رسول

١- قال الزركشي: «واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وآله للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كفيته من تخفيف وتنقيح وغيرها» البرهان في علوم القرآن ١: ٣١٨ / النوع الثاني عشر ، وعنه بتصرف في الإتيان للسيوطي ١: ٢١٤.

الله صلى الله عليه وآله ، أو قال بأن تلك الرواية لا تعنى القراءات السبع ، أو قال بهذا القول أو ذاك فيه ، أو نقل هذه الرواية أو تلك ، أو تساءل عن هذا الموضوع أو ذاك ، لأنهم بالتحريف .
ومن هذا القبيل ما يهمنا هو أمران أساسيان يجب بيانهما قبل الدخول فى صلب الموضوع ، وهما يرتبطان بموضوع القراءه القرآنيه لآيه الوضوء :

أُولَهُمَا :

من المعلوم أنّ القرآن الكريم يذكر كَلِمَاتِ الْأُمُور ، وَيَكُلُّ تَفَاصِيلَهَا إِلَى الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ ، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَزَّلَ الْكِتَابَ عَلَى الْبَشَرِ لِيُخَرِّجَهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (١) ، فمن العسير أن تجد فى القرآن حكماً تاماً يبيّن تفاصيل حكم شرعى بحيث يمكنك أن تستغنى عن بيان السنّه فيه .

وهذا الحكم النادر فى القرآن لا تراه إلّا فى بيان حكم الوضوء ، فالبارى جل وعلا خاطب المؤمنين فى كتابه بأنّ عليهم إذا أرادوا الدخول إلى الصلاه أن يتوضّؤوا ، وأن هذا الوضوء لا يتحقق إلّا بغسلتين ومسحتين .

فالمغسولان هما الوجه واليدان ، وأمّا الممسوحان فهما الرأس والرجلان ، لقوله سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٢) .

وهذا الحكم الشرعى النادر هو صريح وواضح يفهمه كل من يقرأ أو يسمع بهذا الخطاب الإلهى بعيداً عن إملات النحويين وتمحلات أهل العريه .

١- النحل: ٤٤.

٢- المائدة: ٦.

وقد أشار السيد الطباطبائي في تفسيره إلى هذه الحقيقة، وذهب إلى أن كلتا القراءتين «الجر والنصب» في {أرجلكم} هي معنا!

ثم وقف عند قراءة النصب - وهي المشهورة عند الجمهور، بينما قراءه الجر وردت عن حمزه، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر -، فقال:

«وقرئ: «أرجلكم» بالنصب، وأنت إذا تلقيت الكلام مخلى الذهن غير مشوب الفهم، لم تلبث دون أن تقضى أن «أرجلكم» معطوف على موضع «رؤوسكم» وهو النصب، وفهمت من الكلام وجوب غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين، ولم يخطر ببالك أن تردّ «أرجلكم» إلى «وجوهكم» في أول الآيه، مع انقطاع الحكم في قوله: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» بحكم آخر وهو قوله: «وامسحوا بوجوهكم»، فإنّ الطبع السليم يأبى عن حمل الكلام البليغ على ذلك.

وكيف يرضى طبع متكلم بليغ أن يقول مثلاً: قبلت وجه زيد ورأسه ومسحت بكتفه ويده، بنصب يد عطفاً على «وجه زيد» مع انقطاع الكلام الأول، وصلاحيه قوله «يده» لأن يعطف على محلّ المجرور المتصل به، وهو أمر جائز دائر كثير الورد في كلامهم.

وعلى ذلك وردت الروايات عن أنتم أهل البيت عليهم السلام، وأما الروايات من طرق أهل السنّه فإنّها وإن كانت غير ناظره إلى تفسير لفظ الآيه، وإنما تحكى عمل النبي صلى الله عليه وآله وفتوى بعض الصحابه، لكنّها مختلفه: منها ما يوجب مسح الرجلين، ومنها ما يوجب غسلهما.

وقد رجح الجمهور منهم أخبار الغسل على أخبار المسح، ولا

كلام لنا معهم ، فهذا المقام لأنه بحث فقهي راجع إلى علم الفقه ، خارج عن صناعه التفسير .

لكنهم مع ذلك حاولوا تطبيق الآية على ما ذهبوا إليه من الحكم الفقهي بتوجيهات مختلفه ذكروها في المقام ، والآيه لا تحتل شيئاً منها إلا مع ردها من أوج بلاغتها إلى مهبط الرداءه .

ثم جاء السيد الطباطبائي يذكر ما قيل أو يمكن أن يقال في الآية ، فقال : «فربما قيل : إن «أرجلكم» عطف على «وجوهكم» ، كما تقدّم هذا على قراءه النصب ، وأما على قراءه الجر فتحمل على الإتياع ، وقد عرفت أنّ شيئاً منهما لا يحتمله الكلام البليغ الذي يطابق فيه الوضع الطبع»

وأخذ السيد رحمه الله يناقش ما قالوه في القراءتين ويردّهما (١).

إذن المسح هو ما حكم الله به في كتابه ، وأكدّه رسول الله بسنّته من خلال بعض أصحابه ، إذ اشتهر عن ابن عباس قوله : «الوضوء غسّلتان ومسحتان» (٢)، وقوله : «لا أجد في كتاب الله إلّا المسح» (٣) ، وقوله : «نجد في كتاب الله المسح» (٤) ، إذ لا تعارض بين القرآن والسنة .

وقول أنس بن مالك معترضاً على الحجاج : «كذب الحجاج ، نزل القرآن بالمسح» (٥).

١- أنظر تفسير الميزان ٥: ٢١٩ - ٢٢٥.

٢- الدر المنثور ٣: ٢٨ ، تفسير ابن كثير ٢: ٢٦ ، تفسير القرطبي ٦: ٩٢.

٣- سنن ابن ماجه ١: ١٥٦ / ح ٤٥٨ ، باب ما جاء في غسل القدمين ، مسند أحمد ٦: ٣٥٨ / ح ٢٧٠٦٠.

٤- مصنّف عبد الرزاق ١: ٣٨ / ح ١١٩ ، باب كم الوضوء من غسله ، مسند ابن راهويه ٥: ١٤١ / ح ٤.

٥- الدر المنثور ٣: ٢٩ ، تفسير القرطبي ٦: ٩٢ ، ١٢٨.

وفى كلام الإمام على : «لولا أنّي رأيت رسول الله مسح ظهورهما لظننت أنّ بطونهما أحق»^(١) ، تعريض بالآراء الاستحسانية التي أتى بها مخالفو المسح لدعم وتقويم غسل الأرجل .

فالإمام على عليه السلام استدلل على المسح بالكتاب والسنة معاً ، ثم راح يفند الرأي القائل بأنّ الأقدام هي أقرب إلى الخبث ، والذي نشأ متأخراً بعد تشريع عثمان ابن عفان للغسل^(٢) ، فأرسل الإمام ظهور المسح على الأرجل من كتاب الله إرسال المسلمات ، ولم يجعل مجالاً لاحتمال الغسل أبداً فيه ؛ لظهور المسح في قوله : «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» ، فأراد أن يوضح هذا الأمر الثابت بما معناه :

إنّ هذا المسح الظاهر من أمر الله في القرآن يختص بمسح ظاهر القدمين فقط ؛ لأنّه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله مسح ظهورهما فقط دون بطونهما .

أى أنّه احتج بالسنة النبوية المباركة مع القرآن ، حيث لا تعارض بين فعل الرسول والآية القرآنية ، وبذلك فند الرأي القائل بأن السنة النبوية كانت جاريه بالمسح على الخفين أو غسل الأرجل!!!

ثم فند ثالثاً الرأي ، فقال في جوابهم ما معناه : لو كان للرأى حججه في مقابل فعل النبي صلى الله عليه وآله لكان باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما لقربه من الخبث . وهو ما استدلل به أمثال الحاجج على الغسل لاحقاً !!

١- مسند الحميدى ١: ٢٦ ح ٤٧، مسند أحمد ١: ٩٥، ١١٦، ١٢٤، ١٤٨، شرح معاني الآثار ١: ٣٥ ح ١٥٩.

٢- وضحنا ذلك في البحث التاريخي من هذه الدرسة.

وعلى كل حال ، فإنّ النقولات المسحّية عن الإمام عليّ ، وابن عباس ، وأنس ابن مالك حملت معها أدلّتها القويّة من القرآن والسنة ، في ردّ الرأى .

بعكس الطرف المقابل - أعتى روايات الغسل - فإنها لم تجرؤ أن تقدّم سوى ادّعاء لا يُعلّم مدى مصداقيته وثاقته ، وستعرضها بنقل كلمات أعلامهم ، إذ الأدلة التعضيديّة في دعم غسل الأرجل كقوله صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب من النار» و«أسبغوا الوضوء» وأمثالها هي أجنيته عما نحن فيه .

إذ الأوّل منه ما هو إلّا حكم خاصّ يتعلق بالعقب الذى هو معرض للنجاسة ، فلا يمكن الاستدلال به على غسل الأرجل فى الوضوء ، ثمّ القول بأنّ ذلك هو فعل رسول الله ، لأنّه صلى الله عليه وآله لا يخالف صريح القرآن .

ومثله الحال بالنسبة إلى الإسباغ ، فهو حكم كمالى للوضوء ، ولا يدلّ على غسل الأرجل فى الوضوء ، كما أرادت عائشه أن تستدلّ به لأخيها عبد الرحمن(ؓ) .

وقد ردّ السيّد الطباطبائى ما استدّلوا به موضّحاً حقيقة الغسل وأنّه إمرار الماء على الشىء وغالباً ما يكون لغرض التنظيف وإزاله الوسخ والدرن . . . إلى أن يقول :

«وقد استند فى ذلك إلى ما ورد فى الروايات أنّ النبى صلى الله عليه وآله كان يغسلهما إذا توضّأ ، وهو من عجيب الجراه فى تفسير كلام الله ، فإنّ ما ورد من السنّه فى

١- صحيح مسلم ١: ١٣٢ / ح ٢٤٠ ، صحيح ابن حبان ٣: ٣٤٢ ، موطّأ مالك ١: ١٩ / ح ٣٥ ، سنن ابن ماجه ١: ١٥٤ باب غسل العراقيب ح ٤٥٢ ، مصنّف عبد الرزاق ١: ٢٣ / ح ٦٩ ، مسند أحمد ٦: ١١٢ / ح ٢٤٨٥٧ .

ذلك إما فعل ، والفعل مبهم ذو وجوه ، فكيف يسوغ أن يحصل بها معنى لفظ من الألفاظ حتى يعد ذلك أحد معاني اللفظ؟

وإما قول وارد في بيان الحكم دون تفسير الآية ، ومن الممكن أن يكون وجوب الغسل للمقدمه العلميه (١) ، أو مما زاده النبي صلى الله عليه وآله وكان له ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله في الصلوات الخمس على ما وردت به الروايات الصحيحه (٢) .

نعم ، إن علماء الجمهور قد جدوا لتعزيد الغسل بصرفهم الظهور القرآني تاره بقراءه النصب ، وأخرى بادعاء أن القرآن نزل بالمسح وجاءت السنه الغسل ، وأن السنه قاضيه على القرآن ، ورابعه بقوله صلى الله عليه وآله ويل للأعقاب من النار (٣) ، وما ضارعاها من وجوه غير علميه ، حتى قال ابن حزم في بعض مواطن رده على أبي حنيفه ومالك :

«وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعى مخالفنا ومخالفكم أننا سامحنا أنفسنا وسامحتم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدل على المنع من مسحهما ، وقد قال بمسحهما طائفه من الصحابه والتابعين ومن بعدهم» (٤) .

١- كلام السيد كان في غسل المرفق من باب المقدمه العلميه لكننا احتملنا في المجلد الثاني من هذه الدراره أنما احتملوه من تثليث غسل الأعضاء وغسل الأرجل قد تكون أيضاً من باب المقدمه حسب التوضيح الذي ذكرناه في «المنظره التوفيقيه بين ما روى في الغسل وما جاء عن رسول الله في المسح» .

٢- تفسير الميزان ٥: ٢٢١ .

٣- سنذكر في آخر هذه المقدمه جرداً لما استدلووا به على الغسل ، مع إحالتنا الجواب عن أدلتهم إلى مواطن وجودها في الكتاب كي يكون المطالع على علم بها .

٤- المحلى ٢: ٦١ .

بلى أنهم جدّوا لتعصيد الغسل تاره بصرف الظهور القرآنى ، وأخرى بروايتهم عن رسول الله : أنه غسل رجليه !! أو أن الغسل هو المسح وزياده ، وما شابه ذلك من الأقوال .

وهنا نعاود السؤال تاره أخرى فنقول : لماذا خصّ الله تعالى بيان حكم الموضوع تفصيلاً في القرآن ، دون الأحكام الشرعيه الأخرى !؟

ولم يصرّ أهل السنه على غسل الأرجل ، مع إقرارهم بأنّ القرآن نزل بالمسح (١)؟

أترى أنّ الله تعالى أنزل هذه الآيه في كتابه كى يوضح عمق التحريف الذى سيقع فى الأمة بعد رسول الله (ص) وانقلابهم على أعقابهم !؟ وكيف بهم يغيرون الثوابت تحت طائله الاستحسان والمصلحه والاجتهاد والرأى ، بحيث يجعلون الآيات المحكمه فى القرآن هى آيات متشابهه ، كى يستفيدوا منها فى استدلالاتهم .

بل تراهم بمقولتهم (٢) تلك قد أحدثوا التصادم بين الكتاب والسنه ، ومعناه أنهم قالوا بأنّ «السنه قاضيه على القرآن» ، مع أنّ النقل الغسلى عن رسول الله لم

١- إذ رووا عن الصحابه والتابعين بأن القرآن نزل بالمسح لكنهم قالوا بأنّ السنه جرت بالغسل.

٢- جاء فى صحيح البخارى ١: ١٣٤ أبواب ستره المصلّى ، و ١: ٧٦ باب فى توضيح الصلاه بسنده: سمعتُ الزهرى يقول دخلتُ على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكى فقلت: ما يُبكيك؟ فقال: لا أعرض شيئاً ممّا أدركتُ إلّا هذه الصلاه، وهذه الصلاه قد ضيّعت. وفى موطأ مالك ١: ٢٧ / ح ٨ باب ما جاء فى النداء بالصلاه عن أنس: ما أعرف شيئاً ممّا أدركتُ عليه إلّا النداء بالصلاه.

٣- نزل القرآن بالمسح لكن السنه جرت بالغسل.

يكن ثابتاً حسبما وضحناه في البحث الروائي ، فلو كان ثابتاً فلا مبرر لاختلاف الصحابه والتابعين وتابعي التابعين بل جميع المسلمين سنّه وشيعه فيه .

بل الأنكى من كل ذلك أنك تراهم يرجحون كلمات أئمتهم في الفقه على كلام البارى جلّ وعلا والحديث الصحيح ، بل يجعلونها قاضيه على الآيه ، والحديث الصحيح ، وقول الصحابي . قال الصاوى فى حاشيته على تفسير الجلالين :

«ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة ولو وافق قول الصحابه ، والحديث الصحيح ، والآيه ، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضالٌّ مضلٌّ ، وربّما أذاه ذلك للكفر ؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر» (١).

فهنا أتساءل : هل يصح افتراض التعارض التام المستقرّ بين سنّه النبي صلى الله عليه وآله الأمره بغسل القدمين كما يقولون ، وبين صريح القرآن الأمر بالمسح ؟!

ولو كان الجواب هو : نعم ، فهل يمكن أن نتصور التعارض التام بين هذه السنّه وبين ما هو مبيّنٌ تماماً ومفسّرٌ كاملاً فى كتاب الله ، كآيه الوضوء ؟!

وبالجملة : فهل يمكن افتراض التعارض والتناقض والتنافى والتصادم بين آيات القرآن المبيّنه المفسّره المفضّله فى نفس القرآن ، وبين سنّه النبي صلى الله عليه وآله ؟ اللهم لا يمكن ذلك .

١- حاشيه الصاوى على تفسير الجلالين ٣: ١٠ ط دار احياء التراث العربى ، وقد رد الشيخ أحمد ابن حجر آل بوطامى القاضى الأول بالمحكمه الشرعيه بدوله قطر على كلام الصاوى فى كتاب أسماه تنزيه السنه والقرآن عن كونهما مصدر الضلال والكفران ، هذا ما قاله العالمه الخليلي مفتى سلطنه عمان فى كتابه الحق الدامغ: ١٠.

نعم ، هناك جماعه من علماء الجمهور ادعوا النسخ في آيه الوضوء ، مع أنهم جازمون بأن الآيه ظاهره في مسح الرجلين .

لكن غير واحد منهم ، قال بلزوم الغسل ، بدعوى أن السنه جرت به ، فالسنه تكون ناسخه لما في الكتاب العزيز حسب زعمه !!

فمسأله النسخ في الأحكام الشرعيه وغيرها لطالما أثارت انتباهنا ؛ فإن قداماء أهل السنه إذا أعجزهم شيء ، لجأوا إلى دعوى النسخ بسرعه البرق ، فقالوا عن كل شيء ثابت وصريح في القرآن والسنه لا يتفق مع فتواهم ومذهبهم بأنه منسوخ ، ولو لحظت مسأله المتعه الصريحه في القرآن(١) والسنه لرأيتهم يقولون بأنها منسوخه .

ومسأله كتابه حديث رسول الله يقولون عنها بأنها منسوخه .

ومسأله المسح على الكعبين يقولون بأن المسح منسوخ .

فهم يقولون بنسخ شرعيه الحيعله الثالثه تمحلأ مع إذعانهم وإقرارهم بأن «حى على خير العمل» كانت فى أذان رسول الله ، وقد خاطبهم السيد المرتضى من علماء الإماميه فى كتابه الانتصار بقوله : «وإنما ادعى أن ذلك نُسَخَ وَرُفِعَ ، وعلى من ادعى النسخ الدلاله وما يجدها»(٢) .

مع أن أكثر ما يدعونه فى النسخ ، باهت لا يشفع له علم ، ولا يعضده دليل ، ولا يقوم عليه برهان !!؟

وبما أن بحوثنا فى التشريع وملايسات الأحكام ، تحاول الوقوف على جذور المسائل التاريخيه المؤثره فى بناء التشريع شكلاً ومحتوى ومضموناً ؛ من خلال استقراء الأقوال فى تلك المسأله ، كان علينا هنا - وبعد بيان تاريخ اختلاف

١- (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً).

٢- الانتصار: ١٣٧ ، باب «وجوب قول حى على خير العمل فى الأذان».

المسلمين في الموضوع ، ومناقشه روايات الصحابه وأهل البيت في هذا المجال - أن تأتي بأسماء المفسرين والنحويين والفقهاء وأقوالهم للوقوف على كيفية استدلالهم بالآيه الكريمة ، ثم مناقشتنا لها طبقاً للتسلسل التاريخي لوفياتهم ، اعتقاداً منا بضروره الاستقراء والشموليه في البحث ونقل أقوالهم كما هي .

إن نقل هذه التساؤلات - مع تفرعاتها العلميه وملابساتها الشرعيه وتداعياتها العقائديه وجذورها التاريخيه - هي مبتغانا في هذا الجانب من الدراسه .

ثانيهما :

لا شك بأن قوام اللغة العربيه هي بقواعدها ، فلا يمكن فهم كتاب الله تعالى ، وكلام رسوله الأمين إلّا بتلك القواعد .

لكن من المؤسف أن نرى بعض المتعلمين يتعمق في طلب النحو للتمويه والمراوغه ، فيخترع وجوهاً جديده وتأويلات باطله للانتصار لمذهبه ، وهذا منهي عنه شرعاً .

وقد حكى عن الصادق عليه السلام قوله : من انهمك في طلب النحو سلب الخشوع(١) .

وفي آخر عن الإمام الصادق عليه السلام : أصحاب العربيه يحزفون الكلم عن مواضعه(٢) . وهذا ما رأيناه واضحاً عند الفريق الآخر حين تفسيرهم لآيه الموضوع . هذا من جهه .

١- مستدرک الوسائل ٤: ٢٧٩ / ح ٤٦٩٩ ، باب وجوب تعلّم إعراب القرآن.

٢- مستدرک الوسائل ٤: ٢٨٠ / ح ٤٧٠١ ، باب وجوب تعلّم إعراب القرآن. ذلك من مثل ما ظهر عند عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) الذي خطأ الفرزدق الشاعر، ثم راح يؤول ما خطأه، ويبحث له عن أعداء نحويّه يحول بها الخطأ صواباً، في مسائل معروفه تروى عن أوائل النحاه ينظر مثلاً: إنباه الرواه... طبقات النحاه.

ومن جهه أخرى وضحنا أن صريح القرآن في آيه الوضوء ظاهرٌ ومكشوفٌ ودالٌّ على المسح بلا غبار ، وقد اعترف بذلك بعض من له إنصاف والمأم بالقواعد الأدبيه والتفسيريه من أهل السنه ، إلّا أن كثيرا منهم تمحلوا بوجوه غريبه للفرار من بيان هذه الحقيقه للناس ، متمسكين بأشياء لا حقيقه لها في ميزان العلم والأدب والتفسير .

وهذا ما ترى تفاصيله في هذا الكتاب ، مؤهين إلى أن الأدله تتكرر عند الطرفين وكذا الأجوبه بفارق أن أحدهم يأتي بشاهد شعري أو آيه قرآنيه لم يأت بها الآخر ، أو له بيان مغفول عنه في كلام الآخر .

إذن الاختلاف في القراءات وما ذكروه من وجوه أدبيه ولغوئيه في آيه الوضوء كان من توالي الاختلاف في الخلافه الإلهيه ، وأنهم جدّوا في تكثير تلك الوجوه وتنويعها لتأييد مذهب عثمان بن عفان في الغسل ، مع أن بعض الصحابه والتابعين وتابعي التابعين وحتى بعض المفسرين من أهل السنه كانوا يقرون بأن القرآن نزل بالمسح ، لكنهم يقولون بأن السنه جرت بالغسل ، في حين أن الكل يعلم بأن الغسل عن رسول الله مختلف فيه وليس بثابتٍ ومتواتر ، وأن الصحابه قد تهجموا على عثمان لما فعله من إحداثات في السنوات الست الأخيره من حياته ، وأن إحداثاته تلك وحسبما وضحناه في (البحث التاريخي) كانت غالبها إحداثات دينيه وليست بسوء سيره فقط كما يقولون .

أجل إنهم اعتبروا ما رواه حمران بن أبان - طويذا اليهودي الذي أسر في عين التمر - عن عثمان عن رسول الله هو أصح ما روى في هذا الباب .

لماذا ؟ وكيف ؟ هذا ما يجب أن نسأل أعلام أهل السنه والجماعه عنه؟

فعثمان بن عفان لم يكن مقبولاً عند الصحابه في السنوات الست الأواخر ، فقد

اعترض عليه طلحه(١١) وابن مسعود(١٢) وعمرو بن العاص(١٣) ومالك الأشتري(١٤) وأبو ذر(١٥)، وعبدالرحمن بن عوف(١٦)، بل قال فيه الزبير: اقتلوه فقد بدل دينكم(١٧). وجاء في كتاب صفين عن عمرو بن العاص أنه قال لعمار بن ياسر: لِمَ قتلتموه؟ فقال: لإحداثه(١٨)، وفي نص آخر: أراد أن يغير ديننا فقتلناه(١٩)، وقد حكمت عائشه بقتله(١٠). فما تعنى ورود أمثال هذه النصوص عن هؤلاء الصحابه في عثمان، وفيهم من شهدوا بدرًا؟!

- ١- أنساب الأشراف ٦: ١٥٦ / باب في أمر المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام، الفتوح لابن أعمش ٢: ٣٩٥ / باب في ذكر قدوم العنزى على عثمان.
- ٢- أنساب الأشراف ٦: ١٤٦ / في أمر عبد الله بن مسعود، وانظر شرح نهج البلاغه ٣: ٤٢ في شرح الخطبه: ١٣٧، والاعتصام للشاطبي ١: ٦٩، ومصنف بن أبي شيبه ٧: ١٠٦ / ح ٣٤٥٥٢.
- ٣- أنساب الأشراف ٦: ٢٠٩ / باب ما عابوه على عثمان بن عفان.
- ٤- أنساب الأشراف ٦: ١٥٩ / باب المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام، وانظر الفتوح لابن أعمش ٢: ٣٩٩ / باب في جواب الأشتري على رساله عثمان.
- ٥- أنساب الأشراف ٦: ١٦٧ / باب في أمر أبي ذر، شرح نهج البلاغه ٣: ٥٥، ذكر المطاعن التي طعن بها على عثمان / الطعن العاشر.
- ٦- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١: ١٩٢ - ١٩٦.
- ٧- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩: ٣٦ / شرح الخطبه ١٣٧.
- ٨- كتاب صفين، لابن مزاحم المنقري: ٣١٩ / الجزء الخامس، وعنه في شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٥: ٢٥٢.
- ٩- كتاب صفين لابن مزاحم المنقري: ٣٣٩ / الجزء الخامس، وعنه في شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٨: ٢٢ / باب عود إلى أخبار صفين.
- ١٠- بقولها: أقتلوا نعتلاً، قتل الله نعتلاً. الفتوح، لابن أعمش ١: ٤٢١، أو قولها: اقتلوا نعتلاً فقد كفر، كما في تاريخ الطبري ٣: ١٢، والكامل في التاريخ ٣: ١٠٠ / أحداث سنة ٣٦ هـ

بل ماذا نفعل برسالة من المدينة من أصحاب محمد إلى من بالأمصار ، وقولهم : إن أردتم الجهاد فهلموا إليه فإنّ دين محمد قد أفسده خليفتم فأقيموه(١).

أو قول هاشم المرقال : إنّما قتله أصحاب محمّد وأبناء أصحابه وقراء الناس ، حيث أحدث وخالف حكم الكتاب ، وأصحاب محمّد هم أهل الدين وأولى . . . (٢).

وقول عبده بن كعب : يا عثمان ! إنّ كتاب الله لمن بلغه وقرأه ، وقد شركناك في قراءته ، ومتى لم يعمل القارئ بما فيه كان حجّه عليه(٣) .

وقول مالك الأشر : إلى الخليفة المبتلى الخاطي ، الحائد عن سنّه نبيّه ، الناخذ لحكم القرآن وراء ظهره . . . أما بعد . . . (٤) .

وكّلها تشير إلى أن الصحابه كانوا غير راضين عن سلوك عثمان . كان هذا جانباً من المسأله .

ومن جانب آخر كنا قد أشرنا في نقاشنا مع ابن حزم(٥) عدم جواز اعتبار جميع من شهد بيعه الرضوان بأنهم من أهل الجنّه إذ فيهم أبو الغاديه قاتل عمار

١- الكامل في التاريخ ٣: ٥٨ ، وفي تاريخ الطبري ٢: ٦٦٢: كتب من بالمدينه من أصحاب النبي إلى من بالآفاق منهم... إنكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله عزّوجلّ تطلبون دين محمد فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك فهلموا فأقيموا دين محمد... الخ.

٢- انظر: كتاب صفين: ٣٥٥ ، وتاريخ الطبري ٤: ٣٠ / أحداث سنه ٣٧ هـ ، والخبر ملفق من المصدرين.

٣- أنساب الأشراف ٦: ١٥٤ / باب في ولايه سعيد بن العاص الكوفه.

٤- أنساب الأشراف ٦: ١٥٩ / باب المسيرين من أهل الكوفه إلى الشام ، وانظر: الفتوح ، لابن أعمش ١: ٣٩٩ / باب في جواب الأشر على رساله عثمان.

٥- في البحث التاريخي: ١٢١.

الذى صرّح النبي بكونه من أهل النار في قوله صلى الله عليه وآله: «قاتل عمار في النار»، أو وجود عبد الرحمان بن عديس الذى كان فى قتله عثمان، بل هو من رؤسائهم وهو من المبايعين تحت الشجره، كما وضّحنا بأنّ لا تنافى بين رضى الله على شخصٍ عند وجود سبب الرضوان وبين سخطه عند صدور موجب السخط.

كما لا تنافى بين الإيمان والارتداد من شخص واحد فى زمانين فقد يكون الله قد رضى عن ذلك الشخص لفعله قَدَمها ثم غضب عليه لعمل آخر صدر عنه فَرَضَى الله مشروط ببقائه على عهد الله وعدم انحرافه عن سبيله إلى آخر حياته.

قال أبو عبيد: ... لم يزل صنيع عثمان رضى الله عنه فى جمعه القرآن يُعَدّ له بأنّه من مناقبه العظام، وقد طعن عليه بعض أهل الزيف، فانكشف عواره ووضحت فضائحه (١).

وقال الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنبارى:

ولم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن وعلو منزلته ما يوجب الحق والإنصاف والديانة، وينفون عنه قول المبطلين وتمويه الملحدين وتحريف الزائغين، حتى نبغ فى زماننا هذا زائغ عن المله، وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة التى لا يزال الله يؤيدها، ويثبت أسسها وينمى فرعها، ويحرسها من معائب أولى الجنف والجور، ومكائد أهل العداوه والكفر.

فزعم أنّ المصحف الذى جمعه عثمان - باتفاق أصحاب رسول الله

١- تفسير القرطبي ١: ٨٤ وقارنه بما قلناه فى كتابنا «جمع القرآن».

على تصويبه فيما فعل - لا يشتمل على جميع القرآن ، إذ كان قد سقط منه خمسمائه حرف قد قرأت بعضها وساقراً ببيتها .

فمنها : (والعصر ونواب الدهر) فقد سقط من القرآن على جماعه المسلمين (ونواب الدهر) .

ومنها : {حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَطُنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْأُمْسِ } (وما كان الله ليهلكها إلا بذنوب أهلها) ، فادعى هذا الإنسان أنه سقط عن أهل الإسلام من القرآن (وما كان الله . . .) وذكر مما يدعى حروفاً كثيره (١) .

وقال الشعراني : ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفه ووضع الحكمه في غير أهلها لبَيَّت جميع ما سقط من مصحف عثمان (٢) .

وهذا تطرّف من الشعراني ومن ذلك الزائغ من أتباع الخلفاء - الذى جاء فى كلام الأنبارى - ولا أقبله ، لكننى أريد أن أؤكد بأنّ الأمه لم تتفق على تصحيح عمل عثمان فى كل ما فعله ، وحتى ما قيل فى جمعه للقرآن ، فالجميع لا يقبلون بأنّه كان الجامع له وإن انتشر وعُمم على الأمصار فى عهده .

بل هناك - حتى فى العصور اللاحقه - من يחדش فى عثمان وفعله ، وهذا كاف لدحض الإجماع على صحه فعله فى الغسل ، بل يدعوننا للتبّيث فيما ينقله عن رسول الله فى الوضوء .

١- تفسير القرطبي ١ : ٨١ .

٢- الكبريت الأحمر بهامش اليواقيت والجواهر: ١٤٣ .

كما لا يخفى عليك بأننا كنا قد قدمنا الباحثين التاريخي والروائي على البحث القرآني ، لدحض ادعائهم بأن السنه جرت بال غسل ، وإثبات أن الوضوء الغسلي هو سياسي وليس بديني .

فلما ثبت ذلك ، وإنَّ عثمان بن عفان ومواليه كانوا هم وراء الوضوء الغسلي ، وأن السنه المنظوره في تلك الأخبار هي سنه عثمان والأمويين «الناس» لا سنه رسول الله ، جئنا لندرس آيه الوضوء .

ففي «أرجلكم» قراءتان مشهورتان : الجز والنصب ، وقراءه شاذة غير مشهوره وهي الرفع ، وهذه القراءات الثلاث هي موضوع بحثنا القرآني ، وقد أوردنا لكل واحد منها فصلاً مع فتحنا فصلاً رابعاً للجز بالجوار .

وبما أن المفسرين والنحاه والقراء كانوا قد اختلفوا في مفاد الآيه ونتائجها وثمراتها ، بعد اتفاقهم على صحه القراءتين ، وأنهما متواتران أو غير متواترتين .

وأن اختلاف الفقهاء - شيعه وسنّه - في كيفيه طهاره الأرجل : هل هي المسح أو الغسل كان جوهرياً إذ قالت الإماميه : هي المسح فرضاً معيّن ، وقالت السنّه : هي الغسل فرضاً معيّن ، ونسب الرازي - في تفسيره - إلى الزيديه الجمع بينهما وجوباً ، وإلى الحسن البصري وابن جرير الطبري التخيير بينهما (١).

١- وإنكار الألوسي لنسبه هذا الرأي إلى الطبري مكابزه ودفع للدليل بالصدر، راجع: التبيان للطوسي ٣: ٤٥٢ ، تفسير الرازي ١١: ١٢٧ ، مجمع البيان للطبرسي ٣: ٢٨١ - ٢٨٨ ، روح المعاني ٦: ٧٨.

عرفنا بأن الاختلاف في الوضوء كان من خلفيات هاتين القراءتين المشهورتين ونتائجهما ، أو قل : هي من خلفيات تلك القراءات الثلاث ؛ لأنَّ حَجَّه جميع المسلمين مضافاً إلى ما حكوه عن سنَّه رسول الله فيه هي هذه الآيه ، وكيفيته قراءتهم لها .

ولأجل ذلك كان البحث في القراءات الثلاث ل- «أرجلكم» ، بحثاً جدياً يستوجب منا إفراده في مجلد ، ذاكرين أدلَّه كل طرف ، مع تحزُّر كامل عن العصبيَّه والقناعات المسبقه ، باحثين عن الحقيقه ، التي هي ضالَّه كلِّ مسلم منصف للأخذ به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

المؤلف

عقد رجال من الفريقين العزم على أن يجمعوا الوجوه القرآنية ويبحثوا عن أسنادها ، وكان أبان بن تغلب - خزرج مدرسه الإمام زين العابدين على بن الحسين - أول من صنّف في القراءه ، كما نصّ عليه ابن النديم في «الفهرست» (١) .

وقد وهم السيوطي (ت ٩١١ هـ) حيث زعم أنّ أول من صنّف في القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام (٢) ، لأنّه كان قد توفّي سنة (٢٢٤ هـ) بالاتفاق ، في حين أنّ أبان بن تغلب كان قد سبقه بثلاث وثمانين سنه ، إذ كانت وفاته سنه (١٤١ هـ) - كما نصّ عليه السيوطي نفسه في «طبقات النّحاه» (٣) - .

ولذا فإنّ الأوّل هو أبان بن تغلب ، ثمّ ألف بعده حمزه بن حبيب الزيات المقرئ الكوفي - كما نصّ عليه ابن النديم في «الفهرست» (٤) - وهو أحد السبعه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (٥) - وقد مات حمزه في سنه (١٥٦ هـ) أو سنه (١٥٨ هـ) ، وبذلك يكون حمزه متقدّمًا على أبي عبيد في الأقل بستّ وستين سنه .

١- الفهرست: ٢٧٦.

٢- الاتقان في علوم القرآن ١: ١٩٨ - ١٩٩.

٣- بغية الوعاة ١: ٣٤٢.

٤- الفهرست: ٣٢.

٥- انظر رجال الطوسي: ١٩٠ ، وفيه السلمى ، نقد الرجال ٢: ١٦٣ ، اعيان الشيعة ١: ١٣١ ، ٤: ٥٤٠.

ولا يمكن توجيه ما ذهب إليه السيوطي إلى أنه يريد من «الأول» الأول من أهل السنه - كما قال العلامة الصدر في التأسيس (١) - لأنَّ هارون بن موسى الأعور المتوفى قبل سنه (٢٠٠ هـ) هو أول من كتب منهم في القراءات (٢).

ثم ألف يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) كتابه المعروف بـ «الجامع» ، حيث جمع فيه الوجوه القرآنيه ، واختلاف القراءات فيها (٣).

ثم بعد ذلك جمع أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) القراءات في كتاب وجعلها خمساً وعشرين قراءة مع السبعه (٤).

وصنّف من بعده محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) كتاب «احتجاج القراءه» (٥).

ثم جاء أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) بكتابه المعروف بـ «قراءات السبعه» على رأس المائه الثالثه (٦).

بلى انقسمت القراءات القرآنيه إلى شاذّه ومتواتره ، وغلب وصف الشاذّه على ما عدا السبع المتواتره المجموعه في كتاب ابن مجاهد .

وكان القراء قد ألفوا كتباً كثيره في القراءات وأسنادها ، وبعدها باشر أهل العربيه بتأليف كتبٍ في الاحتجاج لها ، فكان جمعُ القراءات هو الخطوه الأولى ،

١- تأسيس الشيعه: ٣١٩.

٢- طبقات القراء: ٢: ٣٤٨.

٣- طبقات الرُّبَيْدِيِّ: ٥١.

٤- كشف الظنون: ٢: ٢٢٠.

٥- الفهرست: ٦٥.

٦- النشر: ١: ٣٦.

والاحتجاج لها الخطوه الثانيه ، وهما خطوتان متعاقبتان فى الوصول إلى الهدف .

ومن أسرار اللغه العربيه هو إمكان تغيير المعنى بأدنى تغيير لفظى ؛ إذ لولا التغيير اللفظى المتعلق بالقراءه لما حدث ذلك التغيير المعنوى ، ولذلك رأينا من الضرورى أفراد مجلد خاص بالقراءات الثلاث فى آيه الوضوء .

أجل ، إن القراءات بمرور الأيام أخذت تتكاثر حتى أوصل أبو عبيد القاسم بن سلام القراءات إلى نحو ثلاثين قراءه ، وتوسع فيها آخرون حتى أوصلوها بها إلى نحو خمسين قراءه .

لكن ابن مجاهد حصرها فى سبعة قراء ، وهم :

١ - نافع بن عبدالرحمن ، أبو رويم .

٢ - عبد الله بن كثير .

٣ - زيان بن العلاء ، أبو عمرو ، البصرى .

٤ - عبد الله بن عامر ، أبو عمرو ، الشامى .

٥ - عاصم بن بهدله (أبو النجد) .

٦ - حمزه بن حبيب الزيات ، أبو عماره .

٧ - على بن حمزه الكسائى .

ثم أضيف إليهم ثلاثه آخرون ، هم :

٨ - يزيد بن القعقاع ، أبو جعفر المخزومى .

٩ - يعقوب بن إسحاق ، أبو محمد الحضرمى .

١٠ - خلف بن هشام بن ثعلب ، أبو محمد .

وجعل سبط الخياط المتوفى ٥٤١ هـ مكان يزيد بن القعقاع كلاً من :

ابن محيصة وهو : عمر بن عبدالرحمن بن محيصة .

والأعمش وهو : سليمان بن مهران .

وحمل ابن الجزرى على تخصيص ابن مجاهد هؤلاء بالسبعة بقوله : «إِنَّ النَّاسَ ذَكَرُوا مِنَ الْأَنْثَمَةِ فِي كِتَابِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رَتْبِهِ وَأَجَلُ قَدْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ ، وَيَقُولُ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ ظَانٌّ أَنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ الْمَتَأَخِّرِينَ قَرَاءَهُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْحَدِيثِ» .

وذهب أهل السنه إلى تواتر تلك القراءات السبعة عن الرسول صلى الله عليه و آله ، وألحقوا بها الثلاثة المكمله للعشره ، وهى قراءه أبى جعفر يزيد ابن القعقاع ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمى ، وخلف بن هشام .

أما القراءات الأربع الباقية ، أى : قراءات الأعمش ، وابن مُحيصن ، والحسن البصرى ، واليزيدى ، فعدوها شاذة .

قال الجعبرى فى شرح الشاطبيه : أعلم أن القراء اصطلاحوا على أن يسمى [لفظ] القراء للإمام ، والروايه للأخذ عنه مطلقا ، والطريق للأخذ عن الراوى ، فيقال [مثلاً] : قراءه نافع ، روايه قالون ، طريق أبى نشيط ، ليعلم منشأ الخلاف ، فكما أن لكل إمام راو فللكل راو طريق .

فإليك الآن اسماء الأئمه ، ثم الرواه عنهم ، ثم الطرق المؤديه إليهم ، ذاكرين أسماء الذين قرؤوا بالجر والنصب من السبعه ، ثم أسماء المفسرين والعلماء الذين قرؤوا بالجر والنصب والرفع ، وأخيراً عرض آراء النحويين المؤيده لأئى من تلك القراءات ؟

١- ابن كثير المكي

١- ابن كثير المكي (٢) :

وهو أبو معبد، عبد الله بن كثير العطار الداربي، الفارسي الأصل، إمام القراء لأهل مكة، ولد سنة (٤٥ هـ) وتوفي سنة (١٢٠ هـ). أخذ عن جماعه منهم: أبو أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وغيرهما. وروى عنه جماعه منهم: حماد بن زيد بن دهم، وحماد بن سلمه بن دينار، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القاري، وغيرهم. قال أبو زرعة: كان فصيحاً بليغاً مفوهاً، طويلاً، جسيماً، عليه السكينة والوقار (٣). ولم يزل مجتمعاً عليه في القراء بمكة حتى توفي.

-
- ١- قدّمنا قراء الجز على قراء النصب - لتقدّم قراءه الجز على النصب على ما أثبتت البحوث حتى الآن - وهي القراءه الأصل، ثم حدثت قراءه النصب لمصلحه اقتضتها السياسه، ثم رأوا تلك القراءه أيضاً غير وافيه بالغرض، فأحدثوا قراءه ثالثة وهي قراءه الرّفْع، وهي أيضاً لا تُسمِن اولئك ولا تُغنيهم من جوع.
- ٢- أنظر حجه القراءات لابن زنجله: ٢٢٣، كتاب السبعه لابن مجاهد: ٢٤٢.
- ٣- حجه القراءات: ٥٢ - ٥٣، وفيات الأعيان ٣: ٤١، الأعلام ٤: ١١٥.

روى عنه اثنان :

«أ» - «البرقي» : وهو أبو الحسن ، أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي ، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام ، أصله من فارس ، ولد سنة (١٧٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٥٠ هـ) (١).

والطريق إليه : إما عن طريق أبي ربيعة ، محمد بن إسحاق بن ربيعى المكي (ت ٢٠٤ هـ) ، وإما عن طريق الحسن بن الحباب الدقاق (ت ٣٠١ هـ) عنه .

فالأول من طريقى :

١ - محمد بن الحسن الموصلى النقاش (ت ٣٥١ هـ) .

٢ - وعمر بن محمد بن عبدالصمد بن الليث بن بنان (ت ٣٥٠ هـ) .

وابن الحباب فمن طريقى :

١ - أحمد بن صالح بن عمر (ت ٣٥٠ هـ) .

٢ - وعبدالواحد بن عمر (ت ٣٤٩ هـ) عنه فعنه .

«ب» - «قنبل» : وهو أبو عمر ، محمد بن عبدالرحمن المخزوميّ بالولاء ، المكنى ، الملقب بـ«قنبل» ، ولد سنة (١٩٥ هـ) ، وتوفي سنة (٢٩١ هـ) (٢).

والطريق إليه : إما عن طريق أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، أو ابن شنبوذ ، محمد بن أحمد (ت ٣٢٧ هـ) .

فابن مجاهد من طريقى :

١ - عبد الله بن الحسين المشهور بالسامري (ت ٣٨٦ هـ) .

١- حجه القراءات: ٥٣ ، وفيات الأعيان ٣: ٤٢ .

٢- حجه القراءات: ٥٣ ، وفيات الأعيان ٣: ٤٢ .

٢ - وصالح بن محمد بن المبارك (ت ٣٨٠ هـ) عنه .

وابن شنبوذ من طريقى :

١ - القاضى المعافى بن زكريا ، أبى الفرح (ت ٣٩٠ هـ) .

٢ - ومحمد بن أحمد الشنبوذى الشطوى (ت ٣٨٨ هـ) عنه فعنه .

٢ - أبو جعفر المدنى :

وهو أبو جعفر ، يزيد بن القعقاع المخزومى المدنى الفارى ، مولى عبد الله بن عتاش بن أبى ربيعه ، المتوفى سنة (١٣٠ هـ) ، وهو أحد العشرة ، عرض القراءه على عبد الله بن عتاش وعبد الله بن عباس وأبى هريره ، وروى عنهم (١) .

روى عنه اثنان :

«أ» عيسى بن وردان (ت ١٦٠ هـ) .

والطريق إليه : إما من طريق الفضل بن شاذان (ت ٢٩٠ هـ) ، أو هبه الله بن جعفر عن أصحابهما عنه .

فالفضل بن شاذان من طريقى :

١ - أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازى (ت ٣١٢ هـ) .

٢ - ومحمد بن أحمد بن هارون الرازى (ت ٣٧٠ هـ) .

وهبه الله من طريقى :

١ - محمد بن أحمد الحنبلى (ت ٣٧٤ هـ) .

٢ - وعلى بن أحمد الحمامى (ت ٤١٧ هـ) عنه فعنه .

١- انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب ١٢: ٦١ وتهذيب الكمال ٣٣: ٢٠٠.

«ب» وسليمان بن حماز ، أبي ربيع الزهري (ت ١٧٠ هـ) .

والطريق إليه : إما من طريق سليمان بن داود ، أبي أيوب الهاشمي (ت ٢١٩ هـ).

أو الدورى عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصارى (ت ١٨٠ هـ) .

فالهاشمي من طريقى :

١ - محمد بن عيسى بن إبراهيم بن زرين الأصفهاني (ت ٢٥٣ هـ) .

٢ - والأزرق الجمال عنه فعنه .

والدورى من طريقى :

١ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد النفاح (ت ٣١٤ هـ) .

٢ - وجعفر بن عبد الله بن الصباح بن نهشل (ت ٢٩٤ هـ) .

٣ - أبو عمرو بن الغلاء^(١) :

وهو أبو عمرو ، زَبَّان بن الغلاء التميمي المازني البصري ، ولد سنة (٦٨ هـ) ، وتوفي سنة (١٥٤ هـ) بالكوفة المباركة ، كان أعلم الناس بالقرآن والعريبي والشعر ؛ قال ابن خلكان : والصحيح أن كنيته اسمه ، وقيل غير ذلك^(٢).

روى عنه اثنان :

«أ» - «الدورى» ، وهو أبو عمر ، حفص بن عمر بن عبدالعزيز الأزدي البغدادي النحوي الضرير ، المتوفى سنة (٢٤٦ هـ)^(٣).

١- أنظر حجه القراءات لابن زنجلة: ٢٢٣ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٢.

٢- وفيات الأعيان ٣: ٤٦٦ - ٧٤٠.

٣- حجه القراءات: ٥٥ ، الأعلام ٣: ١٩١.

والطريق إليه : إما من طريق عبد الرحمن بن عبدوس ، أبي الزعراء البغدادي (ت ٢٨٠ هـ) ، أو أحمد بن فرح بن جبريل ، أبي جبريل (ت ٣٠٣ هـ) .

فالبغدادي من طريقى :

١ - ابن مجاهد (معروف) .

٢ - ومحمد بن يعقوب ، أبي العباس المعدل (ت ٣٢٠ هـ) عنه فعنه .

وابن فرح (بالحاء المهملة) من طريقى :

١ - موسى بن جرير الرقي أبي عمران (ت ٣١٦ هـ) .

٢ - والمطوعى ، عنه فعنه .

«ب» - «السوسى» وهو أبو شعيب ، صالح بن زياد السوسى الرقى ، المتوفى سنة (٢٦١ هـ) ، مقرئ ضابط ، أخذ القراءه عرضاً وسماعاً عن أبي محمّد الزيدى ، وقرأ على حفص قراءه عاصم ، مات عن عمر يناهز السبعين سنة (١١٥) .

والطريق إليه : إما من طريق موسى بن جرير الرقى الضرير (ت ٣١٦ هـ) ، أو موسى بن جمهور البغدادي (ت ٣٠٠ هـ) .

فابن جرير من طريقى :

١ - عبد الله بن الحسين .

٢ - والحسين بن محمد بن حبش (ت ٣٧٢ هـ) عنه فعنه .

وابن جمهور من طريقى :

١ - أحمد بن نظر : أبي بكر الشذائى البصرى (ت ٣٧٣ هـ) .

٢ - الشنيوذى الشطوى .

٤ - حمزه

٤ - حمزه (١):

وهو أبو عماره ، حمزه بن حبيب الزيات الكوفي ، التيمى بالولاء ، ولد سنة (٨٠ هـ) ، وتوفى سنة (١٥٦ هـ) ، من مشاهير القراء السبعة ، كان من موالى التميم فنسب إليهم ، وكان يجلب الرُّيت من الكوفه إلى حُلوان ، ويجلب الجين والجوز إلى الكوفه ، ومات بحُلوان ، انعقد الإجماع على تلقى قراءته بالقبول (٢).

قال أبو زُرْعَة : أخذ القراءه عرضاً عن سليمان الأعمش ، وحمران بن أعين ، وأبى إسحاق السبيعي ، وجعفر بن محمد الصادق (٣) .

روى عنه اثنان :

«أ - أبو محمد ، خلف بن هشام الأسدى مولاهم البزار المقرئ البغدادي ، ولد سنة (١٥٠ هـ) ، وتوفى سنة (٢٢٩ هـ) ببغداد ، وهو مختفٍ من الجهميّه .

وهو أحد القراء العشره ، وأحد الرواه عن سليم عن حمزه ، أخذ القرآن عرضاً عن سليم بن عيسى الحنفي الكوفي (ت ١٨٨ هـ) ، وعبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزه ، وأبى زيد الأنصاري عن المفضل الضبي .

وروى الحروف عن إسحاق المسيبي ، ويحيى بن آدم ، وسمع من الكسائي ولم

يقرأ عليه القرآن .

كان خلف يأخذ بمذهب حمزه ، إلا أنه خالفه في مئه وعشرين حرفاً في اختياره (٤).

١- أنظر حجه القراءات لابن زنجله: ٢٢٣ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٢ .

٢- الأعلام ٢: ٢٧٧ .

٣- انظر مقدّمه المحقق لكتاب حجه القراءات لأبى زرعه: ٥٩ .

٤- حجه القراءات: ٥٩ - ٦٠ ، الأعلام ٢: ٣١٢ .

والطريق إليه أربعة: ابن عثمان ، ومحمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار (ت ٣٥٤ هـ) ، وأحمد بن عبيد الله بن حمدان ابن صالح البغدادي (ت ٣٤٠ هـ) ، والمطوعى ، كلهم عن إدريس بن عبد الكريم الحداد (ت ٢٩٢ هـ) .

«ب» - أبو عيسى ، خلاد بن خالد الشَّيبَانِيّ بالوَلَاءِ ، الصَّيْرَفِيُّ الكُوفِيُّ ، توفى سنة (٢٢٠ هـ) ، أخذ القراءه عن سليم ورواها عن حسين بن عليّ الجَعْفِيُّ عن أبي بكر ، وعن أبي بكر نفسه عن عاصم(١) .

والطريق إليه أربعة :

محمد بن شاذان الجوهري (ت ٢٨٠ هـ) ، ومحمد بن الهيثم الكوفي (ت ٢٤٩ هـ) ، والقاسم بن يزيد الوزان (ت ٢٥٠ هـ) ، وسليمان بن عبد الرحمن الطلحي (ت ٢٥٢ هـ) ، كلهم عن خلاد .

٥ - عاصم بن أبي النجود = بروايه أبي بكر(٢) :

هو أبو بكر ، عاصم بن بهدله بن أبي النجود الأسدي (ت ١٢٧ هـ) أحد القراء السبعة من التابعين أخذ القراءه عرضا عن زر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمى .

وقد حكى عنه فى آيه الوضوء روايتان : روى إحداهما أبو بكر شعبه بن عياش ، والأخرى حفص ، وبما أن روايه ابن عياش كانت فى الجر أتينا باسمه هنا ، ونشير الطريق إلى روايته .

١- حجه القراءات: ٦٠ ، الأعلام ٢: ٣٠٩ .

٢- أنظر حجه القراءات لابن زنجله: ٢٢٣ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٣ .

أما روايه حفص عن عاصم ، سنذكرها ضمن قراء النصب ، والتي ستأتي بعد قليل .

روايه ابن عيَّاش عن عاصم في الجر

وهو أبو بكر شعبه بن عيَّاش بن سالم الأسدَى الأزديّ النهسليّ الكوفيّ الخياط ، راوى عاصم ، عرض عليه القرآن ثلاث مرّات ، وأخذ عنه عطاء بن السائب وأسلم المنقريّ ، وأخذ عنه الكسائيّ وخالد الصيرفيّ (١) .

والطريق إليه : فمن طريق يحيى بن آدم الصلحيّ أبي زكريا (ت ٢٠٣ هـ) ويحيى بن محمد العلميّ الأنصاريّ الكوفيّ أبي محمد (ت ٣٤٣ هـ) .

فابن آدم من طريقى :

١ - شعيب بن أيوب بن زريق ، الصريفيّ أبي بكر .

٢ - والطيب بن إسماعيل الذهليّ ، أبي حمدون عنه فعنه .

والعلميّ من طريقى :

١ - على بن محمد بن جعفر البجليّ (ابن خليف) (ت ٣٥٦ هـ) .

٢ - وعثمان بن أحمد الرزاز الواسطيّ (ت ٣٦٧ هـ) عنه فعنه .

١- حجّته القراءات: ٥٨ ، الأعلام ٣: ١٦٥ .

أَقْرَأَ بِالنَّضْبِ

أشاره

وهم :

١ - ابن عامر (١) :

وهو : أبو عمران ، عبد الله بن عامر بن يزيد ، اليخْصَبِيُّ الشَّامِيُّ ، أحد القراء السبعة .

قال الدانئ : وليس في القراء السبعة من العرب غيره وغير أبي عمرو ، والباقون هم مَوَالٍ (٢) .

ولد في البلقاء بقرية رحاب سنة (٨ هـ) ، وتوفى بدمشق سنة (١١٨ هـ) ، ولّى قضاء دمشق في أيام الوليد بن عبد الملك المرواني (٣) .

روى عنه اثنان :

١- حجه القراءات: ٢٢١ ، التيسر للدانئ: ٨٢ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٢ ، الاقناع لابن خلف الأنصاري: ٣٩٤ ، الكافي في القراءات السبع للرعيني: ١٠٣ .

٢- (التيسر: ١٨ .

٣- الأعلام ٤: ٩٥ .

«أ» - هشام بن عمار : وهو أبو الوليد ، هشام بن عمار بن نصير بن ميسره السلمى ، القاضى الدمشقى ، من القراء المشهورين .
قالوا فيه : خطيب القراء فى دمشق ومقرؤها ومحدّثها وعالمها ، توفى بها سنة (٢٤٥ هـ) وكانت ولادته سنة (١٥٣ هـ) (١).

والطريق إليه فمن طريقى :

١ - أحمد بن يزيد الحلوانى (ت ٢٥٠ هـ) .

٢ - ومحمد بن أحمد بن عمر الرملى الداجونى (ت ٣٢٤ هـ) عنه .

فالحلوانى من طريقى :

١ - محمد بن أحمد بن عبدان الجزرى .

٢ - والحسين بن على بن حماد الجمال أبى عبد الله (ت ٣٠٠ هـ) .

والداجونى من طريقى :

١ - زيد بن على .

٢ - والشذائى عنه فعنه .

«ب» - ابن ذكوان : وهو أبو عمرو ؛ عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الفهرى ، من كبار القراء ، لم يكن فى عصره أقرأ منه ، ولد سنة (١٧٣ هـ) ، وتوفى بدمشق سنة (٢٤٢ هـ) (٢) .

والطريق إليه فمن طريقى :

١ - هارون بن موسى بن شريك ، أبى عبد الله التغلبى الأصفهانى (ت ٢٩٢ هـ) .

١- التيسير: ١٨ ، الأعلام ٨: ٨٧ .

٢- (التيسير: ١٨ ، الأعلام ٤: ٦٥ .

٢ - ومحمد بن موسى الصوري الدمشقي ، أبي العباس (ت ٢٠٧ هـ) عنه .

فالأخفش من طريقي :

١ - النقاش

٢ - ومحمد بن الضرير المعروف بابن الأخرم عنه فعنه .

والصوري فمن طريقي :

١ - الرملي الداغوني الكبير

٢ - والمطوعي عنه فعنه .

٢ - عاصم بروايه حفص ((١)) :

وعاصم هو : أبوبكر بن يهدله الحنّاط ، الأسدّي بالولاء ، توفّي سنة (١٢٧ هـ) ، وهو كوفيّ ، جمع بين الفصاحة والإنقان والتحرير والتجويد ، أحسن الناس صوتاً وقراءة بالقرآن ، أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن الشلميّ ، وروى عنه : أبان بن تغلب ، وحفص بن سليمان ، وحمّاد بن زيد ، وأبوبكر بن عتيّاش .

وروى عنه: أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وحمزه بن حبيب الزيات ((٢)).

روايه حفص عن عاصم في النصب

وحفص هو : أبو عمر حفص بن سليمان ، الأسدّي الكوفيّ البزاز ، ولد

١- أنظر حجه القراءات لابن زنجله: ٢٢١ ، التيسر للداني: ٨٢ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٣ ، الاقناع في القراءات السبع: ٢٩٤ ، الكافي للرعيّني: ١٠٣ .

٢- حجه القراءات: ٥٧ ، الأعلام ٣: ٢٤٨ .

سنه (٩٠ هـ) ، وتوفى سنه (١٨٠ هـ) ، أبرز أصحاب عاصم وأعلمهم بقرائه ، ثقه فى القراءه ثبت ، ضابط .

قال : قال لى عاصم : ما كان من القراءه التى أقرأتكم بها فهى القراءه التى قرأت بها على أبى عبدالرحمن السُّلمى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وما كان من القراءه التى أقرأتها أبابكر بن عتياش فهى القراءه التى كنت أعرضها على زُر بن حبيش عن ابن مسعود(١) .

والطريق إليه : من طريقى : عبيد بن الصباح النهشلى (ت ٢١٩ هـ) ، وعمر بن الصباح = الصبيح الضرير ، أبى حفص (ت ٣٢١ هـ) .

فعبيد بن الصباح من طريقى :

١ - على بن محمد الهاشمى الجوجانى (ت ٣٦٨ هـ) .

٢ - وأبى طاهر بن أبى هاشم عن الاثنانى عنه فعنه .

وعمر بن الصباح = صبيح فمن طريقى :

١ - أحمد بن محمد بن حميد القليل (ت ٢٨٩ هـ) .

٢ - وزرعان بن أحمد بن عيسى الطحان الدقاق عنه فعنه .

٣ - نافع المدنى(٢) :

وهو أبو رويم ، وقيل : أبو الحسن ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، الليثى بالولاء ، أصله من أصبهان ، وكان أسود اللون شديد

١- التيسير: ١٩ ، حجه القراءات: ٥٨ - ٥٩ ، الأعلام ٢: ٢٦٤ .

٢- أنظر حجه القراءات لابن زنجله: ٢٢١ ، التيسر للدانى: ٨٢ ، السبعة لابن مجاهد: ٢٤٢ ، الكافى للرعينى: ١٠٣ .

السَّوَادُ ، صبيح الوجه ، حسن الخلق ، فيه دُعا به ، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ، اشتهر في المدينة ، وانتهت إليه رياسه القراءه فيها ، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنه ، وتوفى بها سنه (١٦٩ هـ) وكان مولده سنه (٧٠ هـ) (١) .

روى عنه اثنان :

«أ» - «قالون» : وهو : أبو موسى ، عيسى بن ميناء بن وُزْدان المدنئى ، مولى الأنصار ، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة ولادة ووفاة ، انتهت إليه الرئاسة فى علوم العربيه والقراءه فى زمانه بالحجاز ، وكان أصم يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتى القارئ ، فبرّد عليه اللحن والخطأ .

و«قالون» لقب له ، دعاه به نافع القارئ لجوده قراءته ، وهى كلمه روميّه معناها : «جيد» ، ولد سنه (١٢٠ هـ) وتوفى سنه (٢٢٠ هـ) (٢) .

والطريق إليه ، من :

١ - محمد بن هارون الربيعى الشهير بأبى نشيط (ت ٢٥٨ هـ) .

٢ - وأحمد بن يزيد الحلوانى (ت ٢٥٠ هـ) عنه .

فأبو نشيط من طريقى :

١ - أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بويان (ت ٣٤٤ هـ) .

٢ - وعلى بن سعيد أبى الحسن القزاز عن أبى بكر بن الأشعث عنه فعنه .

والحلوانى من طريقى :

١ - الحسن بن العباس بن أبى مهران الجمال (ت ٢٨٩ هـ) .

١- التيسير: ١٧ ، الأعلام ٨: ٥ ، وفيات الأعيان ٥: ٣٦٨ .

٢- التيسير: ١٧ ، الأعلام ٥: ١١٠ ، الوفيات ٥: ٣٦٩ .

٢- وجعفر بن محمد بن الهيثم (ت ٢٩٠ هـ) عنه فعنه .

«ب» - «وُزْش» : وهو : أبو سعيد ، عثمان بن عدىّ المصرىّ من القراء الكبار ، وسبب تلقيبه بذلك شدّه بياضه ، أصله من «القيروان» ، ولد سنة (١١٠ هـ) وتوفى سنة (١٩٧ هـ) بمصر .

والطريق إليه : من طريقى :

١- يوسف بن عمر بن يسار المدنى البصرى الأزرق (ت ٢٤٠ هـ) .

٢- ومحمد بن عبد الرحيم أبى بكر الاصبهانى (ت ٢٩٦ هـ) .

فالأزرق من طريقى :

١- إسماعيل النحاس (ت ٢٨٣ هـ) .

٢- وعبد الله بن مالك بن سيف (ت ٣٠٧ هـ) عنه فعنه .

والاصبهانى فمن طريقى :

١- هبة الله بن جعفر (ت ٣٥٠ هـ) .

٢- والحسن بن سعيد المطوعى (ت ٣٧١ هـ) عنه عن أصحابه فعنه .

٤- الكسانى :

وهو أبو الحسن ، علىّ بن حمزه بن عبد الله ، الأسدىّ بالولاء ، الكوفىّ ، كان إماماً فى اللغة ، والنحو ، والقراءه ، من أهل الكوفه ، ولد فى إحدى قراها سنة ١١٩ هـ ، وتعلّم بها وتصدّر فى علم النحو ، وتنقل فى البادية وسكن بغداد ، وتوفى بالرئى سنة (١٨٩ هـ) (١) .

روى عنه اثنان :

«أ» - أبو الحارث : ليث بن خالد البغدادي ، المتوفى سنة (٢٤٠هـ) (١) ، كان ثقةً معروفاً حاذقاً ضابطاً ، عرض القراءه على الكسائي وهو من أجله أصحابه ، وروى الحروف عن حمزه بن القاسم الأحول ، وعن اليزيدي (٢) .

والطريق إليه ، من :

١ - محمد بن يحيى الكسائي الصغير ، أبي عبد الله (ت ٢٨٨ هـ) .

٢ - وسلمه بن عاصم البغدادي النحوي ، أبي محمد (ت ٢٧٠ هـ) عنه .

فالكسائي الصغير من طريقى :

١ - أحمد بن الحسن البغدادي البطي (ت ٣٣٠ هـ) .

٢ - وإبراهيم بن زياد القطري (ت ٣١٠ هـ) عنه فعنه .

وسلمه من طريقى :

١ - أحمد بن يحيى النحوي البغدادي المشهور به ثعلب (ت ٢٠٠ هـ) .

٢ - محمد بن فرج الغساني البغدادي (ت ٣٠٠ هـ) عنه فعنه .

«ب» - الدورى : وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز ، الأزدي البغدادي النحوي الضري ، المتوفى سنة (٢٤٦ هـ) ، إمام القراءه فى عصره ، من الثقات الأثبات ، وقرأ بالسبع والشواذ .

والطريق إليه ، من :

١ - جعفر بن محمد النصيبى الضري (ت ٣٠٧ هـ) .

٢ - وابن عثمان الضري ، سعيد بن عبد الرحيم (ت ٣١٠ هـ) .

١- التيسير: ٢٠.

٢- حجه القراءات: ٦٢.

فالنصيبى من طريقى :

١ - محمد بن على ابن الجلودى (ت ٣٤٠ هـ) .

٢ - عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقى (ت ٣٥٠ هـ) عنه فعنه .

وابن عثمان الضرير فمن طريقى ابن أبى هاشم ، والشذائى عنه فعنه .

وهؤلاء الأربعة من السبعة الذين قرؤوا بالنصب ، وأضف إليهم اثنين من غيرهم (١) ، وهما :

٥ - الحضرمى :

هو أبو محمّد ، يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، المولود سنة (١١٧ هـ) ، والمتوفى سنة (٢٠٥ هـ) ، إمام القراءه فى البصره فى عصره ، وأعلم القراء بمذاهب النحويين فى القراءات .

سمع الحروف من الكسائى ، ومحمّد بن زريق الكوفى عن عاصم .

وسمع من حمزه حروفاً ، وقرأ على شهاب بن شرنقه قراءه أبى الأسود عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام (٢) .

نقل ابن زنجله عن ابن الجزرى القول بعدم الفرق بين قراءه يعقوب الحضرمى وقراءه غيره من القراء السبعة عند الأئمة المحققين ، وإنّ هذا هو الحق الذى لا مجيد عنه (٣) .

١- الحجّه للقراءات السبع ١: ١١٢ ، التيسير: ٨٢ ، حجّه القراءات: ٢٢١ ، الإقناع: ٣٩٤ ، إتحاف الفضلاء: ٢٥١ ، النشر: ٢: ٢٥٤ .

٢- حجّه القراءات: ٦٤ .

٣- حجّه القراءات: ٦٤ ، النشر: ١: ١٨٦ .

روى عنه اثنان :

«أ» - «رويس» : وهو أبو عبد الله ، محمّد بن المتوكّل اللؤلؤيّ البصرى ، المتوفى سنة (٢٣٨ هـ) ، مقرئ حاذق ، تعلّم القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرميّ ، وصار من أشهر أصحابه وأجلهم ، وقالوا : كان يأخذ على المبتدئين بتحقيق الهمزتين معاً فى مثل : «أنذرتهم» و«جاء أجلهم» ، وكان يأخذ على الماهر بتخفيف الهمزة الثانية(١) .

والطريق إليه ، من :

١ - عبد الله بن الحسن بن سليمان النخاس (ت ٣٦٨ هـ) .

٢ - ومحمد بن أحمد أبى الطيب غلام ابن شنبوذ (ت ٣٥٠ هـ) .

وأحمد بن محمد الشهير به (ابن مقسم) (ت ٣٨٠ هـ) .

وعلى بن عثمان بن حبشان الجوهري (ت ٣٤٠ هـ) . أربعتهم عن محمد بن هارون التمار (ت ٣١٠ هـ) عنه .

«ب» - «روح بن عبد المؤمن» : وهو أبو الحسن روح بن عبدالمؤمن النحوى البصرى الهدلىّ بالولاء ، المتوفى سنة (٢٣٤ هـ) ، مقرئ مشهور من أصحاب الحضرميّ أيضاً .

والطريق إليه ، فمن :

١ - محمد بن وهب القزاز (ت ٢٧٠ هـ) .

٢ - والزيبر بن أحمد الزبيرى (ت ٣٠٠ هـ) عنه .

فابن وهب من طريقى : المعدل ، وحمزه بن على البصرى (ت ٣٢٠ هـ) عنه فعنه .

والزبيرى فمن طريقى : غلام بن شنبوذ ، وابن حيشان وهو الجوهري الذى مر قبل قليل عنه فعنه ، وأخيراً إليك الأعمش وهو من غير السبعة .

٦- الأعمش

وهو أبو محمّد ، سليمان بن مهران الكوفى الأسدىّ بالولاء ، ولد سنة (٦٠هـ) ، وتوفى سنة (١٤٨هـ) ، مقرئ جليل صاحب نوادر وحكايات .

أخذ القراءة عن جماعه منهم : زرّ بن حبيش ، وعاصم بن أبى النّجود ، ومجاهد ، وأبوّ العاليه ، وأخذ عنه جماعه عرضاً وسماعاً منهم : حمزه بن حبيب الزّيات ، ومحمّد بن عبدالرحمان بن أبى ليلى ، وغيرهما(١).

روى عنه اثنان :

«أ» - «المطوعى» : وهو أبو العباس ، الحسن بن سعيد العبّادىّ البصرىّ العثرىّ ، المتوفى سنة (٣٧١هـ) .

«ب» - «الشنبوذى» : وهو أبو الفرج ، محمّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادىّ ، المولود سنة (٣٠٠هـ) ، والمتوفى سنة (٣٨٨هـ) .

هناك مجموعه من القراء والعلماء قد قرؤوا آيه الوضوء بالجزء ، وإليك أسماؤهم :

١- الضحاك (ت ١٠٥ هـ)

قرأ الضحاك في تفسيره (١) «وأرجلكم» بالكسر ، وهي صريحه في إفاده المسح عطفاً على الرؤوس المجروره لفظاً ، لكنه لم يزد على ذلك ، ولم يفصح عن الجز إلى أنه من باب العطف على الرؤوس لفظاً ، أو من باب المجاوره التي شاعت بين الجمهور فيما بعد ، ولكن من المعلوم بأن المطلق عند إطلاقه ينصرف إلى الفرد الكامل منه - وهو العطف على الرؤوس - كما لا يخفى على ذوى البصائر .

٢- الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ)

يظهر من كلام الحسن البصرى في تفسيره (٢) أنه يجيز الجز عطفاً على الرؤوس ، والحكم فيه المسح كما لا

يخفى ، كما أنه يجيز النصب عطفاً على «الوجه» والحكم فيه الغسل على الاحتمال ، فهو على حد زعمه لا يتعصب لرأى دون آخر ، وسوف نناقش ما ذهب إليه لاحقاً - فى قراءه النصب - بالدليل والحجه إن شاء الله تعالى .

والمنقول عنه أنه يجوز الأمرين (٣) .

١- تفسير الضحاك ١: ٣٢٢.

٢- تفسير الحسن البصرى ٣: ١٢.

٣- نقل عنه التخيير: النيسابورى فى «غرائب القرآن» ، والرازى فى «التفسير الكبير» ، والطبرى فى «تفسيره» وغيرهم.

٣- الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

أنكر الشافعي في كتابه (اختلاف الحديث) (١) قراءة الجز، وحكم بقراءة النصب فقط . فقال في (أحكام القرآن) : . . . وفي قوله تعالى : { وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ } قال الشافعي : نحن نقرأها { وَأَرْجُلُكُمْ } على معنى : اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم .

ثم أضاف : . . . وبهذا الإسناد قال الشافعي قال الله عز وجل : { فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } إلى { وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ } فاحتمل أمر الله تبارك وتعالى بغسل القدمين أن يكون على كل متوضاً . . . (٢) .

وتأتى مناقشه كلامه في الفصل الثاني من هذا الكتاب (٣) . ونحن عنوانه هنا حفاظاً على الأمانة العلمية وتبيانياً لموقفه السلبي من الجر .

ثم إن إنكار الجز - الثابت بالتواتر - لم يفده أيضاً في وجوب العُشَل - حيث اعترف بأن الدال على الغسل إنما هو السنه النبويه لا مقتضى القواعد العربيه (٤) ولا الآيه القرآنيه .

علماً بأن كتب الحديث قد روت عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه مسح على ظاهر قدميه (٥) ، حسبما وضحتاه في المجلدات السابقه ، وهذا دليل آخر على أن حكم «الأرجل» في الوضوء هو المسح على ظهور الأقدام لا غسلها ، وأن وجود أمثال

١- اختلاف الحديث ١: ٥٢١.

٢- أحكام القرآن.

٣- ص ١٩٠.

٤- اختلاف الحديث ١: ٥٢١.

٥- اختلاف الحديث ١: ٥٢٢.

هذه الروايات يُعارضُ الروايات الأخرى الدالّة على العَشل على زعمهم ، والقرآن المجيد يُعَضدُ هذه الروايات المسحيه ، لا تلك .

والحاصل : أنّ الروايه المسحيه المعتضده بظاهر القرآن تعارض الأخبار الغسلية المرويّه عنه صلى الله عليه وآله ، وهذا يدلّ على صحّه هذا الحديث المسحى وعدم صحّه تلك الأحاديث الغسلية ، للاتفاق على أنّ الرسول أمر بطرح الأخبار المعارضه لكتاب الله ، لأنه صلى الله عليه وآله لم يقل بما يخالف كتابه العزيز ؛ كما صرح بذلك الرازى فى تفسير هذه الآيه من «مفاتيح الغيب» (١١) ، بقوله : (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام توجب المسح أيضاً . فهذا وجه الاستدلال بهذه الآيه على وجوب المسح ، ثم قالوا : ولا يجوز دفع ذلك بالأخبار لأنها بأسرها من باب الأحاد ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز .

كما قال فى جواز المسح على الخفين وعدمه حاكياً قول الشيعة : ثم قالوا أنّ القائلين بجواز المسح على الخفين إنّما يعولون على الخبر ، لكنّ الرجوع إلى القرآن أولى من الرجوع إلى هذا الخبر ، ويدلّ عليه وجوه :

الأول : إنّ نسخ القرآن بخبر واحد لا يجوز . . .

٤ - أبو زكريّا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)

إنّ الفراء فى كتابه (معانى القرآن) لم ينصّ على إحدى القراءتين - الجزّ والنَّصْب - بل اختار عبارته تحتلها ، حيث قال :

وقوله : «وأرجلكم» مردوده على الوجوه ، قال الفراء : وحدّثنى قيس بن الربيع عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود أنّه قرأ

وأرجلكم مقدم (١) ومؤخر .

قال الفراء : وحدّثني محمّد بن أبان القرشي عن أبي إسحاق الهمداني عن رجل عن علي أنه قال : نزل الكتاب بالمسح والسنة بال غسل . وقال الفراء : وحدّثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي قال : نزل جبرئيل بالمسح على محمّد وعلى جميع الأنبياء . قال الفراء : السنة الغسل (٢) .

وهذه الجملة «وأرجلكم» مردوده على الوجه يحتمل منها أنه يريد ان «أرجلكم» مردوده ، أي معطوفه على الوجه ، فتفيد الغسل ، ويحتمل أن تكون مفيدة للمسح ، إلما أنها رُدّت بالسنة إلى الغسل ، والاحتمال الثاني هو الأقرب ؛ لأنّ الفراء أكّد أنّ القرآن لا يفيد إلما المسح ، مدعياً بأنّ السنة جرت بالغسل (٣) .

في حين اتضح لك سابقاً في البحث الروائي من كتابنا (٤) أنّ الغسل ليس بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل هو سنة عثمان بن عفان ومن سار على نهجه من الخلفاء الأمويين والعباسيين ، وأنّ جملة «السنة بالغسل» مكدوبه على علي عليه السلام وأنه لم يقله ؛ لأنّ الكتاب نزل بالمسح ، والسنة أيضا جاءت بالمسح حسبما وضحتاه ، وهو المروي عن علي عليه وآله صحيحاً ، ولو صح عنه ذلك فمراده سنة الناس الجارية بينهم ، وهذا بعيد أيضاً .

١- يريد عطف «أرجلكم» على «وجوهكم» وفيه تقديم: «وامسحوا برؤوسكم» وتأخير «أرجلكم».

٢- معاني القرآن ١: ٣٠٢.

٣- معاني القرآن ١: ٣٠٢.

٤- أنظر المجلدين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

إذن الفزاء لم يرد نصّ آيه الوضوء إنّ محتاطاً مُحاذراً ، إذ علم أنّ الإعراب وقواعد كلام العرب لا تساعده على إرادته الغسل أبداً ؛ فتشَبَّهت بالسنة التي قد بيّنا كذبها وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لو غسل رجله فلم يغسلها إنّما للتنظيف ، وهذا ما كان يفعله ابْنُ تَائُوه المَعْصُومُون كالإمامين الباقر والصادق عليهما السلام في بعض الأحيان ، فلا يجوز أن تكون سنة عامه مُتَّبَعَهُ ، بدليل قول ابن عباس (وهو تلميذ الإمام علي عليه السلام وابن عمه) الآتي في هود بن المحكم «أبي الناس إنّ الغسل ولا أجد في كتاب الله إنّ المسح» ، وما جاء على لسان بعض الصحابة بأنّ السنة جرت بالغسل يُراد به سنّة النَّاس لا سنّة النبي صلى الله عليه وآله ، والشاهد جواب أنس للحجاج حينما سمعه يدعو إلى غسل القدمين بأنّه أقرب إلى الخبث ، فقال : صدق الله وكذب الحجاج ، قال سبحانه : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ} .

٥ – أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)

استدل أبو عبيده في (مجاز القرآن) على الغسل بالجزّ في الآية على الجوار ، وبالسنة ، وبالتحديد إلى الكعبين .

ورد المسح بقوله : ولو كان مَسْحاً مُسِحْتاً إلى الكعبين ، لأن المسح على ظهر القدم «والكعبان» ها هنا : الظاهران

فقال ما نصّه : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} مجرور بالمجروره التي قبلها ، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول ، والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكأنّ موضعه (واغسلوا أرجلكم) فعلى هذا نصّها من نصب الجزّ ، لأنّ غسل الرجلين ، جاءت به السنّة ، وفي القرآن :

{يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} ، فنصبوا الظالمين على موضع المنسوب الذي قبله ، والظالمين لا يُدخلهم في رحمته ، والدليل على الغسل أنه قال : {إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ، ولو كان مسحاً مُسِحْتًا إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، لَأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ (والكعبان) هاهنا الظاهران ، لأنَّ الغسل لا يدخل إلى الداخلين(١) .

والجواب :

أما عن استدلاله بالجر على الجوار فقد أجبنا عنه في الرِّقْمِ الآتي عند مناقشتنا لكلام الأُخْفَشِ .

وأما عن استدلاله بالسنة فقد مر الجواب عنه في المجلدين السابقين وعند كلامنا مع الشافعي ، والقراء .

وأما التحديد فيأتي الجواب عنه في بحثنا مع الزجاج - في قراءه الجز - .

وأما الجواب عن قوله «لو كان مسحاً مُسِحْتًا إِلَى الْكَعْبَيْنِ» و«الكعبان هما الظاهران» ، يعني على طرفي الرجل والمسح على ظهر القدم فالتقدير إلى مجازي الكعبين ، ولو كان ظاهر القرآن المسح كما نقول فلا بد من هذا التقدير .

٦ - الأُخْفَشِ الأَوْسَطِ البَلْخِيِّ سَعِيدِ بْنِ مَسْعُودِ المَجَاشَعِيِّ (ت ٢١٥ هـ)

قال الأُخْفَشِ الأَوْسَطِ في (معاني القرآن) . . . وقال : «فامسحوا برؤوسكم

١- مجاز القرآن ١: ١٥٥ تحقيق محمد فؤاد سزكين ، الناشر محمد سامي الخانجي ط ١ سنة ١٩٦٢ م - ١٣٨١ هـ القاهرة.

وأرجلكم» فردّه إلى الغسل في قراءه بعضهم ، لأنه قال : «فَاغْتَبِلُوا وُجُوهَكُمْ» ، وقال بعضهم «وَأَرْجُلِكُمْ» على المسح ، أى : وامسحوا بأرجلكم ، وهذا لا يعرفه الناس . وقال ابن عباس : «المسح على الرجلين يجزى وَيَجُوزُ الْجَزَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى الْغَسْلَ نَحْوَ هَذَا تَجْتَرُّ ضَبُّ نَحْرٍ .

والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار ، ومثله قول العرب : أَكَلْتُ خَبْزًا وَلَبِنًا ، واللبن لا يؤكل ، ويقولون : ما سمعتُ برائحِه أَطِيبَ من هذه ولا رأيت رائحَه أَطِيبَ من هذه ، (وما رأيت كلاماً أصوب من هذا) . وقال الشاعر :

يا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا (١)

ونحن سنتكلّم عمّا استدلّ به على النصب في تلك القراءه .

تقريب الاستدلال

إنَّ «الأرجل» معطوفه على «الوجه» فهى مفعول «اغسلوا» ، كما أنّ «الوجه» كذلك ، والمعنى : اغسلوا وجوهكم وأرجلكم .

وقيل : المفعول منصوب ، وعلامة النصب الفتحة ، فلم يمس كسر اللّام من «أرجلكم» مع أنّه معطوف على المنصوب ، وهو «الوجه» ؟

يقال : إنّه إنّما جرّ للمجاوره ، أى وقع فى جوار المجرور وهو «الرؤوس» ، فجّر حفظاً للمشاكله وحسن الجوار ، فأعرب بإعرابه لفظاً وهو منصوب تقديراً ، وقد يمدّ قالوا : قد يؤخذ الجار بذب الجار (٢) .

١- معانى القرآن: ١٦٨.

٢- مجمع الأمثال ٢: ١٠٩.

استدل الأخصش على ذلك بقول العرب : «هذا مُجْرُ ضَبِّ حَرْبٍ» (١).

توضيحه : أنَّ «هذا» مبتدأ و«مُجْر» خبره ، وهو مضاف إلى «ضَبِّ» ، والضَبُّ مجرور بإضافة المُجْر إليه ، وعلامة جزه الكسره الظاهره ، و«حَرْبٍ» بالجزء صفه للمُجْر ، و«المُجْر» - كما قلنا - خبر مبتدأ مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمه الظاهره ، فينبغي أن يكون «حَرْبٌ» مرفوعاً ، لأنه صفه للمرفوع ، ويجب المطابقه بين الصفه والموصوف في الإعراب ، ولكنه جز لفظاً لوقوعه في مجاوره المجرور وهو «ضَبِّ» ، فهو مجرور لفظاً ومرفوع تقديراً ، وهذا هو الجز بالمجوار ، وهو ثابت في كلام العرب ، فكذا آيه الوضوء تحمل على الجز بالمجوار - في قراءه الجز - ، والعطف على «الوجه» فالمعنى على الغسل ، وإعراب النصب مقدر .

والجواب عن هذا الدليل من وجوه :

الأول : أنَّ الجز بالمجوار لو ثبت في كلام العرب فهو في غايه الضعف اتفاقاً ، فلا يحمل عليه كلام الله - تعالى - الذي أجمع المسلمون على أنه أفصح الكلام وأقواه ، فلا يمكن توجيهه في الآيه ؛ لاختصاصه بالضرورة ، وكلام الله أعلى وأجل من ذلك ، ولذا قال الأخصش معترفاً بذلك :

والنصب أجود وأسلم من هذا الاضطرار (٢).

والثاني : أنَّ الجز بالمجوار في المثال «مُجْرُ ضَبِّ حَرْبٍ» مع ضَعْفِهِ - إذ الأكثر

١- انظر معانى القرآن للاخفش: ٣٩١ طبعه عالم الكتب.

٢- معانى القرآن: ١٦٨.

فيه الرفع كما نصّ عليه ابن هشام في «المُعْنَى» (١) - لا يوجب اللبس ولا اختلاف معنى الكلام ، بل القرينه - عقلاً و عرفاً - تحكّم بأنّ «الجُحْر» يوصف بالخراب والعُمران لا «الضَبّ» نفسه ، فهو لو قرئ بالجرّ لما أوجب التباس المعنى .

وليست الآيه من هذا القبيل ؛ فإنّ الجرّ فيها يوجب التباس المعنى ؛ أى التباس الغسل بالمسح ، ويُخرّج الآيه عن المحكمات ويُدرجها في المشابهات وهو الذى يريدونه ، إذ الآيه فى تلك الصورة - على فرض صحّته - كما يحتمل فيها كون «الأرجل» مجروره بالجوار والعطف على «الوجه» والمعنى على الغسل ، فكذا يحتمل كونها مجروره بالعطف على «الرؤوس» والمعنى على المسح .

والغرض من وضع علم الإعراب دفع الالتباس بين المعانى لا تحكيم الالتباس ، كما فى حكاية أميرالمؤمنين عليّ بن أبى طالب - صلوات الله عليه - مع القارئ الذى قرأ : {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (٢) - بالجرّ ؛ أى : جرّ «رسوله» والمعنى - معاذ الله - : «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَمِنْ رَسُولِهِ» ، وهذا خطأ ، والإعراب الصحيح رفع «رسوله» عطفاً على محلّ اسم «أَنَّ» ، والمعنى : أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣) .

فلإعراب أثر فى إفاده المعانى ، ولاسيما إذا كان إهماله يوجب فساداً فى المعنى ، فكيف يهمل الإعراب فى الآيه ويجرّ بالجوار الذى هو منشأ الالتباس ؟

١- معنى اللبيب ٢: ٨٩٤.

٢- التوبه: ٣.

٣- وقد نسب القفطى فى «الإنباه» الحكايه إلى أبى الأسود ، والصحيح أنّها تنسب إلى أميرالمؤمنين عليه السلام . راجع: إنباه الرواه على أنباه النحاه ١: ٤٠.

ولو كانت «الأرجل» مغسولة حقيقةً وأُجرى فيه الجزّ بالجوار لا نقلب المعنى - الذى يدور على الإعراب ، أو يدور الإعراب عليه - إلى المسح ، وهو خطأً ونقض للغرض من الإعراب .

إذن الجزّ بالجوار فى الآيه يوجب الالتباس ، إذ «الأرجل» كما يمكن غسلها ، فكذا يمكن مسحها ، ولا يتبين المراد منها مع هذا الإعراب الذى يلزم منه نقض الغرض من وضع علم الإعراب .

والجواب الثالث : أن الجزّ بالجوار مما أنكره السيرافى وابن جنّى وهما هما ، وتأولوا قولهم : «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» - بالجزّ - على أنه صفة لـ «ضَبٌّ» ، حيث قال السيرافى :

الأصل : خربِ الجُحْرُ منه - بتنوين «خرب» ورفع «الجُحْر» - ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير «الضَبِّ» ، وخفض «الجُحْر» كما تقول : «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه» - بالإضافة - والأصل : «حسنِ الوجهُ منه» ، ثم أتى بضمير «الجُحْر» مكانه لتقدّم ذكره فاستتر (١) .

وقال ابن جنّى :

الأصل : «خربِ جُحْرُهُ» ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع واستتر (٢) .

وقد اعترض ابن هشام على ما ذهبوا إليه طبقاً لمذهبه النحوى البصرى ، حيث قال :

١- راجع: المغنى ٢: ٨٩٦.

٢- المغنى ٢: ٨٩٦ ، كتاب الخصائص ١: ١٩١ - ١٩٤.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفه على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس (١).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بجوابين :

الأول : أن ذلك جائز عندهما وعند الكوفيين .

والثاني : أن هذا أهون من حمل الكلام على الجزّ بالجوار الذى هو مرجوح بالنسبه إلى هذا أيضاً .

والجواب الرابع : ما ذهب إليه المحققون من أهل العربيه : أن الجزّ بالجوار ورد فى النعت قليلاً - كما مثله ب- «جحر صبّ خرب» وقالوا : الأكثر فيه الرفع - وفى التوكيد نادراً ؛ كقول أبى الغريب النصرى :

يا صاحٍ بُلِّغْ ذوى الزُّوجاتِ كُلَّهُمْ

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ (٢)

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض «كلهم» ، فقلت له : هلا قلت : كلهم ؟ - يعنى بالنصب - فقال : هو خير من الذى قُلْتُهُ أنا ، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض .

ولا يكون الجزّ بالجوار فى عطف النسق (٣) - كما فى الآيه - لأنّ العاطف يمنع من التجاور ، كما صرّح به ابن هشام فى القاعده الثانيه من الباب الثامن من

١- المغنى ٢: ٨٩٦ .

٢- خزانه الأدب ٥: ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، وجمع الهوامع ٢: ٥٥ ، وشرح شذور الذهب: ٤٢٨ ، تذكره النحاه: ٥٣٧ .

٣- المغنى ٢: ٨٩٦ ، تفسير الفخر الرازى ١١: ١٢٩ .

كتاب «المغنى» (١).

قال البغدادي في خزائنه: «وأما جزّ الجوار في العطف، فقد قال أبو حيان في (تذكرته): لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعّف جدا قول من حمل قوله تعالى: {وَأَسْبِغُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} في قراءه من خفض على الجوار. والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعا لما قبله من غير وساطه شيء، فهو أشدُّ له مجاوره، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبُعِدَت المجاوره» (٢).

والحاصل: أنّ قياس الأخصش الجزّ في الآية بالجزّ في المثال المرويّ عن العرب قياس مع الفارق، إذ المجاوره في المثال ممكنه، لأنّها في النعت ولا يمكن في الآية؛ لأنّ العاطف يمنع منها.

٧ - المحاسبيّ (ت ٢٤٣ هـ)

قرأ المحاسبيّ في كتابه (فهم القرآن ومعانيه) «الأرجل» بالجزّ، وحمله على الجزّ بالجوار وقال:

«وأرجلكم» مجرور بالباء، وهي مشتركة بالكلام الأوّل من المغسول، والعرب تفعل هذا بالجوار للمعنى على الأوّل، أي: «واغسلوا أرجلكم» (٣).

أقول: الاستدلال به على الغسل إنّما جاء تقليداً للأخصش؛ إذ هو أوّل من

١- المغنى ٢: ٨٩٥، وانظر كلام البغدادي في الخزائنه ١: ٩١.

٢- خزائنه البغدادي ٥: ٩٢ - ٩٣.

٣- فهم القرآن - الحروف الزوائد - ١: ٤٩١.

قال بالإعراب المذكور - الجزّ بالجوار - فى الآيه ، ثم قاس الآيه بقول العرب ، والمحاسبيّ قلده ، وقد تقدم ابطالنا كلام الاخفش (١١) ، ولذا فقد بطل كلام المحاسبيّ الذى لا يبلغ منزله الاخفش اللغويه .

٨ - الفضل بن شاذان النيسابورى (ت ٢٦٠ هـ)

قال الفضل بن شاذان مخاطبا أهل السنّه : أجمعتم على غسل الرجلين والمسح على الخفين ، وادعيتم أنّ النبى صلى الله عليه وآله عمل بخلاف ما نزل به القرآن ثم رويتم فى ذلك أحاديث ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فعل خلاف ما أمره الله وأنزل عليه به القرآن ، وقد قال الله جل ذكره : {اتَّبِعُوا مَا نُزِّلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ} (٢٢) ، وزعمتم أنّه اتبع غير ما أوحى إليه ، وذلك أنّ المسح على الرأس والرجلين ناطق بهما الكتاب ، وكانت روايتكم الكاذبه أوثق عندهم من القرآن الناطق ، فصدقتم بما لا تدرّون لعله من المنافقين الذين ذكرهم الله فقال : {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَشْتَهَرُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} (٣) ، فتركتم فرض الوضوء لقولهم ، فتركتم ما لا تشكّون أنّ الله أنزله . . . (٤)

أقول :

إنّ الفضل بن شاذان هو من علماء الشيعة الإماميه الأقدمين أدرك أربعة من

١- تقدم رده فى صفحته: ٥٩.

٢- سورة الأعراف: ٣.

٣- سورة البقره: ١٤ - ١٥.

٤- الإيضاح للفضل: ٢٠٤ - ٢٠٥ طبعه جامعه طهران بتحقيق وتحشيه ومقدمه الدكتور ومحدّث الأرموى سنة ١٣٤٧ ش برقم ١٣٤٧ ، وطبعه مؤسسه الأعلمي: ١٠٨ ط الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

أنمه أهل البيت عليهم السلام هم : على الرضا ، والجواد ، والهادى ، والعسكرى عليهم السلام ، فهو أعرف بما تقوله الشيعة تبعاً لأئمتهم عليهم السلام ، وكذلك هو أعرف بما تقوله أهل السنّة ومن أين أتوا بهذا الكلام ، ومتى نشأ قولهم بغسل الرجلين فى الوضوء فيدل قوله : «إجمعت على غسل الرجلين . . . على أن غسلهما هى سنه متأخره أخذ بها الناس بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلا توجد فى عهد أبى بكر وعمر ، بل وجدت فى عهد عثمان وانتشرت فى العهد الأموى .

٩ - هود بن المحكم الهوارى (من علماء القرن الثالث الهجرى)

لم ينص هذا الرجل فى (تفسيره) على الجزّ كما نصّ على النصب ، إلّا أنّه روى المسح عن ابن عباس بقوله :

أبى الناس إلّا الغسل ، ولا أجد فى كتاب الله إلّا المسح (١).

وهذا ظاهر فى قراءة الجزّ ، وأنّه يفيد المسح ، ولو قرئ بالنصب أيضاً لاحتل المسح عطفاً على «الرؤوس» - محلاً - المجروره بالباء الزائده التبعيضيّه لفظاً .

وقال الرضى فى شرحه على الكافيه :

«وقيل : جاءت للتبعيض ؛ نحو قوله تعالى : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} ؛ قال ابن جنى : إنّ أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء ، ومذهبه أنّها زائده» (٢).

١- تفسير كتاب الله العزيز ١: ٤٥٣. عن ابن عباس قال: افترض الله غسلتين ومسحتين ألا ترى أنّه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين كثر العمال ٩: ٤٢٣ / ٢٦٨٤٢. عب.

٢- شرح الرضى على الكافيه ٤: ٢٨١.

١٠ - محمد بن يوسف الوهبي الإباضي المصعبى

زعم الوهبي الإباضي في (هميان الزاد إلى دار المعاد) أنّ الجزّ إنّما يكون بالعطف على «الرؤوس» ، لكنّه لا يفيد المسح ولا يوجهه ، بل يفيد الغسل الخفيف في «الأرجل» والمسح في «الرؤوس» (١).

ثمّ اعترض على قوله بالقول : إنّ العطف يقتضى تشارك المتعاطفين في الحكم ، فكيف تعترفون بعطف «الأرجل» على «الرؤوس» ثمّ تفرقون في الحكم بينهما بأنّ الحكم في «الرؤوس» المسح بمعناه الحقيقي ، وفي «الأرجل» المسح بمعناه المجازى وهو الغسل الخفيف ، وهذا جمع بين الحقيقة والمجاز ، وتفرق الحكم في المتعاطفين ، والكلّ مجمعون على بطلانه ؟

وأجاب :

إنّ التخلّص من ذلك إنّما يتيسّر بعموم المجاز ؛ وهو ياراده الوضوء الخفيف للرؤوس والأرجل ، ففي الرؤوس المسح ، وفي الأرجل الغسل الخفيف .

وأيد زعمه بما نقله عن أبي زيد الأنصاري ، وأبي حاتم ، وابن الأنباري ، والفارسي من أنّ المسح خفيف الغسل (٢) .

والجواب :

أولاً : أنّ عموم المجاز يُخرِجُ الآية عن كونها من آيات الأحكام المحكمة ، ويفتح باب التلاعب بالأحكام على مصراعيه .

١- هميان الزّاد ٥: ٣٣٥ - ٣٣٧.

٢- هميان الزاد ٥: ٣٢٨ - ٣٣٩ ، ويمكننا ان نجيبه بأنه لو صح هذا فما الفرق بين المسح على الرأس والغسل الخفيف في الأرجل ، فإنه على هذا هو المسح أيضا ؟

وثانياً: أنّ القرآن إنّما نزل على لسان قريش وهم أفصح قبائل العرب، فأسلوبه هو أسلوب كلامهم، ولو عرضت هذا الكلام على منصف غير متعصب لرأي دون آخر، لما فهم من هذا العطف إلّا المسح، وذلك قانون المتعاطفين، فإنّ حروف العطف موضوعه لغرض الوصل بين المتشاركين في الحكم، وإلّا لكان العطف عبثاً ولغوياً. وإذا لم نحمل القرآن على الرأي والهوى لم نحتج إلى تلك التأويلات التي اعترف المتأولون بفسادها أيضاً؛ وإنّما ذكروها لتوجيه الخروج على القوانين العلميّة، والتمرد على المنطق، والشطط على الأدلّه.

فإنّ هذا الرجل اعترف بأنّ الاعتراض عليه وارد، ثم حاول التخلّص منه بعموم المجاز. وهو خطأ، لأنّ عموم المجاز أيضاً مجاز آخر أوسع من الأوّل، وهو لا يحفظ الحقيقه والمجاز الأوّل جنباً إلى جنب قطعاً.

وقد اختلفوا في وقوع المجاز في القرآن، فمن قائل بوقوعه، ومنهم عزّ الدين عبد السلام، وأحمد بن حنبل الشيباني.

ومن مانع منه، ومنهم: أبو إسحاق - استاذ ابن برهان - والقشيري، وابن خويز منداد، وأبو العباس بن القاص، وداود الظاهري، ومنذر بن سعيد البلوطي في «أحكام القرآن»، وأبو مسلم بن يحيى الأصبهاني.

وقال أبو حامد في أصوله:

ليس في القرآن مجاز (١).

وقال ابن برهان:

والأستاذ أبو إسحاق إذ أنكر المجاز في اللغة، فلئن يُنكره في القرآن

من طريق أولى (١) .

ودليلهم : أنَّ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلَّا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهو محال على الله .

وبلغت المذاهب في المجاز خمسة :

١ - المنع مطلقاً ؛ وهو المنسوب إلى أبي إسحاق الشيرازي (٢) .

٢ - المنع في القرآن وحده ؛ وقد ذكرنا أسماء القائلين به .

٣ - المنع في القرآن والحديث دون ما عداهما ؛ وهو رأى ابن داود (٣) .

٤ - الوقوع مطلقاً ؛ وهو القول المشهور وأحمد بن حنبل وعز الدين عبد السلام (٤) وقد تقدم ذكره .

٥ - التفصيل بين ما فيه حكم شرعي وغيره ؛ وهذا قول ابن حزم .

وقال الزركشي :

والحق في هذه المسألة أنه إن أُريد بالقرآن نفس الكلام القديم فلا مجاز فيه ، أو الألفاظ الدالّة عليه فلا شك في اشتغالها عليه (٥) .

ونحن نقول بوقوعه في القرآن ، ولكن ليس بهذا النطاق الواسع الذي ادّعاه الوهبي الإباضي وقومه ، بل له مواضع يستحسن فيها ويستعذب ، وليس هذا منها ، وهو رأى الزركشي أيضاً كما في «البحر المحيط» إذ قال :

١- البحر المحيط : ١ : ٥٣٩ .

٢- البحر المحيط : ١ : ٥٤٠ .

٣- البحر المحيط : ١ : ٥٤٠ .

٤- البحر المحيط : ١ : ٥٤١ .

٥- البرهان في علوم القرآن: ، وعنه في البحر المحيط : ١ : ٥٤٠ .

مرادنا بوقوعه فى القرآن على نحو أساليب العرب المستعذبه ، لا المجاز البعيد المستكره ، وقد توسع فيه قوم فضّلوا(١) ، انتهى .

هذا أصل المجاز ، وأما المجاز عن المجاز الذى يدّعيه الوهبيّ الإباضيّ ويعتبر عنه بعموم المجاز ، فقد أنكره الأمدى ، وهو فحل الفحول فى علم الأصول(٢) .

والوهبيّ أحسن بضعف استدلاله بادئ ذى بدء والتجأ إلى الجزّ بالجوار والمعنى على الغسل ، فكان كمن انتقل من قطرات المطر إلى وابل الميزاب .

ثم استجار من الجزّ بالجوار ، حيث إنه ممتنع فى العطف - لأنه يمنع من التجاور كما صرح به ابن هشام فى القاعده الثانيه من الباب الثامن من كتاب «المغنى» - بالشذوذ ، واعترف بأنّ الجزّ بالجوار ضعيف لمكان العطف ، فحمل القرآن على الشذوذ(٣) ، وهو فى ذلك كما قال الشاعر :

«كالمستجير من الرّمضاء بالنار» .

والوهبيّ وإن جدّ لعطف القرآن حسبما يريد ، لكن الحقّ ينطق منصفاً وعتيداً فنقل عن ابن عباس المسح بعبارتين :

١- البحر المحيط : ١ : ٥٤٢ .

٢- البحر المحيط : ١ : ٥٥١ .

٣- هميان الزاد : ٥ : ٣٣٩ ، والمغنى : .

أبي الناس إلاً الغسل وما وجدت في كتاب الله إلاً المسح(١).

والثانيه :

الوضوء غسلتان ومسحتان(٢).

ثم نقل عن أنس :

نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل(٣).

ونقل مثل ذلك عن عكرمه - الذي يُعدّ كلامه حجّه عليه - والشعبي وغيرهم من التابعين .

كلّ هذه الروايات التي أوردها دليل على أنّ الجزّ هو القراءه الصحيحه في القرآن، وهذا يعنى المسح نزولاً على حكم القواعد المستنبطه من أساليب كلام العرب .

١١ - الجصاص (ت٥٢٧٠هـ)

روى الجصاص في كتابه (أحكام القرآن) الجزّ في «الأرجل» عن أبي بكر بن مجاهد ، إذ قال : قرأ ابن عباس ، والحسن ، وعكرمه ، وحمزه ، وابن كثير ، ثم احتمل له وجهين(٤) :

الأوّل : أن تكون «الأرجل» مجرورةً عطفاً على لفظ «الرؤوس» ، وهي

١- هميان الزاد ٥: ٣٣٦. وفي نصوص اخرى: (وما اجد في كتاب الله إلاً المسح). كتر العمال ٩: ٤٣٢ / ح ٢٦٨٣٧ روايه ابن عباس للربيع بنت معوذ: ونجد في كتاب الله المسح على القدمين ويأتي في صفحه ٢٣١.

٢- هميان الزاد ٥: ٣٣٩. كتر العمال ٩: ٤٣٣ / ح ٢٦٨٤٠ (عب).

٣- هميان الزاد ٥: ٣٣٩. وقد مرّ في الكلام مع الفراء أنّ المراد من السنّه في هذا النص هو سنه الناس لا سنه النبي صلى الله عليه وآله .

٤- انظر أحكام القرآن ٣: ٣٤٩ - ٣٥٠.

مجروره بالباء الزائدة ، والمفاد هو المسح كما لا يخفى .

وهذا الدليل كما ترى خالٍ من الإيرادات التي في قراءة النصب عطفًا على الوجه...

والثاني : أن يكون الجزر بالمجاوره والعطف على «الوجه» ، واستدلّ لذلك بدليلين :

١- قراءة بعضهم في قوله تعالى : {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ} (١١) ، ثم قال : {وَحُورٌ عِينٌ} (٢) فخفضهنّ بالمجاوره (٣) ، وهنّ معطوفات في المعنى على الولدان ، لأنهنّ يُطْفَنَ ولا يطاف بهنّ (٤) .

٢- قول الشاعر :

فهل أنت إن ماتت أتانك راكب إلى آل بسطام بن قيس فخاطب

فخفض «خاطب» بالمجاوره ، وهو معطوف على المرفوع من قوله : «راكب» والقوافي مجروره ، ألا ترى إلى قوله :

فقل مثلها في مثلها أو فلئمهم على دارمي بين ليلي وغالب (٥)

أقول :

وهذان الدليلان باطلان ؛

أما بطلان الأول : فلأنّ قوله تعالى : {وَحُورٌ عِينٌ} بالجزر في قراءة بعضهم

١- الواقعة: ١٧.

٢- الواقعة: ٢٢.

٣- أي في قوله تعالى: (بِأَنْوَابٍ وَأَبَارِيْقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ...).

٤- انظر أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٤٩ - ٣٥٠.

٥- انظر أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٤٩ - ٣٥٠.

فليس بمجروورٍ على الجوار ، بل يحتمل أمرين :

الأمر الأول : أن يكون عطفاً على «أكواب» في قوله : {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ} (١١) .

وقوله : «يطفن ولا يطاف بهن» غير مسلم ، بل لا يمتنع أن يطاف بالهور العين كما يطاف بالكأس .

وقد ذكروا من جملة ما يطاف بهن الفاكهه واللحم (٢) .

الأمر الثاني : أن يكون عطفاً على {جَنَاتِ النَّعِيمِ} (٣) ؛ فكأنه قال : هم في جنات النعيم وفي مقارنه أو معاشره حور عين - ذكره أبو علي الفارسي (٤) ، فقال :

روى الرفع في {حُورٌ عِينٌ} عن ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وابن عامر ، والجز فيه عن المفضل عن عاصم ، وحمزه والكسائي ، وخرج الرفع على تقدير «ولهم حور عين» مبتدأ وخبراً والجملة اسمية . ولم يذكر فيهن الطواف ولا الإطافه . والجز حملاً على جنات النعيم ، والتقدير : أولئك المقربون في جنات النعيم وفي حور عين (٥) ، أى : فى مقارنه حور عين ومعاشره حور عين

١- الواقعة: ١٧ - ١٨ .

٢- راجع: فقه القرآن ١: ٢١١ .

٣- الواقعة: ١٢ .

٤- الحجّه ٤: ٢٠ .

٥- قال البغدادي في الخزانة ٥: ٩٣: «وقال ابن هشام فى المغنى: وقيل به فى {وَحُورٌ عِينٌ} فىمن جزها فإن العطف على {وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ} لا على «أكواب وأباريق» ، إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالهور ، وقيل: العطف على جنات ، وكأنه قيل: المقربون فى جنات وفاكهه ولحم طير وحور. وقيل: على أكواب باعتبار المعنى ، إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب» .

فحذف المضاف ، انتهى .

وإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال كما نصّ عليه ابن جنيّ في الخصائص .

وأما بطلان الثاني فلوجوه :

الأول : أنّ هذا الشعر الذي أورده أبو العلاء المعزّي في «ضوء الشَّقَط» ونسبه إلى الفرزدق ؛ الشاعر المشهور (١) ، لو كان الجزّ فيه جزءاً بالمجاورة لكان مشتقاً على الإقواء - لأنه مرفوع حقيقه - والإقواء من عيوب القوافي - إذ هو تحريك المجرور بحركتين مختلفتين غير متباعدتين مثل الكسره والضمه ، وهو قبيح عمّن هو أدنى رتبة من الفرزدق ، فكيف يصدر عنه مع أنّه دليل العجز والإفحام ، والفرزدق بعيد عنه بمراحل ؟

الثاني : أنّ قولاً حملوه على أنّه أراد :

* فهل أنت راكب إلى آل بسطام وآل خاطب (٢) *

أى قوم يصلح أن يخاطب إليهم .

١- ضوء الشَّقَط: ٥٢ - ٥٣.

٢- قال الفرزدق في ديوانه: فهل أنت إن ماتت أتأتك راكب إلى آل بسطام بن قيس فخاطب ولو مثلك اختار الدنو إليهم للافى كما لاقى يسار الكواعب وكان الفرزدق خطب امرأة من ولد بسطام بن قيس الشيباني - أحد فرسان العرب الثلاثة وهم: عامر بن الطفيل الكلبي ، وعتيبة بن الحارث بن شهاب ، وبسطام بن قيس بن مسعود بن خالد - فلما طالبهم الفرزدق بدفع خدراء إليه أخبروه أنّها قد ماتت. ويقال: إنهم كذبوه في ذلك مخافة أن يهجوهم جرير. وأما يسار الكواعب فهو عبد لرجل من العرب ولذلك الرجل بنات حسان ، فجعل يتعرض لهنّ ، فقلن له: إننا نريد أن نبخرك بمجمّر ، أى: عود ، فأمكننا من ذلك ، وأعددن له موسى ليخصينه.

الثالث: أن «خاطب» أمر من المخاطبه، وهو يأمر جريراً بذلك، وعلى هذا صرح المعزى أبو العلاء في «ضوء السقط»، وهو أستاذ الشعر وأسبق من غيره في معرفه فحواه ومغازيه، إذ قال: والذى أذهب إليه أن قوله: «فخاطب» أمر لجرير من قولك: خاطبهم يخاطبهم خطاباً، كما تقول للرجل إذا لُمته على شيء فسكت: تكلم؛ أى هاتِ حجتك على ما فعلت (١).

١٢ - عبد الله بن محمد بن وهب الدينورى (ت ٣٠٨ هـ)

قال ابن وهب الدينورى فى (تفسيره) فى الجزّ بالمسح على الخفين، وفى النصب بالغسل من غير توضيح (٢).

والجواب:

والجواب أن قراءة الجزّ لا تلازم المسح على الخفين، بل هو معطوف على «برؤسكم» وحكمه حكمه، على أن الجر لو دلت على المسح على الخفين فماذا فى الآية يدل حكم الأرجل؟

١٣ - ابن جرير الطبرى (ت ٣١٠ هـ)

صوّب ابن جرير الطبرى فى (تفسيره) القراءتين - الجزّ والنصب - كليهما. فقال: «فبين صواب القراءتين جميعاً أعنى النصب فى الأرجل والخفض».

١- ضوء السقط: ٥٣.

٢- تفسير ابن وهب ١: ١٨٨.

أما النصب فسيأتي (١) ذكر رأيه فيها حيث يحملها على الغسل .

وأما الجَزَ فإنه يحمله على المسح عطفاً - للأرجل المجروره - على الرؤوس ، وقال بعد أن صَوَّبَهما جميعاً :

غير أن ذلك وإن كان كذلك ، وكانت القراءتان كلتاها حسناً صواباً ، فأعجب القراءتين إلى أن أقرأها قراءه من قرأ ذلك خفضاً لما وصفت من جمع المسح المعنيين الذين وصفت ولأنه بعد قوله :
 {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} (٢)

واستدل على ذلك بأدله :

الأول : أن «المسح» يجمع المعنيين - الغسل والمسح - قال :

لأن في عموم الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما ، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مسحهما (٣) .

الثاني : أنه قال بعد قوله : {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} :

فالعطف به على «الرؤوس» مع قربه منه أولى من العطف به على الأيدي ، وقد حيل بينه وبينهما بقوله : {وَأَمْسَحُوا} (٤) .

فالطبري بهذا التوجيه إنما أراد أن يحفظ كرامه علماء الجمهور ويخلصهم من مخالفه نصوص الكتاب والسنة كما لا يخفى .

ولكن «الغسل» غير مراد من «الأرجل» وفق القواعد العربية ونزولاً على

١- الصفحة: ١٩٩.

٢- تفسير الطبري ٦: ١٣٠.

٣- تفسير الطبري ٦: ١٣١.

٤- تفسير الطبري ٦: ١٣١.

حكم الكتاب والسنة التي أورد الطبري طرفاً منها وهي الدليل .

الثالث : الروايات الحاكمة بالمشح ، وهي عدّه روايات :

١ - روايه عكرمه عن ابن عباس :

الوضوء مسحتان وغسلتان(١) .

٢ - روايه أنس تكذيباً للحجاج بن يوسف الثقفي بقوله :

صدق الله وكذب الحجاج ، قال تبارك وتعالى : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَوْجُلُكُمْ} .

٣ - روايه عكرمه :

ليس على الرجلين غسل ، إنما نزل فيهما المسح(٢) .

٤ - روايه جابر عن أبي جعفر عليه السلام :

«مسح على رأسك وقدميك» .

٥ - روايه الشعبي :

نزل جبريل بالمسح(٣) .

واحتج لإثبات ذلك بآيه التيمم ، فإنها أمره بأن يمسح ما كان غسلًا ويُغنى ما كان مسحاً .

وقال - على ما رواه عنه المغيرة - :

أمر بالتيمم فيما أمر به الغسل(٤) .

١- تفسير الطبري ٦: ١٢٨ . راجع في هذه القراءة عند رأى الإباضي وابن كثير .

٢- تفسير الطبري ٦: ١٢٩ .

٣- معاني القرآن ١: ٣٠٣ . وانظر صفحه ٣٢٠ من البحث التاريخي .

٤- تفسير الطبري ٦: ١٢٩ .

وحكى الجز في «الأرجل» عن علقمه، والأعمش، ومجاهد، والشعبي، وأبي جعفر عليه السلام، والضحاك بروايه سلمه عنه (١).

٦- روايه الحارث، عن القاسم بن سلام، عن هيثم، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن أوس بن أبي أوس، قال:

رأيت رسول الله أتى سباطه قوم، فتوضأ ومسح على قدميه (٢).

٧- روايه محمد بن عبيد المحاربي، عن أبي مالك الجنيبي، عن مسلم، عن حبه العزني، قال:

رأيت علي بن أبي طالب عليه السلام شرب في الزجبه قائماً، ثم توضأ ومسح على قدميه (٣)، وقال: «هكذا رأيت رسول الله صنع» (٤).

وكل هذه الروايات تؤكد لزوم المسح على القدمين، لأن جبريل عليه السلام قد نزل بالمسح على رسول الله صلى الله عليه وآله وأخيراً ذهب الطبري إلى القول بالتخيير بين المسح على الرجلين أو غسلهما، وقد كتب أحد تلامذته المقلدين لمذهبه وهو المعافي بن زكريا النهرواني الجبري كتاب عنوانه (المسح على الأرجل) ذكره ابن النديم في الفهرست.

١٤- الزجاج (ت ٣١١هـ)

لقد حكم الزجاج في كتابه في قراءة الجز بحكمين متناقضين، حيث صرح

١- تفسير الطبري ٦: ١٢٩ - ١٣٠.

٢- تفسير الطبري ٦: ١٣٤ وقد مر بحثه في الجانب التاريخي أيضاً فراجع.

٣- هذا هو الصحيح، لكنهم تعودوا على التحريف، فوضعوا «عليه» مكان «قدميه».

٤- تفسير الطبري ٦: ١٣٥ أنظر البحث الروائي من هذه الدرسة أيضاً.

في «معاني القرآن» أنّ الجِرَّ إنّما يكون عطفاً على «الرؤوس» ومفاده المسح ، فقال : «وقال بعضهم : نزل جبرئيل بالمسح ، والشَّيْئَةُ الغسل» . وقال بعض أهل اللغة : هو جِرٌّ على الجوار فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله ولكن المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسل ، لأنّ قوله : {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} فذكر الحدّ في الغسل اليد إلى المرفق ، ولليد من أطراف اليد من أطراف الأصابع إلى المرفق ، فالمرق منقطع مِراً لا- يُغسل ودخل فيما يغسل . . . إلى أن يقول : فالدليل على أنّ الغسل هو الواجب في الرجل ، والدليل على أنّ المسح على الرجل لا- يجوز هو تحديد إلى الكعبين (١) كما جاء في تحديد اليد إلى المرفق ، ولم يجرى في شيء في المسح تحديد ، قال : «فامسحوا برؤوسكم» بغير تحديد في القرآن وكذلك قوله : {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَيْبًا طَيِّبًا فَأَثَرَيْتُمُهَا بِيَدَيْكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} . ويجوز «وأرجلكم» بالجر على معنى : واغسلوا ، لأنّ قوله : {إِلَى الْكَعْبَيْنِ} قد دلّ على ذلك كما وصفنا ، وينسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر :

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

المعنى : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً ، وكذلك قال الآخر :

علفتها تبناً وماء بارداً .

المعنى : وسقيتها ماء بارداً (٢) .

فالزجاج في «معاني القرآن» أنكر الجِرَّ بالجوار أشدّ الإنكار ، ولكنه ناقض

١- سنتعرض إلى ما استدلوا به في التحديد حينما نتعرض لكلام الشيخ الطبرسي في هذه القراءة.

٢- معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٥٣.

نفسه في «إعراب القرآن» ، حيث أفتى بجواز الجزّ بالجوار ، ورأى أنّ الجزّ في «أرجلكم» من باب المجاورة ، أي : أنّها منصوبه معطوفه على «الأيدي» أو «الوجوه» ، وإنّما جزّت لوقوعها في مجاوره المجرور وهو «الرؤوس» ، وعبر عنه بالمطابقه قال :

باب المطابقه باب حسن جداً (١١) ، انتهى .

واستدلّ على ذلك بأدله :

الدليل الأوّل : حكاية سيويه (١٢) عن العرب : «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» ؛ تركهم الرُّفْعُ في «خرب» ؛ وجزوه حرصاً على المطابقه .

قال أبو حيان في «ارتشاف الضرب» :

«ومما لم يتبع النعتُ فيه المنعوت قول العرب : «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» بجر (خَرِب) وحقه الرفع ؛ لآنَّهُ وَضِفٌ لِلْجُحْرِ لا- للضب ، لكنَّهُ جُزٌّ لمجاورته المجرور ، وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار ، وهذا رواه سيويه وغيره عن العرب بالرفع ، وهو الأصل والقياس الجزُّ فحمله الأكثرون على أنه صفة للجُحْرِ ، لكنهم جُزُّوه للمجاوره كما ذكر . . .

وقال الفراء وغيره : لا يخفضُ بالجوار إلّا ما استعملته العرب كذلك ، فلا يُقاس على ما استعمل ما لا يستعمل (١٣) .

١- إعراب القرآن ١: ٢٠٧.

٢- الكتاب ١: ٤٣٦.

٣- ارتشاف الضرب ٤: ١٩١٢.

وقال أيضاً: «والخفضُ على الجوار قال به الجمهور من أهل البصره والكوفه، ورام إخراج ذلك عنه السيرافي وابن جنى على اختلاف في التقدير، فقدره السيرافي: حَرِبِ الجِحْرُ منه، كما تقول: حَتَيْتُ الوجهَ مِنْهُ؛ حَذَفَ الضميرَ للعلم به، ثُمَّ أَضْمَرَ الجِحْرَ فصارَ (حَرِبَ)، ولم يَبْرُزِ الضميرُ كما لم يَبْرُزِ في: مررت بِرَجُلٍ قائمٍ أَبَوَاهُ لا قاعدين، «فلا قاعدين» جارٍ على رجلٍ وَلَمْ يَبْرُزِ الضميرُ؛ لأنه لو بَرَزَ لقال لا قاعدُ هُما، وَقَدَّرَهُ ابْنُ جَنَى: حَرِبَ جِحْرُهُ، ثُمَّ نُقِلَ الضميرُ فصارَ حَرِبَ الجِحْرُ ثُمَّ حَذَفَ: فهذا جَزٌّ صحيح، وهو نعت للضب، وتقديرهما خطأً(١)».

وقد تقدم الجواب عن هذا الدليل مفضلاً (٢)؛ فلا نعيده.

الدليل الثاني: قراءه الحسن: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} - يضمّ اللّام تبعاً للдал - بتغيير حركة اللّام لمطابقته ما قبله وهي الдал .

تقريب الاستدلال:

إنّ الحسنَ غيّرَ حركة اللام الجازة على وفق حركة الдал من «الحمد» - وهي الضمّه - فكذا آية الوضوء، غيّرُوا إعرابَ «الأرجل» فيها بما يوافق إعرابَ «الرؤوس» وهو الجرّ حرصاً على المطابقته.

والجواب:

أنّهم مجمعون على فصاحه كتاب الله وخلوّه من أسباب الإخلال بالفصاحه، وقراءه الحسن - لو ثبتت - لا تدلّ على أنّ القرآن نزلَ على وفقها، لأنّها قراءه

١- ارتشاف الضرب ٤: ١٩١٤.

٢- في الإجابة عن أدلّه الأخفش في هذه القراءه.

شاذّه لا يحمل عليه الفصح المقيس ، وهي مشتمله على التنافر بحسب الذوق ، وشهاده أهل البلاغه .

ولا يمكن القول باشمال القرآن على التنافر ، والله - تبارك وتعالى - في غنى عن أن يفرض على نفسه موافقه الحسن وغيره بالخروج عن القياس السليم وإثبات الشواذ .

الدليل الثالث : قراءه الجَمْصِيّ : { الْحَمْدُ لِلَّهِ } - بكسر الدال لمتابعه ما بعده (١) وهي حركة اللام الجازه - خلاف قراءه الحسن ، وهي أيضاً تدل على حرصهم على المطابقه .

والجواب :

هو الجواب عن السابق : من أنّها شاذّه ، وهذا يخلّ بالفصاحتة ، ويوجب التنافر على أنّه يتابع ما قبل لما بعده ؟ .

الدليل الرابع : قراءه أبي جعفر القارئ : { لِلْمَلَأَيْنِكَ اسْجُدُوا } (٢) ، بضم التاء تبعاً للجيم .

والجواب :

أنّ القرآن نزل على لغة قريش - على ما أجمع عليه أهل القبله - ولم ينزل على لغة أبي جعفر وغيره .

الدليل الخامس : روايه أبي حاتم في اختياره : { وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ } (٣) - بكسر الحاء تبعاً للقفاف .

١- إعراب القرآن ١: ٢٠٧.

٢- البقره: ٣٤.

٣- المائده: ٤٥. اعراب القرآن ١: ٣٨١.

الدليل السادس : رواه أبي حاتم وغيره عن يعقوب القارئ : {إِنَّمَا بُعِثِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} (١١) - بكسر العين - تبعاً لأنفسكم (٢) .

والدليل السابع : قراءه أبي جعفر القارئ : {وَكُلُّ أَمْرٍ مُّشْتَقَرٌّ} (٣) .

فكذا آية الوضوء ، «الأرجل» منها مجروره للمطابقه والمجاوره ، وأصل إعرابه النصب عطفاً على الوجهه (٤) .

والجواب :

أن التشبث بتلك القراءات الشاذة ، لا يحمل عليها كتاب الله . على أن الجرّ عطفاً على «الرؤوس» المفيد للمسح هو ما دلّت عليه الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله بإجماع أهل القبلة ، ويقتضيه القانون النحويّ المشهور .

والتأويلات المنقوله عنهم ، كلّها لحمل القرآن على المذهب الذي يأخذون به وهذا لا يخفى فساده على المنصف المتأمل .

١٥ - العياشي السمرقندي (ت ٣٢٠ هـ)

لم يشك محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي في أن «الأرجل» مجروره عطفاً على لفظ «الرؤوس» فهي مجروره لفظاً منصوبه تقديرأ أو محلاً (٥) - على الرأيين - ومفاده يكون المسح ، كما تقتضيه قواعد العربيّه ، وتدلّ عليه الأحاديث النبويه

١- يونس: ٢٣.

٢- إعراب القرآن ١: ٢٠٧.

٣- القمر: ٣.

٤- إعراب القرآن ١: ٢٠٧.

٥- تفسير العياشي ١: ٣٠٠ - ٣٠١.

بطرق الشيعة وأهل السنّة، واعترف به غير واحد من أعلام أهل السنّة بأنّ القرآن نزل بالمشح ، لكنّهم في الوقت نفسه ادّعوا أنّ السنّة جرت بالغسل ، وهذا ما أثبتنا بطلانه في البحث الروائي من هذه الدراسة .
والمفاد : «وامسحوا رؤوسكم وأرجلكم» .

وهذا الإعراب مجمع على صحته بين النحويين لا- مناقشه لأحد فيه . وفيه تخلّص عن الجزّ بالمجاوره ، وقد أجمع النحاه على بطلانه في العطف بالحرف - المانع من التجاور - واتفقوا على ضعفه في غير العطف بالحرف في كلام البشر - لو ثبت - .

وكلام الله في الطرف الأعلى من البلاغه ، فلا يحتمل على الوجه الضعيف كما صرّح بذلك غير واحد من المعريين والمفسّرين (١) .

١٦ - ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ)

روى ابن مجاهد البغداديّ الجزّ في «الأرجل» عن ابن كثير ، وحمزه ، وأبي عمرو ، وعاصم بروايه أبي بكر عنه (٢) ، ولم يبيّن أنّ الجزّ في «الأرجل» هل هو من باب المجاوره كما يدّعيه بعض القوم ، أو من باب العطف على لفظ الرؤوس كما هو مقتضى أصول العربيّه وأسلوب كلام الفصحاء ؟ فجعل نفسه في مندوحة عن التعيين الذي اختلفوا فيه .

١- ومنهم: أبو جعفر النحاس في «إعراب القرآن» ٢: ٩ ، وابن خالويه في الحجّه ١: ١٢٩ ، والفخر الرازيّ في تفسير آيه الوضوء من التفسير الكبير وغيرهم.
٢- السبعة في القراءات ١: ٢٤٢ .

١٧ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخاس (ت ٣٣٨ هـ)

حمل النخاس في (معاني القرآن) الجزّ في «الأرجل» على وجوه:

أحدها: الجزّ بالجوار، ناقلاً ذلك عن الأحنف وأبي عبيد بقوله: ... إلى أنّ الأحنف وأبا عبيد يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار. والمعنى للغسل. قال الأحنف: ومثله: هذا جحر ضبّ تحرب (١).
ثم ردّ هذا القول قائلاً:

وهذا القول غلط عظيم؛ لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه؛ وإمّا هو غلط، نظيره: الإقواء في الشعر (٢).

وثانها: أنّ الجزّ من باب العطف على لفظ «الرؤوس» والعامل في المعطوف والمعطوف عليه هو «امسحوا»، وهو بمعناه بالنسبة إلى المعطوف عليه - وهو «الرؤوس» - وبمعنى الغسل بالنسبة إلى المعطوف - وهي «الأرجل» - وقد ورد المسح بمعنى الغسل (٣).

واحتجوا لهذا الوجه الثاني بقول أبي زيد:

إنّ المسح والغسل واحد (٤).

وتالثها: ما رواه عن الشعبي من أنّ جبريل نزل بالمسح، والغسل سنّه (٥).

١- معاني القرآن ٢: ٢٧٢، وإعراب القرآن ٢: ٩.

٢- إعراب القرآن ٢: ٩.

٣- معاني القرآن ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

٤- معاني القرآن ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

٥- معاني القرآن ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣. وقد مرّ البحث عنه عند الكلام مع الفراء والطبري من هذه القراءة.

ورابعها : ما رواه عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه عليه السلام أجاز المسح (١).

وبما أننا قد أجبنا عن الأخيرين سابقاً في «البحث الروائي» من هذه الدراسة فسوف نكتفي بالتعليق على الأولين فقط .

والجواب عن الوجه الأول (وهو الجرّ بالجوار) : حيث كفانا النحاس مؤونه الردّ عليه باعترافه بأنه قول غلط عظيم ، وأنه لا يحمل عليه كلام الله . وسيأتي تضعيفه عن غير واحد من الأعلام (٢) .

وعن الوجه الثاني أن ما استدللّ به هو إلغاء لأثر العاطف في الكلام ، وأنّ وجوده كعدمه في عدم إفاده معنئٍ وعدم ترتّب شيء عليه .

والإجماع على خلافه ، فإنهم صرّحوا على أنّ العطف يقتضى تشريك المتعاطفين في الحكم - وهو المسح فيهما - وإذا حملنا المعطوف على الغسل فقد أخرجناه عن التشريك مع المعطوف عليه ، إذ العامل فيه هو «مسحوا» ، واعترف النحاس بأنه باقٍ على معناه الحقيقيّ بالنسبة إلى «الرؤوس» - المعطوف عليها - وإذا لم يكن بهذا المعنى في جانب المعطوف وهو «الأرجل» بل كان بمعنى الغسل كما يدّعيه ، فهذا لا يقتضى التشريك ، وهو خلاف قانون العطف كما لا يخفى .

وما نقله عن أبي زيد الأنصاري فسيأتي الكلام عليه ورده في ضوء مناقشه كلام الألوّسى والطبرسى نقلًا عن السيّد المرتضى رحمه الله .

١- معانى القرآن ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

٢- كالفخر الرازى والخازن البغداديّ في تفسيريهما ، وابن خالويه في الحجّه ، وغيرهم من أعلام الجمهور.

وقد اعترف النحاس في «الناسخ والمنسوخ» أولاً بأن قراءه الجزّ في «الأرجل» تفيد المسح . ثم ادعى ثانياً: أنّ ذلك منسوخ بفعل النبي صلى الله عليه وآله (١)، ونحن قد أبطلنا الدعوى الثانية في الأجزاء السابقة من دراستنا هذه ، فبقى الدعوى الأولى على حالها وهي الصحّة وإفادتها للمسح .

١٨ – أبو منصور محمّد الماتريديّ (ت ٣٣٣ هـ)

لم يجد الماتريديّ في «تفسيره» مناصاً عن حمل الجزّ على المسح عطفاً على الرأس .

ونقل عن بعضهم أنّ من قرأ بالنصب فهو يرجع إلى الغسل ، نسقاً على الوجه ، وبالخفض يرجع إلى المسح (مسح الخفاف) نسقاً على مسح الرأس ، ثم قال : لكن هذا بعيد لأنه تناقض لا يجوز أن يأمر بالغسل والمسح جميعاً .

ومعنى الخفض لقرب جواره بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكُوا بُرُءُوسَكُمْ﴾ ، وقد يجوز ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْحِمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ وَحَوْرُ عَيْنٍ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ } ، فمن قرأ بالخفض إنّما قال : لقرب الجوار بالخفض .

فعلى ذلك الأوّل ثم الحكمه في الأمر بغسل هذه الأعضاء يذكّرهم بتطهير باطنهم (٢) .

أى : إذا عطف «الأرجل» على «الرؤوس» دخل تحت حكمه نزولاً على حكم العطف ؛ فيكون الأمر فيها المسح ، ولكنهم أبوا إلّا الغسل بمقتضى

١- الناسخ والمنسوخ : ١ : ٣٧٤ .

٢- تفسير الماتريديّ : ٣ : ٤٧١ .

التحديد وهو «إلى الكعيبين» ، زاعمين أن ذاك قرينه على الغسل في الأرجل ، وجمعاً بين القراءتين قالوا حكمها الغسل تارةً والمسح تارةً أخرى ، وهذا تناقض ، فلمّا عرف الماتريدي ذلك التناقض أراد التخلّص منه ، فقال : إنّ الجزّ لا يكون من باب العطف على الرؤوس ، بل يكون من باب الجزّ بالجوار حتّى لا يلزم التناقض .

والجواب :

أَنَّ الذى أوردهم هذه الموارد هو التحرز عن مخالفه ما يذهبون إليه ، وهذا هو الذى حَرَضَهُمْ وشجّعهم على الخروج عن القواعد الصحيحة والتمرّد على الأدلّه ، ونسبه كلام الله إلى ما هو برىء منه ، وأنّ الانقياد للقناعات المسيقه وتقديس السلف حملهم على مخالفه كتاب الله ، فإنّ القوم لم يسمحوا لأنفسهم أن يخالفوا الروايات التى صحّحوها طبقاً لقناعات خاصّه التى هى اجتهادات فى مقابل نصّ الكتاب والسّنّه النبويه ، بل سمحوا لأنّهم مذهبهم بمخالفه الكتاب والسّنّه حتى تطرّف بعضهم وقال ب- «عدم جواز تقليد ماعدا المذاهب الأربعة حتى لو وافق قول الصحابه والحديث الصحيح ، والآيه ، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل ، وربما أده ذلك إلى الكفر ، لان الأخذ بظواهر الكتاب والسنه من أصول الكفر(١) !

إذا علمت هذا فأقول : إنّ الجزّ لا يفيد إلّا المسح على القدمين بحكم العطف ، وهذا يوافق القواعد العربيه ونصّ الكتاب العزيز والأخبار الصحيحه

١- هذا هو كلام الصاوى فى حاشيته على تفسير الجلالين ٣: ١٠ ط دار احياء التراث العربى بيروت.

عن النبي صلى الله عليه وآله (١١)، ولا عيب فيه سوى أنه لا يوافق مذهب أئمتهم .

وأما التحديد الذي زعمه الماتريدي أنه قرينه للغسل فهذا سيأتي الكلام فيه لاحقاً (١٢) .

وأما الجوز بالجوار فهو ضعيف في كلام العرب فضلاً عن كلام الله ، فلا يحمل عليه القرآن ألبته (١٣) .

١٩- الأزهري أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال بعضهم: نزل القرآن (جبريل) بالمسح والسنة بالغسل ، وقال بعض أهل اللغة: من خفف «وأرجلكم» فهو على الجوار ، وقال أبو إسحاق التحوي: الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله ، إنما يجوز ذلك في ضروره الشعر ، ولكن المسح على هذه القراءة كالغسل ، ومما يدل على أنه غسل أن المسح على الرجل لو كان مسحاً كمشح الرأس لم يجز تحديده إلى الكعبين كما جاء التحديد في اليدين «إلى المرافق» ، قال الله: «وامسحوا برؤوسكم» بغير تحديد في القرآن ، وكذلك في التيمم من غير تحديد فهذا كله يوجب غسل الرجلين (١٤) .

وقال في «معاني القراءات»: ومن قرأ {وَأَرْجُلِكُمْ} عطفها على قوله {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} وَبَيَّنَّتِ الشُّنَّةُ أَنَّ الْمَرَادَ بِمَسْحِ الْأَرْجُلِ غَسْلَهَا ،

١- راجع تفسير الطبري ٦: ١٢٩ - ١٣٥ .

٢- في الجواب عن أدلة الفارسي أبي علي في هذه القراءة .

٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ١٥٣ ، معاني القرآن للأخفش: ١٦٨ .

٤- تهذيب اللغة للأزهري ٤: ٣٥١ - ٣٥٢ .

وذلك : أن المسح في كلام العرب هو الغسل ومن جعله مسحا كمسح الرؤوس خطوطاً بالأصابع فقد خالف ما صحح عن رسول الله أنه قال : «ويل للعراقيب من النار» ، و «ويل للأعقاب من النار» .
وأخبرني أبو بكر بن عثمان عن أبي حاتم عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : المسح عن العرب يكون غسلًا فلا بد من غسل الرجلين إلى الكعبين (١) .

والجواب :

أما الجواب عن الجرّ بالمجاورة فقد أجاب عنه بأنه في ضروره الشعر ، والقرآن ليس بشعر ، وكذا أجاب عنه ابن خالويه كما سيأتي في الترتيب الآتي بأنه اضطرار في الشعر وفي الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضروره وألفاظ الأمثال .

وأما الجواب عن التحديد فيأتي الكلام عنه عند بياننا لكلام الطبرسي .

وأما الجواب عن السنّه المدّعه ودلالاتها على الغسل مثل : «ويل للعراقيب . . .» و «ويل للأعقاب» وأنّ النبي صلى الله عليه وآله غسل رجله ، وويل لبطن الأقدام .

فأولاً . لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله غسل رجله حسبما وضّحناه سابقاً ؛ بل معارضة تلك الروايات مع الروايات الداله على مسحه صلى الله عليه وآله على قدميه .

وثانياً . لو كان رسول الله قد غسل قدميه فقد كان للنظافه والتقاوه .

وثالثاً . أنّ الروايات المذكوره لا دلالة لها على غسل الرجلين بل معناها هو التحرز عن التّجاسه والبول ، التي كانت العرب مبتليّ بها ، فكان النبي صلى الله عليه وآله

يذكرهم ليتحزروا منها بالنسبة إلى عراقيهم وأعقابهم ويطون أقدامهم (١).

٢٠- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)

سلك ابن خالويه في كتابه «الحجّه في القراءات السبع» بُنَيَاتِ الطَّرِيقِ ، وَقَفَا عَلَى غَيْرِ سَبَدٍ سِوَاهُ فِي حَمَلِ الْقُرْآنِ عَلَى الْغَسْلِ ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ وَالْقَوَاعِدِ ، بَلْ زَعَمَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُمْهُورِ أَنَّ السَّنَةَ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْحَالُ أَنَّ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِعْرَابِ تَدُلُّ عَلَى الْمَسْحِ بِحُكْمِ الْعَطْفِ عَلَى «الرُّؤُوسِ» وَأَنَّ التَّنْزِيلَ كَانَ بِهَذَا .

فقال : «وأرجلكم» يقرأ بالنصب والخفض .

فالحجّه لمن نصب : أنه رده بالواو على أول الكلام ، لأنه عطف محدوداً على محدود ، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدّ وما أوجب مسحه أهمله بغير حدّ .

والحجّه لمن خفض : أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضروره وألفاظ الأمثال (٢) .

والجواب :

أنه اعترف بأن المسح على القدمين هو صريح القرآن وما نزل به جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله ، وإذا كان القرآن نزل بالمسح وهؤلاء قبلوا نزوله به ، فلا بد أن يكون رسول الله قد غسل رجله خلافاً لما أنزل الله تعالى في كتابه !

١- معاني القراءات: ١٣٩ - ١٤٠.

٢- الحجّه في القراءات السبع ١: ١٢٩ وفي طبعه أخرى: ٦٧.

وَأَنِّي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَحْمِلَ أَعْمَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى خِلافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (١) ؟
ونحن سنجيب عما ادّعاه في مطاوى ما سيأتي هذا الكتاب .

٢١ - السمرقندى (ت ٣٧٣ هـ)

أشار نصر بن محمد بن أحمد السمرقندى في «تفسيره» إلى قراءة الجر واحتمل لها وجهين :

أحدهما : العطف على «الرؤوس» وحمل الآية على المسح ، لكنّه قيده بالمسح على الخُفّين استدلالاً بالسّنة ، ونحن استدلالنا في بحثنا السابقه على أنّ المسح على الخُفّين هو ما أمر به عمر بن الخطاب الناس ، ولم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه فعله ، والمسح على إطلاقه لا يحمل على المقيّد - أى المسح على الخُفّين - بلا دليل .

ثانيهما : العطف على الأيدي والجزء بالمجاوره ، واستدلّ لهذا الوجه بقوله تعالى في سورة الواقعة : {وُحُورٍ عِينٍ} (٢) .

والجواب :

أنّ الجزّ بالجوار - لو ثبت في اللغة العربيّه - فهو غير فصيح ، والقرآن لا يحمل عليه ، وإن قلنا جدلاً بثبوته في كلام العرب الفصحاء فهو ثابت في النعت - كما في {وُحُورٍ عِينٍ} على فرض ثبوته - ولا يجرى في العطف ، لأنّ العاطف يمنع

١- المائدة: ٤٧.

٢- تفسير السمرقندى ١: ٣٩٦ وقد مرّ عند الكلام مع الحصا.

من التجاور - كما صرح به غير واحد من النحويين (١١) ، وعليه فقراءه الجز لا يمكن حملها على الغسل بحال .

٢٢ - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)

حكم الفارسي بآلجر في كتابه «الحجج للقرء السبعه» ، لأن القانون النحوي لا يفيد إلا المسح ، لكنه أراد من المسح : الغسل ؛ بدليلين : هما - ما ملخصه - : أن في الكلام عاملين : أحدهما : الغسل ، والآخر : الباء الجازه .

واتفقوا على أن العاملين إذا اجتماعا في التنزيل فالوجه أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد ، واستدل على ذلك بآيات :

الأولى : قوله تعالى : {وَأَنَّهُمْ طُثُوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} (٢٢) .

الثانية : قوله عز وجل : {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} (٣٣) .

الثالثة : قوله تعالى : {هَٰؤُلَاءِ قَرَأُوا كِتَابِيَهٗ} (٤٤) .

الرابعة : قوله تعالى : {آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا} (٥٥) (٤٤) ، فلما رأى القارئ بالجز أن العاملين إذا اجتماعا حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول ، حمل في هذه الآية على أقربهما وهو الباء دون قوله تعالى : {اغسلوا} ، إلا أن الفارسي حمل

١- من أبرزهم وأجلهم ابن هشام الأنصاري في مبحث المجرورات من شرح الشذور.

٢- الجن: ٧.

٣- النساء: ١٧٦.

٤- الحاقه: ١٩.

٥- الكهف: ٩٦.

٦- شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١٧٧.

المسح على الغسل متشبهًا بدليلين غليظين هما :

١ - ما رواه بعضهم - الذى زعم الفارسي أنه غير متهم بالكذب (١) - : أن المسح بمعنى الغسل الخفيف . وقوى ذلك بما رواه عن أبي عبيده أن المسح ورد بمعنى «الضرب» فى قوله تعالى : {مَشِيحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} (٢) .

٢ - التوقيت والتحديد ، وإنما ورد فى المغسول لا الممسوح على ما زعموا .

والجواب عن الدليلين سوف يأتى تفصيله عند عرضنا لآراء السيد المرتضى رحمه الله ، فلا نطيل الكلام فيه ها هنا ، مكتفين فى الإجابة عنه بالإجمال ، فنقول :

أما الدليل الأول : فهو باطل ، لأن الحمل على الحقيقة - مهما أمكن - خير من الحمل على المجاز ، لكونه خلاف الأصل على ما صرح به الأصوليون ، والمسح معناه واضح لكل أحد ، فلا يحمل على المجاز إلا بقربه قويه ، والنقل عن مجهول لا يوجب صرف اللفظ عن معناه الحقيقي ولا يصلح قرينه للمجاز المختلق .

والذى نقله من قولهم : «تمسحت للصلاه» - لو صح - ليس من كلام العرب أَلْفُصْحَاءِ ، يشهد بذلك لفظ «الصلاه» فى تلك الجملة ، فإن «الصلاه» وكذلك

١- ولا يخفى لطف هذه العبارة ، فإن الذى لم يشتهر بالكذب لا يستلزم أن لا يكذب أصلاً فهو قد يكذب ، غاية أنه لم يعرف بذلك ولم يشتهر ، وإذا كان نقل هذا الرجل المجهول حجه وسبباً لصرف القرآن عن ظاهره وإخراج محكمه عن حكمه ، فكيف لا يكون كلام ابن عباس حجه للماسحين وهو جبر الأئمة ، والذى كان من العلم والفضل والصدق بمكان قلما يبلغه غيره ؟ ويا ليت الفارسي سئى لنا ذاك الرجل حتى ننظر فى شأنه وروايته. ولعل الفارسي أراد غمزاً فى كلام الغاسلين ولم يصرح بذلك ، لأن التقيه لم تنح له أكثر من ذلك.

٢- الحجه ٢: ١١٢ - ١١٣ .

«المسح للوضوء» لهى ألفاظ لم تعرف فى الجاهليّه ، لأنهم لم يكونوا يعرفون الصلاه ولا «المسح للوضوء» ، بل هى معانٍ شرعيّه استعملت بعد الإسلام .

وحيث لم يرد نقل صحيح عن البلغاء الإسلاميين بوقوع هذا المجاز فى كلام العرب فهو مردود على ناقله ، وموضوع لنصره مذهب يخالف صريح القرآن على مذهب آخر يوافقه ، والكلام صريح بأنه مختلق وموضوع فى الأزمنه اللاحقه نصره لرأى عثمان بن عفّان الذى أحدث وضوءاً جديداً ، فأراد أنصاره الأمويون والمروانيون أن يؤيدوا موقفه من كلام العرب ، فجاءوا بهذه التأويلات لكن صريح القرآن وفهم المتشرّعه وأهل الدين من الصحابه والتابعين ردّ كلامهم وأثبت سقم دعواهم .

والجواب عن الثانى : أنّ التحديد يرد فى كلّ ما يقتضى التحديد عرفاً كالأيدى ، فلاّته يشمل الكفّ والمرفق والعضد ، فقد عيّنه الشارع إلى المرافق والأرجل حيث حدّده إلى الكعبين ، إذ لو لم يحدّدهما لاحتمال اللفظ الغسل لكلّ اليد ، والمسح لكلّ الرجل ، والاحتمال هو الذى يقتضى التحديد ، وهو كما يمكن أن يكون فى جانب الغسل ، فكذا يحتمل أن يكون فى جانب المسح .

وإذا لم يكن اللفظ محتملاً للوجهين لم يكن التحديد محتاجاً إليه كما فى «الوجه» و«الرؤوس» ، فإنّ الوجه مغسول اتفاقاً بلا تحديد ، والرؤوس ممسوحه اتفاقاً بلا تحديد .

٢٣ - مكّى بن أبى طالب القيسى (ت ٣٨٦ هـ)

تعرض القيسى فى كتابه «مشكل إعراب القرآن» إلى توجيه هذه القراءه بوجوه :

الأول : أَنَّ الجَزَّ فِي «الأرجل» رَبِّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ العَطْفِ عَلَى «الرؤوس» لفظاً وَيَقْدَرُ مَا يوجبُ الغسلَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : «وأرجلكم غسلاً» ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الآيَةَ مَعَ ذَلِكَ مُحْكَمَةٌ (١) .

والجواب :

أولاً : أَنَّ التقديرَ يَحْتَاجُ إِلَى المَوْجِبِ ، وَهُوَ هُنَا مَفْقُودٌ ، إِذِ المَعْنَى فِي الآيَةِ لَا يَطْلُبُهُ ، فَلِمَ تَقْدَرُ بِلا سَبَبٍ ؟

وثانياً : أَنَّ التقديرَ خِلافَ الأَصْلِ (٢) لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَمَا هُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي اضْطَرَّنَا إِلَى تَقْدِيرِ التَّمْيِيزِ - غَسلاً - وَتَقْدِيرِ التَّمْيِيزِ ؟ - لَوْ فَرضُ ثبُوتِهِ - فَغَيْرُ مَعْيِنٍ أَنْ يَكُونَ «غَسلاً» ، إِذِ الآيَةُ تَحْكُمُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَقْدَرًا لَكَانَ مَسْحًا ، وَهُوَ المَرْجُوحُ لِأَحَدِهِمَا - وَهُوَ المَسْحُ - عَلَى الآخِرِ - وَهُوَ الغَسْلُ - وَهَذَا التَّقْدِيرُ مُؤَيَّدٌ بِاللَّفْظِ وَالمَعْنَى وَأَعْلَقُ بِمُحْكَمَةِ الآيَةِ .

وَنَحْنُ نَسَلِّمُ بِأَنَّ الآيَةَ مُحْكَمَةٌ لِمِثَابِهِ ، وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ نَابِعَةٌ مِنَ الهَوَى وَضعيفه رديئه لا تليق بكتاب الله ، وَأَنَّهُمْ أَخْرَجُوهَا عَنِ المَحْكَمَاتِ وَأَدْرَجُوهَا فِي المِثَابَاتِ تَقْوِيَهُ لِرَأْيِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ الَّذِي أَحْدَثَ الوَضْعَ العَسْلِيَّ حَسْبَمَا ثَبِتَ لَكَ .

والثاني : أَنَّ الجَزَّ عَلَى الجِوَارِ وَالمَعْنَى عَلَى الغَسْلِ - كَمَا احْتَمَلَهُ الأَخْفَشُ وَأَبُو عِيْبِدَةَ - فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَلَكِنَّهُ كَفَانَا مُؤَوَّنَهُ الاستِدْلَالَ عَلَى رَدِّهِ حَيْثُ ضَعَّفَهُ وَبَعْدَهُ ، فَقَالَ : وَهُوَ

١- مشكل إعراب القرآن ١: ٢٢٠.

٢- إِذْ قَالُوا: الأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ.

بعيد لا يحمل القرآن عليه .

والثالث : أنَّ الجزَّ بالعطف على «الرؤوس» والآية تفيد المسح ، إلَّا أنَّ المسح في ناحيه «الأرجل» بمعنى الغسل ، وادَّعى أنَّ المسح في اللغة يقع بمعنى الغسل (١) .

والجواب :

أنا سنبحث عن مدى صحه هذا القول فيما سيأتي (٢) ، وإن كنا قد ذكرنا الجواب عنه إجمالاً (٣) ، ونبيته هاهنا بلفظ واضح ، فنقول :

إنَّ الغسل والمسح متغايران لفظاً ومعنى ، كما هو متفق عليه بين أهل اللسان قاطبه ، فحمل المسح على الغسل أو بالعكس مجاز ، والمجاز وإن كان يقع كثيراً في لغة العرب وأثمه من وجوه البلاغه ، إلَّا أنه يجب أن يقرن بقرينه ، وأن يكون مشتقاً على نكته ، وإلَّا فهو كذب يشين بالإنسان ، فكيف بكلام خالق القوى والقدرة؟!

وحق لنا أن نسأل من يدعيه هنا عن القرينه ، وعن نكته المجاز المفقودتين في محلِّ بحثنا .

٢٤- محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ -)

لم يشر ابن أبي زمنين إلى القراءات الثلاث في آية الوضوء ، بل اكتفى بما رواه عن إبراهيم بن محمد ، عن عبد الله بن محمد بن عيل ، عن الربيع بنت معوذ بن

١- مشكل إعراب القرآن ١: ٢٢٠.

٢- وذلك عند عرضنا لرأى الشيخ الطوسى أبى جعفر رحمه الله.

٣- عند مناقشه كلام الفارسى أبى على.

عفراء : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل عليها فدعا بوضوء ، قالت : فأتيته بإناء قدر مدّ وثلاث . . . » إلخ (١).

٢٤ - أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهرى (ت ٤٠١ هـ)

نقل الهروي في «الغريبين» في قوله تعالى : {وَأَمْسِكُوا بُرُؤُوسَكُمْ} عن أبي زيد الأنصاري قوله : إنَّ المسح هو الغسل (٢) ويقال للزجل إذا توضأ وغسل أعضائه : قد تمسح ويقال : مسح الله ما بك ، أى غسل عنك وطهرتك من الذنوب (٣) .

والجواب :

١ . أننا لا ننكر أن المسح جاء بمعنى الغسل ، ولكنه مجاز من باب تسميه الكلّ باسم الجزء لو صحّ قول أبي زيد ، والرواية به من الأزهرى .

وأما قولهم : «مسح الله ما بك وطهرتك من الذنوب» فهو أيضاً مجاز والقرينه هي كلمة «من الذنوب» لو بقي منها شيء ولم يمسحها الله فيكون الدعاء به باطلاً .

٢ . لو كان المسح بمعنى الغسل في كل استعماله يلزم غسل الرأس في الوضوء وهذا يلزم أن لا يقل به أحد من العلماء وإن كان بعض الحكماء كمعاوية قال به توسعاً لرأى عثمان بن عفان في الوضوء !

١- تفسير القرآن العزيز ٢: ١١.

٢- انظر باهر البيان في معاني مشكلات القرآن: ٤١٤.

٣- كتاب الغريبين ٦: ١٧٥ تحقيق أحمد فريد المزيدي - المكتبة العصرية - بيروت ط ١ - ١٩٩٩ م - ١٤١٤ هـ.

٢٥- ابن زنجلة (ت ٥٤٠٣هـ)

قال عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة في «حجّه القراءات»: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمه وأبو بكر: «وأرجلكم» خفضاً ، عطفاً على الرأس .

وحجّتهم في ذلك ما روى عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلتان ومسحان . وقال الشعبي : نزل القرآن بالمسح ألا ترى أنه أهمل ما كان مسحاً ومسح ما كان غسلًا في التيمم؟!

والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار: أنّ الغسل هو الواجب نحو الرجلين .

ويجوز أن يكون قوله : «وأرجلكم» بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار وهي في المعنى الأول ، كما يقال : «هذا جحر ضبّ خرب» فيحمل على الأقرب وهو المعنى للأول ، قال الفراء : وقد يعطف بالاسم على الاسم ومعناه يختلف كما قال عز وجل : {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ} ، ثم قال : {وَحُورٌ عِينٌ} ، وهن لا يطاف بهن على الأزواج (١). وعليه فابن زنجلة أجاب عن إفاده المسح بوجوه :

الأول : فتوى فقهاء الأمصار بأنّ السنّه جرت بغسل الأرجل ، وهذا يوجب حمل المسح على الغسل في صورته الجزّ نزولاً على حكمهم .

والجواب : أنّ فتوى فقهاء الأمصار حسبما عرفت جاء تبعاً لسياسة الخلفاء ، وأنّه نشأ عن رأى خاطئ لعثمان بن عفان مع تأكيد رسول الله بعد وضوئه الغسلي بأنّ ذلك الفعل هو من مختصّاته ومختصّات الأنبياء من قبله ، ومعناه أنّه ليس لعموم الناس ، فهو ليس كما قال رسول الله : «صلوا كما

رأيتوني أصلي» ففي الصلاة دعوه إلى تطبيق ما يروونه من فعله وفي الوضوء دعوه إلى ترك ما يروونه ، لأنه فعله وفعل الأنبياء من قبله . إذن مصدر فتوى الأمصار كان اجتهاداً قبال النص وتبعاً لاجتهاد خاطئ من قبل عثمان وهو باطل ، وكلّ حكم يخالف كتاب الله فهو زورٌ من القول .

والثاني : الجزّ بالجوار - كما احتمل في «هذا جحر ضبّ خرب» - الذي تقدم ذكره.

والجواب : قد تقدّم مراراً أنّ القرآن لا يحمل على الضعيف والشاذّ ، لأنهما لم يردا في الكلام الفصيح ، مع أنّ قياس عطف النسق على النعت خطأ آخر ، وقد ورد على الضعيف في بابي «النعت» و«التوكيد» ولم يرد في باب عطف النسق بحالٍ ، وهذا ما ستحدث عنه في الفصل الرابع من هذا القسم خلال مبحث «النحويون وآية الوضوء / الجزّ بالجوار» .

والثالث : قول الفراء : «وقد يعطف بالاسم على الاسم ومعناه يختلف» استدلالاً بقوله تعالى : { يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مَّخْلَدُونَ } (١١) الآية ، ثم قال : { وَحُورٌ عِينٌ } (٢) وهنّ لا يطاف بهنّ على أزواجهن (٣)

والجواب :

أولاً : أنّ الواو استئنافية لا عاطفة ، والدليل ما قاله هو نفسه : «وهنّ لا يطاف بهنّ على أزواجهنّ» ، فالعطف يفسد المعنى ولا ضروره ملجئه إلى العطف ؛ لأنه كلام الله وهو لا يحمل على الضرورات بالاتفاق ، والاستئناف

١- الواقعة: ١٧.

٢- الواقعة: ٢٢ ، وقد مر البحث عنها عند الكلام مع الجصاص والسمرقندي.

٣- معاني القرآن ٣: ١٢٤ وفيه: «لانهن لا يُطاف بهن أن يقول: «وفاكهه ولحم طير» ؛ لان الفاكهه واللحم لا يطاف بهما ليس يُطاف إلّا بالخمير وحدها.

خالٍ من الفساد ، ف- «يطوف» لا يصلح للعمل في المعطوف وهو : «حور عين» ، وإذا كان كذلك ، فكيف يمكن العطف ودليل عدم العطف اختلاف المعنى وفساده كما ذكر ؟ وهذا دليل لنا على الفراء لا له علينا .

قال أبو البقاء العكبري في التبيان : وَ {يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ} يجوز أن يكون مستانفاً ، وأن يكون حالاً . و «أكواب» يتعلّق ب- «يطوف» ، و «حور عين» يُقرأ بالرفع ، وفيه أوجه :

أحدها : هو معطوف على «ولئذان» ؛ أي : يطفن عليهم للتّعم ، لا للخدمة .

والثاني : تقديره : لهم حورٌ أو عندهم ، أو نَمَّ .

والثالث : تقديره : ونساؤهم حور .

ويُقرأ بالنصب على تقدير : يعطون أو يُجازون . وبالجرّ عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى ؛ لِأَنَّ الحورَ لا يُطاف بهنَّ .

وقيل : هو معطوف على جنّات ؛ أي : في جنات ، وفي حور(١) .

وثانياً : أنّ «حور عين» مبتدأ ، خبره بعده ، والجمله اسميه ، فلو كانت الواو للعطف ، لكان عطفاً للجمله الثانيه على مجموع الجمله الأولى ، وكانتا مختلفتين اسميه وفعليه ، وهو في الكلام الفصيح مانع آخر عن العطف ، إذ الأولى رعايه التناسب ، فكيف يهمل التناسب في أفصح الكلام وهو الذكر الحكيم ؟

٢٦- التعلبي (ت ٤٢٧ هـ)

روى التعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» الجز في «الأرجل» عن أنس ، والحسن ، وعلقمه ، والشعبي ، وأبي حاتم ، وذكر في توجيه الجز وجوهاً ثلاثة :

الأول : أنّ «الأرجل» عطف على الرؤوس ، والمسح بمعنى الغسل ، والباء للتعميم ، يقولون : «تمسّحت للصلاه ، أى توضّأت» وهذا قول أبي زيد الأنصاري وأبي حاتم السجستاني (١).

الثاني : أنّ الجز على الجوار لفظاً لا معنى ؛ كقول العرب : «جَحْرُ ضَبِّ حَرَبٍ» ، وقوله تعالى : «رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا» (٢) ، وقول الشاعر :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً (٣)

والرمح لا يتقلد وإنما يحمل .

وقول لبيد صاحب المعلّقه المشهوره فيها :

فَعَلَا فِرْعَوْنَ الْأَيْهَمَانَ وَأَطْفَلت

بِالْجَلْهَتَيْنِ ظَبَاؤَهَا وَنَعَامُهَا (٤)

١- الكشف والبيان ٤: ٢٧.

٢- النساء: ٧٥.

٣- البيت بلا نسبه في الخصائص ٢: ٣٤١ والخزانة ٢: ٢٣١ ، ٣: ١٤٢ ، معاني القرآن للفراء ١: ١٢١.

٤- البيت في ديوانه: ٢٩٨ والخصائص ٢: ٤٣٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦١١ ، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ١١٨. وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي: ١٣٣. و«الأيقهان» الجرجير البري. «أطفلت»: صار لها أطفال. «الجلهتان»: جانبا الوادي.

والنعام لا تطفل وإنما تفرخ .

الثالث : أنَّ المراد به المسح على الأرجل لقرب الجوار ، كقوله : «غمر الرداء» أي : واسع الصدر . ويقال : «قبل رأس زيد ويده ورجله» ، وإن كان في العمامه رأسه وفي الكُم يده وفي الخفَّ رجله .

وفي الحديث : أنَّ النبي صلى الله عليه وآله كان إذا ركع وضع يده على ركبتيه ، وليس المراد أنه لم يكن بينهما حائل (١) .

ولمَّا رجع التعليق في الوجه الثالث إلى القول الحقَّ صار مبسوط اليدين من ناحيه الاستدلال ، وأوردها بعد أن صرح بأنَّ قوماً من العلماء أجرى الآيه على ظاهرها وأجازوا المسح على القدمين ، وقال : وهو قول ابن عباس : «الوضوء مسحتان وغسلتان» وقول أنس أيضاً :

روى ابن عُليَّة ، عن حميد بن موسى بن أنس أنه قال لأنس ونحن عنده :

إنَّ الحجاج خطبنا بالأهواز فذكر الطهر ، وقال : «اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم ، فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وكعبهما وعراقيهما» (٢) .

فقال أنس :

صدق الله وكذب الحجاج ، قال تعالى : **لَوْ آمَسَّحُوا بِرُؤُوسِهِمْ**

١- تفسير التعليق ٤: ٢٨ .

٢- انظروا إلى حرص الحجاج الثقفي وتشدده في تطبيق الوضوء الغسلي العثماني !! وفقاً للرأى والاستحسان ، فهل عرفتم من سيره الحجاج وأمثاله حرصاً على حفظ الشريعة والعمل بالكتاب وانتهاج السنه في غير هذه المسأله وما يشابهها ممَّا يحكم النهج الأموي الناصب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسنته ؟ سؤال يثير عقولنا باحثين عن جواب له !!!

وَأَرْجُلِكُمْ} .

وكان أنس إذا مسح قدميه بهما .

وكذا الحسن والشعبي ، قالا :

نزل جبريل بالمشح ، ألا ترى المتيمم يمسح ما كان غسلاً ، ويلغى ما كان مسحاً ؟

وحدث يونس عن عكرمه : أنه [كان] يمسح رجليه ولا يغسلهما . ونقل عن قتاده قوله :

افترض الله غسلين ومسحين .

ثم نقل عن داود بن علي الأصبهاني وابن جرير الطبري وأبي يعلى أن المتوضئ يختير بين المسح والغسل (١) .

والصحيح من هذه الوجوه هو الوجه الثالث ، وهو لا يحتاج إلى توجيه وجواب .

وأما الأول فهو باطل لما سيجيء عند عرضنا لآراء السيد الشريف المرتضى - علم الهدى رحمه الله الآتي بعد قليل ، وأن ما قالوه في تفسير المسح بمعنى الغسل ينافيه قوله : تمسحت بمعنى توضأت ، لأن الوضوء أعم من الغسل والمسح ، إذ الرأس - يمسح بالاتفاق ، فتوضأت يشملها ، ولو صححت هذه العبارة ، أعني : «تمسحت للصلاة» لكانت أعم ولم تقدم ولو كانت خطأ - كما يحتمله - فهي أيضاً عليهم لا لهم .

ولو كان قولهم صحيحاً لكان «تمسحت» بمعنى «اغتسلت» ؛ لأن ادعائهم :

أَنَّ المَسْحَ بِمَعْنَى الغَسْلِ ، وَهُوَ إِنَّمَا يَتَمُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، لَا قَوْلَهُمْ : «تَوَضَّأَتْ» ، لِأَنَّ التَّوَضُّؤَ أَعْمٌ مِنَ الغَسْلِ وَالمَسْحِ ، وَالعَامُ لَا يَدُلُّ عَلَى الخَاصِّ بِالِاتِّفَاقِ .
وَأَمَّا الجَوَابُ عَنِ الوَجْهِ الثَّانِي وَهُوَ الجَزُّ بِالجَوَارِ فَقَدْ أَجْمَعَ الحَدَاقُ مِنَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ عَلَى مَنَعِهِ فِي القُرْآنِ ، لِأَنَّهُ أَفْصَحُ الكَلَامِ ، وَليْسَ لِغَيْرِ الفَصِيحِ سَبِيلٌ إِلَيْهِ .

والآية (١١) لا- تفيده ، لأنَّ «الظالم» صفة مشتقة يجب أن تطابق موصوفها - وهي القرية - من ناحية الإعراب ، و «الأهل» فاعل الوصف ، وهي من باب الوصف بحال متعلق الموصوف ، ولذا لم تطابق الموصوف من ناحية التذكير والتأنيث (١٢) ، وهي في تقدير الفعل و(أل) فيه موصولة ، والصلة لا يبدَأُ أن تكون جملة ، فالأصل فيها : «البيظلم أهلها» بمعنى «الذى يظلم أهلها» ، لكنهم كرهوا دخول «أل» الموصولة - التي صورتها صورة «أل» الحرفية - على الفعل وإن لم يكن لدخول الموصولة على الفعل مانع بالأصل ، فعدلوا عن الفعل إلى الوصف ، وقالوا : «الظالم» بدل «البيظلم» .

قال الفراء في معانيه : (وقوله : «الظالم أهلها» ، خفض الظالم لأنه نعت للأهل ، فلما أعاد الأهل على القرية ، كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها ؛ كما تقول : مررتُ بالرجل الواسع داره ، وكما تقول : مررتُ برجلٍ صنته عيئه . وفي قراءة عبد الله : «أخرجنا من القرية التي كانت ظالمه» ومثله - مما نُسب الظلم إلى القرية ، وإنما الظلم لأهلها - في غير موضع من التنزيل من ذلك : «وكم من

١- أى قوله تعالى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا الماره آنفا.

٢- راجع الألفيه وشروحها في مبحث النعت من التوابع.

قريه اهلكتاها» ومنه قوله : { وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا } (١) .

وقال العكبرى فى التبيان : «الظالم أهلها» ، الألف واللام بمعنى التى ، ولم يؤنث اسمُ الفاعل وإن كان نعنا للقريه فى اللفظ ؛ لأنه قد عمل فى الاسم الظاهر المذكور ؛ وهو أهل ؛ وكل اسم فاعل إذا جُزى على غير مَنْ هُوَ له فتذكيره وتأنينه على حسب الأشم الظاهر الذى عمل فيه» (٢) ، فهو مثل قولك : «رأيت هنداً يضرب أبوها زيداً» .

والجز فى الآيه لا يَكُونُ من باب المجاوره ، بل من باب مطابقه الصفه الموصوف فى الإعراب(٣) .

والتعلبي زعم أن «الظالم» لا يمكن جعله وصفاً للقريه ، لأنه مذكّر والقريه مؤنث ، والتابعيه غير ممكنه ، وما درى أن الوصف قسمان ، وهذا من القسم الذى لا يجوز فيه المطابقه ، فحملة على الجز بالجوار .

والبيت لا صلّه له بمحلّ البحث ، لأن «رمحاً» ليس عطفاً على «سيفاً» ، بل

١- معانى القرآن للقرآء : ١ : ٢٧٧ .

٢- التبيان للعكبرى : ١ : ٢٩٩ .

٣- الوصف أو النعت من التوابع الخمسه - وهى النعت والعطف بالحرف والتأكيد والبيان والبدل - وهو نوعان : (١) وصف بحال الموصوف ، فهو تابع يدل على معنى فى متبوعه نحو : «رجل عالم جاءنى» والوصف فى هذا القسم إنما يتبع متبوعه فى أربعة من عشره أشياء : فى الإعراب الثلاث - الرفع والنصب والجز - والتعريف والتنكير ، والأفراد ، والتثنيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . (٢) وصف بحال متعلق الموصوف ، وهو بهذا تابع يدل على معنى فى متعلق متبوعه نحو : «جاءنى رجل عالم أبوه» ، والوصف فى هذا القسم الثانى إنما يتبع موصوفه فى الخمسه الأول فقط نحو : «من هذه القريه الظالم أهلها» ، والخمسه هى حركات الإعراب الثلاث والتعريف والتنكير .

العامل المحذوف بالقرينه ، وهو «حاملاً» معطوف على العامل المذكور وهو «متقلداً» ، فهو من قبيل عطف الوصف على الوصف ، وهو جائز في كلام العرب قديماً وحديثاً(١) .

والآيه(٢) ليست كذلك ، يعنى من قبيل عطف العامل المحذوف على العامل المذكور ، بل «الأرجل» معطوفه على «الرؤوس» والعامل فيهما واحد ، وهو : «امسحوا» ، وهذا لا يفيد إلّا المسح .

على أنه لو صح ما قال فهو إنما يصحّ حيث لا التباس ، حيث إنّ عطفَ «الرمح» على «السيف» لا يوجب الالتباس اعتماداً على القرينه العرفيه ، لأنّ الرمح يحمل ولا يتقلد ، وفي الآيه التباس ، لأنّ الأرجل كما يمكن أن تغسل فكذا يمكن أن تُمسح ، فالعطف يوجب الالتباس وعدم إرادته الغسل - لو فرضنا أنّ حكمها الغسل عند الله - وهو مانع من العطف حيث لا قرينه ، بل القرينه في جانب المسح نزولاً على حكم الأسلوب العربى الفصيح .

وبهذا يظهر الجواب عن البيت الثانى ، فإنّ «أفرحت» - العامل فى «النعام» معطوف على «أطفلت» - العامل فى «الظباء» - وليس «نعامها» عطفاً على «ظباؤها» من غير النظر إلى العامل . ولو كان عطفاً عليها أيضاً لكان جوازه بالنظر إلى وجود القرينه وعدم الالتباس(٣) ، وهذا مفقود فى الآيه كما ترى .

١- أنظر الانصاف ٢: ٦١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٠ .

٢- أى: آيه الموضوع .

٣- أنظر الخصائص ٢: ٤٣٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢: ٦١١ .

٢٧ - الشريف المرتضى على بن الحسين علم الهدى (ت ٥٤٣٦هـ)

السيد المرتضى يرى في «رسائله» قراءه الجرّ أولى من قراءه النصب في إفادته المسح ، وإن كان النصب يفيد ذلك أيضا (١).

الاستدلال :

الدليل الأول :

أن النصب يحتاج إلى عامل النصب ، والعامل فيه يحتمل وجوهاً :

لأنه إما «اغسلوا» عطفاً على «الأيدي» .

أو يُقَدَّرُ لها عاملٌ محذوفٌ .

أو تكون معطوفة على موضع الجاز والمجرور في قوله : «برؤوسكم» .

والأول - وهو العطف على «الأيدي» - لا يجوز لأمرين :

١ - لبعدها عن عامل النصب في «الأيدي» .

٢ - ولأن إعمال العامل الأقرب أولى من إعمال الأبعد ، وذلك كما في قوله تعالى : {آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا} (٢) ، وقوله : {هَٰؤُلَاءِ أَفْرَؤُا كِتَابِيَهٗ} (٣) ، وقوله : {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا} (٤) .

وكذا قول القائل - إذا قال - : «ضربت عبد الله ، وأكرمت خالدًا وبشرًا» ، فإنَّ ردَّ «بشرًا» إلى حكم الجملة الماضية التي قد انقطع حكمها ووقع الخروج عنها هو لحن وخروج عن مقتضى اللغة .

١- رسائل المرتضى ٣: ١٦٣.

٢- الكهف: ٩٦.

٣- الحاقه: ١٩.

٤- الجين: ٧.

وقوله : «اغسلوا وجوهكم وأيديكم» جملة مستقلة بنفسها ، وقد انقطع حكمها بالتجاوز لها إلى جملة أخرى وهو قوله : «امسحوا برؤوسكم» .

والثاني - وهو النصب بمحذوف مقدر - لا يجوز لأمرين أيضاً :

١- لأنه لا فرق بين أن تقدر محذوفاً هو الغسل ، وبين أن تقدر محذوفاً هو المسح .

٢- ولأن الحذف لا يُصار إليه إلا عند الضرورة ، وإذا استقل الكلام بنفسه من غير تقدير محذوف لم يجر حمله على محذوف .

والثالث - وهو الحمل ، أى : حمل النصب على موضع الجاز والمجرور - جائز وشائع إلا أنه موجب للمسح دون الغسل ، لأنَّ الرؤوس ممسوحة اتفاقاً ، فما عطف على موضعها يجب أن يكون ممسوحاً (١) مثلها .

إلا أنه لما كان إعمال أقرب العاملين أولى وأكثر في القرآن ولغة العرب ، وجب أن يكون جز الآية - حتى تكون معطوفة على لفظه الرؤوس - أولى من نصبها وعطفها على موضع الجاز والمجرور ، لأنه أبعد قليلاً ، فلذا ترجحت قراءة الجز في «الأرجل» على قراءة نصبها .

الدليل الثاني :

أنَّ القراءة بالجز تقتضى المسح ولا تحتمل سواه بخلاف النصب ، فالواجب حمل القراءة بالنصب على ما يطابق معنى القراءة بالجز ، لأنَّ القراءتين المختلفتين تجربان مجرى آيتين في وجوب المطابقة بينهما ، وهذا الوجه أيضاً يربح قراءة الجز على قراءة النصب (٢) .

١- رسائل المرتضى ٣: ١٦٤ .

٢- رسائل المرتضى ٣: ١٦٤ .

٢٨- ابن سيده الأندلسي (ت ٥٤٥٨هـ)

لم تُعجب ابن سيده قراءةُ الجَزِّ عطفاً على لفظ «الرؤوس» ، بل حمل الجَزَّ على الجَزِّ بالمجاوره ، وأنَّ أصله النصب عطفاً على «الوجه» ، والآيه تفيّد الغسل - على زعمه - ، ونقل عن أبي إسحاق الشيرازي أنَّ القرآن ولسان العرب يشهدان بجواز الجَزِّ على المجاوره(١) .

والجواب :

أنَّ الله تبارك وتعالى فرض البيئه على المدعى ، ولولاها لادعى كلُّ أحد كلَّ شيءٍ من غير أن يلوى على شيءٍ . ونحن نطالبه بالدليل الذي أخذ بيده إلى حمل الآيه على الغسل دون المسح .

والجواب عن الجَزِّ بالجوار قد مضى(٢) ، وهو لا يليق بكلام الفصحاء فضلاً عن كتاب الله الذي لا يرتاب مسلم في بلاغته ونزاهته عن كل ما ينافي الفصاحه ، ولا يُلزَمُ مع اللُّغهِ العالیه في قرنٍ واحدٍ .

وهو أيضا اعترف أنَّ الجَزِّ بالجوار ضعيف جداً ولم يرد إلّا في التعت - أي الوصف من بين التوابع الخمسه - بشرط عدم اللبس مع خلافٍ فيه قد قُور في علم العربيّه .

ونقل عن الغاسلين أنّهم حيث حملوا الجَزَّ على الغسل وقالوا بالجوار لم يساعدهم اللفظ والإعراب على ذلك ، بل دعاهم إلى ذلك نصرتهم لمذهبيهم ، فالتجؤوا إلى عطف القرآن على المذهب ، فزعموا أنَّ «الأرجل» متعلّقه بفعل

١- إعراب القرآن ١: ٢٥٧.

٢- في الجواب عن رأى الأخصش وتضعيفه.

محذوف يتعدى بالباء، أى «وافعلوا بأرجلكم الغسل»، وحذف الفعل وحرف الجزّ .

وردّ هذا التأويل قائلًا: وهذا تأويل فى غاية الضعف(١١) .

وجه ضعفه: أنه كما يمكن تقدير الغسل، كذلك يمكن تقدير المسح أيضاً، فلا يكون ذلك دليلاً للغاسلين على القائلين بالمسح بل هو دليل للقائلين بالمسح على الغاسلين أيضاً، وظاهر القرآن حجّه عليهم وشاهد صدق للمسح .

٢٩ – الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠هـ)

حمل الشيخ الطوسى فى تفسيره «التبيان» الجزّ على محمله الصحيح، وهو العطف على «الرؤوس» لفظاً، ومفاده يكون المسح لا غير، وأبطل رحمه الله الجزّ بالمجاوره الذى نحتة القوم تأييداً لرأيهم وإيناراً لهواهم، وقال ما حاصله:

أنه لو اعترض أحد بأنّ الجزّ فى «الأرجل» ليست للعطف على «الرؤوس»، بل هى معطوفه على «الوجه» وكان حقّها النصب، لكنّها جزّت لوقوعه فى مجاوره المجرور وهو «الرؤوس»، كما قالوا: «هذا جُحِرُ صَبَّ خَرِبٍ» و«الخراب» ممّا يوصف به «الجُحِرُ» لا «الضَبُّ» .

وكقول امرئ القيس المشهور:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَزَانِ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ (١)

والمزمل مما يوصف به الكبير لا البجاد .

وكما قال الأعشى :

لقد كان في حَوْلِ نَوَائِ تَوَيْتُهُ

تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ (٢)

وأجاب بأن هذا باطل ، مستدلاً بوجوه :

أحدها : ما قاله الزجاج : إن الإعراب بالمجاورة لا يجوز في القرآن ، وإنما يجوز في ضرورة الكلام والشعر (٣) .

الثاني : أن الإعراب بالمجاورة لا يكون في عطف النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور ، وإنما يكون قليلاً في النعت والتوكيد وقد تقدم ذكره ، وأما قول الشاعر :

١- البيت في ديوانه: ٢٥ ، والشاهد فيه « أن قوله: «مزمل» جَزَّ لمجاورته ل- «أناس» تقديرا ، لا ل- «بجاد» لتأخره عن «مزمل» في الرتبة. وإن كان المعروف عند القائلين بالجر على الجوار أنه جَزَّ لمجاورته ل- «بجاد» ، فالمجاورة على قسمين: ملاحقه حقيقه ، وتقديره كما في هذا البيت ، وقال شراح المعلقات ومن تبعهم: جَزَّ «مزمل» على الجوار ل- «بجاد» وحقه الرفع ، لأنه نعت ل- «كبير». المحتسب ٢: ١٣٥ ، تذكره النحاه: ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، مغنى اللبيب ٢: ٥١٥ ، شرح المعلقات للشنقيطي: ٤٩. وقال أبو علي الفارسي: «إنه ليس على الخفض بالجوار ، بل جعل «مزمل» صفة حقيقته لبجاد» ، قال: لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في المفعول انتهى بالحروف.

٢- البيت للأعشى في ديوانه: ١٢٧ ، والشاهد فيه قوله: «ويسام» حيث رفعه ، لأنه خبر واجب معطوف على «تقضى» ، واسم كان مضمراً فيها ، ويروى «تقضى لُبَانَاتٌ وَيَتَامُ سَائِمٌ». والشاهد في هذه الرواية نصب «يسام» ب «أن» مضمرة. أنظر الكتاب ٣: ٣٨ ، والمقتضب ١: ٢٧ ، ٢: ٢٦ ، ٤: ٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٦٥.

٣- وقد مر ذلك في الجواب عن الزجاج.

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل

إلى بسطام بن قيس فخطب

حيث جرّ مع حرف العطف الذي هو الفاء، فإنّه يمكن أن يكون أراد الرفع فروي الجرّ بدل الرفع عطفاً على «راحل» (١١).

الثالث: أنّ الإعراب بالمجاوره لو جاز فإنّما يجوز مع الأمن من اللبس، ومع حصول اللبس لا يجوز حتّى عند القائلين به، ولا يخفى على أحد أنّ الخراب في قولهم هو صفة (الجر) لا (الضب)، وكذا (المزمل) من صفة (الكبير)، أو (ثبير) لا (البجاد) (١٢)، وليس كذلك في الآية؛ لأنّ «الأرجل» يمكن أن يتصوّر فيها المسح والغسل، فلو جرّث بالجوار - وكان حقّها النصب - لالتبس.

وأما قول الأعشى: «ثواء ثويته» فجرّه بالبدليّة من الحول بدل الاشتمال، والمعنى: «لقد كان في ثواءٍ تقصّي لبانات»، كقوله: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ} (١٣). وكذا قول الشاعر:

١- قد ردّ ذلك مفضلاً نقلاً عن أبي العلاء المعزّي في «ضوء السقط» وناقشناه في البحث مع الجصاص وبأتى عند عرضنا لرأى القطب الراوندى في هذه القراءة.

٢- قال البغدادي في الخزاه ٥: ٩٧: «قال أبو حيان في «تذكرته»: خفض مزماً على الجوار للبلاد، وهو في المعنى نعت للكبير، تغليبا للجوار، وقال ابن هشام في بعض تعاليقته: «لما جاوز المخفوض - وهو البلاد - خفض للمجاوره. ولا يخفى أنّ المجاوره رُتبيّه كانت أو لفظيه كافيّه. ولم يجعل أبو على هذا البيت من باب الجرّ على الجوار، بل جعل مزماً صفة حقيقيه ل «بجاد»، قال: لأنّه أراد مزمل فيه، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، واستتر في اسم المفعول.

٣- البروج: ٥ - ٦. قال العكبري في البيان ٢: ٤٥٧: «النار بدل من الأخدود، وقيل: التقدير: ذى النار؛ لأن الأخدود هو الشق في الأرض. وقرئ شاذاً بالرفع، أى: هو النار». وقال الفراء في معانيه ٣: ٢٥٣: «لو قرئت النار ذات الوؤود، بالرفع كان صواباً... ومن خفض «النار ذات الوؤود» وهي في قراءة العوام - جعل النار هي الأخدود، إذ كانت النار فيها، كأنّه قال: قتل أصحاب «النار ذات الوؤود».

لم يبق إلا أسير غير منفلتٍ

وموثقٌ في عقال الأسر مكبولٌ

فليس خفض «موثق» على المجاوره ، لأنَّ المعنى : «لم يبق غير أسيرٍ» ، ف- «إلا» بمعنى «غير» وهي تخلفها في الاستثناء ، فقوله : «غير موثق» عطف على المعنى على موضع «أسير» ، وقد يقال له : «العطف على التوهم» ، ويقال في القرآن خاصهً - لو قلنا بوروده فيه - «العطف على المعنى» رعايه للأدب . وتقدير البيت : «لم يبق غير أسير وغير منفلت» (١) .

واستدلَّ القائلون بالمجاوره بآيه : {وَحُورٍ عِينٍ} (٢) في قراءه من جرهما ، وأجاب الشيخ بأنَّ الآية ليست من باب المجورور بالمجاوره ، بل تحتمل تأويلين :

أحدهما : أن يكون عطفاً على قوله : {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ} (٣) ، ف- «حور عین» عطف على «أكواب» .

وقوله : «إنه لا يظاف إلا بالكاس» غير مسلم . بل لا يمتنع أن يظاف بالهور العين ، كما يظاف بالكأس ، وقد ذكر في جملة ما يظاف بهنَّ : الفاكهه واللحم .

والثاني : أنه عطف على {جَنَاتِ النَّعِيمِ} (٤) ، فكأنه قال : هم في جنات النعيم ، وفي مقارنه أو معاشره حور عين (٥) .

١- التبيان ٣: ٤٥٤. ويأتي هذا البيت في هذه القراءه عند عرضنا لرأى المحقق الحلبي أيضاً.

٢- الواقعة: ٢٢.

٣- الواقعة: ١٧ - ١٨.

٤- الواقعة: ١٢.

٥- التبيان ٣: ٤٥٤.

وهذا القول قد نقلناه عن الفارسي من كتاب الحجّه (١).

وقد أعيّت البلاغه العاسلين عن المجاوره :

فتاره اعترفوا بالجزّ عطفاً على «الرؤوس» وحملوا المسح على الغسل ، فقالوا : إنّ «الأرجل» في قراءه الجزّ لو كانت معطوفةً على لفظ «الرؤوس» أيضاً ما أفاد إلّا الغسل ، لأنّ «المسح» العامل في الأرجل يراد به الغسل حينئذٍ ، استشهدوا بقولهم : «تمسّحت للصلاه» ، وقوله تعالى : {فَطْفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ} (٢) وأراد غسلها .

وأجاب الشيخ :

أولاً : بأنّ المسح غير الغسل ، ولو كان قولهم محتملاً لغه لما احتتمل شرعاً ، لأنّ الشرع فرّق بين الغسل والمسح وكلّ واحده منهما حقيقته ، ولذلك قالوا : بعض أعضاء الطهاره مغسوله وبعضها ممسوحه ، وفلان يرى غسل الرجلين والآخر يرى مسحهما وهذا يقرأ الآيه بكذا دلالة على الغسل والآخر يقرأها كذا للدلالة على المسح ، كلّ ذلك لإفهامها بأنّ حقيقه الغسل هو غير حقيقه المسح .

وثانياً : بأنّ الرأس ممسوح مسحاً ليس بغسل - وإنّ غُيّر حكمه في عهد معاويه وما بعده - ، فلا بدّ أن يكون حكم الرجلين حكمه ، لأنهما متعاطفتان وهما في حكم واحد .

وأما قولهم : «تمسّحت للصلاه» فالصحيح ما قدّمناه ، وأنّ تفسيرهم في ذلك ب- «توضّأت» دليل على عدم إرادته الغسل ، لأنّ الصلاه تشتمل مقدّماتها

١- الحجّه في القراءات السبعه ٤ : ٢٠ . وقد مرّ عند الكلام مع الجصاص.

٢- راجع كلامنا مع الطبري وقد مرّ.

على المسح والغسل معاً ، والصلاة قرينه على أن المراد بذلك - لو صح - الإخبار عن أفعال الصلاة مختصراً مجازاً توسعاً ، والقرينه في آيه الوضوء مفقوده ، ولا يصلح قوله : {إلى الكعبيين} لأن يكون قرينه - كما زعموا- لأن التحديد غير مختص بال غسل . وذلك إنما يتم لو كان التحديد مختصاً بال غسل .

وأما قوله : {مَشْحًا بِالسُّوقِ} الآية ، فهو يحتمل وجهين :

١ - معنى «ضرباً» كما ذهب إليه الفراء (١) وأبو عبيده (٢) .

٢ - أنه المسح حقيقه ، وأنه كان مسح أعناقها وسوقها .

وتارة أخرى حملوا المسح على مسح الخفين وهو أيضاً باطل ، لأن الخف لا يسمى رجلاً في لغة العرب ولا في الشرع المبين ، والله أمر بإيقاع الفرض على ما يسمى رجلاً في الحقيقه لا في المجاز .

٣٠ - ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)

قال ابن عبد البر : إن في قوله صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب من النار» ما ملخصه : هذا الحديث يروى متصلاً عن النبي من وجوه شتى من حديث عائشه . . . لا عله في شيء من أسانيدنا ولا مقال ، وفيه من الفقه غسل الرجلين وفي ذلك تفسير لقوله تعالى : {وَأَسْحُوا بِيُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} فرويت بخفض «أرجلكم» ونصبها ، ومن جزها عطفها على اللفظ لا على المعنى وهو

١- معاني القرآن ٢: ٤٠٥.

٢- مجاز القرآن ٢: ١٨٣.

الغسل على التقديم والتأخير ، ومعلوم : أن الغسل مخالف للمسح . وغير جائز إبطال إحدى القراءتين بالآخرى لأنهما مستفيضتان ، فلم يبق إلّا أن يكون المعنى هو الغسل أو العطف على اللفظ .

وسئل أشهب عن مالك عن قراءة الخفض ؟ فقال : هو الغسل مؤولاً بذلك ما نسب إلى رسول الله من غسل رجله وأن أمره جاء موافقا لفعله حيث قال : «ويل للعراقيب» وكذا الجزّ بالجوار (١). وهذا قول العرب «تمسحت للصلاه» .

وعلى الغسل جمهور العلماء وجماعه فقهاء الأمصار ، وإنما روى المسح عن بعض الصحابه والتابعين وتعلّق به بعض المتأخرين ، ولو كان المسح يجرى ما أتى الوعيد بالنار على من لم يغسل عقبه وعرقوبيه ، والوعيد بالعذاب ليس إلّا على ترك الواجب (٢) .

ثم أنّه استدل بأشعار مثل :

«كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَائِنِ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ»

«وَوَظَلَّ طُهَاءَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ»

«لَعِبَ الرِّيحَ بِهَا وَعَثَرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ»

«لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ»

وموثق في حبال القَدِّ مسلوب»

«فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخطب»

«ولاح في الأديم الكتاب»

١- الإستذكار ١: ١٧٧ - ١٧٩ ذيل الحديث ٢: ١ / ١٩ ويل للأعقاب.. كتاب الطهارة ١: باب الوضوء ، دار احياء التراث العربى بيروت ط الاولى عام ١٤٢١ هـ

٢- المصدر نفسه.

بعض هذه الشواهد المذكور في كلام غيره ، ومضمون كلها جواز الجوار ، وإتيانه في أشعار العرب .

وأما حمل الآيات القرآنية عليه فلم يستسيغوه : لأن حمل الأشعار عليه للضرورة جائز ، ولكن حملها في الآيات القرآنية الفصيحة البليغة ممتنع ، وهم يعرفونه جيداً ، ولكن مذهبهم في الغسل دفعهم إلى ذكر تلك التوجيهات الباردة .

والجواب مع ذلك :

أولاً : أن مستنده في هذا الكلام هو الحديث المعروف بينهم (ويل للأعقاب . . .) وهو لا يدل على الغسل في الوضوء ، بل نهاية ما يدل عليه هو الغسل للطهاره من الخبث ، ولكنهم أساءوا فهمه وقد يكون فيه إشاره إلى من يأتي في العصور اللاحقه والأعقاب التاليه من الذين يؤولون كلام الله في الوضوء وفي غيره ، فويل لهؤلاء من عذاب النار .

وثانياً : أن قوله صلى الله عليه وآله : «اسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» كلامان أحدهما عقيب الآخر ، ومعناه مثل نداء الملك ليوسف على نبينا عليه السلام (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ) وهما خطابان ، وليساً كلاماً واحداً ، وأن مجيء هاتين الجملتين إحداهما عقيب الأخرى لتؤكد ما احتملناه في الفقرة السابقه وأنه إشاره إلى المؤولين الذين يأتون في الأعقاب القادمه ، وقد تكون الأعقاب بمعنى المقاعد وموضع التجاسه ، والعراقيب عقب الرجل والقدم وفي روايه هي الكف . كل ذلك ينبئ عن التجاسه وأن العرب كانوا لا يبالون بها في أول الإسلام ، وحتى الآن إذن لا مساس لهذه الروايه بالوضوء الغسلي .

وثالثاً: أنه ليس الأمر دائراً بين أن يكون الغسل أو العطف على اللفظ، بل يمكن أن يكون التّصّب والجزّ كلاهما دالّين على المسح بالعطف على لفظ الرؤوس وعلى محله .

ورابعاً: أنّ سؤال أشهب وجواب مالك له بالغسل هو قول من غير دليل كما هو ظاهر .

وأما ما ادعوه من سنّة رسول الله وآله كان الغسل فقد أثبتنا بطلانه، ولو ثبت لم يختلف أهل البيت معهم في ذلك، لكنك عرفت بأنّ ما حكاه الإمام الباقر عن أبيه عن جدّه في وضوء رسول يختلف عما يحكونه عنه صلى الله عليه وآله تماماً .

وأما أقواله صلى الله عليه وآله التي في أولها «ويل» فلا تدل على الغسل في الوضوء حسبما وضحتاه، بل فيه إشارة إلى أصحابه الذين يحدثون بعده والذين شاهدتهم رسول الله يساقون إلى النار، فقال صلى الله عليه وآله: أصحابي أصحابي، فقيل له: لا تدري ما أحدثوا من بعدك . فقال صلى الله عليه وآله: سحفاً سحفاً لهم .

وهو المعنى أيضاً في قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} .

وعليه فلو كان في تلك الرواية إشارة إلى الوضوء فهو إشارة إلى لزوم الحيطه من جانب البول والغائط، وأنّ نداءه صلى الله عليه وآله للناس حين رأهم يمسحون على أرجلهم ليس لعدم شرعيه المسح، بل هو إخطار وإعلام وأخذ الحيطه من النجاسه على أعقابهم التي كانوا مبتلين بها يوماً وليلة، لأنهم كانوا يجلسون لقضاء الحاجة في كلّ مكان وبما أنّ أراضى مكه والمدينه كانت جبلية فيترشح البول والغائط على عراقيبهم وأرجلهم فكان عليهم تحاشي ذلك .

وأما الجر بالجوار فلا يجوز إجراؤه في القرآن حسبما وضحناه تكراراً .

وأما قول العرب «تمسحت للصلاة» فقلنا بأن في الوضوء جزء يغسل وجزء يمسح ففي قولهم «تمسحت» تسميه الكل - وهو الوضوء - باسم جزئه وهو المسح ، فلم تأولتموها بالغسل ؟

وأما اعترافهم بثبوت المسح عن بعض الصحابه والتابعين فهو يزد ما ادعوه من إجماع جمهور العلماء وجماعه فقهاء الأمصار على الغسل .

وأما الوعيد بالعذاب فهو ليس لعدم غسل القدمين في الوضوء ، بل لعدم تحاشيهم من التجاسه .

٣١ - الواحدى النيسابورى (ت ٤٦٨ هـ)

اعترف الواحدى فى كتابه «الوسيط فى تفسير القرآن المجيد» بأن الجزء فى الآيه من باب العطف على لفظ الرؤوس ومفاده المسح ، إلا أنه حمل المسح على الغسل مستنداً على ذلك بدليلين :

الدليل الأول :

وهو ما بدأ به قوله : وأما الكسر : فقال أبو حاتم وابن الأنبارى : الكسر بالعطف على المسح غير أن المراد فى الأرجل الغسل . روى ذلك عن أبى زيد أنه قال : المسح خفيف الغسل ، قالوا : تمسحت للصلاه فى معلىّ توضأْتُ ، قال أبو حاتم : وذلك أن المتوضأ لا يرضى بصبّ الماء على أعضائه حتى يمسحها مع الغسل ، فسَمَى الغسل مسحاً .

وعلى هذا الرأس والرجل ممسوحان إلا أن المسح فى الرأس المراد به الغسل ، يدل على ذلك ذكر التحديد وهو قوله : {إِلَى الْكُفَّيْنِ} ، والتحديد إنما جاء فى

المغسول لا في الممسوح (١). .

والجواب عن ذلك :

أولاً: إن ما قاله غير ثابت وسيأتي تفصيله (٢). وإن كنا قد أجمالنا الجواب عنه سابقاً (٣).

وثانياً: إذا كان كذلك فهو «مسح» ولم يبلغ «الغسل»، فهو اعتراف بعدم دلالة الآية على الغسل، ثم إن المسح على الحقيقة أولى وألزم من حمله على المجاز، مع أن التحديد ليس فيه قرينه، لأنه واقع في المسح أيضاً.

وثالثاً: أنه ناقض نفسه وقطع خط الرجعة على نفسه في تفسيره لآية المسح {وأمسحوا}، بقوله:

المسح: مسحك شيئاً بيدك، كمسح العرق عن جبينك، وكمسحك رأسك في وضوئك (٤).

وهذا هو المعنى الصحيح في تفسير المسح، والذي يؤيده أهل اللغة أجمعين. وما ذكره أخيراً مردود؛ لكونه خرقاً لإجماعهم.

الدليل الثاني:

قول جماعة من أهل المعاني - ولم يستمهم -: إن «الأرجل» معطوفة على «الرؤوس» في الظاهر لا في المعنى، إذ قد ينسق بالشئ على غيره والحكم

١- الوسيط ٢: ١٥٩.

٢- عند عرضنا لكلام الشيخ الطبرسي صاحب التفسير في هذه القراءة.

٣- عند مناقشه كلام الفارسي.

٤- الوسيط ٢: ١٥٩.

فيهما مختلف ، كما قال عبد الله بن الزبير :

يا ليت بعلك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً(١)

المعنى : «وحاملاً رمحاً» . وكذلك هو قول بعض بني أسد يصف فرسه :

علفتها تبناً وماءً بارداً

حتى شتت هماله عيناها(٢)

المعنى : «وسقيتها ماءً» .

فكذلك المعنى في الآية : «وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم» ، فلما لم يذكر الغسل عطف «الأرجل» على «الرؤوس» في الظاهر(٣) .

والجواب :

أولاً : يا ليتة سمى لنا هؤلاء الذين يدعى أنهم أهل المعاني حتى ننظر في مدى علمهم بها ، وإلى أى مستوى يبلغون من العلم ؟؟

وثانياً : أن المعطوف والمعطوف عليه في البيت الأول هو اسم الفاعل وهو «متقلداً» و «حاملاً» ، إلا أن الثاني حذف لدلاله المعمول المنصوب عليه .

وهما في البيت الثاني «علفت» و «سقيت» ، والثاني حذف مع القرينه ، ف- «متقلداً» عامل في «سيفاً» وحده ، وليس هو عاملاً في «رمحاً» لعدم

١- وقد تقدم ذكره في عرض رأى التعليق.

٢- الرجز بلا نسبه ، والشاهد فيه قوله: «ماء» ، حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به ، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظ «التبن» بعامل واحد ، وهو قوله: «علفتها» ، لأن الماء لا يُعلف وإنما يُسقى ، فلا بد من تقدير عامل ، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل: إنه معطوف على «تبناً» ؛ لأن الشاعر ضمن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنتلتها» أو «قدمت لها». أنظر الخصائص ٢: ٤٣١ ، الانصاف ٢: ٦١٢ ، مغنى

الليبي ٢: ٦٣٢ ، وجمع الهوامع للسيوطي ٢: ١٣٠.

٣- الوسيط ٢: ١٦٠.

أَلْمَقْتَضَى لِلْعَمَلِ ، وَكَذَا فِي «عَلَّفْتُ» - الْعَامِلُ فِي «تَيْنَا» - لَا فِي «مَاءٍ» ، لِعَدَمِ صِلَاحِهِ لِلْعَمَلِ ، فِيهِ لِعَدَمِ الْمَقْتَضَى ، وَالْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى وَذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا بِالْقَرِينَةِ ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الرَّمْحَ لَا يَتَقَلَّدُ وَالْمَاءُ لَا يَعْطِفُ . وَحَذَفَ الْعَامِلُ لَا يَضُرُّ فِي بَيَانِ الْمُرَادِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالْقَرِينَةِ الْعَرَفِيَّةِ .

وَالْآيَةُ لَا- يَتَوَجَّهُ فِيهَا كُلُّ ذَلِكَ ، فَإِنَّ «امسحوا» يصلح للعمل في «الرؤوس» و«الأرجل» ، ولذا لا يحتاج إلى عامل آخر . ولو قَدَّرَ «اغسلوا» قبل «الأرجل» لكان ذلك زائداً ، لأنه غير مناسب لأن يعطف على «امسحوا» مع وجود «اغسلوا» ، ولو كان المقصود منها الغسل والقريته التحديد - كما يزعمون - فالمناسب أن يذكر المحدود ، وهو الغسل في الوجه واليدين إلى جانب المحدود ، وهو الغسل في الرجلين كما يزعمون .

وسيأتي تحقيق ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة «قراءة النصب» أكثر مما قلناه هنا .

٣٢ - أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ)

اعتبر الجويني في كتابه «البرهان في أصول الفقه» الجز في «الأرجل» بالعطف على لفظ «الرؤوس» والمعنى على الغسل ، والمراد : أن «امسحوا» عامل في «الرؤوس» بمعناه ، وفي «الأرجل» بمعنى الغسل . واستدل لذلك بأدلة :

الدليل الأول : هو قول سيبويه : الكلام الجزل الفصح يسترسل في الأحايين استرسالاً ، ولا تختلف مبانيه لأدنى تغيير في معانيه .

وترى العرب المسح قريباً من الغسل ، فإن كل واحد منهما إمساس العضو ماءً ، فإذا جرى في الكلام عطف مقتضاه التشريك وتقارب المعنيين ، لم يبعد

اتباع اللفظ اللفظ ، وهو كقول القائل :

* متقلداً سيفاً ورمحاً *

والرمح يعتقل ويتأبط ولا يتقلد ، ولكن التقلد والاعتقال حملان قريبان ، وهو مسكوت عنه في المعطوف فسهل احتماله ، ومنه قول الآخر :

فعلا فروح الأيهقان وأظفلت

بالجهتين نيباؤها ونعامها

قال : وهذا وجه لا يخرج الكلام عن أساليب البلاغه والجزاله ، وتبسط المتكلم واستنفاره وعدم انصرافه عن استرساله في التفصيل ، أحسن وأبلغ من خرم اتساق الكلام لدقائق (١) في المعاني لا تحتفل بها العرب (٢) .

الدليل الثاني : التحديد في الرجلين واليدين ، فإن كلاً منهما مُتَّعِي بغايه « إلى المرافق » و « إلى الكعبين » .

الدليل الثالث : ما نقلوه على رسول الله صلى الله عليه وآله من « أنه غسل رجله » .

قال : واجتماع هذه الأمور في القرآن والسنة وفعل السلف أظهر من الجريان على ما يقتضيه ظاهر العطف (٣) .

والجواب عن الدليل الأول :

أن قياس الآية بقول العرب قياس مع الفارق ، والعرب وإن كان بينهم

١- ليس التدقيق في معنى آية الوضوء لمجرد التعرف على أساليب البلاغه الالهي يتجهج به الأعراب في اشعارهم واقوالهم ، وانما التدقيق للوقوف على الأحكام الإلهيه المنزله في كلامه سبحانه للعمل بشرعه القويم ، فإذا لم تحتفل العرب بذلك ، فهو من كفرهم وكونهم (وَأَجْدُرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ).

٢- البرهان في أصول الفقه ١: ٣٥٧.

٣- البرهان في أصول الفقه ١: ٣٥٨.

فصحاء إلاً أن الانحراف عن جاده البلاغه والإخلال بها متصور ، وإلاً لكانت العرب معصومه عن الخطأ ، ولا قائل به ولا دليل عليه .

والبيتان قد سبق الجواب عنهما بنحو مبسوط (١) .

والجواب الآخر فيه : أنا لو سلمنا وقلنا : القول هو قولكم فيهما وفي أمثالهما ، ومع هذا فهما من الأبيات الخارجة عن القانون وعلى القاعده المَطْرَدَه ، وهي أن يذكر لكل معمول عامل يناسبه ويرتضيه أهل العرف ، فإذا قيل : «فلان يتقلد السيف» ارتضوه . وإذا قيل : «يتقلد الرمح» حَطُّوهُ . وإذا لم يكن هذا القول في الشعر فلا يمكن تخريج خطئه ، وفي الشعر يخرج . فحمل كلام الله على هذا البيت وأمثاله انحراف عن الصواب ، لأنَّ كلام الله تبارك وتعالى لا يقيد ولا يحدّد بالضرورات الشعريه .

والبيتان (٢) المستشهد بهما لا يُضاهيان القرآن في بلاغته حتى يقاس بهما ، ولا سيما إذا كان للقرآن محمل صحيح وسهل يمكن معه الاحتفاظ ببلاغته وتأييده بالقانون وأسلوب البلاء ، فحفظ كرامه القرآن أولى من الاحتفاظ بكرامه المذاهب المستحدثه في الأزمان اللاحقه ، ولا داعي لإخراج القرآن عن القانون تأييداً للمذاهب .

فالقياس والتشبيه خطأ ، وآنه مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الْفَرِيقِ بِالْأَطْحَلِ ؛ لأنَّ القانون في التشبيه أن يكون المشبه ناقصاً والمشبه به كاملاً ، فتشبيه الآيه بالبيتين

١- عند عرضنا لرأى الواحدى النيسابورى آنفاً ، وقد تكرر الجواب عنهما غير مره بعبارات أخرى في أماكن أخرى.

٢- وقد تقدم الحديث عنهما عند عرضنا لرأى الثعلبي ، والجويني آنفاً.

وأمثالهما خروج عن قانون التشبيه المجمع عليه عند العلماء .

والجواب عن الدليل الثاني :

أنه لا ملازمه بين الغسل ولزوم التحديد فيه حتى يفزع عليه حمل الرجلين على الغسل بقريته التحديد «إلى الكعيبين» ، فإن الوجه مغسول إجماعاً ولا تحديد فيه .

وإن دليله إنما يمكن التمسك به إذا كان صحيحاً مجتمعاً عليه ومفروغاً عنه وهو ليس كذلك ، فقد أثبتنا عدم الملازمه بين الغسل والتحديد - في الفصل الآتي من هذه الدراسة «قراءة النصب» - وكذا عدم المباينه بين المسح والحد ، فيمكن أن يحد المسح في شيء ولا يحد في آخر .

وقد يكون المغسول محدداً بحد كما في اليدين في قوله تعالى : {إلى المرفقين} ، وقد يكون الممسوح محدداً كما في الرجلين في قوله تعالى : {إلى الكعيبين} ، وقد لا يحد أي منهما بحد كما في {اغيتلوا وجوهكم} الوجه من دون أي تحديد ، ويمسح كما في قوله تعالى : {وامسحوا برؤوسكم} من دون أي تحديد .

والجواب عن الدليل الثالث :

قد تقدم في المجلدات السابقة من هذه الدراسة ؛ أي في البحثين السابقين : «التأريخي» و «الروائي» ولا ضروره للإعاده .

وأما جز «الأرجل» من باب الإعراب بالمجاوره فقد أنكره الجويني نفسه أشد الانكار ، وردّه بأنه حمل لكلام الشارع على جهه ركيكه تنأى عن اللغة الفصحى ، وهو مما لا يتساهل فيه إلا لضيق القوافي والضروره الشعريه ، قال :

فإذا حمل حامل آية من كتاب الله أو لفظاً من ألفاظ رسول الله على أمثال هذه المحامل ، وأزال الظاهر الممكن إجراؤه لمذهب اعتقده

فهذا لا يقبل» (١).

أقول: «الحقُّ يُنطقُ منصفاً وعينداً»، لكنَّ الجويني هذا حمل الآية على أمثال هذه المحامل، وأزال المحكم عن مكانه وأدرجه في المتشابه لمذهب اعتقده فإخطبه بقول البارئ تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ} (٢).

ثم إنه أنحى باللأئمة على من قال بالمجاوزه في قراءه آَجْرٍ مِنْ اتِّبَاعِ الْمَذَاهِبِ الأربعة، وَقَدْ تَخَرَّصَتْهُمْ وَمَزَاعِمَهُمْ الْوَاحِيَةَ بقوله:

«هذا في حكم الخروج عن نظم الإعراب بالكلية، وإيثار ترك الأصول لاتباع لفظه في الحركة، وهذا ارتياد الأردأ من غير ضروره، وإذا اضطرَّ إليه الشاعر في مضائق القوافي لم يعد ذلك من حسن شعره».

وكلامه هذا يناقض ما قاله سابقاً، فما عدا مما بدا يا جويني!؟

٣٣ - السرخسي (ت ٤٨٦ هـ)

اعترف السرخسي في «أصوله» بأنَّ الجزَّ في الأرجل لا يفيد إلَّا المسح بعطف الرجل على الرأس، ولكنَّه بغى على الحقِّ، فحمله على المسح على الخفين (٣).

١- البرهان في أصول الفقه ١: ٣٥٦ / ٤٧٠ - ٤٧١.

٢- البقره: ٤٤.

٣- أصول السرخسي ٢: ١٩ - ٢٠.

أَنَّ الخَفَّ ليس برجلٍ لا شرعاً ولا عرفاً ، وكذا الرجل ليست بخفٍّ في كلام العرب ، فإن كانوا صادقين فيما يقولون ، فليأتوا بشاهدٍ من كلام العرب الموثوق بعريبتهم للدلالة على ذلك ، ولو تأملتَ في أقوال بعض الصحابة وأمهات المؤمنين لرأيتهم لا يقبلون المسح على الخفِّين ، حتَّى جاء عن عائشه أنَّها قالت :

لئن أمسح على جلد حمارٍ أحبَّ إليَّ من أن أمسح على الخفِّين (١) .

وَأَنَّ قولها هذا أزعج عمر بن الخطاب ، فقال دائماً لها : لا تأخذوا بقول امرأه (٢) .

٣٤ - أبو المظفر السَّمْعَانِي (ت ٤٨٩ هـ)

ادعى السمعاني في تفسيره وفي كتابه «قواطع الأدلّه في الأصول» في إفاده الآية غسل القدمين لا المسح ، لوجوه :

الأول : الجزّ بالجوار مستنداً بقول العرب المنقول مكرراً ، والذي تقدّم جوابنا عنه . وقول امرئ القيس في المعلقه :

كأنَّ ثبيراً في عرّانين وبله كبيرٌ أناسٍ في بجادٍ مُرْمَلٍ (٣)

وقد تقدم ردّ الطوسي على هذا البيت (٤) .

الثاني : أنه من باب العطف على الرؤوس والمفاد الغسل ، كما زعم ذلك في

١- التفسير الكبير ١١: ١٦٣.

٢- مسند زيد بشرح الروض النضير ، والاعتصام بحبل الله ١: ٢١٨.

٣- قواطع الأدلّه ١: ٤١٢.

٤- ويأتي كذلك عن عرضنا لكلام الشيخ الطبرسي في هامش هذه القراءة.

قوله تعالى: {يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلُدَانٌ مُخَلَّدُونَ} * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ { (١) ، ثم قال: {وَحُورٌ عِينٌ} وهؤلاء لا يُطَافُ بِهِنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ .
وقد تقدّم الجواب عن هذا أيضاً (٢) .

وفى قوله :

* مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا *

وقد تقدّم الجواب عنه أيضاً في ردّ الثعلبي فراجع (٣) .

ولو كان الأمر كما زعم لكان العطف من غير تشريك المتعاطفين في الحكم عبثاً ولغواً - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

٣٥ - البزدوي (ت ٥٢٩٣هـ)

لقد سلك البزدوي في «كنز الوصول إلى معرفة الأصول» مسلك الصواب في قراءة الجزّ ، وقال (٤) : إنّه معطوف على «الرؤوس» ، ومعنى كلامه ان يكون مُفَاد الآيه المسح ، لكنه عنى بالمسح المسح على الخفين لا على القدمين ، فهو كمن زعم السراب ماءً ، لأنّ إطلاق كلمه {وَأَرْجُلُكُمْ} في الآيه يُراد منه أَلَّا تُرْجَلَ حَقِيقَه ولا يراد به الخفّ ؛ لا لغّه ولا شرعاً حسبما وضحتاه .

٣٦ - عماد الدين الكيال الهزاس الطبري (ت ٥٠٤هـ)

اعترف الطبري في «أحكام القرآن» بأنّ «الأرجل» في حاله الجزّ معطوفه على

١- الواقعة: ١٧ - ١٨ .

٢- عند مناقشه كلام الجصاص .

٣- في عرض كلامه ص ١٠٢ .

٤- أصول البزدوي ١: ٢٠٤ .

«الرؤوس» لفظاً، كما اعترف أيضاً بأنّ اللفظ ظاهر في المسح (١)، إلّا أنّه زعم أنّ القرائن تثبت الغسل، ثم ذكر قرينه التحديد إلى الكعبين، وقال: لو كان المراد المسح «فالبلل الخارج من الماء في خفّ الماسح، كيف يمتدّ إلى الكعبين، وكيف يمكنهم ذلك؟» .

ويظهر من هذا أنّه لا ينكر ظهور اللفظ ودلالته على المسح على القدمين مطلقاً (٢)، إلّا أنّ قرينه التحديد عنده تدلّ على الغسل .

والقرينه الثانيه هي الروايه الموضوعه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله أو المُساءءَ فَهْمُها : «ويل للعراقيب من النار»، وقد تقدّم رَدُّها (٣) .

إنّ اعتراض الطبرى لا يتوجه إلينا، لأنّ البلل يمتد من كفّ الماسح إلى الكعبين ولا ينكره إلا معاند .

لكن سؤالنا: كيف يمتدّ البلل في كفّ الماسح إلى الكعبين؟ وهذا ما يجب أن يسأل الطبرى من يعتقد به من أبناء مذهبه ويوجه اللوم إليهم والوقيعه فيهم لا إلينا؛ لأننا لسنا مكلفين بالجواب عنه .

كما أنّه احتمل أن يكون الجزّ في الآية بالمجاوره فقال: إنّ لها أمثله في القرآن وأشعار العرب، ثم أحال ذلك على كتب الفقه والأصول (٤) .

ولو صحّ كلامه هذا لأمكن كلّ واحد أن يدعى أموراً عجيبيه رجماً بالغيب، ثم إذا وقع في مأزق أحال كلامه على الكتب التي ألفت في تلك الموضوعات من

١- أحكام القرآن ٣: ٥٠ .

٢- لا المسح على الخفّين .

٣- أنظر ما مضى عند عرض كلام الشافعى، والأزهري وابن عبدالبر ويأتى فيما بعد أيضاً .

٤- أحكام القرآن ٣: ٤٨ .

غير أن يسمّى واحدا منها ، وبهذا يتسع الخرق على الراقع .

ثم لم يلبث الهزاس الطبرى أن صرّح في ردّ هذا الاحتمال بقول من استحسّن كلامه بأنّ القرآن يؤثر المعنى على النظم بخلاف كسر الجوار ، فإنّما يقول به من يقصد تغليب النظم على المعنى مثل الشعراء .

ولا سيما القائلون بأنّ حكم «الأرجل» فى المسح يخالف حكم الرأس ، فلم يجوزوا الجزّ بناءً على المجاوره فى النظم مع الاختلاف فى المعنى (١). وتعرض لردّ الأشعار التى أوردتها أبناء مذهبه لإثبات العطف على التقارب مع اختلاف المعنى مثل :

* علفتها تبنًا وماءً بارداً * (٢)

و :

* متقلداً سيفاً ورمحاً * (٣)

و :

* أطفلت - بالجلهتين ظباؤها ونعامها * (٤)

بأنّ التقارب فى المعنى فى المقام مفقود وهو لا يجوز الكسر على الجوار ، لأنّ الشارع فرق بينهما - أى الغسل والمسح - وأما الأبيات ففيها القرينه وهى العلم بالاقتران فأطلق اللفظ الواحد عليهما ولا كذلك الآيه (٥) .

١- أحكام القرآن ٣: ٤٨ .

٢- قد تقدم عند عرضنا لرأى الواحدى النيسابورى .

٣- فى معسر كلام الثعلبى ، والواحدى ، وأبى المعالى الجوينى .

٤- أنظرها عند عرض كلام الثعلبى ، والجوينى .

٥- أحكام القرآن ٣: ٤٨ - ٤٩ .

أما ردّ الجوار فصحيح ، ولكنّ الجرّ ليس من باب المجاوره بل العطف المفيد للتشريك بين المتعاطفين في الحكم ، وأما التفريق بين «الأرجل» و«الرؤوس» في الحكم فخطأ لا محاله بما أسلفنا(١) ، وما سيأتي(٢) إن شاء الله .

٣٧ - الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥ هـ)

٣٧ - الغزالي(٣) الطوسي (ت ٥٠٥ هـ)

لقد فطن الغزالي في كتابه «المنخول في تعليقات الأصول» إلى أنّ الجرّ لا يفيد إلّا المسح ، وأنه ينافي ما يعتقد به ، فأنكره من أساسه وتهجّم على علماء مذهبه في تعرّضهم لقراءة الجرّ ، وأبيّف من عدم فطنتهم إلى إنكاره ، وأغلظ لهم في القول به ، والاستدلال على من قال أنّه من باب المجاوره ، وصرّح بأنّ استدلالهم للمجاوره بقول العزّاب : «هذا جُحْرٌ صَبَّ حَرِبٍ» ، وقول امرئ القيس : «كَبِيرٌ أَناسٍ في بِجادٍ مُزْمَلٍ» ، و {حُورٌ عَيْنٌ} ليس بصحيح في جرّ «الأرجل» ، وأنّ الجرّ في الأمثله ليس سببه المجاوره ، بل سببه أنّ الرفع أثقل من الكسر(٤) ، فاستقلوا الانتقال من حركة خفيفه إلى حركة ثقيله ، فوالوا بين الكسرتين(٥) انتهى .

١- عند عرضنا لكلام الوهبي الإباضي ، والنحاس ، والجويني.

٢- عند عرضنا لرأى أبي البقاء في هذه القراءة.

٣- الغزالي قريه من قرى طوس - كما في المصباح المنير - وهي مخفّفه الزاي ، وإليها ينسب أبو حامد محمّد الغزالي ، والناس يشدّدون الراء خطأ ، وقبره في طوس القديمه. وينسب اليه اليوم قبرٌ عليه قبه سامقه في بغداد قرب قبر الشيخ عبدالقادر الجيلي الكيلاني الصوفي الحنبلي المشهور (ت ٥٦١ هـ) ، وليس بصحيح.

٤- المنخول ١: ٢٠١.

٥- المنخول ١: ٢٠٢.

والحاصل : أنّ العرب كرهت الانتقال من الكسره إلى الضمه ، كما كرهت الانتقال من الضمه إلى الكسره . قالوا : النقل من الكسره إلى الضمه والعكس ثقيل ، فلذا تركوا في أبنية الأسماء الثلاثيه «فعل» و«فعل» .

قال ابن الحاجب : سقط «فعل» و«فعل» استثنائاً (١) انتهى .

أى : استقلوا النقل من الضمه إلى الكسره ، إذا كانتا لازمتين بخلاف العارضيتين نحو : «ضرب» ، واستقلوا النقل من الكسره إلى الضمه مطلقاً ، أى سواء أكانتا لازمتين أم عارضيتين .

و«الدليل» منقول عن الفعل المجهول إلى الاسميه ، و «الجَبَك» إن ثبت فمحمول على تداخل اللغتين ، ولا يرد بهما نقض على القاعده .

هذا ما اتفق عليه الصرفيون من زمن الواضع إلى يومنا هذا فى ثقل النقل من إحدى الحركتين الثقيلتين إلى الأخرى ، وذلك إذا كان النقل فى كلمه واحده والحركه المعبره هى الكائنات فى العين والفاء .

وأما الانتقال من الضمه إلى الكسره إذا كانت إحدى الحركتين على اللام ، وكذا من الرفع إلى الجز وبالعكس فلم يحكم بثقله إلى الآن أحد ، ولم يسمع إلّا من الغزالي .

أما نحن فلا نوافق الغزالي فيما أنكره ، ولكن نوافق فى رد دليل القوم ؛ لأنه مردود بوجه أخرى ، لا بما ذكره الغزالي .

ورد المجاوره على طريقه الغزالي لا يوافق عليه أهل التصريف بأجمعهم ، لأنه إن أراد من الرفع حركه الإعراب فى «مُرْمَل» حيث إنه مرفوع كونه نعتاً

للكبير ، ومن الكسره حركه الميم التي هي عين وهي في اسم الفاعل مكسوره طبعاً ، فوالوا بين الحركتين فكسروا اللّام تبعاً للميم ؛ فحركة اللّام هي حركة الإعراب العارضه ، واللّام أيضاً حركته ساقطه من أوّل الأمر ، فلم يقل به أحد ، ولا يكون ثقیلاً أبداً . وهذا وإن كان في كلمه واحده لكنهم لم يعتبروا حركه الإعراب في هذا الباب ، والثقل الذي قالوا به في النقل من حركه إلى أخرى إنّما هو في غير حركه الإعراب .

وإن أراد بالرفع الحركه في «خرب» الذي هو خبر المبتدأ ، وأراد بالكسر حركه الجزّ في «ضَبّ» ، فهذا لا يكون ثقیلاً ، وإن لم يوالوا بين الكسرتين ، ولم يكسروا «الخرب» كما في «ضَبّ» ، بل رفعوه على الأصل ، لأنّ «الخرب» كلمه و«الضَبّ» كلمه أخرى .

وشدّد الغزاليّ الهجوم على القائلين بالقول المذكور آتفاً ، حيث استدلّوا بأمثال هذا ، وهي لا تصلح للاستدلال ، ولذلك رأى المخلص من استدلال الشيعة هو إنكار الجزّ بالمزّه .

٣٨ – البغويّ (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ)

حمل البغويّ في تفسيره المسمى «معالم التنزيل» قراءه الجزّ في «الأرجل» على وجهين :

الأوّل : أن يكون عطفاً على لفظ «الرؤوس» ، فيكون مُفاداً الآية المسحّ ، لكن لم يُزقّه إبقاء الآية على محكميتها ، بل أراد التقليل من مكانه هذا المعنى ، فقال : ... ومن قرأ بالخفض فقد ذهب قليل من أهل العلم إلى أنّه يمسخ على الرجلين .

ثمّ جاء بما روى عن ابن عباس وعكرمه وقتاده وقول الشعبي ، وختمه

بقول ابن جرير الطبرى الذاهب إلى التخيير(١١) .

وأنت تعلم بأنَّ القله لا تضمر بمكانه القول والقائلين به ، وكذا العكس لا فائده فى كثره يستقصهم الدليل ، إذن الكثره لا تكون مداراً للحقَّ والحقيقه مع قول الله : { أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ } (٢) ، وقوله سبحانه وتعالى : { لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ } (٣) أو قوله : { يَلُجَّ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ } (٤) ، وقوله : { وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ } (٥) ، أو قوله : { وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ } (٦) .

الثانى : الجزَّ بالجوار ؛ أى : العطف على الوجوه ومفادها الغسل ، لكن جزَّ «الأرجل» لوقوعه فى مجاوره المجرور لفظاً لا على موافقه الحكم ، و «الجار قد يؤخذ بذنب الجار» ، واستدلَّ بقوله تعالى : { عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ } (٧) بالجزَّ على أنَّ «الآليم» صفه العذاب فأعرابه الرفع ، لكنَّه جزَّ لوقوعه فى مجاوره المجرور ، وسيأتى عليك قول الألوسى فى (روح المعانى) قوله : « لَيْسَ بِشَىْءٍ » .

١- تفسير البغوى ٢: ١٦ .

٢- المائده: ١٠٣ و....

٣- الزخرف: ٧٨ .

٤- المؤمنون: ٧٠ .

٥- الأعراف: ١٨٧ و....

٦- الأنعام: ١١٩ .

٧- هود: ٢٦ ، الزخرف: ٦٥ .

والجواب : أولاً: المنع من جزّ «أليم» كما قال الزجاج (١) .

وثانياً : أنّ كلمات الألم والصعب والشديد و... تقع صفة لليوم «يوم على آل الرسول عظيم» : فالأليم صفة لليوم حقيقه باعتبار وقوع الألم فيه .

لَفْتُ نَظْرًا :

لقد عرفت - فيما تقدم - أنّ ابن جرير الطبري لم تُقْبِعُهُ أدلّه الغسل ، فاضطرّ إلى القول بالتخيير ، والمراد بالتخيير : التخيير بين المسح على الرجلين (٢) أو غسلهما .

لكن البغوي فسّر المسح على القدمين بالمسح على الخفّين والغسل بغسل القدمين ، وهذا من التحريف بمكانٍ ، لأنّ المسح على الخفّين ليس هو قول ابن جرير وحده ، بل هو قول جميع العامة .

وما معنى التخيير إذن ؟ إن كان هو التخيير بين المسح على الخفّين والغسل ، فهذا ليس بقول جديد ؛ ولا تعليل فريد ، بل هو تعليل قديم ، وطريقه جمع أقدم عليها أكثر علماء العامّة ، في حين أنّ الواقف على كلام الطبري يفهم إحدائه لقول ثالث في الوضوء وهو التخيير ؛ لتكافؤ صحه النقلين عنده - الغسل والمسح على القدمين - وحيث لم يمكنه ترجيح أحدهما على الآخر لزمه أن يعذر العامل بأيهما شاء المسح أو الغسل .

-
- ١- قال الزجاج في معاني القرآن واعرابه ٣: ٤٦. «يجوز في غير القراءة: إني أخاف عليكم عذاب يوم أليما؛ لأن الأليم صفة للعذاب، وإنما وصف اليوم بالألم؛ لأنّ الألم فيه يقع، والمعنى عذاب يوم مؤلم أى موجع». ووصفه اليوم بأنه أليم يستتبع أنواعا من العذاب، مثل مشقه اليوم وشده حره، وإهائه الزبانيه... وهكذا العذاب يصرف الذهن عادة إلى عذاب جهنم.
- ٢- منوهين بأنّ أحد تلامذته المقلدين مذهبه - وهو المعافى بن زكريا النهراوني «الجريري» - له كتاب عنوانه «المسح على الأرجل»، ذكره ابن النديم في «الفهرست».

وقد أوضحنا سابقاً في البحثين (التاريخي والروائي) أنّ الخلاف بين المسلمين قد وقع في حكم «الأرجل» ، وأنّ عثمان بن عفّان ذهب إلى غسلهما خلافاً لغيره من الصحابه الذاهبين إلى مسحهما ، فبعض علماء الجمهور لثباً رأوا قوّه أدلّه الماسحين من جهه وسيره الناس بالغسل تبعاً لعثمان بن عفّان والأمويين من جهه أخرى ، ألزمهم أن يقولوا بالتخيير ، وكان من بين القائلين بالتخيير : ابن جرير الطبري ، والحسن البصري ، وأبو عليّ الجبائي وغيرهم .

هذا وإنّ هناك آخريّن كداود بن عليّ الظاهريّ والناصر للحقّ من أئمه الزيديّه قد قالوا بالجمع بين الغسل والمسح من باب الاحتياط في الدين ، كلّ هذه الأقوال تدعوننا إلى أن نقول : إنّ حملهم للأخبار الصريحه في المسح على القدمين في كتب الصحاح والسنن على المسح على الخفّين ، كان تحريفاً للشريعه وتأييداً لموقف عثمان بن عفّان والأمويين في الوضوء (١) .

٣٩ – الميبدى ، أبو الفضل ، رشيد الدين (ت ٥٢٠ هـ)

حمل الميبدى في كتابه «كشف الأسرار وعده الأبرار» قراءه الجرّ بالعطف على الرؤوس بأنّها جاءت بمعنى الغسل ، مستدلاً على ذلك :

١ . بمجىء المسح بمعنى الغسل في لغة العرب ، حيث يقولون : فلان تمسّح للصلاه أى توضّأ .

٢ . بالتحديد .

٣ . بالجوار نقلاً عن أبي عبيده والأخفش (٢) .

١- راجع ما قلناه عند عرضنا لرأى الكيالتهزاس الطبرى أيضاً.

٢- كشف الأسرار و عده الأبرار ٣: ٤٠.

وقد أجبنا عن كل ذلك مكرراً فيما مضى وما سيأتي ولا داعى للإعادة فى هذا الموضوع .

٤٠ – الشَّيْخُ ، أَبُو الْفَتْوحِ الرَّازِىُّ (من علماء القرن السادس)

قال الشَّيْخُ فى «تفسيره» باللغه الفارسىه ما هذه ترجمته :

والقراءتان تدلان على المسح بالعطف على لفظ الرُّؤوس فى الجزِّ ، وعلى محل الرُّؤوس فى قراءه النَّصب ، وكلاهما جاربان فى كلام العرب كثيراً .

ثم أيد الشَّيْخُ رأيه بما ورد عن بعض الضَّيحابه مثل : ابن عباس ، وأنس ، وغيرهما ، وما ورد عن كبار أهل السنه والجماعه مثل : الحسن البصرى ، وأبى على الجبائى ، وغيرهما ، ثم أخذ فى الجواب عن كلِّ واحده منهما ، فأجاب عن قولهم :

١ . بالتحديد ، فقال : نظم القرآن يقتضى صحه ما نقول به وهو عطف المغسول المحدود على المغسول غير المحدود ، ثم عطف الممسوح المحدود (وهى الأرجل) على الممسوح غير المحدود (وهى الرُّؤوس) .

والقياس أيضاً يقتضى ذلك ، وهو حكم التيمم وحذف الممسوح وابقاء المغسول .

٢ . بالمجاوره ، أنّ الأشعار التى استشهد بها لإثبات المجاوره ليست من باب المجاوره مثل «هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ» و «كَبِيرٌ أَناسٍ فى بَجادٍ مُزْمَلٍ» و «لقد كان فى حَوْلٍ نَواءٍ نُؤَيْثَةٌ» و «صفيف شواءٍ أو قَدِيرٍ مُعْجَلٍ» و «إلى آل بسطام ابن قيس فخطب» و «وموثق فى حبال الأسر مكيولٌ» ، وقد كان أجاب عن بعضها الشَّيْخُ الطوسى فيما مضى ، وسيجىء عن بعضها الآخر فى كلام

الشيخ الطبرسي الآتي .

٣ . إنهم قالوا إنَّ المسح هو الغسل . في حين أنَّ المسح هو غير الغسل لغيره وأنه عدول عن الظاهر من دون دليل يدلُّ عليه ، وهو غير جائز .

٤ . إنهم قدروا فعل «اغسلوا» بين المعطوف والمعطوف عليه أي بين الرؤوس والأرجل ، كقول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا

أي وسقيتها ماء باردا

وقول الآخر :

متقلدا سيفاً ورمحاً

أي وحاملاً رمحا .

في حين أنَّ هذا التقدير يلحظ إذا كان في الكلام لبس يزال مع تقديره ولا يستقيم معناه من دون تقدير فضطرَّ إلى تقديره كما في الأبيات المذكورة ، ولا ضروره في الآية ولا دليل (١) .

بل ولا ضروره في آيه من كتاب الله تعالى ، ولا يوجد أي دليل على هذه الضروره .

٤١ - محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)

حمل الزمخشري في تفسيره «الكشاف» الجز - على مثل النصب - بإفادته العُشْلُ بِرُغْمِهِ ، وقال : إنَّ الجز أيضاً يُفِيدُ الغسل لا المسح ، ووقع في حَلْدِهِ أَنَّهُ لو

سُئِلَ: لِمَ عطف على الرؤوس الممسوحة بالاتفاق؟ أى: لو كان المراد الغسل فِلمَ لم يعطف على المغسول وعطف على الممسوح؟

فأجاب عن ذلك قائلاً: بأنَّ العطف على الممسوح ليس لإفاده المسح، بل للدلالة على عدم الإسراف والنهي عنه، والتنبيه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها^(١).

وجعل التحديد قرينه على ذلك، وقال: إنه جاء في المغسول وثبت، ولم يثبت في الممسوح، وأنه لم تضرب له غايه في الشريعة. وتثبت أيضاً بروايات قد تقدّم الجواب عنها في البحث الروائى.

ثم قال: إنَّ جماعةً تَمَيَّزُوا بظاهر القرآن فأوجَّهوا المسح، ثم دعم ذلك بروايه الشعبي، ولكنه في الوقت نفسه ادَّعى أنَّ السنَّه جرت بالغسل، ونحن أثبتنا فيما تقدم في البحث الروائى عدم جريان السنَّه بذلك.

أما قوله: «إنَّ التحديد جاء في المغسول ولم يجئ في الممسوح» فباطل، ويأتى توضيح بيان البطلان^(٢) عند عرضنا لكلام أبى شامه، بل كلَّ من المغسول والممسوح إن احتاجا إلى التحديد تحدداً وإلاً فلا

وقد أجاب الشيخ الطبرسى في تفسيره «جوامع الجامع» و«مجمع البيان» مدَّعيات جار الله الزمخشرى، فقال:

هذا الكلام فاسد، لأنَّ حقيقه العطف تقتضى أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه، وكيف يكون المسح في معنى الغسل وفائده اللفظين مختلفه، ولفظ التنزيل قد فزق بين الأعضاء

١- الكشَّاف ١: ٦٤٣.

٢- وقد تقدم أيضاً في الجواب عن أبى على الفارسى فراجع.

وأما قوله : «لم يضرب للمسح غايه في الشريعة» فمما لا يخفى فساده ، لأنَّ ضرب الغايه لا يدلُّ على الغسل ، فلو صرَّح فقيـل : وامسحوا بأرجلكم إلى الكعبين لم يكن منكراً ، ولم يشكَّ أحد في أنه كان يجب المسح إلى الكعبين ، فكذلك إذا جعل في حكم الممسوح بالعطف عليه (١) .

وأما كلامه الذي تقدم فهو دعوى بلا دليل ، فلو صحَّ العطف على شيء لا يستحقُّ أن يعطف عليه - بمثل ما ذكره الزمخشري - ، لأمكن لكل من أخطأ مواقع الكلام ، فوضع الكلم في غير موضعها أن ينحت من عنده عنراً ويتحدث بمثل ما تحدث به الزمخشري ، وحينئذٍ يتسع الخرق على الرّاقع .

على أنّ الإشارة إلى هذه النكته المزعومه التي نحتها الزمخشري من عنده ما أنزل الله بها من سلطان ، وأنها لو صحّت لكانت موقّعة في اللبس والغلط ، ومُخرِجةً للآيه عن المحكمات .

ولو كان المراد النهي عن الإسراف لكان سبحانه في سعه من أن يبين ذلك بالتصريح كما بين في آيه {كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} (٢) وهل لأحد أن يدعى مثل ذلك في مواضع أخرى ، أو جاء نظيره في كلام الفصحاء من العرب ؟

ولو وجد الزمخشري لها نظيراً لأورده في ذيل ذاك البحث من غير تَرَدُّدٍ دعماً

١- مجمع البيان ٣: ٢٨٤ - ٢٨٨ .

٢- الأعراف: ٣١ .

لرأيه ، ولما لم يورد ذلك دل على أن ما ذكره عار عن الصحه .

والحاصل : أن الذي يخاف الإسراف ينبغي أن يُنص على عدم جواز الاسراف فيها بما لا يتطرق إليه الاحتمال .

٤٢ - أبوبكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)

قال ابن العربي في «أحكام القرآن» عن قراءة الجز: إنها قراءة أنس وعلقمه وأبي جعفر ، وابن عباس وقتاده وعكرمه والشعبي ، وحكم بمقتضى قواعد العربية أن «الأرجل» نصباً وجزاً هو عطف على «الرؤوس» - محلاً ولفظاً - فيكون مفاد الآية المسح على الرجلين ، لكن السنه - على حد زعمه - جرت بال غسل ، وهو الذي نفينا جريانه في (البحث الروائي) ، إذ قال :

وطريق النظر البديع أن القراءتين محتملتان ، وأن اللغة تقضى بأنهما جائزتان ، وأن السنه قاضيه بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين ، ودخل مسح الرأس بينهما ، لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما ، فذكر لبيان الترتيب لا ليشارك في صفه التطهير ، وجاء الخفض لبيان أن الرجلين يمسه حال الاختيار على حائل وهو الخف بخلاف سائر الأعضاء ، فعطف بالنصب مغسولاً على مغسول وعطف بالخفض ممسوحاً على ممسوح (١) .

أقول : والدليل الذي ذكره لا يمكن قبوله لوجوه :

أولاً : أن السنه ليست قاضيه بعطف الرجلين على الوجه واليدين ، وإنما

١- أحكام القرآن ٢: ٧٠ - ٧٢، أحكام القرآن الصغرى: ١٩٥ وكلاهما لابن العربي، المحصول ١: ٩٦ - ٩٧.

ذلك وجه ذكره استتصاراً لمذاهبهم الحادثة تبعاً لسيره عثمان والأمويين فيه .

وباعتقادي أن من أطلق السِّنة على غسل القدمين مثل أنس وغيره وقال : إنَّ السنه الغسل ، أراد بقوله سنَّه النَّاس آنذاك تبعاً للحكام لا سنَّه النَّبِيِّ صلى الله عليه و آله لأنها غير ثابتة عن رسول الله ولا عند أنس بن مالك وابن عباس وغيرهم .

وما ورد من أخبار كالويل للأعقاب ، فهي إما تكون إشاره إلى الصحابه والتابعين وتابعى التابعين والعلماء الذين يستغلون النصوص الثابته كما سبغوا الوضوء للدلاله على غسل الأرجل وقد تكون لإبعاد العقب عن التَّجاسه .

وثانياً : أنَّ النحويين - بأجمعهم - لم يقولوا بأنَّ الواو تفيد الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل هي لمطلق الجمع ، والترتيب مشهور فى الفاء وتُثمَّ العاطفتين ، فذكر الأَرْجُل وإنْ كَانَتْ مَعْشُورَةً - كما يقولون - بعد «الرؤوس» لا يفيد الترتيب بحالٍ ، بل لو كان الأمر كما زعم لذكرتِ الأَرْجُلُ بعد ما يغسل بالانفِاق وهو الوُجُوهُ والأَيْدَى .

وثالثاً : أنَّ حمل المسح على المسح على الخَفَيْنِ ممَّا لا يتفق مع اللغه ولا مع الشرع ، لأنَّ الخَفَّ لا يسمَّى رجلاً كما مضى .

ثم اعترف ابن العربى بأنَّ قراءه الجز تقتضى المسح ، وقال : أن قراءه الخفض وان اقتضت المسح ، فإنه عليه السلام بين أنَّ المراد الغسل (١) .

والجواب :

أنَّ اعترافه فى محلّه وبيان النَّبِيِّ صلى الله عليه و آله لم يثبت حسبما وضحناه .

٤٣ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)

نقل ابن عطية الأندلسي في «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» الجز عن ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزه ، وحمله على معنيين (١) :

المعنى الأول :

المعنى الذي نزل به القرآن وهو المسح ؛ يجعل العامل أقرب العاملين ، وأيده بما روى عن ابن عباس ، وأنس ، وعكرمة ، والشعبي ، وقتاده ، وأبي جعفر ، وبذلك قرأ علقمه ، والأعمش ، والضحاك وغيرهم .

المعنى الثاني :

أن الجز بالعطف على لفظ «الرؤوس» الممسوحة ، ويُراد به الغسل مستدلاً بدليلين :

الأول : قول أبي زيد : إن المسح الغسل الخفيف .

الثاني : التحديد في قوله : (إلى الكعيبين) ، وهذا يدل على الغسل لا المسح بحسب زعمهم .

وردّه بما نقله هو عن القاضي أبي محمد في أن الوجه مغسول وغير محدود ، فكان الوضوء عبارة عن مغسولين حدّ أحدهما وممسوحين حدّ أحدهما (٢) .

٤٤ - الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)

استوفى الشيخ الطبرسي في «مجمع البيان» غالب الوجوه والاحتمالات في

١- المحزر الوجيز ٢: ١٦٢ - ١٦٣ .

٢- المحزر الوجيز ٢: ١٦٣ - ١٦٤ .

هذه القراءة ، ثم أثبت الصحيح منها راداً الباطل فيها واحداً بعد واحد .

والحاصل أنّ الجزّ في «الأرجل» يحتمل وجوهاً (١) :

١- ما نسب إلى أبي عليّ الفارسيّ ، وهو أنّها معطوفة على الرأس ، والمراد بالمسح هو غسل الرجلين ، بدليل ما روى عن أبي زيد الأنصاريّ بأنّ «المسح هو خفيف الغسل» ، وقوّاه بما اعتبر ولحظ في قوله تعالى : {إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ، وهو تحديد للفعل ، ويأتي في المغسول ولم يجرى في الممسوح ، فلما وقع التحديد في المسح علم أنّه في حكم الغسل لموافقته إياه في التحديد .

٢- إنّ الخفض على الجوار ، كما في قول العرب : هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ . وقول امرئ القيس المتقدم (٢) :

كَأَنَّ ثَبْرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه

كَبِيرٌ أَنَاسٌ فِي بَجَادٍ مُرْقَلٍ

٣- قول الزجاج وهو أنّها عطفت على «الرؤوس» ، وهي تفيده المسح وبذلك نزل جبريل ، والسنة الغسل ، وأنكر الجزّ بالجوار في القرآن وأوجب المسح ، إلّا أنّ التحديد في قوله تعالى : {إِلَى الْكَعْبَيْنِ} دالّ على الغسل .

٤- قول الأخفش : وَهُوَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الرَّؤُوسِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَقْطُوعِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ :

* علفتها تبناً وماءً بارداً *

أى وسقيتها ماءً بارداً (٣) .

١- مجمع البيان ٣: ٢٨٤ - ٢٨٨ .

٢- أنظر ما قلناه في كلام الشيخ الطوسي .

٣- أنظر ما قلناه عن هذا الشاهد عند بياننا لكلام الواحدى النيسابورى .

وَأَجَابَهُمُ الْإِمَامِيُّ بِأَدْلِهِ قَوِيَّةٍ تَثْبِتُ بَطْلَانَ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْحِ هُوَ الْغَسْلُ ، لَوْجُوه :

١ - أَنَّ الْمَسْحَ وَالْغَسْلَ حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى لِعَهْ وَشَرَعًا ، وَالْقُرْآنُ فَزَقَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ وَالْأَعْضَاءِ الْمَمْسُوحَةِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا ؟

٢ - أَنَّ الْأَرْجَلَ إِذَا كَانَتْ مَعْطُوفَةً عَلَى الرَّؤُوسِ ، وَكَانَ الْفَرْضُ فِي الرَّؤُوسِ الْمَسْحَ - الَّذِي لَيْسَ بِغَسْلٍ بِلَا خِلَافٍ - ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَرْجَلُ مَمْسُوحَةً ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْعَطْفِ وَالْغَرْضَ مِنْهُ يَقْتَضِيَانِ ذَلِكَ .

٣ - أَنَّ الْمَسْحَ لَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْغَسْلِ لَبُطِلَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِمَا وَضَعُوهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «أَنَّهُ تَوَضُّأٌ وَغَسْلٌ رَجْلَيْهِ» ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَسَبَ كَلَامِهِمْ مَسْحَهُمَا ، فَسَمَوْا الْمَسْحَ غَسْلًا .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَمَا نَقَلُوهُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَيْضًا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ :

الْأَوَّلُ : مَا قَلْنَا سَابِقًا مِنْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ فِي اللُّغَةِ مُخْتَلِفَتَانِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ، وَإِذَا كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ ؟

بَلْ بِهَذَا التَّعْرِيفِ لَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَنَّ أَحَدَهُمَا دَاخِلٌ فِي الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنِيَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ ؛ إِذِ الْغَسْلُ هُوَ إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى الْعَضْوِ الْمَغْسُولِ ، وَالْمَسْحُ هُوَ مَسُّ الْعَضْوِ بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَهُ [عَلَيْهِ] ، وَإِذَا كَانَا مُتَنَافِيَيْنِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَدَاخِلَا (١) .

الثَّانِي : أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا جَدَلًا اشْتِرَاكَ ذَلِكَ لَفَهُ - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ - لَكَانَ الشَّرْعُ وَالْمَشْتَرَعُ يَمْنَعَانِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّرْعِ كَلَّمَهُمْ قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمَسْحِ

والغسل وإنّ النزاع دائر بينهم في ذلك لحدّ هذا اليوم .

الثالث : أنّ «الرؤوس» ممسوحة ، والمسح يفترق عن الغسل بلا خلاف ، ثمّ عطفت «الأرجل» عليها ، فواجب أن يكون حكمها مثل حكم «الرؤوس» وكذا كيفيتها ، نزولاً على حكم العطف ، وذلك مثل قول القائل : «قومت زيداً وعفراً» ، إذا أريد بلفظ «قوم» التأديب والتعليم ، فلا يجوز أن يريد بالمعطوف إلّا هذا المعنى في المعطوف عليه ، ولا يحمل «قوم» في ناحيه «عفراً» على الصفة دون التعليم .

الرابع : أنّ المسح لو كان غسلًا أو العكس لبطل ما استدلل به القوم من أنّه «توضأً وغسل رجليه» ؛ لأنّ الغسل هنا يحمل على المسح ، والتأويل في الآية مبطل أصل مذهبهم .

إذن هذه الوجوه تُخطئُ حكاية أبي زيد وتُثبت كونها موضوعه عليه ؛ لأنها غير موجودة في رسالته المعروفة بـ«النوادر» ، ولو كانت لأوردها في كتاب النوادر المؤلّف لهذا الشأن ، وأبو على الفارسي الحاكى لهذه المقولة لم يحكها عن النوادر ، بل قال : سمعت من أثق به أنّه حكى عن أبي زيد أنّ المسح بمعنى خفيف الغسل (١) . فلا أصل له ، ويأتي قريباً في مناقشه كلام نظام التيسابورى عن الدكتور خنيف أنّه قال : لم أقف على قول أبي زيد .

ولو فرضنا صحه هذه الحكاياه عنه وأنّ أبا زيد نقل ذلك عن العرب لأنكنا تخطئته ، لأنّه غير معصوم ، ولمخالفته إجماع أهل اللغه والعرف .

فأمّا ما حكاه عن العرب : «تمسحت للصلاه» فمردود أيضاً :

أولاً : بأنّه لم يرد ذلك في اللغه الفصيحه ، والقرآن على رأس تلك اللغه بل

أصلها ، فلا يحمل القرآن على الاستعمالات الشاذة التي لا يعرفها الفصحاء ، لأنّ القرآن فصيح بالإجماع ، ولم يقدر الفصحاء أن يأخذوا عليه مأخذاً ، ولو كان فيه غير الفصيح لأمكنهم ذلك ، لكن الأمر لم يكن كذلك .

فثبت أنّ هذه العبارة - تمسّحت ، بمعنى اغتسلت - لم يشهد بصحتها العرب الموثوق بعربيتهم ، وشاهد ذلك أنّ العرب قبل الإسلام لم يعرفوا هذا المعنى وجمله : «تمسّحت للصلاة» دليل على كذب حكايتها عن العرب ، لأنّ (الصلاة) إنّما حدثت بعد الإسلام ، وأنّها من المعاني الشرعية التي اختلف فيها الأصوليون : أهي حقيقة شرعية بعد النقل من المعاني الوضعيّة أم لا ؟ فكيف تقول العرب (تمسّحت للصلاة) قبل تشريع الصلاة في الإسلام؟!

وثانياً : لو تنزّلنا وقلنا بأنّ العبارة منقولة عن العرب ، هم الموثوق بهم بعد الإسلام ، لكان مجازاً وتوسّعاً من عندهم ، لأنّهم أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ مختصر ، فحيث لا يمكنهم أن يقولوا : «اغتسلت للصلاة» ؛ لأنّ في الطهارة ما ليس بغسل ، ومن جهة أخرى لا يريدون أن يُطيلوا ويقولوا : «تمسّحت» و«اغتسلت» فقالوا بدلاً منه : «تمسّحت للصلاة» ؛ لأنّ الغسل أوله المسح في الأكثر ، ثم يزيد عليه فيصير غسلاً ، ولا يتحقق الغسل إلّا بالمسح ؛ لأنّ صب الماء لو لم يتقارن مع المسح لما تأكد الغسل عند عامه الناس ، فربح «تمسّحت» على اغتسلت ، وبذلك يكون معناه على التجوّز والتوسّع كما قلنا ، وأنّه سمي الكل بأسم الجزء ، وهو شائع .

وأما ما قالوه في تحديد «الأرجل» بالغايبه وأنّه يدلّ على الغسل ، وأنّ الممسوح لم يضرب له غايه في الشريعة .

فقد أجاب عنه السيد المرتضى علم الهدى - رضوان الله عليه - في رسائله (١) والحاصل أنه غير مسلّم الثبوت ، والتحديد لا يدلّ على الغسل ، وأى ملازمه بين التحديد والغسل ؟ وأى منافره بين المسح والتحديد ؟ وما المانع إذا قال القائل : «وامسحوا أرجلكم إلى الكعبين» ؟

فإن قالوا : تحديد اليدين اقتضى الغسل ، فكذا تحديد الرجلين يقتضى الغسل .

قلنا : إننا لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتصريح بغسلهما ، وليس كذلك في الرجلين .

وإن قالوا : عطف المحدود على المحدود أولى وأشبه بترتيب الكلام .

قلنا : هذا غير صحيح ، لأن الأيدي محدوده ، وهي معطوفة على الوجه التي ليست هي في الآية محدوده ، فإذن جاز عطف الأرجل ، وهي محدوده على «الرؤوس» التي ليست بمحدوده .

وهذا أشبه مما ذكرتم ، لأن الآية تضمنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه ، وعطف عضو محدود مغسول عليه ، ثم استؤنف ذكر عضو ممسوح غير محدود ، فيجب أن تكون «الأرجل» ممسوحة ، وهي محدوده معطوفة على «الرؤوس» دون غيره ، ليتقابل الجملتان في عطف مغسول محدود على مغسول غير محدود ، وعطف ممسوح محدود على ممسوح غير محدود .

وأما الجزّ بالمجاوره فلا يجوز في القرآن عند من يؤمن به ويعتقد بفصاحته وبلاغته ، ومن أجازه - على ضعفه - في كلام العرب غير الفصيح ، فإنما أجازه

مع فقد حرف العطف - كما في النعت والتوكيد - ولم يرد في العطف - عطف النسق - على الإطلاق .

وإن كنت في ريب مما ذكرنا فانظر الأمثلة التي أوردوها شاهداً على الإعراب بالمجاورة ، وأيضاً فإنَّ المجاوره إنَّما وردت في كلامهم عند ارتفاع اللبس والأمن من الاشتباه - كما في «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ» - فإنَّ أحداً لا يشبهه عليه أنَّ «خرباً» لا يصلح أن يكون صفه للضبِّ ، ولفظه «مزمل» لا تكون صفه «بجاد» ، وليس كذلك «الأرجل» ، فإنَّها يجوز أن تكون ممسوحه كالرؤوس .

وأيضاً فإنَّ النَّحاهِ الثَّقَاتِ لم يقبلوا الإعراب بالمجاورة في كلام العرب ، وقالوا في «هذا جحر ضبَّ خرب» : أصله «خرب جحره» ، فحذف المضاف الذي هو «جحر» وأقيم المضاف إليه - وهو الضمير المجرور - مقامه ، وإذا ارتفع الضمير استكن في «خرب» وقد تقدم (١) .

وكذلك القول في قول الشاعر :

«كبير أناس في بجاد مزمل»

فتقديره : «مزمل كبيره» ، فبطل الإعراب بالمجاورة أيضاً وقد تقدم (٢) .

وأما جعل الآيه مثل قول الشاعر :

* علفتها تبناً وماءً بارداً *

١- عند عرضنا لكلام الأخنس والتحاس .

٢- عند عرضنا لكلام الشيخ الطوسي (الهامش) ، وكلام السمعاني .

فأبعد من الجميع ، لأن ذلك لو جاز في كلام العرب لكان ضعيفاً وغير فصيح ، فكيف يمكن تصوّره في كتاب الله ، ولو فرضنا وقوعه في كتاب الله ، فإنه إنّما يكون إذا لم يمكن حمله على ظاهره ، وإذا كان المعنى مستقيماً وظاهراً - كما في الآية - لا يصار إليه ألبته .

٤٥ - محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت بعد ٥٥٣ هـ ، وقيل ٥٥٥ هـ)

اختار النيسابوري الغزنوي الشهير ببيان الحق الجزّ بالجوار - لتأويل قراءه الجزّ (١) - المشهور عندهم والمردود بالاتفاق .

وذكر العطف على الرأس لفظاً ومعنى وأنه يفيد المسح لا الغسل ؛ لكنه ادعى نسخ المسح بثلاث دلائل :

١ - السنّه

٢ - التحديد إلى الكعبين

٣ - ما رواه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة عن أبي زيد الأنصاري أنّ المسح عند العرب غسل ومسح (٢) .

قال بيان الحق : خفض «أرجلكم» على مجاوره اللفظ ، كقولهم :

«هذا يجزّ ضبّ خرب»

وهو في الشعر كثير ، قال دريد بن الصّمه .

١- قال الأزهري: قال أبو إسحاق النحوي: الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله ، إنّما يجوز ذلك في ضروره الشعر. راجع تهذيب اللغة ٤: ٣٥١ - ٣٥٢.

٢- إيجاز البيان عن معاني القرآن ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

فجئت إليه والزماح تنوشه كوقع الصباصى فى النسيج الممدد

فطاعتت عنه الخيل حتى تنهت وتحتى علانى حالك اللون اسود(١)

فإن (أسود) مجرور بجوار اللون .

وكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام(٢)

فجز (الكرام) على جوار الجيران(٣)

ثم بعد رده لقراءه النصب والرفع قال :

فالأولى العطف على مسح الرأس فى اللفظ والمعنى ثم نسخ بدليل السنه وبدليل التحديد ، وقال الشعبي : جاء القرآن بالمسح والسنه بالغسل .

وقد أجبنا عن الجز بالجوار فى مواضع كثيره من هذا المجلد ، وخصوصا عند الكلام عن رأى الأخنش والألوسى .

وأما قول دريد فهو ليس من باب المجاوره والأصل «وتحتى علانى حالك أسود اللون» ، وجز «الأسود» لمطابقتها مع روى الشعر وأخر الأبيات مجرور .

وأما قول الفرزدق فهو أيضا ليس من باب المجاوره ، بل الكرام صفه ونعت للجيران فصل بين الصفه والموصوف ، والأصل :

١- البيتان فى خزانه الأدب ٥: ١٩١ ، شرح الحماسه ٢: ١٥٧ ، الشعر والشعراء: ٥٠٥ ، وديوان دريد: ٤٨.

٢- البيت فى قصيده الفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ويهجو جريرا. خزانه الأدب ٩: ٢٢٢ ، ديوان الفرزدق ٢: ٢٩٠ ، طبقات مخول الشعراء ١: ٢٦٥.

٣- وضع البرهان فى مشكلات القرآن له بتحقيق صفوان عدنان داودى ١: ٣٠٦ ط ١ سنه ١٩٩٠ م ١٤١٠ هـ دار القلم دمشق والدار الشاميه بيروت.

«وجيران كرام كانوا لنا»

وأما ردّه لقراءه النصب فهو كما قال به علماء مذهبه ، وكذا ردّه لقراءه الزّرف ففى محلّه ، وكذا إقراره للعطف على مسح الرأس لفظاً ومعنى ، إلّا تأويله بدليل التّسخ بالسنّه ، وبدليل التّحديد ، فإنّه فى غير محلّه ، وقد أجبنا عنهما غير مرّه (١).

فضلاً عن أنّ ما رواه عن الأزهريّ لم يكن موجوداً فى كتابه «تهذيب اللغه» (٢) ، فقد يكون نقله عن كتاب آخر له لم يسمّه ، وقد يكون قد التبس عليه الأمر .

وقال الدكتور حنيف بن حسن القاسمىّ محقّق تفسير النيسابورىّ : لم أقف على قول أبى زيد فى «تهذيب اللغه» للأزهريّ (٣) . فلا يوجد له أصل !

٤٧ – نصر بن علىّ الشيرازيّ الفسويّ المعروف بابن أبى مریم (ت بعد ٥٦٥ هـ)

صرّح ابن أبى مریم فى «الموضح فى وجوه القراءات» على أنّ الجزّ إنّما يكون

١- راجع فى بطلان روايات الغسل ما قلناه فى البحث الروائى وما قلناه فى قراءه الجر عند الكلام مع الشافعىّ وبعده مع الفراء ومع الوهيبىّ الإباضىّ والمواضع الأخرى ، وما سنقوله فى النقاش مع التفتازانىّ ، وفى قراءه النصب عند الكلام مع ابن زنجله. وراجع فى بطلان دليل التّحديد فى قراءه الجزّ عند الكلام مع أبى علىّ الفارسىّ وعند نقل كلام الطبرسىّ وفى قراءه النصب عند الكلام مع ابن خالويه وبعده الأزهريّ ، وابن زنجله ، والسمعانىّ ، وأجوبه المحقّق الحلّىّ ...

٢- راجع تهذيب اللغه ماده «مسح» ٤: ٣٤٧ - ٣٥٤.

٣- إيجاز البيان ١: ٢٧٢.

من باب العطف على «الرؤوس» وهي مجروره بالباء ، فكذلك الحكم في جانب المعطوف ، إلّا أنّه حمل المسح على معنى الغسل بقريته التحديد ، وأنّ التحديد إنّما جاء في المغسول دون الممسوح .

وذكر في قراءه الجزّ : أنّ قانون تنازع العاملين أيضاً يقضى أن يكون «الأرجل» معطوفه على «الرؤوس» التي هي معمول «امسحوا» ، لأنّ «امسحوا» أقرب العاملين إلى هذا المعمول ، وحكم العاملين إذا اجتمعا أن يحمل المعمول فيه على أقربهما دون الأبعد . نحو قوله تعالى : { هَاؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ } (١) (٢) .

أقول :

حمل المسح على الغسل باطل لما ذكرناه أكثر من مره ، والتحديد لا يلزم الغسل كما لا ينافى المسح ، وقد ذكرناه أيضاً .

وأما قانون التنازع فلا نحتاج إليه في إثبات المسح ، لأننا قد ذهبنا إلى لزوم المسح على القدمين بالقرآن والسنة النبويه الصحيحه ، فلا نحتاج إلى قانون التنازع ، لأنّ «اغسلوا» لو أراد العمل في «الأرجل» لما أمكنه ذلك ، لوجود الفصل بينه وبين ما يهواه بجمله أجنبيّه ، وقد صرح النحويون ببطان هكذا فصل بين العامل والمعمول (٣) ، والفصل مانع نحوئ .

ولو كان مراد الله هو الغسل في حَقِّ «الأرجل» لما كان الله عاجزاً عن إيراد ذلك بعد قوله : { وَأُوَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ } «وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم» حتّى لا يلتبس ، ولا تلزم المحاذير من الفصل بين المتعاطفين بما لا

١- الحاقه: ١٩ .

٢- الموضح في وجوه القراءات ١: ٤٣٧ .

٣- ويأتى تفصيل ذلك في قراءه النصب عند مناقشه كلام الطبرى .

يجوز ، واشتمال الكلام على ضعف التأليف المحلّ بالبلاغه وغير ذلك من المحذور اللغوي .

وعليه فنحن أثبتنا لزوم المسح على القدمين بوجوه شرعيه و نحويه وفقهيه ، ولا نحتاج في إثباته إلى نقل الآيه إلى باب التنازع .

٤٨ - القطب الراوندي (ت ٥٧٣هـ)

لقد حكم سعيد بن هبه الله الراوندي في «فقه القرآن» في الآيه بما حكم به الله ورسوله ، وهو أنّ الجزّ من باب العطف على لفظ «الرؤوس» ، ولا يمكن أن يكون ذلك بالمجاوره ، لوجوه :

منها : أنّ القائلين بالمجاوره استشهدوا بقول العرب : «جحر صبّ خرب» ولا يستشهد به ، لأنّ العرب لم تتكلّم به إلّا ساكناً فقالوا : «خرب» ، فإنّهم لا يقفون إلّا على الساكن كما لا يتبيدئون إلّا بمتحرك ، فلا يكون صالحاً للاستشهاد(١) .

ومنها : أنّ الإعراب بالمجاوره إذا فرضنا وقوعه في كلام العرب فهو لا يمكن وقوعه في الآيه ، لأنّهم أجمعوا على عدم وقوعه في العطف بالحرف لو قلنا بوقوعه في النعت والتأكيد ، وما ذكره في العطف توهم كقول الشاعر :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخطاب(٢)

قالوا : جزّ مع حرف العطف الذي هو الفاء ، فإنّه يمكن أن يكون أراد

١- فقه القرآن ١: ٢٠.

٢- تقدم عند عرض كلام الجصاص ، والشيخ الطوسي ، ويأتي عند عرضنا لكلام التفتازاني من هذه القراءه.

الرفع وإنما جزّ الراوى وهماً . ويكون عطفاً على «راحل» المرفوع ، ففي القصيده إقواء ؛ لأنّ القصيده مجروره والإقواء يجوز(١) ، وهذا لو فرض صحته أيضاً لكن لم يجز حمل القرآن عليه بالاتفاق . ومنها : أنّ الإعراب بالمجاوره إنّما يجوز مع ارتفاع اللبس ، فأما مع حصوله فلا يجوز .

ولا يلبس على أحد أنّ «الخراب» هو من أوصاف «الجُحر» لا «الضَبّ» ، وليس كذلك في الآية ، لأنّ «الأرجل» يمكن أن تكون ممسوحه ومغسوله ، فالاشتباه واللبس حاصل هنا ومرتفع هناك(٢) . ثمّ تعرّض لقوله : «وَحُوْرٌ عَيْنٌ» ، في قراءه من جرهما وأنه ليس بمجرور على المجاوره بل احتمال فيه أمرين ذكرهما .

٤٩ – السيد ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ)

ومذهب السيد ابن زهره الحلبي في هذه الآية هو العطف على لفظ «الرؤوس» ، ولا يمكن أن يكون ذلك من باب الجزّ بالمجاوره – الذي مال إليه أصحاب الغسل – لأنه لا يمكن توجيهه في كتاب الله ، لأنّ المحقّقين من أهل العربيه نفوا الإعراب بالمجاوره أساساً ، وأولوا الجزّ في قول العرب : «هذا مجُحِرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» على أنّ المراد : «خربٌ جحره» مثل «مررت برجل حسنٍ وجهه» ، وعلى فرض الجواز شاذّ ، نادر ، واقع في كلام غير الفصيح ، فلا

١- وقيل: «خاطب» فعل أمر من المخاطبه مأخوذ من الخطبه ، وكسر الباء للإطلاق. وقد تقدّم ردّ ذلك مفضلاً. راجع الرقم الأول.

٢- فقه القرآن ١: ٢١.

يقاس عليه كتاب الله الذي لم يشك في بلاغته الكفار والمشركون من أهل الجاهلية الأولى فضلاً عن المسلمين (١).

وأيضاً: الإعراب بالمجاورة لم يقع في عطف النسق بوجه من الوجوه .

ولو فرض وقوعه في الكلام ، فإنما يكون مع الأمن من اللبس كما في المثال الذي نقلوه عن العرب ، وليس كذلك «الأرجل» في الآية ، فإنها كما يصح أن تكون مغسولة يصح أن تكون ممسوحة ، فلا يجوز أن يكون إعرابها للمجاورة لحصول اللبس .

٥٠ - أبو محمد عبد المنعم المعروف بابن الفرس الأندلسي (ت ٥٩٧ هـ)

جرى ابن الفرس الأندلسي مجرى الحق في الآية وذهب إلى أنه من باب العطف على «رؤوسكم» ومفاده المسح ، وروى ذلك عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر وقتاده (٢).

ثم تعرض لسائر الوجوه وردّها :

ومن تلك الوجوه : أن يُراد من المسح في جانب «الأرجل» الغسل ، ويكون عطف «الأرجل» على «الرؤوس» من باب العطف على المعنى كما قال الشاعر ، على روايه الفراء كما في ابن منظور :

* علفتها تبناً وماءً بارداً (٣) *

١- غنية النزوع: ٥٦.

٢- أحكام القرآن ٢: ٣٧٣ - ٣٧٥.

٣- لسان العرب ٢: ٨٤ ، شرح ابن عقيل ٢: ٢٠٧. راجع ما تقدم عند عرض كلام الواحدى والطبرسى وابن أبى مريم الفسوى.

وضغفه بأنه يحتاج فيه إلى إضمار الجار مع فعل متعلق به ، مع أنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك الفعل .

والتقدير : «واغسلوا أرجلكم» ، وهذا باطل بشهادة قواعد اللغة العربية وأصول علم البلاغه .

ومنها : أن يحمل الجز على الجوار .

وضغفه بأنه باطل على مذهب الخليل وسيبويه من جهة حرف العطف المانع من المجاوزه .

ومنها : أن «الأرجل» معطوفه على «برؤوسكم» ، إلا أنه أراد بالمسح في «الرأس» المسح المعروف ، وأراد بالمسح في «الأرجل» الغسل .

وضغف هذا أيضاً : بأنه تعالى أمر فيهما جميعاً بالمسح بلفظ واحد ، فيقتضى ذلك أن يكون ما يجرى على أحدهما يجرى على الآخر ، وإلاً كيف يجتمعان في اللفظ ، ويختلفان في المعنى في لفظ واحد بعينه ؟

إلا أنه ختم كلامه بكلام باطل - تقدم الجواب عنه(١) - فقال : وإن كان المسح لعمرى قد استعملته العرب في الغسل ، حكى ذلك أبو زيد وغيره(٢) ، انتهى .

ومنها : أن الآية تقتضى مسح الرجلين لكن السنه جرت بالغسل ، ومعناه أن السنه نسخت القرآن .

وضغفه : بأن فيه خلافاً بين المسلمين منذ عصر الصحابه إلى يومنا هذا .

١- وهو كلام أبي زيد الأنصاري الذي مر في كلام الطبرسي.

٢- أحكام القرآن ٢: ٣٧٦.

ومنها : أنَّ المراد من المسح في الرجلين هو المسح على الخفَّين .

وقال في تضعيفه : وفي هذا لعمرى ضعف ؛ لأنَّ الأمر بالمسح في الرأس والرجلين واحد ، فكيف يكون أمر واحد في حال واحده ، أمراً وجوبياً في أحدهما وأمر غير وجوبى في الآخر ، مع أنَّ قوله تعالى : {وَأَرْجُلِكُمْ} لا يقتضى إلَّا المسح دون حائل هذا ظاهره (١) ؟

وعليه ، فإنَّ ابن الفرس عاد في أكثر هذه الوجوه إلى الحقِّ فلا حاجة لردِّ كلامه إلَّا ما نقله عن أبي زيد الأنصارى ، فإنَّه حجَّه على القوم .

٥١ - ابن الجوزى الحنبلى البغدائى ، أبو الفرج (ت ٥٩٧ هـ)

قال أبو الفرج ابن الجوزى : مسأله : الفرض في الرجلين : الغسل ، وقال ابن جرير : المسح ولنا أحاديث .

ثم نقل حديث عبد الله بن عمرو أنهم كانوا في سفره وكانوا يمسحون فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله فنادى ثلاثاً أو مرتين «ويل للأعقاب . . .» وحديث أبي هريره وروايته قول النبي صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب . . .» ، وحديث عثمان وعليٍّ بأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يغسل رجله إذا توضَّأ .

وقال محقق الكتاب في هامشه : أقول : مذهب المسح هو مذهب الشيعة ومذهب محمد بن جرير الطبرى [التخيير ، أى] أنَّ طهارتهما (الرجلين) تجوز بالغسل والمسح وأنَّ ذلك راجع إلى اختيار المكلف (٢) .

١- أحكام القرآن ٢: ٣٧٦ - ٣٧٧. أقول: الاشكالات واضحة ، والأجوبه كامله فلا نحتاج أن نأتى بكلامه فى قراءه التَّصَب.

٢- التَّحْقِيق فى أحاديث الخِلاف ١: ١٥٨ - ١٦٠ متنا وهامشا ، دار الكتب العلميه - بيروت ط الأولى عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

والجواب : أن دليله للغسل ليس إلاً الروايات المرويّه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان وأبي هريره وقد أجبنا عنها أكثر من مرّه في هذا المجلد وفي المجلدات التي سبقته خصوصاً في البحث الروائي فراجع .

ثم إن ابن الجوزي الحنبلي المذكور ذكر في كتابه « زاد المسير » لها وجوهاً محتملة :

منها : العطف على « الرؤوس » ومفادّه المسح ، وهو الحقّ الصريح .

ومنها : أن العطف أيضاً على « الرؤوس » ، والمفاد الغسل بقرينه التحديد ؛ لأنّ التحديد - إلى الكعبين - يدلّ على الغسل ، فالآيه من قبيل قوله :

* متقلداً سيفاً ورمحاً * (١)

والمعنى : وحاملاً رمحاً .

وقال الآخر :

* علفتها تبناً وماءً بارداً * (٢)

والمعنى : وسقيتها ماءً بارداً .

ومنها : ما قال الأخفش : وهو الجزّ بالمجاوره والمعنى على الغسل ، كما في قولهم : « جحر ضبّ خرب » المتقدم .

قال ابن الأثيري ما حاصله : إن تأخر « الأرجل » بعد « الرؤوس » سبب

١- وقد تقدم تخريجه عند عرض كلام الثعلبي ، والواحدى ، والجوينى ، والكيالهزاس ، وأبى الفتوح الرازى .

٢- وقد تقدم تخريجه عند عرض كلام الثعلبي ، والواحدى ، والطبرسى وابن أبى مريم الفسوى ، وابن الفرس الأندلسى .

عطف «الأرجل» عليها ، وأخذ إعراب الجزّ عنه ، وهي في المعنى عطف على الوجه كما في المثال المنقول عن العرب .

واحتمل ابن الأنباري أيضاً العطف على «الرؤوس» ، وأن يراد من المسح - العامل في الأرجل - معنى الغسل ؛ زاعماً أنّ العرب تسمّى المسح غسلًا ، لأنّ الغسل لا يكون إلّا بمسح .

وقال الفارسيّ أبو عليّ : حجّه الجزّ أنّ في الكلام عاملين : أحدهما الغسل - على زعمه - ، والآخر الباء الجارّه ، والعاملان إذا اجتماعا يحمل الكلام على الأقرب منهما دون الأبعد وهو الباء ها هنا ، ولكنّه حمل الآيه على الغسل بدليلين :

١ - المنقول عن أبي زيد أنّ المسح خفيف الغسل .

٢ - التحديد الواقع في المغسول دون الممسوح - على زعمهم - فلمّا وقع التحديد مع الممسوح علم أنّه في حكم الغسل (١) .

أقول : الذي في كلام الفارسيّ يدلّ على الحصر ، لأنّ «إنّما» الواقع في كلامه من أدوات الحصر ، وهو إن أراد الحصر الحقيقيّ فهو غلط واضح لا يخفى على أحد ، إذ الوجه مغسول وهو غير محدود .

وإن أراد الحصر الإضافيّ فهو قاصر عن إفاده المدعى ، إذ الممسوح أيضاً محدود بدليل : «إلى الكعبين» ، وما هو المانع منه لو صرّح به ؟

فإن قالوا : هذا أوّل الكلام .

قلنا : قولكم : «التحديد إنّما جاء في الغسل» أيضاً أوّل الكلام .

اقتضى مقام الفخر الرازي العلمي - مع تعصبه وعناده - أن ينقاد ويخضع لأدلة الشيعة في إثبات المسح للرجلين من الكتاب ، ونحن ننقل مقاطع من عباراته ، وإن كنا غير ملتزمين بما نقله ، فقال :

«حجّه من قال بوجوب المسح مبنى على القراءتين المشهورتين في قوله : «وأرجلكم» .

فقرأ ابن كثير وحمره وأبو عمرو وعاصم في روايه أبي بكر عنه بالجر .

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في روايه حفص عنه بالنصب .

فنقول : أمّا القراءه بالجر فهى تقتضى كون الأرجل معطوفه على الرؤوس ، فكما وجب المسح فى الرأس فكذلك فى الأرجل .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال : هذا كسر على الجوار كما فى قوله :

جحر صب خرب

وقوله :

كبير أناس فى بجاد مزمل

قلنا : هذا باطل من وجوه :

الأوّل : أنّ الكسر على الجوار معدود فى اللحن الذى قد يتحمّل لأجل الضروره فى الشعر ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه .

وثانيها : أنّ الكسر إنّما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما فى قوله : «جحر صب خرب» ، فإنّ من المعلوم بالضروره أنّ الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر ، وفى هذه الآيه الأمن من الالتباس غير حاصل .

وثالثها : أنّ الكسر بالجوار إنّما يكون بدون حرف العطف ، وأمّا مع حرف

العطف فلم تتكلم به العرب» (١).

والفخر الرازي في كل هذه الوجوه خطأ مذهبه وصوب مذهبنا ، فما أدري بم يعتذر المسح عند رب العالمين لو سئل يوم الحساب عن سبب غسله رجليه؟ وعن عدم تطابق علمه مع عمله؟ وهكذا هو حال سائر علماء مدرسة الخلفاء ، فإنهم يعملون بخلاف ما يعلمون ، ويعلمون بما لا يعذرون في تركه!

٥٣ - أبو البقاء البغدادي الخنيزي العكبري (ت ٦١٦ هـ)

حكم البغدادي العكبري باشتهار قراءه الجر كالنصب ، وبين لها وجهين :

١ - العطف على «الرؤوس» في الإعراب والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحه و«الأرجل» مغسوله ، وهو الإعراب الذي يُقال : إنه على الجوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرة ، فقد جاء في القرآن والشعر ، فمن قوله : «وَحُورٌ عِينٌ» على قراءه من جر وهو معطوف على قوله : «بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ» ، والمعنى مختلف ، إذ ليس المعنى : يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين ، وقال الشعر وهو النابغه :

لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ وموثق في جبال القَدِّ مجنوبٍ

والتوافي مجروره ، والجوار مشهور عندهم في الإعراب ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك ، فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف ومن الصفات قوله تعالى : «عَرْدَابٌ يَوْمَ مُجِيطٍ» ، واليوم ليس بمحيط وإنما المحيط العذاب .

وكذلك قوله تعالى: {فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} واليوم ليس بعاصف وإنما العاصف الريح .

ومن قلب الحروف قوله عليه السلام: ارجعن مأزورات غير مأجورات ، والأصل: موزورات ولكن أريد التأخي ، وكذلك قولهم: إنه لا يأتينا بالгдаيا والعشايا .

ومن التأنيث قوله تعالى: {قَلَّ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا} ، فُحذفت التاء من عشر وهي مضافه إلى الأمثال وهي مذكوره ... (١).

أقول في الجواب :

إنَّ المبنى الذي بنى على أساسه اعتقاده ينقضُ أساس علم النحو؛ لأنه يعتقد ويذهب إلى عدم تعلق الإعراب بالمعاني ، وأنَّ الإعراب عنده شيء والمعنى شيء آخر ، ولا علاقة لأحدهما بالآخر ، فعليه يمكن أن تعرب الكلمه بإعراب ويكون معناها شديئا لا- يناسب الإعراب ، وهذا ما فعله العكبرى البغدادى وأهل مذهبه ، حيث يحكمون فى الآيه بكون الإعراب من باب العطف على «الرؤوس» والحكم يختلف ويتخلف عن هذا الإعراب ، وهذا مبنى فاسد ، ينافى الغرض من وضع النحو .

ويقال لهم : ما هي فائده النحو إذا لم يكن للإعراب دخل وأثر فى تبين المعنى .

أولم يعترفوا بأنَّ أميرالمؤمنين علياً عليه السلام وضع علم النحو لحفظ اللسان العربى عن الخطأ فى تأديه المعنى ، وأنَّ سبب وضعه قواعد لهذا العلم كان لسماعه رجلاً

يلحن في قوله تعالى : {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (١) ، فقرأ {وَرَسُولُهُ} ، فكان معطوفاً على {الْمُشْرِكِينَ} الذين برئ الله منهم .

فإذا لم يكن للإعراب دخل في تعيين المعنى ، فكيف حكم أميرالمؤمنين بأن قراءه الجز في رسوله يفيد أن الله برىء من المشركين وبرىء من رسوله ، معاذ الله ؟

ولو قرأت (رسولهُ) بالرفع لكان عطفاً على محل اسم «إن» وهو «الله» ، وكان صحيحاً ومفيداً ، وهذا تصريح بأن المعنى يدور مدار الإعراب ، كما أن القطب مدار الرّحى ، فالإعراب أصل المعنى وهذا أيضاً يدل على أن هناك علاقة تامة موجودة بين اللفظ والمعنى ، فكيف يحكمون في آية الوضوء وإعراب {أَرْجُلِكُمْ} على اللفظ بحكم وعلى المعنى بحكم آخر لا يرتبط معه ؟

فلا أدري من أين يقولون بهذا الكلام وبأى دليل يحكمون !!! {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} .

ثم إنه زعم أبو البقاء أن الإعراب ورد بالجوار في القرآن والشعر ، ومثّل له بأمثله :

منها : {حَوْرٌ عَيْنٌ} (٢) ، على قراءه من جز عطفاً على قوله : {يَا كُؤَابَ وَأَبَارِيْقَ} (٣) ، والمعنى مختلف ، إذ ليس المعنى : «يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين» .

وهذا هو محض القول بانفكاك المعنى عن الإعراب والإعراب عن المعنى

١- التوبة: ٣.

٢- الواقعة: ٢٢. وردت عند عرضنا لكلام الجصاص ، والسمرقندی ، وابن زنجله ، والشيخ الطوسي.

٣- الواقعة: ١٨.

كما لا يخفى ، وقد تقدّم الجواب عنه مفصلاً (١) .

واستدلّ على الإعراب بالجوار بقول النا بعه :

لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ وموثق في حبال القدّ مجنوبٍ (٢)

والقوافي مجروره والجوار مشهور عندهم في الإعراب وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك .

أما الإعراب : فمثله بآيه : {وَجُورٌ عَيْنٌ} في العطف ، ومن قوله : {عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٍ} (٣) في الصفة ، وأنّ المحيط صفة العذاب ، واليوم ليس بمحيط .

وأما قلب الحروف فقوله عليه السلام : «ارجعنّ مأزورات غير مأجورات» (٤) ، والأصل : موزورات ، ولكن أريد المزواجه .

وكذلك قولهم : «إنّه لا يأتينا بالعدايا والعشايا» .

وأما التأنيث فقوله تعالى : {قُلْهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا} (٥) ، فحذفت التاء من «عشره» وهي مضافة إلى الأمثال وهي مذكرة ، ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه ، وكذلك قول الشاعر :

لما أتى خبّر الزبيرٍ تواضعت

سورُ المدينة والجبالُ الحُشَع (٦)

١- عند عرضنا لرأى النحاس أبي جعفر ونقده.

٢- تقدم الشاهد عند عرض كلام ابن عبد البر.

٣- هود: ٨٤.

٤- نهاية ابن الأثير ٥: ١٧٩ ، ابن ماجه كتاب الجنائز ١: ٥٠٣.

٥- الأنعام: ١٦٠.

٦- البيت الحريري في ديوانه: ٩١٣ ، والشاهد فيه قوله: تواضعت سور المدينة ، حيث أنّت الفعل لإسناده إلى مذكّر مضاف إلى مؤنث ، فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه. أنظر: الكتاب ١: ٥٢ ، الخصائص ٢: ٤١٨ ، والخزانه ٤: ٢١٨.

وقولهم : «ذهبت بعض أصابعه» .

ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : «قامت هند» ، فلم يجيزوا حذف التاء (١) إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما إلّا المجاوره وعدم المجاوره .

ومن ذلك : «قام زيدٌ وعمراً كلمته» ، استحسنا التّصّب بفعل محذوف لمجاوره الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل (٢) .

ومن ذلك قولهم : قلبهم الواو المجاوره للطرف همزه في قولهم : «أوائل» كما لو وقعت طرفاً ، وكذلك إذا بعدت عن الطّرف لا تقلب نحو : «طواويس» ، قال :

ويؤيد ما ذكرناه أنّ الجزّ في الآية قد أُجيز غيره وهو النصب والرفع وهما غير قاطعين ولا ظاهرين ، على أنّ حكم الرجلين المسح وكذلك الجزّ يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب (٣)

٢ - أن يكون جزّ «الأرجل» بجازٍ محذوف تقديره : «وأفعلوا بأرجلكم غسلاً» وحذف الجاز وإبقاؤ الجزّ جائز ، قال الشاعر :

مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُضِلِّحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٤)

وقال زهير :

١- شرح ابن عقيل ١: ٢١٠.

٢- شرح ابن عقيل ١: ١٢٣.

٣- التبيان ١: ٤٢٢ ، إملاء ما من به الرحمن ١: ٢١٠.

٤- البيت للاحوص كما في جامع الشواهد ٣: ٣٠ - ٣١ ولم اجده في ديوان الأحوص.

بَدَأَ لِيْ أَتَى لَشْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى

وَأَمَّا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا (١)

فَجَزَّ بِتَقْدِيرِ الْبَاءِ ، وَلَيْسَ بِمَوْضِعِ ضَرْوَرِهِ .

ثم إنّه جعل التحديد (إلى الكعبيين) دليلاً على أنّ المراد من المسح الغسل ؛ قال : لأنّ الممسوح ليس بمحدود .

ثم لما رأى نفسه فى مأزق الاعتراض تشبّث بحيله للخروج منه ، فقال :

«والتحديد فى المغسول الذى أريد بعضه وهو قوله تعالى : {وَأُوْأَيِّدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} ، ولم يحدّد الوجه ، لأنّ المراد جميعه» (٢) .

وقد تقدّم الجواب عن آية : {وَوَحُوْرٌ عَيْنٌ}

فى مطاوى بياننا لكلام الشيخ أبى جعفر الطوسى (٣) .

وأما عن بيت التابعه :

فَأَوْلًا : أَنَّ الْإِعْرَابَ بِالْمَجَاوِرَةِ فِيهِ يَحْمِلُ عَلَى الضَّرْوَرَةِ وَهِيَ مَسْوُغٌ فِيهِ ، وَلَا

يَحْمِلُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ .

وثانياً : أَنَّهُ وَرَدَ فِي النِّعَةِ ، وَالْآيَةُ مِنْ عَطْفِ النِّسْقِ لَا النِّعَةِ وَلَا التَّأَكِيدِ .

وثالثاً : أَنَّ الْكُسْرَ فِي «مَجْنُوبٍ» الِذِى فِي قَوْلِ التَّابِعِ اجْتَلَبَتْ لِتُنَاسِبَ الْقَوَافِي الِذِى يُسَمَّى «الِاقْوَاءِ» فِي الشَّعْرِ ، وَالْقُرْآنَ لَا يَخْرُجُ عَلَيْهِ .

وسائر ما ذكره العكبرى خارج عن موضوع بحثنا ، وثبوتها فى كلام العرب

١- شرح شعر زهير صنفه ثعلب: ٢٠٨ والمضبوط ولا سابقى شىءٌ ، إملاء ما من به الزحمن ١: ٢١٠ ، ديوان زهير: ٢٨٧ ، الكتاب ١: ٨٣ ، ابن يعيش ٢: ٥٢ ، الدر اللوامع ٢: ١٠٥ .

٢- إملاء ما من به الرحمن ١: ٢١٠ .

٣- وقيله عند عرضنا لكلام الجصاص ، والسمرقندى ، وابن زنجله .

لا يبيّر الإعراب بالجوار في القرآن وفي عطف النسق .

٢ - كما أنّ الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما في تخريج قراءة الجزّ أيضاً لا يفيدّه ، لأنّه لو ثبت في الآية فنحن نقدر : «وافعلوا بأرجلكم مسحاً» ؛ ولكنّه أيضاً عليل ؛ لأنّه حمل الآية على باب الحذف والإيصال ؛ أى : حذف حرف الجزّ وإيصال المعمول إلى عامل الجزّ ، فلا يجوز له حذف العامل في الجارّ والمجرور وهو حذف العامل أيضاً حيث قدره : «وافعلوا» ، ولا يخفى ما فيه من التعسف .

٥٤ - السمعانيّ (ت ٥٦١٧)

حمل السمعانيّ في «تفسيره» قراءة الجزّ على الغسل أيضاً ، وقدر الجملة : «فامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم» ، ثم قال : ويجوز أن يعطف الشيء على الشيء وإن كان يخالفه في الفعل (١) ، قال الشاعر :

* متقلداً سيفاً ورمحاً *

أى متكبّياً رمحاً (٢) .

وقال آخر :

* علفتها تيناً وماءً بارداً (٣) *

١- تفسير السمعانيّ ٢: ١٧ .

٢- راجع عرض كلام النعلبي ، والواحدى ، والجوينى ، وأبى المظفر السمعاني ، والكيالهزاس ، وابن الجوزى .

٣- معنى اللبيب ٢: ٨٢٨ . وقد تقدم عند عرضنا لكلام الواحدى ، والطبرسى ، وابن الفرس الاندلسى ، وابن الجوزى .

أى وسقيتها ماءً بارداً .

وعلى هذا فالجزء عنده على الجوار والعطف على «الرؤوس» والمعنى على الغسل ، واستندل لإثبات هذه الدعوى بما حكى عن أبي زيد الأنصاري من أن المسح خفيف الغسل ، ثم حمل المسح في جانب «الرؤوس» على المعنى الحقيقي وفي جانب «الأرجل» على الغسل (١) .

وقد تقدم الجواب عن الجزء بالجوار ، وأن ذلك يقطع العلاقة بين اللفظ والمعنى .

أما البيت «متقلداً سيفاً ورمحاً» فقد تقدم الجواب عنه (٢) ، وأنه لا يكون من هذا الباب .

وأما قوله : «علفتها تبناً وماءً بارداً» .

فالجواب :

أولاً : أن «ماء» لا يكون عطفاً على «تبناً» وإلا لكان العامل واحداً ، وهو لا يعمل في «ماء» وإنما العامل محذوف ، أى : «وسقيتها ماءً» ، فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية على مثلها ، وذلك لأن الفعل الأول لا يصلح للعمل في الاسم الذي بعد الواو ، فلذا يقدر له عامل صالح ، والآية ليست كذلك ، بل «امسحوا» صالح للعمل في «الرؤوس» و «الأرجل» ، فلا حاجة إلى التقدير .

ثانياً : أنهم قالوا : لا حذف ، بل ضمن «علفتها» معنى «أنتلتها» و«أعطيتها»

١- تفسير السمعاني ٢: ١٨ .

٢- عند نقد كلام الثعلبي .

والتزموا صحته: «علفتها تيناً وماءً بارداً»، فالتزموا محتجين بقول طرفه:

* لها سبب ترعى به الماء والشجر (١) *

٥٥ - أبو شامه (ت ٦٦٥ هـ)

أصاب أبو شامه في إفاده قراءة الجزر للمسح، لكنه أخطأ في حمله على الخفين، فهو خضع إلى الحق في إثبات أن التحديد لا يدل على الغسل في هذه القراءة، معللاً بأن التحديد لا دلالة فيه على غسل ولا مسح، وإنما يذكر ذاك عند الحاجة إليه، فلما كانت (اليد) و(الرجل) محدده في الذكر الحكيم، فهي تفهمنا بأن الله سبحانه ذكرها كي لا يقتصر الغاسل للأيدي على ما يجب قطعه في السرقة، وكذا ليس له أن يتجاوز غسلها إلى غسل الإبطين، وكذا الحال في غسل «الأرجل» فحددها سبحانه كي لا تتجاوز إلى غسل الفخذ.

أما لو لم يحتج إلى تحديد كما في غسل الوجه ومسح الرأس، فلا تحديد فيه سواء كان غسلًا أو مسحاً (٢).

ومن الطريف أن أذكر القارئ بما رواه النسائي في سننه عن أبي حازم -

١- البيت في ديوانه: ٤٧ وتامه: أعمر بن هناد ماترى رأى جرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر والشاهد فيه قوله: «ترعى الماء والشجر»، حيث دلت على صحة العطف في قول القائل: «علفتها تيناً وماءً بارداً» و«أطعمته تمرًا ولبنًا خالصًا» ونحو ذلك. وقيل: إن ذلك من عطف المفردات، وتضمن العامل معنى المعطوف والمعطوف عليه، والتضمن في علقتها: أعطيتها، وفي (أطعمته): ناولته. واختلف في هذا التضمن هل يقتصر فيه على السماع أو ينقاس؟ والأكثر أن ينقاس، أنظر في هذه المسألة: المغنى ٢: ٨٢٨، والخزانة ٣: ١٤٠.

٢- إبراز المعاني ٢: ٤٢٧.

والذى تجاوز فيه أبو هريره الحدّ فى غسل اليدين والرجلين - فقال: كنت خلف أبى هريره وهو يتوضأ للصلاه، وكان يغسل يديه حتى يبلغ إبطيه، فقلت: يا أبا هريره، ما هذا الوضوء؟ فقال لى: يا بنى فروخ [هو تسميه لمن لم يكن من العرب] أنتم هاهنا؟ لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء (١).

وروى أحمد بسنده عن نعيم المجرم أنه قال: رقيت مع أبى هريره على ظهر المسجد وعليه سراويل من تحت قميصه، فنزع سراويله ثم توضأ وغسل وجهه ويديه، ورفع فى عضديه الوضوء ورجليه، فرفع فى ساقه، ثم قال: إني سمعت رسول الله يقول: إن أمتى يأتون يوم القيامة غزاً محجلين من آثار الوضوء؛ فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل (٢).

وفى مصنف ابن أبى شيبة بسنده عن أبى زرعه قال: دخلت مع أبى هريره دار مروان بن الحكم، فدعا بوضوء فلما غسل ذراعيه جاوز المرفقين، فلما غسل رجليه جاوز الكعبين إلى الساقين، فقلت: ما هذا؟ قال: هذا مبلغ الحليه (٣).

وفى آخر عنه: فتوضأ إلى منكيه وإلى ركبتيه، فقلت له: ألا تكتفى بما فرض الله عليك من هذا؟ قال: بلى، ولكنى سمعت رسول الله يقول: مبلغ الحليه مبلغ الوضوء، فأحببت أن يزيدنى فى حليتى (٤).

١- سنن النسائى ١: ٩٥ باب حليه الوضوء.

٢- مسند أحمد ٢: ٤٠٠ م، والبخارى بتر الروايه، يكفينا تقبل قول نعيم ١: ٤٣.

٣- المصنف ١: ٥٨ ح ٦٠٦.

٤- المصنف ١: ٥٨ ح ٦٠٧.

انظر إلى التطور الذي لازم الوضوء الغسلي بعد إحداثة في عهد عثمان بن عفان، فقد تطوّر غسل الأرجل ثلاثاً في عهد عثمان إلى تثلث مسح الرأس مقبلاً ومدبراً في عهد معاوية، وأعقبه مسح الأذنين باطنهما وظاهرهما، وها هو يتطور إلى ما هو أسمى من كل ذلك في عهد أبي هريره (ت ٥٩ هـ)، فتجاوز أبو هريره غسل يديه إلى إبطيه وغسل رجليه إلى ساقيه والفخذ، متناسياً التحديد في الآية!!

أما حمل أبي شامه المسح على الخفين فقد تحدثنا عنه فيما سبق، وأنّ الخف لا يسمّى رجلاً في اللغة والشرع .

وعليه فإنّ ما ذكر أبو شامه في التحديد أنّه يشمل الغسل والمسح هو الحقّ الصحيح الذي أشرنا إليه في السابق وأشار إليه غير واحد من الأعلام .

٥٦ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ)

يظهر من كلام القرطبي أنّه غير متردّد في أنّ الجزّ يفيد المسح، وذلك لإعجابه بقول ابن العربي المالكيّ فقال: ومن قرأ بالخفّ جعل العامل الباء قال ابن العربي: اتفقت العلماء على وجوب غسلهما، وما علمت من ردّ ذلك سوى الطبري من فقهاء المسلمين والرافضة من غيرهم، وتعلّق الطبري بقراءه الخفّ (١).

وقفه مع القرطبي:

وفي هذا الكلام المنقول عن ابن العربي والمتبنى عند القرطبي مواقع للنظر:

الأوّل: في قوله: «اتفقت العلماء»، فهذا الكلام لو دلّ على شيء لدلّ على

مدى علم ابن العربي ومدى التزامه بالصدق والأمانة ، إذ علمت إلى الآن أنّ الاتفاق مفقود ، والخلاف في هذه المسألة موجود بين الصحابه والتابعين وتابعي التابعين وحتى بين ائمه المذاهب إلى يومنا هذا .
فقد نقلنا عن الصحابه والتابعين أنّهم رووا مسح الرجلين عن رسول الله صلى الله عليه وآله ((١)) ، وعن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ((٢)) ، وعن ابن عباس ((٣)) وانس ، وعكرمه والشعبيّ و . . .
كما أنّهم رووا عن عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني عن رسول الله أنّه غسل قدميه .

وهذا يدلّ على اختلاف نقلهم ، فأين الاتفاق الذي يدّعيه ابن العربي ؟!

ولو سلّمنا اتفاق علمائهم على غسل القدمين ، فهل هؤلاء العلماء هم أعلى رتبة من رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الذي أحالهم على القرآن لمعرفة الصحيح عند اختلاف النقل عنه ، فقال :

«إذا روى لكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه وإلّا ردّوه» ((٤))؟

فلمّ لا يعرض ابن العربي أقوال هؤلاء العلماء وآراءهم على الكتاب العزيز ليرى مدى تطابق ما يقوله مع القرآن؟ أو حقّاً أنّهم اتفقوا على قول واحد كما

١- التفسير الكبير ١١: ١٢٩ ، معنى اللبيب ١: ٢١٤ بحث الفاء المفردة.

٢- التفسير الكبير ١٢: ١٢٩.

٣- المحزّر الوجيز ٢: ١٦٣.

٤- التفسير الكبير ١١: ١٢٩.

ادّعاء ابن العربي ؟ أم أنّهم مختلفون في التأويلات والتفسيرات ووجوه القراءات وحتى يؤمننا هذا ؟ وإذا كانوا مختلفين فكيف يدّعي اتفاق العلماء عليه ؟

وإني على ثقة أنّ هؤلاء أخذوا يفشّرون القرآن وفقاً لما عرفوه من أصول (١) مذهبهم ؛ أي : أنّ القرآن جيء به ليجارى أقوال أئمّتهم ، لا أنّهم أخذوا أحكام دينهم من القرآن بدوياً وأساساً دون النظر إلى أصول المذهب .

كل ذلك بدعوى أنّ الصحابه أو أئمّته المذاهب لا يقولون بشيء مخالف للقرآن ، أي أنّهم تمذهبوا قبل أن يتعبدوا بقول الله ورسوله ، وإنّ قناعات هؤلاء العلماء كان لها دخل في الاستنتاجات بلا شكّ ، وهذا ما يمكنك أن تقف عليه من خلال عناوين أبواب الكتب الحديثية فإنّك تراها قد رسمت طبقاً لقناعات هؤلاء العلماء ، فترى روايات المسح على القدمين توضع في أبواب المسح على الخفين . وهذا هو خلاف الظهور .

وباعتقادي أنّهم لو تجرّدوا عن المذهبية وقرؤوا القرآن على الفطره ، لرأوا أنّ الآيه ظاهره في المسح بلا شكّ ولا ريب ، وهذا ما اعترف به كثير من علمائهم .

لكنّهم لو أرادوا أن يجمعوا بين السيره الصحيحه والسّنّه المخترعه وبين النص القرآني والاجتهاد بالرأى ، لواجهوا مشاكل عديده وللزمهم أن يقولوا بما قالوه .

الثاني : هناك جمله في قول ابن العربي يفهم منها تشكيكه بالمسح على القدمين ، حيث قال : «وما علمت من ردّ ذلك» .

١- كأنّهم أئمّه الكتاب العزيز وليس الكتاب إمامهم ، وقد نصّ على ذلك أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام في نهج البلاغه على هذا الأمر، فقال: «ترد على أحدهم المسأله فيحكّم فيها برأيه ، ثم...».

أقول : وما ذنب الشيعة إذا كنت جاهلاً ، لم تبلغك آراء قومك من أهل الخلاف حيث مَلؤُوا الطوامير بنقل المسح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعن ابن عباس وأنس بن مالك ، وعكرمه ، والشعبي ، والطبري ، والحسن البصري (١) وغيرهم !؟

فَهَلْ أَحْكَامُ اللَّهِ تَابِعَهُ لِعَلْمِكَ ؟ بحيث إذا لم تعلم شيئاً رفع التكليف عن الآخرين ؟! أَوْ يَجِبُ عَلَيْكَ - كغيرك من المسلمين - معرفة أحكام الله واتباع كتابه وسنته ؟

الثالث : لى تعليق على قول ابن العربي : « . . . الطبري من فقهاء المسلمين والرافضة من غيرهم » .

فأسأله : يا شيخ ، كيف يمكنك إخراج شيعة آل البيت من المسلمين وجعلهم في عداد الكفار والمشركين ؟

وهل يجوز نيز فرقه دافعت عن السنّة وحافظت على أحاديث رسول الله ولو كلّفهم ذلك الختم في الأعناق وغلّ الأيدي كما رأينا في فعل الحجاج مع المحدثين من أصحاب رسول الله ؟!

نعم إنهم نيزوا المؤمنين من شيعة محمّد وآله الأطهار بالرفّض لرفضهم سنّة أبي بكر وعمر وعثمان وتمسّكهم بحكم القرآن الكريم وبسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله الأطهار ، وذلك شرف لهم ، لوقوفهم على التضاد مع سنّة الشيخين المخالفه لسنه رسول الله حسبما وضحاها في كتابنا «منع تدوين الحديث» ، فالشيعة لا يرجحون كلام الشيخين على كلام رسول الله ، ولم يَجْعَلُوا ملاك الكفر والإسلام

١- تفسير الرازي ١١: ١٢٩ ، تفسير الثعلبي ٤: ٢٨ ، المحرر الوجيز ٢: ١٦٣ .

حب أبي بكر وعمر ، بل يجعلوه بشهادته أن لا إله إلا الله ، وأنّ محمّداً رسول الله ، وهو الذى جاء فى مقدمه صحيح مسلم عن رسول الله : إنّ من أقرّ بوحدايته الله ونبوّه خاتم المرسلين وصلى إلى قبله وصام وحجّ وزكّى ؛ فهو مسلم ، حرام على المسلمين دمه وماله وعرضه(١) .

والشيعة مسلمون بحكم هذه النصوص المرويّة فى كتب الجمهور ؛ ولكن ابن العربيّ رمى فرقه كبيره من المسلمين بدائه وانسلّ .

ثمّ أنّه بعد ذلك روى بعض الأخبار عن ابن عباس وأنس وعامر الشعبي وقتاده ونقل ما ذهب إليه ابن جرير الطبرى إلى أنّ فرضهما التخيير بين الغسل والمسح ، وجعل القراءة كالروايتين ، قال النحاس : ومن أحسن ما قيل فيه ، أنّ المسح والغسل واجبان جميعاً ، فالمسح واجب على قراءه من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءه من قرأ بالنصب ، والقراءة تان بمنزله آيتين .

قال ابن عطية : وذهب قوم ممن يقرأ بالكسر إلى أنّ المسح فى الرجلين هو الغسل .

ثمّ قال القرطبي : قلت : وهو الصحيح فإنّ لفظ المسح مشترك يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى الغسل ، ثمّ جاء بكلام أبي زيد الأنصارى المردود سابقاً وقال : فإذا ثبت بالنقل عن العرب أنّ المسح يكون بمعنى الغسل ، فيرجح قول من قال : أنّ المراد بقراءه الخفض الغسل ، بقراءه النصب التى لا احتمال فيها ، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل والتوعد على ترك غسلها فى أخبار صحاح لا

تحصى كثرةً أخرجها الأئمة (١).

وقوله خطأ ، لأنَّ النصب أيضاً هو الآخر يحتمل الغسل والمسح - لو فرض أنه مشترك كما يزعمون - وأنَّ احتمال المسح في النصب يأتي من باب العطف على محلّ «الرؤوس» ، وأنَّ العطف على المحلّ هنا جائز ، في حين لا يجوز العطف على «الوجه» مع الفصل .

والحاصل : أنا لا نسلم أولاً أنَّ النصب متفق عليه ولا اختلاف فيه ، لقوله : «فمن قرأ بالنصب جعل العامل إغسلوا . . . ومن قرأ بالخفض جعل العامل الباء» . وعليه فلا احتمال حتّى يحمل الجز عليه .

ولو سلمنا أنه غير محتمل ، فنقول : لا احتمال فيه إلّا المسح ، إذ العطف على «الوجه» - حتّى يفيد الغسل - يوجب الفصل بين المتعاطفين ، وذلك لا يجوز لو كان الفصل بمفرد فضلاً عن الجملة (٢) .

ولو قلنا مع عدم الجواز بوقوعه في القرآن ، لكان ذلك قولاً باشتمال القرآن على مخالفته القياس النحويّ المشتبه فيما بين معظم أصحابه وهو الكاشف عن العرييه الصحيحه ، وذلك من أسباب الإخلال بالفصاحه .

والقرطبيّ لم يقتض من الإعراب بالمجاوره المردود في القرآن ، واحتمل أن يكون «الأرجل» بالجزّ عطفاً على اللفظ دون المعنى ، ويكون المعنى على الغسل

١- تفسير القرطبيّ ٦: ٩٢. والنصب إنّما يفيد الغسل لو كان عطفاً على الوجه والأيدى ، وهو ممنوع لوجود الفصل بجملة أجنبيّه وهو لا يجوز ، فالنصب لا يحتمل الغسل أبداً وإنّما يفيد المسح فقط.

٢- شذور الذهب: ٣٤٩.

دون المسح ، ويكون الإعراب بالمجاوره(١١) ، واستدلّ لإثبات ورود ذلك بآيات من القرآن وأبيات من الشعر .

أما الآيات فمنها قوله سبحانه وتعالى : { يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ } (٢٢) بالجرّ ، لأنّ «النحاس» : الدخان .

ومنها : قوله تعالى : { اِبْلُ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ } بالجرّ (٢٣) .

وأما الأبيات فمنها قول امرئ القيس المتقدم :

* كبير أناس في بجاد مزمل *

فخفف «مزمل» بالجوار ، والمزمل الرجل وإعرابه الرفع ، وقد تحدثنا عنه فيما مضى .

ومنها : قول زهير :

لَعِبَ الرِّيحَ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ (٢٤)

١- تفسير القرطبي ٦: ٩٤.

٢- سورة الرحمن الآية ٣٥.

٣- سورة البروج الآيتان ٢١ و ٢٢.

٤- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٨٧ والشاهد فيه قوله: «والقطر» ، حيثّ جزءه لا- عطفًا على «المور» بل لأجل صرف الإطلاق ، ولو كان معطوفاً على «المور» لزم أن يكون معمولاً ل «سوافي» ، لأنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام: سوافي المور وسوافي القطر ، ومراد الشاعر أن الذي غيّر هذه الديار شيطان: أحدهما: الرياح التي تسفى عليها التراب ، وثانيهما: المطر ، وهذا المعنى لا- يتأدّى إلّا بأن يكون «القطر» معطوفاً على «سوافي» مع أنّه ليس للمطر سوافٍ ، فيكون مرفوعاً. أنظر الانصاف ٢: ٦٠٣ ، والخزانة ٩: ٤٤٣. وقال البغدادي في الخزانة ٩: ٤٤٣: «وليس هذا من الجرّ على الجوار ؛ لأنّه لا يكون في النسق. ووجهه أنّ الرياح السوافي تُدرى التراب في الأرض وتنزل المطر من السحاب».

كان الوجه القطر بالرُّفْعِ ولكنَّه جزّه على جوار «المور» ، وهذا مذهب الأَخْفَشِ وأبى عبيده (١).

ومنها : قوله :

* علفتها تَبناً وماءً بارداً (٢) *

وقوله :

* متقلداً سيفاً ورمحاً (٣) *

وقوله :

* وأطفلت - بالجلهتين ظباؤها ونعامها (٤) *

وقوله :

* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْط (٥) *

والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً ، وحاملاً رمحاً ، وأفرخت نعامها ، وشراب ألبان وأكل تمر .

وبنى كل هذا على ادعاء أن العرب قد تعطف الشيء على الشيء بفعل ينفرد

١- تفسير القرطبي ٦: ٩٤ - ٩٦ ، المغنى ٢: ٨٢٨ .

٢- راجع كلام الواحدى ، والطبرسى ، وابن الفرس الأندلسى ، وابن الجوزى ، والسمعانى .

٣- راجع كلام الثعلبى ، والواحدى ، والجوينى ، والكيالهزاس ، وابن الجوزى ، والسمعانى .

٤- وقد تقدم فى معرض رأى الثعلبى ، والجوينى ، والكيالهزاس .

٥- الرجز بلا نسبة. والشاهد فيه قوله: «وتمر» ، فإن ظاهره أن هذه الكلمة معطوفة بالواو على قوله «ألبان» ، فيكون «شراب» مسأطاً على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن التمر والأقط لا يُشربان بل يُؤكلان ، ولهذا خرَّجه العلماء على وجهين: الأول: أن تقدّر عاملاً للتمر يكون معطوفاً على «شراب» ، والتقدير: شراب ألبان وطعام تمر وأقط. والثانى: أن تضمّن كلمة «شراب» كلمة «متناول» أو نحو ذلك. أنظر المقتضب ٢: ٥١ ، والإنصاف ٢: ٦١٣ .

به أحدهما ، كما تقول : أكلت الخبز واللبن ؛ أى : وشربت اللبن (١).

والجواب :

أما الإعراب بالمجاورة : فقد تعرّض لردّه غير واحد من أهل العربيّه - وقد تقدم القول فيه مفصلاً - وأوّل من ردّه الزّجاج كما تقدّم ، وآخر من ردّه النّحاس الأديب النحويّ المفسّر ، حيث قال - كما نقله عنه القرطبيّ في تفسيره (٢) - هذا القول غلط عظيم ، لأنّ الجوار لا يكون في الكلام أن يقاس عليه ، وإنّما هو غلط ونظيره الإقواء .

وانخرط في هذا السلك من النحويّين من لهم شأن كبير في العربيّه ، سوف نتعرّض لهم في الفصل الرابع / الخاتمه إن شاء الله .

وأما آيه سورة الرّحمن : فلا تكون مستنداً للإعراب بالجوار ، لأنّ الرفع إنّما يكون من باب العطف على { أَيُّسَلُّ عَلَيْكُمَا سُوءَاطٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ } ، والجزّ من باب العطف على «نار» وهي مجروره ب- «من» ، لا- أنّه في هذه القراءه أيضاً معطوف على شواظ والجزّ بالمجاورة ، بل معطوف على «من نار» ولا يلزم محذور ، والمعنى مستقيم كما نصّ عليه الفراء في «معاني القرآن» ، حيث قال : «والنحاس» يرفع ، ولو خفض كان صواباً ، يراد : «من نار ومن نحاس» (٣) .

١- تفسير القرطبيّ ٦: ٩٤.

٢- معاني القرآن: ١٦٨ وهو اعتراف بأنّ الجزّ بالجوار ورد في الضروره والقرآن لا يحمل عليها.

٣- معاني القرآن ٣: ١١٧. قال العكبري في تبيانه ٢: ٣٩٢. «ونحاس» بالرفع عطفا على شواظ ، وبالجزّ عطفا على نار ، والرفع أقوى في المعنى ؛ لأنّ النحاس: الدخان ، وهو الشواظ من النار» ونقل القرطبي قول ابن عباس في تفسيره ١٧: ١٧١: «الشواظ اللهب الذي لا دخان له. والنحاس: الدخان الذي لا لهب فيه».

وأما آية سورة البروج: فهي أوضح من الأول، وقد حكم الفراء في ذلك أيضاً بالقول الفصل، وأبطل الاستدلال قائلاً: من خفض - أى: المحفوظ - جعله من صفة اللوح، ومن رفع جعله للقرآن (١).
والجواب عن بيت امرئ القيس: قد تقدّم أيضاً (٢).

وأما بيت زهير (٣): فلا يكون دليلاً له علينا، لأنّ «القطر» معطوف على «المور» حقيقة والسوافى داخل عليها، و«السوافى»: الرياح، وهي كما تكون سوافى التراب والغبار وهما معنى المور، فكذلك تصلح أن تكون سوافى القطر أى قطرات المطر وهذا واضح لكلّ من رأى نزول المطر عند هبوب الرياح.

و«سوافى المور والقطر» فاعل «غيرها»، ولا يحصل للبيّ معنى على قول القرطبي، لأنّ «غير» استوفى مفعوله وهو ضمير المؤنث، و«سوافى» فاعل له مضاف إلى «المور»، والقطر معطوف على «المور»، وهذا أفضل من أن يقدر «القطر» فاعل «غير»، ويقدر «السوافى» عطفاً عليه، لأنّه أيضاً فاعل على هذا التقدير لا مفعول لخلوّه، حينئذٍ عن المعنى الصحيح، ويلزم منه تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وهو وإن جاز في الشعر للضرورة إلا أنه إذا أمكن حمل الكلام على ما يخرج عن ارتكاب الضرورة فهو المتعين.

ف- «القطر» مجروره عطفاً على «المور» والمضاف إليهما هو «السوافى»، وهذا

١- قال العكبري في تبيانه ٢: ٤٥٨: «ومحفوظ» بالرفع: نعت للقرآن العظيم، وبالجرّ للّوح، معانى القرآن ٣: ٢٥٤.

٢- ينظر كلام السمعاني، والطبرسي، وأبي البقا، من هذه القراء.

٣- وهو: لعب الرّمان بها وغيّر بها بعدى سوافى المور والقطر.

واضح لمن كان له أدنى إلمام بالعربيته .

وسائر الآيات أيضاً تقدّم الجواب عنها ، وقد أشرنا إليها في مواضعها فلتراجع .

وقوله : «شراب ألبان وتمر وأقط» مثلها بلا فرق .

٥٧ - المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)

تمسك المحقق الحلبي بمحكم التنزيل في الفتوى بالمسح لو قرئ بالجزء أيضاً وبأن الإعراب بالمجاوره نادر ، قصره أهل الأدب على موارد فلا يقاس عليه (١) .

على أن حدائق النحاء أنكروا الإعراب بالجوار أصلاً ، وتأولوا المواضع التي توهم ذلك فيها .

ولو فرض صحته وجواز القياس عليه لكان مشروطاً بعدم اللبس وزواله ، وهنا يحصل الالتباس ، فلا يستعمل المجاوره لفوات شرط الاستعمال .

ثم إن ذلك لم يقع في العطف بالحرف ، وروى على ضعف في النعت والتوكيد من أقسام التوابع الخمسه ، وقد اشرنا إليه (٢) .

وأجاب المحقق عن استدلالهم على ذلك بقراءه حمزه والكسائي {وَحُورٌ عَيْنٌ} (٣) بالجزء ، ولا وجه له ظاهراً إلاً بالجوار ، لأن «الهور» يطفن ولا يطاق

١- الرسائل التسع: ٨٤ - ٨٧.

٢- عند عرضنا لكلام ابن سيده ، وراجع أيضاً كلام الجصاص ، وابن خالويه ، والشيخ الطوسي ، وأبي البقاء.

٣- الواقعة: ٢٢.

بهنَّ بأنَّ: خفض «الحوار» من باب العطف على {جَنَاتِ النَّعِيمِ} (١) بتقدير مضاف وهو: «مقارنه حور عين» كما نقل عن الفارسي في كتاب «الحجّه» (٢).

وأجاب عن استدلالهم لإثبات ذلك بقوله:

لم يبق إلا أسير غير منفلتٍ وموثق في حبال الأسر مكبول (٣)

حيث قالوا: هذا من أمثله وقوع الجزّ بالجوار مع العاطف بأنَّ: «موتق» عطف على موضع «أسير»، وذلك بتقدير «إلا» بمعنى «غير»، فكأنه قال: «غير أسير»، ومع هذا لا يثبت ما ادّعوه.

وأجاب عن استدلالهم لإثبات ذلك بالمنقول عن أبي زيد من أنّ المسح بمعنى الغسل الخفيف (٤)، وكذا عن قولهم في قوله: {مَشِيحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ}: بأنَّ العرف الشرعيّ فارق بينهما ضروره - إن فرض وقوعه في اللغه - لأنَّ الله تعالى فرّق بينهما في الأعضاء، فجعل بعضها مغسولاً وبعضها ممسوحاً (٥).

وإن قالوا: «الغسل يشتمل على المسح، لأنه مسح وزياده».

فالجواب: أن ليس كلّ مشتمل على شيءٍ يسمى باسم ما هو داخل تحته، فإنَّ السكنجيين مشتمل على السكر والخلّ ولا يسمى بأحدهما.

١- الواقعة: ١٢.

٢- الحجّه: ٤: ٢٠.

٣- قد تقدم في كلام الشيخ الطوسي.

٤- وقد مرّ البحث عن كلام أبي زيد عند عرضنا لكلام التّحاس، والطبرسي، وابن الفرس الأندلسي، والسمعاني، والقرطبي.

٥- وقد مرّ الكلام في الآيه الكريمة عند عرضنا لرأى الفارسي والشيخ الطوسي.

وأما قول أبي زيد فمردود بما تقدّم .

٣ - إذا كانت قراءه الجز تقتضى المسح فقرأه التّصْبِ تقتضى الغسل ، فيلزم إما التخيير أو العمل بالغسل توفيقاً بين القراءه ونقل الكيفيه .

والجواب : أن قراءه النصب - كما سيأتى إن شاء الله - لا تقتضى الغسل ؛ لأنّ العطف على الموضع مستمرّ فى الاستعمال معروف بين أهل اللسان .

٤ - ما المانع من أن تنزل قراءه الجز على المسح على الخفّين ، وقراءه النصب على غسل الرجلين ؟

والجواب : مضافاً إلى أنّ حمل النصب على الغسل مردود بما ذكرناه من أنّ المسح فى الآيه هو حكم «الأرجل» ، والخفّ لا يسمّى رجلاً حقيقةً أبداً ، وقد تقدم ذلك (١) .

٥٨ - على بن محمد القمّي (من أعلام القرن السابع)

على بن محمّد القمّي يعتقد بأنّ الجز لا يخالف النصب وأنّ مفادهما واحد وهو المسح ، ولا وجه للجز إلّما العطف على «الرؤوس» لفظاً ، كما لا وجه للنصب عند المتعيدين إلّما العطف على محلّ «الرؤوس» (٢) .

القمّي والجز بالجوار :

أنكر القمّي الجز بالجوار واستند فى إنكاره إلى الأدلّه الآتية :

١ - إنكار حدّاق العربيه إياه وتأويل قولهم : «هذا جحر ضبّ خرب»

١- أنظر كلام ابن خالويه ، والسمعاني ، والبعوى ، وأبى بكر بن العربى .

٢- جامع الخلاف والوافق: ٣٨ - ٣٩ .

ب- «خرب جحره» ، مثل : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه .

٢ - شذوذ الجزّ بالجوار عند من جوّزه ، والقرآن أرفع شأنًا وأعلى مكانًا من الحمل على الشذوذ .

٣ - عدم جريان الجزّ بالمجاورة في العطف من التوابع لو ثبت وروده في النعت والتأكيد ، كما قدّمنا ، وذلك لمنع العاطف من المجاورة .

٤ - الجزّ بالجوار إنّما يتصوّر في الكلام مع الأمن من الالتباس كما في المنقول عن العرب - على فرض كونه منه - لأنّ الخراب إنّما يصلح وصفًا للجحر لا الضبّ وليس كذلك «الأرجل» ، لأنّها كما يمكن أن تكون مغسولة يصحّ أن تكون ممسوحة .

٥ - العطف على المحلّ مخالف للقوانين الشائعة عند أهل العربيّه ، وهم متفقون على أنّ إعمال الأقرب أولى من الأبعد ، ومثله قول عقيبه بن هبيرة الأسديّ :

* فلسنا بالجبالي ولا الحديداء(١) *

فقراءه الجزّ لا يحتمل سوى المسح ، ويحمل قراءه النصب عليها حفظًا للمطابقة بين القراءتين والجمع مهما أمكن .

١- وتامه: مَعَاوَىٰ إِنَّمَا بَشَرٌ فَأَشِيخٌ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا... والشاهد فيه قوله: وَلَا الْحَدِيدَا ، حيث عطف على خير ليس المجرور ، وهذا العطف على المحل والبيت من قصيده مجروره القافية. أنظر: الكتاب ١: ٦٧ ، المقتضب ٢: ٣٢٨ ، ٤: ١١٢ ، ٣٧١ ، وسر صناعة الأعراب ١: ١٣١ ، ٢٩٤ ، الإنصاف ١: ٣٣٢ .

٥٩ - البيضاوي (٦٨٢هـ)

حمل البيضاويُّ قراءه الجزّ على الغسل ، وجعل الإعراب بالمجاوره ، مدّعياً ورود ذلك في القرآن والشعر .

واستدلّ بآيه «وَحُورٌ عِينٌ» (١١) بالجزّ في قراءه حمزه والكسائي ، و «جحر صبّ خرب» في قول العرب (٢) .

ثم ذكر فائده الجزّ بالجوار تبعاً لما قاله الزمخشريُّ بأنّها للتنبيه على الاقتصاد في صبّ الماء والنهي عن الإسراف .

ولمّا عرف مخالفه كلامه للقواعد النحويّه أعنى الفصل بين المتعاطفين ، وهو ضعف التأليف المخلّ بالبلاغه ، اعتذر عنها بأنّها للتنبيه على الترتيب (٣) . فقال : «وفي الفصل بينه وبين أخويه إيماء على وجوب الترتيب» .

والجواب عن الآيه وقول العرب قد تقدّم الكلام فيه فلا نعيد .

وأما الفصل بين المتعاطفين فهو لا يجوز بمفردٍ فضلاً عن الجملة ، وهذا ما نصّ عليه ابن هشام في شرح الشذور (٤) .

فالغلط لا يمكن أن يكون لنكته ، وإلّا لكان المرتكبون لها والواقعون فيها بمندوحه عن الاعتذار ، ومفتوحاً أمامهم باب ارتكابه بحجّه أنّه يكون لنكته تنبيه لها الغالط وغفل عنها الآخرون .

١- الواقعة: ٢٢. راجع كلام المحقق الحلّي الذي مرّ آنفاً.

٢- وقد تقدم في كلام الأخفش ، والنحاس ، والطبرسي .

٣- تفسير البيضاوي ٢: ٣٠.

٤- شرح الشذور: ٣٤٩. راجع كلام القرطبي وقد مرّ.

مضافاً إلى أنّ ذلك لو وقع في كلام العرب ولم يكن غلطاً؛ لكان مخالفةً للقاعدة النحويه المشتهره ، والكلام المشتمل عليها لا يكون فصيحاً ، والمسلم - بل حتى غير المسلم المنصف أيضاً - لا يقولان باشتمال القرآن على غير الفصحح ، وأهل الفصاحه من الأعراب أيضاً اعترفوا بالعجز عن المعارضه ، وهؤلاء لو وجدوا سبيلاً إلى الطعن عليه لسلكوه ، وأراحوا أنفسهم عن المعارضه باللسان لسهوله المعارضه باللسان ، وقد تقدم الحديث في هذا الجانب .

والذين يريدون الاستنصار لمذهبيهم على حساب القرآن لم يُفكروا في خلفيات زعمهم ونتائج عملهم ، ولو فكروا لما حملوا القرآن على أهوائهم .

٦٠ - ابن المنير الاستندري (ت ٦٨٣هـ)

قال ابن المنير : قال أحمد : ولم يوجهه الجز بما يشفى الغليل ، والوجه فيه أنّ الغسل والمسح متقاربان من حيث إنّ كلّ واحد منهما إمساس بالعضو ، فيسهل عطف المغسول - «الأرجل» على زعمه - على الممسوح - «الرؤوس» - من ثم كقوله :

* متقلداً سيفاً ورمحاً * (١)

* علفتها تيناً وماءً بارداً * (٢)

ونظائره كثير (٣) .

١- راجع كلام الثعلبي ، والواحدى والجويني ، والكيالهزاس ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، والقرطبي .

٢- راجع كلام الواحدى ، والطبرسى ، وابن الفرس ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، والقرطبي .

٣- الإيضاف فيما تضمنه الكشاف ١: ٥٩٧ - ٥٩٨ .

والجواب : أن الذي ذكره ابن المنير هو الذي أسيه الزمخشري من عند نفسه وَتَفَلَّسَفَ بِهِ ، ثم تبعه الجماعة واحداً تلو الآخر ، وكل واحد يعرف أنه فعل ذلك محاوله منه للاستتصار لمذهبه وتطبيق القرآن عليه لا إرجاع مذهبه إلى القرآن .

وهذا الدليل ذكره عبارات مختلفه ، وعبر عنه هنا بالإيجاز والاختصار ، وتوكيد الفائده والأصل - على حسب تعبيرهم - أن يقال - مثلاً - : واغسلوا أرجلكم غسلًا خفيفًا لا إسراف فيه ، كما هو المعتاد ، فاختصرت هذه المقاصد بإشراكه «الأرجل» مع الممسوح ، تبييناً على أن الغسل المطلوب في «الأرجل» غسل خفيف يقارب المسح .

ولو كان الأمر كما يزعمون ، لكان ذلك تعقيداً لفظياً لا يفهم المراد منه ؛ وهو مخلّ بالفصاحه ودالّ على عجز المتكلم عن أن يأتي بهذه الأغراض بعبارته واضحه ، وذلك يأبى منه كلام الله ، فهو مما لا يجترئ عليه أحد من المسلمين ، بل اعترف بنزاهه القرآن منه المنصفون من الكفار والمتعتنون من فصحاء العرب المشركين .

والخلاصه : أنهم لم يجدوا لقراءه الجزّ معنى مقنعا إلّا المسح ولكنهم أبوا إلّا الغسل .

٦١ - أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ)

حمل أبو البركات الجزّ على الغسل مع عطف «الأرجل» على «الرؤوس»

فقال: «لأنَّ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل بصبِّ الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المنهَى عنه، فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها.

وقد قال بهذا تبعاً لما اخترعه الزمخشريّ من عنده، والزمخشريّ - تبعاً للشيخين وعثمان - فتح لهؤلاء الجماعة باب التفسير بالرأى على مصراعيه، فلو تصوّر الإسراف في غسل الرجلين فهو يتصوّر في غسل الوجه واليدين أيضاً، والوضوء الغسليّ - وكما قلناه - لا يتفق مع وضع الجزيره العربيه وقلّه المياهِ فيها، وأنّ دين الله دين يسر وليس بدين عُسر، وقد أجاز الشرع التطهير بماء قدر قَلْتين سَعَهُ وتسهيلاً على الأُمَّه.

فإنَّ غسل القدمين لا يتفق مع المتواتر عن رسول الله وأنه كان يتوضّأ بمد ويغتسل بصاع.

إذن، إنَّ ما أبدعه الزمخشريّ من تأويل في غسل الرجلين لا يتفق مع العقل والشرع المبين.

ودليل الزمخشريّ الآخر على الغسل هو التحديد وأنه أتى في جانب «الأرجل»، والممسوح عندهم غير محدود، فلما جيء بالتحديد دلّ على أنّ المراد من المسح الغسل (١).

وقد تقدّم الجواب عن هذا فيما سبق.

ثم نقل النسفيّ عن «جامع العلوم» أنّ الآية مجروره بالجوار، ويكون حكمها الغسل عطفاً على «الوجه»، مستدلاً بروايه هي أدل على المسح من

الغسل ، مفادها : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رأى قوماً يمسحون على أرجلهم ، فقال : ويل للأعقاب من النار(١) .

فالظاهر من هذا النص أنّ الحكم في الأرجل كان المسح لا الغسل ، لأنّه صلى الله عليه وآله رآهم يمسحون ولم يعترض ، بل ذكّرهم بشيء آخر خارج عن حقيقة الوضوء ، وهو الويل للاعقاب من النار .

إذ من المعلوم بأنّ الاعقاب معرضة للنجاسة ، ومن العرب من كان يوالأعلى عقبيه ، وأن أكثر عذاب أهل القبور هو من البول كما جاء في الحديث الشريف ، فقد يكون النبي أراد بقوله السابق أن يجلب انتباه المسلمين إلى هذه الحقيقة كي يراعوا النظافة لا لشيء آخر .

وقد يمكن طرح هذا الأمر بصورة السؤال أيضاً :

هل القوم الذين رآهم رسول الله صلى الله عليه وآله يمسحون أرجلهم في الوضوء كانوا من المسلمين أو من غيرهم ؟

فإن كانوا من غيرهم فلا علاقة لهذه الرواية بموضوع البحث ووضوء المسلمين .

وإن كانوا مسلمين فأى لوم يتوجه إليهم وهم الذين تعلموا الوضوء من رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يتوضّؤوا من عند أنفسهم ؟ إذ إنهم لم يكونوا يعرفون الطهاره بهذه الكيفيّة قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وقد تعلموها منه صلى الله عليه وآله فكيف يلومهم على الفعل الذي علمهم إياه؟! ولم لم يُقَلْ : اولئك القوم للنبي : هذا هو الوضوء الذي تعلمناه منك يا نبي الله ؟ فإن يك فيه شيء فمَنك أخذناه ، وإن تغير حكمه

فبيّنه لنا ، وإن لم نعمل بما أمرتنا فعلمنا وعليه فتوجيه اللوم جاء لشيء خارج عن حقيقه الموضوع ، فوجه اللوم علينا .
 وبهذا فلا يمكن التمسك بأمثال هذه الروايات على وجوب غسل القدمين وقد ناقشناها سابقاً في البحث الروائي من هذه الدراره .
 ثم نقل النسفي عن عطاء أنه قال : ما علمت أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على القدمين ، وإنما أمر بغسل هذه الأعضاء ليظهرها من الأوساخ التي تتصل بها .
 والجواب عن هذا :

أولاً : ذكرنا سابقاً أن الطبري روى عن يعلى بن عطاء عن عطاء عن أوس بن أبي أوس قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله . . . مسح على قدميه (١) .

فكيف يقول عطاء - حسب نقل النسفي - «والله ما علمت أن أحد أصحاب رسول الله مسح على القدمين . . .!» .

ثانياً : أن ابن عبد البر وغيره من الأعلام اعترفوا بأن المسح روى عن بعض الصحابه والتابعين وتعلق به بعض المتأخرين سيره وعملاً (٢) .

٦٢ - علاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ)

الخازن البغدادي - بعد أن ذكر الآيه واختلاف العلماء في حكمها - روى عن

١- تفسير الطبري ٦: ١٣٤.

٢- الإستذكار ١: ١٧٩.

ابن عباس قوله: «الوضوء غسلتان ومسحتان»، وقال: «ويروى ذلك عن قتاده أيضاً، ويروى عن أنس أنه قال: نزل القرآن بالمسح والسنة بال غسل، وعن عكرمه قال: ليس في الرجلين إنما نزل فيهما المسح. وعن الشعبي أنه قال: إنما هو المسح على الرجلين ألا ترى أنما كان عليه الغسل يجعل عليه التيمم، وما كان عليه المسح أهمل ومذهب الإمامية من الشيعة: أن الواجب في الرجلين المسح».

ثم تعرض إلى رأى الجمهور واختلافهم في ذلك بين مخير بين الجمع والغسل وجامع بينهما ذكراً أدله كل واحد منهما ولم يجد بُدّاً من الاعتراف بأنّ الجز في «الأرجل» هو من باب العطف على «الرؤوس»، ناقلاً ذلك عن أبي حاتم وابن الأباري وأبي عليّ الفارسي ذلك، إلّا أنه انقاد لنفسه وحمل المسح في «الأرجل» على الغسل بدليل التحديد المجاب عنه فيما سبق. وأهمل وظيفه حرف العطف في إفاده الجمع، ناقلاً قول جماعه من العلماء في إن العطف وإن كان على الممسوح أيضاً لكنّه لا يفيد المسح في جانب الأرجل؛ لأنّه قد ينسق بالشئ على غيره والحكم فيهما مختلف، مستدلاً بقوله:

* متقلداً سيفاً ورمحاً *

* علفتها تبناً وماءً بارداً (١) *

وقد أجبنا عن ذلك كلّ في الأبحاث المتقدّمة، مبيّنين بطلان كلامه من كلّ

١- تفسير الخازن ٢: ١٧. راجع في قول الشاعر «سيفاً ورمحاً»، وفي قوله: «ماء بارداً» كلام ابن المنير وهوامشه.

وأما الجَزَ بالجوار فلم يمل إليه الخازن ولم يرغب فيه ، بل ردّه :

فقال : وأما من جعل كسر اللام في «الأرجل» على مجاوره اللفظ دون الحكم واستدلّ بقولهم : «هذا جُحِرَ ضب خرب» وقال : «الخرب» نعت للحجر لا للضب ، وإنما أخذ إعراب الضبِّ للمجاوره فليس يجيد ، لأنَّ الكسر على المجاوره:

١ : إنما يحمل لأجل الضروره فى الشعر .

٢ : ويصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس ، لأنَّ الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر .

٣ : ولأنَّ الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف (٢) .

٦٣ – العلامة الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٢٢٦ هـ)

إنَّ عطف «الأرجل» على «الرؤوس» يفيد المسح عند العلامة الحلى لا

- ١- ولا سيّما فى ردّ أبى البقاء العكبرى صاحب الإعراب. مُجْتَبَيْنَ عن البيت أيضا بأن الواو للعطف ، بل «ماء» منصوب على المعية ، والواو بمعنى «مع» وهى واو المصاحبه ، أو عاطفه على إضمار فعل يليق به ، لأنّه لا- يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال: «علفتها ماء». وذكروا فيه ثلاثة أوجه: ١) النصب على المعية كما شرحنا. ٢) النصب على تقدير فعل يعطف على «علفتها» وهو: «سقيتها». ٣) والنصب على تضمين «علفتها» معنى: «أثلتها» أو «قدّمت لها». وممن نصّ على هذا من الحدّاق ابن عقيل النحوى فى شرح الألفيه والأشموئى. شرح ابن عقيل ١: ٥٩٥ - ٥٩٦ ، شرح الأشموئى ٢: ١٤٠. وهما من الثقات. فلا حجّه للمخالف فى البيت وأمثاله.
- ٢- تفسير الخازن ٢: ١٨.

الغسل .

أما العطف على «الرؤوس» فلوجوه :

الأول :

أنها مجروره ، ولم يتقدم اسم مجرور عليه حيث يعطف عليه سوى «الرؤوس» فيتعين العطف عليها .

ولا يمكن أن يكون الإعراب بالمجاورة :

أولاً : لأنَّ المحققين أنكروه ، وقال الكسائي : لم يرد في القرآن ؛ وكلامه في هذا المجال حجه .

وثانياً : على فرض صحته في غير القرآن هو شاذٌ ، وفصح القرآن لا يُحمَلُ على الشاذِّ .

وثالثاً : الجزر بالمجاورة لم يرد في العطف بالحرف لو قلنا تَنَزَّلًا بوروده في التعت والتأكيد ، كما في قولهم : «جحر ضبُّ خربٍ» ، وقوله :

* كبير أناس في بجادٍ مزملٍ * (١)

فيجب الاقتصار على مورد اللغة .

ورابعاً : إنما يصح مع الأمن من اللبس والعلم بالمعنى كما في المثالين المشهورين .

الثاني :

أنَّ «الرؤوس» أقرب فتعين العطف عَلَيْهَا ، لأنَّ القرب معتبر عند أهل اللغة

١- وقد تقدم الحديث عنه عند عرضنا لكلام الشيخ الطوسي ، والسمعاني ، وأبي البقا ، والقرطبي .

حتى لو صلح العايلان للعمل ، فإنَّ الأقرب يمنع الأبعد عن العمل (١) .

الثالث :

أنَّ الانتقال من جملة إلى أخرى قبل استيفاء الغرض من الأولى قبيح في لغة العرب ، فلا يحسن الانتقال إلى جملة المسح إنَّ بعد استيفاء المقصود من جملة الغسل .

الرابع :

قول ابن عباس المروى عند الفريقين :

الوضوء غسلتان ومسحتان (٢) .

وأما المسح فيحكم العطف الذي لا ينكره إنَّ مكابر ينكر الضروريات والمسلمات ، وإنَّ كان الإتيان بالعاطف لغواً ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فالجز لا يصحَّ إنَّ مع العطف على المجرور وهو «الرؤوس» ، فيجب المشاركة في الحكم ، لانفاق أهل اللغة على أنَّ الواو مشتركة في الإعراب والمعنى ، أي : أنه لمطلق الجمع .

والجزَّ بالجوار يرد بوجوه :

١ - تنصيب النحويين على أنَّ الإعراب بالمجاورة لا يقاس عليه ، وإذا خرج إلى هذا الحدِّ في الشذوذ استحالة حمل كلام الله عليه .

٢ - إنكار الأخفش وروده في كتاب الله مطلقاً وقوله حجَّه .

١- الرسالة السعدية: ٨٧ - ٩١ .

٢- تقدم ذكره في كلام الوهبي الإباضي ، والطبري ، ويأتي في كلام ابن كثير ، والآلوسى في هذه القراءة .

٣ - إنّما يتصوّر هو في مقام الأمن من الالتباس كالمثل والبيت (١)، وفي الآيه يحصل الالتباس لو قلنا فيها بالإعراب المذكور .

٤ - عدم وروده في عطف النسق ، كما في المثال والبيت .

ولكنّه استشعر اعتراضاً على نفسه بإنكار الجزّ بالجوار ، فقال : وقوله تعالى : {وَحُورٍ عِينٍ} (٢) على قراءه من قرأ بالجزّ ليس من هذا الباب ، قال أبو علي الفارسيّ في كتاب «الحجّه» : هو عطف على قوله : {أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ} في جنّات النعيم (٣) ، ويكون قد حذف المضاف ، وتقديره : أولئك في جنّات النعيم ، وفي مقارنه حور عين أو معاشره حور عين ، ثمّ أضاف : «... وهذا الوجه حسن على أنّ أكثر القراء قرؤوا بالرفع ، ولم يقرأه بالجزّ غير حمزه والكسائيّ» (٤) .

٦٤ - ابن تيميه الحرّانيّ (ت ٧٢٨هـ)

زعم ابن تيميه أنّ الجزّ يفيد الغسل ، مع أنّ «الأرجل» في هذه الصورة معطوفه على «الرؤوس» ، وأنّ الآيه لا تفيد المسح أصلاً ، مستدلاً بأمر :

الدليل الأوّل : قول السلف : «عاد الأمر إلى الغسل» ، لأنهم هم الذين قرؤوها بالخفض ومع ذلك اعترفوا بالغسل ، وهذا دليل على أنّ الجزّ يفيد المسح فقط .

١- المراد من المثل قول العرب: «جحر ضبّ خرب» ، ومن البيت قول امرئ القيس: كأنّ ثبيراً في عرّابين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

٢- الواقعة: ٢٢. راجع كلام البيضاوي وهوامشه المار عليك.

٣- الواقعة: ١٢.

٤- تذكره الفقهاء ١: ١٦٨ - ١٧٠.

والجواب :

قد تقدّم أنّ الأمر ما عاد إلى الغسل ، وإذا تبيّنت قراءه الجزّ وأنه لا يمكن توجيهه مع الاحتفاظ بكرامه القرآن وبلاغته إنّاً بالمسح ، فقول السلف معارض بالقرآن فيضرب به عرض الجدار ، لأنه اجتهاد قبال النصّ ، وهو باطل باعتراف جميع المسلمين .

الدليل الثانى : أنّ الباء فى الآيه حرف جزّ أصلى ، ومعناه الإلصاق لا أنّها زائده ، ومفاده : أنّ الله أمر بالمسح بالعضو ، لا مسح العضو .

فلو كانت «الأرجل» عطفاً على «الرؤوس» لكان المأمور به مسح «الأرجل» ، لا المسح بها ، وهذا ينافى قوله : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} (١) .

ثم قال فى الفرق بين مسح العضو والمسح بالعضو :

إنّ المسح بالعضو يقتضى إصاق الممسوح ، لأنّ الباء للإلصاق ، وهذا يقتضى إيصال الماء إلى العضو ، و«مسح العضو» بدون الباء لا يقتضى ذلك ، أى لم يقتض إيصال الماء إلى العضو (٢) .

فابن تيميه أصرّ على كون الباء الداخلة على «الرؤوس» هى غير زائده ، وأنّها لو حذفّت فقد أخلّت بالمعنى ، فعنده لا يجوز العطف على محلّ المجرور بها ، بل على لفظ المجرور بها أو على ما قبله .

والجواب :

١- دقائق التفسير ٢: ٢٥.

٢- دقائق التفسير ٢: ٢٥.

أنَّ الباءَ زائده (١) لا محاله ، لأنَّ «مسح» متعدُّ بنفسه لا يحتاج إلى الباء ، وأما المعنى - فلو ثبت أيضاً - لا ينافي الزيادة ، لأنَّ التأكيد أضعف المعانى وأقلها فلو لم يكن لزم اللغو ، ومعنى هذا أنَّها لو أفادت زائداً على التأكيد معنى آخر - مثل التبعض الذى قاله الشافعى (٢) أو الإلصاق الذى قاله ابن تيميه (٣) - لما كان فى ذلك محذور .

والذى ذكره ابن تيميه لا يعرفه أهل العربيه الذين لهم شأن فيه ، وابن تيميه يخالف علماء اللغة العربيه من دون دليل معتبر ، فقله مردود عليه . والفرق الذى ذكره اختلقه من عنده ولا يعرفه أهل اللغة واللسان أبداً .

كما يمكننا أن نقول بأن قول ابن تيميه المذكور آنفاً فى بيان الفرق بين مسح العضو والمسح بالعضو : و «مسح العضو بدون الباء لا يقتضى ذلك» هو مردود .

لأنَّ الأرجل لو عطفت على الرؤوس المجروره بالباء ، لزم أن تكون الأرجل أيضاً مجروره بالباء ، فتكون الأرجل والرؤوس متحدّين فى كونهما مجرورين بباء الإلصاق على زعمه ، فيجب أن يمسخا بالماء . وهذا هو مقتضى العطف على {برؤوسكم} فتكون العبارة : فامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم . وهذا ما أغفله ابن تيميه .

١- شرح الرضى على الكافيه ٤ : ٢٨١ وفيه : «وقيل : جاءت للتبعض ، نحو قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم) ، قال ابن جنّى ، ان أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء ، ومذهبه أنَّها زائده ، لأنَّ الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه» .

٢- أحكام القرآن ١ : ٤٤ .

٣- دقائق التفسير ٢ : ٢٥ .

ثم كون الباء للإلصاق هنا ، غير صحيح ولا- معنى له بل المراد التبعيض . هذا كله على الجر في «أرجلكم» ، وأما على النصب فهو على محل «الرؤوس» ، فتكون «الأرجل» ممسوحة بغير باء التبعيض ، لأن «الأرجل» مقيدة بكونهما إلى «الكعبين» ، فهي محدوده ببعضها ولا تحتاج إلى الباء ، وحينئذ فما قاله ابن تيمية من كون الباء للإلصاق ، وأن ذلك يقتضى إيصال الماء ، ادعاء منه لم يعرفه أهل العرف ولا أهل اللغة ، فهو باطل .

الدليل الثالث : أنه لو كانت «الأرجل» معطوفة على موضع «الرؤوس» لقرئ في آية التيمم : «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» بالنصب ، فلما اتفقوا على الجر في آية التيمم - مع إمكان العطف على المحل لو كان صواباً - علم أن العطف على اللفظ ولم يكن في آية التيمم منصوبا معطوفا على اللفظ - كما في آية الوضوء (١) .

والجواب :

أولاً : منع الملازمة بين القراءتين من حيث الإعراب ، وأتى لابن تيمية إثبات تلك الملازمة ؟

وثانياً : أن آية التيمم لو كان لها علاقة بآية الوضوء من حيث الإعراب ، وقرئ فيها بالجر فقط ، لكان مُفاد ذلك صحه القراءه بالجر فقط في آية الوضوء ، ولا سبيل إلى تخريجه حينئذٍ إلّا المسح الذي يفتر منه ابن تيمية ونظراؤه ، فأين راح الدليل ؟

وثالثاً : أن آية التيمم شاهده على المسح ، إذ لم يقرأ فيها إلّا الجر عطفاً على

لفظ «الوجه» - حسبما اعترف به ابن تيمية - وآية الوضوء مثلها من هذه الحبيثة فينبغي أن يقرأ بالجزء عطفاً على لفظ «الرؤوس» وهي القراءه التي لا مرد لها ، وليس مفادها إلا المسح ، والذين أحدثوا فيها قراءه النصب بعد ذلك فرأوا من المسح ولجؤا إلى الغسل ، وقعوا في ورطه مخالفه القياس النحوي التي هي من أسباب الإخلال بالبلاغه ، كما بيّناه في المباحث المتقدمه غير مره .

الدليل الرابع : التحديد ب- {إلى الكعبين} (١) وهو - على زعمه - دليل الغسل لا المسح ، حيث لم يقل : «إلى الكعاب» ، فلو قدر أن العطف على المحل كالقول الآخر ، وأن التقدير : أن في كل رجلين كعبين وفي كل رجل كعب واحد ، ل قيل : «إلى الكعاب» كما قيل : «إلى المرافق» منع الملازمه لما كان في كل يد مرفق .

والجواب :

أولاً : منع الملازمه بين الشرط والجزاء شرعاً وعرفاً وعقلاً .

وثانياً : المراد به رجلا كل متطهر ، وفيهما عندنا كعبان ، وهذا أولى من قول مخالفينا : إنه أراد رجل كل متطهر لأن الفرض يتناول الرجلين معاً ، فصرف الخطاب إليهما أولى (٢) .

وثالثاً : المراد بالثنيه في جانب «الأرجل» والجمع في جانب «الأيدي» ، حيث قال : {إلى المرفق} ثم {إلى الكعبين} الثفنن في التعبير ، وهو من موجبات تحسين الكلام وأسباب التطهير والنشاط بالنسبه إلى السامع ، فلا بأس باشمال القرآن عليه .

١- دقائق التفسير ٢: ٢٦.

٢- غنيه النزوع: ٥٧ ، فقه القرآن ١: ١٢٠.

الدليل الخامس : فصل الممسوح بين مغسولين وقطع الجملة الأولى قبل تمامها بجملة المسح الأجنبيَّة للدلالة على الترتيب المشروع في الوضوء .

والجواب :

أَنَّ هذا الترتيب إنما حصل - على فرض التسليم - بثمن غالٍ ، وهو كبح بلاغه القرآن للوصول إلى هذا الترتيب وهو خطأ ، فإنَّ لبيان الترتيب حروفاً معهوده لا يعدل عنها بحالٍ .
وهذا التعليل العليل يدلُّ على أَنَّ الله عزَّ وعلال لم يكن قادراً بالجمع بين البلاغه والترتيب ، فأثر الترتيب على البلاغه ، وهذا ممَّا يقود نسبة العجز أو الجهل إليه تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

الدليل السادس : أَنَّ السَّنَةَ تُفَسَّرُ الْقُرْآنَ وَتَبَيَّنَهُ ، وَهِيَ قَدْ جَاءَتْ بِالْغَسْلِ .

والجواب :

صحيح أَنَّ السَّنَةَ تُفَسَّرُ الْقُرْآنَ ، لَكِنِ السَّنَةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ الْمَوْجُودَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ ، لَا عِنْدَ مَدْرَسَةِ الْخُلَفَاءِ الْمَانِعِينَ لِلتَّحْدِيثِ وَالتَّدْوِينِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَقَدْ عَرَفَتْ بِأَنَّهُمْ شَرَعُوا الْوَضُوءَ طَبَقاً لِلرَّأْيِ مُخَالَفِينَ فِي ذَلِكَ نَقْلَ الْمُحَدِّثِينَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ .

والكل يعلم أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ أُدْرِىَ بِمَا فِي الْبَيْتِ وَهُمْ أَعْرَفُ بِسُنَّةِ جَدِّهِمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، مَعَ اعْتِرَافِ الْجَمِيعِ بِفَضْلِهِمْ (١) وَعَدَالَتِهِمْ وَصِدْقِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ وَلِزُومِ عَدَمِ اتِّتَقُّمِ عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ هَلِكُ ، وَهَوْلَاءُ قَدْ نَقَلَ

١- ومنهم الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ، وابن حجر الهيتمي في «الصواعق» ، وابن الصباغ المالكي في «الفصول المهمة» ، والشبلنجي في «نور الأبصار» ، والقندوزي في «الينابيع» وغيرهم.

عنهم المفسرون المسح على الرجلين (١).

ثم إنَّ السَّنة التي يدعيها ابن تيمية مفسرة للقرآن ودالَّة عليه ومعترة عنه ، قد جاءت بالمسح لا الغسل ، وان كان بعض الأمويين والمروانيين قد نقلوا الغسل عن رسول الله مخالفين في ذلك ما جاء في صريح الذكر الحكيم .

أجل إنَّ عمر بن عبدالعزيز عن طريق ابن شهاب الزهري وغيره أراد أن يدوّن سنة الحكام وأصلها إلى من بعده ، والعباسيون جاءوا ليؤصلوا هذه الفكرة في أطار تأسيسهم للمذاهب الأربعة ، فدخل المختلف من الأحكام والمشكوك فيه في الدين على أنه دين .

إذن السَّنة التي يدعيها ابن تيمية هي سنة الناس وهي سنة أمويّة مروانية حمرانية عثمانية يجب أن يُضربَ بها عرض الجدار لمخالفتها لمحكم التنزيل ، وبذلك تكون الروايات موضوعة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله أو مساء فهمها .

٦٥ - نظام الدين الحسن بن محمد القميّ النيسابوريّ (ت ٧٢٨ هـ)

لقد أنصف النيسابوريّ في تفسير هذه الآية أيّما إنصافٍ ، حيث قال ما ملخصه :

إنَّ الجز هو من باب العطف على «الرؤوس» ، ولا يمكن أن يقال : إنّه كسر على الجوار ؛ لأنّ ذلك لم يجئ في كلام الفصحاء وفي السعه ، وأيضاً أنّه جاء حيث لا لبس ولا عطف بخلاف الآية .

كما اعترف - حاكياً قول المخالفين - بأنّ نصّ الآية هي حجّة للماسحين على

الغاسلين ، فى حين أن الغاسلين تركوا صريح القرآن واحتجوا على غسل القدمين بأخبار آحاد لا تصلح أن تعارض القرآن ولا أن تنسخه . فقال : «والقوم أجاوبوا بأن أخبار الآحاد لا تعارض القرآن ولا تنسخه وبالمنع فى محل النزاع ، فزعم الجمهور أن قراءه النصب ظاهره فى العطف على مفعول «فاغسلوا» وإن كان أبعد من «امسحوا» وقراءه الجر تنبيه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء» (١) .

وقد أجبنا عن كل ما استدلل به فى قراءتى الجر والنصب .

٦٦ - ابن جزى الكلبى (ت ٧٤١ هـ)

ذهب الكلبى إلى أن الجز يحكم بالمسح عطفاً لها على «الرؤوس» كما روى عن ابن عباس .

واحتمل أن يفيد الجز الغسل أيضاً ، لكن بالتأويلات التى ذكرها الجمهور :

١ - الجز على الجوار لا على العطف ، والمعنى على الغسل .

٢ - الجز على العطف على «الرؤوس» لفظاً ، والمعنى المسح على الخفين .

٣ - الجز على العطف والمؤدى المسح ، لكن الآية منسوخة بالسنة .

وقد تقدم رد كل ذلك مفضلاً ولا حاجة إلى الإعادة (٢) .

٦٧ - أبو حيان الأندلسى (ت ٧٥٤ هـ)

استظهر أبو حيان من قراءه الجز فى «الأرجل» اندراجاً فى المسح مع الرأس ، وأيده بروايه ابن عباس والمروى عن أنس وعكرمه ، والشعبى ، وأبى جعفر

١- تفسير غرائب القرآن ٢: ٥٥٧.

٢- حيث أثبتنا أن السنة لم تجئ بالغسل كما يزعمون.

الباقر عليه السلام ، وقال : وهو مذهب الإماميه من الشيعة (١) .

ثم نقل عن الجمهور فرض الغسل فيهما ، وعن داود بن علي الظاهري وجوب الجمع بين المسح والغسل ، وعن الحسن البصري وابن جرير الطبري التخيير بينهما .

ثم تصدى لبيان التأويلات التي جاء بها القائلون بالغسل في قراءة الجز وردّها في ضمّن وجوه :

١ - الجز بالجوار :

قال أبو حيان : وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلّا في النعت حيث لا يلتبس ، على خلاف فيه قد قُرّر في علم العربيّه .

٢ - الجز بباء محذوفه يتعلّق بفعل محذوف ، أي : وافعلوا بأرجلكم الغسل ، وحذف الفعل وحرف الجز .

قال أبو حيان : وهذا تأويل في غايه الضعيف .

٣ - الجز بالعطف على «الرؤوس» والمعنى على الغسل ، والسبب في ذلك أنّ «الأرجل» من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة مظنّه الإسراف المذموم فعطف على الممسوح ، لا ليمسح ولكن ليبتّه على وجوب الاقتصار في صبّ الماء عليها . وهذا هو قول الزمخشري ثم قفا أثره غير واحد من أعلام العائمه ، زاعمين أنّ «إلى الكعبين» قرينه هذا المعنى ، والغايه إنّما جيء بها لإناطه ظنّ ظانّ يحسبها ممسوحه ، لأنّ المسح لم يضرب له غايه .

١- البحر المحيط ٣: ٤٥٢. راجع ما مضى في كلام الشافعي ، والفراء ، وهو الهوّاري ، والوهبي ، الإباضي ، والطبري ، والعياشي فمن هذه القراءه.

قال أبو حيان: انتهى هذا التأويل، وهو كما ترى في غاية التلفيق وتعميه في الأحكام (١).

وقد تقدّم شرح هذا الخطأ فيما عرضناه من كلام الشيخ الطبرسي نقلاً عن السيد المرتضى في رسائله.

٦٨- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)

لم يقتنع ابن كثير بالنصّ فتشّبه بالتأويل، حيث ذكر أولاً أنّ الشيعة احتجّت بها على المسح عطفًا على «الرؤوس» لفظًا، ثم قال: وقد روى عن طائفه من السلف ما يوهم القول بالمسح - على حدّ تعبيره - ثم ذكر تلك الروايات، منها:

١- رواه موسى بن أنس عن أبيه في تكذيب الحجاج في القول بغسل الرجلين وتصديق القرآن القائلين بالمسح لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا﴾.

٢- رواه عاصم عن أنس: أنّ القرآن نزل بالمسح.

٣- رواه عكرمه عن ابن عباس: الوضوء غسّلتان ومسحتان.

٤- رواه يوسف بن مهران عن ابن عباس بأنّ المقصود من قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ﴾ هو المسح.

ثم قال: ورؤى المسح عن ابن عمر وعلقمه وأبي جعفر محمّد بن عليّ والحسن - في إحدى الروايات - وجابر بن يزيد ومجاهد، والشعبي (٢).

١- البحر المحيط ٣: ٤٥٢.

٢- تفسير ابن كثير ٢: ٢٦.

ثم أضاف بالقول : هذه آثار غريبه جداً ، وهي محموله على أنّ المراد بالمسح هو الغسل الخفيف ، وتأول روايه الجز بوجوه :

١- الجز بالمجاوره استدلالاً بقول العرب المشهور (هذا جحر ضب خرب) ، وقوله تعالى : {عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ} (١١) ، قال : وهذا ذائع شائع فى لغة العرب .

٢ - العطف على «الرؤوس» والمفاد المسح لكنّه حمل على الخفّين .

٣ - المفاد المسح على «الرجلين» والمراد من المسح : الغسل الخفيف .

واستدلّ لإطلاق المسح على الخفّين بما نقلوه عن أبى زيد الأنصارى ، وهو أنّ العرب تسمى الغسل الخفيف مسحاً (٢) .

وقد تقدّم الجواب عن كلّ واحدٍ منها (٣) .

ثم خطأ ابن كثير قول الشيعة فى المسح على القدمين من غير دليل ، مستدلاً برواياته الضعيفه أو المُساء فهمها ، والتي أتى بها تحت عنوان «ذكر الأحاديث الواردة فى غسل الرجلين» .

ثم جاء ليفسر كلام الطبرى ، وأنّ مراده من المسح «الدلك» لا «المسح المصطلح» المعروف عند أهل الشرع ، مستدلاً على الغسل بروايات تقدّمت المناقشه فيها متناً وسنداً ودلالةً ونسباً ، فقال : «وجه الدلاله من هذه الأحاديث ظاهره ،

١- الإنسان: ٢١.

٢- تفسير ابن كثير ٢: ٢٦ - ٢٧.

٣- أمّا عن الجزّ بالجوار فعند نقلنا لكلام الزجاج والرازى وأبى حيان ، وأمّا عن المسح على الخفّين ففى عرضنا لرأى ابن الفرس الأندلسى عبدالمنعم ، وأمّا عن الغسل الخفيف ففى ردّ الفارسى نقله عن أبى زيد.

وذلك أنه لو كان فرض الرجلين مسحهما أو أنه يجوز ذلك منهما لما تَوَعَّد على تركه ، لأنَّ المسح لا يستوعب جميع الرجل ، بل يجرى فيه ما يجرى في مسح الخف ، وهكذا وجه هذه الدلالة على الشيعة الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله .

ثم ذكر روايات أُخرى في الباب كان من أصحها ما جاء من روايه أبي عوانه ، عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبد الله بن عمر قال : تخَلَّفَ عَنَّا رسول الله في سفره سافرناها ، فأدركنا وقد أَرَهَقْتَنَا الصلاة - صلاة العصر - ونحن نتوضأ ، فجعلنا نمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : «أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» (١) .

وهذه الروايه كما قلنا سابقاً هي أصرح في المسح من الغسل ، لأنهم كانوا قد تعلموا الوضوء المسحى من رسول الله وعلى عهده ، لكنهم تناسوا أمراً ما ، وهو التساهل في العناية في الوضوء وأداء كل عضوٍ حقّه لتعبهم وإرهاقهم ، فناداهم رسول الله : «اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار» في حين أنّ «الاسباغ» و«الويل من الأعقاب» لا دلالة لها على وجوب الغسل كما يقولون ، فلو أراد صلى الله عليه وآله الغسل لنادى بأعلى صوته : «اغسلوا أرجلكم ولا تمسحوها» ، لا أن يقول : «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار» ، لأنَّ هَدْيَيْنِ حكمان خارجان عن كيفية الوضوء الغسلي أو المسحى .

فإن كان صلى الله عليه وآله علمهم هذا الوضوء وتوضؤوا على ما علموا ، فلا ذنب لهم حتى يهددهم رسول الله صلى الله عليه وآله من غير نهى سابق أو إعلان نسخ للحكم السابق ، فهذا ادعاء للنسخ ولم يثبت .

وإن لم يعلمهم رسول الله صلى الله عليه وآله الوضوء فمن أين تعلموا الصلاة والوضوء؟ وكيف كانوا برهه من الدُّهر يمسحون أرجلهم ثم أدركهم رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

٦٩ – التميم الحلبى (ت ٧٥٦ هـ)

خرَج التميم الحلبى لقراءه الجر أربعة تخاريج :

أحدها :

١ - الجوار ولكنَّ عطفاً على الأبدى المغسوله ، وإنما خفض على الجوار ، كقولهم : «هذا حجر ضب خرب» بجر «خرب» وكان من حَقَّه الرفع صفه فى المعنى للججر لصحَّه اتصافه به ، والضَب لا يوصف به ، وإنما جرَّ على الجوار للغسل . ثم نقل الأبيات المعروفة التى يجاء بها كشاهد على الجوار .

ثم ردَّ الجوار : بأنه ضعيف من حيث الجملة ، وأنه وارد فى «التعت لا فى العطف ، ويشترط فيه الأمن من اللبس ، وقد ورد فى التوكيد قليلاً فى ضروره الشعر ، قال :

يا صاح بَلِّغ ذوى الزوجات كلَّهم

أَنْ ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بجر «كلَّهم» وهو توكيد ل- «ذوى» المنصوب ، وإذا لم يرد إلَّا فى التعت أو ما شدَّ من غيره فلا ينبغى أن يُخرَج عليه كتاب الله تعالى ، وهذه المسأله قد أوضحتها وذكرت شواهدا فى «شرح التسهيل» . وممن نصَّ على ضعف تخريج الآيه على الجوار مكى بن أبى طالب وغيره ، قال مكى : «وقال الأخفش وأبو عبيده : «الخفضُ فيه على الجوار ، والمعنى للغسل» وهو بعيد لا يُحمل القرآن عليه» .

ثم ردَّ أبا البقاء في قوله بالجوار ، والشواهد التي ذكرها ، وأنَّ أبا البقاء يقول بالجزّ ويردّ النَّصب والرِّفع ، ونحن نقول بأحدهما ونزد الجوار والجزّ فكلّ محتمل (١) .

٢ - أنَّ العطف على الزُّؤوس لفظاً ومعنى ثم نسخ بوجوب الغسل ، أو هو حكم باقيّ وبه قال جماعه ، أو يحمل على بعض الأحوال وهو لبس الخفِّ .

والجواب عن هذا :

أولاً: لو كان العطف على الزُّؤوس الممسوح فيماذا نسخ وحمل على الغسل ؟ أبالروايات المزعومة أو المساء فهمها كالويل للأعقاب وغيره ، أو بتاريخ ثابت لا نقاش فيه ، أو بتطبيق أحكام الله بقناعات مسبقه وآراء مملاه؟!

وثانياً: لو حمل على بعض الأحوال مثل حاله لبس الخفِّ فلا يبقى للأرجل حكم في الآية ، على أنَّ «الأرجل» غير الخفِّ لغه وعرفاً .

٣ - أنَّ حكم الآية هو الغسل ولكنه جزّ للتنبيه على عدم الإسراف في صبّ الماء فعطفت على الممسوح وإليه ذهب الزّمخشري ، ولكنه استدلّ بالتحديد ، وكأنّه لم يرتض القول بالتنبيه لعدم الإسراف وهو كما قال .

والجواب عن هذا القول :

أولاً: أن الحمل على التنبيه لعدم الإسراف بعيد جدّاً بعدما اعترف أنّه عطف على الممسوح ، وليس هذا الحمل إنّما للفرار عن الحقيقيه أو لتطبيق القرآن على ما يعتقد به .

وثانياً: أنّا قد أجبنا عما قاله الزّمخشري في التحديد غير مره ، كما ردّ ذلك

١- ونحن نقول أيضاً: إنّ الجوار مردود في الآية بما ردّ الحلبي السمين وبغيره من الدلائل.

أبو شامه من أعلام السنّه (١).

٤- أنّها مجروره بحرف جر مقدّر دلّ عليه المعنى مع فعله المناسب للمقام والحكم الغسل أى «وافعلوا بأرجلكم غسلًا»، فيدعى حذف جمله فعلية، وحذف حرف جرّ .

قال أبو البقاء : وحذف حرف الجرّ وإبقائه جائز ، كقوله :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب إلّا بين غرابها (٢)

وقول الآخر :

بدا لى أتى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جانيا (٣)

والجواب عن هذا :

أولاً - أجاب هو نفسه أنّ حذف الجارّ وإبقاء الجر ليس على إطلاقه وإنّما يطرد في مواضع نصّ عليها أهل اللسان ، ليس هذا منه .

وثانياً - أنّ الجرّ فى البيتين عند النحاء من باب العطف على التوهم . وهذا ما أجاب به هو نفسه أيضا وقال فظهر هذا التخريج (٤).

وثالثاً - يلزم على هذا التخريج تقدير جمله فعلية أيضاً كما أشار الشمين ، وعدم التقدير أولى حينما لا ضروره .

١- راجع كلامنا مع الزمخشريّ وأبى على الفارسىّ وأبى شامه ، وغيرهم ممن استلوا بالتحديد.

٢- ديوان زهير: ٢٨٧ ، الكتاب ١: ٨٣. راجع نقاشنا مع أبى البقاء.

٣- ديوان زهير: ٢٨٧ ، الكتاب ١: ٨٣. راجع نقاشنا مع أبى البقاء.

٤- الدرّ المصون ٢: ٤٩٢ - ٤٩٦ - تحقيق على محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلميه - بيروت ط ١ - ١٩٩٤ م - ١٤١٤ هـ.

٧٠ - الشهيد محمد بن مكي (المستشهد ٧٨٦ هـ)

عطف الشهيد الأول «الأرجل» على «الرؤوس» والمُفَاد هو المسح ، وهذا من قبيل العطف على اللفظ المجمع على شهرته وكثرته في لغة العرب .
ولا يمكن جعله على الجوار كما ادعى في قول العرب المذكور جوابه في السابق . وبيت امرئ القيس الذي تقدم ذكره (١) ، وكذا آية «حور عين» على قراءه حمزه بالجر (٢) .

وأما قول الشاعر: (٣)

لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ وموثق في عقال الأسر مكبولٌ

بجزّ «موتق» الظاهر في المجاوله ل- «منفلت» ، ومن حقه الرفع بالعطف على «أسير» .

فلا يصلح دليلاً لورود الجزّ بالجوار ، لأنه من باب العطف على التوهم ، وهو إنّما يتصوّر في كلام البشر ، ولا يتصوّر في كلام الخالق القويّ القادر ، لأنّ «إلّا» فيه بمعنى «غير» ، ومثله قول زهير :

بدا لي أنّي لست مُدْرِكٌ ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

بروايه «سابق» بالجزّ على توهم دخول الباء في الخبر لكثرة دخولها فيه ، فجزّ «سابق» على التوهم كما تقدم ذكره (٤) .

ولمّا لم تكن هذه الإشكالات واردة اعترف الغاسلون عموماً بأنّ الجزّ عطفاً

١- راجع كلام الطبرسي والقرطبي في قوله: «في بجاد مزمل» .

٢- راجع كلام الجصاص وقد مرّ .

٣- قد مرّ عند عرضنا لكلام الشيخ الطوسي والمحقق الحلّي .

٤- عند عرضنا لرأى أبي البقاء .

على «الرؤوس» لفظاً ، ولكنهم تأولوا الآية بتأويلات مزّت سابقاً نعيدها هنا تارةً أخرى :

منها : أنّ المعنى على الغسل ، وعبر عن الغسل بالمسح تبيهاً على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء ، لأنّ «الأرجل» تغسل - على زعمهم - بالصبّ على القدمين فهي مظنة الإسراف ، ثمّ جيء بالتحديد - إلى الكعبين - لدفع احتمال المسح ، لأنّ المسح غير محدّد .

قال الشهيد - في الجواب عن هذا - ما حاصله :

إنّ الغاسلين حاولوا الفرار من مخالفه القواعد النحوية ، فوقعوا في مخالفه الوضع اللغويّ والشرعيّ ، غير متخلصين منها أيضاً .

فما الذي بعث على التعبير بأحدهما عن الآخر وجعل مضملاً للأفهام وعرضه للأوهام ؟

ومن ذا الذي قال بالاقتصاد في صبّ الماء على «الرجلين» من العلماء ؟ ومن أين صار الاقتصاد مدلول المسح ؟

وأى محدور يلزم من عطف المحدود على غير المحدود (١) ؟

ثمّ حسن الشهيد الأوّل عطف المحدود على غير المحدود ، بأنّ العطف في الغسل من هذا القبيل ، فكذا ينبغي في المسح حفظاً للتناسب بين الجمليتين ، ولتأخذ الجملة الثانيه بحجزه الجملة الأولى .

ومن هنا : أنّ العطف على لفظ «الرؤوس» المجرور والمراد من المسح إنّما هو المسح على الخفين .

وقد تقدّم الجواب عن هذا أيضاً (١).

وزاد الشهيد في ردّه مضافاً على ما تقدّم: أنّ الروايات الواردة من قبل الجمهور تدلّ على المسح على الرجلين لا على الخفّين، وقد تقدّمت روايه أوس بن أوس الثقفي، وابن عباس، وروايه ابن عُليّه عن موسى بن أنس في تكذيب الحجاج، وروايه الشعبي وروايه عكرمه عن ابن عباس وغيرهم.

وأما الخاصّه فالأخبار عندهم بالمسح متواتره، وإجماع أهل البيت واقع عليه.

وبهذا فأخبار الغسل من طرق العامه تعارض أخبار المسح المرويّه من طرقهم ومن طرقنا، كل ذلك مع اعتضاد المسح بالكتاب العزيز.

٧١ - التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)

اعترف التفتازاني بأنّ قراءه الجر تفيده المسح عطفاً للأرجل على لفظ «الرؤوس».

ثم دفع احتمال كون الجرّ على الجوار، والعطف على «الوجه» و«الأيدي» جاء توفيقاً بين القراءتين، كما في قوله: «هذا جُحْرُ صبّ خرب»، و«ماء شتّ بارد»، وقول زهير المتقدم:

لعب الرّمان بها وغيّرها بعدى سوافي المور والقطر

فإنّ «القطر» معطوف على «سوافي» والجرّ بالجوار.

وقول الفرزدق: - وقد تقدم - (٢).

فهل أنت إن ماتت أتانك راكب إلى آل بسطام بن قيس فخطب

١- حيث ضعّفه ابن الفرس الأندلسي، كما تقدّم في عرض رأيه.

٢- وقد مرّ عند عرضنا لرأى ابن عبدالبر، والقرطبي، والفيقيه يوسف، ويأتي في قراءه الجرّ بالجوار عند عرضنا لموقف ابن الأنباري.

بخفض «خاطب» على الجوار مع عطفه على راكب .

وقال : إنَّ النصب محمول على العطف المحلّي ، والجزء على العطف اللفظي لا على الجوار جمعاً بين القراءتين ، كما في قول رؤبه الراجز : ((١))

* يَذْهَبِينَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا عَائِرًا *

وصرح بأنَّ هذا هو اختيار المحققين من النُّحاه وهو إعراب شائع مستفيض وفيه مرجحان :

الأول : العطف على الأقرب .

والثاني : عدم وقوع الفصل بالأجنبي .

التفتازاني يرجح المذهبه على القواعد العربية :

أجل ، لقد سعى التفتازاني إلى أن يقدم فتاياته المذهبيه على القواعد العربية ، فحمل المسح المستفاد من قراءه الجر على العُشَل متشبيهاً بقريته التحديد وهو إلى الكعبيين ، في حين تعلم بأنَّ المسح في الشريعة غير محدد ، فتكون الآية من باب المشاكله كما في قوله :

* قُلْتُ اطْبِخُوا لِي جَبَّةً وَقَمِيصًا * ((٢))

١- البيت في ديوانه: ١٩٠. الشاهد فيه قوله: «عورا»، فهو معطوف على قوله: «في نجد»، والعطف على الجار والمجرور على مفعول به في المعنى والحمل، والجار والمجرور مفعول به بالحرف. أنظر الكتاب ١:

٩٤، والخصائص ٢: ٤٣٢، وشرح شذور الذهب: ٤٣١، ويروى: يَشْلُكُنَّ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا عَائِرًا.

٢- البيت لأبي الشَّعْمَقَمِيّ، وتامه: قالوا اقترح شيئاً نُجِدَ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبِخُوا لِي جَبَّةً وَقَمِيصًا وشاهده بلاغي، قصدا على المشاكله بين ما يخاط وما يُطبخ. أنظر معاهد التنصيص ١: ٢٥، ثمرات الاوراق ١:

ثم زعم التفتازاني أنّ فائده هذه المشاكلة التحذير عن الإسراف المنهَى عنه ، لأن «الأرجل» مظهر للإسراف ، فعطف على الممسوح لتمسح ، ولكن لبيته على وجوب الاقتصاد(١١) .

ثم استشعر اعتراض الجمع بين الحقيقي والمجاز(١٢) المجمع على بطلانه ، وأجاب عنه بأنّ المعنى المجازي للمسح وهو الغسل المقدّر - ؛ أي : الغسل الخفيف - إنّما تدلّ عليه الواو العاطفه للأرجل على «الرؤوس» ، فلا يلزم الجمع بين الحقيقي والمجاز في لفظ واحد .

دليل المحاولة :

استدلّ التفتازاني على محاولته غير المقننه بأمر :

الأوّل : ما حكى من فعل النبي صلى الله عليه وآله وغسله لتقديمه .

فقد قلنا في جواب هذا معاذ الله أن يخالف رسول الله كتاب الله العزيز النازل بالمسح ، وهو الداعي صلى الله عليه وآله إلى عرض كَلَامِهِ على القرآن ، فإن وافق القرآن يؤخذ به وإلا- فليطرح عرض الحائط(١٣) .

الثاني : اشتغال الغسل على المسح وزيادة ، أي بالغسل يتحقق المسح وزيادة ، من غير عكس في المسح على زعمه .

ولو كان الأمر كما يقوله للزم تطبيقه في كل أعضاء الوضوء ، وهذا باطل ،

١- شرح التلويح على التوضيح ٢: ٢٢٠.

٢- أي إذا حمل المسح على الغسل وأريد معنى «المسح» حقيقةً بالنسبة إلى الرؤوس ، ومعنى «الغسل» مجازاً بالنسبة إلى «الأرجل».

٣- تفسير الرازي ١١: ١٢٩.

لأنَّ الرأس ممسوح بالاتفاق ، وان تجوز غسله - كما أراده بعض فقهاء المذاهب الأربعة لاحقاً - يسقط حكم المسح من القرآن أصلاً ، وقد أشرنا سابقاً بأنَّه هناك من يجوز هذا الفعل على كراهه ، فى حين ان القول بهذا يُعِدُّنا عن لغتنا ، لعدم تمييزنا بين الغسل والمسح فى اللغه .

الثالث : أنَّ الغاسل للأرجل بعمله هذا قد جمع بين الأدله ووفق بين الجماعه ، وفى عمله تحصيلً للطهاره أكثر من المسح وبه يسقط التكليف الإلهي (١١) .

والجواب : أنَّ ما زعموه دليلاً للغسل باطل كما ذكرناه ، فلا معنى للجمع بين الأدله ، حيث لا يكون هاهنا إلّا دليل المسح بنظرنا .

وأما موافقه الجماعه فإذا كان فيها مخالفه لله ولرسوله فلا خير فيها ، ولا غرض للعاقل من التمسك بها .

وأما تحصيل الطهاره فينبغى أن يكون من طريق شرعى لا ذوقى ، كما أنَّ تحصيل طهاره الثوب وسائر البدن مطلوب لكنّه لم يكن ذلك أمراً عبادياً ، فسبحانه لم يأمر بغمس المكلف ثوبه أو بدنه فى الماء تحصيلاً للطهاره ، فكذا هاهنا ، فقد تكون للتنظيف .

وبهذا فما شئده التفتازانى - من أدله - لا يمكن الاعتماد عليه ، إذ لا يخرج ما تعلق بدمتنا من أمرٍ إلهي بعمل مشكوك من قبلنا ، وأنَّ الاشتغال اليقيني يستدعى البراهه اليقنيه ، وهى غير حاصله هنا .

وأما الجواب عن التحديد فقد تقدّم ((١)).

وأما المشاكلة التي ادّعاها في الآيه فمردوده أيضا ، لأدّن المشاكلة من المحسنات المعنويّة في علم البديع وهو - كما عرّفه التفتازانيّ نفسه - علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعايه مطابقه الكلام لمقتضى الحال - علم المعاني - وبعد رعايه وضوح الدلالة بالخلوّ عن التعقيد المعنويّ - علم البيان - للتنبيه على أنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسنه للكلام بعد رعايه الأمرين ؛ وإلّا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير ((٢)).

والحاصل : أنّ المشاكلة إنّما يمكن اعتبارها بعد اعتبار البلاغه وإلّا لم يكن مُحَسَّنًا ، ومع الذي يدّعيه التفتازانيّ لا يمكن اعتبار البلاغه ؛ لأنه إبطالٌ لِأَثَرِ الإعراب في الكلمه ومخالفه للقواعد النحويّه .

ثم أنّ المشاكلة ((٣)) نوعان :

١ - المشاكلة التحقيقيّه كقوله :

قالوا اقترح شيئاً نُجِدُ لك طبخه

قلت اطبخوا لي جبّه وقميصا ((٤))

فالشاعر ذكر خياطه الجبّه بلفظ الطبخ ، لوقوعها في صحبه طبخ الطعام ، ومثله قوله تعالى حكاية عن نبيّه عيسى عليه السلام : { تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي

١- وقد تحمّس في ردّه أيضا أبو شامه ، كما بيّناه عند عرضنا لرأيه المذكور في «إبراز المعاني»: ١٠٦ ؛ فراجعه.

٢- هذا قبل ذكره المؤلّف في المطوّل: ٤١٦.

٣- وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبه ذلك الغير.

٤- تقدم القول فيه عند عرض كلام التفتازانيّ متنا وهامشا.

تَفْسِيكَ { (١) } ، حيث أطلق التُّفْس على ذات الله جلّ وعلا .

٢ - والمشاكله التقديرية نحو قوله تعالى : { قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا . . . } إلى قوله : { صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً } (٢) .

وقوله : { صبغته الله } مفعول مطلق ل- { آمنا بالله } ، أى تطهير الله ، لأنّ الإيمان يطهر النفوس ، والأصل فيه : أنّ النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يستخونه المعمودية ، ويقولون : إنّه تطهير لهم ، فعبر عن الإيمان بالله بصبغه الله للمشاكله مع صبغه النصارى تقديراً .

إذن المشاكله تحتاج إلى القرينه ، والقرينه فى الآيه حاله ، وهى سبب النزول عن غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر وإن لم يذكر ذلك لفظاً .

والأول لا يحتاج إلى القرينه .

ويشترط فى النوعين الأمن من الالتباس والاختلاط بالغير كما ترى فى الشاهدين .

وعلى هذا ؛ فالمشاكله فى الآيه مفقوده ، إذ هى كما لا تكون من قبيل الأول لا تكون من قبيل الثانى .

وفى البيت الذى أورده التفتازانى ذكر المتعاطفين بعد لفظ واحد بمعنى واحد ، فإنّ «اطبخوا» لفظ واحد بمعنى واحد وهو «خيطوا» ، والآيه ليست كذلك ؛ لأنّ «امسحوا» لا يكون بمعنى «اغسلوا» فى المتعاطفين ، والخصم يعترف بذلك ويقول بمعنى «اغسلوا» فى جانب «الأرجل» فقط لا فى جانب «الرؤوس» ، وهو هنا بمعنى المسح الحقيقى .

١- المائدة: ١١٦ .

٢- البقره: ١٣٦ - ١٣٨ .

ثم لا يتصور فيه إمكان المشاكه ، لأنّ الالتباس يحصل بسببه ، وهو مرتفع فى البيت والآيه السابقه (١) .

٧٢ - الزركشى (ت ٧٩٤ هـ)

أفتى الزركشى بالغسل فى قراءه الجزّ بعد أن اعترف بأنّها عطف على «الرؤوس» والمفاد منه بحكم الإعراب المسح ، مدّعياً أنّ مخالفه حكم الإعراب والحمل على الغسل إنّما ثبت لعارضٍ يرجح (٢) ، والراجع عندهم ليس إلّا ما ذكروه من :

الجوار .

أو الخفّين .

أو السنه المرويّه .

و . . .

وقد أجبنا عن كل ذلك فى مطاوى هذا الكتاب .

ولم يذكر سبب ترجيحه للغسل على المسح ، ولعلّه مبتنٍ على أمر فى نفسه مفروغ عنه عند أبناء العامه ، وهو جعل الغسل حكم «الأرجل» تفسيراً للقرآن طبقاً لقناعاته وما نسبوه إلى رسول الله عنوه ، أو لإجماع زعموه على الغسل من فعل السلف .

لكن كل هذه المعاذير مرفوضه فى مقابل محكم التنزيل وظاهره الموافق لقواعد اللغه .

١- راجع: المطول: ٤٢٢ ، التبيان: ٢٢٠ .

٢- البرهان ٤ : ١٠١ .

٧٣- محمّد بن محمّد بن عرفه الورع (٨٠٣هـ-)

لم يتعرّض ابن عرفه الورع في تفسيره إلى حكم الأرجل في الوضوء والقراءات في الآية ، بل قال :

«قوله تعالى: {پرؤوبیتکم} ، قال ابن جنی : أنكره النحاه لكون الباء للتبعيض ، فإن قيل : ما معناها إذا قلنا هي للاستعانة الداخلة على الأدله دخلت على الأيدي ، ثم حذفت الأيدي وبقيت الباء دليلاً على المحذوف فاتصلت بالمفعول ، والتقدير : امسحوا بأيديكم رؤوسكم ، وقال بعضهم : الرأس الحد والممسوح الأيدي ، وإنما يجب مسح قليل الأيدي بالرأس ، وهو بعيد؛ لأنه يلزم عليه أن يكون في اليد فرضان الغسل والمسح ، ويلزم أيضاً الأيدي بعد الرأس من الفروض ، وهو لدلاله لا يقيد التصرف بها فرضاً مستقلاً» (١).

٧٣- الفيروزآبادي (٨١٧هـ)

ادعى الفيروزآبادي في «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» دلالة الآية على الغسل غير مستدلّ على مدعاه بشيء (٢).

في حين أنّ الروايات الثابتة عن ابن عباس والتي أقرّ بها الرازي والزمخشري والقرطبي والطبري وأمثالهم - تنفي نسبه الغسل إلى ابن عباس وتثبت مسحه على القدمين (٣) ، إذ إنه أنكر غسل «الأرجل» أشدّ الإنكار معترضاً على الرّيبع

١- تفسير ابن عرفه ٢: ٩٢.

٢- تنوير المقباس ١: ٨٩.

٣- راجع الهامش الثاني عند عرض كلام أبي حيان.

بنت معوذ في نقلها .

وقال : نزل القرآن بالمسح ويأبى الناس إلا الغسل .

و : إن الوضوء غسلتان ومسحتان إلى غيرها .

فهذه النصوص المنقولة عن ابن عباس في التفسير المنسوب إليه المسمى بـ «توير المقباس» تأليف الفيروزابادي تخالف الثابت الصحيح عنه .

٧٤ - المقداد بن عبد الله السيوري (ت ٨٢٦ هـ)

حمل المقداد السيوري القراءتين الجر والنصب على معنى واحد ، وهو وجوب المسح على القدمين ، وقال : «هو مذهب أصحابنا الإمامية ويؤيده ما رروه عن النبي أنه من أنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه (١) ، ومثله المروى عن أمير المؤمنين على عليه السلام (٢) ، وعن ابن عباس وأنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ، «فمسح على رجله» (٣) وقال : الوضوء غسلتان ومسحتان (٤) .

وعلى هذا إجماع أهل بيت الرسالة والوحي عليهم السلام (٥) .

ثم جاء بأدلة الفقهاء الأربعة القائلين بوجوب الغسل مستدلّين عليه

١- سنن أبي داود ١: ٤٣ ، السنن الكبرى ١: ٢٨٦ .

٢- سنن ابن ماجه ١: ١٥٦ ، كنز العمال ٩: ٤٣٥ ، المغنى ١: ١٢٠ ، المحلى ٢: ٥٦ .

٣- سنن أبي داود ١: ٣٧ .

٤- كنز العمال ٩: ٤٣٣ . راجع كلام الوهبي الإباضي ، والطبري ، والزجاج .

٥- كنز العرفان في فقه القرآن ١: ٥٧ - ٥٨ . راجع الهامش الثاني في ابتداء كلام أبي حيان .

بالمجاوره - كما فى الآيتين على حدّ زعمهم - :

١ - قوله تعالى : {عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ} (١) بجزءٍ {أَلِيمٍ} - وقد تقدم تعليقنا على الآية فيما مضى من أبحاثنا (٢) .

٢ - قوله تعالى : {وَوُحُوْرٌ عَيْنٍ} (٣) بقراءه حمزه ، فإنه ليس معطوفاً على قوله : {وَلَحْمٍ طَيْرٍ} (٤) .

كما أنهم ادعوا اتفاق الأمة - قولاً وعملاً - على غسل القدمين وهو ادعاء باطل لاستمرار الخلاف فيه من ذلك الحين إلى يومنا هذا .

وأما الإعراب بالجوار فقد تقدّم الجواب عنه ، وأنه ضعيف لا يليق بالقرآن وأن أكثر أهل العربية أنكروه (٥) .

وعلى فرض وقوعه فهو مشروط بشرطين :

١ - عدم الالتباس كما فى قول العرب . وهذا الشرط مفقود والالتباس حاصل ، فإنّ «الأرجل» يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة .

إن قلت : الالتباس زائل بالتحديد بالغايه ، لأنّ التحديد إنّما هو للمغسول .

١- هود: ٢٦ ، الزخرف: ٦٥ .

٢- عند عرضنا لرأى البغوى .

٣- الواقعة: ٢٢ . راجع ما مرّ عند عرض كلام الجصاص ، والسمرقندى ، والشيخ الطوسى ، وأبى البقاء ، والمحقق الحلّى ، والبيضاوى ، والعلامة الحلّى .

٤- الواقعة: ٢١ ، وقد تقدم الكلام عنه فى الصفحه ، وإلّا لكان تقديره: يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين ، لكنّه غير مراد ، بلى هم الطائفون لا المطوف بهم ، فيكون جزه على المجاوره .

٥- انظر كلام الأخفش ومواقع كثيره من هذا الكتاب .

قلنا : جاز في شرعنا اختلاف المتفقات في الحكم وبالعكس ، فلا يزول الالتباس . وقد أجاد صاحب المجمع حيث أفاد : بأن الآيه تضمنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه وعطف عضو مغسول عليه ، فالمناسب لتقابل الجملتين أن تكون الأرجل ممسوحة معلومه على الرؤوس الممسوح غير المحدود .

٢ - أن لا يكون معه حرف عطف كالمثال ، وهنا حرف عطف موجودٌ .

وإن ادعى مجيئه مع العطف في قول الفرزدق المتقدم :

فهل أنت إن مائتُ أتانك راكب إلى آل بسطام بن قيس فخطب

فإن «فخطب» مجرور بالجوار مع العطف وهو الفاء !

يُجاب بما ذكره المعزى في «ضوء السقط» (١) .

وأجاب المقداد عن قراءه «أليم» بعدم الالتباس ب- «يوم» .

كما أنه أجاب عن الجز في «حور عين» بما أجاب به الشيخ الطوسي نقلاً عن أبي علي الفارسي .

وأما دعوى اتفاق الأعمه على الغسل فمردوده حسبما قلناه ، لأن الصحابه قد اختلفوا فيه ، فمنهم من ذهب إلى المسح كأنس وعلی وابن عباس ورفاعة بن رافع وأوس بن أبي أوس ، وآخرون إلى الغسل كعثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن زيد عاصم و . . . ، وهكذا الحال بالنسبه إلى التابعين وتابعي التابعين ، فمنهم من ذهب إلى المسح وآخرون إلى الغسل .

وفي المقابل لم يزو عن مدرسه أهل البيت إلا المسح ، وعلى ذلك فالمسح متفق

١- ضوء السقط: ٥٢ - ٥٣. وقد نقلنا نص كلامه في هذا الكتاب عند الرد على الجصاص ؛ فراجع كلام الجصاص والتفتازاني وقد مر.

عليه بين الفريقين بعكس الغسل المختلف فيه والمنقول بطريق واحد كل ذلك مع وقوفك على الملابسات السياسيّة التي رافقت هذه المسألة .

٧٥ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشهير بالفقيه يوسف الزيدي (ت ٨٣٢ هـ)

٧٥ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشهير بالفقيه يوسف الزيدي (١) (ت ٨٣٢ هـ)

قال الفقيه يوسف في قوله : { وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ } :

ظاهر مذهب القاسميّة ، وزيد ، وأبي حنيفه ، والشافعي ، وأكثر الفقهاء أنّ طهارتهما : الغسل .

وقال الناصر ، والصادق ، والباقر ، ومروى عن القاسم : الواجب الجمع بين المسح والغسل

وقال أبو علي الجبائي ، وابن جرير والحسن : إنّه مخير بينت الغسل والمسح .

وسبب هذا الخلاف : قراءه نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحنفص عن عاصم بالنصب ، وذلك قراءه أمير المؤمنين ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، وقرأ الباقر بالكسر ، وهي قراءه أنس ، والحسن ، فقال الأولون : قراءه النصب ظاهراً يفيد الغسل - بالعطف على الوجوه والأيدي - وقراءه الجزّ ظاهراً يفيد المسح ، فلما حصل ما يرجح الغسل تأولنا ما إفادته قراءه الجزّ في الظاهر .

والمرجح للغسل أمور :

الأول : ما ورد في الأخبار منها قوله صلى الله عليه وآله للأعرابي السائل عن

١- يطلب ترجمته من الأعلام للزركلي ٨ : ٢١٥ .

الوضوء : . . . وامسح رأسك واغسل رجليك ، ومنها قوله صلى الله عليه وآله : إني أرى من عقبك جافاً فإن كنت أمسسته الماء فامض وإن كنت لم تمسه الماء فاخرج من الصلاة .

فقال : يا رسول الله كيف أصنع ؟ استقبل الطهور ؟ قال : لا ، بل اغسل ما بقي .

ومثل قوله صلى الله عليه وآله : يا على خلل الأصابع لا تخلل بالنار .

الأمر الثاني : أنه صلى الله عليه وآله قد غسل قدميه ففي حديث أبي رافع عن أبيه عن جدّه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ وغسل رجليه ثلاثاً .

وعن علي عليه السلام أنه توضأ فغسل رجليه ثلاثاً ، وقال : هذا طهور رسول الله .

وعنه صلى الله عليه وآله : لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه . . . ويغسل رجليه ، وقوله صلى الله عليه وآله في من توضأ وأعقابهم بيض تلوح : ويل للأعقاب . . . ، ويل للعراقيب . . .

الأمر الثالث : ما ورد عن الصّيحابة مثل قول عائشه : لأن تقطعا أحب إلي من أن أمسح على القدمين بغير خفين ، وقول عطاء : والله ما علمت أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على القدمين .

وعلى ذلك كله تأولوا قراءة الجزّ :

أولاً : بأنّ الجزّ للمجاورة وحكمه الغسل ، ولكن قال في الشفاء : هذا فاسد لأنّ جماهير أهل اللّغة قالوا بأنّ المجاورة لضروره الشعر لا في كتاب الله تعالى .

ثانياً : أنه عطف على اللفظ (برؤسكم) لا على المعنى مثل قول الشاعر :

لعب الزمان بها وغيرها بعدى سوا في المور والقطر

بخفض القطر ، ولو عطف على المعنى لرفع القطر .

ثالثاً : قال جار الله : الأرجل مغسولة ثبت غسلها بقراءة التَّصْبِ ، وقراءة الجرِّ عطف على الممسوح لا ليمسح ، ولكن ليبيه على وجوب الاقتصاد في الماء وصبه عليها وحيء بالكعيبين لرفع الظانِّ بأنَّها ممسوحة لأنَّ المسح لم تضرب له غايه في الشريعة .

رابعاً : إرادته المسح على الخفين عند من قال به .

ثم إنَّ من قال بترجيح قراءة الجرِّ ووجوب المسح وهم الإماميَّة ، والشعبيُّ ، وقتاده ، وعكرمه يرى أنَّ العطف على الرُّؤوس هو الأسبق ، وأنَّ التَّصْبِ بالعطف على محلِّ الرُّؤوس (١) .

والجواب :

أما عن قوله «قراءة التَّصْبِ ظاهرٌ يفيد الغسل» أنه فرض ذلك مفروغاً عنه مع أنَّ التَّصْبِ ليس معناه الغسل ، لجواز كون التَّصْبِ عطفاً على محلِّ الرُّؤوس ويفيد المسح ، كما نقل ذلك بعد عن القائلين بالمسح .

وأما الأحاديث التي استدلت بها على الغسل فقد مرَّ جوابنا عنها في المجلدات السابقة من دراستنا هذه ، على أن بعضها في طهاره الخبث ولا الحدث ، وبعضها يحمل على ما بعد الوضوء للنقاوه والتَّظافه مثل أنَّ صلى الله عليه وآله غسل رجليه ثلاثاً وكذا ما نقل عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام .

وأما قول عطاء «والله ما علمت أنَّ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مسح

١- تفسير الثمرات اليافعه والأحكام الواضحه القاطعه ٣: ٥٩ - ٦٢ ط الأولى عام ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م مكتبة التراث الإسلامى - صعده - يمن.

على القدمين» فهو يناهى ما رواه يعلى ابن عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله . . . مسح على قدميه (١)، ونقلنا عن ابن عبد البر أنه قال: «روى المسح عن بعض الصحابة والتابعين وتعلق به بعض المتأخرين» .

وعلى ذلك فكيف يقسم عطاء بالله تعالى أنه ما علم عن أحد من الصحابة مسح على القدمين؟! فذلك ما جهل من عطاء أو تدليس أو كذب .

وأما الجر فاعترف بأنه يفيد المسح إلا أنه ربح الغسل، وحمله على المجاوره، ولكننا أجبنا عنها في مواضع من هذا المجلد، منها في هامش كلامنا مع ابن عبد البر في قراءة النصب .

وأما قوله ثانياً: أنه عطف على اللفظ «برؤوسكم» لا على المعنى مثل قول الشاعر:

«لَعِبَ الرِّيحَ بِهَا وَغَيَّرَهَا

بَغْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ»

بخفض القطر مع أنه فاعل غير ومرفوع .

فالجواب:

أولاً: أن قوله «عطف على اللفظ لا على المعنى» إدعاء صرف، وأين له من إثباته ولو أثبتته فلم يكن إلا بالزوايات المساء فهمها وقد أجبنا عنها مراراً .

وثانياً: أن استشهاده بالبيت المذكور لا يفيد، إذ الواجب عليه إثبات الحكم أولاً ثم الاستشهاد بالبيت ثانياً، على أن البيت من العطف على الجوار، وقد أجبنا عنه قبل قليل .

وأما قول جار الله فقد نقلوه مراراً وأجبنا عنه أيضاً مراراً .

وأما حمل الجزّ على المسح على الخفّين :

فأولاً: إنّ حملهم على المسح على الخفّين لم يكن إجماعاً بينهم بل هو خلافى بينهم .

وثانياً: أنّهم استدّلوا على ذلك بالروايات وقد تكلمنا عنها ، وهى هى !

وثالثاً: أنّه لو كانت الآية دالّة على المسح على الخفّين ، فأين دلالتها على غسل الرّجلين؟ مع أنّ الآية فى مقام بيان كيفيّة الوضوء وعدّ أعضائه الغسلية والمسحيه .

وأما ضرب الغايه فى الرّجلين فلا يدلّ على وجوب الغسل وموازنته مع ما ضرب فيه الغايه ، ويغسل قياس ، وليس بشيء .

٧٦- ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)

نقل ابن حجر فى «فتح البارى» قول القائلين بالمسح ، وأنّهم تمسّكوا بظاهر هذه الآية فعطفوا «الأرجل» على «الرؤوس» ، ثمّ أضاف : أنّ هذا هو مذهب جماعه من الصحابه والتابعين .

وابن حجر نقل أدله الماسحين وهو غير مقتنع بما قالوه ، إذ نقل أيضاً عن طريق آخرين الحكم بالغسل ، ثمّ قال أنّ العطف على الرؤوس جاء للتحذير من الإسراف ، معلقاً على المروى عن ابن عباس بقوله :

حكى [المسح] عن ابن عباس فى روايه ضعيفه والثابت عنه

فى حين أثبتنا سابقاً أن هذا الكلام باطل جملة وتفصيلاً ، وأنّ العكس هو الصحيح وأنّ الروايات الغسليه المرويّه عنه هى ضعيفه لا المسحيه التى هى على شرط الشيخين «البخارى ومسلم» وإن لم يخرجاه .
وقول ابن حجر : «حكى عن ابن عباس فى روايه ضعيفه والثابت عنه خلافه» يشهد بأنّه لم يكن واقعياً ومنصفاً عند نقله للأخبار ؛ لأنّ نقل الطرق الغسليه المرويّه عن ابن عباس تنتهى إلى طريقين :

١ . عطاء بن يسار .

٢ . سعيد بن جبير .

وقد أعلنا الطريق الأوّل منه بالانقطاع ، لكون زيد بن أسلم قد عنعن عن عطاء وهو ممّن يدّلس .

والثانى بعدم ثبوت الطريق إلى سعيد بن جبير ، وعدم اعتماد الأعلام عليه ، لأنّ فى الإسناد الحسن بن على الحلوانى الذى ليّنه أحمد بن حنبل وأبو سلمه .

كما وقع فيه عباد بن منصور الذى ضعفه ابن معين والنسائى والساجى والدورقى وابن سعد وغيرهم .

وأما الطرق المسحيه فهى الأكثر عنه :

١ . ما رواه محمّد بن عبد الله بن عقيل من أنّه ذهب بأمر الإمام السجاد إلى الربيع بنت معوذ متسائلاً عن حقيقه ما نقلته من وضوء رسول الله ، فقالت : قد

جاءني ابن عم لك - تعني ابن عباس - .

٢ . ما رواه جابر بن زيد عنه .

٣ . ما رواه عكرمه عنه .

٤ . ما رواه يوسف بن مهران .

فكثرة الرواه عن ابن عباس في المسح وكون أغلبهم من تلاميذ ابن عباس والمدونين لحديثه واتحاد النصّ المسحى الذي ينقلونه عنه «الوضوء غسلتان ومسحان» ورواه ثلاثة من أعلام التابعين عنه .

كمعمر بن راشد ، كما في إسناده مصنف عبد الرزاق .

وروح بن القاسم ، كما في إسناده ابن ماجه وابن أبي شيبه .

وسفيان بن عيينه ، كما في إسناده الحميدى والبيهقى لقرينه على صدور المسح عن ابن عباس لا محاله (١) .

وعليه فالروايه المسحيه عن ابن عباس مستفيضه إن لم نقل أنّها متواتره ، أما ما يدّعيه ابن حجر بأنّها روايه واحده ضعيفه فغير واقعي وصحيح .

وكذا المروى عن غيره مثل عكرمه والشعبي وقتاده ، فإن هؤلاء كلّهم كانوا من رواه المسح عن رسول الله وكانوا يمسحون أيضاً طبقاً للنصوص الموجوده بأيدينا .

فابن حجر اعترف بأنّ الجزّ يفيد المسح ، كما أنّه يفيد الغسل أيضاً (٢) ؛ لكنّه حمل المسح على المسح على الخفّين لا على مسح الرجلين ، وقد تقدّم أنّ الرجل لا

١- راجع المجلد الثالث من هذه الدراره «مناقشه مرويات عبد الله بن عباس» .

٢- فتح البارى ١: ٢٦٨ .

تُسَمَّى حُفًّا؛ لا في اللُّغَةِ، ولا في الشَّرْحِ، ولا في العُرْفِ .

ثم إنه جدّ بعد ذلك لينتصر لمذهبه، فنقل عن بعض أن الحكم في قراءة الجرّ هو الغسل أيضاً، وأنّ العطف على «الرؤوس» جاء للتحذير عن الإسراف .

وهذا الكلام هو الذي اخترعه الرمخشريّ ثم تبعه أهل السنه والجماعه عليه من غير تحقيق .

والدليل الذي ذكره لإرادته هذا المعنى هو التحديد الذي لم يقبلوه في المسح (١)، وأنت تعلم بأنّ هذا هو إبطال لحكم الإعراب، وإخلال ببلاغه الكلام، والتحديد لا يختصّ بقبيل كما بيّناه .

إعجاب ابن حجر بما ذهب إليه ابن العربيّ

إن ابن حجر نقل عن أبي بكر ابن العربيّ تعارض القراءتين - على مذهبهم حيث يعطفون «الأرجل» على «الأيدي» لإفاده الغسل، وعلى «الرؤوس» لإفاده المسح (٢) - والقانون في المتعارضين هو وجوب العمل بهما مع إمكان العمل، وإلّا فالعمل بما أمكن منهما .

والعمل بالقراءتين في عضو واحد في حاله واحده غير ممكن هنا، لأنّ معناه الجمع بين الغسل والمسح؛ وذلك يؤدّي إلى التكرار؛ أي: تكرار المسح بناءً على قولهم: إنّ الغسل يشتمل على المسح، والأمر لا يقتضى التكرار، فلذا عملوا بالقدر الممكن، وعملوا بالمتعارضين في حالين توفيقاً بين القراءتين؛ فحملوا النصب على الغسل، والجرّ على المسح على الخفّين .

١- فتح الباري ١: ٢٦٨.

٢- وعلى مذهب الحقّ لا تعارض بينهما، لأنّها معطوفه على «الرؤوس» لفظاً ومحلاً.

أَنَّ ابن حجر نقش على العرش قبل أن يثبت ، ورقم على الماء وهو سائل لا يثبت ، إذ القراءتان غير متعارضتين ، حيث إنَّ النصب والجز يعطف على معطوف واحد باعتبارين - اللفظ والمعنى - وإذا لم تكونا متعارضتين فلا يحتاج إلى الذي ذكره ابن حجر .

٧٧ - جلال الدين المعلى (ت ٨٦٤ هـ)

جعل السيوطي في «تفسير الجلالين» الجز بالمجاورة وأراد إفاتها الغسل (١). وقد تقدّم الجواب عنه مفضلاً (٢).

٧٨ - الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ)

بين الثعالبي في «تفسيره» بأن حمزه وغيره قرءا «وأرجلكم» بالخفض ، وقرأ نافع وغيره بالنصب ، ثم ذكر للجز وجهين :

الأول : العطف على لفظ «الرؤوس» والمعنى على المسح في الرأس والرجلين ولم يستدل بشيء ، إذ هي من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى الدليل .

الثاني : العطف على «الرؤوس» ، والمسح العامل في «الرؤوس» و«الأرجل» بمعناه بالنسبة إلى «الرؤوس» وبمعنى المسح على الخفين بالنسبة إلى «الأرجل» (٣) .

١- تفسير الجلالين ١: ١٣٧.

٢- أُجيب عن الجز بالجوار بوجوهٍ عديدةٍ ، وأظهرها كان في كلام الزجاج والرازي وغيرهما. راجع كلام الأخصف الماز عليك سابقاً.

٣- تفسير الثعالبي ١: ٤٤٨.

فقال : ومن قرأ بالخفّض جعل العامل أقرب العاملين وجمهور الأئمّه من الصحابه والتابعين على أنّ الفرض في الرجلين الغسل وأنّ المسح لا يجزى ، وفي الصحيح «ويل للأعقاب من النار» إذ رأى أعقابهم تلوح .

قال ابن العربي في «القبس» : «ومن قرأ «وأرجلكم» بالخفّض فإنّه أراد المسح على الخفّين ، وهو أحد التأويلات في الآية . انتهى وهذا هو الذي صحّحه في أحكامه» .

والجواب قد تقدّم عند مناقشتنا لكلام ابن الفرس الاندلسي .

٧٩- علي بن يونس العاملي (المتوفى ٨٧٧هـ -)

قال الشيخ علي بن يونس العاملي في كتابه «الصراط المستقيم» ما نصه :

منها : مسح الرجلين في الوضوء ، احتجوا بقراءة النصب في الرجلين على الغسل ، وجعلوها عطفاً على غسل اليدين .

قالوا : وقراءة الجرّ تحتل العطف عليهما ، وعلى مسح الرأس ، لكن الغسل أولى ، لأنّ قراءة الجرّ بالمجاوره ، كجرّ ضرب خرب ، وعذاب يوم أليم .

قلنا : أنكر الكسائي إعراب المجاوره ، ومنع الزجاج وغيره من محققى النحو وروده في القرآن ، وتأولوا الخرب بأنهم أرادوا «خرب جحره» و «أليم عذابه» مثل مررت برجل حسن وجهه ، ولأنّ في الآية حرف العطف الموجب تساوى المعطوف والمعطوف عليه ، ولم يرد الإعراب بالمجاوره مع حرف العطف كما سلف في المثالين ، وكقول الآخر :

كأنّ ثبيراً في عرانبين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

قالوا : جاء القرآن والشعر بجرّ المجاوره مع حروف العطف ، فإن حمزه

والكسائي قراء: {وَحُورٌ عَيْنٌ} - والحوار لا يطاق بهن حتى يعطفن على المجرور المتقدم ، وإنما يطاق عليهن - بالجر بالمجاورة .

قلنا : معناه وقرناهم بهن ، وقد ذكر نحوه أبو على الفارسي في كتاب الحجة ، ونمنع أنه لا يطاق بهن إذ قد يطاق بهن على الأزواج .

وأما الشعر :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخطب

قلنا : «خطب» فعل أمر لا عطف ، ويمكن أن يكون (فخطب) مرفوعا بالعطف على راحل ، فخفض الراوي وهما منه .

قالوا : قال الشاعر :

لم يبق إلا أسير غير منفلت وموثق في عقال الأسر مكبول

فجز موثوق بالمجاورة ، مع الواو أيضا ، إذ التقدير لم يبق إلا أسير أو منفلت ولو جر بغير ذهب التمدح . إذ يصير لم يبق إلا غير منفلت وإلا غير موثق .

قلنا : لا بل المعنى لم يبق غير أسير غير منفلت ، ولم يبق غير موثق .

سلمنا الإعراب بالمجاورة لكنه إنما يصح مع عدم الاشتباه ، كما في المثال فإنه لا لبس في كون الخرب صفة الجحر ، وهنا الأرجل جاز كونهما ممسوحة فجرها بالمجاورة تلتبس .

هذا وقد ذكر صاحب تقريب المتدارك وهو من أكبر شيوخهم وممن يوجب الغسل دون المسح ، قال مكى : قراءه الجر تقتضى المسح ، لكن نسخ بفعل النبي صلى الله عليه وآله الغسل ، وحكى معناه عن الشعبي ثم قال : وقد أوردنا من حديث مالك حديثين صحيحين بمسح النبي صلى الله عليه وآله على الرجلين . والعجب منه مع اعترافه بعدم الطعن في الحديثين ، وبأن الآية غير منسوخة ، وداله على المسح

يقول بال غسل .

وحكى ابن المغربى وغيره عن أنس ابن مالك أنه صلى الله عليه وآله كان يمسح رجليه ، و حكاه ابن عباس وقتاده ، وخير الحسن والجائى والطبرى بين الغسل والمسح ثم قال الطبرى : والمسح نص القرآن لأن قراءه الجر عطف على مسح الرأس بلا خلاف بين أهل اللسان ، ومن زعم أنه خفض بالجوار فقد جهل وأخطأ وحمل كتاب الله على أضعف اللغات ، ومستهجن التأويلات .

ثم قال : وقراءه النصب محموله على الخفض بالعطف على الموضع كقول الشاعر :

معاوى إنا بشر فأسجج فلسنا بالرجال ولا الحديد

وهذا فصيح مشهور ، ومنه {حاشى لله ما هذا بشراً} ، {واختار موسى قومه سبعين رجلاً} لما حذف الباء و (من) نصب بشراً وقومه ، ومنه {أجل لكم لئله الصيام} على حذف (فى) ومررت برجل وعمرا .

قال ابن عباس : الوضوء غسلتان ومسحتان ، وقال : فى كتاب الله المسح ويأبى الناس إلا الغسل ، وقال قتاده : افترض الله غسلتين ومسحتين ، وقال الشعبي : نزل جبرئيل بالمسح دون غيره .

وروى أبو عبيده فى غريب الحديث والزمخشري فى الفائق أن النبى صلى الله عليه وآله أتى كظامه قوم فتوضأ ومسح على قدميه ، ونحوه عن ابن عباس وعلى عليه السلام وعن عثمان أيضا وإنما الحجاج خطب وقال : أقرب شئ من ابن آدم خبت قدميه ، فاغسلوا ، فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج .

وقد قال بعضهم : إن فى الآية تقديريه اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم ، قال : وهذا أبعد شئ من تنزيل الآية ولو جاز

هذا التقدير لم يترتب المعطوفات في لسان العرب .

قالوا : الآية أوجبت المسح ، والسنة أوجبت الغسل ، والمسح داخل فيه وقد غسل في حياه النبي صلى الله عليه وآله وبعده ، ولم ينقل عن أحد من الصحابه غيره ، حتى أن أعرابيا ترك لمعه من رجله وصلى ، فأمر النبي صلى الله عليه وآله بالإعاده ، وقال : ويل للأعقاب [من النار] .

قلنا : قد عرفتم فيما سلف من كتبكم ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله والصحابه في المسح ، وقد أمر الله بالمسح إلى الكعبين ، وهما قبتا القدم ، فلو وجبت الغسل إلى الأعقاب لكان النبي صلى الله عليه وآله متعدياً أمر الله ، وهو محال .

قالوا : الواجب الغسل فعبر بالمسح عنه لاشتراكهما في البلل ، وقد جاء مثله في تسميه التبن والماء علفا ، علفتها تبناً وماءً بارداً وأشركوا الرمح في التقليد الموضوع للسبق :

ورأيت بعلك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

قلنا : لا مانع من حمل المسح على حقيقته ، ولو جاز ذلك في الرجلين جاز مثله في الرأس ، وهو باطل إجماعاً ، وقد حكى صاحب التقريب اختيار أبي المعالي أن الأرجل نصبت بفعل مستأنف . ثم قال : وهذا قول من يترك كلام رب العالمين على معناد المتكلمين .

قال وهب : إنهم تكلفوا القراءه النصب وجها ، فما قولهم في قراءه الجر و هي متواتره ؟ فقد رد صاحب التقريب قولكم من قريب .

قالوا : في الغسل يحصل المسح ، دون العكس قلنا : قد قال صاحب [التقريب عن] المالكيه أن الغسل لا يراد به المسح أبداً ، والمسح لا يراد به الغسل أبداً ، فهما حقيقتان فلا تداخل .

قالوا : غسلهما يجرى عن الوضوء فى الحدث الأكبر ، فيجرى من الأصغر قلنا : عندكم لا يجرى الغسل عن الوضوء ، وعندنا يجرى فى الجنابه لا غيرها ، فلو صح ذلك التقدير لا طرد فى غيرها .

قالوا : رخص النبى صلى الله عليه وآله فى مسح الخف ، ولولا- أن العزيمه فى الغسل انتفت الرخصه . قلنا : أتى مسح الخف من طرفكم فلا- حجه فيه علينا ، والمشقه فى نزع الخف كافيته فى الفرق بين الرخصه والعزيمه ، فلا دلالة من الثلاث على تعيين الغسل .

ومن العجب تجويز مسح الخفين ، ومنع مسح الرجلين ، مع مجئ القرآن بالرجلين دون الخفين .

وروى زراره عن أبى جعفر عليه السلام أن عمر جمع أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسألهم عن مسح الخفين ، فقال المغيرة بن شعبه : رأيت النبى صلى الله عليه وآله مسحهما ، فقال على نسخت المائده ذلك ، وبذلك قال جماعه من الصحابه والتابعين : منهم أنس بن مالك .

وقال ابن عباس : سبق كتاب الله المسح على الخفين ، وجاءت الآثار عن الأئمه الأبرار أن الرجل ليصلى أربعين سنه وما يطعم الله ، يجعل موضع المسح غسلًا .

وقال الصادق عليه السلام : «إذا ردّ الله كلّ إهاب إلى موضعه ، ذهب طهاره الناصبيه فى جنوب الإبل والبقر والغنم» .

وروت الناصبيه عن عائشه : لئن تقطع رجلاى بالمواسى أحب إلى من أن أمسح على الخفين ، وروت أيضا عن أبى هريره ما أبالى مسحت على خفى أم على ظهر عير بالفلاه .

قالوا : حدّ الله الرجلين بالكعبين ، فمعطوفان على اليدين المحدودتين

قلنا : قد ذكر الوايشى وغيره من مفسريكم أن الآيه تدل قويا على المسح ، وفي صحيح البخارى مسحنا على أرجلنا فنأدى النبي صلى الله عليه وآله ويل للأعقاب وهذا يدل على أنهم فهموا المسح من الآيه ، وإلا- لكانوا قد جهلوا ، وعلى ربهم افتروا ، وهذا يوافق أحاديثكم وكتبكم أن الآيه منسوخه ، وقد عطف الله على الوجه المطلق اليدين المحدودتين ، فالأحسن أن يعطف على الرأس المطلق ، الرجلين المحدودتين ، لحصول المطابقه به ، وأيضا فإن الله بعد تقضى جملة الغسل ، أتى بجملة المسح ، فلو جازت المخالفه بين الرأس والرجلين فى المسح ، جازت بين الوجه و اليدين فى الغسل .

قال الشعبي : نزل القرآن بالمسح ، ألا ترى أن المتيمم يمسخ ما كان غسلا ويلغى ما كان مسحا : نقله الفراء عنه فى معالم التنزيل .

قالوا : إنما أتى لفظ المسح فى الرجلين لترك الإتراف ، لأنهما تربتان من الأرض قلنا : ذلك لا يوجب الترف ، ولا نسلم اعتيادهم الترف وقد عرف مباينه الحقيقتين فاشتراكهما فى التسميه يوجب التعميه ، فقد دلت علماؤكم وكتبكم على ما ذهبنا إليه .

ولنا أحاديث كثيره من طرفنا ، أعرضنا عنها ، لعدم الالتزام بها ، ولئلا يطول بها الكلام ، من أرادها وقف على كثير منها فى تهذيب الأحكام (١١).

٨٠ - برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ)

حمل البقاعي في «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» الجر في «الأرجل» على الجوار مشيراً إلى لزوم الاقتصاد في صب الماء عليها، لأنَّ غسل الرجل مظنه الإسراف (١)، كل ذلك تقليداً لما ذهب إليه من سبقه كالزمخشري .

وقد مرَّ رده .

٨١ - الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ)

أورد الدمشقي الحنبلي في «اللباب في علوم الكتاب» ما أورده السمين الحلبي في قراءه الجر حذو النعل بالنعل (٢) . والجواب هو الجواب عنه .

٨٢ - الشيخ خضر الرازي الجبارودي (من أعلام القرن التاسع)

أشار الشيخ خضر الرازي الجبارودي في كتابه «التوضيح الأنور» في الفصل الخامس إلى آيه الوضوء وقال ما نصه :

وسنذكر ما هو ظاهر التداول، فمنها: المسح على الرجلين في الوضوء محتجين بقراءته بالجزء، ويرد بأن يقال: ليس في الآية ما يدل على المسح صريحاً؛

١- تفسير نظم الدرر ٢: ٤٠٢-٤٠٣.

٢- اللباب في علوم الكتاب ٧: ٢٢٣- الدمشقي الحنبلي - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلميّه - بيروت ط ١ - ١٩٩٨ م - ١٤١٩ هـ.

لأنَّ عامل المسح هاهنا لفظاً شبيهاً : الفعل وهو لفظ إمسحوا ، والحرف وهو الباء التي برؤوسكم ، ولم يتكرر واحد منهما بعد واو العطف التي مع أرجلكم ، فاحتمل العطف الغسل والمسح ، ولذلك قرنت الأرجل بالنصب عطفاً على اليدين المغسولتين ، وبالجز عطفاً على الرأس الممسوح ، لكن يترجح الغسل من وجوه :

الأول : أن يقال: الفرض في الأرجل الغسل ، وإنما قرنت بالجز مناسبه ، إذ فضل الرأس الذي فرضه المسح بين الأرجل وبين الأيدي اللواتي فرضهنَّ الغسل ، فقرأت الأرجل بالجز لمجاورتها الرأس الذي هو مجرور ، والإعراب بالمجاوره واقع في كلام العرب ، كقولهم «جحر ضبَّ خرب» بجز الخرب وهو صفة الجحر ، وكقوله تعالى : { اَعْدَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ } على وجه ، وهو صفة للعذاب .

الثاني : أن يقال : الآية أوجبت المسح ، والسنة أوجبت قدراً زائداً عليه وهو الغسل ، ويؤيد ذلك إجماع الأمة عليه ، وفي حياة النبي صلى الله عليه وآله وبعد موته حتى الآن ، ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن الصحابه بعده المسح ، حتى أن أعرابياً ترك في وضوئه من رجله لمعه وصلّى ، أمره النبي صلى الله عليه وآله بإعادة الصلاة ، فقال له : إرجع فصل ، فإنك لم تصل ، وبيل للأعقاب ويطون الأقدام من النار .

الثالث : الواجب الغسل ، وإنما جاء بلفظ المسح لما بينه وبين المسح من معنى البلل ، ومثله واقع في كلام العرب ، كما إذا جاء التبن الذي يعلف ، والماء الذي يسقى بلفظ المسح ، لما بينهما من معنى الطعم في قوله «علفتها تبناً وماءً بارداً» والسيف الذي يتقلد به ، والرمح الذي يعتقل بلفظ التقلد ، لما بينهما من معنى الحمل .

ورأيت رجلك في الوغا متقلداً سيفاً ورمحاً

الرابع : أنّ الغسل أحص من المسح ، والعام داخل تحت الخاص ، وحاصل منه من غير عكس ، فيقال : كلّ غسل مسح ولا ينعكس ، كما يقال : كلّ تمره حلاوه ولا عكس .

فإذا عرفت ذلك كان الصواب لازماً لنا قطعاً ، ولزم الرفضه الخطأ من وجوه : لأنه إن كان الواجب الغسل كذا على الصواب ، وكان الرفضه على الخطأ ؛ لأنّ المسح لا يجزئ عنه . وإن كان الواجب المسح كذا على الصواب أيضاً ؛ لأنّ الغسل يجزئ عنه .

الخامس : أنّ فرض الرأس المسح إتفاقاً ، وفرض الرجلين المسح في قول الرفضه ، والغسل فيهما يكفى عند الحدث الأكبر ، ويندرج الأصغر تحته ، ويحصل به الوضوء إتفاقاً . وهذا دليل ظاهر على أنّ المسح يحصل بالغسل ، فانتفى الخطأ عنّا على كلا التقديرين .

السادس : أنّ الرخصة أضعف من العزيمة ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله ترخيص جواز المسح على الخف ، وفي ترخيص المسح على الخفين دليل على أنّ الغسل في الرجلين عزيمة ؛ إذ المسح أضعف من الغسل ، ولو كانت العزيمة في الرجلين المسح لم يكن للخف ، لتساوى الرخصة والعزيمة فيهما ممنوع .

السابع : الفرض في الرجلين وقع محدوداً مع عدم تعيين جهه المسح في القدم بقوله تعالى : ﴿إِلَى الْكُفَّيْنِ﴾ بلا تعيين لأعلى القدم أو أسفله ، أو جوانبه ، والتحديد من خواص الغسل في المسح مع إطلاق الجهه في الوضوء من خواص الغسل المسح العوام ، فإذا عمّ المسح صار غسلاً بلا خلاف ، فتعين الغسل على هذا الوجه في قراءه الجز أيضاً ، وإنما جاء الغسل هاهنا بلفظ المسح مع التعميم تنبيهاً على قلّه الصب ، لترك السرف المعتاد في غسل الرجلين ، بكونها قريبتين

من الأرض التي هي محلّ النجاسه .

قلت :

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنبَأْنَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾، فأمر بغسل الوجه ، وجعل للأيدي حكمها بالعطف ، فلو جاز أن يخالف بين حكم الأرجل والرؤوس في المسح ، جاز أن يخالف بين حكم الوجه والأيدي في الغسل ؛ لأنّ الحال واحده ، وليس استدلالنا بقرائه الجز فقط ، كما زعمه الأعور ، بل الآيه بقرائها .

أما الجز ، فظاهر .

وأما النصب ، فلاّنه معطوف على موضع الرؤوس ؛ لأنّ موضعها نصب ، لوقوع المسح عليها ، وأمثلة ذلك في الكلام العربي أكثر من أن يحصى ، يقولون : لست بقائم ولا قاعداً ، وأنشدوا :

معاوى إنّنا بشر فأنجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

فنصب على الموضوع ، ومثله مررت بزيد وعمرواً ، وذهبت إلى خالد وبكرأ ، وقال الشاعر :

حتى يمتلّ بنى بدر لقومهم أو مثل إخوه منظور بن سيار

لأنّ معنى حتى : هات ، أو أعطني ، أو احضرنى مثلهم ، فجاز العطف بالنصب على المعنى ، وهذا أبعد ممّا قلناه في الآيه .

ولا يجوز أن يكون نصب أرجلكم للعطف على وجوهكم أو أيديكم ؛ لأنّ الجملة الأولى المأمور فيها بالغسل قد تقصّت وبطل حكمها باستئناف الجملة الثانيه ، ولا يجوز بعد انقطاع الجملة الأولى أن يعطف عليها ، ويجرى ذلك مجرى

قولهم ضربت زيدا وعمروا، وأكرمت خالداً وبشراً، إن ردّ بشر في الاكرام إلى خالد هو وجه الكلام الذي لا يجوز غيره، ولا يسوغ ردّه إلى الضرب الذي قد انقطع حكمه .
ولو فرضنا جواز ذلك، فالعطف على موضع ما ذكرنا أولى؛ لكونه أقرب، ولتطابق معنى القراءتين ولا يتنافيا .

وقد ذهب إلى وجوب المسح الحسن البصرى وأبو على الجبائى تخبيراً أو جمعاً، ومحمّد بن جرير الطبرى تخبيراً . وقال عكرمه عن ابن عباس : الوضوء غسّلتان ومسحتان ، وبه قال أنس بن مالك . وقال عكرمه : ليس على الرجلين غسل ، إنّما فيهما المسح ، وبه قال الشعبي ، وقال : ألا ترى أنّ في التيمم مسح ما كان غسلًا ، ويلقى ما كان مسحاً . وقال قتاده : افترض الله مسحتين وغسلتين (١).

وروى حذيفه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله سباط قوم ، فبال عليهما قائماً ، ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه (٢).

وروى جبه العرنى قال : رأيت على بن أبى طالب عليه السلام

شرب في الرحبه قائماً ، ثم توضأ ومسح على نعليه .

وروى عن ابن عباس أنّه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح على رجليه (٣).

وعنه أنّ قال : إنّ في كتاب الله المسح ويأتى الناس إلّا الغسل .

١- الخلاف للشيخ الطوسى ١: ٩٠ - ٩١ .

٢- صحيح مسلم ١: ٢٢٨ باب المسح على الخفين .

٣- راجع : صحيح مسلم ١: ٢٣١ .

وعن أمير المؤمنين على عليه السلام أنه قال : ما نزل القرآن إلّا بالمسح .

والأخبار الواردة في هذا المعنى من طرق الجمهور كثيرة ، فثبت القول بالمسح عن جماعة من الصحابه والتابعين أيضاً ، كابن عباس ، وعكرمه ، وأنس ، وأبي العالیه ، والشعبي ، وقتاده وغيرهم .

هذا الجواب عما ذكره الأعور من شبه المخالفين .

أما الوجه الأول الذى هو أنّ الأرجل قريب بالجز مجاورتها الرأس الذى هو مجرور ، فهو أنه لا يجوز لوجه :

الأول : ما قال الزجاج إنّ الإعراب بالمجاوره لا يجوز فى القرآن ، وإنما يجوز ذلك فى ضروره الكلام والشعر . وكذا غيره من محضلى أهل النحو ومحققهم نفوا أن يكونوا أعرابوا بالمجاوره فى موضع من المواضع ، وتأولوا الجز فى «جحر ضب خرب» على أنهم أرادوا خرب جحره ، ويجرى ذلك مجرى مررت برجل حسن وجهه .

فعلى هذا نقول فى قوله تعالى : {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} أى : أليم عذابه ، على أنه يجوز وصف اليوم : إما بطوله ، أو لكونه ظرفاً للعذاب المولم ، على نحو نهاره صائم.

الثانى : أنّ الإعراب بالمجاوره عند من أجازها إنما يكون مع فقد حرف العطف ، وفى الآيه حرف العطف الذى يوجب أن يكون حكم المعطوف عليه ، وكلّ موضع استشهد به على الإعراب بالمجاوره ليس فيه حرف العطف الحائل بين ما تعدى إليه إعراب من غيره للمجاوره .

الثالث : أنّ الإعراب بالمجاوره إنما يجوز مع ارتفاع اللبس فى الأحكام ، وأما مع حصوله فلا ، ألا ترى أنّ أحداً لا يشتبه عليه أنّ لفظه خرب من صفات الجحر لا الضب ، وإنّ إلحاقها فى الإعراب بها لا يوهم خلاف المقصود ، وكذا

لفظه «أليم» بالنسبة إلى اليوم من غير تجوّز ، وليس كذلك الأرجل ؛ لأنّه من الجائز أن يكون ممنوعه كالرؤوس ، فإذا أعربت بإعرابها للمجاوره ولها حكم الأيدي في الغسل كانت غايه اللبس والاشتباه ، ولم يجر بذلك عادة القوم .

وأما عن الثاني ، فهو أنّ السنه ما أوجبت الغسل ، ودعوى إجماع الأمة كاذبه ساقطه ، وكذا دعوى عدم المسح عن النبي صلى الله عليه وآله أو أصحابه ، وكيف لا ؟ مع ما تقدّم من مخالفه جماعه من الصحابه والتابعين ، وروايه حذيفه وأوس بن أبي أوس ، وحكايه ابن عباس وضوء سيد المرسلين ، وما ذكره من الحديث فهو من قبيل الأحاد عندهم ، ومجمل لا يدلّ على وجوب غسل الأعقاب في الطهاره الصغرى دون الكبرى ، ويحتمل أنّه وعيد على ترك غسل الأعقاب في الجنابه .

وقد روى قوم أنّ أجلاّف الأعراب كانوا يبولون وهم قيام ، فيترشّش البول على أعقابهم وأرجلهم ، فلا يغسلونها ويدخلون المسجد للصلاه ، فكان ذلك سبباً لهذا الوعيد .

ولو فرض دلّالته ، فهو غير ثابت عندنا ، ومعارض بما تقدّم من الأخبار من طرقهم ، فكيف يجوز الرجوع عن ظاهر الكتاب المعلوم بمثله .

ومن العجب أنّا متى عارضناهم بأخبارنا ، قالوا : ما نعرفها ولا رواها شيوختنا ولا وجدت في كتبنا ، ويلزمونا أن نترك بأخبارهم ظواهر القرآن ، ونحن لا نعرفها ولا رواها شيوختنا ، ولا وجدت في كتبنا ، ولا يجيزون لنا أن نعارض أخبارهم التي لا نعرفها بأخبارنا التي لا يعرفونها ، فهل هذا إلّا محض التحكّم .

وأما عن الثالث ، فهو أنّه خطأ ؛ لأنّ ذلك إنّما يجوز إذا استحال حملة على ما في اللفظ وحقيقته ولا استحاله هنا .

وأما عن الرابع ، فلأننا لا نسلّم أنّ الغسل أخصّ من المسح ، فإنّ فائده اللظفتين في الشريعة مختلفه وفي اللغه أيضاً ، وقد فرق الله تعالى في الآيه الطهاره بين الأعضاء المغسوله والممسوحه ، وفصل أهل الشرع بين الأمرين ، فلو كانا متداخلين لما كان كذلك ، وحقيقه الغسل توجب جريان الماء على العضو ، وحقيقه المسح تقتضى إمرار الماء من غير جريان ، فالتناهى بين الحقيقتين ظاهر ، لأنّه من المحال أن يكون الماء جارياً ، فالتناهى بين الحقيقتين ظاهر ؛ لأنّه من المحال أن يكون الماء جارياً سائلاً وغير سائل ولا جارٍ في حال واحده .

وأيضاً إذا كانت الأرجل معطوفه على الرؤوس بلا خلاف فرضها المسح الذى ليس بغسل على وجه من الوجوه ، فيجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ؛ لأنّ العطف مقتضى للمسح والكيفيه ، فظهر عند ذوى البصائر أولى الأبواب أنّ الأعمور الخارجى ليس على الصواب .

وأما عن الخامس ، فهو أنّنا لا نسلّم أنّ الغسل فى الحدث الأكبر كافٍ عن المسح ، بل ليس فيه مسح ؛ لأنّ الجنابه توجب الغسل دون الوضوء ، وهو كافٍ فى استباحه الصلاه مثلاً .

وإذا كان كذلك ، فدعوى الاتفاق على حصول الوضوء باطله ، ولو سلّم ذلك لا يتمّ غرض الأعمور به ؛ لأنّه يجب الوضوء مع غير غسل الجنابه من الأغسال ، فلو كان الغسل كافياً عن المسح مطلقاً لما كان كذلك ، فلم يتخلص عن الخطأ أصلاً .

وأما عن السادس ، فهو ترخّص جواز المسح على الخفّ لا يدلّ على الغسل قطعاً ؛ لأنّ ذلك إنّما هو فى السفر عندنا ، والسفر مظنّه الضروره والعجله للوصول إلى الرفقه أو غيره ، وفى خلع الخفّ نوع مشقّه وخرج فيه ، ولو فرض

ذلك في الحضر أيضاً فالتفاوت ظاهر ، إذ فيه نوع سهوله .

وأما عن السابغ ، فهو أنّ تحديد طهاره الرجلين لا يدلّ على الغسل ؛ لأنّ المسح فعل قد أوجبه الشريعة كالغسل ، فلا ينكر تحديده كتحديد الغسل ، ولو صرح تعالى ذكره ، فقال : وامسحوا أرجلكم وانتھوا بالمسح إلى الكعبين ، لم يكن منكراً .

ولا نسلم أنّ التحديد من خواصّ الغسل ، ووجوده مع الغسل في اليدين لا يقتضى ذلك ؛ لأنّه إنّما وجب الغسل فيهما للتصريح بغسلهما لا للتحديد ، ولم يوجد التصريح بالغسل في الرجلين .

وقوله : «إذا أعمّ المسح صار غسلاً بلا خلاف» باطل ؛ لما تقدّم من تباينهما شرعاً ، وإن احتمل ذلك لغه ، والذي ذهبنا إليه أشبه بالترتيب في الكلام ؛ لأنّ الآية تضمّنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه ، وعطف عليه مغسول محدود وهو البدان ، ثم استوفى ذكر عضو ممسوح غير محدود وهو الرأس ، فيجب أن يكون الأرجل ممسوحة ، وهي محدوده معطوفه عليه دون غيره لتقابل الجملتان في عطف مغسول محدود على مغسول غير محدود في عطف ممسوح محدود على ممسوح غير محدود .

ومن العجيب أنّ الأعور وأضرابه العميان لا ينكرون على من أذى اجتهاده إلى المسح على جهه التخيير ، من الحسن البصرى وابن جرير الطبرى والجبائى ، وينكرون علينا في إيجاب المسح دون غيره ، مع أنّنا لو قطعنا النظر عن النقل عن الأئمة المعصومين عليهم السلام وجعلنا المسأله اجتهاديه ، لم يكن اجتهادنا أضعف من اجتهاد أصحاب التخيير ، فتدبر (١).

١- التوضيح الأنور بالحجج الوارده لدفع شبه الأعور : ٣٠٤ - ٣١١ .

٨٣ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

ذكر السيوطي في «الإتقان» وجهين في توجيه قراءة الجز :

١ - الجز على الجوار ، وقد عرفت بطلانه (١).

٢ - غير الجز على الجوار ولم يسمه (٢).

وذلك الغير لا يجوز أن يكون إلّا العطف على «الرؤوس» لفظاً ، ومفاده يكون المسح وهو الحقّ ، لأنّ الجوار في القرآن ممنوع .

٨٤ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ)

تشبّث أبو السعود في «تفسيره» بالمجاورة الباطلة في كلام الفصحاء فضلاً عن كتاب الله ، واستشهد بقوله : {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} (٣).

فقال : «وقرئ بالجر على الجوار ونظيره في القرآن كثير ، كقوله تعالى : {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} ونظائره وللنحاه في ذلك باب مفرد وفائدته التنبيه على أنّه ينبغي أن يقصد في صبّ الماء عليها ويغسلها غسلًا قريباً من المسح . . .» .

وهذه مصادره ، إذ ثبوتها في القرآن أول الكلام .

والتوجيه الذي ذكره هو التوجيه الذي اختلقه الزمخشريّ أول مرّة ثمّ تبعه القوم عليه عن بكرة أبيهم .

١- عند عرض آراء الأخصش.

٢- أنظر الإتقان ٤: ٥٤٤ ، كأنه كان غضبان على الوجه الثاني ، حيث لا يوافق رأيه.

٣- هود: ٢٦ ، الزخرف: ٦٥. وقد تقدم الكلام عنها عند عرض كلام البغوي ، والمقداد السيوري.

ثم دفع اعتراض الفصل بين المتعاطفين بأنه إيماء إلى أفضليه الترتيب (١١).

والجواب :

أنّ لبيان الترتيب حروفاً خاصه مذكوره في باب العطف ، ولم يذكر أحد العلماء من الرعيّل الأوّل إلى الآن : أنّ الفصل بين المتعاطفين أيضاً من أدوات بيان الترتيب ، ولم يقدم لنا الشيخ أبو السعود دليلاً على صدق ما ذهب إليه .

٨٥ - إبراهيم بن محمّد الحنفى الحلبي (ت ٩٥٦ هـ)

قال الأستاذ إبراهيم بن محمّد الحنفى (٢) في «غنيه الممتلى في شرح منيه المصلّى» عند تفسيره لقوله تعالى : {وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ} ما نصّه :

قرئ في السبعه بالنصب والجز ، والمشهور أنّ النصب بالعطف على «وجوهكم» ، والجز على الجوار .

والصحيح أنّ معطوفه على «الرؤوس» في القراءتين ، ونصبها على المحلّ وجزاها على اللفظ ، وذلك لامتناع العطف على المنصوب «وجوهكم» للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجمله اجنييه ، والأصل أنّ لا يفصل بينهما بمفرد فضلاً عن الجملة ولم يسمع في الفصح نحو «ضربت زيد أو مررت بعمره ، وبكر» بعطف «بكر» على «زيد» .

ثم نقل كلاماً في توجيه غسل الرجلين ذاكراً الروايات في وجوبه . . . إلى أن يقول :

١- تفسير أبي السعود ٣: ١١.

٢- الإمام الخطيب في جامع السلطان محمّد الفاتح بقسطنطينيه.

فلا عبره بمن جُوز المسح على القدمين من الشيعة ، ومن شدَّ (١) .

والجواب :

لقد أجاب الدكتور محدث الأرموى عما قاله الحلبي ، بقوله :

لا- يخفى أنّ مثل المؤلّف في مثل تلك الأوساط العلميّه (التي تغلب عليها العلوم الأدبيّه أكثر من غيرها) معتبر يعتنى به مع عدم الإنكار عليه طول تلك المدّه ، ومقبوليه كتابه عندهم . وليت شعري كيف يحكم بدوقه الأدبيّ التسليم أوّلاً بوجوب عطف «أرجلكم» على «رؤسكم» وامتناع العطف على «وجوهكم» ومقتضاه وجوب المسح على الرجلين ولكن يخرج النتيجه بقوله أخيرا «فلا عبره بمن جُوز المسح . . .» ، ونعم ما قال شيخنا البهائي رحمه الله خطابا لصاحب العصر عبّجّل الله تعالى فرجه الشريف :

وانقذ كتاب الله من يد عصبه غصوا وتمادوا في عتوّ وأضرار

يحيّدون عن آياته لروايه رواها أبو شيعون عن كعب الأحبار(٢)

وأما نحن في البحثين التاريخي والروائي ، وما وضحناه هنا في قراءة تي الجزّ والنصب كنا قد أجبنا عن أدلتهم ورواياتهم بالتفصيل فلا يحتاج إلى التكرار .

٨٦ - زين الدين الجبجي (الشهيد الثاني ، المستشهد ٩٦٦ هـ)

الجزّ في الآيه عند الشهيد الثاني هو من باب العطف على «الرؤوس» ، لا على

١- أنظر الايضاح للفضل بن شاذان بتحقيق الدكتور محدث الأرموى - المقدمة: ٨٢ - ٨٣ ، طبعه جامعه طهران سنه ١٣٤٧ ش نقلاً عن غنيه المتملكى في شرح منيه المصلى المعروف عندهم بالشرح الحلبي الكبير: ١٥ للشيخ إبراهيم الحلبي الحنفي.

٢- الايضاح - المقدمة: ٨٣.

الجوار المرود في القرآن عامه وفي الآيه خاصه لأمر :

١- إنكار الثقات والحدّاق من أهل العربيّه إيّاه أولاً ، وعدم كونه لانفقا بكتاب الله ثانياً ، لو فرضنا وروده في كلام الضعفاء .

٢- وروده في كلام غير الفصحاء منوط بعدم الالتباس والأمن منه ، وهذا الشرط مفقود في الآيه ، إذ الالتباس حاصل ، لأنّ «الأرجل» يمكن فيها المسح والغسل .

٣- الإجماع على عدم وروده في عطف النسق .

والآيات التي استدلوها بها على المجاوره - على فرض الصحه - فهي مؤوله ، لأنّ جزّ «أليم» في {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} (١١) لو صحّ فهو مأمون الالتباس ، وكذا {وَحُورٌ عِينٌ} (٢٤) مجرور عطفاً على {جَنّاتٍ النَّعِيمِ} (٣) بتقدير مضاف ؛ أي : المقرّبون في جنّات النعيم ومصاحبه «حور عين» ؛ وذلك لمنع العاطف عن التجاور .

٨٧ - المحقّق الأردبيلي (ت ٥٩٩٣هـ)

استدلّ المحقّق الاردبيلي في «زبده البيان» على المسح على القدمين بإجماع الإماميه وأخبارهم وظاهر الآيه ، مصرحاً بأنّ قراءه الجزّ هي صريحه في ذلك

١- هود: ٢٦ ، الزخرف: ٦٥. وقد تقدم الكلام عنها عند عرض آراء البغوي وأبي البقاء والمقداد السيوري.

٢- الواقعة: ٢٢. وقد تقدم الكلام عنها في كلام الجصاص ، والسمرقندي ، والشيخ الطوسي ، وأبي البقاء ، والمحقّق الحلّي ، والبيضاوي ، والعلامة الحلّي ، والمقداد السيوري.

٣- الواقعة: ١٢.

و«لا يحتمل غيره» ، لأنه عطف على «رؤوسكم» (١) .

٨٨ – المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (ت ٩٩٨ هـ)

قال الكاشاني في «زبده التفاسير» : «وأرجلكم إلى الكعبين» قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص بالنصب عطفاً على محل «برؤوسكم» ، إذ الجار والمجرور ومحلّه النصب على المفعوليه ، كقولهم : مررتُ بزيد وعمرواً وقرئ : { تَثْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَيِّغُ لِلْكَالِبِينَ } . وكقول الشاعر :

معاوى إتنا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديداً

وقرأ الباقون بالجر عطفاً على «رؤوسكم» وهو ظاهر .

فالقراءتان دالتان على معنى واحد وهو وجوب المسح كما هو مذهب أصحابنا الإماميه ، ويؤيده ما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه توضأ ومسح على قدميه وتعليه ، ومثله عن الإمام علي وأبن عباس ، وهو ما عليه إجماع أئمة أهل البيت صلوات الله عليهم .

قال الصادق عليه السلام : يأتي على الرجل السّون ، والسبعون ، ما قبل الله منه صلاه . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه . إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره .

وسئل ابن عباس عن الوضوء ؟ قال : غسلتان ومسحتان .

ثم جاء بأدله الفقهاء الأربعة بوجوب الغسل وأجاب عنها واحده تلو

٨٩ - الشيخ بهاء الدين محمد العاملي (ت ١٠٣١هـ)

يظهر من كلام الشيخ العاملي في «مشرق الشمسين» بأنه يعتقد - كغيره من علماء مدرسة أهل البيت النبوي - ظهور قراءه الجر في المسح ، والظهور لا يحتاج إلى الدليل ، وذلك بالعطف على لفظ «الرؤوس» .

ثم نقل اضطراب الجمهور في توجيه قراءه الجر ، فمزة قالوا بالجوار ، ومزه ثانية قالوا بالعطف على «الرؤوس» ، ومفاده عندهم المسح على الخفين . ونالته التجزؤا إلى ما ذكره الزمخشري ، وهو أن «الأرجل» معطوفة على «الرؤوس» والمراد من المسح في الآية هو الغسل الخفيف ، تحذيراً من الإسراف في صب الماء (٢).

وأخيراً رجح ما قاله أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام مستدلاً بالروايات المتواترة عنهم في المسح على القدمين ، منكرة على الغاسلين ما رووه واستدلوا به .

ثم إنّه ردّ الجرّ بالجوار من وجوه :

١ - ضعف الجرّ بالجوار في كلام العرب وانكار أكثر أهل العربيّه له ، ولضعفه هذا لم يعده الزمخشري في «الكشاف» في تأويل قراءه الجرّ ، بل تكلف لها وجهاً آخر ابتدعه من عند نفسه ما أنزل الله به من سلطان .

٢ - مع شذوذه في الكلام فإنما يصحّ مع الأمن من اللبس ، والشرط هنا

١- زبده التفسير ٢: ٢٢٥ - ٢٢٦.

٢- مشرق الشمسين: ٢٨٧.

مفقود إذ الأيمن غير حاصل .

وتجوز الجزّ بالجوار يوجب التّباسَ حكم الأرجل ، لتساوى احتمال الجزّ بالجوار المفيد للغسل ، وجزّها بالعطف على الأقرب المقتضى للمسح .

ولو قيل : ان التحديد هو قرينه للغسل فلا يوجب الالتباس ، إذ المناسب عطف ذى الغايه على مثله ، وتناسب المتعاطفين أمر مرغوب فيه فى البلاغه العربيه .

قلنا : هذه القرينه - على فرض تسليمها - معارضه بقرينه أخرى دأله على المسح ، وهى المناسبه بين الجملتين المتعاطفين ، إذ فى الجملة الأولى عطف المحدود على غير المحدود ، فكذا فى الثانيه لو عطف المحدود على غير المحدود لكان أنسب وأفضل ، وعند تعارض القرينتين يبقى اللبس بحاله .

٣ - هو لم يرد فى العطف بالحرف مطلقاً ؛ لأنّ العاطف يمنع من المجاوره ، ولو ثبت وروده ضعيفاً فإنّما يثبت فى النعت والتأكيد ، والآيه من قبيل العطف كما ترى .

فإن ادعى الخصم ورود الجزّ بالجوار فى قوله تعالى : { وَخَوَّرَ عَيْنِ } (١) فى قراءه حمزه والكسائى ، وهى من باب العطف ، فكيف تقول بعدم وروده فى العطف ؟ وكذا قول الشاعر :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخطاب (٢)

بعطف «الخطاب» على «راحل» وجزّه بالجوار ؟

١- الواقعه: ٢٢. وقد تقدم فى كلام الجصاص.

٢- وقد تقدم تخريجه فى كلام الجصاص. راجع ما مرّ من رأى التفتازانى.

قلنا : أما الآية فالجزء فيها ليس على الجوار ، بل هو بالعطف على {جَنَاتِ النَّجِيمِ} (١١) ، أى : هم فى جَنَاتٍ ومصاحبه حور عين - كما صرّح به الفارسيّ - .

أو على «أكواب» (١٢) ، على معنى : ينعمون بأكوابٍ - كما فى «الكشّاف» (٣٢) - .

أو لأنّه يطاق بالبحر بينهم مثل ما يجاء بسرارى الملوك إليهم - كما فى تفسير «الكواشى» - ودعوى أنّهم يظفن ولا يطاق بهنّ لم يثبت بها روايه ولم يشهد لها درايه .

وأما البيت فالجواب عنه قد تقدم من وجوه نعيد بعضها مره للتنبيه والاستذكار فقط :

١- لا نسلم كون البيت من قصيده مجروره القوافى .

٢- ولو سلّمنا كونه كذلك فلا نسلم كون لفظه «خاطب» اسم فاعل لجواز كونها فعل أمر (٤) .

٣- خاطب مرفوع عطفاً على «راحل» لا مجرور ، وفى البيت إقواء - اختلاف الروى رفعاً وجزأً - وهو ثابت فى شعر العرب .

٤- هو فى البيت مجرور على المجاوره ، ولا يلزم من وقوعه فى الشعر وقوعه فى القرآن ، لأنهم جؤزوا فى الشعر لضروره الوزن أو القافيه ما لم يجؤزوا فى غيره ، والقرآن لا يحمل على الشعر أبداً .

بهاء الدين العاملىّ والزمخشريّ

لقد خرّج الزمخشريّ الجزء على أنّ «الأرجل» مجروره عطفاً على لفظ

١- الواقعه: ١٢ .

٢- فى الآية ١٨ من سوره الواقعه.

٣- الكشّاف ٤: ٥٤ .

٤- ضوء السقّط: ٥٢ - ٥٣ . وتقدّم تفصيل ذلك فى الردّ على الجصاص ؛ فراجعه.

«الرؤوس» ، ولا يكون العطف عنده لإفاده المسح بل لإفاده الغسل الخفيف تحذيراً من الإشراف ، والغايه قرينه عليه .

والشيخ بهاء الدين العاملي يقول : إن هذا التخريج تعسف شديد وتمحل بعيد .

ومن القائل بوجوب الاقتصاد في صب الماء عليها إن كان الإسباغ لا يتحقق إلّا به ؟

وأى إسراف يكون بصب الماء عليها لو كان هو حكمها ذلك ؟

ومن أين يفهم السامع بذكر «الأرجل» بعد «الرؤوس» الممسوحه وجعلها معموله لفعل المسح ، بأن المراد منه غسلها غسلًا خفيفاً مشابهاً للمسح ؟ فهذا مثل قول القائل : «أكرمتُ زيداً وعمراً وأهنتُ خالداً وبكراً» ، ألا يفهم أهل اللسان من هذا القول إلّا إكرام زيد وعمرو ، وإهانه خالد وبكر ؟

ولو قال القائل : أتى لم أقصد من عطف بكر على خالد أنني أهنته ، وإنما قصدت أنني أكرمته إكراماً قليلاً قريباً من الإهانه ، للام أهل اللسان من قال بذلك وزيفوا كلامه وحكموا بخروجه عن أسلوب كلام الفصحاء واشتماله على التعقيد المعنوي .

والفصاحه في الكلام يُشترطُ فيها خلوه عن التعقيد - لفظياً ومعنوياً - فهؤلاء حكموا في القرآن باشتماله على التعقيد ، وهذا ما لا يقول به مسلم .

وقد حكم البيهقيون بأن قول العباس بن الأحنف (١) :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

١- في ديوانه: ١٢٢ والشاهد فيه بياني جعلوه خارج المعرب من كلام الفصحاء ، لبعد انتقال السامع من جمود العين إلى ما قصده من الفرح والسرور.

خارج من قانون الفصاحة لخلل واقع في الانتقال ، أى يُعد انتقال السامع من جمود العين إلى ما قصده الشاعر من الفرح والسرور .

فإنَّ الشاعر جعل «سكب الدموع» وهو «البكاء» كناية عما يلزم فراق الأحبه من الكآبه والحزن وأصاب في ذلك ؛ لأنَّ البكاء كثيراً ما يجعل دليلاً على الحزن .

ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين ، فإنَّ الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع لا إلى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاه الأحباء (١) .

ولا شكَّ أنَّ الانتقال إلى المعنى الذى تمحلّه صاحب «الكشّاف» أبعد من الانتقال إلى المعنى الذى قصده العباس بن الأحنف .

العاملى والتحديد

جعل الزمخشريّ التحديد قرينه على أنَّ «الأرجل» يجب أن تكون مغسوله ، مستدلاً بأن المسح لم تضرب له غايه فى الشريعة .

وكلامه باطل ، لأنه إن أراد أنَّ مطلق المسح لم تضرب له غايه فى الشريعة ولم ترد به الآية الكريمة ، فهو عين المتنازع فيه بين فرق الإسلام .

والزمخشريّ مع شدّه اضطرابه فى تطبيق قراءه الجزّ على مدّعاه فقد ناقض نفسه فى كلامين ليس بينهما إلّا أسطر قلائل ؛ وذلك أنه قال عند قوله تعالى : {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} :

فإن قلت : هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدّثين وغيرهم

لهؤلاء على وجه الوجوب ولهؤلاء على وجه الندب!؟

قلت: لا، لأنّ تناول الكلمه لمعنيين مختلفين من باب الألغاز والتعميه .

ثم إنّه حمل بعد ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكُوا بُرُؤُسَكُمْ﴾ على ما هو أشدّ إغرازاً وأكثر تعميّه من كثير من الألغاز والمعميات، وأجاز تناول الكلمه لمعنيين مختلفين، إذ المسح من حيث وروده على «الرؤوس» يراد به المسح الحقيقي، ومن حيث وروده على «الأرجل» يراد به الغسل القريب من المسح(١)؟

٩٠- العلامه الجواد الكاظمي (ت في أواسط القرن الحادي عشر)

قال رحمه الله في «مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام»: اختلفت الأئمّه في حكمها، فأصحابنا الإماميه وجماعه من العائمه على أنّ حكمها المسح وهو المستفاد من ظاهر الآيه .

أما على تقدير الجزّ فظاهر؛ لأنّه عطف على الرؤوس الممسوحه فيلحقها حكمها .

وأما على تقدير النصب فلاّنها معطوفه على محلّ «الرؤوس» لكونه أقرب، والعطف على المحلّ شايع في كلام العرب، وشواهده أكثر من أن تحصى وعليه قول الشاعر:

فلسنا بالجيال ولا الحديداً

ثمّ تعرّض لاستدلال صاحب الكشّاف بقراءه النصب على أنّ الأرجل مغسوله .

عطفاً على الوجوه .

وأُيدته بالسنة الشائعة .

وعمل الصحابه .

وقول أكثر الأمة .

والتحديد .

ورده بأن في كل ذلك نظر :

أما عطفها على الوجوه فبعيد جداً لا يقع مثله في كلام أحد الناس ، وهو خلاف الفصاحة القرآنية ، إذ الجملة المأمور فيها بالغسل قد انقضت وتم حكمها ظاهراً بالأمر بالمسح في الجملة الثانية وبعد التمام لا يرجع إليه ثانياً .

وتأييده بالسنة وعمل الصحابه أبعد من ذلك ، فمن الصحابه : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وجمع كثير منهم مسحوا على أرجلهم في الوضوء بل أنكروا على من غسلها ، وروايات أهل البيت - وهم أدرى بما في البيت ، وأعلم بدين جدهم - متواتره بالمسح .

وليس التحديد ليس دليلاً كما قال ، بل هو في الدلالة على ما نذهب إليه أقرب بحصول التعادل بين المغسولين والممسوحين في كون الأول منهما غير محدود والثاني محدوداً ، وبذلك يحصل تناسب المتعاطفين .

وقيل : في توجيه قراءه الجر أنها جرت بالجوار ، ويزده : أن الجرّ بالجوار ضعيف جداً حتى أن أكثر أهل العربية أنكروه ، ومن ثم لم يذكره صاحب الكشاف في توجيه قراءه الجر ومن جوزه فقد اعتبر فيه شرطين (١) ، وقد ذكرناهما .

٩١ - الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ)

استدلّ الفيض الكاشاني في «تفسير الصافي» على المسح بعده أمور :

- ١ - بظاهر القرآن على قراءة الجزر .
 - ٢ - وبالروايات التي جاءت عن المعصومين وخصوصاً عن الإمام أبي جعفر الباقر والإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام (١) .
 - ٣ - اعتراف الغاسلين بدلاله الآية على المسح .
- وأخيراً قال : «وتمام الكلام فيه يطلق من كتابنا الوافي» .

٩٢ - أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)

قال أبو البقاء في «الكليات» : قال أبو عبيده : المسح بالفتح : المسح والغسل جميعاً ، بالنسبة إلى الرأس مسح وإلى الرجل غسل ، والدليل على هذا :

- فعل النبي .
- والصحابة .
- والتابعين .

ففي قوله تعالى : { وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ } في قراءة خفض الأرجل تغسل الأرجل . . . وتمسح الرؤوس ، ولم يوجب عطفها على الرؤوس أن تكون الأرجل ممسوحة كالرؤوس لأن العرب تستعمل المسح على معنيين : أحدهما التضعف والآخر الغسل كما حكى عن أبي زيد «تمسحت للصلاة» أي توضأت . . . (٢)

١- التفسير الصافي ٢: ١٦ - ١٨ .

٢- كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي ١: ٨٥٩ .

والجواب :

أن أبا البقاء اعترف أن عطف «الأرجل» هو على «الرؤوس» ولذلك لم يشير إلى قراءه التّصّب وغيره وبناء على ذلك فنقول :
 إن فعل النبي صلى الله عليه وآله في غسل القدمين على أنه فرض أو سنّه له لم يثبت ، وما نقل عن الصحابه يختلف فيعضهم يذهب إلى الغسل والآخر إلى المسح .
 وأما التابعون فمختلفون أيضاً ، فبعضهم قال بوجوب المسح والآخر بالغسل تبعاً لما روى عن رسول الله وصحّ عندهم .
 وأما قول أبي زيد فقد أجبنا عنه مرارا وأنه يكون المعنى المجازى للمسح تسميه للكّل باسم الجزء .

٩٣ - المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ)

ذهب المحقق الخوانساري في «مشارك الشموس» إلى أن الحقّ هو قراءه الجزّ ، وهو يفيد المسح عطفاً على «الرؤوس» ، وهو ظاهر الكتاب وما اقتضته قواعد لغه العرب ، وعليه إجماع أهل البيت النبويّ عليهم السلام .

ثم تعرّض الخوانساري لردّ الإعراب بالجوار ، بأمر أربعه :

الأول : الفاصل بالعاطف مانع منه .

الثاني : شاذّ لا يحمل القرآن عليه .

الثالث : إنّما يتصوّر في مقام الأمن من الالتباس

الرابع : يختصّ بالشعر والضرورة (١) .

ويضاف إليه أَنَّ أهل السنّة نقلوا أيضاً المسح على القدمين عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام ، وعن ابن عباس ، وعكرمه ، والشعبيّ ، وقتاده وأنس ابن مالك ، وموسى بن أنس مضافاً إلى أنتمه أهل البيت كالباقر والصادق عليهم السلام

٩٤ - عبد على بن جمعه العروسيّ الحويزيّ (ت ١١١٢ هـ)

لم يتعرّض الشيخ الحويزيّ في «نور الثقلين» للجزّ والنصب بل حكم بالمسح من دون تردّد من باب العطف على «الرؤوس» ، وحمل الباء الزائده على التبويض استناداً لما رواه عن الإمام الباقر في معنى الآية - فأثبت المسح ببعض الرأس - ردّاً على مالك حيث أوجب الاستيعاب ، كما وأثبت مثل ذلك في جانب المسح على الرجلين (١). .

٩٥ - البناء صاحب الإتحاف (ت ١١١٧ هـ)

حمل صاحب «الإتحاف» قراءة الجزّ على المسح جرياً على ظاهر العطف ، وحكم أولاً بالمسح في الرأس والرجلين ، ثم ادّعى : أنّ ذلك منسوخ بوجوب الغسل ، أو أنه محمول على الخفّين لا القدمين (٢) . منبها بما ذكر من تعليل ، وهو عدم الإسراف في صبّ الماء ، لأنّه مظنّه لصبّ الماء كثيراً ، فعطف على الممسوح .

وأنت تعلم بأنّ هذا التعليل عليل ، لان الله - تبارك وتعالى - أعلى وأجلّ من

١- نور الثقلين ١: ٥٩٦.

٢- إتحاف الفضلاء ١: ٢٥١.

أن يكون عاجزاً عن أداء مقصوده بالصراحة حتى يلجأ إلى الإلغاز والتعمية .

واحتمل الجرّ بالجوار أيضاً ، ولكنه ضعفه من الثبوت ، بحيث لا يخفى على الغاسلين ، ولذا نقل ضعفه عن بعضهم في نفس المقام .

٩٦ - الميرزا محمد المشهدى القمى (ت ١١٢٥ هـ)

قال المشهدى القمى فى «كنز الدقائق» : «وأرجلكم» نصبه نافع وابن عامر وحفص ويعقوب ، وجرّه الباقون ، ثم روى ما فى التهذيب عن الإمام الباقر عليه السلام وأنه سئل عن قول الله عز وجل : «وَأَمْسِكُوا بُرُءُكُمْ وَسَبُّكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ ؟ ، على الخفض هى أم على النصب؟

قال : بل هى على الخفض (١) .

ثم أشار إلى رأى العامه وأتهم عطفوا «أرجلكم» على «الوجه» على تقدير النصب ، وعلى الجوار على تقدير الجر ، وقال : إن الجوار عربى ردىء فلا يصار إليه (٢) .

٩٧ - القاضى محمد المظهرى النشبندى الحنفى (ت ١١٤٣ - ١١٢٥ هـ)

قال المظهرى فى «تفسيره» : قرئ بالجرّ على الجوار كما فى «عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ» ، والقول بأن جرّ الجوار أنكره أكثر النحاه ، ومن جوزه بشرطين :

١ - عدم توسط حرف العطف .

٢ - الأمن من الالتباس .

١- تهذيب الأحكام ١: ٧٠ / ح ٣٧.

٢- تفسير كنز الدقائق ٣: ٢٨.

مدفوع ، إذ الأمن من الالتباس حاصل بذكر الغايه {إِلَى الْكُفَّيْنِ} وإنكار أكثر التحاه ممنوع ومكايده لوقوعه كثيرا فى القرآن وكلام البلغاء . ثم ذكر الأمله فى ذلك وإن ذكرها يقتضى التطويل .
وأما توسط حرف العطف ، فقيل : لا يجيء ، لأن العاطف يمنع التجاور ، والحق أنه يجوز فإن العاطف موضوع لتأكيد الوصل دون القطع .

قال ابن مالك وخالد الأزهرى : إن الواو يختص من بين سائر حروف العطف بواحد وعشرين حكماً منها جواز جز الجوار فى المعطوف بها . ولو لم يكن دليلاً آخر على جواز الجز بالجوار مع حرف العطف فهذه الآيه الداله على وجوب غسل الرجلين بما ذكرناه من وجوه العطف على الأيدي وعدم جواز عطف الأرجل على الرؤوس ، وبما لحقه البيان من الأحاديث والإجماع كافٍ لإثبات جواز جز الجوار بتوسط الواو العاطفه .

وما قيل بصيرورته حينئذ مثل «ضربت زيداً وعمراً ، وأكرمت بكرأ وخالدأ» ، فهو باطل إذ لا قرينه هناك ولا مانع لعطف خالد على بكر(١) .

ثم ردّ كلام الإماميه بأن توجيهاتهم ركيكه ، ذاكراً روايات الغسل المساءه فهمها مدعياً بأن المسح لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله أصلاً ، حيث أجمع الصحابه على الغسل ولم يثبت عن أحد منهم خلاف ذلك ، وروى عن علي وابن عباس وأنس المسح ثم ادعى أنهم رجعوا إلى الغسل ، وأن المسح منسوخ بعمل النبى صلى الله عليه وآله وإن كان ظاهر القرآن دالاً عليه(٢) .

١- تفسير المظهرى ٣: ٧٨ - ٨٠ تحقيق أحمد عزّ وعنايه - دار إحياء التراث العربى - بيروت.

٢- نفس المصدر.

وخلصه كلامه أنه استدلل للغسل بأشياء :

- ١- الجوار ، وأنه يقع كثيراً ما في القرآن وفي كلام البلغاء .
 - ٢- التحديد (إلى الكعبين) .
 - ٣- وذكر العاطف لا يضرب ، فإنَّ العاطف موضوع لتأكيد الوصل دون القطع وأنَّ ابن مالك وخالد الأزهرى قالا باختصاص الواو وبأمور أحدها جواز جزَّ الجوار .
 - ٤- الآية دالَّة على وجوب الغسل بما ذكرناه من وجوه العطف على الأيدي ، وعدم جواز عطف الأرجل على الرؤوس ، ووجود الأحاديث ، والإجماع كلُّها كافيه لإثبات جزَّ الجوار بتوسط الواو العاطفه .
 - ٥- صيرورته مثل «ضربت زيداً وعمراً ، وأكرمت بكرأً وخالداً» باطل إذ لا قرينه هناك ولا مانع لعطف خالد على بكر .
 - ٦- توجيهات الإمامية للمسح ركيبه .
 - ٧- روايات الغسل .
 - ٨- لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله المسح أصلاً .
 - ٩- إجماع الصحابه على الغسل ولم يثبت خلاف عنهم .
 - ١٠- وما روى عن علي ، وابن عباس ، وأنس في المسح ينقضه رجوعهم إلى الغسل .
 - ١١- ظاهر الآية تدلُّ على المسح لكنَّه نسخ بعمل النبي في الغسل .
- ونحن قد أجبنا عن جميع هذه الأمور في مطاوي كلامنا في هذا الكتاب ولا نعيده .

٩٨ - المحقق البحراني (ت ١١٨٦هـ)

المعتبر عند الشيخ يوسف البحراني هو قراءه الجز ، مستدلاً بما رواه غالب ابن الهذيل عن أبي جعفر الباقر للعلوم عليه السلام ، حينما سأله عن «الأرجل» أهي مجروره أم منصوبه ؟
قال :

«بل هي على الخفض»(١).

وهي قراءه أهل البيت عليهم السلام ، وهي الأصل عندنا تبعاً لأئمتنا .

٩٩ - الصبان (ت ١٢٠٦هـ)

جعل الصبان في «حاشيته على شرح الاشموني لألفية ابن مالك» {وأرجلكم} بالخفض من باب جز الجوار ، قال :

ويختص الجوار بالجز ويجيء في التعت قليلا والتوكيد نادراً على ما في «التسهيل» و«المغنى» ، وقال الناظم (ابن مالك) في العمده يجوز في العطف لكن بالواو خاصه وجعل منه {وأرجلكم} في قراءه الجز ، وضعفه في «المغنى» بأن العاطف يمنع التجاور ويكون جز «الأرجل» للعطف على «الرؤوس» لا لتمسح بل للتنبيه على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنه الإسراف .

وجيء بالغايه دفعا لتوهم المسح ، لأن المسح لم تضرب له غايه في الشرع كذا في الكشاف ، ويلزم عليه ، إنما استعمال المسح في حقيقته بالنسبه إلى الرؤوس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح بالنسبه إلى الأرجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه ، وإنما جعل العاطف من عطف الجمل بتقدير «وامسحوا بأرجلكم»

يحذف الجاز وإبقاء عمله وهو ضعيف . . . ((١)).

وعند الدماميني: أن ابن جني أنكره وجعل «خرب» صفة «ضَبَّ» بتقدير مضاف أي خرب جحره، وعبارته المغنى: أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل «خرب» صفة لضَبِّ والأصل خرب جحره مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ((٢)).

أقول:

والحمد لله أنهم أغنونا عن مؤنه الجواب وأجابوا عن الجر بالجوار بما لا مزيد عليه!

١٠٠ - أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسيني (ت ١٢٢٤ هـ)

قال أبو العباس ابن عجيبة في «البحر المديد من القرآن المجيد»: ومن خفض فعلى الجوار وفائدته . . . ((٣)).

ويأتي كلامه في الجرّ على الجوار فانتظر.

١٠١ - السيد عبد الله الشَّير (ت ١٢٤٣ هـ)

قال السيد الشَّير في «الجوهر الثمين في تفسير الكتاب المبين»: «وأرجلكم إلى الكعيبين» جزه حمزه، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وهو قراءه أهل البيت عليهم السلام ونصب الباقون، واختلف في مسح الأرجل وغسلها، فالإمامية كافة أوجبوا المسح، وهو مذهب أهل البيت، وابن عباس، وجمع من

١- حاشية الصَّبَان على شرح الأشموني لألفيه ابن مالك ٣: ٨٣.

٢- نفس المصدر.

٣- البحر المديد في القرآن المجيد ٢: ١٤٨ - ١٤٩ - تحقيق عمر أحمد الراوي - منشورات بيبسون - دار الكتب العلميّه - بيروت.

التابعين ، وأوجب فقهاء الأربعة الغسل ، وجماعه الجمع ، وخير آخرون .

والقراءتان معنا .

أما الجز فواضح ، لعطفها على الرؤوس ، ومقتضاه وجوب المسح ، وجعلها معطوفة عليها لا لتمسح بل ليقصد في صب الماء عليها ولا يسرف فيه ، فتغسل غسلًا شبيهاً بالمسح تعسفًا وإلغازًا وتعميه ، كيف يقع في كلام الحكيم؟! وفي القرآن الذي هو هدى ونور وآيات بينات؟

وكذا جعلها معطوفة على الوجه والجز للمجاوره :

١ - للفصل (بجمله المسح) .

٢ - وشذوذ جز المجاوره .

٣ - وقصره على السماع .

٤ - وكونه فيما لا لبس فيه .

٥ - ولا حرف عطف معه ك- «هذا جحر ضب خرب» وهنا لبس وعطف (١١) .

وأما قوله : «وأما النصب . . .» فسيأتي كلامه في قراءة النصب .

١٠٢ - الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ)

نقل الشوكاني في «فيوض العلام» ما استدلل به في قراءة الجر وأن بعضهم استدلل به على المسح على القدمين ، لأنها معطوفة على الرأس ، وهو مروى عن ابن عباس .

١- الجواهر الثمين في تفسير الكتاب المبين ٢: ١٤٧ - ١٤٨ مكتبة الألفين الكويت ط ١ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

ثم نقل كلام ابن العربي: «اتفقت الأمة على وجوب غسليهما، وما علمت من رد ذلك إلا الطبري من فقهاء المسلمين والرافضة من غيرهم» وتعلق الطبري بقراءة الجر .

قال القرطبي: قد روى عن ابن عباس: «الوضوء غسلتان ومسحتان»، وكان عكرمه يمسح رجله، وقال: ليس في الرجلين غسل، إنما نزل فيهما المسح .

وقال عامر الشعبي: نزل جبرئيل بالمسح، وقال قتاده: افترض الله مسحتين وغسلتين، وذهب ابن جرير الطبري إلى التخيير وجعل القراءة تين كالتزويتين، وقواه النحاس، ولكنه قد ثبت في السنن المطهرة بالأحاديث الصحيحة من فعله، وقوله غسل الرجلين فقط، وثبت عنه أنه قال «ويل للأعقاب... وهو في الصحيحين وغيرهما فإفاد وجوب غسل الرجلين وأنه لا يجرى مسحهما...» (١)

والجواب:

أولاً: يكفي في رد غسل القدمين عمل أئمة أهل البيت، وبعض الصحابة، والتابعين وتابعي التابعين بالمسح عملاً بظاهر الآية، وقد وقفت على أقوالهم في كلام الشوكاني وكلام غيره، والأئمة من أهل البيت إن جيء عنهم أنهم غسلوا أرجلهم - ولم يثبت - فهو للتنظيف أو للتقية .

وثانياً: ليس لهم دليل على وجوب الغسل إلا روايات «ويل للأعقاب من النار»، ومعنى ذلك غير ما يريدونه حسبما وضحناه سابقاً .

١- فيوض العلام للشوكاني ١: ٥٣٥ - ٥٣٦، فتح القدير له أيضا ٢: ٢٢.

وثالثاً: أنّ روايات الغسل على قولهم هي داله على الغسل لكن ظاهر الآيه يدل على المسح ، حسب إقرار أعلامهم ومن المعلوم بأنّ الروايات ليست بهذه المثابه والمرتبته حتى تنسخ المسح على القدمين وهذا بحث تعرض له علماء الأصول ، فإذا مقتضى الجمع هو التخيير كما قال ابن جرير الطبري وغيره .

١٠٣ - الجواهرى (ت ١٢٦٦ هـ)

نقل الشيخ محمد حسن النجفى صاحب كتاب (جواهر الكلام) الجزّ عن أبى جعفر الباقر عليه السلام بروايه غالب بن الهذيل عطفاً على «الرؤوس» لفظاً ، والمفاد المسح ، وقال : الجزّ مروى صحيحاً عن أئمه أهل البيت (عليهم السلام) .

الجواهرى وجزّ المجاوره :

دفع الجواهرى احتمال الجزّ بالجوار من وجوه :

منع المحققين إياه أولاً .

تأويلهم ما يوهم ذلك ثانياً .

تصريحهم بعدم وروده فى الفصح لو قلنا بوروده فى غيره ثالثاً .

قالوا بكونه مقصوراً على السماع رابعاً .

ومشروطاً بعدم حرف العطف خامساً .

وعدم اللبس سادساً .

ردّ مقاله الغاسلين :

ثم أشار الشيخ صاحب «الجواهر» إلى مذهب القائلين بأنّ العطف على

«الرؤوس» والمراد من المسح هو الغسلُ :

لاشتماله عليه أولاً .

والتحذير عن الإسراف ثانياً .

والتحديد ثالثاً ، بدليل أن المسح غير محدد .

وتعزّض لردّهم :

أولاً : بأنّ الكلمتين مختلفتان لفظاً ومعنى ، عرفاً وشرعاً .

وثانياً : الاشتمال لا يوجب صدق الاسم عليه ، كما قال السيّد المرتضى (١) .

وثالثاً : لو كان الفرض الغسل لما كان صبّ الماء إسرافاً حتّى يحذّر عنه ، الذي يخاف الإسراف عليه أن يتدبّر في وضع أحكامه ولا يضع حكماً موجباً للإسراف ، هذا أهون عليه وعلى المكلفين .

ورابعاً : لا مانع من التحديد في المسح ، إذ هو والغسل سواء في قابليته التحديد وصلاحيته .

ولا مانع من عطف المحدود على غير المحدود كما في عطف «الأيدي» على «الوجوه» ، بل الظاهر أنّه أولى لتوافق الجملتان .

ثم قال في ردّ مقاله الحاملين للمسح على الخفين : أنّه أشنع من الأول ، وانّ الأصحاب أطلّوا البحث معهم ، ولا فائده في البحث معهم كما قيل :

لقد أسمعَتْ لو نادَيْتَ حَيًّا ولكن لا حياة لِمَنْ تُنادِي (٢)

١- مثل اشتمال السكنجيين على الخلّ والسكر ولا يصدق عليهما اسمه.

٢- الجواهر ٢: ٢٠٩.

نقل الآلوسى التواتر فى القراءتين النصب والجر ، وقال : «وأما المتواتر فالنصب . . . والجر وهى قراءه ابن كثير ، وحمزه ، وأبى عمرو ، وعاصم - بروايه أبى بكر - ومن هنا اختلف الناس فى غسل الرجلين ومسحهما :

قال الإمام الرازى : فنقل القفال فى تفسيره عن ابن عباس وأنس بن مالك وعكرمه والشعبى وأبى جعفر محمّد بن على الباقر رضى الله تعالى عنهم أنّ الواجب فيها المسح وهو مذهب الإماميه .
وقال جمهور الفقهاء والمفسرين : فرضهما الغسل .

وقال داوود : يجب الجمع بينهما ، وهو قول الناصر للحق من الزيديه .

وقال الحسن البصرى ، ومحمّد بن جرير الطبرى : المكلف مخير بين المسح والغسل .

وجه القائلين بالمسح قراءه الجر ، فإنها تقتضى كون الأرجل معطوفه على الرؤوس ، فكما وجب المسح فيها وجب فيها ، والقول أنه جزّ بالجوار . . . »

الآلوسى والجزّ بالجوار

لكنه ضعف الجر بالجوار من وجوه :

١ - أنّ الجزّ بالجوار لَخْنٌ قد يتملّ لأجل الضروره الشرعيه ، وأنّ كلام الله يجب تنزيهه عنه .

٢ - أنّ الجر بالجوار يصار إليه فى مقام الأمن من اللبس ، والأمن فى الآيه غير حاصل .

٣ - فقدانه فى العطف ، ونقل أنّ القائلين بالمسح ردّوا النصب أيضاً إلى الجزّ فى إفاده المسح عطفاً للأرجل على محلّ «الرؤوس» مراعاةً للقريب فالقريب ،

والحكم التشريك في المسح ، مؤيدا استدلال الماسحين بأن العطف على المحل هو مذهب مشهور للنُّحاه .

الألوسى والتسور على مقام الرازى

اعترف الألوسى فى كلامه بأن البحث فى الغسل والمسح «مما كثر فيه الخصام وطالما زلت فيه الأقدام» ، ثم تهجم على الرازى لموافقته للشيعة فى إفاده الآية للمسح على القدمين سواء أقرت «الأرجل» بالنصب أم بالجزء ، وقال :

وما ذكره الإمام [الرازى] يدل على أنه راجل فى هذا الميدان وظالع ، لا يطبق العروج إلى شأو ضليح تحقيق تتهجج به الخواطر والأذهان .

ثم زعم أنه هو الضليح فى التحقيق ، وأنه يريد أن يبسط الكلام فى ذلك لإرغام أنوف الشيعة السالكين كل سبيل حالك على حد تعبيره .

أقول :

لا يخفى على الباحث المنصف أن الرازى أعلى علماً ورتبه من الألوسى وأمثاله فى غالب العلوم الإسلاميه ولاسيما فى علم التفسير ، وأنا لا أستدل على مدعاى بأكثر من إحاله القارئ على تفسيري الرازى والألوسى ليرى كلامهم فى تفسير آيات الذكر الحكيم ، حيث إن صاحب الفهم السليم يعرف بعد قراءته لهذين التفسيرين بأن ما وصف الألوسى نفسه بأنه الضليح فى التحقيق ، إنما هو وصف للرازى لا لنفسه ، كما أن ما نبز به الرازى هو وصف لنفسه فى التحقيق ، لأنه راجل فى هذا الميدان .

بنى الألوسى كلامه على قاعده أصوليه ، وهى أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا فى آيه واحده فلهما حكم آيتين ، وزعم أن ذلك من القواعد المتفق

عليها بين الطائفتين - الشيعة والسنة - والحكم في هكذا أمر يجب أولاً الجمع بينهما مهما أمكن ، لأن الأعمال أولى من الإهمال حسب قوله .

وثانياً : يطلب الترجيح بينهما إذا لم يمكن التوفيق .

وثالثاً : يترك إذا لم يتيسر الترجيح بينهما ويؤخذ بدلائل أخر من السنة ، ثم نقل عن الأصوليين أنهم يرجعون إلى السنة اذا تعارضت الآيات حيث لا يمكن التوفيق أو الترجيح بينها(١) .

وأرجع تعارض السنة واختلافها أيضاً إلى اختلاف أقوال الصحابة وأهل البيت عليهم السلام أو إلى القياس(٢) .

ثم زعم الألوسى أنه تأمل في آية الوضوء ووجد توفيقاً بين القراءتين من وجهين:

الأول :

هو حمل المسح على الغسل ، استناداً إلى قول أبي زيد الأنصاري وغيره من أهل اللغة .

الثاني :

العطف على «الوجه» و«الأيدي» وجعل الجز بالجوار - الذى ضعفه قبل ذلك - مفاده الغسل .

وهذان الوجهان هما اللذان تغنى بهما الألوسى ، واعتبر نفسه ضليع في التحقيق من خلالهما متهجماً على الرازى .

في حين أنك تعرف أنّ العطف على «الرؤوس» لفظاً أو محلاً لا يوجب

١- روح المعانى ٦: ٧٤ - ٧٥ .

٢- روح المعانى ٦: ٧٤ - ٧٥ .

اختلافاً بين القراءتين ، فلا تجرى فيهما القاعدة التي ذكرها ، ولا يخرج بهذين التخريجين الباطلين اللذين أوقع الآلوسى نفسه بورطتهما .

أفتري الرازى قد غفل عن هذين الوجهين حتى صار راجلاً وظالماً ، أم ناقشهما فرأهما قاصرين عن اثبات المدعى فتركهما لأنهما مما تضحك منه التكلية ، ولأجله أعرض عن إيرادهما؟!

ومن عرف الرازى فى علمه وتعمته فى مذهبه عرف أنّ الوجهين لم يكونا وافرين بالمراد عنده وإنما لذكرهما الرازى ، إذ هو أعق وأظلم للشيعة الإمامية من الآلوسى وأمثاله ، وأبعد عن حدود الإنصاف ، لكنّه لما لم يجد فى مثل هذا الأمر إلى المراوغه سبيلاً اعترف بالحقّ .

واستشعر الآلوسى ببطلان الوجهين ، فأوردهما بقصد الإجابة عن الاعتراضات الواردة عليهما ، وأنا ألخص الإيراد والجواب حتى يتبين الصبح لذى عينين .

الاعتراضات على التخريج الاول للآلوسى ، هى :

١ - اللفظان - المسح والغسل - مختلفان شرعاً و عرفاً ولغه ، وقد فرق الله بينهما فى الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يحمل المسح على الغسل ؟

٢ - عطف «الأرجل» على الرؤوس - الممسوحة بلا خلافٍ - يقتضى التشريك فى الحكم - وهو المسح - بقانون العطف النحوى ، وإلّا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

٣ - لو أُريد من المسح الغسل سقط استدلال أهل الخلاف بروايه «أنه غسل رجله» ، لأنه يمكن أن يكون قد مسحهما ، فسمى المسح غسلًا .

٤- قول أبي زيد موضوع عليه أولاً؛ لأنه وضع كتاباً في هذا الشأن سماه بالنوانر ، وهذا غير موجود فيه (١).

وثانياً وعلى فرض ثبوته فهو لقصد الإيجاز ، وذلك لأنهم أرادوا الإخبار عن الطهور بلفظ موجز ، فلم يقولوا : اغتسلت - لإيهام الغسل - بل قالوا : تمسحت ، لأنَّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضاً ، فتجوزوا بذلك اعتماداً على المراد تحريماً للاختصار ؛ وذلك لا يقتضى جعل المسح من أسماء الغسل .

وأجاب الألوسى عن الأول - بعد الاعتراف بما أورد عليه - بأنَّ حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز وليس فى اللغة والشرع ما يباه ، على أنه قد ورد ذلك فى كلامهم .

أقول :

وهذا الجواب لا يدفع الإيراد بل يجلب إليه إشكالين آخرين :

الأول : إن كان حمل المسح على الغسل جائزاً ، فليعرّفنا أولاً دليل الجواز ، وثانياً : أين الدليل على أن هذا الموضع من ذلك البعض ؟

فإنَّ كلامه : «لكننا ندعى أن حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز وليس فى اللغة والشرع ما يباه» يدل على القله لو كان صحيحاً ، فلا يحمل القرآن على القليل ، لأنه دليل الضعف والخروج عن كلام الفصحاء .

الثانى : ادعاء جواز ذلك فى اللغة والشرع ممنوع ، إذ الشرع لم يستعمل

١- راجع كلام الشيخ الطبرسى ، وابن الفرس الأندلسى ، وقد جاء ذكر أبي زيد فى قراءه الجر عند عرضنا لرأى النحاس ، والطبرسى ، ومحمود بن أبى الحسن النيسابورى ، والقرطبي والمحقق الحلى .

واحداً منهما مكان الآخر، والآيه من هذا القبيل. واللغه أيضاً تأتي ذلك من غير ريب، وادّعاء ورود ذلك في الكلام أيضاً موبقه عليه.

لأنه إن أراد بالكلام كلام الفصحاء فهو مجاز يحتاج إلى القرينه وهي هاهنا مفقوده.

وإن كان كلام غير الفصحاء فلا يقاس عليه القرآن، ولم يمثّل الآلوسى في أى كلام ورد ذلك.

وإن كان الأمر كما يقول، فليدّلنا عليه الآلوسى إن كان من الصادقين.

وأجاب عن الثانى: بتقدير لفظ «امسحوا» قبل الأرجل فيتعدّد اللفظ، ولا بأس بأن يتعدّد المعنى بتعدّد اللفظ ولا محذور فيه.

أقول:

التقدير والمجاز هما خلاف الأصل، ولا يُصار إليهما إلّا عند الضروره المقتضيه لهما، وكلام الله فى مندوحه عنهما.

على أنّ ذلك لو كان صحيحاً وجارياً؛ فإنّما يتصوّر فى مقام تصحيح معنى للكلام ضروره لا فى كلّ الأحيان، وإذا كانت الآيه مستقيمه المعنى فلا حاجه إلى هذا، فما الداعى إلى القول به؟

وما نقله عن شارح «زبد الأصول من الإماميه» لا حجّه فيه أصلاً، وهو خارج عن الموضوع، لأنّ إرادته معنيين مختلفين - بالحقيقه والمجاز - من المتعاطفين لو كان صحيحاً فإنّما هو فى مقام لا يمكن حمل الكلام إلّا عليه، والآيه ليست كذلك، لأنّ معناها من دون التقدير يصح ويفيد المسح.

إذن، كلّ هذه التأويلات لو كانت صحيحه فإنّما هى لإخراج الكلام عن

حيز الغلط ، وتأتي غالباً للضرورة ، فلا يحمل عليه القرآن ، ولا سيما مع صحه المعنى بلا حاجه إليها ، لأن ادعاء وقوع هذه في القرآن دليل العجز والضعف عن إفاده المعنى المراد بطرق مختلفه في الوضوح والخفاء ، وهذا تنقيص للقرآن وبلاغته كما لا يخفى .

وأجاب عن الثالث : بأن حمل المسح على الغسل لداعٍ - وهو حمل القرآن على ما يريد - لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داعٍ !

والجواب :

أن حمل الغسل - في «غسل رجليه» - على المسح كيف يكون بغير داعٍ وهو أخذ المذهب من القرآن وحمله عليه ، وهذا أقوى من داعيكم وهو حمل القرآن على المذهب ، فسقط الاستدلال .

وأجاب عن الرابع :

أولاً : بأن العدول عن «اغتسلت» إلى «تمسحت» لا يكون لإيهام الغسل في الأول دون الثاني ، فإن الثاني في ذلك كالأول .

وثانياً : بعدم الاكتفاء على هذا الدليل ، ويكفي في الاستدلال «مسح الأرض المطر» .

وقد تقدم الجواب : عن «تمسحت» وأنه غير صحيح ، وعن «مسح الأرض المطر» أنه غير ثابت في الكلام الفصيح .

الاعتراضات على التخريج الثاني للآلوسى

وهو حمل الجرّ على الجوار ، والعطف على «الوجوه» و«الأيدي» فأورد عليه وجوه قبلها هو قبيل ذلك كما نقلنا عنه :

١ - ضعف الجرّ بالجوار - حسبما اعترف به الآلوسى أيضاً - حيث عدّوه في

اللحن الذى لا يجوز حمل القرآن عليه .

٢ - ثبوته مشروط بحصول الأمن من اللبس وهو مفقود هاهنا ، وهو مع هذا إما يكون ضعيفاً فقط لا فصيحاً .

٣ - فقدانه فى العطف مجمع عليه .

٤ - اشتماله على مخالفه القياس النحويّ المُخلّ بالبلاغه ، وذلك بالفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبيّه غير معترضه ، وهو غير جائز عند النحويين .

على أنّ إخراج القرآن على هذا قبيح جداً ، ويكون من قبيل : «ضربت زيداً وأكرمت خالداً وبكرأً» بعطف «بكرأً» على «زيداً» وإرادته أنه مضروب لا مكرم ، فإنهم اتفقوا على أنه مستهجن جداً ، تنفر عنه الطباع ولا تقبله الأسماع ، فكيف يحمل عليه كلام الله تعالى !؟

وأجاب الآلوسى عن الأول : بأنّ الأخفش وأبا البقاء وسائر مَهْرَوِ العربيه وأئمتها جوزوا جزّ الجوار ، وقالوا بوقوعه فى الفصيح ولم ينكره إلّا الزّجاج ، وإنكاره مع ثبوته فى كلامهم يدلّ على قصور تبعه ، ومن هنا قالوا : المثبت مقدّم على النافى .

أقول : أما الأخفش فبعد أن ذكر احتمال الجزّ بالجوار اعترف بأنّ النصب هو أجود وأسلم من هذا الاضطراب(١١٧) .

وهو مع هذا لم يكن أفضل من الزّجاج فى العربيه ، فكلامه يعارض كلام الزّجاج وهو ساقط عن درجه الاعتبار ، لأنّ الحدّاق - ومنهم الإمام ابن جنى - يقفون فى جانب الزّجاج .

وأما أبو البقاء فليس من علم الإعراب فى شيء ، وقد صرح بهذا إمام أهل

العريبي في عصره ابن هشام صاحب «المغنى» ، والمراجع لكتاب المغنى يرى نقل ابن هشام لكلام ابي البقاء ونقضه ورده عليه ، وهذا ما يشاهده المطالع من أول المغنى إلى اخره .
وأما سائر مهره العريبي وأتمتها فيا ليت الآلوسى ذكر أسماءهم حتى ننظر في مهارتهم وحذقهم ، فليدلنا على تلك الجماعه إن كان من الصادقين .
وأما الزجاج فإنكاره ذلك دليل على سعه تتبعه وحذقه وقصور الآخرين .

قوله : «المثبت مقدم على النافي» إنما يصح إذا كانا متكافئين من حيث الرتبة والدليل ، في حين ان الآية ليست من هذا القبيل ، وبذلك يكون الترجيح لكلام الزجاج والأنتمه بعده .
وأجاب الآلوسى عن الثانى : بعدم وروده فى الكلام مقيداً بالأمن من اللبس ولم ينقل عن النحاه فى ذلك شىء ، وإن كان بعضهم جعل الأمن من اللبس من شرائط حسن الجزّ بالمجاوره مع تضمّن نكته ،
وإدعى أنّ النكته هنا موجوده ، وهى الغايه الدالّه على أنّ المجرور ليس بممسوح بناءً على أنّ المسح غير محدودٍ فى الشريعه (١) .

والجواب عن هذا :

أَنَّ النحويين صرحوا بأنه ضعيف ، وأنه يكون مع عدم اللبس (٢) - وَشَتَأْتِ أَقْوَالَهُمْ - ولو سلمنا عدم تصريحهم بهذا الشرط فإنما يتنوه بالمثال ، حيث مثلوا

١- روح المعانى ٦: ٧٦.

٢- المغنى ٢: ٨٩٥ - ٨٩٦ ، شرح الشذور: ٣٤٩ ، الحجّه ٢: ١١٢ - ١١٣ .

بالنعت - حجر صبَّ خرب (١١) - وبالتأكيد - بلَّغ ذوى الزوجات كلَّهم (٢) - ولا لبس فيهما ، فوروده على ضعفه مشروط بعدم اللبس .
على أَنَّ الألوَسِيَّ اعترف بأنَّ بعضهم جعله من شرائط الحسن مع تضمّن النكته ، والغايه وقد تقدّم الكلام عليها (٣) ، وأنها يتصوّر في الممسوح والمغسول على حدّ سواء .
وأجاب عن الثالث : بأنَّ وقوعه فى النعت ، والتأكيد ، والعطف مصرّح به من النّحاه ، مستدلاً بوقوعه فى النعت فى قوله : {عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٍ} وفى التوكيد كقوله:

ألا بلَّغ ذوى الزوجات كلَّهم

أَنَّ ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

وللعطف ب- {حُوْرٌ عِيْنٌ} (٤) وقول النايبه :

لم يبق إلا أسير غير منفلت

وموثق فى حبال القدّ مجنوب (٥)

والجواب :

أما النعت والتأكيد فقد تقدّم ضعف الجوار فيهما .

وأما العطف بالحرف فقد تقدّم عدم صحّه ذلك فيه .

وقد أجبنا عن الآيه (٦) ، والبيت سابقاً (٧) .

١- انظر كلام البيضاوى ، وقد مرّ.

٢- وقد تقدم عند عرض كلام الأخفش ، وقد مرّ.

٣- قبيل هذا.

٤- الواقعة: ٢٢ ، راجع كلام الجصاص ، وابن زنجله ، والطوسى ، وأبى البقاء ، والمحقق الحلى ، والعلامة الحلى ، والمقداد السيورى ، والشهيد الثانى ، والشيخ البهائى العاملى.

٥- روح المعانى ٦: ٧٦. وقد تقدم فى كلام أبى البقاء المار.

٦- تقدم نقلاً عن الطوسى أبى جعفر فى التبيان عند عرض كلامه المار عليك.

٧- فى معارضه أبى البقاء ؛ فراجع.

وأجاب عن الرابع :

أولاً: بأنَّ جملة «وامسحوا» لا تكون أجنبيَّة عن الأولى ، فلا يلزم الفصل بين المتعاطفين .

وثانياً: لم يذهب أحد من الأئمَّة العربيَّة إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين أو المعطوف والمعطوف عليه بل صرَّحوا بالجواز ، ونقل أبو البقاء إجماع النحويِّين على ذلك (١) .

وثالثاً: الفصل بين المتعاطفين بالأجنبيِّ في كلام البلغاء لا يكون خالياً من النكته ، وهي في الآية إمَّا إرادة الغسل من المسح أو الإيماء إلى الترتيب .

والجواب عن هذا الجواب :

أولاً: صرَّح النحويُّون ومنهم ابن هشام في شرح الشذور (٢) بأنَّ جملة «وامسحوا» أجنبيَّة عن الأولى ، ولو لم تكن كذلك لم يجر ربطهما بحرف العطف ، لأنَّه إذا كان بينهما كمال الاتصال لا يجوز الإتيان بالرباط ، وإلَّا لكان إخلالاً بالبلاغه كما في باب الفصل والوصل من علم المعاني (٣) .

وثانياً: صرَّح الحلبيُّ وابن هشام وابن عصفور وغيرهم بامتناع الفصل بين

١- راجع روح المعاني ٦: ٧٦.

٢- شرح شذور الذهب: ٣٤٩.

٣- المطوَّل والنيان ، مبحث الفصل والوصل من علم المعاني.

المتعاطفين بالأجنبي المفرد فضلاً عن الجملة (١).

وثالثاً : حمل القرآن على الجوار يخرج عن كلام البلغاء ، فلا تصل التوبه إلى تتبع النكته لأجل الفصل ، لأنه على هذا التقدير لا يكون كلاماً فصيحاً كما علمت فيما تقدّم .

وأبو البقاء الذى اعتمد عليه الألوسى ، وبلغ فى ذلك كل مبلغ ، إنما أراد أن يعطف القواعد على ما يهواه ، ولم يستند فى أقواله إلى شىء يعتمد عليه ، ولذا عدّه ابن هشام فى غير موضع من كتاب «المغنى» (٢) ممتن لا يعتنى بهم فى علم العربية .

وأما الفصل لبيان أن المراد من المسح الغسل فهو باطل ، لأنّ البيانيين لم يذكروا من قرائن المجاز الفصل بين المتعاطفين (٣) .

وأما الإيماء إلى الترتيب - الذى ادّعه - فهو باطل أيضاً؛ لأنّ العرب وضعت لإفاده الترتيب - مع الفصل ومن دونه - حرفين مختصرين يُستعملان لهذا الغرض إذا استشعروا الحاجة إلى ذلك - وهما : «ثم» و «الفاء» العاطفتان ، وهل القرآن خالٍ عن بيان الترتيب بهما !؟

الشيعة والالوسى :

ادعى الالوسى أنّ الشيعة حملوا الآية على المسح لوجهين :

١ - عطفاً للأرجل على محلّ «الرؤوس» فيكون حكم الرأس والرجلين

١- غنية المتملى فى شرح صلاه المصلّى ، شرح الشذور: ٣٤٩ ، شرح جمل الزجاجى ١: ٢٢٤. راجع كلام القرطبي الماضى آنفاً.

٢- مغنى اللبيب ١: ٤٠٢ ، ٤٧١ ، ٥٣٢ ، ٦٤٦.

٣- راجع: المطول مبحث الحقيقه والمجاز فى أقسام القرائن.

كلاهما واحد وهو المسح .

٢- إنَّ الواو في «وأرجلكم» بمعنى «مع» وأنَّ نصب «الأرجل» ، جاء بناء على كونه مفعولاً معه ل- «امسحوا» وأنه على حدِّ قولهم من قبيل : «استوى الماء والخشبه» .

فضَعَفَ الأوَّلُ : بأنَّ العطف على المحلِّ خلاف الظاهر ، والعدول عن الظاهر بلا دليل لا يجوز .

ثمَّ ضَعَفَ الثاني : بعدم وجود القرينه على ذلك ، أى لا قرينه على أنَّ (الواو) بمعنى «مع» .

وَادَّعى أيضاً :

أنَّ النصب في «الأرجل» يفيد «الغسل» أيضاً بتقدير العامل «اغسلوا» قبل «الأرجل» (١) ، ويكون ذلك من قبيل قولهم :

* متقلداً سيفاً ورمحاً *

ومنه :

إذا ما الغانبات يرزن يوماً

وزججن الحواجب والعيونا(٢)

١- روح المعاني ٩: ٧٦ - ٧٧.

٢- البيت للراعى النميرى فى ديوانه: ٢٦٩ ، والشاهد فيه قوله: «زججن الحواجب والعيونا»، فإنَّ الفعل «زججن» لا يصحُّ أن يتعدى إلى قوله: «العيونا» إلّا بتأويله ب «جَمَلن» أو نحوه ، وفى هذه الحالة تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، ويجوز أن يكون قوله: «العيونا» منصوباً بفعل محذوف تقديره «كُتِلَتْه» أو نحوه ، وفى هذه الحالة تكون الواو قد عطفت جملة على جملة. أنظر الخصائص ٢: ٤٣٢ ، تذكره النجاه: ٦١٧ ، شرح شذور الذهب: ٣١٣ ، ومغنى اللبيب ١: ٣٥٧ ، وشرح الأشمونى ١: ٢٢٦.

فإنه أراد : وكحلن العيوننا . وقوله :

تراه كأن مولاه يجده أنفه

وعينه إن مولاه كان له وفر(١)

أى يفتأ عينيه .

زاعماً أن من القواعد المقررة في العلوم العربية أنه إذا اجتمع فعلا متغايران معنى - وكان لكل واحدٍ منهما متعلّق - حذف أحدهما وعطف متعلّق المحذوف على متعلّق المذكور ، كأنه متعلّقه ومعموله كما في الشعر المستشهد به .

أقول :

الآية مفيدة للمسح باتفاق جميع المسلمين ، حتى أن أهل السنّة إذا أرادوا إثبات الغسل من الآيه رجعوا بخفي حنين ، وتشبّثوا بالروايات المضعفه أو الموضوعه أو المساء فهمها التي ينقلونها عن النبي صلى الله عليه وآله .

أما قوله : «العطف على المحلّ خلاف الظاهر» فممنوع ، إذ النصب لا يمكن تخريجه بالطريق الصحيح إلّا بذلك ، مع أن العطف على المحلّ مجمع على صحته ، وهو مشهور وكثير في الكلام الفصيح . ولو كان العطف على المحلّ خلاف الظاهر ، والآلوسى لا يقتنع بالظاهر أيضاً - وهو العطف على اللفظ - فيكون تقدير العامل وهو «اغسلوا» قبل «الأرجل» خلاف الظاهر بالطريق الأولى ، لأنّ النحويين أجمعوا على أن التقدير خلاف الأصل لا يُصار إليه إلّا بدليل ، ولم يصرح واحد منهم هنا بأنّ العطف

١- البيت لخالد بن الطيفان ، والشاهد فيه قوله : «وعينه» ، حيث حذف فيه العامل المعطوف مبقيا معموله ، والتقدير : «ويفتأ عينيه» . أنظر مجالس ثعلب ٢ : ٤٦٤ ، الخصائص ٢ : ٤٣١ ، والإنصاف ٢ : ٥١٥ .

على المحلّ هو خلاف الظاهر ، وإن أردت الوقوف على ذلك فعليك بكتاب مغنى اللبيب (١) .

والألويسى الذى زعم أنّه فز من مخالفه الظاهر تراه قد وقع فيها من حيث يدري أو لا يدري .

والمخالفه التى وقع فيها تمسُّ بكرامه القرآن بخلاف المخالفه التى يزعم أنّ الشيعة وقعوا فيها ! فهى تحفظ كرامه القرآن وبلاغته ، مع موافقته للقانون النحرى .

وأما نسبه كون الواو - فى الآية - بمعنى «مع» إلى الشيعة فلا يعرفها الشيعة إلى يومنا هذا ، فليدلنا على مأخذه من كتبهم إن كان صادقاً فى قوله ، وهذه كتبهم فى التفسير والنحو بين أيدي الجميع ، فليدلنا

الشيخ على مأخذه كى ننظر فيه ؟ فالشيعة بريئون من هذا القول براءه الذئب من دم يوسف .

هذا وإن جعل الشيخ الآية من قبيل قوله : «متقلداً سيفاً ورمحاً» فقد تقدّم بطلانه وفساده (٢) .

كما أنّ ادعاؤه حذف أحد الفعلين المتغايرين وعطف معمول المحذوف على معمول المذكور هو من أوضح الفساد ، إذ الفعل المحذوف إذا كان مغايراً للمذكور لفظاً ومعنى فكيف يستدلّ بأحدهما على

الآخر ، يا أيها المنصفون ؟

ثم لما رأى أنّ أدلّه الشيعة تفوق أدلّه أهل السنّه والجماعه ، وأنّ الآية تفيد المسح بلا تأويل ، عزج على الروايات المشكوكة صدورها أو المساء فهمها ، مدعياً أنّها تفيد الغسل ، وهى طائفتان من الأخبار :

١- المغنى ٢: ٧٨٦ و٨٠٢ - ٨٠٦ .

٢- تقدم قبيل هذا آنفاً .

١ - أخبار أهل السنّة والجماعه .

٢ - وأخبار الشيعة الإماميه .

فأتى أولاً بأخبار الشيعة ، ثم أشار إلى أخبار العامه والأخبار التي استدلّ بها من الشيعة هي :

١ - ما رواه العياشي عن علي عن أبي حمزه ، قال : سألتُ أبا هريره عن القدمين ، فقال : تغسلان غسلًا (١) .

٢ - ثم روى ما أخرجه الشيخ المفيد والكليني والطوسي عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام وأنه قال : إذا نسيت مسح رأسك حتى غسلت رجلك فامسح رأسك ثم اغسل رجلك .

٣ - وروى محمد بن الحسن الصفّار عن زيد بن علي بن الحسين ، عن جدّه أمير المؤمنين علي أنه قال : جلسْتُ أتوضأ فأقبل رسول الله ، فلما غسلتُ قدمي قال : يا علي خُلّل بين الأصابع .

٤ - ثم ادعى أنّ الشريف الرضي نقل في «نهج البلاغه» حكاية وضوء النبي صلى الله عليه وآله عن أمير المؤمنين عليه السلام وفيه غسل الرجلين (٢) .

أقول :

الروايات التي حكاها عن أهل البيت عليهم السلام هي التي بحثت في القسم الثاني من البحث الروائي تحت عنوان : (مناقشه ما رواه أهل البيت في صفه وضوء

١- روح المعاني ٦: ٧٧.

٢- روح المعاني ٦: ٧٧.

النبي صلى الله عليه وآله (١)، فإنها لو صحت فقد جاءت للتنظيف أو للتقيه، لا لكونها سنّة رسول الله، إذ المسح على القدمين هو سيره أهل البيت بلا خلاف، إذ جزم ابن حجر (٢) وابن حزم (٣) وابن قدامة (٤) وغيرهم بأن مذهب الإمام علي عليه السلام كان المسح على القدمين، وقد مرّ عليك قوله عليه السلام - مستنداً على أهل الرأي - : كنت أرى أنّ باطن القدمين احقّ بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله يمسح ظاهرهما (٥).

وقوله في نص آخر، بعد أن توضّأ ماسحاً قدميه : «هذا وضوء من لم يحدث» (٦).

وكتابه إلى محمد بن أبي بكر مشهور، وفيه علمه شرائع الدين وكان المسح على القدمين (٧) من تلك وإن حُرّف في الطبقات الأخيرة من كتاب الغارات من المسح إلى الغسل، كما وضّحناه في البحث التاريخي .

١- هو قيد التدوين ولم يطبع ضمن هذه المجموعه، نأمل أن ترى النور لاحقاً في طبعه أخرى.

٢- فتح الباري ١: ٢١٣، ونحوه عن الشوكاني في نيل الأوطار ١: ٢٠٩.

٣- المحطى ١ - ٢: ٥٦ م ٢٠٠.

٤- المغنى ١: ١٥١ م ١٧٥. كما نسب المسح إلى علي أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره ٦: ١١٣، والجصاص في احكامه ٢: ٣٥٢، وابن كثير في تفسيره ٢: ٢٧، والمتقى الهندي في كنز العمال ٩: ٢٠٨، والعيني في عمده القارئ ٢: ١٩٣.

٥- مسند الحميدى ١: ٢٦ ح ٤٧، مسند أحمد ١: ٩٥ و ١١٦ و ١٢٤، شرح معاني الآثار ١: ٣٥ ح ١٥٩، سنن الدارمي ١: ١٨١.

٦- السنن للنسائي ١: ٨٤، مسند أحمد ١: ٧٨ و ١٣٩، أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٤٧، تفسير الطبري ٦: ٨٦.

٧- الغارات للثقفى ١: ٢٥١ - ٢٥٤.

كما صرح الفخر الرازي في تفسيره بأن مذهب الطالبين وأبناء الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام - كأبي جعفر الباقر عليه السلام وابن عباس - كان هو المسح على القدمين (١).

ويضاف إليه ما ذكرناه من موقف الإمام السجاد عليه السلام مع الربيع بنت معوذ وأنه أرسل ابن عمه عبد الله بن محمّد بن عقيل إليها معترضاً على نقلها الوضوء الغسلي عن رسول الله ، فقالت له [أى لابن عقيل]: وقد أتاني ابن عم لك - تعني ابن عباس - فأخبرته ، فقال : ما أجد في كتاب الله إلّا غسليتين ومسحتين (٢) .

كلّ هذه النصوص تؤكد أنّ مذهب أهل البيت كان هو المسح على القدمين والشيعة أخذوا ذلك عنهم ، لأنهم أعلم بسنّه جدّهم من غيرهم .

ولو سلّمنا جدلاً صحّحه تلك الروايات ، فهي معارضة بروايات المسح التي هي أكثر وأشهر وأصح ما يروى عنهم عليهم السلام ، بل إنّ تلك سيرتهم وسنتهم ، فقد نُقِلَ عن الإمامين الباقرين الصادقين أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام :

«إنّ الرجل يصلّي ستين سنة ولا يقبل منه صلاته ، لأنّه يغسل ما أمر الله بمسحه» (٣) .

وأما ما نقله عن الشريف الرضي فهو موضوع عليه ؛ لأنّ غسل الرجلين عن رسول الله صلى الله عليه وآله من طريق أمير المؤمنين عليه السلام غير موجود في «نهج البلاغه» حتّى في النسخ التي صحّحها أهل السنّه وشرحوها ، مثل : ابن أبي الحديد ، والشيخ

١- التفسير الكبير للرازي ١١: ١٢: ١٦١ ، تفسير غرائب القرآن المطبوع مع تفسير الطبري ٦: ٧٣ - ٧٤ .

٢- مسند الحميدي

٣- الكافي ٣: ٣١ / ح ٩ - باب مسح الرأس والقدمين . كنز العمال ٩: ٤٣٢ / ح ٢٦٨٣٧ عب ، ص ، ش ، د ، ت ، ن ، ه وقد تقدم في كلام هود الهواري ، والوهبي الإباضي ، والطبري ، والعلامة الحلي ، وابن كثير ، والفيروزآبادي ٧ والمقداد السيوري .

محمد عبده ، وصبحي الصالح وغيرهم .

سبحان الله ! أترى القوم يرمون الكلام على عواهنه وينسبون إلى الشيعة أقوالاً بلا دليل وحتج في حين أنهم هم الذين يفعلون ذلك؟!!

ثم إنهم إذا أرادوا أن ينقلوا قولاً عن كتاب ، فتراهم يأتون بالعجب العجاب ، لان كتاب «نهج البلاغه» هو أخ القرآن وحليف الشيعة في كل زمان ومكان ، فكيف يكون فيه كلام كهذا ويخفى عليهم ؟

وليس للألوسي إلّا أن يقول : إنّه كان موجوداً في هذا الكتاب ثم حذفوه؛ وهذا الكلام باطل أيضاً ، لان نسخ هذا الكتاب موجوده قبل أن يولد الألوسي ، بل أنّ مصادر كلام الشريف الرضى هي موجوده في كتب من سبقه ، فلا نرى بين تلك المصادر ما ادعاه الألوسي .

نعم جاء عن الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام في شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغه نقلاً عن الغارات للثقفى لا في متن «نهج البلاغه» ، وقد وضّحنا بأنّ هذا النص المنقول عن الغارات قد حُزف في أوائل القرن السادس الهجرى ، لأنّ الموجود في الغارات حسب نقلى الشيخ المفيد المتوفى (٤١٣هـ) (١) ، والشيخ الطوسي المتوفى (٤٦٠هـ) (٢) المسح ، لكن المحرفين للتراث بدءاً من معاويه (٣) إلى على فكرى رئيس اللجنة المعتره للكتب في مصر ، أخذوا يعثون

١- انظر الأمالى للشيخ المفيد المطبوع ضمن مجموعه مصنفاته ١٣: ٢٦٧.

٢- انظر أمالى الطوسي: ٢٩٠.

٣- جاء في خبر الغارات للثقفى ١: ٢٥١ - ٢٥٤ ، أن محمد بن أبى بكر طلب من الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام أن يكتب له شرائع الدين فكتب له عليه السلام ، فكان عنده إلى ان ظهر عليه وقتل ، فأخذ عمرو بن العاص كتاب على إلى محمد بن أبى بكر وأرسله إلى معاويه ، وكان معاويه يفتى على طبقه ، فقال له الوليد ابن عقبه: كيف تفتى بهذه الأحاديث وهي من كلام على ، مُرّ بها أن تحرق ، فقال له معاويه: أتأمرنى أن أحرق علماً مثل هذا ، ثم قال: إنّ أبا تراب لو قتل عثمان ثم أفتى لأخذنا عنه ، ثم سكت هنيهة ونظر إلى جلسائه ، فقال: إنا لا نقول: إنّ هذه كتب على بن أبى طالب ، ولكننا نقول: إنّ هذه من كتب أبى بكر الصديق ، كانت عند ابنه محمد ، فنحن نقضى بها ونفتى.

بالتصوص التراثية فى الغارات وفى غيره (١١). وهذا ما وضحتاه فى مدخل هذه الدراسة / البحث التاريخى .

الأوسى وروايات المسح

أنكر الأوسى روايات المسح التى أوردها أئمة الجمهور منذ زمن صدور الخبر إلى يومه ، مدّعياً أنّ ابن عباس وأنسأ وأبا العالیه وعكرمه والشعبى لم يقولوها ، ولم يكونوا يمسحون ، بل إنّ كلّها موضوعة عليهم .

أقول :

هذه دعاوى وكلمات لا مستند لها ، إنّما التمرّد على الحق والخروج على الدليل ، وإذا وطئ المنطق والاستدلال تحت أرجل العصبية ، فيمكن لكلّ أحد أن يقول ما شاء ، ويقول فى شأن كلّ روايه لا تتفق مع معتقده : إنّها كذب وزور وبهتان . فليأتنا الشيخ بدليل على مُدّعاها ، أو ليخطئ أسانيد تلك المرويات .

أما ما يدعيه بأنّ ابن عباس قال : «لا نجد فى كتاب الله إنّ المسح ، ولكنهم أبوا إنّ الغسل» جاء بطريق الإعجاب ، ونحن نقول بقوله ونُدعى بما ادّعاها ، وأنّ كلامه ادّعاء وتخزص وخروج عن الدليل والتمسك بالتأويل مع ظهور النص .

أجل ، أنّ الآلوسى تهجم على الشيعة الإماميه بأنهم اختلقوا روايه التخيير المنسوب إلى الطبرى ، قال :

وبعض أهل السنه ممن لم يميّز الصحيح من السقيم من الأخبار قلدوا الشيعة بلا تحقيق ولا سند ، واتسع الخرق على الراقع (١) .

أقول : ومن هؤلاء الذين رووا التخيير عن الطبرى هو فخر الدين الرازى صاحب التفسير الكبير المسمى بـ «مفاتيح الغيب» ، والنيسابورى صاحب «غرائب القرآن» وأمثالهما ، فهل هؤلاء هم ممن لم يميّزوا الصحيح من السقيم من الأخبار ومن الذين قلدوا الشيعة بلا تحقيق ولا سند؟!

أنشدكم بالله يا أيها المنصفون ! من هو أعلى كعبا فى التفسير والحديث هل هو الرازى أم الآلوسى ؟

ومتى قلد السنه الشيعة فى شىء حتى يعتمدوا عليهم فى روايه التخيير ؟ والتخيير مؤجود فى تفسير الطبرى حينما رجح قراءه الجز بعد قبولهما معاً . والرازى بل كل من له أنسه باللغه العربيه يفهم من تفسير الطبرى التخيير ، وذلك ليس تحمیل عليه .

ثم افترى الآلوسى فريه أخرى بيته ، وقال : ولعل ابن جرير القائل بالتخيير هو محمد بن جرير بن رستم الطبرى الشيعى صاحب (الإيضاح للمسترشد فى الإمامه) ، لا أبو جعفر محمد بن جرير بن غالب الطبرى الشافعى الذى هو من

١- روح المعانى ٦: ٧٧ - ٧٨ ، ولقد ردّ تهجمه على الشيعة السيد رشيد رضا فى تفسيره المنار ، ويأتى كلامه بعد صفحات.

أعلام أهل السنّه (١١).

ولو صحّ كلامه فبم يجب ابن الجوزى القائل فى المنتظم :

كان ابن جرير يرى جواز المسح على القدمين ولا يوجب غسلهما ، فلهذا نسب إلى الرفض ، وكان قد رفع فى حقه أبو بكر بن أبى داود قصه إلى الحاجب يذكر عنه أشياء فأنكرها (٢) ، وروى ابن جرير أيضاً فى تاريخه عن ابن سنان : أنه إنما أخفيت حاله لأنّ العامه اجتمعوا ومنعوا من دفنه بالنهار ، وادّعوا عليه الرفض ثم ادّعوا عليه الإلحاد (٣) !

ولا يخفى على من له أدنى إلمام بمذهب الإماميه الإثنى عشرية أنهم يوجبون المسح فرضاً معيناً تبعاً للقرآن والعترة ، ولا فائل منهم يقول بالتخيير ، لأنهم لا يشكّون فى كونهم على الحقّ ، لأنهم أتباع أمير المؤمنين على بن أبى طالب «وعلىّ مع الحقّ والحقّ مع على ، يدور معه حيثما دار» «وعلىّ مع القرآن والقرآن مع على» ، وإلّا لما اعتنقوا هذا المذهب ، وأنّ اعتناقهم له جاء بدليل وبرهان .

كما أنّ الآلوسى أنكر روايه المسح والجمع والتخيير فى تفسير الطبرى تمحلاً وزوراً وافتراءً مدعياً أنه لم يذكر إلّا الغسل فقط .

أقول :

وأنت إذا قرأت تفسير الطبرى (=جامع البيان عن تأويل آى القرآن) - المنتشر فى بلاد الإسلام - تعرف عدم صحّه كلام الآلوسى وإضلاله للناس .

١- روح المعانى ٦: ٧٨.

٢- المنتظم ١٣: ٢١٧ وانظر كلام الطبرى فى تفسيره ٦: ٨٣ أيضاً.

٣- المصادر السابقه.

ويضاف إليه : أنه زعم أن روايات الشيعة الدالّة على المسح لا يعتمد عليها ، لأنّ الواقف على أحوال روايتهم يعلم بعدم إمكان الاعتماد على تلك الأخبار(١) .

أقول : إنّ الشيعة لا تعتقد بصحة مرويات مَنْ يُسَيِّمُونَ أَنْفُسَهُمْ بِ«أَهْلِ السَّنَّةِ» ولا تحتجّ بمروياتهم في إثبات المسح ، بل أنّها تحتجّ عليهم إلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم ، واعتقاداً منهم بأنّها روايات صحيحة عندهم ، فنحن درسنا موضوع وضوء رسول الله من رواياتهم ، بدءاً بما رواه الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن حمران ، عن عثمان من كتابي البخاري ومسلم إلى غيرها من المجاميع الحديثية ، وختماً بما ادعاه الترمذي في سننه باب «ما جاء في صفه وضوء النبي صلى الله عليه وآله كيف كان»(٢) بوجود روايه عن عبد الله بن أنيس وعائشه . والذي شكك فيهما المبار كفوري ، وقال : فليُنظر من أخرجه(٣)

وهذه هي سيره الشيعة مع الجمهور في بحثهم الخلافي منذ زمن الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام بن أبي طالب عليه السلام إلى زماننا هذا .

وأما الرواه الذين نبذهم الألوّسى : فمن وقف على أحوال رواه المسلمين من جميع المذاهب متحرراً من النزعات والعصبيّات العمياء ، وجد رواه الشيعة أصدقهم وأورعهم وأتقاهم وأحفظهم وأعلمهم وأحرصهم على السنه تدويناً وتحديثاً(٤) لأنهم وقفوا مع رسول الله ودافعوا عن سنّته وحديثه ورووا أخباره ،

١- روح المعاني ٦: ٧٨.

٢- سنن الترمذي ١: ٦٧ / ٤٨ من الباب ٣٧ ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وآله كيف كان.

٣- تحفه الاحوذى لشرح الترمذي ١: ١٣٦.

٤- أنظر كتابنا منع تدوين الحديث.

وإن وضعت الصمصامه على أعناقهم بعكس بعض الصحابه والتابعين الذين جدّوا للاكتفاء بالقرآن وترك السنّه المطهره ، ساعين لمحاربه رسول الله ، ورسول الله يقول : «أوتيت القرآن ومثله معه» ، فالعامه أخذوا بمرويات الثقات من الشيعة وغيرهم لأنّ ترك أحاديثهم يعنى ترك السنّه المطهره (١).

وأما رواه أهل السنّه الذين دافع عنهم الآلوسى فخذ كتاب البخارى مثلاً والذي قيل عنه بأنّه «أصح كتاب بعد كتاب الله» ، فتجد بين روايه مجهولٍ إلى خارجي كافر - بالاتفاق - إلى متجاهر بالفسق ، إلى منافقٍ مدلسٍ إلى كذابٍ مشهور بالكذب إلى ... ، ومع هذا كلّه فيقول الآلوسى : «رواه الشيعة لا يعول على خبرهم» (٢).

متّوهين إلى أنّ أصحاب الكتب الأربعة الشيعة لم يشترطوا على أنفسهم ما شرطه البخارى على نفسه ، فالبخارى يروى - خلافاً لشرطه - عن عمران بن حطان السدوسى الخارجى الكافر ، وحرير بن عثمان الناصبى الأفاك الذى كان يلعن إمام المتقين علياً عليه السلام سبعين مّزّه فى الصباح ومثلها فى المساء (٣) . . . فى حين لم نره ينقل روايه واحده عن الإمام العسكرى عليه السلام ابن رسول الله صلى الله عليه وآله مع أنّه كان قد عاصره ، كما أنّه لم يرو عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام وغيرهم من أئمّه أهل البيت ، ولأجل ذلك عاتبه العلامة أبو بكر ابن شهاب الدين

١- انظر كتاب المراجعات - المراجعة ١٦ فى موسوعه الإمام شرف الدين ٢: ٨٠ ، وانظر ذلك فى ترجمه أبان بن تغلب وغيره فى كتب رجال العامه .

٢- روح المعانى ٦: ٧٨ .

٣- راجع تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨: ٢٦٦ وفيه: وحكى عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت ثم ذكر نحوين ، وانظر ميزان الاعتدال ١: ٤٧٥ ، واللحن سبعين مّزّه بالصباح والغداه جاء فى تهذيب التهذيب ٢: ٢٤٠ وفى هامش تهذيب الكمال ٥: ٥٧٩: فى الكاشف أنّه ناصبى ، وكذا فى المغنى فى الضعفاء أيضاً ، وقد تحامل عليه محقق الكتاب بشّار عوّاد فراجع .

الحضرمي الشافعي بأبيات منها :

قضية أشبه بالمرزأه هذا البخاري إمام الفئه

بالصادق الصديق ما احتج في صحيحه واحتج بالمرجئه

ومثل عمران بن حطان أو مروان وابن المرأه المخطئه

مشكله ذات عوار إلى حيزه أرباب النهي ملجئه

وحتى بيت يمتئه الوري مغلده في السير أو مبطئه

إن الإمام الصادق المجتبي بفضل الآي أتت مئنه

أجل من في عصره رتبته لم يترف في عمره سئنه

قلامه من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مئه (١)

نعم ، الكل يعلم بأن الحزب القرشي الأموي المرواني لا يعول على خبر الشيعة وكذا العكس ، فالشيعة لا تحتاج إلى أمثال هؤلاء لتصحيح أخبارهم ، لأنهم يستقون من عين النبوه والرساله ، ولا يتخذون المضلين عضداً .

مع الألو سي وما قاله في «النفحات القدسيه في رد الإماميه»

لقد أصر الألو سي في نقد عقيدة الإماميه ، ولم يبق عنده إلا اعتراض على الشيعة فأوردهما :

أولهما : لو فرض أن حكم الآيه كان المسح - كما يعتقد الإماميه - لكان الغسل كافياً عنه ، أما لو كان حكمه الغسل لما كفى المسح عنه ، وبذلك فالغسل للرجلين ذمته مبرأه غير الماسح لها .

والجواب :

١- النصائح الكافي: ٨٩، والعتب الجميل: ٤٠ - ٤١ ، عداله الرواه والشهود للمحطوري: ٢١٣.

إنَّ الحكم الإلهي في الآية الكريمة لو كان هو المسح لما كان الغسل عنه كافياً بل كان ذلك خروجاً عن الأمر الإلهي ، لأنَّ من المعلوم بأنَّ المسلم يجب عليه أن يتعبد بما ورد عن الشارع ولا يكون مشرعاً من عند نفسه ، فإنَّ دين الله لا يُقاس بالعقول .

فلو كان ما يقوله صحيحاً لوجب غسل الرأس أيضاً ، لأنَّ المسح متَّفَق عليه بين الفريقين ، فهلاً يوجب الألوَسى وقومه غسل رؤوسهم ليخرجوا عمّا في ذمتهم من التكليف الإلهي ؟!

فإنَّ الألوَسى وأضرابه قد يذهبون إلى جواز غسل الرأس - على كراهه - مسقطين بذلك حكم المسح في القرآن ، فلو جاز الغسل وأنه مسح وزياده كما يقولون فلم لا يغسلون الرأس على أنه واجب - لا على أنه مكروه - إذن ؟

وعليه فكما لا يكفي المسح عن الغسل ، كذا لا يكفي الغسل عن المسح فيما أمر فيه الله تعالى بالمسح ، لأننا متعبدون بأوامر الله ورسوله ، وليس لنا الخيره في أمرنا ، وإنَّ دين الله لا يؤخذ بالرأى ، والكتاب والسنة شاهدان للشيعة على الخصم .

ثانيهما : أنَّ الغسل أوفق للاحتياط ، لأنَّ سنده متَّفَق عليه ، والمسح مختلف فيه فيلزم الشيعة الغسل .

والجواب :

قد ثبت لك فيما سبق أنَّ ما تحويه كتب العامة في التفسير والفقهاء والأحكام هو خلاف ما يقوله الألوَسى .

وأنَّ المسح متَّفَق عليه بين الفريقين بعكس الغسل المختلف فيه ، وأنَّ بعضهم يمسح ويغسل والآخر يقول بالتخيير ، إذن المذاهب الأربعة وحدها هي التي تذهب إلى غسل الرجلين ، وهؤلاء هم كذلك يعتقدون بصحة

الروايات المسحيه وحمل القراءات القرآنيه عليها . وبهذا فقد عرفت تقاطع دعاوى الألويسى مع الحقّ وأنه على طرفى نقيض معه .

١٠٥ - محمّد بن عمر نووى الجاوى (ت ١٣١٦ هـ)

قال نووى الجاوى فى «مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد»: أمّا القراءه بالجزّ فهى معطوفه على «الرؤوس» ، فكما يجب المسح فى الرؤوس كذلك فى الأرجل ، وإنّما عطفت على الممسوح للتنبيه على الإسراف فى استعمال الماء فيها لأنّ موضع صبّ الماء الكثير ، والمراد غسلها .

أو مجروره بحرف جر محذوف متعلّق بفعل محذوف أى «وافعلوا بأرجلكم غسلًا» وحذف حرف الجر وإبقاء الجر جائز .

ولا يجوز الجر على الجوار على أنه منصوب فى المعنى عطفت على المغسول لأنّه معدود فى اللحن الذى قد يحمل لأجل الضروره فى الشعر ويجب تنزيه كلام الله عنه ، ولأنّه يرجع إليه عند حصول الأمن من الالتباس كما فى قول الشاعر :

كبير أناس فى بجاد مزمل

وفى هذه الآيه لا يحصل الأمن من الالتباس ، ولأنّه إنّما يكون بدون حرف العطف (و).

والجواب :

أمّا عن الجوار فقد أجاب عنه هو نفسه ، فلا يفيد .

وأمّا عن الغسل ، فالعجب أنّه يقول بالعطف على الممسوح ومع ذلك يؤوّله

بالغسل ، وهذا ليس إلا الخروج عن ظاهر الآيه ، والجمود على ما يقوله أصحاب مذهبه ، والاستفاده من الروايات التي أساوا فهمها فقط .
وأما تقدير حرف الجرّ أولاً وتقدير الفعل المتعلّق به تلك الحرف فخرج عن القواعد العربيّه ، وأنّ عدم التقدير أولى ، ولم ينشأ هذا الدليل من قبله إلا عن لجاجه .

١٠٦ - السيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشيخ محمد عبده

قال الشيخ محمّد رضا في «تفسير المنار»: الفرض الرابع غسل الرجلين فقط أو مع مسحهما بارزتين أو مستورتين بالخف أو غيره ، قال تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ بالفتح أى «واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين» ، وقرأ الباقون ابن كثير وحمزه وابن عمرو وعاصم بالجرّ ، والظاهر أنه عطف على الرأس أى «وامسحوا بأرجلكم إلى الكعبين» .

ومن هنا اختلف في غسل الرجلين ومسحهما ، فالجماهير على أنّ الواجب هو الغسل وحده ، والشيعه الإماميه على المسح (وحده) .

وقال داود بن علي ، والناصر لدين الحق من الزيديه يجب الجمع بينهما .

ونقل عن الحسن البصرى ومحمد بن جرير الطبرى إنّ المكلف مختير بينهما وستعلم أنّ مذهب ابن جرير الجمع .

أما القائلون بالجمع فأرادوا العمل بالقراءتين معاً للاحتياط ، ولأنّ الجمع فى التعارض أولى إذا أمكن .

وأما القائلون بالتخيير فأجازوا الأخذ بكلّ منهما على حدته .

وأما القائلون بالمسح فقد أخذوا بقراءة الجزّ، وأرجعوا قراءة النصب إليها، وذكر الرازي عن القفال أنّ هذا قول: ابن عباس، وأنس بن مالك، وعكرمة، والشعبي، وأبي جعفر محمد بن علي الباقر، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف هذا (أي الغسل) إلّا عن عليّ، وابن عباس، وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك.

وأما الجمهور فقد أخذوا بقراءة النصب وأرجعوا قراءة الجزّ إليها، وأيدوا ذلك بالسنة الصحيحة، وإجماع الصحابة، وهو المنطبق على حكمه الطهارة والإنفاذ، وأدعى الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ.

..

ثم جاء الشيخ بالأحاديث القولية عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الباب وأصحها حديث ابن عمر في الصحيحين: تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله في سفره فأدركنا وقد أزهقنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، قال: فنادى بأعلى صوته «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً... وفي أفراد مسلم: فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء... وأصرح من ذلك روايه مسلم عن أبي هريره: أنّ النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً لم يغسل عقبه، فقال: ذلك.

وقد روى ابن جرير المسح عن النبي صلى الله عليه وآله وعن كثير من الصحابة والتابعين، منهم علي كرم الله وجهه...، ومنهم عمر، وابنه، وروى عن عطاء أنّه قال: لم أر أحداً يمسح على القدمين.

ومذهب مالك الغسل دون المسح وهو يحتاج بعمل أهل المدينة، فلو كان أحد منهم يمسح لما منع المسح البتة ولا يتفقون على الغسل إلّا لأنه السنة المتبعة من عهد النبي، ولكن ابن جرير روى القول بالمسح عن ابن عباس وأنس من الصحابة وعن بعض التابعين، ومن الرواية عن ابن عباس: الوضوء غسلتان ومسحتان،

وعن أنس : نزل القرآن بالمسح والسنة الغسل ، وهو من أعلم الصحابة بالسنة ، لأنه كان يخدم النبي ثم قال ابن جرير بعد سوق الروايات في القولين ما نصه :

والصواب من القول عندنا في ذلك إن الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم ، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان ماسحاً غاسلاً ، لأن غسلها إمرار الماء عليهما أو أصابتهما الماء ، ومسحهما إمرار اليد وما قام مقام إله عليهما .

ثم أضاف رشيد رضا بالقول : وكذلك من احتمال المسح المعنيين الذين وصفت من العموم والخصوص اللذين أحدهما مسح ببعض ، والآخر مسح بالجميع ، اختلفت قراءة القراء في قوله : «وأرجلكم» فنصبها بعضهم . . . وخفضها بعضهم توجيهاً منه ذلك إلى أن الفرض فيهما المسح ، فالعطف به على «الرؤوس» مع قربه منه أولى من العطف به على الأيدي الذي حيل بينه وبينها بقوله «وأمسحوا برؤوسكم» .

وقال : وقد أطنب السيد الألوسي في «روح المعاني» في توجيه كل من أهل السنة والشيعة للقراءتين وتحويل إحداهما إلى الأخرى ورجح قول أهل السنة ثم تكلم عن الشيعة ، ونقل بعض رواياتهم ، ثم اتهمهم على أئمتهم بالكذب أو إساءتهم كيفية الاستدلال . . . إلى أن يقول :

أقول(١) : إن في كلامه (عفا الله عنه) تحاملاً على الشيعة وتكذيباً لهم في نقل وجد مثله في كتب أهل السنة كما تقدم ، والظاهر أنه لم يطلع على تفسير ابن جرير الطبري ، وقد نقلنا بعض رواياته ونص عبارته في الراجح عنده آنفاً ،

وصفوه القول في مسأله فرض الرجلين في الموضوع بتضح بأمر :

- ١- إنَّ ظاهر قراءه التَّصَبِّ وجوب الغسل ، وظاهر قراءه الجر وجوب المسح .
- ٢- إنَّ مجال التَّحْوِ واسع لمن أراد ردَّ كلِّ قراءه منهما إلى الأخرى وتأبيد الغسل ببعض الوجوه وتأبيد المسح بوجوه أخرى .
- ٣- إنَّ القول بكلِّ من الغسل والمسح مروى عن السلف من الصَّحابه والتابعين ولكنَّ العمل بالغسل أعمَّ وأكثر وهو الَّذي غلب واستمرَّ .
- ٤- إنَّ القول بعدم جواز الغسل أبعد عن التَّنْقُلِ والعقل من القول بعدم جواز المسح ، وإن رُوِيَ كلُّ منهما .
- ٥- على فرض التعارض بين القراءتين فالسَّنة أيضاً متعارضة ، فأهل السَّنة والشيعة متفقون على أنَّه إذا أمكن الجمع بين المتعارضين يقدِّم على ترجيح أحدهما على الآخر ، والجمع هنا ممكن بما قاله ابن جرير وهو المسح في أثناء الغسل . . .
- ٦- إذا أمكن المراء فيما قاله ابن جرير فلا يمكن أن يمارى أحد بين المسح والغسل بالبدء بالمسح أولاً ثمَّ الغسل بعده .
- ٧- فرض المسح - حسب ادعاء القائلين به - يخالف حكمه الطهارة التي تقتضى رفع الوسخ عنه ، والمسح باليد المبللة على الأرجل يزيد وساخته ولولا فتنه المذاهب بين المسلمين لما تشعب هذا الخلاف في هذه المسألة وأمثالها(١) . كان

١- تفسير المنار ٦: ١٩٤ - ٢٠٠ للشيخ محمد عبده وتلميذه السيّد رشيد رضا - دار إحياء التراث العربى - بيروت.

هذا خلاصه ما قاله الشيخ رشيد رضا .

والجواب عنه :

أولاً: أنه أقر بنبوت قراءه الجزّ عن ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعكرمه ، والشعبي ، وأبي جعفر الباقر ، وعليّ عليه السلام ولاشكّ أنّ الشيعة استنبطوا المسح من قول من ذكرهم وعليّ رأسهم أتمّه أهل البيت عليهم السلام كما أنّهم استفادوا المسح بالعطف على «برؤوسكم» لفظاً ، وأما ادعاء رجوع ابن عباس وعليّ بن أبي طالب وأنس إلى الغسل فلم يثبت علمياً ، وقد بينا كذب رجوع ابن عباس إلى الغسل عند مناقشتنا لمروياته الغسلية . فإنّهم هكذا قد نسبوا هذا الأمر إلى ابن مسعود وغيرهم من كبار الصحابه ، حسبما مرّ عليك في الجانب الروائي .

وثانياً: أنّ أخذ الجمهور بقراءه النصب وإرجاع قراءه الجزّ إليها مردود ؛ لأنّ العطف بالأقرب «برؤوسكم» يمنع الأبعد ، سواء في قراءه الجزّ والعطف على اللفظ ، أو قراءه النصب بالعطف على محلّ المجرور «برؤوسكم» ، كما اعترف به رشيد رضا في بعض كلامه .

وثالثاً: أنّ تأييدهم قراءه النصب والعطف على الأيدي بالسنة الصحيحة ، ليس في محلّه ؛ لأنّ السنن المذكوره ، وإن كانت صحيحة بنظرهم لكننا أثبتنا بطلانها وفق مبانيهم الرجاليه والدرايه في البحث الروائي وعلى فرض الصحه يكون معناه هو الغسل من الخبث ولزوم الحيظه من نجاسه الأعقاب المعروضه للبول والغائط . وأمثال ذلك .

ورابعاً: إنّ ما قاله «إنّ الجمع أولى إذا أمكن» صحيح لو لم يكن هناك محمل آخر للكلام وهنا يوجد المحمل وهو قوله تعالى : {وَأَرْجُلُكُمْ} المعطوف على

الأقرب أعنى «برؤوسكم» لفظاً أو محلاً .

وخامساً : أنّ الماسحين كلّهم كانوا من الصحابه وأنهم مسحوا أقدامهم على عاداتهم بلا اختلاف بينهم فى هذه الحاله وإنّ قوله صلى الله عليه وآله جاء بعد فعلهم المسح ، فلو قلنا إنّ النبي صلى الله عليه وآله تساهل فى التبليغ ، ولم يصلهم حكم الأرجل فهو خلاف التصوّر ، ولو قلنا إنّ هؤلاء الصّحابه تساهلوا أو نسوا ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله فهو خلاف ما يقولونه عن الصحابه ، فلا يبقى إلّا القول بأن يكون مراده صلى الله عليه وآله هو الطّهاره من الخبث أو الإشاره إلى الذين يتعمّقون فى الدين ومنه الوضوء أمثال : عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومعاويه ، وأبو هريره ، فأشار إلى أمثال هؤلاء الذين يسعون أن يغيثوا أحكام الله بآرائهم الباطله وتوجيهاتهم العليله ، كالقول بأنّه مسح وزياده ، وما شابه ذلك .

وقد اعترف الشيخ رشيد رضا بما قلناه ، فقال : «فللقائلين بالمسح أن يقولوا أنّ الصحابه كانوا يمسخون فهذا دليل على أنّ المسح كان هو المعروف عندهم ، وإنّ ما أنكر النبي عليهم عدم مسح أعقابه ، وذهب البخارى إلى أنّ الإنكار عليهم بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ، ذكره فى نيل الأوطار ، ثمّ قال الحافظ : «أى ابن حجر وهذا ظاهر الروايه المتفق عليها» .

لكن العله بنظرنا لم تكن هى التى قالها البخارى بل الذى قلناه قبل قليل ، ومن هنا نعلم بأنّ ما قالوه عن إجماع الصّحابه على الغسل هو أمر موهوم لا حقيقه له أصلاً .

وسادساً : أنّ القول بنسخ القرآن بالسنة باطل ، بل الصحيح أنّهم نسخوا القرآن بالرأى ، لأنّ الروايات التى أتت بها وقيل عنها بأنّها أصحّ الروايات

كحديث ابن عمر المرؤى في الصحيحين فهي لا تدلّ على الغسل في الوضوء كما مزّت الإشارة إليه .

وأما قول عطاء ، منقوض بما روى ابنه عن أوس بن أبي أوس أنّه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح قدميه كما في تفسير الطبرى .

وأما ما نسب إلى علي وابنائه الحسن والحسين فهو لا يتفق مع مذهب أهل البيت والشيعة وقد أجبنا عنه سابقاً .

وأما روايه أنس فثبت عنه أنّه قال : نزل القرآن بالمسح وأبي الناس إلّا الغسل ، ومفهومه أنّ مراده سنّه الناس لا سنّه النبي صلى الله عليه وآله .

وأما حديث أبي هريره فليس فيه غسل القدم ، بل فيها «لم يغسل عقبه» وهو مبهم لا يعلم لماذا لا يغسله هل قصوراً في أداء التكليف الإلهي ، أو لم يغسله في الطهارة عن الخبث ؟

وأخيراً نقول : قاتل الله السياسة ، فإنهم حرّفوا شريعة الله للتعزّف على الطالبيين وهذا هو الذي أدّى إلى تشعب هذا الخلاف في هذه المسألة ، فالذي يعرف الحق لا يمكنه تجاهله تبعاً لسياسة الحكّام .

١٠٧ - الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ)

علم من خلال الأقوال السابقة بأنّ الجرّ يفيد المسح عطفاً للأرجل على لفظ «الرؤوس» المجروره ، والرأس ممسوح قطعاً ، لكنّ الزرقاني كغيره من علماء الجمهور حمله على المسح على الخنّين زاعماً أنّ النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك (١) ، في حين

أنا قد أثبتنا سابقاً أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يفعل ذلك .

١٠٨ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى (ت ١٣٧٦ هـ)

ادعى ابن ناصر آل سعدى فى «تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المَنان» إلى أنّ الآية تأمر بغسل الرجلين إلى الكعبين «ويقال فيهما ما يقال فى اليدين» ثم أضاف بأنّ فيها الردّ على الراضه على قراءه الجمهور بالنصب وأنه لا يجوز مسحهما ما دامتا مكشوفتين ، كما أنّ فيها الإشارة إلى مسح الخفّين على قراءه الجزّ فى «أرجلكم» .

وتكون كلّ من القراءتين على معنى ، فعلى قراءه النصب فيها غسلهما إن كانتا مكشوفتين ، وعلى قراءه الجزّ فيها مسحهما إذا كانتا مستورتين بالخف (١) .

والجواب : أنّ القارئ الكريم يعلم جيداً أنّ ما قاله ابن ناصر هو ادعاء فى ادعاء ، وأنّ صرف الآية إلى ما قاله يصير سبباً لخلو الآية عن حكم الأرجل .

فإن قرأت بالنصب فيكون حكم الأرجل الغسل لو كانتا مكشوفتين حسب ادعائه ، فالسؤال : إذا صحّ هذا الادعاء فما هو حكمهما لو كانتا مستورتين فى قراءه النصب ؟

أما على قراءه الجزّ ، فيكون حكم الأرجل المسح إذا كانتا مستورتين بالخف ، فما هو حكمهما لو كانتا مكشوفتين !؟

١٠٩ - الشقيطى (ت ١٣٩٣ هـ)

زعم الشقيطى فى «أضواء البيان» أنّ فى قراءه الجزّ إجمالاً ، لأنّ الآية مفيدة

١- تفسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المَنان لابن ناصر آل سعدى: ١٧٨ شركة أبناء شريف الأنصارى - بيروت ط ١ سنة ٢٠٠٢ م - ١٤٢٢ هـ

للمسح على الرجلين كالرأس ، وهو خلاف الأحاديث الصحيحة الصريحة - على حدّ تعبيره - في وجوب الغسل كقوله : «ويل للأعقاب» (١).
ولأجله حمل الآية على الغسل بجعل الجزّ على الجوار ، دفعاً للتعارض بين القراءتين اللتين هما بحكم الآيتين ، وذلك بالحمل على الغسل فيهما ، لأنّ النصب على زعمهم يفيد الغسل فكذا الجزّ .
والحقّ أن لا تعارض بينهما أصلاً - نصباً وجزاً - لأنّ الجزّ على لفظ «الرؤوس» والنصب على المحلّ ، وكلتاهما يفيد المسح مع الاحتفاظ بالقواعد النحويّة ومراعاة أحكامها .

الشنقيطيّ والجزّ بالجوار :

لما حمل الشنقيطيّ الجزّ على الجوار استشعر بالاعتراضات الواردة ، وهي :

١ - الجزّ بالجوار لحن يُتَحَمَلُ لضروره الشعر ولا يُحْمَلُ عليه القرآن .

٢ - لا يتصوّر في العطف - لو قيل بوقوعه - في النعت والتأكيد .

٣ - إنّما يتصوّر في مقام الأمن من اللبس ، وليس هنا موضعه (٢).

فحاول الإجابة عنها :

فادّعى أولاً أنّ الأئمّه صرّحوا بالجواز ومنهم الأُخفش وأبو البقاء ، ولم ينكره سوى الزجاج ، وإنكاره مع ثبوته في كلام العرب يدلّ على أنّه لم يتتبع المسألة حقّ التتبع .

والجواب : أنّ الأُخفش أراد تخريج قراءة الجزّ ليخرجه من الغلط - على

١- أضواء البيان ١: ٣٣٠.

٢- أضواء البيان ١: ٣٣١.

زعمه - لأنَّ الجزَّ يفيد المسح وهو من الغاسلين ، فأراد وجهاً يوافق اعتقاده وهو الغسل مع تصحيح الجزَّ ، وهو على هذا التقدير لا يمكن تخريجه إلَّا بالمجاوره ، إذ لو لم يقل هذا لأفاد المسح وهم يفزون منه .
ومع هذا فقد اعترف بالضعف والضروره ، وأنَّ النصب أجود وأسلم من هذا الاضطرار(١).

بقى أبو البقاء ، والمنصف لو وضع الزنجاج - المنكر للجوار - في كفه الميزان العلمى ، وأبا البقاء فى كفه أخرى ، لم يجد أبا البقاء شيئاً يصلح للموازنه مع الزنجاج ، فالإلتيان بأبى البقاء بإزاء الزنجاج كالإلتيان بالحجر العادى أمام الدرّ الثمين .

فالتسوّر على مقام الزنجاج وإنزاله إلى درجه أبى البقاء ليس إلَّا لاعترافه بالحقّ وهو تغليط الجزَّ بالجوار ، وهذا هو جرمه الذى أُبيح به ظلمه .

ولو أنّ الزنجاج آثر الرأى والهوى على الحقّ وقال بالمجاوره لتصحيح الغسل وحملاً للقرآن على الرأى ، لكان من أعظم المحققين وأعلم أهل العربيه أجمعين .

وثانياً : أنّ الجزَّ بالجوار أسلوب من أساليب العرب فى لغتهم ، وأنّه جاء من القرآن لأنّه بلسانٍ عربىّ مبین .

واستدلّ بالأبيات والآيات التاليه :

١ - قول امرئ القيس فى النعت :

* كبير أناس فى بجاد مزمل * (٢)

بخفض «مزمل» من باب المجاوره وإلّا فهو نعت «كبير» ، وهو مرفوع خبراً

١- معانى القرآن: ١٦٨.

٢- تقدم فى كلام الطبرسى ، والعلامة الحلى.

ل- «كأن» في مطلع البيت .

٢- قول ذى الرّمه :

تُريكَ سنه وجه غير مقرفه ملساء ليس بها خالٌ ولا ندبٌ (١)

بخفض «غير» للجوار مع أنه نعت «سنه» المنصوبه على المفعوليه .

٣- قول النابغه في العطف - على زعمه - : (٢)

لم يبق إلاً أسير غير منفلتٍ

وموثق في حبال القدّ مجنوب

بخفض «موثق» للمجاوره مع أنه ينبغي أن يكون مرفوعاً عطفاً له على «أسير» المرفوع بالفاعليه .

٤- وقول امرئ القيس : (٣)

وطلّ طهأه اللّحم ما بين منضجٍ صفيّ شواءٍ أو قديرٍ مُعجلٍ

بجرّ «قدير» لمجاورته للمخفوض مع أنه عطف على «صفيّ» المنصوب على المفعوليه ل- «منضج» ، وهو فعيل بمعنى مفعول وهو المصنوف من اللحم على الجمر ليثوى ، و«القدير» كذلك فعيل بمعنى مفعول وهو المجعول في القدر من اللحم لينضج بالطبخ .

٥- ومنه في العطف قول زهير :

يا صاح بلّغ ذوى الزوجات كلّهم

١- البيت في ديوانه ١: ١٢٧ وينظر الخزانة ١: ٩٠.

٢- قد تقدم عند عرض كلام الفخرالرازي.

٣- البيت في ديوانه ٢٢ ، والشاهد فيه: «ضعف شواءٍ أو قدير» ، حيث عطف «قدير» بالجرّ على «ضعيف» المنصوب ، لتوهم الإضافه ، كأنه قيل: من بين منضج ضعيف. أنظر المغنى ٢: ٤٦٠ ، شرح الأشموني ٢: ٤٢٤ ، والخزانة ١١: ٤٧ ، ٢٤٠.

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب(١)

بجزّ «كلهم» على ما حكاها الفراء لمجاوره المخفوض مع أنه توكيد «ذوى» المنصوب بالمفعوليه .

٦- ومنه فى العطف قوله تعالى : {وَجُحُورٍ عَيْنٍ} (٢) - على قراءه حمزه والكسائى وروايه المفضل عن عاصم - بالجزّ لمجاورته «بأكواب» (٣) مع أنّ حكم «حور عين» الرفع إمّا عطفاً على فاعل «يطوف» وهو «ولدان» ، أو على الابتدائيه ، والخبر محذوف بقرينه المقام أى : «وفيه حور عين» أو «ولهم حور عين» ، والعطف إذن بحسب المعنى (٤) .

٧- وفى النعت قوله : {عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٍ} (٥) بخفض {محيط} مع أنه نعت للعذاب .

٨- وقوله : {عَذَابٌ يَوْمٍ أَلِيمٍ} (٦) بجزّ {أليم} مع أنه صفة للعذاب .

٩- قوله تعالى : {بَلْ هُوَ قَوْلَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّخْفُوظٍ} (٧) بجزّ {مخفوظ}

١- قد تقدم فى كلام الأخفش الأوسط.

٢- الواقعة: ٢٢.

٣- فى الآيه ١٨ من سوره الواقعة.

٤- أضواء البيان ١: ٣٣٣.

٥- هود: ٨٤. وقد تقدمت عند عرض كلام أبى البقاء.

٦- هود: ٢٦ ، الزخرف: ٦٥. وقد تقدمت عند عرض كلام البغوى ، والمقداد السورى ، وأبى السعود ، والشهيد الثانى. وقد ضعف الآلوسى فى «روح المعانى» الجر على الجوار فى هذه الآيه وقال: ليس بشى.

٧- البروج: ٢١ و٢٢. وقد تقدمت عند عرض كلام القرطبى.

كما قاله القرطبي (١١).

١٠- قول العرب: «هذا جُحْرٌ ضَبَّ حَرْبٍ» يخفض «حرب» مع كونه نعتاً لخبر المبتدأ.

والجواب:

أما عن بيت امرئ القيس فقد تقدّم سابقاً في عرض رأى الشيخ الطوسيّ أبي جعفر.

وأما عن بيت ذى الرمة فهو أنّ «غير» صفة «وجه» لا صفة «سنه»، ولا يصلح جعله نعتاً ل- «سنه»، لأنها بالإضافة إلى «وجه» كسب التذكير و«غير» بالإضافة إلى «مقرفه» كسب التأنيث، ولا يمكن جعل المؤنث صفة للمذكّر.

وعن بيت النابغة فقد تقدّم سابقاً (٢).

وعن بيت امرئ القيس في العطف - على زعمه - أنّ «قدير» لا يكون معطوفاً على «صفيّ» كما ظنّه الرجل، بل هو معطوف على «منضج» بتقدير المضاف، أي: «وطابخ قدر»، والقربنه أنّ كلمة «بين» لا تضاف إلّا إلى المتعدّد، وذلك لا يمكن إلّا بما ذكرناه، وقد صرح بهذا الصبان في حاشيته على شرح الأشمونيّ على الألفية (٣).

أو أنّه معطوف على «شواء» كما صرح به العينى في «الشواهد الكبرى» (٤)،

١- أضواء البيان ١: ٣٣٤.

٢- في نقد رأى البغداديّ أبي البقاء صاحب الإعراب.

٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ٣: ١٠٧.

٤- شواهد العينى بهامش الأشمونيّ ٣: ١٠٨.

وهما أعلم من الشنيطي في علم الإعراب بلا خلاف . وكذا من ابن قدامة صاحب «المغني» .

وعن بيت زهير فقد تقدّم عند عرض رأي أبي البقاء ونقده .

وعن التأكيد في قول الشاعر أنه محمول على الضروره ولا يحتمل القرآن عليه .

وعن الآيات فقد تقدّم الكلام عنها سابقاً (١) .

والعطف على المعنى لا- يتصوّر في القرآن ، إذ هو عبارة أخرى عن العطف على التوهم ، والذي يقوله في القرآن فإنّما هو راجع إلى توهم القارئ ، وكلامه كلام سائر العرب لا فرق بينه وبينهم ، فإنّ القراء غير معصومين عن الخطأ ، فلا حاجة فيه من هذه الجهة .

ولا يمكن أن يكون ممّا أنزل الله على نبيه ، لأنّ التوهم من العوارض التي تفرّض للمخلوق ، والله تعالى متعالٍ عما يقولون علواً كبيراً .

وثالثاً : الأمن من اللبس بشيئين :

١ - التحديد ، وهو {إِلَى الْكَافِرِينَ} بادّعاء أنّ المسح غير محدود في الشريعة .

٢ - قراءة النصب ، وهي قرينه الجوار ، وأنّ العطف على «الوجه» أو «الأيدى» .

والحقّ : أنّه لا إعراب بالجوار في الآية ، والعطف هو على الرؤوس لفظاً أو محلاً فلا لبس ولا إجمال ، ولو فرضنا وقوع الجوار ففيه اللبس لا شكّ . ولكن ليس الجوار وليس اللبس المشروط هو على عدمه .

١- أجاب عنها باختصارٍ الشهيد الثاني وقد تقدّم عند عرض رأيه.

والتحديد يمكن في المغسول والممسوح ، كما نصّ عليه غير واحد من أهل السنّه كما تقدّم سابقاً ، والعطف على «الرؤوس» الذي هو في محلّ النصب يجوز على الوجهين : الجزّ والنصب ، قال ابن مالك في باب إعمال المصدر :

وَجُزٌّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُزٌّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَمْلُوكَ فَحَسَنٌ (١)

وقال أيضاً :

واجزُّ أو انصبّ تابع الذي انخفض

كمبتغى جاهٍ ومالاً من نهض (٢)

١١٠ – الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)

قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» : «قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزه ، وأبو بكر عن عاصم وخلف بخفض «وأرجلكم» . وللعلماء في هذه القراءة تأويلات ، منهم من أخذ بظاهرها ، فجعل الحكم المسح دون الغسل ، وروى هذا عن ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعكرمه ، والشعبي ، وقتاده ثم ذكر قول الحجاج في الأهواز وتكذيب أنس بن مالك له

ورويت عن أنس روايه أخرى ، قال : «نزل القرآن بالمسح والسنه بالغسل» .

وهذا أحسن تأويل بهذه القراءة فيكون مسح الرجلين منسوخا بالسنه ، مثل «ويل للأعقاب» ، وقد أجمع الفقهاء بعد عصر التابعين على وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، ولم يشذّ عن ذلك إلّا الإماميه من الشيعة ، قالوا : ليس في الرجلين إلّا المسح .

١- ألفيه ابن مالك: ٢٤٢.

٢- ألفيه ابن مالك: ٢٤٥.

وإلا ابن جرير الطبري الذي رأى التخيير يجعل القراءتين بمنزلة روايتين إذا لم يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى .

ومن الذين قرأوا بالخفض من تأول المسح في الرجلين بمعنى الغسل وزعموا أنّ العرب تسمى الغسل الخفيف مسحا ، وهذا الاطلاق إن صح لا يصح هنا لأنّ القرآن فرق في التعبير بين الغسل والمسح» (١١٧) .

والجواب :

أولاً :

أن قراءه الجرّ ثابته بنقل القراء الذين ذكرهم وبخمس من أعلام الصحابه والتابعين الذين ذكر أسماءهم ابن عاشور وأكد بأنها تفيد المسح وخصوصاً لو قرئ مع قول قول أنس بن مالك في الجواب عن الحجاج ، فأنس بن مالك (خادم رسول الله) قد ألقى نفسه في الخطر ، وقال بالمسح أمام الحجاج ، وهذا ينبئ عن صحته قوله بالمسح وكذب ما روى عنه بأنّ السنه هو الغسل ، فإنه لو كان هذا النقل عنه صحيحاً لم يكن يردّ الحجاج بتلك القوه .

وثانياً :

أنّ ابن عاشور اعترف ضمناً بصحة المسح ، حيث أجاب عن قول بعضهم «بأنّ العرب تسمى الغسل الخفيف مسحا» بأنّ ذلك إن صح فلا يصح في القرآن .

وأما جملة : «ويل للأعقاب من النار» ، والتخيير الذي قال به الطبري فقد أجبتنا عنهما مراراً ولا نعود إليهما .

١- تفسير التحرير والتنوير ٥: ٥٢ مؤسسه التاريخ ط ١ بيروت - ٢٠٠٠ م - ١٤٢٠ هـ ، وفي طبعه أخرى ٦: ١٣٠ - ١٣١ .

أنَّ الإجماع الذي ادَّعاه لم يحصل أبداً ، لوجود المخالف بين الصحابه والتابعين وتابعي التابعين والقراء والفرق الإسلاميه .

١١١ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ)

قال أبو زهره في «زهره التفاسير» : قراءتها بكسر اللام (أرجلکم) عطفاً على قوله تبارك وتعالى : ﴿يَرْزُقُوكُمْ﴾ والمعنى هو الغسل لا المسح بحمل القراءه الثانيه على القراءه الأولى ، ويكون السبب في عطفها على الرؤوس للإشاره إلى وجوب عدم الإسراف ، لأنَّ الرّجلين مظنه الإسراف في الماء ، فعطف وجوب الغسل فيها على وجوب المسح لمنع الإسراف بحيث يكون الغسل ليس بعيداً بعداً تاماً عن المسح(١).

والجواب واضح :

أولاً :

ما معنى حمل القراءه الثانيه على القراءه الأولى ؟!

ثانياً :

لو كانت معطوفه على الرؤوس فيجب أن يكون معناه معنى الرؤوس وهو المسح فلماذا تأولتم بالغسل ؟

والقول بأن الغسل واجب في الأرجل وعطفها على الرؤوس الممسوحه لرفع مظنه الإسراف مع أنّ هذه المظنه موجوده في غسل الوجوه والأيدى إذا لم يكن

١- زهره التفاسير ٤: ٢٠٤٨ - محمد أبو زهره - دار الفكر العربي - القاهره.

المكلف غير مبال ، وخصوصاً في هذه الأزمنة مع وجود شبكات الماء ولاسيما مع الشرط الذي اشترطه هذا المؤلف بأن لا يكون الغسل بعيداً عن المسح ببعداً تاماً ، وغير متعسر ، أو متعذر ولو استدل بالروايات أو الإجماع كما استدل بهما غيره للغسل كان له وجه مع أننا أجبنا فيما مضى عنهما أيضا هنا وهناك فراجع .

١١٢ - الدكتور ياسين جاسم

١١٢ - الدكتور ياسين جاسم (١١)

قال الدكتور ياسين في «الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط»: «ومن أوجب الغسل تأوّل أنّ الجزّ هو خفض على الجوار وهو تأويل ضعيف جدا ولم يرد إلّا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرّر في علم العربيّه ، أو تأوّل على أنّ الأرجل مجروره بفعل محذوف يتعدى بالباء ، أي وافعلوا بأرجلكم الغسل ، وحذف الفعل وحرف الجزّ وهذا تأويل في غاية الضعف (١٢) . وفيه غير ذلك من الأجوبه .

١١٣ - الدكتور محمّد سالم محيسن

١١٣ - الدكتور محمّد سالم محيسن (١٣)

قال الدكتور محيسن في «المغنى في توجيه القراءات العشر المتواتره»: قرئ «أرجلكم» بالخفض ، وذلك عطفاً على «برؤوسكم» لفظاً ومعنى ، ثم نسخ المسح بوجوب الغسل وفقاً لما جاءت به السنّه المطهّره : العملية والقوليه ، كما أجمع المسلمون

١- الاستاد المشارك بجامعة الإيمان ، معاصر .

٢- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم ٢: ٢٦٢ دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

٣- الاستاد المشارك للدراسات القرآنيه واللغويه بجامعة المدينه المنوره ، معاصر .

على غسل الرجلين . أو بجمل المسح على بعض الأحوال وهو لبس الخفّ (١).

والجواب : أن إقراره بالعطف على الرؤوس مقبول ولكن السنّة المطهره لم تثبت حتماً حتى ينسخ المسح ، وأما الإجماع فغير معول عليه لخروج الشيعة عنه ، وكذا بعض علماء السنّة ، وأما الحمل على بعض الأحوال يعنى لبس الخفّ فيوجب خلّو الآيه عن حكم أصل الرجلين مع أنّ الآيه في مقام بيان حكم الموضوع موضحاً .

١١٤ – الدكتور محمد عبد اللطيف الخطيب المعاصر

قال الدكتور الخطيب في «معجم القراءات» : قرئ «أرجلكم» بالخفض فالظاهر اندراج الأرجل في المسح مع الرأس ، ورجح الطبري هذه القراءة ، وروى وجوب المسح عن ابن عباس ، وأنس ، وعكرمه ، والشعبي ، وأبي جعفر الباقر وهو مذهب الإماميه من الشيعة ، إلّا أنّ الأخصش وأبا عبيده حملا خفض على الجوار والمعنى الغسل ، وهذا القول غلط عظيم لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام من أن يقاس عليه وإنما هو غلط .

ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعاً ، المسح في قراءة الخفض والغسل في قراءة النصب وأتتهما بمنزله آيتين ، وقال أبو حنّان : وقال داود : يجب الجمع بين المسح والغسل ، وهو قول الناصر للحق من أئمّه الزيديّه ، وقيل : المسح بالآيه والغسل بالسنّه ، وخيره الطبري .

وقال الشيخ الطوسي في التبيان : « وأرجلكم » عطف على الرؤوس لفظاً أو

١- المغنى في توجيه القراءات العشر المتواتره ٢: ١٠ ط دار الجيل - مكتبه الكليات الأزهرية - القاهره.

محلًا وموضعًا فيجب المسح على القراءتين (١١٥) .

والجواب :

أته يكفينا ذهاب الباقر إلى المسح فاتّبعه الشيعة الإمامية .

وأما الجوار فأجاب هو نفسه عنه وكفانا مؤونه الجواب .

وأما كون القراءتين بمنزلة آيتين فلا يمكن الذهاب إليه ؛ فإن جواز القراءه بهما لا يجعلهما آيتين كما هو معلوم ، والتخيير المنقول من الطبرى على هذا المعنى فهو غلط .

وأما وجوب المسح بالآيه ووجوب الغسل بالسنة ففيه :

أولاً : أنّ الروايات مخدوشه سنداً أو دلاله وعدم فهم الغسل منها .

وثانياً : أنّ الروايات إن كانت صحيحه فتتسخ حكم الآيه وإن كانت غير صحيحه ف- {إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} من قرون متماديه سلكوا تلك الطريق .

١١٥- عبد الكريم الخطيب معاصر

أشار الخطيب في «التفسير القرآنى للقرآن» إلى قراءتى النصب والجر وكرر ما قاله من سبقه من أعلام الجمهور .

والجواب نفس الجواب .

١١٦- محيي الدين الدرويش من المعاصرين

قال الدرويش فى «إعراب القرآن الكريم وبيانه» بعد ذكر الآيه : وقرأها الباقر ابن كثير ، وحمزه ، وأبو عمرو بالجر . والظاهر أنه عطف على الرؤوس ، أى «وأمسحوا بأرجلكم إلى الكعيبين» ، ومن هنا اختلف المسلمون

فى غسل الرجلين ومسحهما ، فجماهير أهل السنه على أن الواجب هو الغسل وحده ، والشيعة ، والإماميه أنه المسح (١) .

أقول : كما ترى ، لم يذكر الدلائل التى على وفقها يقول أهل السنه بالغسل فى الرجلين مع اعترافه بأن الظاهر أن العطف على الرأس والرؤوس ممسوحه قطعاً .

١١٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم

١١٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم (٢)

قال اللّاحم فى قراءه الجزّ : وقرأ بقتيه العشره (غير عاصم ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائى ، ويعقوب) «وأرجلكم» بخفض اللّام (٣) ، وهكذا قرأ بعض التابعين (٤).

ثم نقل عن بعض أهل العلم أنّ الأرجل معطوف على « وجوهكم » كما فى قراءه النصب فهى بمعناها وإنما جزّت لمجاورتها فهى منصوبه بفتحه مقدره .

قال ابن كثير : وهذا سائغ ذائع ، فى لغة العرب شائع ، لكنّ بعض العلم ردّ هذا التوجيه (٥) .

قال مكى بن أبى طالب لما ذكر حمل بعضهم الجزّ فى هذه القراءه على المجاوره قال (٦) : وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه ، وكذا أبطل الحمل على المجاوره ،

١- إعراب القرآن الكريم وبيانه ٤٢ - ٥ - ٦ : ٤١٩ - دار الإرشاد - حمص - سوريه.

٢- الاستاد بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميه - القصيم ، من المعاصرين.

٣- انظر جامع البيان ١٠ : ٥٢ - ٦٠ ، المبسوط : ١٦١ ، الكشف : ١ : ٤٠٦ ، التبصره : ٤٨٤ ، العنوان : ٨٧ ، تلخيص العبارات : ٨٥ ، الإقناع : ٢ : ٦٣٤ ، النشر : ٢ : ٢٥٤.

٤- أنظر معالم التنزيل : ٢ : ١٦ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٦ : ٩٤ ، تفسير ابن كثير : ٣ : ٤٩.

٥- تفسير ابن كثير : ٣ : ٤٩ ، مجاز القرآن : ١ : ١٥٥ ، اضواء البيان : ٢ : ٨ - ١٣.

٦- مشكل اعراب القرآن : ١ : ٢١٩.

الرازي من وجوه ثلاثه (١١) ، وقال أبو حيان : وهو تأويل ضعيف جداً (٢) .

ووجه بعض أهل العلم (٣) جز الأرجل في هذه القراءة بأنه عطف على الرؤوس ، وقد روى هذا عن جماعة من السلف (٤) .

والجواب :

أولاً : أن أمثال مكى بن أبى طالب ، والفخر الرازي وأبى حيان وغيرهم ردوا المجاوره هنا أعنى فى القرآن الكريم .

وثانياً : أن قول ابن كثير إنَّ الجزَّ بالمجاوره سائغ ذائغ يصحَّ فى أصل المجاوره وذلك لا يدلُّ على جوازه هنا ، وإلَّا فأمثال الرازي ومكى وأبى حيان كلهم من اللغويين ومن الواقفين على القواعد النحويه والصرفيه .

وثالثاً : أنه ما المانع من عطف «وأرجلكم» على «بوجهكم» وكون حكمه حكمه كما يقوله البعض من أهل السنه ، والشيعه الإماميه كلهم ، وروى هذا عن جماعة من السلف ؟

وكما قال الألاحم هو نفسه : بأنه ذهب الرافضه إلى أن المراد بالمسح مسح الأرجل كما يمسح الرأس ، ولهذا قالوا إنَّ فرض الرجلين هو المسح (٥) .

قال الألاحم : وقولهم باطل بدلاله الكتاب ، والسنه ، وإجماع الأئمه (٦) .

والجواب :

١- تفسير الفخرالرازي ١٠: ١٢٧.

٢- تفسير البحر المحيط ٣: ٤٣٧.

٣- أنظر جامع البيان ١٠: ٥٨ - ٦١ ، مشكل اعراب القرآن ١: ٢١٩ - ٢٢٠.

٤- تفسير آيات الأحكام فى سورة المائده: ١٤١ - ١٤٢.

٥- قال: انظر مجمع البيان للطبرى ٢: ٣٨ وما بعدها ، وتفسير الصافى ٢: ١٦.

٦- تفسير آيات الأحكام فى سورة المائده: ١٤٤.

أولاً: أنه أين الدليل من الكتاب الكريم على الغسل المُدعى للرجلين؟

ثانياً: أين السنّة الصريحة التي تدلّ على هذا غير الأحاديث المرويّة في كتب أهل السنّة؟ وقد أجبنا عنها في المجلدات الأربعة لكتابتنا وضوء النبيّ .

وثالثاً: أين إجماع الأئمة ومن هم الذين يمثلون الأئمة؛ أهل السنّة فقط؟! وهل الباقون من أهل الإسلام مخالفه للشيعة وموافقه لبعض الروايات التي لا تدل على ما يقصدون .

١١٨ – الشيخ عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي من المعاصرين

قال الشيخ السالمي في «مدارج الكمال في نظم مختصر الخصال» شعراً تضمّن فرض الوضوء :

فرائض الوضوء أربع لها هذا المقام كاشفاً مجملها

فالغسل للوجه وحده بدا من منبت الشّعر الذي قد عودا

للذقن طولاً وإلى الأذنين في العرض ثم الغسل لليدين

والمرفقين ثم للرجلين تعمّها أيضاً مع الكعبين . . . (١)

أقول: ترى أنه حكم بغسل الرجلين إلى الكعبين أي مع الكعبين فجعل الغسل مفروغاً عنه ثابتاً عندهم بدلاله رواياتهم وتوجيهاتهم .

١١٩ – محمّد بن عبد الله بن عبيدان

قال محمد بن عبد الله في «جواهر الآثار»: . . . وأما القدمان فالآية قد دلّت على مسحهما وعلى غسلهما هما قراءتان صحيحتان بالنصب والخفض فمن

١- مدارج الكمال في نظم مختصر الخصال: ٦ ط الثانية عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م سلطنه عمان.

نصب غسلهما ، ومن خفض مسحهما ، ونحن نختار غسلهما لأن العمل على ذلك من الناس حتى صار كالإجماع .

ومن جامع أبي محمد : الحجة في وجوب غسل القدمين ، فإن الغسل أولى من المسح عليهما وإن كانا في التلاوة سواء ، لأن بعض القراء قرأ بالنصب وبعضهم قرأ بالخفض ، والمنقول إلينا من النبي صلى الله عليه وآله فعل الغسل وما نقل من قوله «ويل للعراقيب من النار» و«ويل لبطون الأقدام من النار» ، واجمعوا جميعاً أن من غسل قدميه فقد أدى الفرائض التي عليه ، واختلفوا فيمن مسح عليهما فنحن فيما اتفقوا عليه ، والإجماع حجه (١) .

والجواب عنه :

أولاً : أن قوله «فمن نصب غسل ومن خفض مسح» مراده العلماء من أهل السنّة وإلّا فإنّ الشيعة الإماميّة سواء على قراءة النصب أو الخفض تقول بوجوب المسح فإنّ الأرجل في اعتقادهم عطف على الرؤوس لفظاً فتجزّ ومحلّاً فننصب .

ثانياً : لأنّ قوله «لأنّ العمل على ذلك (الغسل) من الناس حتى صار كالإجماع» مردود : لأنّ عمل الناس لا يكون دليلاً ، إذ عملهم مستند إلى ما حكوه عن عثمان عن النبيّ وما أفتى به المذاهب الأربعة في حين أثبتنا في المجلدات الأربعة من دراستنا حول «وضوء النبيّ» بأنّ ما رواه حمزان بن أبان التمرى عن عثمان عن رسول الله وكذا الروايات الأخرى عن رسول الله غير صحيح ، وبذلك يكون الإجماع إجماعهم لا إجماع جميع المسلمين لأنّ الأئمّة لا

تنحصر في أهل السنه .

ثالثاً: أنّ المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله كان الغسل غير ثابت ، وما نقلوه من أخبار مثل ويل للعراقيب من النار أو ويل لبطون الأقدام غير دال على ما يريدونه في لزوم غسل الأرجل .
رابعاً: أنّ الأولويّه هنا بالنسبه إلى الغسل ليس في محلّه لأن هذا المحل محل دلالة النص لا العقل .

١٢٠ - محمد بن يوسف إطفيس

قال محمد بن يوسف في «شرح كتاب التّيل وشفاء العليل» : بأنّ بين المسلمين من يغسل الرجلين ومنهم من : يمسح الرجلين (١). فالمسأله خلافيه .

كانت هذه هي مجموعه من الأقوال التي وقفنا عليها في كتب اللّغه والنحو والتفسير والحديث ، وكيفيه استدلالهم بقراءه الجر على غسل الرجلين ، وقد كنا قد أجبنا عما استدلووا به معتذرين للقارئ الكريم من التكرار والاحاله في بعض الأحيان .

١- شرح كتاب التّيل وشفاء العليل ١: ٧٤ - سلطنه عمان ط عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

قراءة النصب ، هي قراءة معروفة مشهوره كقراءة الجز ، قرأ بها عددٌ من القراء وغيرهم لا يستهان بهم ، وهم :

١ - الضحاك (ت ١٠٥ هـ)

قرأ الضحاك بالنصب كما قرأ بالجز - وقد مضى كلامه في قراءة الجز بالتسلسل الأول - وحمل النصب على الغسل ونقل عنه الطبري وابن كثير (١).

ولم يبين أن ثبوت الغسل عنده بالسنه ؟ أو بالعطف على الوجه والأيدى ؟ وعلى كل فالجواب عنه يأتي عند كلامنا مع الأخفش .

٢ - الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ)

يظهر من كلام الحسن البصرى أنه قرأ بالنصب كما نقل ابن في تفسيره عنه وعن غيره ، وأفتى الحسن بالغسل ، وقال : إذا توضأ في السفينه يغمس رجليه غمساً ، أو قال : يخضخض قدميه في الماء (٢).

وقد تكلمنا في البحث التاريخي من هذه الدرسة بعض الشيء عن وضوء الحسن البصرى فراجع (٣).

١- تفسير الضحاك ١: ٣٢١ متنا وهامشا.

٢- تفسير الحسن البصرى ٢: ١٢.

٣- راجع صفحه ٢٨٩ من البحث التاريخي.

قال الشافعي :

نحن نقرأ آية الوضوء {وَأَرْجُلُكُمْ} بنصب «أرجلكم» على معنى «فاغسلوا» ، وعلى ذلك عندنا دلالة السنه (١) .

أقول :

والظاهر أنه لما رأى أن قراءة النصب لا تعينه على مقصوده استعان بما سماه دلالة السنه ، في حين أننا قد أثبتنا عدم دلالة السنه على ذلك في كتابنا «وضوء النبي» . ولو تأملت مضمون كلام الشافعي لرأيت أنه يحاول تطبيق الكتاب على وفق قناعاته ، بدلاً عن أخذ مذهبه من ظاهر الكتاب وصريحه .

وأما الروايات التي أوردها الشافعي وجعلها أدلة للغسل في قراءة النصب :

الأولى : ويل للأعقاب من النار يوم القيامة (٢) .

الثانية : ويل للأعقاب من النار (٣) .

الثالثة : ويل للعراقيب من النار (٤) .

فإن هذه الروايات لا دلالة لها على وجوب غسل القدمين على فرض أنها سنه رسول الله ، بل إن غسل الأرجل أكدده الشارع الممقدس ، لأنها معرضه للنجاسه والبول ، والويل جاء لهذا السبب لا لترك السنه أو الفرض الإلهي .

١- اختلاف الحديث : ١ : ٥٢١ . وفي أحكام القرآن ١ : ٥٠ له: الغسل كمال والمسح رخصه كمال ، وأيهما شاء فعل أحكام القرآن : ٥٠ .

٢- اختلاف الحديث : ١ : ٥٢٢ .

٣- اختلاف الحديث : ١ : ٥٢٢ .

٤- اختلاف الحديث : ١ : ٥٢٢ .

٤ - أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)

قال أبو عبيده : فكأنَّ موضعه «واغسلوا أرجلكم» فعلى هذا نصيها من نصب . . . (١) مراده أنه منصوب عطفاً على الوجوه والأيدى .
وجوابه قد مرّ مرارا ويأتي الإن عند كلامنا مع الأخفش .

٥ - الأخفش (ت ٢١٥ هـ)

قال الأخفش في «معاني القرآن» : فيه وجهان : النصب عطفاً على «الوجوه» ، ومعناه : واغسلوا أرجلكم . والنصب عطفاً على «الرؤوس» محلاً ، أى : وامسحوا أرجلكم . وقد مرّ نص كلامه في قراءه الجر ، لكننا نراه يقول عن قراءه المسح : لا يعرفه الناس (٢) .

أقول : إنه يقول عن قراءه المسح «لا يعرفه الناس» لكن الله ورسوله وأهل البيت عليهم السلام وكبار الصحابه أمثال أنس بن مالك وابن عباس يعرفانه ، حيث جاء عن ابن عباس : إنَّ المسح على الرجلين هو ما نزل به القرآن (٣) .

الدليل الأوّل للنصب عند الأخفش :

قول العرب : «أكلت خبزاً ولبناً» واللبن لا يؤكل ؛ أى : شربت لبناً .

استدلّ الأخفش بهذا على حذف الفعل العامل فى «أرجلكم» ، أى قال : وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم ؛ كما يقولون : «أكلت خبزاً ولبناً» ، أى شربت لبناً ، فحذفوا العامل فى «أرجلكم» كما حذفوا العامل فى «لبناً» ، فيقدّر هنا كما يقدّر تمّ .

١- مجاز القرآن: ١٥٥.

٢- معاني القرآن ٣٩١.

٣- معاني القرآن: ٣٩١.

وهذا الدليل باطل؛ لأنَّ الفعل - وهو «أكلت» في المثال - لا يمكن إعماله في «لبناً»، لأنَّ اللبنة لا يؤكل بل يشرب، ولذا لا يعطف «لبناً» على «خبزاً»، بل يقدر له عامل يُناسبه بقرينه عرفيه وهو «شربت»، وتُعطفُ الجملة على الجملة، والآية بعكس ذلك تماماً؛ لأنَّ الفعل فيها وهو «امسحوا» يمكن إعماله في «أرجلكم»، ولذا تُعطفُ «الأرجل» على «الرؤوس» على القراءتين الجز والنصب؛ الجز عطفاً على لفظ «الرؤوس»، والنصب عطفاً على محله، إذ كلٌّ مجرور لفظاً إذا كان بعد ما يطلب المفعول واكتتمل الفاعل فهو منصوب محلاً (١).

فتقدير العامل في قول العرب: «أكلتُ خبزاً ولبناً» لعدم صلاحية العامل الموجود، أي أكلتُ للعمل في ما بعد العاطف، ولأنَّه يفسد المعنى عند أهل العرف والعقل، ولذا يحتاج إلى عطف الجملة على الجملة بتقدير عامل ل- «لبناً». وفي الآية العامل صالح للعمل في ما قبل العاطف وما بعده من دون فساد المعنى، ولا مخالفه القانون النحويّ المشتهر فيما بين أصحابه والمجمع على صحته.

والجز بالجوار ضعيف لا يحمل عليه كلام الله.

والنصب عطفاً على «الوجه» - مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة - ممّا أجمع على بطلانه أهل العربية (٢).

١- يُنظر شرح ابن عقيل ١: ٢٢٤.

٢- وسيأتي شرحه مفصلاً عند تعليقنا على رأى الجصاص في قراءه النصب وكذا راجع فيما مضى من كلام القرطبي، والآلوسى في قراءه الجر.

الدليل الثاني للنصب :

قولهم : «ما سمعت برائحة أطيّب من هذه ، ولا رأيت رائحةً أطيّب من هذه ، وما رأيت كلاماً أ صوب من هذا» .

تقريب الدليل من ناحية الإعراب :

قياس الآيه بما زعمه قول العرب - على قراءة النصب - ؛ أي : أنّ «الأرجل» منصوبه عطفاً على «الوجه» ، والتقدير : «وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم» الرؤوس مجروره بالباء ، كما أنّ «الرائحة» مجروره بها في : «ما سمعت برائحة أطيّب من هذه» ، و «أرجلكم» منصوبه ب- «اغسلوا» ، كما أنّ «الرائحة» منصوبه ب- «رأيت» في : «ولا رأيت رائحةً أطيّب من هذه» ، وكذا «كلاماً» في : «وما رأيت كلاماً أ صوب من هذا» .

الجواب أوّلاً: عدم صحّته هذا القياس ، لعدم الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، لأنّ المثال من باب عطف الجملة على الجملة ، وهذا العطف كثير ومُطَرِّدٌ في كلام العرب ، بغضّ النظر عن أنّ المعمول مجرور في إحداها ومنصوب في الأخرى ، فكيفيّة إعراب المعمول لا دخل لها في صحّته العطف ، ولا نزاع في المثال من تلك الجهة .

وثانياً : أنّ المعطوف والمعطوف عليه في المثال المذكوران معينان ، وليس كذلك في الآيه على رأى المستدلّ ؛ لأنّه يقدر «الأرجل» معطوفه على «الوجه» ، وهناك جملة فصلت المعطوف عن المعطوف عليه ولا فاصل في المثال ، فالعطف فيه مسلّم ومجمع على صحّته ، وفي الآيه مختلف فيه ؛ لأنّ الفاصل جملة ، إذ لا يجوز الفصل بين المتعاطفين .

وثالثاً : لا يمكن جعل «رائحة» المنصوبه تابعه ل «رائحة» المجروره ،

لوجود العامل الصالح للعمل فيها قبلها وهو «رأيت»، وهو يمنع عن إعمال حرف الجرّ فيما بعده أو إعمال «سمعت»، فلا يمكن جرّ «الرائحة» الثانية عطفاً على لفظ «الرائحة» الأولى، ولا نصبه عطفاً على محلّه بحجّه أنّ الباء زائده، وهو منصوب محلاً أو تقديرأ ب- «سمعت» ولكنّه الفصل أيضاً .

وليس كذلك في الآيه، إذ لم يذكر قبل «الأرجل» وبعد «الرؤوس» عامل حتّى يمنع من عمل «امسحوا» فيها وهو أقرب وأصلح للعمل في «أرجلكم»، فيجوز جرّها عطفاً على لفظ «الرؤوس» ونصبها عطفاً على محلّها .

وإذا أمكن عمل الفعل الموجود بالقرب والصلاحية للعمل، فتقدير العامل البعيد والتكلف له تعسف لا يخفى على الخبير لكلام العرب، بل العطف على «الوجه» مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه واستقامه المعنى بلا حاجة إلى ذلك العطف، والتقدير محاوله لصرف الآيه عن المعنى الظاهر وتطبيقه له على الرأى وعطف له على الهوى .

تقريب الاستدلال من ناحيه المعنى :

إنّ العرب وضعوا بعض العبارات عن أفعال هذه الحواسّ مكان بعض لاجتماعهنّ في العلم بها .

وكذلك وضع المسح مكان الغسل لاجتماعه في وقوع التطهير بهما في الأعضاء، والمراد بالمسح الغسل كما كان المراد ب- «ما سمعت برائحته»: «ما شممت رائحته»، وكذا المراد من «ما رأيت كلاماً»: «ما سمعت كلاماً»، فوقع كلّ واحد منهما في الاتساع مكان الآخر، لاجتماعهما في العلم على الوجه الذي علم به ذلك (١).

وأجاب عن هذا الشريف المرتضى - رضوان الله عليه - فقال :

فأما الكلام الذى طُول بإيراده من تسميه الشئ بما يقارنه فهو - إذا صحَّ وسلم من كلِّ قَدَح - توسَّع من القوم وتجوَّز وتعدَّ للحقيقه بغير شبهه ، وليس لنا أن نحمل ظاهر كتاب الله على المجاز والاتساع من غير ضروره .

وقد رضى القائلون بالمسح أن يكون حكم من أوجب بالآيه غسل الرجلين حكم من قال : «ما سمعت رائحه أطيّب من كذا» ، وحكم من قال : إنّما توجب المسح حكم القائل : «ما شممت رائحه أطيّب من كذا» ، فما يزيدون زياده على ذلك .

ثم قال : الأولى أن المراد به : ما سمعت خير رائحه أطيّب من كذا ، وحذف اختصاراً ، فهذا أحسن وأليق من أن يضع «سمعت» ، وقولهم : «ما رأيت أطيّب من كذا» حمله على «الرؤيه» التى هى العلم ، لأنّ حمل لفظ الرؤيه على معنى مشترك أولى من حمله على ما سمعت ، لأنّ الحمل على ما ذكرناه يفسد حقائق هذه الألفاظ ، ويقتضى خلط بعضها ببعض (١) .

الدليل الثالث قول الشاعر :

من البحر الكامل على العروض الثالثه المجزوءه مع الضرب الأوّل المرقل :

يا ليت زوجك قد غدا

متقلداً سيفاً ورمحاً (٢)

تقريب الاستدلال : أن الرمح معطوف على السيف والعامل فيهما «متقلداً» ، وهو إنّما يمكن حمله فى «الرمح» إذا كان المتقلد بمعنى الحامل ، لأنّ

١- رسائل المرتضى ٣: ١٧٢ - ١٧٣ .

٢- راجع مواضع ذكره فى فهرست الشواهد الشعرية آخر الكتاب .

الرمح إنما يحمل ولا يتقلد ، فالمستفاد من «متقلداً» معناه بالنسبة إلى عمله في «سيفاً» ، ومعنى «حاملاً» بالنسبة إلى عمله في «رمحاً» .

فكذا الآية الشريفة لو عطف «الأرجل» على «الرؤوس» أيضاً إنما يكون «المسح» بالنسبة إلى عمله في «الأرجل» بمعنى الغسل ، والعامل في «الرؤوس» و«الأرجل» واحد على هذا التقدير وهو «امسحوا» ؛ لكن المعنى على الغسل بالنسبة إلى «الأرجل» بقرينه التحديد وهو «إلى الكعبين» .

والجواب : أن العامل في «رمحاً» محذوف ، والبيت من قبيل عطف شبه الفعل وهو «حاملاً» - المقدر - على شبه الفعل وهو «متقلداً» العامل في «سيفاً» ، والقرينه عدم صلاحية «متقلداً» للعمل في «رمحاً» ، لأنّ الرمح لا يتقلد وإنما يحمل ، وقد تقدم القول فيه سابقاً .

ولا يكون «رمحاً» معطوفاً على سيفاً ، لأنّ «متقلداً» لا يصلح للعمل فيهما والآية ليست كذلك ؛ لأنّ «امسحوا» صالح للعمل في المعطوف عليه وهو «الرؤوس» ، والمعطوف وهو «أرجلكم» جميعاً ، والمسح بمعناه لا- بالنسبة إلى عمله في «الرؤوس» بمعناه الحقيقي ، وبالنسبة إلى عمله في «الأرجل» بمعناه المجازي وهو الغسل الخفيف ، فإنّ ذلك تكلف لا يُصارُ إليه في كلام الله الذي هو في الطرف الأعلى من البلاغ .

وحمل «متقلداً» على المعنيين من جهة توجيه عمله في المعمولين أيضاً تكلف لا يجوز حمل البيت عليه ، والشاعر اعتمد في كلامه على عرف التخاطب ومن لهم أدنى معرفة بأساليب الكلام ، فتفسير البيت بما قصده الأخص تفسير بما لا يرضى صاحبه ، وإخراج له عن السلاسه عند من له ذوق سليم وطبع مستقيم .

الدليل الرابع :

قوله تعالى : {لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ} - إلى قوله تعالى : {وَلَا آمَنِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ} (١).

تقريب الاستدلال : أنَّ «آمين البيت» معطوف على «شعائر الله» مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بسائر المعطوفات ، وهي : «لا الشهر الحرام» و «لا الهدى» و «لا القلائد» ، فكذا في آية الوضوء فإنَّ «وأرجلكم» معطوفه على «الوجه» مع الفاصل بينهما وهي «وامسحوا برؤوسكم» ، وذلك لا يضرب بالعطف كما لا يضرب في الآية السابقة .

والجواب : أنَّ المقصود بهذا الدليل وأمثاله إنما هو التأويل لتقوية آرائهم ؛ لأنَّ المعطوفات المتعدده على المعطوف عليه الواحد سائغ غير ضائر بالعطف ، ولا يعد ذلك فصلاً ، لأنَّ المعطوفات غير أجنبيه عن المعطوف عليه ، بل لكل واحد علاقة بالمعطوف عليه ، كما لا يخفى على أولى البصر من البشر .

وأما عطف {وارجلكم المفرد} لو كان على {رؤوسكم} لم يكن فيه محذور ، لاتحاد فعلهما واشتراكهما في {امسحوا} ، لكن الاشكال في عطف {وأرجلكم} على {وأيدكم وأيديكم} ، واراده تعلق فعل {اغسلوا} {بارجلكم} فيه إشكال الفصل بجمله {وأمسحوا رؤوسكم} الاجنبية عن المتعاطفات حينئذ (٢) ، فإين هذا مما في آية {لا تحلوا} (٣) ؟

١- المائدة: ٢.

٢- راجع كلام القرطبي ، والآلوسی من قراءه الجر ، وكلام الأحنف من قراءه النصب الذي مر قبل قليل.

٣- تفسير الطبري ٦: ١٢٦ - ١٣٦ ، راجع فيما يأتي كلام الجصاص من هذه القراءه.

٦ - عبد الله بن محمد بن وهب الدّينوري (ت ٣٠٨ هـ)

قال عبد الله بن محمد الدّينوري : وإن قرأت «وأرجلكم» بنصب اللّام يرجع إلى الغسل (١).

والجواب : أنّ النّصب لا يلازم الغسل لجواز ومكان عطف «وأرجلكم» على محلّ «برؤوسكم» وهو أقرب ، وعدم الفصل .

٧ - الطبري (ت ٣١٠ هـ)

ذهب الطبري إلى النصب في «أرجلكم» - وقال :

«اختلفت القراء في قراءه ذلك فقراءه جماعة من قراء الحجاز والعراق نصباً ، فتأويله «إذا قمتم إلى الصلاه إغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم» ، وإذا قرئ كذلك كان من المؤخر الذي معناه التقديم وتكون «الأرجل» منصوبه عطفاً على «الأيدي» وأن ذلك يفيد الغسل ، مستنداً على ذلك بروايات كلّها قاصره عن إفاده المُدّعى ، وقد تقدّمت مناقشتها متناً وسنداً ودلالةً ، فلا حاجه إلى الإعادة لأنها خاليه من الإفاده (٢).

فما ادّعا الطبري بأن ذلك من باب المؤخر الذي معناه التقديم هو باطل من وجوه:

الأوّل : إنّ القول بتقديم المؤخر وتأخير المقدّم إنّما هو في الضروره الشعريّه ولا يحمل عليه كتاب الله ؛ لأنها رخصه للشاعر عند العجز أو الجهل ، ولا يمكن توجيهه في القرآن العزيز .

١- تفسير ابن وهب ١: ١٨٨. انظر معاني القراءات للأزهري: ١٣٩.

٢- تفسير الطبري ٦: ١٢٦ - ١٣٦.

وإنما كثر وقوعهما فيه ؟ لأنَّ الشاعر يحتاج إليهما فرحَّصوا له في ارتكاب التقديم والتأخير كما قالوا في قول الفرزدق (١) :

وما مثله في الناس إلَّا مملَكًا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر - أعنى «أبو أمه أبوه» - بالأجنبي الذي هو «حتى» ، وبين الموصوف والصفه - أعنى «حتى يقاربه» - بالأجنبي الذي هو «أبوه» ، وتقديم المستثنى - أعنى «مملَكًا» - على المستثنى منه - أعنى «حتى» - ولهذا نصبه في الكلام المنفى وإلَّا فالمختار البديل ، لأنَّ تقديم التابع على المتبوع مع إبقائه على التابعيه ممنوع فجعلوه منصوباً على الاستثناء ، فهذا التقديم والتأخير شائع الاستعمال لكنَّه أوجب التعقيد وأخرج الكلام عن الفصاحة وهو وإن كان جائزاً في كلام الناس لم يجز في كلام الله لأنه بلغ حدَّ الإعجاز ولا يشتمل على غير الصحيح الفصيح .

فإن قالوا : التقديم والتأخير هنا لِنكتِهِ وهي إفاده الترتيب ؟

قلنا : ذلك باطل بالإجماع ، لأنَّ الواو لا تدلُّ على الترتيب بل لمطلق الجمع ، والمفيد لذلك هو الفاء وتَمُّ .

والثاني : أنَّ القول بالتقديم والتأخير في كتاب الله بما يوجب التعقيد - وإن

١- البيت للفرزدق وليس في ديوانه أنظر الخصائص ١: ١٤٦ ، ومعاهد التنصيص ١: ٤٣. والشاهد فيه: التعقيد وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد. والمعنى فيه «وما مثله» يعنى الممدوح ، «في الناس حتى يقاربه» ؛ أى: أحد يشبهه في الفضائل «إلَّا مملكا» فالضمير في «أمه» للملك ، وفي «أبوه» للممدوح ففصل بين «أبو أمه» وهو مبتدأ و «أبوه» وهو خبر بأجنبي وهو قوله «حتى» ، كما فصل بين «حتى» ونعته ، وهو قوله «يقاربه» بأجنبي وهو «أبوه» ، وقدّم المستثنى على المستثنى منه.

كان يحتفظ بكرامه مذهب مفروض على القرآن إلا أنه - ينتقصُ كلام الله العزيز المحكم .

وتوضيح ذلك : أنَّ التقديم والتأخير يوجبان التعقيد اللفظي ، وهو : أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع في نظم الكلام ، بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار ممّا يوجب صعوبه فهم المراد ، وإن كان ثابتاً في الكلام جارياً على القوانين (١) .

والتعقيد لا- يكون في الكلام الفصيح من البشر فكيف يتصوّر في كلام الله ؟! لأنه دليل على عجز المتكلم عن التعبير عن المعنى المراد بغيره ، فإثبات التعقيد في كتاب الله يوجب نسبه العجز أو الجهل إليه سبحانه ، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

الثالث : أنَّ القول بذلك يوجب ضعف التأليف .

وتوضيح ذلك : أنَّ العطف على «الوجه» مع فصل الجملة الأجنبية بين المعطوف والمعطوف عليه خلاف القانون النحويّ المشتهر فيما بين أصحابه وهو الذي يعتبرون عنه بضعف التأليف (٢) ، وهو لا يليق بكتاب الله الذي هو في الطرف الأعلى من البلاغه .

وقد صرّح النحاه بعدم جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف

عليه بجملة أجنبيّه ، وهم مجمعون على ذلك ، فكيف يمكن أن يكون في أفصح الكلام ما لا يجوز حتّى في غيره ، وهم مجمعون على بطلانه ؟

١- المطول: ٢١.

٢- المطول: ٢١.

حاصل الأوجه عن حيله التقديم والتأخير: أن إثبات هذين خرق للإجماع التي اتفق الجميع على صحتها حتى القائلين بالتقديم والتأخير.

الإجماع الأول: أن التقديم والتأخير يجوزان في الضرورة الشعرية والكلام غير الفصيح.

والثاني: أن القرآن في الطرف الأعلى من البلاغة وهو في حد الإعجاز وما يقرب منه.

والثالث: أن الفصاحة في الكلام هي خلوصه من التعقيد وضعف التأليف، فما اشتمل عليهما لا يكون فصيحاً.

والقول بالتقديم والتأخير من غير ضروره وفي غير الشعر نقض للإجماع الأول، لأن منشأ الضروره أمران: العجز والجهل، ولا ينسب هذا الأمر إلى القرآن لمن يعتقد كون القرآن كلام الله، كما أن القرآن أيضاً ليس بشعر حتى يقال فيه بالضروره، والله سبحانه يقول: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ (١). والقول باشمال القرآن عليهما يوجب إثبات التعقيد اللفظي وضعف التأليف، وهذا خرق للإجماع الثاني والثالث.

إذا عرفت هذا فاعلم أن القول بأن «الأرجل» معطوفه على «الوجه» أو «الأيدي» والحكم عليها بالغسل وأنه من المقدم والمؤخر في الكلام، يثبت في وجود التعقيد وضعف التأليف في القرآن، وهما من أسباب الإخلال بالفصاحة ولا يقول به القائلون بالغسل (٢).

١- يس: ٦٩.

٢- بغير ضروره ملجئ إلى ذلك، لأن كلام الله عزّ وعلا منزّه عن ذلك.

والجواب : أننا لو سلمنا بصره قول الغائبينَ وموافقتها للقواعد النحويّة ؛ لكان ذلك منافياً للبلاغه وقوانين الفصاحة ؛ لأنه ينتج عنه أنّ الآية مشتملة على سببين من أسباب الإخلال بالبلاغه ، وهما : التعقيد اللفظي ، وضعف التّأليف ، ووجودهما في الكلام دليل على جهل المتكلّم أو عجزه ، ويجل كلام الله عن ذلك .

أمّا التعقيد : فهو كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار ممّا يوجب صعوبة فهم المعنى المقصود ؛ لأنّ تأخير المعطوف عن مكانه وفصله عن المعطوف عليه بجمله أجنبيّه أوجب إبهام المعنى ، وأخرج الآية من المحكمات وأدرجها في المتشابهات كما لا يخفى . وهذا من أسباب الإخلال بالفصاحة .

وأما ضعف التّأليف : فهو كون الكلام على خلاف القانون النحويّ المشتهر فيما بين معظم أصحابه ، وهو هنا على قول أصحاب الغسل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجمله أجنبيّه ، ولم يجوّزه النحويون وقد أثبتته أصحاب الغسل .

وحيث إنّ القرآن في الطرف الأعلى من البلاغه ، واتفق المسلمون شيعة وسنّة على بلاغته ، فقد قطع الغسليون خطّ الرجعه على أنفسهم ، ولم يتفكّروا في تبعات فتوى الغسل بعطف «الأرجل» على «الوجه» ، وأنّه كيف ينجز إلى نسبة العجز أو الجهل إلى كلام الله تعالى باشماله على أسباب الإخلال بالبلاغه .

٨ - الزّجاج (ت ٣١١هـ)

جعل الزّجاج لنصب «أرجلكم» في الآية محملين :

الأوّل : أنّ «الأرجل» منصوبه عطفاً على محلّ «الرؤوس» المجروره لفظاً

بالباء الزائده التبعية (١) والمنصوبه محلاً مفعولاً لـ «امسحوا» ، لأنها متعدية بنفسها ولا يحتاج في تعلقها بمفعول إلى باء التعدية .

وهذا هو الصحيح الذي لا محيد عنه ، ولكنه لما كان حقاً - وهو الشيء الذي لا يريدونه ويفزون منه - ومفيداً للمسح الذي نزل به جبريل ، حوّلوا الكلمه عن معناها الحقيقي من غير دليل ، وقالوا : إن نصبه - «الأرجل» - محمولاً على الجارّ والمجرور ، ويراد بالمسح الغسل ، لأن مسح الرجلين لما كان محدوداً بقوله : «إلى الكعبين» حمل على الغسل (٢) .

١- لا منافاه بين الزيادة وكونها لمعنى مثل التبعية في الباء والاستغراق في «من» - كما نصّ عليه المحقق الرضى - فإنّ فائده الحرف الزائد في كلام العرب إما معنويه وإما لفظيه. فالمعنويه أقلها تأكيد المعنى - كما «من» الاستغراقه والباء في خير «ما» و «ليس» - . وقال الرضى: فإن قيل: فيجب أن لا يكون زائده إذا أفادت فائده معنويه معنويه؟ قيل: إنما سميت زائده لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدها العارضه الفائده الحاصله قبلها شرح الكافيه ٢: ٢٨٤. وأما الفائده اللفظيه فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمه والكلام بسببها مهياً لاستقامه وزن الشعر أو الحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيه. ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظيه والمعنويه معا وإلا لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وأتباعه وأئمه أهل البيت عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان في حرفٍ وقد تفرد إحداهما عن الأخرى - كما نصّ عليه المحقق الرضى في باب الحروف الزائده من شرح الكافيه ٢: ٣٨٤. وقال ابن هشام عند عده معاني الباء في الباب الأول من المغنى ١: ١٤٢ «الحادى عشر: التبعية أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسيّ والقتيبيّ وابن مالك - قيل: والكوفيون - قال: قيل: ومنه: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) (المغنى ١: ١٤٢ - ١٤٣ باختصار)

٢- إعراب القرآن ١: ٤٦٩.

فترى الزجاج مانلاً عن الحق إلى الباطل؛ لأنه لما رأى الإعراب يؤيد مذهب الشيعة في المسح، وأنه فشل عن نصرته مذهبه من طريق الإعراب عدل إلى المجاز، وقال: إن «امسحوا» بمعناها الحقيقي بالنسبة إلى عمله في «الرؤوس» وبالمعنى المجازي الذي هو الغسل بالنسبة إلى عمله في «الأرجل»، واستدل لذلك بقوله: «إلى الكعبين»، حيث حدّد المسح وهو غير محدود في الشريعة - على زعمه - فدّل على أنّ المراد من المسح الغسل بالنسبة إلى «الأرجل».

والجواب:

أولاً: أنّ أهل اللغة لم يذكروا ولم يسمعوا عن العرب أنّهم استعملوا المسح بمعنى الغسل، الذي نسبه بعضهم إلى أبي زيد اللغوي، وقلنا بأنّه غير صحيح لو ثبت عنه وقد تقدّم بحثه في الصفحات السابقة (١).

وثانياً: أنّ دعواه عدم تحديد المسح في الشريعة مصادره، إذ هي مبنيّة على نقل الخصم عدم التحديد، وهو غير مسلمّ عندهم.

وتوضيح ذلك: أنّ القائلين بالمسح لو كانوا متفقين على أنّ المسح لم يحدّد في الشريعة كما حدّد الغسل، وكان ذلك مفروغاً منه عندهم، ثمّ احتجّتهم عليهم بأنّ المسح هنا - {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} - محدّد وذلك دليل على أنّ المراد به الغسل؛ لأنّه محدّد بالإجماع والمسح غير محدّد، بالإجماع، لكان صحيحاً.

ولكن ذلك غير مسلمّ عند الماسحين، لأنّهم يقولون بأنّ للمسح غاية في الشريعة كما أنّ للغسل غاية، فإن احتجّ الغسليون بقوله: «إلى المرافق» احتجّوا بقوله: «إلى الكعبين».

١- انظر كلام الطبرسي، والقرطبي، والآلوسي في قراءه الجز.

والثاني : أن «الأرجل» في الآية منصوبه عطفاً على «الوجه» ، وهي مفعول ل- «اغسلوا» ، وأن «الوجه» و«الأيدي» مفعولان لها .

واستدلّ للعطف على «الرؤوس» بآيات :

الأولى : قوله تبارك وتعالى : {قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا} (١) ف- «دينًا» محمول على الجازّ والمجرور ، أي هداني ديناً قيماً ، وقيل فيه غير ذلك (٢) .

الثانية : قوله تعالى : {وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ . . . مَلَهُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ} (٣) ، أي : جاهدوا في دين الله مله أبيكم إبراهيم ، هو محمول على موضع الجازّ والمجرور ، أي «هداني» .

الثالثة : قوله تعالى : {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} (٤) ففي موضع «مَنْ» وجهان : الجزّ على لفظه «الله» ، والحمل على موضع الجازّ والمجرور ، أي : كفاك الله ومن عنده علم الكتاب .

الرابعة : قوله تعالى : {أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ} (٥) ، يجوز في موضع «أَنْ» الجزّ والرفع ، فالجزّ على اللفظ والرفع على موضع الجازّ والمجرور ، أي ألم يكف ربك شهادة على كل شيء (٦) ؟

١- الأنعام: ١٦١.

٢- إعراب القرآن ١: ٤٦٩.

٣- الحج: ٧٨.

٤- الرعد: ٤٣.

٥- فصلت: ٥٣.

٦- إعراب القرآن ١: ٤٦٩.

الجواب : أن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه أو بين السابق واللاحق ، ليس فصلاً بجمله أجنبيه قابله لتعلق اللاحق بها ، فالعطف فيها ولحوق اللاحق بالسابق قابل لفظاً ومعنى ، وهذا يخالف ما فى آيه الوضوء ، حيث إنَّ الفصل بين {أَرْجُلِكُمْ} وما يراد عطفه عليه من {وَأَيْدِيكُمْ} ، قد تحقق بجمله {وَأَمْسِيحُوا بِرُءُوسِكُمْ} التى يمكن تعلقها بأرجلكم لفظاً ومحلاً ، فظاهرها الحكم بهذا ، مع أن هذه الجملة الصالحة للعمل فى {أَرْجُلِكُمْ} مانعه من تعلق {أَرْجُلِكُمْ} بما سبق بعيداً وهو (اغسلوا) .

٩ - العياشى (ت ٣٢٠ هـ)

النصب يفيد المسح عند العياشى كما جاء عن أبى جعفر عليه السلام عطفاً للأرجل على محلّ «الرؤوس» المنصوب ، والباء زائده للتبعيض (١) ، وقد اعترف به الشافعى أيضاً كما سبق .
والدليل على ذلك من وجوه :

الأول : أسلوب الآية الكريمة ، حيث وصل الله تعالى «الرجلين» بالرأس كما وصل اليدين بالوجه ، فعرف حين وصلهما بالرأس أنّ المسح على بعضهما (٢) .

الثانى : آيه التيمم : لأنّ الله تبارك وتعالى أمر بالمسح فيما كان عليه الغسل ، وأهمل ما كان عليه المسح (٣) .

١- مر توضح ذلك فى الهامش قبل قليل.

٢- تفسير العياشى ١: ٢٩٩ - ٣٠١.

٣- تفسير العياشى ١: ٣٠١.

وهذا الدليل الثاني مجمع عليه بين المسلمين ، وأورده الطبري أيضاً في تفسيره كما نقلنا سابقاً طرفاً من الروايات عنه .

وقد روى عن الشعبي مسنداً قوله :

إنما هو المسح على الرجلين ، ألا ترى أنه ما كان عليه الغسل جعل عليه المسح ، وما كان عليه المسح أهمل [أى في التيمم (١)].

وروى أيضاً عن عامر الشعبي مسنداً ما مضمونه :

أمر أن يمسخ في التيمم ما أمر أن يغسل في الوضوء ، وأبطل ما أمر أن يمسخ في الوضوء : الرأس والرجلان (٢) .

١٠ - البغدادى (ت ٣٢٤ هـ)

روى البغدادى قراءة النصب في «الأرجل» عن نافع وابن عامر والكسائى وعاصم بروايه حفص عنه .

وقراه الجز عن ابن كثير وحمزه وأبى عمرو وعاصم بروايه أبى بكر عنه (٣) .

١١ - النخاس (ت ٣٣٨ هـ)

في إعراب القرآن : {وَأَسْبَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} ، فمن قرأ بالنصب جعله عطفاً على الأول ؛ أى : واغسلوا أرجلكم (٤) .

١- تفسير الطبري ٦: ١٢٩.

٢- تفسير الطبري ٦: ١٢٩.

٣- السبعة في القراءات ١: ٢٤٢.

٤- إعراب القرآن ٢: ٩.

النَّحَاسَ وجواز المسح والغسل في «الأرجل»

النَّحَاسَ - وقيله الطبري - أنصفا الشيعة من أنفسهما إنصافاً يسيراً ، إذ رأيا أنَّ الإعراب لم يساعدهما على الغسل ، وعلمنا بأنَّ الإعراب يثبت المسح تماماً من غير إشكال ، ومن جانب آخر كانوا يعلمون بأنَّ أهل مذهبهما أجمعهم أفتوا بالغسل وفرضوه على القرآن ، فطلبوا مخلصاً من ذلك المأزق فجوّزا المسح والغسل .

قال النَّحَاسَ : ومن أحسن ما قيل : إنَّ المسح والغسل واجبان جميعاً ؛ المسح واجب على قراءه من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءه من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزله آيتين ، وفي الآيه تقديم وتأخير على قول بعضهم (١) .

وفي «معاني القرآن» عَطَفَ «الأرجل» على الوجوه ، وحمله على معنى الغسل كما هو مقتضى العطف لو ثبت ، ولكنه غير ثابت مع الفاصل فهو غلط ، لأنه لا يقع في كلام الفصحاء من البشر فكيف يقع في كلام خالق القوى والقدر !؟

ونسب إلى ابن مسعود وابن عباس القراءه بنصب «وأرجلكم» (٢) .

روى النَّحَاسَ قراءه النصب في «الأرجل» عن ابن عباس وأبي جعفر القارئ وعروه بن الزبير ونافع والكسائي (٣) .

وقراءه الجزّ عن أنس بن مالك ، وروى عن أبي جعفر وأبي عمرو وعاصم والأعمش وحمزه (٤) .

١- إعراب القرآن ٢: ٩ ، معاني القرآن ٢: ٢٧٢ .

٢- معاني القرآن ٢: ٢٧٤ .

٣- الناسخ والمنسوخ ١: ٣٧٦ .

٤- الناسخ والمنسوخ ١: ٣٧٧ .

١٢ - الجصاص (٣٧٠ هـ)

روى الجصاص قراءة النصب في «الأرجل» عن عليّ عليه السلام وعبد الله بن مسعود وابن عباس - في روايه - وإبراهيم النخعيّ والضحاك ونافع وابن عامر والكسائيّ وحفص عن عاصم . وادّعى أنّ هؤلاء يرون غسلها واجباً (١) .

الدليل على ذلك : أنّ «الأرجل» في هذه القراءة عطف على «الوجه» وهو مغسوله بالاتفاق ، فكذا ما يعطف عليه يفيد الغسل .

والجواب : أنّ النصب يجب أن يكون عطفاً على محلّ «الرؤوس» - إذ هي مجروره لفظاً بالباء الزائده والمعنى على النصب على المفعوليه ل- «امسحوا»- .

والحاصل أنّ قراءة النصب في «الأرجل» لا تكون إلّا من باب العطف على محلّ «الرؤوس» فتفيد المسح . . .

والعطف على المحل قوي ، وعطفهم على الوجه غير صحيح باشتماله على مخالفه القانون النحويّ المشهور فيما بين أصحابه ، وهو الفصل بالجملة بين المتعاطفين ، فإنّهم مجمعون على بطلانه . والجصاص يعترف بالاحتمالين في قراءة النصب ؛ لكنّه لم يرجح أحد الاحتمالين على الآخر ؛ لأنّ الترجيح يقطع عليه خطّ الرجعه (٢) .

ويؤيد العطف على محلّ الرؤوس أنّ بعض المنسوب إليهم قراءة النصب - كأثير المؤمنين عليه السلام وابن عباس وغيرهما - كانوا يفتون بالمسح ، قولاً واحداً ، ونسبه الغسل إليهم باطله حسب التحقيق الذي قدمناه ، والمقاييسه بين الأقوال المنسوبه إليهم والتي مرّت في نسبه الخبر إلى كل واحد من هؤلاء .

١- أحكام القرآن ٣: ٣٤٩.

٢- أحكام القرآن ٣: ٣٤٩ - ٣٥٠.

الجصاص وقراءه النصب :

النصب في «الأرجل» حمل على محملين :

أحدهما : أنها منصوبه عطفاً على «الوجه» ، وهذا مطلوب أهل القول بالغسل ، وهو ليس بصحيح ، لأنَّ الفصل بين المتعاطفين بجمله أجنبيّه لا يجوز على وفق القاعده النحويه ، والكلام المشتمل على مخالفه تلك القاعده يُستى غير فصيح لاشتماله على ضعف التأليف ، فلا يحمل عليه كتاب الله . وقد تقدم ذلك فيما سبق .

والآخر : أنها منصوبه عطفاً على «الرؤوس» لكن على محلّه لا لفظه ، إذ لفظها مجروره بالباء الزائده للتأكيد والتبويض ولكن «امسحوا» متعدّ بنفسه ، فـ «الرؤوس» منصوب على المفعوليه لها من غير أن يحتاج إلى سبب التعديه ، فلا بدّ من القول بنصبها محلاً ، والمراد بها المسح كما هو مقتضى العطف . والدليل على ذلك المحمل قول الشاعر: (١)

معاوى إننا بشر فأسجح فلنا بالجبّال ولا الحديد

حيث نصب «الحديد» وهو معطوف على «الجبّال» المجرور ، عطفاً على محله بالمعنى (٢) .

الجصاص ينتصر لمذهبه :

لما أعتت الجصاص نصره مذهبه عن طريق النحو والبلاغه ، اختلق من عنده توجيهها في حمل الآيه على المذهب الغسليّ ، وقال ما حاصله : إنّ القراءتين

١- وقد تقدم في كلام الزركشي والفيروزآبادي من قراءه الجزّ.

٢- أحكام القرآن ٣: ٣٥٠.

مشهورتان متواترتان ، وهما تحتملان المسح والغسل ، فالاحتمالات ثلاثه (١) :

١ - أن يكون المسح والغسل جميعاً واجبين .

٢ - أن يكون المراد أحدهما على وجه التخيير بفعل المتوضئ أيهما شاء ويكون ما يفعله هو المفروض .

٣ - أن يكون المراد أحدهما بعينه لا على وجه التخيير .

ثم أبطل الأول بالاجماع واتفاق الكل على بطلانه .

وأبطل الثانى إذ لا دلالة عليه فى الآيه ، ولو جاز القول بالتخيير فى الآيه مع عدم لفظ التخيير لجاز إثبات الجمع مع عدم لفظ الجمع .

وإذا انتفى الاحتمالان : - الأول والثانى - ، لم يبق إلا أن يكون المراد أحدهما لا على وجه التخيير وهو الاحتمال الثالث ، والتعيين على عهده الدليل ، فهو الذى يعين الواجب على المتوضئ أهو الغسل أم المسح ؟

ثم زعم الجصاص أن الدليل يوجب الغسل دون المسح بدعوى اتفاق الجميع على أن الغسل يؤدى الفرض دون المسح (٢) .

الجصاص والغسل :

والحاصل أن احتمال المعنيين - المسح والغسل - حسب ما توجه القراءتان مع الاتفاق على أن المراد أحدهما جعل الآيه فى حكم المجمل المفتقر إلى البيان وقد ورد البيان عن الرسول صلى الله عليه وآله بالغسل قولاً وفعلاً .

١- احكام القرآن ٣: ٣٥٠.

٢- أحكام القرآن ٣: ٣٥٠.

الأدلة الفعلية والقولية على الغسل :

الدليل الفعلى : هو غسل النبي صلى الله عليه و آله قدميه بالنَّصِ المستفيض .

والدليل القولى : روايات الغسلين (١١) .

دليل الغايه :

وأيضاً لِمَا حدّد الرجلين بقوله : {وَأَزْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ، كما قال : {وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} دَلَّ على استيعاب الجميع - وذلك لا يمكن إلّا بالغسل (١٢) - كما دَلَّ ذكر «الأيدي» إلى «المرافق» على استيعابهما بالغسل .

دليل القياس :

القراءتان كالأيتين فى إحداهما الغسل وفى الأخرى المسح ، لاحتمالهما للمعنيين ، فلو وردت آيتان إحداهما توجب الغسل والأخرى المسح لما جاز ترك المسح إلى الغسل ؛ لأنّ فى الغسل زياده فعل وقد اقتضاه الأمر بالغسل ، فيجب استعمالها على أعمّهما حكماً وأكثرهما فائده وهو الغسل ؛ لأنّه يأتى على المسح والمسح لا يتنظم الغسل .

والجواب :

أولاً : أنّ الآية لا إجمال فيها أصلاً ، لأنّ الإجمال فرع على عطف «الأرجل» على الوجوه ، وارتكاب ضعف التأليف والتعقيد (١٣) ، فهذه عيوب

١- أحكام القرآن ١: ٣٥١.

٢- يُجاب هذا الكلام بأن الاستيعاب كما يمكن بالغسل فهو ممكن بالمسح ، أليس فيكم من يقول بالاستيعاب فى الراس وهو ليس إلّا بالمسح. وآما الاستيعاب فى الأيدي فهو لأنّها يجب فيها الغسل فهذا فى الواقع اعتراض على من قال بالاستيعاب فى الراس ، وفيه المسح.

٣- راجع كلام الأخصش من قراءه الجز.

ثلاثه نشأت من حمل القرآن على الفناعات المذهبيه ، ولو أخذ أحكام المذهب من القرآن لما كان فيه إجمال ولا ضعف ولا تعقيد ، وأن بلاغه القرآن المتفق عليها تؤيد ذلك . وأنا أحاكم الجصاص إلى كل منصف عارف بأسلوب بلاغه الكلام العربي ولا سيما الكتاب العزيز ، وذلك يحكم بالمسح ولا تشتمل الآيه على العيوب الثلاثه أيضاً ، بلى إنها لا تشتمل على الغسل ، فأماهم خياران :

١ - الغسل وإخراج الآيه عن البيان وأسلوب الكلام العربي الفصيح ، وارتكاب التأويل والإجمال ، وذلك يوافق مذهبهم ويحتفظ بكرامته .

٢ - المسح والاحتفاظ بكرامه الكتاب وحمل القرآن على أفصح الكلام والقرآن أعلى وأسمى من المذهبيه .

والجصاص اختار الاحتفاظ بكرامه مذهبه مرجحاً إياه على القرآن ، ونحن نختار الاحتفاظ بكرامه القرآن منتزعين منه عقيدتنا ومذهبنا في الموضوع .

ولكنهم قد قطعوا خط الرجعه على أنفسهم ، حيث اتفقوا على بلاغه القرآن وخلوه عن أسباب الإخلال بالفصاحه ، والحمل على الغسل بعطف الأرجل على الوجه يشتمل على الضعف والتعقيد ، وهما من أسباب الإخلال بالفصاحه كما صرح بذلك غير واحد من أعلام السنه ، كالتفتازاني والجرجاني والخطيب القزويني والرازي وغيرهم .

وثانياً : لا نسلّم بصحة ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الغسل ، وذلك لمخالفته للذكر الحكيم ، وأنه صلى الله عليه وآله كان قد أمر بعرض الروايات الوارده عنه على كتاب الله ؛ فما خالف كتاب الله يطرح ، وهذه الروايات تناقض صريح الكتاب فيجب طرحها .

مضافاً إلى أن الاستدلال بالروايات الغسلية قد تقدّمت المناقشه فيها متناً وسنداً ودلاله (١).

وفعله صلى الله عليه وآله أيضاً لا يخالف قوله ، وقد أثبتنا بأن النبي لم يغسل رجله ولم يأمر المسلمين بغسلها ، لأنه لا يأمر بما لم يفعل ، قال تعالى : { كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ } (٢).

وثالثاً : أتى مانع من التحديد في المسح كما هو في الغسل ؟

وما الدليل على أن الغسل يقبل التحديد والمسح لا يقبله ؟ في حين أن التحديد يأتي في الجانبين ، لأن الأرجل تطلق على ما يشتمل من القدم إلى نهايه الفخذ ، فينبغي أن يبين للمسح حد كما هو للغسل .

و«الأيدى» تمتد وتشمل من رؤوس الأناامل إلى أصل موصل العضد ، ويحتاج إلى التحديد أيضاً ، فحدّده الله تعالى بقوله : { إلى المرافق } .

ورابعاً : دليل الغايه قياس وهو باطل ، لأن الغسل والمسح متغايران لفظاً ومعنى ، فكما لا يجزى المسح عن الغسل ، فكذا الغسل لا يجزى عن المسح (٣).

الجصاص يواجه الأخبار المؤيّد له لكتاب الله :

ثم إنّه قد استشعر اعتراضاً على نفسه بأخبار المسح المرويّه عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وحرر الأئمّه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله ، وأنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه (٤).

١- انظر المجلدات السابقه من دراستنا هذه.

٢- الصفّ: ٣.

٣- وسوف نتحدث عن ذلك عند عرض آراء الشريف المرتضى.

٤- أحكام القرآن ١: ٣٥١.

وأجاب بوجهين مرجعهما إلى وجه واحد، وهو أنه لا يجوز قبول أخبار الآحاد لمنافاتها أخبار الغسل .

والجواب :

أولاً: أن هذه مصادره على المطلوب، إذ إن أخبار الغسل هي محلّ الكلام، وذلك لانفراد العُشَيْبِيِّين بروايتها بعكس أخبار المسح المتفق عليها بين المسلمين من الشيعة والسنة.

وثانياً: أن أخبار المسح التي ادعوا أنها أخبار آحاد هي مؤيدة بكتاب الله وغير معارضة له، بخلاف أخبار الغسل المعارضة لكتاب الله العزيز والمخرجه له عن أسلوب البلاغة .

والحاصل أن أخبار الغسل هي أخبار آحاد حقيقه لانفراد الخصم بروايتها وأخبار المسح هي المتواتره بحكم الكتاب ونقل الفريقين من الشيعة والسنة .

مناقشه الجصاص للحديث الوارد عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام :

ثم إنّه روى عن شعبه، عن عبد الملك بن ميسره، عن نزال بن سبره أنّ عليّاً عليه السلام صَلَّى الظهر ثمّ قعد في «الرحبه»، فلما حضرت العصر دعا بكوز من ماء فغسل يديه ووجهه وذراعيه، ومسح برأسه ورجليه، وقال: هكذا رأيتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَعَلَ (١).

فالإمام أمير المؤمنين عَلِيٌّ طِبَّقَ هَذَا النَّصَّ قَدْ حَصَرَ هَذَا الْوَضُوءَ فِي وَضُوءٍ مِنْ لَمْ يُخْدِثْ، وَأَفْتَى بَعْدَ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ فِي وَضُوءٍ مِنْ لَمْ يَحْدِثْ (٢)، أما في غيره فلا .

١- أحكام القرآن ٣: ٣٥٢.

٢- أحكام القرآن ٣: ٣٥٢.

وهذا تقول منه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ، ونحن قد ناقشنا هذه الرواية سنداً ودلالة في البحث الروائي ، ومن أراد فليراجع مرويات الإمام أمير المؤمنين علي المسحيه .

١٣ - ابن خالويه (ت ٣٢٠هـ)

قراءة النصب : حجه النصب الرد بالواو على أول الكلام ؛ لأنه عطف محدوداً على محدود ، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحد ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد (١). الحاصل : أن نكته النصب عطف المحدود على المحدود .

والجواب :

أولاً : أن المسح أيضاً محدود بقوله : «إلى الكعبين» ، والرأس غير محدود من ناحيه المسح ، وأن «الوجه» غير محدود في ناحيه الغسل ؛ لأن الرأس والوجه محدودان معنيان بنفسيهما بخلاف الرجل والأيدى ؛ فدعوى أن الذي وجب غسله محدود ، والذي وجب مسحه غير محدود دعوى بلا بينه ولا تقوم على دليل راجح .

وثانياً : لو سلمنا أن المغسول محدود والممسوح غير محدود - كما يزعم ابن خالويه تبعاً للأكثر - فما هي نكته فصل المعطوف عن المعطوف عليه بجمله أجنبيه عنهما ؟ قد تحدثنا عن الفصل فيما تقدم (٢) ، وإذا كان دليل العطف عطف المحدود على المحدود ، فما هو دليل الفصل ؟

١- الحجه في القراءات السبع : ١ : ١٢٩ .

٢- أنظر كلام الألوسى في قراءه الجز ويأتى في أبي شامه في هذه القراءه . كذا راجع كلام الجصاص المار عليك آنفاً .

١٤- الأزهرى أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)

قال الأزهرى فى معانى القراءات : من قرأ نضبا عطفه على الوجوه والأيدى ، وفيه التقديم والتأخير ، وقد رُويت هذه القراءه عن ابن عباس ، وبها قرأ الشافعى ورويت عن ابن مسعود وهى أجود القراءات لموافقته الأخبار الصحيحه عن النبى صلى الله عليه وآله فى غسل الرجلين (١).

وقال فى تهذيب اللغه : بأن قراءه النَّصْب على وجهين :

أحدهما : أن فيه تقدما وتأخيرا «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم» .

وفيه قول آخر وهو الغسل قد دلّ عليه قوله «إلى الكعبين» بالتحديد (٢).

والجواب :

أولا : أن القول بالتقديم والتأخير ليس إلّا للفرار عن الحقيقة والتشبه بكلّ حشيش أو الأكل من الوراى ويأتى جوابه فى كلامنا مع ابن زنجله .

وثانياً : أين الأخبار الصحيحه التى يدعيها أهل السنّه ومنهم الأزهرى ؟

وثالثاً : أن التحديد أجاب عنه الطبرسى فى مجمع البيان وغيره وقد مرّ فى قراءه الجز .

١٥- السمرقندى (ت ٣٧٣ هـ)

السمرقندى نقل النصب عن الباين ، ثم قال : إنّه بالنصب مفعول للفعل وهو «اغسلوا» ، واستدلّ لذلك أيضاً بالسنّه ، وقد أُجيب عنه .

١- معانى القراءات: ١٣٩.

٢- تهذيب اللغه ٤: ٣٥٢.

١٦- أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ)

قال القيرواني: قال أشهب عن مالك في قول الله تعالى «وأرجلكم» بالنصب أم بالخفض؟

قال: إنما هو الغسل لا يجزؤه المسح. قال عنه ابن نافع في المجموعه: «وأرجلكم» بنصب اللام وقال: إنما هو الغسل، قال ابن حبيب: ويبالغ في غسل عقبه لقول النبي صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب من النار» (١).

والجواب: أنه لما فرض مالك الغسل مفروغا عندهم حكم به نصبا وجزا، ونحن نفرض المسح مفروغا عنه نصبا وجزا عطفًا على لفظ «برؤوسكم» وعلى محلّه.

١٧- مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٣٨٦ هـ)

ادعى القيسي أن الآيه لو قرئت بالنصب فهي معطوفه على «الوجوه» والأيدي، غير مستدلّ لدعواه بدليل أصلاً، كأنه اعتبر هذا الأمر مفروغا منه.

١٨- عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت ٤٠٣ هـ)

قال ابن زنجله في «حجّه القراءات»: قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص «وأرجلكم» بالفتح. وحيثهم: أنها معطوفه على الوجوه والأيدي، فأوجبوا الغسل عليهما. وعن أبي عبد الرحمن (عبد الله بن عمر) قال: كنت أقرأ

أنا والحسن والحسين قريباً من على عليه السلام وعنده ناس قد شغلوه ، فقرأنا : { وَأَرْجُلُكُمْ } ، فقال رجل : « وأرجلكم » بالكسر ، فسمع على عليه السلام ، فقال : ليس كما قلت ، ثم تلا : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } ، هذا من المقدم والمؤخر فى الكلام .

قلت : وفى القرآن من هذا التقديم والتأخير كثير ، قال الله تعالى : { الْيَوْمَ أُجِّلَ لَكُمْ لِكُمُ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جَلَّ لَكُمْ } ، ثم قال : { وَالْمُخَصَّيِّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ } ، وعطف بـ « المحصنات » على « الطيبات » ، وقال : { وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا } ، ثم قال : { وَأَجَلٌ مُسَمًّى } ، فعطف « الأجل » على « الكلمه » وبينهما كلام ، فكذلك فى قوله : { وَأَرْجُلُكُمْ } ، عطف بها على « الوجوه » و« الأيدي » على ما أخبرتك به من التقديم والتأخير (١) .

والجواب :

أنَّ النصب لم لا يكون عطفاً على محل « الرؤوس » المجروره لفظاً ؟ وما المانع من ذلك ؟ وهذا أولى وأقرب من العطف مع الفصل المشتمل على ضعف التأليف المخل بالفصاحه ، والقرآن منزّه عن أسباب الإخلال بالفصاحه كما هو المتفق عليه .

كما استدلَّ ابن زنجله على قراءه النصب والغسل بوجه اخرى أيضا :

الأول : ما رووه عن عبد الله بن عمر أنه سمع النصب عن أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام .

والجواب : لو سلّمنا بصحته هذه الرواية فالنصب يكون عطفاً على محلّ «الرؤوس» ، لا على «الوجوه» و«الأيدي» كما ذكرنا قبل ذلك .

الثاني : ادعاء التقديم والتأخير في الكلام ، وهذا هو الذي يسمّيه أهل اللغة بالقلب في الكلام أو القلب المكاني ، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه .

ولأهل البلاغة في قبوله وردّه ثلاثة مذاهب :

الأول : السكاكيتي ، فإنه قبله مطلقاً أينما وقع ، وقال : إنه ممّا يورث الكلام حُشناً وملاحه ، ولا يشجّع عليها إلّا كمال البلاغة وأمن الالتباس ، ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التنزيل (١) .

الثاني : غيره ، وهو أنه مردود مطلقاً .

والثالث : القول بالتفصيل ، وهو مذهب الخطيب القزويني في التلخيص (٢) ، قال : والحقّ أنّه إن تضمّن اعتباراً لطيفاً قبلياً ، كقوله :

وبلد مغبره أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه (٣)

١- المفتاح: ٣١٢.

٢- التلخيص ١: ٣٧٤ ، المطول: ١٣٨ ، التبيان: ٣٠٣.

٣- الرجز لرؤبه في ديوانه: ٣. وبلد مغبره ارجارؤه كأن لون أرضه سماؤه

وإلّا ردّ ، كقوله :

* كما طينت بالفدن السّياعا * (١)

وقد اتفقوا على أنّه لا بدّ للقلب من داع ونكته ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهه اللفظ ، بأن يتوقّف صحه اللفظ عليه ويكون المعنى تابعاً - كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفه ، كقوله :

قفي قبل التفريق يا ضباعا

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا (٢)

والثاني : أن يكون الداعي إليه من جهه المعنى لتوقّف صحته عليه ، ويكون اللفظ تابعاً نحو : «عرضت الناقه على الحوض» ، والمعنى : «عرضت الحوض على الناقه» ، لأنّ المعروض عليه هاهنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه ، ومنه قولهم : «أدخلت القلنسوه في الرأس والخاتم في الإصبع» ونحو ذلك ، لأنّ القلنسوه والخاتم ظرف ، والرأس والإصبع مظروف ، لكنّه

١- البيت للقمامي في ديوانه : ٤٠ وتمامه: فلما أن جزي ستمن عليها كما طينت بالفدن السّياعا وشاهده بلاغي وهو قوله: «كما طينت بالفدن السّياعا» ، يُريد: كما طينت السّياع بالفدن قلب للضروره الشعريه: والسّياع: الطين. والفدن: القصر. أنظر اساس البلاغه: ٣٣٦ ، معنى اللبيب ٢: ٦٩٦.

٢- البيت للقمامي في ديوانه: ٣١ ، وشاهده هنا بلاغي ، وهو قوله: «ولا يكُ موقفٌ» ، يحتمل وجهين: أحدهما: ان يكون على الطلب والرغبه ، كأنه قال: لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعى منك. والوجه الآخر: أن يكون على الدعاء ، كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، ففيه حذف مضاف من الوداع ، وقدّره بعضهم موقف وداع. انظر الكتاب ٢: ٢٤٣ ، معنى اللبيب ٢: ٤٥٢ ، الخزانة ٢: ٣٣٥.

لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ، ويتحرك بالمظروف نحو الظرف ، وهاهنا الأمر بالعكس ، قلبوا الكلام رعايه لهذا الاعتبار ؛ كذا نصَّ المحقق التفتازاني في «المطول» .

إذا عرفت هذا فنحن نسأل ابن زنجله وأمثاله قائلين : إذا كانت الآية من باب القلب فما الداعي إلى القلب وما النكته فيه ؟

والقول بالقلب هاهنا لا يوجد له داعٍ لفظي ، لأنه يوجب العطف مع الفصل بالجملة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا مانع لا داعٍ ، ولا داعٍ معنوي ، لأنه يخرج الآية عن المسلّمات ويدرجه في المشابهات مع أنهم قائلون بأن الآية مُخَكَّمَةٌ ، كما تقدّم عن مكّي بن أبي طالب القيسي .

فإن قيل : إن السكّاكّي اعتبره مطلقاً سواء اشتمل على نكته أو لا ، وهذا على مذهبه .

قلت :

أولاً : لا نسلم أنّ السكّاكّي قبله مطلقاً ولو كان القلب موجباً للالتباس ، إذ هو شرط قبوله بعدم الالتباس والأمن (١) .

ثانياً : لو سلّمنا أنّ القلب مقبول عنده مطلقاً فكلامه خطأ عند أرباب الفنّ ، إذ القلب الخالي عن النكته يوجب الالتباس وتعقيد الكلام لفظاً ومعنى ، والتعقيد من أسباب الإخلال بالبلاغه ، فكيف يمكن وروده في كتاب

١- المفتاح: ٣١٢ ، وإنّ هذا النمط مسمّى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبه من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوخ في التراكيب ، وهي ممّا يورث الكلام ملاحه ، ولا يشجع عليها إلّا كمال البلاغه ، وتأتي في الكلام والأشعار والتنزيل .

الله الذي هو في الطرف الأعلى من البلاغه؟!

وثالثاً: لو سئلنا ورود القلب الخالي عن النكته في كلام البشر فلا يمكن تصوّره في كلام الخالق القوي والقدير، فلو أرسل السكاكيني صحه القلب الخالي عن النكته إرسال المسلمات، فهو كلام زور وبهتان على البلغاء بأسرهم، ولا يجوز القول به في الكتاب العزيز.

الثالث: ادعاؤه ورود الآيات الكثيره في القرآن من باب القلب ومنها: {الْيَوْمَ أُجِّلَ لَكُمْ لَطِيبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ}، ثم قال: {وَالْمُحْصِنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ} (١١)، وعطف «المحصنات» على «الطيبات».

ومنها: {وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا}، ثم قال: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى} (١٢) فعطف «الأجل» على «الكلمه» وبينهما كلام، فكذا في قوله، «وأرجلكم» عطفاً على «الوجه» و«الأيدى» (١٣).

والجواب:

أولاً:

أنّ قوله تعالى: {الْمُحْصِنَاتُ} لا يكون عطفاً على {الطيبات}، بل الواو استئنافيه (١٤)، و {المحصنات} مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه ما قبله، أي {حلّ لكم} (١٥).

١- المائدة: ٥.

٢- طه: ١٢٩.

٣- حجّه القراءات ١: ٢٢١.

٤- إعراب القرآن ٢: ١٨٢.

٥- قال العكبري في تبيانه ١: ٣٣٤. «والمحصنات، معطوف على الطيبات. ويجوز أن يكون مبتدا والخبر محذوف؛ أي والمحصنات من المؤمنات حلّ لكم أيضاً».

لو كانت «المحصنات» عطفاً على «الطيبات» ، وكانت الواو فيه عاطفه فهو من عطف الجمله على الجمله ، وكتناهما مستقل من حيث المعنى والعطف بما لا يوجب الالتباس وخفاء المعنى ، وفي آيه الوضوء عطف المفرد - على قولهم - على المفرد مع الفصل بالجمله ، والعطف أوجب التباس المعنى وخفاءه ، حتى أنّ بعضهم جؤز المسح وبعضهم قال بالتخيير .

وكذلك الآيه الثانيه لو كان «الأجل» معطوفاً على «الكلمه» لكان من تتمه الجمله الأولى ، ولم تفضّل بين المتعاطفين جمله أجنبيه .

الرابع : التثبث بالروايات الموضوعه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله أو النساء فهمها ، وقد مرّ الجواب عنها .

الخامس : دليل التحديد : وقد قدّمنا الجواب عن ذلك بما حاصله أنّ التحديد لم يرد في جانب الغسل مطلقاً ، كما لم يمنع في جانب المسح مطلقاً ، بل الأعضاء المغسوله محدده وغير محدده ، فإنّ الوجه غير محدّد واليدان محدّدتان ، والأعضاء الممسوحه كذلك ، فإنّ الرأس غير محدّد ، والرجلان محدّدتان إلى الكعبين ، وهذا يدلّ على براعه القرآن وبلاغته .

السادس : الاستدلال بقول الشاعر لصحّه العطف ، وهو قوله :

يا ليت زوجك قد غدا

متقلداً سيفاً ورمحاً

والمعنى متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً(١) .

وقد تقدّم الجواب عنه(٢) .

١- حجه القراءات ١: ٢٢٢ - ٢٢٣ .

٢- انظر مواضع ذكره في الكتاب من خلال فهرست الشواهد.

١٩ - التعلبي (ت ٤٢٧ هـ)

روى التعلبي قراءة النصب عن عروه بن الزبير وابنه هشام ومجاهد وإبراهيم التميمي وأبي وائل والأعمش والضحاك وعبد الله بن عامر ونايف والكسائي وحنص ويعقوب - حاكين نسبه هؤلاء هذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام - وحملها على الغسل .

أدله التعلبي :

استدل لإفاده النصب للغسل بأدله :

الأول : قانون المقدم والمؤخر من الكلام الذي يُسمى بمصطلح أهل البلاغة بالقلب المكاني ، وقد رد هذا الدليل مفضلاً (١) .

الثاني : التحديد إلى الكعيبين زاعمين أنه يدل على الغسل ، وقد مرّ الجواب أيضاً (٢) .

الثالث : الروايات الموضوعه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله أو المساء فهمها والتي رُدت مفضلاً (٣) .

الدليل الرابع : قولهم : إجماع الأصحاب على الغسل (٤) .

والجواب :

كيف أجمع الأصحاب ؛ أليس عبد الله بن عباس وأنس بن مالك وعلي بن

١- في كلام السمرقندي وابن زنجلة من هذه القراءة.

٢- وقد مرّ ذكر مواضع التحديد في مقدمه الكتاب.

٣- أنظر رأي ابن زنجلة الذي مرّ آنفاً.

٤- تفسير التعلبي ٤: ٢٧.

أبي طالب و... من الأصحاب وهم مجتمعون على المسح؟! (١)

٢٠ - علي بن محمد بن حبيب الماوردي صاحب التفسير (ت ٤٥٠ هـ)

الماوردي البصري الشافعي لم يذكر شيئاً مهماً في تفسيره «النكت والعيون»، بل أنه تعرض إلى حكم الأرجل في كتابه «الحاوي الكبير» وهو شرح مختصر المزني، فقال مسأله: قال الشافعي رضي الله عنه: ثم يغسل رجله ثلاثاً إلى الكعبين.

قال الماوردي: وهذا كما قال غسل الرجلين في الوضوء مجمع عليه بنص الكتاب والسنة. وفرضهما عند جميع الفقهاء الغسل دون المسح، وذهبت الشيعة إلى أن الفرض فيهما المسح دون الغسل، وجمع ابن جرير الطبري بين الأمرين فأوجب غسلهما ومسحهما. واستدل من قال بوجوب المسح (من الشيعة وغيرهم) بقوله سبحانه وتعالى: {وَأَمْسُحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} بخفض الأرجل وكسر اللام عطفاً على الرأس قراء بذلك أبو عمرو (بن العلاء أحد القراء السبعة)، وابن كثير، وحمزه، وأحد الروایتين عن عاصم فوجب أن يكون فرض الرجلين المسح لعطفهما على الرأس الممسوح.

ويؤيد ذلك ما قاله أنس حين سمع كلام الحجاج بغسلهما: صدق الله وكذب الحجاج، إنما أمر الله بمسح الرجلين فقال: {وَأَرْجُلِكُمْ} بالخفض، وروى عن ابن عباس، قال: كتاب الله المسح ويأبى الناس إلا الغسل، وقال: غسلتان ومسحان، فدل ما ذكرنا أن الآية توجب المسح. ثم ذكر الماوردي

١- راجع رأى الوهبي والعلامة الحلبي، والآلوسي من قراءه الجزر.

بعض السنّه الدالّه بنظره على المسح(١).

ثم أجاب عن القائلين بوجود المسح ، فقال :

وأما الجواب عن استدلالهم بالآيه على قراءة الجزّ فإنّ القراء الآخرين قرأوا على النصب عطفاً على الوجه المغسول ففرض الرجلين على النصب الغسل ليس إلّا ، وأما قراءة الجر فيحتمل أن يراد به مسح الخفّين ويمكن أن يكون على المجاوره وهذا لسان العرب قال الله تعالى «كرما اشتدّت به الريح في يوم عاصف»(٢) قال العاصف صفه الريح ولكنه أتبع اليوم في الإعراب على المجاوره ، وكقول الأعشى :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سالم

قال : وأما حديث أنس ، فقد روى عنه أنه قال : كتاب الله المسح وبين رسول الله صلى الله عليه وآله أنه الغسل فكان إنكاره على الحجاج أنّ الكتاب لم يدل على الغسل وإنّما السنّه داله عليه .

قال : وأما حديث ابن عباس فقد روينا عنه بخلافه وأنه قرأ بالنصب ، ويحتمل قوله «غسلتان يعنى الوجه والذراعين يغسلان في الوضوء ويمسحان في التيمم .

قال : وأما حديث عليّ فمحمول على أنّه غسلهما في نعليه .

ونقل السلمى أنّ الحسن والحسين قرآ بالخفض فنأدى على أنّه بالفتحه يعنى

١- الحاوى الكبير فى شرح مختصر المزنى ١: ١٢٣ كتاب الطهاره باب سنّه الوضوء للماوردى دار الكتب العلميه - بيروت ط الأولى عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢- سورة إبراهيم: ١٤.

النصب فيدل على الغسل .

والجواب :

أولاً: قراءة النصب لا تدل على الغسل فقط ، بل يمكن أن تكون عطفاً على محل «برؤوسكم» فتدل على المسح مثل قراءة الجز ، فمن أين علم أنه عطف على الوجه لا على محل «برؤوسكم» وهي الأقرب؟
وثانياً: ادعى الماوردي تعليقاً على روايه أبي هريره بأن ذاك الحديث دال على استحقاق الغسل ، لأن آثار التحجيل (التجميل) يكون من الغسل لا من المسح ، فكلامه هذا هو تخزص على الغيب فما جوابه
عن مسح الرأس ، فكلامه استحسان ليس عليه دليل .

ثالثاً: أن ادعاء دلالة قراءة الجز على المسح على الخفيتين باطل ، لأن الرجل غير الخف لغه وعرفاً وشرعاً ، وأنه لو دلت عليه فيبقى الرجلين بلا حكم في الآية مع أن الآية في مقام بيان كيفية الوضوء وعد أعضاءه .

ورابعاً: أن المجاوره تحمل على الضروره الشعرية ولا ضروره في الآيات القرآنيه كما قاله كثير من علماء أهل مذهبه .

وأما قول الله تعالى «اشتدت به الريح في يوم عاصف» فالعاصف صفه اليوم ولا الريح فإن الريح مؤنث والعاصف مذكر والمجاوره لا تغير التانيث والتذكير إذ الصفية المجاورية عارضه ، على أن المجاوره تقع في العطف كثيرا لا في الصفه .

وخامساً: أن قول أنس الذي رواه لو صح فيتخالف مع قوله الذي رواه الماسحين ، على أن قوله في قبال قول الحجاج صريح في المسح وأن الآية تدل عليه ، لا السنه فتأويل كلامه وتفسيره بما قال الماوردي هو تفسير وتأويل بما لا يرضى صاحبه ولا يريده ولذا قال أنس نزل كتاب الله بالمسح ، والناس هم على

وسادساً : أنّ قراءه ابن عباس بالنصب لا تدلّ على الغسل كما مرّ ، وقوله «غسلتان ومسحتان» أراد في الوضوء لا في الوضوء والتيمم .

وسادساً : أنّه حمل روايه ابن عباس عن عليّ على غسل الرجلين ، ونحن نحمله على أنّه مسح رجليه ثم ذلك رشّ عليهما الماء للتقاوه أو لتخفيف الحراره ، إلّا أنّ ابن عباس لم ير كلّ ذلك ، وروى ما رآه .

٢١- ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

يظهر من نقل ابن سيده لكلام أبي إسحاق الشيرازي وإعجابه به أنّه يختار نصب «الأرجل» عطفاً على «الوجه» حاملاً القراءه على الغسل ، كما هو رأى كلّ من عطف القرآن على الهوى ، غير مستدلّ على كلامه بشيء ، كما لم يتعرّض لردّ دليل أيضاً (١١) .

ابن سيده والباء في «برؤوسكم» :

أجاز ابن سيده أن تكون الباء أصليّه للتبويض ؛ لأنّ العرب تقول : هزّه وهزّ به ، وحزّ رأسه وبرأسه ومدّه ومدّ به ، وخذ الخطام وبالخطام ، نقل ذلك كلّه عن الفراء ، ونُقل عن سيويه : خشنت صدره ويصدره ، ومسحت رأسه وبرأسه في معنى واحد ، وهذا نصّ في المسأله (١٢) .

نقل عن نافع والكسائي وابن عامر وحفص «وأرجلكم» بالنصب ، وأنّهم

١- إعراب القرآن ١: ٢٥٧.

٢- إعراب القرآن ٣: ٣٨١.

اختلفوا في تخريجه معطوفه على «وجوهكم وأيديكم» .

ثم اعترض ابن سيده على هذا التخریح قائلاً: وفيه الفصل بين المتعاطفين بجمله ليست باعتراض ، بل هي منشئه حكماً (١) .

ونقل الجواز عن أبي البقاء ، ولكنه ليس في علم الإعراب بشيء (٢) .

كما نقل عن ابن عصفور أنه قال - وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه - : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل . ثم قال : فدلّ قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخریح (٣) .

ثم اعترف ابن سيده بأن هذا هو تخریح الغسلين ، وأما من يرى أن فرض الرجلين المسح فيجعله معطوفاً على موضع «برؤوسكم» ، كما أنه يجعل قراءه النصب كقراءه الجرّ دالّة على المسح (٤) .

٢٢ - الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)

تطرق الشيخ الطوسي إلى قراءه النصب وقال : قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص ويعقوب والأعشى إلا النصارى { وَأَوْزَجُلُكُمْ } بالنصب والباقون بالجر معطوفه على موضع «الرؤوس» ، لأنّ موضعها نصب لوقوع المسح عليها ، وإنما جرّ الرؤوس لدخول الباء التبعيضية عليها (٥) .

١- انظر كلام الطبري ، والجصاص من هذه القراءه وقد مر .

٢- انظر كلام الألويسي من قراءه الجر ، وكلام الجصاص من قراءه النصب .

٣- انظر ص .

٤- انظر ص .

٥- التبيان في تفسير القرآن ٣: ٤٤٧ - ٤٥٢ .

أقول : يمكن أن تكون للباء الزائده فى هذه الآيه معنى التبعيض ، إذ لا شك فى زياده الباء ، لأن «مسح» يصلح للعمل فى المفعول بلا واسطه حرف الجرّ وبغير سبب من أسباب التعديه ، وإذا حمل الباء الزائده على معنى التبعيض (١) فلا بعد ، وقد صرح بوجود المعنى للحرف الزائد المحقق الرضى الاسترابادى ، فقال فى شرح الشافيه :
لابدّ للحرف الزائد من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد (٢) .

أى لابدّ له من معنى مُعَيَّن ولو لم يكن فيه معنى معين ، فلا بدّ من التأكيد صوتاً للكلام عن العبث ، إذ لو لم يترتب على وجود الحرف غرض لفظى ولا- غرض معنوى لكان عبثاً وهذراً من القول ، فالتأكيد معنى عام للحرف الزائد ، وقد يصحبه معنى آخر كما فى الآيه ، ف- «الرؤوس» منصوبه محلاً ، ولهذا عطفّت «الأرجل» عليها بالنصب .

والعطف على الموضوع كثيرٌ مُطَرِّدٌ ، تقول العرب : لست بقائم ولا قاعداً ، ويقولون : حبستُ بصدرة وصدر زيد وأنّ زيدا فى الدار وعمرو ، فيرفع عمرو بالعطف على الموضوع ، وقال الأسدئ :
معاوى إنّنا بشر فأسجح فلسنا بالجبّال ولا الحديد (٣)

ف- «الحديدا» عطف على موضع الجبال ، وهى فى موضع نصب خبر «ليس» ، والباء زائده مثلها فى «برؤوسكم» . وقال الشاعر أيضاً :

١- أنظر الهامش ١ من أول كلام الزّجاج من هذه القراءه.

٢- شرح الشافيه ١: ٨٣ و٩١.

٣- تقدم فى كلام الزركشى من قراءه الجر ، وكلام الجصاص من هذه القراءه.

هل أنت باعْتُ دينارٍ لحاجتنا

أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

والنصب في «عبد رب» للعطف على موضع «الدينار»، إذ التقدير: «هل أنت باعْتُ ديناراً» ثم أُضيف، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً، وقد سَوَّغوا العطف على المعنى وإن كان اللفظ لا يقتضيه، قال الشاعر:

جَنَّتِي بِمِثْلِ بَنِي عَمْرٍو لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرِهِ مَنصُورٍ بَنَ سَيَّارٍ (٢)

«مثل أسره» منصوب عطفاً على المعنى، والمعنى في «جنتي»: «هات مثلهم» أو «أعطني مثلهم».

وأما قراءة «الأرجل» بالنصب عطفاً على «الوجه» و«الأيدي» فهي مردودة، للاتفاق على أنّ الكلام متى حصل فيه عاملان: قريب وبعيد، لا يجوز إعمال البعيد دون القريب - مع صحه حمله عليه - فلا يجوز أن يقول القائل: «ضربت زيداً وعمراً وأكرمت خالداً وبكراً»، ويريد بنصب «بكر» العطف على «زيد» أو «عمرو» المضروبين، لأن ذلك خروج عن فصاحه الكلام ودخول في معنى اللغو، والشاهد على ذلك القرآن الكريم وأشعار العرب الموثوق بعربيّتهم، قال الله تعالى: {وَأَنَّهُمْ ظُنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا} (٣)، ولو أعمل الأول لقال - جل وعلا - : «كما ظننتموه»، وقال: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيَّهِ

١- البيت لجرير أو تأبط شراً وليس في ديوانيهما، والشاهد فيه نصب «عبد رب» بإضمار اسم فاعل، أو بإضمار فعل، وقيل: حَمَلًا على موضع «دينار» انظر الكتاب ١: ١٧١، المقتضب ٤: ١٥١، شرح بن عقيل ٤٢٨: ٢.

٢- البيت لجرير في ديوانه ١: ٢٣٧، والشاهد فيه نصب «مثل» بإضمار فعل انظر الكتاب ١: ٩٤، المقتضب ٤: ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٩.

٣- الجن: ٧.

قَطْرًا} (١١) ، ولو أعمل الأول لقال : «أفرغه» ، وقال : {هَأْوُمُ أَقْرُوًا كِتَابِيَّةٌ} (١٢) ، ولو أعمل الأول لقال - جل وعلا - : «هاؤوم اقرؤوه» ، وقال الشاعر :

قَصَى كُلِّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَى غَرِيمَهُ وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا (١٣)

ولو أعمل الأول لقال : «فوفاه غريمه» .

وأما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشِهِ كَفَانِي وَلَمْ أُطَلِّبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١٤)

فإنما أعمل الأول للضرورة . وقال ابن الحاجب : ليس من التنازع لفساد

١- الكهف: ٩٦.

٢- الحاقه: ١٩.

٣- البيت لِكُتِبَ عَزَّةً فِي دِيْوَانِهِ: ١٤٣ ، والشاهد فيه قوله: «مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا» ، حيث تنازع عاملان وهما قوله: «مَمْطُولٌ» و «مَعْنَى» معمولاً واحداً ، وهو قوله: «غَرِيمَهَا». وقيل: لا تنازع فيه ف- «غَرِيمَهَا» مبتدأ ، و «مَمْطُولٌ مَعْنَى» «خبراً إنَّ» ، أو «مَمْطُولٌ» خبر و «مَعْنَى» صفة له ، أو حال من ضميره. وفيه شاهد آخر في شطره الأول ، حيث لم يعمل الأول في قوله: «فوفى غريمه» ، ولو اعمله لقال: «فوفاه غريمه». انظر شرح شذوذ الذهب: ٥٤١ ، معنى اللبيب ٢: ٤١٧ ، شرح الأشموني ١: ٢٠٣.

٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٣٩. والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم اطلب قليل» ، حيث جاء قوله «قليل» فاعلاً ل «كفاني» ، وليس البيت من باب التنازع وإن تقدم فيه فعلاً ، وهما «كفاني» و «لم اطلب» وتأخر عنهما معمول هو قليل من المال ، فلا يجوز ان يكون من باب التنازع ، لأنه لا يصح تسلط كل واحدٍ من الفعلين على المعمول المتأخر ، محافظه على المعنى المراد ، ولهذا قدروا لأطلب معمولاً يرشد إليه المعنى. والأمر هاهنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوباً. انظر الكتاب ١: ٧٩ ، المقتضب ٤: ٧٦ ، تذكره النحاه: ٣٣٩ ، شرح شذوذ الذهب: ٢٩٦.

المعنى (١). وإنما المطلوب عنده المجد وجعل القليل كافياً .

وأما من نصب بتقدير «واغسلوا أرجلكم» مستدلاً بقول الشاعر :

* متقلداً سيفاً ورمحاً (٢) *

وقولهم :

* علفتها تبناً وماءً بارداً (٣) *

فمردود ، لأن في الأول عطف شبه الفعل وهو (حاملاً) المحذوف بالقرينه على شبه الفعل وهو «متقلداً» ، وهو جائز بالاتفاق .

وفي الثاني عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، وما المانع من ذلك ؟ فالتنظير بهذين في غير محله .

وأجاب الشيخ الطوسي رحمه الله بوجه آخر وقال : وذلك إنما يجوز إذا استحال حملة على اللفظ ، وإذا جاز حملة على ما في اللفظ فلا يجوز هذا التقدير .

وأما استدلالهم بالتحديد :

فأجابهم الشيخ : «ومن قال : يجب غسل الرجلين لأنهما محدودتان كاليدين ، فقله ليس بصحيح ، لأننا لا نسلّم أنّ العله في كون اليدين مغسولتين كونهما محدودتين بل وجب غسلهما ، لأنهما عطفاً على عضو مغسول وهو الوجه ، فكذلك إذا عطف الرجلان على ممسوح وهو الرأس وجب أن يكونا

١- كافيہ ابن الحاجب بشرح ابن جماعہ: ٩٣.

٢- التبيان ٣: ٤٥٦.

٣- ذكرنا مواضع ذكرها في أقوال العلماء في مقدمه هذا الكتاب.

٢٣ - أبو الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى (ت ٤٦٨ هـ)

قال الواحدى : أمّا النصب فهو ظاهر إلّا أنّه عطف على المغسول ، لوجوب غسل الرجلين بإجماع لا يقدر فيه قول من خالف (٢) .

والجواب :

أولاً : أنّ القول بالإجماع ادعاء صرف فلم نقف على إجماع فيه لا من الصّحابة ولا من التابعين ولا من علماء السنّة فضلاً عن الشّيعة الإماميّة وغيرهم فإنّ الاختلاف فى القراءة والاستدلال موجود بين هؤلاء كلّهم .

وثانياً : أنّ الإجماع العملى عند أهل السنه على الغسل ، فقد ابتنى على الروايات عندهم ، وهى إمّا ضعيفه أو مساء فهمها . وقد عرفت بأنّ وراء الوضوء الغسلى العثمانيين والأمويين والمروانيين ، وأنّ الصحابه المحدثين عن رسول الله كأنس وابن عباس وعلى عليه السلام وأوس بن أبى أوس ورفاعة بن أبى رافع وغيرهم قد وقفوا أمام اتجاه الرأى وكانوا لا يفتون بالغسل وهو حال الشعبى وعكرمه والحسن البصرى وغيرهم .

٢٤ - أبو المعالى الجوينى (ت ٤٧٨ هـ)

قال الجوينى فى قراءة النصب : وقال من أحاط بعلم هذا الباب حمل قراءة النصب فى «الأرجل» على المسح فى الرجل ، والمصير إلى أنّه محمول

١- التبيان ٣: ٤٥٦ .

٢- الوسيط فى تفسير القرآن المجيد ٢: ١٥٩ .

على محلّ «الرؤوس» أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءه الكسر على الجوار ، فإنّ كلّ مجرور اتصل الفعل به بواسطة الجازّ فمحلّه النصب ، وإنّما الكسر فيه فى حكم العارض . فاتّباع المعنى والعطف على المحلّ من فصيح الكلام ، ومن كلامهم قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز الأموى :

يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا

فَمَا كَغُبِّ بِنِّ مَامَةَ وَابْنُ شُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا(١)

فإنّ المنادى المفرد العلم وإن كان مبتتاً على الضم فأصله النصب ، فردّ الصفه إلى محلّه وأصله حسن بالغ (٢) .

ثم اعترض الجوينى على نفسه بغير المنصرف الذى استعمل منصرفاً فى القرآن ، وهو سائغ فى الضروره لا فى سعه الكلام ، بقوله :

فإن قيل : إنّ بناء «فعالل» و«فعاليل» ممّا لا ينصرف فى معرفه ولا نكره ، وصرفه معدود من ضرورات الشعر ، وفى القرآن قراءات جماعه من القراء «سلاسلاً» و«أغلالاً» و«قواريراً» ، فما وجه صرف ذلك وليس صرفه مسوّغاً فى سعه الكلام ؟

فأجاب بأن أصحاب المعانى اختلفوا فى ذلك ، فقالوا : الألف فى «سلاسلاً»

١- البيتان لجرير وليسا فى ديوانه ، والشاهد فيه قوله : «يا عمر الجوادا» ، والقياس فيه «يا عمراً» ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح ، سواء أكان الوصف لفظ «ابن» أم لم يكن . وقال البصريون : إن الاصل : يا عمراً ؛ أى : هو كالمندوب ، وحذفت الألف وهذا تكلف . انظر المقتضب ٤ : ٢٠٨ ، شرح شواهد المعنى ١ : ٥٦ ، شرح ابن عقيل : ٢٩١ ، الخزانة ٤ : ٤٤٢ .

٢- البرهان ١ : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

تضاهى إطلاق القوافي ، ثم قد تبدل العرب الألف نوناً فتستروح إلى عينها استرواحها إلى استرسال الألف ، وفي الغايات ومقاطع الآيات بعض أحكام القوافي.

والصحيح أن الأصل صرف كل اسم متمكّن ، وليس في صرف ما لا ينصرف خروج عن وضع الكلام ، وإنما منع الصرف في حكم تضييق طارئ على الكلام ، وأما كسر الجوار فخارج عن القانون (١).

والعجب من أبي المعالي الجويني أنه مع تشنيعه على من أزال الظاهر عن ظاهره من ألفاظ الله تعالى وألفاظ رسول الله صلى الله عليه وآله وحمله على مذهب اعتقده وأن هذا لا يقبل (٢) ، مع هذا حمله اعتقاده بالغسل أن يحمل الأرجل المفتوحة على الغسل بقوله «فالمختار إذا في قوله «وارجلكم» ما ذكره متبوع الجماعة وسيد الصنّاعة سيويوه من قوله : ... وترى العرب المسح قريباً من الغسل ... فإذا لم يبعد أتباع اللفظ اللّفظ بأن يكون فرض الرجلين فرض اليدين» (٣) ، ثم أيدّ كلامه بتحديد الرجلين بالكعبين ، واليدين بالمرفقين (٤) . يعني التحديد .

ثم قال : ولتبراً أراد رسول الله صلى الله عليه وآله أن يبين الوضوء غسل رجليه فاجتماع هذه الأمور في القرآن (التحديد) والسنة (غسل الرجلين) وفعل التيلّف أظهر من الجريان على ما يقتضيه ظاهر العطف (٥) .

١- البرهان ١: ٣٥٨.

٢- البرهان في أصول الفقه ١: ٣٥٦.

٣- البرهان في أصول الفقه ١: ٣٥٦.

٤- نفس المصدر ١: ٣٥٧ - ٣٥٨.

٥- نفس المصدر ١: ٣٥٨.

والجواب : أنا قد أجبنا مرارا عن التحديد ، وعن روايات الغسل ، وعن فعل السِّلْفِ فَإِنَّ فعل السِّلْفِ لا يدلُّ على شيء لأنَّ سلف السَّهِّ كان يفعل الغسل ، وسلف الشيعة كان يفعل المسح ، وقال الجويني نفسه إنَّ نسبة المصير إلى المسح إلى الشيعة مستفيض (١).

٢٥ - السرخسيّ (ت ٤٨٣ أو ٤٨٦ هـ)

اعترف السرخسيّ بأنَّ النصب في «أرجلكم» يجعل الرجل عطفاً على المغسول ، كما أنَّ الجزَّ فيها يجعل الرجل عطفاً على الممسوح .

ثمَّ حمل قراءه الجزَّ على ما إذا كان لا بسأً للخفِّ ، وقراءه النصب على ما إذا كان ظاهر القدم (٢) .

٢٦ - أبو المنظَّر السمعانيّ (ت ٤٨٩ هـ)

أوجب السمعانيّ في قراءه النصب العطف على «الوجه» و«الأيدي» بدليل الغسل ، إذ قال ما حاصله : الغسل واجب ، فلذا يجب العطف على «الوجه» وإلّا لم تفد الغسل (٣) .

والدليل :

التحديد الذي ذكره غيره ، وأنَّ الغسل له حدٌّ والمسح لم يضرب له حدٌّ ، و«إلى الكعبين» قرينه على أنَّ «الأرجل» معطوفه على «الوجه» .

١- غياث الأمم ١: ١٧٩ .

٢- أصول السرخسيّ ٢: ١٩ - ٢٠ .

٣- قواطع الأدلّة ١: ٤١٢ .

وهذا الدليل كسابقه مصادره على المطلوب ، إذ هو أول الدعوى ، ولم يثبت لحدّ الآن واحد من الغسل والمسح ، حتّى أنّهم يحكمون بالنصب عطفاً على «الوجه» بحكم الغسل الذى ثبت عندهم صحته ولم يثبت عند الخصم .

ولم يثبت التحديد فى جانب الغسل فقط كما بيّنا ، فكلّ هذه الدعاوى فى غير محلّها .

٢٧ - البزدوى (ت ٤٩٣ هـ)

أثبت البزدوى بين القراءتين - النصب والجز - تعارضاً من حيث اقتضاء النصب الغسل ، والجز المسح (١) .

ثم ارتضى قراءه النصب ، وأنّ لفظ «الأرجل» فى الحقيقه منصوب عطفاً على «الوجه» و«الأيدى» بدليل الغايه - إلى الكعبين - لكنّه عطف على «الرؤوس» فجزّ لقربه منه ، ونقل ذلك عن سيويه قائلاً :

إنّ العرب تعطف الشىء على الشىء إذا قرب منه من وجه ، وإن بعد من وجوه كقول الشاعر :

* متقلداً سيفاً ورمحاً *

والرمح لا يتقلد لكن لكونه من الأسلحه عطف عليه .

فكذلك إمساس الماء بطريق الغسل قريب من إمساس الماء بطريق المسح ، فعطف عليه لا لكونه ممسوحاً بدليل الغايه إلى الكعبين .

زاعماً أنّ الشيعة قائله بأنّ المسح لا يتقدّر بالغايبه ، وقوله هذا فريه على الشيعة كما بيّنا .

استحال المسح نقلاً عن السنّه أنّ (الكسر) في الرأس دخل بسبب الباء ، فإنّه مفعول وموضعه النصب ، ويستحيل أن يستنبط من الكسر الواقع في «الأرجل» ما يوجب المسح بسبب كسره غير متأصله(١) .

وأجاب بأنّ هذا فاسد ، لأنّهم يقولون : لو لم يكن مشاركاً له في المسح لتصب كقول الشاعر :

معاوى إنّنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد(٢)

٢٨ - البغوي (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ)

حكى البغوي قراءة النصب عن نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص - بالعطف على «الوجه» و«الأيدي» ، والحكم فيه الغسل كما هو المعروف عندهم ، ولم يستدلّ إلّا بهذه القراءة لهؤلاء الجماعة .

كما أنّه أستدل بما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب من النار» ، والمجاوره ، وبروايه يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص وبما رواه الزهري عن عطاء بن يزيد عن حران مولى عثمان بن عثمان(٣) ، والتي مرّ الكلام عنها في البحث الروائي .

١- المنخول ١: ٢٠٣.

٢- تقدم ذكره عند عرض كلام الزركشي والجصاص من قراءة الجزّ ، وكلام الشيخ الطوسي من هذه القراءة.

٣- تفسير البغوي ٢: ١٢ دار الكتب العلميه ط الاولى عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

لم لا يجوز أن يكون النصب عطفاً على محلّ «الرؤوس» ؟ ؛ وأى شيء دل على أنّ النصب لا يبدأ أن يكون عطفاً على «الوجه» مع الفصل بين المتعاطفين بالجملة الأجنبية ، والعطف على «الرؤوس» بلا فصل ، فلم لا يجوزونه مع أنه أقرب ؟

٢٩ - أبو الفضل رشيد الدين الميبدى (ت ٥٢٠ هـ)

قال الميبدى فى قراءه النصب : أنه معطوف على الوجه والأيدى وفيه التقديم والتأخير وحكمه الغسل ، واستدل على ذلك بوجه :

١ - الروايات مثل روايه : لا يقبل الله صلاه امرئ حتى يصنع الطهور مواضعه ، فيغسل . . . ورجليه .

وروايه جابر : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن نغسل أرجلنا إذا توضأنا للصلاه .

وروايه عثمان أنه توضأ ثلاثاً ، ثلاثاً .

وروايه عبد الله بن عمر : أن النبى رأى قوما ، وأعقابهم تلوح لم يمسسها الماء ، فقال : ويل للأعقاب من النار ، اسبغوا الوضوء .

وروايه أنس أن رجلاً أتى النبى صلى الله عليه وآله وقد توضأ وترك على قدميه مثل موضع الطفر ، فقال : إرجع فأحسن وضوءك (١) .

٢ - التحديد بقوله «إلى الكعبين» .

٣ - روايه النبى صلى الله عليه وآله أنه قال «فى وصف الأممه : إنهم يحشرون يوم القيامة غزاً

محجلين من آثار الوضوء» والغز بياض الوجه والمحجل بياض الأيدي والأرجل فجمع رسول الله بين الأيدي والأرجل في هذا الوصف (١).
والجواب: أما عن الروايات فقد تكلمنا عليها في المجلدات السابقة من كتابنا وضوء النبي . وأما التحديد فقد بحثنا عنه عند ذكر كلام الطبرسي في قراءة الجز ، وفي مواضع أخرى .
وأما روايه «الغز المحجلين» فهي لا تدل على الغسل ، وإنما تدل على غرار الوجه وتحجيل الأيدي والأرجل فقط ، والمساواه في الوصف لا تدل على مساواه الموصوفين .

٣٠ - أبو الفتوح الرازي (من علماء القرن السادس)

قال أبو الفتوح : في قراءة الجر معطوفه على لفظ الرؤوس ، وفي التصب معطوفه على محل الرؤوس ، وهذا في كلام العرب كثير (٢).
ثم شرع في الجواب عن يقول من أهل السنه في قراءة التصب بالغسل ، وقال : إن يقولوا إنَّ قراءة تقتضى الغسل لأنها .
١ - معطوفه على الوجوه والأيدي مع التقديم والتأخير ، والتقدير «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم . . . وأرجلكم إلى الكعبين وأمسحوا برؤوسكم» .
قلنا : إنَّه يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو غير جائز

١- نفس المصدر: ٣٩ - ٤٠.

٢- تفسير أبي الفتوح روض الجنان ٦: ١٧٢.

لتشويش المعنى وتحيز السامع لعدم وجود القرينة على مراد المتكلم (كما هنا ، فإنَّ السنتى يدعى عطفه على ما قبل الفصل والشيعى يدعى عطفه على ما فى جنبه اعنى الرؤوس . وهذا لا يناسب كلام العقلاء والحكماء(١)). فضلاً عن الحكيم على الإطلاق الذى نظم كلامه على غاية الفصاحة والبلاغة والانتظام البالغ .

مع أن نظم الآيه يدل على المسح ، فإنها بينت لنا طهاره أربعه أعضاء ، عضوين للغسل وعضوين للمسح . صرّح فى الأول من المغسولين بالغسل ثم عطف الثانى عليه ، وصرّح فى الأول من الممسوحين بالمسح ثم عطف الثانى عليه وهذا نظم بالغ حكيم .

٢ - للتوحيد الذى جاء فى الأرجل بقوله تعالى : {إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ} ونظم القرآن يقتضى عطف المحدود على المحدود ، أعنى الأرجل على الأيدي وكلاهما محدودان.

قال أبو الفتوح : إنَّ ما قلنا أنسب بنظم القرآن فى الغسل عطف المحدود (الأيدي) على الوجوه غير المحدود ، ثم فى المسح أيضا عطف المحدود أعنى الأرجل على غير المحدود (الرؤوس) ، وظاهر الآيه أيضا يؤيد هذا ، والقياس الذى يقول به أهله نتكلم معهم يؤيد ذلك أيضا ففى التيمم نترك الممسوح ونمسح المغسول(٢) .

١- نفس المصدر: ١٧٣ ، راجع فى البحث عن عدم جواز الفصل ما قلنا عند الكلام مع القرطبي ، والبيضاوى ، والآلوسى فى قراءه الجزّ ففیه كفايه. مع أن مواضع البحث عنه كثير فى قراءه الجبر.

٢- نفس المصدر: ٢٧٤.

٣١ - الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)

استدل الزمخشري بقراءة النصب على أنّ «الأرجل» مغسولة^(١). فقال: قرأ جماعه «وأرجلكم» بالنصب، فدلّ على أنّ الأرجل مغسولة، ثمّ تساءل فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟

فقال: قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة... مظنه للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الثالث المسح لا لتمسح بل لتنبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها.

وأقوى ما استدلّ به الزمخشري على الغسل هو الغايه المعبر عنه بالتحديد في كلام سائر المفسّرين من السنّه، فقال: «وقيل: إلى الكعبين»، فجاء بالغايه - إلى الكعبين - إماطة لظنّ ظانّ يحسبها ممسوحه، لأنّ المسح لم تضرب له غايه في الشريعه^(٢). ثمّ روى عن عليّ أنّه رأى فتيه في وضوئهم تجوّز، فقال: ويل للأعقاب من النار، فلما سمعوا جعلوا يغسلونها غسلًا.

وعن ابن عمر أنّ رسول الله رأى قومًا وأعقابهم بيض تلوح، فقال: ويل للأعقاب من النار.

وقد تقدّم الجواب عن التحديد^(٣) فإنّ الوجه هو المغسول، ولم يضرب له غايه في الشريعه، والرأس هو ممسوح لم يضرب له غايه، و«الأيدي» و«الأرجل» محدودتان، والأولى مغسولة، والثانيه ممسوحه.

١- الكشاف ١: ٦٤٣.

٢- الكشاف ١: ٦٤٣.

٣- في فصل الجرّ عند أدلّه المحقّق الطبرسيّ صاحب «مجمع البيان»؛ فراجع ٨٦.

فالزمخشري بعد أن أتى ببعض الأخبار اعترف بهذه الحقيقة ، فقال :

وقد ذهب بعض الناس إلى ظاهر العطف فأوجب المسح ، وعن الحسن أنه جمع بين الأمرين ، وعن الشعبي : «نزل القرآن بالمسح والغسل سنّه» (١).
وأما الروايات التي استدلت بها على الغسل فقد ناقشنا بعضها والأخرى منها تدلّ بنفسها على أنها ضعيفه .

٣٢- ابن العربي (٥٥٤١هـ)

قال ابن العربي في «أحكام القرآن» قوله تعالى : «وأرجلكم» ثبتت القراءة فيها بثلاث روايات :

الرفع : قرأ به نافع ، رواه عنه الوليد بن مسلم ، وهي قراءة الأعمش والحسن (٢) .

والنصب : رواه أبو عبد الرحمن السلمى عن أمير المؤمنين عليه السلام وقال السلمى : قرأ عليّ الحسن أو الحسين ، فقرأ قوله تعالى : «وأرجلكم»

والجزء : قرأ به أنس وعلقمه وأبو جعفر .

روى موسى بن أنس أنه قال لأنس : إنّ الحجاج خطبنا بالأهواز ، فذكر الطهور وأمر بغسل الرجلين ، فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج ، ثم قرأ آية الوضوء . . .

١- الكشاف ١: ٦٤٣.

٢- أحكام القرآن ٢: ٧٠ ، المحصول ١: ٩٦ - ٩٧.

كما روى المسح أيضا عن ابن عباس وقتاده وعكرمه والشعبي . والتخيير عن الطبري .

أما ابن العربي فقد حكم بمقتضى القواعد العربيّة أنّ «الأرجل» - نصباً وجزأً - هي عطف على «الرؤوس» محلاً ولفظاً ، وبه يكون مفاد الآية المسح على الرجلين ، لكن السنّة - على زعمه - قد جرت بالغسل . وليست السنّة هي سنّة رسول الله ، بل سنّة الحكّام حسبما فضلنا الكلام عنه في هذه الدراسة .

ثم أورد ابن العربي اعتراضاً على قومه ، وأجاب عن الاعتراض ، فقال :

إن قيل : قراءه النصب يمكن أن يكون عطفاً على «الرؤوس» موضعاً التي هي مجروره لفظاً ، إذ كلّ مجرورٍ لفظاً فهو منصوب محلاً ، إذا وقع بعد الفعل المتعدّي الذي استوفى فاعله ، كما أنّ قراءه الجزّ عطف للأرجل على لفظ الرؤوس ، فالقراءتان تفيدان المسح سواء قرئت «الأرجل» بالنصب أو بالجزّ (١) .

قلنا : يعارضه أنا وإن قرأناها خفضاً وعطفاً على «الرؤوس» فقد يعطف الشيء على الشيء بفعل ينفرد به أحدهما ، كقولهم :

* علفتها تبناً وماءً بارداً *

* متقلداً سيداً ورمحاً (٢) *

وقول لبيد :

فعلا فروع الأبهقان وأطفلت بالجلهتين ظباؤها ونعامها (٣)

١- أحكام القرآن ٢: ٧٢ ، أحكام القرآن الصغرى: ١٩٥ .

٢- أشرنا إلى مواضع ذكر هذا الشاهد في مقدمه هذا المجلد فراجع .

٣- تقدم عند عرض كلام الثعلبي ، وأبي المعالي الجويني ، والكيهاهراس ، والقرطبي من قراءه الجزّ .

وقوله :

* شراب ألبان وتمر وأقط(١) *

تقديره : علفتها تَباً وسقيتها ماءً .

و : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً .

و : أطفلت بالجلهتين ظباؤها وفرخت نعامها .

وشرب ألبان وأكل تمر وأقط(٢) .

ويردّ هذا الجواب بما اعترف به - من أنه قد يعطف الشيء - والمراد أنّ هذه الكلمات غير كثيره ولا مطّرده ، وقلّما تصدر عن الفصحاء ، فهي لغه لحيّ عربي - أي هي لهجه لحيّ - غير الفصحاء ، والقرآن لا يحمل على غير الفصيح ، فلا اعتراض وارد ، والجواب مردود .

أما ما رواه عن أبي عبد الرحمن السلمى وأنه قال : قرأ على الحسن أو الحسين فقرأ قوله : «وأرجلكم» فسمع على ذلك وكان يقضى بين الناس ، فقال : «وأرجلكم» بالنصب هذا من مقدّم الكلام ومؤخره ، وقرأ ابن عباس مثله(٣) .

فنحن لا نقبل بهذا الكلام جملة وتفصيلاً لأنه لا داعى لأن يخطأ أمير المؤمنين على قراءة «الرجل» على الجر ، وقد وقفت على وجهه عند العرب وهي صحيحة كما لا يصحّ ما ادعى لمثل الحسن والحسين أن يقرأ ويختما

١- تقدم عند عرض كلام القرطبي من قراءه الجز.

٢- أحكام القرآن ٢: ٧٣.

٣- أحكام القرآن ٢: ٥٧٧ ، أحكام القرآن الصغرى: ١٩٥.

القرآن على أبي عبد الرحمن السلمى وأبوهما الإمام على هو الذى أقرأ أبا عبد الرحمن السلمى ، وجدهما رسول الله وأمهها فاطمة الزهراء ، فلماذا لا يقرأهما أبوهما كما أقرأ أبا عبد الرحمن؟ وقد حكى الزجرى وغيره بأن الحسن والحسين أخذوا القراءة من الإمام على فلا داعى لأن يؤخذ المعصوم من غير المعصوم؟ بل كيف لم يقرأهما جدهما رسول الله وهو الذى دعا المسلمين صغاراً وكباراً أن يتعلموا القرآن مؤكداً على فضل تعلمه وتلاوته ، بل لماذا لم يقرأهما أمهما الزهراء؟
وعليه فإنك ستقف فى مطاوى هذا الكتاب جواب كل ما قاله شيئاً فشيء .

٣٣ - ابن عطية الأندلسى (ت ٥٤٦هـ)

نقل ابن عطية الأندلسى القراءات الثلاث فى آية الوضوء .

١ - قراءة الجز: نقلها عن ابن كثير ، وأبى عمرو ، وحمزه .

٢ - قراءة النصب: نقلها عن نافع ، وابن عامر ، والكسائى . وروى أبوبكر عن عاصم الخفص ، وروى حفص عنه النصب .

٣ - قراءة الرفع: نقله عن الحسن والأعمش ونافع ، وحملها على الغسل بتقدير: «... فاغسلوها» . ولقائل أن يقول: التقدير: «... فامسحوها» ، ولهذا مرجح دون الغسل (١) .

ثم حمل قراءة النصب على الغسل عطفاً على «الوجه» و«الأيدى» واستند فى كلامه إلى ما حكوه عن رسول الله من أنه صلى الله عليه وآله كان يغسل قدميه .

والنصب عطفًا على موضع «الرؤوس» يفيد المسح لا الغسل ، وهذا يوافق ظاهر الآية ؛ لأنهما من المحكمات ، وقد تقدّم الجواب عن الروايات التي استدّلوا بها .

٣٤ - الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)

قال الشيخ الطبرسي في «مجمع البيان» : وأما وجه القراءة تين في «أرجلكم» فمن قال بالغسل حمل الجزّ فيه على أنّه عطف على «برؤوسكم» وقال المراد بالمسح هو الغسل ، وأنّ المسح هو خفيف الغسل ، وقوى ذلك بأنّ التحديد يأتي في المغسول لا في الممسوح ، وقال بعضهم هو خفض على الجوار

وأما من قال بوجوب مسح الرجلين ، حمل الجز والنصب في «وأرجلكم» على ظاهره من غير تعسف ، فالجزّ للعطف على الرؤوس ، والنصب للعطف على موضع الجار والمجرور .

ثم جاء يرد أقوالهم واحده تلو الأخرى ، فقال : فأما استشهاد أبي زيد بقولهم تمسّحت للصلاة فالمعنى فيه أنّهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ولم يجرز أن يقولوا تغسلت للصلاة لأنّ ذلك تشبيه بالغسل ، قالوا بدلاً من ذلك تمسّحت ، لأنّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضاً فتجوزوا لذلك تعويلاً على أنّ المراد مفهوم وهذا لا يقتضى أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل .

وأما ما قالوه في تحديد طهاره الرجلين فقد ذكر المرتضى رحمه الله في الجواب عنه أنّ ذلك لا يدلّ على الغسل وذلك لأنّ المسح فعل قد أوجبه الشريعة كالغسل ، فلا ينكر تحديده كتحديد الغسل ولو صرح سبحانه فقال : «وامسحوا أرجلكم وانتهاوا بالمسح إلى الكعيبين» لم يكن منكراً .

فإن قالوا: إنَّ تحديد اليدين لما اقتضى الغسل فكذلك تحديد الرجلين يقتضى الغسل .

قلنا: إنَّنا لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتصريح بغسلهما ، وليس كذلك في الرجلين .

وإن قالوا: عطف المحدود على المحدود أولى وأشبه بترتيب الكلام .

قلنا: هذا لا يصح لأنَّ الأيدي محدوده وهي معطوفه على الوجه التي ليست في الآية محدوده ، فإذا جاز عطف الأرجل وهي محدوده على الرأس التي ليست محدوده وهذا أشبه مما ذكرتموه ، لأنَّ الآية تضمَّنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه وعطف عضو محدود مغسول عليه ، ثم استؤنف ذكر عضو ممسوح غير محدود فيجب أن تكون الأرجل ممسوحة ومحدوده معطوفه على الرأس لتقابل الجملتان في عطف مغسول محدود على المغسول غير محدود ، وعطف ممسوح محدود على ممسوح غير محدود .

وأما من قال إنَّه عطف على الجوار فقد ذكرنا عن الزجاج أنه لم يجوز ذلك في القرآن ومن أجاز ذلك في الكلام فإنَّما يجوز مع فقد حرف العطف ، وكلُّ ما استشهد به على الإعراب بالمجاوره فلا حرف فيه حائل بين هذا وذاك أيضاً .

فإنَّ المجاوره إنَّما وردت في كلامهم عند ارتفاع اللبس والأمن من الاشتباه فإنَّ أحداً لا يشتبه عليه أن «خربا» لا يكون من صفه الضب ولفظه «مزمل» لا يكون من صفه البجاد وليس كذلك الأرجل ، فإنَّها تجوز أن تكون ممسوحة كالرؤوس ، وأيضاً فإنَّ المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاوره جائزاً في كلام العرب وقالوا في «هذا جحر ضب خرب» أنَّهم أرادوا خرب جحره ، فحذف المضاف إليه الذي هو جحر وأقيم المضاف إليه وهو الضمير

المجروح مقامه ، وإذا ارتفع الضمير استكن في «خرب» .

وكذلك القول في «كبير أناس» في «بجاد مزمل» فتقديره مزمل كبيره ، فبطل الإعراب بالمجاوره جمله وهذا واضح لمن تدبره .

وأما من جعله مثل قول الشاعر «علفتها تبتاً وماء بارداً» كأنه قدّر في الآية «واغسلوا أرجلكم» فقوله أبعد من الجميع ، لأنّ مثل ذلك لو جاز في كتاب الله على ضعفه وبعده في سائر الكلام فإنما يجوز إذا استحال حملة على ظاهره ، وأما إذا كان الكلام مستقيماً ومعناه ظاهراً فكيف يجوز مثل هذا التقدير الشاذ البعيد .

وأما ما قاله أبو علي في القراءة بالنصب على أنه معطوف على الأيدي ، فقد أجاب عنه المرتضى بأن قال : جعل التأثير في الكلام القريب أولى من جعله للبعيد ، فنصب الأرجل عطفاً على الموضع ، أولى من عطفها على الأيدي والوجه ، على أنّ الجملة الأولى المأمور فيها بالغسل قد نقضت وبطل حكمها باستئناف الجملة الثانية ولا يجوز بعد انقطاع حكم الجملة الأولى أن تعطف على ما فيها ، فإنّ ذلك يجرى مجرى قولهم : ضربت زيداً وعمراً وأكرممتُ خالداً وبكرأ . فإنّ رد بكر إلى خالد في الإكرام هو الوجه في الكلام الذي لا يسوغ سواه ولا يجوز رده إلى الضرب الذي قد انقطع حكمه ، ولو جاز ذلك أيضاً لترجح ما ذكرناه لتطابق القراءتين ولا يتنافيان .

فأما ما روى في الحديث أنه صلى الله عليه وآله قال : «ويل للعراقيب من النار» وغير ذلك من الأخبار التي رووها عن النبي صلى الله عليه وآله أنه توضأ وغسل رجله ، فالكلام في ذلك أنه لا يجوز أن يرجع عن ظاهر القرآن المعلوم بظاهر الأخبار التي لا توجب علماً ، وإنما يقتضى الظنّ على أنّ هذه الأخبار معارضة بأخبار كثيرة وردت من طرقهم ووجدت في كتبهم ونقلت عن شيوخهم مثل ما روى عن أوس بن أوس أنه

قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وآله توضأ ومسح على نعليه ثم قام فصلى» .

وعن حذيفه قال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله سباطه قوم فبال عليها ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على قدميه» ، وذكره أبو عبيده في غريب الحديث إلى غير ذلك مما يطول ذكره .

وقوله: «ويل للعراقب من النار» فقد روى فيه أن قوماً من أجلاف الأعراب كانوا يبولون وهم قيام فيتشرشر البول على أعقابهم فلا يغسلونها ويدخلون المسجد للصلاه ، وكان ذلك سبباً لهذا الوعيد(١) .

فاذن قول الإماميه وأهل العربيه في قراءتي: الجز والنصب في «الأرجل» هو في محله؛ الجز للعطف على «الرؤوس» ، والنصب للعطف على موضع الجار والمجرور ، قال الشاعر(٢):

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالرجال ولا الحديد

وقال تأبط شراً: (٣)

هل أنت باعْتُ دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربِّ أخا عون بن مخراق

فعطف «عبد» على موضع «دينار» ، فإنه منصوب على المعنى .

وأبعد من ذلك قول الشاعر :

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل إخوه منصور بن سيار

١- تفسير مجمع البيان ٦: ١٦٦ .

٢- تقدم عند عرض كلام علي بن محمد القمي من قراءه الجز ، وكلام الجصاص ، والشيخ الطوسي ، والبزدوي من قراءه النصب .

٣- تقدم عند عرضنا لكلام الشيخ الطوسي من هذه القراءه .

فإنه لما كان معنى «جنتي»: «هات» أو «أحضر لي مثله» عطف بالنصب على المعنى . نكتفى بهذا القدر .

٣٥ – بيان الحق النيسابوري (ت ٥٥٥٥ هـ)

أنكر بيان الحق قراءه النَّصْب عطفًا على قوله «فاغسلوا وجوهكم» وإنما يجوز هذا في الكلام الهجين المعقد ، والتهريج المختلط دون العربي المبين ، وهل في جميع القرآن مثل «رأيت زيدا ومررت بعمر وخالداً!»؟ ، ولهذا قدّر الكسائي فيه تكرار الفعل أى «واغسلوا أرجلكم» ، وقرأ الحسن بالرفع . . . (١١) .

والجواب : أنه قد قالوه من قبل ومثلوا له بقول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا

والذى أجينا عنه مرارا (٢) ، وكذا :

متقلداً سيفاً ورمحاً

وقد أجينا عنه مرارا (٣) .

٣٦ – الفسوى المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٥٦٥ هـ)

قال الفسوى : وقرأ الباقون عن عاصم نصبا على أنه محمول على الغسل دون المسح لأنه هو الظاهر في الغسل الذى أجمع عليه فقهاء الأمصار (٤) .

١- وضح البرهان في مشكلات القرآن - تحقيق صفوان عدنان داودى ١: ٣٠٧.

٢- راجع في قراءه الجز إلى كلامنا مع الواحدى النيسابورى متنا وهامشا والكلام مع علاء الدين الشهير بالخازن ، وفى قراءه النصب عند ذكر آراء الشيخ الطوسى والكلام مع ابن العربى .

٣- نفس المصدر.

٤- الموضوع فى وجوه القراءات ١: ٤٣٧ راجع حنجه أبى على المخطوط (س ٣: ٣٢٤ - ٣٢٦ ، اعراب النحاس ١: ٤٨٥ ، حجه ابن زنجلة: ٢٢١ - ٢٢٣).

٣٧ - القطب الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)

جعل الراونديّ جملة المسح الفعلية - «امسحوا برؤوسكم وأرجلكم» - معطوفه على جملة الغسل الفعلية ، وجعل حكم «الأرجل» حكم «الرؤوس» لوجود الواو العاطفه سواء كان عطفاً على اللفظ أو على المحل (١) .

فقال : وقوله : «وأرجلكم» من قرأها بالجر عطفها على اللفظ وذهب إلى أنه يجب مسح الرجلين ، كما وجب مسح الرأس ، ومن نصب ف- «كمثل» ، لأنه ذهب إلى أنه معطوف على موضع «الرؤوس» المنصوب مفعولاً ل- «امسحوا» وقراءه الجزّ : عطفاً على لفظ «الرؤوس» المجرور بالباء ، والقراءتان تفيدان المسح لا غير (٢) .

ثم إنّه جعل الباء في قوله : «برؤوسكم» أصليّه غير زائده ، وقال : معناها التبويض ، وهو يدلّ على المسح ببعض الرأس ، والدليل : النصّ من آل محمّد عليه وعليهم السلام ودخول الباء التبويضيّه ، لأنّ دخولها في الإنبات في الموضع الذي يتعدّى الفعل فيه بنفسه لا وجه له غير التبويض وإلّا لكان لغواً ، وحملها على الزيادة لا يجوز مع إمكانها تحقيق فائده مجدّده (٣) .

والكعبان : عند الراونديّ هما الناتئان في وسط القدم ، ونقله عن محمّد بن الحسن الشيبانيّ صاحب أبي حنيفة ، وإن أوجب الغسل ، وقال أكثر العلماء : هما عظما الساقين .

١- فقه القرآن ١: ١٧ - ٢٤ .

٢- فقه القرآن ١: ١٨ .

٣- فقه القرآن ١: ١٧ .

ثم ذكر دليبه وهو أنه لو أراد ما قالوا ، لقال : «إلى الكعاب» ، لأن في الرجلين منها - على زعمهم - أربعة .

فإن قيل : كيف قال : «إلى الكعابين» وعلى مذهبيكم ليس في كل رجل إلا كعب واحد ؟

قلنا : إنه أراد رجلى كل متطهر ، وفي الرجلين كعبان ، ولو بنى الكلام على ظاهره لقال : «وأرجلكم إلى الكعاب» ، والعدول بلفظ «أرجلكم» إلى أن المراد بها رجلا كل متطهر أولى من حملها على كل رجل

النصب عطفًا على «الأيدى» :

قال الراوندي : «وإن قيل بالقراءة بالنصب في «أرجلكم» هي معطوفة على قوله : «وأيديكم» في الجملة الأولى ، فيقال : إن هذا غير صحيح لأنه لا يجوز :

أولاً : لأنه نظير قول القائل : «اضرب زيداً وعمراً وأكرم بكرًا وخالدًا» ، وهو يريد بنصب «خالدًا» العطف على «زيداً» و«عمراً» المضروبين ، لأن ذلك خروج عن فصاحة الكلام ودخول في معنى اللغز ، فإن أكرم المأمور خالدًا ، فقد امتثل أمره وكان معذوراً عند العقلاء ، وإن ضربه كان ملوماً عندهم ، وهذا مما لا محيص منه .

وثانياً : لأن الكلام متى حصل فيه عاملان قريب وبعيد ، لا يجوز إعمال البعيد دون القريب مع صحه حمله عليه ، وبمثله ورد القرآن وفصيح الشعر ، قال تعالى : {وَأَنَّهُمْ طُتُوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} (١) ، ولو أعمل

الأول لقال: «كما ظننتموه»، وقال: {آتُونِي أَفْرُغْ عَلَيْهِ قَطْرًا} (١) ولو أعمل الأول لقال: «أفرغه»، وقال: {هَاؤُمُ أَفْرُؤًا كِتَابِيَهُ} (٢)، ولو أعمل الأول لقال: «هاؤوم أفرؤوه»، وإليه ذهب البصريون .
وقول الكوفيين بإعمال الأول لا يجرى فيما نحن بصدده ، ولا يكون من هذا القبيل قول امرئ القيس :

فلو أتما أسعى لأدني معيشه كفاني ولم أطلب قليل من المال (٣)

إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، وإنما أعمل الأول لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد هذا ونصب لفسد المعنى .

وعلى هذا يعمل الأقرب أبداً . أنشد سيبويه قول طفيل :

* جرى فَوْقَهَا فَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبٌ (٤) *

وقال كثير :

قضى كل ذي دينٍ فوقى غريمه

وعزّه مملولٌ معنًى غريمها (٥)

١- الكهف: ٩٦.

٢- الحاقه: ١٩. تقدم عند عرض كلام الفارسي ، والشريف المرتضى ، والفسوى من قراءه الجز.

٣- تقدم عند عرض كلام الشيخ الطوسي من قراءه النَّصْب.

٤- البيت للطفيل الغنوي في ديوانه: ٢٣ ، وتمامه وكُتِمَا قَبْدَمَاهُ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبٌ وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبٌ» ، حيث تنازع عاملان وهما: «جرى» و

«استشعرت» معمولاً واحداً هو قوله: «لون مذهب» ، وقد أعمل الشاعر الثاني ، ولو أعمل الأول لرفع «لون» ، لأنه يطلبه فاعلاً. انظر الكتاب ١: ٧٧ ، المقتضب ٤: ٧٥ ، الانصاف ١: ٨٨ ، تذكره النحاه: ٣٤٤.

٥- قد تقدم عند عرض كلام الشيخ الطوسي من قراءه النَّصْب.

ولو أعمل الأول لقال : «فوفاه غريمه» .

والاستدلال بقوله : «مطول مُعَنَى غريمها» أولى ، لأنّ قوله : «عزه» مبتدأ و «مطول» خبره و «معنى» كذلك ، وكلّ واحد منهما فعل (أى اسم مشتقّ رافع) للغريم ، فلا يجوز رفعه (أى الغريم) ب- «مطول» .
فيبقى «معنى» ، وقد جرى خبراً على «عزه» وهو فعل لغيرها ، فيجب إبراز ضميره (١) .

الراوندى وقراءه النصب فى «أرجلكم» بتقدير الفعل : «واغسلوا أرجلكم» :

ثم قال الراوندى : «فأما من قال : إنّ قوله «وأرجلكم» منصوبه بتقدير الفعل من غير العطف بتقدير «واغسلوا أرجلكم» ، كما فى «متقلداً سيفاً ورمحاً» و «علفتها تبناً وماءً بارداً» - باطله . لأنّ ذلك إنّما يصار إليه إذا استحال حملة على ما فى اللفظ ، أما إذا جاز حملة على ما فى اللفظ فلا يجوز هذا التقدير .

أقول :

وكلامهم فى توجيه هذه الأقوال النادره الصادره عن غير الفصيح ، والأشعار السائره الخارجه عن حاله الاختيار لا يجرى فى كتاب الله أبداً ، لأنّ المذكورات لو قلنا بصحتها لم نستطع على أن نحملها على فصيح الكلام ، وإنّما هذه التأويلات لإخراجها من حيز الخطأ إلى حيز الصواب ، فهى تأويلات لتوجيه الضروره ، والقرآن بعيد عنها بمراحل .

قراءه النصب عطفاً على موضع «الرؤوس» :

هذه القراءه بهذا التخريج ممّا أجمع أهل العربيه عن بكره أبيهم على صحتها .

والعرب تقول: «لست بقائم ولا قاعداً ولا قاعداً، وإنَّ زيدا في الدار وعمرو»، فرغ «عمرو» بالعطف على الموضع كما نصب «قاعداً»، لأنه معطوف على محل «بقائم»، قال الشاعر: (١)

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

والاستدلال على غسل الرجلين بالتحديد أيضاً باطل؛ لأنَّ التحديد لا يكون علّه للغسل في اليدين، بل العلّه العطف على المغسول وهو الوجه غير المحدد.

وكذلك إذا عطف الرجلان على ممسوح وهو الرأس، وجب أن يكونا ممسوحين، والفصاحة فيما قال الله تعالى في الجملتين ذكر معطوفاً ومعطوفاً عليه، أحدهما محدود والآخر غير محدود.

٣٨ - ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ)

حكّم ابن زهره الحلبي بمقتضى العطف المسح على «الأرجل» كما في «الرؤوس»، وحكم بمقتضى العطف على «الوجه» و«الأيدي» بالغسل.

ولم يفرّق بين القراءتين في «الأرجل»، لأنها قرئت مجروره أو منصوبه تنفيذ المسح على «الأرجل» دون الغسل، لأنَّ العطف على اللفظ يقتضى الجزّ، والعطف على المحلّ يقتضى النصب، والحكم في كلا النوعين المسح.

والنصب في الأرجل بالعطف على موضع «الرؤوس»، كما في قول الشاعر:

* فلسنا بالجبال ولا الحديد * (٢)

١- تقدم عند عرض كلام علي بن محمد القمي في قراءه الجزّ، والجصاص، والشيخ الطوسي، واليزدوي، والطبرسي في قراءه النصب.

٢- قد مر ذكر مصادره قبل قليل عند عرض كلام القطب الراوندي.

والعطف على محلّ «الرؤوس» أولى من عطفها على «الأيدي» ، لو فرض صحّحه العطف على «الأيدي» أيضاً ، لاتفاق أهل العربيّة على أنّ إعمال أقرب العاملين أولى من إعمال الأبعد ، ولهذا شواهد كثيرة من القرآن :

منها : {آتَوْنِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا} (١) .

ومنها : {هَآؤُمْ أَقْرَبُ كِتَابِيَّةً} (٢) .

ومنها : {وَأَنْتَهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} (٣) .

فإنّ العوامل فى المنصوب فى ذلك كلّ أقرب الفعلين إليه (٤) .

٣٩ – ابن الجوزى صاحب زاد المسير (ت ٥٩٧ هـ)

ذهب ابن الجوزى إلى أن قراءة النصب هى من باب العطف على (الأيدى) ومفاد الآية الغسل ، ورويت هذه القراءة عن نافع وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم ويعقوب (٥) . وحمل الآية على القلب فى الكلام ، وسماه المقدّم والمؤخّر .

وقد نقدنا القول بالقلب فيما سبق مفصلاً ، لأنّه يحتاج إلى داعٍ لفظى أو

١- الكهف: ٩٦. وقد تقدمت عند عرض كلام الفارسي والشريف المرتضى فى قراءة الجر ، والطوسى والقطب الراوندى فى قراءة النصب.

٢- الحاقه: ١٩. وقد تقدمت أيضا عند عرض كلام الفارسي ، والشريف المرتضى ، والفسوى والقطب الراوندى.

٣- الج: ٧. وقد تقدمت عند عرض كلام الفارسي والشريف المرتضى فى قراءة الجر ، والقطب الراوندى وابن زهره الحلبي ، والمحقق الحلبي فى قراءة النصب.

٤- غنية النزوع: ٥٧.

٥- زاد المسير ٢: ٣٠٠ - ٣٠١.

معنوي (١)، وهو النكته في القلب لكنّه مفقود ، فلا يمكن القول به في القرآن .

والدليل على الغسل : تحديد «الأرجل» إلى الكعيبين ، وادّعى أنّ التحديد لم يرد في الممسوح فهذه قرينه العطف على «الأيدي» والقول بالقلب والغسل .

٤٠- الفخر الرازي (ت ٥٦٠هـ)

قال الفخر الرازي في «تفسيره» : المسأله الثامنه والثلاثون ، اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما ، ثمّ تعرّض إلى الأقوال والقراءات فيها ، فقال : قرأ نافع وابن عامر في روايه حفص عنه بالنصب . . .

إلى أن يقول : وأمّا القراءه بالنصب فقالوا أيضاً ، إنها توجب المسح . وذلك لأن قوله : «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» فرؤوسكم في محلّ النصب ولكنها مجروره بالباء ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محلّ الرؤوس ، والجر عطفاً على الظاهر ، وهذا مذهب مشهور للنحاه .

إذا ثبت هذا فنقول : ظهر أنّه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله : «وأرجلكم» هو قوله : «وامسحوا» ، ويجوز أن يكون هو قوله : «فاغسلوا» لكنّ العاملين إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى ، فوجب أن يكون عامل النصب في قوله : «وأرجلكم» هو قوله : «وامسحوا» فثبت أنّ قراءه «وأرجلكم» بنصب اللام توجب المسح أيضاً ، فهذا وجه الاستدلال بهذه الآيه على وجوب المسح .

ثمّ قالوا : ولا يجوز دفع ذلك بالأخبار لأنها بأسرها من باب الآحاد ،

١- انظر كلام ابن زنجله الآتي.

ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز (١).

استدلال الرازى بإيجاب الغسل :

ثم قال : «واعلم أنه لا يمكن الجواب عن هذا إلا من وجهين :

الأول : أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا عكس ، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط ، فوجب المصير إليه ، وعلى هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الرجل يقوم مقام مسحها .

والثاني : أن فرض الرجلين محدود إلى الكعبين ، والتحديد إنما جاء فى الغسل لا فى المسح .

ثم قال : والقوم أجابوا عنه بوجهين :

الأول : أن الكعب عبارة عن العظم الذى تحت مفصل القدم ، وعلى هذا التقدير فيجب المسح على ظهر القدمين .

والثاني : أنهم سلموا أن الكعبين عبارة عن العظمين اللذين من جانبي الساق ، إلا أنهم التزموا أنه يجب أن يمسح ظهور القدمين إلى هذين الموضعين ، وحينئذ لا يبقى هذا السؤال (٢) .

أما أخبار الغسل الكثيرة المدعاة فقد عرفت حالها فى الأجزاء السابقة .

وأما قوله : «بأن الغسل مشتمل على المسح» ففيه مغالطة واضحة ، لأنهما حقيقتان مختلفتان لغه وعرفاً وشرعاً .

لأن الغسل مأخوذ فى مفهومه سيلان الماء على المغسول ، ولو كان قليلاً .

١- التفسير الكبير ١١: ١٦٣.

٢- التفسير الكبير ١١: ١٦٢.

والمسح مأخوذ في مفهومه عدم السيلان والاكتفاء بامرار اليد على الممسوح فالواجب إذن هو القطع بأنّ الغسل لا يقوم مقام المسح .
لكنّ الرازي وقف بين محذورين ، هما : مخالفه الآيه المحكمه ، أو مخالفه الأخبار الصحيحه عنده ، فعالط نفسه بقوله :
إنّ الغسل مشتمل على المسح ، وأنّه أقرب إلى الاحتياط ، وأنّه يقوم مقام المسح ، ظنّاً منه بأنّه قد جمع بهذا الكلام بين الآيه والأخبار .
والتحديد الذي ذكره واستدلّ به قد مرّ الكلام عنه سابقاً(١) .

٤١ – أبو البقاء البغداديّ (ت ٦١٦هـ)

ذكر أبو البقاء البغدادي في قراءه النصب وجهين :

الأول : العطف على «الوجه» و «الأيدي» ، مدعياً أنّ ذلك جائز في العربيّه ، ثمّ قوى كلامه بالسّنّه الدالّه على الغسل حسب زعمه .
في حين أنّ أهل العربيّه لا يجيزون الفصل بين المتعاطفتين بمفرد ، فضلاً عن الجملة . صرّح بذلك غير واحد من النحويين(٢) .
والثاني : العطف على موضع الرؤوس ، ثمّ ضعّف هذا الكلام وقال : «والأول أقوى ، لأنّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع»(٣) .
أقول : ولو كان كما يقوله فقهاء الجزر أفضل من قراه النصب ، وإذا قرئ بالنصب فالعطف على الموضع لا غير ، إذ العطف على الوجه غلط ومشتمل

١- عند عرض كلام الفارسي.

٢- وقد تقدم القول فيه عند عرض كلام القرطبي في قراءه الجزر.

٣- التبيان ١: ٤٢٢.

على مخالفه القاعده التحويه ، وهو عدم جواز الفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة ، إذ هو من أسباب الإخلال بالفصاحه .

وأبو البقاء يسعى لتأييد مذهبه ، وإن كان فيه ما يمسُّ كرامة الكتاب العزيز ، وإن كان العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضوع ، فهو إنما يصحّ إذا كان العطف على اللفظ ممكناً وهو هنا محال ، لأنه يوجب اشتماله على مخالفه القياس الذى هو من أسباب الإخلال بالبلاغه ، والقرآن أبلغ كلام وأفصحه ، فنحن نختاره بين أمرين :

الأول: ترجيح مذهبه على الذكر الحكيم والقول بأن القرآن يشتمل على غير الفصيح.

الثانى : ردّ أدلّه مذهبه والقول بخلو القرآن عن غير الفصيح .

فأيهما يختار؟! إنه موقف يعنيه!؟

٤٢ - السمعاني (ت ٦١٧هـ)

عطف السمعاني الآيه على «الوجوه» و «الأيدى» واستفاده منها الغسل ، واستدلّ على الغسل بقول النبي صلى الله عليه وآله «ويل للأعقاب من النار» وقوله «لا يقبل الله - تعالى صلاه أحدكم حتى ... ثم يغسل رجله» (١) وقد تقدّم ردّ مزاعمهم .

٤٣ - أبو شامه (ت ٦٦٥هـ)

جعل أبو شامه النصب من باب العطف على «الوجوه» و «الأيدى» ، كأنه لا يجوز النصب عطفاً على محلّ «الرؤوس» ، واستدلّ له بما سمّوه دلالة السنّه ،

١- تفسير السمعاني ٢: ١٦.

وقالوا: السنه دلت على الغسل فالآيه تُخَمَلُ عليه (١).

ثم تنبه للمانع من العطف - وهو الفصل بين المتعاطفين بالجمله الأجنبيه - وقال: وإنما فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: «وامسحوا برؤوسكم» للتنبيه على الترتيب المشروع سواء قيل بوجوبه أو استحبابه (٢).

أقول:

الفصل لا يجوز الواو لا تَدُلُّ على الترتيب بل هي لمطلق الجمع، ولو أراد الترتيب لأتى مكان الواو بالفاء أو «ثُمَّ» وهما تدلان على الترتيب.

ثم الفصل بين المتعاطفين لو كان جائزاً مع العله التي ذكرها أبو شامه لكان ذلك مخالفه للقياس النحوي، والقول باشتغال القرآن عليها قول باشتغاله على أسباب الإخلال بالفصاحه، وهذا ما لا يقول به أبو شامه، ولكنه وقع فيه من حيث لا

يدري (٣).

أبو شامه وموقفه من التحديد

لم يقنع الاستدلال أبا شامه فأنكر دلالة التحديد على الغسل، والحق ينطق منصفاً وعينداً، فقال عند الكلام على قراءه «الجز»: إنها عطف على «الرؤوس» وهو يفيد المسح، إلا أنه يحمل على المسح على الخفين ولم يستدل بالتحديد على الغسل معللاً ذلك:

١- إبراز المعاني من حرز الأمانى ٢: ٤٢٧.

٢- إبراز المعاني من حرز الأمانى ٢: ٤٢٧.

٣- راجع كلام الألوسى فى قراءه الجز، وكلام ابن خالويه فى قراءه النصب ويأتى بعد قليل عند عرض كلام القرطبي.

أنَّ التحديد لا دلالة فيه على غسل ولا مسح وإنما يذكر عند الحاجة إليه ، فلَمَّا كانت اليد والرجل لو لم يذكر التحديد فيهما لاقتصر على ما يجب قطعه في السرقة ، أو لوجب استيعابهما غسلًا ومسحًا إلى الإبط والفخذ ، أتى بالتحديد فيهما ، ولَمَّا لم يحتج إلى التحديد لم يذكره ، لا مع الغسل ولا مع المسح كما في الوجه والرأس (١) .

٤٤ - ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)

قال الإشبيلي : يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي . . . وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى : {فَاغْتَسَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} «بفتح الأرجل عطفًا على الوجه» (٢) لآته :

١ - ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء .

٢ - ولأجل واو العطف أيضا الداخلة على «امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها ؟

فترى أنَّ الإشبيلي لا يجوز عطف «أرجلكم» بالنصب على الوجه ولا على الأيدي لاستزامه الفصل بين المعطوف والمعطوف بالجمله ويحكم على أقبحيته .

٤٥ - القرطبي (ت ٦٧١هـ)

قال القرطبي في «أحكام القرآن» قوله تعالى : «وأرجلكم» قرأ نافع وابن

١- ابراز المعاني من حرز الأمانى ٢: ٤٢٧ ، تفسير القرطبي ٦: ٩١ .

٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ١: ١٢٧ .

عامر والكسائي «وأرجلكم» بالنصب ، ومعناه إنَّ هذه القراءة تجعل العامل «اغسلوا» ، وتفيد أنَّ فرض الرجلين الغسل دون المسح (١) .

والدليل على ذلك فعل رسول الله ، وأَنَّهُ كان يغسل رجله ، وقوله صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب من النار» ، وإِنَّا قد هدمنا هذين الدليلين فيما سبق ولا داعي للإعاده .

وبالتحديد الذى مرَّ الجواب عنه .

عَلَّه الفصل بين المتعاطفين : - لو صحَّ عطف «الأرجل» على «الوجه» و«الأيدى» - : زعم أنَّ «الأرجل» عطف على «الوجه» و«الأيدى» ، وأنَّ المسح فى الرأس إِنَّمَا دخل بين ما يغسل لبيان الترتيب على أَنَّهُ مفعول قبل الرجلين (٢) ، فالآية من القلب فى الكلام .

والصحيح أنَّ هذا التعليل عليل غير مقنع ، لأنَّ الكلام ليس ممتنعاً أن يأتى بالفاء أو «ثم» بدل الواو ، ويفهم الترتيب بدلاً عن مخالفه القانون المستقرَّ فى كلام العرب من عدم جواز الفصل بين المتعاطفين سواء كان الفاصل جملةً أو مفرداً .

والقلب فى الكلام الذى قاله مردود ؛ لأنَّه لا يمكن له إحراز داعٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ ، فالقول بوقوعه فى الكلام من غير نكته يدلُّ على اللغو أو القصور .

٤٦ - المحقق الحلبي (٥٦٧٦هـ)

قراءة النصب ، وقراءة الجرِّ مفادُهُما واحد وهو المسح (٣) عند المحقق الحلبي

١- تفسير القرطبي ٦: ٩١ .

٢- تفسير القرطبي ٦: ٩٢ - ٩٣ .

٣- الرسائل التسع : ٨١ .

مستدلاً بثلاثة أدلّه :

الأول : النصّ وهو قوله تعالى : {فَاعْبُدُوا نُجُوهَكُمْ وَآيِدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ، فإنّ عطف اليدين على الوجه موجب لاشتراكهما فى الغسل فكذا عطف الرجلين على الرأس يفيد المسح عملاً بمقتضى العطف .

قطع بإفاده الآية للمسح ، قال : ولو كان المراد الغسل لزم إما الإضمار أو الإبهام ، وهما على خلاف الأصل . أمّا الملازمة فلأنّ العامل فى نصب الرجلين إما ظاهر وإما مقدّر ، والثانى إضمار(١) .

والظاهر : إمّا «اغسلوا» أو «امسحوا» ، فإذا لم يكن الإعمال ل- «امسحوا» لزم احتمال إعمال العاملين ، إذ ليس الأبعد أولى من الأقرب وهو إبهام ، فثبت أنّه يلزم من إرادته الغسل أحد الأمرين ، وكلاهما منقضى بالأصل .

الثانى : المعقول ، وهو أنّ الوضوء فريضه عامّه ، فلو تعيّن فيها الغسل لما خفى عن أعيان الصحابه ، والمخالفة ثابتة كخلاف عليّ أمير المؤمنين وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك ؛ فالتعيين منتفٍ .

لا يقال : هذه النكته مقلوبه ، إذ لو تعيّن فيه المسح لما خالف بعض الصحابه؟

قلنا : عنه جوابان :

الأول : أنّ المخالف زعم أنّ الغسل أسبغ ويدخل فيه المسح ، فاستعمله ندباً واستمرّ فاشتبه المقصود ، ولهذا ذهب جماعه إلى التخيير - كما عن الحسن

البصريّ وابن جرير الطبريّ والجبائنيّ - كلّهم من أهل السنّه ، أو يكون النبيّ صلى الله عليه وآله غسل رجله تطهيراً من نجاسه عيّنّه عقيب الوضوء فظنّ بعض الصحابه ذلك لرفع الحدث ، وقوى ذلك في ظنّه فاجترأ به عن السؤال واستمرّت حاله فيه ، وليس كذلك المسح ؛ لأنّه لا يحصل فيه الاحتمال المذكور .

والثاني : أن نسلم تساوي الاحتمالين ونقول : إذا اشبهه على الصحابه ما فعله النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى اختلفوا فيه طائفتين ، فلئن يستمرّ على غيرهم أولى ، فتكون دلالة الآية حينئذٍ سليمة عن معارضة فعل النبيّ صلى الله عليه وآله (١) .

واعترض بوجهه :

الأول : أنّ النصب يقتضى المسح عطفاً على الموضع ، وهو أولاً : مجاز لا يصار إليه . وثانياً : كما يحتمل حمله على الموضع يحتمل حمله على اللفظ ، فليس أحدهما أولى من الآخر فيعود في حيز المجمل ، فلا يكون دالاً على موضع النزاع .

فإن قيل : عطفه على الموضع أولى ، لأنّ فيه إعمالاً للأقرب وهو أقيس ، كقوله تعالى : {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ} (٢) ، وقوله : {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} (٣) ، وقول كثير :

١- الرسائل التسع : ٨٣ - ٨٤ .

٢- الجنّ : ٧ . وقد تقدمت عند عرضنا لكلام الفارسي والشريف المرتضى في قراءه الجزّ ، وكلام الشيخ الطوسي ، والقطب الراوندي ، وابن زهره الحلبي في قراءه النصب .

٣- الكهف : ٩٦ . وقد تقدمت عند عرضنا لكلام الفارسي ، والشريف المرتضى في قراءه الجزّ ، وكلام الشيخ الطوسي ، والقطب الراوندي ، وابن زهره الحلبي في قراءه النصب .

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزّه ممطولاً مُعنى غريمها

قلنا : كما أعمل الثاني أعمل الأول كما في قول امرئ القيس :

فلو أنما أشعني لأذني معيشه كفاني ولم أطلب قليل من المال

فلا نسلم أنّ إعمال الأخير أولى ، وإن اتفق عليه البصريون ، لبطان اتفاق هؤلاء بشعر امرئ القيس ، وهو من فحول الشعراء والمقبول عند الفصحاء ، والمعدود منهم ومن الطراز الأول .

والجواب : بطلان الإجمال والاحتمال ، لأنّ قراءه الخفض لا تحتل إلا المسح ، وقراءه النصب تحتل الأمرين ، فيكون المصير إلى ما دلّ عليه الخفض أولى تحصيلاً لفائدتي القراءتين ، ولأنّ فيه إعمالاً لأقرب المذكورين ، وهو أولى باتفاق أهل اللغة .

وشعر امرئ القيس لا يكون من باب التنازع وإلا لفسد المعنى ، وقد صرح بذلك ابن الحاجب في «الكافية» (١) .

الثاني : أنّ عطف الرجلين على اليدين أرجح ، لأنّ اليدين لهما حدّ في الغسل ، فإذا عطف عليهما الرجلان كان عطفاً لمحدود على محدود نظراً إلى التماثل .

والجواب : أنّ عطف «الأرجل» المحدوده على «الرؤوس» غير المحدوده كعطف «الأيدي» المحدوده على الوجوه غير المحدوده أنسب ببلاغه الكلام ، بل كانت المناسبه أتمّ ، إذ تحصل فيه مناسبتان عطف المغسول على المغسول أحدهما محدّد والآخر غير محدّد ، وعطف الممسوح على الممسوح وهو كذلك .

الثالث : الاحتمالان الغسل والمسح متساويان ؛ فالحمل على الغسل أولى ، لأنَّ المسح داخل فيه .

والجواب : أنَّ احتمال المسح والغسل غير متساويين ، واحتمال الغسل باطل بما قدّمنا ، وأيضاً المسح والغسل حقيقتان منفردتان لا تدخل إحداهما في الأخرى .

الرابع : الروايات الدالّة على الغسل المرويّه من قبل أهل السنّه .

والجواب : أنّها مردوده ، إذ هي معارضة بروايات دالّة على المسح منهم أيضاً .

فروايات المسح متفق عليها بين المسلمين ، وروايات الغسل انفرد بها أهل الخلاف ولا تكون حجّة على الخصوم .

وكذا إجماع الفقهاء الأربعة على الغسل ينقضه إجماع الإماميه على المسح وإجماع الفقهاء الأربعة خالٍ من الدليل ، وهو باطل إذا كان كذلك .

٤٧ - البيضاوي (ت ٦٨٢هـ)

ذهب البيضاوي إلى أن قراءه النصب عطفاً على «الوجه» تفيد الحكم بغسل الرجلين كما هو المشهور .

دليله :

أولاً : السنّه الشائعه على حدّ زعمه .

وثانياً : عمل الصحابه وقول أكثر الأئمّه .

وثالثاً : التحديد في الغسل والمسح غير محدود على زعمه .

والجواب عن كلّ ذلك قد تقدّم .

والاستدلال بعمل الصحابه مردود ، لأنّ أجلّه الصحابه كأمر المؤمنين عليه السلام وابن عباس وأمثالهما كانوا يمسحون ولا يغسلون ، ولم يفعلوا ذلك إلّا اقتداءً

بالنبي صلى الله عليه وآله . ولم يثبت أن علياً عليه السلام وابن عباس خالفا رسول الله صلى الله عليه وآله في قول أو عمل ، فلو ثبت غسل عثمان أو غيره لرجليه فلم يُعتدّ بعملهم ، لأنهم أخذوا دينهم بالرأى والاستحسان ، وقد خالفهم في ذلك الصحابه المحدثين (١) .

وقد عرفت بأن القرآن لا يساعدهم على ذلك وأن رسول الله لو تصوّر أنه غسل رجليه فقد أكد بأن ذاك هو وضوؤه ووضوء الأنبياء من قبله ، أي أنه خاص به لا يجوز تعميمه على المسلمين على أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله .

وكذا مسح عليّ عليه السلام لقدميه لا يحمل على مخالفه رسول الله صلى الله عليه وآله بل هو اتباع لسنّته؛ لأنه موافق لصريح القرآن حسب تعبير أمثال الفخر الرازي ، وعلى بن أبي طالب لم يخالف رسول الله في شيء والاستدلال بعمل الصحابه بمصادره بالمطلوب ، ولا سيما في الأخبار التي انفرد بها أهل الخلاف .

٤٨ - علي بن محمد القمي (من أعلام القرن السابع)

قراءة النصب تفيد المسح عطفاً للأرجل على محلّ «الرؤوس» ، عند علي بن محمد القمي والباء في «الرؤوس» زائدة تبغيضه ، فهي مجروره لفظاً ، منصوبه محلاً ، لأن الفعل مُتَعَدِّ بنفسه ، فكذا في «الأرجل» بحكم العطف (٢) .

وقراءة الجزّ أيضاً لا تخالف قراءة النصب في الحكم بالمسح ، ولا وجه للجزّ إلّا العطف على «الرؤوس» لفظاً ، كما لا وجه للنصب عند المتعبدين إلّا العطف

١- حسب شهادة عثمان نفسه كما في خبر مسلم في صحيحه ١: ٢٠٧ / باب فضل الوضوء / ح ٢٢٩ ، بسنده عن حمران مولى عثمان ؛ قال: أتيت عثمان بن عفان بوضوء ، فتوضأ ثم قال: إن ناسا يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله بأحاديث ، لا أدري ما هي ! إلّا أنّي رأيت رسول الله توضأ مثل وضوئي هذا ثم قال: «من توضأ هكذا غفر له ما تقدّم من ذنبه» .

٢- جامع الخلاف والوافق: ٣٨ - ٣٩ .

٤٩ - أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)

قال النسفي: «وأرجلكم» بالنصب والمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وأمسحوا برؤوسكم، حمل النصب في الآية عطفا على الوجوه - بزعمه - لاستفاده الغسل، ثم جعل الآية من القلب في الكلام، أي على التقديم والتأخير فيه (١).

والجواب:

أنهم اعتماداً على رواياتهم جعلوا الغسل مفروغاً عنه ثابتاً متفقاً عليه بينهم، ثم حملوا الآية الكريمة عليه، وهي محاولة تطبيق القرآن على المذهب، وذلك خطأ فاحشاً غلطاً مبيراً، وقد تقدم الجواب عنه.

على أنّ الحكم بالتقديم والتأخير:

أولاً: خلاف الظاهر، لا يجوز الخروج عنه إلاً بديل ظاهر.

ثانياً: تصرف في كلام الله تعالى من دون مبرر ودليل.

ثالثاً: خلاف الأصل؛ فإنّ الأصل صحه سوق الكلام، لا يجوز العدول عنه إلاً بدليل.

رابعاً: نقل حكم أمير المؤمنين عليه السلام بالتقديم والتأخير في الآية نقل غير ثابت لأنه منفرد عندهم، وغير موجود عندنا.

خامساً: عطف الأرجل على الرؤوس ممكن لفظاً ومحلاً جزاً ونصباً من دون

١- تفسير النسفي: ١: ٣٨٢ ط دار القلم، و ٣٠٩ ط دار الكتب العلمية، و ٢٧١ طبعه أخرى.

تصرّف في الكلام الإلهي المقدّس ، فلا محمل لعطفها على الوجه أو الأيدي مع الفصل بينهما بكلامه تعالى «وامسحوا برؤوسكم» .

سأدسأ : الحكم بالقلب في الكلام هنا فرع ثبوت حكم الغسل هنا وهو أوّل الكلام . على أنه شبه دور باطل ، فإنّه يريد إثبات الغسل بالقلب ، وإثبات القلب بالغسل .

٥٠ - العلامه الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)

أشار العلامه الحليّ إلى أنّ النصب يفيد المسح عطفاً على «الرؤوس» محلاً ، ولا يمكن العطف على «الوجه» ؛ لأنّ المجرور يمكن العطف على لفظه وعلى محلّه على السواء والعطف على محلّ «الرؤوس» لا يكون إلّا بالنصب .

استدلّ على المسح في «التذكرة» بأمور :

الأوّل : العطف على «الرؤوس» والنصب لا ينافيه ، لأنّه على الموضوع .

الثاني : عدم جواز العطف على الأيدي لثلاً تناقض القراءتان .

الثالث : للفصل بناء على العطف على «الأيدي» .

الرابع : الاشتمال على مخالفه الفصاحه بالانتقال عن جمله قبل استيفاء الغرض منها إلى ما لا تعلق لها به .

الخامس : رداه الجزّ بالجوار في كلام العرب .

السادس : عدم وروده في العطف على فرض وقوعه في النعت والتأكيد من جمله التواضع (١) .

والنصب أيضاً في «الأرجل» يدلّ على المسح ، لأنّه عطف على محلّ

«الرؤوس» ، والعطف على الموضع مشهور عند أهل اللغة .

فإن قيل : العطف على اللفظ أولى .

نقول : الأولويه ممنوعه ، وعلى فرض الأولويه يعارضها أولويتان :

الأولى : القرب ، وهو معتبر في اللغة فإنهم اتفقوا على أنّ قولهم : «ضربتُ فضلى سعدا أنّ الأقرب فاعل ، ولو عطفت ببشرى أيضاً لكان عطفاً على المفعول للقرب ، ولذلك جعلوا أقرب الفعلين إلى المعمول عاملاً بخلاف الأبعد وذلك معلوم من لغتهم(١)» ، ومع العطف على «الأيدى» تفوت هذه الأولويه .

الثانية : إنّه من المستقيح في لغة العرب الانتقال من حكم قبل تمامه إلى حكم آخر غير مشارك له ولا مناسب .

على أنّا نقول : أنّ العطف هاهنا على لفظ «الأيدى» ممتنع ، لأنّ معه تبطل قراءة الجز ، للتناهي بينهما ومع العطف على الموضع يحصل الجمع ، فيجب المصير إليه .

ثم أضاف العلامة : ومن العجائب ترجيح الغسل لقراءة النصب مع عدم دلالتها ، وإمكان حملها على أمر سائق على المسح المستفاد من قراءة الجز ، وحمل الجز على أمر ممتنع(٢) .

وأخيراً أشار في «منتهى المطلب» إلى الروايات المسحيه في كتب القوم وكتب

١- انظر شرح ابن عقيل ١: ٢٢٤ - باب التنازع.

٢- منتهى المطلب ٢: ٦١ - ٦٩ ، وذكر العلامة كل ذلك في الرسالة السعديه: ٨٧ - ٩١ وقد مرّ في قراءة الجز عند ذكر اسمه.

٥١ - ابن تيمية الحزاني (ت ٧٢٨ هـ)

قال ابن تيمية : فيه قراءتان مشهورتان : النصب والخفض .

ثم زعم أن قراءه النصب تفيد الغسل عطفاً للأرجل على الوجه واليدين ، ولم يظن له مخالفاً في ذلك .

وأن قراءه الجز أيضاً تفيد الغسل ، مع أن «الأرجل» في هذه الصورة معطوفة على «الرؤوس» .

وإدعى أن الآية لا تفيد المسح أصلاً ، واستدل بأدله سبعة (١) :

الأول : قول السلف : «عاد الأمر إلى الغسل» ، وكانوا هم الذين قرؤوا بالخفض ومع ذلك اعترفوا بالغسل ، وهذا دليل على أن الجز أيضاً يفيد الغسل لا المسح .

والجواب : قد تقدم أن الأمر ما عاد إلى الغسل ، وإذا ثبت قراءه الجز ، وأنه لا يمكن توجيهه مع الاحتفاظ بكرامه القرآن وبلاغته إلا بالمسح ، فقول السلف معارض للقرآن يضرب به عرض الجدار ؛ لأن الاجتهاد في مقابل النص باطل بالاتفاق ، وهذا لو ثبت عن السلف فهو اجتهاد أمام النص ، وهو باطل باعتراف المسلمين ؛ شيعه وسنه .

الثاني : أن الباء حرف جز أصلي ومعناه الإلصاق لا زائد كما توهمه بعض الناس على زعمه ، ومُفادُ هذا : أن الله أمر بالمسح بالعضو لا مسح العضو ، فلو

كانت «الأرجل» عطفاً على «الرؤوس» لكان المأمور به مسح «الأرجل» لا المسح بها ، وهذا يناهى قوله : «وامسحوا برؤوسكم» (١) .

ثم قال فى الفرق بين مسح العضو والمسح بالعضو : إنَّ المسح بالعضو يقتضى إصاق الممسوح ، لأنَّ الباء للإصاق ، وهذا يقتضى إيصال الماء إلى العضو ، ومسح العضو - بدون الباء - لا يقتضى ذلك ، أى لا يقتضى إيصال الماء إلى العضو ، وكذا الباء فى آية التيمم للإصاق على زعمه - وقال : إنَّ الآيه ليست من قبيل قول عقبيه ابنِ هُبَيْرَةَ الأَسَدِيِّ :

* فلسنا بالجبال ولا الحديداء *

فإنَّ الباء هنا زائده مؤكده ، فلو حذفتم لم يخلُ بالمعنى ، والباء فى الآيه إذا حذفتم أخلُ بالمعنى ، فلم يجر أن يكون العطف على محلِّ المجرور بها ، بل على لفظ المجرور بها أو على ما قبله .

والجواب : أنَّ الذى ذكره ابن تيمية أبده من عنده ، أمّا عند أهل اللغة فلا فرق بينهما ، والباء زائده للتبعيض (٢) ، فحذفها لا يخلُ بالمعنى بدليل استعمال أهل اللغة الفعل «مسح» بالوجهين (٣) ، كما استعملوا الفعل سَمَى بالوجهين - بالباء وعدمه - ولا تنافى بين الزيادة ، وإفاده معنى التبعيض زائده على التأكيد ، فإنَّ التأكيد أضعف المعانى فى باب الزيادة وإنَّ لم يلغ (٤) .

١- دقائق التفسير ٢: ٢٥.

٢- مر بيان وجه كون الباء زائده للتبعيض فى الهامش الأول من كلام الزجاج فراجع.

٣- راجع: اللسان ٢: ٥٩٣.

٤- تقدم الكلام فيها عند عرضنا لكلام الزجاج فى قراءه النصب فى الهامش الأول.

ولو فرضنا أن معنى الباء في الآية للإلصاق أيضاً لكانت الباء زائده ؛ فالباء في الآية مثلها في قول الشاعر بشهاده حدّاق أهل العرييه . وابن تيمية ليس من فرسان هذا المضممار فلا يعتدّ بقوله .

الثالث : أنه لو كانت «الأرجل» معطوفة على موضع «الرؤوس» ، لقرئ في آية التيمم - «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» - بالنصب ، فلما اتفقوا على الجز في آية التيمم - مع إمكان العطف على المحل لو كان صواباً - علم أن العطف على اللفظ ، ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء (١) .

والجواب : منع الملازمة بين القراءتين ، وأنى لابن تيمية إثبات ذلك ، وآية التيمم لو كان لها علاقة بآية الوضوء من حيث الإعراب ، وقرئ فيها بالجز فقط لكان مفاد ذلك صحّحه القراء بالجز فقط في آية الوضوء ، ولا سبيل إلى تخريجه حينئذ إلا المسح الذي يفرض منه ابن تيمية ونظراؤه ، فأين ذهب الدليل ؟

على أن آية التيمم شاهده على المسح ، إذ لم يقرأ فيها إلا الجز ، عطفاً على لفظ «الوجه» ، وآية الوضوء مثلها من هذه الحيثية ، فينبغي أن تُقرأ بالجز عطفاً على لفظ «الرؤوس» ، وهي القراءه التي لا مرد لها ولا محيد عنها ، والذين أحدثوا فيها قراءه النصب بعد ذلك - فراراً من المسح ولجؤاً إلى الغسل - وقعوا في ورطه مخالفه القياس النحوي التي هي من أسباب الإخلال بالبلاغه ، كما بيّنا ذلك في السابق لأكثر من مره .

الرابع : التحديد (١١) ب- «إلى الكعبين» ، وهو دليل الغسل لا المسح ، على زعمه ، حيث لم يقل : «إلى الكعاب» ، فلو قدّر أنّ العطف على المحلّ كالقول الآخر ، وأنّ التقدير أنّ في كلّ رجلين كعبين وفي كلّ رجل كعب واحد ، لقليل : إلى الكعاب ، كما قيل : إلى المرافق ، لما كان في كلّ يد مرفق .

والجواب :

أولاً : منع الملازمة بين الشرط والجزاء شرعاً وعرفاً وعقلاً .

وثانياً : المراد به رجلا كلّ متطهر وفيهما عندنا كعبان ، وهذا أولى من قول مخالفينا إنه أراد رجلاً واحده عن كلّ متطهر ، لأنّ الفرض يتناول الرجلين معاً ، فصرف الخطاب إليهما أولى (١٢) .

وثالثاً : المراد بالثنية في جانب «الأرجل» والجمع في جانب «الأيدي» ، حيث قال : «إلى المرافق» ، ثم «إلى الكعبين» التفتّن في التعبير ، وهو من محاسن الكلام وأسباب التطريه والنشاط بالنسبة إلى السامع ، فلا بأس باشمال القرآن عليه .

الخامس : فصل الممسوح بين مغسولين وقطع الجملة الأولى قبل تمامها بجملة المسح الأجنبيّه ، للدلاله على الترتيب المشروع في الوضوء .

والجواب : أنّ هذا الترتيب إنّما حصل - على فرض التسليم - بثمن غالٍ ، وخلاصته أنّ الكلام لَمَّا لم يكن وافياً بالجمع بين البلاغه والترتيب ، فأثر الترتيب على البلاغه ، وهذا ممّا يقود نسبه القصور إلى كلام الله تعالى ، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً .

١- دقائق التفسير ٢: ٢٦ .

٢- غنيه النزوع: ٥٧ ، فقه القرآن ١: ٢٠ .

السادس : أنّ السنّة تفسّر القرآن وتدلّ عليه وتعبّر عنه ، وهي قد جاءت بالغسل .

والجواب : صحيح أنّ السنّة تفسّر القرآن ، وأهل البيت - المجمعون على المسح - أدركوا بالذم فيه ، وهم أعرف بسنّة جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله من غيرهم مع اعتراف الجميع بفضلهم وعدالتهم وصدقهم وأمانتهم .

وقد نقل الأئمّة المفسّرون عن أهل البيت عليهم السلام ذهابهم إلى المسح على الرجلين .

ثم إنّ السنّة التي يدّعيها ابن تيميّه مفسّرة للقرآن ودالّة عليه ومعبّرة عنه ، فمتى جاءت بالغسل ، ومتى دلّت ؟ إذ نحن وضّحنا في البحث الروائي عدم صحّة الروايات الغسلية عن رسول الله سنداً ودلالةً ونسباً .

وكيف بالخلفاء أن يدافعوا عن السنّة المطهّرة والخليفة الأوّل قد أحرق تلك السنن حسبما جاء في روايه عائشه التي ذكرها الذهبي في تذكره الحفّاظ(١) .

وعمر بن الخطّاب نادى أمام الصحابه معرضاً بالنبيّ صلى الله عليه وآله بقوله : إنّ الرجل ليهجر ، حسبنا كتاب الله ؟

والحديث النبوي قد دؤن عند الجمهور في عهد عمر بن عبدالعزيز ولم يكن حينئذٍ أحد من الصحابه الرواه ؟

أمّا الحديث عند أهل البيت عليهم السلام فلم تنقطع سلسلتهم من عهد جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وهؤلاء أمروا بالمسح ؛ فالسنّة التي يدّعيها ابن تيميّه سنّة سياسيّه أسسها الأمويّون ، وتلك السنّة يضرب بها عرض الجدار لمخالفتها لكتاب الله العزيز ولكونها معلومٌ كذبها ، لإقرارهم بأنّ كلّ حديث يروى عن

رسول الله مخالفٌ لكتاب الله فهو كذب (١)، وهذه السنّة صريحه المخالفه لكتاب الله .

وقد مرّ كلامه وجوابنا عنها في قراءه الجزّ فراجع .

٥٢- ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١هـ)

قراءه النصب تقتضى الغسل عطفاً للأرجل على «الأيدى» (٢)، عند ابن جزى الكلبي، وهو لم يفكر حتى لحظه واحده في صحته حكمه، وأنه كيف يمكن أن يكون صحيحاً؟ بل قلّد غيره من أهل الخلاف تبعاً لمجتهدى مذهبه وتسلماً للغسل الذى اخترعه في عهد الخليفه الأمويّ عثمان بن عفّان .

٥٣- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)

حكى أبو حيان الأندلسي اختلاف العلماء في تخريج قراءه النصب، فقليل: هو معطوف على قوله: «وجوهكم وأيديكم»، ثم أورد عليه قائلاً:

وفيه: الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي منشئه حكماً. وقال أبو البقاء: هذا جائز بلا خلاف .

وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور - وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه - : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل .

قال أبو حيان: فدلّ قوله هذا على أنّه ينزّه كتاب الله عن هذا التخريج (٣).

١- التفسير الكبير ١١: ١٢٩.

٢- التسهيل لعلوم التنزيل ١: ١٧٠.

٣- البحر المحيط ٣: ٤٥٢.

وهذا هو تخريج من يرى أنَّ فرض الرجلين هو الغسل ، وأما من يرى المسح فيجعله معطوفاً على موضع «برؤوسكم» ، ويجعل قراءة النصب كقراءة الجزِّ دالَّةً على المسح .

٥٤ - السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)

قال السمين : قراءة النصب فيها تخريجان :

أحدهما : النصب بالعطف على الأيدي والحكم الغسل ، ولكنَّه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجمله غير اعتراضيه وفسده بعضهم وقال ابن عصفور : وقد ذكر الفصل ، وأقبح ما يكون ذلك بالجمل فدَل على أنه لا يجوز تخريج الآية على ذلك ولكن قال أبو البقاء عكس هذا ، وليس بشيء ، فلقال أن يقول أنها معطوفة على المجرور وحكمها المسح ولكنه نسخ ، وهو قول مشهور العلماء .

وثانيهما : أنَّ الحكم النصب على محل المجرور قبله (الرؤوس) وتقدّم تقريره (١) .

والجواب : عن الأول قد حصل بما قاله السمين وذلك البعض وأنه ليس بشيء .

وعن الثاني : أنَّ العطف على محل المجرور صحيح والحكم المسح كما اعترف به السمين وغيره ولكنَّ النسخ غير ثابت ، وما تخيل لهم أنه النَّاسخ من الأحاديث فليس معناها ما يفيد النَّسخ .

٥٥- ابن كثير (٧٧٤هـ)

قال ابن كثير: «قوله: {وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} ، قرئ وأرجلكم بالنصب عطفاً على فاعسلوا وجوهكم وأيديكم . قال ابن أبي حاتم ، حدثنا أبو زرعه ، حدثنا أبو سلمه ، حدثنا وهيب عن خالد ، عن عكرمه ، عن ابن عباس أنه قرأها : وأرجلكم ، يقول : رجعت إلى الغسل ، وروى عن عبد الله ابن مسعود وعروه وعطاء وعكرمه والحسن ومجاهد وإبراهيم والضحاك والسدي ومقاتل ابن حيان والزهرى وإبراهيم التيمي نحو ذلك ، وهذه قراءة ظاهره في وجوب الغسل ، كما قاله السلف ، ومن هنا ذهب من ذهب إلى وجوب الترتيب في الوضوء كما هو مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة حيث لم يشترط الترتيب» (١).

والجواب :

لو ثبت أن هذا القول هو قول ابن عباس ، فرجوعه إلى الغسل بعد النبي صلى الله عليه وآله لا حجة فيه ، لأن الدين كَمُلَ في زمنه صلى الله عليه وآله ، فالتغيرات المحادثه بعده صلى الله عليه وآله و آله بدعه محرّمه بالأدلة الأربعة ، وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله كان يمسحه ؛ لأنه لا يخالف كتاب الله .

ورجوع ابن عباس لو صح كان سياسياً - أو قل تقيّةً - وإلّا فالثابت عنه هو قوله : «الوضوء مسحتان وغسلتان» وقد تكلمنا في البحث الروائي (٢) عما نسب إلى ابن عباس من روايات غسل الأرجل ورجوعه إلى الغسل فراجع ، أمّا الأدلة

١- تفسير ابن كثير ٢: ٢٤٠.

٢- أي في المجلد الثالث من هذه الدراسة مناقشه مرويات ابن عباس سندا ودلاله ونسبه.

الأخرى التي ساقها فجوابها موجود في هذا الكتاب .

٥٦ - الشهيد الأول (المستشهد ٧٨٦ هـ)

ان قراءتي للنصب والجر تفيدان المسح عند الشهيد الأول ، عطفاً للأرجل على الرؤوس الممسوخة لفظاً أو محلاً (١) .

وأفتى بأنَّ عطف «الأرجل» على الرؤوس أولى (٢) من العطف على «الأيدي» ، وأيد هذه الفتوى بأدله صحيحه صريحه :

الأول : القرب ، وقد صرح النحاه بأنَّ الأقرب يمنع الأبعد عقلاً و عرفاً و شرعاً .

الثاني : الفصل بين المتعاطفين بجمله أجنبيّه لو عطف على «الأيدي» ، وهو لا يجوز بمفرد فضلاً عن الجملة ، فتعين العطف على «الرؤوس» لعدم لزوم الفصل حينئذ .

الثالث : الإخلال بالفصاحة الناشئ من الانتقال عن جملة إلى أخرى أجنبيّه قبل تمام الغرض لو عطف على «الأيدي» ، ولا يلزم هذا المحذور من عطف «الأرجل» على «الرؤوس» كما قلنا به (٣) .

الرابع : العمل بالقراءتين ، وهو إنّما يحصل بالعطف على الموضع في قراءه النصب واللفظ على قراءه الجزّ ، وكلاهما إذا كان المعطوف عليه «الرؤوس» .

١- ذكرى الشيعة ٢: ١٤٣ - ١٥١ .

٢- والمراد بالأولويّه هنا الأولويّه التعيينيه كما في قوله: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ([الأنفال: ٧٥]) ، لا التفضيليه حتّى يكون العطف على «الأيدي» صحيحاً غير أولى .

٣- الذكري ٢: ١٤٣ .

ولو عطفنا «الأرجل» في قراءة النصب على «الأيدي» لزم وجوب الغسل ، وعلى قراءة الجزّ على «الرؤوس» لزم وجوب المسح ، وحيثيذ فإن جمع بينهما فهو خلاف الإجماع ، ولم ينقل إنا من الناصر للحقّ من الأئمّه الزيديّه . وإن خيّر بينهما فلم يقل به إلا الحسن البصرى وابن جرير الطبرى ، وقد استقرّ الإجماع على خلافهم ، وتعيين أحدهما ترجيح من غير مريح ، فلا محيص إلا العطف على «الرؤوس» لفظاً أو محلاً ، وبه تنحلّ المشكله ، والعطف هكذا ممّا أجمع على صحته أهل العربيّه قاطبه .

٥٧ - التفتازانى (ت ٧٩٣هـ)

حكم التفتازانى بأنّ قراءة النصب تفيد الغسل ، واعترف بأنّ ذلك مقتضى المذهب (١) ، ولا يكون مقتضى الإعراب ، لأنّ الإعراب عطفاً على «الوجه» و«الأيدي» مع إمكان العطف على «الرؤوس» ممنوع من جهه القانون النحوى ، وهذا تلويح بأنهم فى الحكم بالغسل حملوا القرآن على المذهب بدلاً عن أخذ المذهب من القرآن (٢) .

٥٨ - الزركشى (ت ٧٩٤هـ)

قال الزركشى بأنّ قراءة النصب عطفاً على «الوجه» تفيد الغسل ، وقراءة الجزّ عطفاً على «الرؤوس» تفيد المسح ، ثمّ خالف حكم الإعراب ، وأفتى

١- شرح التلويح على التوضيح ٢: ٢٢٠.

٢- راجع فى قراءة الجزّ كلام الزجاج الماتريدى ، وابن زنجله ، وأبى المعالى الجوينى ، والسّمين الحلبي ، ونورى الجاوى ، والسالمى ، وفى قراءة النصب كلام التّسفى ، ويأتى فى كلام الزركشى ، والشيخ البهائى من قراءة النّصب.

بالغسل في قراءه الجز بخلاف مؤدى الآيه قائلًا :

لكن خولف ذلك لعارض يريجح (١).

ولم يذكر المريجح للغسل على المسح .

والحكم الذى ذكره وهو الغسل مُبْتَنٍ على أمر مفروغ منه عند أبناء مذهبه ، وهم جعلوا الغسل حكم «الأرجل» تفسيراً للقرآن على مبانى المذهب ، وتطبيقاً له عليه (٢).

٥٩ – الفيروزابادى (ت ٨١٧ هـ)

نقل الفيروزابادى بما ادعاه من سند إلى ابن عباس وأنه قال : «إلى الكعيبين» وإن قرئت بنصب اللام يرجع إلى الغسل ، قال بذلك من غير أن يستدل عليه بشئٍ آخر (٣).

وأنت تعرف بأن كلامه هذا يخالف المتواتر عن ابن عباس ، إذ وصّحنا في البحث الروائى بأن أكثر من واحدٍ من تلاميذ ابن عباس والذين هم أقرب إليه علماء وعملاً من الفيروزابادى قد نقلوا المسح عنه لا غير (٤) .

٦٠ – يوسف بن أحمد بن عثمان الشَّهير بالفقيه يوسف (ت ٨٣٢ هـ)

قال الفقيه يوسف : قالوا إنّ قراءه التَّصَبُّ ظاهراً يفيد الغسل بالعطف على الوجوه والأيدى ، وقراءه الجر ظاهراً يفيد المسح بالعطف على الرؤوس ويريجح الغسل فيلزم التأويل في قراءه الجز ...

١- البرهان ٤ : ١٠١ .

٢- راجع الهامش الأوّل .

٣- تنوير المقياس ١ : ٨٩ .

٤- ولا سيما فى بحثنا لادّله الطبرى والرازى والقرطبى .

والجواب : أنه قد مر الجواب منا في قراءه الجر مفصلاً عند ذكر اسمه فراجع .

٦١ – جلال الدين المحطّي (ت ٨٦٤ هـ)

جعل جلال السيوطي قراءه النصب من باب العطف على «الأيدى» والمؤذى الغسل (١).

والجواب :

كأنه أوجى إلى هؤلاء الجماعة أن يخرجوا عن قواعد اللغة والنحو ويعطوا «الأرجل» بالنصب حكم الغسل عطفاً على «الأيدى» ، وحظروا من العطف على محل «الرؤوس» الذى يساعده القانون النحوى وبلاغه الكلام؟!

٦٢ – الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ)

جعل الثعالبي العامل فى «الأرجل» فى هذه القراءه «اغسلوا» (٢) ، وذلك بالعطف على «الأيدى» وهذا ما قاله غيره من أعلام العامه ، ثم جعل إجماعهم المتأخر دليلاً على كلامه كأن الجمهور ليسوا بتابعين لظاهر القرآن ونصه بل القرآن تابع لهم ، وقد بينا فى السابق بطلان قولهم علماً وعملاً {وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ} {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ} ، {وَمَا يَسْبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً} .

٦٣ – الدمشقى الحنبلى (ت بعد ٨٨٠ هـ)

أورد الدمشقى الحنبلى فى قراءه النصب ما أورده السمين الحلبى حذو النعل

١- تفسير الجلالين ١: ١٣٧.

٢- تفسير الثعالبي ١: ٤٤٨.

بالتعل (١).

والجواب : هو الجواب عنه .

٦٤ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

حمل السيوطي الآية على الغسل بالعطف على «الأيدي» (٢).

ولم يذكر احتمالاً للعطف على محلّ «الرؤوس» ، كأنه لا يجوز ، وقال في تفسير الجلالين : «وأرجلكم» بالنصب عطفاً على أيديكم وبالجر على الجوار «إلى الكعيبين» أي منهما ، كما بينته السّنة . . . والفصل بين الأيدي والأرجل المغسولة بالرأس الممسوح يفيد الترتيب في طهاره الأعضاء ، وعليه الشافعي (٣) .

٦٥ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ)

حكم أبو السعود محمّد بن محمّد العمادى بالغسل ، عطفاً للأرجل على «الوجه» أو «الأيدي» ، واستند في ذلك إلى أربعة أدلّه (٤) :

١ - السّنة الشائعة على زعمه ، وقد بيّننا فيما سبق خلاف هذا .

٢ - عمل الصحابه ، وقد تقدّم أنّ بين الصحابه والتابعين من خالفوا الغسل ، وقد صرح بذلك ابن حجر في «فتح الباري» .

ولو فرضنا أنّ الصحابه كلّهم حكموا بالغسل ، والقرآن يفتى بالمسح ، فقولهم ليس بحجّه إذا كان مخالفاً لكتاب الله ، لأنهم ليسوا بأفضل من

١- اللّباب في علم الكتاب ٧: ٢٢٣ دمشق.

٢- الإبتقان ١: ٥٤٤.

٣- تفسير الجلالين آيه الوضوء.

٤- تفسير أبي السعود ٣: ١١.

رسول الله صلى الله عليه و آله ، لأن رسول الله جعل القرآن معياراً لقبول أو رد أحاديثه ، وقال : إذا خالف قولى كتاب الله فلم أقله ، فكيف بالصاوى وأمثاله لا يجيزون تقليد ما عدا المذاهب الأربعة ولو وافق قول الصحابه والحديث الصحيح والآيه معتقدين بأن الخارج عن المذاهب الأربعة فى حكم الكفره .

٣- أنه قول أكثر الأئمه (١١) .

وأقول : كأن هؤلاء أئمه الكتاب العزيز وليس الكتاب إمامهم .

٤- التحديد : وادعى أن «المسح لم يعهد محدوداً» .

وقد تقدّم بطلان هذا الدليل من طريق الفريقين ، فمن العامه القاضى أبو محمّد فقد أنكر عدم التحديد فى المسح . وقد نسبوا إلى الشيعة قبول عدم التحديد فى المسح - كما عن ابن كثير - وقد كذبه أعلام الشيعة كالمرضى (٢) والشهيد (٣) بأنّ التحديد كما يمكن فى الغسل كذلك يمكن فى المسح .

٦٦- الشهيد الثانى (٩٦٦هـ)

قراءه النصب وقراءه الجزّ : كلتاها تفيد المسح عطفاً لها على «الرؤوس» لفظاً ومحلاً عند الشهيد الثانى .

ثم قال : النصب عطفاً على محلّ «الرؤوس» هو المتعين فى قراءه النصب ولا

١- تفسير أبى السعود ٣: ١١ .

٢- فى رساله ٣: ١٧٢ - ١٧٣ .

٣- فى كتاب

يجوز العطف على «الأیدی» (١) لوجه :

- ١ - للقرب ، أى قرب «امسحوا» من «الأرجل» ، وقد اتفقوا على أنّ الأقرب يمنع الأبعد ، وهذا قانون مطرد مقبول .
- ٢ - والفصل - أى لو عطف «الأرجل» على «الأیدی» لزم الفصل بين المتعاطفين بالجملة الأجنبية ، والنحويون أجمعوا على أنه لا يجوز الفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة (٢) .
- ٣ - الإيهام المخلّ بالفصاحة الناشئ من الانتقال من جملة إلى أخرى قبل إكمالها ، وهذا هو مخالفه القاعده النحويّه التي هي من أسباب الإخلال بالفصاحة .

٦٧ - المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشانى (ت ٩٩٨ هـ)

إنّ الشريف الكاشانى بعد أن استنبط أنّ القراءة تين تدلّان على المسح وأشار إلى أدلّه الفقهاء الأربعة على وجوب الغسل فقد ذكرنا استدلالهم فى قراءة الجر والآن نتعرّض إلى ما قالوه فى قراءة النصب ، فقال :

محتجّين بقراءة النصب عطفاً على وجوهكم ، أو أنه منصوب بفعل مقدرّ ، أى «واغسلوا أرجلكم» ، كقوله : «علفتها تيناً وماءاً بارداً» أراد : «سقيتها» .

وقوله : «متقلداً سيفاً ورمحاً» أى معتقلاً رمحاً .

وأما قراءة الجر فبالمجاوره . . . إلى أن يقول :

١- روض الجنان: ٣٥ - ٣٦.

٢- شذور الذهب: ٣٤٧. وقد تقدّم القول فيه عند عرضنا لكلام القرطبي فى قراءة الجرّ.

والجواب عن الأول : بأنَّ العطف على «وجوهكم» حينئذ مستهجن إذ لا يقال : «ضربت زيداً وعمرواً وأكرمت خالداً وبكراً» ويحمل بكراً على زيد وعمرو المضروبين .
على أنه إذا وجد فيه عاملان عطف على الأقرب منهما ، كما هو مذهب البصريين ، وشواهد مشهوره خصوصاً مع عدم المانع كما في المسألة .
وعن الثاني (أى النصب بفعل مقدر) فنضطر إلى تقديره إذا لم يمكن حمله على اللفظ ، وأما هاهنا فلا مانع من العطف على المحل (١) .

٦٨ - الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ)

قال الشيخ البهائي بأنَّ قراءة النصب هي قراءة الكسائي ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، والنصب إنما يكون عطفاً على محلّ «الرؤوس» ، فتكون كقول القائل : «مررت بزيد وعمراً» بالعطف على محلّ زيد ، لأنه منصوب على المفعوليه حقيقه ، والعطف على المحلّ مشهور عند النحاه وواقع في كلام العرب الفصحاء .

أدله الجمهور على الغسل ومناقشه البهائي لها :

١ - الآية الكريمة ، وقد عرفت عدم دلالتها على الغسل أصلاً .

٢ - الروايات التي قد تقدّم عرضها في الأجزاء السابقة ، وهي التي رويت عن الإمام علي وابن عباس وعائشه وعبد الله بن عمر بن الخطاب .

والبهائي يقول : هذه الروايات - التي رواها الجمهور - معارضة لما تواتر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بالمسح ، وكذا المروي عن

وضوء أمير المؤمنين عليه السلام .

وقد نقل علماء الجمهور (١) أنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يمسحون أرجلهم في الوضوء وينقلونه عن آبائهم وجدهم رسول الله ، وهم أعلم من علماء أهل السنّة ومن الفقهاء الأربعة بشريعته جدهم وعمل أبيهم .

وما نقل عن ابن عباس في المسح هو أكثر ممّا نقل عنه في الغسل ، وحيث إنّ رواياته المسحّية متفق عليها عند الفريقين والغسلية تفرد بها الجمهور ، فهو يرشدنا إلى أنّ الغسل موضوع عليه .

والمقول عن عائشه وعمر بن الخطّاب ساقط عن درجه الاعتبار لتأثرهما بالأمويين لاحقاً وإفناءهم بما يريدون وما مات ابن عمر حتّى وافق القوم في المسح على الخفّين .

٣ - القول بالغسل قول أكثر الأئمة وفعلهم في كلّ الأعصار والأمصار من عهد النّبىّ إلى يومنا هذا ، والقائلون بالمسح في نهاية القلّه وغايه الندره ، والأكثر أقرب إلى الحقيقه من الأقلّ !

وأجاب بما حاصله :

أنّ الكثره لا تدلّ على الحقيّه ، لأنّ أهل الحقّ في جميع الأعصار والأمصار أقلّ من أهل الباطل ، فإنّ المسلمين أقلّ من

غيرهم ، والفرقه الناجيه منهم واحده والهالكه اثنتان وسبعون ، كما نطق به الحديث المشهور ، فكيف تجعل الكثره دليلاً على الحقيّه !؟

٤ - كيف يمكن أن يمسح النّبىّ صلى الله عليه وآله رجليه مدّه حياته ، ثمّ لمّا توفّاه ربّه

إليه اخترع السلف الغسل من عند أنفسهم وأدخلوا في الدين ما ليس منه ؟

وأجاب بما مضمونه : أن هذا ما لا يبعد ، وليس أول قاروره كسرت(١) .

٥- إن النبي صلى الله عليه وآله كان يتوضأ في الغزوات وغيرها بمحضر جم غفير من الأئمة ؛ يشاهدون أفعاله وينقلون أقواله ، فكيف نقل إليكم المسح ولم ينقل إلينا ؟ وكيف اقتصصتم أنتم بالأطالع على هذا الأمر الظاهر دوننا ؟

وأجاب بأن هذا وارد عليكم أيضاً ، والاختلاف في الوضوء لا يكون بين الشيعة والسنة فحسب ، بل السنة أيضاً مختلفون في مسح الرأس اختلافاً شديداً :

فالمالكية حكموا في مسح الرأس بالاستيعاب .

والحنفية يوجبون مسح ربه لا غير .

والشافعية يكتفون بالمسح على كل جزء منه .

فهل كان النبي صلى الله عليه وآله يفعل إحدى هذه الثلاث ، ثم اخترعت الفرقتان الأخريان - ما شاءت - بعد وفاته ، وأدخلت في الدين ما ليس منه ؟

أو أنه كان يأتي تارة بما تقول به إحدى الفرق ، وأخرى بما تقوله الأخرى ، وثالثه بالقول الثالث كما يدعيه المخيرون ؟

أو كان يأتي بالأقسام الثلاثة معاً كما يقوله الجامعون ؟

وكيف خفي عليكم ما كان يفعله بمحضر المسلمين وهم جمع كثير وجم

١- فإنهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله وهو حتى بين أظهرهم فكيف لم يخالفوه بعد وفاته ؟ ومنه فعل عمر ابن الخطاب وضع «التراويح» وقد صرح بذلك البخاري وغيره ، ثم أحيلك على كتاب النص والاجتهاد ، فإنك تقف فيه على موارد مخالفه الصحابه لرسول الله صلى الله عليه وآله حتى ومتباً.

غفير ، فما يعنى هذا الاختلاف الشديد ؟

وما هو جوابكم عن اختلاف أئمتكم فى مسح الرأس ، فهو جوابنا عن الواقع بيننا وبينكم (١) .

٦- اعترف القائلون بالمشح بأن الكعب هو المفصل وهو فى كل رجل واحد ، فلو كان المأمور به فى الآية هو المسح لكان الأنسب أن يقول : «وأرجلكم إلى الكعاب» بصيغه الجمع ، كما أنه لما كان فى كل يد مرفق واحد ، قال : إلى المرافق .

والجواب : أن الإتيان بصيغه التثنية فى الكعبين ليس باعتبار كل رجليه ، كما أن جمع المرافق باعتبار كل يد ، بل تثنيها باعتبار كل رجل كما هو المعتبر فى جمع «الرؤوس» ، والقياس على الأقرب وهو «الرؤوس» أولى من القياس على الأبعد وهو «الأيدي» .

ولما عطف فى جانب الغسل محدوداً على غير محدود ، فالأكثر مناسبة فى جانب المسح ذلك أيضاً ، لئتناسب الجملتان المتعاطفتان .

٧- أن الغسل يوجب براءة الذمه يقيناً لأنه مسح وزياده ، فالعاسل آتٍ بالأمرين معاً بخلاف الماسح .

والجواب : أن لكل منهما حقيقة مباينه لحقيقته الآخر عند أهل اللسان ، ولو كان ما ذكرتم صحيحاً لكان غسل الرأس أيضاً ميرثاً للذمه ومخرجاً عن العهده كالمسح ، ولم يقل به أحد (٢) .

٨- القائلون بالمشح قالوا : إن الكعب عظم صغير مستدير موضوع تحت

١- مشرق الشمسيين : ٢٩١.

٢- مشرق الشمسيين : ٢٩١.

قصبه الساق في المفصل ، كالذى يكون في أرجل البقر والغنم ، وهذا شيء خفى مستور لا يعرفه العرب ولا يطلع عليه إلا أصحاب التشريح .
والغاسلون يقولون : العظمان النابتان عن جانبي القدم ظاهران مكشوفان ، ومناطق التكليف ينبغي أن يكون شيئاً ظاهراً مكشوفاً لا خفياً مستوراً .
والجواب : أنه لا يكون الأمر كما زعم المعترض ، فإنّ الماسحين لا يجمعون على تفسير الكعب بما ذكر ، بل اختلفوا على قولين :

١ - وهو الأكثر ، أنه قبه القدم بين المفصل والمشط والكعب بهذا المعنى مكشوف مشاهد لا شتره فيه .

٢ - وهو قول العلامة وبعض القدماء وقليل من المتأخرين ، وهو ما ذكره المعترض ، ولكن خفاؤه لا يمنع معرفه العرب به وأطلاعهم عليه في عظام الأموات .

فالاختلاف إنما هو في تعريف الكعب الذى ورد في الآيه هل هو هذا أو غيره؟ لا في تسميه العرب له كعباً ، ويبعد أن يسموا ما لا يعرفونه .

٩ - أنّ «الأيدى» التى فى الآيه مغسوله بالاتفاق محدوده بغايه ، والرأس الذى هو ممسوح بالاتفاق غير محدود فيها بغايه (١) ، و«الأرجل» المختلف فيها لو لم تكن محدوده بغايه لكانت مثل الرأس غير المحدود ، وحكمها حكمه فى المسح ، لكنّها محدوده فى الآيه بغايه ، فينبغى أن يقاس على المحدود ويغسل كما

١- بل الرأس محدود بباء التبويض ، فإن الرأس أيضا ذو جهات والآيه حددت بعضه للمسح ، ولذا شد من قال باستيعاب مسحه كله من أهل السنه فضلاً عن الشيعة.

يغسل المقيس عليه (١) .

والجواب :

أَنَّ القياس لا يكون عندنا حجج .

وأيضاً هذا القياس قياس فاسد ، لأنَّ الوصف المناسب لا يكون عله للحكم في الأصل ، فكيف يجعل عله في الفرع ؟

وأيضاً يمكن معارضة قياسكم هذا بقياس آخر - وهو المروي عن الشعبي أيضاً - كلُّما هو مغسول في الوضوء باتفاق الأئمة فهو ممسوح في التيمم ، والممسوح في الوضوء ساقط في التيمم ، فيحمل المختلف فيه في الوضوء مقيساً على حاله في التيمم .

فالوجه «الأيدي» لما كانت مَعْمُولَةً مسحت ، و«الرؤوس» لما كانت ممسوحة سقطت ، فالأرجل لو كانت مغسولة في الوضوء كانت ممسوحة في التيمم قياساً على «الوجه» و«الأيدي» ، لكنها ساقطة فيه ، وهو بإعطائها حكم «الرؤوس» التي هي أيضاً ساقطة فيه قياساً لها عليها ، ويعطى حكمها من المسح (٢) .

حمل الباء على التبويض ، ونقل ذلك عن زراره عن الباقر عليه السلام ، حيث قال : إنَّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، وبعد ورود مثل هذه الرواية عنهم عليهم السلام لا يلتفت إلى إنكار سيبويه مجيء الباء في كلام العرب للتبويض في سبعة عشر موضعاً من كتابه ، وإنكاره معارض بإصرار الأصمعي على مجيئها له في النظم

١- مشرق الشمسين: ٢٩٢.

٢- مشرق الشمسين: ٢٩٢.

والنثر من كلام العرب ، وهو آتس بكلام العرب وأعرف بمقاصدهم من سبويه وغيره ، وقد وافق الأصمعي كثير من التّحاه فجعلوها في قوله : « عَتِنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » (١) للتبويض ، والعامه جعلوا الباء للإصاق حملاً للقرآن على المذهب (٢) .

٦٩ – الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)

إن قراءة النصب مردوده عند الفيض الكاشاني ؛ أولاً بروايه رواها عن الإمام (٣) أبي جعفر الباقر عليه السلام بأن دلالة الآية هي على الخفض .

وعلى تقدير الصحه نانياً : تكون من باب العطف على «الرؤوس» محلاً ومفيده للمسح . حيث قال :

أقول : وعلى تقدير القراءة على النصب أيضاً يدل على المسح ، لأنها تكون حينئذ معطوفه على محلّ الرؤوس كما تقول : «مرتت يزيد وعمراً» بنصب «عمرو» عطفاً على موضع زيد المنصوب مفعولاً في المعنى .

والعطف على «الوجه» خارج عن قانون الفصاحه ، بل عن أسلوب العريته .

وروى العامه عن أمير المؤمنين وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه . ثم أتى ببعض الروايات في الباب وقال : «وإنما بسطنا الكلام في تفسير آيه الوضوء لعموم البلوى بها وكثره الاختلاف فيها والحمد لله

١- الإنسان: ٦.

٢- مشرق الشمسين: ٢٨٠.

٣- التفسير الأصفي ١: ٢٦٤ ، تفسير الصافي ٢: ١٤ - ١٦ ، ١٧.

على ما هداانا ببركه أهل بيته نييه صلوات الله عليهم (١١).

٧٠- المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ)

حمل المحقق الخوانساري القراءتين - النصب والجر - على المسح ، واستند في دعواه إلى أمور :

- ١- الإجماع : وهو إجماع الشيعة على المسح تبعاً لأهل البيت عليهم السلام .
- وخالف فيه أهل الخلاف ، وتقدم أن بعضهم أوجب الغسل ، وبعضهم أوجب الجمع ، وبعضهم جعل المكلف مختيراً .
- ٢- الكتاب : فإن «الأرجل» في آية الوضوء إنما مجروره كما في بعض القراءات ، أو منصوبه كما في بعضها الآخر . وعلى الجزّ فهي معطوفه على «الرؤوس» لفظاً ومفيد حكمها مسحاً .
- وعلى النصب أيضاً تكون معطوفه على «الرؤوس» محلاً ، ومفيد الحكم مسحاً :
- أولاً :

لأنّ المسح عامل قريب والغسل عامل بعيد ، والأقرب مانع عن الأبعد (١٢).

ثانياً :

أنّ العطف على المحلّ شائع في كلام العرب وواقع في فصيح الكلام فلا مانع منه في هذه الآية .

١- التفسير الصافي ٢: ١٧.

٢- مشارق الشموس ١: ١١٨.

فإن قالوا : أولويّه العطف على اللفظ - في قراءة النصب لفظاً على لفظ «الوجه» - يعارض القرب .

قلنا : لنا مرجح آخر ، وهو حصول التطابق بين القراءتين في إفاده معنى واحد وهو المسح(١) .

٣ - السنّه : وهي كثيره تكاد أن تبلغ حدّ التواتر ، وقد تقدّم نقلها عن السنّه ، وهي منقوله عن النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس وعكرمه والشعبيّ وأنس بن مالك وموسى بن أنس(٢) وغيرهم ، مضافاً إلى الروايات المرويّه عن أهل بيت الوحي عليهم السلام .

٧١ - عبد على بن جمعه العروسيّ الحويزيّ (ت ١١١٢ هـ)

لم يتعرّض الحويزيّ للقراءتين ، وحكم بمسح الرجلين من باب العطف على «الرؤوس» ، وحمل الباء الزائده على التبويض - كما هو الحقّ - فأثبت المسح ببعض الرأس - ردّاً على مالك ، حيث أوجب الاستيعاب مخالفةً للكتاب - ولما عطف «الأرجل» على «الرؤوس» - وكان الحكم فيها المسح ببعض الرأس - أفاد ذلك المسح ببعض الرجل أيضاً(٣) .

وكان قد استفاد كلّ ذلك من روايات أهل البيت لأنّ تفسيره بالأثر .

١- مشارق الشموس ١: ١١٨.

٢- المشارق ١: ١١٨ - ١١٩.

٣- تفسير نور الثقلين ١: ٥٩٦.

قراءه النصب - نقلها البناء صاحب الإتحاف عن نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب الحضرمي - على «الأيدى»، وحكم عليها بالغسل كالوجه على وفق قاعده العطف والتشريك ، وجعل جمله «وامسحوا» معترضه بين المتعاطفين ، ثم ادعى أن ذلك كثير في القرآن وكلام العرب (١١) .

أقول :

حمل جمله المسح على الاعتراض دليل على الجهل بقواعد النحوين ورجم بالغيب ، فإن الجملة الاعتراضية لها مواطن خاصه بها وليس هذه منها ، وأنا أذكر المواضع واحده تلو الأخرى حتى يتبين لك فساد هذا القول ، ولم يعتبر عن هذا بالاعتراض أحد ممن سبق صاحب الإتحاف ، حيث كانوا عارفين بمواضعها (١٢) ، بل عبروا بالفواصل وغيره .

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١: ٢٥١.

٢- الجملة المعترضه من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي المعترضه بين شيتين لإفاده الكلام تقويه وتسديداً أو تحسيناً. ومواطنها سبعة عشر كما ذكره ابن هشام ، وليس فيها ما قاله صاحب الإتحاف ، وإليك الائن كلام ابن هشام في معنى اللبيب: وأما المواطن: فالأول: بين الفعل والفاعل ، كقول جويريه بن زيد أو حويرته بن بدر: وقد أدركتني - والحوادث جمه - أَيْتُهُ قَوْمٌ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُرُلٌ رَاجِعٌ: المعنى ٢: ٥٠٦. والثاني: بين الفعل والمفعول ، كقول أبي النجم العجلى: وَيُدَلَّتْ - والدهر ذو تبدلٍ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ والثالث: بين المبتدأ والخبر ، كقول معن بن أوس المزني: وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادبٌ لا يمللنه ونوايحٌ ومنه الاعتراض بجمله الفعل الملقى في أفعال القلوب ، نحو: «زيد - أظنُّ - قائم» ، وبجمله الاختصاص ، نحو: قول هند بنت طارق الأياديه أو هند بنت عقبه أم معاويه لعنهما الله: نحن - بنات طارقٍ - نمشى على التمارق والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر ، كقول الفرزدق: وإني لرام نَطْرَةٌ قَبْلَ التي لعلى - وإن شَطَطَتْ نواها - أَرْوَرُهَا وذلك بتقدير «أزورها» خبر «لعل» ، وتقدير الصله محذوفه ، أى: «التي أقول لعلى». وقول أبي المنهال عوف بن مُحَلِّمِ الشيباني: إِنَّ الثمانين - وبلغتها قد أَحوجتْ سمعى إلى ترجمانٍ والخامس: بين الشرط والجواب ، نحو قوله تعالى: (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُبَدِّلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ). ونحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ). والسادس: بين القسم وجوابه ، كقول النابغه الذبياني: لعمرى - وما عمرى على بهين - لقد نَطَقْتُ بِطُلًّا عَلَى الْأَفَارِخِ وقوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ - وَالْحَقُّ أَقُولُ - لَأَمْلَأَنَّ). الأصل: أقسم بالحق لأملن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض - «أقسم» محذوفاً والحق الثاني ب- «أقول» ، واعتراض بجمله «أقول الحق» ، وقدم معمولها للاختصاص. والسابع: بين الموصوف والصفه ، نحو قوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ). والثامن: بين الموصول والصله كقول جرير: * ذاك الذى - وأبيك - يعرف مالكا * والتاسع: بين أجزاء الصله ، نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جِزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا - وَتَرْهَقُهُمْ ذُلٌّ) فَإِنْ جملة «ترهقهم ذل» معطوفه على «كسبوا» ، فهى من الصله وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم ، وجمله (مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ) خبر. والعاشر: بين المتضايين ، كقولهم: «هذا غلام - والله - زيدا». والحادى عشر: بين الجازر المجرور ، كقوله: «اشترته ب- - «أرى» - ألف درهم». والثانى عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ، كقول أبي الغول الطهوي: كَأَنَّ - وقد أتى حول كميل - أنافيها حمامات مُثُولٌ والثالث عشر: بين الحرف وتوكيده ، كقول رؤبه: ليت - وهل ينفع شيئاً لِيَتْ - لِيَتْ شباباً يُؤَخِّعُ فاشترى والرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل ، كقول زهير: وما أدرى - وسوف - إخال - أدرى - أقوم آل حصنٍ أم نساءً وهذا الاعتراض فى أثناء اعتراض آخر ، فإن «سوف» وما بعدها اعتراض بين «أدرى» وجمله الاستفهام.

ولو كان حمل الجملة على الاعتراض صحيحاً لما جرى النزاع في الحكم بالمسح والغسل ، واتفق الجميع على الغسل (١).

٧٣ - الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ)

أشار المشهدي القمي إلى قراءه النصب وذكر أسماء الذين قرأوا به ، وقال : «فالنصب على العطف على محل «رؤوسكم» كقولك مررت بزيد وعمرو ، ولكن العطف على الوجه على تقدير النصب كما يقوله العامه عربي ردي» (٢) .

ثم ذكر بعض الروايات عن التهذيب والكافي ، ففي التهذيب عن الباقر عليه السلام

- ١- الخامس عشر: بين «قد» والفعل ، كقول أخى يزيد بن عبد الله الجلي مخاطباً لخالد بن عبد الله القسري لعنه الله: أخالِدُ - قد - و الله - أوطأت عشوه وما العاشق المسكين فينا بسارق والسادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه ، كقول إبراهيم بن هرمه القرشي: ولا - أراها - تزال طالمة تحدث لى نكبه وتنكؤها والسابع عشر: بين المفسر والمفسر ، نحو قوله تعالى: (فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ التَّوَابِينَ وَيُجِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) ، فإن «نساؤكم حرث لكم» تفسير لقوله تعالى: «من حيث أمركم الله» راجع المعنى ٢: ٥٠٦ - ٥١٧.
- ٢- تفسير كنز الدقائق - المشهدي القمي مؤسسه النشر الإسلامى ٣: ٢٨ - قم ط ١ - ١٤١٠ هـ

أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ ، فَقَالَ : هَذَا الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرَائِيلُ .

وَفِي الْكَافِي عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى الرَّجْلِ سِتُّونَ وَسَبْعُونَ سَنَةً مَا قِيلَ مِنْهُ صَلَاةٌ . فَقِيلَ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ .

٧٤- إسماعيل حَقِّي البروسوى (ت ١١٣٧ هـ-)

اكتفى البروسوى بنقل قراءة الجر دون الإشارة إلى القراءتين الأخيرتين ، فقال : « وأرجلكم إلى الكعبين » بالنصب عطفًا على وجوهكم ، ويؤيده السنّة الشائعة ، وعمل الصحابه ، وقول أكثر الأئمة ، والتحديد إذا المسح لم يعهد بحدود وإنما جاء التحديد في المغسولات (١) .

فهو لم يأت بالجديد ، وقد أجبنا عن مدّعياته هذه مراراً وتكراراً ولا فائدة في الإعادة .

٧٥- المظهرى التّسبندى الحنفى (ت ١١٤٣ هـ)

قال المظهرى : قرأ نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، ويعقوب ، وحفص بالنصب بالعطف على « أيديكم » بقرينه ضرب الغايه « إلى الكعبين » فإنّ الغايه لا تضرب في الممسوح كالرأس وأعضاء التيمم ، إنما يضرب للمغسولات (٢) .

والجواب :

أولاً : أن ضرب الغايه لا يستلزم الغسل .

وثانياً : أن الوجه غير محدوده ، والأيدى محدوده ومع ذلك عطف الأيدى

١- تفسير البروسوى ٢: ٣٥١.

٢- تفسير المظهرى ٣: ٧٨.

على الرؤوس .

وثالثاً: أنّ تعبيره «بأنّ الغايه لا تضرب في الممسوح . . . إنّما تضرب للمغسولات» فلا تصحّ لغيره لأنّ القواعد اللغويه تقتضى أن يقول : لم تضرب . . . إنّما تضرب !

٧٦ – المحقق البحراني (ت ١١٨٦هـ)

اعتبر البحراني قراءه الجر دون النصب ، وقد روى تلك القراءه غالب بن الهذيل عن أبي جعفر الباقر عليه السلام حينما سأله عن «الأرجل» أهي مجروره أم منصوبه ؟ قال : «بل هي على الخفض» (١).

أما النصب فمردود عنده أولاً :

بما ذكره من الروايه الصحيحه الصريحه الفاصله للنزاع عند العارفين بأهل البيت عليهم السلام ، وأنّ الكتاب نزل على لغتهم وفي بيتهم ، قال : وليس بالبعيد أن تكون هذه القراءه كغيرها من المحدثات في القرآن العزيز (٢) .

وثانياً :

لو قدرنا صحتها لكان هذا التدقيق دالاً على المسح أيضاً بالعطف على محلّ «الرؤوس» ، وكان كقول القائل : «مررت بزويد وعمراً» ، إلّا أنّ أهل البيت عليهم السلام - كما تدلّ عليه الروايه - «إنّما هي على الخفض» ، ورخصوا النصب والقراءه بما يقرؤه الناس إلى ظهور صاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه

١- الحدائق الناضره ٢: ٢٨٩.

٢- الحدائق ٢: ٢٨٩ - ٢٩٠.

٧٧ – أبو العباس أحمد بن محمد ... ابن عجيبة الحسنى (ت ١٢٢٤ هـ)

قال أبو العباس ابن عجيبة الحسنى في قراءه النصب : ومن نصب عطف على الوجه (١) .

ويأتى كلامه كاملاً فى الجزّ بالجوار مع جوابنا له .

٧٨ – السيد عبد الله الشُّبْر (ت ١٢٤٢ هـ)

قال السيد الشُّبْر فى «الجواهر الثمين فى تفسير الكتاب المبين» وبعد أن بين أن قراءته الجر والنصب معنا ، وذكر وجه قراءه الجر ، فقال :

«وأما النصب فلعطفها على محلّ «رؤوسكم» ، ومثله فى كلام الفصحاء والقرآن العزيز غير عزيز ، فالقراءتان متطابقتان فى وجوب المسح ، وعطفها على الوجه من أقبح الوجوه لإخراجه للكلام عن حليه الانتظام ، وتقدير فعل «واغسلوا» خلاف الأصل وإنما ارتكب فى مثال «علفتها تبنياً وماء بارداً» لتعذر الحمل على المذكور ، ولم يتعدّر هنا لصحّه العطف على المحلّ» (٢) .

وكذا قال فى تفسيره الآخر الملخص باسم تفسير القرآن الكريم (٣) .

٧٩ – الشوكانى (ت ١٢٥٥ هـ)

جعل الشوكانى هذه القراءه مفيده للغسل عطفاً للأرجل على «الوجه»

١- البحر المديد فى تفسير القرآن المجيد ٢: ١٤٨.

٢- تفسير الجواهر الثمين ٢: ١٤٨.

٣- تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شبر: ١٣٤.

و«الأیدی» ، ولم يتعرّض لذكر الدليل ، بل استند في فتواه إلى جمهور العلماء (١).

٨٠ - الجواهری (ت ١٢٦٦هـ)

قال الشيخ محمد حسن النجفی صاحب الجواهر فی قراءه النصب: (٢).

أولاً: لا نسلم النصب ، والمروی صحیحاً هو الجزّ .

وثانياً: لو سلّمناه ، فهي غير منافية للجزّ لحمله ، على المحلّ كما أنّ الجزّ كان للعطف على اللفظ ، ومفاد القراءتين واحد وهو المسح المتفق عليه .

ردّ العطف على «الوجه» و«الأیدی»

قال: لا يمكن أن يكون النصب عطفاً لها على «الوجه» ، والمفاد الغسل كما يزعمه أهل السنّة ، لوجه:

١ - أنّ العطف على المحلّ معيّن لأنّه قريب ، والأقرب يمنع الأبعد .

٢ - لا يلزم من العطف على المحلّ الفصل بين المتعاطفين ، وعلى «الوجه» يلزم الفصل الممنوع .

٣ - العطف على المحلّ لا يستلزم الإخلال بالفصاحه من الانتقال من جمله إلى أخرى أجنبيّه قبل تمام الغرض ، والعطف على «الوجه» يستلزم ذلك ، بل فيه إغراء بالجهل ومنافاه للغرض (٣) .

٤ - لا يلزم حمل قراءه الجزّ على المجاوره ، وإلّا يحصل التنافي بين القراءتين وهو غير جائز .

١- أنظر فتح القدير ٢: ٢٢ وفيوض العلام له ١: ٥٣٥.

٢- كتاب جواهر الكلام ٢: ٢٠٧.

٣- جواهر الكلام ٢: ٢٠٧ - ٢٠٩.

٨١ - الآلوسى (ت ١٢٧٠ هـ)

قال الآلوسى بأنَّ في «الأرجل» ثلاث قراءات؛ واحدة شاذة واثنان متواترتان (١):

وقد وضَّحنا قراءه الجر سابقاً .

أمَّا قراءه النصب ، فقال عنها بأنَّها متواتره عن نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب . ثمَّ جعل قراءه النصب دليلاً للقائلين بالغسل من غير نقض واختلاف ، كأنَّ تلك القراءه مجمع عليها مقبوله عند جميع المسلمين ، وقد أتينا بكلامه في قراءه الجر ، فراجع .

٨٢ - محمد جعفر ابن الشيخ محمد إبراهيم الكلباسى (ت ١٣١٥ هـ)

قال الكلباسى : «وأيدىكم» الواو حرف عطف ، «أيدىكم» معطوفه على محلِّ «وجوهكم» ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبنى على الضمِّ فى محلِّ جزّ ، مضاف إليه والميم علامه الجمع (٢) .

وهذا مبنى على قراءه النصب ، والشيخ من ادباء الشيعة الإماميه ، فأعراه على طريقتهم رحمهم الله .

٨٣ - محمد بن عمر نووى الجاوى (ت ١٣١٦ هـ)

قال الجاوى فى «مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد» : وأمَّا القراءه بالنصب فهى إمَّا معطوفه على الرؤوس لأنَّه فى محلِّ نصب ، والعطف على

١- روح المعانى ٦: ٧٤ - ٧٥ .

٢- إعراب القرآن ٢: ٢٣٧ للكلباسى منشورات دار ومكتبه الهلال - بيروت .

الظَّاهر ، وعلى المحل جازئ كما هو مذهب مشهور للنَّحاه ، وأما معطوفه على «وجوهكم» ، فظهر أنه يجوز أن يكون عامل النَّصب في قوله تعالى : «وأرجلكم» هو قوله تعالى : « وامسحوا » وقوله تعالى : « فاعسلوا » .

فإذا اجتمع العاملان على معمول واحد كان الأولى إعمال الأقرب ، حتى أن بعضهم لا يجوز أن يكون العامل «فاعسلوا» ، لما يلزم الفصل بين المتعاطفين بجمله مبيَّنه حكماً جديداً ليس منها تأكيد للأول ، وليست هي اعتراضيه ، فيكون العامل في «وأرجلكم» قوله «وامسحوا» فتدل على وجوب مسح الأرجل ، لكن الأخبار الكثيره وردت بإيجاب الغسل وهو مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط والغسل يقوم مقام المسح .

ومما يدل على الغسل أيضاً التحديد ، وهذا جواب لقولهم «ولا يجوز دفع وجوب المسح بالأخبار لأنها آحاد ونسخ القرآن بالأحاد لا يجوز(١)» .

والجواب :

أولاً : أنه أجاب عن اجتماع العاملين فلم يبق لنا مثونه الجواب - والحمد لله - .

وثانياً : أنه اعترف بأن القرآن يدل على المسح ، لكنه استدلل على الغسل بشيئين آخرين :

الأول : الأخبار ، وأجاب عنه ضمناً بأنها آحاد لا يمكن نسخ القرآن بالأحاد ، لكنه رجع وتمسك بها على وجوب الغسل بدعوى اشتمال الغسل على

المسح ولا عكس(١)، ولأنَّ الغسل هو أقرب إلى الإحتياط .

والثاني : التحديد .

وجوابنا عن الأوّل : أنّه إذا كانت الأخبار آحاد لا- تنهض في مقابل القرآن فأين الأخبار التي تدلّ على الغسل ؟ وكيف يكون الغسل أقرب للاحتياط ؟ مع علمنا بأنَّ الغسل شيء والمسح شيء آخر في اصطلاح القرآن .

والجواب عن الثاني : أعنى التحديد ، فقد أجبنا عنه مراراً في المجلد فراجع(٢) .

٨٤ - معمد جمال الدين القاسمي (ت ١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ)

قال القاسمي في «تفسيره» :

فصل : وأما قوله تعالى : { وَأَوْزِجْكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ } فقرأه بالنصب نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب ، وبالجر الباقون . . . ومن هاتين القراءتين تشعبت المذاهب في صفة طهاره الرجلين ، فمن ذهب إلى أنّ طهارتها الغسل ، ومن ذهب إلى أنّها المسح ومن مختير بينهما ، ولكلّ من هذه المذاهب حجج وتأويلات وأجوبه ومناقشات نسوق شذرةً منها .

فنقول : قال الأولون : قراءه النصب ظاهرها يفيد الغسل وقراءه الجرّ ظاهرها يفيد المسح إلّا أنّه لما وجد ما يربح الغسل تأولنا ما أفادته قراءه الجرّ في الظاهر ، والمرجح للغسل أمور :

١- راجع كلامنا مع القرطبي في قراءه الجرّ وكذا الفخر الرازي في قراءه النصب.

٢- عند كلامنا مع أبي علي الفارسي في قراءه الجرّ ومع ابن خالويه في قراءه النصب ٧ وعند نقل آراء الحلبي.

منها ما في «الصحيحين» و«السنن» عن عثمان ، وعلبي ، وابن عباس ، ومعاوية ، وعبد الله بن زيد بن عاصم ، والمقداد بن معد يكرّب : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله غسل الرجلين في وضوئه . . . إما مرّه أو مرّتين ، أو ثلاث على اختلاف رواياتهم . وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله توضّأ فغسل قدميه ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلا به .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله في سفره فأدرنا وقد أرقنا العصر . . . فجعلنا نتوضّأ ونمسح على أرجلنا ، قال : فنادى بأعلى صوته «ويل للأعقاب من النار» ، وكذلك هو في «الصحيحين» عن أبي هريره ، وفي «صحيح مسلم» عن عائشه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : «اسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» ، وروى البيهقي والحاكم بإسناد صحيح عن عبد الله بن الحرث بن جزء أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار» ، وروى الإمام أحمد وابن ماجه وابن جرير عن جابر ابن عبد الله ، قال : رأى النبي صلى الله عليه وآله في رجلٍ رجلٍ مثل الدرهم لم يغسله ، فقال «ويل للأعقاب من النار» . . . وروى أحمد عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أنّ النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يصلّى وفي ظهر قدمه لمعه قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره رسول الله أن يعيد الوضوء ، وزاد أبو داود : والصلاه(١) .

ثم روى روايات أخرى في غسل الرجلين ، وروايه في مسح رسول الله صلى الله عليه وآله

نعليه وقدميه(١)).

وأما الجواب :

١ - قوله : «قال الأولون قراءه النَّصْب ظاهره يفيد الغسل» . هذا هو فرع أن يكون قوله تعالى : «وأرجلكم» عطفًا على الوجوه والأيدي وقد أجبنا عنه ، في حين أنه يمكن لنا أن نجعله عطفًا على محلِّ الرؤوس ، وهذا أقرب ، ومن دون فصل بين العاطف والمعطوف عليه .

٢ - وأما الروايات التي ذكرها ، فقد أجبنا عنها في المبحثين التاريخي والروائي وجوابه واضح .

٣ - وأما روايات «ويل للأعقاب من النار» . . . «فإنها لا تدلّ على وجوب غسل الرجلين ، ولو دلّت على شيء لدلّت على لزوم الطّهارة من النّجاسة ، فإنّ الأعراب كانوا لا يبالون بالطّهارة ويمشون بالنّعال أو بالأقدام الملاقية للنّجاسة وكثيراً ما كانت أرجلهم نجسه(٢) ويؤيّده ما جاء في روايه عبد الله بن الحرث بن جزء «ويل للأعقاب وبطن الأقدام من النار» ولعلّ الأعقاب كناية عن الذين يأتون من بعد رسول الله ويشرعون الرأى قبلاً لحديثه صلى الله عليه وآله ، والذين يذادون عن الحوض فيقول رسول الله : أصحابي أصحابي ، فيقال له : لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فيقول : سحقاً سحقاً .

٤ - وأما روايه جابر بن عبد الله «رأى رسول الله رجلاً يصلى وفي ظهر قدمه لمعه قدر الدرهم لم يصبها الماء» ، فمعناه : أنه غسل بعض رجله من النّجاسة ،

١- نفس المصدر: ١٠٦ - ١٠٨ الثانيه دار الفكر عام ١٣٩٨ هـ

٢- راجع: ١٢١ في قراءه الجزّ.

فبقى مثل الدرهم لم يغسله ، وبذلك سرت النجاسه إلى مكان آخر من الرجل وصار العضو كله نجساً والوضوء باطلاً ، فوجب عليه أن يغسل رجليه ويعيد الوضوء - والصلاه حسب روايه أبي داود - .
وأما باقي الروايات فقد مضى الجواب عنها في البحث الروائي (١١) .

ثم قال القاسمي :

قال الجمهور : إنَّ قراءه الجزّ محموله على الجزّ الجوارى ، ونظيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى : {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} .

و {حُورٌ عِينٌ} بالجزّ في قراءه حمزه والكسائي عطفاً على : {بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ} والمعنى مختلف إذ ليس المعنى : «يطوف عليهم ولدان مخلدون بحورٍ عين» .

وكقولهم «جحر ضبّ خرب» وللنحاه باب في ذلك حتّى تعدّوا من اعتباره في الإعراب إلى التشبيه والتأنيث وغير ذلك ، وقد ساق شذره من أشباهه ونظائره أبو البقاء هنا فانظره ، وما قبل بأنّ حرف العطف مانع عن الجوار زعماً بأنه خاصّ (بالثبوت والتأكيد) مردود ، بأنه ورد في العطف كثيراً في كلام العرب قال الشاعر :

لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ

موثّق في عقال الأسر مكبول

فخفّض (موثّقاً) بالمجاوره للمنفلت ، وحقّه الرفع عطفاً على (أسير) .

وقال :

فهل أنت - إن ماتت أتانك - راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطب

١- من دراستنا حول «وضوء النبي».

فجر (فخاطب) للمجاوره وحقه الزف عطفًا على (راحل) . . .

قالوا :

وشرط حسن الجرّ بالجوار عدم الالتباس مع تضمّن نكته ، وهنا كذلك فإنّ الغايه دلّت على أنه ليس بممسوح ، إذ المسح لم تضرب له غايه في الشريعة ، والنكته فيه الإشاره إلى تخفيفه حتّى كأنّه مسح .

ثم نقل كلام الزمخشري وأنها إشاره إلى الاقتصاد في الغسل لمظنه الإسراف(١) .

والجواب :

أنا قد أجبنا عن كلّ ما ذكره من الشواهد من الآيات والأشعار في هذا المجلّد ، فلا نتحمّل مؤونه تكراره والجواب عنه مرّه أخرى .

ثم أضاف القاسمي بالقول :

وأما من قال : الواجب هو المسح فتمسك بقراءة الجرّ ، وهو مذهب الإماميه . وأجابوا عن قراءة النصب بأنّها مقتضيه للمسح أيضا ، وقد وقفت على كتاب (شرح المقنعه)(٢) من كتبهم فوجدته أطنب في هذا البحث ، ووجه اقتضاء النصب للمسح بأنّ موضع الرؤوس موضع نصب لوقوع الفعل الذي هو المسح عليه . . . والعطف على الموضوع جائز مشهور في لغة العرب ، ثم ساق الشواهد في ذلك وقال بعده :

فإن قيل : ما أنكرتم أن تكون القراءة بالنصب لا تقتضى الغسل فلا يحتمل

١- نفس المصدر: ١٠٨ - ١٠٩ .

٢- يعنى كتاب «تهذيب الأحكام في شرح المقنعه» للشيخ الطوسى ، والمقنعه للشيخ المفيد رحمهما الله تعالى .

المسح ، لأنَّ عطف الأرجل على موضع الرؤوس فى الإيجاب توسّع وتجوّز ، والظاهر والحقيقه يوجبان عطفها على اللفظ لا الموضع .

قلنا : ليس الأمر على ما توهمتم ، بل العطف على الموضع مستحسن فى لغة العرب ، وجائز لا- على سبيل الاتساع والعدول عن الحقيقه ، فالمتكلم مخير بين حمل الإعراب على اللفظ تاره وبين حمله على الموضع أخرى . قال : وهذا ظاهر فى العربية مشهور عند أهلها ، وفى القرآن والشعر له نظائر كثيره . ثم قال : على أننا لو سلمنا أنَّ العطف على اللفظ أقوى ، لكان عطف الأرجل على موضع الرؤوس أولى مع القراءه بالنصب لأن نصب الأرجل لا يكون إلّا على أحد وجهين :

إمّا بأن يعطف على الأيدى والوجه فى الغسل .

أو يعطف على موضع الرؤوس فينصب ، ويكون حكمها المسح ، وعطفها على موضع الرؤوس أولى ، وذلك أنَّ الكلام إذا حصل فيه عاملان أحدهما قريب والآخر بعيد ، فإعمال الأقرب أولى من إعمال الأبعد ، وقد نصّ أهل العربية على هذا فى باب التنازع . انتهى . فتأمل جدلهم(١١) .

والعجب من القاسمى حيث سُمى ما أوردها الشيخ الطوسى شاهداً على مرامه ، وما أجاب به عن الغسل جدلاً ، مع أنَّ الشيخ قد فضّل فى كتابه (شرح المقنعه) - أعنى تهذيب الأحكام - فى الجواب عن شبهاتهم وفى الاستدلال على مقصوده من المسح ، وغمض القاسمى عينه عنهما (١٢) وعبر عن كل ما أورده

١- نفس المصدر: ١١٠.

٢- راجع تهذيب الأحكام شرح المقنعه ١: ٥٦ - ٧٥ ط الثالثه - دار الكتب الإسلاميه - طهران عام ١٣٩٠ هـق ، للاطلاع على كلامه رحمه الله.

الشيخ بالجدل !

مع أنه نفسه نقل مباشرة بعد نقله لكلام الشيخ الطوسي عن الحافظ بن كثير أنه قال :

وقد روى عن طائفه من السلف ، القول بالمسح ، فروى ابن جرير عن حميد قال : قال موسى بن أنس ونحن عنده : يا أبا حمزه ! . . . فنقل حديث الحجاج وقول أنس «صدق الله وكذب الحجاج» قال الله تعالى «وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم» .

ثم قال : وكان أنس إذا مسح قدميه بلهما . قال ابن كثير : اسناده صحيح إليه .

وروى ابن جرير أيضا عن عاصم عن أنس قال : نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل . واسناده صحيح أيضاً .

وأسنده أيضا عن عكرمة عن ابن عباس قال «الوضوء غسلتان ومسحتان» .

وكذا روى سعيد بن أبي عروبه عن قتاده .

وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال : {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} قال : هو المسح .

ثم قال : وروى عن ابن عمر ، وعلقمه ، وأبي جعفر محمد بن علي ، والحسن (في إحدى الروايات) ، وجابر بن زيد ، ومجاهد (في إحدى الروايتين) نحوه .

وروى ابن جرير عن أيوب قال : رأيت عكرمة يمسح على رجليه .

وعن الشعبي قال : نزل جبريل بالمسح ، ألا ترى أن التيمم أن يمسح ما

كان غسلًا ويلغى ما كان مسحاً؟ (١)

وعلى هذا فليس ما قاله الشيخ الطوسي في شرح المقتعه كان جدلاً حسبما يدعيه ، بل كان استدلالاً علمياً لا يعجب القاسمي وأمثاله فسعوا أن ينفوه ، وأخيراً أقر بأن مفاد الآية هو المسح ، فقال ملخصاً كلامه :

ولا يخفى أن ظاهر الآية صريح في أن واجبهما المسح - كما قاله ابن عباس وغيره - وإثارة غسلهما في المأثور عنه صلى الله عليه وآله إنما هو للترديد في الفرض والتوسع فيه حسب عاداته صلى الله عليه وآله ، فإنه سن في كل فرض سنناً تدعمه وتقويه في الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وكذا في الطهارات كما لا يخفى .

ومما يدل على أن واجبهما المسح ، تشريع المسح على الخفين والجوربين ، ولا سند له إلا هذه الآية ، فإن كل سته أصلها في كتاب الله منطوقاً أو مفهوماً ، فاعرف ذلك واحتفظ به والله الهادي .

فإنه قال بكل ذلك لكنه رجح وقال من دون دليل :

«وإثارة غسلهما في المأثور عنه صلى الله عليه وآله إنما هو للترديد في الفرض والتوسع فيه حسب عاداته صلى الله عليه وآله فإنه سن في كل فرض سنناً تدعمه وتقويه!» (٢) .

٨٥ - الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)

زعم الزرقاني أن النصب يفيد الغسل عطفاً للأرجل على «الوجه» ، وهو منصوب مغسول (٣) .

١- تفسير القاسمي ٦: ١١١ .

٢- نفس المصدر: ١١٢ .

٣- مناهل العرفان في علوم القرآن ١: ١٠٥ .

وقد مضى ردّ هذه المزعمه غير مرّه (١).

٨٦ - السيّد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشّيخ محمد عبده

قال السيّد رشيد رضا في «تفسير المنار» (٢) في قراءة النّصب: قرء نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي ويعقوب و «أرجلكم» بالفتح، أي «واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين» والجمهور أخذوا بقراءة النّصب وأرجعوا قراءة الجزّ إليها، وأيدوا ذلك بالسّنه الصحيحه وإجماع الصّحابه، ويزاد على ذلك أنّه هو المنطبق على حكمه الطّهاره، وأدعى الطّحاوى وابن حزم أنّ المسح منسوخ ...

وقد مرّ الجواب عنهما في البحث عن قراءة الجزّ مفصّلاً فراجع.

٨٧ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى (ت ١٣٧٦ هـ)

قال ابن ناصر: وتكون كلّ من القراءتين على معنى، فعلى قراءة النّصب فيها غسلهما إن كانتا مكشوفتين، وعلى قراءة الجزّ مسحهما إذا كانتا مستورتين بالخفّ (٣).

والجواب أنّ كلّ كلامه ادعاء في ادعاء ويظهر جوابه من أجوبتنا لسائر المدّعين.

١- في قراءة الجزّ عند الكلام مع: الشيخ الطوسي، وأبى المظفر السمعاني، وابن عطيه الأندلسي، والفخر الرازي، والقرطبي، والعلامة الحلّي، والشمس الحلبي، والشهيد الأوّل محمد بن مكي ويأتي بعد ذلك أيضا مرارا في هذه القراءه وفي قراءة النّصب والرفع والجزّ بالجوار.

٢- أتينا بكامل كلامه في قراءة الجرّ فراجع.

٣- تفسير الكريم الزّحمن في تفسير كلام المنان: ١٧٨. وقد مرّ بعض كلامه في آخر باب قراءة الجزّ.

٨٨ - الشقيطي (ت ١٣٩٣هـ)

نقل الشقيطي في آيه الوضوء ثلاث قراءات؛ فقال:

« ١- أما الشاذة ، فقراءة الرُّقْع وهي قراءة الحسن .

٢- أما قراءة النصب : فهو قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وعاصم في روايه حفص من السبعة ، ويعقوب من الثلاثة .

٣- وأما قراءة الجر : فهو قراءة ابن كثير ، وحمزه ، وأبي عمرو ، وعاصم ، وفي روايه أبي بكر» (١).

وزعم أن قراءة النصب لا إشكال فيها ، لأنَّ «الأرجل» فيها منصوبه عطفاً على «الوجه» المنصوبه والمعنى على الغسل .

واستشعر اعتراضاً عليه ، وهو الفصل بالأجنبي بين المتعاطفين وتمييز لجوابه وحاصل الجواب : أنَّ الفصل بجمله المسح بين المغسولات - على حدِّ تعبيره - للدلالة على الترتيب ، والمحافظة عليها ، لأنَّ الرأس يمسح بين المغسولات (٢) .

والجواب عن هذا قد تقدّم ، بأنَّ الفصل لم يوضع في لغة العرب للدلالة على الترتيب ، والموضوع له الفاء و«ثم» من الحُرُوفِ العاطفه .

٨٩ - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)

قال ابن عاشور في قراءة النصب إنَّه عطف على «وأيديكم» وتكون جملة

١- أضواء البيان ١: ٣٣٠.

٢- أضواء البيان ١: ٣٣٠.

«وأمسحوا برؤوسكم» معترضه بين المتعاطفين فيجب أن تكون الأرجل مغسولة ، إذ حكمه الوضوء هي التقاوه والنظافه لمناجاه الله تعالى ولذلك أكد النبي صلى الله عليه وآله على غسلهما ونادى بأعلى صوته للذى لم يحسن غسل رجليه «ويل للأعقاب من النار» (١) .

والجواب : أن كل ذلك ادعاء صرف ومن المساء فهمها :

أما العطف على «أيديكم» ، فمن أين ؟

وأما احتساب «وأمسحوا برؤوسكم» جملة معترضه ، فأين الدليل !؟

وأما حكمه الوضوء هي التقاوه والنظافه فأول الكلام ، بل هي الطهاره المعنويه وامتثال أمر البارى جلّ وعلا والنظافه شى آخر يجب أن تحصل قبل الوضوء وقد جاء فى روايات أهل البيت بأن الطهاره فيها حكميه لا حقيقيه ، لأن المسلم لا يتجسه شىء ، وأنّ الوضوء شرع كى يعرف من يطع الله ومن يعصيه .

وأما نداءه صلى الله عليه وآله فهو إعلان للطهاره من التجاسه ، لأنّ أعقابهم لم تكن طاهره من التجاسه غالبا فأراد النبي أن يلفت انتباههم إلى لزوم غسلها حين الوضوء : وكذا بطون أقدامهم فى الروايه المرويّه عنهم .

٩٠ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ)

قال أبو زهره : «وأرجلكم» فيها قراءتان ، إحداهما بفتح اللّام على حذف فعل ، والمعنى «واغسلوا أرجلكم» (٢) .

١- التحرير والتنوير ٥: ٥١ - ٥٢.

٢- زهره التفاسير ٤: ٢٠٤٨.

والجواب :

أَنَّ تقدير الفعل إذا لم يمكن تصحيح الجملة إلماً به ، وهنا يمكن العطف على محلّ الرؤوس في قراءه النَّصْب ، وعدم التقدير أولى منه إلماً أَنَّ أهل السنّه أوجبوا الغسل خلافاً للشيعة فاضطّروا إلى هذه التمحلات بجعل دلالة القرآن تطابق المذهب !

٩١ - الشيخ أحمد مصطفى المراغى (ت ١٣٧١ هـ)

الشيخ المراغى لم يتعرّض إلى قراءه الجر أو الرفع الشاذّه ، بل حكم فى الأرجل وقال : «أى واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين ، ويؤيده : عمل النبي صلى الله عليه وآله ، وعمل الصحابه ، وقول أكثر الأئمه ، فقد روى مسلم عن ابن أبى هريره أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً لم يغسل عقبه ، فقال صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب من النار» وروى البخارى ومسلم عن ابن عمر قال : تخلف عنا رسول الله فى سفره فأدر كنا وقد أرفقنا العصر ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، قال : فنادى بأعلى صوته : «ويل للأعقاب مرّتين أو ثلاثاً» (١) .

والجواب :

إنّ ما نقلوه من عمل النبي صلى الله عليه وآله فى غسل القدمين هو مشكوك لأنّه صلى الله عليه وآله لم يخالف صريح القرآن ، ولا يمكن نقض القرآن بالسنّه المشكوكه .

وكذا فعل الصحابه ، فإنهم لم يجتمعوا على ذلك ، إذ وقفت على أسماء

١- تفسير المراغى ٤ ، ٥ ، ٦ : ٣٩٢ طبعه دار الكتب العلميه وطبعه دار إحياء التراث العربى ٤ ، ٥ ، ٦ ، المجلد ٦ : ٦٣ طبعه الثانيه ١٩٨٥ م .

الماسحين منهم .

وأما قول أكثر الأئمة ، فإنه قد حصل في عصر متأخر بعد نزول الآية وبعد وفاه رسول الله ، هذا أولاً .

وثانياً أن ذلك هو قول الأكثر حسب ادعائهم لا قول الجميع .

ونحن بعد تسليمنا بصحة تلك الروايات ، فهي من المساء فهمها عندهم حسبما وضحناه ، والمقصود منها هي الطهاره من النجاسه لا لزوم غسل القدمين .

٩٢ - الشيخ محمد جواد مغنیه (ت ١٤٠٠ هـ)

قال مغنیه : ورد في الأرجل قراءتان :

إحداهما : النصب ، والأخرى : الخفض ، وقال السنه : يجب الغسل لأنها معطوفه على الأيدي على القراءتين ، أما على النصب فواضح إذ الأيدي منصوبه لفظاً ومحلاً ، وأما على قراءه الجز فللجوار ، والإتياع أى الرؤوس مجروره والأرجل مجاوره لها .

وقال الشيعه : يجب المسح لأنها معطوفه على الرؤوس ، أما على قراءه الجز فواضح ، وأما على قراءه النصب فمعطوفه على محلّ الرؤوس لأن كل مجرور لفظاً منصوب محلاً . . . (١) وهذا واضح لا غبار عليه ، وعليه الشيعه الإماميه أجمعون تبعاً لأئمتهم من أهل البيت ، وهم أدري بالأحكام الإسلاميه .

٩٣ - الدكتور وهبه الزحيلي (من المعاصرين)

وقال الدكتور الزحيلي في «التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج» بأنّ الدليل على غسل الرجلين إلى الكعبين عدّه أمور :

- ١ . فعل النبي صلى الله عليه وآله .
- ٢ . وفعل صحابته .
- ٣ . وفعل التابعين .
- ٤ . وعليه انعقد إجماع الأمة .
- ٥ . والروايات التي أوردتها ، واحده تلو الأخرى (١) .

والجواب :

أمّا الروايات فقد مرّ الجواب عنها في البحث الروائي .

وأما عن فعل النبي صلى الله عليه وآله فلم يثبت ، وقد وضحناه في البحث الروائي .

وأما ما فعله الصحابه والتابعون ، فالاختلاف واقع فيهم حسب تصريح الفقهاء ، وأنّ ظاهر القرآن على خلاف الغسل .

وأما الإجماع ، فالإمامية هم من الأمة ، وهم على الخلاف معهم في ذلك ، وما حصل عند أهل السنّة والجماعه من الاتفاق على الغسل بعد رسول الله ، كان متأخراً من تبني الخلفاء الحكام من بنى أمية وبنى العباس له ، أو قل : إنهم ساروا على ما سار عليه أنتمه مذاهبيهم تبعاً للخلفاء ، وهدفهم كان سياسياً وهو التعرّف على

١- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ٢: ١٠٥ - ١٠٦ ط الأولى عام ١٤١١ هـ للزحيلي رئيس قسم الفقه الإسلامى ومذاهبه فى جامعه دمشق.

مخالفهيم من الطالبين كما عرفت في قضيه علي بن يقطين وزير هارون الرشيد(١) مع الرشيد؛ والذي وضحتاه في البحث التاريخي من هذه الدراره فراجع .

ثم قال الزحيلي: «هذا كله على قراءة النصب «وأرجلكم» ، وأمرًا قراءه الجزّ فمحمول على الجوار كما في: سورة هود: {عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ} ، بجر ميم «أليم» لمجاوره «يوم» المجرور إذ كان حقه أن يقال: «أليماً» ، وفائده الجزّ للجوار هنا للتبنيه على أنه ينبغي الاقتصاد في صبّ الماء على الأرجل ، وخصّ الأرجل بذلك لأنها مظنة الإسراف لما يعلق بها من الأدران(٢) .

والجواب: أنّ الجزّ بالجوار ردّه كثير من علماء السنّه ولا سيما اللغويين والمفسّرون ، فضلاً عن علماء الشيعة الإماميه ومفسريها ولغوييها كما وقفت عليه في مواضع مختلفه من هذا الكتاب .

٩٤ – السيد قطب (من المعاصرين)

لم يذكر السيد قطب القراءات الثلاث في آيه الوضوء وأدلته على وجوب غسل الرجلين حتّى نردّها أو نقبلها ، بل اكتفى ببيان أمور عامه والقول بأنّ: الفرائض المنصوصه في هذه الآيه هي: «غسل الوجه ، وغسل الأيدي إلى المرافق ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، وحول هذه الفرائض خلافات فقهيّه يسيره . . . أهمها: هل هذه الفرائض على الترتيب الذي ذكرت

١- كما في أعلام الوري: ٢٩٣ ، والإرشاد للمفيد: ٢٩٣ ، والبحار ٤٨: ١٣٧ / ح ١٢ عنهما ، والمناقب لابن شهر آشوب ٤: ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والخرائج والجرائح ١: ٣٣٥ / ح ٢٦ ، وكشف الغمه ٢: ٢٢٥ - ٢٢٧ .

٢- نفس المصدر السابق: ١٠٦ .

به أم هي تجزئ على غير ترتيب؟ قولان... (١).

٩٥ - الدكتور ياسين جاسم

٩٥ - الدكتور ياسين جاسم (٢)

قال الدكتور ياسين : قرأ نافع ، والكسائي ، وابن عامر ، وحفص «وأرجلكم» بالنصب ، واختلفوا في تخريج هذه القراءة فقيل :

هو معطوف على قوله «وجوهكم» و «وأيدىكم إلى المرافق» ، وفيه الفصل بين المتعاطفين بجمله ليست باعتراف بل هي منشأه حكما ، وقال أبو البقاء : هذا جائز بلا خلاف ، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال : وأقبح ما يكون ذلك بالجملة ، فدلّ قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج ، وهذا تخريج من يرى أنّ فرض الرجلين هو الغسل ، وأما من يرى المسح فيجعله معطوفا على موضع «برؤوسكم» ويجعل قراءة النصب كقراءة الجزّ دالّة على المسح (٣) .

أقول :

تري الدكتور لم يكن جازما على هذا أو ذاك بل يصرح بأنّ العطف على محل «برؤوسكم ممكن جائز» .

١- تفسير في ظلال القرآن ٥ - ٧ : ٨٤٩ - ٨٥٠ - دار الشروق.

٢- الأستاذ المشارك بجامعة الإيمان المعاصر.

٣- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم ٢ : ٢٦٣ - دار إحياء التراث العربي بيروت.

٩٦ - الدكتور عبداللطيف

٩٦ - الدكتور عبداللطيف (١)

قال الدكتور عبداللطيف: وقري «أرجلكم» بالنصب، وهو معطوف على «أيديكم» وما قبله وحكمها الغسل، وهو رأي جمهور الفقهاء وقال التحاس: من قرأ بالنصب جعله عطفاً على الأول أى واغسلوا أرجلكم، وقال الزمخشري: قرأ جماعه بالنصب وحكمها الغسل (٢).

والجواب: معلوم وتكراره قبيح.

٩٧ - محيي الدين الدرويش

٩٧ - محيي الدين الدرويش (٣)

قال الدرويش: قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب «وأرجلكم» بالفتح، أى واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين (٤).

أقول: لم يذكر أدلته أكثر من هذا لكنه مبحوث في كلمات علماء السنه، وقد أجبنا عنها.

نعم قال بعد ذلك: وعللوا تأخير «وأرجلكم» إلى الكعبين في قراءه النصب بأن صب الماء مظهره للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح، لا لتمسح ولكن لبيته على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها (٥).

أقول: يعنى أن الأصل في الآية تقديم «وأرجلكم» إلى الكعبين على

١- الخطيب المعاصر.

٢- معجم القراءات ٢: ٢٣٢ - دار أسعد الدين - القاهرة.

٣- من المعاصرين.

٤- اعراب القرآن الكريم وبيانه ٢٤ - ٥ - ٦: ٤١٩ - دار الارشاد حمص - سوريه.

٥- نفس المصدر السابق.

«وأمسحوا برؤوسكم» عطفًا على الوجوه والأيدي وإنما آخره وعطفه على «برؤوسكم» للتنبية على الإقتصاد في صب الماء على الأرجل .

والجواب عنه :

أولاً :

أته غفل عن أن هذا ادعاء منه ومن كل من يذهب مذهبه بلا دليل ؛ أسأله أى دليل دل على أن «وأرجلكم» كان مقدماً فأخز ؟ سوى عمل بعض الأصحاب ، وبعض التابعين - لو صحَّ النقل عنهم - ثم عمل أهل السنه لم ينشأ إلا من سيره عثمان بن عفان والذي خالفه بعض الناس في حياته ، وذهبوا إلى أن سنه رسول الله غير ما يحكيه عنه صلى الله عليه وآله .

ومن بعض الروايات الضعيفه سنداً أو دلاله أو في كليهما أو المساء فهمها كما تبهنا على ذلك في مواضع من هذا المجلد وفي البحثين التاريخي والروائي .

وثانياً :

ليست هذه التوجيهات إلا فراراً من الحقيقه ومخالفه للشيعة ، وإلا فالقواعد التحويه تشهد بما تقوله الشيعة من كون الأرجل معطوفه على لفظ الرؤوس في قراءه الجز ، وعلى محل «برؤوسكم» في قراءه النصب .

٩٥ - بهجت عبد الواحد صالح

٩٥ - بهجت عبد الواحد صالح (١)

قال الأستاذ بهجت صالح في قوله تعالى «وأرجلكم إلى الكعبين» معطوفه

١- الإعراب المفضل لكتاب الله المرتل ٣: ١٧ - دار الفكر.

بالواو على «وجوهكم» أو على محلّ الباء التبعيضيّه (١). يعنى «برؤوسكم» .

أقول :

ترى أنه أيد العطف على المحلّ على قراءه النصب ، وإن لم يأخذ هذا الجانب أو ذاك .

٩٦ - محمد على الصّابونى

٩٦ - محمد على الصّابونى (٢)

قال الصّابونى فى قوله تعالى : {وَأَمْسِجُوا رُؤُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} فى قراءه النصب ، أى امسحوا برؤوسكم ، وأغسلوا أرجلكم إلى الكعبين ، ثم استدلّ بقول الزّمخشري بأنّ فائده المجيء بالغايبه (إلى الكعبين) لدفع ظنّ من يحسبها ممسوحه ؛ لأنّ المسح لم تضرب له غايه فى الشريعة ، وفى الحديث «ويل للأعقاب من النار» ، وهذا الحديث يردّ على الإماميه الذين يقولون بأنّ الرجلين فرضهما المسح لا الغسل ، والآيه صريحه لأنّها جاءت بالنصب فهى معطوفه على المغسول وجيء بالمسح (وأمسحوا برؤوسكم) بين المغسولات لإفاده الترتيب (٣) .

والجواب :

أولاً :

أنّ الترتيب فيه قولان : الترتيب وعدمه كما فى ظلال القرآن للسيد

١- الإعراب المفضل لكتاب الله المرتل ٣: ١٧ - دار الفكر.

٢- الاستاد بكلّيه الشريعة والدراسات الإسلاميه مکه مكرمه - جامعه الملك عبد العزيز من المعاصرين.

٣- صفوه التفاسير - دار العلم العربى - سوريه - دمشق ١: ٣٧٩.

قطب(١) ، وعدم وجوب الترتيب قول كثير من علماء مذهب الصابوني .

وثانياً :

أنَّ ضرب الغايه لا يدل بنفسه على الغسل لا مطابقه ولا التزاما ، وقد أجبنا عنه في كتابنا هذا مراراً .

وثالثاً :

أن الحديث المذكور «ويلُّ للأعقاب . . .» لم يرد في الوضوء وإنما هو في الطهاره عن الخبائث إلا أنهم أساءوا فهمه .

٩٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأححم

٩٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأححم (٢)

قال الأححم : قرأ عاصم ونافع وابن عامر والكسائي ويعقوب «وأرجلكم» بالنصب عطفا على «وجوهكم» وهكذا قرأها جمع من السلف من الصحابه والتابعين ، والمعنى : واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين (٣) . ويدلُّ على هذا ما تواتر في السنه قولاً وفعلاً من أنَّ فرض الرجلين هو الغسل كقوله «ويلُّ للأعقاب ويطون الأقدام من النار» وكفعله صلى الله عليه وآله في صفه وضوئه الذي نقله عنه أصحابه في غسله رجله في كلِّ وضوئه (٤) .

والجواب :

أولاً : أنَّ التواتر القولي (اللفظي) عن النبي صلى الله عليه وآله كيف يكون حاصلًا والحال أنَّ الصحابه اختلفوا في الثقل عنه في الوضوء ! فكيف بالتابعين ؟

١- في ظلال القرآن ٥٢ - ٧ : ٨٥ .

٢- الاستاد بقسم القرآن وعلومه بجامعة محمد بن سعود - القصيم ، من المعاصرين .

٣- تفسير آيات الأحكام: ١٤١ للدكتور سليمان الأححم - دار العاصمه .

٤- نفس المصدر: ١٤٣ .

وثانياً: أَنَّ التواتر الفعلي عن النبي صلى الله عليه وآله في غسل الأرجل لا يكون ثابتاً، وإلّا لم يقع اختلاف بين المسلمين فيه .
وثالثاً: أَنَّ كَلَّ ذلك مستند إلى بعض الروايات غير المتواتره المساء فهمها من جانب أهل السنّه ، فإنّها واردة في رفع الطّهارة الخبيثه لا بيان لحكم الأعضاء الوضويّه.
نعم غسل الأرجل متواتر بين أهل السنّه من متأخراً منذ عصر التابعين إلى ما بعده .

٩٨ – الدكتور محمد سالم محيسن

٩٨ – الدكتور محمد سالم محيسن (١)

قال الدكتور محمد سالم: قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب «وأرجلكم» بنصب اللام، وذلك عطفًا على الأيدي والوجوه .

وعليه يكون المعنى «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وأمسحوا برؤوسكم» وحينئذ يكون هناك تقديم وتأخير في الآية، وذلك جائز في اللّغه العربيّه، لأنّ الواو لمطلق الجمع فلا تقتضى الترتيب، وقد جاء في قوله تعالى: {يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ}، والركوع قبل السجود، والسنّه المطهّره جاءت بغسل الرجلين (٢).

ثم نقل حديث الصّنابجى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه غسل رجله: قال رواه مالك (٣) والنسائي (٤)، وابن ماجه (٥) وقال: صحيح (٦).

١- معاصر.

٢- المعنى في توجيه القراءات العشر المتواتر ٢: ٩.

٣- الموطأ ١: ٣١ الطهارة الباب ٦.

٤- سنن النسائي ١: ٧٤ مسح الأذنين مع الرأس.

٥- ابن ماجه ١: ١٠٣ ثواب الطهّور.

٦- المعنى ٢: ١٠، قال أنظر الترغيب والترهيب ١: ٨٩.

أن الدكتور يتردد بين هذا وذاك ، إلّا أنه استدللّ للغسل على القدمين بالسّنّه المطهّره ونقل من السنّه حديث الصّنباجي وهذا الرجل لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وآله فإنّه رحل إلى المدينه فوجد النبيّ صلى الله عليه وآله قد مات بخمس ليل أو ستّ ليل ، ثمّ نزل الشّام ، فحديثه إذاً هو شاميّ ، هذا أوّلاً ، ويروى عن النبيّ صلى الله عليه وآله خبر الوضوء مرسلأ وهذا ثانياً .

وأما زيد بن أسلم الذي في السند فهو كان يفسر القرآن برأيه ، وكان ممن يدكس (١) .

وأما عطاء بن يسار كان قصاصاً يقصّ للناس القصص . وبذلك يكون حديث الصنباجي لا عبره به ولا يعأ به .

والجواب : عن آيه مريم فإنّها ليست في مقام الترتيب أصلاً ، بل هي أمره لمريم على أن تقنت وتسجد وتركع لرّبها فقط .

قراءة الرفع وهي قراءة شاذة ، اعترف بشذوذها غير واحد من المفسرين واللغويين وأصحاب القراءات .

ويتبين للمتأمل في اختلاف القراءات أنه لم يكن من ورائها الوصول إلى الحق والظفر بالحقيقه التي لا يختلف فيها اثنان ، وهي الوصول إلى قراءة رسول الله - صلى الله عليه وآله - ولذا لا ترى أحداً منهم يختلف إلى عتره رسول الله ليسألهم عن قراءة جدّهم صلى الله عليه وآله ، مع اعترافهم بفضل العتره وعلمهم وعدالتهم ومكانتهم علماً وعملاً .

في حين ترى الواقف الوحيد إلى جانب العتره هم الشيعة فحسب ، فإنهم انقادوا في أمور الدين والدنيا لأهل البيت عليهم السلام ، وانقطعوا إليهم في كل ما يتعلق بالتكاليف الشرعية والقواعد المرعيه في إحراز الوقوف على حكم الله تعالى في كل مسأله من منابعها الصافيه التي لا يشوبها كدر الأهواء ، ولا يرنقها آبتداع ذوى الآراء المتهافته :

وَهَلْ غَيَّرَ (أَهْلَ الْبَيْتِ) بَابَ لِأَحْمَدِ (مَدِينَتَهُ عَلَّمَ اللهُ) جَلَّ جَلَالُهُ

وَمَنْ عَجِبَ أَنْ يَسْلُكَ (الْقَوْمُ) مَسْلَكَ كُلِّ سَدِيدِ الرَّأْيِ بَانَ ضَلَالُهُ

وَيَقْفُوا حُطَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَخَالِدٍ وَيُتْرَكَ فِي ذَرْكِ الْحَقَائِقِ آلَهُ

ووقوف الشيعة إلى جانب أهل البيت عرضهم للقتل والتشريد والنهب والدمار من قِبل طغاة بني أمية وعتاه بني العباس ، ومن المردة والمنافقين الذين مهّدوا لهما السبيل قبل ذلك بعده .

وإنّ الجمهور انصرفوا عن أهل البيت عليهم السلام فتفرقت بهم السبل في شتى المجالات ومنها قراءة القرآن ، فلا تراهم يجتمعون على قراءة واحد ؛ ذلك بسبب عدم تمسّكهم بأهل البيت الذين كانوا أماناً للأمة من الاختلاف - حسب حديث جدّهم صلى الله عليه وآله - .

تفرّقوا قبل ذلك في أصول الدين وفروعه إلى فرق متعدّده ، واستغلّ الحكّام هذا الاختلاف ليتحكّموا برقابهم ، وكان بنو أمية وبنو العباس والممّهّدون لهما قبل ذلك من الصحابه والخلفاء يبتون بدور الاختلاف في الأصول والفروع بين المسلمين ، وكان الغرض مخبئاً وراءه السياسه ، وكانوا يدعون رؤوس الفرق أئى دعم ، وكان رؤساء هذه الفرق دُعاةً مستورين من السُلطات إلى تأجيج هذا الاختلاف ، وصاروا سيوفاً لهم على معارضيتهم .

هذا من جانب ، ومن جانبٍ آخر كان لكل واحد منهم رأى خاصّ وهوى يعتنقه ويدعو الناس إليه ، ويصطنع ما يؤيّد رأيه وهواه بالدليل المخلتق ، مستفيداً من مشابه القرآن وتوجيه تفسيره على وفق ما يهون ليكُون مُوافقاً لما يرون .

وربّما كان عطف القرآن على الهوى لمنصره رأى فلان وفلان وقد يكون دعم هوى فلان هو منشأ لاختلاف القراءات .

فترى بعض يقرأ القرآن بقراءته الخاصّه به ، ويفسره كما يريد ، وآخر يخالفه فيها - أى فى القراءة والتفسير - جميعاً .

وثالثاً يخالفهما فيهما ويقرأ بثانته ويفسر ما يريد به ، كما أثبتنا ذلك في المباحث المتقدمه .

وقد عرفت أن القراءه الأصلية للآيه هي الجزّ بالعطف على لفظ «الرؤوس» ، والحكم : المسح في الرأس والرجلين .

وقراءه النَّصْب ربّما أوجدوها لمناصره آراء الرجال ، ولكنها أيضاً لم تقدمهم ، حيث كانت بالعطف على محلّ الرؤوس ، والعطف على المحلّ شائع كثير في الكلام ، والمفاد المسح قبل أن يكون غسلًا ؛ لأنّ الغسل لا يكون مفاده إلّا بالعطف على الوجه والأيدى ، وقد منعه النّحاه وأهل البلاغه .

ثم إنهم أحدثوا قراءه أخرى لمناصره الآراء وعطفًا لكتاب الله تعالى على الأهواء ، وسَمّوها قراءه الرّفْع .

ولكنّ الحقّ كان لهم بالمرصاد ، فما إن قرؤوا بغير الخفض لتسوية الغسل وإثبات حكمه حتّى وجدوا أنّ المسح قبله يتقدّم عليه موافقاً للقوانين العلميه والقواعد اللغويه غير معارضٍ لواحدٍ منها ، إلّا أنّه لم يكن رأى قوم بأعيانهم ، وهذا ممّا لا يضّرّ بمكانه المسح في الكتاب والسنة النبويه ، وإن كانت السنة العثمانية والأمويه عمومًا بخلافه .

أمّا المستدلّون بقراءه الرّفْع في فصلنا الثالث هذا على الغسل فقد جاؤوا ببضاعه مزجاءه ليست سوى احتمال بارد ضعيف ، ولذا ترى كثيرًا منهم بعد ذكر الرّفْع يقولون : إنّ الرّفْع على تقدير مغسوله ، أى : «وأرجلكم مغسوله» ، أو ممسوحه ، أى : وأرجلكم ممسوحه ، فجاء الاحتمال وبطل الاستدلال بالرّفْع على الغسل وحده على أن قراءه الرّفْع تخرج الآيه عن إحكامه مع أنّها محكمه وليست بمشابهه .

ومن أهمّ من قال في الآيه بالرّفْع هم :

١- ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)

روى عن عمرو عن الحسن : «وأرجلكم» بالرفع .

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف ، دلّ عليه ما تقدّمه من قوله سبحانه وتعالى : { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } ؛ أى وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها ، أو مغسولة كغيرها ونحو ذلك .

وقد تقدّم نحو هذا ممّا حذف خبره لدلاله ما هناك عليه ؛ وكأنّه بالرفع أقوى معنًى ؛ لأنّه يستأنف فيرفعه الابتداء فيصير صاحب الجملة ، وإذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله فصار لاحقاً وتبعاً ، فاعرفه (١) .

أقول : وعلى الرفع أيضاً - على تقدير حذف الخبر بقرينه ما تقدّم - فما تقدّمه شيئان : الغسل والمسح ؛ وتقدير الغسل دون المسح - مع قرب المسح وكونه متفقاً عليه وأنه نزل به جبريل - ترجيح للمرجوح كما لا يخفى ، ولذا لم يجزم به غير واحد ، بل تردّد وقال : مغسولة (٢) أو ممسوحة كما سيأتى .

٢- ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

وقرأ الحسن : (وأرجلكم) بالرفع ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ؛ أى : اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل ، أو ممسوحة على تأويل من يمسح (٣) .

١- المحتسب ١: ٢٠٨.

٢- هذا نص الزمخشري كما سيأتى تباعاً.

٣- إعراب القرآن ١: ٣٦٧.

فتراهم شاكين في تقدير القراءه التي مالوا إليها لإثبات الغسل ؛ ولكنها كانت {سَرَاباً يَحْسَبُهُ الظُّمَانُ مَاءً} ، ولما أتوه لم يجدوا عنده ماء {وَوَجَدُوا اللَّهَ عِنْدَهُ قَوَّاهِم حِسَابِهِمْ} .

٣ - الزمخشري (ت ٥٥٣٨)

لم ير الزمخشري فائدة في التعلل ، فروى الرفع عن الحسن البصري وسليمان ابن مهران الأعمش ، ولم يقطع بالمقدر ، بأنها مغسولة ، بل احتمله والمسح فقال : وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة (١).
وقد ذكرنا في فصل الجز والنصب تعليله وتوجيهه بأنه عطف على الممسوح لا لتمسح ، بل للاقتصاد في صب الماء عليها للنهي عن الإسراف المنهي عنه .
فتردده في الرفع بين «مغسولة أو ممسوحة» يثبت الآن أن توجيهه في السابق إنما كان لعطف القرآن على الرأى وأنه في غير محلّه .
ولو كان جازماً في تعليله السابق في فصل الجز والنصب ، لم يتردد في التقدير في هذا الفصل ، بل كان له القطع بالتقدير وأنه «مغسولة» (٢) .

٤ - ابن العربي (ت ٥٤٣)

قال ابن العربي في «المحصل في أصول الفقه» : فقرأها نافع - رحمه الله - وأرجلكم برفع اللام ، وروى عنه في المشهور أنه قرأها بفتح اللام كغيره من الجماعة (٣) .

١- الكشاف ١: ٦٤٦.

٢- الكشاف ١: ٦٤٦.

٣- المحصول ١: ٩٦.

ثم قال : والزَّفْعُ مُفِيدٌ حَكْمَ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ (١).

وزاد في «أحكام القرآن» أنَّ الزَّفْعَ عن نافعٍ إنَّما رواه الوليد بن مسلم ، وهى قراءة الأعمش والحسن (٢).

وفى تعبيره عن الضَّمِّ بالزَّفْعِ غرابه لا تخفى على الأديب التحوى .

ثم إنَّه ضَعَفَ الزَّفْعَ عن نافع ، وقال : المشهور عنه الفتح ، ومراده النَّصْبُ . وحكمه بأنَّه مفيد للغسل فما قاله هو تحكُّم كما لا يخفى ، لأنَّه ليس للزَّفْعِ خصوصيَّةٌ تقتضى الدلالة على الغسل ولا لزوم بينهما ، كما هو واضح .

٥ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ)

قال ابن عطية : وقرأ الحسن والأعمش : (وأرجلُكم) بالزَّفْعِ ، المعنى : فاغسلوها (٣).

والجواب :

أنَّ المتأمل فى كلامه لا يدرى من أين جاء بهذا التقدير وما هو الموجب له ؟

نعم الموجب له هو عطف القرآن على ما يعجبه ولا- دليل آخر عليه ، لأنَّ القوم فى القراءتين النَّصْبُ والجزَّ لم يستطيعوا إثبات الغسل ، ولم تتفق كلمتهم على ذلك فعطف على قراءة الرفع الشاذَّ ، فمن أين جاء القطع بهذا التقدير فى الرفع الشاذَّ ، دون النَّصْبِ والجزَّ المشهوره ؟!

١- المحصول ١: ٩٧.

٢- أحكام القرآن ٢: ٧٠.

٣- المحزر الوجيز ٢: ١٦٤.

٦ - محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت ٥٥٣ هـ)

بالرفع على الابتداء المحذوف الخبر ، أى : «وأرجلكم مغسوله» (١) ولكننا نقدر ممسوحه بالأدله ألتى عندنا ، فماذا يقولون؟

٧ - بيان الحق النيسابوري (ت ٥٥٥ هـ)

قال بيان الحق إن قرأ «وأرجلكم» بالرفع على الابتداء المحذوف الخبر ، أى وأرجلكم مغسوله لئلا يحتاج إلى اعتبار المجاز توقى العطف عما يليه .

ولكنه رجع عن قراءه النصب والرفع وقال : فالأولى أن يكون معطوفا على مسح الرأس فى اللفظ والمعنى ثم نسخ بدليل السنه وبدليل التحديد . . .

والجواب :

أولاً : أنا قد قلنا فى أول قراءه الرفع أن هذه القراءه شاذه بتصريح غير واحد من المفسرين والأدباء وأصحاب القراءات .

وثانياً : لو سلمنا بصحة هذه القراءه فمن اين نعلم أن المحذوف هو الغسل؟ بل نقول نحن إنه المسح ، فتعيين الغسل هو أول الكلام ، ولهذا قال ابن سيده : أى اغسلوها إلى الكعبين ، على تأويل من يغسل ، أو ممسوحه على تأويل من يمسح ، وكذا لم يقطع الزمخشري إذ قال : «وأرجلكم مغسوله أو ممسوحه» فتراهم شاكين فيه .

وثالثاً : كيف يلزم المجاز والحال أن العطف على «برؤوسكم» جائز سواء على لفظه أو محلّه ؟

١- إيجاز البيان عن معانى القرآن ١: ٢٧١ ، دار الغرب الإسلامى.

٨- القطب الراوندى (ت ٥٧٣هـ)

قال الراوندى فى «فقه القرآن» :

«وروى أنّ الحسن قرأ «وأرجلكم» بالرفع ، فإن صحّت هذه القراءة فالوجه أنّه الابتداء وخبره مضمّر ، أى وأرجلكم ممسوحه كما يقال : «أكرمت زيداً وأخوه» أى وأخوه أكرمته ، فأضمّره على شريطه التفسير واستغنى بذكره مزه أخرى ، إذا كان فى الكلام الذى يليه ما يدلّ عليه وكان فيما أبقي دليل على ما ألقى ، فكأنّ هذه القراءة - وإن كانت شاذه - إشاره إلى أنّ مسح الرأس ببقية النداهه من مسح الرأس كما هو» (١).

ويدلّ أيضاً على وجوب الموالاه ، لأنّ الواو إذا واو الحال فى قوله : «وأرجلكم» بالرفع .

٩- أبو البقاء (ت ٦١٦هـ)

حكم الرّجلُ بابتدائه «الأرجل» فى هذه القراءة ، وقدّر له الخبر «مغسوله» قائلاً : قراءة الرّفْع أيضاً محموله على الغسل بتقدير : «وأرجلكم مغسوله» (٢) .

ولم يذكر لائى سبب حكم بهذا التقدير ؟ وما هو الدليل الذى أوجبه ؟ وما سبب الترجيح الذى ركن إليه ؟!

ونحن على فرض صحّه تلك القراءة نقدّر ممسوحه والترجيح يكون بسبب بالأدله السابقه .

وقال في إعرابه: «الرفع على الابتداء والخبر محذوف، ودليل الحذف - أي: حذف الخبر - ما قبل هذا المبتدأ» (١).

ولم يصرح به، كأنه يعميل إلى مغسوله، ونحن نقدر ممسوحه لأن المسح أيضاً ما قبل هذا المبتدأ - على حدّ تعبيره - بل ما قبله الحقيقي ليس إلّا. وما المانع من أن يقدر «ممسوحه» مع قرينه ووضوحه؟ على أنه حكم بشذوذ قراءه الرفع وقال: ويقرأ بالشذوذ على الرفع... (٢).

وروى قراءه الرفع عن الحسن البصري وهو متأخر عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بأكثر من عقدين، ثم اعترف بأن هذه القراءه لا تصلح أن تكون دليلاً للفريقين، إذ لكل أن يقدر ما شاء، ومن ثم قال الزمخشري فيها: إنها على معنى «وأرجلكم مغسوله» أو «ممسوحه» (٣).

١٠ - القرطبي (ت ٥٦٧هـ)

قال القرطبي في «أحكام القرآن» في تفسير آيه الوضوء:

وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ «وأرجلكم» بالرفع وهي قراءه الحسن - البصري - والأعمش سليمان (٤).

اكتفى القرطبي بهذا القدر، وأنت تعرف أن التقدير مرجوح لا يصار إليه إلّا مع الحاجة ويكتفى بقدرها.

١- التبيان ١: ٤٢٢، أملاء ما من به الرحمن ١: ٢٠٩.

٢- التبيان ١: ٤٢٢، وأملاء ما من به الرحمن ١: ٢٠٩.

٣- التبيان ١: ٤٢٢.

٤- تفسير القرطبي ٦: ٩١.

وهاهنا لا حاجة إلى التقدير ، لأنَّ الآية تدلُّ على المراد من دونه ، وهي محكمة لا تحتاج إلى التقدير والتأويل ، وأكثر التقدير إنما يتطرق إلى الآيات للتأويل ، فهذا ليس موضعه .
ثم إنه علم أنَّ الرِّفْع لا يساعده على مراده ، فلم يذكر المقدّر المزعوم ما هو ؟ ولو ذكر «مغسوله» لذكرنا «ممسوحه» ، ثم نطلب منه ترجيح الغسل والمرجّح مفقود .
فيؤول الأمر إلى المسح ومعه المرجحات المذكوره في الفصلين السابقين .

١١ - البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ)

قال : وقُرئ بالرِّفْع على : وأرجلكم مغسوله (١) .

ولا يخفى لطف التعبير ، فإنَّ مراده أنَّ الرِّفْع إنما قرؤوا به على أن يفيد الغسل ؛ ولكن الرِّفْع أيضاً خيَّب آمالهم ، حيث لم يفد الغرض بل ربّما أفاده المسح ، وهو خلاف مقصودهم تماماً .

١٢ - أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)

لم يثبت عند أبي حيان أنَّ الرِّفْع يدلُّ على الغسل ويساعده ، ولذا لم يرحح واحداً من الأمرين (المسح أو الغسل) . وقال - بعد أن نقل الرِّفْع عن الحسن - : وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل ، أو ممسوحه إلى الكعبين على تأويل من يمسح (٢) .

١- تفسير البيضاوي ٢: ٣٠٠.

٢- البحر المحيط ٣: ٤٥٢.

فهو عارف بعدم جدوى أى تقدير فى ترجيح نظريته الغسل على نظريته المسح ولذا لم يقتنع بواحد ولم يحكم بحكم . بل ذكر الاحتمالين ، إذ ما من دليل على الغسل إلّا وقبله دليل أقوى منه على المسح ، كما عرفت فى الأبحاث المتقدّمة .

١٣ - السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)

قال السمين : وأما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف ، أى «وأرجلكم» مغسوله أو ممسوحه على ما تقدّم فى حكمها(١) (من العطف على المنصوب فالحكم الغسل أو على المجرور فالحكم المسح ولكنه منسوخ فالواجب الغسل) .

والجواب : ما ذكرناه فى قراءة تى الجر والنصب ومناقشاتنا معه فيهما .

١٤ - الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ)

قال الدمشقي فى قراءة الرفع ما قاله السمين الحلبي(٢) .

والجواب : هو الجواب عنه .

١٥ - السيوطي (ت ٩١١ هـ)

قال : وقرئ . . . بالرفع على الابتداء والخبر محذوف دلّ عليه ما قبله(٣) .

يقال له : وما قبله شيان : الغسل والمسح ، وأيهما يدلّ على الخبر المحذوف ؟ ولعلّه لهذا لم يصرح بالمحذوف أهي «مغسوله» أم «ممسوحه»؟

١- الدرّ المصون ٢: ٤٩٧.

٢- اللباب فى علم الكتاب ٧: ٢٢٨.

٣- الإتيان ١: ٥٤٤.

١٦ - أبو السعود (ت ٩٥١هـ)

قال: «وقرئ بالرفع، أي: وأرجلكم مغسوله» (١).

هذا التقدير بناءً على أمر مفروغ منه بينهم وهو الغسل، وقد عرفت أنه غير صحيح، ولقائل أن يقدر: «وأرجلكم ممسوحة»، ويرجح هذا التقدير بما سبق من الأدلة، وليس واحد منها يدعم الغسل كما يتنا.

١٧ - صاحب الإتحاف، أحمد بن محمد بن عبد الفنى الدمياطى (ت ١١١٧هـ)

نقل الرفع عن الحسن - البصرى - وقال: على الابتداء والخبر محذوف، أي: «مغسوله» (٢).

وهذا مبنى على أمر مفروغ منه فيما بينهم وهو الغسل، وقد عرفت رده، وأن التقدير لو صح لم لا يجوز أن تكون ممسوحة وهو المتفق بين المسلمين! والغسل مختلف فيه بين أهل الغسل أنفسهم - أعنى الجمهور - كما لا يدل عليه القرآن.

١٨ - الميرزا محمد المشهدى القمى (ت ١١٢٥هـ)

أشار المشهدى القمى فى «كنز الدقائق» إلى قراءة الرفع، فقال: وقرئ بالرفع على تقدير «وأرجلكم ممسوحة» (٣).

١- تفسير أبى السعود ٣: ١١.

٢- إتحاف الفضلاء ١: ٢٥١.

٣- تفسير كنز الدقائق ٣: ٢٩.

١٩- الآلوسی (ت ١٢٢٠هـ-)

نقلنا في قراءه الجر كلام الآلوسی ، وأنَّ في «الأرجل» ثلاث قراءات ؛ واحده شاذّه واثنان متواترتان :

أما [القراءه] الشاذّه ، [وهي] الرفع ، وهي قراءه الحسن . . .)

(١). وآنه قال بهذا ولم يزد على قراءه الرفع شيئاً مهمّاً حتّى نناقشه .

٢٠- الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)

مرّ كلام الشنقيطي في قراءه النصب ، وآنه وصف الرفع بالشذوذ ، وآنه قراءه الحسن - البصرى - ولم يزد على ذلك ولم يُبين المقدّر في حال الرفع ، لأنّه لم يره مجدداً في إفاده المقصود(٢).

٢١- الدكتور ياسين جاسم

٢١- الدكتور ياسين جاسم(٣)

قال الدكتور ياسين : وقرأ الحسن : «وأرجلكم» بالرفع ، وهو مبتدأ محذوف الخبر أى أغسلوها إلى الكعبين أو ممسوحه إلى الكعبين(٤) .

أقول :

فهو مرّد بين الحكمين ولا يرجح أحدهما على الآخر .

١- (روح المعاني ٦: ٧٤ - ٧٥ .

٢- أضواء البيان ١: ٣٣٠ .

٣- الأستاذ المشارك بجامعة الإيمان معاصر .

٤- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين ٢: ٢٦٣ .

٢٢ - الدكتور عبد اللطيف الخطيب

٢٢ - الدكتور عبد اللطيف الخطيب (١)

قال الدكتور عبد اللطيف: وقرأ الوليد بن مسلم عن نافع، وعمرو عن الحسن، وسليمان الأعمش «وأرجلكم» بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير «وأرجلكم واجب غسلها ق. قال ابن خالويه: على تقدير «وأرجلكم مسحها إلى الكعيبين» كذلك ابتداء وخير.

يعنى أن الرفع مراد بين الغسل والمسح، وتردد أبو حيان، وقال في قراءه الرفع: يحتمل المسح والغسل (٢).

وعلى هذا فلا يمكن الحكم بهذا أو ذاك إلا بالرجوع إلى القواعد، وهي موافقه لما نقول وهو المسح.

١- معاصر.

٢- راجع معجم القراءات ٢: ٢٣٤ للخطيب.

الفصل الرابع: النحويون وآية الوضوء الجَرَّ بِالْجَوَارِ

اشاره

عرضنا فى الفصول السابقة الجزّ بالجوار وأجبنا عنه ، لكننا أفردناه هنا كى نوسع الكلام فى استناداً إلى بيان موقف العلماء والنحاه والقراء من أهل السنه فى لىكون القارئ على بینه فى هذا الأمر وأكثر بصيره فى

١ - موقف سيويه من الجزّ بالجوار

قال فى آخر هذا الباب : «هذا باب مَجْرَى النَّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ وَالشَّرِيكَ عَلَى الشَّرِيكِ وَالْبَدَل عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» من «الكتاب» (١) :

ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» .

فالوجه الرَّفْعُ ، وهو كلام أكثر العرب وأصحهم وهو القياس ، لأنَّ «الخرِب» نعت «الجُحْر» و«الجحر» رفع .

ولكن بعض العرب يجره وليس بنعتٍ للضَّبِّ ، ولكنه نعت للذى أُضِيفَ إلى الضَّبِّ ، فجزوه لأنّه نكره كالضَّبِّ ، ولأنّه فى موضع يقع فيه نعت الضَّبِّ ، ولأنّه صار هو والضَّبُّ بمنزله اسم واحد .

ألا ترى أنك تقول: «هذا حَبُّ رُمَانٍ»، فإذا كان لك قلت: «هذا حَبُّ رُمَانِي»؟ فأضفت الرُّمَانَ إليك، وليس لك الرُّمَانُ إنما لك الحَبُّ، ومثل ذلك «هذا ثلاثة أنوابك».

فكذلك يقع على حجر ضَبَّ ما يقع على حَبِّ رُمَانٍ، تقول: «هذا حجر ضَبِّي»، وليس لك الضَبُّ إنما لك جُحْر ضَبَّ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: «جُحْر ضَبِّي» والجُحْر والضَبُّ بمنزلة اسم مفرد، فأنجز «الخرب» على «الضَبِّ»، كما أضفت «الجُحْر» إليك مع إضافة «الضَبِّ».

ومع هذا أنهم أتبعوا الجزَّ الجزَّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: «بهم وبدارهم» وما أشبه هذا.

وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحدٍ منهما عنده وجهاً من التفسير. وقال الخليل - رحمه الله - : لا يقولون إلا «هذان مجرا ضَبَّ خربان»، مِنْ قَبْلِ أَنْ «الضَبُّ» واحد و«الجُحْر جحران».

وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً.

وقالوا: «هذه جِخْرُهُ ضِبَابٍ خربه»، لأنَّ «الضَّبَاب» مؤنثه ولأنَّ «الجِخْرَه» مؤنثه والعدّه واحده فغَلِطُوا (١).

وهذا قول الخليل - رحمه الله - ولا ترى هذا والأوّل إلا سواءً، لأنّه إذا قال: «هذا جُحْر ضَبِّ متهدّم»، ففيه من البيان أنّه ليس بالضَبِّ مثل ما في الثننيه من البيان أنّه ليس بالضَبِّ. وقال العتّاج:

* كأن نسج العنكبوت المزمّل (١) *

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى (٢) .

٢ - موقف الفراء (ت ٢٠٧ هـ)

إنّ الفراء لم يعتدّ بقراءة الجزّ أصلاً فضلاً عن الجزّ بالجوار ، فلم يتعرّض لذكره في كتاب «معاني القرآن» ، وإنّما ذكر نصب الأرجل وتعرّض لتفسيره وتوجيهه .

وذلك أنّه كان محققاً ولم يدله التحقيق على ثبوته في كلام الضعفاء فضلاً عن البلغاء ، فلم يره صالحاً للذكر والكلام حوله نفيّاً وإثباتاً وردّاً وتأبيداً ، ولكن عدم الاعتناء بالذكر دليل على رأيه ، وهو إنكار المجاوره أساساً .

ويدلّك على ما قلنا قوله في شرح الآية ٣٠ من سورة الأنبياء ، حيث استدلّ بعض به على الجوار ، { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا } : قال : وقوله : «حيّ» خفض ، ولو كانت «حيّاً» كان صواباً ، أي جعلنا كلّ شيء حياً من الماء (٣) .

١- وهو في ديوانه ١: ٢٤٣ ، وهو في صفة منهل من المناهل وبعده: على ذرى قلامه المههّدل سبب كنان بأيدي الغزل والمرمل: المنسوج. والشاهد فيه جزّ «المرمل» لمجاورته للعنكبوت والقياس النصب ، لأنّه صفة ل «غزل» ، وكان الخليل لا يجيز الجزّ على الجوار إلّا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والتنبيه والجمع. انظر الكتاب ١: ٤٣٧ ، الخصائص ٣: ٢٢١ ، الإنصاف ٢: ٦٠٥ .

٢- الكتاب ١: ٤٣٧ .

٣- معاني القرآن ٢: ١١٣ .

وشرح كلامه: أن «جعل» إن كان بمعنى خلق فهو يقتضى مفعولاً واحداً فقط ويكون «حى» المجرور صفة ل-«شىء»، وإن كان متعدياً إلى مفعولين فله وجهان:

الأول:

أن يكون «من الماء» مفعولاً ثانياً (١) مقدماً على الأول بحكم كونه جاراً ومجروراً وله التوسعة. و«كل شىء حى» مفعولاً أولاً.

وذلك: أن «جعل» الذى هو من ملحقات أفعال القلوب إنما تدخل على المبتدأ والخبر ويجعلهما مفعولين له، ويصح لك على الابتداء والخبر أن تقول: كل شىء حى من الماء.

والثانى:

أن يكون قوله: «من الماء» ظرفاً لغواً، ويكون «حياً» منصوباً على المفعوليه الثانیه، ويكون قوله: «كل شىء» مفعولاً أولاً، ويدل على ذلك قوله: «ولو كان «حياً» كان صواباً»، أى لو كان حياً منصوباً كان مفعولاً ثانياً، وكانت القراءة صحيحة، وهو يدل برأيه بهذا التفسير ويعرب عن اختياره.

ثم إن ما شرحنا به كلام الفراء مؤيد بما نص عليه الزمخشري، وهو إمام العربيه عند الجميع، قال فى تفسير الآيه المذكوره من «الكشاف»:

١- إعراب القرآن للكراسى ٥: ١٨٤. وقال العكبرى فى تبيانه ٢: ١٥٨: والمفعول «كل شىء»، و«حى» صفة، و«من» لابتداء الغايه، ويجوز أن يكون صفة «لكل» تقدّم عليه فصار حالاً. ويجوز ان تكون «جعل» بمعنى: صَبَّر؛ فيكون «من الماء» مفعولاً ثانياً. ويُقرأ «حياً» على أن يكون صفة لكل، أو مفعولاً ثانياً.

«وجعلنا» لا يخلو أن يتعدى إلى واحد أو اثنين، فإن تعدى إلى واحد فالمعنى: خلقنا من الماء كلَّ حيوان، كقوله تعالى -:

{وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ} ، أو كأنما خلقناه من الماء لفرط احتياجه إليه وحبه له وقلة صبره عنه ، كقوله تعالى -: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} .

وإن تعدى إلى اثنين فالمعنى: صيّرنا كلَّ شيءٍ حتى بسبب من الماء لا بدَّ له منه ، و «من» هذا نحو «من» فى قوله - عليه الصلاه والسلام - : «ما أنا من دد ولا الدد متى» .

وقرى «حيًا» ، وهو المفعول الثانى والظرف لغو (١) .

٣- موقف الأخفش (ت٥٢١٥)

الأخفش وإن قال بالجوار فى قوله تعالى - : «وأرجلكم» على قراءة الجزّ ، وظنه معطوفاً على الوجوه والأيدى ، مستدلاً بالمنقول الذى يحتمل كونه مصنوعاً وهو «جحر صبّ خرب» ، وقوله : «أكلتُ خبزاً ولبناً» ، وقولهم : «ما سمعت برائحته أطيب من هذه ولا رأيت رائحته أطيب من هذه ، وما رأيت كلاماً أصوب من هذا» ، وقول القائل :

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً (٢)

لكنه لما لم ينفعه كلُّ ذلك ولم يقتعه ، فذكره وقلبه يشهد بخلافه ، نقض كلَّ ذلك وقال : إنَّ القول به ضروره ، أى : والقرآن لا يحمل عليه أصلاً ، قال :

١- الكشاف ٢: ٥٧٠.

٢- معانى القرآن: ١٦٨. وقد تقدم ذكر البيت والكلام عليه عند عرضنا لكلام الأخفش فى قراءة النصب.

«والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار» (١١) ، فتراه مقرراً بالاضطرار ، وأنهم مجمعون على خلوة القرآن منه إجماعاً وقولاً واحداً .

وأيضاً أنه بين بصوره واضحه أنّ القول بالجوار إنّما جاء من قبل حمل القرآن على الهوى والمذهب ، وأنهم إنّما قالوا به لتسوية الغسل الذي فرضوه على أنفسهم منذ عهد عثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان الأمويين .

ولإثبات ذلك نقل المسح عن ابن عباس (١٢) ، وقال عنه بأنه أمر لا يعرفه الناس .

أى : أنّ الناس لا تعرف ما أنزل الله في كتابه ونقله جبر الأمة عبد الله بن عباس .

وهذا ؛ أى : عدم معرفة الناس لا يسوغ الغسل بخلق أدله مثل الجزّ بالجوار .

٤ - موقف ابن الأبارى (٢٣٢ هـ)

تعرض ابن الأبارى لردّ الجوار في «المسألة الرابعة والثمانين» من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ، حيث استدّلوا على الجوار :

١ - بقوله - تعالى - : {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ} (٣٢) . وقالوا : وجه الدليل أنه قال : «والمشركين» بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على «الذين» فهو مرفوع ، لأنه اسم «يكن» .

١- معانى القرآن: ١٦٨.

٢- إعراب القرآن: ١٦٨.

٣- البيهقي: ١.

٢- وقوله - تعالى - : {وَأَمْسَيْحُوا بَرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ} بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن كثير ، وحمزه ، ويحيى عن عاصم ، وأبي جعفر ، وخلف ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً ، لأنه معطوف على قوله : «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم» - كما في القراءة الأخرى وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله : «برؤوسكم» لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف إلا فيما لا يعدّ خلافاً (١) .

٣- ويقول زهير :

لعب الزّياح بها وغيرها بعدى سوافى المورِ والقطرِ (٢)

فخفف «القطر» على الجوار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف على «سوافى» ، ولا يكون معطوفاً على «المور» وهو الغبار ، لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمرحى حتى يعطفه عليه .

٤- ويقول ذى الرّمه :

كأنما صرّبتُ قدّام أعينها

قُطناً بمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ (٣)

فخفف «محلوج» على الجوار ، وكان ينبغي أن يكون : «محلوجاً» ؛ كونه وصفاً لقوله : «قُطناً» ؛ ولكنه خفض على الجوار .

١- الإنصاف ٢: ١٢٦.

٢- تقدم ذكره عند عرضنا لكلام ابن عبدالبير ، والقرطبي ، والتفتازاني ، والفيحيى يوسف في قراءة الجز.

٣- البيت في ديوانه: ٩٩٥. والشاهد فيه قوله: «محلوج» ، حيث جرّه للمجاورة ؛ أى المجاورة اسم مجرور والأصل أن ينصب ، لأنه نعت اسم منصوب وهو قوله: «قُطناً».

٥- ويقول العجاج وهو من شواهد سيبويه: (١)

* كأن نسج العنكبوت المرمل *

فخفف «المرمل» على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول : «المرملا» لكونه وصفاً للنسج ، لا للعنكبوت .

٦- ويقولهم : «جحر ضبَّ خرب» . فخففوا «خرباً» على الجوار ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، لكونه في الحقيقة صفة للـ «جُحْر» لا للـ «ضبَّ» .

أجاب ابن الأنباري عن أدلتهم المتقدمة واحداً بعد واحد .

فقال في الجواب عن الدليل الأول : لا حجة لهم فيه ، لأنَّ قوله : «المشركين» ليس معطوفاً على «الذين كفروا» ، وإنما هو معطوف على قوله : «من أهل الكتاب» فدخله الجرّ ، لأنَّه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وقال في الجواب عن الدليل الثاني : لا حجة لهم فيه أيضاً ، لأنَّه على قراءه من قرأ بالجزّ ليس معطوفاً على قوله : «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم» ، وإنما هو معطوف على قوله : «برؤوسكم» (٢) .

أقول : والظاهر من ذلك هو المسح ، وهو لما كان منافياً لرأيه حملة على الغسل مستدلاً بما روى عن أبي زيد : والتحديد «إلى الكعبين» ، وقد مرّ الجواب عنهما مفضلاً .

وقال في الجواب عن بيت زهير بن أبي سلمى المُزَنِّي :

١- وقد تقدم ذكره عند عرضنا لموقف سيبويه.

٢- الانصاف ٢: ١٣١.

لا حجة لهم فيه ، لأنه معطوف على «المور» ، وقولهم : «لا يكون معطوفاً على «المور» ، لأنه ليس للقطر سوافٍ» (١١) .

قلنا : يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي ، كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار «سوافي» .

وقال في الجواب عن قول العجاج :

الرواية : المرمل - بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت لا النسيج . قال : وعلى تقدير صحه الروايه التي ذكرتم وأنه مجرور على الجوار ، فلا حجة فيه أيضاً ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه .

وقال في الجواب عن قول ذي الرمه بمثل هذا الجواب .

وقال في الجواب عن قول العرب : وقولهم : «جر ضب خرب» محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماء لقلته ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم ب- «لن» وينصب ب- «لم» . إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك هاهنا . والله أعلم (١٢) .

وأما استدلال ابن الأنباري لإثبات الغسل - على قراءة الجز - بقول الزاعى النميري :

إذا ما الغانبات يرزن يوماً

وزيجن الحواجب والعيونا

حيث عطف «العيون» على «الحواجب» وهي غير مرجحة ، فقد تقدم جوابه في المباحث السابقه .

١- الانصاف ٢: ١٣١ .

٢- الإنصاف ٢: ١٢٩ - ١٣٣ .

وأما الاستدلال بقول الزبير بن بدر أو خالد بن طيفان: (١)

تراه كأنَّ الله يجدهع أنفه وعينه إن مولاه ثاب له وُقُرَّ

حيث عطف «عينه» على «أنفه» والعينان لا توصفان بالجدع ، فمردود بمثل ما تقدّم ، وأنَّ التقدير : «يقلع عينيه» ، وهو من عطف الجملة على الجملة مع القرينه القائمة من غير التباس ، وليست الآية كذلك .

والاستدلال بقول لبيد: (٢)

فَعَلَا فِرْعُوعُ الْأَيْهَمَانَ وَأَطْفَلَتْ

بِالْجَهْلَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامِهَا

حيث عطف «نعامها» على «ظباؤها» ، والنعام لا تُطْفِلُ وإنما تبيض ، أيضاً قد تقدّم رده .

وكذا الاستدلال بقول القائل: (٣)

يَا لَيْتَ بَعْلِكَ فِي الْوَعَى مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا

حيث عطف «رمحاً» على «سيفاً» ، وإن كان الرمح لا يتقلّد ، أيضاً قد تقدّم الجواب عنه ، وأنَّ الآية ليست من هذا القبيل .

ومثله الاستدلال بقول الزاجز: (٤)

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

حَتَّى سَنَّتْ هَمَّالَهُ عَيْنَاهَا

١- تقدم ذكره عند عرضنا لكلام الألوسى.

٢- تقدم ذكره عند عرضنا لكلام الثعلبي والجويني ، والكياهراسي ، والقرطبي في قراءه الجر ، وابن العربي في قراءه النصب.

٣- تقدم ذكره عند عرض كلام الأخصش في قراءه النصب.

٤- تقدم ذكره عند عرض كلام الخازن في قراءه الجر.

حيث عطف «ماء» على «تبنًا» وإن كان الماء لا يعلف ، وكذا قول الراجز الآخر: (١)

* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطُ *

حيث عطف «تمرًا» على «ألبان» وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤوس وإن كانت لا تمسح (٢) على ما زعم القوم .

وقد تقدّم أنّ الآية ليست من قبيل الأبيات ، لأنّ القرائن فيها موجوده وواضحه دون الآية ، لان الالتباس فيها بين المسح والغسل ، موجود على تقدير الجوار ، والقياس عليها قياس مع الفارق كما لا يخفى .

والاستدلال بقول الراجز :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى عَدَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقول الزاعى النميرى :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبِ وَالْعَيُونَا

مردود أيضاً بما قاله ابن هشام فى مبحث المفعول معه من «شرح الشذور» (٣) ، قال :

وإنما هى فى المثالين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : «وسقيتها ماءً» و«كحلن العيونَا» ، فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول . ولا جائز أن يكون

١- تقدم عند عرض كلام القرطبي فى قراءه الجر ، وكلام ابن العربى فى قراءه النصب ويأتى فى قراءه الجر بالجوار عند عرضنا لرأى ابن الأبارى .

٢- الإنصاف ٢: ١٢٩ - ١٣٢ .

٣- شرح شذور الذهب: ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد ، لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل ، لأنَّ «علفت» لا يصحّ تسليطه على الماء ، و «زججن» لا يصحّ تسليطه على العيون ، ولا تكون للمصاحبه لانتفائها في قوله : «علفتها تبتاً وماءً بارداً» ، ولعدم فاندتها في «وزججن الحواجب والعيونا» ، إذ من المعلوم لكلّ أحد أنّ العيون مصاحبه للحواجب(١) .

والأصل الذي بتوا عليه كلامهم خطأ من أصله : وهو أنّ «الأرجل» معطوفه على الرأس في الظاهر لا في المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى مختلف كما استدلوا بهذه الآيات .

فابن الأنبارى يرى الجزّ بالجوار في الآية الكريمة خطأً ، وهو يقول بالغسل ، وأنّ الجزّ بالعطف على الرؤوس لا يفيد المسح(٢) .

وأنت تعرف أنّ الجوار خطأً وإفاده الغسل مع العطف على الرؤوس خطأً آخر .

بل الجزّ للعطف على الرؤوس والمفاد المسح ليس إلّا ، ولما قالوا بالغسل مخالفةً لأهل البيت ، ورأوا أنّ القرآن لا يساعدهم على الغسل ؛ اخترعوا هذه التأويلات .

١- وقد تقدم التفصيل فيه عند عرض كلام الألوسى في قراءه الجزّ.

٢- الإيضاف ٢: ١٣٠.

٥ - موقف النحاس (ت ٣٣٨ هـ)

لقد تحلّى النحاس بالشجاعة ، حيث إنّه غلّط القول بالجوار بعد أن نقله عن أبي عبيده والأخفش ، قائلاً :

وقد ذكرنا الخفض ، إلّا أنّ الأخفش وأبا عبيده يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار والمعنى للغسل ، قال :

قال الأخفش : ومثله : «هذا جُحْر ضَبَّ خرب» ، وهذا القول غلط عظيم ، لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنّما هو غلط ونظيره الإقواء (١) .

فتراه لم يقتصر في الجزّ بالجوار على التغليب فقط ، بل تجاوزه إلى الوصف بالعظمة إشارة إلى أنّ كلام الله لا يوصف به ولا يشتمل عليه أبداً .

وعلى القول بوروده في الكلام فهو سماعي ، لا تُقاس عليه سائر المواضع من غير كلام الله فضلاً عنه .

ودعماً لهذا الرأي الناقد تراه في تفسير الآيه ٣٠ من سورة الأنبياء الذي جعله بعضهم من الجزّ بالجوار ، قال :

{وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا} : نعت لشيء (٢) .

أى أنّ «حي» بالجزّ صفة ل- «شيء» وهو المفعول الأول ، و «من الماء» مفعول ثانٍ بناءً على أنّه ظرف مستقرّ ، أو أنّ جعل بمعنى خلق ، وهو لا يريد إلّا مفعولاً واحداً وهو «كلّ شيءٍ حي» ، والجازر والمجرور متعلّقان ب- «جعلنا» بناءً على أنّه ظرف لغو .

١- إعراب القرآن ١: ٢٥٩.

٢- إعراب القرآن ٣: ٤٩.

٦ - موقف السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)

وقف السيرافي من إنكار الجزّ بالجوار إلى جانب هؤلاء المنكرين و - منهم ابن جنّي - قال في حاشية الكتاب (١) في باب «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك» :

«ورأيت بعض النحويين قال في «هذا جحر ضبّ خرب» قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله ، زعم هذا النحوي أنّ المعنى : «هذا جحر ضبّ خرب الجحْر» ، والذي يقوّى هذا أنّا إذا قلنا : «خرب الجحْر» ، صار من باب «حسن الوجه» ، وفي «خرب» ضمير الجحر مرفوع ، لأنّ التقدير كان «خرب جحره» .

ترى السيرافي أورد هذا الرأي وعزاه إلى بعض النحويين ولم يسمّه من هو ؟ واحتمل الأستاذ محمّد علي النجّار في حاشية (الخصائص) أن يكون المراد من بعضهم هو ابن جنّي ، مقوّياً ذلك بأنّهما كانا متعايشين دهرًا ، فلا ضير أن يكون السيرافي عرف رأي ابن جنّي في حياته واستحقّ منه العناية بذكره .

وبهذا يتمّ لابن جنّي انفراد بهذا الرأي ، وأتّه لم يسبق به وإن كانت وفاه السيرافي سنة ٣٦٨ هـ ، ووفاه ابن جنّي سنة ٣٩٢ هـ ، والسيرافي في درجه أبي عليّ الفارسيّ استاذ ابن جنّي .

٧ - موقف ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)

إنّ ابن جنّي من أشدّ المنكرين للجزّ على الجوار ، فقال في «باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّه» من كتاب «الخصائص العربيّة» مجيزاً مخالفه الإجماع :

١- راجع: الخصائص ١: ١٩١ ، والكتاب لسبويه ١: ٤٣٦ - ٤٣٧ .

فمما جاز فيه خلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيتُه أنا في قولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خرب»، فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوَّل وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردِّ غيره إليه (١).

وقد قال أيضاً: وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو تحشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسرليس، وشاع وقيل (٢).

وتلخيص هذا أن أصله: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خربٍ جُحْرُهُ»، فيجرب «خرب» وصفاً على «ضب»، وإن كان في الحقيقة للجُحْر - كما تقول: «مررت برجل قائم أبوه»، فتجرب «قائماً» وصفاً على «رجل»، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهدٍ عليه.

فلما كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب»، فجرب وصفاً على «ضب»، وإن كان الخراب للجُحْر لا للضب على تقدير حذف المضاف - على ما أرينا - وقلت آيه

١- الخصائص ١: ١٨٩ و ١٩١ - ١٩٣.

٢- الخصائص ١: ١٩٢.

تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحده من ذلك عدّه مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

* كبير أناس في بجاد مزمل (١) *

ولم يحمله على الغلط ، قال : لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجرّ ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول . فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع وأطرد ، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به .

ومثله قول لبيد :

أو مُدْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى أَلْوَا حِ التَّاطِقِ الْمَزْبُورِ وَالْمَخْتَوْمِ (٢)

أى : المزبور فيه ، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول . وعليه قول الآخر :

* إلى غير موثوقٍ من الأرض تذهبُ (٣) *

أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول (٤) .

١- تقدم ذكره عند عرضنا لكلام الأَخْفَش في قراءه النَّصْب .

٢- البيت في ديوانه : ١١٩ . انظر الكتاب ٤ : ١٥١ ، مجالس ثعلب : ٢٣٢ .

٣- ورد هذا الشطر مع اختلاف ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١ : ٢٢ : لتحتملن بالليل منكم طعينه إلى غير موثوقٍ من العزّ تهربُ

٤- الخصائص ١ : ١٩٣ .

٨ - موقف الجويني أبي المعالي الشافعي (ت ٤٧٨ هـ)

لقد صدع الجويني بالحقّ بعد أن أنكره ثلثه من قومه ، فقال في المسأله ٤٧٠ من كتاب «البرهان في أصول الفقه» :

مما ردّه المحقّقون من طرق التّأويل ما يتضمّن حمل كلام الشارع من جهه ركيكه تنأى عن اللغه الفصحى ، فقد لا يتساهل فيه إلّا في مضايق القوافي وأوزان الشعر .

فإذا حمل حامل آية من كتاب الله أو لفظاً من ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وآله على أمثال هذه المحامل ، وأزال الظاهر الممكن إجراؤه لمذهب اعتقده فهذا لا يقبل (١) .

فتراه يردّ على من يعطف القواعد على المذهب ، ويبلغ به ذلك إلى أن يحمل القرآن والحديث على معتقده ، وقوله فصل وهو في غايه الدقه والإنصاف ؛ لأننا لو فتحنا هذا الباب على وجوهنا ولم نجد رادعاً عن ذلك ، لما بقيت آية من القرآن أو لفظ من الحديث إلّا محمولاً على غير محمله ، ومعطوفاً على كلام ساقط عامى مردول ، وذلك لا يمكن أن يجتمع مع الاحتفاظ بكرامه القرآن والحديث وبلاغتهما المتفق عليهما من ناحيه أخرى .

ثم إنّه مثل ذلك بالآيه المبحوث عنها في المائده قائلاً في المسأله ٤٧١ :

ومن أمثله ذلك حمل الكسر على الجوار في قوله : «وأرجلكم إلى الكعبين» من غير مشاركته المعطوف عليه في المعنى . وهذا في حكم الخروج عن نظم الإعراب بالكليه ، وإيثار ترك الأصول - القواعد - لاتباع لفظه لفظه في الحركة .

وهذا ارتياد الأردأ من غير ضروره ، وإذا اضطر إليه الشاعر في مضايق القوافي لم يعد ذلك من حسن شعره ، كما قال امرؤ القيس :

كأنَّ ثبيراً في عرانبين وبله كبير أناس في بجادٍ مزمل

فقوله «مزمل» خبر عن قوله : «كبير أناس» جارٍ معه مجرى الصفه ، ووجه الكلام :

* كبير أناس مزمل في بجاد *

ولكنه أتبع كسره اللأم الكسرات المتقدمه لما كانت القافيه على الكسره .

وقال في المسأله ٤٧٢ : ومن أحاط بعلم هذا الباب حمل قراءه من قرأ «وأرجلكم» بالفتح على المسح في الرجل .

والمصير إلى أنه محمول على محل «رؤوسكم» أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءه الكسر على الجوار ، فإنَّ كلَّ مجرور أتصل الفعل به بواسطه الجارَ فمحلّه النصب ، وإنما الكسر فيه في حكم العارض ، فإتباع المعنى والعطف على المحلّ من فصيح الكلام ، ومن كلامهم في شعر جرير : (١)

* يا عمر الجوادا *

فإنَّ المنادى المفرد العلم وإن كان مبتتاً على الرفع فأصله النصب ، فردّ الصفه إلى محلّه ، وأصله : حسن بالغ . (٢)

أقول :

وما قاله الجويني حسن بالغ ظريف لا يناقش ولا يرد .

١- تقدم عند عرض كلام الجويني في قراءه النصب.

٢- البرهان ص .

٩ - موقف الفخر الرازي صاحب التفسير (ت ٦٠٦هـ)

لم يتردد الفخر الرازي في الحكم ببطلان الجزّ بالمجاوره في القرآن - بل في كلام العرب - في حال السعه مستدلاً لذلك بأدله مَرّ تفصيلها ، والحاصل :

١ - أنّ الجزّ على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل للضروره الشعرية ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه .

وأنّ الكسر على الجوار إنّما يكون في مقام الأمن من الالتباس ، والأمن منه في الآيه غير حاصل .

٢ - أنّ الجوار لا يمكن القول به في المعطوف بالحرف ، ولم تتكلم به العرب فيه ، لأنّ العاطف يمنع من المجاوره(١) .

وبعد هذه النصوص الجليه من أئمه العربيه والتفسير ، لا يصحّ قول أبي الوليد الباجي المالكي المتوفى سنة ٤٧٤هـ في المنتقى - شرح الموطأ - بأنّ الجزّ على الجوار كثير سائغ في القرآن وكلام العرب(٢) .

وأنّ استدلاله بالآيات التي مَرّ الجواب عنها في القراءات والأشعار كلّها محموله على الضروره ، ووجه أخرى مقبوله عند الجميع سوى الجزّ بالجوار؛ وإنّما حمّله على ذلك التوجيه غلبه العصبية عليه وحمله القرآن على هواه وميله إلى بنى أميه .

وربّما حمّله على ذلك الجهل ، والدليل على ذلك أنّه أنكر النصب في الأرجل - إذا كان من باب العطف على محلّ الرؤوس - قائلاً :

١- التفسير الكبير ١١: ١٢٩ .

٢- المنتقى ١: ٣١ .

إنَّ العطف على الموضع إنما يجوز إذا كان المعطوف عليه يتعدى بحرف جرّ وفي معنى ما يتعدى بغير حرف جرّ كقولك: مررت بزيد وعمراً، فمعناه: لقيت زيدا وعمراً.
وأما قوله: فامسحوا برؤوسكم فإنه لا يتعدى إلّا بحرف جرّ، فلا يجوز أن يعطف على موضعه (١).

أقول:

إن كان مراده بما ذكره أنّ حرف الجرّ في المثال زائدٌ وليس كذلك في الآية فهو خطأ ذكره المتقدمون؛ لأنّ الباء في قوله: «مررت بزيد وعمراً» حرف جرّ أصليّ للتعديه، ثمّ أنّ الأقرب إلى المعنى في مثاله ما ذكره ابن الحاجب في باب الاشتغال في الكافية: جاوزت زيدا وعمراً، وتقديره ب- «لقيت» يخالف دلالة الجملة الممثلة بها.

أما قوله بعدم زياده الباء في «وامسحوا برؤوسكم» فهو خلاف ما ادّعاه تماماً.

فقياسه على المثال قياس مع الفارق وخطأ بالضرورة، لأنّ «مسح» يتعدى بنفسه بحكم أهل اللغة أجمعين، ومحلّ الباء على الزيادة إذ يمكن حذفها أو تقديرها موجودة من دون تقدير فعلٍ آخر؛ أي: امسحوا برؤوسكم وامسحوا أرجلكم، أو: امسحوا رؤوسكم وأرجلكم، فيجوز العطف على محلّه بالنصب، وقوله - في «مسح» - : إنه لا يتعدى إلّا بحرف جرّ خطأ واضح، وهذه هي كتب اللغة تحكم وتنصّ بخلاف ما قاله من غير خلافٍ:

قال ابن فارس : الميم والسين والحاء أصل صحيح ، وهو إمرار الشيء على الشيء بسطاً ، ومسحته بيدي مسحاً (١) .

وقال ابن القوطيه في كتاب الأفعال : مسح الشيء مسحاً : أجرى عليه اليد (٢) . وبمثله قال ابن القطاع أيضاً في كتاب الأفعال (٣) .

وقال ابن منظور : مسحه يمسحه مسحاً ، ومسحه وتمسح منه وبه (٤) . وهذا قول غير واحد من أهل اللغه وفي ذلك كفايه .

وكلّ هؤلاء وغيرهم يردّون على أبي الوليد وهمه ويثبتون عدم صحته .

وإن كان مراده أنّ الباء في الآية زائده وليست كذلك في المثال فهو صحيح ، ولكنّه لا يثبت نظره بل يردّه ، والغرابه كلّ الغرابه منه كيف يقول في «مسح» : إنّه لا يتعدى إلّا بحرف جرّ (٥) ؟

١٠ - موقف ابن منظور صاحب اللسان (ت ٥٦٣٠هـ) :

بعد أن نقل ابن منظور الخفض على الجوار في «وأرجلكم» عن بعضهم ، ردّه قائلاً : «وقال أبو إسحاق النحويّ : الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله عزّ وجلّ ، وإنّما يجوز ذلك في ضروره الشعر» (٦)

١- معجم المقاييس ٥: ٣٢٢.

٢- الأفعال لابن قوطيه: ٣٥٣.

٣- الأفعال لابن القطاع: ٤٧٤.

٤- اللسان ٢: ٥٩٣.

٥- المنتقى ١: ٣١.

٦- اللسان ٢: ٥٩٣.

ويظهر من نقل ابن منظور محاولات القوم فى الآيه أن القول بالجوار إنما جاء من قبل غسل الأرجل ، فإنهم فعلوا ذلك ، ثم رأوا أن القرآن لا يساعدهم عليه أبداً ، فجاؤوا بتأولون القراءات نصباً وجزاً وأخيراً رفعاً ؛ لكنهم بعد كل تلك المحاولات لم يعطوا مسوغاً صحيحاً لها .

١١ - موقف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

لوضوح أمر الجزّ بالجوار عند ابن مالك الذى لم يجنح إليه أصلاً ، فلم يتعرض له فى مسأله آيه الوضوء فى كتبه بل بحثه فى العطف ، وراح يطلب الأسباب فى تجويز عطف الأرجل على الوجوه مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبي ، مع أنه ليس بجائز عند الجمهور ، استجاب لهواه ودعمه لمذهبه فقسّم الأجنبي إلى قسمين : المحض وغيره ، فجوّز العطف مع الفعل غير المحض ، ومنعه فى المحض تحرزاً من الخروج على النحاء أجمعين .

وذلك أنه قال فى الكافيه وشرحها(١) :

وتابعاً بالأجنيب المتخض لا تفصل ، ولفصل بسواه قبلاً

وقال فى الشرح ما حاصله : حقّ التابع أن يكون متصلًا بمتبوعه ، فإن فصل بينهما بغير أجنيب حسن كقوله - تعالى - : {أَفَبَى اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (٢) ، ففصل بالمبتدأ بين الصنفه والموصوف ، لكونه بعض الخبر .

١- شرح الكافيه ١: ٥١٣-٥١٤.

٢- إبراهيم: ١٠.

وكقوله - تعالى - : {قُلْ أَعْتَزُ بِاللَّهِ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (١) ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفه والموصوف ، لإضافه المفعول الأول إليه ، فلم يعد الفاصل أجنبيًا .

ثم إنه ناقض نفسه بقوله - تعالى - : {وَأَمْسَحُوا بَرُؤُوبَكُمْ} (٢) ، فقال : ومن الفصل بما ليس أجنبيًا محضاً الفصل ب- «امسحوا برؤوسكم» بين الأيدي والأرجل ، لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن .

وكان ذلك أسهل من الجمله المعترض بها بين شيئين ، امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه ، كالموصول والصله والموصوف والصفه .

فلو جىء بين المعطوف والمعطوف عليه بجمله لا يكون مضمونها جزء ما توسّطت فيه ، ولا هى حاله ولا اعتراضيه تمخّضت أجنبيتها ولم يجز الفصل بها (٣).

أقول :

قد عرفت أنه تناقض فى كلامه صدرًا وذيلاً ، حيث اعترف بأن جملة «وامسحوا برؤوسكم» أجنبيه ، لكنه قسم الأجنبي إلى قسمين :

المحض وغير المحض ، وأجاز الفصل بالأجنبي غير المحض .

وهذا خرق للإجماع أولاً ، لأن العلماء قبله قالوا : لا يجوز الفصل بالأجنبي ويظهر منهم أن الأجنبي لا يصلح للفصل بين المتعاطفين محضاً كان أو غيره بقانون : الإطلاق .

١- الأنعام: ١٤.

٢- المائدة: ٦.

٣- شرح الكافية ١: ٥١٤.

وثانياً: أنّ جملة «وامسحوا برؤوسكم» أجنبيّة محضه من ناحيه المضمون ، وليست هي حاله ولا معترضه ، فلا يجوز الفصل بها أبداً .

وثالثاً: أنّ قوله : «لأنّ المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن» عطف للقرآن والقواعد النحويّه على الرأى والهوى والمذهب ، والموضوع للدلاله على الترتيب الفاء وثم العاطفتان لا الفصل اللّازم على قولهم .

ورابعاً: أنّه ذكر قاعده لمعرفة الأجنبي من غيره في الأخير(١) ، وهذه القاعده تحكم بأجنبيّه قوله تعالى : (وَأَمْسِئُوا بِرُؤُوسِكُمْ) عن جملة «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» ، وتدلّ على أنّ «وأرجلكم» لو كانت عطفاً على «الوجوه والأيدي» للزم الفصل بالأجنبي على حدّ ما ذكره من القاعده في معرفة الأجنبي من غيره .

وتوضيح ذلك أنّه قال في القاعده :

فلو جىء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسّط فيه ولا هي حاله ولا اعتراضيه تمخّضت أجنبيّتها ولم يجز الفصل بها(٢) .

أما كون «وامسحوا برؤوسكم» غير معترضه ، فقد بيّنا في السابق أنّ الجمل الاعتراضيه لها مواضع معيّنه وهي ليست منها .

وأما كونها حالية فواضح ، لأنّ لها أيضاً مواضع معيّنه وهي ليست من تلك المواضع .

١- شرح الكافي ١: ٥١٤.

٢- شرح الكافي ١: ٥١٤.

فبقي احتمال أن تكون الجملة - «وامسحوا برؤوسكم» - جزءاً مما توَسَّطت فيه ، وهل تكون جزءاً أو لا تكون !؟

حيث إنَّ المسح والغسل عملان متغايران شرعاً و عرفاً فالجزئية منتفیه .

أما شرعاً فلائته - تعالى - أمر بالمسح والغسل ، فلو كانا غير متغايرين لم يكن للأمر بهما معنًى ؛ لأنَّ الواحد لا يكون اثنين واستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما عرفاً فلائذ كلُّ واحدٍ غير الآخر عند أهل العرف .

وإن كان الغسل والمسح واحداً غير متغايرين فَلِمَ وقع هذا النزاع ؟ وأنَّ الأرجل مغسولة أو ممسوحة ؟ ولكفى كلُّ واحد عن الآخر ، فَلِمَ يُصَيَّرُ الجمهور على الغسل ويردُّون المسح ، ولا يقولون به ؟ فالمغايره ضروريه وإلا لم يكن للنزاع معنًى . فظهر من هذا كله أنَّ تقسيم ابن مالك الأجنبي إلى قسمين لا أصل له ، وأنَّ ما عدّه غير المحض وأجاز الفصل به ليس بشيء .

١٢ - موقف المحقِّق الرضى (ت ٥٦٨٦) :

قال الرضى فى آخر باب النعت من «شرح الكافية» :

وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس ، ويقال له : الجزَّ بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فجعل ما هو نعت للأوّل معنًى نعتاً للثانى لفظاً .

وذلك كما يضاف - لفظاً - المضاف إليه إلى ما ينبغى أن يضاف إليه المضاف نحو : «هذا جحر ضبي» ، وهذا حبٌّ رمانى ، والذى لك : هو الجحر والحبُّ ، لا الضبُّ ولا الرمان .

والخليل يشترط في الجزّ بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه أفراداً وتثنيه وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، فلا يجيز إلّا : «هذان جحراً ضبّ خربان» ، ولا يجيز خربين خلافاً لسيبويه (١) .

واستشهد سيبويه بقوله :

فإبّاكُم وَحَيَّه بَطْنٍ وَإِدْ هَمُوزِ الثَّابِّ لَيْسَ لَكُم بِسَيِّ (٢)

بجزّ «هموز» .

وقال بعض النحويين : إنّ التقدير : «هذا جحر ضبّ خرب جحره» بحذف المضاف إلى الضمير ، فاستتر الضمير المرفوع في «خرب» لكونه مرفوعاً ، لقيامه مقام المضاف المرفوع ، فيكون أصل قوله : «هموز الثَّابِّ» : «هموز نابّ حيته» ثم حذف المضاف أى : حيه فبقى هموز نابّه .

ثم لما أضيف «هموز» إلى الثَّابِّ ، استتر الضمير فيه كما في «حسن الوجه» (٣) .

هذا رأى المحقق الرضى بالنسبة إلى الجزّ بالجوار ، ولكنه تفتن أن القوم إنما قالوا به ووسعوه في كتبهم تمهيداً لحمل الآيه عليه ، فردّ حمل الآيه على الجوار وعمد إلى ذلك في غير موضع من شرح الكافية ، فقال فيمبحث تعريف

١- شرح الكافية ٢: ٣٢٨ - ٣٢٩ .

٢- البيت للحطّين في ديوانه: ١٣٩ . والشاهد فيه جرّ «هموز» مع كونه نعتاً لمنسوب ، وهو قوله: «حيه» وذلك لمجاورته أحد المجرورين ، وهو «بطن» أو «واد» مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنثياً ؛ فإنّ «حيه» مؤنث ، وما بعدها مذكّر. انظر الخصائص ٣: ٢٢٠ ، شرح ابن يعيش - المفصل - ٢: ٨٥ ، الخزانة ٥: ٨٦ ، ٩٦ .

٣- شرح الكافية ٢: ٣٢٩ .

الإعراب (١) ومبحث المتعدى والوزوم (٢) ومبحث حروف الجز (٣) من شرح «الكافية»، إنَّ الأرجل في قوله - تعالى - : {وأرجلكم} بالنصب عطف على الموضع ، أى : محلَّ الرؤوس المجروره لفظاً ، وهذا نضه في مبحث المتعدى والوزوم (٤) : وإذا تعدى بحرف الجز ، فالجاءَ والمجروور في محلَّ النصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب ، قال - تعالى - : «امسحوا برؤوسكم وأرجلكم بالنصب» ، وقال لبيد :

فإنَّ لم تجد من دون عدنانَ والداً ودونَ معدَّ فلترغك العواذلُ (٥)

وقال مثل هذا الكلام في باب الإعراب وحروف الجز ، ويظهر منه أنَّ الجزَّ أنما يكون عطفاً على اللفظ فقط لا على الجوار ، ولذا يمثل به من القرآن المجيد .

١٣ - موقف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

قال في القاعده الثانيه من «الباب الثامن» من كتاب المغنى : إنَّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : «هذا لجحر ضبَّ خرب» (٦) بالجز

١- شرح الكافية ١: ٦٣.

٢- شرح الكافية ٤: ١٣٧.

٣- شرح الكافية ٤: ٢٦١.

٤- شرح الكافية ٤: ١٣٧.

٥- البيت في ديوانه: ٢٥٥. والشاهد فيه قوله: «دون معدَّ»، حيث نصب دون على العطف على موضع «من»، كأنه قال: فإن لم تجد دون عدنان والداً ودون معدَّ. انظر كتاب ١: ٦٨، المقترض ٤: ١٥٢، المغنى ٢: ٤٧٢، الخزانة ٢: ٢٥٢، ٩: ١١٣.

٦- «خرب» صفة لجحْر، فكان حقه الرفع، ولكن جز لمجاورته المجرور، فهو مرفوع، وعلامه رفعه ضمّه مقدّره على آخره منع منها اشتغال المحلّ بحركه المجاوره، فحركه المجاوره ليست حركه بناءٍ ولا إعراب، وإنما هي حركه اجتلبت للمناسبه بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج إلى عاملٍ، لأنَّ الإتيان بها إنّما هو لمجرد أمر استحسانى لفظى، لا تعلق له بالمعنى على ما قاله الدسوقي في حاشيه المغنى.

والأكثر الزّفع ، وقال :

* كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزملٍ (١) *

وقيل به في « حُورٍ عَيْنٍ » فيمن جرّهما ، فإنّ العطف على « ولدانٍ مخلّدون » لا على « أكوابٍ وأباريق » ، إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحرور .

وقيل : العطف على « جنّات » ، وكأنّه قيل : المقرّبون في جنّات وفاكهه ولحم طيرٍ وحرور .

وقيل : على أكوابٍ باعتبار المعنى ، إذ المعنى : « يطوف عليهم ولدانٍ مخلّدون بأكواب » : ينعمون بأكوابٍ .

وقيل في « وأرجلكم » بالخفض : إنّه عطف على « أيديكم » لا على « رؤوسكم » إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنّه خفض لمجاوره « رؤوسكم » .

والذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً - كما مثلنا - وفي التوكيد نادراً ، كقوله :

يا صاحٍ بلّغ ذوى الرّؤجات كلّهم

أن ليس وصلٌ إذا انحلت عُرَى الدّنبِ

١- فلفظ مزمل في المثال وإن كان مخفوضاً لفظاً فهو مرفوع تقديرأ ، والعامل إنّما يتسلّط على تلكالحركة المقدّره لاقتضائه إيّاه من جهة المعنى ، ولا تسلّط له على الحركة اللفظية ، لأنّه غير مقتضٍ لها ، وإنّما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية . ومزمل بالجرّ وهو صفة لكبير ، فكان حقه الزّفع وجرّ لمجاورته المجرور .

قال الفراء: أنشدني أبو الجراح بخفض كلهم، فقلت له: هلاً قلت: كلهم - يعنى بالنصب - فقال: هو خير من الذى قلته أنا. ثم استنشدته إياه، فأنشدني بالخفض .
ولا يكون فى النَّسَقِ ، لأنَّ العاطف يمنع من التجاور .

قال (١١): تنبيه: أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار، وتأولوا قولهم: «خرب» بالجر على أنه صفة لضبّ. ثم قال السيرافى (١٢): الأصل: خرب الجحر منه بتثوين «خرب» ورفع «الجحر» ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير «الضب» وخفض «الجحر»، كما تقول: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه» بالإضافه، والأصل: «حسنِ الوجهُ منه»، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنى: الأصل: «خربٍ جحرُهُ»، ثم أُنيب المضافُ إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير (١٣) من هـ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .

١- معنى اللَّيب: ٢: ٨٩٥-٨٩٦.

٢- قال فى بيان التأويل: الأصل الأول: «خرب الجحر منه» ف- «خرب» نعت لضبّ جارٍ على غير من هو له، و «الجحر» فاعل ب- «خرب»، لأنها صفة مشبّهة ومنه متعلّق ب- «خرب»، ثم حذف «منه» للعلم به وإن كان ضمير الصفة، ثم حول الإسناد لضمير الموصوف، فقيل: «هذا جحر ضبّ خرب الجحر» ثم أُضيف فقيل: «هذا جحر ضبّ خرب الجحر»، ثم أتى بضمير الجحر، مكان الجحر وقيل: «خرب»، واستتر الضمير فى «خرب»، فقد تحمل «خرب» ضميرين: ضمير الجحر وضمير الموصوف الذى استتر أولاً. فقول المصنّف: «واستتر»، أى فى «خرب»، فعنده يجوز تحمّل الوصف لضميرين.
٣- وذلك لأنّ الصفة إنّما هى للضبّ وأجريت على «الجحر».

وقول السيرافي : إنَّ هذا مثل «مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين» (١) مردود ، لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في الوصف الثاني (٢) دون الأوَّل (٣) .

أى : «وخرّب» في المثال ليس وصفاً ثانياً مثل «قاعدين» ، فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق على حدّ تعبيره .

وقال ابن هشام في باب المجرورات من الشذور وشرحه :

الثالث المجرور للمجاورة - وهو شاذّ - نحو : هذا جحر ضبّ خرب ، وقوله :

* يا صاحٍ بَلِّغْ ذوى الرُّؤِجاتِ كلَّهُم *
 * يا صاحٍ بَلِّغْ ذوى الرُّؤِجاتِ كلَّهُم *

وليس منه : «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» على الأصحّ (٤) .

ثمَّ إنَّه بيّن أنَّ ذلك إنَّما يكون في بابى النعت والتأكيد ، ونقل عن بعضهم القول بكونه في باب العطف .

١- «لا قاعدين» عطف على «قائم» الذى هو صفة لرجل جاريه على غير من هي له حاصل قول السيرافي في جواب الإلزام: أنَّ قاعدين في المثال صفة لرجل ، لأنَّ المعطوف على الصفة صفة وهي جاريه على

غير من هي له ، لأنَّ ضمير «قاعدين» للأبوين ولم يبرز الضمير فيها ، وإلّا لقليل: قاعدين هما ، فكما جاز عدم الإبراز في «قاعدين» فليجز في «خرب».

٢- أى: لاشتتماله على ضمير الموصوف استلزماً ، فكأنّه جار على من هو له. بيان ذلك: أنَّ الضمير في «قاعدين» عائد على «الأبوين» المشتمل على ضمير «الرجل» ، لأنَّ الضمير في أبواه للرجل ، وضمير

قاعدين عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل. وحينئذٍ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل ، فمحلّ تعيين إبراز الضمير في الصيغة إذا جرت على غير من هي له إذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف

استلزماً وإلّا لم يجب الإبراز.

٣- معنى اللَّيب ٢: ٨٩٤ - ٨٩٧.

٤- شرح شذور الذهب: ٣٤٧ وفي طبعه أخرى ١: ٤٢٧.

ثم مثل للنتع بالمتال المشهور وقال : إنما كان حقه الزفع ، لأنه صفة للمرفوع وهو «الجحر» ، وعلى الزفع أكثر العرب .

ومثل للتوكيد بقول الشاعر : (ذوى الرؤجات كلهم) ، وقال :

فكلهم تأكيد لذوى ، لا للزوجات وإلا لقال : كلهن . وذوى منصوب على المفعوليه ، وكان حق «كلهم» النصب ، ولكنه خفض لمجاوره المخفوض .

ومثل للمعطوف بالآيه الكريمه فى قراءه من قرأ بجزء «الأرجل» لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس ، وإنما كان حقه النصب - كما فى القراءه المشهوره - بالعطف على «الوجه» و«الأيدى» - على قول الجماعه - قال :

وخالفهم فى ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاوره ، قال :

ولا يمنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان ؛ لأنه كالتنع والتوكيد فى مجاوره المتبوع .

وينبغى امتناعه فى البدل ، لأنه فى التقدير من جمله أخرى ، فهو محجوز تقديراً ، ورأى هؤلاء أن الخفض فى الآيه إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس ، فقيل : الأرجل مغسوله لا ممسوحه ، فأجابوا بوجهين :

١ - المسح بمعنى الغسل .

٢ - المسح يحمل على المسح على الخفين .

وقد رُدَّ الوجهان مفضلاً .

ويرجح العطف على لفظ «الرؤوس» - كما نص عليه ابن هشام - ثلاثة أمور :

١ - أن الحمل على المجاوره حمل على شاذ ، فينبغى صون القرآن منه .

٢ - أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقه على الوجه والأيدى ،

فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجمله أجنبيّه وهو: «وامسحوا برؤوسكم»، وإذا حمل على العطف على «الرؤوس» لم يلزم الفصل بالأجنبي .

قال ابن هشام: والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة .

٣- أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى العطف على الوجوه والأيدى حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى ((١)).

١٤- موقف محمّد بن فرامرز الشهير بملاً خسرو (ت ٨٨٥ هـ)

حمل الجزّ على الجوار ودعى أنّه كثير في القرآن والشعر ((٢))، واستدلّ من القرآن أيضاً بقوله تعالى: {عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٌ} ((٣)).

أمّا الحمل على الجوار في آية الوضوء فقد تقدّم الكلام حوله في غير موضع، وأمّا ادعاء الكثرة في القرآن والشعر، فقد ظهر بطلانه أيضاً في الأبحاث المتقدّمة .

والاستدلال بقوله: «عذاب يوم محيط» باطل أيضاً، لأنّ المحيط وصف لليوم لا للعذاب، وقد نصّ على ذلك الزمخشري في تفسير الآية من الكشّاف ((٤))، حيث يقول:

١- شرح شذور الذهب: ٣٤٩، وفي طبعه أخرى ١: ٤٢٩ - ٤٣١، شرح اللمحة البدرية ٢: ٢٣٥.

٢- درر الحكّام شرح غرر الأحكام ١: ١٩.

٣- هود: ٨٤ وقد تقدمت عند عرضنا لكلام أبي البقاء في قراءه الجر، والشنقيطي في قراءه النصب.

٤- الكشّاف ٢: ٢٨٥.

فإن قلت : وصف العذاب بالإحاطه أبلغ أم وصف اليوم بها ؟

قلت :

بل وصف اليوم بها ، لأنَّ اليوم زمان يشتمل على الحوادث ، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه ، كما إذا أحاط بنعيمه . انتهى بلفظه .

أقول : وبهذا يتبين بطلان الاستدلال على الجوار بنظائر هذه الآية مثل قوله تعالى : {عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ} (١) وأمثاله .

قال الزمخشري في تفسير الآية من (الكشاف) (٢) : وصف اليوم بأليم من الإسناد المجازي لوقوع الألم فيه .

فإن قلت : فإذا وصف به العذاب ؟

قلت : مجازي مثله ، لأنَّ الأليم في الحقيقه هو العذاب (٣) ، ونظيرهما قولك : «نهارك صائم» و«جدَّ جدّه» .

وقال أبو البقاء - الذي أطل وتوسع في الجزَّ بالجوار إلى أبعد الغايات - منكرًا له في هذا المقام :

«محيط» نعت ليوم في اللفظ وللعذاب في المعنى .

وذهب قوم إلى أنَّ التقدير «عذاب يوم محيط عذابه» .

١- هود: ٢٦. وقد تقدمت عند عرضنا لكلام البغوى ، والمقداد السيورى ، وأبى السعود ، والشهيد الثانى ، والشنقيطى فى قراءه الجزّ.

٢- الكشاف ٢: ٢٦٥.

٣- كذا فى الكشاف والظاهر: المبتلى بالعذاب وهو الشخص.

وهو بعيد ، لأنَّ محيطاً قد جرى على غير من هو له ، فيجب إبراز فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف انتهى (١).

أقول : وليس ما ظنَّه بعيداً بعيداً عند الكوفيين ، وإن كان بعيداً عند البصريين ، لأنَّ الأمن من الالتباس يسمح لنا بذلك ، كما هو مبين في محلّه من كتب الإعراب .

ثم إنَّ صاحب (الدُّرر) بعد أن قَوَّى الجزَّ بالجوار بحصول الأمن من الالتباس بقوله : « إلى الكعيبين » ، قال له : هكذا يجب أن يعلم هذا المقام (٢) .

وبعد أن عرفت ردَّ الجزَّ بالجوار في الآية من القائلين به علمت أنَّ قوله في غير محلّه ، لأنَّ حصول الأمن من الالتباس إنَّما يحصل بقوله : « إلى الكعيبين » إذا كان التحديد في الغسل وعدم التحديد في المسح ثابتاً عندهم ، وليس الأمر كذلك ، فإنَّ كليهما محدود حيث احتاجا إليه ، وغير محدود حيث لم يحتاجا إليه . فالأمن غير حاصل وعلى تقدير حصوله فهو إنَّما يخرج الكلام عن الغلط ولا يضمن له البلاغه ، والقرآن مضمون بلاغته وفصاحته فلا يجرى هذا التوجيه فيه أصلاً .

١٥ - موقف السيوطي (ت ٩١١ هـ)

أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجزَّ بالمجاورة للمجرور في نعت كقولهم : « هذا جُحْر ضَبَّ خرب » ، وتوكيد كقولهم (٣) :

* يا صاح بلِّغ ذوى الرِّوجات كلَّهم *

١- التبيان ٢: ٧١١.

٢- درر الحكام شرح غرر الأحكام ١: ١٩.

٣- تقدم ذكره قريباً عند عرضنا لكلام ابن هشام الأنصاري.

بجزّ «كلّهم» على المجاوره ، لأنّه توكيد لـ «ذوى» المنصوب لا للزوجات وإلّا لقال : كلّهنّ .

زاد قوم : وعطف نسق كقوله - تعالى - : «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» ، فإنّه معطوف على «وأيديكم» لأنّه موصول ؛ قال أبو حيان : وذلك ضعيف جدّاً ولم يحفظ من كلامهم ، قال :
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنّهما تابعان بلا واسطه ، فهما أشدّ مجاوره من العطف المفصول بحرف العطف ، وأجيب عن الآية بأنّ العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخُفّ .
وزاد ابن هشام فى شرح الشذور : وعطف بيان ، وقال :

لا يمتنع فى القياس جزّه على الجوار ، لأنّه كالتعت والتوكيد فى مجاوره المتبوع . أمّا البديل فقال أبو حيان : لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئاً .

قال : وسببه أنّه معمول لعامل آخر غير العامل الأوّل - على الأصحّ - ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جزّ ياجماع ، فبعدت مراعاة المجاوره ، ونزل منزله جملة أخرى (١) .

ثم نقل السيوطى إنكاره مطلقاً عن السيرافى وابن جنىّ آخذاً عن «المعنى» لابن هشام ، وقال فى ردّ توجيههما :

وَرُدُّ بَأَنَّ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ حَيْثُ وَجِبَ لِّلإِبْرَازِ ، وَبَأَنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الصَّفَةِ لضعفها لا يتصرّف فيه بالحذف .

وقصره الفزاء على السماع ، ومنع القياس على ما جاء منه ، فلا يجوز هذه جحره ضبّ خربه» بالجزء (١) .

وخصّه قوم بالنكره كالمثال ، وردّ بما حكاه أبو ثروان الأعرابي : « كان - والله - من رجال العرب المعروف له ذلك » .

وخصّه الخليل بغير المثني ، أي : بالمفرد والجمع فقط ، قيل : وبغير الجمع أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : « هذان جُحْر ضبّ خربين » ، ولا على الثاني : « هذه جحره ضبّ خربه » .

والجواز في المثني معزوّ إلى سيبويه ، قال أبو حيان :

وقياسه الجواز في الجمع والمانع ، قال : لم يرد إلّا في الأفراد ، وهو قريب من رأى الفزاء (٢) .

وردّ الجزء بالجواز في «الإتقان» بأنّه في نفسه ضعيف شاذّ ، لم يرد منه إلّا أحرف يسيره ، ثم قال :

والصواب أنّه معطوف على «برؤوسكم» (٣) .

١٦ - موقف الأنصاري الشافعي زكريّا بن محمّد (ت ٩٢٦ هـ)

انبرى زكريّا بن محمّد الأنصاري الشافعي يؤيد الجزء بالجواز حتّى مع العاطف الذي أجمعوا على أنّه لا يكون فيه - نقلًا عن النووي في المجموع - (٤) قائلاً :

١- الهمع ٤: ٣٠٥ .

٢- همع الهوامع ٤: ٣٠٦ .

٣- الإتقان في علوم القرآن ١: ٥٣١ .

٤- شرح البيهجه الوردية ١: ٣٥٨ .

فإن قيل : إنما يصحّ الاتّباع إذا لم يكن هناك واو ، فإن كانت لم يصحّ ، والآيه فيها واو ؟

قلت : هذا غلط ، فإنّ الاتّباع مع الواو مشهور في أشعارهم ، من ذلك ما أنشدوا : (١)

لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ

وموثق في عقال الأسر مكبول

فخفف «موثقاً» لمجاورته منفلت» ، وهو مرفوع معطوف على «أسير» .

وقد مرّ الجواب عن هذا البيت في الأبحاث السابقة ، وقد فصلنا فيه القول .

١٧ - موقف البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)

لم ينقل المجوّزون لجزّ الجوار لإثباته إلّا قولاً واحداً ، زعموا أنّه ورد عن العرب وهو قولهم : «جُحْر ضَبّ خرب» .

وهو مثال محتمل لا يصلح لأن يستدلّ به على إثبات شيءٍ ، فقد رووا فيه الجزّ والرّفْع ، فهو لو ثبت وروده عن العرب الموثوق بعربيتهم لما كان حجّةً أيضاً ، فكيف وهو لم يثبت وروده في كلام الفصحاء الذين يعتمد عليهم في أخذ اللغة والإعراب ؟!

قال البغداديّ في شرح شواهد «النعته» من «الخرزانه» (٢) :

واعلم أنّ قولهم : «جحر ضبّ خرب» مسموع فيه الجزّ والرّفْع ، والرّفْع في كلامهم أكثر .

١- وقد تقدم ذكره عند عرضنا لكلام الشيخ الطوسي ، والمحقق الحلي في قراءه الجزّ.

وقد أبطل البغدادي بهذا الحكم الاستدلال بهذا القول ، لأنّ الرفع لو كان فيه أكثر لكان دليلاً على أنّه الحكاية الصحيحة عن العرب ، ولا يمكن تخطئه الأكثر بدليل أنّ الأقلّ تكلموا فيه على الجز . وذلك لأنّه حكم لغوى وليس بحكم اعتقاديّ حتّى يمكن فيه تخطئه الأكثر بمثل قوله - تعالى - : { أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } (١) ، أو : «أكثرهم لا يشعرون» وأمثالهما .

ردّ الاستدلال بجزّ الجوار :

نسب المحقّق الرضى إلى سيويه أنّه استدلّ على الجوار ردّاً للخليل بقول الخطيبه (٢) من أبياتٍ مدح بها عدى بن فزاره وعيينه بن حصن وحذيفه بن بدر :

فإيتاكم وحيّة بطنٍ وادٍ

هموز الناب ليس لكم بسى

فإنّ «هموز الناب» نعت الحيه المنصوبه ، ويجزّ لمجاورته لأحد المجرورين وهو : «بطن» أو «وادٍ» .

وقال البغدادي : وروى بالنصب اتّباعاً للفظ الحيه (٣) . وهذا الاحتمال يبطل الاستدلال أساساً ، والمحتمل لا يصلح لأن يستدلّ به على شيء ، وإنّما يستدلّ على الأشياء بالمنصوص .

قال البغداديّ : وجزّ الجوار لم يسمع إلّا فى النعت على القلّه ، وقد جاء فى التأكيد فى بيتٍ على سبيل النُدْره (٤) .

١- الأعراف: ١٣١.

٢- تقدم ذكره قريبا عند عرضنا لكلام المحقق الرضى.

٣- خزانه الأدب ٥: ٩٥.

٤- الخزانه ٥: ٩١.

ثم إنَّ البغدادي بعد أن نقل الجزَّ على الجوار في العطف أنكره مقوياً بقول أبي حيان في (التذكرة) قائلاً :

لم يأت في كلامهم ، ولذلك ضعف جداً قول من حمل قوله - تعالى - : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » في قراءه من خفض على الجوار(١) انتهى .

أقول : أبو حيان والبغدادي قد اعترفا بأنَّ الجزَّ بالجوار لم يأت في كلام العرب فكيف يقولان بضعف قول من يقول به في الآية الشريفة ؟ ومقتضى عدم وروده في كلام العرب عدم الورد في القرآن أصلاً لا وروده مع الضعف ، إلا أن يقولوا بأنَّ القرآن ليس من كلام العرب فورد الجزَّ المذكور فيه .

ثم قال البغدادي في سبب عدم الجوار في العطف ووروده في النعت :

والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطه شيء ، فهو أشدُّ له مجاورة ، بخلاف العطف ، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف ، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاوره(٢) .

وأما ورود الجزَّ بالجوار في البدل ، فقال البغدادي مستدلاً بقول أبي حيان أيضاً :

إنَّه لم يُحفظ ذلك في كلامهم ، ولا خرَّج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم . قال :

١- الخزانة ٥: ٩٢ - ٩٣.

٢- الخزانة ٥: ٩٣.

وسبب ذلك - والله أعلم - أنه معمول لعامل آخر لا- للعامل الأول على أصح المذهبين ، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جرّ يجمع ، وربما وجب إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً ، ففي جواز إظهاره خلاف ، فبعدت إذ ذاك مراعاة المجاوره ونزل المقدر الممكن إظهاره منزله الموجود ، فصار من جملة أخرى (١).

أقول : وإذا كان هذا الجوار في البديل غير ممكن تنزيلاً للمقدر - الممكن الإظهار - منزله الموجود ، فكيف يكون في العطف بالحرف جائزاً وممكناً ، والفصل غير مقدر بل موجود في اللفظ وهو حرف العطف كما لا يخفى ؟ وصرح بأنه فاصل محلاً من ابن هشام والبغدادى وصاحب الغنيه كما تقدم .

١٨ - موقف الصبان (ت ١٢٠٦ هـ)

احتمل الصبان أن يكون الجرّ في «وأرجلكم» على الجوار ، وقال :

فائده : الجوار يختص بالجرّ وبالنصب قليلاً- والتوكيد نادراً على ما في التسهيل والمغنى ، وقال الناظم (ابن مالك) في العمده : يجوز في العطف لكن بالواو خاصه ، وجعل منه «وأرجلكم» في قراءه الجرّ ، وضعفه في المغنى بأنّ العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جرّ الأرجل للعطف على الزؤوس لا لتمسح بل لئيبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنه الإسراف . . . وجرىء بالغايه دفعاً لتوهم أنّها ممسوحه لأن المسح لم تضرب له غايه في الشّرع كذا في الكشّاف .

ثم ضعف هذا ونقل عن الدماميني أن ابن جنى أنكر الجوار وكذا نقل انكار ابن جنى ذلك عن المغنى (١).

قلت : والحمد لله أنهم اغتونا عن مؤونه الجواب وأجابوا عن الجز بالجوار (٢).

١٩ - موقف أبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسنى (ت ١٢٢٦هـ)

قال أبو العباس ابن عجيبة الحسنى في «وأرجلكم» : من نصب عطف على الوجه ، ومن خفض فعلى الجوار وفائدته (الجوار) التنبيه على قله صب الماء حتى يكون غسلًا يقرب من المسح قاله البيضاوى .

ورده في المغنى فقال : الجوار يكون في النعت قليلاً ، وفي التوكيد نادراً ، ولا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشري : لما كانت الأرجل بين الأعضاء الثلاثة مغسولات ، تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً فعطف على الممسوح لالتمسح ولكن ليبيته على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، وجيء فيهما بالغايه إماطه لظن من يظن أنهما ممسوحتان ؛ لأن المسح لم تضرب له غايه في الشريعة (٣) .

١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لآلتيه ابن مالك ١: ١٢٦٩ و ١٣٣٥.

٢- راجع كلام الصبان وذويه في قراءه الجز.

٣- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٢: ١٤٨ - ١٤٩ - تحقيق عمر أحمد الزاوى منشورات بيضون - دار الكتب العلميه - بيروت.

والجواب :

أولاً: أنه لم لا يكون في قراءة النصب معطوفاً على محلّ «برؤوسكم» وهو أقرب وحكمه المسح ؟

وثانياً: أنّ الزّمخشرى (الذى ارتضاه أخذه كثير من علماء السنّه عنه) توجه بعيد عن ظاهر الآية الكريمه .

وثالثاً: أنّه ردّ الجوار كثير من علماء مذهب الزّمخشرى .

ورابعاً: أنّ ضرب الغايه لا يدلّ على ما قاله الزّمخشرى ، وأنّه تأويل خارج عن ظاهر الآية .

٢٠ - موقف الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)

الشوكاني دعتة العصبية إلى حمل الجزّ على الجوار والعطف على المغسول كالنصب عندهم ، ثمّ انصرف عن ذلك أخيراً قائلاً :

بل هو عطف على المجرور وقراءة النصب على محلّ الرؤوس ، وهو محلّ يظهر في الفصح ، وهذا أولى لتخريج القراءتين به على المطرّد بخلاف تخريج الجزّ على الجوار (١).

فتراه متردداً في حمل الكتاب على المذهب ، ثمّ تراه راجعاً عن الحيره والجزم بأنّ الجزّ من باب العطف على الرؤوس لفظاً لا من باب الجوار الذى هو ضعيف وغير مطرّد .

٢١ - موقف الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأحم

٢١ - موقف الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الأحم (١)

قال الأحم في «أرجلكم» بخفض اللام: وإنما جرت لمجاورتها للمجرور «برؤوسكم وعلى هذا تكون «وأرجلكم» منصوبه بفتحه مقدره على آخرها منع من ظهورها جز المجاوره كما في قولهم «هذا جحر صبّ خرب». وكقوله تعالى: {عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ}... (٢)

والجواب: أنا قد علقنا على كلامه هذا في أواخر قراءه الجز من هذا المجلد فراجع.

٢٢ - موقف النحاه المعاصرين والجز بالجوار:

ذكروا موجبات جز الاسم وأنها خمسة؛ ثلاثة مشهوره واثنان نادران:

١ - الجز بحرف الجز.

٢ - الجز بالإضافة.

٣ - الجز بالتبعية. هذه هي الثلاثة المشهوره.

٤ - الجز على التوهم، ومن صواب الزأى إهماله وعدم الاعتداد به (٣).

٥ - الجز على المجاوره. قال الفاضل المعاصر: والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً (٤).

وذكروا أن اتخاذ هذا النوع سبباً للجز إنما هو ورود أمثله قليله جداً، حتى أن بعضها مشكوك فيه (٥).

١- الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميه، القصيم، من المعاصرين.

٢- تفسير آيات الأحكام في سورة المائدة: ١٤٢.

٣- النحو الوافي ١: ٦٠٩ م ٤٩.

٤- النحو الوافي ٢: ٣٢٣ م ٨٢ و ص ٤٠١ م ٨٩.

٥- النحو الوافي ٣: ٧ - ٨ م ٩٣.

الخلاصه :**اشاره**

تلخص مما تقدم بأن هناك وجوه قد استدلت بها لتخريج الآيه :

منها : التحديد :

وأول من ذكره أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) .

فقد استدلت بالتحديد أو أجيب عنه - في فصل قراءه الجز - كل من :

الزجاج ، والماتريدي ، والأزهري ، وأبي علي الفارسي ، والزمخشري ، والواحدى النيسابورى ، وأبي المعالى الجوينى ، وعماد الدين الكياالهزاس ، وأبى الفضل رشيد الدين المبيدى ، وابن عطيه الأندلسى ، والشيخ الطبرسى صاحب التفسير ، ومحمود بن أبى الحسن النيسابورى ، وبيان الحق النيسابورى ، وأبى عبد الله الفسوى ، وابن الجوزى الحنبلى البغدادى ، وأبى البقاء البغدادى العكبى ، وأبى شامه ، وأبى البركات السفى ، وابن تيميه الحرانى ، والفتازانى ، وابن حجر العسقلانى .

كما جاء الاستدلال به فى قراءه النصب فى كلام كل من :

الأخفش ، والزجاج ، والجصاص ، وابن خالويه ، والأزهري ، والثعلبى ، وأبى المعالى الجوينى ، وأبى المظفر السمعانى ، والكياالهزاس ، وأبى الفضل رشيد الدين المبيدى ، والزمخشري ، وابن الجوزى صاحب زاد المسير ، والفخرالرازى ، وأبى شامه ، والقرطبى ، والبيضاوى ، وابن تيميه الحرانى ، وأبى السعود ، والمظهرى التقشندى الحنفى ، والنووى الجاوى ، ومحمد على الصابونى .

وفى قراءه الزّفع فى كلام : بيان الحق النيسابورى .

وفى الفصل الرابع الخاص بالجرّ بالجوار فى كلام كل من : ابن الأبارى ، وملا خسرو ، والصّبّان ، وابن عجيّه الحسنى .

وقد أجبنا عن استدلالهم بالتحديد عند كلامنا مع الزّجاج وغيره ممن ذكرناهم .

وأجاب عن التحديد قبلنا من علمائنا كل من : أبى الفتوح الرازى فى تفسيره ، والطبرسى فى تفسيره ، والشهيد الأوّل ، والمقداد بن عبد الله الشّيرى ، والشّيح البهائى العاملى ، والعلّامه الجواد الكاظمى ، وصاحب الجواهر . وقد ذكرنا كلامهم فى فصل قراءه الجرّ ، فليراجع .

وكذا أجبهم كلّ من : الطّوسى ، وأبى الفتوح الرازى ، والقطب الراوندى ، والمحقق الحلى ، والشّيح البهائى . وهذا ما ترونه فى فصل قراءه التّصّب .

ومنها : الجرّ بالجوار :

وقد جاء الاستدلال به أو الجواب عنه - فى فصل قراءه الجرّ - حين الكلام مع : الأخفش ، والوهبى الإباضى ، والزّجاج ، والماتريدى ، والنّحاس ، والجصاص ، والأزهرى ، وابن خالويه ، ومكّى بن أبى طالب القيسى ، وابن زنجله ، والتعلبى ، والماوردى صاحب التفسير ، وابن سيده ، وابن عبد البرّ ، والزّمخشرى ، وأبى المعالى الجوينى ، وأبى المظفّر السمعانى ، والكيالهبّاس ، والغزالى الطّوسى ، والبغوى ، ورشيد الدين الميبدى ، ومحمود بن أبى الحسن النيسابورى ، وبيان الحق النيسابورى ، والسيد ابن زهره الحلبي ، وابن الفرس

الأندلسي ، وابن الجوزي الحنبلي صاحب زاد المسير ، والفخر الرازي ، وأبي البقاء البغدادي العكبري ، والسمعاني ، والقرطبي ، والبيضاوي ، والتسفي ، والخازن ، ونظام الدين النيسابوري ، وابن جزى الكلبي ، وأبي حيان الأندلسي ، والسمن الحلبي ، والثفتازاني ، وجلال الدين المحلي ، والبقاعي ، والدمشقي الحنبلي ، والسيوطي ، وإبراهيم بن محمد الحنفى الحلبي ، والمظهري النقشبندی ، والصبان ، وابن عجيبة الحسني ، والآلوسي ، والنووي الجاوي ، والشنقيطي ، والدكتور ياسين جاسم ، والدكتور عبداللطيف الخطيب ، والدكتور سليمان بن إبراهيم الأححم .

كما جاء الإشارة إلى الجزّ بالجوار في فصل «قراءة النصب» في كلام كل من : أبي المعالي الجويني ، والفقيه يوسف ، والآلوسي ، والقاسمي ، والدكتور الزحيلي .

وقد أجبناهم بأنّ الاستدلال بالجزّ بالجوار لا يمكن تصوّره في القرآن الذي هو إمام البلاغ .

كما أجبناهم قبلنا كبار علمائنا أمثال : الشيخ الطوسي ، والطبرسي ، والقطب الراوندي ، والمحقق الحلبي ، وعلي بن محمد القمي ، والعلامة الحلبي ، والشهيد الأول ، والمقداد السيوري ، والشهيد الثاني ، والمولى الكاشاني ، والشيخ البهائي ، والجواد الكاظمي ، والمحقق الخوانساري ، والميرزا محمد المشهدي القمي ، والسيد عبد الله شبر ، وصاحب الجواهر .

والآلوسي من علمائهم .

وقد استدللّ بالجزّ على الجوار : الفزاء - كما جاء في الفصل المخصوص به في آخر الكتاب - وقد أجاب عنه هو ونقضه ، كما أنّ الرّمخشي أجابه عند الكلام مع الفزاء ونحن أجبنا عنه أيضاً .

وكذلك استدَلَّ به الأَخفش في هذا الفصل ، وأجاب بأجوبه شافيه ، وللتأكد راجع «الفصل الرابع» الخاص به في آخر هذا المجلد .

ومنها : الفصل بين المتعاطفين :

وقد مرَّ ذكر هذا الدليل في فصل «قراءة الجر» ، عند الكلام مع كل من : ابن أبي مريم الفسوي ، والقرطبي ، والبيضاوي ، وابن تيمية الحزاني ، وأبي السَّعود ، وإبراهيم بن محمد الحنفي الحلبي ، والقاضي محمد المظهري النقشبندی ، والآلوسی .

وقد أجبنا عنه بما يليق بهم وبالأخص حين مناقشتنا لكلام الآلوسی فراجع .

كما جاء الاستدلال به في فصل قراءة التَّصَبُّع عند ذكر رأى كلِّ من : الأَخفش ، والدينوري ، والطبري صاحب التفسير ، والجصاص ، وابن خالويه ، وابن زنجله ، وابن سيده ، والبغوي ، وأبي البقاء البغدادي ، وابن عصفور الأشيبلي ، والقرطبي ، وأبي البركات النَّسْفِي ، وأبي حيان الأندلسي ، والسَّمِين الحلبي ، وابن كثير ، والبناء صاحب الإتحاف ، ومحمد بن عمر النووي الجاوي ، والشنقيطي ، وابن عاشور .

إلَّا أنا قد أجبناهم هناك ، ولاسيما عند كلامنا مع الطبري ، والجصاص .

كما أجاوبهم قبلنا بعض علمائنا مثل : أبي الفتوح الرازي ، والعلامة الحلبي ، والشهيد الأوَّل ، والشهيد الثاني ، والميرزا محمد القمي ، والسيد عبد الله شُتَيْر ، وصاحب الجواهر .

وجاء ذكر الفصل بين المتعاطفين في فصل الجر بالجوار عند نقلنا لموقف كلِّ من : ابن مالك ، وابن الأنباري ، وابن هشام الأنصاري ، مع جوابنا لهم .

ومنها : قانون العطف للاشتراك فى الحكم :

وقد تمسك به - فى فصل قراءه الجر - كل من : الوهبي الاباضى ، والنحاس ، وأبى المعالى الجوينى ، والكيالهزاس ، والآلوسى .

وقد أجبناهم كما أجبهم قبلنا العلامة الحللى رحمه الله .

والجصاص استدلل به أيضاً فى فصل قراءه التصب ، لكننا أجبناه وأجابه الشيخ الطوسى قبلنا .

ومنها : حمل روايات أمثال «ويل للأعقاب . . .» على الغسل .

وقد مرّ الاستدلال بهذه الروايه وأمثالها فى قراءه الجر عند عرض كلام كل من : الكيالهزاس ، وأبى حيان الأندلسى ، والآلوسى ، وابن زنجله ، والتعلبى ، والواحدى النيسابورى .

وفى قراءه التصب عند عرضنا لرأى كل من : ابن عاشور ، والشيخ أحمد مصطفى المراغى ، ومحيى الدين الدرويش ، والضابونى ، والدكتور سليمان اللآحم .

وقد أجبنا عنها فى قراءتى الجر والتصب عند عرضنا لتلك الآراء .

وقلنا : إن حملهم تلك الروايات على الغسل ، ليس إلّا لسوء فهمهم إياها ، وعدم دركهم الصحيح لمعناها .

ومنها : روايات المسح وتأويلهم إياها بالغسل الخفيف أو المسح على الخفين وأمثالها .

وقد مرّت تلك الروايات فى قراءه الجر عند عرضنا لرأى كل من : الشافعى ، وأبى زكريا الفزاء ، وهود بن المحكم الهوارى ، والوهبى الإباضى ،

وابن جرير الطبري ، والنحاس ، والتعليبي ، والماوردي ، وبيان الحق النيسابوري ، وابن كثير ، والفيروزآبادي ، والآلوسي .

وفي قراءة النصب عند عرضنا لرأى الجصاص ، مجيبين عن كلامهم بما لا مزيد عليه في القراءة تين : «الجر والنصب» .

ثم استدللنا على المسح بقول ابن عباس : «الوضوء مسحتان وغسلتان» - في قراءة الجر (١١) - عند عرضنا لرأى كل من : هود بن المحكم الهواري - في الهامش - والوهبي الأباضي ، وابن جرير الطبري صاحب التفسير ، والماوردي ، والبعغوي ، والعلامة الحلبي ، وابن كثير ، والفيروزآبادي ، والمقداد السيوري ، والمولى الكاشاني ، والآلوسي ، والشوكاني .

وفي قراءة النصب عند عرضنا لرأى كل من : ابن كثير ، والقاسمي .

وقد أورد ابن كثير الروايات الدالة على المسح من قول الشيعة وغيرهم في قراءة الجر ، فراجع .

ومنها : روايات الغسل واستدلالهم بها في قراءة الجر

أشرنا لتلك الروايات وكيفيه استدلالهم بها عند عرضنا لرأى كل من : الأزهرى ، الثعلبي ، وابن عبد البر ، وأبى شامة ، وابن كثير ، والفقهاء يوسف ، والسيد رشيد رضا ، وابن عاشور ، وابن عبيدان .

وفي قراءة النصب عند عرضنا لرأى كل من : الشافعي ، والماوردي ، وأبى المعالي الجويني ، ورشيد الدين الميبدى ، والسمعاني ، والقاسمي .

١- مع أننا كنا قد فضلنا الكلام على قول ابن عباس في البحث الروائي.

وقد أجبنا عنها في القراءتين ، وأتينا بجواب أنس عن مقاله الحجاج في فصل قراءه الجر وذلك عند عرضنا لرأى الثعلبي ، والماوردى .

وفي فصل قراءه النصب حين كلامنا مع القاسمى وقد ناقشنا جميع الروايات الغسلية المنسوبة إلى رسول الله نقاشاً مستفيضاً في البحث الروائى من هذه الدرسة .

ومنها : حمل القرآن إلى ما يريدونه نصره للمذهب!!

وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في قراءه الجر عند عرضنا لرأى كل من : الزجاج ، والماتريدى ، وابن زنجله ، وأبى المعالى الجوينى ، والسّمين الحلبى ، ومحمد بن عمر النووى الجاوى ، والسالمى .

وفي قراءه النصب عند عرضنا لرأى كل من : النّسفى ، والفتازانى ، والزرکشى ، ومحمد أبى زهره .

وفي قراءه الجر بالجوار عند عرضنا لموقف الشوكانى ، وقد أجبنا عن شبهاتهم في فصل القراءتين ، وفي فصل الجر بالجوار ، كما أجاوبهم قبلنا الشيخ البهائى في فصل قراءه النصب .

الآيات المستدل بها

هناك آيات من القرآن المجيد حاولوا الاستدلال بها على غسل الأرجل وذلك بتقليب وجوهها النحويه واللغويه ، وقد أجبناهم وأجاوبهم قبلنا بعض علمائنا ، وتلك الآيات هى كما يلى :

منها : استدلالهم بآيه {حَوْرٌ عَيْنٌ} بالجر ، فى سورة الواقعة على الجر

بالجوار ، والتي ذكرناها في قراءه الجرّ عند عرضنا لرأى كلّ من : الجصاص ، والسمرقندی ، وابن زنجله ، وأبى المظفر السمعاني ، وأبى البقاء البغدادي ، والآلوسی ، والشنقيطي .

وقد أجنبناهم ، كما أجنبناهم قبلنا الشيخ الطوسي ، والمحقق الحلّي ، والعلامة الحلّي ، والمقداد السيوري ، والشهيد الثاني ، والشيخ البهائي .

ومنها : استدلالهم بآيه {فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ} في قراءه الجر من سورة البروج . والذي جاء ذكرها عند عرضنا لرأى : القرطبي ، والشنقيطي ، وجوابنا عنه .

ومنها : استدلالهم بآيه {أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ} من سورة هود ، والتي ذكرت في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى : البغوي ، وأبى البقاء ، وأبى السعود ، والشنقيطي .

وفي فصل الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ملاخسرو ، وقد أجنبناهم ، وأجنبناهم قبلنا علماؤنا ، مثل : المقداد السيوري والشهيد الثاني في الفصلين الجر والتصب .

ومنها : استدلالهم بآيه {وَأِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّجِيطٍ} من سورة هود - في فصل قراءه الجر- عند عرضنا لرأى : أبى البقاء ، والشنقيطي ، وملا خسرو ، وفيه ترى جوابنا .

ومنها : استدلالهم بآيه {عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ} من سورة الإنسان - في فصل قراءه الجر - وقد جاء الاستدلال به في كلام ابن كثير وغيره وجوابنا عنه .

ومنها : استدلالهم بآيه {رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} من سورة «ص» وقد جاء الاستدلال بها في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى كلّ من : الفارسي ، والشيخ الطوسي ، والمحقق الحلّي وجوابنا عنه .

ومنها : استدلالهم بآيه {وَلَحِمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ} من سورة الواقعة في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى : ابن حجر ، وجوابنا عنه في هذا الفصل .

ومنها : استدلالهم بآيه {فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَذَا مَا كُنْتُ أَفْعُوًّا كِتَابِيَهُ} من سورة الحاقه في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى كل من : الفارسي ، والشريف المرتضى ، والفسوي .

وفي فصل قراءه النصب عند عرضنا لكلام : القطب الراوندى ، وابن زهره ، وأجبنا عنهم في الفصلين .

ومنها : استدلالهم بآيه {وَأَنَّهُمْ طُنُّوا كَمَا طُنَّتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} . وقد جاء ذكرها في فصل قراءه الجر عند عرض رأى أبى على الفارسي والشريف المرتضى .

وفي فصل قراءه النصب عند بياننا كلام الشيخ الطوسى ، والقطب الراوندى ، وابن زهره الحلبي ، والمحقق الحلى ، كُنَّا قد أجبنا عن ذلك مع نقلنا لأجوبه أعلامنا لهم في الفصلين المذكورين .

ومنها : استدلالهم بآيه {قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ فِطْرًا} من سورة الكهف ، وقد جاء ذكر هذا الدليل في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى كل من : الفارسي ، والشريف المرتضى .

وفي قراءه النصب فى معرض كلام كل من : الشيخ الطوسى ، والقطب الراوندى ، وابن زهره الحلبي ، وإنيك ترى جوابنا وجواب أعلامنا فى الفصلين المذكورين آنفين .

ومثلما استدلوا بالقرآن أشعار العرب ليسوّغوا غسل الأقدام وقد أجبنا عنها ، وهو جواب علمائنا من زمانهم إلى يومنا هذا ، وإليك بعضاً من تلك الشواهد ومواضع إيرادها في هذا الكتاب ، مثل :

« فهل أنت إن ماتت أتانك راحل

إلى بسطام بن قيس فخطب » (١).

و : « لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ وموثقٍ في عقال الأسر مكبولٍ » (٢).

و : « فعلا فروجُ الأيْهُقَانِ وأطفلت بالجلْهَتَيْنِ ظباؤُها وتَعَامُها » (٣).

و : « يا ليتَ زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً » (٤).

١- والذي جاء ذكره في فصل قراءة الجر عند عرضنا لرأى كل من: الجصاص ، والشيخ الطوسي ، وابن عبد البر ، والقطب الراوندي ، والتفتازاني ، والمقداد السيوري ، والشيخ البهائي. وفي فصل قراءة النصب عند عرضنا لرأى القاسمي ، وجوابنا وجواب علمائنا كالشيخ الطوسي ، والقطب الراوندي ، والمقداد السيوري ، والشيخ البهائي عما قالوه.

٢- والذي جاء ذكره في فصل قراءة الجر عند عرضنا لرأى: الشيخ الطوسي ، والمحقق الحلّي ، والأنصاري الشافعي. وفي قراءة النصب عند عرضنا لرأى القاسمي ، وقد أجبنا عنهم ، وأجابهم أيضاً كل من الشيخ الطوسي والمحقق الحلّي.

٣- والذي جاء ذكره في فصل قراءة الجر عند عرضنا لرأى: الثعلبي ، وأبي المعالي الجويني ، والكيالهراس ، والطبري ، والقرطبي. وفي فصل قراءة النصب عند عرضنا لرأى ابن العربي. وفي فصل الجر بالجوار عند عرضنا لموقف: ابن مالك، وابن الأنباري، وقرأ جوابنا عنهم في تلك الفصول.

٤- والذي جاء ذكره في فصل قراءة الجر عند عرضنا لرأى كل من: الثعلبي ، والواحدى النيسابوري ، وأبي المقالي الجويني ، وأبي المظفر السمعاني ، والكيالهراس الطبري ، وأبي الفتوح الرازي ، وابن الجوزي البغدادي ، والسمعاني ، والقرطبي ، وابن المنير الاسكندري ، والهازني ، والألوسي. وفي قراءة النصب عند عرضنا لرأى كل من: الأخفش ، وابن زنجلة ، والشيخ الطوسي ، والبزدي ، وبيان الحق النيسابوري. وفي فصل الجر بالجوار عند عرضنا لموقف كل من: الأخفش ، وابن الأنباري وقد مرّ جوابنا عنهم ، وجواب علمائنا كأبي الفتوح الرازي ، والشيخ الطوسي في الفصلين الآتئين.

و: « كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَائِنِ وَبَلِّهِ

كَبِيرٌ أَنَا فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ » (١١).

و: « علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت هماله عيناها » (١٢).

و: « لم يبق إلا أسير غير منقلبٍ وموثق في حبال القدّ مجنوبٍ » (١٣).

و: « لما أتى خير الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشْعُ » (١٤).

١- والذي جاء في فصل قراءة الجزّ عند عرضنا لرأى كلّ من: الشيخ الطوسي، وابن عبد البرّ، وأبي المظفر السمعاني، وابن عطية الأندلسي، والفخر الرازي، والقرطبي، والعلامة الحلّي، والشهيد الأوّل، والفيّه يوسف، ونووي الحاوي، والشنقيطي. وفي فصل قراءة النصب عند عرضنا لرأى الآلوسي. وفي فصل الجرّ بالجوار عند عرضنا لموقف كلّ من: ابن جنّي، والجويني أبي المعالي، وابن هشام الأنصاري. وأجبتنا عنهم في الفصول المذكورة، وأجابهم قبلنا الشيخ الطوسي، والعلامة الحلّي، والشهيد الأوّل في فصل قراءة الجرّ أيضاً.

٢- والذي جاء في فصل قراءة الجرّ عند عرضنا لرأى كلّ من: الواحدي النيسابوري، والكيالهاس الطبري، والشيخ الطبرسي، وابن الفرس الأندلسي، وابن الجوزي البغدادي، والسمعاني، والقرطبي، وابن المنير الاسكندري، والخازن. وفي فصل قراءة النصب عند عرضنا لرأى كلّ من: الشيخ الطوسي، وابن العربي، وبيان الحق النيسابوري. وفي قراءة الجرّ بالجوار عند عرضنا لموقف ابن الأنباري، وقد اجبتناهم في الفصول المذكورة، وأجابهم من علمائنا الشيخ الطبرسي في قراءة الجرّ، والشيخ الطوسي في قراءة النصب.

٣- والذي جاء في قراءة الجرّ عند عرضنا لرأى: ابن عبد البرّ، وفيه «مسلوب» بدل مجنوب، وأبي البقاء، والآلوسي، والشنقيطي، وقد أجبتنا عنه بالأخص عند عرضنا لرأى الآلوسي فراجع.

٤- والذي جاء في قراءة الجزّ عند عرضنا لرأى أبي البقاء مع جوابنا هناك.

و : « مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ عُرَائِمِهَا » (١).

و : « بَدَأَ لِي أَتَى لَسْتُ مُدْرِكَكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً » (٢).

و : « أَعْمَرَ بَنَ هُنْدٍ مَاتَرَى رَأَى جِزْمَهُ لَهَا سَبَبَ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ » (٣).

و : « لَعِبَ الرِّيحَ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ » (٤).

و : « شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطُ » (٥).

و : « لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ نَوَاءِ تَوَيْتِهِ تُقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ » (٦).

و : « يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا عَانَرًا » (٧).

و : « قُلْتُ اطْبَخُوا لِي جَبَّهُ وَقَمِيصًا » (٨).

و : « مَعَاوَى إِنْنَا بَشَرٌ فَاسْحِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ » (٩).

١- والذي جاء في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى: أبي البقاء ، والسمين الحلبي ، مع جوابنا عنهما.

٢- والذي جاء في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى: أبي البقاء ، والسمين الحلبي ، والشهيد الاول ، مع جوابنا وجواب الشهيد الأول.

٣- والذي جاء ذكره في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى السمعاني مع جوابنا عنه.

٤- والذي جاء في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى: ابن عبد البرّ ، والقرطبي ، والتفتازاني ، والفيقيه يوسف. وفي فصل قراءه الجزّ بالجوار عند عرضنا لموقف ابن الأنباري ، مع جوابنا.

٥- والذي جاء في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى القرطبي. وفي فصل قراءه التّصب عند عرضنا لرأى ابن العربي. وفي فصل الجزّ بالجوار عند عرضنا لرأى ابن الأنباري.

٦- والذي جاء ذكره في فصل قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى الطّوسى وهناك جوابه وجوابنا عنهما.

٧- والذي جاء في فصل قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى التّفتازاني ، وقرأ جوابه منا هناك.

٨- والذي جاء في فصل قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى التّفتازاني ، مع الجواب عنه.

٩- والذي جاء في قراءه الجزّ عند عرضنا لرأى على بن محمد القمي ، وفي قراءه فصل النّصب عند عرضنا لرأى: الجصاص ، والشيخ الطّوسى ، والبزدوى ، والشيخ الطبرسي ، والقطب الراوندى ، وابن زهره

الحلبي ، مع جوابنا وجواب علمائنا من الشيخ الطّوسى ، والطبرسي ، والقطب الراوندى ، وابن زهره الحلبي.

و: «سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا» (١).

و: « تراه كأن مولاہ يجدهع أنفه وعينيه إن مولاہ كان له وفر» (٢).

و: « لقد أسمعَتْ لو نادَيْتَ حياً ولكن لا حياةَ لِمَنْ تُنادى» (٣).

و: « وظلَّ طُهاةُ اللّحم ما بيّنَ مُنضِجِ صفيفِ شِواءٍ أو قَدِيرِ مُعجَلٍ» (٤).

و: « تُريك سنه وجه غير مقرفه ملساء ليس بها خالٌ ولا ندبٌ» (٥).

و: « يا صاحِ بلِّغِ ذوى الزوجات كلِّهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب» (٦).

و: « وبلدٍ مغيرُهُ أوجاؤُهُ

كأنَّ لو نَ أرضِهِ سماؤُهُ» (٧).

و: « فلما أن جَزى سَمَنٌ عليها كما طَيَّبَتْ بالفَدَنِ السِّباعا» (٨).

و: « قفى قبلَ التفرُّقِ يا ضياعاً ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكَ الوَداعا» (٩).

١- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى الشيخ البهائي ، وجوابه وجوابنا عنهم.

٢- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى الألوسى ، وفي قراءه فصل الجر بالجوار عند عرضنا لرأى ابن الأنبارى ، مع جوابهما.

٣- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى الجواهرى ، مع جوابه.

٤- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرض رأى: ابن عبد البر ، والفقيه يوسف ، والشنقيطى ، مع الجواب عنه.

٥- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى الشنقيطى مع جوابه.

٦- والذى جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى الشنقيطى ، وفي الجر بالجوار عند عرضنا لموقف: ابن هشام الأنصارى ، والسيوطى.

٧- والذى جاء في فصل قراءه النصب عند عرضنا لرأى ابن زنجله.

٨- والذى جاء في فصل قراءه النصب عند عرضنا لرأى ابن زنجله.

٩- والذى جاء في فصل قراءه النصب عند عرضنا لرأى ابن زنجله.

و : « فجنّت إليه والزمامح تنوشه كوقع الصياصي في النسيج الممدد

فطاعتت عنه الخيل حتى تنهت وتحتى علاني حالك اللون اسود» (١).

و : « وكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام» (٢).

و : « هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربّ أخوا عَزْنِ بنِ مِخْرَاقِ» (٣).

و : « قَصَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْفَى غَرِيمَهُ وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا» (٤).

و : « فَلَوْ أَنَّمَا أَشَعَى لِأَذْنِي مَعِيشِهِ

كفاني ولم أطلب قليل من المال» (٥).

و : « يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا

فَمَا كَعْبُ بِنِ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا» (٦).

و : « قَصَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْفَى غَرِيمَهُ وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا» (٧).

و : « إذا ما الغانيات بزرن يوماً

وزيجن الحواجب والعيونا» (٨).

و : « لم يبق إلّا أسير غير منفلتٍ وموتقٍ في عقال الأسر مكبول» (٩).

١- والذي جاء في فصل قراءه الجر عند عرضنا لرأى بيان الحق.

٢- والذي جاء في قراءه الجر عند عرضنا لرأى بيان الحق.

٣- والذي جاء في قراءه النصب عند عرضنا لرأى الشيخ الطوسي ، والشيخ الطبرسي ، وجوابهما.

٤- والذي جاء في قراءه النصب عند عرضنا لرأى الشيخ الطوسي ، والقطب الراوندي.

٥- في قراءه النصب عند عرضنا لرأى الشيخ الطوسي ، والقطب الراوندي ، والمحقق الحلّي ، وجوابهم.

٦- سيأتي في قراءه النصب عند عرضنا لرأى أبي المعالي الجويني ، وفي قراءه الجر بالجوار عند عرضنا لرأى الجويني أيضاً، والجواب عنه.

٧- سيأتي في قراءه النصب عند عرضنا لرأى المحقق الحلّي ، وجوابه عنه.

٨- والذي يأتي في قراءه الجر عند عرضنا لرأى الآلوسي ، وموقف ابن الأثيري في قراءه الجر بالجوار.

٩- سيأتي في قراءه النصب عند عرضنا لرأى القاسمي ، وموقف زكريا بن محمد الأنصاري في قراءه الجر بالجوار.

و: «كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ» (١١).

و: «أَوْ مُذْهَبٌ جُدَّدَ عَلَى الْوَاحَةِ النَّاطِقِ الْمُرْتُورِ وَالْمَخْتُومِ» (٢).

و: «إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذَهَبُ» (٣).

و: «كَأَنَّمَا صَرَبَتْ قُدَّامَ أُعْيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَخْلُوجِ» (٤).

و: «فَعَلَا فِرْعَوْنَ الْأَيْهَقَانَ وَأَطْفَلْتَ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤَهَا وَنَعَامَهَا» (٥).

و: «فَإِيَّاكُمْ وَحَيْثُ بَطْنٍ وَإِدْهُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَى» (٦).

و: «فَإِنْ لَمْ تَجِدِ مِنْ دُونَ غَدَنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدِّ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَاذِلُ» (٧).

و: «يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوَى الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ» (٨).

و: «لَا حَ فِي الْأَدِيمِ الْكِتَابِ» (٩).

و: «أَعْمَرَ بَنَ هِنْدٍ مَاتَرَى رَأَى حِزْمِهِ

لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَةَ» (١٠).

وشعر «منصور بن سيار» (١١).

١- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف سيبويه ، وموقف ابن الأنباري.

٢- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ابن جني.

٣- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ابن جني.

٤- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ابن الأنباري.

٥- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ابن الأنباري.

٦- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف الشيخ المحقق الرضي ، وموقف البغدادي.

٧- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف الشيخ المحقق الرضي.

٨- سيأتي في قراءة الجر بالجوار عند عرضنا لموقف ابن هشام الأنصاري ، وموقف السيوطي.

٩- سيأتي في قراءة الجر عند عرضنا لرأى ابن عبد البر.

١٠- سيأتي في قراءة الجر عند عرضنا لرأى السمعاني.

١١- سيأتي في قراءة النصب عند عرضنا لرأى الشيخ الطوسي ، والشيخ الطبرسي ، وجوابهما.

إذن أدلتهم على غسل الأرجل هي :

١ - التحديد ، وقد مرّ توضيحه وبيانه .

٢ - التقلب (القلب) ، وهو كذلك .

٣ - فعل النبي صلى الله عليه وآله = ويريدون به السنّة المطهّره ، أى أنّهم أرادوا أن يقولوا بأن رسول الله صلى الله عليه وآله غسل رجله وأنّ السنّة النبويّه قاضيه على القرآن ، لكننا أجنبناهم فى البحث الروائى بأنّ رسول الله لا يخالف القرآن ، بل النصوص تؤكّد أنّه مسح على قدميه .

٤ - الروايات التعضيدية ، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله : «ويل للأعقاب من النار» ، أو «أسبغوا الوضوء» ، أو «أحسنوا الوضوء» ، وما روى فى غسل الأقدام عن الصحابه ولاسيما الإمام على وقد ناقشنا تلك الروايات .

٥ - قاعده جواز الفصل بين المتعاطفين لنكته ، وجواز الفصل بأجنبى وغيرهما مثلما جاء عن ابن مالك فى فصل الجر بالجوار .

٦ - إجماع العلماء على غسل القدمين ، ويعنون به علمائهم ، متناسين القائلين بالتخيير أو الجمع بينهما وكلام بعض الصحابه والتابعين وتابعى التابعين الذاهبين إلى المسح .

٧ - ادعائهم إجماع الصحابه على غسل الرجلين .

٨ - استدلالهم بالجر بالجوار استناداً إلى شواهد من الآيات والأشعار تنصر مذهبهم .

٩ - قول أبى زيد : المسح هو الغسل ويعنون به الغسل الخفيف .

١٠ - قولهم بأنّ العطف على الرؤوس جاء للتحذير والتنبيه من الإسراف .

١١ - العطف على الوجوه والأيدى وعدم إضرار الفصل .

١٢ - قانون الأولوية في اجتماع العاملين وكون الأولى إعمال الأقرب ، وغيرها .

وبهذا فقد انتهينا من بيان جميع الوجوه التي أتى بها القوم في قراءة الجز والنصب وحتى الرفع ، مع كلامنا بعض الشيء حول قاعدة (الجر بالجوار) واستدلّالهم به على إثبات الغسل ، وجوابنا عن كلّ تلك الأمور .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

«أ»

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع : لأبى شامه ، عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم ، نشر شركة مكتبة مصطفى البابى الحلبى - مصر ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر : الديمياطى ، شهاب الدين ، أحمد بن محمد بن عبد الغنى ، دار الكتب العلميه - لبنان ، ١٤١٩هـ ، ط ١ ، تحقيق : أنس مهرة .
- ٣- الإتقان فى علوم القرآن : للسيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر - لبنان ، ١٤١٦هـ ، ط ١ ، تحقيق : سعيد المندوب .
- ٤- أحكام القرآن : للشافعى ، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت ، ١٤٠٠هـ ، تحقيق : عبد الغنى عبد الخالق .
- ٥- أحكام القرآن : للجصاص ، أحمد بن على الرازى ، دار إحياء التراث العربى - بيروت ، ١٤٠٥هـ ، تحقيق : محمد الصادق قماوى .
- ٦- أحكام القرآن : لابن العربى ، أبو بكر محمد بن عبد الله ، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
- ٧- أحكام القرآن الصغرى : لابن العربى ، محمد بن عبد الله ، تحقيق وتعليق أحمد فريد المزيدى - دار الكتب العلميه بيروت لبنان .
- ٨- أحكام القرآن : للطبرى ، عماد الدين أبو الحسن على بن محمد المعروف بالكيالهَراس ،

دار الجبل - بيروت ، تحقيق : موسى محمد علي ، د . عزت علي عطيه .

- ٩ - أحكام القرآن : لابن الفرس الأندلسي ، عبد المنعم بن عبد الرحيم ، دار ابن حزم - بيروت ، تحقيق : الدكتور منجيه بنت الهادي النفزي السوايحي .
- ١٠ - أحكام القرآن : للشافعي ، محمد بن إدريس ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، نشر دار الكتب العلميّه ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١١ - اختلاف الحديث : للشافعي ، محمد بن إدريس ، مؤسسه الكتب النفايه - بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عامر أحمد حيدر .
- ١٢ - إعراب القرآن : للنحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ، عالم الكتب - بيروت ، ١٤٠٩ هـ ، ط ٣ ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد .
- ١٣ - أصول السرخسي : للسرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل ، دار المعرفة - بيروت .
- ١٤ - ألفيه ابن مالك : لابن مالك الأندلسي ، مطبوعه مع شرح السيوطي عليها ، منشورات دار الحكمة ، قم ، ايران ، ١٣٨٦ ش .
- ١٥ - أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) : للبزدوي الحنفي ، علي بن محمد ، مطبوعه جاويد بريس - كراتشي .
- ١٦ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : للجكني الشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد بن المتار ، دار الفكر - بيروت ، ١٤١٥ هـ ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات .
- ١٧ - الاعتصام : للشاطبي الغرناطي ، أبي إسحاق (ت ٧٩٠ هـ) ، المكتبه التجاريه الكبرى - مصر .
- ١٨ - الأم : للشافعي ، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) ، الطبعة الثانيه ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ هـ .

- ١٩ - الإعراب المفضل للكتاب المرتل : ليهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .-
- ٢٠ - انباه الرواه على أنباه النُحاه : لعلى بن يوسف القفطى .
- ٢١ - انساب الأشراف : للبلاذرى ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : د . سهيل زكار / د . رياض زركلى ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٢٢ - الإنصاف فيما تضمنه الكُشَاف من الاعتزال : للاسكندرى المالكي ، أحمد بن محمد بن المنير ، نشر مكتبه مصطفى البابي الحلبي - مصر .

«ب»

- ١- باهر البيان فى معانى مشكلات القرآن : لمحمود بن أبى الحسن النيسابورى الشهير ببيان الحق ، تحقيق : رساله علميه سعاد بنت صالح بن سعيد بايقى ، الناشر : جامعه أم القرى - مكه المكرمه ، سنه ١٤١٩ هـ .
- ٢ - البرهان فى أصول الفقه : للجوينى ، أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله ، الوفاء - المنصوره - مصر ، ١٤١٨ هـ ، ط ٤ ، تحقيق : عبدالعظيم محمود الديب .
- ٣ - البرهان فى علوم القرآن : للزركشى ، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) ، دار المعرفه - بيروت ، ١٣٩١ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ٤ - بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنُحاه : للسيوطى ، جلال الدين ، المكتبه العصريه - صيدا بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ .

«ت»

- ١ - تاريخ بغداد : للخطيب البغدادى ، أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت .

- ٢- تاريخ دمشق: لابن عساکر، علی بن الحسن بن هبه الله بن عبد الله الشافعی (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: محب الدين أبى سعيد عمر بن غرامه العمري، دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ م .
- ٣- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك: للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، دار الكتب العلميه - بيروت .
- ٤- تاريخ المدينه المنوره = أخبار المدينه المنوره: لابن شيه، عمر بن شيه النميري البصري (ت ٢٦٢ هـ)، تحقيق: علی محمد دندل / ياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلميه - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٥- تاريخ اليعقوبي: لأحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٤ هـ)، دار صادر - بيروت .
- ٦- تفسير ابن عربي: لأبى بكر محمد بن علی بن محمد بن أحمد الطائفي الحاتمي، دار الكتب العلميه - لبنان، ١٤٢٢ هـ، ط ١، تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علی .
- ٧- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): لأبى الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠١ هـ .
- ٨- تفسير ابن تيميه (دقائق التفسير): لأحمد بن عبد الحلیم بن تيميه الحزاني، مؤسسه علوم القرآن - دمشق، ١٤٠٤ هـ، ط ٢، تحقيق: د . محمد السيد الجليند .
- ٩- تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير): لعبد الرحمن بن علی ابن محمد الجوزي، المكتب الإسلامى - بيروت، ١٤٠٤ هـ، ط ٣ .
- ١٠- تفسير ابن وهب: لابن وهب الدينوري، تحقيق أحمد فريد - دار الكتب العلميه - بيروت ط ١، عام ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ .
- ١١- تفسير البغوي: للبغوي، دار المعرفه - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك .

- ١٢ - تفسير البيضاوى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) : لعبد الله بن عمر بن محمّد بن على أبو الخير الشيرازى الشافعى ، دار الفكر - بيروت .
- ١٣ - تفسير التعلبي (الكشف والبيان) : لأبى إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم التعلبي النيسابورى ، دار إحياء التراث العربى - بيروت ، ١٤٢٢ هـ ، ط ١ ، تحقيق : أبى محمّد بن عاشور .
- ١٤ - تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) : لمحمّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ . وطبعه أخرى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .
- ١٥ - تفسير العياشى : لمحمّد بن مسعود بن عياش ، المكتبة العلميه الإسلاميه - طهران ، تحقيق : هاشم الرسولئ المحلاتئ .
- ١٦ - تفسير السمرقندئ : للسمرقندئ ، نصر بن محمّد بن أحمد أبو الليث ، دار الفكر - بيروت ، تحقيق : د . محمود مطرحئ .
- ١٧ - تفسير الطوسئ (التبيان) : للطوسئ ، محمد بن الحسن ، مكتب الإعلام الإسلامئ بالأوفسئ من دار إحياء التراث العربئ ، ١٤٠٩ هـ ، ط ١ ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملئ .
- ١٨ - تفسير الكاشف : للشيخ محمّد جواد مغنيه ، الناشر : دار الكتب الإسلاميه - طهران - ١٤٢٤ هـ ، الطبعة الأولى .
- ١٩ - تفسير القمئ : لأبى الحسن ، على بن إبراهيم (من أعلام القرنين الثالث والرابع الهجرئ) ، تحقيق : السيّد طيب الموسوى الجزائرى ، دار الكتاب للطباعه والنشر ، الطبعة الثالثه - قم ١٤٠٤ هـ .
- ٢٠ - تفسير جوامع الجامع : للطبرسئ ، الفضل بن الحسن ، تحقيق ونشر : مؤسسه

النشر الإسلامى - قم ، ط ١ .

- ٢١ - تفسير مجمع البيان : للطبرسى ، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات - لبنان ، ١٤١٥ هـ ، ط ١ ، تقديم السيد محسن الأمين العاملى .
- ٢٢ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) : لفخر الدين محمد بن عمر التميمى الرازى الشافعى (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الكتب العلميه - بيروت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ط ١ .
- ٢٣ - التبيان فى إعراب القرآن : لأبى البقاء العكبرى ، نشر عيسى البابى الحلبي وشركاؤه ، تحقيق : على محمد الجاوى .
- ٢٤ - تفسير القرآن : للسمعاني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٦١٧ هـ-) ، دار الوطن - الرياض ، ١٤١٨ هـ ، ط ١ ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم .
- ٢٥ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ، دار الشعب - القاهره .
- ٢٦ - تفسير النسفى : لأبى البركات ، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى - ط دار القلم ودار الكتب العلميه ط ١ عام ١٤١٥ هـ .
- ٢٧ - تفسير نور الثقلين : للحوزى ، على بن جمعه العروسى (ت ١١١٢ هـ) ، تحقيق : السيد هاشم الرسولى ، مؤسسه إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الرابعه - قم ١٤١٢ هـ .
- ٢٨ - تذكرة الفقهاء للعلامة الحلّى ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، تحقيق ونشر : مؤسسه آل البيت لإحياء التراث ، قم ١٤١٤ هـ .
- ٢٩ - التسهيل لعلوم التنزيل : للغرناطى الكلبى ، محمد بن أحمد بن محمد ، دار الكتاب العربى - لبنان ، ١٤٠٣ هـ ، ط ٤ .

- ٣٠ - تفسير البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، دار الكتب العلميّه - ١٤٢٢هـ ، ط ١ ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض .
- ٣١ - تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : للحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، ضبطه الشيخ زكريا عميرات ، نشر دار الكتب العلميّه ، بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
- ٣٢ - تفسير القرآن العزيز : لمحمد بن عبد الله بن أبي زمنتين ، تحقيق حسين بن عكاشه ومحمد بن مصطفى الكنز ، نشر الفاروق الحديثه للطباعه والنشر القاهره ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٣٣ - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج : للدكتور وهب الزحيلي ، نشر دار الفكر ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- ٣٤ - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج : للدكتور وهب الزحيلي ، نشر دار الفكر دمشق / دار الفكر المعاصر بيروت .
- ٣٥ - التفسير القرآني للقرآن : لعبد الكريم الخطيب ، دار الفكر العربي ، المطبعة المحمديه ، مصر .
- ٣٦ - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : لمحمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر أبو طاهر الشيرازي الفيروزآبادي ، دار الكتب العلميّه - بيروت .
- ٣٧ - تفسير الجلالين : للسيوطي ، محمد بن أحمد المحلّي + عبدالرحمن بن أبي بكر ، دار الحديث - القاهره ، ط ١ .
- ٣٨ - تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) : لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوق الثعالبي ، مؤسسه الأعلميّ - بيروت .

- ٣٩ - تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): لأبي السعود محمّد بن محمّد العمادى، دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- ٤٠ - تفسير الأصفى (الأصفى فى تفسير القرآن): للفيض الكاشانى محمد بن محسن، مكتب الإعلام الإسلامى - قم، ١٤١٨ هـ، ط ١، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميه .
- ٤١ - تفسير الصافى: للفيض الكاشانى، نشر مكتبه الصدر - قم، ١٤١٦ هـ، ط ٢، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمى .
- ٤٢ - تفسير نور الثقلين: للحويزى، عبد على بن جمعه العروسى، مؤسسه إسماعيليان - قم، ١٤١٢ هـ، ط ٤، تحقيق: هاشم الرسولى المحلّاتى .
- ٤٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر: للجزائرى، طاهر الدمشقى، مكتبه المطبوعات الإسلاميه - حلب، ١٤١٦ هـ، ط ١، تحقيق: عبدالفتاح أبو غده .
- ٤٤ - تفسير السعدى (تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان): لعبد الرحمن بن ناصر السعدى، مؤسسه الرساله - بيروت، ١٤٢١ هـ، تحقيق: ابن عثيمين .
- ٤٥ - تفسير ابن عطيه (المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز): لأبى محمّد عبد الحقّ ابن غالب بن عطيه الأندلسى، دار الكتب العلميه - لبنان، ١٤١٣ هـ، ط ١، تحقيق: عبد السلام عبدالشافى محمّد .
- ٤٦ - تفسير الآلوسى (روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى): لأبى الفضل شهاب الدين السيّد محمود الآلوسى البغدادى (ت ١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- ٤٧ - تفسير الكشاف: للزمخشرى، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمى، دار إحياء التراث العربى - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي .

- ٤٨ - تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل): لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الكتب العلميّة - بيروت لبنان، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد علي شاهين .
- ٤٩ - تفسير الضحاك: للضحاك (ت ١٠٥ هـ) جمع ودراسة وتحقيق: د. محمد شكري أحمد الزوايتي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤١٩ هـ، القاهرة - مصر .
- ٥٠ - تفسير الحسن البصري: جمع وتحقيق ودراسة: د. عمر يوسف كمال، الجامعة العربيّة گلشن اقبال - كراتشي .
- ٥١ - تفسير ابن عرفة: لمحمد بن محمد بن عرفة الورعمي (ت ٨٠٣ هـ) تحقيق جلال الأسيوطي، نشر دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة ٢٠٠٨ م .
- ٥٢ - تفسير كتاب الله العزيز: لهود بن المحكم الهوارى، ط دار الغرب الإسلامي، تحقيق: بلحاج بن سعيد شريفى .
- ٥٣ - تفسير كنز الدقائق: للمشهدى القمى، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم ط ١ - ١٤١٠ هـ .
- ٥٤ - تفسير المراغى: للشيخ أحمد مصطفى المراغى، طبعه دار الكتب العلميّة وطبعه دار إحياء التراث العربي، الطبعه الثانيه ١٩٨٥ م .
- ٥٥ - تفسير الواحدى (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): لأبى الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى، دار الكتب العلميّة - بيروت، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيره، الدكتور أحمد بن الغنى الجمل، الدكتور عبدالرحمن عويس، تقديم: الدكتور عبدالحى الفرماوى كليه أصول الدين - جامعه الأزهر .

٥٦ - تفسير القرآن الكريم: للسيد عبد الله الشَّير - مؤسسه دار الهجرة قم - إيران ط الثانيه بمراجعه الدكتور حامد حفي داود المصرى .

٥٧ - تفسير البروسوى المسمى بتفسير روح البيان: لإسماعيل حَفَى الخلوٲى البروسوى ، المطبعه العثمانيه ، ١٣٣٠هـ - .

٥٨ - التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور: للشيخ الطاهر ابن عاشور ، طبع مؤسسه التاريخ بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م - ١٤٢٠ هـ .

٥٩ - التبيان فى البيان: للطيبى ، شرف الدين حسين بن محمّد ، دار البلاغه - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٦٠ - التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد: لابن عبد البر ، أبى عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ، محمد عبدالكبير البكرى ، وزاره عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميه - المغرب ١٣٨٧ هـ .

٦١ - تأويلات أهل السنّه (تفسير الماتريديّ): لأبى منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريديّ ، دار الكتب العلميه - بيروت ، منشورات محمّد على بيضون ، تحقيق: د . مجدى باسَلوم .

٦٢ - التوضيح الأنور بالحجج الوارده لدفع شبه الأعور: للشيخ خضر الرازى الجبارودى من أعلام القرن التاسع ، تحقيق السيد مهدي الرجائى .

«ج»

١ - جامع الخلاف والوافق بين الإماميه وأئمه الحجاز والعراق: لعلى بن محمّد القمى ، انتشارات زمينه سازان ظهور امام عصر عجل الله فرجه - قم ، ط ١ . تحقيق حسين

٢- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام : لمحمد حسن النجفى ، دار الكتب الإسلاميه - طهران ، ط٣ ، تحقيق : الشيخ عباس القوجانى .

٣- الجواهر الثمين فى تفسير الكتاب المبين : للسيد عبدالله الشبر ، مكتبه الألفين ، كويت ، ١٤٠٧ هـ - ، ط١ ، تحقيق السيد محمد بحر العلوم .

«ح و خ»

١- الحجة فى القراءات السبع : لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ-) ، الحسين بن أحمد ، دار الشرق - بيروت ، ١٤٠١ هـ ، ط٤ ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم .

٢- الحجة للقراء السبعه : للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (ت ٣٧٧ هـ-) .

٣- حاشيه الصبان على الأشمونى على ألفيه مالك : الناشر : المكتبه التوفيقيه - امام الباب الأخضر - سينا الحسن ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

٤- الحاوى الكبير فى فقه مذهب الإمام الشافعى (وهو شرح مختصر المزنى) : لعلى بن محمد بن حبيب الماوردى البصرى ، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، نشر دار الكتب العلميه ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٥- حجة القراءات : لأبى زرعه عبدالرحمن بن محمد بن زنجله ، مؤسسه الرساله - بيروت ، ١٤٠٢ هـ ، ط٢ ، تحقيق : سعيد الأفغانى .

٦- الجبل المتين : للبهاى ، محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثى العالمى ، انتشارات بصيرتى - قم ، طبعه حجرىه .

٧- الحدائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره : للبحرانى ، يوسف ، مؤسسه النشر الإسلامى - قم .

٨ - خزانه الأدب للبغدادي .

٩ - الخصال : للصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : علي أكبر غفاري ، جماعه المدرسين ، الطبعه الاولى - قم ١٤٠٣ هـ .

«د و ذ»

١ - الدر المنثور : للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١ هـ) ، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م .

٢ - دعائم الإسلام : للقاضي النعمان المغربي ، النعمان بن محمد بن منصور بن حيون التميمي (ت ٣٦٣ هـ) ، تحقيق : آصف بن علي ، دار المعرفه القاهره ١٣٨٣ هـ .

٣ - ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة : للشهيد الأول ، محمد بن جمال الدين مكّي العاملي الجزيني ، نشر وتحقيق : مؤسسه آل البيت عليهم السلام - قم ، ١٤١٩ هـ .

«ر»

١ - رسائل المرتضى : للشريف المرتضى ، علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣١ هـ) ، دار القرآن الكريم - قم ، ١٤٠٥ هـ ، تحقيق : السيد مهدي الرجائي .

٢ - رساله المحكم والمتشابه (المنسويه للشريف المرتضى علم الهدى المتوفى سنه ٤٣٦ هـ) : تحقيق : السيد عبدالحسين الغريفي ، مجمع البحوث الإسلاميه ، الطبعه الاولى - مشهد ١٤٢٨ هـ .

٣ - الرسائل التسع : للمحقق الحلّي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن ، نشر مكتبه المرعشي - قم ، ١٣٧١ هـ ، تحقيق : رضا الأستاذي .

٤ - الرساله السعديّه : للعلامة الحلّي ، نشر مكتبه المرعشي - قم ، ١٤١٠ هـ ، تحقيق : عبدالحسين محمد علي بقال .

٥- روض الجنان فى شرح إرشاد الأذهان : للشهيد الثانى ، زين الدين الجبجبيّ العامليّ الشاميّ ، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم ، طبعه حجرّيّه .

«ز»

١- زبده التفاسير : لفتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني ، تحقيق مؤسسه المعارف الإسلاميه/ قم - إيران ، ط ١ سنه ١٤٢٣ هـ .

٢- زهره التفاسير : لمحمد بن أحمد بن مصطفى ابن أحمد المعروف بأبي زهره (ت ١٣٩٤ هـ) - النشر : دار الفكر العربي .

«س»

١- السبعه من القراءات : لابن مجاهد ، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميميّ البغداديّ ، دار المعارف - القاهرة ، ١٤٠٠ هـ ، تحقيق : د . شوقي ضيف .

٢- سعد السعود : لابن طاووس ، على بن موسى (ت ٦٦٤ هـ) ، منشورات الرضى - قم .

٣- سنن أبي داود : لأبي داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر - بيروت .

٤- سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله القزويني ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .

٥- السنن الكبرى للبيهقي : لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبه دار الباز - مكه ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٦- سنن الترمذي = الجامع الصحيح : للترمذي ، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي -

- ١ - شرح العمده فى الفقه : لابن تيميه الحزائى ، مكتبه العبيكان - الرياض ، ١٤١٣ هـ ، ط ١ ، تحقيق : د . سعود صالح العطيشان .
- ٢ - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى أصول الفقه : لعبيدالله بن مسعود المجوبى البخارى الحنفى ، دار الكتاب العلميه - بيروت ، ١٤١٦ هـ ، تحقيق : زكريا عميرات .
- ٣ - شرح المعلقات العشر : لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، دار المعرفه - لبنان بيروت ، الطبعة الثانيه ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ٤ - شرح المعلقات العشر : للخطيب التبريزى ، دار الجيل - بيروت .
- ٥ - شرح نهج البلاغه : لابن أبى الحديد ، عز الدين بن هبه الله بن محمد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب العربيه ، الطبعة الأولى - ١٣٧٨ هـ .
- ٦ - شواهد العيني بهامش الاشمونى : مطبوع ضمن حاشيه الصبان على شرح الاشمونى على الفيه ابن مالك .

- ١ - صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان الفارسى) : لأبى حاتم البستى ، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسه الرساله ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٤ هـ .
- ٢ - صحيح البخارى : للبخارى ، أبى عبد الله ، محمد بن إسماعيل الجعفى (ت ٢٥٦ هـ)

٥) ، تحقيق : د . مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣- صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

٤- الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم : للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي (ت ٨٧٧ هـ) ، صححه وحققه وعلق عليه محمد باقر البهبودي ، نشر المكتبة الروضيه لإحياء الآثار الجعفرية .

«ض»

١ - ضوء السقط : لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعزى ، المجمع الثقافي - الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣ م ، تحقيق : بنهامي فاطمه .

«ع و غ»

١ - علل الشرائع : للصدوق ، أبي جعفر ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم ، المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ .

٢ - غنية النزوع إلى علمى الأصول والفروع : لابن زهره الحلبي ، السيد حمزه بن علي ، مؤسسه الصادق ، ١٤١٧ هـ ، ط ١ ، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهادرى .

- ١- فهم القرآن ومعانيه: للمحاسبى، الحارث بن أسد بن عبد الله، دار الكندي، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨هـ، ط ٢، تحقيق: حسين القوتلى .
- ٢- فتح البارى شرح صحيح البخارى: للعسقلانى، أحمد بن على بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفه - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب .
- ٣- فتح القدير بين فنى الروايه والدرايه من علم التفسير: للشوكانى محمد بن على بن محمد، دار الفكر - بيروت .
- ٤- فتح المنان فى نسخ القرآن: للشيخ على بن حسن العريض مفتش الوعظ بالأزهر الشريف، مكتبه الخانجى - مصر ١٣٩٣ هـ .
- ٥- الفتنه ووقعه الجمل: لسيف بن عمر الضبى الأسدى (ت ٢٠٠هـ)، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩١هـ .
- ٦- فقه القرآن: للراوندى، قطب الدين أبو الحسن سعيد بن هبه الله، نشر مكتبه المرعشى، ١٤٠٥هـ، ط ٢، تحقيق: السيد أحمد الحسينى .
- ٧- الفرقان فى تحريف القرآن: للخطيب المصرى، عبد الكريم (ت ١٣٩٦هـ)، نشر فى سنة ١٩٤٨ م الموافق لعام ١٣٦٧ هـ - مصر .
- ٨- الفصل فى الملل والأهواء والنحل: لابن حزم، على بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ)، أبو محمد، مكتبه الخانجى - القاهره .
- ٩- فواتح الرحموت (بهامش المستصفى للغزالي): للكتوى الهندى، عبد العلى محمد بن نظام الدين (ت ١٢٢٥هـ)، طبعه دار صادر بالاونسييت عن المطبعه الأميريه ببولاق - مصر ١٣٢٤ هـ (الطبعه الأولى) .
- ١٠- فى ظلال القرآن: للسيد قطب، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

١- قواطع الأدله في الأصول : للسمعاني ، أبي جعفر منصور بن محمّد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ-) ، دار الكتب العلميه - بيروت ، ١٤١٨ هـ ، تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعي .

١- الكافي : للكليني الرازي ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ) ، دار الكتب الإسلاميه - طهران ، الطبعة الثالثه ، ١٣٦٧ ش ، تحقيق وتعليق : علي أكبر الغفاري .

٢- الكامل في التاريخ : لابن الأثير ، أبي الحسن ، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٥٣٠ هـ) ، تحقيق : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤١٥ هـ .

٣- كتاب صفين : للمنقري ، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، المؤسسه العربيه الحديثه ، الطبعة الثانيه - القاهره ١٣٨٢ هـ .

٤- كشف الأسرار و عده الأبرار : لأبي الفضل رشيد الدين الميبدى ، نشر امير كبير ، تهران ، ط ٥ ، ١٣٧١ ش ، تحقيق علي أصغر حكمت .

٥- الكليات : لأبي بقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، الناشر : مؤسسه الرساله - بيروت ، ١٤١٩ هـ- ، تحقيق : عدنان درويش - محمّد المصري .

٦- كنز الدقائق و بحر الغرائب (تفسير) : للشيخ محمّد بن محمّد رضا القمي المشهدي ، من أعلام القرن الثاني عشر ، تحقيق حسين درگاهي ، دار نشر الغدير ، قم ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للمتقى الهندي، علاء الدين علي المتقى بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٨- كنز العرفان في فقه القرآن: لجمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري، من منشورات المكتبة المرتضوية، ١٣٨٤ هـ - ق، المطبعة الحيدرية، أشرف على تصحيحه محمد باقر البهبودي.

«ل»

١- اللباب في علم الكتاب: للدمشقي الحنبلي - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - دار الكتب العلميّة - بيروت ط ١ - ١٩٩٨ م - ١٤١٩ هـ

«م»

١- معاني القرآن: للنخاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، جامعه أم القرى - مكّة المكرمه، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني.

٢- معاني القرآن: للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار.

٣- معاني القرآن: للأخفش الأوسط، أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، دار الكتب العلميّة - الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، تعليق: إبراهيم شمس الدين.

٤- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري، عالم الكتب - بيروت، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي.

- ٥- مسالك الإفهام إلى أيام الأحكام : للشيخ محمد المشتهر بالفاضل الجواد الكاظمي ، تحقيق : الشيخ محمد باقر شريف زاده ، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ، ربيع ١٣٦٥ هـ - ش .
- ٦- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ، مؤسسه الرساله - بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ط ٢ ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن .
- ٧- المصاحف : لابن أبي السجستاني ، عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت ٣١٠ هـ) ، تحقيق : محمد بن عبده ، دار الفاروق الحديثيه ، مصر ١٤٢٣ هـ .
- ٨- المنخول في تعليقات الأصول : لأبي حامد الغزالي ، دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٠ هـ ، ط ٢ ، تحقيق : د . محمد حسن هيتو .
- ٩- المحصول في أصول الفقه : لأبي بكر ابن العربي المعافري المالكي ، دار البيارق - عمان ، ١٤٢٠ هـ ، ط ١ ، تحقيق : حسين علي البدرى - سعيد فوده .
- ١٠- المعترف في شرح المختصر : للمحقق الحلبي ، ط سيد الشهداء - قم .
- ١١- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد : لمحمد بن عمر النووي الجاوي ، ضبطه محمد أمين الضناوي ، نشر دار الكتب العلميه ، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٢- منتهى المطلب في تحقيق المذهب : للعلامة الحلبي ، نشر مجمع البحوث الإسلاميه - مشهد ، ١٤١٢ هـ ، ط ١ ، تحقيق : قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميه .
- ١٣- المنثور في القواعد : للزرکشي ، وزاره الأوقاف والشؤون الإسلاميه - الكويت ، ١٤٠٥ هـ ، ط ٢ ، تحقيق : د . تيسير فائق أحمد محمود .
- ١٤- مشرق الشمسين : للبهائي ، انتشارات بصيرتي - قم ، طبعه حجرية .
- ١٥- مشارق الشمس في شرح الدروس : للخوانساري ، حسين بن جمال الدين ، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، طبعه حجرية .

- ١٦ - مناهل العرفان في علوم القرآن : للزرقاني ، محمد عبد العظيم ، دار الفكر - لبنان ، ١٤١٦ هـ ، ط ١ .
- ١٧ - مفتاح العلوم : للسكاكي ، أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي ، دار الكتب العلميّه - بيروت ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي .
- ١٨ - الموضح في القراءات : لنصر بن علي بن محمّد أبي عبد الله الشيرازي الفارسيّ الفسويّ النحويّ المعروف بابن أبي مریم ، جامعهه محمّد بن مسعود - مكّه المكرّمه ، تحقيق ودراسه : د . عمر حمدان الكبيسيّ .
- ١٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيشميّ ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربيّ - القاهرة ، بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٢٠ - مجله البحوث الإسلاميه : للرتاسه العامه للبحوث العلميه والإفتاء والدعوه والإرشاد ، الرياض .
- ٢١ - المستدرك على الصحيحين : للحاكم النيسابوري ، محمد بن عبد الله ، أبي عبد الله (ت ٤٠٥ هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميه الأولى - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٢٢ - مسند أبي يعلى : لأبي يعلى الموصلي ، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ) ، تحقيق : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٣ - مسند أحمد : لأحمد بن حنبل ، أبي عبد الله الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، مؤسسه قرطبه - مصر .
- ٢٤ - المصنف : للصنعاني ، أبي بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الثانيه - بيروت ١٤٠٢ هـ .

- ٢٥ - مصنف ابن أبي شيبة: للكوفى، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٩ هـ.
- ٢٦ - محاسن التأويل (تفسير القاسمى): لمحمد جمال الدين القاسمى، ضبط نصوصه الشيخ عبد القادر عرفان العشا حسونه الدمشقى، نشر دار الفكر بيروت، سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٧ - معانى القراءات: لأبى منصور محمد بن احمد الأزهرى، تحقيق أحمد فريد المزيدى - دار الكتب العلميه - بيروت ط ١ - ١٩٩٩ م - ١٤٢٠ هـ.
- ٢٨ - المعجم الأوسط: للطبرانى، أبى القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسينى، دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥ هـ.
- ٢٩ - المعجم الكبير: للطبرانى، أبى القاسم، سليمان بن أحمد بنت أيوب (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدى بن المجيد السلفى، مكتبة الزهراء، الطبعة الثانية - الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٠ - المحلى: لابن حزم الاندلسى، أبى محمد، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربى، دار الآفاق الجديده - بيروت.
- ٣١ - المغنى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى: للمقدسى الحنبلى، ابن قدامه، عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى المحققة - قم ١٤٠٨ هـ.
- ٣٢ - مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: للنورى الطبرسى، الشيخ حسين (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة - قم ١٤٠٨ هـ.
- ٣٣ - مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلى (ت)

٢٣٨ هـ) ، تحقيق : د . عبد الغفور بن عبد الحق البلوشى ، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٣٤ - المفردات فى غريب القرآن : للراغب الاصفهانى ، أبى القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢ هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلانى ، المعرفة - لبنان .

«ن»

١ - النسخ والمنسوخ : للنحاس ، أبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادى ، مكتبة الفلاح - الكويت ، ١٤٠٨ هـ ، ط ١ ، تحقيق : د . محمد عبد السلام محمد .

٢ - النسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم : لابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق : د . عبد الغفار سليمان البندارى ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦ هـ .

٣ - الناصريات : للشريف المرتضى ، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميه ، مديريته النشر والترجمه ، ١٤١٧ هـ ، تحقيق : مركز البحوث والدراسات العلميه .

٤ - نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور : لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى ، خرج أحاديثه عبد الرزاق غالب المهدي ، نشر دار الكتب العلميه ، بيروت ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٥ - النكت والعيون (تفسير الماوردى) : لعلى بن محمد بن حبيب الماوردى البصرى ، راجعه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، نشر دار الكتب العلميه ، بيروت ، ومؤسسه الكتب الثقافيه .

٦ - النشر فى القراءات العشر: لأبى الخير، محمد بن محمد الدمشقى ابن الجزرى ، دار الكتب العلميه - بيروت، تحقيق: على محمد الضباع ، شيخ عموم المقارئ بالديار المصريه .

١ - هميان الزاد إلى دار المعاد : للوهبي الإباضي المصعبي ، محمد بن يوسف ، وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد : لعلی بن أحمد الواحدی النيسابوری (ت ٤٦٨هـ-) ، تحقيق مجموعه من المحققين ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

الفهرست

المقدمه ٧

القُرْء وآيه الوضوء ٢٧

القُرْء بالجرّ ٣٣

١- ابن كثير المكي: ٣٣

٢- أبو جعفر المدني: ٣٥

٣- أبو عمرو بن العلاء ٣٦

٤- حمزه: ٣٨

٥- عاصم بن أبي النجود = بروايه أبي بكر ٣٩

القُرْء بالثبّ ٤١

١- ابن عامر ٤١

٢- عاصم بروايه حفص ٤٣

٣- نافع المدني ٤٤

٤- الكسائي: ٤٦

٥- الحضرمي: ٤٨

٦- الأعمش ٥٠

الفصل الأول: في قراءة الجُرّ / ٥١

- ١ - الضحاك (ت ١٠٥ هـ) ٥٣
- ٢ - الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) ٥٣
- ٣ - الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ٥٤
- ٤ - أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ٥٥
- ٥ - أبو عبيد معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ٥٧
- ٦ - الأخفش الاوسط البلخي سعيد بن مسعده المجاشعي (ت ٢١٥ هـ) ٥٨
- ٧ - المحاسبي (ت ٢٤٣ هـ) ٦٤
- ٨ - الفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٢٦٠ هـ) ٦٥
- ٩ - هود بن المصمك الهواري (من علماء القرن الثالث الهجري) ٦٦
- ١٠ - محمد بن يوسف الوهبي الإباضي المصعبي (ت ٦٧) ٦٧
- ١١ - الجصاص (ت ٢٧٠ هـ) ٧١
- ١٢ - عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري (ت ٣٠٨ هـ) ٧٥
- ١٣ - ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ٧٥
- ١٤ - الزجاج (ت ٣١١ هـ) ٧٨
- ١٥ - العياشي السمرقندي (ت ٣٢٠ هـ) ٨٣
- ١٦ - ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ٨٤
- ١٧ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخاس (ت ٣٣٨ هـ) ٨٥
- ١٨ - أبو منصور محمد الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) ٨٧
- ١٩ - الأزهرى أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) ٨٩
- ٢٠ - ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ٩١
- ٢١ - السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ) ٩٢

- ٢٢ - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ٩٣
- ٢٣ - مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٣٨٦ هـ) ٩٥
- ٢٤ - محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩ هـ) ٩٧
- ٢٤ - أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهرى (ت ٤٠١ هـ) ٩٨
- ٢٥ - ابن زجله (ت ٤٠٣ هـ) ٩٩
- ٢٦ - الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) ١٠٢
- ٢٧ - الشريف المرتضى علي بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) ١٠٨
- ٢٨ - ابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) ١١٠
- ٢٩ - الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ١١١
- ٣٠ - ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ١١٦
- ٣١ - الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) ١٢٠
- ٣٢ - أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ١٢٣
- ٣٣ - السرخسي (ت ٤٨٦ هـ) ١٢٧
- ٣٤ - أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) ١٢٨
- ٣٥ - البردوي (ت ٤٩٣ هـ) ١٢٩
- ٣٦ - عماد الدين الكيالهراس الطبري (ت ٥٠٤ هـ) ١٢٩
- ٣٧ - الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥ هـ) ١٣٢
- ٣٨ - البغوي (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) ١٣٤
- ٣٩ - المبيدي ، أبو الفضل ، رشيد الدين (ت ٥٢٠ هـ) ١٣٧
- ٤٠ - الشيخ ، أبو الفتوح الزازي (من علماء القرن السادس) ١٣٨
- ٤١ - محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) ١٣٩
- ٤٢ - أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) ١٤٢
- ٤٣ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ١٤٤

- ٤٤ - الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ١٤٤
- ٤٥ - محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت بعد ٥٥٣ هـ، وقيل ٥٥٥ هـ-) ١٥١
- ٤٧ - نصر بن علي الشيرازي الفسوي المعروف بابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ) ١٥٣
- ٤٨ - القطب الراوندي (ت ٥٧٣ هـ) ١٥٥
- ٤٩ - السيد ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ) ١٥٦
- ٥٠ - أبو محمد عبد المنعم المعروف بابن الفرس الأندلسي (ت ٥٩٧ هـ) ١٥٧
- ٥١ - ابن الجوزي الحنبلي البغدادي ، أبو الفرج (ت ٥٩٧ هـ) ١٥٩
- ٥٢ - الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ١٦٢
- ٥٣ - أبو البقاء البغدادي الحنبلي العكبري (ت ٦١٦ هـ) ١٦٣
- ٥٤ - السمعاني (ت ٦١٧ هـ) ١٦٩
- ٥٥ - أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) ١٧١
- ٥٦ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ١٧٣
- ٥٧ - المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ) ١٨٣
- ٥٨ - علي بن محمد القمي (من أعلام القرن السابع) ١٨٥
- ٥٩ - البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ) ١٨٧
- ٦٠ - ابن المنير الاسكندري (ت ٦٨٣ هـ) ١٨٨
- ٦١ - أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ) ١٨٩
- ٦٢ - علاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ) ١٩٢
- ٦٣ - العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ١٩٤
- ٦٤ - ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ١٩٧
- ٦٥ - نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ) ٢٠٣
- ٦٦ - ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١ هـ) ٢٠٤
- ٦٧ - أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) ٢٠٤

- ٦٨ - ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ٢٠٦
- ٦٩ - السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ٢٠٩
- ٧٠ - الشهيد محمد بن مكي (المستشهد ٧٨٦ هـ) ٢١٢
- ٧١ - التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) ٢١٤
- ٧٢ - الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ٢٢٠
- ٧٣ - محمد بن محمد بن عرفه الورع (ت ٨٠٣ هـ) ٢٢١
- ٧٣ - الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) ٢٢١
- ٧٤ - المقداد بن عبد الله السيوري (ت ٨٢٦ هـ) ٢٢٢
- ٧٥ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشهير بالفقيه يوسف الزيدي (ت ٨٣٢ هـ) ٢٢٥
- ٧٦ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ٢٢٩
- ٧٧ - جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) ٢٣٣
- ٧٨ - الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) ٢٣٣
- ٧٩ - علي بن يونس العاملي (المتوفي ٨٧٧ هـ) ٢٣٤
- ٨٠ - برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) ٢٤٠
- ٨١ - الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٢٤٠
- ٨٢ - الشيخ خضر الرازي الجارودي (من أعلام القرن التاسع) ٢٤٠
- ٨٣ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٤٩
- ٨٤ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٢٤٩
- ٨٥ - إبراهيم بن محمد الحنفي الحلبي (ت ٩٥٦ هـ) ٢٥٠
- ٨٦ - زين الدين الجبلي (الشهيد الثاني ، المستشهد ٩٦٦ هـ) ٢٥١
- ٨٧ - المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ) ٢٥٢
- ٨٨ - المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (ت ٩٩٨ هـ) ٢٥٣
- ٨٩ - الشيخ بهاء الدين محمد العاملي (ت ١٠٣١ هـ) ٢٥٤

- ٩٠ - العلامه الجواد الكاظمي (ت في أواسط القرن الحادي عشر) ٢٥٩
- ٩١ - الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) ٢٦١
- ٩٢ - أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) ٢٦١
- ٩٣ - المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ) ٢٦٢
- ٩٤ - عبد علي بن جمعه العروسي الحوزي (ت ١١١٢ هـ) ٢٦٣
- ٩٥ - البناء صاحب الإتحاف (ت ١١١٧ هـ) ٢٦٣
- ٩٦ - الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ) ٢٦٤
- ٩٧ - القاضي محمد المظهري النقيبندي الحنفي (ت ١١٤٣ - ١١٢٥ هـ) ٢٦٤
- ٩٨ - المحقق البحراني (ت ١١٨٦ هـ) ٢٦٧
- ٩٩ - الضيآن (ت ١٢٠٦ هـ) ٢٦٧
- ١٠٠ - أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسيني (ت ١٢٢٤ هـ) ٢٦٨
- ١٠١ - السيد عبد الله الشُّبَيْر (ت ١٢٤٣ هـ) ٢٦٨
- ١٠٢ - الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) ٢٦٩
- ١٠٣ - الجواهري (ت ١٢٦٦ هـ) ٢٧١
- ١٠٤ - الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ) ٢٧٣
- ١٠٥ - محمد بن عمر نووي الجاوي (ت ١٣١٦ هـ) ٢٩٩
- ١٠٦ - السيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشيخ محمد عبده ٣٠٠
- ١٠٧ - الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) ٣٠٦
- ١٠٨ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي (ت ١٣٧٦ هـ) ٣٠٧
- ١٠٩ - الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ٣٠٧
- ١١٠ - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ٣١٤
- ١١١ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ) ٣١٦
- ١١٢ - الدكتور ياسين جاسم ٣١٧

- ١١٣ - الدكتور محمد سالم محيسن ٣١٧
- ١١٤ - الدكتور محمد عبد اللطيف الخطيب المعاصر ٣١٨
- ١١٥ - عبد الكريم الخطيب معاصر ٣١٩
- ١١٦ - محيي الدين الدرويش من المعاصرين ٣١٩
- ١١٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم ٣٢٠
- ١١٨ - الشيخ عبد الله بن حميد بن سلوم السّالمي من المعاصرين ٣٢٢
- ١١٩ - محمد بن عبد الله بن عبيدان ٣٢٢
- ١٢٠ - محمد بن يوسف إطفيس ٣٢٤
- الفصل الثاني : في قراءة النَّصْب / ٣٢٥
- ١ - الضحاك (ت ١٠٥ هـ) ٣٢٧
- ٢ - الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) ٣٢٧
- ٣ - الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ٣٢٨
- ٤ - أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ٣٢٩
- ٥ - الأُخفش (ت ٢١٥ هـ) ٣٢٩
- ٦ - عبد الله بن محمد بن وهب الدّينوري (ت ٣٠٨ هـ) ٣٣٦
- ٧ - الطبري (ت ٣١٠ هـ) ٣٣٦
- ٨ - الزجاج (ت ٣١١ هـ) ٣٤٠
- ٩ - العياشي (ت ٣٢٠ هـ) ٣٤٤
- ١٠ - البغدادى (ت ٣٢٤ هـ) ٣٤٥
- ١١ - النخاس (ت ٣٣٨ هـ) ٣٤٥
- ١٢ - الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) ٣٤٧
- ١٣ - ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ٣٥٤

١٤ - الأزهري أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) ٣٥٥

١٥ - السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ) ٣٥٥

١٦ - أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) ٣٥٦

١٧ - مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٣٨٦ هـ) ٣٥٦

١٨ - عبد الرحمن بن محمّد بن زنجله (ت ٤٠٣ هـ) ٣٥٦

١٩ - الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) ٣٦٣

٢٠ - علي بن محمّد بن حبيب الماوردي صاحب التفسير (ت ٤٥٠ هـ) ٣٦٤

٢١ - ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ٣٦٧

٢٢ - الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ٣٦٨

٢٣ - أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) ٣٧٣

٢٤ - أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ٣٧٣

٢٥ - السرخسي (ت ٤٨٣ أو ٤٨٦ هـ) ٣٧٦

٢٦ - أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) ٣٧٦

٢٧ - البزدي (ت ٤٩٣ هـ) ٣٧٧

٢٨ - البغوي (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) ٣٧٨

٢٩ - أبو الفضل رشيد الدين المييدي (ت ٥٢٠ هـ) ٣٧٩

٣٠ - أبو الفتح الرازي (من علماء القرن السادس) ٣٨٠

٣١ - الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) ٣٨٢

٣٢ - ابن العربي (ت ٥٤١ هـ) ٣٨٣

٣٣ - ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ٣٨٦

٣٤ - الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ٣٨٧

٣٥ - بيان الحق النيسابوري (ت ٥٥٥ هـ) ٣٩١

- ٣٦ - الفسوى المعروف بابن أبي مریم (ت ٥٦٥ هـ) ٣٩١
- ٣٧ - القطب الراوندى (ت ٥٧٣ هـ) ٣٩٢
- ٣٨ - ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ) ٣٩٦
- ٣٩ - ابن الجوزى صاحب زاد المسير (ت ٥٩٧ هـ) ٣٩٧
- ٤٠ - الفخر الرازى (ت ٦٠٦ هـ) ٣٩٨
- ٤١ - أبو البقاء البغدادي (ت ٦١٦ هـ) ٤٠٠
- ٤٢ - السمعاني (ت ٦١٧ هـ) ٤٠١
- ٤٣ - أبو شامه (ت ٦٦٥ هـ) ٤٠١
- ٤٤ - ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ٤٠٣
- ٤٥ - القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ٤٠٣
- ٤٦ - المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ) ٤٠٤
- ٤٧ - البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ) ٤٠٨
- ٤٨ - علي بن محمد القمي (من أعلام القرن السابع) ٤٠٩
- ٤٩ - أبو البركات السفي (ت ٧١٠ هـ) ٤١٠
- ٥٠ - العلامه الحلبي (ت ٧٢٦ هـ) ٤١١
- ٥١ - ابن تيميه الحزاني (ت ٧٢٨ هـ) ٤١٣
- ٥٢ - ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١ هـ) ٤١٨
- ٥٣ - أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ٤١٨
- ٥٤ - التميمي الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ٤١٩
- ٥٥ - ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ٤٢٠
- ٥٦ - الشهيد الأول (المستشهد ٧٨٦ هـ) ٤٢١
- ٥٧ - التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) ٤٢٢

- ٥٨ - الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ٤٢٢
- ٥٩ - الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ٤٢٣
- ٦٠ - يوسف بن أحمد بن عثمان الشَّهير بالفقيه يوسف (ت ٨٣٢ هـ) ٤٢٣
- ٦١ - جلال الدين المحلِّي (ت ٨٦٤ هـ) ٤٢٤
- ٦٢ - الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) ٤٢٤
- ٦٣ - الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٤٢٤
- ٦٤ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٤٢٥
- ٦٥ - أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٤٢٥
- ٦٦ - الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) ٤٢٦
- ٦٧ - المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (ت ٩٩٨ هـ) ٤٢٧
- ٦٨ - الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ) ٤٢٨
- ٦٩ - الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) ٤٣٤
- ٧٠ - المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ) ٤٣٥
- ٧١ - عبد علي بن جمعه العروسي الحوزي (ت ١١١٢ هـ) ٤٣٦
- ٧٢ - البناء صاحب الإتحاف (ت ١١١٧ هـ) ٤٣٧
- ٧٣ - الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ) ٤٣٩
- ٧٤ - إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧ هـ) ٤٤٠
- ٧٥ - المظهرى النقشبندى الحنفى (ت ١١٤٣ هـ) ٤٤٠
- ٧٦ - المحقق البحراني (ت ١١٨٦ هـ) ٤٤١
- ٧٧ - أبو العباس أحمد بن محمد... ابن عجيبة الحسنى (ت ١٢٢٤ هـ) ٤٤٢
- ٧٨ - السيد عبد الله الشُّبَّر (ت ١٢٤٢ هـ) ٤٤٢
- ٧٩ - الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) ٤٤٢

- ٨٠ - الجواهرى (ت ١٢٦٦ هـ) ٤٤٣
- ٨١ - الألويسى (ت ١٢٧٠ هـ) ٤٤٤
- ٨٢ - محمد جعفر ابن الشيخ محمد إبراهيم الكلباسى (ت ١٣١٥ هـ) ٤٤٤
- ٨٣ - محمد بن عمر نوى الجاوى (ت ١٣١٦ هـ) ٤٤٤
- ٨٤ - محمّد جمال الدّين القاسمى (ت ١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ) ٤٤٤
- ٨٥ - الزرقانى (ت ١٣٦٧ هـ) ٤٥٣
- ٨٦ - السيّد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) تلميذ الشيخ محمد عبده ٤٥٤
- ٨٧ - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى (ت ١٣٧٦ هـ) ٤٥٤
- ٨٨ - الشنقيطى (ت ١٣٩٣ هـ) ٤٥٥
- ٨٩ - الشيخ محمد الطّاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ٤٥٥
- ٩٠ - محمد أبو زهره (ت ١٣٩٤ هـ) ٤٥٦
- ٩١ - الشيخ أحمد مصطفى المراغى (ت ١٣٧١ هـ) ٤٥٧
- ٩٢ - الشيخ محمّد جواد مغنیه (ت ١٤٠٠ هـ) ٤٥٨
- ٩٣ - الدكتور وهبه الزّحيلي (من المعاصرين) ٤٥٩
- ٩٤ - السيّد قطب (من المعاصرين) ٤٦٠
- ٩٥ - الدكتور ياسين جاسم ٤٦١
- ٩٦ - الدكتور عبداللطيف ٤٦٢
- ٩٧ - محبى الدّين الدّرويش ٤٦٢
- ٩٥ - بهجت عبد الواحد صالح ٤٦٣
- ٩٦ - محمد على الضّابونى ٤٦٤
- ٩٧ - الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم ٤٦٥
- ٩٨ - الدكتور محمد سالم محيسن ٤٦٦

الفصل الثالث: في قراءة الزُّفَع / ٤٦٩

- ١- ابن جَنَى (ت ٣٩٢ هـ) ٤٧٤
- ٢- ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ٤٧٤
- ٣- الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ٤٧٥
- ٤- ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) ٤٧٥
- ٥- ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ٤٧٦
- ٦- محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت ٥٥٣ هـ) ٤٧٧
- ٧- بيان الحق النيسابوري (ت ٥٥٥ هـ) ٤٧٧
- ٨- القطب الراوندي (ت ٥٧٣ هـ) ٤٧٨
- ٩- أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ) ٤٧٨
- ١٠- القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ٤٧٩
- ١١- البيضاوي (ت ٦٨٢ هـ) ٤٨٠
- ١٢- أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ٤٨٠
- ١٣- السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ٤٨١
- ١٤- الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ) ٤٨١
- ١٥- السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٤٨١
- ١٦- أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) ٤٨٢
- ١٧- صاحب الإتحاف ، أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدماطي (ت ١١١٧ هـ) ٤٨٢
- ١٨- الميرزا محمد المشهدي القمي (ت ١١٢٥ هـ) ٤٨٢
- ١٩- الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ٤٨٣
- ٢٠- الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ٤٨٣

- ٢١ - الذّكتور ياسين جاسم ٤٨٣
- ٢٢ - الذّكتور عبد اللّطيف الخطيب ٤٨٤
- الفصلُ الرابع : النّحويون وآية الوضوء / المجرّ بالجوار / ٤٨٥
- ١ - موقف سيبويه من الجرّ بالجوار ٤٨٧
- ٢ - موقف الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ٤٨٩
- ٣ - موقف الأُخفش (ت ٢١٥ هـ) ٤٩١
- ٤ - موقف ابن الأُباريّ (ت ٢٣٢ هـ) ٤٩٢
- ٥ - موقف النّحاس (ت ٣٣٨ هـ) ٤٩٩
- ٦ - موقف السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ٥٠٠
- ٧ - موقف ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ٥٠٠
- ٨ - موقف الجويني أبي المعالي الشافعيّ (ت ٤٧٨ هـ) ٥٠٣
- ٩ - موقف الفخر الرازي صاحب التفسير (ت ٦٠٦ هـ) ٥٠٥
- ١٠ - موقف ابن منظور صاحب اللسان (ت ٦٣٠ هـ) : ٥٠٧
- ١١ - موقف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ٥٠٨
- ١٢ - موقف المحقّق الرضيّ (ت ٦٨٦ هـ) : ٥١١
- ١٣ - موقف ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) ٥١٣
- ١٤ - موقف محمّد بن فرامرز الشهرير بملاً خسرو (ت ٨٨٥ هـ) ٥١٨
- ١٥ - موقف السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ٥٢٠
- ١٦ - موقف الأنصاريّ الشافعيّ زكريّا بن محمّد (ت ٩٢٦ هـ) ٥٢٢
- ١٧ - موقف البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ) ٥٢٣
- ١٨ - موقف الصّبّان (ت ١٢٠٦ هـ) ٥٢٦

١٩ - موقف أبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسنى (ت ١٢٢٦هـ) ٥٢٧

٢٠ - موقف الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ٥٢٨

٢١ - موقف الدكتور سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم ٥٢٩

٢٢ - موقف النّحاء المعاصرين والجزّ بالجوار : ٥٢٩

الخلاصه : ٥٣٠

الآيات المستدلّ بها ٥٣٦

الأشعار المستدلّ بها ٥٣٩

المصادر والمراجع ٥٤٧

الفهرست ٥٧١

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ هجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهدم الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمى البحث للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة (sms)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.1

IOS.2

WINDOWS PHONE.3

WINDOWS.4

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021-88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

